شؤون فلسطينية

١٢٩ ــ ١٣٠ ــ ١٣١ آب (اغسطس) ــ ايلول (سبتمبر) ــ تشرين الاول (اكتوبر)

شؤون فلسطينية

١٢٩ ــ ١٣٠ ــ ١٣١ آب (اغسطس) ــ أيلول (سبتمبر) ــ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٨٢

شهرية فكرية لمعالجة أحداث القضية الفلسطينية وشؤونها المختلفة

تصدر عن مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية

رئيس التحرير بلال الحسن

المدير العام: صبري جريس

سكرتير التحرير: عز الدين المناصرة

جميع الآراء الواردة تعبر عن وجهات نظر كاتبيها ولا تعكس بالضرورة آراء منظمة التحرير الفلسطينية ولا المحررين ولا المستشارين ولا الناشرين

المواد التي ترد إلى المجلة لا تُرَدّ، سواء نشرت أم لم تنشر

العنوان بناية الدكتور راجي نصر، شارع كولومباني (متفرع من السادات)، رأس بيروت ــ لبنان، ص.ب ١٦٩١، تلفون التحرير: ٨٠٨٩٧٦/٧/٨، التوزيع: ٨٠٨٣٢١، برقياً: مرآبحاث، بيروت.

الاشتراك السنوي (بريد جوي): في الاقطار العربية (عدا لبنان وسوريا) ــ للافراد: ١٢٥ ل.ل.، للمؤسسات والدوائر الحكومية: ٢٥٠ ل.ل.؛ في أوروبا: ٦٠ دولاراً؛ في أميركا وباقي دول العالم: ٧٥ دولاراً. (بريد عادي): في لبنان وسوريا ــ للافراد: ١٠٠ ل.ل.، للمؤسسات والدوائر الحكومية: ١٥٠ ل.ل.

المحتويات

هذا العدد		٤
حرب الشهور الثلاثة والرقم الذي استحال شطبه	فيصل حوراني	٥
ملامح لمرحلة جديدة	صبري جريس	١٨
السياسة اللبنانية والغزو الاسرائيلي المواقف والاهداف	ماجد عزام	٢٦
حجم المشاركة العربية في حرب لبنان ودوافعه	أحمد شاهين	٣٣
النهب الاسرائيلي لمركز الابحاث إبادة الذاكرة والجنس	تحقيق	٣٨
تطورات قضية فلسطين وتفاعلاتها مع البيئة الرسمية العربية ١٩٥٦ ــ ١٩٦٧	د. أسعد عبد الرحمن	٥٠
مقدمات المصادرة الرسمية للشخصية الوطنية الفلسطينية ١٩٤٨ ــ ١٩٥٠	سميح شبيب	٧٢
قراءة في مجريات تدويل القضية الفلسطينية وتعريبها (١٩٤٥ ــ ١٩٤٩)	سلوى العمد	٨٨
مياه جنوب لبنان تثير شهوات اسرائيل	د. شكري نجار	١٠٦
النفط العربي والدولارات العربية واقتصاديات الغرب	د. عاطف قبرصي	١١٣
تاثيرات الظاهرة الصهيونية على التيارات الثقافية والفكرية في العالم العربي	السيد زهره وجمال عبد الجواد	١٣٥

«التطبيع» في التصور الاميركي والاسرائيلي والمصري	إبراهيم نوار	١٥٠
في الثقافة الشعبية ومحو الأمية	د. عدنان عبد الرحيم	١٦٩
رجل العسكرية الفلسطينية		١٧٧
كتب		
عرض لكتاب الدولة الفلسطينية: رؤية مستقبلية	السيد زهرة	١٧٨
تقارير		
موقف المثقفين في لبنان من الغزو الاسرائيلي	ياسين رفاعية	١٨٢
رسائل		
الصحافة تدين الغزو وتدعو للاعتراف بحقوق الفلسطينيين		١٨٧
شهريات		
المقومة الفلسطينية ــ سياسياً		١٩٣
المقاومة الفلسطينية ــ عربياً		٢٠١
اسرائيليات		
فشلت اسرائيل في تحقيق هدفها في تصفية منظمة التحرير الفلسطينية		٢١١
وثائق		
أحاديث ورسائل الاخ ياسر عرفات خلال الحرب الفلسطينية ــ الاسرائيلية الاخيرة والبيانات الدولية التي صدرت بشانها		٢١٨

لوحة الغلاف من اختيار الاتحاد العام للفنانين التشكيليين الفلسطينيين، للفنان اسماعيل شموط

هذا العدد

لحقت بمجلة شؤون فلسطينية حصتها من المتاعب التي سببها الغزو الاسرائيلي للبنان؛ فتعذر صدورها بانتظام، فيما كانت الهجمة البربرية تقطع مجرى الحياة الطبيعية وتفرش أرض لبنان بالدم والخرائب.

وعندما أمكن التوصل للاتفاق الخاص بفك الحصار عن بيروت، تهيأ مركز الابحاث، الذي يصدر المجلة، لاستئناف نشاطه المعتاد، وجرت الاستعدادات لاصدار العدد الجديد من المجلة؛ غير أن الاجتياح الاسرائيلي الغادر لبيروت الغربية قطع هذه الاستعدادات.

وفيما كان عسكر الغزو الاسرائيلي وعملاء اسرائيل يرتكبون جرائم ابادة الجنس البشري في مخيمي صبرا وشاتيلا، قامت وحدة اسرائيلية بمحاولة اغتيال مركز الأبحاث، مستهدفة اغتيال الذاكرة الفلسطينية المخزونة في المركز ونهب الكنوز الفكرية والعلمية والثقافية التي تضمنتها خزائنه، وشل قدرته على العمل وتعطيل دوره.

الا أن ارادة الحياة لدى الشعب الفلسطيني وقدرته على النهوض المتواصل كانتا أقوى؛ ومن تجلياتهما على الساحة الفكرية صمود مركز الأبحاث، وعزمه على تعويض ما نهبه الهمج الاسرائيليون وما خربته أيديهم، وقراره الحازم بمعاودة نشاطه.

وكثمرة لهذه الارادة، وكتطبيق لهذا القرار، تدور آلة المطبعة الآن لتقدم للمكتبة العربية، في وقت قريب، كتباً جديدة من اصدار المركز؛ ويتلقى المتتبعون للشؤون الاسرائيلية نشرة «رصد اذاعة اسرائيل» بعد أن استأنفت صدورها بانتظام. وها هو عدد جديد من شؤون فلسطينية يصل الى أيدي القراء، وأول أهداف اصداره أن يعلن بالصوت العريض: أن الحياة الوطنية الفلسطينية أقوى من كل محاولات الاغتيال.

ويأتي هذا العدد للقارىء، بعد أن خاضت مواده نفسها حرب الدفاع عن الحضارة والعدالة، بالمعنى الحرفي لكلمة حرب. ولا يصل الى القارىء من مواد هذا العدد الا ما نجا منها من القصف والحرائق والنهب. وهكذا، لم يقدم الكتاب الفلسطينيون، وحدهم، الشهداء، بل أعطت الكلمات نفسها شهداءها أيضاً.

ويأتي هذا العدد، بعد أن لحق بكتابه والعاملين في المجلة والمركز ما لحق بسكان بيروت المحاصرة والمقاتلين المدافعين عنها؛ فشتت بعضهم وأودى بآخرين الى السجون وأسلم عدداً منهم الى ظروف الحياة المستجدة فأبعدهم عنا.

ولا بدّ أن القارىء سيغض الطرف عن أي قصور في هذا العدد.

وبيننا وبين القارىء وعد وعهد، وعد بأن تظل العزيمة على مضائها فيستمر الجهد لاعادة بناء المركز، وعهد بأن يستعيد المركز ونشرياته أدوارها الكاملة في وقت قريب.

مركز الأبحاث

منظمة التحرير الفلسطينية

حرب الشهور الثلاثة
والرقم الذي استحال شطبه

فيصل حوراني

بين أوائل حزيران وأوائل أيلول ١٩٨٢، دارت فوق أرض لبنان أطول حرب في الحروب العربية ــ الاسرائيلية وأشدها فتكاً، بالقياس لحجوم وأنواع الأسلحة التي استخدمت فيها، وكذلك بالقياس لحجوم الدمار والخسائر البشرية التي نجمت عنها.

وخلال الأشهر الثلاثة، وبعدها، شدت الحرب الانتباه المحلي والعربي والدولي على نحو لم يسبق له مثيل في تاريخ الصراع العربي ــ الصهيوني؛ حدث هذا بالرغم من أن حربين أخريين وقعتا في الوقت نفسه، هما الحرب الايرانية ــ العراقية والحرب البريطانية ــ الارجنتينية، وبالرغم، أيضاً، من احتدام عشرات الأزمات الدولية، ومنها أزمات كبيرة كان من شأنها أن تستأثر بالمحل الأول من الاهتمام لو لم تطغ عليها أنباء الحرب في لبنان.

في هذا المقال، سنحاول، بقدر الامكان، أن نستعرض، ولو بصورة أولية، الرؤية الفلسطينية لما جرى في الشهور الثلاثة.

وسنحاول، أيضاً، أن نضع اليد على أهم الاستنتاجات التي أمكن للجانب الفلسطيني أن يتوصل اليها؛ ذلك، مع التأكيد سلفاً على أن «دوامة الأزمة» ما تزال حتى ساعة كتابة هذه السطور تؤثر في الجميع، وأن الوقت الذي يمكن فيه قول كل شيء وتناول كل شيء، بصراحة وموضوعية كاملتين، لم يتوفر بعد.

غزو مقرر وخطة معدة

بداية، يجوز القول ان القيادة الفلسطينية لم تفاجأ بالاجتياح الاسرائيلي للبنان. وعلى النقيض من ذلك، توافرت لدى قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، قبل الاجتياح بشهور، معلومات تؤكد أن خطة الاجتياح قد وضعت وأن الاستعدادات للقيام به قد أتمت. وكانت القيادة على يقين من أن الاتصالات الاميركية ــ الاسرائيلية، في اطار ما وصف بالتعاون الاستراتيجي بين البلدين، تناولت مناقشة خطة الاجتياح والاعدادات

اللازمة له. وكان معدو العملية ينتظرون الجو المناسب الذي يسمح بالشروع في تنفيذها، ليس الا.

وبداية، أيضاً، يجوز القول، كذلك، أن القيادة الفلسطينية لم تكن راغبة في خوض حرب مواجهة شاملة مع اسرائيل على أرض لبنان. ولذا، اتبعت القيادة الفلسطينية سلوكاً يستهدف الحيلولة دون توتير الموقف، ويحرم الجانب الاسرائيلي من اقتناص سبب مقنع يتخذه ذريعة للشروع في الهجوم. وفي هذا السياق، قامت القيادة الفلسطينية بكل ما هو ممكن؛ وأبرز ما فعلته هو تمسكها تمسكاً حرفياً بالتزامها بوقف اطلاق النار عبر الأرض اللبنانية، طبقاً للاتفاق الذي تم التوصل اليه بهذا الشأن في شهر تموز ١٩٨١. وحين توالت الاستفزازات العسكرية الاسرائيلية لاستدراج منظمة التحرير الى رد واسع، تجنبت قيادة المنظمة الاستجابة للاستفزاز. اما في المرات القليلة التي تعذر فيها الامتناع عن الرد، فكان الردُّ الفلسطيني يأتي محسوباً بأقصى ما يمكن من الدقة، ولم يتجاوز، في أي حال من الأحوال، حدود الردّ الانذاري الذي يؤكد أن الجانب الفلسطيني مستعد للمجابهة ان هي فُرضت عليه.

وبداية، أيضاً وأيضاً، يجوز القول مرة ثالثة، أن الجانب الفلسطيني أدرك على نحو قاطع أن اسرائيل ستهاجم لبنان، وأن دوافع اسرائيل للهجوم لا تتصل بالنشاط الفلسطيني وحده. وكان في يقين الجانب الفلسطيني أن هذه الدوافع تنطلق من اعتبارات اسرائيلية وأميركية أخرى. واذا كان من المؤكد أن أضعاف منظمة التحرير أو القضاء على وجودها في لبنان يشكل هدفاً مشتركاً للسياستين الاميركية والاسرائيلية، فان للجانبين، معاً، ولكل منهما على حدة، أهدافاً أخرى، تتصل بالرغبة في استكمال الهيمنة الأميركية على منطقة الشرق الأوسط وفي ضرب أسس الرفض العربي لاتفاقات كامب ديفيد، وفي ملاحقة الوجود السوفياتي في المنطقة، وفي تصفية المواقع المعادية للامبريالية والصهيونية فيها، وفي ترتيب أوضاع لبنان بحيث يفقد موقعه كنقطة استقطاب للنضالات الفلسطينية والوطنية اللبنانية والعربية المماثلة، وتحويله، على عكس ذلك، الى مرتكز يتمركز فيه النفوذ الأميركي والاسرائيلي ويمتد منه ليؤثر على سوريا وسواها من بلدان الشرق الأوسط.

وفي اليقين، أن منظمة التحرير، بما هي في حد ذاتها، وبما تستقطبه من قوى، وبما تحفزه من نضالات سياسية واجتماعية، وبما تقدمه من أمثولة لفعالية الفئة القليلة في وجه الجبروت الامبريالي ــ الصهيوني ومحاولات فرض هيمنته على الشرق الأوسط، شكلت الهدف الأول للحرب التي شنتها اسرائيل، على أساس أن القضاء على وجود المنظمة في لبنان هو مفتاح تحقيق الأهداف الأخرى للحرب، وبدونه، أي بدون القضاء على وجود المنظمة، يتعذر تحقيق تلك الأهداف.

في ضوء هذا كله، لم يكن الاجتياح الاسرائيلي للبنان مفاجئاً. وكذلك، لم يكن الدعم الأميركي لاسرائيل، والعمل الأميركي المدروس لتغطية عدوانها الجديد، مفاجئين.

مفاجآت ليست في الحسبان

الا أن مجريات عملية الاجتياح وردود الفعل عليها تكشفت عن عدد من المفاجآت

التي لم ترد، مسبقاً، في حسبان الجانب الفلسطيني عندما كان ينظم استعداداته لمواجهة الاجتياح المرتقب. وبين هذه المفاجآت، ثلاث يمكن الحديث عنها منذ الآن: أولاها، ظهرت عندما اجتازت القوات الاسرائيلية منطقة تواجد القوات الدولية في جنوب لبنان دون عوائق على الاطلاق. وكان في الظن أن القوات الدولية التي أناطت بها الأمم المتحدة مهمة حفظ السلام ومنع التعديات، ستعرقل تقدم القوات الاسرائيلية لبعض الوقت ان لم تقاومه. وما زال من غير المفهوم الى الآن، لماذا اخترقت القوات الاسرائيلية منطقة تواجد القوات الدولية دون أي عائق على الاطلاق. وقد أشير الى تواطىء اسرائيلي مع أحد أطراف القوة الدولية؛ والثانية، ظهرت عندما اتجهت القوات الاسرائيلية، في الاسبوع الثاني من الحرب، شرقي خط تمركزها على الساحل، واجتاحت منطقة الشوف الجبلية دون مقاومة تذكر. فاجتياح الشوف بسهولة مكن القوات الاسرائيلية من التعجيل في السيطرة على طريق بيروت ــ دمشق بعد اشتباكات لم تدم طويلاً مع الوحدات السورية الموجودة هناك كقوة ردع عربية؛ وبذا قطعت اسرائيل خط الامداد الرئيسي الذي تتمون منه القوات الفلسطينية ــ اللبنانية المشتركة وهي تقاوم الغزو، وصار في مقدور الغزاة، بعد أن وصلوا خطوطهم بالقوات اللبنانية التي يقودها حزب الكتائب اللبنانية، أن يتموا حلقة الحصار على بيروت الغربية وأن يتجهوا، قادمين من الخط الساحلي، ومنحدرين من الجبال، لتضييق الطوق عليها؛ أما المفاجأة الثالثة، فتمثلت في ظهور هشاشة الوعود بالدعم التي سبق لمنظمة التحرير أن تلقتها من عدد من الدول العربية. فبعض هذه الوعود لم ينفذ على الاطلاق، وبعضها الآخر نفذ على نحو لا يفي أبداً بالحاجات التي فرضها حجم الغزو وحجم القوات الاسرائيلية والأسلحة المشتركة فيه. وقد أدى التلكؤ في تقديم الدعم في بعض الحالات والنكوص عن تقديمه في حالات أخرى الى وضع توجب فيه على القوات الفلسطينية اللبنانية المشتركة أن تقاتل بوسائلها المحدودة جيشاً مهاجماً تجاوز قوامه المائة ألف وتفوقت تجهيزاته بما لا يقاس على مثيلاتها لدى مقاوميه، بالاضافة الى تمتع الجيش الغازي بالسيطرتين الجوية والبحرية الكاملتين.

وهذا السبب بالذات كان له، أكثر من أي سبب آخر، الاثر الحاسم في املاء أسلوب القتال التراجعي، على أساس التمترس في المواقع المستهدفة أطول مدة ممكنة، وتوجيه الجهد لعرقلة تقدم المهاجمين بقدر الامكان وايقاع أكبر الخسائر البشرية والمادية في صفوفهم، والعمل، في الوقت نفسه، لاستنهاض أوسع شجب عربي وعالمي ممكن ضد العدوان من أجل تحسين الموقف التفاوضي لمنظمة التحرير وحلفائها.

كفاءة في المجابهة

وقد جرى تنفيذ هذا الأسلوب بكفاءة مشهودة؛ فعدا استثناءات قليلة، صمدت مواقع القوات المشتركة وهي تتلقى الضربات البرية والجوية والبحرية صموداً فاق كل تصور، وفاق، خصوصاً، تصورات قادة الغزو الذين ظنوا، في البداية، أن عمليتهم لن تستغرق أكثر من بضعة أيام وأن المقاومة الفلسطينية والوطنية اللبنانية ستنهار بسرعة مما سيسمح لاسرائيل بملاحقة فلولها وتصفيتها تصفية كاملة، ومن ثم املاء شروطها السياسية والأمنية بسهولة. فعلى النقيض من ذلك، وجدت القوات الاسرائيلية نفسها

بمواجهة ارادة قتالية عالية، وفي وسط شبكة من النار تلتهم معداتها وعسكرييها ومعنويات وحداتها أولاً بأول، وعلى مدى قرابة ثلاثة شهور. وقد أدى حرمان اسرائيل من انجاز أهدافها في غضون أيام قليلة الى بروز أوسع معارضة داخلية في اسرائيل تنهض في وجه أي حرب من حروبها، كما أدى، أيضاً، الى حفز جملة من التفاعلات الدولية المؤثرة على مجرى الحرب باتجاه مزيد من التقدير لمنظمة التحرير وبطولات مقاتليها ومزيد من الشجب للغزو. وهكذا، فان ثبات مقاتلي المنظمة وحلفائهم في القوات المشتركة، واستمرار هذا الثبات الى مدى فاقت توقعات الخصوم والاصدقاء، استنهضا جواً محلياً وعربياً ودولياً متعاطفاً بصورة بارزة مع المدافعين ضد الغزاة وشاجباً بصورة حاسمة لبربرية الغزو. ولأن حكومة الليكود الاسرائيلي تورطت في الحرب واعدة بأن تنهيها بأقصر مدة وبأقل خسائر في صفوف قواتها، ولأن آمالها في الحالتين لم تتحقق، فقد أمعنت في التورط، وراحت تزج بقوات جديدة وأسلحة جديدة وتضرب بقسوة بأمل أن تحقق الحسم السريع، الأمر الذي أخذ يستتبع، فضلاً عن استبسال المقاومة، ردود فعل جديدة، محلية وعربية ودولية، غير مواتية للغزاة. وقد انتهى هذا كله الى فتح أزمتين كبيرتين أمام حكومة الليكود: أولاهما داخلية راحت تشتد وتتسع الى أن بلغت مستوى الانقسام الشامل في الرأي العام الاسرائيلي؛ والثانية خارجية مست العلاقات الأميركية ــ الاسرائيلية حين أدركت الولايات المتحدة ــ وهي الوحيدة بين الدول ذات التأثير التي أيدت اسرائيل ــ أن حرب اسرائيل ضد لبنان والشعب الفلسطيني تضع الولايات المتحدة في موقف حرج أمام العالم بأسره وتهدد مصالحها في الشرق الأوسط. والحقيقة أن الولايات المتحدة ظلت في كل الأحوال وحيدة في دعمها لاسرائيل، وذلك في مواجهة شجب عالمي كاسح اشتركت فيه دول وأحزاب معروفة تقليدياً بتاييدها لاسرائيل، واتضح ذلك أكثر ما اتضح في وقوف الولايات المتحدة منفردة تماماً ضد القرارات التي تدين الغزو الاسرائيلي والتي توالى صدورها عن مجلس الأمن الدولي وصوت لصالحها الأعضاء كافة بمن فيهم شركاء الولايات المتحدة في حلف الأطلسي. كما اتضح، أيضاً، عندما أخذت فرنسا زمام المبادرة لادارة تحرك دولي ضد الغزو لا يتفق مع التحرك الأميركي، وقدمت مشروع قرار بهذا الخصوص الى مجلس الأمن الدولي، وأجرت إتصالات رسمية ومباشرة مع المسؤولين في منظمة التحرير الفلسطينية للتشاور والتنسيق متميزة، في هذا بالذات، تميزاً كاملاً عن الموقف الأميركي الذي يرفض أي اتصال مع المنظمة.

وقد أفرز ثبات منظمة التحرير في مواجهة الغزو نتيجة، لعلها من بين النتائج الاخرى كافة، أكثرها رسوخاً، إذ اتضحت، على نحو لا يثير أي التباس، مصداقية منظمة التحرير كطرف من الأطراف الهامة في الشرق الأوسط، صعب المراس ومستعص على الابادة وقادر على تحمل المسؤولية واتخاذ القرارات من أي مستوى، وكممثل غير منازع للشعب الفلسطيني داخل الأراضي المحتلة وخارجها. واذا كان الغزو الاسرائيلي للبنان مثّل، في ما مثله، أكبر وأشرس محاولة لمحو منظمة التحرير من خارطة الشرق الأوسط، فان فشله الذريع في تحقيق هذا الهدف أو في اقناع أحد بامكانية تحقيقه، قد قاد الى تكريس حقيقة أهمية المنظمة واستحقاقها لدورها، بدل أن يلغيها.

نتائج سياسية لكفاءة الصمود

كانت المفاجآت، وكذلك النتائج التي تفرزها الحرب، تتضح تباعاً بمضي الوقت، حتى قبل أن تحكم قوات الغزو حصارها لمدينة بيروت. وعندما أحكم الحصار وغاب الأمل بامكانية وصول نجدات عسكرية عربية استفردت آلة الحرب الاسرائيلية بالمدينة المحاصرة وانساقت في حمّى التدمير فصبت على خمسة وعشرين ألف مبنى في غرب بيروت أكثر من نصف مليون صاروخ وقنبلة من الجو والبحر والأرض. وفي الصمود ازاء ذلك وفي استمرار المقاومة ببسالة منقطعة النظير، ظهرت على أتمّ وجه مصداقية منظمة التحرير التي لم تقبل الخضوع للشابتاج الاسرائيلي فرفضت الاستسلام دون قيد أو شرط كما شاءت اسرائيل. كما ظهر مدى التفاف الجماهير الفلسطينية واللبنانية الوطنية حول المنظمة حين تحملت هذه الجماهير الحجم الهائل من البلاء دون تذمر، بل حين شدت أزر قيادة المنظمة وقدمت للمقاتلين أوفر المساندة المعنوية والمادية من أجل المساعدة على اجراء مفاوضات فك الحصار بصورة لا ترغم القيادة على القبول بالاستسلام تحت وطأة التهديد بالتدمير الشامل للمدينة الصامدة.

ولو شئنا أن نتحدث عن بسالة صمود بيروت الغربية، مقاتلين ومواطنين غير مسلحين، فسيتعذر استيفاء كل مظاهر هذا الصمود مهما أفضنا. يكفي أن نقول أن الدفاع عن بيروت الغربية وهي محاصرة من البحر والبر والجوّ، وقد سيطرت قوات الغزو على كل سبل ايصال الذخائر والأسلحة والمؤن والأدوية وحجبت الماء والكهرباء عن المدينة وسلطت عليها عشرات ألوف القذائف يومياً بينما لم تتوقف الاشتباكات المباشرة على محاورها ومداخلها وشطوطها، قد أدخل معركة بيروت على قائمة المعارك الكبرى في تاريخ البشرية للدفاع عن الحرية والشرف الوطني والقيم الانسانية التقدمية بأتم مظاهرها ومعانيها. ويمكن الآن لكل منصف ممن تعنيهم هذه القيم في أي مكان في العالم أن يضيف معركة بيروت الى معارك كومونة باريس وحصار ستالينغراد وكل المعارك الأخرى التي تلهم الأجيال المتعاقبة من المناضلين من أجل الحرية.

أما التأثير المباشر لصمود بيروت في مجريات الحرب، فقد تجلى، عسكرياً، في تأكيد القناعة باستحالة اقتحام الجيش الغازي للمدينة دون خسائر ضخمة ودون أن يتورط في احداث دمار شامل، وبالتالي في تشديد المعارضة الاسرائيلية الداخلية لهذا الاقتحام وبالطبع المعارضة الدولية، كما تجلى، سياسياً، في مفاوضات فك الحصار وخروج مقاتلي المنظمة من الحصار. وبعد أن كانت اسرائيل تعمل للقضاء على المقاتلين، ولا تفرض عليهم سوى الموت أو الاستسلام دون قيد أو شرط، وتأمل أن تضيف الى ذلك خروج الفلسطينيين من لبنان كله، أرغمت على الدخول في مفاوضات طويلة وعسيرة. وتمسكت المنظمة، خلال المفاوضات، بموقفها القابل بخروج مقاتليها من بيروت، صيانة للمدينة من الدمار الشامل، على أن تظل القوات الاسرائيلية، أيضاً، خارجها، وعلى أن يتبع خروجهم انسحاب اسرائيلي من أطراف المدينة. واشترطت المنظمة أن يخرج المقاتلون الفلسطينيون كطرف محارب معترف له بهذه الصفة، وأن تتوفر ضمانات دولية ليس من أجل سلامتهم وحدها، بل أيضاً لاستمرار البحث الدولي عن حل مناسب للقضية الفلسطينية تكون

المنظمة طرفاً فيه. وخلافاً لرغبة اسرائيل، انحصرت المفاوضات حول فك الحصار عن بيروت وخروج المقاتلين الفلسطينيين منها وحدها دون أن يشمل الخروج المقاتلين المتواجدين في مناطق لبنانية أخرى.

وكثمرة للصمود في بيروت، ولما مثله من تأكيد لجدية مقاومة الغزو وكفاءاتها العالية ولما رتبه هذا من حقوق لكل الراغبين في اجلاء القوات الاسرائيلية عن لبنان، لقي موقف منظمة التحرير دعماً محلياً واسعاً من فرقاء الصف الاسلامي ومن فرقاء مسيحيين عديدين، فضلاً عن دعم الحركة الوطنية اللبنانية الكامل. كما لقي التفهم والدعم من دول العالم دون استثناء وأن تفاوتت درجات هذا التفهم وهذا الدعم. فكان موقف الاتحاد السوفياتي وبقية دول المنظومة الاشتراكية ثابتاً وغير ملتبس في مساندة مطالب منظمة التحرير والحركة الوطنية اللبنانية. وتحقق تقدم ملموس في مواقف عدد من الدول الرأسمالية وبرز من بينها موقف فرنسا التي لعبت، ضمن امكانياتها، دوراً نشطاً لانجاح مفاوضات فك الحصار وتحقيق الخروج المشرّف للمقاتلين الفلسطينيين وتوفير ما يمكن من الحماية والضمانات لأمن الفلسطينيين الآخرين الذين سيبقون في بيروت والمخيمات الملاصقة لها. والى هذا، أكدت دول جامعة الدول العربية ومنظمة الدول الاسلامية ومنظمة دول عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الأفريقية مواقفها التقليدية المؤيدة، بالاجمال، لمطالب منظمة التحرير.

النتائج على الساحة الفلسطينية

أما على الساحة الفلسطينية الصرفة، فان حرب الشهور الثلاثة ــ وهي ثاني أكبر حرب فلسطينية ــ اسرائيلية بعد حرب ١٩٤٧ ــ ١٩٤٨ ــ أفرزت وحدة في الموقف الفلسطيني، لم يسبق أن تحققت في أي ظرف آخر، ولعلها لن تتحقق بهذه القوة والشمول الا في ظرف مماثل. ففي مواجهة الغزو، تحققت الوحدة الكاملة للمقاتلين ووحدة القيادة العسكرية بكل ما يستتبعه ذلك من توحيد للقرار وادارة العمليات والخدمات والتنفيذ. وفيما تولى ياسر عرفات، بوصفه القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية ورئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة، الاشراف المباشر على ادارة المعركتين العسكرية والسياسية، تولت غرفة العمليات المركزية واجباتها بالنسبة لجميع الوحدات المقاتلة بصرف النظر عن الانتماء التنظيمي، فيما عمل الأمناء العامون للفصائل الى جانب ياسر عرفات كفريق سياسي واحد. وصدرت كافة القرارات بالاجماع. وكما أشير الى ذلك من مصادر عدة، فان ما أنجز في ميدان تعزيز الوحدة الوطنية في الشهور الثلاثة يفوق كل ما أنجز عبر الجهود التي بذلت في السنوات السابقة. وبالطبع، فهذا الانجاز الجديد ما كان له أن يتحقق بسبب ظروف الحرب وحدها لو لم تكن الأرضية ممهدة قبل ذلك، أي لو لم تتوفر من قبل الهوامش المشتركة الواسعة التي يلتقي حولها الجميع، ولو لم تضق مساحات الخلاف بين التيارات الرئيسية للحركة الوطنية الفلسطينية كثمرة للعمل المشترك الطويل في ما بينها ولمعطيات التجارب الواقعية التي خاضتها منفردة أو مع بعضها، وللحوار الديمقراطي الذي ميز العلاقات على الساحة الفلسطينية.

نتيجة أخرى أفرزتها الحرب، سبق أن أشرنا اليها ومن المفيد أن نعود لنتوقف

عندها بشيء من التفصيل، تلك هي متانة التحالف الفلسطيني ــ الوطني اللبناني. فعلى صعيد الحرب والمعركة السياسية المرافقة، وعلى صعيد اتخاذ القرارات الصغيرة والكبيرة، ظهرت وحدة الموقف الفلسطيني ــ الوطني اللبناني وتعززت. ولهذه النتيجة أهمية تتجاوز ظروف الحالة التي نشأت فيها، ذلك أن تأثيرها لا بد أن يمتد لينسحب على مستقبل تطور العلاقات الفلسطينية ــ اللبنانية بكاملها. فاذا كانت ظروف الحرب الأهلية اللبنانية وظروف الصراع العربي ــ الاسرائيلي وملابسات المصالح العربية المتفقة أو المتضاربة في لبنان، وتشابك ذلك كله، قد خلقت أوضاعاً وجدت منظمة التحرير الفلسطينية نفسها فيها على خصومة مع بعض الأطراف اللبنانية، فان استمرار ونمو العلاقات وتوطدها مع أطراف الحركة الوطنية وظهور فعالية ذلك في مواجهة الاحتلال الاسرائيلي للبنان بالذات ثم ظهورها في التأثير على قرار المقاومة الفلسطينية بالخروج من بيروت لتجنيبها الدمار ولتجنيب لبنان مزيداً من التعقيدات والمشاكل، ستؤثر في تأكيد الصورة الايجابية للتعاون الفلسطيني اللبناني البناء، ومن شأنها أن تحفز أطرافاً لبنانية أخرى على التخلص من أسر السلبيات وعلى الانتباه الى المصالح العميقة التي تجمع الشعب اللبناني والشعب الفلسطيني، وأولها مصلحة الشعبين في مواجهة المخاطر الاسرائيلية متعددة الوجوه. وسينسحب أثر هذه النتيجة، أيضاً، ليعزز الاتجاه الفلسطيني الى توطيد التحالفات في المستقبل في لبنان والبلاد العربية الأخرى بحيث تتجه الى ممثلي القوى الشعبية، وليس بالضرورة الى الأنظمة، على قاعدة مواجهة اسرائيل والصهيونية.

وبكلمات أخرى، فان الخبرة المكتسبة من حرب لبنان تظهر أن التحالفات المرشحة للصمود في الظروف الصعبة، هي وحدها التحالفات التي تبنى على أرضية المصالح الثابتة والعميقة للقوى الشعبية وتنعقد مع ممثلي هذه القوى بالذات. أما التحالفات التي تمليها على هذا الجانب أو ذاك عوامل طارئة أو اندفاعات ديماغوجية أو اعتبارات براغماتية فليس من شأنها أن تسعف منظمة التحرير حين تواجه ساعات امتحانات عسيرة.

الحقائق والأوهام في الساحة العربية

يقابل ذلك، وكنتيجة لما تمليه المصالح وليس التصورات الواهمة، بروز هذا الحجم الكبير من القوى اللبنانية التي رحبت بالاجتياح الاسرائيلي، أو قبلته، أو غضت الطرف عنه. وبهذا، لا يشار لأوساط بعينها في حزب الكتائب وحده ولا للمجموعات التي يتزعمها سعد حداد وحدها، بل لأوساط عديدة أخرى تشمل الجبهة اللبنانية وآخرين ممن أملت عليهم نوازع متفاوتة التعاون مع اسرائيل وقوات غزوها أو حملتهم على الرضى بوجودها لانهم انطلقوا من أن الغزو الاسرائيلي هو وحده القادر على اخراج الفدائيين الفلسطينيين والقوات السورية من لبنان، وبالتالي على تحلل لبنان من الارتباط بالقضية الفلسطينية والقضايا العربية الأخرى وعلى استعادة كامل «حريته» في الارتباط بالغرب دون عوائق.

وبين الحروب العربية ــ الاسرائيلية العديدة كافة، تميزت هذه الحرب بوجود أطراف وشخصيات ذات وزن، تؤيد على نحو أو آخر الغزو الاسرائيلي لبلدها، بل بوجود من يعدّه من بينهم تحريراً للبنان وانقاذاً له، سواء تم هذا التأييد بسبب دور قوات الغزو في اجلاء قوات منظمة التحرير وقوات الردع العربية من لبنان أو لأن الغزو سيؤدي الى

تعديل موازين القوى الاجتماعية والسياسية في لبنان، على أرضية نوازع طبقية واضحة.

في الحروب السابقة، كانت مصالح القوى العربية المستفيدة من قوة اسرائيل ودورها ضد التيارات الوطنية ــ التقدمية تفصح عن نفسها بصورة ملتوية: بالتخاذل في المساهمة بالمواجهة، وباستثمار وجود الخطر الاسرائيلي لتشديد القمع وإغراق الجماهير بالاعباء، وبالدعوة الى الاستسلام بحجة الواقعية، وبأساليب أخرى من هذا القبيل؛ أما في هذه الحرب، فالتعبير عن المصالح كان سافراً، وفي الحالات التي نتحدث عنها، أفصح عن نفسه بغير ما التواء على الاطلاق.

وفي خلفية هذا التطور في التعبير، استند المعبرون عن أنفسهم الى سابقة مصر التي كان لرئيس جمهوريتها أنور السادات «فضل» التعبير الأول عن مصالح الرجعيات العربية مع اسرائيل. ولأن السادات كسر بعمله حواجز الحياء القومي التي كان أمثاله يتبرقعون بها فلم يعد لأمثاله من الراغبين في تطبيع العلاقات مع اسرائيل والاستفادة من دورها ضد خصومهم ما يخشون من اظهاره. واذا كانت سياسة كامب ديفيد هي التي ولدت ظروف نجاح الغزو العسكري الاسرائيلي للبنان وتصفية ردود الفعل العربية ضده، فهي أيضاً التي أفسحت في المجال أمام بعض القوى اللبنانية لكي تظهر تأييدها صراحة للغزو ورغبتها في الاستفادة من نتائجه.

ومن الحق أن الصراع العربي ــ الاسرائيلي يحكمه على الجانب العربي عاملان رئيسيان هما التناقض القومي والتناقض الاجتماعي ــ الطبقي، ويحدده صعوداً أو هبوطاً تداخل أو تمايز هذين العاملين. وقد أظهرت نتائج الحرب التي دارت على أرض لبنان أمرين هامين يجدر أن نسجلهما مع التأكيد على أن مزيداً من النقاش مطلوب لاستقصائهما على نحو أعمق وأشمل:

الأمر الأول: هذا التغليب الواضح لمستلزمات العامل الاجتماعي ــ الطبقي على العامل القومي، بحيث أصبح للعامل الأول تأثير أكبر، ومتزايد، في صياغة مواقف القوى العربية المعنية في الصراع. ومن تجليات هذا التغليب على الساحة العربية رخاوة رد الفعل العربي ضد الغزو الاسرائيلي للبنان، واحجام الدول العربية عن ممارسة الضغوط التي توفرها لها امكانياتها ضد الولايات المتحدة أو ضد اسرائيل، وقمع حكوماتها لمظاهر التأييد الشعبي لمنظمة التحرير. ولا شك في أن بروز هذا العامل سوف يسهم في استمرار وتسريع ضمور الأوهام الكثيرة التي راجت حول قومية الصراع مع اسرائيل، وخصوصاً عند الذين اعتادوا أن يغلبوا العامل القومي ويتصرفوا على أساس أن العرب يجمعهم شيء واحد مشترك، مهما تفرقوا، هو الموقف من اسرائيل. كما سيؤدي الى سقوط الرهانات العديدة التي بنيت على هذا الأساس.

والأمر الثاني: هو احتدام تأثير العامل القومي في الصراع العربي ــ الاسرائيلي على الساحة الفلسطينية وحدها، اذ أن الملاحقة الاسرائيلية للفلسطينيين وشراسة هذه الملاحقة وتصعيدها المستمر، وضعت كل فلسطيني، حتى من ظنّ منهم أن الأمر لا يعنيه، تحت مطرقة الخطر الاسرائيلي في كل مكان، في الضفة والقطاع استخلصوا هذه العبرة منذ وقت طويل والآن يستخلصها من فاتتهم من فلسطينيي المنافي.

وسينجم عن تأثير هذين العاملين، بتناقضهما الظاهر، تعقيدات جديدة، سواء في

مجريات الصراع الفلسطيني ــ الاسرائيلي، أو في مجريات العلاقات العربية ــ الفلسطينية.

هذا الكلام لا يراد به القول بأن العامل القومي في الصراع العربي ــ الاسرائيلي عامة قد زال أو أنه مرشح للزوال في وقت قريب، كل ما في الأمر أن تأثيره يتضاءل على الساحات العربية لحساب تأثير تناقضات المصالح الطبقية في المجتمعات العربية، وهو تأثير متصاعد وتصاعده ناجم عن احتدام عملية التمايز الطبقي المرافقة لنمو وتطور هذه المجتمعات. وسواء توافق هذا مع الرغبات والقناعات السائدة أو مسها، فهو أمر لا بد من ملاحظته وأخذه في الحسبان.

دروس الحرب

والآن، اذا شئنا أن نجمل أهم الدروس التي استخلصها، أو يمكن أن يستخلصها، الجانب الفلسطيني نتيجة لهذه الحرب وما رافقها من ردود فعل سلبية وايجابية، فان أكثرها أهمية يندرج فيما يلي:

أولاً ــ بروز القدرة الفلسطينية على التعاطي مع آلة الحرب الاسرائيلية بالرغم من التفوق الخارق لهذه الآلة، وذلك دون تهيب. وقد كان حجم الهجوم الاسرائيلي وامتداده على مدى بضعة أشهر مناسبة سمحت باختبار أدوات وأساليب المواجهة الفلسطينية المعتمدة أو المبتكرة، مما أغنى العسكرية الفلسطينية بخبرات وفيرة، وهيأ لها امكانيات واسعة لتطوير أوجه نشاطها المتعددة في الدفاع والهجوم، فضلاً عن توفر العدد الكبير من الكوادر والمقاتلين الذين عبروا اختبار النار وامتحنوا قدرتهم على الثبات في أقسى الظروف وعلى التعاطي مع أعقد المهمات التي تتطلب الجرأة والكفاءة العالية.. والحال أن لدى العسكرية الفلسطينية الآن، وخصوصاً كنتيجة للحرب الأخيرة واختباراتها، ثروة من الخبرات المكتسبة والتقاليد الملهمة لا بدّ أن تأخذها كافة الأطراف المعنية بالصراع الاسرائيلي ــ الفلسطيني بعين الاعتبار. وما كان يقال عن مزايا حرب الشعب وعن الأوقات التي تأتي فتتحول فيه الى حرب نظامية حاملة مزايا انطلاقها من حرب غير نظامية، جرى بالفعل اختباره على نطاق واسع لم يسبق أن تهيأ للمقاتل الفلسطيني قبل هذه الشهور الثلاثة. ولا بد أن يكون لدى القادة الفلسطينيين الذين رافقوا تجربة القتال وشهدوا تطوراتها في هذه الحرب الكثير مما يقولونه في هذا المجال.

ثانياً ــ سقوط العديد من الأوهام حول قومية المعركة، وبالتالي تعزيز الاتجاه المتنامي منذ مدة لتغليب الاعتماد على النفس. ويرتبط بهذا تغلب الرغبة في تأكيد الاستقلالية الفلسطينية من كل الوجوه: استقلالية الموقف واستقلالية القرار واستقلالية التنظيم. وهذا يعني مزيداً من الحذر ازاء تدخلات الدول العربية في الشؤون الداخلية الفلسطينية ومزيداً من المقاومة لهذه التدخلات، كما يعني الأمرين ذاتهما ازاء محاولات هذه الدولة العربية أو تلك للتأثير في المصير الفلسطيني بما يتلاءم مع مصالحها ويتعارض مع التقديرات الفلسطينية للحاجات المطلوبة لتأكيد حق المصير المستقل. وقد يكون من السابق لأوانه التنبؤ بحجم التعقيدات التي ستنجم عن صراع الارادات العربية المتفرقة، المتفقة أو المتعارضة في ما بينها، مع ارادة الاستقلال الفلسطيني، ومع ذلك يظل من

الجائز القول بأنها ستكون كبيرة، ويظل من الجائز القول أيضاً أن الساحة الفلسطينية أصبحت بعد حرب الشهور الثلاثة أقل قابلية للتأثر بأقنية النفوذ العربي حين لا يتفق هذا النفوذ مع المزاج الفلسطيني العام. والأمر، من هذه الناحية، مخالف لخشية البعض من أن يؤدي توزع المقاتلين الفلسطينيين على عدد من الدول العربية الى توسيع أقنية التأثير العربي على القرارات الفلسطينية؛ فالحقيقة، بهذا التوزع وبدونه، واحدة: أن منظمة التحرير الفلسطينية بخوضها حرب الشهور الثلاثة والمعركة السياسية المرافقة لها وبنجاحها في تأكيد قدراتها الخاصة، عكست مستوى عالياً من النضج في المسيرة الاجتماعية ــ السياسية للشعب الفلسطيني في اتجاه بناء حياته المستقلة عن التدخلات غير المشروعة في شؤونه وفي اتجاه التخلص من الغسيل العربي الذي كان يُعلّق على الحبال الفلسطينية لهذا السبب أو ذاك، بدءاً من التعلّلات التي كانت تستغلّ شعار قومية المعركة وانتهاءاً بمؤامرات أجهزة الظلام ومحاولاتها لبذر بذور أفسادها في الساحة الفلسطينية أيضاً. بعد ذلك، تبقى الأبواب مفتوحة لأي مساعدة نزيهة تقدمها الدول العربية لمنظمة التحرير، تستوي في ذلك المساعدات التي تتوجب على الدول العربية تطبيقاً لمواثيق جامعة الدول العربية والمبادرات التي تتخذها هذه الدول، وذلك، في الحالتين، على أساس الاحترام المناسب لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية ولندّية العلاقة مع المنظمة.

ثالثاً ــ اعادة النظر في مفهوم التحالفات على الساحات العربية، وهي اعادة نظر تستقي جديتها، ويتحدد بالتالي توجهها، في ضوء تجربة القتال المشترك الذي خاضه المقاتلون الفلسطينيون والوطنيون اللبنانيون، وفي ضوء نقص، أو غياب، مبادرات الأنظمة العربية لدعم المدافعين عن لبنان ضد الغزو الاسرائيلي.

رابعاً ــ توسيع وتنشيط العمل للاستفادة من الوزن السياسي الجديد المتحقق لصالح منظمة التحرير بعد الحرب، وذلك بهدف الحيلولة دون نجاح الجهود المضادة التي تستهدف الانتقاص من هذا الوزن، من جهة، ولبلورة نتائج محسوسة وانجازات محسوسة لصالح المطالب الوطنية الفلسطينيّة في الوضع الجديد، من الجهة الأخرى.

خامساً ــ تعزيز الاتجاه لصيانة الحد المحقق في الوحدة الوطنية الفلسطينية. ولا يتأتى تحقيق هذا الهدف الا اذا اتخذت الانجازات التي تمت في ظل الخطر أشكالاً دائمة، أي الا اذا تجسدت في المؤسسات العسكرية والسياسية والشعبية، في بناء هذه المؤسسات، وفي تنظيم عملها وفي تعزيز دورها كمؤسسات تحتضن الجهد المشترك للجميع، في ظل الاتفاق القائم على صيانة ما هو مشترك من القناعات والمواقف واستمرار ديمقراطية الحوار حول ما يختلف عليه. ويندرج في هذا السياق الانتباه أكثر فأكثر لأهمية المؤسسات، وقد أثبتت تجربة الحرب أن المؤسسات القائمة على أساس متين صمدت وأدت واجباتها بكفاءة بمقدار ما كان بناؤها محكماً، في حين أن المؤسسات التي كانت مخلخلة البناء أو بنيت بروح عشائرية أو على أسس لا تتلاءم مع مهماتها، انهارت أو تآكلت وغابت عن ساحة الصدام. من ذلك: مثلاً، أن التنظيمات الشعبية التي تشكلت أطرها بحيث لم تمثل جمهورها تمثيلاً صحيحاً وسادت فيها عقلية تقاسم المقاعد بين الفصائل الفدائية، غابت عن الساحة أو كانت فعاليتها أقلّ بما لا يقاس من الدور المطلوب

منها.

سادساً ــ الانتباه لاهمية الرأي العام العالمي والرأي العام الدولي اللذين يلعبان دوراً مؤثراً في دعم المطالب الوطنية الفلسطينية، من حيث أن اطلاعهما على الحقائق المتصلة بالقضية الفلسطينية وتوثيق الصلات المباشرة على ممثليهما والمؤثرين فيهما وسيلتان فعالتان مادياً، وليس معنوياً فقط، في لجم الاعتداءات التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني وفي مدّ كفاحه الوطني بالوسائل التي تساعد على نجاحه؛ ومع أن منظمة التحرير انتبهت لاهمية الرأي العام منذ وقت مبكر، وقامت بانشطة واسعة منذ أوائل السبعينات في ميدان العلاقات العالمية السياسية والاعلامية، فان الخبرة التي تضيفها الحرب الاخيرة تتمثل في التأكيد على أن اطلاع أوساط الرأي العام على الحقائق هو وحده الذي ينشط مبادراتها المباشرة وأعمال ضغطها على حكوماتها، أما الدعاية المجردة أو المفتقرة الى الحقائق فان تأثيرها لا يدوم.

سابعاً ــ التأكيد، بأكثر مما جرى في السابق، على أهمية العمل داخل الأرض المحتلة بما أنه هو العمل الوحيد الذي يقوم على أرض فلسطينية ووسط جماهير فلسطينية، وذلك بصرف النظر عن حجوم الفرص المتاحة أمام هذا الشكل أو ذاك من أشكال العمل الوطني ودون التوهان في الجدل حول أفضلية أو أحادية أي من الاشكال.

وهذا الدرس، من بين الدروس المستقاة الأخرى كافة، هو أهمها على الاطلاق. ويعد تجارب العمل فوق الساحات العربية، صار من شأن الجانب الفلسطيني أن يقتنع بأن ما يدوم ويثمر أكثر من غيره هو الجهد الذي يمدّ جذوره في الأرض الفلسطينية وبين جماهيرها؛ وكل جهد، عدا هذا، معرض للانتكاس وحتى للتبديد ما دام الجانب الفلسطيني ليس هو وحده الذي يتحكم بظروف الساحات الاخرى.

كان هذا صحيحاً قبل الحرب، وقد تأكد بسببها. ووصل العمل الفلسطيني الى مرحلة لا تسمح ظروفها بالتردد في اتخاذ القرار الحاسم بهذا الصدد: الداخل هو الأساس والساحات الخارجية مساندة ومدعمة، مع تنظيم التفاعل المتبادل بينها.

ومن الحق أن لجموع الفلسطينيين في الساحات العربية مصالح وحقوقاً يتوجب على منظمة التحرير أن ترعاها وتدافع عنها، فضلاً عن الواجبات المترتبة على الدول العربية حتى لو لم يكن فيها فلسطينيون. غير أن هذا الأمر لا يلغي صواب التوجه الأساسي نحو الأرض المحتلة، بل أن من شأن انهاض العمل الوطني داخل الأرض المحتلة أن يضيف الى الوزن الفلسطيني خارجها ثقلاً مؤثراً في شؤون هذا الخارج ذاتها. وأن يدرج الدفاع عن الحقوق الفلسطينية في الساحات العربية في سياق الجهد الوطني العام لتحقيق المطالب الوطنية الفلسطينية بدل اغراقه في معارك جانبية أو تعريضه للتهم التي يتلقفها الخصوم من نوع تهم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية أو البحث عن امتيازات أو تكوين مراكز قوى لا يتلاءم وجودها مع ظروف هذه الدولة أو تلك.

وأبرز مثل قدمته الحرب الأخيرة لتأكيد هذا الدرس هو تجربة حصار بيروت الغربية؛ لقد جندت اسرائيل لأحكام هذا الحصار كل ما تحتاجه من آلة حربها المقتدرة، ولكنها وقفت على مدى شهرين عاجزة عن تحقيق تقدم هام في محاولاتها لاقتحام المدينة المحاصرة. وكان على اسرائيل وفق تقديرات العسكريين الفلسطينيين أن تدفع ما بين

ثلاثين الى خمسين ألف اصابة لو شاءت أن تستمر في عمليات التقدم الى أن تفرض هيمنة كاملة على المدينة. والى نهاية الحرب كان المدافعون عن بيروت يملكون الوسائل والارادة اللازمتين لإرغام اسرائيل على دفع ثمن كهذا، يشهد على ذلك العدد الكبير من المقاتلين الفلسطينيين الذين غادروا بيروت سالمين، والكميات الكبيرة من الأسلحة والذخائر التي غادرتها أو أبقيت فيها. ومع ذلك، فان القيادة الفلسطينية اضطرت للتفاوض من أجل الخروج من بيروت؛ وكان السبب الرئيسي الذي أرغمها على قبول وقف اطلاق النار أن المدينة، في نهاية الأمر وأياً كان حجم التأييد الذي محضته لمنظمة التحرير، ليست مدينة فلسطينية، مما يعني أنه لا يجوز للقيادة الفلسطينية أن تستمر في سياسة مجابهة قد تؤدي لارغام هذه المدينة على دفع ثمن باهظ للصمود الفلسطيني أو قد تؤدي الى تعقيد أوضاع لبنان زيادة على ما هي معقدة في الأساس.

ازدياد وزن منظمة التحرير

الى هذه الدروس التي أشرنا لابرزها، تأكدت، نتيجة الحرب، نتائج اجمالية تنسحب آثارها أولاً بادئ على مجمل الظروف المتصلة بقضية فلسطين والصراع العربي ــ الصهيوني.

وأولاها وفرة البراهين التي تبين أن اللحم الفلسطيني مرّ على الطامعين في نهشه، وتوفر القناعة لدى كل من يعنيهم الأمر بمن فيهم الذين يكابرون وينكرون، بأن منظمة التحرير الفلسطينية هي، حقاً، الرقم الذي لا يمكن شطبه من معادلة الشرق الأوسط، وأن حل هذه القضية هو المفتاح الذي تظل بدونه كل القضايا الأخرى عالقة. ويتصل بهذه النتيجة ازدياد ثقل وزن قضية فلسطين وتثبيت حقيقة أنه لا يمكن الوصول جدياً الى سلام مستقر في المنطقة ما لم يُستفرض الفلسطينيون على نحو أو آخر.

وقد اجتذبت الحرب ودفاع المقاتلين الفلسطينيين البطولي ضد الغزو الاسرائيلي، تأييداً عالمياً واسعاً ومتيناً لحقوق الشعب الفلسطيني الوطنية، ومكنت منظمة التحرير من الحصول على احترام وتقدير عميقين. وفي ما عدا المكابرين، لم يعد أحد يشك بحقيقة ومصداقية تمثيل المنظمة لشعبها.

وعلى الوجه الآخر، تدنت سمعة اسرائيل الى الحضيض بالمعنى الحرفي للكلمة، وسقطت آخر الأستار التي كانت تتغطى بها للتمويه على الطبيعة العدوانية التوسعية لحروبها في السابق. وتعرض للانتكاس ما جنته اسرائيل من مكاسب بعد صلحها مع مصر وتطبيعها للعلاقات بينهما لتتضح الطبيعة العنصرية الاجرامية لسلوكها واجراءاتها في حربها ضد الشعب الفلسطيني.

وليس لهذه النتائج مجتمعة الا حصيلة واحدة هي ابراز الوجه العادل لقضية فلسطين وكفاح شعبها من أجل حقوقه الوطنية. وهي الحصيلة التي تعطي مشروعية أكبر لسياسة منظمة التحرير.

ويبقى أن تأتي الاصلاحات الفلسطينية المطلوبة في ضوء نتائج الحرب، حقيقية وصارمة بحيث تخلق الارضية اللازمة لتثبيت المكاسب وتطويرها، وحتى يحصل الشعب الفلسطيني على ثمن مجزٍ للجهود والتضحيات الهائلة التي بذلها. ولعله من الصواب

القول ان الرأي متفق على أن ثبات الانطلاقة الجديدة للمنظمة مرهون بقدرتها على تجاوز أوجه الخلل والقصور والسلبيات الاخرى التي علقت بمسيرتها طيلة السنوات الماضية. ولأن للسلبيات أثرها وقوة تاثيرها المتراكم والعدد الكبير من المدافعين عنها والمستفيدين منها، فان النهضة المطلوبة التي تتجاوز هذه السلبيات توشك أن تجعل الجهد المطلوب ثورة ضمن الثورة وليس أقل من ذلك.

ملامح لمرحلة جديدة

صبري جريس

يشكل الغزو الاسرائيلي للبنان، بما أسفر عنه من نتائج حتى الآن، بداية مرحلة جديدة مهمة، قد تكون حاسمة، بالنسبة للقضية الفلسطينية خاصة وللصراع العربي — الصهيوني عامة. وهذه المرحلة، وان لم تتضح أبعادها بكاملها، اذ أنها لا تزال في بدايتها، تبدو مختلفة عن كل ما عهدناه حتى الآن في العديد من نواحيها، وتلزم باعادة النظر في الكثير من المواقف والاستراتيجيات وأنماط العمل والأنشطة المختلفة. وان يكن من غير السهل الوقوف حالياً على كافة أبعاد المرحلة الجديدة وما قد تفرزه على أصعدة عدة، فهناك على الأقل بعض الدروس المستفادة منها، الجديرة بالقاء الضوء عليها.

الضعف العربي

لا شك أن حالة الضعف والضياع والتفكك التي سادت العالم العربي خلال السنوات الأخيرة كانت احدى العوامل الرئيسية التي ساعدت العدو الصهيوني على القيام بما قام به، ومهدت الطريق أمام تنفيذ مخططاته، دون أن يخشى رادعاً، أو يحسب حساباً. وهذه الحالة بالذات هي التي سهلت له وضع مخططه لغزو لبنان، سعياً الى — على حد تعبير قادته ووسائل اعلامه — «تدمير البنية التحتية» لمنظمة التحرير الفلسطينية، والقضاء عليها كعامل مستقل في المنطقة، تمهيداً لتنفيذ ما يمكن أن نسميه «الحل الاسرائيلي» للقضية الفلسطينية. وهذا المخطط الصهيوني لم يتبلور، كما لم يوضع موضع التنفيذ، صدفة ولا فجأة، اذ بينما كانت خيوطه تحاك في ضوء الأوضاع السياسية التي سادت المشرق العربي خلال السنوات الأخيرة، كان الحديث عنه يدور علناً، وعلى رؤوس الاشهاد في اسرائيل، خلال النصف الأول من هذا العام.

واذا شئنا الإشارة الى حدث أو تاريخ ما كبداية لتبلور هذا المخطط أو التمهيد له، لا بد من العودة خمس سنوات الى الوراء على الأقل، الى صيف السنة ١٩٧٧، عندما أسفر «انقلاب الانتخابات»، الذي حدث آنذاك في اسرائيل عن سقوط حزب العمل

الحاكم ووصول الليكود المتشدد، ذي النزعات التوسعية والفاشية، الى الحكم، برئاسة الارهابي العريق مناحيم بيغن وصحبه. وتبع ذلك، في خريف السنة نفسها، زيارة السادات المشهورة لاسرائيل، على ما جرته من توقيع اتفاقات كامب ديفيد ومعاهدة السلم العربية ــ الاسرائيلية، الامر الذي خلق وضعاً جديداً في العالم العربي لا عهد له به من قبل، وراح الاسرائيليون يسمون، انطلاقاً من ذلك، الى خلق واقع يناسبهم.

ان معاهدة السلم الاسرائيلية ــ العربية، على الرغم من المخاطر التي جرتها على العالم العربي من جهة والتنازلات التي قدمت بموجبها الى اسرائيل من جهة أخرى، لم تحظ بتصفيق وترحيب كبيرين من قبل الاسرائيليين؛ بل انها، على العكس من ذلك، كانت موضع نقد واسع، ولأسباب ومن منطلقات مختلفة، من قبل العديد من الدوائر الصهيونية. ولسنا هنا في صدد عرض الموقف الصهيوني، بابعاده وتشعباته المختلفة، من تلك المعاهدة، بل نكتفي بالاشارة فقط الى أن كلاً من التيارين الصهيونيين الرئيسيين، التجمع (المعراخ) العمالي من جهة والتكتل (الليكود) اليميني من جهة أخرى، رأى من «فوائد» المعاهدة أنها تمكن اسرائيل من حل القضية الفلسطينية، وهي الأزمة الصهيونية الكبرى، وفق ما يشتهيه الكيان الصهيوني. وفيما يتعلق بالليكود، وباعتباره الطرف الحاكم، فقد اعتبر أن اتفاقات كامب ديفيد قد أطلقت يديه للتعامل مع القضية الفلسطينية، وفق مفاهيمه، أي أن الحكم الذاتي الذي يفترض أن يقام في الضفة الغربية وقطاع غزة لن يكون الا بمثابة غطاء لاستمرار استعمار هذه المناطق من قبل اسرائيل، تمهيداً لضمها اليها، في حين «يختفي» فلسطينيو الخارج في الدول العربية التي يقيمون فيها. وقبيل تنفيذ الجزء الأخير من معاهدة السلم المصرية ــ الاسرائيلية، والانسحاب مما تبقى من سيناء، حاولت اسرائيل، في أواخر العام الماضي وأوائل العام الحالي، حمل مصر، ومعها الولايات المتحدة الى حد ما، على قبول تفسيرها الخاص لما جاء في اتفاقات كامب ديفيد بشأن الفلسطينيين، محاولة ابتزازهما بتأخير استكمال انسحابها من سيناء؛ ولكن دون جدوى.

غير أن العقبات التي واجهتها اسرائيل في هذا الصدد لم تكن ناجمة، عملياً، عن الموقف المصري أو الأميركي من المفهوم الاسرائيلي لاتفاقات كامب ديفيد، بل عن موقف الفلسطينيين أنفسهم عامة، ومنظمة التحرير الفلسطينية خاصة. فقد جوبهت تلك الاتفاقات بمعارضة شديدة وواسعة من قبل الفلسطينيين، على الصعيدين الشعبي والرسمي، وبتأييد أطراف عربية عديدة، بحيث وصلت في شموليتها الى درجة لم يستطع معها أطراف كامب ديفيد ايجاد ولو فلسطيني واحد ذي شأن يقبل بالسير معهم. ووراء هذه المعارضة الواسعة والفعالة اتجاه منظمة التحرير الفلسطينية الى تدعيم نفوذها السياسي، ومن ثم تعزيز قوتها العسكرية، خصوصاً في أماكن وجودها الرئيسية في لبنان، والمباشرة باستيعاب واستعمال الأسلحة الثقيلة من دبابات ومدافع وما شابه، فيما بدا للاسرائيليين كأنه نواة لتأسيس قوة عسكرية ضاربة قد يصلب عودها تدريجياً لتشكل خطراً على اسرائيل، ولو من نواح معينة، في المستقبل.

وعلى هذه الارضية تتبلور السياسة الاسرائيلية «الجديدة» اتجاه الفلسطينيين، وهي تتجه أكثر فأكثر نحو استعمال العنف، وبصورة تفوق ذلك المدى الذي عهدناه في

المراحل السابقة، كوسيلة لحل المشاكل التي تواجهها اسرائيل، الى أن طرح رئيس الاركان الاسرائيلي رفائيل ايتان شعاره المعروف، وهو أنه ليس هنالك من حل لـ «مشكلة» منظمة التحرير الفلسطينية غير الحل العسكري. وبوشر بتطبيق هذه السياسة على أكثر من صعيد، وفي مجالات مختلفة.

ففيما يتعلق بالمناطق المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبعد أن اتضح أن الزعامات المحلية ترفض التعاون مع المحتل الصهيوني، لجأ الاسرائيليون، في اجراء يخجل أي كيان يطلق على نفسه اسم دولة من التعاطي معه، الى تنظيم تلك القلة من المتعاونين معهم من سكان المناطق المحتلة في عصابات روابط القرى وتدريبها وتسليحها، ثم اطلاق يدها للقيام بأعمال «زعرنة» ضد السكان العرب عامة والقيادات الوطنية خاصة. ولما لم تفلح هذه المجموعات في تحقيق أي «انجاز» يذكر، أخذ المحتل الاسرائيلي ينفذ اجراءاته القمعية مباشرة ضد الرموز الوطنية، وذلك بنفي بعض الزعماء المعروفين من المناطق المحتلة والتعرض لحياة بعضهم وإقالة رؤساء البلديات الرافضين التعامل مع الاحتلال وحل المجالس البلدية والقروية، المنتخبة، وتعيين المتعاونين مع الاحتلال بدلاً منها. ورافق هذه الاجراءات القمعية محاولات تافهة من قبل سلطات الاحتلال لاقامة «قيادة» فلسطينية بديلة لمنظمة التحرير الفلسطينية، لم تكد تبدأ حتى انتهت، بعد أن اتضح بسرعة أنها عديمة الجدوى.

وفيما كان الاسرائيليون يخوضون هذه «التجربة»، وربما بسببها، راح يتبلور، لدى دوائرهم الحاكمة على الأقل وعلى جوانبها، رأي مفاده أنه لن يحسم أي وضع في المناطق المحتلة، ولن يكون بالامكان اخضاعها للمخططات الاسرائيلية، وضمها للكيان الصهيوني تمهيداً لاقامة اسرائيل الكبرى، مالم تحسم مسألة النشاط الفلسطيني في الخارج، وخصوصاً في لبنان عامة وبيروت خاصة، حيث تتمركز القوة الرئيسية لمنظمة التحرير الفلسطينية ومعظم أجهزتها.

من هنا نشأت، اسرائيلياً، ضرورة التعامل مع هذه «الظاهرة» بالقوة. وباشر الاسرائيليون نشاطهم في هذا المجال في وقت مبكر، وزادهم في تصميمهم هذا التحدي الذي كان يوجه لهم بقصف مستوطناتهم الشمالية بالأسلحة الثقيلة، من مدفعية وصواريخ، في أكثر من حالة اشتباك مع القوات المشتركة اللبنانية ــ الفلسطينية الموجودة في جنوب لبنان. ففي آذار (مارس) ١٩٧٨، قامت اسرائيل بغزو جنوب لبنان، فيما سمي عملية الليطاني. ولما لم تسفر هذه العملية عن تحقيق كامل أهدافها، بعد أن حلت قوات الأمم المتحدة في المناطق التي احتلتها وأجبرت على الانسحاب منها، بينما بقيت القوات المشتركة متواجدة في مناطق شاسعة من لبنان، راح الاسرائيليون يشنون «حرب تحرير شعبية» ضد الفدائيين، بهجمات الكوماندوس الليلية ضد مواقعهم أو قصفها بالطائرات أو من البحر. وفي السابع عشر من تموز (يوليو) ١٩٨١، وفي خطوة مفاجئة قامت الطائرات الاسرائيلية بقصف للمباني في حي الفاكهاني في بيروت على سكانها، فقتلت العشرات منهم، لاعتقادها خطأ أنها تضم مكاتب العمليات المركزية للمقاومة. وتبع ذلك اشتباكات واسعة، استمرت نحو عشرة أيام، وانتهت بوقف لاطلاق النار، صمد بشكل أو بآخر حتى بداية الغزو الاسرائيلي للبنان، في مطلع حزيران (يونيو) الماضي.

مخطط الابادة ونتائجه

كان هدف الاسرائيليين من وراء غزوهم لبنان اجراء «تصفية حساب» نهائية مع منظمة التحرير الفلسطينية، وذلك بالقضاء على قواتها وأجهزتها المدنية وأسر زعمائها أو قتلهم، وبالتالي انهائها كعامل مستقل في المنطقة تمهيداً للطريق أمام تحقيق المخططات الاسرائيلية. ولتحقيق هذه الأهداف جرد الاسرائيليون حملة عسكرية واسعة، ضمت مع أوجها نحو مائة ألف جندي، مزودين بكافة أنواع الأسلحة الحديثة، الأميركية الصنع، حيث هاجموا الأراضي اللبنانية في أكثر من مكان وعلى أكثر من محور، براً وبحراً وجواً. والواضح أن الاسرائيليين توقعوا، من خلال تصرفهم هذا، القيام بما يشبه نزهة عسكرية في لبنان، بحيث يكفي مجرد دخولهم البلد واستعراض عضلاتهم العسكرية والقيام بهجوم محدود هنا أو غارة هناك، لنشر الهلع بين صفوف قوات المقاومة، مما سيؤدي الى تفككها وانهيارها، فلا يبقى أمام الجيش الاسرائيلي الا «لملمة» هذه القوات وأسرها، ومن ثم تصفيتها. الا أن هذا بالضبط ما لم يحدث. فقد عجز العدو الصهيوني عن تحقيق الأهداف التي سعى اليها من جهة، وتورط في مشاكل جديدة اعتقد نفسه بمنأى عنها من جهة أخرى. وخاب الظن الصهيوني على الصعيدين، العسكري والسياسي.

فعلى الصعيد العسكري، وعلى الرغم من التفوق الاسرائيلي وانعدام التكافؤ بين الطرفين، جوبهت قوات العدو الصهيوني بمقاومة ضارية وواسعة، عرقلت تقدمها ومنعتها من تحقيق أهدافها وأوقعت بها خسائر جمة، فاقت، باعتراف الاسرائيليين أنفسهم، تلك التي كانت من نصيبهم خلال حرب ١٩٦٧، التي خاضتها اسرائيل مع ثلاث دول عربية. ففي مقابل مخطط «الابادة ــ النزهة العسكرية» الاسرائيلي، اتبعت القوات المشتركة تكتيكاً خاصاً بها، فقاومت وباعتراف العدو نفسه، في كل مكان استطاعت فيه المقاومة، حتى وان بدا أن نشاطها هذا شبه انتحاري، وانسحبت بانتظام من الأماكن التي لم يكن بالامكان الاحتفاظ بها، بينما «اختفى» بعضها لفترة ثم ظهر للعمل خلف خطوط العدو. كذلك لم يحدث أي انهيار أو عملية استسلام تذكر بين هذه القوات، بدلالة ذلك العدد القليل من الأسرى المقاتلين الذين وقعوا في أيدي العدو، اذ أن «الأسرى» الذين تبجح الصهيونيون باعتقالهم كانوا عملياً من بين السكان المدنيين في جنوب لبنان، من فلسطينيين ولبنانيين، الذين القي القبض عليهم وسيقوا الى معسكرات الاعتقال. وباختصار، يمكن القول أن أداء القوات المشتركة، آخذين بالاعتبار ميزان القوى، كان مرضياً خلال المرحلة الأولى من القتال.

أما في المرحلة الثانية، أو على وجه التحديد خلال ما سمي بمعركة بيروت وضواحيها، فقد كان الوضع أشد سوءاً بالنسبة للعدو الصهيوني، فعلى الرغم من القوات الضخمة التي حشدها حول بيروت، ومهاجمته المدينة وضواحيها، براً وبحراً وجواً وفرضه حصاراً شديداً عليها، فانه لم يتمكن من تنفيذ مخططه لدخولها. ولم يتم ذلك نتيجة لـ «حسن أخلاق» الاسرائيليين أو للضغوط الدولية المختلفة التي مورست عليهم في هذا الصدد، على أهميتها، بل بسبب المقاومة الصلبة التي أبدتها القوات المشتركة موقعة بالعدو خسائر فادحة نسبياً، بدا معها أن محاولات اقتحام بيروت قد تكلفه ثمناً باهظاً في

الأرواح والأعتدة، وبشكل يشك معه في قدرته على تحملها. فالتصدي الصلب الذي واجهه العدو الصهيوني في معاركه حول بيروت، ابتداء من الصدامات القوية حول «مثلث الصمود» في خلدة، مروراً بمعارك المدفعية العنيفة التي كانت تستمر ساعات وساعات متواصلة، وانتهاء بتحطيم محاولات اقتحام المدينة، كتلك التي حدثت في منطقة المتحف، ساهمت، دون شك، في «اقناع» الاسرائيليين بالعدول عن مخططهم لدخول بيروت.

وباقتضاب، ليست هنالك من مبالغة في القول أن العدو الصهيوني، لم يحظ بانتصارات عسكرية باهرة في اشتباكاته مع القوات المشتركة، خلال غزوه لبنان. ولا شك أنه سيكون للدروس المستفادة على هذا الصعيد أثرها في المستقبل، فيما لو أحسن استيعابها.

أما على الصعيد السياسي، فان الوضع أكثر سوءاً والضرر أكبر فداحة بالنسبة للاسرائيليين. فالنتائج التي أسفرت عنها الحرب لم تؤد الى تحقيق أي من الأهداف التي سعى الكيان الصهيوني اليها. فقد خرجت منظمة التحرير الفلسطينية من الحرب وقوتها السياسية على ما هي عليه، ان لم تكن قد تعاظمت. كذلك لم تظهر هنالك ولو جهة دولية واحدة تقر اسرائيل على اجراءاتها أو توافقها على مواقفها. ولعل موقف طرفي كامب ديفيد الآخرين، مصر والولايات المتحدة، في هذا الصدد خير دليل على ذلك. فهاتان الدولتان اللتان امتنعتا، منذ التوقيع على اتفاقات كامب ديفيد، عن الافصاح عن أي موقف محدد، وبصورة بدا معها وكأنهما تخافان اغضاب الأسرائيلي واثارة «جنونه»، مفسحتين بذلك في المجال أمام بيغن وصحبه لوضع الصيغ التي يشتهون واطلاق التصريحات التي تخطر على بالهم بشأن مستقبل المناطق المحتلة، اضطرتا أخيراً، والى حد ما تحت وطأة الغزو الاسرائيلي للبنان، الى «بق البحصة»، والاعلان عن مواقف غير متجانسة مع الموقف الاسرائيلي ومفاهيمه الخاصة به لاتفاقات كامب ديفيد. فقد راحت مصر، منذ بداية الغزو الاسرائيلي للبنان تشدد على ضرورة الاعتراف بحق الفلسطينيين في تقرير المصير وانسحاب اسرائيل من المناطق المحتلة، ثم تقدمت بمشروع مشترك مع فرنسا لحل أزمة الشرق الأوسط لايتجانس أبداً مع الموقف الاسرائيلي في هذا الصدد. ومع انتهاء الانسحاب الفلسطيني من بيروت، سارعت الولايات المتحدة أيضاً الى تقديم مشروع خاص بها، سمي مشروع ريغان، هو أيضاً لايتفق مع الموقف الاسرائيلي واعتبر بمثابة نقطة انطلاق لمجابهة سياسية حادة بين البلدين.

ان تقديم مثل هذه المشاريع، أو غيرها، لايعني، بالطبع، أنها ستوضع موضع التنفيذ، أو أن نتائج ايجابية ما قد تترتب عليها! بل على العكس من ذلك، فقد يكون مصير هذه المشاريع شبيهاً بتلك العديدة التي سبقتها، فيصار الى تمييعها ثم رفضها فموتها ببطء. ولكن مجرد تقديمها يدل دلالة قاطعة على أنه ليست هنالك ولو دولة واحدة في العالم تقر اسرائيل على موقفها من القضية الفلسطينية. وجاء غزو اسرائيل لبنان ليظهر هذه الحقيقة بصورة واضحة للغاية. يمكن القول معها أن الغزو الاسرائيلي فشل فشلاً ذريعاً في تحقيق الأهداف السياسية التي سعى الصهيونيون اليها من حيث محاولاتهم تصفية القضية الفلسطينية، بعد أن ظهر كأنها انبعثت من جديد، نتيجة للغزو، وهي أقوى وأشمل وأعمق مما كانت عليه.

الهجرة الرابعة

على الرغم من هذه النتائج، العسكرية والسياسية، التي ترتبت على الغزو الاسرائيلي، لا يمكن القول أن الفشل فقط كان من نصيب اسرائيل نتيجة لعملياتها العسكرية في لبنان. فقد نجح العدو الصهيوني، في نهاية الأمر، في اخراج المقاتلين الفلسطينيين واللبنانيين عنوة من تلك المنطقة من لبنان الممتدة من حدوده مع اسرائيل حتى جنوب بيروت، وأبعد بذلك مستوطنيه عن خطر التعرض للقصف، كما كانت عليه الحال سابقاً. ثم استطاع بعد ذلك حمل منظمة التحرير الفلسطينية، بمعظم أجهزتها العسكرية والمدنية والادارية على الرحيل عن بيروت والانتشار في دول عربية مختلفة ومتباعدة في عملية، وان كانت منظمة وسميت «انسحاباً مشرفاً»، يمكن اعتبارها بمثابة هجرة رابعة، بعد «هجرات» السنوات ١٩٤٨ من فلسطين و١٩٦٧ من الضفة الغربية وقطاع غزة و١٩٧٠ من الأردن.

ان المرء لا يشعر بالحزن والأسى العميقين يعصران قلبه نتيجة لانتقال أجهزة م.ت.ف. من بيروت، اذ يشك جدياً فيما اذا كان هذا البناء التنظيمي العجيب، الغريب في بعض نواحيه، والذي تكوّن في ظروف استثنائية لا علاقة لها أحياناً بالقضية الفلسطينية، سيقرب الفلسطينيين من تحقيق أهدافهم، خصوصاً بعد أن راحت تظهر عليه علامات النمو غير الطبيعي، كمقدمة لظواهر قد تكون سرطانية. غير أنه على الرغم من ذلك تبقى الحقيقة الواضحة، على ما يترتب على ذلك من نتائج على أصعدة مختلفة، وهي أن النشاط الفلسطيني الذي انطلق من بيروت، في ظروف مريحة نسبياً، خلال ما يزيد على عقد من الزمن، حقق خلاله العديد من الانجازات والمكاسب على صعيد بعث القضية الفلسطينية وتثبيت دعائمها على أكثر من مدى، وجد نفسه مضطراً، خلال فترة قصيرة، للانتقال الى أماكن أخرى. ومع هذا الانتقال تبدأ، كما هو واضح، مرحلة جديدة في تاريخ النضال الفلسطيني والقضية الفلسطينية، لها منطلقاتها وبديهياتها الخاصة بها، على أرضية تجارب الماضي من جهة وتحديات المستقبل المتوقعة من جهة أخرى؛ وهو ما يلزم باعادة النظر في العديد مما اعتبر مسلماً به حتى الآن.

□ ولعل أول النواحي التي ينبغي اعادة النظر بها هي، بحكم الضرورة، فلسطينية بحتة، بأبعادها المختلفة. فتبشتت أجهزة منظمة التحرير الفلسطينية و«توزيعها» على دول مختلفة يلزم اعادة تنظيمها وربطها بصورة فعالة ببعضها البعض، وليس ذلك بالعملية الصعبة، على كل حال، في ضوء الامكانات التقنية المختلفة المتوفرة. ولكن الأهم من ذلك هو وضع أسس وقواعد جديدة لتنظيم الشعب الفلسطيني عامة، بما يساعده على النضال من أجل أهدافه، في ضوء تجارب الماضي من جهة، ومهام المستقبل من جهة أخرى.

لقد قادت منظمة التحرير الفلسطينية نضال الشعب الفلسطيني منذ أواخر الستينات، وأصبحت، بعد فترة قصيرة من تسلمها هذه المهام، ممثله المعتمد، المعترف به من قبل عشرات الدول. الا أن المنظمة لم تستنتج النتائج المترتبة على هذه النقلة النوعية، ولم تجر أي تغيير على تركيبها التنظيمي، فبقيت عملياً عبارة عن اطار يضم التنظيمات الفلسطينية الفدائية وبعض المستقلين، واكتفت باقامة علاقات فضفاضة، شبه عاطفية، بل

وأحياناً نفعية مع هذا التجمع الفلسطيني أو ذاك، وفق ما تسمح به الظروف، وأحياناً نتيجة لمبادرات شخصية.

والواضح أن مثل هذا الوضع يجر مخاطر فادحة على القضية الفلسطينية، خصوصاً اذا حانت ساعة الحسم. فالقرارات الطنانة الرنانة، الصادرة عن الأمم المتحدة أو أجهزتها المختلفة، أو عن القمم العربية، حول كون منظمة التحرير الفلسطينية «الممثل الشرعي والوحيد» للشعب الفلسطيني، لا تكفي وحدها لجعل الواقع، فعلاً، كذلك. وللدلالة على هذا، يكفي أن نشير الى أن معسكر الأعداء والخصوم لا يزال يتحدث، عند تطرقه للقضية الفلسطينية، عن «فلسطينيين» أو «ممثلين فلسطينيين» ينبغي التعامل معهم عند البحث في الحلول، لتؤكد أنه ما يزال يتجاهل منظمة التحرير الفلسطينية ويأمل بـ«شطبها»، تسهيلاً لحل القضية الفلسطينية وفق مخططاته، ومع «الممثلين» الذين يختارهم أو يعينهم. واضافة الى ذلك، وهذا هو بيت القصيد، ليس في التنظيم الحالي للمنظمة، وهي «وقف» على التنظيمات الفدائية ومن يلف لفها، ما يساعد على جذب الكفاءات المطلوبة من بين أفراد الشعب الفلسطيني للعمل ضمن هذه الأطر. صحيح أن المطالبة بالعمل على اعادة تنظيم منظمة التحرير الفلسطينية ليست عملية سهلة، الا أن الضرورات الناجمة عن المرحلة الجديدة تفرض ذلك، أياً كانت الصعوبات. وبدون هذا، ستبقى قدرة المنظمة محدودة وغير كافية للتعامل مع المستجدات المتوقعة.

□ أما الناحية الثانية التي لابد من التطرق اليها، فهي الموقف من العدو الصهيوني وكيفية التعامل معه. ونقطة الانطلاق، في هذا الصدد، كامنة في حقيقة أنه، خلال العقد الأخير على الأقل، وبينما كان الموقف الفلسطيني خاصة والعربي عامة يتجهان نحو المزيد من الاعتدال والواقعية والعقلانية، في سعيهم نحو حلول لأزمة الشرق الأوسط، كان الموقف الاسرائيلي يزداد تصلباً وتطرفاً وغطرسة. والتطرف الاسرائيلي هذا ليس مصطنعاً أو آنياً، أو لأغراض الدعاية الخارجية، بل أنه حقيقي وذو جذور عميقة بين مجتمع المستوطنين الصهيونيين، نمت خلال فترة غير قصيرة، نتيجة لتطورات داخلية متشعبة، اجتماعية واقتصادية وثقافية، لا مجال لعرضها هنا، أدت الى صعود التيار الأكثر تطرفاً الى الحكم في اسرائيل. واستناداً الى هذه العوامل، يبدو أن هذا التيار ومؤيديه والمتحالفين معه قد يبقون في الحكم فترة طويلة، بينما يظهر أن المعارضة، حتى وان نجحت في تسلم مقاليد السلطة، لن تستطيع أن تنتهج سياسة تختلف، في جوهرها، عن تلك التي يتبعها حكام اسرائيل حالياً. وخلاصة هذه السياسة الاسرائيلية عامة هي رفض الاعتراف بالفلسطينيين وحقوقهم والامتناع عن التعامل معهم ككيان أو جهة مستقلة ومعارضة اقامة دولة فلسطينية؛ وبالتالي رفض أية مشاريع تسوية تقوم على هذه الأسس، أو أي منها.

والواضح أن هذا الواقع يوجب وضع أسس ومنطلقات وقواعد جديدة للتعامل مع العدو الصهيوني، تختلف عن تلك التي عهدناها حتى الآن. فمع وجوب استمرار النشاط السياسي والسعي الى احراز المزيد من المكاسب في هذا الصدد والمثابرة على متابعة مشاريع الحلول المختلفة لأزمة الشرق الأوسط ومحاولة تطويرها خدمة للمصالح الفلسطينية والعربية، لابد من أن نعي أنه، عند التعامل مع هذا العدو المتغطرس

الشرس والواثق بنفسه، ينبغي أن يرافق العمل السياسي نشاط عسكري أو شبه عسكري، مستمر وفعال ومتشعب، يصلح لـ«اقناع» الصهيونيين بالعودة الى أرض الواقع. وبدون عامل القوة هذا سيستمر اللف والدوران السياسيان المرافقان للعمل العربي، منذ فترة غير وجيزة، على حالهما، ولن يتحقق أي انجاز يذكر. ولعل بلورة أساليب هذا النشاط العسكري وتوسيع نطاقه وزيادة فعاليته، هي أكبر تحديات المرحلة المقبلة.

والى المجالين المذكورين، الفلسطيني والاسرائيلي، ينبغي أيضاً اضافة الثالث، العربي والدولي، والذي لا يقل أهمية عنهما، واعادة النظر بشأنه أيضاً، في ضوء وقائع الحرب:

لقد خاض الفلسطينيون الحرب الأخيرة وحدهم تقريباً، ووقف معظم العرب جانباً، بين متفرج وشامت ومتآمر. أما من كان يحلو للبعض، وبين هذا البعض قادة فلسطينيون كبار، تسميتهم «حلفاء استراتيجيين»، من دول عربية أو أجنبية، فقد ظهر أنهم ليسوا «حلفاء» ولا «استراتيجيين»، ولا علاقة لهم بالاستراتيجية التي ترسم للمنطقة، حتى ولو كانوا من بين دولها! ولابد من القول، في هذا الصدد، أننا أطعمنا أو أطعمنا أنفسنا جوزاً فارغاً خلال فترة طويلة، كاد عند ساعة الحشر يقضي علينا، وذلك بإيهام بعضنا البعض أن هنالك من يمكن الاعتماد عليه عند الضرورة، في حين أظهرت التجربة عكس ذلك. وهذا الوضع يقتضي، بالطبع، اعادة تنظيم التحالفات الفلسطينية، عربية كانت أم دولية، واقامتها على أسس المصالح الحقيقية المتبادلة، دون مواقف مسبقة أو منطلقات واهية. وبدون ذلك سنجد أنفسنا دون حلفاء حقيقيين، يمكن الاعتماد عليهم في الأزمات، التي ستكون، كما يبدو، عديدة ومتواصلة.

ولو شئنا التلخيص لأمكن القول، باختصار، أن هنالك ضرورة لثورة فلسطينية من نوع جديد؛ ثورة حقيقية، ديناميكية، عصرية، فعالة، ناجعة ونظيفة. وبعكس ذلك، قد لا يمر وقت طويل حتى تتحول منظمة التحرير الفلسطينية الى كيان لا روح فيه، شبيه بحكومة عموم فلسطين، ولن يمر وقت طويل حتى تنظم مستندات دفنها أو، على الأقل، تحنيطها؛ كمقدمة لترتيب أوضاع المنطقة وفق مخططات الأعداء والخصوم.

والواجب، والضرورة، يقضيان بالتصدي لذلك.

السياسة اللبنانية والغزو الاسرائيلي
المواقف والأهداف

ماجد عزام

الانقسام السياسي والاجتماعي الذي عاشه لبنان سنوات حربه الأهلية المستمرة منذ ١٣ نيسان (أبريل) عام ١٩٧٥، هو نفسه الذي ختم به مواجهته الغزو الاسرائيلي المجتاح الأرض والمواطن بشغف للفتك والتدمير ونهم للاحتواء والاستيعاب.

وعوض أن يولّد الاجتياح ــ لحظة حدوثه ــ ردّة فعل وطنية لبنانية موّحدة، تجمع شمل ما تفرّق وتقرّب ما تباعد، رأينا الانقسام السياسي الاجتماعي يعكس ترحيباً واستقواء من فئة على أخرى، وينعكس دماراً وأذى على فئة ثانية.

ولئن كان الوضع قد بدا على شيء من الاختلاف بعد اغتيال الشيخ بشير الجميل قائد القوات اللبنانية ورئيس الجمهورية المنتخب بتاريخ ٢٣ آب (أغسطس) عام ١٩٨٢؛ حيث برزت بوادر اتجاه نحو وحدة وطنية لبنانية تؤكد على ضرورة استعادة لبنان كاملاً موحّداً بمساحته الـ ١٠٤٥٢ كلم٢ من براثن الاحتلال الاسرائيلي ــ وعلى ضوء خافت مستجد لأهداف غزوه ــ الا أن الموقف السياسي الاجتماعي ما يزال يحمل في جوهره لا في شكله، الكثير من معالم الانقسام التي حفل بها لبنان سابقاً، والتي يتوقع أن يستغلها الغزو الاسرائيلي الى أقصى حد ممكن.

وانطلاقاً من هذا الواقع المنقسم على ذاته بفعل عوامل عدّة لامجال لتفصيلها الآن، رأينا السياسة اللبنانية تتشعب في مواجهة الغزو تشعباً متعدد الأوجه متداخل النزعات، لتضفي على الصورة القائمة المزيد من التعقيد والتشابك. وبرغم ذلك كله، كان ممكناً رؤية ثلاثة اتجاهات سياسية رئيسة حكمت جوهرياً مجموع ردود الفعل التي صدرت عن مختلف الأحزاب والقوى والكتل والتجمعات السياسية والاجتماعية والطائفية. ولا شك أن لكل من هذه الأحزاب والقوى والكتل والتجمعات بواعثها الخاصة بها التي دفعتها لاتخاذ هذا الموقف السياسي أو ذاك، في هذه اللحظة التاريخية أو تلك؛ الا أنها ــ بما تعبر عنه من مصالح اقتصادية واجتماعية وطائفية، منظوراً اليها من وجهة نظر تاريخية ــ قد التقت مع بعضها البعض ضمن واحد من هذه الاتجاهات الثلاثة، برغم ما كان بينها من اختلافات وتناقضات في الاساس. واذا التاريخ في المنعطفات الحاسمة

والمصيرية، يغمض عيناً على ما هو هامشي وثانوي، ليفتح عيناً أخرى على ما هو أساسي ورئيسي فيه.

المواقف السياسية اللبنانية في مواجهة الغزو الاسرائيلي

كيف تشكّلت المواقف السياسية اللبنانية بازاء الغزو الاسرائيلي وانتظمت في ثلاثة اتجاهات رئيسة، وكيف تعاطت معه؟

يمكن ــ على سبيل الايجاز والتعميم ــ القول باتجاه أول «حالف» الغزو الاسرائيلي بلا مواربة أو تستر، وثان «خالف» جهاراً هذا الاجتياح وتصدى له، وثالث «هادن» الغزو وادّعى حياداً تجاهه. واذا كان الوقوف على الحياد غير ممكن في أوقات الأزمات الا لمن أوهم نفسه بذلك، متناسياً أن الحياد، غالباً، ما يكون لصالح أحد الطرفين، فكيف هو الحال بحياد أتى في لحظة حاسمة من تاريخ الصراع العربي ــ الاسرائيلي، قد تكون هي الأخطر الى أمد غير قريب؟ لذا، فقد كان هذا الاتجاه الثالث «المهادن» في مواقع التحالف السري، ان لم يكن قد برز في صورة التحالف العلني في بعض اللحظات الحاسمة من مسار الغزو الاسرائيلي للبنان.

لقد تصدت «الجبهة اللبنانية» لقيادة الاتجاه الأوّل، واحتلت ــ برموزها وممثليها ــ صدارة المسرح السياسي الداعم للغزو الاسرائيلي والمبرّر له. وتزعمت «الحركة الوطنية» الاتجاه الثاني المناهض للغزو. أما الاتجاه الثالث، فقد ضمّ كتلة واسعة من السكان، استطاعت «الدولة» أن «تحرّكها» و«تجيشها» لصالحها في ضوء تراكم تاريخي للمواقف المهادنة لاسرائيل في صفوفها. ولعل موقف جماهير هذه الكتلة الواسعة، كان في أساس الكثير من المواقف وردود الفعل التي اتخذتها مجمل الأحزاب والقوى والتجمعات من الغزو الاسرائيلي.

الاتجاه «المحالف» للغزو الاسرائيلي: منذ اللحظات الأولى للغزو، وبالضبط حين بدا أنه سيتتابع في صيرورة اجتياح متعاقب، أعلنت «الجبهة اللبنانية» عبر رموزها وممثليها تأييدها للغزو الذي رأت فيه فرصتها السانحة لتؤكد صحة ما زعمته طوال سنوات، من أن وجود المقاومة الفلسطينية في لبنان سيتسبّب في اجتياح اسرائيلي لأرضه، يطيح بجنوبه ويؤدي الى الدمار والخراب. وكان الأمر هان وخفت وطأته، لو أن هذا الاتجاه المتمثل أساساً بالجبهة اللبنانية، اكتفى بترداد مقولاته السابقة؛ الا أنه انطلق الى مواقع أكثر تقدّماً في محالفة الغزو الاسرائيلي، فرأيناه يصوّر للبنانيين ــ من أيّده ووالاه أو خالفه وعاداه ــ أن الاجتياح الاسرائيلي للبنان انما تمّ بهدف اقتلاع المقاومة الفلسطينية وحلفائها من القوى الوطنية المؤيدة لها، وأنه حالما تنجز اسرائيل مهمتها هذه سينتهي وجودها في لبنان، اذ لا مطامع لها فيه. وكان أصحاب هذا الاتجاه بموقفهم هذا يدفعون اللبنانيين دفعاً الى الاقتناع بصوابية وصحة ما كانت القيادة الاسرائيلية تعلنه حول أهداف عملية «السلام للجليل» التي تم تحت غطائها اجتياح لبنان قسماً اثر قسم، لتنتهي أخيراً بالدخول الى بيروت. ولعل زيارة الأديبة مي المر الى اسرائيل أتت في هذا السياق تحديداً.

واذا كانت الأحداث المتعاقبة ــ وأخصها بالذكر حادثة اغتيال الشيخ بشير الجميل الرئيس المنتخب، والمماطلة الاسرائيلية في الانسحاب من بيروت برغم اجتياحها والسماح بحدوث المجزرة فيها بعد تجريدها من السلاح ــ قد أدّت الى انكشاف القناع الذي ستر به الغزو الاسرائيلي أهدافه طيلة الفترة الماضية، الا أن الجبهة اللبنانية والتيار «المحالف» لاسرائيل، قد حقق ــ بلا ريب ــ نجاحاً في جذب قطاعات واسعة من اللبنانيين الى تأييد وجهة نظره، والسكوت عما يحدث، وعدم التصدي بجدّية وفاعلية له.

وتقتضي الموضوعية والدقة التاريخية وروح النقد الثوري أن نصرح بلا مواربة أو التفاف، بأن هذا الموقف السياسي «المحالف» للغزو الاسرائيلي، لم يكن منحصراً في أوساط اللبنانيين من الطوائف المسيحية الموجودين في المنطقة الشرقية من بيروت، حيث تسيطر قوات الجبهة اللبنانية، وانما كان موقفاً يمتد ليطال أوساطاً لبنانية من الطوائف الاسلامية أيضاً، تتواجد في عمق المناطق الاسلامية، وتواجد بعضها في المنطقة الغربية من بيروت بلا شك.

وبغض النظر عن الأسباب الدافعة الى مثل هذا الموقف ــ وهي كثيرة، وتخرج عن أهداف هذا المقال ــ فان ما استرعى الانتباه وأثاره، موقف لبنانيين كثر من قادة الجبهة اللبنانية وممثليها، وهم يُجَرُّون الأحاديث الاذاعية والصحفية مع مراسلي اعلام ومندوبي العدو الاسرائيلي، محرضين قادة اسرائيل وأوساطها السياسية على المقاومة الفلسطينية والقوى الوطنية المؤيّدة لها، ومستفزين المسؤولين الاسرائيليين في حث دائب على ضرورة اقتحام بيروت الغربية، الى درجة ضاق معها صدر بيغن والمسؤولين الاسرائيليين ذرعاً بهذا الدفع، واضطروا الى اعلان ما يؤكد أن حربهم في لبنان هي في صالح اسرائيل أولاً وأخيراً قبل أن تكون في صالح هذه الفئة أو تلك من الفئات اللبنانية.

ولقد بدا واضحاً أن بعض هذا التحريض لا يصدر فقط عن رغبة في اخراج المقاومة الفلسطينية والفلسطينيين من لبنان، ولكنه في جزء منه يصبّ في طاحونة الانقسام الطائفي القائم في لبنان ويدفع باتجاهه، لا سيما وأن بيروت الغربية التي كانت تتعرّض للقصف والتدمير، قد أصبحت تسكنها غالبية مسلمة اجمالاً خلال سنوات ثمان من الحرب الأهلية اللبنانية، المتخذة في جزء منها وجهة طائفية واضحة لالبس فيها ولا غموض.

ولعل التجلي الأبرز لهذا الاتجاه التحريضي الطائفي، كان في كتابات ودعوات أولئك الذين أكدّوا على أن لبنان يجب أن يكون الوطن القومي للمسيحيين، وأن هذا الأمر كان في أساس قيامه واستمراره، وأن التحالف مع اسرائيل بمواجهة المحيط العربي الاسلامي في غالبيته، هو الحرز الحامي للبنان والضامن «لنقائه» الطائفي.

لكن هذا التحريض الاعلامي والسياسي من موقع «التحالف» مع الغزو الاسرائيلي وتبرير أهدافه، لم يبرز في صورة مشاركة واسعة بالقتال إلى جانبه. فباستثناء «معركة كلية العلوم» التي خاضتها «القوات اللبنانية» ضد «القوات المشتركة» المؤلفة من المقاومة الفلسطينية والقوى الوطنية، وبعض المعارك الأخرى الثانوية، فانه لم تسجّل مشاركة لبنانية عسكرية واسعة الى جانب القوات الاسرائيلية، قبل مجزرة مخيمي صبرا وشاتيلا. وأما جنود الرائد المنشق سعد حداد الذين يسيطرون على

الشريط الحدودي الجنوبي المحاذي لاسرائيل، فقد عملوا كادلاّء ومرشدين أكثر مما عملوا كقوة قتالية فعّالة ومؤثرة في المعارك التي دارت.

وكان واضحاً منذ البداية أن عدم مشاركة القـوات اللبنـانيـة بصورة واسعة في المعارك الدائرة، واكتفائها بالتمدد حيث كانت قوات اسرائيل تتمدّد و«يسمح» لها بذلك، كما هي الحال في بعض مناطق الجبـل الدرزيـة، يعود الى رغبتها في وصول قائدها وممثلها الشيخ بشير الجميل الى سدّة الرئاسة، وعدم بروزها بصورة المعادية لاوساط واسعة من اللبنانيين المسلمين الساكنين في المنطقة الغربية والمناطق الأخرى التي تعرضت للغزو الاسرائيلي وقصفه وهمجيته، اضافة الى رغبتها في عدم استعداء الموقف العربي الرسمي الذي يؤيد بعضه سراً أطراف هذا الاتجاه. هذا عدا عن أن انتقال الرئيس المنتخب الراحل الشيخ بشير الجميل من صورة الممثل لطرف سياسي ذي لون طائفي معين الى صورة الممثل لكل لبنان، بمختلف طبقاته وطوائفه وفئاته، يقتضي موقفاً «يؤيد» الغزو الاسرائيلي دون أن «يشاركه» علانية. أما جنود الرائد سعد حداد، فلم يكونوا، من حيث العدد أو العتاد، يشكلون قوة عسكرية فعلية تضيف شيئاً حاسماً الى مسار القتال.

وبرغم ذلك كله، فان القوات اللبنانية وجنود الرائد سعد حـداد، وهم من غُيّب، طوال سنوات وشُحِن على أساس العداء للمقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية، لم يملكوا النفس في مواقع كثيرة، قاتلوا فيها ضد الاتجاهات السياسية المخالفة لهم، ولكن بصورة لم تؤثر أو تؤدي الى اضفاء طابع لبناني على الاجتيـاح. واذا أودعنا جانباً ما حصل في مخيمي صبرا وشاتيلا من مجازر أقامت العالم لهولها ولم تقعده بعد، فان الغزو الاسرائيلي بقي حتى لحظاته الأخيرة عارياً من غطاء لبناني يستتر وراءه، كما كان يفعل فيما مضى من خلال الرائد سعد حداد، وظل على حقيقته، عدواناً همجياً وحشياً على الشعبين الفلسطيني واللبناني.

الاتجاه «المخالف» للغزو الاسرائيلي: كان يمكن تسمية هذا الاتجاه بكلمة أخرى غير كونه اتجاهاً «مخالفاً» للغزو الاسرائيلي، وقد يخطر على البال تسميته بالاتجاه «المعادي» أو «المقاتل» أو ما شابه من التسميات. ولأنه، قد احتوى عدداً من المواقف السياسية الصادرة عن أحزاب وقوى وكتل وتجمعات تتفاوت وتختلف في أسبـاب «مناهضتهـا» و«مخالفتها» لاسرائيل، وتتباين في مستوى حدّة عدائها ونزاعها معها، وفهمها لأبعاد الصراع العربي ــ الاسـرائيلي، وتتعـارض في تصوّراتهـا حول كيفيـة حل القضيـة الفلسطينية حلاً نهائياً وشاملاً، فقد رأينا إطلاق هذه التسمية الجامعة عليه، تجنبـاً للدخول في التفاصيل. وكنا قد أشرنا في المقدمة، الى أن جمع المواقف السياسية للعديد من الأطراف، يستهدف «تعميم» ما هو جوهري وأساسي فيها.

وعلى أية حال، فقد عبّر هذا الاتجاه عن «مناهضته» للغزو الاسرائيلي بهذه الصورة أو تلك، وعبر هذا الشكل أو ذاك. وتنوّعت الحال، فبرزت «المخالفة» و«المناهضة» بصورة المقاتلة بالسلاح أو المناهضة بالقول أو المخالفة بالامنيات. وتلاقت كلها في رفضها للغزو الاسرائيلي واعتباره عدواناً يستهدف وحدة لبنان ومستقبله ووجوده، ويهدف الى تفكيكه وتفتيته تمهيداً لاحتوائه وابتلاعه، مما يجعل من هذا العدوان خطراً أكيداً وشديداً على الكيان اللبناني واستمراره. فلقد أجمعت هذه المواقف على أن الغزو الاسرائيلي سيطيح،

بصورة نهائية، بالصيغة اللبنانية لتعايش الطوائف، بعدما قوّضت أركانها الحرب الأهلية اللبنانية طيلة سنوات، لاسيما اذا رأت طائفة في هذا الاجتياح «انتصاراً» لها على باقي الطوائف، وعملت على هذا الأساس، وتصرفت بوحي منه.

ويستدعي الوصف الموضوعي تأكيداً على أن الغالبية الساحقة المؤيّدة لهذا الاتجاه، انما تشكلت في أوساط الطوائف الاسلامية؛ وأن مواقف هذا الاتجاه الثاني لم تستطع اختراق أوساط الطوائف المسيحية، بالقدر الذي استطاعه بالمقابل الاتجاه الأول، كما أشرنا آنفاً؛ وأن من حمل هذه المواقف من المسيحيين، انما كان من أوساط حزبية وطنية الانتماء والتوجه، صريحة في تأييدها الوطني الحزبي، وليس الطائفي.

واذا كانت أسباب عدّة تقف وراء هذا الأمر الواقع، وتستوجب أسئلة عدّة عن أشكال الصراع الاجتماعي القائم في المنطقة، والأقنعة التي يستتر خلفها لجهة النزعات «الاكثروية» و«الاقلوية» المستندة الى صراع «الاكثرية» و«الأقلية» الطوائفي، التاريخي الأسباب والآثار، والحاجب وراءه صراعات اجتماعية طبقية حادة الأثر والتأثير لا يمكن نكرانها، مهما كانت أشكال استتارها وتمويهها؛ الا أنه، بالمقابل، يجب ألا يستدعي هذا الواقع القائم، أي افتئات أو تجنٍ أو تعسفٍ في القاء الأحكام الجائرة على هذه الطائفة أو تلك، بسبب عدم مناهضتها الواضحة والصريحة للغزو الاسرائيلي، ودون عودة علمية موضوعية الى الأسباب التاريخيّة التي أدّت بها الى اتخاذ مثل هذه المواقف.

ومما لاشكّ فيه، أن همجية الغزو الاسرائيلي والوحشية التي أظهرها تجاه الأماكن التي قاومته وناهضته و«خالفته»، قد زادت من حدّة العداء له في هذه الأوساط، وعمّقت مستوى وعيّها لأبعاد صراعها التاريخي معه؛ واذا كانت قد خاضت حربها معه كـ «جزيرة منعزلة» في بحر الصمت العربي المقرون بالتواطؤ في غالب الأحيان، واذا كانت قد خرجت «منهكة» من صراع غير متكافىء معه ــ نتيجة عزلتها الشاملة على مستويات متعدّدة ولأسباب عدّة ــ الا أنها بتصدّيها للغزو الاسرائيلي و«مخالفتها» له، قد خلّفت وراءها، برغم غبار الهزائم، أثراً لا يمحى حول وجوب استمرار القتال والمناهضة للوجود الاسرائيلي، المتخذ ــ تحديداً في هذه الحرب وبأجلى مظهر ــ صيغة رأس حربة الامبريالية الاميركية وذراعها الضاربة وعصاها الغليظة؛ واذا بهذه البديهيات تكتسب بريقها من جديد، بعدما كان الصدأ قد غراها لشدّة الاهمال المتعمّد غالب الأحيان.

الاتجاه «المهادن» للغزو الاسرائيلي: تشكّل هذا الاتجاه في سياق تاريخي طالع من رحم الحرب الأهلية اللبنانية، ومستند الى نزوع استسلامي مهادن يعمّ المنطقة العربية من المحيط الى الخليج، برزت مظاهره في صورة العجز عن مقاتلة اسرائيل والانتصار عليها والاقتناع بكونها أمراً واقعاً لا يقبل الانكار، وتجلت صريحة بلا حياء، مع «معاهدة السلام» التي وقعها أنور السادات.

واذا كنا قد أشرنا آنفاً الى أن بحث الأسباب التي أبرزت هذه المواقف جمعاء تخرج عن أهداف هذا المقال، ويضيق بها المجال، الا أننا نشير سريعاً، الى كون هذا التيار قد تنامى في ظل الشكوى المستمرّة، مما أسمي بـ «التجاوزات» و«الأخطاء»، وكبر وتضخم نتيجة عدم معالجتها والتصدي لها بحزم، رغم استمرار النقد لها من فئات مناهضة للمقاومة الفلسطينية والقوى الوطنية المؤيّدة لها، وأحياناً أخرى كثيرة من فئات

داعمة لها ومساندة، بل ومتحالفة معها.

هل كان بالامكان وقف هذه «التجاوزات» و«الاخطاء» المسمّاة كذلك طيلة سنوات؟؟ أو أنها ــ في حقيقتها ــ عبرت عن خلل في بنية التحالفات السياسية الأساس القائمة على الساحة اللبنانية؟ أم تراها كانت تطال البنى نفسها التي نأت عنها هذه التحالفات، وما أنتجته من سلوك سياسي وفردي يومي؟

لا يرغب هذا المقال في بحث هذه التساؤلات الآن، لكنها دون شك، ساهمت كلها في نمو وتضخم هذا الاتجاه الثالث الذي رأى في «مهادنة» اسرائيل، والسكوت عما تفعله، فرصته للخلاص من ظروف بدت في لحظاتها الأخيرة وكأنها تقوده الى طريق مسدود، ودونما أفق للخلاص. بعدما انهار البرنامج الوطني الديمقراطي للاصلاح في لبنان تحت وطأة الرغبة في الوفاق اللبناني غير المستند الى أساس جدّي، وتحت تأثير انحسار موجة القتال ضد اسرائيل بعد وقف النار المتتابع المراحل في لبنان، منذ الغزو الاسرائيلي لجنوب لبنان عام ١٩٧٨، وما تلاه من توسع وانتشار لقوات الطوارىء الدولية، اضافة الى أسباب عدّة أخرى وكثيرة.

وكائناً ما كان الأمر، فقد استطاع الموقف الرسمي اللبناني، أو ما اصطلح على تسميته «بموقف الدولة»، أن يستفيد من هذا الموقف ونمو التيار الشعبي المؤيّد له، فيسكت عن الغزو الاسرائيلي للأراضي اللبنانية، ويمتنع عن ادانته أو استنكاره، برغم أنه هدأ مستريح البال والخاطر على أطراف القصر الجمهوري في بعبدا. ورفض أن يقدّم شكوى رسمية الى مجلس الأمن الدولي ضده، أو القبول بمشروع قرار مصري ــ فرنسي مشترك. ولم يبدُ خلال هذه الفترة، أن الجيش اللبناني يمتلك قراراً بالتصدي الحازم والجدّي. وباستثناء رسالة رئيس الجمهورية اللبناني التي يستنكر فيها تدمير بيروت ــ بعد فترة من الحصار، والاحتجاجات الصادرة عن رئيس الحكومة اللبنانية على وحشيّة القصف الاسرائيلي التي فاقت كل حدود، والتي بلغت في لحظة من اللحظات درجة دفعته الى «استقالة» عاد عنها لاحقاً، وهي كلها أمور كانت الأغلبية الاسلامية المتعرضة لنار الغزو الاسرائيلي تضغط بصورة قويّة متسبّبة بها ــ فانه بالاجمال، لم يخرج الموقف الرسمي اللبناني عن حدود «التنسيق» مع الموقف الأميركي، و«الوساطة» مع الطرف الفلسطيني، و«السكوت والمهادنة» تجاه الطرف الاسرائيلي.

ترى، هل كان ممكناً انتظار موقف مخالف من «الدولة اللبنانية» في زمن «معاهدة الصلح» التي افتتحتها مصر، وفي أيام «مشاريع السلام» التي ما تزال تتواصل مذّاك؟؟ وهل كان ممكناً أن نرى منها تصدّياً وصموداً حين لا تصدي ولا صمود؟ أما الدعم العسكري والسياسي العربي، فلم تثبت الأحداث أنه تعدى بصورة جدّية حدود الكلام المعلن. وبكل حال، لم يصل الى مستوى الدعم الذي تقدمه الولايات المتحدة لاسرائيل والموقف المناهض لحركة التحرر الوطني والتقدم الاجتماعي في المنطقة.

وكيفما كان الجواب على هذه الأسئلة، وقد يكون بعضه محرجاً أو بغير أوانه اليوم، فمما لا شك فيه، أن موقف «المهادنة» في منعطفات التاريخ الحاسمة ولحظاته الأشد خطورة من عمر الصراع العربي الاسرائيلي، انما صبّ في صالح استمرار العدوان الاسرائيلي، وفوزه بالكثير من أهدافه وأمانيه في لبنان والمنطقة العربيّة.

خاتمة مؤقتة لحديث ذي شجون: اذا كان الكثير قيل ويقال اليوم، فان أكثر منه لم يقل بعد، وهو بالتأكيد أشد خطورة، وقد لا يتسع له صدر النشر الاعلامي، حيث مفاعيل الغزو الاسرائيلي تعمّم صمتاً عربياً مفروضاً أصلاً منذ زمن بعيد، حتى حين يتكلم ويلطق.

لكن الأكيد الذي لا جدال فيه، أن لبنان، لم يواجه الغزو الاسرائيلي موّحداً، كما أن القوى الوطنية فيه قد واجهته منعزلة منفردة في صراع غير متكافىء لأسباب متنوعة ومتعدّدة. وأن الانقسام السياسي والاجتماعي القائم فيه، عكس نفسه على مسار الأحداث في كل لحظة من عمر الغزو الاسرائيلي، فاتخذت فيه الأحزاب والقوى والكتل والتجمعات المواقف السياسية التي شكلت الخاتمة المنطقية لمسار قديم العهد، متسم بـالانقسام والصراع، ولم يُفْعَل الكثير لتخطيه أو الخلاص منه.

...وكالمعتاد ــ في التاريخ العربي الحديث ــ واجهت الغزو الاسرائيلي، عربياً ولبنانياً، شعوب وطوائف وشيع وملل وقبائل وأفخاذ، لم تعدّ له ما استطاعته من قوة، ولا أرهبته برباط خيل، ولا استعصمت في ذلك كله بحبلٍ من الوحدة متين...

حجم المشاركة العربية في حرب لبنان ودوافعه

أحمد شاهين

نشبت على أرض لبنان معارك بين القوات الاسرائيلية، والقوات الفلسطينية ــ اللبنانية المشتركة، خلال الفترة الممتدة بين ١٩٨٢/٦/٤ و ١٩٨٢/٨/١٢.

كما دارت مفاوضات سياسية حول ما ترتب على تلك المعارك، بدءاً من الأيام الأولى للاجتياح الاسرائيلي للبنان الذي بدأ يوم ١٩٨٢/٦/٦، شارك فيها العالم أجمع، كل بصيغته، وحسب تأثيره، وانتهت تلك المفاوضات في ١٩٨٢/٨/٢١ برحيل المقاومة الفلسطينية عن بيروت، وتوزعها على عدد من الدول العربية التي قبلت استقبالها. وذهب بعض المراقبين الى حد تشبيه تلك المفاوضات بمفاوضات السلام في فيتنام، في حينه.

وقد شاركت سوريا في المعارك العسكرية يومي ٩ و١٠/٦/١٩٨٢، وانتهى الأمر الى اتفاق على وقف اطلاق النار في ١٩٨٢/٦/١١. ثم تجددت المعارك بين سوريا واسرائيل في منطقة بحمدون يومي ٢٤ و١٩٨٢/٦/٢٥، وانتهت أيضاً الى اتفاق على وقف اطلاق النار، بعد أن تمكن الاسرائيليون من احتلال طريق بيروت ــ دمشق في تلك المنطقة.

عدا ما ذكر عن المشاركة السورية في حرب لبنان، وإذا تجاوزنا المشاركة الشعبية اللبنانية، شاركت جميع الدول العربية في المفاوضات السياسية، منفردة ومجتمعة، على محورين هما:

□ **المحور الدولي:** وذلك في اطار نشاطات الأمم المتحدة لوقف الحرب في لبنان.

□ **المحور الاميركي:** وذلك عبر دوام الاتصال بالادارة الأميركية كي تعمل على انهاء الحرب في لبنان من خلال تأثيرها على اسرائيل.

والملاحظة الأساسية على المشاركة العربية في حرب لبنان، أنها اقتصرت أولاً على الجانب السياسي، وركزت ثانياً على الدور الأميركي.

فلماذا اقتصر شكل المشاركة العربية على هذا الجانب؟ ولماذا تركز في هذا الاتجاه؟

سيادة نهج التسوية السلمية

كانت حرب ١٩٧٣ منعطفاً توج الاتجاه الذي بدأ يطرح وجوب التعامل مع الواقع،

والاقرار بأن وجود اسرائيل في منطقة الشرق الأوسط حقيقة قائمة. وقد عبر السادات، في حينه، عن هذا الاتجاه بالقول «أن حرب أكتوبر هي آخر الحروب العربية ـ الاسرائيلية». وأقرت الدول العربية في مؤتمري الجزائر والرباط تباعاً، أنها ستنتهج أسلوب البحث عن «سلام عادل ودائم وشامل للمنطقة»، مع تخليها عن الوصاية على الشعب الفلسطيني، واقرارها بأن منظمة التحرير الفلسطينية هي ممثله الشرعي والوحيد. ولم تنفك الدول العربية بعد ذلك عن الاعلان، في كل مناسبة، عن استعدادها لدعم ومساندة هذا الشعب كي يتمكن من تقرير مصيره بنفسه وعلى أرضه. لكن وضع الشعب الفلسطيني في الشتات، واستمراره في اعتماد نهج الكفاح المسلح لتقرير مصيره من على أرض غير أرضه أساساً (لبنان) جعلاه عرضة لضغطين، عسكري من قبل اسرائيل، وسياسي من قبل الدول العربية.

فاسرائيل رأت منظمة التحرير الفلسطينية، وما تحمله من طموحات، مشروعاً نقيضاً لمشروع دولة اسرائيل، بل أن بعض الساسة الاسرائيليين، ومنهم مناحيم بيغن، رأى في الصراع مع الفلسطينيين صراعاً على الوجود.

أما الدول العربية، وانطلاقاً من حساباتها القطرية، رأت في استمرار العمل العسكري الفلسطيني ضد اسرائيل، صاعقاً قد يفجر المنطقة برمتها في كل لحظة، كما لم يكن ممكناً اقامة سلام مع اسرائيل، دون قبول الشعب الفلسطيني بمثل هذا السلام. خاصة بالنسبة لدول المشرق العربي المتاخمة لاسرائيل (الأردن، سوريا ولبنان). وما كان ممكناً احتواء هذا الشعب، كما لم يعد ممكناً نزع قضيته منه. وظلت محاولة السادات كسر «الحاجز النفسي» يتيمة، حيث لم تلحق بركبه أية دولة عربية أخرى. وظلت منطقة الشرق الأوسط على بركان يهدد بالانفجار كل يوم. فكانت معارك ١٩٧٨ في لبنان بين اسرائيل والمقاومة الفلسطينية. وكانت معارك ١٩٨١ في لبنان أيضاً. ثم خاضت اسرائيل ضد المقاومة الفلسطينية في لبنان في ١٩٨٢ أطول وأشرس حرب عرفتها المنطقة، باعتراف الاسرائيليين أنفسهم.

الوضع العربي بين كامب ديفيد وحرب لبنان

اتفق العرب جميعاً، بعد حرب ١٩٧٣، على أن التسوية السياسية، هي السبيل الى السلام في المنطقة، واختلفوا على الشكل والسبيل الى ذلك. فحتى زيارة السادات للقدس في ١٩٧٧، كان البحث يجرى بين العرب حول الذهاب الى مؤتمر جنيف للسلام في وفد جماعي يضم الفلسطينيين، أو في وفود منفردة يتمثل في بعضها الفلسطينيون. واختلفوا في ذلك، فخطا السادات خطواته الأولى منفرداً، عندما عقد اتفاقية سيناء الثانية، في ١٩٧٥، بينما كانت الحرب الأهلية في لبنان دائرة. وكانت نتائج تلك الحرب، ودخول سوريا فيها بثقلها العسكري مدخلاً لمصالحة مصر وسوريا (قمة الرياض المصغرة في ١٩٧٦). ثم عادوا فاختلفوا بعد زيارة السادات للقدس. وانقسموا الى «متشددين» ضد تلك الزيارة، حيث تشكلت من هؤلاء المتشددين جبهة دول الصمود والتصدي التي ضمت سوريا والجزائر وليبيا واليمن الديمقراطية وطبعاً منظمة التحرير الفلسطينية. و«معتدلين» ضمت الدول العربية الأخرى التي تريثت بانتظار رؤية نتائج زيارة السادات. ثم اتفق الجميع

على مصر بعد أن وقعت اتفاق كامب ديفيد.

ومنذ قمة بغداد في ١٩٧٨ التي اتفق فيها الزعماء العرب، المتشددون والمعتدلون، على مقاطعة مصر، وقمة تونس التي جاءت تأكيداً على وجوب تنفيذ مقررات قمة بغداد، خاض الزعماء العرب فيما بينهم صراعاً معلناً وخفياً، على هذا الأمر أو ذاك من شؤون المنطقة. وكان ردهم على خروج بعضهم عن الاجماع العربي رخواً اقتصر على الادانة والدعوة للالتزام بمقررات قمة بغداد (السودان وعمان). ولم يستطع الزعماء العرب الاتفاق على أي أمر، بل أن الخلافات بينهم تزايدت بعد انتصار الثورة في ايران بين مؤيد لها ومعارض، وتفاقم هذا الخلاف بعد نشوب الحرب العراقية ــ الايرانية، حيث وقف البعض الى جانب ايران والبعض الآخر الى جانب العراق.

في ظل هذا التشرذم العربي نشبت حرب لبنان، فما الذي كان بامكان الحكومات العربية تقديمه للفلسطينيين في هذه الحرب؟

تقديرات عربية أولية للحرب

يسود في الوطن العربي اعتقاد حول اسرائيل مفاده، أن ما من دولة عربية تستطيع بقواها الذاتية منفردة مواجهة اسرائيل عسكرياً، وأن أي حرب تخوضها مثل هذه الدولة سينحسم أمرها لصالح اسرائيل خلال أيام، إن لم يكن خلال ساعات.

في ضوء هذا الاعتقاد العام، كان التوقع السائد في العالم العربي، أن الحرب في لبنان ستحسم خلال يوم أو يومين، وكان هذا أيضاً تقدير اسرائيل. وعلى هذا الأساس، لم تكن هناك فرصة، وفق هذا التقدير، لتوفير موقف عربي جماعي تجاه الحرب. وستبقى الامكانات العسكرية، إذا تقرر استخدامها، بحدود امكانات كل دولة بمفردها، وسيكون استخدامها متعلقاً بقرار الدولة صاحبة الأمر.

كما أن المعركة السياسية ستبدأ بعد مثل هذه الحروب، وسيكون هناك فرصة للتشاور واجراء الاتصالات بين هذه الدول. لكن حساب البيدر لم يكن كحساب الحقل. فالحرب طالت واستمرت الى درجة بدا كأنها لانهاية لها، خاصة بعد أن بدأت معركة بيروت. فبعد أن تجاوزت الحرب يومها السادس، وقفت القوات الاسرائيلية «التي لا تقهر» أمام خلدة عاجزة عن احتلالها، ودخلت سوريا الحرب ليومين بقرار خاص بها.

كما اتضح بعد أن بدأت معركة بيروت، أنها حرب مفتوحة، فتحرك الزعماء العرب بحيوية بحثاً عن حل لمشكلة بيروت. وهكذا عقد وزراء الخارجية العرب اجتماعاً لهم، توزعوا بعده الى وفود بدأت تجوب العالم داعية لوقف الحرب في لبنان. وكان أهم الوفود ذلك الذي ضم وزيري خارجية سوريا والسعودية، خدام والفيصل، الذي توجه الى الولايات المتحدة الأميركية، حيث بحث الوضع مع رجال الادارة الأميركية.

تعليق على ما حدث

ان شكل المشاركة العربية في حرب لبنان، واقتصاره على الجانب الدبلوماسي من جهة، وتركيزه على الدور الأميركي من جهة ثانية، يطرح مسألة البحث في التوجهات السياسية للدول العربية، منظوراً إليها من زاوية طبيعة هذه الدول ومصالحها من جهة

ومن ثم موقفها من مسألة الصراع العربي ــ الاسرائيلي ووسائل حله.

لقد رأى البعض، بانفعال، أن هناك مخططاً متفقاً عليه، عرابه الولايات المتحدة، واداته اسرائيل، مدعوماً من الحكومات العربية بالصمت، لانهاء منظمة التحرير الفلسطينية. وأصحاب هذا الرأي يستندون الى مفاهيم قائمة في الاذهان عن العرب والعروبة كأمة واحدة، تشغلها قضايا مشتركة، الخ ذلك من المفاهيم. لذلك كانت خيبتهم بالعرب والعروبة دافعاً الى رؤية وجه المؤامرة فيما جرى في لبنان.

لكن الواقع أقوى من المفاهيم. فالعرب في وضعهم الراهن، ليسوا أمة واحدة، كما أن القضايا ذات الاهتمام المشترك لا تشكل الهم الاساسي للدول العربية، ولا تستثنى قضية فلسطين من ذلك.

فالشؤون القطرية تقع في المكان الأول من اهتمامات الانظمة العربية، سواء على صعيد تثبيت الأوضاع السياسية فيها، أو ترسيخ البناء الاقتصادي (خطط التنمية). ومن هذا المنطلق، تنظر كل دولة الى مسألة الصراع مع اسرائيل بمقدار ما يمسها الأمر كدولة. فالدول المحاذية لاسرائيل يختلف وضعها ودورها من الصراع عن الدول البعيدة. ويمكن رؤية ذلك في تقسيم الدول العربية المتفق عليه فيما بينها الى دول مواجهة، ودول مساندة.

يقابل ذلك على الصعيد الفلسطيني الاتجاه الذي ساد الاوساط الفلسطينية المنظمة، والقائل بوجوب استقلال القرار الفلسطيني. وجاء ذلك في الاطار الموضوعي للوضع العربي الذي بدأ يترسخ ككيانات قطرية، بالرغم من الاحتفاظ بالشعارات القومية، بعد هزيمة ١٩٦٧، ان لم يكن قبل ذلك، حيث يمكن التقاط دلائل هذا التوجه منذ مؤتمر القمة العربي الأول في ١٩٦٤ الذي كرس مفهوم التضامن العربي.

تأسيساً على ما تقدم، يمكن رؤية التمايز الواضح بين الموقف الفلسطيني من مسألة الصراع مع اسرائيل، والموقف العربي من الموضوع ذاته. فبقدر ما كان الفلسطينيون معنيون باستمرار المواجهة لتحرير أراضيهم من الاحتلال الاسرائيلي، بقدر ما كانت الأنظمة العربية تدرس سبل الوصول الى صيغة من التعايش مع اسرائيل، سواء بالاعتراف المباشر بها (مصر) أو مداورة اذا أمكن، كما سعى الآخرون لتحقيقه. والموقف الاسرائيلي المتميز أيضاً تجاه الفلسطينيين، وتحديداً تجاه منظمة التحرير الفلسطينية، ككيان على الطريق، والموقف من الأنظمة العربية. ففي حين تابعت اسرائيل شن حروبها على الفلسطينيين (١٩٧٨، ١٩٨١، ١٩٨٢)، شددت من ترسيخ مفهوم الردع بالنسبة للأنظمة العربية الأخرى. وكان البيان الاسرائيلي الأول عن بدء عملياتها في لبنان في الحرب الأخيرة اشارة واضحة الى أن حربها مقتصرة على الفلسطينيين، وهي ستتجنب الاصطدام بالسوريين. وكان الاصطدام الذي حصل مع السوريين في البقاع الغربي وبحمدون من قبل التأكيد على مفهوم الردع الاسرائيلي للدول العربية الأخرى، ونجحت اسرائيل في ذلك عبر ضربها للصواريخ السورية في البقاع اللبناني.

وهكذا، هل كان منتظراً من الدول العربية أن تقدم غير ما قدمته في حرب لبنان؟

من منظور وضع الدول العربية الذي كان قائماً قبل الحرب ما كان منتظراً من تلك الدول غير ما قامت به. أما بالنسبة لامكانياتها والأوراق التي كان بامكانها استخدامها،

فهذا أمر آخر. لكن ما قيد استخدام تلك الأوراق بدءاً من القوة العسكرية، مروراً بالقدرة الاقتصادية (النفط، والأرصدة المالية لدول النفط) وانتهاء بالضغط السياسي، هو أن الحرب فاجأت جميع تلك الدول، سواء بعنفها أو اتساعها أو الأهداف التي طرحتها اسرائيل على أساسها. وهكذا كانت الدول العربية تعمل خلال الحرب على حل مشاكلها فيما بينها أولاً، كي تتمكن من الاتفاق على الخطوات التي ستقوم بها. وكان الوقت يمر، والقصف الاسرائيلي يستمر، والدول العربية تعيش انتظار النتيجة التي كانت أميركا ترتب لها مستفيدة من الحرب وكل ما ترتب عنها.

النهب الاسرائيلي لمركز الأبحاث
إبادة الجنس وإبادة الذاكرة

قام الجيش الاسرائيلي، خلال غزوه بيروت الغربية في منتصف أيلول (سبتمبر) ١٩٨٢، بالاعتداء على مركز الأبحاث الفلسطيني، كغيره من المؤسسات الفلسطينية واللبنانية المماثلة؛ حيث نهب وسلب معظم محتوياته وأتلف ما بقي منها، موقعاً فيه خسائر مادية كبيرة تقدر ببضعة ملايين من الليرات اللبنانية، وذلك عدا عن الخسائر المعنوية.

ومركز الأبحاث الفلسطيني الذي تأسس في بيروت بقرار من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، سنة ١٩٦٥، بهدف توثيق القضية الفلسطينية واعداد الابحاث والدراسات عنها، ما لبث أن حظي، أثر تأسيسه بفترة قصيرة، باعتراف الحكومة اللبنانية التي منحته، مع مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في بيروت، صفة مؤسسة دبلوماسية تتمتع بالحصانات الممنوحة للبعثات الدبلوماسية الأجنبية. ولا يزال المركز يتمتع بهذه الحصانة حتى اليوم؛ وبصفته هذه، تابع المركز مزاولة نشاطه كالمعتاد، بعد خروج المقاتلين الفلسطينيين من بيروت، مع أوائل أيلول (سبتمبر) ١٩٨٢.

وعلى مدى السنوات السبعة عشرة، التي مرت على تأسيسه، برز مركز الأبحاث كمؤسسة فكرية ثقافية، تلعب دوراً واسعاً في ميدان البحث العلمي الخاص بالشؤون الفلسطينية والاسرائيلية بابعادها العربية والدولية؛ وقام المركز بعمل واسع لجمع وحفظ وتصنيف كل ما يتصل بهذه المواضيع من وثائق وكتب، فاسس مكتبة وصلت موجوداتها الى نحو ٢٥ الف مجلد، وقسماً للوثائق يعد واحداً من أهم أقسام الوثائق المتخصصة في هذا المجال. وطيلة هذه السنوات، دأب المركز على تقديم خدمات مجانية لجمهور الباحثين والدارسين وطلاب المعاهد والجامعات المعنيين بمسائل الصراع العربي ــ الاسرائيلي، عرباً كانوا أم أجانب. ومن جانبه نشر المركز أكثر من ٤٠٠ كتاب ومطبوعة مختلفة، يعد معظمها مراجع ذات شأن متميز في المجالات التي تناولتها. وفي خضم انتاجه هذا، ظلت «شؤون فلسطينية»، مجلته الشهرية المتخصصة، تصدر بانتظام منذ العام ١٩٧١ حتى اليوم؛ هذا، اضافة الى اصدار عدد آخر من النشريات الدورية وغير الدورية المتخصصة.

وفي عمله كله، اتبع المركز أساليب البحث العلمي الرصين، وتميزت أنشطته ونشرياته بالموضوعية وبالبعد عن الغرق في المتطلبات السياسية والدعائية المباشرة، مما جعله يتبوء مكانة خاصة، مشهوداً لها لدى المؤسسات الفلسطينية والعربية والعالمية وجمهور الباحثين والقراء المتتبعين لنشاطاته.

وبرغم تقلبات الظروف السياسية التي رافقت تطور العلاقات الفلسطينية ـ اللبنانية، فقد حرص المركز على أن يحتفظ بأطيب الصلات مع المؤسسات اللبنانية المعنية، الحكومية والخاصة. كما حرص على ممارسة دوره واستمرار نشاطه في بيروت دون أي مساس بالقوانين والأنظمة المعمول بها في الجمهورية اللبنانية؛ فضلاً عن تعاونه المباشر مع عدد كبير من الباحثين والكتاب اللبنانيين، الذين نفذوا مشروعات للمركز أو ساهموا في كتابة مواد مجلة «شؤون فلسطينية»، أو تفرغوا للعمل كلية فيه، اضافة الى عدد من الباحثين والعاملين من دول عربية أخرى.

وكان من الطبيعي أن نجاح المركز في القيام بدوره الكبير قد أثار حقد خصوم الشعب الفلسطيني، ولهذا تكررت المحاولات التي قامت بها اسرائيل وعملاؤها لشل نشاطه ولتدميره. وهكذا تعرض المركز لمحاولات تدمير مباشرة وأرسلت له طرود ملغومة عدة مرات قبل الاجتياح الاسرائيلي الأخير للبنان. أما أثناء هذا الاجتياح فقد جرت، خلال شهري تموز (يوليو) وآب (أغسطس) الماضيين محاولتان لتدمير المركز بكامله. وفي كلتي المحاولتين استخدمت سيارات ملغومة بمواد متفجرة تكفي لحرق وتدمير مبنى المركز بكامله لو أنها انفجرت بجوار المبنى كما كان مهيئاً لها. ولكن هاتين المحاولتين، مثل سابقاتهما، احبطتا بسبب يقظة العاملين في المركز، فانفجرت السيارات الملغومة بعيداً عن مبناه ولم تلحقا به سوى أضرار تناولت جدران المبنى الخارجية وزجاجه دون أن تمس الموجودات التي بداخله.

ولكن اسرائيل، على الرغم من فشل محاولاتها المتكررة، لم تتخل عن هدفها في تدمير المركز أو تعطيله عن العمل. ولذلك ما إن دخلت قواتها بيروت الغربية في ١٩٨٢/٩/١٥ حتى قامت وحدة من هذه القوات بمهاجمة مبنى المركز واقتحامه، بعد أن أخلاه آخر العاملين فيه قبل وصول الاسرائيليين بنحو ساعتين، ولم يبق فيه الا حراسه المدنيون.

وفور اقتحامها للمركز، شرعت الوحدة الإسرائيلية الغازية بعملية تخريب منظم استهدفت نهب محتويات المركز، ومن ثم القضاء كلياً عليه. وفي الوقت نفسه قامت المخابرات الاسرائيلية، أثناء وجودها في بيروت، بملاحقة المسؤولين عن المركز فاقتحمت عدداً من البيوت التي تفترض وجودهم فيها، وواصلت عملية المطاردة لحين خروج القوات الاسرائيلية من بيروت.

واذا كانت عملية المطاردة قد فشلت، فان عملية تخريب المركز قد نجحت في تحقيق أهدافها الاجرامية الى حد بعيد. فعلى مدى الأسبوع الذي بقيت فيه قوات الغزو الاسرائيلي في حي رأس بيروت، الذي يقع فيه مبنى المركز، تولت وحدة عسكرية اسرائيلية نهب موجوداته، فملأت حمولة شاحنات عسكرية عديدة، راحت تنقل معظم موجودات المركز في «قوافل» يومية تتجه مباشرة الى اسرائيل، ودمرت بقية الموجودات داخل المبنى.

ونتيجة لذلك انتقلت الى أيدي الغزاة الاسرائيليين مقتنيات المكتبة من الكتب العربية والعبرية والانجليزية والفرنسية، وبضمنها مئات الكتب النادرة ومئات المراجع الهامة والمخطوطات الثمينة. وكذلك مقتنيات الأرشيف من ملفات وأشرطة ميكروفيلم وكافة التجهيزات الهامة التي يستخدمها المركز في عمله من آلات لتصوير الوثائق وتصنيفها وقراءتها ومن أجهزة تسجيل وراديو وتلفزيون وآلات طابعة وناسخة. كما شملت المواد المنهوبة والمنقولة الى اسرائيل، كل ما هو في حالة جيدة من أثاث المركز بما في ذلك أجهزة الهاتف والتلكس والتجهيزات الكهربائية وطفايات الحريق والكراسي ومفروشات أرض الحجرات والأشياء الشخصية العائدة للعاملين في المركز.

وما بقي، عدا ذلك، مما لم يمكن نقله، أو مما لم يتوفر الوقت لنقله بسبب اضطرار قوات الغزو للانسحاب سريعاً من بيروت، فقد عبث به الغزاة فأتلفوا جزءاً منه وأحالوا الجزء الآخر الى أكوام من الفوضى والقذارة بهدف الحيلولة دون امكانية الاستفادة منها.

وقد جرى كل ذلك على مشهد من سكان الحي، وحتى دون أن يلجأ الغزاة الاسرائيليون لأي محاولة للتستر على مسؤوليتهم في هذه الجريمة بنسبها لأطراف أخرى، كما كان شأنهم حين حاولوا أن ينسبوا مسؤولية المحاولات السابقة للتعدي على المركز لأطراف أخرى.

لقد انسحب الاسرائيليون مخلفين وراءهم الخراب شبه الكامل في مركز الأبحاث (كما يبدو في الصور المرفقة) غير آبهين بأن ما قاموا به من تخريب همجي لهذا الصرح من صروح الفكر والثقافة، مخالف لكل الأعراف والقوانين الدولية، بما فيها قوانين الحرب ذاتها التي تمنع المساس بالمؤسسات المدنية وتمنع خصوصاً المساس بالمؤسسات الثقافية وتجرّم من يتعرضون لها. وغني عن القول أن هذا العمل مخالف أيضاً للاتفاق الذي تم التوصل اليه بشأن فك الحصار عن بيروت وخروج المقاتلين الفلسطينيين منها، وللضمانات التي قدمتها دول عظمى بينها الولايات المتحدة الأميركية لضمان تطبيق هذا الاتفاق.

وزير الدفاع ورئيس الاركان الاسرائيليان، اريبل شارون وروفائيل ايتان (A.P. ١٩٨٢/٥/١٥). في بيروت الغربية يشرفان على عملية الغزو، والجرائم التي ارتكبتها القوات الغازية.

جنود اسرائيليون يقتحمون سوقاً تجارياً في بيروت الغربية
بعد أن غادرها المقاتلون الفلسطينيون .

ويحتجزون المارة

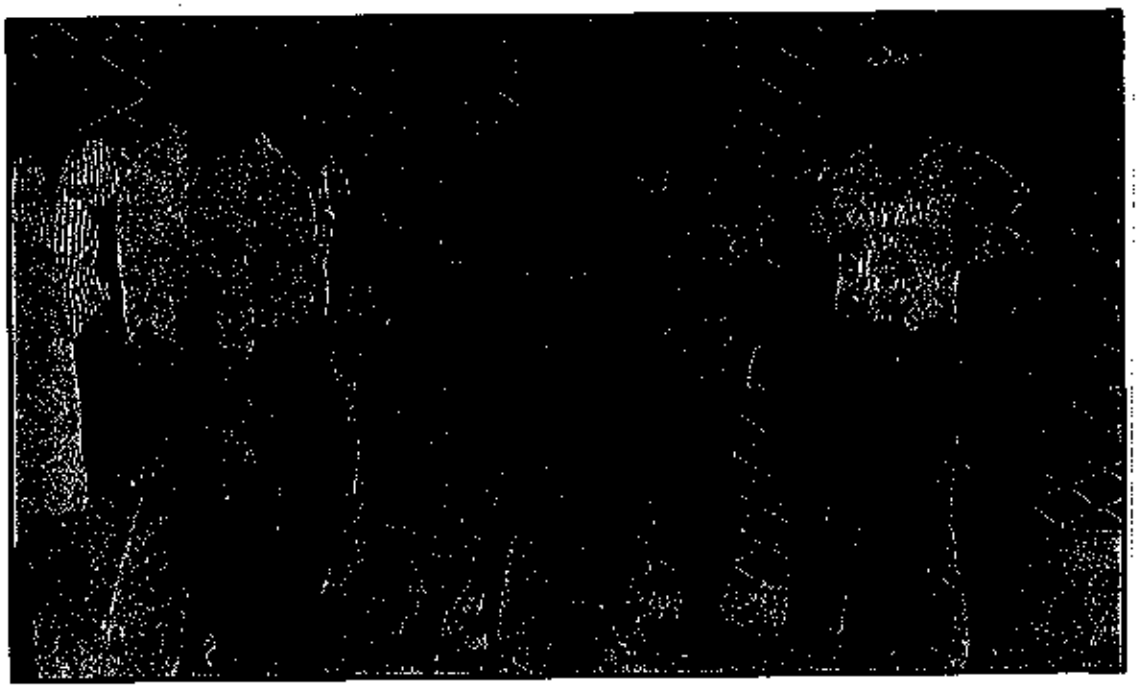

فوضى وتخريب في كل المكاتب

بعثروا كل الأوراق
وعبثوا في كل مكان

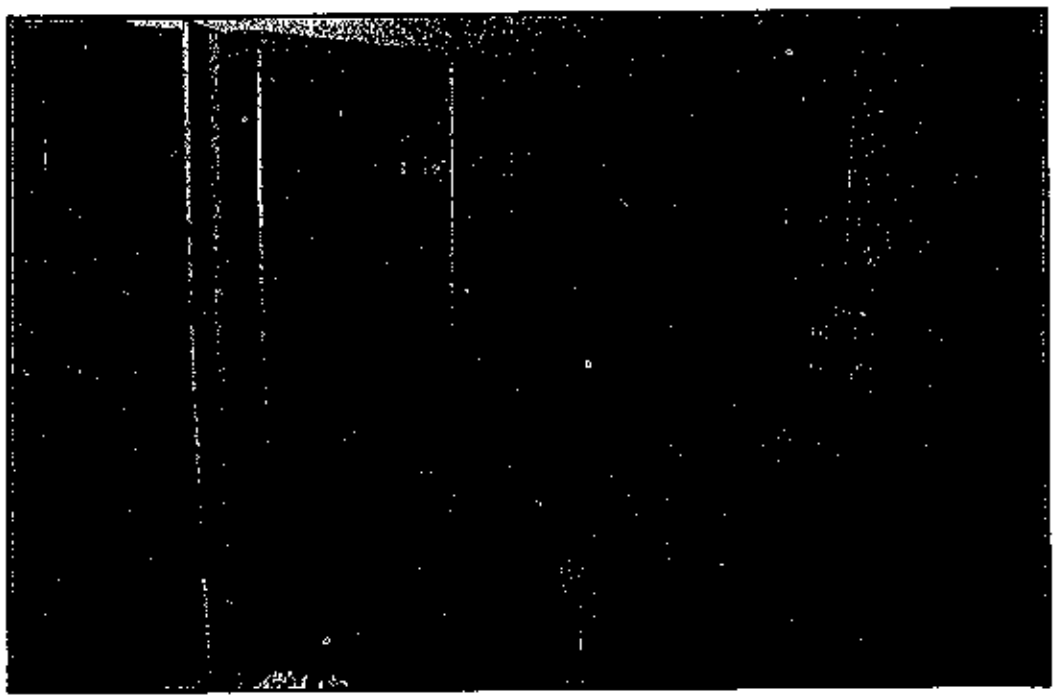

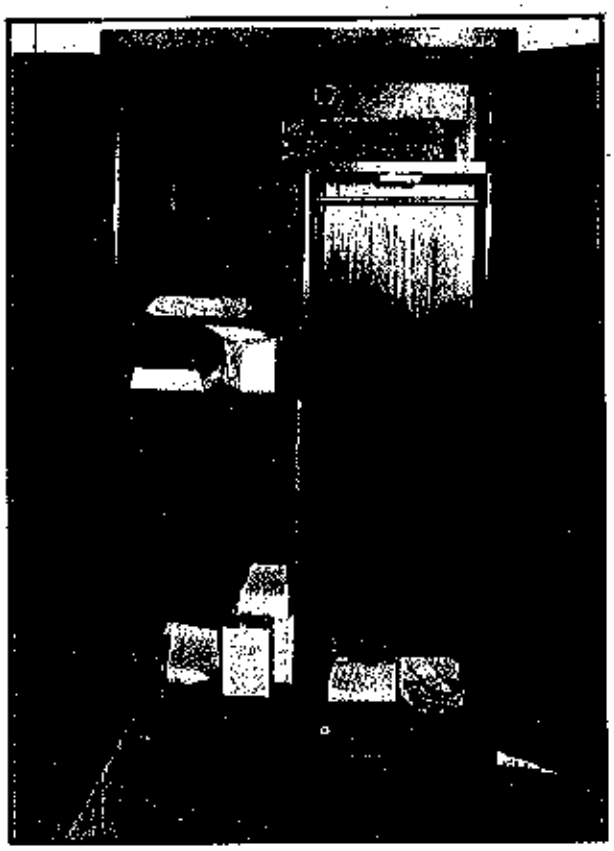

افرغوا الخزائن وادراج المكاتب
وحملوا ما فيها
حتى الاشياء الشخصية

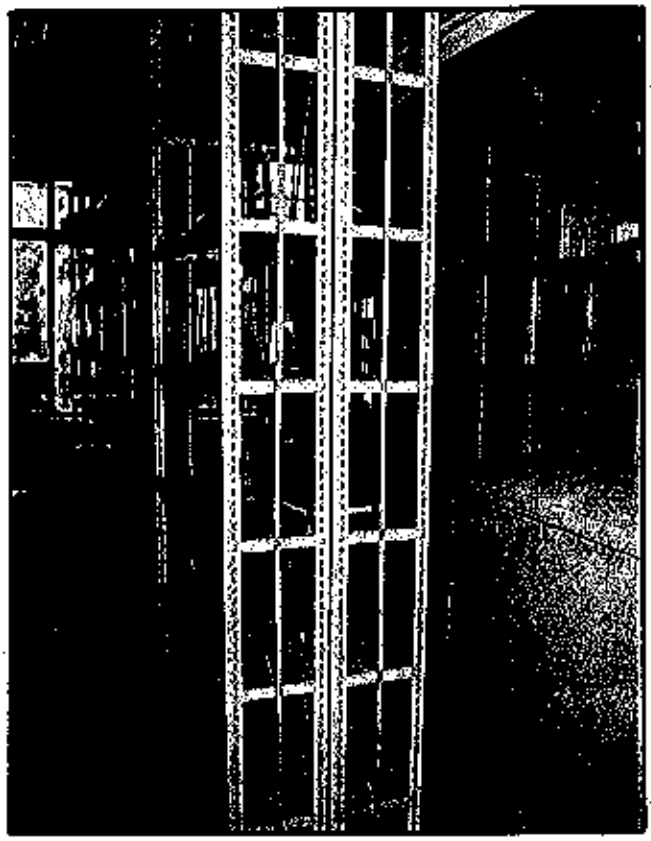

نهب الكتب، والرفوف خالية

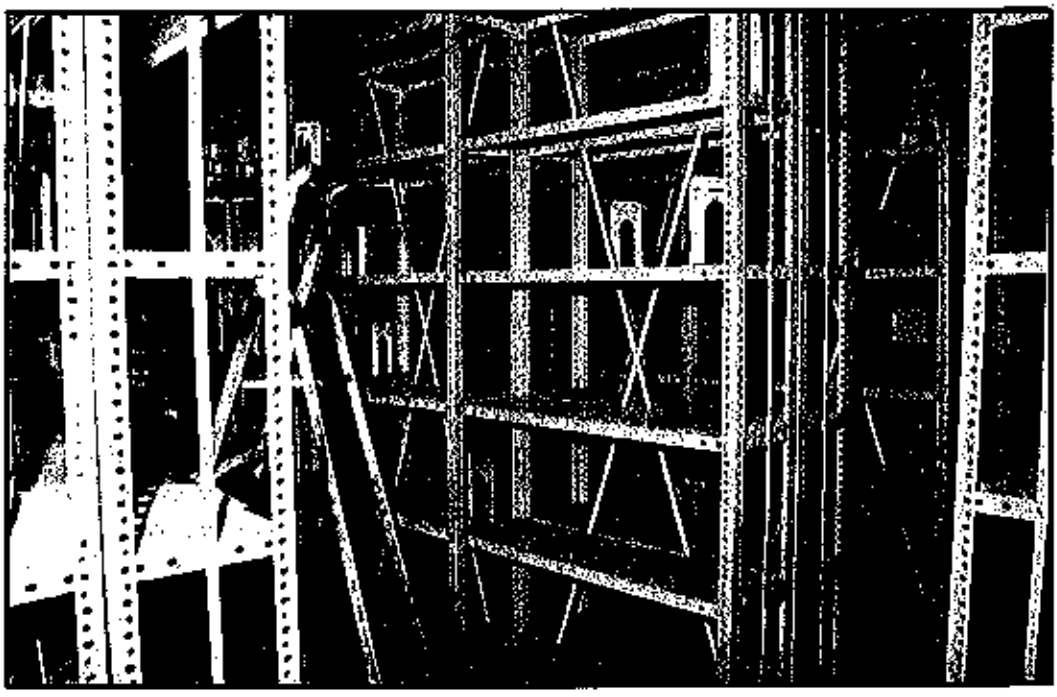

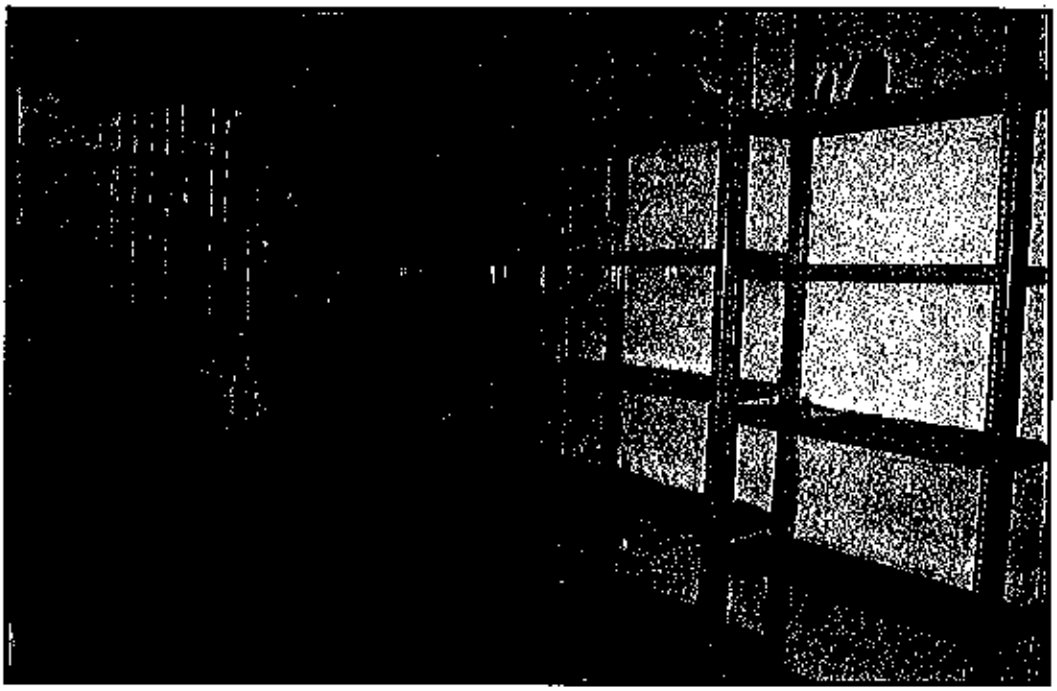

مجموعات الصحف والدوريات: أكنز نهب

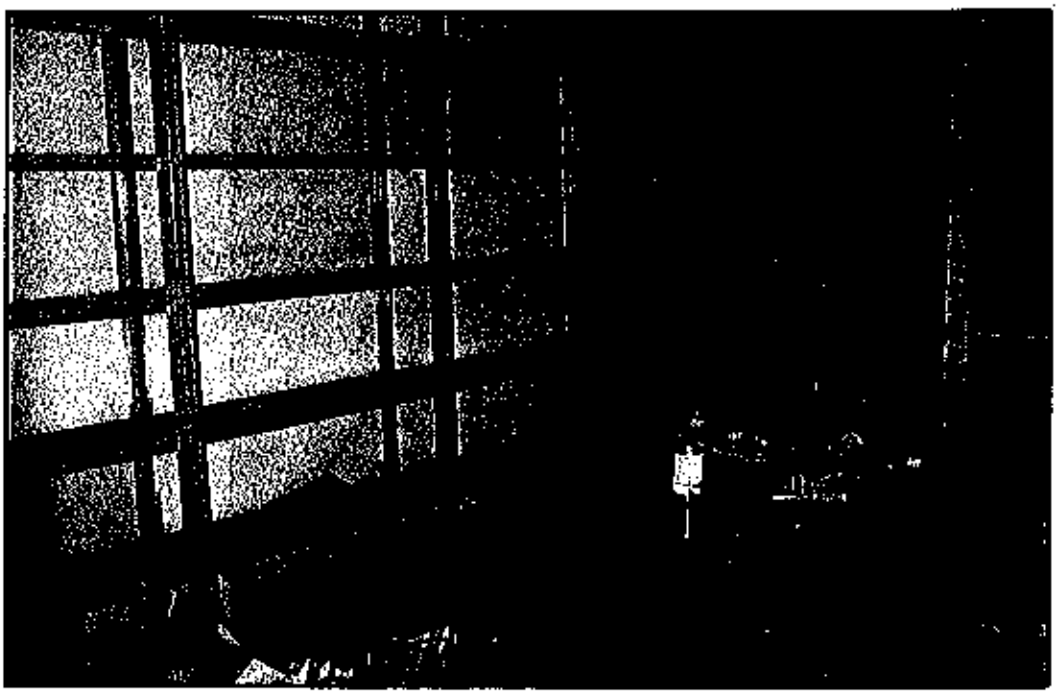

لم يتركوا وراءهم سوى القذارات

ايديهم للتخريب، وألفاظهم للشتم. وهذه واحدة من شتائهم نعف عن ترجمتها

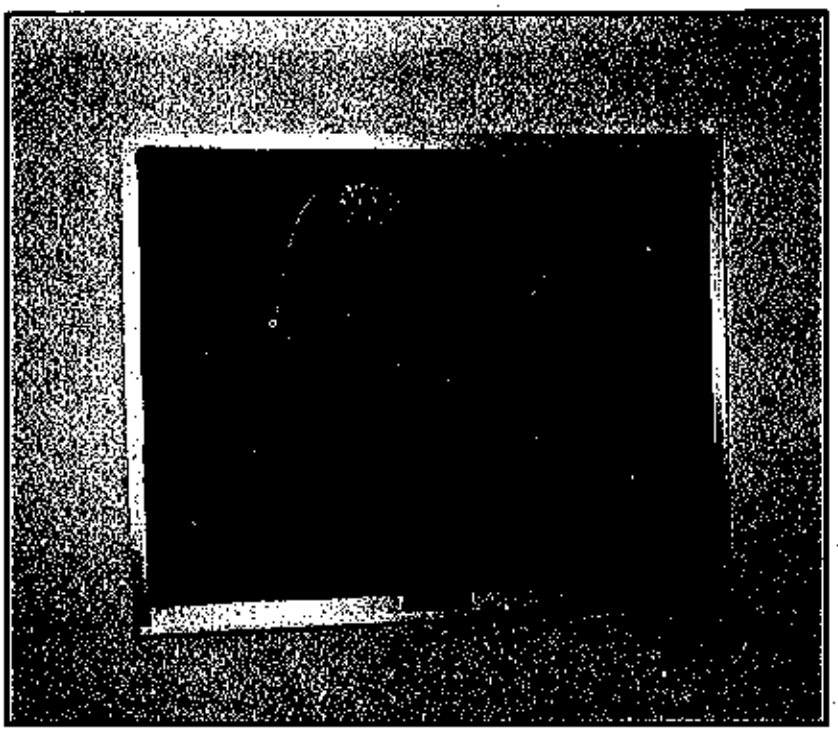

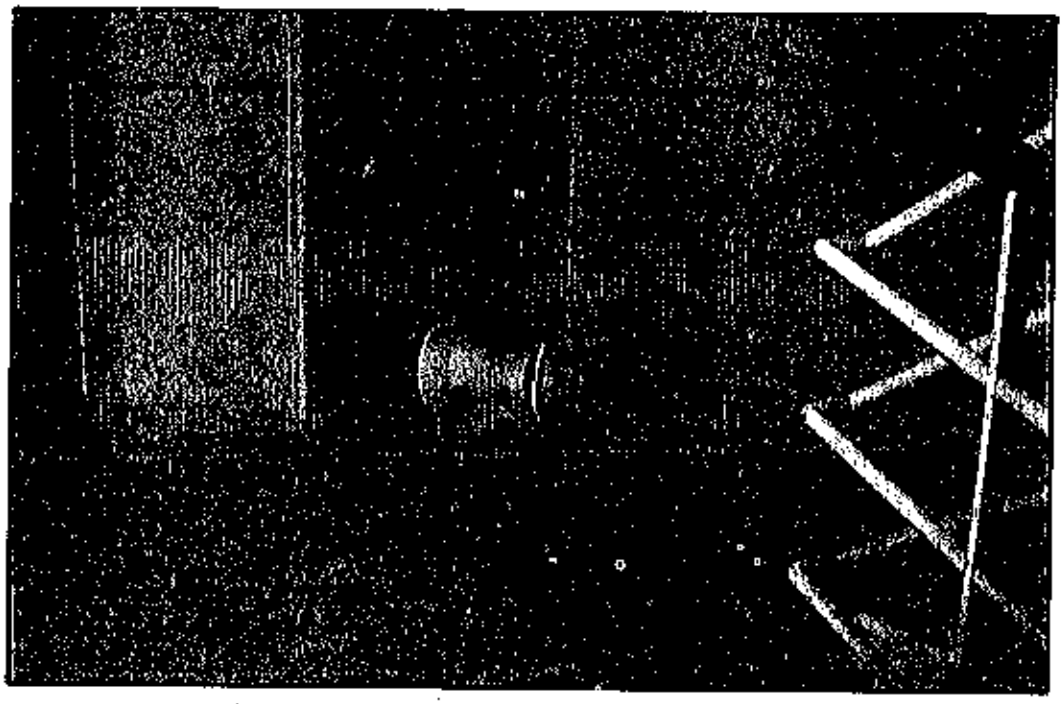

آنية الزرع لم تسلم من حقدهم

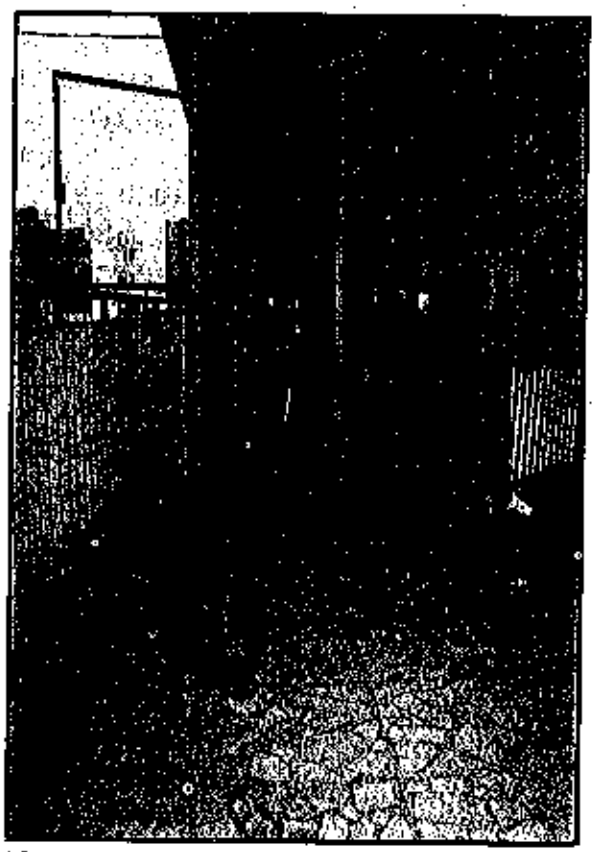

آثارهم تدل عليهم

تطورات قضية فلسطين وتفاعلاتها مع البيئة الرسمية العربية ١٩٥٦ ـ ١٩٦٧

د. أسعد عبد الرحمن

شهد الشرق الأوسط، في الفترة ما بين منتصف الخمسينات ومنتصف الستينات، تطورات سياسية حاسمة على صعيد القضية الفلسطينية. وقد أسفرت هذه التطورات عن أوضاع سياسية بالغة التأزم، نجم عنها تفجر المنطقة في حربين أولاهما في العام ١٩٥٦، وكانت ثانيتهما في العام ١٩٦٧.

وقد نبعت التطورات المشار اليها من تناقض جذري حكم المنطقة؛ وذلك منذ نجاح عملية زرع الكيان الصهيوني في فلسطين في العام ١٩٤٨. فقد وجد ذاك الكيان نفسه قطباً في صراع حاد، قطبه الثاني الدول العربية التي ماكان لها الا أن تكون، ومنذ اللحظة الأولى، في حالة تناقض واضح مع فكرة قيام اسرائيل، ناهيك عن مسألة استمرار بقائها.

ولأن المنطقة هي منطقة الشرق الأوسط ذات الاهمية الدولية، اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً، ونتيجة لانقسام العالم، في أعقاب الحرب الكونية الثانية، الى معسكرين تدور بينهما حرب باردة، تأججت نار التناقض الجذري القائم أصلاً بين الدول العربية واسرائيل بفعل اذكائها المستمر من قبل الأطراف الدولية المتنافسة على المنطقة. فكانت حرب ١٩٥٦. تلك الحرب التي مثّلت نهاية مرحلة بدأت في العام ١٩٥٤/ ١٩٥٥، وبداية لمرحلة ثانية انتهت في العام ١٩٦٣/ ١٩٦٤، بعد أن شكّلت بدورها بداية لمرحلة ثالثة انتهت مع اندلاع حرب ١٩٦٧.

١ ـ المرحلة الأولى: حرب ١٩٥٦

بدأ التناقض العربي ـ الاسرائيلي في الالتهاب، على الجبهة الجنوبية، في مطلع العام ١٩٥٥، تحت وطأة سلسلة من التفاعلات المحلية والدولية[١] يمكن بسطها كما يلي:

ففي ٢١ شباط (فبراير) ١٩٥٥، عاد دافيد بن ـ غوريون، فيلسوف التيار الصدامي وزعيم «الصقور» الأبرز في اسرائيل، فتولى مقاليد وزارة الدفاع الاسرائيلية ونفّذ، بعد أسبوع واحد من توليه منصبه الجديد، هجوماً عسكرياً كبيراً على غزة (يوم ٢٨ شباط ـ فبراير) بحجة الرد على العمليات الفدائية الفلسطينية التي كانت قد تصاعدت على امتداد الجبهة المصرية ـ الاسرائيلية.

وبدل أن يرهب الهجوم الاسرائيلي مصر ويدفعها الى موقع الخوف، شحذ وعيها لمخاطر القوة العسكرية الاسرائيلية، وصبّ زيتاً على نار التناقض القائم بينهما، وعجّل بالجهود الخاصة ببناء قوة عسكرية مصرية رادعة؛ فكانت صفقة السلاح مع تشيكوسلوفاكيا في سبتمبر (أيلول) من العام ذاته. وقد مثّلت تلك الصفقة بداية نجاح النظام المصري في كسر احتكار السلاح الذي مارسته الدول الغربية طويلاً ازاء طلبات بعض الدول العربية الخاصة بتسليح نفسها، تماماً مثلما أسهمت الصفقة في تمتين الجبهة الداخلية المصرية؛ وذلك بزيادة الالتفاف حول القيادة الناصرية التي كانت شعبيتها قد بدأت تزداد نتيجة لمواقفها المعادية للاستعمار الغربي ومشاريعه في المنطقة.

وفي الوقت ذاته، كانت قوتا الاستعمار القديم البارزتان آنذاك: بريطانيا وفرنسا، قد ضاقتا ذرعاً بالدور القومي العربي لمصر (الجلاء، تأميم قناة السويس، عدم الانحياز، مساعدة الثورة الجزائرية المسلحة وتهديد النظم المؤيدة للغرب) فأرادتا إعادة البريق لنجميهما الآفلين عن سماء المنطقة وتمرير مشاريعهما الخاصة باعادة وجودهما أو تثبيت ما تبقى منه (حلف بغداد والحرب المضادة في الجزائر) عن طريق استغلال التوتر المصري ــ الاسرائيلي والنفاذ عبره لتوجيه ضربة قاضية لحركة القومية العربية الصاعدة، من خلال ضرب الثورة المصرية بالذات.

ضمن ذلك الاطار، تم الاتفاق، بين الأطراف المختلفة، على خطة الهجوم الثلاثي (البريطاني، الفرنسي والاسرائيلي) على مصر. ومع أن رسم خطة الهجوم تم خلال اتصالات سرّية بين الفرقاء الثلاثة قبل أسابيع من بدء الهجوم، الا أن آخر الرتوش والتعديلات التي أدخلت على الصورة أضيفت قبل أربعة أيام من بدء العمليات العسكرية الاسرائيلية، أي يوم ٢٥ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥٦[٢].

تبلورت خطة الهجوم، وفقاً لما يرويه أنتوني ناتنغ، وزير الخارجية البريطاني آنذاك، على النحو التالي:

«تدعي اسرائيل لمهاجمة مصر عبر شبه جزيرة سيناء [ثم] تأمر بريطانيا وفرنسا الجانبين، بعد أن تكونا قد منحتا اسرائيل الوقت اللازم لاحتلال معظم سيناء، بأن تنسحب [اسرائيل ومصر] قواتهما من [حول] قناة السويس لكي تتيحا المجال لقوة بريطانية ــ فرنسية بالتدخل واحتلال القناة بحجة انقاذها من دمار القتال. وبهذا، يكون بامكان القوتين [أي بريطانيا وفرنسا] التظاهر بفصل المتصارعين واطفاء نار خطرة في حين تكونان فعلاً قد سيطرتا على مجمل الطريق البحري وموانئه في بورسعيد والسويس. وبذلك، لا تكونا قد أعادتا القناة للادارة البريطانية ــ الفرنسية فحسب، بل... يكون أصبح بامكانهما الاشراف [أيضاً] على حركة الملاحة في القناة، وبهذا تنهيان المقاطعة المصرية لاسرائيل»[٣].

وقد بوشر بتنفيذ الخطة بالهجوم الاسرائيلي يوم ٢٩ تشرين الأول (أكتوبر) العام ١٩٥٦. وفي اليوم التالي، أصدرت بريطانيا وفرنسا إنذارهما المتوقع لمصر واسرائيل، طالبتين من جيوش الدولتين الابتعاد مسافة عشرة أميال عن ضفتي قناة السويس، أي بمعنى أن ينسحب الجيش المصري من أراضيه مسافة تتراوح بين ٧٥ و١٢٥ ميلاً، في حين يتقدم الجيش الاسرائيلي مسافة تتراوح بين ٦٥ و١١٥ ميلاً الى داخل الأراضي

المصرية. وما ان رفضت مصر ذلك الانذار المستحيل حتى بدأت الطائرات البريطانية والفرنسية هجومها على مصر مساء ٣١ تشرين الأول (أكتوبر) العام ١٩٥٦[٤].

قابلت دول العالم الهجوم الثلاثي باستنكار شديد، وكانت ردود الفعل الاميركية والسوفياتية[٥] والعربية أبرز الردود وأهمها:

فمن جهة أولى، أثار العدوان حفيظة الولايات المتحدة الأميركية، لأنه تم دون رغبتها ومعرفتها؛ وهي التي أصبحت، منذ العام ١٩٤٥، زعيمة المعسكر الغربي الطامحة لخلافة دول الاستعمار القديم. ومع تحرك الاتحاد السوفياتي لدعم مصر، قامت الولايات المتحدة بتوجيه ضغوط، مباشرة وغير مباشرة، سريعة وعلنية خاصة في مجلس الأمن وفي الجمعية العامة، أسهمت في صدور قرار وقف القتال يوم ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٦.

ومن جهة ثانية، أصرت القوات البريطانية ــ الفرنسية ــ الاسرائيلية على متابعة عملياتها العسكرية، فقام الاتحاد السوفياتي بتوجيه انذاره الشهير، يوم ٤ تشرين الثاني (نوفمبر)، مما زاد احتمالات توسع المعارك على صعيد عالمي وزاد حدة الضغوط الاميركية على الدول المهاجمة التي أصبحت متأكدة من أن الاتحاد السوفياتي جاد في منع تنفيذ الحملة الثلاثية وتمريرها، لما في ذلك من تهديد لمصالحه وتجاهل لدوره كزعيم للمعسكر الشرقي.

ومن جهة ثالثة، تضامنت الدول العربية بقوة مع مصر ضد الحملة الثلاثية واتخذت سلسلة من الاجراءات السياسية (قطعت بعض الدول علاقتها مع كل من بريطانيا أو فرنسا أو معهما كلتيهما) والاجراءات الاقتصادية (حظر تصدير النفط من مصفاة البحرين ونسف الأنابيب التي تنقله الى المصافي في سوريا ولبنان، ومقاطعة بضائع الدول المهاجمة... الخ). كما تم عقد مؤتمر للملوك والرؤساء العرب في لبنان في الفترة ما بين ١٣ و١٥ تشرين الثاني (نوفمبر) العام ١٩٥٦؛ حيث اتخذت قرارات جماعية عززت التضامن العربي وقوت من تأثيره[٦].

كان لمجمل تلك الضغوط أثرها في موافقة بريطانيا على وقف اطلاق النار يوم السادس من تشرين الثاني (نوفمبر) ووقف القتال فعلياً، وبشكل شامل، في اليوم الذي تلاه. كما كان لها الأثر الحاسم في اتمام انسحاب القوات البريطانية والفرنسية من الأراضي المصرية يوم ٢٢ كانون الأول (ديسمبر) العام ١٩٥٦، وانسحاب القوات الاسرائيلية، بعد ذلك، ببضعة أشهر بعد أن تم الاتفاق على حرية مرور السفن الاسرائيلية الى ايلات، وعلى مرابطة قوات الطوارىء الدولية في مصر على الحدود بينها وبين اسرائيل[٧].

٢ ــ المرحلة الثانية: بين حربين

كانت حرب ١٩٥٦ نقطة تحول حاسمة، غيرت مسار الاحداث في المنطقة بعد أن أنهت دور أطراف كانت، حتى الأمس القريب، فاعلة ومؤثرة. كما وبرزت الى السطح قوى جديدة قدر لها أن تلعب دوراً أساسياً في صياغة مجمل الأحداث والتغيرات، التي شكلت حاضر المنطقة ومستقبلها في الفترة التي تلت.

فقد عكست نتائج الحرب نفسها على الصعيد العالمي، فزادت من تسارع انحسار ظل الاستعمار القديم عن المنطقة، ممثلاً في النفوذ المتلاشي لبريطانيا وفرنسا. وقد ترافق ذلك مع انفتاح الأبواب على مصراعيها أمام التنافس الأميركي ــ السوفياتي، الدائر حول محاولة كل فريق منهما سبق الآخر في النفاذ، الى هذا البلد أو ذاك لملء الفراغ الناجم عن اضطرار القوى الدولية القديمة للرحيل.

أما على الصعيد المحلي، فقد برزت ظاهرتان هما:

(أ) هدوء شبه كامل وشامل على امتداد خطوط وقف اطلاق النار بين اسرائيل ودول المواجهة العربية، وبالذات مصر، طوال فترة ١٩٥٧ ــ ١٩٦٣. وكان هذا نابعاً بالأساس من نتائج حرب ١٩٥٦، وبخاصة بعد أن لجم الحضور الدولي، ممثلاً في قوات الطوارىء (طوعاً أو كراهية)، استمرار الرغبات والنشاطات الصدامية لدى الفرقاء المعنيين[٨].

(ب) غليان وتوتر ومواجهة سياسية وعسكرية داخل المعسكر العربي، تحت وطأة جملة التمخضات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، التي شهدها المجتمع العربي من جهة، وبفعل التنافس الجديد بين الدولتين العظميين لبسط نفوذهما وتصدي كل طرف منهما لمشاريع ونشاطات الآخر من جهة ثانية[٩].

وكان لابد لظاهرة التصارع العربي الداخلي هذه، بحكم طبيعتها الحركية، من أن تسود وتهيمن. وبالفعل فقد خلفت هذه الظاهرة بصماتها الواضحة على مسار الأحداث والتطورات، وفرضت عوامل أخرى، المعالم البارزة لتاريخ المنطقة. هذا مع العلم أن حالة الخلاف العربي تلك، لم تكن الا حلقة في سلسلة انشقاقات ثمة ما قبلها وما بعدها.

وقد تميز تصارع هذه الفترة عن ذاك في الحقبة التي سبقت حرب ١٩٥٦، بمضمونه وبالأطراف المتنافسة فيه. فانشقاق الجبهة العربية، في فترة ١٩٥٤ ــ ١٩٥٦، تركز حول مواقف الدول العربية المتباينة من مشروع «حلف بغداد» البريطاني؛ حيث تكشف التنافس عن محورين: أولهما النظام العراقي، آنذاك، المؤيد للمشروع، وثانيهما النظام الجديد في مصر (ومعه المملكة العربية السعودية والمملكة الأردنية الهاشمية وسوريا) الرافض لكل الأحلاف الأجنبية، بغض النظر عن مصدرها[١٠]. أما الانشقاق الجديد، فمبعثه التخوفات والشكوك المتبادلة، الناجمة عن التغيرات المحلية والدولية في أعقاب حرب ١٩٥٦. ففي حين شدد البعض من الدول العربية على أن الخطر الذي يتهدد الاستقلال والأماني، خطر مصدره الغرب (خاصة بعد مشروع الرئيس الأميركي ايزنهاور لملء الفراغ في الشرق الأوسط في العام ١٩٥٧)، شدد البعض الآخر على خطورة «الغزو الشيوعي» الذي رأوا أنه قد تغلغل في سوريا، وبدأ يتهدد باقي الدول العربية والتراثين: العربي والإسلامي. وفي حين قادت مصر الاتجاه الأول (ومعها سوريا حليفة رئيسية) قادت السعودية الاتجاه الثاني (ومعها الأردن والعراق ولبنان أساساً). ومما لاشك فيه أن «الحرب الباردة» التي كانت على أشدها بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة أسهمت اسهاماً خاصاً في توسيع الهوة التي فصلت فريقيْ المعسكر العربي.

وقد نجم عن التحالفات المتضادة من جهة، وعن التقارب المتزايد داخل أعضاء الحلف الواحد من جهة ثانية، نتائج بارزة. فالتقارب بين مصر وسوريا تطور، منذ العام

١٩٥٨، الى وحدة اندماجية انبثقت عنها الجمهورية العربية المتحدة (ج.ع.م.) برئاسة جمال عبد الناصر الذي كان قد غدا زعيماً لامنازع له داخل التيار الراديكالي منذ الانتصار السياسي الضخم الذي حققه في حرب ١٩٥٦. وبعد ذلك بفترة وجيزة، أعلنت الوحدة بين العراق والأردن، وقام «الاتحاد العربي الهاشمي» الذي سرعان ما انتهى بعد الغاء الملكية عقب ثورة ١٤ تموز (يوليو) ١٩٥٨ في العراق. وقد أدى ذلك الانقلاب، ومعه الحرب الأهلية التي كانت دائرة آنذاك في لبنان، الى حالة خطرة من التسحور الدولي رمى فيه الغرب بثقله في جانب (الانزال المظلي البريطاني في الأردن، والبحري الاميركي في لبنان) في حين رمى الاتحاد السوفياتي ثقله الى جانب مصر والنظام العراقي الجديد.

وقد كان لقيام الجمهورية العربية المتحدة أثر كبير على مجريات تطور القضية الفلسطينية. فاضافة الى قلق اسرائيل واحساسها بالخطر، نتيجة لتطويقها من جبهتين تحت قيادة سياسية واحدة، نما شعور قوي لدى أوسع القطاعات العربية، وبخاصة الفلسطينية، بأن تحرير فلسطين بات على باب قوسين أو أدنى، وساد في صفوفها شعار مؤداه: «أن الوحدة العربية هي الطريق الى فلسطين»[١١]. ومما زاد في تنامي الشعور الفلسطيني، اهتمام الجمهورية العربية المتحدة، وهي الدولة العربية الأكثر وزناً آنذاك، بابراز الكيان الفلسطيني من خلال دعوتها أبناء فلسطين الموجودين في اقليمي الجمهورية للانتظام ضمن فرع خاص بهم في تنظيم الاتحاد القومي. وهكذا تم تأسيس «الاتحاد القومي الفلسطيني» في سوريا «والاتحاد القومي الفلسطيني» في قطاع غزة. ويكتسب هذا التنظيم، بغض النظر عن فاعليته السياسية، أهميته البالغة من زاوية كونه المحاولة الرسمية العربية الأولى لاظهار كيان فلسطيني متميز.

ومع العام ١٩٥٩، برزت في الأفق بدايات انقسام جديد في الصف العربي. فالتقارب الوثيق الذي تمّ بين النظام الجديد في العراق وبين النظام الناصري في ج.ع.م.، بدأ يتحول الى ابتعاد خطير وتأزم بالغ في علاقات البلدين. أما أسباب ذلك، فمردها إلى ما اعتبرته القاهرة موقفاً انفصالياً من جانب النظام العراقي الذي تنامت فيه التأثيرات الشيوعية، وما اعتبره العراق محاولة من جانب مصر لالحاق العراق، بطريقة عشوائية، بالجمهورية العربية المتحدة. وكما في الانقسامات السابقة، تبدلت مجدداً مواقع الأطراف ذات العلاقة، وأصبح بعض خصوم الأمس أصدقاء اليوم وبعض أصدقاء الأمس خصوم اليوم. فما كاد نظام عبد الكريم قاسم يعلن مخططاته تجاه الكويت، حتى انتظمت ج.ع.م. والمملكة السعودية والأردن في معسكر واحد لمواجهة النظام العراقي الذي بدأ نطاق العزلة العربية يحيط به كما السوار بالمعصم. وكان طبيعياً، وعنوان الانقسام العربي هو تزايد النفوذ الشيوعي في العراق، ان تسوء علاقات ج.ع.م. بالاتحاد السوفياتي في حين تحسنت تلك العلاقات مع الولايات المتحدة الأميركية[١٢]. وما ان أقحمت قضية فلسطين ومسألة تنظيم الشعب الفلسطيني في حمأة ذلك الصراع، حتى دعم نظام عبد الكريم قاسم «الهيئة العربية العليا» بقيادة الحاج أمين الحسيني (الذي كانت علاقته قد ساءت مع ج.ع.م.)، وأعلن عن بدء تدريب الشعب الفلسطيني وتجنيده وتشكيل جيش خاص به. هذا، في الوقت الذي اشتد فيه الهجوم على النظام العراقي من المعسكر الآخر، على أساس أنه نظام انفصالي في وقت أصبح معه شرط تحرير فلسطين

الاهم يتلخص في قيام دولة عربية واحدة قوية.

ثم عادت العلاقات فساءت بشكل حاد بين مصر في جانب، والسعودية والأردن (ناهيك عن العراق) في جانب ثان؛ وذلك بعد انفصال سوريا عن ج.ع.م. في ٢٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٦١. ونتيجة لذلك، وجدت مصر نفسها أبعد ما تكون عن المشرق العربي وفي عزلة شبه كاملة، لولا أن أسعفها انتصار ثورة الجزائر في العام ١٩٦١، وثورة اليمن في أيلول (سبتمبر) ١٩٦٢[١٣]. تلك الثورة التي أدت الى ترد بالغ الخطورة، ومواجهة عسكرية عنيفة دارت على أرض اليمن بين مصر من ناحية، والمملكة العربية السعودية والأردن في ناحية ثانية. أثناء ذلك، كانت العلاقات بين مصر والاتحاد السوفياتي قد أصبحت علاقات جيدة، في حين كانت علاقات مصر مع الولايات المتحدة قد غدت (بجهود الرئيس جون ف. كندي) أفضل ما كانت عليه منذ بدء تحسنها في العام ١٩٥٩.

وما كادت العلاقات المصرية ــ السورية ــ العراقية تسير باتجاه وحدة ثلاثية بعد انقلابين عسكريين، أحدهما في العراق (ضد نظام قاسم) وثانيهما في سوريا (ضد النظام الانفصالي)، في شباط (فبراير) وآذار (مارس) من العام ١٩٦٣، حتى دب الخلاف بين الأطراف الثلاثة. ومع نهاية ذلك العام، وصلت «الحرب الباردة العربية» متعددة الأطراف، الى قمتها وبدت فيه الحرب الفعلية بين العرب على الأرض اليمنية وكأنها حرب لا نهاية لها، بكل ما رافقها من سفك للدم العربي وانهاك لطاقات الأمة.

وكان لتصدع الجبهة العربية الداخلية وتصادم أطرافها أبعاد فلسطينية بالغة الأهمية:

فمن جهة، باتت القضية الفلسطينية موضوعاً ثابتاً ضمن موضوعات «الحرب الباردة العربية»، وأصبحت مسألة التصدي للنزاع العربي ــ الاسرائيلي موضع اجتهادات متباينة. وفي حين كانت المملكة السعودية والأردن وسوريا (بعد الانفصال وحتى ١٩٦٣) ترى أن التحركات والمضامين المصرية ــ الجزائرية ــ اليمنية أدت وتؤدي الى اضعاف التضامن العربي فاتحة ثغرة تخدم اسرائيل ومشاريعها، كان الطرف الثاني يرى أن وحدة الهدف أهم من وحدة الصف وأن علاقات الطرف الأول بالغرب هي، في منتهى الأمر، قيود عليه تمنعه من أي عمل ضد اسرائيل. كما أن النظامين العراقي والسوري (بعد انقلابي ١٩٦٣)، وفي الوقت الذي شاركا فيه في تبني وجهة النظر المصرية ازاء السعودية والأردن، شنا حملة استهدفت الطعن بجدية الموقف المصري ازاء مسألة تحرير فلسطين. هذا في حين تركز الرد المصري على اتهام النظامين البعثيين في سوريا والعراق بتشجيع الاتجاهات المحورية الانفصالية والتي، بتفتيتها وحدة المعسكر الثوري العربي، تقدم خدمة مجانية لاسرائيل والغرب[١٤].

ومن جهة ثانية، وازاء انتكاس الآمال العربية بسهولة وسرعة تحقيق الوحدة (أداة التحرير)، في العام ١٩٦١، ونتيجة للانشقاقات الخطيرة في الصف العربي، بدأت، في الوسط الفلسطيني، بشكل خاص، عملية مراجعة الشعار: «الوحدة طريقنا لفلسطين» وبدأ التململ السياسي في صفوف أبناء فلسطين يزداد قوة، بحثاً عن قنوات جديدة لمتابعة النضال. وفي هذا المجال، انشدّ الفلسطينيون وغيرهم من العرب الى أسلوب الكفاح المسلح الذي انتهجه الجزائريون، والذي أعطى ثماره باستقلال الجزائر في العام ذاته[١٥].

ومن جهة ثالثة، استنفدت «الحرب الباردة» العربية كثيراً من جهود الدول الأطراف وطاقاتها فيها، كما أن الحرب في اليمن هدرت الامكانات العربية وأضعفتها في مواجهة اسرائيل الى درجة اضطرت معها مصر (أكبر وأقوى دول المواجهة) الى مصارحة الأمة العربية، على لسان الرئيس جمال عبد الناصر، بأنها، وان كانت تستعد لخوض معركة مع اسرائيل، فانها آنذاك (أي في ٢٦ حزيران (يونيو) ١٩٦٢) لم تكن مستعدة بعد لمثل تلك الحرب(١٦).

من جهة رابعة، ونتيجة لتفتت القوة العربية، اختل ميزان القوى لصالح اسرائيل التي إستشعرت قوة اضافية وفرت لها الاطمئنان اللازم لبدء المرحلة الحاسمة بتنفيذ مشروعها الحيوي الخاص بتحويل مجرى نهر الأردن لري النقب. هذا، اضافة الى أن احساس اسرائيل بالقوة زاد من شهيتها لابتلاع أراض عربية جديدة، فبدأت محاولات مستمرة للاستيلاء على الأراضي وحراثتها في المناطق منزوعة السلاح عند بحيرة طبرية، مما ألهب جذوة التناقض على الجبهة السورية وركز الأضواء من جديد، على الصراع العربي ــ الاسرائيلي، وقلب صفحة جديدة في العلاقات العربية أعيد معها احياء المؤتمرات العربية على مستوى القمة(١٧).

٣ ــ المرحلة الثالثة: مقدمات حرب ١٩٦٧

اختلفت المرحلة الثالثة (١٩٦٣ ــ ١٩٦٧) عن المرحلة الثانية التي سبقتها (١٩٥٧ ــ ١٩٦٣) بالنقاط التالية:

أولاً ــ في حين كانت المرحلة الثانية فترة هدوء نسبي ساد منطقة الحدود العربية ــ الاسرائيلية في أعقاب حرب مع اسرائيل (وبريطانيا وفرنسا)، كانت المرحلة الثالثة فترة تصاعد في التوتر على الحدود مع اسرائيل انتهت بحرب جديدة في العام ١٩٦٧.

ثانياً ــ في حين هيمنت الخلافات والانقسامات العربية على سنوات المرحلة الثانية، شهدت المرحلة الجديدة (بالرغم من فترات اشتدت فيها الفروقات العربية) تعاوناً على مستوى القمة شمل، في معظم الأحوال، جميع الدول العربية.

ثالثاً ــ مقابل الغياب السياسي للشعب الفلسطيني في المرحلة الثانية، تميزت الفترة اللاحقة بحضور سياسي ــ عسكري فلسطيني فاعل ومؤثر في التطورات التي شهدتها المنطقة آنذاك.

رابعاً ــ تميزت أحداث المرحلة الثالثة، بالمقارنة مع أحداث المرحلة التي سبقتها، بتفاعلات عربية ــ دولية نجم عنها، ازدياد واضح في حدة التناقضات مع الغرب وبالذات مع الولايات المتحدة من جهة، وتقارب أكبر بين بعض الدول العربية ودول المعسكر الشيوعي والاتحاد السوفياتي بالذات، من جهة ثانية.

وأما أبرز تطورات القضية الفلسطينية في هذه المرحلة فتكمن في الأحداث التالية: مؤتمر القمة العربي الأول ومؤتمر القمة العربي الثاني وتشكيل منظمة التحرير الفلسطينية في العام ١٩٦٤، ظهور العمل الفدائي وبدء أزماته مع الأردن ولبنان، وبداية الخلافات بين منظمة التحرير الفلسطينية والأردن، والعاصفة التي أثارها موقف الرئيس

بورقيبة من قضية فلسطين، والأزمة في العلاقات العربية ـ الالمانية الغربية وانعقاد مؤتمر القمة العربي الثالث في العام ١٩٦٥، والتردي في العلاقات بين المنظمات الفلسطينية (منظمة التحرير ومنظمات العمل الفدائي) من جهة وبين الأردن ولبنان من جهة ثانية، وازدياد حدة الخلافات العربية اضافة الى التوتر العربي ـ الاسرائيلي في العام ١٩٦٦ وحتى اندلاع الحرب العربية ـ الاسرائيلية، يوم الخامس من حزيران (يونيو) العام ١٩٦٧.

(أ) مؤتمرا القمة العربية الأول والثاني:

في ظل تردٍّ خطير في العلاقات بين معظم الدول العربية، ومع اقتراب موعد بدء اسرائيل في ضخ مياه نهر الأردن لتحويل مجراه وري النقب، دعا الرئيس جمال عبد الناصر، في خطاب ألقاه في بورسعيد يوم ١٩٦٣/١٢/٢٣، الملوك والرؤساء العرب لعقد اجتماع على مستوى القمة، لبحث مسألة الانفراد الاسرائيلي في تحويل مجرى نهر الأردن واتخاذ الخطوات اللازمة لمنع ذلك أو، في أسوأ الأحوال، الاعتراف بالعجز العربي ازاءه. ومع أن فشل مؤتمرات رؤساء الأركان العرب ومجلس الدفاع العربي المشترك منذ ١٩٦٠ كان السبب الظاهر لتلك الدعوة، الا أن رغبة الرئيس عبد الناصر في ايجاد حل لحرب اليمن التي طالت، ورغبته في تفادي أي انجرار لحرب مبكرة مع اسرائيل تحت وطأة مزايدات «الحرب الباردة» العربية الدائرة آنذاك، كانت عوامل غير معلنة حدت به لتوجيه تلك الدعوة[١٨].

طلبت وزارة الخارجية المصرية، في اليوم التالي لنداء عبد الناصر، من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية توجيه دعوة للملوك والرؤساء العرب لحضور المؤتمر المقترح. وبعد أقل من أسبوع، أعلن مساعد السكرتير العام لجامعة الدول العربية أن المؤتمر سيعقد في القاهرة يوم الثالث عشر من كانون الثاني (يناير) العام ١٩٦٤.

إلتأم شمل جميع الملوك والرؤساء العرب (باستثناء ليبيا ولبنان حيث مثلهما رئيسا الوزارة في البلدين) في الموعد المحدد، وعقدوا اجتماعهم الأول الذي حضره أيضاً السيد أحمد الشقيري ممثلاً لفلسطين. واستمرت أعمال المؤتمر حتى اليوم السابع عشر من كانون الثاني (يناير) العام ١٩٦٤؛ حيث أعلن أن الملوك والرؤساء اتخذوا «القرارات اللازمة لاتقاء الخطر الصهيوني الماثل، سواء في الميدان الدفاعي أو الميدان الفني أو ميدان تنظيم الشعب الفلسطيني وتمكينه من القيام بدوره في تحرير وطنه وتقرير مصيره». كما قرر الملوك والرؤساء «تنظيم علاقاتهم السياسية والاقتصادية بالدول على أساس موقفها من كفاح العرب المشروع ضد المطامع الصهيونية في العالم العربي». أما أبرز القرارات التي اتخذها المؤتمر فتتلخص بالآتي:

١ ـ تشكيل «قيادة عربية موحدة» تحت قيادة الفريق علي عامر، الأمين العسكري المساعد، للجامعة ورئيس هيئة أركان حرب القوات المسلحة في ج.ع.م.

٢ ـ تشكيل «الهيئة الفنية لمياه نهر الأردن وروافده» من عضوية ج.ع.م، سوريا، الأردن ولبنان.

٣ ـ تكليف السيد أحمد الشقيري باجراء الاتصالات والمشاورات اللازمة لتقرير

الطريقة المثلى لتنظيم شعب فلسطين تمهيداً لاتخاذ القرارات اللازمة الخاصة بذلك عند انعقاد مؤتمر القمة العربية التالي.

٤ ــ تأليف هيئة من ممثلين شخصيين للملوك والرؤساء، يحضرها السيد الشقيري لمتابعة تنفيذ القرارات واعداد الترتيبات.

٥ ــ تنسيق إعلام الدول العربية وايفاد وزراء الخارجية العرب في رحلات لدول العالم لشرح القضية العربية.

شهدت المنطقة، خلال الأشهر الثمانية التي فصلت مابين مؤتمر القمة العربي الأول والثاني، سلسلة من الاجتماعات العربية المشتركة كما شهدت ولادة «منظمة التحرير الفلسطينية». فعلى صعيد التعاون الجماعي العربي، عقدت «الهيئة الفنية لاستغلال روافد الأردن» ستة اجتماعات في العواصم والمدن الرئيسية المختلفة، كما عقدت «لجنة الممثلين الشخصيين لملوك ورؤساء الدول العربية» أربع اجتماعات جميعها في القاهرة. هذا بالاضافة الى الاجتماعات المختلفة التي عقدتها «القيادة العربية الموحدة» ومؤتمر وزراء الاعلام العرب (بين ٦٤/٣/٧ ــ ١٩٦٤/٣/١٠) واجتماعين آخرين عقدهما وزراء الخارجية العرب أحدهما في الفترة مابين الرابع والسادس من آذار (مارس) ١٩٦٤، والثاني في الفترة مابين ١٩٦٤/٨/٣١ و١٩٦٤/٩/٣.

أما على الصعيد الفلسطيني، فقد أسفرت جهود السيد أحمد الشقيري وجولته التي بدأها يوم ١٩ فبراير (شباط) ١٩٦٤ عن عقد «المؤتمر الوطني الفلسطيني الأول» في القدس بتاريخ ٢٨ أيار (مايو) من العام ذاته، تحت اشراف جامعة الدول العربية وبرعاية الملك حسين، ملك الأردن. وقد حضر المؤتمر ممثلون عن جميع الملوك والرؤساء العرب باستثناء المملكة العربية السعودية التي كان لها موقفها من أسلوب التعيين الذي لجأ اليه السيد الشقيري في اختيار أعضاء المجلس، اضافة الى موقف خاص وقديم من شخص الشقيري ذاته.

أنهى المؤتمر الفلسطيني أعماله يوم الثاني من حزيران (يونيو) العام ١٩٦٤، بعد أن اتخذ قرارات أبرزها: تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية، وانتخاب السيد الشقيري رئيساً للجنتها التنفيذية، وانشاء «الصندوق القومي الفلسطيني»، بالاضافة الى اعلان «الميثاق الوطني الفلسطيني»(١٩).

عقد مؤتمر القمة العربي الثاني في الاسكندرية يوم الخامس من أيلول (سبتمبر) ١٩٦٤ وأنهى أعماله يوم الحادي عشر من الشهر ذاته بعد أن «أجمع على الهدف القومي في تحرير فلسطين من الاستعمار الصهيوني، وعلى الالتزام بخطة العمل العربي المشترك، سواء في المرحلة الحالية التي وضعت مخططاتها أو في المرحلة التالية التي تقرر الاعداد لها». وفي مايتعلق بالاعداد للمرحلة الراهنة آنذاك، اتخذ المؤتمر عدة قرارات أهمها:

١ ــ بداية العمل الفوري في المشروعات العربية باستغلال مياه نهر الأردن وروافده.

٢ ــ الترحيب بتأسيس منظمة التحرير الفلسطينية دعماً للكيان الفلسطيني وطليعة للنضال العربي الجماعي لتحرير فلسطين.

٣ ــ اعتماد قرار منظمة التحرير الفلسطينية الخاص بانشاء «جيش التحرير

الفلسطيني».

شهد العام الذي فصل مؤتمر القمة العربي الثاني عن المؤتمر الثالث المنعقد في أيلول (سبتمبر) ١٩٦٥ تطورين غاية في الاهمية على صعيد القضية الفلسطينية. أما التطور الاول، فيشكل انعطافاً حاسماً في التاريخ الفلسطيني بشكل خاص والتاريخ العربي بشكل عام ونقصد به انطلاقة حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) كرائدة للعمل الفدائي الفلسطيني. واذا كان هذا التطور يشكل انبعاثاً فلسطينياً للقضية الفلسطينية، فان التطور الثاني المشار إليه خاص بما يمكن تسميته بانبعاث القضية الفلسطينية عربياً ودولياً عبر شبكة من التفاعلات، ذات العناوين الفلسطينية، على الصعيدين العربي والدولي. وقد عبرت هذه التفاعلات عن نفسها في سلسلة من الأزمات يصح معها وصف العام ١٩٦٥ بـ «عام الأزمات».

(ب) الأزمة العربية ــ الالمانية الغربية:(٢٠)

بدأت هذه الأزمة عندما أعلنت الجمهورية العربية المتحدة، بتاريخ ٢٤ كانون الثاني ــ(يناير)عام ١٩٦٥، من باب الضغط على المانيا الغربية لوقف مساعداتها العسكرية لاسرائيل، عن زيارة متوقعة سيقوم بها لمصر أولبرخت، رئيس مجلس الدولة في المانيا الشرقية، في فبراير (شباط) ١٩٦٥. بعد ذلك، تتابعت التطورات بسرعة وكانت على الشكل التالي:

ــ اجتمع سفير المانيا الغربية بالرئيس جمال عبد الناصر بتاريخ ٣١ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٥ محاولاً الغاء الزيارة المتوقعة ولكنه فشل.

ــ استدعت حكومة المانيا الغربية سفيرها في ج.ع.م. في اليوم التالي للتشاور.

ــ حذر الناطق الرسمي باسم حكومة المانيا الغربية، يوم الاول من شباط (فبراير)، من أن عدم الغاء زيارة أولبرخت «سيحدث تغييرات عميقة» في العلاقات بين بلاده وج.ع.م. وحذر من أن ذلك سيؤدي الى قطع العلاقات الدبلوماسية مع القاهرة وتعريض المساعدات الالمانية لـ ج.ع.م. للتوقف.

ــ أعلن في القاهرة، بتاريخ ٥ شباط (فبراير) ١٩٦٥، عن اكتشاف هدية سرية من الأسلحة، تبرعت بها حكومة المانية الغربية لاسرائيل بقيمة ٨٠ مليون دولار. ثم تبع ذلك الاعلان تهديد الرئيس جمال عبد الناصر من أن ج.ع.م. ستعترف بالمانيا الشرقية ان لم توقف المانيا شحن الاسلحة لاسرائيل.

ــ نتيجة لوساطة قام بها المركيز دي نيرفا، المبعوث فوق العادة للجنرال فرانكو، بين البلدين، أعلن علي صبري، رئيس وزراء ج.ع.م.، بتاريخ ١٩٦٥/٢/١٠ أن الخلاف مع المانيا الغربية قد سوّي بعد أن أكدت الاخيرة وقف دعمها العسكري، ووقف كل الشحنات المرسلة لاسرائيل اضافة الى تعهدها بالامتناع مستقبلاً عن ارسال أي سلاح لمناطق التوتر.

ــ أعلنت حكومة المانيا الغربية، بتاريخ ١٢ شباط (فبراير) ١٩٦٥ امتناعها عن ارسال شحنات سلاح لمناطق التوتر، وعن وجوب الغاء زيارة الرئيس أولبرخت للقاهرة وأن المانيا تحتفظ لنفسها بكامل الحرية في علاقاتها باسرائيل في المستقبل.

ـ عادت حكومة المانية فأعلنت بعد ثلاثة أيام، تحت ضغط اسرائيلي كبير، أنها ستقوم، في حال اتمام زيارة الرئيس أولبرخت، باعادة النظر ببرنامج مساعداتها الاقتصادية لـ ج.ع.م. (وكان هذا رجوعاً عن قرار سابق يقضي بأن يكون موقفها رهناً بالطريقة التي يستقبل بها أولبرخت وليس بمبدأ الزيارة ذاتها).

ـ هدد الرئيس عبد الناصر بأنه، في حال قطع المانيا الغربية مساعداتها الاقتصادية، فان ج.ع.م. ستعترف بالمانيا الشرقية. وسرعان ما أعلن أحمد بن بيلا، الرئيس الجزائري آنذاك، تضامنه مع موقف ج.ع.م. بهذا الصدد. ولتقرير موقف باقي الدول العربية، عقد ممثلو الملوك والرؤساء العرب اجتماعاً يوم ٢٢ شباط (فبراير) وقرروا فيه أنه في حال استمرار الدعم العسكري الالماني الغربي لاسرائيل فان الدول العربية ستقطع علاقاتها مع المانيا الاتحادية. هذا، اضافة الى قرارهم الخاص بأن أية اجراءات معادية قد تقوم بها المانيا ضد ج.ع.م. ستواجه بعمل عربي موحد.

ـ ردّت المانيا الغربية على زيارة أولبرخت، التي تمت يوم ٢٤ شباط (فبراير) بقطع معوناتها الاقتصادية عن ج.ع.م.، ثم أعلنت يوم السابع من الشهر ذاته سعيها لاقامة علاقات ديبلوماسية مع اسرائيل.

ـ تحدد رد فعل الدول العربية على قرار المانيا أثناء اجتماع ممثلي الملوك والرؤساء العرب يوم ٩ آذار (مارس) ١٩٦٥؛ حيث تقرر ما يلي:

١ ـ سحب جميع السفراء من بون فوراً.

٢ ـ انذار حكومة المانيا الغربية بأن الدول العربية ستقطع علاقاتها السياسية معها في حال قيامها بانشاء علاقات ديبلوماسية مع اسرائيل.

٣ ـ التضامن مع ج.ع.م. وقطع العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية وبين المانيا الغربية اذا أصرت على موقفها العدواني.

٤ ـ الاتفاق على أن تقدم الدول العربية انذاراً الى جميع الدول الغربية المؤيدة لاسرائيل بأنها ستقطع علاقاتها الاقتصادية معها اذا استمرت في سياسة ممالأة اسرائيل.

كما أعلنت ج.ع.م.، على لسان الرئيس عبد الناصر، أنها ستقوم، اضافة الى ذلك كله، بالاعتراف بالمانيا الشرقية والاستيلاء على جميع المدارس الالمانية ووضع جميع الاموال الالمانية تحت الحراسة.

ـ اجتمع وزراء الخارجية العرب في الفترة ما بين ١٤ و١٥ آذار (مارس) ١٩٦٥ وقرروا (باستثناء تونس والمغرب وليبيا) تبني قرارات لجنة ممثلي الملوك والرؤساء.

ـ أعلنت المانيا الغربية واسرائيل، بتاريخ ١٣ أيار (مايو) ١٩٦٥، اقامة علاقات ديبلوماسية بينهما فردت الدول العربية (باستثناء تونس والمغرب وليبيا) بقطع علاقاتها الديبلوماسية مع المانيا الفدرالية.

ـ أعلنت الجمهورية العربية المتحدة، بتاريخ ١٥ أيار (مايو)، أنها قررت تأجيل اعترافها بالمانيا الشرقية لأجل غير مسمى.

وفي الوقت الذي بدأت تخبو فيه حدة الأزمة العربية ـ الالمانية، كانت البدايات المبكرة لما عرف «بأزمة بورقيبة» قد بدأت تتشكل.

(ج) ــ أزمة بورقيبة[٢١]

يمكن تتبع جذور هذه الأزمة بالعودة الى ما أعلنه الحبيب بورقيبة، رئيس جمهورية تونس، في مجلس الأمة المصري بتاريخ ٢١ شباط (فبراير) العام ١٩٦٥ أثناء زيارته الرسمية للجمهورية العربية المتحدة التي كانت قد بدأت يوم ١٦ من الشهر ذاته. يومها، أعلن بورقيبة أنه بالرغم من اختلاف تونس مع الدول العربية في خطتها حول «المشكل الصهيوني فان تونس ملتزمة بقرارات مؤتمر القمة الثاني».

عاد الرئيس بورقيبة فشرح موقفه المختلف ذاك بعد بضعة أيام أثناء زيارته الرسمية للأردن. فقد دعا بورقيبة العرب في خطاب ألقاه في أحد مخيمات النازحين في أريحا يوم ٣ آذار (مارس) ١٩٦٥، الى تبني سياسة المراحل في النضال على غرار التجربة التونسية، وأخذ على العرب اتباعهم سياسة «الكل أو لا شيء»، ولام الفلسطينيين أو العرب لانهم رفضوا قرار التقسيم في العام ١٩٤٧.

كما اغتنم الرئيس التونسي فرصة عقد مؤتمر صحافي في بيروت، بمناسبة انتهاء زيارته للبنان، بتاريخ ١١ آذار (مارس) ١٩٦٥، فجدد مطالبة العرب بانتهاج أسلوب «واقعي» يعتمد «المرحلية» ويتحرك وفق تكتيك «خذ وطالب» عند تعاملهم في مسألة النزاع العربي ــ الاسرائيلي. هذا في حين عقدت اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي الدستوري الحاكم في تونس اجتماعاً استثنائياً، يوم الثامن عشر من آذار (مارس)، أعلنت في نهايته تأييدها الكامل لآراء الرئيس بورقيبة في ما يتعلق بالقضية الفلسطينية. وبمناسبة اجتماعه مع وفد من الطلبة التونسيين في ٢١ نيسان (أبريل)، كرر الرئيس بورقيبة دعوته لتسوية النزاع العربي ــ الاسرائيلي سلمياً وفقاً لقرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧. كما وصف بورقيبة سياسات الدول العربية بعدم الفاعلية، متوقعاً وصول أي هجوم عسكري عربي، نتيجة لتدخل دول كبرى خارجية، الى طريق مسدود مما يجعل المعدات الحربية العربية باهظة التكاليف غير ذات فائدة. وفي الوقت الذي نفى فيه بورقيبة سعيه لعقد اجتماع منفرد بين تونس واسرائيل، قال أنه سيقوم، في حال موافقة اسرائيل على اقتراحه، باجراء اتصالات مع الدول العربية للوقوف على رأيها والسعي، اذا ما وافقت هذه الدول على خطته، لعقد اجتماع سلام في روما أو غيرها.

أجمعت الدول العربية، بدرجات متفاوتة، على رفض دعوة الرئيس بورقيبة وآرائه وشجبها. وفي الوقت الذي عبرت فيه هذه الدول عن مواقفها الرافضة منفردة، كانت حريصة أيضاً على اصدار شجب جماعي عربي.

ففي اجتماع لجنة ممثلي الملوك والرؤساء العرب المنعقد بتاريخ ٢٨ ــ ٢٩ نيسان (أبريل) ١٩٦٥، صدر بيان أعلن فيه المجتمعون موقفهم من الآراء التي بشر بها الرئيس بورقيبة مؤكدين رفضهم لأية دعوة الى الاعتراف أو المصالحة أو التعايش مع اسرائيل معتبرين مثل هذه الدعوة «خروجاً على الاجماع العربي في قضية فلسطين وعلى ميثاق الجامعة، ونقضاً للخطط التي أجمع عليها ملوك ورؤساء وحكومات الدول العربية وباركتها الأمة العربية».

وفي اجتماعات الدورة الثانية لمجلس رؤساء الحكومات العربية بين ٢٦ و٣٠ أيار (مايو) ١٩٦٥، أجمعت الدول العربية (باستثناء تونس التي تخلفت عن الحضور احتجاجاً) على تأكيد «قرارات مؤتمرات القمة السابقة والخاصة بقضية فلسطين مع التنديد بموقف الرئيس التونسي منها ورفض أي صلح مع اسرائيل».

أثناء ذلك، استمر الرئيس التونسي في اغتنام كل فرصة لعرض آرائه سواء كان ذلك عبر خطابات مباشرة أو في أحاديث صحافية أو عبر رسائل للرئيس جمال عبد الناصر... ولكنه اعترف، في حديث الى صحيفة «الأوبزرفر» اللندنية، يوم ١٥ تموز (يوليو) ١٩٦٥، «بسقوط الحل» الذي نادى به «تحت ضربات العرب والاسرائيليين على حد سواء». وبالرغم من ذلك، عاد وزراء الخارجية العرب فأجمعوا، في مؤتمرهم في الفترة ما بين ٩ و١٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٥، على رفض تسجيل مذكرة الرئيس التونسي الايضاحية لمؤتمر القمة العربي الثالث في سجلات الجامعة العربية، اضافة الى رفضهم توزيعها على وفود الدول العربية أو عرضها على الملوك والرؤساء.

وفي الوقت الذي كانت تخبو فيه حدة الأزمة التي أطلقتها تصريحات الرئيس التونسي، كان المسرح العربي يشهد ظهوراً لأزمة جديدة نجمت عن تناقض التحركات الفلسطينية المتنامية (بفرعيها: العمل الفدائي الفلسطيني، ومنظمة التحرير الفلسطينية) مع بعض الدول العربية. وقد تمايزت هذه عن الأزمات التي سبق عرضها بكونها تحولت الى أزمة شبه دائمة امتدت الى ما وراء حرب حزيران (يونيو) في العام ١٩٦٧، بل أنها تصاعدت بشكل خاص بعد هزيمة الجيوش العربية في تلك الحرب وما تبع ذلك من تحول العمل الفدائي الفلسطيني الى حركة جماهيرية واسعة.

(د) ــ الأزمة بين العمل الفدائي الفلسطيني وبعض الدول العربية:

تعرضت نشاطات العاصفة (الجناح العسكري لحركة التحرير الوطني الفلسطيني ــ فتح)، منذ البداية، لنوعين رئيسيين من الاجراءات الرسمية العربية: التعتيم الاعلامي والقمع المادي.

أما النوع الأول، فقد عبر عن نفسه «بفتور وتردد (من جانب الصحافة العربية) لا يتلاءم وزخم الحدث الثوري الذي جسدته (قوات فتح) المسلحة»[٢٢]. كما تمثل في «جدار الصمت الرسمي الذي أحاط بالعمل الفدائي الفلسطيني في (الأرض) المحتلة[٢٣] والذي نجم عنه، على سبيل المثال لا الحصر، امتثال نقابة الصحافة اللبنانية لطلب قيادة الجيش اللبناني الخاص «بحظر نشر أنباء منظمة العاصفة»[٢٤]. كما تأكد ذلك في المذكرة التي وجهتها فتح لوزراء الاعلام العرب والتي شكت فيها من تجاهل معظم أجهزة الاعلام لنشاطها من جهة، واخفائها أنباء الاعتقالات التي قامت بها بعض الدول العربية في صفوف الفدائيين وأنصارهم من جهة ثانية[٢٥].

أما النوع الثاني من الاجراءات، فقد ظهر الى العلن بشكل بارز عندما وجهت فتح رسالة لمؤتمر القمة العربي الثالث المنعقد في أيلول (سبتمبر) العام ١٩٦٥ ذكرت فيها أنه منذ «الانطلاقة الاولى سقط شهداء في العاصفة برصاص الجنود العرب في الأراضي المقدسة، وبدأت موجات من الاعتقالات والارهاب في مختلف القطاعات الفلسطينية التي

تسيطر عليها الدول العربية»[٢٦].

ومع بداية العام ١٩٦٦، بدأت أنباء الصدامات بين العاصفة وكل من لبنان والأردن تتوارد. فقد أعلنت وزارة الدفاع اللبنانية يوم ١١ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٦ بياناً أعلنت فيه مقتل جلال كعوش اثر محاولته الفرار من المستشفى الذي أودع فيه بعد أن تم اعتقاله وعدد من زملائه الفدائيين[٢٧]. غير أن 'فتح' أعلنت، في بيان خاص في اليوم التالي، أن كعوش «قتل على يد رجال المخابرات في احدى الدول العربية» اضافة الى استمرار اعتقال رفاقه من الفدائيين[٢٨]. ووسط الاستياء الذي عمّ أوساطاً شعبية واسعة وأدى الى تظاهرات احتجاج، اهتز لها لبنان، أعلنت قيادة الجيش اللبناني، في ٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٦، أن ما يقوم به لبنان انما يقوم به التزاماً منه بأوامر «القيادة العربية الموحدة» المتعلقة بمنع العمل الفدائي[٢٩]. وقد أكد وصفي التل، رئيس وزراء الأردن، في مؤتمره الصحافي الذي عقد، يوم ٢١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٦، الأخبار المتعلقة بموقف «القيادة العربية الموحدة» من العمل الفدائي، بعد أن كانت الصدامات بين الفدائيين من جهة، والجيش اللبناني والجيش الأردني من جهة ثانية، قد تكررت وترافقت مع حركة اعتقالات في صفوف الفدائيين وأنصارهم[٣٠].

استمرت العلاقات المتوترة بين فتح والسلطتين الأردنية واللبنانية على امتداد العام ١٩٦٦ وتخطته لتشمل العام ١٩٦٧. فقد تميزت الفترة ما بين كانون ثاني (يناير) وأيار (مايو) ١٩٦٧ بازدياد الاتهامات المتبادلة والصدامات المسلحة والاعتقالات. وبات واضحاً ان العلاقات بين الطرفين اصبحت مليئة باحتمالات التأزم الأوسع وبخاصة بعد أن نمت موجة التأييد للعمل الفدائي في وسط الشعب الفلسطيني وبين جماهير الأمة العربية وبعد أن أعلنت سوريا، وهي الدولة الوسيطة بين الأردن ولبنان، تأييدها ودعمها غير المحدود لذلك العمل[٣١].

(هـ) ــ الأزمة بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الأردنية:

بدأت الأزمة عشية مؤتمر القمة العربي الثالث؛ وذلك عندما أذاع السيد أحمد الشقيري، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية من اذاعة «صوت فلسطين» بياناً بتاريخ ٣٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٥ أعلن فيه أن الأردن يمانع، بلا مبرر، في تجنيد فلسطيني الضفة الغربية وفي تدريبهم وتزويدهم بالسلاح كما يمانع في دخول قوات عربية إليه[٣٢].

ثم جاء الرد الأردني على اتهامات الشقيري في خطاب ألقاه الملك حسين أمام النواب والأعيان الذين دعوا للاجتماع به في قصره في ٤ تشرين الأول (أكتوبر). ومما قاله الملك أن لا فرق «بين أردني شرقي وأردني غربي» وأنه لن يسمح بتفتيت «البناء الواحد وتمزيق الكيان الواحد» وأنه لا تنظيم الا من خلال الأردن ولا تجنيد «من غير صفوف قواته المسلحة» وأن القوات العربية سيسمح لها بدخول الأردن عندما يأتي الوقت المناسب لذلك[٣٣].

وأعقب ذلك خطابات وحملات متبادلة دارت معظمها حول مسألة تجنيد فلسطينيي الأردن وتسليحهم. وبعد أقل من أسبوعين، وصل الشقيري الى عمان في حين توقفت

اذاعة «صوت فلسطين» بوساطة من قبل ج.ع.م.، عن مهاجمة النظام الاردني يوم ٢٦ تشرين الاول (أكتوبر) عام ١٩٦٥. بعد ذلك، أعلن الملك حسين، في «خطاب العرش»، بتاريخ ٢٨ تشرين الأول (اكتوبر) ايمانه بضرورة التعاون مع المنظمة.

بدأت محادثات الشقيري مع وصفي التل، رئيس وزراء الاردن آنذاك، يوم ٢١ تشرين الثاني (نوفمبر) العام ١٩٦٥، وقابل مع عدد من أعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة الملك حسين يوم ١٩٦٥/١١/٢٤. وفي اليوم التالي، أعلن الشقيري في بيروت فشل مباحثاته في عمان بعد أن رفضت الحكومة الأردنية قبول أي من مطالب المنظمة(٣٤).

استمرت الأزمة بين الطرفين وسط اتهامات قاسية متبادلة. ففي الوقت الذي أكثر فيه الشقيري من خطاباته وتصريحاته العلنية المعادية للنظام الأردني، وبخاصة بعد فشل مباحثات، جرت بين الطرفين في عمان يوم ١٩٦٦/١/٢، أعلن الملك حسين، في ١٩٦٦/١/٥، أن حملات الشقيري تستهدف «ضعضعة الأوضاع في الأردن وتمزيق شمل الأسرة الواحدة التي هي قلب التنظيم العربي من أجل فلسطين... وهي بالتالي لا يمكن أن تفسر بغير كونها خدمة كبرى للصهيونية وأهدافها»(٣٥).

عاد الطرفان فاجتمعا، بوساطة من جامعة الدول العربية، يوم ١٩٦٦/١/١٠، واتفقا على وقف الحملات الاذاعية وغيرها، وعلى تأجيل انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني. وفي اجتماعات جديدة يوم ١٩٦٦/٢/١١ بين الشقيري ووفد من الحكومة الأردنية في مقر جامعة الدول العربية، اتفق الطرفان مجدداً على تنفيذ القرارات المتخذة يوم ١٩٦٦/١/١٠، حيث أعقب ذلك جو من الانفراج في العلاقات بين الجانبين، استمرت أثناءه الاجتماعات بينهما حتى نجحا في التوصل الى اتفاق متكامل يوم ١٩٦٦/٣/١.

وبالرغم من استقبال الملك حسين للشقيري في ١٩٦٦/٣/٢١، ولقاء الأخير بوصفي التل، رئيس الوزراء الأردني، في اليوم التالي، وعلى الرغم من افتتاح «صوت فلسطين» الناطق باسم المنظمة من الاذاعة الأردنية، بقيت العلاقات بين الجانبين متوترة ضمنياً وان كانت هادئة علنياً(٣٦). ولم يمض وقت طويل، حتى ثبت أن ذلك الهدوء انما كان هدوءاً يخبىء العاصفة. فقد اختار الملك حسين تفجير الأزمة من جديد في خطابه الشهير في عجلون بتاريخ ١٤ حزيران (يونيو)؛ حيث أعلن «بان كل أمل حرصنا على ابقائه، ولو كان بصيصاً خافتاً، قد خبا وزال حول امكان التعامل مع هذه المنظمة [أي منظمة التحرير] بمضمونها الحالي جملة وتفصيلاً»(٣٧).

وقد شرح الملك حيثيات قراره ذاك باعلانه أن المنظمة أصبحت تعاني من «طغيان الحزبيين المخربين عليها» وأن القائمين «عليها... معاول هدم لما بنيناه لا لانفسنا وانما لفلسطين، ومعاول هدم لوحدة الصف العربي والعمل الموحد وقروح تترعرع فيها جراثيم غريبة عن وطننا الكبير... حين غدت قطب الرحى في ذكاء الخلافات العربية والانقضاض على التضامن العربي، وكل ما من شأنه أن يجمع الأفئدة حول القضية ويخدم مصلحتها»(٣٨).

وجاء رد السيد أحمد الشقيري، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، على خطاب الملك حسين يوم ١٩٦٦/٦/١٧. ففي ذلك اليوم، ألقى الشقيري كلمة في اجتماع رؤساء الوحدات العمالية والطلابية الفلسطينية في القاهرة، أشار فيها الى خطاب الملك معتبراً اياه جزءاً من حملة أميركية مركزة «ضد المنظمة» ومؤكداً على «أن خطاب الملك حسين في

عجلون يضعه أمام الأوزار التي مرت على آبائه، ويضعه أمام أوزاره بالذات [لأن] الملك حسين يريد أن يصفي قضية فلسطين»[٣٩].

استمرت القطيعة بين الجانبين طوال الأشهر القليلة التي تلت دون أن تتوقف الاتهامات المتبادلة بينهما. وبسط معمعان الحملات التشهيرية تلك، قامت اسرائيل، يوم ١٩٦٩/١/١٣، بهجومها الشهير على قرية «السموع» في الضفة الغربية من الأردن، مما أدى الى تصاعد خطير في الصراعات العربية بشكل عام والصراع بين الأردن والمنظمة بشكل خاص. وبينما كان الأردن يتهم «القيادة العربية الموحدة» بالتقصير، كانت المنظمة تتهم الأردن بترك الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية أعزلا من كل سلاح أمام الهجمات الاسرائيلية وتتقدم في الوقت ذاته بعروض للملك تقوم هي بموجبها بتسليح الشعب وتمكينه من الدفاع عن نفسه. ومع تزايد الاتهامات العلنية، انفجر الموقف داخل الضفة الغربية في ١٩٦٦/١١/٢١ حيث عمّت التظاهرات والاحتجاجات المدن الرئيسية طوال ما يقرب من أسبوع، في حين أعلنت الحكومة الأردنية حالة الطوارىء ومنع التجول[٤٠].

بلغت الأزمة قمتها بعد أن أعاد الشقيري، بتاريخ ١٩٦٦/١٢/٢٧، تشكيل اللجنة التنفيذية «تشكيلاً ثورياً»[٤١] وبعد أن أعلن مسؤولية المنظمة عن انفجارات وقعت في القدس يوم ١٩٦٧/١/٢[٤٢]. وقد ردت السلطات الأردنية على ذلك باغلاق مكتب المنظمة بعد اعتقال عدد من مسؤوليه يوم ١٩٦٧/١/٤؛ حيث تبع ذلك، وسط موجة صاخبة من الاتهامات المتبادلة، سحب اعتراف الأردن بالمنظمة بتاريخ ١٩٦٧/١/٢٦ وانسحاب وفد الأردن من اجتماعات مجلس الدول العربية في ١٩٦٧/٣/١٤ بسبب حضور الشقيري الذي ــ حسب وصف الوفد الأردني ــ «عرف عنه افشاء الأسرار العسكرية الخطيرة، والتجني على الحقيقة وتزوير التاريخ»[٤٣].

استمر الحال على ما هو عليه بين الطرفين حتى بات واضحاً أن المنطقة أصبحت على شفير الحرب مع اسرائيل. عندئذ، اغتنم الرئيس جمال عبد الناصر حضور الملك حسين الى القاهرة للتوقيع على اتفاقية «الدفاع المشترك»، يوم ١٩٦٧/٥/٣٠، فقام باصلاح ذات البين بين السلطة الأردنية والمنظمة التي رافق رئيسها الملك حسين عندما عاد الأخير الى عمان بعد انتهاء زيارته للقاهرة. وبهذا، انتهت مرحلة أساسية من مراحل علاقات منظمة التحرير الفلسطينية مع السلطات الأردنية.

(و) ــ مؤتمر القمة العربي الثالث:

استمر العمل الجماعي العربي بعد ارفضاض مؤتمر القمة العربي الثاني في أيلول (سبتمبر) ١٩٦٤، وسط أجواء الأزمة العربية ــ الالمانية الغربية وفي ظل العاصفة التي أثارتها تصريحات الرئيس التونسي بخصوص القضية الفلسطينية في مطلع العام ١٩٦٥[٤٤].

فقد تابع أعضاء وفود «مؤتمر رؤساء الحكومات العربية» المنعقد في القاهرة بتاريخ ١٩٦٥/١/٩، قرارات مؤتمر القمة وذلّلوا الصعوبات الطارئة، وبحثوا بشكل خاص العلاقات العربية ــ الالمانية الغربية محذرين من ازدياد التعامل بين الأخيرة واسرائيل.

وشهد شهر كانون الثاني (يناير) من العام ١٩٦٥ أيضاً، اجتماع «مجلس ادارة هيئة استغلال نهر الأردن وروافده» في القاهرة بتاريخ ١٩٦٥/١/١٣ في حين عقد الاجتماع الثاني للمجلس اياه يوم ١٩٦٥/٣/١٠.

قبل ذلك، عقدت «لجنة ممثلي الملوك والرؤساء العرب» مؤتمرها الأول يوم ١٩٦٥/٢/٢٢ في جو تأزمت فيه العلاقات العربية ــ الالمانية الغربية. وفي حين أصدرت اللجنة قراراً بتأييد موقف الجمهورية العربية المتحدة من المانيا في ذلك الاجتماع، وجدت نفسها تجتمع مرة ثانية، بتاريخ ١٩٦٥/٤/٢٨، لبحث موقف الرئيس التونسي بورقيبة وآرائه، وتعلن ازاءها رفض دعوته للاعتراف أو المصالحة أو التعايش مع اسرائيل.

من جهة ثانية، أعلن «مؤتمر وزراء الخارجية العرب» في اجتماعه المنعقد في القاهرة يوم ١٩٦٥/٣/١٤ موافقته على توصية «لجنة ممثلي الملوك والرؤساء العرب» الخاصة بسحب السفراء العرب من بون وانذار المانيا بقطع العلاقات معها في حال اقامتها تمثيلاً ديبلوماسياً مع اسرائيل. وأعلن «مؤتمر وزراء الخارجية العرب» المنعقد في الدار البيضاء بتاريخ ١٩٦٥/٩/٩ أيضاً، رفضه لمذكرة الرئيس التونسي المقدمة لمؤتمر القمة العربي الثالث وامتناعه عن توزيعها أو عرضها على الملوك والرؤساء. وكان المؤتمر الثاني «لمجلس رؤساء الحكومات العربية» المنعقد في القاهرة قد قرر في وقت سابق، ١٩٦٥/٥/٢٦ تأكيد التزامه بقرارات مؤتمر القمة السابقة، والتنديد بموقف الرئيس بورقيبة الذي خرج عليها عندما دعا للصلح مع اسرائيل.

أما «مجلس الدفاع العربي الأعلى» الذي يضم وزراء الدفاع والخارجية ورؤساء الأركان، فقد عقد اجتماعه الأول في ١٩٦٦/١/٩، في حين عقد اجتماعه الثاني في ١٩٦٦/٥/٢٦، واجتماعه الثالث في الدار البيضاء بتاريخ ١٩٦٩/٩/١١. وفي هذا الاجتماع الأخير الذي تغيبت عنه تونس، بات واضحاً أن المملكة الأردنية ترفض دخول القوات العراقية والسعودية الى أراضيها، مما خلق أزمة أمكن تهدئتها عندما طلب الأردن احالة المسألة على مؤتمر القمة العربي الثالث الذي كان على وشك أن يعقد.

عقد مؤتمر القمة الثالث (الأخير قبل حرب ١٩٦٧) في الدار البيضاء يوم ١٩٦٦/٩/١٣ في أجواء خيم عليها الانقسام في الصف العربي[٤٥]. فالموقف من المانيا الغربية ــ كما شرحنا سابقاً ــ لم يكن موحداً بعد أن رفضت تونس والمغرب وليبيا سحب سفرائها من بون. والموقف من تصريحات الرئيس التونسي كان معتدلاً نسبياً (لدرجة اضطرت معها منظمة التحرير الفلسطينية للانسحاب من اجتماع لجنة ممثلي الملوك والرؤساء في ١٩٦٦/٤/٢٨) بسبب المواقف المتباينة في حدتها من تلك التصريحات. كذلك، كانت سوريا (بسبب رفض ج.ع.م. ارسال قوات لها) ولبنان والأردن (بسبب ضعف القدرة العسكرية العربية لرد أي هجوم استباقي اسرائيلي) قد أوقفت العمل في المشروع العربي لتحويل مجرى نهر الأردن. كما أن استمرار الحرب في اليمن بين قوات ج.ع.م. والقوات السعودية شكل بعداً اضافياً للصراعات العربية.

لذلك، لم يكن مستغرباً أن يتركز البحث في المؤتمر على الخلافات العربية وضرورة العمل لتخفيف حدتها تماماً، كما لم يكن مستغرباً أن يصدر «البيان المشترك» للمؤتمر في ١٩٦٦/٩/١٧، وفي مطلعه نص «ميثاق التضامن العربي» الذي وقعه الملوك والرؤساء

العرب ايماناً منهم «بضرورة التضامن بين الدول العربية ودعم الصف العربي لمناهضة المؤامرات الاستعمارية والصهيونية التي تهدد الكيان العربي» ويقيناً منهم «بالحاجة القصوى لتوفير الطاقات العربية تمهيداً لتعبئة القوى لمعركة الكفاح لتحرير فلسطين»[٤٦]. هذا، اضافة الى ما ورد في البيان المشترك من اتفاق الملوك والرؤساء على «الخطط العربية في سبيل تحرير فلسطين، والخطة الموحدة للدفاع عن القضية في الأمم المتحدة، وعلى دعم منظمة التحرير وجيش التحرير والقيادة العربية الموحدة، والمضي في أعمال استثمار مياه نهر الأردن وروافده طبقاً للخطط الموضوعة».

وبالرغم من أن البيان تجاهل التعرض للمواضيع الحساسة (مثل الموقف من تصريحات الرئيس التونسي والأزمة مع المانيا الغربية) بهدف الحفاظ على التضامن العربي، الا أن الخلافات العميقة عادت فأكدت أنها أقوى من ميثاق التضامن العربي حتى قبل أن يجف حبر تواقيع الملوك والرؤساء عليه. هذه الخلافات خرجت الى العلن كاوضح ما تكون عليه في خطاب الرئيس جمال عبد الناصر في الاسكندرية، بتاريخ ١٩٦٦/٧/٢٦، حين أعلن ضرورة تأجيل مؤتمرات القمة الى أجل غير مسمى لانها «أصبحت... لا تحقق الهدف الذي دعوناها من أجله، وهو وحدة العمل العربي من أجل فلسطين» وبعد أن «وجدنا أن الرجعية العربية تكرهنا أكثر مما تكره اسرائيل» وأن «السبيل الوحيد لتحرير فلسطين هو... العمل الثوري العربي»[٤٧].

وما كادت ثماني دول عربية توافق على التأجيل، حتى أبرقت جامعة الدول العربية لجميع الدول الأعضاء بتاريخ ١٩٦٦/٨/٥ تبلغها تأجيل مؤتمر القمة العربي الرابع الى أجل غير مسمى. أثناء ذلك، كانت «الحرب الباردة» بين الدول العربية قد بلغت مداها وانقسمت هذه الدول الى معسكرين أحدهما «مع» والآخر «ضد» ما عرف بـ«الحلف الإسلامي» الذي اتهمت ج.ع.م. المملكة السعودية بقيادته لصالح الولايات المتحدة الأميركية في حين نفت هذه الأخيرة وجود أي حلف كهذا[٤٨]. كذلك كانت الخلافات بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية قد تصاعدت ــ كما سبق وأشرنا ــ الى درجة الصدام الفعلي، في حين وصلت العلاقات الأردنية ــ السورية في تدهورها الى نقطة الصدامات العسكرية المحدودة المتبادلة[٤٩]. هذا في الوقت الذي كانت لا تزال فيه الحرب اليمنية مستعرة بين معسكر ج.ع.م. ومعسكر المملكة السعودية.

وقد ترافق ذلك كله، مع صعود موجة العمل الفدائي الفلسطيني وتنامي مقدرته وتعدد منظماته وازدياد عملياته ضد اسرائيل، مما أدى الى ازدياد التوتر بينه وبين السلطات الأردنية واللبنانية من جهة، والى دفع التناقض السوري ــ الاسرائيلي باتجاه التصاعد في تصريحاتهما وصداماتهما العسكرية من جهة ثانية. وازاء هذا التصاعد، عقدت بين سوريا وج.ع.م. «اتفاقية الدفاع المشترك» في ١٩٦٦/١١/٤، لتوحيد قيادة العمل العسكري ازاء أية مواجهة عسكرية واسعة النطاق مع اسرائيل[٥٠].

وقد تميزت الأشهر الأولى من العام ١٩٦٧ باستمرار التردي في العلاقات داخل المعسكر العربي من جهة، وبين سوريا واسرائيل من جهة ثانية. وكان من أبرز الاشتباكات بين الطرفين الصدام البري والجوي بين القوات العربية السورية والقوات الاسرائيلية يوم ١٩٦٧/٤/٧، وما تبع ذلك من تصريحات اسرائيلية مكثفة على لسان

كبار مسؤوليها مهددة باحتلال سوريا وتغيير نظام الحكم فيها مما دفع ج.ع.م.. المرتبطة باتفاقية للدفاع المشترك مع سوريا، الى تحريك قواتها باتجاه الحدود الشرقية وطلب سحب قوات الطوارىء الدولية بتاريخ ١٦/٥/١٩٦٧ وما تلا ذلك من اعلان الرئيس جمال عبد الناصر اغلاق خليج العقبة أمام الملاحة الاسرائيلية يوم ٢٢ من الشهر ذاته(٥١).

وتسارعت الأحداث بعد ذلك باتجاه رأب الصدع في البنيان العربي، بعدما بات واضحاً أن الحرب مع اسرائيل أصبحت وشيكة، فعقدت في القاهرة اتفاقية للدفاع المشترك بين ج.ع.م. والمملكة الأردنية الهاشمية في ٣٠ أيار (مايو) ١٩٦٧. ولم تمض أيام، حتى انضم العراق الى أطراف تلك المعاهدة يوم ٤ حزيران (يونيو) في حين أعلنت الدول العربية الأخرى تضامنها مع تحرك دول المواجهة واجراءاتها(٥٢). غير أن جميع هذه التحركات التضامنية جاءت متأخرة جداً. ذلك أنه ماكادت شمس الخامس من حزيران (يونيو) ١٩٦٧ تبزغ، حتى كانت الطائرات الاسرائيلية تقوم بهجوم خاطف على مطارات ج.ع.م. معلنة بدء الحرب العربية ــ الاسرائيلية الثالثة.

---

(١) لمعرفة هذه التفاعلات على الصعيدين المحلي والدولي كما هو مبين أدناه، أنظر المراجع التالية: Michael C. Hudson, «The Arab States, Policies Towards Israel», in Ibrahim Abu-Lughod (ed.), *The Transformation of Palestine* (Evanston: Northwestern University Press, 1971), pp. 321-5; Janice Terry, «Israel's Policy Toward the Arab States» in Abu-Lughod (ed.), *Ibid.*, pp. 344-6; Dwight D. Eisenhower, *Waging Peace: 1956-1961* (New York: Doubleday and Company, 1965), pp. 72-74 and in *Keesings' Contemporary Archives: 1955-1956*, pp. 14485-6 and 14796.

أيضاً أنظر:

هنري كتن، **فلسطين في ضوء الحق والعدل**، بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٧٠، ص ٦٨ ــ ٦٩.

(٢) من أجل صورة واضحة، ذات مصداقية كبيرة، يمكن الرجوع الى المعلومات الخاصة بحرب ١٩٥٦ وخطة الهجوم الثلاثي في المراجع الثلاثة: Anthony Nutting, *No End of a Lesson* (London: C. Tinling and Co., 1967); Kennett Love, *Suez: The Twice-Fought War; A History* (New York: McGraw-Hill, 1969); Hugh Thomas, *Suez* (New York: Harper and Row, 1967), Eisenhower, *op.cit.*, especially pp. 53, 73, 82-84; and Moshe Dayan, *Diary of the Sinai Campaign: 1956* (London: Sphére Books limited, 1967), p. 65.

(٣) أنظر: Nutting, *Op.cit.*, p. 93.

(٤) راجع المصدرين التاليين: Eisenhower, *Op.cit.*, pp. 80-82.; and Nutting, *Op.cit.*, pp. 115-6.

(٥) من أجل شرح تفصيلي لمواقف الدول الكبرى من الهجوم الثلاثي في العام ١٩٥٦ راجع: *Keesing's Contemporary Archives; 1955-1956*, pp. 15201-15210; and Eisenhower, *Op.cit.*, pp. 77, 84 and 89.

(٦) حول ردود الفعل العربية، الرسمية والشعبية، راجع: *Keesing's Contemporary Archives: 1955-1956*, pp. 15211 and 15236; also Eisenhower, *op.cit.* p. 86.

(٧) أنظر: Gertude Samuels, *Ben-Gurion Fighter of Goliath* (New York: Thomas Y. crowell, 1965), p. 220. Eisenhower, *op.cit.*, pp. 94, 95 and 98.

(٨) أنظر: Hudson, *op.cit.*, p. 325; and Terry, *op.cit.*, p. 346.

(٩) كل مايرد في هذا الفصل عن الصراعات العربية وتداخلاتها مستقى بالأساس من المصادر التالية، الا في الحالات المحددة التي يشار فيها الى مصادر أخرى. أنظر: Malcolm Kerr, *The Arab Cold War: 1958-1964* (London: Owford University Press, 1965), especially pp. 6-7, 25, 38-39; and Malcolm Kerr, *Regional Arab Politics and the Conflict with Israel* (RAND Publication, No. RM-5966-FF, October 1969), pp. 16-29 and 40-43; Hudson, «The Arab States' Policies Toward Israel», *OP.CIT.*, PP321, 327, 329, and 332-5.

(١٠) من أجل صورة تفصيلية عن الانشقاقات والتحالفات المضادة طوال الفترة ١٩٥٥ ــ ١٩٥٦، أنظر: *Keesing's Contemporary Archives 1955-56*, pp. 14105-14106, 14485-6 14794-5 and 15166.

(١١) راجع: برهان دجاني، «قضية فلسطين اليوم عربياً وعالمياً»، **فلسطين، ملحق المحرر** (بيروت)، العدد ٨٧٢، رقم ٤١، ١٩/٥/١٩٦٩، ص ١٠ و ١١.

(١٢) أنظر: Kerr, *The Arab Cold War*, p. 25.

(١٣) أنظر: *Ibid.*, pp. 38-39.

(١٤) أنظر: Hudson, «The Arab States Policies Toward Israel», *op.cit.*, p. 327, 329 and 330.; Kerr, *op.cit.*, p. 330.

(١٥) أنظر: برهان دجاني، «قضية فلسطين اليوم عربياً وعالمياً»، مصدر سبق ذكره.

(١٦) أنظر: برهان دجاني «موقف عبد الناصر من القضية الفلسطينية»، **فلسطين، ملحق المحرر** رقم ٤٢٨، العدد الثالث، ٣/١٢/١٩٦٤، ص ٣.

(١٧) أنظر: **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية للعام ١٩٦٤** بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ص ٣ و ٤؛ دجاني، مصدر سبق ذكره؛ Kerr, *The Arab Cold War*, p. 130., Hudson «The Arab States Policies Toward Israel», *op.cit.*, p. 326., Terry, «Israel's Policy Toward the Arab States, *op.cit.*, p. 347.

(١٨) الا اذا أشير الى مصادر أخرى في مواضيع محددة، استسقيت المعلومات عن مؤتمري القمة الاول والثاني من:

الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية للعام ١٩٦٤ مصدر سبق ذكره، الصفحات ٣ ــ ٦ عن المؤتمر الاول، والصفحات ١٤ ــ ٢٣ عن المؤتمر الثاني؛ أنظر أيضاً: Leila Kadi, *Arab Summit Conferences and the Palestine Problem* (Beirut: Research Center, 1966), pp. 91-140.

(١٩) جميع ما ورد من معلومات عن الجهود التي سبقت قيام منظمة التحرير الفلسطينية، وعن تشكيلها وقرارات المؤتمر الفلسطيني الأول مستند الى ما ورد في **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٤**، مصدر سبق ذكره، ص ٧٢ ــ ٧٩؛ أنظر أيضاً: Kadi, *op.cit.*, pp. 102-108.

(٢٠) جميع المعلومات الواردة أدناه بخصوص الأزمة العربية ــ الالمانية الغربية مستندة الى: **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية للعام ١٩٦٥** بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٧، ص ١٩٢ ــ ٢٠٧ و ٢١١ ــ ٢١٣. أما مواقف اللجان والهيئات المنبثقة عن مؤتمر القمة المشروح ص ٤ و٦ و٧ من المصدر نفسه. أما مواقف الدول العربية من الأزمة فواردة على النحو التالي: الأردن ص ١٥٧ و١٥٨، تونس ٢٣٧، المغرب ص ٢٦٠ و٢٦١، العراق ص ١٧٠ و ١٧١ و١٧٣، السعودية ص ١٧٥ و١٧٦، سوريا ١٧٨ و١٨٠ و١٨٣، لبنان ص ٢٢٩، الجزائر ص ٢٤٤ و ٢٤٥، ٢٥١. ومن ناحية ثانية، يمكن الرجوع الى الوثائق الأساسية للأزمة كما جمعت في **الوثائق الفلسطينية للعام ١٩٦٥** بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٥، وثيقة رقم: ١٦ ــ ص ٥٢ ــ ٥٤، وثيقة رقم ٢٠ ــ ص ٥٦ ــ ٦٦، وثيقة رقم ٢٦ ــ ص ٧١ ــ ٧٦، وثيقة رقم ٣٥ ــ ص ٨٥ ــ ٩١، وثيقة رقم ٣٦ ــ ص ٩١ ــ ٩٦، وثيقة رقم ٧٦ ــ ص ١٩٢ ــ ٢٠٠.

أنظر أيضاً: Kadi, *op.cit.*, pp. 149-162.

(٢١) المعلومات عن التصريحات التي أدلى بها الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة وما أثارته من ردود فعل مستندة الى ما ورد في **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية ١٩٦٥**، مصدر سبق ذكره،

ص: ٢٢٦ ــ ٢٣٨ و٢٤٠ و٢٤١. أما مواقف الدول العربية المحددة من التصريحات فمبينة على النحو التالي: موقف ج.ع.م. ص ٢٠٧ ــ ٢٢٤، الكويت ص ٢٢٥ و٢٢٦، لبنان ٢٣٠ و٢٣١، الجزائر ص ٢٤٤ و٢٤٥ و٢٤٨ و٢٥٠، الأردن ص ١٥٩، العراق ص ١٧٣، السعودية ص ١٧٧، سوريا ص ١٨١. أما مواقف اللجان والهيئات المختلفة المنبثقة فقد جمعت في **الوثائق الفلسطينية للعام ١٩٦٥، مصدر سبق ذكره**، على النحو التالي: وثيقة رقم ٣١ ــ ص ٧٨ ــ ٨٢، وثيقة رقم ٥٣ ــ ص ١٢٥ ــ ١٣٧، وثيقة رقم ٦١ ــ ص ١٥٧ ــ ١٦٢، وثيقة رقم ٧٠ ــ ص ١٨٥ ــ ١٨٨، وثيقة رقم ٧١ ــ ص ١٨٩ ــ ١٩٠، وثيقة رقم ١٧١ ــ ص ٤٨٤ ــ ٤٩١، وثيقة رقم ١٧٢ ــ ص ٤٩١ ــ ٤٩٢.

(٢٢) كما ورد في **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية للعام ١٩٦٥، مصدر سبق ذكره**، ص ١١١.

(٢٣) **المصدر نفسه**، ص ١١٥؛ **الوثائق الفلسطينية للعام ١٩٦٥، مصدر سبق ذكره**، الوثيقة رقم ٩٦، ص ٢٥٢.

(٢٤) **المصدر نفسه**، ص ١٢٠؛ **المصدر نفسه**، الوثيقة رقم ١٥٨، ص ٤٦٧.

(٢٥) أنظر: **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية للعام ١٩٦٦**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٧، ص ٩٧.

(٢٦) أنظر: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية للعام ١٩٦٥، **مصدر سبق ذكره**، ص ١١٩، أيضاً في الوثائق الفلسطينية للعام ١٩٦٥، **مصدر سبق ذكره**، وثيقة رقم ١٦٨، ص ٤٨٢.

(٢٧) أنظر: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية للعام ١٩٦٦، **مصدر سبق ذكره**، ص ١١٢، ١٨١.

(٢٨) **المصدر نفسه**.

(٢٩) **المصدر نفسه**، ص ١١٣.

(٣٠) **المصدر نفسه**.

(٣١) حول الصدامات مع الأردن ولبنان أنظر: **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية للعام ١٩٦٧** بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٩، ص ١٢٥ و١٢٦. أما موقف سوريا ففي ص ١٢٧ و١٢٨.

(٣٢) أنظر: الكتاب السنوي للعام ١٩٦٥، **مصدر سبق ذكره**، ص ٧٥.

(٣٣) أنظر: **المصدر نفسه**، ص ١٦٥.

(٣٤) جميع التطورات في الأزمة بين المنظمة والأردن في العام ١٩٦٥ مستندة الى ما ورد في، **المصدر نفسه**، ص ٧٥ ــ ٨٣ و١٦٥ ــ ١٦٨؛ أنظر أيضاً: الوثائق الفلسطينية للعام ١٩٦٥، **مصدر سبق ذكره**، وثيقة رقم ١٩٢، ص ٥٤٢ ووثيقة رقم ٢٢٣، ص ٥٩٦.

(٣٥) أنظر: الكتاب السنوي... للعام ١٩٦٦، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢٩.

(٣٦) **المصدر نفسه**، ص ١٣٠ ــ ١٣٥؛ أنظر أيضاً: الوثائق الخاصة بذلك في الوثائق الفلسطينية العربية العام ١٩٦٦، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٥ و٨٩.

(٣٧) كما ورد في الوثائق الفلسطينية العربية للعام ١٩٦٦، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٦٣.

(٣٨) **المصدر نفسه**.

(٣٩) **المصدر نفسه**، ص ٢٧٢ ــ ٢٧٥.

(٤٠) الكتاب السنوي... للعام ١٩٦٦، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٣٨ ــ ١٤١ و١٤٦ و١٤٨ ــ ١٥٤.

(٤١) أنظر: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية للعام ١٩٦٧، **مصدر سبق ذكره**، ص ٩٧.

(٤٢) هذه المعلومات وما يليها من معلومات عن الأزمة بين الأردن والمنظمة، الا اذا أشير الى عكس ذلك بشكل محدد، مستندة الى **المصدر نفسه**، ص ٩٧ ــ ١٠٤ و١٥٧ ــ ١٦٠.

(٤٣) **المصدر نفسه**، ص ١٦٠.

(٤٤) جميع المعلومات الخاصة باجتماعات وقرارات اللجان والهيئات المنبثقة عن مؤتمر القمة وحتى انعقاد مؤتمر القمة الثالث مستندة الى ما ورد في **الكتاب السنوي... لعام ١٩٦٥، مصدر سبق ذكره**، ص ٤ ــ ١٥.

(٤٥) الا اذا أشير الى غير ذلك بشكل محدد، جميع المعلومات الواردة أدناه عن مؤتمر القمة العربي الثالث والجو الذي عقد فيه مستقاة من: Kadi, *op.cit.*, pp. 183-5.

والكتاب السنوي... للعام ١٩٦٥، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٥ ــ ٢٠.

(٤٦) **المصدر نفسه**، ص ١٩.

(٤٧) الوثائق الفلسطينية للعام ١٩٦٦، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٤٢ ــ ٣٤٤.

(٤٨) أنظر: Kadi, *op.cit.*, pp. 183-5.

(٤٩) الكتاب السنوي... للعام ١٩٦٧، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٦٠ ــ ١٦٥.

(٥٠) حول تصاعد التوتر بين سوريا واسرائيل والتهديدات الاسرائيلية أنظر: الكتاب السنوي للعام ١٩٦٧، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢١٩ ــ ٢٢٧ و ٢٣١ ــ ٢٣٣. أما الوثائق الخاصة بذلك فبالامكان الرجوع اليها في الوثائق الفلسطينية العربية للعام ١٩٦٦، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٩٠، ٣١١ و ٣١٥. أما نص اتفاقية الدفاع المشترك بين ج.ع.م. وسوريا فهي في **المصدر نفسه**، ص ٥٠٧ و ٥٠٨.

(٥١) أنظر الوثائق الخاصة بتصاعد التوتر على الجبهتين السورية والمصرية في الوثائق الفلسطينية العربية للعام ١٩٦٧، **مصدر سبق ذكره**، ص ١١٦ و ١٥٦ و ١٨٥.

(٥٢) أنظر نصوص اتفاقيتي الدفاع المشترك بين ج.ع.م. والاردن من جهة وج.ع.م. والعراق من جهة ثانية في **المصدر نفسه**، ص ٢٥٢ ــ ٢٥٤ و ٢٨٦ ــ ٢٨٨.

مقدمات المصادرة الرسمية للشخصية الوطنية الفلسطينية ١٩٤٨ ــ ١٩٥٠

سميح شبيب

محاولات لإنشاء حكومة فلسطينية

شرعت الهيئة العربية العليا لفلسطين، منذ أوائل السنة ١٩٤٧، في وضع الأسس اللازمة لإنشاء حكومة فلسطينية؛ وذلك عندما أخذت المقاومة الشعبية بالاشتداد، وعندما أعلن رسمياً عن عزم الحكومة البريطانية على إنهاء انتدابها لفلسطين في الخامس عشر من أيار (مايو) السنة ١٩٤٨.

ففي أوائل شباط (فبراير) السنة ١٩٤٨، طلبت الهيئة العربية العليا الموافقة الرسمية العربية على قيام الحكومة الفلسطينية، وكانت قد تقدمت بمشروع خاص بذلك إلى جامعة الدول العربية، راعت فيه تجنب كل ما قد يثير خلافاً عربياً، واقترحت انشاء ادارة مدنية لفلسطين.

كانت الهيئة تحس، آنذاك، خطورة نشوء فراغ سياسي فلسطيني في فلسطين، غداة انسحاب الانتداب البريطاني في الخامس عشر من أيار (مايو) السنة ١٩٤٨. ذلك أن فلسطين كانت ستصبح دون حكومة مسؤولة، ولتعذر اجراء انتخابات في فلسطين، اقترحت الهيئة العربية العليا، استناداً الى ما كانت تتمتع به من ثقة الشعب الفلسطيني، والى حقها في التحدث باسمه، وذلك باعتراف الانتداب البريطاني، وهيئة الأمم المتحدة؛ اقترحت قيام نظام مؤقت في البلاد باسم الادارة الفلسطينية العامة تتألف من الهيئة العربية العليا لفلسطين. معلنة بذلك استقلال فلسطين كدولة ديمقراطية، وذلك في الخامس عشر من شهر أيار (مايو) ١٩٤٨، وتتولى ادارة البلاد متمتعة بجميع السلطات التي تتمتع بها الحكومات الديمقراطية المستقلة، وفقاً لدستور يتم إقراره. وتكون مهمة الادارة الفلسطينية العامة، المحافظة على الأمن والنظام، وتأمين حقوق السكان ومصالحهم، وتوفير أسباب السلام والطمأنينة لهم، وتسيير الخدمات العامة، والدوائر الرسمية، وتعمل على احترام حقوق الأقليات ومصالحها، وعلى المحافظة على حرية العبادة والشعائر الدينية لجميع الطوائف، وعلى حماية الأماكن المقدسة، على اختلافها، وتأمين زيارتها للجميع.

وعند توفر الفرصة المناسبة ستدعى البلاد إلى انتخاب جمعية تأسيسية، لوضع دستور لدولة ديمقراطية مستقلة يتم خلالها اختيار نوع الحكم»[1]. وكانت الهيئة قد طلبت من الموظفين الفلسطينيين، الاستمرار في وظائفهم، والقيام بأعمالهم وواجباتهم حتى إنشاء هذه الادارة. الاّ أن طلب الهيئة الخاص بانشاء هذه الادارة، لم يلق الموافقة الرسمية العربية.

وعندما حل يوم الخامس عشر من أيار (مايو) ١٩٤٨، سارعت الحركة الصهيونية، لاعلان قيام دولة اسرائيل، في وقت كان فيه الفلسطينيون دون دولة، أو كيان سياسي يعبر عنهم دولياً بالشروط الدبلوماسية المطلوبة. وكان جُل قياداتهم السياسية خارج فلسطين، ولم تتسنّ لهذه القيادات إمكانية دخول فلسطين في تلك الفترة؛ حيث طلبت جامعة الدول العربية منهم، ترك الأمور للجيوش العربية، لتتمكن من استعادة فلسطين. الى أن كانت الهدنة الأولى، حيث عاودت بعدها «الهيئة» الطلب من جامعة الدول العربية ضرورة الموافقة على انشاء حكومة فلسطينية، مسؤولة أمام مجلس وطني يمثل الفلسطينيين قدر المستطاع. غير أن اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية لم تأخذ بهذا الاقتراح. بل أنها أعلنت عن تشكيل «ادارة مدنية مؤقتة لفلسطين»، تكون مسؤولة أمام الجامعة العربية، وقامت بانتقاء أعضاء تلك الادارة[2]، وذلك بالاتفاق مع العناصر الفلسطينية المشاركة في اللجنة السياسية. وهم: أحمد حلمي عبد الباقي. د.حسين الخالدي كعضوين في اللجنة السياسية، وهنري كتن وأحمد الشقيري كمستشارين في اللجنة. وبهذه الجلسة، تم الاتفاق على انشاء ادارة فلسطينية للاعمال الادارية، والخدمات العامة. ونص مشروع الادارة على النقاط التالية:

- □ تؤلف ادارة مدنية مؤقتة في فلسطين، من عشرة أعضاء.
- □ تكون مهمة هذه الادارة المؤقتة، قاصرة على ادارة الشؤون المدنية العامة، ولا تشمل الأمور السياسية والعسكرية، ولا تكون لها صفة تمثيلية عن أهالي فلسطين.
- □ تسترشد هذه الادارة بالتوجيهات التي قد تشير بها جامعة الدول العربية.
- □ يعين مديرو هذه الادارة المؤقتة، بالاتفاق بين الجامعة العربية والهيئة العربية العليا لفلسطين.
- □ تكون الدوائر كما يلي: المالية، العدلية، الصحة، الشؤون الاجتماعية، المواصلات، الادارة العامة، الاقتصاد الوطني، الأمن العام، والدعاية والنشر.

وفي العاشر من تموز (يوليو) السنة ١٩٤٨، أعلن الأمين العام للجامعة العربية، تأليف الادارة الفلسطينية من السادة: أحمد حلمي عبد الباقي: الرئيس؛ جمال الحسيني: الأمين العام؛ سليمان طوقان: المواصلات؛ عوني عبد الهادي: الشؤون الاجتماعية؛ حسين الخالدي: الصحة؛ علي حسن: العدلية؛ رجائي الحسيني: الدفـــاع؛ يوسف صهيـون: الدعاية؛ ميشال أبكاريوس: المالية؛ أمين عقل: الزراعة.

في مساء اليوم ذاته، تداعت الهيئة للاجتماع بغية اتخاذ موقف ازاء هذه الادارة. وكانت أمام عدة خيارات، فكان عليها إما أن تؤيد هذه الادارة، أو أن تقف منها موقفاً حيادياً، أو أن تعارضها وتقاومها. وقد ارتأت الهيئة اتخاذ موقف اللاتعاون واللامعارضة، وبدأت بالعمل الحثيث لتثبيت وجهات نظرها في جامعة الدول العربية. في وقت كانت الهيئة

فيه، في حقيقة الأمر، ترى في تشكيل هذه الادارة، اجراء يضر في كيانها. بل أن بعض أعضائها رأى فيها محاولة للتخلص من الهيئة، وابعادها عن قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية، وأن الاعتراف بالادارة وتاييدها من قبل الهيئة سيكون بمثابة قرار تصدره بحل نفسها. كما أن الادارة لم تُؤلّف وفقاً لرغبات الهيئة وارادتها. فلم ينص قرار تشكيل الادارة على صلاحيات تشمل الأمور السياسية والعسكرية وتمثيل الفلسطينيين، ولم ينص أيضاً، على أن «الادارة» تأخذ توجيهاتها من الجامعة العربية عن طريق الهيئة العربية العليا، مما تم تفسيره آنذاك بانه ازالة للصفة التمثيلية التي تتمتع بها الهيئة(٣).

ومما يؤكد، عدم رضا الهيئة العربية العليا عن تشكيل هذه «الادارة»، اعتراض الحاج أمين عليها؛ وذلك عبر رسالة، كان قد بعث بها الى عيسى عيسى في بيروت، قال فيها: «أما الادارة الفلسطينية فلم يكن تاليفها بالشكل الذي جرى مبنياً على رأي الهيئة العربية العليا، وقد كنا، ومازلنا ساعين لتعديل الادارة، عاملين على ذلك بالشكل الذي يضمن حقوق الجميع، ويعود بالفائدة على قضية البلاد»(٤).

وقد بذلت الهيئة جهوداً سياسية حثيثة، لإنشاء حكومة فلسطينية، وتوجت هذه الجهود بقرار من اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في الاسكندرية، وذلك في الأسبوع الاول من شهر أيلول (سبتمبر) السنة ١٩٤٨؛ حيث تم بحث موضوع اقامة حكومة فلسطينية، وأدت المحادثات التي دارت بين أعضاء اللجنة السياسية من ناحية، والهيئة العربية العليا من ناحية أخرى، للاخذ بفكرة انشاء حكومة لفلسطين، تكون مسؤولة أمام مجلس تمثيلي فلسطيني. كما أرسل كل من رياض الصلح وجميل المدفعي برقية للهيئة يؤيدان فيها قيام حكومة فلسطينية، ويريان أن «وجودها سيكون له أثر كبير في تحسين موقف هيئة الأمم المتحدة». وكذلك كان رأي النقراشي أيضاً. وقد استفادت الهيئة من هذه المواقف، وكانت ترسل نصوصها لأحمد حلمي عبد الباقي، طالبة منه الاسراع في اجراء الترتيبات اللازمة لإعلان الحكومة(٥). كما أخذت الصحافة المصرية، في تناول مسألة قيام الحكومة الفلسطينية. ومن ذلك المقال الذي نشر بعنوان: «حكومة عربية لفلسطين» والذي جاء فيه: «المخرج الوحيد الذي يبدو لي، هو قيام حكومة عربية في فلسطين تعفي الجيوش العربية أولاً من تبعات الادارة المحلية والتنظيم، وغير ذلك مما هو من عمل الحكومات، وليس من عمل الجيوش، وستبقى الجيوش محتلة ما استخلصه العرب، حتى تقوم الحكومة العربية على قدميها، وتستطيع أن تنهض بالعبء، وهذا يحتاج الى زمن. ثم أن الحكومة العربية، بعد أن تقوم وتستقر، تستطيع أن تواجه العالم بوجودها الحاصل فعلاً، لا المأمول أو المنشود. وفرق، ولا شك، بين بلد له حكومة عاملة قائمة بالأمر، وبلد آخر لا حكومة له. وتتولى أمره حكومات أخرى»(٦). ومن ذلك أيضاً مقابلة نشرت مع أحد رؤساء الوفود العربية في جامعة الدول العربية، آثر عدم ذكر اسمه، أكد فيها أنه «استقر الرأي أخيراً على أن تترك اللجنة السياسية لأهل فلسطين وحدهم البت في أمر السلطة. واشترطت الدول العربية أن يتفق رجال فلسطين وقادتها، على تاليف الحكومة التي يرضاها الشعب. واذا ما تم هذا التاليف، بادرت الحكومات العربية الى الاعتراف بها». وذلك على أساس أن الهيئة العربية العليا لفلسطين، كانت قد وضعت مشروع حكومة فلسطينية، تكون مسؤولة أمام مجلس وطني يتم اختياره من

رؤساء البلديات، ورؤساء عموم الهيئات، ليختاروا هم أنفسهم الحكومة الوطنية لبلادهم، وكانت وجهة نظر الهيئة أن يعلن تأليف هذه الحكومة منذ ١٥ أيار (مايو) الماضي (عند انتهاء الانتداب)، اذ أخطرت الهيئة فعلاً الموظفين الفلسطينيين في حكومة الانتداب ذلك الوقت، بالبقاء في مناصبهم، على أن يكون كل موظف مسؤولاً عن ادارته، الى أن يتم تشكيل الحكومة الجديدة. ولكن بعض الاعتبارات، حالت دون تحقيق هذا الأمر...(٧). إلاّ أن هذا التأييد لقيام الحكومة الفلسطينية جاء متأخراً. فالهدنة الأولى، كانت قد انتهت في صباح يوم الجمعة ١٩٤٨/٧/٩، وباشرت القوات الصهيونية، تشديد هجماتها على محور اللد والرملة، بعد أن انسحبت القوات العراقية، والأردنية منه، دون اخطار القوات الفلسطينية المشاركة في الدفاع عن المدينتين، مما أدى الى سقوط مجدل يابا وعنابه ودانيال والحديثة وبيت نبالا ودير طريف وقوله والمزيرعة وحمزو في ١٩٤٨/٧/١١(٨). وهي المناطق المحيطة بالمدينتين، ثم كان سقوط اللد والرملة في ١٩٤٨/٧/١٢. مما أتاح للقوات الصهيونية توسيع عملياتها في الجنوب، والحاق الهزيمة بالجيش المصري في النقب.

انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني

بعد أن قررت «الادارة المدنية المؤقتة» التي عينتها اللجنة السياسية في شهر تموز (يوليو)، السنة ١٩٤٨، اعتبار نفسها حكومة لعموم فلسطين؛ وذلك في اجتماع لها عقدته في غزة، في الثاني والعشرين من أيلول (سبتمبر) ١٩٤٨. وجه رئيس وزراء حكومة عموم فلسطين، أحمد حلمي عبد الباقي، الدعوة لتأليف المجلس الوطني من الشخصيات والهيئات التالية: الهيئة العربية العليا لفلسطين، أعضاء الوزارة، رؤساء المجالس البلدية، رؤساء المجالس المحلية والقروية، رؤساء الغرف التجارية، معتمدي اللجان القومية، رؤساء نقابات الأطباء والصيادلة والمحامين والمهندسين، رؤساء القبائل والعشائر، أعضاء الوفود السياسية، التي مثلت البلاد منذ ١٩٤٨، رؤساء الأحزاب السياسية (ومنها حزب العمال)، ممثلي الهيئات الطائفية، كالمجلس الإسلامي الأعلى واللجنة التنفيذية الأرثوذكسية واتحاد الكنائس المسيحية، وكان مجموع عدد المدعوين ١٥٠ شخصاً.

افتتح المجلس بعد ظهر ١٩٤٨/٩/٣٠ في غزة، وسط مظاهر احتفالية؛ حيث ازدانت غزة بالأعلام الفلسطينية، واللافتات السياسية، وامتلأت الشوارع بالمسلحين الفلسطينيين، من قوات الجهاد. ووسط هذه المظاهر، سار موكب الحاج أمين تتقدمه السيارات المسلحة، والدراجات النارية، مستعرضاً حرس الشرف على جانبي الطريق، وجموع الجماهير الهاتفة بحياة فلسطين؛ وعقدت، بعد ذلك، الجلسة الأولى من جلسات المؤتمر في مدرسة الفلاح، وانتخب المجلس الحاج أمين الحسيني، رئيساً للمؤتمر، والشيخ حسن أبو السعود نائباً للرئيس وميشيل عازر نائباً للرئيس، وأميل الغوري أميناً للسر ومحمد دغم أميناً للسر وبلغ عدد الحضور ٨٣ عضواً. وبعد الانتخاب ألقى الحاج كلمة الافتتاح ومما قاله: «لقد كان أمر تشكيل الحكومة الفلسطينية، وتسلم أهل البلاد زمام الحكم الوطني، مما يجب أن يتم فور انتهاء الانتداب البريطاني في ١٥ مايس ١٩٤٨، ولقد كانت الهيئة العربية العليا جاهزة في تهيئة أسباب تسلم الفلسطينيين زمام الحكم

والسلطة بمجرد انتهاء الانتداب، وطالبت الجهات العربية المسؤولة بمساعدتها في تحقيق هذا الغرض، حتى لا تبقى البلاد في فراغ ينشأ عنه الفوضى والاضطراب، غير أن مطامع ومواقع سياسية حالت دون ذلك، فأخرت في تحقيقه الى اليوم على أننا لا نريد أن نتلفت الى الماضي، وقلوبنا مملوءة بالحسرة والألم، بل ننظر الى المستقبل بعيون مريرة»(٩). ثم طرحت الحكومة على الثقة فنالتها بأكثرية ٦٤ صوتاً مقابل ثمانية أصوات رفضوا منحها الثقة و١١ صوتاً طلبوا تأجيل طرح الثقة الى ما بعد مناقشة النظام.

وبهذه الجلسة، تقدمت وزارة حكومة عموم فلسطين الى المجلس ببرنامجها؛ حيث تضمن، اعلان فلسطين بحدودها المعروفة كما كانت في ١٥ أيار (مايو) السنة ١٩٤٨، دولة ديمقراطية مستقلة ذات سيادة قومية، وعاصمتها القدس. وتعبئة القوى العربية لإنقاذ فلسطين وصد العدوان، والعناية بأبناء الشهداء وعائلاتهم والمصابين من المناضلين، مع ضمان الحريات الدينية والمدنية، والشخصية للمواطنين على اختلاف مللهم ونحلهم وصيانة الأماكن المقدسة وضمان حرية العبادة لجميع الطوائف، والعمل على تعويض أصحاب الأموال، والأعمال والأملاك، الذين لحقت بهم الأضرار. وتنظيم جهاز الحكومة، واعادة الحياة الطبيعية للبلاد، واصلاح الطرق وتأمين المواصلات، والعمل على تعمير المعاهد الدينية والمؤسسات العلمية والخيرية، والصحية التي تضررت بسبب اعتداء الصهيونيين عليها، وتنشيط التجارة وتقوية الزراعة والصناعة بجميع الوسائط والوسائل الممكنة، مع ايجاد أعمال للعاطلين من أبناء الأمة وتأمين رفاهيتهم، وتأسيس المناسبات والصلات السياسية والمالية والتجارية بين فلسطين، والحكومات التي آزرت وتؤازر قضيتها، والنهوض بالشعب الى حيث المجد والعزة والكرامة. وكانت الحكومة مؤلفة من المجلس الوطني، مجلس الوزراء، المجلس الأعلى. أما الوزارة فكانت على النحو التالي: أحمد حلمي رئيساً، جمال الحسيني للخارجية، د. حسين الخالدي للصحة، أكرم زعيتر للمعارف، علي حسن للعدلية، عوني عبد الهادي للشؤون الاجتماعية، ميشيل أبكاريوس للمالية، رجائي الحسيني للدفاع، يوسف صهيون للدعاية والنشر، د. فريج للاقتصاد، أمين عقل للزراعة(١٠).

ثم رفعت الجلسة الى ما بعد الساعة الثالثة والنصف من بعد ظهر يوم ١٩٤٨/١٠/١؛ حيث أدى الحاج أمين صلاة الجمعة، ظهر يوم ١٩٤٨/١/١، في المسجد العمري الكبير في غزة، وسط أجواء احتفالية أيضاً، فاصطف الجنود الفلسطينيون المسلمون على جانبي الطريق، وأدوا التحية له، واكتظت الشوارع بالجماهير، ودعا الخطيب الى الجهاد. ثم عقدت الجلسة الثانية للمؤتمر برئاسة الحاج أمين فتليت، خلالها، برقيات الاعتذار من بعض المدعوين من نابلس وجنين والبيرة والقدس وأريحا. وتمكن سبعة أعضاء من حضور هذه الجلسة. كان منهم أكرم زعيتر، عوني عبد الهادي، معين الماضي، وبلغ عدد الحضور في هذه الجلسة ٩٠ عضواً. وتمت مناقشة النظام المؤقت لحكومة عموم فلسطين، خلال سبع ساعات، وبعدها أقر، وقد نصّت المادة السادسة منه على أن «يعقد المجلس الوطني كل ستة أشهر مرة بدعوة من رئيسه، ويحق للرئيس أن يدعو المجلس الى الانعقاد بصورة استثنائية، بالاضافة الى دوراته العادية». أما المادة الثامنة فنصت على ما يلي: «تعتبر حكومة عموم فلسطين جهازاً شرعياً لممارسة جميع

السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية، وفق نصوص هذا النظام، في جميع فلسطين، بكامل حدودها. كما كانت قبل انتهاء الانتداب في ١٥ أيار (مايو) السنة ١٩٤٨. ويمارس القضاء صلاحياته مستقلاً استقلالاً تاماً عن السلطتين التشريعية، والتنفيذية، ويؤمن استقلاله بموجب قانون خاص يوضع فيما بعد». أما فيما يختص بالاتفاقات الدولية، فقد نصت المادة العاشرة من النظام: «على أن جميع الاتفاقيات الدولية والمعاهدات السياسية، والامتيازات الاقتصادية التي تعقدها رهينة بموافقة المجلس الوطني»[١١]. ثم عقد المؤتمر جلسته الختامية في الساعة العاشرة والنصف من صباح ١٩٤٨/١/٣، وفيها أعلن المجلس مقرراته. ونص البند السياسي منها: «بناء على الحق الطبيعي والتاريخي للشعب العربي الفلسطيني في الحرية والاستقلال، هذا الحق المقدس، الذي بذل في سبيله زكي الدماء، وقدم من أجله أكرم الشهداء، وكافح دونه قوى الاستعمار والصهيونية التي تألبت عليه، وحالت بينه وبين التمتع به، فاننا نحن، أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني، المنعقد في غزة هاشم، نعلن هذا اليوم، الثامن والعشرين من ذي القعدة سنة ١٣٦٧، الموافق أول تشرين الأول السنة ١٩٤٨، استقلال فلسطين كلها التي يحدها شمالاً سوريا ولبنان، شرقاً سوريا وشرق الاردن، غرباً البحر الأبيض المتوسط، وجنوباً مصر، استقلالاً تاماً، واقامة دولة حرة ديمقراطية ذات سيادة، يتمتع فيها المواطنون بحرياتهم وحقوقهم، وتسير هي وشقيقاتها الدول العربية متآخية في بناء المجد العربي، وخدمة الحضارة الانسانية، مستلهمين في ذلك روح الأمة وتاريخها المجيد، مصممين على صيانة استقلالنا، والذود عنه، والله تعالى على ما نقول شهيد»[١٢].

واعتبر علم الثورة العربية، وفقاً لمقررات المجلس الوطني، علماً للحكومة الفلسطينية، كما تم رفض مشروع برنادوت، وفكرة تقسيم فلسطين من الأساس. كما طالبت المقررات بالتعبئة العسكرية لقوى الأمة العربية، والعمل على التجنيد العام وتفويض الوزارة الجديدة اعلانه باسرع ما يمكن. ووقع على هذه المقررات معظم أعضاء المجلس الوطني. وبعد انتهاء المجلس من أعماله، أرسل الحاج أمين برقية الى الملوك والرؤساء العرب يبلغهم فيها أن «المجلس الوطني الفلسطيني قرر بالاجماع أن يرفع شكره وتقديره الى أصحاب الجلالة والفخامة والسمو ملوك العرب، ورؤسائهم وأمرائهم، والى الحكومات العربية وشعوبها وجيوشها لما أسدوه من خدمات جليلة وقدموه من مساعدات قيمة لانقاذ فلسطين، والمحافظة على عروبتها»[١٣] كما بعث الحاج أمين لرئيس المجلس التشريعي في عمّان برقية شرح فيها سير أعمال المؤتمر، وتمكنه من نيل ثقة أكثرية ممثلي الشعب الفلسطيني، وأكد له: «أنه ليسر المجلس الوطني الفلسطيني أن يعرب لمجلسكم الموقر عن رغبته الأكيدة في التعاون معه، والعمل لما فيه مصلحة الأمة العربية في جميع أقطارها»[١٤].

الموقف الأردني، وانعقاد مؤتمر عمان

عارض الأردن بشدة انعقاد المؤتمر الوطني الفلسطيني في غزة، وقام باعتقال جمال الحسيني في أريحا، اضافة الى ممثلي المدينة، وقام الحاكم العسكري الأردني ذوقان الحسين، بنقل المعتقلين الى عمان، فجر يوم الأول من تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٨

المجلس الوطني الفلسطيني المنعقد بتاريخ ٣٠/٩ ــ ٣/١٠ ١٩٤٨ في غزة

	عدد الحضور	عدد المعتذرين	عدد الذين لم يعتذروا
الهيئة العربية	٦	٠٣	..
أعضاء الوزارة	٨	..	..
رؤساء البلديات	٧	٠٦	٠٣
رؤساء المجالس المحلية	١٣	٠٥	٠٤
الوفود	١٠	٠٦	٠٤
الغرف التجارية	٠٧	٠٥	..
اللجان القومية	٢٠	٠٩	٠٢
رؤساء القبائل والعشائر	١٦	١٠	٠٦
المجموع	٨٧	٤٤	١٩
دعوات لم تصل الى أصحابها	..	..	٠٧
	٨٧	٤٤	١٢

لحضور اجتماع عمان[١٥]. كما أن السلطات الأردنية هددت كل شخص يذهب لحضور المجلس الوطني في غزة بالاعتقال لدى عودته للضفة الغربية[١٦]. فأرسل الحاج أمين الى زكي التميمي في بغداد برقية قال فيها: «علمنا أن القيادة العراقية بنابلس تمانع سفر المندوبين للمجلس الوطني الذي دعت لعقده حكومة فلسطين، يوم ثلاثين أيلول (سبتمبر) الرجاء التوسط لرفع المنع واعلامنا برقياً»[١٧].

عُقد مؤتمر عمان رداً على انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني، منازعاً اياه حق تمثيل الشعب الفلسطيني. وقد حضر هذا المؤتمر زهاء ألف شخص من مؤيدي النظام الأردني، ومن الموظفين «ومن لم يحضر المؤتمر أو يؤيده من الموظفين أقالوه من عمله، أو أرغموه على الاستقالة»[١٨].

وقد أقر المؤتمر:

- ☐ الدعوة الى وحدة أردنية ــ فلسطينية.
- ☐ دعوة الجيوش العربية الى مواصلة القتال من أجل تحرير فلسطين.
- ☐ دعوة الحكومات العربية الى تزويد الفلسطينيين بالسلاح.
- ☐ الدعوة الى مؤتمر فلسطيني أوسع ليعلن فيه الفلسطينيون مبايعتهم الملك عبد الله ملكاً على فلسطين.

وقد استمر المؤتمر زهاء ساعتين ذهب، بعدها، وفد قوامه عدد أعضائه الى قصر

المصل بالشونه، وألقى عجاج نويهض كلمة أمام الملك عبد الله قال فيها: «يا جلالة الملك، اتفق المؤتمرون في أريحا على مبايعة جلالتكم لتكون بقية فلسطين تحت عرشكم المفدّى والمسجد الأقصى، وما حوله أمانةً في أعناقكم نحاسبكم عليها يوم القيامة اذا فرطتم فيها...» وأجاب عبد الله بالقول: «لقد وضعتم في عنقي حملاً ثقيلاً لا أستطيع تحمله، ولكنني أرجو الله أن يعينني عليه، وشكراً»[١٩].

ابعاد الحاج أمين الحسيني من غزة

في الخامس عشر من تشرين الأول (أكتوبر) سنة ١٩٤٨، وصل اللواء حسين سري عامر الى غزة، وكان مديراً لسلاح الحدود المصري، وزار الحاج أمين؛ حيث كان يقيم في منزل موسى الصوراني، وكان هذا المنزل مكاناً لعمل الهيئة العربية العليا، وقام بابلاغه رسالة من محمود فهمي النقراشي، رئيس الوزراء المصري آنذاك، يطلب فيها منه عودته الى القاهرة، فاعتذر الحاج أمين عن عدم مغادرة غزة لضرورات تنظيم المقاتلين الفلسطينيين، واستقبال الوفود الفلسطينية، وفي مساء اليوم التالي، ١٦ تشرين الأول (أكتوبر)، طلب اللواء حسين سري من الحاج أمين محادثة النقراشي هاتفياً، وذلك من مقر الحاكم الاداري في غزة، فاضطر للذهاب الى المقر. ولما دخله منع الحرس المسلح، مرافق الحاج أمين من الدخول. ومن هناك، تحادث الحاج أمين مع كل من: النقراشي والفريق محمد حيدر وزير الحربية، فأصر على حضوره الى القاهرة، بحجة أن غزة منطقة عسكرية. خشي الحاج أمين من وقوع صدام مسلح بين الجنود المصريين والمقاتلين الفلسطينيين، من جراء تأكيد رفضه للخروج من غزة، فوافق محتجاً، ولم يمهله حسين سري أكثر من ساعة، حمله بعدها، في سيارته، الى القاهرة وسط اجراءات أمنية مشددة، ووصل الى القاهرة ظهر يوم ١٧ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٨. ولم تكتف السلطات المصرية بذلك، بل أنها قامت باحاطة منزل الحاج أمين بالقاهرة بما يزيد عن سبعين جندياً[٢٠].

وبعد انتهاء العمليات الحربية المصرية ــ الأسرائيلية، وتوقيع اتفاقية الهدنة الدائمة بين الطرفين في رودوس في ٢٤ شباط (فبراير) ١٩٤٩. طلب الحاج أمين العودة الى غزة، فقوبل طلبه بالرفض، كما منع هو وأعضاء الهيئة العربية العليا في كثير من البلدان العربية، من زيارة المخيمات، والالتقاء بالجماهير، بحجة أن ذلك سيثير المشاعر الفلسطينية.. وقد عبّر الحاج أمين، فيما بعد، عن ذلك بقوله: «لقد استطاع الأعداء أن يحولوا بيننا وبين دخول بلادنا، وأن يشردونا طوال هذه الأعوام، وأن يحرمونا من العيش في وطننا»[٢١].

انعقاد مؤتمر أريحا

بعد شهر كامل من انعقاد مؤتمر عمان، انعقد مؤتمر في أريحا في الأول من كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٩٤٨، وسُمي «المؤتمر الفلسطيني الثاني» وحضره زهاء مئتين من الفلسطينيين. وأقر النقاط السبع التالية:

□ يشكر المؤتمر الدول العربية لما بذلته من جهود وتضحيات، ويطلب منها جميعاً

مواصلة القتال لانقاذ فلسطين.

□ يعتبر المؤتمر فلسطين، وحدة تامة لا تتجزأ، وكل حل يتنافى مع ذلك لايعتبر حلاً نهائياً.

□ لايمكن للبلاد العربية أن تقاوم الأخطار التي تجابهها، وتهدد فلسطين، الاّ بالوحدة القومية الشاملة، ويجب البدء بتوحيد فلسطين مع شرقي الأردن، مقدمة لوحدة عربية تامة.

□ يبايع المؤتمر جلالة الملك عبد الله على فلسطين كلها، ويحي جيشه الباسل، والجيوش العربية التي حاربت، ولا تزال في فلسطين.

□ يقترح المؤتمر على جلالته الاشارة بوضع نظام لانتخاب ممثلين شرعيين عن عرب فلسطين، يستشارون في أمورها.

□ التشديد بضرورة الاسراع في ارجاع اللاجئين الى بلادهم والتعويض عليهم.

□ تبليغ هذه القرارات الى منظمة الأمم المتحدة، والجامعة العربية وممثلي الدول الأخرى.

أثارت مقررات مؤتمر أريحا ردود فعل متباينة داخل الضفة الغربية وخارجها. ففي الداخل، رأت شرائح اجتماعية وسياسية متعددة، في المؤتمر وما نتج عنه، أمراً لامفر منه، وأنه عمل وطني. وقد عبر عن ذلك الشيخ محمد علي الجعبري بقوله: «لقد كان مؤتمر أريحا أمراً لابد منه، ولولا أن الضفة الغربية قد ضُمت للأردن في ذلك الوقت لانسحب الجيش العربي، ولتم الاستيلاء الاسرائيلي على فلسطين بأكملها في ذلك التاريخ»[٢٣]. وذلك في وقت رأى فيه آخرون، أن ماحدث، هو اجراءات كانت قد رُتبت وأعدت سلفاً. وعبر عن ذلك نهاد أبوغربية بقوله: «كل شيء كان مرتباً ومعداً سلفاً. لقد كان المؤتمر مظهراً فقط.. كان شكليات». وكانت بعض القوى السياسية قد رفضته برمته.

وتأكيداً لمقررات مؤتمر أريحا عُقد مؤتمران آخران، أولهما في رام الله، وقد عقد في السادس والعشرين من كانون الاول (ديسمبر) السنة ١٩٤٨؛ وذلك في قاعة سينما دنيا، وشهده الملك عبد الله. وفي نهايته، تم تأييد مقررات أريحا؛ وثانيهما في نابلس، وقد عقد في الثامن والعشرين من شهر كانون الثاني (يناير) السنة ١٩٤٩، في دار البلدية، وفي نهايته، تألف وفد من بين أعضائه سافر لمقابلة الملك عبد الله، وقد ضم الوفد سليمان طوقان، وأحمد الشكعة وطاهر المصري. وأبلغ أعضاء الوفد الملك الموافقة على الوحدة، ومبايعته ملكاً دستورياً عليها؛ وذلك في وقت حددت فيه جامعة الدول العربية موقفها من مؤتمر أريحا، عبر مؤتمر صحافي، عقده عبد الرحمن عـزام أمين الجامعة آنذاك؛ أعلن فيه رفض الجامعة لمقررات مؤتمر أريحا، واعتبرها لاتمثل اراء الشعب الفلسطيني. كما أصدرت جماعة من كبار العلماء في الأزهر بياناً قالت فيه: «أن مؤتمر أريحا تمثيل خيالي، ولايد اكراه لمن مسهم الضر والباساء، ولا يعبر عن رأي العرب، والدول العربية»[٢٤]. وهاجمت اذاعة سوريا وصحفها المؤتمر واعتبرته استلاباً للارادة الفلسطينية.

أما العراق، فكان موقفه مختلفاً، فقد أرسل وفداً خاصاً للأردن ضم كلاً من جميل المدفعي، ونوري السعيد، وذلك لاقناع الملك عبد الله بالتريث في تنفيذ مشروع الضم.. وتأجيل تنفيذ قراراته، عاماً ونصف العام، انتظاراً لنضوج الظروف المؤاتية للضم.

أما الأردن، فقد اعتبر أن مقررات مؤتمر أريحا، تعبر عن رغبة فلسطينية في ضم

الضفة الغربية للمملكة الأردنية، وقرر مجلس الوزراء الأردني، في السابع من آذار (مارس) ١٩٤٩ ما يلي: «أن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية، تقدر كل التقدير الرغبة التي أبداها المؤتمرون، وغالبية أهل فلسطين، فيما يتعلق بوحدة البلدين الشقيقين، وتراه متفقاً مع أهدافها، وهي ترحب به، وستسعى للوصول اليه بالوسائل الدستورية، والدولية، ولتنفيذه في الوقت المناسب وفق ما تقتضي به أساليب تقرير المصير»[٢٤].

إنحسار دور حكومة عموم فلسطين

كان لرفض هيئة الأمم المتحدة اعتبار حكومة عموم فلسطين حكومة رسمية، في دورتها الخريفية السنة ١٩٤٨، في باريس، واعتبارها حكومة صورية، الأثر الكبير في انحسار دورها الدولي، كما كان للضغط البريطاني على الدول العربية، الأثر الأكبر في انحسار دورها العربي، اضافة لما تمثله هذه الحكومة، وفقاً لمقررات المجلس الوطني الفلسطيني الأول في غزة السنة ١٩٤٨، من عامل سياسي معادٍ لبريطانيا، واسرائيل، يحرج الأنظمة العربية التي كانت قائمة آنذاك أمام حلفائها البريطانيين من جهة، وأمام القوى الوطنية العربية من جهة أخرى. وقد تلاقت هذه العوامل مجتمعة وساعدت، الى حد كبير، في جعل هذه الحكومة صورية، وفي حرمانها من أي نشاط سياسي يذكر. فبعد ابعاد الحاج أمين عن غزة، انفرط عقد وزارة حكومة عموم فلسطين وتشتت أعضاؤها: فالدكتور موتي فريج، وزير اقتصادها، افتتح له عيادة طبية، وكذلك فعل وزير صحتها د. حسين الخالدي، بينما تم تعيين وزير الزراعة، أمين عقل، موظفاً في جامعة الدول العربية، وعاد ميشال أبكاريوس، وزير المالية الى بيروت، وعُين أستاذاً محاضراً في الجامعة الاميركية، وعين رجائي الحسيني مستشاراً في وزارة المواصلات في السعودية. أما عوني عبد الهادي، وأنور نسيبه، وعلي حسنا فقد سافروا الى عمان؛ حيث عُين الأول سفيراً للأردن في مصر، والثاني عضواً في البرلمان الأردني والثالث نائباً لوزير الداخلية الأردني. أما يوسف صهيون، فانشأ مستودعاً للأدوية في عمّان.

وقد ساعد ذلك على تقوية موقف الملك عبد الله، فأرسل رسالة الى رئيس الوزراء المصري محمود فهمي النقراشي، عارض فيها قيام دولة مستقلة بجوار المملكة الأردنية. ومما جاء في هذه الرسالة: «اننا نخشى على سلامة بلادنا، ومركزها من أية دولة ضعيفة قد تتكون في فلسطين، وتنتسب الى العرب، فتضعف على البقاء أو يستحوذ عليها اليهود. اننا تفادياً من تسبب هؤلاء بحركاتهم، وأعني بهم أمين الحسيني ومن معه، من أن تشبثاتهم ستجر الى غافيه اخلال عصمة الجامعة العربية واتحادها. أقول انني سأحارب هؤلاء، حيث ما كانوا، كما أحارب اليهود أنفسهم»[٢٥].

ومنذ بداية السنة ١٩٤٩، لم تدع حكومة عموم فلسطين الى اجتماعات جامعة الدول العربية، ولم تسدد لها الالتزامات المالية من الجامعة. كما لم تنفع اعتراضات هذه الحكومة؛ وذلك حين أرسلت مذكرة خاصة بذلك الى الامانة العامة لجامعة الدول العربية ورد فيها: «حين تألفت حكومة عموم فلسطين، وعدت من قبل اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية بالمساعدات المالية الكافية التي تمكنها مباشرتها مهمتها. وقد وافقت الدول العربية، عدا المملكة الأردنية الهاشمية، على اعطاء حكومة عموم فلسطين مبلغ خمسة

وعشرين ألف جنيه للبدء بالعمل، والقيام بالمهمات التي تتطلبها دوائر الحكومة». وتضيف المذكرة: «تكررت المراجعة للأمانة العامة في طلب هذه المساعدة، نظراً لما تحس به حكومة عموم فلسطين من العبء المالي الثقيل الذي ترزح تحته، حتى بلغت ديونها أكثر من اثني عشر ألف جنيه مصري، ولم تحصل أية نتيجة من هذه المراجعات حتى الآن. مما أحاط أعمال الحكومة بكثير من الصعوبات. وبما أن هذه الحكومة قد اعتمدت على وعود الجامعة العربية، واستندت الى اعترافات الحكومات العربية الست بها، فشكلت دوائرها، وتحملت الاعباء المالية، فان كرامة الجامعة تقضي بمؤازرتها وانجاز الوعود المقطوعة لها»[٢٦].

وحول احتجاجات حكومة عموم فلسطين كتبت جريدة الكفاح تقول: «يلوح لي أن حكومة عموم فلسطين، لم ترد في احتجاجها هذا، سوى تذكير الناس بأنها لا تزال حية تسعى في مصر، وبأنها تريد أن يذكرها الناس حتى ولو كان أمام لجنة، كان على جميع العرب.. ولو كانوا يشعرون.. أن يقاطعوها لأنها لا تختلف في شيء عن جميع اللجان التي أرسلها الغرب الى ديارهم، مسكينة حكومة عموم فلسطين، حتى في احتجاجها هذا لم توفق أيضاً.. ولكن اللوم ليس عليها بل على الذين ولدوها ميتة بالتشديد.. وما أكثر مشروعاتهم التي هي من هذا القبيل»[٢٧].

استمرت حكومة عموم فلسطين في الاحتجاج، لاسيما على عدم دعوتها لاجتماعات اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية، فعندما لم تصلها الدعوة لحضور اجتماعات هذه اللجنة، بتاريخ ٢٠/٨/١٩٤٩؛ أرسلت مذكرة للجامعة ذكرت فيها: «حكومة فلسطين بصفتها عضواً في جامعة الدول العربية، وصاحبة الشأن في قضية فلسطين، باعتبارها الحكومة الشرعية المعترف بها من قبل جامعة الدول العربية، ممثلة لعرب فلسطين، تأمل أن تصل اليها في القريب العاجل من الأمانة العامة، الدعوة لحضور هذا الاجتماع، الذي ستكون له نتائجه الخطيرة في القضية الفلسطينية»[٢٨]. وشددت وزارة الخارجية في حكومة عموم فلسطين من أسفها لعدم دعوتها في السابع عشر من تشرين الأول (أكتوبر) السنة ١٩٤٩، وقالت في مذكرتها لجامعة الدول العربية: «تأسف حكومة عموم فلسطين أشد الأسف؛ اذ تجد نفسها مضطرة الى الاحتجاج الشديد الى الأمانة العامة الموقرة، على عدم توجيهها الدعوة اليها لحضور اجتماع مجلس الجامعة، في دورته العادية عشرة يوم ١٧ تشرين الأول (أكتوبر) السنة ١٩٤٩». و«تجد حكومة عموم فلسطين نفسها أيضاً غير مقيدة بأية قرارات قد تتخذ في هذه الدورة لا تتفق مع الأهداف التي سبق أن ارتبطت بها الدول العربية، حين دخلت جيوشها لتحريرها وتسليمها لأهلها»[٢٩]. هذا في وقت كانت فيه الدول العربية المحيطة بفلسطين، قد أنجزت اتفاقيات الهدنة مع اسرائيل بواسطة الأمم المتحدة على الشكل التالي:

- مصر في ٢٤ شباط (فبراير) السنة ١٩٤٩ في رودوس.
- لبنان في ٢٣ آذار (مارس) السنة ١٩٤٩ في الناقورة.
- الأردن في ٣ نيسان (أبريل) السنة ١٩٤٩ في رودوس.
- سوريا في ٢٠ تموز (يوليو) السنة ١٩٤٩ في التل رقم ٢٣٢ بالقرب من مهانايم على الحدود السورية ــ الاسرائيلية[٣٠].

اعتبرت حكومة فلسطين، الاصرار على عدم دعوتها لاجتماعات جامعة الدول العربية، اقراراً عربياً بالأمر الواقع، وورد في احتجاجها، في ٣٠/١٠/١٩٤٩: «أن عدم اشتراك هذه الحكومة في مجلس الجامعة في دورته الحالية، ١٧/١٠/١٩٤٩، التي تبحث فيها قضية فلسطين، وتتخذ فيها قرارات حاسمة تهم الفلسطينيين قبل أن تهم سواهم، وتعنيهم بالذات قبل أن تعني غيرهم، سابقة خطيرة تضيّع على عرب فلسطين حقهم الشرعي في بسط رأيهم، وقول كلمتهم، وتؤيد بطريق مباشر وفي سياسة صريحة، الأمر الواقع، الذي يمزق وحدة الوطن الفلسطيني»[٣١]. كما كررت احتجاجها هذا في الأول من آذار (مارس) ١٩٥٠[٣٢] لعدم دعوتها لحضور الدورة الثانية عشرة لمجلس جامعة الدول العربية.

ضم الضفة الغربية لشرق الأردن

قامت السلطة الأردنية في أيار (مايو) السنة ١٩٤٩ باجراء تعديل وزاري؛ وذلك بادخال شخصيات فلسطينية للوزارة التي كانت برئاسة توفيق أبوالهدى، وهم: روحي عبد الهادي وزيراً للخارجية، موسى ناصر وزيراً للمواصلات، خلوصي الخيري وزيراً للتجارة والزراعة. ثم أضيف اليها راغب النشاشيبي كوزير للاجئين. وفي الحادي عشر من نيسان (أبريل) السنة ١٩٥٠، جرت الانتخابات النيابية لتشكيل مجلس «أمة» موحد، أردني ــ فلسطيني.

وحول هذه الانتخابات، تباينت المواقف السياسية، وكتبت جريدة البعث، آنذاك، مقالاً بعنوان: «لماذا نخوض معركة الانتخابات» جاء فيه: «أعلنت الحكومة ــ أي الحكومة الأردنية ــ أنها ستجري انتخابات نيابية، وحددت موعدها، وتردد بعض العناصر، وأحجامها لن يؤخر الانتخابات، ولن يمنعها. والسؤال الذي يتطلب الاجابة هو ما اذا كانت المصلحة تقضي على الشباب الواعي بأن يخلي السبيل للعناصر الهزيلة!!. هذا السؤال طرحه على نفسه نفر كبير من الشباب الواعي، من مختلف أنحاء البلاد، وقد قرّ رأيه على خوض معركة الانتخابات، قياماً بواجب الجهاد، وأنه لمدرك أن الطريق شاقة وعرة، مليئة بالأشواك، حافلة بالتضحيات، لا سيما هذه الدورة، التي ستحسم كثيراً من القضايا الحيوية، وستلعب دوراً مهماً في تقرير مصير البلاد، والأجيال القادمة»[٣٣].

وفي الثاني عشر من نيسان (أبريل) السنة ١٩٥٠، كلف الملك عبد الله سعيد المفتي بتأليف الوزارة الأولى، وكانت على النحو التالي: سعيد المفتي رئيساً للوزراء، محمد الشنقيطي قاضياً للقضاة ووزيراً للعدل، فلاح المدادحة وزيراً للداخلية، محمد الشريقي وزيراً للخارجية، روحي عبد الهادي وزيراً للمعارف، فوزي الملقي وزيراً للدفاع، سليمان سكر وزيراً للمالية والاقتصاد، أحمد طوقان وزيراً للأشغال العامة والانشاء والتعمير، راغب النشاشيبي، وزيراً للزراعة، أنسطاس حنانيا وزيراً للبرق والبريد، سعيد علاء الدين وزيراً للتجارة والجمارك.

وفي ٢٠ نيسان (أبريل) السنة ١٩٥٠، أعلنت نتائج الانتخابات وكانت كما يلي ممثلو الضفة الشرقية (الأعيان): توفيق أبو الهدى، سمير الرفاعي، فلاح المدادحة، محمود كريشان، مبارك المجالي، الشريف شرف، صبري الطباع، اسماعيل بلبيسي حديثة

الخريشة، محمد أبوتايه، حسن خواجه وسليم بخيت.

ممثلو الضفة الغربية (الأعيان): راغب النشاشيبي، سليمان التاجي الفاروقي، محمد علي الجعبري، عبد اللطيف صلاح، سليمان عبد الرزاق طوقان، فريد أرشيد ووديع دعمس.

ممثلو الضفة الشرقية (النواب وفق مناطقهم): عمان: سعيد المفتي، وصفي ميرزا، سليمان سكر، رشاد طوقان ومحمد الحديد. السلط: صالح المعشر وعبد الحليم النمر. مادبا: محمد سالم بار الغنم، اربد: شفيق أرشيدات، د. محمد حجازي وسليمان الخليل. عجلون: سلمان القضاه. جرش: مفلح البرماوي. الكرك: أحمد الطراونة، عطا الله المجالي وهبي الشمعة. الطفيلة: صالح اليوران. معان: عمر مطر. بدو الشمال: عاكف الفايز. بدو الجنوب: حمد بن جازي.

ممثلو الضفة الغربية (النواب وفق مناطقهم): الخليل: عبد الله بشير عمرو، رشاد الخطيب، رشاد مسوده وسعيد العزه. القدس: أنور نسيبة، عبد الله نعواس وكامل عريقات. بيت لحم: توفيق قطان وعبد الفتاح درويش. نابلس: قدري طوقان، حكمت المصري، مصطفى بشناق وعبد المجيد أبوجحله. جنين: عبد الرحيم جرار وتحسين عبد الهادي. رام الله: موسى ناصر، عبد الله الريماوي وخلوصي الخيري، طولكرم: كمال حنون وحافظ الحمد الله.

وفي الرابع والعشرين من نيسان (أبريل) السنة ١٩٥٠، افتتحت الدورة فوق العادية لمجلس الأمة الأردني، فألقى الملك عبد الله خطاب العرش، وطرح مشروع قرار الوحدة بين الضفتين، فنوقش قراره ثم أقر. ونص على ما يلي:

١ ــ تأييد الوحدة التامة بين ضفتي الأردن: الشرقية والغربية واجتماعهما في دولة واحدة هي «المملكة الأردنية الهاشمية»، وعلى رأسها حضرة صاحب الجلالة الهاشمية، الملك عبد الله بن الحسين؛ وذلك على أساس الحكم النيابي الدستوري والتساوي في الحقوق، والواجبات بين المواطنين.

٢ ــ تأكيد المحافظة على كامل الحقوق العربية في فلسطين، والدفاع عن تلك الحقوق، بكل الوسائل المشروعة وبملء الحق، وعدم المساس بالتسوية النهائية لقضيتها العادلة في نطاق الأماني القومية، والتعاون العربي، والعدالة الدولية.

٣ ــ رفع هذا القرار الصادر عن مجلس الأمة بهيئتيه: الأعيان والنواب، الممثل لضفتي الأردن؛ الى جلالة الملك عبد الله بن الحسين، واعتباره نافذاً حال اقترانه بالتصديق الملكي السامي.

٤ ــ اعلان وتنفيذ هذا القرار من قبل حكومة المملكة الأردنية الهاشمية حال اقترانه بالتصديق الملكي السامي، وتبليغه الى الدول العربية الشقيقة والدول الأجنبية والصديقة بالطرق الدبلوماسية المرعية[٣٤]. وبعد الجلسة، توجه الأعضاء الى قصر رغدان؛ حيث قابلوا عبد الله فقال لهم: «أشكر لمجلس الأمة ثقته. أما وقد صدر هذا القرار فلا يسعني إلاّ قبول ارادة الأمة»[٣٥]، ولم يؤيد قرار الضم فور اعلانه سوى بريطانيا والعراق.

المصالحة العربية

اعتبرت الهيئة العربية العليا، ضم الضفة الغربية للأردن بأنه: «فصلٌ من فصول المأساة الاستعمارية التي هدفت الى محو اسم فلسطين العربية من الوجود»، لم يكن هذا البند موجوداً في مسودة مشروع القرار، وأضيف بعد المناقشات، كما أعلنت رفضها الشديد لضم الضفة الغربية الى شرق الأردن، ورفعت حكومة فلسطين مذكرة الى جامعة الدول العربية، وطالبت في المذكرة: «تأكيداً للقرار الذي اتخذته اللجنة السياسية باجماع الدول الأعضاء في ١٢ نيسان (أبريل) السنة ١٩٤٨، وهو القرار الذي ينص على أن دخول الجيوش العربية لإنقاذها يجب أن ينظر اليه كتدبير مؤقت خال من كل صفة من صفات الاحتلال أو التجزئة لفلسطين، وأنه بعد اتمام تحريرها تسلم الى أصحابها ليحكموها كما يريدون.

□ اعتبار هذا القرار نافذاً ومعبراً عن السياسة الحالية للدول العربية في هذا الشأن.

□ إذا أخلت أية دولة من الدول العربية بهذا القرار تعتبر ناقضة لتعهدها ولأحكام ميثاق جامعة الدول العربية؛ وذلك وفقاً للفقرة ١٥ من المادة الثانية من الميثاق، وللملحق الخاص بفلسطين.

□ عند وقوع هذا الاخلال تدعى اللجنة السياسية للاجتماع واتخاذ ما يلزم من اجراء، وفقاً لاحكام الميثاق»[٣٦].

اجتمعت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في الخامس عشر من أيار (مايو) السنة ١٩٥٠، بناء على طلب الحكومة المصرية، وقررت فصل الأردن من جامعة الدول العربية؛ وذلك لإخلاله بميثاق جامعة الدول العربية. لم يوافق الأردن على هذا القرار، وطلب مندوبا العراق واليمن تأجيل الاجتماع لحين مراجعة دولتيهما في هذا الأمر. ثم بذل كل من العراق ولبنان جهوداً لانهاء الانشقاق العربي تجاه مسألة الضم، واعادة الأردن لحظيرة الجامعة العربية، وورد في صيغة العراق لانهاء ابعاد الأردن عن الجامعة «ان ما قامت به الحكومة الأردنية من توحيد ضفتي الأردن، كان لضرورة الدفاع عن المنطقة بأجمعها، ولأسباب اقتصادية وسياسية وقومية تتصل به مباشرة، ومع ذلك فالحكومة الأردنية تعلن بأن هذا التوحيد سوف لا يؤثر بوجه من الوجوه في التسوية النهائية للقضية الفلسطينية»[٣٧] وقد أيد هذه الصيغة الأردن ولبنان.

وقد أفلحت هذه الوساطات، وعقد مجلس جامعة الدول العربية اجتماعاً في الثاني عشر من حزيران (يونيو) السنة ١٩٥٠ لحسم الخلاف، لم يحضره الأردن الذي اكتفى بارسال برقية عن طريق رئيس حكومته، أكد فيها موقفه من الضم «وتمسكه المطلق بوحدة البلاد الأردنية»، وانتهى اجتماع اللجنة السياسية بالتوصل الى صيغة قرار أرضت الجميع، ولم تغضب الأردن، ونصت على ما يلي: «لما كانت الدول العربية قد أعلنت استمساكها بعروبة فلسطين، واستقلالها وسلامة اقليمها تحقيقاً لرغبات سكانها الشرعيين ورفضت كل حل يقوم على أساس تجزئتها، فان المملكة الأردنية الهاشمية تعلن أن ضم الجزء الفلسطيني اليها انما هو اجراء اقتضته الضرورات العملية، وانها تحتفظ بهذا الجزء وديعة تحت يدها على أن يكون تابعاً للتسوية النهائية لقضية فلسطين عند

تحرير أجزائها الاخرى بكيانها الذي كانت عليه قبل العدوان، وعلى أن تقبل في شأنه، ما تقرره دول الجامعة الاخرى، وبذلك تكون قد تحققت الاهداف التي سعت اليها الدول العربية، في قراراتها السابقة، الرامية الى حفظ كيان فلسطين قبل العدوان»[٣٨]. وبذلك عاد الأردن الى جامعة الدول العربية، واختفت الأصوات المعارضة للضم. ونجحت اجراءات تفريغ حكومة عموم فلسطين من محتواها السياسي، وتمت عملية الضم الأردني للضفة الغربية، وحرمان الفلسطينيين من حقوقهم السياسية تكريساً للاستلاب السياسي للشخصية الوطنية الفلسطينية حتى بدايات ١٩٦٥.

---

(١) **محفوظات مركز الأبحاث م.ت.ف. الملف د. أ.وثيقة رقم (٥).**

(٢) **المصدر نفسه**، مذكرة تفسيرية حول حكومة عموم فلسطين والمجلس الوطني.

(٣) **المصدر نفسه**، رسالة من اميل الغوري للحاج أمين الحسيني في ١٩٤٨/٧/١١.

(٤) **المصدر نفسه**، رسالة من الحاج أمين الحسيني لحسين الحسيني في ١٩٤٨/٩/٨.

(٥) **المصدر نفسه**، رسالة من اميل الغوري لاحمد حلمي عبد الباقي في ١٩٤٨/٩/٢٣. ورسالة الحاج أمين لأحمد حلمي في ١٩٤٨/٩/٢٦.

(٦) عبد القادر المازني، جريدة الأساس، ١٩٤٨/٨/٢٥.

(٧) جريدة الاخوان المسلمون، ١٩٤٨/٩/١٤.

(٨) عبد الله التل، **كارثة فلسطين**، القاهرة: دار القلم، ١٩٥٩، ص ٢٥٧.

(٩) **محفوظات مركز الأبحاث م.ت.ف.، الملف د. أ. وثيقة رقم ٥**، نص خطاب الحاج امين الحسيني في المجلس الوطني الفلسطيني ١٩٤٨/٩/٣٠.

(١٠) **المصدر نفسه الملف د. II وثيقة رقم ٣**، جلسات المؤتمر الوطني.

(١١) **النظام المؤقت لحكومة عموم فلسطين**، وثيقة مطبوعة. مركز الأبحاث وقد نشرت جرائد: الأساس، المصري والاخوان المسلمون نصوصاً منه، بتاريخ ١٩٤٨/١٠/٤.

(١٢) **محفوظات مركز الأبحاث م.ت.ف. الملف د.**، نص اعلان حكومة عموم فلسطين، وثيقة أصلية.

(١٣) **المصدر نفسه**، نص برقيات الحاج أمين لرؤساء وملوك سوريا، لبنان، العراق، السعودية، مصر واليمن.

(١٤) **المصدر نفسه**، نص برقية الحاج امين الحسيني لرئيس المجلس التشريعي بعمان في ١٩٤٨/١٠/٢٤.

(١٥) **المصدر نفسه**، برقية من كامل عريقات للحاج أمين الحسيني ١٩٤٨/٩/٢٦.

(١٦) **المصدر نفسه**.

(١٧) برقية مستعجلة من الحاج أمين الحسيني الى زكي التميمي (بغداد) في ١٩٤٨/٩/٢٥.

(١٨) عارف العارف، **النكبة**، صيدا: المكتبة العصرية، الجزء الرابع، ص ٨٧٧.

(١٩) **المصدر نفسه**.

(٢٠) أمين الحسيني، **حقائق عن قضية فلسطين**، القاهرة: مكتب الهيئة العربية العليا لفلسطين، الطبعة الثالثة، ١٩٥٧، ص ٨٤.

(٢١) **المصدر نفسه**، ص ٨٧.

(٢٢) مهدي عبد الهادي، **المسالة الفلسطينية، ومشاريع الحلول السياسية ١٩٣٤ ــ ١٩٧٤**، صيدا: المكتبة العصرية، ١٩٧٥، ص ١٨٢.

(٢٣) **المصدر نفسه**، ص ١٨٣.

(٢٤) قرار مجلس الوزراء الاردني رقم ٨٥٣، **ملحق الجريدة الرسمية الأردنية**، العدد ٣٥، ١٩٤٨/١٢/٢٩، ص ٢٦٩.

(٢٥) مهدي عبد الهادي، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٧٢.

(٢٦) **محفوظات مركز الأبحاث م.ت.ف. د II**، مذكرة من وزارة الخارجية في حكومة عموم فلسطين الى الامانة العامة لجامعة الدول العربية رقم ج.ع.ف ١٥/١٩٤٩ تاريخ ١٩٤٩/١/٢٧.

(٢٧) جريدة الكفاح (القاهرة)، العدد ٢٣٦٤،

الخميس ٣/٣/١٩٤٩.

(٢٨) **محفوظات مركز الأبحاث م.ت.ف. الملف د II**، مذكرة من وزارة الخارجية في حكومة عموم فلسطين الى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية رقم ج.ع.ف. ٣/١٩٤٩ تاريخ ١٠/٨/١٩٤٩.

(٢٩) **المصدر نفسه**، رسالة من وزارة الخارجية في حكومة عموم فلسطين الى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية رقم ج.ع.ف ٣/١٩٤٩ تاريخ ١٧/١٠/١٩٤٩.

(٣٠) ياسين سويد، اتفاقية الهدنة اللبنانية الاسرائيلية، **مجلة تاريخ العرب والعالم**، العدد الخامس، آذار (مارس)، ١٩٧٩، ص ٣٢.

(٣١) **محفوظات مركز الأبحاث م.ت.ف. الملف د III**، مذكرة من وزارة الخارجية في حكومة عموم فلسطين الى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية رقم ج.ع.ف. ٣/١٩٤٩، تاريخ ٣٠/١٠/١٩٤٩.

(٣٢) **المصدر نفسه**، مذكرة من وزارة الخارجية في حكومة عموم فلسطين الى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية رقم ج.ع.ف. ٥/٣ تاريخ ١/٣/١٩٥٠.

(٣٣) عبد الله نعواس، جريدة السبت، ٢٠/١/١٩٥٠، ص ١٢ ــ ١٤.

(٣٤) مهدي عبد الهادي، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٩٣.

(٣٥) **المصدر نفسه**.

(٣٦) **محفوظات مركز الأبحاث م.ت.ف. الملف د**، مذكرة من وزارة الخارجية لحكومة عموم فلسطين للأمانة العامة لجامعة الدول العربية رقم ج.ع.ف ٢/١٩٥٠ تاريخ ٩/٥/١٩٥٠.

(٣٧) دروزه، **مصدر سبق ذكره**، ج.ع. ص ٢١٤.

(٣٨) **المصدر نفسه**، ص ٢١٥.

قراءة في مجريات تدويل القضية الفلسطينية وتعريبها (١٩٤٥ ـ ١٩٤٩)

سلوى العمد

مقدمة:

هذه الدراسة محاولة لاستطلاع تطورات القضية الفلسطينية في إطار مرحلة تاريخية تمتد من العام ١٩٤٥ وحتى العام ١٩٤٩. وتفترض هذه المحاولة أن هذه الفترة الزمنية لها أهميتها الخاصة في تاريخ القضية الفلسطينية. فخلالها جرى تدويل القضية الفلسطينية وتعريبها. وفي سياق التدويل والتعريب، طرأت ظروف جديدة على الشعب الفلسطيني وقضيته برمتها. وقد أثرت هذه الظروف المستجدة، إلى حد كبير، في تسيير دفة الأحداث في غير صالح النضال الوطني الفلسطيني. لذا، تسعى الدراسة إلى تسليط الضوء على دور الرجعيات العربية الحاكمة في سوق العرب نحو الهزيمة في حرب العام ١٩٤٨. ولا تغفل الدراسة، العجز الواضح في البناء التنظيمي والثقافي والسياسي لمجمل حركة التحرر الفلسطينية التي تسلمت ريادتها عناصر لم تكن في طبيعتها الطبقية، بعيدة كثيراً عن الفئات الحاكمة في البلدان العربية المجاورة؛ فجاءت سياسات هذه القيادات، في أحيان كثيرة، في محصلتها، باتجاه خدمة سياسات الأنظمة العربية الدائرة في فلك السياسة البريطانية آنذاك. ان الخلل الحاصل في بنية الحركة الوطنية الفلسطينية ظروفه الذاتية والموضوعية، والترابط القائم بين الواقع العربي والقضية الفلسطينية، في هذه الفترة وغيرها من مراحل القضية، السابقة واللاحقة، يحتم بالضرورة التطرق أيضاً للعامل الفلسطيني ودوره في مجرى الأحداث. وهنا، تكمن أهمية البحث في العوامل التي كانت وراء تسلم الأنظمة بشكل مباشر، زمام القضية وفق رؤيتها السياسية والطبقية، وليس باتجاه ما تطلبته مصالح الجماهير الشعبية التواقة للتحرر والتقدم الاجتماعيين. ومن هنا، فإن ضعف القوى الوطنية الفلسطينية ذاتها، كان عاملاً أساسياً في إعطاء الأنظمة فرصة فرض وصايتها وسياساتها على مقدرات الشعب الفلسطيني ومصيره الوطني. كما أن نهجها (الأنظمة) المهادن للامبرياليتين البريطانية والأميركية أسهم في سوق القضية نحو التدويل الذي انتهى إلى تأسيس دولة اسرائيل على أنقاض المجتمع الفلسطيني، بغطاء الشرعية الدولية في إطار الأمم المتحدة.

لمحة عن الوضع العربي العام
عند نهاية الحرب العالمية الثانية

حتى نهاية الحرب العالمية الثانية في العام ١٩٤٥، لم تكن نضالات الحركات الوطنية في بلدان المشرق العربي قد حققت إنجازاً ملموساً على صعيد صراعها مع الامبرياليتين البيطانية والفرنسية. وباستثناء سوريا ولبنان، اللذين حصلا على استقلالهما السياسي، شكلياً، عن الامبريالية الفرنسية في العام ١٩٤٣، فإن غالبية أقطار المشرق العربي، على العكس من ذلك، واجهت ضربات عدة، كان أبرزها ضرب ثورة فلسطين الكبرى في العام ١٩٣٦/١٩٣٧، والقضاء على تمرد رشيد عالي الكيلاني في العراق في العام ١٩٤١، والذي أسفر عن عودة الهاشميين إلى الحكم، في ظل الحراب البريطانية، بعد قيام القوات البريطانية باحتلال بغداد وإعادة الأمير عبد الإله ونوري السعيد إلى سدة الحكم هناك.

أما مصر والاردن، فقد خضعا، كما العراق، لتلك المحاولات البريطانية التي استهدفت أحكام السيطرة على المنطقة العربية، بفرض معاهدات مشتركة عليها. ومن البديهي أن تتسم معاهدات كهذه بالتبعية وعدم التكافؤ من الجانب العربي، مما يعطي لبريطانيا الموقع المقرر في السياسات الداخلية والخارجية للأقطار العربية الملتزمة بها.

وفيما كانت هذه هي حال المشرق العربي عموماً، فإن أقطار المغرب العربي لم تكن أفضل حالاً بكثير، إذ اضطرت هذه الأقطار إلى خوض كفاح مرير ضد عودة الاحتلال الفرنسي إليها، عند نهاية الحرب العالمية الثانية. اما مناطق الخليج وشبه الجزيرة العربية، فكانت بمجملها خاضعة للنفوذ البريطاني المباشر، ولم تكتف الامبريالية البريطانية ببسط نفوذها من خلال المعاهدات والتواجد الفعلي لقواتها في بعض الأقطار العربية، وإنما سعت أيضاً إلى انشاء أحلاف عسكرية تدور في فلك سياستها، وتنفذ مخططاتهاإلى مدى زمني طويل.

هكذا، كان مجمل الأقطار العربية مرتعاً للنفوذ البريطاني، وفي الوقت ذاته، ساحة صراع وتنافس بين فرنسا وبريطانيا، ثم، ومع نهاية الحرب العالمية الثانية، خرجت الولايات المتحدة الاميركية من الحرب، المنافس الاقوى للنفوذ البريطاني في المنطقة. ولم يكن ظهور الولايات المتحدة كمنافس لبريطانيا بالشيء الجديد. فالامبريالية الاميركية كانت قد ثبّتت مواقعها في المنطقة استراتيجياً من خلال تعاون تاريخي لآل سعود معها، في الجزيرة العربية.

سير القضية الفلسطينية باتجاه التدويل.
بريطانيا ولعبة التحالف المزدوج:

في أواخر الثلاثينات ومطلع الاربعينات، واجهت السياسة البريطانية مأزق علاقاتها مع عموم المنطقة العربية، وفي فلسطين على وجه الخصوص. وكان من أهم الأسباب المؤدية الى ذلك، محاباة بريطانيا لأطماع الحركة الصهيونية في فلسطين، ومعاداتها، في الوقت نفسه، لطموحات العرب القومية. وقد أحرجت هذه السياسة، من جانب آخر، موقف القادة العرب الموالين لبريطانيا، أمام موجات السخط الجماهيري المتكررة في

المنطقة، ضد النفوذ البريطاني. وقد أسهم مجمل ما تقدم، بدفع بريطانيا لـ «فرملة» اندفاعها باتجاه دعم الحركة الصهيونية، ولكسب العرب إلى جانب الحلفاء ضد المانيا في الحرب، فقامت بإصدار ما عرف بالكتاب الابيض، في العام ١٩٣٩، خطوة تكتيكية، هدفت إلى امتصاص النقمة الجماهيرية العربية.

وعلى الرغم من الاشارة الى صدور الكتاب الابيض، كمنعطف في العلاقات البريطانية الصهيونية[١]، فإن اصداره لم يغير جوهرياً في السياسة البريطانية ازاء العرب. وفيما لقي الكتاب الابيض صدى ايجابيا لدى العرب، إذ ظنوه مؤشراً على تفهم بريطاني لقضاياهم، فانه بالنسبة لبريطانيا لم يعدُ كونه محاولة تكتيكية لايجاد شيء من التوازن في سياستها، حيال كل من العرب والصهيونيين. وبهذا، لم تضع بريطانيا أولوية في سياستها، ازاء الطرفين، للمصالح القومية العربية، وانما سعت لاسترضاء العرب الذين رأت في تجاهل مشاعرهم تهديداً لمصالحها الحيوية في المنطقة. وكان صعود الولايات المتحدة الاميركية لسيادة المعسكر الامبريالي بعد الحرب، قد فرض على بريطانيا البدء بالبعد العكسي، أمام تنامي دائرة النفوذ الاميركي الصاعد في العالم. إذ ذاك، أخذت بريطانيا تسعى للحفاظ على ما تبقى لها من مواقع تعتبرها أكثر حيوية بالنسبة لمصالحها، كمصر مثلاً، حيث خضع مصير فلسطين في مقابلها لصيغة توفيقية من اقتسام النفوذ بين الامبرياليتين البريطانية والاميركية في ما بعد[٢]. وباتجاه تعزيز وضعها في مواجهة المنافسة الاميركية، يدرك المرء لماذا سعت بريطانيا إلى كسب عطف العرب إلى جانبها.

غير أن المأزق البريطاني تعمق أكثر، مع استحالة التوفيق عملياً بين مطالب العرب وأطماع الصهيونيين؛ فالحركة الصهيونية هاجمت الكتاب الابيض ورأت فيه تقييداً لحركتها نحو تحقيق برنامجها، الساعي إلى إقامة الدولة اليهودية. لذا، سعى الصهيونيون للبحث عن حليف دولي بديل يستندون إليه في مواجهة القيود البريطانية المستجدة. وعملوا على إعادة توجيه حركتهم طبقاً للاتجاه الجديد للاحداث[٣]. ولتحقيق ذلك، توجهت الحركة الصهيونية، بكل ثقلها السياسي والمالي في الحياة السياسية الاميركية، إلى كسب الموقف الاميركي لصالح أطماعها في فلسطين. وقد وجد التوجه الصهيوني تجاوباً لدى الولايات المتحدة الاميركية، التي كانت، منذ عشرينات هذا القرن، تسعى لإيجاد موطىء قدم لها في فلسطين[٤]. أما بالنسبة للولايات المتحدة الاميركية، فقد رأت في مشروع الدولة اليهودية ركيزة استراتيجية راسخة لسياستها في الشرق الأوسط؛ ذلك لأن وجود دولة كهذه في ظروف استثنائية دائمة يحتم عليها الاعتماد الكامل على الدعم الخارجي. وفي سياق هذا التصور، فإن أي حليف عربي، سيكون بالنسبة للولايات المتحدة، مجرد نظام حليف قد تعزله حركة شعبية في لحظة تاريخية معينة. بينما يكون وجود دولة يهودية مرتهنة للدعم الأميركي، بمثابة ركيزة ثابتة لا تخضع لمتغيرات وتفاعلات النهوض القومي الذي تعيشه المنطقة العربية منذ أوائل هذا القرن. وبهذا تكون المراهنة الاستراتيجية على الدولة اليهودية، أقوى من المراهنة على أي نظام عربي صنيع أو تابع. في إطار ما تقدم، يمكن اعتبار انتقال الحركة الصهيونية إلى الارتباط مع الولايات المتحدة الاميركية، بمثابة بوابة القضية الفلسطينية نحو التدويل.

القضية الفلسطينية في المداولات الانجلو ـ أميركية:

انطلاقاً من الحقائق آنفة الذكر، اتخذت العلاقات البريطانية ـ الاميركية، وضعاً جديداً في مطلع الاربعينات، اتسم بالصراع والتنسيق في آن معاً. وكان من البديهي أن تتضارب مصالحهما، في عدة جوانب، فيحاول كل منهما الحصول على ما يستطيع من المكاسب على حساب الطرف الآخر. غير انهما تلتقيان بالمحصلة أمام أي خطر يتهدد المعسكر الامبريالي ككل. وفي هذا الاتجاه كان، العداء للسوفيات، والوقوف في وجه أي احتمال لاتساع نفوذهم في الشرق الأوسط[٥] يجمع بريطانيا مع الولايات المتحدة الأميركية. في ضوء هذه الحقيقة، يمكن تفسير التوجه البريطاني ـ الأميركي، نحو تشكيل لجنة مشتركة، من اثني عشر عضواً، مناصفة بين الدولتين، على أنه محاولة منهما لتسوية صراعهما على منطقة الشرق الأوسط[٦] وقد تم تشكيل اللجنة المذكورة بعد قيام بيفن، وزير الخارجية البريطاني آنذاك، بتلاوة بيان أمام ممثلي بريطانيا في الشرق الادنى، أشرك فيه الولايات المتحدة في مسؤولية قضية فلسطين[٧] بدعوتها إلى تاليف هذه اللجنة المشتركة.

اللجنة الأنغلو ـ أميركية:

من الممكن القول أن لعبة «شد الحبل» في الصراع السياسي الدولي، كانت صبغة المداولات البريطانية الاميركية بشأن فلسطين في العام ١٩٤٦. وقد اتضح ذلك بشكل جلي عندما قدمت اللجنة الأنغلو ـ اميركية توصياتها بشأن المسألة الفلسطينية لكل من الرئيس الأميركي هاري ترومان، والحكومة البريطانية، في الثاني والعشرين من نيسان (ابريل) ١٩٤٦. وقد جاءت التوصيات العشر للجنة المذكورة بمجملها في مصلحة المطامع الصهيونية؛ إذ طالبت احداها بمنح تصاريح هجرة لمئة ألف يهودي أوروبي إلى فلسطين. وكان هذا مطلب الرئيس الأميركي حتى قبل تأسيس اللجنة المشتركة. وطالبت توصية أخرى برفع الحظر عن بيع الأراضي الفلسطينية لليهود. في حين طالبت ثالثة بالابقاء على الانتداب البريطاني في فلسطين، ريثما يتم الاتفاق على وضعها تحت وصاية الأمم المتحدة[٨].

أدى نشر توصيات اللجنة إلى حالة من السخط في عموم المنطقة العربية على الخليفة بريطانيا. وفي فلسطين ذاتها، سادت حالة «هياج شعبي عارم» كما وصفها الشقيري، في كتابه «أربعون عاماً في الحياة العربية والدولية»[٩]، توجت باضراب عام في مطلع أيار (مايو) من العام ١٩٤٦. وكان التذمر الحاصل ازاء توصيات اللجنة نذير أحداث قد تتفاقم في مابعد. وقد أثار ذلك تخوف الحكومة البريطانية التي كان مندوبوها في الشرق الأوسط قد حذروها من أن تطبيق توصيات اللجنة هو تحد صارخ لمشاعر العرب، سوف يؤدي بالحتم إلى إراقة الدماء في المنطقة[١٠].

ومن منطلق الحفاظ على مصالحها الحيوية في المنطقة العربية لجأت الحكومة البريطانية، في مراسلاتها مع الادارة الأميركية (الرسائل المتبادلة بين الرئيس الأمركي: ترومان، ورئيس الوزراء البريطاني: آتلي)، إلى التاني والمماطلة في إعطاء رأي حاسم بشأن التنفيذ الفوري للتوصيات[١١]. وقد تسلحت بريطانيا في موقفها هذا بنصائح مستشاريها في الشرق الأوسط، خاصة بعد أن تناهت إليها معلومات تفيد بأن هيئة

الأركان المشتركة للولايات المتحدة الأميركية (United States Joint Chiefs of Statff) قد حذرت الرئيس الاميركي من أن تطبيق نصوص تقرير اللجنة من شأنه أن يؤدي إلى تفاعلات في المنطقة تفوق قدرة بريطانيا على التصرف، وسيكون من غير الحكمة إرسال قوات أميركية إلى فلسطين، لفرض تطبيق توصيات اللجنة[١٢].

ورغم الخلافات الحاصلة، فإن الساسة الأميركيين قد وجدوا قاسماً مشتركاً للتفاهم مع بريطانيا، وبالتالي تسوية الخلافات أمام تخوف الطرفين من احتمال امتداد النفوذ السوفياتي للشرق الأوسط وفي هذا الصدد التقت المخاوف البريطانية من احتمالات انفجار العنف في عموم الشرق، في حال زيادة معدلات الهجرة اليهودية إلى فلسطين[١٣]، مع النصيحة التي كان طاقم الرئاسة الأميركي المشترك، قد قدمها للرئيس ترومان والقائلة، بأن تطبيق توصيات اللجنة بالقوة قد يهدد المصالح الحيوية لكل من بريطانيا وأميركا على السواء. فإنه من المحتمل في حال التطبيق أن يحل السوفيات محل الولايات المتحدة من حيث النفوذ والقوة في الشرق الأوسط[١٤]. كما أشارت النصيحة، آنفة الذكر، إلى الانعكاسات السلبية المحتملة على امدادات النفط العربي للغرب، في حال تضييق الخناق على العرب.

القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة:

بعد أن كانت سياسة كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية تلتقي في العام ١٩٤٦، على ضرورة عدم عرض القضية الفلسطينية على الأمم المتحدة[١٥]، فإن هاتين الدولتين قد توصلتا، في سياق الأحداث القريبة اللاحقة، إلى طرح القضية على هيئة الأمم في العام التالي، العام ١٩٤٧.

وقد سجل تاريخ الثاني والعشرين من أيار، (مايو)، تاريخ تقديم اللجنة تقريرها إلى الادارتين الأميركية والبريطانية، فشل محاولة التسوية الانغلو ـ أميركية، وبدء فترة المشاريع البريطانية، التي لم يطل أمدها هي الأخرى حتى أحيلت القضية إلى الهيئة الدولية. وكان ذلك إثر فشل المداولات البريطانية مع العرب في مؤتمر لندن[١٦]، حين أعرب الوفد البريطاني إلى المؤتمر المذكور عن أسفه لعدم التوصل إلى حل يرضي الطرفين: العربي واليهودي، مشيراً إلى اضطرار بريطانيا إحالة القضية إلى هيئة الأمم المتحدة في اجتماعها القادم بدون اقتراح حل لها[١٧].

وفي الثامن والعشرين من نيسان (إبريل) عام ١٩٤٧، عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك دورة غير عادية، بناء على طلب بريطاني لمناقشة القضية الفلسطينية. وقد أسفر الاجتماع المذكور عن تشكيل لجنة دولية خاصة (UNSCOP) (United ـ Nations Special Commission on Palestine بهدف دراسة القضية وتقديم توصيات بشأنها. وفي السابع عشر من حزيران (يونيو) ١٩٤٧، وصلت اللجنة الدولية إلى فلسطين، فقاطعها العرب لاعتقادهم بانحيازها المسبق للصهيونيين[١٨]. وقابلتها موجه من الاضرابات استنكاراً للأسلوب البريطاني التقليدي، على امتداد أكثر من ثلاثين عاماً، والذي تمثل بسياسة إرسال لجان التحقيق[١٩]. وعندما أتمت اللجنة المذكورة تقصياتها، قدمت للأمم المتحدة مشروعين بعد أن فشلت في الاتفاق على واحد. ذلك أن أغلبية

الأعضاء فيها كانوا لصالح مشروع التقسيم، بينما أرتات الأقلية منهم تأسيس دولة اتحادية ذات طابع فدرالي[٢٠]. وكان من المفترض أن يتم التصويت النهائي على مشروع الأكثرية (التقسيم)، في السادس والعشرين من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧. غير أنه تم تأجيل ذلك حتى التاسع والعشرين منه، لأن قادة الحركة الصهيونية لم يكونوا متأكدين من إحراز أغلبية الثلثين اللازمة لانجاح القرار. لذا نشطوا في تحركاتهم بين الوفود إلى التأجيل، مدعومين بجهود البيت الأبيض الأميركي[٢١]. وفي التاسع والعشرين من تشرين الثاني (نوفمبر)، انتهى اجتماع الجمعية العامة إلى التصويت على قبول قرار التقسيم بأغلبية ثلاثة وثلاثين صوتاً لصالح القرار، في مقابل ثلاثة عشر صوتاً ضده، مع امتناع عشر دول بما فيها بريطانيا، وغياب عضو واحد.

وكان تصويت الاتحاد السوفياتي إلى جانب قرار التقسيم مفاجأة أثارت جدلاً وتفسيرات عديدة[٢٢]. فالموقف السوفياتي في حقيقته، كما جاء على لسان أندريه غروميكو، المندوب السوفياتي لدى الأمم المتحدة آنذاك، كان مع قيام دولة يهودية عربية موحدة[٢٣]. غير أن اعتقاد السوفيات باستحالة تطبيق اقتراح كهذا، في المدى المنظور، رجح «واقعية» قرار التقسيم خاصة وأن المعطيات الدولية والعربية والمحلية في فلسطين لم تشر إلى احتمال نجاح أي توجه آخر. فمحصلة القوى في الأمم المتحدة كانت تعطي قرار التقسيم أغلبية ثلثي الأصوات اللازمة لنجاح أي من المقترحات المطروحة[٢٤]. كما أن تحفظ الزعماء العرب أزاء أي تقارب مع السوفيات، جعل احتمالات تنسيق عربي ــ سوفياتي غير قائمة. فضلاً عن ارتباط هؤلاء الزعماء في غالبيتهم، بعلاقة تحالف مع بريطانيا العظمى، التي كان الاتحاد السوفياتي يسعى إلى القضاء على نفوذها في الشرق الأوسط من أجل ضمان أمن حدوده الجنوبية.

وبعد الانتهاء من جلسة التصويت، دعت الجمعية العامة مجلس الأمن إلى العمل على وضع قراراتها موضع التنفيذ. وقد بادر المجلس إلى تعيين بعثة فلسطين (Palestine Commission) للعمل على تطبيق القرار. غير أن جهود البعثة لم تصادف نجاحاً، لأن الوضع كان قد انفجر بسرعة، حتى قبل قيام بريطانيا بالاعلان عن إنسحاب قواتها من فلسطين في الخامس عشر من أيار (مايو) من العام ١٩٤٨[٢٥].

تعريب القضية الفلسطينية

خلفية أفكار الوحدة العربية:

مع مطلع هذا القرن، وجدت أفكار الوحدة العربية أرضاً خصبة لها في منطقة بلاد الشام. وقد تعزز مطلب الوحدة، لدى الحركة الوطنية وجماهيرها في هذه المنطقة، كضرورة تاريخية لمواجهة التحديات التي فرضها واقع الشرذمة، بعد اتفاقية سايكس ــ بيكو في العام ١٩١٦. فضلاً عن الخطر القادم إلى المنطقة مع موجات الهجرة الصهيونية إلى فلسطين، والتي أخذ تصاعدها واكتسابها الصفة السياسية، يؤرق الوطنيين العرب ويدفعهم إلى رص الصفوف لمجابهة التحديات المقبلة. وقد ظلت أفكار الوحدة العربية تراود أذهان هؤلاء الساسة الوطنيين في عموم الشرق الأدنى أيضاً، مع تصاعد حدة الكفاح ضد الامبرياليتين البريطانية والفرنسية في الثلاثينات من هذا القرن.

وكانت الامبريالية البريطانية، منذ فترة مبكرة، قد أدركت مخاطر مفهوم الوحدة العربية إذا تحقق. لذا، عملت على ضرب محاولة محمد علي وابنه ابراهيم في أواخر القرن الماضي بلا هوادة. ومنذ ذلك التاريخ وحتى اليوم، يحتل ضرب أية توجهات وحدوية في المنطقة العربية مرتبة هامة في المخططات الامبريالية المضادة لطموحات العرب القومية.

في إطار ما تقدم، تنبغي الاشارة، هنا، إلى أن السياسة الامبريالية ذاتها أخذت تطور من أساليبها، للتكيف مع الظروف بما يتلاءم وروح عصر النهوض القومي لبلدان الشرق وعموم ما يسمى بالعالم الثالث. وحين نتطرق إلى الحديث عن تحديث الامبريالية لاساليبها، فإن ذلك يعني بالضرورة تغييراً في تكتيكاتها بما يتلاءم وتمرير أهدافها من غير ضجيج. فعلى سبيل المثال، لجأت الامبرياليات الاوروبية، في مطلع هذا القرن، إلى تفتيت المنطقة العربية، المعروفة بسوريا الكبرى، من خلال الديبلوماسية السرية (اتفاقية سايكس ــ بيكو السرية والتي كشفت أسرارها الثورة البلشفية)، وسعت إلى فرض التجزئة الكيانية عليها بالقوة، وكرّست ذلك كحقيقة واقعة. وأما في الفترة التاريخية اللاحقة، فقد لجأت هذه الامبرياليات إلى تحديث أساليبها حيث تحتل الاتصالات السياسية والوسائل الديبلوماسية دوراً هاماً في سياساتها إلى جانب الوسائل الاخرى بما فيها العنف، والالتفاف الديماغوجي على التطلعات العادلة للجماهير الشعبية نحو تحرير أوطانها من التبعية للأجنبي.

في بلاد الشام، كان مهد أفكار الوحدة العربية بمفهومها البرجوازي، وقد سادت هذه الافكار في أوساط البرجوازية الصغيرة، ووجدت لها مكاناً في أوساط القوميين العرب (دعاة القومية العربية)؛ وذلك في مواجهة الاقليمية (Regionalismus)[٢٦]، والتي كرسها تطبيق اتفاقية سايكس ــ بيكو، آنفة الذكر. وفي هذا السياق، فإن أفكار الوحدة العربية قد حملت، في ذلك الوقت، طابعاً تقدمياً معادياً للاستعمار وتواقاً للاستقلال الوطني. وقد شعر الوطنيون العرب في نضالهم من أجل الاستقلال، إلى عقد عدة مؤتمرات وطنية، رفضت مقرراتها الوصاية والتبعية للاستعمار وهدفت إلى تعزيز التضامن بين الشعوب العربية. وكان نضال الشعب الفلسطيني نقطة مركزية[٢٧]، التف حولها الوطنيون . ومن خلالها، عاد مفهوم الوحدة العربية، يطرح نفسه من جديد، وبشكل أقوى وأكثر إلحاحاً. وذلك لقناعة الوطنيين العرب، آنذاك، بأن الوحدة هي الطريق الأجدى لحماية فلسطين.

مفهوم السياسة البريطانية للوحدة العربية:

جهدت بريطانيا في البحث عن صيغة ملائمة لإحكام سيطرتها على المنطقة ومواجهة خطر أي منافسة دولية محتملة. ولتحقيق ذلك نشطت باتجاهين: الأول، ويسعى لربط الدول العربية بمعاهدات إفرادية مع بريطانيا، كما حصل في كل من مصر (مشروع صدقي ــ بيفن)، والعراق (مشروع جبر ــ بيفن)، اللذين تم اسقاطهما بفضل انتفاضة الجماهير المصرية والعراقية ضدهما[٢٨].

الثاني: وقد تجلى في المحاولات البريطانية الساعية إلى ربط الدول العربية «جملة» في اطار أحلاف ترتبط مع بريطانيا بعلاقات سياسية واقتصادية وعسكرية. وفي الوقت نفسه، تأخذ هذه الأحلاف ظاهرياً، شكل التنسيق بين الدول العربية ذاتها، بينما هي تدار فعلياً من قبل الساسة البريطانيين.

وكانت أبرز هذه المحاولات مشروع الهلال الخصيب، الذي بادر اليه نوري السعيد. وقد تضمن مشروعه، ضم سوريا الكبرى والعراق في إطار موحد. ولم يغفل مشروع السعيد مقترحات شكلت خطورة، في المدى الزمني البعيد، على المصير العربي، حيث أشار في مشروعه إلى إعطاء اليهود شبه استقلال ذاتي بضمانات دولية في فلسطين. مع توفير «الحماية» لمسيحي لبنان[٢٩]. فكان بهذا، قد زرع منذ ذلك التاريخ، بذرة كيانات غريبة على المنطقة لاستنادها إلى الجامعة الدينية لا القومية.

أما المشروع البريطاني الأخر، والذي عرف باسم مشروع سوريا الكبرى، فقد أسندت مهمة تحقيقه إلى الملك عبد الله، الذي طمع في توحيد سوريا تحت رايته. مما كان سيعني إعطاء فرصة للانكليز للسيطرة على بلاد لم تكن أصلاً خاضعة لنفوذهم كسوريا ولبنان، اللذين كانا قد احرزا للتو استقلالهما عن فرنسا.

لقد فشل المشروعان، لانهما «ولدا ميتين بسبب فقدان الأسرة الهاشمية نفوذها في الحركة القومية العربية»[٣٠]. وخاصة بعد ضرب تمرد رشيد عالي الكيلاني في العراق[٣١]، وعودة الحكم الهاشمي على أنقاضه. ويرى باتريك سيل أيضاً أن من بين الأسباب التي أدت إلى فشل المشروعين، معارضة كل من مصر والسعودية لهما.

واصلت بريطانيا، بعد فشل المشروعين، سعيها لدى الأقطار العربية لايجاد صيغة وحدوية تتماشى مع سياستها. وكان بديهياً أن تتوجه انظار البريطانيين نحو مصر، القاعدة التقليدية لبريطانيا. فقد أقنعت الأحداث، الساسة البريطانيين، من وجهة عسكرية، كما يقول جون مارلو (John Marlowe)، بأن «السيطرة الاستراتيجية على الشرق الأوسط تبقى عنصراً حيوياً في السياسة البريطانية الشاملة»... وأن قاعدة في مصر تبقى هي الشرط الأساسي لمثل هذه السيطرة الاستراتيجية»[٣٢]. فضلاً عما لمصر من أبعاد أخرى لم تغفل السياسة البريطانية أهميتها كالثقل العربي لها، ومواصفات أخرى متعددة، أهّلت مصر للقيام بدور الزعامة العربية المقترحة[٣٣]. وقد وجدت بريطانيا في جو النهوض القومي لدى مثقفي المنطقة العربية وجماهيرها، فرصة سانحة للالتفاف على مفهوم الوحدة العربية كمطلب جماهيري قاعدي، وذلك بالعمل على تاسيس شكل فوقي للوحدة تمثل، في ما بعد، بما عرف بجامعة الدول العربية.

بريطانيا تبادر

لا يختلف مؤرخو هذه الفترة والساسة المعاصرون لها على ما لبريطانيا العظمى من دور في بلورة مشروع الجامعة العربية وإخراجه إلى النور. فعبد الرحمن عزام، أول أمين عام للجامعة العربية، يشير في صفحات من مذكراته السرية، إلى أن فكرة الجامعة العربية قد خرجت بداية من لندن[٣٤] وأن انطوني أيدن، وزير الخارجية البريطاني آنذاك، هو الذي «أوحى» للدول العربية بإنشائها[٣٥] وذلك حين أبدى «عطفه» على أية بادرة يقوم بها العرب لتوثيق الروابط الثقافية والاقتصادية والسياسية في ما بينهم.

كيف استقبل العرب مبادرة لندن؟

في الصفحات المشار إليها من مذكراته السرية، يفسر عبد الرحمن عزام دافع الوطنيين من الساسة العرب إلى قبول الدعوة البريطانية: حيث يقول أن العرب التقطوا الفكرة واستغلوا حماس الانكليز لانشاء الجامعة العربية «حتى إذا تحقق حلم انشائها

وأصبحت حقيقة ملموسة، أمكن للعرب تطويرها لتكون أداة لتحقيق مطالبهم الوطنية»[٣٦]. وفي موقع آخر، يكشف عزام عن الصراع الذي شهدته أروقة الجامعة في أولى سنوات انشائها، بين اتجاهين، أحدهما قومي عربي أراد أن تكون الجامعة العربية في خدمة قضايا النضال الوطني للعرب، والآخر مثله عملاء الانكليز من القادة العرب، الذين أرادوا للجامعة أن تكون إطاراً لتمرير السياسة البريطانية في المشرق العربي من خلال الأدوات المحلية»[٣٧].

الدوافع البريطانية: يفسر الصراع المشار إليه أعلاه في إطار الجامعة العربية لاحقاً، دوافع التعاطف البريطاني مع فكرة تأسيسها، ويمكن وصف هذا الصراع «بأنه محاولة من بريطانيا للسباحة مع التيار، استرضاء للرأي العام العربي[٣٨] وتسليماً بقوة الفكرة[٣٩]. لذا سعت بريطانيا لتحقيقها من أجل كسب أمرين:

الأول — كسر موجة العداء العربي[٤٠] للسياسة البريطانية.

الثاني — محاولة توجيه هذه الوحدة باتجاه المصالح الاستراتيجية لبريطانيا، بحيث تتمخض في ما بعد عن حلف عربي يسهل لبريطانيا التعامل مع دول المنطقة بالجملة[٤١] مما يمكنها من توجيه سياسة الجامعة العربية وفق المصالح البريطانية. ومهما يكن الأمر، فإن بريطانيا «لم تخترع الجامعة العربية، ولكن الشكل الذي اتخذته أخيراً مدين بعض الشيء إلى نفوذها»[٤٢].

تأسيس جامعة الدول العربية: في آذار (مارس) من العام ١٩٤٥، تأسست جامعة الدول العربية بعد أن قامت كل من مصر وسوريا وشرق الاردن ولبنان والمملكة العربية السعودية بالتوقيع على بروتوكول الاسكندرية في تشرين الأول (اكتوبر) من العام السابق (١٩٤٤).

وفي صدد تأسيس الجامعة العربية، يشير المؤرخ الالماني الغربي فولفرام برونر إلى أن القوى الطبقية من عناصر البرجوازية الكبيرة والاقطاع أرادت أن تستغل مفاهيم الوحدة العربية لصالحها فقامت بتأسيس جامعة الدول العربية، التي ظلت لاكثر من عشر سنوات، كما يقول المؤرخ المذكور، إطاراً للأنظمة العربية الرجعية المرتبطة بالامبريالية[٤٣]. ويلتقي هذا التفسير مع الرأي القائل بأن الانكليز أرادوا باقتراحهم إنشاء الجامعة العربية «امتصاص مشاعر الجماهير التي اشتد حماسها مع الانتفاضة الوطنية لتحقيق الوحدة العربية»[٤٤]. أما اميل توما فإنه يستعرض النتائج المباشرة لتأسيس الجامعة على واقع النضال الفلسطيني بقوله: ان تأسيس الجامعة العربية قد أكد نمو التضامن العربي من جانب، ولكنه من جانب آخر «اغتصب»، إلى حد ما، دور الحركة القومية العربية في فلسطين»[٤٥]. إذ لم يعد من الممكن استبعاد هذه الصيغة الفوقية من التنسيق العربي الرسمي عن تطورات القضية الفلسطينية، «بل هي أخذت تتدخل عملياً في بناء القيادة القومية وتؤثر في نهجها»[٤٦]. وبالتالي، فإن هذه الانظمة بتبنيها شعارات الوحدة العربية، حققت بعضاً من أهدافها في استيعاب حالة النهوض القومي في أوساط الجماهير الشعبية العربية.

القضية الفلسطينية في لقاءات جامعة الدول العربية: في الثاني من حزيران (يونيو) ١٩٤٦، تداعى الملوك والرؤساء العرب إلى الاجتماع في انشاص، أحد القصور الريفية للملك فاروق، ملك مصر آنذاك. وكان هذا الاجتماع الذي عرف باسم «مؤتمر انشاص» قد أُعدَّ أصلاً ليتباحث الحكام العرب في ما بينهم بشأن التنسيق من أجل اتخاذ اجراءات موحدة لمكافحة الشيوعية[٤٧]، بناءاً على طلب من كلايتون المندوب البريطاني في القاهرة. وهكذا لم يكن في نية المؤتمرين في انشاص، بداية، أي توجه، لمناقشة القضية الفلسطينية غير أنهم ارتأوا محاولة الاستفادة من الخلاف البريطاني ــ الاميركي حول تطبيق توصيات اللجنة الانكلو ــ أميركية، فقرروا رفض توصيات اللجنة المذكورة، مطمئنين إلى أن هذا الموقف لا يتعارض مع الموقف البريطاني المتحفظ عملياً على التطبيق الفوري لهذه التوصيات.

وتمشياً مع الموقف المتخذ أعلاه، بادرت جامعة الدول العربية إلى الدعوة لعقد اجتماع خاص للجنة السياسية في بلودان. وقد عقد الاجتماع المذكور في التاسع من الشهر ذاته، أي بعد مرور أسبوع واحد على مؤتمر انشاص.

وكان على المجتمعين في بلودان، من الزعماء العرب، وضع صيغة عملية لتوجهات مؤتمر انشاص التي جاءت صيغتها «متطرفة» بالقياس إلى الطبيعة الطبقية والسياسية لهؤلاء الزعماء. ولكن مؤتمر بلودان تكشف عن منافسة وتناقضات بين مجمل الدول العربية المجتمعة هناك. فجاءت مقترحاتها، في ما يتعلق بالقضية الفلسطينية انعكاساً لخلافاتها، بعضها مع البعض الآخر، وتعبيراً عن مصالحها الاقليمية الضيقة. فسوريا والحاج أمين الحسيني، سعيا إلى تدخل عسكري عربي في فلسطين، وكذلك الملك عبد الله، ملك شرق الأردن، لكن الأخير عنى بالتدخل، تدخل قواته هو حتى يتمكن من السيطرة على المناطق التي تتبقى في فلسطين. وأما السعودية ومصر، فقد عارضتا بشدة أي تدخل. فيما كان العراق ولبنان أكثر البلدان العربية حماساً، لم يتجاوز الألفاظ[٤٨].

وفي المحصلة، وضع مؤتمر بلودان على جدول أعماله بندين، أحدهما يتعلق بصياغة رد على مذكرة بعثت بها الحكومة البريطانية والرئيس الاميركي ترومان للزعماء العرب، لابداء الرأي بتوصيات اللجنة الانكلو ــ أميركية، المتعلقة بمستقبل فلسطين. وأما البند الثاني، فيتعلق بموضوعة «انقاذ» فلسطين، لأن المؤتمرين لم يتوقعوا أي جدوى للمناقشات. وبعد مداولات استمرت عدة أيام، توصل القادة العرب إلى الاتفاق حول قرارين منفصلين، أحدهما سري والثاني علني. ويتعلق هذا الاخير بارسال الرد على مذكرة حكومتي بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية. أما القرار السري، فيتعلق بدعم النضال الوطني الفلسطيني بالمال والسلاح والمتطوعين[٤٩]. فضلاً عن قرار يتعلق بتأليف الهيئة العربية العليا لفلسطين. وقد اعتبر هذا القرار بمثابة بداية لوصاية عربية مباشرة على الحركة الوطنية الفلسطينية إذ تمَّ تعيين قيادتها للمرة الأولى، في إطار لقاءات جامعة الدول العربية، وليس من خلال مؤتمر قومي في فلسطين يختار القيادة الوطنية[٥٠].

تتابعت اجتماعات جامعة الدول العربية بعد بلودان. ومن أهم لقاءاتها اللاحقة، اجتماع صوفر، في السادس عشر من أيلول (سبتمبر) من العام ١٩٤٧. والذي دعا إليه صالح جبر، رئيس الوزراء العراقي آنذاك، بعد اطلاعه على محتويات تقرير اللجنة

الدولية، المنبثقة عن هيئة الامم أثر عرض القضية عليها في العام ١٩٤٧. ورغم تحفظ بعض الوفود العربية على مبادرة جبر بالدعوة لاجتماع ليس من صلاحياته الدعوة إليه[٥١]، فقد تم عقد الاجتماع المذكور ونوقشت فيه مقترحات جبر التي نصت على ضرورة التطبيق الفوري لقرارات بلودان السرية والقاضية بدعم الكفاح الفلسطيني المسلح وتهديد المصالح النفطية لكل من بريطانيا والولايات المتحدة كشكل من ممارسة الضغط عليهما، لكن العربية السعودية، على لسان عاهلها عبد العزيز آل سعود، أعلنت رفضها لذلك، لأن العاهل السعودي لم يشأ «الخلط بين الاقتصاد والسياسة».

ولم يكتف العاهل السعودي بذلك، بل ذهب إلى التعهد بحماية شركة التابلاين الاميركية، مع التأكيد على عدم نيته فسخ الامتياز الممنوح لهذه الشركة. كما ارتأى أن من واجبه حماية أرواح الاميركيين الذين يعملون في الجزيرة العربية[٥٢]. وكان هذا الموقف قد أعطى للساسة الأميركيين تطمينات أكيدة على مصالحهم النفطية مما جعلهم أكثر اندفاعاً في تبني المطالب الصهيونية في فلسطين.

أربكت المواقف المتعارضة في صوفر جلسات المؤتمر المذكور، وجاءت مقرراته متناغمة مع المواقف المترددة، غير الحاسمة للعديد من الوفود العربية المشاركة فيه. فالتطرف العراقي جوبه بمعارضة مصرية ــ سعودية. وتراجع بعض الوفود عن مواقفه المتعلقة بتهديد المصالح البترولية للغرب، بحجة أن الموافقة على قرار كهذا يتطلب التشاور مع حكوماتهم أولاً[٥٣]. وهكذا كانت حصيلة اجتماع صوفر رسالة صدرت باسم المؤتمر، وجهت إلى كل من لندن وواشنطن، وكانت الرسالة أكثر تواضعاً بكثير[٥٤]، مما جاء في الخطب الحماسية الملقاة في الجلسات، إذ لم تتطرق إلى قرارات مؤتمر بلودان، ولم تهدد بقطع إمدادات البترول، تمشياً مع الموقف السعودي. واكتفت بالتحذير من أن «تأسيس دولة يهودية كما جاء في توصيات الامم المتحدة، سيؤدي إلى تفجير عام للعنف في منطقة الشرق الاوسط، ولن تكون الحكومات العربية قادرة على منع وقوعه»[٥٥].

وفي تشرين الأول (اكتوبر) من العام ذاته (١٩٤٧)، أي بعد مرور ثلاثة أسابيع على اجتماع صوفر، عقدت اللجنة السياسية للجامعة العربية اجتماعاً لها في عاليه بلبنان. وفي هذا الاجتماع، أكدت اللجنة على أن قرارات بلودان تبقى سارية المفعول رغم صدور قرارات لاحقة عليها في صوفر. وجاء التأكيد على سريان مفعول قرارات بلودان مشروطاً بإصرار كل من أميركا وبريطانيا على تطبيق توصيات اللجنة الانجلو ــ أميركية[٥٦] فضلاً عما تقدم، اتخذت الدول العربية في هذا الاجتماع خطوة جديدة هي الأولى من نوعها، تمثلت بتشكيل لجنة عسكرية[٥٧] من ممثلي كل من العراق، لبنان، فلسطين، سوريا وشرق الاردن. ولم تمثل مصر في اللجنة المذكورة. وقد تقرر تعيين مركز رئيسي لهذه اللجنة مع العمل على تعبئة الجيوش العربية على حدود فلسطين[٥٨]. كما تقرر إرسال المعدات اللازمة لدعم نضال الفلسطينيين. وقد جاء قرار تشكيل اللجنة العسكرية بهدف التصدي لقيام الدولة اليهودية، التي لن يكون هناك من سيدعم العرب للحيلولة دون قيامها، نظراً لأن غالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ستدلي بأصواتها لصالح قيامها[٥٩]، وبالتالي ليس أمام العرب غير الاعتماد على قواهم الذاتية. إلا أن تطورات الأحداث في ما بعد، واللقاءات العربية التالية، كشفت الفجوة الكبيرة بين التصريحات والقرارات العربية

الرسمية، وبين المواقف الفعلية للدول العربية على أرض المعركة.

الفلسطينيون في معارك ما قبل النكبة

قبل أن تدخل الجيوش العربية النظامية إلى فلسطين في الخامس عشر من أيار (مايو) ١٩٤٨، كانت الجماهير الفلسطينية قد بادرت عفوياً إلى خوض معركتها ضد قرار التقسيم[٦٠]. ففي اليوم التالي لصدور القرار المذكور، كانت الصدامات بين الفلسطينيين والعصابات المسلحة التابعة للتنظيمات الصهيونية قد بدأت في مدينة القدس، وامتدت بعد ذلك إلى المدن والقرى الفلسطينية الأخرى[٦١].

ولم تكن الساحة الوطنية الفلسطينية تستند إلى وجود قوي أو قوة سياسية منظمة تمتلك إطاراً تنظيمياً متماسكاً يُؤهلها لاستيعاب طاقات الجماهير الفلسطينية وتوجيه اندفاعها الوطني، وتعبئتها في معركة قد تطول. وكانت القيادات الفلسطينية الوطنية البارزة على الأغلب، إما من المتنفذين الأفندية، أسياد الأرض الكبار ورجال الدين المسلمين، أو من قطاع البرجوازية التجارية في المدن. وكانت هناك عناصر معدودة من فئة المثقفين الوطنيين الذين تبينوا العجز في البنية الاجتماعية القائمة ووعوا مخاطرها[٦٢] دون أن يكونوا قادرين على وضع البديل الصحيح. ولم يشكل هؤلاء ثقلاً ملموساً في الأوساط الشعبية. وقد نشطوا في أحيان كثيرة أما كأفراد، أو في أطر سياسية لم ترق إلى مستوى التنظيم بمفهومه العلمي. وفي الوقت الذي كانت فيه الظروف تتطلب جسماً فلسطينياً موحداً كانت الساحة الفلسطينية تعج بالتنظيمات والتجمعات السياسية[٦٣] التي تعمل منفردة وتنشط في أحسن الأحوال موسمياً وفي الأوساط العليا، على الأغلب، طارحة الجماهير الشعبية كَمّاً مهملاً أو احتياطياً تكتيكياً عند الحاجة للعنف. أما العناصر التقليدية من القيادة الفلسطينية، فكانت تتصف بفردية القرار ومحاولة احتواء القوى الأخرى التي لا تخضع لقيادتها المباشرة[٦٤]. وقد تمكن بعض هذه القيادات، مستغلاً نفوذه الديني ووجاهته الاجتماعية، من تحريك بعض القطاعات الجماهيرية من الريفيين وفقراء المدن. وفي صلاتها العربية، ظلت هذه القيادات على هامش السياسات الرسمية للدول العربية، لم تخرج عنها في معظم الأحوال، فزرعت بذلك بذرة الثقة بامكانيات الأنظمة لا بطاقات الجماهير الذاتية[٦٥] كما جنحت فئة المتنفذين تاريخياً في حوارها مع سلطات الانتداب البريطاني إلى المهادنة واللين، وهي التي استمدت نفوذها في أوساط الفلسطينيين، بسبب فقدانهم إلى الدولة والمؤسسة التي تمثلهم في مواجهة سطوة الانتداب الأجنبي، فقامت الزعامات المحلية بمقام الدولة في حال غيابها أو فقدانها. وعند إحساسها بالعجز، لجأت هذه القيادات إلى وسيلة الاتصال بالدول العربية التي كانت بمجملها تدور في فلك السياسة البريطانية. وكان الشعب الفلسطيني، صاحب القضية، الغائب الأكبر عن ساحة تحالفات هؤلاء الذين لم يهملوا دور الشعب في الكفاح فحسب، بل ساهموا بسبب صراعهم على الزعامة في شق الصفوف[٦٦]، وخلق جو من الاضطراب والفوضى بسبب الأوامر المتعارضة والمنفصلة في كثير من الأحيان[٦٧]. وقد كرس هذا النهج عشائرية الولاء وغلبته على الانتماء للوطن باعتباره الانتماء القومي في مفهومه الأشمل. وكان للتخلف السائد وانعدام الوعي، بهذه المخاطر، الأثر الكبير في قبول

الجماهير للانخراط في العمل الوطني من خلال الاطر الخاطئة القائمة حيث لا بديل.

في ظل هذه الظروف، تم تشكيل جيش الجهاد المقدس[٦٨] الذي بادرت الهيئة العربية العليا بقيادة الحاج أمين الحسيني إلى تأسيسه، أثر صدور قرار التقسيم[٦٩] وقد أسندت قيادته إلى المناضل عبد القادر الحسيني، الذي استشهد لاحقاً في معركة القسطل الشهيرة[٧٠]. فضلاً عن لجان وتشكيلات أخرى، لم تتميز عن تشكيله الحسيني سياسياً أو تنظيمياً.

إزاء ما تقدم، كان على الفلسطينيين أن يجابهوا وضعاً أكبر بكثير من قدرتهم على المقاومة. وباستثناء تسلحهم بالبطولات الفردية والاندفاع من أجل الخلاص الوطني، افتقر الفلسطينيون إلى حد كبير للمقومات الذاتية والموضوعية التي هي شرط الانتصار. فمحلياً، كانت الصراعات الداخلية قد نخرت في الجسم الوطني، خاصة الخلاف الحسيني ـ النشاشيبي، مما غيب أي إمكانية للتنسيق بين الفرقاء المتحمسين لهذا الطرف أو ذاك[٧١]. وعربياً، لم يتبين الفلسطينيون التناقض الكبير بين التصريحات الواعدة للساسة العرب، وبين مواقفهم الفعلية، إلا بعد فوات الأوان، حيث خبر الفلسطينيون بالتجربة الملموسة فساد الاسلحة والخيانة أو العجز، وفقدان المبادرة والركون إلى الوعود البريطانية والاميركية[٧٢]. وبالتالي خاضوا معركة وجودهم في العامين ١٩٤٧ و١٩٤٨، في ظل أقسى الشروط المحلية والعربية والدولية. وكانوا وحيدين في الميدان، تدعمهم بضع ألوف من المتطوعين العرب والمسلمين الذين جاء معظمهم للقتال في فلسطين ضمن إطار قرار جامعة الدول العربية بتشكيل جيش الانقاذ.

جيش الإنقاذ

لا تختلف التفسيرات كثيراً بشأن دافع الدول العربية لتشكيل جيش الانقاذ، وتشير دراسة حول هذا الجيش وظروف تأسيسه ومهمته في فلسطين[٧٣] إلى أن الظروف الناتجة عن تطورات القضية في العام ١٩٧٤ وأوائل العام ١٩٤٨، قادت الانظمة العربية للتدخل في فلسطين باتجاهين: أحدهما يتضمن تهيئة الجيوش العربية النظامية للتدخل في فلسطين فور انسحاب القوات البريطانية في الخامس عشر من أيار (مايو) والثاني يدعم وجهة النظر القائلة بضرورة تشكيل جيش من المتطوعين العرب وإعداده للتدريب والتعبئة اللازمين في معسكرات التدريب التي أعدت لهذا الغرض لاحقاً، في سوريا. وقد اختلفت مواقف الدول العربية ازاء التوجهات المطروحة. ففي حين ارتأى البعض إحالة القضية إلى أصحابها ليتحملوا المسؤولية الأساسية في الكفاح[٧٤]، مع دعم عربي لهم، سعى البعض الآخر من الدول العربية، بتوجيه بريطاني، إلى الغاء أي توجه يقود عملياً إلى تسليح الفلسطينيين[٧٥]، وذلك لما يعنيه تسليحهم من خطورة على السياسة البريطانية في المنطقة والرجعيات العربية الحاكمة المتحالفة معها. مما يمكنهم أي الفلسطينيون، من محاربة قيام الدولة اليهودية المقترحة. لهذا كله، جاء تشكيل جيش الانقاذ صيغة توفيقية تسعى إلى هدف مزدوج: تخدير الجماهير[٧٦] بفتح باب التطوع كمتنفس للمناضلين العرب المتحمسين للقتال، ومن جانب آخر لا تخرج هذه المبادرة عن وصاية دول الجامعة العربية بحيث تبقى هناك سيطرة للانظمة على هذا الاطار العسكري الذي اتخذ طابع جيش شعبي.

وقد بين القاوقجي قائد جيش الانقاذ[٧٧]، هذا الواقع مشيراً إلى قلة اهتمام الزعامات العربية الرسمية وعجزها وعدم جديتها في المواجهة أثناء المعارك. مما جعل تركيبة هذا الجيش وإمكانياته ومهامه، تأتي موضوعياً في سياق الهدف العربي الرسمي من تشكيله.

ويشير محمد فائز القصري إلى أن تشكيل جيش الانقاذ جاء «ارضاء للشعور العربي الثائر على حكوماته المتراخية في قضية فلسطين... وان الذين طالبوا بتأسيسه أشخاص هدفوا إلى الدعاية والتأثير على الرأي العالمي، وإلى إشغال الرأي العام العربي بمسايرة تطلعاته»[٧٨] ذلك لان موقف الجامعة العربية كان حرجاً أمام حالة الغليان الجماهيري فلم تجد أمامها بالتالي، «على حد رأيها في ذلك الوقت إلا طريقين هما تسليح الفلسطينيين نسبياً، وتحضير جيش الانقاذ وإدخاله فلسطين ليدافع عنها، ريثما تعتمد الجيوش العربية دخول الحرب. ومن جهة أخرى، إيهام هيئة الأمم ومنها بريطانيا والولايات المتحدة الاميركية لتعدل عن قرار التقسيم، وتؤجل تطبيقه لوقت آخر»[٧٩]. ويؤكد ما تقدم أن تشكيل جيش الانقاذ، لم يعد كونه، في أحسن الأحوال، محاولة ساذجة للمناورة، هدفها التلويح بالقوة لا استعمالها، وقد بيّن مجرى الأحداث في ما بعد أنه قد تم «تعديل الخطط وإبعاد أهل البلاد الفلسطينيين عن أمور الدفاع عن مدنهم وقراهم إرضاء للملك عبد الله»... «الذي لم يدخل الحرب وإنما كان يطبق حدود التقسيم»[٨٠].

الدول العربية في الحرب

لم تدخل جيوش الدول العربية حدود فلسطين، ليلة الخامس عشر من أيار (مايو) في العام ١٩٤٨، بعامل التنسيق والوحدة في ما بينها، وإنما بعكس ذلك تماماً. ففي الوقت الذي أجمعت فيه الدول العربية على إرسال جيوشها إلى فلسطين، كانت هذه الدول في الواقع تتوزع على ثلاثة محاور متصارعة، ومختلفة في وجهة نظرها بشأن التدخل[٨١]. وقد أنتج واقع التحالف والتناقض هذا، المنطق الفعلي للتدخل في فلسطين[٨٢]. وكان طرفاً الصراع الاساسيان ازاء القضية الفلسطينية في المحاور العربية الثلاث، هما مصر وشرق الاردن. وقد دخل كلا الطرفين المعركة، وهو يتطلع إلى هزيمة أطماع الطرف الآخر، لا إلى منع قيام الدولة اليهودية.

مجمل القول، أن الدول العربية، اتخذت قرارها مجتمعة بالتدخل، دون أن ترافق هذا القرار بالاعداد والتجهيز اللازمين له. فضلاً عن أن الجيوش العربية لم تكن أصلاً مؤهلة لخوض معركة مصيرية في فلسطين[٨٣] وكان الملك عبد الله، هو الوحيد من القادة العرب الذي يعرف ما يريد من التدخل[٨٤] وهو الذي لعب الدور الحاسم في تقرير نتائج الحرب عربياً. وقد قادت الأحداث والتطورات إلى توليته القيادة العليا للجيوش العربية[٨٥] وفق خطة لم تنفذ، بسبب تواطئه، وقيادة جيشه الانكليز، مع الخطة الصهيونية، بحيث يقتسم الطرفان: الهاشمي والصهيوني فلسطين في ما بينهما.

وبعد أن استمرت المعارك أربعة أسابيع متواصلة، قامت خلالها القوات العربية بالسيطرة على تلك المناطق التي حددت للعرب بموجب قرار التقسيم[٨٦]، ثم فرض الهدنة الأولى في الحادي عشر من حزيران (يونيو) ثم تبعتها في الخامس عشر من تموز (يوليو)

الهدنة الثانية لوقف اطلاق النار. وكان للضغط الذي مارسه وفد الاردن إلى اجتماع اللجنة السياسية للجامعة العربية المنعقد في الخامس والعشرين من أيار (مايو) في العاصمة الاردنية، عمان الاثر الاكبر في قبول دول الجامعة العربية الهدنة في فلسطين. إذ تمت موافقتها على ذلك تحت تهديد رئيس الوزراء الاردني آنذاك، توفيق أبو الهدى، بالانسحاب من جامعة الدول العربية إذا لم تقبل الجامعة رسمياً وقف اطلاق النار(٨٧). ومنعاً للتدهور في الموقف العربي «الموحد»؛ حيث تخوف بعض الوفود من أن يتبع الانسحاب الاردني انسحاب عراقي، حدث إجماع عربي(٨٨) حول الموقف الاردني. وقد أعقب هدنتي وقف إطلاق النار مسلسل من اتفاقيات الهدنة الدائمة المعروفة باتفاقيات رودس، التي عقدتها الدول العربية المحاذية لفلسطين، مصر، لبنان، الاردن، سوريا، تباعاً وبشكل افرادي، في الفترة ما بين شباط (فبراير) إلى تموز (يوليو) من العام ١٩٤٩(٨٩).

أما عن الجانب الصهيوني في الحرب، فقد تم الاعلان عن تأسيس دولة اسرائيل في اليوم نفسه الذي دخلت فيه الجيوش العربية حدود فلسطين. وقد أعترفت بها الولايات المتحدة الأميركية بعد احدى عشرة دقيقة من اعلان تأسيسها(٩٠). وقامت القوات الصهيونية باحتلال المناطق الاستراتيجية الهامة فوراً مستندة الى انها بالقتال تستطيع فرض سياسة الأمر الواقع على العرب، وأخذ ما لا يمكن أن يتنازلوا عنه بالمفاوضات(٩١). وكانت القوات الصهيونية، حتى قبل الانسحاب البريطاني، قد قامت بعدة هجمات قوية وسريعة، احتلت على أثرها المناطق المخصصة للدولة اليهودية ثم اجتازتها لاحتلال المناطق المخصصة للعرب.

كان بديهياً أن تمتلك الحركة الصهيونية زمام المبادرة داخل فلسطين، فمن جانب، اسهم التواطؤ البريطاني معها بتسليمها بعض المناطق من غير قتال. ومن جانب آخر، لعب تآمر الملك عبد الله مع القادة الصهاينة(٩٢) دوراً أساسياً في تمكين قواتهم من السيطرة على مواقع هامة من الناحيتين الاستراتيجية العسكرية والجماهيرية القتالية(٩٣). ومن جانب ثالث، كان قادة الحركة الصهيونية ومنظماتها في العالم قد أحرزوا نصراً سياسياً كبيراً على الصعيد الدولي في الأمم المتحدة. وقد أعطاهم هذا المكسب الدولي الغطاء اللازم لعملياتهم الحربية ضد الفلسطينيين، وفق الخطة الصهيونية لا وفق قرار التقسيم الصادر عن هيئة الأمم، مدعومين بذلك من قبل الولايات المتحدة الأميركية دولياً، ومن قبل بريطانيا محلياً، في فلسطين.

ولم ينشأ عدم التكافؤ بين الغرب والحركة الصهيونية للتو عند بدء المعارك، بل حصل ذلك تاريخياً وبالتدريج من خلال حضور صهيوني مكثف داخل فلسطين. وقد تمثل هذا الحضور ببناء المؤسسات الذاتية للمستوطنين على طريق استقلالية لليهود (Jewish Autonomy)، ومن ثم تأسيس الدولة اليهودية. وقد تمكنت الحركة الصهيونية من تشييد مقومات دولتها، اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، في ظل الرعاية البريطانية طوال فترة الانتداب، وبالتبني الاميركي الكامل لاطماعها منذ مطلع الاربعينات. في مقابل هذا الحضور الصهيوني القوي، والذي تميز بالغصرية والتفوق في الاعداد والتنظيم(٩٤)، كان هنالك غياب فلسطيني، سعت بريطانيا إلى تكريسه بالحيلولة دون تطور أو قيام أية مقومات لاستقلال الفلسطينيين ذاتياً (Palestinian Autonomy) على أرض بلادهم طوال

عهد انتدابها على فلسطين، كما تكرّس هذا الغياب في ما بعد، بفعل تعريب القضية الفلسطينية والذي ترجع جذوره فعلياً إلى العام ١٩٣٦ عندما تدخل الحكام العرب لانهاء اضراب الستة أشهر وإيقاف الثورة المسلحة وبتواطؤ معربيها مع بريطانيا ومهادنتهم لسياساتها، فما منع الدول العربية من التدخل الفعال في فلسطين هو حرصها على عدم الدخول في صراع مع سلطات الانتداب البريطاني[٥]. لهذا نزلت الدول العربية عند الرغبة البريطانية القاضية بالا تدخل جيوش العرب حدود فلسطين قبل انسحاب القوات البريطانية[٦]. وقد قلب امتثال العرب للرغبة البريطانية هذه، المعادلة في صالح الأهداف السياسية والعسكرية للحركة الصهيونية. إذ واصلت الصهيونية عملياتها البنائية بدون أي ارباك يذكر، خاصة في المجال العسكري، حيث بادرت قواتها إلى احتلال المواقع الحيوية الضرورية لتحصين دولتها، وشرعت على الفور في تأسيس سلطتها السياسية. في الوقت ذاته، كان العرب ينتظرون الانسحاب البريطاني ليحاربوا الحضور القوي للصهيونية ومؤسساتها من غير قوة فعلية ولا خطة أو قرار حاسم بالقتال. وفضلاً عن ذلك، كان للفراغ الحاصل في الساحة الوطنية الفلسطينية منذ البدء بتعريب القرار الفلسطيني ونقله إلى أروقة الجامعة العربية في القاهرة، الاثر الكبير في تمهيد الطريق لملء الفراغ الفلسطيني بالثقل المادي للحركة الصهيونية ومؤسساتها. حيث لم تضطر الحركة الصهيونية إلى التصادم مع مؤسسات قائمة، بل قامت بتنمية قوتها الفعلية على أرضية الغياب الفلسطيني والعربي.

---

(١) لمزيد من التفاصيل انظر:
Alan R. Taylor, *Prelude to Israel; an Analysis of the Zionist Diplomacy* 1897--1947, First Edition, London, Darton, Longmann and Todd 1967, Chapt. VI.

(٢) طارق البشري، الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ ــ ١٩٥٢، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٢، ص ١١٩ و١٤٠.

(٣) Taylor *op.cit., p. 53*

(٤) See: Frank Manuel, *The Realities of the American-Palestine Relations*, Washington, Public Affairs Press, 1949, Chapt, VII.

(٥) John and David Kimche, *Both Sides of the Hill*, London, Secker and Warburg, 1960, p. 47.

(٦) اميل توما، **جذور القضية الفلسطينية**، سلسلة دراسات فلسطينية ٩٢، بيروت، مركز الابحاث في م.ت.ف.، ١٩٧٣، ص ٢٠٢.

(٧) نجيب صدقة، **قضية فلسطين**، بيروت: دار الكتاب، الطبعة الاولى، ١٩٤٦، ص ٢٧٦ و٢٧٧.

(٨) وزارة الارشاد القومي، الهيئة العامة للاستعلامات، **ملف وثائق فلسطين**، الجزء الاول، القاهرة ١٩٦٩، ص ٧٦٥ ــ ٧٧٩.

(٩) أحمد الشقيري، **أربعون عاماً في الحياة العربية والدولية**، بيروت: دار النهار، ١٩٦٩، ص ٢٦٧.

(١٠) Kimche, *op.cit., p. 47*

(١١) *Ibid*

(١٢) *Ibid*

(١٣) Harry S. Truman (Memoirs), *Years of Trial and* Hope, 1946-1952, Vol. II First edition, New York, Hodder and Stoughton 1965, p. 168.

(١٤) Kimche, op.cit., p. 47.

(١٥) في العام ١٩٤٦، كان هنالك تخوف بريطاني، أميركي مشترك من طرح قضية فلسطين على الامم المتحدة، لأن ذلك يعطي للسوفييت فرصة الدخول كطرف في هذه القضية. لذا انتظرت بريطانيا والولايات المتحدة الاميركية إلى حين تسوية الخلاف القائم على مواقع النفوذ فيما بينهما، قبل القيام بإحالة القضية الى الامم المتحدة في العام ١٩٤٧.

(١٦) الادارة العامة لشؤون فلسطين، **الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين**، المجموعة الثانية ١٩٤٧ ــ ١٩٥٠، القاهرة، ١٩٧٤، ص ١٢ ــ ٤١.

(١٧) صالح صائب الجبوري، **محنة فلسطين وأسرارها السياسية والعسكرية**، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٧٠، ص ٩٥.

(١٨) محمد فائز القصري، **حرب فلسطين في عام ١٩٤٨، الصراع السياسي بين الصهيونية والعرب**، القاهرة: دار المعرفة، الجزء الأول، الطبعة الأولى، ١٩٦١، ص ٧٩.

(١٩) الشقيري، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٨٣.

(٢٠) Mustafa S. Urabi, *The United States aind Jordan With Special Refrence to the Palestine Question*, ph. D. American University, Washington, D.C., 1966, p. 55.

(٢١) Ibid pp. 55, 56.

(٢٢) Walter Laqueur, The Soviet Union and The Middle East, Routledge, Kegon Paul, London, 1956, p. 146.

(٢٣) Ibid.

(٢٤) L. Lederer, W. Vucinich, The Soviet Union and the Middle East, The Post World War II era, Stanford, 1974, p. 161.

(٢٥) Mustafa S. Urabi, op.cit., p. 59.

(٢٦) Wolfram Brönner, *Der Nahost-Konflikt und die Palästina-Frage*, Vealag Marxistische Blätter, Frankfurt am Main, 1979, S. 134.

(٢٧) Ebenda, S. 134.

(٢٨) انظر: البشري، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢٤ ــ ٢٥٣.

(٢٩) خيرية قاسمية (إعداد)، **عوني عبد الهادي ــ أوراق خاصة**، سلسلة كتب فلسطينية ــ ٥٤، بيروت: مركز الأبحاث في م.ت.ف.، ص ١٢٩.

(٣٠) باتريك سيل، **الصراع على سوريا، دراسة للسياسة العربية ١٩٤٥ ــ ١٩٥٨**، (سمير عبده ومحمود فلاحة)، بيروت، دار الكلمة للنشر، الطبعة الأولى، ص ٢٤.

(٣١) في كتابه: **بريطانيا والعرب**، يشير جون باغوت غلوب إلى أن الخطر الصهيوني في فلسطين كان سبباً رئيسياً في قيام حركة رشيد عالي الكيلاني في العراق. انظر:

John Bagot Glubb, *Britain and the Arabs;A Study of Fifty Years*, 1908-1958, Hodder and Stoughton, London, 1959, p. 247.

(٣٢) John Marlowe, *Anglo Egyptian Relations 1800-1953*, the Cresset Press, London, 1954, p. 321.

(٣٣) *Ibid*, p. 322.

(٣٤) جميل عارف، **صفحات من المذكرات السرية لأول أمين عام للجامعة العربية، عبد الرحمن عزام**، القاهرة: المكتب المصري الحديث، الجزء الأول، ١٩٧٧، ص ٢٦٠.

(٣٥) **المصدر نفسه**، ص ٢٦٠ ــ ٢٦٢.

(٣٦) **المصدر نفسه**، ص ٢٦١.

(٣٧) **المصدر نفسه**، ص ٢٦٨.

(٣٨) باتريك سيل، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤١.

(٣٩) البشري، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٥١.

(٤٠) **المصدر نفسه**.

(٤١) **المصدر نفسه**، ص ١١٦ و٢٥٣.

(٤٢) سيل، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤١.

(٤٣) Brönner, a,a,O. S. 135.

(٤٤) **عارف، مصدر سبق ذكره**، ص ٢٦١.

(٤٥) **توما، مصدر سبق ذكره**، ص ٢٩٩.

(٤٦) **المصدر نفسه**.

(٤٧) Kimche, *op.cit., p. 47*.

انظر أيضاً: البشري، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢٢ ــ ١٢٤، حيث يشير إلى قيام الحكومة المصرية في العام نفسه بقمع الحريات الديمقراطية تحت شعار مكافحة الشيوعية.

(٤٨) Kimche, *op.cit., pp.* 48-49.

(٤٩) **عارف العارف، النكبة ١٩٤٧ ــ ١٩٥٢**، بيروت وصيدا، المطبعة العصرية، ١٩٥٦، الجزء الأول، ص ٣٦، ٣٧.

(٥٠) الشقيري، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٧١.

(٥١) Kimche, *op.cit*, p. 56.

(٥٢) القصري، **مصدر سبق ذكره** (الجزء الأول، ص٩)، انظر أيضاً:
Kimche, op.cit., p. 79.

(٥٣) الجبوري، **مصدر سبق ذكره**، ص ٩٦.

(٥٤) Kimche, *op.cit*, p. 57.

(٥٥) *Ibid*.

(٥٦) الجبوري، **مصدر سبق ذكره**، ص ٩٦.

(٥٧) **المصدر نفسه**، ص ١١١.

(٥٨) القصري، مصدر سبق ذكره، ص ٩٥.
(٥٩) Kimche *op.cit.*, p. 57.
(٦٠) القصري، مصدر سبق ذكره، الجزء الثاني، ١٣٦ ــ ١٤٢.
(٦١) المصدر نفسه، الجزء الأول، ص ١٣٠ ــ ١٣٣، ١٤١.
(٦٢) انظر، على سبيل المثال، الشقيري، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨٣، عوني عبد الهادي (أوراق خاصة)، مصدر سبق ذكره، ص ١٤١ ــ ١٤٢، ١٤٨، ١٥٠، حيث يشيران الى ضعف البنية الاجتماعية في فلسطين آنذاك وأثر ذلك على مجمل أوضاع الشعب الفلسطيني السياسية والعسكرية.
(٦٣) نجيب صدقه، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧٢، ٢٧٣.
(٦٤) انظر، على سبيل المثال: الشقيري، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٢، ٢٠٣؛ فلسطين في مذكرات القاوقجي ١٩٣٦ ــ ١٩٤٨، (اعداد: خيرية قاسمية)، الجزء الثاني، بيروت: مركز الأبحاث في م.ت.ف. ودار القدس، الطبعة الأولى ١٩٧٥، ص ١٤٨.
(٦٥) عبد القادر ياسين وأحمد صادق سعد، الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩٤٨ ــ ١٩٧٠، بيروت: الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين، الطبعة الأولى، ١٩٧٥، ص ١٨.
(٦٦) خيرية قاسمية، مصدر سبق ذكره، ص ١٤١ ــ ١٤٢؛ الشقيري، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧١.
(٦٧) Kimche *op.cit*, p. 82.
(٦٨) انظر: عارف العارف: مصدر سبق ذكره، ص ٧٣، ٧٤.
(٦٩) القصري، مصدر سبق ذكره، (الجزء الثاني)، ص ٣٣.
(٧٠) لمزيد من التفاصيل انظر: العارف، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٦ ــ ١٦٩؛ الجبوري، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٣ ــ ١٥٤.
(٧١) Kimche, *op.cit.*, p. 82.
(٧٢) انظر الشقيري، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦٦.
(٧٣) هاني الهندي، جيش الانقاذ، شؤون فلسطينية، العدد ٢٣ تموز (يوليو) ١٩٧٣، ص ٢٧ ــ ٥٨ والعدد ٢٤ آب (أغسطس) ١٩٧٣، ص ١١٥ ــ ١٣٢.
(٧٤) انظر: العارف، مصدر سبق ذكره، الجزء الأول، ص ١٥.
(٧٥) الهندي، مصدر سبق ذكره، ص ٣٥.
(٧٦) المصدر نفسه.
(٧٧) فلسطين في مذكرات القاوقجي (١٩٣٦ــ١٩٤٨) (اعداد خيرية قاسمية) مركز الأبحاث م.ت.ف. ودار القدس الجزء ٢، ط ١، ١٩٧٥.
(٧٨) القصري، مصدر سبق ذكره، الجزء الثاني، ص ٢٥٠.
(٧٩) المصدر نفسه، ص ٢٥١.
(٨٠) المصدر نفسه.
(٨١) Kimche, *op.cit.*, *pp. 48, 49* (أنظر هامش ٤٥).
(٨٢) Ibid, 49.
(٨٣) Marlowe, *op.cit.*, p. 328؛ عبد الله التل (مذكرات): كارثة فلسطين، الجزء الأول، القاهرة: دار القلم، الطبعة الأولى، ١٩٥٩، ص ٨٨ ــ ١٩٢؛ الجبوري، مصدر سبق ذكره، ص ١٣١ و١٣٣ و١٣٤.
(٨٤) Kimche, *op.cit.*, p. 59.
(٨٥) انظر القصري، مصدر سبق ذكره، الجزء الأول، ص ١٧٨.
(٨٦) Mustafa, *op.cit.*, p. 61.
(٨٧) التل، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٢ و٢٠٣.
(٨٨) يشير الشقيري إلى رغبة الدول العربية بالاجماع، وذلك حباً بالاجماع وللتوفيق بين الفرقاء على حساب الأساسيات من القضايا المطروحة، انظر: الشقيري، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦٩.
(٨٩) انظر التل، مصدر سبق ذكره، ص ٥٣٦ ــ ٥٣٧.
(٩٠) Mustafa, *op.cit.*, p. 60.
(٩١) Marlowe, *op.cit.*, p. 329.
(٩٢) التل، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٤ ــ ٢٤٦؛ Kimche, *op.cit.*, p. 60, 110.
(٩٣) التل، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٨، ٢٥٨.
(٩٤) Yigal Allon, *The Making of The Israeli Army*, Vallentine, Mitchell, 1970, p. 11, 47, 127.
(٩٥) Marlowe, op.cit., p. 326.
(٩٦) See: Kimche, op.cit., p. 60, 80.

مياه جنوب لبنان تثير شهوات اسرائيل

بقلم: د. شكري نجار

لمحة عن وضع نهر الليطاني

نبدأ بإلقاء نظرة على أعظم أنهار الجنوب، بل لبنان بأسره، الذي هو نهر الليطاني. أنّه «كنز لبنان»، على حدّ ماجاء في قول للمرحومين الأستاذين موريس الجميل وجبرائيل منسّ في كتابهما: «تخطيط للمشكلة المائية في لبنان»؛ ذلك أن مجرى هذا النهر البالغ ١٧٠ كلم يقع بكامله في الأراضي اللبنانية، مما ينفي ذريعة الطامعين في أية نقطة ماء منه.

ظهرت فكرة استثمار هذا النهر وتجهيزه، أولاً، في كتاب وضعه المهندس ابراهيم عبد العال سنة ١٩٤٨، تحت عنوان «الليطاني»، وفيه يقترح، بشكل عملي وتفصيلي، تجهيزاً شاملاً للنهر، عن طريق انشاء السدود والافادة من المياه في الريّ وانتاج الطاقة معاً. ثم تلا هذه الدراسة فيما بعد دراسات أخرى قام بها كلّ من:

- اللجنة الاقتصادية التابعة للأمم المتحدة عام ١٩٤٩
- بعثة كلاب الأميركية عام ١٩٥١
- البعثة الزراعية الأميركية عام ١٩٤٦
- الكسندر جيب عام ١٩٤٨
- المهندسان البير نقاش وموريس الجميل عام ١٩٥٠
- الخبير الفرنسي هنري أوليفيه عام ١٩٥٣
- مهندسو النقطة الرابعة الأميركية عام ١٩٥٤
- بعثة البنك الدولي للانشاء والتعمير عام ١٩٥٤[١].

وبالرغم من كل هذه الدراسات الأوليّة التي قدّمت إلى الدولة اللبنانية، وبالرغم من انشاء مصلحة خاصة عام ١٩٥٤ أطلق عليها اسم: «مصلحة الليطاني»، فان الاستفادة الكاملة من هذا النهر انحصرت ضمن نطاق بعض الموظفين ورؤساء الدوائر والمصالح والوزير الوصّي على «مصلحة الليطاني». ومنذ انشاء هذه المصلحة حتى الآن لا يزال الجدل العقيم، والذي هو بمثابة ملهاة، يدور حول قضايا جانبيّة، تستثمرها الزعامات اللبنانية، وبالأخصّ زعامات منطقة الجنوب اللبناني، في سبيل تمييع القضيّة وتأجيلها، أو

كسب شعبيّة بواسطتها. ولكنّ الحقيقة أن وراء تأجيل العمل في استثمار مياه هذا النهر من قبل الدولة اللبنانية، كانت دائماً الضغوط الدولية، والأميركية منها بوجه خاص، لترتيب ولتأمين حاجات اسرائيل من هذه المياه بشكل أو بآخر. وبما أن حاجة اسرائيل الى المياه شديدة وضرورية، فقد بقيت دراسات استثمار مياه الليطاني وسائر الأنهار التي تغذّيه أو تتغذّى منه: كالحاصباني والوزّاني، موضوعة في الادراج الى حين تستطيع اسرائيل المطالبة من مركز القوّة، بالمشاركة في استثمار مياه جنوب لبنان.

حقيقة أطماع اسرائيل في مياه الجنوب

سنتوخّى في تتبع كل فكرة، أو قول، يتمّ عن هذه الأطماع، أن نسجّل التعبير الأقوى والأبلغ والأبعد أثراً، تاركين لصاحب القول أن يعبّر عن نفسه دون أن نعترض سبيله الاّ في حدود اختيار لابدّ منه واختصار مفروض.

عام ١٩١٩، اثر مناقشة قضية فلسطين في المؤتمر الصهيوني المنعقد في مدينة «بال» السويسرية اتخذ من جملة القرارات، واحد ينص على ما يلي:

«وفي ما يتعلق بفلسطين يجب تذكيرها (أي تذكير عصبة الأمم) أنه لابدّ من ادخال المياه الضرورية للري والقوّة الكهربائية ضمن هذه الحدود، وذلك بأن تشمل مجرى الليطاني وتلوح جبل الشيخ»[٢]. وقد أكد تشرشل، فيما بعد في مذكراته، هذا القول. فذكر في الجزء الأول صفحة ٣٠٥ ما يلي: «ولقد ذكرت، بصراحة في مجلس العموم، أن اليهود طالبوني رسمياً بأن يضمّ جنوب لبنان إلى فلسطين؛ أو على الأقل القسم الذي يجري فيه نهر الليطاني».

وفي الوثائق السريّة التي أفرجت عنها وزارة الخارجية البريطانية العام الماضي، بعد ابقائها طي الكتمان مدة ثلاثين سنة، بمقتضى قانون المحافظة على الأسرار، نقرأ أن الدول الغربية كانت مصممة عام ١٩٥١ على اقامة منظمة دفاعية شرق أوسطيّة، تضمّ الدول العربيّة واسرائيل تحت مظلّة واحدة. فاشترطت اسرائيل لقبول ذلك «أخذ حقها من مياه الليطاني»[٣]. كذلك، نقرأ في هذه الوثائق أن «بريطانيا اقترحت عام ١٩٣٨ ضمّ لبنان وسوريا الى اتحاد فيدرالي يضم فلسطين وشرق الأردن فتتكون منهم وحدة طبيعيّة». ولكن الحكومة الفرنسيّة عارضت ذلك، «والسبب الحقيقي لمعارضة فرنسا هذا الاقتراح هو ادعاؤها بأن فلسطين قد تصبح حينئذ عبئاً على [illegible] بانها الأغنياء». ولقد أوضح «الرايت أونورابل» وزير الدولة لشؤون المستعمرات البريطانية، مالكولم ماكدونالد، فيما بعد الى رئيس وزرائه «الرايت أونورابل» تشمبرلن، وبحضور «الرايت أونورابل» وزير الخارجية: الفايكونت هاليفاكس، «أن ذلك يعني على ما فهمت من محادثاتي مع زميلي وزير خارجية فرنسا أن حلّ مشكلة المياه في هذا الاتحاد الفدرالي هي العقدة؛ اذ ليس من المقبول، ووضع فلسطين غير مستقرّ الآن، والحرب فيها سجال بين العرب واليهود، أن نهدر مياه الليطاني أو مياه الأردن دون مقابل وفي المجهول»[٤].

وجاء في تقرير رسمي «محدود التداول» أعدّ في تموز (يوليو) عام ١٩٧٣ من قبل مؤسسة الدراسات الفلسطينية في بيروت، ونشرته جريدة «النهار» في ١١ تشرين ثاني (نوفمبر) ١٩٧٣: «...فقد اتصل دافيد — بن غوريون وحاييم وايزمن بالبطريرك الماروني

الذي كان في باريس لمطالبة مؤتمر السلام بضمّ الجليل الأعلى ووادي التصارى الى لبنان، اتصل به هذان الزعيمان الصهيونيان لمحاولة اقناعه بالتخلّي عن الجليل الأعلى وجنوب لبنان، الا أنّ البطريرك، بدعم من فرنسا، رفض هذه المطالب وأصّر على عدم المساس بحدود لبنان الجنوبية». وفي مكان آخر يذكر التقرير: «وفي اللقاء الذي حصل بين القاضيين براندیس وفرانكفورتر صديق الرئيس نيلسون واللورد بيرس واللورد بلفور، اتفق المجتمعون على وجوب ضمّ مناطق المياه اللبنانية الى الحدود الفلسطينية كشرط أساسي لاقامة الوطن القومي اليهودي في فلسطين وانجاحه».

ومن أبلغ التصريحات التي تكشف عن النيات والأطماع الاسرائيلية في الاستيلاء على مياه الليطاني، تصريح ليفي أشكول أحد رؤساء وزراء اسرائيل السابقين لصحيفة «اللوموند» في ٧ تموز (يوليو) عام ١٩٧٢ والذي قال فيه: «أن اسرائيل العطش لا يمكنها أن تقف مكتوفة اليدين وهي ترى مياه نهر الليطاني تذهب هدراً الى البحر». وكذلك ما جاء في الرسالة التي بعث بها بن ــ غوريون عام ١٩٦٧ الى الرئيس الفرنسي الراحل شارل ديغول رداً على السؤال الذي وجهه ديغول، يسأل فيه عن نيات اسرائيل تجاه لبنان، فأجاب بن ــ غوريون: «ان أمنيتي في المستقبل جعل الليطاني حدود اسرائيل الشمالية»[٥].

ان مطامع اسرائيل في الليطاني، سبقت بزمن، قيامها كدولة في أرض فلسطين، أي خلال عامي التقسيم ١٩٤٧ ــ ١٩٤٨. ففي كتاب «لبنان هبة الليطاني» يورد البّحاثة اليسوعي الأب «فردينان بروست» بعض اهتمامات اسرائيل التاريخية في الاستفادة من مياه هذا النهر اللبناني. فيذكر مثلاً: أنه في عام ١٩٤٣ قامت «لجنة مياه فلسطين» (وهي احدى الشركات الاسرائيلية) بوضع دراسة مكثّفة لمياه نهر الليطاني، خلاصتها القول: «ان مياه هذا النهر لا يمكن استخدامها في لبنان وحده، وأن فلسطين بحاجة قصوى للمشاركة في استثمارها».

كما يذكر الكاتب نفسه، نقلاً عن محاضر جلسات مؤتمر «بال» عام ١٨٩٧ الذي أرسى قواعد بناء الدولة الاسرائيلية المنشودة، أن تيودور هرتزل صرّح عقب انتهاء المؤتمر بقوله: «انني لو أردت تلخيص نتائج هذا المؤتمر لقلت أن في هذا المؤتمر قد وضعنا أسس الدولة اليهودية بحدودها الشمالية التي ستمتد حتى نهر الليطاني. وبعد خمسين عاماً سيرى «تأكيد هذه الدولة كل انسان»[٦].

والواقع أن قضية المياه في اسرائيل هي الشغل الشاغل حتى منذ بدء التفكير بقيام هذه الدولة في فلسطين. وبفضل اللامبالاة والضغوطات الأجنبية على العهود المتعاقبة على الحكم في لبنان استطاعت اسرائيل أن تعطّل العمل لاستفادة لبنان من مياه الليطاني. واستطراداً من مياه الحاصباني والوزاني، ليبقى ادعاؤها صحيحاً: «أن مياه أنهار لبنان تهدر في البحر»، فتورده في كلّ مناسبة تبحث فيها قضايا الليطاني والأردن والحاصباني والوزاني. وهكذا، منذ تقرير لجنة التوفيق الدولية عام ١٩٤٩ (لجنة الهدنة)، مروراً بكافة مشاريع الريّ المقدمة من الخبراء العالميين، كانت مياه الليطاني، دائماً، موضوع مساومة بين لبنان واسرائيل أو بين الدول العربية واسرائيل بواسطة هؤلاء الخبراء الذين التصقت أسماء مشاريعهم المائية بأسماء أصحابها: كمشروع «جونسون»، ومشروع «جيب» ومشروع «مكدونالد» ومشروع «لودر ميلك» الخ... وكل ما فعله العرب، حتى الآن،

للردّ على الأخطار التي تحيق بمياه الليطاني هو قرار صدر عن مؤتمر القمة العربي الأول عام ١٩٦٤ يقضي بتنفيذ سلسلة من العمليات الفنيّة في كلّ من لبنان وسورية والأردن، هدفها تأمين استثمار مياه روافد نهر الأردن ونهر الليطاني لصالح اقتصاد بلديهما، فتعهد المؤتمرون، آنذاك، بتمويل المشروع، وشكلوا قيادة عربية عليا لاتخاذ مايلزم من تدابير لحماية أعمال التمويل. وتلخّصت العمليات التي كان يقضي هذا المشروع العربي بتنفيذها في: أولاً، تحويل مياه ينابيع الحاصباني وشبعا في منطقة الحاصباني الأعلى من لبنان عبر نفق في كوكبا الى حوض الليطاني، وتخزينها في ميفدون لتستثمر في ريّ أراضي منطقة النبطيّة في لبنان الجنوبي؛ ثانياً، تنفيذ مايلزم من انشاءات لاستثمار مايمكن استثماره من ينابيع الوزّاني وسريد في لبنان وبانياس في سورية، في ريّ الأراضي الملائمة للزراعة في المناطق القريبة منها، وتجميع ونقل الفائض الباقي من مياهها عبر قناة بسعة ١٤ م٣ في الثانية، تخترق الجبهة السورية الى وادي الرقاد، أحد روافد نهر اليرموك، ليجري استثمارها في الأردن؛ ثالثاً: انشاء سدّ في موقع الخيبة على نهر اليرموك أمام تلاقيه مع وادي الرقاد، لتخزين المياه المحولة من لبنان وسوريا في خزان يتسع الى ٢٠٠ مليون م٣، وتنظيم نقلها الى قناة الغور الشرقية في الأردن لاستثمارها؛ رابعاً: تغلية قناة الغور الشرقية لمضاعفة تصريفها من ١٠ الى ٢٠ م٣ في الثانية؛ خامساً: انشاء السدود والأقنية اللازمة لنقل المياه عبر نهر الأردن الى الضفة الغربية لري أراضي غورها وجوراها(٧).

لكن اسرائيل كانت بالمرصاد لهذه المحاولة، فعطلتها بسبب عدم وجود حماية عربية ودولية لها، بوليس دولي أو مراقبين دوليين، حسب ما كان قد اقترح آنذاك عميد الكتلة الوطنية في لبنان الأستاذ ريمون اده، وهو أحد أبرز النواب والسياسيين اللبنانيين الوطنيين، ولو بلغ المشروع العربي نهايته الناجحة، لأدّى دون شكّ الى مضايقات في اقتصاديات اسرائيل؛ اذ بعد حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ احتلت اسرائيل كل مواقع المشروع في سورية، وباتت كل مياه نهر الأردن وروافده تحت تصرّفها. كما أن احتلالها للبنان قد يضعف ورقة المساومة اللبنانية حول موضوع المياه اللبنانية والحدّ من أطماع اسرائيل في هذا الخصوص.

لبنان بحاجة الى كلّ مياهه

حسب دراسات وزارة الزراعة اللبنانية، فان المساحة المرويّة في لبنان لا تتعدى الـ ٤٥ ألف هكتار، بينما المساحة المطلوب ريّها هي في حدود ٣٦٠ ألف هكتار.

ومنطقتا الجنوب والبقاع ــ وحدهما ــ في حاجة الى مليار م٣ من المياه سنوياً يستخدم منها للريّ ٨٠٠ مليون م٣ وللشفّة ٨٥ مليوناً، و١١٥ مليوناً للصناعة؛ وبناء عليه فلو استعملت كل مياه أنهار بيروت والدامور وبسيّري والحاصباني والليطاني، لتمكن الحصول على ٦٦٠ مليون م٣ فقط؛ ويبقى لبنان بحاجة الى ٣٤٠ مليوناً يمكن أن يؤمن منها سدّ ميفدون ١٠٠ مليون م٣، دون اهمال فرضية تغذيته بمياه الحاصباني التي يجب أن تصل اليه بواسطة قناة ونفق.

هذا الواقع عرض بالتفصيل في دراسة وضعها الأستاذ انطوان فتّال، المستشار القانوني في وزارة الخارجية اللبنانية، وقدّمت الى السيد هنري كيسنجر أثناء زيارته

لبنان، وهذه الدراسة تذكر بوضوح «أن لا سبيل للحفاظ على المياه اللبنانية وحمايتها من الأطماع الاسرائيلية الاّ اذا ضغطت الولايات المتحدة على اسرائيل لتفسح لنا المجال للاستفادة من مياه الحاصباني لأنه يسمح باستثمار ٩٠ مليون م٣: ٥٠ منها تجمع في سدّ ميفدون والباقي لامداد ٨٦ قرية بمياه الشفّة، وريّ ٤٥٠٠ هكتار»(٨).

كذلك من المعلوم أن مياه الشفّة لا تكفي المناطق اللبنانية؛ وبيروت، العاصمة، تعاني من شحّها، كل سنة، الشيء الكثير؛ والانتاج الزراعي يعاني أيضاً الشحّ في المياه، لهذا فانه لا يساهم بأكثر من ١٥٪ من الدخل القومي؛ وبالتالي لا يكفي لسدّ حاجات المواطنين الذين يضطرون الى الاعتماد على الانتاج الزراعي الخارجي، مع ما ينتج عن ذلك من عطالة في اليدّ العاملة الزراعية وفي نضوب المداخيل القومية. وفي هذا الصدد يقول رئيس مصلحة الليطاني والوزير السابق الأستاذ كمال خوري لمجلة الحوادث اللبنانية بتاريخ ١٤ أيار (مايو) سنة ١٩٨٢: «ان اسرائيل تأخذ سنوياً كمية مهمة من المياه تفوق العشرة ملايين م٣ من نبع الوزاني» ويضيف «أنه إذا صار سحب كميات مهمة، فإنه أول ما يصاب بالضرر؛ جبل عامل ومشروع القاسمية الذي يروي ٦٠٠٠ هكتار يتعدى ثمن محصولها الثلاثماية مليون ليرة، أما الأضرار غير المباشرة فهي أضرار معنوية، لان المياه لم يكن يوماً ما هناك اشكال حول لبنانيتها. فالمنبع في لبنان وكل المياه التي تهطل وتسير في مجراه هي مياه أمطار تهطل على سفوح جبال لبنانية، ولبنان يسيطر على أكثر من ٨٠٪ من مياه النهر».

القيمة الحقوقية لادعاءات اسرائيل في المياه اللبنانية

عام ١٩١١ اعتمدت مؤسسة الحقوق الدولية نظاماً عالمياً لاستعمال مياه الأنهار المتعددة الجنسيات بعيداً عن فرضيات قوانين الملاحة، ويتلخص بما يلي:(٩)

أولاً: إذا كان مجرى المياه يشكّل الحدود الفاصلة بين دولتين، فان أي جانب منهما لا يمكنه، من دون موافقة الآخر وفي غياب اتفاق خاص، أخذ المياه أو قسم منها في شكل يحدث تغييراً مجحفاً ومضراً في ضفة الجانب الثاني. وهذا الوضع لا يتمثّل في الحالة الحاضرة للأنهر بين لبنان واسرائيل.

ثانياً: لا يمكن لأية دولة يخترق أراضيها مجرى ماء موحدّ، أن تبدل في المجرى عند حدودها من دون حصولها على موافقة الدولة الثانية. وهذا أيضاً غير وارد الخلاف حوله بالنسبة لوضع الأنهار في لبنان وعلاقتها باسرائيل.

ثالثاً: تبقى سارية المفعول المعاهدات والاتفاقات الثنائية المبرمة بين دولتين، أو أكثر، لاسيما فيما لا يتنافى مع أحكام قرارات مؤتمر فيينا عام ١٩١٨، ومؤتمر باريس عام ١٨٥٦، ومعاهدة برشلونة في عام ١٩٢١، ومعاهدة جنيف عام ١٩٢٣، واعلان مونتيفيديو ١٩٣٣.

أما في ما يتعلق بمنطقة الشرق الأوسط، فهنالك المعاهدات التي وقعت في العشرينات بين الدولتين المنتدبتين: فرنسا والمملكة المتحدة بالوكالة عن الدول المنتدب عليها(*).

---

* يراجع في هذا الخصوص مجموعة تصريحات العميد ريفون اده حول المياه والجنوب والخطر الاسرائيلي اضافة الى المرجع المذكور تحت رقم ٩، والملف الخاص بالعميد حول أطماع اسرائيل في الجنوب اللبناني.

معاهدة ١٩٢٠ التي وقعت بين فرنسا وبريطانيا تنص في مادتها الثامنة على أنه: «خلال مدة ستة أشهر من توقيع هذا الاتفاق يقوم فريق مشترك من التقنيين الذين تنتدبهما حكومتا سوريا وفلسطين بتدقيق مياه الاردن الأعلى واليرموك وروافدهما، ويدرسون كمية المياه اللازمة لري الأراضي وتوليد الطاقة الكهربائية، وذلك بعد أن تكون الأراضي الزراعية في لبنان وسوريا قد رويت تماماً. وفي ضوء هذا التدقيق تصدر الحكومة الفرنسيّة تعليماتها لاستعمال الفائض من المياه لمصلحة فلسطين»[١٠].

معاهدة ١٩٢٢ نصت في مادتها الثالثة على أنه «يحق للحكومة الفلسطينية أو للأشخاص المنتدبين من قبلها بناء سدّ لرفع مستوى مياه الحولة وبحيرة طبريا شرط دفعها تعويضاً عادلاً لأصحاب الأراضي المتضررة وشاغليها». كما نصت في مادتها الرابعة على «أن الحقوق المكتسبة لسكان سوريا ولبنان على مياه الاردن تبقى محفوظة».

معاهدة ١٩٢٦، وهي معاهدة حسن الجوار بين حكومتي فرنسا وبريطانيا لحساب فلسطين وسوريا ولبنان، نصت في مادتها التاسعة على أن «كل الحقوق التي كرستها النصوص والعادات المحلية في استعمال مياه الأنهار والقنوات والبحيرات للريّ أو للاستعمال تبقى سارية المفعول ضمن الشروط الحاضرة»[١١].

الملاحظ من مراجعة أحكام كل هذه الاتفاقات والمعاهدات الثنائية والدولية أنه كان، يتمم أحداها الآخر، وحرصت على عدم التفريط بنهر الليطاني أو بأيّ من روافده، حتى أن معاهدة ١٩٢٠ أعطت لسوريا ولبنان الأفضليّة في استعمال المياه للريّ ولإنتاج الطاقة الكهربائية، ولم تعط لفلسطين الاّ حق التمتع بالفائض من المياه. وهذه النظرية في الحقوق كانت مستمدة، أساساً، من القانون العثماني، وغايتها الحدّ من التعسّف في استعمال الحقّ. وجاءت سائر الاتفاقات فيما بعد لتكرس هذا الواقع وتحترمه.

وبقي العرب من جهتهم يدافعون عن روح هذه المواثيق تجاه كل من يتطاول عليها. ففي عام ١٩٥٣ رفع مندوب سوريا فريد زين الدين الى مجلس الأمن الدولي مذكرة حول شرعية معاهدات أعوام ١٩٢٠ ــ ١٩٢٢ ــ ١٩٢٦، وذلك لمنع اسرائيل من اتمام الأشغال التي كانت بدأت بتنفيذها في المنطقة المجرّدة من السلاح، فأثار «أبا ــ ايبن» وزير خارجية اسرائيل، حينذاك، سقوط معاهدة ١٩٢٦ لأن اسرائيل هي الآن شخصية حقوقية جديدة غير ملتزمة بالواجبات التي فرضتها المعاهدات. ولكن مجلس الأمن قرر وقف الأشغال بموضوع الشكوى العربية الى حين البتّ بمشروعية المعاهدات التي تنظم علاقة لبنان وسوريا وفلسطين لجهة تنظيم العلاقات المائية المشتركة بينهم[١٢].

وفي عام ١٩٦٤ أثارت اسرائيل، مجدداً، قضية «تبدل نظام المياه وتوازن الحاصباني» اثر عزم لبنان، بمؤازرة الجامعة العربية، الاستفادة من مياه هذا النهر. وضربت آلة الحفر التي لا تزال حتى الآن في الموقع الذي كانت تعمل فيه، والتي لا تزال حتى الآن شاهداً على همجية وتسلّط العدوان الاسرائيلي. فتقدم لبنان الى مجلس الأمن بمذكرة تحت رقم ١٩٦٤/٨١ جاء فيها: «...وبالنسبة الى القانون الدولي العام نجد أن كلاً من لبنان وسوريا واسرائيل يملك قسماً من مجرى الحاصباني ويمارس عليه سيادته. لكن سيادة الدولة المشاركة في المجرى وملكيتها وحريتها تفرض احترام سيادة الدولة الثانية وملكيتها وحريتها. أما بالنسبة الى القانون الدولي الخاص، فان لبنان لا يزال يعتبر

نفسه مرتبطاً بالاتفاقات الثلاث التي وقعت في العشرينات والتي لا تزال صالحة»[١٣].

ان اصرار اسرائيل على أطماعها بالمياه اللبنانية يلاقي، مع الأسف، تجاوباً واهتماماً دولياً نذكر بعضاً منه، على سبيل المثال، لشدّ انتباه اللبنانيين والعرب، للمرّة الأخيرة ربما، للخطر من ضرب الاقتصاد اللبناني والوجود اللبناني بسلبه مياهه، احدى أهم مقوماته، في بلد لا يزال يحتاج الى تنمية قدراته الاقتصادية وتطوير زراعته التي تعاني من شح في المياه يؤخر عصرنتها ومكننتها واتساع رقعتها. فالسيد هارولد ساوندرز، مساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون الشرق الأدنى في عهد الرئيس كارتر، يقول صراحة: أنه «قد تم الاعتراف نهائياً ومنذ زمن بأن مشكلة الموارد المائية هي مشكلة حاسمة بالنسبة الى اسرائيل ولا بد من ايجاد حل لها»[١٤]. كما أن السوق الأوروبية المشتركة قد أشارت، أيضاً، الى مشكلة المياه في اسرائيل في البلاغ المشترك الذي أذيع بعد محادثات «اليشع كالي» أحد مسؤولي «تاهال» مع مسؤولي السوق المشتركة: «...كذلك لا بد من الأخذ بعين الاعتبار حاجة اسرائيل الماسة الى المياه وضرورة تامينها لها»[١٥].

تكراراً، نتساءل هل المطلوب أن تكون ثروة لبنان المائية «عصب الحياة لمستقبل فلسطين الاقتصادي كلّه»؟[*] وعلى حساب من؟

---

* التعبير من رسالة وجهها حاييم وايزمن في ٢٩ ديسمبر (كانون الأول) ١٩١٩ الى لويد جورج رئيس الوزارة البريطانية، وفيها يطالب أن يضم حد فلسطين الشمالي وادي الليطاني الى مسافة نحو ٢٥ ميلاً فوق المنحنى، وقد نشرت ذلك مؤسسة الدراسات الفلسطينية نقلاً عن صحيفة (الجويش أوبزرفر) البريطانية الصادرة في ١٦/١٢/١٩٧٣.

---

(١) **تقرير عن أعمال الليطاني**، ديوان المحاسبة، ص ١٠، ١٩٦٧.

(٢) Raymond xavit *Histoire de la pales-tine* ed. Plan, Paris, 1968 p. 25.

(٣) نشرت النصوص المتعلقة بلبنان جريدة **اللوموند الفرنسية** بتاريخ ٢٥/٣/١٩٧٨.

(٤) **المصدر نفسه**: من «مكتب الوثائق العامة»، وفيه تاريخ اجتماع مجلس الوزراء ومكانه: الأربعاء ٩ تشرين الثاني ١٩٢٨ وقبل الظهر في ١٠ داونغ ستريت.

(٥) **مذكرات الجنرال ديغول** بيروت: دار عويدات، جزء ٢، صفحة ٧٠.

(٦) Père: F. Proust, «*Le Liban: un don du Litani*» Paris 1943. ed. «Nationale». p. 30 et suivants.

(٧) نص المشروع: قرارات الجامعة العربية، جزء ٧/٦٤، صفحة ١٥.

(٨) وزارة الخارجية اللبنانية، **الكتاب الأبيض**، ١٩٧٦.

(٩) وزارة الخارجية اللبنانية، **الاتفاقات والمعاهدات الدولية**، الجزء الأول، الجزء الثاني.

(١٠) Documents des Nations-unies. tome: 27. p. 80 arrêt 30/953 P.H.

(١١) **مصدر سبق ذكره**، Référence précédente, p. 183, tome:30.

(١٢) **النهار**، ٢١/٩/٧٩.

(١٣) **اللوموند**، ٦/٦/١٩٨٠.

(١٤)

(١٥) التعبير في رسالة وجهها حاييم وايزمن في ٢٩ ديسمبر ١٩١٩ الى لويد جورج رئيس الوزارة البريطانية وفيها يطالب أن يضمّ حدّ فلسطين الشمالي وادي الليطاني الى مسافة نحو ٢٥ ميلاً فوق المنحنى. (**جويش اوبزرفر**، ١٦/١٢/٧٣) مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

النفط العربي والدولارات العربية واقتصاديات الغرب

د. عاطف قبرصي(*)

إن الاستهلاك الحالي للنفط يزيد عن الاكتشافات الجديدة لهذه المادة، وفي ضوء المستوى الثابت للاحتياطيات، والمعدل الراهن للإستهلاك، فانه قد لا يكون امام العالم سوى أقل من ٢٥ سنة للتحول بنعومة من النفط إلى مصادر أخرى للطاقة.

وقد لا يكون، لدى دول الاوبك، سوى مدة أقصر من اجل ايجاد بدائل لمصادر الدخل والعملات الصعبة. ففي هذه الفترة القصيرة، تواجه دول الأوبك التحدي الحيوي لتحويل قنوات عائدات النفط إلى رأسمال: بشري ومادي. يمكن أن يكون بديلاً للنفط، ويؤمن مصادر يمكن تحديدها، للدخل ولعمليات التصدير.

إن السنوات الصعبة مقبلة. ولكن من الواضح انه لم يعد بامكاننا أن نتحمل الوضع الذي يتلهى فيه مستهلكو النفط «بتبذير الطاقة»، في حين أن البلدان المصدرة تضطر إلى «إضاعة» جزء حيوي من عائدات نفطها.

إن أهداف الدول المصدرة للنفط والمستهلكة له، على عكس الاعتقاد الشائع، لا تتنافر بالضرورة. والواقع أن نجاح الطرفين في مواجهة هذه التحديات يتطلب الثقة المتبادلة والتعاون اللذين يمكن اقامتهما، فقط، على احترام كل منهما الكامل لطموحات الآخر، ولمصالحه وعواطفه وأهدافه.

الواضح أن الظروف التي احاطت بالزيادة الأخيرة لاسعار النفط لم تجد تفسيرها الكامل؛ فدول الاوبك متهمة بأنها وراء ازمات نقص النفط في الأسواق، وبالربح من الحاجة للطاقة في الدول الصناعية، وباستخدام النفط كسلاح سياسي. وتتضمن قائمة التهم تحميل الدول المصدرة مسؤولية ارتفاع التضخم في معظم بلدان الغرب، حتى ان حادث المحطة النووية في جزيرة تري مايلز، قيل انه جرى بسبب محاولة تحاشي غضب الاوبك.

---

* استاذ الاقتصاد في جامعة ماكماستر في هاملتون بولاية اونتاريو ـ كندا. وقد سبق له أن درّس في جامعتي: برود وكمبردج في بريطانيا، وعمل كمستشار للامم المتحدة وعدد من حكومات الأوبك.

وواقع الأمر ان معظم هذه الوقائع هي اعراض لأزمة النفط. إن العالم قد لا يعمد الى الاعتماد على المزيد من انتاج النفط لتلبية حاجاته النفطية المتزايدة. ان النفط مصدر محدود، غير متجدد. ولقد سبق أن اضطرت الاحتياطيات النفطية المحدودة معظم الدول المنتجة للبترول إلى تخفيض انتاجها بما في ذلك الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي والنرويج والمملكة المتحدة وكذلك المكسيك، والتي تقع جميعها خارج منظمة الاوبك. إن هذه الاجراءات الجذرية قد اتخذت تجاوباً مع «الأزمة» الراهنة. وكان يجب توقعها منذ سنوات عدة.

إن الالتفات المبكر إلى اجراءات الاقتصاد في الطاقة، وتطوير بدائل من مصادر الطاقة الأخرى، ربما تكون قد خففت، إن لم تكن منعت وقوع ازمة الطاقة كما نعرفها اليوم.

وقد سار استخدام الطاقة، تاريخياً، في اتجاه التقليل من الاعتماد على المصادر القابلة للتجدد، كالخشب والماء والحيوانات والقوة البشرية والى الاكثار من الاعتماد على المصادر المحدودة وغير القابلة للتجدد، كالفحم والنفط والغاز. إن النفط لم يكن في السابق بالأهمية التي هو عليها الآن. ففي خلال القرن الماضي، كان الفحم هو المصدر الرئيسي للطاقة، ولكن منذ العام ١٩٠٠، ازدادت اهمية النفط بصورة مدهشة، وقبل عقد من السنين، تجاوز النفط الفحم كمصدر رئيسي للطاقة في العالم. وخلال الخمسين سنة الماضية، وفي حين تضاعف استهلاك العالم للطاقة أربع مرات، تضاعف استهلاك النفط ست عشرة مرة. لقد كان التحول من الفحم إلى النفط والغاز، جزئياً، تلبية للتغير التكنولوجي، ولكن بصورة رئيسية، يمكن القول أنه نتج عن الانخفاض المستمر في اسعار النفط.

ومنذ العام ١٨٩٠ فصاعداً، راح الاستهلاك العالمي للنفط يتضاعف كل عشرة سنوات. وبالتحول في اتجاه النفط، وجدت الدول الصناعية نفسها، بحلول العام ١٩٦٠، معتمدة اعتماداً كلياً في خطط تنميتها الاقتصادية على النفط المستورد. وقد حدث هذا بالرغم من أنه كان معروفاً أن احتياطي النفط كان اقل من احتياطي الفحم. المعروف، في الوقت الراهن، ان احتياطي النفط يقدر بـ ١٥٠ مليار طن من الغاز والبترول مقابل ٧٠٠ مليار طن من الفحم (أو ما يعادل ٣٠٠ مليار طن من البترول). لقد حبذت، السياسات العامة والخاصة استخدام النفط، باسعاره الزهيدة نسبياً، وبخاصة النفط المستورد من الشرق الأوسط وشمال افريقيا. وكانت النتيجة الصافية تنمية اقتصادية سريعة مدعومة بطاقة رخيصة؛ ولكن على حساب، ما يبدو الآن، أنه مصادر الطاقة وعلى حساب ايجاد نظام طاقة مكثف للانتاج والتوزيع والنقل (راجع الجدول رقم ٢).

بالنسبة للدول المصدرة للنفط، كان اثر التحول من الفحم الى النفط، هو الاتجاه لمزيد من عمليات التنقيب، والمزيد من الاكتشافات المهمة لمصادر النفط. لكن قدرة هذه الدول على الاستفادة من هذه المصادر، كانت محدودة للغاية لسببين مهمين على الأقل هما:

(أ) أن الامتيازات النفطية التي فازت بها الشركات الدولية لم تكن لصالح الدول

المصدرة للنفط. فقد اعطت شروط هذه الامتيازات كل السلطات لهذه الشركات لتقرير معدل التنقيب والاستغلال والتصدير والتسعير. وكما يقول عبد اللطيف الحمد: «ان بلادنا عاشت، فعلاً، لأعوام طويلة، على هامش العالم؛ أضعف كثيراً وأفقر كثيراً من أن تستطيع الاحتجاج ضد استيلاء المصالح الأجنبية على ثروتنا الوطنية، وضد الأسعار الرخيصة، وضد استنزاف احتياطياتنا وضد نهب أثمان صادراتنا، وضد عزل كل قطاع النفط عن الاقتصاد الوطني(١)».

(ب) أن الحالة المتخلفة لاقتصاديات الدول المصدرة للبترول، مضافا اليها الفقر في المهارات، والأساليب غير المرنة للغاية، في معالجة السلع الوطنية والخدمات الوطنية، حدت من قدرة هذه الدول على استغلال عائدات النفط بشكل مثمر وعلى دمج القطاع النفطي في الاقتصاد الوطني.

لقد أدى هذان العائقان إلى استحالة تمكن الدول المصدرة للنفط من حماية مصالحها الوطنية، خلال أسرع مرحلة تحول في الطاقة من الفحم إلى البترول.

وقد راحت هذه الدول تراقب بيأس كيف ان ثمن برميل البترول، في العام ١٩٧٠ وهو دولار واحد و٩٨ سنتاً للبرميل، لم يكن يساوي، في قيمته الرسمية، ما كان عليه السعر في العام ١٩٥٠. لقد كانت حصة الحكومة من ثمن البرميل الواحد حوالي ٣٠ سنتاً في ١٩٥٠ وارتفعت الى نحو ٩٠ سنتاً في ١٩٧٠؛ علماً بأن الشركات كانت تحصل على أربعة اضعاف هذا الرقم ثمناً للبرميل الواحد. لقد كان الأعضاء العرب في الاوبك ينتجون مجتمعين، في العام ١٩٥٠، ما مقداره ١,٨ مليون برميل يومياً. ويتقاضون ثمن ذلك أقل من ٢٠٠ مليون دولار. وفي العام ١٩٧٠، أي بعد عشرة سنوات من قيام الاوبك، ارتفع مجمل انتاج العرب من النفط الى ١٤ مليون برميل يومياً (حوالي ٤٠٪ من مجمل ما ينتجه العالم غير الشيوعي). لكن مجمل العائدات كان اقل من ٥,٣ مليار دولار سنوياً.

إن حاجاتهم المالية اليائسة، اضافة الى سياسة النفط الرخيص المفروضة من قبل البلدان المستوردة للنفط، قد اضطرتهم إلى قبول المستويات العالية للانتاج على مر العقود الثلاثة التي تلت الحرب العالمية الثانية. وكانت النتيجة الاعتماد الزائد على عائدات النفط، والاستنزاف السريع لاحتياطيات النفط والسجل الباهت للتنمية الاقتصادية؛ وذلك، من ناحية اولى، بسبب الأثر الذي تركه قطاع النفط، جزئياً، على الأشكال الأخرى من النشاط الاقتصادي، ومن ناحية أخرى، بسبب النقص الحاصل في المؤسسات الاقتصادية والبنية الاقتصادية.

وهكذا، ففي حين مكن التحول من الفحم الى النفط الدول الصناعية من الوصول إلى مستويات عليا في التنمية والتقدم التكنولوجي السريع، كان اثره على الدول المصدرة للنفط باعثاً على الاستياء، بل انه، بشكل عام، اعاق التطور الاقتصادي السليم. وحتى العام ١٩٧٣، كانت دول الاوبك قد ضخت ١١٩ مليار برميل نفط، أي أكثر من ربع مجمل ما هو معلن عن احتياطياتها، في مقابل القليل جداً من التقدم الاقتصادي(*).

---

* تقدر شركة اكسون ان الحفاظ على نسبة انتاج احتياطية ثابتة تحتاج الى ما بين ١٢ و١٨ مليار برميل سنوياً، في حين ان الاكتشافات الأخيرة برهنت انها لا تزيد عن ملياري برميل في السنة.

عندما كان سعر نفط اوبك رخيصاً، لم تكن هناك حاجة فورية للنظر في الاستهلاك العالمي للطاقة، الذي كان يقود الى استنزاف الاحتياطي العالمي النفطي أو في التراجع عنه. ثم ضاعفت اوبك، مضطرة غير مختارة، في العام ١٩٧٣ ــ ١٩٧٤، أسعار نفطها أربع مرات. وقد أدت أزمات النفط والغاز إلى أنه أصبح من المستحيل الاستمرار، إلى ما لا نهاية، في الزيادة العالية للاستهلاك. وقد قبل موقف اوبك هذا إكثر، مع بدء الهبوط في عدد الاكتشافات النفطية الجديدة(*).

لقد نشأت حاجة إلى عمل جماعي من اجل وضع اسعار تتناسب مع تناقص تواجد النفط، وحاجة إلى تطوير مصادر بديلة للطاقة، ورغبة من اوبك الى اطالة عمر الانتاج اطول فترة ممكنة، وخوف اعضائها من استنفاذ بترولهم، إذا ما استمر الانتاج على مستواه الراهن. والأكثر اهمية من ذلك هو انهم، جميعاً، يواجهون التحدي الحيوي للتحول من الاعتماد على النفط الى رأس المال: البشري والمادي، القادر على ايجاد دخل متجدد، وعمالة، وعمليات تجارية كبدائل للنفط. إن حجم هذه المشكلة التي تواجه اوبك لا سابق له.

إن معظم اقتصاديات الاوبك تواجه مناخاً غير مناسب من اجل تحقيق اقتصاد حديث، مناخاً قاسياً: نقص في الأراضي الصالحة للزراعة، ماء، مصادر معدنية، ومصادر أخرى. درجة عالية من الأمية وندرة في المواهب الادارية والخبرات. وفي افضل الحالات هناك قوة عمل ماهرة ضئيلة، وكذلك نقص في الايدي العاملة غير الماهرة.

وحتى في أحسن الأحوال، كان لا بد من ان تحصل فوضى وسوء ادارة وازدواجية كبيرة في المجهود. لقد وضعت مشاريع وبرامج التنمية بسرعة، متضمنة مشاريع باهظة التكاليف، محدودة ومؤقتة الفائدة للبلد المعني. وقد كان تنسيق التنمية الصناعية، والحاجة إلى الايدي العاملة، والاسكان والماء، ومتطلبات النقل في الأغلب فوضوياً(٢).

لقد كانت القضية الملحة التي واجهت الدول المصدرة للنفط، في العام ١٩٧٤، هي بناء الموانىء ووسائل النقل، لاستيعاب الواردات واسعة الزيادة، من اجل الاستهلاك واغراض التنمية؛ الناجمين عن زيادة عائدات النفط. ولم يكن هذا ليتم بدون صعوبات جمة وبتكاليف باهظة جداً. فقد تم، مثلاً، توسيع موانىء ومطارات بما يزيد عن الحاجة. كذلك صدرت التعليمات بانشاء مؤسسات صحية، وغالبا بدون الالتفات الى حاجتها من الموظفين، وبدون اعتبار مستوى استغلالها او ثمن ما ستكلفه في المستقبل(٣).

وليس هناك داع الى تقديم قائمة بذلك، فان الكثير كان خطأ، ولكن الكثير كان صواباً ايضاً. ان النقطة الأساسية هي أن عدداً من اهداف التنمية قد تم الوصول اليه، لكن السجل يبقى محدوداً. وتبقى هناك بعض المشكلات الأساسية.

لقد حاولت الدول المصدرة للنفط القيام بعملية الانتقال من الانتاج الى التصفية، لإيجاد سلع بتروكيموية للتصدير ولتموين ناقلات النفط. ان رغبة الدول المصدرة من اجل

---

* والواقع أن مضاعفة اسعار النفط اربع مرات في العام ١٩٧٣ ــ ١٩٧٤ لا يعد، من وجهة نظر تاريخية، كبيراً. إذ أن زيادة اسعار النفط في العام ١٩٧٧، اذا ما قيست بالأسعار التي كانت سائدة في العام ١٩٥٠، لا تساوي سوى نمو سنوي مقداره ٧,٥٪ في حين أن المعدل الحقيقي للنمو هو أقل بكثير.

معالجة نفطها، مفهومة جيداً فهي، في معظم الأحوال، ليس لديها سوى القليل من الخيارات. ان معظمها لا يملك سوى القليل من القدرات الزراعية (ما عدا العراق، ايران، الجزائر وفنزويلا)، في حين ان اسواقها أصغر من الحد الادنى للتصنيع الحيوي. وكما قال وزير النفط الكويتي: «ان الاستثمار يجب أن لا ينظر اليه من الناحية التجارية فحسب، ولكن من الناحية الاقتصادية والفوائد الاجتماعية للأمة، وبخاصة في المدى الطويل، وكذلك كجزء من الثمن الاجتماعي، كوسيلة لملء الفراغ التكنولوجي، واقامة القاعدة الصناعية»[٤]. ولكن من اجل النجاح في هذه الجهود، تحتاج اوبك الى تعاون جوهري من قبل البلدان الصناعية.

ان المشكلة في القيام بخطط تنمية اقتصادية مثمرة قد تفاقمت جداً، بسبب الضغوط الحتمية على الحكومات لتحسين معيشة ابنائها. ان سياسة التغير الاقتصادي التدريجي، في ضوء التوقعات الطموحة، تكون، سياسياً واجتماعياً، خطرة إن لم تكن مستحيلة. لكن التحول السريع باتجاه دولة الرخاء كان، بالمقدار نفسه، مثاراً لعدم الاستقرار. إن التضخم الكبير، والاستيراد الهائل، وظهور طبقة من المواطنين غير المنتجين، والمبالغ الهائلة من الاستثمارات المخصصة في استخدامات غير انتاجية، قد انبثقت في هذا المدى القصير على الأقل. وفي هذه الفترة من التنمية العشوائية في عدد من البلدان، حدثت حركة جماهيرية من المناطق البعيدة والقرى إلى المدن. وهكذا، فان الانتاج الزراعي لم يعد يجاري الطلب عليه، وغالبا ما تردى. حتى في العراق وايران والجزائر، فان الانتاج الزراعي قد ركد او سقط. في هذه الأثناء، وفي الفترة الممتدة من العام ١٩٧٠ حتى العام ١٩٧٧، ارتفعت قائمة استيراد الأغذية في تسع دول عربية من دول الاوبك من ٨٥٠ مليون دولار إلى ٥,٦ مليار دولار[٥]. إن الأغذية الرخيصة المستوردة، قد خفضت من الانتاج المحلي، لأن المزارعين المحليين لم يعودوا قادرين على منافسة الأغذية المستوردة. إن التأكيد على التصنيع قد حرم القطاع الزراعي من المخصصات المالية اللازمة لتحسين وسائل الانتاج والمكننة والري الخ... أكثر من ذلك، ان التأكيد المغالى فيه على تلبية حاجات ساكني المدن دفع بأكثرية الناس الى المراكز المدينية بعيداً عن مزارعهم، مضيفاً بذلك الى الاختلال القائم بين القطاعين.

إن الصناعات التقليدية قد أنهيت، واتسعت في مقابل ذلك واردات البضائع الاستهلاكية بمعدلات متفجرة. انه ليس من المبالغة القول: ان النشاط الصناعي في معظم دول الاوبك هو نشاط صغير وبدائي. وفي الواقع فالصناعات في هذا القطاع تميل الى ان تكون صناعات استخراجية او من المستوى البدائي في المعالجة. ففي السعودية، مثلاً، كان التصنيع غير النفطي بالنسبة للقيمة المضافة للفرد الواحد من المستوى المتدني الموجود في اصغر بلد افريقي، وهو ١٦ دولاراً للفرد في العام ١٩٧٥[٦]. ان القيمة المضافة للتصنيع غير النفطي في معظم دول الاوبك لا تزال تحت ١٢٪ من مجمل الناتج القومي.

على أنه في السنوات الأخيرة، قامت الدول المصدرة للبترول، جميعها تقريباً، بوضع خطط تنمية صناعية طموحة، ومن المحتمل ان يوسع هذا اسهام القيمة المضافة للتصنيع غير النفطي في الناتج العام. الا ان هذه الدول، مع ذلك، تواجه مشاكل ارتفاع الاجور

والتكاليف العالية للمباني والافتقار الى المصادر الطبيعية غير النفطية. وبخاصة المياه، والأسواق المتخصصة وازمة المهارات والتخطيط الميكانيكي غير الفعال، وعدم التنسيق في الجهود المحلية والاقليمية للتصنيع أو التوزيع غير العادل للدخل والثروة.

إن المشروعات الرئيسية في الدول المصدرة للنفط تكلف ضعفي ما تكلفه مثيلاتها في الدول المتطورة أو ثلاثة أضعاف ذلك. ففي العام ١٩٧٦، مثلاً، مثلت التكاليف لبناء مشروع صناعي في السعودية على يد شركة تكساس غولف كوست ٢,١ ضعف كلفته الاصلية، و٢,٨ ضعف تكاليف مشروع عسكري. وكانت النسب نفسها في تكاليف مشاريع اقامة مولدات كهربائية، ومشروع للاسكان وانشاء مستشفى[٧]. ان بعض فروقات هذه التكاليف قد تفسر على انها تكاليف نقل ، وتكاليف تأخير، وتكاليف خدمات اضافية، ومصاريف ادارة وسكن للعمال الأجانب مرتفعي الأجور، وكتكاليف ادارة. وبالاضافة الى تكاليف الانشاء، فان تكاليف التشغيل عالية هي الأخرى. وذلك بسبب السلبيات المحلية، والافتقار الى الخدمات الداعمة، ودورات العمل القصيرة والاعتماد على اليد العاملة الأجنبية الغالية وعلى الادارة الأجنبية.

ان دول الاوبك، حتى بعد انقضاء حقبة النفط، قد تستمر في الاعتماد على العائدات الحكومية الجوهرية وعلى مدخولها من التجارة الخارجية. وطالما ان عائدات النفط في دول الاوبك تعود الى الحكومات، فان القطاع العام عادة هو الذي يؤمن التمويل، ليس في مجال الخدمات الحكومية الضرورية فقط، كانشاءات البنى التحتية، ولكن ايضا يؤمن تمويل معظم مشاريع التنمية والصناعات المحلية. وهذا يثير مشكلة اخرى هي في طبيعة الاعتماد على النفط، ودول الاوبك قادرة على تسويتها. فمن المليار دولار من عائدات صادرات النفط، تحصل الحكومة عادة على نحو ٩٠٠ مليون. وفي المقابل، فان الحكومة لا تحصل من مشروع صناعي ذي مردود مالي مساوٍ، سوى على ٥٠ مليونا، شريطة ان يكون هناك نظام ضرائبي فعال. ان الدخل من التبادل التجاري الخارجي يعتمد على ما تتسلمه الدولة من أثمان صادراتها، التي هي في مجال تنافس في الأسواق العالمية. وعلى أثمان المواد الخام وعلى التكاليف التي يتطلبها عامل اجنبي تكون الحاجة اليه ماسة. على أي حال، وكما قلت، فان عدداً من المشاريع — بسبب ارتفاع تكاليف البناء والتشغيل والنقل الى اسواق أبعد — من المحتمل ان لا تكون قادرة على المنافسة بالمعنى العالمي للاقتصاد، ومن ثم، غير قادرة على العمل بشكل مربح، وبخاصة عندما ينقطع الدعم ولا تتوافر الطاقة الضرورية بسعر ارخص من اسعار السوق. وفي ظل مثل هذه الظروف، فان عائدات الصادرات، قد تشكل في افضل الأحوال، جزءاً صغيراً من العائدات السابقة لصادرات النفط.

في الوقت ذاته، فان تشغيل الموانىء ووسائل النقل، والمؤسسات الصحية والتعليمية وصيانتها، والحفاظ على قوة عسكرية عصرية ودعم اقتصاد رخاء، سيصبح استنزافاً مضطرداً للموازنة، عندما يهبط مستوى عائدات الحكومة. ان دول الاوبك تخشى انه عندما تبدأ عائدات النفط بالتناقص، فانها ستجد نفسها، ليست افضل كثيراً مما كانت عليه في مطلع القرن. وكما قال المدير العام لشركة النفط الفنزويلية في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٥: «ان الغنى في بلادي هو نتيجة لجهود الشعب وعمله. عندما نصنع شيئاً

نستطيع أن نديره. إن صنع الثروة وصنع ادارتها جزء من عملية. ونحن لم يكن لدينا من قبل مثل هذه العملية. فالثروة أتت من الأرض. وهكذا، فنحن نملك نتيجة بدون سبب»[٨].

ما الذي ينطوي عليه كل هذا بالنسبة لمستقبل صادرات الاوبك واسعارها؟ ان الدول المصدرة للنفط، التي تواجه الهبوط المؤكد في احتياطياتها، وعائداتها الفعلية، تدرك ان معدل استغلالها لمصادر نفطها، والطريقة التي تنفق فيها عائداتها، تزداد حراجة. ان العديد من هذه الدول تتساءل، منذ فترة، عما اذا كان في امكانها ان تقيم لنفسها اقتصاداً غير نفطي في الوقت المحدد المتيسر. ولا بد أن عليها ان تفكر في البديل الذي يوجب ابطاء برامجها التنموية، كما تفكر في الانفاق الباذخ والمشتريات العسكرية. إن تخفيض الانفاق سيمكنها من مد أمد احتياطي نفطها عن طريق تخفيض الانتاج. وكسب الوقت للتخطيط من اجل مستقبل مضمون لاقتصادياتها، من خلال التصنيع الممكن، والنمو المتوازن، إضافة الى الحصول على العائدات من الاستثمارات الأجنبية. إن الكويت، في الواقع، تقوم بهذا العمل: فانتاجها انخفض من أعلى مستوياته في الستينات، والذي بلغ ثلاثة ملايين برميل يومياً، الى اقل من مليوني برميل في السنوات الاخيرة. واسست الحكومة «صندوقاً للاجيال المقبلة» تذهب اليه نسبة ١٠٪ من كل عائدات الحكومة. وان الاستثمار الاجنبي في الكويت يغطي الآن جزءاً جوهرياً من مجمل ثمن الواردات.

إن المستقبل قد يشهد انتاجاً أقل للنفط في دول الاوبك وانفاقاً اقل على الواردات. غير أنه من الصعب فهم كيف ان بعض اعضاء المنظمة يحاولون ان يدفعوا اسعاراً اعلى مقابل اسهم زيادة في السوق، عندما تكون القضية هي تخفيض معدلات الانتاج[٩].

وحتى في هذه الحال، فان العديدين قد تكهنوا بأن اوبك سوف تتفكك، «كجميع الاحتكارات» وان اسعار النفط ستنخفض بشكل حاد الى ما هو أقل من عشر دولارات للبرميل الواحد. فمثلاً، اعتقد البروفيسور ام. ادلمان من مؤسسة MIT أن هناك ما يكفي من النفط بسعر ١٢ ــ ٢٠ سنتاً للبرميل لتلبية حاجات العالم لمدة ١٥ سنة، وأن تكاليف الانتاج تشكل ضغطاً على الاسعار، وان الأسعار على المدى الطويل ستتجه الى الهبوط، رغم الضغوط المضادة التي كانت تمارسها الشركات والتي تمارسها الحكومات حالياً[١٠]. ويزعم البروفيسور دبليو. دي نوردهوس، من جامعة ييل، ان سعر سبعة دولارات للنفط الخام هو اعلى باضعاف المرات مما يصفه بالمستوى «المقبول» و«الكافي»[١١]. ويتوقع البروفيسور حاييم ــ بن شاهار من جامعة تل ــ أبيب، انه اذا ما رفعت اوبك اسعار نفطها فوق ١٢ دولاراً للبرميل، فان الطلب «لا بد أن يتلاشى» بحلول العام ١٩٩٠[١٢]. وأخيراً، فان البروفيسور بي. إيكو قال ان اوبك ستتفكك بحلول العام ١٩٧٩، لان مزور ست سنوات على رفع السعر أربع مرات «يتطابق مع نهاية الفترة التي يمكن للمنظمة عادية الكفاءة ان تعيشها»[١٣].

لكن، اعتماداً على النماذج الاقتصادية السابقة، فان هؤلاء الخبراء الاقتصاديين البارزين قد فشلوا في إدراك عدد من الوقائع المهمة وهي:

(١) أن دول الاوبك تريد للنفط ان يلعب دوراً في اقتصادياتها الوطنية؛ وهو الدور

نفسه الذي يلعبه هذا النفط في اقتصاديات البلدان المتقدمة. وهكذا، فبينما يعد القول: ان استهلاك النفط في دول النفط يمثل جزءاً صغيراً من مجمل طاقاتها الانتاجية، (أقل من مليوني برميل في اليوم) صحيحاً، من المحتمل انها ستستخدم عشرين مليون برميل يومياً مع نهاية القرن. فكيف تستطيع أية حكومة تعي مسؤوليتها، ان تستنزف احتياطييها في مدى جيل واحد، ومن ثم تحكم بالاعدام على شعبها عن طريق مجاعة في الطاقة[١٤]. إن النموذج الروماني شكل تحذيراً جيداً لاوبك، فبعد أن كانت اولى الدول المصدرة للنفط في اوروبا، اصبحت مضطرة الى استيراد كميات متزايدة من النفط لتغطية حاجياتها. إن أهمية زيادة الاستهلاك الذاتي من قبل دول الاوبك، فكرة لا تلقى ترحيباً واسعاً.

(ب) هناك فرصة ضئيلة للقيام بتحول هادىء من اقتصاد عالمي قاعدته النفط، الى اقتصاد لا يقوم على النفط، ما دام ثمن البديل سيكون اعلى من ثمن البترول العربي الخفيف؛ وهو مصدر امداد الطاقة العالمي.

(ج) ان التنقيب عن النفط عمل محفوف بالمخاطر، يجب مقابلته بالثمن المناسب.

(د) ليست هناك اسواق مستقبلية للنفط، وابقاؤه في الأرض يعني أنه لا يكلف شيئاً. وكما هومعروف فان معدلات ارتفاع اسعار النفط تتجاوز اسعار الفوائد، وليس هناك أي حافز للانتاج في الوقت الراهن، ومن هنا وجب الاحتفاظ بالانتاج للمستقبل.

ان اوبك قد تجاوزت تكهنات الخبراء بسبب ظروف اساسية خاصة بها، وهي:

(أ) ان ازمة النفط، والطلب الزائد العام عليه هما اللذان صنعا قوة الاوبك وليس العكس.

(ب) ان هذه السلعة محلية خالصة، مقابل ثمن رمزي وحتى مقابل لا شيء، لخزنها (راجع الجدول رقم ٢).

(جـ) إن دول منظمة الاوبك ليست كثيرة ولديها اهداف مشتركة، وهي تواجه مصاعب متماثلة، وتشترك في تاريخ معائل.

(د) على ان اهم عنصر هو الوقت المحدود المتبقي لدى دول الاوبك والذي تستطيع ان تبدل فيه النفط بمصادر متجددة للدخل.

رأينا، حتى الآن، انه كان على اسعار النفط ان ترتفع، وأنها سوف تستمر في الارتفاع. فالاسعار العالية للنفط ضرورية من أجل القضاء على الاستخدام غير المسؤول، وللحفز على التنقيب والاستمرار فيه، ولإشاعة تطوير البدائل الاخرى للطاقة. لكن عدداً من المراقبين يخشون من أن اسعار النفط العالية تتسبب في ارتفاع لمعدلات التضخم، وتزيد من معدلات البطالة في الدول المستوردة للنفط. وهذه مبالغة. إن اسهام ارتفاع اسعار البترول في التضخم في البلدان المستوردة له حدود، كما ان الارتفاع في معدلات البطالة ناتج عن السياسات الاقتصادية الحكومية غير المرشدة.

وفي الواقع، فان الأثر المبدئي لارتفاع اسعار البترول، يمكن مقارنته بأنه نوع من الضريبة العالية التي تفرضها الدول المصدرة، ولا تنفق عائداتها فوراً على الخدمات والسلع.

إن المستهلكين، في الدول المستوردة، ينفقون الكثير على النفط ولا يبقى لديهم سوى القليل للانفاق على السلع الأخرى. وكنتيجة لذلك، فان عمليات البيع، وعمليات الانتاج

والعمالة تنخفض في الصناعات الاستهلاكية. إن الهبوط في الطلب العام وفي الانتاج العام، ليس على اساس الخسارة المبدئية في طلب المستهلك فقط، ولكن على أساس العملية المضاعفة، التي يؤدي فيها الهبوط المبدئي في الدخل والعمالة، الى مزيد من الانخفاض في الطلب وفي الانتاج وفي العمل. وأكثر من ذلك، فان الخسارة في الناتج والدخل في كل بلد يميل الى تقوية كل منهما الآخر بالتبادل، لأن كل بلد يشكل سوقاً تصديرية للآخرين[١٥]. وتكون النتائج الاجمالية مجرد جزء صغير، أعلى.

لكن الجدير بالملاحظة هو أن الهبوط الاجمالي في الانتاج والعمالة في عامي ١٩٧٣ و١٩٧٤، لا يمكن اعادته الى ارتفاع اسعار النفط فقط. ففي الولايات المتحدة مثلاً، أصبحت السياسة المالية والاستثمارية اكثر تشدداً في العامين ١٩٧٣ و ١٩٧٤. فبين تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٣، وآب (اغسطس) ١٩٧٤، ازدادت أوراق العملة المتداولة بنسبة ٥,٥٪ في حين ارتفعت الاسعار بنسبة ١١٪. وهكذا، فان الكمية الفعلية للأوراق النقدية انخفضت بدرجة حادة، في حين وصلت اسعار الفوائد ذروة هي ١٢٪ في آب (اغسطس) ١٩٧٤[١٦]. وأكثر من ذلك، فانه في نهاية السنة المالية ١٩٧٤، كان الانفاق الاتحادي أقل بسبعة مليارات دولار مما كان متوقعاً. علاوةعلى ذلك، فان التخفيض الذي خطط له في الضرائب لم يعمل به، بل تم في تشرين الأول (اكتوبر) اقتراح العكس من قبل الادارة. لقد ازداد فائض الخدمة الكاملة من صفر في العام ١٩٧٣ إلى ٣٠ مليار دولار في الربع الثالث من العام ١٩٧٤[١٧].

إن الادارة، التي كانت تواجه تضخماً متسارعاً، بلغ في العام ١٩٧٢، ٣,٤٪، وقفز في العام ١٩٧٣ الى ٨,٨٪، أقدمت على اجراءات تقييدية في العام ١٩٧٤، وقد اعتبرت النتائج السلبية لهذه الاجراءات، خطأ، انها ناتجة عن رفع اسعار النفط. ما الذي كان سيحدث لمستوى العمالة والانتاج لو أن السياسة الاقتصادية الأميركية كانت اقل تشدداً؟ وما الذي كانت ستكون عليه النتائج، لو أن السياسة الاقتصادية كانت موجهة نحو الاحتفاظ بمستوى العمالة والانتاج؟ هل كان وضع التضخم سيسوء أكثر؟ فاذا كان الجواب بالايجاب فبكم؟ ان الأثر التضخمي، في الواقع، لرفع اسعار النفط، كان أقل بكثير مما تم زعمه، لأن سياسة العلاقات الاقتصادية، كانت عن، خطأ، تتجاهل الانتاج والعمالة وتنشغل بموضوع التضخم.

قبل محاولة الاجابة على الاسئلة السابقة من المفيد ان ننظر في الجدول التضخمي للاقتصاد الاميركي في مطلع السبعينات وقبل مضاعفة اسعار النفط. ان الارتفاع المهم في الأسعار من ٣,٤٪ في العام ١٩٧٢ إلى ٨,٨٪ في العام ١٩٧٣، تسبب بشكل رئيسي عن ارتفاع اسعار المواد الغذائية. لقد ارتفع سعر المواد الغذائية، على جدول اسعار المستهلك في العام ١٩٧٢ بمقدار ٤,٧٪، ثم قفز إلى ٢٠,١٪ مع نهاية العام ١٩٧٣. حتى المواد الأخرى على جدول اسعار المستهلك ارتفعت في العام ١٩٧٣ بمقدار ٥ ٪، أي ضعفي ما ارتفعته في العام ١٩٧٢، اضافة إلى ذلك، فان الاقتصاد الاميركي، في العام ١٩٧٤، تعرض الى عدد من الهزات، لم تكن مضاعفة اسعار النفط سوى واحدة منها. وبين هذه الهزات، الآثار التي ترتبت على تخفيض قيمة الدولار في العامين ١٩٧١ و١٩٧٣، وتضاؤل الرقابة على الأجور والأسعار في العام ١٩٧٤، والارتفاع العالمي الهائل في أسعار المواد

الطبيعية غير النفطية[١٨]. إلى هذه الهزات، يمكننا اضافة الارتفاع الحاد في الاسعار الزراعية، بدءاً من مطلع العام ١٩٧٣، والتي استمرت حتى نهاية العام ١٩٧٤، والمتسببة عن النقص الطارىء على المحاصيل في الولايات المتحدة من جهة، وبسبب الطلب الأجنبي المتزايد من جهة ثانية[١٩]. ان التضخم كان قائماً بقوة في الاقتصاد الاميركي عندما تم رفع أسعار النفط.

إن رفع اسعار النفط كان، من عدة وجوه، رد فعل لانخفاض سعر هذه المادة في الستينات ومطلع السبعينات. وهذه نقطة تتجاهلها الدول المستوردة للنفط وذلك على الرغم من أن زيادات اسعار النفط قد ساهمت في رفع معدلات التضخم القائمة أصلاً، فان هذه المساهمة أقل بكثير مما زعم. وفي الواقع، فان الخبراء الاقتصاديين الاميركيين انفسهم قد قدروا بأن رفع اسعار النفط لم يزد في معدلات التضخم أكثر من ٢٪. اما اولئك الذين يدعون بأن رفع اسعار النفط قد أدى إلى نسبة اكبر، فيقولون أن النسبة لا تتعدى ٤,٤٪ (أي نحو ٤ معدل التضخم)[٢٠].

وعلى الرغم من أن تخمينات أثر زيادة اسعار الطاقة على جدول اسعار المستهلك، هي تخمينات منخفضة، إلا انها، تقفز فوق حقيقة مهمة خاصة بأسباب التضخم وبطريقة ربطه بالعناصر المختلفة. ان المباديء الاقتصادية تشير بوضوح، إلى أنه، اذا كان ناتج سلعة مستخدمة على نطاق عالمي (كالنفط مثلاً) قادراً على محاربة القوة التسويقية بطريقة تمكنه من مضاعفة سعرها، وتمكنه من تثبيت زيادة السعر، عندئذ فان السعر النسبي للنفط سوف يتضاعف. لكن مستوى السعر العام سوف يرتفع بمقدار أصغر كثيراً، وذلك اعتماداً على مقدار اسهام النفط في جدول الأسعار وعلى نوع الجدول المستخدم. إن رفع سعر النفط سيعيد تنظيم الأسعار النسبية، ويرفع اسعار المواد النفطية نسبياً، إلى مستوى اسعار السلع الأخرى. انه من الممكن تصور كل المضاعفات التي ينطوي عليها النظام الاقتصادي، في المدى الطويل، دون أية زيادة في مستوى الأسعار، وحتى بدون زيادة في السعر العام اطلاقاً[٢١]. ولكن إذا كانت الأسعار الاسمية غير مرنة في الاتجاه الانخفاضي، عندئذ فان اعادة ترتيب الأسعار النسبية ربما تترافق بارتفاع مهم في الأسعار العامة. وهذا التضخم سوف يأكل جزءاً من الزيادة الأصلية في الأسعار النسبية للنفط. فاذا رد المنتج بزيادة الأسعار الاسمية للنفط درجة أخرى، فان العملية قد تستمر. وما حُسب أنه كان زيادة غير تضخمية، في وقت ما، في الاسعار النسبية للنفط قد يتحول الى عملية ارتفاع اسعار مضطردة. ولكن حتى هذا، من غير الممكن ان يحدث من دون موافقة السلطات المحلية.

دعونا نستشهد بدراستين مهمتين تؤيدان هذه الحجة. ففي ورقة عمل اخيرة، يعتقد البروفيسور ميشيل داربي من (U.C.L.A.) أنه من الممكن ان يكون الأثر (النفوذ) الدولي فوالسبب في ارتفاع معدل التضخم في الولايات المتحدة، لو أن الاقتصاد الدولي، تسبب في زيادة نمو معدل الامداد الاسمي للمال. أو انه تسبب في انخفاض حجم المال المطلوب[٢٢]. إن داربي الذي يستخدم البيانات الفعلية للفترة الممتدة بين عامي ١٩٥٤ و١٩٧٨ يبين أن الاقتصاد الدولي، بما في ذلك اوبك، لم يكن سوى القليل جداً من النفوذ على قضية الامداد النقدي أوعلى قضية حجم المال المطلوب. والواقع أن معظم

التفاوتات في معدلات التضخم الاميركية، عائدة الى التفاوتات المتسببة عن معدلات نمو محلية للحجم الاسمي للامداد النقدي. لقد تبين ان ٩٥٪ من تقلبات معدلات التضخم متسببة عن معدلات نمو النقد الاسمي، وبأن أقل من ٥٪ متسببة عن المراكز الروتينية لكمية النقد الحقيقية المطلوبة من كلا العناصر المحلية والدولية. وهكذا، فان داربي، يستنتج، ان الاقتصاد الدولي، بما في ذلك اوبك، لا يمكن اعتباره السبب في الاداء السيء لمحاولات التغلب على التضخم، ولا يمكن ان يكون السبب في الخيبات المقبلة. إن مسؤولية الاتجاهات التضخمية في الولايات المتحدة تقع على عاتق المصرف الاتحادي.

وفي دراسة أخرى، يصل كل من البروفيسور جون بيربيج والبروفيسور الان هاريسون من جامعة ماكماستر الى نتيجة مماثلة بالنسبة لبريطانيا، ويستعملان سلسلة من التحليلات الزمنية، وتجارب عشوائية[٢٣]. وهنا النتائج الرئيسية التي خرجا بها عن الاقتصاد البريطاني للفترة الممتدة من العام ١٩٦٣ الى العام ١٩٧٨:

(أ) ليس هناك أي دليل أنه كان لرفع اسعار النفط اي اثر سلبي، سواء على الانتاج المصنع أم على العمالة.

(ب) على الرغم من أنه يبدو أن هناك بعض الاثر بالنسبة للتضخم، فان هذا الاثر ضئيل جداً. إن ١٪ فقط من الارتفاع الشهري لمعدل ازدياد اسعار البترول، مع بقاء الاشياء الاخرى على حالها يرفع معدل الزيادة الشهرية للاسعار العامة بنسبة ٠,٠٦٪ في فترة ١٨ شهراً. وهذا يلقي ظلالاً حادة من الشك على الاهمية الكمية لزيادة اسعار النفط.

إن الصورتين السابقتين تشيران إلى أنه ليس من السهل التعرف على كل العوامل المسؤولة عن التضخم. ان العناصر المحرضة على التضخم عديدة واستفراد اوبك، لوضع اللوم عليها، موتشويه للواقع، وبتجاهل العوامل الاقتصادية بوقاحة.

إن الأثر الاقتصادي الكبير لزيادة اسعار النفط، لم يجد سوى القليل اذاً من الالتفات بالمقارنة مع المشاكل التي ينطوي عليها النظام العالمي للمدفوعات والتجارة. إنه يتم تصوير الاوبك على أنها تقف على شفا السيطرة على ممتلكات العالم، بسبب ازدياد فائض عائداتها بمعدل لم يعرف من قبل. إن البنك الدولي يقدر أن فوائض عائدات اوبك ستتجاوز ٦٥٠ مليار دولار في العام ١٩٨٠ و١٢٠٠ مليار في العام ١٩٨٥، والاهم من ذلك أن هذه الفوائض ستستمر في الازدياد بمعدل ١٠٠ مليار دولار في السنة. إن الخطوط البيانية الشهيرة لمجلة الايكونوميست، ربما، اصبحت جزءاً من التاريخ: عدد قليل من «أسابيع» أو «أيام» اوبك، كافية لشراء أعرق الصناعات في العالم الغربي.

لكنه تبين أن هذه المخاوف مبالغ فيها جداً[٢٤]. فالواقع ان فوائض عائدات اوبك قد انخفضت فعلاً، حتى بالقيمة الاسمية (انظر الجدول رقم ٤)، في حين ان الاحتياطيات النقدية الدولية في العالم قد ازدادت.

هناك عدة عوامل مسؤولة عن الفوائض المحدودة وهنا بعض اهم هذه العوامل:

١ ــ اتجاه مرتفع ومضطرد للاستيراد من قبل أوبك.

٢ ــ تآكل القوة الشرائية، بسبب التضخم وتخفيض قيمة الدولار.

٣ ــ مشاريع الاقتصاد في الطاقة، وتحديد الاستيراد رداً على تحول الأسعار.

٤ ــ التباطؤ في النشاط الاقتصادي الغربي.

٥ ــ الايداعات الكبرى للأموال من قبل اوبك في الاقتصاديات الغربية.
٦ ــ المساعدات السخية من اوبك الى دول العالم الثالث غير النفطية.

لقد راكمت اوبك في الفترة الممتدة من ١٩٧٤ الى ١٩٧٧ عائدات اجمالية من النفط بلغت حوالي ٤٧٠ مليار دولار. وفي الفترة نفسها ارتفعت فاتورة وارداتهامن السلع، من ٣٥ مليار دولار في العام ١٩٧٤ (وكانت ٢٠ ملياراً فقط في العام ١٩٧٣)، الى ٨٤ مليار دولار في العام ١٩٧٧، بالغة باجمالي الواردات ٢٥٠ ملياراً. فاذا ما وضعنا في حسابنا، العائدات الصافية للخدمات والتحويلات الخاصة، فان اجمالي عائدات الأربع سنوات يصل الى ١٧٩ مليار دولار (انظر الجدول رقم ٥). ومن هذه العائدات كانت حصة الدول العربيةالتسع الأعضاء في اوبك ١٤٠ ملياراً.

لقد ارتفعت واردات الدول العربية الأعضاء في اوبك من الولايات المتحدة وحدها من ١٠٦٣ مليون دولار في العام ١٩٧٣ الى ٦٠٦٣ مليون دولار في العام١٩٧٧. وهذه الزيادة تمثل معدل ارتفاع سنوي مقداره ٥٥٪. كذلك فان زيادات كبرى في الواردات قد سجلت لصالح الاستيراد من اوروبا الغربية واليابان. فقد بلغت، مثلاً، واردات دول الاوبك العربية من مجموعة السوق الاوروبية المشتركة ٤٢٩٩ مليون دولار في العام ١٩٧٣، وارتفعت في العام ١٩٧٧ الى ١٨٧٣٥ مليوناً. كذلك فان حصة اليابان من واردات دول الاوبك العربية، ارتفعت من ٩٨١ مليون دولار في العام ١٩٧٣ الى ٦٩٧٢ مليوناً في العام ١٩٧٧(٢٥).

اضافة الى ذلك، وفي حين ارتفعت الأسعار في الغرب ارتفاعاً حاداً، فان اوبك اصبحت تحصل على الأقل من عائداتها.

لقد كان التضخم قائماً قبل ان يحدث رفع اسعار النفط اي اثر. ولكن ارتفاع اسعار النفط أصبح المحور الذي تدور عليه مطالب رفع اسعار البنزين والسلع الأخرى. لقدتضاعفت الأسعارتقريباً في الدول الصناعية بين العامين ١٩٧١ و١٩٧٨. وهكذا، فان كل دولار من عائدات النفط في العام ١٩٧٨ كان يساوي ٥٠ سنتاً فقط بالنسبة لأسعار ١٩٧٢ ويجب أن يلاحظ ان التضخم لا يتطابق فقط مع التدفق المستوي للمداخيل النفطية، بل أيضاً مع المخزون المتراكم للقطع الأجنبي.

وليس التضخم وحده، بل هبوط قيمة التبادل بالدولار الاميركي، هو ما استنفذ القوة الشرائية لعائدات الاوبك. لقد هبط الدولار هبوطاً حاداً منذ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧١، بالنسبة لحقوق السحب الخاصة (حوالي ١٥٪). وبمعدل اكبر بالنسبة للعملات الاقوى، فمثلاً هبط بنسبة ٣٨٪ بالنسبة للمارك الالماني والين الياباني والفرنك السويسري بين العامين ١٩٧١ و١٩٧٨. إن اوبك تواجه خطراً مؤكداً في قيمة الدولار سيما وأن اكثر من ٦٠٪ من ممتلكاتها هي في منطقة الدولار. وقد حاولت اوبك بكل ما استطاعت تقوية الدولار، مباشرة وغير مباشرة.

لقد حدث أيضاً تعويض اقتصادي، ناجم عن التغيرات في التكاليف. فحتى في اكثر البلدان استهلاكاً، بذلت محاولات كبرى للتوفير في الطاقة، رغم انها لم تكن كافية. لقد هبط طلب اوروبا الغربية على النفط بين ١٩٧٣ و١٩٧٧ بنسبة ٥٪. وهبط عامل الطاقة في مجموعة دول التنمية والتعاون (OECD) من ١,١٣ وهوما كان عليه بين العامين ١٩٦٥

و١٩٧٣ الى ٠,٨١ بين العامين ١٩٧٣ و١٩٧٧. وقد تم تسريع تمديد خط الاسكا، وتمت اكتشافات بترولية جديدة في البحار، وتم استغلال نفط بحر الشمال ونفط المكسيك في هذه الفترة بسبب ارتفاع اسعار النفط.

إن القوانين الاقتصادية تنشط وقد خففت من وطأة ارتفاع الأسعار. والعقبات الهندسية التي كانت تبدو صعبة للغاية في ١٩٧٣ و١٩٧٤، قد زالت لتحل محلها القوانين الاقتصادية، والمشكلة، التي لم يعرف لها مثيل في التاريخ الحديث، قد برهنت انه يمكن التغلب عليها، وهي بالتاكيد ادت الى نتائج مفيدة بالمعنى التوفيري والامدادي للطاقة. إن التعود على اقتصاديات بطيئة، والعودة الى اسلوب حياة محافظ لم يكونا يسيرين في الغرب، وما زال هناك الكثير، ولكن هذه العمليات في حركة.

إن اوبك، من أجل المساعدة على استقرار النظام المالي العالمي، قداسهمت باستثمارات ضخمة في اقتصاديات الغرب. فقد ساهمت البترو ــدولارات العربية، مثلاً، بحصص كبرى، لآجال قصيرة وآجال طويلة، في المؤسسة المالية الاميركية. فالسعودية، على سبيل المثال، كانت احد المشترين الأساسيين لسندات الحكومة الاميركية غير القابلة للتسويق. وقد ازدادت الايداعات بالدولار في الولايات المتحدة بأربعة مليارات دولار في العام ١٩٧٤ وبـ ٦,٦ مليار دولار بين عامي ١٩٧٤ و١٩٧٧. وقد بلغت قيمة الأسهم المشتراة من خزينتي اميركا وبريطانيا ثمانية مليارات دولار في العام ١٩٧٤ وحده. كذلك فان معظم الايداع الاحتياطي النقدي الحكومي هو بالدولار الاميركي. وقد قدرت هذه الايداعات الاحتياطية في العام ١٩٧٤ بخمسة وثلاثين مليار دولار وزادت عن الثمانين ملياراً في العام ١٩٧٦.

لقد استفادت اوروبا ايضا من ايداعات البترو ــدولار العربي. واشتراك العرب، كمدراء ورجال تامين في اسواق الأسهم الاوروبية هو دليل ناصع على ذلك، منذ العام ١٩٧٤. وفي الواقع، فان الأسهم الأوروبية صدرت في العام ١٩٧٤ بالدينار الكويتي، (وبلغت هذه الكمية ما يعادل ٥١,٣ مليون دولار) ورغم انها كمية ليست كبيرة الا انها تشير الى قبول مضطرد للعملات العربية كوسيط للتمويل[٢٦]. كذلك، فان الكويت ساعدت البرازيل في العام نفسه بقيمة ٢٥ مليون دولار. اضافة الى ذلك، فان الستة مليارات دولار المودعة من قبل الاوبك في بريطانيا، بالعملة الاسترلينية قيمة اسهم في العام ١٩٧٤ كانت السبب في مواجهة القيمة الزائدة في واردات بريطانيا من النفط في ذلك العام[٢٧].

ان مستثمري اوبك لم يجدوا تشجيعاً لايداع الكثير من عوائد نفطهم في استثمارات اجنبية مباشرة. ومع ذلك، وبرغم الصعوبات التي اقيمت في وجوههم فان دول الاوبك العربية قامت بصفقات شراء ملحوظة في اميركا واوروبا. لقد كان الكويتيون هم الاكثر نشاطاً ولكن ربما يكون السعوديون الآن نشيطون اكثر. لقد استهدف الاستثمار المباشر العقارات والصناعات الصغيرة بشكل رئيسي. واجتذبت العقارات دعاوة واسعة، وربما تسببت عن، عدم لياقة، في تخفيض حجم الاستثمار العربي المباشر. إن العرب قلقون من المعارضة الصاخبة التي ترفعها البلدان الغربية في وجه الاستثمارات العربية المباشرة، في الوقت الذي تحظى فيه هذه البلدان بالقدر الأكبر من الاستثمارات العالمية. أما

الصفقات غير المباشرة، فمن الصعب جداً الحديث عنها، ولكن الكثيرين يعتقدون ان عودة المياه الى السوق المالية الاميركية في العام ١٩٧٥ كانت بسبب الاقبال الكبير للعرب على اسهم هذه السوق.

أداة اخرى ساهمت في السهولة التي استوعب بها النظام المالي العالمي فوائض الاوبك، هي مساعدات التنمية الضخمة من الاوبك للعالم الثالث. ان المساعدة المالية التي قدمتها دول الاوبك لدول العالم الثالث الاخرى، هي ظاهرة تاريخية جديدة، تختلف في العديد من سماتها عن المساعدة التي قدمتها الاقتصاديات الغربية أو الكتلة السوفياتية. إن التعاون المالي للاوبك مع العالم الثالث يمثل تحويلاً للمال من بلدان نامية الى بلدان نامية اخرى. والمساهمون الرئيسيون بين الدول المصدرة للنفط، هم اولئك المعروف عنهم أنهم يمتلكون ثروات مالية ضخمة، ومع ذلك، فان هذه الثروة متأتية عن مصادر قابلة للنفاذ، وليست متأتية عن قوة صناعية(٢٨).

إن عبء المساعدات على اوبك هو أثقل مما يبدو للوهلة الأولى. وهذا متسبب عن ان المستقبل القريب يتسم بمعدلات حسم وتخفيض اجتماعي اعلى من معدلات الحسوم للمستقبل البعيد، عندما تبدأ العائدات أو التراكمات المالية بالتناقص بسبب استنزاف مصادر النفط. اضافة الى ذلك، فان المساعدة تقدم من عائدات النفط، التي هي دخل من جهة، ورأسمال من جهة ثانية، لأنها تمثل، وإلى حد بعيد، الثروة نقداً. ان الفوائد التي يجنيها متلقو هذه المساعدة من المساعدة، هي ايضاً اكبر مما يبدو على السطح، لأن منح اوبك وقروضها، ولأسباب واضحة، نادراً ما ترتبط بمصدرها(٢٩).

لقد كانت تقديرات منح اوبك للعالم الثالث في الأعوام من ١٩٧٠ إلى ١٩٧٣ كالتالي: (بملايين الدولارات):

١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣
٤٤٣,٥	٦٣٠,٩	٦٨٨,٩	١٧٤٠

ومصدر هذه المعلومات هو البنك الدولي من ١٩٧٠ ــ ١٩٧٢ والـ OECD عن ١٩٧٣، وهذا يشير إلى أن المساعدات التي تقدمها اوبك للعالم الثالث كانت ضخمة حتى قبل ١٩٧٣. ولكن صافي هذه المساعدات تضاعف عدة مرات في العامين ١٩٧٤ و١٩٧٥ عما كان عليه في نهاية العام ١٩٧٣.

إن حجم مساعدات اوبك يمكن تقديره بعدة طرق (انظر الجدول رقم ٦).

إن المقارنة مع مساعدة التنمية الرسمية للدول الصناعية تقودنا إلى نتائج مذهلة لصالح الاوبك. فطبقاً للتقدير الأدنى لمجموعة دول التعاون والتنمية، شكلت مساعدات اوبك ٤٤٪ من المساعدات التي قدمتها الدول الصناعية في العام ١٩٧٤. وفي سنة الذروة ١٩٧٥، فان حصة دول التعاون والتنمية من مجموع مساعدات الدول الصناعية بلغت ٤٩٪. وتشير الارقام الاعلى لهيئة التجارة الدولية إلى ان النسبة بلغت ٦٧٪. بلدان من الاوبك هما السعودية ودولة الامارات، احتلتا مرتبة بين الدول الست

الاولى في العالم من حيث تقديم المساعدات الثنائية في العام ١٩٧٦. وقد حلت السعودية ثانية بعد الولايات المتحدة الأميركية.

ان ترجمة الانفاق، كنسبة من الناتج العام في البلد الذي يقدم المساعدة، هو عملية كاشفة اكبر بكثير، وفي فترة ١٩٧٤ ــ ١٩٧٦ كانت المساعدة الحكومية من الدول الصناعية المتقدمة للدول النامية تعادل من ٠,٣٣٪ ــ ٠,٣٥٪ من الناتج القومي الاجمالي. وفي تلك السنوات كان اسهام كل من السويد وهولندا هو الأعلى، حيث وصل في بعض الاحيان الى ٨٢٪. إن معدل اسهام اوبك في تلك الفترة، بالمقارنة مع إسهام الدول الصناعية تراوح بين ٢,٠١٪ و٢,٧٪ من الناتج القومي العام. أما بالنسبة للانفاق الصناعي في دول الاوبك، فقد تراوحت النسبة كالتالي ١٦,٩٪ قطر، ١٣,٥٩٪ الولايات المتحدة، ١١,٤٢٪ الكويت، ٧,٤٢٪ السعودية، ٢,٩٦٪ ليبيا، ١,٩٪ العراق، ١,٨٪ فنزويلا، ١,٧٤٪ ايران، ١,٣٧٪ نيجيريا و٠,٣١٪ الجزائر.

اضافة الى المساعدات التي لا ترد فان دول الاوبك قامت بتحويل مساعدات مردودة ضخمة الى بلدان العالم الثالث.

فاذا اضيفت المساعدات الرسمية المردودة، فان الانفاق الصافي (باستثناء التسهيلات الممنوحة لصندوق النقد الدولي) تمثل من ٣,٤ــ٤٪ من مجمل الناتج القومي العام في فترة ١٩٧٤ ــ ١٩٧٦. إن هذه النسبة هي ادنى التخمينات والقائمة على ارقام منظمة التعاون والتنمية. وفيما يخص التعريف بمساعدات اوبك، والتي تشمل بلداناً، كنيجيريا والجزائر، اللتين، يقل دخل الفرد فيهما عن دخل البلدان الأخرى التي تتلقى المساعدات. وأخيراً فان اكثر من ٦ مليارات دولار قد حوّلت من دول الاوبك الى الدول العربية غير النفطية والدول الاسلامية الأخرى، من قبل العمال الذين يعملون في بلدان الاوبك. اضافة الى ان تجارة كبرى تزدهر بين دول الاوبك والدول غير النفطية في العالم الثالث، كالهند وتايوان وكوريا والبرازيل.

ان الفوائض المالية المتراكمة لدى دول الاوبك يمكن تحويلها بواسطة السياسات الادارية الصحيحة الى احتياطي للرخاء بدلاً أن تكون معضلة في الواقع، عن طريق تخفيض القوة الشرائية للمستهلكين في الدول الصناعية. وبعدم اعادة انفاق العوائد النفطية مباشرة، تسببت اوبك في رفع معدلات التوفير العالمي. إنه اذا كانت سياسات الادارة والطلب في الدول الصناعية تستهدف التأكيد على توسيع الاستثمار (في عمليات التنقيب، والنقل الشعبي الخ) لتوظيف الأموال الراكدة بسبب التوفير، فان معدل النمو الاقتصادي على المدى الطويل، يمكن ان يرتفع، ويمكن لعملية تطوير بدائل الطاقة ان تتسارع. وفي ضوء المعدل الفعلي للفائدة التي تدفع للاوبك على مدخراتها، فان هذه الفائدة اقل بكثير من الثمار التي تطرحها الاستثمارات الاضافية التي يمكن توفيرها من هذه المدخرات. كذلك فان المردود الصافي، على شكل دخل قومي اعلى يمكن ان يتزايد في الدول المستوردة. وبينما ان الدخل الصافي، ربما لن يكون، معادلاً لخسارات اقتصاد المدى الطويل بسبب ارتفاع اسعار البترول، الا ان من المؤكد انه سيبطل معظم مضاعفات رفع السعر.

اضافة الى ذلك، فان المدى الذي يمكن للفوائض المالية النفطية ان توجه اليه عبر

مشاريع مشتركة في العالم الثالث، يمكن أن يخفف من الكساد ان لم يبطله تماما ويحوله الى تكوين رأس المال وطاقة تصدير ونمو اقتصادي.

خاتمة:

إن النفط ثروة محدودة، نفادها ليس بعيداً. من الحيوي ان تبذل مساعٍ قصوى لتأمين انتقال هادىء إلى بدائل للطاقة. إن الدروس الاقتصادية واضحة: هناك حاجة لأسعار أعلى من أجل التوفير في انتاج النفط ولتأمين الحوافز لمزيد من أعمال التنقيب، وللمحافظة على انتاج مستمر.

أهو حقا في مصلحة الدول المستوردة للنفط ان تصر، خطأً، على ضرورة وجود امدادات كبرى من النفط بأسعار متدنية؟ إن سياسة كهذه ستؤدي حتماً، في المدى القصير الى شح في امدادات النفط والى انفجار في اسعاره. إن أي تجميد للأسعار الراهنة للنفط، او اي تخفيض في هذه الأسعار، سيؤثر عكسياً على محاولات تطوير مصادر طاقة خارج منطقة الاوبك. سواء كانت هذه المصادر هي النفط او غيره، كما ان هذه المحاولات ستكون بامظة الثمن.

ان على الغرب ايضاً ان يعيد النظر في سياساته نحو تطوير بلدان الاوبك، وهو، حتى الآن، شجع على خطط تنمية سريعة وبلا فائدة، كما شجع على انفاق مبالغ ضخمة على التسليح. ان تشجيع دول الاوبك على التحول الى التكنولوجيا الفعالة، وتعزيز جهودها الصناعية، ومنحها مداخل للأسواق لكي تبيع منتجاتها المصنعة، خطوات ضرورية، من أجل تخفيف التبذير وتخفيف الخيبات.

هناك، بلا شك، اوقات صعبة مقبلة. وحتى الآن فان الغرب لم يقيِّم اهتمامات الاوبك تقييماً صحيحاً، ولا هو حل النزاعات المتعددة للمصالح التي تنطوي عليها هذه المسألة. لقد تم الاصرار كثيراً، وبصورة خاطئة على الأثر السلبي للاوبك. ولم يعط سوى القليل من الانتباه الى الآثار الايجابية لما تقوم به الاوبك في موضوع ادخار الطاقة، وتشجيع تطوير بدائلها، وازدياد المدخرات المالية للعالم، وتدفق الأموال الضخمة من الاوبك الى بلدان الغرب. وقد آن الأوان لتقييم اكثر توازناً، والموعد هو الوقت الراهن.

(عن الانجليزية)

ترجمة: توفيق صردّاوي

الجدول رقم ١
انتاج النفط

	١٩٧٠ (بآلاف البراميل يومياً)	١٩٧٧
الدول العربية	١٤١٤٦,٣	١٨٩٧٩
الجزائر	١٠٠٨,٤	٩٩٠
البحرين	٧٦,٦	٥٤
العراق	١٥٦٦,٢	٢١٥٠
الكويت	٢٧٢٤,٥	١٧٠٠
ليبيا	٣٣٢١,٦	٢٠٥٠
عمان	٣٣٢,٤	٣٥٠
السعودية	٣٥٤٨,٩	٨٩٥٠
الامارات المتحدة	٦٩٣,٨	٢٠٣٠
المنطقة المحايدة	٥٠٠,٦	٣٥٥
بلدان اوبك الاخرى	٩٠٨٤,٩	١٢٠٤٥
بلدان خارج اوبك	١٣٨٧٤	١٥٢٢٢,٨
الكتلة الشيوعية	٧٩١٦,٥	١٣١٢٣,٧
الاجمالي العالمي	٤٥٠٢١,٧	٥٩٣٧١,٥

المصدر: **الموسوعة الدولية للبترول** ١٩٧٨، الشركة البترولية للنشر، تولزا، اوكلاهوما، تموز (يوليو) ١٩٧٨.

الجدول رقم ٢
التكاليف الرأسمالية لمصادر الطاقة الجديدة
(بآلاف الدولارات لما يعادل برميلاً من النفط)

الوقود المخفض الكبريت من:	
رمال الزفت	٢٣
زيت الصخور	٢٨
الفحم	٢٣
SNG من الفحم	٢٨
LNG غواف	١٩
LNG الجزائري	١٧
زيت الاسكا	٨
زيت بحر الشمال	٧
زيت الخليج الخام	٣

المصدر: نوردين ايت لوسين، سياسة التسعير كاداة للادارة العليا لطبيعة الطاقة العالمية، مجلة **الغاز والنفط العربي**، ٦ أيار (مايو) ١٩٧٨.

جدول رقم ٣

جدول اسعار الجملة، جدول اسعار النفط، جدول الاسعار النسبي للنفط
١٩٧٠ ــ ١٩٧٧ (بالدولارات الاميركية)

	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧
اسعار الجملة	١١٠,٣	١١٤	١١٩,١	١٣٤,٧	١٦٠,١	١٧٤,٩	١٨٠	١٩٤,٢
الوقود	١٠٦,٢	١١٥,٢	١١٨,٦	١٢٤,٣	٢٠٨,٣	٢٤٥,١	٢٥٦,٦	٣٠٢,٢
أسعار الجملة للوقود	٩٦,٢	١٠١,١	٩٩,٦	٩٩,٦	١٣٠,١	١٤٠,١	١٤٥,١	١٥٥,٦

المصدر: روبرت ام. سولو، ص ٦.

الجدول رقم ٤

موازين المدفوعات الخاصة بالحسابات الجارية ١٩٧٣ ــ ١٩٧٨*
(بمليارات الدولارات)

	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨**
الدول الكبرى المصدرة للنفط	٧	٦٨	٣٥	٤١	٣٤	٢٠
الدول الصناعية	١٩	٤ــ	٢٦	٧	١	١٤
الدول المصدرة للنفط الاكثر تقدماً	١	١٥ــ	١٥ــ	١٤ــ	١٢ــ	١١ــ
الدول النامية غير المصدرة للنفط	١١ــ	٣٠ــ	٣٨ــ	٢٥ــ	٢٢ــ	٣٠ــ
الاجمالي***	١٦	١٩	٨	٩	١	٧ــ

المصدر: التقرير السنوي ١٩٧٨ لصندوق النقد الدولي، واشنطن، دي ايلول (سبتمبر) ١٩٧٨.

---

* عن السلع والخدمات والتحويلات الخاصة.

** مخططات ادارة التحويل.

*** يعكس الاخطاء والحذوفات والازدواجيات في احصائيات الموازين المعلنة للمدفوعات مضافاً اليها ميزان الفئات المجدولة مع الدول الاخرى.

الجدول رقم ٥
توزيع الفوائض الممكنة الاستثمار
(بمليارات الدولارات)

ايداعات البنوك والاسواق المالية:	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧
الايداعات النقدية في امريكا (بالدولار)	٤	٠,٦	١,٦	٠,٤
الايداعات في بريطانيا (بالاسترليني)	١,٧	٠,٢	١,٤ـ	٠,٣
الايداعات في الاسواق المالية الاجنبية	٢٢,٨	٩,١	١٢,٦	١١,٩
الأسهم والسندات في كل من بريطانيا واميركا	٨	٩,٥ـ	٢,٢ـ	١ـ
الاجمالي	٣٦,٥	٩,٤	١٠,٦	١١,٦
الاستثمارات الطويلة الاجل:				
انفاقات ثنائية خاصة	١١,٩	١٢,٤	١٠,٣	١١,٧
ديون لمؤسسات دولية	٣,٥	٤	٢	٠,٣
اسهم وسندات حكومية في اميركا وبريطانيا	١,١	٢,٤	٤,٤	٤,٣
بلدان أخرى	٤	٧	٨,٥	٥,٩
الاجمالي	٢٠,٥	٢٥,٨	٢٥,٢	٢٢,٢
الاجمال الكلي	٥٧	٣٥,٢	٣٥,٨	٣٣,٨

يشمل العقارات والممتلكات المستثمرة في اميركا

المصدر: النشرة الفصلية لبنك اوف انكلترا. (اعداد ممثلة). وبريطانيا، والقروض بالعملة الصعبة

الجدول رقم ٦
الانفاق الصافي للاوبك والدول الصناعية ١٩٧٤ ــ ١٩٧٧
(بملايين الدولارات)

السنة	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧
الدول الصناعية	١٣٤٩٤	١٦٦١١	١٦٩٧١	١٨٥١٥
(اوبك) تصدير دول التعاون الغربية	٥٨٨٨	٨١٦٧	٨١٣١	٧٥٨٨
(اوبك) تصدير هيئة التجارة الدولية	٧٥٦١	١١٤٥٧	٨٩٧٨	ــ

المصدر: شيباتا وماريو.

الجدول رقم ٧

اموال الاويك المستثمرة في الدول الصناعية: الانفاق الصافي

البلد المساهم		ملايين الدولارات					النسبة المئوية من الناتج القومي العام				
		١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧
الجزائر	منظمة التنمية والتعاون	٢٩,٨	٥١,٤	٤٢,٢	٦٦,٦	٧٥,٥	٠,٣٦	-,٤٣	٠,٣١	٠,٤٣	٠,٣٩
	منظمة التجارة الدولية	— ٣٠,	— ٥٢,	— ٤٢,	— ٧٥,	غير منشور	٠,٣٦	٠,٤٣	٠,٣٠	٠,٤٨	غير منشور
ايران	منظمة التنمية التعاونية	٤,٩	٧٣٩,٤	٩٣٦,١	٨٠٧,٣	٢٦٦,٤	٠,٠٢	١,٥٩	١,٧٤	١,٣٢	٠,٣٢
	منظمة التجارة الدولية	— ٥,	— ١١٨٢,	غير منشور			٠,٠٢	٢,٥٤	٢,٩٧	١,٢٤	غير منشور
العراق	منظمة التنمية والتعاون	١١,١	٤٤٠,٢	٢٥٤,٤	٢٥٤,٧	١١٦,٥	٠,٢١	٤,١٦	١,٩١	١,٦٠	٠,٦١
	منظمة التجارة الدولية	— ١١,	— ٤٣٦,	٢٨٨	— ٩١,	غير منشور	٠,٢١	٤١٢	٢,١٨	٠,٥٧	غير منشور
الكويت	منظمة التنمية والتعاون	٥٥٥,٧	١١٨٦,١٠	١٧١١,٢	١٨٧٤,٧	١٩١٧,٥	٩,٢٦	١٠,٨٨	١١,٤٤	١٣,٢٤	١,٥٥
	منظمة التجارة الدولية	— ٥٨١,	— ١٣٦٩,	— ٢١١٢,	— ١٨٠٧,	غير منشور	٩,٦٩	١٢,٥٦	١٤,١٢	١١,٠٨	غير منشور
ليبيا	منظمة التنمية والتعاون	٤٠٣,٨	٢٦٣,٢	٣٦٣,٨	٣٦٣,٢	٢٧٠,٧	٦,٢٥	٢,٢١	٣,٩٦	٢,٣٨	١,٥٥
	منظمة التجارة الدولية	— ٤١٤,	٢١٨	٣٦٧	٢٦٢	غير منشور	٦,٤١	١,٨٣	٢,٩٩	١,٧١	غير منشور
نيجيريا	منظمة التنمية والتعاون	٥,٧	١٣٤,٨	٣٤٧,٥	١٧٨,٨	٤٣,٩	٠,٤	٠,٠٦	١,٣٧	٠,٥٧	٠,١١
	منظمة التجارة الدولية	— ٧,	— ١٣٥,	٥٤٥	٣٣٧	غير منشور	٠,٥	٠,٦٠	٢,١٥	١,١٥	غير منشور
قطر	منظمة التنمية والتعاون	٩٣,٧	٢١٧,٩	٣٦٦,٧	٢٤٠,٣	١٩٦١	١٥,٦٢	١٠,٩٠	١٦,٩٠	٩١٨٢	٧,٨٥
	منظمة التجارة الدولية	— ٩٤,	٢٥٣	٣٦٦	— ٤٤٥,	غير منشور	١٥,٦٤	١٢,٦٧	١٦,٨٨	١٨,٨١	غير منشور
السعودية	منظمة التنمية والتعاون	٣٣٤,٩	١٦٦٢,١	٢٤٦٦,٧	٢٨١٧,٣	٢٧٤٢,٧	٤,١٢	٧,١٩	٧,٤٢	٦,٨٥	٥,٥٧
	منظمة التجارة الدولية	— ٣٤٢,	٢٣٧٢	— ٣٨٧٠,	٣٦٢٥	غير منشور	٤,٢١	١٠,٥١	١١,٦٥	٩,٠٣	غير منشور
الامارات	منظمة التنمية والتعاون	٢٨٨,٦	٧٤٩,٤	١٢٠٦,٦	١١٤٤,٥	— ١٤٣٧,	١٢,٠٣	٩,٧٨	١٢,٥٩	١١,٨١	١٢,٥٠
	منظمة التجارة الدولية	— ٩٠,	٧٦٥	— ١٣٧٥,	١٢٢١	غير منشور	٣,٧٦	٩,٩٩	١٥,٤٩	١٢,٣٢	غير منشور

تابع جدول رقم (٧)

		١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧
فنزويلا	منظمة التنمية والتعاون	١٧,٧	٤٨٣,٤	٤٧٣,٨	٣٨٥,٣	٥٢٠,٥	٠,١١	١,٩٢	١,٨٠	١,٢٤	١,٤٥
	منظمة التجارة الدولية	١٨, –	٧٧٩	٨٩٩, –	٢٩٦	غير منشور	٠,١١	٣,١٠	٣,٤٣	٠,٩٤	غير منشور
الاجمالي	منظمة التنمية والتعاون	١٧٥٤,٩	٥٨٨٧,٩	٨١٦٨, –	٨١٣٠,٧	٧٥٨٧,٨	١,٨٩	٣,٤٣	٤,٠١	٣,٣٣	٣,٦٥
	منظمة التجارة الدولية	١٥٩١	٧٥٦١	١١٤٥٧, –	٨٩٧٨, –	غير منشور	١,٧٢	٤,٤٠	٥٦٢	٣,٧٠	غير منشور

المصدر: OECD وينيو ١٩٧٨ واحصائيات منظمة التجارة الدولية ٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٧.

(١) عبد اللطيف الحمد، «بعض وجهات النظر في الجدل النفطي والتفسير العربي»، **الصندوق الكويتي للتنمية العربية**، آذار (مارس) ١٩٧٥.

(٢) من اجل معرفة هذه المشاكل مفصلة انظر: دبليو. جي. ليفي، **السنوات التي اكلها الجراد: السياسة النفطية وفرص التنمية لدى اوبك**، مجلة **فورين افيرز**، العدد ٥٧ (٢)، شتاء ١٩٧٨.

(٣) **المصدر نفسه**، ص ٢٩٥.

(٤) **المصدر نفسه**، ص ٢٩٧.

(٥) وزارة الزراعة الاميركية، طبقاً لما جاء في مجلة: **مبدل ايست دايجست**، ٢٨ تموز (يوليو)، ١٩٧٧ ص ١٢.

(٦) أ.أ. قبرصي، الفرص بعيدة المدى للتنمية الصناعية في السعودية عن **منظمة التنمية الصناعية للأمم المتحدة** كانون الثاني (يناير) ١٩٧٩.

(٧) ليفي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٩٩.

(٨) **المصدر نفسه**، ص ٣٠٠.

(٩) م. أولمان، **تكلفة انتاج النفط في اربع مناطق**، ١٩٦٥، ص ١٥٦.

(١٠) ادلمان، اسعار النفط في المدى الطويل (١٩٣٠ ــ ١٩٧٥) وضع النفط العام، وجهة نظر اكاديمية، ١٩٦٣.

(١١) دبليو دي نوردهاوس، **توزع مصادر الطاقة، وثائق بروكنغز حول النشاط الاقتصادي رقم ٣**، ١٩٧٣.

(١٢) حاييم بن شاهار، **النفط: الاسعار ورجس المال**، ١٩٧٦.

(١٣) بي.إل. ايكبر، **مستقبل نفط العالم**، ١٩٧٦.

(١٤) ن.أ. لوسين، سياسة التسعير استشار اداري عال لمصادر الطاقة. **مجلة الزيت والغاز العربي**، ١٦ أيار (مايو)، ١٩٧٨.

(١٥) إن الهزات الأولية لاقتصاديات اوروبا الغربية واميركا الناجمة عن مضاعفة سعر النفط أربع مرات كانت اقل من ٢٪ من الناتج القومي العام، لكن الاثر في اليابان كان اكبر. وبلغ نحو ٢,٢٥٪. انظر: ي.آر فريد .وسي.ال شولتز، **موضوع الاسعار المرتفعة للنفط والاقتصاد العالمي**، معهد بروكنغز، واشنطن، ١٩٧٥.

(١٦) فريد وشولتز، **المصدر نفسه**.

(١٧) فريد وشولتز، **المصدر نفسه**.

(١٨) روبرت. ام سولو، ماذا نفعل عندما تاتي أزمة، من **سلسلة اوراق مؤتمر NBER**، أيار (مايو) ١٩٧٩.

(١٩) **المصدر نفسه**، ص ٦.

(٢٠) **المصدر نفسه**، ص ٢.

(٢١) **المصدر نفسه**، ص ٥.

(٢٢) ميشيل آر. داربي، الاقتصاد الدولي كمصدر للتضخم الاميركي وكفيد عليه، **ورقة عمل لمؤتمر NBER** رقم ٤٣٧، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٠.

(٢٣) جون بيرنيج والان هاريسون، آثار اسعار النفط على التضخم والكساد، **سلسلة تحليلات زمنية لبريطانيا، ورقة عمل لجامعة ماكماستر** رقم (٨٠ــ٢)، شباط (فبراير) ١٩٨٠.

(٢٤) انظر جون ويليامسون، **أسعار النفط المرتفعة والاقتصاد الدولي**، واشنطن، معهد بروكنغز، ١٩٧٥.

(٢٥) انظر الجداول في متن دراستناهذه.

(٢٦) سيري لي، **اسعار النفط العالية: مضاعفات مالية عالمية**، اللجنة البريطانية ــ الأميركية الشمالية، ١٩٧٥.

(٢٧) **المصدر نفسه**، ص ٢٩.

(٢٨) ابراهيم شيباتا وروبرت ماريو، **سجل مساعدات الاوبك التنمية العالمية**، شباط (فبراير) ١٩٧٩.

(٢٩) شيباتا وماريو، **مصدر سبق ذكره**.

تأثيرات الظاهرة الصهيونية على التيارات الثقافية والفكرية في العالم العربي

السيد زهرة
جمال عبد الجواد

منذ بدأت الحركة الصهيونية في التبلور في القرن الماضي، ومنذ بدأت المخططات الصهيونية في فلسطين تأخذ اشكالا عملية افضت الى قيام الكيان الصهيوني؛ والتحدي الصهيوني يمثل اكبر التحديات التي واجهها عالمنا العربي في تاريخه المعاصر، ان لم يكن في تاريخه كله. ولا شك ان الجوانب السياسية للصراع العربي ــ الصهيوني، لا تمثل الا بعدا واحدا من ابعاد المواجهة بشكل عام. فلقد تركت الظاهرة الصهيونية، فكرا وكيانا، اثارها على مختلف القضايا والجوانب في العالم العربي. وربما لا نبالغ اذا قلنا ان مختلف قضايا العالم العربي، في العقود الماضية، قد تطورت من علاقة ما بالظاهرة الصهيونية، والقضية الفلسطينية.

ولن نضيف جديدا اذا ذكرنا ان نجاح العالم العربي في مواجهة التحدي الصهيوني يتوقف، في جانب منه، على الفهم الصحيح لمختلف ابعاد المواجهة، ولا شك ان التأثيرات المختلفة التي طرحتها الظاهرة الصهيونية، على مختلف اوضاع العالم العربي، تمثل احد الابعاد الهامة.

وفي هذه الدراسة الموجزة، سوف نسعى لمحاولة تتبع تأثيرات الظاهرة الصهيونية، بجوانبها المتعددة، على التيارات الثقافية والفكرية الرئيسية في العالم العربي. ويهمنا بداية ان نشير الى ملاحظتين هامتين هما:

الاولى: ان هذه التأثيرات هي، في واقع الامر، جزء من قضية اشمل، هي قضية الابعاد الثقافية والحضارية للمواجهة العربية ــ الصهيونية بشكل عام. وهي قضية تتضمن، بطبيعة الحال، جوانب اخرى عديدة غير التيارات الفكرية، الا اننا لن نعرض لها هنا.

الثانية: ان حصر جميع التيارات الثقافية والفكرية التي تبلورت في العالم العربي في العصر الحديث، ومحاولة تتبع تأثيرات الظاهرة الصهيونية عليها بالتالي، من الصعوبة بمكان، ومن ثم، فسوف نكتفي بعرض التيارات التي نعتقد انها تمثل التيارات الرئيسية فقط.

حول سمات الظاهرة الصهيونية

من الاهمية بمكان، قبل ان نعرض مظاهر تأثر التيارات الفكرية العربية بالظاهرة الصهيونية، ان نحاول ايجاز اهم السمات والخصائص التي تميزها، والتي تمثل، في مجموعها، ابعاد التحدي الصهيوني.

وعندما نتحدث عن الظاهرة الصهيونية، فاننا في الحقيقة نقصد مجمل القضايا التي ارتبطت بها، سواء بالفكر الصهيوني، او بالممارسات الصهيونية قبل العام ١٩٤٨، ام بالكيان الصهيوني ذاته، بعد ذلك.

لقد ولدت الحركة الصهيونية السياسية، رسميا، في الربع الاخير من القرن التاسع عشر؛ وذلك بانعقاد المؤتمر الصهيوني الاول في مدينة بال برئاسة هرتسل؛ وهو المؤتمر الذي مهدت له كتابات عديد من الكتاب الصهيونيين. ولقد طرحت الصهيونية السياسية نفسها كحل للمسألة اليهودية انطلاقا من اعتبار اليهود عنصرا متميزا مستقلا وغير قابل للاندماج او الحياة الا في ارض مستقلة تجمع شمل اليهود من انحاء العالم؛ حيث تقام الدولة اليهودية. وقد كانت نشأة الحركة الصهيونية السياسية مرتبطة، في جانب منها، بالتيارات الفكرية والحضارية السائدة في اوروبا آنذاك، وتوسع الحركة الاستعمارية. وأمام هذين التيارين شهدت اوروبا تراجع الليبرالية ومفاهيمها التي انطلقت في اعقاب الثورة الفرنسية[1].

وسوف نحاول ان نقدم، بايجاز، ابرز السمات التي تميز الظاهرة الصهيونية منذ ذلك الوقت، فكرا وممارسة وكيانا بعد ذلك.

١ ــ الصهيونية، فكر استعماري

ارتبط الطابع الاستعماري للصهيونية، منذ البداية، بتلك العلاقة التاريخية المعروفة بين الصهيونية والاستعمار، وبموقف الصهيونية المعروف ايضا من فلسطين.

لقد كان قادة الصهيونية الاوائل على وعي بانه بدون دعم الدول الاستعمارية الكبرى للحركة الصهيونية لا مجال لتحقيق اهداف الصهيونية، وكان هرتسل واضحا في دعوته لربط الحركة الصهيونية بالتوسع الاستعماري الاوروبي. وعلى حد تعبير احد الكتاب، فان «رواد الصهيونية قد عرضوها للزواج من اكثر من دولة قبل ان تهتدي الى بريطانيا». فمنذ طرح موسيس هيس (كاتب الماني يهودي اصدر العام١٨٦٢ كتاب: روما والقدس) على فرنسا فكرة الدولة اليهودية مقابل خدمة المصالح الفرنسية في الشرق، منذ ذلك الوقت، ابدع هرتسل في عرض الفكرة نفسها على كل دولة ذات اطماع استعمارية في الشرق. وبهذا الشكل، اجرى هرتسل اتصالا مع المانيا وبريطانيا وروما في العامين ١٨٩٨ و ١٨٩٩، والدولة العثمانية بعد ذلك، الى ان اهتدى قادة الحركة الصهيونية الى بريطانيا، الى اخر التطورات المعروفة.

وغني عن التفصيل القول بالعلاقة الواضحة بين اسرائيل منذ قيامها، وبين الدول الاستعمارية، وبصفة خاصة الولايات المتحدة الاميركية.

والحقيقة ان القول بالعلاقة الواضحة بين الصهيونية والاستعمار، لا يدفعنا الى

الاعتقاد بان الصهيونية مجرد تابع او ذيل للقوى الاستعمارية، لكنها، بالتحديد، قوة فاعلة لها مصالحها الخاصة والمرتبطة عضويا بالقوى والمصالح الاستعمارية. والتأكيد على نمط هذه العلاقة، امر له اهميته وليس هنا مجال الخوض فيه.

ويمثل الموقف الصهيوني من فلسطين، وتصور مفكري الصهيونية لدور دولتهم في المنطقة، الوجه الثاني للنزعة الاستعمارية للفكر الصهيوني. فانطلاقا من المفهوم الاستعماري التقليدي المعروف «بعبء الرجل الابيض» يفكر قادة الصهيونية منذ البداية بانفسهم «كرواد حضارة» الى بلد متخلف ومنطقة متخلفة. وفي كتابات هرتسل، نقرأ عبارات تصف الدولة اليهودية في فلسطين «بحصن لاوروبا في وجه اسيا» و «طليعة في وجه البربرية»، وفي حديث لهرتسل يقول: «سنرجع الصحة الى مركز الوباء في الشرق. سنبني سكك حديد في اسيا، ونشق الطرق للامم المتحضرة. وهذه الطرق لن تكون في يد دولة كبيرة واحدة بل للجميع»(٢).

٢ ــ ... وفكر عنصري

لقد صورت الصهيونية، المسالة اليهودية بانها عملية اضطهاد لليهود، كل اليهود، بغض النظر عن تكوينهم الاجتماعي او الطبقي، ولا مجال لمنع هذا الاضطهاد او لتعايش اليهود مع الاخرين مادام اليهود مشتتين ويفتقدون الهوية القومية، التي لا يمكن توافرها الا باقامة الدولة اليهودية. وبعبارة اخرى، كرست الصهيونية مبدأ الانفصام العنصري كمبدأ اساس في الايديولوجية الصهيونية، واصبحت محاربة اندماج اليهود في المجتمعات التي يعيشون فيها من صلب عمل الحركة الصهيونية، ورحبت بكل عمل من شأنه عزل اليهود عن المجتمعات التي يحيون فيها.

ومن ناحية ثانية، فان اثارة مشاعر التمييز والتفوق العنصري، مثلت اداة بيد الصهيونية لربط اليهود بعضهم بالبعض الاخر. من هنا جاء مفهوم «الشعب المختار» والتفسير الصهيوني لديمومة البقاء اليهودي، مبنيا على افتراض مبدأ التفوق والتفرد العنصريين. ويعتمد هذا المفهوم على ماجاء في التوراة من وصف اليهود «بالشعب المختار».

ولقد اكد كثير من رواد الصهيونية على صفة «الامتياز وتفوق اليهود على الامم الاخرى» بصفات معينة، فاحاد هاعام، احد الرواد الصهاينة، يؤكد على «تفوق اليهود الاخلاقي على باقي الامم» وحسب رأيه، فان مايعنيه مفهوم الشعب المختار، هو «تفوق اليهود من الناحية المعنوية والاخلاقية» وان «الله اختار اليهود ليعطوا النموذج الاعلى للاخلاق، ويجب ان يتحملوا، في سبيل ذلك، كل المتاعب»، والحاخام اسحق كوك يضفي سمة دينية قومية على مفهوم الشعب المختار، فالله حسب رأيه «اختار اليهود كي يطهروا العالم كله من الشوائب والظلمات»(٣). ومثل هذه الاراء العنصرية، لابد ان تترك عند بعض اليهود ذلك الشعور الخاص بالانتماء الى «الشعب المعجزة»، وتصبح الدولة اليهودية وسيلة لتحقيق «الرسالة الخاصة» لليهود.

وفي اطار مثل هذه الافكار، من الطبيعي ان يمثل رفض اليهود التعايش مع العرب في فلسطين، وجها واضحا لهذه النزعة العنصرية للفكر الصهيوني.

٣ ـ ... وفكر ارهابي

لقد مثل الارهاب والعنف، دائما، اداة مشروعة ومعترفا بها لدى القادة الصهيونيين لتحقيق اهدافهم. ولجوء اليهود الى هذه الاداة على نطاق واسع، قبل قيام الكيان، امر لا يحتاج الى تفصيل. فمنذ اللحظة الاولى للهجرة اليهودية الى فلسطين، ومنذ بدأت المواجهة مع العرب، كان على المهاجر اليهودي ان يكون مستوطنا ومقاتلا (يهودية العمل ويهودية الحراسة)، بحيث كان اليهود المهاجرون كلهم تقريبا مشتركين في المنظمات العسكرية والارهابية الصهيونية. كما لم يوجد اي تجمع صهيوني الا وكان له جناحه العسكري والارهابي. بعبارة واحدة، يمكن القول ان العنف والارهاب لم يؤديا الى قيام كيان ولم يساهما في ذلك بفعالية الا في حالة واحدة في التاريخ؛ وهي حالة قيام الكيان الصهيوني.

وفي ما بعد قيام اسرائيل، تحول الكيان كله الى ما يشبه «الثكنة العسكرية الكبيرة»، فجميع الرجال والنساء يؤدون الخدمة العسكرية بدون استثناء، ويخضعون للاستدعاء للاحتياط اغلب اعمارهم، ومن خلال نظام دقيق للاستدعاء ولتدريب الاحتياط، يظل الجيش، والعنف بالتالي، حاضرا وحيا في عقل الفرد الصهيوني باستمرار. بل ان بعض اشكال الخدمة العسكرية و (التأهيل) يمتزج تماما مع حياة الفرد بحيث ترتبط الوظيفة المدنية تماما بالوظيفة العسكرية.

ويمكن القول ان هذه الترسانة المسلحة، اصبحت اداة يستخدمها قادة اسرائيل لممارسة الارهاب بشكل منظم وعلى نطاق واسع. والحجة التي يقدمها قادة اسرائيل لاتباع مثل هذا الاسلوب الارهابي، هي، في العادة، حجة «الامن»؛ وليست واقعة تدمير المفاعل العراقي بعيدة عن الاذهان، ويبدو ان المنطق الارهابي منطق مقبول حتى لدى اليهودي العادي في اسرائيل، واحد مكونات العقلية اليهودية، والا فبماذا يمكن ان يفسر رقص اليهود وعناقهم في الشوارع مثلا في اعقاب تدمير المفاعل العراقي.

٤ ـ ... وفكر توسعي

يمكن القول، ببساطة، ان السمة التوسعية للصهيونية، فكرا وممارسة، تتضح من كون كتاب ومفكري الصهيونية، وقادة اسرائيل، لا يضعون حدودا واضحة للدولة؛ الامر الذي يعني، ببساطة، ان كل ضم جديد يصبح مباحا ومشروعا، وفي كل مرة، يقدم فيها قادة اسرائيل على اتخاذ خطوة توسعية، كقرار ضم الجولان مثلا، سرعان ما يقدمون عشرات المبررات الواهية التي لا تمت الى الموضوعية بصلة.

يضاف الى هذا، ان الاستناد الى ادعاءات دينية وتاريخية مزعومة في الحديث عن حدود للدولة اليهودية، يعطي للقادة الصهاينة الحق في ادعاء ما يشاؤون دون الحاجة لاي اثبات علمي.

٥ ـ الكيان الصهيوني وظاهرة التقدم التقني

رغم ان التكوين البشري للكيان الصهيوني يتقاسمه بالتساوي، تقريبا، اليهود الشرقيون والغربيون، الا ان المشروع الصهيوني نفسه ليس مشروعا شاركت في توليده

ظروف الشرق والغرب بشكل متساو، ولا هو نتاج لتجميع ارادات شرقية وغربية، ولكنه، في واقع الامر، مشروع غربي صرف، لعبت الارادة الاستعمارية الغربية الدور الحاسم في دعمه ومساعدته على تحقيق اهدافه.

وكان لابد لهذا الاصل الغربي للمشروع الصهيوني ان يترك بصماته الواضحة على ملامح الكيان نفسه. ومن اهم ملامح الاثر الغربي على المشروع الصهيوني، تقدمه التقني.

والحقيقة ان لجوء الكيان الصهيوني الى تحقيق درجة من التقدم التقني، كان له، منذ البداية، ما يبرره. ويمكن ان نشير بصفة خاصة الى عاملين هامين هما:

الاول: ان قادة الكيان كانوا على وعي، منذ البداية، بوضع كيانهم كجسم غريب في قلب محيط عربي رافض، وعلى وعي بقصوره البشري وسط محيط بشري عربي هائل. ومن ثم، فقد كان تحقيق درجة من التقدم التقني، احد اوجه معادلة هاتين الحقيقتين.

الثاني: عامل متعلق بطبيعة الوسط الاجتماعي والثقافي السائد في الكيان الصهيوني. فاذا كان الاشكناز يمارسون مهام القيادة في المشروع الصهيوني منذ البداية، فقد كان من الطبيعي ان يبنوا كيانهم متأثرين بقيم الحضارة الغربية التي اتوا منها، ولا شك ان مسألة التقدم التكنولوجي تمثل احد ملامح هذه القيم.

يضاف الى هذا حقيقة انقسام سكان الكيان الصهيوني، منذ البداية، ما بين يهود شرقيين وغربيين. واذا كان هذا الانقسام، بما يولده من صراع طائفي، يمثل منذ البداية احد العوامل المهددة لاستمرار الكيان ذاته، فقد طرحت منذ البداية مسألة اخضاع اي من الطائفتين للاخرى واستيعابها داخل نمطها. وهكذا فرض اليهود الغربيون منذ البداية اثار حضارتهم على اليهود الشرقيين، واتخذ هذا الفرض مظاهر من قبيل تنظيمات الغرب الاجتماعية والسياسية (نقابات، احزاب...) والطبقات الاسرائيلية منها (الكيبوتس مثلا) وكذلك تقنيات الغرب المتقدمة. ويذكر اسحاق دويتشر بهذا الصدد «... لم يعد اليهود مجرد فائض اوروبا الذي قذفته الى اسيا كما كان الحال لسنوات طويلة، فقد ساهم حوض البحر المتوسط وساهم جنوب الجزيرة العربية في اسرائيل، لكن كيف يمكن ان يؤثر هذا اللقاء بين الشرق والغرب على نظرة اسرائيل الثقافية؟ في القدس وفي تل ــ ابيب، يسمع المرء كل انواع النظريات والتلفيقات، البعض يشير الى نسبة المواليد العالية لدى اليهود الشرقيين، ويتنبأ لاسرائيل بحتمية تمشرقها، بينما يتوقع اخرون مزيجا وحضارة اسرائيلية جديدة. اما انا، فاعتقد ان اليهود الغربيين سيتملكون اليهود الشرقيين، انهم يمثلون الحضارة الارقى التي تقهر الحضارة الادنى عادة»[٤].

وعلى اية حال، فقد تجسدت ظاهرة التقدم التقني هذه في عديد من المظاهر المادية ليس هنا مجال تفصيلها[٥]. غير ان ما يهمنا الاشارة اليه هو ان هذه السمة بالتحديد قد تركت اثارا يعتد بها على الاوضاع في العالم العربي، لن تتوقف عندها.

٦ ــ الكيان الصهيوني وظاهرة التعددية السياسية والشكل الليبرالي

لا شك ان من اهم السمات التي تميز الكيان الصهيوني، منذ انشائه، هو ظاهرة التعددية السياسية والشكل الليبرالي الذي يتخذه نظام الحكم. ويمكن في الحقيقة تفسير

هذه الظاهرة في اطار عاملين اساسيين هما:

الاول: انه يعكس احد مظاهر تأثير الحضارة الغربية التي افرزت الظاهرة الصهيونية منذ البداية في اطارها.

الثاني: وهذا هو الاهم، ان هذا التعدد السياسي ذو اهمية يعتد بها في تحقيق استمرارية الكيان الصهيوني حتى الان: ذلك ان نشأة الكيان الصهيوني لم تكن نتيجة لارادة طرف سياسي واحد ولفعله، وانما كانت الحركة الصهيونية العالمية تضم اطرافا متعددة كل منها ساهم بنصيب في بناء الكيان في اطار توزيع ناجح للادوار. وبالتالي، كان استمرار الكيان نفسه متوقفا بدرجة كبيرة على السماح لاجنحة الحركة الصهيونية المختلفة بالتعبير عن نفسها وبالحصول على فرص متساوية، في الحياة السياسية، وبخاصة ان الوجود الفعلي لهذه الاجنحة لم يقتصر على داخل الكيان فقط، وانما امتد ليشمل الحركة الصهيونية العالمية بعامة. يضاف الى هذا، ان المطلب الصهيوني باستيعاب كل يهود العالم في كيانهم، يفترض بالضرورة الاستعداد المسبق لقبول اليهود المنضوين تحت لواء اي من اجنحة الحركة الصهيونية، وايا كانت اتجاهاتهم السياسية.

والحقيقة ان هذا التعدد السياسي، ليس الا قناعا يخفي تحته سياسة اسرائيل العنصرية والتوسعية، فاضافة الى ان هذا التعدد السياسي تقابله اقسى انواع القهر التي تمارس ضد الفلسطينيين العرب، فان الخلاف السياسي يسري وفقط بالنسبة للامور الداخلية. اما في ما يتعلق بالسياسة الاسرائيلية تجاه العالم الخارجي، فثمة ما يطلق عليه «الاجماع العام» بين شتى الاحزاب الاسرائيلية الكبرى التي تتبادل مقاعد الحكم، ولا يشذ عن هذا اي منها. فرغم الخلافات المحدودة بين هذه الاحزاب، الا ان ثمة اتفاقا عاما، مثلا، على رفض الاقرار بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وثمة اتفاقاً عاماً على ملامح السياسة التوسعية والعدوانية تجاه العالم العربي بشكل عام. ولا يدخل، في هذا النطاق، بعض جماعات الضغط والاحزاب اليسارية الصغرى التي لا تملك أية مقدرة فعلية على التأثير على صنع السياسة واتخاذ القرار داخل الكيان الصهيوني.

على اية حال، فقد كانت هذه السمة هي الاخرى من بين الجوانب التي القت بتأثيراتها على بعض مظاهر الحياة السياسية العربية.

هذه اجمالا هي الجوانب الست التي تشكل مجمل سمات الظاهرة الصهيونية، والتي يجب اخذها في الاعتبار عند محاولة مناقشة تأثيرات الظاهرة في العالم العربي. وسوف نكتفي، هنا، بمحاولة تتبع اثار الظاهرة الصهيونية بهذا المعنى على التيارات الثقافية والفكرية في العالم العربي.

تأثير الظاهرة الصهيونية
على التيارات الثقافية والفكرية العربية

بداية، من الصعوبة بمكان حصر كافة التيارات الثقافية والفكرية التي نمت وتبلورت في العالم العربي في العصر الحديث على اختلاف مدارسها واتجاهاتها، ومن الصعب اكثر محاولة تتبع تأثيرات الظاهرة الصهيونية، على كل هذه التيارات. ومن ثم، فسوف نكتفي هنا بعرض التيارات التي نعتقد انها تمثل التيارات الثقافية والفكرية الرئيسية التي

تبلورت في العالم العربي في العصر الحديث، والتي لعبت، بشكل او باخر، اهم الادوار في تاريخ التطور الثقافي والفكري، والسياسي ايضا في العالم العربي. وهذه التيارات هي على وجه التحديد:

١ ــ الفكر الاسلامي بوجه عام، وبصفة خاصة التيار الذي يحلو للبعض ان يطلق عليه «تيار الاسلام السياسي».

٢ ــ الفكر القومي العربي.

٣ ــ الاصلاحية التحديثية، وهو التيار الذي يطلق عليه البعض: «التيار الليبرالي او العلماني».

١ ــ الاسلام السياسي

يدين اغلب سكان الدول العربية بالاسلام. ويمكن القول، ان الفكر الاسلامي، بتياراته المتعددة، يمثل جوهر ثقافة شعوب هذه البلدان وجوهر «الأيديولوجيا الشعبية» فيها اذا جاز التعبير. وفي ما يتعلق بالتيارات الفكرية الاسلامية التي عرفها العالم العربي في العصر الحديث، فهي في اعتقادنا لا تخرج في التحليل الاخير عن تيارات ثلاثة، تيار السلفية من جانب، ثم تيار الاصولية التوفيقية من جانب ثان، ثم الجماعات الاسلامية المعاصرة من جانب اخر.

لقد جاء تبلور التيار السلفي، في العصر الحديث، نتاجا لعاملين اساسيين: الاول هو تفكك الدولة العثمانية وتدهور اوضاع البلدان العربية في ظلها، والثاني هو تصاعد حركة التحدي الاوروبي، وهذا الجانب، الى الثاني، يمثل اهمية خاصة، ذلك ان المحاولات المستمرة من جانب الاستعمار الغربي لتذويب الشخصية القومية للشعوب المستعمرة وطمس هويتها، ولد حرصا مضادا للحفاظ على الشخصية القومية وبخاصة على الرئيسي فيها، فالسعي الاستعماري لالغاء التاريخ القومي للشعوب الاسلامية، ومحاولة التاكيد على ان التاريخ لا يبدأ بالنسبة لها الا منذ دخولها العصر الحديث، ولد عند هذه الشعوب شعورا بان الدين هو ذاكرتها القومية حين تغيب اية ذاكرة.

بهذا المعنى، يمكن القول ان تبلور تيار السلفية، جاء بمثابة رد الفعل الاسلامي الاول على ما يمثله الغرب والحضارة الغربية من تحد. وقد رأت السلفية في تطوير ما اتى به السلف بدعة وهرطقة توجبان ان العقاب، وان العودة الى اساليب الحياة التي سادت، في فجر الدعوة الاسلامية، كافية بحد ذاتها لاعادة مجد الاسلام والمسلمين. بعبارة واحدة، رأت السلفية في النضال للعودة للاصول في كل جوانب الحياة، ومحاولة اعادة خلق مجتمع الرسول والخلفاء الراشدين بمثابة الطريق لاستعادة زمام الامور لصالح الحضارة الاسلامية.

ولقد وقعت السلفية العربية الحديثة في ابهام تاريخي عندما فاتها التمييز بين الاستعمار الغربي الحديث ومن ورائه حضارته الحية (الجديدة) وبين الحملات الصليبية (وريثها الديني الوسيط). وبعبارة اخرى، لم تستطع السلفية ان تدرك معنى خمسة قرون من النهضة الانسانية والحضارية، الجديدة، ومن التحولات الجوهرية غير المعهودة من قبل في الفكر والاجتماع والتقنية[٦].

وهكذا، وفي مرحلة لاحقة، ومع تصاعد الصدام بين الغرب والبلدان العربية، فان امتلاك الحضارة الغربية لاسباب القوة لم يعد خافيا على احد، ولم يعد تدهور المسلمين هو الوجه الوحيد للعملة، بل ان لها وجها آخراً ممثلا في اسباب الحضارة الصناعية الغربية، وكان لابد لاي ايديولوجية تحاول ان تتقدم لتقديم بديل عن اوضاع التخلف ان تأخذ اسباب القوة الاوروبية بعين الاعتبار، فكانت الايديولوجية الاسلامية الحديثة التي كانت مؤكدة في الوقت نفسه على الاصول وعلى ضرورة استعارة اسباب القوة من الحضارات الاخرى، ما استطاع المسلمون الى ذلك سبيلا.

في هذا الاطار العام، تبلور تيار التوفيقية الاصولية ممثلا بالاساس في جماعة «الاخوان المسلمين» ليحتل موقع السلفية المتزمتة، واصبح بمثابة «سلفية العصر». ولسنا بصدد العرض التفصيلي لمجمل افكار الاصوليين التوفيقيين، الا أن ما نود التأكيد عليه امران[٧] هما:

الاول: ان هذا التيار قدم مجموعة من التصورات التوفيقية العامة تدور في مجملها حول مقولة مفادها ان الاسلام «دين ودولة»، وانه يحوي ما يكفي لادارة شؤون الحياة وتنظيم المجتمع، وهي عند هذا الحد لا تفترق كثيرا عن السلفية التقليدية، الا ان الجديد الذي اتت به هو الاعتقاد بامكانية الاستفادة من تقنيات الحضارة الاوروبية من الات ووصفات كيميائية... الخ، دون ان يمتد ذلك بطبيعة الحال الى امكانية الاستفادة من منهج ادارة الحياة والمجتمع.

الثاني: ان التحدي الغربي والتحدي الذي مثلته الافكار الاخرى بشكل عام، يمثل احد الاوجه التي تطور في اطارها الفكر الاصولي التوفيقي، والوجه الاخر الهام متمثل في فشل المشروعات الفكرية الاخرى التي شهدتها بلدان المنطقة.

ويهمنا التأكيد على أن هذه الأفكار وغيرها، قد اكتسبت اهميتها بالاساس من تبني حركات اسلامية ذات طابع سياسي لها، ولعل هذا هو المقصود اجمالا بما يطلق عليه «الاسلام السياسي».

ويمكن القول ان الصهيونية قد لعبت دورا هاما كحافز للاسلام السياسي منذ فترة مبكرة من الصدام العربي بالصهيونية. فبداية، فان خصوصية فلسطين بالذات **كارض تحتل المرتبة الثانية في التقديس لدى المسلمين بعد ارض الحجاز**، وتعرض هذه الارض لخطر الانتزاع نهائيا من سيطرة العرب المسلمين، كان تجسيدا كاملا لمجمل الخطر الذي يتعرض له الاسلام على يد الاستعمار الغربي عموما والصهيونية خصوصا. بل ان يكون الخطر ياتي من ناحية اليهود بالتحديد، وليس من ناحية غيرهم، كان مبررا قويا لاستنفار الوعي الديني، نظرا للعداء الشديد الذي يحمله المسلمون لليهود لمحاربتهم الاسلام ومؤامراتهم ضده منذ فجر الرسالة.

وقد كانت المبررات السابقة كافية، وحدها لاثارة المشاعر الدينية، وبالتالي مبررا لتصاعد نفوذ الاصولية الاسلامية، ولكن الامر لم يتوقف عند هذا الحد، اذ توافرت مبررات اخرى تدفع في الاتجاه نفسه، فالصهيونية ليست مجرد استعمار عادي كالذي عرفه التاريخ الحديث، ذلك ان المبررات الرئيسية للصهيونية كانت دوما مبررات دينية. وقد تكون هذه المبررات واردة، بدرجة او باخرى، لدى كافة اشكال الاستعمار الاخرى،

ولكن لم يحدث ابدا ان كانت المبررات الدينية وحدها هي المبررات الرئيسية لممارسة اعمال القهر الاستعماري الا في الحالة الصهيونية. وهكذا، اعتقدت الحركات الاسلامية ان الاسلام السياسي هو اكثر التيارات الفكرية قدرة على المواجهة، باعتباره ايديولوجية من ذات نوع التحدي. خاصة وان ثمة اعتقادا راسخا، لدى هذه الحركات، بان الاسلام، من بين كل الاسلحة الايديولوجية، هو السلاح الذي سبقت تجربته بنجاح عندما تمكن المسلمون من طرد اليهود من مكة والمدينة.

يضاف الى هذا انه اذا كان اليهود يعتقدون بانفسهم «كشعب الله المختار»، واذا كانت اية ايديولوجية علمانية لا تستطيع ان تؤكد اكثر من ان اليهود مجرد بشر عاديين لا يتميزون عن باقي البشرية في شيء، فان الايديولوجية الدينية وحدها تستطيع ان تؤكد عكس ذلك تماما، باعتبارهم الشعب الذي طرده الله من رضاه ورحمته، والقصص القرآني ملىء بما يؤكد ذلك. وفي مقابل مقولة «شعب الله المختار»، يقدم الفكر الاسلامي المسلمين باعتبارهم «خير امة اخرجت للناس» بما يعني ان الفكر الاسلامي في النهاية هو الاكثر قدرة على المواجهة.

وفي ضوء ما سبق، ليس مصادفة اذا ان يكون الاخوان المسلمون هم الهيئة الشعبية الوحيدة في مصر التي ارسلت متطوعيها للقتال ضد الصهيونية في فلسطين، وكان دور الاخوان في فلسطين سببا قويا لاجتذاب المزيد من المؤيدين للجماعة وفكرها، حتى ان اشتراك الجماعة في حرب فلسطين يعد من اهم الاحداث في تاريخها، ومن عوامل تزايد نفوذها وتحولها الى قوة سياسية كبيرة على الساحة السياسية المصرية والعربية من ورائها.

وان احدى القضايا الهامة الاخرى التي يمكن ان تثار بصدد الحديث عن تأثير الظاهرة الصهيونية على تيار الاسلام السياسي، هي العلاقة بين صعود هذا التيار، ممثلا في بعض الجماعات الاسلامية منذ اواخر الستينات وحتى الوقت الحاضر، وبين قضية الصراع العربي ـ الصهيوني. فهذا الصعود يمكن تفسيره، في جانب اساسي، بتطورات الصراع وبخاصة بعد هزيمة العام ١٩٦٧. لقد كانت الهزيمة، في واقع الامر، بمثابة هزيمة للتيار الفكري الذي حمل عبء المواجهة حتى ذلك الوقت، وهو التيار القومي. ولقد أدت الهزيمة الى فقدان الثقة في قدرة هذا التيار على الاستمرار في تحمل اعباء المواجهة، ومن ثم تقدمت اتجاهات عديدة تزعم في نفسها هذه القدرة، وكان تيار الاسلام السياسي ابرز هذه الاتجاهات، وساعده على ذلك ان فكره يمثل ثقافة الشعوب العربية في النهاية، هذا من جانب، ومن جانب ثان، عجز الاتجاهات والتيارات الفكرية الاخرى في المنطقة عن ان تطرح نفسها كقوة بديلة.

ورغم العداء الكبير الذي يحمله هذا التيار للصهيونية، فكرا وكيانا، ورغم الدور الذي قام به في الفترة الاخيرة، من زاوية رفضه لبعض خطوات التسوية مثلا، الا انه يمكن القول ان هذا التيار بتركيزه على الجوانب الدينية فقط في الصراع، وباختزاله للصراع الى مجرد صراع ديني في معظم الاحوال، عجز عن ان يقدم رؤى واضحة لجوانبه الاخرى الاكثر اهمية، وعجز بالتالي وحتى اليوم عن ان يقدم صياغة واضحة لاستراتيجية شاملة للصراع وللمواجهة.

٢ ــ الفكر القومي العربي

يمكن القول ان تاريخ الفكر القومي العربي والحركة القومية ينقسم الى خمس مراحل رئيسية، سوف نشير اليها في ما يلي بايجاز شديد:

الاولى: مرحلة ما قبل الحرب العالمية الاولى؛ حيث لم تتجاوز الطموحات العربية الحصول على شكل من اشكال الحكم الذاتي والاستقلال الاداري، الامر الذي دفع الكثيرين من العرب الى المشاركة في الجمعيات الثورية في تركيا وبخاصة «الاتحاد والترقي». وحتى العرب الذين حاولوا الانفراد بجمعيات خاصة بهم لم يتجاوزوا في مطالبهم هذه الحدود. ويذكر الباحث السوفياتي ليفين، في هذا الصدد، ان «طموحات القوميين العرب قبل الحرب العالمية الاولى نادرا ما تجاوزت اطر المطالبة باللامركزية الادارية او تشكيل دولة على غرار اتحاد ثنائي من الطراز النمساوي ــ المجري. ومثال ذلك الجمعية القحطانية السرية التي تشكلت في العراق في ١٩٠٩ ودعت الى اللامركزية الادارية، وجمعية 'العربية الفتاة' التي تأسست في باريس ودعت، في اول عهدها، الى اللامركزية الادارية، كذلك. وفي ١٩١٢، تشكل في القاهرة حزب اللامركزية الادارية، العثماني العلني الذي طرح شعار ارض العرب للعرب، ولكن في اطار الامبراطورية العثمانية... وكذلك كان الاستقلال الذاتي الداخلي هدفا لجمعية 'العهد' السرية؛ المشكلة في العراق في ١٩١٣ وضمت ضباطا عربا في الجيش التركي»[٨].

الثانية: فترة الثورة العربية الكبرى. ومع تفجر احداث الثورة، اعطيت للحركة القومية دفعة مؤقتة ولكن مع فشل الثورة في تحقيق اهدافها، دخل التيار القومي في حالة من الانحسار كانت نتيجتها تراجعه عن ممارسة دور فعال في الحياة السياسية العربية، واقتصاره على بعض المؤتمرات وتكوين بعض الجمعيات محدودة الفاعلية.

الثالثة: مرحلة ما بين الحربين. وفي مقابل انحسار نفوذ القوميين العرب في هذه الفترة، بذلت جهود فكرية كبيرة لاعادة صياغة فكر الحركة وايديولوجيتها، وبخاصة الجهود التي بذلها ساطع الحصري في هذا المجال، فاذا كانت جهود ساطع الحصري لم تسفر عن تكوين تنظيم قومي معين، فانها مثلت رافدا هاما للتيارات القومية التي تشكلت بعد ذلك، واهمها حزب البعث وحركة القوميين العرب.

الرابعة: مرحلة ما بعد الحرب الثانية، وحتى هزيمة حزيران (يونيو) وهي المرحلة الذهبية للحركة القومية العربية. اذ شهدت تأسيس اهم الاحزاب القومية (البعث والقوميين العرب). كما شهدت انحياز مصر لصف القومية العربية وانهماكها في القضايا القومية، وما ادى اليه ذلك من انتشار واسع للفكر القومي وتسجيل عدد من الانتصارات للحركة القومية. على ان ما يهمنا ان نشير اليه هو ان الدور الكبير الذي لعبه عبد الناصر، في تاريخ القومية العربية، لم يكن من منطلق تعميق خاص للفكر القومي، وانما في المقام الاول من منطلق الدور السياسي الرائد الذي لعبته مصر في الحياة السياسية العربية انذاك.

الخامسة: مرحلة ما بعد هزيمة حزيران (يونيو) ١٩٦٧، واذا كان الفكر القومي وحركة القومية العربية قد عانت من بعض النكسات في نهاية المرحلة السابقة، وبخاصة الانفصال السوري عن الوحدة المصرية ــ السورية، فان هزيمة ١٩٦٧، قد انهت مرحلة

الانتصارات وادخلت الحركة القومية وحركة التحرر الوطني العربية ككل في سلسلة من الهزائم ومرحلة طويلة من الانحدار، تراجعت فيها احلام الوحدة وطموحاتها ورومانسية عصر الازدهار والبطولة القومية.

ويمكن القول ان الفكر القومي العربي يدور في مجمله حول مقولة اساسية مؤداها ان الشعوب العربية، رغم الخلافات القائمة بينها، الا انها تشكل امة عربية واحدة قوامها الخبرة التاريخية المشتركة واللغة العربية الواحدة والتراث الثقافي المشترك. ويضيف البعض الى ذلك ايضا وجود نمط اساسي للانتاج نما وتطور في البلاد العربية كلها وفق مراحل متشابهة[٩]. ومن هذا المنطلق، يطرح الفكر القومي بشكل او باخر قضية الوحدة العربية.

ان القومية العربية كتيار فكري وسياسي تجسد نفسها في السعي لتحقيق الوحدة القومية التي تعني تكامل الامة والارض في وحدة سياسية لا تتجزأ؛ هذا التكامل الذي لا يتم الا بمشاركة ابناء الامة كلهم، وفوق التراب العربي بكامله، وبالتالي فغياب اي جزء من الارض او الامة العربية عن المشاركة في هذا الحلم يعني ان الهدف لم يتحقق بعد، وان النضال ما زال مستمرا. وفي هذا المجال، تتساوى فلسطين مع غيرها من الاراضي العربية، ولكن عندما تغيب فلسطين عن المشاركة في النضال القومي لخضوعها للاستعمار الصهيوني، فان التحدي الذي يمثله ذلك للايديولوجية القومية يصبح خطيرا. بل ان موقع فلسطين الجغرافي في قلب العالم العربي يعني تأجيل احلام الوحدة او التخلي عنها نهائيا ما لم تتحرر الارض المحتلة اولا.

وهكذا، كان موقع فلسطين في قلب العالم العربي وكجزء لا يتجزأ من سوريا الطبيعية ومنطقة الهلال الخصيب وتعرضها للاحتلال الصهيوني، باعثا هاما لاستنفار الشعوب الشخصية القومية، فكانت التظاهرات والاضرابات الجماهيرية، احتجاجا على الوجود الصهيوني في فلسطين مناسبة هامة لتطوير الوعي القومي العربي، كما كان اختلاط الدماء العربية، على الارض الفلسطينية ضمن المشاركة في اعمال المقاومة المسلحة عاملا هاما في هذا الصدد.

وليس هناك ادنى شك في ان عصر القومية العربية الذهبي قد ارتبط بتأجج القضية الفلسطينية وتأكد حدة الخطر الصهيوني. لقد اثبتت النكبة عجز القطرية عن مواجهة التحدي، فكان صعود الحركة القومية ممثلا في حزب البعث وحركة القوميين العرب في اواخر الاربعينات وبداية الخمسينات. وعلى ارض فلسطين ايضا، اكتشف عبد الناصر ورفاقه حقيقة الخطر الصهيوني والفكر القومي، بحيث يمكن القول ان انحياز عبد الناصر بعد ذلك للمعسكر القومي لم يكن ليأخذ هذا الشكل لولا القضية الفلسطينية ولولا الخطر الصهيوني المباشر ضد مصر. بعبارة اخرى، يمكن القول ان الزخم الذي منحته مصر للحركة القومية العربية بانضمامها وقيادتها لها لم يكن ليتم على الاقل في هذا التوقيت بالذات الا في علاقته بالقضية الفلسطينية.

لقد ارتبطت الحركة القومية بالقضية الفلسطينية برباط وثيق، فطوال الخمسينات وحتى هزيمة ١٩٦٧، كانت النظم العربية تؤكد جدية ايمانها القومي بتأكيد جدية عدائها للصهيونية.

واذا كانت الحركة القومية قد ازدهرت في خضم المواجهة مع الصهيونية، فيمكن القول انه في خضم هذه المواجهة ايضا عانت الحركة من الذبول والتدهور. ذلك ان هزيمة ١٩٦٧، لم تكن مجرد هزيمة في معركة عسكرية، وانما كانت، في الحقيقة، بمثابة ضربة قاصمة للتيار القومي بكامله؛ اذ انهزم اهم جناحين في الحركة القومية وهما: الناصرية والبعث. الامر الذي افقد الفكر القومي قدرا كبيرا من مصداقيته لدى الجماهير، وبخاصة ان الهزيمة دفعت النظم العربية، وحتى الراديكالية منها، للتراجع عن مواقعها السابقة بشأن القضية الفلسطينية، وراحت تتجه تدريجيا نحو القبول بالتسوية، وبوجود الكيان الصهيوني، وارتبط هذا الاتجاه بالتخلي عن صيغة الوحدة العربية واستبدالها بصيغة التضامن العربي الفضفاضة التي هي في جانبها الرئيسي اقرار بواقع التجزئة.

على اية حال، يمكن القول انه اذا كان التيار القومي قد عجز عن تحمل عبء المواجهة مع الصهيونية عندما كان التيار السائد فكريا وسياسيا في المنطقة، فمن باب اولى ان يظل هذا التيار، وهو في مرحلة تراجعه الواضح، عاجز عن الوصول الى صيغة او استراتيجية قومية للمواجهة.

واذا كان لهذا التيار من اثر يعتد به، في هذا المجال، فقد استطاع، خلال فترة، ان يجعل المواطن العربي العادي على وعي بابعاد المخطط الصهيوني وبابعاد قضية الشعب الفلسطيني، وهو الاثر الذي لا يزال في جانب كبير منه قائما حتى الان.

٣ ــ الفكر الاصلاحي التحديثي

بداية، نحن نقصد بهذا التيار، ذلك الذي يحلو احيانا للبعض ان يطلق عليه اسم التيار الليبرالي او العلماني. ويمكن القول ان اهمية هذا التيار على خريطة الحياة الفكرية والثقافية في المنطقة، قد تراجعت منذ فترة طويلة نسبيا، بحيث لم يعد يلعب دورا يعتد به، ورغم هذا، فان اهميته تنبع من الدور الهام الذي لعبه في الحياة الثقافية والفكرية العربية لفترة طويلة من تاريخنا المعاصر، ويرجع ذلك لاكثر من عامل:

اولا: ان الفكر الاصلاحي التحديثي كان اول التيارات الفكرية المناهضة للدولة العثمانية، وبالاصح للايديولوجية الرسمية لها، والتي اعتمدت على تفسيرات عتيقة للنصوص.

ثانيا: ان هذا الفكر قد انفرد بالساحة الثقافية في المنطقة لفترة طويلة، بحيث لم يكن يواجهه انئذ سوى السلطة الدينية التقليدية التي كانت في مرحلة الذبول مع انهيار الدولة العثمانية.

ثالثا: ان التيارات الفكرية الرئيسية الاخرى نشأت في علاقة ما مع الفكر الاصلاحي التحديثي، مثلما هو الحال مع الفكر القومي العربي الذي نشأ كامتداد له ومع التوفيقية الاصولية الاسلامية التي نشأت كخصم له.

لقد تأثر دعاة الفكر الاصلاحي التحديثي، من امثال: رفاعة الطهطاوي وبطرس وسليم البستاني واديب اسحق ويعقوب صروف وشبلي شميل... الخ، بشدة بافكار عصر التنوير الاوروبي عموما وافكار الثورة الفرنسية على وجه الخصوص. فقد اهتم الجيل الاول منهم (الطهطاوي، بطرس وسليم البستاني واديب اسحق...) بالتأكيد على الجانب

السياسي لافكار عصر التنوير وتطبيقاته في امور الدولة والمجتمع، فبطرس البستاني، مثلا، يفكر في التطور السياسي لبلدان الشرق على النحو التالي: «ان الشرق الذي كان مزدهرا في غابر الازمان قد آل الى الانحطاط، وسبب الانحطاط هو الحكومات الفاسدة. ولاصلاح الحال لابد من حكومات صالحة ترتكز، قبل كل شيء، على مراعاة مبدأ العدالة وعلى فصل السلطة السياسية عن السلطة الدينية، وفصل السلطة القضائية والتشريعية عن السلطة التنفيذية وعلى تكليف ضريبي سليم وتنفيذ الاشغال العامة وادخال التعليم الالزامي مع توحيد ورص صفوف السكان الذين تفتتهم الخصومة الدينية، وعلى اساس المشاعر الوطنية. هذا الى جانب ان شعوب الشرق لا تستطيع المضي في طريق الرقي السريع الا باستعارة الثقافة الاوروبية التي يكمن اساسها في المعارف والعمل»[١٠].

واهتم الجيل الثاني منهم، والذي تشكل من اغلبه من المسيحيين الشوام (يعقوب صروف، فارس نمر، شبلي شميل، وآل حداد...) بالدعوة الى الفكر العقلاني والمادي والنظريات العلمية الحديثة وبخاصة نظريات التطور، بينما تراجعت اهمية الافكار السياسية الاستقلالية والتحررية.

عموما، فانه لم تكد الحرب العالمية الاولى تنتهي حتى تشكلت، في عدد من البلدان العربية، هيئات واحزاب سياسية تعتمد الفكر الاصلاحي التحديثي منهجا لها، وتتصدى لادارة شؤون الحياة السياسية والاجتماعية في بلادها (الوفد والاحرار الدستوريين في مصر، حزب الشعب والحزب الوطني في سوريا، حزب الامة والحزب الوطني وحزب التقدم في العراق...). وقد استطاعت هذه الهيئات ان تكتسب شعبية لابأس بها في بلادها وبخاصة في مصر وسوريا، وهي الشعبية التي تراجعت بعد ذلك حتى تحول نفوذها الى مجرد نفوذ هامشي او انتهى على الاطلاق.

وبطبيعة الحال، فان هذا التراجع الشديد في نفوذ الاحزاب والهيئات الاصلاحية يرجع الى عوامل كثيرة داخلية وخارجية، الا ان مايهمنا هو ابراز الدور الذي لعبته المواجهة العربية ــ الصهيونية في هذا الصدد.

بداية، لقد تلقت هذه النظم ضربة قاصمة بضياع فلسطين في ظل فترة سيادتها، ثم جاءت النكبة لتنهي كل نفوذ او شعبية للنظم التي عاصرتها، وبخاصة تلك التي شاركت في المواجهة العربية ــ الصهيونية الاولى. ذلك انها فضحت حدود فعالية تلك النظم وامكاناتها وحجم الفساد الذي تعاني منه. وليس مصادفة، على سبيل المثال، ان يتهم كل من نظامي الحكم في مصر وسوريا، عقب النكبة، باتهامات متشابهة تدور حول الفساد والتجارة بالجيش. فقد اشارت اصابع الاتهام، في قضية الاسلحة الفاسدة، في مصر الى مجموعة من رؤوس النظام، كما اعتبر الضباط السوريون ان الساسة مسؤولون عن ارواح الشهداء، ولاكت الالسن سمعة المسؤولين في النظام واتهمتهم بالتآمر على فلسطين وبيعها. وبخاصة بعد ما اشيع من انباء عن وجود سرقات في القوات المسلحة وما شابه من فضائح.

بعبارة واحدة يمكن القول ان المواجهة العربية ــ الصهيونية، والنكبة في هذا الاطار، تعد من اهم العوامل التي انهت عهد الاصلاحية التحديثية في العالم العربي.

وهذا الامر، في حد ذاته، القى بدوره بتبعات عديدة على مجمل التطور الاجتماعي

والسياسي في العالم العربي بعد ذلك. ويهمنا بصفة خاصة ان نشير الى مسألتين هامتين هما:

اولا: لا شك ان فشل التيار، على هذا النحو، يعد احد العوامل الهامة لبروز ظاهرة حكم العسكريين في العالم العربي بعد ذلك، بكل ما جرته هذه الظاهرة من مصائب على شعوب المنطقة من زوايا عديدة ليس هنا مجال الخوض فيها.

ثانيا: ان الفكر الاصلاحي التحديثي قد طرد من الساحة قبل ان يكمل مهمته؛ الامر الذي خلف مشاكل. ويكفي ان المجتمع العربي اليوم، وبعد عدة عقود من التخلي عن الفكر الاصلاحي التحديثي يعود ليواجه مشكلات افتقاره الى عديد من القيم التي تنتسب اليه والتي هي ضرورة لتجاوز الفكر الاصلاحي التحديثي في اتجاه اكثر رقيا. وليس انتشار الطائفية والغيبية واللامبالاة الا نتيجة لغياب العقلانية والعلمانية وعدم الايمان بقيمة الانسان كفرد، التي تعد جميعها قيما تنتمي في الاساس الى قيم التيار الاصلاحي التحديثي[11].

□ □ □

نود ان نؤكد مرة ثانية، على ان هذه التيارات الفكرية والثقافية الثلاثة ليست في الحقيقة سوى ما نعتقد انه يمثل التيارات الرئيسية في الفكر العربي، وتظل الدراسة قاصرة في النهاية عن معالجة وضع التيارات العديدة الاخرى، ومدى تأثرها بالظاهرة الصهيونية.

ويمكن القول، في النهاية، ان الظاهرة الصهيونية، بجوانبها التي عرضنا لها، قد تركت اثارها العديدة على نحو ما اوضحنا على هذه التيارات الفكرية، سواء من حيث طبيعة تطورها ام من حيث حتى مضمون فكرها واتجاهه ام من حيث الثقل الذي تمثله هذه التيارات على الساحة الثقافية والفكرية العربية والسياسية ايضا.

ويمكن القول: ان اخطر ما تثيره هذه المسألة من قضايا تتمثل في ما يلي: رغم وعي هذه التيارات بحقيقة الظاهرة الصهيونية وابعاد خطورتها على المنطقة من زوايا ومنطلقات مختلفة، ورغم ما مثلته هذه التيارات من ثقل فكري وسياسي في بعض الاحيان في المنطقة، الا انها عجزت، بشكل عام، عن صياغة رؤى واضحة للتصدي للخطر العربي في مجموعه. وهذه قضية تحتاج، بحد ذاتها، الى دراسة مستقلة لتبين الاسباب المفسرة لها.

---

(١) في تفصيل ذلك، يمكن مراجعة: د. غسان العطية، «الصهيونية حل استعماري وعنصري للمسألة اليهودية»، **مجلة مركز الدراسات الفلسطينية**، (بغداد)، المجلد الاول، العدد الثاني، نيسان (ابريل) ١٩٧٢، ص ١٣ وما بعدها.

(٢) **المصدر نفسه**، ص ٣١؛ د. عبد الوهاب الكيالي، **المطامع الصهيونية التوسعية**، (سلسلة دراسات فلسطينية)، العدد الثالث، بيروت: مركز الابحاث في م. ت. ف.، تموز (يوليو)، ١٩٦٦؛ د. اسعد رزوق، **الصهيونية وحقوق الانسان العربي (٢)** (دراسات فلسطينية) العدد ٤٨، بيروت، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٨.

(٣) للوقوف على هذه الاقوال وغيرها، يمكن مراجعة: د. غسان العطية، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٠ ــ ٤٢.

(٤) اسحاق دويتشر، **دراسات في المسألة اليهودية**، (ترجمة مصطفى الحسيني) بيروت:

دار الحقيقة، ص ١٥.

(٥) لمزيد من التفاصيل حول هذه القضية، يمكن مراجعة: السيد زهرة، **الجوانب الثقافية والحضارية للتوازن في شرق المتوسط** (بحث مقدم لندوة «التوازن السياسي في منطقة شرق البحر المتوسط ــ المحددات والافاق»، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨١.

(٦) د. محمد جابر الانصاري، **تحولات الفكر والسياسة في الشرق العربي ١٩٣٠ ــ ١٩٧٠** (عالم المعرفة) الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٠، ص ٧ و٨.

(٧) السيد زهرة، **مصدر سبق ذكره**، ص ٨ و٩.

(٨) زل. ليفين، **الفكر الاجتماعي والسياسي الحديث في لبنان وسوريا ومصر** (ترجمة بشير السباعي)، بيروت: دار ابن خلدون، الطبعة الاولى ١٩٧٨، ص ١٦٥.

(٩) لتفصيل ذلك، يمكن مراجعة: السيد ياسين، «**الشخصية العربية: النسق الرئيسي والانساق الفرعية (ملاحظات اولية)**»، **المستقبل العربي** (بيروت)، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد الثالث، ايلول (سبتمبر) ١٩٧٨، ص ١٤٤ ــ ١٥٥.

(١٠) زل. ليفين، **مصدر سبق ذكره**، ص ٧٠.

(١١) لمزيد من التفاصيل في هذا الصدد، يمكن مراجعة: د. طيب تيزيني، **حول مشكلات الثورة والثقافة في العالم الثالث، الوطن العربي نموذجا**، دمشق: دار دمشق للطباعة والنشر، الطبعة الثالثة، ١٩٧٨، ص ٣٣٢ ــ ٣٣٤؛ السيد زهرة، **الحرية في العالم العربي وأزمة الولاء للوطن، قضايا عربية** (بيروت) نيسان (ابريل) ١٩٨١.

«التطبيع» في التصور الأميركي والاسرائيلي والمصري

إبراهيم نوار

«**التسوية عبر وسيط**» تلك هي القاعدة التي يتم على أساسها إعادة بناء هيكل العلاقات الإقليمية في المشرق العربي بالتطبيق على حالة الصراع العربي ــ الاسرائيلي. وإن لم تكن «التسوية عبر وسيط» قاعدة جديدة تماماً على **الدبلوماسية الأميركية**، إلا أنها في حالة **الصراع العربي ــ الاسرائيلي** ارتكزت على ثلاثة محاور أساسية:

الأول: أن أي حل للصراع داخل المنطقة ينبغي ألا يفرض عليها من الخارج، وأنما تصنعه دول الصراع الرئيسية ومن ثم فانه بمقدار ما تمتلك قوى الصراع من أدوات للضغط والتأثير على المستوى الإقليمي الكلي، المباشر وغير المباشر، بمقدار ما تحقق مصالحها في هذا الحل المنشود.

الثاني: أن الإدارة الأميركية تعتقد أن أحد عوامل إستمرار الصراع، يتمثل في عدم قدرة الأطراف المتصارعة على الإلتقاء والحوار لأسباب فكرية وعملية. وأن الفجوة الناتجة عن ذلك يمكن تضييقها بواسطة «أطراف وسيطة» و«أفكار وسيطة» تخلق بذاتها جسراً لإمكانية الإلتقاء والحوار بين الأطراف المتصارعة.

الثالث: أن الولايات المتحدة قد غدت مؤهلة، عملياً بفضل صداقتها المشتركة مع إسرائيل ودولة المواجهة الكبرى (مصر)، لأن تقوم بدور «الوسيط» في تسوية سياسية للصراع العربي ــ الإسرائيلي بدءاً من مصر. وأن صداقة الولايات المتحدة لعدد من الانظمة العربية، يمكن أن تساهم، إلى حد كبير، في إنجاح الدور الأميركي لتحقيق أهدافه الاستراتيجية.

و«التسوية عبر وسيط»، هنا، لا تقتصر فقط على البدء من مراحل فك الإشتباك بين القوات، مروراً باتفاقيتي كامب ديفيد، وصولاً إلى توقيع معاهدة الصلح بين مصر وإسرائيل، وإنما تشمل (أي التسوية) كافة مراحل إعادة بناء العلاقات الإقليمية، ومن ضمنها ما يصطلح على تسميته «تطبيع» العلاقات بين مصر وإسرائيل. وينظر إلى تطبيع العلاقات بين مصر وإسرائيل على أنه عملية مستمرة تحكمها قواعد وإجراءات متميزة

تخضع دائماً أو سنوياً لإعادة التفاوض؛ لكنها فوق ذلك كله محكومة بقوة المعاهدة المصرية ــ الإسرائيلية، التي أنشأت مفهوماً للعلاقات بين الدولتين يفوق العلاقات العادية، والتي تتضمن أحكاماً يرتبط معظمها بالتطبيع، باعتبار أن «السلام» بين البلدين ليس مجرد إنهاء لحالة الحرب.

علاقات غير طبيعية:

نود قبل الدخول في تفصيلات عن التصورات المتعلقة بالتطبيع بين شركاء كامب ديفيد، أن نضع بعض الملاحظات حول طبيعة العلاقات المنصوص عليها بين كل من مصر وإسرائيل:

□ لقد نشأت هذه العلاقات نشأة غير طبيعية، بدليل أنها أقرت بقوة إحتلال الأرض، وارتبطت بانتقاص السيادة الوطنية للدولة؛ مما ينفي عنها صفة أن تكون علاقات طبيعية أو عادية. أنها بسبب طبيعة النشأة علاقة خضوع لسيطرة إقليمية، فرضها المنتصر بشروطه.

□ العلاقات بين مصر وإسرائيل ليست علاقات عادية أيضاً، لأن قطعها يعني إعلان حالة الحرب بين الدولتين؛ إذ أن هذه العلاقات جاءت كمظهر من مظاهر الانهاء لحالة الحرب والبدء بعلاقات جديدة. وهذا ما نص عليه بوضوح في وثائق كامب ديفيد ووثائق معاهدة واشنطن.

□ العلاقات المصرية ــ الاسرائيلية بطبيعتها ضد مصالح طرف أو أطراف أخرى، هي عربية على وجه الخصوص. ولما كانت العلاقات العادية تعد من صميم أعمال السيادة بين دولتين، بشكل لا تكون موجهة فيه ضد مصالح أطراف أخرى، فالعلاقات المصرية الإسرائيلية من هذه الزاوية علاقات غير عادية.

□ إضافة لذلك فان هذه العلاقات تمت خارج إطار الشرعية الدولية وبعيداً عنها، وذلك بضمان من دولة عظمى هي الولايات المتحدة الأميركية. ولم تكن هذه العلاقات، بحال من الأحوال، علاقات إعتراف عادية في إطار الشرعية الدولية.

إن الحديث عن «تطبيع» للعلاقات بين مصر وإسرائيل، هو قول مخالف للحقيقة والواقع. فهو ليس إعادة لعلاقات كانت قائمة وليس بناءً لعلاقات عادية تتم على أساس متكافىء. إننا إذن أمام سابقة في تاريخ العلاقات؛ ولذلك لم يكن غريباً أن تحشد جهودُ العديد من الهيئات والمؤسسات البحثية لتقديم المشورة بشأن هذه العلاقات ومستقبلها.

١ ــ التصور الاميركي:

قبل عام من توقيع المعاهدة المصرية ــ الاسرائيلية، عهدت وكالة التنمية الدولية الأميركية (A.I.D) إلى ثماني عشرة مؤسسة ووكالة علمية، حكومية أو خاصة، تعمل في مجالات مختلفة، بإجراء دراسات وأبحاث هدفها التوصل إلى تحديد دقيق لامكانيات التعاون في الشرق الأوسط ومجالاته. وقبل توقيع المعاهدة بنحو شهر واحد، صدر تقرير الوكالة المذكورة عن التعاون الإقليمي في الشرق الأوسط. وأصبح هذا التقرير المكون من تسعة فصول مكثفة دليلاً للعمل، فيما بعد، اهتدت به الحكومة الأميركية والهيئات

الأخرى العاملة في حقل تطبيع العلاقات بين مصر وإسرائيل.

وتمثلت الأفكار الأساسية التي قام عليها التقرير بما يلي:

١ ــ أن آفاق التعاون الإقليمي في الشرق الأوسط ترتكز، حالياً، على التطورات الإيجابية في العلاقات بين مصر وإسرائيل.

٢ ــ أن الدور الأميركي سيكون دوراً حاسماً في مجال التعاون الإقليمي، ذلك أنه سيكون على الأميركيين أن يلعبوا دور «الوسيط» أو أن يكونوا بمثابة «الجسر» الذي يربط بين «أعداء سابقين».

٣ ــ أن موضوع التعاون الإقليمي سوف يرتكز على مجالات خلق إستفادة أفضل من الموارد المشتركة، وإيجاد حلول أفضل للمشاكل المشتركة؛ هنا تحديداً ستكون فوائد ومزايا التعاون الإقليمي.

٤ ــ تقوم فكرة التعاون الإقليمي المقترحة في التقرير على أساس نفي (النظام الإقليمي العربي) وإيجاد نظام مغاير (شرق أوسطي) يضم بعض الدول العربية إلى جانب إسرائيل ــ خصوصاً مصر والأردن وسوريا ولبنان ــ، على أن يتم جذب الدول العربية الأخرى إلى نظم إقليمية فرعية جديدة، كإقامة نظام إقليمي لدول الخليج ونظام إقليمي آخر لدول شمال أفريقيا... وهكذا.

٥ ــ على هذا الأساس فإن التقرير يطالب بضرورة أن تكون هناك مؤسسات جديدة للتعاون الإقليمي تسمح باستيعاب إسرائيل وبانخراطها في النظام الإقليمي للشرق الأوسط. وهذا ما يطرح بصراحة ضرورة تجاوز مؤسسات جامعة الدول العربية.

٦ ــ وإلى جانب أهمية قيام مؤسسات جديدة للتعاون الإقليمي في الشرق الأوسط، فإن كافة الهيئات التي اشتركت في إعداد تقرير الـ (A.I.D) تؤكد على أهمية دور الأكاديميين ورجال الأعمال في البدء بالتعاون الإقليمي وتطويره، خصوصاً في الأجل القصير.

٧ ــ يميز التقرير بين مجالات التعاون وآفاقه على المستويين القصير والبعيد، ويخلص إلى استنتاج مفاده أن التعاون في مجالات العلم والتكنولوجيا سوف يكون أهم ميادين التعاون الإقليمي في الأجل القصير.

٨ ــ يرى التقرير أن أحد القيود المؤثرة على التعاون الإقليمي الشرق أوسطي يتمثل في جهل الأطراف بعضها بالبعض الآخر (المقصود العرب واسرائيل)؛ ولذا فإن بدء المعاملات بالتعرف وتحقيق إدراك أعمق ومتبادل بين الأطراف سوف يخلق إمكانيات أفضل للتعاون الإقليمي الشرق أوسطي في الأجل البعيد.

٩ ــ ومن البديهي أن التقرير يفترض، لقيام ونمو علاقات التعاون الإقليمي الشرق أوسطي، فرضية أساسية تتمثل في السلام واستقرارالعلاقات في المنطقة.

١٠ ــ والتقرير بوجه العموم يتناول آفاق التعاون بين إسرائيل وكل من مصر والأردن وسوريا ولبنان والسعودية والاراضي العربية المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولكنه مع ذلك يركز، بشكل خاص، على دراسة آفاق التعاون المصري ــ الإسرائيلي وإمكانياته، باعتباره مدخلاً هاماً وأساساً قوياً لخلق وتطوير علاقات تعاون إقليمي بين إسرائيل والدول العربية المجاورة.

إمكانيات التعاون الإقليمي

يطرح تقرير وكالة التنمية الاميركية مجالات واسعة للتعاون الإقليمي في الشرق الاوسط، ترتكز على وجود موارد مشتركة لاكثر من دولة، مثل البحر الميت وخليج العقبة ونهر الاردن وشرقي البحر المتوسط وسيناء، بكل ما تحمل هذه الموارد من إمكانيات متعددة الجوانب للتنمية. كما يلاحظ التقرير إمكانيات هائلة للتعاون الإقليمي تنبع من حقيقة وجود العديد من المشكلات والقضايا ذات الاهتمام المشترك، مثل مشكلات الصحاري، نقص المياه، المعادن، إيجاد مصادر بديلة للطاقة، الأرصاد الجوية، الزراعة المائية والاستشعار عن بعد. وجميع هذه الموارد والمشكلات المشتركة تمثل ميادين فسيحة يمكن للتعاون الإقليمي فيها، على المستوى الثنائي أو الجماعي، أن يتسع إلى مدى بعيد، كما أن التعاون الإقليمي يتركز في هذه المجالات عن طريق قنوات التعاون العلمي والتكنولوجي (حيث تتمتع إسرائيل هنا بمزايا نسبية بالقياس للدول العربية).

ويمر التعاون العلمي والتكنولوجي بمرحلتين، يتم في أولاها خلق الجسور الأولى (لجان مشتركة، استطلاعات، بيوت دعاية...)؛ وفي المرحلة الثانية يكون كل طرف قد اتضح للآخر وتم التعارف، وهنا يجب على الولايات المتحدة أن تلعب دوراً هاماً في المرحلة الاولى، باعتبار أن لها نشاطاً ومعاملات رئيسية مع كل من مصر وإسرائيل. وتطرح الخزانة الاميركية ثلاثة خيارات: **الأول**: أن يقود البنك الدولي مجموعات استشارية في المنطقة؛ **الثاني**: تكوين هيئة تنمية إقليمية؛ **الثالث**: إقامة بنك تنمية للشرق الأوسط.

العوامل المساعدة للدور الأميركي: (١) دور الجامعات الاميركية في الخارج وفي المنطقة؛ (٢) دور الشركات الأميركية الخاصة.

هذه العوامل يمكن أن تخدم كجسور بين العرب والاسرائيليين، في ما يتعلق، مثلاً، بالمشروعات المشتركة، على أن الأولوية ينبغي أن تتقرر على أساس «المنافع السياسية» التي سيتم الحصول عليها.

□ هناك إقتراح لإنشاء معاهد علمية مشتركة أو مشروعات علمية مشتركة في الأجلين المتوسط والبعيد.

□ في الأجل القصير يقترح تقرير وكالة التنمية الدولية إقامة روابط فيما بين المؤسسات العلمية والجامعات والمعاهد القائمة فعلاً وتنمية البحوث المشتركة. [مثلاً مركز شيلواح ومركز دراسات الاهرام]!

□ من العوامل المشجعة على التعاون العلمي والتكنولوجي وزيادة الروابط بين المنظمات العلمية انخفاض التكاليف، بحيث ان «منحة قدرها مئات قليلة من الجنيهات تكفي لأن يزور استاذ إسرائيلي القاهرة...». وانخفاض التكاليف ينطبق أيضاً على الأبحاث المشتركة التي تتكلف «عدة ملايين من الدولارات»!

□ أفضل احتمالات التعاون المباشر تندرج تحت عنوان البحوث وتبادل المعلومات.

الصحة: على أن التعاون العلمي والتكنولوجي يمتد إلى مجالات الصحة [البحوث الطبية ونظم المعلومات والتدريب والخدمات الطبية] وتسوق الـ(A.I.D) البرهان على أهمية

الدور الأميركي، فتشير إلى أن كلا من معهد وايزمان في اسرائيل، ومركز أبحاث طب الأمراض المعدية في القاهرة يعملان في برامج بحوث تمول جزئياً عن طريق الحكومة الأميركية ومؤسسة روكفلر في إطار برنامج أميركي. كما أن المعهد العالي الصحي في الاسكندرية يعمل بالتعاون مع الوكالة الأميركية لحماية البيئة. وترى الدراسة أن هذه المشاركة يمكن أن تنمو وتتسع بانضمام شريك ثالث إليها، هو إسرائيل.

الزراعة: التعاون في: ١ ــ توفير الخدمات التكنولوجية في مشروعات التنمية؛ ٢ ــ تبادل المعلومات؛ ٣ ــ تخطيط مشروعات التنمية الجديدة؛ ٤ ــ أستزراع الاراضي الصحراوية؛ ٥ ــ أبحاث المياه الجوفية؛ ٦ ــ الزراعة المائية؛ ٧ ــ نظم الري الحديثة؛ ٨ ــ تخطيط الزراعة.

ينبغي أن تكون سيناء نقطة بداية باعتبارها منطقة مصالح مشتركة بين مصر وإسرائيل [بمساهمة الولايات المتحدة]، يساعد على ذلك ما لإسرائيل من خبرة سابقة ونتائج الأبحاث التي أجرتها في سيناء خلال فترة احتلالها لها.

العلوم البحرية: التعاون في ١ ــ الأبحاث في مجال استكشاف الثروات، وخصائص قاع البحر، وتأثيرات التلوث؛ ٢ ــ الصيد؛ ٣ ــ الزراعة البحرية. (مناطق التعاون خليج العقبة، خليج السويس، البحر الأحمر، شرق البحر المتوسط).

الأرصاد الجوية: هو أحد الميادين الجديدة والهامة، الذي تتسع دائرة التعاون فيه إلى حدود بعيدة: ١ ــ تطوير محطات الأرصاد القائمة وربطها بعضها بالبعض؛ ٢ ــ هناك إقتراح بانشاء محطة للتحذير من التلوث في منطقة دير «القديسة كاترين»؛ ٣ ــ تبادل خرائط الطقس والتنبؤ الجوي.

التعليم: ١ ــ تطوير تدريب المعلمين في مجالات العلوم والرياضيات؛ ٢ ــ محو الأمية وتعليم الكبار؛ ٣ ــ التعليم الثانوي الشامل؛ ٤ ــ التعليم الفني التكنولوجي واللغات؛ ٥ ــ إعداد المواد التعليمية فيما يتعلق بتاريخ الشرق الأوسط ومشكلاته؛ ٦ ــ تبادل وفود الطلاب والمدرسين.

من العوامل المساعدة للدور الأميركي برنامج فولبرايت، والجامعة الأميركية في القاهرة التي يمكن أن تقوم بدور هام في مجال تبادل الطلاب والأساتذة. ومن المشروعات المقدمة أ ــ في إسرائيل: معهد لدراسة اللغة والثقافة العربية في القدس تديره مصر بواسطة أساتذة مصريين.

وفي مصر: معهد لدراسة اللغة والثقافة العبرية، تقيمه إسرائيل وتديره بواسطة أساتذة إسرائيليين؛ ب ــ إنشاء جامعة في سيناء؛ ج ــ إنشاء جامعة في غزة تكون أقرب لإسرائيل منها إلى مصر.

النقل: خلق نظم مواصلات إقليمية عن طريق ربط خطوط المواصلات القومية بما يساعد على تعزيز التبادل والتجارة والسياحة: ١ ــ مد خطوط قطارات سيناء من السويس إلى إيلات؛ ٢ ــ ربط شمال سيناء بإسرائيل عن طريق قطاع غزة؛ ٣ ــ مد الطريق بين إيلات والعقبة وتوسيعه ووصله بطرق مواصلات لربط القدس وعمان عبر الضفة الغربية؛

٤ ــ إنشاء خط حديدي يمتد من البحر الميت إلى العقبة / إيلات.

سيناء هي جسر التعاون الأول بالنسبة للمواصلات. ويمكن الإستفادة من الطرق العسكرية التي أقامها الإسرائيليون خلال فترة الاحتلال، وذلك عبر تحسينها لتكون صالحة للخدمة المدنية. ٥ ــ التعاون في مجال دراسات بناء الطرق ومشكلات الطرق الصحراوية. ٦ ــ التعاون في مجال الطيران والنقل الجوي. والبدء بمشروعات تربط بين مصر وإسرائيل.

الإتصـــالات: يتطلب إتمام السلام إقامة شبكة إتصالات لخدمة طلب متزايد وواسع بالمعنى الاقتصادي؛ حيث سيتسع نطاق التبادل والتجارة والثقافة والمعاملات والسياحة وغيرها. بالاضافة إلى أهمية دور رجال الأعمال. وتقترح الدراسة إقامة سبعة مشروعات في مجال الإتصالات، ثلاثة منها لربط الدول في المنطقة بشكل مباشر أو غير مباشر، والاربعة الأخرى لتحسين وتطوير النظام الإقليمي عن طريق توفير ارتباط مباشر (تبلغ تكاليفها نحو ٤٠ مليون دولار)، أهمها:

١ ــ ربط مصر وإسرائيل عبر سيناء بشبكة اتصالات؛ ٢ ــ شبكة إتصالات إقليمية في العقبة؛ للربط بين الأردن، السعودية، إسرائيل، ومصر؛ ٣ ــ خط لربط دمشق، حيفا، عمان وبيروت.

المياه العذبة: المياه هي مفتاح التنمية في الشرق الأوسط. هذا ما تقوله الدراسة التي تقترح عدداً من مجالات التعاون: ١ ــ البحث عن المياه الجوفية في سيناء؛ ٢ ــ احتمال بيع مياه النيل إلى إسرائيل (لكنها محدودة في الكمية، ومحدودة من حيث الزمن حيث ستحتاج مصر إلى كل المياه التي تأتيها لأغراض التنمية)؛ ٣ ــ نظم الري الحديثة (مساعدات، تكنولوجيا، تدريب)؛ ٤ ــ تحلية المياه.

الطاقة: ١ ــ التعاون مع سوريا ولبنان والأردن في مجال إستغلال المساقط المائية؛ ٢ ــ التعاون في مجال استغلال الغازالطبيعي مع السعودية ومصر؛ ٣ ــ التعاون في مجال استحداث مصادر جديدة للطاقة خصوصاً الطاقة الشمسية [نقل تكنولوجيا بناء مشروعات، التدريب، الهندسة، التسويق، أساليب الإنتاج، الجدوى الإقتصادية والتمويل الملائم...].

الصناعة: هناك احتمال محدود لإقامة مشروعات صناعية مشتركة بين إسرائيل وجيرانها في الأجل القصير. ويجب أولاً تنمية الموارد المشتركة وحل مشاكلها. وبعد ذلك ينبغي التركيز على المعاملات التجارية لفتح الأسواق الاقليمية للسلع والمواد الخام. ويمكن بعد ذلك إقامة مشروعات مشتركة، كما يمكن للمنطقة أن تتخصص في إنتاج المنسوجات والأسمدة والأسمنت والزجاج والجلود، على أساس الانتاج للتصدير.

السيـاحـــة: التعاون في مجال الدعاية والرحلات المشتركة.

إن التعاون الإقليمي يبدأ أولاً بخلق البنية التحتية الضرورية لكي يقوم عليها هذا التعاون. ومن ثم فإن التركيز في البداية، من وجهة نظر ال (A.I.D)، ينبغي أن يكون في مجالات التعاون العلمي والتكنولوجي والمواصلات والإتصالات وكل ما يتعلق بالبنية

التحتية، أما المجالات السلعية فإنها تقترب أكثر من الأجل المتوسط والطويل.

ويمثل ذلك التصور الأميركي المتكامل الذي قدمته وكالة التنمية الأميركية إطاراً واسعاً للجهود المبذولة حالياً، في مجال تطبيع العلاقات بين مصر وإسرائيل. وتلعب الوكالة في هذه الجهود ــ بصفتها مؤسسة دولية ــ دوراً هاماً عن طريق إعداد الدراسات وتنظيم البرامج للعلاقات بين الدولتين.

وتجدر هنا، الاشارة إلى أن الجانب الإسرائيلي قد أسهم بطريقة غير مباشرة في صياغة هذه الرؤية الأميركية؛ حيث أن هناك مشروعات إسرائيلية سابقة، طُرحت منذ زمن طويل، مثل مشروعات المياه والسياحة وما إلى ذلك، وردت في التصور الأميركي. وبالاضافة لذلك، فإن العديد من الشخصيات العلمية الإسرائيلية والصهيونية قد شاركت في إعداد هذا التصور. وتقوم وكالة التنمية الأميركية، حالياً، بالإشراف على برامج للدراسات تتعلق بمستقبل تطبيع العلاقات بين مصر وإسرائيل، خصوصاً في مجال الزراعة وتنمية سيناء وإعادة بنائها.

٢ ــ التصور الإسرائيلي

يدور التصور الإسرائيلي لتطبيع العلاقات مع مصر حول فكرة أساسية لخصها إسحق نافون، رئيس دولة إسرائيل، عندما قال «إن مقابل تنازلنا عن تلك الثروات المادية في سيناء، يجب أن يكون ترجمة معاهدة السلام إلى علاقات فعلية»*.

إن القيادة الإسرائيلية تنظر إلى تطبيع العلاقات مع مصر على أنه «ثمن الانسحاب» من سيناء، ومن هنا فهي تتجه بمفهوم التطبيع إلى المضمون «التجاري» حيث يقاس التقدم فيه بمدى المكاسب المادية التي تحققها إسرائيل من خلاله من علاقاتها مع مصر. وهذا المضمون «التجاري» للتطبيع يتم تبرير ضرورته على أساس أن مجرد الإعتراف المصري بإسرائيل هو مقابل غير مادي وقابل للإلغاء، بينما العلاقات الفعلية تمحو أي شعور بالشك والارتياب في نوايا الطرف الآخر. ويلتقي هذا المفهوم مع الرؤية الإسرائيلية لطبيعة السلام؛ فالسلام لا يعني مجرد إنهاء حالة الحرب، وإنما يعني علاقات كاملة وودية، بالإضافة إلى تعاون إقليمي في مجالات التنمية المختلفة. إذن فالقيادة الإسرائيلية تنطلق من أنها «أعطت سيناء»، وعليه، يكون من حقها أن «تأخذ من مصر» ما يضمن مصالحها على المدى البعيد. ومن هذا السياق يأتي المفهوم الإسرائيلي لتطبيع العلاقات مع مصر.

الحاجة إلى التطبيع

على أن حاجة إسرائيل لتطبيع العلاقات مع مصر، والتي تختفي خلف المقدمة السابقة، وهي أن التطبيع ثمنٌ للإنسحاب من سيناء، ترتكز على عدد من المحاور المؤثرة في مستقبل الوجود الإسرائيلي، وهذه المحاور هي: ١ ــ الحاجة إلى توفير مزيد من الاستقرار الأمني؛ ٢ ــ الحاجة إلى خفض الإنفاق العسكري؛ ٣ ــ الحاجة إلى توسيع السوق الخارجي بالذات في المجال الإقليمي؛ ٤ ــ الحاجة إلى بناء جسور مصالح مباشرة إقليمية؛ ٥ ــ الحاجة إلى تعويض فقر الموارد.

---

* ذكر ذلك في مقابلة صحفية أجرتها صحيفة (هآرتس، في ١٤/١١/١٩٨٠) في أعقاب زيارته لمصر.

إن مشكلات الوجود الإسرائيلي التي أخذت تتفاقم في أواسط السبعينات، كانت تنبع من الشكوك المتزايدة حول قدرة الدولة على الإحتفاظ بسكانها من اليهود أو إجتذاب مهاجرين جدد، في ظل ارتفاع معدل النزوح عن إسرائيل، وكذلك من الشكوك المتزايدة حول قدرة الدولة على تحقيق الاستقلال الاقتصادي، في وقت تزداد فيه ارتباطاتها بالخارج، وبالذات بالولايات المتحدة الأميركية، وهو ما يؤدي إلى جعل الرخاء الاقتصادي ظاهرة كاذبة، تخفي وراءها عجزاً فادحاً عن الوفاء بمتطلبات بقاء اليهود «الباحثين عن الارتقاء الطبقي في إسرائيل» والذين هاجروا إليها من أوطانهم الأصلية.

إن توفير الاستقرار الأمني على الجبهة الجنوبية، وفتح الحدود مع مصر لعبور قوافل السيارات الخاصة وانتقال الأفراد، واختفاء رائحة البارود من جو العلاقات مع المصريين، يمثل بحد ذاته عاملاً مشجعاً لبقاء الإسرائيليين ولجذب مزيد من المهاجرين الباحثين عن الارتقاء الطبقي في «أرض الميعاد». وفي الوقت نفسه فإن انخفاض الإنفاق العسكري سيؤدي إلى خفض في كل من معدل التضخم ونسبة الإعتماد على الخارج؛ مما يعني زيادة إمكانيات التوازن الإقتصادي، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة مستوى الرفاهية الاقتصادية في إسرائيل. وإذا كانت زيادة فرص الاستقرار الأمني وخفض الإنفاق العسكري ثمرة مباشرة لمعاهدة السلام، فإن تطبيع العلاقات مع مصر بوسعه أن يؤدي إلى تثبيت هذه الثمار وتأكيدها، وإلى جانب ذلك، يضيف تطبيع العلاقات مع مصر ميداناً فسيحاً للمعاملات الإسرائيلية في أسواق مصر، حيث سيضع ذلك الأساس الراسخ لزيادة الصادرات الإسرائيلية إلى السوق المصرية المفتوحة، بل، ربما أيضاً، إلى بعض الأسواق العربية. ويتوقع المحافظ السابق لمصرف إسرائيل أن المستهلك المصري سيفضل السلع الإسرائيلية على السلع الأوروبية*.

وتنتظر إسرائيل من النشاطات الإقتصادية التي سيتيحها تطبيع العلاقات مع مصر، الشيء الكثير؛ إذ تتوقع أن يتجاوز نشاطها مصر إلى أفريقيا وعمق العالم العربي. فعلى سبيل المثال، يدرس إتحاد شركات «تادیران» مع شركاء مصريين كيفية الاستفادة من طاقة الشمس، وكذلك تصريف بضائعه في مصر، ابتداءً من البطاريات الكهربائية إلى الثلاجات. وهناك العديد من المشروعات في هذا المجال تبدأ من إسرائيل، فمصر، وتمتد من مصر إلى شبكة من الدول الأخرى سواء العربية أو الأفريقية. ويعتقد الإسرائيليون أن المشروعات المشتركة والطويلة الأمد، هي ضمان أساسي لإرساء العلاقات بين مصر وإسرائيل على أساس إقتصادي أقوى.

ولا ينظر إلى المشروعات المشتركة من الزاوية الإقتصادية فقط وإنما يمكننا النظر إليها من الناحية الاجتماعية أيضاً. فبوسع المشروع المصري الإسرائيلي المشترك أن يخلق أساساً لمصالح مشتركة بين أفراد أو جماعات في كل من الدولتين، ومن ثم فإن هؤلاء الأفراد يشكلون في المستقبل قوة إجتماعية تساند العلاقات مع إسرائيل، وتقف في مواجهة أية محاولة للإخلال بمصالحها التي استقرت. فـ«المشروع المشترك»، إذن، يمكن

---

* راجع: «المجتمع الاسرائيلي، التصورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية»، مركز الدراسات، الأهرام، ١٩٨٠، ص٦٦.

أن يتخذ كوسيلة لدمج المصالح الاقتصادية ــ الاجتماعية لصالح سياسة معينة، بحيث يمكن توسيع هذه القاعدة بتوسيع المشروع المشترك، كما يمكن حماية المشروع المشترك بواسطة الفعالية الاجتماعية ــ السياسية لقاعدته الاجتماعية.

إن وصول إسرائيل إلى السوق العربية يرتبط برغبتها في تعويض نقص بعض مواردها، عن طريق نقل تلك الموارد المتوفرة نسبياً في مصر إليها، ومن أهم هذه الموارد المياه والبترول*. وقد استطاعت إسرائيل، فعلاً أن تحصل على البترول، طبقاً لاتفاق تجاري؛ أما المياه فما زالت قضية معلقة حتى الآن، ربما يمكن حلها، بعد أن تعبر ترعة السلام أسفل قناة السويس إلى سيناء، حيث ستصل المياه إلى مقربة من أراضي النقب وغزة.

عناصر التصور الإسرائيلي

ينطوي التصور الإسرائيلي لتطبيع العلاقات مع مصر على: ١ ــ **هدف أساسي**: يتمثل في ضرورة بناء علاقات فعلية وقوية مع مصر تثبيتاً للسلام؛ وهذه العلاقات الفعلية ينبغي ان تكون بعيدة عن أية قيود، وأن يكون غرضها بناء قاعدة للمصالح المشتركة مع المصريين، بما يضمن بقاء السلام.

٢ ــ **وسيلة أساسية**: تتمثل في الحصول على كافة المميزات التفضيلية الممكنة في إطار ربط الإنسحاب الإسرائيلي النهائي بإجراءات تطبيع العلاقات من جانب مصر. وترفض إسرائيل «أن يكون السلام رسمياً وبارداً»، على حد تعبير نافون. وفي هذا الإطار استطاعت إسرائيل أن تحصل على تفضيلات سياحية في «سانت كاترين»، وعلى تفضيلات تجارية بشأن البترول المصري في سيناء، وكذلك استطاعت الحصول على تفضيلات بشأن رحلات طيران شركة العال الإسرائيلية إلى القاهرة.

٣ ــ **المجالات الحيوية**: من وجهة نظر اسرائيل فإن سيناء تمثل جسر المصالح المشتركة في بناء العلاقات مع مصر، لكن إسرائيل لم تستطع الحصول على شيء في سيناء أثناء مفاوضات التطبيع، سوى بترول علما، وما تزال مطالبها في سيناء معلقة. ويمكن القول بأن المجالات الحيوية الآن تتمثل في الدخول إلى الزراعة المصرية بمجموعة من أساليب الإنتاج والإرشاد الحديثة، لتطوير هذا القطاع المصري المريض الذي تتوفر في مصر الإمكانيات الكفيلة لتطويره. لكن هذه الإمكانيات تواجهها عراقيل الجمود الإداري والفني؛ ثم تأتي التجارة في المرتبة التالية، حيث تصدر إسرائيل إلى مصر المنتجات الزراعية والصناعية على حد سواء، وتستورد منها بعض المحاصيل الزراعية والغزل والبترول. بعد ذلك تأتي السياحة من إسرائيل أو عبرها إلى مصر نتيجة لما يحققه ذلك من دخل لإسرائيل ورواج لشركات الطيران والسياحة الإسرائيلية. وفي النهاية تأتي الإستثمارات في البنية الأساسية والمرافق الإقليمية من طرق ومطارات وموانىء... الخ؛

---

* يمكن الرجوع إلى مطبوعات مركز الدراسات التالية:
ــ اتجاهات الصحافة الإسرائيلية (الكتاب الثاني).
ــ المجتمع الإسرائيلي والتصورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

حيث لا تزال هذه الاستثمارات في بدايتها.

وعلى ذلك، يمكن تلخيص المفهوم الإسرائيلي لتطبيع العلاقات مع مصر بالآتي:

(١) المقدمة الأولى يقوم عليها المفهوم الإسرائيلي للتطبيع بأنه ثمن الانسحاب من سيناء وإعادتها لمصر.

(٢) أن التطبيع مطلب إسرائيلي يعكس احتياجاً موضوعياً لتطور المجتمع الإسرائيلي؛ ذلك المجتمع الذي يعاني من الأزمة الاقتصادية وضيق السوق الداخلي وارتفاع معدلات النزوح منه، والذي ترتفع بالنسبة إليه بالتالي قيمة السوق الإقليمي والعلاقات الإقليمية المتنوعة.

(٣) أن الهدف الأساسي للتطبيع هو بناء علاقات وروابط مع مصر، تتمكن من تثبيت السلام وخلق قاعدة من المصالح المشتركة التي تحميها قاعدة إجتماعية مخددة تقوم بحماية السلام وتأمينه.

(٤) أن الوسيلة الرئيسية للتطبيع هي ربط الإنسحاب من سيناء بالتقدم إلى أقصى مدى في العلاقات مع مصر، والحصول عن طريق ذلك على معاملة تفضيلية تتيح الإسراع بخطى تطبيع العلاقات إلى أبعد مدى ممكن.

(٥) أن مجالات التطبيع في ميدان العلاقات الإقتصادية فسيحة وواسعة، لكن الأولوية يجب أن تعطى للتركيز على قطاع الزراعة المصري، ثم التجارة والسياحة والاستثمارات المشتركة في مجالات البنية الأساسية الإقليمية.

ومن البديهي أن هذا المفهوم يلتقي مع المصالح الإسرائيلية الرئيسية في التوسع الاقتصادي الإقليمي، وزيادة معدل النمو الداخلي على أساس زيادة الطلب الخارجي، وزيادة معدل الرفاهية الاقتصادية في إسرائيل، بما يضمن الاحتفاظ بحجم السكان الحالي وزيادته عن طريق جلب المهاجرين الجدد من الخارج ومواصلة بناء المشروع الصهيوني على الأرض العربية.

٣ ــ التصور المصري

نستطيع منذ البداية ملاحظة تأثير نجاح المجهود الإسرائيلي في تضمين المعاهدة المصرية ــ الإسرائيلية بنوداً محددة تعالج بالتفصيل محتوى العلاقات المنشودة مع مصر. وقد أدى هذا التأثير إلى تبني المفاوض المصري لذلك المفهوم لتطبيع العلاقات والذي ينبثق عن أحكام المعاهدة المصرية ــ الإسرائيلية.

وعلى هذا الأساس فقد استقر الأمر بالنسبة للتطبيع من وجهة النظر المصرية الرسمية، على أنه يمثل إحدى النتائج الملزمة للمعاهدة المصرية ــ الإسرائيلية. وهذا الإلتزام بتطبيع العلاقات مع إسرائيل ليس ثمناً للسلام فقط، بل هو المسار الطبيعي للسلام. فالتطبيع في نهاية الأمر هو جزء من المعاهدة المصرية ــ الاسرائيلية(*).

وبالرغم من استقرار هذه المقدمة في المفهوم المصري، إلا أن الجدل احتدم حول

---

* راجع: هدايت عبد النبي، «حوار مع كمال حسن علي، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية»، **السياسة الدولية**، العدد ٦١، ص ٢٢٧.

علاقة التطبيع بمفاوضات الحكم الذاتي. وقد بدأ هذا الجدل بأحاديث رسمية للمسؤولين، ثم في توصيات لجنة الرد على بيان الحكومة في مجلس الشعب، وذلك حينما أوصت اللجنة بأن تتدرج الحكومة في إقامة العلاقات مع إسرائيل وذلك طبقاً للتقدم في مفاوضات الحكم الذاتي وحل القضية الفلسطينية. وفي إطار هذا الجدل نفسه أعلن رئيس مجلس الشعب أن تطبيع علاقاتنا بإسرائيل رهن بتقدم مفاوضات الحكم الذاتي»*. كما كتب رئيس تحرير الاهرام؛ في الاسبوع التالي، مقالاً بعنوان «علاقة لا تنفصم بين التطبيع والحكم الذاتي»، أشار فيه إلى الارتباط بين القضيتين؛ لكن رئيس الجمهورية في رده على أحد الأسئلة الموجهة إليه في مطار أسوان بتاريخ ١٠/١/١٩٨٠ لم يقطع بأن هناك ربطاً بين الموضوعين. وأحال سائلة إلى إتفاقية كامب ديفيد قائلاً «اننا نحترم كل كلمة فيها، وليست كل كلمة فقط، ولكن أيضاً الروح التي وراءها». واستمر هذا الجدل دائراً، وهو ما أدى إلى حوار على المستوى الشعبي حول قضية تطبيع العلاقات مع مصر. وكانت محصلة هذا الحوار تتركز في ضرورة تعليق التطبيع حتى يتم حل المشكلة الفلسطينية. وقد وجدت وجهة النظر هذه تعبيراً عنها بصياغات مختلفة من الجمعية العمومية لاتحاد العمال وفي النقابات المهنية مثل المحامين والصحفيين والأطباء والزراعيين، وكذلك بين أساتذة الجامعات، وحتى في بعض أوساط القطاع الخاص المصري، فقد أعرب رئيس اللجنة المصرية ــ الاميركية لرجال الأعمال، عن اعتقاده بأن «هذا الأمر [أي التطبيع] لا يمكن الإقدام عليه إلا بعد أن تسود العلاقات الطبيعية في المنطقة بأسرها، لا على مصر فحسب، وإنما على جميع الدول العربية، وبصفة خاصة الفلسطينيين».

مقومات الرؤية المصرية للسلام

تأتي عملية التطبيع في إطار معاهدة السلام العربية ــ الإسرائيلية، ومن هنا فإن النظر إلى التطبيع من الزاوية الاقتصادية ينبغي أن يتم في إطار الرؤية الأوسع للأهمية الاقتصادية للسلام، وهذه الرؤية التي انتهى إليها المجلس القومي للإنتاج، تتلخص في القضايا التالية**:

أولاً: ضرورة إعداد خطط التحول من إقتصاديات الحرب إلى إقتصاديات السلام.

ثانياً: دراسة مشروع إنشاء صندوق الموارد المالية والمعونة الخارجية لمواجهة الخسائر التي تحملها الاقتصاد المصري، على أن تبدأ كافة الأجهزة والقطاعات في حصر كافة الخسائر التي تحملها الإقتصاد القومي نتيجة للحرب، وتحديد أثر ذلك على الانتاج والمرافق والخدمات؛ هذا بالترافق مع وضع خطة لإنعاش هذا الاقتصاد بما يتوفر للصندوق من موارد تخصصها الدول الصديقة التي تجاوبت مع مبادرة السلام على غرار مشروع مارشال.

ثالثاً: إعطاء أولوية خاصة لإعادة تخطيط القوى العاملة، وذلك لإعطاء هذه القوى العاملة في مختلف المستويات، قوة دفع إنتاجية تمهد لبناء مصر المستقبل في عهد السلام

---

* الاهرام ٩/١/١٩٨٠.

** اخبار المجالس القومية المتخصصة، السنة الثالثة، العدد الاول كانون الثاني (يناير) ١٩٧٨.

والرفاهية، مع مراعاة فرص التدريب والتعليم لمواجهة الإحتياجات الحقيقية لمرحلة السلام.

رابعاً: إعداد الدراسات الكاملة للمشروعات المختلفة، وفقاً للإستراتيجية الاقتصادية لمرحلة السلام، لمواجهة الاستثمارات المحلية والأجنبية المتوقع زيادتها في هذه المرحلة.

خامساً: التخطيط الاقتصادي والعمراني لشبه جزيرة سيناء، مما يلزم إجراء مسح شامل لكافة مواردها الاقتصادية والزراعية والتعدينية والبترولية، إضافة إلى تخطيطها عمرانياً من حيث الطرق والمواصلات والاسكان ونوعية المدن الجديدة، بحيث تصبح سيناء قوة جذب لقطاعات كبيرة من سكان الوادي، وعاملاً من عوامل السلام.

سادساً: دراسة تصحيح بعض أوجه الإطار الاجتماعي والاقتصادي بهدف القضاء على كافة المعوقات في الانتاج والخدمات.

وقد واصلت شعب ولجان المجالس القومية المتخصصة العمل منذ زيارة الرئيس السادات للقدس، بهدف التوصل إلى الإطار المناسب لاستراتيجية التنمية في مرحلة السلام. وأكدت نتائج العمل، بعد ذلك، أهمية التعرف على أسلوب واتجاهات التفكير في إسرائيل واحتمالات أطماعها في المنطقة، وما إلى ذلك من المعلومات التي يمكن على ضوئها التحصن تجاه ما قد يتعرض له في المستقبل.

ويلاحظ على تلك الرؤية للاقتصاد المصري في مرحلة السلام، والتي عبر عنها المجلس القومي للإنتاج بالآتي: ١ ــ انها رؤية مغرقة في التفاؤل، فيما يتعلق بتدفق المساعدات الخارجية ورأس المال الأجنبي إلى مصر بهدف «تعويض خسائر الحرب»، وبدلاً من الحديث عن تعبئة وتنمية الموارد القومية، أخذ المجلس، تحت تأثير تصريحات براقة لبعض المسؤولين في الخارج، آنذاك، يتحدث عن صندوق للموارد الاجنبية، على غرار مشروع مارشال؛ ٢ ــ أن الرؤية تعكس الحاجة الداخلية للسلام الاقتصادي من أجل إصلاح الخلل الهيكلي والعيوب المتراكمة في أجهزة الانتاج والخدمات. بمعنى أن السلام يمكن أن يكون مرحلة لالتقاط الأنفاس وإصلاح الأخطاء؛ ٣ ــ غياب أية تصورات فعلية لما يمكن أن تؤول إليه العلاقات الاقتصادية مع إسرائيل، وإمكانيات قيام هذه العلاقات واتجاهاتها. وربما يرجع ذلك إلى غياب المعرفة بحقائق الاقتصاد الإسرائيلي.

لكن هذه الرؤية تمثل على أية حال عينة مهمة من التفكير الرسمي بخصوص الاقتصاد في مرحلة السلام، وبالتالي تبرز أولوية الإحتياجات الداخلية في عملية تطبيع العلاقات مع إسرائيل؛ فالسلام الذي يأتي بعد ٣٠ عاماً من الحروب، يعني، في المقام الأول، الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والقدرة على التنمية وزيادة الإنتاج وحل المشاكل المتراكمة*. إن إحتياجات إعادة ترميم البناء الداخلي تحتل، إذن، الأهمية الأولى بالنسبة للرؤية المصرية لاقتصاديات التطبيع، وذلك على عكس إسرائيل، التي تمثل إحتياجاتها للتوسع الخارجي الأهمية الأولى بالنسبة لاقتصاديات التطبيع. ولذا، فليس

* من حديث لوزير الدفاع إلى التلفزيون المصري، نشر الأهرام، ١٩٨٠/١/٢٧.

غريباً تركيز السلطات الإسرائيلية على مسائل السوق والتجارة والسياحة وما إلى ذلك.

التطبيع يعني علاقات عادية

ترفض مصر أي نظام تفضيلي بينها وبين إسرائيل، هذا ما صرح به الدكتور بطرس غالي، وزير الدولة للشؤون الخارجية*. وهو ما يعني إستبعاد العلاقات غير العادية بين الدولتين تحت مظلة تطبيع العلاقات. وقد عبر عن ذلك أيضاً الدكتور حامد السايح، وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية، آنذاك ، حين أعلن بأن تطبيع العلاقات بين مصر وإسرائيل في المجالات الاقتصادية، يعني إزالة قيود المقاطعة، ولا يتضمن إقامة أية علاقات خاصة معها. كما أن التطبيع يعني بناء العلاقات بين البلدين على أساس القواعد المتعارف عليها دولياً، دون أية مزايا خاصة في المعاملات، غير مقررة لدول أخرى. وأضاف الوزير أن العلاقات الاقتصادية بين البلدين تتم في إطار من القوانين والتشريعات والنظم واللوائح المصرية التي تراعي أول ما تراعي حماية الأوضاع الاقتصادية الداخلية وسلامتها وأمنها في مواجهة المعاملات والعلاقات مع كافة دول العالم.

فمن وجهة النظر المصرية الرسمية يجب ألا ينطوي التطبيع على إجراءات أو معاملات تمييزية لصالح إسرائيل دون غيرها، لكن وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية عاد مرة ثانية، في نهاية تصريحه، وأشار إلى مميزات في المعاملات التجارية تمنح لأفضل الأسعار وأحسن السلع والمواصفات ومقدار احترام الأطراف المتعاملة للعقود ولتنفيذها في مواعيدها المحددة. فإذا وجدت مصر أن إسرائيل تقدم ميزة في هذه النواحي بالنسبة لبعض السلع، فسيتم التعامل معها بناء على هذه الأسس. إن الطرف الذي يقدم ميزة، يتمتع من ثم بالأفضلية في التعامل. وهذه إحدى أسس العلاقات التجارية. فليس من المعقول المساواة بين عمليتين تختلف أسعارهما أو مواصفات إنتاجهما. إذن يمكن الاستنتاج أنه حتى في إطار العلاقات العادية التي ينطوي عليها المفهوم المصري للتطبيع، فإن إسرائيل يمكنها الحصول على أفضليات، طبقاً للمزايا النسبية التي تتمتع بها. ولا شك أن هناك ميزة فريدة تتمتع بها المنتجات الإسرائيلية، ألا وهي ميزة القرب الجغرافي التي تزيد من إمكانيات المنتجات الإسرائيلية من المنافسة داخل السوق المصري.

التأكيد على قدرة الاقتصاد المصري

تعتبر الاشادة بقوة الاقتصاد المصري، وضعف الاقتصاد الإسرائيلي، أحد الأبعاد الهامة للمفهوم المصري لتطبيع العلاقات مع إسرائيل. وذلك لنفي المخاطر المحتملة من جراء قيام علاقات اقتصادية بين مصر وإسرائيل. فالدكتور حامد السايح يرى أن التخوف من الغزو التكنولوجي الإسرائيلي لا أساس له من الصحة لأن إسرائيل تستورد التكنولوجيا من الخارج**. كما أن الفريق أول كمال حسن علي نفى ما يشاع عن

---

* الاهرام، ٥/١/١٩٨٠.

** من تصريح للدكتور حامد السايح، الأهرام، ١٨/٢/١٩٨٠.

الغزو الاقتصادي الإسرائيلي لمصر، وقال أن هذا الزعم ينبع من عدم الثقة في النفس، لانه لا يمكن لبلد كبريطانيا أن تغزو إقتصاد مصر، رغم قوة الاقتصاد البريطاني وضعف الاقتصاد الإسرائيلي والمشاكل التي يعاني منهـا*. ويمضي وزير المالية المصري آنذاك د. علي لطفي فيضيف: «أننا لو أخذنا في الاعتبار حجم الاقتصاد الإسرائيلي وإمكانياته، وقارناهما بحجم الاقتصاد المصري، لتأكدنا أنه لا مجال للخوف إطلاقاً... بل أنهم هناك الخائفون، لأن أسعارنا أقل بكثير من أسعار إسرائيل»**. ويأتي هذا الدفاع عن الاقتصاد المصري كرد فعل لمواجهة مقولات التفوق الاقتصادي الإسرائيلي، الذي يمكن أن يتحول إلى سيطرة إقليمية في حالة وجود علاقات طبيعية. فالسلطات الاقتصادية المصرية ترفض هذه المقولات وترى على العكس من ذلك أن الاقتصاد المصري مؤهل لإقامة علاقات مع أية دولة في العالم، بما فيها إسرائيل دون أي خوف.

التطبيع:

مجالات مفتوحة ومجالات مغلقة

هناك بلا شك مجالات مفتوحة بقوة المعاهدة، لا تستطيع مصر أن تملك حيالها أي خيار، كالعلاقات الاقتصادية والثقافية والنقل والطيران، بالإضافة إلى ما قررته مذكرات التفاهم التي تم الاتفاق عليها في إطار اللجنة العليا للتطبيع. لكن هذه المجالات المفتوحة للعلاقات بين مصر وإسرائيل، تخضع لتقييد مصري على محورين: **الأول:** هو العزل الجغرافي لسيناء عن مجالات تطبيع العلاقات بين مصر وإسرائيل. وقد أوضح هذا بجلاء رد الدكتور فؤاد محي الدين في جلسة مجلس الشعب بتاريخ ١٩٨٠/١٢/٢٠ على ما أثاره العضو ممتاز نصار، حيث ذكر نائب رئيس الوزراء المصري بأن مصر لن تمنح أية تسهيلات، ولن تقيم مع أية جهة أية مشروعات مشتركة يتم تنفيذها في سيناء؛ حيث أن لسيناء وضعها الخاص، كما أكد الرئيس السادات مراراً من قبل.

لقد تقدمت إسرائيل بعروض عديدة لإقامة مشروعات متنوعة في سيناء، لكن هذه العروض تم تجميدها ولم تر النور. **الثاني:** هو تأجيل التعاون الإقليمي؛ ففي رده على سؤال لصحيفة «لوس أنجلوس تايمز» الأميركية حول إمكانية إقامة مشروعات مشتركة مع الإسرائيليين أو مع الشركات اليهودية الأميركية في المدى القريب، ذكر الرئيس السادات أن التعاون الإقليمي مع إسرائيل لا يمكن أن يتحقق إلا بعد حل المشكلة الفلسطينية. وأضاف قائلاً: «لنحل المشكلة وليتحقق التعاون الإقليمي بعد ذلك»***. إن التطبيع ليس مشروطاً بحل المشكلة الفلسطينية، ولكن، على ما يبدو، فإن التعاون الإقليمي مع إسرائيل، هو الذي ينطبق عليه هذا الشرط. فالتطبيع يسير، والمشكلة الفلسطينية تتعقد أكثر.

---

* الجمهورية، ١٩٨٠/٢/٢٩.
** روزاليوسف، ١٩٨٠/٤/١٤.
*** الجمهورية، ١٩٨٠/٣/١٠.

عناصر المفهوم المصري للتطبيع

بإمكاننا أن نشير الآن إلى أهم عناصر المفهوم المصري لتطبيع العلاقات الاقتصادية مع إسرائيل: ١ ــ ينطلق هذا المفهوم من أن تطبيع العلاقات الاقتصادية مع إسرائيل هو إلتزام تفرضه المعاهدة المصرية ــ الإسرائيلية. ٢ ــ أن العلاقات مع إسرائيل ينبغي أن تكون علاقات عادية وخالية من أية معاملة مميزة أو تفضيلية لإسرائيل بالمقارنة مع الدول الأخرى. ٣ ــ أن الحاجة لتطبيع العلاقات مع إسرائيل تكمن في ضرورة إصلاح هيكل الاقتصاد الداخلي، وتحسين الأحوال الاقتصادية في مصر. ٤ ــ تطبيع العلاقات الاقتصادية يرتبط بالانسحاب الإسرائيلي، ويساهم في تحقيق الاستقرار الإقليمي. ٥ ــ مجالات التطبيع حددتها المعاهدة المصرية ــ الإسرائيلية، إلا أنه يمكن لهذه المجالات أن تتسع للمساهمة في انجاح السلام الشامل. ٦ ــ هناك وضع خاص بالنسبة لسيناء، التي يجب أن تظل بعيدة عن المصالح الإسرائيلية، وكذلك بالنسبة للتعاون الإقليمي الذي يجب أن يتأجل لحين حل القضية الفلسطينية.

المفهومان الإسرائيلي والمصري: نظرة مقارنة

قبل الدخول في تفصيلات المقارنة بين عناصر المفهومين المصري والإسرائيلي لتطبيع العلاقات الاقتصادية، يمكننا على الفور رصد ملحوظة مؤداها أن المفهوم الإسرائيلي للتطبيع يأخذ توجهاً خارجياً، بينما المفهوم المصري يأخذ توجهاً داخلياً: الأول يركز على أهمية التوسع الخارجي والتفاعل مع محيطه الإقليمي؛ بينما الثاني يركز على أهمية إصلاح البناء الداخلي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. إن أزمة الاقتصاد الإسرائيلي الكامنة في تأثير القيود الداخلية على نموه، تجد حلها في التوسع الإقليمي عن طريق علاقات إقليمية جديدة، بينما أزمة الاقتصاد المصري التي تكمن في الاختلالات الهيكلية الإنتاجية، تجد حلها في توفير مزيد من التمويل ومزيد من الاستقرار وتعويض خسائر الحرب، وذلك من وجهة نظر واضعي السياسة الاقتصادية في الدولتين.

ومن هنا فإننا نجد المفاوض الإسرائيلي في مفاوضات التطبيع يركز على أهمية السوق المصري، وأهمية الموارد المصرية، وأهمية فتح الطرق إلى مصر. بينما لم نجد لدى المفاوض المصري تلك الرغبة في إقتحام السوق الإسرائيلية، ربما لأن المفاوض المصري ليست لديه القاعدة الإنتاجية القادرة على التوجه الخارجي.

وقد يبدو للوهلة الأولى، أن هناك تناقضاً بين المفهومين المصري والإسرائيلي لتطبيع العلاقات الاقتصادية، حيث أن المفهوم المصري يركز على زاوية، بينما المفهوم الإسرائيلي يركز على زاوية مناقضة، لكن الحقيقة أن هذا التباين يخلق تكاملاً في عملية تطبيع العلاقات ذاتها، ذلك أن التوجه الخارجي للمفهوم الإسرائيلي يجد تجسيده من التوجه الداخلي، طبقاً للمفهوم المصري، بحيث أن تكامل المفهومين، هنا، يؤديان إلى إمكان تحقق العملية. بينما لو افترضنا أن المفهومين متماثلين، لما كان للعملية أيُ تحقق، طبقاً لرغبة الطرفين. ففي حالة التماثل، طبقاً للتوجه الخارجي، سوف تصطدم عملية بناء العلاقات برغبة كل طرف في اقتحام أسواق الطرف الآخر. وهو ما يمكن أن يؤدي إلى إجراءات

حماية عامة تعرقل عملية التطبيع التي تهدف إليها الأطراف. بينما لو افترضنا التماثل، طبقاً للتوجه الداخلي، لفقدت عملية التطبيع مقومات بنائها، نتيجة لإنكفاء كلا الطرفين الداخلي وإنشغال كل منهما بإعادة بناء نفسه من جديد.

لكن المشكلة التي يثيرها تناقض التوجه في المفهومين المصري والإسرائيلي لتطبيع العلاقات الاقتصادية، إنما تتمثل في الموقع من الحلقة الحاكمة في العلاقات. إذ يصعب في هذه الحالة أن تكون العلاقات متكافئة خصوصاً في ظل حركة طرفين أحدهما أعد نفسه للتقدم صوب الخارج، بينما الآخر أعد نفسه لتلقي المعونة من الخارج. هنا تبرز إمكانيات السيطرة الإقليمية من جانب الاقتصاد المتحرك صوب التوسع الخارجي؛ خصوصاً وأن منتجات هذا الاقتصاد المتحرك تتمتع بمزايا نسبية عديدة في مواجهة المنتجات العالمية الأخرى. ويبقى أن نقول في نهاية الأمر، أن تلك هي الترجمة الفعلية لكون التطبيع يمثل «رغبة» بالنسبة لإسرائيل، بينما يمثل «إلتزاماً» بالنسبة لمصر.

تطور الصياغة الرسمية للتطبيع

بدأت عملية بناء علاقات جديدة بين مصر وإسرائيل بزيارة الرئيس السادات لإسرائيل في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٧؛ حيث طرح الرئيس، آنذاك، برنامجاً لبناء سلام في المنطقة على أساس قرار مجلس الأمن ٢٤٢، القاضي بانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة مقابل حصولها على الإعتراف العربي، وحل المشكلة الفلسطينية عبر منح الشعب الفلسطيني حق تقرير المصير، وضمان وضع متميز للأماكن المقدسة في القدس.

وكان الرد الإسرائيلي على تلك النقاط هو إثارة الحق التاريخي الإسطوري لليهود في «أرض الميعاد»، والتمسك بالانسحاب على مراحل وبمبدأ عدم الانسحاب من كل الأرض العربية المحتلة، وعدم الإعتراف بالشعب الفلسطيني، والاصرار على بقاء القدس بكاملها عاصمة أبدية لإسرائيل. على أن ما يستلفت الإنتباه في كل الكلمات التي ألقاها رئيس الوزراء وكبار المسؤولين الإسرائيليين في جلسة الكنيست، خلال زيارة السادات للقدس، هو الحديث عن «ماهية السلام» الذي تريده إسرائيل وما يتضمنه، وحدود العلاقات الطبيعية ومظاهرها من إعتراف دبلوماسي وعلاقات إقتصادية وحدود مفتوحة*.

إن الحديث عن «ماهية السلام» في تلك الكلمات، كان يتجاوز كل الأحلام الإسرائيلية السابقة التي كانت تبحث فقط عن إعتراف عربي بشرعيتها داخل المنطقة، ويضع هذا الحديث عن «ماهية السلام» شرطاً جديداً لقبول إسرائيل بالإعتراف المصري: فليس السلام هو إنهاء حالة الحرب والإعتراف العربي بإسرائيل، ولكن السلام يعني علاقات ترسم حدودها إسرائيل، حتى لو كانت هذه الحدود المرسومة تجاوز تلك المعايير الدولية للعلاقات الطبيعية أو العادية داخل المجتمع العالمي.

لقد استطاعت إسرائيل أن تفرض على المفاوضات المصرية ــ الاسرائيلية، التالية لزيارة السادات لإسرائيل، قضية جوهرية جديدة تتفق ومصالحها وإدراكها للتسوية، هذه

---

* وكالات الأنباء، ١٩/١١/١٩٧٧.

القضية هي «طبيعة السلام ومكوناته». لقد جاء «الإعتراف الواقعي بإسرائيل» إليهم بنفسه، لكنهم راحوا بعد ذلك يضيفون شروطاً جديدة لقبول هذا الإعتراف. وعندما بدأ مؤتمر القاهرة في منتصف كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٧، كان جدول الأعمال المصري يتناول ثلاث نقاط، هي: الإنسحاب الإسرائيلي والقضية الفلسطينية، ثم طبيعة السلام ومكوناته؛ بينما طالب الوفد الإسرائيلي بأن يتركز البحث أساساً حول مناقشة طبيعة السلام من خلال نصوص مقترحة لإتفاقية سلام بين إسرائيل والعرب.

لقد رفض الوفد الإسرائيلي مناقشة أي موضوع سوى «مفهوم السلام» باعتباره حجر الزاوية للعلاقات بين إسرائيل والعرب، وإزاء تمسك الوفد المصري بموقفه، فقد إنتهت أعمال مؤتمر القاهرة إلى التجميد بعد أن تم الإتفاق على لقاء قمة بين السادات وبيغن، لكن لقاء الإسماعيلية لم يؤد إلى تقدم في هذا السبيل، وظلت قضايا الخلاف معلقة بين الحكومتين.

صيغة أسوان: في لقاء أسوان بين الرئيسين كارتر والسادات في ٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٧٨، لخص كارتر المبادىء الأساسية التي يؤمن بأنها السبيل إلى التوصل للسلام الدائم والعادل؛ وأول هذه المبادىء أن السلام الحقيقي يجب أن يقوم على أساس علاقات طبيعية عادية بين الأطراف التي سيتحقق فيما بينها السلام. إن السلام يعني أكثر من مجرد إنهاء حالة الحرب. وتتفق هذه الصيغة مع ما ذهبت إليه الصياغة الإسرائيلية العامة حول العلاقات مع العرب، ومن ضمن ذلك العلاقات مع مصر في المرحلة الأولى. وتهدف الصيغتان الإسرائيلية والأميركية، في آن واحد، إلى خلق إلتزام على الجانب المصري يوازي الإلتزام الإسرائيلي بالإنسحاب، وبينما لم يشر كارتر في كلمته إلى الإنسحاب الإسرائيلي، فإنه أكد على ما ينطوي عليه السلام من علاقات.

وهكذا بعد تصريحات كارتر في أسوان أصبحت الصيغة الإسرائيلية عن السلام مدعمة دولياً بواسطة الولايات المتحدة (التي تملك ٩٩٪ من أوراق اللعبة). وهو ما يعزز الموقف التفاوضي لإسرائيل في مواجهة المفاوض المصري.

صيغة فيينا: في الأسبوع الثاني من تموز (يوليو) ١٩٧٨ التقى الرئيس السادات بالمستشار النمساوي برونو كرايسكي، وشمعون بيرس زعيم حزب العمل الإسرائيلي وزعماء الاشتراكية الدولية، وقد تمخض هذا اللقاء عن وثيقة تضمنت ثلاثة مبادىء أساسية لبناء السلام، بين العرب وإسرائيل، وكان في مقدمة هذه المبادىء الثلاثة أن السلام في المنطقة يجب أن يرتكز على علاقات طبيعية وودية بين دول الشرق الأوسط، بما في ذلك إقامة نظام إقليمي جديد للعلاقات يرتكز على التعاون الوثيق.

وقد جاءت هذه الصيغة هي الأخرى مؤكدة أولوية طبيعة السلام على ما عداه من مسائل الإنسحاب والقضية الفلسطينية، وهو ما يدعم الصيغة الإسرائيلية مرة أخرى.

صيغة كامب ديفيد: بعد أن تعثرت المفاوضات المصرية ــ الإسرائيلية، دعا الرئيس كارتر إلى لقاء قمة في كامب ديفيد يحضره مع الرئيس السادات ورئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن، وتم هذا اللقاء في كامب ديفيد، وانتهى بإعلان وثيقتين تمثلان إطاراً مقبولاً للسلام بالنسبة للطرفين المصري والإسرائيلي. وسوف نشير هنا، فقط، إلى

صيغة تطبيع العلاقات بين مصر وإسرائيل، كما عبرت عنها وثيقتا كامب ديفيد؛ لنرى إلى أي مدى تتفق هذه الصيغة أو تختلف عن الصياغات الأخرى التي طرحت قبل ذلك، ومن خلالها نتوصل إلى عناصر «العلاقات الطبيعية»، كما أوردتها صيغة كامب ديفيد.

أشارت الوثيقة الأولى في ديباجتها إلى أن «شعوب الشرق الأوسط تتشوق إلى السلام حتى يمكن تحويل موارد الإقليم البشرية والطبيعية الشاسعة لمتابعة أهداف السلام. وحتى تصبح هذه المنطقة نموذجاً للتعايش والتعاون بين الامم»؛ لقد ارتبط السلام إذن، وفقاً لصيغة كامب ديفيد، بالتعاون من أجل التنمية والعمل المشترك على استغلال ثروات الاقليم؛ بحيث يكون ذلك نموذجاً للتعايش والتعاون بين الامم. وتمضي صيغة كامب ديفيد قدماً، فتشير إلى أن «على الموقعين أن يقيموا فيما بينهم علاقات طبيعية كتلك القائمة بين الدول التي في حالة سلام... على أن هذه الخطوات يجب أن تشمل:

أ ــ إعترافاً كاملاً؛ ب ــ إلغاء المقاطعات الاقتصادية؛ ج ــ الضمان في أن يتمتع المواطنون في ظل السلطة القضائية بحماية الإجراءات القانونية في اللجوء للقضاء.

ومعنى ذلك أن صيغة كامب ديفيد قد تقدمت خطوة أخرى في ميدان تشخيص طبيعة العلاقات الجديدة بين إسرائيل ومصر؛ حيث قامت بتحديد الواجبات المصرية على أنها الإعتراف الكامل وإلغاء المقاطعة الاقتصادية ومنح الحصانة القانونية للمواطنين الإسرائيليين.

ثم مضت الوثيقة الثانية إلى ما هو أبعد من ذلك، حيث ربطت بين الإنسحاب الإسرائيلي من سيناء وإقامة العلاقات الطبيعية بين الدولتين، فنصت الوثيقة على أنه «بعد أن يتم توقيع معاهدة السلام وإثر إتمام الإنسحاب المرحلي [بعد فترة تراوح بين ٣ ــ ٩ شهور من توقيع المعاهدة] تقام علاقات طبيعية بين مصر وإسرائيل، بما في ذلك الإعتراف الكامل، متضمناً علاقات دبلوماسية واقتصادية وثقافية، وإنهاء المقاطعة الاقتصادية ورفع القيود على حرية انتقال البضائع والاشخاص على أن يتمتع مواطنو كل من الدولتين بحماية القوانين المطبقة في دولتهم». وعلى ذلك فإن الصيغة الاخيرة أكثر تفصيلاً وتحديداً لشكل ولعناصر العلاقات الطبيعية. ومن ناحية أخرى فإن هذه العلاقات الطبيعية ترتبط بإجراءات الانسحاب الإسرائيلي من سيناء، حيث يأتي توقيت إقامة هذه العلاقات في أعقاب الإنسحاب الإسرائيلي المرحلي إلى العريش ــ رأس محمد.

إن هذا التطور في صيغة العلاقات الطبيعية يشير إلى تقارب مع الصيغة الإسرائيلية، إن لم نقل إلى تطابق معها. ومن ناحية أخرى يشير إلى انتصار المطلب الإسرائيلي بخصوص مرحلية الإنسحاب؛ بحيث يتم تجزئة الإنسحاب على خطوات، ترتبط كل خطوة منها بإجراءات تستهدف بناء ثقة وإظهار نوايا، تنطوي في الأساس على بناء علاقات طبيعية ترغب فيها إسرائيل.

صيغة المعاهدة المصرية ــ الإسرائيلية:

كانت نصوص المعاهدة المصرية ــ الإسرائيلي تتويجاً لكافة جهود التعاون بين الدولتين خلال الفترة التي بدأت بمؤتمر القاهرة وانتهت بالتوقيع على المعاهدة في

واشنطن. وقد تضمنت المعاهدة مفهوماً للسلام والعلاقات الطبيعية نصت عليه المادة الثالثة من الفقرة الثالثة منها والتي تضمنت اتفاق الطرفين ــ مصر وإسرائيل ــ على أن العلاقات الطبيعية التي ستقام بينهما، ستتضمن الإعتراف الكامل والعلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية وإنهاء المقاطعة الاقتصادية والحواجز ذات الطابع التمييزي المفروضة ضد حرية إنتقال الافراد والسلع. ويوضح البروتوكول الملحق بهذه المعاهدة (المرفق الثالث) الطريقة التي يتعهد الطرفان بمقتضاها التوصل إلى إقامة هذه العلاقات، وذلك بالتوازي مع تنفيذ الأحكام الأخرى لهذه المعاهدة. لقد انتقلت الصيغة الإسرائيلية إلى المعاهدة فيما يتعلق بالأمور التالية: ١ ــ عناصر العلاقات الطبيعية والنص عليها؛ ٢ ــ ربط أحكام المعاهدة بالتقدم في إجراءات بناء العلاقات الطبيعية؛ ٣ ــ إقرار بروتوكول خاص يعالج تفصيلات إقامة العلاقات الطبيعية.

وقد تضمن الملحق الثالث للمعاهدة، بروتوكولاً تفصيلياً بشأن العلاقات بين الطرفين من ثمان مواد تنظم جميعها الأحكام العامة لتنفيذ الفقرة ٣ من المادة الثالثة للمعاهدة.

وحددت هذه المواد فترة زمنية لا تتجاوز ستة أشهر بين الإنسحاب الإسرائيلي المبدئي إلى العريش / رأس محمد لكي يدخل الطرفان في مفاوضات من أجل تطبيع العلاقات في المجالات الاقتصادية والتجارية والثقافية والنقل والمواصلات. كما تضمنت ملاحق المعاهدة أيضاً ملحقاً عبارة عن «محضر متفق عليه وموقع من الرؤساء» جاء به أن العلاقات الاقتصادية الطبيعية بين الطرفين سوف تشمل مبيعات تجارية عادية من البترول من مصر إلى إسرائيل وأن يكون من حق إسرائيل الكامل التقدم بعطاءات لشراء البترول المصري الأصل.

وهكذا تكون المعاهدة المصرية ــ الإسرائيلية قد رسمت الخريطة العامة لتطبيع العلاقات بين الدولتين من كل النواحي بحيث أصبح التطبيع في نهاية الأمر:

١ ــ مرتبطاً بإجراءات الإنسحاب الإسرائيلي من سيناء، بحيث يبدأ وما تزال القوات الإسرائيلية مرابطة في سيناء شرق العريش / رأس محمد.

٢ ــ متسعاً ليشمل كافة مجالات العلاقات تقريباً من التجارة والنقل إلى الثقافة.

٣ ــ عملية متكاملة إلى تحقيق مبادىء عامة مثل التنمية والرخاء والتعاون المتبادل.

على أن بناء العلاقات الطبيعية لم ينتظر طويلاً بعد إنتهاء الإنسحاب الإسرائيلي المرحلي إلى خط العريش / رأس محمد، وإنما بدأ مبكراً في أعقاب الإنسحاب الإسرائيلي دون انتظار لفترة الشهور الستة التي حددتها المعاهدة للبدء في مفاوضات التطبيع.

في الثقافة الشعبية ومحو الأمية

د. عدنان عبد الرحيم

مقدمة وتعاريف

يستعمل تعبير الثقافة الشعبية، عادة، للاشارة الى التراث الشفوي للشعوب من حكايا شعبية، وأمثال وحزازير وطرائف وأغان غير مدونة... وهذا الفهم للثقافة الشعبية يميز بين ثقافة نخبوية تتضمن التراث الأدبي المكتوب، والأعمال الفنية والموسيقية المدونة، وثقافة جماهيرية غير مكتوبة تنتجها وتتمتع بها الجماهير العريضة.

ويعكس هذا الفهم للثقافة نفياً لدور الجماهير الشعبية في انتاج الثقافة (الرسمية) والمدونة، وكذلك ينفي حق تلك الجماهير بالاستمتاع بالنتاج الثقافي النخبوي؛ وقد ساد هذا الفهم للثقافة الشعبية حتى نهاية القرن الماضي، حين كانت أغلبية الشعوب وبشكل خاص الفئات الكادحة تعاني من أمية شبه شاملة، بينما كانت الطبقات السائدة تحتكر أدوات الثقافة، ومضمونها، أي أن الثقافة كانت امتيازاً لفئة احتكرت السيطرة على وسائل الانتاج، من جهة وعلى الحياة الاجتماعية من جهة أخرى.

ومنذ مطلع هذا القرن ونتيجة للتغيرات السياسية والاجتماعية التي سادت أوروبا، ونتيجة لتعميم التعليم الابتدائي الالزامي في معظم دول القارة الأوروبية، وانحسار الأمية، بدأ مفهوم جديد للثقافة بالتبلور. فشمل مفهوم الثقافة ميادين جديدة لم تكن في الماضي متضمنة فيما يدعى بالحياة الثقافية. ويكاد المفهوم الجديد للثقافة يتضمن مختلف أشكال الاكتساب الاجتماعي للانسان، بما في ذلك أنماط الحياة، ووسائل التعبير الجمالية، وأشكال الفعاليات الذهنية، والتقاليد والعادات، وسلم القيم الاجتماعية والأخلاقية، والخصائص السيكولوجية للشعوب، وهي باختصار «مجموع ما أبدعته الانسانية، أو جميع ما أضافه الانسان الى الطبيعة، وماسما به عن المستوى الحيواني»، مما جعل الثقافة تشمل جميع جوانب الحياة، وكل طرائق التفاهم. أن هذا الفهم للثقافة يتجاوز مسالة التمييز بين تراث ثقافي مكتوب، وآخر شفهي، وهو في الوقت نفسه يرفض القول بدونية ثقافة الجماهير، وسمو ثقافة النخبة، وكذلك فهو يرفض القول بوحدانية الثقافة

الاوروبية، والقول أن معاييرها هي الوحيدة في مجال تقويم ثقافات شعوب آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية.

ومن الواضح أن تطور مفهوم الثقافة يكاد يلغي المسافة من حيث التقويم بين ثقافة شعبية، وأخرى غير شعبية، ويؤكد أن كل انسان قادر ويجب أن ينتج ثقافته، وأن يتمتع بها. وأن العمل الثقافي حق وليس امتيازاً. وأن ديمقراطية العمل الثقافي تتكامل مع كل من الديمقراطية السياسية والديمقراطية الاجتماعية، وأن كل الشعوب قادرة على انتاج ثقافاتها، المعبرة عن توجهاتها الفكرية والانفعالية، وأنماط حياتها، ومعتقداتها وتقاليدها.

وديمقراطية العمل الثقافي، أو شعبيته تعني أنه لاينتج من قبل نخبة مسيطرة اقتصادياً، أو من قبل مثقفيها، بل هو في التحليل الأخير يعبر عن الحركة الاجتماعية والفكرية للشعوب، وطموحاتها وقيمها. وكذلك فان شعبية العمل الثقافي ترتبط بمسالة السيطرة الجماهيرية على المؤسسات الثقافية وتوجيهها بحيث تخدم الطموحات الثقافية لكل الفئات الشعبية، وتلبي احتياجاتها التعليمية والاكاديمية والمهنية والجمالية.

في ضوء هذا الفهم للثقافة الشعبية يمكننا أن نعدد مصادر هذه الثقافة، وأشكال ابداعها أو توزيعها.

مصادر الثقافة الشعبية

تعكس الثقافة الشعبية خبرة الشعوب، وموقفها من الطبيعة والكون وجملة القيم والتقاليد والعادات، وأنماط الحياة وأساليب التعبير التي اكتسبتها في صراعها الطويل مع الطبيعة، وفي تكوين علاقاتها الاجتماعية أي ما نسميه عادة بالتراث الشعبي، بالاضافة لذلك تتضمن الثقافة، أيضاً، النتاج الأدبي المدون، والأعمال الفنية والموسيقية المتضمنة في التراث المكتوب للشعوب، وهذا التراث المكتوب يعكس أيضاً خبرات الشعوب، ومفاهيمها العقلية والجمالية والاخلاقية؛ وبينما نستطيع تمييز مساهمات فردية بارزة في التراث الأدبي والعلمي المكتوب للشعوب فاننا نلاحظ الطابع الجماعي في تراكم وتكون التراث الشعبي، سواء كان الأمر يتعلق بالحكايا الشعبية، أو الأمثال، أو الأساطير الخ...

ان المصدر الرئيسي للثقافة هو الحياة المعاشة، وطرق تحصيل المعيشة، والعلاقة بأدوات الانتاج، ومصادره، وموقف الشعوب من التحديات الطبيعية التي تواجهها، واستجاباتها المعرفية والانفعالية على تلك التحديات. وكذلك تشتمل الثقافة أيضاً طرق تكون البنى المعرفية والسياسية والاجتماعية للشعوب، وكذلك مضمون عملية التطبيع الاجتماعي للأفراد، وجملة المعارف والقيم المنقولة من جيل لآخر. وهي أيضاً جملة المعارف والمعلومات التي اتخذتها الشعوب اما مكتوبة أو على شكل تراث شفهي. وبذلك فان مصادر الثقافة لاتقتصر على العمل التربوي بأشكاله المختلفة داخل المدرسة وخارجها، أو نتيجة للتعلم العرضي من خلال وسائل الاعلام والايصال، بل ان كل نشاط انساني هو مصدر دائم لخبرة ثقافية مستمرة بما في ذلك المهارات العقلية المختلفة، والمهارات المهنية..

في الماضي لعب الرواة دوراً أساسياً في نقل الثقافة الشعبية الشفهية من جيل لآخر، ومن مكان لآخر، وكذلك لعبت الأسرة دوراً كبيراً في عمليات التطبيع الاجتماعي لأفرادها،

ناقلة إليهم ثقافاتها الشفوية، وخبراتها الحياتية وقيمها الاجتماعية والجمالية، ولكن عدم تدوين وكتابة تلك الخبرات، حد من انتشار تلك الثقافة وديمومتها وتطورها.

ولا شك أن اكتشاف الطباعة، والثورة الاعلامية، وتطور المواصلات قد أدى الى جعل الثقافة، والنتاجات الثقافية في متناول قطاعات واسعة من الجماهير. كما أن تطبيق الزامية التعليم الاساسي، في أوروبا وانتشاره الى القارات الأخرى قد أدى الى ازدياد وأهمية دور المدرسة، والنشاطات التربوية المختلفة في نقل المعارف، والقيم الى الأجيال الجديدة، وساهم في التطور المستمر باتجاه ديمقراطية العمل الثقافي؛ كما أن تدهور الصناعات المنزلية، وظهور المعامل الكبيرة، والثورة الصناعية، وما أدت اليه من خلق تجمعات بشرية تتبادل المعارف والخبرات العقلية منها والمهنية، قد ساهم في تعزيز عملية تبادل الخبرات الثقافية وتعميقها.

ان انتهاء السيطرة الاستعمارية الأوروبية على شعوب آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية قد مكن شعوب تلك القارات من تجديد ثقافاتها التقليدية، والمساهمة في تطوير التراث الثقافي العالمي أو مكنها من اقامة أنظمتها التعليمية، التي ساهمت في محو جزئي للأمية الشاملة التي كانت تسود مجتمعاتها في حقبة السيطرة الاستعمارية، ولكن هذه الجهود في مجال محو الأمية ما تزال قاصرة ومتعثرة، بسبب غياب الديمقراطية السياسية والاجتماعية في مجتمعات تلك الشعوب، وتشير احصائيات اليونسكو الى أن هناك ما يزيد عن ٨٠٠ مليون أمي في العالم، معظمهم من أفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية، وأن كثرة من شعوب تلك القارات ما تزال عاجزة عن بعث ثقافاتها الوطنية، بل أن بعضها أضاع لغاته المحلية وتبنى لغة المستعمر.

ان الثورة الاعلامية التي اخترقت كل الحواجز القديمة، والتي تكاد تصل من خلال وسائل الاعلام كالصحافة، والاذاعة والتلفزيون وأشرطة الكاسيت والفيديو، الى جميع أفراد المجتمع، يمكن أن تساهم بايجابية في تعميم الثقافة وشمولها؛ لكن الاحتكارات الاعلامية الغربية التي تشكل المصدر الرئيسي للمعلومات بما تقدمه من أنماط والحياة والثقافة تهدر ثقافات الشعوب النامية، وتخنق تطلعاتها الثقافية المرتبطة بتراثها الثقافي وطموحاتها للابداع، والمهم السعي لاستعمال هذه الوسائل من أجل تعميم الثقافة، بمضمون وطني ديمقراطي، عقلاني في خدمة العمل التربوي الوطني، في المجتمعات النامية.

لقد ورث العرب عن الحقبة الاستعمارية أمية شبه شاملة، وتراثاً شعبياً شفوياً غنياً، ولعبت الثقافة العربية ــ الاسلامية دوراً هاماً في الدفاع عن الشخصية العربية الثقافية، خلال الغزو الاستعماري للوطن العربي في هذا القرن.

ونتيجة للسياسة التربوية الاستعمارية، القائمة على خلق نخبة مثقفة تتعاون مع الادارة الاستعمارية وتعمل في أجهزتها الادارية والثقافية، ظل العمل الثقافي العربي الرسمي من حق أقلية متعلمة، بينما ظلت الجماهير أسيرة ثقافاتها التقليدية الشفوية؛ وحتى بعد الاستقلال، فشلت عمليات التحديث الثقافي التي قادتها النخب السياسية والاجتماعية في الوطن العربي من تعميق جذورها، وظلت هامشية التأثير في عملية التغيير السياسي والاجتماعي في المجتمعات العربية، ومن هنا ظلت النخب العربية تتعامل

«باستشراق» واضح مع جماهيرها، وعبرت عن ازدراء كامل لثقافاتها الشعبية، وقصرت مفهوم الثقافة على النتاج الأدبي والنتاجات الفنية والموسيقية المدونة، وهي مازالت حتى الآن تتهم ثقافة الجماهير بالأسطورية، واللاعقلانية والاستسلام للخرافة والتخلف... ولم تستورد تلك النخب الأشكال الأدبية والموسيقية والفنية فقط بل أحياناً استوردت المضامين. ونسيت المهمة الرئيسية وهي تلبية الاحتياجات الاجتماعية والثقافية لتلك الجماهير.

ومازال الوطن العربي حتى الآن أسيراً للامية، فأكثر من ٦٠٪ من الكبار في المجتمع العربي مازالوا يعانون من الامية وتكاد تصل النسبة بين الاناث حتى ٨٠٪. وحتى أن الشعب الفلسطيني الذي حقق انجازات تعلمية واضحة، مايزال يعاني من الامية، وبلغت نسبة الامية بين الفلسطينيين في سورية للعام ١٩٧٠ نسبة ٤٣، ٣٣٪ ولا شك أن هذه النسبة قد انخفضت الآن، وهي في لبنان في حدود ٢٨٪ بين الكبار. هذا يعني أن المهمة الأولى لتعميم الثقافة هي محو أمية الكبار لدى الفلسطينيين، وذلك من خلال حملات محو أمية تتعامل مع هذه المشكلة لا بوصفها مجرد خلل تربوي، بل هي محصلة لواقع سياسي واجتماعي يجب التصدي لتغييره؛ وهذا يعني تعاوناً مثمراً بين القيادات السياسية والمنظمات الجماهيرية، يكفل خلق حركة جماهيرية للقضاء على هذه الظاهرة الاجتماعية السلبية، ويشكل الخطوة الأولى باتجاه تعميم الثقافة، وتمكين الجماهير من المشاركة في خلق الثقافة الوطنية المتشودة.

وتشكل مسألة الاشراف التربوي الفلسطيني على عملية التعليم في المدارس، التي يتعلم فيها الأطفال الفلسطينيون والتابعة لوكالة الغوث (الأونروا) والحكومات العربية، مشكلة أخرى ترتبط بطبيعة التوجيه الوطني، والمعارف التي تنقل للطلاب من خلال المناهج الدراسية، المتبناة في تلك المدارس، والتي لا تقدم لهم ثقافة وطنية موحدة الخلفيات الفكرية والسياسية والطموحات المستقبلية. وقد لعبت المؤسسات التربوية الفلسطينية، التي كانت تهتم بالتربية اللامدرسية، دوراً طليعياً في عمليات التوجيه الوطني للأطفال الفلسطينيين «مؤسسات الشبيبة والأشبال، الندوات السياسية والاجتماعية، دور الحضانة الفلسطينية، مدارس الكوادر.. الخ...». أما في الأرض المحتلة فما زال العدو يحاول طمس الثقافة الوطنية الفلسطينية وسرقة التراث الوطني الثقافي الفلسطيني، وادعائه. وهو مايزال يشوه البرامج الدراسية، والثقافة العربية المتضمنة في المناهج المدرسية الأردنية، والمصرية المقررة. وينشر ثقافة استهلاكية مشوهة. وتقوم المؤسسات التربوية في الأرض المحتلة، وبشكل خاص جامعة بيرزيت بحملات ثقافية وتربوية مستمرة، للدفاع عن الثقافة العربية في الأراضي المحتلة، وتلعب هذه الجامعة دوراً هاماً في القيام بدراسات اجتماعية وأبحاث ثقافية، لتحديد الاحتياجات الاجتماعية والثقافية في الأراضي المحتلة، وتعمل تلك المؤسسات أيضاً على تنظيم حملات محو أمية، بالتعاون مع اتحاد الجمعيات الخيرية الفلسطينية، وحملات تنمية، وارشاد صحي، وتحسين البيئة، والتدريب المهني، وهي تعتمد على مبادرات مبدعة، وعلى تعاون وثيق بين المثقفين والجماهير.

ومن الملاحظ أن القيادات السياسية الفلسطينية أخذت تدرك بشكل متزايد أهمية

التغيير الثقافي في تحقيق أهداف العمل الوطني، فبعد سنوات طويلة من تكريس كل الجهود للعمل العسكري والسياسي، والتقصير في عملية التنمية الثقافية الضرورية لتطوير الواقع الفلسطيني، ازداد اهتمام القيادة السياسية بانشاء المؤسسات الثقافية والتربوية الوطنية الفلسطينية، وبدأ الحديث عن ضرورة القيام بثورة ثقافية تواكب الثورة المسلحة وتعززها. ولا بد لنا أن نعطي فكرة عن مؤشرات هذا الاهتمام وتجسيده الواقعي.

نحو ثقافة شعبية فلسطينية

أشار كثير من المثقفين الفلسطينيين الى أن الثقافة الوطنية الفلسطينية هي جزء من الثقافة العربية، وأن الحديث عن الخصائص المحلية للثقافة الفلسطينية يستند الى ضرورات سياسية واجتماعية، أكثر من استناده الى قراءة علمية للتراث الشعبي الفلسطيني ومراجعة تحليلية للتراث الأدبي والفني الفلسطيني المدون، وأن رصد ملامح هذه الثقافة، وخصائصها العامة يرتبط بالمقدمات التالية:

١ ــ مراجعة شاملة للتراث الشفوي الشعبي الفلسطيني، ورصد مضمونه الاجتماعي والقيم التي يدافع عنها، وأنماط الحياة السائدة في فلسطين قبل الاحتلال الصهيوني، والتغيرات الثقافية التي طرأت على الواقع الاجتماعي الفلسطيني في المنفى.

٢ ــ مراجعة التراث الثقافي الفلسطيني المدون، وتحليل خصائصه الثقافية، ومدى تعبيره عن التغيرات السياسية والاجتماعية، التي واكبت عملية النهوض السياسي الوطني للشعب الفلسطيني بعد انطلاقته في العام ١٩٦٥. ويتضمن ذلك دراسة شاملة عن جملة القيم الثقافية التي بشر بها هذا العمل السياسي الوطني، وطابعها التغييري.

٣ ــ تحليل عمل المؤسسات الثقافية الفلسطينية، ونتاجاتها الفكرية والفنية، وتبيان الاتجاهات المستقبلية لعمل تلك المؤسسات ــ وتضم هذه المؤسسات، المؤسسات التربوية النظامية، ومراكز البحث والتخطيط، المؤسسات التربوية للمنظمات السياسية والمنظمات الجماهيرية ــ وتبيان مدى انسجام فاعليتها الثقافية مع المنطلقات السياسية والاجتماعية للعمل الوطني الفلسطيني.

٤ ــ دراسة المنطلقات النظرية للمؤسسات السياسية والاجتماعية الفلسطينية في مجال العمل الثقافي الفلسطيني، ومدى انسجامها مع الحاجات الاجتماعية الفعلية للمجتمعات الفلسطينية، داخل الأرض المحتلة وخارجها.

٥ ــ تبيان مدى قدرة تلك التنظيمات السياسية، والمؤسسات التربوية على تحريك الجماهير الفلسطينية باتجاه عمل ثقافي متطور، يغير واقع تلك الجماهير، ويؤمن مشاركتها في تكوين ثقافتها الوطنية المستقبلية، وتحديد اتجاهاتها.

٦ ــ دراسة مدى تكامل عمل المؤسسات التربوية والثقافية الفلسطينية، وانسجامها مع خطة مفترضة للعمل الثقافي الوطني بأشكاله المختلفة، تستند الى خلفية فكرية وسياسية موحدة، وباتجاه اهداف واضحة ومبرمجة.

٧ ــ دراسة مدى انسجام الشعارات السياسية في مجال العمل الثقافي، مع الممارسات المختلفة للتنظيمات السياسية والاجتماعية الفلسطينية، في حقل تنمية الثقافة الوطنية وشموليتها وثورية مضمونها.

٨ ــ وضع حد للازدواجية الثقافية بين النتاجات الثقافية النخبوية، وثقافة الجماهير المسماة تجاوزاً باسم الشعبية. وذلك بتعميم الثقافة، وتاكيد حق المنظمات الجماهيرية الفلسطينية بممارسة نشاط ثقافي تغييري، يستخدم كل الوسائل المتاحة لتعميق الطابع الشعبي للثقافة الوطنية المطلوبة.

٩ ــ التخطيط لانشاء مؤسسات ثقافية وتربوية فلسطينية تساهم في تطوير الاتجاهات الأساسية للثقافة الشعبية الفلسطينية الحالية، وتعمق اتجاهاتها الايجابية والتقويمية، وتكفل انتشارها وتنوعها.

١٠ ــ التنسيق والتكامل بين مختلف الأنشطة الثقافية والتربوية الفلسطينية، بشكل يخدم برنامجاً واضحاً للتطوير الثقافي، يستند الى برمجة علمية لتلك النشاطات، ويعزز وحدتها.

المنطلقات الثقافية للحملة الشاملة لمحو الأمية

لم يعد الواقع الثقافي الفلسطيني يتحمل الاعتماد على المبادرات الفردية والموسمية الثقافية، ولا على الاستعراضات الثقافية، بل لا بد من وضع برنامج طويل الأمد يعتمد على تطوير منهجي تنموي ثقافي فلسطيني، وهذا التطوير ينبغي أن يتناول بالدرجة الأولى العمل التربوي الفلسطيني، وفي البداية عملية محو الأمية في اطار المنطلقات التالية:

١ ــ احترام خبرات الأميين الحياتية ومواقفهم واتجاهاتهم، واعتبارها بمثابة المضمون الحقيقي للعمل الثقافي، وهذا يعني أن الأمي لديه ما يعلمه لموجهيه، ولديه زاد ثقافي يستطيع أغناء عملية تعلمه. ومهمة المنسق ليست تزويده بالخبرات الحياتية، بل أن ينظم تلك الخبرات وأن يمكنه من اكتساب المهارات اللغوية لنقل تلك الخبرات وتداولها بين أفراد مجتمعه.

٢ ــ على المشرفين التربويين في مجال محو الأمية تجنب التقدير الشامل لكل القيم التي يحملها الأمي لأن بعض تلك القيم تعكس واقعاً اجتماعياً متخلفاً، وبالتالي تعبر عن نظم اجتماعية ــ اقتصادية متخلفة. كما أن عليهم أيضاً أن يتجنبوا التبشير القيمي اللفظي، الذي لا يستند على استقراء للتراث الثقافي والأخلاقي للمتعلم.

٣ ــ اذا كانت العامية هي وسيلة التخاطب اليومية الجماهيرية، فهذا لا يعني أننا نريد أن نقدم المادة التعليمية، أو الحوار الشفوي للأمي بلغة فصحى جامدة، تعيق تعلمه، بل ينبغي اعتماد فصحى مبسطة، تعكس الى حد كبير مضمون الحوار الحياتي اليومي للأمي، وتقرب الى حد كبير من اللغة العامية التي يتحدث بها.

٤ ــ السعي لتنظيم حملات محو أمية وظيفية، وبشكل خاص التدريب المهني والاداري، وألا نقصر مفهوم الثقافة على المهارات العقلية المختلفة، وتجلياتها المدونة، والشفوية اللغوية، بحيث تحل الكلمة محل الفعل والتماسك اللغوي مكان الوضوح الفكري، والاطار الثقافي مكان الواقع.

٥ ــ تنويع وسائل نقل الثقافة، من خلال الكتيب والملصقات، والصحافة، وأشرطة التسجيل، والاذاعة والصحافة والتلفزيون والسعي لتكامل فعالية تلك الوسائل، وأن تقدم البرامج الثقافية المختلفة بشكل جذاب بالاضافة لجودة المضمون وعمقه.

٦ ــ من المفترض أن يشمل مضمون كتب الأساس والتكميل والمطالعة في حملات محو الأمية، ثقافة شعبية تقوم على:

(أ) اصطفاء الثقافة التراثية والجديدة.

(ب) ابداع ثقافة تتناسب مع قيمنا السياسية والاجتماعية الجديدة.

٧ ــ لا تستند حملات محو الأمية الى فعالية جهاز اداري متشعب المسؤوليات والصلاحيات فقط، بل، أيضاً، الى تعاون وثيق بين المنظمات السياسية والجماهيرية، يعتمد على دراسات لحاجات البيئات الفلسطينية المختلفة الى أشكال ثقافية متنوعة.

٨ ــ اعتبار عملية محو الأمية مساهمة ثقافية في تعميق ديمقراطية العمل السياسي والاجتماعي الوطني، وبالتالي أن تستند العملية نفسها على قيم ثقافية ديمقراطية، تهدف الى زج كتل جماهيرية مجرومة من المشاركة في عمليات صنع القرارات السياسية والاجتماعية التي تحدد آفاق مستقبلها، في عمليات التغيير السياسية والاجتماعية الثورية.

٩ ــ لا بد من ربط عملية محو الأمية بالنظام التعليمي الفلسطيني، وأن تتكامل مع السعي لتحسين الناتج التعليمي للأطفال الفلسطينيين في مختلف مراحل التعليم، وبالتالي محاولة التوصل الى ارض توجيه ثقافي وطني فلسطيني مناسب وموحد في مدارس وكالة الغوث والمدارس العربية.

١٠ ــ لا بد أن تشكل عملية محو الأمية منطلقاً لتشجيع عمليات التربية الذاتية، والتربية المستمرة، وأن تخلق الحوافز الضرورية لدى المتعلمين، لتوظيف تعلمهم في مواجهة المشكلات الحياتية، والمواقف المختلفة التي تواجههم، وأن تساعدهم في تبني أنماط سلوك اجتماعية وثقافية، تنسجم مع واقع النهوض الوطني لشعبهم.

١١ ــ يتعامل الموجهون والمربون في الحملة الشاملة لمحو الأمية مع جماعات وافراد ذوي خلفيات سيكلوجية متباينة. وأن اختلاف نفسيات الجماعات المختلفة والافراد لا يعود الى معطيات سيكولوجية محضة، بل الى اختلاف الظروف الاجتماعية والبيئية التي تنمو الجماعات الفلسطينية والافراد في اطارها وضمن ظروف سياسية واجتماعية متباينة مرتبطة بانماط حياة وتقاليد ثقافية متنوعة؛ ولذلك فان عملية التوجيه لا بد أن تراعي تلك المعطيات السيكولوجية والاجتماعية، وأن تكون متنوعة ومرنة بحيث تتناسب مع هذا التنوع في ردود فعل الموجهين والمتعلمين على عملية توجيههم، وبالتالي فلا بد أن تتضمن برامج التدريب احاطة بالظروف الاجتماعية التي تعيش الجماعات الفلسطينية في اطارها، وأن تأخذ بعين الاعتبار حقيقة كون الجماعات الفلسطينية تعيش وتتعلم، وتكتسب ثقافتها في اطار قهر عسكري وسياسي مستمر، وفي ظروف نهوض وطني سياسي، لتأكيد الهوية الوطنية الفلسطينية على المستويين الاجتماعي والثقافي.

١٢ ــ لا بد أن تعكس البرامج والمواد التعليمية في حملة محو الأمية الحاحاً على تأكيد الوحدة الثقافية للجماعات الفلسطينية في المنفى، وأن تؤكد على كل ما هو مشترك وايجابي في التراث الشعبي الفلسطيني، بأشكاله المختلفة. وأن تتجنب على المستوى الثقافي التمييز بين المضامين المختلفة للثقافة الشعبية، على أساس أن الثقافة الوطنية هي نتاج تفاعل الخبرات المختلفة، الذهنية والمهنية، الريفية، والمدنية، الشفهية والمدونة؛ وأن

تعكس خبرات مختلف فئات الشعب الفلسطيني وطبقاته، وبشكل خاص تلك المشاركة بشكل مباشر في عمليات الانتاج الاجتماعي والاقتصادي.

خاتمة:

ان الثقافة الشعبية تعني بالدرجة الأولى شعبية الثقافة من حيث الشمولية، وتنوع الأشكال الثقافية، وتعدد مصادرها وطرق نقلها، وكذلك تعبيرها عن الخبرات المختلفة لكل فئات الشعب وقواه المنتجة؛ وهي في الوقت نفسه تتضمن ثقافة تشمل فعاليات ذهنية ويدوية، وبالتالي نشاطات عقلية، ومهنية متنوعة؛ ثقافة جماهيرية تعكس قيم، وأنماط تفكير، وخبرات الفئات الشعبية المختلفة. وأن وحدة هذه الثقافة وقدرتها على التغيير ترتبط بديمقراطية العمل الثقافي، ووضوح أدبياته السياسية والاجتماعية.

وأن فعالية التنمية الثقافية ترتبط بمدى بتعبير الثقافة الشعبية المنشودة، عن حاجات سياسية واجتماعية فعلية للجماعات الفلسطينية المختلفة، ومدى مشاركة تلك الجماعات في انتاجها، وليس فقط بمجرد التمتع بنتاجاتها.

ان محو الأمية هو خطوة أولية وأساسية في تطوير ديمقراطية العمل الثقافي الوطني وبالتالي شعبيته، وينبغي أن تشجع هذه الخطوة المتعلمين على التربية الذاتية والمستمرة، وأن تقدم لهم كل التسهيلات الثقافية لمتابعة تعلمهم كالمكتبات في المخيمات، والمراكز الثقافية المختلفة التي تمكنهم ليس فقط من التعلم، بل أيضاً التعليم أي الوسائل الكفيلة بتمكينهم من نقل خبراتهم للآخرين، وبشكل يشجع عمليات التفاعل الثقافي في اطار التجمعات الفلسطينية المختلفة.

أن ديمقراطية العمل الثقافي الوطني، تتطلب جهوداً اجتماعية وسياسية مختلفة، تشارك بها المنظمات السياسية والجماهيرية المختلفة، وتحتاج الى ابداع مستمر لكي نتخلص من الطابع النخبوي للثقافة السائدة، باتجاه ثقافة شعبية وطنية مبدعة وذات طابع تغييري.

رجل العسكرية الفلسطينية

تفرغ للعمل في صفوف الثورة الفلسطينية في ابان إحدى أهم المجابهات التي فرضت عليها، وقدر له أن يظفر بشرف الاستشهاد فيما الثورة تجتاز، بشرف، ذروة المجابهات التي خاضتها.

هذا هو رجل العسكرية الفلسطينية اللواء سعد صايل «أبو الوليد»؛ في أيلول ١٩٧٠؛ انضم إلى المقاتلين الفلسطينيين تاركاً منصبه في الجيش الاردني كقائد للواء الهاشمي؛ وفي أيلول ١٩٨٢ استشهد وهو يشرف على استعدادات القوات الفلسطينية في البقاع من موقعه كعضو في اللجنة المركزية لـ «فتح» وكقائد لغرفة العمليات المركزية.

وبين التاريخين، تمتدُّ ساحة واسعة غنية بعطاء الرجل الذي قاد الرجال في أشرف معارك الشعب الفلسطيني ضد مغتصبي حقوقه والمعتدين عليه؛ الرجل الذي لم تكن له قضية سوى قضية شعبه ولا كان له شاغل الا العمل من أجل بناء القوة الضاربة للثورة وتطويرها وتجويد أدائها.

ما من جهد بذل في هذا المجال الا وكان لسعد صايل نصيب فيه، وما من تطور استجد الا وله فيه حصة المخطط والمحفّز والمتصل بالتنفيذ: تعميم الثقافة العسكرية على أرضية الوعي الوطني بين المقاتلين، تنظيم التدريب، بناء الوحدات بما يتلاءم مع حاجات الثورة وظروفها، ترسيخ علاقات انضباطية وديمقراطية في الوقت نفسه، تحديث الأسلحة والتجهيزات، تأسيس غرفة العمليات المركزية وتعزيز دورها، والعديد العديد من الانجازات الأخرى التي أعطاها سعد صايل جهده ووقته وعلمه وابتكاراته.

كل هذا إلى طبيعته الرائقة التي تضفي على تواضع الثوري وتماسكه في أصعب الظروف، ما يكوّن شخصية القائد الشعبي الذي يبث الاطمئنان ويزرع الثقة حيثما عمل وأينما حلّ، وإلى الوعي السياسي الذي يضع قرارات القائد العسكري في مكانها الصحيح في سياق الظروف المحلية والعربية والدولية المحيطة بمنظمة التحرير الفلسطينية.

فهل كان غريباً أن تستهدفه محاولات الاغتيال المرة تلو المرة؛ لقد نجا من ملاحقة الطائرات الاسرائيلية وعملاء اسرائيل ابان حرب الشهور الثلاثة له، بمفرده، وله، وهو مع القائد العام ياسر عرفات؛ ولكن الملاحقة لم تتوقف بعد ذلك.

وها نحن، بعد أن ظفروا به، نودع الشهيد العزيز ونحيي في استشهاده كل الشهداء الذين رحلوا قبله، ونجدد العهد لهم جميعاً بأن تتصل المسيرة على الدرب الذي عبّدوه بجهدهم وكفاحهم وذوب أعصابهم وعصارة عقولهم، ثم افتدوه، أخيراً بأرواحهم.

« شؤون فلسطينية »

كتب

عرض الكتاب:
الدولة الفلسطينية: رؤية مستقبلية

● تأليف:

السيد ياسين (مشرفا)، ومحمد السعيد ابراهيم، السيد زهره، ابراهيم نوار، وحيد عبد المجيد، **الدولة الفلسطينية: رؤية مستقبلية**.

● الناشر:

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، القاهرة، ١٩٨٠.

عرض: السيد زهره

القضية الفلسطينية بجوانبها المتعددة، هي بلا جدال أهم القضايا العربية منذ بدأ الغزو الصهيوني لفلسطين، وأقيم الكيان الصهيوني في قلب منطقتنا. ورغم وضوح حقوق الشعب العربي الفلسطيني، ومشروعيتها في آن واحد، إلا أن هذا لا يعفي الباحثين والكتاب العرب من مسؤولية التحليل العلمي لمختلف جوانب القضية الفلسطينية، إن لم يكن بهدف تعميق الوعي العربي أكثر بأبعاد القضية، فبهدف التصدي العلمي للدعاية الصهيونية في الخارج.

ومنذ ان أثيرت مسألة التسوية السلمية للصراع العربي ــ الصهيوني، وقضية «الدولة الفلسطينية» مطروحة على المستويين السياسي والاكاديمي معاً. ورغم الأهمية البالغة للقضية، إلا أنها لم تلق القدر الكافي من الاهتمام العلمي، من زاوية بلورة التصور العربي لها، على وجه الخصوص.

من هنا تأتي أهمية هذا الكتاب، الذي ساهم في إعداده أربعة من الباحثين الشباب بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، تحت إشراف الأستاذ السيد ياسين، مدير المركز. وفي اعتقادنا أن الكتاب يعد واحداً من أهم الدراسات العربية التي صدرت مؤخراً بخصوص القضية، إذ يقدم، من خلال تحليل علمي، رؤية شاملة لمسألة «الدولة الفلسطينية»، حاضرها ومستقبلها، منطلقاً من التزام عربي وقومي.

والكتاب يضم أربعة فصول، تعرض لقضايا أربعة كبرى، هي مجمل القضايا التي تثيرها قضية الدولة. وهذه القضايا هي:

أولاً ــ الفكر العربي وقضية الدولة الفلسطينية.

ثانياً ــ الفكر الاسرائيلي وقضية الدولة الفلسطينية.

ثالثاً ــ إمكانيات قيام دولة فلسطينية: البعد الاقتصادي.

رابعاً ــ السيناريوهات السياسية للدولة الفلسطينية.

وسوف نحاول أن نقدم عرضاً موجزاً لأهم الأفكار التي تضمنها الكتاب.

● يعرض الفصل الأول من الكتاب للتيارات المختلفة في الفكر السياسي العربي بخصوص مسألة الدولة الفلسطينية، منذ تفجرت قضية المواجهة مع العدو الصهيوني حتى الوقت الحاضر. ويستعرض هذه التيارات، من خلال رؤيتها للاتجاهات الأساسية الثلاثة لفكرة الدولة الفلسطينية، وهي:

١ ــ الدولة الفلسطينية الواحدة على كامل أرض فلسطين.

٢ ــ الدولة الفلسطينية المرحلية على جزء من أرض فلسطين.

٣ ــ الدولة الفلسطينية الدائمة على جزء من أرض فلسطين.

وفيما يتعلق بالاتجاه الأول، يعرض الكتاب بالتفصيل لتصورين أساسيين، برزا في الفكر العربي، بخصوص الدولة الفلسطينية الواحدة على كامل التراب الفلسطيني. التصور الأول كان قبل العام ١٩٤٨، وتركز على المطالبة بدولة فلسطينية واحدة، ذات شخصية واحدة وسيادة واحدة، ولكن على أساس الاعتراف بوجود قوميتين متميزتين هما: القومية العربية «والقومية» اليهودية، وإعطاء كل قومية من القوميتين حقوقاً متساوية في إطار الدولة الواحدة. أما التصور الثاني، فهو ينادي بالدولة الفلسطينية الواحدة ذات الشخصية الدولية والسيادة الواحدة، ولكن على أساس الاعتراف بالمواطنين كأفراد لهم الحقوق نفسها وعليهم الواجبات ذاتها دون تمييز بينهم على أساس الدين أو العقيدة أو اللغة. وهذا التصور هو الذي طرحته الثورة الفلسطينية في كانون الثاني (يناير) ١٩٦٨، فيما عرف بالدولة الديمقراطية كاستراتيجية نضالية للعمل الفدائي الفلسطيني. ويؤكد الكتاب على أن شعار الدولة الديمقراطية، كان شعاراً فلسطينياً خالصاً، لأنه كان إفرازاً للكفاح الوطني الفلسطيني المسلح، فلم تشارك أية من الدول العربية رسمياً في طرح هذا الشعار.

أما فيما يتعلق بالاتجاه الثاني «الدولة المرحلية على جزء من أرض فلسطين»، فيعرض الكتاب لكيفية ظهور الفكرة في البداية بعيداً عن المقاومة الفلسطينية، ولكن لدى بعض القطاعات العربية المثقفة، كرد فعل لهزيمة حزيران (يونيو) ١٩٦٧، وبعد أن يقدم الكتاب عرضاً للاقتراحات المختلفة التي قدمت في هذا الاطار، كاقتراح الرئيس التونسي الحبيب بورقيبه في العام ١٩٦٥، واقتراح الكاتب المصري أحمد بهاء الدين في العام ١٩٦٧، وأيضاً ما أثير حول الموضوع بعد العام ١٩٧٣. ويعرض الكتاب لكيفية رفض المقاومة الفلسطينية للفكرة عندما طرحت، والمبررات التي قدمت لهذا الرفض، إلا ان الأمر تغير بعد حرب تشرين الأول (أكتوبر)، إذ بدأت معظم الدول العربية تطالب بالدولة الفلسطينية، وتسعى للاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني. على الصعيد الفلسطيني، قرر المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثانية عشرة (حزيران [يونيو] ١٩٧٤) الاعتراف بالدولة الفلسطينية المرحلية من خلال إقامة السلطة الوطنية المستقلة والمقاتلة، وأكد برنامج العمل المرحلي، الذي صدر عن الدورة، على صفة المقاتلة، لاثبات أن هذه السلطة ليست إلا خطوة، من أجل الحصول على حق الشعب الفلسطيني التاريخي في وطنه كاملاً، دون تنازل بالاعتراف باسرائيل. ويعرض الكتاب، بالتفصيل لكافة الخلافات بين فصائل المقاومة حول القضية آنئذ، والتي تبلورت بين الاتجاه المؤيد الذي كانت تتزعمه فتح والصاعقة والجبهة الديمقراطية، وبين الاتجاه المعارض بزعامة الجبهة الشعبية، جبهة التحرير العربية، والجبهة الشعبية ــ القيادة العامة.

أما اتجاه الدولة الدائمة على جزء من فلسطين، فيعني القبول بتقسيم فلسطين وبالوجود الفعلي لدولة اسرائيل على جزء من فلسطين، فهو يتضمن إقامة دولة فلسطينية إلى جوار الدولة الاسرائيلية، في شكلها الراهن أو بتعديلات تحسمها عملية التفاوض. ويعرض الكتاب للتصورات العربية المختلفة إزاء القضية، ويركز بصفة خاصة على الموقف الفلسطيني، ويبرز كيف تبلور اتجاه فلسطيني نحو القبول بالدولة الفلسطينية، الأمر الذي ظهر واضحاً، في موقف المسؤولين في منظمة التحرير الفلسطينية وبصفة خاصة في فتح ومنظمات أخرى، بينما استمر الاتجاه المتشدد في أوساط المقاومة، رافضاً التسليم بمنطق التسوية السلمية ككل، وإفرازاتها على كافة المستويات، بما فيها الدولة المقترحة.

●● ويقدم الفصل الثاني من الكتاب تحليلاً شاملاً لمواقف القوى والقيادات الفكرية في اسرائيل إزاء قضية الدولة الفلسطينية. فيعرض، في البداية، لموقف أحزاب الائتلافين الحزبيين الكبيرين في اسرائيل (الليكود والمعراخ) من القضية، ثم يعرض لموقف بعض أحزاب وقوى الرفض في اسرائيل، ويركز بصفة خاصة على موقف الحزب الشيوعي الاسرائيلي (راكاح)، والمنظمة الاشتراكية الاسرائيلية (ماتسبن)، ومجموعة أوري افنيري. ويقدم الكتاب أيضاً عرضاً لمواقف الكتاب والمفكرين الاسرائيليين إزاء قضية الدولة، ويقدم نماذج للرافضين ونماذج للمؤيدين ومبررات كل

منهم. وفي نهاية العرض للموقف الاسرائيلي إزاء قضية الدولة الفلسطينية، يعرض نماذج من المشروعات الاسرائيلية للدولة الفلسطينية، فيعرض بالتفصيل لمشروعات ثلاثة هي: مشروع رعنان فايتس، ومشروع مائير باعيل، ومشروع جوزيف بهرداك.

بعد هذا الاستعراض للموقف الاسرائيلي، بشتى قواه وتياراته، يؤكد الكتاب على أنه إذا كان الموقف الائتلافين الحزبيين الكبيرين في اسرائيل، الليكود والمعراخ، هو الذي يعول عليه، عند الحديث عن موقف اسرائيلي إزاء القضية، فإن الاتجاه الغالب، داخل هذين الائتلافين، وهو الاتجاه الأكثر ثقلاً وتأثيراً، ينطلق من اعتبار الضفة والقطاع جزءاً من «أرض اسرائيل التاريخية»، واعتبار ملكية هذه المناطق حقاً تاريخياً، للشعب اليهودي. ومن هذا المنطلق، فإن رفض هذا الاتجاه لإقامة دولة فلسطينية، في تلك المناطق، في ظل أية شروط، هو رفض قاطع كذلك رفض التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية، أو الاعتراف بها، من باب أولى، هو قاطع أيضاً. وأقصى ما تقدمه التيارات «المعتدلة» داخل الائتلافين، إزاء المشكلة الفلسطينية، هو تقديم بعض «التنازلات الاقليمية» في الضفة والقطاع، في إطار تسوية مع الاردن.

ومعنى هذا، كما يؤكد الكتاب، أنه في ظل حكومة لليكود، أو حكومة للمعراخ في اسرائيل، سوف يظل جوهر الموقف الاسرائيلي إزاء المشكلة الفلسطينية بوجه عام، وقضية الدولة بوجه خاص، ثابتاً لا يتغير.

وإذا كان هذا تبين من خلال عرض الكتاب لموقف بعض قوى الرفض في اسرائيل، وبعض الكتاب، فأن ثمة اتجاهاً متزايداً من جانب أكثر من قوة وتيار من اسرائيل، للاقرار بأهمية حل المشكلة الفلسطينية، في إطار أية عملية لتسوية الصراع في المنطقة، كما أن هناك تياراً في اسرائيل يطرح مباشرة إقامة دولة فلسطينية كحل للمشكلة، إلا أن الكتاب يؤكد على قضيتين هامتين بهذا الخصوص:

أولاً ـ ان تأثير مثل هذه التيارات، على قطاعات الرأي العام الاسرائيلي، محدود للغاية، ودون أن يمتد هذا التأثير، بأي شكل، الى عملية صنع واتخاذ القرار في اسرائيل. ومن ثم، فإذا تحدثنا عن امكانيات سياسية فعلية، لإقامة مثل هذه الدولة الفلسطينية، فهذه التيارات لا يعول عليها فيما يتعلق بالموقف الاسرائيلي.

ثانياً ـ إن ثمة اتجاهاً عاماً، بين الذين يطرحون تصورات ومشروعات للدولة الفلسطينية في اسرائيل، واتفاقاً على أمرين، الأول: اشتراط علاقة ما مسبقة مع الاردن أو اسرائيل أو كلاهما معاً، سواء اتخذت هذه العلاقة، أشكالاً سياسية أو أشكالاً من الدمج الاقتصادي. والثاني: أن تكون مثل هذه الدولة منزوعة السلاح. ويرى الكتاب، أننا لو تصورنا إمكانية قيام دولة فلسطينية، وفقاً للتصورات الاسرائيلية هذه، فلن تكون سوى دولة هشة للغاية، فاقدة لكثير من أسس ومقومات الاستقلال.

وفي نهاية العرض والتقييم للموقف الاسرائيلي على هذا النحو، يؤكد الكتاب على أننا لو تصورنا ان الاتجاه العام للتسوية في المرحلة القادمة، أو أية توازنات أخرى، قد تدفع اسرائيل إلى ضرورة اتخاذ موقف، إزاء المشكلة الفلسطينية، فإن أقصى ما يمكن أن يقدمه الموقف الاسرائيلي، هو إعادة طرح الحل الاردني مرة أخرى. وبهذه النتيجة، يضع الكتاب حداً فاصلاً لأية مراهنات على تغير الموقف الاسرائيلي.

●●● يقدم الفصل الثالث من الكتاب عرضاً عميقاً لامكانيات قيام دولة فلسطينية في الضفة وغزة من الزاوية الاقتصادية.

ويقدم، في هذا الاطار، عرضاً تفصيلياً للمقومات الاقتصادية في الضفة الغربية، وقطاع غزة من زاوية:

ـ الموارد الطبيعية.

ـ القوة البشرية، بما تتضمنه من هيكل السكان وهيكل العمالة.

ـ السوق وهيكل الانتاج، ويعرض الكتاب بهذا الخصوص، للوضع العام للاقتصاد في الضفة وغزة، من زاوية كون اقتصادها ضعيفاً، تابعاً ومتخلفاً، ويعرض أيضاً، لوضع القطاعات الانتاجية المختلفة، الزراعة والصناعة والبناء والخدمات.

ويصل الكتاب، في هذا الجزء، إلى نتيجة مؤداها، أنه على أساس معطيات الوضع الاقتصادي العام، في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبالرغم من العرض المحدود للموارد، والعيوب في هيكل القوة

البشرية، وتخلف القطاع السوق واعتماده الشديد على الاقتصاد الاسرائيلي، فإنه من الممكن ـ إقتصادياً ـ قيام دولة فلسطينية، استناداً إلى عدد من المميزات، منها:

١ ـ ان القوة البشرية هي العامل الحاكم في التنمية، وليس عرض الموارد. وان القوة البشرية الفلسطينية تتمتع بمزايا، تمكنها من أن تبني إقتصاداً متقدماً، إذ ان معدل حملة الدرجات العلمية، إلى مجموع السكان الفلسطينيين، يعادل مثيله في اسرائيل، لكن تعبئة المزايا الخاصة بالقوة البشرية، قاصر الى حد كبير. وفي حالة خلق دولة فلسطينية، فان تعبئة هذه «المزايا» سيدفع التأثير الايجابي للقوة البشرية إلى أبعد مدى.

٢ ـ أن مساحة الضفة والقطاع، يمكن أن تستوعب ما بين ٢ ـ ٣ ملايين نسمة. وتقدر أعداد الفلسطينيين في العالم ما بين ٢,٤ ـ ٢,٩ مليون نسمة، وتصل في بعض التقديرات إلى أربعة ملايين، بما يعني أن الدولة الفلسطينية، على هذه المساحة، يمكن أن تستوعب معظم الفلسطينيين. (دون أن يقف هذا عائقاً، في كل الأحوال، أمام استهداف بناء دولة علمانية، وديمقراطية في كل فلسطين).

٣ ـ ان رأس المال، اللازم للتنمية، في الهياكل الاقتصادية الانتاجية والأساسية، لن يشكل، في أي حال، قيداً على النمو، حيث أن فجوة رأس المال، يمكن تعويضها، عن طريق صناديق التنمية العربية والدولية، بالاضافة إلى سياسة اقتصادية جادة، لتعبئة الفائض الاقتصادي الفلسطيني.

أما من زاوية تكاليف إقامة الدولة، فيقسم الكتاب استثمارات إقامة الدولة الفلسطينية في الضفة والقطاع، طبقاً للافتراض، إلى ثلاثة أقسام:

١ ـ استثمارات لخلق مصادر العمالة.

٢ ـ استثمارات للتحديث وتنمية التوطين الحضري.

٣ ـ استثمارات للبنية الأساسية القومية.

ويرى الكتاب، أن هذه الاستثمارات، ينبغي أن توجه إلى أغراض البنية الاقتصادية الجديدة فقط، بل إنها يجب أن تأخذ في الاعتبار، هدف تقوية البنية الاقتصادية الحالية، في الضفة الغربية وقطاع غزة.

●●●● بعد العرض للجوانب السابقة، يقدم الكتاب، في الفصل الرابع، عرضاً مكثفاً لكافة السيناريوهات السياسية، التي قدمت للدولة الفلسطينية.

ويعرض، في البداية، لهذه السيناريوهات، في الفترة من ١٩٦٧ إلى ١٩٧٢. ليقدم، بالتفصيل، سيناريو الدولة الديمقراطية الفلسطينية، وسيناريو الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية، وسيناريو الدولة الفيدرالية أو الثنائية القومية.

ثم يعرض الكتاب لسيناريوهات الدولة، بعد العام ١٩٧٣، ويركز، بصفة خاصة، على السيناريو الذي قدمه الاستاذ وليد خالدي، في عدد تموز (يوليو) ١٩٧٨، من المجلة الاميركية: شؤون خارجية (فورين أفيرز).

بعد العرض التفصيلي لهذه السيناريوهات، يرى الكتاب أنه، إذا كان ينبغي حل المشكلة الفلسطينية، على قاعدة ضمان الحقوق المشروعة لشعب فلسطين، وفي مقدمتها حقه في إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، فمن الضروري أن يتوفر سيناريو لهذه الدولة، يتسم بالواقعية والتكامل والشمول.

هذه هي الأفكار الأساسية، التي تناولها الكتاب، ولقد فضلنا أن نعرضها، بشيء من التفصيل، نظراً لأهمية القضية، موضوع الدراسة. ولا شك، أن القضية لا زالت بحاجة إلى إسهامات أخرى، من جانب الباحثين والكتاب العرب، استكمالاً لبعض الجوانب أو معالجة لبعض جوانب القصور.

يبقى أن نشير إلى أن المشرف على الكتاب، قد ذكر، في مقدمته أننا «نرجو أن يكون إسهاماً في ميدان الفكر السياسي العربي العلمي، الذي لا يقنع برفع الشعارات الغامضة، ولا يكتفي بترديد الصياغات المحدودة، إنما يتصدى للمشكلة، بأسلوب علمي دقيق، انطلاقاً من فكر قومي ملتزم». وفي اعتقادنا، أن الكتاب قد استوفى مثل هذه الشروط.

موقف المثقفين في لبنان
من الغزو الاسرائيلي

شتتت الحرب الاهلية اللبنانية، المتفجرة حيناً، والهادئة حيناً آخر منذ العام ١٩٧٥ حتى مطلع ١٩٨٢، المثقفين والكتاب اللبنانيين، شيعاً وأحزاباً على شاكلة وضع الوطن اللبناني كله. فقامت تنظيمات ثقافية، تكاد تحمل في طياتها انتماءً طائفياً.. الا أن اتحاد الكتاب اللبنانيين حافظ على تركيبته التي عرفت عنه منذ تأسيسه؛ اذ لم يفرز نفسه طائفياً وإن فرز نفسه وطنياً، حيث يمكن اعتباره اتحاداً أقرب الى الحركة التقدمية في لبنان والوطن العربي والعالم منه الى اتجاه آخر. كذلك فان المجالس الثقافية حافظت على تركيبتها من حيث التوازنات الطائفية المتبعة، في أجهزة الدولة، وفي وظائفها ومؤسساتها... وقد أدت هذه التناقضات الى شل الحركة الثقافية اللبنانية كحركة فاعلة، وقل نفوذها على المستوى الرسمي والشعبي، وانكفأ روادها الى صومعاتهم وأبراجهم العالية؛ وقد تخلوا طوعاً أو غصباً عن مراكزهم المتعددة، وخصوصاً في الصحافة اليومية والاسبوعية.. وإن ظلت أسماؤهم تظهر بخجل في بعض الأحيان في الدوريات الشهرية.

وجاء الغزو الاسرائيلي للبنان، بدءاً من جزيران حتى يومنا هذا ليسهم في توسيع دائرة المأساة. ومحاولة التدخل، في مناسبات عدة، لترسيخ الشرخ الكبير، والاستفادة من ذلك باظهار لبنان في وجهين متناقضين: لبنان المسلم الذي يعادي الغزو، ولبنان المسيحي الذي يرحب فيه ويعتبره بادرة انقاذ... ولاشك أن هذه الثنية الخبيثة ظهرت في محاولات عدة، منها دعوة «مي المر» التي لا تشكل أية ظاهرة في الثقافة اللبنانية لزيارة اسرائيل، وتصريحاتها المتعددة التي ظلت أجهزة الاعلام الاسرائيلية تكررها يومياً على مختلف المستويات، مما جعل المثقف اللبناني عموماً يسخر من هذا الوضع لمعرفته الأكيدة لموقع مي المر والجهات التي تمثلها. ومنها الوفد اللبناني الذي زار اسرائيل، فيما بعد، على أساس أنه يمثل وجه لبنان الثقافي، فيما نعرف جميعاً أن أسماء أعضاء ذلك الوفد لم تكن معروفة لا على المستوى الثقافي العربي ولا على المستوى المحلي.. واسرائيل حاولت مراراً بعد ذلك، جذب بعض الأسماء المعروفة الى زيارة اسرائيل واقامة حوار مع أصحابها، ولكنها فشلت حتى الآن في استدراج أي اسم معروف.

ومع الأيام الاولى للغزو الاسرائيلي، تحرك الأدباء والكتاب والفنانين اللبنانيين في محاولة للتصدي. فدعا النادي الثقافي العربي، واتحاد الكتاب اللبنانيين، والمجلس الثقافي الجنوبي الى اجتماع عام للمثقفين في قاعة النادي، حيث التقى فيه عدد لا بأس به من الكتاب والفنانين الموجودين في بيروت آنذاك، ومن بينهم كتاب عرب مقيمون في لبنان، جاؤوا دون دعوة ليشاركوا في تصديهم للعدو، ويعلنوا موقفهم المستنكر للغزو. وقد دارت مناقشات عدة، صب معظمها في النقمة

على الصمت العربي المريب ازاء الغزو، وترك المقاومة الفلسطينية وحدها تواجه قوات العدو، مع الفارق الشاسع والكبير في الامكانيات بين قوى العدو وقوى المقاومة وحلفائها على مختلف المستويات.. وقد أعلن المتنافسون حشيتهم من استفراد لبنان لتمرير سياسة كمب ديفيد. ولقد حاولت أصوات ما أن تنتقد مواقف المقاومة مشيرة الى سلبيات تراكمت عبر ثماني سنوات من الصراع الداخلي، أدت مجتمعة الى هذا المصير، وادخال الثورة الفلسطينية في عنق الزجاجة. وطبعاً لم تظهر هذه الاصوات من موقع الشماتة، بل من المصارحة، وان كان ذلك جاء بعد فوات الأوان.. وبعد محاولات عدة، صدر عن المجتمعين بيان دعا الى مقاومة الاحتلال بشتى الوسائل ضمن موقف وطني لبناني موحد. وجاء في البيان: «لما كان وطننا تحت الاحتلال الاسرائيلي، ولما كانت مقاومته، وصولاً الى اجلائه، مهمة تتقدم كل المهمات، ولما كان المثقف الحق معبراً عن ضمير الشعب وحافظاً لذاكرته، فقد تنادينا الى الاجتماع في النادي الثقافي العربي، بوصفنا مثقفين لبنانيين مستلهمين تاريخ مقاومة الشعوب للاحتلال، وتاريخ مقاومة المثقفين اللبنانيين والعرب لمختلف أشكال الاحتلال والتبعية، مصممين على النهوض الى مسؤولياتنا في لحظة يتقرر فيها مصير الوطن ومصير المقاومة الفلسطينية، نعلن ما يلي:

أولاً ــ مقاومة الاحتلال الصهيوني بجميع الوسائل.

ثانياً ــ الدعوة الى صياغة موقف لبناني وطني موحد لمواجهة الاحتلال الصهيوني على الاسس التالية:

(أ) مطالبة السلطة الشرعية بتحديد موقف واضح من الاحتلال الصهيوني؛

(ب) الانسحاب الاسرائيلي من الأراضي اللبنانية كافة، والعمل على جعل الكفاح ضد الصهيونية قاعدة للوحدة الوطنية اللبنانية، وأداة لوعي اللبنانيين لقضيتهم الوطنية؛

(ج) بسط السلطة الشرعية على كامل الأراضي اللبنانية؛

(د) تأييد المقاومة الفلسطينية بجميع الوسائل؛

(هـ) انقاذ بيروت جزء من انقاذ لبنان.

ثالثاً ــ رفض ومقاومة الضغوط الصهيونية والاميركية، الهادفة الى فرض موقف استسلامي على لبنان في ظل الاحتلال الاسرائيلي.

رابعاً ــ ادانة الحكومات العربية، ودعوة الكتاب والمثقفين والفنانين الاحرار، والشرفاء في الوطن العربي والعالم لمضاعفة دعم قضيتي الشعبين اللبناني والفلسطيني، والمشاركة بفضح المؤامرة على قضية شعب فلسطين، وحقه في الكفاح من أجل العودة الى وطنه، واقامة دولته المستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية.

خامساً ــ مباشرة جملة تدابير عملية على الصعيد الاعلامي، من أجل فضح مؤامرة الصمت على الجرائم الصهيونية على الاراضي اللبنانية، ومنها تدمير مدينتين تاريخيتين: صور وصيدا، وتدمير قاعة متحف قصر الأونسكو في بيروت، بما تحتويه من كنوز وروائع فنية لكبار الفنانين اللبنانيين، اضافة الى تدمير مؤسسات الثقافة، التي تنص القوانين الدولية على اعتبارها خارج اطار الحروب، كالمستشفيات سواء بسواء، وابراز وقائع المقاومة الشعبية للاحتلال.

وقد حضر هذا الاجتماع ووافق على البيان كل من: ميشال الغريّب، حبيب صادق، محمد قباني، محمد كشلي، عصام نعمان، سعاد شيخاني، زاهية قدورة، د. نجيب أبوحيدر، مهدي عامل، أحمد أبومحمد، منح الصلح، زهير هواري، سمير فياض، جورج ناصيف، توفيد منصور، غازي شعبان، سامي الرفاعي، فيصل سلطان، سيتا مانوكيان، ليلى السايح، جورج حداد، أحمد الحسيني، محمد مخزوم، رياض قشمر، مسعود ضاهر، كرنيك عطاريان، فيصل فرحات، علوية صبح، يعقوب شدراوي، مهى عزيزة سلطان، رئيف كرم، بسام منصور، دلال البزري، جوزيف سماحة، طارق متري، وجاكلين جريصاتي.

وكان الشعرك الأول، بعد هذا البيان، دعوة الأمين العام لمنظمة الأونسكو الى أن يبادر فوراً لاتخاذ جميع الاجراءات الآيلة الى وقف الدمار الشامل، الذي يهدد بازالة ما تبقى من لبنان العريق من آثار تاريخية تعود لآلاف السنين؛ وما تبقى من معالم العمران ورموز الثقافة وتجليات الحياة الانسانية. وجاء ذلك عبر بيان أصدرته المؤسسات الثقافية الآنفة الذكر، تشير فيه الى همجية العدوان الصهيوني وحشيته، «من مجازر جماعية تحصد آلاف الأطفال والنساء

والعجزة، ومن دمار شامل يقضي على معالم الحضارة الانسانية فيه وأماكن الآثار التاريخية».

وجاء في البيان: «لعله قد بلغكم أن قصر الأونيسكو في بيروت، وهو مؤسسة ثقافية رسمية عقد فيها أول مؤتمر عالمي للمنظمة. قد دكته صواريخ الطائرات الاسرائيلية، وجعلته ركاماً بما يحتوي من آثار فنية ومخطوطات نفيسة. وقبل ذلك بأيام، كانت القوات الاسرائيلية الغازية قد دمرت مدينتي صور وصيدا، وهما، كما تعلمون، مهدان عظيمان لحضارة الانسان، ومتحفان غنيان بأثمن الآثار وأجلها. يضاف اليها قلعة الشقيف التي أبيدت معالمها تماماً، وهي واحدة من أقدم وأعرق الحصون الصليبية في العالم». وتابع البيان: «لعله قد بلغكم أيضاً، أن عدداً من أهم المنشآت التعليمية والتربوية، والمكتبات العامة، والمراكز الثقافية، قد تهاوت تحت وطأة القصف الاسرائيلي الهمجي؛ ونذكر هنا على سبيل المثال واحدة من تلك المنشآت وهي: جامعة بيروت العربية، التي يبلغ تعداد طلابها أكثر من ٢٠ ألف طالب، قد دمرت عن بكرة أبيها. كما أن فروع الجامعة اللبنانية في صيدا قد تعرضت لإصابات بالغة، هذا غدا ما أصاب مكتبة «جبيل عامل» من خسارة فادحة، وهي المكتبة الأغنى بتراث «منطقة جنوب لبنان» والتي تضم أنفس الكتب وأندر المخطوطات العائدة لهذه المنطقة».

وتوجه النداء الى الأمين العام قائلاً: «بحكم موقعكم على رأس منظمة مرصودة للمحافظة على التراث الانساني، وصيانة معالم الحضارة البشرية، وبصفتكم المؤتمن على رعاية الآثار التاريخية، نتمنى عليكم نحن المثقفون اللبنانيون المجتمعون في ١٩٨٢/٦/٢٤، أن تبادروا على الفور الى اتخاذ جميع الاجراءات الآيلة الى وقف هذا الدمار الشامل، الذي يهدد بازالة ما تبقى من بلدنا العريق من آثار تاريخية تعود لآلاف السنين، وما تبقى من معالم العمران ورموز الثقافة وتجليات الحياة الانسانية». وأضاف: «تلك هي واحدة من أخطر مسؤولياتكم، أيها الأمين العام، في هذه الظروف البالغة الخطورة. وأننا لفي انتظاركم لاتخاذ الخطوات السريعة في هذا السبيل، راجين منكم أن تجندوا جميع امكاناتكم وعلاقاتكم الدولية، لكبح ارادة الشر الاسرائيلية المستهترة بمختلف الشرائع والقوانين والقيم التي أرستها الانسانية في مراحل تطورها».

ولم يكن الموقف الثقافي يقتصر فقط على الأندية اللبنانية. فقد كان هناك تحرك آخر قاده اتحاد الكتاب والصحفيين الفلسطينيين، الذي دعا الى اجتماع كبير أثناء حصار بيروت حضره مجموعة من الكتاب والصحفيين الفلسطينيين والعرب المقيمين في بيروت، وتم عقده في مبنى قريب من اتحاد الكتاب الفلسطينيين، حيث كانت المنطقة تتعرض للقصف.. وقد اتخذ المجتمعون سلسلة قرارات، من بينها اصدار صحيفة يومية حملت اسم «المعركة» وتطوع جميع الكتاب الحاضرين للعمل فيها دون مقابل، وكذلك كتابة تعليقات وبرامج لاذاعة «صوت الثورة الفلسطينية». كما أن بياناً صدر، بعد هذا اللقاء، جاء فيه: «المعركة، ولا خيار سوى المعركة، من متاريس عاصمة الامل العربي، بيروت، من شظايا الأجساد والقذائف، من ساحة الامتحان الأخير للجدارة بالأرض والحياة والمستقبل، يعلن الكتاب والصحافيون الفلسطينيون واللبنانيون والعرب: أن لا خيار لنا سوى المعركة، وأن لا لغة للتعامل مع الغزو الصهيوني، الذي يمثل أحط أشكال العنصرية والصلف سوى لغة الدم والرصاص. فمن هنا، من هذا الحائط البشري، المرصوف بالسواعد المقاتلة والارادة الحرة، يتعمد المصير، وتجدد البدايات بدايتها الدائمة في معركة الانتصار الكامل بالمعركة.

لا، لا خيار لنا سوى المعركة.

والمعركة في ذروتها في كل مكان. لا ضباب ولا أوهام ولا خداع. هنا تعجن البطولة اليومية. البطولة العادية من فرط تراكمها، لتحول كل متر من الأرض الى مأثرة أو معبد. هنا تكسر الجماهير تاريخاً من غرور العدو الصهيوني، ومن تراجع الأنظمة العربية على حبال السراب. وتحفر تاريخها المستقل بأظافرها وبنادقها وصمودها الأسطوري. هنا لا وقت للمساومة، ولا مساحة الا للبندقية، التي صارت التوأم النهائي للمقاومة والكرامة والحرية. هنا، يكتب مقاتلونا الأبطال: اللبنانيون والفلسطينيون، فاتحة التاريخ العربي الحديث، ولا خيار سوى المعركة. ليس وراءنا الا البحر أو الصحراء، وليس أمامنا سوى النصر ولا شيء غير النصر. ومن هنا، من هذه القلعة، قلعة الخلاص والصمود، نتادى الدم العربي

المحبوس في العروق، من المحيط الى الخليج، للمساهمة في ولادة هذا الفجر الذي تحبل به جراح مقاتلينا وثقوب أحذيتهم الشريفة. فهنا، هنا المحك. ولعله المحك الأخير في هذه الحقبة من الزمن.. محك لمعادن البشر، ومحك جدوى حياتنا. من هذه المعركة، وفيها، يصاغ كل شيء من جديد. لا خيار سوى المعركة لأن ما عداها انتحار، ومن دخانها سيطلع النهار».

وبالفعل، فقد وقف معظم الكتاب العرب الى جانب اخوتهم المقاتلين، أما في تعليقاتهم الاذاعية التي كانت تبث يومياً، أو في مقالاتهم وتحقيقاتهم وقصصهم وقصائدهم في جريدتهم «المعركة» التي استمرت تصدر ستين يوماً دون توقف، رغم الظروف الصعبة، التي مرت ببيروت أثناء الحصار والمعارك الضارية والقصف الوحشي المستمر براً وبحراً وجواً.

ولم تكن صحيفة «المعركة» وحدها اعلامياً في المعركة، فقد كانت هناك «رصيف ٨١»، و«العودة»، بالاضافة الى صحيفة منظمة التحرير الثابتة «فلسطين الثورة»، وبقية المنشورات المعروفة. وبهذه المناسبة، لابد من ذكر الذين استشهدوا أثناء المعركة من الشعراء والصحفيين، خصوصاً مؤسس «رصيف ٨١» الشاعر علي فودة، صاحب ديوان» فلسطيني كحد السيف»، الذي استشهد أثناء توزيع الجريدة على المقاتلين. كذلك الشهيد الصحفي سمير درويش، الذي أصيب في المدينة الرياضية وهو ينقل المواطنين. ويقوم بواجبه كصحفي، يصور ويكتب في مواقع الخطر. استشهد بعد ثلاثة أيام من اصابته، وهو الذي كان قد قضى ثلاثة عشر عاماً في الأسر لدى العدو الاسرائيلي. وكان رئيساً لتحرير مجلة «الى الامام» التي تصدر بالانكليزية. والشهيدة نعم فارس التي أعدت الكثير من المقابلات مع المقاتلين، وأسهمت بجهد كبير في صوت الثورة الفلسطينية، والشهيدة لبنانية من الجنوب، آمنت بالمصير المشترك بين اللبناني والفلسطيني والعربي عموماً.

هذا في بيروت.

لكن ماذا فعل المثقفون في الشمال؟

في الواقع كان تحرك المثقفين في الشمال أكثر حرية، بسبب عدم امتداد الغزو اليهم.. فهناك دعت المجالس والروابط والهيئات الثقافية في طرابلس، الى قيام جبهة ثقافية وطنية مناهضة للاحتلال والفاشية وصهينة لبنان، ومنابهة محاولات فرض صلح مع اسرائيل، ومواجهة ما يجري من محاولات لتبديد الهوية الثقافية الوطنية للبنان، لصالح «ثقافات» أو مشاريع ثقافية فئوية مذهبية. وقد جاء ذلك في البيان، الذي صدر عقب اجتماع عقد في طرابلس، بحضور الهيئات الثقافية التالية: اتحاد الكتاب اللبنانيين، النادي الثقافي العربي، المجلس الثقافي للبنان الجنوبي، المجلس الثقافي للبنان الشمالي، التجمع الوطني للعمل الاجتماعي في الشمال، النقابات وفروع الجامعة اللبنانية في الشمال. ودعا البيان الى العمل المشترك من أجل قيام جبهة ثقافية وطنية، مناهضة للاحتلال والفاشية وصهينة لبنان، جبهة تؤمن:

١ ــ بأن محاولات الغاء هوية لبنان العربية، هي تفريط بسيادته المقدسة، وباستقلاله الوطني الكامل، وبشخصيته الوطنية والحضارية، التي هي رافد من روافد الشخصية العربية، وأن محاولات فرض معاهدة صلح مع اسرائيل، عدونا الوطني والقومي، هي اخضاع لبنان وشعبه للصهيونية العنصرية، تحقيقاً لأهدافها المجرمة في التوسع والهيمنة.

٢ ــ بأن لبنان كان، وما يزال، ويجب أن يبقى بلد الحريات والديمقراطية. حرية العقيدة والفكر، والتعبير والصحافة، والاجتماع والعمل النقابي والسياسي. وأنه بهذه الحريات، وبالمبادرة الخلاقة يتنفس بها، ويعيش ويتقدم. وبها يصنع الرخاء والازدهار والاستقرار والاطمئنان. وبأنه لا مكان فيه للديكتاتورية، أو لحكم الفريق الواحد أو الحزب الواحد. وأن كل مقولة بخلاف ذلك ستعمل على انهائه.

٣ ــ بأن لبنان يجب أن يبقى بلد الانفتاح على الحضارات، أخذاً وعطاءً، دون أن يعرف الانغلاق يوماً. عاملاً على اغناء حضارته العربية بكل ما يفيد ويخصب. وبكل ما يجعل منه رائداً لنهضة عربية متطورة، حضارياً واجتماعياً، بعد أن كان له موقع الريادة في النهضة العربية الحديثة، قومياً وثقافياً.

٤ ــ بأن لبنان كان، دائماً، متنوع الثقافة على وحدة. يعزز هذا التنوع انفتاحه التاريخي على ثقافات جميع الشعوب، واغتناؤه من تراث عائلاته

الروحية، وأن ما يجري من محاولات لتبديد الهوية الثقافية الوطنية للبنان، لصالح «ثقافات» أو مشاريع ثقافية لرؤية مذهبية، يتنافى مع تراثنا الثقافي، ويقطع صلتنا بحضارتنا العربية الأصيلة، الأمر الذي من شأنه القضاء على شخصية لبنان الثقافية، وعلى موقعه الثقافي الخلاق الذي يعتز به.

هذا غيض من فيض، وبعض المواقف الثقافية من الغزو الاسرائيلي، الذي تستر بستار القضاء على المقاومة.. وهو لم يقصد، أولاً وأخيراً، الا القضاء على لبنان، مركزاً وحضارة ووطناً.. وما يقال حالياً عن انسحابات لن يرضى بها العدو، ما لم ينل بشكل كامل من موقع لبنان الحضاري والثقافي والبشري.. ولعل هذا أحد أبرز أهداف الغزو المستمر حتى الآن.

ياسين رفاعية

رسائل

رسالة لندن:

الصحافة تدين الغزو
وتدعو للإعتراف بحقوق الفلسطينيين

رغم التظاهرات والاعتصامات التي قام بها المواطنون العرب المقيمون في العاصمة البريطانية، إضافة إلى تجمعات بريطانية متعددة، حول السفارتين الاميركية والاسرائيلية في لندن، وأمامهما، فإن ردود فعل مختلف الفئات البريطانية، على الغزو الاسرائيلي للبنان، تتضح أكثر في وسائل الاعلام.

فالصحف، والجادة منها بخاصة، تستمر في تغطية عملية الغزو، عبر تقارير مراسليها من جانبي بيروت: الغربي والشرقي، إضافة إلى اسرائيل، وكذلك في التعليقات والافتتاحيات التي تنشرها هذه الصحف.

فصحيفة «الغارديان» التي أشارت الى مخاطر اشتباك جديد يوم الخامس من شهر حزيران (يونيو) الماضي (أي غداة إطلاق النار على السفير الاسرائيلي في لندن ارغوف)، علقت، في افتتاحيتها، يوم السابع من الشهر نفسه بالقول: ان الفلسطينيين والاسرائيليين أضاعوا الوقت الذي تلا اتفاق وقف اطلاق النار، ودام سنة كاملة، منذ تموز (يوليو) من العام الماضي. وبدلاً من أن تدين الصحيفة الغزو الاسرائيلي بلا تحفظ، قالت: «ان اسرائيل التزمت بنهج خطير في غزوها لبنان، وهو غزو حكمت فيه اسرائيل على نتائجه مسبقاً». وفي تلميح إلى العجز العربي، أضافت الصحيفة: «وكما في الماضي، فان اسرائيل، اعتماداً منها على التمزق العربي، تؤكد أنها عازمة على حل المشكلة الفلسطينية بواسطة السلاح وبواسطة الاحتلال العسكري».

«وكلمة [حل]، تعني لديها، في هذا الإطار، إطالة هذه المشكلة لسنوات أخرى عديدة». وفي ما يبدو، فان الصحيفة حاولت التقليل من سلبية العجز العربي، وعدم الاكتراث العربي، وذلك عندما أشارت بوضوح الى المخاطر التي أصبحت تتهدد المصالح الغربية، نتيجة السياسة الاسرائيلية؛ إذ قالت: «أن اوروبا الغربية والولايات المتحدة لا تستطيعان أن تتوقعا النجاة من وقوع الحرب في الشرق الاوسط الآن، بالفضل مما حدث لهما في حرب ١٩٧٣، عندما أمسك العالم العربي بسلاحه الوحيد الصالح: أي السيطرة على النفط». وتكهنت الصحيفة، بلهجة متشائمة، بأن «النتيجة الاكثر احتمالاً في الوقت الراهن، الفعلية التمدد الاسرائيلي خلف الليطاني، وربما إلى أراض أخرى أبعد في الشمال هي أن التهديد الذي يتعرض له الأمن الاسرائيلي سيخف، ولكن اسرائيل ستصبح قوة احتلال للمرة الرابعة، وذلك إذا أضيف كل من الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان إلى لبنان الذي احتلت أراضيه في عملية الغزو الحالية».

وفي نهاية الافتتاحية، قالت الصحيفة: «ان السلام مع الفلسطينيين لا يمكن العثور عليه على مثل هذه الطريق، لكن الواقع المحزن هو أن السلام مع الفلسطينيين يبدو في نظر اسرائيل

بتداً عن المستحيل جداً وضعه على جدول الأعمال».

وفي المقابل، فان صحيفة الديلي تليغراف اليمينية الموالية لاسرائيل استنتجت، في افتتاحيتها ليوم الاثنين ١٩٨٢/٦/٧، بان الغرب أكثر اهتماماً بالحرب العراقية ــ الايرانية منه بالحرب في لبنان، هذه الحرب التي لن تؤدي إلى طريق أوسع، كما تعتقد الصحيفة، التي تضيف بلهجة ملؤها الثقة: «ان هدف اسرائيل، كما هو دائماً، سيكون تأمين منطقة محايدة في جنوب لبنان، وان هذا لم يعد علاجاً ناجعاً للحالة، لكنه لم يثر جدلاً قط من قبل، ضد أخذ بعض حبات الاسبرين».

أما صحيفة «التايمز» التي اعلنت، غداة اطلاق النار على ارغوف: «ان الحادث يجب أن لا يتخذ كذريعة للحرب»، فقد أدانت من جهتها وبقوة غزو اسرائيل للبنان، وقالت في افتتاحيتها ليوم الثلاثاء ١٩٨٢/٦/٨: «هذه ليست مجرد غارة انتقامية، انها قصة مرعبة للتذبيح والتدمير». وأضافت: ان السؤال الأهم هو ما إذا كانت اسرائيل «ترغب العيش في سلام مع الفلسطينيين كشعب وتسعى لتوليهم داخل حدود فلسطين، حتى لو كان ذلك يعني اعطاءهم جزءاً من أرض اسرائيل التاريخية». وتجيب الصحيفة على هذا التساؤل وعلى تساؤلات مماثلة أخرى، حول الوضع الفلسطيني بالنسبة لاسرائيل، وتقول أن ذلك «يبقى غامضاً».

على أن النغير الملحوظ في تعليقات الاعلام البريطاني، أصبح أكثر وضوحاً بعد مرور اسبوع على عملية الغزو... فـ «الديلي تلغراف» تساءلت، في افتتاحية عددها الصادر في ١٩٨٢/٦/١١، عن الحكمة والقيمة الاخلاقية اللتين ينطوي عليهما الغزو «الذي يمكن أن يؤدي إلى فترة راحة قصيرة، ولكن سيؤدي على المدى البعيد، إلى مشاعر أعمق مرارة». وأضافت: «ان بحث اسرائيل عن الأمن أمر يجب أن نتعاطف معه، حتى لو بدا أحياناً، أننا كارهون لأساليبها. لكنه، ببساطة، ليس واضحاً أن سلامتها كانت مهددة مثلاً بوجود منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان». وتابعت تقول: «وإذا كان هناك شيء ما يتسم بالوضوح، بعد ثلاثين سنة من الصراع، فهو أن الفلسطينيين، لن يمكن طردهم ببساطة».

هذا التحول اللافت للنظر، يمكن إعادته أولاً، إلى وحشية الهجوم الاسرائيلي والعدد الهائل من الضحايا الناجم عنه. وثانياً، فإن هذا التحول يمكن اعادته الى الموقف الرسمي للحكومة البريطانية التي أدانت الغزو ودعت إلى حق تقرير المصير للفلسطينيين، ذلك أن رئيسة الوزراء مارغريت تاتشر لم تتردد في أن تقارن فوراً بين مشكلة فوكلاند والمشكلة الفلسطينية، وأبلغت البرلمان البريطاني، يوم الثامن من شهر حزيران (يونيو) الماضي، قولها: «أنه لمن المهم أن ينال أهالي فوكلاند والفلسطينيون حق تقرير المصير، ونحن لم نتردد قط، في السابق في قبول ذلك».

وقد انتقد عضو البرلمان المحافظ انطوني مارلو، بحدة، اسرائيل، في اليوم نفسه، وقال: لقد حان الوقت لان توجه الحكومة البريطانية سياستها في الشرق الأوسط باتجاه الضحايا وضد المعتدين، وأضاف في إشارة إلى رئيس الوزراء الاسرائيلي مناحيم بيغن، ان على تاتشر أن تبلغ «الفوهرر الاسرائيلي» ان يخرج فريق اغتيالاته من لبنان فوراً. وقد انتقد وزير الخارجية البريطاني، فرانسيس بيم، الغزو الاسرائيلي في مناسبات عديدة، قائلاً: «ان غزو لبنان لا يمكن تبريره بأية وسيلة». وعن الفلسطينيين قال: «ان لدى الفلسطينيين أيضاً، الحق في تقرير المصير، وأن السلام الدائم في الشرق الأوسط يجب أن يضع في اعتباره حقوق كلا الطرفين الاسرائيلي والفلسطيني».

وقد قوي الانتقاد الموجه لاسرائيل وازداد في الأسبوع الثاني لعملية الغزو، وصدر عن الزعماء المحافظين عادة، تصريحات علنية معادية لاسرائيل. إضافة إلى ذلك، فان صحيفة الاوبزرفر الاسبوعية خصصت ثلاث صفحات كاملة للتقارير والموضوعات الخاصة بالغزو، وقالت، في افتتاحية عددها الصادر يوم ١٩٨٢/٦/١٣: «ان خطط كل من بيغن والجنرال شارون، وبوضوح، للقيام بمجزرة في محاولة لتدمير ليس فدائيي منظمة التحرير الفلسطينية كقوة مقاتلة فحسب، ولكن من أجل تدمير الطموحات السياسية للفلسطينيين كشعب أو كأمة، وكذلك تدمير إرادتهم. وهذا أمر يدعو للعار الكبير، ليس بالنسبة للاسرائيليين فحسب، بل بالنسبة للمجتمع الدولي كافة أيضاً، والولايات المتحدة بصفة خاصة، إذا ما نُجح لهذه المحاولة بالنجاح».

وأضافت الصحيفة: «ان المعتقد ان بيغن يريد أن يمتلك أكبر عدد من الأوراق، بما في ذلك ورقة السيطرة على الضفة الغربية وورقة جنوب لبنان وورقة تدمير منظمة التحرير الفلسطينية كقوة مقاتلة أو كشريك مفاوض».

وقالت الصحيفة، متهمة أميركا بنشر الفوضى في المنطقة: «ان العديد من الاوروبيين يعتقدون أن فظاظة السياسة الاميركية، مسؤولة، إلى حد كبير، عن الموقف الكارثة في الشرق الاوسط. وهؤلاء الاوروبيون، مقتنعون بأن الحل الآن يعتمد على تغير في موقف الولايات المتحدة».

وجددت التايمز تناولها لموضوع غزو اسرائيل للبنان، في افتتاحية عددها الصادر في ١٩٨٢/٦/١٤، منتقدة أميركا في تساهلها نحو اسرائيل، وقالت، في ما قالته: «ان السياسة الاميركية في الشرق الاوسط هي بين الضحايا العديدة للغزو الاسرائيلي للبنان. هذه السياسة التي استمرت لسنوات عديدة قائمة على فكرة ان اسرائيل يجب أن لا تجبر على تقديم تنازلات عبر تزويدها بكميات أكبر وأكبر من المساعدات الاميركية والاسلحة الاميركية، مصحوبة بالمزيد والمزيد من التأكيدات المبالغ فيها بالتأييد الاميركي غير المشروط». وأكدت الصحيفة أن الحل الوحيد للمشكلة يجب أن يتم العثور عليه في إقامة دولة فلسطينية فوق أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، وأضافت: «بعد المذبحة التي ارتكبتها اسرائيل في لبنان، فإن على العالم أن يصر على ذلك [اقامة الدولة الفلسطينية] ويجب على الولايات المتحدة أن تجعل تأييدها المستمر لاسرائيل، تأييداً مشروطاً باستعداد اسرائيل بقبولها [الدولة]، ويجب أن يكون الشعار: لبنان للبنانيين واسرائيل للاسرائيليين وفلسطين من نوع أو آخر في غربي الاردن، للفلسطينيين».

وانتهت مجلة الايكونوميست، في افتتاحية عددها الصادر في ١٩٨٢/٦/١٢، إلى النتيجة نفسها في حين توصلت الفاردیان، في افتتاحية عددها الصادر في ١٩٨٢/٦/١١، وبعد أن أدانت الغزو الاسرائيلي، إلى ضرورة عقد مؤتمر جنيف حول الشرق الأوسط برعاية الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، وقالت: ان هذا المؤتمر «سيجبر اسرائيل على القبول بالخيار الوحيد الهام» وهو الخيار الذي تحدثت عنه ايضاً صحيفة الاوبزرفر، في افتتاحية عددها الصادر في ١٩٨٢/٦/١٣، والتي قالت فيها: ان الخطوة الاولى نحو إعادة السلام والاستقرار، هي إيقاف الحرب التي تتسع بطريقة تشمل الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة على كلا الجانبين المتقابلين. والخطوة التالية هي في تأمين الانسحاب الفوري للقوات الاسرائيلية من جميع الاراضي التي احتلتها في لبنان، مصحوبة بانعقاد مؤتمر جديد حول الشرق الاوسط ليبحث المشكلة في لبنان ومستقبل الفلسطينيين معاً، كمؤتمر جنيف حول الشرق الاوسط، وعلى الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي معاً أن يرأسا هذا المؤتمر، ويجب أن تكون منظمة التحرير الفلسطينية طرفاً فيه.

صحيفة الفايننشال تايمز، من جهتها، قالت أنها لا تؤمن بأن القضية الاسرائيلية ـ الفلسطينية يمكن حلها بالقوة العسكرية. وقال بيتر كالفاكوريسبي، في صحيفة الصنداي تايمز، عبر تحقيق له، «أن بيغن لم يفعل شيئاً لحل مشكلة اسرائيل الاساسية، المتمثلة في كيفية العيش في سلام مع جيرانها في المستقبل، وهو يراكم المشاكل للاجيال الاسرائيلية المقبلة».

وإلى جانب المقالة التي نشرتها صحيفة الاوبزرفر لرئيس تحريرها السابق، كونوركروز أوبريان، وهو موالٍ متعصب لاسرائيل، والتي يعيد فيها عملية الغزو إلى أسباب استراتيجية أمنية، تهدف إلى الحفاظ على الأمن الفعلي لاسرائيل، نشرت الصحيفة نفسها تقريراً مطولاً من لبنان واسرائيل بقلم جون لي كار، مؤلف عدد من الكتب الرائجة، وقد نشر تحقيق لي كار تحت عنوان: «مذكرات أرض تتلاشى». ويصل الكاتب في نهاية تحقيقه إلى أن «الهجوم كان هولاً تم شنه في جولات ماكرة ضد شعب، هو باعتراف الاسرائيليين، لا يشكل أي تهديد عسكري حقيقي لاسرائيل. أنه كما لو أننا نحن البريطانيين قد قلدنا أعصابنا أزاء الجيش الجمهوري الايرلندي، ومن ثم قررنا القيام بمعاقبة مجمل الشعب الايرلندي دفعة واحدة، لاقناع أنفسنا بأننا عندما نفعل ذلك، فإننا لن نعود نسمع بمشاكل الايرلنديين». ويضيف: «ان العديد من الاسرائيليين الذين يخافون من الاماكن المعتمة، قد أقنعوا أنفسهم، أن كل فلسطيني، رجلاً كان

أو امرأة أو طفلاً هو، بالتعريف، هدف عسكري، وان اسرائيل لن تحصل على الامان إلى أن تكسر ظهورهم، والى أن يزالوا بعيداً عن حدود اسرائيل. إنه لمن أكثر أنواع السخرية بدائية أن بيغن وجنرالاته، لا يستطيعون أن يروا كم هم يقتربون حين ينقلون هذا، من تطبيق مقاييس العار التي طبقت ضدهم، على الآخرين، والاسوأ أنهم جروا الاميركيين معهم».

وفي الاسبوع الثالث للغزو، نشرت الصحف البريطانية الاربع الكبرى تقارير أكثر شمولية وعمقاً، تلقتها من مراسليها، وواصلت في الوقت نفسه تعليقاتها على الغزو. وقد علقت التايمز على رفض اسرائيل معاملة المقاتلين الفلسطينيين كاسرى حرب، وأكدت، في افتتاحية عددها الصادر في ١٩٨٢/٦/١٧، ان «للفلسطينيين، كشعب طرد من أرضه، الحق في حمل السلاح ضد اسرائيل. ومن هنا، يجب معاملتهم كمحاربين، ما عدا أولئك الافراد الذين تستطيع إدانتهم بجرائم حرب معينة». وأضافت أنه يجب على الولايات المتحدة أن تجد حلاً لهذه المسألة. وقالت: «ان اميركا التي مولت غزو لبنان، يجب أن تكون مستعدة لتمويل هذا الحل المعقول للمسألة اللبنانية، وعلى الفلسطينيين، إذا كانوا عاقلين، أن ينتهزوا أية فرصة لتحويل مجرى التاريخ الذي ظل، وبثبات، يبعدهم عن بلدهم الاصلي». وذكرت الصحيفة، في افتتاحية عددها الصادر في ١٩٨٢/٦/٢٣، أنه يمكن اقتناص الفرصة فقط، إذا أظهرت أميركا استعدادها، وقدرتها لضبط طموحات اسرائيل. وأنه يجب أن لا يسمح لاسرائيل بإعادة رسم الخريطة السياسية للمنطقة، بحيث تتناسب مع ذوقها. والولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة التي تستطيع إيقافها.

في هذه الاثناء، فإن رأي افتتاحية الغارديان التي بدت من قبل، أنها غير متأكدة منه في المراحل الأولى من الحرب، هذا الرأي تعزز، عندما أعلنت الصحيفة: «ان الغارات التي تستهدف شؤونا دفاعية قد أصبحت رعباً دولياً. وهي لا يمكن تبريرها ازاء حجم الاستفزاز الذي أدى اليها أو بالسلام المزيف الذي ينجم عنها».

وقد نشرت الغارديان، في ١٩٨٢/٦/٢٥، تحقيقاً بقلم ديفيد غيلمور المتخصص في شؤون الشرق الاوسط، يمكن اعتباره رداً على مقالة لشلومو أفنيري المدير العام السابق لوزارة الخارجية الاسرائيلية، والذي يعمل حالياً أستاذاً في الجامعة العبرية. وقد ادعى شلومو افنيري أن كل ما أصاب لبنان من مشاكل ناجمة عن وجود منظمة التحرير الفلسطينية على أراضيه، ورد غيلمور، على هذا الادعاء، بالقول: ان الغزو الحالي للبنان، هو توسع في الاراضي باتجاه الشمال، ونقل عن بن ــ غوريون قوله، في مذكراته في العام ١٩٤٨: «تجب إقامة دولة مسيحية في لبنان يكون الليطاني حدها الجنوبي». وأشار غيلمور أيضاً الى أن مذكرات موشي شاريت، وزير خارجية اسرائيل (١٩٤٨ ــ ١٩٥٦)، تكشف ان موشي دايان كان يعيش تحت كابوس التدخل في لبنان. وقد أشار دايان نفسه، في أعقاب حرب العام ١٩٦٧ إلى أن حدود اسرائيل الرئيسية جميعها آمنة الآن ما عدا حدود واحدة هي حدودها مع لبنان».

وفي الاسبوع الرابع، انتقدت كل من التايمز والغارديان منظمة التحرير الفلسطينية لاول مرة منذ بداية الغزو. فقالت التايمز: «ان القادة الفلسطينيين يفتقرون إلى الشجاعة وسعة الخيال، للتحقق من عرض اسرائيل الخاص بالحكم الذاتي. في حين أن اسرائيل (يجب أن يقال) عملت كل ما في وسعها لكي تحول دون المنظمة وهذه العملية». وخلصت الصحيفة إلى القول: إن على منظمة التحرير الفلسطينية أن تستبدل وجودها العسكري المدمر في لبنان، بوجود سياسي بناء عبر التفاوض حول مستقبل فلسطين».

أما الغارديان، فقد اعتبرت ان منظمة التحرير الفلسطينية «أضاعت فرصاً لا حصر لها لادراك ما هو حتمي»، وهو قبول وجود اسرائيل». لكن الصحيفتين نشرتا مزيداً من الافتتاحيات في الاسبوع نفسه، مجددتين انتقادهما لاسرائيل. فقالت الغارديان، في احدى افتتاحياتها: «لقد اسيء جداً إلى الفلسطينيين الذين ظلت، وبتفاؤل، منظمة التحرير الناطقة باسمهم». وأضافت: «ان الهزيمة العسكرية لمنظمة التحرير، هي على أية حال، ليست نصراً سياسياً على الشعب الفلسطيني، ولهذا السبب، من الضروري أن نسأل السيد بيغن ما هي أهداف حربه». وفي افتتاحية لعددها الصادر يوم ١٩٨٢/٧/٧، قالت

الفاردیان: لقد خلقت الحرب مرارة عظيمة، وبين بعض الاسرائيليين خلقت عاراً عظيماً. وتساءلت: «ولكن إلى أين سيذهب الفلسطينيون إن لم يكن إلى فلسطين؟... فهذا هو وطنهم». وخلصت إلى القول: «ان الولايات المتحدة هي القادرة على املاء الشروط على اسرائيل، كما هي اسرائيل قادرة على املاء الشروط على منظمة التحرير الفلسطينية. ويجب أن يكون على رأس هذه الشروط وطن للفلسطينيين، والمكان الوحيد لهذا الوطن هو الضفة الغربية وغزة».

وفي تحقيق للفايننشال تايمز، كتب محرر الشؤون الاسيويه، والمحرر السابق لشؤون الشرق الأوسط الان كيس، وهو يهودي بريطاني، في العدد الذي صدر يوم ١٩٨٢/٧/٨: «ان الوقت سيمر حتماً وأنه لا بد من العثور على تقرير المصير للفلسطينيين. فالفلسطينيون، كاليهود، سيعودون لانهم لا يملكون مكاناً آخر يذهبون إليه. وهذا لان فلسطين، كما كانت اسرائيل مثلها، فكرة، ويعلم بيغن أفضل من أي شخص آخر، أنك لا تستطيع أن تقتل فكرة».

أما الصنداي تايمز التي سبق لها أن رفضت نشر نفي من السفارة الاسرائيلية في لندن، حول اتهام من الجريدة نفسها، نشر في ١٩٨٢/٦/٢٠، بأن السلطات الاسرائيلية في لبنان منعت مواد الاغاثة من الوصول إلى اللبنانيين والفلسطينيين المحاصرين، فقد نشرت افتتاحية مطولة، يوم ٨٢/٧/٤، استعرضت فيها التناقضات التي وردت في التقارير الخاصة بعدد الإصابات البشرية، من كلا الطرفين: الاسرائيلي والعربي؛ وقالت الصحيفة أن المهم ليس هو لعبة الأرقام، وأضافت: «ان الفلسطينيين الذين تمثلهم منظمة التحرير الفلسطينية، رغبنا في ذلك أم كرهنا، لن ينسوا حاجتهم إلى وطن، وهذا هو ما يهم في الأخير».

أما بالنسبة للجالية اليهودية البريطانية، فإن الاعلام الصهيوني برر الغزو بانه كان ضرورياً لامن اسرائيل. وقالت الجويش كرونيكل الاسبوعية، في عددها الصادر يوم ١٩٨٢/٦/١١: «ما من هجوم في التاريخ كان منتظراً، أو مستفوداً كعملية الدفاع الاسرائيلية ضد منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان. وقد جاءت هذه العملية كذروة حتمية لحرب الصواريخ والقذائف والالغام والتسلل التي شنتها الفلسطينيون من قواعدهم في داخل لبنان ضد أهداف مدنية في داخل اسرائيل». وقد انتقدت الصحيفة كلتي الادانتين الصادرتين من الحكومة البريطانية وأجهزة الاعلام البريطانية لعملية الغزو، ولكنها فاجأت القراء في عددها الصادر في ١٩٨٢/٦/٢٥، بتوجيه النصح إلى اسرائيل لاقتناص الفرص الجديدة التي أتاحتها الحرب بتغيير شعار الغزو إلى «السلام من أجل اسرائيل». وقالت: «وغبيٌ ذلك الذي لا يعترف بأن هذا السلام يجب أن يكون سلاماً يشمل الفلسطينيين، سلاماً يعترف رغم كل الادعاءات التي أطلقها رؤساء وزراء اسرائيل المتعاقبون، بأن هناك شعباً يعتبر أنه يتمتع بقومية مختلفة، وبعادات وتقاليد خاصة به، وبثقافته الخاصة وبحقه في أن يعيش في كيان ذاتي بنفسه». ولكنها، في الوقت نفسه، نشرت افتتاحية في ما بعد تهاجم بعنف، أجهزة الاعلام البريطانية، وتعلن «أنه ليس هناك ما يمكن تسميته (حرباً نظيفة) وان كل الحروب هي حروب مريعة، وأن حرب لبنان كانت مريعة كجميع الحروب. ولكن محاولة تصوير هذه الحرب، كما فعل العديد من المراسلين، والكتاب النافذين، على أنها شبيه مذبحة، هو عمل يضع الحقيقة في عداد ضحايا هذه الحرب».

غير أن هذا الموقف شبه الرسمي لم يستطع إخفاء أصوات بعض اليهود البريطانيين وكذلك الصهاينة البريطانيين، الذين انتقدوا «حرب اسرائيل الكارثة». وقال المعلق المعروف في جويش كرونيكل، حاييم برمانت، في العمود الذي يكتبه للصحيفة يوم ١٩٨٢/٦/١١ «أن اسرائيل الآن هي قوة عظمى في الشرق الأوسط أكثر قوة، وأكثر أماناً مما كانت عليه في أي وقت مضى، ولكنها، بدلاً من أن تبدو واثقة ومنضبطة، هاتان الصفتان اللتان تتأتيان عن الثقة بالقدرة، فإنها أكثر ولعاً بالقتال الآن أكثر مما كانت عليه في أي وقت مضى، وهي تتسم بالعصبية وتقترب من كل اتجاه كما لو أنها ما زالت ترتاب في وضعها». وفي العدد الصادر يوم ١٩٨٢/٦/٢٥، قال: «اننا نعيش في عالم قاس، والوسائل التي لا يمكن تبريرها يمكن الدفاع عن استخدامها إذا ما أدت إلى نتائج مبررة. ولكن ما الذي يمكن قوله إذا

كانت الغاية والوسيلة، كلتاهما، غير مبررتين؟».

وقال يهودي بريطاني، في رسالة موجهة إلى الجريش كرونيكل: «على مدى الأسابيع القليلة الماضية شعرت، كالعديد من اليهود عبر العالم أجمع، بمن في ذلك يهود اسرائيل، بخجل متزايد وقرفت من أفعال اسرائيل». وقالت امرأة يهودية أخرى، في رسالة موجهة إلى الصحيفة نفسها: «ليس في امكاني أن أفعل شيئاً سوى مناشدة أولئك، من أجل اغراق الصحافة برسائل استنكار، علنا نبدأ بمحاولة لتغيير اتجاه المد وتحويله ضد ما يفعله بيغن».

على أن العنصر الجديد في حملة الاحتجاج هو العدد غير المعروف سابقاً من الناس الذين أصبحوا متعرفين بعدائهم لاسرائيل. وقد ظهر، في الفاريديان، يوم الثامن من تموز (يوليو) الماضي، اعلان على مساحة صفحة بكاملها تحت عنوان: «لبنان من وجهة نظر يهودية» حمل ١٢١٠ تواقيع لشخصيات وصف أصحابها أنفسهم بأنهم أكاديميون ومدرسون ومحامون وفنانون يهوداً إضافة إلى آخرين من الذين يعيشون في بريطانيا. وقال هؤلاء في الاعلان: «اننا كيهود يعون المجزرة التي أطلقت ضد الشعب اليهودي في الماضي من أجل (تطهير) اوروبا من وجودهم نريد أن نعبر عن استنكارنا لمحاولات رئيس الوزراء مناحم بيغن الاجرامية الرامية إلى (تطهير) لبنان من الفلسطينيين». وقال هؤلاء في الاعلان «ان ما يفعله بيغن في لبنان هو عارٌ على اليهودية، بمقدار ما هو تهديد لبقاء اسرائيل، التي يتم إرسال شبانها للقتال والموت من أجل قضية مزيفة، وأنه لمن الواضح أن عملية السلام من أجل الجليل، غير ممكنة التحقيق من دون حل عادل للقضية الفلسطينية».

على أية حال، فإن موقف الجالية اليهودية ككل كان موضوعاً لتحليل جيد، في تحليق كتبه ميشيل بنتو دوشينسكي (أحد الأعضاء المؤسسين لمجموعة الدراسات الأكاديمية الاستراتيجية حول الشرق الأوسط). وقد قال الرجل: «ان العديد من اليهود البريطانيين تلقوا أنباء انتصار بيغن العسكري بمشاعر مختلطة. فمشاعر السعادة لقاطني شارع بلوهس، اختلطت بمشاعر الأسى مع العدد الكبير من القتلى المدنيين خلال العمليات الاسرائيلية في لبنان. وعلى المستوى الشخصي فإن العديد من اليهود البريطانيين أحسوا بالنفور من الاستهانة بقيمة الحياة الإنسانية التي أظهرها السيد بيغن والجنرال شارون. وكيهود بريطانيين، فان لنا الحق، كما هو واجب علينا أن نرفع أصواتنا عند الضرورة، ضد ما تفعله السلطات الاسرائيلية».

أما بالنسبة لشبكات التلفزيون فقد تمثل الوضع في بث التقارير المكثفة. ولوحظ أن شبكة تلفزيون الـ آي. تي. ي. كانت أكثر توازناً من شبكة تلفزيون الـ بي. بي. سي. التي أبدت، كعادتها تعاطفاً مع اسرائيل.

ومن جملة ما عرضته شبكة تلفزيون الآي. تي. ي. شريطاً وثائقياً من ثلاث حلقات، جيد الإعداد تحت عنوان: «أطول حرب» عرضت خلاله وجهة النظر الفلسطينية بصدق أكبر مما ظهر في أي فيلم أجنبي آخر، كما أنها بثت خلاله وجهة النظر الفلسطينية الوطنية بصورة جيدة جداً.

فنورا لحام

المقاومة الفلسطينية ـ سياسياً

التحركات السياسية والدبلوماسية خلال الحرب

على أثر محاولة اغتيال سفير اسرائيل في فرنسا، شلومو ارغوف نفذت اسرائيل تهديداتها التي أوضحتها في «السيناريو» الخاص بضرب البنية العسكرية والسياسية للمقاومة الفلسطينية في لبنان. وعمدت اسرائيل الى شن حربها العدوانية ضد الشعبين اللبناني والفلسطيني، ابتداء من قصف الأحياء السكنية في العاصمة اللبنانية وضواحيها في ١٩٨٢/٦/٤، ثم باجتياح الجنوب على ست محاور في القطاعات الشرقي والأوسط والغربي، في ١٩٨٢/٦/٦، واحتلال الشوف الأعلى حتى عين زحلتا في ١٩٨٢/٦/٨، وصولاً الى معارك الجبل، التي احتلت خلالها قوات الغزو الاسرائيلي منصورية بحمدون وبلغت طريق بحمدون ـ عاليه، واجتاحت هذه القوات في ٢٦ حزيران (يونيو) منطقة عاليه وسوق الغرب والقماطية وتوقفت في أول صوفر.

وعلى أثر انهيار وقف اطلاق النار الأول الذي أعلن في ١٢ من الشهر نفسه، تقدمت القوات الاسرائيلية في ١٣ (حزيران)، بقيادة ارييل شارون، الى بعبدا واحتلت السرايا والمستشفى الحكومي ومحيط القصر الجمهوري والصدث والجمهور والقياضية. وتواصلت الحرب على بيروت الغربية وضواحيها.

وكان قد سبق مرحلة التنفيذ العسكري «للسيناريو» سلسلة من التبليغات والتصريحات الاسرائيلية والاميركية والأوروبية، تمهيداً لذلك؛ منها التبليغ الرسمي، الذي قدمته اسرائيل لواشنطن حول ردّها «العنيف» على أي هجوم فلسطيني ضد أي مواطن اسرائيلي في العالم؛ وما أبلغته الادارة الاميركية، بدورها للبنان عبر مبعوثها في الشرق الأوسط فيليب حبيب، من أنها تعارض أي هجوم اسرائيلي على لبنان، ولكن «اسرائيل قد لا تأخذ بالمعارضة الاميركية، خاصة في حال تعرض أمنها للخطر». كذلك، أوروبياً، كثرت التصريحات حول «القلق البالغ الذي تبديه المجموعة الأوروبية، حيال تزايد أعمال العنف والارهاب» في لبنان.

وقد تمّ بحث هذه المعلومات، بعد ابلاغ الدول العربية، بقرار اسرائيل بالقضاء على الوجود الفلسطيني المسلح في لبنان، في اجتماع وزراء دفاع مجلس التعاون الخليجي الذي عقد في آذار (مارس) الماضي (المستقبل، العدد ٢٦٩ نيسان (أبريل)، ١٩٨٢، ص ٢٤).

ومقابل ذلك، كثفت قيادة منظمة التحرير اتصالاتها على كافة الصعد، وكان أبرزها زيارة هاني الحسن وأبو الأديب الى المملكة العربية السعودية، حيث قابلا الملك فهد وعدداً من كبار المسؤولين السعوديين، وابلغاهم رسالة من الأخ ياسر عرفات، حملت تصوراته عن خطورة الهجوم الاسرائيلي، ومطالبة العربية السعودية الاتصال بالولايات المتحدة، لمنع وقوع هذا الهجوم. ومن جهته، أكد الملك فهد أن «لا عملية عسكرية خلال

الأسابيع المقبلة على الاقل». وأن السعودية ستسعى لدى الادارة الاميركية للحفاظ على وقف اطلاق النار (النهار العربي والدولي، العدد ٢٥٣، آذار (مارس)، ١٩٨٢ ص ٢٠).

على صعيد آخر، عقد اجتماع عمل للجنة الفلسطينية ــ السورية المشتركة بتاريخ ١٩٨٢/٤/٨، وأعلن على أثره عن اتفاق استراتيجي من ثماني نقاط، تلتزم بها الجمهورية العربية السورية ومنظمة التحرير الفلسطينية. وأكد الجانبان على ضرورة مواجهة العدوان الاسرائيلي بكل الامكانيات المطروحة (وفا، ١٩٨٢/٤/٨). وعقد عرفات، خلال زيارته الى الجماهيرية الليبية، لقاء مع العقيد معمر القذافي، وجرى التداول خلاله في الحشود الاسرائيلية على جنوب لبنان، وبحث الوسائل الكفيلة بدعم التصدي، ضد المخططات الاميركية ــ الاسرائيلية (المصدر نفسه، ١٩٨٢/٥/٥).

على الصعيد الدولي، أجرت منظمة التحرير اتصالات مع السفير السوفياتي في بيروت، وحملته رسالة الى القادة السوفيات، حول المخاطر التي تتضمنها التصريحات الاسرائيلية عن الحرب في لبنان. وأكد السفير السوفياتي أن موسكو قد أجرت اتصالات مع الادارة الاميركية، أبلغت خلالها المسؤولين أن أي تعرض للمقاومة الفلسطينية، سيحمل الاتحاد السوفياتي للتدخل ضده (النهار العربي والدولي، مصدر سبق ذكره، ص ٢١).

التحرك الفلسطيني خلال الحرب

اعتبرت منظمة التحرير الفلسطينية أن «الغارات الاسرائيلية على بيروت والمناطق الوطنية اللبنانية، هي مقدمات لزيارة حبيب الى المنطقة» (وفا، ١٩٨٢/٦/٤). واتخذت المنظمة قرارها بالرد على هذه الغارات، دفاعاً عن النفس ومنعاً لتحقيق أهداف اسرائيل في اضعافها وايقاع الخسائر السياسية بها (السفير، ١٩٨٢/٦/٦). وانطلاقاً من قرارها هذا، كثفت المنظمة اتصالاتها وتحركاتها السياسية والدبلوماسية، محلياً وعربياً ودولياً، من خلال المواقف العسكرية والسياسية التي طرأت خلال الحرب.

وقف اطلاق النار الاول

سبق الاعلان عن وقف اطلاق النار الاول من قبل اسرائيل، اتصالات أجراها ياسر عرفات، عبر رسائل موجهة الى الرئيس بريجنيف، والملك خالد بصفته الرئيس الدوري لمنظمة المؤتمر الاسلامي، والرئيس كاسترو الرئيس الدوري لحركة عدم الانحياز، والرئيس دانيال آراب موي الرئيس الدوري لمنظمة الوحدة الافريقية، والشاذلي القليبي الامين العام لجامعة الدول العربية. وتناولت الرسائل ابلاغ القادة، أن الجيش الاسرائيلي أصبح على بعد عشرين كيلومتراً من العاصمة اللبنانية، كما دعاهم لتحمل مسؤولياتهم التاريخية والقومية، والقيام بدورهم من أجل وقف «المذبحة المنظمة، ضد الشعبين اللبناني والفلسطيني (المصدر نفسه، ١٩٨٢/٦/٩). وأكدت السعودية لعرفات، رداً على رسائله أنها «اتخذت قرارات لمواجهة الموقف في لبنان»، وأن وزير خارجيتها الامير سعود الفيصل تحرك لمقابلة عدد من المسؤولين الاميركيين والاوروبيين (النهار، ١٩٨٢/٦/١٠).

وبعد ١٨ ساعة متواصلة من القصف الجوي والبري والبحري على بيروت، أعلنت اسرائيل، ومن طرف واحد، وقف العمليات العسكرية على العاصمة اللبنانية وضواحيها بالاضافة الى مناطق الجبل. وكانت مشاورات أميركية ــ سوفياتية قد سبقت هذا الاعلان الاسرائيلي الذي أعلنه متحدث باسم وزارة الخارجية، اذ قال، أن «أوامر صدرت الى القوات الاسرائيلية بوقف اطلاق النار ضد الاهداف الفلسطينية في بيروت، اعتباراً من الساعة التاسعة ليلاً بالتوقيت المحلي». بالمقابل، وجه ياسر عرفات، رسالة الى الامين العام للأمم المتحدة يبلغه فيها قبول المنظمة بوقف اطلاق النار، على أساس قراري مجلس الامن اللذين يحملان الرقمين ٥٠٨ و٥٠٩، حيث يدعو الاول، الصادر عشية الغزو، الى وقف اطلاق النار الفوري والى ممارسة الضغوطات على طرفي القتال من أجل تحقيق ذلك، فيما يدعو الثاني ــ وهو الصادر في أعقاب الاجتياح الاسرائيلي للأراضي اللبنانية ــ اسرائيل الى «سحب قواتها فوراً من الأراضي اللبنانية (وفا، ١٩٨٢/٦/١٦).

المحادثات اللبنانية ــ الفلسطينية

أجرت المنظمة، بعد ذلك، سلسلة من الاجتماعات الثنائية مع السلطات اللبنانية لتدارس كيفية انقاذ بيروت، ففي ١٩٨٢/٦/٢١، عقد الاجتماع الأول بين اللجنة المنبثقة عن هيئة الانقاذ الوطني، التي تضم السادة شفيق الوزان ونبيه بري، ووليد جنبلاط من جهة، وبين القادة الفلسطينيين برآسة ياسر عرفات وحضور نايف حواتمة، صلاح خلف «أبو أياد» ، هايل عبد الحميد «أبو الهول» وهاني الحسن. وقد تم في هذا الاجتماع الدخول في التفاصيل التي يتوقف تنفيذها على نجاح الجانب اللبناني، من خلال المبعوث الأميركي، في تأمين فك الحصار الاسرائيلي عن بيروت. وأبدت قيادة المقاومة كل استعداد، بالنسبة لتحقيق خطوة أساسية على طريق تنفيذ دخول الجيش الى العاصمة، وعودة الفلسطينيين الى المخيمات (السفير، ١٩٨٢/٦/٢٢).

وخلال هذه الاجتماعات طرحت منظمة التحرير الفلسطينية عدداً من المشاريع لحل قضية بيروت، يمكن تلخيص بنودها كالتالي:

١ ــ حصول انسحابات اسرائيلية بين ٥٠ و١٠٠ كيلومترات، مقابل انكفاء فلسطيني مسلح الى داخل المخيمات؛ ٢ ــ فك الاشتباكات بين الطرفين من قبل القوات الدولية والجيش اللبناني؛ ٣ ــ تنظيم الوجود السياسي للمنظمة في لبنان، على غرار وجودها في سائر الدول التي تعترف بها؛ ٤ ــ تنظيم الوجود العسكري النظامي الرمزي للمقاومة في لبنان، بحيث يتم بالتنسيق مع الجانب العسكري اللبناني، وفي اطار السيادة اللبنانية، على أن يتم تحديد «حجم ومكان ومهمة» هذا الوجود تبعاً لما يراه الجانب اللبناني؛ ٥ ــ صيانة الوضع القانوني والمدني للمواطنين الفلسطينيين في لبنان (المصدر نفسه، ١٩٨٢/٦/٢٨).

وبعد الموافقة المبدئية، على الخروج من بيروت، تم التوصل، في اجتماع عقد بين الرئيس شفيق الوزان وياسر عرفات، الى مشروع من ثلاث نقاط تقضي بترحيل خمسة آلاف مقاتل فلسطيني من لبنان الى الدول العربية، وتأليف كتيبتين عسكريتين فلسطينيتين، تتألف كل واحدة من مئتين وخمسين جندياً، على أن تنسحب هاتان الكتيبتان، بعد سحب القوات الاسرائيلية والسورية من لبنان. هذا بالاضافة الى التركيز على أن فضّ الاشتباك يؤدي حتماً الى انسحاب اسرائيلي بضعة كيلومترات من محيط بيروت، في الوقت الذي يغادر الخمسة آلاف مقاتل لبنان (النهار، ١٩٨٢/٧/٣).

وفي ظل استمرار القصف والحصار التمويني على العاصمة اللبنانية، عادت قيادة المقاومة في ١٩٨٢/٧/٧، اجتماعاً «بالغ الأهمية» مع رئيس الحكومة شفيق الوزان والسادة وليد جنبلاط ونبيه بري ومروان حمادة ومحسن دلول. وطرحت المقاومة مشروعاً جديداً تضمن الأفكار التالية:

١ ــ فك الاشتباك بين القوات المتحاربة؛ ٢ ــ دخول قوات دولية مع الجيش اللبناني إلى مناطق الفصل؛ ٣ ــ دخول قوات دولية لضمان أمن المخيمات؛ ٤ ــ انكفاء القوات الاسرائيلية من بيروت، مقابل انكفاء القوات الفلسطينية من الضاحية الجنوبية، مع التزام المقاومة بعد تنفيذ هذه البنود بتنظيم انتقال قواتها من بيروت (المصدر نفسه، ١٩٨٢/٧/١٠). وبعد استمرار لبلبة حبيب في وضع العراقيل أمام المشاريع الفلسطينية، قدم عرفات مشروعاً سُمي «بالحد الادنى النهائي»، وضم احدى عشرة نقطة تقضي بتثبيت وقف النار، وانسحاب اسرائيل عشرة كيلومترات عن بيروت، وترتيب الانسحاب الفلسطيني المسلح من بيروت (السفير، ١٩٨٢/٧/١٢). وفي ١٩٨٢/٧/٢٩، أعلنت منظمة التحرير، «قرارها بانتقال قواتها المسلحة من بيروت وتحديد ضمانات هذا الانتقال وضمانات أمن المخيمات، بالاتفاق بين الحكومة اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية في بيروت» (وفاء ١٩٨٢/٧/٢٩).

وقد حصل أول توافق لبناني ــ فلسطيني ــ أميركي في الرأي، في ١٩٨٢/٨/٧، عندما وافق حبيب، على أن يبدأ الانسحاب الفلسطيني مساء اليوم، الذي تصل فيه القوة الفرنسية الى بيروت، وقدمت المقاومة موافقتها على سفر الدفعة الأولى التي ستغادر بيروت عن طريق البحر، بواسطة السفن اليونانية (النهار، ١٩٨٢/٨/٨).

من جهة ثانية، استقبل ياسر عرفات، لعدة مرات مدير المخابرات في الجيش اللبناني، جوني عبده، حيث جرى البحث في موضوع تجميع

السلاح الفلسطيني، ونزول الجيش اللبناني بكثافة الى بيروت، مقابل الانسحابات الاسرائيلية من محيط العاصمة (المصدر نفسه، ٢٠/٦/١٩٨٢). وخلال الاتصال الهاتفي، الذي تم في ٢٤/٦/١٩٨٢ مع قائد القوات اللبنانية، الشيخ بشير الجميل، أكد ياسر عرفات، حرصه على وضعية الثورة الفلسطينية، وعلى رفض منطق الاستسلام (المصدر نفسه، ٢٥/٦/١٩٨٢).

اللقاء المصري ــ الفلسطيني:

في أول اجتماع مصري ــ فلسطيني، بعد المقاطعة العربية لمصر، عقد لقاء بين وزير الدولة المصري للشؤون الخارجية د. بطرس غالي ووفد من منظمة التحرير الفلسطينية في القاهرة يرأسه أحمد صدقي الدجاني، عضو اللجنة التنفيذية للمنظمة. ووضع الدجاني خلال اللقاء أمام المسؤولين المصريين، الحقائق التفصيلية التي تعيشها العاصمة اللبنانية، من أجل تنسيق وتوحيد الجهود للوصول الى مخرج يضمن أمن اللبنانيين والفلسطينيين في بيروت (الشرق، ٢٥/٧/١٩٨٢).

وثيقة «أبو عمار»

وفي ١٦/٦/١٩٨٢، دعا عرفات الولايات المتحدة الاميركية، لإجراء محادثات مباشرة بينها وبين منظمة التحرير لحل الأزمة اللبنانية. ويبرر عرفات ذلك «بأن أسلوب التفاوض من خلال خمس أو ست قنوات ليس دقيقاً». كما أكد عرفات أن المقاومة لن تغادر بيروت، الا في اطار مفاوضات شاملة «تتضمن بصورة أساسية مشروعاً لقيام دولة فلسطينية» (السفير، ١٥/٧/١٩٨٢). كما وجه عرفات دعوة الى السيد تشارلز بيرسي، رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ الاميركي للقيام بتحرك فعلي، لوقف الحرب الاسرائيلية، والتي تؤيدها الولايات المتحدة الاميركية. وطلب منه الحضور الى لبنان مع لجنة تقصي الحقائق ليشاهد «الاسلحة الاميركية الحديثة والتكنولوجيا الاميركية المتقدمة، التي تستخدم ضد الشعبين اللبناني والفلسطيني على أرض لبنان» (المصدر نفسه، ٢٣/٦/١٩٨٢).

وفي أثناء قدوم وفد الكونغرس الاميركي في اطار لجنة تقصي الحقائق، الى بيروت سلم ياسر عرفات الوفد بتاريخ ٢٥/٧/١٩٨٢، وثيقة تعترف بكل القرارات الصادرة عن الامم المتحدة المتعلقة بالقضية الفلسطينية (النهار، ٢٦/٧/١٩٨٢). وقد أكد ياسر عرفات في هذا الاطار، أن المجلس الوطني الفلسطيني، كان قد وافق على جميع قرارات الامم المتحدة المتعلقة بالفلسطينيين. وأضاف «أن ما أخطرت به عضو مجلس النواب الاميركي، بول ماكلوسكي هو تماماً ما وافق عليه المجلس الوطني». من جهته، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، خالد الفاهوم ، أبلغ الصحافيين بأن المجلس الوطني، قد وافق في دورته الخامسة عشرة التي انعقدت في نيسان ١٩٨١ في دمشق، على جميع قرارات الأمم المتحدة الصادرة منذ عام ١٩٧٤ وحتى الآن. ولكن المجلس رفض قراري مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨ «لانهما يتعاملان مع القضية الفلسطينية على أساس أنها قضية لاجئين، وليس على أساس حق تقرير مصير لشعب يناضل من أجل الوصول الى حقوقه المشروعة، واقامة دولته المستقلة».

وصرح ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في الأمم المتحدة، زهدي الطرزي، بأن الوثيقة «تتضمن القرار ١٨١ للامم المتحدة الذي نادى في عام ١٩٤٧ باقامة دولتين منفصلتين، أحداهما عربية والأخرى يهودية، داخل فلسطين» (الفداء، ٢٧/٧/١٩٨٢). وفي الاطار نفسه، أكد عرفات، في مقابلة مع صحيفة «لوموند» الفرنسية، بأن المشكلة الأساسية تكمن في الاعتراف بحقوق الفلسطينيين في تقرير المصير، وبدولة فلسطينية، على غرار الدولة اليهودية.

الاتصالات الفلسطينية ــ الفرنسية

المشروع الفرنسي

سبق الاعلان عن المشروع الفرنسي، لقاءات فلسطينية ــ فرنسية جرت في لبنان وفرنسا؛ ففي بيروت، التقى هاني الحسن، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح مع أمين وزارة العلاقات الخارجية الفرنسية، فرانسيس غوتمان، أثناء زيارة الأخير للبنان أثناء الحرب. وقال الحسن «أن منظمة التحرير الفلسطينية، مستعدة لمناقشة أي مسألة لتجنيب تدمير بيروت، اذا ماتمت هذه المناقشة مباشرة مع الولايات المتحدة» (السفير، ١٧/٦/١٩٨٢). أما في باريس، فقد طالب

ابراهيم الصموص، مندوب منظمة التحرير الفلسطينية في فرنسا الحكومة الفرنسية بفرض عقوبات على اسرائيل، وذلك بعد لقائه مع رئيس دائرة الشرق الأوسط في وزارة الخارجية السيد سيرج بوداقيه (النهار، ١٩٨٢/٦/١١). كما أجرى الصموص، مع الأمين العام للحزب الاشتراكي الفرنسي الحاكم، ليونيل جوسبان، مباحثات تناولت العدوان الاسرائيلي على لبنان والشعب الفلسطيني، والدور الذي يمكن أن تضطلع به فرنسا لحل الأزمة، بحيث «يكون هذا الدور عملياً، فيتجاوز الادانة الشفوية». كما دعا الصموص فرنسا للاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، ولدعوة ياسر عرفات لزيارة رسمية الى باريس (السفير، ١٩٨٢/٦/١٩).

وفي ١٩٨٢/٦/٢٠، أكد موروا، رئيس الوزراء الفرنسي، لوفد منظمة التحرير الذي رأسه فاروق القدومي أن فرنسا تؤيد الفلسطينيين «سياسياً ومعنوياً داخل الهيئات الدولية». واعتبر أمين عام الحزب الشيوعي الفرنسي، جورج مارشيه، أن دخول الاسرائيليين الى بيروت، سيخلق «حمام دم»، وطالب بوقف النار فوراً وبالانسحاب الاسرائيلي وبتاريخ ١٩٨٢/٦/٢٥، وزعت البعثة الفرنسية نص المشروع الفرنسي، أمام مجلس الأمن، وهو يتضمن:

١ ــ دعوة جميع الأطراف الى الالتزام بالقرار ٥٠٩ الصادر عن الأمم المتحدة والذي يدعو الى وقف اطلاق النار في لبنان، وسحب القوات الاسرائيلية منه؛ ٢ ــ انسحاب القوات الاسرائيلية مسافة، لم تحدد، عن محيط بيروت؛ ٣ ــ انسحاب المقاومة الفلسطينية من مواقعها داخل بيروت، الى حدود يتم تحديدها لاحقاً؛ ٤ ــ نزول الجيش اللبناني، ليحتل الأمكنة التي تنسحب منها قوات المقاومة بحيث تفصل بين القوات الاسرائيلية والفلسطينية؛ ٥ ــ تشكيل قوة دولية لمساعدة الجيش اللبناني (المصدر نفسه، ١٩٨٢/٦/٢٦).

محادثات واشنطن

لقاء ريغان، الفيصل وخدام

أبلغ الوزيران السعودي والسوري، خلال لقاء واشنطن في ٢٠ أيلول (سبتمبر) ، الرئيس الاميركي ريغان، «ضرورة تنفيذ قراري مجلس الأمن الدولي، الرقم ٥٠٨ و٥٠٩، اللذين يدعوان الى انسحاب القوات الاسرائيلية من لبنان». وتداولت الأوساط العربية والأميركية، نقاطاً جديدة، أضيفت الى ملف أزمة الشرق الأوسط، في الخارجية الأميركية. وتحدثت النقاط، التي تناولت موضوع الحرب، والقضية الفلسطينية وجوب التركيز، على أن الفلسطينيين، ليسوا شيوعيين أو ارهابيين. وبأن منظمة التحرير الفلسطينية هي «حركة تستهدف تحقيق الهوية الفلسطينية، وهي مستعدة للاعتراف بحق اسرائيل في الوجود، في مقابل العلاقات الأميركية معها». وأن الكفاح المسلح الفلسطيني هو «وسيلة ذات غاية سياسية وطنية» بالاضافة الى أن الأكثرية الفلسطينية، هي مؤيدة لمنظمة التحرير، «كوسيلة لتحقيق الهوية الفلسطينية، لا كأداة عسكرية». «رجاء في بعض النقاط، أن «الفلسطينيين والمنظمة»، على استعداد لقبول استفتاء يشملهم جميعاً، على ما سماه «شولتز «حاجات الشعب الفلسطيني». وأبرز الوزيران من ناحية ثانية، أن المصالح العربية ــ الأميركية، ستكون متلاحقة وذات مستقبل، اذا تم تحقيق حل للمسألة الفلسطينية. وبأن يتم انقاذ «بيروت ولبنان من المنظمة ــ عبر الدور الأميركي ــ لا عبر الاصطدام الفلسطيني ــ الاسرائيلي» (النهار، ١٩٨٢/٧/٢١).

المشروع السوفياتي:

في الشهر الأول للحرب، دعت وكالة الأنباء الفلسطينية «وفا» الاتحاد السوفياتي، الى «التدخل ولو بحجم أقل بمراحل من الحجم الأميركي» الى جانب المقاومة الفلسطينية. وأضافت «وفا» أن المطلوب «هو محاولة التوازن وليس مطلوباً أن يقاتل الآخرون عنا» (وفا، ١٩٨٢/٦/٢٢).

وكان عرفات قد بعث في ١٩٨٢/٦/٢٧، برسالة الى الرئيس السوفياتي بريجنيف، شرح فيها الخسائر البشرية والمادية التي يسببها استمرار العدوان الاسرائيلي على بيروت، وطالبه عرفات، بتحرك سريع وعلى جميع المستويات الدولية «لوضع حد لحرب الابادة الاسرائيلية ــ الأميركية، ضد المدنيين العزل في بيروت» (السفير، ١٩٨٢/٧/٢٨).

وفي رده، قال بريجنيف، أنه أعطى «أمراً لمندوب الاتحاد السوفياتي في هيئة الأمم المتحدة، أن يطلب الانعقاد العاجل لمجلس الأمن، بهدف اتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق القرارات التي اتخذت من قبل. وقد نص المشروع السوفياتي الذي طُرح في ١٩٨٢/٨/٤، دعوة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، الى ادانة اسرائيل لعدم التزامها بتنفيذ القرارين ٥١٦ و٥١٧ لعام ١٩٨٢، اللذين ينصان على وقف اطلاق النار، ووقف النشاطات العسكرية، في لبنان. كما يدعوان الى انسحاب القوات الاسرائيلية، من المواقع التي احتلتها، وانتشار مراقبي الأمم المتحدة للاشراف على وقف النار. ودعا الاتحاد السوفياتي في مشروعه، الى توقف الدول الأعضاء عن تمويل اسرائيل عسكرياً، اذا لم تنسحب من لبنان (المصدر نفسه، ١٩٨٢/٨/٧).

التراجع الاسرائيلي وتنفيذ الانسحاب الفلسطيني من بيروت

بعد التوافق الفلسطيني ـ اللبناني ـ الاميركي، بشأن تزامن الانسحاب الفلسطيني مع وصول القوات الفرنسية الى بيروت، تم التوصل الى اعداد ورقة شاملة تحدد خط الانسحاب الفلسطيني، وجدوله الزمني وابلاغ هذه التفاصيل الى اللجنة اللبنانية ـ الفلسطينية المشتركة، المؤلفة من العميد الركن نبيل قريطم، وعضو اللجنة المركزية لحركة «فتح» هاني الحسن والعميد سعد صايل (أبو الوليد).

وفي ظل استمرار الغارات الاسرائيلية على بيروت والضاحية، في ١٩٨٢/٨/١١، أكدت منظمة التحرير أنها قد قدمت «أقصى التنازلات، وأنها مصممة فعلاً على ترك بيروت». خاصة بعد أن قبلت المنظمة بفكرة ترحيل قواتها براً وبحراً، ومن دون التمسك بطلب الفصل بين المتحاربين والاكتفاء فقط، بطلب ضمانات أميركية لتأمين سلامة المقاتلين الراحلين. كما قبلت المنظمة تسليم أسلحتها الثقيلة للجيش اللبناني (المصدر نفسه، ١٩٨٢/٨/١٢).

من جهتها، رفضت اسرائيل قدوم المراقبين الدوليين للاشراف على وقف النار، كما رفضت التزامن بين دخول القوات الدولية، التي ستتكون في طليعتها القوة الفرنسية، وبين مغادرة المقاتلين الفلسطينيين. هذا، وأصرّت اسرائيل، على ترحيل كافة الكوادر الفلسطينية الموجودة في لبنان منذ العام ١٩٤٨، وتسليمها لوائح بأسماء المقاتلين المغادرين مع بيانات بجوازات سفرهم. بالاضافة الى تسليم الطيار الاسرائيلي الأسير لدى المقاومة وتتبع جثث لجنود اسرائيليين قتلوا في لبنان خلال هذه الحرب وخلال الاجتياح الاسرائيلي في العام ١٩٧٨. كما طالبت بانسحاب القوات السورية العاملة في بيروت (النهار، ١٩٨٢/٨/١٤).

في مقابل ذلك، عقدت المقاومة الفلسطينية، اجتماعاً طارئاً لتدارس الشروط الاسرائيلية، وقد أكدت القاطع لهذه الشروط لان المنظمة قدمت كل ما هو مطلوب منها، واتخذت المنظمة، بناء على ذلك، قراراً بعدم تقديم أي تنازل جديد، مهما كلف الثمن «حتى لو أدى الى انهيار الحلول السياسية» (السفير، ١٩٨٢/٨/١٤). كما أكدت المقاومة تمسكها بالوثيقة التي تم اعدادها بين المبعوث الاميركي والحكومة اللبنانية ومنظمة التحرير، من أجل تسوية وضع بيروت.

على هذا الأساس تم اجراء سلسلة من المحادثات والاجتماعات، الاميركية ـ الاسرائيلية، اضطرت اسرائيل بعدها الى التراجع، عن رفضها للتزامن بين دخول القوات الفرنسية وانسحاب قوات المقاومة، وعن تسلمها للقوائم التي تحمل أسماء المقاتلين المغادرين. وأكدت اسرائيل ضمان سلامة المقاتلين الفلسطينيين عند انسحابهم، وذلك بازالة الحواجز الاسرائيلية من طريق بيروت ـ دمشق، الا أن اسرائيل أصرت على اطلاق سراح الطيار الأسير واسترجاع جثث جنودها من بيروت (المصدر نفسه، ١٩٨٢/٨/١٦).

وفي ٢١ آب (أغسطس)، غادرت الدفعة الأولى من المقاتلين الى قبرص، بعد أن أعلنت كل من الدول العربية، سوريا، تونس، الجزائر، العراق، السودان، الأردن، واليمن، استعدادها لاستقبال مقاتلي المنظمة.

وفي اليوم نفسه، تم تسليم الأسيرين الاسرائيليين، الطيار أهارون اميعاز (الذي أسر عندما أسقطت طائرته «السكاي هوك» في جنوب لبنان، في اليوم الثالث من الغزو الاسرائيلي للبنان)، والجندي رام هاروش (الذي أسر في

محور برج البراجنة في ١٩٨٢/٨/١٧، وجثث الجنود التسعة، بواسطة الصليب الأحمر الدولي (المصدر نفسه، ١٩٨٢/٨/٢١). وغادر الأخ ياسر عرفات بيروت في ٣٠ آب (أغسطس) بعد رحيل معظم المقاتلين وتوجه الى أثينا، وأجرى على متن الباخرة التي نقلته (أطلانتيس) اتصالاته مع مكتب المنظمة في تونس، للاطلاع على الوضع السياسي العربي، في ضوء اجتماع وزراء الخارجية العرب في المغرب. وبعده غادرت الدفعة الثالثة عشرة والأخيرة بيروت بتاريخ ١٩٨٢/٩/١، وقد ضمت الى جانب المقاتلين، كلاً من عضو اللجنة التنفيذية للمنظمة، أحمد اليماني (أبو ماهر)، وعضو اللجنة المركزية لحركة «فتح» صلاح خلف (أبو أياد)، ورئيس غرفة العمليات المركزية في قيادة القوات المشتركة، العميد سعد صايل (أبو الوليد).

سمير مكاوي

المواقف العربية والحرب

□ قبل شهور قليلة، وفي أحد المهرجانات السياسية، قال ياسر عرفات موجهاً كلامه الى الحكام العرب: «لا أريد دعاءكم بل أريد سيوفكم». وفي حزيران (يونيو) ١٩٨٢ تبارى معظم الملوك والرؤساء العرب في تقديم الأدعية والنصائح الى المقاتلين الفلسطينيين في لبنان، بينما أغمدوا سيوفهم حتى مقابضها.

وكان من الواضح جداً، إلا للمصابين ببرقان الأنظمة، أن هزال الوضع العربي وبخاوته وكذلك تمزقه مكنت اسرائيل من القيام بهجومها الواسع ضد م.ت.ف. دون حساب للموقف العربي ولاحتمالات تدخله. وكان أقصى ما توصلت اليه الجهود العربية مجتمعة هو تشكيل اللجنة الوزارية العربية السداسية، التي فشلت بدورها، في الوصول الى موقف عربي سريع وفعال. ويبدو أن موقف الدول العربية التي تمكنت، مؤخراً، من عقد مؤتمر قمة عربي بعد أربع محاولات فاشلة، ومحاولة واحدة مثلها لعقد مجلس الدفاع العربي المشترك، يسمح بالتساؤل عن مغزى انعقاد هذه القمة التي لم تستطع الانعقاد الا حينما باتت اسرائيل داخل بيروت، وحينما قررت م.ت.ف. سحب قواتها من العاصمة اللبنانية.

وفي ظل التمزق العربي، جاءت الحرب الفلسطينية ــ الاسرائيلية. ومن البديهي أن يجيء الموقف العربي على صورة الوقائع والحقائق الماثلة. فمعظم الأنظمة العربية التزمت الصمت في الاسبوع الأول للغزو، اعتقاداً منها بأن المقاومة لن تصمد أكثر من اسبوع. وعندما واصل العدو زحفه وصمدت المقاومة اسبوعاً ثانياً، بادرت الانظمة الى التحرك وارسال البرقيات، اعتقاداً منها بأن استمرار الصمود أسبوعين نوع من المعجزة. وعندما حاصر العدو بيروت واستمرت المعارك في الجبل والساحل للاسبوع الثالث... راحت الأنظمة تكثر من التصريحات والاتصالات وتتنادى الى عقد الاجتماعات[١].

أما كيف كانت المواقف العربية في صورتها الشاملة، فذلك ما سوف يحاول هذا التقرير ان يرسمه(*).

□ يستثني هذا التقرير تطورات المواقف الفلسطينية واللبنانية والسورية، إلا حينما تجب الاشارة الى ذلك. لأن تداخل المعطيات السياسية والعسكرية، الحدثية منها والعامة، تستوجب معالجة خاصة تأخذ في الاعتبار الموقف الاسرائيلي نفسه. لكن ذلك لا يلغي اظهار الخطوط العامة لهذه الاطراف، كونها عصب الاحداث ونقطتها المركزية.

أولاً ــ الخطوط العامة للمواقف العربية

(أ) الموقف المصري:

انفرد الموقف المصري، عن بقية المواقف العربية، بسرعته وبديهته وتوازنه، منذ بداية الغزو الصهيوني عملت الحكومة المصرية على استثمار

علاقاتها الدولية لوقف الاندفاع الاسرائيلي في لبنان، ولمنع وصول القوات الاسرائيلية الى مشارف بيروت. وكان واضحاً أن مصر، التي بادرت الى العمل على خط واشنطن لثني اسرائيل عن متابعة هجومها على لبنان، قد تحولت الى الخط الأوروبي بعدما أصيبت بخيبة الأمل نتيجة لإكتشاف مدى التنسيق الاسرائيلي ــ الاميركي. ويلاحظ أن مصر جهدت في تشكيل موقف أوروبي ــ عربي ــ دولي ضاغط على اميركا لوقف الهجوم الاسرائيلي. من جهة ثانية، صاغت الحكومة المصرية موقفاً واضحاً من القضية الفلسطينية حاولت، أيضاً، من خلاله تعويض الانكفاء العسكري الفلسطيني بمكاسب سياسية محددة، مثل، بدء مباحثات بين الادارة الاميركية ومنظمة التحرير الفلسطينية، أو ضرورة الاعتراف المتبادل بين م.ت.ف. واسرائيل. ومنذ بداية الحرب دعا الرئيس حسني مبارك الى ضبط النفس والى عدم استخدام القوة ضد الفلسطينيين. كما أصدر مجلس الوزراء المصري بياناً أدان فيه الاعتداءات الاسرائيلية على لبنان وطالب بانسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضي اللبنانية فوراً[٢]. هذا الموقف المتحفظ قابله، في اليوم التالي، موقف أكثر جرأة: ففي اجتماع لأعضاء المجموعة السياسية المصرية قال رئيس الوزراء فؤاد محي الدين أن مصر ستبادر الى اتخاذ خطوات عدة في سبيل تحجيم العدوان الاسرائيلي على جنوب لبنان[٣]. وطلبت مصر رسمياً من اسرائيل ارجاء زيارات مقررة لوفود اسرائيلية اقتصادية وتجارية وثقافية وشبابية حتى موعد آخر[٤].

وخلال الاسبوعين اللاحقين لبداية الغزو الصهيوني ظلت الحكومة المصرية تعول على فعالية اتصالاتها الدبلوماسية بواشنطن لوقف الاندفاع العسكري الاسرائيلي. ففي حديث لوزير الخارجية، كمال حسن علي، قال أنه طلب من الادارة الاميركية العمل على:

١ ــ تثبيت وقف النار في لبنان؛

٢ ــ تحقيق انسحاب اسرائيلي غير مشروط من لبنان؛

٣ ــ ضمان اخلاء الجرحى الفلسطينيين واللبنانيين؛

٤ ــ معاملة الاسرى الفلسطينيين كأسرى حرب؛

٥ ــ تحقيق المصالحة الوطنية اللبنانية بدون الوجودين السوري والاسرائيلي[٥].

في تلك الاثناء كانت الادارة الاميركية قد كشفت تأييدها للعملية العسكرية الاسرائيلية، واستخدمت حق النقض «الفيتو» ضد قرار لمجلس الامن يدين اسرائيل لامتناعها عن سحب قواتها من لبنان. وهذا ما جعل الرئيس مبارك يبادر الى انتقاد الموقف الاميركي، والى تحذير الولايات المتحدة من أن الغزو الاسرائيلي للبنان سوف يسيء الى صورة الولايات المتحدة في العالم العربي، وأنه سيؤثر على العلاقات بين البلدين. كما دعا الرئيس مبارك الى تشكيل حكومة فلسطينية في المنفى يكون مقرها في القاهرة[٦].

ويبدو أن مصر اكتشفت أن واشنطن مصرة على استثمار نتائج المعركة العسكرية سياسياً حتى حدودها القصوى، ومن شأن ذلك أن يجعل التحرك الدبلوماسي، على خط اميركا وحده، غير ذي أثر، فسارعت الى دعوة وزراء خارجية دول عدم الانحياز الى عقد مؤتمر لبحث الوضع في لبنان. كما أرسل الرئيس مبارك، في الوقت ذاته، رسالة عاجلة الى الرئيس ريغان طالباً منه اتخاذ موقف حاسم وعاجل لفك الحصار عن بيروت وضمان انسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضي اللبنانية[٧].

من جهة ثانية تقدمت مصر بالاقتراحات الى الولايات المتحدة فحواها:

١ ــ وقف فوري لإطلاق النار؛

٢ ــ فك الحصار عن بيروت؛

٣ ــ دعم لجنة الإنقاذ الوطني اللبنانية؛

٤ ــ انسحاب القوات الاسرائيلية من لبنان فوراً وبلا شروط[٨].

ومع وصول القوات الاسرائيلية الى بيروت، كان الموقف الاوروبي، (الذي عبر عنه الموقف الفرنسي الى حد كبير) قد بلغ ذروته. فالتقى الموقفان الاوروبي والمصري في بداية تحرك ناشط، لتشير الوقائع، فيما بعد، الى مبادرة مصرية نحو اوروبا بهدف تكتيل موقف أوروبي ــ عربي مشترك مدعوم من دول عدم الانحياز للضغط على واشنطن. ومهما كانت نتيجة هذه المبادرة ضئيلة أو غير مجدية، الا أن صورة الموقف المصري قد اتخذت نهج التنسيق الواضح والمتكامل مع فرنسا من غير اقفال الأبواب مع الولايات المتحدة، وتقاطع هذا الموقف مع محاولات المملكة العربية السعودية

في الاتجاه نفسه. وفي لقاء مع المراسلين الصحفيين قال الرئيس حسني مبارك أنه شعر بخيبة أمل من الموقف الاميركي تجاه الغزو الصهيوني للبنان، خاصة بعد استخدام الولايات المتحدة حق النقض في مجلس الأمن ضد المشروع الفرنسي. وذكر مبارك أنه يجب عدم نزع سلاح المقاومة الفلسطينية ولا طردها من بيروت، لأن ذلك سيؤدي الى عدم استقرار في المنطقة كلها. وأضاف أن م.ت.ف. هي قوة سياسية وينبغي أن يجلس قادتها الى مائدة المفاوضات للوصول الى الحل السلمي[٩]. كذلك أرسل الرئيس مبارك رسائل الى رؤساء المجموعة الاقتصادية الاوروبية تتعلق بالموقف في لبنان، دعاهم فيها الى اتخاذ اجراء جماعي حاسم لإنقاذ الموقف في بيروت، والتوصل الى تدابير عاجلة لانهاء المذابح التي يتعرض لها الشعبان اللبناني والفلسطيني[١٠].

منذ بدء حصار بيروت، وطرح امكانية انسحاب قوات م.ت.ف. من العاصمة اللبنانية، بدأت مصر تفتش عن المكسب السياسي المحتمل لـم.ت.ف. مقابل هذا الانسحاب. فجددت القاهرة دعوتها الولايات المتحدة الى الشروع في مفاوضات مباشرة مع م.ت.ف. لإنهاء الأزمة في لبنان. وحث الدكتور بطرس غالي الولايات المتحدة على الحفاظ على الكيان السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية وقال: «اذا كانت اسرائيل قد نجحت عسكرياً في غزو لبنان فان م.ت.ف. ما زالت تتمتع بقوتها السياسية أمام المجتمع الدولي»[١١]. وظهر واضحاً ان مصر باتت مقتنعة بان المرحلة الثانية من كامب ديفيد توشك على السقوط، لذا سارعت الى تحذير اسرائيل من ان العلاقات باسرائيل لم تعد كما كانت عليه، وأن عملية السلام قد توقفت.. ولم يعد من الممكن أن تشارك مصر اسرائيل العمل من أجل حل باقي جوانب المشكلة[١٢]. كما بادر الدكتور أسامة الباز، وكيل أول وزارة الخارجية، الى التحذير من ان الغزو الاسرائيلي سيؤثر تأثيراً وخيماً على فرص السلام الشامل[١٣].

أما الموقف الثابت الذي أوضحته الحكومة المصرية دائماً فهو ضرورة حفظ وحدة أراضي لبنان وسلامتها، وضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. لذلك لقيت دعوة شارون الى اقامة دولة فلسطينية في الأردن هجوماً مصرياً شديداً، فهاجم وزير الخارجية المصري هذا الاقتراح مؤكداً أن حل المشكلة الفلسطينية يجب أن يتم باستعادة الشعب الفلسطيني كافة حقوقه الشرعية والوطنية على أرضه واقامة كيانه المستقل في قطاع غزة والضفة الغربية بما في ذلك القدس[١٤].

وحمل الرئيس مبارك في عنف شديد على سوريا لموقفها الذي وصفه بانه سلبي حيال الغزو الاسرائيلي للبنان. واتهمها بانها توصلت الى تفاهم ودي مع اسرائيل يكون الأردن بموجبه الوطن القومي للفلسطينيين، وستأخذ سوريا البقاع تعويضاً عن الجولان[١٥]. وفي هذا المجال أبدى الدكتور فؤاد محي الدين، استغرابه لموقف سوريا التي تملك على مقربة من مسرح العمليات ٤٠٠ ألف رجل وعدداً من الدبابات والطائرات مساوياً للعدد الذي تملكه اسرائيل[١٦].

ومع مطلع شهر تموز (يوليو) ١٩٨٢، اتخذ التحرك الدبلوماسي المصري في أوروبا زخماً جديداً، عبر عن نفسه بالرسائل المتكررة واللقاءات المتعددة بين مسؤولين مصريين وفرنسيين. وتم تتويج هذا التحرك بالمبادرة الفرنسية ــ المصرية الى مجلس الأمن التي لم تر النور بسبب الرفض الاميركي واللبناني لأي تحرك خارج الأهداف الاميركية. الا أن ذلك لم يمنع التأكيد المصري على النقاط التالية:

١ ــ ان مصر تريد تحويل ما تصفه بالهزيمة العسكرية لمنظمة التحرير الى انتصار دبلوماسي[١٧]؛

٢ ــ ان م.ت.ف. من العناصر الأكثر أهمية للشعب الفلسطيني التي تنبغي المحافظة عليها[١٨]؛

٣ ــ يجب أن تنسحب القوات الاسرائيلية فوراً من لبنان[١٩].

وقال وزير الخارجية في مؤتمر صحفي عقده بعد لقائه بوزير الخارجية الألماني هانس ديتريش غينشر ان على القوات الاسرائيلية أن تنسحب فوراً من حول بيروت، وأن أي انسحاب لقوات م.ت.ف. يجب أن يكون بطلب من السلطات اللبنانية وليس تحت ضغط الاحتلال الاسرائيلي[٢٠].

وفي مجال آخر، قال كمال حسن علي أن حق تقرير المصير للفلسطينيين هو المفتاح الحقيقي والرئيسي لأزمة الشرق الأوسط، وأن من حق الشعب الفلسطيني أن يشعر خلال هذه الفترة العصيبة أن العالم كله يقف مع حقه الشرعي في

تقرير مصيره، وأكد أنه بدون مشاركة الفلسطينيين لن يكون هناك سلام في الشرق الأوسط[٢١]. ومن جهته، دعا الرئيس مبارك الى اعتراف متبادل بين الاسرائيليين والفلسطينيين، معتبراً أن جلاء الفلسطينيين عن بيروت في مثل هذه الظروف لا يحل في شيء مشكلة الشرق الأوسط. وحض مبارك الولايات المتحدة الاميركية على بدء حوار مع الفلسطينيين[٢٢].

في تلك الاثناء كانت مسألة خروج مقاتلي م.ت.ف. من بيروت العنوان الأبرز في الوضع اللبناني، وفي حين كانت الدول العربية صامتة، إزاء هذا المطلب الاسرائيلي، كانت مصر تعتبر أن خروج الفلسطينيين من بيروت من دون تقدم سياسي في اطار الحل الشامل، من شأنه أن يعقد الموقف ويقوض فرص السلام، مكررة دعوتها الولايات المتحدة الى بدء حوار أميركي ـ فلسطيني[٢٣]. وقد أوضح موقف القاهرة وزير خارجيتها بقوله: «أن خروج الفلسطينيين من لبنان يجب أن يتوافق مع إعطاء أمل سياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية... لأن ياسر عرفات وافق على قرارات الأمم المتحدة كلها، وأن اللجنة الوزارية العربية وافقت، بما في ذلك ممثل م.ت.ف.، على الخروج من لبنان»، وذكر كمال حسن علي أنه لا بد من الاعتراف المتزامن بين م.ت.ف. واسرائيل ثم حق تقرير المصير للفلسطينيين وإقامة وطن قومي لهم[٢٤].

وفي خطاب ألقاه في ذكرى ٢٣ تموز (يوليو)، قال الرئيس مبارك: «أن مصر ستقف بكل صلابة ضد أية محاولة لتقسيم لبنان، وضد أية محاولة لإحياء الصراعات الطائفية أو فرض سيطرة فئة معينة على حساب باقي القوى السياسية والاجتماعية». مشيراً الى أنه دعا الرئيس ريغان الى تبني حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، والى أن مسألة اجلاء المقاومة عن بيروت يجب ألا تناقش الا بين السلطة الشرعية اللبنانية وقيادة المقاومة. كما دعا الى ضرورة الاعتراف المتبادل والمتزامن بين م.ت.ف. واسرائيل، كون م.ت.ف. أثبتت في ظروف بالغة الصعوبة أهليتها للمشاركة في جهود السلام الشامل»[٢٥].

من جهة ثانية، حذر الرئيس مبارك في رسالة بعث بها الى بشير الجميل، قائد «القوات اللبنانية»، من التعاون مع القوات الاسرائيلية في أية محاولة لتصفية المقاومة الفلسطينية. وقال: «ان مصر ستكون منزعجة كغاية إذا تورطت الكتائب في العملية الاسرائيلية». وأشار الرئيس مبارك الى أن حزب الكتائب يرتكب خطأ تاريخياً كبيراً لن يمحى بسهولة، وأنه اذا لم يراجع حزب الكتائب موقفه السابق فانه قد يواجه عزلاً في العالم العربي[٢٦].

كما حذر وزير الخارجية المصري من أن اجتياح الجيش الاسرائيلي بيروت قد يؤدي الى تدهور العلاقات الدبلوماسية بين مصر واسرائيل، وقال: «لا أتصور كيف سيمكننا، في حال تعرض بيروت للهجوم، الاستمرار في اقامة علاقات دبلوماسية طبيعية مع اسرائيل»[٢٧].

وعشية بدء مغادرة المقاتلين الفلسطينيين بيروت، قررت الحكومة المصرية تجميد المفاوضات بشأن الحكم الذاتي مع اسرائيل حتى انسحاب القوات الاسرائيلية من لبنان[٢٨]. وقال بطرس غالي أن بلاده توافق على استئناف مفاوضات الحكم الذاتي اذا توفر شرطان: «انسحاب القوات الاسرائيلية من لبنان انسحاباً تاماً، وأن تنهج الادارة الاميركية سياسة جديدة تنطوي على معالجة جديدة للقضية الفلسطينية على أساس الاعتراف بحق تقرير المصير للفلسطينيين»[٢٩].

(ب) الموقف السعودي:

برز الموقف السعودي كأحد المواقف المميزة والضاغطة، رغم ما شابه في بداية الغزو الصهيوني من رخاوة واضحة، اذ وصف مصدر سعودي مسؤول في بيان صدر عن الحكومة الاعتداءات الاسرائيلية على لبنان بـ«اللاإنسانية». ويبدو أن هذه الصورة كانت مشتركة بين دول الخليج كافة التي تبارت في تقديم مساعداتها الطبية والغذائية الى ضحايا العدوان الاسرائيلي، وكانت معظم البيانات التي صدرت في الأيام الأولى للحرب تصف العدوان بـ«الهمجية»، لأنه طال الأحياء السكنية، ولم تلحظ الأهداف السياسية الكبيرة للهجوم. الا أن الأمير فهد (الملك فيما بعد) حذر في اجتماع لمجلس الوزراء السعودي من أن الحملة الاسرائيلية على لبنان يمكن أن تؤدي الى انفجار كامل في المنطقة[٣٠]. وطالب الملك خالد، بصفته الرئيس الحالي لمنظمة المؤتمر الإسلامي، الدول الإسلامية بتوحيد صفوفها وحشد طاقاتها لمواجهة العدوان الاسرائيلي الذي يمثل مرحلة جديدة من مراحل حرب الإبادة[٣١].

وكما ظهر، بادرت المملكة العربية السعودية الى توظيف علاقاتها بأميركا لصالح وقف العدوان الاسرائيلي على لبنان وعلى م.ت.ف. فقام وزير الخارجية سعود الفيصل بجولة شملت بون وواشنطن والجزائر وباريس ولندن، صرح على أثرها أن بلاده تسعى الى تأمين موقف دولي يضمن انسحاباً فورياً وغير مشروط لاسرائيل من لبنان[٣٣]. ومع انكشاف حقيقة التنسيق الاميركي ـ الاسرائيلي بصدد العملية العسكرية الصهيونية، أرسل الملك فهد رسالة الى الرئيس ريغان أبلغه فيها أن ما تقوم به اسرائيل سيؤدي الى عواقب خطيرة على السلام في المنطقة وفي العالم كله، وأن من الضروري وقف الغزو البربري ضد لبنان[٣٤].

شمل التحرك السياسي السعودي الدول العربية والإسلامية والدول الخمس الكبرى، غير أنها فشلت في تأمين انعقاد مؤتمر طارىء لدول منظمة المؤتمر الاسلامي، ولم تستطع كذلك توحيد الصف العربي في صورة مؤتمر قمة، وذلك بسبب مواقف سياسية مسبقة أصرت المملكة على بحثها مثل مشروع الأمير فهد للسلام. كما لم تستطع أطراف عربية أخرى الارتفاع الى مستوى المسؤولية في مثل تلك الظروف.

وكان اصرار بعض الدول العربية على استبعاد مصر من أي جهد عربي مشترك، واصرار السعودية، في المقابل، على ضرورة اشراك مصر عاملاً رئيسياً في عدم الوصول الى موقف عربي موحد.

ضمن هذه الصورة، حاولت السعودية استثمار اجتماعات الطائف وجدة التي عقدتها اللجنة الوزارية العربية لتأكيد اتجاهها السياسي ازاء العدوان الاسرائيلي، فكان وزير خارجيتها سعود الفيصل الصوت الذي قد تستمع اليه الولايات المتحدة الاميركية خلال انتدابه مع عبد الحليم خدام، وزير الخارجية السوري، لمقابلة الرئيس ريغان. وعلى أثر هذا اللقاء صرح الفيصل: «ان انسحاب المعتدي الاسرائيلي من لبنان هو الموضوع الرئيسي بالنسبة الينا. وأنه يتعين على الولايات المتحدة أن تبذل جهودها للحصول على ضمانات اسرائيلية محددة لرفع الحصار عن بيروت وانسحاب القوات الاسرائيلية من لبنان». وأشار الى ان اعتراف الولايات المتحدة بمبدأ حق تقرير المصير الفلسطيني، واجراء اتصالات مباشرة مع م.ت.ف، سيشكلان امراً مشجعاً من شأنه طمأنة الفلسطينيين على مصيرهم[٣٥].

لم يرشح الكثير عن التحركات السعودية او أية تفصيلات، الا أنه كان من الواضح أن دوراً سعودياً بارزاً قد ساهم في المجهودات الدبلوماسية العربية، وكانت المملكة هي البلد العربي الوحيد الذي استقبل خمسة من الرؤساء والملوك العرب هم: الرئيس الاسد والملك حسين والرئيس حسني مبارك ورئيسا اليمنين. وقد أشير الى أن السعودية عمدت باتخاذ اجراءات معينة في حال اقتحام بيروت على يد الاسرائيليين. وذكرت بعض المصادر أن هذه الاجراءات يمكن أن تتحدد بالتالي:

١ ـ التصرف بالأرصدة السعودية في أميركا.

٢ ـ اعادة النظر في انتاج وتصدير النفط.

٣ ـ تحويل التعاون الاقتصادي والتجاري من واشنطن الى أوروبا.

٤ ـ اتخاذ اجراءات ضد بعض الشركات الاميركية العاملة في المملكة.

٥ ـ اقامة علاقات دبلوماسية مع موسكو.

الا أن أياً من المصادر السعودية الرسمية لم يؤكد مسألة التهديد هذه، بينما نفت المصادر الاميركية وجودها.

وفي تلك الاجواء حثت المملكة الأسرة الدولية على وقف الهجوم الاسرائيلي على بيروت الغربية محذرة من مضاعفات خطيرة محتملة على سلام العالم وأمنه[٣٦]. كما حذر الملك فهد من أن الاتحاد السوفياتي سوف يستفيد من الأوضاع في لبنان ان لم تبذل الولايات المتحدة جهوداً من أجل احتواء الوضع فيه[٣٧]. ولوحظ أن المسؤولين السعوديين كانوا على اتصال شبه دائم برئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وقد سجل هذا الاتصال أكبر عدد من الرسائل والبرقيات المتبادلة مع الأخ ياسر عرفات.

من ناحية أخرى، علق وزير الاعلام السعودي على خطة مغادرة المقاتلين الفلسطينيين بيروت، فقال أن ذلك «يشكل بدء عودتهم الى فلسطين». وسخر من الفكرة القائلة أن العدوان الاسرائيلي على لبنان سينهي القضية الفلسطينية[٣٨].

(ج) الموقف الليبي:

انفرد الموقف الليبي، عن غيره من المواقف،

باتخاذه سلسلة من التصريحات الاعلامية المتباينة. وتميز بتحرك دبلوماسي وسياسي واسع. ففي الايام الاولى للغزو، ظلت ليبيا تكرر استعدادها لتوفير مظلة جوية للبنان ضد الغارات الاسرائيلية[٣٩]، وكان المقاتلون الفلسطينيون، فعلاً، ينتظرون الطيران العربي لحمايتهم. لكن العقيد القذافي أكد، فيما بعد، أن أسباباً جغرافية حالت دون القيام بعمل عسكري ليبي على جبهة لبنان. وأضاف «أنه لولا هذه الأسباب لكانت ليبيا اشتركت بامكاناتها في المعركة»[٤٠].

أربع وعشرون ساعة فقط بعد هذا التصريح أعلن العقيد القذافي أن ليبيا تفكر جدياً في التدخل بقواتها في لبنان ضد الغزو الاسرائيلي مهما كانت العواقب[٤١]. كما طالب العرب بتوجيه عشرة فرق عسكرية فوراً الى سوريا مسنودة بـ ٥٠٠ طائرة، والشروع في القتال عبر لبنان والأردن وسوريا. وأعلن أن ليبيا على استعداد لأن تقدم احدى هذه الفرق وأسراباً من الطائرات عند تنفيذ الخطة[٤٢].

كان من غير الممكن التقاط الخطوط العامة للموقف الليبي بفعل التبدلات السريعة في محتوى التصريحات الاعلامية وفي مضامين المواقف العلنية. لقد انبرى العقيد القذافي للاشارة الى ما يسميه بـ «اليسار الفلسطيني» وبـ «اليمين الفلسطيني»، موضحاً أن لا قوة ثورية في العالم العربي سوى ليبيا واليمن الجنوبي والحركة الوطنية اللبنانية واليسار الفلسطيني وجبهة البوليساريو. وأن ثل أبيب استفادت من الاتفاق القائم بين السعودية والاردن والعراق والمغرب واليمين الفلسطيني، للقيام بمثل هذا العمل في مرحلة يوشك فيها النظام العراقي على الانهيار[٤٣]. وكان القذافي قد أكد أن الاسرة السعودية وبعض الدول العربية تآمرت مع أميركا لكي يقوم الاسرائيليون بالعدوان على لبنان بهدف اسقاط النظام في سوريا وتصفية جبهات الرفض في المقاومة الفلسطينية[٤٤].

واللافت للانتباه في الموقف الليبي، أن طرابلس الغرب أصرت على رفض المشاركة في أي جهد عربي أن لم يكن على مستوى القمة. وعندما انعقدت قمة فاس بالفعل، امتنعت ليبيا عن المشاركة في أعمالها، علماً أن العقيد القذافي كان قد وجه برقية الى الملوك والرؤساء العرب هدد فيها بأنه اذا لم تجتمع القمة العربية فوراً فلن تلتزم ليبيا بأية روابط مع الدول العربية[٤٥]. وقال بيان اصدره المكتب الشعبي للاتصال الخارجي أن الدعوة الى اجتماع وزراء الخارجية العرب بعد أسابيع طويلة من بداية الغزو الصهيوني هو تحقير للشعب العربي الذي كان على حكامه أن يجتمعوا منذ اللحظة الأولى للغزو. وأضاف البيان: «ان مكتب الاتصال الخارجي اذ يسفه الدعوة الخبيثة الى اجتماع وزراء الخارجية ويصفها بحق بأنها من لزوميات المؤامرة الكبرى على القضية الفلسطينية، فانه يؤكد لهم الأمانة العامة للجامعة العربية في ترددها وعزوفها عن الدعوة الى مؤتمر قمة فوري»[٤٦]. وفيما كان المقاتلون الفلسطينيون صامدين في لبنان، وقيادة منظمة التحرير محاصرة في بيروت، وجه العقيد القذافي رسالة الى قيادة المقاومة نصحها فيها بالانتحار وبعدم قبول العار. وقد استغرب ياسر عرفات، في رده على الرسالة، لهجة اليأس التي كتبت بها. وقال: «أن الابطال الصامدين كانوا يتوقعون من طائرات الامة العربية، وهم يخوضون أطول حرب عربية ـ اسرائيلية، أن تطير لتغطي سماءهم وتحمي أطفالهم ونساءهم، وأن تقوم بحرية الامة العربية بفك الحصار عنهم»[٤٧].

(د) الموقف الأردني:

كان الأردن أحد أكثر البلدان العربية قلقاً وترقباً لتطورات الاحداث في لبنان. وعكست المواقف الأردنية مخاوف عدة من انتقال القتال الى الأردن لأن اشتعال الجبهة السورية ـ الاسرائيلية من شأنه أن يؤدي الى اجتياح اسرائيلي لشمال الاردن لتمكين القوات الاسرائيلية من تشكيل فكي كماشة بغية تطويق القوات السورية. كذلك خلقت تصريحات شارون، عن ان دولة الفلسطينيين هي الأردن، حالة من الذعر في الأوساط الحاكمة. فسارعت الحكومة الى اتخاذ مواقف علنية واضحة من القتال في لبنان، والى التحرك نحو عدة جهات بغية اكتشاف مدى جدية مشروع شارون هذا، وبهدف منع تنفيذه اذا كان يتضمن نوعاً من الجدية.

ويبدو أن الاردن وجد في الاسهام السياسي لتطويق مضاعفات العدوان الصهيوني على لبنان مجالاً لإبعاد النار عن حدوده. فاستدعى وزير الخارجية بالوكالة، حسن ابراهيم، سفراء الولايات

المتحدة وفرنسا وبريطانيا والاتحاد السوفياتي وأبلغهم أن ينقلوا الى حكوماتهم قلق الحكومة الاردنية واستنكارها للعدوان الصهيوني[٤٨]. كذلك بادر مضر بدران، رئيس الحكومة، الى الاعلان عن وضع كافة التسهيلات ،أمام الأردنيين الراغبين في التطوع للقتال الى جانب اخوتهم في م.ت.ف. التي تتصدى وحدها للعدوان الاسرائيلي»[٤٩]. كما أعلن عن تشكيل لجنة وزارية لجمع الأموال لمساندة اللبنانيين والفلسطينيين[٥٠].

وقام الملك حسين بتوجيه رسائل الى زعماء الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن ناشدهم فيها ممارسة أقصى الضغوط من أجل وضع حد لحرب الابادة[٥١]. كذلك دعا الأمير حسن، ولي العهد، الولايات المتحدة الى لعب دور نشط في اجبار القوات الاسرائيلية على الانسحاب من لبنان. وانتقد الموقف السوري من تطورات الأحداث في لبنان واصفاً اياه بأنه أناني[٥٢].

وضمن اطار التحرك السياسي توجه الملك حسين الى موسكو ثم الى السعودية فالى بريطانيا، حيث شدد على ضرورة اتخاذ موقف دولي حازم لوقف تدهور الوضع في منطقة الشرق الأوسط[٥٣]، داعياً الى مؤتمر دولي للسلام يشترك فيه الفلسطينيون والسوفيات والأوروبيون، معتبراً أن اسرائيل باجتياحها لبنان وضعت حداً لاتفاقات كامب ديفيد[٥٤].

وحينما طرح موضوع استقبال الأردن عدداً من المقاتلين الفلسطينيين، أبدت الحكومة استعدادها لقبول الفدائيين المحاصرين في بيروت ممن يحملون جوازات سفر أردنية وليست لهم سجلات أمنية[٥٥]. الا أن السيد بول ماكلوسكي، عضو وفد الكونغرس الأميركي الذي زار عمان، أكد أن عفواً عاماً قد يصدر عن أولئك الملاحقين بسبب اشتراكهم في أحداث أيلول (سبتمبر) ١٩٧٠[٥٦].

(هـ) نشاط جامعة الدول العربية:

يبدو أن دور جامعة الدول العربية، في مثل هذه الظروف، يتقلص الى دور رعاية الخلافات العربية. فطيلة الفترة التي يغطيها هذا التقرير لم تنجز الجامعة سوى رعاية اجتماع وزراء الخارجية العرب في تونس الذي لم يسفر الا عن تشكيل اللجنة الوزارية العربية. وكان ممثل الجامعة في باريس، السفير محمد يزيد، قد أعرب عن أسفه للموقف السيء الذي يتخذه العالم العربي ازاء التدخل الاسرائيلي في جنوب لبنان[٥٧]. كما تلقى كل من ياسر عرفات، والياس سركيس برقيتي تضامن من الأمين العام للجامعة الشاذلي القليبي[٥٨]، وذلك قبل قيامه بزيارة سوريا ولبنان لبحث امكانات تحرك الجامعة السياسي. وأصدر الشاذلي القليبي بياناً عن الوضع في بيروت المحاصرة جاء فيه: ان الولايات المتحدة الاميركية التي مكنت اسرائيل من ارتكاب عدوانها بما قدمته من مساعدات عسكرية واقتصادية ومن مساندة سياسية مطلقة والتي تتحمل بذلك مسؤولية خاصة، مطالبة بالمبادرة الى وقف العدوان الاسرائيلي فوراً[٥٩].

الانجاز الوحيد الذي أنجزته جامعة الدول العربية خلال ستين يوماً من القتال في لبنان هو، كما ذكرنا، رعاية انبثاق اللجنة الوزارية العربية. واستطاعت هذه اللجنة أن تعقد اجتماعها الأول في الطائف وتخرج ببيان تلاه الشاذلي القليبي يؤكد تمسك الدول العربية بحق الدولة اللبنانية في بسط سيادتها على التراب اللبناني كاملاً، وضرورة مساعدتها على التخلص من هيمنة القوات الاسرائيلية. وأشار البيان الى ضرورة اضطلاع اللجنة لمسؤولية المساعدة على تنظيم العلاقات اللبنانية ـ الفلسطينية المستقبلية بما يضمن سيادة لبنان وتواصل قيام م.ت.ف. بواجباتها الفدائية[٦٠].

أما الاجتماع الثاني الذي انعقد في جدة فقد أصدر بياناً تضمن النقاط التالية:

١ ـ تعلن م.ت.ف. قرارها بانسحاب قواتها من لبنان، وتحدد ضمانات هذا الانتقال وضمان أمن المخيمات بالاتفاق بين الحكومة اللبنانية وم.ت.ف. في بيروت.

٢ ـ العمل على رفع الحصار عن بيروت وضواحيها بانسحاب القوات الاسرائيلية.

٣ ـ تتخذ الحكومة اللبنانية جميع الاجراءات الآيلة الى ضمان أمن وسلامة سكان بيروت وضواحيها.

٤ ـ مشاركة القوات الدولية في عملية ضمان الأمن والسلامة في بيروت وضواحيها[٦١].

(و) المواقف العربية الأخرى:

كان لابد للدول العربية من أن تصدر بيانات

الاستنكار واطلاق المواقف التضامنية مع الثورة الفلسطينية. ومع أن جميع البيانات العربية طالبت بموقف عربي موحد أمام الاعتداءات الاسرائيلية الا أن هذا الموقف العربي الموحد لم يبصر النور. لوزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي (السعودية، الكويت، قطر، البحرين، عمان، دولة الامارات) عارضوا عقد مؤتمر قمة عربي ــ ما عدا الكويت ــ حول لبنان، وذلك تجنباً لاحتمال اتخاذ اجراءات ضد الولايات المتحدة[٦٢]. وجلّ ما صدر عن المجلس المذكور استنكار استخدام الولايات المتحدة حق النقض ضد القرارات الدولية، ودعوة الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن الى فرض عقوبات على اسرائيل[٦٣]. ودعا برلمان أبو ظبي الولايات المتحدة الى الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في اقامة دولته المستقلة فوق ترابه[٦٤]. وفي حين ناشدت قطر البلدان العربية أن توحد صفوفها وتبدأ تحركاً عملياً لدعم الفلسطينيين واللبنانيين في مواجهة الغزو الاسرائيلي للأراضي اللبنانية[٦٥]، قرر ضباط وضباط صف وجنود القوات المسلحة في إمارة دبي التبرع بنصف راتب شهر لصالح مقاتلي الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية[٦٦].

أما دولة الكويت فقد امتازت مواقفها عن بقية مواقف الدول الخليجية الأخرى، بأنها كانت أكثر صرامة ووضوحاً. فقد أصدر أمير الكويت عفواً عن ٨٨ سجيناً فلسطينياً والسماح لهم بالدفاع عن الثورة في لبنان. وتكفلت الكويت بنفقات وصولهم الى لبنان[٦٧]. كما اتهم أمير الكويت الولايات المتحدة بدعم الغزو الاسرائيلي للبنان، ودعا الدول العربية الى اعادة النظر في علاقاتها الدولية «لئلا تواجه الهزيمة المستمرة»[٦٨]. وفي اجراء آخر قطعت الكويت اتصالاتها بالعالم الخارجي وأضربت وزاراتها وادارتها عن العمل لمدة ساعة تضامناً مع الشعبين اللبناني والفلسطيني، واحتجاجاً على ما وصفته الحكومة بأنه قتل طائش لمدنيين أبرياء من اللبنانيين والفلسطينيين[٦٩]. وكانت الكويت قد كررت نداءها مرات عدة الى عقد اجتماع استثنائي لوزراء الخارجية العرب لبحث الغزو الاسرائيلي لجنوب لبنان، كما أهابت بالدول العربية أن ترد على ندائها[٧٠]. من جهة ثانية طالب رئيس اللجنة المالية والاقتصادية في مجلس الأمة بوقف الدعم الكويتي لسوريا والبالغ ٣٠٥ مليون دولار، بعد أن كان نواب كويتيون قد اتهموا سوريا بالتخلي عن الفلسطينيين[٧١].

تعثرت مبادرة اليمنين، الهادفة الى عقد مؤتمر عربي بسبب اصرار ليبيا والجزائر على عدم عقده في المغرب واصرار السعودية، بالمقابل، على اعتبار المؤتمر المقترح استمراراً لمؤتمر فاس السابق وعلى ضرورة انعقاده في المغرب. وكانت اليمن الديمقراطية قد بادرت منفردة الى ارسال عدة مئات من المتطوعين للقتال في لبنان[٧٢].

أما دول المغرب العربي فقد لزمت صمتاً نسبياً. وباستثناء تونس، التي أرسلت وفداً طبياً الى لبنان للمشاركة في عمليات انقاذ الضحايا[٧٣]، والتي فشلت مبادرة رئيسها، بورقيبة، في عقد مؤتمر قمة عربي، لم تستطع تسجيل أي موقف فعلي سوى الغاء احتفالات العيد العشرين لاستقلال الجزائر. وكان الرئيس بورقيبة قد قال أن الوقت بات ناضجاً للاعتراف المتبادل بين م.ت.ف. واسرائيل. وجاء ذلك في رسالة بعث بها إلى رئيس وزراء فرنسا الأسبق، بيار منديس فرانس، الذي نشر بياناً يدعو الى الاعتراف المتبادل بين المنظمة واسرائيل[٧٤].

وكان العراق قد أدان العدوان الصهيوني على لبنان وعلى المقاومة. ودعا نعيم حداد، رئيس المجلس الوطني العراقي، برلمانات العالم الى التضامن مع الشعب العربي في مواجهة الاعتداءات على بيروت وعلى مدن الجنوب اللبناني[٧٥]. وفي السودان استدعى الرئيس جعفر النميري السفير الاميركي في الخرطوم، وطلب اليه ان تتدخل الولايات المتحدة من أجل انسحاب اسرائيلي غير مشروط من لبنان[٧٦]. كما أعلن استعداده لاستقبال المقاتلين الفلسطينيين المحاصرين في بيروت[٧٧]. وأتت مبادرة النميري هذه بعد سنة من تهديده بسحب اعتراف الخرطوم بمنظمة التحرير الفلسطينية. لكن الرئيس النميري نفسه تراجع عن مبادرته هذه يوم ١٩٨٢/٨/٨.

ثانياً ــ المواقف العربية الشعبية

في المرات القليلة التي حاولت فيها الجماهير العربية التعبير عن تضامنها مع الثورة الفلسطينية، تحرك رجال الشرطة لمنع ذلك. ففي المغرب قامت الشرطة باعتقال عدد من الاشخاص للتحقيق معهم بعد مهرجان دعت اليه الاحزاب

السياسية المغربية لدعم القضية الفلسطينية[٧٨]. وفي الاردن أحبط رجال الشرطة تظاهرة نسائية خارج مقر السفارة الاميركية احتجاجاً على سياسة واشنطن في الشرق الأوسط، وعلى الغزو الاسرائيلي للأراضي اللبنانية[٧٩]. ويلاحظ أن الساحة المصرية قد تصدرت الساحات العربية في النشاطات الشعبية والنقابية المضادة للحرب في لبنان. فطالبت أحزاب المعارضة بدعم الثورة الفلسطينية مادياً وايجابياً لتتمكن من مواجهة الغزو الاسرائيلي[٨٠]. وطالب، كذلك، اتحاد المحامين العرب الحكومة المصرية باعادة النظر في اتفاقات كامب ديفيد والعمل على سحب السفير المصري لدى اسرائيل واغلاق سفارة اسرائيل في القاهرة[٨١]. ومن جهته، ندد شيخ الأزهر، جاد الحق علي جاد الحق، بالغزو الاسرائيلي للبنان[٨٢]. وطالب نقيب المحامين المصريين، جمال العطيفي، بأن تقوم مصر بتجميد اجراءات التطبيع جميعها مع اسرائيل[٨٣]. وفي تطور آخر تظاهر عدد من المحامين احتجاجاً على العدوان الاسرائيلي على لبنان. وأطلق المتظاهرون هتافات ضد معاهدة السلام بين مصر واسرائيل متهمين الحكومات العربية بالتواطؤ مع الصهيونية. كما ظهرت في شوارع القاهرة ملصقات بتوقيع حزب التجمع الوحدوي حملت شعارات مثل: «فلسطين عربية» و«ثورة حتى النصر»[٨٤]. كذلك دعا الدكتور لطفي عبد العظيم، رئيس تحرير مجلة الاهرام الاقتصادي، الى تشكيل لجنة عليا للمقاطعة الشعبية تنظم سبل المقاطعة الشعبية لإسرائيل وطرق اظهار الرفض الشعبي للوجود الاسرائيلي في مصر[٨٥]. ودعا حزب التجمع الوحدوي الى تجميد العلاقات الدبلوماسية المصرية ــ الاسرائيلية، وطلب من الحكومة وقف تزويد اسرائيل بالنفط[٨٦]. كما قررت كافة أحزاب المعارضة دعوة الحكومة المصرية رسمياً الى سحب السفير المصري من تل أبيب، وابعاد السفير الاسرائيلي عن القاهرة[٨٧]. وعبرت الفئات المهنية جميعها، تقريباً، عن استنكارها الهجوم الاسرائيلي على الثورة الفلسطينية وعن تضامنها مع الشعبين اللبناني والفلسطيني، فأعلن عدد من كبار الفنانين والكتاب والصحفيين المصريين رغبتهم في التطوع للقتال في لبنان. وكان من بين الذين أصدروا هذا الاعلان: يوسف شاهين، علي بدرخان، ناديا لطفي، محسنة توفيق، نوال السعداوي، أحمد زكي، عادل امام، نور الشريف، فردوس عبد الحميد، كامل زهيري وأمين الهنيدي[٨٨]. وتقرر ان يبدأ أسبوع فلسطين ولبنان يوم ١٩٨٢/٨/٤ حيث تتخلله نشاطات مختلفة مثل عروض الأفلام وأمسيات الشعر والمحاضرات[٨٩].

من الأصوات العربية القليلة ذات الرصيد النضالي الواسع كان الرئيس أحمد بن بيلا الذي وجه نداء الى الامة العربية للوقوف الى جانب الشعبين اللبناني والفلسطيني في تصديهما للعدوان الاسرائيلي. ودعا الى تظاهرات ومسيرات وحركات اعتصام واحتجاج في كل الأقطار العربية ضد الانظمة العربية التي فرضت الارهاب والذل والمهانة[٩٠]. ونعت بن بيلا بصمت الحكومات العربية ازاء الغزو الاسرائيلي غير الانساني للبنان[٩١]، موجهاً تحياته الى الشعبين اللبناني والفلسطيني ومؤكداً أن الأوضاع القائمة في البلاد العربية هي التي ساهمت في جعل العدوان الصهيوني يأتي من دون أية مواجهة عربية له[٩٢].

أما الحدث الأبرز، فكان خروج تظاهرة ضخمة في الكويت ضمت مائة ألف شخص احتجاجاً على غزو اسرائيل للبنان. واعتبرت هذه التظاهرة أضخم تحرك شعبي عربي من نوعه[٩٣]. وعدا ذلك لم تشهد البلاد العربية أية تظاهرة جدية، سوى واحدة في سوريا تأييداً للحكومة، بخلاف ما كان يجري في فلسطين المحتلة.

صقر أبو فخر

---

(١) **شؤون عربية**، تموز ١٩٨٢، ص ١٩.
(٢) **السفير**، ١٩٨٢/٦/٧.
(٣) **السفير**، ١٩٨٢/٦/٨.
(٤) **السفير**، ١٩٨٢/٦/١٣.
(٥) **السفير**، ١٩٨٢/٦/١٦.
(٦) **النهار**، ١٩٨٢/٦/٢١.
(٧) **السفير**، ١٩٨٢/٦/٢٥.
(٨) **المصدر نفسه**.
(٩) **السفير**، ١٩٨٢/٦/٢٧.
(١٠) **المصدر نفسه**.

(١١) السفير، ١٩٨٢/٦/٢٨.
(١٢) السفير، ١٩٨٢/٧/٣.
(١٣) السفير، ١٩٨٢/٧/٧.
(١٤) السفير، ١٩٨٢/٧/١١.
(١٥) النهار، ١٩٨٢/٦/٢٩.
(١٦) النهار، ١٩٨٢/٧/١٠.
(١٧) السفير، ١٩٨٢/٧/٢.
(١٨) النهار، ١٩٨٢/٦/٣٠.
(١٩) المصدر نفسه.
(٢٠) السفير، ١٩٨٢/٧/١٥.
(٢١) المصدر نفسه.
(٢٢) النهار، ١٩٨٢/٧/١٦.
(٢٣) النهار، ١٩٨٢/٨/١.
(٢٤) السفير، ١٩٨٢/٨/٢.
(٢٥) السفير، ١٩٨٢/٦/٢٧.
(٢٦) السفير، ١٩٨٢/٧/٢٤.
(٢٧) السفير، ١٩٨٢/٨/٤.
(٢٨) السفير، ١٩٨٢/٨/١٧.
(٢٩) السفير، ١٩٨٢/٨/١٨.
(٣٠) السفير، ١٩٨٢/٦/٧.
(٣١) النهار، ١٩٨٢/٦/٨.
(٣٢) السفير، ١٩٨٢/٦/٩.
(٣٣) النهار، ١٩٨٢/٦/١٢.
(٣٤) النهار، ١٩٨٢/٦/٢٧.
(٣٥) السفير، ١٩٨٢/٧/٢١.
(٣٦) السفير، ١٩٨٢/٨/٢.
(٣٧) النهار، ١٩٨٢/٨/١.
(٣٨) السفير، ١٩٨٢/٨/٢٣.
(٣٩) السفير، ١٩٨٢/٦/٨.
(٤٠) ١٩٨٢/٦/١٦.
(٤١) السفير، ١٩٨٢/٦/١٧.
(٤٢) السفير، ١٩٨٢/٨/٧.
(٤٣) النهار، السفير، ١٩٨٢/٧/١٥.
(٤٤) السفير، ١٩٨٢/٦/١١.
(٤٥) السفير، ١٩٨٢/٦/١٨.
(٤٦) السفير، ١٩٨٢/٦/٢٥.
(٤٧) النهار، ١٩٨٢/٧/٥.
(٤٨) السفير، ١٩٨٢/٦/٧.
(٤٩) السفير، ١٩٨٢/٦/٨.
(٥٠) السفير، ١٩٨٢/٦/٩.
(٥١) النهار، ١٩٨٢/٦/١٤.
(٥٢) النهار، ١٩٨٢/٦/٢٠.
(٥٣) النهار، ١٩٨٢/٧/٢٤.
(٥٤) النهار، ١٩٨٢/٧/٣٠.
(٥٥) النهار، ١٩٨٢/٧/٢٨.
(٥٦) النهار، ١٩٨٢/٧/٣١.
(٥٧) السفير، ١٩٨٢/٦/٨.
(٥٨) النهار، ١٩٨٢/٦/٨.
(٥٩) النهار، ١٩٨٢/٨/٣.
(٦٠) النهار، ١٩٨٢/٧/٣.
(٦١) النهار، ١٩٨٢/٧/٢٩.
(٦٢) السفير، ١٩٨٢/٧/١٢.
(٦٣) النهار، ١٩٨٢/٧/١٤.
(٦٤) السفير، ١٩٨٢/٧/٧.
(٦٥) السفير، ١٩٨٢/٦/٢٥.
(٦٦) السفير، ١٩٨٢/٦/١٣.
(٦٧) السفير، ١٩٨٢/٦/٢١.
(٦٨) النهار، ١٩٨٢/٧/١٣.
(٦٩) السفير، ١٩٨٢/٧/١٦.
(٧٠) السفير، ١٩٨٢/٦/٢١.
(٧١) النهار، ١٩٨٢/٦/١٣.
(٧٢) السفير، ١٩٨٢/٦/٢٢.
(٧٣) السفير، ١٩٨٢/٦/١٢.
(٧٤) السفير، ١٩٨٢/٧/١٠.
(٧٥) السفير، ١٩٨٢/٦/٧.
(٧٦) السفير، ١٩٨٢/٦/١٢.
(٧٧) السفير، ١٩٨٢/٧/٢٨.
(٧٨) السفير، ١٩٨٢/٦/٣٠.
(٧٩) السفير، ١٩٨٢/٨/٦.
(٨٠) السفير، ١٩٨٢/٦/٨.
(٨١) السفير، ١٩٨٢/٦/٩.
(٨٢) النهار، ١٩٨٢/٦/١١.
(٨٣) السفير، ١٩٨٢/٦/١٣.
(٨٤) النهار، ١٩٨٢/٦/١٥.
(٨٥) المصدر نفسه.
(٨٦) النهار، ١٩٨٢/٦/١٧.
(٨٧) السفير، ١٩٨٢/٦/١٨.
(٨٨) السفير، ١٩٨٢/٨/١.
(٨٩) المصدر نفسه.
(٩٠) السفير، ١٩٨٢/٦/١٠.
(٩١) السفير، ١٩٨٢/٦/٢٠.
(٩٢) السفير، ١٩٨٢/٧/١١.
(٩٣) السفير، ١٩٨٢/٨/٩.

فشلت اسرائيل في تحقيق هدفها في تصفية منظمة التحرير الفلسطينية

نحاول في هذا التقرير، تقصي أبرز جوانب الموقف الاسرائيلي خلال الحرب الاسرائيلية ضد لبنان والفلسطينيين، المستمرة منذ أكثر من أربعة أشهر، ثم الوقوف على الأهداف الحقيقية التي تطلعت اسرائيل الى تحقيقها من وراء هذه الحرب، والانعكاسات التي خلفتها لدى الرأي العام الاسرائيلي، الذي أظهر بوادر احتجاج بارزة خلال المعارك.

أولى الجوانب، التي ينبغي ذكرها هنا، هو أن هذه الحرب، التي تعتبر أطول حرب عربية — اسرائيلية حتى الآن منذ قيام اسرائيل، قد جرى التخطيط لها بشكل مفصّل ودقيق قبل نشوبها بفترة طويلة، وبالتحديد منذ انتهاء معركة الليطاني في تموز (يوليو) ١٩٨١. فوسائل الاعلام الاسرائيلية، من صحف واذاعة وتلفزيون، اسهبت منذ أشهر طويلة، في نشر معلومات وافية حول خطط وأهداف «الحرب المقبلة» ضد منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان، وأحياناً كثيرة على لسان مسؤولين سياسيين وعسكريين كبار في اسرائيل، لم يخفوا نواياهم ضد لبنان والفلسطينيين. ويمكن هنا اعتبار حديث رئيس الأركان الاسرائيلي رفائيل ايتان، مع صحيفة يديعوت أحرونوت في ١٤ أيار (مايو) ١٩٨٢، أي قبل نشوب الحرب بثلاثة أسابيع تقريباً، وثيقة بارزة حول نية اسرائيل استخدام قوتها العسكرية بشكل واسع للقضاء على منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان (أنظر نص المقابلة معه في تلك الصحيفة). لقد تطرق الحديث الواسع والعلني في وسائل الاعلام الاسرائيلية، حول خطط الحرب في لبنان قبل نشوبها، الى أدق تفاصيلها، «كاحتلال بيروت، وتطهيرها من م.ت.ف، وطردها من لبنان كله، وطرد الجيش السوري الى بلاده، وحتى تحديد أسماء النواب الذين سيعينون في مجلس النواب اللبناني بعد اعلان ولائهم لاسرائيل» (أنظر هآرتس، ١٤/٥/١٩٨٢).

والجدير بالذكر أن هذه الخطط لاقت معارضة شديدة، في حينه، في وسائل الاعلام داخل اسرائيل، وذلك لسببين أساسيين: أولهما، الضحايا التي يمكن أن يتكبدها الجيش الاسرائيلي في هذه الحرب؛ وثانيها استحالة القضاء على م.ت.ف بالوسيلة العسكرية، «خاصة وأن تهديد المنظمة لاسرائيل ليس في المجال العسكري وانما في المجال السياسي، والمنظمة قادرة على المحافظة على وجودها دائماً من خلال الاعتراف العالمي بحق الفلسطينيين في دولة خاصة بهم، ومن خلال الكراهية العميقة والمتزايدة التي يشعر بها سكان الضفة الغربية تجاه اسرائيل. وهذان الأمران لا يمكن المتلاعبها بواسطة الحرب... وحتى اذا دمرنا جميع مخيمات اللاجئين وطردناهم جميعاً من لبنان، سنواجه م.ت.ف، في نهاية الأمر، في «مكان لا نرغب أبداً في وجودها به: الضفة الغربية؛

والسبب أنه ليس هناك فراغ بالنسبة لحركة العصابات» (يوئيل ماركوس، المصدر نفسه).

أما الجانب الآخر الذي أثار في اسرائيل الرفض لخطط الحرب في لبنان وشكل بالتالي حجر عثرة أمام البدء بشنها، فكان يتمثل في الموقف الاميركي الرافض لها. وقد استطاعت الحكومة الاسرائيلية كسر هذا الرفض أخيراً، عبر اقناع الولايات المتحدة بجدوى أهدافها، وأمكان توظيفها في خدمة المصالح الاميركية في المنطقة. واعترف وزير الدفاع اريئيل شارون خلال المعارك، في خطاب له أمام الكنيست، انه أثناء زيارته للولايات المتحدة، قبل نشوب الحرب بعشرة أيام تقريباً، في ١٩٨٢/٥/٢٢، أخبر وزيري الدفاع والخارجية الأميركيين هيغ ووايتبرغر، أن اسرائيل ستهاجم قواعد م.ت.ف في لبنان، وأن عليهم الايفاجاوامن ذلك (ر.أ.ا، ٢ و١٩٨٢/٧/٣، العدد ٢٦٧٣، ص ٢). ويبدو أن الموافقة الأميركية جاءت بعد الحصول على تعهد اسرائيلي بعدم مهاجمة الجيش السوري أثناء القتال، وذلك تجنباً لاي رد فعل سوفييتي عنيف، قد يعقد الأمور ولا يخدم أهداف الحرب. على أية حال، فقد بدأت اسرائيل بشن الحرب في لبنان، بعدما ضمنت الموقف الاميركي بكامله الى جانبها، مستغلة التأثير المطلق من جانب وزير الخارجية الأميركي آنذاك الكسندر هيغ.

□ قرار اعلان الحرب

اتخذت الحكومة الاسرائيلية قرار الحرب يوم السادس من حزيران (يونيو) ١٩٨٢، في جلسة خاصة عقدتها في منزل رئيس الحكومة بيغن، أدلى على أثرها سكرتير الحكومة دان مريدور بالتصريح الآتي: «قررت حكومة اسرائيل تكليف الجيش الاسرائيلي بمهمة اخراج جميع المستوطنات في الجليل، من مدى نيران [الفدائيين] المتمركزين هم وقياداتهم وقواعدهم في لبنان. واسم العملية «سلام الجليل». وأثناء تنفيذ العملية، يجب عدم مهاجمة الجيش السوري، الا اذا بدأ بمهاجمة قواتنا. وبعد تنفيذ هذه العملية، فان اسرائيل تتطلع الى توقيع معاهدة سلام مع لبنان» (المصدر نفسه، ٦ و١٩٨٢/٦/٧، العدد ٢٦٤٩، ص ٣). وأذيع في اسرائيل أيضاً، أن الخطوط المختلفة للعمل ضد الفدائيين، قد درست وبحثت بعمق في الأسابيع الأخيرة قبل الحرب من قبل المستوى السياسي، بحيث حددت أهداف العملية وحجمها على الأرض بشكل واضح. وقد أبلغ قرار الحرب إلى الولايات المتحدة والى الجهات المعنية الأخرى. وقد جاء هذا القرار بعد قصف جوي عنيف ضد مواقع الفدائيين في بيروت وجنوب لبنان استمر يومين، بدأ في الرابع من حزيران (يونيو)، اثر محاولة الاغتيال المشبوهة التي تعرض لها السفير الاسرائيلي في لندن شلومو ارغوف، واتهام اسرائيل للمنظمة بتنفيذها. ويلاحظ ان اسرائيل كانت تنتظر أي عمل من هذا القبيل، لاستخدامه كذريعة لبدء الهجوم ضد لبنان.

بعد اتخاذ قرار الحرب المذكور، بدأ الغزو الاسرائيلي لجنوب لبنان، بقوات وقوة نيران لم يسبق لاسرائيل أن استخدمتها في عمليات مماثلة من قبل. وقد أعلن رسمياً بلسان رئيس الحكومة بيغن ووزير الدفاع شارون، أن هدف العملية هو اخراج الفدائيين من الجنوب، وايجاد حزام أمني على امتداد الحدود الشمالية لفلسطين، يمتد الى عمق ٤٠ ــ ٤٥ كم في جنوب لبنان، أي الى شمالي صيدا، وأن التعليمات المعطاة الى الجيش تقضي بعدم التماس مع السوريين. كذلك، وفي أول بيان له، حدد الناطق باسم الجيش الاسرائيلي هدف العملية، بتمشيط المنطقة وتدمير مصادر نيران الفدائيين وأماكن تجمعاتهم (المصدر نفسه).

الا أنه منذ الاسبوع الأول للمعارك، ومع استمرار تقدم القوات الاسرائيلية على الخط الساحلي نحو بيروت، من خلال استخدامها لقوة نيران كثيفة من البر والبحر والجو، وحتى بعد احتلالها لمدينتي صيدا وصور في الجنوب، وبدء تطهيرها للمنطقة التي بقي بها أعداد كبيرة من الفدائيين، بدأت تتكشف أهداف اسرائيل الحقيقية من وراء هذه الحرب، بمشاركة تامة من جانب الولايات المتحدة. وحسب ما أعلنه، فيما بعد، وزير التجارة والصناعة في اسرائيل جدعون بات، فان الحكومة الاسرائيلية كانت على علم وادراك بكل الخطوات، وكانت تعرف جيداً الخريطة العسكرية والسياسية للوضع في لبنان: «فهي لم تكن تقصد، منذ البداية، تنفيذ عملية مماثلة لعملية الليطاني، أو الوصول فقط حتى الزهراني، ولم تقصد أبداً الاكتفاء بابعاد

[الفدائيين] ٤٠ كم الى الشمال... وانما كانت، منذ البداية، تريد العمل في ثلاث قطاعات: القطاع الغربي والقطاع الأوسط والقطاع الشرقي. في القطاعين الغربي والأوسط كان هناك [فدائيون] لزم ضربهم وردهم الى الخلف، بشكل لا تقوم لهم بعده قائمة. وفي القطاع الشرقي، واجهت اسرائيل مشكلة وجود الجيش السوري المحمي بمظلة جوية جيدة» (المصدر نفسه، ٢٥ و٢٦/٦/١٩٨٢، العدد ٢٦٦٧، ص ٨). وحدد بات الأهداف الحقيقية للمعركة كما ارتآتها الحكومة الاسرائيلية على النحو التالي: أولاً، تدمير تشكيلات الفدائيين في لبنان؛ ثانياً، خلق ظروف في المنطقة تضمن تهديداً عسكرياً للوجود السوري من أجل دفعه الى عدم تقديم أية حماية، مهما كانت، لنشاط الفدائيين ضد اسرائيل؛ ثالثاً، الفوز بأوراق عسكرية تشكل ثروة للحل السياسي؛ رابعاً، ابعاد الفدائيين مسافة ٤٠ ــ ٤٣ كم عن الحدود (المصدر نفسه).

هذه هي الأهداف التي أملت النشاط العسكري الاسرائيلي على الأرض. ولقد توزع هذا النشاط في البداية على ثلاثة محاور: الأول على امتداد شاطىء البحر من صور الى صيدا؛ الثاني في القطاع الشرقي في منطقة البقاع؛ والثالث في القطاع الأوسط. وقام الجيش الاسرائيلي لاحقاً، بفتح محور آخر أكثر تقدماً نحو الغرب، ضد القوات السورية في منطقة عاليه ــ بحمدون، وذلك وفقاً لقرار صادر عن الحكومة الاسرائيلية يوم ٢٤ حزيران (يونيو)، بناءً على توصية مقدمة من وزير الدفاع شارون الذي برّر لاحقاً، فتح هذا المحور، «في الوضع الصعب الذي كانت تتمركز به القوات الاسرائيلية المحاصرة لبيروت من الشرق، واعتبار تلك المنطقة منطقة استراتيجية حيوية للسيطرة على لبنان» (من خطاب شارون أمام الكنيست، المصدر نفسه، ٢ و٣/٧/١٩٨٢، العدد ٢٦٧٣، ص ٥). والجدير بالذكر أن القوات الاسرائيلية كانت قد تقدمت في منطقة الوجود السوري في محور صيدا ــ جزين، بعدما أقدمت على تطويق القوات السورية هناك. كذلك اتخذت الحكومة الاسرائيلية قراراً آخر، يوم ٩ حزيران (يونيو)، يقضي بتدمير صواريخ أرض ــ جو السورية في منطقة البقاع. ويثبت هذان القراران عدم صدق نوايا اسرائيل، وتخطيطها لمهاجمة القوات السورية عن سابق قصد واصرار، بالمدى الذي يخدم به ذلك أهداف غزوها للبنان. ويبدو أن اسرائيل كانت تتوقع رداً سورياً واسعاً على نشاطها هذا، فقامت بتعزيز قواتها في هضبة الجولان مقابل القوات السورية، تحسباً لأي تحرك سوري مضاد في تلك المنطقة. وقد استمر نشاطها ضد القوات السورية حتى بعد وقف اطلاق النار الاول معها في تاريخ ١١ حزيران (يونيو)، حيث أقدمت على احتلال منطقة عاليه ــ بحمدون في الرابع والعشرين منه.

وبعدما تمكنت القوات الاسرائيلية من احراز تقدم واسع في محاور الجبل، مكنّها من قطع طريق بيروت ــ دمشق بشكل كامل، وبعدما دخلت قواتها الى المنطقة الشرقية من بيروت بعد احتلال منطقة قصر الرئاسة اللبنانية في بعبدا، قامت بقطع جميع الطرق المؤدية الى الشطر الغربي من العاصمة، وبدأت تهيء قواتها استعداداً لاحتلالها، في حال فشلها في فرض شروطها على لبنان والمقاومة. وأبرز تلك الشروط التي قامت بنقلها لجنة وزارية اسرائيلية برئاسة شارون الى المبعوث الاميركي فيليب حبيب، الذي كان قد وصل الى لبنان، هو عدم موافقة اسرائيل على مغادرة أي من المناطق التي احتلتها، الا بعد اتفاق ترتيبات مناسبة من شأنها أن تمنع قيام تأسيسات جديدة للفدائيين، وتضمن سلامة المستوطنات الشمالية عبر جعلها بعيدة عن مدى قذائف المدافع وصواريخ الكاتيوشيا. ومن ضمن تلك الشروط أيضاً، عدم موافقة اسرائيل على وجود قواعد للفدائيين في لبنان كله، ورغبتها في جلاء القوات السورية والفلسطينية الموجودة فيه (السفير، يوميات الغزو الاسرائيلي، ٧/٩/١٩٨٢). وقد رافق تقديم هذه الشروط قصف جوي وبري وبحري عنيف ومتواصل لبيروت الغربية، أدى الى وقوع ضحايا كثيرة وتدمير كبير. وفي الوقت الذي كانت فيه القوات الاسرائيلية تشدد الحصار على بيروت، التي صمدت أمام جميع أنواع القصف، وتمكنت من صد القوات الغازية، ومنعها من التقدم في أكثر من محور، خاصة في محوري خلدة والمطار، مكبدة اياها خسائر عديدة بين صفوفها، كانت الولايات المتحدة تنشط عبر مبعوثها فيليب حبيب، من أجل تحقيق أهداف الغزو الاسرائيلي، خاصة

ما يتعلق منه بتجريد المقاومة من السلاح، وفرض الاستسلام على الفدائيين في بيروت.

وحتى تلك المرحلة، أي مرحلة بدء فرض الحصار على بيروت، لخص شارون «المكاسب» التي حققتها القوات الاسرائيلية على النحو التالي: «أولاً، أن المجال الامني الذي طالبت به [اسرائيل] أصبح في أيديها؛ ثانياً، أن مراكز م.ت.ف ورجالها محاصرون؛ ثالثاً، أنه تمت تصفية وتدمير الصواريخ السورية؛ رابعاً، فتحت ثغرة لتسوية سياسية؛ خامساً، فتح منفذ للسلام مع دولة عربية أخرى، هي لبنان (ر.أ.أ، ٢ و ١٩٨٢/٧/٣، العدد ٢٦٧٣، ص ٧). وزعم شارون أنه من خلال حصاره للفدائيين في بيروت الغربية، فهو مصمم على القضاء على م.ت.ف، «حتى لا تستمر في البقاء، وذلك من أجل مستقبل [اسرائيل] ومن أجل التعايش السلمي بينها وبين (الفلسطينيين)، مضيفاً أنه مؤمن باستطاعة اسرائيل تحقيق مشروعها حول الحكم الذاتي، والتوصل الى تعايش مع الشعب الفلسطيني «الذي لا نحاربه»، على حد زعمه (المصدر نفسه). ويلاحظ أن حديث شارون هذا، انما يدل بشكل واضح على الهدف السياسي للحرب، المتمثل في تصفية المنظمة كشرط لفرض صيغة الحل الاسرائيلي للقضية الفلسطينية، كما يتمثل في مشروع الحكم الذاتي.

□ حصار بيروت والضغط العسكري

يعتبر توقف الجيش الاسرائيلي على أبواب بيروت، وفرضه الحصار الشديد عليها، من أبرز تطورات هذه الحرب. ولثمة أسباب وعوامل عديدة وراء هذا التطور، يمكن ذكر أبرزها على النحو الآتي: أولاً، عدم توافر الاجماع الداخلي في اسرائيل على احتلال بيروت، الأمر الذي ظهر جلياً في مواقف المعارضة ونشاطاتها فيما بعد؛ ثانياً، الحساسية الكبيرة في اسرائيل، خاصة بين صفوف الجيش، للخسائر البشرية التي كان يمكن أن تقع نتيجة غزو بيروت؛ ثالثاً، الضغوط الدولية الخارجية على اسرائيل، خاصة من جانب الولايات المتحدة وأوروبا الغربية، على اعتبار أن احتلال بيروت قد يلحق أضراراً فادحة بالمصالح الغربية في العالم العربي.

هذه الأسباب مجتمعة، هي التي ردعت القيادتين العسكرية والسياسية في اسرائيل، بزعامة وزير الدفاع شارون، عن اقتحام بيروت، وفرضت على الحكومة الاسرائيلية القبول بمساعي الولايات المتحدة، عبر مبعوثها فيليب حبيب، لايجاد حل سياسي لمسألة خروج المقاتلين الفلسطينيين من المدينة، وفق قرار اتخذته في جلستها يوم ١٩٨٢/٦/٢٠. وقد تمخّض ذلك القرار، الذي اتخذ قبل سفر بيغن الى واشنطن، للبحث والتنسيق مع المسؤولين الأميركيين حول أهداف الحرب وتطوراتها، على منح الافضلية للتحرك السياسي الاميركي، من أجل نزع سلاح الفدائيين ومغادرة قادتهم لمدينة بيروت.

أسفرت زيارة بيغن الى واشنطن، في الاسبوع الثالث من الحرب، عن نتائج مرضية بالنسبة لاسرائيل، حيث ظهر خلال اجتماعاته مع الرئيس ريغان ووزير خارجيته هيغ، أن هنالك تشابهاً في المواقف بين البلدين فيما يتعلق بأهداف الحرب في لبنان، وأهمها: «انسحاب جميع القوات الاجنبية منه، والمحافظة على استقلاله وسيادته ضمن أراضيه كلها، ثم توفير الأمن لاسرائيل وتحقيق سلامة المستوطنات الشمالية» (المصدر نفسه، ٢٢ و ١٩٨٢/٦/٢٣، العدد ٢٦٦٤، ص ٥). وقد تحقق هذا التوافق رغم الانتقادات القاسية التي واجهها بيغن، خصوصاً خلال لقائه أعضاء لجنة الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ الاميركي، الذين تأثروا بالأنباء حول عدد الضحايا المرتفع في صفوف المدنيين في لبنان نتيجة الهجوم الاسرائيلي، واستخدام القنابل الانشطارية والاسلحة الاميركية الأخرى في هذا الهجوم (المصدر نفسه).

ويعود التأييد شبه المطلق لسياسة الحكومة الاسرائيلية من جانب الادارة الاميركية خلال تلك الفترة، رغم التذمر والتنديد الكبيرين في وسائل الاعلام والكونغرس، الى تماثل وجهة نظر وزير الخارجية هيغ مع الحكومة الاسرائيلية وتأييده المطلق لاسرائيل. ورغم مخاوف اسرائيل فيما بعد، من أن تؤدي استقالته ــ أي هيغ ــ التي جاءت على خلفية مواقفه المؤيدة بشكل مطلق لخطوات وأهداف الحرب الاسرائيلية ضد لبنان، الى فقدانها سنداً هاماً في الادارة الأميركية، قد يؤثر سلباً على مسار الدعم والتأييد الاميركي لها،

فان تولي شولز بعده، لم يؤد في الحقيقة الى تغيير جوهري في الموقف الاميركي تجاهها، خاصة في مايتعلق منه بالرؤية المشتركة تجاه الوضع في لبنان. وابرز دليل على ذلك، هو الفيتو الاميركي المتكرر ضد قرارات مجلس الأمن التي صدرت حول لبنان خلال الحرب. أما الخلاف الفعلي، فقد بدأ يتمحور حول الأساليب التي اتبعتها اسرائيل لتحقيق أهداف الحرب. ففي حين كانت الولايات المتحدة تنشط، عبر مبعوثها فيليب حبيب، لايجاد صيغة سياسية متفق عليها لخروج المقاتلين الفلسطينيين من بيروت، فإن اسرائيل لم تتخل عن التصعيد العسكري المستمر عبر القصف الجوي والبري والبحري المتواصل للمدينة، ثم تشديد الحصار المفروض عليها الى درجة قطع الكهرباء والمياه بصورة كلية ومنع وصول المواد الغذائية والطبية الى المدينة. وحتى في الوقت الذي بدأت فيه ملامح الحل السياسي لخروج المقاتلين الفلسطينيين تبرز في الأفق، فإن اسرائيل ارتأت بدء مرحلة جديدة من الضغط العسكري، تمثلت في بدء الاجتلال الزاحف للمدينة، ابتداءً من احتلال المطار، وحتى محاولة اختراق محوري المتحف والمرفأ، وذلك عبر قصف جوي وبحري عنيف ولد المزيد من الدمار والضحايا.

ولم يكن القصد، من وراء هذا الاحتلال الزاحف والقصف المتواصل، هو الضغط من أجل قبول المقاتلين الفلسطينيين الانسحاب من بيروت، خاصة وأن بنود الاتفاق حول هذا الانسحاب كانت قد تبلورت فعلاً، وفي مراحل صياغتها الأخيرة، بل كان الهدف الحقيقي من وراء النشاط العسكري الكثيف والمتواصل، الذي قاده ووجهه شارون، هو محاولة نسف أي اتفاق سياسي، يؤدي الى خروج المقاتلين سالمين من بيروت، ويكسب منظمة التحرير مكسباً سياسياً على الصعيد الدولي. وقد دفع هذا التصعيد المستمر الحكومة الأميركية الى توجيه الانذار تلو الانذار لاسرائيل، وتحذيرها من مغبة ونتائج ذلك. الا أنه يبدو أن شارون كان يتصرف بحرية كاملة في هذا الموضوع، أملاً في أن تتاح له الفرصة في النهاية لاقتحام المدينة، من أجل تصفية الفدائيين، مهما كلّف ذلك من دمار وضحايا، وهو الأمر الذي كان يتطلع ويخطط له منذ البداية. وقد بادرت الحكومة الاسرائيلية في جلستها يوم ١٢/٨/١٩٨٢، بعد التحذير الجدي الذي وجهه الرئيس ريغان بوقف مهمة حبيب، وذلك بعد نهار كامل من القصف الجوي والبحري المتواصل لبيروت، الى لجم شارون بواسطة سحب صلاحياته في استخدام سلاح الجو، والامتناع عن استخدامه الا بعد مصادقة الحكومة بكامل أعضائها (المصدر نفسه، ١٢ و١٣/٨/١٩٨٢، العدد ٢٧٠٥، ص ٣).

□ معارضة الحرب في اسرائيل

لم يكن الموقف الأميركي الرافض لاقتحام بيروت، هو السبب الوحيد الذي ردع اسرائيل عن تنفيذ ذلك في النهاية، وانما لعبت المعارضة الداخلية هنالك أيضاً، دوراً حاسماً في عرقلة خطط شارون ورئيس الأركان ايتان، بصدد احتلال المدينة. فالاجماع اللاومي في اسرائيل، الذي ساد في بداية الحرب، سرعان ما انقلب خلافاً ومعارضة لسياسة الحكومة وادارتها للحرب، لدى قطاعات واسعة من الاسرائيليين، سواء داخل الأحزاب والحركات السياسية أو بين الجمهور أو حتى داخل الجيش. وكانت أبرز الهيئات التي قادت تلك المعارضة هي المعراخ والأحزاب الأخرى خارج الائتلاف الحكومي، ثم حركة «السلام الآن» (التي نشط اعضاؤها ضد حكومة المعراخ بعد حرب ١٩٧٣)، وبعض الحركات الأخرى كحركة «النساء ضد الحرب» وحركة «يكفي» التي بادر الى تشكيلها طلاب ومحاضرون من جامعة حيفا، ثم لجنة معارضة الحرب في لبنان. أما المعارضة داخل الجيش، فبرزت عبر مجموعة جنود الاحتياط، التي أطلقت على نفسها «جنود ضد الصمت»، اضافة الى مجموعة أخرى تسمى «هنالك حدود».

ويمكن ابراز الانتقادات الاساسية التي وجهتها المعارضة في اسرائيل للحرب في لبنان، بجميع فروعها وهيئاتها، بأبرز النقاط الآتية:

أولاً — ان الحكومة ضللت الشعب بالنسبة لاهداف الحرب. فقد أعلن كل من زعيم حزب العمل شمعون بيرس، ونواب المعراخ مردخاي غور وحاييم بار — ليف ويوسي ساريد، وجميعهم أعضاء في لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست، أعلنوا أن المعلومات التي قدمت الى اللجنة حول العملية العسكرية في لبنان كانت

مضللة. وذكر ساريد «أن هذه اللجنة وقعت ضحية التضليل منذ بدء العملية، اذ لم يكن أحد يتوقع من أعضائها أن الجيش الاسرائيلي سيرابط على أبواب بيروت. لقد جرى الحديث حول حرب تهدف للدفاع عن المستوطنات الشمالية، لكن الحرب شُنت لاهداف أخرى مختلفة تتجاوز الى حد كبير ما أعلن عنه سابقاً» (المصدر نفسه، ١٦ و١٧/٦/١٩٨٢، العدد ٢٦٥٩، ص ٤). وذكر بيرس «أن ثمة اختلافاً بين برنامج الحكومة المعلن حول الحرب وبين ماتم تنفيذه فعلاً. قلنا (أي المعراخ) بعدم دخول بيروت، لكنا الآن على مداخلها» (المصدر نفسه، ١٥ و١٦/٦/١٩٨٢، العدد ٢٦٥٨، ص ٣). الا أنه رغم هذه الانتقادات فان هنالك أمراً هاماً تجدر ملاحظته في مواقف زعماء المعراخ: فهم رغم حديثهم المتواصل عن التضليل الذي مارسته الحكومة، ورغم اعلانهم الصريح عن معارضتهم اقتحام بيروت، فقد انجروا عملياً وراء مواقف الحكومة وسياستها. وهذا مايستدل عليه من حديث رابين، الذي أعلن أن المعراخ على استعداد لتقديم الدعم والغطاء للحكومة من أجل تحقيق الأهداف الثانوية بالوسائل السياسية، وحتى بواسطة تشديد الحصار على بيروت الغربية، وتمثلت تلك الأهداف، في نظره، في اخراج م.ت.ف بكل فروعها وقياداتها من بيروت الغربية، واقامة حكومة لبنانية، قادرة على استعادة السيادة اللبنانية على معظم الأراضي اللبنانية، ثم اجلاء جميع القوات الأجنبية عن لبنان (المصدر نفسه، ٤ و٥/٧/١٩٨٢، العدد ٢٦٩٩، ص ٦).

ثانياً ــ معارضة احتلال بيروت الغربية، لأن ذلك، في رأي أوساط المعارضة، سيضر بمكانة اسرائيل الدولية، ويؤدي الى خسائر بشرية كثيرة بين الجنود الاسرائيليين. ويلاحظ أن هذه المعارضة لم تكن تقتصر على المعراخ والمجموعات الاخرى، وانما كانت هنالك، فئات هامة داخل الائتلاف الحكومي، وحتى بين الوزراء في الحكومة الاسرائيلية، غير مؤيدة لاقتحام بيروت. فقد أعلن مثلاً، وزير الاتصالات موردخاي تسيبوري: «ان احتلال بيروت وماسيؤدي اليه من اصابة آلاف المدنيين اللبنانيين، سيؤدي الى هبوط منزلة اسرائيل في العالم الحر الى الحضيض... وهنالك أيضاً الاعتبار الاقتصادي والدماء التي ستضطر [اسرائيل] الى دفعها» (المصدر نفسه، ١٦ و١٧/٧/١٩٨٢، العدد ٢٦٨٥، ص ٦). والجدير بالذكر أن رؤساء أركان سابقين، وجنرالات احتياط اسرائيليين زاروا بيروت أثناء حصارها، وأعلنوا، اثر ذلك، أنهم يفضلون الحل السياسي، نظراً لصعوبة وتعقيد الخيار العسكري (المصدر نفسه). الا أن شارون لم يرضخ، كما يبدو، لآراء المعارضة هذه، وكان قرار اقتحام بيروت وارداً جداً في ذهنه، ويلاحظ أن خطته كانت تقضي باقتحامها تدريجياً، وهو مابدأ تنفيذه فعلاً خلال الاسابيع الاخيرة من الحصار. وقد اعترف أحد قادة التشكيلات المحاصرة للمدينة بعد محاولة اقتحام خط المتحف، ان احتلال المدينة دفعة واحدة أمر صعب جداً، والافضل قضمها أجزاء» (المصدر نفسه، ٥ و٦/٨/١٩٨٢، العدد ٢٧٠٠، ص ١١). ويبدو أنه كان هنالك قرار فعلي بالاقتحام التدريجي أو الشامل في النهاية، بدليل استقالة أحد قادة الالوية المدرعة، التي كانت مكلفة بتنفيذ هذه المهمة، والمدعو ايلي غيفع، وذلك بسبب معارضته اقتحام المدينة.

ثالثاً ــ معارضة الحرب بسبب الخسائر البشرية الكثيرة بين صفوف الجيش الاسرائيلي وبين المدنيين في لبنان. فهذه الحرب التي كلفت اسرائيل آلاف القتلى والجرحى، والتي لم تنته في غضون أيام قليلة، على غرار الحروب السابقة بين اسرائيل والعرب، بل استمرت أشهراً، أدت الى صدمة قومية لدى الاسرائيليين، لدرجة أعلن معها أحد نواب المعارضة، أمنون روبنيشتاين (شينوي): «أن السكوت عما يجري في هذه الحرب، أصبح بمثابة خيانة لمسؤولياتنا [أي نواب الكنيست] تجاه الجمهور. لقد كانت الافتراضات أن تنتهي [أي الحرب] خلال ٤٨ ساعة، وأن يكون عدد الضحايا المقدر سقوطهم محدوداً، وأن تكون ردود الفعل العالمية السلبية عليها محدودة أيضاً، وكذلك تورط اسرائيل في لبنان. لقد أنجررنا الى احدى الحروب الطويلة التي خضناها حتى الآن، وهي احدى أصعب الحروب التي واجهناها، وتورطنا في أمور أتمنى التغلب عليها. لقد ورطونا في لبنان وفي المجال العالمي أيضاً» (المصدر نفسه، ٢٣ و٢٤/٦/١٩٨٢، العدد ٢٦٦٥، ص ١٠).

وتحدث بيريس بعد عودته من جولة في أوروبا خلال تموز (يوليو) الماضي، عن الحملة الاعلامية الخارجية المعادية ضد اسرائيل بسبب العدد المرتفع من الضحايا المدنيين، والدمار الكبير الذي خلفته هذه الحرب، بقوله: «ان ادعاءاتهم تدور حول الدمار، وصور المنازل المهدمة وصور اللاجئين والاطفال التائهين والضائعين، وصور المستشفيات... أن مكانة اسرائيل الدولية، وكذلك مكانتها لدى الرأي العام في الولايات المتحدة قد أصيبتا بالضرر» (المصدر نفسه).

رابعاً ـ معارضة الاهداف السياسية للحرب: فالقضاء على م.ت.ف لم يتحقق في رأي المعارضة، واسرائيل لا تستطيع فرض حلولها للقضية الفلسطينية، خصوصاً بعدما جعدت مصر مفاوضات الحكم الذاتي. وحسب قول بيريس «فان صورة عرفات لم تصب بأي عطب. وعلى العكس فقد أصبحت أقوى لدى الرأي العام الدولي، حيث يجري الحديث عن صورة القلة الصامدة أمام الكثرة. وهذه الأمور تؤقع من شأن م.ت.ف وليس العكس» (المصدر نفسه). وباختصار، فان أهداف الحكومة المتمثلة في القضاء على المنظمة عسكرياً، ومن ثمّ الغاء دورها السياسي، تبدو غير حقيقية في رأي هؤلاء. وحسب قول سكرتير حزب مبام فيكتور شيمطوف، فان الضربة العسكرية التي وجهت لـم.ت.ف قد عززت وضعها السياسي في كل دول العالم (المصدر نفسه).

ان أشد ما كانت تخشاه الحكومة الاسرائيلية هو خروج م.ت.ف من المعركة بمكسب سياسي، خاصة وأن الهدف الحقيقي من وراء تلك الحرب، كان يتمثل في القضاء سياسياً وعسكرياً عليها. وقد أصيبت الزعامة الاسرائيلية بخيبة أمل كبيرة، بسبب الدعم السياسي الذي حصلت عليه المنظمة أثناء محاصرتها في بيروت، خاصة من جانب الدول الاوروبية الغربية، وعلى رأسها فرنسا. واحتجت اسرائيل رسمياً عبر سفيرها في باريس مئير روزين، لدى الحكومة الفرنسية على المبادرات والمواقف التي صدرت عنها، أثناء الأزمة في لبنان، خاصة فيما يتعلق بمبادرتها في الأمم المتحدة بالتعاون مع مصر، أو في مؤتمر دول السوق الأوروبية المشتركة أثناء الحرب:

لقد كان انتهاء أزمة بيروت، من طريق التوصل الى اتفاق سياسي حول جلاء المقاتلين الفلسطينيين وقياداتهم بعد ضمان أمنهم، بمثابة ضربة لمخطط شارون القاضي بتصفيتهم جسدياً. وبعد مصادقة الحكومة الاسرائيلية يوم ١٩/٨/١٩٨٢ على بنود ذلك الاتفاق، بعد مماطلات وشروط طويلة وصعبة، وبعد محاولات كثيرة لنسف امكان التوصل الى مثل ذلك الاتفاق، فان معظم الاسرائيليين تقريباً، مدركون ان هدف الحرب المعلن المتمثل في تصفية منظمة التحرير لم يتحقق أبداً، رغم الضربة القوية التي وجهت لها.

حنه شاهين

وثائق

أولاً ــ أحاديث ورسائل من الاخ ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية

رسالته الى الملوك والرؤساء العرب في ١٩٨٢/٦/٨:

«اليوم الخامس على التوالي والثورة الفلسطينية تواجه عملية الغزو الاسرائيلي الشاملة لجنوب لبنان. وقد وسع العدو نطاق عدوانه حتى أصبح على بعد عشرين كيلومتراً من بيروت، بالاضافة الى دخوله قرى في الشوف لا وجود لمنظمة التحرير الفلسطينية أو لقواتها أو للفلسطينيين فيها.

«لقد دفع العدو بستين ألف جندي في الوية مدرعة وآلية يساندها أسطوله الحربي الكامل عدا أسراب الطائرات من أحدث الأنواع. وقد بدأ العدو عملية الغزو هذه مستخدماً قواعد ومعابر وطرق قوات الطوارىء الدولية الموجودة في الجنوب بعلم قيادة هذه القوات وتسهيل منها وموافقتها التي طعنت قواتنا من الخلف.

«ان ما يقوم به العدو ليس عملاً عدوانياً ضد قواتنا العسكرية فحسب، ولكنه بكل وضوح عملية ابادة كاملة لشعبنا الفلسطيني في مخيماتنا وللشعب اللبناني في مدنه وقراه.

«ان قصف المدن والمخيمات والقرى وكذلك مدينة بيروت بالطائرات والبوارج الحربية ودون تمييز بين عسكري ومدني وتدمير المنازل وتهجير المواطنين وقتل الابرياء من النساء والشيوخ والاطفال، أمر لا يجوز السكوت عنه.

«ان هذه المؤامرة المذبحة التي تنفذها الحكومة الاسرائيلية وقواتها البربرية، بموافقة معلنة من حكومة الولايات المتحدة الاميركية، تتطلب موقفاً عربياً مسؤولاً.

«انني أضع القادة العرب أمام مسؤولياتهم التاريخية والقومية».

رسالته الى ملوك ورؤساء الدول الإسلامية في ١٩٨٢/٦/٨:

«اليوم الخامس على التوالي، وعلى امتداد الليل والنهار، والقوات الاسرائيلية البرية والبحرية والجوية، وبموافقة معلنة من حكومة الولايات المتحدة الاميركية، تقوم بعملية غزو بربري لجنوب لبنان. وقد وسعت نطاق عدوانها ليشمل مدينة بيروت العاصمة، واستخدمت هذه القوات في هجومها العدواني مواقع ومعابر وطرق قوات الطوارىء الدولية في الجنوب اللبناني لتطعن القوات الفلسطينية واللبنانية المشتركة في ظهرها. لقد شمل العدوان الوحشي كافة المخيمات الفلسطينية والمدن والقرى اللبنانية بما فيها العاصمة بيروت. وتتعرض المدن والقرى اللبنانية لابشع عمليات قصف من الجو والبحر والبر، ودون تمييز، فيما بدا واضحاً أنها مذبحة منظمة تستهدف أفناء الشعب الفلسطيني في لبنان والشعب اللبناني الشقيق.

«ان تدمير المنازل على من فيها وضرب

المستشفيات ومراكز التموين والكهرباء تعكس بربرية هذا العدو وأهدافه الواضحة في الجريمة، وتشير الى مدى ارهابه الرسمي، وهذا يتم بمباركة الادارة الاميركية. ويقوم العدو بدخول قرى مناطق الشوف التي لا تواجد فيها لمنظمة التحرير الفلسطينية، سواء كان من العسكريين أو المدنيين؛ الأمر الذي يتخطى نطاق الصراع الفلسطيني ــ الاسرائيلي.

«انني أهيب بقادة العالم الإسلامي بتحمل مسؤولياتهم التاريخية والدينية والأخوية والدولية لوقف هذه المذبحة والارهاب الرسمي الاسرائيلي ضد شعبنا الفلسطيني ــ اللبناني».

رسالته الى ملوك ورؤساء دول عدم الانحياز في ٨/٦/١٩٨٢:

«لليوم الخامس على التوالي، وطوال ساعات الليل والنهار، والقوات الاسرائيلية البرية والجوية تقوم بعملية غزو بربري للجنوب اللبناني، بموافقة معلنة وصريحة من الادارة الأميركية التي لا تخفي تشجيعها ومباركتها الكاملة لهذا الغزو الهمجي.

«وقد وسع العدو نطاق غزوه في الساعات الاخيرة في عملية شاملة تستهدف احتلال كامل الأرض اللبنانية، حيث قامت قواته، صباح هذا اليوم، بغزو مناطق الشوف التي لا وجود لمنظمة التحرير الفلسطينية أو لقواتها أو للفلسطينيين فيها؛ الأمر الذي يشير الى أن العدو يعتبر هدفه النهائي السيطرة الكاملة واحتلال لبنان بما في ذلك العاصمة بيروت.

«ان العدو يقصف في هذه اللحظات مدينة صيدا من البحر والجو بشكل مركز وكثيف، مستهدفا كل ما يتحرك في هذه المدينة الباسلة، مدنيين أو عسكريين، كما يستهدف المباني والمخيمات. انها عملية ابادة شاملة وصلت الى حد تدمير المستشفيات ومراكز الاسعاف والمخابز ومحطات المياه والكهرباء.

«أمام هذا الارهاب الرسمي والمنظم الذي تباركه الولايات المتحدة الأميركية، والذي استخدمت فيه القوات الاسرائيلية مواقع ومعابر وطرق القوات الدولية في الجنوب اللبناني في هجومها لتطعن القوات الفلسطينية واللبنانية المشتركة من الخلف؛ فان تساؤلاً كبيراً ينبغي أن يطرح حول دور القوات الدولية وقيادتها في تغطية هذا الهجوم والتسهيل له الأمر الذي يضع الامم المتحدة أمام منعطف جديد تتحمل فيه مسؤوليات جسيمة.

«ان المدن والقرى اللبنانية والمخيمات الفلسطينية تتعرض الآن لأبشع عملية قصف من الجو والبحر والأرض دون تمييز، فيما يبدو أنها مذبحة منظمة تستهدف أفناء الشعب الفلسطيني والشعب اللبناني الشقيق.

«انني أهيب بقادة دول عدم الانحياز تحمل مسؤولياتهم التاريخية والدولية والقيام بدورهم من أجل وقف هذه المذبحة المنظمة ضد شعبنا الفلسطيني واللبناني».

رسالته لمقاتلي القوات المشتركة في ٩/٦/١٩٨٢:

بسم الله الرحمن الرحيم

«والذين قال لهم الناس، أن الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم فزادهم ايماناً وعلى ربهم يتوكلون».

صدق الله العظيم

«يا أبنائي ويا اخوتي المقاتلين الأبطال في الجنوب، يا أبنائي ويا اخوتي المقاتلين الأبطال في القوات المشتركة، يا شعبنا اللبناني المعطاء البطل.

«لليوم السادس على التوالي والجماهير الأبية صامدة. لليوم السادس على التوالي وأنتم المجاهدون ثابتة أقدامكم وراسخة أقدامكم أمام هذه الغزوة الهمجية الصهيونية.

«ان تصديكم الرائع لهذا العدو الاسرائيلي المتغطرس، الذي كان يتوهم أنه يقوم بنزهة، ينفذ بها أوامر رؤسائه في الادارة الأميركية، فاذا بدمائه تنزف وخسائره تزداد كل يوم؛ فالجنوب يا أخوتي ويا أبنائي ويا رفاق سلاحي، كان وسيبقى مقبرة الغزاة الصهاينة ومقبرة المؤامرات والمتآمرين، ولقد لقنتم هذا العدو الاسرائيلي درساً قاسياً، وأنتم تصدون العدوان المتفوق جواً وبحراً وبراً بصدوركم وبأسلحتكم البسيطة، ولكنها القوية بايمانكم وعزيمتكم وصمودكم.

«على أرض الجنوب البطل، في صور وصيدا والنبطية والشقيف الخالدة وفي حاصبيا وفي البرج الشمالي والمية ومية وفي الجرمق وعين الحلوة والرشيدية والدامور والجية والسعديات، في جميع

هذه المواقع الحبيبة المقدسة من هذه الأرض العربية الطيبة، التي وصفها النبي الكريم، بأنها أكناف بيت المقدس، استطعتم أن تواجهوا دبابات العدو وبحرية العدو وطائرات العدو، ورأت جماهير أمتنا العربية من على شاشات التلفزيون كيف تتقدمون بصدوركم، وكيف تواجهون العدوان، وتحطمون أسطورة المعتدين الاسرائيليين. ذلك أن الله موهن كيد الكافرين.

«في هذه المعركة، برهنتم أن الانسان المؤمن هو الأساس، وليس السلاح. وأكدتم ان ارادتكم أقوى من كل سلاح، فانتم تدافعون عن القضية، وعن كرامة الأمة.. وشرف الأرض، وعزة الانسان العربي، فوق هذه الأرض الطيبة.

«وفي هذا اليوم، وهو اليوم السادس من أيام صمودكم الخالد، ومعركتكم الباسلة، أوقعتم في صفوف العدو، الذي يهاجم جماهيرنا المؤمنة الشجاعة، خسائر عالية لم يحمه تفوقه في السلاح الأميركي الحديث، من ضرباتكم الموجهة، التي تتعاظم مع كل يوم جديد، من أيام القتال المجيد. هذا القتال الذي تصنعون فيه المجد والفخار لأمتكم العربية، لكل الأحرار والشرفاء في العالم.

«أبنائي واخوتي المقاتلين المجاهدين الصامدين:

«يا شعبنا اللبناني والفلسطيني الصابر:

«هذا العدوان الاسرائيلي، لم يكن ليقع، بدون موافقة الولايات المتحدة الأميركية، والذي كشف استخدام الفيتو في مجلس الأمن أخيراً عن تورطه بالمؤامرة؛ لم يكن ليقع بهذا الحجم لولا حالة الانقسام والتشرذم في صفوف أمتنا العربية، وكذلك في صفوف أمتنا الإسلامية، والهدف من وراء هذا العدوان، هو احتلال لبنان، وهذا ما كشفه تلاحق الأحداث، التي تخللت قضية الصراع الفلسطيني — الصهيوني.

«وأمام هذا الهدف العدواني الاسرائيلي الأميركي، علينا أن نكون على يقين، من أننا نخوض معركة حياة شعبنا وأمتنا، معركة يتقرر على ضوئها، ليس مصير لبنان وفلسطين، وانما مصير المنطقة كلها، ولهذا نحن مصممون على القتال والنصر، ومصممون على دحر العدوان، ومصممون على أن ندفع دماءنا وحياتنا، فداء لوحدة لبنان وعروبته، وكرامته وسيادته، ودفاعاً ودرءاً عن حياة أمتنا العربية بأسرها.

«فالى الامام يا أخوتي المجاهدين البواسل، الى الامام، بوركتم وبوركت أيديكم على الزناد، وبورك جهادكم.

«وما جعله الله إلا بشرى ولتطمئن قلوبكم وما النصر إلا من عند الله، ان الله عزيز حكيم»

«وانها لثورة حتى النصر»

أخوكم
أبو عمار

رسالته الى جماهير الشعبين اللبناني والفلسطيني بتاريخ ١٩٨٢/٦/١٧:

«يا جماهير أمتنا العربية؛

«يا جماهير الشعب اللبناني المعطاء البطل؛

«يا جماهير شعبنا الفلسطيني المكافح، يا كل جماهيرنا الصامدة تحت الاحتلال؛

«يا كل المقاتلين الأشاوس في ساحة المعركة؛

«يا كل المجاهدين الأبطال؛

«اليوم الرابع عشر والمعركة مع العدو الصهيوني محتدمة بعنف وقوة، يخوضها هذان الشعبان البطلان، اللبناني والفلسطيني، أمام أعتى قوة عسكرية في المنطقة ضد الجيش الاسرائيلي، بكامل زخمه، والمدعوم دعماً كاملاً غير محدود من الولايات المتحدة الأميركية وادارتها الحالية، والتي تعلن بلا خجل هذا الدعم سياسياً واعلامياً ودبلوماسياً بجانب دعمها العسكري المطلق لهذه الغزوة التي أعدتها الادارة الأميركية وتنفذها العصابة العسكرية الصهيونية المجرمة، وسط صمت العالم ومؤامرة أطراف كثيرة معادية، مع أطراف أخرى وسيطة.

«وتأتي خدع ما يسمى بوقف اطلاق النار المتتالية، لتكشف أبعاد المؤامرة بكل أبعادها، ويحاولون من خلال ذلك، تخدير جموع الجماهير في منطقتنا، والأحرار والشرفاء في العالم.

«ولكن ليعرف العالم أجمع، وهو في حالة صمته أو اندهاشه، أن هؤلاء المجاهدين الأبطال، الذين عرفوا كيف يواجهون هذا العدو بجيشه الاسرائيلي الأميركي الهوية، سيظلون أوفياء للمبادىء التي انطلقوا من أجلها، أوفياء لمستقبل أطفال أمتهم العربية، من أجل بلوغ الغد المشرق، الذي تنبت أزاهيره من خلال أتون ولهيب المعارك التي يخوضها هؤلاء الرجال

المجاهدون، يصنعون منها أساطير بل تصنع الاساطير منها، ويصنعون منها ملاحم، بل تنبت الملاحم فيها.

«يا أختي، يا أملي، يا كل طفل في هذا الشعب اللبناني البطل، يا كل امرأة في هذا الشعب اللبناني المجاهد، يا جماهير شعبنا الفلسطيني المناضل بكل قواه وفئاته، يا جماهير أمتنا، يا أحرار العالم.

«بيروت أول عاصمة لدولة عربية يدق أبوابها الغزاة الصهاينة

«بيروت، تقصف جواً وبحراً، وتنتهكها قوات الغزاة الصهاينة بمدرعاتها وآلياتها ومدافعها.

«ولكني أقول باسم هؤلاء المقاتلين المجاهدين، وباسم جميع الأحرار والشرفاء، باسم الجماهير العربية أن الدماء التي نزفت والتضحيات التي قدمت والشهداء الذين سقطوا دفاعاً عن الحمى لن تذهب هدراً، بل ستصنع التحول العربي القادم حتماً، وستصنع الفجر العربي الجديد لا محالة، رغم تقاعس البعض، وتردد البعض الآخر الذي يجعل قرار أمتنا مشلولاً، ومن حقي ان أتساءل لماذا التردد والتقاعس، أمام هذه الامكانات الهائلة التي تختزنها أمتنا، سواء البشرية منها أو الاقتصادية أو العسكرية أو المادية.

«ولكن يا اخوتي يا أحبتي، يا كل أهلي ويا جماهير أمتي، قدر اللبنانيين والفلسطينيين، قدر أطفالنا، أطفال فلسطين ولبنان، أن ندفع ضريبة الدم، عن هذه الأمة العربية كلها. فمنذ أربعة عشر يوماً، والقتال الاسطوري الرائع، أشرف معارك العرب في العصر الحديث، يحفر في صفحات التاريخ بأحرف من نار ونور، ليظل شاهداً ومنذراً ويشيراً للفجر الجديد، للنصر الأكيد، فحي على الجهاد، حي على الفلاح، حي على المجد، حي على النصر.

«أيها المقاتلون الأشاوس

«يا صناع التاريخ لامتكم في هذا الزمن الرديء، بوركتم وبوركت سواعدكم. بوركتم حيث أنتم تقاتلون، في صور، وصيدا والناعمة، والجبل والبقاع والنبطية وعين الحلوة والدامور وخلدة وسوق الغرب وعاليه، ورغم مايدعيه العدو ويتشدق به، تفاجئون العالم أجمع بأساطيركم وملاحمكم التي ترغم العدو على الاعتراف بها؛ هذه البطولات التي فاقت تصوراتهم المزيفة التي هيأت لهم أنهم يستطيعون القضاء على ثورتكم وضرب الشعبين اللبناني والفلسطيني واذلالهما.

«ولكنني أقول كلمة التاريخ، كلمة المستقبل: أيها المجد.. اركع أمام عظمة هذه الحفنة الصابرة المؤمنة المجاهدة، فكم من فئة قليلة غلبت فئة كبيرة باذن الله.

«لقد ولى، وكما اعترف جنرالات اسرائيل، زمن الحروب الخاطفة التي اعتادها الجيش الاسرائيلي، واني أتحدى هؤلاء الجنرالات أن يعلنوا حقيقة خسائرهم، فهل يجرأون؟ وهل يستطيعون؟ لقد اعترفوا أنها أكبر من مجموع خسائرهم في كل حروبهم السابقة، ولا زالت المعركة على أشدها ولا زالت معركة بيروت مقبرة الغزاة في بدايتها وأنا لها — لتكون كربلاء العصر صموداً وستالينغراد العرب انتصاراً.

«ان هذا الشعب الصامد المثابر المكافح لهو يصنع في هذه اللحظات العصيبة، ولكنها المجيدة، تاريخ هذه الأمة الجديد ومستقبل أطفالها حتى يعيشوا بعزة وكرامة، مرفوعة رؤوسهم.

«هل يعتقد الغزاة وأسيادهم الامبرياليون الأميركيون أنهم قادرون على النيل من ارادة هذا الشعب اللبناني، وهذه الجماهير الفلسطينية؛ لا وألف لا، لأنها ارادة كل جماهير أمتنا العربية، ارادة الأحرار والشرفاء في العالم، لانها الحقيقة الساطعة في هذه المنطقة، لانها ضمير هذه الجموع الشعبية، لانها ارادة الحق والحقيقة وهي ارادة الله، وهي حتماً المنتصرة وهي صاحبة القرار في مخاطبة التاريخ، فطوبى لهم، طوبى لهذه الأجيال صانعة التاريخ المشرق لامتنا العربية، فالنصر آت، آت، آت، سنقاتل حتى النصر، وليتصر الله من ينصره، وما النصر الا من عند الله.

«وانها لثورة حتى النصر»

كلمته الى مقاتلي القوات المشتركة بتاريخ ١٩٨٢/٦/٢٣:

«اخواني، أحبائي، يا رفاق السلاح؛

«أيها المجاهدون في قواتنا المشتركة؛

«يا جماهير شعبنا اللبناني والفلسطيني الصامدة الباسلة؛

«في أول يوم من أيام الشهر المبارك، شهر

رمضان الذي أنزل فيه القرآن، أتوجه اليكم ونحن في يومنا التاسع عشر نواجه بكل الايمان وبكل الثبات وبكل الصلابة هذا الغزو الاسرائيلي ـ الاميركي، ضمن المؤامرة الكبرى التي حاكتها الادارة الاميركية ضد شعبنا وجماهيرنا وأمتنا العربية ولتطويع المنطقة ولفرض هيمنتهم الكاملة عليها.

«واستطعتم يا أخواني ويا رفاق الدرب الطويل الصعب أن تقلبوا، وعبر هذه البسالة المجيدة والمواجهات القتالية الرائعة، كثيراً من النظريات العسكرية، وتثبتوا للعالم أجمع أن هذا الجيش الاسرائيلي، المدجج بأحدث الأسلحة الاميركية وأقواها، لا يستطيع برغم زخم عدده وعدته أن يتغلب عليكم أو أن يسلب منكم ارادتكم الصلبة ويزعزع ايمانكم العميق.. وتقفون يا اخوتي في خنادقكم في بيروت الصامدة المجاهدة وفي مواقعكم في الجنوب والجبل والبقاع. وهناك حيث أنتم بشموخكم أمام وخلف خطوط العدو، ثابتون بكل الصلابة في مواقعكم تدافعون ليس عن أنفسكم، ولكنكم، في هذا الرباط الصامد، تدافعون عن ماتبقى لأمتكم العربية من كرامة وشرف وما يعتمل في نفوس الأجيال العربية من طموحات الابداع الثوري العظيم.

«يا اخواني، يا جماهير شعبنا، يا جماهير أمتنا العربية،

«لقد آلت هذه الحفنة المؤمنة المجاهدة على نفسها أن تكون الوقود الذي ينطلق منه كرامة الاجيال القادمة، أجيال الغد التي أخاطبها من بيروت المحاصرة الصامدة كمنارة للجهاد والثبات والمقاومة، هذه الحفنة المجاهدة هم فتية آمنوا بربهم وزدناهم هدى.

«وان هذا الجهاد الذي نجاهده يا اخوتي ويا أحبتي انما طريقنا الى النصر، وهو طريق المجد طريق الغد المشرق.

«وليعلم أطفال بلادي وأطفال أمتنا العربية ان هذا الجهاد هو لهم ومن أجلهم وفي سبيلهم ومن أجل مستقبلهم ليعيشوا أحراراً مرفوعي الرؤوس أعزة جباههم بعيداً عن هذا المستنقع الآسن في هذا الزمن العربي الرديء.

«وانني أتوجه الى اخواني الابطال، الابطال في القوات المشتركة وأمل والقوات السورية التي تقاتل الآن جنباً الى جنب مع اخوانهم المجاهدين الذين يلقنون هذا العدو الصهيوني دروساً في المواجهة في مناقع الدم، واثبتوا لأمتهم العربية ولجماهيرها ولجميع الاحرار والشرفاء في العالم صدق المسيرة وأصالتها وصلابة عودها، وأتوجه الى الثوار في الثورة الفلسطينية الذين أثبتوا أنهم الرقم الصعب في المعادلة، وخاصة بعد أن خاضوا هذه المواجهات والمعارك بكل شراستها، وما صاحبها من الاتون المتفجر الملتهب.

«في هذا الشهر الكريم شهر بدر الانتصارات المجيدة، فليبارك الله هذه السواعد الفتية المؤمنة التي تصنع المجد وتصنع الملاحم.

«وطوبى للمجاهدين الصامدين، طوبى لكم يا اخوتي ويا احبتي في خنادقكم تقهرون المؤامرة وتذودون عن الحمى وتكتبون التاريخ المعاصر لأمتكم وتخطون على صفحات المجد مشاعلاً وفتوحات.

«وانني لأستوحي قول الرسول العربي الكريم وهو في معركة الخندق، انني أرى النصر، أرى اللات أرى فلسطين من نافذة لبنان الشامخ.

«'ولينصرن الله من ينصره، ان الله لقوي عزيز، وان ينصركم الله فلا غالب لكم'.

«صدق الله العظيم»

(وفا، ١٩٨٢/٦/٢٣)

كلمته الى مقاتلي القوات المشتركة في ١٩٨٢/٦/٢٩:

بسم الله الرحمن الرحيم

«ولا تهنوا ولا تحزنوا وأنتم الأعلون ان كنتم مؤمنين» صدق الله العظيم.

«يا أهلنا الأبطال الصامدين؛

«يا جماهيرنا اللبنانية الفلسطينية الباسلة؛

«يا رفاقي في السلاح والخندق... أيها المجاهدون المرابطون؛

«لليوم الخامس والعشرين على التوالي، والمعركة مستعرة بيننا وبين هذا العدو الصهيوني في الجنوب والجبل والبقاع. وهنا في بيروت يحاول هذا العدو تضييق الخناق عليها، بحصار عسكري وحصار نفسي؛ ولكن هذا ماكان الا ليزيد في عضدنا ويقوي من عزيمتنا ويشد من أزرنا، لأنكم أصلب عوداً وأشد بأساً من كل طائراته، وكل بحريته وكل دباباته ومدافعه وصواريخه، وحتى

محاولاته الفاشلة التي يقوم بها بارسال هذه السيارات الملغومة يحاول أن يردع بها المدنيين الامنين في بيروت، وعبثاً يحاول.

«لقد تمكنت هذه الحفنة المؤمنة بربها وبعروبتها من الثبات في مواجهة هذا الجيش الاسرائيلي الاميركي وآلته الحربية الاميركية الحديثة، التي ظن أنه، بها وبمن خلالها، سينهي المهمة الموكولة اليه من أسياده الاميركيين، في أيام حسبها أنها لن تتعدى الخمسة أو الستة أيام، فاذا بها تدخل اليوم الخامس والعشرين والمعركة سجال، وما ظنه نزهة يقوم بها جيشه وآلته الحربية، ارتدت الى أعمق أعماقه.

«لقد تعاهدنا يا إخوتنا الأحبة: لقد أقسمنا سوياً يا رفاق الدرب، أن نستمر في الدفاع عن لبنان الاشم وعن عروبته ووحدته واستقلاله الوطني، وتطهير أرضه من دنس الاحتلال، وأن نستمر في الثورة حتى النصر، حتى فلسطين، حتى القدس عاصمة دولتنا المستقلة، حيث سترفع سواعدكم المباركة علم ثورتنا وأمتنا العربية عالياً خفاقاً فوق روابيها بعونه تعالى.

«بسم الله الرحمن الرحيم

«فاذا جاء وعد الآخرة ليسيئوا وجوهكم وليدخلوا المسجد كما دخلوه أول مرة، وليتبروا ما علوا تتبيراً». صدق الله العظيم.

«أيها الرجال، الرجال في القوات المشتركة: انكم قوة الحق في عالم اليوم، وانكم كذلك لانكم تخوضون حرباً عادلة فرضها عليكم العدو الباغي المحتل فرضاً، وتصمدون باعجاز ثوري أمامها.

«يدعون أنهم يملكون ثالث أقوى قوة في الأرض، ونحن هنا نقول لهم ولأسيادهم في أميركا، أن أضعف قوة في الارض هي قوة البغي والعدوان والظلم.. فالمجد كل المجد لسواعدكم، حاملة سلاح العدل والحق، حق أمتنا العربية، حق الشعب الفلسطيني المقدس، في تقرير مصيره وفي اقامة دولته.. وحق الشعب اللبناني البطل في مواجهة العدوان والغزو الصهيوني الفاشي الغادر لارضه ووطنه.

«أيها المقاتلون.. يا أبطالنا الأشاوس؛

«يا جماهيرنا المناضلة الصامدة؛

«من الطبيعي أن يجري العمل السياسي متسارعاً مع سخونة المواجهات العسكرية وهذه الملاحم البطولية التي بدأت تترك آثارها على محيطنا العربي، وعلى الصعيد الدولي الشقيق والحليف والصديق وحتى العدو.

«وفي هذه الأوقات، ينطلق أعدازنا بكل آلتهم الاعلامية الاسرائيلية الاميركية الضخمة، ينشرون الأكاذيب كعادتهم ويفبركون القصص السخيفة للتأثير على نفسية جماهيرنا الصامدة البطلة.. ولكنني أقول لهم باسم هذه الجماهير، أن ما عجزوا عن تحقيقه عسكرياً، لن يحصلوا عليه اعلامياً أو بأية وسيلة أخرى...

«هذه الثورة وجدت لتغلب ووجدت لتنتصر.

«ان تنصروا الله ينصركم، ويثبت أقدامكم، وما جعله الله الا بشرى لكم، ولتطمئن قلوبكم به، وما النصر الا من عند الله العزيز الحكيم.

«صدق الله العظيم»

(وفا، ١٩٨٢/٦/٢٩)

رسالته الى جماهير الأمة العربية، بتاريخ ١٩٨٢/٧/١١:

«يا جماهير أمتنا العربية؛

«يا جماهير شعبنا الفلسطيني المكافح؛

«لليوم السابع والثلاثين، وللاسبوع السادس، والحرب مستمرة بين الصامدين الابطال، وبين قوات الغزو الصهيوني الاميركي. لليوم السابع والثلاثين وللاسبوع السادس، والحصار مستمر حول بيروت الباسلة، حصاراً عسكرياً وسياسياً، ومعيشياً، وحتى نفسياً، ويظنون بهذا، أن بمقدورهم ضرب ارادة الصمود والثورة في جماهيرنا الباسلة الشجاعة، وعبثاً يحاولون.

«لليوم السابع والثلاثين، وللاسبوع السادس، والأبطال الأبطال يقاومون الغزو والاحتلال بارادة لا تقل، وعزيمة لا تلين، يعيشون الملاحم، ويكتبون التاريخ بأحرف من نار ونور خالدة على صفحات التاريخ، وسط هذا المستنقع الآسن العاجز المستخزي والذي يلف المنطقة.

«لليوم السابع والثلاثين، والصمت العربي يلف المنطقة كأنما ذهبت الأمة في سبات عميق، بعيداً في متاهات الأحلام السعيدة، أو كأنما الخدر أصابها، فهي لا تسمع ولا ترى ولا تتكلم حكمة أو جهالة أو اقلات أو كأن العقم أصابها، فهي لا ترغب في المزيد من الحياة.

«هذه التساؤلات مطروحة بقوة هنا في بيروت،

وفي خنادق الجهاد والشرف في صفوف هذه الجفنة المؤمنة الصابرة المرابطة الصامدة، التي تتعانق مع جلد وصمود أهلنا في أرضنا المحتلة معاناة وصبراً ومثابرة. أليس من حقها أن تتساءل وهي تقف في هذا المر تدافع باسم أمتنا العربية فيه، حتى لا تسقط، فتسقط الأمة كلها في أودية القهر والهوان والمذلة، فالى متى يا جماهير أمتنا العربية.. الى متى؟

«ان من حق هذه الجماهير أن تتساءل اليوم وأن تحاسب غداً، وأن تعاقب بعد غد. ونحن هنا في بيروت الصامدة الأبية التي ترفض الركوع وترفض الاستسلام ولكنها تقاتل كأروع ما يكون القتال وتجاهد كأشرف ما يكون الجهاد، وتدفع الثمن وتقدم الأضاحي ليبقى الرأس عالياً مرفوعاً فوق هامة الزمن، وليبقى لهذه الأمة شرفها وعزتها وكرامتها.

«يا جماهير أمتنا العربية.. هل تعرفون أن بيروت تحترق، يحرقها الصهاينة وجيشهم الفاشي المرتزق بأوامر السادة في واشنطن.

«فيا ذرى النجوم سجلي للعمالقة الوحيدين الكبار في لبنان المقاوم، في بيروت الصامدة، وان كنا هذه الأيام نسجل أسطورة الصمود في بيروت، فلقد روينا أرض الجنوب بالدماء، وزرعنا كل شبر من أرض لبنان بالجرحى والشهداء. واننا هنا يا جماهيرنا العربية، صامدون لتحيا أمتنا العربية، ولتتجلى المبادىء كأروع ما تكون أصالة وبهاء، ولتتبلور الارادات كأقوى وأصلب ما تكون عنفواناً واقتداراً.

«فما نشهده اليوم، هو محاولة لمتابعة المسرحية المتعددة الجوانب والفصول: يقودها ويخرجها المبعوث الأميركي، ويتدخل سيد المسرح في واشنطن، ليعدل له نصاً هنا، أو حركة هنالك أو غلطة مفتعلة.

«أليس هذا هو الدار بعينه يا جماهير أمتي؟ أليس هو القهر والذل والهوان يا أبناء هذه الأمة، أين الأسماء الكبيرة، الصغيرة، أين الالقاب الفضفاضة؟

«في ساحة الحقيقة تجلت الحقائق، وانكشف الستر، وانشقت الحجب فلم يبقى في الملعب المطعون طاعنة ولا تبقى بواد المجد الأنا ولكن ما كتب التاريخ على مداه الا على مشاعل الجهاد، وما سطرت الالواح الا على نزف الدماء، وما اخترقت الحجب الا مواكب الشهداء، وما عانق المجد الا الفئة المؤمنين بربهم وبقضيتهم، وما كان درس الجهاد، الا الطريق والشهادة أشرف قواعدها وأسسها.

«هنا كانت وما زالت أسطورة الثورة أمام جحيم الآلة الفاشية العسكرية بكل ما أنتجته ترسانتها من أسلحة الدمار والفتك. هنا وقف داوود القوات المشتركة، ليكافح جالوت الاميركي، مستخدماً مقلاعه البسيط حقاً في مواجهة الآلة الجهنمية البشعة الحديثة.

«ألا بوركت سواعد أبطالنا مع مقاليعهم المجيدة، ألا بوركت هامات المجاهدين بارادتهم الحديدية، ألا بوركت نساء بيروت البطلة المحاصرة، ألا بوركت زهرات وأشبال الجهاد والصمود والتصدي الحقيقي لا مجازاً ولا عنواناً ولا اعلاماً.

«يا صناع المجد، يا كتبة التاريخ، يا حفظة العهد، المجد المجد يا ثورتنا! المجد المجد يا ثوارنا! يا مقاتلينا الأبطال.

«وطوبى لمن يعيش الجهاد والحق في الرباط المقدس، وفي الموقع الثوري ليصنع أعجوبة الفداء، ويستسقي الملاحم دماء لثورة أرضنا المخضبة، وتنتشر عليها أزاهير الكرامة والعزة والسؤدد لأطفالنا، لمستقبلهم لأرضنا وسيادتنا عليها، نقاتل ونجاهد ونستشهد لتحيا هذه الأمة، ولينفتح المستقبل بكل العزة والكبرياء لهذه البراعم ولمستقبلها ولحياتها المقبلة.

«اذا الشعب يوماً أراد الحياة
فلا بد أن يستجيب القدر
«ولا بد لليل أن ينجلي
ولا بد للقيد أن ينكسر
«ومن لم يحب صعود الجبال
يعيش أبد الدهر بين الحفر
«ومن لم يعانقه شوق الحياة
تبخر في جوها واندثر»
(وفا، ١٩٨٢/٧/١١)

رسالته الى مقاتلي القوات المشتركة، بتاريخ ١٩٨٢/٧/١٢:

«بكل المحبة والاعجاب أشد على أيديكم وأصافحكم فرداً فرداً بعد هذه المعركة الرائعة والملحمة البطولية التي خضتموها اليوم (أمس)

بأسلحتكم المتواضعة؛ ولكنها الكبيرة والقوية بإيمانكم وعزيمتكم وثباتكم وإصراركم على مواجهة هذه الآلة العسكرية الأميركية الرهيبة؛ أنتم تخوضون هذه الملاحم دفاعاً عن أمتكم العربية كلها.

«يا اخوتي.. يا رفاق السلاح في القوات المشتركة، انكم تدافعون عن هذه القضية العادلة المقدسة، وما حدث اليوم كان معجزة من معجزات صمودكم وثباتكم في هذا الرباط المتقدم.

«...وأما أنتم يا اخوتي أهل بيروت الأبية المؤمنة، فتحية اكبار واعزاز من الأعماق لكم جميعاً، لكل طفل وامرأة ورجل في بيروت الصامدة البطلة.

«وان تنصروا الله ينصركم ويثبت أقدامكم» صدق الله العظيم.

«وانها لثورة حتى النصر»

(وفا، ١٩٨٢/٧/١٢)

رسالته الى الأمتين العربية والاسلامية، بتاريخ ١٩٨٢/٧/٢١، بمناسبة عيد الفطر:

«يا جماهير أمتنا العربية، يا جماهيرنا اللبنانية الفلسطينية المناضلة، يا اخواني المجاهدين الأبطال.

«من بيروت الأبية الحاصرة التي ترفض أن تركع أو تنحني للغزاة الصهاينة، من بيروت التي يستمر العدو في قصفها وضربها، ويستمر في تجويع أهلها المدنيين اللبنانيين والفلسطينيين، ويستمر في ترويع أطفالها الأحبة في محاولة فاشلة لقمعهم واذلالهم.

«من بيروت المرابطة الصامدة التي يحشد عليها العدو الآن أكثر من ثلاث فرق عسكرية، أتوجه اليكم يا جماهير أمتنا العربية والاسلامية في آخر أيام رمضان المبارك واخوانكم اللبنانيين والفلسطينيين يشتد عليهم الحصار في الحرب الضروس التي زادت اليوم على سبعة وأربعين يوماً ولا زالت، مسجلة بذلك أطول الحروب العربية الاسرائيلية.

«أتوجه اليكم يا اخواني ويا اخوتي في أمتنا العربية والاسلامية في هذه الأيام المباركة لأقول لكم باسم هذه الجماهير الصامدة وباسم هؤلاء المجاهدين المرابطين ولأكرر ما قاله صلاح الدين في نداءه المشهور «أنا لا أريد دعاءكم أنا أريد سيوفكم».

«وأتساءل باسم كل الاحرار والشرفاء في أمتنا العربية والاسلامية، أتساءل وأسأل اخواني القادة، أليس لهذه الجماهير عليكم حقوق الأخوة وحقوق العروبة وحقوق الدين وحقوق القومية وحقوق الجيرة وحقوق الاسلام، والا ما الذي يفسر هذا الصمت وهذه اللامبالاة الآلية. هل كان يفكر أحدكم أن بيروت تحاصر كل هذا الوقت وبهذه الضراوة والبشاعة، بهذا الجيش الاسرائيلي وبأوامر الادارة الاميركية ثم تقف أمتنا العربية والاسلامية لاهية عن ذلك، كل بشؤونه أو أفراحه أو حسراته أو غزواته. أين الجماهير العربية والاسلامية التي أثبتت عبر التاريخ أصالتها وقوتها في كل المعارك وكل المحن.

«أين سلاحها ورجالها ومالها وثغورها وأين عزتها وعزوتها، واخواتكم المجاهدين يخوضون أعنف المعارك ويواجهون العدوان براً وبحراً وجواً طوال هذه الأسابيع السبعة الماضية في بيروت الصامدة على أرض لبنان الأشم.

«انني لأتوجه من موقعي هنا باسم هؤلاء المجاهدين الصامدين الصابرين الى الأجيال الصاعدة في أمتنا العربية، أتوجه الى أجيال المستقبل لأحملها المسؤولية التاريخية لتواصل حمل الراية والاستمرار في الجهاد والكفاح مهما عظمت التضحيات وازدادت صعوبة الطريق.

«لهذه أمتنا أمة عظيمة، أمة البركة والخير، أمة الجهاد والشهادة أمة النصر، وكنتم خير أمة أخرجت للناس».

صدق الله العظيم

«يا اخواني وأهلي ــ يا جماهيرنا العربية، يا أبناء أمتنا الاسلامية.

«انني من خلف متاريس بيروت ومن خنادق بيروت المجاهدة وبكل الآباء المتجمع الآن في بيروت الصامدة، وبكل عظمة الجهاد وروعة الجهاد الصادق، أحييكم يا أبناء أمتي العربية والاسلامية، أحييكم تحية الجهاد تحية النضال في هذا اليوم المبارك ونحن نستقبل عيدنا المبارك بقلوب يعمرها الايمان والثقة من عون الله وواثقة من نصره تعالى.

«أحييكم يا اخواني، يا جماهير أمتنا وأشد في

نفس الوقت على سواعد وأيادي هذه الحفنة المؤمنة المجاهدة التي تقف اليوم في بيروت المحاصرة وفي خنادق الجهاد تقاوم بكل قوة وصلابة وايمان دفاعاً عن الحمى وذوداً عن الأرض والكرامة والعزة والشرف، وحتى ترتفع الراية عالية خفاقة رغم العدوان ورغم الحصار.

«وأتوجه بالتحية خالصة من وجداني ومن صميم فؤادي الى هذه الجماهير اللبنانية ــ الفلسطينية الصامدة البطلة والى جماهير بيروت المجاهدة العظيمة لأحييكم تحية الصفاء والأخوة والمحبة والعرفان بالجميل، يا من تقفون اليوم تدافعون عن كل أمتنا العربية بهذه الشجاعة وبهذا الايمان وبهذه الصلابة «هذا العدوان الاسرائيلي الأميركي الأثيم البشع وآلته العسكرية الحديثة، وتكتبون على صفحة التاريخ بأحرف من نور وبنار هذه الصفحات المعتبة من تاريخ أمتنا العربية والاسلامية.

«يا جماهير أمتنا العربية ــ يا جماهير أمتنا الإسلامية يا جماهير شعبنا اللبناني والفلسطيني ــ يا جماهيرنا الصامدة في أرضنا المحتلة.

«معاً وسوياً وجنباً الى جنب نصنع الملاحم ونصنع المعجزات ونحقق لأمتنا ولتاريخنا ولحاضرنا ولمستقبلنا ولعقيدتنا عزة وفخاراً على جباه الزمن، بدمائنا وأرواحنا ومهجنا.

«ومعاً وسوياً على أرض فلسطين الحبيبة فلسطين..

«وانهما لثورة حتى النصر» (السفير، ٢١/٧/١٩٨٢).

كلمته الى مقاتلي القوات المشتركة، بتاريخ ١/٨/١٩٨٢:

«اخواني، أحبتي

«يا أبطال القوات المشتركة

«يا من خضتم أشرف معارك أمتكم العربية استمراراً لمعارك المجد التي نخوضها سوياً منذ شهرين، يا اخواني في القوات المشتركة أشد على أياديكم المباركة وأحيي شجاعتكم الباسلة وصمودكم أمام أعنف غاراته وصواريخه وبحريته.

«معاً وسوياً حتى فلسطين.. حتى القدس، وتحية لكل طفل وكل امرأة، في بيروت الشجاعة الصامدة.

«وانها لثورة حتى النصر» (وفا، ١/٨/١٩٨٢).

رسالته الى مقاتلي القوات المشتركة، بتاريخ ٤/٨/١٩٨٢:

«حصحص الحق وليس لكم والله الا الصبر والمثابرة والقتال القتال حتى النصر، فحيّ على الجهاد، لكل قادر على حمل السلاح، حيّ على الجهاد، لكل مناضل في القوات المشتركة. لقد أرادها ونحن لها بقوة أيماننا، وبصلابتنا.

«ان جميع القادة أخوانكم في جماهير أمتنا العربية معكم وتنظر اليكم نظرة الأمل والرجاء، وأنتم تدافعون بأسلحتكم البسيطة في وجه أحدث آلة الحرب الأميركية ــ الاسرائيلية، عما تبقى من شرف هذه الأمة وكرامتها وعزتها، من سيسقط منا، اختار احدى الحسينيين، ومن سيحيا منا أبقاه الله لاحدى الحسينيين موت أو شهادة هما مفتاح النصر.

«أذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا وان الله على نصرهم لقدير، الذين أخرجوا من ديارهم بغير حق الا أن يقولوا ربنا الله' صدق الله العظيم.

«فالى الملاحم، الى الملاحم، الى النصر الى النصر، يا صناع التاريخ. 'ولينصرن الله من ينصره' صدق الله العظيم.

«وانها لثورة حتى النصر» (وفا، ٥/٨/١٩٨٢)

رسالته الى مقاتلي القوات المشتركة بتاريخ ٥/٨/١٩٨٢:

«وما جعله الله الا بشرى، ولتطمئن قلوبكم به، وما النصر الا من عند الله، صدق الله العظيم.

«يا اخوتي ويا أحبتي أبطال القوات المشتركة.

«يا رفاق السلاح الصناديد في القوات المشتركة.

«يا أهلنا، كل أهلنا في بيروت الشجاعة المحاصرة.

«لقد خضتم هذه المعركة المشرفة بهذه البطولة الفريدة من نوعها؛ الفئة القليلة المؤمنة تصدت لأكبر آلة عسكرية اسرائيلية أميركية «وكم من فئة قليلة غلبت فئة كبيرة بعون الله». صدق الله العظيم.

«في واحدة من أشرف معارك العرب، الفئة القليلة المؤمنة تتصدى لهذا الهجوم الوحشي، تتصدى لأكثر من ثلاث فرق عسكرية اندفعت الى بيروت على عدة محاور تساندها البحرية الاسرائيلية والطيران الاسرائيلي والمدفعية والصواريخ الاسرائيلية، وقد ظنت أنها بهذه الاندفاعة العسكرية الجيدة التخطيط والمدعومة بهذا الدعم الكبير يمكنها أن تفرض ارادتها ومخططها، فاذا بهذه الفئة المؤمنة القليلة العدد والعتاد، الكبيرة الايمان والارادة أن تثبت أصالتها وتثبت شجاعتها وتثبت قدرتها على المواجهة المذهلة في ظل هذه الظروف العسكرية البالغة التعقيد. واذا بهذا الشعب يصمد كأروع ما يكون الصمود ويتحمل كأروع ما يكون التحمل هذا العدوان الوحشي.

«الى كل طفل في بيروت الصامدة الى كل امرأة في بيروت الشجاعة الى كل الصامدين اللبنانيين والفلسطينيين في بيروت المحاصرة تحية اكبار وتحية تقدير وتحية محبة وتحية عرفان بالجميل.

«الى كل هؤلاء الذين لصمودهم وايمانهم أكبر الاثر في هذا الثبات وهذا التصدي. كما وأن أمتنا العربية ستظل مدينة لهم بهذا الموقف المثابر الصامد الشجاع. فهكذا تكتب الشعوب صفحات تاريخها.

«تحية اكبار واعتزاز الى الابطال الابطال في القوات المشتركة، تحية صادرة من القلب الى قلوبكم التي يغمرها الايمان والارادة، فتصدت وتحدت وصمدت وقاتلت وجاهدت خير الجهاد وأشرف الجهاد وأنبل الجهاد.

«يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القتال وهو كره لكم وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم» صدق الله العظيم.

«اشد على أياديكم فرداً فرداً وأحييكم مناضلاً مناضلاً وبوركت سواعدكم على الزناد وأياديكم تحمل السلاح والارادة، المجد كل المجد للشهداء الابرار. «وان تنصروا الله ينصركم ويثبت أقدامكم» صدق الله العظيم. (وفا، ١٩٨٢/٨/٥)

رسالته الى مقاتلي القوات المشتركة وأهالي بيروت، بتاريخ ١٩٨٢/٨/١١:

«اخوتي، أحبتي، أيها المقاتلون البواسل:

«اخوتي المجاهدون الابطال:

«أهلنا يا أحبتنا يا جماهيرنا الصامدة في بيروت:

«يا أبطالنا الاشاوس في كل المحاور:

«يا أهلنا يا أحبتنا في كل لبنان الاشم.

«لقد كان يوم أمس وأمس الاول، يومان مشهودان من أيام الحرب الضارية التي نخوضها منذ سبعة وستين يوماً متواصلة، حيث ركز العدو الصهيوني نيران طائراته ودباباته وبوارجه ومدافعه للنيل من صمودنا وعزيمتنا وثباتنا في كل محاور ومواقع القتال.

«ولكنكم أيها الابطال كعهدنا بكم رجالاً أشداء صامدين عن بيروت الأبية التي ترفض أن تركع وترفض أن تستسلم وترفض أن تهان.

بيروت العظيمة التي يقف أهلها ومقاتلوها وقفة الكبرياء والعز والمجد ليس دفاعاً عن أنفسهم وحسب، وانما دفاعاً عما تبقى لهذه الأمة العربية من شرف وكرامة وارادة، وحتى لا تستباح هذه المنطقة ويسود فيها العصر الاسرائيلي ويطغى عليها قانون شارون وبيغن.

«تحية لكم من الاعماق يا اخوتي وأحبتي، أبطالنا البواسل. تحية لجهادكم العظيم وصمودكم المعجز ومثابرتكم الشجاعة. تحية لكم من كل مواقعكم. تحية لجهادكم الحق الذي به تصنعون أروع نماذج المجد وتسطرون أروع صفحات التاريخ بأحرف من نور ونار.

«وكم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة باذن الله»

«ان تنصروا الله ينصركم ويثبت أقدامكم» صدق الله العظيم.

«وانها الثورة حتى النصر» (وفا، ١٩٨٢/٨/١١)

رسالته الى مقاتلي القوات المشتركة وأهالي بيروت، بتاريخ ١٩٨٢/٨/١٤:

«يا اخواني، يا أحبتي، أبطالنا البواسل في القوات المشتركة:

«يا أهلي، يا أحبائي، يا سكان بيروت الصامدين:

«يا جماهيرنا الشجاعة في لبنان الاشم:

«يا جماهيرنا المرابطة تحت الاحتلال:

«لكم كل المجد، لكم الفخار كل الفخار، وأنتم

تجتازون وتواجهون هذا الجحيم الذي يصبه علينا أعداؤنا براً وبحراً وجواً. لكن أنتم الصامدون الصامدون وأنتم الثابتون الثابتون، وأنتم المؤمنون المؤمنون، تؤلفون هذه القوة مع الجماهير الأبية الصادقة، رافضة المذلة والهوان والاستسلام، ولكنها الصامدة المؤمنة الثابتة. ويسألون متى نصر الله، الا أن نصر الله قريب".

«لقد ظنوا أنهم يستطيعون بطائراتهم وحمم وبمدفعيتهم وقذائفها وبدباباتهم وجنازيرها أن يؤثروا على هذا الايمان العميق، وهذه الارادة الصلبة، ولكنكم أثبتم لهم أننا مستعدون لهذه المواجهة غير المتكافئة التي يفرضونها علينا، وبكل الأصالة والرجولة والثبات والايمان مستعدون أن نطعم جنازير هذه الدبابات أجسادنا حتى لا يمروا، وحتى تبقى بيروت الأبية، بيروت الصامدة، عزيزاً منالها، وحتى لا يطأها الغزاة ولن يطئوها بإذن الله.

«فبيروت لن تستسلم، بيروت لن تركع، يا كل امرأة يا كل طفل يا كل رجل في بيروت الشامخة الصامدة. اليكم ألف تحية ومحبة وتقدير.

«يا كل مناضل ومناضلة، يا كل مجاهد ومجاهدة، أشد على أياديكم ونقبل معاً حبات تراب بيروت التي صمدت والتي تفوح منها رائحة البارود والنار وتتمازج وتختلط مع دماء الشهداء الابرار الأحبة. بيروت التي استعصت على الغزاة منذ أكثر من سبعين يوماً، والمعركة لا زالت سجال، بالرغم من أن بيروت وأبطالها يواجهون في هذا الرباط آلة الحرب الأميركية ـ الاسرائيلية الجهنمية الحديثة والتي يواجهها ايمانكم ويتحداها صمودكم وتقف أمامها ارادتكم». (وفا، ١٤/٨/١٩٨٢).

رسالته الى رئيس الوزراء اللبناني شفيق الوزان، بتاريخ ٣٠/٨/١٩٨٢:

بسم الله الرحمن الرحيم

ان الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة يقاتلون في سبيل الله، فيقتلون ويقتلون وعداً عليه حق من التوراة والانجيل والقرآن. ومن أوفى بعهده من الله فاستبشروا ببيعكم الذي بايعتم به، وذلك هو الفوز العظيم.

صدق الله العظيم

«دولة الأخ السيد/ شفيق الوزان، رئيس وزراء لبنان المحترم:

«تحية الجهاد وبعد:

«يسعدني ويشرفني في هذه اللحظات المصيرية من تاريخ أمتنا، أن أتقدم منكم ومن جماهير بيروت الشجاعة المؤمنة، بأسمى آيات التقدير والمحبة والعرفان بالجميل لما قمتم به، ومدينة العرب الشامخة الأبية، بيروت، من ملحمة بطولية في مواجهة الغزاة الصهاينة، فاستعصت عليه لبطولة بيروت وتضحيات بيروت وصمود بيروت.

«وسيذكر العالم باحترام وتقدير واجلال هذا القرار الشجاع بالدفاع عن المدينة الذي اتخذته جماهير بيروت الباسلة بكل قواهم وكل أطفالهم وكل نسائهم، جنباً الى جنب مع القوات المشتركة اللبنانية الفلسطينية، ومعهم كل المدافعين عن المدينة البطلة.

«ولن ينسى العالم هذا الصمود الأسطوري لمدينة بيروت وأهلها المجاهدين برغم الحصار الشديد الخانق الذي واجهته المدينة الشامخة، وبرغم التجويع والتعطيش والارهاب والمذابح التي واجهتها، وبرغم القصف والتدمير عليها ليلاً نهاراً من البر والبحر والجو.

«أن بيروت يا أخي دولة الرئيس، هي اليوم نهج ورسالة تشق طريقها الى وجدان وقلوب وعقول جماهير أمتنا بل للبشرية جمعاء لتفتح آفاقاً عريضة رحبة أصيلة لكل الذين آمنوا باعجاز الجهاد لمدينة بيروت ومعجزة الملاحم التي صنعوها بدمائهم وأجسادهم في مواجهة أبشع آلة للحرب والدمار تسلح بها جيش الغزاة الاسرائيليين ضد الشعبين اللبناني والفلسطيني وبدعم كامل من الولايات المتحدة الأميركية وعلى كافة الصعد العسكرية والسياسية والمالية والدبلوماسية مع الأسلحة المتفوقة المتطورة بما فيها الاسلحة المحرمة دولياً والتي كان لبنان وكانت بيروت وأهلها الصامدين حقل تجارب وساحة مجازر لارهابهم الرسمي المنظم.

«واذا كان المجد والفخار قد عقدا لمدينة بيروت عن حق وعن جدارة وعن أصالة، فان شعبنا الفلسطيني وثورته المسلحة وقواته المقاتلة، يتقدمون من اخوانهم وأحبتهم جماهير بيروت بكل الاجلال والتقدير والمحبة باسم كل الشهداء الابرار الذين سقطوا دفاعاً عن الحق والعدل

دفاعاً عن أمتنا العربية كلها في بيروت.

«ففي بيروت تعمق الايمان وتوحدت الارادة، وامتزج الدم في هذا التزاوج اللبناني ــ الفلسطيني ومعهم كل المجاهدين ليدخل التاريخ من أوسع أبوابه ملحمة وبطولة وبسالة وحدة وتطلعاً نبوياً الى استعادة الأمة لايمانها وثقتها بنفسها ولذاتها ولجهادها في مواجهة الخصوم.

«انني أتقدم منكم يا أخي دولة الرئيس، ومن أهالي بيروت، الأبطال ومن كل أهل لبنان، ومن جميع جماهيره المؤمنة الصامدة، رفاق الخندق في هذا الرباط المتقدم بعهد المجاهدين الصادقين لأخوانهم المجاهدين، باننا سنحمل الراية والى الأبد في وجداننا وقلوبنا وعقولنا! هذا المجد الذي صنعه جهاد بيروت ايماناً وسلاحاً من أجل فلسطين ومن أجل أمتنا وعقيدتنا.

«انني ومن موقعي كرئيس للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية والقائد العام للقوات المشتركة اللبنانية ــ الفلسطينية، والقائد العام للقوات الفلسطينية أنقل اليكم قرار قيادة الثورة الفلسطينية بمنح وسام «صمود بيروت المجاهدة» الى جميع الأبطال المقاتلين المجاهدين، دفاعاً عن بيروت الذين صنعوا ملحمة ومعجزة الصمود في بيروت لتظل منارة للأجيال وشعلة ثورية مضيئة للعالم كله.

«أرجو من الأخ دولة الرئيس، أن ينقل الى جميع أهالي بيروت ولبنان محبة وعرفان أبناء فلسطين، ووسام «صمود بيروت المجاهدة» المعمد بالدم على أرض المعركة المجيدة، عنواناً لأخوتنا، وعنواناً لتلاحمنا حتى ترتفع رايات أمتنا عالية خفاقة فوق أرضنا المحررة وحتى القدس بعونه تعالى. ﴿وما النصر الا من عند الله﴾» (وفا، ١٩٨٢/٨/٣٠).

ثانياً ــ مشاريع قرارات

نص مشروع القرار الاسباني، المقدم الى مجلس الأمن، بشأن الموقف من العدوان الصهيوني على لبنان(*):

«ان مجلس الأمن الدولي:

«بالاشارة الى القرارين ٥٠٨ للعام ١٩٨٢ و٥٠٩ للعام ١٩٨٢.

«وبعد الاطلاع على تقرير الأمين العام المؤرخ في ٧ حزيران ١٩٨٢.

«وبعد الاطلاع على الردين الايجابيين الموجهين للأمين العام من الحكومة اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية.

«١ ــ يدين عدم احترام اسرائيل للقرارين ٥٠٨ و٥٠٩ للعام ١٩٨٢.

«٢ ــ يطالب الأطراف بالالتزام فوراً بالقواعد الملحقة باتفاقية لاهاي حرفياً.

«٣ ــ يصر من جديد على أن تسحب اسرائيل قواتها العسكرية فوراً دون قيد أو شروط حتى الحدود الدولية اللبنانية المعترف بها.

«٤ ــ يطالب جميع الأطراف من جديد تنفيذ الأحكام الواردة في الفقرة الأولى من القرار ٥٠٨ للعام ١٩٨٢ والتي تقضي بوقف كافة النشاطات العسكرية فوراً وفي آن واحد في لبنان، وكذلك على جانبي الحدود اللبنانية ــ الاسرائيلية.

«٥ ــ يطالب بوضع حد لكافة العمليات الحربية خلال مهلة مدتها ست ساعات وفقاً للقرارين ٥٠٨ للعام ١٩٨٢ و٥٠٩ للعام ١٩٨٢.

«٦ ــ يقرر الاجتماع من جديد في حالة عدم احترام القرار، لتدارس الاجراءات العملية وفقاً لميثاق الأمم المتحدة (السفير، ١٩٨٢/٦/١٠).

مضمون مشروع القرار الفرنسي، بشأن الوضع في لبنان، كما وزعته البعثة الفرنسية في الأمم المتحدة:

«أولاً ــ دعوة جميع الأطراف الى الالتزام بالقرار ٥٠٩ الصادر عن الأمم المتحدة والذي يدعو الى وقف اطلاق النار في لبنان وسحب القوات الاسرائيلية منه.

«ثانياً ــ انسحاب القوات الاسرائيلية مسافة لم تحدد عن محيط بيروت.

«ثالثاً ــ انسحاب المقاومة الفلسطينية من مواقعها داخل بيروت الى حدود يتم تحديدها في وقت لاحق.

«رابعاً ــ نزول قوات السلطة اللبنانية لتحتل

(*) استخدمت الولايات المتحدة الأميركية حق النقض (الفيتو) ضد مشروع القرار هذا.

الامكنة التي تنسحب منها قوات المقاومة في بيروت الغربية، بحيث تفصل بين القوات الاسرائيلية وقوات المقاومة.

«خامساً ــ مشروع القرار الفرنسي يطلب من الامين العام للامم المتحدة جافيير بيريز دي كوبار تشكيل قوات دولية لمساعدة الجيش اللبناني» (السفير، ١١٨٢/٦/٢٦).

مشروع ورقة العمل الفرنسية ــ المصرية المقدمة لمجلس الامن الدولي كما نقلتها وكالات الانباء في ١٩٨٢/٧/٣:

تتكون المبادرة التي قدمت الى رئيس مجلس الامن بوصفها ورقة عمل وليس مشروع قرار من خمسة أقسام مترابطة هي:

«١ ــ مطالبة جميع الاطراف المتنازعة بمراعاة وقف اطلاق النار على الفور وبصورة دائمة في جميع أنحاء لبنان، ومطالبة القوات الاسرائيلية بالانسحاب الفوري من ضواحي بيروت الى مسافة مقبولة، كخطوة أولى نحو انسحاب شامل لهذه القوات من لبنان. ومطالبة القوات الفلسطينية بمغادرة بيروت الغربية مع أسلحتها الخفيفة الى أحد المخيمات التي سيتم تحديدها فيما بعد، ويستحسن أن يكون المخيم خارج بيروت.

«ويتم الانسحاب على أساس شروط توافق عليها الأطراف المعنية.

«٢ ــ المطالبة بانسحاب جميع القوات الاجنبية من لبنان، عدا تلك التي قد تسمح لها الحكومة اللبنانية الشرعية بالبقاء، واعلان مجلس الامن عن مساندته للحكومة اللبنانية في جهودها الرامية الى تعزيز سيادتها على سائر الأراضي اللبنانية.

«٣ ــ مطالبة الأمين العام للامم المتحدة بوضع مراقبين تابعين للأمم المتحدة بصورة عاجلة، مهمتهم مراقبة وقف اطلاق النار واجلاء القوات عن بيروت وضواحيها، بالاتفاق مع الحكومة اللبنانية. ومطالبة الأمين العام للامم المتحدة بتقديم تقرير عن امكانية نشر قوات سلام تابعة للأمم المتحدة قد تأخذ مواقعها الى جانب الجيش اللبناني.

«٤ ــ مطالبة مجلس الامن بالاعلان عن أن تسوية الأزمة اللبنانية ينبغي أن تساعد على تنشيط البدء في الاجراءات الرامية الى اقرار سلام دائم في المنطقة على أساس توفير الأمن لجميع الدول والعدالة لجميع الشعوب.

«ولتحقيق هذا الهدف ينبغي على مجلس الامن أن يؤكد من جديد حق جميع دول المنطقة في الحياة الآمنة طبقاً لقرار مجلس الامن الرقم ٢٤٢. كما يؤكد الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني بما فيها حقه في تقرير مصيره مع كل مايترتب عليه من نتائج مع الاخذ في الاعتبار واقع تمثيل الشعب الفلسطيني في المفاوضات التي ينبغي أن تشترك فيها منظمة التحرير الفلسطينية.

[ولتحقيق هذا الفرض يتضمن المشروع مطالبة جميع الاطراف المعنية بالاعتراف المتبادل].

«٥ ــ على الأمين العام للامم المتحدة تقديم اقتراحاته بالتشاور مع جميع الأطراف المعنية بما فيها ممثلي الشعب الفلسطيني، وأن يطلع المجلس بصورة منتظمة بكل مايجري وذلك قبل موعد نهائي يتم تحديده فيما بعد. كما أن الدول الاعضاء مدعوة للتعاون مع منظمة الامم المتحدة لتطبيق هذا القرار» (النداء، ١٩٨٢/٧/٤).

نص مشروع دول حركة عدم الانحياز المقدم الى مجلس الامن حول لبنان:

«ــ ان مجلس الامن الدولي يلفت النظر مجدداً الى قراراته رقم ٥٠٨ و٥٠٩ و٥١١ و٥١٢ و٥١٣ و٥١٥ و٥١٦ و٥١٧ (وكانت الفقرة قبل التعديل تنص على أن المجلس يؤكد قراراته).

«ــ يعبر المجلس عن قلقه البالغ بسبب استمرار العمليات العسكرية في لبنان وخصوصاً في داخل وحول بيروت لذلك:

«أولاً ــ يطلب من اسرائيل وجميع أطراف النزاع التعاون بشكل كامل من أجل تنفيذ بنود وقرارات مجلس الامن الدولي بوقف جميع العمليات العسكرية في لبنان خصوصاً في داخل وحول بيروت. (وكانت الفقرة تبدأ بصيغة «يأمر اسرائيل»).

«ثانياً ــ يأمر برفع جميع القيود فوراً من حول بيروت والسماح بالدخول الحر للسلع الخاصة بالاحتياجات الضرورية للسكان المدنيين في بيروت.

«ثالثاً ــ يطلب من مراقبي الامم المتحدة في منطقة بيروت أن يقدموا تقريراً الى الأمين العام للأمم المتحدة عن كل ما يجري في بيروت.

«رابعاً ــ يطلب أن تتعاون اسرائيل بشكل كامل في الجهود لتأمين انتشار قوة المراقبين وتأمين سلامتهم وفق ما طلبته حكومة لبنان.

«خامساً ــ يطلب أن يرفع الأمين العام تقريراً في أقرب وقت ممكن (وكانت العبارة الأساسية تنص أنه خلال ٢ ساعات).

سادساً ــ يقرر أن ينعقد المجلس مرة أخرى في حال الضرورة آخذاً بعين الاعتبار التقرير الذي سيرفع الى الامين العام» (السفير، ١٩٨٢/٨/١٢).

ثالثاً ــ قرارات مجلس الامن الدولي

نص قرار مجلس الامن رقم (٥٠٨) بشأن انسحاب القوات الاسرائيلية من الأراضي اللبنانية:

«ان مجلس الأمن الدولي:

«اذ يذكر بقراري مجلس الامن رقم ٤٢٥ و٤٢٦ وبالقرارات اللاحقة خصوصاً قرار مجلس الامن الدولي ٥٠١.

«آخذاً العلم برسالة مندوب لبنان الدائم وبالوضع في منطقة الحدود اللبنانية الاسرائيلية.

«مبدياً قلقه العميق ازاء تدهور الوضع الراهن في لبنان ونتائج ذلك على السلام والامن في المنطقة.

«ومبدياً قلقه العميق إزاء خرق سلامة أراضي لبنان واستقلاله وسيادته.

«معيداً تأكيد البيان الصادر عن رئيس مجلس الامن الدولي واعضائه في الرابع من حزيران ١٩٨٢، كذلك النداء الملح الصادر عن الامين العام في الرابع من حزيران ١٩٨٢.

«آخذاً العلم بتقرير الامين العام:

«أولاً ــ يحث كل أطراف النزاع على الوقف الفوري والمتبادل لكل النشاطات العسكرية داخل لبنان وعبر الحدود اللبنانية الاسرائيلية في وقت لا يتعدى الساعة السادسة بالتوقيت المحلي من يوم الأحد السادس من حزيران.

«ثانياً ــ يطلب من كل الأعضاء الذين هم في موقع يسمح لهم بذلك أن يمارسوا نفوذهم على المعنيين حتى يمكن احترام وقف العمليات العدائية استناداً الى قرار مجلس الامن الدولي الرقم ٤٩٠.

«ثالثاً ــ يطلب من الأمين العام القيام بكل الجهود الممكنة لضمان تنفيذ هذا القرار وتطبيقه واعداد تقرير الى المجلس في أسرع وقت ممكن وبما لا يتعدى الثماني والأربعين ساعة». (السفير، ١٩٨٢/٦/٦).

نص قرار مجلس الأمن رقم (٥٠٩) بشأن انسحاب القوات الاسرائيلية من لبنان:

«ان مجلس الامن، اذ يذكر بقراريه رقم ٤٢٥ (١٩٧٨) بتاريخ ١٩ آذار ١٩٧٨ و٥٠٨ (١٩٨٢) بتاريخ ٥ حزيران ١٩٨٢، واذ يشعر بالقلق الشديد ازاء الوضع كما وصفه الأمين العام في تقريره الذي قدمه الى المجلس.

«واذ يؤكد مجدداً الى الاحترام الصارم لوحدة أراضي وسيادة لبنان واستقلاله السياسي داخل حدوده المعترف بها دولياً.

«١ ــ يطلب من اسرائيل سحب كل قواتها العسكرية فوراً وبدون شروط الى الحدود اللبنانية المعترف بها دولياً.

«٢ ــ يطلب من كل الأطراف التقيد تقيداً تاماً بشروط الفقرة الاولى من القرار رقم ٥٠٨ (١٩٨٢) التي دعتهم الى الوقف الفوري وفي آن واحد لكل النشاطات العسكرية داخل لبنان وعبر الحدود الاسرائيلية ــ اللبنانية.

«٣ ــ يدعو كافة الأطراف الى ابلاغ الامين العام قبولها للقرار الحالي خلال ٢٤ ساعة.

«٤ ــ يقرر الاستمرار في وضع يده على الموضوع» (السفير، ١٩٨٢/٦/٨).

بيان الأمين العام للأمم المتحدة في اجتماع مجلس الأمن الدولي الذي جرى فيه التصويت على القرار ٥٠٩:

«١ ــ ان التقرير الحالي يقدم متابعة لقرار

مجلس الأمن رقم ٥٠٨ (١٩٨٢) الذي تم تبنيه بالاجماع خلال اجتماع مجلس الأمن رقم ٢٣٧٤ في الساعة ١٧,٣٠ بتوقيت نيويورك من تاريخ ٥ حزيران ١٩٨٢. وقد دعا مجلس الأمن في هذا القرار كل أطراف النزاع الى الوقف الفوري وفي آن واحد كل العمليات العسكرية داخل لبنان وعبر الحدود اللبنانية ــ الاسرائيلية وفي موعد لا يتجاوز الساعة ٦,٠٠ حسب التوقيت المحلي من تاريخ ٦ حزيران ١٩٨٢.

«كما طلب مني أيضاً مجلس الأمن أن أبذل كل الجهود الممكنة لضمان تنفيذ القرار والتقيد به، وأن أقدم تقريراً لمجلس الأمن في أقرب وقت ممكن وفي موعد لا يتجاوز ٤٨ ساعة من تاريخ تبني القرار.

«٢ ــ وكما يعلم المجلس، فانني قبل تبني القرار كنت قد وجهت نداء عاجلاً لكل الأطراف لوقف العمليات القتالية. وبعد تبني القرار، أكد ممثل منظمة التحرير الفلسطينية التزامها بوقف كل العمليات العسكرية عبر الحدود اللبنانية مع الاحتفاظ بحقها في الرد في حال أي عدوان اسرائيلي. وفي الساعة ٢٣,٠٠ البارحة حسب توقيت نيويورك أعلمنا ممثل اسرائيل الدائم أنه على الرغم من أن ردات فعل اسرائيل كانت ممارسة لحقها في الدفاع عن النفس، الا أن قرار مجلس الأمن سيعرض على الحكومة الاسرائيلية.

«٣ ــ وفي رسالة الى الجنرال كالاهان، قائد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، أصدرت اليه التعليمات أن يستخدم كل الامكانيات المتوفرة لمتابعة ندائي لكل الأطراف وقرار مجلس الأمن اللاحق.

«٤ ــ اني آسف أن أقول أنه بالرغم من كل الجهود التي بذلت خلال الليل، لم يكن ممكناً التوصل الى وقف اطلاق النار. والواقع أن الأعمال القتالية قد تصاعدت بخطورة. وفي هذا الصدد، فانه من المناسب تسجيل أن السيد ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية تجاوباً مع رسالة مني، أعلمني أنه بالرغم من الغارات الجوية الاسرائيلية الكثيفة بعد الوقت المحدد لوقف اطلاق النار، فانه قد أصدر أوامره لكل وحدات منظمة التحرير الفلسطينية بعدم اطلاق النار لفترة أخرى غير محددة. وقد كان هذا بالطبع قبل بدء العمليات الأرضية الاسرائيلية.

«٥ ــ وفيما يلي المعلومات التي وصلتنا من قائد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان:

«ــ بين الساعة ٢١,٠٠ بتوقيت غرينيتش من تاريخ ٥ حزيران والساعة ٤,٠٠، بتوقيت غرينيتش من تاريخ ٦ حزيران كان هناك تبادل اطلاق نار متقطع وخفيف بين مراكز العناصر المسلحة (المؤلفة بشكل رئيسي من وحدات منظمة التحرير الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية) من جهة والقوات الاسرائيلية وقوات الأمر الواقع من جهة أخرى، وحصل التبادل في أو أثر على المناطق التالية. من جهة لبنان، صور وضواحيها وقلعة الشقيف والنبطية ومنطقة كوكبا ــ حاصبيا ومن الجهة الاخرى، مرجعيون في لبنان ومنطقة المطلة في اسرائيل.

«ــ من الساعة ٤,٢٤، بتوقيت غرينيتش (أي ٦,٢٤، حسب التوقيت المحلي وبعد وقت وقف اطلاق النار الذي حدده مجلس الأمن) حتى الساعة ١٢,٢٥ بتوقيت غرينيتش، قامت اسرائيل بشن غارات جوية مكثفة. سجلت القوات الدولية ١١٠ غارات منها. وجرت هذه الغارات بشكل رئيسي على منطقة قلعة الشقيف وصور وضواحيها حيث جوبهت بنيران المدفعية المضادة وشوهدت احدى الطائرات وهي تسقط شمالي الليطاني بالقرب من قلعة الشقيف.

«ــ حوالي الساعة ٩,٣٠، بتوقيت غرينيتش، ذكرت القوات الدولية بان قوات برية اسرائيلية تضم عدداً كبيراً من الدبابات وناقلات الجنود المسلحة بدأت بالتحرك الى داخل الأراضي اللبنانية. وقد تحركت هذه القوات على محاور رئيسية، في الغرب على الطريق الساحلي، وفي القطاع الأوسط باتجاه الطيبة وجسر القعقعية، وفي القطاع الشرقي عبر منطقة كفرشوبا ــ شبعا. وفي الساعة ٢١,٠٠ بتوقيت غرينيتش أبلغ أن القوات الاسرائيلية وصلت الى المواقع التالية: صور على الطريق الساحلي حيث علم أن قتالاً عنيفاً يدور، وفي القطاع الشرقي، تتحرك الطوابير الاسرائيلية باتجاه حاصبيا. كما أنه يوجد ايضاً تمركز مكثف للدبابات في منطقتي الخردلي وبلاط. وقد أبلغني الجنرال كالاهان بقصف جوي كبير جداً لصور والذي من المحتم أنه قد أدى الى سقوط ضحايا وكذلك الى دمار كبير.

«٦ ــ وفيما كانت القوات الاسرائيلية تتحرك الى جنوب لبنان، أصدر قائد القوات الدولية تعليماته بأن توضع كل الاجراءات العملية المتخذة موضع التنفيذ من قبل كل الوحدات الدولية. وتتضمن هذه الاجراءات صد القوات المتقدمة واجراءات دفاعية أيضاً. أن القوة والوزن الكبيرين للقوات الاسرائيلية حالت دون امكانية ايقافها، وقد تم اجتياح مراكز القوة الدولية المتواجدة على خط الهجوم أو انه تم الالتفاف حولها.

«٧ ــ ان قوة لأمم المتحدة المؤقتة في لبنان هي بالطبع قوة لحفظ السلام مع مهمة خاصة أوكلها اليها مجلس الامن وتقوم على افتراض أن كل أطراف النزاع ستتخذ الخطوات الضرورية للامتثال لقرارات مجلس الأمن. أن القوة الدولية ليس لديها الصلاحية ولا القدرة العسكرية على مجابهة اجتياح كالذي يحصل الآن، والذي يقدر باكثر من فرقتين ميكانيكيتين مع مساندة بحرية وجوية كاملة.

«٨ ــ وفي الختام، يجب أن أبلغ المجلس بعميق الأسف أن جندياً نرويجياً قد قتل نتيجة اصابته بشظية في ظروف غير واضحة حتى الآن. وسأرفع تقريراً الى المجلس حول أية تطورات أخرى». (السفير، ٨/٦/١٩٨٢).

نص القرار رقم (٥١٥) الصادر عن مجلس الامن بشأن رفع الحصار عن بيروت(*):

«ان مجلس الامن،

«اذ يبدي قلقه العميق من وضع السكان المدنيين في بيروت،

«واذ يشير الى المبادىء الانسانية لمعاهدة فيينا للعام ١٩٤٩ وللموجبات المترتبة على الأنظمة الملحقة بمعاهدة لاهاي للعام ١٩٠٧،

«واذ يذكر بقراريه ٥١٢ و٥١٣،

«١ ــ يطلب من حكومة اسرائيل أن ترفع فوراً الحصار عن مدينة بيروت بغية السماح بارسال المؤن وسد الحاجات الملحة للسكان المدنيين والسماح بتوزيع المساعدات الواردة من وكالات الأمم المتحدة والوكالات غير الحكومية خصوصاً اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

«٢ ــ يطلب من الأمين العام ارسال نص هذا القرار الى حكومة اسرائيل وابقاء المجلس مطلعاً على تنفيذه» (النهار، ٣٠/٧/١٩٨٢).

رابعاً ــ بيانات

بيان وكالة «تاس» حول العدوان الاسرائيلي الجديد ضد لبنان:

«تشهد الحقائق على ان قيادة اسرائيل شنت عدواناً واسعاً مكثفاً على لبنان وتحاول اغراق حركة المقاومة الفلسطينية بالدم ورفع قضية احقاق حقوق الفلسطينيين أصلاً من جدول الأعمال. وفي نفس الوقت تود تل أبيب بهذه الأعمال القرصنية تخويف الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة الذين يناضلون بصلابة ضد الاحتلال الاسرائيلي من أجل حريتهم واستقلالهم.

«إن العدوان الاسرائيلي الجديد قد شن بموافقة ودعم واشنطن التي سلحت اسرائيل حتى الاذقان وتدفعها بسياستها نحو القيام بالأعمال الاجرامية المعادية للعرب. إن الهجوم على لبنان حصيلة مباشرة لصفقة كامب ديفيد و«التعاون الاستراتيجي» الأميركي الاسرائيلي. ويرى العالم كله اليوم بمزيد من الوضوح أية ثمار يأتي بها تواطؤ واشنطن وتل أبيب.

«إن وكالة «تاس» مخولة بأن تعلن أن الاتحاد السوفياتي يدين بحزم عدوان اسرائيل على الشعبين اللبناني والفلسطيني. إن المحاولة لفرض الارادة على العرب وحملهم على التخلي عن حقوقهم الشرعية واخضاعهم للخطط العسكرية الاستراتيجية للامبريالية في الشرق الأوسط هي مغامرة قد تكلف غالياً اسرائيل نفسها وشعبها. ويطالب الاتحاد السوفياتي بالانهاء الفوري لاقتحام اسرائيل المسلح إلى لبنان وانسحاب القوات الاسرائيلية إلى أراضيها. وعلى مجلس الأمن الدولي الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية عن دعم السلام العالمي والأمن الدولي اتخاذ التدابير فوراً لقطع دابر العدوان وارغام اسرائيل على

(*) قدم المشروع من قبل اسبانيا، ولم تشارك الولايات المتحدة الأميركية في التصويت.

احترام ميثاق وقرارات الامم المتحدة وحماية سيادة لبنان وحرمة أراضيه والحقوق والمصالح الشرعية للشعوب العربية.

«إن عدوان اسرائيل على لبنان والشعب الفلسطيني يدفع مجدداً الشرق الاوسط نحو الهاوية الخطرة. إن الحيلولة دون انفجار حربي جديد هناك يهدد السلام العالمي وارجاع تطور الاحداث في الشرق الأوسط إلى مجرى البحث عن الحل الشامل والعادل للنزاع العربي الاسرائيلي هو الواجب الاولوي على كافة البلدان والشعوب التي تعز عليها قضية السلام والعدالة» (وكالة تاس، ٨/٦/١٩٨٢).

نص بيان الحكومة السوفياتية

«يتواصل عدوان اسرائيل على لبنان. ورغم وقف اطلاق النار المعلن فإن القوات الاسرائيلية تواصل العمليات الحربية ضد اللبنانيين والفلسطينيين. وتفيد الانباء أنه يجري التحضير للهجوم على العاصمة اللبنانية بيروت.

«وتمارس اسرائيل عمل ابادة اجرامياً في لبنان.

«وتقوم قوات المعتدي في الواقع وبدون أن ترجم أحداً بقتل الفلسطينيين جميعاً كما ويلقى مصرعهم آلاف اللبنانيين. وتحاول قوات الاسرائيليين أن تغرق بالدم نضال الشعب الفلسطيني في سبيل حريته واستقلاله.

«ويثير الغضب في الاتحاد السوفياتي وكذلك في العالم أجمع الطغيان الوقح لاسرائيل. ومن الجلي أن العدوان الاسرائيلي ينفذ ضمن إطار ما يسمى «التعاون الاستراتيجي» بين تل أبيب وواشنطن.

«ويتعرض للخطر مصير لبنان كدولة مستقلة وموحدة.

«ويتعرى أكثر فأكثر مخطط تقسيم لبنان ووضع ما يسمى «القوات المتعددة الجنسيات» في الأراضي اللبنانية والتي تشكل القوات الاميركية العصب الرئيسي لها.

«إن أعمال اسرائيل وجماتها تولد خطراً على الدول العربية الأخرى أيضاً. ويبدو واضحاً الخط نفسه في إخضاع الأقطار العربية، الواحد تلو الآخر، إلى املاء الارادة الامبريالية. علماً بأنه يجري الرهان عندئذ على تفرق شمل العرب. وعلى أنه لن يتسنى لهم توحيد الجهود لاغاثة الضحية الجديدة للعدوان.

«إن مصلحة السلام في الشرق الاوسط والمصالح الواسعة للامن الدولي تتطلب اتخاذ تدابير فعالة بلا ابطاء لايقاف العدوان وايقاف اطلاق النار وسحب القوات الاسرائيلية من الأراضي اللبنانية وتطالب بهذا القرارات التي أصدرها مجلس الامن الدولي بالاجماع. ولا بد من تنفيذها. وهذا اليوم مسألة حيوية.

«إن الاتحاد السوفياتي يقف فعلاً وليس بالاقوال إلى جانب العرب ويعمل على أن يخرج المعتدي من لبنان. وكان ينبغي على من يقود حالياً سياسة اسرائيل الا ينسى بأن الشرق الاوسط منطقة تقع بالقرب من الحدود الجنوبية للاتحاد السوفياتي وأن الاحداث فيه لا بد وأن تمس مصالح الاتحاد السوفياتي. إننا نحذر اسرائيل بهذا الصدد.

«وتطرح الحرب التي تشنها اسرائيل في لبنان بكل حدة مسألة الوضع في الشرق الاوسط عموماً والذي تحول الآن إلى بؤرة للتوتر الدولي أكثر خطورة.

«وتطالب الحكومة السوفياتية بإيقاف هذا العدوان الوقح. وسيعمل الاتحاد السوفياتي كل ما في وسعه لاحلال السلام الوطيد بهذه المنطقة» (وكالة تاس، ١٥/٦/١٩٨٢).

بيان حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الصادر في ٢٦/٦/١٩٨٢:

«يتواصل عدوان اسرائيل على لبنان وعلى رغم وقف اطلاق النار المعلن فإن القوات الاسرائيلية تواصل العمليات الحربية ضد اللبنانيين والفلسطينيين. وتفيد الانباء أنه يجري التحضير للهجوم على العاصمة اللبنانية بيروت.

«وتمارس اسرائيل عمل ابادة اجرامياً في لبنان. وتقوم قوات المعتدي في الواقع وبدون أن ترجم أحداً بقتل جميع الفلسطينيين كما ويلقى آلاف اللبنانيين مصرعهم. وتحاول قوات الاسرائيليين أن تغرق بالدم نضال الشعب الفلسطيني من أجل حريته واستقلاله.

«ويثير الغضب في الاتحاد السوفياتي وكذلك في العالم أجمع الطغيان الوقح لاسرائيل. ومن الجلي أن العدوان الاسرائيلي ينفذ ضمن اطار ما يسمى

بالتعاون الاستراتيجي بين تل أبيب وواشنطن.

«ويتعرض للخطر مصير لبنان كدولة مستقلة وموحدة، ويتعرى أكثر فأكثر مخطط تقسيم لبنان ووضع ما يسمى بالقوات متعددة الجنسيات في الأراضي اللبنانية والتي تشكل القوات الأميركية العصب الرئيسي لها.

«ان أعمال اسرائيل وحمائها تولد خطراً على الدول العربية الأخرى أيضاً. ويبدو واضحاً الهدف نفسه في اخضاع الأقطار العربية الواحد تلو الآخر لاملاء الارادة الامبريالية علماً بأنه يجري الرهان عندئذ على تفرق شمل العرب وعلى أنه لن يكون في استطاعتهم توحيد الجهود لاغاثة الضحية الجديدة للعدوان.

«ان مصلحة السلام في الشرق الأوسط والمصالح الواسعة للأمن الدولي تتطلب اتخاذ تدابير فعالة وعاجلة لايقاف العدوان وايقاف اطلاق النار وسحب القوات الاسرائيلية من الأراضي اللبنانية وهو ما طالبت به القرارات التي أصدرها مجلس الأمن الدولي بالاجماع، والتي لا بد من تنفيذها، وهو ما يعتبر اليوم أمراً حيوياً.

«ان الاتحاد السوفياتي يقف فعلاً وليس بالاقوال الى جانب العرب ويعمل على أن يخرج المعتدي من لبنان. وكان ينبغي على من يوجه حالياً سياسة اسرائيل أن لا ينسى بأن الشرق الأوسط منطقة تقع بالقرب من الحدود الجنوبية للاتحاد السوفياتي وأن الاحداث فيه لا بد وأن تمس مصالح الاتحاد السوفياتي وأننا نحذر اسرائيل في هذا الصدد.

«وتطرح الحرب التي تشنها اسرائيل في لبنان بكل حدة مسألة الوضع في الشرق الأوسط عموماً والذي تحول الآن الى بؤرة للتوتر الدولي أكثر خطورة.

«وتطالب الحكومة بايقاف هذا العدوان الوقح، وسيعمل الاتحاد السوفياتي كل ما في وسعه لاحلال السلم الوطيد في هذه المنطقة. (السفير، ٨٢/٦/٢٩).

نص بيان مؤتمر قمة دول السوق الأوروبية المشتركة، الصادر في ١٩٨٢/٦/٢٩ حول لبنان

«أولاً — أن الدول العشر تستنكر في تنديدها الشديد بالغزو الاسرائيلي للبنان، وهي قلقة جداً بشأن الوضع في ذلك البلد، وخصوصاً في بيروت، وتعتقد أن وقف اطلاق النار الحالي يجب المحافظة عليه مهما كان الثمن.

«ووقف اطلاق النار هذا يجب أن يرافقه انسحاب رمزي للقوات الاسرائيلية من مواقعها حول العاصمة اللبنانية كخطوة أولى نحو انسحابها الكامل، وانسحاب القوات الفلسطينية في الوقت نفسه من بيروت الغربية، وفقاً لترتيبات يتفق عليها بين الفرقاء.

«وبغية تسهيل هذا الانسحاب فان الفصل بين القوات يجب أن يكون في هذه الفترة الانتقالية تحت اشراف القوات اللبنانية ومراقبين أو قوات من الأمم المتحدة، وذلك بمرافقة الحكومة اللبنانية.

«ثانياً — ان اقامة سلام نهائي في لبنان يتطلب الانسحاب الكامل والفوري للقوات الاسرائيلية من ذلك البلد وكذلك مغادرة جميع القوات الأجنبية باستثناء القوات التي قد تخولها البقاء، حكومة لبنانية شرعية ذات تمثيل عريض وتكون سلطتها شاملة على جميع أراضي البلاد. والدول العشر تؤيد جميع الجهود لتحقيق هذه الأهداف.

«ثالثاً — قررت الدول العشر مواصلة نشاطها في الوقت الحاضر لاغاثة السكان المنكوبين وهي في هذا المجال تدعو جميع الفرقاء الى العمل وفقاً للقرارين مجلس الأمن الدولي ٥١١ و٥١٢ والتعاون مع الوكالات الدولية المسؤولة ومع قوة حفظ السلام الدولية في جنوب لبنان وهي أيضاً مستعدة في الوقت المناسب للمساعدة في اعادة تعمير البلد.

«رابعاً — أن الدول العشر، رغبة منها في اعادة السلام الدائم والأمن في المنطقة بالاضافة الى تسوية المشكلة اللبنانية، ترغب في أن ترى مفاوضات ترتكز على مبادىء الأمن لجميع الدول والعدل لجميع الشعوب، ويجب اشتراك جميع الفرقاء المعنيين في هذه المفاوضات، وبالتالي قبول كل فريق وجود الفريق الآخر.

«واسرائيل لن تحصل على الأمن الذي هو حقها باستخدام القوة واقامة أمر واقع ولكنها تستطيع ايجاد هذا الأمن بتحقيق الأماني الشرعية للشعب الفلسطيني الذي يجب أن تتاح له الفرصة لممارسة حقه في تقرير المصير مع كل ما يعنيه ذلك.

«والدول العشر، تعتقد أنه لكي تكون المفاوضات ممكنة فان الشعب الفلسطيني يجب أن يكون قادراً على الزام نفسه بها، وبالتالي يكون ممثلاً فيها، وموقف الدول العشر هو أن منظمة التحرير الفلسطينية يجب اشراكها في المفاوضات.

«وتود الدول العشر أن ترى الشعب الفلسطيني في موقف يلاحق فيه مطالبه بالوسائل السلمية، كما تود أن يأخذ تحقيق هذه المطالب في الاعتبار الحاجة الى الاعتراف بوجود وأمن الجميع واحترامهما» (السفير، ١٩٨٢/٦/٣٠).

مقابلة ليونيد بريجنيف رئيس هيئة رئاسة مجلس السوفيات الأعلى في الإتحاد السوفياتي والأمين العام للحزب الشيوعي، مع صحيفة البرافدا في ١٩٨٢/٧/٢١

سؤال: ما هو تقييمكم للوضع الناشىء في لبنان وحوله الآن؟

جواب: ترد من لبنان كل يوم أنباء مؤلمة تثير الاستنكار والغضب، وهي تثير الغضب لما يرتكب من فظائع في الأرض اللبنانية.

وقد قتل بأيدي المحتلين آلاف اللبنانيين والفلسطينيين ولم يوقف سفك الدماء، وتتهدم العاصمة اللبنانية بيروت، ولا يمكن وصف أعمال اسرائيل سوى بكونها ابادة.

فلماذا تواصل اسرائيل عدوانها القرصني؟ ولماذا تتجاهل قرارات مجلس الأمن الدولي الذي تطالب بسحب قوات الغزاة الى خارج لبنان فوراً وبلا قيد أو شرط؟

ان هذا كله يجري لأنه تقف وراءها دولة يعرف عنوانها جيداً ألا وهي الولايات المتحدة الأميركية.

ونحن نعجب في الاتحاد السوفياتي ببسالة الفلسطينيين وجميع من يبدي مقاومة ضارية للطغمة العسكرية الاسرائيلية، ومهما كان تعقيد القضية الفلسطينية ومهما كانت الصعوبات التي مر بها الشعب الفلسطيني فثمة أمر واحد هو أن القضية الفلسطينية ليست عقدة مستعصية ولا يمكن قطعها بالسيف. أما الصلابة التي يبديها الفلسطينيون في مثل هذه الظروف الفاجعة فهي تبرهن بقوة جديدة على أنهم يدافعون عن قضية حية لشعب حي ولا يمكن تحطيمهم.

اذن يمكن التوصل الى استنتاج معين هو أن عدوان اسرائيل يتحول بالنسبة لها الى هزيمة سياسية ومعنوية كبرى وتفاقم العزلة على الصعد الدولية. وبالمناسبة أصبح الناس يدركون هذا أكثر فأكثر في اسرائيل نفسها. ويتسع في العالم الادراك في أن أفضل سبيل واقعي لحل قضية الشعب الفلسطيني هو كما أكد ذلك الاتحاد السوفياتي مراراً في اقامة دولة فلسطينية.

ان الأحداث في لبنان تحتل دوماً مكانة الصدارة من اهتمام القيادة السوفياتية. وموقف الاتحاد السوفياتي واضح وهو وجوب اخماد نار الحرب وايقاف العدوان ووجوب مغادرة القوات الاسرائيلية الأراضي اللبنانية.

وأضيف الى ذلك أن بلادنا قدمت وستقدم المساعدة والدعم الى أولئك الذين لا يطاطئون رؤوسهم أمام المعتدي والذين يبتغون اجراء التسوية العادلة والسلام بهذه المنطقة.

سؤال: ما هي الأعمال ذات الأهمية الأولية الواجب اتخاذها حسب اعتقادكم من أجل تحقيق هذا الهدف؟

جواب: ينبغي قبل كل شيء أن تنفذ اسرائيل والولايات المتحدة قرار مجلس الأمن الدولي حول ايقاف العدوان على دولة لبنان ذات السيادة وسحب القوات الاسرائيلية فوراً وبلا قيد أو شرط.

واذا ما تحدثنا عن المهمة الأولى والأكثر الحاحاً فمن الضروري رفع الحصار القوات الاسرائيلية عن بيروت، ونحن لا نعارض في أن يجري، كخطوة أولى نحو ذلك، فصل القوات المدافعة عن بيروت الغربية والقوات الاسرائيلية.

وبالامكان استخدام قوات هيئة الأمم المتحدة لهذا الغرض. بالأخص وأن وحدات الطوارىء الدولية موجودة في لبنان فعلاً بموجب قرار مجلس الأمن. ولا ريب في أننا سنعارض بشكل قاطع في المستقبل أيضاً ظهور القوات الأميركية في الأرض اللبنانية. وقد قدم الاتحاد السوفياتي تحذيراً بهذا الشأن.

وبودي التأكيد على أنه كلما ازداد تلاحم القوى التي تعارض مغامرة اسرائيل العسكرية وكلما اتسعت دائرة الدول المطالبة بلجم العدوان، سيوضع حد له بشكل أسرع وأضمن.

وتكتسب وحدة العرب أهمية حيوية في الوضع الراهن، ولنقل بصراحة الوضع الحاد. ولدينا قناعة راسخة بأنه يجب أن يوضع جانباً ما يحول دون تحقيقها في هذه الساعة الحرجة. ومن هذه الناحية يبدو ضرورياً بشكل أكثر الحاحاً ووضوحاً أن يحدد العرب سوية التدابير اللازمة لاحقاق حق الفلسطينيين في الحياة والأمن والتطور المستقل وتأسيس دولتهم.

والشيء الآخر أن ما يدور في لبنان يرغمنا على أن نطرح مجدداً السؤال التالي: ألم يحن الوقت للبدء بصورة جادة وبكل مسؤولية بمعالجة قضية التسوية العادلة والشاملة لأزمة الشرق الأوسط. وقد أظهرت الخبرة المؤلمة لعشرات السنين المترعة بأعمال العدوان والنزاعات العسكرية بأن طريق المواجهة العسكرية وكذلك طريق الصفقات المنفردة لم يجلب ولا يمكن أن يجلب تسوية مشكلات الشرق الأوسط. وليس بالمستطاع حلها الا بنتيجة الجهود الجماعية لكافة الأطراف المعنية ومنها منظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني. ولدى التطلع الى الأمام، وفي مثل هذا الأفق بالذات، تتراءى قيمة الاقتراح الذي قدمناه حول عقد مؤتمر دولي. وكلما تم ذلك بشكل أسرع كان أفضل. والاتحاد السوفياتي مستعد للعمل بهذا الاتجاه عملياً وبالتعاون بإخلاص مع جميع من يؤيد الاسهام برصيده في احلال السلام الوطيد في الشرق الأوسط (الفداء، بيروت، ٢٤/٧/١٩٨٢).

بيان اللجنة الوزارية السداسية، المنبثقة عن مجلس جامعة الدول العربية، والمجتمعة في جدة (٢٨ — ٢٩/٧/١٩٨٢)، بشأن الوضع في لبنان

اجتمعت في جدة، يومي الثامن والعشرين والتاسع والعشرين من الشهر السابع من عام ألف وتسعمائة واثنين وثمانين، اللجنة السداسية المنبثقة عن مجلس جامعة الدول العربية في دورته الطارئة الأخيرة، وعقدت سلسلة من الجلسات برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل وزير خارجية المملكة العربية السعودية.

وشاركت الدول الاعضاء في اللجنة بوفود مهمة، واستعرضت اللجنة التقارير المتعلقة بالاتصالات التي أجرتها وفود الجامعة العربية المكلفة زيارة الدول ذات العضوية الدائمة في مجلس الأمن الدولي وسجلت ارتياحها الى الجو الايجابي الذي جرت فيه هذه المحادثات.

وناقشت اللجنة الوضع في لبنان من جوانبه جميعها ووصلت الى اتفاق كامل حول ضرورة العمل في المرحلة الحاضرة على ما يلي:

أولاً — استعرضت العمل الحثيث على التقيد بوقف اطلاق النار.

ثانياً — تعلن منظمة التحرير الفلسطينية قرارها بانسحاب قواتها المسلحة من بيروت وتحدد ضمانات هذا الانتقال وضمان أمن المخيمات، بالاتفاق بين الحكومة اللبنانية ومنظمة التحرير في بيروت.

ثالثاً — العمل على رفع الحصار عن مدينة بيروت وضواحيها بانسحاب القوات الاسرائيلية.

رابعاً — تتخذ الحكومة اللبنانية جميع الاجراءات الآيلة الى ضمان أمن وسلامة سكان بيروت وضواحيها بما فيها المخيمات الفلسطينية.

خامساً — مشاركة القوات الدولية في عملية ضمان الأمن والسلامة في بيروت وضواحيها.

سادساً — تقوم الدول العربية بالعمل السياسي الضروري لمساعدة لبنان على تنفيذ قراري مجلس الأمن الدولي ٥٠٨ و٥٠٩ تنفيذاً كاملاً.

وأكدت اللجنة عزم الدول العربية على مواصلة العمل من أجل وقف العدوان الصهيوني على الأراضي اللبنانية، ووضع حد للمأساة التي يعيشها الشعبان اللبناني والفلسطيني، وذلك بالمباشرة في التحرك على المستوى الدولي والأصعدة الأخرى كافة (السفير، ٣٠/٧/١٩٨٢).

من أجل ارغام اسرائيل على وقف العدوان (بيان وكالة تاس)

بدأت القوات الاسرائيلية هجوماً واسع النطاق على بيروت الغربية المحاصرة. وزجت في مجابهة المدافعين الشجعان عن المدينة قوات الجيش الاسرائيلي الصدامية من الدبابات والطائرات والمدافع والسفن الحربية. ويتكاثر عدد

الضحايا بين السكان المدنيين وتهدم الأحياء السكنية وتتعرض للهجمات الوحشية حتى المستشفيات. ويجري قصف مدفعي محسوب للمناطق التي تقع فيها السفارات الأجنبية. إن ما يقترفه الآن البرابرة الاسرائيليون هو إبادة عرقية حقيقية تجاه الشعبين اللبناني والفلسطيني.

«إن تدمير العاصمة اللبنانية جريمة بشعة جديدة ترتكبها الزمرة العسكرية الاسرائيلية متجاهلة بصفاقة قرار مجلس الأمن المتخذ مؤخراً والذي يطالب اسرائيل برفع الحصار عن بيروت فوراً.

«في هذا الصدد تجلى مرة أخرى وبوضوح خاص تآمر اسرائيل والولايات المتحدة التي كانت الوحيدة من بين أعضاء مجلس الأمن التي رفضت تأييد مطلب رفع الحصار فشجعت بذلك الطغمة الاسرائيلية الحاكمة على محاولة اقتحام العاصمة اللبنانية. وهكذا تحت ستار جهود الادارة الأميركية «لاحلال السلام» حشد المعتدي قواته لشن الهجوم الحالي. كل هذه الحقائق تدل دلالة قاطعة على أن مسؤولية القرصنة تقع، فضلاً عن تل أبيب، على واشنطن أيضاً.

«إن جرائم الزمرة العسكرية الاسرائيلية الشنيعة في لبنان والتي ترتكب بتواطؤ الولايات المتحدة، تثير الامتعاض والسخط في جميع انحاء العالم وتزرع الجديد من بذور الكراهية والعداء في الشرق الأوسط وتعمق الهوة بين اسرائيل والدول العربية وشعوبها.

«إن ضمير البشرية، ضمير كل من لا يستطيع الوقوف بلا اكتراث إزاء ويلات ومصائب البشر، يطالب بوقف فوري لأعمال القتل الجماعي التي يقترفها المعتدي المتوحش في أرض لبنان. إن اسرائيل بجرائمها هذه تضع نفسها عملياً خارج أطر المجتمع الدولي الذي تنتهك إرادته ومطالبه بفظاظة واستهتار.

«إن أوساط الاتحاد السوفياتي القيادية ترى أن من غير الممكن الاستمرار بإرجاء اتخاذ التدابير الفاعلة لقطع دابر العدوان. ولا بد لمجلس الأمن الدولي من أن ينعقد ويتخذ تجاه المعتدي، باسرع ما يمكن، كل تدابير التأثير المنصوص عليها في ميثاق منظمة الأمم المتحدة.

«ولا بد من قطع دابر العدوان» (وكالة تاس، ١٩٨٢/٨/٢).

رسالة ليونيد بريجنيف الى ياسر عرفات في ١٩٨٢/٨/٤

«رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية/ ياسر عرفات.

«في هذه اللحظات الحرجة لمصير الشعبين الفلسطيني ــ اللبناني حيث يقوم الغزاة الاسرائيليون بالمذبحة الدموية في بيروت ويدمرون بوحشية عاصمة لبنان، أعبر لكم وأرجوكم أن تنقلوا الى كل المدافعين عن بيروت عواطف اعجابنا لصمودهم وبسالتهم.

«نحن في الاتحاد السوفياتي نقدر تقديراً عالياً وتفهم بأي وعي عميق تتصدون لمسؤولياتكم، وتؤمن بعدالة قضيتكم، حيث تناضلون من أجل ايقاف سفك الدماء في شوارع بيروت. وتناضلون من أجل تأمين حق الشعب الفلسطيني في الحياة والتطور من أجل مستقبل حر.

«لقد أعطي أمر لمندوب الاتحاد السوفياتي في هيئة الأمم المتحدة أن يطالب الانعقاد العاجل لمجلس الأمن بهدف اتخاذ كل التدابير اللازمة لتحقيق القرارات التي اتخذت قبلاً، وخاصة القرار الذي ينص على وقف النار الفوري وانتشار المراقبين الدوليين في بيروت ومن حولها لايقاف العدوان الاسرائيلي» (النداء، ١٩٨٢/٨/٦).

صدر حديثاً عن مركز الأبحاث

حزب الاستقلال العربي
في فلسطين
١٩٣٢ ــ ١٩٣٣

تأليف

سميح شبيب

٤٢٤ صفحة ٣٠ ل.ل.

موقف لبنان من القضية الفلسطينية

١٩١٨ ــ ١٩٥٢

تأليف

د. حسان حلاق

٤٢٤ صفحة ٣٠ ل.ل.

يصدر قريباً عن مركز الأبحاث

الفلسطينيون
ماضٍ مجيد ومستقبل باهر

تأليف

د. عزت طنوس

دراسة
في المجتمع والتراث الفلسطيني

تأليف

د. يوسف حداد

«رصد اذاعة اسرائيل»

نشرة استماع اسبوعية ترصد ما يبث من أخبار وتعليقات باللغة العبرية عبر الاذاعة والتلفزيون الاسرائيليين، بالاضافة إلى ما تبثه اذاعة الجيش الاسرائيلي.

تصدر عن مركز الأبحاث في م.ت.ف.، وترسل إلى المشتركين فقط.

قيمة الاشتراك السنوي ١٠٠٠ ليرة لبنانية، مع أجور البريد.

ترسل طلبات الاشتراك إلى: مركز الأبحاث، م.ت.ف.، ص.ب. ١٦٩١، بيروت — لبنان.

ترسل قيمة الاشتراك إلى حساب مركز الأبحاث لدى البنك العربي — فرع رأس بيروت، برقم ١٣٣٧.

Palestine Affairs

No. 129, 130, 131 — August, September, October, 1982

Published monthly in Arabic by the P. L. O. Research Center P. O. Box 1691, Beirut, Lebanon (Tel. 808976/7/8. Cables: MARABHATH).

Editor: Bilal El-Hassan

Annual Subscription

Air Mail: Arab countries — Individuals: L.L. 135 ($40), Institutions: L.L. 250 ($60); Europe — $60; U.S.A. and Elsewhere — $75.

Surface Mail: Lebanon and Syria — Individuals: L.L. 100 ($25), Institutions: L.L. 150 ($35). Elsewhere — $40.

الثمن: ٨ ل.ل. في لبنان
١٠ ل.س. في سوريا
١ دينار في الكويت والعراق
١٢ درهماً في دولة الإمارات العربية
١ دينار في ليبيا
١٠ دراهم في المغرب

شؤون فلسطينية

١٣٥ شباط (فبراير) ٨٣

شؤون فلسطينية

١٣٥ شباط (فبراير) ١٩٨٣

شهرية فكرية لمعالجة أحداث القضية الفلسطينية وشؤونها المختلفة
تصدر عن مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية

المحتويات

٣ — مهمات الثورة بعد غزو لبنان ومعركة بيروت البطلة — نايف حواتمه

٢٧ — شهادة ممدوح نوفل عن الحرب — إعداد: سلوى العمد

٤٠ — الضائقة السكنية في الضفة الغربية وقطاع غزة — د. بكر أبو كشك

٥٥ — النخبة العسكرية الاسرائيلية ودورها (١٩٤٨ — ١٩٧٤) — د. نظام محمود بركات

٨٣ — التنمية الوطنية ومحو الامية — هاني مندس

٩٨ — النشاط التربوي الفلسطيني في لبنان عشية حرب حزيران ١٩٨٢ — إعداد: نبيل بدران

١٠٩ — مشكلات التعليم بين العرب في إسرائيل — هند أبو شرار

تقارير

١٢٠ — السياسة الاسرائيلية إزاء المخيمات في جنوب لبنان — حنه شاهين

١٢٧ — الدورة العاشرة للمجلس الاعلى للتربية والثقافة والعلوم في م.ت.ف. — جابر سليمان

١٣٢ — استفتاء للرأي العام الاميركي بإشراف مؤسسة عربية — خليل فوطه

مراجعات

١٣٥	ـ مصيدة بيروت	كاتيا سرور
١٣٨	ـ النظام الزراعي في الزبيدات	سمير عثمان

شهريات

١٤٢	ـ اجتماعات عدن والحوار مع الأردن	سمر مكاوي
١٤٨	ـ هجمة اسرائيلية على المؤسسات الأكاديمية	صلاح عبد الله
١٥٦	ـ نقاط ساخنة في العلاقات الفلسطينية ـ العربية	صقر أبو فخر
١٦١	ـ إسرائيل مصرة على تطبيع علاقاتها مع لبنان	ح.ش.

وثائق

١٦٨ ـ ملحق لبلاغات الناطق العسكري باسم القيادة المركزية للقوات المشتركة

١٦٩ ـ محضر جلسة الكنيست الاسرائيلي يوم ٢١/٩/١٩٨٢ التي عقدت بناء على طلب أحزاب المعارضة لمناقشة مجزرة صبرا وشاتيلا

لوحة الغلاف من اختيار الاتحاد العام للفنانين التشكيليين الفلسطينيين، للفنان عبد المعطي أبو زيد

جميع الآراء الواردة تعبّر عن وجهات نظر كاتبيها ولا تعكس بالضرورة آراء منظمة التحرير الفلسطينية ولا المحررين ولا المستشارين ولا الناشرين

المدير العام : صبري جريس — مدير التحرير : فيصل حوراني

المشرف الفني : محمد النصر — سكرتير التحرير : عز الدين المناصرة

المراسلات بناية د. راجي نصر، شارع كراوميباني المتفرع من السادات، رأس بيروت ـ لبنان، ص. ب ١٦٩١ ، هاتف التحرير : ٨٠٨٩٧٦/٧/٨ ، التوزيع: ٨٠٨٣٣١ ، تلكس LE ٤٢٣٩٢ PRC ، برقياً : مرابحات ، بيروت

الاشتراك السنوي [بريد جوي] في الأقطار العربية (عدا لبنان وسوريا) ـ للافراد ١٣٥ ل.ل.؛ للمؤسسات والدوائر الحكومية ٢٥٠ ل.ل.؛ في اوروبا ٦٠ دولاراً؛ في أميركا وباقي دول العالم ٧٥ دولاراً.
[بريد عادي] في لبنان وسوريا ـ للافراد ١٠٠ ل.ل.؛ للمؤسسات والدوائر الحكومية ١٥٠ ل.ل.

مهمات الثورة
بعد غزو لبنان ومعركة بيروت البطلة

نايف حواتمه
الامين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

مع فشل المحادثات المصرية ــ الاسرائيلية بشأن مستقبل الحكم الذاتي الإداري في المناطق المحتلة الذي نصت عليه اتفاقيات كامب ديفيد، وفشل أطراف هذه الاتفاقية في ايجاد الشريك الفلسطيني، وصلت هذه الاتفاقيات الى مأزق حرج. فالتنازلات المصرية المتتالية والمتواصلة لم تفلح في اشباع نهم التوسعية الاسرائيلية، هذه التوسعية التي أرادت ــ وبعد أن تمكنت، وبدعم من العراب الأميركي ــ من اصطياد مصر الكبيرة، أرادت أن تجعل كامب ديفيد جسراً تعبره أطراف عربية أخرى باتجاه التزاوج مع السياسة الأميركية.

بيد أن هذه المحاولات الأميركية ــ الاسرائيلية والتي سعت الرجعيات العربية الى الترويج لها، وتبييض وجهها القبيح، فشلت بدورها. ففي الوطن المحتل، أخفقت سياسة القبضة الحديدية التي كان تجمع الليكود قد جعل منها عنواناً بارزاً لسياسته تجاه شعبنا في المناطق المحتلة؛ أخفقت ليس فقط في لجم النهوض الوطني العارم الذي أبدته المقاومة اليومية لجماهير شعبنا في مواجهة هذه السياسة بكل اتجاهاتها ومستوياتها، بل وفي ايجاد البديل اللاوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد لشعبنا. فشعبنا داخل الوطن المحتل، كان قد أدرك وبالملموس أبعاد السياسة الاسرائيلية. فالاجراءات التي أخذتها حكومة الليكود، من توسيع حجم الاستيطان الكولونيالي واجراءات الضم والالحاق والاعتقال والابعاد ومحاولات التصفية الجسدية، لم تكن أكثر من حلقة في سلسلة طويلة تهدف في نهاية المطاف الى توفير كافة الظروف المناسبة لتمرير اتفاقيات كامب ديفيد والحكم الذاتي الإداري. ففي مواجهة هذه الإجراءات كان التفاف جماهير الشعب في المناطق المحتلة حول م.ت.ف يتعزز يوماً بعد يوم، فكانت أشكال النضال تتطور وفقاً لمتطلبات النضال الوطني الذي يعبر عن تمسك هذه الجماهير بمنظمة التحرير ممثلها الشرعي الوحيد، وبحقوقها الوطنية في العودة وتقرير المصير والاستقلال بدولة وطنية كاملة السيادة على تراب الوطن. كما أخفقت سياسة الترغيب المصطنع التي أعلنها شارون وزير الحرب الصهيوني في فترة

لاحقة، في اصطياد أية شخصيات فلسطينية ذات وزن توافق على الالتحاق بمباحثات الحكم الذاتي الإداري وفق الشروط الاسرائيلية، تماماً كما حدث مع محاولات النفخ المستمرة من جانب الاحتلال «لروابط القرى» العميلة، التي لم تتمكن، رغم كل ما قدم لها، من أن تقوم بالدور الذي أوكل اليها، بعد أن ووجهت برفض شعبي واسع وحازم.

وفي لبنان، فشل العدو الصهيوني في كل حملاته العسكرية التي شنها على الثورة والقوى الوطنية اللبنانية في الفترة التي تلت اتفاقات كامب ديفيد. ولم تفلح بالتالي كافة محاولات الابادة والدمار والترويع المتوالية على امتداد عامي ١٩٨٠ و١٩٨١. وفشلت أيضاً كافة الضغوط السياسية التي مارستها الإدارة الأميركية عبر الأنظمة العربية الموالية لسياستها. وتمكنت الثورة عبر تحالفاتها مع القوى الوطنية اللبنانية وسوريا، وبفضل التفاف جماهير شعبنا حولها، أن تواجه كافة أشكال الضغوط السياسية والعسكرية، رغم الخسائر والدمار الكبير الذي ألحقته العدوانية العسكرية بالمدن والقرى اللبنانية، والمخيمات الفلسطينية في جنوب لبنان وبيروت في تموز (يوليو) ١٩٨١.

وعلى الصعيد العربي، ورغم أن جبهة الصمود العربية لم تفلح في تطوير وضعها بما يمكنها من الانتقال الى حالة الهجوم السياسي النشط والفاعل في احباط اتفاقيات كامب ديفيد وتحشيد الطاقات على الجبهات الأمامية مع العدو الصهيوني، فإنها تمكنت، على الأقل على امتداد تلك الفترة، من الحيلولة دون انتقال كامب ديفيد الى جبهات عربية أخرى متسلحة بالصمود الوطني الفلسطيني في الداخل وبالمقاومة الباسلة الفلسطينية ــ الوطنية اللبنانية لخطط جبهة الأعداء على جبهة لبنان الوطني.

وعلى الصعيد الاقليمي، حققت حركة التحرر العالمي انتصارات مهمة، تمكنت عبرها من خلق قوس يمتد من أثيوبيا حتى أفغانستان، مروراً بايران واليمن الديمقراطية، وبشكل حرم الامبريالية الاميركية، بالتأكيد، من عدد من القواعد المتقدمة التي كانت تُستخدم ضد شعوب هذه البلدان والمنطقة بأسرها، ناهيك عن الاتحاد السوفياتي ودول المنظومة الاشتراكية، وتشكل عنصراً من عناصر الاخلال بالسلام العالمي.

ان الفترة التي تلت كامب ديفيد، وان كانت الامبريالية الأميركية قد تمكنت خلالها من تعزيز وجودها في الشرق الأوسط واصطياد مصر، الدولة العربية الاكبر، فانها لم تتمكن من فرض مشروعها على مجمل المنطقة العربية، واقتصرت النجاحات التي حققتها على الجبهة المصرية. ومن الطبيعي أن التحالف الأميركي ــ الاسرائيلي ــ الرجعي العربي لم يفكر مطلقاً بالاكتفاء بما حققه على الجبهة المصرية، فمصر بالنسبة لهذا التحالف تشكل مفتاح المنطقة بأسرها؛ ولهذا تابعت قوى التحالف هجومها الاستراتيجي عبر تكتيكات جديدة، بهدف استكمال مخططاتها على صعيد المنطقة بأسرها، فقد تابعت الولايات المتحدة لذلك تأييدها للسياسة العدوانية الاسرائيلية على الشعوب العربية، وخاصة لبنان، وواصلت تزويدها اسرائيل بكل آلة الحرب العدوانية وبشتى المساعدات الأخرى التي مكنتها لاحقاً من غزو لبنان.

ومع مجيء ادارة ريغان الى البيت الأبيض الأميركي، اندفعت السياسة الأميركية في انتهاج سياسة عدوانية ليس فقط على صعيد الشرق الأوسط عبر دعمها لاسرائيل، بل وعلى الصعيد الدولي، عبر سياسة حافة الحرب مع الاتحاد السوفياتي والمنظومة

الاشتراكية من جهة، وتجهيز الحروب الاقليمية المحلية المحدودة والخاصة على قواعد حركات التحرر الوطني في العالم الثالث عامة، وانخرطت وبحماسة شديدة في دعم الانظمة الرجعية والفاشية والدكتاتورية في مواقع كثيرة في العالم، وخصوصاً في الشرق الأوسط وأميركا الوسطى واللاتينية. وعملت الادارة الأميركية على توسيع نفوذها في منطقتنا عبر بناء المزيد من القواعد العسكرية في العديد من الدول الموالية لسياستها، كمصر والصومال وعُمان، الموجهة ضد شعوب المنطقة العربية والمنظومة الاشتراكية وخاصة الاتحاد السوفياتي، واستخدمت عدداً من الدول الموالية في افتعال المشاكل مع الدول والقوى الوطنية والتقدمية العربية وفي المنطقة عموماً، وشجعت بحماسة فعلية الحرب العدوانية على الثورة الايرانية، بشكل عطل تماماً طاقة كل من ايران والعراق في الاسهام بشكل أو بآخر في مواجهة التوسعية الاسرائيلية، أو في مواجهة أميركا وسياستها العدوانية عامة، وخصوصاً تلك الهادفة لإضعاف المقاومة الوطنية لكاسب ديفيد.

وكان من الطبيعي والأمر كذلك، أن يكون التحالف الثلاثي الفلسطيني ــ اللبناني الوطني ــ السوري الهدف المباشر للسياسة الأميركية وللعدوانية الاسرائيلية، وأن يكون لبنان ساحة التنفيذ لهذه المخططات، نظراً لوجود الجسم السياسي والعسكري الأساسي للثورة الفلسطينية عليها.

الحرب وغياب أسس المجابهة الفعلية «والحروب الأهلية الصغيرة»

مع تطور الهجمة الأميركية ــ الاسرائيلية ضد قوى المجابهة الامامية المتمثلة في الثورة الفلسطينية ــ سوريا ــ القوى الوطنية اللبنانية، وتصاعد وتيرتها العدوانية، كانت السمة الأبرز التي طبعت حركة قوى الصف العربي الوطني الاقليمي والقومي، هي أن مستوى ووتيرة استعداداتها الفعلية، أدنى بكثير من تلك التي لدى الحلف المعادي. وكان النهج العملي لهذه القوى في إدارة المعركة السياسية ــ والعسكرية لاحقاً ــ لا يستجيب لمتطلبات النضال، ولا لأهمية المعركة التي كان الحلف المعادي يخطط لها. ورغم أن جبهة المقاومة السياسية العربية، وخاصة التحالف الفلسطيني ــ السوري قد أمكنها أن توجه ضربة قاسية ــ مؤقتة ــ للمشاريع الاستسلامية الأميركية والاسرائيلية والرجعية العربية، الا أن تطور العلاقات بين أطراف جبهة الصمود عامة والعلاقات ــ السورية ــ الفلسطينية ــ الوطنية اللبنانية خاصة، وتقديراتها لأهمية صياغة علاقة تحالفية كفاحية جدية فيما بينها، كانت كما أثبتت الوقائع العملية تعيش حالة تراجعية، وبالضد من الاستنتاجات المفترضة لما يجب أن تكون عليه الحال في مواجهة اشتداد وتصاعد الهجمة المعادية.

فالساحة اللبنانية لم تكن تعيش أفضل حالاتها في الفترة التي سبقت الحرب. فالقوى الوطنية اللبنانية لم تتمكن عملياً من الامساك بزمام المبادرة في قيادة الشارع الوطني اللبناني، بسبب من الحروب الأهلية «الصغيرة» التي دارت على امتداد العامين السابقين للغزو بين أبناء الصف الواحد من لبنانيين وفلسطينيين وسوريين، وبسبب من

تشرذم العلاقات بين هذه القوى الثلاث، وسياسة الاستقطاب المدمرة والممزقة لوحدة القوى الوطنية اللبنانية وغياب أسس التنسيق والعمل الوحدوي الجاد بين أطراف التحالف الثلاثي، وغياب البرنامج الواضح والمحدد الذي تخوض على أساسه معركتها المحلية الوطنية والعربية وتتوجه بوحي منه نحو اصلاح أوضاع البلاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتوفير المقومات اللازمة لصيانة لبنان الوطني ووحدة أرضه وشعبه في مواجهة البرنامج الأميركي ــ الصهيوني ــ الانعزالي الذي حدد للبنان في سياقه موقعه في خدمة كامب ديفيد ومجمل السياسة الاميركية، كما أثبتت الأحداث لاحقاً. فبدلاً من الالتقاء على برنامج نضالي مباشر لأطراف التحالف الثلاثة يقود الى توحيد القوى الوطنية اللبنانية، وحزم أمرها للامساك بزمام المبادرة لقيادة الشارع الوطني اللبناني في اطار برنامج تصادمي مع البرنامج المضاد، فانها قد وجدت نفسها غارقة في حمأة الاقتتال المحلي المسلح، الذي لم يذهب فقط بعشرات الشهداء ومئات الجرحى فحسب، بل وهز مكانة القوى الوطنية اللبنانية ذاتها في صفوف جماهيرها، وأفسح المجال أمام القوى الرجعية المحلية لتوظيف هذه التناقضات ــ الهامشية في أغلبها ــ في خدمة مشاريعها الخاصة.

وفي هذا الوضع أسهمت أيضاً السياسات والحسابات الخاطئة لأطراف التحالف في بناء الملاحق التنظيمية في صفوف الشارع الوطني؛ هذه الملاحق التي لم يكن لها دور أكثر من التضييق على القوى الوطنية اللبنانية الأساسية وافتعال الكثير من الصدامات الداخلية، التي غالباً ما كانت تتطور لتوقع الساحة الوطنية برمتها في اقتتال داخلي لا مبرر له واقعياً. فيما لم يكن لهذه الملاحق والدكاكين السياسية أي دور يذكر في مجابهة الغزو الاسرائيلي للبنان.

وعلى صعيد العلاقة الفلسطينية ــ اللبنانية الوطنية، تراجعت أيضاً وتيرة الاهتمام الجدي بتطوير العلاقة التحالفية الكفاحية، وحلت مكانها، في بعض الأحيان وبين بعض القوى من الطرفين، وتيرة عالية من التنافر، أدت في بعض الاحيان الى اشتباكات دامية.

كذلك لم تستقم العلاقة الفلسطينية ــ السورية، ولم ترتفع الى المستوى الذي يفترضه الاعداد المشترك للمجابهة مع هجوم جبهة الأعداء. وفي ذات الاطار، أخفقت جبهة الصمود العربية في تطوير أوضاعها بما يؤمن الحالة التي تنقل الجبهة من حالة الدفاع السياسي والشعارات النظرية الكبيرة الى حالة عملية على درجة ما من المصداقية الرابطة بين الشعارات والممارسة، بين القول والعمل.

فجبهة الصمود العربية: ١ ــ لم تتمكن من صياغة سياسة موحدة جادة وملموسة في مواجهة هجمة التحالف الأميركي ــ الاسرائيلي ــ الرجعي العربي ضد قوى المجابهة الأمامية.

٢ ــ كما أنها أخفقت في صياغة أسس العلاقة التحالفية الثابتة والاستراتيجية بين أطرافها، بل أن العلاقة بين أطرافها كثيراً ما كانت تتعرض لانتكاسات تترك آثاراً خطيرة على امكانية الاستعداد لمجابهة خطط الأعداء، بشكل كان يفسح المجال أمام الرجعيات العربية لتوظيف هذا الخلل في خدمة تشابك سياستها ومصالحها مع سياسة ومصالح

الامبريالية الاميركية.

٣ ــ لم تنتهج أطراف قوى الصمود سياسة جادة في دعم قوى المجابهة الأمامية وخاصة الثورة الفلسطينية والقوى الوطنية اللبنانية، وتقديم أشكال المساندة المادية والعسكرية الفعلية التي تعزز صمودها في وجه احتمالات العدوان ــ الذي وقع بالفعل ــ كما أن أشكال المساندة التي قدمت ــ وهي دون المستوى المطلوب بالتأكيد ــ كانت تتعرض للانحسار والتوقف لدى بروز أية تعارضات بين الثورة الفلسطينية والقوى الوطنية اللبنانية وسوريا أو حتى أي طرف آخر في الجبهة، فيما كانت الامبريالية الاميركية تواصل دعمها اللامحدود للعدو الاسرائيلي، دون أن يربط ذلك بالطبع بأية تعارضات تكتيكية بين السياسة الاميركية والاسرائيلية.

٤ ــ انتهج بعض أطراف جبهة الصمود العربية سياسة براغماتية في علاقاته مع الاتحاد السوفياتي ودول المنظومة الاشتراكية. فبالرغم من أشكال المساندة والدعم المبدئي والنزيه التي كانت ــ وما زالت ــ تقدمها هذه البلدان لدول جبهة الصمود العربية، وبالرغم من أن الاتحاد السوفياتي ظل يشكل المصدر الأساسي ــ ان لم يكن الوحيد ــ للسلاح الذي تستخدمه جيوشها، فان معظم دول الصمود ــ وان كانت بنسب متفاوتة ــ لم تتجاوز في تبادلها التجاري والاقتصادي مع الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية الأخرى ٦٪ من مجمل وارداتها باستثناء السلاح، الأمر الذي ربط اقتصاد هذه البلدان ــ والى درجة كبيرة ــ بالاقتصاد الرأسمالي العالمي، وحرمها من امكانيات استخدام الضغط الاقتصادي كسلاح في مواجهة التحيز الاميركي الأعمى للعدوانية الاسرائيلية.

٥ ــ كما أحجمت جبهة الصمود عن الارتقاء بعلاقاتها مع الاتحاد السوفياتي ودول المنظومة الاشتراكية الأخرى الى مستوى التحالف الاستراتيجي الذي في مقدمة قواعده سلسلة من التحولات الطبقية والسياسية والثقافية الديمقراطية العميقة في تركيب أجهزة الدولة وحياة المجتمع لبناء جسور التحالف المتنامي والجاد في مواجهة الحلف الاستراتيجي الأميركي ــ الاسرائيلي، وبقيت هذه العلاقات عرضة للتقلبات والاعتبارات البراغماتية قصيرة النظر.

٦ ــ وفي مجال توفير مقومات الصمود الوطني الداخلي، أحجمت دول الصمود عن انتهاج سياسة داخلية واضحة، تحد من سيطرة وتسلط البرجوازية البيروقراطية على أجهزة الدولة ومؤسساتها الاقتصادية، وعن اتخاذ الاجراءات الكفيلة لضرب وتصفية القوى الرجعية الداخلية التي تمثل الاحتياطي الاستراتيجي للامبريالية العالمية. وسنت دول الصمود في الوقت نفسه كل الشرائع والقوانين التي تحد من الحركة الجماهيرية للقوى الثورية في المجتمع، وحرمتها من أبسط أشكال الحريات الديمقراطية وحق التنظيم السياسي والنقابي المستقل عن السلطة، بل وتركتها عرضة لمختلف أشكال الاجراءات القمعية الايديولوجية والسياسية والاجتماعية والبوليسية، بشكل يحرم هذه الجماهير من الاسهام الجدي في معركة المواجهة مع قوى الجبهة المعادية، بحيث اقتصرت هذه المهمة على الدولة وأجهزتها البيروقراطية. وهكذا عندما حانت اللحظة التاريخية الحاسمة بقيت الجماهير تنتظر بوجع وحسرة وركود، مؤكدة بذلك أنها ليست «قطعاناً من الغنم» في خدمة حركة الأجهزة السلطوية.

٧ ــ بروز اتجاهات ذات طبيعة طبقية أنانية ضيقة واقليمية، تغلب المصلحة المباشرة على المصلحة القومية والوطنية العامة، بل وتخضعها لها، وتُغلب التكتيك اليومي المباشر على المصلحة الاستراتيجية في اطار المهمات النضالية لجبهة الصمود.

٨ ــ غياب سياسة واضحة تحدد الاتجاهات الرئيسية والفعلية المفترض أن يذهب الدعم المالي والعسكري اليها، واقتصار هذه المسألة في كثير من الأحيان على قوى هامشية في صفوف حركة التحرر الوطني العربية لاعتبارات تكتيكية براغماتية مباشرة وخاطئة.

ان هذا الوضع الذي اتسمت به حياة جبهة الصمود، وأسلوبها في المجابهة، ترك هامشاً واسعاً من الانفصام بين الشعارات المعلنة والوقائع العملية. وكل هذا تلمسته العدوانية الأميركية ــ الاسرائيلية، وقدم ــ ولا زال ــ الكثير من الاغراءات الموضوعية. ان النتائج العملية لمجمل الأوضاع التي عاشتها جبهة الصمود قد برزت بوضوح صارخ ابان الغزو الاسرائيلي للبنان وحصار بيروت البطلة.

حركة التحرر الوطني العربي والمبادرة الغائبة

لم تنجح حركة التحرر الوطني العربي في الخروج من اطار الدوران حول الذات؛ فبالرغم من توافر العديد من العوامل المشجعة لأن تخطو القوى الأساسية في حركة التحرر الوطني العربي خطوات جادة الى الامام في تصحيح الأوضاع في أقطارها، بما ينعكس على مجمل الوضع الوطني العربي، وبما يسهم في توسيع اطار المعركة الدائرة مع التحالف المعادي، فانها أخفقت في المحصلة العامة في انجاز مهماتها الاقليمية أو الوطنية والقومية العامة، وظلت تعيش حالة انتظارية، تكتفي برد الفعل، وتدس رأسها في الرمل، بعيداً عن المجرى الفعلي للعملية النضالية الجارية في بلدانها والمنطقة بشكل عام.

ففي بلدان عربية عديدة، كانت الانظمة ــ وما زالت ــ تعيش في حالة واضحة من الارتباك بسبب من سياسة التعويل على السياسة الأميركية، وبسبب من ضعف قاعدتها الاجتماعية، وغياب التأييد الجماهيري الجاد لها. الا أن فصائل الحركة الوطنية في هذه البلدان فشلت في القيام بأي دور فاعل ونشط، يطور الحالة الجماهيرية، ويحدد الاتجاهات الصحيحة لنضالها، بل واستطاب بعضها التغني بأمجاد الماضي، دون أن يستخلص منه أية مهمات جدية لنضاله الراهن المستقبلي، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فان ثمة أسباباً عديدة أخرى لعبت دوراً مهماً وأساسياً يمكن أن نسجلها كالتالي:

١ ــ عجز أنظمة البرجوازية الجديدة العربية الحاكمة عن القيام بمهمات التعبئة الوطنية الجادة في مواجهة التحديات المعادية، وافتقارها لأي برنامج يحدد الاتجاه الرئيسي للعمل في هذه المرحلة، هذا الى جانب التدني البارز في قيامها بواجبها الوطني والقومي في مواجهة الهجمة المعادية في داخل بلدانها، وعلى حدودها، وفي اسناد قوى الجبهة الأمامية ضد الغزاة والمحتلين الاسرائيليين.

٢ ــ استمرار فصائل البرجوازية الحاكمة والمهيمنة في سياسة كم الأفواه للقوى الديمقراطية واليسارية، وممارسة مختلف أشكال القمع والاضطهاد لها، والاستمرار في انتهاج سياسة الاحتواء تحت مظلة حزب الحكم الذي يصادر دور كل القوى الأخرى ومهماتها، ويطرح نفسه بديلاً عن الشعب ووصياً عليه.

٣ ــ ضعف دور اليسار العربي وتشتته، وعجزه عن مراكمة جهود تساعد على الارتقاء بأشكال العمل الموحد بين أطراف حركة التحرر العربية، وعجز الاتجاه اليساري عن صياغة برنامج عمل قطري سياسي واجتماعي وكفاحي ينهض بحركة الجماهير ويطورها ويسهم ببلورة سياسة موحدة في مواجهة النهج الاستثماري لأطراف البرجوازية الوطنية المهيمنة. وهذا كله حدد ضعف دوره عن القيام بدور نشط ومتميز يصحح المسار العام لنضال حركة التحرر الوطني العربي، ويضعه في الطريق الصحيح وفق برنامج نضالي واضح يستجيب لما تتلمسه الجماهير العريضة، فضلاً عن سيادة أفكار خاطئة في صفوف بعض فصائل اليسار تبرر أحياناً سياسة الالتحاق التبعي بالأحزاب والقوى البرجوازية الوطنية المهيمنة، بل وتنظّر له، وانتهاج سياسة التعويل على امكانية تطور أوضاع وسياسات ونهج وبرامج عمل هذه الأحزاب البرجوازية الوطنية.

٤ ــ ضعف أشكال التنسيق بين أطراف حركة التحرر الوطني العربي من أحزاب ومنظمات سياسية ونقابية وشعبية، وبالتالي بقاء صيغة مؤتمر الشعب العربي للأحزاب والقوى محكومة بمصالح واعتبارات تكتيكية يومية تفقد تأثيرها في المعارك الكبيرة الحاسمة وتبقى تدور حول الذات بالبيانات والاجتماعات، بدلاً من بذل الجهد، كل الجهد، من أجل تطوير مؤسساته وكيفية قيامها بمهامها النضالية القومية.

٥ ــ إحجام معظم فصائل حركة التحرر العربي (عملياً) عن الإسهام بجهد فعال ومباشر في اسناد الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية في نضالها، واستبدال هذا الدور بدور الاستظلال بالبندقية الفلسطينية واللبنانية الوطنية.

ان حالة التراجع التي عاشتها حركة التحرر العربية بأنظمتها الوطنية وأحزابها وقواها، وافتقادها زمام المبادرة في ادارة المعركة، قد اضطر الثورة الفلسطينية والقوى الوطنية اللبنانية الى القتال وحدهما في الجنوب، ووحدهما مع القوة السورية في بيروت على امتداد شهور الحصار وملحمة صمود بيروت البطلة، وأديا الى اختلال فادح في ميزان القوى لصالح التحالف الأميركي ــ الصهيوني، والى البروز الأوسع لدور الرجعيات العربية الموالية للسياسة الأميركية.

الخطط الأميركية ــ الاسرائيلية والتنفيذ

بات واضحاً منذ مجيء الليكود الى الحكم في اسرائيل للمرة الثانية، أن النوايا

العدوانية لدى القيادة الاسرائيلية، قد بدأت تأخذ أبعاداً جديدة، فالحرب، وتصعيد العدوان قد أصبحا العنوان الأبرز لسياسة الليكود، خصوصاً بعد وصول كامب ديفيد ومحادثات الحكم الذاتي الى مأزقها المعروف. وبالإضافة الى أن العدوان والتوسع يشكلان سمة ملازمة للسياسة الاسرائيلية، فان جملة الاوضاع العربية شكلت بالتأكيد عاملاً مشجعاً في اختيار اللحظة الحاسمة للإندفاع في عملية الغزو، بعد تفاهم كامل مع الإدارة الأميركية على فتح الطريق أمام كامب ديفيد.

فبعد فشل عملية امرار الشروط الأميركية للتسوية في مؤتمر فاس الاول في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١، ورفض المقاومة الالتحاق بالسياسة الاميركية، واصرارها على التمسك بوحدانية وشرعية تمثيلها للشعب الفلسطيني، وتمسكها بالحقوق الوطنية لشعبها، وفي المقدمة منها حقه في العودة وتقرير المصير وبناء الدولة المستقلة، ورفض انفراد واشنطن في العملية السياسية الخاصة بالشرق الأوسط، فقد وجدت أطراف التحالف الاميركي ــ الاسرائيلي ــ الرجعي العربي، أن الافراج عن كامب ديفيد ونقله الى جبهات عربية أخرى، وفتح الطريق أمام عودة الدول العربية الى النظام المصري، وفتح المنطقة على مصراعيها أمام الارتباط بالسياسة الاميركية، ومصادرة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، والغاء دور منظمة التحرير الفلسطينية، تمهيداً للانتقال بعد ذلك الى المواقع الوطنية العربية الأخرى، قد بات يقتضي القيام بعملية عسكرية ابادية وواسعة النطاق ضد الحلقة الرئيسية في جبهة المواجهة ضد العدوانية الأميركية ــ الاسرائيلية المتمثلة في الساحة اللبنانية الوطنية والثورة الفلسطينية، ومن أجل تطويع وتركيع سوريا. وقد مهدت اسرائيل للغزو بسلسلة من العمليات العسكرية المحددة، التي استهدفت بشكل أساسي المواقع القيادية والمهمة للمقاومة الفلسطينية، وعلى أمل ضرب وتصفية البنية التحتية لمنظمة التحرير، وللضغط على قيادة المنظمة ودفعها للانسجام مع الخطط الأميركية المطروحة بشأن قضية الشرق الأوسط. (أثناء الحصار طرحت واشنطن عبر قنوات عربية حاكمة ضرورة اعتراف م.ت.ف. بقراري ٢٤٢، ٣٣٨ وحق اسرائيل في الوجود مقابل فك الحصار عن بيروت الصامدة).

ان التحالف الأميركي ــ الاسرائيلي ــ الرجعي العربي قد بدأ يرى خطورة كبيرة في الدور السياسي الذي أخذت تحتله منظمة التحرير. فقد تعزز التفاف جماهير الشعب الفلسطيني داخل الوطن المحتل وخارجه حول منظمة التحرير الفلسطينية، وتعزز رفض الشعب الفلسطيني لكل الصيغ المطروحة والتي تتجاوز حقوقه الوطنية في العودة والاستقلال وتقفز عن دور منظمة التحرير، كما وتعززت المكانة السياسية للمنظمة ودورها على الصعيدين العربي والدولي، وتعاظم الاعتراف بها في العديد من المحافل الدولية. وتمكنت الثورة ومنظمة التحرير من الصمود في مواجهة كافة محاولات الابادة التي تعرضت لها، وأخذت، باختصار، تمثل صخرة كبيرة في طريق كامب ديفيد.

أمام ذلك كله، بات التحالف الأميركي ــ الاسرائيلي يدرك أن استمرار هذا الوضع يعني تجميد كامب ديفيد وانتكاس السياسة الأميركية في منطقتنا، وبالأخص بعد تفاقم أزمة كامب ديفيد وتوقف المباحثات المصرية ــ الاسرائيلية بشأن الحكم الذاتي الإداري (بفضل الاجماع الوطني الفلسطيني) وفشل سياسة القبضة الحديدية التي كان بيغن قد

أخذ بها في المناطق المحتلة، واخفاق الولايات المتحدة في بناء تحالف أميركي ــ اسرائيلي ــ عربي يجد مهمته في التصدي «للخطر السوفياتي» المزعوم. ولذلك كان الضوء الأخضر الأميركي ــ الرجعي المحلي والعربي لاسرائيل بالمباشرة في عملية الافراج عن كامب ديفيد عبر غزو لبنان.

الغزو الاسرائيلي للبنان: حقائق ونتائج

في الأيام الأخيرة التي سبقت الحرب، حدد الكسندر هيغ وزير الخارجية الأميركي السابق المحاور التي سترتكز اليها السياسة الأميركية في المنطقة (خطاب شيكاغو الشهير) وفق الترتيب التالي:

لبنان ــ الحكم الذاتي الإداري ــ حرب الخليج.

ورغم أنه من البديهي أن توجه الولايات المتحدة الأميركية عناية فائقة لهذه المحاور، فان التركيب الذي طرحه هيغ آنذاك كان يطرح عدداً من الحقائق المهمة:

أول هذه الحقائق، ان الولايات المتحدة تفكر في حل لكل واحدة من هذه القضايا على انفراد، رغم الترابط فيما بينها، هذا في اطار الحل الاستراتيجي لمستقبل كل محور من هذه المحاور. واذا كانت الولايات المتحدة قد حاولت في فترة لاحقة القيام بالربط بين المسألة اللبنانية، ومسألة التسوية العامة في الشرق الأوسط، فان ذلك يتم في اطار التكتيك الأميركي لتحسين شروط حلفها مع اسرائيل في ابتزاز الحد الأقصى من التنازلات السياسية من الأطراف الوطنية في الصراع الدائر راهناً وخصوصاً من الطرف الفلسطيني والطرف اللبناني.

والحقيقة الثانية، أن الإدارة الأميركية قد جاءت الى الحكم وفي جعبتها تصور محدد لأشكال الحل تسعى لفرضه على أطراف المجابهة العربية الأمامية، المتمثلة في سوريا والثورة الفلسطينية والقوى الوطنية اللبنانية. فالولايات المتحدة وعلى امتداد الفترة التي سبقت الحرب، قد اعتقدت أن وسائل الحل السياسي جميعاً قد استنفذت، خاصة بعد فشل عملية قمة فاس الأولى، وبالتالي فان الحل العسكري العدواني هو الخيار البديل لكل الخيارات التي كانت مطروحة سابقاً. خاصة وأن الولايات المتحدة قد ضمنت بشكل لا يقبل الشك تواطؤ عدد من الأنظمة العربية الرجعية والمشاركة في المخطط الذي أوكلت به الى «اسرائيل» للمباشرة في تنفيذه، رغم كل شعاراتها ودعواتها «للجهاد المقدس» الذي كانت لا تترك مناسبة الا وتعلن فيها عنه بضجيج.

وثالث هذه الحقائق، أن هذه المسألة تؤكد على الاتفاق الشامل بين الولايات المتحدة واسرائيل على كل الخطوات الرئيسية المتعلقة بالوضع في لبنان والمناطق المحتلة، فقد ترافق هذا التصاعد في الاهتمام الأميركي الذي عبر عنه بالعديد من التصريحات الأميركية، مع تصاعد واضح في العدوانية الاسرائيلية على الثورة والقوى الوطنية في لبنان، وفي الاجراءات داخل المناطق المحتلة. فقد صعدت سلطات الاحتلال من اجراءاتها ضد الهيئات والمؤسسات والشخصيات الوطنية المعروفة بالتفافها حول منظمة التحرير وتأييدها لسياستها. فقرارات العزل لعدد من رؤساء البلديات البارزين مثل بسام الشكعة وكريم خلف وابراهيم الطويل والحمد الله، الخ.. وحل المجالس البلدية

التي يترأسها هؤلاء والمجالس الاخرى، تكشف بالضرورة الاتجاه الرئيسي للمخطط الاميركي ــ الاسرائيلي.

فالاجراءات على صعيد لبنان والمناطق المحتلة تتقاطع في نقطة أساسية تتمثل في فتح الطريق أمام مباحثات الحكم الذاتي، نحو خلق حقائق واقعية على الارض. فما ان تنجز اسرائيل عملياتها العسكرية في لبنان حتى تجد منظمة التحرير نفسها وقد فقدت ركائزها الاساسية التي كانت تعتمد عليها داخل المناطق المحتلة، وتفقد الحركة الشعبية عقلها المفكر والموجه وتتبعثر قوات الثورة، مما يفتح الطريق فعليا أمام امكانية بروز عناصر أو هيئات لا وطنية، بديلة لتلك التي تقود النضال الوطني لشعبنا في المناطق المحتلة، والتي جعلت من الولاء لمنظمة التحرير السمة الأساسية لحركتها السياسية والنضالية.

والحقيقة الرابعة: كشفت الإدارة الاميركية في اطار هذا التحديد عن الدور المنوط بعدد من الدول العربية الرجعية لإنجاز المهمات المحددة المترتبة على المخطط الاميركي ــ الاسرائيلي. فالمحاولات اليمينية والرجعية المحمومة لفرض التراجع عن قرارات بغداد وتونس بشأن استمرار محاصرة النظام المصري، وفتح الباب أمام عودته الى ما يسمى «بالصف العربي» وتزامن هذا مع نشاطات وتحركات أنظمة عربية أخرى كالمغرب والاردن، يكشف بوضوح كامل التقاطع، وفي أكثر من موقع، بين المخطط الاميركي ــ الاسرائيلي، وبين الاستعدادات الفعلية التي أبدتها الانظمة العربية الرجعية تلك للمساهمة في انجاز أهداف هذا المخطط وبشكل خاص على الجبهة الفلسطينية، محاولة التخلي عن منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني، والتنازل عن حقه في العودة وتقرير المصير، وبناء الدولة المستقلة، وفتح الطريق أمام عودة النظام المصري الى «الصف العربي» على قاعدة التزامه بكمب ديفيد ونقل الحلول الاميركية على الجبهات العربية الأخرى، وقد شكلت كلها القاسم المشترك في سياسة واشنطن، من ناحية، ونشاط الانظمة العربية الرجعية من ناحية أخرى.

لقد أكدت وقائع الاحداث أن التفاهم الاميركي ــ الاسرائيلي في غزو لبنان وتدمير بيروت الباسلة ليس عارضاً، فقد شمل حتى أدق التفاصيل، وأن معظم التعارضات التي برزت في سياق هذه الوقائع كانت في جوهرها تعارضات تكتيكية لا تمس جوهر المصالح المشتركة بين الطرفين. كما أكدت وقائع الأحداث على ضلوع عدد من الانظمة العربية الرجعية في خطط واشنطن بخصوص الغزو الاسرائيلي للبنان (الاغلبية الساحقة تعلم بالغزو قبل أسبوعين من بدئه) وتبديد الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، والغاء دور منظمة التحرير وتقديم التنازلات المجانية والمسبقة من جانب العرب، وخصوصاً الفلسطينيين وفي مقدمة ذلك الاعتراف باسرائيل.

الحرب وتطور الشروط الاميركية ــ الاسرائيلية

الغزو الاسرائيلي للبنان لم يكن مفاجئاً لنا أو لاي نظام عربي. فقد كان تتويجاً لتصاعد السياسة العدوانية الأميركية ــ الاسرائيلية ضد لبنان، والقضية الوطنية الفلسطينية. بيد أن الشعار الذي خاضت اسرائيل الحرب تحته، والمتمثل في ابعاد

القوات الفلسطينية لمسافة ٤٠ ــ ٥٠ كيلومتراً شمالي الحدود اللبنانية مع فلسطين المحتلة، وتأمين «سلام الجليل» بابقاء جميع مدنه ومستعمراته وتجمعاته السكانية والصناعية بعيداً عن متناول السلاح الفلسطيني، وتحويل هذا الشريط الى منطقة مجردة من السلاح، تحت اشراف اسرائيل عبر ميليشيات سعد حداد. هذا الشعار هو الذي تطور، فمع مواصلة التقدم العسكري الاسرائيلي الذي تم باستخدام ثلثي الجيش الاسرائيلي العامل (١٤٠ ألفاً)، ومئات من أحدث الطائرات المقاتلة والبوارج الحربية، وما يزيد على ١٥٠٠ دبابة، و٢٢ ألف عربة مدرعة وآلية، رغم المقاومة الباسلة والبطولية التي قامت بها القوات المشتركة الفلسطينية ــ اللبنانية الوطنية في الجنوب، والقوات المشتركة والسورية في بيروت والجبل، وجماهير الشعبين الفلسطيني واللبناني في مواجهة كل محطات الغزو، تطورت أهداف الغزو، وشروطه. فمن شعار الـ ٤٠ ــ ٥٠ كيلومتراً في الجنوب الى شعار الاستسلام الكامل للمقاومة الفلسطينية، وخروجها وخروج القوات السورية من لبنان بعد استكمال حصار بيروت.

فاسرائيل التي اندفعت في هذه العملية بتأييد أميركي بارز والتي جابهت مقاومة غير متكافئة قد اكتشفت خلال غزوها جملة من الحقائق. فقوى الصمود العربية لم تبرز على مسرح العمليات ضد الغزو الاسرائيلي الى جانب المقاومة الفلسطينية والقوى الوطنية اللبنانية والجيش السوري. واستمرت الحرب الفترة الكافية جداً لأن تختبر قوى الصمود والجماهير العربية كل خطورة الهجمة الأميركية ــ الاسرائيلية. وكان الصمود البطولي في أطول حرب عربية ــ اسرائيلية كافياً لكي تكتشف الشعوب العربية أن ما ينقص البلدان العربية ليس السلاح والعتاد وعدد الجنود، بل القرار الشجاع والجريء بالقتال والمجابهة المباشرة، وليس بالجنوح الى الأمام نحو الشعارات الرنانة التي أثبتت تجارب النضال عدم جدواها وخلوها من أي مضمون فعلي يضع طاقات وقدرات هذه البلدان في مواجهة المحك العملي.

لقد امتلكت جبهة الصمود العربية مثلاً ــ وما زالت ــ طاقات جبارة، سياسية واقتصادية وعسكرية وبشرية، بيد أن هذه الطاقات أثبتت أنها لا تجدي نفعاً في غياب قرار القتال. واكتفى العديد من الدول العربية بانتهاج سياسة اعلامية ديماغوجية تضليلية، تتضمن محاولة تبرئة الذات وتحميل الآخرين في الوقت نفسه مسؤولية التقصير في دعم المقاومة الفلسطينية (في قمة فاس الثانية كانت كل دولة عربية تشتم الدول الأخرى بالجملة). ان مهمات الدول العربية لا تنحصر بالتأكيد في مجال المساهمة المباشرة في القتال الى جانب الثورة الفلسطينية والقوى الوطنية اللبنانية وسوريا، أن قائمة طويلة من المهمات المتعددة الأشكال والأحجام كانت تنتظر من يتقدم نحوها ليباشر في انجازها، خصوصاً بعد أن تكشف لكل النيام في الوطن العربي حجم الغزو الاسرائيلي للبنان وحقيقته وأهدافه.

ولو افترضت جدلاً أن الدول العربية لا تملك الامكانيات القتالية ــ وهذا بالقطع غير صحيح ــ للمساهمة في القتال الذي خاضته القوات المشتركة والسورية والشعبان الفلسطيني واللبناني، فانها كانت قادرة على الأقل لاتخاذ سلسلة من الاجراءات السياسية والاقتصادية والتجارية. فموقف التعامل الاقتصادي مع الولايات المتحدة

الاميركية، ومقاطعة بضائعها وشركاتها الاحتكارية، ووقف ربط عملية التنمية الداخلية في عدد من بلدان جبهة الصمود بالشركات الغربية والمتعددة الجنسيات، وسحب الأرصدة من البنوك والمصارف الاميركية والدول التي أيدت الغزو الاسرائيلي للبنان، هذا كله بدلاً من الوقوف موقف المتفرج من عملية ذبح المقاومة الفلسطينية ولبنان، وانتهاج سياسة التضامن اللفظي التي لا تسمن بل تزيد في الجوع بينما تصدأ الأسلحة العربية في مخازنها، ويجري تعليب الكتل البشرية في المستويات الأقليمية.

لقد كشفت الحرب من جديد عمق الأزمة الذاتية لحركة التحرر العربي، وتبدى بوضوح ضعف النفوذ الجماهيري لفصائل وأحزاب هذه الحركة، وضعف القدرة على مراكمة جهد متماسك يستطيع أن ينتقل بأوضاعها الى حالة دفاع نشط على الأقل ــ ان لم يكن هجومياً ــ بدلاً عن حالة الجمود التي تعيشها. كما كشفت الحرب حجم الخلل في أوضاع وبرامج وسياسة فصائل حركة التحرر العربي على الصعيدين الاقليمي والقومي، وخاصة بما يتعلق بمهمات القوى الأكثر جذرية، التي ارتضت لنفسها ذات الدور الذي ارتضته قوى البرجوازية البيروقراطية الحاكمة، فلم تبادر الى تطوير دورها ونفوذها في صفوف الشعب ومراكمة الخبرة والفعل المبادر الذي يمكنها من تصدر جبهة القتال والكفاح ضد التحالف الامبريالي ــ الصهيوني ــ الرجعي واليميني العربي والمحلي، وضد القوى الطبقية التي جعلت من مصالحها الأنانية الضيقة مقياس الانتماء للقضية الوطنية والقومية.

أما بصدد دور الانظمة الرجعية العربية، فقد كان امتداداً طبيعياً لدورها التاريخي في اطار عملية المواجهة الوطنية العربية للمخططات الاميركية ــ الاسرائيلية، وخصوصاً أنها لم تجد نفسها تحت ضغط منظم في الشارع على يد الجماهير وحركة التحرر الوطني المحلية والعربية. فهذه الدول التي عملت قبل الحرب على الترويج للسياسة الأميركية، وعلى تجميل وجهها القبيح، تابعت ذات الدور في الاتساق مع السياسة الأميركية الهادفة الى الغاء دور منظمة التحرير الفلسطينية وتبديد الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وفرض الاستسلام على الشعبين الفلسطيني واللبناني. فهي لم تكتف بالصمت طيلة الغزو الاسرائيلي، وعلى امتداد شهور الصمود البطولية لبيروت الوطنية، بل عطلت كل الامكانيات لعقد مؤتمر قمة عربي خلال حصار بيروت لمعرفتها بأن عقد القمة في تلك الظروف سوف يجعل من قضية دعم الصمود على الساحة اللبنانية والوقوف في وجه الغزوة الاسرائيلية، الموضوع الاساسي أمام القمة. ولما كانت هذه الأنظمة تراوح بين التواطؤ والتخاذل، فقد عملت على تعطيل عقد القمة العربية، وعرقلة كافة الاقتراحات التي من شأنها أن تسند الثورة الفلسطينية والقوى الوطنية اللبنانية والقوات السورية في صمودها البطولي في وجه الهجمة الصهيونية، كما بذلت قصارى جهدها للترويج مجدداً للسياسة الأميركية والدعوة الى الالتحاق بها ومحاولة تبييض وجهها البشع مرة أخرى، وانخرطت في لعبة مكشوفة تهدف الى دق الاسافين في اطار العلاقة الفلسطينية مع الدول العربية الوطنية ومع المنظومة الاشتراكية، وخاصة الاتحاد السوفياتي، والتشكيك بالسلاح السوفياتي على أمل دفع المقاومة الى اعادة صياغة تحالفاتها بالتوجه نحو أميركا وعربها الذين نشطوا لاستغلال نتائج الحرب في لبنان

وبيروت.

الحرب: نتائج وحقائق

شكلت الحرب احدى أهم المحطات في تاريخ الصراع العربي ــ الاسرائيلي، ان لم يكن أهمها وأعمقها أثراً. فقد وضع الغزو الاسرائيلي ثورتنا ولبنان ومجمل حركة النضال العربي أمام أوضاع جديدة صعبة ومعقدة؛ فالحرب قد كشفت، كما أسلفنا، مواطن الخلل في بنية وبرامج وسياسات كل هذه الأطراف، وأخذ هذا الخلل يملي عليها ضرورة القيام بمراجعة صارمة للتجربة الماضية، وعلى ضوء ذلك، تحديد البرامج والسياسات البديلة الكفيلة بأن تنهض بأوضاعها جميعاً الى مستوى التحديات الراهنة. وفي هذا السياق، يمكننا أن نسجل أبرز النتائج:

١ ــ تلقت الثورة الفلسطينية ومنظمة التحرير ضربة قاسية بفقدانها قاعدة أساسية من قواعد الصراع على خطوط التماس ضد الاحتلال. وأدت حرب الغزاة الى تشريد مئات الالوف من أبناء الشعبين الفلسطيني واللبناني، كما كشفت المجازر الوحشية التي ارتكبت في صبرا وشاتيلا اتجاه المخطط الرامي الى تحويل لبنان الى منطقة هيمنة ونفوذ أميركية ــ اسرائيلية مباشرة.

٢ ــ تلقى الشعب اللبناني وقواه الوطنية والتقدمية ضربة قاسية أيضاً بسبب الغزو واحتلال مايزيد على نصف الأراضي اللبنانية، وفتح الباب على مصراعيه أمام مخاطر السياسة الاسرائيلية التوسعية تجاه الجنوب اللبناني، وأمام سياسة الابتزاز المدعومة أميركياً لمقايضة مسألة الانسحاب بمعاهدة استسلام مع لبنان ــ على غرار كامب ديفيد ــ فضلاً عن سياسة العدو باستعمال نيران الحرب الأهلية لتجزئة البلد وفرض الهيمنة عليه، وفتح الغزو الباب أمام سياسة اسرائيل في الحاق الاقتصاد اللبناني بالاقتصاد الاسرائيلي، وأمام التدخل السافر في الشؤون الداخلية اللبنانية، وتعريض القوى الوطنية اللبنانية للقمع على يد الحلف الأميركي ــ الاسرائيلي وشركاه.

٣ ــ كشفت الحرب عقم التعويل على السياسة الأميركية تجاه قضايا الصراع العربي ــ الاسرائيلي. فالحرب لم تفضح التأييد الأميركي للعدوانية الاسرائيلية، بل والتنسيق المتقدم بينهما بشأن خططهما المشتركة في لبنان والمنطقة. وكشفت الحرب أيضاً هشاشة الأسس التي يرتكز اليها موقف عرب أميركا، ومحاولاتهم المستمرة في الترويج للموقف الأميركي سواء بالدفاع عنه أو بطرح الأمور على قاعدة «ألم نقل لكم أن لا فائدة من مقاومة الحلول الأميركية». وأكدت الحرب أن أهداف الغزو تتجاوز بالضرورة لبنان، باتجاه ترتيب واسع لمجمل أوضاع المنطقة لتنسجم مع جوهر السياسة الأميركية الهادفة الى تحويل منطقة شرقي المتوسط الى بحيرة نفط أميركية، وأن لبنان يشكل موقعاً بارزاً في هذا الاطار لاحكام

السيطرة على المنطقة بأسرها، وموقعاً للعمل ضد القوى الوطنية والتقدمية العربية، والضغط المتواصل عليها لاركاعها وتخريب تحالفاتها مع قوى التحرر والتقدم العالمية وخاصة الاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية الأخرى، حتى يسهل افتراس المنطقة كما سهل افتراس مصر بعد تدمير تحالفاتها الوطنية العربية والعالمية على يد السادات وشركاه.

وبالمقابل فقد أكدت الحرب:

١ ــ فشل الغزو في تحقيق أهدافه السياسية المتمثلة في تصفية منظمة التحرير الفلسطينية وابادة قواتها، على أمل فتح الطريق أمام مؤامرة الحكم الذاتي الذي يتمحور حول الغاء دور منظمة التحرير الفلسطينية، وتبديد الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، وفي المقدمة منها حقه في تقرير المصير وبناء الدولة المستقلة فوق ترابه الوطني وبقيادة منظمة التحرير ممثله الشرعي الوحيد.

٢ ــ كما أكدت الحرب صحة النظرية القائلة بامكان الحاق هزيمة جدية بالعدو الاسرائيلي، اذا ما توفرت ارادة القتال وادامته، واذا ما اتقنت الدول والقوى الوطنية العربية قيادة المعركة سياسياً وعسكرياً بنفس متواصل، واذا ما تمكنت جدياً من تعبئة كل القوى الحية لشعوبها وزجها في الصراع، ومن صياغة البرامج والسياسات الصحيحة التي تكفل لها ذلك. فالتحالف الفلسطيني ــ الوطني اللبناني قدم للأمة العربية كلها نموذجاً ساطعاً في ارادة القتال؛ اذ قاتل هذا التحالف عدواً يتفوق بشكل كاسح عدداً وعتاداً وعلى مختلف الأصعدة التقنية واللوجستية، وتمكن ليس فقط من الصمود الأسطوري دفاعاً عن بيروت الوطنية، بل ومن تكبيد العدو خسائر فادحة، دعته للتراجع عن فكرة اقتحام بيروت البطلة أثناء الحصار.

٣ ــ أعادت الحرب القضية الوطنية الفلسطينية الى مركز الصدارة في أزمة الشرق الأوسط، فبالرغم من محاولات الحلف الأميركي ــ الاسرائيلي الهادفة الى تكبيد منظمة التحرير هزيمة عسكرية وسياسية ساحقة تخرجها كطرف أساسي من أزمة المنطقة، وتلغي دورها كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني، تمكنت منظمة التحرير، عبر صمودها البطولي في بيروت، من أن تؤكد على أهمية دورها في تقرير مصير قضية شعبها والشرق الأوسط، وتعزيز اتساع دائرة الاعتراف بها كممثل وحيد للشعب الفلسطيني من قبل العديد من الأطراف السياسية الدولية. ولعل التطور الذي طرأ على موقف عدد من هذه الأطراف الاوروبية الغربية، خاصة فرنسا، يفسر ذلك بوضوح كبير. وأبعد من ذلك أيضاً، فقد تأكد لدى كافة القوى المحبة للسلام في العالم، وأمام الأطراف الدولية المهتمة بالشرق الأوسط، أن الحرب طرحت منظمة التحرير من جديد وبقوة ــ أكثر من أي وقت مضى ــ كطرف أساسي ومهم لا يمكن بدونه التوصل الى حل لأزمة الشرق الأوسط، وأكدت لديها أيضاً، أنه لا يمكن تحقيق هذا السلام بدون الاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وفي المقدمة منها حق العودة وتقرير المصير وبناء الدولة الوطنية المستقلة فوق ترابه الوطني، كما تعزز التفاف جماهير الشعب الفلسطيني داخل الوطن المحتل وخارجه في بلدان اللجوء والشتات حول م.ت.ف كممثل شرعي وحيد لها.

٤ ــ كشفت الحرب زيف ادعاءات الرجعيات العربية حول إمكان تحييد الموقف الاميركي وامكان كسب هذا الموقف لصالح القضايا العربية، وأسفر تواطؤ الموقف الاميركي مع الغزو الاسرائيلي في رفع وتيرة العداء في صفوف الشعبين الفلسطيني واللبناني وشعوب الأمة العربية عموماً للولايات المتحدة وسياستها المنحيزة لاسرائيل.

٥ ــ كما كشفت الحرب مواقف الرجعيات العربية من المخطط الأميركي ــ الاسرائيلي في لبنان والمنطقة. فقد عملت هذه الرجعيات وبشكل مفضوح واستفزازي على توفير سبل النجاح لهذا المخطط، مما وسع دائرة سخط وعداء الجماهير الفلسطينية والعربية ضد الأنظمة ففاقم من عزلتها الداخلية، وكشف عقم الاستعانة بموقفها على موقف الولايات المتحدة.

٦ ــ أحدثت الحرب والصمود البطولي للقوات المشتركة والسورية في لبنان وبيروت والخسائر الكبيرة التي منيت بها قوات الغزو اهتزازاً عنيفاً في صفوف المجتمع الاسرائيلي، وأدت الى بروز انقسامات حادة في صفوف الرأي العام الاسرائيلي، للمرة الاولى في تاريخ الصراع العربي ــ الاسرائيلي تضطر اسرائيل الى خوض حرب طويلة المدى، وتتكبد فيها خسائر بشرية فادحة، الى جانب الكلفة التي اكتشف أفراد المجتمع الاسرائيلي أن عليهم أن يتحملوها على حساب معيشتهم، الامر الذي أبرز حركة احتجاج واسعة في صفوف هذا المجتمع تناهض الحرب، امتدت الى صفوف الجيش الاسرائيلي نفسه.

ان هذا يؤكد التناقضات في المجتمع الاسرائيلي، وعدم قدرته على تحمل حرب طويلة وفعلية، تضع فيها الدول والقوى الوطنية العربية والتقدمية طاقاتها الفعلية من ناحية أخرى.

ان الغزو الاسرائيلي للبنان، واحتلال نصف أراضيه، والصمود البطولي والباسل للقوات المشتركة، وجماهير الشعبين الفلسطيني واللبناني الوطني، ثم خروج المقاومة الفلسطينية أحدثت تغييرات مهمة على صعيد الوضع العام لقضية الصراع العربي ــ الاسرائيلي برمتها، سوف تشهد الفترة القادمة نتائجها السياسية، ولكن من المؤكد أن تزايد الاعتراف بمنظمة التحرير كممثل شرعي وحيد لشعبنا، وبحقوقه الوطنية بما في ذلك حقه في اقامة دولته المستقلة فوق ترابه الوطني، وتزايد الادراك لدى العديد من الاطراف الدولية لأهمية دور منظمة التحرير في اطار البحث عن «استقرار» في المنطقة، هو السمة الأبرز للتطور الذي شهدته منطقتنا نتيجة الحرب.

السياسة الأميركية واتجاهاتها الراهنة

اتسمت السياسة الاميركية مع مجيء ريغان للإدارة، بتصعيد واضح في العدوانية على النطاق الدولي، تجلى في محاولات تخريب الانفراج الدولي، وانتهاج سياسة حافة الحرب مع الاتحاد السوفياتي، وسن العقوبات الاقتصادية عليه، وعلى دول المنظومة الاشتراكية الأخرى، والضغط على الدول الغربية الحليفة لإنتهاج السياسة العدوانية ذاتها. كما تبنت الإدارة الاميركية سياسة تصعيد العداء للاتحاد السوفياتي والاشتراكية على المستويين الدولي والاقليمي، ورفعت من وتيرة الانفاق على التسلح النووي، ومن

توسيع وجودها العسكري وتدخلها في الشؤون الداخلية للعديد من دول «العالم الثالث» وانتهجت سياسة واضحة في دعم النظم الفاشية والدكتاتورية المعادية لشعوبها في العديد من بقاع العالم، وشجعت على اثارة الحروب المحدودة والخاصة، المحلية والاقليمية (الحرب العراقية ــ الايرانية، الحروب في أميركا الوسطى)، وطورت من هجومها على حركات التحرر الوطني، والعديد من الدول والانظمة التقدمية في العالم.

وعلى الصعيد الاقليمي في منطقتنا، تجلت هذه السياسة الأميركية بتأييد العدوانية الاسرائيلية وخاصة في غزو لبنان من أجل تحقيق أهداف السياسة الأميركية المتمثلة في تصفية منظمة التحرير عسكرياً وسياسياً، وتبديد الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، والغاء دور م.ت.ف السياسي كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني، ومحاولة كسر ظهر القوى الوطنية اللبنانية، واضعاف سوريا، ومجمل حركة التحرر الوطني العربي، لما تشكله هذه الأطراف جميعاً من عوائق أمام الافراج عن اتفاقيات كامب ديفيد، والحكم الذاتي الإداري في المناطق المحتلة، والافراج عن نظام مبارك.

وفي هذا السياق، طرح ريغان مشروعه، ليؤكد من جديد التزام الولايات المتحدة الأميركية بنهج كامب ديفيد، واصرارها على استثمار نتائج الغزو الاسرائيلي للبنان، من أجل دفع الأمور باتجاه التصفية السياسية النهائية لدور م.ت.ف. كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني، وتبديد حقوقه الوطنية، وتحديد أسس جديدة مستمدة من اتفاقيات كامب ديفيد لمستقبل القضية الوطنية الفلسطينية، باتجاه حكم ذاتي مرتبط بالاردن، يحول قضية شعب فلسطين من قضية شعب، وحقوق وطنية، عودة، تقرير مصير، وبناء دولة مستقلة بقيادة منظمة التحرير ممثله الشرعي الوحيد، الى قضية حدود بين اسرائيل والدول العربية وخاصة الأردن، وهو بالاضافة الى ذلك يقدم لاسرائيل شروطاً مهمة وتسهيلات تتمكن عبرها من الاستمرار في ذات السياسة العدوانية التوسعية.

لقد بات من الضروري أن ندقق جيدا في أهداف هذا المشروع، والتنازلات الفادحة التي يطلبها، وليس في خوض حرب دونكيشوتية حول امكان أو عدم امكان تنفيذه. فهذا المشروع يستهدف في وظيفته الرئيسية جملة من التنازلات الكبرى، يقف في مقدمتها، جر العرب الى التخلي عن الالتزام بقرارات القمم العربية، التي تكرر الاعتراف بمنظمة التحرير كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني، وحق الشعب الفلسطيني في العودة، ومبدأ تقرير المصير، وحق اقامة دولة وطنية فلسطينية مستقلة، واختصار هذه المسألة كلها بحكم ذاتي يلتحق بالأردن بعد الفترة الانتقالية التي يحددها كمب ديفيد (٥ سنوات تحت الاحتلال)، كما يهدف الى جر العرب وم.ت.ف الى تفويض الأردن بتمثيل الشعب الفلسطيني في المفاوضات التي ستجري على قاعدة هذا المشروع بين الولايات المتحدة واسرائيل ومصر والأردن، وكل هذا ليس حباً بالأردن بل لتوريطه بالحل الأميركي كما جرى مع مصر، وجر الجميع الى تقديم اعتراف مجاني ومسبق بدولة العدو الصهيوني، مقابل وعد أميركي بمشروع ريغان.

وهذا المشروع يلقى استجابة من جانب الرجعيات العربية، التي بدأت ــ ولم تجف قرارات فاس بعد ــ بالترويج له، وباشرت في ممارسة مختلف أشكال الضغوط على م.ت.ف والدول الوطنية العربية للقبول به. وأخذت هذه الضغوط أشكالاً

متعددة، بيد أنها كلها كانت تضغط باتجاه موافقة م.ت.ف. على تفويض الأردن لتمثيل الشعب الفلسطيني، وباتجاه شق الموقف الوطني الفلسطيني، وتخريب الوحدة الوطنية الفلسطينية، من خلال محاولات شد بعض الأطراف والشخصيات الفلسطينية للقبول بهذا المشروع. وتتسلح هذه الرجعيات في سياستها تلك، وبدرجة أساسية، بالظروف المعقدة والصعبة التي تواجهها الثورة الفلسطينية وم.ت.ف. وتعتقد بأن من الممكن أن تنجر م.ت.ف. باتجاه مشروع ريغان؛ وبهذا فانها تحقق هدفين في آن واحد، فاذا وافقت م.ت.ف. على هذا المشروع، فان هذا يعني الاستسلام للشروط الأميركية، والموافقة على التخلي عن دورها كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني، وعن مبدأ اقامة الدولة المستقلة، وبذلك لا يعود هناك ما يقف في طريق التسوية الأميركية ــ الرجعية لقضية الصراع العربي ــ الاسرائيلي. واذا وافق طرف من المنظمة على هذا المشروع، فان هذا يعني مقدمة لشق وحدة الموقف الفلسطيني، وبالتالي تفسخ منظمة التحرير وتبديد قواها وتدمير تحالفاتها العربية والدولية، وذلك يؤدي الى ذات النتيجة السابقة؛ فيما تعرف هذه الرجعيات أن المشروع ليس مطروحاً للتنفيذ من حيث المبدأ، وهو لا يستهدف في الحقيقة سوى جملة التنازلات التي سبقت الاشارة اليها. وبهذا يشكل هذا المشروع، بالتنازلات التي يشترطها، الخطر الداهم الذي يواجه الثورة وم.ت.ف. وقضية شعبنا الوطنية، وفي مواجهته يجب أن تتجه كل الجهود.

الموقف العربي وقرارات فاس

بعد معركة بيروت، بادرت الرجعيات العربية الى عقد القمة في فاس، وفي ذهنها أن الفرصة قد حانت لدفع الثورة ومنظمة التحرير الى تقديم كل التنازلات المطلوبة. ولذلك سعت بكل طاقاتها الى جر م.ت.ف. للموافقة على مسودة المشروع التي قدمها المغرب الى المؤتمر والتي تتجاهل وحدانية التمثيل وتترك أمور الصراع العربي ــ الاسرائيلي بيد أميركا، بيد أن هذه المحاولات لم تنجح رغم الوضع الصعب الذي تواجهه الثورة بعد معركة بيروت، فالثورة قد جاءت الى مؤتمر فاس وهي تحمل معها تراثاً ساطعاً من الصمود والبطولة والتقدير الكبير الذي أحرزته بهذا الصمود عربياً وعالمياً؛ بينما حضرت الرجعيات العربية الى فاس وبيوتها من زجاج، واذا اضطرت الى الموافقة على التعديلات الأساسية التي أدخلت على مسودة المشروع على أساس التأكيد على قرارات القمم العربية السابقة والخاصة بتكريس الاعتراف بمنظمة التحرير ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني، والتأكيد على الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني بما في ذلك حق العودة وتقرير المصير وبناء الدولة الوطنية المستقلة فوق ترابه الوطني، وتحديد اطار دولي للحل، كي لا تترك المسألة في يد واشنطن وحدها.

كما أن مشروع فاس الذي تم التوصل اليه، لا يعني أن الرجعيات العربية سوف تلتزم حقاً بما وقعت عليه في قمة فاس، ولا يعني أنها ستتوقف عن محاولاتها في الاتجاه نحو مشروع ريغان. فموقف هذه الرجعيات ينطلق بالأساس من اعتبار مشروع ريغان أرضية الحل، واذا فانها لا تتعامل مع قرارات فاس على أساس أنها كل متكامل، بل تسعى الى التمسك فقط بجانب من البند السابع الذي تفترض مصالحها تفسيره على

أنه اعتراف مجاني ومسبق باسرائيل، والذي تسعى الى الانطلاق منه للتعامل مع مشروع ريغان. كما أن هذه الرجعيات سوف تتابع بالتأكيد محاولاتها للضغط على م.ت.ف. وسوريا، مستعينة بالوضع المعقد الذي تواجهه الثورة الآن، وبالوضع العربي العام المحكوم بالذعر أمام الهجمة الاميركية ــ الاسرائيلية، من أجل السير بالمنطقة باتجاه الاتساق مع المخطط الأميركي الهادف الى السيطرة الكاملة على منطقتنا وفرض الاستسلام الكامل على شعوبها وقواها الوطنية والتقدمية.

ان الوقائع عنيدة كما يقول المثل، فلم يكد يجف حبر مشروع فاس، حتى بادر الملك حسين والحسن وأنظمة عربية أخرى الى الاعلان صراحة عن تأييد مشروع ريغان، وأن مشروع فاس لا يمثل بديلاً عن مشروع ريغان.

العلاقات الوطنية الفلسطينية ومحاورها

مع انتهاء معركة بيروت والجنوب اللبناني، وطرح مشروع ريغان، دخلت القضية الوطنية لشعبنا مرحلة جديدة شديدة الصعوبة والتعقيد، وتتسم أيضاً باشتداد وتفاقم الضغوط على منظمة التحرير الفلسطينية من أجل جرها الى تقديم تنازلات جدية تمس النضال الوطني الفلسطيني برمته وأهدافه الأساسية. وعلى ضوء المواجهة الجارية الآن مع هذه الضغوط، أصبح واضحاً أن التنازلات التي يشترطها مشروع ريغان تمثل الخطر الداهم الذي يواجه ثورتنا وقضيتنا الوطنية. فهي تتمحور حول شطب منظمة التحرير الفلسطينية، والغاء دورها في تمثيل الشعب الفلسطيني، وحول تبديد الحقوق الوطنية لشعبنا، وتهدف الى جر العرب جميعاً، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية، الى التخلي عن قرارات القمم العربية بشأن الاعتراف بمنظمة التحرير، والقيام بدلاً من ذلك بتفويض الأردن لتمثيل الشعب الفلسطيني في أية مباحثات قادمة مع كل من أميركا واسرائيل ومصر بشأن مستقبل الأراضي الفلسطينية المحتلة ومصير شعبنا وحقوقه، الأمر الذي يجعل من هذه المحاور، بالاضافة الى ضرورة المحافظة على استقلالية القرار الفلسطيني المستقل، الاتجاه الطبيعي للنضال الوطني الفلسطيني، والأرضية الواجب تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية في اطار م.ت.ف. عليها.

وفي مواجهة هذا برزت خطوط التباين في الموقف الفلسطيني؛ فتجد فئات من البرجوازية الفلسطينية الكثيرة داخل الوطن المحتل وخارجه، فرصة ملائمة لطرح الحلول والمواقف المنسجمة مع مواقف ومصالح الرجعيات العربية، التي ترتبط مع هذه البرجوازية بشبكة من العلاقات والمصالح السياسية والاقتصادية، والتجارية. ويتكامل دور هذه الفئات مع فئات أخرى من البرجوازية البيروقراطية في صفوف الثورة ومنظمة التحرير في الخروج باستخلاصات ذات طبيعة خطرة على مستقبل النضال الفلسطيني؛ فهي تجد أن ميزان القوى الراهن يميل لصالح الحلف الأميركي ــ الرجعي العربي، وهي لذلك تتجه في تعزيز علاقاتها مع هذا الحلف على حساب تعزيز وتطوير العلاقة مع الاطراف والقوى العربية الوطنية، وتعتقد في هذا بامكان «الاستقواء» على الموقف الأميركي بموقف هذه الرجعيات المرتبطة أصلاً بالسياسة الاميركية العامة على الصعيدين الدولي والاقليمي. وهي تطرح أفكاراً تدعو عملياً الى اعادة صياغة أسس

التحالفات الفلسطينية على الصعيد الدولي، وخاصة الاضعاف التدريجي للعلاقة مع الاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية الأخرى وقوى التحرر والتقدم، الى الانتقال التدريجي بالتحالفات نحو أوروبا الغربية، التي لا تملك الا هامشاً محدوداً جداً في استقلالية موقفها عن موقف الولايات المتحدة الأميركية.

كما تجد فئات أخرى داخل الثورة الفلسطينية، وتحت شعار «المراجعة النقدية»، أن الأوضاع المستجدة، والدروس المستخلصة من حرب لبنان، باتت تستدعي اعادة النظر بالبرنامج السياسي والعديد من الخطوات السياسية والكفاحية التي حققها شعبنا ومنظمة التحرير الفلسطينية، وبالمناداة مثلاً بالتخلي عن البرنامج السياسي المرحلي للثورة، وما تم اشتقاقه من البرامج من خطوات، والنظر الى المكتسبات والانجازات التي راكمها شعبنا خلال سنوات طويلة من النضال الباسل والمرير على الأصعدة الدولية والعربية على أساس أن لا قيمة لها، والعودة بالساحة الى طور الأفكار التي تم تجاوزها منذ عام ١٩٧٣ ــ ١٩٧٤، وفي هذا، تفقد هذه الفئات الاتجاه الصحيح للنضال الوطني الفلسطيني وأهدافه المركزية في هذه المرحلة والتي تتمثل في حماية «وحدانية التمثيل» و«حق العودة وتقرير المصير والدولة المستقلة»، وصب كل النيران لاحباط حركة التنازلات الكبرى التي يشترطها مشروع ريغان وردع الضغوط «العربية» التي تتعرض لها م.ت.ف. للاقتراب من هذه الاشتراطات الأميركية.

ان المراجعة النقدية لمسيرة النضال الوطني الفلسطيني مسألة ضرورية ولازمة لاستخلاص العبر والدروس؛ ولكنها يجب أن تجري أساساً على قاعدة حماية المكتسبات الوطنية التي حققتها الثورة ومنظمة التحرير، وحماية الوحدة الوطنية الفلسطينية، بل وتعزيزها في اطار منظمة التحرير. ذلك أن غياب هذه الأسس سوف يجعل من عملية المراجعة عملاً غير ذي قيمة، ويقود الى «نتائج عدمية» تحت مظلة «الجملة الثورية اللفظية». ان اتجاهات العمل الصحيح في هذا المجال يجب أن تستند الى التمسك الحازم بالبرنامج السياسي والتنظيمي المرحلي واعطاء الحلول الوطنية الملموسة للقضايا الجديدة التي برزت في مجرى الحرب وحتى الآن، وعلى قاعدة استقلال القرار الوطني الفلسطيني في اطار منظمة التحرير الممثل الشرعي الوحيد، والتمسك بالحقوق الوطنية بما في ذلك حق العودة وتقرير المصير وبناء الدولة الوطنية المستقلة فوق التراب الوطني، ورفض الانجرار الى أية معارك جانبية وهامشية بين فصائل الثورة على ضوء تجربة وخبرة السنوات الماضية، ورفض الانجرار الى أية معارك جانبية وهامشية بين فصائل الثورة على ضوء تجربة وخبرة السنوات الماضية، وعدم الانخراط في أية تكتلات ومحاور انقسامية وغير مبدئية في صفوف الثورة ومنظمة التحرير بل ومجابهتها، وتعزيز الجهود من أجل صيانة دور منظمة التحرير الفلسطينية في صفوف الشعب، وحماية الحقوق والمكتسبات والتحالفات الوطنية والقومية والعالمية للشعب والثورة التي تم انجازها بالدماء والعرق والدموع ودرب الألم والنهوض على امتداد ١٨ عاماً من الكفاح المسلح والمتعدد الأشكال وعذابات ٣٤ عاماً من التشرد واقتسام الأرض والشعب بين العدو الاسرائيلي والدول العربية. كما يتطلب ذلك العمل على تصحيح وتوطيد علاقات م.ت.ف. مع الدول العربية الوطنية وخاصة سوريا، ومع سائر فصائل حركة التحرر

الوطني العربي وتعزيز التحالف مع قوى الثورة العالمية، وخاصة الاتحاد السوفيتي ودول المنظومة الاشتراكية، ومع كافة القوى الديمقراطية والمحبة للسلام والمتفهمة لحقوق شعبنا، والعمل على توسيع دائرة الاعتراف العالمي بمنظمة التحرير كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني وللحقوق الوطنية لشعبنا، بما في ذلك حقه في العودة وتقرير المصير وبناء الدولة الوطنية المستقلة. والبديل عن هذا هو الوقوع في الفخ الذي وقع به السادات وحصد النتائج المرة التي حصدها.

وفضلاً عما تقدم، فان الوضع يقتضي:

□ التمسك الحازم بالقرار الوطني الفلسطيني المستقل، ومجابهة كافة المحاولات الرامية الى الانتقاص من دور منظمة التحرير السياسي على صعيد أزمة الشرق الاوسط.

□ تصحيح وتطوير دور وفعالية مؤسسات وأجهزة منظمة التحرير، واعادة بنائها على أسس ديمقراطية جبهوية، تكفل مشاركة كافة فصائل الثورة فيها، ومحاصرة نفوذ الفئات والعناصر البيروقراطية المتبرجزة (أمراء المقاومة) التي باتت تجد مصلحتها في الارتباط بالرجعيات العربية والتكيف مع مطالبها.

□ تصعيد وتطوير أشكال الكفاح المسلح ضد الاحتلال الصهيوني للأراضي الفلسطينية المحتلة، وفي عمق وخلف خطوطه في الأراضي اللبنانية الوطنية المحتلة.

□ العمل على تجميع القوات الفلسطينية المبعثرة في عدد من الدول العربية، وتوحيدها على أسس ديمقراطية، وبما يمكّن هذه القوات من أخذ موقعها في مجابهة العدو، واحتمالات عدوانه الجديد على الأراضي المجاورة للمناطق المحتلة.

وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة: باتت الأوضاع الراهنة والتطورات تطرح المهمات الملحة التالية:

احياء دور الجبهة الوطنية الفلسطينية في المناطق المحتلة، ولجانها الوطنية الفرعية. وأن الاسراع في انجاز هذه المهمة لا يسهم فقط في تطوير وتوحيد النضال الوطني الذي يخوضه شعبنا في هذه المناطق ضد سياسة الاحتلال ومحاولات فرض مؤامرة الحكم الذاتي الإداري، بل يقطع الطريق أمام نشاط عملاء العدو، والرموز الرجعية الانهزامية المرتبطة به وبسياساته. والمباشرة أيضاً في تقديم مختلف أشكال الدعم والمساندة للجبهة في قيادة النضال الوطني وتوحيدها في وجه محاولات التبديد القومي للهوية الوطنية لشعبنا، وضد اجراءات الضم والالحاق والوصاية التي يحاول العدو فرضها على شعبنا في هذه المناطق.

العمل على تطوير وتعزيز وحدة المؤسسات والنقابات والاتحادات الشعبية، وسائر الهيئات الوطنية، وتمكينها من القيام بدورها الفاعل والقيادي على صعيد الفئات والطبقات التي تمثلها، ووأد المحاولات الجارية لخلق الأطر الموازية أو البديلة لها.

المجابهة الحازمة لمواقف الرموز الرجعية اليمينية والتقليدية الانهزامية الرجعية التي تسعى الى الانسجام مع المخططات الامبريالية ــ الصهيونية ــ الرجعية، والاصرار على أن برنامج م.ت.ف، هو برنامج كل الشعب وطبقاته الوطنية.

تنهيج وتصحيح عمل اللجنة المشتركة لدعم صمود الأرض المحتلة، ودعم الهيئات والمؤسسات الوطنية التي تقود النضال ضد الاحتلال والاستيطان، وتمويل المشاريع

التي تعزز الصمود في الأرض وتحد من الهجرة في الريف والمدينة.

العلاقات الفلسطينية ــ العربية
أسسها واتجاهاتها

أدى الخلل الحاصل في دور ومهمات جبهة الصمود العربية، وغياب مؤسساتها المشتركة عن ممارسة دورها في مجابهة العدوان الأميركي ــ الصهيوني ــ الرجعي العربي، وبالتالي غياب الهيئات والاطر التي يجري فيها التنسيق وتوحيد المواقف بين مختلف أطراف جبهة الصمود، أدى الى بروز خلل في العلاقات بين مختلف أطراف جبهة الصمود، هذا الخلل يشجع الاندفاع العربي الرجعي نحو مزيد من الارتباط بالمخططات الأميركية في المنطقة، وخاصة بمشروع ريغان، لجر العرب جميعاً للاعتراف المجاني والمسبق بدولة العدو، ومصادرة حقوق الشعب الفلسطيني. كما أن الخلل القائم بين أطراف جبهة الصمود العربية، يجد صداه في الضغوط القوية والمتواصلة التي تشنها الرجعيات العربية على منظمة التحرير من أجل الاقتراب من مشروع ريغان والموافقة على تفويض الأردن بتمثيل الشعب الفلسطيني مع عناصر من الضفة والقطاع تتكيف مع حدود وطلبات مشروع ريغان.

أن الأسس التي يجب أن تستند عليها العلاقات الفلسطينية ــ العربية يجب أن تتضمن قبل كل شيء:

□ اسناد منظمة التحرير الفلسطينية في الدفاع عن استقلالية القرار الوطني الفلسطيني، وعدم تقديم مايشجع القوى الرجعية واليمينية العربية للتطاول على هذا الحق.

□ التأكيد العملي، والالتزام بمقررات القمم العربية المختلفة، على أن م.ت.ف. هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، والتعامل معها على هذا الاساس.

□ احترام قرارات القمم العربية بشأن الحقوق الوطنية الفلسطينية وفي مقدمتها حق العودة وتقرير المصير وبناء الدولة المستقلة.

واستناداً لهذه الأسس، ومن هنا، يجب أن تنطلق العلاقات الفلسطينية ــ الأردنية ومن المصالح المشتركة للشعبين الفلسطيني والأردني، في النضال ضد التوسعية والعدوانية الاسرائيلية، ومن أجل حق تقرير المصير والاستقلال، وضمان عملية التطور الديمقراطي للشعب الأردني. ان التصدي الجاد للأطروحات الصهيونية حول «الوطن البديل» وحول طروحات تصفية حقوق وقضية الشعب الفلسطيني تحت شعار «الحكم الذاتي» الذي يطرحه ريغان، وحول التغطية على سياسات وبرامج الاحتلال الصهيوني تجاه الأردن، هو الذي يضمن صيانة حقوق الشعبين الفلسطيني والاردني. ومن هنا فان شكل العلاقة المستقبلية بين الشعبين يجب أن تتم على أساس:

□ التصدي المشترك لمحاولات المساس بحق الشعب الفلسطيني في اقامة دولته الوطنية المستقلة، ولمحاولات تحويل قضية الشعب الفلسطيني الوطنية الى قضية حدود متنازع عليها بين اسرائيل والأردن والدول العربية الأخرى.

□ التصدي الحازم لمحاولات المساس بمنظمة التحرير ودورها كممثل شرعي وحيد

للشعب الفلسطيني، ورفض كل صيغ التفويض، أو الانابة العربية التي تفتح الطريق أمام المخطط الاميركي الرامي الى الغاء دور م.ت.ف. وتبديد حقوق الشعب الفلسطيني الوطنية القائمة بذاتها.

□ وتتسم بأهمية كبيرة ضرورات التصدي للمحاولات الجارية لفك العزلة عن النظام المصري الذي ما زال سائراً في ركب السياسة الاميركية واتفاقيات كامب ديفيد، والذي يشارك الضغط على م.ت.ف. للانخراط في مشروع ريغان وتقديم التنازلات للعدو الصهيوني، ومجالات تخريب العلاقات الفلسطينية ــ الوطنية العربية.

ان التمسك بالبرنامج السياسي المرحلي وبقرارات القمم العربية بشأن القضية الوطنية الفلسطينية، واشهارها كسلاح في وجه من يحاول الخروج عن البرنامج وهذه القرارات، يكتسب أهمية كبيرة. وأثبتت وقائع مؤتمر فاس أن الثورة الفلسطينية والدول الوطنية العربية، رغم ما حدث في لبنان، ورغم رجحان موازين القوى لصالح جبهة الأعداء، ما زالت تمتلك قدرات وطاقات كبيرة جداً، تمكنها من تعطيل خطط أميركا وعربها التي تلحق الضرر بالحقوق الفلسطينية والعربية. ان تصحيح العلاقة بين الدول الوطنية العربية ومنظمة التحرير، والضرورة المصيرية لتطوير الأوضاع الذاتية الداخلية للدول الوطنية، وتعزيز علاقاتها التحالفية مع المعسكر الاشتراكي على قاعدة ثابتة، وتعبئة طاقاتها وشعوبها، وانتهاج سياسة ثابتة في مجابهة السياسة الاميركية، سوف يمكنها بالتأكيد من القيام بهذه المهمات، بل والانطلاق منها نحو مرحلة لاحقة تمهد للهجوم المضاد على هجوم جبهة الأعداء.

الحرب والعلاقات الفلسطينية الدولية

عززت الحرب في لبنان، والصمود البطولي للثورة جذباً الى جنب مع القوى الوطنية اللبنانية وجماهير الشعبين الفلسطيني واللبناني، مكانة القضية الوطنية الفلسطينية في اهتمامات الرأي العام والقوى الدولية الأساسية، وعززت المكانة السياسية لمنظمة التحرير، كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني، وأكدت على الاهمية الخاصة لدورها في اطار البحث بقضايا الصراع الفلسطيني والعربي ــ الاسرائيلي، ووضعت القضية الفلسطينية في مركز الحدث في الشرق الأوسط. وأبرزت السياسة العدوانية الاسرائيلية للعالم، وسياسة التدمير والقتل الجماعي، والمجازر بأن لا سلام ولا أمن ولا استقرار في الشرق الأوسط بدون الاستجابة لحقوق شعب فلسطين، والصراع الآن يدور حول مضمون هذه الحقوق. وفضحت الحرب أيضاً سياسة الولايات المتحدة الأميركية التي تشجع العدوانية الاسرائيلية عبر أشكال الدعم العسكري والاقتصادي والسياسي، وأبرزت وحشية الغزاة العزلة السياسية الدولية التي تعيشها «اسرائيل».

ان التطورات الايجابية والملموسة التي طرأت على موقف قطاعات واسعة ومهمة في الرأي العام الدولي، والأطراف الدولية المهمة، باتت تتطلب سياسة فلسطينية تقوم على العمل الجاد من أجل استثمارها، واستثمار التباين في المواقف بين أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأميركية تجاه أزمة الشرق الأوسط، باتجاه توسيع الاعتراف الدولي

بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني، وتكريس الاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، والانتقال بها من الاقرار الغامض بحق تقرير المصير الى الاقرار بالاستقلال في اطار دولة وطنية على أرض الوطن الفلسطيني. كما أكدت الحرب على الأهمية الخاصة لحماية تحالفات منظمة التحرير مع المنظومة الاشتراكية وخاصة الاتحاد السوفياتي وكافة قوى التقدم والتحرر في العالم ولتطويرها؛ فهذه التحالفات هي التي أعطت الحقوق الوطنية لشعبنا بعدها العالمي وأدت الى تدويل القضية الفلسطينية. ان العمل في هذه الاتجاهات دون أي تنازلات مجانية ومسبقة يكتسب أيضاً أهمية خاصة وكبيرة، من أجل تعزيز وتثبيت دور منظمة التحرير والحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.

المرحلة والمهام العاجلة أمام الثورة ومنظمة التحرير الفلسطينية

أكدت الأوضاع والتطورات الناجمة عن الغزو الاسرائيلي للبنان، **بان المهمة المباشرة والمركزية المطروحة على جدول أعمال ثورتنا، تتمثل في محاصرة واحباط مناورة مشروع ريغان لفرض التنازل عن وحدانية التمثيل وعن حق الدولة المستقلة؛ فهنا يقع الخطر الداهم والمباشر الرامي الى تصفية حقوق شعبنا** والغاء دور م.ت.ف. كممثل شرعي وحيد لشعبنا. وهذا يتطلب، في ذات الوقت، التصدي الحازم لكل المحاولات الانهزامية الهادفة الى الانسجام مع هذا المشروع في الساحة العربية، وفتح باب التنازلات المجانية لصالح العدو.

كما أن تعاظم الضغوط المنصبة على م.ت.ف، وتصاعد العدوانية الاسرائيلية ـ المدعومة أميركياً ـ ضد شعبنا وحقوقه الوطنية، وضد الشعوب العربية الأخرى، وخاصة في لبنان، أصبحت تملي على ثورتنا وشعبنا:

□ **التاكيد على استقلالية القرار الوطني الفلسطيني وحمايته والتمسك بوحدانية وشرعية تمثيل م.ت.ف. لشعبنا، وحقه في الدولة الوطنية المستقلة على قاعدة البرنامج السياسي** وقرارات المجلس **الوطني** الفلسطيني والقمم العربية تجاه الحقوق الفلسطينية.

ان تعزيز الوحدة **الوطنية** بين فصائل الثورة في اطار م.ت.ف. على هذا الاساس، شرط أساسي لتحقيق مهام الثورة الراهنة. وذلك يجب أن يشمل بالضرورة أيضاً كل مجالات العمل، ومختلف المؤسسات السياسية، والدبلوماسية والجماهيرية، والعسكرية داخل الوطن المحتل وخارجه، على قاعدة الائتلاف الجبهوي الديمقراطي **وجبه سياسة الاستئثار والنزعات التكتلية والانشقاقية التي تبرز بين الحين والآخر في صفوف الثورة.**

□ **تطوير الكفاح المسلح ضد الاحتلال الصهيوني** داخل الأراضي المحتلة وضد كافة مؤسساته العسكرية وعملائه، لما يلعبه هذا الشكل من النضال في اسناد ودعم النضال البطولي التي تخوضه جماهير شعبنا داخل الوطن المحتل وخارجه.

□ **المبادرة الى اعادة تجميع قوات الثورة الفلسطينية** المبعثرة في عدد من البلدان العربية ونقلها الى سوريا، وتوحيدها على أسس ديمقراطية، بما يطور طاقاتها وقدراتها

القتالية.

□ **تصحيح العلاقات التحالفية بين م.ت.ف. وسوريا،** وتطوير التنسيق معها في كافة القضايا التي تهم النضال المشترك ضد أطراف كامب ديفيد، ومشروع ريغان، والتحالف الأميركي — الصهيوني — الرجعي ومخططاته العدوانية.

ان تطوير العلاقة مع سوريا، وكافة الدول الوطنية العربية الأخرى يعزز بالتأكيد موقع م.ت.ف. في مجابهة الضغوط التي تواجهها المحاور الرجعية من أجل جر المنظمة الى تقديم التنازلات المجانية والمسبقة.

□ **توجيه أقصى درجات الحرص على التحالف بين الثورة وم.ت.ف. وبين** القوى الوطنية اللبنانية، **وفي خدمة تطوير وتعزيز صمود القوى الوطنية اللبنانية في نضالها في مواجهة الاحتلال والقوى المحلية العميلة له.**

□ حماية حقوق شعبنا في المخيمات الفلسطينية في لبنان، وفي المقدمة حقوقهم الاجتماعية والأمنية والنقابية والمهنية والسياسية؛ وهذا يتطلب بالضرورة تأمين كل الوسائل الكفيلة بحماية هذه الحقوق وفقاً للاتفاقات التي سبق وتم التوصل اليها مع السلطة اللبنانية قبل مغادرة القوى المقاتلة بيروت المناضلة.

□ توثيق العلاقة الكفاحية بين م.ت.ف. والاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية وكل قوى التحرر والتقدم في العالم لمواجهة الحلف العدواني الأميركي — الاسرائيلي، والعمل على الاستفادة من التطورات الايجابية في مواقف العديد من القوى السياسية وخصوصاً في أوروبا الغربية، وفي الرأي العام العالمي، وخاصة الرأي العام الأميركي، بهدف توسيع الاعتراف بمنظمة التحرير كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني وبحقوقه الوطنية بما فيها الدولة الوطنية المستقلة، ومواصلة تطوير العلاقات مع بلدان عدم الانحياز وسائر القوى المعادية للامبريالية.

ان خطورة المرحلة الراهنة تقتضي مباشرة الثورة وم.ت.ف. في انجاز هذه المهمات الكبيرة المطروحة على جدول أعمالها، وتقتضي التمسك الشديد باتجاه القضية المركزية للنضال في هذه المرحلة.

ان أمامنا العديد من المصاعب والتعقيدات التي تولدت بفعل الحرب، وبفعل التخاذل العربي العام، ولكنا على ثقة بأن الثورة وم.ت.ف سوف تكون قادرة على تجاوز كل هذه الصعوبات، والنجاح في كبح الهجمة المعادية، على أساس التمسك بالبرنامج المرحلي والوحدة الوطنية والقرار المستقل والموحد، وتقديم الحلول الملموسة للقضايا التي أفرزتها وطرحتها الحرب.

شهادة ممدوح نوفل عن الحرب: الوحدة الوطنية والوحدة العسكرية

إعداد: سلوى العمد

ممدوح نوفل، عضو المجلس العسكري الأعلى للثورة الفلسطينية، عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، قائد القوات الثورية المسلحة للجبهة.

قبل الحديث عن الحرب ودورنا فيها، لابد من الاشارة الى مسألتين رئيسيتين: المسألة الاولى، إذا كان لابد من شهادة فلابد من شهادة للأخ القائد سعد صايل «أبو الوليد»، الذي فقدناه، شهادة لدوره في الاستعداد للمعركة، ولدوره في إدارة هذه المعركة. هذا الرجل، يجب عندما تذكر معركة بيروت أو الحرب الفلسطينية — الاسرائيلية، أن يقرن اسمه بها، وذلك أدنى حدود الوفاء من قبل المناضلين الثوريين للمناضلين الثوريين، لأن دور الأخ القائد «أبو الوليد» كان استثنائياً ومميزاً، كان دور القائد الفعلي الذي واكب هذه الحرب منذ لحظاتها الأولى وحتى نهايتها. أذكر، وإن يكن هذا ليس هو المدخل، في اللحظات الأخيرة لمسيرة بيروت، عندما كنا على ظهر الباخرة، اجتمعنا بمن حضر من المجلس العسكري برئاسة الأخ أبو الوليد. وبحثنا في كيفية تسجيل تجربة هذه الحرب. وطالما نحن الآن بصدد تسجيل بعض وقائع هذه الحرب نثمن المبادرات الساعية الى توثيقها، فهذه المبادرات التي تصب في مجرى ما فكر به الأخ أبو الوليد وما يفكر فيه الآن كل قائد مسؤول، وهو جمع كل ما جرى في هذه الحرب، ليكون مادة غنية.

في اجتماعنا، آنف الذكر، على ظهر الباخرة، اتفقنا على وجوب إجراء تقويم لهذه الحرب وتسجيل لها. ووضعنا، ونحن على ظهر الباخرة، هيكلاً عاماً لدراسة أو بحث نقدمه لكل مقاتل شارك في الحرب، ولكل قائد أو كادر أو عنصر ليروي، عبر استمارة البحث، التي لا زالت مسودتها لدي، لنسجل ما يمكن تسجيله. المسألة الثانية التي لابد من الاشارة إليها، إلى جانب دور الأخ أبو الوليد، هي دور مئات وآلاف البشر الذين جرحوا أو استشهدوا والذين قد يكون من الصعب أو المستحيل الوصول إليهم. مطلوب، وهذه أمانة ومسؤولية كبيرة تقع على عاتقنا جميعاً، أن نسجل مآثر هؤلاء الشهداء عبر التقصي عن طريق رفاقهم في الدرب ومن عاشوا معهم التجربة. لأن هؤلاء، الذين قدموا

التضحيات الكبيرة هم صانعو هذه التجربة، وصانعو النصر.

على الصعيد الشخصي، إن أي دور لأي إنسان في هذه الحرب، أيا كان موقعه، هو جزء من دور جماعي. نحن في اطار المسؤولية والموقع القيادي نعتبر أنفسنا مسؤولين عن الانجازات والايجابيات، وكذلك عن الثغرات والنواقص التي أفرزتها الحرب. لحظة بدء الحرب، أو قبل الحديث عن لحظة بدئها، لابد، أيضاً، من الاشارة الى أنها لم تكن مفاجئة لنا: فقد كانت لدينا، كمجلس عسكري أعلى للثورة، تقديرات تتوقع هجوماً للعدو. كما كانت تردنا معلومات من مصادر عدة بهذا الصدد. وكنا مطالبين، ازاء ذلك، بوضع خطط للمواجهة. جرى وضع خطط مشتركة لكل قوات الثورة في كل منطقة من المناطق. جرى التحضير للجزء اللازم للحرب، جرى التحضير التعبوي اللازم للقوات. بالتأكيد، هذا التحضير كان متفاوتاً بين منطقة وأخرى. وقد تأثر هذا التحضير، كما بينت الحرب، بمدى تقديرنا لطبيعة الهجوم. وهنا لسنا بصدد مناقشة هذه المسألة والحديث عنها. ولكن لابد من وقفة، نحن الآن بصددها على صعيد المجلس العسكري الاعلى، وقفة لتقويم هذه الحرب. وقد شكل المجلس لجنة أنيطت بها مهمة تقويم الحرب، وأنا عضو فيها. وننحمل، كلجنة، مسؤولية صياغة مالنا وما علينا في هذا المجال.

بداية الحرب: في بيروت وصيدا

قبل الهجوم كانت تردنا معلومات عن حشود للعدو من المواقع الامامية المتقدمة. وكنا نمرر هذه المعلومات أولاً بأول للهيئات والمجلس العسكري، ونصوغها ونعيدها للمقاتلين، للوحدات والقطاعات، لتكون على أهبة الاستعداد. لحظة بدء الحرب، لحظة بدء العمليات الحربية بقصف المدينة الرياضية جوّاً كنت في مكتبي في بيروت في منطقة الفاكهاني المجاورة للمدينة الرياضية. توجهت مباشرة الى غرفة العمليات، ووجهنا نداءات لمحطات اللاسلكي بشكل مباشر للتأكد مما إذا كانت هناك أهداف أخرى يجري قصفها. جرى تعميم هذا الحدث، الغارة (على المواقع المختلفة) حيث كانت هذه الغارة بمثابة انذار لبدء الهجوم. انتقلنا مباشرة الى مقر العمليات المركزية للثورة، حيث كان لدينا قرار في المجلس العسكري الأعلى بأن نكون جميعاً على أهبة الاستعداد، وأن يتواجد الجميع في العمليات المركزية عند بدء العمليات العسكرية. بدأت البرقيات ترد عن الوضع، وشرع بتشغيل الأجهزة المتخصصة بعمليات الانقاذ والاخلاء. وأعطيت تعليمات للقوات استعداداً للمعركة، حيث كان التقدير، كما كنا نتوقع، أن هذه الغارة بداية لهجوم واسع على مناطق الجنوب بشكل أساسي. وستشمل الغارات والانزالات كل المناطق الوطنية اللبنانية.

من المجلس العسكري في مقر العمليات المركزية الذي تواجد فيه أعضاء المجلس، كان الاخ أبو الوليد هو الذي يدير العمليات بشكل مباشر، ويتابع الموقف في غرفة العمليات المركزية. كانت البرقيات ترد عن عمليات القصف التي استمرت يومي الجمعة والسبت، إذا لم تخني الذاكرة، وكانت شموليتها بالنسبة لنا إنذاراً لبدء الهجوم. كنت أتابع في المجلس العسكري وفي عمليات الجبهة الديمقراطية البرقيات الواردة، وألاحق تنفيذ التوجيهات اللازمة. أذكر، عندما كنت في المجلس العسكري، يوم السبت،

في اليوم الثاني للغارات، أنني قلت للاخ أبو الوليد أنني أنوي التوجه إلى صيدا حتى أدقق بترتيبات المعركة هناك، حذرني أبو الوليد من خطورة الطرق، نظراً لتعرضها للقصف وقال: «ضروري أن تصل وضروري أيضاً أن تعود، لذلك يحتاج الأمر للانتباه والحذر في التحرك». نزلت الى صيدا، والتقيت مع الأخوة هناك، وقلت لهم: «هذه بداية العملية الاسرائيلية الواسعة التي كنا نتوقعها، وعلينا جميعاً أن نكون على أتم استعداد لمواجهة الموقف، فهذه المعركة حاسمة وفاصلة، يترتب على نتائجها وآثارها الكثير مما يتعلق بمستقبلنا ومستقبل الساحة اللبنانية». هذه هي التصورات المشتركة التي كانت سائدة في المجلس العسكري ولدى قيادة الثورة. وفي حينه، قدم بعض الأخوة ملاحظاتهم بشأن الاحتياجات والمتطلبات الضرورية والاضافية في ضوء التقديرات آنفة الذكر. وفي ضوء ذلك، أبلغنا الجميع بضرورة أن يقاتل كل منا في موقعه، لاننا قد نضطر للقتال داخل جزر تعزل عن بعضها بعضاً، إما بسبب الانزالات أو بالهجوم المباشر، أو بقصف الطيران. وإلى ذلك، جرى تأمين المستلزمات للأخوة، وأرسلت على عجل الى المناطق، وهي ليست أكثر من احتياجات اضافية، لأن الاحتياجات الأساسية للمناطق، من مواد التموين والذخيرة والسلاح للشعب والمقاتلين على حد سواء، كان قد تم تجهيزها منذ آذار الماضي، حين لاحت في الأفق، آنذاك، احتمالات وقوع عملية اسرائيلية كهذه.

عدت من صيدا الى بيروت، وأطلعت الأخوة الأعضاء في المجلس العسكري والاخ أبو الوليد على مجريات التحضير للمعركة، والنتائج الأولية للقصف والغارات الاسرائيلية.

خطة الدفاع عن بيروت

على امتداد الحرب، كنا معاً في اطار المجلس العسكري نبقى حيث تكون العمليات المركزية وننتقل حيث تنتقل. كنا نقوم بمهامنا، بواجباتنا، عبر الجولات على المواقع والقوات، ومن ضمنها الجولات على خطوط التماس الأمامية، حيث كان العدو يتقدم. وعندما وصل العدو إلى الدامور، كان المجلس العسكري بدوره قد وصل إلى هناك للاطلاع على الموقف عن قرب. وعندما وصل العدو إلى الدوحة، كان المجلس العسكري أيضاً قد وصل إلى هذا الموقع للاطلاع عن كثب على ما يجري على الأرض.

عبر العمليات الحربية وتصاعدها، كانت كل مجريات الحرب بالنسبة لأعضاء المجلس العسكري الأعلى واضحة. وبعد أن تجاوز العدو جسر الأولي، تبلورت الصورة في أذهاننا أكثر. التقينا في المجلس العسكري، وحددنا على الخارطة الاحتمالات لوثبات العدو، وتوقعنا تطورات هذه الوثبات ومراحلها، لكل يوم من أيام الحرب! المرحلة الأولى، الثانية، الثالثة، الخ... ووضعنا في الاعتبار بيروت كمرحلة ثالثة لمهمات العدو الحربية. وهذا لم يكن موضوعاً في الاعتبار عند اللحظة الأولى لبدء الحرب، وإنما اتضح لنا ذلك في حوالي اليوم الرابع للهجوم، وتحديداً بعد أن تجاوز العدو بإنزالاته وتقدمه على الأرض منطقة صيدا ــ جسر الأولي، وبعد أن تقدم العدو من محور عرب صاليم باتجاه جزين، وبدأ يتجاوز منطقة جزين.

ناقشنا سوياً مسألة الدفاع عن بيروت، حيث بدأنا بترتيب أمر الدفاع. وهنا،

للأمانة خطة الدفاع عن بيروت بتفاصيلها كانت قدوضعت من قبل الأخ أبو الوليد. عرض الأخ أبو الوليد الخطة على المجلس العسكري الأعلى بحضور الأخ أبو عمار الذي كان في الخارج عند بدء القصف يوم الجمعة وعاد في ليل السبت الأحد. ناقشنا هذه الخطة، وأقرت وبدأ التحضير لها بالتحصين، بتوزيع القوى، وتقسيم بيروت إلى مناطق.

من الحوادث المؤثرة بالنسبة لي تلك البرقيات التي وردتنا من مواقع القتال في صيدا بعد أن تجاوز العدو جسر الأولي وبدأ تطويق صيدا وإكمال غلقها، فقد جاء في تلك البرقيات أن العدو أكمل الطوق على صيدا، وأن هناك هجرة واسعة للمدنيين، وقصفاً بحرياً وجوياً عنيفاً ومتواصلاً منذ ساعات طويلة. ما العمل؟ كان الرد، وهذا موثق، «علينا أن نصنع من صيدا ستالينغراد، أن نجعل منها مأثرة تاريخية للمقاومة نسطرها بتضحياتنا، فصيدا هي كما القدس، أو نابلس أو جنين، علينا أن ندافع عنها بكل الامكانات والطاقات».

كان الخط العام في المجلس العسكري في كل توجيهاته لكل المحاور والقطاعات: القتال، القتال. وذلك من أجل إدامة المعركة أطول فترة ممكنة. لاننا كنا نريد أن نسجل في التاريخ الفلسطيني أن بالامكان محاربة هذا العدو بواسطة هذه الأسلحة الخفيفة والبسيطة. ونريد، كذلك، أن ننهي أسطورة الحرب الخاطفة التي ينتهجها العدو، ويحقق من خلالها انتصارات ساحقة في أيام معدودة. وكنا نريد أن نفسح مجالاً للعرب، لمن يريد منهم أن يقدم مساعدة ودعماً أن يقدم مثل هذا الدعم. وكنا، بوعي، نريد اطالة الحرب، على أمل أن نخلق تفاعلات عربية ــ دولية لصالح قضيتنا ولصالح دورنا في هذه الحرب. أعتقد أن هذا قد تم، ونجحنا، في تحقيقه من خلال تضحيات كبيرة ومعاناة وألم كبيرين.

عندما تقدم العدو إلى الدوحة ووصل إليها كانت هناك معارك باسلة خاضها مقاتلون في الدوحة التي هي عبارة عن تلة وبضع منازل. دامت المعركة في هذا الموقع ثلاثة أيام. معارك الدوحة كانت بالنسبة لي أول امتحان مباشر للجندي الاسرائيلي على الأرض، كشفنا من خلاله أن هذا الجندي ليس كما صوره من خاض معه معارك سابقة، وليس كما يدعي هو نفسه، أو كما تصوره الصحافة البرجوازية وتحاول أن ترسمه في إطار هذه الصورة. شاهدت من خلده كيف تتراجع الدبابات أمام قاذف الـ بـ ٧ بعد رمية قذيفة واحدة عليها، رتل من الدبابات يقدر بكتيبة يتراجع أمام قذيفة بـ ٧ دمرت إحدى آلياته. هذه الواقعة هي بالتأكيد إحدى آلاف الوقائع التي عاشها المقاتلون الفلسطينيون.

الالتفاف من الجبل

كان العدو قبل أن يصل الى الدوحة قد عمل شيئاً من الالتفاف والتطويق لبيروت، فعندما اصطدم في مناطق الدامور والناعمة والدوحة بمقاتلينا، اندفع باتجاه قبر شمون والنف من منطقة قبر شمون على بعبدا. أذكر أنه عندما وصل العدو الى قبر شمون وأثناء معركة قبر شمون، كنت وقتئذ في العمليات المركزية، وكانت ترد برقيات تفيد بأن العدو قد دخل قبر شمون، وأنه يتجه إلى بشامون وتوجهت بعد ذلك الى الأوزاعي لأنه

بامكان المرء من منطقة الأوزاعي أن يلحظ ما يجري بشكل مباشر. من الأوزاعي لاحظت أن المعركة تجري بعيداً عن بشامون وأنها لا زالت دائرة في منطقة قبر شمون. اتصلت من السيارة بالأخوان. كان ياسر عبد ربه [عضو اللجنة التنفيذية لـ ـ م.ت.ف.] في منطقة الجبل، في شملان فسألته عن الوضع هناك فأجاب: «تدور المعركة الآن في قبر شمون. وقد جرى طرد العدو منها للتو، وتراجع إلى الخلف. الوضع ممتاز جداً بطرفنا».

تابعت المسير إلى خلدة، ومن خلدة عبر طريق بشامون الى سوق الغرب. كان القصف عنيفاً جداً. عندما وصلت الى بشامون ـ البلد، عند العين من تحت، لاحظت أن رماية مباشرة تتساقط على البلد وعلى منطقة العين، وعلى الطريق الذي تعطل بسبب كثافة القصف. دخلت احدى البنايات، وصعدت الى سطحها، ومن هناك راقبت العمليات العسكرية؛ كان واضحاً أن العدو يغلق أو يحاول إغلاق الطريق. سكان البناية أحسوا بوجودنا هناك، نزلنا، كانوا خائفين إلى حدٍّ ما، فمصدر الأخبار بالنسبة لهم هو المذياع. وقد لمست تأثير المعلومات التي كانت تذيعها إذاعة العدو وإذاعة الكتائب عليهم. تحدثنا إليهم فرحبوا بنا، قالوا ظننا أنكم اسرائيليون لان إذاعة الكتائب أذاعت خبراً عن وصول الاسرائيليين إلى شملان وبشامون. قلنا لهم: «لا، نحن فدائيون فلسطينيون»، رحبوا بنا، وأحضروا لنا الشاي والقهوة، وقالوا: «إبقوا هنا، وما يجري علينا يجري عليكم». تابعنا المسير بعد توقف قصير في سوق الغرب. كنت أود التوجه الى شملان حيث مقر العمليات الذي يوجد فيه ياسر عبد ربه، إلا أنه قال لي عبر اللاسلكي، «المنطقة تتعرض لقصف شديد، إبق في مكانك وسأتصل بك». التقينا بعد ذلك وناقشنا معركة قبر شمون، ودفعنا بتعزيزات إلى قبر شمون، بما في ذلك قوات إضافية من قوات الاحتياط في بيروت وجهناها إلى هناك.

أثناء عودتي إلى بيروت، كان القصف من الزوارق والطيران والمدفعية عنيفاً جداً. التقيت ما بين خلده وقبر شمون بالشهيد البطل عبد الله صيام، وبالمناضل عبد الهادي من حركة «أمل». كانا متوجهين إلى شملان، أوقفت السيارة وتحدثت إليهم، سألوني: «أين كنت؟» قلت: «في سوق الغرب وبشامون». قالوا: «مررت لنا العمليات المركزية معلومات وردت اليها تفيد بأن سوق الغرب وبشامون قد سقطتا في يد العدو» قلت: «هذا غير صحيح، هناك مقاومة جيدة، والمعلومات التي مررت غير دقيقة». وأذكر أن الشهيد العقيد عبد الله صيام، وهو قائد ميداني فذ، قد حمل جهاز اللاسلكي، واتصل بالعمليات المركزيةمباشرة، وقال لي: «إحك أنت على الجهاز مباشرة». حادثت العمليات على الجهاز، وأبلغت الأخوة هناك، الأخ أبو الوليد، والأخ أبو موسى، أن الوضع في هذا المحور جيد ويمكن أن نقاتل ونصمد لأيام أكثر، ولابد من تعزيزات إضافية للمنطقة. أرسلت برقيات لمناطق البقاع لترسل بدورها تعزيزات إلى الجبل، إذ لم تكن لنا في هذه المناطق في الأصل أي قوات عسكرية قبل المعركة. وهذا بالتأكيد أحد الأسباب التي سهلت للعدو عملية الخرق من مناطق الجبل. لم تكن لنا قوات هناك، ليس بسبب خلل في خطتنا أو تجهيزاتنا، بل بفعل ظرف سياسي حكمنا بعدم التواجد في هذه المناطق قبل الحرب، رغم أننا، في المجلس العسكري، كنا مدركين قبل الحرب لإهمية الوجود في هذه المناطق وفي هذه المحاور. وكنا قد شكلنا أكثر من وفد ليبحث مع الحركة الوطنية

هذا الأمر. إلا أنه لم يكن هناك أي تجاوب في هذا الصدد من المعنيين بالأمر.

أبو الوليد يعاين المواقع

واقعة أخرى، والوقائع كثيرة، يوم قصف الطيران المتواصل [١١ آب (أغسطس) ١٩٨٢]. حاول العدو أن يتقدم باتجاه الأوزاعي، وجرى صده. وردتنا معلومات بأن العدو قد تقدم من منطقة خلدة إلى المطار، وأنه قد احتل المدرج الغربي للمطار. كنا، الأخ أبو الوليد وأنا، في العمليات المركزية، قلت: «وصول العدو إلى المدرج الغربي للمطار يعني أن العدو سيندفع من منطقة المدرج الغربي للمطار باتجاه الغزار وثكنة هنري شهاب وصولاً إلى السفارة الكويتية. وسيحاول تجاوز شارع الأوزاعي بعزله، لذلك لابد من التأكد على الأرض مما جرى، والتأكد من الاجراءات الدفاعية المتخذة».

وتحركت إلى الأوزاعي، قال لي أبو الوليد: «من الأفضل ألا تذهب الآن ففي المساء أفضل، وصلت الى الاوزاعي إلى مكتب «أمل» سابقاً الذي أصبح في الحرب مقراً لعمليات القوات المشتركة. جلست مع الأخوة هناك، وفي أقل من دقيقتين كان الأخ أبو الوليد قد وصل الى هناك أيضاً، رغم عنف القصف واستمرار المعركة، ورغم الاشتباكات التي كانت تجري عند الكنيسة التي لا تبعد عن مكتب «أمل» بأكثر من ٧٠٠ متر. مع وصول أبو الوليد، لاحظ العدو وجود حركة غير عادية، بمعنى احتمال اكتشافه لوصول قيادي الى المنطقة. ترجل أبو الوليد من سيارته، وبينما كنا نتصافح إذا بالرشاشات الخفيفة من جهة المدرج الغربي للمطار تطلق النار باتجاهنا. كنا على طرف الشارع، فشدنا الشباب بسرعة للدخول الى دكان لا باب له. قلت لأبو الوليد: «ما الذي أتى بك الى هنا»؟ قال لي: «ما دفعك إلى المجيء هنا دفعني أيضاً للمجيء. يجب أن نتبين على الأرض ما يجري». قلت له: «يجب أن نمشي من هنا فوراً». قال: «رجلي على رجلك» قلت له: «أخرج أنت، وسأتبعك». قال: «لا ، تذهب أنت، وأنا أتبعك». أصغينا للشباب حول ما يجري عندهم، ثم أرغمنا الشباب، نحن الاثنين معاً، على الذهاب الى السيارات ومغادرة المنطقة.

أذكر هذه الواقعة التي هي واحدة من وقائع عدة، وأشهد فيها لدور الأخ أبو الوليد الميداني والتخطيطي في مجال مقاومة الغزو، إذ أنه لم يكن يضع أية خطة على الأرض إلا بعد أن يزور المنطقة. أعتقد أن مثل هذا الدور القيادي له آثاره الكبيرة، ليس فقط في وضع الخطط الصحيحة والدقيقة والملائمة للواقع بل، وأيضاً، في تعزيز الصمود والقتال. وهذا ما استخلصته، أيضاً، من أحاديث المقاتلين والجنود من قوات الردع، الذين كانوا على الخطوط الامامية؟ أتذكر كلمات الجنود السوريين، الذين كانوا في المحاور والمواقع الامامية مع مقاتلينا، التي عبروا فيها عن أن جولات القيادة الفلسطينية على المحاور ولقاءاتها مع الجنود السوريين كان لها أكبر الأثر في نفوسهم، وكان لها الأثر الأكبر في الصمود. وكما قالوا: «هذا هو سر صمودكم، أنتم [الفلسطينيين]، وهذا سر استبسال المقاتل الفلسطيني الذي يجدكم دائماً الى جانبه في الميدان». هذه كلمات ترددت على ألسنة الجنود الذين عايشوا التجربة معنا.

محاولات اقتحام بيروت

هناك واقعة كان لها مدلول ومعنى أرغب في ذكرها هنا. فبعد أن حاصر العدو بيروت، وفي إحدى محاولات التقدم التي قام بها على محور المتحف، وردت للعمليات المركزية معلومات تشير الى أن العدو قد تجاوز المحكمة العسكرية ببناية واحدة في المنطقة الحرام، التي كانت قائمة ما بين القوات المشتركة و«القوات اللبنانية»، والتي كانت مجردة من السلاح ومن القوات من الطرفين. تحركنا الى موقع في بناية ملاصقة، كانت توجد فيها القوات المشتركة وقوات حطين التابعة لجيش التحرير الفلسطيني. في هذه البناية، كان شبابنا قد ثقبوا الجدار، ومن فتحة الجدار، لاحظنا بالفعل حركة العدو في البناية المجاورة، وكان القرار أن يجري اخراج العدو من هذه البناية في اليوم نفسه وليس بعد ذلك. ووضعت خطة للهجوم بالقنابل اليدوية من الطوابق العليا، والهجوم بالرشاشات من الأرض. بعد أقل من ساعتين، كان العدو قد غادر هذه البناية وسمعنا الصراخ ورأينا الارباك الذي وقع في صفوف جنوده. هذه الحكاية مؤشر على أن الجندي الاسرائيلي جندي عادي، وفي بعض الحالات دون العادي. وهذا التقدير غير مبالغ فيه بل هو حقيقة، فجندي العدو يمكن أن يكون دون العادي في بعض الحالات. لانه لم يتعود، من جانبه، على أن يقاتل وأن يرى بشكل مباشر، وجهاً لوجه خصمه العربي يقاتله على الأرض. فلقد تعود التقدم على الأرض «نظيفة» من أية مقاومة، تعود التقدم على الأرض بعد أن تقوم الطائرات والمدفعية والبوارج بتنظيفها له. في هذه الحرب اكتشفت حقيقة الجندي الاسرائيلي.

ومن الوقائع التي لابد، أيضاً، من تسجيلها معارك المتحف، ومعارك ثكنة هنري شهاب وحي السلم. في المتحف، حاول العدو الهجوم عدة مرات وجرى صده في كل مرة. في واحدة من هذه المرات، سمعت بالمذياع خبراً مفاده أن القوات الاسرائيلية استطاعت التقدم في منطقة المتحف — سباق الخيل مسافة عشرة أمتار. مسافة عشرة أمتار تعني طول الدبابة، أي أن الدبابة تقدمت إلى الأمام مسافة بطولها فقط. حصل استبسال وبطولة نادرة من المقاتلين عندما كان العدو يحاول التقدم على هذا المحور. كانت المباني، الواقعة شمال ميدان سباق الخيل، هي المقتل بالنسبة للعدو، إذ كان المقاتلون بـ الـ آر.ب.ج. من الطوابق يترصدون كالصياد عندما ينتظر إطلالة الصيد. وكلما حاولت الدبابات مجرد الظهور في شارع بدارو، خلف السور، محاولة اجتياز أرض سباق الخيل، كانت قذائف الـ بـ ٧ تنطلق صوبها من كل اتجاه، أتذكر أنهم حرقوا المنطقة بالطيران والمدفعية في محاولة لتوسيع تقدمهم. بعد يوم من الغارات العنيفة على هذه المنطقة، ذهبت لزيارة قائد كتيبة جيش التحرير الفلسطيني في ذلك الموقع المقدم عطية، كنت أظن أن مقاتليه لن يخرج منهم أحد حياً لكثافة النيران من مختلف الأنواع والعيارات المنصبة عليهم، وذهلت عندما وصلت الى هناك فعلمت أن خسائر الموقع كانت شهيدين فقط. كانت التحصينات المشيدة والمموهة بشكل جيد عنصراً أساسياً في حماية المقاتلين وصمودهم في مواقعهم، وتصديهم لكل هجمات العدو على هذا المحور.

عندما أحرز العدو اختراقاً من منطقة المطار باتجاه ثكنة هنري شهاب، وأمكنه

الوصول اليها، كان في تقديرنا أن العدو سيتابع الهجوم في الساعة نفسها حتى السفارة الكويتية، لأن إذاعة العدو، وكذلك اذاعة الكتائب، أعلنتا وصول قوات العدو الى السفارة الكويتية والمدينة الرياضية ودار المعلمات. وأشهد وأسجل أن مجموعة محدودة من المقاتلين تمركزت ما بين سفارة اليمن الديمقراطي والسفارة الكويتية بمواقع محدودة أيضاً، قد تحملت كل أشكال القصف المدفعي والطيران والبوارج التي حاول العدو التقدم تحت حمايتها. واستطاعت هذه القلة من المقاتلين إحباط هجوم ما يزيد على كتيبة دبابات من جانب العدو. ويسجل لهؤلاء المقاتلين صمودهم، في مبنى، شرق محطة البنزين مقابل مدخل ثكنة هنري شهاب، حيث دمرت على المقاتلين جميع الطوابق فوق الأرض باستثناء طابق واحد، بقيت المجموعة صامدة في هذا المبنى في الطوابق الأرضية. وكلما حاول العدو الخروج من الثكنة بدباباته، باتجاه الشارع، كان رماة الـ آر.ب.ج. له بالمرصاد. وكنا نلتقط على اللاسلكي، باللغة العبرية، الصراع بين أجهزة العدو، فالكثيرون من قادة وحدات الدروع كانوا يشتمون الطيران والمدفعية، لأنها لا تمهد لهم الطريق كما يجب. في احدى المرات التقطنا مكالمة لاسلكية تخاطب القوات المتقدمة قائلة: «حرقت لك الأرض حرقاً، لم يبق شيء حي.. تقدم. وبأمر من الأعلى تقدم». فأجابه الطرف الآخر: «حاولت التقدم، ولكنهم لا زالوا موجودين، وقد دمرت لي ثلاث آليات بعد كل هذا القصف، ليست لديكم دقة في إصابة الأهداف». فأجابته المدفعية: «بأمر من الأعلى تقدم». فقال الطرف الآخر: «إذا كان لابد من التقدم فليتقدم هو [الأعلى]». هذه المكالمة اللاسلكية مسجلة لدينا وغيرها كثير.

معارك حي السلم والكوكودي تؤكد، أيضاً، أن المقاتل الفلسطيني متفوق على الجندي الاسرائيلي، صمود المقاتل، قدرته على التصدي، ومنع العدو من التقدم، تجلت أيضاً على هذا المحور. كان العدو قد وصل منطقة التيرو، شرقي مدرج المطار، ومن هذا المكان حاول العبور عدة مرات الى مباني حي السلم على أطراف الحي، قرب البساتين في كل مرة كان يتم صد العدو وإفشال محاولاته.

القدرة على الاحتمال والمبادرات

المقاتل الفلسطيني تميز بقدرة على التحمل مذهلة. أذكر أنني كنت في جولة مع الأخ قائد المنطقة الجنوبية، جولة على المواقع الأمامية، كان المقاتلون يأخذوننا الى مواقعهم الأمامية، التي لا تبعد أكثر من مائة متر عن مواقع العدو الاسرائيلي المموهة جيداً. كانوا يقولون لنا: «هذا الموقع [الاسرائيلي] جبان، وذاك شجاع». وعندما نصل الى موقع ما، يقولون: «هنا خذوا الحذر، لأنه يوجد في هذا المكان قناص ماهر، وهناك موقع نخرسه من البناية المجاورة ولا يستطيع رفع رأسه» أريد بذكر هذه التفاصيل أن أشير إلى أن المقاتل الفلسطيني امتلك قدرة على الدقة في المواجهة.

وكانت هناك مبادرات من المقاتلين والكوادر القيادية في المواقع، ساهمت في صنع هذه التجربة وتحقيق هذا الصمود، وبالتأكيد، هناك آلاف الوقائع التي يمكن التحدث عنها. وخلال الحرب، ظهر العديد من المبادرات السياسية والعسكرية التي بادر إليها العديد من المقاتلين الفلسطينيين. وقد كان لهذه المبادرات دور أساسي في تحقيق

هذا الانجاز. أورد مثلاً، أحد الشباب من أبناء شعبنا في الوطن المحتل، والذي غادر الوطن للالتحاق بالثورة، كان موجوداً في منطقة الضاحية الجنوبية، منطقة الليلكي. هذا الشاب يتقن اللغة العبرية، وها هو العدو أمامه؛ وهو من منطلق معرفته لنفسية هذا العدو، أخذ على عاتقه الفردي أن يبادر الى شن حرب نفسية على العدو ذاته في المواقع الامامية بمعدات بسيطة: ميكروفون مع راديو كاسيت. وكان الشاب يسجل بعض الأغاني المؤثرة ، ومنها أغان باللغة العبرية، وأغاني مجموعات «حركة السلام الآن» ومختلف القوى الديمقراطية في اسرائيل. وراح الشاب يستخدم ما أنتجته هذه القوى في حركتها الاحتجاجية، مثـل الأغـاني التـي تحكي عن السلام. كان هذا المقاتل يذيع هذه الأغاني على خط التماس مع العدو عبر الميكروفون. كانت سيارته تصل إلى بعد أمتار قليلة عن المواقع الاسرائيلية، كما كان يبادر إلى تسجيل نداءات للجندي الاسرائيلي تعبر عن صلابة المناضل الفلسطيني، وعن استعداده للتضحية، مما يؤثر على معنويات جنود العدو. وأتذكر أنه سجل، مرة، ومباشرة بعد أغنية عن السلام، كلمات تقول: «أيها الجندي الاسرائيلي، فكر: لماذا أنت هنا؟.. هل سلامة الجليل تتطلب منك أن تصل إلى بيروت؟، أم أن تحويل بيروت إلى موقع لقوات التدخل السريع [الأميركية] هو الذي يدفعك لمثل هذا الفعل؟. هل أنت قادم إلى هنا للدفاع عن كريات شمونة والمطلة، أم أنت قادم من أجل تأسيس مواقع للأميركيين؟ أيها الجندي، فكر بأطفالك، نحن مقاتلون لنا قضية عادلة، نحن طلاب سلام، لكننا ذوو حقوق مهدورة». وكان هذا المقاتل بكلماته يؤثر، أيضاً، في مجرى الصراع، الى حد تنبهت معه قيادة العدو في ذلك الموقع الى مدى التأثير المعنوي لهذه الكلمات ولهذا الأسلوب في مجال الحرب النفسية. وقد أعطت أوامرها على ما يبدو باطلاق النار على هذه السيارة ومنعها من الاقتراب. وأكثر من ذلك، جهز العدو من جانبه أيضاً ميكروفونات مضادة في مواجهة هذا الميكروفون المتواضع للمقاتل البسيط الذي بادر عبر الميكروفون للتأثير النفسي على العدو.

من المؤكد أننا نجد العديد من الحوادث المشابهة لهذه الحادثة. الكثير من المقاتلين، عندما أصبحت المواقع متداخلة، كان يحرص في الوقت الذي يوصل فيه الطلقة الى موقع العدو، على أن يوصل إليه الجريدة أيضاً. كان هذا المقاتل يتقدم على الطريق ليضع الجريدة تحت حجـر ويخاطب العدو: تقدم لأخذ الجريدة ولن نطلق عليك النار. وكان جندي العدو يتقدم لأخذ الجريدة، ويحرص المقاتل الفلسطيني على أن يلتزم بعهده في عدم اطلاق النار في تلك اللحظة.

دور المقاتلات في الحرب

عبر الصراع برز، أيضاً، دور المرأة، كان هنالك أكثر من موقع لفتيات فلسطينيات على الخطوط الأمامية لحرصهن على أن يكن في المقدمة. أذكر فصيلاً للفتيات زرته في حي السلم. كان موقعهن يتقدم كل مواقع الشباب، بالاضافة إلى دورهن في مجالات أخرى. كان لوجود المقاتلة على المحور الأثر الكبير والدور المهم في الصراع، وقد لعبت المرأة والفتاة الفلسطينيتان دوراً بارزاً في هذه المعركة بالتحديد. وقد ظهر هذا

الدور ليس فقط عبر المساهمة في الخندق الأمامي، بل، أيضاً، في مهام أخرى لا تقل أهمية عن المهمة القتالية. فقد لعبت المرأة دوراً كبيراً في تأمين الطعام للمقاتلين، وفي مجال حل المشكلات الاجتماعية التي نشأت عن شراسة وفاشية الضربات الاسرائيلية، لعبت دوراً كبيراً في العمل لتأمين الماء للناس عند انقطاعه.

توفير التموين والخدمات

ومما نعتز به حقاً أننا في هذه الحرب استطعنا، رغم الامكانيات المتواضعة، أن نؤمن الطعام للمقاتل ولكل جندي في وقته المحدد، ونعتز بأننا كنا نؤمن للمقاتل، منذ بداية الحرب وحتى نهايتها، وجبة ساخنة يومياً. كان السائق يحرص على نقل الطعام إلى المواقع الامامية ساخناً. وكان المقاتل يحس عندما يصله الطعام ساخناً بأن مواقعه الخلفية لا زالت بخير، وقادرة على امداده بكل شيء. ومما نعتز به، أيضاً، أن الهيئات المعنية بالتموين واللوازم في الثورة استطاعت تأمين الطعام للمواطنين اللبنانيين والفلسطينيين. وأذكر أنه عندما اشتد الحصار ومنع التموين، كانت التعليمات للأفران: «وزعوا الخبز مجاناً، وللمواطنين قبل المقاتلين». لاشك في أن أبناء الشعب اللبناني والشعب الفلسطيني قد واجهوا صعوبات كبيرة في هذه الحرب، والعديد من العائلات كانت تبحث عن لقمة الخبز. وفي كثير من الأحيان تقاسم المقاتلون والأسر المجاورة لمواقعهم الطعام والتموين تجسيداً للصمود المشترك.

المعارك كانت عديدة، والوقائع كثيرة، وكلها تشير إلى استخلاصات أساسية، وهي أن المقاتل الفلسطيني هو مقاتل من الطراز الأول. هذا المقاتل لديه تجارب غنية، ويعتبر «رأس المال» الذي نحرص على المحافظة عليه وتطويره وتعبئته دائماً، وتشغيله في مهام العمل.

الخروج من بيروت

ممـــا لا شـــك فيه أن مرحلة الخروج من بيروت كانت، بالنسبة للجميع، أقسى أيام الحرب، أقولها بالنسبة لي شخصياً. كانت أكثر اللحظات تأثيراً هي لحظات الخروج. بيروت بالنسبة لنا كانت مركز ثقل أساسي، وقاعدة رئيسية للقرار الفلسطيني المستقل، كانت الحياة الحرة التي استطاع المناضل الفلسطيني في كنفها الحفاظ على استقلاليته. بالتأكيد، أن الحركة الوطنية والشعب اللبناني وحرصاً منهما على نضالنا وتطوير هذا النضال، هما من فتح لنا البيت، مساهمة منهما في هذا النضال. على المستوى القيادي الفلسطيني حتى ما قبل الخروج بأيام، لم يكن لدى قيادة الثورة تصور بأن العدو يمكن فعلياً أن يرضخ ويقبل بخروج المقاومة بسلاحها معززة مكرمة بعد أن قاتلته نحو تسعين يوماً، بل كان التقدير أن العدو لن يسمح بالخروج إلا إذا أرغم على ذلك، وارغامه لا يتم إلا بمزيد من القتال والصمود، وعندها يصبح العدو في وضع لا يستطيع فيه أن يبقي وضع بيروت على ما هو عليه.

كنا نحرص على إدامة المعركة. ونحن في المجلس العسكري، وعلى مستوى القيادة كلها، كنا خلال فترة الحصار نعتبر أننا نحاصر العالم معنا في بيروت، لأننا كنا

نحس يومياً بأن الصوت الفلسطيني ينتقل من الصباح حتى المساء، وعبر الاذاعة والتلفزيون والصحافة وكل وسائل الاعلام الأخرى، الى كل أنحاء العالم. كنا حريصين على إطالة أمد الصراع لأطول فترة ممكنة، لاننا كنا نعتمد، وقد ثبتت صحة هذا الاعتقاد، بأننا في كل يوم يمر على المعركة ندخل الى بيت جديد من هذا العالم. وبالفعل، لم تبق خلال الحرب مؤسسة دولية أو صحيفة أو إذاعة في هذا العالم إلا كتبت أو نشرت عن القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني. وأرغمنا العدو وكل حلفائه على أن يظهر وجهاً لوجه مع الحقيقة التي كان يحاول دائماً إنكارها. في كل الحروب السابقة لم يكن المقاتل الفلسطيني يتصدر الصراع، بل كان باستمرار مساهماً في المعركة في اطار الصراع العربي ــ الاسرائيلي. وكان العدو الاسرائيلي والحركة الصهيونية العالمية ينكران وجود المقاتل الفلسطيني والحقيقة الفلسطينية برمتها. فجاءت هذه المعركة لتثبت للمجتمع الاسرائيلي والعالم أن هناك قضية وحقيقة إسمها الشعب الفلسطيني المشرد، وأن هذا الشعب مقاتل ويقف وجها لوجه، وبمفرده إذا اقتضى الأمر، أمام العدو الذي كان ينكر وجوده على مدار السنوات الطويلة الماضية.

أستطيع القول: رغم شراسة المعركة وطولها، ورغم المعاناة الكبيرة خلال هذه الحرب، فان الخروج من بيروت بحد ذاته كان خروجاً مشرفاً. امتاز بدقة التنظيم، خروج مشرف، لانه حفظ للمقاتل الفلسطيني كرامته، ولأول مرة في تاريخ الصراع في العالم، يخرج المقاتلون بأسلحتهم، بكامل معداتهم وليافتهم العسكرية، رغماً عن أنف عدوهم. بالتأكيد، كانت خطة شارون التي كانت نكتة نتداولها في المجلس العسكري، أن يحمل القيادات الفلسطينية «بالشبك» ويلقي بها فوق المستعمرات والمستوطنات الاسرائيلية، لابادة هذه الثورة، وإهانة تاريخ نضالها ومستقبلها. كانت تصريحات شارون بهذا الخصوص مثار نكتة عندنا في المجلس العسكري. كنا نردد النكات على حكاية الشبك هذه. كانت هذه الحكاية بالنسبة لنا وللمقاتلين مصدر تصميم على متابعة الصراع ومتابعة القتال. وكنا مستعدين لكل الاحتمالات بما في ذلك احتمال الاستشهاد في مواجهة العدو، وكنا قد أعددنا أنفسنا لأن نقاتل العدو من شارع لشارع في حال دخوله بيروت.

العديد من الأخوة والتنظيمات شكلوا فصائل خاصة لمواجهة هذا الاحتمال، أتذكر أنني شكلت فصيلا من رماة الـ ب ـ ٧ أسميته فصيل «الزاروب [الزقاق] الأخير» وقلت لعناصره: «أنتم فصيل الزاروب الأخير، ومهماتنا وإياكم أن نقاتل معاً، والذي يبقى منا على قيد الحياة يطلق النار على الآخر عندما تنفذ ذخيرة الجميع». هذا مستوى الاستعداد الذي كان. الخروج كان لابد منه بعد قتال تسعين يوماً، لثقتنا بأننا سنتمكن من إعادة تنظيم أوضاعنا ومتابعة الصراع، مستفيدين من هذه التجربة الغنية. وكنا مقتنعين بأننا قد قمنا بواجبنا، وبيروت ليست مدينة فلسطينية. بيروت ليست القدس، ولو كانت بيروت مدينة فلسطينية لواصلنا صنع بطولات جديدة تضاف إلى بطولات وأمجاد المقاتل الفلسطيني.

تنظيم الخروج كان أيضاً دقيقاً، كان للاخ الصديق الكبير الشهيد أبو الوليد دور رئيسي في عملية التنظيم التي وضعنا فيها حساباً لكل الاحتمالات، بما في ذلك

احتمالات الغدر. وجرى تنظيم القوات، تنظيم خروجها، وكان خروجها أشبه بالأعراس التي يتخللها الدموع واطلاق الرصاص، صور لا تنسى، شخصياً، عندما أصبح الخروج حقيقة واقعة، أحسست بالضبط بمعاناة وآلام هذه الحرب. كان الملعب البلدي أثناء مغادرة المقاتلين صورة معبرة، المرأة اللبنانية والفلسطينية، الطفل والرجل، كان الجميع يراكب الأبطال ويحرص، قبل موعد المغادرة بساعات وعلى امتداد الطريق، على أن يودع هذا البطل بكل الاعتزاز والفخر والألم والمعاناة. لاشك في أن صورة الملعب البلدي ونحن نحتفل فيه بأعياد الثورة والجبهة والشعب جالت ببال كل قائد فينا، ومرت بخاطره، لحظة الوداع. هاتان الصورتان بما تحملانه من معانٍ وآلام، أثرتا في نفس كل مناضل وقائد فلسطيني، وأثرها يعمق القناعة والايمان بمتابعة الصراع حتى يحقق هذا الشعب أهدافه الوطنية، ويقيم دولته ككل شعوب الأرض.

عند المغادرة، حرص المجلس العسكري على أن يغادر مع القافلة الأخيرة. وحرصنا على زيارة مقبرة الشهداء قبل المغادرة بقليل. آخر قافلة من المقاتلين كانت تضم عدداً من الأخوة القياديين وأعضاء المجلس العسكري الأعلى. وقفنا في مقبرة الشهداء بخشوع، وكان معنا الأخ أبو الوليد، الشهيد الذي انضم إلى هؤلاء الأبطال. وقفنا معاً، وضعنا أكاليلاً، وكل الذي قلناه لانفسنا وقاله البعض منا للآخر على تربة المقبرة: «نودعكم، في أرض لبنان أمانة في عنق الشعب اللبناني، وفي عنق كل من يبقى منا حياً في ميدان الصراع». وعاهدناهم على أن نتابع الصراع حتى يحقق شعبنا أهدافه التي من أجلها استشهدوا. عاهدنا هؤلاء الشهداء على أن نبقى أوفياء لأهدافهم ومسيرتهم، وأن نبذل كل مالدينا من طاقة وجهد حتى نحافظ على تضحياتهم وإنجازاتهم. كانت المغادرة وركوب الباخرة شيئاً مؤلماً حقاً؛ مؤلم أن نصعد الى الباخرة، ونحمل المنظار، نشاهد العدو وعدداً من قياداته؛ مؤلم وجارح أن نرى المارينز الأميركيين هم الذين يقومون بعملية تسهيل خروجنا، يبتسم واحدهم لك دون أن تطلق عليه الرصاص لأن الادارة الأميركية هي صاحبة خطة المذبحة كلها. العدو الأميركي هو الذي أعطى الضوء الأخضر للغزو الاسرائيلي، وساهم في التفاصيل. كان مؤلماً أن يشاهد المرء جنود المارينز الذين لا زالوا حتى الآن في الأراضي اللبنانية، وكنا نتألم لرؤيتهم ونقول: «أعان الله الشعب اللبناني وقواه الوطنية على هذه القوى العدوانية التي وطئت أرضه». لأن وصول المارينز والقوات متعددة الجنسية، له أهداف أكبر من اخراج المقاتلين الفلسطينيين؛ توجد مطامع مباشرة للأعداء في الأرض اللبنانية. حقيقة، أحس المرء منا بالمرارة والألم عند الخروج. أتذكر أن لحظات صمت طويلة لفت أجواءنا على ظهر الباخرة في البداية وكأن الأمر حلم أو شريط سينمائي نشهده ونعيشه لحظة بلحظة. لم يسعد أي منا بالمغادرة، بل، على العكس، فمنا من كانت دموعه ساخنة ورأيناها تنهمر، ومن كان عصي الدمع فيما كانت أعصابه تتمزق ألماً لهذه المغادرة. ويزداد الألم لان هناك ادراكاً لأبعاد وحجم الآلام والمعاناة التي سيعانيها شعبنا والشعب اللبناني بسبب من مغادرتنا. كان من المضحك المبكي بالنسبة لي منظر البوارج الحربية الفرنسية والأميركية التي واكبت قافلتنا حتى ميناء طرطوس بتاريخ ١٩٨٢/٩/١. بالتأكيد سيبقى هذا التاريخ، بالنسبة لي، شيئاً لا ينسى. على ظهر الباخرة، قبل

الوصول، جلسنا، عدداً من أعضاء المجلس العسكري وأنا مع الأخ أبو الوليد، وطرحنا: ما العمل الآن؟ اتفقنا على أن الوحدة الوطنية والوحدة العسكرية لقوات الثورة هي النقطة المركزية التي يجب أن يتمحور النشاط حولها: الوحدة التي تجسدت في بيروت، يجب المحافظة عليها وتطويرها وتوثيقها في العلاقات بيننا. ناقشنا، أيضاً، التجربة التي عشناها في بيروت، فيها ثغرات وايجابيات كثيرة جداً. واتفقنا على أن نلتقي وأن نقوم هذه التجربة، ونحدد ما هو للعلن وما هو خاص وداخلي. وضعنا صيغة أسئلة أولية، صاغها، فيما بعد، الأخ أبو الوليد في كتاب وجهه إلى قادة الوحدات من أجل الشروع بعملية التقويم. لأن هذه الحرب يجب تقويمها ليس من زاوية تسجيل الوقائع فقط، رغم أهمية هذا التسجيل وقيمته وضرورته التاريخية، بل، أيضاً، لاستخلاص الدروس من هذه الحرب، سير المعارك، دور السلاح فيها، دور الجانب التعبوي وغيره. وهذا ما يجب أن ينصب فيه جهدنا الجماعي. أعتقد بأن هذه الحرب، ومعركة بيروت على وجه الخصوص، هي مدرسة غنية وشرف لكل جندي عربي أن ينخرط في صفوفها ليتعلم ويستفيد، وهي مدرسة غنية بالدروس التي يجب أن نعلمها لأطفالنا وأبناء شعبنا. وهنا تتضح قيمة التوثيق وقيمة التسجيل والدراسة العلمية لهذه الحرب.

الضائقة السكنية
في الضفة الغربية وقطاع غزة

د. بكر أبو كشك

تعتبر مشكلة الاسكان من بين أخطر المشاكل التي يواجهها العالم، وهي تأتي بالمرتبة الثانية بعد الجوع، اذ أن كل انسان يحتاج أول ما يحتاج الى الطعام ثم المأوى. هذا وتبدو خطورة مشكلة الاسكان واضحة اذا تذكرنا أن ثلث سكان العالم يعيشون في ما يشبه الأكواخ والكهوف.

لقد أظهرت دراسات منظمة اليونسكو عام ١٩٧٢ العلاقة بين الانفجار السكاني ومشكلتي الجوع والاسكان. ومثلما أقيمت المؤتمرات لدراسة مشاكل الجوع، أقيمت، وبنفس الشعور بالمسؤولية، المؤتمرات الخاصة بمشكلة الاسكان، وأذكر منها مؤتمر فانكوفر بكندا عام ١٩٧٦. وهنا، على الصعيد المحلي، أقيمت ندوة الاسكان بمبادرة مجمع النقابات المهنية في المناطق المحتلة لدراسة هذه المشكلة والعمل على وضع الحلول المناسبة لها.

ان بروز هذه المشكلة على المستويين العالمي والمحلي يشير الى أبعادها والى كون أوضاعنا في المناطق المحتلة ليست فريدة في نوعها من هذه الناحية؛ اذ نجد كثيراً من الشعوب التي تعاني منها أقل مما نعانيه بسبب الثقل الذي يضيفه الاحتلال، ولهذا يجد أبناء هذه المناطق المحتلة أنهم بعيدون كل البعد عن المقاييس التي أقرتها المجتمعات الدولية كحد أدنى يفصل بين الضائقة السكنية وعدمها.

الضائقة، مفهومها والمعايير المستعملة لقياسها

الضائقة هي الحالة التي تقل فيها الامكانيات لاي فرد أو مجموعة من السكان عن الحد الأدنى من المتطلبات الضرورية للبقاء على قيد الحياة؛ هذه الحالة هي حالة الضائقة المطلقة، الا أنه هنالك حالة أخرى أقل حدة، هي الضائقة النسبية، حيث تتوفر شروط البقاء الا أن الظروف التي يعيش فيها ذلك المجتمع أقل من المستوى الذي تعتبره مقبولاً بقية المجتمعات التي تتواجد معه في البلد نفسه.

الانطباع الذي يخرج به كل من يدرس أوضاع المناطق المحتلة، يشير الى أن

أبناء هذه المناطق يعانون من الضائقة بنوعيها، بدليل أن معدل الدخل السنوي للفرد لدى الكثيرين من عائلات الضفة الغربية وقطاع غزة أقل مما يحتاجه كل مواطن لتوفير المتطلبات العضوية من مأكل ومشرب ومأوى، ولعل في ارتفاع نسبة الوفيات عند الأطفال دلالة كافية على وجودها.

بالاضافة لهذه الضائقة المطلقة، هنالك الأكثرية من أبناء وعائلات الضفة والقطاع التي تواجه مشكلة الضائقة النسبية، خاصة ونحن نواجه المجتمع الاسرائيلي في هذه البلاد وما يوفره لأعضائه من الشروط التي لا تقل في مستواها عن ارقى المجتمعات الأوروبية. مواجهة هذا المجتمع تفرض عملاً دؤوباً لتقليص الفجوة الاقتصادية لكي لا تجرفنا تياراتهم وتجعل من أبناء المناطق المحتلة مصدراً للعمل الرخيص الذي يخدم الاقتصاد الاسرائيلي ويعيش على فتات موائده.

مشكلة الاسكان التي نحن بصددها هي حصيلة سنوات عديدة من الاهمال وانعدام التخطيط السليم. ونحن نلمس أثر هذا الاهمال في عدد الوحدات السكنية الموجودة حالياً ونوعية ومستوى الخدمات التي تتوفر فيها، ونلاحظها أيضاً في درجة الازدحام فيها عن ثلاثة أنفار للغرفة الواحدة، وهذه الدرجة من الازدحام المتفق عالمياً على أنها درجة الضائقة السكنية، يواجهها العمال، وهم الأكثرية، عندما يحاول أحدهم ايجاد شقة صغيرة لعائلته، فيجد أن اجرة هذه الشقة قد تزيد عن مجموع دخله الشهري.

هذه أمور أصبحت مألوفة للكثيرين، حتى أن البعض يراها حقيقة مسلماً بها ولا مجال لتغييرها وكأنها قدر لا مفر منه. وعلى ضوء هذه الحقيقة المرة وما يترتب عليها من نتائج، فان هدف هذا البحث اعطاء صورة واضحة عن الأحوال السكنية في المناطق المحتلة، ولفت نظر المعنيين الى ضرورة وضع الحلول المناسبة لها، لكي تتاح لأبناء هذا البلد فرصة البقاء على أرضهم. لهذا الغرض سيتم عرض ابعاد المشكلة وكيفية معالجتها وذلك بتوضيح مفهوم ومؤشرات الضائقة السكنية وما يرتبط بها من دخل، ثم ننتقل الى تقدير عدد الوحدات السكنية المتوفرة ومقارنتها بالعدد المطلوب على ضوء المتغيرات السكانية. ان الفرق الحاصل بين الوحدات المعروضة من جهة، وتلك التي نحتاجها من جهة ثانية، يحدد حجم العجز في الوحدات، ومن ثم ننتقل الى وضع برنامج لسد هذا العجز خلال السنوات العشر المقبلة.

تنفيذ هذا البرنامج يتوقف على مدى ما يتوفر من وسائل لتحقيق هذه الغاية. هنا يطرح السؤال عن ماهية مشكلة الاسكان، وهل هي مشكلة الفرد أم المجتمع، وما هو مدى التزام المجتمع بايجاد الحلول المناسبة لها؟ انطلاقاً من هذه الفلسفة، تجري دراسة نوعية الوسائل المطلوبة وحجمها لتوفير الحد الأدنى من الوحدات السكنية، وما هي الأولويات التي يجب مراعاتها عند اقامة هذه الوحدات، وأخيراً ما هي الفوائد الاجتماعية والاقتصادية التي يجنيها المجتمع عندما يوفر الحلول السليمة لهذه المشكلة.

مؤشرات الضائقة

هنالك عدة مؤشرات يعتبر وجودها في أي مجتمع دليلاً على احدى صور الضائقة:

وأهم هذه المؤشرات التي تعنينا هنا، هي ضائقة الدخل، ثم ضائقة الازدحام، مع ما يرتبط بهما من ضائقة مستوى الخدمات في الوحدات السكنية.

١ ــ **ضائقة الدخل**: ذكرت سابقاً، أن ضائقة الدخل النسبية هي الحالة التي يكون دخل الافراد في أي مجموعة أقل من الحد الادنى الذي تعتبره أكثرية أبناء المجتمع معدلاً مقبولاً للحياة الكريمة. نظرة واحدة الى القوى العاملة في المحيط العربي وتوزيعها حسب القطاعات الاقتصادية المختلفة تظهر بوضوح أن حوالي نصف عمالنا يعملون في الصناعة والبناء، وعلى أسفل درجات السلم من حيث المداخيل. واذا أضفنا الى هذا حجم العائلة العربية، الذي يزيد على ستة أنفار في المعدل، بالمقارنة مع متوسط العائلات غير العربية التي لا تزيد على ثلاثة أنفار، أدركنا لماذا ينخفض الدخل الفردي لدى العائلات العربية حتى لو تساوى الراتب لنوعية العمل نفسها.

ظاهرة حجم العائلة الكبير، ونوعية العمل الذي يقوم به رب الأسرة في مجالات العمل ذات المدخول المنخفض، تؤكد مصداقية القول أن معدل دخل الفرد العربي يقل في المتوسط عن أربعين بالمئة من معدل الدخل الفردي لدى العائلات غير العربية. وهذا يؤكد وجود ضائقة نسبية لدى الكثير من أبناء الضفة والقطاع؛ وتقديري أن هذا يشمل بدرجات متفاوتة حوالي ٧٠ بالمئة من سكان المناطق المحتلة. ضائقة الدخل التي نحن بصددها، تعطي انعكاسات عن الاحوال السكنية، لأن المجتمعات محدودة الدخل تنفق معظم دخلها على الغذاء واللباس بعد تخصيص جزء يسير من هذا الدخل للمأوى. من هنا نجد أن طاقة هذه العائلات على التوفير لتحسين الأوضاع السكنية هي طاقة محدودة في حد ذاتها.

٢ ــ **ضائقة الازدحام**: هذه هي احدى نتائج ضائقة الدخل التي تضطر العائلة العربية للبقاء في وحدة سكنية لا توفر الحد الادنى من متطلبات الاسكان. ان المعدل المتفق عليه عالمياً كحد فاصل هو معدل ثلاثة أنفار للغرفة الواحدة. وعلى هذا الأساس تعتبر العائلات التي تصل وتزيد عن هذا الخط الفاصل عائلات تعاني من الضائقة السكنية. ولكي أوضح الصورة بالنسبة للمناطق المحتلة، اخترت مقارنة لدرجة الازدحام في كل من القدس العربية والضفة والقطاع وكذلك اسرائيل على ثلاث فترات زمنية ١٩٦٧، ١٩٧١، ١٩٧٥، وذلك لكي يتعرف القارىء على حجم هذه المشكلة بعد مقارنة المعطيات لدينا مع المعطيات في اسرائيل، كما هو موضح في الجدول الاول.

نظرة الى هذا الجدول تعطينا صورة بأن حوالي ٥٠ بالمئة من عائلات المناطق المحتلة تعيش في ضائقة سكنية بينما يعاني من المشكلة ٤ بالمئة فقط من العائلات اليهودية في اسرائيل. وملاحظة أخرى قد تجدها هنا، وهي السرعة التي يتم بها تقليص الضائقة لدى العائلات الاسرائيلية بالمقارنة مع التقدم البطيء في المناطق المحتلة. ولعلنا لا نعدو الحقيقة اذا ذكرنا أن التحسن الذي نلاحظه في درجة الازدحام يعود الى تأثير ازدياد الهجرة الى الخارج وليس الى تحسن حقيقي في الأحوال السكنية.

ان خطر الازدحام الشديد في الغرف لا يقتصر على عدم توفر مكان للنوم أو الجلوس، بل تنجم المشكلة عن الظروف التي تنشأ بسبب حصر الأجيال المختلفة في اطار ضيق تجعل الصغار تحت المراقبة المستمرة من قبل كبار العائلة، هذه المراقبة

الجدول الأول

النسبة المئوية لتوزيع العائلات حسب درجة الازدحام للغرفة

في المناطق المحتلة واسرائيل خلال الفترات الزمنية الثلاث[1]

العام	المنطقة	درجة الازدحام للغرفة			
		أقل من فرد[2]	١ ــ ١,٩٩	٢ ــ ٢,٩٩	٣ او اكثر
١٩٦٧	القدس[3]	٩,٥	٢٧,٥	٢٠,٩	٤٢,١
	الضفة[4]	٣,٣	١٩,١	٢١,١	٥٦,٤
	القطاع[5]	٢,١	١٩,٠	٢٦,٥	٥٢,٤
	اسرائيل[6]	٤١,٤	٢٨,٣	٢٠,١	١٠,٢
١٩٧١	القدس[7]	٩,٧	٢٨,٠	٢١,٩	٤٠,٤
	الضفة[8]	٣,٥	١٩,٧	٢٢,٤	٥٤,٤
	القطاع[9]	٢,٦	١٩,٦	٢٧,٣	٥٠,٥
	اسرائيل[10]	٤٧,٥	٢٧,٦	١٧,٩	٧,٠
١٩٧٥	القدس[11]	٩,٩	٢٨,٥	٢٣,٠	٣٨,٦
	الضفة[12]	٣,٧	٢٠,٣	٢٣,٥	٥٢,٥
	القطاع[13]	٣,٦	٢١,٢	٢٨,٠	٤٧,٢
	اسرائيل[14]	٥٢,٢	٢٨,٧	١٤,٨	٥,٣

للصغار تحد من استقلاليتهم وتفتحهم، كما سيتم توضيحه عند معالجة الابعاد الاجتماعية والاقتصادية لمشكلة الاسكان.

٣ ــ مستوى الخدمات: مستوى الخدمات التي تتوفر في البيت تقرر الى درجة كبيرة مدى صلاحية السكن بصورة مريحة. من المعروف أن هذه الخدمات تشمل وجود مطبخ وحمام وبيت خلاء وكذلك المياه والكهرباء وغيرها. ونقص واحد أو أكثر من هذه الخدمات يجعل البيت أقل صلاحية لأداء مهمته، وهذا هو واقع الأمر على مرارته في المناطق المحتلة، حيث يتدنى مستوى الخدمات كما ستوضحه المعطيات الواردة في الجدول الثاني لعام ١٩٧٤ بالمقارنة مع اسرائيل.

الجدول الثاني
تصنيف البيوت من حيث الخدمات المتوفرة في المناطق المحتلة
لعام ١٩٧٤ (بالنسبة المئوية)

الخدمات	القدس العربية[١٥]	الضفة الغربية[١٦]	القطاع[١٧]	اسرائيل[١٨]
١ ــ بيوت خلاء				
بدون بيت خلاء	٥,٩	٣٦	٢١	٣
بيت خلاء خارجي	٢٤,٤	١٧	١٩	—
٢ ــ مطابخ				
بدون مطبخ	١٣,٧	٣٦	٢٨	—
مطبخ مشترك	٣,٨	٣	١٢	—
٣ ــ كهرباء				
بدون كهرباء	٢٤,٢	٥٤	٦٤	—

يمكننا ملاحظة الفرق في مستوى الخدمات، حيث نجد أن هنالك ٣٦ بالمئة من الوحدات السكنية في الضفة التي لا يتوفر فيها بيت خلاء أو مطبخ، وأن ما يزيد على ٥٠ بالمئة من هذه الوحدات لا تدخلها الكهرباء.

الوحدات السكنية التي تتوفر في المناطق المحتلة

لقد جرى تقدير الوحدات السكنية في المناطق المحتلة على أساس المعطيات المتوفرة لعام ١٩٦٧ والتي اعتبرت أساساً، ثم أضيف اليها عدد الوحدات التي تمّ بناؤها في السنة نفسها لتحديد مجموع الوحدات التي ستتوفر في مطلع العام الذي يليه، بعد اسقاط عدد الوحدات التي بلغت خلال ذلك العام[١٩]، وهكذا تم تحديد عدد الوحدات السكنية لكل سنة خلال الفترة ٦٧ ــ ١٩٧٦. وعلى افتراض أن الزيادة في الوحدات السكنية خلال الفترة ١٩٨٠ ــ ١٩٩٠ ستكون بالنسبة نفسها التي سادت خلال الفترة ٦٧ ــ ١٩٧٦ تم تحضير الجدول الثالث الذي يبين عدد الوحدات المنتظرة خلال السنوات العشر المقبلة.

الجدول الثالث[٢٠]
الوحدات البيتية المنتظر عرضها خلال ١٩٨٠ ــ ١٩٩٠

السنة	الضفة الغربية	القطاع	القدس العربية	المجموع
١٩٨٠	١١٠٦٩٦	٦٤٤٧٣	١٥٥١٠	١٩٠٦٩٧
١٩٨٥	١٢٣٥٤١	٦٧٥٩٣	١٦٩٥٧	٢٠٨٠٩٠
١٩٩٠	١٢٧٨٧٦	٦٩٨٢٠	١٨٥٣٩	٢٢٦٢٣٥

الطلب على الوحدات السكنية

عند محاولة تقدير الطلب على الوحدات السكنية، يجب أن نتذكر أن الطلب على أية مادة قد يكون عن طريق السوق، حيث يحدد العرض والطلب قيمة تلك المادة للبائع والمشتري على حد سواء. هذا النوع من الطلب معروف باسم الطلب الفعلي، وهو يعتمد على الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمستهلك، وعليه، فقد يستطيع الرجل الثري بناء بيت لقطته وكلابه، بينما يعجز الرجل الفقير عن توفير مثله لأولاده.

هناك نوع آخر من الطلب، وهو يعتمد على أساس الطاقة الاستهلاكية فيما لو تساوت الظروف لجميع المستهلكين. يضم هذا النوع جميع الطلبات التي يرغبها المستهلك ولا يستطيع تحقيقها بسبب قلة امكانياته. ولذا فهو يتطلع الى المجتمع ليساعده على تحقيق الحد الأدنى والضروري من هذه الطلبات.

بعد مقارنة هذين النوعين من أنواع الطلب، وعلى ضوء المعطيات المتوفرة عن أوضاع سكان المناطق المحتلة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية، وصلت الى قناعة بضرورة تحديد الطلب على أساس الحاجة للمساكن، بدلاً من الأخذ بمبدأ الطلب الفعلي والذي يخضع لموازين العرض والطلب.

مكونات الطلب حسب الطاقة

هنالك عدة عوامل تسهم في تحديد حجم هذا الطلب، وهذه تشمل المعطيات السكانية: كعدد السكان، نسبة تكاثرهم، حجم الوحدات البيتية ونسبة تكوين العائلات الجديدة، ونسبة الهجرة، وأيضاً درجة الازدحام في البيوت وأوضاعها من حيث توفر الخدمات فيها، وأخيراً امكانية تعويض الوحدات التي تتلف من فترة لأخرى. كما سيتم توضيحه فيما يلي:

حجم السكان: تعتبر المعطيات السكانية عاملاً مهماً في تحديد عدد الوحدات السكنية المطلوبة. ونظراً لأهمية الدور الذي تلعبه الهجرة من حيث تأثيرها على نسبة تكاثر السكان، فقد تم تحديد الحجم على أساس ثلاث فرضيات مختلفة من الهجرة وهي:

١ ــ فرضية استمرار الهجرة بنفس النسبة التي توفرت خلال ٦٩ ــ ٧٦.

٢ ــ فرضية تقليص الهجرة تدريجياً بحيث تصبح في عام ١٩٩٠ مساوية ٥٠ بالمئة من النسبة الحالية.

٣ ــ فرضية تقليص الهجرة بصورة نهائية عام ١٩٩٠ على أن يتم التقليص تدريجياً خلال الفترة ١٩٨٠ ــ ١٩٩٠.

لقد اعتمدت الفرضية الثالثة على أن نسبة تكاثر السكان في المناطق المحتلة ستكون عام ١٩٩٠ مساوية لنسبة تكاثر السكان العرب من مواطني اسرائيل، وذلك على أساس ما يربط بينهما من التقاليد والعادات. بينما اعتمدت الفرضية الثانية على التقليص التدريجي بحيث تصل نسبة النمو السكاني الى نصف الفرق بين الفرضية الثالثة والأولى.

على هذا الأساس سيكون مجموع السكان حسب كل فرضية على القدر الموضح في الجدول الرابع.

الجدول الرابع
المعطيات السكانية خلال الفترة ١٩٨٠ ــ ١٩٩٠
على أساس فرضيات الهجرة المختلفة بالآلاف

السنة	الفرضية الأولى	الفرضية الثانية	الفرضية الثالثة
١٩٨٠	١٢٧٧,٨	١٢٨٤,٠	١٢٩١,٧
١٩٨٥	١٣٩٨,٥	١٤٢٩,٣	١٤٩١,٥
١٩٩٠	١٥٣٠,٩	١٦٤٥,٩	١٨٠٠,٢

عدد العائلات: يعيش السكان العرب هنا في اطار الوحدة العائلية. وقد لوحظ أن عدد أفراد العائلة العربية أكبر من عدد أفراد العائلات غير العربية، حيث وجد أن المعدل للعائلة الواحدة في حدود ١ ــ ٦ أفراد، وأن هذه العائلات تتكاثر بنسبة تعادل ٠,٧ بالمئة من مجموع السكان سنوياً بسبب الزواج. وعلى هذا الأساس فقد تم تقدير عدد العائلات العربية للسنوات ١٩٨٠ ــ ١٩٩٠ في الجدول الخامس.

الجدول الخامس
مجموع العائلات حسب فرضيات الهجرة المختلفة

السنة	الفرضية الأولى	الفرضية الثانية	الفرضية الثالثة
١٩٨٠	٢١٨٣٧٥	٢١٩٤٨٠	٢٢٠٧٩٤
١٩٨٥	٢٣٩٠٥٢	٢٤٤٣١١	٢٥٤٩٤٨
١٩٩٠	٢٦١٩٧٧	٢٨١٣٤٠	٣٠٧٦٩٨

درجة الازدحام وتأثيرها على عدد الغرف البيتية: وقد تم تحديد حالتين من حالات الازدحام لاستعمالهما أساساً في تقدير عدد الغرف المناسبة لتوفير المسكن للعائلات العربية على النحو التالي:

(أ) الافتراض بأن درجة الازدحام والتي تعادل في الوقت الحاضر ثلاثة أنفار للغرفة سوف لا تتحسن حتى عام ١٩٩٠، وعليه يكون عدد الغرف المطلوبة للعائلة العربية مساوياً حوالي غرفتين في المعدل.

(ب) الافتراض بأن درجة الازدحام قد تتحسن بحيث تصبح عام ١٩٩٠ مساوية لدرجة الازدحام التي كانت متوفرة عام ١٩٥٧ لدى العائلات اليهودية في اسرائيل، وعليه فان عدد الغرف المناسبة للعائلة المتوسطة هو ١ و٣ غرفة، مع العلم بأن درجة الازدحام لدى العائلات اليهودية قد انخفضت الى ١,٤ نفراً للغرفة عام ١٩٧١.

على أساس فرضيات الهجرة الثلاث وحالتي الازدحام المنتظرة، وجدت ستة حلول لأجل مقارنتها واختيار الأنسب حسب التفصيل التالي:

١ ــ حجم الطلب على الوحدات السكنية عندما تكون الكثافة ٣,٠٣ من الأنفار للغرفة

والهجرة مستمرة.

٢ ــ حجم الطلب على المساكن عندما تكون الكثافة نفرين للغرفة مع استمرار الهجرة.

٣ ــ حجم الطلب على المساكن عندما تكون الكثافة ٣,٠٣ من الأنفار للغرفة مع تقليص الهجرة الى ٥٠ بالمئة في عام ١٩٩٠.

٤ ــ حجم الطلب على المساكن عندما تكون الكثافة نفرين للغرفة مع تقليص الهجرة الى ٥٠ بالمئة في عام ١٩٩٠.

٥ ــ حجم الطلب على المساكن عندما تكون الكثافة ٣,٠٣ من الأنفار مع توقيف الهجرة نهائياً في عام ١٩٩٠.

٦ ــ حجم الطلب على المساكن عندما تكون الكثافة نفرين للغرفة مع توقيف الهجرة نهائياً عام ١٩٩٠.

اجمال الحلول متوفر في الجدول السادس:

الجدول السادس
الوحدات السكنية المطلوبة حسب الفرضيات المختلفة
من حيث الهجرة ودرجة الازدحام للغرفة (بالآلاف)

السنة	استمرار الهجرة		تقليص الهجرة		تقليص الهجرة نهائياً	
	كثافة ٣,٠٣ من الأنفار	كثافة نفرين[٢١]	كثافة ٣,٠٣ من الأنفار	كثافة نفرين	كثافة ٣,٠٣ من الأنفار	كثافة نفرين
١٩٨٠	٢٠٧,٥	٢٠٧,٥	٢٠٧,٧	٢٠٧,٧	٢٠٨,٥	٢٠٨,٥
١٩٨٥	٢٢٨,٩	٢٢٨,٩	٢٣٣,٠	٢٣٣,٠	٢٤٠,٠	٢٤٠,٠
١٩٩٠	٢٥٢,٦	٢٥٢,٦	٢٦٥,٦	٢٦٥,٦	٢٨٩,٠	٢٨٩,٠

المطلب الاضافي على المساكن: سيشمل الطلب الاضافي على المساكن عملية استبدال الوحدات غير الصالحة للسكن بسبب عدم توفر الخدمات المناسبة فيها أو لأسباب أخرى، وكذلك نسبة التلف المنتظرة خلال الفترة ١٩٨٠ ــ ١٩٩٠. ولقد كان التقدير بأن ٢٠ بالمئة من الوحدات التي شملها احصاء١٩٦٧ هي وحدات غير صالحة. وهنالك حاجة لاستبدالها، كما أن نسبة التلف في الوحدات السكنية للفترة ١٩٨٠ ــ ١٩٩٠ هي ٢ و١ بالمئة على أساس دراسات سابقة.

اجمال المطلب على الوحدات السكنية: الآن يمكن تركيز الطلب على الوحدات السكنية لتوفير درجة الازدحام المطلوبة والعائلات التي تتكون حديثاً ولاستبدال الوحدات غير الصالحة وكذلك للتعويض عن الوحدات التالفة كما هو مبين في الجدول السابع.

الجدول السابع
مجموع الوحدات السكنية لسد جميع الاحتياجات وحسب فرضيات الهجرة
المختلفة خلال الفترة ١٩٨٠ ــ ١٩٩٠ بالآلاف

السنة	حالة استمرار الهجرة		حالة تقليص الهجرة		توقف الهجرة نهائياً عام ١٩٩٠	
	كثافة ثلاثة أنفار للغرفة	كثافة نفرين للغرفة	كثافة ثلاثة أنفار للغرفة	كثافة نفرين للغرفة	كثافة ثلاثة أنفار للغرفة	كثافة نفرين للغرفة
١٩٨٠	٢١٣,٩	٢١٢,٥	٢١٤,١	٢١٢,٧	١٢٤,٩	٢١٣,٥
١٩٨٥	٢٣٥,٦	٢٣٤,٢	٢٣٩,٧	٢٣٨,٤	٢٤٦,٨	٢٤٥,٥
١٩٩٠	٢٥٩,٥	٢٥٨,٢	٢٧٢,٧	٢٧١,٤	٢٩٦,٤	٢٩٥,١

حجم العجز في الوحدات السكنية: لقد تم ايجاد العجز في حالة الكثافة التي تعادل ثلاثة أنفار على أساس طرح عدد الوحدات المعروضة لكل سنة من سنوات الدراسة من مجموع الوحدات المطلوبة لسد الاحتياجات لتلك السنة. أما بخصوص الكثافة التي تعادل نفرين للغرفة، فقد تم تحويل الوحدات المعروضة في هذه السنوات بالمعامل ٠,٦٥٩ (نسبة عدد الغرف في الوحدة السكنية لتوفير الكثافة لثلاثة أنفار مقسوماً على عدد الغرف التي يجب توفرها في الوحدة السكنية لكثافة نفرين للغرفة). والجدول الثامن يبين العجز المنتظر حسب درجات الكثافة المختلفة لكل حالة من حالات الهجرة التي تم افتراضها:

الجدول الثامن
العجز في الوحدات السكنية للسنوات ١٩٨٠ ــ ١٩٩٠ حسب درجات
الكثافة المختلفة وفرضيات الهجرة المقترحة

السنة	حالة استمرار الهجرة		حالة تقليص الهجرة		توقف الهجرة نهائياً	
	كثافة ثلاثة أنفار	كثافة نفرين	كثافة ثلاثة أنفار	كثافة نفرين	كثافة ثلاثة أنفار	كثافة نفرين
١٩٨٠	٢٥١٨١٧	٨٨٦١٥	٢٦٠٣١	٨٨٨٦٥	٢٦٨٠٦	٨٩٢٥٩٩
١٩٨٥	٤٠٣٥٨	١٠٥٥٩٥	٤٤٥٠٨	١٥٩٧٤٥	٥١٦٢٣	١١٦٨٦٠
١٩٩٠	٥٦٨٢٨	١٢٤٦١٥	٧٠٠٠٢	١٢٨٨٧٩	٨٦٧١٨	١٦١٥٠٥

نظرة الى الجدول أعلاه تظهر لنا بوضوح كيف يؤثر توقف الهجرة على ازدياد الطلب على المساكن، اذ نجد أنه حتى في حالة عدم تحسين درجة الازدحام عام ١٩٩٠ فالوحدات المطلوبة تتضاعف عند توقف الهجرة بالمقارنة بالعدد المطلوب عند استمرار الهجرة لنفس السنة أيضاً. ونلاحظ أيضاً أن تحسين درجة الازدحام وخفضها من ثلاثة

أنفار الى نفرين تتطلب على أقل تعديل مضاعفة عدد الوحدات التي يجب توفيرها لكل سنة من السنوات المذكورة في الجدول.

عدد الوحدات التي نحتاجها سنوياً: لقد أوضحت في الجدول الثامن حجم العجز المنتظر في عدد الوحدات السكنية في عام ١٩٩٠ لكل حالة من حالات الهجرة ودرجة الازدحام المطلوبة. وهذا عجز تراكمي لا نستطيع التخلص منه في سنة واحدة، وحتى لوتوفر رأس المال اللازم فلن يتوفر الوقت الكافي للتنفيذ والتخطيط. لهذا السبب، اقترحت فترة احدى عشر سنة لانجاز هذه المهمة ومعدل زيادة ٥ بالمئة سنوياً على الوحدات المطلوب اقامتها خلال عام ١٩٨٠[٢٢]. وعلى هذا الأساس وجدت عدد الوحدات المطلوبة لكل السنوات خلال الفترة ١٩٨٠ ــ ١٩٩٠ واخترت ثلاث سنوات منها لتوضيح الصورة كما هو مفصل في الجدول التاسع.

الجدول التاسع
وحدات البناء المطلوب اقامتها خلال السنوات ١٩٨٠ و ١٩٨٥ و ١٩٩٠
مع مراعاة الهجرة والازدحام[٢٣]

السنة	حالة ازدحام بمعدل ثلاثة أنفار للغرفة			حالة ازدحام بمعدل نفرين للغرفة		
	هجرة مستمرة	تقليص هجرة	توقف هجرة نهائياًعام ١٩٩٠	هجرة مستمرة	تقليص هجرة	توقف هجرة نهائياًعام ١٩٩٠
١٩٨٠	٤٠٠٠,٠	٤٩٢٧,٠	٦١٠٤٠,٠	٨٧٧٢,٠	٩٦٩٩	١١٢٦٨,٠
١٩٨٥	٥١٠٠,٠	٦٢٨٨,٠	٧٧٩٦,٠	١١١٩٥,٠	١٢٢٩٧	١٤٥٠٨,٠
١٩٩٠	٦٢١٥,٠	٨٠٢٧,٠	٩٩٤٢,٠	١٤٢٨٨,٠	١٥٨٩٧	١٨٥٩٦,٠

هل الضائقة السكنية مشكلة الفرد أم المجتمع؟

تتميز العائلة العربية بكونها كثيرة العدد نسبياً. اذ أن نسبة العائلات التي يزيد عدد أفرادها عن ستة أنفار تبلغ ٥٥ بالمئة من مجموع العائلات. ويقيم ثلث هذه العائلات على الأقل في بيوت معدل الازدحام فيها يزيد على ثلاثة أنفار للغرفة وقد يصل أحياناً الى سبعة.

اضافة لهذا، فقد بينت الفقرات السابقة بأن المرافق البيتية في معظم هذه البيوت دون المستوى من حيث توفير المياه وتوزيعها في البيت وكذلك توفير المطبخ الخاص أو بيت الخلاء، ناهيك عن النقص الكبير في توفير الكهرباء لهذه البيوت، مما يترك أثراً واضحاً على جودة البيت والأحوال الصحية للعائلة والمجتمع في العديد من قرى ومدن الضفة الغربية والقطاع. وبما أن علاقة العائلة بالمجتمع أشبه مايكون بعلاقة اللبنة الصغيرة بالبناء الضخم، فان قوة البناء تتوقف على قوة اللبنات الصغيرة التي يتكون منها. لهذا السبب تعير الأمم المتقدمة أهمية كبرى لتوفير شروط السكن الملائم لافراد مجتمعها لتخلق من الفرد الواحد عضواً نافعاً يتفاعل مع مجتمعه، فيؤثر فيه ويتاثر به.

ان حشد العائلات الكبيرة في عدد قليل من الغرف يعني حشد جماعتين مختلفتين من حيث المتطلبات والمفاهيم: الجماعة الأولى هي جماعة الصغار المملوءة بالحيوية والنشاط والاستعداد للنمو؛ أما الجماعة الثانية فهي جماعة الكبار وما تحمله في جعبتها من تجارب الماضي وقيود التقاليد.

من المعروف أن السلطة في البيت للجماعة الثانية، التي تتحكم في تصرفات الأطفال وتحرمهم من أن يعيشوا حياتهم التي تتناسب وأعمارهم، مما يفقدهم ثقتهم بأنفسهم ويولد لديهم الشعور بالاستكانة والاتكال على غيرهم في حل مشاكلهم. مجتمع هذا حاله لا يمكن وصفه بالمجتمع المتكامل، مجتمع الأخذ والعطاء الذي يقدم فيه الفرد للمجتمع بقدر ما يأخذ منه، وبهذا يحافظ كل منهما على توازنه. هذا وتتوقف درجة التوازن على ما يتلقاه الفرد من مجتمعه، وكلما كان العطاء جزيلاً كان شعور الفرد بالانتماء اليه كبيراً والاستعداد للتضحية في سبيله، أكبر لأنه يدافع عن مصلحته التي تستمد وجودها من بقاء مجتمعه.

أما المحرومون فهم أفراد لا يشعرون بالانتماء الى أي كيان، وبالتالي فهم أبعد الناس عن التضحية، لأن المحروم لا يستطيع التضحية ليحافظ على مجتمع لا يوفر له مخرجاً من الحرمان. من هذه الزاوية أود أن أجيب على السؤال المطروح بالتأكيد على أنه بالرغم من أن مشكلة تحديد نوع البيت الذي يقيم فيه الفرد مع عائلته هي مسألة خصوصية تعني العائلة صاحبة الشأن، الا أن توفير الحد الأدنى من المساحة والخدمات البيتية التي تضم الشروط الصحية الملائمة والجو العائلي الذي يوفر للصغار امكانية نمو أجسامهم وشخصيتهم هي مشكلة المجتمع، ولهذا فالمجتمع مطالب بايجاد الحلول المناسبة لها حسب امكانياته.

الوسائل المطلوبة وسلّم الأولويات

يتطلب حل مشكلة الاسكان توفير ثلاثة عوامل أساسية، هي: الأرض لاقامة المساكن عليها، والأيدي العاملة لتقوم بالبناء، ورأس المال اللازم لتوفير مواد البناء. وسنتعرض هنا للبندين الثاني والثالث:

الأيدي العاملة: تعتبر نسبة القوى العاملة في المحيط العربي بصورة عامة وفي الضفة الغربية وقطاع غزة بصفة خاصة من النسب المنخفضة اذا ما قورنت بغيرها من المجتمعات، فهي في حدود ٢١ بالمئة من مجموع السكان، ونسبة العاملين منهم في فرع البناء في تزايد بحيث ارتفعت من ١٨ بالمئة عام ١٩٧٨ الى ٢٢ بالمئة عام ١٩٧٦. الا أن نسبة العاملين منهم في الضفة والقطاع لا تزيد على ٢٥ بالمئة في أحسن الأحوال، وهذا يعني أن نشاط حركة البناء في المناطق المحتلة سوف يوفر لهؤلاء العمال مجال العمل قريباً من سكنهم ويقلل من الحاجة الى البحث عن العمل في الاسواق الاسرائيلية. ويوضح الجدول العاشر حجم الأيدي العاملة خلال الفترة ١٩٨٠ ــ ١٩٩٠ حسب فرضيات الهجرة المختلفة، وكذلك حصة فرع البناء بصورة عامة من هذه الطاقات وحجم العاملين منهم في الضفة والقطاع.

الجدول العاشر

الأيدي العاملة في المناطق المحتلة وحصة فرع البناء المحلي

من هذه القوى للسنوات ١٩٨٠ــ ١٩٩٠

السنة	مجموع الأيدي العاملة (بالآلاف)[٢٤]		الأيدي العاملة في فرع البناء (بالآلاف)		
	حالة استمرار الهجرة	حالة توقف جزئي للهجرة	حالة توقف هجرة كلياً	المجموع[٢٥]	منهم يعملون في الضفة والقطاع[٢٦]
١٩٨٠	٢٦٨,٣	٢٦٩,٦	٢٧١,٢	٥٨٢٢١	١٢٩٦٠
١٩٨٥	٢٩٢,٧	٣٠٠,١	٣١٣,٢	٦٣٧٣٣	١٤١٨٦
١٩٩٠	٣٢١,٥	٣٤٥,٦	٣٧٨,٠	٦٩٧٦٦	١٥٥٢٨

نلاحظ من مجموع العاملين في فرع البناء بأن هنالك عدداً كبيراً من الأيدي العاملة التي يمكن استيعابها في حركة البناء دون التأثير مباشرة على مجالات العمل الأخرى في المناطق المحتلة.

الطلب على الأيدي العاملة لفرع البناء خلال الفترة ١٩٨٠ــ ١٩٩٠: يتألف الطلب على الأيدي العاملة من عدّة عناصر أهمها الطلب مباشرة لأجل اقامة البيوت للسكن، وكذلك لاقامة المباني العامة التي تشكل ٢٠ بالمئة من حجم البيوت السكنية، وبالاضافة الى هذا، ينتظر أن تحقق حركة البناء نشاطاً اقتصادياً وتخلق فرصاً لانشاء صناعات وفرص عمل جديدة قد تساوي في كثير من الحالات ١٥٠ بالمئة من حجم المطلبين السابقين. الا أنه تم اعتبارها هنا مساوية لـ ١٠٠ بالمئة فقط بسبب امكانية تسرب جزء لا يستهان به من الدخل المنتظر الى خارج الأراضي المحتلة، ولهذا فتسربها يقلل من فرص العمل الممكن خلقها بالضفة والقطاع.

من هذا المنطلق تم تحضير الجدول الحادي عشر الذي يوضح مدى ازدياد الطلب على العمل عند استمرار الهجرة وكذلك عند توقفها في حالتي الكثافة المطروحتين للمقارنة.

الجدول الحادي عشر

الطلب على الأيدي العاملة خلال الفترة ١٩٨٠ــ ١٩٩٠

حسب درجات الازدحام وحالتي استمرار الهجرة بالمقارنة مع حالة توقفها

(بالآلاف)

السنة	كثافة ثلاثة أنفار للغرفة[٢٧]		كثافة نفرين للغرفة[٢٨]	
	استمرار الهجرة	توقف الهجرة	استمرار الهجرة	توقف الهجرة نهائياً
١٩٨٠	٦٤٩٦	١٣٥٨٦	٢٣٩٤٤	٣٣٣٩٢
١٩٨٥	٩٢٩٢	١٧٣٣٨	٣٠٥٥٦	٤٢٦٢٠
١٩٩٠	١٠٥٨٤	٢٢١٢٨	٣٨٩٩٨	٥٣٧٩٤

رأس المال اللازم: يتوقف رأس المال اللازم على عدد الوحدات البيتية ومساحة الوحدة بالامتار المربعة، وكذلك تكاليف المتر المربع من البناء.

من المعلوم أن عدد الوحدات السكنية المطلوبة يتوقف على عدد العائلات، الذي يتوقف على السكان حسب فرضيات الهجرة المختلفة. كما أن مساحة البيت وعدد غرفه تختلف باختلاف درجة الازدحام التي يريد المجتمع توفيرها. أما بخصوص تكاليف المتر المربع فقد اعتمدت على تقديرات نقابة المهندسين[٣٩].

هذا وقد افترضت في تقديراتي لرأس المال اللازم بأن الهجرة ستستمر كما كانت عليه في السابق، وحاولت توضيح حجم رأس المال تحت هذه الظروف وعلى أساس بقاء حالة الازدحام للغرفة كما هي أو تحسينها الى معدل نفرين للغرفة، كما هو مبين في الجدول الثاني عشر.

الجدول الثاني عشر
رأس المال المطلوب لتوفير المساكن خلال السنوات
١٩٨٠ و ١٩٨٥ و ١٩٩٠

السنة	عدد الوحدات المطلوبة[٣٠]		التكاليف (ألف دينار أردني)	
	ازدحام ثلاثة أنفار للغرفة[٢٩]	ازدحام نفرين للغرفة[٣٢]	ازدحام ثلاثة أنفار للغرفة	ازدحام نفرين للغرفة
١٩٨٠	٤٠٠٠	٨٧٧٢,٠	٢٢٤٠٠,٠	٦٦٦٦٧
١٩٨٥	٥١٠٠	١١١٩٥,٠	٢٨٥٦٠,٠	٦٥٠٨٢
١٩٩٠	٦٢١٥	١٤٢٢٨٨,٠	٣٤٨٠٤,٠	١٠٨٥٨٩

تحديد الأولويات

يهدف البحث الى ايجاد حل للضائقة السكنية التي نعاني منها في المناطق المحتلة. ولهذا فالأولويات التي تطرح هنا تنطلق من مفهومنا بأن العملية ليست تجارية تبنى فيها البيوت لمن يدفع الثمن، بل يجب أن تقام البيوت لسد حاجة العائلات الفقيرة، التي لا تستطيع أن تجد لها مخرجاً من هذه الضائقة. ولكي نصل الى توزيع عادل اقترح أن يراعي سلم الأولويات النقاط التالية:

١ ــ الكثافة للغرفة، بحيث تكون الأولوية للعائلات التي تصل ازدحامها الى ثلاثة أنفار أو أكثر للغرفة.

٢ ــ الدخل، وهنا يراعى أن تكون الأولوية لتلك العائلات التي يقل معدل الدخل الفردي فيها عن متوسط الدخل في المنطقة.

٣ ــ الخدمات، وهنا تكون الأولوية للبيوت التي لا تتوفر أو لا يمكن توفير الخدمات فيها.

٤ ــ الملكية، وتعطى الأولوية لتلك العائلات التي تقيم في بيوت مستأجرة قبل غيرها من العائلات.

٥ ــ العائلات الحديثة العهد، التي تعتبر مساعدتها ضرورية لتخفيض الضغط على العائلات التي خرجت منها الازواج الشابة، بالاضافة الى كون توفير البيوت لهذه العائلات يمنحها الامكانية لتكوين عائلة سعيدة وقادرة على مواجهة الأزمات الاقتصادية التي تعيشها منطقتنا.

الأثر الاجتماعي والاقتصادي

لقد سبق وأشرت الى أضرار الضائقة السكنية وآثارها السلبية على تكوين شخصية الفرد التي تنعكس على المجتمع بكامله من حيث الصحة العامة، وشعور الالتزام بالواجب القومي. وهنا أود أن أتحدث عن الناحية الاقتصادية لتبرز الاهمية الاقتصادية لمشاريع الاسكان بسبب روابطها الأمامية والخلفية، لانها تتطلب استثمارات قبل عملية البناء كما تخلق فرص الاستثمار بعد اتمام البناء نفسه؛ كل هذه الروابط تحقق فرص العمل أمام أبناء المنطقة، تساهم في زيادة مدخولاتهم وبالتالي مقدرتهم على الاستهلاك، وهذه المقدرة على الاستهلاك تشجع على ظهور مشاريع لتوفير المواد والخدمات الضرورية لرفع مستوى المجتمع القادر على الاستفادة من هذه الفرص الجديدة، التي تضاعف، بدورها، عدد العاملين في الاقتصاد بما يزيد على ضعف عددهم المباشر في مشاريع الاسكان.

ان خلق فرص العمل على هذا النحو لا يقف عند حد رفع مستوى الدخل وزيادة الاستهلاك، بل يتعداها الى تثبيت المواطن العربي في بلده. وقد لاحظنا في الجدول رقم (٤) كيف أن تقليص الهجرة بصورة تدريجية حتى توقفها نهائياً عام ١٩٩٠ قد يعني بقاء حوالي ٢٧٠ ألف مواطن أكثر من العدد المنتظر تواجده عام ١٩٩٠، فيما لو استمرت الهجرة بنفس المستوى الحالي.

فائدة أخرى يستطيع الاسكان توفيرها وتتلخص في زيادة فرص العمل داخل الضفة والقطاع، مما سيجعل الحاجة الى العمل داخل اسرائيل أقل، وبهذا يجعل الاقتصاد في الضفة أقل تأثراً بتقلبات الأوضاع الاقتصادية في اسرائيل، كما يساهم في تقوية الاستقلال الاقتصادي للضفة وتقليل الفرص أمام ربط هذا الاقتصاد بالاقتصاد الاسرائيلي الذي يهدف الى تسخير الطاقات ووسائل الانتاج المتوفرة في المناطق المحتلة لصالح الاقتصاد الاسرائيلي.

---

(١) *Census of Population and Housing 1967.* East Jerusalem, Part (I) and Part (II).

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) *Census of Population 1967.* West Bank of the Jordan, Gaza Strip, Northern Sinai and Golan Heights, No. (1).

(٥) المصدر نفسه.

(٦) *Statistical Abstract of Israel.* Nos. 21-28 for the Years 1970-1977.

(٧) *Survey of Housing Conditions1971.* Special Publication No. 405.

(٨) أنظر الملاحظة ٦ أعلاه.

(٩) المصدر نفسه.

(١٠) المصدر نفسه.

(١١) نظراً لعدم توفر معلومات عن القدس العربية تمّ ايجاد النسب على افتراض أن

التحسن في درجة الازدحام لمدينة القدس يكون بالنسبة نفسها التي وجدت للفترة ١٩٦٧ ــ ١٩٧١.

(١٢) أنظر الملاحظة ٦ آنفاً.

(١٣) المصدر نفسه.

(١٤) المصدر نفسه.

(١٥) لم تتوفر احصائيات عن القدس العربية لعام ١٩٧٤، ولهذا افترضت أن نسبة التغير التي حدثت بين ١٩٦٧ ــ ١٩٧٤ موازية لما حدث في الضفة الغربية للفترة نفسها.

(١٦) أنظر الملاحظة ٦ آنفاً.

(١٧) المصدر نفسه.

(١٨) المصدر نفسه.

(١٩) جرى تقدير عدد الوحدات التي بنيت في القدس العربية خلال الفترة ١٩٧٠ ــ ١٩٧٦ على أساس أنها تعادل ٢٥ ٪ مما تم بناؤه في الضفة الغربية كما تبين لنا من مقارنة لسنة ١٩٦٧ ــ ١٩٦٨ و١٩٦٨ ــ ١٩٦٩.

(٢٠) تم تقديرنا على افتراض استمرار النسبة التي سادت خلال الفترة ١٩٧٠ ــ ١٩٧٦ على امتداد السنوات ١٩٨٠ ــ ١٩٩٠.

(٢١) نظراً لكون الوحدات البيتية ثابتة فان عددها لكل حالة من حالات الهجرة لا يتغير، الا أن عدد الغرف للوحدة هنا أكبر (ثلاث غرف)، ومساحتها ٩٥ متراً، مقابل غرفتين ومساحة ٧٠ متراً في حالة الكثافة بمعدل ثلاثة أنفار للغرفة الواحدة.

(٢٢) العجز التراكمي هو النقص في عدد الوحدات المعروضة عن المطلوبة. وقد وجدت أن معدل هذا العجز يساوي ٠,٠٧٠٣٩ خلال الفترة ١٩٨٠ ــ ١٩٩٠ (أي فترة ١١ سنة) ومعدل زيادة سنوية تساوي ٥ ٪.

(٢٣) هذه الوحدات هي اضافة للعدد الذي ينتظر اقامته على أساس الافتراض الذي راعيناه عند تقدير العرض لهذه السنوات.

(٢٤) وجدت على اعتبار أن الأيدي العاملة تكون ٢١ ٪ من مجموع السكان لحالة الهجرة الأولى.

(٢٥) وجدت على أساس أن نسبة عمال البناء خلال الفترة ١٩٧٤ ــ ١٩٧٦ كانت ٢١,٧ ٪ من مجموع العمال.

(٢٦) وجدت على أساس حصة فرع البناء من الأيدي العاملة في المناطق المحتلة خلال الفترة ١٩٧٤ ــ ١٩٧٦.

(٢٧) وجدت على أساس أن حجم البيت يساوي ٧٠ متراً مربعاً، وأن معدل ما ينتجه العامل يساوي ٨٠ متراً مربعاً في السنة.

(٢٨) وجدت على أساس أن مساحة البيت ٩٥ متراً مربعاً، وانتاجية العامل ٨٠ متراً مربعاً في السنة.

(٢٩) قدر المهندس ابراهيم الدقاق رئيس نقابة المهندسين في الضفة الغربية تكاليف المتر المربع مع ما يرتبط من بنية تحتية بثمانين ديناراً أردنياً حسب أسعار ١٩٧٩.

(٣٠) أنظر الجدول التاسع.

(٣١) مساحة البيت هي ٧٠ متراً مربعاً.

(٣٢) مساحة البيت ٩٥ متراً مربعاً.

النخبة العسكرية الاسرائيلية ودورها (١٩٤٨ ــ ١٩٧٤)

د. نظام محمود بركات

مقدمة

ان الدراسة السياسية لنظام الحكم في اسرائيل ضرورة تفرضها ظروف التحدي والمجابهة التي تقوم بها الأمة العربية في مواجهة الغزو الاسرائيلي للمنطقة، وهذا يتطلب منا التركيز على دراسة اسرائيل من الداخل، وذلك من أجل التوصل الى فهم عميق للعوامل المتشابكة التي تدخل في تكوين هذا الكيان وفهم عناصر القوة والضعف فيه انطلاقاً من مبدأ «اعرف عدوك» مما يساعدنا في عملية التصدي لهذا العدو ومجابهته.

ونرى أن هناك ضرورة الى توجيه الاهتمام نحو النخبة الحاكمة في اسرائيل بشكل عام، والى النخبة العسكرية بشكل خاص، باعتبارها العنصر الموجه للحياة السياسية، حيث توجه اسرائيل عناية خاصة الى عنصر القيادة فيها سواء في المجالات السياسية أو العسكرية؛ ويرجع هذا الاهتمام الى ما يمارسه هذا العامل من تأثير على استراتيجية اسرائيل وسياستها بشكل عام.

وتبحث هذه الدراسة شخصيات النخبة العسكرية (Military Elites)، اذ أنه في أي نظام سياسي هناك مجموعات من الأفراد تتولى عملية ادارة الحكم وصنع القرارات الرئيسية في هذا النظام. وفي دراستنا للنخبة العسكرية، علينا أن نبحث عمن يتولى سلطة التأثير في الحياة السياسية والقرارات الرئيسية على مستوى المجتمع من أعضاء النخبة العسكرية، والذين يتحكمون بالسلطة، بغض النظر عن المناصب التي يشغلونها أو المؤسسات التي يعملون بها، بمعنى أن نحدد من يحكم فعلاً (Who governs)[١].

تعريف النخبة العسكرية

ظهرت دراسة النخبة كأحد فروع العلوم السياسية في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وبشكل واسع نتيجة جهود عالمي الاجتماع الايطاليين فيل فميدو

باريتو (١٨٤٨ ــ ١٩٢٣) وكيتا موسكا (١٨٥٨ ــ ١٩٤١)، هذا مع العلم بأن دراسة ظاهرة السلطة بشكل عام ظاهرة قديمة وجدت منذ وجد الإنسان. ويؤكد العالمان، باريتو وموسكا، على أن هيكل السلطة داخل أي مجتمع يتحدد ويتشكل من خلال مميزات وقدرات القيادة في هذا المجتمع[٢]، ولكننا نرى بأن مميزات وقدرات القيادة تعمل في ظل ظروف موضوعية أخرى ناتجة عن حركة المجتمع وتتفاعل معها القيادة السياسية في سعيها لتحقيق أهدافها، فتؤثر فيها وتتأثر بها.

هناك عدة تعريفات للنخبة[٣] تقوم في غالبها على تحديد «النخبة» على أنها من يمتلكون السلطة الحقيقية في الدولة. ومن خلال التعريفات المختلفة لمفهوم النخبة، نستطيع أن نحدد النخبة باعتبارها مجموعة من الأشخاص الذين يملكون سلطة التأثير في مجالات الحياة المختلفة في المجتمع، ويتحكمون في القرارات الرئيسية في النظام السياسي، بغض النظر عن أماكنهم في السلطة. أما المقصود «بالعسكرية» فهي تلك المجموعة التي تنتمي الى المؤسسة العسكرية باعتبارها تمثل الاطار الذي يحدد مجال الحركة في هذه الدراسة. ويشمل مفهوم المؤسسة العسكرية كلا من[٤]:

١ ــ هيئة أركان حرب الجيش.
٢ ــ الضباط المحترفين في الجيش الاسرائيلي.
٣ ــ أجهزة المخابرات العسكرية والسياسية.
٤ ــ معاهد الدراسات الاستراتيجية التابعة لهيئة الأركان.
٥ ــ كل التنظيمات التي يمتد اليها الجيش الاسرائيلي بتوجيهه واشرافه.
٦ ــ الضباط السابقين الذين يسيطرون على مرافق اسرائيل الحيوية (الموانىء والصناعات الاستراتيجية والطيران المدني والمفاعلات الذرية).
٧ ــ مجموعة السياسيين المحترفين الذين ربطوا حياتهم السياسية بدور الجيش، وتضم هذه المجموعة وزراء الدفاع وكبار الإداريين في وزارة الدفاع.

وكانت قد وجهت عدة انتقادات لنظرية النخبة، منها ما هو متعلق بضبط حدود سلطتها ورقابتها، ومنها ما هو متعلق بتقدير المجال الذي تمتد اليه سلطاتها وتناقضها مع فكرة الديمقراطية القائمة على حكم الأغلبية ومع المبادىء الاشتراكية القائمة على فكرة حكم طبقة اقتصادية. وفي النهاية، فان الكثير من الكتاب يرى ضرورة النخبة في البلدان التي في طور النمو[٥]، والتي تكون بحاجة لاحداث تغيرات كبيرة في التركيب الاجتماعي والاقتصادي السابق. وفي حالة مجتمع متفكك وغير منسجم ويمثل خلفيات اجتماعية متباينة، كما هو الحال في اسرائيل، تظهر الحاجة بشكل واضح لوجود نخبة حاكمة قوية منسجمة تستطيع ضمان وحدة المجتمع وتماسكه ويسيره لتحقيق أهدافه.

والهدف من البحث هو تقديم دراسة مستفيضة عن الجوانب المهمة في الشخصية العسكرية الاسرائيلية الحاكمة، لكي نستطيع التوصل الى فهم أعمق وأوفى لتصرفات هذا الكيان في المجالين الخارجي والداخلي، من خلال فهم فئة رئيسية من القائمين على هذا الكيان. ومن هنا، نستطيع أن نؤكد أهمية الموضوع. وسنقوم بالتركيز على دراسة النخبة العسكرية باعتبارها أحد جوانب الحياة السياسية في اسرائيل، كما سنركز على الشخصيات العسكرية، باعتبار أن أي قرار سياسي يصدر عن الدولة، باعتبارها

شخصية اعتبارية، ماهو، في الحقيقة، الا عبارة عن تفاعل وتشابك تصور القيادة الحاكمة السياسية والعسكرية في هذه الدولة.

وأخيراً، فبالرغم من أن هذه الدراسة للنخبة العسكرية تنطلق من ايماننا بأن الإنسان هو محور العمل القيادي والسياسي، فان الضرورة تفرض توجيه الانتباه نحو الظروف الموضوعية التي تؤثر على هذه النخبة وتتفاعل معها، بما فيها الخبرات التاريخية والزعامات السياسية السابقة التي اثرت على النخبة الحاكمة التي تزود أعضاء النخبة الحاكمة بالاطار التاريخي الذي يتحركون فيه. وكذلك المجتمع الاسرائيلي من مختلف جوانبه التي يمكن أن تؤثر على النخبة الحاكمة، بما فيها الهجرة اليهودية، وفئات المجتمع، والنظام الطبقي، وغيرها من الأمور التي تشكل جميعاً الاطار المجتمعي الذي يؤثر في الفرد من أعضاء النخبة ويشكل مجال حركته. ويجب أيضاً لفت الانتباه الى النظام السياسي باعتباره يشكل الاطار والقنوات التي تحدد وتنظم سلطة النخبة الحاكمة. ونظراً لأهمية النخبة العسكرية في الحياة السياسية الاسرائيلية والمجتمع بشكل عام، وجدنا من المناسب دراسة أعضاء النخبة العسكرية معتمدين على دراسة الأشخاص الذين شغلوا بعض المناصب الرسمية في المؤسسة العسكرية. وسنبدأ بدراسة خلفيتهم التاريخية.

الخلفية التاريخية، نشأة الجيش الاسرائيلي

منذ المراحل الأولى لعمليات الاستيطان الاسرائيلي في فلسطين، نشأ هناك مفهومان مختلفان حول طبيعة جيش اسرائيل وتنظيمه في المستقبل[٦]:

١ ــ مفهوم النموذج المهني: ويقوم هذا المفهوم على فكرة جابوتينسكي القائلة بضرورة اقامة «جيش وطني» غير منحاز لأي ايديولوجية أو حزب سياسي. وكان يؤيد هذا الاتجاه كل من بن ــ غوريون، شاؤول أفيغور زعيم الهاغاناه، ويعقوب دوري أول رئيس للأركان، ويغئال يادين ثاني رئيس أركان في الجيش الاسرائيلي، ودعا هذا الفريق الى تكوين جيش نظامي محترف يقوم على أساس الخدمة العسكرية.

٢ ــ مفهوم الرواد: ويقوم على فكرة «الجندي الرائد» المبنية على نظريات يوسف ترومبلدور التي تعتمد على حراس المستعمرات. وأيدت هذا الاتجاه قيادات البلماح وعلى رأسها يغئال آلون مؤسس البلماح وبسرائيل غاليلي. ودعا هذا الفريق الى تشكيل جيش شعبي يعتمد على نظام المستعمرات الدفاعية مع تكوين وحدات آلية صغيرة.

واستطاع بن ــ غوريون أن يضع أسس قيام «جيش وطني محترف» يضم كل التنظيمات العسكرية اليهودية في فلسطين، واندمجت هذه التنظيمات جميعاً في الجيش الاسرائيلي بعد صراعات مريرة بين كل من الهاغاناه وبن ــ غوريون من جهة، ومناحيم بيغن ومجموعتي الارغون (اتسل) وشتيرن (ليحي) من جهة أخرى[٧]. وفي ٢٧ حزيران (يونيو) ١٩٤٨، أعلن تأسيس الجيش الاسرائيلي رسمياً، وذلك بعد شهور عديدة من صراع المنظمات اليهودية العسكرية ضد العرب[٨].

ونظراً لنقص القوى البشرية في اسرائيل، فقد حرص بن ــ غوريون على التوفيق بين المفهومين السابقين لطبيعة الجيش الاسرائيلي ــ مفهوم النموذج المهني، ومفهوم

الرواد ــ وذلك بالاعتماد على جيش صغير محترف ومدرب تشكل الطلائع والرواد العناصر الأساسية فيه، ويسانده نظام من المستعمرات الزراعية التي تشاد على الحدود(٩).

الخلفية العسكرية لقيادات الجيش الاسرائيلي

من المسلم به أن معظم القيادات العسكرية الاسرائيلية كانت موجودة في فلسطين في فترة ماقبل قيام الدولة، وشاركت في الصراع من أجل انشائها. وتقسم هذه القيادات، من حيث أصولها العسكرية، الى فئتين(١٠):

١ ــ فئة الذين خدموا في الهاغاناه، وتعتبر هذه الفئة الاكثر شجاعة والجديرة بالثقة؛ وكان يمثلها في رئاسة الأركان دافيد العازار رئيس الاركان سنة ١٩٧٢.

٢ ــ فئة الذين خدموا في الجيش البريطاني، وتمتاز بالطاعة والنظام والتخطيط؛ وكان يمثلها في هيئة الأركان الجنرال يسرائيل تال.

وفيما يلي سنقدم جدولاً يبين الاصول العسكرية لكبار الضباط في الجيش الاسرائيلي:

الجدول الرقم ١

الخلفية العسكرية لكبار الضباط في الجيش الاسرائيلي(١١)

رئيس الأركان			مجموع ضباط الأركان	الخدمة العسكرية			
الاسم	الفترة	الخلفية العسكرية		الجيش البريطاني	الهاغاناه	البلماح	الجيش الاسرائيلي
يعقوب دوري	٤٨ ــ ٥١	هاغاناه	١٤	٢	١٠	١	
يغئال يادين	٥١ ــ ٥٢	هاغاناه					
اسحاق ماكليف	٥٢ ــ ٥٣	جيش بريطاني	١٢	٥	٥	٢	
موشي دايان	٥٣	بلماح					
موشي دايان	٥٣ ــ ٥٥	بلماح	١١	٤	٦	١	
موشي دايان	٥٥ ــ ٥٧	بلماح	١٣	٦	٦	١	
حاييم لاسكوف	٥٧ ــ ٥٨	جيش بريطاني	١٣	٦	٥	٢	
حاييم لاسكوف	٥٨ ــ ٥٩	جيش بريطاني	١٣	٦	٤	٣	
حاييم لاسكوف	٥٩ ــ ٦٠	جيش بريطاني	١٣	٦	٤	٣	
	٦٠ ــ ٦١	هاغاناه	١٣	٦	٢	٥	
	٦١ ــ ٦٢	هاغاناه	١٣	٤	٣	٦	
	٦٢ ــ ٦٣	هاغاناه	١٣	٢	٣	٧	
اسحاق رابين	٦٣ ــ ٦٥	بلماح	١٥	٤	٣	٨	
	٦٥ ــ ٦٦	بلماح	١٨	١	٥	١١	شارون
	٦٦ ــ ٦٧	بلماح	١٧	١	٥	١٠	شارون
حاييم بارليف	٦٨	بلماح	١٧	١	٥	١٠	شارون

من الجدول السابق، نستنتج مدى أهمية المنظمات الصهيونية في تكوين الجيش الاسرائيلي، وأن الذين خدموا في هذه المنظمات وخصوصاً الهاغاناه والبلماح، كانوا يشكلون أكثر من ٥٠٪ من مجموع القيادة العليا للجيش باستمرار. ويلاحظ، أيضاً، نقص الضباط الذين كان الجيش الاسرائيلي يمثل خلفيتهم العسكرية ولم يخدموا في مجالات أخرى، اذ اقتصر على آريئيل شارون. وقد يكون هذا النقص في الأفراد الذين يمثل الجيش الاسرائيلي خلفيتهم العسكرية أحد الأسباب لاعتماد اسرائيل على نظام التسريح المبكر لافساح المجال لمثل هؤلاء الأفراد للوصول الى المراكز العليا في الجيش، وذلك لتحقيق الانسجام في الجيش، وتوحيد أنظمته، من خلال وجود أشخاص قد ربوا فيه وتخرجوا من خلاله؛ ويفسر ذلك التراجع في الأيام الأخيرة عن نظام التسريح المبكر وتزايد أعمار الضباط بعد تحقيق بعض المراحل من هذا الهدف.

وينظر بشكل خاص الى أهمية البلماح في تقديم القيادات العليا في اسرائيل، اذ ساهم في تزويد الجيش الاسرائيلي بالعناصر المدربة والقيادات الكفؤة وبشكل أكاديمية عسكرية تقدم الضباط للجيش[١٢].

دراسة اجتماعية لأعضاء المؤسسة العسكرية، ومستوى التعليم

التسريح المبكر من الجيش وأثره على اعمار كبار الضباط: تعتبر عملية التسريح المبكر للضباط في الجيش الاسرائيلي احدى مميزات النظام العسكري الاسرائيلي، ويرى بن ــ غوريون في هذه العملية احدى التقاليد التي استحدثها الجيش الاسرائيلي للمحافظة على دوام سيطرة القيادات الشابة على القيادة العليا في الجيش[١٣].

ونتيجة لنظام التسريح المبكر من الجيش، انخفض متوسط عمر الضابط الاسرائيلي في القيادة العليا بشكل ملحوظ؛ واذا ما قارنا متوسط العمر هذا مع مثيله في الدول الأخرى فسنجده يقل ١٠ سنوات وفي الرتب كافة.

وتبرز ظاهرة صغر العمر بشكل واضح في حالة الضباط الذين تولوا رئاسة الأركان، اذ كان معظمهم في أواخر الثلاثينات أو أوائل الأربعينات من أعمارهم[١٤].

والجدول الرقم ٢ يوضح لنا الفارق بين أعمار الضباط المسرحين من الخدمة سنة ١٩٤٨ بالمقارنة مع سنة ١٩٦٦، ومن هذا الجدول سنلاحظ مدى التحول نحو ابقاء كبار القادة في الخدمة، وارتفاع عمر الضباط المسرحين من الجيش، والحد من التسريح المبكر لكبار الضباط. ويلاحظ الفارق بشكل واضح بين النسبة المئوية للمسرحين في عامي ١٩٤٨ و١٩٦٦ في الفئات الثلاث الأولى حتى عمر ٣٤ حيث كان المجموع نحو ٦٤,٤٪ سنة ١٩٤٨ مقابل ٥,٢ سنة ١٩٦٦ م.

وأدى التسريح وصغر عمر القيادات العليا في الجيش الاسرائيلي الى العديد من النتائج التي انعكست على تركيب الجيش والقيم المسيطرة فيه، اذ سيطرت روح المغامرة والحماسة للمبادىء الصهيونية على الجيش. كما أن التسريح المبكر أدى الى انتقال العديد من القيادات العسكرية الى الحياة المدنية للمساهمة في ادارة المرافق المدنية التي فتحت أبوابها لاستقبالهم. وهذا ما سنتعرض له لاحقاً عند الحديث عن دور الضباط المسرحين في الحياة السياسية.

الجدول الرقم ٢

مقارنة أعمار كبار الضباط المسرحين في عامي ١٩٤٨ و ١٩٦٦[١٥]

فئات العمر	٢٢ ــ ٢٤	٢٥ ــ ٢٩	٣٠ ــ ٣٤	٣٥ ــ ٣٩	٤٠ ــ ٤٤
النسبة المئوية سنة ١٩٤٨	٨,٧	٢٢,٢	٢٣,٥	٢٠,٥	٧,٨
النسبة المئوية سنة ١٩٦٦	ــ	ــ	٥,٢	٢٦,١	٢٨,٨
فئات العمر	٤٥ ــ ٤٩	٥٠ ــ ٤٩	٥٥ فاكثر	غير معروفين	
النسبة المئوية سنة ١٩٤٨	٢,٥	١,٧	ــ	٢,٦	
النسبة المئوية سنة ١٩٦٦	١٥,٧	٦,٠	١٢,١	٦,١	

كما أن صغر عمر الضباط سيؤدي الى التقليل من الروتين العسكري الذي غالباً ما يصحب القيادات القديمة وكبيرة السن. ويساعد صغر السن في القضاء على الفوارق بين الجنود والضباط وكبار الضباط مع غيرهم من الضباط الصغار، ويضمن الاتصال بين مختلف الرتب، ويحافظ على الانسجام داخل الجيش.

يمارس الجيش الاسرائيلي أدواراً واسعة في مجال التعليم، لا تقتصر على أفراد الجيش، بل تمتد لتشمل أفراد المجتمع، حيث يجري التنسيق بين قيادة الجيش والمدارس الثانوية العليا باعتبارها هي التي تقدم الضباط للجيش الاسرائيلي. كما أن منظمات الناحال شبه العسكرية هي التي تقدم المدرسين للقرى على الحدود، واعترافاً بذلك حصل الجيش الاسرائيلي على جائزة الدولة للتعليم سنة ١٩٦٦[١٦].

وتحاول القيادة العسكرية باستمرار رفع المستوى التعليمي للجنود والضباط، وتنظم للجنود برامج تدريبية الزامية تستمر خمسة أشهر تدرسهم اللغة العبرية وغيرها من العلوم، كما أنه يسمح للضباط الالتحاق بالجامعات، وذلك لرفع مستواهم الثقافي حيث يقومون بدراسة مواد أكاديمية مثل القانون والسياسة الدبلوماسية وادارة الاعمال والتكنولوجيا ومعظم المواد العلمية الاخرى[١٧]. مما يجعلهم يزودون الجيش الاسرائيلي بخبرات واسعة في مجال العلوم المختلفة، خصوصاً وأن معظم القيادات الاسرائيلية من حملة الشهادات الجامعية؛ كما يتيح لهم الفرصة لاكمال دراستهم مما يساعد الجيش على استيعاب التكنولوجيا العصرية في وحداته المختلفة. كما أن ذلك يساعد هذه القيادات على الانتقال الى الحياة المدنية وايجاد وظائف محترمة لهم في مرافقها.

الايديولوجية العسكرية والاتجاهات السياسية لدى كبار الضباط

كان الجيش الاسرائيلي منذ تكوينه يمثل بؤرة الانتماء القومي والتعصب الايديولوجي للمفاهيم الصهيونية، وكان ينظر الى قادته باعتبارهم يمثلون الوحدة الوطنية[١٨] وأنهم يمثلون الأبطال القوميين الحريصين على سلامة اسرائيل وبقائها[١٩]. وقد حرص بن ــ غوريون، منذ البداية، على أن يبقى الجيش الاسرائيلي بعيداً عن الخلافات الحزبية والايديولوجية، وأن تكون له ايديولوجيته الخاصة به، التي تقوم على الاهتمام بالمسائل الأمنية، وأن يبقى الجيش رمزاً للانتماء القومي والصلابة الصهيونية

وبشكل الامتداد الحقيقي لجيل الرواد بكل معتقداتهم[٢٠]. واستطاع بن ــ غوريون أن يرسم للجيش استراتيجية تقوم على التعصب الديني لتحقيق الأمن الاسرائيلي، وأن مسألة الأمن هي الأساس والأيديولوجية للجيش الاسرائيلي. كما استطاع بن ــ غوريون اقناع المجتمع والجيش بآرائه القائمة على التلويح «بخطر الابادة» العربية لاسرائيل، وعقدة «الحصار الاسرائيلي» التي خلقت الشعور بضرورة الاعتماد على القوة والعمليات الانتقامية من أجل البقاء[٢١]. وعمل على سيطرة هذه الأيديولوجية على قيم كبار القادة العسكريين بشكل أصبحت معه هذه النظرة تمثل الايديولوجية العسكرية للجيش الاسرائيلي ككل.

ولما جاء دايان الى وزارة الدفاع، استطاع أن يضع النظرية الأمنية التي تحمل طابعه تحت التطبيق، وأن يقنع بها كبار القادة العسكريين الذين عملوا معه في تطبيقها. وتقوم هذه النظرية على[٢٢]:

١ ــ بلورة النظرة الاستراتيجية الأمنية من خلال الافتراض بأن أقصى ما يمكن التوصل اليه مع العرب هو اتفاق وليس سلاماً كاملاً.

٢ ــ ادارة الحكم في المناطق المحتلة، وتشمل هذه الادارة تشجيع الاستيطان اليهودي في هذه المناطق.

والمتتبع لوجهات نظر كبار قادة اسرائيل العسكريين سيجدهم يتبنون هذه النظرية، ويؤمنون بأن السلام مع العرب لن يكون الا تحت غطاء القوة العسكرية؛ فمثلاً، سنجد دايان نفسه يقول ان السلام الممكن حالياً هو سلام للمدى القصير، بينما يرى رابين أنه لا يوجد حالياً أي استعداد للتسليم بوجود اسرائيل، ويقول تسور ان تحقيق السلام سيستغرق وقتاً طويلاً، ويتوقع يادين أن تستمر حالة اللاسلم ثلاثين سنة أخرى، ويقول ماكليف ان السلام لن يحل خلال السنوات العشر القادمة[٢٣].

أما من حيث تحديد الايديولوجيات التي يحملها كبار ضباط الجيش الاسرائيلي، فسنجد أنهم قد تأثروا كثيراً بالايديولوجيات التي كانت تنادي بها المنظمات العسكرية قبل قيام اسرائيل سواء من اليمين أو من اليسار. وتظهر بشكل واضح سيطرة قيم البلماح المعنوية والعسكرية على كبار قادة الجيش. ومن حيث الانتماءات السياسية، كانت انتماءات كبار ضباط الجيش تتناسب، تقريباً، مع طبيعة القوى السياسية السائدة في المجتمع، ويظهر ذلك بوضوح من خلال توزيع الضباط المسرحين على الاحزاب السياسية بحسب قوتها في المجتمع، وحتى سنة ١٩٦٣ كان الانتماء الحزبي لستة من رؤساء الأركان، كالتالي: ٣ من مباي، ٢ من المستقلين، ١ من الصهيونيين العموميين[٢٤].

وبشكل عام، يلاحظ ابتعاد قادة الجيش عن الصراعات الحزبية والسياسية. ويساعد على ذلك نظام الاحتراف المتبع في الجيش الاسرائيلي، اذ على الضابط أن يخدم في الجيش وأن يخضع للسلطة المدنية وأن لا تكون له مطامع سياسية. كما أن نظام اختيار الضباط من بين الجنود بعد اجتيازهم اختبارات قاسية[٢٥] قد حد من تمثيل الضباط لطبقة اجتماعية أو انتماءات سياسية وايديولوجية معينة. ولكن، بدأ مؤخراً ظهور اتجاه لتدخل العسكريين في الحياة السياسية الحزبية، وبدأ ضباط في الجيش

الاسرائيلي يتصلون مع جهات سياسية وحزبية وهم في الخدمة، محاولة منهم لتمهيد الطريق أمام حياتهم السياسية القادمة بعد خروجهم من الخدمة. وفي الوقت نفسه زاد تدخل السياسيين والحزبيين في الحياة العسكرية لتعيين بعض الضباط العسكريين، ممن يتفقون مع مبادئهم السياسية والحزبية، في المناصب القيادية العليا.

تمثيل الفئات الاجتماعية والنساء في المؤسسة العسكرية

تتميز القيادات العسكرية العليا في اسرائيل بأنها من أصول غربية، وخصوصاً من اليهود المهاجرين من شرق أوروبا، ويلاحظ أنه كلما ارتفعنا في سلم المناصب العسكرية ستتناقص نسبة تمثيل اليهود الشرقيين. وقد عالج يشعياهو بن بورات التمثيل الطائفي في الجيش الاسرائيلي، وبين نسبة مشاركة كل فئة من فئات المجتمع في الجيش سنة ١٩٦٢ بالمقارنة مع سنة ١٩٧٢. واستنتج بن بورات ثلاث ظواهر بارزة في هذا المجال(٢٦):

١ ــ الانخفاض في نسبة الجنود الذين هم وآباؤهم من مواليد الشرق أو الغرب، ففي سنة ١٩٦٢ كان تمثيل الجنود الذين هم وآباؤهم من أصل شرقي ٣٢ ٪ انخفض الى ١٩ ٪ سنة ١٩٧٢، وانخفض تمثيل الجنود الذين هم وآباؤهم من أصل غربي من ٣٣ ٪ سنة ١٩٦٢ الى ٩,٥ ٪ سنة ١٩٧٢.

٢ ــ الارتفاع النسبي مرة ونصف المرة فقط في نسبة الجنود من مواليد فلسطين وآباؤهم من الغرب، وارتفعت النسبة من ٢٢ ٪ سنة ١٩٦٢ الى ٣٤ ٪ سنة ١٩٧٢.

٣ ــ الزيادة الكبيرة حتى خمسة أضعاف للجنود من مواليد فلسطين وآباؤهم من الشرق، وارتفعت النسبة من ٧ ٪ سنة ١٩٦٢ الى ٣٥,٥ ٪ سنة ١٩٧٢.

كما أن هذه المعطيات تكتسب دلالة أكثر وضوحاً على صعيد الضباط، فبينما ارتفعت نسبة الجنود الذين آباؤهم من أصل شرقي الى خمسة أضعاف، فان الارتفاع في هذه النسبة بين الضباط تكاد تصل الى ثلاثة أضعاف فقط، مما سيؤدي بالتالي الى زيادة الثغرة بين اليهود الشرقيين في سلك الضباط بالمقارنة بالجنود(٢٧).

يمتد نظام الخدمة العسكرية في اسرائيل ليشمل الجنسين من ذكور واناث، والخدمة اجبارية لمن بلغ سنة ١٨، ومدة الخدمة بالنسبة للرجال ثلاث سنوات، بينما هي سنتان للاناث، ويحق للمرأة الامتناع عن تادية الخدمة العسكرية لسببين(٢٨):

١ ــ في حالة الزواج.

٢ ــ اذا أثبتت أن قيمها الدينية تتعارض مع قيامها بالخدمة العسكرية. وترفض العائلات المتدينة في اسرائيل السماح لبناتها تادية الخدمة العسكرية.

وعلى الرغم من دخول المرأة الوحدات القتالية، الا أن دورها اقتصر على المهام الكتابية وأعمال الدفاع المدني(٢٩). ويمكن أن تساهم في استخدام المواصلات وادارة المعدات الالكترونية وفي مجال العناية الاجتماعية والترفيه. وتولي القيادة العسكرية أهمية خاصة لدور المرأة الاسرائيلية في الجيش نظراً لقلة القوى البشرية في المجتمع، اذ يمكن للمرأة أن تساهم في سد العجز في القوى البشرية اللازمة لكثير من الأعمال. ولكن يلاحظ أنه حتى الآن لم تصل أي من النساء الى المراكز القيادية العليا في

الجيش، وذلك نظراً لخروجهن المبكر من الجيش بسبب الزواج.

العوامل المؤثرة على دور العسكريين في اسرائيل

وتشتمل على:

- □ العوامل التي تشجع تدخل العسكريين في الحياة المدنية.
- □ العوامل التي تحد من تدخل العسكريين في الحياة المدنية.
- □ دور وزراء الدفاع في تحديد العلاقات المدنية ــ العسكرية.

أولاً: العوامل التي تشجع تدخل العسكريين في الحياة المدنية

(أ) اعتماد الايديولوجية الصهيونية على القوة العسكرية منذ البداية لتحقيق أهدافها، وظروف اسرائيل الخاصة التي ولدت بالحرب وتعيش حالة أمن عسيرة منذ قيامها، مما أدى الى وجود ارتباط وثيق بين الجيش والسياسة في اسرائيل. كما أن الانتصارات المتكررة التي حققها الجيش الاسرائيلي أضفت هالة من الكاريزما حول القادة العسكريين، وصار ينظر الى القيادات العسكرية على أنها هي الوحيدة التي تمثل المصلحة القومية والحريصة عليها؛ أما القيادات المدنية المنتخبة فهي في نظر المجتمع تمثل مصالح أنية. ونظراً لأن المشكلة الأمنية هي المشكلة الرئيسية التي تجابه اسرائيل، ارتبطت كل مجالات الحياة المدنية بالناحية العسكرية، وعملت على خدمتها، مما ساهم في اعطاء دور متزايد للقادة العسكريين في الاشراف على المجالات المدنية.

(ب) ساهم انقسام المجتمع وتعدد الفئات المكونة له، والناتج عن الأصول المختلفة للمهاجرين اليهود في فلسطين، وكذلك تعدد الأحزاب والمؤسسات السياسية، في اعطاء دور متزايد للمؤسسة العسكرية باعتبارها تمثل البوتقة التي تصهر فئات المجتمع كافة لتخرج الاسرائيلي الذي يدين بالولاء للمجتمع الجديد الذي يعيش فيه، وبالتالي زادت سيطرة المؤسسة العسكرية وزاد تدخل العسكريين في الحياة السياسية.

(جـ) التداخل بين العسكريين والمجتمع والناتج عن وجود العسكريين داخل هذا المجتمع، يؤثرون فيه ويتأثرون به، ويقيمون علاقات مع الجماعات السياسية والاجتماعية المختلفة بداخله؛ اذ تسمح اسرائيل للضباط والعسكريين بأن يكونوا على اتصال دائم مع ذويهم وطبقات المجتمع الأخرى[٣٠]، مما يساعد على انتقال قيمهم وأفكارهم الى الحياة المدنية والمجتمع. كما أن نظام الاحتياط الذي تتبعه اسرائيل يجعل معظم أفراد المجتمع تحت الخدمة باستمرار، ووجود هؤلاء في المجتمع سيساهم في دعم دور العسكريين بشكل عام بالاضافة الى دور العسكريين المسرحين من الجيش بعد انتقالهم للحياة المدنية.

ثانياً: العوامل التي تحد من تدخل العسكريين في الحياة المدنية

(أ) نظام الاحتراف في الجيش الاسرائيلي: اذ يعتبر القادة العسكريون أنفسهم مجرد ضباط محترفين يمارسون عملهم كنوع من الواجب بعيداً عن الملابسات السياسية والأطماع العسكرية في السلطة[٣١]. وفي هذا، يصف بن ــ غوريون تفكير هيئة الأركان

بأنه كان «تفكيراً مدنياً» ويقول ان الضباط الاسرائيليين ضباط محترفون يعالجون المشاكل على الطبيعة، ومتفرغون للابداع والابتكار في مجال عملهم بعكس الضباط في البلاد الأخرى الذين ينشغلون بالصراعات العسكرية للوصول الى السلطة ومن أجل الوصول الى مراتب عليا، وتشغل بالهم مسائل الترقية والترفيع، وتجدهم يخافون على أنفسهم مع كل طارىء في الحياة السياسية[٣٢].

(ب) استقرار المؤسسات السياسية والمدنية، والقبول العام لهذه المؤسسات باعتبارها مؤسسات شرعية، هذا بالاضافة الى تطابق الأهداف الايديولوجية بين المؤسسات السياسية والقيادة العسكرية. وفي هذا المجال يمكن أن ندرك مدى تأثير وجود قوى سياسية أخرى في المجتمع الاسرائيلي بالاضافة الى المؤسسة العسكرية في الحد من نفوذ العسكريين، فمثلاً كان لوجود حزب مباي ذي الأغلبية الجماهيرية، والهستدروت ذي القوة الاقتصادية في المجتمع، اثر واضح في الحد من نفوذ العسكريين.

(جـ) الاندماج الكامل للضباط المسرحين على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، وانتماء معظم العسكريين في اسرائيل الى نظام الاحتياط حالا دون نشوء طبقة عسكرية مغلقة ومنعزلة عن المجتمع تكون لها تطلعات سياسية تحاول الخروج عن الإرادة المدنية. وصار ينظر الى الجيش الاسرائيلي على أنه «جيش من المدنيين»، وأن اسرائيل تمثل «أمة تحت السلاح» وليس هناك وجود متميز للعسكريين في المجتمع.

(د) توزع العسكريين بين الأحزاب، وانتماء كبار القادة الى مختلف الأحزاب السياسية من اليمين أو اليسار، أديا الى ذوبان قوة العسكريين في الحياة السياسية، وحالا دون كونهم قوة ضاغطة في مواجهة نفوذ السياسيين؛ اذ أن القادة العسكريين الذين ينتمون الى الأحزاب السياسية يخضعون لقيادتهم الحزبية والسياسية داخل المجتمع.

ثالثاً: دور وزير الدفاع في وضع أسس العلاقات المدنية ــ العسكرية

أرسى بن ــ غوريون أسس العلاقات المدنية ــ العسكرية في اسرائيل على أساس خضوع العسكريين للسلطة المدنية، ويرجع ذلك الى فترة ما قبل قيام اسرائيل؛ اذ كانت منظمة الهاغاناه العسكرية تعتبر منظمة سياسية وايديولوجية. وكان بن ــ غوريون يشرف على سياسة الهاغاناه العسكرية والسياسية في الوقت نفسه، ولم يكن هناك داع للفصل بين العسكريين والسياسيين. ولكن بقيام اسرائيل سنة ١٩٤٨ ظهرت الحاجة للفصل بين الحياة العسكرية والمدنية، وتحديد مسؤوليات كل طرف. وعمل بن ــ غوريون، منذ البداية، على اخضاع العسكريين للسلطة المدنية، وحدد دور العسكريين بأنه يقتصر على تنفيذ القرارات التي يتخذها المسؤولون المدنيون[٣٣]. وكان بن ــ غوريون يقوم بتمثيل العسكريين في المناقشات الحكومية برضاهم وموافقتهم، ولم يكن يسمح للضباط بحضور الاجتماعات الحكومية، الا في حالات معينة وحين يطلب اليهم ذلك. ولذلك، نادراً ما كان العسكريون يظهرون في اللجان الوزارية سواء لجنة الشؤون الخارجية والأمن أو اللجنة المالية[٣٤].

العوامل التي ساعدت بن ــ غوريون في وضع أسس العلاقات المدنية العسكرية

□ اشراف بن ــ غوريون شخصياً على جهاز الدفاع للدولة، اذ كان يشغل منصب رئيس الوزراء ووزير الدفاع. واستطاع بن ــ غوريون من خلال منصبيه هذين أن يقيم علاقات مباشرة مع العسكريين، وأن يشكل حلقة اتصال بين المؤسسات السياسية، متمثلة في الوزارة، والمؤسسات العسكرية، متمثلة في رئاسة الأركان[٣٥].

□ شخصية بن ــ غوريون القوية والناتجة عن خدمته الطويلة في الهاغاناه وفي الصراع من أجل قيام اسرائيل ومن خلال تعدد المناصب التي تولاها، فبالاضافة الى كونه رئيساً للوزراء ووزيراً للدفاع، كان بن ــ غوريون زعيماً لحزب مباي أكبر حزب في الكنيست، والذي يسيطر على كل المؤسسات العامة في المجتمع الاسرائيلي وخصوصاً الهستدروت. ووصل بن ــ غوريون في نهاية فترة حكمه الى مرحلة القيادة الفردية، وأصبح يمثل «العجوز الأسطورة» في المجتمع الاسرائيلي، والذي يدين له المجتمع بالولاء والاحترام من قبل المدنيين والعسكريين على السواء، وأصبح بن ــ غوريون يمثل مدرسة للعسكريين والمدنيين، ووجد لسنوات طويلة الكثير من الأتباع الذين يكنون له الولاء بغض النظر عن مواقعهم في الجيش أو السلطة المدنية[٣٦]. ويتلخص دور بن ــ غوريون في صياغة العلاقات المدنية العسكرية في أرسائه للأسس التالية[٣٧]:

١ ــ جعل الجيش الاسرائيلي «جيشاً وطنياً» غير مسيّس.

٢ ــ أن تكون السلطة العليا في تقرير شؤون الحرب والسلم للسلطة المدنية.

٣ ــ أن يكون وزير الدفاع هو الحكم النهائي للنزاعات المدنية العسكرية.

٤ ــ الاشراف المباشر والدائم لوزير الدفاع على الشؤون المتعلقة بالدفاع وقضايا السياسة الخارجية المتعلقة به.

٥ ــ حصر مسألة الأمن بيد مجموعة صغيرة من المدنيين والعسكريين يختارهم وزير الدفاع.

وبعد مجيء لافون الى وزارة الدفاع سنة ١٩٥٤، ونظراً لنقص خبرته في الشؤون العسكرية باعتباره شخصاً اختير على أساس حزبي وكونه شخصاً بيروقراطياً لا يملك المرونة والقدرة على ادارة وزارة الدفاع، بدأ بروز دور متزايد لرئيس الأركان موشي دايان باعتباره شخصاً عسكرياً ومن مواليد فلسطين ويملك القدرة على النظرة الموضوعية للشؤون الأمنية[٣٨]. وفي خلال هذه الفترة بدأ الصراع بين العسكريين والمدنيين حول مستقبل العلاقات المدنية ــ العسكرية، وتركز الصراع حول النقاط التالية[٣٩]:

□ مدى نفوذ وصلاحيات كل من وزير الدفاع ورئيس الأركان.

□ الهيكل أو الشكل التنظيمي الذي ينظم العلاقة بين الجيش الاسرائيلي والصناعات العسكرية.

□ أسلوب الحرب والخطوات التي يجب اتباعها في مواجهة العرب.

ولكن بعد تولي ليفي أشكول رئاسة الوزارة ووزارة الدفاع سنة ١٩٦٣، ونتيجة

لغياب القادة القدامى المسؤولين عن الأمن أمثال بن ــ غوريون ودايان وبيرس وضعف أشكول وعدم خبرته في الشؤون العسكرية، تمتع رئيس الأركان يتسحاق رابين بحرية أوسع في ادارة الشؤون العسكرية، وكان أشكول مضطراً للموافقة على جميع مطالب العسكريين التي كانت تقدم اليه.

ولكن في سنة ١٩٦٧، حين تولى دايان وزارة الدفاع بعد الضغوط التي تعرض لها أشكول من الجيش والصحافة والسياسيين حتى زعماء المعارضة بقيادة بيغن[٤٠]، ونتيجة لانتصار الجيش الاسرائيلي في الحرب، بدأ تسلل العسكريين الى الحياة المدنية، وأصبحت الاتصالات بين العسكريين والمدنيين أمراً عادياً. واستطاع دايان استغلال العسكريين كورقة ضغط في مواجهة الحكومة، لتنفيذ سياساته في محاولته فرض نظريته الأمنية على الجيش ووزارة الدفاع. وفي بداية حرب الاستنزاف سنة ١٩٦٨، استغل دايان ظروف الحرب في اعداد المجتمع عسكرياً، وفي تدعيم سلطة العسكريين، وابراز دور متميز لوزير الدفاع، باعتباره ممثلاً للعسكريين، في مواجهة غولده مائير رئيسة الوزراء، باعتبارها ممثلة للسلطة المدنية.

ولكن عند مجيء شمعون بيرس الى وزارة الدفاع بعد حرب أكتوبر (تشرين الأول ١٩٧٣)، ومحاولة الجيش أن يستعيد نفوذه وهيبته التي فقدها أثناء الحرب، حاول شمعون بيرس أن يقف مدعوماً من العسكريين وبعض السياسيين أمام محاولات يتسحاق رابين ذي الخبرة العسكرية في فرض سيطرة السلطة المدنية على العسكريين. وساعد على ذلك ضعف مركز رابين السياسي والحزبي، في مواجهة النفوذ المتزايد والشهرة التي يملكها شمعون بيرس وقدرته على أن يشكل نداً قوياً لرئيس الوزراء، وأن يفرض عليه شروطه. ويظهر ذلك بوضوح حين اضطر رابين للموافقة على حمل قائمة الأسلحة التي أعدها شمعون بيرس وكبار العسكريين الى الولايات المتحدة مع عدم اقتناع رابين بجدوى هذه الأسلحة.

ومن العرض السابق لدور وزير الدفاع في ارساء العلاقات المدنية العسكرية، يمكن أن نخلص الى النتائج التالية:

١ ــ ان وجود شخص قوي على رأس وزارة الدفاع، مثل بن ــ غوريون، يعتبر أحد الأسباب الداعية للسيطرة المدنية على العسكريين وعدم الفصل بين السلطة المدنية والعسكرية.

٢ ــ ان عدم وجود شخص قوي في وزارة الدفاع، مثل لافون، يؤدي الى تازم العلاقات المدنية ــ العسكرية وظهور الصراع بين المدنيين والعسكريين.

٣ ــ وجود رئيس قوي للأركان ومدير عام قوي لوزارة الدفاع، مثل دايان وبيرس على التوالي، يشكل عقبة في وجه وزير الدفاع اذا كانت تنقصه الخبرة في المجالات العسكرية كما كان الحال مع أشكول، ويزيد من سلطة الجيش.

٤ ــ وجود وزير قوي للدفاع مثل موشي دايان يحد من نفوذ رئيس الأركان ويؤدي الى منافسة سياسية شديدة اذا كان رئيس الوزراء شخصية سياسية قوية مثل غولده مائير.

دور المؤسسة العسكرية في المجتمع الاسرائيلي

تفرض الأوضاع التي تعيشها اسرائيل، وطبيعة تكوين الجيش الاسرائيلي، أن يمارس هذا الجيش دوراً طليعياً في خدمة المجتمع وبناء الأمة. وتزايد هذا الدور وسخرت شتى مجالات الحياة لخدمته، مما جعل المجتمع الاسرائيلي أشبه مايكون بالثكنة العسكرية، حيث كل شيء يخطط لخدمة المؤسسة العسكرية، والمؤسسة العسكرية تتدخل في كل شيء.

ويمتد هذا الدور الذي تمارسه المؤسسة العسكرية ليشمل المواطن الاسرائيلي منذ ولادته، من خلال البرامج التعليمية التي يتلقاها في المدارس، ثم من خلال الخدمة في منظمات الشباب (الجدناع)، والعمل في المستوطنات الزراعية على الحدود (الناحال)، هذا بالاضافة الى الخدمة الاجبارية التي تشمل الجنسين من ذكور واناث. وتخضع اسرائيل لنظام احتياط يعتبر من أكفأ الأنظمة في العالم، اذ تستطيع أن تعبىء ١٣٪ من سكانها وقت الحرب. ومن خلال نظام الاحتياط هذا، تسيطر المؤسسة العسكرية على قوة العمل البشري في المجتمع[٤١] بشكل جعل المجتمع الاسرائيلي يظهر على أنه بمثابة «شعب مسلح»، وأن الجيش الاسرائيلي عبارة عن «جيش من المدنيين». ويمتد نشاط المؤسسة العسكرية الى مجال العلوم والنظام التعليمي ومجال الشباب والصناعة والتكنولوجيا وأمور أخرى كثيرة مثل البناء والمواصلات واستيعاب المهاجرين[٤٢].

دور العسكريين في الحياة السياسية

لا يوجد في اسرائيل دستور مكتوب يمكن الاسترشاد به كصيغة رسمية للعلاقات العسكرية ــ المدنية[٤٣]. والوثيقة الوحيدة في هذا المجال هي «أمر جيش الدفاع الاسرائيلي» الذي صدر عن رئيس الحكومة في أيار (مايو) ١٩٤٨، الذي منح صلاحيات واسعة لوزير الدفاع ليفعل مايراه مناسباً في شؤون القوات المسلحة وشؤون الأمن[٤٤]. ومن هنا فان دور العسكريين في الحياة السياسية يعتمد بشكل كبير على مركز رئيس الوزراء ووزير الدفاع، وتلاحظ في هذا المجال السلطات الواسعة التي يتمتع بها وزير الدفاع، الذي يستطيع اتخاذ اجراءات خطيرة مثل تعبئة الاحتياط لمواجهة الظروف الطارئة دون موافقة مجلس الوزراء والكنيست، وما عليه في هذه الحالة سوى اخطار لجنة الشؤون الخارجية والأمن التي يمكنها أن ترد القرار أو تحيله الى الكنيست، ولكنها في الغالب تكون مضطرة للموافقة عليه.

ومع تعاظم دور الجيش في المجتمع، وتزايد تدخل العسكريين في الحياة السياسية، استطاع الجيش أن يشكل قوة ضغط على الحياة السياسية وتمتع بنفوذ سياسي واسع، امتد ليشمل جوانب المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية كافة. وعلى الرغم من محاولات السياسيين التقليل من دور العسكريين في الحياة السياسية، لاظهار اسرائيل بمظهر الديمقراطية ــ فمثلاً أعضاء الكنيست يعطون أهمية بسيطة لدور العسكريين في الحياة السياسية[٤٥] ــ، فقد مارس العسكريون ضغطاً كبيراً على الحياة السياسية منذ

قيام اسرائيل، واستطاع بن ــ غوريون التعبير عن آرائهم واستيعاب طلباتهم في الحكومة والتي كانت تمرر اليه عن طريق رئيس الأركان وخصوصاً زمن وجود دايان في رئاسة الأركان.

وتمثل دور العسكريين في الحياة السياسية فيما بعد في الصراع بين رئاسة الأركان ممثلة للعسكريين ووزارة الدفاع ممثلة للسلطة المدنية، مثال ذلك الصراع بين دايان في رئاسة الأركان في مواجهة لافون في وزارة الدفاع، والصراع بين رابين في رئاسة الأركان في مواجهة أشكول في وزارة الدفاع. وفي حالات أخرى بين وزارة الدفاع باعتبارها ممثلة للعسكريين عندما تولاها أشخاص عسكريون أو ذوو ماضٍ عسكري مثل دايان، وبيرس في مواجهة رئاسة الوزارة ممثلة للسياسيين.

ومنذ سنة ١٩٦٧، تزايد تأثير العسكريين في الحياة السياسية، وتزايدت أهميتهم في المجتمع لما حققوه من انتصارات في الحرب. وأدى هذا الوضع الى اتجاه القيادة السياسية الى العسكريين لأخذ مشورتهم والاطلاع على تفكيرهم الاستراتيجي. ونشأ عن هذا وضع أخذ فيه العسكريون لا يتوانون في التعبير عن آرائهم لأعضاء الوزارة وكبار السياسيين وكان من نتائج ذلك:

- اعتماد الكثير من القيادات المدنية على العسكريين، واستشارتهم في شؤون الحياة المدنية ــ سابير كان يستشيرهم في شؤون الميزانية.
- زيادة رغبة الجنرالات في الدخول الى الحياة المدنية بعد تسريحهم.
- زيادة اهتمام الأحزاب السياسية في ضم أكبر عدد من الجنرالات القدامى كمرشحين لهذه الأحزاب في الانتخابات.

وتزايد تدخل العسكريين في الحياة السياسية أثناء حرب الاستنزاف، حيث قام العسكريون بالبحث عن نواب ووزراء يدعمون نظرياتهم العسكرية ويتبنونها. وبعد حرب تشرين أول (أكتوبر) سنة ١٩٧٣، زاد اتجاه العسكريين للحياة السياسية وللتعبير عن مواقفهم في القضايا السياسية والعسكرية، وازداد تنافس الأحزاب السياسية على كبار القادة العسكريين لضمهم الى صفوفها، وأخذت الأحزاب تفاوض هذه القيادات العسكرية حتى قبل أن تترك خدمة الجيش. وحتى الذين كانوا قد تركوا الخدمة من قبل وانضموا الى القيادات السياسية، وجدناهم أثناء الحرب يرتدون ثيابهم العسكرية ويعلقون رتبهم ويذهبون الى ميادين القتال كل بحسب ميوله الشخصية، وصار البعض منهم يطلق التصريحات والبيانات السياسية والعسكرية التي تحرج الحكومة في مرات عديدة، خصوصاً أن هذه القيادات كانت تشمل أشخاصاً من أحزاب الحكومة ومن المعارضة على السواء.

وفي مجال دور العسكريين في الحياة السياسية، سوف نستعرض أهمية منصبين في المؤسسة العسكرية: دور رئيس الأركان العامة، ودور رئيس المخابرات العامة.

دور رئيس الأركان العامة(٤٦)

يتمتع رئيس الأركان في الجيش الاسرائيلي بتأثير بالغ في الحياة السياسية الاسرائيلية؛ فهو يمثل حلقة وصل بين القيادة العسكرية العليا ووزارة الدفاع والحكومة.

كما أنه يشترك في قسم كبير من جلسات الحكومة واللجنة الوزارية لشؤون الأمن كمستشار فني لوزير الدفاع (وليس عضواً)، وعلى الرغم من أنه لا يشارك بصفة رسمية في اتخاذ القرارات الا أن لمشورته تأثيراً كبيراً في مثل هذه الحالات.

ويساهم رئيس الاركان مع هيئة أركان الجيش في صياغة نظرية الأمن الاسرائيلية على أساس سياسة الحكومة الخارجية والأمنية، وهم يضطلعون بدورهم في قولبة سياسة الحكومة في مجال الأمن. ويرافق اختيار رئيس الأركان صراع سياسي عنيف على الرغم من أن كفاءته العسكرية وتجربته تقفان على رأس الاعتبارات لاختياره. ويختار رئيس الأركان باقتراح من وزير الدفاع، وللحكومة الحق في رفض المرشح. ونظراً لاسلوب بن ــ غوريون في ادارة البلاد، فقد تولى اختيار رئيس الأركان بمفرده باعتباره وزيراً للدفاع ورئيساً للوزراء. كما أن حرص بن ــ غوريون على تركيز السلطة في أيدي مجموعة محدودة من المقربين اليه من السياسيين ورجال الجيش، وعلى رأسهم رئيس الأركان، ساهم في تدعيم مركز رئيس الأركان في الحياة العامة في اسرائيل.

وقد قام رؤساء الاركان جميعاً بترك آثارهم على الجيش الاسرائيلي والمجتمع نفسه، فهم الذين قاموا بتنظيم الجيش، وأشرفوا على تدريبه منذ البداية، كما كان لهم أثر كبير على مئات الآلاف من الشباب الذين يحتل كل منهم موقعاً مؤثراً في اسرائيل بعد أن اجتاز فترة الخدمة العسكرية، والتي تعتبر فترة اعداد تربوي واجتماعي بالاضافة لكونها مكاناً للتدريبات العسكرية والمشاركة في المعارك. ومن المتفق عليه أن ثلاثة أشخاص على الأقل من أصل من عملوا في منصب رئيس الأركان، يمكن اعتبارهم ضمن نخبة السياسة العليا في اسرائيل وهم[٤٧]:

١ ــ يغئال يادين: وذلك بسبب دوره الهام في تأليف جيش اسرائيل (١٩٤٨ ــ ١٩٥٢).

٢ ــ موشي دايان: بسبب براعته الشخصية ونفوذه مع بن ــ غوريون (١٩٥٣ ــ ١٩٥٨).

٣ ــ يتسحاق رابين: بسبب اعتماد أشكول عليه أثناء تولي الأخير رئاسة الوزراء سنة ١٩٦٤ ــ ١٩٦٨ ووزارة الدفاع سنة ١٩٦٤ ــ ١٩٦٧.

كما أن رؤساء الأركان الآخرين الذين تركوا الخدمة حصلوا على وظائف مدنية مهمة جعلتهم قادرين على ممارسة دور في الحياة المدنية الاسرائيلية. وفيما يلي جدول يبين شخصيات رؤساء الأركان والوظائف المدنية التي عملوا بها. ويلاحظ أن خمسة من ثمانية رؤساء أركان للجيش الاسرائيلي كانوا في وقت من الأوقات أعضاء في الكنيست، واثنين من الثلاثة الباقين كانت هناك محاولات كثيرة من الأحزاب لادخالهم الحياة السياسية[٤٨]:

دور رئيس المخابرات العامة[٥٠]

يتضح دور رئيس المخابرات كأحد أفراد المؤسسة العسكرية في صناعة القرارات السياسية في اسرائيل، من خلال التقارير التي يتقدم بها للحكومة، وتعتبر هذه التقارير

الجدول الرقم ٢
رؤساء الأركان[١٩]

الاسم	تاريخ ومكان الميلاد	المؤهلات العلمية	الخبرة العسكرية	الوظيفة المدنية
ياكوف دوري ١٩٤٨/٥/١٠ ١٩٤٩/٩/١١	١٨٩٩ حيفا	مهندس، جامعة جنت	الكتيبة اليهودية والهاغاناه	معهد التخنيون بحيفا
يغئال يادين ١٩٤٩/٩/١١ ١٩٥٢/٧/١٢	١٩١٧ القدس	ماجستير ودكتوراه من الجامعة العبرية	الجيش البريطاني	أستاذ علم الآثار في الجامعة العبرية
مردخاي ماكليف ١٩٥٢/٧/١١ ١٩٥٣/٦/١٢	١٩٢٠ القدس	معهد التخنيون بحيفا	الجيش البريطاني كتيبة الجنرال وينغيت	مصانع البحر الميت المدير العام لمجلس تسويق الحمضيات
موشي دايان ١٩٥٣/٦/١١ ١٩٥٨/١/٢١	١٩١٥ دغانيا	مدرسة كبار الضباط ببريطانيا، بكالوريوس علوم من كلية الحقوق والاقتصاد بالجامعة العبرية	الهاغاناه، قيادة البلماح	وزير الزراعة، وزير الدفاع
حاييم لاسكوف	١٩١٩ روسيا	الكلية الحربية البريطانية ــ جامعة أكسفورد	الجيش البريطاني، دورة عسكرية في أميركا	مدير سلطة الموانئ، مفوض الشكاوى في الجيش
تسفي تسور ١٩٦١/١/١ ١٩٦٤/١/١٠	١٩٢٣ روسيا	كلية ادارة الأعمال جامعة سيراكيوز درس في السوربون	هاغاناه	شركة مكوروث، مساعد وزير الدفاع
يتسحاق رابين	١٩٢٢ القدس	مهندس (كلية الأركان، وكلية الزراعة)	البلماح، دورة في أميركا	سفير اسرائيل في واشنطن، رئيس الوزراء
حاييم بارليف	١٩٢٤ يوغسلافيا	كلية الزراعة، جامعة كولومبيا	البلماح	وزير الصناعة والتجارة
رافيد اليعازر	١٩٢٥ يوغسلافيا	الاقتصاد وشؤون الشرق الأوسط في الجامعة العبرية	هاغاناه	توفي بعد ترك المنصب

من العوامل المهمة في تحديد وجهة نظر الحكومة حين اتخاذها لأي قرار في مجال الأمن؛ سواء فيما يتعلق بحجم القوات المحاربة ومستوى الأسلحة، أو في تحديد ما تحتاجه اسرائيل من أسلحة مشتراة من الخارج، أو مصنوعة في الداخل، وما يتبع

هذا من تعديلات في الميزانية.

وساهمت الطبيعة العسكرية للنظام الاسرائيلي في دعم دور المخابرات العسكرية باعتبارها أحد أخطر أجهزة الدولة. وتضاعفت مهمة المخابرات ومسؤولياتها بعد سنة ١٩٦٧ لمجابهة تزايد أعمال الفدائيين في المناطق المحتلة، والاشراف على ادارة هذه المناطق. وتولى منصب رئيس المخابرات عدة أشخاص كان لهم تاثيرهم الواضح على الجيش والمجتمع الاسرائيلي ككل، ومن هؤلاء مرتزوغ وهاركابي ونبيمان.

وبرز دور واضح لرئيس المخابرات عندما تولى أهرون ياريف هذا المنصب، وكان ياريف بمثابة «النبي أو العراف» في شؤون الأمن والاستخبارات، وذلك بفضل اطلاعه على المعلومات السرية في اسرائيل. وكان يتمتع بموهبة كلامية بارزة شكلت حوله هالة من الكاريزما جعلته محبوباً لدى رئاسة الوزارة، ومرشحاً للانضمام الى المعراخ، وأطلقت عليه مائير لقب «كسنجر اسرائيل». وبحكم قوة شخصية ياريف وقدرته داخل الكيان الاسرائيلي، فانه كثيراً ماكان يستدعى لتقديم تقارير الى الحكومة أو لجنة الخارجية والأمن، وعمل دايان على تسهيل بروز ياريف كمقدم للتقارير للاجتماعات الحكومية. أما في حرب تشرين الأول (أكتوبر)، فكان الياهو زعيرا رئيساً لشعبة المخابرات، رغم أنه من المقربين لدايان باعتباره كان رئيس مكتبه، فانه لم يملك الكاريزما والقدرة التي اكتسبها ياريف خلال تسع سنوات من العمل المتواصل في بناء الاستخبارات العسكرية.

وقد بقيت دائرة المخابرات ورئيسها باستمرار فوق مستوى النقد، ولم تستطع الحكومة أو لجنة الشؤون الخارجية والأمن ممارسة الرقابة على هذه المؤسسة وقيادتها نظراً لطبيعة العمل الذي تقوم به.

دور العسكريين في مجال السياسة الخارجية

تمارس المؤسسة العسكرية دوراً مهماً في تحديد سياسة اسرائيل الخارجية[٥١] لكون مسألة الأمن تمثل المشكلة الحيوية التي تواجهها اسرائيل منذ قيامها. وتشكل المؤسسة العسكرية جماعة ضغط مهمة على القرارات الحكومية في مجال السياسة الخارجية. ويكون هذا الضغط، في معظم الحالات، سرياً ومن وراء الكواليس، أو من خلال الوسائل المدنية عن طريق حضور العسكريين اجتماعات لجنة الدفاع والخارجية. وترجع هذه السرية في تأثير المؤسسة العسكرية الى الوعي السياسي الكبير لأفراد المجتمع، والى الشعور الدائم بالخطر من العرب.

وإذا كان نفوذ النخبة العسكرية هذا قد اعتراه الغموض في كثير من الحالات، فان الدلائل تشير الى وجود هذا النفوذ وتزايده بشكل خاص في مسألة الصراع العربي — الاسرائيلي. فقد تطورت نظرية الأمن الاسرائيلية بواسطة نفوذ العسكريين وترجمت هذه النظرية الى أوامر حكومية في العديد من الحالات مما كان له الاثر البالغ على علاقات اسرائيل الدولية. وسنقدم في مايلي بعض الأدلة على دور العسكريين في

مجال السياسة الخارجية:

□ سياسة الانتقام التي وضعتها المؤسسة العسكرية سنة ١٩٥٠، والتي طبقتها الحكومة الاسرائيلية في سلسلة من الاعتداءات المتكررة على الدول العربية المجاورة فيما بعد[٥٢].

□ استطاعت المؤسسة العسكرية أن تقوم بالعديد من العمليات العسكرية دون علم الحكومة، وكان لها أثر كبير على علاقات اسرائيل الخارجية، مثال ذلك عملية لافون.

□ المبادرة التي اتخذتها وزارة الدفاع على عاتقها في مباحثات الجيوش في باريس (١٩٤٥ ــ ١٩٥٥)، وتكليف شمعون بيرس بعملية التنسيق بين القوى العسكرية والسياسية مع فرنسا، وفي معارضة العسكريين للانسحاب من سيناء وشرم الشيخ سنة ١٩٥٦ مما اضطر بن ــ غوريون لدعوتهم الى منزله ومحاولته تبرير قبوله الانسحاب[٥٣].

□ شكل العسكريون جماعة ضغط قوية سنة ١٩٦٧ لاجبار اسرائيل على دخول الحرب ضد الدول العربية، بينما كان الكثيرون من أعضاء الحكومة يطالبون بالتريث ومترددين في اتخاذ قرار الحرب.

□ التصريحات السياسية التي كان يدلي بها موشي دايان ــ حين كان وزيراً للدفاع بعد حرب ١٩٦٧ ــ وبعض كبار العسكريين والتي كانت تسبب أزمات في مجلس الوزراء الاسرائيلي.

□ قرارات ١٩٦٨ ببناء مراكز دفاعية على طول قناة السويس بفعل نفوذ العسكريين.

□ الزيارات المتعددة التي يقوم بها العسكريون الاسرائيليون الى الدول الأفريقية وغيرها من الدول، والتي ارتبطت ببرامج للمساعدات العسكرية كان لها آثار واضحة في مجال السياسة الخارجية الاسرائيلية.

دور العسكريين بعد تسريحهم في الحياة المدنية، ووظائفهم

لجأت النخبة الحاكمة في اسرائيل الى اعتماد نظام التسريح المبكر للضباط، وذلك نتيجة خشيتها من تكوينهم طبقة عسكرية يكون لها كيان منفصل وتطلعات سياسية. وعملت في الوقت نفسه على تشجيع هؤلاء الضباط للحصول على مناصب ادارية في مجال الحياة المدنية[٥٤]. وساهم هؤلاء الضباط من خلال سيطرتهم على المؤسسات المدنية في دعم السلطة العسكرية في مشاريعها العسكرية وفي ضمان استمرار امتداد سيطرة المؤسسة العسكرية على قطاعات الاقتصاد وتنميتها لأغراض الحرب[٥٥].

ويعزى نفوذ الضباط المسرحين على حياة اسرائيل المدنية الى العدد الكبير من الضباط الذين يتمتعون بالخبرة الفنية ويجدون المجال مفتوحاً أمامهم في الخدمة العامة، وقدم هؤلاء الضباط خدمات جليلة للحياة العامة في اسرائيل منها[٥٦]:

□ التنظيمات الأساسية المستقاة من الجيش والتي أدت لتحسين النظم المصرفية في البنوك والأعمال والمشروعات المختلفة.

□ يعتبر العسكريون أول من نادى بادخال التكنولوجيا الى الحياة العامة وتشجيع البحوث في مجال المشروعات الصناعية.

وازداد الوضع خطورة من تسرب العسكريين للحياة المدنية، حين زاد اعتقاد كبار

الضباط بأن مستقبلهم سيكون في القطاع العام أو النشاط الحزبي، ولهذا كان عليهم التفاوض مع جهات سياسية للحصول على مناصب مدنية في الخدمة العامة أو في الحياة السياسية. ونتج عن هذا الوضع تضاؤل الايمان باستيعاب الضباط المسرحين في المشاريع الاقتصادية والأعمال الخاصة، وعدم الثقة في قدرتهم على ادارة المشاريع المدنية والفنية، ولهذا ظهر تحول في وظائف الضباط المسرحين الى القطاع العام الذي زاد من استيعابه لهم سواء في المؤسسات التعليمية أو المنظمات شبه الحكومية أو المصانع الحكومية أو التابعة للهستدروت. وأصبحت هذه الظاهرة أكثر خصوصية في المجتمع وفي المجال الاقتصادي، ووصلت بالبعض الى التفاوض مع جهات سياسية واقتصادية وهو لا يزال يرتدي الزي العسكري، وعندما يحتل أحد الضباط موقعاً في الحياة المدنية كان يعمل على مساعدة زملائه من الجيش في ايجاد وظائف لهم معه في الخدمة نفسها.

ويجدر بنا الاشارة في هذا المجال الى أن الكنيست الاسرائيلي قد وافق على مشروع قرار قدمه العضو روبين أرزي نائب حزب مبام يقضي بوجوب مضي ١٠٠ يوم على الأقل على تسريح الضباط قبل دخولهم الحكومة أو ترشيح أنفسهم للكنيست، وذلك للحد من الانتقال المباشر من الجيش الى الحكومة[٥٧].

ويجدر بنا، أيضاً، في مجال تأكيد الدور الذي يقوم به كبار ضباط الجيش بعد تركهم الخدمة، أن نقدم بعض التفصيلات عن المهن والوظائف التي يشغلونها لكي نتمكن من ملاحظة مدى تأثيرهم على المجتمع وتحكمهم في الحياة المدنية. ويلخص الجدول الرقم ٤ وظائف كبار الضباط المسرحين حتى العام ١٩٧٣.

الجدول الرقم ٤

وظائف كبار الضباط المسرحين من الخدمة[٥٩]

(١) وظائف كبار الضباط المسرحين حتى ١٩٦٦		(٢) وظائف كبار الضباط حتى سنة ١٩٧٣	
مجال الوظيفة	النسبة	مجال الوظيفة	النسبة
السياسة	٤,٤ ٪	منصب سياسي منتخب وموظفون	
وزارة الدفاع	٥,٢ ٪	حزبيون	١٠,٦٦ ٪
وزارة الخارجية	٦,٩ ٪	النظام العسكري	٢٤,٠٠ ٪
وزارات حكومية أخرى	٢١,٧ ٪	وزراء خارجية وسفراء	٢,٦٦ ٪
شركات حكومية	١٢,٢ ٪	مراتب ادارية عليا في المؤسسات العامة	١٠,٦٦ ٪
بلديات ودوائر حكم محلي	٢,٦ ٪		
مؤسسات التعليم العالي	٥,٢ ٪	مراتب عليا في معاهد التعليم العالي	٨,٠٠ ٪
الشركات الخاصة	٢٢,٤ ٪	التعليم والأبحاث في ميدان	
أعمال مستقلة	١٢,٢ ٪	التعليم العالي	٨,٠٠ ٪
العودة الى الكيبوتس	٥,٢ ٪	مراتب ادارية في الصناعة	
مجالات أخرى	٢,٠ ٪	والمؤسسات والمشاريع الاقتصادية	٢٢,٠٠ ٪
المجموع	١٠٠	المجموع	٩٩,٩٨

وفيما يلي بعض الملاحظات على الجدول الرقم ٤[٥٨]:

١ ــ يلاحظ التحويل من العمل في الوزارات الحكومية الى العمل في النظام العسكري، فمثلاً، كانت نسبة العاملين من الضباط في الوزارات الحكومية ٢١,٧ ٪ وفي الشركات الحكومية ١٢,٢ ٪ حتى سنة ١٩٦٦. ولكن، حتى سنة ١٩٧٣، كان الذين حصلوا على مراتب ادارية عليا في المؤسسات ١٠,٦٦ ٪، بينما في الوقت نفسه ارتفع عدد العاملين في وزارة الدفاع من ٥,٢ ٪ سنة ١٩٦٦ الى ٢٤ ٪ سنة ٧٣ للعاملين في النظام العسكري.

٢ ــ الزيادة الملحوظة في نسبة الضباط العاملين في المؤسسات التعليمية، فبينما كانت حتى سنة ١٩٦٦ تساوي ٥,٢ ٪ أصبحت في سنة ١٩٧٣ ــ ١٦ ٪.

٣ ــ بالنسبة للعاملين في الشركات الخاصة والأعمال المستقلة كانت نسبتهم في سنة ١٩٦٦ تساوي ٢٢,٤ ٪ + ١٢,٢ ٪ = ٢٤,٦ ٪ وبقيت تقريباً زهاء النسبة نفسها اذ أصبحت سنة ١٩٧٣ ٣٢ ٪ بالنسبة للعاملين في القطاع الخاص.

٤ ــ بالنسبة للعاملين في الحقل السياسي والحزبي ارتفعت النسبة من ٤,٤ ٪ سنة ١٩٦٦ الى ١٠,٦٦٪ سنة ١٩٧٣، والتي تمثل الذين حصلوا على مناصب سياسية وحزبية.

أما اذا ما أردنا الدخول في تفاصيل أكثر بالنسبة للمناصب التي تولاها الضباط المسرحون في الحياة السياسية والخدمة الحكومية فاننا نجد في الكنيست الثامن ثمانية جنرالات، كما أن حكومة رابين التي تكونت سنة ١٩٧٤ ضمت اثنين من رؤساء الأركان السابقين هما رابين وبارليف، بالاضافة الى عدد من الضباط من خلفيات عسكرية مثل آلون وبيريس. وفيما يلي تفاصيل للمناصب التي شغلها بعض كبار الضباط في المناصب العليا في جهاز الخدمة الحكومية[٦٠]:

وزراء حكوميون سنة ١٩٦٨:

١ ــ ميجور جنرال موشي دايان ــ وزير الدفاع؛ ٢ ــ البريغادير جنرال يغئال آلون ــ وزير العمل؛ ٣ ــ البريغادير جنرال موشيه كارميل ــ وزير المواصلات والنقل؛ ٤ ــ اسرائيل غاليلي ــ وزير الأنباء.

وزراء الخارجية ــ سفراء:

١ ــ الميجور جنرال يتسحاق رابين ــ سفير في الولايات المتحدة؛ ٢ ــ البريغادير جنرال راميز ــ سفير في بريطانيا؛ ٣ ــ البريغادير جنرال أفيدار ــ سفير في الأرجنتين؛ ٤ ــ الكولونيل آشر بن ناتان ــ سفير في ألمانيا الغربية.

كما أن هناك تسعة من كبار ضباط الجيش شغلوا مناصب مدراء عامين في الوزارات المختلفة عام ١٩٦٧ وثمانية مدراء كبار وستة في الجامعة والحياة الاكاديمية. وفيما يلي تحديد لبعض المناصب التي تعتبر من الدرجة الثانية والتي حصل عليها بعض كبار الضباط في الجيش الاسرائيلي بعد تسريحهم من الجيش عقب حرب ١٩٦٧[٦١].

١ ــ **في الوزارات:** الجنرال العاد بيلد، شغل منصب مدير في وزارة التعليم.

٢ ــ **في المؤسسات العامة:** الجنرال مئير عميت المدير السابق للمخابرات، عمل

مديراً للمجمع الصناعي العام (كور).

٣ ــ **في القطاع الخاص**: الجنرال داف تلكوفسكي رئيس الطيران السابق، رأس مؤسسة استثمارية تابعة لمصرف (ديسكونت).

٤ ــ **في الخدمات البلدية**: الجنرال يوسف نيفو، تولى منصب رئيس بلدية هرتسليا.

٥ ــ **في الوكالة اليهودية**: الجنرال أوزي نركيس، رأس ادارة الهجرة.

٦ ــ **في المناصب الدبلوماسية**: الجنرال يتسحاق رابين عين سفيراً في واشنطن.

٧ ــ **في الجامعة**: القسم الاداري: الجنرال عاموس حوريف، رئيس قسم البولتيكنيك في جامعة تل أبيب؛ قسم التدريس: الجنرال متنياهو بيلد، أستاذ الأدب العربي الحديث في جامعة تل أبيب.

٨ ــ **الصحافة والاذاعة**: الجنرال حاييم هرتسوغ رئيس المخابرات السابق، عين في منصب المعلق العسكري.

٩ ــ **في الموانىء**: الجنرال حاييم لاسكوف قائد طيران سابق، عين رئيس أقسام في الموانىء، ثم عين مكانه أهارون ديمنر أول قائد للطيران.

١٠ ــ **في المصانع**: الجنرال ميشعيا حينس مدير مصنع (حمات) لانتاج السيارات الكبيرة؛ الجنرال افرام دايفو مدير مصنع (تيتعوس).

من هذا السرد للمناصب التي تولاها كبار ضباط الجيش في الحياة المدنية، نلاحظ التنوع الواضح في هذه المناصب، اذ شملت جميع مرافق الحياة المدنية في اسرائيل من قطاع عام ووظائف حكومية إلى أعمال خاصة ووظائف في مشاريع خاصة إلى وظائف ذات طابع ثقافي مثل العمل في الجامعة أو من خلال الصحافة أو وزارة التعليم. وكان لهذا أثر كبير في صبغ المجتمع الاسرائيلي بالصبغة العسكرية، لأن هؤلاء الضباط عندما ينتقلون الى الحياة المدنية يكون من الصعب عليهم التخلص من الروح العسكرية التي ورثوها من الخدمة الطويلة في الجيش.

دور الجنود المسرحين

ما سبق كان عن دور كبار القادة والضباط المسرحين من الجيش في الخدمة المدنية والحياة السياسية؛ ولكن ماذا عن دور الجنود المسرحين، هل يمكن أن يكون لهم تأثير على المجتمع، وكيف؟

كتب تيدي برويس[٦٢] عن دور الجنود المسرحين، مبيناً أنهم يمارسون دوراً كبيراً في المجتمع وبشكل خاص في حركات الاحتجاج التي تجتاح المجتمع الاسرائيلي. وذلك ناتج عن احساس الجنود بالضيق وعدم الرضى، وقد خلق تباين خلفياتهم السياسية ــ رغم الاطار العسكري الذي جمعهم فترة الخدمة ــ عقبة على طريق قيامهم بدور فعال في المجتمع، ولكن وجود أي ضابط كبير يمكن أن يتزعم حركتهم ليشكلوا أشبه ما يكون بـ «مجلس جنود» سيكون له تأثير كبير في تنظيم وابراز دورهم، وان كان هذا الدور في البداية بسيطاً أو غير واضح، وتظهر أهميته عند انضمامهم الى قوة اجتماعية موجودة

في المجتمع.

ويرى برويس أن الجماعات السياسية بدأت تتنبه الى دور هذه الجماعات، وحاولت تجنيدها لخدمة أهدافها، وعملت على خلق صلات معها، والمحاولة البارزة في هذا المجال ما قام به آرييل شارون بتزعم حركات الاحتجاج. وينبه برويس الى أهمية هذه القوة الجديدة في المسرح السياسي مستقبلاً، حيث أن هؤلاء الجنود سينخرطون في الحياة السياسية والمدنية وقد يشكلون أشخاصاً أو عمالاً مستاءين يمكن أن يكونوا حلفاء لعدد من الصقور المتطرفين من الزعماء الذين تركوا أحزابهم[٦٣].

وفي الختام نستطيع القول ان الجيش الاسرائيلي أصبح يشكل الوسيلة الأولى في اعداد القيادات السياسية في اسرائيل، اذ أنه من الطبيعي في مجتمع تسيطر مشكلة الأمن على عقول الناس فيه، كالمجتمع الاسرائيلي، أن تتجه أفضل العناصر في المجتمع الى الجيش. وقد شكلت هذه العناصر القيادات المنافسة للقيادات الوطنية القديمة؛ وبذلك ظهرت المهنة العسكرية كأنها الطريق الوحيد للوصول الى القيادات العليا في اسرائيل. والشخص الوحيد في القيادة السياسية الاسرائيلية الذي ينظر اليه على أنه استطاع تحطيم هذه الحلقة المغلقة ــ من ضرورة كون الخلفية العسكرية هي أساس الوصول للسلطة ــ هو بنحاس سابير. كما أن وجود عسكري سابق كيتسحاق رابين، في رئاسة الحكومة، يبرهن على دور الجيش الأساسي في تقديم القيادة العليا في اسرائيل.

أثر حرب أكتوبر على النخبة العسكرية

بعد حرب أكتوبر (تشرين أول)، اهتزت الثقة بالنخبة العسكرية، مما أفقدها الكثير من هيبتها، بعد أن كانت هذه المؤسسة العسكرية تعتبر عز اسرائيل وفخرها؛ وأول دليل على ذلك اهتزاز الثقة بشعبية موشي دايان «البطل القومي» لحرب الأيام الستة. وكذلك امتدت آثار هذه الهزة لتشمل معظم أفراد النخبة العسكرية بعد تبادل الاتهامات بالتقصير بين قادة المؤسسة العسكرية «صراع الجنرالات». وقد اضطرت الحكومة الاسرائيلية الى تعيين لجنة قضائية لتقصي الحقائق برئاسة القاضي أغرانات لتحديد المسؤولية عن التقصير في الحرب. هذا وقد جاء تقرير لجنة أغرانات ليكشف عن الخطأ في توزيع الصلاحيات بين النخبة الحاكمة السياسية والعسكرية، ويدعو الى تحديد المسؤولية بين الوظائف. وقد جاءت التوصية بما يلي: (أ) تحديد العلاقة المتبادلة بين الحكومة والجيش؛ (ب) تحديد طرق تعيين رئيس الأركان؛ (جـ) تحديد الجهة التي تصدر الأوامر لتنفيذ أعمال عسكرية مفاجئة؛ (د) اقامة لجنة وزارية لشؤون الأمن من عدد صغير من الوزراء؛ (هـ) تخويل رئيس الحكومة اقامة فريق مقلص من الوزراء لا يزيد عددهم عن خمسة أعضاء (حكومة حرب) للبت في شؤون الحرب[٦٤].

ملاحظات على التغييرات في المؤسسة العسكرية[٦٥]

□ الاتجاه نحو وجود قيادات ذات تخصصات معينة داخل المؤسسات العسكرية، وذات مستوى تعليمي عال، مما سيساعد على وجود نخبة عسكرية أكثر تجانساً.

□ الاتجاه نحو احتلال المراكز العليا في القيادة العسكرية بواسطة الضباط الذين لم تكن لديهم خبرة طويلة في مرحلة ما قبل قيام اسرائيل، والكثير منهم خدم كمتطوع أو كمجرد جندي خلال حرب ١٩٤٨، وهم في الغالب يمثلون قيادات شابة.

□ أن معظم التغييرات الجديدة التي أعقبت حرب أكتوبر (تشرين أول) كانت تغيرات ذات طابع مؤقت، وكانت، في الغالب، تهدف الى حل مشكلات ظهرت فجأة كتعيين اللواء زئيفي رئيساً لشعبة العمليات، واللواء تال قائداً للجبهة الجنوبية، واللواء غونين قائداً لمنطقة شرم الشيخ.

□ أدى النقص الكبير في القيادات بعد الحرب ــ نتيجة تسريح عدد كبير من الضباط أو اتهام عدد آخر منهم بالمسؤولية عن التقصير ــ الى لجوء القيادة الاسرائيلية الى التفتيش عن «أبطال الأمس» من القادة واقناعهم بالعودة الى الجيش واقناع القادة القدامى الذين كان معظمهم على وشك الاعتزال، على البقاء في الخدمة، أمثال أدان ودان لنر وحوفي.

النخبة العسكرية واحتمالات قيام انقلاب عسكري

كانت وجهة النظر السائدة باستمرار في اسرائيل تقوم على استبعاد قيام انقلاب عسكري وذلك لعدة أسباب نورد منها:

١ ــ ان ضباط الجيش لا يؤلفون طبقة اجتماعية مختلفة أو جماعة ذات وجهة نظر موحدة، مما جعل آراء القادة العسكريين السياسية متباينة وتعكس الآراء السياسية القائمة في المجتمع.

٢ ــ ان أغلبية رجال الجيش من الاحتياط، ويتم تبديل الضباط الكبار بسرعة كبيرة بشكل يصعب معه تبلور نشوء طبقة عسكرية محترفة.

٣ ــ طبيعة الحياة السياسية في اسرائيل، والتي تتميز بوجود حزب قوي يملك أغلبية جماهيرية وتشريعية ووجود قوى ضاغطة لها وزنها مثل الهستدروت.

٤ ــ تداخل الجيش مع المجتمع من خلال النشاطات المختلفة التي يمارسها الجيش في مجال الحياة العامة، ومن خلال نظام الاحتياط المعمول به في اسرائيل.

٥ ــ قدرة الاقتصاد الاسرائيلي على استيعاب من يترك الجيش وانتشار القادة العسكريين المتقاعدين في القطاعات المختلفة.

٦ ــ تطابق الأهداف السياسية بشكل عام بين الجيش والقيادة السياسية.

نستنتج مما سبق صعوبة قيام انقلاب عسكري؛ ولكن تطورات الأحداث بعد تشرين الأول (أكتوبر) فرضت وضعاً جديداً تمثل في زيادة تدخل الجيش في السياسة، وزيادة عدد العسكريين في السلطة والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية، مما سيؤدي بالتالي الى عسكرة السياسة الاسرائيلية بدون انقلاب عسكري. ويرى الدكتور أريك كوهين المحاضر في الجامعة العبرية في القدس[٦٦] أن الاعتقاد الذي ساد في الماضي بعدم امكان قيام انقلاب عسكري بسبب أن الجيش «جيش الشعب» وغير مسيّس ومتشبع بالمبادىء الديمقراطية، قد تغير بعد حرب تشرين الأول (أكتوبر). ويضع الدكتور المذكور أسس احتمال قيام انقلاب عسكري وذلك في حالة «تعمق أزمة الارادة

القومية وتدهور النظام السياسي»، فيما لو حصلت كتلة على أكثرية ثابتة بعد انتخابات مكررة ومعادة، واذا ما تبين عدم امكانية قيام «اجماع قومي» حول المشكلات المصيرية التي يجب الوصول الى حسم بشأنها بطريق ديمقراطي، وقتها يمكن أن يقوم من صفوف الضباط الكبار أو ضباط الاحتياط شخص قوي يناشد زملاءه أن يضعوا حداً للعبة الديمقراطية ليس بدافع التطرف وانما بدافع الشعور بالمسؤولية والقلق العميق على صورة اسرائيل وأمنها.

مؤشرات على مستقبل النخبة الحاكمة

تعتبر عملية البحث في التوقعات السياسية عملية صعبة جداً، خاصة اذا ما تعلقت العملية بطبيعة ونوعية النخبة العسكرية المستقبلية في مجتمع كالمجتمع الاسرائيلي، حيث أن الظروف الاجتماعية والسياسية غير مستقرة وتتعرض لهزات مستمرة، وأن أية أزمة أمنية تجتاح هذا المجتمع ستقلب معظم التوقعات السياسية رأساً على عقب. ولذلك فان الباحث سيحاول وضع بعض المؤشرات التي يمكن أن تعطينا فكرة عن طبيعة مستقبل النخبة العسكرية في اسرائيل:

١ ــ اتجاه النخبة الحاكمة للابتعاد عن «جيل الآباء» والقيادات التقليدية القديمة. ويجمع الباحثون في القيادة العسكرية الاسرائيلية على أن هناك تحولاً في القيادة الاسرائيلية نحو بروز قيادات جديدة لم يكن لها دور تاريخي في قيام اسرائيل، مثل «جيل العمالقة» القديم.

٢ ــ هناك اتجاه لتزايد عدد أفراد «الصابرا» في النخبة العسكرية، ولكن الملاحظ أن معظم هؤلاء الأفراد، رغم انتمائه لجيل «الصابرا»، ينحدر من أصل شرق ــ أوروبي، وذلك نتيجة كون هذه الفئات كانت تعتبر قريبة من القيادة التقليدية، وفي الوقت نفسه هناك اتجاه لتزايد عدد اليهود الشرقيين بين أفراد النخبة العسكرية، ولكن هذا الاتجاه يسير بطيئاً.

٣ ــ الاتجاه نحو القيادة الجماعية ورفض دكتاتورية الفرد، خصوصاً بعد غياب القيادات الكارزمية التقليدية التي تميزت بتاريخ طويل من العمل في خدمة أهداف الحركة الصهيونية.

٤ ــ كان الاتجاه قبل حرب تشرين الأول (أكتوبر) نحو ملء قمم مراكز القوى العسكرية بالقيادات الحزبية، باعتبارهم يمثلون القيادات السياسية الواعية والتي تربت على أيدي القيادات الكارزمية القديمة وعايشتها من خلال النضال الحزبي. ولكن هذه الموازين انقلبت بعد حرب تشرين الأول، اذ فرضت الحرب الاتجاه نحو قيادات من أصل عسكري باعتبارها الأكفأ لتخطي ذيول التقصير في الحرب.

٥ ــ الاتجاه نحو القيادات الإدارية الكفؤة ذات المهارات الفنية والتي تتميز بأنها أقل اعتماداً على الحماسة والخطابة، وأكثر واقعية في مجابهة الأحداث.

٦ ــ ازدياد ارتباط واعتماد النخبة العسكرية على الولايات المتحدة الأميركية، وزيادة تأثير يهود «الدياسبورا» على القيادة الاسرائيلية بعد حرب تشرين الأول (أكتوبر)، بحيث أصبحت القيادات الصهيونية في الخارج تتدخل في طبيعة التعيينات

داخل المجتمع الاسرائيلي، وتفرض شروطاً على نوعية القيادة الاسرائيلية. وذلك بسبب تزايد اعتماد اسرائيل على القوى الصهيونية خارج فلسطين واهتزاز مركز القيادة الاسرائيلية التي كانت عقب حرب ١٩٦٧ تفرض شروطها ووصايتها على القيادات الصهيونية في الخارج.

---

(١) Leonard Fein, *Politics in Israel*, Boston: Little, Brown and Co., 1967, p. 149.

(٢) Geraint Parry, *Political Elites*, New York: Praeger Publishers, 1970, p. 15.

(٣) لمزيد من وجهات النظر بشأن تعريف النخبة والانتقادات التي وجهت اليها يمكن الرجوع الى كل من بوتمور، **النخبة والمجتمع**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٢ ص ٦ ــ ٩، ص ١٢؛ Parry, *Op.cit.*, p. 30. نيسير الناشف، «النخبة السياسية في المجتمع العربي الفلسطيني»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٤٨، آب (أغسطس) ١٩٧٥، ص ١٢١ ــ ١٣٢؛ حامد ربيع، **من يحكم تل أبيب**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٥ ص ٨٠.

(٤) أنظر بشأن تعريف المؤسسة العسكرية حاتم صادق، «العسكريون في المجتمع الاسرائيلي»، **مجلة السياسة الدولية**، العدد ١٥، كانون الثاني (يناير) ١٩٦٩، ص ٩٢ ــ ١١٠.

(٥) بوتمور، **مرجع سبق ذكره**، ص ٩٥.

(٦) Amos Perlmutter, *Military and Politics in Israel*, London: Frank Cass and Co. Ltd., 1969, p. 60.

(٧) Ben Halpern, «The Role of Military in Israel», in Johnson (Ed.), *The Role of Military in Uderdeveloped Countries*, Princeton: Princeton University Press, 1962, p. 341.

(٨) Allon Yigal, *The Making of Israel's Army*, London: Valentine Mitchell, 1970, p. 3.

(٩) جاء ذلك في المقدمة التي كتبها بن ـ غوريون لكتاب مصور صادر عن الجيش الاسرائيلي تحت عنوان:
Israel Defence Army, 1948——1958, (Tel—Aviv): Maarchot, Israel Defence Army Publishing House, n.d., pp. 1-10.

(١٠) Elizur, Yoval and Eliahu Salpeter, *Who Rules Israel*, New York: Harper and Row Publishers, 1975, p. 195.

(١١) Perlmutter, *Op.cit.*, p. 64. مصدر الجدول:

(١٢) *Ibid.*, p. 36.

(١٣) Thomas Branstcn, *David Ben-Gurion Memories*, Cleveland (Ohio): The World Publishing Co., 1970, p. 97.

(١٤) اياد القزاز، «الجيش والمجتمع في اسرائيل»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٥، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧١، ص ٢٦٥.

(١٥) Perlmutter, *Op.cit.*, p. 76.

(١٦) Allon, *Op.cit.*, p. 270.

(١٧) Branstcn, *Op.cit.*, p. 98.

(١٨) Eisenstadt, S.N., *Israel Society*, London: Wiedenfeld and Nicolson, 1967, p. 234.

(١٩) Alan Arian, *The Choosing People-Voting Behavior in Israel*, Cleveland: Western Reserve University, 1968, p. 20.

(٢٠) علي الدين هلال، **تكوين اسرائيل: دراسة في أصول المجتمع الصهيوني**، القاهرة: دار الهلال، ١٩٧٠، ص ١٣٨.

(٢١) أنيس القاسم، **التحدي الصهيوني ومواجهته**، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٦٨، ص ٥٧؛ الهيثم الايوبي، «خطر الابادة»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٤، تشرين الاول (أكتوبر) ١٩٧٢، ص ٤٠.

(٢٢) يشعياهو بن بورات وآخرون، **التقصير (المحدال)**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٤، ص ٢١٢.

(٢٣) انطوان الياس، «مشكلة اسرائيل بين أمثولة التاريخ وبرامج البقاء»، **شؤون فلسطينية**،

العدد ٢٢، حزيران (يونيو) ١٩٧٣، ص ١٩.

(٢٤) Hurewitz, J.C. «The Role of Military in Society and Government in Israel» in Fisher Sydney (Ed.), *The Military in Middle East*, Columbus (Ohio): Ohio State Press, 1963, p. 98.

(٢٥) أنظر شروط ومواصفات القيادة في Allon, *Op.cit.*, p. 250; Hurewitz, *Op.cit.*, p. 103.

(٢٦) «التفاوت الاجتماعي والطائفي والفقر (في اسرائيل)»، ملحق العدد ١٦ من نشرة **مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، ١٦ آب (أغسطس) ١٩٧٣، ص ٥٢٥ ــ ٥٢٦.

(٢٧) لمزيد من التفاصيل بشأن تمثيل اللثات الاجتماعية، أنظر اياد القزاز، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٦٦. Elizur, *Op.cit.*, pp. 194-219.

(٢٨) مازن البنداك، **اسرائيل مجتمع عسكري**، بيروت: مطابع دار الكفاح، ١٩٧١ ص ٤٥ ــ ٤٦.

(٢٩) Allon, *Op.cit.*, p. 47.

(٣٠) القزاز، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٦٨.

(٣١) Perlmutter, *Op.cit.*, p. 125.

(٣٢) Bransten *Op.cit.*, p. 100.

(٣٣) Elizur, *Op.cit.*, p. 214.

(٣٤) محمد كموش، **صراع الجنرالات في اسرائيل**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٤، ص ٤٦؛ «العسكريون في الحياة السياسة الاسرائيلية قبل وبعد حرب ٦ تشرين الأول»، **الارض**، العدد ٦، ٧ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٣.

(٣٥) Peter Medding, *Mapai in Israel*, Cambridge: Cambridge University Press, 1972, p. 214.

(٣٦) تهاني هلسة، **داڤيد بن ــ غوريون**، بيروت: مركز الأبحاث، م.ت.ف.، ١٩٦٨، ص ٢١٣؛ Lau N. Lavic, *Moshe Dayan*, Hartford: Hartmore House Inc., 1969, p. 118-9.

(٣٧) حبيب قهوجي، **الصحافة والمجتمع الاسرائيلي**، دمشق: مؤسسة الارض للدراسات الفلسطينية، ١٩٧٤، ص ٦٦.

(٣٨) Lavic, *Op.cit.*, p. 119.

(٣٩) Perlmutter, *Op.cit.*, p. 80.

(٤٠) Walter Laqueur, *The Road to War*, (London: Cox Wyman, Ltd. 1970, pp. 172-3.

(٤١) مازن البنداك، **مرجع سبق ذكره**، ص ٤٥، ٤٨.

(٤٢) لمزيد من التفاصيل عن **هذا الموضوع** راجع Perlmutter-*Op.cit.*, p. 71—75; مازن البنداك، **مرجع سبق ذكره**، ص ٤٤ ــ ٦٦. وأنظر أيضاً بشأن تطور الصناعات العسكرية الاسرائيلية: نيكيتا جالينا، **دولة اسرائيل**، القاهرة: دار الهلال، (بدون تاريخ)، ص ١٨٦؛ سمير جريس، «الصناعة العسكرية الاسرائيلية توسع نشاطها»، **قضايا اسرائيلية**، العدد ١٥، ٢٢ آب (أغسطس) ١٩٧٤، ص ٤٧٨ ــ ٤٨٤.

(٤٣) أسعد عبد الرحمن، «العلاقات المدنية العسكرية في اسرائيل»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٩، أيار (مايو) ١٩٧٢، ص ٦١.

(٤٤) عماد شقور، «عسكرة السياسة وتسيّس الجيش»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٠، نيسان (أبريل) ١٩٧٣، ص ٢٣٩ ــ ٢٤٠، غير أنه بعد حرب تشرين الاول (أكتوبر) ١٩٧٣، على ما أفرزته من انعكاسات على أصعدة عدة، أقر الكنيست سنة ١٩٧٥، بالاجماع وامتناع كتلة راكاح عن التصويت، قانوناً أساسياً جديداً للجيش الاسرائيلي وفق توصية وردت من «لجنة اغرانات»، وهي اللجنة المكلفة بالتحقيق في التقصير الاسرائيلي في تلك الحرب. وأكد القانون الجديد مبدأ خضوع الجيش للسلطة المدنية العليا، أي الحكومة، وأن يكون وزير الدفاع هو المسؤول عن الجيش وحلقة الوصل بين الجيش والحكومة، ويكون رئيس الأركان هو المستوى القيادي الأعلى في الجيش، ويخضع لسلطة الحكومة ويكون رئيسه فيها وزير الدفاع. ونص القانون على طريقة تعيين رئيس جديد للأركان على أن يتم التعيين من قبل الحكومة وبتوصية من وزير الدفاع. أنظر في هذا الشأن: **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، العدد ١٦،١٦ آب (أغسطس) ١٩٧٥؛ و«قانون أساسي جديد للجيش الاسرائيلي»، **قضايا اسرائيلية**، العدد ٥، ١٢ آذار (مارس) ١٩٧٥، ص ١٦١ ــ ١٦٢.

(٤٥) عندما طُلب الى أعضاء الكنيست أن يرتبوا القوى التالية حسب أهميتها السياسية في

المجتمع: الهستدروت، البيروقراطية الحاكمة، الكيبوتس، المثقفون، المجموعات العرقية، الجيش، أجمعت الغالبية على وضع الهستدروت في الأول، ثم الكيبوتس في المرتبة الثانية، وزادت قليلاً عن البيروقراطية الحاكمة التي جاءت في المرتبة الثالثة. وكان المثقفون والمجموعات العرقية تتنافس على المركز الرابع، وحصل الجيش على تأثير سياسي ضئيل ووضع في المرتبة الأخيرة. أنظر ذلك في:
Lester Seligman, *Leadership in New Nation*, New York: Prentice Hall Inc., 1964, p. 51.

(٤٦) لمزيد من التفاصيل عن منصب رئيس الأركان راجع بنكو آدار، «الجيش والسياسة في اسرائيل»، ملحق العدد ١٦ من **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، ١٦ آب (أغسطس) ١٩٧٢، ص ٤٩٦ ــ ٤٩٧؛ «The Hawkish Chief Staff», *Middle East International*, No. 39, September 1974, pp. 18-19; أحمد حمدي يوسف عفيفي، **جيش الدفاع الاسرائيلي**، رسالة ماجستير مقدمة الى معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٧٢، ص ٨٢ ــ ٨٥؛ رئاسة الوزراء، المكتب التنفيذي لشؤون الاراضي المحتلة، **أربعة مرشحين لمنصب رئيس الأركان**، فرع المعلومات، القيادة العامة للقوات المسلحة الأردنية، ملف رقم ٤٦٠، عمان، ١٩٧٤.

(٤٧) Michael Brecher, *The Foreign Policy System of Israel*, New Haven: Yale University Press, 1972, p. 215.

(٤٨) David Shaham, «A Crisis of Leadership», *New Outlook*, Vol. 17, No. 4 (150), May 1974, pp. 28-32.

(٤٩) الجدول مستخرج بتصرف من المصادر التالية: اياد القزاز، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٧٢؛ ملحق العدد ٨، **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، ١٦ نيسان (أبريل) ١٩٧٣، «ندوة رؤساء أركان الجيش الاسرائيلي السبعة السابقين»، ص ٣٥٩؛ Elizur, *Op.cit.*, pp. 195-6.

(٥٠) لمزيد من التفاصيل عن دور المخابرات، أنظر: يشعياهو بن بورات وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص ٨٤، ٨٦، ٩١. وعن دور رئيس المخابرات في حرب ١٩٦٧، أنظر: Laqueur, *Op.cit.*, pp. 129-30. وعن دور المخابرات في حرب ١٩٧٣، أنظر ماهر عبد الحميد، **المفاجأة ــ دور المخابرات في حرب الشرق الأوسط**، القاهرة: مكتبة القاهرة، ١٩٧٤، ص ٢٤٣ ــ ٢٤٥.

(٥١) ابراهيم العابد، **سياسة اسرائيل الخارجية**، بيروت: مركز الابحاث، م.ت.ف.، ١٩٦٨، ص ٩٩ ــ ١٠٠.

(٥٢) Elizur, *Op.cit.*, p. 203.

(٥٣) Michael Brecher, *Decisions in Israel Foreign Policy*, London: Oxford University Press, 1974, p. 232.

(٥٤) Perlmutter, *Op.cit.*, p. 125.

(٥٥) سنأخذ على سبيل المثال لتغيير القيادة، والانتقال الى الحياة المدنية «القيادة العليا سنة ١٩٦٧»، وسنحاول تتبع من بقي منهم في الخدمة. فمن بين ٢٢ ضابطاً شكلوا قيادة اسرائيل العسكرية العليا سنة ١٩٦٧، لم يبق منهم حتى سنة ١٩٧٢ سوى خمسة أشخاص في الخدمة، وأن ١٤، من أصل ١٨، من الذين خرجوا من الجيش انتقلوا الى العمل في الحياة المدنية، فمنهم ستة عملوا في الحكومة أو الخدمة العامة، وخمسة احتلوا مناصب في قطاع الاقتصاد، واثنان في مجال السياسة، وواحد أصبح مدرساً في الجامعة. أنظر Elizur, *Op.cit.*, p. 194.

(٥٥) أسعد رزوق، «الدور 'الاكسترا عسكري' للجنرالات المتقاعدين في اسرائيل»، **شؤون فلسطينية** العدد ١١، تموز (يوليو) ١٩٧٢، ص ٦٧.

(٥٦) Elizur, *Op.cit.*, p. 203.

(٥٧) **ملحق العدد ١٦ من نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، ١٦ آب (أغسطس) ١٩٧٢، ص ٥٢٥.

(٥٨) يجدر بنا ملاحظة مدى صعوبة المقارنة في هذا المجال بين القسم (١) والقسم (٢) من الجدول الرقم ٤، لأن قسمي هذا الجدول لم يستعملا الفئات نفسها من الوظائف، ولذلك قمت بمحاولة التقريب بين الوظائف المتشابهة وربطها للمقارنة بمثيلتها من الوظائف حتى تساعدنا في ملاحظة التغييرات التي حدثت.

(٥٩) مصدر القسم (١) من الجدول الرقم ٤

المتعلق بوظائف كبار الضباط المسرحين حتى سنة ١٩٦٦: Perlmutter, *Op.cit.*, p.76; أما مصدر القسم (٢) من الجدول الرقم ٤ والمتعلق بوظائف كبار الضباط المسرحين حتى سنة ١٩٧٣ فهو غير منشور عن سبرة خمسة وسبعين من كبار الضباط السابقين في الجيش الاسرائيلي من رتبة زعيم فما فوق، قدمه بن وور. راجع في هذا الشأن اياد القزاز، «التوجيه العسكري للمجتمع الاسرائيلي»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٣٩، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٤، ص ١٠٤.

(٦٠) Perlmutter, *Op.cit.*, p.77.

ولكن هناك محاولات لاجراء تعديل على الجدول وبيان التغيرات التي حدثت على هذه المعلومات. أنظر بهذا الشأن أسعد رزوق، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٨ ــ ٧٠.

(٦١) أنظر في هذا المجال محمد كعوش، **مرجع سبق ذكره**، ص ٤٧ ــ ٤٨؛ حبيب قهوجي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٨٢.

(٦٢) **دافار**، ٢٢/٣/١٩٧٤.

(٦٣) لمزيد من التفاصيل أنظر «تصاعد حركة الاحتجاج وموجة العداء للزعامة السياسية في اسرائيل»، **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٧، نيسان (أبريل) ١٩٧٤، ص ١٩٨.

(٦٤) شوراند رابهوتاني، **التغييرات في النظرة الاسرائيلية نحو الصراع** (كتاب الندوة الدولية لحرب أكتوبر ١٩٧٣)، ص ١٠٠، وورد تلخيص لهذا التقرير في سمير جريس، «اعادة تنظيم الجهاز العسكري بعد نشر تقرير اغرانات»، **قضايا اسرائيلية**، العدد ١٢، ١٦ آذار (مارس) ١٩٧٥، ص ١٥٩.

(٦٥) لمزيد من التفاصيل عن التغييرات التي حدثت في أعقاب حرب تشرين الأول (أكتوبر) والتغيرات المتوقعة في مجال النخبة العسكرية، أنظر محمد كعوش، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٥ ــ ٧٠؛ **الأرض**، العدد ٦، كانون الأول ١٩٧٣، ص ٨ ــ ٩؛ **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية** العدد ٨، ١٦ نيسان (أبريل) ١٩٧٤، ص ٢٢٨.

Dan Gilton, «Israel Leadership Called to Account», *Middle East International*, No. 32, February 1974, pp. 15-17.

(٦٦) **هآرتس**، ١٣/٣/١٩٧٤.

التنمية الوطنية ومحو الأمية

هاني منذس

يتزايد اليوم الاهتمام بقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان المتخلفة «النامية». إلا أن الآراء تتباين بصدد مفهوم التنمية. ويعود ذلك إلى اختلاف المصالح ومواقع الصراع الاجتماعي والسياسي والفكري على النطاق المحلي والعالمي.

وفي الآونة الأخيرة، بدأت م. ت. ف.، من خلال دائرة التربية والتعليم، تولي أهمية راهنة لحملة محو الأمية وتعليم الكبار (كجزء من التنمية الاجتماعية)، لذا من الضروري أن ترتكز هذه الحملة على أسس نظرية واجتماعية وسياسية وتربوية علمية متحررة من الذهنية التجريبية وآثار الثقافة الاستعمارية والرجعية تجاه قضايا التخلف والتنمية. خاصة اننا نتعامل مع واقع اجتماعي وسياسي فلسطيني له سماته المحددة ضمن إطار حركة تحرر وطني ما زالت تناضل بضراوة من أجل تحقيق أهدافها الوطنية وانتزاع حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بنفسه والسيطرة على موارده وتحقيق التنمية الوطنية المستقلة.

فالتنمية الاجتماعية، في إطار حركة تحرر وطني، هي جزء لا يتجزأ من عملية تعبئة وتنظيم الجماهير من أجل تحقيق أهدافها الوطنية. فالمشاكل الاجتماعية والاقتصادية لا يمكن حلها، بصورة جذرية، إلا عبر إنجاز الأهداف الوطنية وإقامة نظام اجتماعي ــ اقتصادي مستقل وخال من الاستغلال والقهر.

وفي عصرنا الراهن، يتوقف الكثير من التقدم والنجاح الذي يمكن أن تحرزه حركات التحرر الوطني على نوع ونمط المفاهيم الفكرية والاجتماعية والسياسية التي يتم اعتمادها كمرشد للنضال الجماهيري الشامل. وما دامت الثورة الفلسطينية إزاء نشاطات اجتماعية وتربوية معينة، فينبغي عليها أن تسترشد بالفكر الطليعي التقدمي على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي.

كيف تتناول النظريات البرجوازية والرجعية مسألة التنمية، وما هو المفهوم التقدمي عنها؟

المفهوم الكمي عن التنمية

يشير معظم الاقتصاديين النظريين البرجوازيين إلى عملية التنمية وكأنها حدوث تطورات كمية، وبالاعتماد على بعض المؤشرات الاقتصادية. وذلك ضمن إطار مفهوم يعتبر باستمرار أن ثمة تطوراً متصاعداً «من حالة تخلفية أدنى إلى حالة أكثر تطوراً دون ربطها عضوياً بمجمل حركة المجتمع والاقتصاد الوطني وبحركة القوانين الموضوعية وفعلها وبواقع التطور الجاري على النطاق الدولي من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية»(١).

فالمدارس البرجوازية، في معظمها، تعزل التنمية الاقتصادية (من خلال التعامل معها بشكل مؤشرات كمية) عن النواحي الاجتماعية والسياسية، وعن الاقتصاد نفسه كعلم.

وحين تنظر هذه المدارس إلى التخلف، فإنها تركز على مظاهره المختلفة (تدني مستوى الدخل الفردي، ارتفاع نسبة الأمية، سوء التغذية والخدمات الاجتماعية، الخ..) دون التوجه لتفسير أسباب التخلف وارتباطه بالسيطرة الامبريالية وتقسيم العمل الدولي.

فكتابات هذه المدارس تبتعد عن «تحديد العلاقة العضوية بين الاستقلال السياسي والاستقلال الاقتصادي، بين السيادة الوطنية وعملية التنمية الاقتصادية، واعطاء الانطباع بأن عملية التنمية يمكن أن تتحقق تحت أية ظروف سياسية واقتصادية». كما تبتعد عن إعطاء «أهمية أساسية لطبيعة النظام القائم وتركيب السلطة وتوازن القوى الطبقية والسياسية في هذا البلد النامي أو ذاك». فالفكر البرجوازي يحاول «إضفاء الطابع الفني البحت» على عملية التنمية الوطنية(٢)؛ وهو يركز على وصف القوى المنتجة دون أن يشير إلى أهمية تغيير علاقات الإنتاج وضرورته **لكي تتطور القوى المنتجة نفسها**. فهل يمكن لهيكل الاقتصاد الوطني المشوه التركيب والموروث عن السيطرة الاستعمارية المباشرة وغير المباشرة أن يقوم بعملية التنمية الوطنية دون تغيير عميق في أسسه وبنيته، وهو تغيير يبطل الأسس السياسية والعلاقات الإنتاجية والاجتماعية والثقافية؟

بالنسبة للكاتب الاميركي الاستعماري روستو فإن المجتمع البشري يتطور من المرحلة التقليدية المتخلفة إلى مرحلة أعلى، حسب تراكم كمي في التطور الاقتصادي والاجتماعي وصولاً إلى ما يسميه مرحلة «الاستهلاك الشعبي العالي». والبلد المتخلف لا يمكن أن يتطور، حسب أفكار روستو، دون وجود سيطرة أجنبية تدخل معها محفزات التغير والتطور، إضافة إلى مجرد رغبة المواطنين في التحديث والتقدم!(٣). فروستو ينكر وجود علاقات التبعية بين الدول الامبريالية والبلدان المتخلفة، وكذلك وجود قوانين موضوعية وصراعات اجتماعية ــ وطنية. وهو يحاول أن يغطي الأسباب الفعلية الكامنة وراء تخلف البلدان النامية، مصوراً التخلف كمرحلة متدنية «طبيعية» من مراحل التطور الاقتصادي والاجتماعي.

التخلف الاقتصادي «كتطور خاص» ضمن إطار التبعية

يرى البروفسور توماس سنتش أن ما يسمى بالتخلف أو التأخر الاقتصادي ليس

هو وحده ما يميز الوضع الراهن للبلدان النامية. «فالتصنيفات القائمة على أساس المؤشرات الاقتصادية الإحصائية لا يمكن أن تكشف عن الخصائص الاقتصادية والاجتماعية الأساسية التي تتسم بها البلدان المتخلفة». فهي تطمس الفوارق النوعية الجوهرية بالتشابهات والمقارنات الكمية. والنظريات التي تفسر التخلف ــ أو التأخر ــ بمختلف العقبات الداخلية التي تعترض التنمية هي «نظريات غير تاريخية»؛ لأنها تترك المسألة بدون حل. فلماذا لم تعمل نفس العوامل الكابحة دورها بالنسبة للبلدان الرأسمالية المتطورة حالياً؟

صحيح أن التطور الاجتماعي ــ الاقتصادي يسير بفعل قوانينه الداخلية وحركته الذاتية من المجتمعات البدائية إلى الرأسمالية. ولكن ما أن تولد من الرأسمالية نظام البلدان المستعمرة (الكولونيالية) وانبثاق السوق العالمية، والاقتصاد العالمي؛ **وابتداء من هذه «اللحظة» لا يعود أمراً صحيحاً «أن نتفحص تطور البلدان وتقييمه باخذها منفردة على أساس العوامل الداخلية وحدها».**

لذا، فإن تفسير «التخلف الاقتصادي» على أنه مجرد عدم اللحاق بالآخرين «قد يكون تفسيراً صحيحاً ومقبولاً بالنسبة للماضي التاريخي الذي سبق نشوء الاقتصاد العالمي الراهن».

إن الوضع الاجتماعي ــ الاقتصادي للبلدان النامية ليس مجرد «تخلف اقتصادي». أو محض تلكؤ في مجرى التقدم، بل هو «ثمرة تطور خاص، وثيق الارتباط بتطور الاقتصاد الرأسمالي العالمي، بل الأحرى ناشئ عنه».

ويلاحظ سنتش أن مقياس التطور الاقتصادي بالمعنى الكمي (الفرق بين مستويات تطور القوى المنتجة) قد «نما نمواً كبيراً منذ أن توطدت العلاقات العضوية بين البلدان الأكثر تطوراً والأقل تطوراً... بحيث أن ما طرأ على هذه البلدان لا يمكن أن يكون ناشئاً عن المستوى الفعلي الذي بلغه تطورها الاجتماعي ــ الاقتصادي الداخلي، بل إنه دخل في نزاع مع هذا التطور».

فحصة البلدان المتخلفة (تبعاً لحسابات س. ج. باتل) من الدخل العالمي عام ١٨٥٠ كان ٦٥٪ فأصبح ٢٢٪ فقط في العام ١٩٦٠.

فالنظام الكولونيالي الذي توطد في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين «لم يكن إلا تجلياً خاصاً لامتداد نمط الإنتاج الرأسمالي على صعيد العالم كله، بعد أن ضاقت عليه حدوده القومية، تجلياً لشكل خاص من التقسيم العالمي للعمل في إطار الاقتصاد الرأسمالي العالمي الوليد». فلم تكن الكولونيالية صراعاً «عرقياً» بين الشعوب والأمم، بل «عاقبة ظهور نظام اجتماعي معين وتطوره على نطاق العالم»[٤].

والتقييم الأخلاقي للكولونيالية القائم على وصف مظاهر نشوء الكولونيالة وتطورها وبداية انهيارها وتدهورها، انطلاقاً من مقولة دياكتيك العنف (العنف والعنف المضاد)، حسب ما يذهب إليه فرانز فانون في كتابه «معذبو الأرض»؛ هذا التقييم يصور العلاقة بين الاستعمار وحركات التحرر الوطني بشكل صراع ينبعث من المشاعر الداخلية واللاوعي لمختلف التجمعات البشرية «العرقية». فالتركيز على الظاهرات السياسية

والخصائص الثانوية للسيطرة الكولونيالية من شأنه أن يطمس جوهر القوانين الملازمة للنظام الكولونيالي العالمي، ويمكن أن يصلح «أساساً» لأيديولوجية عنصرية شوفينية جديدة، كما أنه محبط للنضال من أجل إنجاز التحرر والاستقلال الاقتصادي الجذري، وخاصة حين يركز على أن الفلاحين (وليس البروليتاريا «المفسدة» و «المشوهة») هي القوة الثورية الحقيقية في بلدان العالم المتخلف، لكونهم ظلوا خارج العلاقات الرأسمالية التي خلقها الأجانب أو على هامشها. غير أن نقد الكولونيالية لا يمكن أن يكون علمياً وثورياً إذا اقتصر على السمات السلبية للنظام الكولونيالي وحدها. «فتقييم الظاهرات التاريخية ينبغي أن يتم تاريخياً... وبتقييم عقلاني»، أي ينبغي أن ننظر إلى الخواص السلبية والإيجابية — بما هي عليه في الواقع — «بوصفها الناتج الموضوعي للرأسمالية» في الغرب؛ وذلك في إطار تحليل مجمل الحركة الشاملة للاقتصاد الرأسمالي العالمي. فالكولونيالية تجسيد خاص من تقسيم العمل العالمي، أدت إلى ولادة الرأسمالية ضمن حدود معينة، في البلدان التابعة وفي اطار علاقات التبعية ومما جعل البلدان المتخلفة تتأثر بالتغييرات التي طرأت وستطرأ على تقسيم العمل الرأسمالي العالمي. فالتطور الصناعي وما أحرزته الثورة العلمية التكنولوجيا من تقدم، وانبثاق رأسمالية الدولة الاحتكارية وتطورها في أغلب البلدان الرأسمالية المتطورة (وتشجيعها لاستثمارات رأس المال الفردي في النطاق الوطني وضمانها)، وانتقال قيادة الاقتصاد الرأسمالي العالمي من بريطانيا (وهي مستورد تقليدي للمواد الخام) إلى الولايات المتحدة (كبلد غني بمصادر المواد الخام وله زراعة متطورة وسوق داخلية واسعة) بعد الحرب العالمية الثانية، هذا التغير أتاح للبلدان الرأسمالية المتطورة «التخفيف من احتكارها للصناعات التحويلية» والتكنولوجيا (إلى حد ما)، مما أدى إلى حدوث تطور صناعي محدود عند البلدان المتخلفة، وهو تطور لا يضر بمصالح نظام التبعية الكولونيالي.

لذا، فإن البلدان النامية لا تعاني من واقع كونها تابعة لنمط خاص من التقسيم العالمي للعمل فحسب، بل «وتعاني، أيضاً، من المشاكل التي تمسك بخناق هذا التقسيم للعمل»، وتبعاً للتغييرات التي تطرأ عليه. وما دامت لم تتحرر بشكل جذري، من علاقات التبعية للامبريالية. **أما المحاولات النظرية الاستعمارية والأيديولوجية البرجوازية التي تسعى إلى تمويه طابع الصراع الرئيسي في عصرنا الراهن**، باعتباره الصراع بين الرأسمالية والاشتراكية، فتسعى إلى استبداله بطرح «مغلوط» يدعي وجود تناقض بين دول «الشمال» ودول «الجنوب»، أو ما يطلق عليه البلدان الغنية (الصناعية) والبلدان الفقيرة (المتخلفة). والمعنى الخفي لهذه التخريجة المشوهة هو تصوير الدول الاشتراكية التي لا علاقة لها بسياسة النهب والهيمنة الامبريالية على أنها «أمم غنية» ومسؤولة مع الدول الامبريالية عن شقاء وفقر «العالم الثالث». والمقصود من هذا التزوير طبعاً، نزع قسم من وزر الامبريالية ومسؤوليتها عن الوضع الراهن في البلدان النامية. ويستهدف هذا التزوير، أيضاً إخماد لهيب النضال الوطني التحرري، وتوجيه سخط شعوب «العالم الثالث» ضد «الأمم الغنية» بوجه عام وليس ضد المسؤول الحقيقي عن جميع مصائبها، أي الامبريالية.

ويتجاوب مبدأ «البلدان الغنية والفقيرة» مع الأهداف السياسية لمختلف فئات

البرجوازية في البلدان النامية، إضافة إلى القوى الرجعية والشوفينية المتعصبة، والليبراليين والبرجوازيين والعلماء المدافعين عن ديمومة سيطرة رأس المال في المجتمع والمستنكرين للشر (المطلق) والذين يردد بعضهم وجود «ميل فطري إلى الكسل» لدى الشعوب المتخلفة سواء بسبب المناخ أم «الطبيعة» الخاصة لدى هذه الشعوب. والهدف المشترك لكل هؤلاء، هو محاولة إقناع شعوب البلدان النامية «بضرورة اتباع الطريق الرأسمالي»[٥]، وتبرير الاستغلال الاستعماري بشكليه القديم والجديد، وتشويه أهداف ومبادىء التعاون بين دول المنظومة الاشتراكية، والبلدان النامية (من خلال تعميم نظرية المصلحة الخاصة البرجوازية).

ونحن نجد حتى بعض العلماء الاقتصاديين الليبراليين الشرفاء، أمثال السويدي غونار ميردال لا يوافقون على النظريات الاستعمارية المغرضة تجاه البلدان المتخلفة والفقيرة. فميردال يرى أنه «لا يمكن تجنب إثارة مسألة الفقر في المناطق المتخلفة في العالم إلا بلغة المشكلة السياسية». فالنظرية الاستعمارية هدفها «التلطيف من المسؤولية الأخلاقية والسياسية للسلطات الاستعمارية وللأمم المتطورة بوجه عام، عن فقر هذه المناطق وعدم تنميتها». وترمي النظريات الاستعمارية إلى «إثبات أن هذه الأحوال المؤسفة طبيعية لا تتغير، بحيث لم يكن بالإمكان صنع أي شيء بشأنها». وهكذا يتم تطوير سكان المناطق المتخلفة وكأنهم «مكونين بحيث يتصرفون خلافاً للأوروبيين». فأصحاب النظريات الاستعمارية عن التخلف يتحدثون عن الميل «الطبيعي» لسكان المناطق المتخلفة إلى البطالة وعدم الفعالية، ورفضهم المجازفة في مشروع جديد، أو البحث عن أعمال مأجورة (!)، الأمر الذي يعكس «نقصان طموحهم الاقتصادي المحدود وعقليتهم في الاعتماد على المعونة، وخلقهم اللامبالي، وإيثارهم حياة الفراغ». وثمة كتابات «نظرية» أخرى على هذا الغرار أكثر تصنعاً وادعاء «للعلمية»، حين تحاول أن تشير إلى أن السمات العقلية المذكورة أعلاه في البلدان المتخلفة «ناتجة عن مجموع نظام العلاقات الاجتماعية الذي تقويه التصرفات والمؤسسات وكذلك المحرمات الدينية والمحظورات الأخرى المتأصلة في المعتقدات الخرافية»، وهي تصور نظام العلاقات الاجتماعية القائم هذا كنظام سكوني. ولكن لا يمكن إخفاء الفرضية العنصرية الكامنة وراء تقديم مثل هذه التفسيرات؛ وهي أن تدني مستوى شعوب المناطق المتخلفة «يمكن تعليله بأنها عاشت منذ عصور سحيقة في مناخ غير ملائم». وقد أبرز أحياناً، بعض المنظرين الاقتصاديين الاستعماريين «أن سوء التغذية ومستويات العيش المتدنية بوجه عام تضعف المقاومة، وتؤثر بالتالي، في الإرادة وفي القدرة على العمل ولا سيما في الأعمال المجهدة».

ويرى ميردال أن مثل هذه الأفكار لتبرير «نظرية الفقر» في البلدان المتخلفة «تتفق بوضوح مع مصلحة سكان البلدان المتطورة الذين كانوا يريدون الحفاظ على تفوقهم وعلى مراكزهم المتميزة إزاء 'البلدان المتخلفة' و'سكانها الأصليين'. فوظيفة هذه الأفكار تبريرية دفاعية وهي تقدم تعليلاً مرضياً لعدم التنمية في ظل الأنظمة الاستعمارية»[٦].

طريق التنمية الرأسمالية في البلدان المتخلفة

إن السؤال الرئيسي عن مصير التطور الاجتماعي والاقتصادي في البلاد المتخلفة، هو أنه لماذا لم يتم هناك تقدم في البلدان الرأسمالية المتأخرة عن طريق التنمية الرأسمالية المألوف والذي حدث في الغرب الرأسمالي؟ يرى بول باران أن هناك «تواريخ للرأسمالية» يجمع بينها جميعاً تماثل عام من حيث الشكل. فالتنمية الرأسمالية لم تتطور في البلدان المتخلفة، ليس بسبب خصائص عنصرية أو مناخية لدى شعوب هذه البلدان كما تروج بعض أبواق الدعاية الرأسمالية، وانما تتحدد «بحكم طبيعة التطور» في البلدان الرأسمالية الغربية والتي تغلغلت سيطرتها في هذه البلدان.

فبينما أدى اقتحام الرأسمالية الغربية للبلدان المتخلفة من «سرعة إنتاج بعض المتطلبات الأساسية لتطور نظام رأسمالي، عاق بقوة مساوية نضج المتطلبات الأخرى... وعلى الرغم من أن التوسع في تداول السلع، وافقار أعداد كبيرة من الفلاحين والحرفيين، والاتصال بالتكنيك الغربي، قد وفّر دفعاً قوياً لتطور الرأسمالية، فإن هذا التطور قد حرف عن مجراه العادي، لكن ثمار هذا الاستغلال «لم تكن لتزيد ثرواتها الانتاجية، بل كانت ترحل إلى الخارج أو تستخدم لتدعيم برجوازية طفيلية في الداخل. لقد عاشت هذه الشعوب في بؤس سحيق، بيد أنه لم يكن لديها أمل في غد أفضل. لقد عاشت في ظل الرأسمالية، بيد أنه لم يكن هناك تراكم لرأس المال. لقد فقدت وسائل معيشتها المتعارف عليها، فنونها وحرفها، بيد أنه لم تكن هناك صناعة حديثة توفر مكانها وسائل معيشة جديدة. لقد دفع بها إلى اتصال شامل بالعلم المتقدم في الغرب، بيد أنها ظلت في أشد حالات التأخر سواداً.

فالرأسمالية الغربية بتقويضها للنماذج القديمة للاقتصاد الزراعي في البلاد المتخلفة وبفرضها لتحولات في اتجاه إنتاج المحصولات القابلة للتصدير الخارجي «حطمت الاكتفاء الذاتي لمجتمعها الزراعي... ووسعت وعمقت بسرعة التداول السلعي». وباستيلائها على الأرض في هذه البلدان بعد احتلالها، واستخدامها لأغراض الزراعة الرأسمالية التي تلائمها وغيرها من المشروعات التي توسع سوقها وسيطرتها، وبتعريضها الحرف الريفية للمنافسة الساحقة من جانب صادراتها الصناعية المتطورة، فقد خلقت احتياطاً هائلاً من العمال المعدمين، وتطورت «علاقات الملكية والعلاقات القانونية التي تتوافق مع اقتصاديات السوق... والمؤسسات الإدارية اللازمة لفرض هذه العلاقات». وقد أرغمت هذه البلدان على «تحويل لجزء من فائضها الاقتصادي لتحسين أنظمة المواصلات فيها، وانشاء خطوط السكك الحديدية والموانىء والطرق، كنواتج ثانوي، التسهيلات التي يحتاج إليها الاستثمار المربح لرأس المال»[١٦]

ورأس المال الأجنبي في البلدان المتخلفة قام بتطوير القطاعات المنتجة للمواد الأولية أي للاقتصاد الزراعي وحيد المحصول واستخراج المواد الخام المعدنية. وبرز الاتجاه التصديري لهذين القطاعين. وكان توظيف رأس المال الأجنبي في هذين القطاعين يقوم على كثافة رأسمالية عادية ومتدنية ولا يتطلب غير عمل رخيص غير ماهر. وهكذا لم يكتف رأس المال الأجنبي بتشويه البنية الاقتصادية للبلدان المتخلفة بما قام به من توظيفات، بل انه غرس بنفس الوقت في حدود نشاطه، عناصر نمط الإنتاج الرأسمالي. وقد كبح أو ضيق، في حقول معينة، نشوء وتطور رأس المال المحلي

«**الوطني**»، واحتل القطاعات الرئيسية في الاقتصاد، مثلما سيطر على أهم الموارد الكامنة ليضعها في خدمة نشاطه ويستغلها في عملية استدرار الربح». وبهذه الطريقة أضحى رأس المال الأجنبي مسؤولاً عن التفكك الاقتصادي والتشويهات القطاعية التي لحقت بالبنية الاقتصادية وأدت إلى ازدواج البنية الاقتصادية والاجتماعية، أي تعايش أنماط الإنتاج والعلاقات الاجتماعية ما قبل الرأسمالية مع نمط الإنتاج الرأسمالي «الحديث» والعلاقات الاجتماعية الرأسمالية «الجديدة». **فالتحول الرأسمالي في البلدان المتخلفة كان يدفع من رأس المال الأجنبي، وهذا الأخير لم «يكن يعبأ خارج نطاق نشاطه، بتحويل الاقتصاد والمجتمع تحويلاً رأسمالياً بل كان يمنع بهيمنته تطور القوى المحلية (رأس المال الوطني)»**. وكان رأس المال الأجنبي يتحالف، لأسباب سياسية واقتصادية دفاعاً عن سيطرته، مع قيادة المجتمع التقليدي في البلاد المتخلفة ويعمل على حمايتها. وكما يشير أوسكار لانجة، فإن **القوى الرأسمالية العظمى ساندت «لأسباب سياسية» العناصر الاقطاعية في البلدان المتخلفة «كأداة للحفاظ على نفوذها الاقتصادي والسياسي»**.

واليوم مع تطور الاحتكارات الرأسمالية الضخمة في البلدان الرأسمالية القائدة، كما يذكر لانجة، «يفقد رأسماليو تلك البلدان اهتماماتهم بالتوظيفات التنموية في البلدان الأقل تطوراً لأن مثل هذه التوظيفات تهدد بمنافسة موقعهم الاحتكاري القائم»[١٠٠].

فإمكانية تنمية البلدان المتخلفة باتباع طريق التطور الرأسمالي أمر غير متاح من الوجهتين التاريخية والاقتصادية. فالبلدان المتخلفة والتابعة غير متوفر لها اليوم «نفس مصادر التراكم البدائي لرأس المال التي كانت متاحة للبلاد التي تمر اليوم بمرحلة رأسمالية متقدمة». فالتنمية الاقتصادية في عصر الرأسمالية الاحتكارية والأمبريالية تواجه عقبات قليلة الصلة بالعقبات التي واجهتها منذ قرنين أو ثلاثة قرون مضت، وأن **ما هو ممكن في ظل ظروف تاريخية معينة غير واقعي في ظل ظروف أخرى»**. لأن القوى التي «صاغت مصير العالم المتخلف». كما يرى باران، مازال لها «تأثير قوي على الظروف السائدة في الوقت الحالي». صحيح أنه قد تبدلت أشكال وشدة هذا التأثير اليوم، لكن «مصدرها واتجاهها مازالا ثابتين دون تغيير». فالقوى الأمبريالية العالمية تتحكم حتى اليوم «في مصائر البلاد الرأسمالية المتخلفة» والسرعة وطبيعة العملية السياسية اللتان سيتم بهما التغلب على الأمبريالية ستحددان التطور الاقتصادي والاجتماعي لتلك البلاد في المستقبل[١٠١].

لذا، فإن التحرر السياسي والاقتصادي الجذريين هما شرط ضروري للتنمية والتقدم في البلدان النامية. فلا يمكن تحقيق «التنمية» و «النمو» «إلا من خلال نضال حازم ضد القوى المحافظة المنهارة ومن خلال تغيير في الهيكل الاجتماعي والسياسي والاقتصادي لمجتمع متخلف كف عن التقدم. وما دام أي تنظيم اجتماعي، مهما تكن عدم ملاءمته، لا يختفي أبداً من تلقاء نفسه، وما دامت أية طبقة حاكمة، مهما تكن درجة طفيليتها لا تتخلى أبداً عن السلطة ما لم تجبر على ذلك نتيجة ضغط ساحق، فإن **التنمية والتقدم لا يمكن تحقيقهما إلا إذا ألقي في المعركة ضد قلاع النظام القديم بكل إمكانيات وطاقات الشعب الذي حرمه هذا النظام من حقوقه السياسية**

والاجتماعية والاقتصادية». وثمة فرق بين الاستقلال السياسي الجذري الذي تنتزعه الشعوب بنضالها، بقيادة قواها الثورية، وبين الاستقلال السياسي الشكلي الذي منحته الأمبريالية لبعض البلدان المتخلفة تلافياً لخطر اكتساح الحركات الشعبية الثورية لمواقع السيطرة والتبعية وبشكل جذري. فهناك فرق بين جوهر استمرار وظائف التبعية في البلدان التابعة! وبين حصولها على وضع «شرعي» قانوني «مستقل» إذ أن منح الاستقلال السياسي في أواخر الخمسينات وفي الستينات والسبعينات، وكما يشير باران، «لعدد من الأمم التابعة وتمكين بعض السياسيين المحليين من الوصول إلى المناصب الكبيرة، يعتبر جزءاً من نفس المحاولات الرامية إلى «رشوة» الشعوب في البلدان المتخلفة ولتحاشي ظهور الأمبريالية في مظهرها البالي... إن مثل هذا الاستقلال... لا يزيد عن كونه خداعاً ما دامت البلاد التي نعنيها تظل مرتبطة اقتصادياً بالبلاد الرأسمالية المتقدمة...»[١٢٠].

«فالأمبريالية تناهض أية تنمية حقيقية في البلدان الرأسمالية المتخلفة لأنها تتناقض مع مصالحها الاحتكارية. وكما يذكر لانجة «أن الرأسماليين وهم يرون هذا النمو الكبير الذي حققته الاحتكارات الرأسمالية الضخمة في الدول الرأسمالية، لم يجدوا ما يحفزهم على تنمية الاستثمار في الدول النامية، لأن أي استثمار في هذه البلاد سيهدد الوضع الاحتكاري المتين الذي يتمتع به الرأسماليون (الأمبرياليون)»... وهكذا تصبح اقتصاديات الدول المتخلفة ذات جانب واحد (تصدير المواد الخام وبعض المنتوجات الزراعية). كما أن «الأرباح التي حققتها رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في الدول النامية لن يعاد استثمارها داخل البلد، وانما سترجع إلى الدول الرأسمالية التي صدرتها في أول الأمر... والمعروف أن الأرباح الرأسمالية لم تستخدم في الاستثمار الصناعي في الدول النامية على أي نطاق». بينما دلت التجارب على أن الاستثمار في الصناعة هو «العامل الحركي الرئيسي في خلق التنمية الاقتصادية الحديثة». وهكذا يتضح السبب الأساسي لعدم تمكن الدول النامية من سلوك الطريق التقليدي نفسه الذي سلكته الدول الرأسمالية الغربية في مضمار التنمية[١٢١].

ويلاحظ باران أن الأمبريالية «لا تقدم الدعم السياسي والمساعدات الاقتصادية والعسكرية إلا لتلك الأنظمة في البلدان المتخلفة التي تعارض التنمية الاقتصادية بجلاء، وتحتفظ في السلطة بحكومات كان لا بد أن تكتسحها الحركة الشعبية»[١٢٢].

وتسيطر الشركات المتعددة الجنسية على اقتصاد البلدان الرأسمالية المتخلفة، متحالفة مع الطبقات الاجتماعية التقليدية والرأسمالية التابعة والتي تتحمل مسؤولية الأمبريالية. أما ما يسمى تقديم «المعونة» والمساعدات الاقتصادية وغيرها من قبل الدول الأمبريالية إلى البلدان «النامية»، فكما يذكر ميردال أن أرقام المعونة الأميركية قد «حرفت تحريفاً جسيماً... فإن أقل من النصف بكثير، وربما أقل حتى من ثلث ما يسجل كمعونة في الإحصاءات الأميركية وإحصاءات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) يمكن اعتباره بأمانة معونة حقيقية». وقد تم تصوير هذه المعونة للأميركيين وكأنها تتوافق مع أحسن مصالح الولايات المتحدة السياسية والعسكرية والاستراتيجية، ولكي يكون للولايات المتحدة «حلفاء في الحرب الباردة». وهذا مما يدل على «أن المعونة

كانت موجهة إلى أنظمة الحكم الرجعية تماماً والتي يمكن اعتبارها عادة أشد الانظمة مقاومة للشيوعية»[١٢٥].

وعليه، يتضح أن التغيير الذي تتجه إليه التنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة، لا ينبغي أن يقتصر، بشكل معزول، عن الجانب «الاقتصادي» الكمي من عملية التنمية، بل ينبغي إيلاء أهمية حاسمة للجانب النوعي التغييري الاجتماعي والسياسي الشامل، وفي مقدمته كما يذكر لانجة، «إزالة المصالح الثابتة الأجنبية والمحلية» التي تعارض «الدوافع أثانية تحقيق الخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية». كما لا بد من وجود تأييد شعبي واسع للخطة بحيث «يعتبر كل مواطن أن من واجبه الإسهام في إنجاح تنفيذها»[١٢٦].

ويؤكد شارل بتلهايم أنه لابد في بداية سياسة التنمية من «التخلص من كل الهياكل الاقتصادية والاجتماعية التي من المتعذر، وأحياناً من المستحيل أن تؤدي إلى تقدم الاقتصاد. ومن بين تلك الهياكل توجد علاقات الإنتاج القديمة، وعلاقات الملكية، والعلاقات البشرية القديمة التي تحط من قدر العاملين والمنتجين والنساء والشباب، أي العناصر الأكثر ديناميكية بين السكان». فهذه الهياكل القديمة بقيت «بفضل مساندة النفوذ الأجنبي لها» لكونها «عراقيل فعالة» في طريق التنمية الاقتصادية[١٢٧].

لقد كان «التطور الاقتصادي يعني دائماً، من الناحية التاريخية، تحولاً عميقاً في البنيان الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمجتمع، وفي التنظيم السائد في الإنتاج والتوزيع والاستهلاك والتطور الاقتصادي كانت تحركه دائماً طبقات وجماعات لها مصلحة في نظام اقتصادي واجتماعي جديد»[١٢٨].

التنمية الوطنية للشعب الفلسطيني

إزاء هذا الفهم لعملية التنمية بمختلف أبعادها، كيف يمكننا أن نتعاطى مع خصائص التنمية الوطنية للشعب الفلسطيني ضمن إطار حركة تحرره الوطنية، ولجهة الصلة بحملة محو الأمية وتعليم الكبار؟

لقد أوضحنا أن الاستعمار القديم والجديد هو السبب الرئيسي للتأخر الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في البلدان النامية. فالسيطرة الاستعمارية لعبت دوراً كبيراً في المحافظة على أشكال تنظيمية وسياسية معينة؛ وفي حالات كثيرة قامت الدول الاستعمارية بخلق كيانات سياسية طفيلية (ضمن إطار سياسة التنافس والتجزئة الاستعمارية) لا تملك مقومات الوجود والاستمرار بدون الدعم الامبريالي على مختلف الأصعدة. وفي هذا السياق جاء قيام الدولة الصهيونية المغتصبة على أرض فلسطين، وكشكل خاص من أشكال السيطرة الامبريالية على فلسطين والمنطقة العربية. فقد تبنت وشجعت الدول الامبريالية، نظراً للأهمية الاستراتيجية لفلسطين في سياسة التنافس والسيطرة الامبريالية، المشروع الصهيوني، فأوجدت من خلال فرض الأمر الواقع بقوة العنف بؤرة للتوتر الدائم، ومكنت الصهيونية من القيام بدورها الاستيطاني والعدواني ضد الشعب الفلسطيني وسائر الشعوب العربية، للحيلولة دون التقدم والتطور الاجتماعي والاقتصادي وتحقيق الوحدة العربية.

وقد قام الكيان الصهيوني بدوره في منع تطور التنمية الوطنية للشعب الفلسطيني باستيلائه على أرضه وموارده الوطنية، وفي إعاقة تطور التنمية في عدد كبير من البلدان العربية وخاصة المحيطة بفلسطين. لذا، لايمكننا أن نعزل علاقة الوعي والنضال السياسي الوطني الجماهيري عن تحقيق التنمية والتقدم الاجتماعي.

ففي الوقت الذي يكافح فيه الشعب الفلسطيني للقضاء على هذا الشكل الخاص من أشكال السيطرة الامبريالية والمجسد في الكيان الصهيوني، فإنه يناضل من أجل حقه في تقرير المصير وانجاز تنميته الوطنية المستقلة في آن معاً. كما يساهم في الوقت نفسه في الدفاع عن حق الأمة العربية في التحرر من كافة أشكال السيطرة الامبريالية السياسية والاقتصادية والعسكرية. فالقضية الفلسطينية باعتبارها القضية الوطنية المركزية في نضال الشعوب العربية لايمكن فصلها عن النضال التحرري السياسي الاجتماعي ــ الاقتصادي والثقافي في المنطقة العربية. وأن أية تنمية عربية، وخاصة في البلدان المحيطة بفلسطين، لايمكن أن تحقق النجاح، مالم تضع في صلب استراتيجيتها حقيقة مواجهة الوجود الصهيوني الاستيطاني العنصري العدواني المغروس في هذه المنطقة.

كما أن نضال الشعب الفلسطيني بقيادة م. ت. ف. ضد هذا العدو المشترك، هو في محتواه وصلبه قضية تنموية تعبر عن المصالح الحيوية الوطنية السياسية والاجتماعية ــ الاقتصادية للشعب الفلسطيني. فوجود الكيان الصهيوني ودوره التوسعي العدواني في فلسطين والمنطقة العربية قد أدى إلى إلحاق أفدح الأضرار بالمجتمع الفلسطيني وعلى فعالية القوى المنتجة للشعب الفلسطيني الذي يرزح نصفه تحت الاحتلال الصهيوني ونصفه الآخر شرد بشكل قسري. وأبرز العقبات التي تحول دون تطور التنمية الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين، هي الاحتلال الصهيوني ومصادرته لإمكاناتها ومواردها، وما نجم عن ذلك من ضعف وتفكك للبنية الاجتماعية والاقتصادية، ومحاولة الغاء الهوية الوطنية.

ففي التقرير الذي أعده الأمين العام للأمم المتحدة إلى الجمعية العامة في الدورة السادسة والثلاثين من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي للمنظمة الدولية بخصوص «السيادة الدائمة على الموارد الوطنية في الأراضي العربية المحتلة» والذي أخذ في الاعتبار المعلومات الواردة حتى ٣٠ أيلول ١٩٨١، أبرز (هذا التقرير) الآثار الاجتماعية ــ الاقتصادية والسياسية الضارة الناجمة عن الاحتلال، وأثر هذا الاحتلال على «عملية تنمية الدول والأراضي والشعوب العربية الواقعة تحت العدوان والاحتلال الإسرائيلي». وقد أدى الاحتلال إلى المزيد من تخلف الصناعة والزراعة في المناطق المحتلة، سواء على صعيد الإنتاج أو نمط التبادل التجاري والاستثمار ومعدلاتهما. فالمنتجات الزراعية وُجهت بحيث تقضي على المنتجات التي «تنافس منتجات اسرائيلية مماثلة وإدخال منتجات جديدة توفر المواد الخام للصناعات التجهيزية والتحويلية الإسرائيلية». أما التغييرات في الصناعة، فليس هناك أي دليل لجعل هذا القطاع «مساهماً دينامياً في عملية تنمية الأراضي المحتلة. ويبدو أن ٩١,٦٪ من الصناعات في الضفة الغربية استخدمت أقل من ٨ أشخاص مع وجود أقصى عدد في فئة

الصناعات التي تستخدم من شخصين إلى ثلاثة». وكذلك حال الصناعة إلى حد كبير في قطاع غزة[١٧].

ولقد كان من الطبيعي، بعد تمكن الصهيونية والامبريالية من تشريد الشعب الفلسطيني ومصادرة حقه في تقرير المصير فوق أرضه التاريخية، أن تتخلف التنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني.

وما زال الشعب الفلسطيني يعاني من نظم التعليم التي فرضتها السيطرة الاستعمارية على الدول العربية، وهو يحتاج، اليوم، مع نهوض شخصيته الوطنية المستقلة، إلى إقامة نظام تعليم وطني فلسطيني تحرري شامل. إلا أن تحقيقه مرتبط بتطور النضال الوطني نحو تحقيق أهدافه. ومع هذا، فثمة حاجة ماسة إلى وضع أسس هذا النظام التعليمي على المستوى الوطني الشامل، ومحاولة ممارسته في أماكن تواجد الشعب الفلسطيني المختلفة، وكجزء من العملية التحررية الثورية. وبذلك وحده يمكن أن تتم الاستجابة الجماهيرية على أسس وطنية لمثل هذا النظام التعليمي الوطني وفي مواجهة النظم والقيود والقوى التي تعيق تطبيقه.

ولقد بادر الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة وخارجها إلى تلمس ضرورة قيام نظام تعليم وطني رغم كافة العقبات. فتم إنشاء عدد من الجامعات الصغيرة في الأراضي المحتلة، وتهتم الآن م. ت. ف. في إنشاء الجامعة الفلسطينية المفتوحة. كما تولي دائرة التربية والتعليم في المنظمة اهتماماً متزايداً بالقضايا التربوية ومحو الأمية وتعليم الكبار. ويجرى كذلك، سواء من خلال المبادرات المستقلة أو عبر جهود عدد من المؤسسات الفلسطينية، الاهتمام بالثقافة الشعبية وقضايا التراث، وكذلك إيلاء الدراسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وزناً متزايداً لما لها من آثار مباشرة على الممارسة السياسية والاجتماعية والتربوية.

إلا أن كل ذلك بات يحتاج إلى برمجة وتخطيط شامل لكي تتكامل عملية النضال الوطني التحرري على مختلف الأصعدة. سيما أن الإرث التعليمي الاستعماري عمل على تشويه الشخصية الوطنية الفلسطينية. وكما يلاحظ أن البنى والهياكل التعليمية التي وضعها الاستعمار في البلدان المتخلفة، هي عقيمة «وتبتلع الموارد النادرة ولا تفرز إلا نتائج سلبية اقتصادياً واجتماعياً» ويرى ميردال وبالوغ وماند أن أنظمة التعليم في البلدان المتخلفة مصدر رئيسي لعدم المساواة الاجتماعية لكونها «الأداة الأقوى الهادفة إلى الحفاظ على التصورات والتطلعات والقيم التي ترتكز عليها جميعاً الطبقات الاجتماعية المؤثرة»، لأنها «تثبط الميل إلى الابتكار وتديم مشاكل العمل وغالباً ما تعظم هذه المشاكل». كما يرون أنها تؤدي، إذا ما استمرت دون تغيير تربوي ثوري، إلى «تبذير اجتماعي هائل». وأساس فشل أنظمة التعليم في البلاد الرأسمالية المتخلفة، أنها قائمة على قاعدة عدم المساواة الاجتماعية. رغم أن أنظمة التعليم القائمة تعلل الفئات المحرومة، دون جدوى «بأمل التدرج الاجتماعي عن طريق التعليم». كما أن هذه الأنظمة تشجع التعليم الأكاديمي المحض على حساب التعليم التقني. ولم تحاول المؤسسات الاقتصادية والإدارية القيام بجهود واضحة للحيلولة دون تفاقم آثار التبعية النابعة من هذه النظم التعليمية، بل إنها «زادتها سوءاً». وفي كثير من الأحيان، نجد أن

«أنظمة التعليم... إلى جانب وسائل الإعلام الحديثة ليست أكثر من استثمارات هائلة لترسيخ نمط استهلاك البلدان [الرأسمالية] المصنعة» بين الطبقات الاجتماعية الأكثر وفرة في البلدان المتخلفة[١٨].

الأسس الوطنية والعلمية لمحو الأمية:

ومن هناء فإن قيام النظام التعليمي الوطني الشامل للشعب الفلسطيني ينبغي أن يرتكز على أسس سياسية واجتماعية وتربوية ثورية، وتساهم في عملية التعبئة الجماهيرية وتحقيق أهداف التحرر الوطني.

ويتحمل المعنيون بتنمية التربية والتعليم لدى الشعب الفلسطيني مسؤولية علمية ووطنية، إذ تقع على عاتقهم مع القيادة السياسية في م. ت. ف. مهمة بلورة وتطوير نظام تعليم وطني متحرر من آثار النظم التعليمية الاستعمارية.

وتطوير التعليم الفلسطيني الأكاديمي والتقني والشعبي (محو الأمية وتعليم الكبار وتأهيلهم) بمقدار كونه عملاً ضرورياً من الناحية الاجتماعية، فإنه يتميز بضرورة وطنية لمحاربة سياسة التجهيل السياسية والثقافية المعادية وإبراز الشخصية الوطنية الثقافية للشعب الفلسطيني بما يمكنه من تعبئة طاقاته ورص صفوفه وتنظيمها من أجل التحرير والعودة وإقامة نظامه الاجتماعي ــ الاقتصادي والسياسي الخالي من الاضطهاد والاستغلال.

والأمية كمشكلة اجتماعية ناجمة عن تفاقم وتداخل سياسة الاضطهاد القومي والطبقي تطال أكثر الطبقات والفئات الاجتماعية الكادحة وصاحبة المصلحة الحيوية أكثر في النضال من أجل التحرير والعودة.

ومن هنا أهمية إيلاء حملة محو الأمية وتعليم الكبار ما تستحقه من جهود تربوية واجتماعية وسياسية تعبوية.

ويجب أن يتسع مفهوم الحملة الشاملة لمحو الأمية وتعليم الكبار، كجزء من التنمية الاجتماعية، ليشمل إرساء المفاهيم والأفكار والتقاليد الوطنية التحررية من أجل تحفيز النضال، وتعزيز النظم التي تؤكد على أهمية قيم العمل والتقدم الاجتماعي. كما ينبغي مناهضة التقاليد والقيم التي تدعو إلى الاستكانة للأمر الواقع ولا تحفز على العمل والنضال. لأنه كثيراً ما يكون العديد من هذه التقاليد والقيم «وليد عصور من التدهور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي التي تمرس بها المجتمع خلال فترة أو أخرى من تاريخه»[١٩].

فلا يقتصر علاج الأمية على مجرد تعليم القراءة والكتابة، بل ينبغي إعداد المجتمع وإثارة وعيه «بضرورة التغيير حتى يقوم المناخ الاجتماعي الذي يجعل للتعليم وظيفة اجتماعية ويربطه بالحياة وبمتطلباتها في مختلف المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية»[٢٠].

وعلاوة على ذلك، ينبغي الاهتمام بميول المتعلمين ومواهبهم والسعي إلى تأهيلهم مهنياً، وتطوير خبراتهم ووعيهم الاجتماعي والسياسي، ووضعهم في المكان المناسب

الذي يستطيعون فيه أن يعطوا مهنياً واجتماعياً وسياسياً وثقافياً بصورة أفضل.

فالاستثمار في الإنسان ومن أجل الإنسان هو هدف التنمية الاجتماعية التقدمية في مختلف المجالات.

ويلاحظ أن الحملات الناجحة لمحو الأمية، ارتبطت بعملية تغيير سياسي واجتماعي تحرري ثوري واستنهاض كافة طاقات المجتمع. كما جرى ربطها بقضايا المجتمع الحيوية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

ففي حملة محو الامية في كوبا، على سبيل المثال، التي كان «السبب في ظهورها نظام التعليم الوطني القاصر، والافتقار إلى الحافز من أجل التعليم، والدوام المدرسي ذو المستوى المتدني»، نجد أنه تم محو أمية مليون من الاميين في سنة واحدة نتيجة تعبئة كافة طاقات المجتمع لإنجاز هذا الهدف. وبشكل خاص تم استنفار كافة المتعلمين لكي يمحو أمية غير المتعلمين. وتم ربط موضوعات التدريس بقضايا اجتماعية واقتصادية وسياسية حيوية وراهنة. وكما صرح كاسترو عام ١٩٦١ في المؤتمر الوطني لتقييم حملة محو الأمية... «الثورة فقط هي التي تستطيع أن تغير هيكل التعليم كلية في البلاد لأنها غيرت أيضاً الهيكل السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وأنه لتناقض في القول أن نعتقد أن مستغلي الشعب ومضطهديه يهتمون بتعليمه»[١٧٠].

كما جرى في أثيوبيا في ظل الثورة، وهي البلد المتخلف، ربط موضوعات حملة محو الامية بتزويد العمال والفلاحين بالمهارات التقنية والسياسية والمعرفية اللازمة. فقد ناقشت الكتب المستخدمة «اقامة التعاونيات ومبادىء الثورة، وزراعة البن، ومواضيع زراعية عامة، وأسس الصحة الشخصية وسلامة البيئة»[١٧١]. وجرى تعبئة مختلف الطاقات الشعبية لإنجاح حملة محو الأمية من الطلاب وأساتذة الجامعات وأساتذة المدارس وموظفي الدولة وأعضاء المنظمات الجماهيرية وأفراد الجيش والشرطة.

ولا بد أن نؤكد على أهمية المحتوى السياسي لحملة محو الأمية: فوسائل الاتصال وأجهزته الحديثة غير متوفرة لدى كافة السكان؛ إذ يتطلب توفرها وجود بنى وهياكل اقتصادية واجتماعية متطورة. فمن هنا فإن وسائل الاتصال الاجتماعية والسياسية المباشرة (بالإضافة إلى استخدام الوسائل الحديثة) هي أكثر فعالية في التأثير، لكونها تعتمد الحوار المباشر وتقوم على التنظيم الجماهيري. وهي تعتمد على وجود حركة ثورية تحررية وخط جماهيري، فالإعلام إذا نظرنا إليه كجزء من التوجه والعمل السياسي الجماهيري لا يعود قاصراً على توفر وانتشار الوسائل والأجهزة الحديثة للاتصال الجماهيري. فوضع مشكلة الأمية بكافة أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ووضوح أهداف الحملة على قاعدة عمل جماهيري مخطط ومنظم من شأنه أن يؤدي إلى إنجاح الحملة.

فالإعلام لا يمكن أن يلعب دوره في حملة محو الأمية إلا إذا انطلق من قاعدة أن العنصر الحاسم في إنجاحها هم الناس الذين يقومون بتغيير وتنظيم أنفسهم في علاقات اجتماعية وسياسية وإنتاجية وثقافية جديدة.

وثمة أهمية استثنائية في ظل الظروف الاجتماعية ــ الاقتصادية والسياسية التي

يعيشها الشعب الفلسطيني، لإبراز الحاجة إلى التخطيط الشامل وليس العكس، كما يتعين التوكيد على أهمية المحتوى السياسي للتخطيط التعليمي التربوي وضرورة التمييز بين الأهداف التخطيطية الوطنية لحملة محو الأمية وبين الأهداف والبرامج التنسيقية التنفيذية.

فالتخطيط، كما يشير بتلهايم، باعتباره نشاطاً اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، هو أكبر بكثير من مجرد مجموعة من الأساليب التكنيكية، مهما تكن أهمية هذه الأساليب، فالتخطيط كنشاط يستهدف أساساً: تحديد أهداف واضحة ومنسقة وأولويات، وبعد ذلك يتم ترجمة الأهداف السياسية والاجتماعية والاقتصادية إلى خطط وبرامج اقتصادية واجتماعية وسياسية تسمح بوجود تخطيط حقيقي، وهناك هياكل أخرى «يترتب عليها ألا تتحول الخطط إلى واقع أبداً، أو يكون تأثير الخطط على الواقع محدوداً للغاية، وفي مثل هذه الحالات الأخيرة لا يكون هناك تخطيط حقيقي وانما برمجة»...[١٢١]. وعلينا أن نتجنب في حملة محو الأمية افتقاد التوجيه التخطيطي لدراسة الاحتياجات الاجتماعية والوطنية الفعلية المرتبطة بحملة محو الأمية وتعليم الكبار وترتيبها حسب الأولويات ورسم سياسات مرحلية موزعة زمنياً وذلك لكي يكون بالإمكان تنسيق وبرمجة الجهود المختلفة الجماهيرية والاعلامية والإدارية والفنية من أجل إنجاح هذه الحملة.

---

(١) د. كاظم حبيب، **مفهوم التنمية الاقتصادية**، بيروت: دار الفارابي، ١٩٨٠، ص ٢٠ ــ ٢١.

(٢) **المصدر نفسه**، ص ١٩ ــ ٢٠.

(٣) د. وروستو، **مراحل النمو الاقتصادي**، بيروت: المكتبة الاهلية، ١٩٦٠، ص ٨، ١١.

(٤) توماس سنتش، **الاقتصاد السياسي للتخلف، الجزء الثاني: قوانين التخلف وآليته الداخلية**، بيروت: دار الفارابي، ١٩٧٨، ص ٩ ــ ١١، ٢٠ ــ ٢١، ٢٤.

(٥) . ايفانوف، **حول نظرية البلدان الغنية والفقيرة**، دمشق: دار الجماهير العربية، ١٩٧٤، ص ٢٠ ــ ٢٢، ٢٥.

(٦) غونار ميردال، **نقد الفقر**، دمشق: وزارة الثقافة والارشاد القومي، ١٩٨٠، ص ٩٣، ٩٩ ــ ١٠١.

(٧) بول باران، **الاقتصاد السياسي للتنمية**، بيروت: دار الحقيقة، ١٩٧١، ص ٢٠٤، ٢٠٩، ٢١٢ ــ ٢١٣.

(٨) سنتش، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٧ ــ ٥٠.

(٩) باران، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٠٤، ٢٠٩، ٢١٢ ــ ٢١٣.

(١٠) **المصدر نفسه**، ص ٦٦ ــ ٦٧.

(١١) موريس دوب، **التنمية الاقتصادية والدول النامية**، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦٦، ص ٢٦ ــ ٢٨.

(١٢) باران، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٧.

(١٣) ميردال، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢١٦.

(١٤) اوسكار لانجة، **الاقتصاد السياسي**، بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٣، ص ٢٤.

(١٥) شارل بتلهايم، **التخطيط والتنمية**، القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٨، ص ٥٨ ــ ٥٩.

(١٦) باران، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٦.

(١٧) **تقرير الأمين العام للجمعية العمومية للأمم المتحدة عن السيادة الدائمة على الموارد الوطنية في الأراضي العربية المحتلة**، الدورة السادسة والثلاثون، ١٠/١١/١٩٨١، ص ١٦ ــ ١٨.

(١٨) د. جورج قرم، **التبعية الاقتصادية**، بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٠، ص ١٢٠ ــ ١٢٢.

(١٩) محمد زكي شافعي، **مدى ارتباط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية**، الهيئة المركزية للتخطيط في المملكة العربية السعودية، ١٩٧٢، ص ٥.

(٢٠) هاشم أبو زيد، «المشروعات القطاعية ودورها في الربط بين برامج محو الأمية وخطط

التنمية الشاملة، في **محو الأمية وخطط التنمية الشاملة**، بغداد: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار)، ١٩٨١، ص ٩١.

(٢١) ابيل بريتو موراليس (وزير التربية في كوبا)، «حملة محو الأمية في كوبا»، **الثقافة العالمية** (الكويت)، العدد الاول، تشرين الثاني ١٩٨١، ص ١٢٩، ١٣٢، ١٣٩.

(٢٢) خوان هيرناندز منشاور، «تعليم الجماهير الاثيوبية وثبة أساسية لتحقيق التطور»، **القارات الثلاث** (الطبعة العربية)، العدد ٨١، ١٩٨٢، ص ٥٠ــ٥١.

(٢٣) بتلهايم، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٤ــ١٥.

النشاط التربوي الفلسطيني في لبنان
عشية حرب حزيران ١٩٨٢

اعداد: نبيل بدران

ارتبط اسم منظمة التحرير في لبنان قبل حرب ١٩٨٢ بالعديد من النشاطات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية الملازمة للنشاط السياسي والعسكري، فأخذت تتوضح للمراقب الخارجي صيرورة شمولية العمل التعبوي والبنائي للشعب الفلسطيني في لبنان، كنموذج لعلاقة مؤسسات منظمة التحرير مع الشعب الفلسطيني عامة.

ويهدف البحث الحالي الى عرض جانب من هذا النشاط الاجتماعي وهو النشاط التربوي، وتحليل ظروف نشوئه، وتقويم مستوى تأثيره على الوضع الاجتماعي العام، وأخيراً تحليل مستوى الادراك الجماعي لمسار العملية التربوية. ولكن قبل الشروع في عملية العرض والتحليل، لا بد من تحديد المفهوم العام والخاص لتعبير «التربية» لتعليل منهجية البحث الحالي.

شاع في المدة الأخيرة التحديد التالي للتربية **عملية تنشئة الفرد وتطوير قيمه ومسلكه وكفاءاته للمساهمة في الجهد العام للارتقاء بالوضع الذاتي والجماعي.** وحسب المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، التربية عملية سلوكية واجتماعية غايتها القصوى الإنسان وخير المجتمع وخير الإنسانية جمعاء[١]. فلهذا لا تقف التربية عند حدود محددة، فإنها مستمرة طوال الحياة، بل هي جزء من الحياة الحديثة المتسارعة التطور. كما أن عملية التنشئة وتطوير كل من القيم والمسلك والكفاءات ترتبط جميعها بأهداف المجتمع وتصوره لمستقبله. وتتولى السلطة الاجتماعية ــ السياسية توجيه التربية بشكل مباشر أو غير مباشر. ولذا فمن المستحيل أن تكون عملية التربية غير هادفة.

ومن الناحية المنهجية تكون عملية التربية نظامية أو غير نظامية، مدرسية أو لا مدرسية. فكل وسائط توصيل المعرفة أو التأثير على مسلك الفرد هي جزء من عملية التربية ولكنها تختلف من ناحية الأسلوب. لذا سينحصر موضوع البحث الراهن بالتربية النظامية بشكليها المدرسي واللامدرسي، تاركاً جانباً، التربية غير النظامية.

أولاً: النشاطات التربوية

١ ــ رياض الأطفال: توضحت مبكراً ضرورة انشاء رياض الأطفال، لاستقبال الأطفال قبل سن الانتساب للمدرسة الابتدائية (عمر ست سنوات). فالنظام التربوي لوكالة الغوث لا يشمل مرحلة ماقبل المدرسة، انسجاماً مع الوضع السائد في الأقطار العربية المضيفة. فلقد نظرت وكالة الغوث الى هذا النشاط كجزء من النشاط الاجتماعي، وربطت فتح رياض الأطفال بورود مساعدات خاصة. وكانت مثل هذه المساعدات ترد في الماضي، الا أنها تلاشت في السنوات العشر الأخيرة، مما جعل وكالة الغوث تقلص عدد الرياض.

وبالمقابل، ارتفع مستوى الوعي التربوي لدى الشعب الفلسطيني عامة والأفراد خاصة، لضرورة انشاء رياض الأطفال، لأهمية هذه الرياض لتنشئة الطفل واعداده للحياة المدرسية. كما ازدادت أهمية هذه الرياض مع دخول المزيد من النساء المتزوجات حقلي العمل المأجور والنشاط العام.

قامت جمعية انعاش المخيم الفلسطيني بانشاء أول روضة، ثم تتالى انشاء الجمعيات والرياض، كما أخذ الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية ومؤسسة الشؤون الاجتماعية يوليان اهتماماً خاصاً برياض الأطفال. وانعكس هذا الاهتمام أيضاً على القطاع الاجتماعي في التنظيمات السياسية، فأخذ يعطي أولية لإنشاء الرياض. وفي نيسان ١٩٨٢، بلغ عدد الرياض في لبنان ٤٤ روضة ضمت ٢٨٦٢ طفلاً، ويتولى أمرها ٢٦ مشرفة و١٣٣ مربية(٢).

وأولى قسم التخطيط التربوي في مركز التخطيط الفلسطيني منذ عام ١٩٧٣ اهتماماً خاصاً برياض الأطفال، فساهم في الدعوة لإنشاء رياض الأطفال، ونظم دورات تدريبية خلال الخدمة للمربيات، كما شجع عملية التنسيق بين الجمعيات المختلفة.

وبعد قرار المجلس الوطني الخامس عشر (نيسان ١٩٨١)، بدعم رياض الأطفال، وجعل مرحلة ماقبل المدرسة جزءاً من نظام تربوي فلسطيني، أخذت دائرة التربية في منظمة التحرير الفلسطينية هذه المسؤولية على عاتقها، فتولت دفع رواتب معلمات رياض الأطفال التابعة للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية. كما أخذت الدائرة تدرس أسلوب دعم الرياض العائدة الى المؤسسات المختلفة، وسبل الوصول الى تعميم الرياض كجزء من نظام تربوي. وأعطت الدائرة أهمية خاصة للخطوات المطلوبة لتعزيز رسالة معلمة الروضة ومهنتها، وذلك من خلال تثبيت الوظائف في مرحلة ماقبل المدرسة، وادخال سلم رواتب وأجور، وأخيراً العمل السريع على انشاء نظام لإعداد المعلمات خلال الخدمة، على أمل انشاء معهد لاعداد معلمات رياض الأطفال قبل الخدمة، في المستقبل.

ومن ضمن الاعداد لإنشاء مركز لتدريب معلمات رياض الأطفال، خلال الخدمة، قامت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بأعتماد المشروع المقدم من دائرة التربية، وقررت المشاركة في تكاليفه، فخصصت له لعامي ١٩٨٢ و١٩٨٣ مبلغ ١٢٠ ألف دولار. وكان من المتوقع افتتاح المركز في أول صيف ١٩٨٢، وتوليه مباشرة عدد من الدورات التدريبية.

٢ ــ المدارس الثانوية: كان التعليم الثانوي يمثل دوماً معضلة كبيرة لمجموع الفلسطينيين في لبنان، وبالتحديد للطبقة الكادحة، حيث أن نظام التعليم المطبق في وكالة الغوث لا يحتوي على المرحلة الثانوية العليا. وعموماً ينتقل الطالب بعد الشهادة المتوسطة الى المدارس الثانوية الرسمية. غير أن عدد هذه المدارس في لبنان محدود جداً، مما أفرز طغيان قطاع التعليم الثانوي الاهلي، الذي يفرض رسوماً مرتفعة. بحيث أن المساعدة المقدمة من وكالة الغوث وقدرها ٢٢٥ ل.ل. لا تكفي ثمن الكتب، ولا تمثل عشر الرسم السنوي المفروض.

وفي الماضي، نجحت المساعي بانشاء مدرسة ثانوية مجانية للذكور في ضاحية برج البراجنة قرب بيروت، وذلك كهبة من السعودية. وقدمت هذه المدرسة خدمات كبيرة للشعب الفلسطيني. كما ساعد انتشار المدارس الليلية، خصوصاً تلك التي كانت تعد لامتحانات التوجيهية المصرية، في توفير المجال للالتحاق بالتعليم الثانوي، مما قلص حتى أوائل السبعينات حجم مشكلة التعليم الثانوي للفلسطينيين. ولكن مع فرض الدولة اللبنانية لالزامية حصول اللبنانيين على شهادة الثانوية العامة اللبنانية للانتساب الى الجامعات، تقلص عدد المدارس الليلية المعدة لشهادات غير لبنانية. ثم تلاشت هذه الظاهرة مع استمرار الحرب الأهلية.

ومع ارتفاع الرسوم المدرسية واستمرار التوتر الامني، أخذت تظهر أزمة التعليم الثانوي في الوسط الفلسطيني. فانشئت أول مدرسة ثانوية بدعم مباشر من منظمة التحرير، في مخيم تل الزعتر في شباط ١٩٧٦، أي خلال حصار مخيم تل الزعتر. فمارست هذه المدرسة نشاطها لبضعة أشهر ثم توقفت مع اشتداد القصف واحتدام المعارك. ثم تلاشت هذه المدرسة مع سقوط المخيم.

الا أن مبدأ انشاء ثانويات فلسطينية تعزز لدى الرأي العام الفلسطيني، كما أن القيادة الفلسطينية اقتنعت بهذا المبدأ، كتعبير عن الالتزام الاجتماعي تجاه الجماهير، وكعامل في تعزيز صمودها، وأخيراً، وأساساً، كواجب نحو اعداد الأجيال الصاعدة. فتم انشاء أول مدرسة ثانوية تابعة لدائرة التربية في عام ١٩٧٧ في مدينة طرابلس. ثم تسارع انشاء المدارس الثانوية في بعلبك وثعلبايا وصيدا. ومن الجدير ذكره أن جميع هذه المدارس مختلطة. ويعطي الجدول الأول صورة تفصيلية عن عدد الطلاب في هذه المدارس.

وأما في منطقة صور، فلقد إرتؤي تأجيل انشاء مدرسة ثانوية واعتماد أسلوب دفع الرسوم المدرسية للطلاب. وهكذا بلغ مجموع الرسوم المدفوعة في منطقة صور في العام الدراسي ١٩٨١/١٩٨٢، نحو ٦٥٠ ألف ل.ل.

بالرغم من وجود ظواهر سلبية كانت تؤثر على مسيرة المدارس الثانوية التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية، وأهم هذه الظواهر كون كل من مدرسة ثعلبايا وصيدا ليليتين، فإن وجود هذه المدارس، ثبّت مبدأ ضرورة التزام منظمة التحرير بشكل مباشر أو غير مباشر بتوفير التعليم الثانوي للشباب الفلسطيني، وخصوصاً توفير فرص متساوية للجنسين للارتقاء التعليمي والتخصص الجامعي لاحقاً. وعموماً، وان اتبعت المدارس الثانوية نهجاً تقليدياً، أي التركيز على التعليم الأكاديمي التلقيني، فإن وجودها

الجدول الأول

عدد الطلاب في المدارس الثانوية التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية في العام الدراسي ١٩٨١/ ١٩٨٢

المدرسة	ذكور	اناث	المجموع
طرابلس	١٥٧	١٤٨	٣٠٥
بعلبك	٩٦	٥٤	١٥٠
ثعلبايا	٤٨	٢٧	٧٥
صيدا	٤٠٦	٣٣٨	٧٤٤
المجموع العام	٧٠٧	٥٦٨	١٢٧٤

المصدر: منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة التربية والتعليم العالي: احصاءات داخلية.

ونموها في مناخ حيوي متفاعل يطرح الاحتياجات والأهداف من التعليم الثانوي والتعليم عامة، فيضمن مثل هذا المناخ تطويراً نوعياً ملائماً لهذه المدارس الثانوية وغيرها.

٣ ــ التحضير للحملة الشاملة لمحو الأمية في لبنان: جاءت حرب حزيران ١٩٨٢، بينما كان التحضير لحملة محو الأمية على الساحة الفلسطينية في لبنان قائماً على قدم وساق. ففي اليوم نفسه الذي بدأت فيه الدورة التدريبية للقيادات الشعبية ٤ ــ ٩ حزيران (يونيو)، بدأ العدوان الصهيوني. وبقيت الدورة مستمرة حتى يوم الاثنين ٧ حزيران (يونيو)، ثم توقفت نتيجة اضطرار عدد كبير من المندوبين للعودة الى مناطقهم.

كانت هذه الدورة تهدف الى اعداد مندوبي المنظمات الجماهيرية في المناطق للاشتراك الفعال في مجالس المناطق والنشاطات المتعلقة بحملة محو الأمية، ولوعي ضرورة التنسيق بين حملة محو الأمية والنشاطات التنموية المختلفة. وهذه الدورة هي فاتحة سلسلة الدورات والندوات المرتبطة مباشرة بالاعداد لاعلان الحملة في ١٩٨٣/١/١:

١ ــ الحلقة الدراسية للقيادات الشعبية حزيران (يونيو) ١٩٨٢.

٢ ــ حلقة انتاج المواد التعليمية حزيران (يونيو) ١٩٨٢.

٣ ــ الدورة التدريبية للمشرفين التربويين تموز (يوليو) ١٩٨٢.

٤ ــ الدورات التدريبية المركزة لاعداد المنسقين (المعلمين) تموز (يوليو) ــ آب (أغسطس) ١٩٨٢. (٨ دورات).

.. الحلقات والندوات هي جزء من المشروع المشترك بين منظمة التحرير الفلسطينية والجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

وكانت ٦ حلقات ودورات التدريب تمثل جانباً من الإعداد لبدء حملة محو الأمية، بينما كانت هناك مهمات أخرى مثل اعداد هيكلية الأجهزة الاشرافية والفنية والتنفيذية وفي الوقت المناسب، وكذلك اعداد وتنفيذ المواد التعليمية، وأخيراً توفير الصفوف

الجدول الثاني

فترات حملة محو الأمية في لبنان وعدد الدارسين حسب المراحل وعدد الصفوف والمنسقين والمشرفين التربويين

	الفترة	الدارسون حسب المراحل: الأساس	التكميل	المتابعة	المجموع	الصفوف	المنسقون (معلمون)	المشرفون التربويون
١	٨٢/١ ــ ٨٢/١٢	٨٠٠	٨٠٠		١٦٠٠	٨٠	٨٠	٤
٢	٨٢/١ ــ ٨٣/٧	٤٠٠٠	٥٨٥٠	٨٠٠	١٠٦٠٠	٥٣٠	٥٣٠	٢٦
٣	٨٣/٨ ــ ٨٤/٣	٤٠٠٠	٩٠٠٠	٥٨٠٠	١٨٨٠٠	٩٤٠	٩٤٠	٤٥
٤	٨٤/٤ ــ ٨٤/١٠		٤٠٠٠	٩٠٠٠	١٣٠٠٠	٦٥٠	٦٥٠	٣٢
٥	٨٤/١١ ــ ٨٥/٥	٤٠٠٠	٤٣٧٠	٤٠٠٠	١٢٣٧٠	٦١٨	٦١٨	٣٠
٦	٨٥/٦ ــ ٨٥/١٢		٤٠٠٠	٤٣٧٠	٨٣٧٠	٤١٨	٤١٨	٢٠
٧	٨٦/١ ــ ٨٦/٧			٤٠٠٠	٤٠٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٩
	الاجمال	١٢٨٠٠	٢٧٩٧٠	٢٧٩٧٠				

المصدر: منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة التربية والتعليم العالي: **مشروع الخطة الفلسطينية الشاملة لمحو الأمية وتعليم الكبار، الخطة التنفيذية في لبنان**، بيروت ١٩٨٢، ص ٢٤.

والتجهيزات اللازمة.

وفي نطاق اعداد المواد التعليمية، أعطي اهتمام خاص باعداد مواد تترجم الخبرات الحديثة في تعليم الكبار، والتحرر تماماً من مناهج وأساليب التعليم المستقاة من التعليم الابتدائي.

كان لا بد من وضع خطة متعددة الجوانب، لأن الوصول الى تعليم ٢٨ ألف أمي وشبه أمي خلال خمس سنوات (الجدول الثاني)، يتطلب، على ضوء الأهداف المحددة، توفير امكانيات مادية وتعبوية مختلفة، يصعب تجنيدها دون التخطيط المتكامل والجيد، وخصوصاً أن هذه الأهداف انبثقت من مستوى الوعي لدور محو الأمية وتعليم الكبار في التطوير الاجتماعي، ومن التجارب المحلية والعالمية لأساليب مواجهة ظاهرة الأمية.

لقد برهنت النشاطات الجزئية والمحددة في نطاق محو الأمية عن فشل مثل هذا الاسلوب. وبالمقابل، أظهرت تجربة محو الأمية في مؤسسة صامد نجاح أسلوب المواجهة الشاملة، الذي يعطي أهمية ثقافية واجتماعية واقتصادية قصوى لعملية محو الامية وربطها باختياجات المجتمع والمؤسسة. وهذا ما استدعى اتباع الأسلوب العلمي في التخطيط والتنفيذ والتقويم.

شارك الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار مع دائرة التربية والتعليم العالي في منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسسة صامد في الاشراف على هذه التجربة ودعمها مادياً ومعنوياً. وخلال تنفيذ الحملة في مؤسسة صامد، تولدت قناعة بضرورة تنفيذ حملة شاملة على مستوى الساحة الفلسطينية في لبنان. وهكذا أصدرت اللجنة التنفيذية

لمنظمة التحرير الفلسطينية قراراً بانشاء لجنة عليا لمحو الأمية في لبنان (تشرين الثاني ــ نوفمبر ١٩٨٠). كما أصدرت اللجنة التنفيذية، لاحقاً، قراراً بانشاء ادارة محو الأمية وتعليم الكبار في دائرة التربية والتعليم العالي.

وفي هذا المناخ الايجابي، أخذت اللجنة العليا تعد لمؤتمر وطني لمناقشة واقرار أسس الحملة الشاملة. ونتيجة الوضع الأمني في لبنان خلال ربيع عام ١٩٨١، تم تأجيل المؤتمر من حزيران (يونيو) ١٩٨١ الى أيلول (سبتمبر) ١٩٨٢. على أن يعقد على شكل ندوة. وعقدت هذه الندوة في بيروت من ١٢ الى ١٤ أيلول (سبتمبر) ١٩٨٢ باسم «الندوة المركزية الأولى لحملة محو الأمية في لبنان». وشارك في الندوة مندوبون عن منظمات شعبية ومهنية فلسطينية، وكذلك مندوبون عن منظمات متخصصة عربية وعالمية، الى جانب عدد من المربين والاختصاصيين. وجاءت مداولات الندوة ونتائجها دعماً لمبدأ الحملة الشاملة لمحو الأمية. كما أكدت على وجود ارادة جماعية، تصر على انجاح مثل هذه الحملة.

وبعد ندوة بيروت، تحولت اللجنة العليا لمحو الأمية في لبنان الى المجلس الأعلى لمحو الأمية وتعليم الكبار، على أن تلحق به مجالس اقليمية ومجالس محلية، تكون جميعها الهرم الاشرافي على مستوى الانتشار الفلسطيني. وعقد المجلس الأعلى لمحو الأمية وتعليم الكبار اجتماعين، الأول في دمشق في كانون الثاني (يناير) ١٩٨٢ والثاني في بيروت في أيار (مايو) ١٩٨٢، وأقر خلال هذين الاجتماعين مشروعي النظام الأساسي للحملة والنظام الداخلي للمجلس.

٤ ــ التعليم والتدريب المهني: يعود الاهتمام بالتدريب المهني، أو بالأحرى بالتأهيل المهني، الى أكثر من عشر سنوات خلت، كجزء من النشاط الاجتماعي مع المرأة. لكن تطور المهمات الانتاجية والاجتماعية والادارية، أبرز بدوره الحاجة لاعداد القوى العاملة بمستوياتها المختلفة لزيادة الانتاجية من جهة، وتطوير مستوى العمل من جهة أخرى.

قامت اللجنة العلمية بانشاء مدرسة مهنية عام ١٩٧٣، تخرج عمالاً مهرة في فروع الميكانيك والحدادة والالكترونيك. وتخرجت فعلاً من هذه المدرسة عدة أفواج من العمال المهرة.

وبعد تأمين التمويل عبر الاتفاقية الفنية بين منظمة التحرير الفلسطينية ومكتب العمل العربي، كان من المتوقع افتتاح مركز لإعداد التقنيين خلال عام ١٩٨٣، وهو مركز يهدف الى اعداد الكوادر الوسطى في الصناعة. والأهمية التربوية ــ الاجتماعية للمشروع، أنه يتيح المجال لعمال مهرة ومن أعمار مختلفة وفي حال استيفاء شروط الانتساب، لاكمال تخصصهم التقني.

كما أخذت مؤسسة صامد تعنى بدورها بالتدريب المهني، فانشات مركزاً تدريبياً لصناعة الثياب، وأخذت تدرس المهن والامكانيات لانشاء المزيد من مراكز التدريب خلال الخدمة. واضافة الى الحاجة الماسة لمستويات المهارة، كانت مؤسسة صامد تركز أيضاً على مبدأ حق العامل وواجبه في التطور المهني، وهكذا تبلور أسلوبان للنشاط:

□ أسلوب للتدريب خلال الخدمة، يأخذ شكل دورات متتالية توصل العامل الى مستوى عامل ماهر أو، لاحقاً، الى مستوى تقني، على أن يتم، بشكل متواز مع هذه الدورات،

تنظيم برامج المستوى التعليمي، التي تؤهل العامل للانتساب الى دورات مهنية أعلى.
□ أسلوب للتدريب قبل الخدمة، وبالتحديد للأجيال الصاعدة، وذلك لاعداد العمال نصف المهرة أو المهرة، ويكون هذا التدريب متوسط الأمد وطويل الأمد.

ولقد تأكدت، عموماً، ضرورة تحديد أهداف واضحة لدورات التدريب المهني، واعداد برامج ومناهج مدروسة تترجم فعلياً الأهداف المرسومة. ولقد أخذت الاحتياجات الفعلية والنشاطات المختلفة، وكذلك أخذت تطلعات المتدربين لتأمين عمل ولضمان الترقي الوظيفي، تضغط جميعها بهذا الاتجاه. واجتاحت موجة المطالبات والتطلعات هذه برامج تأهيل المرأة، والدعوة الى تطوير البرامج التقليدية، وادخال برامج جديدة، وفتح باب الانتساب أمامها لعديد من الدورات والمهن الخاصة بالرجل. ولذا شهدت الفترة الأخيرة نقاشاً واسعاً حول الخطوات المطلوبة بهذا الخصوص. وجاءت الحرب الأخيرة ونتائجها لتؤكد ضرورة التوجه الكثيف نحو تأهيل المرأة للعمل.

٥ ــ **التعليم العالي**: بعد تعيين الدكتور ابراهيم أبو لغد عميداً للجامعة الفلسطينية المفتوحة، أخذ الاعداد لهذه الجامعة منحى جديداً، حيث بدأ العمل لتعيين كادر الجامعة وللترخيص لها من أحد الأقطار العربية، وفتح فروع في مناطق الشتات الفلسطيني. وكان من المحتمل أن يتلمس التجمع الفلسطيني في لبنان باكراً أثر هذه الجامعة. ومن المعروف أن أحد الاهداف الأساسية للجامعة هو تطوير كفاءة العاملين في المجالات المختلفة داخل القطاع العام الفلسطيني. وذلك بهدف بلورة رؤية واحدة وزيادة الفعالية والانتاجية.

٦ ــ **نشاطات تربوية أخرى**: قد تدخل التنمية الإدارية في نطاق التدريب المهني، ولكن حُرص على فصلهما من أجل ابراز الاهتمام الخاص بتنمية الكوادر في القطاعات المختلفة. وقد تولى المعهد الفلسطيني للتنمية الإدارية تنظيم دورات ادارية عامة ومتخصصة تصل الى الكوادر في القطاعات المختلفة. فالى جانب الأثر المباشر المرتقب في رفع الكفاءة الإدارية الفردية والجماعية، ساهم المعهد، أيضاً، في تنمية الوعي للتطوير الذاتي والتخصص العلمي والمهني. ولا ننسى، أخيراً، النشاطات الشبيبية المختلفة، والتي أن شهدت تعثرات مختلفة، إذا كانت تسعى جاهدة لايجاد الصيغة التربوية الملائمة؛ واستطاع بعض المنظمات الشبيبية تحديد المسار التربوي السليم، وبدأ يبني على أساسه الكادر الشبيبي.

ثانياً: المفاهيم المتبلورة من النشاطات التربوية المختلفة

تميز النشاط التربوي في الحقبة الأخيرة، بارتكازه على حلقات فكرية مزدوجة التمثيل، تخصصية وشعبية، وذلك لتحديد الأسس والمهمات التربوية المطلوبة. فالى جانب الوضوح التربوي المحقق عبر هذه الحلقات، فانها أيضاً ساهمت في توضيح المعطيات والأسس الاجتماعية. وسنعرض في مايلي المفاهيم التربوية والاجتماعية المختلفة الصادرة عن عدد من هذه الحلقات، وتحليل العلاقة فيما بينها، لاستشفاف مستوى الترابط والتكامل بين مجموع المفاهيم المعروضة:

□ خلال الندوة الأولى حول رياض الأطفال (بيروت: نيسان (أبريل) ١٩٨٢)[٣]، اتفق

المجتمعون من مختلف المؤسسات التربوية والاجتماعية على أن الأهداف العامة لرياض الأطفال الفلسطينية هي:

١. ــ مساعدة الطفل على النمو الصحيح الجسدي والعقلي والاجتماعي والنفسي والتنشئة الوطنية.

٢. ــ تنمية مهارات الطفل من خلال البيئة التي يعيش فيها.

٣. ــ مساعدة المرأة الأم بتوفير فرص العمل أمامها كي تساهم في الانتاج الى جانب الرجل».

ويتضح من هذه الأهداف العامة التركيز على العامل الاجتماعي كموجه لعملية التربية.

□ وبالرغم من الارتكاز الى أسس استراتيجية المواجهة الشاملة لمحو الأمية المعتمدة في الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار، لبلورة أسس الحملة الفلسطينية، الا أن هذا الارتكاز جاء مثيراً لحوار معمق على مستوى اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني لحملة محو الأمية، وعلى مستوى الندوة المركزية الأولى لحملة محو الأمية الفلسطينية. ومن هنا، فالأسس والأهداف المعتمدة هي مفاهيم وتطلعات جماعية تعبر عن مستوى الوعي وتحدد اتجاه ارادة العمل.

□ والأسس التي استندت اليها الحملة هي:

١. ــ اعتماد المفهوم الحضاري للأمية بأبعاده الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وتحقيق مضامينه الوطنية الوظيفية في الحياة، أساساً للحملة الشاملة لمحو الأمية.

٢. ــ اعتماد المواجهة الفلسطينية لمشكلة محو الأمية، بحيث يتم تنظيم حملة شاملة متكاملة مع جهود التنمية والنضال، للقضاء عليها.

٣. ــ اتخاذ القرار السياسي من أعلى المستويات تجسيداً للارادة الشعبية في سبيل تجنيد كامل الطاقات المعنوية والمادية كافة.

٤. ــ توجيه الجهود الشعبية وتوظيفها في حركة عون ذاتي في الحملة.

٥. ــ تحقيق التكامل بين التعليم النظامي وغير النظامي واللانظامي أساساً، تقوم عليه عملية تعليم الكبار ومنطلقاً لمتابعة التعليم المستمر.

٦. ــ سد منابع الأمية بتطبيق الزامية التعليم الابتدائي وتجويده، وذلك بالتعاون مع الأطر المختلفة لمواجهة جميع التحديات المستجدة التي تقف عائقاً دون ذلك.

٧. ــ الأخذ بالأسلوب العلمي في مواجهة مشكلة الأمية واعتماد أساليب التخطيط أساساً لكل نشاط.

٨. ــ تأكيد أهمية المتابعة والتقويم المستمرين لكل المراحل والخطوات، بحيث يمكن تعزيز ما يتحقق من ايجابيات وتجنب ما يظهر من سلبيات.

٩. ــ اعتبار الحملة الشاملة لمحو الأمية تجربة رائدة ــ فلسطينياً ــ ذات بعد وطني قومي وحضاري، والعمل على توظيف ما أمكن من الطاقات العربية والدولية والصديقة والاستفادة من تجاربها في هذا المجال.

١٠. ــ توظيف الحوافز المعنوية والاجتماعية والمادية في عملية المواجهة

الشاملة».

□ أما أهداف الحملة الشاملة لمحو الأمية فقد تحددت كما يلي:

«١ ــ تحقيق محو أمية (وشبه أمية) للأفراد على اختلاف فئاتهم العمرية في ضوء الامكانات المتاحة وايصالهم الى الحد الأدنى المطلوب بالنسبة الى:

«(أ) امتلاك المهارات الأساسية في القراءة والكتابة والرياضيات.

«(ب) تعزيز قدرة الفرد على توظيف هذه المهارات والمفاهيم في تطوير حياته الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.

«(ج) اكتساب المفاهيم العامة وطرائق البحث البسيطة وأساليب التفكير المعرفية المختلفة.

«٢ ــ تعزيز القدرة على توظيف كل هذه المكتسبات في تنمية الشخصية المتكاملة المتوازنة وفي تطوير الحياة الشخصية على الصعيد الثقافي والاجتماعي والنضالي والاقتصادي، في اتجاه تكوين القيم والاتجاهات وتطويرها لتنسجم مع أهداف المجتمع العربي والمجتمع الفلسطيني القائمة والمستقبلية»[٤].

«ومن الواجب تحديد الالتزامات الأساسية للجامعة الفلسطينية التي تستجيب لخبرات الشعب الفلسطيني، وللفلسطينيين كجزء لا يتجزأ من المجتمع العربي القومي، وللفلسطينيين في اطار العالم المعاصر. وبهذا المعنى فان فلسفة الجامعة الفلسطينية المفتوحة لا بد أن تكون بالضرورة مستمدة من نطاق ثلاثة أطر: الفلسطيني والعربي والعالمي. وكل اطار من هذه الاطر يسهم في التوجه الأساسي للجامعة الفلسطينية المفتوحة.

«ويجب النظر الى الجامعة الفلسطينية باعتبارها مؤسسة للتعليم العالي لا بد أن تخدم التجمع الفلسطيني كما هو موجود اليوم، وهو تجمع له مجموعة خاصة جداً من القيم والالتزامات وطموحات المستقبل.

«كما يجب تصور الجامعة الفلسطينية المفتوحة باعتبارها جامعة عربية فلسطينية. فبينما تستهدف تلبية حاجات الشعب الفلسطيني والمجتمع الفلسطيني، فانها، انطلاقاً من هويتها القومية الشاملة، لا بد من أن تكون بالقدر نفسه مؤسسة عربية للتعليم العالي...»[٥].

□ ومن وجهة أخرى، فقد أدى الحوار خلال الندوة الأولى حول التعليم والتأهيل المهني[٦] الى تبني بعض التوصيات. وتعود أهميتها الى المشاركين في الندوة من ممثلي مؤسسات تربوية واقتصادية واجتماعية، وما عبروا عنه من وعي تربوي واجتماعي، واحساس بضرورة الانطلاق في العمل التربوي من مفاهيم متكاملة وجديدة. وهذه التوصيات هي:

«(أ) اعداد لجنة تنسيق لبحث احتياجات الثورة الفلسطينية خصوصاً، والمجتمع الفلسطيني عموماً، لمختلف الخبرات والمهارات، والسعي لتأمينها في مدارس منتظمة، أو بالتعاون مع مؤسسات قائمة.

«(ب) اقتراح بتأليف لجنة خاصة تقوم بدراسة ميدانية تشمل:

«● القيام بعملية مسح ميداني يتم على إثرها تحديد الاحتياجات التدريبية من

حيث مجالات التدريب والاعداد البشري اللازم.

● القيام بعملية مسح أخرى تشمل المراكز التدريبية والتعليمية المتاحة والقائمة في المجال المهني، ومعرفة طاقاتها وقدراتها، وتحديد الاحتياجات الفعلية للتدريب والتعليم المهني في ضوء هاتين الدراستين.

□ وأدى كل من الحوار والاستقصاءات المختلفة في اطار دراسة الجدوى للجامعة الفلسطينية المفتوحة الى بلورة العديد من المفاهيم أيضاً وسنذكر بالتحديد المفاهيم الاجتماعية المبلورة، أما المفاهيم التربوية فلا حاجة لذكرها، كونها موضحة ضمنياً من خلال تعبير الجامعة المفتوحة، والذي يمثل أسلوباً متقدماً في توصيل المعرفة. وردت هذه المفاهيم الاجتماعية وبشكل واضح في فقرة «وقائع وقيم والتزامات» من دراسة الجدوى:

«(ج) ادخال برامج العمل اليدوي في المدارس الفلسطينية من المرحلة الأساسية صعوداً الى كل المراحل الأخرى».

يتبين لنا من مضمون مجموع هذه المفاهيم ومقارنتها ببعضها، أن التفكير التربوي الاجتماعي الفلسطيني:

(أ) يرتكز على ضرورة ربط المشاريع التربوية باحتياجات المجتمع الفلسطيني المناضل؛ فمع اعطاء أهداف واضحة للمشاريع التربوية، يسهل رفع تنفيذ كفاءة تنفيذ هذه المشاريع وتوضيح المخرجات.

(ب) ينشد الترابط بين النشاطات التربوية المختلفة، بحيث يظهر تدريجياً نظام تربوي يراعي احتياجات المجتمع من تنشئة اجتماعية واعداد ثقافي ومهني.

(ج) يصر على اعتماد سياسة واضحة لتعليم الكبار بما فيها محو الأمية، كحق للفرد بالتطور التعليمي والمهني، وكضرورة اجتماعية ــ اقتصادية لرفع مستوى الكفاءة الاجتماعية، وهكذا رفع مستوى التعبئة العامة لتحقيق الأهداف الوطنية.

(د) يؤكد على ضرورة اتباع المنهج العلمي (تخطيط ــ برمجة ــ تنفيذ ــ تقويم) لتنفيذ المشاريع والنشاطات التربوية المختلفة، بهدف تحقيق ترابطها مع احتياجات المجتمع، وبنائها التدريجي لنظام تربوي حديث، وانفتاحها على جميع الفئات العمرية. واتباع هذا المنهج أمر ضروري لانه يجعل كل استثمار تربوي محور بناء مستقبلي، وكذلك مجال تفكير وحوار لتطوير التفكير التربوي العام والخاص.

---

(١) **استراتيجية تطوير التربية**، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ١٩٧٩، ص ٢٢٠.

(٢) مجدولين خلف (مراجعة)، **وضع رياض الاطفال الفلسطينية في لبنان**، نيسان ١٩٨٢، دراسة غير منشورة لدائرة التربية والتعليم العالي، م.ت.ف، جدول رقم ٨.

(٣) زينب الغنيمي «ندوة حول رياض الاطفال»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٢٦، أيار (مايو) ١٩٨٢، ص ١٧٢ ــ ١٧٤.

(٤) **مشروع الخطة الفلسطينية الشاملة لمحو الامية وتعليم الكبار (الخطة التنفيذية في لبنان)** دائرة التربية والتعليم العالي: منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت ١٩٨٢، ص٢ ــ ٣.

(٥) **الجامعة الفلسطينية المفتوحة**، آذار (مارس) ١٩٨٢، المجلس الاعلى للتربية والثقافة والعلوم: منظمة التحرير الفلسطينية، ص ٣٤ ــ ٣٥، النسخة الاصلية باللغة الانكليزية وصادرة عن منظمة اليونيسكو، أيلول (سبتمبر)

١٩٨٠.
(٦) سامي جربوع، (مراجعة) «الندوة الفلسطينية الاولى حول التعليم المهني والتقني في لبنان (١٦ أيار ١٩٨٢)»، صامد الاقتصادي، العدد ٣١ آب/ أغسطس) ١٩٨١، ص١٣٨ ــ ١٥٠.

مشكلات التعليم بين العرب في اسرائيل

هند أبو شرار

لا زال التعليم العربي في اسرائيل يعاني من مشاكل عديدة، رغم التطور الذي بلغه على الصعيد الكمي منذ قيام اسرائيل، بفعل تطبيق نظام التعليم الالزامي في المدارس الابتدائية. ففي سنة ١٩٤٩، أقرت اسرائيل قانون التعليم الالزامي الذي أكد على «أن تتكفل الدولة والسلطات المحلية معاً بتأمين تعليم ابتدائي مجاني الزامي مدته ثمانية أعوام، للاحداث الذين تتراوح اعمارهم ما بين ٥ ــ ١٣ عاماً. وتتحمل الدول في هذا المجال مسؤولية تأمين المدرسين لهذه المدارس، وتأهيلهم ودفع رواتبهم، وكذلك اقرار برامج التعليم في هذه المدارس، بينما تتحمل السلطات المحلية مسؤولية تأمين الأبنية اللازمة للمدارس ولوازمها من أثاث وغيره. اما أولياء أمور الطلاب فملزمون بارسال أبنائهم الى المدارس ما داموا في سن التعليم [الالزامي]، والذين يتقاعسون عن ذلك يقعون تحت طائلة العقاب، ويتحملون مصاريف ابنائهم الخاصة مثل تزويدهم بالكتب والقرطاسية وما شابه»[١].

وقد عدّل هذا القانون سنة ١٩٦٨، ومددت سنوات التعليم المجاني سنتين إضافيتين لمن هم في سن ١٤ ــ ١٥ سنة، اي الصفين التاسع والعاشر.

وقد أدى تطبيق هذا القانون في القطاع العربي، الى ارتفاع عدد الطلاب العرب في المدارس؛ ففي العام الدراسي ١٩٤٨ ــ ١٩٤٩ بلغ عددهم ١١,١٢٩ طالباً، وفي العام ١٩٥٩ ــ ١٩٦٠، بلغ ٤٦,٢٥٤ طالباً، وفي العام ١٩٦٩ ــ ١٩٧٠ بلغ عددهم ١١٠,٥٣٧ طالباً، كما بلغ عددهم ١٧٧,٧٦٧ طالباً في العام ١٩٧٩ ــ ١٩٨٠. أما في الوسط اليهودي، فقد بلغ عدد الطلاب، وللاعوام نفسها على التوالي: ١٢٨,٠٥٣، ٥٢٢,٢٤٨، ٦٧٧,٦٤٩، ٩٦٧,٧٢٨ طالباً[٢].

وقد أدى هذا الارتفاع في عدد الطلاب الى تقليص حجم الأمية بين العرب، بفعل انهيار المؤسسات التعليمية بعد عام ١٩٤٨، إثر أحداث فلسطين، ولكن ذلك لم يؤد الى استقامة أوضاع التعليم العربي في اسرائيل بشكل تام؛ فمثلاً لم يتحقق حتى الآن زوال الأمية بشكل كامل بين العرب، رغم تقلصها، حسب ماتبينه الاحصاءات الاسرائيلية

الرسمية التي تظهر أن نسبتهم كانت في العام ١٩٦٠ ــ ١٩٦١، ٤٩,٥٪؛ وفي العام ١٩٧٠ ــ ١٩٧١ بلغت النسبة ٣٦,١٪؛ وفي العام ١٩٧٩ ــ ١٩٨٠، ١٩,٨٪[٣].

وعدا عن ظاهرة الأمية، فان التعليم العربي لا يزال يتخبط في مشاكل عدة يلزمها حلول حقيقية على مختلف الأصعدة. ولعل أولى هذه المشاكل وأبرزها هي:

أولاً ــ النقص في عدد المعلمين الأكفياء في المدارس العربية: فهنالك نقص واضح في عدد المؤهلين منهم منذ قيام اسرائيل. وقد بدأت هذه المشكلة في البروز منذ بداية الخمسينات، حيث قامت اسرائيل بتعيين العشرات من المعلمين العرب، غير المؤهلين للعمل في المدارس العربية، ووصلت نسبتهم في السنة الدراسية ١٩٤٩ ــ ١٩٥٠ الى ٩٠٪ من مجموع المعلمين العاملين في المدارس العربية. [وان كان هنالك انخفاض بهذه النسبة في الفترة الحالية][٤].

وكانت السلطات العسكرية الاسرائيلية ولا زالت تتدخل في شؤون المعلمين العرب، سواء عند تعيينهم الذي كان يتم بعد فحص «ولاء المعلمين لاسرائيل»، دون النظر أحياناً كثيرة الى كفاءتهم العلمية؛ وحتى بعد تعيينهم، اذ كانت السلطات الاسرائيلية العسكرية تمارس ارهاباً على كل من تشك في نشاطه السياسي وآرائه وانتماءاته، وتدفع نحو فصله. وقد ذكر أحدهم «ان الدائرة العربية في وزارة المعارف والثقافة لا زالت تتبع سياسة تعسفية في تعيين المعلمين العرب وفصلهم، وان تعيينهم لا يتم الا بموافقة ضابط الأمن في وزارة المعارف»[٥]. كما أكدت ذلك مصادر أخرى، حينما قالت «إن نصف عدد المعلمين من الوسط العربي غير مؤهلين، وان قبول المدرسين لا يحدد بناءً على مقدرتهم العلمية، فعشرات المعلمين، ومنهم مدرسون مؤهلون وذوو خبرة في حقل التعليم، قد رفضوا أو فصلوا بسبب آرائهم السياسية، بينما قبل عشرات المعلمين في سلك التعليم على الرغم من النقص في امكاناتهم العلمية»[٦]. اضافة الى ذلك، فان المعلم العربي ليس آمناً على نفسه مما يقول داخل الفصل (الصف)، كما أنه مقيد بالمناهج الاسرائيلية المعدة خصيصاً للعرب، والتي لا تتناسب مع الطالب العربي. ففي سنة ١٩٥٨، أصدر مدير قسم التعليم العربي في وزارة المعارف والثقافة تعميماً الى جميع المدارس جاء فيه «لقد اكتشفنا وجود مدرسين يستخدمون كتباً مدرسية جلبت خصيصاً من الدول المجاورة، ان هذه الكتب ممنوعة ليس في المدارس فقط، ولكن حتى في البيوت، انكم مسؤولون [المعلمون] عن اخبار السلطات في أية حالة تشاهدون فيها استعمال مثل هذه الكتب»[٧].

وقد انعكست هذه العوامل مجتمعة على المستوى التعليمي في القطاع العربي في اسرائيل، وأدت الى انخفاضه مقارنة مع القطاع اليهودي، خصوصاً وأن سياسة عزل المعلمين الاختصاصيين «المشكوك في أمرهم»، وتعيين معلمين غير أكفياء، لا زالت سارية حتى الآن[٨].

ثانياً ــ نقص المؤسسات التعليمية في القطاع العربي: فبالرغم من ارتفاع عدد هذه المؤسسات، الا أنه لا زال غير كاف، بالمقارنة مع ارتفاع عدد الطلاب. فقد ارتفع عدد المدارس من ١٤٦ مدرسة في العام ١٩٥٩ ــ ١٩٦٠ الى ٢٥٦ مدرسة في العام ١٩٦٩ ــ ١٩٧٠ ووصلت في العام ١٩٧٩ ــ ١٩٨٠ الى ٣٧٧ مدرسة. وفي الوسط

اليهودي وللاعوام نفسها، بلغ عددها ١٨٥٤، ٢٠٦٤ و ٢٠٠٥ مدرسة(٩).

اضافة الى ذلك، فان هذه المؤسسات لا زالت غير ملائمة من ناحية الابنية والتجهيزات، مما يشكل عائقاً كبيراً أمام تطور التعليم بين العرب. فإقامة الأبنية الجديدة للمدارس وتجهيزها وصيانتها، تقع على عاتق السلطات المحلية العربية، كما جاء في قانون التعليم الإلزامي، الا أن هذه المجالس التي تعاني من صعوبات مالية كثيرة، بسبب قلة المساعدات الحكومية لها، تواجه صعوبات كثيرة في تأمين الأبنية الملائمة. أضف الى ذلك، أن المجالس المحلية ذاتها غير موجودة في قرى عدة، مما يزيد من صعوبة الاهتمام ببناء المدارس في هذه القرى.

ويعترف بعض الأوساط الاسرائيلية، وحتى الرسمية منها بهذا الواقع، فوزارة المعارف والثقافة الاسرائيلية، في معرض تبريرها لهذا التقصير تقول: «ان تقدم تعليم العرب قد عُرقل بسبب نقص الأبنية، ولمواجهة النقص، منحت وزارة المعارف والثقافة قروضاً الى السلطات المحلية لتمكينها من بناء المدارس، وقد حدث هذا في عدد من القرى، لكن الأمر في كثير من الاماكن الاخرى لا زال بعيداً عن حالة الرضا(١٠).

وقد اقترح كل من الحزب الشيوعي الاسرائيلي وحزب مبام، على الكنيست في العام ١٩٦٤، تعديل قانون التعليم الالزامي، بحيث تحول مسؤولية الاهتمام بالمدارس في الاماكن التي لا وجود فيها للمجالس المحلية، الى الدولة نفسها، الا أن الكنيست رفض الاقتراح، كما رفض أيضاً اقتراحاً يقضي بتخويل الحكومة صلاحية اقامة أبنية للمدارس، نيابة عن السلطات المحلية في حال طلبها ذلك(١١). وفي حالات كثيرة، تكون أبنية المدارس في القرى، عبارة عن بيوت قديمة، أو غرفاً مستأجرة وموزعة في أماكن متعددة داخل البلدة، وكأمثلة على النقص في أبنية المدارس وتجهيزاتها، نورد الأمثلة التالية:

□ مدرسة عرب الفريفات وتحتوي على تسعة صفوف مبنية من الخشب، وهي في وضع سيء للغاية، اذ أن المياه تنهمر بغزارة على الطلاب في الشتاء، وأما في الصيف فتتحول الغرف الى جحيم. وتضم الغرفة الواحدة التي تبلغ مساحتها ١٧ متراً مربعاً، نحو ٤٥ ــ ٤٠ طالباً، يجلس كل ٣ ــ ٤ طلاب على مقعد واحد(١٢).

□ مدرسة زلفة: وتضم نحو ٦٠٠ طالب، يتعلم العديد منهم في العراء ولمدة ثلاثة أيام فقط في الأسبوع، بسبب عدم توفر الغرف الكافية، وتستعمل الغرفة الوحيدة كغرفة للمدير والمعلمين، وكمكتبة وكمخزن لوسائل الايضاح(١٣).

ويؤثر النقص في الأبنية المدرسية على زيادة كثافة الطلاب في الصفوف وفي المدارس، فقد بلغت كثافة الطلاب العرب في الغرفة الواحدة في سنة ١٩٦٩ ــ ١٩٧٠، ٣٢,٢ طالباً وفي سنة ١٩٨٠ ــ ١٩٨١، ٣١,١ مقابل ٢٧,٥ و ٢٨,٨ في الوسط اليهودي. أما الكثافة في المدرسة الواحدة، فبلغت في سنة ١٩٦٩ ــ ١٩٧٠، ٢٨١,٧ طالباً وفي سنة ١٩٨٠ ــ ١٩٨١، ٤٥٤,٥ طالباً، مقابل ٢٥٧,٨ و ٣٣١,٧ بين اليهود(١٤). ومن الجدير بالذكر أن القانون ينص على أن لا يتجاوز معدل طلاب الصف الواحد في جميع المدارس ٢٩,٩ طالباً، الأمر الذي طبق في المدارس اليهودية فقط(١٥).

ثالثاً ــ نقص المناهج والكتب المدرسية: ففي الخمسينات كانت المدارس العربية

في اسرائيل، تعاني من نقص كبير في هذا المجال، حيث لم يكن متوفراً في المدارس العربية المختلفة حتى كتاب تعليمي واحد يستحق الذكر، ولم تهتم وزارة المعارف باعداد كتب مدرسية في مستوى كتب المدارس اليهودية. فبالنسبة لبرنامج التعليم، فإن الكتب التي تدرس للطلاب العرب، يتوخى واضعوها حذراً شديداً لما قد يصل الى أذهان الطلبة العرب من بعض الجوانب المشرقة لماضي الأمة العربية وحاضرها. وهذه الكتب؛ إما أن تمر مروراً سريعاً عن هذه الملامح الجميلة، واما أن تفسرها بشكل مناف للواقع، فالفتوحات العربية تطلق عليها اسم «الغزوات»، والانتصارات التي حققها العرب تعيدها الى الظروف فقط، وانها تصور الحضارة العربية كحضارة مقتبسة ليس للعرب أي فضل فيها، «والهدف من هذه المناهج افقاد الطالب العربي ثقته بنفسه وبأمته»[١٦].

أما البرامج التقليدية للغة العربية، فكانت هنالك محاولات دؤوبة من جانب السلطات للتقليل من شأنها وتفضيل العبرية عليها، ويتضح ذلك من خلال التعليمات التي تتعلق بتدريس العربية، التي تتلخص في بند واحد هو «أهداف تدريس اللغة»، بينما نرى في المقابل التعليمات بالنسبة للعبرية أكثر تفصيلاً وتوضيحاً، حيث تتضمن ثلاثة بنود أساسية هي: «أهداف تدريس اللغة»، و«تحقيق الاهداف»، و«البرامج ومادة التدريس»[١٧].

ولم تكن المشاكل الآنفة الذكر غافلة عن السلطات الرسمية في اسرائيل، التي تدعي دائماً محاولة المساعدة، وتتحدث اعلامياً عن مستوى التعليم الجيد الذي بلغه العرب مقارنة مع الدول العربية الأخرى، الأمر الذي لا يمت الى الحقيقة بصلة، وخصوصاً اذا قورن بالوضع التعليمي بين الفلسطينيين في الخارج، أو في المناطق المحتلة. وقد قامت وزارة المعارف والثقافة بتعيين لجنة خاصة سنة ١٩٧٦، لبحث أوضاع التعليم العربي المتردية في اسرائيل، وبعد بحث دام سنتين تقريباً، قدمت اللجنة عرضاً وافياً لأوضاع التعليم العربي، وبعض التوصيات بشأن تطوره، وذكرت في تقريرها: «انه خلال سنوات كثيرة لم تبذل الامكانات والجهود الكافية فيما يتعلق بتوفير أبنية المدارس وتطويرها؛ وهناك نقص في غرف التدريس في القطاع العربي يصل الى حوالي ٤ ــ ٥ آلاف غرفة تدريس، وان اكتظاظ الصفوف في الوسط العربي يفوق ما هو قائم في الوسط اليهودي، أما غرف التدريس فتتوزع في أماكن مستأجرة ومتفرقة داخل القرى، وهنالك نقص كبير في المختبرات والمكتبات...». كذلك ذكرت اللجنة أن «نسبة الرسوب في الوسط العربي تثير القلق، كما ان كتب التدريس ليست في مستوى جيد... وتعاني من نقص شديد...، أما بالنسبة للتعليم المهني والزراعي فلا زال غير متطور مقارنة مع القطاع اليهودي. فمثلاً كان عدد المدارس المهنية في الوسط العربي ثلاث مدارس، بينما بلغ في الوسط اليهودي ٣١٨ مدرسة مهنية (حسب كتاب الاحصاء السنوي الاسرائيلي ١٩٧٦)، إضافة الى ذلك، ذُكر أن هنالك نقصاً في القوى البشرية المؤهلة للتعليم، حيث تصل نسبة المعلمين غير المؤهلين الى حوالي ٤٥ ٪، ويلاحظ النقص الشديد بين مدرسي العلوم الطبيعية والتكنولوجيا واللغة الانجليزية».

وقدمت اللجنة عدة توصيات، أهمها: مطالبة وزارة المعارف والثقافة بتمويل المدارس العربية، وتأليف هيئة مكونة من ممثلين عن وزارات التربية والثقافة والداخلية

والمالية تقوم بوضع مخطط لتطوير التعليم في الوسط العربي»[١٨]. بيد أن هذه التوصيات لم تنفذ، وعزا بعض المصادر الاسرائيلية هذا الاهمال الحكومي المتعمد الى الوضع السياسي، فقد جاء في دراسة أعدتها الدكتورة مينا تسيمح، حول التعليم في القطاع العربي، وقدمتها الى اللجنة الفرعية التابعة للجنة التعليم والثقافة التابعة للكنيست، أن مواقف اسرائيل تجاه الأقلية العربية تعود الى المشاكل الآتية، حيث تخشى اسرائيل منح العرب فيها الحقوق المتساوية في جميع المجالات، ومنها القطاع التعليمي، بسبب الوضع السياسي[١٩].

وبسبب الأوضاع التعليمية السيئة هذه والآخذة بالاستفحال، قامت اللجنة القطرية العربية باتخاذ سلسلة من الاجراءات الاحتجاجية والتهديد بتصعيدها مالم يتم التوصل الى حلول فورية تضع حداً لهذه المشاكل. وحددت اللجنة القطرية في مؤتمر صحفي لها المشاكل الآنية التي لا زال التعليم العربي يعاني منها، والتي تعتبر استمراراً للمشكلات السابقة المذكورة، مستشهدة بما جاء في احدى الدراسات التي قام باعدادها كل من د. يوسف باشي، د. سورال كاهن، د. دانئيل دنيتش، المحاضرين في كلية التربية التابعة للجامعة العبرية في القدس، بناء على طلب وزارة المعارف والثقافة، حول الانجازات التعليمية للمدرسة العربية. ووفق هذه الدراسة، فان حوالي ٥٢٪ من المعلمين العرب لا زالوا غير مؤهلين، مقابل ٣٪ فقط في الوسط اليهودي، وقد كان ممكناً التغلب على هذا النقص الخطير في سلك المعلمين الاكفياء، وذلك باقامة المزيد من دور المعلمين، حيث أنه حتى سنة ١٩٧١، لم يكن هناك سوى دار واحدة للمعلمين العرب[٢٠].

ويؤكد الدكتور سامي مرعي، أحد أعضاء اللجنة القطرية العربية (المحاضر في جامعة حيفا) أن التقليصات المستمرة في موازنة وزارة المعارف تساهم في ابقاء هذه المشكلة بدون حل، حيث أن الميزانية المستحقة لدار المعلمين العرب في حيفا لا تتجاوز ٣٪ تقريباً من مجموع ميزانية تأهيل المعلمين في منطقة حيفا وحدها، وهذه الميزانية على ضآلتها لا تنفق كلها ويعاد قسم كبير منها الى وزارة المعارف! «ان عملية الاعداد هذه، تنعكس على المعلم وطريقة عمله، وهناك دراسات أكاديمية عديدة أشارت الى أنه نتيجة للأوضاع سالفة الذكر، فان التوجه الفكري التربوي للمعلم العربي ما يلبث أن ينسحق بعد ثلاث سنوات من ممارسة مهنة التعليم»[٢١].

ويصف الدكتور مرعي مناهج التعليم الموضوعة للطلبة العرب بأنها مفرغة ومقتصرة على عمليات نقل ميكانيكية تشوه نمو الطالب، وهي بحاجة الى تغيير جذري. ويستشهد بمنهاج اللغة العربية الذي يرمي الى تعليم الطلاب القدرة على الكتابة والتعلم فحسب، بينما يخلو من عناصر التراث الشعبي العربي[٢٢]. كما أن كتب القراءة العربية ليست موحدة في جميع المدارس العربية، انما هي كتب كثيرة ومتنوعة، وكل كتاب لمؤلف، وغالباً ما يكون المؤلف هذا مفتشاً في وزارة المعارف الذي يفرض كتابه على المدرسة أو المدارس الخاضعة لتفتيشه، اضافة الى كتب القواعد والبلاغة التي وضعت في الثلاثينات، دون تحديد أهداف تربوية لتعليم اللغة العربية تبرز شخصية التلميذ والقيم القومية والاجتماعية والدينية، وتاريخ الشعب العربي، كما حددت في

برامج تعليم اللغة العبرية في المدارس اليهودية[٢٣].

وتطرق أحد أعضاء اللجنة القطرية الى منهاج التاريخ الذي يُدرس في المدارس العربية، والذي لا زال غير واضح الملامح، اذ يركز على تاريخ العصر الحديث وتاريخ العرب، وتاريخ اليهود والحركة الصهيونية، بشكل متساو، من خلال تخصيص ساعات تدريس متساوية لكل منها، بينما يدرس تاريخ العرب في المدارس العبرية بشكل سطحي وعام[٢٤].

على أي حال، فقد انعكس الضعف في منهاج اللغة العربية وغيرها من المواد على المستوى التعليمي للطلاب العرب، ففي البحث الذي أجراه كل من الدكتور يوسف باشي ود. سورال كاهن ود. دانئيل دينتش ورد «أن حوالي ٦ ــ ٨ بالمئة من طلاب صفوف الرابع والسادس لا يجيدون قراءة اللغة العربية بشكل أوتوماتيكي»[٢٥].

كذلك تنتشر وتتسع ظاهرة التهرب من الدراسة بين أوساط التلاميذ العرب في المرحلة الابتدائية، رغم تنفيذ قانون التعليم الالزامي، «ففي العام ١٩٧٤ هجر مقاعد الدراسة الابتدائية في الوسط العربي نحو ثلث الطلاب». وعلى الرغم من ارتفاع نسبة المتهربين من الدراسة في الوسط العربي، فان هذه القضية لا تحظى باهتمام مباشر من قبل المسؤولين مثلما هو الحال في الوسط اليهودي[٢٦].

لم تكن اللجنة العربية القطرية الجهة الوحيدة التي نبهت الى النتائج الخطيرة التي تترتب على سياسة الاهمال في أوضاع التعليم بين العرب، فقد أجرى مكتب الخدمات النفسية في الناصرة تحقيقاً خاصاً حول التعليم في مدارس الناصرة، يمكننا عرضه كنموذج لوضع بقية المدارس العربية، فقد تبين من البحث الذي يعكس الاهمال الاسرائيلي، ان أكثر من ألف طالب في الصفوف من الثاني وحتى التاسع «أميون». وان أكثر من ثلث طلاب تلك الصفوف يعانون من التخلف في التحصيل العلمي، وان نسبة الامية ترتفع من صف الى آخر، فقد بلغت في الصف الثاني ١٠ ٪ في معظم مدارس الناصرة، وارتفعت في الصف الخامس الى ١١ ٪، وفي السابع ١٢ ٪[٢٧].

وعلق مدير المركز مروان دويري، على هذه الحقائق بقوله: «ان هناك تراكماً في التخلف في التحصيل المدرسي لدى ٤٤ ٪ من طلاب الصفوف المذكورة في الناصرة» أي في الصفوف الابتدائية، وأنه على يقين من خطورة هذا الوضع، «ولقد أطلعنا الوزارة عليها مطالبين باستخدام الوسائل الوقائية وبعض طرق العلاج، الا أن الوزارة لم تقم بأي اجراء يدل على نيتها في تغيير الوضع، بل أقالت منذ سنة، المفتش المسؤول عن التعليم الخاص»[٢٨].

جميع هذه النواقص التي تم ذكرها في جهاز التعليم في الوسط العربي، والتي لها مؤثرات نفسية ــ اجتماعية سلبية على الطالب العربي تؤخر تطوره مقارنة مع الطالب اليهودي، وهي نتيجة سياسة واضحة، تتمثل في الاهمال الرسمي المتعمد. فالتعليم العربي بحاجة الى جملة اصلاحات، عبّرت عنها اللجنة القطرية العربية في مؤتمرها الذي عقد في الناصرة في أيار (مايو) ١٩٨٠، من خلال مطالبتها بوضع خطة لحل أزمة النقص في أبنية المدارس، وتحديد ميزانية فورية لبناء ٣٩٠ غرفة، وانشاء قسم خاص في وزارة المعارف والثقافة للاهتمام بقضايا التعليم الثانوي النظري والمهني، ثم فتح

أبواب الجامعات الاسرائيلية أمام الطلاب العرب لدراسة المواضيع التي يرغبون فيها، وايجاد صندوق خاص لمنح القروض والمساعدات لهم، والتخطيط لاقامة جامعة عربية. كذلك طالبت اللجنة باعادة النظر في مناهج التدريس الحالية، ووضع مناهج ملائمة، وتخصيص ساعات أكثر لتدريس اللغة العربية والأدب والتاريخ، واقامة معهد للأبحاث التي تتعلق بالمجتمع العربي. ثم فتح أبواب دور المعلمين أمام الخريجين الثانويين، وايجاد صندوق خاص لتقديم المنح والمساعدات للطلاب، وتخصيص الميزانيات الكافية لتنظيم دورات تأهيل للمعلمين، والكف عن أسلوب الفصل العشوائي بحقهم. وأخيراً طالبت اللجنة بتمكين المختصين العرب من أخذ دور قيادي في ادارة القسم العربي في وزارة المعارف والثقافة، وتطبيق المساواة في الخدمات والوظائف بين المدارس العربية واليهودية ومنح صلاحيات أوسع للسلطات العربية في تعاملها مع قضايا التعليم[٢٩].

التعليم الجامعي

ان المشاكل التي يعاني منها التعليم الابتدائي والثانوي العربي تنعكس حتماً على التعليم الجامعي في اسرائيل، خصوصاً على صعيد عدد الطلاب العرب في الجامعات والفروع التي يدرسون فيها. والمعروف أن القبول في الجامعات غير ممكن لغير حملة شهادة البغروت (الشهادة الثانوية الاسرائيلية الرسمية)، وأن نسبة النجاح في امتحان البغروت بين العرب قليلة، فقد كان عددهم في سنة ١٩٥٦ ــ ١٩٥٧، ٧٧ طالباً وفي سنة ١٩٦٩ ــ ١٩٧٠، ٢١٢، وفي سنة ١٩٧٩ ــ ١٩٨٠، ١٣٠٠. أما الطلبة اليهود، وللأعوام نفسها، فقد بلغت أعدادهم على التوالي: ٢,٩٨١، ١١,٠٤٣، ١٤,٠٠٠[٣٠]. ونتيجة لتدني هذه النسبة بين الطلبة العرب، بسبب الأوضاع التعليمية السيئة في مرحلتي التعليم الابتدائي والثانوي كما عرضناها، فان ذلك يؤدي الى التحاق عدد قليل منهم في الدراسات الجامعية، ولكن يتركز اتجاه هؤلاء الطلاب في غالبيتهم الى الفروع العلمية. فقد شهدت السنوات الأخيرة تضاؤل ظاهرة تمركز الطلاب العرب في الفرع الأدبي، وانتشارهم أكثر فأكثر في الفروع الاجتماعية والعلمية؛ فقد ازداد عددهم بشكل ملحوظ في كليات الرياضيات والبيولوجيا والفيزياء والكيمياء والحقوق والاقتصاد وعلم الاجتماع. وكانت الجامعة العبرية قد أجرت بحثاً في العام ١٩٧٠، جاء فيه أن حوالي نصف الطلاب العرب في الجامعات الاسرائيلية يحاولون تغيير دراستهم الى الطب والهندسة وغيرها[٣١].

وقد علق المسؤولون في الدائرة العربية على هذا التحول نحو العلوم الاجتماعية الدقيقة «بأنه احدى النتائج النفسية البعيدة لحرب حزيران (يونيو) عام ١٩٦٧، حيث بدأ الشباب العربي المهزوزون نفسياً من جراء الهزيمة، يقولون ان العلم والتغيير العلمي الشامل للإنسان العربي يمثل الطريق الى الكرامة والتقدم والعزة»[٣٢]. الا أن هناك من يردّ توجه الطلبة العرب نحو الفروع العلمية الى العامل الاقتصادي، والى رغبة الطالب بامتلاك مهنة مستقبلية تعطيه وسائل قوة أكبر، والابتعاد عن الوظيفة الحكومية، وتمكن الشباب العربي بالتالي من تكوين نفسه اقتصادياً خلال فترة وجيزة من بدء حياته العملية[٣٣].

ومن ناحية ثانية، وبالنسبة لعدد الطلاب العرب في الجامعات الاسرائيلية، فلا توجد احصاءات رسمية حديثة (حسب كتاب الاحصاء الرسمي)، لذا سنأتي على ذكر القديم منها، فقد بلغ عددهم ٥٤٥ طالباً في العام الدراسي ١٩٦٩ ــ ١٩٧٠، و٨٦٠ في العام الدراسي ١٩٧٠ ــ ١٩٧١، و٨٩٠ في ١٩٧١ ــ ١٩٧٢، و١٠٩٠ في العام الدراسي ١٩٧٢ ــ ١٩٧٣، ثم في السنة التالية ١٥٠٠ طالب[٣٤]. وعموماً وصل عدد الخريجين العرب سنة ١٩٧٤ الى ١٨٠٠، مقابل ٩٤,٩٠٠ بين اليهود، يعملون في مجالات متعددة، ٥٠ ٪ في التدريس؛ ٢٠ ٪ في المحاماة؛ ٨ ٪ في الطب؛ ٧ ٪ في العلوم الاجتماعية؛ ٦ ٪ مهندسون[٣٥].

ويظهر أحد البحوث التي أعدها معهد شيلواح، بناءً على طلب من مستشار رئيس الحكومة للشؤون العربية حول الجامعيين العرب أنه في أعوام الثمانينات، سينضم الى جمهور الأكاديميين العرب في اسرائيل ما بين ٢٥٠ ــ ٣٥٠ شخصاً كل عام. وحسب هذه الأرقام، فسيبلغ عدد الحائزين على اجازة جامعية أكثر من ٢,٥٠٠. اضافة الى حوالي ٣٠٠ طالب يدرسون في كليات بيت بيرل وهاري بيتشه، وعدة مئات يدرسون خارج البلاد، وبالأخص في دول الكتلة الشرقية[٣٦].

ونتيجة للتزايد الكمي السريع لتدفق الشباب العربي على الجامعات بجميع فروعها، أعد معهد شيلواح في جامعة تل أبيب، دراسة خاصة بهذا الشأن، بناءً على طلب من مستشار رئيس الحكومة للشؤون العربية حول الجامعيين العرب، وتوصلت الدراسة الى الاستنتاج الرئيسي التالي: «سيزداد وبسرعة عدد الطلبة الجامعيين العرب بحيث يصل الى ثلاثة آلاف طالب سنة ١٩٨٠، وبالتالي سيكون على الحكومة استيعاب الخريجين في وظائف مناسبة، أو أن تواجه حركة مثقفين عرب يندمج في وجدانهم الغضب الاجتماعي بالغضب القومي، وبناء عليه، وللحد من تدفق الطلبة العرب على الجامعات، تبنّت الحكومة الاسرائيلية خطة لإقامة شعبة في وزارة المعارف والثقافة لتوجيه الطلاب العرب في المرحلة الثانوية نحو الدراسات المهنية»[٣٧].

مشكلات الطلبة العرب في المرحلة الجامعية

من أبرز المشكلات التمييز في القبول في الجامعات «فالحقد والكراهية اللذان تأصلا في نفوس اليهود بشكل عام ضد العرب، يؤثر بصورة شعورية أو لا شعورية على السلطات الجامعية أثناء عملية الاختيار، فتعمل على استبعاد العرب ما أمكن، كما أن بعض المعاهد والكليات تحرم العرب من دخولها»[٣٨]. فالتمييز هذا يفوق مثيله في العالم، فحتى الجامعات الأميركية التي مازالت حتى الآن تمارس التمييز ازاء الطلبة السود وغيرهم من الأقليات، بدأت تخصص لهم الآن ١٠ بالمئة من مقاعد الدراسة فيها ومن المنح الحكومية والجامعية[٣٩].

كما أن الوضع الاقتصادي يؤثر على قدرة الطلبة العرب للالتحاق بالجامعات الاسرائيلية، فهم يواجهون صعوبات كثيرة من أجل الحصول على مساعدات تمكنهم من تمويل دراستهم، نظراً للتمييز ضدهم عند اعطاء المنح والقروض والهبات الجامعية والحكومية، مقارنة مع الطلبة اليهود؛ ونتيجة لذلك يتوجه العديد من الطلبة العرب الى

دور المعلمين لأنها أقل تكلفة، ولأن الوظائف بعد انتهاء الدراسة فيها مضمونة[٤٠].

وأعلن مؤخراً تأليف لجنة من المغتربين العرب في أميركا وكندا (أحد أعضائها الدكتور خليل نخلة، من قرية الرامة في الجليل) لجمع التبرعات لتشجيع التعليم العالي بين الشباب العربي في الجامعات الاسرائيلية. وقام ممثل اللجنة، الدكتور أسامة دوماني، بزيارة اسرائيل من أجل انشاء لجنة محلية لمتابعة الاهتمام بالموضوع[٤١]. كما أن الطلبة العرب كانوا ولا زالوا يحصلون على بعض المساعدات لتمويل دراستهم الجامعية من المؤسسات الدينية العربية في اسرائيل. وهنالك قسم كبير من الطلبة العرب، يمارس أعمالاً مختلفة خلال الدراسة، ليتمكن من تغطية نفقاتها.

من جهة أخرى هنالك مشكلة التوتر المستمر في الجامعات بين الطلبة العرب واليهود، كنتيجة حتمية للصراع العربي— الاسرائيلي، ولسياسة اسرائيل وممارساتها ضد الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة. وكان الطلاب العرب في الجامعات الاسرائيلية ولا زالوا، عنصراً فعالاً في الدفاع عن قضايا شعبهم، بالوسائل المتاحة لهم، الأمر الذي يعرضهم لتحرشات دائمة من جانب الطلاب اليهود، ومن المتطرفين خاصة. وقد ازداد هذا التوتر بعد حرب ١٩٦٧، اثر موجة النهوض الوطني العارمة التي شملت العرب في اسرائيل عامة والجامعيين خاصة، وذلك بفعل تماثلهم مع سكان المناطق المحتلة ومع نضال الشعب الفلسطيني.

وقد أدت هذه الصدامات بين الطلاب العرب واليهود في الجامعات الاسرائيلية الى اعتقالات واسعة بين صفوف الطلبة العرب بين فترة وأخرى، لمنعهم من القيام بأي نشاط سياسي. كما تنشط العديد من الجماعات اليمينية الاسرائيلية المتطرفة داخل الجامعات على غرار جماعة «اسرائيل لنا» ومجموعة «كاستل» اليمينية ضد الطلبة العرب، مطالبين بطردهم من الجامعات حتى بقوة السلاح.

وقد اشتدت الصدامات الدامية بين الطلاب العرب واليهود خصوصاً في الفترة الأخيرة «ففي السنوات الماضية، شهدت الجامعات شجارات بالأيدي والسلاسل الحديدية والهراوات، ومع مرور الزمن، ازداد خطر العنف في الجامعة. فلأول مرة تقريباً تستخدم السكاكين في أماكن سكن الطلبة»[٤٢]. وكان آخر هذه الصدامات، ما وقع في الجامعة العبرية، عندما هاجمت العناصر اليمينية المتطرفة، مساكن الطلبة العرب وذلك في شهر كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨١، مما أدى الى تعطل الدراسة في الجامعة، وهذا ما دفع رئيس الجامعة العبرية الى تأليف لجنة تحقيق للبحث في حوادث العنف، وأصدرت جملة توصيات تبنّتها ادارة الجامعة، أهمها دعوة ضباط الأمن للتواجد باعداد كافية في مساكن الطلبة وأماكن التوتر، ودعوتهم الى بذل جهودهم لمنع المتنازعين بالقوة[٤٣].

وتحمّل معظم وسائط الاعلام الاسرائيلية الطلاب العرب مسؤولية ما يحدث من صدامات على «أرضية التشدد القومي بينهم الذي يزداد كلما ازدادت ثقافتهم وتوفرت لهم فرص عمل وتطور أفضل، [مما يؤدي] الى جعل علاقتهم بدولة اسرائيل سيئة وفي أدنى المستويات»[٤٤]. ولكن، وبالرغم من توصيات لجنة التحقيق المذكورة القاضية بمضاعفة جهاز الأمن في الجامعات، ما زال الطلاب العرب هنالك، يتعرضون لمضايقات

وملاحقات بحجة أنهم يحملون ايديولوجيات مناهضة لاسرائيل[٤٥].

وهنالك مشكلة أخرى تواجه الطلبة العرب عند التحاقهم بالجامعات الاسرائيلية، وهي مشكلة اللغة، فالجامعات الاسرائيلية تعتمد اللغتين العبرية والانجليزية في دراستها، وهذا مايشكل، في البداية، صعوبة كبيرة للطالب العربي الذي درس هاتين اللغتين بشكل لا يمكنه معها استيعاب المحاضرات جيداً. اضافة الى الاختلاف في اسلوب التدريس المتبع في المدارس العربية عن الاسلوب المتبع في الجامعات[٤٦].

ومن ناحية ثانية فهنالك مشكلة السكن، التي تعتبر نموذجا لعدم الدمج بين العرب واليهود، فالطالب العربي يجد صعوبة كبيرة في العثور على سكن، اما بسبب التمييز المتبع في مساكن الطلبة في الجامعات واما بسبب رفض العديد من العائلات اليهودية تأجير بيوتها لطلبة عرب. وتبرز المشكلة بشكل خاص في منطقة تل أبيب. وعلى الرغم من الجهود التي بذلت لحل المشكلة، سواءً من قبل لجان الطلبة أو أحياناً من قبل ادارة الجامعة، فما زالت على حالها[٤٧].

وقد أدت المشكلات العديدة التي يتعرض لها الطلبة العرب في الجامعات الى المبادرة بتقديم مشروع حول انشاء جامعة عربية في الجليل، بمبادرة من جمعية تطوير الثقافة والتعليم في الوسط العربي التي أصدرت كراساً خاصاً حول المشروع، ملخصة فيه دور الجامعة المقترح في البنود التالية: «اغناء الوجود العربي من خلال التفاعل الفكري للمجتمع العربي في الشرق الأوسط من ناحية، ومع المجتمع اليهودي من ناحية ثانية؛ التعبير عن الوجود الحضاري العربي...؛ اجراء أبحاث ودراسات تمثل هذا الوجود؛ دراسة المجتمع العربي والسعي لتطويره...؛ اعداد كوادر ذات كفاءات عالية...؛ استقطاب الطاقات الأكاديمية العربية المبعثرة في اسرائيل والخارج...»[٤٨]. كما تم أيضاً انشاء هيئة ادارية للجامعة، وهيئة أكاديمية. واقترحت الجمعية اقامة أربع كليات في المرحلة الأولى: العلوم، الآداب، العلوم الاجتماعية، التمريض بالاضافة الى السنة التحضيرية، واقامة مكتبة علمية شاملة، ومعهد لدراسة التراث والثقافة العربية[٤٩].

الا أن طلب انشاء مثل هذه الجامعة جوبه بالرفض من قبل مجلس الثقافة العالي برئاسة وزير التربية والثقافة زفولون هامر، الذي إدعى أنه لا ضرورة لإقامة جامعات اضافية في اسرائيل، واعداً بحل بعض الاشكالات المتعلقة بانتقال الطلبة العرب من المدارس الثانوية الى الجامعات من جديد، واكتفى مجلس التعليم العالي بالطلب الى وزارة المعارف، العمل من أجل تطوير احدى دور المعلمين العربية لمنح الصفة الأكاديمية لخريجيها[٥٠].

ان مشكلات التعليم العديدة هي في حد ذاتها جزء غير منفصل عن المشاكل العديدة التي يواجهها العرب على مختلف الأصعدة، فمثلاً قضية المجالس المحلية العربية التي تعاني من أوضاعها السيئة من جراء المماطلات الاسرائيلية في تامين المستحقات المالية لها لتمويل المدارس بشكل خاص سنة بعد أخرى. مما حدا باللجنة القطرية لرؤساء المجالس المحلية العربية لاعلان الاضراب عدة مرات، مطالبة السلطات بتسديد العجز المالي الذي يشل عمل المجالس، ودفع الميزانيات العادية، وتمويل مناسب لاحتياجات التطوير، بما في ذلك المدارس[٥١]. كما أن هنالك مشكلة عدم تقديم

الخدمات الاجتماعية الكافية في القرى العربية، والتي تؤثر بدورها على أوضاع المدارس، ويبقى حلها مرتبطاً الى حد بعيد بموقف السلطة وسياستها ازاء العرب بشكل عام.

---

(١) أنظر: نص قانون التعليم الالزامي ٥٧٠٩ لسنة ١٩٤٩، «الوقائع الاسرائيلية»، كتاب القوانين ٢٦، ١٨/٩/١٩٤٩، ص ٢٩٩.

(٢) أنظر *Statistical Abstract of Israel* 1980, pp. 584-585.

(٣) **المصدر نفسه**، ص ٥٧٩.

(٤) صبري جريس، **العرب في اسرائيل**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٣، الطبعة الثانية، ص ٢٤٩.

(٥) داني تابوري، **يديعوت أحرونوت**، ١٣/٩/١٩٧٩.

(٦) **دافار**، ٥/٩/١٩٧١.

(٧) د. صالح سرية، **تعليم العرب في اسرائيل**، بيروت: مركز الأبحاث، م.ت.ف، ١٩٧٣، ص ١٢٤.

(٨) شالوم كوهين، **هاعولام هازيه**، ٥/٤/١٩٦٧.

(٩) *Statistical Abstract of Israel* 1980, p. 584.

(١٠) د. صالح سرية، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢٦.

(١١) صبري جريس، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٥٣ ــ ٣٥٤.

(١٢) **الاتحاد**، ١٣/١٠/١٩٨١.

(١٣) **المصدر نفسه**.

(١٤) *Statistical Abstract of Israel* 1981, p. 623.

(١٥) سميح صباغ، **الاتحاد**، ٢٤/١٠/١٩٨٠.

(١٦) د. صالح سرية، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٦٠

(١٧) صبري جريس، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٦٢.

(١٨) «استنتاجات لجنة المعارف والثقافة بشأن الطلاب العرب في المدارس العربية في البلاد»، **محاضر الكنيست**، ملحق الجلسات: ٢٨/٢/٢ ــ ١٩٧٧/٣/٢؛ ص ٢٧٦ ــ ٢٧٧.

(١٩) عمانويل روزن، **بمحانيه**، ٤/٢/١٩٨١.

(٢٠) **الاتحاد**، ١٣/١٠/١٩٨١.

(٢١) د. سامي مرعي، **الاتحاد**، ٢٣/٥/١٩٨٠.

(٢٢) **المصدر نفسه**.

(٢٣) حسن بشارة، **الاتحاد**، ٢٢/٥/١٩٨٠.

(٢٤) بطرس دلة، **المصدر نفسه**.

(٢٥) **الاتحاد**، ١٣/١٠/١٩٨١.

(٢٦) **المصدر نفسه**.

(٢٧) **المصدر نفسه**، ١١/٨/١٩٨١.

(٢٨) **المصدر نفسه**، ١٣/١١/١٩٨١.

(٢٩) **المصدر نفسه**، ٢٣/٥/١٩٨١.

(٣٠) *Statistical Abstract of Israel* 1981, p. 629.

(٣١) *Statistical Abstract of Israel* 1971, p. 630.

(٣٢) **الاتحاد**، ١٠/١/١٩٧٥.

(٣٣) أمرون ليش، **العرب في اسرائيل**، القدس: الجامعة العبرية، ١٩٨١، ص ١٨٢.

(٣٤) *Statistical Abstract. of Israel* 1977, p. 630.

(٣٥) رئيس الحكومة اسحق رابين رداً على استجواب في **محاضر الكنيست**، ١٥/١/١٩٧٥، ص ١٣٠٠.

(٣٦) أمرون ليش، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٨١.

(٣٧) **المصدر نفسه**، ص ١٨٤.

(٣٨) شالوم كوهين، **مصدر سبق ذكره**.

(٣٩) **الفجر**، ٢١/٣/١٩٨٢.

(٤٠) د. سرية، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٠٦.

(٤١) هآرتس، ٢٨/١٢/١٩٨٠.

(٤٢) **معاريف**، ٢٥/١٢/١٩٨١.

(٤٣) **المصدر نفسه**.

(٤٤) **يديعوت أحرونوت**، ٣١/١٤/١٩٨١.

(٤٥) **الشعب**، ٢٠/١/١٩٨٢.

(٤٦) بطرس أبو منه، **هيرالد تريبون**، ٢٥/٥/١٩٧٢.

(٤٧) ايلي ريخس، **العرب في اسرائيل**، ص ١٢٥.

(٤٨) **الفجر**، ٢/١٠/١٩٨١.

(٤٩) **المصدر نفسه**.

(٥٠) **المصدر نفسه**.

(٥١) **المصدر نفسه**، ٢٨/١٢/١٩٨١.

السياسة الإسرائيلية
إزاء المخيمات في جنوب لبنان

«إن كل شاب في سن السابعة عشر في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، هو طاقة [للفدائيين]» — هذا ما أعلنه رئيس الأركان الاسرائيلي رفائيل ايتان قبيل نشوب الحرب بثلاثة أسابيع تقريباً، في مقابلة معه (نشرت في يديعوت احرونوت، ١٤/٥/١٩٨٢). وانطلاقاً من هذه الرؤيا، قام الجيش الاسرائيلي خلال احتلاله جنوب لبنان في حزيران (يونيو) الماضي، بتنفيذ عملية مخططة لتدمير المخيمات في المنطقة، بشرياً وعمرانياً فعلى الصعيد العمراني، أدى القصف الشديد على المخيمات من البر والبحر والجو، الى تدميرها بصورة كاملة تقريباً، وذلك قبل دخول القوات الاسرائيلية اليها. وبعد احتلالها نفذت اسرائيل عملية «تطهير» واسعة بين سكانها، فاعتقلت الآلاف من الرجال والشبان وحتى الاحداث ممن نجوا من الموت، وزجتهم في معسكرات الاعتقال، وبالأخص في معتقل انصار الكبير، بتهمة التعاون مع المنظمات الفدائية أو الانتماء اليها. وهكذا لم يبق من سكان المخيمات المدمرة سوى النساء والأطفال والعجز الذين لجأوا الى البساتين، أو الأبنية العامة والمهجورة، او الى أي مأوى آخر استطاعوا الوصول اليه، ومنهم من هرب باتجاه بيروت أو باتجاه الشمال بحثاً عن مأوى.

لقد كان هدف اسرائيل هو اقتلاع مخيمات اللاجئين من جنوب لبنان، ودفع سكانها نحو الرحيل عن المنطقة، بعيداً عن حدودها. وهذا ما يعترف به المسؤولون الاسرائيليون صراحة، عند سؤالهم عن المبرر الذي دفعهم الى تدمير المخيمات. فمثلاً، أعلن وزير الاقتصاد يعقوب مريدور، المسؤول من قبل الحكومة عن تقديم المساعدات للسكان المدنيين في جنوب لبنان، خلال اجتماعه مع أعضاء وحدة تقديم المساعدات المنبثقة عن الجيش الاسرائيلي، أن هدف اسرائيل يتمثل في دفع اللاجئين الفلسطينيين الى «الرحيل نحو الشرق، في اتجاه سوريا، وانه يجب تمكينهم من التوجه الى هناك، وعدم السماح لهم بالعودة» (انظر المقابلة مع المقدم — احتياط — دوف يرميا، يديعوت أحرونوت، ٨/١٠/١٩٨٢). إلا ان اسرائيل لم تستطع تحقيق هدفها هذا كاملاً. فرغم رحيل جزء من اللاجئين، فضل عدد كبير منهم البقاء في المنطقة، والعودة الى المخيمات بعد توقف القتال. وتقدر المصادر الاسرائيلية عددهم بنحو ٦٠ ألفاً موزعين على خمسة مخيمات هي: الرشيدية، البص، برج الشمالي، عين الحلوة والميه وميه. ويعيش هؤلاء في حالة فقر مروعة — حسب وصف وسائل الاعلام الاسرائيلية — بعد تدمير منازلهم وغياب أو فقدان الرجال بينهم. وحسب قول أحد المراسلين الاسرائيليين، «تحول هؤلاء الى لاجئين مرة أخرى خلال الحرب. فقبلها

كانوا يعيشون في بيوتهم، وحياتهم منظمة، ويعتمدون في معيشتهم على دخل الزوج والأولاد، سواء أولئك الذين كانوا يعملون في لبنان، أو الذين كانوا يرسلون أموالاً إلى عائلاتهم من الخارج. وقد تحطمت جميع آمالهم الآن، ولم يعد في استطاعتهم مواجهة المشاكل التي أفرزتها الحرب.

«ولقد خلقت عمليات القصف على مخيمات اللاجئين آلاف العائلات الفلسطينية دون بيوت ملائمة للسكن، وأحياناً كثيرة دون سقف. فالمدارس.. تهدمت دون أن تتوفر إمكانية لاعادة ترميمها. وفي عين الحلوة مثلاً، تهدمت جميع العيادات، سواء تلك التابعة للأونروا، أو العيادات التابعة للتنظيمات، وتضررت شبكات المياه والكهرباء بشكل لا يمكن إصلاحها.

«إن عائلات كثيرة تركت مخيمات اللاجئين، بعد أن أنذرها الجيش الاسرائيلي خلال المعارك. وقد وجدت بعد هدوء القتال أنها لا تملك بيتاً يمكنها العودة اليه. فبيوتها دمرت، والأثاث تحطم تحت الأنقاض. ولم تعد هناك مؤسسات تعليمية لابناء آلاف الاولاد. أما في العيادات اللبنانية فلا تتوفر رغبة قوية في معالجة المرضى الفلسطينيين» (تسفي بريئيل، هآرتس، ٣٠/٧/١٩٨٢).

وفي تقرير لمراسل اسرائيلي آخر حول أوضاع سكان المخيمات، ذكر أن «لاجئين كثيرين وجدوا مأوى لهم في الدكاكين في شوارع صيدا، حيث يعيشون هناك في ظروف لا إنسانية، من ناحية الاكتظاظ والشروط الصحية المعدومة، والاذلال من جراء العيش في الشارع. أما 'السعداء' بينهم، فقد بقوا في المخيمات، حيث يعيشون بين أنقاض البيوت، واستطاع آخرون اصلاح منازل تهدمت، وبينهم من يعيش في أكواخ. وحتى تلك العائلات التي وافقت على العيش في خيم، فانها تبدو غير راضية عن وضعها، إذ ان المطر يتسرب الى الداخل، ومساحة الخيمة ضيقة ولا تتسع للعائلات الكبيرة، إلى درجة أنه لا يمكن الايواء داخلها إلا وقت النوم» (غابي زوهار، حوتام — ملحق عل همشمار، ١٢/١١/١٩٨٢).

ويعتبر تقرير النائب السابق آرييه (لوفا) اليعاف (وهو أحد زعماء حركة شلي، ومن أعضاء مجلس السلم اسرائيل — فلسطين)، حول وضع مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في جنوب لبنان بعد الحرب، أبرز وثيقة اسرائيلية بهذا الشأن، تم وضعها حتى الآن. فقد طلب اليعاف بعد أيام معدودة من توقف القتال — حسب قوله — الى وزير الدفاع اريئيل شارون، السماح له للقيام بجولة في مناطق القتال، لتفحص أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، عن كثب. واستجاب شارون لطلبه، وسهل عليه المهمة بتعيين مرافقين له من الجيش الاسرائيلي. وزار اليعاف جميع المخيمات، وأطلع على أوضاع سكانها، كما اجتمع الى ضباط وحدة مساعدة المدنيين في الجيش الاسرائيلي. وفي ٢٢ حزيران (يونيو) قدم تقريراً مفصلاً الى وزير الدفاع، حول وضع المخيمات، يتضمن ثلاثة بنود: أولاً، تقييمه للوضع؛ ثانياً، طرق العمل الممكنة؛ ثالثاً، توصياته الخاصة بشأن العمل.

في البند الأول، تعرض اليعاف الى حجم الدمار في مخيمات اللاجئين الخمسة في الجنوب بقوله: ان مخيمي الرشيدية والبص قد تضررا بشكل كبير، بينما يعتبر الضرر في مخيم برج الشمالي قليلاً نسبياً. أما مخيم عين الحلوة فقد دمر كلياً، وأصيب مخيم الميه وميه باضرار متوسطة. أما بالنسبة لعدد اللاجئين، فيذكر التقرير أنه يصعب حصر عددهم بدقة لعدة أسباب أبرزها: أولاً، ان آلاف الرجال بينهم قيد الاعتقال لدى الجيش الاسرائيلي. ثانياً، ان عدد القتلى والمصابين غير معروف تماماً، ولكنه يصل بالتأكيد الى مئات كثيرة وربما إلى بضعة آلاف. ثالثاً، ان عدداً غير معروف قد لجأ الى بيوت قيد الانشاء، أو إلى أكواخ في المدن المجاورة وضواحيها. رابعاً، ان بضعة آلاف بينهم يعيشون في ظروف صعبة خارج المخيمات، أو في بساتين مجاورة ومبان عامة مكتظة بدرجة كبيرة. خامساً، ان عدداً من الرجال قد هرب نحو الشمال، وهم موجودون في بيروت. رغم ذلك يعتقد اليعاف ان عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين لا زالوا يعيشون في المخيمات أو تركوها بتراوح بين خمسين وماثة ألف شخص. ويذكر أيضاً ان وضع هؤلاء سيء للغاية، بحيث انه لم يبق في عدة مخيمات سوى النساء والأطفال والشيوخ، وهؤلاء يعيشون تحت تاثير الصدمة. «أما نظرة اللبنانيين تجاههم،

والتي كانت تتراوح في الماضي بين اللامبالاة والكراهية، فقد أصبحت تتسم الآن بالعداء المتأجج. فهؤلاء — أي اللبنانيون — يتهمونهم بأنهم سبب كل المصائب التي حلت بهم، ويروون قصصاً رهيبة حول معاملة الفلسطينيين لهم قبل الحرب. وليست لدى هؤلاء اللبنانيين أية رغبة أو استعداد للمساعدة ولو بشكل بسيط في إعادة ترميم المخيمات وتأهيل سكانها» (انظر نص التقرير في هآرتس، ١٧/٨/١٩٨٢).

ويذكر الياف في البند الثاني من تقريره أن هنالك ثلاث طرق للعمل أمام اسرائيل: أولاً، عدم التدخل وترك الامور تنتظم بنفسها دون بذل أي جهد، سواء كان ايجابياً أو سلبياً. وفي هذه الحالة سيعود عدد كبير من اللاجئين الى المخيمات، ويقومون بإصلاح ما يمكن اصلاحه، وسينشأ في المستقبل القريب مخيم جديد أسوأ وأكثر اكتظاظاً من سابقه. ثانياً، تدخل هيئات غير اسرائيلية، كالامم المتحدة أو الولايات المتحدة، ومساهمتها في إعادة ترميم المخيمات وبنائها بشكل مخطط. ثالثاً، تدخل مبرمج من قبل اسرائيل، حيث تعلن عن رغبتها في تنفيذ «مشروع اللاجئين الفلسطينيين» في لبنان، في المدة الزمنية التي ستبقى فيها في المنطقة. وأخيراً يوصي الياف باختيار الطريق الثالث، داعياً إلى إنشاء هيئة خاصة تقوم برضع خطة لترميم المخيمات، لان هنالك خطراً شديداً من إمكان العودة إلى الوضع السابق. «فعدم التدخل سيؤدي سريعاً الى العودة الى ذلك الوضع، حيث تتحول المخيمات الى أوكار للتذمر والعداء والاعمال السرية، وظهور الحركات السرية المسلحة، التي لا يمكن فرض أية رقابة عليها حتى في ظل حكومة لبنانية مستقرة». وإذا ما نجح مشروع اسرائيل في ترميمها، فانه «قد يطرح في المستقبل كنموذج لمشاريع مماثلة في أماكن أخرى، ويدفع ولو بشكل جزئي نحو ايجاد حلول طويلة الأمد للنزاع الاسرائيلي — العربي، الذي تشكل المشكلة الفلسطينية أساسه» (المصدر نفسه).

إلا أن اقتراح الياف هذا لم يلق آذاناً صاغية داخل الحكومة الاسرائيلية، التي فضلت اختيار الطريق الاول، أي عدم التدخل أبداً. وكما أعلن المقدم (احتياط) دوف يرميا، قائد وحدة المساعدات للسكان المدنيين في الجيش الاسرائيلي، فان التعليمات التي تلقاها كانت واضحة جداً، وتقضي بعدم التعامل مع الفلسطينيين، لان الاهتمام بوضعهم هو من مسؤولية هيئات دولية، وعلى رأسها الاونروا. «وأوضح لنا كذلك — والحديث ليرميا — أن حكومة لبنان تضع العراقيل أمام هذه الهيئات. [ولكن] لو أردنا تقديم المساعدة حقاً للفلسطينيين الذين بقوا دون سقف، لما احتجنا الى تصديق من الحكومة اللبنانية، إذ عندما قصفنا ودمرنا بيوتهم لم نطلب إذناً مسبقاً من هذه الحكومة» (في مقابلة معه في يديعوت أحرونوت، ٨/١٠/١٩٨٢).

والجدير بالذكر هنا أنه بعد بدء الحرب باسبوع تقريباً، قررت الحكومة الاسرائيلية تعيين وزير الاقتصاد يعقوب مريدور منسقاً للمساعدات الاسرائيلية الى سكان لبنان المتضررين نتيجة الحرب. وهكذا أصبح مريدور المسؤول الاسرائيلي الاول عن قضية المخيمات الفلسطينية في جنوب لبنان وسكانها. وأعلن منذ بداية عمله في هذا المجال، موقفه المبدئي تجاه القضية — وهو عملياً الموقف المعتمد لدى الحكومة بكامل أعضائها — بقوله، أنه يجب إزالة المخيمات بشكل كامل، وإعادة إسكان اللاجئين الفلسطينيين الذين سيبقون في المنطقة — بعد دفع أغلبيتهم الى الرحيل بشتى الوسائل — في مجمعات سكنية تقام في ضواحي المدن والقرى في جنوب لبنان (من مقابلة مع مريدور في ملحق دافار، ١٢/١١/١٩٨٢). وحاول مريدور دفع الاميركيين أولاً، ثم اللبنانيين، إلى تبني موقفه هذا. فاجتمع لهذا الخصوص مع المبعوث الاميركي جاك مكفرسون، الذي عينته الحكومة الاميركية مسؤولا عن تقديم المساعدات الى متضرري الحرب في لبنان، بعد وصوله الى اسرائيل في منتصف تموز (يوليو) الماضي، أي أيام الحصار الشديد على بيروت الغربية. وقدم اليه مريدور مشروعه حول إعادة تأهيل اللاجئين بقوله ان اسرائيل على استعداد للمشاركة في المشروع عبر تقديم الخبرة والتخطيط، وحتى مساعدة أية هيئة دولية تهتم بذلك، ودعاه الى التعاون في هذه المسألة بصفته رئيساً للهيئة الاميركية (I.E.D.). ويقول مريدور: «أوضحت

للمبعوث الأميركي أن رغبتنا تتمثل في إعادة إسكان اللاجئين من جديد، عن طريق فتح المخيمات [بقصد إزالتها]، وتأمين مساكن وخدمات إنسانية لهم» (المصدر نفسه). وأثار هذا الأمر اهتماما لدى مكفرسون، حسب قوله، حيث اقترح تأليف لجنة مشتركة لاسرائيل ولبنان والأمم المتحدة والولايات المتحدة، للاهتمام بالقضية، ولكن بعد أن تتضح الامور حول مصير بيروت الغربية. إلا ان حكومة لبنان في حينه، رفضت الاقتراح بعد عرضه عليها (المصدر نفسه).

وحاول مريدور التوصل الى تفاهم مع اللبنانيين حول الموضوع، فاجتمع حسب قوله، بوزير الاسكان السابق سليم الجاهل، عارضاً عليه إزالة المخيمات، وإقامة مساكن للاجئين قرب التجمعات السكنية الواقعة بين البحر والحدود السورية، «وهكذا يمكن تغيير وضعهم من لاجئين في هذا البلد إلى غير لاجئين». إلا ان الوزير اللبناني رفض العرض، كما رفض أية محاولة من جانب اسرائيل للتدخل في هذا الشأن، على اعتبار أنه «شأن لبناني داخلي»، كما تقول المصادر الاسرائيلية. وتضيف هذه أن الجاهل لم يهتم كثيراً بإخفاء موقفه المعادي للاجئين، بقوله أمام مريدور: «ان هؤلاء سيمنحون بطاقات خضراء، ومن لديه عمل بينهم سيبقى، ومن ليس لديه عمل، سنضعه في الشاحنات، ونبعده عن لبنان» (نيفا لنير، المصدر نفسه). وتضيف هذه المصادر أيضاً ان حديث الجاهل هذا بدا متطابقاً مع ما كان يسمعه الجنود الاسرائيليون من ضباط الكتائب، بأنه «من الضروري تنفيذ مجزرة صغيرة ضد الفلسطينيين من أجل إرهابهم ودفعهم إلى الهرب» (المصدر نفسه).

ويبدو أن موقف الحكومة اللبنانية، كما جاء على لسان الجاهل، لم يضايق اسرائيل، وانما جاء مطابقاً لسياستها إزاء المسألة، وهي سياسة عدم التدخل «لأن الأمر قد يفسر كتدخل في شؤون لبنان الداخلية». ولقد أثار هذا الموقف سخرية شديدة في وسائل الاعلام الاسرائيلية التي اعتبرت «أن حقيقة وجود اسرائيل في لبنان هي بمثابة تدخل في شؤونه. ومنذ متى كنا مطيعين لرغبات حكومة لبنان؟ وهل سنخرج من هناك بأمر منها، كما لا نهتم باللاجئين وفق تعليماتها؟» (تسفي بريئيل، هآرتس، ٨/١٠/١٩٨٢). وعلى أي حال، أدركت الحكومة الاسرائيلية أن هذه الذريعة لا يمكن أن تبرر سياستها بعدم التدخل، أمام الرأي العام المحلي والدولي. فبدأت باتهام الاونروا بالمسؤولية عن عدم ايجاد حل لمشكلة اللاجئين «فاسرائيل دمرت مخيماتهم حقا، ولكن الاونروا مسؤولة عن إعادة تأهيلهم» (عاموس ايلون، المصدر نفسه، ١٢/١٠/١٩٨٢).

وأمام عجز الاونروا عن الاهتمام بأوضاع سكان المخيمات، وجدت إسرائيل نفسها مضطرة إلى «تليين» موقفها، خشية من الضرر الاعلامي الكبير الذي قد يلحق بها، خصوصاً وأن هذه المشكلة لا يمكن إخفاؤها في ظل المعاناة الشديدة التي يعيشها هؤلاء. إضافة إلى ذلك فإن هيئات اسرائيلية مختلفة، تحركت من أجل الضغط على الحكومة لتبديل موقفها، ودفعها إلى الاهتمام بالمسألة. فمثلاً، قامت مجموعة استقصاء مكونة من خمسة نواب في الكنيست (هم دان تيخون، ودرور زيفرمان، من ليكود، وعوزي برعام، ويائير تسيفن، ويحزقيئيل زكاي، من المعراخ) بجولة في المخيمات في تشرين الأول (أكتوبر) الماضي، للاطلاع على أوضاع سكانها، وبحث مسألة تأهيلهم. وأصدر هؤلاء النواب بياناً فيما بعد، دعوا فيه حكومة اسرائيل إلى التحرك وعدم الاعتماد على نشاط الاونروا فقط في هذا الموضوع، لأنه قد يستغل من قبل وسائل الاعلام العالمية، لاثارة الرأي العام الدولي، ودفعه الى توجيه إصبع الاتهام نحو اسرائيل (يديعوت احرونوت، ٧/١٠/١٩٨٢). ولدى اجتماعهم إلى الوزير مريدور فيما بعد، اعربوا هذا الى اتهام السلطات اللبنانية بأنها العامل المؤخر لأي عمل داخل المخيمات، ومعلناً أنه اتفق مع الاونروا منذ آب (أغسطس) الماضي، على الاستعداد لنصب الخيم للاجئين الذين ظلوا في المخيمات. غير أنه اتضح أن مسؤولي الاونروا لم يحصلوا على ترخيص بذلك من الحكومة اللبنانية، إلا في مطلع تشرين الاول (اكتوبر). «فالحكومة اللبنانية لم تكن قد اتخذت قراراً فيما إذا كانت تريد تأهيل اللاجئين على الأراضي ذاتها، أو نقلهم إلى أمكنة أخرى. وبعد انتخاب أمين الجميل فقط، حصل مسؤولو

الاونروا على ضوء أخضر للبدء بالعمل داخل المخيمات» (تسفي بريئيل، هآرتس، ٨/١٠/١٩٨٢).

لقد ظهر التبدل الحقيقي في موقف اسرائيل خلال تشرين الأول (اكتوبر) الماضي، بعدما أيقنت استحالة تحقيق هدفها المتمثل في ترحيل الفلسطينيين بصورة كاملة عن المنطقة، وأيقنت كذلك أنه لا يمكنها الاستمرار في تجاهل معاناتهم بصفتها المسؤولة عما حل بهم. وفي تاريخ ٢٥/١٠/١٩٨٢، أعلن الوزير مريدور أمام الكنيست، وأمام لجنة الخارجية والأمن التابعة له، أن اسرائيل تؤيد إقامة مساكن صلبة لسكان المخيمات، حتى إذا كان هذا الأمر ضد رغبة السلطات اللبنانية، داعياً اللاجئين إلى القبول مؤقتاً بنصب الخيم، وواعداً بتخصيص مئة متر مربع الى جانب كل خيمة، من أجل البناء عليها (يديعوت أحرونوت، ٢٦/١٠/١٩٨٢). وتحدث مريدور عن السبب الذي دفعه إلى تغيير موقفه السابق، قائلاً: «لقد طرحت الموضوع أمام الحكومة، مشيراً إلى الخطر القائم في حقيقة وجود هذه المخيمات. وأعربت عن قلقي من أن تتحول هذه في المستقبل الى بؤرة النشاط المعادي لاسرائيل، حتى بعد تحقيق تسوية ما في لبنان. وأشرت الى الخطر المتوقع في المستقبل، والذي قد يدفعنا الى حرب «سلام الجليل» مرة أخرى». ولكن وزراء قالوا: لن نوافق أبداً على عملية ترميم، لأن الأفضلية للقرائنا نحن، وعلينا ألا نتورط، ولينفذ الآخرون هذا العمل. كان هذا موقفاً عاماً، لكنني شخصياً غيرت موقفي وجررت الحكومة كلها من ورائي». (من مقابلة مع مريدور، ملحق دافار، ١٢/١١/١٩٨٢). ويضيف الوزير أنه «أعلن السماح للاجئين بالبناء الصلب على الرغم من معارضة اللبنانيين، «وقد سألني أعضاء لجان اللاجئين: ماذا سيحدث بعد انسحاب الجيش الاسرائيلي من الجنوب؟ فقلت لهم، إنني سأوصي الحكومة بوضع شرط في المفاوضات، يقضي بعدم هدم بيوت الفلسطينيين، التي بنيت خلال وجودنا في المنطقة. وتحدثت حول هذا الموضوع مع وزير الخارجية شامير ووزراء آخرين، ومع المدير العام لوزارة الخارجية [رئيس الوفد الاسرائيلي الى المفاوضات مع لبنان ديفيد كمحي]، وجميعهم وافقوا على موقفي. وأفترض أيضاً أن الاميركيين لن يكون في وسعهم أي خيار سوى الموافقة على ذلك أيضاً.. إن مطلباً كهذا، أي عدم هدم البيوت التي ستبنى في المخيمات، ينبغي أن يشمله أي اتفاق [نتيجة المفاوضات]» (المصدر نفسه). ويبرر مريدور هذا التغير في موقفه قائلاً: انه إذا لم يمنح اللاجئون المساعدة المطلوبة لاعادة بناء أنفسهم، فان الطريق الوحيد الذي سيبقى أمامهم هو الارهاب، «ومن وجهة معينة هم الآن في الوضع نفسه الذي كنا نحن عليه قبل قيام الدولة. علينا أن نتأمل ونفكر عميقاً، كي لا نقفل أمام الطرف الآخر، خيارات للتوجه نحو الارهاب. فمن الناحية السياسة لدينا جواب هو الحكم الذاتي. [أما من الناحية الحياتية] فعليهم العودة إلى بيوتهم، والى الخيم، وسيتوجب عليهم أن يبدأوا من جديد. وجنوب لبنان لا يمكنه من الناحية الاقتصادية العيش بدونهم». ولاينسى مريدور أن يذكر أن هذا الحل، هو حل جزئي، أما الحل الشامل في نظره، فيتمثل في «اخراجهم من المخيمات، وتوزيعهم في كل مكان يمكن أن يستوعبهم» (المصدر نفسه).

وجاء قرار الحكومة الاسرائيلية حول السماح للاجئين بالبناء الصلب داخل المخيمات، حتى دون موافقة السلطة اللبنانية، بعدما رفض هؤلاء «مشروع نصب الخيم الذي بدأت الاونروا تنفيذه. فقد قرر سكان مخيمي عين الحلوة والوشيدية، معارضة نصب الخيم، ولو بالقوة، ومعارضة كل محاولة لفرض السكن عليهم في هذه الخيم. وتجسيداً لمعارضتهم هذه، قام هؤلاء بحرق العديد من الخيم التي نصبت في المخيمات (يديعوت احرونوت، ٥/١٠/١٩٨٢). وهكذا لم تجد اسرائيل منفذاً أمامها سوى الموافقة على البناء الصلب على قطع الأرض المخصصة للخيم، طالما أن مسألة الحل الشامل المتمثلة في إخراجهم من المخيمات، واستيعابهم في لبنان، غير واردة أو غير قابلة للتحقيق. ومن أجل الاستفادة مادياً من الفرصة المتاحة، تشجعت اسرائيل في عرض مساكن جاهزة على اللاجئين، من صنع شركات اسرائيلية، وقامت بعرض نماذج منها أمام مبنى القيادة الاسرائيلية في صيدا. إلا ان الفلسطينيين رفضوا شراءها، بحجة عدم توفر المال لديهم، خصوصاً وأن أسعارها مرتفعة جداً (يتراوح سعر هذه المساكن

بين ٧٠٠٠ ــ ١٤٠٠٠ دولار، هآرتس، ٢/١٢/١٩٨٢). ولتشجيع اللاجئين على الشراء، اتفقت اسرائيل مع الاونروا على تقديم مساعدات مالية لهم، بحيث تدفع اسرائيل لكل عائلة الف ليرة لبنانية، وتدفع الاونروا أربعة آلاف، ويبقى ألفا ليرة يدفعها المشتري. إلا إن السكان رفضوا أيضاً هذا العرض، وفضلوا البدء ببناء بيوتهم بأنفسهم، أو ترميمها، بعد حصولهم على نحو ٢٠ كيساً من الاسمنت لكل عائلة، من الاونروا واسرائيل (مناحيم هوروفيتس، المصدر نفسه، ٨/١٢/١٩٨٢). وتذكر المصادر الاسرائيلية أن هنالك سببين أساسيين وراء رفض اللاجئين شراء المساكن الجاهزة من اسرائيل: الأول هو مشكلة الاراضي في المخيمات التي تعود ملكيتها الى اللبنانيين، وهؤلاء يطالبون باستعادتها وعدم البناء عليها، «وإذا ما عاد آلاف اللاجئين من شمال لبنان الى المخيمات في الجنوب، وأطلق سراح آلاف المعتقلين من معسكر أنصار، ستحدث مشكلة خطيرة بالنسبة للأراضي المعدة للبناء داخل المخيمات. وعلينا أن نفترض أن إسرائيل لن تكون موجودة عندئذ في لبنان، ويصعب تقدير ما قد يحدث» (غابي زوهار، عل همشمار، ٢٦/١٢/١٩٨٢). وعلم في اسرائيل أيضاً «ان أصحاب الاراضي والأبنية في جنوب لبنان، بدأوا يهددون اللاجئين الفلسطينيين، الذين يقيمون على ممتلكاتهم، مطالبين إياهم باخلائها طوعاً قبل أن ينفذوا ضدهم أعمال عنف. والحديث يجري حول قطع من الأرض وميان استولى عليها الفلسطينيون قبل ٣٤ سنة عند قدومهم الى لبنان، او أبنية استولوا عليها أثناء جلائهم عن المخيمات المدمرة. وتوجه أصحاب هذه الممتلكات الى ممثل الاونروا في الجنوب، والى الوزير مريدور، الذي رد بأن الفلسطينيين في الجنوب يتمتعون بحماية كاملة من الجيش الاسرائيلي، طالما أنه موجود في المنطقة» (يديعوت احرونوت، ٩/١٢/١٩٨٢).

والسبب الثاني الذي يردع الفلسطينيين عن شراء المساكن الجاهزة من اسرائيل ــ حسب قول مصادرها ــ مرتبط بعدم تأكدهم من سياسة الحكومة اللبنانية تجاههم بعد انسحاب الجيش الاسرائيلي. «فالسلطات اللبنانية تؤكد رغبتها في إبعاد جميع الغرباء الموجودين في شكل غير شرعي عن لبنان، وقد تقوم بعملية تطهير واسعة داخل المخيمات، وتحديد البناء داخلها. ويبدو في هذه اللحظة أن مصلحة الحكومة الاسرائيلية متطابقة مع مصلحة السلطة اللبنانية ــ في إخضاع الفلسطينيين، وحصرهم داخل اطار ضيق ومحدود. لذلك ينبغي الافتراض أن حكومة اسرائيل ستوافق بصمت (وربما تعطي أيضاً توجيهات واضحة...) حول تجميد [عدد] الفلسطينيين في جنوب لبنان» (غابي زوهار، عل همشمار، ٢٦/١٢/١٩٨٢).

ومهما يكن، يبدو أن اسرائيل مرتبكة حتى الآن في شأن سياستها الخاصة بهذه القضية. فهي من جهة تعلن أن بقاء مخيمات اللاجئين، وعودة سكانها الى حياتهم الطبيعية، يتعارضان مع مصلحتها الأمنية. وحسب اعتراف مريدور «فان حكومته تريد أن تراهم بعيداً عن حدودها، لان وجودهم سيتيح ولو بنسبة واحد بالمائة، عودة م.ت.ف. الى تنظيم نفسها من جديد داخل المخيمات. لهذا كان من الطبيعي إزالتها، وبناء مجمعات سكنية لسكانها قرب المدن الكبيرة، بحيث يستوعب كل مجمع ما بين ٣٠٠ ــ ٤٠٠ عائلة فلسطينية، يمكنها أن تجد هنالك فرص عمل، وتتخلص من الفقر والانحطاط، والسكن ثلاثة أجيال في مخيم واحد.. وعندها تصبح هذه العائلات أقل قبولاً بدعاوة م.ت.ف. ومحاولات جرها للقيام بنشاطات معادية لاسرائيل» (ر.إ.إ.، العدد ١٠٢٧٢٥ ــ ٨/١١/١٩٨٢، ص ٢٣). ومن جهة أخرى، تحاول إسرائيل دفع اللاجئين إلى ترتيب أوضاعهم داخل المخيمات عن طريق بناء بيوتهم وترميمها، أو شراء مساكن جاهزة من شركاتها وبمساعدتها ويبدو أن الدافع الاساسي هو محاولة تفادي الضرر الاعلامي في وسائل الاعلام العالمية، ومحاولة تحسين مظهرها الذي تشوه جداً خلال الحرب، في نظر الرأي العام الدولي. فاسرائيل المسؤولة قانونيا عن وضع اللاجئين في الجنوب، حسب معاهدة جنيف، لا تستطيع تجاهل وضعهم، حتى وان كانت راغبة في ذلك، وبالأخص بعد مجزرة صبرا وشاتيلا، وما يتهددهم من مجازر مماثلة قد تنفذ ضدهم في ظل الوجود الاسرائيلي.

ويبدو أن خوف الفلسطينيين في الجنوب من الكتائب وميليشيات حداد هو أكثر ما يقلقهم، الى جانب وضعهم المعيشي البائس. «فهم يشعرون

وكأنهم عاجزون أمام احتمال قيام الميليشيات المسيحية بتنفيذ مجزرة ضدهم، على غرار ما حدث في أيلول (سبتمبر) الماضي في صبرا وشاتيلا، (يديعوت أحرونوت، ٥/١/١٩٨٣). وهناك ما يبرر خوفهم هذا، فقد قدمت الى لجنة كاهان التي شكلتها اسرائيل للبحث في مجزرة المخيمات في بيروت، شهادة مكتوبة تفيد بأن عناصر مسيحية قامت بحرق عشرات البيوت الخاصة باللاجئين في مخيم الميه وميه قرب صيدا، قبل وقوع مجزرة صبرا وشاتيلا بشهر تقريباً، وبالتحديد يوم ٧ آب (أغسطس) الماضي. وورد في هذه الشهادة أيضاً أن الكتائب زعموا أن الأمر حدث على أثر عمليات بحث عن السلاح في المنطقة، ومحاولة طعن أحد رجالهم. ويوم... وقوع الحادث خطف أيضاً أربعة أولاد من المخيم، وأفرج عنهم فيما بعد، إثر تدخل الجيش الاسرائيلي (هآرتس، ٢٩/١١/١٩٨٢). ويبدو أن هذه الحادثة نفذها الكتائبيون في بلدة الميه وميه المجاورة للمخيم، الذين عادوا الى مزاولة نشاطهم بعد انسحاب م.ت.ف. من المنطقة نتيجة الحرب. «فالكتائب في البلدة عادوا يحملون السلاح، وأصبحوا أصحاب القوة والنفوذ. وقد الغوا جميع الحقائق التي فرضها الفلسطينيون [طردوا العائلات الفلسطينية التي كانت تقيم على أراض خاصة بسكان البلدة] واقتسموا الصلاحيات في البلدية بينهم وبين رجال سعد حداد». ويقول رئيس البلدية الدكتور سمعان أبو سبع [لمراسل إسرائيلي] انه ما من شك لديه في أن رجاله [من الكتائب] يتملكهم شعور قوي بالانتقام. كما انه لا يتردد عن القول بأن هذا الشعور قد يترجم إلى أفعال في المستقبل». (تسفي بريئيل، المصدر نفسه).

وتشير وسائل الاعلام الاسرائيلية باستمرار الى حالات الهلع المتواصلة التي تنتاب سكان المخيمات في جنوب لبنان، الذين لا يجدون سبيلاً أمامهم سوى اللجوء إلى طلب الحماية من العدو الاسرائيلي، علّه يكون أرحم من الميليشيات المسيحية رغم ممارساته العدائية تجاههم، كما تمثلت في تدمير مخيماتهم، واعتقال رجالهم، وتشتيت عائلاتهم. وما يخشاه هؤلاء السكان هو المستقبل غير الواضح بالنسبة لهم، بعد انسحاب القوات الاسرائيلية. فمن ناحية هم غير واثقين من حقيقة نوايا السلطة اللبنانية الرسمية تجاههم، ومن ناحية أخرى، يخشون فقدان أية حماية لهم، أمام ما تخططه ميليشيات الكتائب وسعد حداد، من مجازر على غرار ما فعلته في صبرا وشاتيلا. وقد علم مؤخراً في اسرائيل ان المبعوث الأميركي موريس درايبر يفاوض المسؤولين الاسرائيليين حول وضع حماية دولية للمخيمات، لضمان أمن سكانها بعد انسحاب القوات الاسرائيلية من المنطقة. إلا انه لم يعلن أي اتفاق بهذا الشأن حتى الآن.

حنه شاهين

الدورة العاشرة للمجلس الأعلى للتربيـة والثقافـة والعلوم في م.ت.ف

عقد المجلس الأعلى للتربية والثقافة والعلوم في م.ت.ف. دورته العاشرة في عمان، في الفترة ما بين ٢٨ ــ ٢٩/ تشرين الثاني ــ (نوفمبر) ١٩٨٢. وهي الدورة الأولى التي يعقدها المجلس بعد حرب حزيران الفلسطينية ــ الاسرائيلية. ومن الجدير بالذكر أن المجلس كان قد عقد دورته التاسعة في بيروت في الفترة ما بين ٢ ــ ٣/ نيسان ــ أبريل ١٩٨٢. وبهذا جاء عقد الدورة الحالية بعد حوالي شهرين من الموعد المحدد لها، حيث درج المجلس على عقد دوراته كل ستة شهور.

بدأت الدورة أعمالها بجلسة افتتاحية حضرها رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف ياسر عرفات والملك حسين ورئيس وزرائه وعدد آخر من الشخصيات الأردنية، كما حضرها أربعة من أعضاء اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف هم: رئيس المجلس الأعلى للتربية والثقافة والعلوم د. أحمد صدقي الدجاني، ومسؤول شؤون التعليم العالي والجامعات في الوطن المحتل د. حنا ناصر، ورئيس دائرة شؤون الوطن المحتل حامد أبو ستة، ورئيس دائرة الاعلام والثقافة ياسر عبد ربه، بالاضافة الى عضو اللجنة المركزية لحركة فتح خليل الوزير (أبو جهاد) وعدد من رؤساء البعثات الدبلوماسية في عمان.

وقد ألقى الملك حسين كلمة ترحيبية أشاد فيها بثبات الشعب الفلسطيني في كفاحه، وبأقباله المتزايد على التعليم، ونديد باجراءات سلطات الاحتلال الاسرائيلي ضد الجامعات والمؤسسات التعليمية الاخرى. ثم تحدث الملك الأردني عن الغزو الاسرائيلي للبنان، شاجباً أهداف الغزو والجرائم التي ارتكبها الغزاة.

وألقى الأخ ياسر عرفات كلمة تحدث فيها عن «الملحمة الكبرى التي خاضها الشعبان الفلسطيني واللبناني في لبنان»، وشدد على الدور الذي يلعبه الشعب الفلسطيني في حفظ الثقافة ونشرها، «فهو ناقل وحامل للثقافة رغم الشتات الذي هو فيه». ونديد عرفات بالجرائم التي يرتكبها المحتلون الاسرائيليون في لبنان وفي الأرض الفلسطينية المحتلة ضد المؤسسات الثقافية والعلمية والتربوية، مؤكداً على أن «تراثنا سيبقى أبد الدهر لأنه موجود في قلب كل منا».

وبعد الافتتاح، بدأ المجلس النظر في الموضوعات المدرجة على جدول أعماله:

أولاً ــ التعليم العالي في الوطن المحتل

ناقش أعضاء المجلس عدداً من القضايا المتعلقة بالتعليم العالي والجامعات في الوطن المحتل: التخطيط ومشاكل الاستيعاب والتعدد، برامج التعليم والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، المستوى الأكاديمي للتعليم الجامعي، الامتحان الشامل لكليات المجتمع، الدور السياسي للجامعات ومعاهد التعليم العالي في الوطن المحتل، وإجراءات

الحكم العسكري ضد الجامعات وبخاصة الأمر العسكري رقم ٨٥٤ ووثيقة الالتزام وسبل مواجهتها.

كما توصل الى عدد من التوصيات المتعلقة بهذه القضايا:

١ ــ التخطيط ومشاكل الاستيعاب والتعدد: تضم معاهد التعليم العالي في الوطن المحتل، في الوقت الحاضر حوالي ١٠,٠٠٠ طالباً وطالبة. ويشكل هذا العدد نسبة ٣٠ ــ ٤٠ ٪ من الطلاب الذين ينهون الدراسة الثانوية. ويجري العمل على استيعاب حوالي ٧٠ ــ ٨٠ ٪ من هؤلاء الطلاب، وفق الخطة المستقبلية المأمولة. الا أن زيادة الاستيعاب تتطلب التركيز على تخطيط التعليم العالي كيلا تتحول الايجابيات الى سلبيات. ولقد كان انشاء مجلس التعليم العالي في الوطن المحتل، وهو الجهاز المخول بالتنسيق بين جميع المؤسسات التعليمية، أفضل وسيلة لضمان التخطيط. وترتبط مشكلة الاستيعاب في التعليم العالي بمشكلة تعدد معاهد التعليم، وهي مرشحة للاستمرار بسبب زيادة الطلب على التعليم من ناحية، وعدم قدرة المؤسسات التعليمية القائمة على تلبية هذه الحاجة من ناحية أخرى. ويمكن معالجة مشكلة التعدد، اذا ما أجبنا اجابة صحيحة على السؤال التالي: هل من الأفضل توسيع المؤسسات القائمة أم انشاء مؤسسات جديدة؟ وان كان البعض يرى في التعدد والتوزع الجغرافي لمعاهد التعليم العالي بعض الأبعاد الايجابية، الأمنية والسياسية والاقتصادية، مثل الحد من التأثيرات الأمنية لسياسات الحكم العسكري الاسرائيلي، والتخفيف من الأعباء الاقتصادية على الأهلين، وفتح المجالات أمام الفتاة الريفية لدخول الجامعة.

٢ ــ برامج التعليم العالي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية: إحدى السلبيات التي يعاني منها التعليم العالي في الوطن المحتل هي نوعية البرامج، أي الأهداف التربوية من وراء برامج التعليم، حيث ينبغي دائماً بلورة الأهداف التي تحقق برامج تنمية تنطبق على واقع الأراضي المحتلة. وان كان انشاء الجامعات قد حدّ من هجرة الشباب من الوطن المحتل، فان عدم أخذ برامج التنمية الملائمة بعين الاعتبار، يحول هذه الهجرة المحدودة الى هجرة كاملة، نظراً لفقدان مجالات العمل بعد التخرج. ويمكن الاستعانة بنماذج للبلدان النامية في هذا المجال. الا أن البعض لا يرى امكانية تحقيق هذا الهدف في الأراضي المحتلة، لأن السيرة الاقتصادية هناك تتعرض لتأثيرات الاحتلال. فاذا ما ربط التعليم بالوظيفة الاقتصادية فان من شأن هذا الربط أن ينفذ مخططات الاحتلال الاقتصادية. ويرى صاحب هذا الرأي أن ربط التعليم والتنمية الاقتصادية غير مطبق تماماً حتى في بلدان عربية مستقلة.

٣ ــ المستوى الأكاديمي للتعليم العالي: يمكن ارجاع السلبيات في مسيرة التعليم العالي في الوطن المحتل، ومنها تدني المستوى الاكاديمي للتعليم، الى حداثة العهد بهذا التعليم (٧ أو ٨ سنوات)، ولا يكفي أن تقبل جامعات الوطن المحتل في اتحاد الجامعات العربية حتى تضمن مستواها التعليمي؛ فهذا القبول لا يوفر الاعتبار الأكاديمي للمؤسسة التعليمية، ولا بد من تقويم هذه الجامعات من خلال أجهزة أو هيئات متخصصة غير متميزة وخارج نطاق الجامعات نفسها. وهو اسلوب متبع في الجامعات العربية والأجنبية. وهذه احدى مسؤوليات مجلس التعليم العالي في استقدام خبراء لتقويم الجامعات والبرامج.

٤ ــ الامتحان الشامل لكليات المجتمع: ناقش المجلس مشكلة الامتحان الشامل لكليات المجتمع في الضفة الغربية، وكيفية معالجة هذا الموضوع. وتناقضت الآراء التي حسمها الدكتور حنا ناصر حول أسباب التذمر، مذكراً بأن هناك امتحاناً عاماً في الأرض المحتلة هو امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة. وان ما يتعرض له طلاب الثانوية ليس أقل مما يتعرض له طلاب كليات المجتمع.

٥ ــ الدور السياسي للجامعات: عملت الجامعات منذ بداية مسيرتها على تدعيم النضال الشعبي الفلسطيني في الوطن المحتل. وتنظر سلطات الاحتلال الى هذه الجامعات على أنها مراكز لتوليد الوعي الوطني في المناطق المحتلة، واحدى التعبيرات عن الشخصية الوطنية الفلسطينية المستقلة. وموقف سلطات الاحتلال من الجامعات هو موقف سياسي في الأساس وليس موقفاً أكاديمياً. ولم تتوان الصحافة الاسرائيلية

عن نشر التقارير والمقالات التي تحرض على اغلاق الجامعات والصحف العربية، معتبرة اياها مراكز سياسية لـ م.ت.ف. تمول من قبلها. هذه النظرة للجامعات هي التي ترسم وتملي سياسة سلطات الحكم العسكري تجاهها.

٦ ـ إجراءات الحكم العسكري وسبل مواجهتها: تتعرض جامعات الوطن المحتل ومنذ سنوات، لسلسلة من الاجراءات التعسفية مثل الاغلاق، طرد الأساتذة والطلاب وابعادهم، منع تراخيص بناء جديدة وغيرها من الاجراءات. ولعل الامر العسكري رقم ٨٥٤ لعام ١٩٨٠ وما سمي بـ «وثيقة الالتزام» من أبرز التعبيرات عن سياسة الاحتلال تجاه الجامعات في الفترة الاخيرة.

الامر العسكري رقم ٨٥٤: فقد جاء كتعديل لقانون التربية والتعليم الاردني، في محاولة لإضفاء الشرعية على الحكم العسكري تجاه الجامعات. وينص هذا الامر على ضرورة الحصول على اذن ترخيص سنوي للجامعات، كما يفرض قيوداً على حركة الطلاب والأساتذة بين الضفة الغربية وغزة والقدس عن طريق الحصول على تصريح خاص للدراسة أو للعمل في جامعات الضفة الغربية..

ولا يقتصر تطبيق الأمر العسكري رقم ٨٥٤ على أساتذة الجامعات وطلبتها، بل يتعدى ذلك ليشمل المعلمين والطلاب في المدارس الثانوية والاعدادية والابتدائية. اذ يتحتم على كل من يعمل في هذه المدارس الحصول على ترخيص، من حق السلطات أن تسحبه في أي وقت لدواعي الأمن، ومنها الاعتقال الاداري، وهي عملية روتينية في الأرض المحتلة قلّ من ينجو منها من الأساتذة أو الطلاب. كما ينص على ضرورة الاطلاع على مصادر تمويل الجامعات وميزانياتها. وقد أنشيء لهذا الغرض صندوق خاص يسمى صندوق الاستثمار وهو برئاسة رئيس الادارة المدنية وثمانية من أعضاء روابط القرى. ويسمح هذا الصندوق بادخال الأموال الى الجامعات والمعاهد العليا، ولكن لا يسمح بانفاق هذه الأموال الا بالقدر الذي يراه مجلس ادارة الصندوق. وبذلك يعطي هذا الاجراء لسلطات الاحتلال الحق في الاشراف على مشاريع صرف أموال الجامعات وطرقها. وتمكنت الجامعات من شل الأمر العسكري رقم ٨٥٤ وافشاله على الصعيد الميداني. فبعد صدور هذا الأمر بشهرين تقريباً، انعقد في بلغراد المؤتمر العام لليونسكو (تشرين الاول ـ أكتوبر ١٩٨٠)، وصدر عنه قرار يدين هذا الأمر العسكري. الا أن سلطات الاحتلال رفضت هذه الادانة، واستمرت في محاولات تطبيقه، واستمرت في المقابل المجابهة مع هذه السلطات لافشاله، مما أجبرها على تجميده. والمطلوب عدم الاكتفاء بهذه الخطوة، بل استمرار النضال في المحافل الدولية، وخاصة اليونسكو من أجل الغاء هذا الأمر العسكري نهائياً، حتى لا يظل سلاحاً يشهر في وجه الجامعات في الوطن المحتل.

وثيقة الالتزام: طلبت سلطات الاحتلال من الاساتذة الأجانب في الجامعات التوقيع على وثيقة يتعهدون فيها؛ بالامتناع عن تأييد م.ت.ف. هذا نصها: «أقر أنا الموقع على هذه الوثيقة بأني أتعهد صراحة الا أقوم بأي عمل، وألا أساعد، بأي شكل، المنظمة التي يطلق عليها منظمة التحرير الفلسطينية أو أي منظمة ارهابية أخرى».

وبعد رفض الأساتذة التوقيع عليها أجرت السلطات تعديلاً على النص السابق حذفت بموجبه كلمة «ارهابية» وحلت محلها كلمة «معادية» مع الابقاء على اسم م.ت.ف. في سياق النص. الا أن الأساتذة ثبتوا على موقفهم في اعتبار هذه الوثيقة ابتزازاً سياسياً لا دخل له بالأمن، عدا عن كونها تمس حرياتهم الاكاديمية في الصميم. وعلى اثر موقف بعض المسؤولين الأميركيين المناهض للوثيقة، أجرت سلطات الحكم العسكري تعديلاً جديداً عليها، أبقى على روح الوثيقة ومضمونها، ودعت الى فتح باب الحوار مع الجامعات حول الأمر. الا أن المجلس الاعلى للتربية والثقافة والعلوم في دورته الحالية شدد على ضرورة رفض الحوار بين الجامعات وسلطات الاحتلال حول «وثيقة الالتزام» أو «الأمر العسكري رقم ٨٥٤»، لأن مبدأ الحوار مهما كانت نتائجه يعطي للاحتلال حقاً شرعياً في تغيير القوانين في المناطق المحتلة. وان أي اتفاق مهما كانت ايجابياته بالنسبة للجامعات يعتبر سابقة خطيرة يمكن أن تنسحب على مؤسسات أخرى غير تعليمية.

سبل المواجهة: قامت لجنة من أساتذة جامعات الأرض المحتلة، وهي لجنة الاشراف على شؤون

الأساتذة المبعدين، بوضع اطار عام لخطة عمل للتحرك المستقبلي لمواجهة الهجمة الصهيونية على الجامعات في الوطن المحتل، وقد حددت الخطة الأطر التالية:

«البعد الأكاديمي، والذي ينطوي تحت لوائه التعليم العالي في الوطن المحتل، والتعليم العالي في منظمة التحرير الفلسطينية. ومن أجل بلورة الأفكار وتنفيذ النشاطات الأكاديمية اللازمة نقترح أن تكون اهتمامات لجنة الاشراف في هذا المجال كما يلي:

(أ) تحضير مواد علمية تكون مساهمة مفيدة في الاعداد لمشروع الجامعة الفلسطينية المقترحة.

(ب) الشروع في نشاطات تتعلق بالترجمة والتعريب لكتب ومواد علمية وثقافية مختارة، وبذلك تكون قد ساهمت جامعات الأرض المحتلة بشكل فعّال بمشروع اتحاد الجامعات العربية فيما يتعلق بموضوع تعريب التعليم الجامعي.

(ج) القيام بالدراسات والبحوث اللازمة لتوثيق العلاقة بين العلم والبحث من ناحية، وبين المجتمع والمواطنين من ناحية أخرى، ويمكن اعطاء الأولوية للدراسات والبحوث التي تتعلق بالأرض والأهل في داخل الأرض المحتلة وخارجها. وفي ذلك أيضاً مساندة لمراكز البحوث والدراسات في الجامعات الفلسطينية هناك ومساندة لمثلها لدى المنظمة خارج الأرض المحتلة. ولا يخفى على أحد جدوى البحث وأهميته حتى بالنسبة للأستاذ الجامعي نفسه ومردوده الأكاديمي في المحافظة على معارفه وتطويرها في نطاق البحث العلمي.

البعد الاعلامي، حيث أن هذا البعد يهدف الى خدمة القضية الفلسطينية بشكل عام، ويركز في الوقت الحالي على آثار الاحتلال الاسرائيلي وممارساته الأخيرة على مؤسسات التعليم العالي بشكل خاص، وتكون الأنشطة المنوطة به على المستويين العربي والعالمي، وتتركز هذه الأنشطة على ما يلي:

(أ) زيارات للجامعات المختلفة لشرح الأوضاع في جامعات الأرض المحتلة، وتعريف بالممارسات الصهيونية الأخيرة فيها، والعمل على تكوين لجان تضامن وصداقة مع الجامعات الفلسطينية.

(ب) استقطاب وتوفير أساتذة خاصة ممن يحملون هوية المواطنة ويعملون حالياً في جامعات عربية أو أجنبية، وذلك من أجل حثهم على العمل لمدة سنتين أو أكثر في جامعات الأرض المحتلة كجزء من الخدمة الوطنية.

(ج) وضع كتيبات اعلامية باللغتين العربية والانكليزية عن جامعات الوطن المحتل لتوزيعها على جهات عربية وأجنبية.

(د) الدعوة لعقد مؤتمر للأكاديميين الفلسطينيين.

(هـ) اعداد نشرات عن أخبار الجامعات في فترات دورية.

(و) تكثيف التنسيق والتعاون مع كافة الجهات والمؤسسات الوطنية في الداخل والخارج، ومنها:

— الحركات الطلابية.
— النقابات المختلفة.
— المنظمات والهيئات الدولية.
— السفارات والممثلين الرسميين.

وقبل صياغة التوصيات حول قضايا التعليم العالي في الوطن المحتل، تداول المجتمعون في عدد من الاقتراحات لمواجهة سياسة سلطات الاحتلال تجاه الجامعات، ومنها:

— تذليل العقبات أمام تمويل الجامعات، والبحث عن مصادر تمويل لا تخضع لرقابة سلطات الاحتلال.

— تأمين عدد كاف من منح الدراسات العليا لطلاب الأرض المحتلة، حتى يمكن الاستغناء عن مدرسي الخارج.

— دعوة أساتذة أجانب للتوجه الى الأرض المحتلة، للاطلاع على أوضاع الجامعات من جهة، وللاستفادة من زيارتهم في تقديم محاضرات علمية من جهة أخرى.

— بحث موضوع التوأمة بين الجامعات على غرار توأمة بلديات الداخل مع بلديات عربية وأجنبية.

— القيام بجهد اعلامي مكثف لفضح ممارسات سلطات الاحتلال عن طريق الاتصال بالجامعات الأجنبية ومراكز البحث العلمي، وتعميم تجربة «لجنة التضامن مع جامعة بيرزيت».

— ديمومة طرح الجريمة الثقافية التي ترتكبها سلطات الاحتلال ضد الأساتذة المبعدين، بابقاء الأستاذ المبعد مسجلاً على جامعته، حتى ولو

مارس التعليم في أية جامعة أخرى.

ـ ممارسة جهد سياسي من قبل م.ت.ف، بالطلب الى الدول الصديقة، الضغط على سلطات الاحتلال من أجل حماية رعايا هذه الدول من الأساتذة الأجانب، ممن يعملون في الجامعات، من اجراءات الطرد والابعاد.

٧ ـ **التوصيات:** أوجز رئيس المجلس د. أحمد صدقي الدجاني ماتوصل اليه المجتمعون حول التعليم العالي في الوطن المحتل، بالتوصيات التالية:

(أ) يحيي المجلس النضال الذي برز في جامعاتنا في الأرض المحتلة، والذي شارك فيه الأساتذة والطلاب وادارة الجامعات.

(ب) سيتابع المجلس بشكل حاسم قضية الإبعاد والأساتذة المبعدين. وهو يدعو الى رفض التوقيع على مايسمى «وثيقة الالتزام». كما سيتابع عمله على كل الساحات الدولية، لتعرية العدو وممارساته.

(ج) يتطلع المجلس الى أن تتابع لجنة الاشراف على شؤون الأساتذة المبعدين أعمالها، لكي تضع برنامجاً يتضمن خطة عملها من حيث دعوة الأساتذة القادرين على العودة الى الوطن المحتل، ليحلوا محل الذين أبعدوا. وكذلك من حيث تشكيل لجان زيارات لكل الجامعات والمؤسسات العالمية والأكاديمية في العالم، لتوضيح الوضع الناجم في جامعاتنا، بسبب الهجمة الصهيونية الشرسة عليها.

(د) ضرورة حصر الأساتذة الجامعيين الفلسطينيين في الوطن العربي، في قوائم، وبيان مجالات عملهم، ومعرفة كيفية الاستفادة من امكانياتهم، وبخاصة أولئك الذين يفتقدون الى فرص العمل الجامعي.

(هـ) الاهتمام بمراكز البحوث في الوطن المحتل، وبنشر البحوث، علماً بأن جامعاتنا مازالت فتية.

(و) وبالنسبة لكليات المجتمع والامتحان الشامل، يترك المجلس الأمر للجنة المختصة باشراف الدكتور حنا ناصر كي تبلور رأياً محدداً في هذا الموضوع. كما يخولها البحث مع الجهات المعنية في الأردن بخصوص هذا الموضوع.

ثانياً ـ الثقافة وشؤونها

تداول المجلس في عدد من القضايا المتعلقة بالثقافة وشؤونها. وشغلت المجزرة الثقافية التي ارتكبها الغزاة الاسرائيليون ضد مركز الأبحاث في بيروت، وضد المؤسسات الثقافية الاخرى في لبنان عامة، قدراً مهماً من البحث والنقاش. وتمحورت حولها معظم القضايا الثقافية والفكرية التي تطرق اليها المجتمعون.

وتوصل المجلس الى عدد من التوصيات في حقل الثقافة أضيفت الى توصيات دوراته السابقة، وبخاصة الدورة التاسعة التي مثلت الثقافة موضوعها الرئيسي.

مركز الأبحاث: بعد الاستماع الى تقرير مندوب مركز الأبحاث حول تفاصيل مانَمّ في المركز على أيدي قوات الغزو الصهيوني، تداول المجتمعون في عدد من القضايا والاقتراحات والتوصيات نوجزها فيما يلي:

(أ) اعتبار الجريمة التي ارتكبها الغزاة بحق مركز الأبحاث، مذبحة ضد الثقافة لا تقل بشاعة وهمجية عن المذبحة الجسدية التي ارتكبت بحق المدنيين الفلسطينيين واللبنانيين في مخيمي صبرا وشاتيلا.

(ب) توجيه التحية لصمود مركز الأبحاث وعودته للحياة بعد أيام قليلة من الجريمة، وتقديم كل الدعم له، والدعوة لاستلهام تجربته من قبل المثقفين الفلسطينيين.

(ج) اعتبار مذبحة مركز الأبحاث حدثاً فكرياً يجب اعلانه بكل الوسائل المتاحة. وتكليف أحد أعضاء المجلس باعداد ورقة عمل للاعلام عن هذه الجريمة.

(د) التأكيد على دور مركز الأبحاث على الرغم من تغير دور الساحة اللبنانية بالنسبة للثورة الفلسطينية. والتأكيد كذلك على مركزية دوره على الرغم من أهمية دور مراكز البحث الفلسطينية داخل الأرض المحتلة، أو أية مراكز فلسطينية أخرى.

(هـ) تشكيل لجنة دولية من قبل اليونسكو للتحقيق في مذبحة مركز الأبحاث والجرائم الثقافية الاخرى التي ارتكبها العدو الصهيوني في لبنان. وأحيل هذا الاقتراح الى مندوب م.ت.ف في اليونسكو لدراسة الفكرة بشمولية.

(و) الاحتفاظ بأكثر من نسخة من الوثائق

خارج مقر المركز الرئيسي.

(ز) تزويد الجامعات ومراكز البحث العلمي العالمية بنسخ من مطبوعات مركز الابحاث.

وضرورة اشتراكه في كل معارض الكتب العربية.

(ح) دعوة مركز الابحاث للتركيز في سياسته البحثية على واقع الشعب الفلسطيني.

جابر سليمان

استفتاء للرأي العام الأميركي
باشراف مؤسسة عربية

هناك حوالي ٨٠٪ من أفراد الشعب الاميركي يشعرون بأن للفلسطينيين الحق في اقامة دولة فلسطينية مستقلة. وهذه النتيجة تدل بوضوح على أن الرأي العام الاميركي بدأ يتحول بصورة دراماتيكية تجاه الصراع العربي ــ الاسرائيلي. هذا ما أظهرته نتائج الاستفتاء الذي تبنته مؤسسة الدراسات العربية، والتي مركزها في مدينة بلمونت في ولاية ماساشوستس الاميركية. ويبدو أن الاميركيين على استعداد لتأييد سياسة أميركية متوازنة تجاه الصراع العربي ــ الاسرائيلي، هذا بعكس ما تشير إليه تصريحات بعض الرسميين في الإدارة الاميركية، والإجراءات التي يتخذها الكونغرس الاميركي.

وللاعتقاد بأن مختلف استفتاءات الرأي العام الاميركي، التي أجريت في السنوات الماضية، كانت لا تتجاهل الموقف الفلسطيني فحسب، بل كثيراً ما حرفت أيضاً نتائج هذه الاستفتاءات من خلال طرح أسئلة غير موضوعية متعلقة بالمسائل الرئيسية، لذلك فإن مؤسسة الدراسات العربية قامت بتبني دراسة استفتائية عريضة للرأي العام الاميركي، متعلقة بالجوانب المختلفة للقضية الفلسطينية.

وقد أجرت الاستفتاء مؤسسة «عمل المعلومات (Decision Making Information)»، وهي مؤسسة أميركية للأبحاث قامت باجراء مكالمات هاتفية في الفترة ما بين ٦ ــ ١١ تشرين الاول (أكتوبر) ١٩٨٢ مع ١٠٢٠ مواطناً أميركياً تتجاوز أعمارهم ١٨ سنة، ويمثلون قطاعاً عاماً من المجتمع الأميركي. ومن الممكن تعميم نتائج استفتاء هذه العينة على كل المجتمع الاميركي بمعدل ٣٪ للصواب والخطأ.

وقد أظهر الاستفتاء بشكل خاص ما يلي:

١ ــ واافق ٧٦٪ من المشاركين في الاستفتاء على أن للفلسطينيين الحق في اقامة دولة فلسطينية مستقلة، عندما أخبروا بأن الولايات المتحدة أيدت في الماضي قرار التقسيم الصادر عن الامم المتحدة عام ١٩٤٧، والذي ينص على اقامة دولتين في فلسطين أحداهما يهودية والأخرى عربية.

٢ ــ ٢٩٪ من المشاركين في الاستفتاء يعتقدون بأن اقامة تلك الدولة يشكل خطراً على الأمن الاسرائيلي.

٣ ــ إن التأييد لاسرائيل لا زال قوياً، حيث أن ٤٤٪ من المشاركين في الاستفتاء يفضلون مستوى عالياً من المساعدات الاقتصادية والعسكرية لاسرائيل. وهناك فقط ٣٥٪ يؤيدون اتخاذ اجراءات تأديبية ضد اسرائيل نتيجة لغزو لبنان.

٤ ــ وجه السؤال التالي للمشاركين «لو عدنا لمدة سنة إلى الوراء فهل كنت متعاطفاً أكثر مع أسرائيل أو مع الفلسطينيين؟» فكانت الاجابة ٥٩٪ تعاطفوا مع اسرائيل بالمقارنة الى ٣٩٪

يتعاطفون معها الآن. بينما ١٣٪ تعاطفوا مع الفلسطينيين منذ سنة مضت و٢٣٪ يتعاطفون معهم الآن.

٥ ــ ٨٣٪ من المشاركين في الاستفتاء يؤيدون وجوب مشاركة الفلسطينيين في أي مباحثات للسلام.

٦ ــ بالنسبة الى رد الفعل للنقاط الرئيسية في مبادرة ريغان للسلام، فان ٧٢٪ وافقوا على أنه يجب أن يكون هناك تجميد في وضع المستوطنات الاسرائيلية المقامة على الأرض العربية المحتلة، بينما وافق ٥٦٪ على أن اسرائيل يجب أن لا تضم الأراضي المحتلة.

٧ ــ ٦٩٪ من المشاركين وافقوا على أن اسرائيل خالفت قوانين تصدير السلاح الأميركي، التي تنص على تحديد استعمال هذا السلاح للقضايا الدفاعية.

ملاحظات عامة

● بشكل عام هناك تحول في الرأي العام الأميركي تجاه تأييد القضية العربية. ولذلك فانه اذا ما اتخذت اجراءات فعالة لتزويد الرأي العام الأميركي بمعلومات وحقائق عن القضية الفلسطينية فان هذا التغيير سيزداد باستمرار.

● وهناك اتجاهات في الرأي العام الأميركي تحبذ أن تساعد أميركا الفلسطينيين.

● وبالرغم من أن أغلب المعلومات التي لدى الأميركيين عن منظمة التحرير خاطئة ومأخوذة من المصادر الصهيونية، فان ٢٠٪ من أفراد الرأي العام يعتقدون بأن المنظمة يجب أن تشارك في أي مباحثات للسلام. وطبعاً يمكن بشن حملة اعلامية علمية وتزويد الأميركيين بمعلومات صحيحة توضح وجهة نظر المنظمة. وتزيل صورة الارهاب العالقة في أذهان الأميركيين، كسب قطاعات كبيرة من المجتمع الأميركي لتأييد الموقف الفلسطيني.

● ثم أن هناك خوفاً عاماً من الحرب ومن التورط الأميركي في الصراع في الشرق الأوسط. ومن الجائز أن وجود قوات المارينز في لبنان زاد هذا الخوف. ومن الجائز أيضاً أن تكون المناظر التي ينقلها التلفزيون الأميركي من لبنان بشكل عام ومن بيروت بشكل خاص، قد زادت اتجاه الخوف من الحرب والتورط الأميركي فيها.

● ان المساعدات الأميركية لاسرائيل هي حجر الزاوية في العلاقات الأميركية ــ الاسرائيلية. ولكن عندما يتعارض التصرف الاسرائيلي مع المصلحة الأميركية فان هذه العلاقة تتعرض للاهتزاز.

● أظهرت الدراسة أن هناك تأييداً بين الأميركيين لتجميد المستوطنات الاسرائيلية في الأرض المحتلة. ويجب التركيز على حقيقة مهمة وطرحها للرأي العام وهي أن المساعدات الأميركية لاسرائيل تستعمل لاقامة هذه المستوطنات، ومن الضروري قطعها.

● ان القوى الصهيونية والقوى المؤيدة لها تقوم باجراء استفتاءات للرأي العام الأميركي منذ عام ١٩٤٧. ولأول مرة تقوم مؤسسة شبه عربية باجراء مثل هذا الاستفتاء، وهذا يمثل أهمية لا يجب الاستهانة بها، وهي أن المجموعات العربية بدأت تتجه الى اتباع الأسلوب العلمي في تحليل الأمور المتعلقة بالقضية الفلسطينية.

واشنطن ــ خليل فوطة

مراجعات

مصيدة بيروت

Alain de Chalvron, *Le Piége de Beyrouth*, Paris: Sycomore, 1982.

منذ الكلمة الأولى ينحاز ألان دوشالفرون للحق الفلسطيني. لكن دون ان يحيد عن ثوابت منهج الكتابة السياسية في الغرب المعاصر وتحديداً في فرنسا، اي الموضوعية التي لا تبيح لنفسها حق تجاوز حدود الوصف المحايد، والتفصيلية الدقيقة التي لا تصل الى حد الثرثرة، والمتابعة المثابرة للموضوع المعالج على المستوى التاريخي، لكن ايضاً، على مستوى المعرفة القريبة بالشخصيات البارزة للصراع وبالخلفيات المحلية والاولية له.

يريد ألان دوشالفرون في كتابه الصادر مؤخراً في باريس، أن يثبت رأياً في اجتياح لبنان الاخير من قبل القوات الاسرائيلية. ويقول الرأي، انه بعكس المزاعم الاسرائيلية، لم يكن الاجتياح الاسرائيلي للبنان، واحتلال اول عاصمة عربية، مجرد ردة فعل فورية على محاولة الاغتيال التي تعرض لها سفير اسرائيل في لندن؛ بل هي خطة سياسية مدروسة تهدف الى الدخول في المرحلة الثانية من مخطط كامب ديفيد، عن طريق إخضاع لبنان عسكرياً، وارهابه باحتلال اراضيه، من اجل دفعه على طريق توقيع معاهدة سلام ثانية بعد مصر في المنطقة العربية.

يقدم ألان دوشالفرون أكثر من حجة منطقية لهذا الرأي، ويبدأ بتعداد حججه عبر فصول الكتاب الستة والعشرين، منطلقاً من كون هذه الحرب ضرورة حتمية لانقاذ اسرائيل من مأزقين:

□ مأزق تورطها في بداية صيف ١٩٨١ باعتراف ضمني بمنظمة التحرير الفلسطينية، إثر توقيع الطرفين لاتفاق وقف إطلاق النار في ٢٤ تموز ١٩٨١.

□ مأزق إعادة انتخاب الليكود في ظل تهديد جديد بغلبة للمعارضة تطيح بحكومة الثنائي المحارب بيغن ــ شارون.

بالنسبة للنقطة الأولى، يقول دوشالفرون إن الانتصار الذي حققه ياسر عرفات، بارغام اسرائيل على توقيع اتفاق لوقف اطلاق النار مع طرف لا تعترف بوجوده، قد ازعج بيغن تحديداً، وترك صدى سيئاً في الأوساط السياسية الاسرائيلية. كانت اللهجة في الأوساط السياسية والعسكرية، كما في الصحافة، لهجة نقد حاد. وعلى المستوى العسكري البحت، كان المحللون مجبرين تماماً على الاعتراف بأن بنية منظمة التحرير لم تدمر... والمختص بالشؤون العسكرية في صحيفة «هآرتس»، وهو المعلق المقروء جداً، لاحظ الواقع الذي «لا سابق له»، وهو ان منظمة التحرير قد نجحت في التصدي للسجال».

أما بالنسبة للنقطة الثانية، فقد أوضح المؤلف ان التخمينات الانتخابية لم تكن ابداً لصالح الليكود. وكان على بيغن ان يجد طريقة لاستعادة جمهوره المفقود، عبر إقناعه بأن «الليكود»، وعلى رأسه مناحيم بيغن، يبقى خير مدافع عن أمن اسرائيل.. فقام بضرب المفاعل النووي العراقي، غير ان هذا لم يأت بالأمن لا لسكان المستوطنات الحدودية

ولا لسكان المدن في اسرائيل. وهكذا، كما يقول الكاتب، «كانت لدى مناحيم بيغن معاناة موجعة اخرى: الفلسطينيون»... وكانت لديه كما يبدو معاناة من الصواريخ السوفياتية التي نصبها السوريون في البقاع. ولقد كان الفلسطينيون في لبنان، وفي هذا البلد كانت ايضاً الصواريخ. ولقد أقسم بيغن ان يقتلع الاثنين. غير ان حرب الأيام العشرة على جنوب لبنان التي انتهت بابراز صورة «اسرائيل المتحطة» في العالم، وابراز الهشاشة الاسرائيلية امام الضغوط الأميركية التي قادت اسرائيل الى توقيع تعهد مع عدو لا تعترف بوجوده... «ان حرب الأيام العشرة هذه، بالنسبة لحكومة اسرائيل، انتهت الى فشل تام.ومناحيم بيغن، وكذلك اريئيل شارون ليسا من الرجال الذين يتساهلون في إذلال كهذا. وسيستخلصان من هذا الفشل العبر التالية:

«١ ــ ان تصفية منظمة التحرير الفلسطينية سياسياً امر على القدر نفسه من اهمية تصفيتها عسكرياً.

«٢ ــ من المستحيل تحقيق هذا الهدف بحملة قصف بسيطة: يجب التأهب لاجتياح بري للبنان، حتى بيروت.

«٣ ــ يجب التحضير بشكل افضل لهذا الأمر على المستوى الديبلوماسي، خصوصاً حيال الولايات المتحدة.

«٤ ــ البعد النفسي هو ايضاً مهم: فباستغلال منهج لحجة الارهاب، يمكن الوصول الى تمرير العملية باعتبارها عملاً من اجل السلامة العامة.

«هكذا ولدت لوحة 'عملية السلام للجليل'؛ وسينكب عليها اريئيل شارون ومناحم بيغن بلا كلل؛ وتجديداً بلا كلل في العمل على النقطة الرابعة»...

يؤكد شالفرون ان البعد النفسي في العملية ضد الفلسطينيين في لبنان، كان شديد الاهمية بالنسبة للثنائي المحارب؛ من اجل ذلك مضت سنة منذ قرارهما بتنفيذ الاجتياح (تموز ١٩٨١) وقبل ان ينفذاه فعلاً في حزيران ١٩٨٢. لقد احتاجت اسرائيل لحروب تمهيدية، تنهك لبنان وتنهك المقاومة الفلسطينية في لبنان وتجعلهم على المستوى المحلي والعربي والدولي مستحقين للعقاب الذي ستنزله اسرائيل بهما.

وإذ يعرض دوشالفرون لجميع انواع هذه الحروب: الدك المنتظم لجنوب لبنان؛ السيارات المفخخة؛ حروب السفارات؛ المطاردات الديبلوماسية، الاغتيالات السياسية او المجانية، تصفيات الحساب الطائفية او المذهبية، المعملة او الدولية، الجماعية او الفردية.. والمؤلف اذ يعرض لكافة اشكال هذه الحرب، فهو لا يرمي الى القول ان اسرائيل هي القدرة الكلية التي نظمت هذه المجازر.. غير انه يعتقد بأن اسرائيل كانت المستفيد الأول منها سواء ساهم القادة الاسرائيليون ام لم يساهموا في هذه العمليات، لانهم قد تحققوا، ومن دون ان يسيئهم الامر، بل بشيء من الغبطة البديهية، من الجو المشحون في بيروت. فمن اعتداء الى اعتداء، كبرت العلامة الفارقة للمدينة 'العاصمة العالمية للارهاب' و'قاعدة الارهاب الدولي' 'والغابة المرصودة لتصفية الحساب بين الارهابيين'. بشكل آلي ــ يتابع دوشالفرون ــ راحت الصحف تربط بين اسم بيروت، وبين اسوأ آفات هذا النصف الثاني من القرن العشرين: الارهاب. وكان التحليل الذي فرضته كبريات الصحف بسيطاً: بيروت = ارهاب. والحال ان م.ت.ف. = بيروت، إذن: الارهاب = الفلسطينيين. ولقد ناسب هذا التحليل تماماً التطلعات الاسرائيلية»...

هكذا يعتبر دوشالفرون، وهكذا يسوق الأدلة على ان عملية «سلامة الجليل» قد اعدت منذ تموز ١٩٨١، ويضيف اخيراً الى ادلته، دليلاً إضافياً هو تخلي منظمة التحرير الفلسطينية منذ العام ١٩٧٤ بعد دخول ياسر عرفات الى مبنى الامم المتحدة، عن منهج الارهاب (اختطاف الطائرات). هذا التخلي الذي ازعج اسرائيل، كما ازعجتها سياسة منظمة التحرير التي اكسبتها تأييد مائة دولة بحيث زاد العدد عن عدد الدول المعترفة باسرائيل؛ وازعجها الوزن السياسي للمنظمة المركزية الفلسطينية في المجتمع الدولي، وتقبل هذا المجتمع، تدريجياً، لفكرة دولة فلسطينية مستقلة في الضفة والقطاع.

هذه الاسباب كلها، برأي دوشالفرون، تشكل المؤشر والدليل على ان اجتياح لبنان قد خطط له منذ تموز ١٩٨١. غير ان المؤلف يرى مع ذلك ان خروج المقاتل الفلسطيني من بيروت ليس خسارة حقيقية للمقاومة الفلسطينية، «لقد كان لبنان، وهذا قيل دائماً، موقعاً رائعاً لمنظمة التحرير، لأن بوسعها ان تتحرك فيه باستقلالية كاملة. غير ان هذا القول، هو في الوقت نفسه خاطىء وصحيح؛ فهو صحيح على الصعيد العسكري، لان اي بلد في العالم

لا يستطيع ان يتسامح مثل لبنان بانشاء جيش اجنبي حقيقي، وان يتحرك هذا الجيش، عملياً، بمطلق السيادة على جزء من اراضيه. وهذا الرأي خاطىء على الصعيد السياسي، لاننا غالباً ما ننسى وزن دمشق في بيروت؛ فسوريا تمارس في هذه المدينة، وعبر حساسية جسدية حقيقية على منظمة التحرير.

لقد خططت اسرائيل.. والمقاتل الفلسطيني خرج من مصيدة بيروت التي اطبقت.. ولكن على من؟ لا يجيب دوشالفرون.. لانه مثل معظم الكتاب الاوروبيين، لا يدعي استشرافاً للآتي، انه ملتزم بنهج الموضوعية الأوروبية: الوصف المحايد والدقيق لوقائع الأمور، دون الوقوع في الثرثرة ودون ادعاء النبوة.

كاتيا سرور

النظام الزراعي في الزبيدات

د. سليم تماري، **التأثيرات الاجتماعية للريّ الحديث على مجتمع فلاحي فلسطيني في غور الأردن**، بيرزيت: جامعة بيرزيت، ١٩٨٠ (نشر محدود).

تم اعداد هذا البحث الميداني عن قرية الزبيدات (شمال الغور الفلسطيني في الضفة الغربية المحتلة)، في الفترة ما بين شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٩ وشهر نيسان (أبريل) ١٩٨٠، بتمويل من جمعية العانونايت الاميركية التي اهتمت بدراسة نتائج مشروعها الزراعي (تحديث وسائل الري في القرية) على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والصحية. وقامت جامعة بيرزيت بطباعة البحث باللغة الانكليزية بعدد من النسخ لا يتجاوز المئة نسخة، مرفقاً بصور فوتوغرافية وتوضيحية للقرية.

قام الدكتور سليم تماري (الأستاذ في جامعة بيرزيت) باجراء الجزء الأول من البحث، الذي يتعرض للنظام الزراعي في القرية. أما الأساتذة ريتا جقمان (الأستاذة أيضاً في الجامعة نفسها)، فقد قامت باجراء الجزء الثاني، الذي يتعرض للحالة الصحية في القرية. ونشرت ترجمة كاملة لهذا الجزء في العدد ١٢٥ نيسان (أبريل) ١٩٨٢ من **شؤون فلسطينية**. ولهذا فسيتم استعراض الجزء الأول، فقط من الدراسة.

يلخص الأستاذ تماري في مقدمة البحث هدفه العام منه، والذي يتحدد بمعالجة الكيفية التي استطاع بها مجتمع شبه فلاحي أن يتأقلم وسط حلقة من المستوطنات الاسرائيلية (المتقدمة تكنولوجيا) وما أدّت اليه سياسة الاستيطان من مصادرة أراضٍ ومياه وغيره، كان من نتائجها حدوث تغيرات واسعة على البنية الاقتصادية ــ الاجتماعية في القرية. .و.

أما عن الأهداف المباشرة، فيحددها بأنها:

أولاً ــ دراسة تأثير ادخال أسلوب الزراعة الحديثة (التقنّاف) على حياة الفلاحين.

ثانياً ــ ايجاد معلومات احصائية أساسية عن الظروف الاقتصادية ــ الاجتماعية في القرية لاستخدامها فيما بعد في مراقبة التغيرات الحاصلة داخل هذا المجتمع، أو في مجال مقارنتها بالقرى المجاورة في الغور الفلسطيني.

ثالثاً ــ وضع توصيات محددة في المجالات المختلفة على ضوء نتائج هذا البحث لاستخدامها في أي مشروع تطويري للقرية.

ولتحقيق هذه الاهداف، أجري احصاء شامل لعائلات القرية بالاعتماد على استبيان موجّه لمسؤول كل عائلة، هذا بالاضافة لاستخدام أسلوب المقابلة المفتوحة مع ثلاثة من ملاك الأرض الرئيسيين في المنطقة نفسها، ونقاش التفاصيل المالية عن الموسم الزراعي ١٩٧٩ ــ ١٩٨٠ مع اثنين من مزارعي القرية.

وفي مقدمة تاريخية لجوانب القضية الزراعية في الزبيدات، يقول الدكتور تماري أن اسم الزبيدات هو اسم لقبائل عرب الزبيدات القاطنين فيها الآن، وذوي الاصول شبه البدوية، حيث هاجروا من منطقة بئر السبع بعد حرب ١٩٤٨ الى غور الأردن ليعملوا كمحاصصين لملاك

أرض غائبين من طوباس ونابلس. وفي أوائل الستينات، منحتهم الحكومة الأردنية ٥٠٠ دونم في المنطقة الجنوبية لمرج نعجة، على أساس تحويلها، بعد فترة خمس سنوات، من الزراعة المتنالية الى أرض خاصة بهم.

ومع حرب ١٩٦٧، فقد اهالي الزبيدات هذا الحق بمجيء الاحتلال الاسرائيلي وهجرة ٨٠٠ من أبنائهم الى منطقة اربد، وكذلك مع بداية الحملة الواسعة من المصادرات، التي شملت ٢٦٠ دونماً من أراضي القرية، و٧ آلاف دونم من أراضي مرج نعجة والقرى المجاورة لها، مما هدد المئات من الفلاحين الذين اعتاشوا على نظام المحاصصة بفقدان الأراضي التي يحوزتهم.

أما نظام ملكية الأرض في الزبيدات، فيحتوي ثلاثة مظاهر رئيسية بالاضافة الى الملكية الخاصة للأرض: الحيازة بدون ملكية، نظام المحاصصة، والضمان. وكلها مظاهر مهمة شاركت في عدم استقرار علاقة الفلاح بالأرض. وفي معرض استعراضه لنظام المحاصصة، يعرف الأستاذ تماري هذا النظام بأنه نظام شبه اقطاعي، يقوم بين الفلاح ومالك الأرض على أساس تقديم المالك للمياه والأرض وقرض نقدي مسبق لشراء البذور والسماد وغيره، وفي المقابل يقدم الفلاح العمل، وجزءاً من رأس المال المودع في الأرض. وفي احصائية عن أراضي منطقة مرج نعجة والزبيدات التي يزرعها سكان الزبيدات، يتبين أن مساحة الأرض التي يحوزها الفلاح الواحد لا تزيد عن ٥,٢ دونم. وهذه المساحة أقل من الحد الادنى من المساحة الأرضية التي تكفي عائلة مكونة من ثمانية أشخاص والمقدرة بحوالي ١٠ دونم. هنا يضيف نظام المحاصصة الى أراضي الفلاح بضعة دونمات أخرى لتصل مجموع حيازات الفلاح الى ١٤,٢ دونماً. وهي بالتحديد ما تمنعه من الانتقال الى سوق العمل المأجور.

أما نظام ايجار الأرض مقابل مبلغ نقدي من المال، فهو نظام موجود ولكنه غير منتشر في القرية، ولا تزيد مساحة الأراضي المؤجرة عن ٤٧ دونماً.

ويستكمل الأستاذ تماري حديثه عن شخصيتين رئيسيتين في مجال العمل الزراعي في القرية، الأولى: ملاك الأرض الغائبين والمقيمين. والثانية: السماسرة والتجار. فيقول أن ظاهرة ملاك الأرض الغائبين قد ظهرت في الغور الشمالي مع بداية الخمسينات، حين أعلنت الحكومة الأردنية منحها مساحات واسعة من الاراضي الأميرية لكل من يستطيع زراعتها لثلاث سنوات متتالية، مما شجع عدداً كبيراً من تجار نابلس وطوباس على امتلاك هذه الأراضي، خصوصاً في ظل وجود عدد كبير من اللاجئين في مخيمات الغور الجنوبي ذوي الخبرة الواسعة في زراعة الأرض وغير المالكين لوسائل انتاج خاصة بهم.

ويضيف أن هذه العملية قد أثرت بشكل كبير على تطور الزراعة في الأغوار، فتم حفر مئات الآبار الارتوازية بمساعدة الحكومة الأردنية ووكالة غوث اللاجئين، وبدأت زراعة الحمضيات بالانتشار في الغور الجنوبي ضمن توفر الاحتياطي الضخم من العمالة المأجورة في المخيمات. أما في الغور الأوسط والشمالي، فقد استمر شكل المحاصصة كشكل غالب، ضمن وجود ثلاثة عوامل أثرت عليه في أراضي الاغوار ككل:

أولاً — انخفاض الطلب على أراضي الغور بعكس مناطق أخرى مثل جنين وطولكرم.

ثانياً — الظروف المناخية الصعبة التي جعلت استقرار عائلة فلاحية لفترة طويلة في أراضي الاغوار مسألة صعبة.

ثالثاً — اعتماد الفلاحين المحاصصين (وهم من اللاجئين) على ملاك الأرض في ايجاد سكن لهم، مما عزز من طول مدة المحاصصة والاستقرار الى خمس سنوات بالمعدل.

أما السماسرة والتجار، فتحدد دورهم في اقراض الفلاحين الصغار والمحاصصين مبالغ مالية سابقة للموسم الزراعي مقابل ٧٪ من ثمن الناتج «المسوّق» في الحسبة (وهم في العادة تجار الحسبة الكبار). هذا بالاضافة الى الفائدة المتفق عليها على القرض المالي نفسه. وفي حالات كثيرة يكون هؤلاء التجار والسماسرة هم أنفسهم ملاكي الأرض الكبار. ويلخص الأستاذ تماري وظائف هؤلاء السماسرة بأربع نقاط رئيسية:

□ يوفرون للفلاح حاجاته من البذور والكيماويات

والمبيدات، الخ..

- يوفرون له مبلغاً من المال في نهاية موسم الصيف حيث ينعدم الدخل الزراعي.
- يوفرون له صناديق لتسويق بضاعته.
- يتفاوضون مع تجار الحسبة (إن لم يكونوا هم أنفسهم) للحصول على أعلى سعر لبضائعهم.

وفي المقابل، فان السمسار هو المسؤول الوحيد عن تحديد أسعار المبيدات والبذور، وهو الوسيلة الوحيدة للتسويق. وفي حال عدم قدرة الفلاح على ايفاء ديونه، يحق للسمسار أخذ ما يعادل ديونه من ملكية الفلاح، أو تجديد الاتفاق معه لسنة جديدة تضاعف من ديونه السابقة.

وينتهي الأستاذ تماري من هذه القضية بالقول ان النتيجة العامة تكون، في العادة، مشاركة مالك الأرض والسمسار للفلاح في أرباحه السنوية، واعتماد الفلاح بشكل كامل على قروضهما، مما أدى في الزبيدات الى تزايد اهمال الفلاحين لاراضيهم، وتوجههم مع منتصف السبعينات الى سوق العمل المأجور المتاح في المستوطنات الاسرائيلية القريبة.

وفي نهاية هذا الجزء من البحث، يتحدث عن مشكلة مصادر المياه في القرية لاهميتها في التقديم لنقاش أسلوب الري الحديث وأثره على القرية. فيقول أن السياسة الاسرائيلية لم تتوقف عند مصادرة أراضي الزبيدات فقط، بل استكملته لتصل الى قانون يمنع حفر آبار ارتوازية جديدة في الأغوار، وتدمير ستة آبار ارتوازية ما بين أراضي المحروق والزبيدات (١٥ كم)، بحيث لم يبق لأهل الزبيدات الا بئر الزبيدات الذي تحدد انتاجه بـ ٢٠٠ ــ ٣٠٠ ألف متر مكعب في السنة، أي ما يكفي لريّ ٢١١ دونماً من أراضي القرية الزراعية. أما في المنطقة المحيطة بها، فتوجد سبعة آبار ارتوازية يملك ستة منها ملاكون كبار. واذا أضيف الى ذلك المشاكل المحيطة باسلوب الريّ القديم (القنوات المفتوحة)، والتي تؤدي الى فقدان كميات كبيرة من الماء بالتبخر والتسيُّب الأرضي، وبداءة التكنيك الزراعي، ومشكلة تملح أراضي الأغوار مع قلة الأمطار فيها، لوجدنا أن من النتائج الطبيعية لذلك، التوجه المتزايد للفلاحين للعمل المأجور وتركهم أراضيهم الزراعية.

الري الحديث يأتي للزبيدات

تحت هذا العنوان، يعالج الأستاذ تماري الفترة ما بعد عام ١٩٧٧ (سنة ادخال الري الحديث أراضي القرية)، وفيها جرت مجمل التغيرات التي شهدتها القرية، وتشمل أثر الري الحديث على الانتاجية والدورة الزراعية والعمل والتسويق والمداخيل النقدية.

ويبدأ هذا الجزء باستعراض مختصر لكيفية دخول أسلوب الري الحديث أراضي الزبيدات؛ فيقول أن هذا الاسلوب لم يكن غريباً على أهالي القرية، خصوصاً أولئك الذين عملوا كعمال زراعيين في أراضي المستوطنات الاسرائيلية المحيطة؛ بل ان الحاجة كانت ماسّة لهذا الاسلوب ، في ظل ازدياد تملح تربة الزبيدات لدرجات خطيرة وانخفاض الانتاجية الارضية وندرة مصادر المياه ومشاكل توزيع الأسمدة.. الخ. الاّ أن المعيق الرئيسي، في رأيه، كان دائماً في عدم توفر رأس المال الكافي للشروع في مثل هذه العملية الضخمة.

وكان لتجربة بعض مزارعي القرية باستخدام هذا الاسلوب بمساعدة جمعية المانونايت عام ١٩٧٦ نتائج مذهلة على صعيد الانتاجية، حيث ضاعفت الانتاجية الى حوالي ثلاثة أو أربعة أضعاف الانتاجية القديمة. هذه التجربة شجعت القرية بكاملها على الاتفاق مع الجمعية على أساس مد شبكة المياه الرئيسية وتوابعها بتكلفة أساسية بلغت مليون ونصف المليون ليرة اسرائيلية (٩٠,٠٠٠ دولار باسعار ١٩٧٨)، ومشاركة الأهالي بما قيمته ٣٠٪ من التكاليف الرئيسية. ومن الجدير بالذكر هنا أن أسلوب الري الحديث كان في الأصل منتشراً في معظم ملكيات الغور الشمالي والجنوبي الكبيرة، لتوفر رأس المال المطلوب، وبسبب من أن هذا الأسلوب هو غير اقتصادي للملكيات التي تقل مساحتها عن ٢٠ دونماً.

أما في مجال تقويم النتائج الرئيسية لاستخدام أسلوب الري الحديث في الزبيدات، فيجدد الأستاذ تماري النتائج التالية:

أولاً ــ تزايد في الانتاجية وصل حتى ٥ ــ ٨ أضعاف الانتاجية القديمة.

ثانياً ــ موسم مبكر يوفر امكانية التسويق

بأسعار عالية.

ثالثاً ــ وفر المدخول النقدي المتزايد للفلاحين شروطاً أفضل في مجال المفاوضة مع السماسرة والتجار.

رابعاً ــ أعطى تزايد معدل الإنتاجية قوة أكبر للمحاصيل في مفاوضته مع مالك الأرض.

خامساً ــ أدى «التفتاف» الى اعادة تنظيم عملية العمل الزراعي، في مجال اعفاء المزارعين من الأعمال الجسدية، وزيادة كثافة العمل الزراعي، وازدياد الطلب على العمل المأجور الموسمي، وازدياد الاعتماد على الآلة الزراعية في معظم المهام.

سادساً ــ أدى الى اعتماد الفلاح بالأساس على التكنولوجية الاسرائيلية، وبالتالي خضوعه لارتفاع أسعار البذور المحسّنة والآلات والمبيدات، الخ.. مما يعرضه لاعباء مالية جديدة.

سابعاً ــ تؤدي عملية مراكمة رأس المال الى ظهور انقسامات طبقية جديدة، فهي عملية غير متساوية، وتؤثر على الفلاحين المتوسطين تأثيراً مختلفاً عن تأثيرها على فلاحي الملكيات الصغيرة، وعلى المحاصصين وعلى المالكين ــ المزارعين. وهذا يقودنا الى توقع تغيرات اجتماعية واسعة.

ويفصل الدكتور تماري هذه النتائج، خاصة فيما يتعلق بالانتاجية، والمداخيل، واختلاف الدورة الزراعية، وشبكة التسويق. وعن الأخيرة، يحدد أنه أصبحت هناك أربعة مجالات رئيسية للتسويق: الأول، البيع لتجار الجملة والسماسرة (وقد تحدثنا عنها سابقاً)؛ الثاني، التصدير الى الأردن، ويستعرض هنا الصعوبات التي تواجه مزارعي الزبيبات من أجل استحضار «شهادات المنشأ» من ممثلي الأردن في الضفة الغربية، هذا بالاضافة الى اتخاذ الأردن اجراءات متعددة منها منع استيراد الناتج الفلسطيني الى السوق الأردني، الا بعد نزول الانتاج الأردني الى السوق وانخفاض أسعار المنتوجات الزراعية مما عرض الانتاج الفلسطيني لضربات متكررة على هذا الصعيد؛ الثالث، ضمان المحصول، وقد انتشر هذا الشكل بعد ادخال الأسلوب الحديث للري، ويستمد ضرورته من وجود عدد من المزارعين المحتاجين الى السيولة النقدية لدفع أجور العمال وغيرها من الاحتياجات قبل انتهاء الموسم الزراعي، ويقوم بعملية الضمان، تجار الجملة من نابلس على الأغلب؛ الرابع، البيع المباشر للجمهور، ويقوم بهذه العملية النساء والأطفال الذين يجلسون الى جانبي الطريق المار بالزبيبات ويبيعون المحصول للسيارات المارة في الطريق.

ويلخص الأستاذ تماري نتائج البحث باستعراض العوامل التي كانت تهدد الزراعة في منطقة الزبيبات وتؤثر في انتقال عدد كبير من الفلاحين الى العمل المأجور، وصولاً الى ادخال التكنيك الحديث وما أنتجه من تأثيرات مختلفة على زيادة الانتاجية والمدخول وتقسيم العمل، الخ.. مما رسخ من علاقة الفلاح بالأرض، ودفع مركزه الى الأمام بعلاقته بالسمسار والتاجر ومالك الأرض، وان لم تتغير هذه العلاقة بشكل بنيوي وجذري.

لا شك في أن هذه الدراسة تضيف عمقاً تحليلياً جديداً في مجال دراسة التغيرات الاقتصادية ــ الاجتماعية في المجتمع الفلسطيني بعد الاحتلال. وتبرز أهميتها، بشكل خاص، في كونها دراسة تحليلية ميدانية شاملة لمجتمع فلاحي محدّد. فهي تطبيق خلّاق لمفاهيم نظرية طالما تم تناولها بمعزل عن الوقائع الحية الميدانية، وهي بذلك تضيف الجوانب الخاصة التي تميز تطور المجتمع الفلسطيني في ظل الهجمة الاستيطانية الاسرائيلية في الأراضي المحتلة.

واذا كان الوصول الى الشكل الخاص لتطور المجتمع الفلسطيني في ظل الاحتلال، يحتاج الى عدد كبير من الدراسات الميدانية والنظرية متعددة الجوانب، فلا شك في أن هذه الدراسة هي نقطة انطلاق أساسية، واحدى أهم البدايات على هذا الطريق.

سمير عثمان

شهريات

المقاومة الفلسطينية ــ سياسياً

اجتماعات عدن والحوار مع الأردن

عقدت القيادة الفلسطينية واللجنة التنفيذية والأمناء العامون لفصائل الثورة في عدن، سلسلة اجتماعات برزت أهميتها في التأكيد على وحدة الصف الفلسطيني، وبالتالي التأكيد على أهداف منظمة التحرير الفلسطينية في اقامة الدولة الوطنية المستقلة، وعلى استقلالية قرارها، والتصدي للمشاريع الاميركية والصهيونية، التي تعمل على تصفية الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير، والعودة، بقيادة منظمة التحرير ممثله الشرعي الوحيد.

جاءت هذه الاجتماعات بعد تأليف اللجنة العليا المشتركة الأردنية ــ الفلسطينية في عمان، بتاريخ ١٩٨٢/١١/٢٩، برئاسة الأخ ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ومُضر بدران رئيس الوزراء الاردني، والتي كلفت بمتابعة الحوار، حول شكل الاتحاد الكونفدرالي بين الشعبين الفلسطيني والأردني في المستقبل، الى جانب، بحث العلاقات والتنسيق بين الطرفين. وستكون اللجنة بمثابة مرجع أعلى للجنتين، عسكرية واقتصادية تابعتين لها. وقد تشكلتا في عمان خلال الزيارة السابقة التي قام بها عرفات في تشرين الأول (نوفمبر) الماضي.

أما اجتماعات القيادة الفلسطينية في عدن فان أهميتها جاءت في نتيجتها، حيث أدت الى تضييق شق الخلاف بين الاطراف الفلسطينية، وهو الخلاف الذي برز بسبب الاتصالات الفلسطينية الاخيرة مع الأردن وما أثارته من تكهنات ومخاوف. فقد رأى بعض فصائل المقاومة أن مثل هذه الاتصالات سوف تؤدي الى تفويض الملك حسين بحق تمثيل الشعب الفلسطيني، وبالتالي سوف تسقط شرعية منظمة التحرير الفلسطينية في هذا التمثيل. وذهب بعض هذا البعض الى حد الادعاء بأن المسار الجديد للعلاقات الفلسطينية ــ الأردنية سوف يقود الى التنازل عن مطلب اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

هذا، مع العلم بأن المجلس المركزي الفلسطيني الأخير، فوّض رئيس اللجنة التنفيذية ياسر عرفات، بالتحرك على أساس توصياته ومقرراته التي رفضت تفويض أية دولة عربية بتمثيل الشعب الفلسطيني، وأكدت على أن منظمة التحرير الفلسطينية هي ممثله الشرعي الوحيد.

وفي الجو الذي رافق هذه التكهنات والمخاوف، أعادت القيادة الفلسطينية في عدن توضيح كافة المواضيع المختلف عليها. وتوصلت الى الاعلان عن بيان أكدت فيه منظمة التحرير الفلسطينية موقفها الثابت من هذه القضايا، مجددة التزامها ببرنامجها السياسي الذي أقره المجلس الوطني الفلسطيني وبكافة المقررات الأخرى للمجالس الوطنية السابقة.

اجتماعات عدن

حضر هذه الاجتماعات، التي عقدت في الثالث والرابع والخامس من كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٢، الى جانب ياسر عرفات، كل من الامين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين جورج حبش، والامين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين نايف حواتمة، والامين العام لجبهة التحرير العربية عبد الرحيم أحمد، والامين العام لجبهة التحرير الفلسطينية ملعت يعقوب، والامين العام لجبهة النضال الشعبي سمير غوشة، وعدد من أعضاء اللجنة التنفيذية ومن المسؤولين الآخرين. وبحث المجتمعون الموقفين العسكري والسياسي، واستعرضوا وضع علاقات منظمة التحرير الفلسطينية مع الدول العربية، ونشاط المنظمة في اطار العمل العربي المشترك. وفي مقدمتها تحركات اللجنة العربية السباعية المنبثقة عن القمة العربية، والنشاطات السياسية التي تقوم بها منظمة التحرير الفلسطينية، لتعزيز وتطوير العلاقات الفلسطينية على الصعيدين العربي والدولي، بما يخدم مصالح الشعب الفلسطيني ونضال الأمة العربية، وذلك في اطار الامم المتحدة ودول عدم الانحياز والدول الإسلامية والاشتراكية.

أما عن مشروع الرئيس الاميركي رونالد ريغان، الذي دار حوله، كما يبدو، نقاش واسع، فان «بيان عدن» الذي صدر في ختام الاجتماعات، لم يتطرق له مباشرة، وبالاسم، بل ألمح اليه تلميحاً كما يتضح من استعراض أهم فقرات هذا البيان. وفي البيان أعلن المجتمعون، أولاً، أن منظمة التحرير الفلسطينية سوف تستمر في مواجهة المخططات والمشاريع الأميركية والصهيونية وعلى رأسها اتفاقيات كمب ديفيد والحكم الذاتي؛ لأنها تحاول تفتيت وحدة الشعب الفلسطيني، خصوصاً وأنها لا تحمل في جوهرها أي قدر من الاستجابة لحقوق هذا الشعب الوطنية. وأكدوا، ثانياً، على تمتين الوحدة الوطنية في اتجاه وحدة الثورة الفلسطينية، في اطار منظمة التحرير ومؤسساتها، بالمشاركة الفعالة من جميع الفصائل والقوى الوطنية؛ وتعزيز صمود الجماهير الفلسطينية في الوطن المحتل ولبنان. ودعوا، أخيراً، الى تصعيد الكفاح المسلح، بوجه خاص داخل الأرض المحتلة «وخلف خطوط العدو»، اضافة الى تطوير القدرات العسكرية الفلسطينية في مواقعها الجديدة.

وفي نهايته أكد البيان على ضرورة متابعة تنفيذ ما أتفق عليه سابقاً، على جميع المستويات والمؤسسات القيادية، للخروج، في الدورة السادسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، بالمقررات والمواقف التي تتعلق بمسيرة ومستقبل الشعب الفلسطيني ونضاله الوطني، استناداً الى البرنامج السياسي للمنظمة والقرارات الصادرة عن المجالس الوطنية السابقة (نداء الوطن، العدد ١١٩، ١٩٨٢/١٢/١١، ص ٥).

وفي السياق نفسه، حدد نايف حواتمة، بعض المواضيع المتفق عليها خلال المحادثات في اليمن على الشكل التالي:

□ العمل على ايجاد موقف موحد ضد مشروع ريغان، مع رفض تفويض الشعب الفلسطيني لأية دولة عربية، مشيراً، بهذا، الى رفض فكرة تفويض الأردن، والعمل، كذلك، على مواجهة الضغوط العربية بهذا الخصوص.

□ الاتفاق مع الأردن، على متابعة العلاقات الثنائية على قاعدة الكونفدرالية المشروطة باقامة الدولة الفلسطينية المستقلة بشكل أساسي.

□ التأكيد على رفض أية علاقة مع النظام المصري المرتبط باتفاقيات كمب ديفيد، وادانة اللقاءات والتصريحات الفلسطينية في مصر.

□ التأكيد على ضرورة تصحيح العلاقات مع سوريا وتطويرها لمواجهة الاعتداءات الأميركية الاسرائيلية، وتعزيز العلاقات الفلسطينية مع الاتحاد السوفياتي.

□ الاتفاق على تقديم الدعم الممكن للقوى الوطنية اللبنانية، التي تقاتل ضد الاحتلال الاسرائيلي (السفير، ١٩٨٢/١٢/٦).

اجتماعات اللجنة العليا المشتركة

أثمرت المباحثات الفلسطينية ــ الأردنية تشكيل اللجنة العليا المشتركة، كما مرّ معنا؛ وشارك في اجتماعاتها الأولى التي عقدت في ١٩٨٢/١٢/١١، عن الجانب الأردني وزير الاعلام عدنان أبو عودة، ووزير الدولة لشؤون الأرض المحتلة حسن ابراهيم، ووزير الخارجية

مروان القاسم، ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء علي سليمان، وعن الجانب الفلسطيني أعضاء اللجنة التنفيذية لـ ـ م.ت.ف: ياسر عبد ربه الامين العام المساعد للجبهة الديمقراطية، وعبد الرحيم أحمد الامين العام لجبهة التحرير العربية، وحامد أبو ستة، وأحمد صدقي الدجاني، كذلك حضر هاني الحسن عضو اللجنة المركزية لحركة فتح. وتقوم اللجنة، الى جانب بحثها للعلاقات بين الجانبين، بوضع استراتيجية مشتركة لهما. والجدير بالذكر، أنه ظهرت خلافات فلسطينية حول العلاقات الفلسطينية ـ الأردنية، وتشكيل اللجنة العليا المشتركة. وبرزت في سياق هذه الخلافات مواقف حادة لبعض فصائل المقاومة، وذهب البعض بعيداً في عرض طبيعة هذه العلاقات والمحادثات، فجاءت تقديراتهم وتصوراتهم على عكس ما بيّن الاعضاء الفلسطينيون المشاركون في الاتصالات. فمنظمة طلائع حرب التحرير الشعبية ـ الصاعقة، قدرت، في بيان صادر لها في دمشق، «أن محادثات عرفات ـ حسين، أدت الى تشكيل لجنة تتناقض ومصالح الشعب الفلسطيني». كما ادعت أن المحادثات الثنائية في عمان ستؤدي الى تدعيم موقف الملك حسين والهادف الى المشاركة في حق منظمة التحرير الفلسطينية في تمثيل الشعب الفلسطيني، وبالتالي، فانها تمهد الطريق أمام اقتراحات ريغان وغيرها من المشاريع الهادفة الى تصفية القضية الفلسطينية» (النهار، ٣/١٢/١٩٨٢). وبدورها انتقدت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ـ القيادة العامة، تشكيل اللجنة المشتركة لانها، كما مضت هذه الجبهة الى القول، لم تشكل بقرار شرعي من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير أو المجلس المركزي الفلسطيني، أو أية مؤسسة فلسطينية شرعية أخرى (السفير، ١٤/١٢/١٩٨٢). واعتبر عضو اللجنة المركزية لحركة «فتح» نمر صالح (أبو صالح)، أن مشروع الاتفاق الأردني ـ الفلسطيني يختزل حقوق الشعب الفلسطيني «بالحكم الذاتي المرتبط بالنظام الأردني» (المصدر نفسه، ١٧/١٢/١٩٨٢). في حين أن الامين العام للجبهة الشعبية جورج حبش أوضح أن البرنامج السياسي الذي أقرته منظمة التحرير بالاجماع في عام ١٩٧٩، ينص على قيام دولة فلسطينية مستقلة، فوق جميع الاراضي الفلسطينية المحررة، لهذا فان مشروع الاتحاد الكونفدرالي الأردني ـ الفلسطيني لا يمكن بحثه الا بعد قيام هذه الدولة (المصدر نفسه، ١٦/١٢/١٩٨٢).

في المقابل، أوضح ياسر عرفات مجدداً، أن الدولة الفلسطينية المستقلة تبقى الهدف الرئيسي لنضال منظمة التحرير الفلسطينية السياسي والعسكري والدبلوماسي. وردّ عرفات على كل الانتقادات، معتبراً أنها تتناقض ومقررات المجلس الوطني الفلسطيني التي أشارت الى العلاقات المميزة الأردنية ـ الفلسطينية. وفي الاتجاه نفسه، أوضح الامين العام المساعد للجبهة الديمقراطية عضو اللجنة العليا المشتركة، ياسر عبد ربه، العوامل الموضوعية التي تفرض اقامة علاقات خاصة مع الأردن، وأكد أن منظمة التحرير ترسم خطوط هذه العلاقات على أساس قرارات المجلس الوطني الفلسطيني، بما يخدم تعزيز دورها بين الشعب الفلسطيني خارج الوطن المحتل وداخله. واعتبر أن المنظمة تنطلق من مبدأ «أن المصلحة المشتركة للشعبين الفلسطيني والأردني، تفترض حرية العمل للحركة الوطنية الفلسطينية، في مواصلة المواجهة للعدو الصهيوني الامبريالي المشترك؛ وبعد معركة لبنان، فان دور منظمة التحرير في الأردن يكتسب أهمية أكثر من أي وقت مضى»، وأن اقامة هذه العلاقات لن تتم الا بعد انشاء الدولة الفلسطينية المستقلة، والتي ستقوم على «أساس طوعي حر، وعلى قاعدة التكافؤ والديمقراطية» (نداء الوطن، مصدر سبق ذكره، ص٣). وبالنسبة لأعمال اللجنة الأردنية ـ الفلسطينية العليا، صرح عبد ربه، بانها أكدت التزامها بقرارات مؤتمر قمة فاس، التي تعترف بحقوق الشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها حقه في اقامة دولته المستقلة بقيادة منظمة التحرير، ممثله الشرعي الوحيد.

اجتماعات اللجنة التنفيذية، والمجلس العسكري الفلسطيني

انعكست ايجابيات «بيان عدن»، على مختلف اجتماعات منظمة التحرير الفلسطينية، لا سيما اجتماعات اللجنة التنفيذية، التي عقدت في تونس

برئاسة ياسر عرفات في ١٧/١٢/١٩٨٢. وكان أول الموضوعات الذي أدرج على جدول الأعمال، موضوع عقد المجلس الوطني الفلسطيني، وتأليف لجنة خاصة لتحديد موعد انعقاد المجلس ومكانه. وقد تشكلت هذه اللجنة فضمت، الى جانب عرفات، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني خالد الفاهوم، وعدداً آخر من أعضاء اللجنة التنفيذية. وتم بالفعل في ٢٠/١٢/١٩٨٢، تحديد مكان الانعقاد في الجزائر في الرابع عشر من شهر شباط ــ فبراير ١٩٨٣.

وطرحت على جدول الأعمال مواضيع عديدة أخرى، فناقشت اللجنة التنفيذية، نتائج المباحثات الفلسطينية ــ الأردنية، وأعمال اللجنة العليا المشتركة. وبهذا الخصوص، أصرّ عرفات، على توضيح فحوى مشروع التقارب الفلسطيني ــ الأردني، وانهاء التحفظات التي أثيرت لدى بعض الجهات الفلسطينية. وقدم الى جانب ذلك، تقريراً حول الموقف في الشرق الأوسط وتطور القضية الفلسطينية، والخطوات السياسية المقبلة. وتطرقت اللجنة الى اعادة تنظيم منظمة التحرير الفلسطينية، ووضع القوات الفلسطينية في لبنان وسائر الدول العربية الأخرى. وتناولت أيضاً، نتائج مباحثات اللجنة السباعية العربية المنبثقة عن قمة فاس، في عرض مشروع السلام العربي على الدول الخمس الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن لمنظمة الأمم المتحدة. وأبدت المنظمة أسفها للموقف البريطاني الرافض لمشاركة ممثل المنظمة ضمن الوفد السباعي العربي، الذي كان مقرراً أن يزور لندن خلال شهر كانون الأول (ديسمبر) الماضي. واعتبرت أن هذا الموقف يتناقض ومواقف بقية أعضاء المجموعة الأوروبية. وبحثت اللجنة، أخيراً، في الأوضاع المعيشية التي يواجهها الشعب الفلسطيني في مخيمات بيروت وجنوب لبنان. وتطرقت الى الموقف العام في الأراضي العربية المحتلة. وألفت في نهاية الاجتماعات لجنة لمتابعة الحوار الفلسطيني ــ السوري، ولتقويم نتائج المساعي العربية المبذولة لتسوية الخلافات بين الجانبين (الدستور، ١٩/١٢/١٩٨٢).

من جهة أخرى، ترأس ياسر عرفات في التاسع من كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٢، دورة اجتماعات المجلس العسكري التي عقدت في صنعاء. وبحث المجلس وضع القوات الفلسطينية في البقاع والشمال، خصوصاً في ضوء الحشود العسكرية الاسرائيلية، والتهديدات الأميركية. وبحث المجلس أيضاً، الوضع داخل الأراضي العربية المحتلة، وتصعيد العمل الفدائي فيها. وتمّ استعراض الخطة التدريبية للقوات الفلسطينية المرابطة في مواقعها الجديدة بعد الخروج من بيروت، وتقويم حالة كل قوة على حدة، اضافة الى استعراض الأوضاع العسكرية لهذه القوات بشكل عام، وكيفية ربطها ادارياً، وتوفير شؤونها المتعلقة بالتجهيز والتسليح (الشرق الأوسط، ١١/١٢/١٩٨٢).

وأكد عرفات أمام المجلس، أن أي مشروع للسلام في الشرق الأوسط، لن يتم له النجاح، اذا لم يقر الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، في تقرير المصير والعودة، واقامة الدولة المستقلة، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية (السفير، ١١/١٢/١٩٨٢).

وفي هذا السياق، تبلورت الاجتماعات الفلسطينية الأخرى في اتجاه واحد، حيث دعت اللجنة المركزية لحركة «فتح»، التي عقدت اجتماعها في الكويت في ٦/١/١٩٨٣، الى تطوير العلاقات الفلسطينية ــ السورية، والفلسطينية ــ الأردنية، وغيرها من العلاقات مع الدول العربية. وبحثت اللجنة زيارة عرفات الى موسكو، ومسألة فرض عقوبات اقتصادية وسياسية عربية ضد بريطانيا، بسبب رفضها استقبال الوفد السباعي العربي. الى جانب ذلك، درست اللجنة موضوع تصعيد العمليات العسكرية في الأراضي المحتلة، كما بحثت في الموضوع المهم الآخر، وهو تمتين الوحدة الوطنية الفلسطينية (المصدر نفسه، ٨/١/١٩٨٣).

وركزت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين من جهة أخرى، في اجتماعات لجنتها المركزية التي عقدت في كانون الأول (ديسمبر) الماضي، على تصليب موقف منظمة التحرير الفلسطينية، ووحدة الموقف الوطني الفلسطيني في مجابهة مشروع ريغان، كونه يشكل الخطر الأساسي على الثورة الفلسطينية. وطالبت الجبهة الثورة الفلسطينية والدول والقوى الوطنية العربية

باستخدام مقررات فاس كسلاح سياسي لتعطيل خطط الرجعية العربية، وأحباط المخطط الاميركي ـ الاسرائيلي. ودعت الجبهة في بيانها الصادر عن هذا الاجتماع، الى التمسك باستقلالية القرار الوطني الفلسطيني، وتطوير دور وفعالية مؤسسات وأجهزة منظمة التحرير، واعادة بنائها على أسس أكثر ديمقراطية. كما دعت، الى تصعيد أشكال الكفاح المسلح ضد الاحتلال الاسرائيلي في الاراضي الفلسطينية المحتلة، وخلف خطوطه في لبنان، والدول العربية الأخرى، والعمل على اعادة تجميع القوات الفلسطينية الموزعة على الدول العربية. وعلى صعيد العلاقات الفلسطينية العربية والدولية، دعت الجبهة الى تطوير العلاقات الفلسطينية ـ العربية، وبالأخص الفلسطينية ـ السورية، وتعميق التحالف الفلسطيني مع الدول الاشتراكية، والاتحاد السوفياتي خاصة.

الذكرى الخامسة عشرة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

احتفلت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، بالذكرى الخامسة عشرة لتأسيسها. وبهذه المناسبة نظمت الجبهة مهرجاناً شعبياً في دمشق، بتاريخ ١٩٨٢/١٢/١٠، حضره ياسر عرفات الذي قدم من صنعاء بصورة مفاجئة للمشاركة في المهرجان، وحضره جورج حبش الأمين العام للجبهة، وعدد آخر من القادة الفلسطينيين، وممثل لحزب البعث العربي الاشتراكي في سوريا. وألقى عرفات كلمة في المهرجان جدّد فيها القسم والعهد على تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية. وأعلن «أن الثورة الفلسطينية ستستمر، رافعة الراية والبندقية، وسالكة طريق الكفاح المسلح الطريق الوحيد للعودة الى فلسطين». وشرح عرفات الوضع الفلسطيني الذي يواجه، بعد معركة بيروت، تحدياً حضارياً للأمة العربية، وطالب القادة الفلسطينيين والعرب بتحمل مسؤولياتهم التاريخية أمام هذا التحدي. ووجه نداءه للقادة العرب، للقيام بتحرك عربي سريع، لمواجهة التوسع الصهيوني الذي «لا يريد فلسطين أو لبنان فقط، وانما يريد احتلال الاراضي العربية كلها».

وبدوره أكد جورج حبش على تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية، وتحقيق التلاحم الحقيقي بين الثورة وجماهيرها العربية في سوريا ولبنان والاردن ومصر وباقي الدول العربية. واعتبر حبش أن معركة تحرير الاراضي العربية ليست معركة فلسطينية فحسب، بل هي معركة عربية مشتركة. كما أكد على استمرار حمل البندقية، واستمرار الكفاح المسلح، لمواجهة المخططات والمشاريع الاميركية والعربية الاستسلامية.

وجاء في كلمة رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، خالد الفاهوم، أن حرب لبنان أعطت المقاومة الفلسطينية «صلابة في العقيدة، ووضوحاً في الرؤية، واستقامة في المسيرة»، واعتبر أن كل حديث عن التوافق بين المشروع العربي الصادر عن قمة فاس ومشروع الرئيس الاميركي ريغان، هو أمر مغلوط (المصدر نفسه).

مؤتمر المحافظة على التراث الفلسطيني

في تونس، نظمت «الجمعية العالمية للحفاظ على التراث الثقافي الفلسطيني ورعايته» مؤتمرها الاول الذي ضم عدداً من الشخصيات وممثلي المؤسسات الفلسطينية والعربية والأجنبية، وقد رعى ياسر عرفات، الى جانب السيدة وسيلة حرم الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة، والسيد محمد المزالي رئيس وزراء تونس، حفل الافتتاح في الثامن من كانون الاول (ديسمبر) المنصرم. وألقى القائد الفلسطيني كلمة في جلسة افتتاح المؤتمر تحدث فيها عن مكانة فلسطين الحضارية باعتبارها أرض الرسالات السماوية والحضارات، وثمّن عالياً تشكيل اللجنة، واعتبره علامة حضارية تضاف الى سجل فلسطين، وتأكيداً على أن الشعب الفلسطيني ليس وحده في العالم. كما تحدث في الجلسة محمد المزالي، والدكتور محي الدين صابر المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وشجبت الكلمات قيام اسرائيل بنهب التراث الثقافي الفلسطيني.

الذكرى الثامنة عشرة لانطلاقة الثورة الفلسطينية

احتفلت الثورة الفلسطينية بالذكرى الثامنة عشرة لانطلاقتها، ولأول مرة بعد خروج المقاتلين

من بيروت. واختلفت مظاهر الاحتفالات في هذا العام مع اختلاف المكان. الا أن التأكيد على اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، واستمرار الكفاح المسلح، استمر عنواناً لهذه الاحتفالات. ويصادف موعد الذكرى، بداية مرحلة جديدة من النضال الفلسطيني، بدأت منظمة التحرير الفلسطينية برسم ملامحها، بانتظار تحديدها نهائياً في اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني في شباط (فبراير) ١٩٨٣. وحدد ياسر عرفات، بمناسبة الذكرى، أهداف الثورة وهي الاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، واقامة دولة فلسطينية مستقلة، تكون القدس عاصمة لها، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية. وتوجه لذلك برسالة من تونس، الى الأصدقاء والحلفاء وجميع اليهود داخل اسرائيل وخارجها، من «أجل تمكين الشعب الفلسطيني من الحصول على حقوقه مثل سائر الشعوب». وأكد عرفات في رسالته هذه، على دعم الشعب اللبناني، بكل الامكانيات، من أجل تحرير أراضيه، وطرد العدو الاسرائيلي منها. واعتبر أن بيروت هي المدينة الوحيدة التي تستحق لقب «عاصمة العرب». وفيما يخصّ التحرك العربي خلال الحرب، أبدى عرفات أسفه من موقف الدول العربية أثناء حصار القوات الاسرائيلية لبيروت، واتهم الولايات المتحدة الأميركية بطعن الثورة الفلسطينية بواسطة اسرائيل (النهار، ١٩٨٣/١/١). وأكد، أيضاً، أن الدولة الفلسطينية ستقوم مهما كانت الصعاب والعقبات، وستكون هذه الدولة «دولة التلاحم مع كل العرب، خاصة تلك الوحدة الخالدة مع [الشعب] الاردني» (الشرق الأوسط، ١٩٨٣/١/٢).

ومن الجدير بالذكر هنا، أنه كان من المقرر اقامة احتفالات خاصة بهذه المناسبة في عدن، الا أنها تأجلت حداداً على ضحايا الزلزال الذي ضرب اليمن الشمالية.

وفي الجزائر، ترأس عرفات، احتفالاً لهذه المناسبة، تم خلاله التأكيد على اعادة تنظيم القوات الفلسطينية «لمواجهة الموقف الجديد لما بعد بيروت»، وتعزيز النضال السياسي والعسكري داخل الأراضي المحتلة، بدرجة تتوافق وما يتحقق من انتصارات دبلوماسية. وبهذا الخصوص، صرح نائب القائد العام لقوات العاصفة خليل الوزير «أبو جهاد» أمام المقاتلين الفلسطينيين في لبنان بمناسبة ذكرى انطلاقة الثورة، بأن الوجود العسكري الفلسطيني في شمال لبنان والبقاع لن يتعارض مع استقلال ووحدة وسيادة لبنان، بل ستقوم هذه القوات بمساندة الشرعية ضد العدو الصهيوني المشترك. وأكد خليل الوزير، «أن الكفاح المسلح سيبقى الشكل الأساسي للنضال الوطني الفلسطيني، حتى يتم تحقيق كامل أهداف ثورة الشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير، وحتى يسلم الاعداء بحق الفلسطينيين في بناء دولتهم الوطنية المستقلة» (السفير، ١٩٨٣/١/٣).

من جهة ثانية، تلقى عرفات رسائل تهنئة بهذه المناسبة، من الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة، ورئيس وزراء تونس محمد المزالي، ووزير الخارجية التونسي الباجي قائد السبسي. وأكد الأمين العام لجامعة الدول العربية الشاذلي القليبي، لعرفات، أن الشعب الفلسطيني سيتمكن بفضل ارادته، وتأييد الدول العربية له، من استعادة حريته وكرامته، واقامة دولته المستقلة، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية «ممثله الشرعي الوحيد (المصدر نفسه، ١٩٨٣/١/١).

سمر مكاوي

هجمة اسرائيلية على المؤسسات الأكاديمية

احتلت السياسة الجديدة ــ القديمة التي تتبعها الإدارة المدنية في المناطق المحتلة، بإشراف رئيسها يغئال كرمون، وممارستها القمعية ضد الجامعات والمحاضرين هناك، موقع الصدارة في أحداث الشهرين المنصرمين، حيث اتسعت دائرة النقاش حول هذه السياسة، وآفاق تطورها وأبعادها، بعد أن شرعت الإدارة المدنية بتطبيق وثيقة كرمون التي أدت في النهاية الى وضع حد لعمله في الإدارة المدنية.

سياسة القبضة الحديدية

لا يمكننا اعتبار سياسة يغئال كرمون، رئيس الإدارة المدنية بالوكالة في المناطق المحتلة، الذي عُين في منصبه هذا بعد استقالة رئيس الإدارة مناحيم ميلسون، مقطوعة الجذور، كما أنها ليست مجرد نهج جديد يتبع حيال المناطق المحتلة، وانما تعود هذه السياسة الى الأيام الأولى التي شغل فيها موشي دايان منصب وزير الدفاع، حيث لجأ الى سياسة القبضة الحديدية، من أجل تطويع سكان المناطق المحتلة، مستحدثاً ما يسمى بأسلوب «العقاب الجماعي» أو عقاب «المدن والقرى». ولم يكن هذا الأسلوب النهج الوحيد الذي اتبعته سلطات الاحتلال الاسرائيلية. فقد اتبعت الى جانبه أسلوب الترغيب، في محاولة منها لاستمالة سكان المناطق المحتلة.

وبالاضافة الى هذا وذاك، كانت السلطات الاسرائيلية قد أصدرت في العام ١٩٦٨، القانون الرقم ٢٨١، الذي يحظر التأييد العلني للمنظمات الفدائية، واجراء لقاءات مع رؤساء المنظمات وقادتها. ونص القانون على اعتبار: (١) إن المنظمة المعادية هي شخص أو مجموعة أشخاص يهدفون الى الاعتداء على سلامة الجمهور أو على القوانين الاسرائيلية. (٢) منع التدريب على الأسلحة في الخارج للقيام بعمليات مسلحة في المناطق. (٣) منع الاتصال بالمنظمات المعادية. (٤) واجب الإخبار عن التدريب والاتصال. (٥) منع استعمال السلاح بحجة الضرورة أو الاجبار. (٦) العقوبات: وهي أن أي شخص يخالف أياً من هذه الأوامر، يعرض نفسه لعقوبة السجن عشر سنوات، أو دفع غرامة قدرها خمسة آلاف ليرة اسرائيلية، أو لكليهما معاً. (٧) سريانه: يسمى هذا الأمر، بالأمر المتعلق بمنع التدريب واجراء الاتصالات مع المنظمات المعادية خارج المنطقة (الضفة الغربية)، رقم ٢٨٤ لسنة ١٩٦٨، في السادس والعشرين من شهر أيلول (سبتمبر) عام ١٩٦٨ (الرأي الأردنية، ١٩٨١/٩/٢٥).

وفي السادس من تموز (يوليو) ١٩٨٠، أصدر بنيامين بن ــ اليعيزر حاكم الضفة الغربية العسكري، الأمر العسكري الرقم ٨٥٤، الذي اعتبر قانوناً يلزم المؤسسات التعليمية بالخضوع

لنصوصه. وفي أيلول (سبتمبر) ١٩٨٢ أصدر رئيس الإدارة بالوكالة يفتال كرمون وثيقة استخدام الأجانب في الضفة الغربية، والتي عرفت باسم وثيقة كرمون (أنظر شؤون فلسطينية كانون الثاني (يناير)، ١٩٨٣، العدد ١٣٤، ص ١٤٦).

الإدارة المدنية وممارستها: منذ تسلم اريئيل شارون منصب وزير الدفاع في حكومة مناحيم بيغن وهو ينتهج سياسة كولونيالية في المناطق المحتلة. والذين يعرفون شارون جيداً ويعرفون ماضيه الأسود الملطخ بدماء الأبرياء والعزل، يدركون جيداً أنه لا يوجد أي جديد في هذه السياسة، طالما أن من يجلس في مكتب وزارة الدفاع الاسرائيلية هو اريئيل شارون بطل مذابح قبية وصبرا وشاتيلا.

وقد صادقت الحكومة الاسرائيلية بالاجماع بتاريخ ١٩٨١/١٠/٤ على المشروع الذي تقدم به وزير الدفاع اريئيل شارون بشأن اعادة تنظيم الحكم العسكري في الضفة الغربية، حيث تضمن المشروع فصل الادارة المدنية عن الادارة العسكرية. وجاء في بيان رئاسة الحكومة: «أن الحكومة تعتبر البدء في تنفيذ هذا المشروع بمثابة مرحلة تمهيدية لإقامة الحكم الذاتي الاداري في الضفة الغربية، خلال السنوات الأربع المقبلة» (هآرتس، ١٩٨١/١٠/٥). وتمخضت مساعي البحث عن رئيس للإدارة المدنية عن اختيار العميد (احتياط) البروفيسور مناحيم ميلسون، وبالاضافة الى رتبته العسكرية شغل ميلسون منصب رئيس معهد الدراسات الأفرو-آسيوية في الجامعة العبرية وأستاذ الأدب العربي المعاصر في هذه الجامعة، وعمل مستشاراً للشؤون العربية في قيادة الضفة الغربية، ومستشاراً للجنرال داني ماط منسق شؤون الاحتلال في قيادة الحكم العسكري في الضفة الغربية. وأثناء عمله هذا قدم عدداً من الاقتراحات الرامية الى تمهيد الجو لتنفيذ المخطط الاسرائيلي للإدارة الذاتية. وبدأ ميلسون مهام عمله في مطلع تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١ (هآرتس، ١٩٨١/١٠/٢١).

وقبل أن يكمل مناحيم ميلسون السنة في منصبه الجديد، استقال مدعياً أن استقالته تعود الى موقف الحكومة الأولي من قضية تأليف لجنة تحقيق في مجزرة صبرا وشاتيلا. لكن أوساطاً واسعة تعتقد أن السبب الحقيقي للاستقالة يعود الى فشله في منصب رئيس الإدارة المدنية، ولم يكن موضوع المجزرة أكثر من تبرير واهٍ. وبعد الموافقة على استقالة ميلسون، عين نائبه العقيد يفتال كرمون، وهو مستشرق متخصص في شؤون م.ت.ف، والأردن والقضية الفلسطينية، خلفاً له بالوكالة. الا أن كرمون هذا سرعان ما تورط في اجراءات وتصريحات دفعت بالسلطة الى تعيين رئيس آخر للإدارة.

سياسة كرمون: قسم رئيس الإدارة المدنية بالوكالة يفتال كرمون سكان الضفة الغربية من الناحية السياسية الى أربعة أقسام هي: (١) رؤساء البلديات المتطرفون. (٢) المعسكر الأردني. (٣) روابط القرى ورؤساء البلديات المعتدلون. (٤) مجموعة الموظفين الرسميين الذين يبلغ عددهم نحو ١٢ ألف موظف، منهم ٤٠٠ موظف كبير ورؤساء ٥٠ موظفاً كبيراً جداً.

بالنسبة للمجموعة الأولى يقول كرمون: «سنواصل صراعنا معها بصلابة، ولن نوقف ضغطنا على أفرادها حتى بعد عزلهم من مناصبهم».

أما المجموعة الثانية ــ المعسكر الأردني ــ فسعى كرمون الى تحييدها قدر الإمكان، وجذبها للارتباط بالإدارة المدنية. ولكنها، عقب رفضها التعاون معه، أصبحت في نظره ممنّ يستحق العقاب والمطاردة.

وبالنسبة لروابط القرى التي يحمل رجالها السلاح الاسرائيلي، يطالب كرمون بمواصلة تقديم الدعم والمساعدة لها.

كما سعى كرمون لإقامة جيش من موظفي الإدارة المدنية العرب، بغية إسناد دور سياسي لهم في المستقبل. واقترح اتباع أسلوب العقاب ضد الذين يعارضون سياسته، وأسلوب الثواب تجاه «الايجابيين» منهم، عبر زيادة رواتبهم، وتوسيع صلاحياتهم (هآرتس، ١٩٨٢/١١/١٨).

كان كرمون معنياً، بتسلم الإدارة المدنية في الضفة الغربية، بعد أن شغل هذا المنصب بالوكالة نحو الشهرين، لكنه مع البدء بتطبيق سياسته (يعتبر كرمون المسؤول عن سياسة الإدارة المدنية في الضفة الغربية، وهو القوة المحركة لروابط القرى) ونشره الوثيقة التي

عرفت باسم «وثيقة كرمون»، التي أدت الى عاصفة في اسرائيل والخارج، وبسبب الخلافات في وجهات النظر بينه وبين منسق شؤون المناطق المحتلة، أوصى الثاني بتعيين شلومو ايليا، وهو ضابط برتبة عقيد في جهاز الاستخبارات العسكرية، رئيساً للإدارة المدنية. ولم يوافق الرئيس الجديد على بقاء كرمون نائباً له، فقد جلب معه أحد أتباعه لتسلم المنصب. وعرض على كرمون العودة الى منصبه القديم، كمستشار للشؤون العربية. وكان قد شغل هذا المنصب مدة ست سنوات. لكن كرمون لا يميل للعودة الى ذلك المنصب، حيث يتطلع نحو الاستقالة من الإدارة المدنية، وربما من الجيش عامة (ر.أ.، العدد ٢٧٢٩، ١٩٨٢/١١/٣٠، ص ٤٨).

الجامعات واستراتيجية الإدارة المدنية

تطبيقاً لسياسة القبضة الحديدية التي انتهجتها سلطات الاحتلال في الأراضي المحتلة ضد المؤسسات الوطنية كافة، كانت الجامعات والمعاهد الأكاديمية الفلسطينية في مقدمة الاهداف التي طالتها عملية القمع والاضطهاد، لما لهذه المؤسسات من دور ريادي في قيادة مسيرة التصدي لسياسة الاحتلال. لهذا تجابه هذه المؤسسة بحملة مسعورة لتعطيل دورها، وتحويلها الى شكل دون مضمون.

ولا تنفصل مخططات السلطات الاسرائيلية تجاه العملية التعليمية في صفوف الشعب الفلسطيني، عن مجمل الاستراتيجية العامة لبناء الكيان الصهيوني، وضمان استمراريته على أنقاض الشعب الفلسطيني. ولعل أهم هدف تسعى اليه سلطات الاحتلال في موضوع التعليم، هو تحويل أبناء الشعب الفلسطيني في وطنهم الى جهلة تستطيع التحكم بواقعهم ومصيرهم واستخدامهم بما ينفق ومصلحة الاحتلال وعرامته. ان مثل هذا الأمر يتم حسب التصور الصهيوني بالقضاء على الهوية العربية للشعب الفلسطيني بجوانبها الثقافية والسياسية، وقطع أواصر الصلة الفكرية والحضارية بين هذا الشعب وأمته العربية، من خلال تشويه التاريخ والتراث العربيين بشكل مدروس في المناهج التعليمية.

ومن الجهة الاخرى، تدرك الهيئات الوطنية العاملة في مجال التعليم العالي، أن دور الجامعات والمعاهد ينبغي أن ينصب على تثبيت صمود الشعب فوق ترابه الوطني، وقطع الطريق أمام محاولات التهجير القسري أو الاضطراري بسبب الظروف الصعبة التي يخلقها الاحتلال. ويمكن أن نلمس هنا الكثير من الحقائق النضالية التي أوجدتها الجامعات والمعاهد بوقوفها صامدة أمام ممارسات الإدارة المدنية، فقد تحولت الى معاقل للنضال الوطني بشكل جعل سلطات الاحتلال تنظر اليها كمصدر للتطرف، وكمراكز للعنف، وكبؤر للتحريض على الاحتلال. ووصلت هذه السلطات الى قناعة مفادها أنه أينما توجد مؤسسات تعليمية فلسطينية، هناك تظاهرات، وقذف حجارة، واشتباكات بالعصي، ورفع للاعلام الفلسطينية، وتنديد بالاحتلال. ومن أجل ايقاف هذا المد الوطني الذي قامت به الجامعات والمؤسسات التعليمية في المناطق المحتلة، لجأت سلطات الاحتلال الى اصدار تعليمات وقوانين وأوامر ولوائح للتحكم بالعملية التعليمية، ولتضييق الخناق عليها.

القانون ٨٥٤، مضمونه وأهدافه

في السادس من تموز (يوليو) من العام ١٩٨٠، أصدر حاكم الضفة الغربية العسكري، بنيامين بن ـ اليعيزر، الأمر العسكري الرقم ٨٥٤، الذي اعتبر قانوناً يلزم المؤسسات التعليمية بالخضوع لنصوصه. ويشبه هذا القانون الأمر ٨١ الذي تم بموجبه اخضاع كل شؤون المواطنين في المناطق المحتلة لإشراف الحكم العسكري وتحكمه منذ الشهور الأولى للاحتلال.

يحلو لسلطات الاحتلال الادعاء بأن القانون ٨٥٤، هو تعديل للقانون الأردني الرقم ١٦، للعام ١٩٦٤، الذي كان ساري المفعول على الصعيد التربوي والتعليمي قبل الاحتلال، لكن القانون الاسرائيلي هو عملياً الغاء للقانون الاردني. ويتضمن القانون ٨٥٤ مايلي:

- تعديل قانون التربية والتعليم الرقم ١٦ للعام ١٩٦٤.
- اشتراط الحصول على تصريح خطي من الحاكم العسكري للعمل، بالنسبة للمدرسين أو العاملين في جامعة بيرزيت أو غيرها من

المعاهد العربية العالية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

□ وضع الجامعات والمعاهد العالية العربية تحت سلطة ضابط التربية الاسرائيلي.

ومن خلال القراءة السريعة للقانون، يتضح أن تشريعه يناقض ما نصت عليه اتفاقات جنيف للعام ١٩٤٩ الخاصة بالأراضي التي تقع تحت الاحتلال، والتي تنص على عدم جواز قيام السلطات المحتلة باجراء أية تغييرات على التشريع المعمول به من قبل في هذه الأراضي، باستثناء ما يتعلق بالأمن العسكري للقوات المحتلة، أو بهدف تطوير الأوضاع نحو الأفضل بشكل لا يخرج عن اطار القانون الدولي (هآرتس، ١٩٨٢/٥/٢).

اضافة الى هذا القانون الذي لا نظير له في أية جامعة من جامعات العالم، أصدرت السلطات الاسرائيلية عدداً من الاوامر والتعليمات الاخرى بهدف تكبيل الجامعات والمعاهد العليا في الأراضي المحتلة. وعلى سبيل المثال يشترط حصول الاستاذ أو العامل في الجامعة على تصريح خطي سنوياً، مما يلغي ديمومة التعليم الجامعي؛ في حين كان القانون الاردني يقضي بالحصول على الترخيص أو التصريح عند تأسيس الجامعة، ولمرة واحدة فقط.

ويذكر الدكتور نصير عاروري، الاستاذ في احدى الجامعات الاميركية، في دراسة له بعنوان «معركة الاكاديميين»، «أن في جامعة بيرزيت ٤٠ عضواً من أساتذة الجامعة لم يحصلوا على تصاريح عمل، ومن بينهم ٢٠ فلسطينياً، وهناك ٣٠ أستاذاً في جامعة النجاح الوطنية بنابلس، و٢٠ أستاذاً في جامعة بيت لحم، لا تزال السلطات الاسرائيلية تماطل في منحهم تصاريح لمزاولة عملهم الاكاديمي» (الرأي العام الكويتية، ١٩٨١/٤/٩).

وثيقة كرمون والصراع حولها: أعلن منسق شؤون المناطق المحتلة رحابيا فاردي، عن موقف جديد لامتصاص ردود الفعل الاسرائيلية والعالمية الرافضة للإجراء الاسرائيلي، وذلك على خلفية الصراعات اللامتناهية داخل جهاز الإدارة المدنية والخلافات بين هذا الجهاز ووزارة الدفاع بشأن ما يتعلق بالسياسة المتبعة ازاء المواطنين العرب في المناطق المحتلة. وجاء هذا عبر بيان صدر يوم ١٩٨٢/١١/٢١، عن مكتب منسق النشاطات في المناطق المحتلة، أعلن أن الإدارة المدنية، بعد التأكد من أذون الاستخدام التي تعطى للموظفين الأجانب في الضفة الغربية وقطاع غزة، قررت ملاءمة هذه الاذونات مع المعمول بها في دول غربية معينة، ومع القوانين السارية المفعول في الضفة والقطاع (هآرتس، ١٩٨٢/١١/٢٢). وتقرر اصدار النموذج الجديد بعد التشاور مع مستشار الحكومة القانوني، وتم توحيد النماذج لجميع أنواع العمال الأجانب. وهذا النموذج لا يشمل الشعهد من قبل طالب العمل، لكنه مشروط بطلبات يؤدي عدم تنفيذها الى الغاء اذن الاستخدام.

يحتوي طلب الحصول على اذن استخدام من قبل الإدارة المدنية على ما يلي:

● أسئلة تتناول التفاصيل الشخصية لطالب العمل، مثل العنوان ومكان العمل والبلد ورقم جواز السفر وغير ذلك.

● شروط الاذن، وتنص على اعطاء الاذن، شريطة احترام عدة شروط، منها أن الاذن يعطى لمدة سنة اعتباراً من اصداره، ولا يسري الا في نطاق الوظيفة ومكان العمل المذكورين فيه، وخلال فترة الاذن، يمنع الحاصل عليه من القيام بأي عمل يمس بالأمن والنظام العام؛ وضمن هذا أحكام القانون التي تمنع تقديم أية خدمات تنطوي على مساعدة أو تأييد لـ م.ت.ف. أو أية منظمة معادية أخرى. ويعتبر الاخلال بأي من هذه الشروط، سبباً لإلغاء الاذن (المصدر نفسه).

هذا الاعلان الاسرائيلي لا يعني أن السلطات الاسرائيلية صرفت النظر نهائياً عن الوثيقة، بل هي محاولة لامتصاص النقمة الداخلية والسخط العالمي عن طريق تعديلها من حيث الشكل فقط. وهذا ما أكدته أوساط الجامعات الفلسطينية مؤكدة أن المعركة التي تستهدف اسقاط الوثيقة لم تنته بعد، ولا بد من الاستمرار في المواجهة.

وجاء الموقف الموحد للجامعات الفلسطينية والحركة الطالبية، الذي رفض الشكل الجديد للوثيقة، رداً على محاولات سلطات الاحتلال المتكررة منذ أكثر من عام، للسيطرة على الدراسة الأكاديمية في الضفة والقطاع. كما جاءت الوثيقة، ومحاولات تلوينها واصرار الإدارة المدنية على

تطبيقها على مراحل، مؤشراً على أن تجميد القرار الرقم ٨٥٤ الخاص بتعهد المحاضرين الأجانب، ما هو في الواقع الا محاولة للتمويه.

لقد أبعدت سلطات الاحتلال نحو ٢٢ محاضراً، لرفضهم التوقيع على الوثيقة، وتسبب ترحيلهم بنقمة واسعة في الأوساط الدولية في أوروبا وأميركا، وطالبت هذه الاوساط الحكومة الاسرائيلية بوقف إجراءاتها ضد المؤسسات الاكاديمية ومحاضريها في المناطق المحتلة. وكانت النتيجة منتظرة، فقد أدعت السلطات الاسرائيلية أكثر من مرة أنها قامت بتعديل الوثيقة. أما المحاضرون في الجامعات الفلسطينية فقد كان ردهم واضحاً، وهو أن التعديل تعرض للشكل فقط، ولم يمس الجوهر، وأن المعركة قائمة حتى اسقاط الوثيقة نهائياً (أرشيف دار الجليل، عمان، الرقم ٦٣٠، ١٩٨٢/١٢/١١).

ورداً على هذه الاجراءات، وقع ٢٠٠ أستاذ ومحاضر في الجامعات الاسرائيلية على عريضة تدعو للكف عن طرد المحاضرين الاجانب، والتوقف عن ارغامهم على توقيع الوثيقة السياسية التي تلحق أكبر الضرر بحرية العمل الأكاديمي، ولا تفيد الامن الاسرائيلي في شيء. ومن الموقعين على العريضة عدد من كبار العلماء الحائزين على جائزة اسرائيل (هآرتس، ١٩٨٢/١١/٢١). وفي ١٩٨٢/١١/٢٩، اجتمع ممثلو المحاضرين في جامعة بيرزيت والنجاح وبيت لحم في القدس الشرقية، وقرروا رفض الحل الوسط الذي طرحته وزارة الدفاع الاسرائيلية تجاه النماذج الجديدة لقبول المحاضرين الأجانب في الضفة الغربية (هآرتس، ١٩٨٢/١١/٣٠). وفي ١٩٨٢/١٢/١ اجتمع عمداء وممثلو المحاضرين في جامعات الضفة الغربية، مع رئيس الإدارة المدنية بالوكالة، وتداولوا معه في الوثيقة بصيغتها الجديدة، وأعلن وفد الجامعات رفضه للوثيقة التي تصر على عدم الاتصال أو التعامل مع م.ت.ف. (الشعب، ١٩٨٢/١٢/٣).

واستمراراً منها في الاسلوب التعسفي، استدعت الإدارة المدنية يوم ١٩٨٢/١٢/٣، ستة من أساتذة جامعة بيت لحم الاجانب، وطلبت اليهم التوقيع على تصريح العمل الجديد. ووافق الأساتذة على التوقيع على ما جاء في القسم (أ) من نماذج تصريح العمل، غير أن السلطات رفضت هذا، وأبلغتهم أن عليهم الامتناع عن التعليم في الجامعة، وسمحت لهم بالبقاء كسياح فقط! وأخبرتهم أن هناك فرقاً بين اذن السياحة واذن العمل (القدس، ١٩٨٢/١٢/٤). وذكر نقلاً عن أوساط أمنية اسرائيلية، أن التعهد بعدم تأييد م.ت.ف. والذي يجري تطبيقه الآن على المحاضرين الاجانب في جامعات الضفة الغربية، كشرط لاستخدامهم، سيتوسع ويشمل رجال الدين المسيحيين. وقالت هذه الأوساط ان رجال الدين المسيحي الذين سيطالبون بالتوقيع في هذه المرحلة، هم مجموعة من رجال الدين الفرنسيين الذين يعملون كمحاضرين في مدارس الفرير في القدس الشرقية، وفي جامعة بيرزيت (هآرتس، ١٩٨٢/١١/٢١).

وسعياً وراء ايجاد حل للمحافظة على مصلحة الطلاب، قدم رؤساء الجامعات في المناطق المحتلة اقتراح تسوية يقضي بتجنب ذكر اسم م.ت.ف. في نموذج التعهد، غير أن الإدارة المدنية رفضت الاقتراح. وكان النص المقترح من قبل رؤساء الجامعات هو تعهد «بعدم تأييد أية منظمة معادية»، بينما النص الذي تصر عليه الإدارة المدنية هو «الالتزام بعدم تأييد م.ت.ف. أو أية منظمة معادية أخرى».

وعقب حكمت المصري، رئيس مجلس أمناء جامعة النجاح في نابلس على الموضوع قائلاً: «لا أفهم هذا التعنت من جانب الإدارة المدنية، هل من الصعب قول انني أخطأت؟ خلال سنوات خلت لم يطلب من أحد التوقيع على مثل هذه الصيغة، وقد أدت الى ضجة في كل أنحاء العالم، فلماذا هذا التعنت؟ أليست لدى الإدارة المدنية الوسائل الكافية للتأكد فوراً من مواقف المحاضرين من م.ت.ف.، وماذا يغير هذا التعهد من الواقع؟» (معاريف، ١٩٨٢/١٢/٦).

مواقف وتعليقات تندد بالسياسة الاسرائيلية

مع اشتداد الهجمة الشرسة من قبل سلطات الاحتلال ضد سكان المناطق المحتلة، ارتفعت أصوات في اسرائيل تندد بهذه السياسة وتطالب بوضع حد لها. ولقد أدان بشدة عضو مركز

ادارة حركة شيلي الجنرال (احتياط) متتياهو بيليد مقتل التلميذ الفلسطيني بنابلس برصاص جنود الجيش الاسرائيلي، وقال بيليد في بيان صحفي: «لا أحد يؤمن اليوم في اسرائيل بالتبريرات لإطلاق النار في الهواء، أو اطلاق النار على الاقدام، فمن الواضح أن الموضوع هو سياسة موجهة للقمع تستهدف ضم الضفة الغربية لاسرائيل». وأضاف: «أن القتل الذي وقع في نابلس يستهدف كسر مقاومة سكان نابلس، لإقتحام المستوطنين مدينتهم، بغية إقامة مستوطنة على غرار كريات أربع. ان أيدي حكومة الليكود ملطخة كثيراً بالدم، دم جنود الجيش الاسرائيلي الذين قتلوا ويقتلون في لبنان، ودم الشبان الفلسطينيين في لبنان والاراضي المحتلة... ان الحكومة تريد إقامة أرض اسرائيل الكاملة، وهذه لا يمكنها اقامتها الا بالدم والنار، وعلى أنهار الدم وجبال الجثث. وفي حال لياقامها، فستكون دولة التمييز العنصري في الشرق الاوسط» (الفجر، ١٩/١٢/١٩٨٢).

وفي الاتجاه نفسه، ذكرت الاذاعة الاسرائيلية أن عضو الكنيست توفيق طوبي، من كتلة حداش، قدم اقتراحاً عاجلاً لجدول أعمال الكنيست، لبحث ملابسات الأحداث التي وقعت في نابلس، وخصوصاً مقتل أحد الطلاب. وتضمن الاقتراح انتقاداً شديداً لاستخدام قوات الامن الاسرائيلي السلاح لتفريق المتظاهرين (المصدر نفسه).

كذلك بعثت حركة السلام ببرقية عاجلة الى رئيس الكنيست مناحيم سفيدور، طالبته فيها بالدعوة لإجراء نقاش عاجل في الكنيست حول تصرفات الجيش الاسرائيلي في المناطق المحتلة. وقالت الحركة في برقيتها، ان استشهاد الشاب العربي في نابلس، ومنع التجول، يبرهنان من جديد أن التصرفات الشاذة التي تحدث عنها أعضاء الحركة أثناء خدمتهم في الاحتياط لا تقتصر على منطقة الخليل فقط، ولقد علم أثناء محاكمة الضباط والجنود، أن عدداً من كبار الضباط كانوا شركاء فعليين في اقتراف التصرفات الشاذة، ولم يقدموا للمحاكمة، بل أحيطوا برعاية مسؤوليهم. وفي ختام برقيتها تساءلت الحركة: هل هذه التصرفات الشاذة أصبحت عملاً عادياً يقوم به أفراد الجيش الاسرائيلي في المناطق المحتلة؟ (هآرتس، ٢٠/١٢/١٩٨٢).

وفي الاتجاه ذاته علق عاموس ايلون على السياسة الاسرائيلية المتبعة في المناطق المحتلة قائلاً: «مع كل يوم يمر، يبقى السؤال بشأن السلطة السياسية والاجتماعية والثقافية في أرض ــ اسرائيل الكاملة، مطروحاً أكثر فأكثر. واليوم لا يوجد سؤال أكثر الحاحاً منه، على الرغم من قيامنا بارجاء النقاش حوله انتظاراً لما سيأتي به الغيب أو القدر، أو مراعاة لعوامل الخجل أو الخوف، أو نتيجة للكسل الفكري أو العمى السياسي أو فقدان الاحساس، لكن السؤال يبقى مطروحاً على الرغم من كل محاولاتنا انسياقه أو تأجيله. يبقى لأنه ينبع من قوة الاحصاءات، والواقع السياسي والبشري الذي يزداد فيه الاضطهاد والارهاب، ويبرر كل منهما الآخر، وتساءل «... هل سيكون مصيرنا كمصير روديسيا التي انهارت تحت الضغط؟ أو مثل جنوب افريقيا التي مازالت صامدة لتمتعها بموارد ضخمة تمكنها من البقاء معزولة، والصمود في هذه العزلة المستمرة؟» (عل همشمار، ١٠/١٢/١٩٨٢).

كما أجمعت الصحافة الاسرائيلية على أن مايجري في جامعات الضفة الغربية هو مذبحة أكاديمية تزامنت مع مذابح صبرا وشاتيلا، وان ماتتعرض له الجامعات يمثل حلقة من حلقات الأمر العسكري ٨٥٤، الذي تم تجميده لمدة عام واحد، وان مايجري الآن هو محاولة لتنفيذه خطوة خطوة.

المحاضرون الأجانب أكدوا رفضهم التوقيع على الوثيقة، حتى لو أدى ذلك الى طردهم، وقال الدكتور بيرهيث المتحدث باسمهم، انهم في حال ابعادهم سيعملون على فضح الممارسات ضد الحرية الأكاديمية. أما عن دور الطلبة، فقال: «يقع على عاتق الطلبة عبء مواصلة النضال لإسقاط هذه السياسة». أما الدكتور دينيس جونز، فقد قال «قلنا لهذه السلطات، جئنا للتدريس في جامعة بيرزيت كمؤسسة أكاديمية، بصفتنا الاكاديمية لا السياسية. وبغض النظر عن رأينا السياسي لا نوافق على التوقيع. فتأييدنا لـ ــ م.ت.ف. أو عدمه لا علاقة له بالمادة الأكاديمية التي نقوم بتدريسها».

كذلك أعلن الدكتور سرّي نسيبه، أمين سر نقابة العاملين في جامعة بيرزيت، في مهرجان طالبي حاشد: «اننا كأساتذة نرفض بدورنا أي التفاف على وحدانية تمثيل م.ت.ف. للشعب الفلسطيني، ونطالب باقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وبايجاد حل عادل للقضية الفلسطينية». (أرشيف دار الجليل، العدد ٦٣٠، ١٩٨٢/١١/١١، ص ٥).

وكانت الهيئة التدريسية في جامعة بيرزيت قد عقدت مؤتمراً صحفياً في فندق «الأمبركان كولوني» في القدس، افتتحته ببيان ألقاه دكتور غابي برامكي، نائب رئيس الجامعة، ذكر فيه أنه في الثاني عشر من آب (أغسطس) الماضي، طلبت السلطات العسكرية الاسرائيلية من العاملين في الجامعات الفلسطينية التوقيع على الالتزام السياسي كشرط للحصول على اذن عمل. لكن الأساتذة والمحاضرين رفضوا ذلك لعدم قانونية الطلب، واعتبروه انتهاكاً صارخاً لحقهم في التمتع بالحرية الأكاديمية. وأكد برامكي أن من شأن هذا الاجراء اعاقة الدراسة، وأن اصرار السلطات على موقفها، معناه حرمان أكثر من ألفي طالب من مواصلة تحصيلهم العلمي، وطالب السلطات المعنية بوقف اجراءاتها (المصدر نفسه).

وفي الاتجاه ذاته، أعلنت اللجنة الاسرائيلية للتضامن مع جامعة بيرزيت، عن تنظيم تظاهرة أمام مبنى جامعة بيرزيت، تضامناً مع المدرسين والطلبة فيها، وضد ما تقوم به سلطات الحكم العسكري من ممارسات ضدها. وجاء هذا عقب قيام سلطات الحكم العسكري، وقوات حرس الحدود، بمنع وفد اللجنة من زيارة الجامعة بهدف اللقاء مع طلابها ومدرسيها، وتقوم لجنة التضامن مع جامعة بيرزيت حالياً بجمع التواقيع من مدرسي الجامعات الاسرائيلية وطلبتها، تدعو سلطات الحكم العسكري الى رفع يدها عن الجامعات الفلسطينية في الضفة الغربية (الشعب، ١٩٨٢/١١/٢١). كما طالب أعضاء الكنيست اليعيزر غرانسوت، ومحمد وتد، ويئير صبّان (ميام)، نائب رئيس الحكومة سمحه أرليخ، بالتدخل لتغيير سياسة الإدارة المدنية في الضفة الغربية، لإفساح المجال أمام حياة أكاديمية سليمة في هذه المناطق. وجاء هذا الطلب عقب طرد محاضرين آخرين من جامعات الضفة الغربية. ووصف أعضاء الكنيست سياسة اسرائيل في الضفة الغربية، بأنها وصمة عار في جبين دولة اسرائيل (عل همشمار، ١٩٨٢/١١/٢٨).

ومن جهة أخرى علق أحدهم على الموضوع قائلاً «ان قضية الخلاف بين الإدارة المدنية والمحاضرين لا بد أن تطرح عدة تساؤلات: ما هو الهدف الأساسي الذي تسعى اليه الإدارة المدنية في الضفة الغربية برفعها قضية الوثيقة؟ وهل توقعت مسبقاً ترك المحاضرين الأجانب؟ وما مغزى التعديلات التي أدخلتها وزارة الدفاع عليها؟ ولماذا تأخرت كثيراً؟. ومهما حاول مناحيم ميلسون (رئيس الإدارة المدنية السابق)، ويفتال كرمون (مستشار الشؤون العربية في الإدارة المدنية) التملص، فان هدفهما واحد، وهو تلقين المحاضرين الأجانب درساً. لقد قاما بتلخيص معلومات الاستخبارات خلال عدة سنوات، وتوصلا الى استنتاج مفاده أنه قد آن الأوان لمحاسبة المحاضرين على مساعدتهم المباشرة أو غير المباشرة في عملية تحريض الطلاب، والهاب مشاعر العداء ضد اسرائيل.

«وفي المباحثات التي سبقت اقرار الوثيقة في صيغتها الأساسية، ساد الرأي القائل، انه في ظروف البطالة في الولايات المتحدة وأوروبا، وبسبب حقيقة أن غالبية المحاضرين ــ اذا لم يكونوا جميعاً ــ وصلوا الى المناطق المحتلة كمتطوعين، لهذا ليس أمامهم سوى خيار الرضوخ لإملاءات الإدارة المدنية. لكن هذا التقويم مثله مثل التحليل ذاته الكامن وراء صيغة الوثيقة، كان مقبولاً طالما أن الذين يبحثونه من بين أفراد رجال الإدارة المدنية. ولكن عندما نشرت الوثيقة، اتضح زيف هذا الرأي».

واختتم الكاتب تعليقه قائلاً: «لقد حاولت وزارة الدفاع الالتفاف من وراء الإدارة المدنية لإبقاء الوضع على ما كان عليه. وقامت بهذا العمل بعد أن اتضح لها أن ميلسون لم يأخذ في اعتباراته معارضة المحاضرين الشديدة، والردود الغاضبة من جانب المؤسسات الأكاديمية في الداخل والخارج. لكن جهد اللحظة الأخيرة لتلطيف محتوى الوثيقة، فسر ــ كما كان متوقعاً ــ كمظهر ضعف، وكمؤشر للخلافات بين وزارة

الدفاع والإدارة المدنية. والنتيجة: عدم استعداد المحاضرين للتسوية». (يوسف تسوريئيل، معاريف، ٢/١٢/١٩٨٢).

أما يوسف ندفا، فقد علّق على الضجة العالمية التي أثارتها قضية المحاضرين، والازعاج الذي سببته لاسرائيل، متهماً حكومة المعراخ بكل هذا، لانها هي التي أرادت اظهار وجهها الليبرالي، وقيامها بما لم تقم به سلطات الاحتلال الأردني خلال التسع عشرة سنة التي سبقت العام ١٩٦٧، من خلال تجاهلها نفسية الإنسان العربي، وعدم قدرته، حسب زعمه، على التعاطي مع الديمقراطية بشكل صحيح. وقال: «لقد أرادوا بهذا أن يجلبوا لانفسهم البركة، فحصلوا على الشتائم، لأن سكان هذه المناطق غير مؤهلين للتعاطي مع مؤسسات التعليم العالي. وتحولت هذه المؤسسات الى بؤر للتحريض والعصيان. وكما هو معلوم فان قدرة المثقفين على تسميم الأفكار، تفوق عشرة أضعاف قدرة عامة الشعب».

واختتم ندفا تعليقه قائلاً لقد أدخلنا حصان طراودة الى أسوارنا في حالة ضعف، ومن الصعب اخراجه الآن. والحل الوحيد الذي بقي أمام الحكومة هو قرار باغلاق الجامعات دفعة واحدة والى الأبد، وعدم الخوف من الضجة التي ستثار في الغرب، لأن من الأفضل لنا مواجهة هذه الضجة اليوم على مواجهتها طوال أيام السنة». (معاريف، ٦/١٢/١٩٨٢).

أما يهوشع سوبول فقد علق على ظاهرة الانزلاق المستمر نحو الدكتاتورية في اسرائيل، قائلاً: «ان مظاهر التنكيل ضد حرية الفرد، وحرية التعبير عن الرأي، آخذة في الازدياد في جميع مجالات الحياة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وكذلك داخل اسرائيل أيضاً. ان ارغام المحاضرين الأجانب العاملين في جامعات الضفة الغربية، والتهديد بطردهم في حال عدم توقيعهم على وثيقة كرمون، قد يؤديان الى اغلاق هذه الجامعات. كذلك فان فرض الاقامات الجبرية على محرري الصحف في المناطق المحتلة، وتشديد الرقابة على المواد الصحفية الجاهزة للنشر، مع اتلاف واحتجاز العديد منها كل يوم، حتى تلك المترجمة عن الصحف العبرية... كل هذه الأمور ليست سوى دلائل قاطعة على زوال الحرية والديمقراطية، والانزلاق باتجاه الدكتاتورية والكولونيالية الاسرائيلية. وهذا الوضع يزداد تدهوراً وسوءاً اليوم، بعد أن أصبح هذا الاتجاه نهجاً سياسياً لحكومة الليكود» (عل همشمار، ٣/١٢/١٩٨٢).

صلاح عبد الله

المقاومة الفلسطينية ــ عربياً

نقاط ساخنة في العلاقات الفلسطينية ــ العربية

حافظت العلاقات الفلسطينية ــ العربية على وتيرتها المعهودة التي انتظمت، بشكل عام، عقب خروج مقاتلي منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت. ويبدو أن هذه العلاقات تتركز في عواصم محددة مثل القاهرة وعمان ودمشق وبيروت، في حين أن الاتصالات الفلسطينية ببقية العواصم العربية، في هذه الفترة، على أهميتها، لم تبلغ المستوى ذاته، ولم يتركز عليها الاهتمام ذاته الذي تركز على العواصم الاخرى. ويتمحور النشاط السياسي الفلسطيني، في المجال العربي، حول النقاط الساخنة التالية:

□ دور منظمة التحرير الفلسطينية في محادثات التسوية المرتقبة، وطريقة المشاركة فيها.

□ التنسيق مع الاردن فيما يتعلق بالمبادرات السياسية العربية والدولية الخاصة بمستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة.

□ الوجود العسكري الفلسطيني في لبنان، وكيفية سحبه من منطقتي البقاع والشمال.

□ تذليل العقبات التي تعترض قيام تضامن عربي فعال حول منظمة التحرير الفلسطينية. وفي رأس هذه العقبات الخلافات السورية ــ الفلسطينية.

□ العمل على تمتين الوحدة الوطنية الفلسطينية ومنع أية محاولة لضرب المنظمة من الداخل أو لإضعافها أو لاحتوائها.

ويظهر أن صياغة سياسة عربية عامة من شأنها التوفيق بين هذه النقاط الخمس، مسألة دونها الكثير من المصاعب. ذلك لأن الوضع العربي الممزق، والحالة العربية المتنافرة، يجعلان منظمة التحرير الفلسطينية أسيرة الاستقطاب الاقليمي، ويخلقان لها حالة من الارباك في خياراتها السياسية. وعلى أية حال فالتقرير التالي، الذي يغطي الفترة ما بين ١١/١٢/١٩٨٢ و١٠/١١/١٩٨٣، قد يشير الى الاتجاه العام الذي ينظم العلاقات الفلسطينية ــ العربية.

أولاً: العلاقات اللبنانية ــ الفلسطينية: نقطة الأساس في العلاقات الفلسطينية ــ اللبنانية الراهنة، هي الوجود المسلح الفلسطيني في لبنان. والواضح أن هناك تفاهماً مبدئياً بين السلطة اللبنانية وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية على معالجة هذا الامر. فقد صرح وزير الخارجية اللبناني الدكتور ايلي سالم خلال مؤتمر صحفي عقده في لندن بأن لبنان «اتفق مع منظمة التحرير الفلسطينية على سحب قواتها من لبنان... [وأن لبنان] منح المنظمة كل الفرص لممارسة تكتيك معين طوال عشر سنوات، ولقد فشل هذا التكتيك. وفي المحصلة تم تدمير المنظمة الى حد كبير، ولقد تعلم كلانا الدرس. وحالما نصل الى اتفاقات حول انسحاب كل القوات الاجنبية فان مسلحي المنظمة سوف

ينسحبون» (السفير، ١١/١٢/١٩٨٢).

ودعا الرئيس سليم الحص، رئيس وزراء لبنان الأسبق، المسؤولين الفلسطينيين الى التجاوب مع كل مطلب للدولة اللبنانية لتحقيق الانسحاب الاسرائيلي فقال: «الجميع متفقون على أن الوجودين العسكريين، السوري والفلسطيني في لبنان، فقدا أية صفة من صفات الشرعية، وذلك بعدما امتنع لبنان عن طلب التجديد لقوات الردع من جامعة الدول العربية، وبعدما فرضت تطورات الوضع المترتب على الاجتياح الاسرائيلي، تبدلاً مع المعطيات، أصبح معه اتفاق القاهرة غير ذي موضوع وغير ذي مفعول» (النهار، ١٤/١٢/١٩٨٢). والملاحظ، في هذا الصدد، ان اتفاقاً تفصيلياً بين الحكومة اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية لم يعلن حتى الآن، وربما كان ذلك بسبب عدم التوصل الى اتفاق محدد. الا أن الملاحظ، أيضاً، أن الجميع متفقون على ضرورة بدء محادثات ثنائية بهذا الخصوص، وعلى ضرورة التنسيق والتفاهم خصوصاً بعد أن أكدت القيادة الفلسطينية قرارها «بوضع الوجود الفلسطيني المسلح في الشمال والبقاع في تصرف المصلحة الوطنية اللبنانية لإزالة الاحتلال الاسرائيلي من البلاد» (المصدر نفسه، ١٩/١٢/١٩٨٢). وفي هذا المجال، التقى موفدا الرئيس الجميل، السيد جان عبيد والعميد نبيل قريطم، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية الأخ ياسر عرفات في تونس، بحضور صلاح خلف «أبو اياد»، وفاروق القدومي «أبو اللطف». ونقل الموفدان إلى عرفات رسالة خطية من الرئيس الجميل، وتسلما منه رسالة جوابية. «وتضمنت رسالة الرئيس الجميل طلباً بموقف رسمي فلسطيني من موضوع الانسحابات المقترحة من البقاع والشمال، كما تضمنت رسالة عرفات الجوابية موافقة منظمة التحرير الفلسطينية، من حيث المبدأ، على تسهيل مهمة الشرعية اللبنانية في ما يتعلق بانسحاب قوات الاحتلال الاسرائيلي من لبنان، وضمان سيادة الشعب اللبناني على أراضيه» (السفير، ٢٤/١٢/١٩٨٢).

وصرح صلاح خلف تعليقاً على هذا اللقاء بقوله: «ان المقاومة الفلسطينية تضع موضوع الانسحاب في يد الشرعية اللبنانية. ولن تكون عائقاً في وجه استعادة وحدة لبنان وسيادته. واننا نكن للرئيس الجميل مكانة خاصة نظراً الى مواقفه اللبنانية والعربية» (المصدر نفسه). وتأكيداً لهذا الاتجاه، كرر السيد ياسر عرفات، في مقابلة صحفية القول: «ان الوجود المسلح الفلسطيني في لبنان، هو ملك لإخواننا اللبنانيين... رئيساً وحكومة وشعباً، من أجل انهاء الاحتلال الاسرائيلي» (المصدر نفسه، ٣٠/١٢/١٩٨٢). وفي مناسبة الذكرى الثامنة عشرة لإنطلاقة الثورة الفلسطينية، وجه رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية رسالة الى اللبنانيين، خاطبهم فيها بقوله: «ان السواعد الثورية (المقاتلون في البقاع والشمال) هي في تصرفكم حتى تصفية هذا الاحتلال البغيض، انها في تصرفكم حتى يستعيد لبنان استقراره وأمنه ووحدة أرضه وشعبه» (النهار، ١/١/١٩٨٣).

واللافت للانتباه أن منظمة التحرير الفلسطينية لم تتخذ أي موقف رسمي، حتى الآن، بشأن المفاوضات اللبنانية ــ الاسرائيلية. وان كانت التصريحات الصحفية المتفرقة، للمسؤولين الفلسطينيين، تركز على دعم السلطة الشرعية اللبنانية من أجل انهاء الاحتلال الاسرائيلي. فقد قال عضو اللجنة المركزية لحركة فتح صلاح خلف، ان منظمة التحرير الفلسطينية «أبلغت الرئيس أمين الجميل أن في امكانه استخدام انسحاب القوات الفلسطينية من لبنان كورقة في يده خلال المفاوضات مع اسرائيل» (السفير، ٤/١/١٩٨٣). لكن ياسر عرفات حذر من نتائج هذه المفاوضات بقوله: «أنصح اخواني اللبنانيين بأن يكونوا حذرين جداً، لأن العدو لا يريد السلام، ولا يريد سحب قواته، بل انه لا يسعى الا الى استمرار احتلاله لقسم كبير من الأراضي اللبنانية» (النهار، ٥/١/١٩٨٣).

ازاء هذه الصورة المتقابلة للعلاقات اللبنانية ــ الفلسطينية، حاول البعض أن يزج بمنظمة التحرير الفلسطينية في بعض المشكلات اللبنانية الداخلية مستغلين أحداث الاقتتال الداخلي الذي شهدته مدينة طرابلس. لكن أن بادر ياسر عرفات الى نفي وجود أية علاقة للمقاومة الفلسطينية بما يجري في مدينة طرابلس من أحداث. وقال انه «يبذل أقصى ما في

استطاعته من أجل وقف حمامات الدم بين أشقائنا اللبنانيين» (السفير، ١٣/١٢/١٩٨٢).

ومن جهته، أيضاً، نفى نايف حواتمة، الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين أن يكون أي من المقاتلين الفلسطينيين الذين غادروا لبنان قد عاد الى الأراضي اللبنانية. ودعا الى «... بدء حوار مباشر بين م.ت.ف. والسلطة اللبنانية، بهدف تثبيت الحقوق المدنية للتجمعات الفلسطينية في لبنان» (المصدر نفسه، ٢١/١٢/١٩٨٢).

في الجانب الآخر من الصورة، انتقد الرئيس السابق للجمهورية اللبنانية سليمان فرنجية تصريحاً للسيد ياسر عرفات نسب اليه فيه قوله «أن منظمة التحرير الفلسطينية ستستمر في أعمالها العسكرية»، فقال فرنجية: «كنا ظننا أن الماضي أعطى درساً قاسياً للسيد عرفات بعد كل تصريح عنتري يصدر عنه. ولكن تبين أن دروس الماضي لم تنفع المستقبل. فهذا القول يعطي حجة ستستغلها اسرائيل لتغطية ما ستفعله في لبنان من أعمال اجرامية، وستستغل هذا التصريح بوسائلها الاعلامية الضخمة لتغطية أعمالها أمام الرأي العام العالمي» (النهار، ٥/١/١٩٨٣).

ثانياً: العلاقات السورية ــ الفلسطينية: الكلام على الخلافات الفلسطينية ــ السورية بات، في الفترة الأخيرة، من العناوين العريضة والمبهمة في آن واحد. فمن الواضح أن هناك توتراً ما. وأن محاولة التقارب مع مصر، والتنسيق الأردني ــ الفلسطيني، هما من الموضوعات التي يدور عليها الخلاف السوري ــ الفلسطيني. لكن أياً من الطرفين لم ينقل هذا الخلاف الى المجال العلني. وبقيت التفاصيل رهن المحللين والمحللين، بحيث لا يمكن الاستناد، رسمياً، الى المصادر المتواترة. ومما لا شك فيه أن هناك اقراراً، من الجانب الفلسطيني على الأقل، بوجود خلافات، على الرغم من نفي رئيس منظمة التحرير الفلسطينية الأنباء التي ترددت عن وجود خلافات بينه وبين سوريا، اذ اعتبر مثل تلك الأنباء «لا أساس لها من الصحة». وقال في اجتماع لاتحاد الصحافيين العرب في دمشق: «اذا ما كنت مسؤولاً شخصياً عن أي تدهور في العلاقات مع سوريا، فان ذلك يعادل القول انني خائن» (السفير، ١٢/١٢/١٩٨٢). لكن هذا التصريح يؤكد حقيقة وجود الخلافات، انما ينفي المسؤولية الفلسطينية في احداثها. ومن الجدير بالاشارة، أنه رغم الزيارات المتكررة التي يقوم بها ياسر عرفات لدمشق، فانه لم يلتق، حتى الآن، الرئيس الأسد، أو أياً من كبار المسؤولين في الحكومة السورية. وكانت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية قد شكلت لجنة من ثمانية أعضاء هدفها بحث العلاقات السورية ــ الفلسطينية مع القيادة السورية. الا أن أية نتائج فعلية لم تظهر بعد. ولم تكتف منظمة التحرير الفلسطينية بهذه اللجنة فقط، فكان ان اجتمع السيد فاروق القدومي رئيس الدائرة السياسية في المنظمة بوزير الخارجية السوري لهذه الغاية. «وتناولت المحادثات التوتر الذي نشأ بين سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية، بعد موافقة رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة على البحث في اقامة علاقات خاصة مع الأردن» (النهار، ١٧/١٢/١٩٨٢). ولغاية نفسها، عقد اجتماع للبحث في «سبل تعزيز العلاقات بين سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية. وحضر الاجتماع عن الجانب السوري الأمين العام المساعد لحزب البعث عبد الله الأحمر، وعن الجانب الفلسطيني كل من خالد الفاهوم رئيس المجلس الوطني، ومحمد غنيم أبو ماهر عضو اللجنة المركزية لـ«فتح»، وفاروق القدومي» (السفير، ٢٩/١٢/١٩٨٢). والحال، ان أي شيء لم يرشح عن هذه الاجتماعات.

وقد أظلت الخلافات السورية ــ الفلسطينية بعض القوى الغربية، كما تحركت آثاراً داخل منظمة التحرير نفسها. مما حدا بالبعض الى التحرك في محاولة لتذليل العقبات بين القيادتين السورية والفلسطينية. فذكرت مجلة «المجلة» أن الملك المغربي «... اقترح دعوة كل من ياسر عرفات والرئيس حافظ الأسد الى عقد اجتماع بينهما، لتسوية العلاقات المتوترة واعادتها الى وضعها الطبيعي» (المصدر نفسه، ١٩/١٢/١٩٨٢). وفيما تحدث بعض المصادر عن وساطة يقوم بها الرئيس اليمني علي ناصر محمد وجهت جمهورية اليمن الديمقراطية، ومنظمة الصاعقة، نداء الى الوحدة الوطنية الفلسطينية، والى الالتحام بين منظمة التحرير الفلسطينية وسوريا (المصدر نفسه). كذلك وصل

الرئيس اليمني الديمقراطي الى دمشق في مسعى لإزالة الاشكالات القائمة بين سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية. وكان قد سبق بحث هذا الموضوع مع رئيس م.ت.ف. ياسر عرفات خلال زيارة الأخير لعدن، وذلك في حضور عدد من القادة الفلسطينيين بينهم الدكتور حبش الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ونايف حواتمة» (المصدر نفسه، ٢٠/١٢/١٩٨٢). ومن جهته، اعترف نائب القائد العام للقوات العاصفة خليل الوزير «أبو جهاد» بوجود خلافات في وجهات النظر بين سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية، بشأن عدد من المسائل التكتيكية. وندد أبو جهاد بالذين «يريدون بذر الشقاق بين سوريا ومنظمة التحرير». وألمح الى «وجود تفسيرات مختلفة بين السوريين والفلسطينيين بشأن التحرك السياسي للمنظمة» (المصدر نفسه، ٤/١/١٩٨٣).

ثالثاً: العلاقات الأردنية ـ الفلسطينية: أسفرت المفاوضات الأردنية ـ الفلسطينية التي جرت في اطار اللجنة العليا الأردنية ـ الفلسطينية، عن اتفاق سياسي من أربعة بنود:

- **أساس التسوية:** يكون أساس التسوية المقترحة هو قرارات قمة فاس العربية.
- **أطراف التسوية:** ان أية تسوية مقبولة يجب أن تتضمن ثلاثة أطراف هي: سوريا والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية.
- **اطار التسوية:** في هذا المجال، اتفق الطرفان على أن اطار التسوية يمكن أن يكون من خلال مجلس الامن الدولي، أو أن يتم ترتيب مؤتمر دولي كاطار لمفاوضات التسوية.
- **شكل التسوية:** وهذه النقطة استأثرت بالكثير من المعالجة والنقاش. واتفق على ضرورة تأليف وفد عربي موحد تشارك فيه منظمة التحرير الفلسطينية، أو تأليف وفود عربية منفصلة، بحيث يمكن أن يكون التنسيق بين وفدي المنظمة والأردن عضوياً الى درجة توحيدهما في وفد واحد (المصدر نفسه، ٢٧/١٢/١٩٨٢). مع التأكيد المستمر من المصادر الفلسطينية المعنية بالأمر، على أن المنظمة هي صاحبة الصلاحية في تسمية الأعضاء الفلسطينيين في حال تأليف أي وفد مشترك.

وبطبيعة الحال أثار هذا الاتفاق العديد من التكهنات والتخمينات، لنفي السيد ياسر عرفات «الأنباء التي ترددت عن التوصل الى اتفاق بين منظمة التحرير الفلسطينية والأردن يقضي بأن يمثل الملك حسين المنظمة في بعض النشاطات السياسية» (الحوادث، ٧/١/١٩٨٣).

وكان أبرز الموضوعات التي استأثرت بالاهتمام في اللقاءات الفلسطينية ـ الأردنية، موضوع زيارة الملك حسين لواشنطن، والمحادثات التي أجراها مع الرئيس ريغان. والجديد في هذه المحادثات هو اصرار العاهل الأردني على اشراك ممثل عن منظمة التحرير الفلسطينية في لجنة التفاوض المقترحة، أو على وجود أحد رؤساء بلديات الضفة الغربية ممن ترضى عنهم المنظمة في عداد الوفد. واشترط الملك حسين، قبل التحرك في اتجاه التسوية، أن يثبت الرئيس ريغان قدرته على الساحة اللبنانية. ذلك أن فشله في سحب اسرائيل من بلد يدعي ريغان أنه لا يدخل ضمن مطالبه التاريخية، ولم يسبق لجيشه أن شن حرباً ضده، هو الامتحان الأولي لإمكان الضغط الأميركي على اسرائيل. وعند حدود هذه النقطة ترك العاهل الأردني واشنطن ليلتقي ياسر عرفات ويخبره عن محادثاته مع الرئيس الأميركي. وهذا ما يفسر، الى حد ما، رحلة عرفات إلى موسكو، وجولة الملك حسين المرتقبة في بعض الدول العربية، «كما يفسر وصول فيليب حبيب الى المنطقة بعدما ألقى مناحيم بيغن برسائل الرئيس الأميركي في سلة المهملات وأعلن في الصحف أن سياسة اسرائيل في لبنان وفي غير لبنان تقررها الحكومة [الاسرائيلية] في القدس وليس الادارة [الأميركية] في البيت الأبيض» (المستقبل، ١٥/١/١٩٨٣).

وفي المحادثات الفلسطينية ـ الأردنية التي جرت عقب عودة الملك حسين من واشنطن، تم تناول مسألة تأليف وفد مشترك أردني ـ فلسطيني الى المباحثات المرتقبة حول الوضع في الشرق الأوسط. وطرح في أثناء هذه المحادثات أن الأعضاء الفلسطينيين في الوفد هم من الذين لا ينتمون الى منظمة التحرير الفلسطينية، ولكن سوف يتم اختيارهم بموافقة المنظمة، وسوف يوافق الوفد المشترك على

التفاوض على قاعدة القرار ٢٤٢. وفي المقابل، ستعمل الولايات المتحدة الأميركية على الحصول من اسرائيل على قرار بتجميد عمليات الاستيطان في الاراضي المحتلة (النهار العربي والدولي، ١٩٨٢/١/١٧).

في هذه الأجواء، شن السيد نمر صالح (أبو صالح) وثلاث منظمات فلسطينية، حملة عنيفة على مقررات اللجنة العليا الفلسطينية ــ الأردنية، ووصفوها بأنها «تخدم مشروع التسوية الأميركي في المنطقة» (النهار، ١٩٨٢/١٢/١٧). والمنظمات الثلاث هي: جبهة النضال الشعبي الفلسطيني، والجبهة الشعبية ــ القيادة العامة، والصاعقة. أما الدكتور جورج حبش فقال: «ان أي مشروع لاتحاد اردني ــ فلسطيني لا يمكن درسه الا بعد قيام دولة فلسطينية مستقلة» (المصدر نفسه، ١٩٨٢/١٢/١٦).

على أي حال، يبدو أن أحد الخيارات الاستراتيجية لمنظمة التحرير الفلسطينية، في هذه المرحلة، هو تنسيق العلاقة مع الأردن، والتركيز على ضرورة ايصال هذا التنسيق الى مراحل عليا. وفي هذا المجال، انتقل ثلاثة من كبار المسؤولين في م.ت.ف. الى عمان للاقامة فيها. وهم: خليل الوزير وهاني الحسن وياسر عبد ربه» (النهار العربي والدولي، ١٩٨٢/١٢/١٣). وكان الأردن قد وافق على نقل أفراد كتيبة الـ١٧ من قوات «فتح» الى الأردن، وهي الكتيبة المتمركزة في اليمنين الشمالي والجنوبي. «كما سمح الأردن لمنظمة التحرير بنقل بعض نشاطات مؤسسة صامد الى عمان» (المصدر نفسه).

رابعاً: العلاقات المصرية ــ الفلسطينية: بدا واضحاً أن الخط البياني للعلاقات الفلسطينية ــ المصرية قد اعتراه بعض التباطؤ. فالزخم الذي رافق الكلام على زيارة وشيكة سيقوم بها ياسر عرفات للقاهرة تبدّد، حينما قالت مصادر مطلعة «ان ياسر عرفات صرف النظر عن فكرة زيارة القاهرة في الظروف الراهنة. أولاً لأنها لا تفيد، وثانياً لأنها تعقد العلاقات الفلسطينية الداخلية والعلاقات الفلسطينية ــ العربية» (السفير، ١٩٨٢/١٢/١٨).

وبطبيعة الحال، لم يتغير الموقف المصري العام ازاء منظمة التحرير الفلسطينية، وازاء التسوية السلمية لأوضاع الشرق الأوسط. فقد حذر وزير الخارجية المصري منظمة التحرير الفلسطينية من مغبة التأخير في ما يتعلق بالمبادرة التي طرحها الرئيس ريغان لتحقيق السلام في الشرق الأوسط. واعتبر «أن اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بحق اسرائيل في العيش في سلام، سيقود الى حوار أميركي ــ أوروبي مع المنظمة، وسيضع ذلك جميع الأطراف أمام مسؤولياتهم» (النهار، ١٩٨٢/١٢/١٢). لكن ياسر عرفات رفض دعوة مصر لاعتراف فلسطيني باسرائيل من جانب واحد، وقال: «ان اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية باسرائيل من جانب واحد يجعلني عارياً من أية أوراق» (السفير، ١٩٨٢/١٢/٣٠). ودعا رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة الى تنسيق عربي ــ مصري. كما أكد «استعداده للقيام بوساطة في هذا الشأن» (المصدر نفسه). وكانت مصر قد أوضحت موقفها من المفاوضات المرتقبة المتعلقة بمستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة. فطالبت بضرورة تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية في مثل هذه المفاوضات. وقالت انها «ستقاطع المفاوضات ما لم يوافق الأردن وممثلون فلسطينيو الأراضي المحتلة على المشاركة فيها» (النهار، ١٩٨٢/١/٣). وصرح الدكتور بطرس غالي، وزير الدولة المصري للشؤون الخارجية بأنه «يمكن للفلسطينيين أن يكونوا جزءاً من الوفد المصري أو الوفد الأردني... وأن ممثلي الفلسطينيين يمكن أن يكونوا من الضفة الغربية أو من غزة. كما يمكنهم أن يحصلوا على تفويض من منظمة التحرير الفلسطينية» (المصدر نفسه).

صقر أبو فخر

اسرائيل مصرّة
على تطبيع علاقاتها مع لبنان

أسفرت المفاوضات اللبنانية ــ الاسرائيلية ــ الاميركية حول جلاء الجيش الاسرائيلي عن لبنان، عن الوصول الى جدول أعمال «غير ملزم» خلال الجولة السادسة منها، التي عقدت في كريات شمونة في ١٢/١/١٩٨٣. وجاء جدول الأعمال هذا على هيئة صيغة تركيبية من المطالب والمواقف اللبنانية والشروط الاسرائيلية، بادر الى وضعها الجانب الاميركي في المفاوضات. وقد أعلن عن صيغة الاتفاق حول جدول الأعمال المذكور، في أعقاب اجتماع عقده المبعوث الأميركي فيليب حبيب مع رئيس الوزراء الاسرائيلي مناحيم بيغن، وسلمه خلاله رسالة من الرئيس الأميركي ريغان. وينص الاعلان الرسمي عن جدول الأعمال على ما يلي:

«لقد تمّ التوافق بين الفرقاء على أن جميع مواضيع جدول الأعمال التالية تبحث سوية، نظراً لما بينها من تداخل:

• ــ انهاء حالة الحرب.

• ــ ترتيبات أمنية.

• ــ اطار علاقات متبادلة بما فيها مسائل كالآتية: الاتصال، انهاء الحملات الدعائية المعادية، حركة البضائع والأشخاص، مواصلات، الخ...

□ برنامج الانسحابات الكاملة، ظروف الانسحاب الاسرائيلي في اطار انسحاب جميع القوات غير اللبنانية.

• ــ الضمانات المحتملة.

«ملاحظة: ان جدول الأعمال هذا تضمّن مواضيع مطروحة من كل من الوفدين اللبناني والاسرائيلي، وقد وافق جميع الفرقاء على معالجة هذه المواضيع بانفتاح، اتما بدون التزام بها مسبقاً بالنسبة لما قد تنتهي اليه المفاوضات. ويمكن لأي وفد إثارة أية مواضيع أخرى بالاضافة الى جدول الأعمال» (السفير، ١٤/١/١٩٨٣).

وقد تمّ التوصل الى جدول الأعمال هذا، بعد مصاعب وعراقيل عديدة وضعتها اسرائيل، محاولةً فرض شروط تعجيزية على لبنان، كإجراءات التطبيع، أو ترتيبات أمنية تحدُّ من السيادة اللبنانية الكاملة على المناطق التي تحتلها، خصوصاً في الجنوب، حيث تتطلّع الى مواصلة هيمنتها عليه. والجدير بالذكر أن المفاوضات كانت قد بدأت في ٢٨/١٢/١٩٨٢ في خلده، بعد تراجع اسرائيل عن شروطها التي حالت دون عقدها قبل هذا التاريخ، وأبرز تلك الشروط التي تطالب بها، اجراء المفاوضات في بيروت والقدس، وعلى المستوى الوزاري. واتخذت الحكومة الاسرائيلية في جلستها بتاريخ ٢٦/١٢/١٩٨٢، قراراً يقضي بالموافقة على بدء المفاوضات في كريات شمونة في اسرائيل وخلده في لبنان، بحيث تعقد الجلسة الأولى في ٢٨/١٢/١٩٨٢ في خلده، وتليها الجلسة الثانية في ٣٠/١٢/١٩٨٢ في كريات شمونة، ثم تتلاحق

الجلسات التالية مداورة بين المكانين. كذلك قررت الحكومة تعيين لجنة وزارية مشرفة على المفاوضات، مؤلفة من رئيس الحكومة مناحيم بيغن، ووزيري الخارجية والدفاع اسحاق شامير وارييل شارون، ونائبي رئيس الحكومة سمحه ارليخ ودافيد ليفي (عل همشمار، ١٩٨٢/١٢/٢٧).

والحقيقة أن تراجع اسرائيل عن مطلبها بشأن اجراء المفاوضات في بيروت والقدس، حدث قبل هذا التاريخ بأسبوع تقريباً، وبالتحديد في ١٩٨٢/١٢/١٩، عندما صادقت حكومتها على «وثيقة التوجيهات للمفاوضات» التي أنجزها وزير الدفاع شارون، من خلال اتصالاته السرية مع بعض الأوساط اللبنانية (دافار، ١٩٨٢/١٢/٢٠). ويلاحظ أن جميع المواقف والشروط الاسرائيلية التي قدمت خلال المفاوضات منذ جلستها الأولى وحتى الآن، انما كانت بروح هذه الوثيقة، التي يعتبرها المسؤولون الاسرائيليون الحد الأدنى المطلوب لتبرير جدوى الحرب في لبنان، وذلك بعدما تراجعوا عن المطالبة بمعاهدة سلام كاملة، على غرار المعاهدة مع مصر. فخلال الجلسة الأولى من المفاوضات التي عقدت في خلده بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٢٨، قدّم الوفد الاسرائيلي مقترحاته لجدول الأعمال، كما وضعها شارون، وفق البنود الآتية:

أولاً، تطبيع العلاقات: أي انهاء حالة الحرب، وحدود مفتوحة ومكاتب ارتباط ووقف الدعاية المعادية، وعلاقات تجارية وسياحية، واتصالات.

ثانياً، ترتيبات أمنية: منع الأعمال العدائية ضد اسرائيل من الأراضي اللبنانية، اقامة محطات انذار اسرائيلية، تحديد طابع القوات التي ستعمل في جنوب لبنان، حرية الاستطلاع الجوي، قيود على ادخال الأسلحة الى الجنوب واقامة نظام رقابة فيه، وجود القوات الغربية.

ثالثاً، انسحاب القوات الغربية: جلاء م.ت.ف، ترتيب اعادة جميع الأسرى وجثث القتلى، انسحاب متزامن لسوريا واسرائيل (يديعوت أحرونوت، ١٩٨٢/١٢/٢٩).

أصرت اسرائيل على مقترحاتها هذه، مع ابداء استعداد واحد يتمثل في الموافقة على تغيير شكلي يتمثل في حذف كلمة «تطبيع» من جدول الأعمال، والمحافظة على جميع مركباته تحت بند «العلاقات المتبادلة»، كما اتفق عليه أخيراً (دافار، ١٩٨٢/١٢/٣١).

وثيقة شارون: حاول شارون قبل بدء المفاوضات فرض صيغة «وثيقة المبادئ» التي توصّل اليها مع بعض الأوساط اللبنانية غير الرسمية، كي تكون اطاراً للمفاوضات الدائرة، على غرار المقدّمة في اتفاقات كامب ديفيد، الا أنه فشل في ذلك. وتعود بداية قصة هذه الوثيقة الى ما أعلنته مصادر موثوقة في القدس في ١٩٨٢/١٢/١٩، من أن اتفاقاً قد تحقق بين اسرائيل ولبنان نتيجة اتصالات سرية أجريت خلال الأسابيع الأخيرة، بين أوساط اسرائيلية على رأسها وزير الدفاع شارون، وأوساط لبنانية على رأسها «شخصية كبيرة مقربة من الرئيس اللبناني» (أعلن فيما بعد أنها تنتمي الى المخابرات اللبنانية). وأضافت تلك المصادر، أن قادة الكتائب هم الذين بدأوا تلك الاتصالات وأيدوها وشجعوها (هآرتس، ١٩٨٢/١٢/١٩). أما الاتفاق الذي تحقق نتيجتها فهو بمثابة «تفاهم حول التوجيهات التي سيعمل بموجبها ممثلو الطرفين خلال المفاوضات حول تحقيق اتفاق بينهما. فالاتفاق أو التفاهم المذكور هو بمثابة اتفاق اطار شبيه بالمقدمة لاتفاقات كامب ديفيد. وبموجبه ينبغي التوصل الى اتفاقات أخرى مفصّلة... وهو يشمل عناصر مهمة مثل الغاء حالة الحرب، والتطبيع، والحدود المفتوحة، والتجارة والجمارك، وكذلك انشاء مكتب اسرائيلي في بيروت، اضافة الى بند خاص حول الترتيبات الأمنية في جنوب لبنان» (زئيف شيف، المصدر نفسه).

عرض شارون صيغة هذا الاتفاق ــ الوثيقة أمام لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست، واصفاً اياها بأنها بمثابة ورقة عمل ووثيقة «مبادئ»، تشمل إرشادات حول تطبيع العلاقات، وترتيبات الأمن، وانسحاب القوات الاسرائيلية، والغاء حالة الحرب بين اسرائيل ولبنان، وتثبيت مبدأ الحدود المفتوحة لانتقال الأشخاص والبضائع، بالاضافة الى الغاء الدعاوة المعادية بين البلدين، والغاء المقاطعة الاقتصادية بينهما. وأضاف شارون أنه من أجل تجسيد هذا الاتفاق، سيفتتح مكتب ارتباط اسرائيلي في

بيروت، يتولاه ممثلو وزارة الخارجية. ويستخدم هذا المكتب كمكان لقاء للجان مشتركة مع لبنان، للبحث في المشكلات العالقة بينه وبين اسرائيل. وزعم شارون أيضاً، أن تحقيق هذا الاتفاق لن يؤدي الى الاساءة لوضع لبنان الاقتصادي، لأن اللبنانيين يشغلون مناصب كبرى في دول الخليج والكويت، وليس هنالك غنى عنهم. كذلك فان الدول العربية مهتمة بالاقتصاد اللبناني وبالمركز الخاص للبنان. ويستنتج من ذلك، أنه لا يتوقع خطراً حقيقياً على لبنان نتيجة تحقيق الاتفاق المذكور معه، كعزله مثلاً عن الاقتصاد العربي، «واللبنانيون يلهمون ذلك جيداً».

أما بالنسبة للانجازات الأمنية في هذا الاتفاق فقد ذكر شارون أن «المنطقة الأمنية» ستكون على امتداد ٥٠ كم شمالي المطلة، «وأن لبنان لن يستخدم بعد اليوم كقاعدة لأعمال ارهابية ضد اسرائيل، ولن يسمح باقامة قواعد ومكاتب لمنظمات الارهاب في جميع أراضيه. كذلك لن تكون بعد الآن قوات عربية في لبنان، حتى قوات ردع عربية. وستوضع في المنطقة الأمنية وسائل رقابة، كمحطات انذار، وتحديد لأنواع الأسلحة التي ستدخل اليها. وفي هذه المنطقة القريبة من حدودنا، ستوجد فقط قوات الجيش والشرطة اللبنانية، لا أية قوة دولية أو قوة متعددة الجنسيات» (**معاريف**، ١٩٨٢/١٢/٢٢).

وتفصيلاً لحديث شارون هذا، عرضت وسائل الاعلام الاسرائيلية النص الكامل لأهم البنود التي وردت في الوثيقة المذكورة على النحو التالي:

أولاً، التطبيع ــ ومعناه: الغاء حالة الحرب بين البلدين، وحدود مفتوحة لحركة الأشخاص والبضائع، وانشاء مكتب إرتباط اسرائيلي في منطقة بيروت، ومنع الدعاوة المعادية ضدّ الطرف الآخر، والغاء المقاطعة الاقتصادية ضد اسرائيل، واجراء مفاوضات حول تطوير علاقات تجارية ومواصلات واتصالات، الخ.. كذلك ستهتم لجنة الارتباط بمعالجة المشاكل الاقتصادية والسياسية التي قد تقع بين البلدين في المستقبل «حتى تحقيق اتفاق سلام كامل بينهما».

ثانياً، أن لبنان لن يستخدم بعد كقاعدة لأعمال عدوانية ضد اسرائيل، وأية قواعد عدوانية لن تُنشأ على أرضه بعد الآن، وسيمنع نشاط تنظيمات معادية لاسرائيل. «وهذا يشمل، كما يبدو، مكتب م.ت.ف في بيروت أيضاً». ويستحدد منطقة على امتداد ٤٠ ــ ٤٥ كم في جنوب لبنان، كمنطقة أمنية لاسرائيل، تقام فيها ثلاث محطات انذار اسرائيلية «الفترة تحدد خلال المفاوضات». وفي هذه المنطقة تتمركز قوات الجيش والشرطة اللبنانية فقط. أما القوات المحلية (أي قوات سعد حداد) فتنضمّ الى اطار عسكري لبناني، وتكون احدى الجهات الاساسية التي تتحمل مسؤولية الأمن في المنطقة. كذلك تحتفظ اسرائيل لنفسها بحق الاستطلاع الجوي في المنطقة، وتسيير دوريات بحرية لضمان أمنها. ويجري تحديد أنواع الأسلحة الثقيلة التي تدخل المنطقة التي ستوضع تحت اشراف مشترك اسرائيلي ــ لبناني، ويحظر على قوات أية دولة عربية لا تقيم علاقات ديبلوماسية مع اسرائيل، دخول الاراضي اللبنانية.

ثالثاً، انسحاب القوات الاسرائيلية من لبنان، وفيما يلي تفاصيله الأساسية: تكون قوات م.ت.ف هي الأولى التي تجلو عن لبنان، وفي المرحلة التالية تستعيد اسرائيل أسراها وجثث قتلاها لدى م.ت.ف وسوريا، وتتسلّم معلومات حول المفقودين من جنودها. وفي مرحلة لاحقة، على لبنان أن يتوصل الى اتفاق مع سوريا حول انسحاب متزامن للقوات الأجنبية، أي قوات سوريا واسرائيل. وأخيراً، فان الانسحاب ينفذ فقط بعد توقيع الاتفاق بشأن الترتيبات الأمنية المذكورة سابقاً (يشعياهو بن ــ بوراث، **يديعوت أحرونوت**، ١٩٨٢/١٢/٢٤).

والجدير بالذكر أن شارون كان قد عرض «اتفاق المبادئ» هذا على الحكومة في جلستها بتاريخ ١٩٨٢/١٢/١٩، حيث أسهب في شرح بنوده، وما يحققه لاسرائيل من مكاسب. وقد لاقى شارون ــ لأول مرة منذ أشهر عديدة ــ ثناءاً حاراً من قبل الوزراء، بسبب الانجاز الذي حققه، حتى من جانب أولئك المعارضين له بصورة دائمة، وعلى رأسهم وزير الاتصالات موردخاي تسيبوري، ونائب رئيس الحكومة دافيد ليفي. وخلال تلك الجلسة، اقترح رئيس الحكومة المصادقة على وثيقة شارون، واستبدال القرار السابق الذي اتخذته الحكومة في ١٩٨٢/١١/٢٨، والذي اشترطت فيه اجراء

المفاوضات في القدس وبيروت، بحيث يتحدد مكان المفاوضات خلال اتصالات تجري بين حكومتي اسرائيل ولبنان (معاريف، ٢٠/١٢/١٩٨٢).

الا أن فرح شارون بانجازه لم يدم طويلاً، اذ كان من المفترض أن تعقب التصديق الاسرائيلي الرسمي على الوثيقة، خطوة مماثلة من جانب الحكومة اللبنانية. لكن شيئاً من هذا لم يحدث، حيث اتضح أن الوثيقة لا تتمتع بأي تأييد رسمي لبناني، بل أن رئيس الحكومة السيد شفيق الوزان أعلن أنه ليس له علم بها. وهدّد الوزان بالاستقالة بعدما سمع نصّها من المبعوث الأميركي فيليب حبيب، خلال اجتماعه به في كانون الأول (ديسمبر) الماضي (شلومو نكديمون، يديعوت احرونوت، ٢٤/١٢/١٩٨٢). وبدأ شارون يمارس ضغطاً على الحكومة اللبنانية لتقبل التوقيع على الوثيقة، كتهديده بتأجيل المفاوضات (هآرتس، ٢٦/١٢/١٩٨٢). الا أن محاولاته هذه لم تجد نفعاً، وأعلن في جلسة الحكومة في ٢٦/١٢/١٩٨٢، أي قبل بدء المفاوضات بيومين، ان لبنان تراجع عن استعداده لتوقيع الوثيقة المذكورة، متهماً المبعوث الاميركي موريس درايبر بأنه هو الذي شجّع اللبنانيين على عدم التوقيع عليها، «لأن موقف الولايات المتحدة، يتحدد حسب رغبتها في تحقيق تنازلات اسرائيلية في الضفة الغربية، حسب مشروع ريغان» (عل همشمار، ٢٧/١٢/١٩٨٢). وأثار اعلان شارون هذا استياءاً شديداً لدى بعض الوزراء، فمثلاً اتهمه تسيبوري بأن المشكلة الحالية مع لبنان سببها «الاعلان السابق لأوانه، والتسريب والمقابلات حول مضمون وثيقة المبادىء، الأمر الذي أربك لبنان». وأضاف أنه ينبغي اشراك الاميركيين في الاتصالات، والتوقف عن مهاجمتهم. أما نائب رئيس الحكومة سمحه أرليخ، فقد أعلن أن الشيء الوحيد الذي اتضح هو موافقة لبنان على جدول أعمال وليس على وثيقة مبادىء، والدليل على ذلك هو عدم استعداده (أي لبنان) للتوقيع عليها (المصدر نفسه).

ونتيجة لذلك، تحوّل مكسب شارون الى مهزلة حقيقية في وسائل الاعلام الاسرائيلية، التي سخرت من وزير الدفاع، ومن «التقدم» الذي أحرزه، معتبرة أن هنالك دوافع حقيقية وراء خطوته هذه، أبرزها ما يلي:

أولاً: أن شارون، والحكومة من ورائه، وصل الى طريق مسدود في حرب لبنان، «فبيغن تورط في سلسلة من الشروط غير الواقعية (المطالبة بمعاهدة سلام، المفاوضات في القدس وعلى مستوى وزاري وما شابه ذلك)، في الوقت الذي بدأت فيه الحرب تطول، والدم الاسرائيلي يسفك يومياً. من جهة ثانية بدأت الحكومة الأميركية تهدد باتباع اجراءات صارمة ضد اسرائيل بسبب دورها في جمود المفاوضات. وفي موازاة ذلك يعاني شارون أيضاً من مشاكله الخاصة: ثقة بيغن المهتزة به، وعلاقاته المتوترة مع قيادة الجيش، وشكوك أغلبية الحكومة بجميع خطواته، وأخيراً النتائج المتوقعة للجنة التحقيق [لجنة كاهان]. فقرر أن يصطاد عصفورين بحجر واحد: أن ينقذ الحكومة من المستنقع الكبير في لبنان، وأن يستعيد مجده السابق. [لذلك] ضغط على حلفائه في الكتائب [اللبنانية] قائلاً: 'انظروا ماذا فعلنا من أجلكم، لقد حان الوقت لأن تردوا لنا الجميل'، كي يقوم هؤلاء بدورهم بالضغط على الرئيس. لقد طالبهم شارون بمنحه وثيقة تثبت جدوى أطول حروب اسرائيل» (يوئيل ماركوس، هآرتس، ٢٤/١٢/١٩٨٢).

وكما يقول النائب فيكتور شمطوف (مبام)، فان الحكومة عبر تصديقها على هذه الوثيقة، انما «تبحث عن طريقة للنزول من على الشجرة العالية التي تسلقتها... فقد فهمت أخيراً أنه يجب عليها التراجع عن أهداف غير قابلة للتحقيق... أن لبنان سيكون البلد العربي الأخير الذي سيوقّع معاهدة سلام مع اسرائيل» (اسحاق شور، عل همشمار، ٢٣/١٢/١٩٨٢).

ثانياً، يهدف شارون بالذات من وراء هذه الوثيقة، الى تقليص دور الولايات المتحدة في المفاوضات مع لبنان. فالمصادر الاسرائيلية تقول أن الولايات المتحدة لم يكن لها علم بالمفاوضات السرية الدائرة بين شارون والأوساط اللبنانية، أو بالوثيقة التي تمخّضت عنها. وتضيف هذه أن بيغن وشارون قد فاجأ المبعوث الأميركي فيليب حبيب لأول مرة بهذه الوثيقة عند اجتماعهما به يوم ١٦/١٢/١٩٨٢، فرحب بها جداً. الا أن

حبيب بعد اجتماعه الى المسؤولين اللبنانيين بعد ذلك، وسماعه رأيهم في الوثيقة، خصوصاً رأي رئيس الحكومة الوزان، الذي هدد بالاستقالة في حال الضغط عليه للقبول بها، كما سبق وذكرنا، عاد الى اسرائيل ليطلب الى بيغن وشارون خلال اجتماعه بهما يوم ١٩/١٢/١٩٨٢، اعتبار الوثيقة ورقة عمل تصلح كجدول أعمال للمفاوضات ليس الا، الامر الذي أثار بيغن، فردّ عليه قائلاً أن اسرائيل تعتبر الوثيقة بمثابة اتفاق، «واذا كان هناك من تراجع عما اتفق عليه، فان اسرائيل أيضاً بامكانها التراجع عما التزمت به» (يوسف حاريف، معاريف، ٢٠/١٢/١٩٨٢).

ويقول مصدر مطلع في اسرائيل ان شارون كان على عجلة من أمره للحصول على هذه الوثيقة بعد عودته من زيارة لهندوراس والولايات المتحدة في أوائل كانون الأول (ديسمبر) الماضي (حيث لم يستقبله أي مسؤول أميركي، ولم يُدعَ الى أي اجتماع رسمي في واشنطن، خلافاً لوزراء الدفاع السابقين في اسرائيل، الذين كانوا يحظون بدعوة كهذه حتى خلال زياراتهم الخاصة للولايات المتحدة)، وذلك بسبب ما وصله من أخبار تفيد بأن المبعوث الأميركي حبيب سيصل الى المنطقة حاملاً تعليمات واضحة من الرئيس ريغان، بعدم الموافقة على المماطلة في موضوع المفاوضات مع لبنان، وأن الولايات المتحدة لن تتراجع عن مواجهة اسرائيل في هذه المسألة (زئيف شيف، هآرتس، ١٩/١٢/١٩٨٢).

والحقيقة كما تقول الأوساط الاسرائيلية، أن الولايات المتحدة تتحفظ وتعترض منذ أشهر عديدة على «آراء شارون وغروره وتبجحه» (على همشمار، ٢٢/١٢/١٩٨٢)، الامر الذي حدا به الى البحث عن مخرج لتقليص أو تحييد الدور الأميركي في المفاوضات بين اسرائيل ولبنان. «ولكن لا توجد أية تفعلية لمباهاة شارون بانه لم يعد ثمة حاجة الى الأميركيين. فهم سيشاركون في المفاوضات، وبدونهم لا يمكن التوصل الى شيء. فأية قيمة يحمل التزام بيروت حول 'اعادة الاسرى' أو 'جلاء قوات م.ت.ف'، وكيف يمكن التفكير بأن الجيش السوري سينسحب من لبنان دون الحصول على ترتيبات أمنية موازية لتلك الترتيبات مع اسرائيل، وبدون أن يقوم الوسيط الأميركي بربط جميع أطراف الخيوط في المفاوضات مع بعضها» (يوئيل ماركوس، هآرتس، ٢٤/١٢/١٩٨٢).

ثالثاً: الانفراد بلبنان وفرض «سلام واقعي» عليه، عبر استغلال العلاقات مع الكتائب. فشارون يستغل رغبة لبنان في اخراج القوات الغريبة عن أراضيه بأسرع ما يمكن، ليفرض عليه شروطه حول التطبيع و«الترتيبات الامنية» وما شابهها من أمور. والحقيقة أن اتصالات شارون ومحادثاته لم تكن مع شخصيات لبنانية رسمية، كما تعترف المصادر الاسرائيلية. «فهو لم يتفاوض مع وزير الدفاع اللبناني الذي يرفض لقاءه. ولم يلتق مع أي من الوزراء اللبنانيين، وانما تفاوض مع موظف لبناني كبير، عرّفه بانه مقرّب من الرئيس الجميّل، وتوصّل معه الى ما سماه 'باتفاق مكتوب'، ولكن الحكومة اللبنانية رفضت التوقيع عليه» (اسحاق شور، عل همشمار، ٢٣/١٢/١٩٨٢).

وكما يقول مصدر آخر فان «حكومة اسرائيل واثقة بقوة الاقلية المسيحية المارونية، وبانها هي التي ستنتصر في صراع القوى الداخلي في لبنان. وعملياً فان اسرائيل تشارك في هذا المرضوع أيضاً. وتتركز قوة الاقناع لديها، كما تستخدمها في المفاوضات، في التهديد بتمديد فترة احتلال الجيش الاسرائيلي لنحو ثلث الاراضي اللبنانية الى أجل غير مسمّى، اذا لم تستجب الحكومة اللبنانية لمطالبها. وينبغي عدم الاستخفاف بقوة هذا التهديد، ولكن كلما طال استخدامه، فانه قد يؤدي الى تفريض التأييد الأميركي لنا» (فولص، هآرتس، ٢١/١٢/١٩٨٢).

تقويم المفاوضات: مهما يكن فان أهمية «وثيقة المبادىء» التي أعلنها شارون، انما تكمن في كشف أهداف اسرائيل في لبنان، كما تعمل على تحقيقها عبر المفاوضات الدائرة حالياً. والسؤال المطروح، هل تعلق اسرائيل آمالاً حقيقية على تحقيق هذه الأهداف، وما هو البديل لديها في حال فشلها؟ وهنا لا بد من التمييز أيضاً بين وجهتي النظر الرسمية والعامة في اسرائيل. فعلى الصعيد الرسمي، يبدو أن الحكومة الاسرائيلية واثقة تماماً من امكان

الوصول الى أهدافها كاملة، كما جاءت في وثيقة شارون المذكورة سابقاً، وقد تعززت ثقتها هذه بعد الوصول الى الاتفاق على جدول الأعمال خلال الجلسة السادسة من المفاوضات، كما سبق وذكرنا. فالبحث في اطار العلاقات المتبادلة، كالاتصالات وانهاء الحملات الدعائية المعادية، وحركة البضائع والأشخاص، الخ.. سيؤدي في نظر المسؤولين الاسرائيليين الى تطبيع العلاقات بين البلدين، رغم عدم ذكر كلمة «التطبيع» بشكل صريح.

الا أن هذا التفاؤل يقابله حذر شديد لدى الرأي العام وفي وسائل الاعلام، ازاء تعليق آمال كبيرة على نتائج المفاوضات مع لبنان. فلبنان لا يمكنه التسليم بسلام واقعي كما تطالب به اسرائيل لأسباب ثلاثة: «أولاً إن تعلقه بالاقتصاد العربي كامل، وسيصعب على الرئيس الجميّل المخاطرة بهذا التعلق بواسطة علاقات تجارية وثيقة مع اسرائيل. ثانياً، ان سوريا تتمتع بنفوذ كبير في لبنان، سواء كان جيشها حاضراً أم لا. ويصعب التقدير أنها ستجلس مكتوفة، وتسمح بتحقيق سلام واقعي بين لبنان واسرائيل، وبأن تكون للجيش الاسرائيلي سيطرة حقيقية على جزء كبير من الأراضي اللبنانية. ثالثاً، يقوم في لبنان ائتلاف داخلي مركّب جداً، لا يمكنه الصمود أمام سلام من هذا النوع» (افتتاحية هآرتس، ١٩/١٢/١٩٨٢). ويلاحظ هنا أن وسائل الاعلام أكثر تنبهاً وأفضل تقريماً للوضع الداخلي في لبنان، حتى من المسؤولين أنفسهم. «فالرئيس الجميّل لا يعتمد فقط على تأييد الكتائب والطائفة المسيحية، اذا كان يبغي اتخاذ خطوة كبيرة كالسلام مع اسرائيل، من شأنها أن تشكل خطراً على علاقات لبنان مع العالم العربي، بل عليه، كذلك، أن يحصل على موافقة الدروز والشيعة والسنّة. وهذا يتطلب مناورات وجهوداً جبّارة في بلاد منقسمة... والسؤال هنا ما هو مجال المناورة لدى الرئيس الجميّل، والى أي حد يمكنه أن يتجرأ في دفع المفاوضات والاتفاق؟» (يهوشواع تدمور، دافار، ٢١/١٢/١٩٨٢).

كذلك يلاحظ أن بعض الاسرائيليين لا يؤمن بالسلام الحقيقي مع لبنان، حتى بعد توقيع اتفاق معه. وكما أعلن رئيس الكنيست مناحيم سفيدور (ليكود) فان لبنان غير قادر على الوفاء بالتزاماته، خصوصاً تلك التي سيتعهد بها لإسرائيل خلال المفاوضات (هآرتس، ٢٨/١٢/١٩٨٢). وسأل أحد الكتاب شارون: «هل توافق على السفر الى جبال الشوف أو الى طرابلس بعد توقيع اتفاق مع لبنان؟ هل توافق على السفر الى هناك حتى على حسابي الخاص» (أهرون جيفع، دافار، ٢٨/١٢/١٩٨٢).

أما السبب الآخر الذي يدفع الاسرائيليين الى عدم تعليق آمال كبيرة على المفاوضات مع لبنان، فيكمن في حقيقة الوجود السوري والفلسطيني في شمال لبنان. فهذا الوجود يمكن أن يؤثر على موقف اللبنانيين في المفاوضات مع اسرائيل. «وثمة تقديرات أميركية تقول أنه اذا وافق لبنان على ترتيبات أمنية لصالح اسرائيل، كما تطالب هذه كشرط لانسحابها الى الحدود الدولية، فان السوريين أيضاً قد يطالبون بشروط مماثلة لانسحابهم... كذلك ليس أكيداً أن الرئيس السوري على استعداد لسحب جميع قواته من لبنان، حتى اذا كانت حكومة بيروت على استعداد للموافقة على ترتيبات أمنية مع سوريا، في موازاة تلك التي ستوافق عليها مع اسرائيل» (فولص، هآرتس، ٣١/١٢/١٩٨٢).

وهناك من يقول ان الثمن الذي تطلبه سوريا «مقابل انسحابها، لن يتمثل فقط في محطات انذار في البقاع، بل في الالتزام بعدم تطبيع العلاقات مع اسرائيل. «وعلى أي حال، من الصعب التنبؤ في هذه المرحلة بأن تقوم سوريا، باعادة الأسرى الاسرائيليين بسهولة، وتتطوّع للاختفاء من لبنان، وتجلس مكتوفة بينما عقبتها الخلفية هي عملياً تحت السيطرة الاسرائيلية بفعل السلام الواقعي مع لبنان» (يوئيل ماركوس، المصدر نفسه، ٢٨/١٢/١٩٨٢).

ويلاحظ هنا أن الموقف السوري هو أكثر ما يزعج اسرائيل الآن، اذ يبدو أنه حجر العثرة الرئيسي أمام تحقيق أهدافها كاملة في المفاوضات. ولا يُستغرب أن يقوم الثلاثي بيغن ــ شارون ــ شامير بافتعال «ورات وهمية في المستقبل القريب، لتوجيه ضربة عسكرية الى القوات السورية، خصوصاً تلك الموجودة في البقاع، وذلك بهدف تذليل العقبة السورية في المفاوضات، ودفع مسارها في صالح اسرائيل.

ويبدو أن الحملة الاعلامية المسعورة مؤخراً في اسرائيل ضد نصب الصواريخ حتى في داخل الأراضي السورية، انما تصب في هذا الاتجاه. كذلك فان الوضع السياسي الداخلي في اسرائيل قد يدفع الحكومة نحو القيام بخطوة كهذه، وذلك بهدف رفع أسهمها لدى الرأي العام، في حال صدور نتائج لجنة كاهان المكلفة بالتحقيق بمجزرة المخيمات، وتحميل المستوى السياسي، خصوصاً بيغن وشارون وشامير، قسطاً من المسؤولية.

الا أن خطوة كهذه، أي توجيه ضربة عسكرية الى الجيش السوري، قد تزيد أيضاً من اهتزاز ثقة الاسرائيليين بسياسة حكومتهم، خصوصاً اذا أدت الى سقوط عدد كبير من الضحايا، اضافة الى الضحايا التي تسقط يومياً نتيجة النشاط الفدائي المتواصل ضد قوات الاحتلال في لبنان. فالدعوة الاقوى لدى الرأي العام، وحتى بين بعض الأوساط داخل الحكومة، تتمثل في تقليص حجم التورط العسكري الاسرائيلي، عن طريق سحب القوات الاسرائيلية من الجبل، وحتى من الجنوب، وليس بزيادة التورط بواسطة المزيد من العمل العسكري، خصوصاً بعدما أثبت هذا العمل فشله في تحقيق جميع الأهداف السياسية منذ بداية الحرب في حزيران (يونيو) الماضي حتى الآن. وفي آخر استفتاء للرأي العام أجراه معهد بوري، ظهر أن ثلثي الذين سئلوا رأيهم يعتقدون استمرار وجود الجيش الاسرائيلي في لبنان، أيدوا انسحاباً اسرائيلياً فورياً، معتبرين أن هذه الحرب لم تكن ذات جدوى (هآرتس، ٢٧/١٢/١٩٨٢). والرأي الشائع بين هؤلاء أن م.ت.ف لا زالت تعمل من لبنان، ولم تتشكل في لبنان حكومة قوية تحظى بدعم من اسرائيل، ولم يعد لمذكرة التفاهم الاستراتيجي مع الولايات المتحدة أي ذكر، بل على العكس تدهورت العلاقات معها الى الحضيض. وأضيف الى مشروع البندقية مشروع آخر هو مشروع ريغان. وسقط ما يقارب ٥٠٠ جندي اسرائيلي، وكتعويض عليهم سنحصل على ورقة يلفها الغموض، موقعة من قبل حكومة ليست لها سلطة، (آهرون جيفع، دافار، ٢٨/١٢/١٩٨٢). هذا نموذج للهجة السائدة لدى الرأي العام الاسرائيلي وفي معظم وسائل الاعلام الاسرائيلية التي لا تنقطع يومياً عن مهاجمة «استراتيجية الأهداف الكبيرة» في لبنان، التي وضعتها حكومة بيغن.

ح . ش

ملحق
لبلاغات الناطق العسكري
باسم القيادة المركزية للقوات المشتركة

في العدد ١٣٢ ــ ١٣٣، تشرين الثاني (نوفمبر) ــ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٢ من «شؤون فلسطينية»، نشرنا القسم الأول من هذه البلاغات، وهي البلاغات الصادرة في الفترة من ١٩٨٢/٦/٦ الى ١٩٨٢/٦/٢٥ والتي تحمل الأرقام المسلسلة من ١ الى ١٧١. وافتقدنا من بين بلاغات هذه الفترة تلك التي تحمل الأرقام ٩٧ و١٣٣ و١٤٠ و١٥٧، وظننا أنه وقع خطأ في الترقيم. ثم اتضح أن هذه البلاغات صدرت بالفعل بالارقام المذكورة أعلاه. ولذا ننشرها فيما يلي لاستكمال مجموعة البلاغات العسكرية عن حرب الشهور الثلاثة لعام ١٩٨٢:

بلاغ رقم ٩٧ ــ ١٩٨٢/٦/١٠: قام طيران العدو في تمام الساعة السادسة من مساء اليوم بمعاودة قصفه الجوي على منطقة خلدة والمرتفعات المجاورة لها، وتتصدى له مقاوماتنا الأرضية بكثافة نيران غزيرة، وتمنعه من تحقيق اصاباته.

بلاغ رقم ١٣٣ ــ ١٩٨٢/٦/١٧: قام العدو الصهيوني عند الساعة الواحدة و٥٠ دقيقة من صباح اليوم بالقصف المدفعي والصاروخي المركز على كل من مخيم برج البراجنة، والمطار، والرمل العالي؛ واستمر القصف حتى الساعة الثانية وثلاثين دقيقة. هذا وقد استأنف العدو القصف المتقطع على تلك المناطق في الساعة الثانية وخمس وأربعين دقيقة.

بلاغ رقم ١٤٠ ــ ١٩٨٢/٦/٢٠: اصطدمت وحداتنا من القوات المشتركة المتمركزة في قواعدها خلب خطوط العدو مع قوات الغزو الصهيوني في الجنوب ليلة أمس الجمعة، وقد وقع الاشتباك الاول في منطقة الدامور حيث تمكنت قواتنا من مهاجمة دورية للعدو الاسرائيلي وقتل وجرح جميع أفرادها. في اليوم نفسه تمكنت قواتنا العاملة في منطقة البقاع الغربي من ايقاع دورية للعدو في احدى كمائنها، وقتلت وجرحت جميع أفراد الدورية.

كذلك استدرجت قواتنا العاملة في منطقة النبطية دورية ثالثة للعدو الى كمين مفخخ، ونتج عن ذلك قتل قائد الدورية وثلاثة جنود، وجرح باقي أفراد الدورية. هذا ولا زالت قواتنا تتصدى ببطولة لمحاولات العدو التغلغل في مناطق خارج محاور التقدم الاساسية لقواتنا.

بلاغ رقم ١٥٧ ــ ١٩٨٢/٦/٢٢: قام الطيران الحربي المعادي في الساعة السادسة الا عشر دقائق من مساء اليوم بقصف كثيف للمناطق التالية: مار الياس، الرملة البيضاء، الفاكهاني، الكولا، المطار، برج البراجنة، بئر حسن، الأوزاعي، وفي الوقت نفسه استمرت مدفعية العدو الصهيوني البحرية والبرية بقصف كل هذه المناطق والتي استهدف من خلالها المناطق والاحياء المدنية والمخيمات في بيروت، ولا زال القصف مستمراً حتى الآن.

محضر جلسة الكنيست الاسرائيلي يوم ١٩٨٢/٩/٢١ التي عقدت بناء على طلب أحزاب المعارضة لمناقشة مجزرة صبرا وشاتيلا

(في بداية الجلسة[*] طلب رئيس الكنيست الى العضو توفيق طوبي أن يعتلي المنصة ويقدم مشروع قراره).

بيان توفيق طوبي

سيدي الرئيس، الكنيست المحترم،

انني أقترح مشروع قرار على جدول أعمال الكنيست يطالب حكومة بيغن ــ شارون، المسؤولة عن الجريمة النكراء التي تمثلت في ابادة شعب، والتي نفذت في بيروت ضد الشعب الفلسطيني، بالمثول أمام الكنيست، وبأن تقدم تقريراً مفصلاً عن أعمالها الاجرامية، التي نفذت ضد الشعب الفلسطيني في ظل احتلالها للاراضي اللبنانية.

(هنا حدثت ضجة عارمة في قاعة الكنيست وأمر رئيس الكنيست توفيق طوبي بالخروج من القاعة، بعد أن أعلن عن توقيف الجلسة لمدة خمس دقائق).

رئيس الكنيست

ننتقل الآن الى جدول الاعمال. ان البند الاول هو دخول بيروت الغربية ونتائجه الخطيرة. يطرح هذا المشروع أمام الكنيست، بتفضل العضو شمعون بيرس بالحديث.

بيان شمعون بيرس

سيدي الرئيس، السادة أعضاء الكنيست،

أنه ليس من السهل علينا، في هذه المرة، خلافاً لأية مرة سبقت، حيث تقف الأمة اليهودية، أمام ضميرها، وذلك ليس بسبب مايقوله الأجانب، وليس بسبب ماتكتبه الصحف، وانما بسبب القلق الصادر من أعماق تراثنا نحن. يسودنا شعور حزين، بأنه قد وضعت تحت كفل الباطون، التي غطت جثث الاطفال والنساء والشيوخ، هزيمة أدبية. وقد تحدث عن ذلك حاخاماتنا، فقالوا: «ان مذبحة وابادة المئات من النساء والأطفال الأبرياء في مخيمي شاتيلا وصبرا في بيروت، نفذها جزارون متعطشون للدماء، فقدوا كل أشكال الانسانية».

ان الأرض تهتز من تحت أقدامنا. وان أصوات الآلام والاستنكار تصدر من جميع الطبقات. وقد وقفتما صامتين، يا رئيس الحكومة ويا وزير الدفاع، وان صمتكما صارخ. لقد قال داڤيد بن ــ غوريون: ان مصير اسرائيل مرتبط بقوتها وعدالتها، وأعمالنا يجب أن يوجهها الصدق والعدل وليست القوة. وفي أيار ١٩٨١

* ترجم المحضر نقلا عن الاذاعة الاسرائيلية، البرنامج العبري العام، الساعة ١٦,٠٠، في ١٩٨٢/٩/٢٢، وعن معاريف، ١٩٨٢/٩/٢٣.

قال مناحيم بيغن: «أننا دولة يهودية ولنا تجاربنا، ولن نوافق بأي حال من الأحوال على أية محاولة للسوريين لتحويل المسيحيين في سني الثمانينات الى يهود أوروبا في سني الأربعينات». وأريد أن أعمل في أن يكون رئيس الحكومة قد خشي أن هذا الأمر لا ينطبق على اليهود فقط ولا على المسيحيين فقط، بل أيضاً على المسلمين. فالأطفال هم أطفال، سواء كانوا يهوداً أم عرباً أم لبنانيين، وأن دمهم هو دم مقدس، لا فرق بين الدين والجنس، فجميعهم بشر ودمهم جميعاً مقدس في أنظارنا.

أيها السادة، ان المسألة التي تقف أمامنا، حكومة ومعارضة وشعباً، هي مسألة اسرائيل أمام ذاتها، واسرائيل مع تاريخها، واسرائيل مع حقيقة حياتها: ان من يحاول أن يشوه هذه الحقيقة يخطىء في حق منطق اقامتها وعدالة طريقها، ان اسكات الأصوات لن ينفع.

سيدي الرئيس، انني لا أعتقد بانه يوجد في اسرائيل أو في خارجها، من يساعد بعلم أو بغير علم، مباشرة أو غير مباشرة، على تنفيذ هذا العمل الاجرامي، وحتى عندما ناتي للحكم على رئيس الحكومة والحكومة كلها، فانني لا أريد أن الصق بهم تهمة المتعمد، ولكنهم لا بد أن يكونوا مرتبطين بصورة من الصور بهذا العمل الاجرامي.

فباسم جميع ممثلي الشعب الاسرائيلي، أطالب باخراج الجيش الاسرائيلي من هذا الجدل، وبأن نترك أبناءنا الذين يخدمون فيه وشؤانهم، وبأن نترك هذه المؤسسة الكبيرة والمهمة، التي تقوم بتنفيذ الأوامر، والمحصنة من التهم المزرية، أن نتركها خارج هذا النقاش المؤلم. واذا ماوقعت أخطاء داخل الجيش يجب أن ندرسها بدقة. اننا على يقين، بان الجيش الاسرائيلي لم يساعد في اباحة هذه الدماء، ولكن ومع جميع هذه التحفظات، فانه لا يوجد بذلك ماهو بمثابة تخليف للأخطاء الثقيلة التي ارتكبتها الحكومة، والتي نجمت عن عجزها عن التنبؤ بما سيحدث، أو الأخطاء الخطيرة في التقديرات، وصم الآذان ازاء المنشورات والتحذيرات، والكبرياء الخطير، والعجز في تحمل نتائج المأساة المطروحة أمامنا الآن.

سيدي الرئيس، هناك أمور في هذه القضية، يجب تاليف لجنة قانونية للتحقيق فيها، ولكن توجد أمور أخرى أسوأ منها وأخطر، وهم يريدون تشويهها والتغطية عليها واخفاءها. وأول هذه الامور، هو دخول بيروت الغربية، لقد حذرنا علناً ومراراً وتكراراً، من أنه يجب علينا ألا ندخل هذه المدينة الكبيرة، الباكية على آثارها الدينية، والمحتجزة في علاقاتها الطائفية، والتي تعيش في أذكار الانتقام والثأر، وأن نتنازل عن المنجزات العسكرية، أن بيروت هي عاصمة دولة عربية تتداخل فيها مخيمات لاجئين، وسفارات أجنبية، وهي مصابة بالدمار والهلاك، ومرتبطة بجهود توازن معقد وخفي وغامض بالنسبة لنا. فمالنا وبيروت يارئيس الحكومة، فهل همنا هو الحصول على مستودعات الأسلحة؟ فحتى لو أخلينا هذه المستودعات، فمن يضمن عدم عودة أهلها وتعبئتها مرة أخرى بأسلحة أحدث وأهم؟ هل ينقصنا سلاح في العالم؟ وهل سنحكم بيروت الى الأبد ولن نخرج منها؟ وهل يوجد ضمان بان السلطات المفروضة التي ستاتي بعدنا ستكون قادرة على منع ادخال أسلحة بديلة؟ وهل هذه هي العاصمة العربية الوحيدة التي يوجد فيها سلاح؟

من قرر ذلك؟ أنهما شخصان. رئيس الحكومة ووزير الدفاع، فاذا أردتم وانني أقول لكم ان صحيفة معاريف قالت ان دخول بيروت ناجم عن رغبة اسرائيل في منع خطر وقوع عنف وسفك دماء وفوضى عارمة. وقد صرح الجبابرة، بعد ذلك، بان هذا الهدف قد تحقق فعلاً. وهذا يعني أن الحكومة توقعت سلفاً وقوع العنف وسفك الدماء والفوضى وكذلك رؤية ماسيحدث. ولكن، بدلاً من تحقيق هذا الهدف، حدث ماحدث. انني أسأل رئيس الحكومة ووزير الدفاع: كيف سمحتم لانفسكم بأن تتنصلوا من مسؤولية ماحدث، وأنتم الذين أعلنتم سلفاً، أن جميع مفارق الطرق والمحاور والنقاط الرئيسية أصبحت بأيدي الجيش الاسرائيلي وتحت اشرافه؟ اذا كنتم توقعتم فعلاً ماسيحدث، ولم يكن بامكانكم منعه فان هذا الأمر يعد أخطر «تقصير». واذا كنتم تعرفون ماسيحدث ولم يكن بامكانكم منع وقوعه فانه من الخطر الجسيم جداً أن يسمح لكم باتخاذ قرارات أخرى بهذا الحجم والاهمية من المسؤولية.

ان هذا القرار المتسرع، اتخذ بعد اغتيال بشير الجميل! ألم نكن نحن المسؤولين عن انتخابه؟ هل نحن قادرون على تحمل نتائج اغتياله؟ لقد تم انتخاب الشيخ بشير الجميل بموجب القانون والنظام المعمول بهما في لبنان. وبما أننا كنا من وراء انتخابه كرئيس للبنان، فانني أتصور أن لنا ضلعاً في الأسباب التي أدت الى اغتياله، وفي الحملة الانتقامية التي تلت ذلك.

انني أسأل عضو الكنيست غيئولا كوهن: من يستطيع في لبنان أن يحقق في حادث الاغتيال أو المذبحة التي جاءت في أعقابه؟ ألم تعرفي بأنه توجد طريقة سهلة لالقاء تبعية الاغتيال على الفرصة السانحة الآن؟ لقد أقيم لبنان وما زال قائماً، فهناك جيش لبناني، وهناك امكان لاعادة القوة المتعددة الجنسيات. فمن أجل ماذا كان يجب أن نكلف جنودنا بمهمة دخول بيروت، وأن نحمل أنفسنا، بعلم أو بغير علم، مسؤولية لا نستطيع تحملها وتنفيذها، ومسؤولية ليست مسؤوليتنا؟

أن الاجتماع الذي عقده رئيس الحكومة،ووزير الدفاع ووزير الخارجية، في جنح الظلام، مع بشير الجميل كان خطأ فادحاً. أن شخصاً لا يستطيع أن يتكهن، يا سيد شارون، بما يفعلون في الليالي المظلمة. ولكن كان يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار أن ما حدث في هذه الليالي المظلمة سيتسرب ويسمعه الناس جميعاً، وأنه لا يضيف شرفاً في صباح اليوم التالي لاسرائيل أو أمناً في المساء للبنان ولرئيسها المنتخب. أن الذي يسير مسرعاً على الطريق دون أن يتنبّه فانه يتدهور، ومصيره معروف.

وبعد أن تلقى الجيش الاسرائيلي أمراً بدخول بيروت الغربية، فانني أريد أن أسأل: سيدي رئيس الحكومة، وسيدي وزير الدفاع: لمن كانت هذه الفكرة القذرة التي كانت من وراء ارسال جنود الكتائب الى مخيمات اللاجئين للبحث عن [الفدائيين]؟ فهل يوجد لديك جواب يا شارون؟ ان كل انسان مهما كان غبياً، لا بد وأنه كان يعرف أن هذه الكتائب التي ثارت غضباً بعد اغتيال زعيمها، ستنفذ مجازر بين المواطنين الأبرياء؛ فهل هذه مفاجأة، أم أنها سابقة لم يكن بمقدورنا تصورها سلفاً؟ واذا كانت الحكومة قد وافقت مساء يوم الخميس، ١٩٨٢/٩/١٦، على دخول الكتائب للمخيمات، فاين كان اشرافكم؟ وأين كانت مراقبتكم؟ فمن سمح بذلك ليلة الخميس كلها، ويوم الجمعة وليلة السبت؟ انها فترة طويلة. هل يتوجب على مصوري التلفزيون كشف ذلك؟ انها فترة طويلة، ولم يحاول أي وزير أن يعرف ما يحدث، ولم يحاول أي وزير أن يتهم، ولم يحاول أي وزير أن يحقق، فما هي لعبة الأطفال هذه؟ فهل لكم أعين لا ترى، وآذان لا تسمع، ووزراء لا يفهمون؟ واذا كان ذلك كله لا يكفي، فقد جاء التقرير المتهرب والجبان والمتناقض الذي كان يقول مرة: نعرف، ومرة: لا نعرف، ومرة: وافقنا، ومرة: لم نوافق، وأنهم جاءوا من الشرق، ونحن من الجنوب، وأن قواتنا كانت في المطار. لقد أربكنا أنفسنا وأربكنا العالم كله بهذا التفسير الأعرج، وهو أننا طلبنا من الجيش اللبناني، أن يدخل المخيمات، ولم يكن لبنان هو الذي طلب منا. فماذا تتصورون، هل أنتم حكومة لبنان! وهل نحن مسؤولون عن بيروت وحكومتها وعاصمتها؟ فلماذا تصرفت الحكومة على هذا النحو؟ انني أعرف فقط جواباً واحداً وهو أن الحكومة أقامت بناية عالية من الورق وسرعان ما انهارت هذه البناية. ولقد أعلن مناحيم بيغن، خلال التظاهرة التي نظمها الليكود مؤخراً في تل أبيب أنه حتى نهاية العام الحالي سيبرم معاهدة سلام مع لبنان، فهل سيحل السلام مع لبنان عندما لا يكون هناك سلام في لبنان. لقد وعدنا بيغن بنهاية الارهاب الدولي بعد خروج [الفدائيين] من بيروت، وها هم خرجوا، فهل توقف الارهاب ضدنا في باريس وبروكسل؟ كما أوهمنا بيغن بتعميق الصداقات مع دول العالم، وها نحن نحطم الصداقات ونفقد الأصدقاء.

لقد أعلن شارون أن الأردن هو وطن الفلسطينيين. ووعد بخلق زعامة جديدة ومعتدلة في المناطق المحتلة. ان العالم يسأل فيما اذا كان الأردن هو وطن الفلسطينيين. ان العالم يقول ان المناطق المحتلة هي المكان الذي توجد فيه «الحقوق الشرعية» والمطالب العادلة للشعب الفلسطيني، كما وقّعت يا مناحيم بيغن في كامب ديفيد؛ فهل خلقتم الزعامة المنشودة؟ ألم تعرفوا أن دوديين، أيضاً، يؤيد الموقف الفلسطيني —

المصري ــ الاردني؟

وبالنسبة للحكم الذاتي، يا بيغن، كيف ستجد المعادلات حول هذا الحكم؟ فهل ستستأنف المفاوضات مع مصر، التي لا تتراجع عن مطالبتها بوقف أعمال الاستيطان، وبخروجنا من لبنان؟ وهل تتنازل عن البنود التي أثارت الخلافات وشلّت المفاوضات؟

أيها السادة، ان حكومة تحترم نفسها، يجب أن تستقيل بعد كل الذي حدث. فوزير الخارجية البريطاني استقال بسبب قرار لا معنى له، فما بالكم بدخول بيروت الغربية وارسال الكتائب الى المخيمات؟ هناك شخصان أخذا على عاتقهما هذا القرار الاجرامي، ويجب عليهما أن يكونا أول من يستخلص النتائج ويستقيل. أن كل من وافق على دخول الكتائب الى مخيمات اللاجئين يجب أن يعاقب نفسه، ولو بسبب عدم تصوره سلفاً لما سيحدث.

سيدي الرئيس، لقد حذرنا سلفاً من هذه الامور. حذرنا من مغبة التدخل في شؤون لبنان الداخلية باستثناء سياسة الجدار الطيب. وحذرنا من دخول بيروت، بشكل عام، وبيروت الغربية بشكل خاص، ودعونا الى وقف القتال. وحذرنا من تصور أنه يمكن حل القضية الفلسطينية بطريقة أخرى غير الطريقة السياسية. وحذرنا من وقوع انشقاق مع الولايات المتحدة. ولكن حكومة بيغن المتغطرسة أصمّت آذانها عن سماع كل نصيحة وانتقاد وعن سماع كل من لا يتفق معك، يا بيغن، انك تذل الكنيست وتخون وظيفتك، وتخدم العدو! ألا تخجل من تصرفاتك هذه؟

لقد تبجح بيغن، بأن الحرب اللبنانية أزالت الكآبة التي نجمت عن حرب يوم الغفران، ولكنه بدّل تلك الكآبة بكآبة أخرى. انني لست على يقين بأنكم ستستقيلون. ولا من أجل هذا طالبنا بعقد جلسة خاصة للكنيست؛ لقد جئنا الى الكنيست، لكي ندعو الحكومة للخروج من بيروت، وتأليف لجنة تحقيق قانونية للتحقيق في الأحداث الخطيرة، فلربما توصلنا أخيراً الى المفاوضات. فالسلام ممكن مع العرب وليس بدون العرب. اننا نقول للشعب من على هذه المنصة: اذا ذهبت هذه الحكومة فان الشعب لن يتعرض لكارثة أخرى. ان ما نطالب به هو لجنة تحقيق قانونية، وليست وزارية، لاظهار الحقيقة كاملة غير منقوصة. والسلام عليكم.

خطاب شارون

ضجة في قاعة الكنيست. لم يقاطع خطاب رئيس المعارضة سوى مرة واحدة فقط. ولكن حدث عكس هذا عندما اعتلى وزير الدفاع اريئيل شارون منصة الخطابة لتقديم رد الحكومة على اقتراح المعارضة. فمنذ الكلمة الأولى التي تفوه بها شارون، قوطع بموجة عارمة من الهتافات من مقاعد المعارضة، وفي قاعة الضيوف، وخلع أعضاء حركة «السلام الآن» قمصانهم وأبقوا على الملابس الداخلية التي حملت حروفاً كبيرة تقول «بيكينا عاراً». وبدأ شارون خطابه قائلاً:

لم آت الى هنا لأشرح المأساة المفجعة، لأنها مأساة عالم من المشاعر الخفية؛ تلك المشاعر والأحاسيس ليست لنا وانما هي مشاعر وأحاسيس الذين نفذوا المذبحة، والذين آمل بأن ينالوا عقابهم. ان الأمر لم يكن تحت سيطرتنا. عندما تقرر ادخال الكتائب الى مخيمات اللاجئين، قلنا لهم صراحة أنه يجب عليهم معالجة [الفدائيين] فقط، ولم نرسل الى هناك قوات اسرائيلية لأننا أردنا توفير حياة جنودنا، وأرسلنا آخرين لتنفيذ المهمة، ولكننا لم نفكر مطلقاً بأن رجال الكتائب سيفعلون الاسوأ جداً.

□ عضو الكنيست ميخائيل حريش (التجمع): ألم تكن مذنباً؟ فقط الآخرين مذنبون؟! انك جبان، فقد فشلت على طول الطريق. استقل!

□ شارون: لستم الوحيدين الذين تريدون استقالتي، فحتى الاميركيون يريدون استبدالي. ولكن يوجد فرق في السبب، فأنتم لا تريدون استبدالي أنا فقط، بل كل الحكومة لتجلسوا أنتم حول طاولة الحكومة. أما الاميركيون فيريدون استبدالي لأنهم يريدون تسليم القدس والخليل وبيت ايل والون موريه وأريئيل الى [منظمة التحرير الفلسطينية] وأنتم تشاركونهم بذلك. ومن أجل أن تصلوا الى الحكم بمساعدة الآخرين وتسلّموا أرض اسرائيل، فانكم مستعدون لذلك. انكم لن تنجحوا بذلك.

تقرير عسكري: وهنا تلا اريئيل شارون تقريراً عسكرياً حول ما جرى في مخيمات اللاجئين في بيروت، وكان التقرير جافاً، كما قال وتضمن ١٨ بنداً وهي:

١ ــ دخلت قوات الكتائب الى منطقة مخيم اللاجئين شاتيلا بين يومي ١٦ و١٧/٩/١٩٨٢. وتم ايقاف عمليتهم من قبل الجيش الاسرائيلي يوم الجمعة ١٧ أيلول ١٩٨٢ في ساعات الظهيرة. وبعد أن وصلت الشائعات عما يجري في المخيم، أخلوا المنطقة بصورة تامة في يوم السبت ١٨ أيلول ١٩٨٢ في ساعات ما قبل الظهر.

٢ ــ بعد اغتيال بشير الجميل، أتخذ قرار بأن يسيطر الجيش الاسرائيلي على نقاط رئيسية غربي بيروت، ونص الأمر على أن تسيطر القيادة الشمالية على نقاط رئيسية في غرب المدينة، وقد اتخذ القرار يوم ١٥ أيلول ١٩٨٢ في الدقيقة الثلاثين بعد منتصف الليل.

٣ ــ هذه العملية نفذت ابتداء من يوم الاربعاء ٨٢/٨/١٥ في الساعة الخامسة صباحاً، وانتهت يوم الخميس ١٩٨٢/٩/١٦ في ساعات الظهر من خلال التأكيد على عدم المساس بالسكان والممتلكات. وبالفعل لم يتضرر أحد.

٤ ــ جاء في الأمر الذي تلقته القيادة بالنسبة للسيطرة على غربي المدينة، ما يلي: «يمنع دخول مخيمات اللاجئين، أما عمليات التمشيط والتفتيش فستسند الى قوات الكتائب أو الجيش اللبناني».

٥ ــ يوم الأربعاء ١٩٨٢/٩/١٥، وبعد اغتيال بشير الجميل، وفي الساعة الثالثة والنصف، عقد اجتماع مع قيادة الكتائب، اشترك فيه رئيس الأركان، وقائد القيادة الشمالية، وبحث فيه العمل بالنسبة للأحداث ودخول الجيش الاسرائيلي غربي المدينة. وجرى الحديث مبدئياً حول دخول المخيمات.

٦ ــ يوم الأربعاء ٨٢/٩/١٥ وفي ساعات ما بعد الظهر، ورد ردّ سلبي تماماً من الجيش اللبناني بالنسبة لطلبنا دخول الجيش اللبناني الى مخيمات اللاجئين.

٧ ــ يوم الأربعاء ١٩٨٢/٩/١٥، وفي ساعات المساء، اجتمع قائد القيادة مع قائد الكتائب والعقيد ميشيل عون، قائد قوة الجيش اللبناني التي عملت في بيروت، وألح قائد القيادة الشمالية بعد أن تسلم رداً سلبياً من الجيش اللبناني، في العمل على اقناع المستويات السياسية، بالموافقة على دخول الجيش اللبناني الى المخيمات.

٨ ــ وبعد دراسة، زعم الضابط [اللبناني] أن الأمر غير ممكن، بل قال أنه اجتمع برئيس الحكومة اللبنانية، وأن الاخير أبلغه أنه يجب عليه اطلاق النار على القوات الاسرائيلية التي دخلت بيروت الغربية، وهدده بتقديمه الى محكمة عسكرية.

٩ ــ يوم الخميس ١٩٨٢/٩/١٦، أيضاً، بعث الجيش اللبناني الينا برد سلبي حول احتمال دخوله المخيمات.

١٠ ــ يوم الخميس ١٩٨٢/٩/١٦، وفي ساعات الظهر، عقد اجتماع بين زعيم القيادة الشمالية، وقائد الكتائب لبحث مواضيع مختلفة. وفي اليوم نفسه في ساعات ما بعد الظهر، عقد اجتماع بين قائد الفرقة الاسرائيلية وممثل الكتائب لتنسيق دخول الكتائب مخيم شاتيلا.

١١ ــ كان الاتفاق أن تقوم قوة عسكرية بدخول شاتيلا نحو الجنوب الغربي، وتقوم بتطهير المخيم من [الفدائيين]، وتم التأكيد في اجتماع التنسيق على أن العملية هي ضد [الفدائيين]، ويجب عدم التعرض للمواطنين المدنيين، وخاصة النساء والأطفال والشيوخ.

١٢ ــ ليلة ١٦ ــ ١٩٨٢/٩/١٧، دخلت قوة من الكتائب مخيم شاتيلا. وبناء على طلبهم حصلوا على اضاءة ليلية من مدافع هاون ٨١ ملم وانارة من الطائرات، وهذه الاضاءة أوقفت فيما بعد.

١٣ ــ يوم ١٩٨٢/٩/١٧، حشد الكتائبيون قوة عسكرية شملت قوة مشاة، ودروعاً واسعافاً لمواصلة عملية التطهير في المخيمات.

١٤ ــ منع الجيش الاسرائيلي هذه القوة من الدخول لمواصلة العملية في المخيمات.

١٥ ــ يوم الجمعة ١٩٨٢/٩/١٧، وفي ساعات ما قبل الظهر (أي نحو الساعة الحادية عشرة)، اجتمع قائد القيادة مع قائد الفرقة الاسرائيلية، وأعرب قائد الفرقة عن مخاوفه بالنسبة لطبيعة عملية الكتائب، ولم يكن معروفاً حتى ذلك الوقت ما يدور في مخيم شاتيلا. وأمر قائد القيادة بوقف عملية الكتائب فوراً، بواسطة ضابط الارتباط مع الكتائب الذي كان موجوداً في قيادة الفرقة الاسرائيلية.

١٦ ــ يوم الجمعة ١٩٨٢/٩/١٧، وفي

الساعة الرابعة والنصف بعد الظهر، عقد اجتماع مع قيادة الكتائب حضره رئيس الاركان الاسرائيلي، وقائد القيادة الشمالية، واتفق على مغادرة جميع الكتائبيين مخيم اللاجئين صباح يوم السبت ١٨/٩/١٩٨٢، واتفق على عدم دخول قوة أخرى المخيم. وفي هذا الاجتماع أيضاً لم نعلم شيئاً عما كان يدور في مخيم شاتيلا.

١٧ ــ يوم الجمعة ١٧/٩/١٩٨٢ وفي ساعات المساء، تلقينا خبراً رسمياً من الجيش اللبناني، بعد جلسة للحكومة اللبنانية، يفيد بأن الجيش اللبناني لن يدخل المخيمات.

١٨ ــ يوم السبت ١٨/٩/١٩٨٢ وفي ساعات الصباح، خرجت قوات الكتائب من منطقة المخيمات. وعندها بدأت تصل أخبار الاحداث التي جرت في مخيم شاتيلا للاجئين؛ ونتيجة لذلك، أمر قائد القيادة بدخول القوات الاسرائيلية حي الفاكهاني. وفي يوم الأحد ١٩/٩/٨٢، قبل الظهر، دخلت القوات الاسرائيلية مخيم صبرا من أجل حمايته وطمأنة المواطنين الذين استقبلوا الجيش الاسرائيلي بالترحيب، كذلك أمر قائد القيادة بعدم دخول مخيم شاتيلا لعدم ربط الجيش الاسرائيلي بالأحداث التي وقعت فيه.

اتهامات شارون لبيرس بالنسبة لمذبحة تل الزعتر: بعد ذلك، كشف وزير الدفاع اريئيل شارون، أنه كان هنالك تدخل اسرائيلي معيّن في مذبحة تل الزعتر عام ١٩٧٦ عندما قام الكتائبيون بقتل حوالي سبعة آلاف رجل وامرأة وطفل. وقال شارون موجهاً كلامه الى بيرس: ان شمعون بيرس هاجم شيئاً حدث بدون علمنا، وأنا أريد أن أسأله: لقد حدثت في عهدك وبعلمك قضية أخرى، وفي لبنان أيضاً، وهي مذبحة تل الزعتر، فكيف لم يؤلمك ضميرك آنذاك؟ (وفي وسط الضجة العارمة من قبل أعضاء المعارضة، ألقى شارون بالقنبلة التالية) فقال: أين كان ضباط الجيش الاسرائيلي في يوم مذبحة تل الزعتر؟ لقد قتل آلاف الاشخاص وكنت أنت، يا بيرس، تعرف أين كان ضباط الجيش الاسرائيلي في ذلك اليوم.

عملية التصويت

بعد أن اختتم شارون خطابه، جرى التصويت على مشروع حزب التجمع الذي طالب ببحث أسباب دخول الجيش الاسرائيلي لبيروت. وفي الاقتراع رفض مشروع حزب التجمع بأغلبية ٤٧ صوتاً مقابل ٤٠ صوتاً. وكان عضو الكنيست درور زايخرمان، من الأحرار، وحيكيا نوفا من حيروت، غادرا القاعة قبل التصويت. أما الوزير يتسحاق بيرمان فقد اقترع الى جانب الحكومة.

المشروع الثاني

في نهاية استراحة دامت نحو ساعة، طرح للنقاش المشروع الثاني الذي قدمه عضو الكنيست أمنون روبنشتاين من كتلة شينوي، فقد طلب تأليف لجنة رسمية برئاسة قاض للتحقيق في جميع الأحداث المتعلقة بقضية المجزرة. واقترح وزير العدل موشيه نسيم حذف هذا الموضوع من جدول أعمال الكنيست، وذلك ليس لأن الحكومة تريد التهرب، بل لأنها ستقرر خلال وقت قصير الطريقة التي ستدرس بها الموضوع كله، وذلك بموجب الصلاحيات القانونية الممنوحة لها.

كلمة مناحيم بيغن

بعد ذلك تحدث رئيس الحكومة مناحيم بيغن في الجلسة، فاتهم رئيس المعارضة شمعون بيرس بأنه حاول استغلال الكارثة لتحقيق أهداف سياسية وحزبية وطائفية، ووصفه بعدم الخجل. وأضاف بيغن يقول:

هناك حملة شعواء موجهة في هذه الايام ضد اسرائيل والجيش الاسرائيلي. لقد وقعت كارثة، وبالتأكيد فانها آلمت كل انسان. ولكن هل يجب أن يقال ان المتهم هو اليهودي الاسرائيلي او الضابط الاسرائيلي؟ وأريد أن أقول هنا: أنه لا يوجد أي متهم في اسرائيل ولا في الجيش الاسرائيلي، وأن ما حدث هو كارثة، وكوارث كهذه حدثت في اسرائيل نفسها.

وهنا قاطعه العيزر غرانوت (التجمع) فقال: ان أكبر كارثة هي أن تكون رئيس حكومة اسرائيل!

وفي أعقاب هتافات صاخبة طالبت باستقالة بيغن، قال رئيس الحكومة: انني لن أستقيل ولن يستقيل وزير الدفاع، وانما ستكون هناك انتخابات. وأضاف قائلاً: انني أعتبر هذا الاقتراح اقتراحاً لحجب الثقة عن الحكومة،

واستطرد قائلاً: انه لا يوجد في اسرائيل من لم يبك هذه المأساة، ولكنني أستطيع أن أقف أمام شعبي والشعوب الاخرى بهامة مرفوعة وأقول الحقيقة. لقد كان هدفنا من دخول بيروت هو انقاذ حياة الناس، لكن المأساة حدثت. وهذه هي الحقيقة.

التصويت

بعد ذلك، أجرى التصويت في الكنيست على مشروع القرار هذا، فتم رفضه بأغلبية ٤٨ صوتاً مقابل ٤٢ صوتاً للمعارضة. وفي عملية التصويت هذه اقترع الوزير المستقيل يتسحاق بيرمان، وعضو الكنيست دروز زايغرمان الى جانب المعارضة.

يصدر قريباً عن مركز الأبحاث

دراسة في المجتمع والتراث الفلسطيني
قرية البصة

تأليف
يوسف حداد

الصهيونية وأثرها على السياسة الأميركية

تأليف
قيس مراد قدري

Palestine Affairs

No. 135, February 1983

Published monthly in Arabic by the P.L.O. Research Center
P.O. Box 1691, Beirut, Lebanon. Tel: 808976/7/8
Telex PRC 42393 LE, Cables: MARABHATH

Annual Subscription

Air mail: Arab Countries — Individuals: L.L. 135 ($40), Institutions: L.L. 250 ($60); Europe — $60; U.S.A. and elsewhere — $75

Surface mail: Lebanon and Syria — Individuals: L.L. 100 ($25), Institutions: L.L. 150 ($35); Elsewhere — $40

الثمن: ٨ ل.ل. في لبنان
١٠ ل.س. في سوريا
١ دينار في الكويت والعراق
١٢ درهماً في دولة الامارات العربية
١ دينار في ليبيا
١٠ دراهم في المغرب
١٠ ل.ل. في الاقطار العربية الاخرى

شؤون فلسطينية

١٣٤ كانون الثاني (يناير) ٣

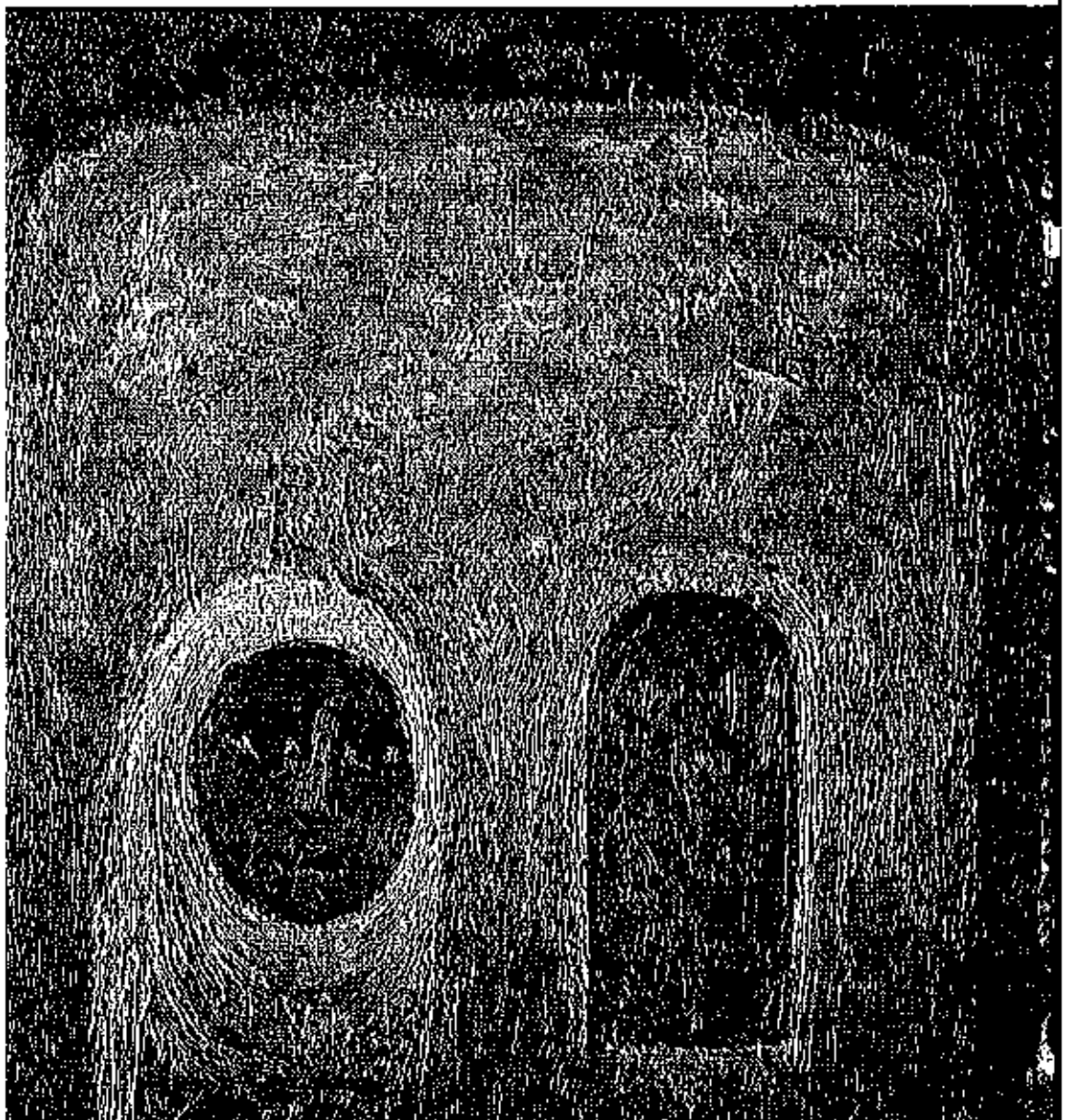

شؤون فلسطينية

١٣٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣

شهرية فكرية لمعالجة أحداث القضية الفلسطينية وشؤونها المختلفة
تصدر عن مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية

المحتويات

٣ رسالة الاخ ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية القائد العام لقوات الثورة، في الذكرى الثامنة عشرة لإنطلاقة الثورة

١٣ الموقف الفلسطيني من التسوية — فيصل حوراني

٢٣ المفاوضات الاسرائيلية ــ اللبنانية بين رمضاء الاحتلال ونار التطبيع — ماجد عزام

٤٥ فلسطين في الذاكرة العربية بين مشروعي القتل والإحياء — أحمد شاهين

شهادات

٥٣ ١ ــ العقيد أبو موسى: ليت العرب، كل العرب، أعطوا نصف ما أعطته بيروت — إعداد: سلوى العمد

٧٠ ٢ ــ في معتقل أنصار ــ التركيب الاجتماعي والهيكل التنظيمي — سعدون حسين

٨١ صناعة الدخان وتسويقه في الاراضي المحتلة — د. جاد إسحق

١٠٠ إشارات حول الثقافة الفلسطينية والثورة — فاروق وادي

تقارير

١١٢ المؤتمر الصهيوني الثلاثون ــ تظاهرة غير ناجحة للحركة الصهيونية — صبري جريس

١٢٣ بيروت الثقافة: أنشطة ما بعد الحرب — كاتيا سرور

١٢٨ تقرير موجز عن النشاطات الفلسطينية في مجال محو الامية — د. عدنان عبد الرحيم

مراجعات

١٢٢ مذكرات يهودي معادٍ للصهيونية — د. عبد القادر ياسين

شهريات

المقاومة الفلسطينية ــ سياسياً

١٣٥ المجلس المركزي الفلسطيني أمام مرحلة ما بعد بيروت — سمر مكاوي

الوطن المحتل

١٤٢ التحركات الوطنية في الأرض المحتلة
إبان الغزو الاسرائيلي للبنان — أملاسبيت عودة

المقاومة الفلسطينية ــ عربياً

١٥٢ العلاقات الفلسطينية ــ العربية — صقر أبو فخر

اسرائيليات

١٥٨ حول المساعي المبذولة لتحقيق
الجلاء الاسرائيلي عن لبنان — حنه شاهين

وثائق

١٦٤ بلاغات الناطق العسكري باسم القيادة
المركزية للقوات المشتركة في الفترة ١٩٨٢/٦/٢٦ ــ ١٩٨٢/٨/١٢

لوحة الغلاف من اختيار الاتحاد العام للفنانين التشكيليين الفلسطينيين، للفنان ابراهيم هزيمة

جميع الآراء الواردة تعبِّر عن وجهات نظر كاتبيها ولا تعكس بالضرورة آراء منظمة التحرير الفلسطينية ولا المحررين ولا المستشارين ولا الناشرين

المدير العام : صبري جريس — مدير التحرير : فيصل حوراني

المشرف الفني : محمد الدمص — سكرتير التحرير : عز الدين المناصرة

المراسلات: بناية د. راجي نصر، شارع كولومباني المتفرع من السادات، رأس بيروت ــ لبنان، ص. ب ١٦٩١ ، هاتف التحرير : ٨٠٨٩٧٦/٧/٨ ، التوزيع: ٨٠٨٢٣١ ، تلكس LE PRC ٤٢٢٩٢ ، برقياً : مر أبحاث ، بيروت

الاشتراك السنوي: [بريد جوي] في الأقطار العربية (عدا لبنان وسوريا) ــ للأفراد ١٣٥ ل.ل.؛ للمؤسسات والدوائر الحكومية ٢٥٠ ل.ل.؛ في أوروبا ٦٠ دولاراً؛ في أميركا وباقي دول العالم ٧٥ دولاراً. [بريد عادي] في لبنان وسوريا ــ للأفراد ١٠٠ ل.ل.؛ للمؤسسات والدوائر الحكومية ١٥٠ ل.ل.

رسالة الأخ ياسر عرفات
رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية
القائد العام لقوات الثورة
في الذكرى الثامنة عشرة لانطلاقة الثورة

عام الانتصار على نتائج العدوان

بسم الله الرحمن الرحيم.

﴿أذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا وأن الله على نصرهم لقدير * الذين أخرجوا من ديارهم بغير حق إلا أن يقولوا ربنا الله﴾ صدق الله العظيم.

يا إخوتي الأبطال صنّاع الملاحم،

يا أهلنا كل أهلنا داخل وخارج أرضنا المحتلة،

يا جماهيرنا العربية الأبيّة الصادقة،

هذا العام الذي انقضى بكل ما فيه، وبكل ما له، وبكل ما عليه، ألم يكن ينبوع الكبرياء الكبير الذي تفجر في هذه الأمة من محيطها إلى خليجها، والذي فجرته هذه الفئة المؤمنة الصادقة، وهي في قمة الوفاء للأهداف والمبادىء والمثل، وهي في قمة العطاء والتضحية والفداء، وعبر شلالات الدم الزكية المغرقة ومواكب الشهداء الأبرار وعذابات ومعاناة الأسرى والمعتقلين في السجون والمعتقلات الجماعية الأخرى، اخترقت دماؤنا الحجب والسدود لتتفاعل مع جماهير أمتنا العربية، ومع كل الأحرار والشرفاء في عالمنا، تصنع معه وبهم ملحمة الصمود في بيروت، ومعارك الشرف في لبنان.

إنه انفجار البركان الثوري، بكل عطائه، وبكل نبله، وبكل شموخه، والذي ولد من ضلوعه الزلزال الذي تمر به نفوس كل الجماهير في أمتنا وفي المنطقة، مسجلة للأحرار في هذه الأمة ولادة جديدة مباركة.

إنه الإيمان العميق، والإرادة الفولاذية، والعزيمة الصادقة الأصيلة التي صهرتها التجربة تدق أبواب التاريخ لتسطر على صفحاته هذه الملاحم وتلك الأساطير.

يا جماهير شعبنا المناضلة،

يا أبناء أمتنا العربية الأوفياء،

يا ثوارنا الأشاوس البواسل،

هذا هو ما سجلته وسطرته هذه الفئة المجاهدة المؤمنة التي تصدت بصدورها وبأجسادها للطاغوت الصهيوني الأميركي، وحيدة في خضم الأحداث أمام المحاولات والمؤامرات والدسائس الساقطة لسحق الثورة وتصفية الوجود الثوري في هذه المنطقة، نضالاً مسلحاً وموقفاً سياسياً. ولقد حدث هذا في أخطر لحظة من لحظات التاريخ العربي، وفي وقت من أدق ما مرت به المنطقة في تاريخها المعاصر، وكأنه الشلل الذي أصاب بعض النفوس والوجدانات والضمائر، وحتى بعض العقول، فجمدها عن العمل والتفكير بينما الصراع يدور على الساحة بكل قساوته ووحشيته ودمويته، وكأنه لا يعنيهم ولا يخصهم، بل إن منهم، ويا للكارثة، من حاول أن يخرج نفسه من هذه المعركة الدائرة رحاها على مجمل الخريطة السياسية العربية وامتداداتها واتساعاتها، غير عابىء بما يمكن أن تتمخض عنه نتائج الصراع، طالما أن هنالك ضمانات واتفاقات لتطمين هذا الموقع أو ذاك الموقع؛ وبغض النظر عن المظلة التي يستظلون بها في وقت احتدام الصراع في ظل هذه الحقبة المصيرية من وجود أمتنا العربية ونسوا، أو تناسوا، أن البركان الذي فجرته هذه الفئة المجاهدة المؤمنة الصادقة الصامدة، في القوات المشتركة اللبنانية ــ الفلسطينية، ومعها هؤلاء الأبطال والأحرار، عرباً ومسلمين وأصدقاء، نسوا أن هذا البركان الذي بدأ في بيروت لن يهدأ في هذه المنطقة؛ وأن الزلزال بدأ يأخذ أبعاده وامتداداته على كافة الخريطة السياسية في المنطقة كلها، ليظهر الزيف، وليكشف العورات، حيث

«لم يبق في الملعب المطعون طاعنه ولا تبقى لواد الموت إلانا»

يا شعبنا الصابر المكافح،

يا رفاق الدرب والمسيرة الطويلة،

إنه القدر بكل جلاله، والمجد الذي تجلى في هذه الملاحم، في عين الحلوة، والرشيدية، والبرج الشمالي، والشقيف، والنبطية، وصور، وصيدا، وخلدة، والدامور، والسعديات، وبحمدون، والريحان، وكامد اللوز، والقرعون، ووقف المجد خاشعاً بكل التقدير والاعتزاز والفخر أمام تاريخ بيروت، وأطفال بيروت، ونساء بيروت، ورجال بيروت. ووقف المجد طويلاً طويلاً، بكل أكاليل غاره، أمام الأبطال الصناديد الذين دافعوا عن بيروت طوال ثمانين يوماً بأجسادهم، ودمائهم وأرواحهم، بينما الجحيم ينصب عليهم من البر والبحر والجو، في حمم لم تنقطع ليل نهار، تحملها أحدث أنواع القنابل والقذائف والصواريخ الأميركية الحديثة والمتطورة، وحتى تلك المحرمة دولياً.

لقد وضع البنتاغون الأميركي بيد هؤلاء القتلة والمجرمين، ورئيس العصابة الإجرامية قاتل الأطفال والنساء شارون، وسيده الإرهابي بيغن، هذه الأسلحة الحديثة للدمار والخراب، لتكون بيروت ولبنان حقل تجارب لهذه الأسلحة الأميركية، ولتحدث هذا الجحيم الكبير من

التدمير والقتل، والقصف، والتخريب.

وبالرغم من ذلك كله، فلم يزد هذا الجحيم المسعور أبطالنا الصامدين المجاهدين إلا إيماناً وثباتاً، ليصنعوا هذه الأساطير عبر هذه الملحمة المعجزة التي صارت قممها على كل القمم.

فيا أيتها الجماهير العربية، ويا أحرار أمتنا، ويا قارعي طبول التاريخ الذين يتنفسون رياح الجنة العبقة، لقد جاء البشير وجاء الدليل. لقد بدأت الأرض تنتفض زلزالاً، والبركان يشتعل ليزيد الثورة اشتعالاً، وتتأصل المسيرة الثورية في هذه الأرض الطيبة المباركة. فبوركت يا أرضنا الطيبة المباركة، وبوركتم يا أيها المجاهدون فيها. فالدماء لن تسيل هدراً، والضحايا لن تسقط هباء. إنهم ملح الأرض على امتداد الساحة واتساعها، تحمل البشارة وتنطق بالبشرى، تتعانق مع الجماهير المؤمنة، وتتكاتف مع الأحرار والشرفاء وتتلاحم مع الوجدان والضمير، تتألق في العقل والقلب نوراً وسداداً وإصراراً ومضاءً. فلتطمئن أرواح الشهداء الأحبة، الذين فقدناهم في ذلك الأتون الملتهب، فلتطمئن روحك أيها الحبيب البطل الشهيد الغالي، أبو الوليد، ومعك هذا السرب المبارك، وهذه الكواكب النيِّرة، من عبد الله صيام، إلى زهير، إلى زكي، إلى محمد، إلى العلمي، إلى المقداد، إلى القاسم، إلى آخر القافلة من هؤلاء الفرسان الشهداء الأبرار، شهداء معارك لبنان وملحمة بيروت، وحربنا الوطنية الفلسطينية.

يا إخواني وأحبتي،

يا رفاق المسيرة المظفرة،

يا شعبنا البطل المعطاء،

بهذه الروح الصافية المؤمنة والصادقة المنطلق، هدفاً ودرباً ومسيرة، يتجمع في صدر الأحداث كل هذا الزخم الثوري ليزداد الإصرار، ولتبلور المزيد من هذه الأصالة عزيمتنا، وتتجذر الإرادة فينا، يحميها هذا الإيمان الصافي، والعميق بكل رسوخه وصلابته. ومن هنا كان تعاملنا مع هذه الأحداث، وكان تعاملنا مع نتائجها، فنحن كنا، ولم نزل، وسنظل في مخاطبتنا للتاريخ، نتقدم بهذه المسيرة بهذا الزخم الثوري من جماهيرنا المعطاءة الواعية، وعلى هدي المشاعل الثورية، لا تزيدنا الصعاب إلا اقتداراً، ولا تدفع بنا الخطوب إلا إلى المزيد من التمسك بأهدافنا النبيلة، ننطلق بها، بخطواتنا الثابتة، والقوية، والقادرة، على درب التحرير، على درب فلسطين، على طريق الجلجلة في القدس الحبيب.

يا أهلنا الصامدين الصابرين المرابطين،

يا رفاقنا في المسيرة النضالية العظيمة،

لقد كان عامنا المنصرم يا إخوتي، ويا أهلي، ويا رفاقي في المسيرة والدرب، هو عام المضي بالثورة باتجاه الهدف، باتجاه فلسطين. ولقد ظن العدو، عدو أمتنا وعدو شعبنا، أنه

يستطيع وقف الاندفاع نحو هذا الهدف بهذا العدوان الإجرامي الكبير، هذا العدوان الذي خططت له الإدارة الأميركية، ومدته بكل أسباب القوة وأدوات الجريمة، وغطت جرائمه بكل ما تملك من وسائل وإمكانيات، ابتداءً من «الفيتو» الذي استخدمه مندوبوها في مجلس الأمن، ومروراً بالاتفاقيات التي مزقوها قبل أن يجف مدادها، مع جفاف دم شهدائنا في صبرا وشاتيلا. وانتهاء، وليس نهاية، بزيادة الدعم السنوي الذي أقره الكونغرس الأميركي لهذه العصابة العسكرية مؤخراً.

فلقد كانت هذه الحملة الإجرامية ضد الشعبين اللبناني والفلسطيني، وبهذا الحجم الكبير، حملة مشينة، مدفوعة الأجر كاملاً من هذه الإدارة الأميركية للمرتزقة المجرمين في الجيش الإسرائيلي، لتسخير المنطقة للنفوذ الأميركي وسيطرته. وتحاول إسرائيل بها أن تنتقل من دور كلب الحراسة إلى دور الشريك الصغير المضارب في عملية النخاسة الجارية ضد منطقتنا، وضد شعوبنا. ومما يؤسف له أن هذا التاريخ، في هذه الأحداث الجسام، بقدر ما كان تحدياً للأحرار والشرفاء في أمتنا وحافزاً لجميع كوامن الخير والعطاء والفداء، كان، ويا للأسف، في نفس الوقت، للبعض في منطقتنا فرصة ليقدموا على مذبحها القرابين والتنازلات، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، معتقداً ومتوهماً أنه بذلك يستطيع أن يكون بمأمن من غضب السادة، ويغض النظر عما يدور ويحدث في أرض المعركة من ملاحم طاحنة ضروس غير عابىء بها وبنتائجها. ولكن التاريخ لا يرحم، ولن يرحم، والجماهير لا تنسى، ولن تنسى، وستشق هذه الجماهير طريقها في هذا الأتون الملتهب، تصنع غدها المشرق وإرادتها الحرة، بعزيمة لا تقهر، وإرادة لا تلين.

وقد أثبتت الأحداث ونتائجها طهر هذا التوجه الثوري الخلّاق، وعمق أصالته، وكانت برهاناً ساطعاً على صدق التجربة، ورسوخ المنطلق، وأعطت لجماهير أمتنا العربية العريضة، أملاً حقيقياً ونوراً يستضاء به في هذا الصراع الذي تواجهه أمتنا، أن تكون أو لا تكون، في ظل هذه التحديات المصيرية، والحضارية، والتاريخية.

لقد خرج الفرسان الصناديد من بيروت المجاهدة، مرفوعي الرؤوس والسرايات، بنادقهم في أيديهم، لا يحملون من متاع الدنيا إلا حقيبة الجندي المقدام، والشريف الذي أعطى العطاء، وقدم المثل والأمثولة. ثم قبلوا بيروت وقبلتهم بيروت، وبجباه جماهيرها وأطفالها، ونسائها ورجالها.

ما كان من الممكن أن يكون خروج هؤلاء الفرسان من بيروت إلا من أجل أهلنا في بيروت، وفي سبيل تجنيبهم المزيد من الذبح والتدمير، ومن أجل أن تضيء الحياة في عيون أشبالهم وزهراتهم. خرج الأبطال يحملون الغار فوق جبينهم، يرتحلون من هذا الموقع إلى الموقع النضالي الجديد، يتعربش بهم سارية الجبل من جديد، جبلهم الحبيب، بكل الإيمان والصلابة والأصالة.

أليس الجبل في هذا الترحال إلا للمجاهدين الأبطال، هو هذا الشعب الرائع المعطاء،

وهذه الجماهير العريضة في أمتهم العظيمة، في دفئها، وهو دفء حقيقي، يعبر عن امتنان الأمة ومحبتها، يعبر عن التفاف الجماهير وعطائها وأملها بهؤلاء الفرسان. لقد استطاع الأبطال المدافعون عن بيروت، والمقاتلون في معارك لبنان أن يصمدوا في هذه المعارك، والملاحم أمام الجيش الإسرائيلي بمعظم قواته البرية والبحرية والجوية، مع أحدث الأسلحة الأميركية المتطورة، واستطاعوا كسر شوكة هذا الجيش، وتحطيم صورته، وفشلت جميع محاولات هذا الجيش، التي زادت عن سبع عشرة محاولة لاقتحام بيروت، ووقف شارون أمام صمود المدينة الباسلة تماماً، كما وقف كل الغزاة في التاريخ أمام أسوار المقاومة.

حقاً، لقد كان ما حدث في بيروت هو الذي وضع جماهير أمتنا العربية في مواجهة واقعها الجديد، الحقيقي، دون زيف، ولا لف، دون ركود، ولا وهن. فلقد تساقطت أوراق التوت مع تساقط الأوراق التي حكمت واقعنا العربي، تساقطت الواحدة بعد الأخرى مع تساقط القنابل والقذائف والصواريخ، بكثافتها على بيروت، والتي تمثلت في خلال هذه الحقبة الزمنية القصيرة، كل آيات الكبرياء والثقة بالنفس، والإرادة الحرة، والقرار الوطني المستقل.

لقد كانت بيروت في حصارها، وفي صمودها، وفي تضحياتها وبسالتها، وبطولتها عاصمة العواصم في المنطقة؛ عاصمة البنادق والخنادق، ولقد كانت في حصارها تحاصر الكثيرين؛ وفي صمودها وبسالتها، وتضحياتها، النبع الثوري الذي فجر ينابيع جديدة للعطاء على مدى خارطة أمتنا العربية.

وهنا لا بد من كلمة من القلب، إلى هذا الشعب اللبناني البطل الذي صنعنا وإياه لأمتنا العربية هذا المجد العريق والملاحم الأسطورية، والذي اقتسمنا معه لقمة الخبز، مع لقمة البارود في مواجهة الأخطبوط الأمبريالي ـ الأميركي ـ الإسرائيلي.

إن ما حدث لم يكن شيئاً عابراً في مجرى الأحداث، وإنما هو إعصار في المنطقة كلها، لأن هذا العدو لا يريد فلسطين فقط، وإنما أطماعه شرهة في كل لبنان، وفي غيرها من الأرض العربية. وأن من تعاون مع هذا العدو، لن يرحمه التاريخ، ولن يغفر له الشعب.

وبالرغم من كل هذا، نقولها وفاء وعرفاناً بالجميل، لكم يا إخوتنا، ويا أحبتنا في لبنان، إننا على العهد باقون، وبمسيرة النضال المشترك ملتزمون. وإن هذه السواعد الثورية بتصرفكم حتى يزول هذا الاحتلال البغيض، ويعود للبنان استقراره وأمنه، ووحدة أراضيه وشعبه.

يا أهلنا الأبطال،

يا جماهير أمتنا المكافحة،

لقد كانت هذه الاستقبالات التي انفجرت في هذه الأقطار العربية، التي احتضنت قواتنا الباسلة، خير دليل على مدى هذه الروابط وعمقها، ومدى هذا التفاعل وأصالته بين

هذه الجماهير العربية في الوطن العربي وبين الثورة الفلسطينية، وتؤكد على الحقيقة الثابتة على أن المسيرة مستمرة، والبندقية مرفوعة، والأيدي على الزناد قوية. وأن هذا الرحيل ليس هجرة رابعة، أو خامسة، ولكنه بناء لقواعد جديدة للثورة، وانعطاف قوي للالتحام بجماهير أمتنا العربية العظيمة. وإننا نحن ندرك إدراكاً كاملاً، لجميع أبعاد الصراع في المنطقة، الصراع الحضاري ضد الوحش الصهيوني ـ الأميركي، فإننا نعرف أن بيروت ليست آخر المعارك العربية، ولكنها كانت ملحمة العرب الرئيسية. بل كانت أسطورة الصمود والتحدي في مواجهة هذا الطاغوت الأمبريالي الأميركي ـ الصهيوني الذي يحاول أن يعلق المنطقة كلها في مخالبه وبين أنيابه.

ولقد ثبت، انطلاقاً من هذه المعطيات، أن معارك لبنان، وملحمة بيروت مركز الدائرة على أرضية الجماهير وإرادتها، ووعيها للتاريخ العربي المعاصر سياسياً، وفكرياً، وعسكرياً.

ومن هذا يمكننا أن نرى بكامل وعينا وإدراكنا هذه المعارك المستمرة، وعلى أكثر من جبهة. فالمعارك سجال بكل قسوتها وهمجيتها، وبطولاتها، ونتائجها. وعلينا أن نكون مستعدين دوماً لها، ولمواجهتها بكل الظروف، وفي كل الأوقات.

وبقدر ما كانت بيروت عميقة في نتائجها، برغم الزيف والأوهام في المنطقة، بقدر ما كانت رائعة في تجسيد هذا التلاحم الثوري الخلاق، بين الأبطال في القوات المشتركة، بين المقاومة الفلسطينية، والقوى الوطنية اللبنانية، ومعها من حوصر من قوات الردع العربية راسمة بذلك خطاً واضحاً لمجمل المسيرة الجماهيرية العربية. وانطلقت من كبد هذه الجماهير الحقيقة الساطعة، ليتعانق الأحرار والشرفاء في أمتنا العربية، يصبون جهودهم المتفجرة ينابيعها حماساً والمتدفقة إعجازاً ثورياً فريداً هو نسيج وحدة. فمن انطلاق اليمن بأشطاره الثلاثة، جنوبه، وشماله، وفلسطينه، إلى حقيقة التآخي بين جبال الأوراس وجبال النار، ومن مشاعر المحبة تهزج من جماهير السودان مع النيل الهادر لتصب وتلتقي مع طوفان الجماهير وحماسها، ووعيها، وإرادتها، على أرض الكنانة الحبيبة، وشعبها العريق، تتقابل مع الجماهير الواعية على ضفتي الأردن، وضفاف دجلة والفرات، تتلاقى وتتعانق معها جميعها، هذه الجموع الملتفة حول قبر صلاح الدين، وخالد بن الوليد، لتجمع معها هذا الطوفان البشري من أرض تونس الخضراء إلى الجزيرة العربية.

أليس هذا هو المعنى الحقيقي والتجسيد الواقعي للبركان الذي فجرته بيروت في المنطقة. والذي لن تتوقف أمواج زلزاله إلا عند أبواب بيت المقدس، حيث ترتفع عليه رايات أمتنا عالية خفّاقة، شاء الطغاة أم أبوا، رضي المستعمرون الصهاينة وسادتهم أم لم يرضوا. هذه إرادة الله التي يجسدها هذا الإيمان الأصيل في قلب هذه الأمة. فإن لله جنوداً إذا أرادوا. وهذه الأمة العربية لا ينقصها المال ولا ينقصها السلاح، ولا ينقصها الرجال، ولا تنقصها الإمكانيات، ولا تنقصها التوازنات الاستراتيجية، وغير الاستراتيجية، ينقصها شيء واحد،

ينقصها القرار السياسي بالقتال، بالقتال، بالقتال. وهذا قرار لا يمكن أن تأخذه إلا الفئة الواعية المصممة، القادرة على التحدي، ومواجهة الخطوب، والتي نذرت نفسها لله، وللوطن، وللأمة، وللقضية، بهذا انتصر الأولون، وبهذا صمدت بيروت، وبهذا سنحرر أرضنا المحتلة، وقدسنا الشريف.

وليكن واضحاً وضوحاً كاملاً، ودقيقاً، أن لا حل، ولا سلام، ولا استقرار في هذه المنطقة بالقفز على حقوق الأمة العربية وقضيتها المركزية، قضية شعب فلسطين وحقوقه، بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير، وإقامة دولته المستقلة، عاصمتها القدس بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية التي كرّست حربنا الوطنية شرعيتها العربية والدولية.

يا ثوارنا البواسل،

يا رافعي غار النصر،

يا جماهير أمتنا العربية من محيطها إلى خليجها،

إن العرب الباحثين عن السلام لن يجدوه إلا عبر القوة والإرادة العربية الواحدة الموحدة. فالسلام العادل هو سلام الأقوياء وليس سلام الضعفاء والركع. فسلام الضعفاء هو الاستسلام، وما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة. وأن هذه الفئة المؤمنة المجاهدة في الثورة الفلسطينية، في داخل أرضنا المحتلة وخارجها، وهي تزداد كل يوم التحاماً، ووحدة وثباتاً وتلاحماً ثورياً خلاقاً، بين أطفال الأر. بي. جي في الرشيدية، وعين الحلوة، وبيروت، مع أبطالنا داخل أرضنا المحتلة، أطفال ثورة الحجارة، حجارة بلادنا المقدسة، يتحدون بها الدبابات وجنازيرها، والآلة العسكرية الإسرائيلية ـ الأميركية وجبروتها.

هذه الفئة المؤمنة المجاهدة داخل وخارج أرضنا المحتلة، ستظل تقاوم، وتقاتل الاستسلام ومنطق الركوع والانهزام ودعاة الاستسلام، والمستترين بالشعارات البراقة، أو المختفية وجوههم خلف الأقنعة، ولكننا سنظل بالرغم من كل الصعاب والتحديات حريصين على إقامة السلام القائم على العدل والشرعية الدولية، القائم على تحقيق الحقوق الشرعية لشعبنا، وحقه في أن يحيى حراً مجيداً فوق أرضه المحررة.

بهذا الوضوح، وبهذه الرؤية الصادقة، وقف شعبنا، كل شعبنا، ملتفاً حول ثورته، يعطيها ويحميها، ويحنو عليها بكل الوفاء والمحبة، يذود عنها، وتذود عنه، لتستمر الشعلة المقدسة وهاجة، ولتبقى المسيرة قوية منيعة، وليجسد هذا الشعب الأصيل، وهو في عنفوان التضحية والعطاء، رمزاً من الرموز الحية في تاريخ الأمم.

وهذا كله، استطاعت الثورة أن تصون قرارها العسكري والسياسي، وأن تحميه، لأن قرار المناضلين المجاهدين، قرار البنادق التي صمدت في بيروت، قرار الموقف السياسي الصادق الذي رسخته ملحمة الصمود في بيروت، وهذا القرار سنصونه وسنحميه حتى لا يمسه هؤلاء الذين أرهبتهم القوة المعتدية، وأخافهم منطق المعادلات، وسقطوا في لعبة

التوازنات، وتاهوا في الحسابات، وهذا القرار الوطني سيظل قراراً مستقلاً مهما كان الثمن، وهو ملك لهذه الجماهير في شعبنا، وأمتنا العربية، حتى لا تصبح فلسطين قميص عثمان لأحد، ولا رقمًا في جيب الكبار أو الصغار، لأنها ضمير هذه الأمة، وعقلها، ونبضها، في هذه الحقبة التاريخية في هذا الزمن العربي الصعب الذي شاء القدر أن يتحمل الثوار في ثورتنا الفلسطينية خلال هذا الزمن مسؤولية تاريخية جسيمة، لتجميع الطاقات ورص الصفوف، وتكثيف الجهود العربية كلها في مواجهة الأخطار الداهمة علينا جميعاً، الداخلية منها والخارجية، وفي مواجهة التحديات المصيرية المفروضة علينا.

ولقد اتخذ ثوارنا قرارهم التاريخي بالقيام بهذا الدور القومي لإعادة التضامن وتكثيف الجهود، وتمتين الملحمة، وإعادة بناء الجبهة العربية الواحدة الموحدة، لمواجهة المصير الواحد المشترك؛ وحتى لا تقع أمتنا العربية ضحية لمؤامرة سايس ــ بيكو جديدة تجري انفاقياتها، والتي تورط بها البعض خلسة، بين أطراف عدة تتكالب علينا، ومن هنا فإن الولاء لفلسطين كقضية عربية مركزية، هو المقياس الجماهيري الحقيقي في أمتنا العربية اليوم.

والولاء لفلسطين ليس من منطلق إقليمي، ولكنه العقيدة القومية النضالية في هذه الحقبة من تاريخنا العربي المعاصر؛ ولهذا الولاء على الساحة الفلسطينية تفتح صدورنا وعقولنا، في ظل وحدتنا الديمقراطية التي نفاخر بها، هذه الديمقراطية التي نصونها بوحدتنا وتلاحمنا. ولكن الثوار والأحرار لن يقبلوا أي بحث في هذا الولاء لفلسطين، لأن فلسطين هي قدس الأقداس في هذه المسيرة الثورية النضالية.

إن وحدتنا الوطنية الفلسطينية داخل وخارج أرضنا المحتلة للثوار، كل الثوار، للمناضلين، كل المناضلين، هي الدرع الذي يدرأ عن ساحتنا هذه الهجمات الشرسة، سواء أتت من الأعداء أو من بعض الأقرباء؛ إنها الصخرة التي تتحطم عليها المؤامرات في مسيرتنا الثورية الشاقة؛ إنها الوحدة التي صنعتها الدماء الزكية المناضلة، الوحدة التي تتسع لكل المناضلين الثوريين، وتضيق لترفض كل الذين باعوا أنفسهم وقرارهم لغير إرادة شعبنا وأمتنا العربية. فمزيداً من هذه الوحدة النضالية على أرضنا الديمقراطية الصلبة، مزيداً من الالتحام الثوري، وأيادينا قابضة على بنادقنا بقوة، وقناعة، وإيمان. مزيداً من التراص في صفوفنا المكافحة على كافة جبهات النضال، ولنعزز هذه الوحدة، ولنحمها كما في حدقات عيوننا. ولقد كانت هذه الوحدة هي الدرع الذي حمى استمرارية المسيرة دوماً، قبل وبعد معركة بيروت، ثم كانت معجزتنا الثورية الثانية بعد الأسطورة ــ الملحمة في بيروت. هذه القدرة الفذة التي مكنتنا من الانطلاق بهذه القوة، وبهذه السرعة، في إعادة تنظيم الركب بعد أن آلمنا به ما آلمنا. ولكنه الإيمان صانع المعجزات. ولكنه الإيمان والإرادة التي تشق طريقنا بهذا العنفوان الثوري.

ويكفي أن نذكر أن هذا التلاحم، وهذا التنظيم، والبناء، كان شاملاً لجماهيرنا داخل

وخارج الوطن المحتل، ولم يكن هذا بسبب قدرة الثوار في هذه المسيرة، ولكنه إعجاز الجماهير وأصالتها، ووفاؤها لحركة التاريخ وقدرتها في استيعاب حركة المتغيرات وغيرتها وحرصها على وليدها الثوري في هذا الجحيم الملتهب.

فبوركت يا شعبنا المعطاء البطل، وبوركت السواعد الثورية التي تصنع المجد، وبوركت العزائم التي تكتب التاريخ. وبوركت أمتنا العربية، قواعد وجماهير، وأحراراً، وشرفاء.

يا ثوارنا البواسل،

يا جماهيرنا الوفية المناضلة المثابرة،

إن شعبنا وهو يتفاعل ويتعامل مع كل هذه المعطيات من حقه أن يتوجه إلى الضمير العالمي، وإلى الأحرار والشرفاء في العالم أجمع، إلى جميع أصدقائه وحلفائه، وحتى إلى جميع اليهود في داخل إسرائيل وخارجها، وفي أميركا وأوروبا، شرقها وغربها، من حق شعبنا أن يتساءل هل يمكن للسلام العادل أن يتحقق على أرض فلسطين، وفي منطقتنا عبر المجازر التي بدأت في دير ياسين، وقام بها هؤلاء الإرهابيون في العصابة العسكرية الفاشية الإسرائيلية، لتصل إلى ما وصلت إليه عبر المجازر والمذابح في لبنان وبيروت، وفي صبرا وشاتيلا؟ من حق شعبنا أن يتساءل: هل يقوم سلام على جثث أطفالنا ونسائنا أو هل يمر حل على حساب شعبنا؟ من حق شعبنا أن يتوجه بسؤاله إلى شعوب العالم قاطبة، بما في ذلك شعوب الدول التي ما زالت حكوماتها تنكر الشرعية الدولية، وتنكر أبسط حقوق الإنسان الفلسطيني في تقرير مصيره، وهو الحق المقدس لكل الشعوب، ومن حق شعبنا أن يتساءل: هل هناك، بعد كل الذي حدث، ما يبرر الجمود والتردد في مواجهة الحقيقة التي تقول إن الشعب الفلسطيني هو ضحية الإرهاب الرسمي المنظم، وإن الواجب الإنساني، والأخلاقي، والحضاري، يلزم هذه الشعوب وأحزابها وهيئاتها، وجمعياتها وحكوماتها بأن تؤازر شعب فلسطين للحصول على حقوقه الوطنية والمعترف بها على الصعيد الدولي وفي الأمم المتحدة؟

إن هذا هو نداء شعبنا في هذا العام لكل شعوب العالم وأحراره وشرفائه، وتحياتنا إلى جميع حركات التحرر، والتحرير الوطني في العالم، وإلى كل الشعوب والدول الصديقة التي وقفت وتقف معنا، الدول الصديقة في حركة عدم الانحياز، والدول الإسلامية، والأفريقية، والاشتراكية، والدول الأخرى الصديقة.

يا شعبنا المناضل الصامد البطل،

يا ثوارنا البواسل،

الفجر آت، آت. ودولتنا الفلسطينية المستقلة قادمة، مهما كانت العقبات والصعاب، وهي ليست منّة أو منحة من أحد، فالطريق إليها قد عبق بأريج الشهداء، وتضحيات الشعب وعطاء الجماهير، لتكون دولتنا هذه دولة التلاحم مع كل العرب، وخاصة تلك الوحدة القائمة مع شعبنا الأردني الشجاع.

﴿وأن تستفتحوا فقد جاءكم الفتح﴾ صدق الله العظيم.

هذا العام يا إخوتي ويا أحبتي هو عام الانتصار على نتائج العدوان، بعد أن صمدنا وانتصرنا على العدوان. فلننطلق بعامنا هذا، وكلنا ثقة وإيمان. نصنع الغد المشرق، لننطلق في عامنا هذا، عام الجمرات، جمرات النور والنار والأمل.

﴿وما جعله الله إلا بشرى، ولتطمئن به قلوبكم، وما النصر إلا من عند الله، إن الله عزيز حكيم﴾ صدق الله العظيم.

لكم المجد كل المجد يا شهداءنا الأبرار!

لكم التحية والمجد، أيها المعتقلون والأسرى في سجون ومعتقلات العدو!

وطوبى للسواعد الثائرة، صانعة الإنتصارات والملاحم، والبطولات!

وطوبى للجماهير المناضلة في شعبنا وأمتنا العظيمة!

وإنها لثورة حتى النصر!

أخوكم: أبو عمار

١٩٨٣/١/١

الموقف الفلسطيني من التسوية

فيصل حوراني

منذ القمة العربية التي انعقدت في الخرطوم عام ١٩٦٧، يسير العمل العربي المشترك في مجرى عام، عنوانه العريض: البحث عن تسوية. وقد تأكد هذا العنوان حين قبلت غالبية الدول العربية المعنية قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ الذي صدر بعد قمة الخرطوم بشهور أو سكتت عنه. وسوريا التي رفضت القرار عند صدوره في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧، عادت فقبلته، وفق تفسيرها له، في عام ١٩٧١. أما منظمة التحرير التي ترفض إلى الآن قرار مجلس الأمن، فقد تدرج رفضها له من الهجوم عليه وعلى الذين قبلوه، إلى السكوت عنهم، وليس عنه، إلى الرضى عن مساعي الدول العربية لتسوية الشؤون الخاصة بها على أساسه وتحديد أسباب رفض المنظمة له بكون بنوده لا تتطرق لقضية فلسطين.

فالميل العربي العام، إذن، يتجه نحو التسوية منذ ما بعد عدوان حزيران (يونيو) ١٩٦٧. وإذا صح القول بأن منظمة التحرير، وعدداً قليلاً آخر من الدول العربية البعيدة عن خطوط المجابهة مع إسرائيل، ظلت ترفض التسوية من حيث المبدأ لعدة سنوات لاحقة، فإن الأمر بدأ يختلف منذ عام ١٩٧٤؛ ففي هذا العام أقرّ المجلس الوطني الفلسطيني، بما يشبه الاجماع، برنامج النقاط العشر، وأظهر، بهذا، الاستعداد الفلسطيني للقبول بسلطة فلسطينية على جزء من أرض فلسطين التأريخية؛ وبعد هذا العام لم يعد رفض العدد القليل من الدول العربية البعيدة لمبدأ التسوية ذا تأثير فعال في مجرى العمل العربي العام.

أما طبيعة التسوية المنشودة، أو الموافق عليها، فقد تنوعت المواقف بشأنها، تنوعت مواقف الأطراف العربية المتعددة، كما تنوّع الموقف العربي المشترك. وهنا، أيضاً، حصل تدرج في المطالب؛ فبعد لاءات قمة الخرطوم الثلاث الشهيرة التي عكست، في حينه، إجماعاً عربياً على رفض الاعتراف بإسرائيل والصلح معها وتفرد أي طرف عربي بالحل، سقطت، أول ما سقطت، «لاء» الاعتراف حين قبلت مصر والأردن

القرار ٢٤٢، وبهتت «لا» التفرد حين شرعت أطراف عربية بالتفاوض سراً وعلى انفراد من أجل تسوية، وأخيراً، غابت اللاءات الثلاث دفعة واحدة، حين ألزم الرئيس أنور السادات مصر بمعاهدات كامب ديفيد، ومضى إلى حد القبول بتطبيع العلاقات المصرية ــ الاسرائيلية وفق شروط إسرائيل، بل فتح الباب أمام ما هو أخطر من هذا، وهو إمكانية تعاون مصر واسرائيل ضد عرب آخرين.

وكان البحث عن التسوية، في البداية، يجري، عموماً، على قاعدة أن ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة، وفق شعار الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، ويرافقه العمل للنهوض من كبوة هزيمة حزيران ١٩٦٧ بما يستلزمه النهوض من إعادة بناء القوة العسكرية المضروبة، وتكتيل القوى السياسية للنضال، وتوفير الأجواء وأشكال الدعم الملائمة لنمو حركة المقاومة الفلسطينية، وتمتين التعاون مع الاتحاد السوفياتي ودول المنظومة الاشتراكية الأخرى، وتنشيط جهود المجموعات الدولية المعبرة عن مصالح شعوب العالم الثالث، وأخصها منظمة الوحدة الافريقية، ومجموعة الدول غير المنحازة. وفي ظل بحث عن التسوية هذا قوامه، صيغت المطالب العربية بالانسحاب الكامل من الأراضي التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧، وضمان الحقوق المشروعة، المعترف بها وفق قرارات الأمم المتحدة، للشعب العربي الفلسطيني، وأهمها حقه في تقرير المصير وبناء دولته المستقلة، وذلك مقابل تنازل عربي وحيد هو اعتراف الدول العربية الباحثة عن تسوية بإسرائيل، دون أن يتوجب على منظمة التحرير أن تقدم مثل هذا الاعتراف.

إلا أن الأمر انتهى بما آل إليه الحال راهناً بما فيه المطالبات العربية لمنظمة التحرير بالاعتراف بإسرائيل كتعبير مسبق عن حسن النية، وأخصها المطالبة المصرية التي ترى أن على المنظمة أن تعترف بإسرائيل حتى يمكن التوصل إلى اتفاق للحكم الذاتي الفلسطيني في الأراضي المحتلة ينطوي على أمل لاحق بدولة فلسطينية مستقلة أو بدولة أردنية ــ فلسطينية يحتفظ فيها الفلسطينيون باستقلالهم الذاتي.

ومع هذا التدرج، انفرط عقد التحالفات العربية، وتبدلت أشكال مجموعاته. وبعد التحالف المصري ــ السوري ــ الفلسطيني الذي بقي حتى عام ١٩٧٣ واسطة العقد في العمل العربي المشترك، وخلق ظروف شن حرب ١٩٧٣، والقاعدة التي تستند إليها المطالبة بالانسحاب الكامل وبالحقوق الوطنية الفلسطينية، برز التحالف المصري ــ السعودي بعد الحرب ليقود العمل العربي المشترك، واحتدمت الخلافات بين سوريا والمنظمة من جهة ومصر من الجهة الأخرى. ثم تمايز الموقفان المصري والسعودي عند نقطة التعاون المباشر مع إسرائيل عام ١٩٧٧؛ فمضى السادات في مبادرته المنفردة متوجهاً إلى إسرائيل، مع تشديد الاعتماد على الولايات المتحدة، فيما آثرت السعودية التمسك بالقناة الأميركية وحدها، ومع بروز هذا التحالف، أبعدت سوريا عن حلقة التأثير في العمل العربي المشترك، وهبط الاهتمام الفعلي بمصالح منظمة التحرير، وإن ظلت المجاملات تزجى لها وظل بمقدورها، برغم هذا، أن تمارس تأثيرها الخاص بها.

ومع هذا التدرج، أيضاً، مالت اتجاهات التعاون العربي مع المجموعات الدولية؛ فالتعاون مع الدول الاشتراكية، كاتجاه غالب مرتبط بإعدادات المجابهة مع إسرائيل،

حلت محله الدعوة لعلاقات متوازنة بين الشرق والغرب، ثم الدعوة للتعاون مع الغرب، ثم الترويج للتعاون مع الولايات المتحدة على أساس أنها القادرة، وحدها، على إيصال مجهودات التسوية إلى نتيجة. وهذا، بدوره، أفرز الاتجاه المصري الذي مثله السادات للتفاوض المباشر والتعاون المباشر مع إسرائيل. وإلى هذا بهت تأثير المجموعات الدولية التي نشأت أساساً على روح العداء للأمبريالية وللصهيونية، أو غاب، وبين أسباب ذلك بهوت التأثير العربي داخل هذه المجموعات بعد أن أصبحت مصر، وهي أكبر الدول العربية، داعية للتفاوض مع إسرائيل.

وفيما كان الموقف العربي ينحدر درجة درجة إلى أن وصل حده الأدنى في مبادرة السادات، قامت محاولة للرد تمثلت في تأسيس الجبهة العربية القومية للصمود والتصدي، حيث انضمت ليبيا واليمن الديمقراطية والجزائر إلى سوريا ومنظمة التحرير في مقاومة التفرد المصري والتوجه السعودي إلى الولايات المتحدة. إلا أن المحاولة بقيت، حتى منذ نشأتها، دون المستوى المطلوب لوقف التيار الغالب، لأن أطرافها الرئيسية صبّت نقمتها ضد نظام السادات، وبقيت حبيسة إزاء الخط السعودي، وأسيرة حاجتها المتزايدة لعونه المالي، وهي الحاجة المتولدة من طبيعة هذه الأطراف ومصالحها. وفي قمتي بغداد وتونس اللتين انعقدتا بعد مبادرة السادات، لم تتقرر أية إجراءات ضد الولايات المتحدة. أما الاجراءات التي اتخذت بالإجماع ضد نظام السادات فما أسرع ما تتابعت أعمال خرقها من قبل عدد من الدول التي اشتركت في القمتين.

ومعه، مع هذا التدرج، وبتأثير غلبة الخط المتجه إلى الولايات المتحدة بروافعه الاقتصادية والسياسية، شهدت الأوضاع الداخلية في الدول العربية المرشحة لمناهضة الامبريالية، تحولات أضعفت قدرتها على المواجهة، فانكفأت الجزائر على همومها الداخلية؛ وغرق العراق في حرب مدمرة مع إيران بدا وكأن لها أول وليس لها آخر؛ وغرقت ليبيا في مشاكل منها المفهوم ومنها غير المفهوم؛ أما سوريا فوقعت في دوامة الانشغال بمكافحة الفتن الرجعية الداخلية. وترافق صعود هذه الفتن مع النمو المرضي للرأسمالية الطفيلية، حيث يتضافر هذا وذاك على محاولة أكل وجه سوريا التقدمي، وتمتدّ أيديهما في محاولة غير مهاودة لثنيها عن نهجها الوطني؛ ومن بعيد أحيط اليمن الديمقراطي بسلسلة من المشكلات مع جيرانه.

وفي غضون ذلك، تبلبلت أحوال منظمة التحرير، ففيما كانت مكانتها تتوطد كممثل معترف به للشعب الفلسطيني، وفيما كانت قضية التأييد للحقوق الوطنية الفلسطينية تتقدم تحت التأثير الهائل لعدالتها ولكفاح شعبها المثابر، راحت المنظمة تعاني من التأثير السلبي للتحولات العربية غير المؤاتية، وخصوصاً من تأثير خروج مصر من ساحة المواجهة، ومن تأثير ازدياد النفوذ الأميركي في دنيا العرب، والحضور الاسرائيلي المتزايد في مصر، والمتجه حثيثاً نحو غيرها. هذا، فضلاً عن تأثر المنظمة بنتائج السلبيات التي نمت في داخلها وتكشف عنها بناؤها، وفضلاً، أيضاً، عن تأثرها بالحجم الهائل للمجابهات والخصومات التي نهضت في وجهها هنا وهناك، في خطوط المجابهة مع اسرائيل، وفي البلاد العربية.

في ظل هذا، شنت إسرائيل عدوانها الأخير مستهدفة، هذه المرة، الساحة اللبنانية، حيث الوجود الأكثف لقوى المقاومة الفلسطينية المسلحة، والحضور السوري العسكري والسياسي الأبرز خارج سوريا، ونقطة الاستقطاب والحفز الأكثر إلهاماً ضد إسرائيل؛ وحيث الوضع اللبناني المنقسم والمفتت بما يحمله من إغراء لإسرائيل بإمكانية جر بلد عربي آخر إلى حظيرة كامب ديفيد بشروط أكثر مؤاتاة لاسرائيل من شروط السلام مع مصر، والانطلاق من هذا البلد لإحكام طوق كامب ديفيد على بقية البلدان العربية المتمنّعة.

هذا العدوان، والمقاومة الباسلة التي واجهته، والأصداء العالمية الواسعة التي رافقته، تمخضت عن جملة من النتائج العسكرية والسياسية، بعضها غدا واضحاً، وما يزال المستقبل القريب والمستقبل البعيد يحملان اندياحات بعضها الآخر.

تأثير الحرب على الجهد العربي للتسوية

فكيف تجلت نتائج الحرب في ميدان البحث العربي والفلسطيني، متعدد الوجوه أو متفقها، عن تسوية؟ هذا هو السؤال الذي سنحاول أن نتلمس الإجابة عليه في ما يلي:

لأول مرة في تاريخ الحروب العربية ــ الإسرائيلية، باستثناء حرب ١٩٤٨، يقع عدوان اسرائيلي كبير ولا تظهر مواقف أو اجراءات عربية إفرادية أو جماعية ضد الولايات المتحدة، على الرغم من تأييد واشنطن الظاهر للعدوان، ومن وقوفها صراحة ضد أي إجراء دولي يسهم في منعه من تحقيق أهدافه.

ولأول مرة في تاريخ هذه الحروب، تنهض في وجه العدوان مقاومة تتصف بهذا المقدار من الصلابة والفعالية وتمتد على هذه الفسحة من الزمن، ومع ذلك تمضي الأيام والاسابيع والشهور، دون أن تتلقى الأطراف العربية المحاربة أي دعم عسكري من الدول العربية غير المشتركة في الحرب، وتتجنب هذه الدول حتى مجرد التلويح باحتمال تقديم دعم كهذا، كأن تستنفر جيوشها، أو تعلن عن استعدادها لإرسال وحدات رمزية، بل يفعل العديد منها عكس هذا تماماً، فيعلن أنه متمسك بالنهج السياسي وحده في معالجة الأزمة الناجمة عن الحرب.

وكل هذا، ليس، بالطبع، بغير مغزى؛ ذلك أن فيه الترجمة الأمينة لقوة التيار العربي المندفع نحو الولايات المتحدة، وفيه التأكيد القاطع على متانة التمسك العربي بنهج البحث عن تسوية، وقوة الميل العربي الغالب لإتمام هذا البحث عبر التعاون مع الولايات المتحدة، وتنحية الخيار العربي العسكري تنحية كاملة. كما أن فيه تعبيراً عن ميل عربي آخر، متولد عن الميل السابق، يتمثل في بروز الاستعداد العربي الأوفر لاسترضاء الولايات المتحدة وليس للضغط عليها.

وحين انعقدت القمة العربية في فاس بعد انتهاء الحرب، بعد أن فشلت كل الجهود لعقدها أثناء الحرب، تأكد هذا المغزى بوجوهه كلها؛ ففي مقررات القمة لم يأت أي حديث عن تقديم دعم عسكري جديد لسوريا أو لمنظمة التحرير أو للبنان؛ كما لم يجر أي حديث عن الخيار العسكري؛ وفيها لغة تستهدف استرضاء الولايات المتحدة

بالذات. ومن وجهة غالبية الحاضرين، اعتبر إقرار القمة لمبادرة الأمير فهد تعبيراً قصد منه تسهيل الجهد الأميركي لاستكمال تسوية قضية الشرق الأوسط. وإذا كانت صياغة القرارات المعلنة قد راعت، إلى هذا، مزاج الرأي العام العربي، بحيث أفصحت عن مغازيها بصور ملتوية بعض الشيء، فإن محاورة الملك الحسن وهو على رأس اللجنة السباعية المنبثقة عن القمة، مع الرئيس الأميركي رونالد ريغان، قد أظهرت بما لا يدع مجالاً للالتباس، رغبة الجانب العربي الذي يمثله الملك، في أيجاد جسور بين مقررات قمة فاس ومبادرة الرئيس الأميركي، وليس التمسك الكامل بالمقررات.

أما إذا كانت اللجنة السباعية قد وضعت على جدول أعمالها زيارة عواصم الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، ومنها العاصمة السوفياتية، فإن هذا الإجراء، وفي الحدود التي نفذ فيها، بقي في إطار الشكل، ولم يمس جوهر التوجه نحو الولايات المتحدة؛ ذلك أن قرار اللقاء مع القادة السوفيات، لم يرتق إلى مستوى الدعوة للتنسيق مع السوفيات أو المطالبة الحازمة بإشراكهم في مجهودات التسوية على مستوى المشاركة الأميركية، كشرط عربي للمشاركة العربية فيها. وعلى هذا يمكن أن تعد زيارة اللجنة السباعية لموسكو استجابة لرغبة الأطراف العربية التي تحتفظ بعلاقات ودية مع الاتحاد السوفياتي، ومنها، من بين الأطراف المعنية بالتسوية، منظمة التحرير وسوريا، ومحاولة، شكلية ليس غير، لنفي تهمة التبعية للولايات المتحدة، عن الأطراف الأخرى، دون أن تحمل الزيارة حتى المدلول البراغماتي التقليدي، أي التلويح بورقة موسكو في وجه واشنطن.

وفي كل ما جرى قبل الحرب، وما جرى، خصوصاً، بعدها، يمكن للمراقب أن يستخلص ملاحظة عامة رئيسية مؤداها أن العمل العربي المشترك، بصرف النظر عن تنويعات تفصيلية تخص هذا الجانب أو ذاك، متجه نحو الرضى بتقديم المزيد من التنازلات للولايات المتحدة، وإسرائيل، بالتالي. ومن المتوقع، في ضوء هذا، وإلى أن تشهد موازين القوى على الساحة العربية تحولات مغايرة، أن تحمل السنوات المقبلة مزيداً من تعزز الوجود الأميركي في الشرق الأوسط، بما فيه الوجود العسكري، ومزيداً من الفعالية لنشاطاته، وأن تبهت روح العداء للأمبريالية، فيما تلعب واشنطن لعبة التقرب للرأي العام العربي بإظهارها شيئاً من الضيق ببعض جوانب السياسة الإسرائيلية، دون أن يترجم هذا الضيق إلى إجراءات فعالة ضد إسرائيل، كما هو الشأن الأميركي، مثلاً، من سياسة الاستيطان أو سياسة الضم.

وإلى هذا، فإن المشروع الأميركي الوحيد للتسوية المعروض على الدول العربية هو مشروع ريغان، تعرضه الإدارة الأميركية كسقف دون أن تضمن موافقة إسرائيل عليه، مما يعني أن المفاوضات التي تقترحها بين الأطراف على أساسه، مرشحة لأن تصل إلى نتائج لا تصل إلى هذا السقف، وذلك في وقت لا يبدو فيه أن الأمل العربي بنتائج جهود الولايات المتحدة، حتى مع كل الترضيات المقدمة لها، يحوم بعيداً عن هذا السقف. كما يبدو، وهذا هو الأهم، أن السياسات العربية في حقل البحث عن تسوية، الجارية في ظل تنحية الخيار العسكري، واستبعاد التعاون والتنسيق مع السوفيات، وفي ظل التفوق العسكري الإسرائيلي الصارخ والمحافظ على مستواه باستمرار الدعم

الاميركي له، لا تؤهل الجهد العربي المشترك لتنشيط أمل أكبر من هذا.

فكل شيء، إذن، يدل على أن هوامش البحث العربي عن التسوية تتحدد بحدود لا تبتعد إلى أعلى عن حدود مشروع ريغان، أي لا تبتعد فيما يتصل منها بالحقوق الفلسطينية، عن حدود الحكم الذاتي وفق التفسير الاميركي لما تتضمنه اتفاقات كامب ديفيد بشأن هذا الحكم. وإذا كان أي من الحكام العرب المتشبثين بالولاء لواشنطن، يتحدث عن غير هذا، فما هي إلا أقوال تصدر لهذا الغرض أو ذاك، دون أن يكون لها تأثير في مجرى الأحداث سوى زرع الأوهام واستدراج الواهمين إلى مواقع التهاون وإلى دروب الجري المديد وراء السراب.

التشدد الإسرائيلي، السلطة والمعارضة

ولعل أكثر من يدرك هذه الحقيقة ويستخلص مدلولاتها هم الإسرائيليون. ومن هنا تأتي الاستهانة الإسرائيلية بالعرب عموماً، وياتي، أيضاً، التشدد الإسرائيلي في رفض المطالب الفلسطينية حتى بحدودها الدنيا، وحتى في الحدود التي ألمحت إليها مبادرة ريغان؛ فإسرائيل ترفض الاعتراف بالمنظمة في أية صورة من الصور، وترفض الدولة الفلسطينية المستقلة حاضراً ومستقبلاً، وترفض التخلي عن ضمها لمنطقة الجولان السورية، كما ترفض مبدأ الانسحاب، وتتمسك بما تصفه بحاجاتها الأمنية وفق تصويرها لها، على أساس بقاء قواتها العسكرية في كل مكان. والحكومة الإسرائيلية لا تقبل الحكم الذاتي الفلسطيني حتى وفق التفسير الأميركي المعلن له، ولا تعرض إلا شكلاً من الإدارة المدنية في الضفة الغربية وقطاع غزة مع احتفاظها بالسيادة عليهما، فيما تعلن المعارضة الإسرائيلية استعدادها لقبول شيء قريب من هذا التفسير ليس غير.

ومما لا شك فيه أن نتائج الحرب في لبنان قد حفزت تحولات مهمة كانت مقدماتها تتفاعل من قبل داخل المجتمع الإسرائيلي؛ كما عمقت الحرب التعارض بين ميلين رئيسيين كاد الصراع بينهما أن يوصل إلى انقسام شامل: ميل أشد نحو اليمين والفاشية في بعض الأوساط، وميل آخر أشد نحو الليبرالية والعقلانية في الأوساط الأخرى. ومما لا شك فيه أن الميل الثاني يحمل في طياته اتجاهاً نحو الإقرار بحقائق الواقع المتراكمة على ساحة الشرق الأوسط فيما يخص الوجود الفلسطيني والحقوق الفلسطينية والحاجة إلى تسوية لا تتجاهلها. إلا أن من السابق لأوانه كثيراً تعليق الآمال على أصحاب هذا الميل الأخير، فما زالت كتلهم الرئيسية غير مستعدة، من جهة، للاعتراف بمنظمة التحرير، وغير قادرة من الجهة الأخرى، على ابتلاع فكرة وجود دولة فلسطينية مستقلة؛ والكتل الأخرى، التي منهم تقبل الأمرين والتي قد تقبلهما، ما زالت بعيدة كثيراً عن تمثيل تيار مهم، فضلاً عن أن يكون تياراً غالباً، في الحياة السياسية الإسرائيلية.

وحتى لو قبلنا الآمال المعقودة على تأثير التحولات الجارية في إسرائيل باتجاه العقلانية، وقبلنا، معها، التوقعات التي تضع في الحسبان احتمال عودة المعراخ المعارض إلى السلطة مجدداً، وما ينبني على ذلك من آفاق فتح إمكانية تسوية متوازنة يكون للفلسطينيين دور فيها عبر دولة فلسطينية ــ أردنية مشتركة، فإن ما يعرضه المعراخ بما فيه ما يتحدث عنه الأكثر اعتدالاً بين صفوفه، لا يقترب بأي حال من الأحوال من

حدود الحد الأدنى العربي، وهو بعيد بعداً كبيراً عن الحد الأدنى المقبول من أي طرف في منظمة التحرير.

ثم إن التيار المتشدد في إسرائيل، والليكود في صلبه، لم يفقد الوسائل للاستمرار في الحكم، بل الأقرب إلى الصواب أن نقول أن فرصته للبقاء في الحكم ما تزال إلى الآن أوفر من فرص الآخرين للعودة إليه. والليكود، إلى هذا، يملك وسائل عديدة لابتزاز المزيد من الدعم الأميركي، حتى لو اختلف جدياً مع واشنطن بشأن هذا الوجه أو ذاك من وجوه سياسته؛ وما زال بوسع حكم الليكود أن يحمل الولايات المتحدة قائمة طويلة من فواتير الخدمات التي أنجزتها سياسته وممارساته لصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، حتى وإن أظهر بعض الأوساط الاميركية ضيقه بارتفاع أرقام هذه الفواتير.

يضاف إلى هذا، أن بوسع أي حكم في إسرائيل، أن يبرهن أمام من يعنيهم الأمر في الولايات المتحدة، على أن أي تشدد إسرائيلي ضد الفلسطينيين أو ضد العرب عموماً، لن يحمل الدول العربية المتشبثة بارتباطها بالولايات المتحدة، على اتخاذ أي رد فعل ضار ضدها؛ وهل هناك برهان أشد إفصاحاً من برهان الموقف العربي بعد العدوان على لبنان؟ لقد احتل الجيش الإسرائيلي عاصمة دولة عربية مع احتلاله لجزء كبير من أراضيها، ووصلت إسرائيل إلى حد إملاء السياسات الداخلية والخارجية على دولة عربية مستقلة وذات علاقات طيبة بكل العرب من أصدقاء الولايات المتحدة، وارتكبت إسرائيل خلال غزوها لهذا البلد من الجرائم ما أهاج العالم بأسره، وجرى ذلك كله بالتنسيق بين إسرائيل والولايات المتحدة، ومع استمرار الدعم الاميركي لإسرائيل، ومع ذلك، لم ينتج عن كل هذا في مجرى العلاقات العربية ـ الاميركية، سوى المزيد من الاستعداد العربي للتنازل أمام واشنطن وإسرائيل معاً. فعلى أي أساس يمكن التعويل لحمل واشنطن أو اسرائيل على التخوف من ردود فعل عربية مؤثرة ضدهما، إذا كانت الدول العربية القادرة على ممارسة ضغط فعال قد وضعت إمكاناتها في هذا المجال خارج دائرة الاستخدام؟

الجدل الفلسطيني حول التسوية

وسط هذا كله، تقف الساحة الفلسطينية مبلبلة بين طموحاتها الوطنية الكبيرة وممكنات الوضع العربي. ولعل بين أسباب البلبلة أن ظاهر الحال يظهر كأن خيارات عديدة مفتوحة، فيما يؤكد جوهره على أنه ما من خيار واحد مفتوح بتمامه. ويحتدم الجدل مرة أخرى داخل الساحة الفلسطينية وعبرها وحولها، ويدور حول الشؤون الفلسطينية في التسوية المحكي عنها، وكأن هذه التسوية ستتحقق غداً. وبهذا يتكرر بذل الجهد الضائع، ويعود الأمر كما ابتدأ حين قبل الرئيس جمال عبد الناصر القرار ٢٤٢ فور صدوره، فظن معارضوه أن التسوية على أساسه ستتم خلال شهور، واستنفروا قواهم وأجهدوها لإحباطها، وكما تكررت المعارك التي من هذا النوع مع كل جولة من جولات المبعوث الدولي، المنسي الآن، غونار يارنغ، ومع مبادرة روجرز وصولاً إلى مبادرات نيتو وتشاوشيسكو وغيرهما. ويغيب عن المتجادلين أن مشروع التسوية

السلمية الوحيد الذي شهد خطوات تطبيقية هو مشروع الاستسلام الساداتي، أي القبول العربي بالتسوية وفق شروط إسرائيل وحدها، وأن هذا النوع من التسويات هو وحده الذي تتحمس له إسرائيل وتدعمه الولايات المتحدة. ولو همست واشنطن في آذان أصدقائها العرب بآلاف الوعود عن تسويات ليست من هذا النوع، فإن السياسة الاميركية لم تقدم في عهود رؤسائها المتعاقبين من الديمقراطيين والجمهوريين برهاناً واحداً مقنعاً على مصداقية هذه الوعود.

ولعل منظمة التحرير، من بين الفرقاء العرب، هي الأكثر خبرة بحقائق السياسة الأميركية إزاء الشرق الأوسط وقضية فلسطين بالذات. ومن أبرز دلائل ذلك أن ياسر عرفات لم يته مرة واحدة على كثرة الهمسات وأنصاف الهمسات التي تلقى على مسمعه منذ عام ١٩٧١، في هذه العاصمة أو تلك بشأن تطورات مرتقبة في الموقف الاميركي. وما فتىء الزعيم الفلسطيني يكرر، في كل الأحوال والظروف، أن الولايات المتحدة هي العدو، وأن سياستها لا تحمل إلى الفلسطينيين إلا ما هو ضار. والذين تاهوا هم الذين لم يصغوا إلى تحذيراته الدؤوبة. وقد ظل عرفات يؤكد ذلك حتى في الأوقات التي يركز فيها على ضرورة الحوار الأميركي ــ الفلسطيني المباشر؛ ذلك أنه في مقدمة من يعرفون الفرق بين استجداء الاعتراف الأميركي بمنظمة التحرير، وبين إرغام الأميركيين بالوسائل الفعالة على الاعتراف بها. وهو إلى هذا، وأيضاً، في مقدمة الذين يدركون أهمية هذا الاعتراف، ولا يتهيّب، إزاء المزايدات، من وضع الحصول عليه بين الأهداف التي ينبغي النضال للوصول إليها.

ومع أن في الموقف الراهن أموراً تختلف عن الحالات التي أشرنا إليها، فما يزال من الصواب القول بأن الجدل الدائر حالياً إنما يستند، في جانب كبير منه، إلى تصورات واهمة بشأن موقف هذا الطرف أو ذاك من الأطراف الفلسطينية، ومثله الجدل حول أفنية النشاط الذي تتبعه قيادة منظمة التحرير في الوقت الراهن.

إن الاتجاه للبحث عن تسوية لم يعد موضع خلاف جدي بين الأطراف الرئيسية في المنظمة، وليست موضع خلاف، كذلك، ضرورة تشديد كل أشكال الكفاح لتحسين موقف المفاوض الفلسطيني. والمطالب الفلسطينية المقبولة تحددت على نحو غير مختلف عليه هو الآخر، عنوانه العام الدولة الفلسطينية المستقلة على أي جزء يتحرر من أرض فلسطين، كخطوة تاريخية على طريق الحل الديمقراطي لقضية فلسطين. وهذه المطالب صاغتها ثم بلورتها وطوّرتها قرارات المجالس الوطنية الفلسطينية، واجتماعات الهيئات القيادية الأخرى، منذ عام ١٩٧٤، حتى اليوم. وإذا كان الرأي العام الفلسطيني قد انقسم في وقت من الأوقات بين تيار سمى نفسه «رافضاً»، وآخر سماه خصومه «قابلاً»، فإن هذا الانقسام التام -منذ تصالح التياران، وحلت «جبهة القوى الفلسطينية الرافضة للحلول الاستسلامية» نفسها بنفسها، وتكرست المصالحة على أساس وثيقة طرابلس لعام ١٩٧٨، ولم يبق بعد ذلك من أصداء الانقسام سوى نغمات خافتة تصدر بين وقت وآخر لسبب أو لآخر. وحتى لو جاز القول بأن دوافع الانقسام السابق ما تزال كامنة، فليس في سلوك أي طرف فلسطيني رئيسي ما يبعث على الخوف من أن جهة ستنحدر إلى الاستسلام، أو أن جهة أخرى سترتد إلى نهج المغامرة.

والأهم من ذلك، أن جهود التسوية، على اختلاف مشروعاتها، لم تصل في جانبها الفلسطيني إلى نقطة حدية كان يكون هناك مشروع محدد تتوجب الموافقة عليه للبت، بحيث تتبرر العودة إلى الأسلحة القديمة التي استخدمت في الخلافات السابقة، أو البحث عن أسلحة جديدة. كما أن تفاوت التصورات الفلسطينية بشأن التسوية، مستقبلاً، لا يصل إلى حد التناقض بين هذه التصورات بحيث يبيح الاقتتال بين دعاتها المتعددين. بل لعلنا لا نبالغ إذا قلنا إن الأمر على نقيض ذلك. ولقد أثبتت الامتحانات القاسية التي اجتازتها الثورة الفلسطينية كم هي بعيدة عن الصواب التقسيمات والتصنيفات التي كانت توزع الأطراف والأشخاص على أساس تصور الآخرين لمواقفهم، وليس على أساس المواقف الفعلية لهم. ومن المؤكد أن الرأي العام الفلسطيني لن ينسى في وقت من الأوقات أن ياسر عرفات الذي يحلو للبعض أن يصفه بصفة الاعتدال، كان إبان الحرب الأخيرة الأصلب، وأن جورج حبش الذي يوصف بالتطرف، والذي لم تكن صلابته أقل، كان في هذه الحرب على اتفاق تام مع عرفات في كل القرارات العسكرية والسياسية. وفي مقابل ذلك، لعل الرأي العام لن ينسى أن قادة اعتاد أن يعدهم من بين الأصدقاء الحميمين للاتحاد السوفياتي، كانوا الأسرع في شن الهجوم على القيادة السوفياتية وسياستها، فيما وقف عرفات ضد أي هجوم على السوفيات، وعبر، بأفضل مما فعل سواه، عن الموقف الفلسطيني المعتمد والذي يضع الاتحاد السوفياتي على رأس الأصدقاء الدوليين للشعب الفلسطيني.

وعلى هذا، وإذا نحّينا جانباً أحاديث الخلافات، التي تصور في الواقع بأكبر من حجمها، والتي لا تنطلق على الدوام من اعتبارات فلسطينية محضة، تبقى معضلة العمل الفلسطيني من أجل التسوية، هي المقاومة الإسرائيلية المقتدرة للمطالب الفلسطينية، والدعم الأميركي الشامل لإسرائيل، والتناقض الصارخ بين المصالح الأميركية في المنطقة وبين مصالح الشعب الفلسطيني، وكذلك رخاوة ردود الفعل العربية الإجمالية ضد الولايات المتحدة واسرائيل، وإصرار دول عربية لها تأثيرها في ساحة الشرق الأوسط على زيادة تأكيد ولائها الأميركي كلما أمعنت واشنطن في الاستهانة بالحقوق العربية وبالحقوق الفلسطينية.

ومن الواضح بعد الحرب في لبنان، أن تطوراً سلبياً جديداً لحق بالموقف العربي، أساسه الضيق العربي المتراكم بمنظمة التحرير بسبب دورها، دورها أساساً، كمحرض ضد التوجه العربي إلى أميركا، وكمقاوم لهذا التوجه، وكعامل موضوعي ثابت التأثير في عرقلة بسط الهيمنة الأميركية والرجعية على المنطقة. ولأن الدول والقوى العربية التي تضيق بهذا الدور أعجز من أن تلغي وجود المنظمة، وأعجز من أن تتجاهلها، وأعجز، كذلك وفي نهاية المطاف، من أن تنظم العرس الأميركي ــ العربي بتخطي المطالب الوطنية الفلسطينية، فإن جهد هذه الدول والقوى يتجه الآن لتقزيم المنظمة، مع تغطية مناسبة من التبريكات والمجاملات، ولاختصار حقوق الشعب الفلسطيني، بحيث تصبح مستوعبة في مبادرة ريغان أو في شيء قريب منها.

ولو شئنا أن نصوغ عنواناً عاماً للعمل العربي المشترك بعد قمة فاس، فلن نكون مبالغين إذا قلنا إنه الخلاص من منظمة التحرير كمشاغب مزمن ضد الالتحاق العربي

بعجلة السياسة الاميركية، وذلك عن طريق حمل المنظمة على الرضى بأي شيء، وإقناع الولايات المتحدة للضغط على إسرائيل، وتقديم هذا الـ «أي شيء» للشعب الفلسطيني. وقياساً على هذا، يصبح التمسك العربي بمقررات قمة فاس المعلنة تطرفاً، وتصبح المطالبة الفلسطينية بالدولة المستقلة، والمطالبة العربية بالانسحاب الكامل أكثر من تطرف.

وفي وضع كهذا سافر في اندفاعه نحو الاستسلام، ومموّه بالبراقع اللفظية والعاطفية، يبقى أمام قيادة منظمة التحرير أن تتمسك بتشديد كل أشكال الكفاح الفلسطيني، وفي مقدمتها تنشيط العمل المسلح ضد قوات الاحتلال وتطويره، وتمتين الموقف في الأراضي المحتلة، وأن تمارس، في الوقت نفسه كل أشكال العمل السياسي والمناورات من أجل أن تحتفظ المنظمة بموقعها في الصورة، وبالمكتسبات التي حققها كفاح الشعب الفلسطيني وتضحياته، وذلك في مواجهة الجهود التي تستهدف تقزيم المنظمة وطمس هذه المكتسبات.

المفاوضات الإسرائيلية ــ اللبنانية بين رمضاء الاحتلال ونار التطبيع

ماجد عزّام

تجتذب المفاوضات اللبنانية ــ الإسرائيلية الدائرة الآن بمشاركة الولايات المتحدة الاميركية أنظار المراقبين، لا في لبنان والمنطقة العربية فحسب، بل في العالم أجمع. ولا يخفى بالطبع الدور الهام الذي تلعبه المفاوضات هذه في مسيرة الصراع العربي ــ الإسرائيلي، والاثر الاهم الذي ستتركه على مستقبل لبنان والمنطقة.

وفي غمرة المواقف والمواقف المضادة، والشروط التي يضعها هذا الطرف ويرفضها ذاك، ويتدخل ذلك للتوفيق بينها، يغفل البعض عن المسار الجوهري الذي يحكم هذه المفاوضات، ويغرق في التفاصيل التي غالباً ما تكون للاستهلاك الإعلامي المحلي في داخل بلد كل طرف مشارك، أكثر مما تعبر عن حقيقة المواقف الفعلية المتخذة داخل اللجان والهيئات المكلفة بوضع ومناقشة التفاصيل المفترض الوصول إليها، للخروج بالاتفاق النهائي.

أما والحال هذه، فأية خلفيات تراها تحكم مواقف الأطراف المشاركة في المفاوضات، وما هي الأهداف المراد الوصول إليها لدى كل منها، وكيف ستكون عليه الأساليب والخطوات المتبعة من قبلها، خلال فترة لا يناقش في كونها صعبة وستأخذ وقتاً زمنياً ليس باليسير، قبل أن تنتهي.. هذا إذا انتهت! وما هي النتائج المحتملة الممكن التكهن بها منذ الآن.

الموقف الإسرائيلي: الخلفيات، الأهداف، الأساليب

خلفيات الموقف الإسرائيلي في المفاوضات

ما من جديد في القول: إن الهاجس الأساس الذي يحكم التحرك الإسرائيلي خلال هذه المفاوضات، إنما هو مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزّة ومسألة الحكم الذاتي وفق

مفهوم بيغن ــ شارون المقترح كحل مستقبلي لمصيرهما. ذلك أن نقطة الدائرة في المرحلة السياسية والتاريخية الآنية، إنما تكمن هناء في المصير السياسي الذي ستؤول إليه هذه الأراضي، وبيد من سيكون الحكم والقرار فيها.

ولا يخفى، أن الفريق الحاكم في إسرائيل بقيادة بيغن وشارون، لا يتصور مصيراً آخر لهذه الأراضي، غير البقاء جزءاً من أرض إسرائيل. وهو في أقصى حدود تنازله، يرى أن مشروعه للحكم الذاتي هو الخط الأحمر الذي لا تراجع بعده، في كل ما يعني مصير هذه الأراضي العربية ومستقبل سكانها. وكلنا يذكر، أنه في عهده أصبحت القدس عاصمة «أبدية» لدولة إسرائيل، وضم قطاع الجولان المحتل إليها، كدلالة سياسية يراد أن لا يرقى إليها الشك، بأن مستقبلهما غير مسموح البحث فيه عاجلاً أم آجلاً. وفي هذين الحدثين، لم يلحظ واحدنا اختلافاً حقيقياً أو خلافاً جدياً بين الأحزاب الإسرائيلية حول مصير القدس والجولان، فيما عدا الاعتراض الناشيء حول التوقيت والشكل، دون أن يمس في جوهره مسألة الضم والتوحيد. ولقد بدا الموقف الإسرائيلي عموماً في هذين الحدثين، موحداً بقوة، وعلى قدر كبير من الاتفاق السياسي الجوهري باستثناء ــ اللهم ــ موقف المعارضة الإسرائيلية الشيوعية، وهي في تأثيرها السياسي على قرارات البلاد، لا تزال ضعيفة القدرة والأثر.

إلا أن الوحدة السياسية الداخلية المشار إليها آنفاً في شأن القدس وقطاع الجولان، تتبدى في صورة معاكسة، عندما يكون موضوع البحث مصير الضفة الغربية وقطاع غزة. بالطبع، لم يبدُ، ولا يبدو، أن هناك خلافاً حول رفض فكرة إقامة دولة فلسطينية مستقلة تكون تعبيراً عن الدعوة إلى حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني الواقع تحت نير الاحتلال في هذه الأراضي. فالحال ــ هي كما سبق ــ اتفاق وإجماع على رفض فكرة الدولة، يستوي في ذلك بيغن وبيريس وباقي المسؤولين السياسيين والقياديين، ولا يختلفون. والشيوعيون الإسرائيليون بصورة رئيسة، وحدهم من يخرق هذا الإجماع. لكن هذه الوحدة وذلك الإجماع، ينفرط عقدهما حين يرى الفريق الحاكم بقيادة الثلاثي بيغن ــ شارون ــ شامير أن الحكم الذاتي ومشروع الإدارة الذاتية فيهما الحل لمستقبل هذه الأراضي، في حين يرى بيريس ــ ومن ورائه حزب العمل الإسرائيلي ــ وجوب إعادة الضفة الغربية وقطاع غزة إلى الأردن، على أن يكون جزءاً منه غير منفصل عنه. وبذلك يلتقي أصحاب هذا الرأي مع مبادرة ريغان، ويجدون في مشروع «السلام» العربي الصادر عن قمة فاس الثانية في المغرب عام ١٩٨٢ بعض نقاط الاتفاق الجديرة بالبحث والتلاقي، حتى لو لم يعلنوا الأمر صراحة.

واذا كان الفريق الحاكم في إسرائيل لا يزال يصر على تسمية أراضي الضفة الغربية المحتلة بيهودا والسامرة، انطلاقاً من استلهامه التوراتي، فإنه في جميع ما يخفي ويظهر، يبدو وكأنه قد ربط مصيره السياسي ومستقبله في الحكم، بإبقائهما تحت الاحتلال، بل وبتحويلهما إلى جزء لا يتجزأ من أرض إسرائيل. ولا يستغرب بعدها، أن تتنامى أصداء دعوات تنبعث من هنا وهناك، في هذه اللحظة أو تلك، داعية إلى ضم الضفة والقطاع، أو إبقائهما تحت الاحتلال، في أبسط الأحوال. ولطالما سمع المراقبون مثل هذه الدعوات، ولا تزال الذاكرة السياسية تستعيد قوة النبرة بصدد هذا الموضوع

منذ صدور قرار ضم الجولان وفرض الهوية الإسرائيلية على سكانه، وإلى ما قبل الاجتياح الإسرائيلي للبنان، بأيام قليلة، ومفادها كلها، ضرورة ضم الضفة والقطاع، تماماً كما حدث للجولان.

ولعل الكثيرين اليوم، وبينهم مراقبون أميركيون وأوروبيون وشرق أوسطيون، يجمعون على أن الاجتياح الإسرائيلي للبنان الذي كان مرتقباً بين شباط ونيسان من عام ١٩٨٢ (والبعض يؤخره حتى أيار) إنما تأجل بسبب الانتفاضة العارمة التي كانت تعيشها الضفة خلال شتاء ذلك العام، وإلى الضغوط الأميركية والرغبة بإنهاء الانسحاب الإسرائيلي من سيناء بسلام، وفق بنود اتفاق كامب ديفيد، حتى لا يعكّر صفو هذه الاتفاقية معكّر، يلغيها أو ينهيها، بعدما كان الطرف المصري قد أوقف مباحثات الحكم الذاتي من جانبه احتجاجاً على التصرفات الإسرائيلية المخالفة ــ بحسب تقديره ــ لروح ونصوص اتفاقات كامب ديفيد، الموقعة بينهما.

ولعل الكثيرين من هؤلاء المراقبين المذكورين آنفاً، يتفقون أيضاً، على أن الاجتياح الإسرائيلي للبنان، في جملة ما استهدفه من وراء ذلك، إنما رغب في إلقاء مصير أراضي الضفة والقطاع في الظل، وإبعاد الأنظار السياسية عنهما، وكذلك المشاريع والمبادرات بشأنهما، وإلغاء القدرة التمثيلية السياسية لمنظمة التحرير بشأنهما. وبعضنا يذكر ــ بلا شك ــ أن الدخول الإسرائيلي إلى مدينة بيروت، بعد خروج مقاتلي المقاومة الفلسطينية منها، إنما تمّ عقب حدثين مهمين، هما: طرح ريغان لمبادرته التي طالب فيها بالتفاوض حول مصير أراضي الضفة والقطاع والنقاش بشأن مستقبل القدس من جهة، واغتيال الشيخ بشير الجميل رئيس الجمهورية اللبنانية المنتخب آنذاك من جهة أخرى. ولا ريب أن هذا الاجتياح لمدينة بيروت، قد أعاد إلقاء الضوء على الأزمة اللبنانية وأزاح جانباً النقاش حول مصير الضفة والقطاع، بعدما كان هذا النقاش قد احتل صدارة الأحداث بعد الخروج الفلسطيني والعربي من بيروت. وفي وقت كان بيغن وشارون وشامير وبقية الفريق الحاكم، لا يرى في مبادرة ريغان إلا أنها مبادرة ولدت ميتة، وليس بمقدورها غير الإساءة إلى مستقبل إسرائيل وتهديد وجودها ومصيرها برمته، ولذا، كان يتوجب على إسرائيل محاربتها بلا تأخير أو هوادة.

وهكذا، فإنه بإبقاء نيران الأزمة اللبنانية مشتعلة، تخفت حيناً وتستعر في حين آخر ــ لكنها أبداً تبقى متأججة تحت الرماد ــ يمكن الاستمرار في صرف الأنظار عن مصير الضفة والقطاع (وكذلك بالطبع الجولان المحتل والمضموم إلى إسرائيل). كما يمكن من خلال ذلك، إبقاء لبنان ــ بصراعات الطوائف والأقليات فيه ــ جرحاً نازفاً في خاصرة الصراع العربي ــ الإسرائيلي، يسهل تسعير حريق حربه الأهلية ونشره في أجزاء أخرى من الجسم العربي، عبر تأجيج حدة الصراع الطائفي والأقلاوي فيه، داخل منطقة عربية يتراجع فيها شيئاً فشيئاً الانتماء القومي لصالح الانتماء القطري، وتنبعث فيها مجدداً وبقوة صراعات الطوائف والمذاهب الاقلاوية والأكثروية على حساب الصراع الاجتماعي بين الأكثريات الجماهيرية المسحوقة والأقليات الساحقة.

يبقى أنه، في أحسن الأحوال، يمكن إقفال هذا الجرح على زغل، بنظر إسرائيل، عبر تشكيله الركن الثالث من مثلث السلام الذي دعا إليه شارون في المنطقة ولحقه

الفريق الحاكم بعدها، بحيث يكون لبنان البلد الثاني بعد مصر، الذي يوقع اتفاقاً للسلام مع إسرائيل. وإلّا، فله أن يوقع «اتفاقاً» دون معاهدة صلح معلنة، وأكثر من مجرد اتفاق أمني ينتهي بانسحاب عسكري إسرائيلي من أراضيه. وخلاف ذلك، ليس للبنان من مناص أن يبقى عرضة للانشقاقات والانقسامات والتشظيّات الطائفية والمذهبية فيه.

الأهداف الإسرائيلية من المفاوضات

انطلاقاً مما سبق، واستناداً إلى الخلاف في وجهتي النظر الإسرائيلية (الفريق الحاكم) والأميركية (إدارة ريغان)، بشأن المبادرة الأميركية للرئيس ريغان، والتي أنتجت تجاذباً وضغوطاً متبادلة بين الطرفين، وبرزت أخيراً في صورة الخلاف حول مقدار المساعدة المالية الأميركية الممنوحة لإسرائيل، ينتظر المراقبون، بما يشبه الإجماع التام، أن تعمد إسرائيل إلى إطالة أمد المفاوضات أكبر مدة زمنية ممكنة. لأنها بذلك تحقق هدفها الرامي إلى صرف الأنظار ــ كما أسلفنا ــ عن مصير أراضي الضفة والقطاع، إضافة إلى أنها تفرق قضية التمثيل السياسي للفلسطينيين والدور المقدّر للملك حسين أن يلعبه ــ بالتوافق مع رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات والزعماء العرب ــ في لجة الإهمال والنسيان. وأما الخلاف المصري ــ الإسرائيلي بشأن نقاط الحدود المختلف عليها بين الدولتين، وبينها نقطة الحدود في طابا، فتصبح في خبر كان.

وينطلق التكتيك الإسرائيلي الهادف إلى إطالة أمد المفاوضات، من اعتبار أساس، أن الولايا المتحدة الأميركية وحدها القادرة على ممارسة الضغوط عليه، في فترة ينقسم العرب فيها على أنفسهم، وينشغلون بحروب على أطراف حدود منطقتهم العربية (كالحرب العراقية ــ الإيرانية والحرب الصومالية ــ الأثيوبية)، أو بين بعضهم البعض (الحرب في الصحراء المغربية وعلى الحدود السودانية.. الخ...) وما إلى ذلك من أمور، هي كثيرة وهمُّها أكثر، وليس اختلال الميزان العسكري بين العرب وإسرائيل، إلا أهون شرورها، ونتيجة من نتائجها.

ولذا، يحسب التكتيك الإسرائيلي ــ وهو في ذلك على حق ــ أن عامل الوقت المنصرم يوماً بعد يوم، إنما يلعب لصالحه. فهو من جهة يرسخ الاحتلال العسكري للبنان ويحوّله إلى أمر واقع زائداً في جدة النزاعات الطائفية وشدة الانقسامات المناطقية والجغرافية، وهو من جهة أخرى يشدّد الطوق حول خناق الإدارة الأميركية التي ستجد نفسها تقترب أكثر فأكثر من موعد الانتخابات الأميركية واستحقاقاتها الداخلية التي تشغل عادة أي رئيس أميركي، ومعه إدارته، عن الهموم الخارجية ومشاكلها.

وبذلك، ومع تقادم الوقت، يتحرّر الفريق الحاكم في إسرائيل من الضغوط الأميركية، ومن ورائها الضغوط العربية واللبنانية، ويعود إلى الإمساك بمقود الصراع العربي الإسرائيلي بين يديه من غير منازع. كما يخف بذلك احتمال الضغط الداخلي عليه من الداخل، عبر المعارضة الإسرائيلية العمالية، مع ما يمكن أن يرتبه ذلك من نتائج على توازنات القوى السياسية الموجودة في السلطة، بل وعلى بقائها فيها

أو عدمه. هذا، إضافة إلى أن البقاء الإسرائيلي في لبنان أطول مدة ممكنة يحقق فوائد جمة على مستوى التطبيع السياسي والاقتصادي. ولعل أبسط مثال على ذلك ما تشير إليه وسائل الإعلام المحلية والأجنبية من أن أرقام التبادل التجاري بين إسرائيل ولبنان يفوق معدلها في شهر واحد مجموع أرقام التبادل التجاري المحقق بين مصر وإسرائيل منذ تاريخ توقيع اتفاقية كامب ديفيد وإلى اليوم. ولا ننسى سياسياً، أن إسرائيل اليوم موجودة في قلب لبنان (وفي الجبل بالتحديد الذي هو نقطة توازن سياسي وطائفي وعسكري على غاية من الأهمية)، وليست موجودة في الأطراف، كما كانت عليه الحال مع مصر في سيناء، وكما هي عليه الحال مع سوريا في الجولان. وهي، عبر وجودها في ضواحي العاصمة بيروت وفي الجبل والجنوب ــ وكلها مناطق آهلة بكثافة سكانية كبيرة، وفيها تنوع طائفي ومذهبي، إضافة إلى حيوية النشاط الاقتصادي فيها ــ قادرة على ممارسة تأثير كبير وفعّال وتاريخي الأبعاد لجهة فرضه «الأمر الواقع»، أكثر بكثير مما كانت تستطيعه من خلال وجودها في سيناء والجولان، أيام ذلك الوجود.

وإذا كانت الرغبة في البقاء أطول فترة ممكنة في لبنان، واستنزاف أكبر قدر ممكن من الوقت في المفاوضات، هما هدفان رئيسان من أهداف إسرائيل، إلا أن هنالك أهدافاً أخرى ستطرحها خلال مسيرة المفاوضات، ويبدو أنها ستعمل على تحقيق أكبر قدر ممكن منها، خوفاً من أن تشتد الضغوط السياسية الأميركية ــ مدفوعة بعواملها وأسبابها الذاتية ــ عليها، فتجبرها على رضوخ أو تنازلات لا تستطيع اتقاء أضرارها عليها، من وجهة نظرها بالطبع.

ويمكن من خلال الوثيقة التي نشرتها صحيفة معاريف الإسرائيلية المعارضة يوم ١٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٢، وهي عبارة عن ورقة مطالب حملها معه رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن إلى الولايات المتحدة إبان زيارته لها ــ كما تدّعي الصحيفة الإسرائيلية، ولكنه لم يعرضها على الرئيس الأميركي ريغان بسبب اضطراره للعودة إلى تل أبيب دون مقابلته بسبب وفاة زوجة الأول ــ استنتاج منحى التوجه الإسرائيلي والأهداف التي سيسعى إليها في المفاوضات. وتدعم هذا الاستنتاج وتصب في طاحونته، جملة الأنباء التي حملتها ونقلتها وسائل الإعلام عن «وثيقة شارون» التي زعم صاحبها أنه حاز الموافقة عليها من مسؤولين لبنانيين مقربين إلى الرئيس اللبناني أمين الجميل، بعدما أجرى معهم محادثات بشأنها. كذلك تؤيد هذا الاستنتاج، تصريحات المسؤولين الإسرائيليين ــ وبينهم شارون نفسه ــ إلى الصحافة الإسرائيلية، وتحليلات هذه الأخيرة بشأنها.

وموجز القول ومفاده، أن الطرف الإسرائيلي سيسعى لكي تتمحور المفاوضات حول نقاط ثلاث هي:

أولاً ــ ترتيبات أمنية في لبنان كله، تحول دون أي احتمال لوجود أو نشاط فدائي في المستقبل، سواء على المستوى السياسي أو العسكري. مع ما يعنيه ذلك من وجوب تقييد أي نشاط سياسي (بمختلف الأشكال) يمكن أن تشتم منه رائحة تأييد لمنظمة التحرير الفلسطينية أو وجهة نظر سياسية مؤيدة للموقف العربي في الصراع العربي ــ الإسرائيلي، الخ..

ثانياً ــ إخراج لبنان من دائرة الصراع العربي الإسرائيلي نهائياً، وذلك من خلال توقيع اتفاق يمنع بموجبه أي وجود عسكري عربي في لبنان، ويضمن عدم انتشار أية قوة أجنبية لا ترغب إسرائيل بوجودها فيه، مع وضع نهاية لحالة الحرب القائمة بين إسرائيل ولبنان، والسماح للأولى بالمراقبة الجوية في سماء لبنان إضافة إلى المراقبة البحرية على مياهه الإقليمية، وحتى يتحقق السلام. ولا يخفى ما في ذلك من نتائج وآثار، أهونها خروج لبنان من ميثاق الدفاع العربي المشترك وما شابه من معاهدات وبروتوكولات، مع ما يرتبه ذلك من نتائج على انتمائه لجامعة الدول العربية والمحيط الطبيعي الذي يتواجد فيه.

ثالثاً ــ تطبيع يتضمن حدوداً مفتوحة أمام الناس والبضائع والعلاقات السياسية والاقتصادية بل والعسكرية، من خلال إباحة حق السياحة والزيارة والتجارة، ومن خلال لجان تضمن عدم وجود نشاط سياسي معاد ولجان عسكرية تبحث شؤون البلدين، ويكون لإسرائيل بعد هذا كله حق الوجود في ثلاث محطات للإنذار المبكر، أوجدتها، في لبنان وتأمل بالحفاظ عليها. ناهيك عن اشتراطها قيام قوات الشريط الحدودي (قوة الرائد سعد حداد) بتمثيل هيكل الجيش اللبناني أو الاندماج فيه، لا سيما في المرحلة التي تسبق توقيع معاهدة سلم معلنة.

ومفاد القول وموجزه ثانية، أن الطرف الإسرائيلي يسعى في هذه المفاوضات إلى إرغام لبنان على توقيع «معاهدة سلام غير معلنة» تتخذ شكلياً وتحمل إسم «اتفاق اسرائيلي ــ لبناني» يتخطّى حدود اتفاقية الهدنة القائمة بين الطرفين عام ١٩٤٩، والتي بموجبها نظمت العلاقات طيلة الفترة الماضية بين البلدين، وتكون عبارة عن «الخطوة ما قبل الأخيرة» لإعلان «معاهدة صلح وسلام» بين إسرائيل ولبنان، تراعى فيها ظاهرياً شكليات العلاقة الرابطة بين لبنان والمحيط العربي، وتلغي جوهرياً وعملياً تلك العلاقة. فتوجد بذلك معاهدة على الأرض، دون أن تعلنها على الملأ. وهذا بالطبع، إذا ما اشتدت الضغوط الأميركية وأفلحت في إجبار إسرائيل على تقديم التنازلات، وإلغاء عامل الوقت الذي يعمل لصالحها.

الأساليب الإسرائيلية الراجح اتباعها

تعمد إسرائيل دوماً ــ وهو ما يعمد إليه غيرها غالباً ــ إلى تغليف شروطها الرئيسة الجوهرية بمجموعة من الشروط الشكلية الثانوية، أو بأخرى من الشروط المنتمية إلى مستوى «الحد الأقصى»، وتتصلّب في طرحها والإصرار عليها آملة وعالمة أنها لو حققت أي شرط منها، فستكون قد فازت بمغنم كبير، لاجتذابها الطرف الآخر المفاوض إلى وجهة نظرها وإخضاعه لمنطقها وإرادتها. وإذا ما تنازلت عنها، فإنها لا تكون قد خسرت غير ما تعرف سلفاً أنه ليس بمقدورها أن تناله من الطرف المفاوض. وكثير منا يعلم ولا شك أن أية مفاوضات هي في نهاية المطاف، استعداد للتنازل من قبل كلا الطرفين المتفاوضين أو من قبل الأطراف المتفاوضة، وإلا لكان الصراع جسم بغير طريق المفاوضات، ومن غير حاجة إليها. لكن الأهم في ذلك كله ــ بلا شك ــ هو المهارة في طرح الشروط والشروط المضادة، وإقناع الطرف المفاوض الآخر بأنه قد ألغى فعلياً

شرطاً من الشروط الهامة التي يعرف الأول سلفاً أنه لن يطالها.

ولعله انطلاقاً مما تقدم ــ ودونما توسع فيه لغايات وحدود البحث ــ يبدو الطرف الإسرائيلي المفاوض وكأنه يقدم تنازلات كبرى عندما يتخلى عن مدينة القدس كمكان للمفاوضات وعن المستوى الوزاري الواجب التمثيل فيها باعتقاده. وتعلم إسرائيل ومفاوضوها بلا شك، أن القدس ما يزال وضعها مجال نقاش وجدال، وأن الرئيس المصري حسني مبارك الذي تعترف بلاده بإسرائيل رفض زيارتها كي لا يكرّس أو يسبغ صفة الشرعية على جعلها عاصمة لإسرائيل. كما يعلم المفاوض الإسرائيلي أن الولايات المتحدة الأميركية نفسها رفضت نقل سفارتها إلى القدس، وكذلك فعل الفاتيكان أكبر المراجع الدينية المسيحية في العالم، وهو ما ترفضه بالتالي كبريات العواصم في المحيط الدولي. فأنّى للبنان ــ والحال هذه ــ أن يجري مفاوضات في القدس؟ وأما المستوى الوزاري المفترض التمثيل في المفاوضات فهو لا يعني أقل من الاعتراف السياسي بوجود دولة إسرائيل (ولو بصورة شكلية)، وهو أمر لا تزال الدول العربية تأمل أن تقايض به الأرض التي تحتلها إسرائيل، وذلك من خلال «مشروع السلام العربي» الصادر عن قمة فاس. أيمقدور لبنان المحتاج إلى محيطه العربي اقتصادياً وحياتياً بالأساس، أن يخرق سقف الإجماع العربي في هذا المجال، وهو يعلن في كل لحظة على لسان مسؤوليه الرسميين انتماءه إليه كخيار حر رتبه واقعه المحيط عليه، بحسب التصريحات؟

ولذا، فإن المفاوض الإسرائيلي، إذ يتصلّب في هذه الشروط، فلكي يطيل أمد المفاوضات مستفيداً من عامل الوقت ــ كما أسلفنا ــ وليبدو بصورة المقدّم التنازلات، التي ليس بعدها تنازلات. لكن المفاوض الإسرائيلي يعلم علم اليقين أنه قد ربح منذ البداية نقطة لصالحه، لجا المفاوض اللبناني إلى التمسك بها أمس واليوم، ألا وهي صلاحية اتفاقية الهدنة القائمة منذ العام ١٩٤٩ في تنظيم العلاقة بين لبنان وإسرائيل. ذلك أن مجرد بدء مفاوضات لبنانية ــ إسرائيلية يفترض أن يقدم خلالها كل من الطرفين تنازلات للطرف الآخر، سترتب بنتائجها تعديلات ما في العلاقات اللبنانية الإسرائيلية، على ضوء واقع الاحتلال ونتائجه، وسقوط محاولة إخراج إسرائيل من دون شروط عبر انسحاب قواتها من كامل الأراضي اللبنانية وفق منطوق ومضمون القرارين الدوليين الصادرين عن مجلس الأمن وهما القراران ٥٠٨ و ٥٠٩. ذلك أن مجرد بدء المفاوضات من خلال «لجنة الاتصال» عنى ويعني اليوم تخلياً لبنانياً ودولياً، بل وبالتحديد أميركياً، عن القرار الدولي ذي الرقم ٥٠٩ الذي سبق أن نال إجماع أعضاء مجلس الأمن، ونص صراحة على وجوب انسحاب إسرائيل وباقي الجيوش والقوات من لبنان دون قيد أو شرط، ودونما حاجة إلى مفاوضات تستدعي تنازلات من قبل الطرف اللبناني. ولولا الاستعداد الأميركي لقبول مبدأ المفاوضات ــ لأسبابه الخاصة ــ لكان بإمكان الطرف اللبناني التمسّك بوجوب تنفيذ القرار الدولي الحائز إجماعاً في الموافقة عليه، وطلب الدعم على أساس منه.

في ضوء ما سلف، لا يعود مستغرباً أن يلجا المفاوض الإسرائيلي ــ وهو ما فعله على أية حال ــ إلى اعتبار اتفاقية الهدنة لعام ١٩٤٩ لاغية بسبب هذه الحجة أو تلك.

لأنه يسمح بذلك لنفسه بحق المطالبة ما هو أكثر منها رابطة وعلاقة. وهو منساق، بحكم خلفية موقفه والأهداف التي يسعى إليها ــ مما أسلفنا شرحه ــ إلى البحث في مسألة تطبيع العلاقات بين البلدين: أولاً ــ لأنه يعرف أنها المسألة الأكثر أهمية بالنسبة له والتي ستثير أكبر قدر من الاعتراض والنقاش من جانب الطرفين اللبناني والأميركي، مما يستنزف قدراً كبيراً من الوقت سيلعب لصالحه بالتأكيد، كما شرحنا سابقاً. وهو يترك ثانياً ــ مسألة الترتيبات الأمنية الواجبة التنفيذ والتطبيق ــ مع ما تثيره من نتائج على صعيد علاقة لبنان بمحيطه العربي ــ لتكون احتياطه الرديف في حال توافر ضغط أميركي عجز المفاوض الإسرائيلي عن صدّه. وأما مسألة الانسحابات، فهي تأتي ثالثاً وأخيراً، لكونها بالأساس أمراً عملياتياً لا يأخذ الكثير من الجهد والنقاش والدرس، فيما لو توافرت نيّة حقيقية للانسحاب من قبل الطرف الإسرائيلي، لا سيما وأن تنفيذ ذلك، سيكون أساساً على عاتقه ومن قبله، بعدما استحصل الطرف اللبناني على موافقات مسبقة من قبل سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية على جعل ورقة انسحاب جيوشهما وقواتهما العسكرية بين الأوراق التي يملك حرية التصرف بها عموماً، ودون الدخول في نقاش لأسباب ذلك. وبالرغم من هذا، ينتظر أن يعمد الطرف الإسرائيلي إلى تجزئة الانسحابات بدلاً من جعلها وفق مخطط شامل ومتفق عليه من الأساس، مطيلاً بذلك أمد المفاوضات، وقابضاً الثمن في كل مرحلة بحسب مستجدات الظروف، مستفيداً في ذلك كله من تجربة مفاوضاته مع مصر وبرمجة انسحاباته المسبقة منها، والتي خسر في بعضها أوراقاً كانت بين يديه في اللحظة الزمنية المناسبة، لأنه كان ملزماً بتنفيذ جدول انسحابات عام ومتفق عليه من الأساس، وهو ما لا يريد تكراره في لبنان.

ولكي ينجح الطرف الإسرائيلي في أسلوب المناورة والمماطلة الذي يتبعه بوجه الطرف اللبناني، فإنه لن يتأخر عن استخدام جميع الأوراق التي يملكها في لبنان تحديداً، وبينها ورقة تسعير التناقضات السياسية والعسكرية بين الأطراف المتخاصمة والمتقاتلة، لا في الجبل فحسب، بل وفي باقي المناطق اللبنانية عند اللزوم وتوافر الإمكانية. أفيدهش المراقب بعدها، إذا ما رأى معارك خلدة والشويفات ذات الصبغة الطائفية الواضحة تشتعل وتتأجج فجأة، عندما تتسرب الأنباء عن رغبة إسرائيلية في جعل «وثيقة شارون» جدول أعمال المفاوضات، ورفض لبناني مقابل، فتتأخر المفاوضات بأكملها أسبوعاً حينذاك؟ ثم: وبقدرة قادر، تهدأ في هذه المنطقة بالتحديد، عندما يقرّر البدء في المفاوضات، بعد اتفاق أولي مبدئي، في حين تظل نار المعارك متوقدة في باقي أرجاء الجبل (بالتحديد في عاليه) بين الأطراف المتقاتلة نفسها! وأي قائد أوركسترا ماهر يستطيع توزيع الأدوار بهذه الدقة، ما لم يكن يوحي للأطراف جميعها، أنه موضع ثقتها والحامي لها، من نار يغذي وقودها بنفسه.

وعليه، فلا يجترح إعجاز حين يقال: أن إسرائيل ستلجأ إلى إثارة مزيد من المعارك العسكرية بين الأطراف المتقاتلة، كلما وصلت المفاوضات إلى عثرة أو توقفت عام باب مغلق، حتى تنفتح مغارة المفاوضات عن «كنوز» جديدة لعلي بابا الإسرائيلي، اعمة خلال ذلك كله أنها تواجه بانقسام في الموقف اللبناني واختلافاً في الرأي بين طراف الحكم الرسمي، بل وبين السلطة وأهل البلاد، وإلى ما هنالك من ادعاءات، في

سبيل كسب الوقت دوماً، حين لا تجدي المماطلات.

الموقف اللبناني:
الخلفيات، الأهداف، الأساليب

خلفيات الموقف اللبناني في المفاوضات

يجيء لبنان إلى طاولة المفاوضات ولسانه يلهج بمطلب واحد، لكن ذهنه مليء بالكثير من المخاوف... مطلبه الانسحاب الإسرائيلي التام من كامل الأراضي اللبنانية، أما مخاوفه فتتراوح بين أن لا يتحقق أي انسحاب على الإطلاق إذا ما طال أمد المفاوضات، وتكرس الاحتلال يوماً إثر يوم، أمراً واقعاً قائماً لا يقبل نقضاً ولا شكاً، فيغرق لبنان في دوامة التناحر المستمر يحيله جسداً مفتتاً إلى «غيتوات» طائفية صافية — أو يكاد — ومتصادمة أبداً من جهة، وبين أن لا يتحقق سوى انسحاب جزئي لا يتعدى حدود مدينة الدامور وبعض الجبل في الشوف، أو في أقصى الحدود، انسحاب إسرائيلي يقف على حدود نهر الأولي شمالي مدينة صيدا، وعلى بعد ٤٥ — ٥٠ كلم من الحدود الشمالية لإسرائيل من جهة أخرى، وهو مطلب أمني قامت تحت حجته حرب «السلام للجليل»، يوم أن بدأت. وفي هذه الحالة الأخيرة، يكون الجنوب المعروفة الأطماع الإسرائيلية في مياهه والأرض، قد دخل نفق المصير المجهول والمظلم، وما من ضوء فيه، وبين هذين الحدّين المشار إليهما من المخاوف، وفي كل حال تتوسطهما، فإن الخطر من أن لا يرى أحدنا لبنان الوطن موحداً من جديد في دولة ذات سيادة ونفوذ على كامل أراضيها، إنما هو خطر جدي واحتمال واقعي راهن.

والمفاوض اللبناني، إذ يدخل المفاوضات وفي ذهنه هذه المخاوف والمخاطر، وإذ يرى من حوله إنقساماً عربياً واسع الشق،! وعجزاً عن ممارسة الضغط الجدي والفعال من خلال تضامن في المواقف حقيقي، وإذ يفزعه ألا يكون طرف غير الولايات المتحدة الأميركية قادراً على ممارسة الضغط على إسرائيل، فإنه يلقي بأوراقه كاملة في سلة المفاوض الأميركي، سائراً على الدرب التي سلكها قبله غيره من العرب، والتي فيها قيل ويقال، ألف قول وقول، محاولاً أن ينفذ إلى استعادة الأرض من خلال المفاوضات — مع ما يترتب من تنازلات — في حمأة السعي العربي إلى حل سلمي للصراع العربي — الإسرائيلي، كما أبرزته الأنظمة العربية الراهنة في مؤتمر قمة فاس الثانية وعبر «مشروع السلام العربي» الحائز إجماعاً، لم يُرَ في غيره من الأمور والقضايا العالقة.

إن الخوف الأساس الذي يحكم الطرف اللبناني، هو أن تطول مدة بقاء الاحتلال الاسرائيلي في أراضيه، فيتكرس واقع الانقسام السائد بين الطوائف اللبنانية وأحزابها والقوى الممثلة لها، وتستمر إسرائيل في لعب دور الحكم في هذه الصراعات، تغذي هذا وتدعم ذاك زاعمة حياداً موهوماً بين الطرفين أو الأطراف، وهو ما تشير إليه أنباء الإعلام وأصبح يعرفه الداني والقاصي، من خلال جملة من الحوادث والإشارات، لا داعي لتكرارها والحديث عنها أمام أي متابع للأوضاع اللبنانية. وتكون النتيجة بالتالي، أن

إعادة تكوين الوحدة اللبنانية الوطنية، وتركيب لبنان الكبير الذي قام سنة ١٩٢٠ بقرار من فرنسا عبر ضم الجنوب والبقاع والشمال إليه، يصبح أمراً بعيد المنال، لا سيما وأن الأنباء لا تزال تترى وتتالى عن رغبة أطراف عدة مشتركة في أزمة المنطقة داخلياً وخارجياً، لا ترغب أن يعود لبنان كما كان.

وإذن، فإن الأنباء التي تشير إلى تصريح أحد المسؤولين المقربين من مناحيم بيغن بأن من الأفضل إبقاء الجنوب بيد إسرائيل هو والجبل مع بقاء سوريا في البقاع والشمال، إلى أن تحل أزمة الشرق الأوسط، لا يعود مستغرباً وسط هذه الأجواء. كذلك، لا يعود يدهش توقع شمعون بيريس أن يعود لبنان إلى حدوده الصغرى التي كان عليها قبل أن تنشأ دولة لبنان الكبير عام ١٩٢٠. ولن يعجب المراقبون بعدها، إذا ما سمعوا أن «العزيز» الدكتور هنري كيسنجر يدعو اليوم إلى بقاء إسرائيل وسوريا في لبنان لكي يكون لكليهما مجال أمني حيوي يحمي أرضهما وحدودهما إلى حين قيام اتفاقية سلام. ومن ذا الذي تذهله الأنباء الصحافية التي تروي عن لسان رئيس الجمهورية اللبنانية السابق الياس سركيس، أنه في العام ١٩٦٤ وضع الحكم الشهابي يده على تفاصيل مشروع دقيق لتقسيم لبنان إلى دويلات تبدل وجهه السياسي والديمغرافي ــ كما تروي مجلة الحوادث في عددها الأخير رقم (١٣٦٥) ص ١٤ ــ بعدما ضجت الأسماع من إشارات العميد ريمون إده والرئيس سليمان فرنجية إلى أمثال هذه المخططات، وبعد أن أصبح معروفاً للجميع خبر المراسلات الشهيرة المتبادلة بين بن ــ غوريون وموشيه شاريت وزير الخارجية الإسرائيلي آنذاك، ومفادها وجوب إثارة النعرات الطائفية في لبنان لتفتيته عبر قيام كيانات هزيلة فيه، تبرّر وجود دولة إسرائيل في شرق مفتت ومنقسم دينياً وطائفياً ومذهبياً.

لكن ما يخيف الطرف اللبناني والمراقبين، ليس أنباء مثل هذه المشاريع التي سبق أن طرحت إبّان مفاوضات سايكس ــ بيكو الفرنسية الانكليزية عام ١٩١٦، وما تزال تطرح إلى اليوم، بقدر ما يخيفه «فول» حقيقي يدعى فعلاً وقولاً «بالأمر الواقع». فإسرائيل التي لم يكن معترفاً بها، ولم تكن مقبولة من أحد قبل عشر من السنين تقريباً (قبل عام ١٩٧٣ وعام ١٩٧٤ ــ اتفاقية الكيلومتر ١٠١ وما تبعها) أصبحت الآن دولة يقايض معها بالسلام العربي الأرض التي احتلتها في عام ١٩٤٨ وعام ١٩٦٧، وذلك لأنها «أمر واقع» عمره يقارب خمساً وثلاثين سنة. وقبرص، التي حسب البعض أن انفجار العنف الطائفي فيها أوائل السبعينات ــ كما حدث في لبنان ــ سيكون مؤقتاً فيعود كل شيء إلى حاله، لا تزال منقسمة طائفياً إلى اليوم بين جمهورية قبرصية يونانية وشبه جمهورية قبرصية تركية، و «الأمر الواقع» ما يزال يفعل فعله في الجغرافيا والتاريخ، وفي النفوس والنصوص. ترى، أي شيء يمنع الانقسام الطائفي والتشرذم المناطقي ــ وعمره في لبنان تقريباً من عمر الأزمة القبرصية وربع عمر دولة إسرائيل ــ من التحول إلى «أمر واقع» مستجد حقيقي وقائم في المنطقة، إذا ما استمرت الحال على هذا المنوال قدراً من الزمن أطول، ومرت السنون و «الأمر الواقع» اللبناني الجديد، لا يحول ولا يزول. وكيف لا يخشى الطرف اللبناني ومعه المراقبون ما أشير إليه آنفاً، طالما أن الاحتلال الإسرائيلي للبنان قد ولّد معادلة جديدة في المنطقة، تقول: إن في

لبنان تطبيعاً من غير معاهدة، في حين إن في مصر معاهدة من غير تطبيع؟ ولِمَ تستعجل إسرائيل الانسحاب من لبنان — وهو يرفض أن يعطيها حق «التطبيع» في المفاوضات — طالما أنها تستطيع نواله على الأرض بغير مفاوضات ولا «معاهدات»، وبذا تحقق أهدافها كاملة، كما أسلفنا القول.

إن المفاوض اللبناني، إذ يدخل إلى قاعة المفاوضات، فإنما يدخل وذهنه مليء بمخاوف «الأمر الواقع»، ومحيطه العربي ينقصه التضامن ومكشوف للكثير من دعوات الاستسلام، والعجز العربي عن دعمه خلال الحرب وتركه وحيداً يصارع أزمته وأزمة المنطقة طيلة سنوات قد حوّل «المد الوطني» فيه إلى «جزر»، و«الانفتاح العروبي» إلى «انغلاق لبناني» لا ينحصر في منطقة أو طرف بقدر ما يتعدّى إلى جميع الأطراف تقريباً، وإن تباينت أشكال التعبير والقول تلميحاً أو تصريحاً، وفي ذلك كله من التصريح أكثر مما فيه من التلميح.

لا عجب أن يتنبأ المراقب منذ الآن، بأن ضعفاً واضحاً سيسود موقف الطرف اللبناني — بغض النظر عن النوايا الحسنة، وسواء وجدت أو لم توجد — بفعل موازين القوى و«غول» «الأمر الواقع». ولا غرابة إذا ما اندفع إلى التنازلات، تأتيه من جرّاء ضغوطات الداخل اللبناني والخارج الإسرائيلي والعربي والدولي. وسواء أُوجِدَ البعض عذراً في ذلك أم لم يجده آخرون، فإن حقائق لعبة السياسة والحرب، أبعد ما تكون عن الأوهام، وإن تُرك فيها هامش للأحلام، إذا عاندت وأصرت على أن تصبح حقائق — ولو في مدى زمني طويل.

الأهداف اللبنانية من المفاوضات

يدخل الطرف اللبناني المفاوضات، وقد أقرّ الحكم فيه — ومجلس وزرائه معه — مسلّمات وتوجّهات أعلنها للإعلام، تطالب بحقوق لبنان المشروعة في جلاء الاحتلال الإسرائيلي وباقي القوات غير اللبنانية عن أرضه، وبسط سلطة الدولة وسيادتها وبإقرار قوانينها على كامل الأراضي اللبنانية كمسلمات لا تقبل الجدال، وآملاً في الوقت نفسه أن يُزاد عدد القوات المتعددة الجنسيات وتوسع رقعة انتشارها مع إشراك قوات جديدة فيها وبتجسيد الدعم الأميركي المعلن في صورة مفاوضات تتلوها انسحابات، كما وعد المندوب الأميركي فيليب حبيب، على أن تنتهي هذه الانسحابات في مدة أقصاها ١٥ شباط (فبراير) من عام ١٩٨٣، مع وضع ترتيبات دولية معينة تضمن عدم تعرض أمن أية دولة مجاورة من خلال الأراضي اللبنانية، وذلك كتوجهات يرغب ويعمل في سبيل تحققها.

والمفاوض اللبناني، إذ يتقدم بهذه المطالب التي تنادي في جوهرها بانسحاب إسرائيلي غير محكوم بقيد أو شرط، عملاً بما نادت به القرارات الدولية الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، ولا سيما قرارا مجلس الأمن الدولي برقمي ٥٠٨ و ٥٠٩، فإنه يعرف أن مطالبه هذه تنتمي إلى مستوى مطالب «الحد الأقصى»، وأنه لو كانت ستتحقق في المفاوضات بدون قيد أو شرط أو تنازل أو ثمن، لما كانت حاجة لإجراء المفاوضات، والتي بمجرد دخوله إليها، قد أقرّ أنها الإطار لبحث

مسألة الانسحاب الإسرائيلي، بدلاً من أن يكون القراران الدوليان السالفا الذكر هما مستنده ومرجعه واعتماده ــ وقد بحثنا ذلك سابقاً. لكنه مضطر إلى إعلانها، لأنها بغض النظر عن التنازلات والأثمان، تحفظ حقه الشرعي والذي يجب ألا يرقى إليه شك أو يطوله تشكيك.

ويراهن الطرف اللبناني من خلال هذه المطالب، على أنه سيحظى بالدعم الأميركي اللازم لتحقيقها، بعدما أعلن موقفه بالثقة الكاملة في الولايات المتحدة الأميركية وإدارتها ورئيسها، مما يعني وضع أوراقه كاملة في سلة الموقف الأميركي في المفاوضات وخارجها، وعلى مختلف الصعد. وهو يأمل عبر ذلك كله في تحقيق مقولة سعى إليها حكم الرئيس السابق الياس سركيس طيلة سنوات ست دون أن ينجح؛ ألا وهي «فصل» الأزمة اللبنانية عن الأزمة الفلسطينية وعن الصراع العربي ــ الإسرائيلي. ويعتقد الحكم اللبناني أنه إذا ما تحقق هذا الفصل بين الأزمتين بعيداً عن الصراع العربي ــ الإسرائيلي، فإن سفينة لبنان الممزّق قد تعود إلى برّ الوحدة والالتحام، إذا ما ضغطت الولايات المتحدة الأميركية على إسرائيل بقوة وجدية، واضطرت الأخيرة إلى الانسحاب مع قبضها لما سيرغم لبنان على دفعه من الأثمان.

ويستشرف بعض الموقف اللبناني مستقبلاً مختلفاً عما ستكون عليه الحال في الوثائق المكتوبة بنتيجة المفاوضات، فيما لو تحقق الانسحاب الإسرائيلي بنتيجة الضغط الأميركي والفصل بين الأزمتين، مما أشير إليه آنفاً. فهو يرى أن مصر التي كانت مقيّدة خلال الاحتلال الإسرائيلي لأرض سيناء، والتي اندفعت إلى تقديم التنازلات بغير حساب آنذاك، عادت واكتسبت «حرية محدودة» بعد أن تم الانسحاب من أراضيها، وأصبحت قادرة على رفض زيارة رئيسها للقدس إبّان خلافه مع بيغن حول هذا الأمر، كما أنها استطاعت أن تسحب سفيرها من إسرائيل وتعاود الاقتراب من العرب مجدداً، منتقدة المواقف والسياسات الإسرائيلية في المحافل الدولية وعاملة ضدها، في الوقت نفسه الذي أعاقت فيه عملية «التطبيع» بسبل مختلفة، حتى ليصح المثل القائل والمذكور سالفاً، من أن في مصر «معاهدة» من غير «تطبيع». ويتساءل أصحاب هذا التوجه عن الأسباب التي ستحول دون قيام لبنان بالأمر عينه فيما بعد، حتى ولو اضطر إلى تقديم التنازلات اليوم. ويفترضون أن تقييد حرية التبادل التجاري مستقبلاً ــ فيما لو اضطر لبنان إلى ذلك ــ ستكون أفضل من «بوابات العبور» المفتوحة اليوم دون رقيب عبر «الجدار الطيّب» الإسرائيلي في لبنان. وهكذا دواليك، في ما تبقى من أمور. ويحسب أصحاب هذا الرأي، أن العرب سيلحقون بلبنان عاجلاً أم آجلاً، طالما أن ما يدعى «بقطار السلام العربي» قد سار على خطه بعد إقرار مشروع السلام العربي، وأنه لا مانع من أن يكون لبنان وحيداً في إحدى القاطرات بدءاً، طالما أن الباقين لن يلبثوا أن يشاركوه القاطرة.

وينسى أصحاب هذا الرأي بالطبع أموراً شتّى، منها: أن إسرائيل نفسها قد استفادت من تجربة المفاوضات الإسرائيلية ــ المصرية، كما استفاد المفاوض اللبناني، وأنها ستعمل على تلافي نتائجها الضارة بها، وقد أعدّت لذلك ما تستطيعه منذ الآن. كما يتغافل أصحاب هذا الرأي عن أن هناك خوفاً حقيقياً أن تتعثّر مساعي «السلام» في

المنطقة بغير ما تشتهي أهواء الراغبين فيه، ولأسباب شتّى متعددة، فيبقى لبنان وحيداً في قاطرته ليلحق مصر، وليتنأى بعيداً عن محيطه العربي، وفي ذلك من الضرر الاقتصادي والسياسي عليه الشيء الكثير، مما قد لا يسمح بقيام له بعد ذلك، ولا بدور يتعدى حدود المحمية الإسرائيلية.

وبغض النظر عن صحة هذا الهدف أو عدمها، ومع الإغضاء عن الانتقادات الموجهة إليه برغم صوابيتها، فإن الأكيد هو أن هاجس إخراج المحتل الإسرائيلي بأقصى سرعة ممكنة يحكم تصرفات الطرف اللبناني، لإدراكه أن الوقت لا يعمل لصالحه على الإطلاق، وأن كل يوم يمضي إنما هو ــ بنتائجه الفعلية على الأرض ــ ثقل جديد يرجح كفة المفاوض الإسرائيلي في ميزان التناقض الإسرائيلي ــ اللبناني، لأسباب سبق شرحها في ما سلف.

لكن الهدف الأهم الذي يسعى إليه المفاوض اللبناني ويرمي إلى نيله من وراء كل ما يبدو على سطح الأحداث، إنما هو الإبقاء على دور لبنان في محيطه العربي، برغم ما قد يقدم عليه من تنازلات. وانطلاقاً من ذلك تسعى السياسة اللبنانية الرسمية وتجهد لكي تطبق المثل الشعبي المعروف والقائل: «لا يموت الذئب ولا يفنى الغنم». فهي من جهة، لا تريد للاحتلال الإسرائيلي أن يبقى في لبنان، فيعمل مزيداً من التفتيت والشرذمة في جسده، وهي من جهة أخرى، لا ترغب في خسارة المحيط العربي الذي هو مداها الاقتصادي والسياسي الحيوي الذي لا تستغني عنه. وإذا كانت المملكة العربية السعودية تستورد من لبنان وحدها ما يزيد عن نصف صادراته، ومنها يرسل اللبنانيون العاملون ملايين الدولارات مما يصحح العجز في ميزان مدفوعاته، وإذا كانت اليوم لا تني ترسل الإشارات ذات المغزى السياسي عبر تعليقات إذاعتها الرسمية وافتتاحيات صحفها عن وجوب عدم انفراد لبنان في قبول صلح منفرد يضطر إلى دفع ثمنه غالياً، فإنها قد حذرت بما لا يدع مجالاً للشك بأنها ستعاقب على ذلك عند الضرورة، عندما أوقفت استيراد بعض أنواع الصادرات اللبنانية بداعي الخوف من تسرب البضائع الاسرائيلية المهربة عبرها. كذلك فإن سوريا لا تغفل هي الأخرى عن التلويح بأضرار معاهدة صلح مع إسرائيل ــ لأسبابها الخاصة أيضاً ــ ولا حاجة هنا للإشارة إلى تأثيرها على مجمل حياة لبنان الاقتصادية والسياسية بحكم موقعها الجغرافي، الذي تمر ثلاثة أرباع التجارة والترانزيت عبره، وهما عمادا الاقتصاد اللبناني، هذا دون الحديث عن باقي الآثار والنتائج.

واستناداً إلى هذا الهدف الذي يسعى إلى عدم التفريط بالعلاقات مع المحيط العربي برغم الاستعداد لتقديم ما أمكن من التنازلات، وانطلاقاً من سياسة «لا يموت الذئب ولا يفنى الغنم» المجبر لبنان على سلوكها، يصبح موقفه التفاوضي رهين خطوات مترددة ــ من منطلق نظري بحت، هذا إذا وجد مثل هذا المنطلق ــ وهذا سيدفع به أكثر إلى الاعتماد على الولايات المتحدة الأميركية وحدها لإنقاذه من هذا المأزق، كما أن هذا سيجعله أكثر فأكثر رهين قراراتها، مع ميل إلى التنازل عند اللزوم، في سبيل هدف يعلنه الموقف الرسمي وهو استرداد الأرض.

الأساليب اللبنانية الراجحة الاتباع

انطلاقاً من الرغبة اللبنانية الرسمية في تسريع المفاوضات والسير بها قدماً، خلافاً للرغبة الإسرائيلية القائمة على كسب الوقت، وخضوعاً لمجمل العوامل والأهداف الضاغطة على موقف المفاوض اللبناني، بدا الموقف اللبناني مرناً وليناً في شؤون كثيرة ومتعددة، برغم تصلبه في أخرى. فهو إذا كان قد رفض مفاوضات تجري في القدس وبمستوى وزاري كما أشرنا من قبل، إلا أنه بالمقابل قدم تنازلات عدة.

فقد نجحت إسرائيل حتى الآن في إجبار لبنان على دخول مفاوضات كان يعلن سابقاً أنه يرفضها، لكونها غير ذات ضرورة في ظل وجود قراري مجلس الأمن الدولي برقم ٥٠٨ و ٥٠٩ إضافة إلى باقي القرارات. وما كان له أن يدخلها لو توافر ضغط أميركي مناسب بهذا الخصوص. كذلك اضطر إلى إشراك مدنيين فيها وإعطاء رئاسة الوفد إلى واحدٍ منهم، بعدما كان يرفض أن يضم إلى الوفد إلا العسكريين. وهذا ما أعطى المفاوضات الطابع السياسي و«التطبيعي» و «السلمي» الذي تريده لها إسرائيل، كما أسقط عملياً وفعلياً اتفاق الهدنة المعقود عام ١٩٤٨ وقيمة القرارين الدوليين بشأنه. ولولا تراخي الضغط الأميركي، لما كان لذلك أن يتم.

ولكي يتحاشى الموقف اللبناني أضرار سياسة «شق الصف» التي تتبعها إسرائيل عبر إثارتها للنعرات والخلافات والمعارك الطائفية عسكرياً وسياسياً، فقد قام باستجماع التأييد حول سياسته في المفاوضات عبر التشديد على ضرورة وحدة الموقف التفاوضي اللبناني وتعبير عن رأي موحد ومن خلال إشراك رؤساء الحكومات السابقين ــ وهم من الصف الإسلامي ــ في المشاورات بشأن السياسة الواجبة الاتباع. كذلك إطلاعه المجلس النيابي اللبناني من خلال لقاء لجنة الشؤون الخارجية فيه مع وزير الخارجية اللبناني الدكتور إيلي سالم. وقد ظهرت نتائج هذه السياسة إعلامياً، من خلال موجة من «التضامن» النسبي مع مواقف الحكم اللبناني بشأن السياسة التفاوضية، يسعى المفاوض اللبناني إلى استخدامها بأقصى طاقته.

ولأن الاستفراد الإسرائيلي بلبنان ضمن المفاوضات يسير وسهل، ولأن إسرائيل قدمت شؤون التطبيع ومن ثم الترتيبات الأمنية على موضوع الانسحابات الواجبة التنفيذ، فإن المفاوض اللبناني، الذي قدم موضوع الانسحاب الشامل على الموضوعين الآخرين، اضطر إلى مزيد من الالتجاء إلى أحضان الموقف الأميركي. وهو يرى أنه من غير الاشتراك الكامل للولايات المتحدة الأميركية في المفاوضات، فإن الأخيرة ستطول إلى ما لا نهاية، ولن تكون نتائجها إلا لصالح إسرائيل. وبذا، فإنه يزداد ارتهاناً ــ رغب في ذلك أم لم يرغب ــ إلى شروط الموقف الأميركي وسياسته في لبنان والمنطقة والعالم.

استناداً إلى ما سبق، وانطلاقاً من رغبة لبنان في عدم تقديم جدول للأعمال لأن لا مطالب لديه سوى انسحاب إسرائيل من أرضه، ولأن الخلاف قائم بينه وبين إسرائيل حول ترتيبات نقاط المفاوضات الواجبة النقاش، ولأنه يسعى إلى تسريع المفاوضات التي تعمل إسرائيل وستعمل على إعاقتها، فإن وقتاً سيهدر من غير طائل في مناورات

ومماطلات تهدف إسرائيل من خلالها إلى إجبار المفاوض اللبناني على الخضوع لوجهة نظرها اعتماداً على الأوراق التي تملكها بمواجهته وعوامل الضعف الموجودة في موقفه، وإلا، فعلى إضاعة أكبر قدر من وقته، في حين يستعجل هو الانسحاب بأقصى شدة، ويعاني من مزيد من الانقسام.

وقد يضطر المفاوض اللبناني مع انصرام الوقت بفعل المماطلة واشتداد الضغط عليه، إلى القبول بانسحابات جزئية بدلاً من الإصرار على مطلب الانسحاب الشامل بغير هوادة، لأنه سيجعل بين نار البقاء أسير الشرعية الحاكمة بيروت الغربية وحدها وجزءاً من ضواحيها، وبين نار القبول بانسحاب جزئي يحرر قسماً من الجبل الذي تعمل إسرائيل فيه تمزيقاً طائفياً ومعارك تقسيمية.

ومن الأكيد أن المفاوض اللبناني سيضطر في اللحظات الحرجة إلى الاستعانة بالمملكة العربية السعودية وعلاقاتها بالولايات المتحدة الأميركية كلما احتاج إلى عون الأخيرة وآنس منها ترددا في التلبية نظراً لما تملكه الأولى من تأثير على المجريات السياسية والاقتصادية في لبنان، ولما تحوزه من علاقات مع الولايات المتحدة الأميركية. كما أنه سيأخذ بنظر الاعتبار المطالب السورية بشأن ضمان أمنها والمطالب الفلسطينية بشأن ضمان أمن المدنيين خصوصاً، إذا أراد أن يحتفظ بورقتي انسحابهما بين يديه جاهزتين للاستخدام.

خلفيات وأهداف الموقف الأميركي في المفاوضات الإسرائيلية ــ اللبنانية

الدوافع اللبنانية للموقف الأميركي

تتميز السياسة الأميركية إلى جانب كونها براغماتية النزوع، بأنها تحمل بدائل سياسية متناقضة ضمن الاتجاه نفسه، كما يرى بعض المعلقين السياسيين. ومن المعروف أنها إذ تعمل لصالح اتجاه ما، تبقي خيوطاً متصلة بالاتجاه الآخر لكي تحفظ لنفسها مكاناً في كل حدث أو تغيير. وهي غالباً ما تسعى إلى المراهنة على جياد مختلفة في السباق نفسه. وإذا كانت سياستها في لبنان قد تميزت خلال السنوات الثمان المنصرمة من عمر حربه الأهلية بانكفاء سياسي عن الضغط لصالح فصل أزمته عن أزمة المنطقة، فلأن الشروط الموضوعية لذلك الفصل لم تكن قد نضجت بعد آنذاك، ولأن السياسة الأميركية كانت تجرّب إمكانية الاستغناء عن دور لبنان المميز في المنطقة، في آن معاً.

وقتها، كان النهوض الوطني في لبنان قائماً على قاعدة العداء المشترك اللبناني ــ الفلسطيني لإسرائيل والمستند إلى رغبة في التغيير الاجتماعي الداخلي، تؤججها «حركية الطوائف» في المجتمع اللبناني وتغذيها بوقودها. وآنذاك، كانت السياسة العربية والأميركية تسعى إلى الخلاص من هذه «البؤرة» التي تهدد بإشعال النار في المنطقة بكاملها، وتفتش في الوقت نفسه عن بدائل أخرى تستطيع تأدية دورها السابق، لا سيما في جانبه «الاقتصادي» كمصرف ضخم تصب فيه أموال

وأرصدة عائدات النفط العربية، ومنه تنسرب إلى المصارف الأجنبية والاميركية خصوصاً.

أما وأن النهوض والمد الوطنيين في لبنان قد استحالا تراجعاً وجَزْراً ساحقين، والهوة بين اللبناني والفلسطيني ازدادت عمقاً واتساعاً، لأسباب عدة لا مجال لتعدادها، ولأن بلداً عربياً أو متوسطياً لم يستطع أن يسد الفراغ الذي تركه غياب الدور اللبناني ــ وبالتحديد اقتصادياً ــ الذي ظل محط الانظار خدمات ومصارف وشركات إلخ... ولأن «البؤرة» المشتعلة خمدت نيرانها شيئاً فشيئاً بفعل «ثورة على الثورة»، فإن كل الظروف اجتمعت لتعيد البريق إلى الدور اللبناني في العين الاميركية.

وهكذا، فإن الولايات المتحدة الأميركية، وبالتحديد الإدارة الحالية، عادت تتطلع من جديد إلى استعادة لبنان دوره الاقتصادي القديم «كمصرف» للأموال والعائدات النفطية العربية و «مسرب» للرساميل والاستثمارات الأميركية إلى المنطقة، لا سيما وأن هذا «الدور» غير مهدد بأي تهديد جدي هذه المرة، خصوصاً إذا ما تم الانسحاب الإسرائيلي من لبنان واستردت الدولة هيبتها في ظل رغبة واسعة وشعبية بوجوب قيام حكم مركزي قوي. وبذلك، تستطيع الولايات المتحدة الأميركية، أن تمسك بخناق المنطقة العربية بيدين واحدة «عسكرية» ممثلة في إسرائيل، وأخرى «اقتصادية» ممثلة في لبنان؛ أو بالأحرى هكذا تريد له أن يصير ويكون. وإذا كان لهذا الأمر أن يتحقق، فلا بد من استعادة لبنان لجنوبه وبقاعه والشمال، لتستعيد «الدورة الاقتصادية» التقليدية حياتها من جديد، إذ بدون هذه «الأطراف» التي لا تخضع «للشرعية اللبنانية» يصعب على «المركز» أن يعيش ويؤدي دوره المنشود. ولا تزال الأنباء تتزايد حول تهافت رجال الاعمال الأميركيين وممثلي الشركات الأجنبية على المجيء إلى لبنان لدراسة إمكانيات العمل والتثمير فيه مجدداً، برغم ظروف الاحتلال الواقع على أرضه، وظلال الحرب الاهلية التي لا تزال تخيم في مناطقه. وآخر هذه الانباء، ما أشارت إليه مجلة «المجلة» (في عددها رقم (١٥٠) ص ١٢)، من أن إدارة ريغان قد نصحت الشركات الأميركية بإرسال بعثات إلى لبنان لدرس إمكانات العمل والاستثمار والتجارة في هذا البلد. وأن ذلك قد جاء في وثيقة أميركية رسمية أرسلت نسخ منها إلى سفارات الولايات المتحدة الأميركية في عدة عواصم شرق أوسطية، وحصلت المجلة على إحداها. ومفاد الوثيقة أن فرص الاستقرار السياسي قد تحسنت في لبنان، وأن من السهل قيام عمليات مشتركة بين الشركات اللبنانية والأميركية في هذا البلد. كذلك، جاء في الوثيقة، التي تعتبر الأولى من نوعها منذ سنوات كما تقول المجلة، إن السفارة الأميركية في بيروت تعتبر أن إمكانات العمل للقطاع الخاص في لبنان هي ممتازة الآن.

وبغض النظر عن صحة الوثيقة أو عدمها، فإن الخبر يجيء وسط مجموعة من الإشارات الإعلامية والسياسية التي تصب في المنحى نفسه وتؤشر إليه، وكلها تؤكد الاهتمام الأميركي بالدور الاقتصادي اللبناني المأمول قيامه. إلا أن هذا التطلع الأميركي الذي تدعمه الإدارة الحالية، بغية استعادة لبنان لموقعه الاقتصادي «الحيوي» مشروط بجملة ظروف سياسية موضوعية تلعب إسرائيل ولبنان والدول العربية دوراً مؤثراً فيها، ولا بد من تحققها على الأرض، لكي يكتمل هذا التطلع الاميركي

«الاقتصادي النظرة» إلى لبنان. فإذا ما حالت الظروف دون تحققه، وقد تحول، فإن البدائل السياسية المناقضة لهذا النزوع وذاك التطلع، تكون جاهزة للتطبيق من ضمن «براغماتية» السياسة الاميركية، كما أشرنا من قبل.

وبرغم ذلك كله، فإن ما ذكر ليس إلا الجانب الاقتصادي من الاهتمام الأميركي، وهو ضئيل الأثر إذا ما قيس بالاهتمام السياسي الأميركي. فلبنان اليوم، لا يستقبل الولايات المتحدة الأميركية بالترحاب من قبل الجانب الرسمي وحسب، بل ومن قبل الجانب الشعبي والجماهيري. «فالمزاج الجماهيري» الذي أنهكته سنوات الحرب الأهلية المنصرمة، لالف سبب وسبب، يستقبل أميركا بالترحاب (في غالبيته الساحقة) هو أيضاً. بعدما كان طوال سنوات وسنوات ينظر إليها على أنها العدو الأول، وينظم المظاهرات والتحركات ضدها وضد مصالحها. و «المارينز» الاميركي هو «المخلّص» اليوم عام ١٩٨٢ وما يلحقه، بعدما كان «الجلاد» عام ١٩٥٨. وهذه الصورة مرشحة للمزيد من اللمعان والبريق في «المزاج الجماهيري»، إذا ما استطاعت الولايات المتحدة الأميركية أن تضغط على إسرائيل من أجل تحقيق انسحابها، مع ما يرده ذلك من آثار ونتائج على سياسة لبنان الرسمية.

واذا ما فشلت الولايات المتحدة الأميركية في الضغط على إسرائيل، فإن «سمعتها» الجديدة، ستكون عرضة للانهيار والزوال، ولن يمنع شيء على الاطلاق عودة موجة العداء لها من الارتفاع مجدداً. كما أن ما يمكن أن تكسبه «جماهيرياً» و «رسمياً» إذا ما أعادت الجنوب والبقاع والشمال إلى لبنان، معرضة لأن تخسره حتى في بيروت إذا فشل الرهان عليها. ولم يكن يوماً لبنان «الرسمي» و «الشعبي» معها طوال تاريخه، كما هو الآن، ولن يكون كذلك مستقبلاً أو يستمر إذا فشل «الدور الأميركي» في تحقيق الآمال المعقودة عليه.

وتربح الولايات المتحدة الأميركية الشيء الكثير من وراء هذا التأييد السياسي عربياً ودولياً مما سيجيء ذكره، لكنها تربح في لبنان استعداداً منذ الآن ــ رسمياً وشعبياً ــ لكي تكون صاحبة النفوذ الأول فيه سياسياً واقتصادياً، ودونما حرج بل إن ما لم يخطر في الحسبان، أصبح وارداً في حسابات الأنباء الإعلامية، من أن مركز المراقبة القائم على جبل الباروك والذي تصر إسرائيل على عدم التخلي عنه، يمكن أن يصبح بيد الولايات المتحدة الأميركية وتحت إشرافها، هو محطتي الإنذار المبكر الأخريين التي أنشأتهما إسرائيل في الجنوب. وبالطبع فإن مثل هذا الإشراف الأميركي سيعني ــ إذا ما كرس بمعاهدة أو باتفاق أمني أو ما شابه ــ وجوداً عسكرياً دائماً، يكون إحدى قواعد قوات الانتشار السريع في المنطقة، كما سيعني أن التصور الاستراتيجي الأميركي للمواجهة مع الاتحاد السوفياتي، أصبح في أحد أطرافه العسكرية يمر «بوجود» قائم في لبنان نفسه. وبالطبع، فإن هذا «الوجود» الأميركي سيكون أجدى وأنفع للولايات المتحدة، عندما يكون قائماً في دولة «لبنان الكبير» بحدودها المعترف بها دولياً، بدلاً من أن يكون جزءاً من دولة «لبنان الصغير» المفتتة والمجزأة، هذا إذا قام أصلاً.

الدوافع العربية للموقف الأميركي

لا ينطلق «الدور الأميركي» في لبنان من بواعث لبنانية وحسب، بل تدفعه ولا ريب دوافع سياسته في المنطقة العربية، وتنازعه النفوذ مع الاتحاد السوفياتي فيها. ومن الواضح أنه في هذا المجال بالتحديد تكاد المنطقة العربية بكاملها، تتحول إلى «بحيرة» أميركية، لولا بعض الاستثناءات هنا أو هناك، وبهذا الشكل أو ذاك، دون مساس بالجوهر.

وليس يجدي الحديث عن الأسباب التي قادت إلى ذلك ــ ولا هذا مجاله ــ بقدر ما يؤشر ذلك إلى أن الأنظمة العربية إجمالاً تقريباً، تنتظر من الولايات المتحدة الأميركية أن تظهر «حسن نيتها» عربياً فتضغط على إسرائيل من أجل القبول بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة بعد عام ١٩٦٧. و «مشروع السلام العربي» و «مبادرة ريغان» يصبان في هذا الاتجاه بالتأكيد.

ولا شك أن نجاح الإدارة الأميركية في إخراج إسرائيل من لبنان دون تنازلات كبيرة تذكر من جانبه، ستدعم وجهة نظر المراهنين على أميركا وقدرتها على تحقيق السلام، كما ستزيد من ثقتهم بإمكانية تحقيق حل سلمي للصراع العربي ــ الإسرائيلي في المنطقة، وتثبّت إلى عقود قادمة «الدور الأميركي»، وبلا منازع يذكر. وعلى النقيض من ذلك، فإن الفشل الأميركي في إخراج الاحتلال الإسرائيلي من لبنان «بالشروط العربية والأميركية» سيؤدي بسرعة إلى فقدان الثقة بها من قبل الدول العربية التي وضعت أوراقها في «سلتها» السياسية والعسكرية والاقتصادية، كما ستجعل شعوب هذه الدول عرضة لتأثير التيارات السياسية والدينية المعادية جذرياً للسياسة الأميركية، مع ما يولده ذلك من نتائج رسمية وشعبية.

ولقد أصبح معلوماً أن هناك الكثير من «نقاط الاتفاق» «الإيجابية» بين مشروع السلام العربي الصادر عن قمة فاس وبين مبادرة ريغان، كما يراها أصحاب هذه التصريحات، وأن الكثير من الآمال يعقد على هذه «المبادرة». وبغض النظر عن دقة هذا التحليل المتفائل أو عدمها، فإن ما لا ريب فيه هو أن سلاماً منفرداً بين بيروت وتل أبيب، أو ما يشابهه محتوى ومضموناً وإن خرج عليه شكلاً وظاهراً، من شأنه أن يعطل المشروع العربي والمبادرة الأميركية لصالح وجهة النظر الإسرائيلية بقيادة فريق بيغن ــ شارون ــ شامير الرافضة لمبدأ الانسحاب من أراضي الضفة الغربية والقطاع والمعارضة لأي حق بتقرير المصير للشعب الفلسطيني فيهما، باستثناء مبدأ الحكم الذاتي، المرفوض فلسطينياً وعربياً. ذلك أن مثل هذا «السلام» مع لبنان، سيقوي مواقع إسرائيل التفاوضية مستقبلاً مع أي طرف عربي، وسيعمل على تكريس مبدأ الاستفراد الإسرائيلي بكل بلد على حدة، ويجعل من إسرائيل في المنطقة القوة الإقليمية الأقوى على فرض كلمتها وسياستها، حتى بإزاء الدول الكبرى ــ وبينها الولايات المتحدة الأميركية.

وإذا لم ينجح الضغط الأميركي في تحقيق الانسحاب الإسرائيلي، من لبنان، فيصبح الأخير ألعوبة البلد المحتل الذي تستطيع إسرائيل أن تهدد به أي بلد عربي آخر، وترهن مصيره إلى النتائج نفسها، وسيخفق «الإغراء» الأميركي للملك حسين

والفلسطينيين والعرب أجمعين بدخول باب المفاوضات المباشرة مع إسرائيل على حل عادل للمشكلة الفلسطينية وللصراع العربي الإسرائيلي، تزعم مبادرة ريغان أنه أصبح قاب قوسين أو أدنى، وأنه الفرصة الوحيدة الباقية والممكنة. وكيف لا يخفق «الإغراء» الأميركي إذا كان حتى الآن قد عجز عن إيقاف بناء المستوطنات في الضفة، ولم يسبق أن فعل شيئاً جدياً لمنع ضم الجولان وتوحيد إسرائيل لمدينة القدس وجعلها عاصمة أبدية لإسرائيل. وكيف لا يعجز هذا «الإغراء» عن استدراج آخرين، طالما أن الإدارة الأميركية الحالية قد خرجت عاجزة ومهزومة في معركتها مع إسرائيل داخل أروقة الكونغرس الأميركي بصدد تخفيض مقدار المساعدة الأميركية، فكانت النتيجة أن وافق مجلسا الشيوخ والنواب على هذه المساعدة وخلافاً لما ظهر (شكلياً على الأقل) من ضغط للإدارة الحالية لمنع إقرار ذلك.

ولذا، لا عجب إذا ما رأينا التأكيد الأميركي على ضرورة الانسحاب الإسرائيلي من لبنان، يتجلى اهتماماً شخصياً من قبل الرئيس الأميركي ريغان، يبثه مندوبه الخاص فيليب حبيب ويطلب إليه أن يعمل على تحقيقه بأسرع ما يمكن. ولا يعود المرء مندهشاً من الحرارة التي تستقبل بها جولة وزير الخارجية اللبناني وزيارته إلى الولايات المتحدة الأميركية إذا ما عرف أن الدول الكبرى تتصرف بمنطق المصالح لا بمنطق العواطف. كما يصبح من المفهوم أن ترفض واشنطن ادعاءات إسرائيل بأن التخلي عن الضفة الغربية يعرض أمنها للخطر وهي ادعاءات يرددها العديد من المسؤولين الإسرائيليين وبينهم رئيس الأركان الجنرال رفول إيتان نفسه اليوم.

الدوافع الداخلية للموقف الأميركي

ويبقى للموقف الأميركي دوافعه الداخلية الخاصة به. فالاقتصاد الأميركي ما زال يعاني الكساد والتضخم، وظاهرة البطالة لا تزال متفشية. وتشير الأنباء إلى أن الأموال السعودية تستطيع أن تلعب دوراً مهماً في إنعاش الاقتصاد الأميركي، وهو ما كان موضوع نقاش من قبل وفد أميركي مع المسؤولين السعوديين في الأسابيع الأخيرة. والانتخابات الأميركية ستبدأ في أواخر الربيع المقبل، وسيكون الرئيس رونالد ريغان أحد روادها كما تشير الأنباء. وهو لن يستطيع خوض غمارها، إلا إذا تسلّح بنجاح ما في معركة المفاوضات الإسرائيلية ــ اللبنانية، لا سيما إذا ما برز في خاتمة المطاف على أنه كان عرّابها.

وعلى العكس من ذلك، فإن فشل هذه المفاوضات سيدخل ريغان حلبة المرشحين ضعيف القوى ــ وإن لم تلغِ حظه بالنجاح ــ بعد أن فقد نجاحاً في السياسة الخارجية، يأمل أن يعوّض به فشله المستمر في السياسة الداخلية، لجهة حفز الاقتصاد الأميركي المريض وتنشيطه وإلغاء المساعدات الحكومية الاجتماعية والإنفاق الهائل على البرنامج التسلّحي وهو ما يعارضه الكونغرس، ناهيك عن اضطراره إلى الكثير من التراجع في سياسته الخارجية المواجهة للاتحاد السوفياتي وبينها الحظر على الشركات الأميركية (والأوروبية الفروع) التي تمد الاتحاد السوفياتي بالمعدات اللازمة لإنشاء خط أنابيب الغاز المشهورة قصته دولياً.

ولان إسرائيل تعرف أوالية عمل النظام الأميركي جيداً، وكيفية صدور القرار فيه، فقد خاضت معركتها في عقر الدار الأميركية، بعدما عبّأت الرأي العام الداخلي فيها بالاحتجاج على التدخلات الأميركية في سياستها الداخلية كسبيل من سبل الدفاع ضد المعارضة العمالية الإسرائيلية السائرة في ركاب مبادرة ريغان. وظهرت ملامح هذه المواجهة في مسألة الحصول على زيادة من برنامج المساعدات الأميركية لإسرائيل عن عام ١٩٨٣، التي خاضتها ضد الإدارة الأميركية الحالية وربحتها في الكونغرس، كما أسلفنا من قبل. كذلك برزت بالترافق مع ذلك حملة مركزة من قبل المؤيدين لاسرائيل ضد إدارة الرئيس ريغان عموماً وضد مبعوثه إلى الشرق الأوسط، السيد فيليب حبيب، خصوصاً. وصدرت انتقادات تتهمه بالتدخل في قضية المساعدات ضد مصلحة إسرائيل، وهو ما ينفي عنه صفة الحياد اللازمة للعب دور الوسيط بين إسرائيل ولبنان وجيرانها من العرب. وكان الهدف من ذلك إضعاف الثقة بحبيب وإشاعة جو من التشكيك حول مصداقية دوره وقدرته على الاستمرار فيه، مع ما كان سيرافق ذلك من تأخير وإعاقة للمفاوضات، لو سارت الرياح وفق ما تشتهي السفن الإسرائيلية. كذلك لم ينجُ وزير الخارجية الأميركية جورج شولتز من هذه الحملة بسبب توجيهه الانتقادات المباشرة إلى إسرائيل على سياسة الاستمرار في بناء المستوطنات الجديدة التي لا تزال تتبعها في الضفة وبالنسبة إلى موضوع الحرية الاكاديمية في الاراضي المحتلة وآراء الأساتذة في جامعاتها، إضافة إلى موقفه المؤيد عموماً لوجهة النظر اللبنانية بشأن المحادثات مع إسرائيل.

وبإزاء هذه الحملة الإسرائيلية خاضت الإدارة الأميركية في دفاع ضدها، أكدت من خلاله مجدداً وعلى لسان مسؤولين ورسميين تمسكها بسياستها في الشرق الأوسط ولبنان واعتبارها السياسة الإسرائيلية التوسعية مضرة بمصالح الولايات المتحدة الأميركية في المنطقة. وكان من بين آخر هذه التصريحات ما أكده الرئيس ريغان مجدداً من أن الولايات المتحدة الأميركية ستعتبر إسرائيل محتلة إن لم تخرج من لبنان، في الوقت الذي أكد فيه رفضه لسياسة الاستيطان وجدد الحديث عن ضرورة مناقشة وضع القدس دولياً، بما يؤكد مضمون مبادرته الآنفة الذكر. وبنتيجة هذا الضغط المستمر أتت إسرائيل إلى طاولة المفاوضات، آملة أن تعيقها إلى أكبر مدى زمني ممكن، بحيث لا تخرج بنتائج جدية قبل أواخر الربيع، حيث تغرق الإدارة الأميركية الحالية في همومها الداخلية، ويخفت وهيج سعيها إلى تحقيق تسوية سلمية في الشرق الأوسط من خلال ضم الملك حسين والفلسطينيين إلى المفاوضات، ويخفق الضغط الاميركي في إنجاز أهدافه إسرائيلياً.

النتائج المحتملة لمعركة المفاوضات

إذا جاز التكهن منذ اليوم بالنتائج المحتملة لمعركة المفاوضات الدائرة، فإن صورتها تظهر — في ضوء ما سلف ذكره — تعقيدات شكلية وخلافات ثانوية هدفها صرف الأنظار عن الجوهري في المفاوضات، ألا وهو خروج الاحتلال الإسرائيلي من بنان، دون قيد أو شرط. وبالطبع، فإن المدى الزمني يبدو طويلاً نسبياً بالقياس إلى

الوعود الأميركية التي كانت تحدد مواعيد للانسحاب قبل عيد الاستقلال اللبناني في ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر)، ووعود فيليب حبيب التي اعتذر عنها، بتحقيق انسحاب إسرائيل قبل نهاية العام ١٩٨٢، كهدية رأس السنة.

ومن الواضح أنه خلال هذه المفاوضات ستمارس ضغوط متبادلة بين الأطراف الثلاثة الإسرائيلية والاميركية بالأساس واللبنانية تالياً، وسيكون لبنان معرضاً لمزيد من الانفجارات الأمنية وسياسة شق الصفوف إعلامياً وسياسياً وعلى الأرض، بهدف خلخلة وضعية المفاوض اللبناني وإرباكه وتفتيت وحدة موقفه التفاوضي، في الوقت الذي تتعرض فيه الحكومة الإسرائيلية إلى مزيد من الضغوط الداخلية من قبل المعارضة، وتشتد الحملة على الإدارة الأميركية الحالية في داخل الولايات المتحدة الاميركية وخارجها عبر أشكال متعددة، بعدما رفعت قضية الانسحاب من لبنان إلى مستوى الالتزام الشخصي للرئيس ريغان، الذي تتجسد فيه سمعته وهيبته ومصداقية كلمته، بل ومصيره السياسي في حملة الانتخابات القادمة.

كذلك، ستشتد الدعوات إلى ضم الضفة الغربية من قبل المسؤولين الإسرائيليين وأولئك المقربين من مناحيم بيغن، في الوقت الذي تتابع فيه سياسة الاستيطان وقمع التحرك الفلسطيني الداخلي، في محاولة لمقايضة ضم الضفة بالانسحاب الإسرائيلي، كما تمت مقايضة إتمام الانسحاب الإسرائيلي من سيناء في شهر نيسان (إبريل) المنصرم، باحتلال لبنان والاعتداء عليه في شهر حزيران (يونيو) من العام ١٩٨٢ نفسه. ومن المحتمل أن يصبح خطر ضم الضفة جدياً فعلاً وليس مجرد تهديد، كلما اقتربت المفاوضات من نهايتها، وخصوصاً إذا ما خف الضغط الاميركي على إسرائيل، بسبب الانشغال بالانتخابات وحملات التحضير لها، في ظل الانقسام العربي المعهود.

وبرغم لهجة التشاؤم التي تعتري أحاديث المراقبين السياسيين وبينهم وليم كوانت عضو مجلس الأمن القومي الأميركي السابق وعضو معهد بروكينغز حالياً، وكذلك السفير الأميركي والمبعوث الخاص إلى لبنان دين براون وآخرون أجانب ومحليون، حول صعوبة تحقيق المفاوضات لنتائج فعلية تذكر، إلا أن احتمال انسحاب جزئي إلى حدود الدامور أو نهر الأولي شمالي مدينة صيدا، هو أمر ممكن جداً، يكون تعويضاً للرئيس الأميركي عن الانسحاب الشامل الذي التزم به شخصياً، وحداً أدنى للدخول في مرحلة الانتخابات. ومثل هذا الانسحاب، وإن لم ترغب فيه إسرائيل بغير ثمن باهظ، إلا أنه لا يفقدها ورقتها الرئيسية المتمثلة في بقاء الجنوب تحت سلطتها وبقاء السيادة اللبنانية غير ناجزة على كامل أراضيها.

وفي كل حال، يجمع المراقبون بدون استثناء على أن فترة الأشهر الستة القادمة ستكون حاسمة ومصيرية، لا في عمر لبنان وحسب، بل في عمر الصراع العربي ــ الإسرائيلي كذلك. فإما تنجح إعادة إحياء لبنان بفصل أزمته عن ارتباطها المباشر بالقضية الفلسطينية، وإما يعود هذا الارتباط إلى سابق عهده، في ظل احتلال إسرائيل يعمل تمزيقاً ونهشاً في الجسد اللبناني وتقسيماً وتفتيتاً لاجزائه. وخلال هذه المدة، ستتبين حقيقة الضغوطات الأميركية على إسرائيل وقدرتها الفعلية على السير بمبادرة الرئيس الاميركي ريغان قدماً، والحجم الذي أصبحت تمتلكه إسرائيل في تقرير

شؤون المنطقة، برغم السعي الأميركي الدائم والمعتاد إلى تجيير حركة جميع اللاعبين وكافة الأدوار، وجعلها تصب في مجرى سياسته دوماً.

وكائناً ما سيكون الأمر، فإن لبنان واقع في مصيدة الاحتلال الإسرائيلي، ويصعب أن يخرج منها بدون أضرار بالغة أصبحت منظورة ولا تحتاج إلى إسهاب، واسرائيل يزداد ثقلها الكمي والنوعي في ساحة الشرق الأوسط يوماً بعد يوم، حتى لتبدو وكأنها سيدة الساحة بلا منازع، في ظل العجز العربي عن تحقيق أدنى شروط التوازن المفقود.

فلسطين في الذاكرة العربية
بين مشروعي القتل والاحياء

أحمد شاهين

لم يبتعد كثيراً ذلك اليوم الذي توجه فيه مواطنون عرب من كافة الأقطار العربية التي كانت قد خلصت من الاستعمار، في حينه، إلى فلسطين للدفاع عنها، وتحريرها من الاستعمارين البريطاني والصهيوني. فأبناء المشرق العربي انخرطوا في قوات جيش الإنقاذ، وأبناء مصر قاتلوا في قوات كتائب الجهاد التي شكلت جوالة الاخوان المسلمين أساسها. أما أبناء فلسطين فقاتلوا في قوات الجهاد المقدس. وكانت قضية فلسطين، بحق، قضية العرب.

مقابل تلك القوات، آنفة الذكر، دخلت القوات الرسمية العربية فلسطين، على شكل جيوش، بعد انسحاب بريطانيا في أيار (مايو) ١٩٤٨ من فلسطين «لتحريرها» من الصهيونيين. فمن الشمال دخلت القوات السورية، ومن الشرق القوات العراقية والأردنية، ومن الجنوب القوات المصرية.

وقد سبقت القوات الشعبية القوات الرسمية إلى القتال، وخاضت معاركها بدءاً من عام ١٩٤٧؛ ومن نافل القول أن القوات الرسمية، بعد أن دخلت فلسطين، ضايقت القوات الشعبية وعملت على إخضاعها «لنظام قتالها»، أو بالاصح، لمنعها من القتال إلا في الإطار الذي كانت القوات الرسمية قد حددته لنفسها، وفق الترتيب السياسي الذي دخلت فلسطين على أساسه، حسبما اتضح فيما بعد.

ويلحظ المراقب لتطورات القضية الفلسطينية، منذ ذلك الحين حتى اليوم، أن لهذه القضية رؤيتين، رسمية وشعبية. فالمواطن الذي لم يعتد على ظاهرة الحدود بين الدساكر العربية، كانت قضية فلسطين بالنسبة إليه قضية تعنيه، كما يعنيه بيته أو قريته؛ أما الحكومات التي قامت في الإطار الذي حدده لها الاستعمار في مراسيم منحها الاستقلال، جغرافياً وسياسياً، فقد نظرت لها باعتبارها وسيلة يمكن توظيفها فيما هو لمصلحة تلك الحكومات التي سعت، على تنوع شعاراتها ومشاربها، إلى تثبيت الكيانات التي قامت.

ولم تكن الزعامات الفلسطينية غائبة عن التوجه الرسمي العربي، بل حاولت محاكاته، عندما أعلنت عن تشكيل حكومة عموم فلسطين. واختلفت الزعامات العربية، في حينه، حول شرعية تلك الحكومة. ففي حين دعمتها مصر، عارضها الأردن وأعلن عن ضم الضفة الغربية إليه. وعندما «تضامن» العرب لمواجهة العدو المشترك، اسرائيل، طويت قضية حكومة عموم فلسطين، وأصبحت مكتباً ـ رمزاً في القاهرة، دون أي فعالية أو حضور، وصار التمثيل الفلسطيني في جامعة الدول العربية له صفة المراقب فقط، باعتبار أن نظام الجامعة يفترض تمثيل الدول المستقلة، وفلسطين ليست كذلك.

شيء من التاريخ للذكرى

تأسيساً على ما تقدم، شهدت سنوات الخمسينات نهوض حركات سياسية جديدة حملت لواء القومية العربية وربطته بتحرير فلسطين. والملاحظة الأساسية في تلك الفترة، هو أن الفلسطينيين كانوا الأنشط بين المجموعات التي انتظمت في تلك الحركات.

لكن دورة تثبيت الكيانات العربية اقتضت السير في منحى مختلف عما أرادته الجماهير العربية، وكان لزاماً على السلطات التي حكمت في تلك الكيانات، أن تعمل بما يخدم ثبات تلك الكيانات، حتى لو تناقض ذلك مع الشعارات التي جاءت بتلك الجهات إلى الحكم.

وكانت تجربة الوحدة بين مصر وسوريا في ١٩٥٨، وإجهاضها في ١٩٦١، بغض النظر عن العوامل التي ساهمت في إجهاضها، التجربة اليتيمة المعبرة عن ذاك التوجه القومي العربي. فبقدر ما بدا، مع إعلان الوحدة، اقتراب موعد تحرير فلسطين في أعين الجماهير العربية، ومنها الفلسطينية خصوصاً، بقدر ما صار هذا الأمل بعيداً، مع انفراط عقد تلك الوحدة. ولم يضف شيئاً وصول تيارات قومية إلى سدة السلطة في أكثر من قطر عربي. فقد بدا من محادثات الوحدة في العام ١٩٦٣، أن هذا الأمل أتأى من حدود التصور، وأن مصالح أخرى قد ترسخت في كل كيان عربي تتنافر مع الطموحات الوحدوية. وكان لا بد من أن يمر وقت كي يتأكد للجماهير مدى دور هذه المصالح، بل ان هذه الجماهير مع الوقت صارت لها مصالحها المؤطرة في تلك الكيانات، فصاغت حياتها وأحلامها في حدود ذلك. وكانت سنة ١٩٧٠ سنة الانعطاف الكبير في المنطقة العربية.

في ضوء فشل محادثات الوحدة الثلاثية في ١٩٦٣، ومع اشتداد الصراع بين مصر والسعودية في اليمن، ومع إعلان إسرائيل عن العمل لتحويل روافد نهر الأردن، تداعت الدول العربية، بدعوة من عبد الناصر، للاجتماع، وعقدت مؤتمرين، الأول في بداية عام ١٩٦٤، والثاني في نهايته، وأكدت ميثاق التضامن العربي فيما بينها. بالمقابل طالب المؤتمرون العرب أن يتولى الفلسطينيون أمر تحرير أراضيهم، وكلف المرحوم أحمد الشقيري، مندوب فلسطين في الجامعة العربية، ببحث هذا الأمر مع الفلسطينيين، فكان مؤتمر القدس الذي أعلن فيه عن تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية. وكان ممكناً

أن يكون مصير المنظمة مشابهاً لمصير حكومة عموم فلسطين، حيث اختلفت الدول العربية فيما بينها على شرعية المنظمة. لكن حدثاً ظهر مع بداية ١٩٦٥، وهو إعلان منظمة فلسطينية عن وجودها بعملية مسلحة في الأراضي المحتلة، فاتحة بذلك مدخلاً جديداً في سور الصراع العربي ـ الإسرائيلي.

لو لم تنهزم الحكومات العربية في ١٩٦٧، لاختلف الوضع، لكنها انهزمت، ولسنا في معرض تحديد أسباب الهزيمة. وهزيمتها تلك دفعتها إلى تبني شعارات من حمل السلاح من الفلسطينيين (حرب التحرير الشعبية)، وكثرت التنظيمات الفلسطينية المسلحة التي تعبر عن هذا الاتجاه السياسي، أو ذاك، أو عن هذه الدولة العربية أو تلك. وشكلت ظاهرة الكفاح المسلح رداً جماهيرياً على هزيمة الأنظمة، فبدأت الجماهير العربية تنظر إلى المقاومة الفلسطينية باعتبارها شيئاً مقدساً، وصار الفدائي ببذته المرقطة نبياً. والتحق الكثير من المواطنين العرب، خاصة المثقفين منهم، بصفوف المقاومة الفلسطينية في الأردن، وكان لمعركة الكرامة في ١٩٦٨ وهجها، وتأثيرها.

استطاعت الأنظمة بعد أكثر من سنة على الهزيمة من امتصاص الوضع، لكنها وجدت نفسها في مواجهة ظاهرة شعبية بدأ يصلب عودها، والخلافات بينها وبين الإدارة السياسية للفلسطينيين التي رعتها الأنظمة العربية بدأت تتجه نحو الحسم لصالحها، بل حسم لصالحها في ١٩٦٨ بإبعاد الشقيري عن رأس المنظمة، وحلول آخر محله لفترة قصيرة، استلم بعدها زمام المنظمة رجل من أوساط دعاة حمل السلاح، زعيم حركة فتح، ياسر عرفات. وبدأ بذلك سباق الماراتون الطويل بين عرفات والحكام العرب، بين استقلال القرار الفلسطيني، وبين العاملين على تطويعه لصالح هذا النظام أو ذاك. فكانت معارك لبنان بين المقاومة والسلطة اللبنانية في ١٩٦٩ التي انتهت إلى المصالحة بإشراف الأنظمة، وترتيب نشاط المقاومة بما يعني عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية (اتفاقية القاهرة). وكان ذلك الاتفاق بداية فك الارتباط بين المقاومة والجماهير العربية، حيث بدأت الأنظمة بعد ذلك ترتب تعاملها مع المقاومة كنظام، مثلها مثله. وكان عدم التمكن من القضاء عليها في الأردن في عام ١٩٧٠ بداية لمرحلة جديدة، سواء بالنسبة لمنظمة التحرير الفلسطينية، أو للأنظمة العربية، وحتى للجماهير.

كان يجب أن تعطي دروس ١٩٧٠ توجهاً مغايراً لما حصل بعد ذلك التاريخ، وذلك من منطق التحليل القائل بوحدة المصير العربي المشترك، وأولوية القضية الفلسطينية على ما عداها، عربياً. لكن ما حصل جاء مختلفاً، وقد يكون هذا منطق التاريخ، وهو صواب لأنه يتحرك وفق عناصره وحركته الداخلية، لا وفق تصورات زيد أو عمرو، أو أحلام أي كان.

وبموت عبد الناصر في أيلول ١٩٧٠، حيث كان رمزاً توحيدياً، ولسنا في مجال مناقشة واقعية ذلك، مات على ما يبدو ذلك الوهج الوحدوي الذي شهدته سنوات الخمسينات وأواسط الستينات، حيث كانت التظاهرات تعم الشوارع العربية، لأي حدث يلم بأي قطر عربي. كما أن الأنظمة التي تكرست بعد ذلك التاريخ اهتمت بتنمية أقطارها، وتوفير «الاستقرار الداخلي فيها»، وقامت فيما بينها أشكال من التعاون بما يخدم مصالحها كأقطار، وانتهت بذلك فترة التصارع العربي بين ما عرف بالاتجاهات

الرجعية، والاتجاهات التقدمية، وصار شعار التضامن العربي راية للجميع، تعزز في حرب ١٩٧٣، التي فتحت الباب على مصراعيه لمشروع التسوية السلمية مع إسرائيل، تحت شعار «السلام العادل والدائم».

وقد تميزت هذه الحقبة، حقبة ما بعد ١٩٧٠، بسيادة النمط الديكتاتوري في أرجاء الوطن العربي. وقد عبر السادات مرة في خطاب له حول أحداث السودان في تموز ١٩٧١ عن ذلك بالقول «ان الاتحاد الثلاثي ولد وله أنياب». وأشار بذلك إلى الدور الذي موريس لإنهاء حركة هاشم العطا في السودان آنذاك ضد جعفر النميري، وبالطبع كان القمع سمة تلك الحقبة، حيث انعدمت فرص السماح لأي رأي بالظهور سوى رأي الحاكم، وعدم السماح لأي تنظيم سياسي بالنشاط سوى نشاط حزب الحاكم.

وترافق القمع مع وفرة نقدية، أمنتها أموال النفط التي بدأت تتدفق على الدول الشقيقة على شكل إعانات ومساعدات، بعضها تحت شعار التنمية، وبعضها الآخر تحت شعار دعم الصمود، وما شابه ذلك.

وأسهم كل من القمع والوفرة النقدية في الوطن العربي، في دفع المواطن العربي عن الاهتمام بالقضايا السياسية ــ الوطنية، وتأطرت شخصيته في إطار البحث عن حل لهمومه الشخصية، أي تحسين ظروف حياته المعيشية، كما تأطر جغرافياً في حدود شخصيته القطرية التي كثرت القوانين التي تحددها، وتمنعها من التطلع خارج الدائرة القطرية.

في هذا الوضع، ظلت الثورة الفلسطينية التشاز، وظل لبنان خروجاً على القاعدة. فكان موئلاً للثورة الفلسطينية، وكان بوجودها، ملجأ للعديد من الشباب العرب الهاربين من أنظمتهم والمحتجين عليها. لكنهم لم يشكلوا الحالة التي تشكل رداً على هذا الواقع العربي، فعاشوا في كنف الثورة لاجئين بين لاجئين. بل إن الكثير من النخب في الوطن العربي بدأت تجد في التعاون مع الثورة الفلسطينية خلاصاً وجدانياً لها، حيث لم تستطع تلك النخب لعب دورها في ساحاتها الأساسية. وللنخبة في العالم الثالث ككل، والوطن العربي منه، دور أساسي في إنهاض وتحريك النشاط الجماهيري.

من الصراع العربي ــ الإسرائيلي إلى الصراع الإسرائيلي ــ الفلسطيني

شكلت التسويات الأولى التي بدأت على الجبهتين المصرية والسورية تباعاً مدخلاً للأمل بالوصول إلى تسويات دائمة؛ أعقبتها تسوية ١٩٧٥ على الجبهة المصرية والتي شكلت خلافاً بين سوريا ومصر، انتهى في ١٩٧٦ في قمة الرياض المصغرة، بعد تدخل سوريا في لبنان لوقف «الحرب الأهلية» التي كانت دائرة في حينه. وبدا بعد قمة الرياض المصغرة أن الوئام العربي قد عاد.

حدث في ١٩٧٧ أن صعد في إسرائيل للسلطة تكتل الليكود المتطرف في مسألة «أرض ــ اسرائيل» الكاملة، وبدا بصعوده أن أمر التسوية بات مؤجلاً. وهذا ما دفع الرئيس السادات إلى القيام بخطوة دراماتيكية عند زيارته للقدس في تشرين الثاني ١٩٧٧.

وفي آذار ١٩٧٨ شنت إسرائيل حربها الأولى ضد الفلسطينيين الذين يعاضدهم الوطنيون اللبنانيون فقط. ووقف العالم العربي، حكومات وجماهير، متفرجاً على ما يجري. ثم عادت إسرائيل في ١٩٨١ إلى شن حرب أخرى على شكل حرب مواقع، ولم يكن الحال في الوطن العربي بأفضل مما كان عليه في ١٩٧٨. ثم جاءت الجولة الثالثة في حزيران ١٩٨٢، وبدا، مع حدتها، أن العالم كله، والعالم العربي، قد اتفق على «إنهاء» منظمة التحرير الفلسطينية. ومن المفارقات العجيبة، أن يخرج مائة ألف متظاهر في إسرائيل احتجاجاً على شراسة إسرائيل ضد الفلسطينيين، ولا يخرج في كل طول هذا «التابوت العربي» وعرضه، أي محتج على ما كان يجري في بيروت آنذاك. بل إن جزءاً طويلاً من المفاوضات تناول مسألة استعداد الدول العربية لاستقبال المقاتلين الفلسطينيين الذين سيخرجون من بيروت، وكان لكل دولة ثمن تريد تقاضيه مقابل استقبال بعض الفلسطينيين، منه المادي ومنه السياسي.

إغلاق الدائرة

كيف حصل أن لم يخرج مواطن عربي للاحتجاج على ما تقوم به حكومته، وهو الذي كان يخرج لأي أمر، صغر أو كبر، في أي مكان من أرجاء العالم العربي؟

إن السيرورة الكيانية للأقطار العربية، التي بدأت مسارها مع التشكل الجيو-بوليتيكي، الذي بدأ يتأطر، مع انحسار الاستعمار القديم، في دول مستقلة ذات سيادة، تكرست أسسها الأولى عالمياً في قبول تلك الدول في إطار الأمم المتحدة كدول ذات سيادة، وتكرست أسسها عربياً في أساس تشكيل جامعة الدول العربية. وتطورت في مسار انفصالي، بالرغم من استمرار الإعلان عن غرضية الحالة، حتى أن الظواهر التي طرحت نفسها نقيضاً لتلك الانفصالية عجزت مع وصولها للسلطة في بعض الأقطار عن الخروج خارج الحالة، وترجمة البديل الذي كانت تدعو له عملياً (استلام البعث للسلطة في سوريا والعراق لم يسهم في إعادة الوحدة مع مصر، كما لم يسهم في توحيد القطرين اللذين كان يحكمهما بالرغم من وجود قيادة قومية واحدة للحزب).

كما تكرست السيرورة الانفصالية من خلال القوانين التي بدأت تسنها الأنظمة العربية في حدود حجمها الجغرافي ــ السياسي، بدءاً من قوانين الجنسية، وانتهاء بقوانين التنقل بين الأقطار العربية. ولم يكن الوضع التحتي أفضل من ذلك. فقد صار لكل قطر عربي خططه التنموية الخاصة به، وارتباطاته الخاصة به أيضاً في أسواق العالم، انطلاقاً من مصالحه، ودون النظر إلى ما يمكن أن يكون مشتركاً (قد يكون الفشل المزمن لمشروع إعادة تشغيل خطة سكة حديد الحجاز خير مثال). ورافق ذلك توجيه إعلامي، خجول في البداية، واضح وفج بعد استقرار الأنظمة، لتكريس هذا المسار ودفع السيرورة الانفصالية نحو التشكل النهائي لها، أي صيرورة تلك الأقطار دولاً، وقد تصبح في وقت لاحق أمماً، لا يجمعها جامع.

حتى أن الحركات السياسية التي ظهرت بعد ١٩٧٠، بالرغم من تناديها لتشكيل حركة عربية، بغض النظر عن أيديولوجيا كل حركة، ظلت مؤطرة في حدود أقطارها، ولم تنفع نواياها الطيبة، بالرغم من بعض المساعي، في تشكيل أي إطار عربي.

وهكذا مع نهاية عام ١٩٨٢، يمكن القول، بتحفظ، أن السيرورة التي بدأت في سنوات الأربعينات قد تأطرت صيرورة قطرية في المنطقة العربية كدول ما بقي جامعاً لها هو ارتباط مصالحها القطرية. وليس ما تدعيه من مصالح قومية، ولا أدل على ذلك من الموقف حيال القضية الفلسطينية.

فهل كانت الجماهير العربية مع هذا المسار؟ وإذا لم تكن معه، ماذا فعلت لتعطيله؟

ملاحظات قيد الدرس

إن المتتبع للأدب السياسي العربي، منذ بدأت التشكيلات السياسية المنظمة بالظهور، يلحظ أن ما من منشور سياسي أو بيان أو خطاب أو مقالة إلا وللجماهير فيها من الكلمات والأوصاف والمهام ما يفوق إمكانية الحصر. لكن المتتبع أيضاً لتلك البنى السياسية يلحظ أمرين:

١ ــ ان الجماهير كانت بالنسبة للنخبة السياسية التقليدية، التي صارعت الاستعمار، صوتاً انتخابياً تبحث عنه في معركة الانتخابات، وذلك حين كانت في الأقطار العربية بعض الديمقراطية.

٢ ــ إن الجماهير بالنسبة للنخب السياسية، التي انتظمت على أساس أيديولوجي، كانت كلمة تتردد في الأدب السياسي دون أن يصل الأمر إلى التفاعل بين تلك النخب والجماهير وإشراك الأخيرة في الصراع السياسي ــ الاجتماعي ــ الوطني.

وقد يذهب البعض في تعليله لذلك إلى القول أن الأمية سبب هذه الشرخ بين النخبة والجماهير، حيث ما زالت الأمية في الوطن العربي مع نهاية القرن العشرين تزيد عن الـ ٦٥٪ كمعدل وسطي عام. لكن هذا التعليل ساقط، إذا تناولنا دور النخبة في المجتمع من منظور مغاير للمنظور الذي رأت نفسها فيه.

في ضوء الملاحظة السابقة، تعاملت النخبة مع الجماهير من فوق. فتلك النخبة بدأت نشاطها السياسي من الأيديولوجيا وليس من الواقع، فكانت تعاليمها قرآناً لا إله له، وكانت ممارساتها لا يأتيها الباطل دون أن تكون أنبياء. ولم يجد بعض منها وسيلة لتحقيق أحلامه سوى اعتماد الانقلابية العسكرية، وعندما وصلت للسلطة، عبر هذه الوسيلة، لم تجد أسلوباً لاستمرارها سوى الديكتاتورية.

في ضوء ذلك، أي في ضوء الابعاد القسرى للجماهير عن المشاركة السياسية، يصبح من الخطل بمكان تحميلها مسؤولية انعدام ظهور موقف لها حيال ما جرى وما يجري بالنسبة للقضية الفلسطينية، وغيرها من القضايا، حيث يلاحظ أنها ممنوعة عن التعبير حتى عن قضاياها المباشرة اللصيقة بها والتي تطال حياتها اليومية، بدءاً من القمع، وانتهاء بالخبز، فكيف بإمكانية الفرصة للتعبير عن مواقف حيال قضايا قومية تعمل الأنظمة بكل ما تملكه من وسائل لإعدامها من الذاكرة الشعبية.

ثم إن ديناميكية صياغة الموقف الجماهيري، في غياب دور النخبة، أو شلله، يخضع لآلية مختلفة عن الآلية التي تركب النخبة فيها موقفها. فآلية الموقف الجماهيري تتركب خلال زمن طويل نسبياً يقتضي توفر قاسم مشترك عام لرد الفعل

الذي يتحول في لحظة ما إلى فعل عام ضد ما هو قائم. لذلك يصبح من الواضح مدلول انعدام الموقف الجماهيري العربي على ما حصل في لبنان خلال الحروب الاسرائيلية ــ الفلسطينية الثلاثة. وليس في هذا تبرير، إنما تقرير لواقع الحال في الوطن العربي. والدليل على ذلك الشذوذ اللبناني عن القاعدة العربية العامة، حيث توفرت في لبنان ديمقراطية نسبية أتاحت الفرصة لصياغة رأي عام قادر على التعبير عن نفسه.

تســـاؤلات

تأسيساً على كل ما تقدم، هل يمكن القول أن القضية الفلسطينية، بما هي قضية عربية، قد ماتت في ذاكرة الشعوب العربية؟

وهل يمكن الوصول إلى استنتاج أن الدائرة القطرية، بعد أن أغلقت كدولة، قد أغلقت أيضاً كشعب، وأصبحت وضعاً شعبياً عاماً في المنطقة العربية؟

إذا كان الأمر كذلك، فإن الوضع الفلسطيني المنتشر في الوطن العربي، سينغلق على نفسه «غيتو» يصارع ضد كل العرب، عدا عن صراعه ضد إسرائيل. لكن المتتبع للهمس الشعبي الذي يجري تداوله خلف الأبواب المغلقة يوحي بغير ذلك، خاصة بعد أن أثبت الفلسطينيون والوطنيون اللبنانيون في حربهم الأخيرة ضد إسرائيل، على قلة عددهم وعدتهم، في مواجهة العدد والعدة الاسرائيليين، إن هذا «البعبع» الإسرائيلي ليس ذلك الذي لا يمكن الوقوف في وجهه أو مواجهته. وأكدت تلك المواجهة أن الهزائم العربية أمام إسرائيل منذ ١٩٤٨ حتى الآن، هي هزائم كامنة في الذات العربية. وقد قال الوزير الإسرائيلي يعقوب مريدور في مقابلة معه «أن العرب كان بإمكانهم إنهاء إسرائيل عام ١٩٤٨ خلال ٤٨ ساعة، ولن أقول كيف».

فهل يمكن القفز فوق الواقع الذي استقر في هذا الوطن العربي؟

إذا انطلقنا من مقولة عدم السكون في الحياة، وأن تاريخ الشعوب لا يحدد بزمن معين، يمكن القول أن الوضع الراهن ليس أبدياً. فإذا كانت ظاهرة العمل الجماهيري الفلسطيني المسلح برزت في هذه «الحقبة الرديئة» من الزمن العربي، فذلك لا يعني أن بإمكان الأنظمة العربية احتواءها، وقبرها في مكاتب موزعة بين دمشق وتونس، كما حصل لحكومة عموم فلسطين. فحكومة عموم فلسطين كانت انفعال نخبة، رداً على فعل عربي رسمي. أما منظمة التحرير الفلسطينية، فقد جاءت ترجمة لإحساس جماهيري فلسطيني عام، رداً على خيبة أمل الانتظار الذي بدأ في عام ١٩٤٨، ورداً على الاتكال على الأنظمة العربية. لكن الأمر السلبي في وضع المنظمة هو أنها قبلت أن تندرج طوعاً كنظام بين تلك الأنظمة. قد لا يكون بالإمكان غير ما كان، لكن التجربة يجب أن تعلمنا العمل لتحقيق ما يجب أن يكون، وليس الرضوخ لما هو كائن. ولا يقع العبء في هذا المجال على منظمة التحرير أو على الفلسطينيين عموماً. فالمسؤولية شاملة، وأقلها مسؤولية الفلسطينيين عما حدث. فالجمع العربي هو المسؤول أولاً وأخيراً، ونخبه بكل تصنيفاتها، سلطة ومعارضة، هي المسؤولة عما آل إليه حال العرب، حيث تحولوا إلى مستجدي سلام مع إسرائيل، ولو بأي ثمن.

فإذا كان مشروع الأنظمة لتابيد سلطاتها القطرية يقتضي قتل كل ما هو قومي عربي عام في الذاكرة الشعبية، ومنها قضية فلسطين، فالمشروع البديل يجب أن ينطلق من النقيض. وهذا يعني العمل على دفع الهمس الجماهيري ليصبح دوياً وفعلاً يقوض حالة السكون والاستكانة، ويصيغ مشروعه الوطني الذي يعبر عنه.

العقيد أبو موسى:
ليت العرب، كل العرب،
أعطوا نصف ما أعطته بيروت

إعداد: سلوى العمد

□ العقيد أبو موسى، نائب مدير غرفة العمليات المركزية للقوات المشتركة، عضو المجلس العسكري الأعلى للثورة الفلسطينية، من سلوان ــ فلسطين، في العقد الخامس من العمر.

احتمالات الحرب كانت مرجّحة

لم تكن الحرب، عند اندلاعها، مفاجئة لي، فلقد كانت لدينا تقييمات وتقديرات عسكرية مبنية على معطيات الحركة السياسية العامة في المنطقة، والتي تعطي جميعها مؤشراً على أن شيئاً ما لا بد وأن يحصل على الاراضي اللبنانية، سيما وكلنا يدرك أن حلقة كامب ديفيد توقفت عند الصلح المنفرد بين مصر واسرائيل. وأما الحلقة الثانية فإنها ستمر، اذا كان لا بد من تمريرها، من لبنان، لعدة أسباب، من أهمها وجود الثورة وأداتها المسلحة الواقفة في وجه هذا التحرك السياسي المتآمر على القضية الفلسطينية. لهذا كان لا بد من شن حرب أو القيام بعمل عسكري ما ضدّ هذه القوّة [الثورة الفلسطينية] لتمرير الحلقة الثانية من كامب ديفيد. ولذا كنا نحن، في المجلس العسكري الأعلى، نتدارس باستمرار هذه الامكانية ونضع شتى الاحتمالات نصب أعيننا، مع محاولة ايجاد الحلول المناسبة لكل منها. ومن ضمن التوقعات التي كنا قد توصلنا اليها بنتائج التحليل، أن هناك احتمالين: الأول، وهو الأضعف، ويتلخص في أن تقوم اسرائيل بعملية داخل الأراضي اللبنانية تشمل الجنوب فقط. والجنوب محدد لدينا عسكرياً، حتى مصفاة الزهراني باتجاه صيدا الى النبطية ومن ثم الى منطقة مرجعيون فقط. لكن احتمال اجتياح اسرائيلي للجنوب فقط كان ضعيفاً، لأنه فيما اذا توقفت اسرائيل عند هذا الحد، فستكون لدى الثورة امكانيات كثيرة وقوية لاطالة أمد المعركة من خلال ما تبقى لها من تواجد منتشر في الأراضي اللبنانية الأخرى؛ في صيدا،

جزين، الريحان، المنطقة الشرقية، وعلى امتداد الساحة اللبنانية. وعندئذ لا تكون اسرائيل قد حققت أي هدف من أهدافها.. صحيح أنها ستكون قد دفعت قوات الثورة الفلسطينية الى مسافة ما بعيدة عن الحدود مع فلسطين، الا أن وجودها [القوات الاسرائيلية] سيكون حرجاً بالنسبة لها؛ فإما أن تستمر في احتلالها، وبالتالي تكون هناك احتمالات معركة مستديمة وطويلة المدى تتعرض فيها القوات الاسرائيلية لضربات واصابات كثيرة، وإما أن تنسحب دون أن تحقق أي هدف سياسي، وهذه هزيمة لها.

أما الاحتمال الثاني، وهو الأقوى، فقد كنا نرجح فيه أن تقوم اسرائيل بضربة أشمل، حيث تتوغل في عمق الأراضي اللبنانية. وكنا نعتقد أنه لكي تحقق القوات الاسرائيلية هدفاً سياسياً فلا بد من أن تحاول الوصول الى بيروت، والى منطقة البقاع أيضاً، حيث توجد القوات السورية، وقواعد الصواريخ التابعة لها، والتي نشأت بشأنها أزمة معروفة، وحاولت اسرائيل تدميرها أكثر من مرة أو السعي الى نزعها من هذه المناطق، وقد أجل احتمال ضرب هذه الصواريخ من قبل اسرائيل عدة مرات. لهذا أيضاً فان أي عملية تصل الجنوب اللبناني دون أن تصل الى مواقع هذه الصواريخ تبقى عملية فاشلة بالنسبة لاسرائيل.

أقول، كنا نرى أن الدلائل تشير الى احتمالات هجوم اسرائيلي واسع يذهب الى أعمق من منطقة الزهراني، ويشمل صيدا ومن ثمّ بيروت. انما في الحقيقة، لم نكن نتصور التفاصيل في معركة كهذه. كنا نرى امكانية الوصول الى بيروت، لكننا لم نر مسبقاً كيف سيكون تحقيق هذه الفكرة أو الخطة العسكرية، وبالصورة التي وقعت فيها. مثلاً، كنا نرى احتمال وصول القوات الاسرائيلية الى بيروت، ونتصور أن أبعد مدى محتمل لهذا الوصول لن يتجاوز منطقة خلده. وكذلك وضعنا احتمال حصول انزالات في منطقتي السعديات والدامور، ولكن لم نكن نتوقع دخول القوات الاسرائيلية الى المنطقة الشرقية. كنا نتوقع، في تحليلاتنا، امكانية أن يكون هناك دور «للقوات اللبنانية» في هذه المعركة، دور ضاغط علينا من المنطقة الشرقية باتجاه بيروت الغربية وباتجاه الجبل، في حين تضغط القوات الاسرائيلية بدورها من الجنوب. وتلك هي العملية التي كان يسميها الأخ أبو عمار بعملية «الأكورديون»، وتفسيرها أن اسرائيل تتقدم من الجنوب باتجاه الشمال، في حين يسند للقوات اللبنانية وقوات السلطة المتعاونة دور الاندفاع للضغط علينا من الشمال، أي من المنطقة الشرقية باتجاه المنطقة الغربية من بيروت ومن المنطقة الشمالية في أماكن تواجدها، باتجاه الجبل، عاليه، وكل تلك المناطق. لكن، باعتقادنا أن هذه الخطة قد تغيرت فيما بعد، فهي خطة قديمة مضى عليها حوالي السنتين، ولدينا معلومات كثيرة عنها؛ تغيرت الخطة وأصبحت اسرائيل هي المكلفة بكل تحركات المعركة، حيث وصلت الى المنطقة الشرقية والى بعبدا بالتحديد. وعندما حصل ذلك لم نفاجأ، ولم أفاجأ شخصياً على الأقل بذلك، لأننا كنا نتدارس الاحتمالات أولاً بأول.

وعندما وقعت الغارات الأولى على المدينة الرياضية ومحيطها ومناطق المخيمات [بتاريخ ٨٢/٦/٤] حوالي الساعة الثالثة والربع على ما أذكر، كنت في تلك اللحظات متواجداً في المنطقة، وقد خرجت للتو من مكتب العمليات المركزية وتوجهنا الى موقع

عمليات آخر، موقع احتياطي خارج منطقة القصف وكنا نسميه «العمليات رقم ٣». ومن خلال البرقيات التي تواردت علينا من مواقع القصف، تكوّن لدينا انطباع بأن هذه العملية ليست مجرد غارة فحسب، بل هي بداية لضربة شاملة. وقد شعرنا، في غرفة العمليات، من خلال تقييمنا للمعلومات عن نوعية هذه الغارات، أن هذه العملية هي تمهيد للمعركة الكبيرة، سيما وأن التحليل السياسي يتوافق مع احتمال كهذا.

انتهى اليوم الأول للغارات، وجاء اليوم التالي ليؤكد التوقعات نفسها، حيث تأكد لدينا، بما لا يدع مجالاً للشك، أن هنالك حرباً كبيرة قادمة على لبنان، اذ حفل اليوم التالي بغارات على امتداد الساحة الجنوبية من لبنان وحتى خلده. وقد استهدفت هذه الغارات الجسور ومفارق الطرق والممرات والمستودعات والتجمعات، فكان هذا القصف مؤشراً على أن ما يجري ليس مجرد غارات جوية بل هي عملية تمهيدية لعملية عسكرية أكبر، على الأرض. هذا هو التحليل الأولي لصورة الأحداث يومي الجمعة والسبت [٤ و ٨٢/٦/٥]. وأذكر أن الاخ أبو عمار قد حادثني تليفونياً يوم السبت ليلاً من الرياض مستفسراً عن آخر المعلومات، فاعطيته صورة عن الجوّ العام مؤكداً له أن هنالك حرباً، وأن القصف القائم ما هو الا بداية لمعركة شاملة، ثم سألته: «شو الجوّ عندك؟ وشو الناس اللي عندك بيقولوا؟». (حيث كان يعقد في الرياض، اجتماع للجنة المساعي الحميدة) فاجابني بأنهم هنا يؤكدون بأن الأمر ليس خطيراً؛ فقلت له: «حضورك ضروري لأن المسألة أكبر من مجرد غارات، وباعتقادي أن المعلومات المعطاة اليك غير دقيقة». وبالفعل تحرك الاخ أبو عمار فوراً على متن طائرة خاصة متوجهاً الى بيروت. وفي الساعة السادسة من صباح يوم الأحد ٦ حزيران كان الاخ أبو عمار موجوداً بيننا في غرفة العمليات.

نحن، كثورة فلسطينية وكقوات مشتركة، ليست لدينا الخطط العسكرية الكلاسيكية المستندة الى النظريات المتبعة في الجيوش النظامية. قبل بدء المعركة، كما سبق وقلت، كنا قد وضعنا خططاً محلية لكل قادة قطاعاتنا العسكرية، وكنا قد جهزنا هذه القطاعات بما تحتاجه المعركة من امكانيات قتالية وتموينية وطبية ووسائل الاتصال السلكية واللاسلكية والراجلة. كما أنه ليست لدينا في القوات المشتركة قوات عسكرية احتياطية كبيرة جاهزة للدخول في معارك محلية أو محدودة، ولهذا كنا نقدر امكانية كل قطاع على الاستمرار في المعركة وفق قدراتنا العسكرية المتوفرة فيه. لنفترض مثلاً أننا كنا نضع احتمال استمرار منطقة النبطية في المعركة لمدة أسبوع، ومن أجل تحقيق هذا الامر كنا نضع لهذا الموقع مقومات صمود في المعركة لاسبوعين بدلاً من واحد، بحيث نزوده بالذخيرة والاسلحة والتموين والمواد الطبية اللازمة ميدانياً، وأحياناً كنا نضع لمناطق أخرى ثلاثة أسابيع احتياط بدلاً من أسبوع واحد. لذا لم تكن لدينا مشكلة في عملية تزويد القطاعات أو القوات بالذخائر وما شابه، أو حتى عملية الاخلاء، لأن كل منطقة كانت مجهزة تجهيزاً كاملاً بما تحتاجه لادامة المعركة فترة أسابيع أطول من المتوقع. الا أن توجيهاتنا العسكرية للكثير من القيادات الامامية كانت تتركز على كيفية الادارة المحلية للمعركة، ومن ثمّ تمرير أية معلومات لدينا عن تحركات العدو في مواقع محاذية لموقعه، ليأخذ احتياطاته وترتيباته اللازمة لمواجهة المواقع المعادية.

كيف علمنا ببداية المعركة الأرضية؟

عندما بدأت القوات الاسرائيلية تقدمها باتجاه الحدود اللبنانية، صدر بلاغ صحفي على لسان ناطق باسم القوات الدولية في الناقورة، أعلن فيه عن وجود أرتال من الدبابات الاسرائيلية تتحرك مجتازة الحدود اللبنانية من رأس الناقورة. قرأت البرقية، وكنت في العمليات رقم ٥، فانتقلت منها الى العمليات رقم ٣، وكان الأخ أبو عمار نائماً [بعد رحلته الليلية من الرياض الى بيروت]، فأيقظته وقلت له أن هنالك بلاغاً صحفياً صادراً عن قوات الطوارىء الدولية يشير الى اجتياز القوات الاسرائيلية لحدود لبنان. أخذنا فوراً مواقعنا في غرفة العمليات على الأجهزة، لتلقي المعلومات. في مواجهة القوات الاسرائيلية المتقدمة كانت لنا هناك قوة في صور بقيادة الأخ عزمي الصغير، وقد مرّر لنا الأخ عزمي أيضاً بعض المعلومات عن مشاهداته البعيدة لتحرك أرتال دبابات العدّو ومصفحاته باتجاه رأس البيّاضة ورأس العين التي هي المناطق الحدودية الفاصلة عند قوات الطوارىء الدولية. كانت الأوامر واضحة: لا تردد في اطلاق النار فوراً ما دام هناك ابلاغ رسمي عن التحرك الاسرائيلي من قبل قوات الطوارىء المعتمدة دولياً، اذ أن هناك تقدماً نحن المستهدفين فيه، وبالتالي تكون الأوامر واضحة: فتح النيران حسب المدى والامكانيات الموجودة لضرب القوات المتقدمة. في حوالي الواحدة ظهراً [يوم الاحد ١٩٨٢/٦/٦] وصلت قوات العدو المتقدمة الى الحدود الوطنية اللبنانية مجتازة حدود قوات الطوارىء الدولية. وفي حوالي الثالثة بعد الظهر وردت الينا معلومات من النبطية تشير الى أن قوات اسرائيلية بدأت بالتقدم باتجاه النبطية عن طريق جسر القعقاعية، مقتربة من بلدة الطيبة الى بلدة الغندورية نزولاً الى جسر القعقاعية الذي هو الآخر من مواقع قوات الطوارىء الدولية. ثم دخلت القوات المتقدمة قرية القعقاعية. وكانت تعليماتنا لجميع قواتنا على الساحة وفي خط المواجهة بفتح النار دون الرجوع الينا، والتعامل بمختلف الأسلحة مع القوات المتقدمة في أي مكان تظهر أو تتواجد فيه، وسواء تقدمت أم لم تتقدم فانه ينبغي فتح النيران عليها بمجرد مشاهدتها. اذن بدأ العدو تقدمه في اليوم الأول [الأحد] للمعركة الأرضية باتجاهين:

الأول ــ من رأس الناقورة متقدماً باتجاه صور، وكان الهدف التالي له، بالتأكيد، هو صيدا. وأما **المحور الثاني** فمن الطيبة الى الغندورية الى جسر القعقاعية. اذن المستهدف في هذا التقدم هو النبطية. استمر تقدم العدّو والقتال ضده من قبل قواتنا طيلة نهار يوم الأحد على هذين المحورين، محور رأس الناقورة ــ صور ومحور الطيبة ــ الغندورية ــ بلدة القعقاعية. الا أنه في الحقيقة، وبسبب اختلال موازين القوى المعروف، حيث كانت اسرائيل قد أسبغت هذه العملية بتعبئة عامة تتراوح ما بين ٤٠٠,٠٠٠ ــ ٤٥٠,٠٠٠ مجند على جميع صنوف الأسلحة، طيران، بحرية، مدرعات، دبابّات، مشاة، مظليين، مدفعية، الى غير ذلك من الأسلحة التي تستوعب هذا الرقم الضخم، في مقابل من؟ مقابل قوات ثورية هي القوات المشتركة اللبنانية ــ الفلسطينية والتي لا تتجاوز بمجمل تواجدها على الساحة اللبنانية، بما في ذلك المليشيات التابعة لها، الـ ٣٠,٠٠٠ الى ٣٥,٠٠٠ ألف مقاتل في كل لبنان، وهذا خلل في موازين القوى كبير،

ازاء ذلك، فان الدور الموكل لقواتنا في معركة كهذه كان: ايقاع أكبر عدد ممكن من الخسائر في صفوف العدو، بشرياً، وفي المعدات العسكرية، بالاضافة الى العمل على اعاقة تقدمه قدر الامكان، حتى تتمكن الخطوط الخلفية من أخذ احتياطاتها اللازمة لمواجهة القوات المعادية المتقدمة باتجاهها. وقد استمر القتال حتى مساء يوم الأحد من دون أن تتمكن القوات الاسرائيلية من احداث خرق عميق، كما كانت تتوقع وفق العقيدة العسكرية التي تتبّعها والتي تقضي باحداث مثل هذا الخرق وتطويق المواقع ثم الاندفاع منها الى مواقع أخرى. غير أنها في اليوم الأول لتقدمها لم تتمكن من الوصول الاّ الى أطراف الرشيدية وأطراف صور، ثم توقفت بعد أن تكبّدت، كما هو معلوم وموثق لدينا عن وقائع المعركة، أعداداً كبيرة من الدبابات والآليات والخسائر البشرية بنسبة عالية. أما على محور النبطية ــ الغندورية ــ القعقاعية فقد تمكنت القوات الغازية من الوصول الى أطراف النبطية، لكنها لم تدخل البلدة ولم تجتزها.

انتهى اليوم الأول، وكان القتال فيه شرساً بفضل بسالة المقاتلين الذين لم تتوفر لديهم أية دروع، ولا طائرات، وكانوا بالمقابل يتعرضون لكل الأسلحة بما في ذلك الطيران الاسرائيلي المعروف بتفوقه، والذي يزيد عدده على الـ ٦٠٠ طائرة من مختلف أنواع الطائرات الحربية، فضلاً عن مختلف فرق الدروع العسكرية والدبابات، والأسطول البحري الضخم الذي دخل المعركة منذ اليوم الأول، بحيث غطى كل الساحل اللبناني حتى صيدا، وكان يقصف جميع المواقع وطرق المواصلات وما شابه، فضلاً عما لدى اسرائيل من امكانيات مدفعية وصاروخية عملت في خدمة تقدم الآليات الاسرائيلية. وربما يكون من المؤثر أن يحاول المرء وصف شعوره نحو جنوب لبنان، فأنا شخصياً لدي شعور خاص تجاه الجنوب يتميز، باعتقادي، عن شعور جميع الذين عايشوا تجربة لبنان؛ لقد عشت في الجنوب منذ العام ١٩٧١، وبالتحديد في تشرين الأول (أكتوبر) من ذلك العام. ولي علاقات حميمة نضالية وانسانية مع الكثيرين من سكان الجنوب، واللبنانيين منهم على وجه الخصوص. وهذه الروابط توطدت لأكثر من كوني عضو في الثورة الفلسطينية. وأنا أعرف قرى الجنوب وأهل الجنوب ومدن الجنوب، أعرفها كما أعرف قريتي سلوان [في فلسطين]، أعرفها مثلما أعرف أي واحد في المحيط الذي أعيشه حالياً. لذلك، وباستمرار، كنت خلال الحرب أتصور المعارك، وأتخيل تفاصيلها؛ «الحي الفلاني ماذا جرى له وكيف أصبح الآن، الحارة الفلانية ماذا جرى لها، زيد من الناس، أبو فلان شو حصل معه وكيف هو الآن»، فضلاً عن تلك القوات التي كانت متواجدة في الجنوب، والتي تسلمت قيادتها منذ العام ١٩٧١ وحتى ١٩٧٧. لذا، فأنا لا أعرف فقط كوادرها وقياداتها، بل أيضاً عناصرها، وبالتالي، كنت قادراً على تصور من هو القادر على التصدي ببسالة، وكان عندي توقع من سيكون المتردد في بعض المواقف. كانت هذه جميعاً، صور تتلاطم في رأسي في آن واحد. لكن، في الحقيقة، هناك شيء آخر بالنسبة للإنسان المقاتل، وهو أنه رغم هذه الحالة الإنسانية العلوية التي يعيشها، الا أنه يظل مشدوداً الى الهدف الأكبر الذي يبعده باستمرار عن الكثير من هذه العواطف ويجعل تركيزه منصباً على: كيف يصمد وكيف يدمر هذا العدّو، كيف يعيق تقدم العدو وكيف يسجل نصراً جديداً عليه، ليفتح آفاقاً جديدة للنضال الفلسطيني

والعربي بالمحصلة. وهذا هو أسمى ما أستطيع، كمقاتل، تقديمه في اللحظات الصعبة، للذين احبهم. لذلك لم تكن العواطف تجاه الأهل والمعارف والأصدقاء لتعيش في ذاكرتي لاكثر من لحظات ثم تتنحى جانباً، لتأخذ مكانها الأمور التي تتعلق بكيفية دعم هؤلاء الناس، بمن فيهم المقاتلون من القوات المشتركة، حتى يكونوا قادرين على التصدي، وكيف يمكن اعطاؤهم مايمكن أن يكونوا بحاجة اليه من أجل الاستمرار بالصمود والتصدي. هذه القضايا هي التي كانت تسيطر على تفكيري وتفكير أي شخص في موقعي، في اطار قيادة رئيسية، فيها مسؤوليات وأعباء يتحملها، ليس لانه فقط حامل بندقية، بل أكثر من ذلك، هو عقل يدير البندقية ويفكر في كيفية توجيه نيرانها صوب العدّو. كنت أتخيل أيضاً المعارك الدائرة في المناطق وأتصور حيثياتها، لانني أعرف طبيعة الأرض وجغرافيتها، وأعرف الذين يقاتلون، ولي تجربة مع هذا العدّو. وفي الوقت نفسه كنت أتصور كم سيكون زخم النيران، وكم سيكون حجم الجحيم المنصب على رفاقي وعلى عناصرنا وأهلنا من الجماهير اللبنانية وفي المخيمات الفلسطينية. كنت أتصورها وكانني أراها، لانني عايشت تجربة مشابهة في الجنوب، ولان المعركة لم تكن محصورة في الجنوب فحسب بل شملت حتى الموقع الذي نحن فيه.

لم يمض اليوم الثاني للاجتياح، يوم الاثنين [١٩٨٢/٦/٧]، حتى بدأت بيروت تتعرض للقصف المباشر. ففي مساء يوم الأحد، الحادية عشر ليلاً بالتحديد، وصلتنا معلومات من صيدا تفيد بأن العدّو الاسرائيلي قام بانزال بحري على جسر الأولي، شمالي صيدا. وكانت تعليماتنا المشددة لقيادة صيدا تؤكد على ضرورة سحق هذا الانزال، بحيث يتم منع العدو من تشكيل نقطة ارتكاز تكون بداية لعمليات انزال أخرى، سيما وأن الانزال حصل ليلاً. وكان من المفروض أن يتم القضاء على هذا الانزال قبل شروق الشمس، صباح يوم الاثنين، لان السيطرة الجوية في النهار تكون لاسرائيل، ويكون الطيران، في حالة كهذه، قادراً على ضرب أي تحرك لقواتنا في المنطقة. لذلك، كنا نتوقع أنه اذا لم يتم القضاء على الانزال ليلاً فسوف يكون الموقف صعباً على قواتنا المتواجدة في المنطقة في اليوم التالي. وقد حصل ذلك فعلاً، حيث لم يتم القضاء على الانزال، وتمكن العدو بفضل سيطرة الطيران والقصف البري والبحري على مدينة صيدا، من تعزيز الانزال بانزالات جديدة لدروع وناقلات جنود على الشط، عند جسر الأولي، وقامت بعملية توسع على رقعة أرض أكبر، حيث تسلقت سفوح الجبال المشرفة على صيدا من الجهة الشرقية الى منطقة الهلالية وجبل شرحبيل، وبذلك بدأت عملية حصار مدينة صيدا، عند ظهر يوم الاثنين، حيث قامت القوات الاسرائيلية المتواجدة في أطراف النبطية بعملية التفاف حول النبطية، ومن ثم أحدثت خرقاً عميقاً بحيث أخذت طريق حبّوش، عرب صاليم، حومين الفوقا ــ حومين التحتا، صربا الى مغدوشة؛ ومغدوشة هي القرية المطلة على مدينة صيدا من الجهة الشرقية، فضلاً عن الانزال الأول الذي حصل على جسر الأولي، حيث تسلقت القوات المعادية سفوح الجبال الى منطقة شرحبيل ــ الهلالية، فكانت عملية تطويق منطقة صيدا في اليوم الثاني للاجتياح.

اذا كنا نحرص على أن نكون واقعيين مع أنفسنا، فاننا، كنا نأمل بفضل الاحتياطات والامكانيات التي وضعناها لدى القيادات المحلية في صيدا، بأن يكون

مستوى القتال أفضل مما حصل. والمفترض أن تكون هناك عملية صمود لفترة زمنية أطول في الجنوب ككل. بالطبع لا نطلب من هذه القوات، في ظل ميزان القوى القائم، أن تمنع تقدم العدو، فهذا في الحقيقة غير وارد. الا أنه كان من المفترض أن تكون هناك عملية اعاقة لفترة زمنية أطول. وماحصل في صيدا، بسبب الارباك الذي وقعت فيه قيادتها، انعكس على القيادات الأدنى، مما أضعف امكانية خوض مقاومة منظمة ودفاع فعالّ عن المدينة. وقد انعكس هذا الأمر على مواقع أخرى. فصيدا المدينة، ذات التراث الوطني التاريخي، والمعززة بامكانيات جيدة وكبيرة من حيث التسليح والعتاد كان متوقعاً أن تُعطى الفرصة لتكرر تاريخها المجيد في صمود أكبر. الا أن الارباك الذي حصل في صفوف قيادة صيدا عكس نفسه، كما سبق وقلت، على القيادات الأدنى ومواقع أخرى حساسة ومجاورة مثل الرميلة، الجيّة، السعديات وحتى الدامور.

معارك الدامور، خلده وظروف احتلال الجبل

في اليوم الثالث للاجتياح [١٩٨٢/٦/٨] بدأ التقدم الاسرائيلي باتجاه الدامور عن طريق الجية والسعديات، ومعروفة الدامور شو هيي..» عبارة عن بلدة نصفها مهدم من السابق ويقيم فيها سكان مخيم تل الزعتر، سابقاً، وفيها أيضاً قوات ميليشيا معبأة ومنظمة جيداً، بالاضافة الى بعض القوات شبه النظامية من القوات المشتركة. وقد قاتلت هذه القوات لمدة يومين متتاليين، ثم وبفعل كثافة القصف عليها جوّاً وبحراً وبراً، اضطرت الى التراجع عن البلدة الى المرتفعات المحيطة بها. وقد منعت معارك الدامور أي تقدم اسرائيلي على الطريق الساحلي باتجاه بيروت، مما ساعد المواقع الخلفية لأن تقوم بعمليات تحصين أولية سريعة لمداخل بيروت، وخاصة منطقة خلده. وكلنا يعرف أيضاً ماهي خلده، خلده عبارة عن مثلث تحيط حوله أرض جرداء صخرية لم يكن لنا فيها أي تواجد سابق، وكانت السيطرة عليها من قبل قوات الردع العربية [السورية]. وليست فيهـــا لا مواقع طبيعية ولا اصطناعية قتالية بالمعنى الفعلي لكلمة قتال. الا أننا تمكنا، خلال الأيام الثلاثة الأولى للاجتياح، من اقامة بعض التحصينات البدائية: تعبئة أكياس الرمل وماشابه، وتوزيع بعض القوات على الأبنية القائمة حول البلدة. غير أن هذا ليس هو الأساس فيما حصل في مثلث خلده. العامل الأول والأساسي في معارك خلده البطولية هو الإنسان. الإنسان، حيث القائد الشجاع، رحمة الله عليه، الشهيد عبد الله صيام، ومعه عدد من الكوادر الملتزمـة والمهيأة نفسيـاً والمستعدة للقتـال والصمود مع مقاتلين متمترسين في مواقعهم ومستعدين لكل احتمال. هؤلاء هم الذين صنعوا الأسطورة على مثلث خلده. ثلاثة أيام متوالية، كان فيها يومياً كرٌّ وفر، تقدم وشبه احتلال ثم انسحاب وتدمير، ثم محاولات تقدم لعدة مرات. هذا العمل البطولي نوعياً يظل مؤشراً على أن الإنسان المقاتل، الثوري الحقيقي، والذي يمتلك ارادة القتال، يبقى قادراً على صناعة المعجزات (وسنأتي تالياً، على حديث من هذا القبيل عن تجربة بيروت وضواحيها). ثلاثة أيام من المعارك المتتالية في مثلث خلده، يومياً، هجومين، ثلاثة، أربعة.. وأكثر، وتتمكن هذه القوات البسيطة من أسر عـدد من جنود العـدو والاستيلاء على بعض آلياته، فضلاً عن تدمير عدد منها على هذا المثلث. من هنا نؤكد

على أن المقاومة التي حصلت في الدامور أعطت زخماً للقتال الجيد الذي حصل على مثلث خلده. والحقيقة أن القوات الغازية لم تتمكن من السيطرة على مثلث خلده الا بعد أن سلكت طريق الجبل والنزول منه للوصول الى خلده عن طريق عرمون.

في الوقت الذي وصلت فيه القوات الغازية الى الدامور، كنا نعقد اجتماعاً للمجلس العسكري الأعلى لتقييم المعارك ومناقشة احتمالات المعارك القادمة، وأصبح واضحاً لدينا أن الهدف هو بيروت. طرحنا تصوراتنا للطريق الذي يمكن أن يسلكوه نحو بيروت. وكان هنالك رأي، هو الرأي الصائب، ومفاده: أن العدّو الاسرائيلي لن يفكر بدخول بيروت دون أن يحقق سيطرته على الجبل، لأن من يسيطر على الجبل يمتلك الامكانية للسيطرة على بيروت وتطويقها. وما دامت لنا قوات في الجبل، في منطقة قبر شمون، بشامون، سوق الغرب، عاليه، فانه لا يمكن أن تقدر اسرائيل، ومن وجهة نظر العلم العسكري، على السيطرة على بيروت. وبالطبع، حاولوا التقدم على طريق مثلث خلده فكان ذلك القتال العنيف الذي أوقفهم، لذا قدّرنا أنهم سيتقدمون عن طريق الدامور، بعورتا، قبرشمون. دفعنا في تلك الليلة بقوات لنا على هذا المحور، الا أن الوقت كان متأخراً، لأنه في الأصل لم تكن لنا قوات في هذه المنطقة، حيث كان الحزب التقدمي الاشتراكي يعارض وجود قواعد لنا في مناطقه على اعتبار أن هذه المناطق هي تحت سيطرته. هذا الموقف شكّل حالة اضعاف لمواقعنا الدفاعية التي أوجدناها على عجل، دون تهيئة مسبقة أو استعداد مسبق لعل الشباب الذين ذهبوا الى هناك وما كانوا يعرفون المنطقة، لذلك، وعندما لا تعرف المنطقة، وتجهل طبيعة الأرض يكون القتال غير سهل، لأنه من المفترض أن يعرف المقاتل طبيعة الأرض وطبيعة الجماهير التي ستقاتل الى جانبه في المنطقة التي سيدافع عنها. وقد كانت النتيجة لفقدان هذا الشرط أن تمكنت القوات الغازية من التقدم على محور الدامور ــ بعورتا وصولاً الى قبر شمون، ومن ثم البدء بالسيطرة على الجبل خطوة خطوة، الى أن تم احتلال الجبل والسيطرة عليه نزولاً من سوق الغرب الى بسابا، ومن ثم الدخول الى منطقة بعبدا في الثالث عشر من حزيران. في ذلك الوقت فقط تمكن الغزاة من النزول الى مثلث خلده، حيث دارت المعارك الضارية، والتي استشهد في آخر واحدة منها العقيد عبد الله صيام، رحمة الله عليه، وتراجعت بعض القوات التي كانت معه الى المنطقة الجنوبية من بيروت للانضمام الى القوات المشتركة المدافعة عنها.

في خلده قاتل الشباب بضراوة وتمكنوا من أسر آليتين صالحتين بعد أن رموا في وسطهما القنابل وقتلوا من فيهما، ثم جاءوا بهما الى بيروت.

حاول الاسرائيليون مرة، مرتين، ثلاثة وأكثر، احتلال مثلث خلده، الا أنهم لم يتمكنوا من ذلك الا بعد أن وصلوا اليها عن طريق الجبل نزولاً، واحتلوا قبرشمون ومن هناك الى عرمون ومن عرمون الى خلده. وأصبحت خلده، هذا المثلث الصخري غير المجهّز قتالياً، مطوقة من أكثر من جهة؛ من جهة البحر؛ ومن الجنوب، القوات المتقدمة من الدامور والنازلة من الغرب قادمة من عرمون. لذلك كان القتال والصمود على مثلث خلده، باعتقادي ومعرفتي التامة، ليس بسبب التحصينات ولا لانه توجد حقول ألغام وأسلاك شائكة وعوائق طبيعية أو اصطناعية، بل لوجود المقاتل الجيد والقائد المقدام

الذي يمتلك ثقة عناصره، الذين قاتلوا الى جانبه بكل أمانة وشرف وقدموا كل هذه التضحيات.

الاستعداد لمعركة بيروت

بوصول القوات الاسرائيلية الى القصر الجمهوري في بعبدا، يوم الثالث عشر من حزيران، اكتمل الطوق حول بيروت الغربية، وبدأت عملية حصار المدينة. وقد استكمل الطوق عليها من مختلف الجهات: من جهة البحر والجهة الجنوبية حيث مثلث خلده والمطار، ومن الجهة الغربية حيث كفرشيما والشويفات وحتى الحدث، ومن الجهة الشرقية من بيروت، حيث تتواجد القوات اللبنانية بما فيها الكتائبية.

عند بداية الحصار، كنت في العمليات رقم ٣، وكان الاخ أبو عمار أيضاً هناك، والاخ حامد أبو ستة الذي كان موجوداً آنذاك في بيروت. كنا سابقاً قد قسمنا لبنان الى مناطق عسكرية؛ المنطقة الجنوبية ومركز قيادتها صيدا، والتي كان يقودها الحاج اسماعيل، والمنطقة الشرقية أي العرقوب، ومنطقة البقاع والريحان وفيها قيادة قوات اليرموك، ومنطقة الحاصباني حيث قوات الكرامة. الشمال كان أيضاً منطقة عسكرية وكذلك بيروت اعتبرت منطقة عسكرية. بديهي أننا كنا نضع امكانياتنا القتالية الاساسية في الجنوب، على اعتبار أن أي قتال في بيروت سيكون، حسب توقعاتنا، مع القوات اللبنانية، لذلك كنا معتمدين في بيروت بشكل أساسي على المليشيا. وقد أسندنا قيادتها الى الاخ محمود أبو مرزوق المعار من جيش التحرير الفلسطيني الى القوات المشتركة. وقد «جمّعنا» له قوات من مختلف التنظيمات الفلسطينية لتكون تحت امرته. ولكن عندما وصلت القوات الاسرائيلية على مشارف الدامور، أصبحنا متأكدين بشكل قاطع أن المستهدف هو بيروت. وبدأت مسألة ادارة معركة بيروت تُلح علينا. محمود أبو مرزوق لنا وجهة نظر في امكانية قيادته لمعركة كهذه. ومن حيث المبدأ، بيروت لا تُقاد كقطاع واحد. اذن، ما الحل؟ ..قلت لأبي عمار: أخي أبو عمار، الاسرائيليون قادمون الى بيروت.. قال: نعم. قلت له: من سيقود معركة بيروت؟. قال: نحن. قلت: من نحن، القيادة؟.. وأضفت: هل ستكون لدينا الامكانية لأن نقود بيروت وما تبقى من الجنوب والقطاع الشرقي والشمالي؟.. بيروت لا تقاد بقائد واحد، بيروت تقاد بمجموعة قيادات، بمناطق عسكرية، لأن بيروت ليست النبطية أو صور. قال لي: «هات لنشوف، شو؟ ..اقترح علي». قلت له: «طيب، أنا بغيب ربع ساعة وأعود لك».

ذهبت الى البيت الذي كنت أسكن فيه، وهاجس تقسيم بيروت الى محاور يسيطر علي. شخصياً، لا أعرف جغرافية بيروت وشوارعها. ومع ذلك أحضرت الخارطة وشرعت في تقسيم بيروت عليها الى مناطق عسكرية. لم أقدر مسبقاً كم منطقة «راح يطلع معي». بدأت فيها من عند الحمام العسكري على البحر، قلت من الحمام العسكري حتى السمرلاند هذي منطقة واحدة تحتاج الى قائد. ومن السمرلاند الى البيكنيك، أول الأوزاعي، منطقة عسكرية ثانية. ومن البيكنيك حتى آخر الأوزاعي منطقة. ثلاث مناطق عسكرية للشاطىء فقط. ثم المنطقة الرابعة بدءاً من منطقة المطار من جانب الأوزاعي حتى بداية المنطقة الجنوبية. والمنطقة الخامسة وهي الجنوبية وتشمل حي السلم،

الليلكي وتوابعهما. أما خط التماس مع المنطقة الشرقية الذي كان تحت امرة جيش التحرير الفلسطيني فيبقى خط تماس متكامل ولا يجرى عليه أي تعديل من الناحية العسكرية. وأما المنطقة السابعة فهي الغربية، وتمتد من البحر لغاية المتحف مع كورنيش المزرعة، بقيت لدينا منطقة الوسط. قلت لنفسي اذا اضطرت بعض القوات على التراجع فالى أين ستتراجع؟.. الأمر يحتاج الى حل، يجب أن نحدد مربعاً في الوسط «بركز» كل واحد ظهره عليه في حال الاضطرار. رسمت خطاً بيانياً من مثلث المطار الى مثلث السفارة الكويتية، رجعت فيه الى مثلث الكولا. دخلت فيه على مثلث ملتقى كورنيش المزرعة وطلعت فيه باتجاه المتحف ووصلته مع البربير. من البربير رجعت في الخط على شارع قصقص عند مقبرة الشهداء، حيث التقي الخط ثانية مع مثلث المطار. قلت هذا هو المركز، حيث يتراجع من يضطر من المطار الى هذا المركز، وكذلك من يتراجع من جهة البحر، ان حصل أي تقدم ولم نتمكن من صده تعرف على الأقل حدود الخط الدفاعي التالي من اليمين واليسار ومن الامام والخلف. بعد ذلك عدت مباشرة للقاء الاخ أبو عمار وقلت له: هذه بيروت التي يجب أن ندافع عنها، ينبغي تقسيمها الى سبعة محاور، ستة منها دائرية والقلب هو المركز، وكل هذه المحاور ترتبط مباشرة بالعمليات المركزية، ولكل محور قائده ولجنته القيادية وجميعهم يتصل بنا مباشرة. وتشكل قيادات المحاور هذه مع العمليات المركزية قيادة بيروت العليا. قال أبو عمار: أنا موافق، من هي القيادات المقترحة لهذه المحاور؟. وضعنا للقاطع الاول قائداً هو العقيد أبو مجدي، مسؤول مديرية التدريب. وقد جهزنا له قوات من الأمن والكفاح المسلح لتغطية المنطقة. كل المناطق جمعنا لها قوات كيفما اتفق الا منطقة المطار، حيث وجدنا من الضروري أن تكون فيها قوات أساسية هي قوات أجنادين بقيادة محمد جهاد، وهي القوات الوحيدة المتوفرة لنا في بيروت بالمعنى العسكري النظامي للكلمة. وقد ارتأينا وضعها في هذا القاطع العسكري تحديداً، لأن أي دفع اسرائيلي محتمل لا بد وأن يحدث على هذا المحور، حيث أن منطقة المطار مفتوحة، رملية وسهلية، يسهل فيها تقدم الآليات مدعوماً بالسيطرة الجوية. كنا متأكدين أنهم سيتجنبون أية محاولة للدخول في مناطق الأبنية، وأنهم سيواجهوننا مواجهة في الأرض المفتوحة. وقد تبين لنا فيما بعد، بالفعل، أن كل الهجمات الأساسية التي تمت خلالها محاولات اختراق جاءت من هذه المنطقة. كان هناك اعتقاد بأن اسرائيل ستقوم بعملية شق بيروت الغربية الى قسمين بحيث تدخل قواتها من المتحف باتجاه كورنيش المزرعة. لكن هذا الاحتمال لم يكن مرجحاً، حيث أن الكورنيش لا يتسع لاكثر من دبابتين، وبالتالي يستحيل عليهم ادخال آليات مدرعة ما بين جسمين قويين، وأعني هنا الأبنية الضخمة والقوات المنتشرة في قصقص، طريق الجديدة. والجندي الاسرائيلي لا يتقدم حتى عشرة أمتار الا بعد أن تكون قواته قد أزالت له كل العقبات الموجودة أمامه من أبنية وحقول ألغام، الخ... ولهذا اعتقدنا أن أي تقدم عن طريق المتحف باتجاه الكورنيش سوف يتطلب تدمير الطريق على مسافة عمقها خمسون متراً على الأقل من اليمين واليسار، كما يتطلب أيضاً امكانيات تفتيش كل بيت من باب الدرج حتى السطح «وهذي شغلة ما بتعملها اسرائيل لانها بتكلفها كتير».

المهم أننا في ذلك اليوم اعتمدنا الخطة وشرعنا في تحصين المحاور المقترحة، بدءاً من البحر وحتى المنطقة الجنوبية مروراً بالأوزاعي والمطار. وما ان وصلت القوات الاسرائيلية الى خلده حتى كنا، نوعاً ما، قد أنجزنا بعضاً من الاستعداد والتحصين.

حصار بيروت أم صمودها؟

هناك تعبير «دارج بين الناس»، يسمونه، عند التحدث عن معركة بيروت، بـ «حصار بيروت». أنا أرى أن هذا التعبير خاطئ. لا يوجد شيء اسمه حصار بيروت، بل صمود، هو صمود بيروت. هناك فرق ما بين الحصار والصمود. الحصار يعني قوة ما تحاصر قوة أخرى مستكينة ومستسلمة للحصار، تنتظر المصير المرسوم لها من قبل الطرف المحاصر [بكسر الصاد]. والصمود مسألة أخرى تماماً. فصمود بيروت لا يعني فقط أن اسرائيل تطوق المدينة وتفاوضنا على كيفية الاستسلام أو الخروج أو الابادة. اسرائيل كانت تريد ابادة الثورة الفلسطينية والقوى الثورية والوطنية الموجودة في بيروت. وعندما أدعى بيغن بعد ذلك أنه لم يكن ينوي دخول بيروت، وأن قراراً بذلك لم يكن قد اتخذ، كان يكذب. فعندما خرجت المقاومة الفلسطينية من بيروت الغربية، قاموا باجتياحها، مبرهنين بدليل يدينهم، على عجزهم عن اجتياح بيروت عندما كانت فيها قوات الثورة الفلسطينية والقوات الوطنية اللبنانية. لذلك يجب التحدث باستمرار عن صمود بيروت لا حصارها، لأن الحصار مجرد عملية تطويق بينما الصمود قتال حال دون دخول القوات الاسرائيلية لبيروت. وعندما اكتمل التطويق وبدأت المعركة التي دامت أكثر من سبعين يوماً، أحس الواحد منا بالضيق لأن عملية التطويق ليست مسألة سهلة على الإنسان، نحن بشر، نشعر بالضيق ونعانيه. الا أننا، ومنذ الأيام الأولى، نجحنا في نزع زمام المبادرة من يد عدونا، وأصبحنا نملي عليه كيفية القتال. ولتفصيل ذلك نقول: اكتملت عملية التطويق، يوم الأحد الموافق ١٢ حزيران، وفي الاحد التالي [٢١ حزيران]، قمنا بمبادرة تكتيكية ناجحة تتلخص بقصف شامل لجميع المواقع الاسرائيلية من جميع مواقع القوات المشتركة وبمختلف الأسلحة المتوفرة لديها. ومما ساعدنا في ايقاع خسائر فادحة في صفوف العدو، ذلك الحشد الكبير الذي حشدته اسرائيل لقواتها حول بيروت، حيث أرتال الدبابات والدروع والآليات والمدفعية والجنود والمشاة والمظليين، الذين شكلوا الطوق حول المدينة. لقد ساعدنا انتشار هذا الجسم الكبير المترهل على ايقاع أكبر عدد من الخسائر فيه، حيث كانت كل ضربة من ضرباتنا تحقق اصابات في صفوف العدو حتى وان لم يكن التسديد يتم بدقة. يومها قمنا بهذه العملية المكلفة، على حساب الاحتياطي من ذخائرنا، بدلاً من التقنين في ظل «الحصار». لكننا أردنا أن نبيّن لعدونا أننا لسنا في موقع ضعف وأن امكانياتنا القتالية طائلة ولا حدود لها، كما أردنا أن نأخذ من هذا العدو زمام المبادرة فنكون نحن البادئين ونوقع فيه الخسائر الجسيمة، لأن مسألة الخسارة البشرية تؤثر كثيراً في صفوف القوات الاسرائيلية، فكلما خسرت هذه القوات بشرياً ترددت أكثر في الاقدام على محاولات عسكرية. ولقد نجحت خطتنا هذه وأعطت ثمارها مباشرة، حيث طلبت اسرائيل مساء ذلك اليوم وقف اطلاق النار بواسطة فيليب حبيب، مما ساهم في رفع الحالة المعنوية

للمقاتلين، فالعدو الذي يُطوقنا هو الذي يطلب وقف اطلاق النار وليس نحن. ولقد ساعدتنا كثيراً في ذلك اليوم اذاعة الكتائب، من حيث لا تدري، عندما قامت بتقديم وصف شامل ودقيق للضربات التي أصابت عدونا. ولقد كان ذلك على حساب بعض مستودعاتنا، غير أن المستودعات لم تكن أيضاً قليلة، فقد أخذنا الاحتياطات اللازمة بتخزين الذخيرة والمواد التموينية والزيوت وغيرها، متوقعين احتمال الانقطاع بيننا وبين مواقع أخرى تستطيع امدادنا بما نحتاج اليه. وقد استفدنا في الحقيقة من تجربة العام ١٩٧٦، حيث طوقت قواتنا وقطعت عنها المواصلات، واعتمدنا آنذاك على امكانياتنا الذاتية الى حد كبير.

انقضى الأسبوع الأول على معركة بيروت وتلاه الأسبوع الثاني، وكنا في كل يوم، من خلال الزيارات التي نقوم بها لخطوط التماس والمواقع الأمامية، نشعر بتصميم أكثر وقناعة أكبر بقدرتنا على الصمود. لا، ليس بهذه السهولة تدخل اسرائيل بيروت. ونعم، لدينا القدرة الكافية للدفاع عن المدينة. هذا الاحساس تولد بفضل التماس المباشر مع العدو: فكلما تقدمت باتجاه عدوك خفّت ضرباته عليك، بمعنى أن المدفعية تُشَل عن ضربك بفعالية لأن المسافة بينك وبينها أمتار. في الليلكي وحي السلم كانت المسافة بيننا وبين العدو مسافة أمتار، وكذلك الليلكي وكلية العلوم، وحي السلم والمزفتة، والاوزاعي ومزبلة الاوزاعي أيضاً مسافة أمتار. وعندما اكتمل الطوق من الشرقية، أصبحت المواقع بناية في مقابل بناية وشارع عرضه أربعة أمتار يفصل بين الطرفين. هذا الوضع يؤمن أمرين: الأول، فقدان المدفعية فعاليتها، والثاني، تحييد الطيران، حيث تتشابك المواقع. ولا يبقى الا الرشاش في مقابل الرشاش. والجندي الاسرائيلي، اذا ما سحب عنه الغطاء المدفعي وغطاء الطيران هو في الحقيقة «جندي هامل» [بمعنى جبان]. وبيروت أعطتنا التجربة التي كنا ننتظرها يوماً بيوم لنختبر امكانية فعلنا مقابل عدونا، وجهاً لوجه. جاء هذا العدو الينا ووصل بيروت، ووقعت تلك المعارك التي أعطتنا القناعة بأن ما كنا نعتقده نظرياً نراه اليوم حقيقة بالممارسة، وهو أن الإنسان بامتلاكه ارادة القتال قادر على قلب موازين القوى أو جعلها متساوية، حيث يمتلك العدو الطائرة ولا يستطيع استعمالها. ومدفعه لا يستطيع الضرب أيضاً إلا في العمق. والجندي أصبح في مواجهة مقاتل القوات المشتركة، جندي مقابل جندي. كنا نرى كيف كانوا يهربون من المواقع ويضطرون الى اخلاء بعضها عندما تنصب عليهم حمم نيراننا. لهذا فان هذه التجربة الغنية، تجربة بيروت، هي الدرس الكبير الذي يُشكل لنا حافزاً للاستمرار في الكفاح المسلح من أجل التحرير. لقد تشكلت لدينا القناعة بأنه، عندما يختل ميزان القوى أو تتوازن هذه القوى، فان هذا العدو يُهزم ببساطة، وهو ليس «سوبرمان» ولا أسطورة، هو جبان، وأضعف ليس من أي جندي في العالم وانما على الاقل في المنطقة، منطقة الصراع.

من هي القوات التي دافعت عن بيروت؟.. قواتنا العسكرية كلها كانت خارج بيروت: قوات القسطل خارج بيروت، كذلك قوات الكرامة واليرموك، ولم يكن في بيروت سوى قوات أجنادين، تنقصها كتيبة الشهيد أبو يوسف النجار، وما تبقى هو التنظيم والجماهير بالاضافة للميليشيا وعناصر بعض الأجهزة. هكذا كان الحال سواء بالنسبة

لقوات التنظيمات الفلسطينية أو اللبنانية الوطنية. فالجسم الأساسي لهذه القوات كان خارج منطقة المعارك مع استثناءات بسيطة. في المنطقة الجنوبية والغربية وعلى خط البحر كانت القوات في غالبيتها ميليشيا. ولم تكن هناك قوات عسكرية بالمعنى الحرفي للكلمة، الا في منطقة المطار، وما تبقى هم الناس الذين تلاحموا مع بعضهم البعض ليشكلوا هذه الحالة الجماهيرية الأسطورية «طيب أنا شفتلك، بالله العظيم حالة في موقع متقدم رحت اليه وفيه امرأة وثلاثة أولاد. خندق وخلفه خندق آخر، جوره، لشو امرأة قاعدة هناك بالخندق ومعها ثلاث أولاد قاعدين عند الرجل وعايشين كلهم على خط التماس.. رجل وامرأة وثلاثة أولاد. رأيت حالة مشابهة تقريباً في منطقة الروشة: رجل ومعه زوجته أيضاً». هذه الحالات وهذه النوعيات من البشر خلقت حالة من التفاعل والروح المعنوية العالية بين الناس وفي أوساط المقاتلين، بحيث أنهم شكلوا جميعاً السد المنيع في مواجهة أية امكانية للاختراق والدخول الى بيروت. ومن الممكن أن شدة القصف، واللامبالاة التي كونتها عندنا معايشة القصف المستمر، قد ساعدتنا على الصمود أكثر، لأنه كلما اشتد القصف كانت ردة الفعل عفوياً أشد عناداً وصلابة. فكانت عملية التفاني هذه بالفعل ورد الفعل. كان الفعل الاسرائيلي هو الضربات اليومية على مدار الساعة براً وبحراً وجواً... دبابات، صواريخ، الخ.. كان المرء يتصور أحياناً أنه لم يعد هناك شبر في بيروت الا وسقطت فيه قذيفة، وفي الوقت نفسه لم تكن ردة الفعل على ذلك هي التراجع بقدر ما كانت التحدي أكثر وأكثر، حتى أصبح المرء لا يبالي قائلاً: فليكن الطوفان، انما بيروت لن يدخلوها. هناك شيء آخر، كنا نحن في القيادة نتخذه كأسلوب لابقاء القوات يقظة: فطيلة فترة القتال حصل ما بين ٢٠ ــ ٣٠ وقف اطلاق نار، وكنا أحياناً بطريقة أو بأخرى، نخرق وقف اطلاق النار لاذكاء روح التمرد وعدم الاسترخاء في صفوف قواتنا لأن أي وقف لاطلاق النار طويل نسبياً يجعل قواتنا في وضع انحسار وتراخي. لا أريد المفاخرة بنفسي، ففي الكثير من حالات الخرق كان بعض المترددين يقول «بلشوا قناصة أبو موسى ضرب»، وكان لدي قناصة خصوصيين يعملون لحسابي. أنا شخصياً كنت أحرض علناً على عدم الاستكانة لوقف اطلاق النار، حيث يؤدي ذلك الى الاسترخاء والتراجع والهدوء ومن ثم تبدأ المساومات. وكان وقف اطلاق النار لا يحصل في الواقع الا اسمياً حيث يتم التفجير في موقع ما، واسرائيل بمنهجيتها وامكانياتها تضخم الخرق وتفتح نيرانها الكثيفة من جديد. وكلما زادت اسرائيل في الضغط، كلما بدأت المناورة السياسية تأخذ حيزاً لها نعطيها دفعة عسكرية لتبطلها اذا كانت الأمور لا تسير بالاتجاه الذي نسعى اليه والذي يؤمن لنا الحل المشرف عسكرياً ووطنياً. وقد استمرت فترة القتال كلها على هذا المنوال. والامثلة الواردة هنا هي للاشارة على دوافع هذا الصمود وبواعثه التي شكّلت هذه الحالة من الترابط بين المقاتلين والجماهير التي صنعت أسطورة الصمود لا الحصار. فأنا لا أرى في ذلك حصاراً بقدر ما أرى فيه صموداً على مدار الأيام التي تجاوزت السبعين يوماً.

يوم استقالة هيغ

كان يوماً عنيفاً جداً من الناحية العسكرية. وسياسياً كان هيغ يتصل بالقيادة

الاسرائيلية حائلاً اياها على حسم المعركة بسرعة والدخول الى بيروت. الا أن دخول بيروت لم يكن نزهة للقيادة العسكرية والسياسية الاسرائيلية ولا للقيادات المحلية للجيش الاسرائيلي. وقد أدت هذه الحقيقة الى ارباك هيغ ومن ثم فشل المخطط الذي رسمه هو والقيادة الاسرائيلية. ورغم ما قيل عن أن هيغ كان يتصل مع القيادة الاسرائيلية «من وراء ظهر الادارة الاميركية» الا أن هذا الكلام غير قابل للتصديق، فالادارة الاميركية وقعت في حرج شديد من تطورات الأحداث على غير ما توقعت، فكان لا بد من كبش تضحية لفضيحة التورط الأميركي المباشر مع اسرائيل. فقد راهنت هذه الادارة مع اسرائيل على حسم المعركة في أقل من أسبوع، فاذا ببيروت تصمد للشهر الاول في تلك المرحلة. ولم تكن التطورات تشير الى امكانية حسم المعركة بسرعة، فكان لا بد من اظهار الادارة الأميركية بمظهر البريء أمام أي تحرك سياسي مقبل. وهذا ما حصل فعلاً من خلال تقديم ريغان لاحقاً، لمشروعه المتآمر على القضية، والذي يحاول انتزاع شهادة حسن سلوك للادارة الأميركية، وكأنها غير موافقة على دخول القوات الاسرائيلية الى بيروت، بعد أن أصبح من المؤكد فشلها في دخولها. ولو حسمت المعركة في بيروت حسب المخطط المرسوم لما استقال هيغ، ولا حصل ما حصل. ولكني أقول أن ما أسقط هيغ هم هؤلاء الناس، الجماهير العسكرية والوطنية وهؤلاء الصامدون حتى دون أن يقاتلوا. وقد عشت معركة بيروت ولمست صمود الجماهير البيروتية، فلسطينيون ولبنانيون، الذين لم نسمع منهم كلمة تذمر واحدة. والذين عانوا الكثير من انقطاع الكهرباء والماء والخبز حيث تأمين الرغيف كان مشكلة بحد ذاتها. فضلاً عن عدم توفر الأدوية اللازمة. رغم كل ذلك، هؤلاء هم الذين قهروا العسكرتارية الاسرائيلية، وهم الذين أحرجوا ريغان والادارة الاميركية التي حاولت الظهور بمظهر المتعاطف عندما أقالت هيغ من وزارة الخارجية.

لقطات من أجواء المعركة

في التاسع من آب، كنا في غرفة العمليات رقم ٦، وكانت مكونة من خمسة طوابق تحت الأرض وثمانية طوابق فوق الأرض. «يعني السيارة بتنزل تحت الأرض خمسة طوابق». كنا نعتبر المكان ملجأ يمكن أن يحمينا حتى من قنبلة ذرية. في ذلك اليوم، على ما أذكر، كان القصف المدفعي، يغطي كل بيروت، الشوارع خالية كما الصحراء. في الساعة الثالثة بعد الظهر جاءني هاجس بأن المكان سوف يقصف. كنت هناك والعقيد عبد الرزاق المجايدة، وعدد من الزملاء العاملين على الاجهزة في غرفة العمليات. وكانت لدينا غرف عمليات احتياطية بديلة نذهب اليها في حال الاضطرار للاخلاء. وهذه المواقع البديلة مجهزة بجميع الاحتياجات بدءاً من التليفونات والأجهزة اللاسلكية وانتهاءً بأي احتياج آخر يلزم لمتطلبات الاستمرارية، وعندما نضطر للاخلاء ما علينا الا أن نغلق الأجهزة ونغادر الى الموقع الجديد لنفتح الأجهزة البديلة هناك فوراً دون أن نضطر الى نقل أي شيء. لم يكن هناك طيران في ذلك اليوم، غير أن هاجس قصف غرفة العمليات هذه سيطر عليّ بشكل مُلح فقلت لزملائي: «قوموا، هذا المكان سوف يضرب»، قالوا: «ما فيش طيران» قلت: «ومع ذلك قد

يضرب». وذهبنا الى موقع عمليات آخر. الاخ عبد الرزاق المجايدة قال لي: «يا رجل ما فيش شيء ولا في طيران، وين نتحرك بالقصف، همّه والمدفعية شغّالة». قلت له: «خليك هون وتحمل أنت مسؤولية نفسك». لكنه عندما رآنا جميعاً نغادر غادر معنا، وفي السادسة مساء جاء الطيران وقصف الموقع. كنا قد تركنا في هذا الموقع اثنين من شباب العمليات للحراسة فقط وقلنا لهم ألا يتواجدوا في داخل المبنى بل الى جانبه، ويبدو أن رجلاً كان ماراً في الشارع هو وزوجته وأولاده هاربين من القصف، نادهم أحد الشابين وأدخلهم معه الى المبنى لتفادي نيران القصف المدفعي. بعد لحظات ذهب الزوج ليحضر سيارة لنقل عائلته ورافقه أحد الشابين، أما الآخر فقد ظل الى جانب الزوجة والأولاد ليهدىء من روعهم. وما ان ابتعد الزوج والشاب حوالي العشرين متراً عن المبنى حتى جاء الطيران وقصف وكانت الزوجة والأولاد والشاب الذي بقي الى جانبهم من بين ضحايا تلك الغارة. «شوفي القدر كيف، احنا هربنا من المكان بالحاسة السادسة وهم جاءوا الى المكان صدفة، ناس مارين في الشارع، لا هم في الموقع ولا عايشين فيه جاءوا ليستشهدوا». وقد أحسست شخصياً بالألم لاستشهادهم، وكنت أشعر شخصياً وكأنني مسؤول عن استشهاد ذلك الشاب الذي بقي هناك لحراسة الموقع، رغم أنني حذرته من التواجد في داخل المبنى. هذه بعض الحكايات التي يشعر المرء، انسانياً، عندما يتذكرها، وكأنه أخطأ، أو أسهم في سوقهم للاستشهاد.

ومن اللحظات المصيرية تلك التي عشتها يوم قصف الطيران المتواصل في الحادي عشر من آب. لقد بدأ الطيران في ذلك اليوم طلعاته منذ الصباح ــ أعتقد منذ السادسة صباحاً وبدون انقطاع ــ واستهدف كل موقع ولا موقع. وسعى الى تدمير المدفعية بشكل أساسي. حتى أنه كان يفتش عن الهاون الصغير ليدمره. كنت يومها في العمليات ٥ ــ أ «وتشوفي كيف الحالة العامة، لمّا مع كل انقضاض يقول كل موقع هلق دوري، وهذا الحكي استمر من الساعة ٦ صباحاً للساعة ٢ بعد الظهر. لكن في النهاية الواحد قلبه جمد وما عاد أي انقضاض يؤثر عليه» لكنني في النهاية ولتكرار الطلعات التي تجاوزت المئة، أحسست «بدوشة» في رأسي وأحسست برغبة عارمة في الخروج الى الشارع. «اندوش رأسي» من صوت الطيران. ذهبت في سيارتي ومعي الشباب وجهاز اللاسلكي بشبكته الكاملة. أخذت طريق رأس برج أبو حيدر ووقفت في منتصف الشارع بلا مبالاة وقلت لنفسي «فليكن الطوفان». لم يكن هناك أحد في الشارع «هوَّ في سيارات، شوارع البلد فاضية، كان معي بريموس وشوية قهوة. قلت للشباب يالله نسوي قهوة، بدنا نشرب قهوة». في تلك اللحظات ناداني على الجهاز المقدم عطيه، والمقدم عطيه هو واحد من الناس الذين أبدعوا في هذه المعركة وكان لهم دور عظيم، وهو قائد ميداني فذ حاز على احترام وثقة المقاتلين والقيادة وكل الناس، ناداني على الجهاز قائلاً: الآن هناك محاولة للتقدم على سباق الخيل، أريد قصفاً مدفعياً. كان ينادي عليّ من موقعه: هل استلمت الملحوظة، قلت له: استلمت.. الطيران يغطي السماء، ومحاولة تقدم من المتحف على سباق الخيل، الطيران يفتش عن موقع أي مدفع وعلى كل سيارة وكل لمعة. «طيب بدي أنادي على أي موقع على ٢٠٢، [واصف] أقول له يرمي. واصف بدو يشغّل مدفعين أو ثلاثة»، بالتأكيد مع أول لمعة سوف يضربوا هذا المدفع، اذن

أكون أنا قد اسهمت في تدمير المدافع وقتل البشر. واذا لم أعط أوامر بالقصف فسوف يتقدم العدو على هذا الموقع بالتأكيد، «واحنا اللي مسجلين على اسرائيل لسه» قبل أربعة أيام أنه، في بلاغ عسكري اسرائيلي بعد معركة استمرت خمسة عشر ساعة، تولها تقدمنا مسافة عشرة أمتار، «طيب»، اذا تمكنوا اليوم من الدخول، وسباق الخيل منطقة مفتوحة. إذاً فسوف تدخل الدبابات وتقع المصيبة بالنسبة لي، كان ذلك موقفاً حرجاً، هل أعطي أمراً للناس كي يموتوا أم تحتل قطعة الأرض؟ مرّت على لحظات كأنها الدهر، دقائق تفكير وصراع، هل أصدر أمراً أم لا.. وفي لحظة كلمح البصر، وجدت نفسي أنادي على الجهاز: «الى الجميع: جميع فوهات الاسناد توجه الى ميدان سباق الخيل، القاطع الأول، الثاني، الثالث، الرابع... الجميع يفتح النار». وأحسست براحة غير عادية لهذا الالهام المفاجيء، فالعدو في حالة كهذه سوف يضطر الى محاولة رصد أكثر من ٥٠ و٦٠ فوهة مدفعية، ولن يتمكن بالتالي من التحديد. فنكون نحن قد أوقفنا التقدم وأوقعنا اصابات بالغة في صفوفه، وغيرنا مواقعنا في الوقت نفسه. «بالله العظيم يا ناس الحلال يومها ما بقي مدفع الا ورمى، كلها، الهاونات ٨٢، ٨١، ١٢٠، الصواريخ»، وفي حوالي الساعة، ما بين الثانية والنصف والثالثة، في هذه الفترة، كل الفوهات فتحت نيرانها باتجاه سباق الخيل والطيران يغطي أجواء بيروت. لا أحد تمكن من التحرك، لكن على الأقل كل موقع من المواقع أدرك أنه ليس مستهدفاً — على وجه التحديد — من قبل الطيران. ولكثافة النيران لم يمض أقل من عشر دقائق حتى ناداني المقدم عطيه مجدداً يقول: أوقفوا الرمي فقد انتهى التقدم. ارتاح ضميري لفكرة اصدار الأوامر لكل مواقع الاسناد لأننا في هذه الحالة منعنا تقدم العدو ولم نعرض موقعاً محدداً دون غيره للتدمير، وأفقدنا العدو القدرة على تحديد هدف معين لطيرانه. فضلاً عن أن هذه الفكرة حققت هدفاً سريعاً، حيث انصبت كل النيران في بيروت على موقع واحد. «شوف بيروت قديش فيها مدفعيات وصواريخ وهاونات، انصبت كلها على موقع واحد» وتمكنا من تدمير عدد من آليات العدو المتقدمة باتجاه سباق الخيل وهربت بقية الآليات من جحيم النيران وبذلك فشل التقدم.

ومن الحالات التي أعتز بها في الحقيقة، الأخت رائدة، العاملة في جهاز اللاسلكي في المركز الرئيسي. هذه الأخت مثلت قمة العطاء، وكانت نموذجاً للمناضل الملتزم، سواء من خلال قوة تعبير صوتها ونبرة هذا الصوت على الجهاز أو من حيث تلقي الأوامر وتمريرها الى المواقع. وفي حالات الخطر والضيق لم تتغير نبرة صوتها، وظلت هذه الوتيرة تحمل معنى التصميم على الاستمرار والتأكيد على تنفيذ الأوامر. ثم ان دوامها على الجهاز كان أمراً غير معقول، فقد استمرت في البقاء في موقعها ليلاً نهاراً، وواصلت تلبية النداءات وتمريرها دون أن تغادر موقع مسؤوليتها طوال فترة القتال وعلى مدار السبعين يوماً، وعندما كانت تريد أن تستريح، كانت تستريح في الموقع نفسه، والذي لم يتغير طوال فترة المعركة، أوردها مثالاً هنا، كنموذج لاستعداد أبناء شعبنا للعطاء والتضحية. واصرارها على البقاء في موقعها دون خوف ولفترة طويلة انما هو في الحقيقة تأكيد لمواقع القتال التي تتصل معها عبر الجهاز بعدم التهيب من أن يبقى المرء في موقع واحد لفترة طويلة، ثم ان لها أسلوباً متميزاً في طريقة اعطاء أو تمرير

الأمر. وكانت تخاطبنا على الجهاز وكأنها تخاطبنا وجهاً لوجه وليس على جهاز لاسلكي بعيد.

الحقيقة توجد لحظات إنسانية كثيرة ومجيدة عاشها المرء في فترة القتال في بيروت، الا أننا لا نستطيع أن نحكي كل ما عشناه وشاهدناه في الحياة اليومية من جوع وعطش وغيره، ومن المشاهد التي لا أنساها روح الحنان في أعين الكثيرين من الناس الذين كانوا ينظرون الينا ويتابعون تحركاتنا بكل رأفة؛ ليست عيون غضب أو حقد أو جفاء، عيون تمنح الحنان الدافىء في لحظات كان الناس فيها يتحملون الموت والدمار ويتعرضون مثلنا للقصف والاستشهاد والاصابة. ورغم ذلك كنا نرى الأطفال الصامدين يحملون الأباريق الصغيرة يفتشون «وين فيه حنفية مكسورة ولّا وين في جورة مي» حتى يأخذوا القليل منه لأم أو لاخ أو لاب» ورغم هذه القسوة تضحك الطفولة وتواصل البحث عن الماء. ولو كانت بيروت مدينة فلسطينية، بمعنى البعد الجغرافي والشعبي والسياسي، لكان لنا في الثورة الفلسطينية موقفاً آخر غير الموقف الذي حصل ولكان لنا غير الواقع الذي حتّم على الثورة في النهاية أن تخرج من هذه المدينة البطلة، لكانت لدينا امكانية للصمود أكثر بدلاً من الثلاثة أشهر تسعة أشهر أو ربما أكثر.. لكانت لدينا امكانيات أوسع للبقاء والاستمرار من الناحيتين العسكرية والحياتية. لكن بيروت أعطت بما فيه الكفاية. وياليت العرب، كل العرب، أعطوا نصف ما أعطته بيروت.

شهادات (٢)

في معتقل أنصار *
التركيب الاجتماعي والهيكل التنظيمي

سعدون حسين

عندما اعتقلت إسرائيل الآلاف من جماهير الشعبين اللبناني والفلسطيني، لم تطل اعتقالاتها مواطنين من فئة اجتماعية واحدة، بل طالت الفئات جميعها. وهكذا اتخذت الاعتقالات، بالإضافة لأسبابها الأخرى، طابع عملية انتقام من أبناء الجنوب ــ كل الجنوب باستثناء حفنة من العملاء يعدُّون على الأصابع، فعندما يعتقل الإنسان من الطريق أو أثناء «تختيم» تذكرته أو يخطف ليلاً من منزله بسبب وشاية من زيد أو عمرو أو «يمسح» مخيم معين ويقتاد كل شبابه في الشاحنات، إلى معتقل أنصار، فهذا يعني أن كل الناس مستهدفون ومطلوبون للعدو الصهيوني، ولا قيمة أبداً للكلام الذي يردده البعض، إن كان عن عفوية أو عن قصد «إنني بريء ونظيف»، وكأن الذين اعتقلوا مجرمون وقتلة. ومرة اتخمنا أحد الأسرى بالكلام عن نفسه على أنه «بريء ونظيف»، فصرخنا في وجهه: «كلنا أبرياء، والمجرمون هم الذين قتلوا الأطفال والنساء وافتادونا إلى هنا». إن ما تدعيه إسرائيل من متطلبات الحفاظ على أمنها يجعل كل إنسان في الجنوب معرضاً للاعتقال في أي وقت من الأوقات.

والاعتقالات التي جرت فعلاً، شملت كل الفئات الاجتماعية من الملاكين إلى الفئات الطفيلية في المجتمع. وسأعرض نماذج عن التركيب الاجتماعي والمهني لبعض المعتقلين مكتفياً بثلاث خيم من إحدى المحطات:

خيمة (١):

١ ــ خ، ح: **عامل زراعي.**
٢ ــ م، م: طالب مدرسة.
٣ ــ أحمد، ع: عامل زراعي.
٤ ــ ح، ع: **سائق سيارة.**
٥ ــ ن، ح: عامل زراعي.
٦ ــ محمد: طالب مدرسة.

* نشرت الحلقة الأولى من هذه الشهادة في العدد الماضي.

٧ ــ أحمد: عامل زراعي.
٨ ــ محمود، ت: ضامن.
٩ ــ عفيف: ملاك متوسط.
١٠ ــ ح، خ: مدرس.
١١ ــ أحمد، س: مدرس.
١٢ ــ ح، ح: ضامن.
١٣ ــ م، ت: عامل زراعي.
١٤ ــ م، ع: سائق شحن.
١٥ ــ ع، ق: عامل زراعي.
١٦ ــ ح، ف: حلاق.
١٧ ــ ع، أ: عاطل عن العمل.
١٨ ــ ح، ض: سائق سيارة.
١٩ ــ ق، س: طالب ثانوي.
٢٠ ــ خ، ط: ورّاق.
٢١ ــ ع، ق: طالب ثانوي.
٢٢ ــ م، س: منجد.

خيمة (٢):

١ ــ أحمد: مصلح دراجات نارية.
٢ ــ محمد: مدرس.
٣ ــ محمد: سائق.
٤ ــ عاصم، س: مهندس زراعي.
٥ ــ عادل: ملاك عقاري.
٦ ــ فهد: حمّال.
٧ ــ حسين: عامل محطة بنزين.
٨ ــ عاطف: عامل بناء.
٩ ــ حسين: مدرس.
١٠ ــ خليل، ف: خياط.
١١ ــ محسن: موظف ريجي.
١٢ ــ حسين سلوم: دركي.
١٣ ــ أحمد، ق: نجار موبيليا.
١٤ ــ حسن: حداد.
١٥ ــ علي: صانع أحذية.
١٦ ــ فؤاد: صاحب «حسبة».
١٧ ــ أسعد: عاطل عن العمل.
١٨ ــ حسين، ع: أطرش.
١٩ ــ فتحي: مجنون.

خيمة (٣):

١ ــ حاتم: كاتب عدل.
٢ ــ ع، ض: حمّال.
٣ ــ س، ف: تاجر.
٤ ــ ن، ج: محام.
٥ ــ ناصر: طبيب.
٦ ــ ح، ع: حمال.
٧ ــ محي الدين: بحّار.
٨ ــ سهيل: بائع خضار.
٩ ــ ح، ف: لحام.
١٠ ــ نايف: مصلح برادات.
١١ ــ أبو خضر: صاحب محل للبقالة.
١٢ ــ ف، س: صاحب محل للحلويات.
١٣ ــ يوسف: مزارع.
١٤ ــ عباس: راع.
١٥ ــ هاني: عامل زراعي.
١٦ ــ شحادة: عامل زراعي.
١٧ ــ مصطفى، س: عامل زراعي.
١٨ ــ ع، م: موظف في شركة المياه.
١٩ ــ علي: يتاجر بقطع السيارات القديمة.
٢٠ ــ س، ن: عامل أدوات صحية.
٢١ ــ حسين: وكيل ورش ليمون.
٢٢ ــ ع، ع: عامل زراعي.
٢٣ ــ ك، ف: صاحب مطعم.
٢٤ ــ م، ق: موظف في مطار بيروت.
٢٥ ــ سماحة الشيخ شوقي الأمين: رجل دين، مجدل سلم.

وهذه التركيبة الاجتماعية للأسرى تعكس إلى حد ما التركيب الاجتماعي لأهالي منطقة الجنوب ومخيماتها، مع ملاحظة أن النسبة الغالبة من المعتقلين تنتمي إلى الفئات الكادحة وخصوصاً من عمال الزراعة، يليهم المنتمون إلى الفئات المتوسطة من ذوي المهن الحرة.

أما أعمار الأسرى فتتراوح بين ١٠ سنوات و ٨٠ سنة إلا أن النسبة الطاغية تتراوح بين ٢٥ و ٣٥ سنة.

كما تنتشر الامية بشكل مذهل، فمن أصل ٥٠٠ أسير، استطعنا تسجيل أسماء ١٥٠ شخصاً يريدون تعلم القراءة والكتابة.

كما أن المعتقلين ينتسبون إلى الدين الإسلامي، ونادراً ما تجد بعض المسيحيين إلا إذا كانوا وطنيين أو اعتقلوا بالخطأ. أما الدروز فلم نر في محطتنا أحداً منهم. وينتمي

معظم الأسرى اللبنانيين إلى الطائفة الشيعية.

أما اللوحة السياسية في محطتنا فكانت كالتالي بالنسبة للمعتقلين اللبنانيين:

١ ــ الشيوعيون: زهاء ٢٥

٢ ــ حركة أمل: زهاء ١٠

٣ ــ حزب البعث، ع: ٥

٤ ــ حزب العمل: ٢

٥ ــ الحزب القومي: ١

٦ ــ الاتحاد الاشتراكي: ٢

والباقون: جميعهم غير حزبيين.

وبالنسبة لعناصر الحزب التقدمي الاشتراكي في الجنوب، فالذين اعتقلتهم إسرائيل عادت وأفرجت عنهم بسرعة.

أما بين الفلسطينيين فلحركة فتح النصيب الأكبر من المعتقلين، بل ان الصهيونيين كانوا يعتبروننا جميعاً ومهما كانت انتماءاتنا أعضاء في حركة فتح.

ومعظم الأسرى هم من القاطنين في مخيمي عين الحلوة والرشيدية، وفي صيدا، مع ملاحظة أنه ما من قرية في الجنوب إلا ومنها في أنصار أسير أو أكثر.

التنظيم الداخلي في المعتقل

وجود الآلاف من الأسرى دفع المسؤولين الاسرائيليين إلى إحداث نوع من التنظيم ذي هيكلية خاصة في صفوفنا، لمساعدتهم على تنظيم أوضاع المعسكرات من ناحية الانضباط والطعام، وكل ما يتعلق بأمور الأسرى داخل المحطة، بما في ذلك معالجة الخلافات الشخصية. هذه «الهيكلية» لعبت دور الاحتلال داخل المعتقل، حتى أن بعضاً كان يخاف من مسؤولي المحطة أكثر من خوفه من جنود العدو.

تضم كل محطة ما بين ٤٠٠ أو ٥٠٠ أسير، يتعين عليهم «مختار» ينظم أوضاعهم. كما أن لكل خيمة «شاويشاً» يأتمر بما يمليه عليه المختار من تعليمات.

المختـــار

في المرحلة الأولى، كان المختار يُنتقى من قبل الأسرى، ولكن بعد التجربة، صارت إدارة المعتقل الاسرائيلية هي التي تختار المختار وتعطي له تعاليم المحطة وقوانينها، وإذا لم يستطع تنفيذها، يتعرض للعقاب، ويستبدل بشخص آخر.

أما مهام المختار فهي كالتالي:

(أ) ايقاظ الأسرى الساعة السادسة صباحاً من أجل التهيؤ للعدد.

(ب) تسلم التموين، والإشراف على توزيع الطعام، وإدارة المطبخ التي يعينها هو.

(ج) تسلم كل ما يتعلق بشؤون الأسرى: الرسائل، الخ.

(د) إخراج الأسرى المطلوبين للتحقيق وتعصيب عيونهم.

(هـ) مراقبة الأسرى وتسليم المتشاجرين لحراس المحطة.

(و) المحافظة على نظافة المحطة.

(ز) نقل اعتراضات الأسرى (إذا تجرأ أحد) إلى الضابط الصهيوني.

باختصار «المختار» هو ضابط صهيوني بالنيابة. وأقول هذا الكلام بلا مغالاة، دون أن يعني أيضاً أن كل المخاتير من طراز واحد. فكل الأسرى خبروا ممارساتهم، وسمعوا شتائمهم البذئية لزملائهم في الأسر. وفي الفترة الأخيرة لجأ الإسرائيليون إلى خطة ذكية إذ قالوا للمختار: نحن لن نتدخل في شؤونكم طالما إنكم منضبطون. وبهذا أعطوا المختار صلاحيات معاقبة الأسرى وضربهم، وزودوه بكرباج لهذا الغرض. وبالفعل فبعض المخاتير مارس الضرب؛ وكأنه من جنود الاحتلال. بل كان المختار، أحياناً، يلجأ إلى قطع السجائر، أو يوقف توزيع الشاي والطعام. باختصار كنا نهاب المختار كثيراً؛ ذلك لأن حراس المحطة، مهما كانت حذاقتهم، يظلون عاجزين عن مراقبتنا كلياً بينما مختار المحطة، الذي يعتمد عادة على «شلة» من شاكلته، قادر على تنفيذ المهمة... كما ان الضابط الإسرائيلي كان يعزل المختار، إذا تبين له أنه ليس قاسياً أو سليط اللسان.

هذه المعاملة السيئة للأسرى من قبل المخاتير كانت تثير حساسية الأسرى بشكل فظيع. ففي معسكر (٤) هجم المعتقلون وضربوا مختارهم بسبب تصرفاته السيئة. وفي إحدى المعسكرات أضرب الأسرى احتجاجاً على تسلط المختار ومحاباته في توزيع الطعام. فضربك في قبل الجنود الإسرائيليين مسألة مفهومة أما أن يضربك أسير مثلك، أو يحظى بافضل الطعام وأفضل الملابس، وبالأدوية والدخان، والأقلام، فيما تحرم أنت من أبسط الأشياء، فهذا ما لا يمكن احتماله.

وبهذه الطريقة، استطاع الإسرائيليون شق وحدة الأسرى، وإيجاد صدع في داخلهم، منتهجين الشعار السيىء الصيت «فرّق تسد». وفي إحدى المرات تعرض أحد الأسرى لتعذيب وحشي لمجرد أنه اعترض على تعليمات المختار. فبعد الضرب، ركض نحو ساعتين داخل المحطة وهو ينادي بصوت عال: «بدي أسمع للمختار». فصلاحيات المختار مطلقة. وإذا حاول الانتقام فإن الإسرائيليين يستجيبون له فوراً ويحققون رغباته. لذلك قلنا مرة لمختار محطتنا: «نريد أن نخرج من المعتقل، ليس تخلصاً من إسرائيل فقط، بل بالدرجة الأولى من الأشخاص القذرين أمثالك».

الشـــاويش

الشاويش غالباً ما يعين من قبل المختار، وقد يتبدل بغيره في كل لحظة، وذلك حسب شخصيته وقدرته على ضبط أوضاع الخيمة. بعض هؤلاء كان يستعمل أسلوب السباب، والبعض الأقل اتصفوا بخصال إنسانية.

أما مهام الشاويش فهي كالتالي:

١ ــ استلام الطعام من المطبخ وتوزيعه على الأسرى.

٢ ــ إبلاغ الخيمة بقوانين المحطة.

٣ ــ تنظيم خروج الأسرى إلى المراحيض والاستحمام.

باختصار، الشاويش ينفذ تعليمات المختار، ويساعده في ضبط أوضاع المحطة. وكان المختار يعقد اجتماعات خاصة «للشاويشية» من أجل معالجة أوضاع المحطة. وكان يفضّل شاويشاً على آخر بغية تعميق الخلافات بين الأسرى. من ذلك، مثلاً، إعطاء شاويش

علبة دخان، وآخر نصف علبة، أو تزويد خيمة بكمية من الشاي، وأخرى بكمية أقل. كما يعين في كل محطة «طبيب» من الأسرى يشرف على أوضاع المعتقلين الصحية. فهو الذي يتسلم أقراص الفاليوم والباندول، وهو الذي يرفع التقارير إلى الطبيب الإسرائيلي عن أوضاع المعتقلين. في بداية الاعتقال كان «الطبيب» يتمشى بين فسحات الخيم سائلاً إذا كان هناك مرضى. وفي أواسط شهر أيلول، أفرغت من كل محطة خيمة تم تحويلها إلى عيادة، تتوفر فيها: نقالة، وقطرة للأذن، وأخرى للعين، وبعض الحبوب المهدئة. كما انعقد اجتماع عام لـ «أطباء» المعتقل من أجل تحسين العناية الصحية. لكن الاجتماع كان مجرد خطوة تحذيرية، فلم تلمس بعده أي تحسين فعلي لأوضاع المرضى. وما تجدر الإشارة إليه، أن بعض «الأطباء» كان يتذمر من هذه المهمة لأنها ستؤدي إلى إطالة سجنهم حتى يتم الإفراج عن المعتقلين كافة.

إدارة المطبخ

كان المختار يعين من صفوف الأسرى عناصر المطبخ، وغالباً ما يكونون من المقربين إليه، من بلدته أو ممن يعرفهم سابقاً. بعض هؤلاء لا يعرف ألف باء الطبخ، ولكن إرادة المختار تجعله طباخاً. وعلى الرغم من الاعتراضات على هذا الأسلوب، يأتي الرد: «لا نستطيع تجريب ٥٠٠ أسير لكي نعرف الطباخين المهرة».

عناصر المطبخ ينظفون الطناجر، ويطهون الطعام، ويوزعون الشاي والجزر، الذي يكون أغلبه معفناً لا يؤكل.

في الصباح، تجلس إدارة المطبخ والمختار والطبيب داخل خيم الطبخ، فيتناولون فطورهم وكأنهم في بيوتهم. وهذا يتكرر ظهراً ومساءاً. حتى أن بعضهم زاد وزنه بسبب الطعام الكثير الذي يتناوله. كما كان المختار يعين شاويشاً للماء، وذلك لتلافي الفوضى التي تقع أثناء التزاحم على الاغتسال. فإدارة المطبخ هي فئة متميزة استأثرت ببعض الامتيازات، والحظ السعيد لمن يصادق عناصر المطبخ. إذ عبر هذه الصداقة يستطيع الحصول على بصلة أو ملعقة من المربى زيادة، أو على شيء من الزيت لوضعه على حبة البطاطا المسلوقة.

فالمختار والشاويش والطبيب وإدارة المطبخ وبعض المقربين من هؤلاء، كانوا يجسدون «السلطة الحاكمة» في المحطة؛ والويل لمن يخالف الأوامر، فحسابه عند الجنود، حيث ينادي المختار الحارس ويشتكي على أحدهم، فيضرب بالأرجل، أو يؤخذ إلى غرفة «الاكس» فيمشي على المسامير والزجاج.

هذا الوضع المميز لهذه «الشلة» كان يواجه أحياناً بتحرك نشيط من قبل الأسرى. فمرة شكّلنا لجنة لمراقبة ما يرد إلى المطبخ، وخصوصاً الدخان الذي كانوا يتلاعبون بتوزيعه. وفي بعض المعسكرات شكّلت لجان ثورية قامت بما يشبه التسيير الذاتي للمحطة. حتى المشاكل التي تحدث بين الأسرى كانت اللجنة تعالجها بدون العودة إلى الإسرائيليين. هذه اللجنة حدّت من صلاحية المختار والشاويش. لكن بعض المحطات كانت تمنع تأليف هذه اللجان. وفي محطتنا قال لي المختار: «لو نزل الله على الأرض لا أسمح بتشكيل لجنة مراقبة». طبعاً لأن هذه اللجنة ستقضي على الامتيازات التي

يحصل عليها. هذه اللجان فرطها الإسرائيليون أخيراً ونقلوا جميع دعاتها إلى معسكرات أخرى، وذلك لتقوية سلطة المخاتير، ومنع أي عمل ديمقراطي داخل المعتقل.

وهناك نقطة لابد من توضيحها، وهي أن كل المقابلات الصحفية تجرى مع مختار المحطة. بل إن أحد المخاتير قال للتلفزيون الأميركي: «أنا أمثل ٥٠٠ أسير لا نعترف بقيادة المقاومة، ونريد السلام مع إسرائيل». وللأمانة نقول أيضاً أن أحد المخاتير رفض مثل هذا الكلام، فكان نصيبه عشر ضربات بالعصا على ظهره.

كما كانت قيادة المعتقل تعقد اجتماعات دورية لجميع المخاتير، من أجل إبلاغهم بأخبار الإفراجات، وأن «الأسير المنضبط وغير الفوضوي سيطلع»، وأن «الذي لا يكذب أمام المحقق ولا يعطي معلومات متناقضة سيطلق سراحه». كما كان الإسرائيليون يزودون المخاتير ببعض الأخبار السياسية، خصوصاً تلك المتعلقة بحصار بيروت وخروج المقاومة. إذ جاء الكولونيل «داني» بعد انسحاب المقاومة، وعقد اجتماعاً عاماً للمخاتير، وأخبرهم بأن انسحاب المقاومة من بيروت «سينعكس إيجابياً على أوضاع الأسرى». كما كان يأتي أحياناً بعض أعضاء الكنيست، ويجتمعون ببعض المخاتير ــ فيخبرونهم عن عملية الإفراج، وأنها «قريبة جداً».

خيمة الحراس

في كل محطة تضم عدداً معيناً من الاسرى، توجد خيمة خلف الأسلاك تضم بعض الجنود الذين يقومون بحراسة المحطة والإشراف عليها أمنياً؛ وأحياناً إجراء التحقيقات مع بعض المطلوبين إذا تعذر ذهابهم إلى معسكر التحقيق. وعلى بوابة المحطة يقف حارس طيلة النهار موجهاً رشاشه نحو الأسرى. وهناك حارس آخر يقف أمام قنينة الغاز، ويدور حول المحطة مراقباً تحركات الاسرى. من أجل اصطياد بعضهم، وإيقافه تحت الشمس، أو لرفع الأيدي لمدة ساعات أمام البوابة. وإذا أراد المختار شيئاً، فإنه يسأل عن الكابتن المسؤول، وهذا بدوره يأتي فيتحدث مع المختار.

وأثناء توزيع الطعام على المحطات، أو إخراج فضلات الطعام منها، يستنفر الحراس وعددهم سبعة، بأسلحتهم الكاملة، خوفاً من تحرك الأسرى؛ حتى إذا خرج مريض من المحطة فإن الحراس يستنفرون خوفاً من اختطاف أحدهم، وجعله رهينة في أيدينا.

أما في الليل، فيكثر عدد الحراس ويراقبون الأسرى، ويرون إذا ما كانوا قد ناموا أم لا. كما أن الآليات تدور حول المحطات كافة موجهة الأضواء الكاشفة على الأسرى وهم نائمون طيلة الليل بسرعة هائلة مخلفة وراءها غباراً كثيفاً يعمي العيون، حتى أننا بالكاد نستطيع النوم من شدة هدير الآليات في الليل. كما أن قيادة المعتقل تقوم أحياناً ببعض المناورات الليلية، فتطلق القنابل المضيئة ليلاً، ويستنفر جميع حراس المعتقل وهم بالمئات، وتدار الآليات بسرعة جنونية، وتطلق صفارات الإنذار، وذلك تحسباً من هروب أحد الأسرى، وللتأكد من أن بإمكان الحراس القاء القبض عليه أم لا. وتوجد في المعتقل سيارة شحن أسميناها سيارة دفن الموتى، لأنها تنقل الأسرى المطلوبين إلى معسكر التحقيق أو لحملهم إلى السجون داخل إسرائيل.

ويحيط بكل محطة برجان للمراقبة؛ وأحياناً كان يأتي الكولونيل ويتحدث مع المختار

حول قضايا الأسرى، أو يستدعي المخاتير ليلاً للتحدث إليهم. فحراس المحطة مهمتهم الأساسية إجراء العدد (التفقد) كل صباح، فيرتدون بزاتهم العسكرية الواقية من الرصاص، ويحملون هراوات غليظة، ويدخلون المحطة من أجل عدّنا علماً بأنهم لو فتحوا البوابة لما هرب أحد منا، ومرة قلنا لهم هذا. وأثناء دخولهم المحطة، نضع أيدينا على رؤوسنا، والويل لمن يرفع رأسه أو يحرك يديه، إذ أن العصا تنهال على رأسه أو يؤخذ رقمه لمناداته للتعذيب بعد العدد. فالعدد كان العقاب اليومي، بل إنه من أبشع أساليب التعذيب التي عانينا منها، لأنك تحس بأن جميع أجزاء جسمك قد تيبست؛ إذ عندما تضع يديك على رأسك مطأطئاً، وتجلس متربعاً ساعة أو أكثر، فإنك تحس كأن الموت على قاب قوسين منك. وكنا نعمل العدد أحياناً أثناء تناول الفطور، فنرمي كوب الشاي، ونتراكض إلى العدد، لأن الحارس عندما يبلغ المختار بالعدد يجب أن نجلس في الخيم مثل الملائكة «لا حركة ولا نفس» كما يقول المختار. وعندما يخرج الجنود من المحطة، نرفع رؤوسنا قليلاً، لكن نظام العدد يبقى ساري المفعول إلى أن يصرخ المختار «ارتاحوا» فعندها نشعر وكأننا قد ولدنا من جديد.

المقنع

أكثرية الأسرى في «أنصار» تعتبر المتعاملين مع العدو الصهيوني (المقنعين)، السبب في اعتقالها، حتى أن كلمة «مقنع» أصبحت تتردد على ألسنة أهالي الجنوب وأطفاله، فلا تسمع إلا «الحق على المقنعين» و «المقنع هو السبب»، و «اسرائيل شو بيعرفها بالناس». هذا الكلام الشعبي فيه جزء كبير من الحقيقة، لأن إسرائيل مهما بلغت قدرة مخابراتها، فهي عاجزة عن امتلاك معلومات دقيقة عن المنتمين للمقاومة والحركة الوطنية، فهي قد تعرف البعض، لكنها لا يمكن أن تعرف الاعضاء والانصار والميليشيا والأرقام المالية ومخابىء السلاح... الخ. فالوشاية كان لها دور أساسي في زج العديد من المواطنين اللبنانيين والفلسطينيين في معتقل أنصار، ولكن هذا لا يعني أن إسرائيل لم تكن ترغب في اعتقال أبناء الجنوب لولا هؤلاء «الوشاة». فهذا غير صحيح كلياً، لأن الاعتقالات شملت كل الناس تقريباً؛ فالمخيمات لم يبق فيها إلا الأطفال والعجزة والنساء؛ وبعض القرى اللبنانية افتيد جميع شبابها إلى المعتقل. وهذا ما يؤكد أن دور المقنع كان شكلياً في بعض الحالات. وما أرادت إسرائيل تحقيقه هو ضرب الناس بعضهم بالبعض الآخر. وهو ما أشار إليه الضباط الإسرائيليون عندما قالوا لمخاتير الجنوب: «نحن لا علاقة لنا، أنتم تشون ببعضكم»، فيعرف هذا الضابط أن «المقنعين» هم السبب، ولولاهم لما اعتقل أحد.

هذا الأسلوب الصهيوني أدى إلى وقوع صدامات عديدة بالأيدي والعصي في أكثر من قرية، حيث تبادل الأهالي التهم حول من يتحمل مسؤولية الاعتقالات. ففي معمل صفا، مثلاً، عرضوا أمام أحد المقنعين نحو ١٥٠ شخصاً من قرية «...» فاختار عشرة أشخاص، واتهمهم بأنهم ضباط في جبهة التحرير الفلسطينية ــ القيادة العامة وحركة أمل. وأثناء تجميع الناس على البيادر كانوا يوهمون الأهالي بأن المقنع موجود في إحدى السيارات، ومن لا يعترف فسوف يدل عليه، وغالباً ما يكون هذا الشخص مجرد وهم.

فالمقنع كان «فزّاعة» تستعمل أحياناً للتخويف، فيقف الحاكم العسكري ويقول: «نحن نعرف كل واحد منكم فالمنظم يقف جانباً: الضباط في صف والميليشيا في صف» وهنا لا أقصد أنه لم يكن لعملاء الاحتلال دور في هذا السياق، بل ما أردت توضيحه أن مسألة المقنعين استعملتها إسرائيل كذريعة للصق التهم بأبناء المخيمات والقرى، بهدف تأجيج الصراعات بينهم كي تبقى هي ممسكة بأوضاع المناطق. فهناك العديد من المقنعين شهدوا زوراً على الأهالي من أجل إنقاذ أنفسهم من التعذيب، وبعضهم هدد بالضرب إذا لم «يتقنع»، بل أن بعض الأسرى تلقى عرضاً للإفراج عنه مقابل الوشاية بأبناء بلدته. والبعض حاول الانتقام بسبب ممارسات خاطئة ارتكبت في حقه سابقاً في ظل وجود المقاومة والحركة الوطنية.

وهناك عملاء، وهم أقلية، كانت لهم ارتباطات مشبوهة سابقة على الاجتياح الإسرائيلي، لذلك، فإن وضع المقنعين كافة في سلة واحدة، واعتبارهم عملاء خطأ كبير، فالعديد من الاعتقالات حدثت بدون «مقنعين» وكان على رأس حملات الاعتقال ضباط إسرائيليون، وهو ما جرى في قرى القليلة وطيردبا وتولين الخ. فإسرائيل استفادت من كل تناقضات المجتمع اللبناني والمجتمع الجنوبي بشكل خاص: الخلافات العائلية، والصراعات الطائفية، والخلافات السياسية، والتناقضات العشائرية، وحتى المسائل الشخصية، لدرجة أن مواطناً من بنت جبيل كان قد طلّق زوجته منذ سنوات، فوشت به زوجته المطلقة، وهو اليوم من نزلاء معتقل أنصار! وأحدهم قضى أخوه بحادث سيارة، فوجد ضالته في الاحتلال الإسرائيلي لينتقم من المتسبب، كما أن أحدهم قتل عمه على أيدي مسلحين من حركة أمل، وعندما جاءت إسرائيل «تقنّع» وساعد في اعتقال أبناء بلدته، وفي بلدة الزرارية تحوّل «أبو مشهور» إلى ضابط في جيش حداد لأن المقاومة والحركة الوطنية حرقتا منزله في أحداث ١٩٧٦.

وفي معتقل أنصار وضع حوالي ٤٠ مقنعاً في أحد المعسكرات، وسمعنا أن معارك بالأيدي نشبت بينهم وبين الأسرى.

باختصار، مسألة المقنعين استخدمتها إسرائيل لتفتيت وحدة الجنوبيين، ولتأجيج الصراعات العائلية والعشائرية بينهم طبعاً هذا لا ينفي وجود بعض العملاء الذين لعبوا دوراً مهماً في تسهيل مهمة قوات الاحتلال، وكانوا «مقنعين» حقيقيين في صفوف العدو.

وفي هذا المجال، لا بد من الإشارة إلى أن كبار المتعاونين مع إسرائيل في الجنوب لم يحتاجوا إلى قناع ليخفوا حقيقتهم، كبعض أبناء آل الدايخ، فهؤلاء كانوا يصعدون إلى القرى في وضح النهار، يأخذون من يريدون تنفيذاً لأوامر الاحتلال. فالمسؤولية تقع أولاً وأخيراً على عاتق قوات الاحتلال، أما «المقنعون» فمجرد أدوات رخيصة تنتهي مع رحيل قوات الاحتلال ويتقلص دورها كلياً. وان اسرائيل حتى لو لم تجد وشاة و «مقنعين» فلسوف تعتقل أبناء الجنوب وتذلهم. فالاحتلال الأجنبي يعني دائماً الاعتقال والتهجير والقتل والإبادة.

أهداف الاعتقالات

بعد هذا العرض التفصيلي لرحلة العذاب والإذلال في معتقلات العدو، وبعد أن

أوضحنا طبيعة التركيب الاجتماعي والإداري لمعتقل أنصار، نعود لطرح الأهداف الكامنة وراء هذه الاعتقالات الجماعية التي شنتها إسرائيل منذ حزيران الماضي في الجنوب اللبناني والتي ما زالت تطول المزيد من أهالي المنطقة حتى كتابة هذه السطور.

فما هو الهدف من هذه الاعتقالات؟

ما الفائدة من اعتقال الأطفال والمجانين والعجزة؟

ولماذا هذا الاحتجاز الطويل للأسرى رغم انتهاء المعارك العسكرية؟

بادىء ذي بدء، لا بد من الإشارة إلى أن الاعتقالات شملت كل المخيمات الفلسطينية والقرى والمدن اللبنانية، حتى تلك القرى المعادية للوجود الوطني. كما أن الاعتقالات طالت كل الفئات الاجتماعية تقريباً. والمعتقل كان عبارة عن هرم اجتماعي قائم بحد ذاته، بل نستطيع القول أن معتقل أنصار هو مجتمع «أممي» لأن كل بلدان العالم ممثلة فيه تقريباً: فهناك لبنانيون وفلسطينيون وسوريون وعراقيون وأردنيون ويمنيون ومصريون وأتراك وبنغاليون وباكستانيون. فإنفاق ملايين الدولارات من أجل إطعام الأسرى، وفرز قوات عسكرية كبيرة لحراستهم، وتحمل ضغط محلي ودولي، كل هذا ما كانت لتتحمله اسرائيل لو لم تكن لديها أهداف مهمة وراء تجميع الأسرى، ذلك أن إسرائيل غير مستعدة لإنفاق قرش واحد إذا لم يكن هناك مردود.

فما هي هذه الأهداف؟ في رأيي هذه أبرزها:

أولاً ــ الانتقام من تاريخ الجنوب الوطني الذي شكّل لسنوات طويلة ليس بؤرة لدعم نضال المقاومة فقط، بل تحول إلى خزّان بقي يمد جميع الأحزاب اليسارية بالطاقات البشرية. فجاءت إسرائيل لتنفذ مهمة استئصال الوجود الوطني اللبناني الذي عجزت السلطات اللبنانية المتعاقبة منذ الاستقلال عن وضع حد لنموه وتطوره، فالاعتقالات شملت كل القرى اللبنانية، كما أن التحقيقات مع الشبان اللبنانيين لم تقتصر على العلاقة مع المقاومة، فكان المحققون يسألون المعتقل عن تاريخ حياته منذ إن كان عمره ست سنوات، وحتى لحظة اعتقاله، وماذا كان قد انتسب إلى ناد أو نقابة، بل ان أحد المواطنين اعتقل لأن ابنه شهيد في الحرب الاهلية.

ثانياً ــ إذلال أبناء الجنوب، وإعادة ربطهم بالزعامات التقليدية، من خلال التصوير لهم إن تعاطفهم مع الأحزاب الوطنية ثمنه الاعتقالات والتعذيب. وهذا ما يفسر وجود مئات المدنيين في المعتقل، بل إن بعضهم ضد اليسار، وعندما كان هؤلاء يعترضون على اعتقالهم لأنهم غير منتمين للتنظيمات، يكون جواب الإسرائيليين: «لماذا لم تحملوا السلاح ضدهم؟ فكل من تبرّع بقرش لهم أو قرأ صحيفة من مجلاتهم يعتبر مخرباً».

ثالثاً ــ إعادة تنشيط القوى الرجعية الجنوبية، إذ بعد كل عملية اعتقال، تنشط الاتصالات، وتبدأ الوساطات للإفراج عن الأسرى. فأحد الزعماء الجنوبيين قال لوفد زاره من أجل الضغط على إسرائيل لإطلاق سراح أبنائهم: «شو جايين تعملوا هون، ليش دخلوا ولادكم عالاحزاب، خليهم ياكلو حسابهم، بس أنا قلبي أطيب منكم، فتكرم عيونكم، بدي ساعدكم، وانشاء الله بيفرجوا عن أولادكم». كما أن إسرائيل كانت تُبرز العديد من عملائها بهذه الطريقة، فيتم ربط الأهالي بهؤلاء من خلال إطلاق سراح أبناء البعض.

رابعاً ــ تساهم الاعتقالات في دفع ضعفاء النفوس إلى التعاون مع سلطات

الاحتلال، ففي المعتقل كان الضباط يطرحون على العديد من الأسرى إمكانية التعاون معهم مقابل مبالغ ضخمة من المال ومن يرفض التعامل فحظه مزيد من الضرب والتعذيب.

خامساً ــ شكلت الاعتقالات اداة ابتزاز بيد الاحتلال للمساومة مع العديد من أبناء القرى الجنوبية، فتطرح عليهم المعادلة التالية: مقابل الإفراج عن أولادكم، نريد فتح مراكز مسحلة في القرى والانخراط في المخابرات الإسرائيلية.

سادساً ــ الحصول على معلومات أمنية، وخصوصاً من الفلسطينيين، حول العمليات العسكرية التي كانت تنفذ عبر الأراضي الأردنية واللبنانية منذ انطلاقة المقاومة، وحول العلاقة بالانتفاضة الشعبية داخل الوطن المحتل.

سابعاً ــ النفاذ إلى كيفية تركيب المنظمات الفلسطينية وماهية الأسلحة التي تستخدمها وأساليب التدريب، والبلدان التي يجري فيها.

ثامناً ــ محاولة اكتشاف خلايا الداخل فالعديد من فلسطيني عام ١٩٦٧، تعرضوا لتعذيب مضاعف، إذ كانوا يتعرفون من خلالهم على أقاربهم من أجل مراقبة تحركاتهم، وتنقلاتهم.

تاسعاً ــ قتل الروح النضالية عند الشبان الفلسطينيين عبر تصوير الأمر لهم وكأن «المقاومة قد انتهت، وها هي القيادات ولت هاربة. فمن أجل الحفاظ على حياتكم وأولادكم، عليكم العيش معنا بسلام في إطار الحكم الذاتي». كما كان الإسرائيليون يأتون بآباء البعض إلى المعتقل لإقناع الأبناء ببعض الأمور.

عاشراً ــ إجراء الدراسات النفسية والاجتماعية عن الأسرى، وذلك من أجل فهم طبيعة المواطن العربي، ودرجة تطوره الثقافي والعلمي، بغية وضع الخطط الملائمة لمحاربة العرب وإخضاعهم للاستراتيجية الامبريالية.

حادي عشر ــ توفير الأجواء الأمنية الملائمة لقوات الاحتلال. فعن طريق زج الرجال والشباب في معتقل أنصار، تتصور إسرائيل أن هذا يوفر الاستقرار لقواتها المتنقلة في منطقة الجنوب، فلا تشن عليها العمليات الفدائية. وبالفعل فإن الأمن الإسرائيلي، أو بالأحرى الخوف من جماهير الشعبين اللبناني والفلسطيني، هو أحد أهم الأسباب لوضع الآلاف في معتقل أنصار.

لقد أرادت إسرائيل باعتقالاتها العشوائية أن تستأصل التراث الوطني لجماهير الجنوب وأن تحول المخيمات الفلسطينية من بؤر للنضال المسلح إلى تجمعات بشرية هاجسها الأول المسكن والاستقرار النفسي والمادي، والابتعاد عن منظمة التحرير، عبر خلق أطر سياسية زائفة تدعي تمثيل الشعب الفلسطيني.

ولكن كل هذه الأهداف فشلت، فمعنويات أسرى أنصار عالية جداً، وأكثر من مرة رُشق جنود العدو بالحجارة، كما أن الوضع الجماهيري في الجنوب يتحول تدريجياً باتجاه بلورة مقاومة وطنية صلبة للاحتلال، وما تزايد العمليات العسكرية الفدائية ضد قوات الغزو في الفترة الأخيرة، إلا تعبيراً عن هذا المزاج الشعبي المتصاعد غضباً ونقمة على قوات الاحتلال.

فعلى الرغم من الاعتقالات وأساليب التعذيب الوحشية التي يتفنن بها الإسرائيليون، فإن الجنوب، بقراه ومخيماته، صوت واحد ضد الإحتلال. بل إن معتقل أنصار الذي استهدفت منه إسرائيل تكفير الناس بالنضال الوطني، يصبح مصنعاً لتخريج المناضلين والوطنيين.

صناعة الدخان وتسويقه في الأراضي المحتلة

د. جاد اسحق

مقدمة

للتبغ مكانة خاصة بالنسبة لموقعه بين المواضيع الزراعية والصناعية المتعلقة بآفاق التنمية، ويرجع ذلك الى تعدد العوامل التي تتداخل لتؤثر على هذا الموضوع، اما بصورة مباشرة أو غير مباشرة؛ فللتبغ علاقة مباشرة بالزراعة لكونه محصولاً زراعياً في الأساس وله ارتباط وثيق بالأرض والمزارع الفلسطيني، كما أن لهذا المحصول أثراً كبيراً على الصناعة لانه من المحاصيل الصناعية البحتة، ويدخل في منافسة مباشرة ــ بالنسبة لأولوية زراعته ــ مع المحاصيل التي تزرع لإنتاج طعام الإنسان أو علف الحيوان، وفي الوقت نفسه، يرتبط هذا المحصول بالاقتصاد والتجارة بسبب كبر حجم الانتاج لهذا المحصول، ولسرعة التبادل المالي في انتاجه وتسويقه، كذلك فان لهذا الموضوع صلة وثيقة بالوضع السياسي، من حيث الضرائب المستوفاة على الانتاج وغيرها، أضف الى هذا كله ما لهذا الموضوع من أهمية اجتماعية وبيئية وصحية. ان هذا الوضع المميز لموضوع التبغ وعلاقاته بآفاق التنمية المختلفة يحتم علينا دراسته في ضوء هذه النواحي المختلفة مجتمعة.

ومن الناحية العلمية، فان نبات التبغ أو الطباق ينتمي الجنس (Nictotiana)، والذي يوجد منه أكثر من ١٠٠ نوع، ولكن هناك نوعان فقط يحتلان الأهمية الكبرى كمصدر للتبغ والنيكوتين. النوع الأول: وهو التبغ العادي (Nictotiana Tabacum) الذي يعتبر مصدر جميع أنواع التبغ في العالم، ويمتاز بأزهاره القرنفلية اللون وأوراقه الملساء الناعمة، أما النوع الثاني: فهو الدخان الأخضر، واسمه الشائع (الهيشي أو الحميص)، واسمه العلمي

* قدمت هذه الدراسة الى مؤتمر التنمية من أجل الصمود الذي عقدته جمعية الملتقى الفكري العربي، في شهري آب (أغسطس) وأيلول (سبتمبر) عام ١٩٨١. أما كاتب هذه الدراسة: د. جاد اسحق، ليعمل منسقاً لكلية العلوم في جامعة بيت لحم.

(Nictotiana rustica)،ويتميز بأوراقه الخشنة وأزهاره الصفراء، وهذا النوع من الدخان يزرع غالباً للاستهلاك المحلي، خاصة في بعض دول الشرق الأوسط والهند وأفريقيا وبعض مناطق أميركا الاستوائية، كما يزرع في الدول الأوروبية لاستخلاص النشوق منه[1].

زراعة التبغ

رغم أن نبات التبغ العادي استوائي الأصل، غير أنه يزرع حالياً في أكثر من ٨٠ دولة، ما بين خط ٥٠ شمالاً و٤٠ جنوباً. وتوجد ٣ أنواع رئيسية من هذا النبات هي: التبغ الفرجيني (Virginian) والشرقي (Oriental) وتبغ برلي (Purley). والتبغ الفرجيني يتميز بأوراقه العريضة وملمسه الناعم ونكهته المميزة، أما التبغ المسمى بنوع برلي، فهو في الأصل سلالة فرجينية ولكنه يتميز بأن أوراقه فقيرة في مقدرتها على الاخضرار وبناء الكلوروفيل، ولقد اكتشفت هذه السلالة، بطريق الصدفة، من قبل أحد المزارعين في ولاية أوهايو في أميركا سنة ١٨٦٤؛ اذ لاحظ هذا المزارع، واسمه برلي، أن هناك بعض نباتات الدخان في حقله فقدت لون أوراقها الاخضر المميز، ولكن بعد تجفيف هذه الأوراق تحولت الى لون أصفر محمر، وكانت خواصها المسامية والامتصاصية عالية الجودة، وتحول هذا النوع من التبغ ليكون الأساس في المزيج الأميركي للسجائر.

أما التبغ الشرقي، فهو النوع المعروف في بلادنا وبعض دول حوض البحر الابيض المتوسط مثل: تركيا واليونان، ويتميز بأوراقه الصغيرة نسبياً وخشونته ولكنه غني في مواد النكهة.

ولكل نوع من هذه الأنواع من التبغ عدة أصناف استحدثت بطريقة الانتخاب والتحسين لمقاومة الأمراض وعوامل التربة والبيئة. فمثلاً، هناك الصنف «جليل» والصنف «قولا» من أنواع الدخان الشرقي، ومن أصناف التبغ الفرجيني هناك «أورينوكو» (Orinoco) «وبريور» (Pryor) و«مريلاند» (Maryland) و«هافانا» (Havana) و«سومطرة» (Samatra) الخ[2].

ومما يجدر ذكره أن منطقة البحر الأبيض المتوسط تشتهر بجودة انتاجها من التبغ وخاصة التبغ الشرقي؛ ولهذا فان لمحصول التبغ أهمية خاصة بالنسبة للمنطقة الفلسطينية التي عرفت منذ القدم بانتاجها للتبغ، وما زال هذا المحصول من المحاصيل الرئيسية التي يقوم بانتاجها المزارع العربي. ويبين الجدول رقم (١) المساحات المزروعة بالتبغ في المناطق العربية وكمية الانتاج من هذا المحصول.

نلاحظ من هذا الجدول أن المساحات المزروعة بالتبغ وانتاجها لم يتغيرا كثيراً خلال ٣٠ عاماً باستثناء عام ١٩٦٩ ــ ١٩٧٠؛ حيث تضاعف الانتاج وارتفعت مساحة الأراضي المزروعة بالتبغ، ويرجع السبب الى أنه، في هذا العام بالذات، قامت دائرة الزراعة في الضفة الغربية بتشجيع زراعة التبغ الشرقي في المناطق العربية، وتم تزويد المزارعين بكميات من الأشتال من نوعي: «جليل» و«قولا»، ولقد نجحت هذه التجارب وتميز التبغ المنتج بجودة عالية حتى في المناطق الجبلية؛ غير أن تسويق هذا الانتاج لم يكن منظماً

الجدول رقم (١)
المساحات المزروعة بالتبغ وانتاجها
في المناطق المحتلة

العام	المساحة المزروعة ١٠٠٠ دونم	الانتاج ١٠٠٠ طن
١٩٤٨/١٩٤٩	—	٠,٦
١٩٦٩/١٩٧٠	٢٨,٦	١,٦
١٩٧٤/١٩٧٥	٨,٩	٠,٦
١٩٧٥/١٩٧٦	٩,٢	٠,٨
١٩٧٦/١٩٧٧	١٣,١	(٢)٠,١
١٩٧٧/١٩٧٨	١٥	٠,٧٥

بصورة جيدة، ولهذا فقد تراجع العديد من المزارعين عن زراعة التبغ مرة أخرى، وعاد الانتاج الى ما كان عليه في السابق، وسأتطرق لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع بعد قليل.

وعموماً، فان زراعة التبغ في فلسطين تتركز في منطقة الجليل، ويقوم بزراعته المزارعون العرب فقط، ولا يزرع أي تبغ بصورة تجارية في المزارع اليهودية[١]. وفي الضفة الغربية تتركز زراعة التبغ في منطقة جنين ويعبد وبعض المناطق في نابلس ورام الله، ولا يزرع التبغ في المناطق الجنوبية من فلسطين لعدم ملاءمتها لهذا المحصول.

وبالرغم من أن هذه المنطقة مشهورة بجودة انتاجها للتبغ الشرقي، الا أن معظم المساحات المزروعة بالتبغ تقتصر على التبغ الفرجيني؛ اذ تبلغ نسبة زراعة التبغ الشرقي حوالى ٣٪ من الانتاج العام للتبغ وتشكل البقية نسبة ما يزرع من التبغ الفرجيني، أما بالنسبة لتبغ برلي، فانه لم تجر حتى الآن أي دراسات جدية حول امكانية ادخال هذا الصنف الى أصناف الدخان المزروعة، ومدى ملاءمة التربة المحلية وظروف البيئة لهذا الصنف. ويعود السبب في نقص المساحات المزروعة بالتبغ الشرقي الى أن معدل انتاج الدونم من هذا التبغ يصل الى ٥٠ كيلوغراماً في المتوسط، وقلما يتعدى ذلك، بينما يصل انتاج التبغ الفرجيني الى ٨٠ كيلوغراماً لكل دونم في المتوسط، وقد يتعدى الانتاج هذا الرقم فيصل الى ١١٥ كيلوغراماً للدونم الواحد، عند توافر الظروف المناخية المناسبة والعناية الجيدة.

وبالرغم من أن أنواع التبغ المختلفة تتطلب معاملات زراعية، الا أن نجاح زراعة التبغ اجمالاً يعتمد أساساً على ما يلي:

١ ــ التربة والظروف الجوية الملائمة.
٢ ــ توافر الأشتال الجيدة.
٣ ــ العمليات الزراعية الملائمة من تسميد وحرث ورش.

٤ ــ اتباع دورة زراعية سليمة.
٥ ــ القطف والتجفيف.

١ ــ التربة والظروف الجوية الملائمة:

لنبات التبغ فترة نمو قصيرة، اذ تبدأ أوراقه في النضج غالباً بعد ٣ أشهر من زراعته، وتؤثر التربة والظروف الجوية على موسم الحصاد، وهذا النبات شديد الحساسية للصقيع، ولذلك فان الأشتال تزرع متأخرة في البلاد ذات الصيف القصير، واذا كان الصيف رطباً والأرض مسامية خفيفة فان أوراق التبغ الناتجة تكون رقيقة وضعيفة النكهة، أما الأراضي الكثيفة والصيف الحار نسبياً فانهما ينتجان أوراقاً أشد اصفراراً وأكثر سمكاً وأغنى بمواد النكهة(٥).

ولضمان نجاح هذا المحصول، يجب أن تتوافر في التربة وسائل الوقاية ضد عوامل التعرية عن طريق الرياح أو المياه، بالاضافة الى عامل خصوبة التربة. والتبغ من النباتات شديدة الحساسية لقلوية التربة، غير أنه يتحمل الحموضة الزائدة في التربة. والتبغ من المحاصيل البعلية التي تجود زراعتها في المناطق الجبلية، وحيث أن نسبة الأراضي الزراعية المروية في المناطق العربية المحتلة لا تتجاوز ٢٪ من مجموع مساحات هذه المناطق، فان التبغ يكتسب أهمية خاصة بالنسبة لهذه المناطق.

وتعتبر مناطق الجليل ويعبد وجنين مناطق مثالية لزراعة التبغ، وتجود فيها زراعة هذا المحصول، وخاصة النوع الفرجيني الذي تنتشر زراعته في هذه المناطق. ولقد تمت تجربة زراعة التبغ الشرقي في مناطق نابلس ورام الله وبيت لحم، وكانت نتائج هذه التجارب مشجعة من ناحيتي الكم والنوع.

٢ ــ توافر الأشتال الجيدة:

يعتمد نجاح هذا المحصول على توفير الأشتال الجيدة المقاومة للأمراض للمزارعين في الوقت الملائم للزراعة. والجدير بالذكر هنا أن انتاج الأشتال الجيدة يتطلب مهارة وخبرة علمية فائقة، ولا يستطيع المزارع العادي القيام بهذا العمل، وعادة تقوم شركات السجائر بالتعاون مع دوائر الزراعة بزراعة البذور وتوفير الأشتال المناسبة. والعامل الآخر الهام هنا هو توفير الأشتال للمزارع في الموعد المناسب، فمن الضروري أن تصل الأشتال للمزارع، عندما يكون قد جهز الأرض للزراعة. فالتبكير أو التأخير في توصيل الأشتال للمزارع يؤثر على الزراعة ونجاح المحصول.

ومما لا شك فيه، أن المزارع العربي لا يحظى باهتمام الجهات الزراعية المسؤولة ولا حتى المسؤولين في شركات السجائر، ولذلك فانه يتحمل العبء الأكبر في عمليات التخطيط وتوفير الأشتال، بالاضافة الى عمله المباشر في زراعة الأشتال والعناية بالمحصول.

٣ ــ العمليات الزراعية الملائمة:

يتطلب محصول الدخان عناية خاصة من قبل المزارعين، نظراً لحساسيته الفائقة للعوامل المناخية والبيئية، فهذا المحصول، ولو أنه في الأساس محصول خضري، غير أنه

لا يحتاج الى تسميد نتروجيني زائد، ويجب أن لاتزيد نسبة السماد النتروجيني الموجود على صورة فترات عن نسبة ٢٠٪ من اجمالي السماد، كما أن الرش بالمبيدات الحشرية وغيرها يؤثر على نوعية المحصول الناتج. وتؤثر مسافات الزراعة ومواعيد الحرث وغيرها من العمليات الزراعية على جودة المحصول.

وفي المناطق العربية المحتلة، فان المزارع الفلسطيني قد اكتسب خبرة جيدة في هذا المحصول، ومع ذلك من الضروري أن تقوم الجهات الزراعية المسؤولة بارشاد المزارعين عن العمليات الزراعية المناسبة، ومحاولة اجراء التجارب والمشاهدات عن طرق تطوير هذه الزراعة وتحسين الانتاج.

٤ ــ اتباع دورة زراعية سليمة:

ان نبات الدخان يستنفد جزءاً كبيراً مما في الارض من مواد غذائية، لذلك فان زراعة الارض بمحاصيل أخرى مستنفدة لخصوبة الارض يجب استبعادها، وتجب مراعاة اختيار محاصيل مناسبة تتعاقب مع زراعة الدخان. فمثلاً، يفضل عدم زراعة محاصيل تعطي كمية كبيرة من النتروجين للتربة بعد زراعة التبغ، ويجب تجنب زراعة المحاصيل التي تصاب بالنيماتودا والأمراض الاخرى التي تؤثر على الدخان.

٥ ــ القطف والتجفيف(٦):

ان جودة التبغ تعتمد على مدى الجهود التي يبذلها المزارع نفسه في مراحل التصنيع، بعد القطف وقبل وصول المحصول الى شركات السجائر، لذلك فان اهمال أعمال التصنيع يؤدي الى رداءة جودة التبغ، حتى لو كانت جودته عالية عند بدء القطف.

وتحدد جودة الانتاج مدى دخل المزارع من هذا المحصول، وسعر التبغ يحدد حسب نوعية المحصول المصنع، أي بعد قطفه وتجفيفه، لذلك فان دخل المزارع الحقيقي تحدده جودة التبغ المصنع وليس كمية الانتاج، فان القطف والشك والتجفيف والرزم تصبح عمليات فائقة الاهمية بالنسبة للمزارع.

(أ) **القطف:** ان موعد القطف يلعب دوراً هاماً في تحديد جودة الانتاج، فالقطف المبكر يعطي أوراقاً قاتمة اللون، رديئة الخواص عند تجفيفها، كذلك فان القطف المتأخر يسبب جفاف هذه الأوراق وتلفها، أثناء عمليات التصنيع الأخرى، لذلك يجب اختيار الموعد المناسب للقطف وذلك عندما تبدأ علامات الاصفرار في الظهور على الأوراق.

كما أن عملية القطف يجب أن تتم في ساعات الصباح المبكرة أو في المساء، لتلافي الضرر الممكن وقوعه على النباتات اذا ما تم القطف خلال النهار. وعادة، يكون القطف على خمس دفعات: تكعيبة، فحلة أولى، فحلة ثانية، تثليثة وطربونة. ويتم القطف بصورة يدوية، مع أن هناك بعض الدول بدأت باستخدام الآلات في قطف الأوراق. وتجب مراعاة ترتيب الأوراق في صناديق بعد قطفها مباشرة، ويجب عدم استخدام الاكياس لذلك، اذ ان هذا يسبب تكسر الأوراق وتجعدها مما يؤثر على جودة الانتاج.

(ب) **الشك:** وهو عملية ربط أعناق الأوراق بواسطة الخيوط تمهيداً لنشرها وتجفيفها، ويتم، خلال هذه العملية، تصنيف الأوراق حسب الحجم ودرجة النضوج، وتجب مراعاة

عدم رص الأوراق عند شكها، لأن هذا يؤدي الى ارتفاع الحرارة واحتراق الأوراق، كما أن ترك الأوراق متباعدة عن بعضها يسبب الجفاف السريع للأوراق واحتفاظها باللون الأخضر وعدم اكتسابها اللون الأصفر المرغوب.

(ج) **التجفيف:** وفيه تترك الأوراق المشكوكة لتجف وتتخمر مكتسبة اللون الأصفر والملمس الناعم، ويراعى في هذه العملية عدم تعريض الأوراق لأشعة الشمس المباشرة والحرارة العالية في الأيام الثلاثة الأولى، لأن هذا يحول دون حدوث عمليات التخمير والتعتيق الحيوية، لذلك فان الأوراق المشكوكة توضع عادة في المنشر الذي يغطى بالقش أو الخيش لمدة ٣ أيام، وخلال هذه المدة يبدأ الكلوروفيل الأخضر بالانحلال تدريجياً وتتحول الأوراق الى اللون الأصفر، كما تبدأ المركبات الحيوية المعقدة بالتحلل الى مركبات أبسط غنية بمواد النكهة، وخلال هذه العملية تبدأ الأوراق بفقد ماتحتويه من ماء بصورة تدريجية، فلا تتوقف العمليات الحيوية بصورة مفاجئة. وبعد هذه الفترة تعرض الأوراق لأشعة الشمس ليتم جفاف الأوراق، وهنا تجب مراعاة تغطية الأوراق في الليل، لمنع تكثف الماء على سطح الأوراق والذي يسبب اسودادها، كما تجب تغطية المناشر اذا ما ارتفعت درجة الحرارة بصورة غير طبيعية، أو اذا ما اشتدت الرياح، كما يحدث عادة في رياح الخماسين التي تظهر خلال هذه الفترة، لأن ذلك يؤدي الى جفاف الأوراق بصورة سريعة مؤثراً على جودتها.

وعادة، تستمر فترة التجفيف حوالى اسبوعين، عندها تكون الأوراق قد جفت، غير ان أعناق الأوراق غالباً ماتكون غير جافة، لذلك فان خيوط الأوراق المشكوكة تنقل بعد ذلك من المنشر الى مكان مظلل (تحت الأشجار أو معرش) لمدة ٣ ــ ٧ أيام، حتى يكتمل جفاف أعناق الأوراق، وبعدها تنقل الأوراق الى المخزن تمهيداً لرزمها، ويجب ابقاء الأوراق معلقة في المخزن طوال هذه الفترة الى أن يحين موعد الرزم، وعادة، يتم في الخريف، لأن ابقاء الأوراق في العراء يعرضها للرياح والندى والأمطار ويؤثر على جودتها.

وعند الرزم تجب مراعاة فرز الأوراق المعطوبة والمحروقة، وذلك لرفع درجة تصنيف الأوراق، ويتم رزم الأوراق في بالات بحيث تكون الأوراق متجهة الى الداخل والأعناق الى الخارج، ويراعى أن يكون وزن البالة من ٢٠ إلى ٢٥ كيلوغراماً.

واذا ماتأخر تسويق البالات فانه يجب وضعها في غرفة جيدة التهوية مرتفعة عن الأرض بعيدة عن الجدران، لمنع تسرب الرطوبة اليها، ويفضل تقليب البالات وفحصها بين الحين والآخر الى أن يحين موعد شحنها.

يلاحظ مما ذكرت أن انتاج التبغ عملية تتطلب مهارة ودراية كبيرتين، كذلك فانها تحتاج الى أيد عاملة خبيرة، وأي اهمال أو تقاعس في أي من العمليات المختلفة يؤدي الى رداءة الانتاج، ونقص في دخل المزارع. غير أن المزارع العربي الفلسطيني اكتسب خبرة واسعة في هذا المجال جعلته يتفوق في انتاج التبغ، لهذا فان المزارعين العرب هم الوحيدون الذين يقومون بزراعة التبغ وانتاجه في فلسطين، ولا يقوم اليهود بزراعة وانتاج هذا المحصول.

ان عمليات التصنيع المختلفة هذه غالباً ماتكون يدوية؛ مما يتطلب أيد عاملة كثيرة، ويقوم المزارع العربي وجميع أفراد عائلته بجميع هذه العمليات، ولقد لوحظ

مؤخراً أن هناك آلة صغيرة تستخدم لشك أوراق التبغ وربطها بالخيوط، وهذه الآلة ليست مرتفعة التكاليف، ومن الممكن استخدامها لتسهيل عملية الشك. ولكن هذه الآلة لم يتم ايصالها للمزارع العربي، وحبذا لو يقوم المختصون الزراعيون، أو شركات السجائر بالعمل على توصيلها للمزارع العربي.

ان التبغ الذي ينتجه المزارع العربي لا يقل جودة عن التبغ المستورد، ورغم ذلك فان الشركات المحلية تفضل استيراد التبغ من الخارج، مما أدى الى تدهور زراعة التبغ في المناطق العربية، فالشركات العربية تشتري ثلث محصول التبغ المنتج فقط، لذلك يجد المزارع العربي نفسه مضطراً لترك زراعة التبغ والتحول لزراعات أخرى، رغم خبرته الطويلة في هذا المجال. ولقد أوضح المسؤولون في شركات السجائر العربية أن عدم شرائهم لكل الانتاج العربي من التبغ يعود الى رداءة الانتاج، وهذا يتعارض مع رأي الخبراء الذين يقولون: إن جودة التبغ المحلي لا تختلف كثيراً عن التبغ المستورد. وكدليل على هذا فان شركة السجائر الاسرائيلية «دوبيك» تقوم باستخدام التبغ المحلي بنسبة عالية في تصنيع السجائر المحلية، كما سأبين بعد قليل. بالاضافة الى ذلك، فان الحكومة الاسرائيلية قد أبدت رغبتها في التحول الى تصدير التبغ الى الدول الأجنبية، مؤكدة بذلك أن لهذا التبغ جودة عالمية، وعليه، فان جودة التبغ المحلي أمر غير مشكوك فيه. واذا كان للشركات المحلية بعض الملاحظات على هذا الانتاج، فانه من الواجب عليها أن تقوم بارشاد المزارعين الى طرق تحسين الانتاج ليتلاءم مع متطلباتها، ان هذا واجب وطني تفرضه الظروف العصيبة التي تمر بالمزارع العربي الفلسطيني، ويجب على الشركات المحلية العمل على تشجيع زراعة التبغ وتسويقه للمزارع العربي.

صناعة الدخان في المناطق العربية المحتلة

تستخدم أوراق التبغ المجففة في صنع السجائر والسيجار وطباق الغليون والتمباك والنشوق، الا أن معظم انتاج التبغ عالمياً يتركز حالياً على انتاج السجائر العادية، كما يبين الجدول التالي:

الجدول رقم (٢)
أنواع المنتجات المشتقة للدخان(٢)

النوع	نسبة الانتاج ٪
السجائر	٩٧,٢٨
السيجار	٠,٦٤
طباق الغليون	٠,٢٨
التمباك	١,٠٨
النشوق	٠,٧٢

ولذلك، فان الصناعة المحلية تعتمد على انتاج السجائر فقط، وتعتبر هذه الصناعة من كبرى الصناعات في المناطق العربية المحتلة، نظراً لكبر حجم انتاج هذه الصناعة من جهة، ولسرعة تداول رأس المال فيها، وتقوم بهذه الصناعة شركتان عربيتان، هما شركة سجائر القدس وشركة السجائر العالمية وكلتاهما في الضفة الغربية، ولا توجد شركات مماثلة في قطاع غزة، ويبين الجدول التالي بعض المعلومات عن هاتين الشركتين:

الجدول رقم (٣)
بعض المعلومات عن شركتي السجائر في
الضفة الغربية

اسم الشركة	شركة سجائر القدس	شركة السجائر العالمية
مركز الشركة	القدس	بيت جالا
نوع الشركة	مساهمة محدودة	مساهمة محدودة
رأس المال	١,٢٠٠,٠٠٠ دينار	٧٠٠,٠٠٠ دينار
عدد العمال	١٢٠	٣٢
كمية الانتاج	٣٧ مليون علبة سجائر سنوياً	٦ ملايين علبة سجائر سنوياً
معدل الطاقة الانتاجية	٥٠٪	٤٠٪

وتنافس هاتين الشركتين على أسواق المناطق المحتلة شركة «دوبيك» (Dubek) الاسرائيلية ومركزها مدينة الرملة، وهي شركة السجائر الوحيدة في اسرائيل والتي استطاعت تصفية جميع شركات السجائر الاخرى وشراءها، ويبلغ انتاج شركة «دوبيك» ٦ بلايين سيجارة سنوياً، بينما لا يتعدى إنتاج الشركتين العربيتين ٨٦٠ مليون سيجارة سنوياً.

ويمكن القول: إن هناك نوعين رئيسيين من المزيج المستعمل في تركيب السجائر، وهما المزيج الأوروبي والمزيج الاميركي؛ والمزيج الأوروبي يعتمد أساساً على التبغ الفرجيني، أما المزيج الأميركي فإنه يعتمد على مزيج التبغ من نوع برلي بالتبغ الفرجيني، كما يضاف اليه في هذه الحالة التبغ الشرقي أو غيره كمواد مالئة.

ويبين الجدول رقم (٤) أهم أنواع السجائر المحلية وأنواع التبغ الداخلة في تركيبها.

نلاحظ من الجدول رقم (٤) أن دخان «فريد» و«عالية» لهما التركيب نفسه، ولكنهما يختلفان في نوع الفلتر المستخدم، اذ أن دخان «فريد» يستخدم فيه الفلتر الأصفر الاقل جودة من الفلتر الأبيض المستخدم في دخان «عالية». كذلك نلاحظ أن دخان «لايف» له تركيب دخان «كابري» نفسه، كذلك فان دخان «ولكم» له تركيب دخان «ونرز» نفسه.

المجدول رقم (٤)

اسم الشركة	نوع السجائر	نسبة التبغ المحلي (الفرجيني)	نسبة التبغ الفرجيني المستورد	نسبة تبغ برلي	نسبة التبغ الشرقي
شركة سجائر القدس	فريد	٪٤٠	٪٦٠	—	—
	عالية	٪٤٠	٪٦٠	—	—
	كابري	٪٣٠	٪٢٥	٪٤٥	—
	أمبريال	—	٪١٠٠	—	—
	ولكم	٪٣٥	٪٢٥	٪٤٠	—
شركة السجائر العالمية	أمية	٪٣٠	٪٧٠	—	—
	فرجينيا	—	٪١٠٠	—	—
	ناشيونال	—	٪١٠٠	—	—
	لايف	٪٤٠	٪٣٥	٪٢٥	—
	ونرز	٪٣٥	٪٢٥	٪٤٠	—
شركة دربيك	تايم	—	٪٤٥	٪٢٠	٪٣٥

والملاحظة الهامة الأخرى، هي أن التبغ الشرقي لا يستخدم في انتاج أي نوع من أنواع السجائر العربية، بينما تقوم شركة «دوبيك» باستخدام هذا التبغ في انتاج دخان «تايم» الواسع الانتشار في المناطق المحتلة.

كما أن الشركتين العربيتين تعتمدان أساساً على التبغ الفرجيني المستورد في الصناعة؛ اذ أن نسبة التبغ المحلي الذي يستخدم في الصناعة المحلية لا تتجاوز ٣٠٪ من مجموع التبغ المستخدم في الانتاج.

وهذا يعني أن التبغ العربي الذي ينتجه المزارع العربي لا يجد طريقه الى المستهلك العربي. ليس هذا فحسب، بل ان المستهلك العربي أصبح يدخن التبغ المستورد من الدول الأجنبية، وخاصة الدول العنصرية مثل روديسيا وجنوب أفريقيا. ولهذا الأمر أهمية كبرى من ناحية سياسية، فان هذا يخدم المصالح الاسرائيلية في اتجاهين: الأول هو عدم تشجيع المزارع العربي على التمسك بالأرض وافشال مخططاته الزراعية؛ مما يخدم سياستها الظاهرة في تفريغ الأرض وتقليل ارتباط الإنسان الفلسطيني بأرضه، والاتجاه الثاني هو خدمة المصالح المشتركة بين اسرائيل وحليفاتها الدول المنتجة للتبغ ذات الأنظمة العنصرية؛ فالمعروف أن غالبية التبغ المستورد في المصانع العربية أصله من روديسيا أو جنوب أفريقيا، ويستورد هذا التبغ، اما بصورة مباشرة من هذه الدول أو عن طريق وسطاء أوروبيين، وأياً كان السبيل، فان لهذا الموضوع أهمية سياسية يجب على مصانعنا العربية ادراكها والعمل على تغيير هذه السياسة. وتبرر الشركتان العربيتان هذا التصرف بانه السبيل الوحيد للحصول على التبغ بأسعار رخيصة، مما يمكنها من منافسة الشركة الاسرائيلية، ولكن حقيقة الأمر أن التبغ المستورد سعره أعلى بكثير من التبغ المحلي.

ان نجاح أي نوع من أنواع السجائر يعتمد في الأساس على تجانس الخلطات المستعملة في انتاجه، ومن المعروف أن غالبية المدخنين يعتمدون أساساً نوعاً واحداً من السجائر يفضلونه على الأنواع الأخرى، ويمكننا أن نقول: ان الأنواع المختلفة تتكون أساساً من المواد نفسها ولكنها تختلف في النسب التي تخلط بها التبوغ المختلفة، ولقد سادت التركيبة الأميركية على غيرها من التركيبات، وهذا يثبته الاقبال الكبير على السجائر الأميركية، والتركيبة الأميركية تعتمد في الأساس على مزج التبغ الفرجيني مع تبغ برلي. ولقد أدى هذا إلى نقص الطلب على التركيبات، التي لا تدخل في انتاج الدخان المشابه للدخان الأميركي، ولقد بينت في الجدول رقم (٤) كيف أن الشركة الاسرائيلية «دوبيك» تستخدم التبغ الشرقي مع التبغ الفرجيني وبرلي في انتاج السجائر من نوع «تايم»؛ الدخان الأكثر شيوعاً في اسرائيل، اذ أن نسبة تسويق دخان «تايم» تصل الى ٦٠٪ من مجموع أنواع الدخان في الأسواق الاسرائيلية، ويليه نوع «أوروبا» الذي تصل نسبة تسويقه الى ١٤٪، أما المزيج الشرقي فان مجموع تسويقه لايتعدى ١٠٪ من مجموع تسويق الدخان، ويحتكر هذه السوق دخان «رويال» الذي تصل مبيعاته الى ٧٠٪ من مجموع مبيعات الدخان ذي التركيبة الشرقية.

وفي هذا المجال، فانني لست مؤهلاً لتقييم أنواع الدخان ومقارنتها، ولكني أشعر بأن زيادة الطلب على الدخان الاسرائيلي، وخاصة النوع «تايم»، تدل دلالة واضحة على أن تركيبة هذا النوع من السجائر تلقى اعجاب المدخن العربي في المناطق المحتلة، واذا كان الأمر كذلك فانه يتحتم على الشركات العربية أن تحاول التوصل الى تركيبة مماثلة، واذا علمنا أن ٣٥٪ من تبغ سجائر الدخان من نوع «تايم» هو من التبغ الشرقي، فان هذا يجعلنا نطالب الشركات العربية بضرورة استخدام الدخان الشرقي في مزج السجائر العربية. واذا تم هذا فانه سيساعد حتماً في تشجيع المزارع العربي على تطوير زراعة التبغ وبالتالي تطوير نفسه.

هناك رأي آخر يقول: ان سبب اقبال المدخن العربي على الانتاج الاسرائيلي لا يعود الى الجودة أو التفضيل، وانما لأن عدداً كبيراً من العمال العرب، الذين يعملون داخل المناطق المحتلة منذ العام ١٩٤٨، لا يجدون في الأسواق الاسرائيلية خلال عملهم سوى منتجات شركة «دوبيك» الاسرائيلية.

قد يكون في هذا الرأي بعض الصحة، واذا كان الأمر كذلك فانه من الواجب إذاً، تشجيع دخول المنتجات العربية الى محلات بيع السجائر في جميع أنحاء البلاد، خاصة وأنه لا يوجد أي قانون يمنع ذلك. والسجائر لا تخضع للقوانين الصارمة التي تضعها الحكومة الاسرائيلية، لمنع تسويق المنتجات الغذائية العربية داخل المنطقة العربية المحتلة منذ العام ١٩٤٨. قد يعتقد البعض أن هذا الموضوع ليس بتلك الأهمية، ولكن الارقام تشير الى أن مبيعات شركة «دوبيك» من الدخان الاسرائيلي في المناطق العربية يصل إلى ١,٧ مليون دينار أردني سنوياً، اذ أن معدل تسويق الدخان الاسرائيلي، بالنسبة لمعدل التسويق العام للدخان في المناطق العربية، يتراوح ما بين ٢٥ و٣٠٪ . وحيث أن الشركتين العربيتين لا تعملان بطاقة انتاجية كاملة، فان تغطية حاجة السوق العربي من هذا الانتاج أمر متوافر من الناحية المادية، ويجب على الشركتين العربيتين العمل بجد على

التقليل من معدل تسويق الدخان الاسرائيلي في المناطق المحتلة.

ان انتاج السجائر يعتمد أساساً على التبغ، ولكن هناك مواد أخرى يتطلبها الانتاج. ويبين الجدول رقم (٥) أهم المواد اللازمة لانتاج السجائر، ومصدرها، والكمية التي تستهلكها الشركتان العربيتان.

الجدول رقم (٥)
خامات الانتاج السنوية للمصانع العربية

الخامة	شركة القدس	شركة السجائر العالمية	المصدر
تبغ	٨٠٠ طن	٨٠ طن	غالبيته مستورد
فلتر	١٢٠ مليون قطعة	١٥ مليون قطعة	مستورد
كرتون	٣٠٠ طن	٤٧ طن	مستورد
ورق سجائر	١٦ ألف بوبين	١٥٠٠ بوبين	مستورد
صمغ	٣٠ طن	٨٠٠ كيلوغرام	اسرائيل
ورق قصب	٣٦ طن	٤ طن	اسرائيل
سلوفان	٢٥ طن	٤ طن	اسرائيل مستورد
ورق كرفت	٢٥ طن	٤ طن	اسرائيل

يشير هذا الجدول الى أن المصانع العربية تستورد من الخارج أو من اسرائيل معظم متطلبات الانتاج، اذ أن نسبة خامات الانتاج العربية لا تتعدى ٥٪ من مجموع خامات الانتاج، وأن المصانع الاسرائيلية تزود المصانع العربية بـ ٢٪ من المواد الخام اللازمة لها، بينما تستورد المصانع العربية ٩٢٪ من المواد الخام اللازمة للصناعة. ويبلغ حجم استهلاك الشركتين العربيتين من الخامات الاسرائيلية الأصل ١١٧٠٠٠ دينار أردني سنوياً، بينما يبلغ حجم الاستيراد الاجنبي ١,٥ مليون دينار أردني سنوياً.

ان هدف أي صناعة وطنية هو في الأساس الاستفادة من الخامات المحلية، ومحاولة تقليل الاعتماد على الصناعات الأجنبية الداخلية. واذا كان الأمر كذلك فانه من الواجب دراسة جميع النواحي التي يمكن بواسطتها للشركتين العربيتين أن تستفيدا من الخامات، ومحاولة تصنيع الخامات الأخرى، لتصبحا غير معتمدتين على الاستيراد الأجنبي.

وأعود هنا لأذكر بأن التبغ العربي لا يقل في جودته عن التبغ الاجنبي، كما ان امكانية تطوير زراعة هذا المحصول متوافرة، ليس هذا فحسب، بل ان تطوير هذه الزراعة واجب تفرضه علينا ظروف الاحتلال وسياسته الواضحة ضد الإنسان الفلسطيني وعلاقته الوثيقة بالأرض. ويمكن ملاحظة أثر هذه السياسة بصورة واضحة في طريقة تعامل السلطات المسؤولة مع مزارعي التبغ العرب. فالمعروف أن سعر التبغ يحدده مجلس التبغ الأعلى في اسرائيل، ويقوم هذا المجلس بوضع تسعيرة معينة لكل صنف من اصناف التبغ، حسب جودته. ففي عام ١٩٧٨، كان سعر الكيلوغرام الواحد من التبغ

٣٣ ليرة اسرائيلية أي ٣٠ قرشاً أردنياً، أما عام ١٩٧٩ فان سعر التبغ كان ٦٠ ليرة للكيلوغرام الواحد أي ٢٥ قرشاً أردنياً، وهذا يعني أن معدل دخل المزارع من الدونم الواحد المزروع بالتبغ الفرجيني كان ٢٤ ديناراً أردنياً في عام ١٩٧٨، بينما كان هذا الدخل في عام ١٩٧٩ حوالى ٢٠ ديناراً أردنياً. وفي حالة الاراضي المزروعة بالتبغ الشرقي فان دخل المزارع كان حوالى ١٥ ديناراً أردنياً في عام ١٩٧٨ و١٢,٥ ديناراً في عام ١٩٧٩. ان هذا الدخل الزهيد لا يكاد يفي المزارع حقه، من حيث العمليات الزراعية الأساسية كالحراثة وغيرها، ولقد تبين لنا مدى الجهود التي يجب على المزارع القيام بها في انتاج الدخان من قطف وتجفيف وشك ورزم الخ... ولهذا فان الابقاء على الأسعار المتدنية هذه، سياسة متعمدة تتبعها السلطات الاسرائيلية، من أجل تفريغ الأرض العربية من المزارعين العرب. وعليه، فان عدم تشجيع شركات السجائر العربية للمزارعين العرب وشراء انتاجهم من هذا المحصول أمر يثير الدهشة والاستغراب، وأما تبرير هذا التصرف على أساس أن التبغ المستورد أقل كلفة من التبغ المحلي، فان الأرقام التالية تدحض مثل هذا التبرير. فسعر الكيلوغرام الواحد من التبغ المستورد كان يكلف ١,٤٠ ديناراً أردنياً في عام ١٩٧٩، أي حوالى خمسة أضعاف ثمن الكيلوغرام الواحد من التبغ المحلي، وتتقاضى الحكومة الاسرائيلية ما يعادل ٤٠٪ من هذه القيمة، كضريبة استيراد، وهذا يدل على أن ما يدفع من ضرائب على الكيلوغرام الواحد من التبغ المستورد يعادل سعر ٢ كيلوغرام من التبغ المحلي.

وليس الأمر مقصوراً على هذا فقط، بل ان التبغ المستورد في الغالب ما يكون من روديسيا أو جنوب أفريقيا، ولهذا الأمر أهمية كبرى من الناحية السياسية، وهنا تجب الاشارة الى أن الاستيراد لا يكون مباشرة من روديسيا أو أفريقيا ولكن عن طريق وسيط أوروبي ثالث. ومهما كان الأمر، فانه من واجب كل مواطن منا أن يؤكد على ضرورة التقيد بنظام المقاطعة العربية المفروض على الدول العنصرية، والمعروفة بعدائها المطلق للقضية العربية، ويجب أن تسعى الشركتان العربيتان إلى تشجيع المزارع العربي واستخدام التبغ العربي في انتاجها ما أمكن.

ولقد سبق للحكومة الأردنية أن أصدرت قراراً بضرورة استخدام التبغ المحلي في انتاج السجائر بنسبة ٨٥٪ على الأقل، مما شجع زراعة التبغ وتطويرها في الأردن، ولم يؤثر هذا القرار على جودة السجائر الأردنية وعلى الطلب الذي تلقاه هذه السجائر محلياً وعالمياً، ولا أعتقد بأن مصانعنا لا تستطيع التصرف بالمثل.

ومما يجدر ذكره هنا أن الحكومة الاسرائيلية، في عام ١٩٧٩، أعلنت عن نيتها في تصدير التبغ الى الخارج، الأمر الذي يثير الدهشة والاستغراب لدى معظم المهتمين بهذا الموضوع، اذ أن مصانعنا العربية تستورد ٩٥٪ من التبغ المستخدم في الصناعة من الخارج، ويبدو ان الحكومة الاسرائيلية تريد استغلال مقدرة المزارع العربي على انتاج التبغ الجيد، وتحديد سعر التبغ بالصورة الزهيدة السابق ذكرها للمزارع العربي والاستفادة من فرق الأسعار عند بيع هذا التبغ للخارج. واذا كانت هذه حقيقة الأمر، فانه يجب علينا اتخاذ التدابير اللازمة لمنع انطلاء هذه السياسة على مزارعنا الفلسطيني، وسأتعرض للمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع في الصفحات القادمة.

أما مادة الخام الثانية في انتاج السجائر فهي الفلتر الذي يصنع من المواد البتروكيماوية. تستورد شركة سجائر القدس ما قيمته ٤٠٠ ألف دينار أردني من الفلتر، أما شركة السجائر العالمية فتستورد ما قيمته ٥٠ ألف دينار أردني، أي أن استيراد هاتين الشركتين من الفلتر يصل الى ٤٥٠ ألف دينار سنوياً، وتتقاضى الحكومة الاسرائيلية ٨١٠٠٠ دينار اردني سنوياً من الشركتين العربيتين كضريبة عليها.

ولقد انتبه بعض الاقتصاديين المحليين لهذه الحقيقة، وحقيقة أن مصانع السجائر الاردنية، كذلك، تستورد حاجتها من الفلتر، فتم البدء بمشروع مصنع للفلتر في الضفة الغربية، وتم الحصول على موافقة الحكومة الأردنية على اقامة هذا المصنع، غير أن المشروع مات في طفولته، بسبب النزاعات الشخصية والاحتكارات الرأسمالية الخاصة. وانني، هنا، أهيب بجميع من لهم علاقة بهذا الموضوع أن يضعوا أنفسهم فوق مستوى المسؤولية، وأن يتناسوا المطامع الشخصية، وأن يضعوا أيديهم في أيدي بعضهم البعض لاعادة انجاح هذا المشروع وغيره من المشاريع الوطنية التي ستؤدي الى دعم صمود المواطنين العرب وتشجيع الصناعات الوطنية.

وبالطريقة نفسها، يمكننا التحدث عن ضرورة انتاج السلوفان والكرتون والصمغ محلياً، أما ورق القصب، فان انتاجه مستحيل في ظل الظروف الحالية لأنه يعتبر من الصناعات الحربية، وانتاج السلوفان ليس بالأمر الصعب، خاصة اذا علمنا أن الضفة الغربية فيها مصانع بتروكيماوية ذات مستوى راق من الناحية الفنية.

أما بالنسبة للكرتون، فان شركة سجائر القدس تقوم بطباعة علب سجائرها على ماكنة أوفست حديثة، بينما تستورد شركة السجائر العالمية ما تحتاجه من علب. ان وجود امكانية طباعة علب السجائر يقلل من تكلفة العلبة كثيراً؛ فعلبة السجائر التي تنتجها شركة القدس العربية تكلف فلساً واحداً، بينما تكلف العلبة المستوردة فلسين.

وحبذا لو تتعاون الشركتان في الانتاج، لتساعد الواحدة منهما الأخرى على الوقوف أمام المنافسات الاسرائيلية.

تسويق الدخان

يعتبر الدخان من مواد الاستهلاك اليومية، وهو بالتالي يلعب دوراً هاماً في الاقتصاد؛ وهو، لذلك، يلاقي اهتمام العديد من الشركات الرأسمالية الكبرى، والتي بدأت تحتكر صناعة السجائر وتسويقها في جميع أنحاء العالم. وتشير الاحصاءات الى أن استهلاك التبغ في العالم ما زال يزداد، بالرغم من جميع الحملات التي يقوم بها العديد من الدول والمؤسسات لمنع التدخين وانتشاره. ففي العام ١٩٧٧، كان عدد السجائر التي أنتجتها المصانع المختلفة في العالم ٤,١٣٥ بليون سيجارة، ولقد ارتفع هذا الرقم الى ٤,٢٤٢ عام ١٩٧٨.

ويبين الجدول رقم (٦) معدل استهلاك الفرد من السجائر في بعض الدول؛ إذ تشير الأرقام إلى أن استهلاك الدول المتقدمة من السجائر يفوق كثيراً استهلاك الدول النامية، غير أنه في الدول النامية بدأ معدل الاستهلاك يقل تدريجياً،

الجدول رقم (٦)
معدل استهلاك الفرد للسجائر في بعض الدول

البلد	عدد السجائر في العام
سويسرا	٥٤٠٠
اميركا	٤٨٠٠
بريطانيا	٣٠٠٠
الهند	٩٠٠
الضفة الغربية وقطاع غزة	١٤٠٠
المناطق المحتلة منذ ١٩٤٨	٢٤٠٠

بفضل الحملات المختلفة ضد التدخين، ومنع استخدام الدعاية المباشرة على السجائر ومواد التدخين، والضرائب العالية التي تضعها الحكومات على التبغ ومنتجاته، وفي المقابل، فان معدل استهلاك الدخان في دول العالم الثالث يزداد سنوياً. وهذا يشير الى أن أرقام الاستهلاك المطلقة، المبينة في الجدول رقم (٦)، لا تشير الى الواقع المتمثل في نقص معدل الاستهلاك في دول العالم المتقدمة، وبزيادة معدل الاستهلاك في دول العالم الثالث، غير أن هذا الجدول يشير الى أن معدل استهلاك الفرد الواحد في المناطق العربية من الدخان يصل الى ٤ سجائر يومياً. والحقيقة أن الرقم يفوق هذا، لأن هذه الاحصائية لا تشير الى الدخان العربي (الهبشي) الذي تدخنه غالبية المزارعين في القرى العربية، كما أن هذه الاحصائية لا تشير الى عدد السجائر المستوردة التي تستهلك في الضفة الغربية وقطاع غزة، والتي تصل هذه الاسواق بصورة غير قانونية.

ان مجموع استهلاك الضفة الغربية وقطاع غزة من السجائر يصل الى ١٧٠٠ مليون سيجارة سنوياً ومصدرها هو:

شركة سجائر القدس	٤٠ ــ ٤٥ ٪
شركة السجائر العالمية	١٠ ٪
شركة سجائر دوبيك	٢٥ ــ ٣٠ ٪
سجائر مستوردة	١٥ ــ ٢٠ ٪

وهذا يشير الى أن السجائر العربية تشكل ٥٠ ــ ٥٥ ٪ من جملة السجائر التي تستهلك في المناطق العربية، وأن شركة السجائر الاسرائيلية «دوبيك» لها نصيب جيد في أسواق الضفة الغربية وقطاع غزة، والجدير بالذكر هنا أن هذه الاحصائية لا تمثل حقيقة الوضع في جميع المناطق العربية، وهي تختلف اختلافاً كبيراً ما بين منطقة ومنطقة، وحتى ما بين قرية ومدينة، ويرجع هذا الى الفروقات الاجتماعية والأحوال الاقتصادية واختلافها بين المناطق. وبصورة عامة، فان الطلب على السجائر المستوردة يزداد في المدن الكبيرة،

وان السجائر الاسرائيلية أكثر شيوعاً في المناطق القريبة من السوق الاسرائيلية، كذلك فان لشركة السجائر العالمية، وكذلك لشركة القدس، سوقاً مميزة في الوسط العربي.

والجدول التالي يبين معدل تسويق الشركتين العربيتين لإنتاجهما في الأسواق المختلفة.

الجدول رقم (٧)
نسبة تسويق انتاج شركة القدس وشركة السجائر العالمية
في المناطق المحتلة

المنطقة	شركة سجائر القدس	شركة السجائر العالمية
الضفة الغربية	٥٦٪	٥٦٪
القطاع	٤٠٪	٣٠٪
اسرائيل	٤٪	١١٪
أسواق عربية (جنوب لبنان)	—	٣٪

يظهر هذا الجدول أن معدل تسويق الشركتين لمنتجاتهما في الضفة الغربية متساو، لكن في قطاع غزة، هناك طلب أكبر على شركة سجائر القدس، في المقابل، فان شركة السجائر العالمية قد استطاعت الحصول على نسبة عالية من طلبات المستهلك العربي في اسرائيل، كما أن هذه تقوم بتزويد جنوب لبنان بانتاجها المعفى من الضريبة.

ويشير هذا الجدول الى وجود نسبة من التسويق لمنتجات الشركتين العربيتين داخل المناطق العربية المحتلة منذ ١٩٤٨، وهذه النسبة تزداد سنوياً بسبب الوعي الوطني للسكان العرب وتفضيلهم للانتاج العربي على غيره.

وتجب الاشارة، هنا الى أن الشركة الاسرائيلية «دوبيك» تقوم بمنافسة الشركتين العربيتين وتسعى الى القضاء عليهما، علماً بأن انتاج الشركتين العربيتين مجتمعتين يصل الى ٨٦٠ مليون سيجارة سنوياً، بينما تنتج الشركة الاسرائيلية ٦ بليون سيجارة في العام. وتتمتع الشركة الاسرائيلية «دوبيك» بامتيازات كثيرة تعطيها لها الحكومة، من حيث تسهيلات الاستيراد ودفع الضرائب وغيرها؛ الأمر الذي يزيد من صعوبة موقف الشركتين العربيتين ويهددهما بعدم الاستمرارية، فمثلاً، يسمح للشركة الاسرائيلية بوضع لصاقات الجمرك على علب السجائر أثناء انتاجها، ثم دفع قيمة الجمرك بعد ذلك، أما بالنسبة للشركتين العربيتين فان عليهما دفع قيمة لصاقات الجمرك مباشرة. هذا الوضع يسمح للشركة الاسرائيلية بالاستفادة من فروقات أسعار العملة، نتيجة للنقص المستمر في قيمة الليرة الاسرائيلية، بينما يفرض على الشركتين العربيتين تحمل تدني سعر الليرة الاسرائيلية.

كما فرضت الحكومة الاسرائيلية على الشركتين العربيتين ايداع مبلغ ١٠٪ من القيمة الاجمالية المستوردة للسلع في خزينة الدولة، لمدة ٦ أشهر بدون أية فوائد أو عوائد، وجمدت الاعتمادات البنكية، وزادت نسبة الفوائد على القروض بما يتجاوز ١٣٥٪؛

كل هذه العوامل تزيد من صعوبة موقف الشركتين العربيتين وتحد من امكانية تطورهما ومنافستهما للشركة الاسرائيلية.

وبالرغم من هذه الظروف الاقتصادية الصعبة فان الشركتين العربيتين حققتا أرباحاً لا بأس بها في الأعوام الماضية، كما ارتفعت مبيعاتهما السنوية بنسبة عالية.

ويبين الرسم البياني التالي الزيادة في المبيعات والأرباح التي حققتها شركة سجائر القدس خلال الاعوام الخمسة الماضية، ويشير هذا الرسم الى أن هناك ارتفاعاً ملحوظاً في الطلب على السجائر، وخاصة في العامين الماضيين:

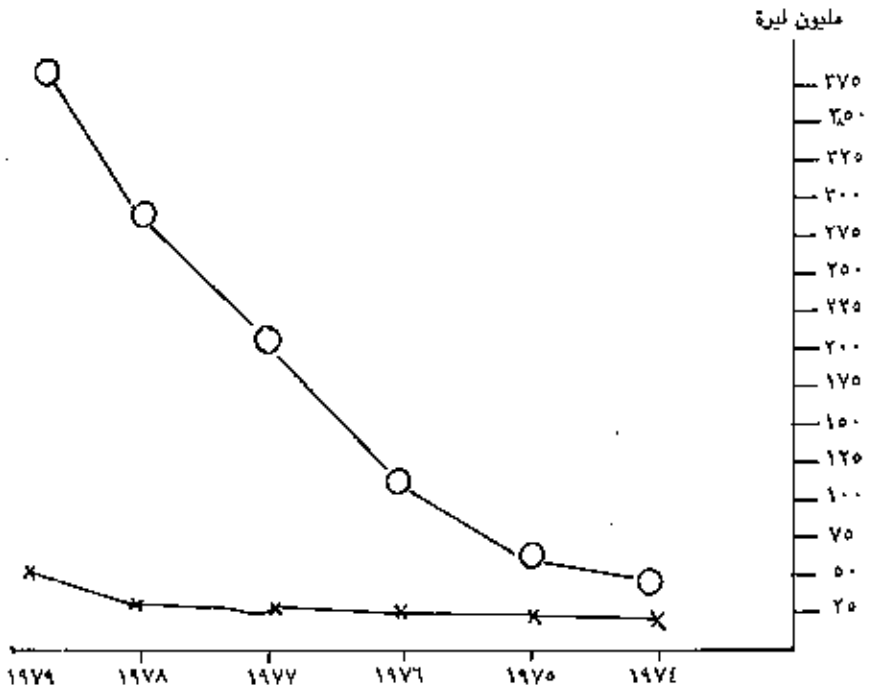

رسم بياني يبين مبيعات السجائر
والأرباح لشركة سجائر القدس[٨]

ان سوق الضفة الغربية وقطاع غزة سوق محدودة لا تحتمل الكثير من المنافسة.

ولقد أدت المنافسة، بين الشركتين العربيتين من جهة وبين الشركة الاسرائيلية من جهة أخرى، الى التقليل من الطاقة الانتاجية الفعلية لكلتا الشركتين، اذ تبلغ هذه الطاقة ٥٠٪ فقط من الطاقة الانتاجية الكلية. ويجب أن أذكر هنا أن شركة السجائر العالمية تلعب دوراً ثانوياً في المنافسة بين شركات السجائر، بسبب انتاجها القليل، وأن مصدر المنافسة الحقيقي هو شركة السجائر الاسرائيلية والدخان المستورد.

وبالنسبة للدخان المستورد، فان الطلب عليه بدأ يتناقص، بسبب ارتفاع سعره

الرسمي الذي تحدده أسعار العملة الأجنبية والتي ترتفع دوماً بالمقارنة بسعر الليرة الاسرائيلية التي يتدهور سعرها باستمرار، وقد أدى هذا الى حدوث فرق كبير في سعر علبة السجائر المحلية والسجائر الأجنبية؛ فمثلاً سعر علبة السجائر من نوع عالية ٢٢,٥ ليرة اسرائيلية، بينما يبلغ سعر علبة السجائر من نوع مارلبورو ٤٧ ليرة اسرائيلية. وتلعب السوق السوداء دوراً هاماً في هذا المجال، حيث تتوافر امكانية شراء السجائر الأجنبية بسعر لا يزيد كثيراً عن سعر السجائر المحلية. (عند كتابة هذا المقال كان السعر الرسمي لعلبة السجائر الأجنبية مارلبورو ٤٧ ليرة اسرائيلية بينما علبة السجائر، من النوع نفسه، في السوق السوداء ٣٥ ليرة اسرائيلية).

ويلعب الظرف السياسي الحالي دوراً هاماً في هذا المجال، اذ انتشرت ظاهرة التهريب بصورة عامة، وخاصة تهريب السجائر العربية، وبالتالي، فقد أثر ذلك على الشركتين العربيتين، وتشير الاحصاءات الرسمية الى ان اسرائيل تستورد ٥٠٠,٠٠٠ سيجارة بصورة شرعية، غير ان السجائر الأجنبية الموجودة في الأسواق تفوق ذلك الرقم بكثير.

أما عن الضريبة المفروضة على انتاج السجائر فان نسبتها تصل الى ٧٢٪ من قيمة ثمن علبة السجائر، وتصل قيمة الضريبة التي تستوفيها الحكومة الاسرائيلية من الشركتين العربيتين على انتاجهما من السجائر ٤,٢ مليون دينار أردني سنوياً. وتتضمن هذه الضريبة ضريبة القيمة الاضافية التي تبلغ ١٢٪ من سعر البيع. وهذا الرقم في ازدياد مستمر بسبب تزايد الاقبال على السجائر، وارتفاع قيمة الضريبة المستوفاة مع التدهور المستمر في قيمة الليرة الاسرائيلية، وأود أن أشير هنا الى أن السلطات تمنح الشركة الاسرائيلية امتيازات، خاصة بالنسبة لدفع الجمارك؛ بحيث لا تدفع الشركة الاسرائيلية قيمة الدمغة المطبوعة على علبة السجائر فور شرائها، ولكن يتم دفعها بعد البدء بتسويقها، وهذا يساعد الشركة الاسرائيلية كثيراً، حيث تستفيد هذه الشركة من انخفاض قيمة الليرة الاسرائيلية خلال هذه الفترة. أما بالنسبة للشركتين العربيتين فانه يجب عليهما دفع قيمة الدمغة كاملة عند استلامها ولصقها على علب السجائر.

الدخان من الناحيتين الصحية والبيئية

للدخان والتدخين علاقة بالصحة أرى من الواجب الاشارة اليها هنا دون استفاضة. ولقد نشر العديد من الأبحاث والمقالات حول أثر التدخين على الصحة وعلاقة التدخين بانتاج المجتمعات، ولست هنا بصدد الدفاع عن هذه الأبحاث أو تاييدها، غير ان كثيراً من الحكومات أخذ هذا الموضوع بصورة جدية، وقام العديد من الهيئات والمؤسسات بحملات ضد التدخين وانتشاره، وكان من نتيجة هذه الحملات أن طبقت اجراءات خاصة، مثل ضرورة تحديد نسبة القطران الموجود في كل نوع من السجائر المنتجة على كل علبة سجائر، ولقد قسمت السجائر بصورة عامة الى سجائر ذات قطران عالٍ ومتوسط ومنخفض، وأظهرت الأبحاث أن ارتفاع مستوى القطران في السجائر يزيد من احتمالية تعرض المدخنين لأمراض سرطان الرئة والحلق وغيرها. ونتيجة لهذا فقد ازداد الطلب على السجائر ذات المحتوى المنخفض من القطران وقل الطلب على الانواع

الاخرى من السجائر.

وبالنسبة للسجائر المحلية فانه لايوجد أي قانون يفرض على شركات السجائر تحديد نسبة القطران في السجائر على كل علبة، ليس هذا فحسب، بل ان نسبة القطران في هذه السجائر لايعرفها المنتجون، ولا يوجد في أي شركة محلية مختبر خاص يقوم بفحص نسبة القطران المنتجة. والظاهر أن نسبة القطران في هذه السجائر أعلى من المتوسط.

وانني هنا أطالب بضرورة تحديد نسبة القطران في كل نوع من السجائر على كل علبة، كما أنوه بضرورة طباعة تحذير رسمي بأن التدخين مضر بالصحة على كل علبة، ولقد طبق هذان الاجراءان في العديد من الدول الغربية، كما بدأت بعض الدول العربية مثل الكويت والأردن بتطبيق هذين البندين. وقامت بعض الدول بمنع الدعاية للسجائر ومنتجاتها في الراديو والتلفزيون والمجلات والجرائد بهدف التقليل من المبيعات. كما قامت دول أخرى بمنع التدخين في المحلات العامة كالمطاعم ودور السينما والمتاحف. وتقوم دول أخرى بتخصيص مناطق خاصة بالمدخنين وأخرى بغير المدخنين في بعض الأماكن مثل الطائرات والقطارات ووسائل النقل الأخرى ودور السينما... الخ. ولقد كانت نتيجة هذه الحملات أن خف الطلب على السجائر في الدول المتقدمة، ولكن هذا النقص صاحبه زيادة في استهلاك السجائر من قبل الدول النامية كما أوضحت سابقاً، وكانت النتيجة العملية أن الطلب على السجائر بصورة عامة قد ازداد. أما على صعيد المناطق العربية المحتلة فمن رأيي أنه من الواجب تطبيق جميع القوانين والتشريعات التي وضعتها الدول المتقدمة والقيام بحملة واسعة ضد التدخين، وذلك لإيماني بأن أي عامل قد يحد من انتاجية شعبنا وتطوره يجب القضاء عليه، غير أن هذا لايعني القضاء على زراعة الدخان وتصنيعه، بل بالعكس فانا أطالب بضرورة العمل على تنشيط زراعة الدخان كمحصول صناعي وكمصدر ثابت لدخل المزارع الفلسطيني، ومصدر للعملات الصعبة في حالة تصدير هذا المحصول للخارج، إما قبل تصنيعه أو بعده.

واختتم هذا المقال بطرح الاقتراحات العملية التالية والتي من شأنها تشجيع زراعة الدخان وتصنيعه.

١ ــ انشاء جمعية تعاونية لمزارعي التبغ في المناطق المحتلة، يكون هدفها دعم المزارع العربي في الحصول على الأشتال الجيدة والآليات الحديثة لزراعة أشتال التبغ وتسميده وقطفه وتربيطه وتجفيفه، كما تقوم هذه الجمعية بتسويق المحصول ودعم المزارعين الذين يتعرضون لخسارات جسيمة في المحصول، وتقوم كذلك باجراء دراسات بالتعاون مع المسؤولين الزراعيين، حول رفع معدل الانتاج للدونم الواحد واستخدام الأصناف الحديثة.

٢ ــ تشكيل مجلس أعلى للتبغ، أو سلطة عليا للتبغ، تتكون من ممثلين من مزارعي التبغ وشركات السجائر والمتخصصين الزراعيين، وتقوم هذه السلطة بتحديد التبغ وتصنيفه، كما تقوم بارشاد المزارعين وتوجيههم بحاجات المصانع المحلية من أنواع التبغ والعمليات المختلفة اللازم اجراؤها للحصول على انتاج جيد.

٣ ــ ضرورة تعاون الشركتين العربيتين معاً للتغلب على منافسة الشركة

الاسرائيلية «دوبيك»، ومن المفضل أن تتحد هاتان الشركتان معاً، خاصة وأن الشركتين كلتيهما لا تعملان بطاقة انتاجية كاملة، وان توحيد هاتين الشركتين بما لدى كل منهما من امكانات وخبرات لا بد وان يؤدي الى تحسين نوعية الانتاج وبالتالي زيادة الطلب على الصناعة المحلية ونقص في الطلب على الصناعة المنافسة.

وختاماً، أرجو ان أكون قد عرضت، فيما سبق، وضع زراعة التبغ وصناعته وتسويقه في المناطق المحتلة، والخطوط العريضة لتطوير هذا المحصول.

---

(١) د. أ. هوايت، **الزراعة في خدمة التصنيع**، (ترجمة د. مصطفى طلبة وحسين سعيد)، القاهرة: المكتبة الانجلو ـ مصرية، ١٩٦٢.

(٢) *Encyclopaedia Britanica* 18, 464, 1974.

(٣) **احصائيات زراعية في الضفة الغربية**، نشرة الاعلام الزراعي، رام الله، ١٩٧٨.

(٤) Statistical Abstract of Israel 1978.

(٥) L. Pearson, *Principles of Agronomy*, Reinhart, 1966.

(٦) هشام عبد الرزاق، **تحسين جودة التبغ**، نشرة الاعلام الزراعي.

(٧) *Tobacco Reporter*, Dec. 1979.

(٨) **تقرير مجلس الادارة السنوي والميزانية العمومية**، شركة سجاير القدس المساهمة المحدودة، ١٩٧٩.

اشارات حول الثقافة الفلسطينية والثورة

«ليست المدن... كبيرة بطرقاتها
بل بشعرائها الذين أقيمت تماثيلهم فيها»
ناظم حكمت

فاروق وادي

في سياق المراجعة النقدية الشاملة التي تقتضيها «الثورة» ونحن نقف على أعتاب مرحلة جديدة أفرزتها الحرب الاخيرة، تأتي هذه «الاشارات» حول جانب مهم لا ينفصل عن جسد الثورة، هو الثقافة. وان كانت هذه الاشارات لا تدعي الالمام بتفاصيل علاقة، هي في طبيعتها، جد متداخلة ومتشابكة واشكالية كعلاقة الثورة والثقافة (أو على الأصح علاقة الثورة / الثقافة)، فانها تظل تطمح الى المساهمة، من موقعها، في العملية النقدية المطلوبة.

المهمة في الأصل ليست مهمة مثقف فحسب، بل انها مهمة المثقفين المنتمين الى الثورة، مهمتنا جميعاً، ومهمة الاتحادات والمؤسسات الثقافية الفلسطينية، مثلما هي مهمة «المجلس الاعلى للتربية والثقافة والعلوم» المطالب بدوره بتقويم تجربة العمل الثقافي في اطار منظمة التحرير الفلسطينية، وتقويم تجربته في هذا المجال، وبحث سبل تطوير فعاليته.

هنا، يتحدد طموحنا في المشاركة في طرح المسألة بخطوطها العريضة وأسئلتها الكثيرة، مع الاشارة الى بعض مكامن الخلل، وذلك انطلاقاً من رؤية أو شهادة تشكلت عبر التجربة والرصد والمعايشة. وهي تظل قابلة للمناقشة والحوار، وغايتنا أن نفتح الباب على ذلك، من أجل الوصول إلى تقويم شامل للتجربة وتشكيل التصورات الاكثر فهماً لطبيعة العلاقة بين الثورة / الثقافة، التي ستضيء مسار خطواتنا القادمة.

الثقافة (و) / الثورة

من المفيد، في البدء، التأكيد على نفي واو العطف بين كلمتي الثقافة (و) الثورة، حينما تكون الثقافة جزءاً لا يتجزأ من الثورة، غير قابل للانفصال. أما عملية الفصل، ان تمت، فتمليها شروط الأمر الواقع الذي يشير الى خلل في فهم العلاقة تنجم عنه، بالتأكيد، أخطاء في الممارسة.

فالثقافة فعل؛ ونعني بالثقافة هنا كافة العمليات والنتاجات الفكرية والابداعية

المنتمية الى حقول الفنون والآداب والمتعلقة بها. فهي بانخراطها الكلي في صميم العملية الثورية، وانتمائها في الجوهر والممارسة الى فعل الثورة، تتحول الى قوة مادية محرِّكة، تدفع، وتُوجه، وتُثقّي.. فتزيد من فعالية الفعل.

والثقافة كفعل ينتمي للثورة، هي ممارسة ثورية بالضرورة، لها شكلها الخاص الذي يختلف عن شكل الرصاصة، والتظاهرة، وحبر المطبعة السرية، رغم أنها جميعاً تتقارب في المجرى، وتلتقي عند المصب، لتغذي البحر الكبير.

الثقافة فعل، وان اختلفت أشكال الأفعال، فان ذلك لا ينقص من قيمة الفاعلية، ولا يبرر نفي أو تصغير أهمية ودور أحدهما لحساب الآخر. والمثقف الذي ينتمي الى الثورة، بفعل قلمه أو ريشته أو غيرهما من وسائل التعبير الفني، هو فاعل بالضرورة، وثوري بالضرورة إذا ما استطاع تحقيق المعادلة الصعبة بين ضرورة الالتزام وهاجس الابداع. فلا فرق كبير بين الانتماء إلى فعل الرصاصة والانتماء الى فعل الكلمة أو الابداع، فكلها انتماء إلى الفعل الأكبر، أو بتعبير آخر.. «أن تنصهر في لهب الثورة، حرباً، وأن تنصهر فيه، كتابة، سواء»[1].

والثقافة، عدا عن كونها فعلاً، هي حلم. والثوريون حالمون في طبعهم. وليس أدل على ذلك الا مطلب لينين القائل بأن على الإنسان أن يحلم. وكان مدركاً لمعنى الحلم المرتبط بحركة الواقع، والخاضع لامكانيات التحقق عن طريق الفعل الثوري. فالثقافة كحلم ينتمي للثورة، هي ممارسة ثورية بالضرورة. انها تنزرع في ارث الماضي الايجابي، وترتبط بحركة الحاضر المتحوِّل، وتعبر عن تشوفات انسانية مستقبلية، قابلة للتحقق، بفعل الإنسان الذي ينتمي اليها. انها «..تضرب جذورها في أعماق الحنين البشري الدائم للأفضل من خلال العمل الاجتماعي»[2].

والثقافة الثورية تنتمي الى الكلي والشمولي والإنساني العريض، دون أن تلتغي بذلك خصوصيتها. أو على الأصح، أنها لا تحقق السمات الكونية هذه قبل تحقيق خصوصيتها وتاكيد أصالتها أولاً. وهي تنتمي للاستراتيجي، وتنأى عن السقوط في بريق الآني، والخاطف، وسريع التبدل.

وبسمتها الشمولية هذه، تقوم الثقافة بعملية التجذير طويل الأمد، في العقل والوجدان الجمعي. تنهل من الحس الشعبي وتعطيه، تستفيد منه كي تعيد صياغته لتفيده. وهي في أصالتها تستطيع الوصول الى العقل والضمير والوجدان العالمي. فبالأصالة والابداع، يرتقي الانتاج الثقافي الى مرتبة اللغة الكونية القادرة على تحقيق عملية التواصل الأوسع.

الثقافة الفلسطينية وزمن القرار

والثقافة الفلسطينية، في جوهرها، وفي تراثها الطويل، تنتمي الى التقدمي والإنساني والمستقبلي، كونها تعيش وتتنامى في ظل مناخ يشهد صراعاً تناحرياً، وهي تعلن انحيازها القاطع الى أحد الحدين، المدافع عن الحق، والعدل، والإنسان. انها تقف في وسط الدرع، حيث تتصدى لأيديولوجيا شوفينية لم يتردد المجتمع الدولي في اعتبارها شكلاً من أشكال العنصرية والتمييز العنصري[3] وتشكل موجهاً للممارسة

العدوانية وغطاء تبريرياً لها.

لم تشكل الثقافة الفلسطينية، في ظل الانطلاقة الجديدة للثورة الفلسطينية عام ١٩٦٥، عنصراً طارئاً أو جديداً في العمل النضالي، بل انها اتكأت على ارث المشاركة التاريخية الفعلية. فمنذ مطلع هذا القرن التصقت، وبشكل عام في القضية الوطنية للشعب الفلسطيني، وساهمت بدورها في المواجهات اليومية للمشروع الامبريالي ـ الصهيوني على أرض فلسطين، وعبرت بأشكالها المختلفة وبدرجات متفاوتة عن أشواق الفلسطيني الى التحرر والاستقلال والخلاص الوطني. وهي في ظل الواقع الجديد الذي أفرزته الرصاصة، واصلت مهمة لم تنقطع.

تأكيداً، ان علاقة الثقافة الفلسطينية بالثورة الفلسطينية لا يمكن أن تفهم، تاريخياً، بشكل ميكانيكي يرى «الفعل الثقافي» يسير متوازياً مع «الفعل السياسي أو العسكري» أو ناجماً عنه. ومن الاستحالة الحديث عن «انطلاقة» ثقافية ترافقت مع انطلاقة الرصاصة يؤرخ لها بدءاً من اليوم ذاته. مع ذلك، وانطلاقاً من فهم جدلية العلاقة بين الثورة/ الثقافة، فاننا لا يمكن أن نقفز عن دائرة ذلك التاريخ، بما اصطخب فيها من عوامل موضوعية مسرِّعة، لنشير الى بدايات تحول في الثقافة الفلسطينية.

قد لا نجافي الحقيقة اذ نشير الى أن الذين خططوا لانطلاقة العمل الفدائي الفلسطيني واتخذوا القرار ـ الرصاصة، لم يطرحوا، آنذاك، الموضوع الثقافي قيد بحثهم، ولم يضعوا في مشروعهم حيزاً للدور الذي يمكن للثقافة أن تؤديه في العملية النضالية. ومهما تمادوا في أحلامهم الثورية المشروعة، فانهم لم يضعوا نصب أعينهم امكانية بناء مؤسسات ثقافية فاعلة. ولكن صيرورة الثورة ـ ولا نعزل فعالية الثقافة في هذه الصيرورة ـ حققت ذلك، وان داخلت التجربة بعضاً من مثالب سنعود اليها لاحقاً.

ان جدلية العلاقة بين الثورة/ الثقافة، تتبدى في أنها نتاج لشرط تاريخي ذاتي وموضوعي، نضجت فيه العوامل المفجرة لفعل الثورة، وان هيمن صوت الرصاصة لفترة طويلة على كل ماعداها. غير أن الرصاصة المتفجرة، التي اعادت بوعي الفلسطيني وقضيته الى دائرة الضوء، جاءت لتؤكد على الشخصية الوطنية الفلسطينية التي تشكل ثقافتها جزءاً أساسياً من تكوينها، حتى لو غاب القصد في التأكيد على الثقافة بذاتها.

ولم تكن الثقافة الفلسطينية مجرد استجابة، فعلاً موازياً أو ردة فعل للرصاصة، بل أنها، في تعبيراتها الأصيلة ـ وربما من حيث لا يدرون ـ كانت باعثاً للفعل ودافعاً للرصاصة ومستشرفة للأفق، ثم مدفوعة بالفعالية التي ساهمت في خلقها.

فالثقافة الأصيلة لا تغيب عن زمانها ولا تخونه، وهي وان نمت خارج الأطر التنظيمية والمؤسسية، فانها تظل مخلصة لحركة تاريخها، تستمد منها فعاليتها وتمدها بالفعالية. فلو بحثنا عن الثقافة الفلسطينية المنتجة، زمنياً، في الرقعة التاريخية التي شهدت في احدى نقاطها ميلاد الثورة الفلسطينية الجديدة، لوجدنا أن ثمة نماذج ابداعية تتميز بأصالتها وتتجاوز المألوف، قد استطاعت أن تصور الواقع وتتعداه الى استشراف الرؤية المستقبلية والاشارة الى طريق الخلاص. مثل هذه النماذج، التي صرخت من أجل قرع جدران الخزان، ورفعت السلاح في مواجهة العدو، وبشّرت بانبعاث العروس ـ البندقية[٤]، فطرحت السياسي الناضج من خلال الفني الناضج، تظل

مثالاً لفاعلية الثقافة في تلك المرحلة، وعدم انفصالها عن الشرط التاريخي الذي تعيشه، مؤثرة ومتأثرة في مسار العملية التاريخية.

وفي الاطار التاريخي نفسه، المحيط بتاريخ القرار الفلسطيني، نستطيع رؤية أكثر من ظاهرة ثقافية فلسطينية جديرة بالتوقف عندها، ودراسة معانيها ومدلولاتها في اطارها الزمني. ونكتفي بالاشارة الى أبرز هذه الظواهر دون الخوض في التفاصيل:

ـ لقد شهدت تلك المرحلة، تحديداً، تشكل البدايات الحقيقية والناضجة للرواية الفلسطينية، وذلك من خلال الأعمال المتميزة لغسان كنفاني.

ـ في الوقت نفسه، ظهرت حركة شعرية فلسطينية في مناطق الشتات، استجابت لحركة التجديد في الشعر العربي، وأعطت أصواتاً فلسطينية متميزة على صعيد حركة الشعر العربي (معين بسيسو، فدوى طوقان، سلمى الخضراء الجيوسي، جبرا ابراهيم جبرا.. وغيرهم).

ـ وفي تلك الفترة، نضجت أصوات ثقافية فلسطينية داخل الأرض المحتلة منذ ١٩٤٨، واستطاعت كسر الأسوار المضروبة حولها، فحققت عملية التواصل مع جمهورها في الخارج، ولحمتها مع الثقافة العربية، فبدأنا نتعرف على ظاهرة «أدب المقاومة الفلسطينية في الأرض المحتلة»، والتي تميزت فيها أصوات أصبح لها حضورها الكثيف في الثقافة العربية (محمود درويش، سميح القاسم، توفيق زياد، اميل حبيبي.. وغيرهم).

ان بروز مثل هذه الظواهر، وربما غيرها، قد يحتاج الى دراسة ـ أو دراسات ـ تفصيلية، ستساهم في الاجابة على بعض الأسئلة المطروحة حول علاقة الثقافة (و) الثورة، فلسطينياً، في تلك المرحلة.

محطات أساسية

تجدر الاشارة، في سياق حديثنا عن الثقافة الفلسطينية (و) الثورة، الى محطات أساسية في مسيرة العمل النضالي الفلسطيني، انعكست آثارها، سلباً أو ايجاباً، على الثقافة والعمل الثقافي الفلسطيني، قد يكون من أهمها:

ـ تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية، عام ١٩٦٤، التي ما لبثت أن أعطت الثقافة اسماً في جزء من احدى تشكيلاتها الإدارية، مما يوحي ببداية تأسيس للعمل الثقافي في أطر مؤسساتية.

ـ انتقال العمل الفدائي الفلسطيني من السرية الى العلانية بعد حرب حزيران ١٩٦٧ ومعركة الكرامة في آذار ١٩٦٨، والذي تحققت من خلاله علاقة أوثق بين العمل السياسي والعسكري والتثقيفي وبين الجماهير.

ـ انتقال الثقل الرئيسي لعمل الثورة الفلسطينية من الأردن الى لبنان بعد احداث ١٩٧٠ ـ ١٩٧١ في الأردن، والتطورات التي طرأت على العمل النضالي الفلسطيني بكل أوجهه، في الساحة اللبنانية، منذ ذلك التاريخ وحتى صيف ١٩٨٢، حيث جاءت الحرب الفلسطينية ـ الاسرائيلية الأخيرة لتضع نهاية لمرحلة وتشير الى مرحلة جديدة.

عوداً الى المحطة الأولى التي أشرنا اليها ـ وبغض النظر عن التفاصيل السياسية والتاريخية ـ، فقد شكلت منظمة التحرير الفلسطينية بقرار عربي رسمي، ومارست عملها

لسنوات في «موازاة» ــ أو بانفصال عن ــ الكفاح المسلح الذي شرعت فيه منظمات المقاومة الفلسطينية المسلحة، وفي مقدمتها «فتح» التي يعتبر تاريخ انطلاقتها بداية لانطلاقة الثورة الفلسطينية الجديدة.

وفي تشكيلاتها الإدارية الأولى، أعطت المنظمة لـ«الثقافة» جزءاً من الاهتمام الإداري، حيث أسمت دائرة متخصصة في شؤون التربية و«الثقافة»، ظل فيها العمل الثقافي، ولسنوات طويلة، شبه غائب. وذلك الى جانب تشكيلها دائرة للاعلام والتوجيه القومي التي أولت جزءاً ضئيلاً من اهتماماتها للثقافة.

خلاف ذلك، انشأت منظمة التحرير الفلسطينية، في شباط ١٩٦٥، مركز الأبحاث الفلسطيني.. «وقد أرادته معهداً ثقافياً يغذي أجهزة المنظمة ونشاطاتها الأخرى، العسكرية والسياسية والاعلامية والمالية، بالرأي»[٥]. وبغض النظر عن اختلافنا مع مثل هذا الرأي الذي يقصر مهمة الثقافة على تقديم مهمات خدماتية الى الأنشطة الأخرى، فان الأساسي هو أن معنى الثقافة الوارد هنا يغاير المعنى الذي نعنيه، وهو يتسع ليشمل كافة النشاطات الذهنية ــ البحثية في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتاريخية والعسكرية، فلسطينياً واسرائيلياً، رافقه اهتمام محدود بالدراسات «الثقافية» طوال الفترة السابقة لصدور مجلة «شؤون فلسطينية»، التي أعطت للثقافة الفلسطينية حيزاً أوسع من الاهتمام. ذلك بالاضافة الى خوض المركز، في بداية السبعينات، تجربة الانتاج السينمائي التي لم تعمر طويلاً، ربما لكونها جاءت من خارج الاهتمامات الرئيسية لهذه المؤسسة. دون أن يعني كل ذلك القفز عن منجزات المركز في المجالات الفكرية والبحثية الأخرى.

ورجوعاً الى المحطة الثانية، الممتدة من حزيران ١٩٦٧، مروراً بمعركة الكرامة، وانتهاء بخروج المقاومة الفلسطينية من عمّان ثم الاحراش، نجد أن أبرز سمة لتلك المرحلة هو المد الشعبي الذي حققته الثورة في عمق الجماهير الفلسطينية وعلى الأرض العربية. وقد ساهم امتداد الثورة جماهيرياً الى زج أوسع الطاقات للمشاركة في فعلها، ومنها طاقات ابداعية شهدت بدايات تبلورها مع اندماجها في فعل الثورة.

في تلك المرحلة، وفي خضم حمّى البناء السياسي والعسكري والتنظيمي لمنظمات المقاومة الفلسطينية، لم يعط للجانب الثقافي أي اهتمام يذكر. وحتى الطرح الذي كان يؤكد على ضرورة ارتباط البندقية بالفكر، وتأديته دوراً محدداً، تركز كلياً على الجوانب السياسية والنظرية وتجارب الثورات وحرب العصابات، مع اغفال تام لتنمية الثقافة والعمل الثقافي الفلسطيني والعناية بالطاقات الابداعية التي أخذت تتبلور على الساحة. رغم ذلك، فان الثقافة ظلت حاضرة ومتفاعلة مع واقعها، كونها تصدر من صميم حركته ولا تصدر بقرار. فقد أفرزت تلك المرحلة أصواتها، وان ظل ذلك في اطار الجهد الابداعي الذاتي للمثقف الملتصق بالهموم الجمعية للإنسان الفلسطيني والمنتمي الى الثورة. وأدبياً، لعبت المجلات الثقافية العربية، وفي مقدمتها مجلة «الآداب»، آنذاك، دوراً مهماً في احتضان تلك الأصوات الجديدة، في حين غاب الاهتمام النابع من داخل الاطر نفسها. وبغض النظر عن السمات العامة للانتاج الابداعي الفلسطيني في تلك المرحلة، والمتميز بهيمنة السياسي على الفني، وشيوع النزعة الاحتفالية بالولادة، فان

ذلك النتاج يبقى «شهادة» على زمنه.. نابعة من صميمه ومصبوغة بصبغته.

وطوال تلك الفترة، ظل اتحاد الكتاب والصحفيين الفلسطينيين، مشلول الفعالية، بل أنه لم يكن قد حظي بالشرعية، التي لم تتكرس قبل المؤتمر الاول عام ١٩٧٢.

المحطة الثالثة تتمثل في انتقال الثقل الأساسي للثورة الفلسطينية الى الساحة اللبنانية، وقد شهدت سنوات تواجدها على الأرض اللبنانية، زخماً شمل كافة أوجه فعاليتها، سياسياً وعسكرياً وجماهيرياً، ومس الاهتمام بالجانب الثقافي الذي شهد تقدماً نسبياً. فقد بدأت تتكون توجهات لايلاء الثقافة جزءاً أكبر من الاهتمام، وربما ساهم الدور المتميز للبنان، على الصعيد الثقافي، في دفع هذا الاتجاه، اضافة الى التطور في العوامل الذاتية للثورة الفلسطينية نفسها.

فلبنان، منذ استقلاله، وبحكم توافر قدر كبير من حريات التعبير فيه غير متوافرة في أي مكان آخر من أرجاء الوطن العربي، تكرس كنقطة استقطاب للثقافة العربية وساحة أساسية من ساحات الحوار والتفاعل الثقافي العربي، وملجأ للمثقفين العرب الهاربين من عسف أنظمتهم، ومصدر مهم من مصادر الانتاج الثقافي العربي. وفي ساحة لها مثل هذه المواصفات، كان لا بد من نمو اهتمامات فلسطينية أوسع في المجال الثقافي، لم نتلمس آثارها وفعاليتها الا في السنوات الأخيرة.. وقد أثرت فعلاً، بدورها، في اغناء حركة الثقافة العربية على هذه الساحة.

منذ البداية، لم تتخلص الثقافة الفلسطينية من هيمنة السياسي، وانعكاسات التناقضات السياسية عليها. تبدت هذه المسألة بأكثر ما تكون عليه من حدة خلال الفترة الاولى لطرح مسألة «السلطة الوطنية» (أو، فيما بعد، «الدولة الفلسطينية المستقلة») في الساحة الفلسطينية، التي كرسها برنامج النقاط العشر الذي أقره المجلس الوطني الفلسطيني في دورة انعقاده الثانية عشر، صيف ١٩٧٤. وبقدر تفهم الاختلافات السياسية التي سادت آنذاك، الا أن الشيء المستهجن وغير الطبيعي، هو جعل الثقافة الفلسطينية ملحقاً كسيحاً للسياسة المتناقضة، الموزعة بين «رفض» و«قبول»!

نقول، عكست التناقضات السياسية نفسها ـ سلباً وبلا مبرر ـ على الثقافة، وساهم قطاع كبير من المثقفين الفلسطينيين، أنفسهم، في تبسيط دور الثقافة وزجها عنوة في خضم تناقضات العمل السياسي اليومي، وتغيير موقعها من موجِّه الى موجَّه. فشاعت ظواهر مرضية في الساحة الثقافية الفلسطينية، منها ظهور نتاجات «ابداعية»! لا تنتمي فعلياً الى حقل الثقافة والابداع وانما الى شكل من أشكال العمل الاعلامي والدعاوي الرديء، ومنها أيضاً ظاهرة الاستعاضة عن التعامل النقدي الموضوعي مع العمل الفني كنتاج له خصوصيته بالتعامل مع كاتب النص نفسه، اتكاء على المعرفة المسبقة بانتمائه وتوجهه السياسي، كما تشكلت «عصبويات ثقافية» رعتها على كلا الجانبين، جهات ثقافية من المفترض أن تكون «توحيدية».

من ناحية أخرى، أصدر المجلس الوطني الفلسطيني في دورة انعقاده الثالثة عشر، عام ١٩٧٧، قرارين يتعلقان بالعمل الثقافي في اطار منظمة التحرير الفلسطينية: الأول، يقضي بتغيير تسمية «دائرة الاعلام والتوجيه القومي» الى «دائرة الاعلام والثقافة» وخوّلها الاهتمام بالشؤون الثقافية. والثاني، يقضي بتشكيل «المجلس الأعلى

للتربية والثقافة والعلوم». وقد أولت دائرة الاعلام والثقافة، منذ ذلك التاريخ، الجزء الاكبر من اهتماماتها ونشاطها الى الجانب الثقافي، ساعية الى تطوير النشاطات الثقافية الصادرة عن اطار منظمة التحرير الفلسطينية، وطامحة للتوصل الى أشكال توحيدية للعمل الثقافي الفلسطيني الجماعي بانشطته المختلفة المبعثرة في أطر صغيرة وكثيرة، متنازلة بذلك عن الجزء الأكبر من مهماتها الاعلامية، وأن ظلت تمارسها بشكل محدود (حيث تولى «الاعلام الموحد» هذه المهمات بشكل أوسع: اصدار المجلة المركزية والجريدة اليومية لـ م.ت.ف، الاشراف على وكالة الانباء الفلسطينية، الاعلام الخارجي، والاعلام الجماهيري، الى جانب ممارسته لفعاليات ذات صبغة ثقافية: الانتاج السينمائي، انشاء قسم للفنون التشكيلية، اصدار المنشورات الأدبية).

ولا شك في أن دائرة الاعلام والثقافة، حققت العديد من الانجازات الثقافية الانتاجية في مجالات: السينما، المسرح، التلفزيون، النشر، الموسيقى والغناء والفنون الشعبية، ورعاية الفن التشكيلي والتراث الفلسطيني.. الخ[٦]، الا أنها لم تستطع بعد تحقيق طموحاتها التوحيدية بشكل كامل. والسؤال ما زال مطروحاً! أما «المجلس الاعلى للتربية والثقافة والعلوم»، الذي يتخذ طابعاً استشارياً وتنتفي عنه الصفة التنفيذية، فقد أسهم بدوره، وعبر دوراته المتعاقبة، في تقديم العديد من المقترحات والتوصيات الجوهرية المتعلقة بالمجال الثقافي. الا أن مثل هذه التوصيات، وتلك القرارات، في معظمها، لم تتجاوز حتى الآن كونها مجرد سطور منسية في محاضر اجتماعاته. وفي هذا السياق نشير ــ وللمثال ــ الى التوصية المهمة التي تقدم بها منذ سنوات، والتي تقضي بتوحيد بعض أشكال العمل الثقافي الفلسطيني في اطر مؤسساتية، وعجزه عن متابعة تحقيق مثل هذه التوصية في أولى خطواتها التي طرحت بشكل تفصيلي.. وهي تشكيل مؤسسة موحدة للسينما الفلسطينية. من هنا، ومن مثل هذه المسألة، تأتي مطالبتنا للمجلس بتقويم تجربته، والبحث في سبل تطوير فعاليته.

انجازات تحققت وأخطاء اعترضت

قد يكون من الصعب ، الآن، حصر الانجازات التي تحققت، بتفاصيلها، على صعيد الثقافة الفلسطينية في السنوات الأخيرة، لأن مثل هذه العملية تقتضي أن تترافق بمراجعة نقدية لا تكتفي بالوقوف عند العموميات، وانما تتطلب ــ لكي تكتسب قيمتها ومعناها ــ استقصاء التفاصيل وتقويم كل الجزئيات المشكلة لكل عنصر من عناصرها. غير أن الاشارة الى أبرز مظاهر تلك الانجازات، تبقى مقدمة ضرورية للحديث عما اعترضها من سلبيات، اذ لا شك في أن الأخطاء لا تنبت من فراغ الممارسة، وليست هي مجرد نبت وحشي ينمو بمنأى عن كل ما هو ايجابي.

ولعل أبرز الانجازات ــ ونظل هنا في دائرة العموم ــ هو الامساك بفعل الاستمرارية التصاعدية لحركة الثقافة الفلسطينية، في ظل مناخ يومي حار لم يكن ليسمح للحظة بالتقاط الأنفاس بعد الخروج من كل تجربة، اذ تُداهم تجربة أخرى أشد حدة وقسوة. هذا المناخ فرضته حرب لم تنقطع مستهدفة القضاء على الشخصية الوطنية والهوية النضالية للشعب الفلسطيني. ووقوف الثقافة الفلسطينية في الخندق، هو

التجلي الفعلي لمفهوم الثقافة/ الثورة، الذي تبدى في الحرب الأخيرة، في المشاركة الفعلية للقطاع الأوسع من المثقفين الفلسطينيين ــ مع المثقفين اللبنانيين والعرب المقيمين في لبنان ــ في التصدي، من مواقعهم، للهجمة والحصار.

تلك الذروة، جاءت لتتوج تنامي الانجازات الثقافية الفلسطينية التي تحققت على امتداد السنوات الأخيرة. فعلى صعيد الأنواع الثقافية، تحقق نمو ملحوظ في معظم أشكال الانتاج الثقافي الفكري والابداعي الفلسطيني، وان بدرجات متفاوتة بين نوع وآخر من حيث الحجم أو المستوى، ورغم تميز الأشكال الابداعية المنتجة فردياً (الشعر، القصة، الرواية، الفن التشكيلي)، عنها في الأشكال التي تحتاج الى تضافر المجهود الجماعي لتحقيقها (السينما، المسرح، الفنون الشعبية). وهي ظاهرة يتوقف عندها سؤال تجدر الاجابة عليه.

مع ذلك، فان الانجازات الثقافية لم تكن غائبة عن عمل المؤسسات الفلسطينية، كدائرة الاعلام والثقافة، والاعلام الموحد، ومؤسسة صامد، والهلال الأحمر الفلسطيني، واتحاد الكتاب والصحفيين، واتحاد الفنانين التشكيليين، ومراكز الاعلام في المنظمات. ولن نتطرق الى تقويم تجربة العمل الثقافي لدى هذه الجهات، أو غيرها، ولا ندعي بأن في استطاعتنا تحقيق مثل هذه المهمة، لأننا نعتقد أنه من الأجدى أن تتم هذه العملية من داخل الاطار نفسه. مع احتفاظنا بحق طرح السؤال حول مبررات وجدوى ممارسة مؤسسة من طبيعة اقتصادية ــ انتاجية، أو من طبيعة اجتماعية ــ صحية للعمل الثقافي؟

مع ذلك، وعلى العموم، فان الثقافة الفلسطينية حققت انجازاً لا يستهان به، وهي أنها قد بدأت تطرح نفسها، عالمياً، كثقافة لها خصوصيتها وجذورها وحضورها، وهذا ما نلمسه في أكثر من جانب:

ــ مشاركة الثقافة الفلسطينية، فعلياً، في التظاهرات الثقافية العالمية باسم فلسطين (مهرجانات السينما، والفنون الشعبية، معارض الكتب، اللقاءات العالمية ذات الطبيعة الثقافية).

ــ اتساع الاهتمام العالمي بالثقافة الفلسطينية الذي يتخذ أكثر من مظهر (ترجمة العديد من النتاجات الابداعية الفلسطينية الى عدد من اللغات، استضافة معارض الفن التشكيلي، ومعارض التراث، وفرق الفنون الشعبية، ومؤخراً: تشكيل اللجنة العالمية للحفاظ على التراث الثقافي الفلسطيني ورعايته).

ــ حصول الثقافة الفلسطينية، ممثلة برموزها أو نتاجاتها المتميزة، على العديد من الجوائز الثقافية التقديرية ذات القيمة العالمية.

ــ كسب رموز ثقافية عالمية الى جانب القضية، ومشاركة بعضها في الانتاج الثقافي المعبر عنها.

ويبقى علينا، في النهاية، أن نقف عند مجموعة من المظاهر السلبية التي اعترضت العمل الثقافي الفلسطيني وأوجه النقص فيه، والتي قد تكون، بمجملها أو في معظمها، ناجمة عن خلل العلاقة بين الثقافة والسياسة أو الثقافة (و) الثورة، وأبرز ما في ذلك نشير اليه عبر مجموعة من النقاط:

□ التعددية غير المبررة في الأجهزة التي تمارس العمل الثقافي، وممارسة هذا العمل من قبل أجهزة لا يدخل العمل الثقافي في دائرة مهماتها. ولا شك في أن هذه التعددية هي احدى نتاجات التعدد التنظيمي وتعدد وجهات النظر السياسية. وان كنا نفهم، أو نبرر التعدد التنظيمي والسياسي، فاننا لا نستطيع فهم انعكاس ذلك على الثقافة، اذ لا تستطيع أية جهة فلسطينية الادعاء بانها على «خلافات ثقافية جوهرية» مع جهة فلسطينية أخرى. لا شك في أن العمل الثقافي ليس حكراً على أحد، شريطة استيعاب ماهيته ودوره. وكنا نستطيع أن نجد مبرراً للتعدد، بالتفرد والتميز، الا أن مثل هذا المبرر ظل غائباً.

□ هيمنة العمل الاعلامي على العمل الثقافي. ويعود ذلك الى عقلية سائدة تطمح في الجني السياسي السريع واليومي لكل فعل. وبالتأكيد، فان الاعلام يحقق مثل هذا الطموح، أما الثقافة فتحتاج الى صبر وأناة. العقلية نفسها، أعدمت الفاصلة ــ التي من المفترض أن تكون واضحة وكبيرة ــ بين «الثقافة» و«الاعلام»، وأصبح التعامل مع الكلمتين ــ الممارستين، كمرادفين لمعنى واحد. وصارت الثقافة تُستحضر في المناسبات الاحتفالية لتشارك في جوقة الأفراح، فلا تقوم الا بدور مظهري ليس هو دورها الأساسي والجوهري. هذه النظرة، ساهمت في مسخ معنى الثقافة كممارسة فكرية ووجدانية متميزة، وتبديل دورها الأساسي الهادف الى التأسيس عميق الجذور وطويل الأمد في العقل والوجدان الجمعي، وتحويلها الى عمل اعلامي وتحريضي سريع الانتاج وسريع الاستهلاك. ومثل هذا الأمر لا يُنتج «ثقافة» رديئة فحسب، وانما أيضاً «اعلاماً» رديئاً وتحريضاً سطحياً. ودون أن ننكر أن للثقافة مردودها التعبوي والتحريضي، نستدرك ونقول: أنها لا يمكن أن تلعب مثل هذا الدور الا بكونها «ثقافة» وليس في كونها «ثقافة تحريضية».

□ دون القفز عن المناخ الديمقراطي المتوافر على الساحة الفلسطينية، في ظل الثورة، والذي أتاح المجال للحوار والعمل السياسي والفكري والابداعي الحر والملتزم. الا أن اعتبارات سياسية كانت تتدخل أحياناً في بعض الممارسات المتعلقة بالعمل الثقافي، فتقضي على كل أثر للديمقراطية، وبخاصة عندما يتعلق الامر بمسألة «الانتخابات» في التنظيمات الشعبية ذات الطبيعة الثقافية، حيث يجري «توزيع» مسبق للمقاعد القيادية على أساس التمثيل السياسي التنظيمي، دون الأخذ بعين الاعتبار الكفاءات الثقافية الفاعلة الا في ما ندر، بحيث تقترب هذه العملية من «التعيينات الفوقية» أكثر من تمثيلها لعملية انتخابية ديمقراطية حرة، رغم ممارسة العملية الانتخابية شكلياً في النهاية، وربما النجاح في تحقيق بعض الاختراقات. ولعلنا نذكر، بأسى، الطريقة التي تم فيها «انتخاب» الأمانة العامة لاتحاد الكتّاب والصحفيين الفلسطينيين في المؤتمر الثالث، التي لم تصل الى مقاعدها القيادية في الاتحاد الا على جثة حرية الاختيار الديمقراطي الذبيحة.

□ ثمة مسألة أخرى تستدعي الاهتمام في عمل التنظيمات الشعبية ذات الصبغة الثقافية، وهي تصغير أو تغييب العمل النقابي، أي بمعنى تصغير أو تغييب أولى مهمات الاتحاد. فمنذ المؤتمر الأول لاتحاد الكتاب والصحفيين الفلسطينيين (أيلول ١٩٧٢)،

برز تيار كان يرى «..أن الالحاح على الجانب النقابي يقود الى الغرق في النضال المطلبي والاقتصادي، الذي يبعد النقابة عن المجرى الثوري للنضال... وتحت ستار الضرورات السياسية جرى اغتيال الاولويات النقابية، التي لا يمكن لعمل سياسي أن يعيش بدونها»[٧]. ويبدو أن هذه النظرة رافقت عمل الاتحاد منذ ذلك الوقت، وقد أعاد التأكيد عليها الشهيد ماجد أبو شرار في المؤتمر الثالث للاتحاد (نيسان ١٩٨٠) حين قال: «[لقد] أصيب اتحادنا بمرض تصاب به معظم الاتحادات الفلسطينية. ففي كثير من الأحيان قدمنا القضية السياسية على القضية النقابية والمهنية»[٨]. مع ذلك، فما زالت سائدة هذه النظرة التي تعف عن ممارسة العمل النقابي في مثل هذا الاطار، وكأنه عمل أدنى من أن يمارسه المثقف الثوري.

□ سبق وأشرنا الى التميز الواضح لأشكال الابداع الثقافي الفلسطيني المنتجة فردياً عنها في الأشكال التي تحتاج الى تضافر الجهد الجماعي، الا أن مثل هذا الانتاج الفردي، النابع من هموم القضية والملتصق فيها، والمشروط بهاجس الابداع، ظل يستمد طاقته على الاستمرارية والعطاء من احساسه بتحقيق عملية التواصل وانتزاع بعض كلمات الاطراء التي شكلت حافزاً له، في حين قصرت المؤسسات عن تقديم الحوافز الموضوعية للمبدع، وأقلها تقديم الجوائز التقديرية للنتاجات المتميزة، وتخصيص منح التفرغ للانتاج الثقافي والابداعي، انطلاقاً من القناعة التي يجب أن تترسخ بأن الفعالية الثورية الأساسية للمثقف والمبدع الفلسطيني لا تتجسد الا في فعاليته الانتاجية والابداعية.

□ عكست ظاهرة التعصب التنظيمي، والتي سادت طويلاً في حياتنا السياسية (وان خفت حدتها في السنوات الأخيرة) نفسها، سلباً، على حياتنا الثقافية. فالتنظيم الذي ظفر في اطاره بـ «اسم» له سمعته الثقافية، منح مثقفه «ه» شرف الانتماء الى العشيرة، وأعطاه حق النصرة ظالماً أو مظلوماً، مبدعاً أو مسيئاً الى الابداع. ومن هذا المنطلق، وتلك النظرة، ساهم «الاعلام الثقافي» المتعدد، في رفع وتمجيد نتاجات هابطة مصدرها العشيرة نفسها، مع القيام بدور معاكس ــ أو التعامل بتجاهل مقصود، وربما لجهل باعثه ضيق مساحة الرؤية ــ مع النتاجات التي جاءت من مصدر معاكس. مع العمل على وضع «التابوات» التي تحرم المساس بشرف نتاج ابن العشيرة.

□ لم تنعدم الجسور بين الثقافة الفلسطينية المنتجة في داخل الأرض المحتلة والثقافة الفلسطينية المنتجة خارجها، ذلك أن الثقافة، في كل الأحوال، لا تعدم أساليب الوصول والتواصل، سواء طال أمر تحقق ذلك أم قصر. رغم ذلك، فان العمل من أجل تثبيت وتعزيز الجسور الثقافية الممدودة بين الداخل والخارج، ظل محدوداً وارتجالياً، ومعتمداً على المبادرات الفردية، في ظل غياب الخطة الثقافية الشاملة، والهادفة الى المساهمة في تأسيس أو تعزيز المؤسسات الثقافية المستقلة والقادرة على تأدية دورها (الثقافي)، وغير المرتبطة بأكثر من علاقات تفاعلية مع المؤسسات الثقافية الفلسطينية خارج الوطن المحتل، بعيداً عن روح الهيمنة أو التبعية.

□ اعرف عدوك، شعار ما فتئنا نردده منذ سنوات طويلة. ففي حين أدركنا ضرورة دراسة عدونا ومعرفة أساليب عمله وتفكيره من مصادره نفسها، وترجمنا ذلك الادراك

بأن أفردنا جهوداً تعكف على ذلك من خلال منشوراته وصحفه واذاعاته وتقاريره وتصريحات قادته، فقد غاب عن عملنا جهد دراسته من خلال نتاجاته الثقافية التي تعبر عن اتجاهات فكرية وثقافية وحالات نفسية جديرة بمحاولة الفهم (تستثني من ذلك محاولة غسان كنفاني الريادية في كتابه «في الأدب الصهيوني»، ومحاولات أخرى فردية، مبعثرة).

ان غياب الاهتمام الجدي والفعلي بدراسة الانتاج الثقافي (في اسرائيل) من قبل المؤسسات الثقافية الفلسطينية المعنية، قد يكون مرده الى العجز غير المبرر في تحقيق ذلك، أو الى تقصير في ادراك الدور الذي يمكن للثقافة ــ الشوفينية ــ أن تلعبه في تشكيل (أو تشويه) الوعي الذي يدفع بشراً ليخوضوا حروباً غير عادلة، تحركهم فيها أوهام الثقافة العنصرية، الهادفة الى تبرير الاحتلال وتكريس الوجود على أرض مسلوبة. واذا كانت «الثقافة» الشوفينية ــ العنصرية قادرة على أن تلعب مثل هذا الدور التشويهي والتخريبي، فانها في الوقت نفسه، تعيد التأكيد على الدور الهائل الذي يمكن للثقافة ــ أية ثقافة ــ أن تؤديه انطلاقاً من مواقعها. واذا كانت القوى المناهضة للإنساني والتقدمي قد أدركت قيمة هذا الدور، فان الاحرى بالقوى الثورية أن تدرك قيمة وماهية دور وفعل ثقافتها التي تقف على الطرف النقيض من ذلك.

وثقافتنا الفلسطينية، في جوهرها وفعلها، تقف على هذا الطرف الآخر، لتحتل موقعها في الجبهة الثقافية العريضة المندمجة في عملية التحرر والتقدم الإنساني الواسعة. وهي من أجل تحقيق شرف هذا الانتماء، لم تكتف بتقديم مادتها ونتاجاتها فحسب، بل وأيضاً، دفقاً من دماء منتجيها ومبدعيها، الذين ارتفعوا بمعنى الابداع / الثورة الى المرتبة القصوى، في الشهادة.

وان كنا هنا، في هذه «الاشارات»، قد توقفنا أكثر عند الأخطاء التي اعتورت مسيرة العمل الثقافي الفلسطيني، وشددنا على السلبي فيها دون تفصيل في الايجابي، فلأن الايجابي يظل محتفظاً بقدرته الذاتية على تأكيد نفسه بنفسه، وتشديد حضوره الفعّال، دونما الحاجة لما يسنده ويعيد التأكيد عليه؛ ولأن ذلك هو من صلب المهمة الأساسية الملقاة على عاتقنا، والتي تتطلب تصحيحاً في الرؤية والمسار.

ان عملية تصحيح المسار لحياتنا وتجربتنا الثقافية، في المفهوم والرؤية والممارسة، هي مهمة ملحة بقدر ماهي ضرورية، لأنها لا تنفصل عن المطلب اليومي بالحرص على الوحدة الوطنية وتطوير أشكالها، ولأن الثقافة الصحيحة، بطبيعتها الكلية والشمولية والاستراتيجية، تظل مؤهلة وقادرة على القيام بدورها النابع من طبيعتها في تكريس وتعزيز الوحدة الوطنية ودفعها الى أعلى مراتبها، والتي تمثل هي، في جوهرها، أسمى صورة لتجليها.

وانها لمهمتنا جميعاً.. مهمة الثقافة (و) الثورة، من أجل الوصول الى أرقى أشكال الثقافة/ الثورة. وحتى لا يذهب الدم الذي به نكتب لفلسطين، ونرسم لفلسطين، ونبدع لفلسطين، هباء.. وبضيع هدراً.

(١) أدونيس، «طمأنينة الفرح، غبطة المرارة»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٤١ ــ ٤٢، كانون الثاني ــ شباط (يناير ــ فبراير) ١٩٧٥، ص ٣٢.

(٢) محمد سعيد مضيه، **الثقافة الوطنية الفلسطينية والممارسات الصهيونية**، عمان: مطبعة شوقي معبدي، (بدون تاريخ)، ص ٤.

(٣) اشارة الى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثلاثين، رقم ٣٣٧٩ الصادر في ١٠ تشرين الثاني ١٩٧٥، الذي فيه «تقرر أن الصهيونية شكل من أشكال العنصرية والتمييز العنصري»، راجع: **قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي ــ الاسرائيلي**، ١٩٧٥، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية؛ أبو ظبي: مركز الوثائق والدراسات، ط ١، ١٩٧٧، ص ٩.

(٤) الاشارة هنا الى أعمال غسان كنفاني الروائية «رجال في الشمس» و«ما تبقى لكم»، وقصصه القصيرة، وخصوصاً قصته بعنوان «العروس».

(٥) أنيس صايغ، «مركز الأبحاث: عشرة أعوام من التجربة»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٤١ ــ ٤٢، كانون الثاني ــ شباط (يناير ــ فبراير) ١٩٧٥، ص ١٨٠.

(٦) للمزيد من التفاصيل، راجع: دائرة الاعلام والثقافة، **نشاطات وانجازات دائرة الاعلام والثقافة**، مادة مستنسخة [وزعت في المجلس الوطني الخامس عشر]، نيسان ١٩٨١.

(٧) بلال الحسن، «ثلاثة آراء حول مؤتمر الكتاب والصحافيين الفلسطينيين» [الرأي الأول، أما الثاني والثالث فلشفيق الحوت وناجي علوش]، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٤، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٢.

(٨) جابر سليمان، «المؤتمر العام الثالث للاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٠٣، حزيران (يونيو) ١٩٨٠، ص ١٤٨.

المؤتمر الصهيوني الثلاثون
تظاهرة غير ناجحة للحركة الصهيونية

عقد في القدس، خلال ٧ ــ ١٦ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٢، المؤتمر الصهيوني الثلاثون. وهذا المؤتمر هو الثامن الذي يعقد في القدس، منذ انشاء اسرائيل، اذ كانت قد عقدت هناك ايضاً المؤتمرات السبع السابقة، من الثالث والعشرين حتى التاسع والعشرين، وذلك خلال السنوات ١٩٥١ و١٩٥٦ و١٩٦٠/١٩٦١ و١٩٦٤/١٩٦٥ و١٩٦٨ و١٩٧٢ و١٩٧٨ على التوالي. أما المؤتمر الصهيوني الاول فكان قد عقد، كما هو معروف، في سنة ١٨٩٧ في مدينة بازل بسويسرا، وذلك باشراف الدكتور ثيودور هرتسل، حيث أسست المنظمة الصهيونية العالمية؛ ثم تبعته ٤ مؤتمرات أخرى، عقدت خلال السنوات الاربع التالية. واعتباراً من سنة ١٩٠٣ راح المؤتمر يعقد مرة كل سنتين، حيث اجتمعت خلال السنوات ١٩٠٣ ــ ١٩١٣ ستة مؤتمرات أخرى، هي السادس حتى الحادي عشر. ومع نشوب الحرب العالمية الاولى، انفرط عقد المؤتمرات الصهيونية، الى أن جددت بعد نهاية الحرب بانعقاد المؤتمر الثاني عشر سنة ١٩٢١ ومنذ تلك السنة راحت هذه المؤتمرات تعقد بانتظام مرة كل سنتين، حتى سنة ١٩٣٩، حيث اجتمعت خلال هذه الفترة، أي بين الحربين العالميتين، ١٠ مؤتمرات أخرى، من الثاني عشر حتى الحادي والعشرين. أما المؤتمر الصهيوني الثاني والعشرون فقد عقد سنة ١٩٤٦، بعد نهاية الحرب العالمية الثانية.

وكان المؤتمر الأخير قد عقد في القدس، في هذا التاريخ بالذات، ليأتي متزامناً مع الذكرى المئة لبداية الاستيطان الصهيوني في فلسطين، اذ أن أول مستوطنة يهودية في البلد، وهي ريشون لتسيون (الاولى لصهيون) كانت قد أقيمت سنة ١٨٨٢، في السهل الساحلي بين حيفا ويافا. ولذلك يعتبر هذا التاريخ، وفقاً "للتقاليد" الصهيونية بداية النشاط الصهيوني العملي، ويعلو للعديدين التاريخ للحركة الصهيونية ابتداء منه.

والمؤتمر الصهيوني هو أعلى سلطة في المنظمة الصهيونية العالمية، ويعتبر بمثابة برلمانها. ويضم المؤتمر ممثلين عن الأحزاب والهيئات والتنظيمات الصهيونية كافة، في اسرائيل وخارجها؛ اضافة الى ممثلين عن هيئات يهودية مختلفة، ليست صهيونية بالضرورة، كانت قد انضمت اليه خلال السنوات الأخيرة. ولادارة أعماله والقيام بمهامه، ينتخب المؤتمر من بين أعضائه اللجنة الصهيونية، التي تضم عادة العشرات من الاعضاء، وتقوم بأعمال المؤتمر خلال فترة عدم انعقاده. وعلى الرغم من اسمها، لا تمارس اللجنة التنفيذية الصهيونية عملياً أية مهام تنفيذية، اذ أن هذه مناطة بهيئة أخرى تسمى الإدارة الصهيونية، ينتخبها المؤتمر ايضاً من بين أعضائه. ويدير عدد من أعضاء الإدارة الصهيونية، الذين يعتبرون بمثابة وزراء، أعمال

المنظمة الصهيونية بواسطة دوائر، تعتبر بمثابة وزارات، بينما هنالك أعضاء دون حقائب، أي دوائر، يعتبرون بمثابة وزراء دون وزارات. كذلك ينتخب المؤتمر مراتب المنظمة الصهيونية ورئيس وأعضاء المحكمة الصهيونية وغيرهم. وقد درج المؤتمر في الماضي على انتخاب رئيس للمنظمة الصهيونية، وهو منصب رفيع شغله في حينه بعض كبار الزعماء الصهيونيين، من أمثال ثيودور هرتسل وناحوم سوكولوف وحاييم وايزمان. وكان الدكتور ناحوم غولدمان، الذي توفي قبل بضعة أسابيع، هو آخر رئيس للمنظمة الصهيونية العالمية، حيث استقال/ أقيل من منصبه في المؤتمر السابع والعشرين (١٩٦٨)، اثر انتقاداته الشديدة للسياسة الاسرائيلية، والتي ثابر عليها حتى وفاته، خلال حكم كل من التجمع العمالي (المعراخ) والتكتل اليميني (الليكود). ومنذ ذلك الوقت، لم ينتخب رئيس جديد للمنظمة الصهيونية العالمية، فاصبح بذلك رئيس الإدارة الصهيونية، وهو حالياً آريه دولتسين من حزب الأحرار في تكتل الليكود، «زعيم» الحركة الصهيونية.

«الصهيونية ستتحقق، رغم المؤتمرات الصهيونية»

جوبه المؤتمر الصهيوني الاخير بحملة عارمة من الانتقادات الشديدة في كافة وسائط الاعلام الاسرائيلية، ظهر كأن أحداً لم يتوان عن المساهمة فيها، بينما انبرت قلة ضئيلة للغاية، لا يكاد عددها يزيد على عدد أصابع اليد الواحدة، للاشادة بمحاسن المؤتمر، وما يمثله. وبسبب هذه الانتقادات «ظواهر عديدة... ليست الحركة الصهيونية سيطرة عليها، مثل الانخفاض في الهجرة، وازدياد عدد النازحين... ولا مبالاة الجمهور الاسرائيلي تجاه المهاجر الجديد... واليهودي في الشتات... وموقف [الحركة] 'غير الصلب' في صراعها مع اللاسامية... و'انزواتها' على هامش الحياة اليهودية لدى طوائف [يهودية] عديدة، وفقدانها اندفاعها العقائدي، ومحاولاتها الدائمة للجري وراء منظمات يهودية 'غير صهيونية'... و'فشل' مبعوثيها في الخارج و'تضخم' جهازها [الإداري] (آدام ايكرمان، هآرتس، ١٩٨٢/١١/٢٣، ص ١١). ووصلت الحملة ضد المؤتمر الى حد دفع بأحدهم الى التذكير بقول مأثور لأحد الزعماء الصهيونيين: «لا بأس، فالصهيونية ستتحقق، رغم المؤتمرات الصهيونية» (يسرائيل الداد، المصدر نفسه، ١٩٨٢/١٢/٢، ص ٩)؛ بينما أضاف آخر، «أن المشكلة مع المؤتمر الصهيوني هي أنه يسيء الى سمعة الصهيونية» (الياهو سلفطر، المصدر نفسه، ١٩٨٢/١٢/١٦، ص ٩).

وقد كان لهذه الحملة ما يبررها، الى حد ما. فالمؤتمر الصهيوني الأخير، الثلاثون، «الذي لا يختلف عن المؤتمر التاسع والعشرين، كما أنه لن يختلف، كما يبدو، عن المؤتمر الحادي والثلاثين» (موشي دور، معاريف، ١٩٨٢/١٢/٨، ص ٥) كان قد واجه، قبيل بداية أعماله، مجموعة من المشاكل كادت تؤدي الى عدم انعقاده، كما أن عملية تشكيله، من حيث تعيين عدد مندوبيه، وتوزيع المقاعد على الاحزاب والتنظيمات والهيئات الصهيونية واليهودية المختلفة المشاركة فيه، لم تستكمل الا بعد ٣ أيام من بدء أعماله، وبشكل مس بصورة واضحة بما يحلو للصهيونيين تسميته «الديمقراطية الصهيونية». وسبب ذلك يعود الى عوامل عدة، ناجمة عن التنظيم الصهيوني العالمي المعقد، والذي يلقي بدوره أضواء على طبيعة الحركة الصهيونية من جهة، والأهداف والمواقف والمصالح المتناقضة للقوى المشاركة فيها من جهة أخرى.

فوفقاً لدستور المنظمة الصهيونية العالمية، بالتعديلات التي أدخلت عليه من فترة الى أخرى، منذ اقرار أسسه في مطلع العشرينات وحتى اليوم، توزع مقاعد المندوبين المنتخبين للمؤتمرات الصهيونية، الذين يبلغ عددهم ٥٢٥ مندوباً، وفقاً لهيكل جغرافي، بحيث تحصل اسرائيل على ٢٨ ٪ من تلك المقاعد، والولايات المتحدة على ٢٩ ٪، بينما تخصص نسبة الـ ٣٣ ٪ الباقية لباقي بلدان العالم. وفي اسرائيل، لا تعقد انتخابات لاختيار المندوبين للمؤتمر الصهيوني، اذ أن تلك النسبة من المقاعد المخصصة لهم توزع على الاحزاب الاسرائيلية المختلفة، وفق نتائج الانتخابات للكنيست التي سبقت عقد المؤتمر، دون أن يؤخذ بالاعتبار عدد مقاعد الحزبين غير الصهيونيين اللذين لا يشاركان في المؤتمر الصهيوني: أغودات يسرائيل المتدين وراكاح الشيوعي. أما في باقي

بلدان العالم، فينبغي أن تعقد انتخابات لاختيار المندوبين في المؤتمر، الا اذا اتفقت كافة الأحزاب المشاركة فيه، في بلد ما، على توزيع المقاعد المخصصة لذلك البلد مسبقاً بالتراضي فيما بينها. واضافة الى هذا، يحق للجنة التنفيذية الصهيونية اضافة نسبة ٥٪ من الأعضاء الجدد للمؤتمر، بناء على اعتبارات خاصة بها. كذلك يشارك في المؤتمر، بحكم مناصبهم، وحتى ان لم يكونوا اعضاء أصيلين فيه كل أعضاء الإدارة الصهيونية، واللجنة التنفيذية الصهيونية، ورئيس المحكمة الصهيونية، ومراقب المنظمة ومحاميها وأعضاء مجلس أمناء الوكالة اليهودية. واضافة إلى هذا وذاك، كانت قد انضمت خلال السنوات الأخيرة خمس منظمات يهودية جديدة الى المنظمة الصهيونية العالمية، هي منظمة مكابي (الرياضية)، واتحادات اليهود الاصلاحيين والمحافظين والأرثوذكس (وهي تيارات مذهبية تنشط أساساً بين يهود الولايات المتحدة، وتختلف عن التيار المسيطر بين اليهود المتدينين في اسرائيل)، والاتحاد العالمي للطوائف السفارادية (اليهود الشرقيون)؛ وقد انضمت كل واحدة من هذه المنظمات الى المنظمة الصهيونية كهيئة مستقلة، وحصلت مقابل ذلك على تمثيل مناسب وثابت في المؤسسات الصهيونية كافة، اسوة بالاتفاق القائم مع المنظمة العالمية للنساء الصهيونيات منذ فترة غير قصيرة (أنظر للتفاصيل مقالة ابراهام توري، تموروت، أيلول ــ سبتمبر ١٩٨٢، ص ٣٧ ــ ٤٢).

وخلال فترة الاعداد لعقد المؤتمر الصهيوني، الذي شارك فيه مندوبون من ٣٤ دولة، لم تعقد انتخابات الا في ثلاث دول، ليست للصهيونيين فيها أعداد كبيرة من المؤيدين، هي اوستراليا وكندا وفرنسا. وقد اعتمدت نتائج الانتخابات في البلدين الأولين فقط؛ بينما بالنسبة لتلك التي جرت في فرنسا، اشتكت سبع من القوائم العشر المشاركة فيها من عمليات تزييف قام بها مندوبو الليكود، فألغت المحكمة الصهيونية النتائج التي أسفرت عنها. أما صهيونيو الولايات المتحدة، الذين يتبرعون بمبالغ ضخمة نسبياً لأهداف ومشاريع صهيونية مختلفة، فلم يستطيعوا تخصيص مبلغ ثلاثة ملايين دولار لتغطية مصاريف الانتخابات، فاتفقوا على عدم اجرائها لديهم؛ ولكنهم لم يستطيعوا، في الوقت نفسه، الاتفاق على توزيع المقاعد فيما بينهم. وحدث الشيء نفسه بالنسبة لبريطانيا. واضافة الى ذلك، نشب خلاف بين حزب العمل من جهة وليكود والحزب الديني القومي من جهة أخرى، بسبب مطالبة حزب العمل بزيادة عدد مقاعده عما كانت عليه في المؤتمر السابق، بنسبة النجاح الذي أحرزه في انتخابات الكنيست العاشر سنة ١٩٨١، مما يؤدي ضمناً الى تخفيض عدد أو نسبة مقاعد الحزبين الآخرين.

ونتيجة لهذه الخلافات والتعقيدات المختلفة، لم تتمكن الزعامة الصهيونية من الاتفاق على توزيع المقاعد في المؤتمر، وبالتالي عقده، حتى اللحظة بعد الأخيرة؛ أي بعد أن انعقد المؤتمر فعلاً. وللخروج من المأزق، طلبت الإدارة الصهيونية من اللجنة التنفيذية اقرار تعديل مؤقت في دستور المنظمة يخولها الطلب الى المحكمة الصهيونية حسم هذه الخلافات وتشكيل المؤتمر بتوزيع المقاعد على التنظيمات والهيئات المشاركة فيه. ولما تم ذلك، صادقت المحكمة على ٦٥١ مندوباً وزعوا على النحو التالي: ليكود ــ ١٧٦ مندوباً، العمل ــ ١٤٥، الكونفدرالية الصهيونية (هي عبارة عن حزب مركز، قريب في مواقفه السياسية عموماً من حزب العمل) ــ ٩٨، المزراحي (المفدال) ــ ٥٥، الاصلاحيون ــ ٣٠، الاتحاد العالمي للطوائف السفارادية ــ ٢٤، المنظمة العالمية للنساء الصهيونيات ــ ٢٤، المحافظون ــ ١٨، مكابي ــ ١٧، الأرثوذكس ــ ١٥، تامي (يهود شرقيون) ــ ١٢، بينما اعتبر الباقون غير حزبيين (معاريف وهآرتس، ١٠/١٢/١٩٨٢، ص ٢ و٣).

الخطأ ليس في التنظيم الصهيوني فقط... بل في العقيدة أيضاً

رافق انعقاد المؤتمر الصهيوني، ومن خلال حملة الانتقادات التي تعرض لها، نقاش واسع حول أوضاع الحركة الصهيونية التنظيمية العملية من جهة، والعقيدة الصهيونية، في ظل الأوضاع الراهنة، من جهة أخرى. ومجمل هذا النقاش، كما يعرضه الصهيونيون «الملتزمون»، هو أن هنالك خطأ في التنظيم الصهيوني، ولكن ليس في

العقيدة الصهيونية، وينبغي بالتالي العمل على اصلاح الأوضاع انطلاقاً من الأساس. غير أن نظرة أعمق الى مجمل نواحي هذا النقاش، على أرضية الواقع، تظهر أن الخطأ لا يكمن في التنظيم الصهيوني فقط، بل في العقيدة أيضاً. ولعل عرضاً سريعاً لأهداف الحركة الصهيونية، كما حددت من فترة الى أخرى، ضروري للوقوف على أبعاد الأزمة الصهيونية.

فالمؤتمر الصهيوني الأول كان قد عرّف أهداف الصهيونية، فيما سمي «برنامج بازل»، بأنها «السعي الى اقامة وطن لليهود في أرض ــ اسرائيل معترف به وفقاً للقانون العام». وبقي هذا البرنامج قائماً خلال ما يزيد على نصف قرن، الى ان استبدل، بعد اقامة اسرائيل، في المؤتمر الصهيوني الثالث والعشرين (١٩٥١) بـ «مهام الصهيونية» التي حددت بـ «تدعيم دولة اسرائيل، جمع الشتات في ارض ــ اسرائيل وتأمين وحدة الشعب اليهودي». الا ان المؤتمر الصهيوني السابع والعشرين (١٩٦٨) عاد وأقر برنامجا جديدا للحركة الصهيونية، سمي برنامج القدس ٥٧٢٨ (١٩٦٨) الذي نص، بدلا من «المهام» السابقة، على أن «أهداف الصهيونية هي: وحدة الشعب اليهودي، ومركزية دولة اسرائيل في حياة الشعب؛ وتجميع الشعب اليهودي في وطنه التاريخي أرض ــ اسرائيل بالهجرة من جميع البلاد؛ وتدعيم دولة اسرائيل القائمة على نبوءة الأنبياء وبث القيم الروحية والتربوية اليهودية؛ والدفاع عن حقوق اليهود في جميع الأماكن التي يقيمون فيها».

ولو شئنا الاختصار لقلنا أن الهدف الصهيوني الرئيسي حالياً، بعد أن اقيمت اسرائيل، هو العمل على تهجير معظم يهود العالم، ان لم يكن كلهم، اليها، بينما الأهداف الأخرى ليست إلا مجرد عوامل مساعدة، داخلياً وخارجياً، لتحقيق الهدف الرئيسي. وكان هذا الهدف بالذات هو الذي فشلت الصهيونية في تحقيقه، بل يبدو أنها لن تستطيع القيام به في المستقبل المنظور أيضاً. فبعد قرن كامل من النشاط الصهيوني المتواصل، وعلى الرغم من العوامل المساعدة التي برزت خلاله من كوارث أو أوضاع سياسية ملائمة دفعت اليهود للهجرة الى فلسطين، دون أن يكون أمامهم خيار آخر، لم تتمكن الصهيونية إلا من تجميع ربع يهود العالم في اسرائيل، بينما لا تزال البقية منتشرة في شتى أنحاء العالم. أما حركة الهجرة الى اسرائيل فتمر، منذ فترة غير قصيرة، في أزمة حادة أقل ما جابهت مثلها في الماضي. ووفقاً لتصريحات النائب عوزي برعام، رئيس لجنة الهجرة والاستيعاب في الكنيست، شهدت اسرائيل خلال السنوات الثلاث الماضية، على التوالي، ما سماه «ميزاناً سلبياً للهجرة»؛ أي ان عدد النازحين من اسرائيل زاد، خلال هذه السنوات، على عدد المهاجرين اليها (هآرتس، ١٩٨٢/١٢/٩، ص٢). ولكن على الرغم من ذلك، لم تطرح مسألة الهجرة كأحد المواضيع الرئيسية التي تهم الحركة الصهيونية لمناقشتها في المؤتمر بكامل هيئته، بل أحيلت الى احدى اللجان الفرعية لدراستها، وتم ذلك، كما يبدو، في محاولة من ممثلي الليكود لتجنب الانتقادات العلنية التي قد توجه في المؤتمر لحزبهم، نتيجة لفشله في هذا المجال. إلا أن المعارضة العمالية أصرت على تحويل المسألة للبحث أمام المؤتمر بكامل هيئته، بعد أن اضطر ممثلها لعقد مؤتمر صحفي للفت الانظار إلى أهمية طروحاته، وللضغط على الليكود (يديعوت أحرونوت، ١٩٨٢/١٢/٩، ص٥). ونجح حزب العمل في محاولاته هذه، وأحيلت مسألة الهجرة إلى المؤتمر لمناقشتها بكامل هيئته. وهنالك دارت مناقشات حادة، ولكنها لم تسفر عن أية نتيجة عملية؛ إذ رفض المؤتمر حتى اتخاذ قرار يلزم المندوبين فيه بالهجرة الى اسرائيل خلال خمس سنوات، خشية أن يؤدي ذلك الى انسحاب بعض المنظمات وعدد من المندوبين، الذين لا ينوون الهجرة الى اسرائيل في أي حال من الأحوال، من المنظمة الصهيونية. وكان رئيس لجنة الهجرة والاستيعاب التابعة للكنيست قد اشتكى من أن أريه دولتسين، رئيس الادارة الصهيونية، لم يكلف نفسه حتى عناء الاستجابة لدعوة وجهت له من قبل اللجنة لحضور إحدى جلساتها المخصصة للبحث في أمور تهمه. ورد دولتسين على هذه الاتهامات بقوله أن مسائل الهجرة الى اسرائيل فقط تقع ضمن نطاق صلاحيات منظمته، أما الشؤون المتعلقة بالاستيعاب، وبالتالي حركة النزوح التي تعتبر جزءاً منه، فمن اختصاص حكومة اسرائيل وأجهزتها المختلفة.

وازاء مثل هذه الأوضاع، لم يكن من المستغرب أن يستأثر موضوع الهجرة اليهودية الى اسرائيل بحيز مهم من النقاش النظري الذي دار بمناسبة انعقاد المؤتمر حول الأوضاع الصهيونية الراهنة. فقد ادعى أحدهم أن النظرية الصهيونية بشأن الهجرة الى فلسطين قامت على عاملين: القوة الدافعة، والقوة الجاذبة. وتنجم الأولى عموماً عن سوء أوضاع اليهود في العالم أو اضطهادهم هنا وهناك، بحيث يضطرون الى الهجرة من بلدانهم سعياً وراء ملجأ آمن، فلا يجدون إلا فلسطين التي تجذبهم اليها. ولكن في الآونة الأخيرة «ضعفت القوة الدافعة، واختفت القوة الجاذبة. فالسياسة التي تسعى لتحويل اسرائيل الى دولة ثنائية القومية، تكمن الخلافات في أسسها، مثل لبنان وقبرص وارلندا الشمالية، أو دولة 'تمييز عنصري'، يسيطر فيها 'شعب سيد' على أقلية قومية كبيرة جداً (يمكن أن تتحول إلى أكثرية)... ليس فيها ما يساعد على زيادة عدد المهاجرين المتوقعين الى اسرائيل» (يهودا غوتهيلف، دافار، ١٩٨٢/١٢/٣، ص ١٦). ثم ان اليهود ليسوا مضطرين للهجرة الى اسرائيل، إلا إذا تأكدوا أنه ليس هنالك مناص من ذلك، «فعلى أي حال، هنالك ملجأ جاهز للمستقبل، ويستطيعون الهجرة متى يشاؤون» (المصدر نفسه).

وفي اطار البحث عن حلول لمسألة انخفاض عدد المهاجرين الى اسرائيل، ظهر كأن هنالك شبه اجماع على أن ذلك لا يتم الا بتقوية «الثقافة اليهودية» بين يهود العالم، التي لا تساعد فقط على حفز اليهود للهجرة الى اسرائيل، عن طريق تقوية روابطهم الفكرية والعاطفية وزيادة تمسكهم بها، بل انها ضرورية أيضاً للحفاظ على كيان «الشعب اليهودي» نفسه ومنعه من «الانصهار» في باقي الشعوب. وكان رئيس اسرائيل اسحق نافون قد حذر، في كلمته أمام المؤتمر، من خطر تقلص عدد اليهود في العالم من ١٠,٥ مليون نسمة حالياً الى ثمانية ملايين نسمة في عام ألفين، وذلك نتيجة لعاملين أساسيين: انخفاض معدل الولادة بين اليهود من جهة، وازدياد عدد الزيجات المختلطة واتجاههم للاندماج في الشعوب التي يعيشون بينها من جهة أخرى (هآرتس، ١٩٨٢/١٢/٨، ص ١؛ وانظر أيضاً مقالة دوف بار ـ نير في عل همشمار، ١٩٨٢/١٢/٦، ص ٤). غير أنه، في مقابل ذلك كان هنالك من حذر من مغبة تقوية «الثقافة اليهودية»، لأن ذلك لن يؤدي بالضرورة لتحويل اليهود إلى صهيونيين (انظر مقالة فولص في هآرتس، ١٩٨٢/١٢/١٠، ص ١٣)، بينما دعا نافون نفسه إلى ضرورة التمييز بين «اليهودي الجيد والصهيوني الجيد» (دافار، ١٩٨٢/١٢/٨، ص ١)؛ وهي دعوة في محلها، على كل حال، إذ أن العديد ممن يمتلكون «ثقافة يهودية»، علمانيين كانوا أو متدينين، ليسوا بالضرورة من كبار مؤيدي اسرائيل أو الصهيونية.

وخلال النقاش في المؤتمر حول هذا الموضوع، طرحت أيضاً فكرة انشاء جامعة خاصة في اسرائيل، تتعاطى التدريس باللغة الانكليزية من خلال التشديد على «الثقافة اليهودية»، ويدعى الشباب اليهودي من كل أنحاء العالم لتلقي العلم فيها، وليعودوا بعدئذ إلى بلدانهم للقيام بواجباتهم. إلا أن المندوبين الشباب من اليهود السفارديم استنكروا هذا الاقتراح بشدة، موضحين أنه «آن الأوان لان يهتم المؤتمر بأمور أكثر أهمية من مسألة إقامة مؤسسات ثقافية أخرى للنخبة الاجتماعية [وهي اشكنازية اساساً]، مثل البحث في مسألة اندماج الصهيونية في العالم الشرقي، والكف عن الجري وراء الثقافة الغربية» (دافار، ١٩٨٢/١٢/١٤، ص ٢).

وفي اطار التفتيش عن حلول لازمة الهجرة، ظهر هنالك أيضاً تيار آخر شدد أصحابه على مسألة «الالتزام» (أو التنفيذ ـ هاشتاماه) الصهيوني، داعين إلى القيام بما يمكن تسميته حركة الصهيونيين الملتزمين، وذلك بتخطي المنظمة الصهيونية العالمية أو تجاهلها أو، إذا أمكن ذلك، من خلالها؛ وعلى أن ينضم لمثل هذه الحركة الصهيونيون الذين ينوون فعلاً الهجرة الى اسرائيل، دون غيرهم. وبرز في هذا المجال بشكل خاص أوري غوردون، أحد النشيطين في حزب العمل، الذي يطلق عليه معارفه لقب «السيد صهيوني» (عل همشمار، ١٩٨٢/١٢/٢٦، ص ٢)، نظراً لنشاطه الدؤوب في متابعة الشؤون الصهيونية. وكان غوردون قد حصل على أكبر عدد من الأصوات عند اختيار مندوبي حزب العمل للمؤتمر الصهيوني، ورشح من قبل حزبه

لتولي رئاسة دائرة الهجرة والاستيعاب، وهي احدى الدوائر المهمة في المنظمة الصهيونية، وانتخب عضواً في الادارة الصهيونية الجديدة (حتى كتابة هذه السطور، لم تكن الحقائب قد وزعت على أعضاء الادارة). وشرح غوردون وجهة نظره في مقال له (دافار، ١٢/١١/١٩٨٢، ص ١٨) بقوله: «ان الأزمة [الصهيونية] ليست في العقيدة... بل في قيادة الحركة، التي لا تملك الأجوبة الصحيحة والحديثة عن كيفية تحقيق الفكرة الصهيونية. إن هدف الحركة الصهيونية، منذ بدايتها، كان... الهجرة والاستيطان في البلاد». ولتحقيق ذلك، ينبغي إعادة تنظيم الدوائر الثلاث المهمة في المنظمة الصهيونية: الهجرة والاستيعاب، الاستيطان، والشباب والطلائعيين، بحيث تعمل سوية وبالتكاتف فيما بينها على تجنيد الشباب اليهودي في المهاجر ونقلهم الى اسرائيل وتوطينهم فيها، أي كما كان عليه الحال قبل قيام الدولة اليهودية. أما «الاتحادات الصهيونية فينبغي أن تتحول الى أطر يهودية، محلية أو قطرية، تعمل داخلها وحدات التنفيذ والثقافة والاعلام [الصهيونية]». (المصدر نفسه). وبلغة أخرى، الغاء التنظيمات الصهيونية الحالية، أو ابطال صفتها «الصهيونية» واعتبارها مجرد أطر أو أجهزة يهودية، يعمل من خلالها وبينها اولئك الذين يقررون الهجرة الى اسرائيل، وكل من له علاقة مباشرة بذلك. وهؤلاء فقط يعرفون باسم «صهيونيين» (انظر أيضاً مقالات مردخاي غور، رئيس الاركان الاسرائيلي السابق في دافار، ٢/١١/١٩٨٢، ص ٩؛ وآدام أيكرمان في هآرتس، ٢٣/١١/١٩٨٢، ص ١٢؛ وعكيفا ليفنسكي، كبير ممثلي حزب العمل في الادارة الصهيونية في دافار، ٢/١٢/١٩٨٢، ص ١٠).

وكان دعاة «الصهيونية الملتزمة» قد طالبوا في المؤتمر بإقامة إطار لهم ضمن المنظمة الصهيونية العالمية، إلا أن طلبهم رفض. ويبدو أن ذلك نجم عن معارضة الليكود، لخشيته من أن يتحول مثل هذا الاطار إلى تجمع لمناصري حزب العمل.

حركة بلا أعضاء؟

وإذا كان هذا هو الوضع بالنسبة للهجرة، وانعكاساتها على «تحقيق الصهيونية» بظلاله القاتمة، فإن الصورة بالنسبة لأوضاع التنظيم الصهيوني ليست أكثر اشراقا. فلسبب ما، يحلو للصهيونيين التفاخر بأن حركتهم هي أكبر الحركات في العالم اليهودي (انظر مثلاً، مقالة آدام ايكرمان في هآرتس، ٢٢/١١/١٩٨٢، ص ١٢)، وبالتالي أهمها وأكثرها تأثيراً وأوسعها نفوذاً، وذلك للتدليل، كما يبدو، على صحة طريقهم وسلامة عقيدتهم. وقبيل انعقاد المؤتمر الصهيوني الاخير، صرح رئيس الادارة الصهيونية آريه دولتسين في مقابلة صحفية معه (يديعوت احرونوت، ٣/١٢/١٩٨٢، ص ١٠) «ان الحركة الصهيونية تضم اليوم نحو ١,٤ مليون عضو مسجل في العالم اليهودي خارج اسرائيل... [فالمنظمة] هداسا فقط، في الولايات المتحدة، نحو ٤٠٠ ألف عضو من النساء اللواتي يدفعن رسوم العضوية بانتظام. وتضم منظمة صهيونيي أميركا نحو ١٢٠ الف عضو يدفعون رسوم العضوية... أما المنظمة العالمية للنساء الصهيونيات، التي لا تعمل في الولايات المتحدة، فتضم نحو ٢٥٠ ألف عضو في شتى أنحاء العالم». ولكل اولئك ينبغي اضافة أعضاء الأحزاب الصهيونية [المختلفة] في البلدان الأخرى. إلا أن أحد الصهيونيين القدامى، من المطلعين جيدا على أوضاع الحركة الصهيونية، وهو وزير الأديان السابق اسحق رفائيل، فند هذه الادعاءات بقوله (في مقال في يديعوت احرونوت، ٢٥/١١/١٩٨٢، ص ٢٨) «انه لا أساس في الواقع لهذه الاقوال. فلم يحدث مرة أن جرى احصاء صهيوني يعلن فيه الأعضاء عن انتمائهم التنظيمي... وفي حالات كثيرة لا يعرف الفرد أن اسمه مسجل [كعضو] في قائمة معينة... ولو جرت انتخابات أصولية في كل البلدان، التي يستطيع الصهيونيون ممارسة حق التصويت فيها، فان عدد المنتخبين فعلاً ما كان يزيد على مائة ألف شخص... اننا نقترب من وضع يبدو معه أن المؤتمر الصهيوني يمثل عمليا المؤسسات الحزبية». وأضاف آخر أن أكثر من ثلثي اليهود في العالم ليسوا على علاقة بأي اطار صهيوني أو يهودي (عاموس كرمل، دافار، ١٢/١١/١٩٨٢، ص ١٩).

ويبدو أن المنظمة الصهيونية العالمية، باحزابها وتنظيماتها المختلفة، تعي جيدا مشكلة الانخفاض في عدد أعضائها وامتناع العديد من الانضمام

الى صفوفها. وإذلك «راحت تجند للصفوف الفارغة، بدلاً من أعضاء عاديين، كل أنواع الهيئات اليهودية: مؤسسات صدقة، اتحادات كنس، مجموعات نافذين، بقايا مؤتمرات معادية للصهيونية واتحادات أحزاب... وفي أثناء ذلك انقطعت أيضاً العلاقات بين الزعماء الحقيقيين للطوائف اليهودية... وبين النشيطين المحترفين في الحركة الصهيونية» (شموئيل شنيتسر، معاريف، ١٩٨٢/١٢/٣، ص ١٥). ونتيجة لهذا سرعان «ما اتضح للجميع أننا نتعامل مع حركة لديها كل شيء، عدا الناخبين. [فللحركة] مكاتب وموظفون ومبعوثون وأجهزة. كما لديها نشرات وكراسات، وورق رسائل فخم وزعامات محترمة. ولكن ليس لديها شيء واحد فقط: يهود عاديون على استعداد لدفع رسوم عضوية والحضور، مرة كل أربع سنوات، الى صندوق الاقتراع» (المصدر نفسه). أما الكاتب موشي شامير، أحد البارزين بين دعاة تبادل أرض ــ اسرائيل الكبرى، فقد أضاف: «ان الصهيونيين يمتازون بكل شيء ــ عدا الصهيونية». وحسب رأي شامير، يتطلب «استمرار وجود الشعب اليهودي تحقيق الصهيونية الكبيرة بأكملها: شعب اسرائيل بأسره في أرض ــ اسرائيل كلها» (المصدر نفسه، ص ١٨).

شتائم واشتباكات بالأيدي

دارت مباحثات المؤتمر الصهيوني الثلاثين، على وجه العموم، في ظل محاولات منظمة من اتباع الليكود ومؤيديهم، لتجنب بحث القضايا «الساخنة» فيه، خشية من تعرض الحكومة للانتقادات، من جهة؛ ومحاولات المعارضة العمالية لحمل المؤتمر على بحث هذه القضايا بالذات، من ناحية ثانية. وفي أكثر من حالة، نجحت المعارضة في تحقيق مآربها، من خلال مشاحنات حادة، تخللها أكثر من مرة تبادل الشتائم والاشتباكات بالأيدي. فقد امتنع القائمون على الاعداد للمؤتمر، مثلاً، عن إدراج مسألة الأوضاع السياسية والاجتماعية في اسرائيل، أو الاستيطان في المناطق المحتلة، أو الصراع العربي ــ الاسرائيلي، أو الصلح مع العرب، على جدول أعماله، وأحيلت كل هذه المواضيع «الحساسة» وما شابهها الى لجان المؤتمر الفرعية، على أمل بحثها بهدوء هناك، بعيداً عن ملاحقة الصحفيين، في محاولة لتجنب «الفضائح». إلا أن معظم هذه المواضيع أحيلت ثانية، من قبل تلك اللجان الى المؤتمر، الذي اضطر لمناقشة معظمها، بشكل أو بآخر، حيث بانت خلافات عميقة وحادة بين التيارات الصهيونية المختلفة.

وكان من بين أبرز المسائل التي تمت معالجتها على هذا الشكل، موضوع الهجرة الى اسرائيل الذي أحيل الى لجنة فرعية لدراسته. إلا أن مندوبي حزب العمل والكونفدرالية الصهيونية وتامي وشينوي طالبوا باعادة المسألة الى المؤتمر لبحثها بكامل هيئته، فكان لهم ما أرادوا. وعند مناقشة هذا الموضوع في المؤتمر، سرعان ما توترت الأجواء، أثر اتهامات متبادلة، وعلا الصراخ الذي تطور الى اشتباكات بالأيدي بين مندوبي الليكود والعمل (معاريف، ١٩٨٢/١٢/١٤، ص ٢). كما حدث الشيء نفسه عند بحث مسألة الاستيطان، حيث مني الليكود بهزيمة صارخة. فخلال بحث هذا الموضوع، تقدم مندوبو اليهود الشرقيين باقتراح يدعو إلى إعطاء الأفضلية لعملية ترميم الأحياء الفقيرة، التي يقطن معظمها يهود شرقيون، بدلاً من تخصيص الأموال للاستيطان في المناطق المحتلة. وعند طرح هذا الموضوع على التصويت، حظي بالأكثرية؛ فثارت ثائرة مندوبي الليكود وطعنوا بصحة عملية التصويت، التي أعيد أجراؤها ثانية وثالثة، حيث اتضح، دون مجال للشك، أن هناك أكثرية تؤيد هذا الاقتراح، إذ اقترع الى جانبه ١٩٠ مندوباً، وعارضه ١٣٢، بينما امتنع ٢٥ عن التصويت (معاريف، ١٩٨٢/١٢/١٥، ص ٢). وعند هذا الحد، استدعى دولتسين ممثلي المعارضة وأبلغهم أنه لا يستطيع السماح بأن يتخذ المؤتمر الصهيوني قراراً بمعارضة حكومة اسرائيل، مقترحاً اقامة لجنة «نية حسنة» لبحث الأمر وتقديم مشروع اقتراح يحظى بقبول الجميع (هآرتس، ١٩٨٢/١٢/٦، ص ٢). وقبل اقتراح دولتسين، إلا أن «لجنة النية الحسنة» لم تستطع التوصل الى اتفاق فيما بينها، فقررت «ان المؤتمر يعود ويؤكد أن الاستيطان يشكل تعبيراً مركزياً للفكرة الصهيونية... ولكن المؤتمر لم ينجح في الوصول الى اجماع [في الآراء] بشأن الاستيطان» (من نص قرارات المؤتمر الصهيوني

كما نشرت في هآرتس، ١٩٨٢/١٢/٢١، ص ١١؛ وعل همشمار، ١٩٨٢/١٢/٢٢، ص ٧). وفسر هذا القرار، وعن حق، كنزع ثقة بحكومة الليكود وسياستها الاستيطانية، إذ أنها المرة الاولى في تاريخ المؤتمرات الصهيونية التي لا يتخذ فيها المؤتمر قراراً «يبارك» فيه النشاط الاستيطاني الذي تقوم به حكومة اسرائيل. كما أن هذا القرار والقرارات الاخرى التي اتخذها المؤتمر تثبت «أنه رفض أن يعتبر بمثابة خاتم مطاط لسياسة الحكومة، ولو جرى تصويت حسب الاصول، حول معظم المواضيع التي طرحت أمام المؤتمر، لتبين أن ليكود ومؤيديه لا يتمتعون بتأييد أكثر من ثلث أو ربع المندوبين» (دوف بار ـ نير، عل همشمار، ١٩٨٢/١٢/٢٠، ص ٣؛ وانظر ايضا مقالة جدعون ألون في هآرتس، ١٩٨٢/١٢/٢١، ص ١١).

وكان متتياهو دروبلس، أحد رئيسي دائرة الاستيطان في المنظمة الصهيونية (باعتباره ممثل الليكود، والرئيس الآخر للدائرة هو رعنان فايتس، ممثل حزب العمل)، والذي يحلو له أن يدلي بالتصريحات، من حين إلى آخر، حول اهمية الاستيطان في المناطق المحتلة وأن يقدم المشروع «الفخم» تلو الآخر في هذا الصدد، قد أعلن في خطابه أمام المؤتمر أن النشاط الاستيطاني الحالي في الضفة الغربية يهدف إلى زيادة عدد المستوطنين اليهود هناك، بحلول سنة ١٩٨٥، الى ١٢٠ الفا، «وهذه المستوطنات في يهودا والسامرة، ستمنع إقامة دولة فلسطينية» (هآرتس، ١٩٨٢/١٢/١٧، ص ٩). كذلك أوضح دروبلس أن هدف النشاط الاستيطاني في منطقة الجليل، في شمالي فلسطين المحتلة، حيث تجري منذ مدة غير قصيرة عمليات الاستيلاء على الأراضي العربية هناك، بطرق شبيهة بتلك التي يلجأ إليها «البلطجية» عموماً، هو الوصول الى وضع يتساوى معه، سنة ١٩٨٨، عدد السكان اليهود في تلك المنطقة مع العرب القاطنين فيها، والذين يشكلون الآن أكثرية هناك (المصدر نفسه).

وخلال سير أعمال المؤتمر، القى أمامه معظم الزعماء الصهيونيين خطبهم التقليدية، مؤكدين وموضحين مواقفهم السابقة، التي باتت معروفة في معظم نواحيها، وعارضين بالتالي الخلافات بينهم.

وفي خطابه أمام المؤتمر، وجه وزير الخارجية الاسرائيلي اسحق شامير اللوم للصهيونيين الذين لا يتصدون لمجابهة مشروع السلام العربي، وانتقد شامير مصر بشدة لأنها تعيق عملية تطبيع العلاقات مع اسرائيل وتتقرب من زعماء منظمة التحرير الفلسطينية، في محاولة للعودة إلى العالم العربي على حساب علاقاتها مع اسرائيل. وكان بعض مندوبي حزب العمل قد رفع، في قاعة المؤتمر، خلال القاء شامير خطابه، لافتات كتب عليها: «الصهيونية ليست احتلالاً» (هآرتس، ١٩٨٢/١٢/٩، ص ٣). أما وزير الطاقة اسحق مودعي فقد أعلن أمام المؤتمر أنه لولا اغتيال بشير الجميل وحدوث مجزرة صبرا وشاتيلا، لكانت اسرائيل قد وقعت على اتفاق سلم مع لبنان (المصدر نفسه).

وكان من أبرز المتحدثين باسم المعارضة أمام المؤتمر زعيم حزب العمل، شمعون بيرس، الذي أوضح في خطابه «ان دولة اسرائيل تواجه حاليا دوامة: ان تنجح في الاستيطان أو تفشل في الهجرة» (دافار، ١٩٨٢/١٢/١٦، ص ٣) ملمحاً الى انه يفضل الاهتمام بالهجرة، وبالتالي تخصيص الموارد لها، على حساب الاستيطان في المناطق المحتلة. وأضاف بيرس «ان الدولة ستضطر الى بذل جهود كبيرة للسيطرة على مليوني عربي [في داخل اسرائيل وفي المناطق المحتلة سنة ١٩٦٧] لا يرغبون في سيطرتها عليهم... وان فرص السلام ستؤجل لأجيال، إذا لم تحل المشكلة الفلسطينية» (المصدر نفسه). والمعل، كما يفهم من أقوال بيرس، يكمن في العودة الى مشروع ألون اياه. أما زميل بيرس ومنافسه على رئاسة حزب العمل، رئيس الحكومة السابق اسحق رابين، فقد صرح في مناسبة اخرى أنه اذا جاءت فرصة السلام مع الاردن والفلسطينيين، واتضح أن المستوطنات التي بقيمها الليكود في الضفة الغربية قد تشكل حائلاً أمام السلام، فسيقترح حزبه لهذه المستوطنات ذلك الحل الذي قدمه ليكود بالنسبة لمستوطنات سيناء، عند التفاوض على عقد السلام مع مصر، أي اقتلاعها وإزالتها.

ورد مناحيم بيغن، رئيس حكومة اسرائيل، على هذه الطروحات، في خطابه أمام المؤتمر، وذلك في أول ظهور علني له بعد وفاة زوجته، بقوله:

«لم يكن في الحركة الصهيونية، ولا يوجد اليوم، من ينكر حق الشعب اليهودي في ارض ــ اسرائيل كلها. ولكن حاليا هنالك من هو على استعداد للتنازل عن جزء من حقنا هذا لأجل السلام. وهؤلاء مخطئون في أوهامهم» (عل همشمار، ١٩٨٢/١٢/١٧، ص٢). كما رفض بيغن الأخذ «بالنبوءات السيئة عن المشكلة السكانية. فالاقلية العربية في أرض ــ اسرائيل هي فعلاً كبيرة، ولكن الاكثرية اليهودية أكبر منها، إذ انها تشكل نحو ثلثي السكان» (المصدر نفسه). ولاحظ بيغن، بارتياح، ان هنالك «نزوحاً كبيراً من [الضفة الغربية] الى دول الخليج الفارسي» (دافار، ١٩٨٢/١٢/١٧، ص١٤). كذلك أقر رئيس حكومة اسرائيل «ان الحركة الصهيونية تمر اليوم في أزمة. ولكن ليست هذه هي الأزمة الأولى، كما أنها ليست أصعب الأزمات» (عل همشمار، ١٩٨٢/١٢/١٧، ص٢). وللسخرية من سياسة بيغن وطروحاته وعواقبها، كما يبدو، ارتأت صحيفة حزب مبام اليومية، عل همشمار (١٩٨٢/١٢/١٧، ص٢) نشر ملخص مقتضب لخطابه أمام المؤتمر الصهيوني الى جانب صورة تظهر عاملات عربيات يقمن بتنظيف قاعة المؤتمر، بعد خروج المندوبين منها.

غير أنه على الرغم من هذه الخلافات الواضحة في وجهات النظر حول المسائل السياسية، والتي وصلت الى حد اقتراح معه رئيس الادارة الصهيونية آريه دولتسين انفضاض المؤتمر دون اتخاذ قرارات سياسية (عل همشمار، ١٩٨٢/١٢/١٦، ص٢)، تجنباً لابراز الخلافات بين الصهيونيين على الملأ، وجد الصهيونيون أن هنالك موضوعاً يمكنهم الاتفاق بشأنه: الموقف من منظمة التحرير الفلسطينية. إذ جاء في القرارات التي صاغتها اللجنة السياسية وأقرها المؤتمر: «ان المؤتمر يناشد كل الأمم أن تمنع كل نشاط لمنظمة التحرير الفلسطينية ضمن حدود دولها. إن أي اعتراف بهذه المنظمة المجرمة [كذا!] هو بمثابة مس بالضمير الانساني والمبادىء الأخلاقية والادراك السياسي. ويوصي المؤتمر الدول والمنظمات والافراد بعدم منح أي تأييد لهذه المنظمة الارهابية» (من نص قرارات المؤتمر الصهيوني السياسية، كما نشرت في هآرتس، ١٩٨٢/١٢/٢١، ص١١، وعل همشمار، ١٩٨٢/١٢/٢٢، ص٧). كذلك قرر المؤتمر أنه «لن تقام دولة عربية إلى الغرب من الاردن»، معلناً «اعترافه» بـ «مسار كامب ديفيد كطريق صحيحة للسلام»، و«مصادقته» على ضم «فلسطينيين يعترفون بدولة اسرائيل ويعارضون الارهاب إلى اطار مسار المفاوضات» حول السلم بين اسرائيل والعرب (المصدر نفسه).

وكانت قرارات المؤتمر الصهيونية السياسية قد نشرت، بعد بضعة أيام من اتخاذها، على شكل اعلانات في الصحف اليومية الاسرائيلية، وذلك، كما يبدو، للفت الانظار لها، بعد أن لوحظ تجاهل لها. وقد اتخذت تلك القرارات بالاجماع، مع امتناع ممثلي «اليسار الصهيوني» في حزب مبام من جهة وغلاة التوسعيين، ذوي النزعات شبه الفاشية، من اتباع هتحياه من جهة اخرى.

ومما تجدر الاشارة اليه أيضاً أن المؤتمر الصهيوني كان قد انهمك خلال يومين كاملين، من أيام انعقاده العشرة، في مناقشة موضوع... اللاسامية، من خلال افتراض يكاد يبدو معه أن كل معارضة للسياسة الاسرائيلية هي نوع من اللاسامية. وخلال هذا النقاش صرح دولتسين بأن الاتحاد السوفياتي هو الذي يقف وراء موجة اللاسامية الأخيرة، وذلك بسبب تأييده حركات التحرر في العالم ومنظمة التحرير الفلسطينية (يديعوت احرونوت، ١٩٨٢/١٢/١٤، ص٤)؛ بينما أعلن يهودا براور، أحد أساتذة الجامعة العبرية، أن الامم المتحدة هي حالياً مصدر اللاسامية (معاريف، ١٩٨٢/١٢/١٥، ص١٢)، في حين أعرب أحد المندوبين الفرنسيين عن رأيه بأن اليسار العالمي هو محرك اللاسامية (يديعوت احرونوت، ١٩٨٢/١٢/١٥، ص٤). وعلق أحد الكتاب الاسرائيليين، ليفي اسحق هيروشلمي (معاريف، ١٩٨٢/١٢/١٦، ص١٧) على هذا النقاش بقوله أنه لم تكن ضرورة لاجرائه أبداً، إذ أن من يعتقد بأن هنالك لاسامية أو يخشى عواقبها عليه الهجرة الى اسرائيل، دون لف أو دوران. وأضاف آخر أن حكومة اسرائيل، بالسياسة الرعناء التي تتبعها، هي التي تساعد على بعث اللاسامية مجدداً في العالم، إذ أن حرب لبنان، على ما تخللها من فظائع، هي سبب موجة اللاسامية الأخيرة، على ما تخللها من اعتداءات

على اليهود أو مؤسساتهم أو كنسهم في أكثر من مكان في بلدان مختلفة، خلال الآونة الأخيرة.

كذلك من الجدير بالذكر أن الخلافات التي تحكمت بالمؤتمر قد سيطرت على أعماله حتى الختام، وخصوصاً تلك التي تتعلق بتوزيع المناصب. وعلى الرغم من الجهود التي بذلت في هذا الصدد، لم يستطع المؤتمر توزيع الحقائب على ممثلي الأحزاب والقوى المشاركة فيه، فانتخب أعضاء الادارة فقط، وكذلك أعاد انتخاب رئيسها آريه دولتسين، دون توزيع الحقائب عليهم؛ وعلى أن يتولى أولئك أنفسهم القيام بذلك خلال ٢١ يوماً. وضمت الادارة الصهيونية الجديدة ٣٥ عضواً، يمثلون جميع القوى المشاركة في المؤتمر (٣١ عضواً وأربعة أعضاء مشاركين لا يتمتعون بحق «التصويت»). ويقيم عشرون عضواً من هؤلاء في اسرائيل والاحد عشر عضواً الآخرين خارجها. ووزع الاعضاء على النحو التالي: ليكود ــ ٦، العمل ــ ٤، الكونفدرالية ــ ٤، اتحاد الطوائف السفاردية ــ ٣، المزراحي (المفدال) ــ ٢، الأرثوذكس ــ ٢، المحافظون ــ ٢، الاصلاحيون ــ ٢، مبام ــ ١، المنظمة العالمية للنساء الصهيونيات ــ ١، تامي ــ ١، اتحاد صهيوني أميركا ــ ١، ارتسا ــ ١، مكابي ــ ١ (هآرتس، ٢١/١٢/١٩٨٢، ص ١١). وفسر ممثل مبام في الادارة الصهيونية، السابقة والحالية، ابراهام شنكر، هذا الاصرار على تأليف الادارة الصهيونية من ائتلاف يضم ممثلين عن كل القوى الصهيونية، في مقابلة صحفية معه (عل همشمار، ٧/١٢/١٩٨٢، ص ٦)، بقوله: «ان الحركة الصهيونية لا ترتكز على مفاهيم برلمانية. فالمنظمة الصهيونية تعبر عن [واقع] الشعب اليهودي على طبيعته، وكل التيارات السياسية والاجتماعية بين اليهود تجد تعبيراً عنها في الحركة الصهيونية. فالكل يشاركون في الادارة، حسب قوتهم النسبية، في ائتلاف يضم الجميع». ومن الجدير بالذكر أن هذا لم يكن هو الوضع قبل قيام اسرائيل، عندما كان المؤتمر الصهيوني مؤسسة مهمة في عالم الصهيونيين، وكانت الادارة الصهيونية تقوم على ائتلاف ومعارضة.

«من المبكر نعي الصهيونية»

على الرغم من الانتقادات الواسعة والعنيفة التي وجهت للمؤتمر الصهيوني، من حيث كيفية تأليفه أو مهامه أو انعدام فعاليته وما شابه ذلك، والتي لم تخلُ من سخرية لاذعة في معظم الأحيان، وجد هنالك بين الصهيونيين من راح يدعو الى التخفيف من حدة هذه الحملة، مقدماً التبريرات المختلفة لاستمرار الاحتفاظ بهذه المؤسسة، وان كانت بحاجة الى إصلاح شامل، ومنحيا باللائمة على عوامل عديدة وجهات أخرى تعيق «تحقيق» الصهيونية، ولكن لا سيطرة للمؤتمر أو الحركة الصهيونية عليها. ولذلك من المستحسن العمل على اصلاح التنظيم الصهيوني وتجديده من جهة، وبعث الفكرة الصهيونية وتقويتها تمهيداً لتحقيق كل أهداف الصهيونية من جهة اخرى.

وفي طار الدعوة الى الاصلاح والتجديد، يوضح رئيس كتلة ارتسا في المؤتمر، الدكتور يسرائيل بيليد (في مقال له في معاريف، ٥/١٢/١٩٨٢، ص ٥) «ان العديدين في اسرائيل وبين اليهود يعتقدون بأن الصهيونية قد استنفدت مهامها عملياً مع قيام دولة اسرائيل». ولكن هذا الاعتقاد خاطئ»، فالفكرة الاساسية، «للحركة الصهيونية هي حل مشكلة الشعب اليهودي كله أو اكثريته المطلقة بواسطة اقامة دولة يهودية تحيش فيها أكثرية اليهود [في العالم]، (وليس ربعهم فقط)... ومن كل أهداف الصهيونية، حققنا هدفاً مهماً واحداً فقط، وهو اقامة دولة اسرائيل. لقد أقمنا دولة يهودية مستقلة، ولكننا حققنا هدفا واحدا فقط من ثلاثة أهداف: إذ لم نحل مشكلة الشعب اليهودي، ولم نقم دولة نموذجية». ثم ان «ما لم نحققه [حتى الآن] قد يعرض للخطر ما قد حققناه، فعلا... ان كنه الصهيونية اليوم هو الهجرة... وبدون هجرة الى اسرائيل، سنبقى معرضين للخطر السكاني [العربي]... الذي يمكن أن يؤثر على طابع دولة اسرائيل وهويتها ومناعتها». ولأجل ذلك «ينبغي أن تبقى الحركة الصهيونية الهيئة الاهم والاكثر قوة بين اليهود بعد حكومة اسرائيل»، خصوصا وأن فشلها ليس «عقائدياً، بل تنظيمياً» (المصدر نفسه).

أما الدكتور يسرائيل الداد (شايب)، أحد زعماء ليمي (عصابة شتيرن) سابقاً، فقد دعا في

مقال له (في هآرتس، ٢/١٢/١٩٨٢، ص ٩) الى قلب القول المأثور المنسوب لابن ــ غوريون وهو أن الصهيونية كانت السقالة التي بنيت عليها اسرائيل، ومع إقامة هذه الدولة لم تعد هنالك حاجة لهذه السقالة، التي ينبغي تفكيكها. «حتى لو كانت المنظمة الصهيونية سقالة، فان [العقيدة] الصهيونية لم تكن كذلك. لقد كانت هي الهدف، هي نفسها وليس الدولة، التي كانت ولا تزال بمثابة أداة [لتحقيق الصهيونية]... ان دولة اسرائيل هي اليوم سقالة الصهيونية، وليس لأي منهما مغزى دون تهجير أكثرية الشعب الى صهيون». ولذلك «ليست الصهيونية هي التي ينبغي تصفيتها، بل الأدوات القديمة، والأطر الحزبية البالية والفاسدة التي ينشر مجرد وجودها العفن» (المصدر نفسه).

وفي مقابلة مع البروفسور انيتا شابيرا، أستاذة التاريخ اليهودي في جامعة تل أبيب، واحدى الباحثات البارزات في تاريخ الصهيونية، جاء «ان المؤتمر الصهيوني هو استعراض تمثيلية من ظواهر الماضي، لقد تغيرت عمليا كل أدوات اللعبة، وبالتالي مغزاها، وبقيت المظاهر الخارجية والطقوس فقط» (دافار، ١٠/١٢/١٩٨٢، ص ١٧). ولكن على الرغم من ذلك، لا زال هنالك مغزى للصهيونية حالياً، «فعملية جمع الشتات لم تستكمل، وأمن الدولة غير مضمون، ولا تزال الطريق طويلة أمام الاصلاح في الداخل»، ويفترض في انعقاد المؤتمر الصهيوني «أن يكون تعبيراً عن المصير المشترك بين الشعب [في اسرائيل] والشتات» (المصدر نفسه).

أما موشي أرنس، أحد قدامى زعماء الحزب الديني القومي (المفدال)، فقد دعا إلى «فهم الصهيونية حسب جوفرها: انقاذ الشعب اليهودي وبعثه في أرض ــ اسرائيل» (معاريف، ١٤/١٢/١٩٨٢، ص ٤)، وعندئذ توضع باقي النواحي في موضعها الصحيح. وأضاف آخر «أن أزمة الصهيونية في الثمانينات هي أولاً وقبل كل شيء أزمة المجتمع الاسرائيلي، أزمة الدولة نفسها» (اسحق بركاني، دافار، ٢٠/١٢/١٩٨٢، ص ١٠). فمنذ أن قامت اسرائيل، وراحت تتصرف ككيان مستقل، بان تأثيرها واضحاً على جوارها وعلى العالم الصهيوني. «ان اسرائيل فاشلة، منقسمة على ذاتها، وذات طابع سلبي في العالم هي ضربة مميتة للصهيونية... فلأول مرة في تاريخ الدولة [مثلاً]، تتصاعد أمواج اللاسامية في العالم، بسبب أعمالنا نحن بالذات» (المصدر نفسه). وبذلك اتضح لكثير من اليهود أن «دولتهم» ليست غير «درة فقط على حمايتهم من اللاسامية، بل أنها هي نفسها الباعث لهذه الآفة، وحتى في بلدان لم تعهدها من قبل.

ولكن على الرغم من كل هذه النواقص والافات، وربما بسببها، ينبغي الحفاظ على الحركة الصهيونية، وذلك للحاجة لها. «فحقيقة ان المؤتمر الصهيوني الثلاثين لم يكن مؤهلاً للتعامل مع مشكلات الصهيونية الاساسية في الثمانينات، لا تعني عدم وجود هذه المسائل، ولا تدل على فشل العقيدة التي تنبع منها... انها تدل على أن الحركة الصهيونية ــ وبلغة أخرى: الصهيونية ــ هي مسألة أكثر جدية من أن تترك في أيدي المتزعمين الصهيونيين» (عاموس كرمل، دافار، ٢٣/١٢/١٩٨٢، ص ١١). ولذلك «من المبكر نعي الصهيونية، بل ينبغي المطالبة باطر جديدة لها... تختلف كلياً عن تلك... التي شهدناها خلال المؤتمر الأخير» (المصدر نفسه). ثم ان برنامج القدس الصهيوني، الذي حل مكان برنامج بازل، «ليس ثورة، بل تتمة واستمرار، فالصهيونية لم تستنفد مهامها بعد» (جاييم حميئيل، هاتسوفيه، ٢٢/١٢/١٩٨٢، ص ١١).

واختتم أحدهم هذا النقاش بقوله: «لو افترضنا للحظة أننا 'أغلقنا دكان' الصهيونية العالمية، فماذا سيبقى لنا، وماذا سنستفيد من ذلك؟ (دوف بارنير، عل همشمار، ٢٠/١٢/١٩٨٢، ص ٣).

ولعل هذه الاعتبارات، من حيث ضرورة الاحتفاظ بالمنظمة الصهيونية العالمية وأجهزتها المختلفة نظراً للحاجة لها، ولعدم وجود أي بديل آخر، على رغم عدم الرضى العام فيما يتعلق بفعاليتها، هي التي تدفع الى استمرار الاهتمام بهذه المنظمة والعمل على «اصلاحها»، وان بانت الطريق طويلة وشاقة، وربما مسدودة.

صبري جريس

بيروت الثقافة:
أنشطة ما بعد الحرب

ليس غريباً ان هذه المدينة التي تلقت ما تلقت من الطعنات الحميمة اولاً، والمعايدة ثانياً والعدوة اخيراً، تبقى على اصالتها كمدينة احتضنت منذ بدايات القرن سؤال النهضة العربية.. واعطت نخبتها لسؤال النهضة معظم الاجوبة.. أليس غريباً ان تكون ــ وسط دمارها العظيم ــ العظيمة بين العواصم، لا يبعدها عهر الآخرين عن نبلها الاصيل، ولا تحول ويلات لحقت بها لشدة ما سالت في الهوية وفي القومية وفي الطبقية وفي الاقليمية وفي الحداثة وفي الاصالة وو.. لا تحول ويلاتها دون السؤال عن مزيد من الاسئلة، تحدوها الى ذلك، اصالة مدينة ادمنت السعي المعرفي.. ولو على شقاء.

أليست بيروت/الحضارة هذه، وحدها الجديرة بأن تكون المنارة التي يُطلق نورها ضجيج التكنولوجيا العسكرية، لكن يقلق ايضاً جفاف الصحاري والديكتاتوريات!!

أليست بيروت المضيئة بين انقاضها وركامات الآخرين «بروميثيوس» العرب.. بل الشرق: ينهش عقاب حقود الكبد منها.. ويبقى تحدق في عين الشمس!.

لبيروت كل الكلام، وكل ما يأتي قاصر وقليل، لانها القياس الذي يدخل وجوه الآخرين في عتمة التلاشي.. لبيروت كل الكلام، ليس مديحاً، بل اعترافاً بأنها من بين انقاضها، تراكم تاريخها المميز بالمعرفة.. وتفرض، وهي الجريح، جدارتها بأن تكون اميرة لثقافة الشرق.. في أزمنة الاستبداد الشرقي.

ما زالت بيروت قابعة في جرحها الشاسع، لكنها تدعو الى وزارة للثقافة، وتنظم مؤتمراً للمسرح، وتقيم معرضاً للكتاب.. وتدور دواليب مطابعها.. فيبزغ تحت وهج القنابل المضيئة والغارات الاستنزافية ١٦٠٠ مطبوعة جديدة في أشهر الحرب الماضية.

ليست وقفة ولاء لبيروت، فهل يثبت المرء وفاءً لذاته؟ إنها وقفة احترام تنتزعه بيروت بجدارة من عدوها ومن خصمها ومن الصديق والابن البار..

ما زالت بيروت قابعة في جرحها الشاسع، ومع ذلك لا تترك لعلامة الحرب الفارقة ان تفرغ سنة ١٩٨٢ من مأثور كل عام.

معرض الكتاب العربي السادس والعشرون

قبل ان تهرب السنة الى سنة جديدة، وبسرعة مكلفة الى الحد الاقصى، اعدَّ النادي الثقافي العربي، بين ٢ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٢ و١٣ منه معرضه للكتاب العربي الذي اعتاد أن يقيمه كل عام! لذلك، فأية ملاحظة ترد حول هذا المعرض هي من باب إثبات الوقائع لا من باب النقد، لأن مجرد التوصل الى إقامة معرض للكتاب العربي في ظروف المدينة راهناً، جهد يستحق ان

ترفع له القبعة احتراماً.. إذن بعض الملاحظات على هامش هذا النجاح:

□ غاب الكثير من دور النشر العربية والفلسطينية، وان كان لمركز الأبحاث التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية وجود في المعرض وليس حضوراً؛ لأن نتاجات المركز بعد الحرب اقتصرت على مؤلف واحد. غير ان هذا الوجود كان شاهداً على ديموقراطية التعاطي الفكري والثقافي في لبنان من جهة، ومن جهة ثانية على ارادة استمرار لافتة عند القائمين على مركز الأبحاث.

□ تميز حضور الناشرين بطابع توحيدي إذ شملت الكتب المعروضة اصدارات لدور نشر لبنانية على مستوى بيروت الكبرى، وليس على مستوى بيروت الجهات.

□ كانت المنشورات الجديدة على مستوى الكم متراجعة عن المعارض السابقة (١٦٠٠ مطبوعة فقط)، طبعاً نظراً لظروف الحرب.. لكن هذا التراجع الكمي أسفر عن تراجع نوعي ايضاً، فباستثناء بعض الكتب القليلة (مراجع او تراثية) وباستثناء الترجمات الروائية عن ادب اميركا اللاتينية.. لم يحتو المعرض ــ خلافاً لعادته ــ على كتب تثير شهية ــ باتت شبه مطفأة ــ للقراءة.

□ ثمة تراجع نوعي على مستوى القارىء.. لأن نسبة المبيعات اعطت ارقاماً تثير شيئاً من الارتجاف.. كأن يكون كتاب الطبخ من اكثر الكتب مبيعاً.. ويتراجع بيع الكتاب الايديولوجي المادي او الديني.. ويتقدم كتاب التوثيق على كتاب التحليل، وكتاب الأمثال الشعبية على الكتاب الفلسفي، وكتاب النوادر على كتاب التاريخ.

وما زال كتاب نزار قباني في الواجهة، وان لم يحتل الصدارة هذا العام، ربما لأن غياب الشاعر، غيّب سبباً مهماً في بيع كتبه المعتاد.. إذ ان توقيع الشاعر على كتبه كان يزيد من نسبة الصبايا ــ الطالبات اللواتي يقبلن على شراء الكتب.

ويبدو ان الشعر عموماً تراجع لصالح الرواية، واحياناً نادرة لصالح الدراسة الأدبية، ولكن ذات الفوائد المدرسية او الاكاديمية. كما تراجعت الرواية العربية لصالح المترجمة وبشكل خاص لصالح غابرييل غارسيا ماركيز وروايات اميركا اللاتينية عموماً..

□ ظاهرة بدت لافتة للغاية: الاقبال على كتب الاطفال وكل ما يهمهم.. فالشريط المسجل «انا الالف» من الشاعر الجنوبي حسن عبد الله والذي جاء اولاً في العام الماضي، كاد ان يكون الأول هذا العام ايضاً. وبقي الانتاج الموجه للطفولة اولاً في جميع الأحوال.

□ في الأخير، ملاحظات كثيرة يضيق المجال عن ذكرها، وان امكنت الاشارة اليها سريعاً مع اعتراف مسبق بان هذه الاشارة تستدعي نقاشاً بطول.. والملاحظة تقول ان معرض الكتاب العربي السادس والعشرين بدا وكأنه «سوق للكتاب» اكثر مما هو طقس ثقافي.. وبدا انه «اوكازيون» على الكتب اكثر مما هو دعوة للقراءة.

وبعيداً عن هذه الملاحظات، التي تبقى مجرد انطباعات على هامش المعرض، وزّع النادي الثقافي العربي بياناً احصائياً بمبيعات الكتب في هذا المعرض، يستند الى ايصالات البيع الدقيقة، جاء فيه:

اولاً ــ الكتب الأكثر مبيعاً

فئة (أ) وثمن الكتاب فيها دون ١٥ ل.ل.

١ ــ قصيدة بلقيس: تأليف نزار قباني؛ منشورات قباني.

٢ ــ في الزوايا خبايا: تأليف سلام الراسي؛ منشورات نوفل.

فئة (ب) وثمن الكتاب من ١٥ الى ٢٩ ل.ل.

١ ــ تاريخ جبل عامل: تأليف محمد آل صفا؛ منشورات النهار.

٢ ــ الناس بالناس: تأليف سلام الراسي؛ منشورات نوفل.

فئة (ج) وثمن الكتاب من ٣٠ الى ٤٩ ل.ل.

١ ــ حرب لبنان: تصوير عبد الرزاق السيد؛ إعداد ليلى بديع عيتاني؛ تحرير سامي ذبيان؛ منشورات دار المسيرة.

٢ ــ أطلس العالم ــ حجم متوسط: لشارل جورج بدران؛ منشورات بدران.

فئة (د) وثمن الكتاب من ٥٠ الى ١١٩ ل.ل.

١ ــ يوميات الغزو الاسرائيلي؛ إعداد المركز العربي للمعلومات؛ توزيع دار الأندلس.

٢ ــ ألف باء الطبخ: إعداد صروف كمال وسيما عثمان؛ منشورات العلم للملايين.

فئة (هـ) وثمن الكتاب ١٢٠ ل.ل. وما فوق:

١ ــ أطلس العالم ــ حجم كبير: شارل جورج بدران: مؤسسة بدران.

ولقد تساوى في المركز الثاني كتابان:

(أ) معجم لسان العرب: ٤ مجلدات: تأليف ابن منظور: إعداد وتصنيف يوسف خياط: منشورات دار لسان العرب.

(ب) الأغاني: سبعة مجلدات: تأليف ابي الفرج الأصفهاني: منشورات مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر.

لئة (و) وتشتمل على كتب الأطفال والاحداث:

١ ــ انا الألف: شعر حسن العبد الله: موسيقى وليد غلمية: رسم حلمي التوني: منشورات الرواد للنشر والتوزيع.

٢ ــ كتاب الحروف: الأشكال والأرقام: إعداد ورسم الفنان حجازي: منشورات دار الفتى العربي.

ثانياً ــ دور النشر الأكثر مبيعاً

ترد اسمازها بالتسلسل حسب المبيع:

دار الأندلس: دار العلم للملايين: المكتبة الشرقية: دار المشرق: مكتبة لبنان: مؤسسة نوفل: دار النهار للنشر: دار الآفاق الجديدة: دار الشروق: دار الجيل: معهد الانماء العربي.

ثالثاً ــ المبيعات

تجاوزت ارقام المبيعات الإجمالية للمعرض الحالي ارقام مبيعات معرض العام الماضي بنسبة ١٧ بالمائة.

مؤتمر المسرح اللبناني ١٩٨٢

هذا المؤتمر ليس من مألوف الدورة الثقافية في بيروت الثقافة؛ فبيروت الثقافة كانت دائماً تكتسي بناس بيروت وتتعرى من حكامها.. هذه المرة اختلف الأمر؛ ويبدو ان عهداً جديداً يريد ان يجدد عهداً بين الثقافة والدولة. فبرعاية الدولة اللبنانية، بشخص رئيس الجمهورية ووزير التربية تمت الدعوة والتنظيم لهذا المؤتمر المسرحي الأول في لبنان. وقام المجلس الثقافي للمتن الشمالي بتنظيم اولى لقاءات المسرح اللبناني الجادة في قاعات «بيت المستقبل» في النقاش في ١٠ و١١ و١٢ كانون اول (ديسمبر) الماضي.

وفي البدء، يرد التقدير للتنظيم الناجح، في زمن اعتدنا فيه ان نعتبر ان النوايا الطيبة تغفر خطايا الكثير من الارتجال؛ فلقد اهتم منظمو هذا المؤتمر الأول بكل التفاصيل الصغيرة، بدءاً من موقف لسيارات الحضور، وصولاً الى وجبة غذاء يومية لجميع المؤتمرين. هذا، عدا عن القاعات الجاهزة مسبقاً لاستقبال اللجان، والترجمة الفورية من والى اللغات الثلاث: العربية والفرنسية والانكليزية. وهذا التنظيم جعل المتتبع للمؤتمر يقتنع بأن النية الطيبة لا تغفر غياب التنظيم.

من التنظيم الى الحضور، يبدأ سؤال: لقد حضرت اسماء لها تاريخ مع المسرح اللبناني، وغابت اسماء لا يمكن اغفال تاريخها من دون ان نغفل، عند ذلك، حركة المسرح اللبناني ككل. فمسرحيون امثال روجيه عساف وزياد الرحباني ويعقوب الشدراوي وعصام محفوظ ومنير ابو دبس، دعامة لا يمكن لصرح المسرح في لبنان ان يقوم في غيابها، سيما وان كل واحد من هؤلاء يعبر عن تيار في المسرح اللبناني ومدرسة مسرحية قائمة بذاتها؛ وان هؤلاء جميعاً يشكلون تاريخ المسرح في لبنان ووعيه ومختبره.

وما بين الحضور والمشاركة ثمة سؤال: أيعقل ان يكون للرحابنة حضور لا مشاركة فيه، ومثلهم جلال خوري ورضا خوري؟.. سؤال لا تعنيه كثيراً الأسباب المباشرة او غير المباشرة لهذا الغياب عن الحضور او لهذا الغياب عن المشاركة، بقدر ما تعنيه مصداقية ما سيؤثر غياب هذه الأسماء في توفيرها الكامل والكلي، سيما ان هذا هو اول مؤتمر للمسرح في لبنان واول بادرة رعاية من الدولة باتجاه ميدان من ميادين الممارسة الثقافية.

يبقى الأهم والخلاصة، اي التوصيات، حيث لا بد من تسجيل الايجابيات التالية:

□ أولى المؤتمر اهتماماً ملحوظاً حينما بقي يقظاً على حريته ومدافعاً اصيلاً عنها. فإذ دعت لجنة «المسرح والدولة» المسؤولين الى إيلاء المسرح اهتماماً، حصرت الدعوة هذا الاهتمام بالاطر «الادارية والفنية والمالية»، في حين شددت لجنة تعزيز الابداع المسرحي في توصيتها الأخيرة ــ الفقرة ج ــ على «إلغاء الرقابة على الاعمال الفنية عامة، وعلى الفنون المسرحية بشكل خاص».

□ عبر المؤتمر عن هاجس مسرحي يتجاوز «المكتسبات» الآنية الى سعي لخلق مستقبل للمسرح في لبنان، حينما شددت لجنة «التربية المسرحية والتثقيف المسرحي» في توصياتها على إدخال المسرح الى عالم الأطفال من خلال المدرسة في المرحلتين الابتدائية والثانوية.

□ لم يقع المؤتمرون في تهويمات المثالية النظرية، بل بقي نظرهم معلقاً على تفاصيل المعيوش اليومي؛ من هنا عبر هذا المؤتمر عن وعي نقابي لا يمتلكه العاملون في الفن عموماً، حينما جعلوا من النقابة سلطة على مصلحة المسرح الوطني المقترح استحداثها لدى وزارة التربية والفنون الجميلة.

□ لم يهمل المؤتمرون، من جهة مقابلة، البحث النظري، سواء على مستوى التأريخ للحركة المسرحية، ام على مستوى التخطيط لايجاد نقد مسرحي لا يزعم العلم وهو على جهل مطبق، وإن على مستوى التأسيس لجيل من المهتمين بالمسرح والمطلعين على أرلياته عن طريق إدخال المسرح الى الصفوف.

واخيراً، نورد اهم توصيات مؤتمر المسرح اللبناني، كما اعلنتها لجانه المختلفة:

لجنة المسرح والإعلام

ابرز ما جاء في توصية هذه اللجنة:

(أ) يقدم التلفزيون المسرحيات اللبنانية البارزة خلال الموسم المسرحي الجاري ويصار الى توثيقها عن طريق لقاءات مع اصحاب الأعمال، كما يغطي النشاطات المسرحية كافة.

(ب) يحيي التلفزيون ذكرى اعلام المسرح اللبناني الغائبين.

(ج) يتم إدخال مادة النقد المسرحي الجمالي والتقني في كلية الاعلام والتوثيق وفي معهد الفنون في الجامعة اللبنانية وفي كافة الجامعات.

(د) ضرورة وضع تاريخ المسرح اللبناني في موسوعة شاملة او في كتب متسلسلة.

لجنة «التربية المسرحية والتثقيف المسرحي»

وجاء في مقرراتها ما يلي:

(أ) تطبيق وتعميم الألعاب التمثيلية في نشاطات اطفال الروضة.

(ب) تطبيق وتعميم مادة تدريسية نظرية في الفن المسرحي في المرحلة الابتدائية، مع إيجاد مسرحي في كل مدرسة.

(ج) إدخال الفن المسرحي كمادة في المرحلة الثانوية على ان يختار الطالب في هذه المرحلة بين المسرح، دراسة وتمارين وتحضيراً، وبين الفنون الأخرى الداخلة هي ايضاً في البرنامج الدراسي كالموسيقى او الرسم او الفن...

(د) توصية بالطلب من نقابة المحررين ومنها الى اصحاب الصحف والمجلات والدوريات الى اعتماد النقاد ذوي الاختصاص في مجالات الفن المختلفة.

لجنة «المسرح والدولة»

ومن توصياتها:

(أ) السعي لدى الدولة لخلق هيئة عليا للتخطيط المسرحي تشكل من المبدعين المسرحيين وتكون مهامها رسم السياسة المسرحية باطرها الادارية والفنية والمالية على ان تقوم مصلحة المسرح الوطني المقترح استحداثها لدى وزارة التربية والفنون الجميلة بتنفيذ ما ترسمه تلك الهيئة العليا، وعلى ان تمثل نقابة المسرحيين في هذه الهيئة هذه المهام ودون ان يكون ذلك على سبيل الحصر.

(ب) إعطاء منح تعليم في الخارج وفي الداخل.

(ج) تعزيز المكتبات لجمع المؤلفات والتسجيلات والأفلام والفيديو لحفظ التراث العالمي والوطني.

لجنة تعزيز الإبداع المسرحي

ومما أوصت به:

(أ) توصي اللجنة بضرورة إنشاء مركز بحوث مسرحية.

(ب) الاشتراك في مهرجانات مسرحية دولية.

(ج) إلغاء الرقابة على الأعمال الفنية عامة وعلى الفنون المسرحية بشكل خاص.

لجنة التنظيم المهني للمسرحيين

وقد أجمع الرأي على تأليف لجنة تضع لها لاحقاً التوصية الأخيرة والنهائية بعد استلامها جميع المقترحات الخطية، وذلك خلال مهلة لا تتعدى العشرة ايام من تاريخ اختتام هذا المؤتمر، نظراً للتشعب والدقة في المواضيع التي

عالجها هذا المشروع.

يوميات الغزو الاسرائيلي

كتاب * يوثق اربعة اشهر من اكثر شهور التاريخ اللبناني سخونة وتميزاً. ولعل اول ما يمكن قوله انه نتاج يعكس طبيعة بيروت ـ الثقافة كعاصمة لا تخضع دورة الانتاج الثقافي فيها لاي ارهاب، ولا لأي شكل من اشكال الياس. لان العاملين في هذا الكتاب التوثيقي الأول عن هذه الفترة، كانوا يتابعون عملهم في وقت كان فيه الجنود الاسرائيليون يجتاحون بيروت وكان السؤال حول مصير الوطن سؤالاً يفغر فمه، وكان الجواب يبدو مستعصياً. مع ذلك، ٤٨٨ صفحة من الصور والوثائق التي «تؤرخ للاجتياح الاسرائيلي للبنان بالكلمة والصورة». وما زال السؤال يفغر فمه...

الكتاب في اربعة ابواب: يتناول الباب الأول «مقدمات الحرب» في اربعة نصوص صحافية ذات دلالة، اعلاً لواضعي الكتاب/ الوثيقة. وهذه النصوص الصحفية هي على التوالي: مقتطف من دراسة «عوديد عينون» التي بعنوان «استراتيجية لاسرائيل في الثمانينات» و... لقد بدأ الكتاب بغلطة ـ نرجو ان تكون مطبعية ـ وهي انه قد كتب اسم كاتب الدراسة «اوديت بينون». اما النص الصحفي الثاني، فمقابلة مع رئيس اركان الجيش الاسرائيلي الجنرال رفائيل ايتان، ثم مقابلة مع موردخاي غور، ونص خطاب لالكسندر هيغ. وفي هذا الباب الأول يوميات توثيقية لأهم مفاصل الحدث السياسي في المنطقة من ٢٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٢ وحتى ٣ حزيران (يونيو) ١٩٨٢.

ويتناول الباب الثاني في يوميات الغزو الاسرائيلي من ٤ حزيران (يونيو) وحتى ٤ تشرين الأول (اكتوبر)؛ ليثبت الأحداث العسكرية، ويعرض للمباحثات والوساطات والمبادرات العربية والدولية لاخراج المقاومة الفلسطينية والقوات السورية من بيروت، ويتابع مجيء القوات الأجنبية متعددة الجنسيات واغتيال الرئيس المنتخب بشير جميل، ودخول اسرائيل الى غربي بيروت، والمجيء الثاني للقوات متعددة الجنسيات، وحتى خطاب الرئاسة الذي ألقاه الرئيس الجديد امين الجميل.

في الباب الثالث: ٥٠٠ صورة منذ بداية الغزو حتى سقوط اول «عاصمة عربية» بيد اسرائيل.

في الباب الرابع: وثائق الغزو السياسية.

كتاب حاول ان يكون مكتملاً.. لكنه اتى محققاً نجاح الصدور السريع والمحيط بكل ما يعطي للحدث التاريخي قيمته ويحيط بظروفه.. وان لم تسلم المحاولة من بعض الأخطاء في تقاليد العمل التوثيقي المتعارف عليها دولياً.

كاتيا سرور

---

* «لبنان ١٩٨٢: يوميات الغزو الاسرائيلي ـ وثائق وصور». صدر عن المركز العربي للمعلومات، بيروت، ١٩٨٢.

تقرير موجز عن النشاطات الفلسطينية في مجال محو الأمية

لم يكن التصدي للأمية بالنسبة للشعب الفلسطيني مجرد مواجهة لمشكلة ثقافية وحضارية تعيق تطوره الثقافي والاجتماعي، بل هي بالاضافة الى ذلك مسالة سياسية ترتبط بالسعي للمشاركة الشاملة للجماهير الفلسطينية في النضال الوطني بشقيه السياسي أو العسكري. ولم يكن تأمين هذه المشاركة ممكناً دون تعميم التعليم، باشكاله المختلفة، والقضاء على الأمية بشكليها الابجدي، والوظيفي.

وبالرغم من أن أكثر من ثلث أفراد الشعب الفلسطيني يتلقى اليوم، بشكل أو بآخر، تعليماً أو تدريباً، وبالرغم من أن نسبة خريجي الجامعات الفلسطينية تعتبر الأعلى في العالم العربي، وتكاد تتجاوز النسبة نفسها في بعض البلدان المتطورة، الا أن النظم التربوية العربية، والنظام التعليمي في عهد الانتداب البريطاني قد حرمت عدداً كبيراً من الراشدين الفلسطينيين من فرص التعليم.

وتشير الاحصاءات الأخيرة الى أن أكثر من ٢٨٪ من الراشدين الفلسطينيين في مخيمات لبنان هم أميون أو شبه أميين، وتبلغ نسبتهم في سوريا اكثر من ٢٨٪، وهذه النسبة هي أدنى بكثير من نسب الأميين في معظم الدول العربية...

ولقد اتخذت منظمة التحرير الفلسطينية قراراً بتنظيم حملة شاملة لمكافحة الأمية في التجمعات الفلسطينية خارج الأرض المحتلة، ونتيجة لجملة ظروف سياسية وعسكرية ملائمة، قررت المنظمة أن تبدأ هذه الحملة الشاملة في لبنان. ومنذ البداية كان على المجلس الفلسطيني الأعلى لمحو الأمية أن يحدد أهداف الحملة ومضمونها، ومدى شموليتها، وآفاقها الثقافية والسياسية، وتقرر عقد ندوة مركزية لتحديد تلك الأهداف والآفاق. وقد عقدت تلك الندوة في بيروت في الفترة الواقعة بين ١٣ ــ ١٤ أيلول ١٩٨١، وحضرها وشارك في أعمالها خبراء تربويون عرب وقيادات سياسية فلسطينية، وقد حددت توصيات تلك الندوة أسس الحملة، وأهدافها، والخطة التنفيذية، والتمويل والتنظيم.

وتضمنت التوصيات المتعلقة بالاسس، اشارة واضحة «الى المفهوم الحضاري للأمية بأبعاده الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية وتحقيق مضامينه الوطنية في الحياة، أساساً للحملة الشاملة لمحو الأمية». وكذلك «اعتماد المواجهة الفلسطينية الشاملة لمشكلة محو الأمية بحيث يتم تنظيم حملة شاملة، متكاملة مع جهود التنمية، والنضال للقضاء عليها». وتشير بقية التوصيات في الفقرة المتعلقة بالأسس الى أهمية القرار السياسي في بدء الحملة وتنفيذها، وأهمية القيام بسد منابع الأمية بتطبيق الزامية التعليم الابتدائي وتجويده، وذلك بالتعاون مع الأطر المختلفة واعتماد التخطيط العلمي للحملة، وضرورة المتابعة وأهمية الاعتماد على الخبرات

العربية والعالمية لانجاح الحملة. وأما بالنسبة للاهداف، فقد أشارت توصيات الندوة الى أن محو الأمية يعني:

(أ) امتلاك المهارات الأساسية في القراءة والكتابة والرياضيات.

(ب) تعزيز قدرة الفرد على توظيف هذه المهارات والمفاهيم في تطوير حياته الثقافية، والاجتماعية والاقتصادية.

(ج) اكتساب المفاهيم العامة وطرائق البحث البسيطة، وأساليب التفكير المعرفية المختلفة، وتعزيز القدرة على توظيف كل هذه المكتسبات في تنمية الشخصية المتكاملة المتوازنة وفي تطوير الحياة الشخصية على الصعيد الثقافي والاجتماعي والنضالي والاقتصادي في اتجاه تكوين القيم والاتجاهات، وتطويرها لتنسجم مع أهداف المجتمع العربي، والمجتمع الفلسطيني، القائمة والمستقبلية.

وتشير بقية توصيات الندوة الى الخطة التنفيذية للحملة، وكذلك المبادىء والمعايير المطلوب من اللجنة الفنية مراعاتها في وضع الخطة. أما بالنسبة للتوصيات العامة، فتضمنت دعوات للعمل على توسيع مشروع الحملة الشاملة لمحو الأمية وتعليم الكبار بحيث يشمل الأقطار العربية التي يوجد فيها الشعب الفلسطيني، وتوجيه نداء للمنظمات العربية والدولية، وخاصة منظمة اليونسكو، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، لتقديم العون الفني والمادي لإنجاح الحملة.

ابتدأت الحملة بنشاط اعلامي واسع موجه الى التنظيمات الفلسطينية والمنظمات الجماهيرية لشرح أهداف الحملة وأهميتها، ثم الاتصال بالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم التي وافقت على دعم الحملة مادياً وفنياً.

وبدأت أجهزة الحملة بالتكوّن. فبالاضافة للمجلس الأعلى الذي ضم ممثلين عن المنظمات الجماهيرية وخبراء تربويين، تكون الكادر الاداري للحملة، اضافة الى المجالس الاقليمية. ثم عهد الى مجموعات عمل مكونة من خبراء تربويين ومدربين في لبنان البدء بتحرير كل من كتابي الأساسي والتكميلي، بينما كانت مجموعات أخرى تقوم بتقويم الكتب الصادرة في هذا المجال وخاصة كتاب محو الأمية في صامد.

وفي آذار عام ١٩٨٢، تم عقد اجتماع ضم خبراء تربويين وعدداً من الذين جربوا نماذج من كتاب الأساس لتقويم العمل المنجز، وصدرت عن هذا اللقاء جملة من المبادىء أو المعايير، تؤكد على أهمية ربط المادة المحررة بخبرة الدارس الامي وحاجاته الاجتماعية والثقافية، وكذلك تقديم المادة المكتوبة والشفهية من خلال مواقف حياتية، أو واقعية وليست مفتعلة، وأن تعكس خبرات فئات مختلفة من المتعلمين، وألا يجري التركيز فقط على اكتساب قدرات لغوية محددة، بل أن يتضمن التعليم تثقيفاً منهجياً للمتعلم، وألا يكون التوجيه الوطني من خلال المواد المقدمة، مباشراً وفجاً ومكرراً.

وعلى ضوء هذه المعايير، بدأت لجان التحرير باعادة تقويم عملها شكلاً ومضموناً، وفي الوقت نفسه بدأ التحضير لتنفيذ الحملة، فعقدت دورة للقيادات الشعبية في النصف الثاني من شهر أيار عام ١٩٨٢ لشرح أهداف الحملة وأبعادها، ودور القيادات الشعبية في انجاحها، وكذلك طرق توجيه الكبار، ومضمون الثقافة الشعبية، وسيكولوجية الراشد وخبراته. وفي الوقت نفسه، كانت مجموعة العمل قد أنهت تحرير الجزء الأكبر من كتابي الأساسي والتكميلي على أساس المعايير الجديدة، وكانت تلك المجموعات تقوم بشكل مستمر بتقويم ما تم انجازه، واعادة صياغته. وفي مطلع حزيران عام ١٩٨٢ عقدت في بيروت دورة لأعضاء المجالس الاقليمية والقيادات الشعبية بتمويل من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم للتحضير لبدء العمل في المخيمات الفلسطينية في لبنان، وحضر الدورة أكثر من أربعين عضواً من المجالس الاقليمية، وأعضاء قياديين في التنظيمات الشعبية الفلسطينية، وتضمنت محاضراتها دراسات تتعلق بدور محو الأمية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ودور المرأة في مجال محو الأمية، ودور التنظيمات الشعبية الفلسطينية في اكساب الحملة طابعاً جماهيرياً، وعملية تخطيط برامج محو الأمية، وأهمية العمل الاحصائي في تقويم نتائج الحملة في مختلف المراحل، والعلاقة بين الثقافة الشعبية، ومضمون مفاهيم كتب محو الامية وطرق التوجيه. وفي الوقت نفسه، بدأ التحضير لدورة أخرى في نهاية شهر حزيران للمشرفين التربويين، وفي الشهر نفسه كان من

المفترض أن تعقد ورشة عمل يشارك فيها خبراء تربويون عرب ومربيين فلسطينيين لتقويم المادة المحررة والشفهية لكتابي الأساس والتكميل من أجل التوصل الى الصياغة النهائية لكل منهما. وكان من المتوقع أن ينجز الكتابان في خريف هذا العام لبدء العمل، ولكن الهجوم الاسرائيلي على لبنان وما نجم عنه من تدمير للمؤسسات التربوية الفلسطينية وانحسار الوجود العسكري والسياسي والثقافي للثورة الفلسطينية في لبنان، وضع حداً لتلك الطموحات التربوية...

وفي المرحلة الحالية، فان دائرة التربية في منظمة التحرير تعيد تقويم تلك التجربة وتدرس امكانية الاستفادة من المواد المحررة والخبرات المكتسبة لتنظيم حملات محو الأمية في الأقطار العربية الأخرى التي يتواجد فيها الفلسطينيون. وكانت المشكلة الرئيسية التي تواجه الدائرة هي مسألة الطلاب والمعلمين المهجرين من مناطقهم الى مناطق أخرى في لبنان أو الى سوريا، والاتصال بالمؤسسات العربية والعالمية لحل مشكلاتهم.

وبالاضافة الى هذه الحملة المنظمة التي لم تكتمل بسبب الظروف السياسية والعسكرية التي أشرنا اليها، تقوم المنظمات الجماهيرية الفلسطينية بمجهود متواضع وامكانيات قليلة في مجال محو الأمية، وتحاول دائرة التربية في منظمة التحرير الفلسطينية دعم تلك الجهود وتنظيمها ومدها بالمعونة المادية والخبرات التربوية. ومن المنتظر أن تتطور تلك الجهود، وخاصة في مجال مكافحة الأمية في المخيمات الفلسطينية في سوريا، الى عمل موحد التخطيط والمناهج والأهداف والاشراف، ولا شك أن معهد تعليم الكبار الذي تم انشاؤه في دمشق بدعم المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، يقوم بدور كبير في محو الأمية الوظيفية، ويدرب الراشدين على اكتساب مهارات مهنية تساعدهم في كسب معيشتهم، وتشجعهم على التعليم الذاتي والتربية المستمرة.

ولعل النشاط الشعبي الأكثر جدية وفاعلية، ذلك الذي يجري في الأرض المحتلة، من أجل الدفاع عن الثقافة الوطنية الفلسطينية وربط الإنسان الفلسطيني بأرضه، وتمكينه من اكتساب المهارات المختلفة لأداء دوره الوطني والاجتماعي. ولقد تطورت تلك الجهود في مجال محو الأمية بشكل عضوي وتلقائي، واعتمدت على مبادرات جدية أصيلة اشتركت فيها مؤسسات تربوية وجمعيات نسائية خيرية.

وبالرغم من تواضع الامكانيات المادية، وتصدي العدو الصهيوني لافشال الجهود، الا أن انجازات تلك الجماعات والمؤسسات تكاد تفوق مثيلاتها خارج الأرض المحتلة.

ولعبت جامعة بيرزيت في الضفة الغربية دوراً طليعياً في تنظيم تلك الجهود ومدها بالخبرات والكوادر الفنية المؤهلة. وفي بداية عام ١٩٧٨ تشكلت اللجنة العليا لمكافحة الأمية وتعليم الكبار في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتكونت من خمسة أعضاء يمثلون كل الجمعيات الخيرية في القدس، والخليل ونابلس، وقطاع غزة، وقسم مكافحة الأمية وتعليم الكبار في جامعة بيرزيت، وقامت تلك اللجنة بتحديد البرنامج التعليمي لحملات محو الأمية ومراحل الحملة وأسسها ومتابعتها وأعمار الدارسين (أكثر من عشر سنوات، وأقل من ٥٠ عاماً)، وحددت مواصفات معلم الكبار ومؤهلاته التربوية والتعليمية وواجباته، وقامت بتنظيم دورات لأولئك المعلمين، ودورات متابعة، ولم تهتم فقط بالعمل في مجال محو الأمية بمعناه التقليدي، بل نظمت أيضاً حملات توعية صحية، وتنمية ريفية، ونشاطات أخرى في مجال العناية بالبيئة.

وتصدر اللجنة عدداً من المطبوعات يشارك في تحريرها، بشكل أساسي، مكتب مكافحة الأمية في جامعة بيرزيت، ومن أهمها مجلة «الإنسان الجديد» التي تصدر مرتين سنوياً، والتي تمد المعلمين العاملين في مجال محو الأمية بأحدث ماينشر حول تعليم الكبار على المستويين العالمي والعربي. أما مجلة «الدارس» التي تصدر مرة كل شهرين، فهي موجهة الى الدارسين الذين تمكنوا من اتقان مهارتي القراءة والكتابة، لتدربهم على المطالعة وتشجعهم على الكتابة، ومعظم مواد المجلة من تحرير الدارسين أنفسهم.

وأقامت اللجنة في كل مركز من مراكز محو الأمية مكتبة تضم كتب مطالعة تستجيب لحاجات الدارسين، واهتماماتهم، وخبراتهم، وتتناسب مع المراحل التعليمية التي أنهوها، اضافة الى كتب مطالعة للمعلمين بهدف اغناء خبراتهم العلمية والتربوية، وهي تبعث في مختلف الميادين

السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ومن الملاحظ أن جهود تلك اللجنة تتصف بالتكامل والفهم المتقدم لعملية مكافحة الأمية؛ فبالاضافة الى تعليم مهارتي القراءة والكتابة، نجد تنمية اجتماعية وتطويراً للوعي الوطني، وتوعية صحية وتنمية ريفية، وتدريباً على مهن مختلفة تستجيب للحاجات الاقتصادية لسكان المناطق المحتلة، أي باختصار: أنها عملية دمج الدارس بالنشاط الاقتصادي والاجتماعي لمجتمعه وانهاء هامشيته.

ان هذه التجارب الفلسطينية المتواضعة في مجال محو الأمية تطرح جملة من الحقائق أهمها:

(أ) صعوبة النضال في المجال الثقافي، بما في ذلك محو الأمية، في ظروف الصراع العسكري المستمر وحملات الابادة التي تشنها الصهيونية والامبريالية الاميركية ضد الشعب الفلسطيني. ان الصراع من أجل البقاء يتطلب ابتكار أشكال جديدة من النضال الثقافي وخاصة في مجال محو الأمية بعيدة عن البيروقراطية وأكثر اعتماداً على المبادرات الجماهيرية، وابتكار الوسائل الجديدة في ظروف العدوان العسكري ــ المستمر (تجربة الضفة الغربية وقطاع غزة).

(ب) لقد دلت تلك التجارب أن ديمقراطية العمل التربوي في مجتمع ترتبط ارتباطاً وثيقاً بديمقراطية العمل السياسي والاجتماعي فيه، وأن نظاماً سياسياً لا ديمقراطياً لا يمكن الا أن يسعى لتخليد أمية الجماهير، وأن مكافحة الأمية ليست عملاً تقنياً تربوياً محضاً، بل هي في الدرجة الأولى جهد سياسي شعبي وارادة جماهيرية.

(ج) لا بد أن تستند حملات محو الأمية الى فلسفة تربوية واضحة تحدد ملامح الإنسان الذي نريد تكوينه، وبالتالي، فان الحديث عن محو الأمية الحضارية يقودنا الى طرح التساؤلات التالية:

□ ما هو الفرق بين الأمية الثقافية، والأمية الحضارية، والتحديث ومحو الأمية كسبيل لتحرير الأمي من دونيته الاجتماعية، وبؤسه الاقتصادي، والمجتمعي، وهل محو الأمية عملية تحضير أم تسيير ودمج في بيئة اجتماعية معينة ذات قيم سياسية واجتماعية محددة.

□ وهل الإنسان الأمي غير متحضر؟ وهل لا قيمة لخبرته وتجاربه وخبراته الحياتية؟.

(د) كيف يمكن لنظم تعليمية، تستند الى بنى سياسية واجتماعية متخلفة تولد الأمية كل يوم، أن تصحح مسارها من خلال حملات محو أمية نتبناها في مناسبات معينة، وتكاد تصبح نوعاً من التقليد ومصدراً للدعاية السياسية.

ان الاجابة الجزئية على هذه الأسئلة، تتوضح من خلال التقدم البطيء الذي تنجزه حملات محو الأمية في الوطن العربي، والانجازات المتواضعة التي تقدمها تلك الحملات.

د. عدنان عبد الرحيم

مذكرات يهودي معادٍ للصهيونية

Elmer Berger, *Memoires of an Anti-Zionist Jew*. Beirut: The Institute For Palestine Studies, 1978, 159p.

مؤلف هذا الكتاب، الحاخام السر بيرغر، من أبرز اليهود المعادين للصهيونية في الولايات المتحدة الأميركية، وهو أيضاً من أنشط مؤسسي وقادة «المجلس الأميركي لليهودية»؛ فقد شغل رئاسة لجنته التنفيذية لأكثر من ربع قرن. لقد كتب الحاخام بيرغر الكثير، وألقى عدداً لا يحصى من المحاضرات في الولايات المتحدة ودول أوروبية عديدة، وأثارت كتاباته ومحاضراته حفيظة المنظمات الصهيونية في الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا الغربية.

يقول بيرغر عن مذكراته هذه، أنه حاول فيها «أن يسجل بدقة ليس حوادث معينة فحسب، بل جوانب من انفعالاته وأفكاره أيضاً» (ص ١٤٠). ويعترف بيرغر بأنه «كبح نفسه عن الوعظ، تاركاً لتجاربه مهمة الافصاح عن ذاتها» (ص ١٤٤).

يتحدث بيرغر في الفصل الأول عن جهوده المبكرة المناهضة للصهيونية، ومحاولة تأسيس هيئة للوقوف بوجه المد الصهيوني، والتي عرفت فيما بعد بـ «المجلس الأميركي لليهودية». ويعرض الحاخام بيرغر لانتقاله من مجرد يهودي لا يرى في الصهيونية «المنقذ» ليهود أوروبا والعالم، كما كانت الحركة الصهيونية تصور نفسها، الى يهودي معادٍ للصهيونية بوعي وعلى درجة لا بأس بها من التبلور والوضوح، وبعزيمة متنامية على الوقوف ضد هذه الحركة. وليس ثمة شك في أن هذه المرحلة من حياة بيرغر هي المرحلة الحاسمة التي غيرت فيما بعد مجمل حياته الفكرية والعملية.

وينتقل بيرغر في الفصل الثاني الى اعطاء الأمثلة عن ازدواجية بعض اليهود البارزين من مفكرين ورجال أعمال، ممن يدركون خطر الصهيونية على اليهود وعلى الأميركيين منهم بشكل خاص، ولكنهم لا يفعلون شيئاً للوقوف ضدها، بل يجاهرون بتأييدهم لها، خوفاً من الدعاوة الصهيونية. ان هذا الموقف الأخلاقي المهزوز لبعض كبار اليهود الأميركيين هو أحد العوامل التي ساعدت على نمو الابتزاز الصهيوني واشتداد خطره في الولايات المتحدة. ويتحدث بيرغر عن جهود «المجلس الأميركي لليهودية» في الاعتراض على قرار التقسيم لعام ١٩٤٧: «لقد نوقش القرار ومرر تحت مظلة الابتزاز الصهيوني. فقد زعم الصهاينة أن سعيهم لقيام دولة مستقلة هو لتوفير ملجأ لليهود الهاربين من جحيم النازية».

وفي الفصل الثالث يتحدث الحاخام بيرغر عن العوامل التي ساعدت على تبلور السياسة المعادية للصهيونية كما عبر عنها المجلس في الخمسينات والستينات، حتى تغير تلك السياسة بعد حرب حزيران ١٩٦٧ واستقالة بيرغر من رئاسة اللجنة التنفيذية فيه. يقول بيرغر: «لقد حصل تطوران في ذلك الوقت (العامان ١٩٤٩ و١٩٥٠) ساعدا على صياغة السياسات المعادية للصهيونية، الأول هو

دعوة بن ـ غوريون لليهود في دول الشتات لارسال أبنائهم الى اسرائيل. ويرى بيرغر أنه لولا هذه الدعوة الصريحة، لتقوضت الجهود المعادية للصهيونية من الأساس. فقد مكنت هذه الدعوة اليهود المناهضين للصهيونية من ارساء دعائم نضالهم على أرض أكثر صلابة. أما التطور الثاني «الذي غير حياتي العملية» فكان تعرف الحاخام بيرغر على واحد من ألمع المفكرين والاعلاميين الفلسطينيين الذين أحسنوا عرض قضية شعبهم في الولايات المتحدة وهو المرحوم الدكتور فايز صايغ، الذي يمتدح فيه بيرغر «رزانته الفكرية وقناعته والتزامه الحميمين بالقضية الفلسطينية». عن طريق فايز الصايغ (الذي أصبح أحد أصدقاء عمره) تعرف بيرغر على نخبة ممتازة من المفكرين والاعلاميين والطلبة الفلسطينيين الذين ساعدوا على تقديم القضية الفلسطينية بشكل أفضل في الولايات المتحدة. ومن خلال احتكاكه بهؤلاء تكونت لدى بيرغر «انطباعته الأولى والواضحة والدائمة» والتفاصيل الدقيقة عما كانت الصهيونية ترتكبه بحق أناس من غير اليهود» (ص ٣٠).

ويفند بيرغر المزاعم الصهيونية القائلة بوجود «شعب يهودي واحد»، ويرى أن مثل هذه المزاعم مخالفة لأبسط قواعد القانون الدولي. ويعتبر بيرغر حكومة الولايات المتحدة شريكة للصهيونية في تغيير وضع اليهود الأميركيين، لأن «الشعب اليهودي الواحد» بجعلهم جزءاً من كل يتبع «قومية» تمثلها في الوقت الحاضر دولة أجنبية هي الكيان الصهيوني. ويلاحظ بيرغر أيضاً أن هذا الادعاء يخالف أيضاً أحد أحكام وعد بلفور القاضي بأن لا يؤثر قيام وطن قومي لليهود في فلسطين على وضع اليهود في الدول الأخرى.

ويتحدث الحاخام بيرغر عن جولته الأولى في دول الشرق الأوسط (لبنان، سوريا، الأردن، مصر وفلسطين المحتلة) ومحادثاته مع بعض مفكري ومسؤولي هذه الدول. لقد شهد بنفسه مدى الظلم الذي أحاق بالفلسطينيين نتيجة قيام الكيان العنصري، ويشك بيرغر في أن تكون أية تسوية جزئية للمشكلة (حتى عودة «اسرائيل» الى حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧) «حل عادل ودائم».

في الفصل الرابع من هذا الكتاب ثمة اشارة على جانب كبير من الأهمية الى «الشهادات» التي استمعت اليها لجنة العلاقات الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ الأميركي برئاسة السيناتور فولبرايت حول «نشاطات ممثلي الهيئات الأجنبية من غير الدبلوماسيين» التي نشرت عام ١٩٦٣ في جزئين. يحوي هذا التقرير فصلين عن النشاطات الصهيونية في الولايات المتحدة. ويشير بيرغر في مذكراته الى تجاهل الصحافة الأميركية لهذا التقرير الخطير وسعي المجلس للحصول على أكبر عدد ممكن من النسخ وتوزيعه على أوسع نطاق. يعتبر هذا التقرير النشاطات الصهيونية المشار اليها «معادية للمصالح الأميركية ويجب أن تخضع لتشريعات جديدة».

ومن الجدير بالملاحظة أن أحد «هموم» الكتاب الرئيسية هو المصالح الأميركية في المنطقة العربية. ويخصص بيرغر حيزاً كبيراً من مذكراته للحديث عن اتصالاته الدائمة مع المسؤولين الأميركيين لشرح طبيعة العمل الصهيوني الذي يتعارض مع المصالح الأميركية على المدى البعيد. ويجب أن لا ننسى أيضاً أن بيرغر أولاً وقبل كل شيء مواطن أميركي، ومن ثم ينظر الى المصلحة الأميركية أولاً.

عقب حرب حزيران عام ١٩٦٧ استقال الحاخام بيرغر من منصبه بعد الانشقاق الذي حدث داخل المجلس الذي أصر على عدم اتخاذ موقف يدين العدوان. وطلب منه بعض أعضاء اللجنة التنفيذية المناصرين له في المجلس رئاسة منظمة جديدة معادية للصهيونية بعد تركه المجلس؛ وقد ظهرت هذه المنظمة عام ١٩٦٩ تحت تسمية «البدائل اليهودية الأميركية للصهيونية».

ويتحدث بيرغر أيضاً عن حرب تشرين الأول عام ١٩٧٣، فيقول بانه يفخر أن يكون في طليعة من ناضل في سبيل القضية الفلسطينية التي أصبحت عدالتها تزداد وضوحاً. وقد تفاقمت الحاجة بعد هذه الحرب الى حلها حلاً عادلاً. كما وأوضحت هذه الحرب، بضعف بيرغر، فداحة الضرر الذي تلحقه السياسة الأميركية المؤيدة للحركة الصهيونية بمصالحها في الشرق الأوسط.

وأخيراً، لا بد من الاشارة الى أمر يذكره الحاخام بيرغر كثيراً في مذكراته وهو ضعف الاعلام العربي في الولايات المتحدة الأميركية. أن الحاخام بيرغر ليس مناصراً للقضية الفلسطينية

بالدرجة الأولى، لأن قضيته الأساسية هي النضال ضد الصهيونية التي تضر بمصالح اليهود بشكل عام أينما كانوا، وعلى هذه الأرضية يلتقي مع الفلسطينيين في نضالهم ضد الصهيونية، ويشغل نفسه بقضيتهم. لقد ظل الاعلام العربي، ولفترة طويلة، عاجزاً تماماً عن ايجاد صيغة معقولة (الا فيما ندر) لمخاطبة العقل الأميركي بشكل مؤثر.

وفي معرض حديثه عن جهوده في خدمة القضية الفلسطينية، يقول بيرغر: «لقد كنت لفترة طويلة، ولا زلت، أقدم المشورة للعرب حول فن العلاقات العامة ويتكرار لا بد أن يكون مملاً (ص ٩٧)». وغني عن البيان ان عدالة قضية ما،

كما أدرك ذلك بيرغر مبكراً، لا تكفي وحدها لكسب الآخرين الى جانب تلك القضية. ويلفت بيرغر الانتباه الى الفرق الهام بين أن نقول أن الصهيونية «تسيطر» على وسائل الاعلام في أميركا وبين قولنا أنها «تؤثر» على تلك الوسائل، والقول الأخير هو الصائب. أن هذا يعني، ببساطة، امكانية كبح التأثير الاعلامي لهذه الحركة باعلام مدروس مضاد.

ان الاستنتاج النهائي الذي يخرج به القارىء بعد فراغه من قراءة هذا الكتاب هو أنه يقف أمام شخص وهب حياته وفكره الى قضية عادلة لم يداخله يوماً شك في عدالتها وسموها، ولم يتوان يوماً في النضال في سبيلها.

د. عبد القادر ياسين

المقاومة الفلسطينية ــ سياسياً

المجلس المركزي الفلسطيني
أمام مرحلة ما بعد بيروت

يتناول هذا التقرير، أهم النشاطات السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، خلال شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٢؛ حيث أجرت المنظمة سلسلة من الاجتماعات واللقاءات الفلسطينية والفلسطينية ــ العربية، لتدارس أوضاع المرحلة المقبلة سياسياً وعسكرياً. وأعلنت المنظمة مواقفها من عدد من القضايا، موضع البحث والجدل، في دورة اجتماع المجلس المركزي الفلسطيني، والتي تعتبر واحدة من أهم الدورات التي شهدها المجلس.

وقد سبق اجتماع المجلس المركزي الفلسطيني، اجتماع المجلس الثوري لحركة فتح، والمجلس الأعلى العسكري الفلسطيني، وسلسلة اجتماعات للجنة التنفيذية للمنظمة. كما سبق هذا الاجتماع، إعلان بعض فصائل المقاومة، مواقفها من اللقاءات والاتصالات الفلسطينية ــ المصرية.

اجتماع المجلس الثوري لحركة فتح

عقد المجلس الثوري اجتماعه في تونس، بتاريخ ١٩٨٢/١١/٩، وأقر خطة لقيام اتحاد كونفدرالي مع الأردن، ولكن بعد إتمام الانسحاب الاسرائيلي من الأراضي المحتلة في الضفة الغربية. وكانت هذه المسألة مدار مناقشة جرت بين الأخ ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، والملك حسين ملك الأردن، خلال مباحثاتهما في عمان، وتمت المصادقة عليها خلال اجتماعات المجلس. كما بحث المجلس الموقف العسكري والسياسي والدبلوماسي منذ رحيل المقاتلين الفلسطينيين من بيروت الغربية، واستعرض مختلف مشاريع التسوية في الشرق الأوسط، والمشاريع العربية والأميركية بصفة خاصة (السفير، ١٩٨٢/١١/١٠).

وفي مجال الاتصالات العربية والأجنبية، صرح متحدث رسمي باسم المنظمة في ١٩٨٢/١١/١٤، أن القيادة الفلسطينية تجري اتصالات مستمرة مع جميع الأطراف العربية والأجنبية، للوقوف على تطور تأييدها للقضية الفلسطينية، ولاطلاعها على مواقف منظمة التحرير الفلسطينية من تطورات الوضع. وأضاف المتحدث، أن موقف منظمة التحرير الفلسطينية من جميع هذه الاتصالات ينطلق من أسس واضحة ومحددة وهي التمسك بقرارات مؤتمر قمة فاس العربي، الذي عقد في أيلول (سبتمبر) الماضي، والتي تمثل الحد الأدنى فيما يتعلق بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني. كما ينطلق موقفها من إقامة علاقات بين الدول العربية، متميزة ومتوازنة، في الاطار العربي الذي حدده مؤتمر قمة فاس وذلك مع رفض الشروط الجائرة للولايات المتحدة، التي تطلب من منظمة التحرير تنازلات كثمن للحوار معها (المصدر نفسه، ١٩٨٢/١١/١٥).

اللقاءات الفلسطينية ــ المصرية

بعد اللقاءات الفلسطينية ــ المصرية،

اعترضت بعض فصائل المقاومة الفلسطينية على مثل هذه الاتصالات. وكانت عدة اجتماعات قد تمت بين قياديين فلسطينيين والمسؤولين المصريين، في باريس والقاهرة. ففي باريس، التقى كل من رفيق النتشه عضو اللجنة المركزية في فتح ونبيل شعث عضو المجلس الوطني الفلسطيني مع وزير الخارجية المصري كمال حسن علي، في السادس من تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي، وأبلغاه أن منظمة التحرير الفلسطينية تصر على اشتراكها في أية مفاوضات، سواء كانت حول القضية الفلسطينية أو حول الشرق الأوسط، وأن المنظمة قد تقبل المشاركة في إطار وفد أردني ـ فلسطيني مشترك، شرط أن يشار إلى وجودها الرسمي ضمن هذا الوفد (المصدر نفسه، ٩/١١/١٩٨٢).

وفي القاهرة، التقى وفد المنظمة المؤلف من د. أحمد صدقي الدجاني عضو اللجنة التنفيذية، وزهدي القدرة ومحمد صبيح وسعيد كمال، مع وزير الخارجية المصري كمال حسن علي، بحضور الوزيرين المفوضين أبو زيد، ورؤوف غنيم. وتم خلال هذا الاجتماع بحث الجهود التي تقوم بها الأطراف العربية والأجنبية للتوصل إلى تحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط. وصرح د. الدجاني، إثر اللقاء، بأنه كان لهذه المحادثات «هدف محدد هو تطوير العلاقات المصرية الفلسطينية، ومناقشة وسائل التوصل إلى سلام عادل في المنطقة» (المصدر نفسه، ٢٢/١١/١٩٨٢). وكان د. الدجاني، قد التقى قبل ذلك في ١٠/١١/١٩٨٢، في القاهرة، وزير الدولة المصري للشؤون الخارجية بطرس غالي (المصدر نفسه، ١١/١٢/١٩٨٢).

إثر هذه اللقاءات، أعلنت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، بياناً، استنكرت فيه استمرار اللقاءات مع النظام المصري. وأشارت إلى أن هذه اللقاءات هي تحركات مرسومة من قبل بعض أوساط قيادة المنظمة. ورأت الجبهة في هذه التحركات اضراراً بالوحدة الوطنية القائمة على أساس مقررات المجالس الوطنية الفلسطينية. وأوضحت الجبهة أن خطورة هذه اللقاءات لا تقل «عن خطورة الصمت الفلسطيني إزاء مطالبة النظام الأردني لمنظمة التحرير بالاعتراف بإسرائيل» (المصدر نفسه، ١١/١١/١٩٨٢).

ودعا الأمين العام المساعد للجبهة الشعبية ـ القيادة العامة، عضو اللجنة التنفيذية للمنظمة، طلال ناجي، إلى «الكف الفوري عن إجراء الاتصالات بالنظام المصري». وكذلك إلى «وقف أي بحث يخص مستقبل الشعب الفلسطيني ريثما يبدأ الحوار الفلسطيني ـ الفلسطيني، حول كافة النقاط، موضع الخلاف» (المصدر نفسه، ١٨/١١/١٩٨٢).

من جهة أخرى، أكد عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، خليل الوزير (أبو جهاد)، أن رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، ياسر عرفات، لن يزور مصر «إلا إذا اتخذت [هذه الأخيرة] إجراءات عملية تبعدها عن سياسة كامب ديفيد، وليس هذا هو الحال في ما يبدو الآن». وعن الاتصالات الجارية بين مصر وبعض أعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة، قال أبو جهاد، أنها تهدف إلى تسوية بعض المشاكل التي تعترض بعض ضباط جيش التحرير الفلسطيني، مثل زيارة أسرهم في مصر، ومطاردة المناضلين الفلسطينيين في سيناء، بحجة أنهم قد يقومون بعمليات عسكرية ضد العدو الاسرائيلي في رفح وغزة (المصدر نفسه، ٢٤/١١/١٩٨٢).

اجتماع اللجنة التنفيذية

شهدت العاصمة التونسية، سلسلة اجتماعات للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، بدأت في ٢/١١/١٩٨٢، برئاسة ياسر عرفات، للاعداد للمجلس المركزي الفلسطيني، والمجلس الوطني الفلسطيني. وتم في هذه الاجتماعات تدارس سلسلة من المواضيع، منها مناقشة نتائج الزيارات الأخيرة التي قام بها عرفات لعدد من الدول العربية، والتطورات الناتجة عن أوضاع المدنيين الفلسطينيين في لبنان وفلسطين المحتلة (المصدر نفسه، ٣/١١/١٩٨٢)، كما تطرقت هذه الاجتماعات، إلى بحث كيفية إعادة تجميع القوات الفلسطينية المنتشرة في الدول العربية، والامكانيات المادية والسياسية اللازمة لاستعادة فاعليتها (المصدر نفسه، ٧/١١/١٩٨٢).

أما الجديد، في اجتماع اللجنة التنفيذية الذي عُقد في ٢٤ تشرين الثاني (نوفمبر)، والذي سبق

اجتماع المجلس المركزي، فهو التأكيد على الوحدة الوطنية الفلسطينية، وعلى الوقوف في وجه أية محاولة لاحداث شرخ في الصف الوطني الفلسطيني. وقد اطلع عرفات، أعضاء اللجنة، على نتائج لقائه مع العاهل السعودي الملك فهد، والرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد في العاصمة الجزائرية، في الثالث والعشرين من شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٢. والجدير بالذكر، هنا، أنه في ختام المحادثات السعودية ـ الجزائرية، صدر بيان مشترك تم فيه التأكيد، على أنه لا يمكن تحقيق السلام العادل والدائم في منطقة الشرق الأوسط، إلا بتحقيق الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها حقه في تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة على أرضه، (النهار، ١٩٨٢/١١/٢٤).

من جهة أخرى، تلا رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، فاروق القدومي، على أعضاء اللجنة، تقريراً عن المباحثات التي أجراها مع وزير الخارجية السوفياتي، أندريه غروميكو، وتقريراً آخر عن اجتماعات اللجنة العربية السباعية مع كل من الرئيس رونالد ريغان، والرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران (الشرق الأوسط، ١٩٨٢/١١/٢٦).

واتفقت اللجنة التنفيذية على المواضيع التي ستطرح على جدول أعمال المجلس المركزي، ومنها خطة التحرك السياسي والعسكري للمنظمة في المرحلة القادمة، وتوحيد الاعلام في المنظمة وتشكيل أعلام مركزي موحّد ناطق باسم المنظمة. هذا مع التأكيد على الالتزام بمقررات المجلس الوطني الفلسطيني كافة (السفير، ١٩٨٢/١١/٢٦).

المجلس الأعلى العسكري الفلسطيني

وسبق اجتماع المجلس المركزي أيضاً، اجتماع للمجلس الأعلى العسكري الفلسطيني الذي عقد برئاسة ياسر عرفات. وأعلن عقب الاجتماع، الذي دام أربع ساعات، أن المجلس العسكري الأعلى، ناقش خلال الاجتماع، الوضع العسكري للثورة الفلسطينية في لبنان، والاحتمالات المتوقعة على الصعيد العسكري، كما اتخذ المجلس عدداً من القرارات العسكرية، بخصوص تنظيم القوات الفلسطينية في سوريا وباقي الدول العربية، كما اتخذ، إضافة إلى ذلك، قرارات تدعم الموقف العسكري لقوات الثورة الفلسطينية في لبنان، في وجه أي عدوان محتمل (الشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره).

المجلس المركزي الفلسطيني

بدأت في الخامس والعشرين من شهر تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي، دورة أعمال المجلس المركزي الفلسطيني في دمشق، بحضور رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات، ورئيس المجلس الوطني خالد الفاهوم، وأغلبية الأعضاء الـ ٦٦. ويعتبر المجلس المركزي، حلقة وصل بين المجلس الوطني واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية؛ وتتمثل فيه جميع المنظمات والمؤسسات الوطنية الفلسطينية.

وأهمية هذا الاجتماع، تكمن في كونه عُقد، في وقت تشهد فيه الساحة الفلسطينية تحركات داخلية مكثفة، حول مستقبل ووضع الثورة الفلسطينية في مرحلة ما بعد بيروت، هذا من جهة؛ أما من جهة أخرى، فإن هذا الاجتماع عقد في ظل نشاط عربي ودولي واسع، كالتحرك الذي تقوم به اللجنة العربية السباعية المنبثقة عن قمة فاس، والتحرك المصري، والعلاقات بين منظمة التحرير الفلسطينية والأردن من ناحية، وبينها وبين النظام المصري من ناحية أخرى. هذا بالاضافة إلى أن اجتماع المجلس بحث في مشروع الرئيس الأميركي رونالد ريغان، وجولات المبعوثين الأميركيين في لبنان بصورة خاصة، والشرق الأوسط بصورة عامة.

افتتح خالد الفاهوم، دورة اجتماع المجلس بالوقوف دقيقة صمت، حداداً على الشهيد سعد صايل «أبو الوليد»، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، الذي اغتيل في لبنان في أواخر أيلول (سبتمبر) الماضي. ومن ثم ألقى ياسر عرفات، كلمة أشاد فيها بالشهيد، وبصمود الشعب الفلسطيني داخل الوطن المحتل وفي جنوب لبنان. وأكد عرفات، على الوحدة الوطنية الفلسطينية، لانها «ديموقراطية أصيلة، وهي ليست سهلة، بل انها ديموقراطية البنادق في أيدي عمالقة الأمة العربية». واعتبر عرفات أن الوحدة الوطنية داخل الأرض المحتلة وخارجها،

في «مرشد الثورة الفلسطينية، في كل المعارك التي تخوضها (النهار، ١٩٨٢/١١/٢٦). وأشاد عرفات بالمقاومة في بيروت الغربية، وقال أنه لا الضمانات الدولية ولا العربية، هي التي كانت تحمي بيروت «وانما أجسادنا ودماؤنا» (السفير، ١٩٨٢/١١/٢٦).

من ناحية ثانية، تحدث عرفات، عن مجازر صبرا وشاتيلا، ووضع المبعوث الاميركي فيليب حبيب على قدم المساواة مع قادة اسرائيل «القتلة». كما تحدث عن الضمانات الاميركية، التي كانت قد أعطيت للمقاومة لقبل مغادرتها بيروت، وبعد الانتهاء من القاء كلمته، أعلن عن بدء الجلسة المغلقة (الشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره).

تناول الاجتماع قضايا عدة، كان من أبرزها العلاقات الفلسطينية ــ العربية، وأهمها العلاقات الفلسطينية ــ الأردنية؛ حيث تحدث عرفات عن محادثاته مع الأردن، فأكد أن هذه المحادثات لم تتضمن أي تفويض للملك حسين، بالتحدث باسم الشعب الفلسطيني، بل على العكس، فقد تركزت هذه المحادثات، على أن منظمة التحرير الفلسطينية، هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. وأن أية وحدة مع الأردن، أو مع غيره من البلاد العربية، لن يعمل بها إلا بعد أن تقام الدولة الفلسطينية المستقلة (الموقف العربي، العدد ١١٢، ١٩٨٢/١٢/٦، ص ٢٠).

هذا، وكان عضو اللجنة المركزية لحركة فتح خليل الوزير (أبو جهاد)، قد أعلن، في وقت سابق، «أن منظمة التحرير الفلسطينية، لا تستطيع أن تتخلى عن مسؤولياتها، وأن ياسر عرفات لم يفوض الأردن، التحدث بدلاً عن المنظمة، والأردن نفسه لم يطلب ذلك» (السفير، ١٩٨٢/١١/٢٤).

وتناول المجلس المركزي في اجتماعه، الوضع العسكري الناتج عن الحشودات العسكرية الاسرائيلية الجديدة، كما اطلع على القرار الذي أصدره المجلس الأعلى العسكري، ودرس نتائج الجولات التي قام بها رئيس وأعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة، وعرض التحركات والاتصالات السياسية الفلسطينية ــ العربية، لا سيما منها الاتصالات الفلسطينية ــ المصرية (المستقبل، العدد ٣٠٢، ١٩٨٢/١٢/٤، ص ١٢). إضافة إلى ذلك، درس المجلس نتائج تحرك اللجنة العربية السباعية في كل من باريس وواشنطن. وقدم رئيس الدائرة السياسية للمنظمة، فاروق القدومي، في هذا الخصوص، تقريراً مفصلاً حول مساعي ونشاطات اللجنة. ومما جاء في التقرير، أن الرئيس الاميركي رونالد ريغان، يحاول إنجاز حل القضية الفلسطينية من خلال الملك حسين، مع مشاركة ممثلين فلسطينيين من الضفة الغربية «في أحسن الأحوال». كما عرض القدومي، موقف فرنسا التي أكدت دعمها للشعب الفلسطيني ونضاله (الموقف العربي، مصدر سبق ذكره، ص ٢١).

في ختام جلسته، أكد المجلس على الوحدة الوطنية الفلسطينية «فهي الدرع القوي للنضال، التي بها تم صنع ملحمة الصمود في لبنان». وتم الاتفاق، على ضرورة وأهمية «عودة مصر إلى الصف العربي، وعودة العرب إلى مصر، بعيداً عن اتفاقيات كامب ديفيد» (الحوادث، العدد ١٣٦٦، ١٩٨٢/١٢/٣، ص ٢٢). وصدر عن المجلس بيان تلاه رئيس المجلس الوطني، خالد الفاهوم، حُددت فيه، مواقف الأطراف الفلسطينية المجتمعة في المجلس المركزي على الشكل التالي:

١ ــ التأكيد على أن منظمة التحرير الفلسطينية، هي الممثل الوحيد والشرعي للشعب الفلسطيني، داخل وخارج الوطن المحتل، وذلك وفقاً لقرارات المجالس الوطنية الفلسطينية، والقرارات مؤتمرات القمة العربية.

٢ ــ التأكيد على أهمية وضرورة، عودة مصر إلى الصف العربي وعودة العرب إلى مصر، بعيداً عن اتفاقيات كمب ديفيد، التي كانت السبب الرئيسي في المحاولات التي بذلتها اسرائيل والولايات المتحدة، لايجاد قطيعة بين مصر والدول العربية. وفي هذا الصدد، أعرب المجلس عن تقديره الكبير للتضحيات والبطولات التي قام بها الشعب العربي في مصر، دفاعاً عن فلسطين والأمة العربية.

٣ ــ عبّر المجلس عن التقدير والاعتزاز بموقف الشعب العربي الفلسطيني داخل الارض المحتلة، الذي أكد إلتفافه حول منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي والوحيد، وتمسكه بحقوقه الوطنية الثابتة وفي مقدمتها حق العودة

وتقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة فوق ترابه الوطني، ورفضه لكل المحاولات التي تستهدف التلاعب بهذه الحقوق وبوحدة التمثيل الفلسطيني من خلال منظمة التحرير الفلسطينية.

٤ — وصف المجلس، مشروع الرئيس الأميركي رونالد ريغان للسلام، بأنه لا يلبي الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية؛ وذلك لانه يتجاهل حق هذا الشعب في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة بقيادة منظمة التحرير التي بدونها لا يمكن التوصل إلى حل عادل ودائم في الشرق الأوسط، وللقضيته المركزية القضية الفلسطينية.

٥ — الأجماع على أن الوحدة الوطنية الفلسطينية، وتعزيزها، هي الدرع القوي للنضال، التي تم بها صنع ملحمة الصمود في لبنان، والتي تحقق الحقوق الوطنية والثابتة للشعب العربي الفلسطيني. كما أكد جميع الأعضاء على أن كل محاولات القوى المعادية، لضرب الوحدة الوطنية في إطار المنظمة، لن يكتب لها النجاح.

٦ — وفي نهاية الاجتماع، تقرر تشكيل لجنة تحضيرية، مكونة من عشرين عضواً، من رئيس وأعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة، ورئاسة المجلس الوطني الفلسطيني، والأمناء العامين لجميع فصائل حركة المقاومة الفلسطينية، من أجل وضع استراتيجية سياسية وعسكرية وتنظيمية، لمواجهة المرحلة المقبلة، وتحديد مكان وزمان اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني في دورته السادسة عشرة (الشرق الأوسط، ١٩٨٢/١١/٢٧).

ومن المقرر أن تبحث هذه اللجنة الأوضاع العسكرية، والاجتماعية داخل الوطن المحتل وخارجه، وتدرس أوضاع الفلسطينيين في لبنان (أوضاع المخيمات، والوضع العسكري لقوات الثورة في البقاع والشمال) (الحوادث، مصدر سبق ذكره، ص٢٢). هذا بالاضافة، إلى بحث موضوع العلاقات الفلسطينية — العربية المقبلة. وأكد خليل الوزير، أن هذه اللجنة، التي عقدت اجتماعها التمهيدي في ١٩٨٢/١١/٢٦ ستواصل اجتماعاتها حتى يتحقق الاجماع الكامل حول المواضيع السياسية المطروحة، (الشرق الأوسط، ١٩٨٢/١١/٢٧). كما أعلن الوزير، أن المجلس المركزي، قرر تجميع قوات المقاومة الموجودة في سوريا في معسكر «أبو الوليد» الواقع بالقرب من دمشق (المستقبل، ١٩٨٢/١١/٢٧).

وقد لاحظ المراقبون أن بيان المجلس قد خلا من ثلاثة مواضيع: الأول، وهو عدم ذكر مشروع السلام العربي الذي وضعته قمة فاس في أيلول (سبتمبر) الماضي، والذي تحدثت بنوده الثمانية، عن ضرورة انسحاب اسرائيل، وازالة مستعمراتها في الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧، مع ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان في الأماكن المقدسة، والتأكيد على حق الشعب الفلسطيني بتقرير مصيره وممارسة حقوقه المشروعة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية واقامة دولته الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس. هذا بالاضافة، إلى إخضاع كل من الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية تحت إشراف الأمم المتحدة ولمدة لا تزيد عن بضعة أشهر؛ أما البند السابع، والذي اعترضت عليه بعض فصائل المقاومة الفلسطينية، فقد نص على أن يضع مجلس الأمن الدولي الضمانات اللازمة لفرض السلام بين جميع دول المنطقة، بما فيها الدولة الفلسطينية المستقلة. وأخيراً، أن يقوم مجلس الأمن بضمان تنفيذ هذه المبادىء.

أما الموضوع الثاني، الذي لم يشر إليه في البيان، فهو العلاقات بين منظمة التحرير الفلسطينية وسوريا، وعدم التنويه إلى الخلافات الواقعة بينهما. ولم يتضمن البيان، ثالثاً، أي إشارة إلى العلاقة مع دول جبهة الصمود والتصدي التي تعرضت لانتقادات كثيرة من قبل المنظمة، بسبب موقفها السلبي أثناء حصار بيروت الغربية (الشرق الأوسط، ١٩٨٢/١١/٢٧).

وتعقيباً على موقف المجلس من المشروع الأميركي، أدلى ياسر عرفات في عمان، بتصريحات فسر فيها قرار المجلس؛ فاتهم المشروع الأميركي بأنه يشكل «وسيلة امتصاص للنقمة العربية على الاجتياح الاسرائيلي للبنان، بموافقة أميركية». كما إتهمه بمحاولة كسب الوقت لترسيخ التوسع الاسرائيلي، وبأن الادارة الأميركية «تريد أن يعيش العالم في أوهام لفترة من الزمن، يستفيق بعدها، فيجد أن الأمور زادت

تعقيداً في منطقة الشرق الأوسط، من خلال تثبيت الاحتلال الاسرائيلي لأجزاء من لبنان، وتكريس احتلال الأراضي الفلسطينية والعربية الاخرى والتوسع المستمر في إقامة المستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان المحتلة» (الحوادث، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠).

وعقب اجتماعات المجلس المركزي، جرت في ٢٧ و ٢٨ من تشرين الثاني (نوفمبر) مباحثات بين ياسر عرفات والملك حسين، من أجل الوصول إلى «اتفاق حول المعادلة الجديدة لكسر الطوق المضروب على القطيعة بين واشنطن وبين المنظمة»، وذلك عن طريق تشكيل وفد أردني ـ فلسطيني لبدء المحادثات مع الولايات المتحدة. وقد جدد عرفات اتهامه لمقترحات ريغان، بأنها تتسم بطابع «مشكوك فيه»، كونها لم تعط منظمة التحرير، ضمانات بشأن مشاركتها مستقبلاً، في المفاوضات المحتملة حول الشرق الأوسط. من ناحية أخرى، التقى عرفات في عمان في ١٩٨٢/١١/٢٨، أعضاء كل من المجلس الوطني الفلسطيني، والمجلس المركزي الفلسطيني المقيمين في الأردن، حيث جرى بحث مشاريع السلام المطروحة لحل القضية الفلسطينية، ومناقشة مقترحات ريغان «ومدى ملاءمتها للطموحات الفلسطينية في تحقيق السلام الشامل والعادل، واقامة الدولة الفلسطينية على التراب الفلسطيني». وناقش المجتمعون المطلب الأميركي والأوروبي باعتراف منظمة التحرير الفلسطينية باسرائيل (السفير، ١٩٨٢/١١/٣٠).

اجتماع المجلس الأعلى الفلسطيني للثقافة والتربية والعلوم

عقدت في الثامن والعشرين من تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي، دورة اجتماعات المجلس الأعلى الفلسطيني للثقافة والتربية والعلوم في عمان، بحضور ياسر عرفات والملك حسين وكبار المسؤولين الأردنيين، والقادة الفلسطينيين. وفي كلمة ألقاها في هذا الخصوص، اعتبر عرفات أنه «لا يمكن تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة، بالقفز فوق الثورة الفلسطينية التي تشكل الرقم الصعب والأساسي في معادلة الشرق الأوسط، وأن القضية الفلسطينية هي جوهر الصراع في المنطقة، ولا يمكن بتجاهل حقوق الشعب الفلسطيني واستعادة أرضه، بما فيها القدس، الوصول إلى أي حل عادل في المنطقة» (النهار، ١٩٨٢/١١/٢٩). وأكد عرفات، أن الثورة الفلسطينية، ليست ثورة بندقية فحسب، بل ثورة في الفكر والمفاهيم والحضارة، وبأن الثورة الفلسطينية ستواصل نضالها بالبندقية، وجميع الطرق النضالية، سياسية كانت أم اعلامية وثقافية واقتصادية، في سبيل تحقيق أهدافها وحماية مسيرتها النضالية. وأضاف عرفات أن الغزو الصهيوني للبنان، أثبت أنه لم يستهدف المنظمة فحسب، بل استهدف الوجود الثقافي والحضاري والانساني والاقتصادي للأمة العربية، ولكن بالرغم من ذلك كله فإن الثقافة والحضارة العربية والدور الفلسطيني فيها، ستظل راسخة، في هذه الأرض العربية (السفير، ١٩٨٢/١١/٢٩).

اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني

كانت الجمعية العامة للأمم المتحدة، قد قررت جعل هذا اليوم، يوماً عالمياً، للتضامن مع الشعب الفلسطيني، بهدف تأكيد شعوب العالم، حقوق هذا الشعب المشروعة، في إقامة دولته المستقلة على أرضه، وتضامنها معه من أجل تحقيق أهدافه الوطنية. وفي هذه المناسبة أعلن عرفات، عشية اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، أن خطة ريغان للتسوية في الشرق الأوسط، لا تحمل أي معنى جديد؛ إذا لم تضف إليها إجراءات عملية تضغط على الحكومة الاسرائيلية، واعتبر أنها تهدف إلى امتصاص النقمة العربية على الجريمة التي ترتكبها اسرائيل في لبنان. وأشار عرفات، إلى أنه «بدلاً من أن تحاول الادارة الأميركية وقف هذا التردي في المواقف، انصبت الجهود والمواقف والتصريحات الأميركية التي تلت إعلان ريغان لخطته، على انتزاع اعتراف فلسطيني وعربي مسبق بدولة اسرائيل، كشرط مسبق لبدء عملية السلام، الأمر الذي يعيد الكرة من الملعب الاسرائيلي، ويلقيها في الملعب العربي». واعتبر عرفات أن المآسي والكوارث وتجارب النضال، التي عايشها الشعب الفلسطيني علمته، أن

وحدته الوطنية تشكل الشرط الأول لانتصاره وعدم تصفية قضيته، «ولهذا فإن الشعب الفلسطيني سيقاوم أية سياسة من شأنها النيل من هذه الوحدة، ولن يسمح بالتلاعب في هذا الأمر» (**النهار**، ١٩٨٢/١١/٢٩).

سمر مكاوي

التحركات الوطنية في الأرض المحتلة
إبان الغزو الاسرائيلي للبنان

تتسم الأحداث التي تشهدها الضفة الغربية وقطاع غزة، منذ بدء الغزو الاسرائيلي للبنان، بأهمية خاصة، كون الرهان الأساسي للغزو هو المستقبل السياسي للأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، والمحدد من قبل اسرائيل في إطار «مشروع الحكم الذاتي»، وبطموحاته المعلنة والهادفة إلى تدمير البنية التحتية العسكرية والسياسية والاعلامية لمنظمة التحرير الفلسطينية في لبنان، كان الغزو بمثابة محاولة لتصفية الارادة الوطنية لفلسطينيي الداخل، كما تكرّست بشكل قاطع منذ مؤتمر القدس الوطني (المنعقد في ١٩٧٨/١٠/١)، والذي تبنى مطالب متناقضة مع اتفاقيات كامب ديفيد عامة، ومشروع الحكم الذاتي خاصة؛ وقد تلخصت هذه المطالب في حق تقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة تحت راية منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني. وكانت الحكومة الاسرائيلية بحاجة إلى شن حملة عسكرية واسعة ضد الوجود الفلسطيني في لبنان، نظراً إلى ترافق التأكيد المستمر على هذا البرنامج المعبر عن المطالب الوطنية الفلسطينية مع الالتفاف المتصاعد حول منظمة التحرير الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وكانت إسرائيل تتوخى بعدوانها إضعاف المقاومة الوطنية في الخارج، الذي سينتج عنه إضعاف للمقاومة الموجودة في الداخل، مما يساعدها على إجبار فلسطينيي الضفة الغربية والقطاع على «التفاوض [معها] حول مشروع الحكم الذاتي الذي اقترحه بيغن» (من مقال اريئيل شارون، وزير الدفاع الاسرائيلي، في هيرالد تريبيون، السفير، ١٩٨٢/٩/٢)، بعد «اقتناعهم بأنهم كانوا مخطئين في الاعتماد على المنظمة فقط» (تصريح يوسف بورغ، وزير الداخلية الاسرائيلي، المصدر نفسه، ١٩٨٢/٧/٢)؛ وأتى تركيز المسؤولين الاسرائيليين على إمكانية محاورة «مفاوضات الحكم الذاتي»، بعد إتمام خروج المقاومة الفلسطينية من بيروت، تعبيراً عن رغبتهم في إخراج هذه المفاوضات من الجمود الذي يحيط بها منذ أيار ١٩٨٠، خصوصاً بعد الخطوة المتقدمة التي خطوها نحو «الحكم الذاتي»، حيث كانوا قد باشروا بتنفيذ مشروع وزير الدفاع الخاص «بالادارة المدنية»*؛ ويهدف

* في ١٩٨١/١٠/٤، صادقت الحكومة الاسرائيلية بالاجماع على مشروع شارون المتعلق باعادة تنظيم الحكم العسكري في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧. وبموجب هذا المشروع، تم استبدال الضباط الذين كانوا يترأسون الدوائر المختصة بالشؤون العامة ذات الطابع «المدني» (مثل: الصحة، التربية، الزراعة) بمدنيين اسرائيليين؛ بينما بقيت الدوائر المختصة بالشؤون العامة ذات الطابع «الأمني»، تحت إشراف ضباط من الجيش الاسرائيلي. وفي ١٩٨١/١١/١١، تولى مناحيم ميلسون، مهام منصبه كرئيس «للادارة المدنية»، أي، عملياً، كرئيس للدوائر التابعة للحكم العسكري والمهتمة بالشؤون المصنفة على أنها «مدنية». وفي ١٩٨١/١٢/١، بدأ تطبيق «الادارة المدنية».

هذا المشروع إلى «اعداد الأرضية لتجسيد المرحلة الأولى» من اتفاقيات كامب ديفيد، وهي «مرحلة تطبيق الحكم الذاتي لمدة خمس سنوات قبل حسم المكانة النهائية» للضفة الغربية وقطاع غزة التي يستوجب حسمها في رأي إسرائيل «... صراعاً سياسياً وشعبياً ضد منظمة التحرير وضد أنصار منظمة التحرير... وبناء بنية تحتية لإجراء حوار مع أوساط فلسطينية، مستعدة للقبول بالضم والالحاق الذي ينطوي عليه مشروع الحكم الذاتي (مقابلة إذاعية مع مناحيم ميلسون رئيس الإدارة المدنية بعد استقالته من منصبه، ر. إ. إ، العدد ٢٧٢٩، ٤ ــ ١١/١٠/١٩٨٢، ص ٤٠ ــ ٥٠). ولذلك، عملت الحكومة الاسرائيلية على خطين متزامنين: فبينما كانت تواصل هجومها العسكري على المقاومة الفلسطينية في لبنان، سعت إلى تصفية رموز المنظمة في الداخل، مستهدفة بشكل أساسي المجالس البلدية والجامعات الوطنية. كما أنها واصلت، بالمقابل، تعزيز دور «روابط القرى».

تعزيز روابط القرى

قامت سلطات الاحتلال بتعزيز «روابط القرى»، التي أنشأتها إثر الاعلان عن «الإدارة المدنية»، آخذة في الحسبان مسألة انضمام فلسطينيين من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ إلى مفاوضات الحكم الذاتي المرتقبة، كما صرح شارون إثر لقائه بزعماء «الروابط» في بيت ــ ايل في ٢٥/٨/١٩٨٢ (النهار، ٢٦/٨/١٩٨٢). و«الروابط»، التي تجسد آخر المحاولات الاسرائيلية لخلق بديل للزعامة الوطنية في الضفة الغربية وقطاع غزة، هي المؤهلة من وجهة النظر الاسرائيلية للانضمام إلى المفاوضات! ولقد أكد شارون ذلك، خلال الاجتماع المذكور، حيث «تحدث معهم، وتحدثوا معه، وعاد وكرر أمامهم ما قاله في الكنيست علانية، وكذلك للصحافة، وهو أن إسرائيل ــ وهو كمسؤول عن الموضوع كونه وزيراً للدفاع ــ معنية بإجراء حوار مع أولئك الفلسطينيين الذين يريدون التقدم نحو السلام، عبر مسار المفاوضات، وليسوا من صفوف منظمة التحرير الفلسطينية» (حديث مناحيم ميلسون للاذاعة الاسرائيلية، مصدر سبق ذكره). ومن جهته، قام مصطفى دودين، رئيس «الروابط»، بترديد تصريحات مماثلة، نذكر منها، على سبيل المثال، تصريحه حول اشتراك «الزعامة الجديدة» في التفاوض مع إسرائيل «سواء هزمت منظمة التحرير الفلسطينية هزيمة كاملة أم لا» في لبنان (المصدر نفسه، العدد ٢٦٦١، ١٨ و ١٩/٦/١٩٨٢، ص ٩ ــ ١٠).

وكان لا بد من تقوية «الروابط»، على جميع الاصعدة، لتذليل الصعوبات التي تواجهها منذ إنشائها، بعد أن نجح الاحتلال خلال عام واحد في تأسيس حوالي عشرة «روابط» في بعض الأوساط الريفية البعيدة عن الأجواء النضالية السائدة في المدن. وخلال الغزو للبنان، استكمل تنظيمها عن طريق تأسيس روابط جديدة، مثال «رابطة القرى في نابلس» التي احتفل بتأسيسها في ٢/٧/١٩٨٢ (وفا، ٢/٧/١٩٨٢)، وسمح لها بإصدار صحيفة خاصة بها، تحمل إسم «أم القرى» صدر العدد الاول منها في ١٦/٦/١٩٨٢ (النهار، ١٧/٦/١٩٨٢). وقد اتضح جلياً أن المتعاونين مع الاحتلال «لا يتمتعون بأي شعبية وسط السكان بل يعتبرون قادة من الدرجة الثالثة» (السياسة، ٢٧/٣/١٩٨٢). ولذلك، جنّدت كافة الوسائل لتثبيتهم بالقوة، فمن جهة، ازداد تسليحهم، الذي كان قد بدأ بناء على القرار الذي اتخذه شارون، والقاضي، بصرف الأموال «للروابط» لشراء السيارات العسكرية والسماح لها بتنظيم دوريات مسلحة داخل مناطقها وذلك إثر اغتيال رئيس «رابطة القرى في رام الله» في ١٧/١١/١٩٨١، ولقد، سلّمت خلال شهر تموز أسلحة أوتوماتيكية «للرابطة القرية» في بلدة قباطية قضاء جنين (وفا، ٢٩/٧/١٩٨٢)، بالإضافة إلى استمرار تدريب أعضاء «الروابط» المختلفة في معسكرات حرس الحدود؛ ومن جهة أخرى، شنت سلطات الاحتلال حملة اعتقالات واسعة ضد معارضي «الروابط»، ومن أبرز الحوادث: توقيف مخاتير منطقة بيت لحم طيلة نهار ٥/٦/١٩٨٢ لرفضهم التعامل مع «روابط القرى» ونشرهم بياناً في الصحف المقدسية يفضح مزاعم «الروابط» حول قيامها بمشاريع تطويرية (المصدر نفسه، ٥/٦/١٩٨٢)؛ اعتقال ثلاث شخصيات من مدينة الخليل في ١٣/٧/١٩٨٢ لرفضهم الانضمام إلى

«رابطة القرى في الخليل»، رهم حسن بدر (المدير السابق في وزارة التربية والتعليم الأردنية)، كمال النتشه (مدير سابق في الوزارة) عدنان جرادات (المدير السابق لاحدى الجمعيات التعاونية) (المصدر نفسه، ١٤/٧/١٩٨٢)؛ اعتقال أكثر من خمسين شخصاً في بلدة سعير، قضاء الخليل، ومصادرة هويات عشرات آخرين، بسبب تصديهم لاستفزازات «الروابط» في ٢٨/٧/١٩٨٢ (المصدر نفسه، ٢٩/٧/١٩٨٢). وقد ساهمت «الروابط» بدورها في عمليات الارهاب الموجهة ضد السكان. فعلى سبيل المثال، قامت في الفترة ما بين ٤ ــ ٩/٧/١٩٨٢ وفي منطقة نابلس وحدها باعتقال ٦٠٠ شخص تظاهروا ضد حفلة تأسيس «رابطة القرى في نابلس» (النهار، ١٠/٧/١٩٨٢)؛ وقتلت داوود الطاحوني (٢٥ عاماً) كما جرحت خمسة أشخاص آخرين في قرية بيت كهل، قرب الخليل، لاعتراضهم على وصل كهرباء القرية بكهرباء اسرائيل، علماً بأن القرويين كانوا قد اشتروا آلات لتوفير الكهرباء من مصادر أخرى (المصدر نفسه، ٢٠/٦/١٩٨٢). وبالإضافة إلى الاعتقالات العشوائية، والارهاب المسلّح، يشكل حظر التجول شكلاً آخر من الضغط المتزايد الذي يمارس على السكان لجعلهم ينتسبون إلى «روابط القرى». فقد فرض حظر التجول لمدة ثمانية أيام على بلدة الظاهرية، قضاء الخليل، بسبب مقاطعة الأهالي للرابطة المحلية (وفا، ٢٧/٧/١٩٨٢). إن ما تتطلع إليه سلطات الاحتلال، هو جعل «الروابط» الجهة المخولة لتأمين معاملات السكان، بدلاً من البلديات. ولذلك، فانها استمرت في توسيع صلاحياتها على صعيد حاجات السكان الحياتية اليومية. ففي المجال الحيوي الذي تشكله مسألة السفر إلى الأردن، بالنسبة لسكان الضفة والقطاع، تم في حزيران الماضي، حصر إصدار تصاريح السفر «بروابط القرى» و «الإدارة المدنية». صحيح، أن الوعي الوطني يقود الأهالي إلى مقاطعة «الروابط»، ويشهد على ذلك حادث الباصات العاملة على خط قرية بني نعيم ــ مدينة الخليل، حيث رفض أصحاب الباصات الحصول على رخص من «رابطة القرى في الخليل» مقابل ٢,٥٠٠ دينار أردني، مما أدى إلى توقيف الباصات (المصدر نفسه، ٣/٦/١٩٨٢). ولكن، في ظل الظروف التي ستنشأ عن تصميم الاحتلال على إعطاء «الروابط» حق تحصيل بعض الرسوم، الخ... قد يصعب على الأهالي الاستمرار طويلاً في مقاطعتها، خاصة مع تزايد العراقيل الإدارية المتعددة التي تضعها السلطات الاسرائيلية أمام المجالس والبلديات المؤيدة لمنظمة التحرير الفلسطينية لمنعها من تقديم الخدمات العامة للمواطنين. من هنا، يأخذ النضال ضد «الروابط» بوجهيه السياسي والعسكري، أهمية مزدوجة. فهو، من جهة، تعبير عن الرفض لكل ما أسفرت عنه «الإدارة المدنية»، ومن جهة أخرى، نضال لتأمين الحاجات الحياتية.

وقد تصاعد النضال ضد «روابط القرى» بشكل ملحوظ خلال الأشهر الأخيرة. ولم تكن الاشتباكات التي وقعت في بيت كهل بين مؤيدي منظمة التحرير الفلسطينية وأعضاء «الروابط» حادثاً معزولاً، حيث شهدت الضفة الغربية سلسلة من الاحداث العنيفة اعتراضاً على «الروابط»؛ ففي ١/ ٧ / ١٩٨٢ وقعت اشتباكات عنيفة في بلدة عصيرة الشمالية، قضاء نابلس، أدت إلى إصابة أربعة شبان من القرية واثنين من حرس الحدود الاسرائيليين بإصابات بالغة، أثناء التظاهرة التي انطلقت احتجاجاً على الاحتفال الذي أقيم بمناسبة تأسيس «رابطة القرى في نابلس»، والتي تم على أثرها فرض حظر التجول على البلدة لمدة أيام (المصدر نفسه، ٣/٧/١٩٨٢). وفي حادث آخر، جرح ستة أشخاص في قرية رأس كركر، قرب رام الله، خلال تظاهرة ضد رابطة القرى المحلية، بينما هاجم عدد من أهالي قرية سعير، شمالي الخليل، يوم ٢٥/٧/١٩٨٢ زعيم رابطة القرية بالحجارة (السفير، ٢٧/٧/١٩٨٢). كما سجلت الأشهر الأخيرة، تصعيداً في العمليات العسكرية ضد أعضاء الروابط ومراكزها في مناطق مختلفة من الضفة؛ ففي البيرة قتل نضال زيد رمياً بالرصاص في ٢٤/٧/١٩٨٢ (وفا، ٢٧/٧/١٩٨٢)؛ وفي نابلس، جرت محاولتان ضد مكتب «رابطة القرى» فيها، إلا أنه تم اكتشاف القنبلة الموقوتة في المرتين خلال شهر آب (المصدر نفسه، ٣/٨/١٩٨٢)؛ وفي قرية

بجاجاء قتل نايف بربوز طعناً بالسكين في ١٩٨٢/٩/١ (النهار، ١٩٨٢/٩/٢)؛ وفي ١٩٨٢/١١/٨، شنت مجموعة مسلحة من خمسة عناصر هجوماً على مكتب «الرابطة» في عصيرة الشمالية أسفر عن مقتل رئيس رابطة ظمة، وجرح أربعة أعضاء من الرابطة (السفير، ١٩٨٢/١١/٩).

لقد شكل تصعيد النضال بهذه الأشكال، الرد الملائم على الدور الخطير والمتزايد الذي تقوم به «الروابط»، والذي يعترض مسيرة النضال الوطني في الداخل، حيث جاء مترافقاً مع عملية عزل رؤساء البلديات المؤيدين لمنظمة التحرير الفلسطينية، والتي اعتبرتها الحكومة الاسرائيلية إجراء ضرورياً كي يتاح للذين يريدون ذلك التفاوض مع إسرائيل» (مؤتمر صحفي لميلسون في القدس في ١٩٨٢/٣/٢٦، النهار، ١٩٨٢/٣/٢٧).

أقالة المجالس البلدية

لقد تبلورت الحرب ضد أنصار منظمة التحرير الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، منذ إعلان «مشروع الحكم الذاتي»، أي مع تولي منـاحم بيغن رئاسة الوزارة للمرة الأولى عام ١٩٧٧. غير أنها شهدت انعطافاً خطيراً في الأشهر الأخيرة، إذ تركزت على تجريد رؤساء البلديات، المنتخبين منذ عام ١٩٧٦ على قاعدة برنامج وطني مؤيد علناً للمنظمة، من كافة صلاحياتهم ومسؤولياتهم. فخلال السنوات الماضية تركزت المحاولات الهادفة إلى سلب رؤساء البلديات مكانتهم الوطنية النضالية عبر أسلوبين تمثل الاول بمحاكمتهم كما حدث في حزيران (يونيو) ١٩٧٨، حين حكم على رئيس بلدية بيت جالا، بشارة داوود، بالسجن لمدة عامين، منها ستة أشهر فعلية بسبب ترؤسه لمظاهرة، رفع خلالها العلم الفلسطيني. وفي (اكتوبر) تشرين الاول ١٩٧٩، قُدّم كل من رئيس بلدية رام الله والخليل، كريم خلف وفهد القواسمة، إلى المحكمة بسبب التشاجر مع الشرطة أثناء مظاهرة جرت قبل عام من ذلك؛ وفي (مارس) آذار ١٩٧٩، احتجز رئيس المجلس البلدي لمدينة حلحول في مقر الحاكم العسكري بسبب دعوته للتظاهر. وفي أيلول (سبتمبر) ١٩٨٠ اعتقل رئيس بلدية القيلبة، أمين النصر، لقيام البلدية بنشر كتاب يدين الاحتلال. وأما الأسلوب الثاني متمثل بعمليات الابعاد، ففي (مايو) أيار ١٩٨٠ أبعدت سلطات الاحتلال كلاً من رئيس بلدية حلحول، محمد ملحم، ورئيس بلدية الخليل، فهد القواسمة، بسبب قيام سكان المدينتين بالرد على هجمات المستوطنين المسلحة؛ وكانت الجماهير قد أفشلت عام ١٩٧٩ محاولة طرد رئيس بلدية نابلس بسبب الانتفاضة التي شهدتها الأراضي المحتلة طيلة شهر كامل، من ١٩٧٩/١٢/٨ ــ ١٩٧٩/١١/٨. هذا بالإضافة إلى محاولات الاغتيال التي تعرض لها في (يونيو) حزيران ١٩٨٠ كل من رؤساء بلديات نابلس ورام الله والبيرة. ذلك كله، إلى جانب التضييق المستمر على البلديات والتدخل في شؤونها الخاصة، وفرض الاقامات الاجبارية من حين لآخر على بعض رؤسائها. أما الآن فانه يجري تنفيذ خطة شاملة تعتمد على إقالة كل رئيس بلدية أو كافة أعضاء أي مجلس بلدي يعارض سياسة «الإدارة المدنية»، واستبدالهم بمدنيين فلسطينيين متعاونين مع الاحتلال، وإن تعذر ذلك، فبضباط إسرائيليين. وبما أن الموقف المشترك للمجالس البلدية والقروية هو رفض التعامل مع ممثلي «الإدارة المدنية» في قضائهم، فذلك يعني أن الإقالات التي اتخذت قرارات بشأنها حتى أواخر شهر (نوفمبر) تشرين الثاني ١٩٨٢، لن تكون الأخيرة. وهي تشمل بلديات المدن والقرى التسعة التالية:

١ ــ البيرة: أقيل المجلس البلدي في ١٩٨٢/٢/١٨، وتم تعيين ضابط إسرائيلي مكان ابراهيم الطويل.

٢ ــ رام الله: أقيل رئيس البلدية، كريم خلف، في ١٩٨٢/٣/٢٥، وتم تعيين ضابط إسرائيلي مكانه.

٣ ــ عنبتا: أقيل رئيس البلدية وحيد الحمد الله في نهاية شهر (ابريل) نيسان ١٩٨٢.

٤ ــ نابلس: حل المجلس البلدي في ١٩٨٢/٦/١٥، وذلك بعد أن كان بسام الشكعة قد أقيل من منصبه في ١٩٨٢/٣/٢٥، حيث تم تعيين ضابط اسرائيلي من الإدارة المدنية مكانه.

٥ ــ دورا: حل المجلس البلدي في ١٩٨٢/٦/١٥، وتم تعيين مجلس جديد برئاسة عبد الفتاح دودين.

٦ ــ جنين: حل المجلس البلدي في ١٩٨٢/٦/٧، وكان يترأسه أحمد شوقي موسى، وتضمنت الإقالة

قراراً بالتحفظ على خزانة المجلس البلدي.

٧ ــ غزة: أقيل رئيس البلدية رشاد الشوا في ٧/٩، وفي ٧/٣٠ تم تعيين حمزة تركماني مكانه.

٨ ــ دير دبوان: حل المجلس البلدي في ٧/١١، وكان يترأسه حجازي مضية. وتم تعيين لجنة من ثلاثة أعضاء، ولكنها استبدلت في ٧/٢٧ بلجنة أخرى من ثلاثة أعضاء أيضاً، وهم: سليمان أبو سنينة، جميل سليم صباح، ونبيل الحاج.

٩ ــ قلقيلية: حل المجلس البلدي في ٧/٢٦، الذي كان يترأسه الحاج أمين النصر. وتم تعيين لجنة من ثلاثة أعضاء، وهم: عبد الرحمن أبو سنينة، يوسف شعيب، ويوسف ملحم.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك عدداً من البلديات والمجالس القروية، هي على وشك أن تتسلم قرارات إقالتها بسبب معارضتها «للإدارة المدنية»، منها: ١ ــ المجلس القروي في بتير، الذي رفض في ٦/٣/١٩٨٢، طلباً بتوجيه دعوة إلى مسؤول «الإدارة المدنية» في قضاء بيت لحم لزيارة القرية (وفا، ٦/٤/١٩٨٢)؛ ٢ ــ المجلس القروي في كل من اليامون وسيلة الحارثية، إذ رفض المجلسان في ٦/٤/١٩٨٢ استقبال مسؤول «الإدارة المدنية» في قضاء جنين (المصدر نفسه، ٦/٥/١٩٨٢)؛ ٣ ــ بلدية الخليل، حيث صرح رئيس البلدية بالوكالة، مصطفى النتشة، أن مشكلة دفع فواتير الكهرباء التي يثيرها المحتل ليست إلا عذراً لحل المجلس البلدي الذي رفض كسواه، «الإدارة المدنية» (السفير، ١٠/٢٢/١٩٨٢).

وتمارس سلطات الاحتلال مختلف الضغوطات لتثبيت رؤساء البلديات الذين قامت بتعيينهم، وإجبار الأهالي على التعامل معهم. وتعاني مدن عديدة من هذا الوضع منها على سبيل المثال مدينة البيرة، التي ترفض الاعتراف بالضابط المعين مكان ابراهيم الطويل. ومن جهة أخرى، فرضت الإقامة الاجبارية على معظم رؤساء البلديات المقالين لمنعهم من القيام بأي نشاط، وشمل هذا الاجراء كلاً من كريم خلف (في ٣/٢٧/١٩٨٢)، وبسام الشكعة (في ٦/٤/١٩٨٢)، والحاج أمين النصر وأحمد شوقي موسى (في ٧/٢٦/١٩٨٢)، كما أن هذا الاجراء فرض أيضاً على عائلة رئيس بلدية نابلس وابنة، خليل الطيرة، عضو المجلس البلدي لمدينة نابلس (في ٨/٢٦/١٩٨٢).

خاضت الضفة الغربية وقطاع غزة معركة سياسية ضد إقالة رؤساء ومجالس البلديات. وفور إعلان حل مجلس بلدية البيرة، أعلنت البلديات وغالبية المجالس القروية، تعليق أعمالها احتجاجاً، خاصة وأن الترابط مع ما كان يجري في لبنان لم يكن غائباً عنها. وقد صرح بسام الشكعة، أثر حل مجلسي بلديتي نابلس ودورا «أن توقيت قرار حل المجلسين جاء مترافقاً مع الغزو الاسرائيلي للبنان الذي يهدف إلى تحطيم منظمة التحرير كقوة عسكرية» (المصدر نفسه، ٦/١٧/١٩٨٢). وفي بيان أصدره ونشر في الصحف العربية الثلاث التي تصدر في القدس، أكد الشكعة أن إسرائيل تسعى لاستئصال التنظيمات الوطنية الفلسطينية في الأراضي المحتلة (المصدر نفسه، ٦/٢٣/١٩٨٢). ولدى حل مجلس بلدية جنين، أصدر رؤساء بلديات الضفة والقطاع، بياناً في ٧/٧/١٩٨٢ استنكروا فيه هذا الاجراء، مطالبين بإقامة دولة فلسطينية تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية (النهار، ٧/٨/١٩٨٢).

الحملة ضد الجامعات

تعرضت الأوساط الجامعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، في ضوء الغزو الاسرائيلي للبنان، لحملة واسعة لم تخل من أعمال القمع العنيفة. شملت بشكل خاص «جامعة بير زيت» القريبة من رام الله، التي أغلقت لمدة ثلاثة أشهر بناء على قرار اتخذ بطلب من وزير الدفاع الاسرائيلي اريئيل شارون (في ٧/٨/١٩٨٢). وكان القرار الجديد هو الثالث من نوعه خلال العام الدراسي الحالي، حيث كان قد تم إغلاق الجامعة من ١١/٤/١٩٨١ إلى ١/٥/١٩٨٢، ومن ثم في ٢/١٦/١٩٨٢ لمدة شهرين. وفي هذه المرة أيضاً، اعترف بيان عسكري بأن الهدف من هذا الاجراء هو منع الطلاب من التعبير عن مواقفهم الوطنية، وأن قرار الإغلاق اتخذ بسبب «الاضطرابات التي تسود الجامعة على رغم التحذيرات المتكررة من السلطات الاسرائيلية» (المصدر نفسه،

١٩٨٢/٧/٩). و «الاضطرابات» المعنية هنا هي التظاهرات التي قام بها الطلاب ضد الغزو الاسرائيلي للبنان، والتي لم تتوقف كما رغب الاحتلال، بل استمرت حيث تظاهر الطلاب فور صدور القرار، وجابوا شوارع رام الله قبل أن يتم تفريقهم بالرصاص، وقنابل الغاز المسيلة للدموع؛ كما تظاهروا أيضاً (في ١٢/٧/١٩٨٢)، مطلقين هتافات تعبر عن تأييدهم لمنظمة التحرير الفلسطينية. وقد اعتقل خمسون طالباً من بينهم. ولمنع الاحتلال من عرقلة سنتهم الدراسية، حاول الطلاب وبمساعدة أساتذتهم إيجاد مقر مؤقت لمتابعة دروسهم، فتوجهوا إلى ثلاث مؤسسات تعليمية في القدس الشرقية، غير أنهم منعوا من الدخول إليها واعتقل العديد منهم (ر، إ، إ، العدد ٢٦٧٨، ٨ و ١٩٨٢/٧/٩، ص ١٥؛ **وفا**، ١٩٨٢/٧/١٢؛ **النهار**، ١٣/٧/١٩٨٢). وقد احتجت إدارة الجامعة على هذه الحملة ووصفتها بأنها «تهدف في نهاية الأمر إلى القضاء على الجامعة». كما أكدت «أن السلطات الاسرائيلية تحسن انتهاز الفرصة إذ أن حرب لبنان تحظى بكل الاهتمام وتبرر أي (إجراءات طارئة)». وحذر سليم تماري، أستاذ علم الاجتماع في الجامعة، من خطورة ما يحصل، قائلاً «لن يمكننا في ظل هذه الظروف اتباع برنامج تعليمي متصل رغم البرامج الطارئة التي وضعت، كما أصبحنا مهددين بعدم تسجيل طلبة جدد في العام المقبل وبالانتهاء كجامعة». ومن جهته، أشار غابي برامكي، نائب رئيس الجامعة، «إلى أن إسرائيل تشعر أن بإمكانها أن تفعل كل ما يحلو لها، فهي لا تكترث بموجة الانتقادات التي تلت قرار إغلاق الجامعة داخل اسرائيل وخارجها» (**السفير**، ١٦/٧/١٩٨٢).

وتمشياً مع سياسة تفريغ الجامعات لتعطيل دورها التربوي الوطني، ابتكرت «الادارة المدنية» مسألة «التعهد» ووضعته كشرط للسماح للأساتذة الاجانب، الذين يشكلون العمود الفقري في الجهاز التعليمي للجامعات الثلاثة القائمة في الضفة الغربية، بمواصلة التدريس؛ وفي حال الامتناع عن «التعهد»، تلغى تأشيرات إقامتهم. ولقد فرضت عليهم التوقيع على ما يلي: «انني أتعهد بالامتناع عن القيام بأي عمل أو تقديم أي خدمة يحتمل أن تشكل مساعدة أو تأييداً للمنظمة المسماة منظمة التحرير الفلسطينية أو الى منظمات معادية أخرى كما يحددها القانون» (**المصدر نفسه**، ٢٤/١١/١٩٨٢). والمطالبة بهذا «التعهد» تشكل، دون شك، انتهاكاً خطيراً «لحرية الرأي ومساساً باستقلال الجامعات»، كما جاء في المؤتمر الصحفي الذي عقده أساتذة جامعة بير زيت في ١١/١١/١٩٨٢ (**المصدر نفسه**، ١٦/١١/١٩٨٢)؛ بالإضافة إلى أن النص بحد ذاته، وكونه لم يحدد ما هي «الاعمال» أو «الخدمات الممنوعة»، يظل يسمح للاحتلال بالتصرف العشوائي. وقد أدى الموقف الرافض الذي اتخذه الأساتذة الجامعيون، بالامتناع عن التوقيع على «التعهد»، إلى طرد أكثر من عشرين أستاذاً من الجامعات الثلاثة. وشمل الطرد: سبعة أساتذة من «جامعة النجاح» في نابلس (طرد ثلاثة منهم في ١٢/٩/١٩٨٢، واثنين في ٢٦/١٠/١٩٨٢، بالإضافة إلى رئيس الجامعة، الدكتور منذر صلاح، الذي طرد في ٢١/١٠/١٩٨٢)، ونائب رئيس الجامعة، الدكتور عبد الرحمن شافعي الذي طرد في ٥/١٠/١٩٨٢. وكان ما مجموعه ثمانية وعشرون أستاذاً أجنبياً من الجامعة نفسها قد رفضوا «التعهد»؛ وثلاثة عشر أستاذاً من «جامعة بير زيت» أبلغوا بطردهم في ١١/١١/١٩٨٢، ومن المتوقع أن يتم إبعاد خمسة عشر آخرين من الجامعة نفسها؛ وأستاذ من «جامعة بيت لحم» (**النهار**، ١٣/٩ و ٢٧/١٠/١٩٨٢؛ **السفير**، ٦/١٠ و ٢٢/١٠ و ٧/١١ و ١١/١١/١٩٨٢). وهناك الآن أقسام بكاملها مهددة بالتوقيف. وقد أشار أحد أساتذة جامعة بير زيت إلى هذا الخطر بقوله «لقد اضطر ثمانية أساتذة من أصل أحد عشر في القسم الذي نعمل فيه للرحيل، وسيتعين على الجامعة أن تغير برامجها» (**السفير**، ٢١/١١/١٩٨٢). وندد المتحدث باسم اتحاد الطلبة في الجامعة المذكورة بالحملة التي تشن ضد الأوساط الجامعية في الضفة، مؤكداً «أن الشعب الفلسطيني يتعرض لمؤامرة واسعة النطاق تستهدف إضعاف مؤسساته الوطنية... إن السلطات الاسرائيلية طالبت برحيل الاساتذة لاضعاف المستوى الاكاديمي في الأراضي المحتلة وطالبتهم بتوقيع وثيقة، هم إذا وقعوها

بتعاونون مع المحتل واذا رفضوا توقيعها يتعين رحيلهم، وفي كلا الحالتين ستعاني الجامعة من ضعف المستوى الاكاديمي» (المصدر نفسه).

التأكيد على المطالب الوطنية: دولة مستقلة ووحدانية تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية

عندما شنت إسرائيل حملتها العسكرية ضد الوجود الفلسطيني في لبنان، كانت الضفة الغربية وقطاع غزة خارجة لتوها من أهم تحركات خاضتها منذ بدء الاحتلال عام ١٩٦٧، حيث تواصلت المظاهرات العنيفة دون انقطاع تقريباً، منذ أوائل كانون الثاني (يناير) ١٩٨١ وحتى نيسان (ابريل) ١٩٨٢، متصدية لتطبيق مشروع «الادارة المدنية»، ولقراري إغلاق جامعة بير زيت، ولبدء تنفيذ خطة إقالة رؤساء البلديات. وكانت حصيلة هذه المظاهرات عشرات الشهداء والجرحى في صفوف المتظاهرين، الذين جوبهوا برصاص كل من الجنود والمستوطنين وأعضاء «روابط القرى»، بشكل لم يسبق له مثيل، مما جعل بسام الشكعة يصرح «أن الاسرائيليين يقمعوننا بشدة متزايدة. ونعلم الآن أنهم يطلقون النار لاي سبب كان. لذلك، نحن ننصح بعدم المقاومة الشديدة... لان ذلك يعني مجزرة» (النهار، ١٩٨٢/٧/٦). ولقد تفاعلت الجماهير الفلسطينية في الداخل مع أحداث لبنان، ومع ما طرح من مشروعات مختلفة لحل قضية الشرق الأوسط بعد خروج المقاتلين الفلسطينيين من بيروت، ومع أصداء المجازر التي وقعت في المخيمات الفلسطينية في لبنان. وكانوا على يقين بأن ما يجري في لبنان ما هو إلا امتداداً لما يجري في ساحتهم. وتميز استنكارهم لهذه الاحداث، والذي عبروا عنه بكافة الوسائل النضالية المتاحة لهم: من بيانات، ومظاهرات، واضرابات، بالالتزام الثابت بشرعية تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية وخطها النضالي، والتأكيد على أن الحل الوحيد للقضية الفلسطينية هو إقامة دولة وطنية مستقلة. وقد أثبت هذا الالتزام، والتأكيد، فشل المقولة الاسرائيلية بأن ضرب منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان سيقود إلى فرض مشروع «الحكم الذاتي» عبر إضعاف الحركة الوطنية في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧.

وتضمنت البيانات المختلفة التي أصدرتها الهيئات الوطنية في الضفة الغربية وقطاع غزة، سواء تلك الموجهة للداخل أو الى الرأي العام العالمي والمحافل الدولية، تنديداً بالصمت العربي تجاه الغزو الاسرائيلي للبنان، بالاضافة إلى التأكيد على المطالب الوطنية. وقد نص بيان رؤساء البلديات في الضفة الغربية وقطاع غزة، الموجه إلى الجماهير الفلسطينية في الداخل، والصادر في ٦/١٠ على التالي: «أن رؤساء البلديات في الضفة الغربية وقطاع غزة يستنكرون الحملة الاسرائيلية ضد إخواننا الفلسطينيين في الجنوب اللبناني التي تستهدف تصفية منظمة التحرير الفلسطينية تمهيداً لتمرير الحلول التصفوية ويدينون الصمت العربي ويطالبون كافة الاشقاء العرب القيام بالالتزام القومي والوطني تجاه الشعب الفلسطيني ويناشدون كافة القوى المحبة للسلام في العالم العمل لوقف ما يرتكب ضد شعبنا ويؤكدون أن منظمة التحرير الفلسطينية ستبقى الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني تقوده لتحقيق تطلعاته الوطنية في التحرير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة» (وفا، ١٩٨٢/٦/١٠). وجاء في البيان الداخلي الثاني الذي أصدرته البلديات في ١٩٨٢/٦/٢٠) بعد استكمال الحصار على بيروت الغربية، ما يلي: «على ضوء ما يجري ضد شعبنا الفلسطيني واللبناني في لبنان، وأمام مؤامرة الصمت العربي والتواطؤ الدولي ومحاولة تصفية الثورة الفلسطينية وتمرير الحلول الاستسلامية فإننا نؤكد تأييدنا الكامل لمنظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ونحيي صمود الشعبين الفلسطيني واللبناني في المخيمات الفلسطينية والقرى والمدن اللبنانية وندين الحكومات والأنظمة العربية لصوقفها التآمري المتمثل بالصمت والتواطؤ مع قوى الغزو وامتناعها عن تقديم يد العون لجماهير الشعبين الفلسطيني واللبناني ونشجب الموقف الاميركي المتآمر على الشعب الفلسطيني وعلى حقه في تقرير مصيره واقامة دولته الوطنية المستقلة على تراب وطنه» (المصدر نفسه، ١٩٨٢/٦/٢). وفي بيان ثالث صدر باسم كافة الهيئات

والمؤسسات الوطنية في الضفة والقطاع (في ١٩٨٢/٩/٥)، أي بعد انتهاء خروج المقاتلين الفلسطينيين من بيروت، وقيام الرئيس الأميركي رونالد ريغان بالاعلان عن مشروعه الخاص بالشرق الأوسط، وُجهت التحية للسياسة السليمة التي اتبعتها منظمة التحرير الفلسطينية خلال أحداث لبنان، وجاء في البيان «أن الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة... يحيي بفخر واعتزاز الموقف الحكيم الذي وقفته قيادته الشرعية والوحيدة منظمة التحرير الفلسطينية، بوجه العدوان على لبنان». وبعد أن أكد البيان مجدداً أن العدوان على لبنان لم يأخذ مداه إلا بسبب «السكوت المريب» للأنظمة العربية، ذكّر بصحة الموقف الذي أعلنه مؤتمر القمة العربي، في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٨، الرافض لاتفاقيات كامب ديفيد، نظراً إلى أن مسيرة كامب ديفيد «لم تفرز منذ إقرارها إلا المآسي لشعوب المنطقة والتنكر لحقوقها الشرعية». وتضمن البيان، للمرة الأولى، جواب جماهير الأراضي المحتلة على مشروع ريغان، حين أشار إلى «أن الولايات المتحدة وربيبتها إسرائيل تسعيان الآن لقطف ثمار عدوانهما على لبنان، وعلى الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة وفي الخارج...». وأعلن الموقعون على البيان خمس نقاط أساسية. وباستثناء النقطة الخامسة التي تتطرق إلى مشروع ريغان، فإن النقاط الأربعة الأولى تتناول المطالب الوطنية المعروفة، ولكن مجرد ذكرها بعد انتهاء معركة بيروت، يجدد من معانيها. وهذه المبادئ»، هي:

«١ ــ ان الشعب الفلسطيني بالداخل والخارج وحدة واحدة وأن م. ت. ف. هي ممثله الشرعي والوحيد.

«٢ ــ ان حقوق الشعب الفلسطيني الثابتة لا يمكن أن تكون موضع مساومة.

«٣ ــ ان نضال الشعب الفلسطيني سيستمر ضد المؤامرات التي تحاك داخل الأرض المحتلة وخارجها. ولذلك يرفض الاحتلال ويرفض جميع إفرازاته من استيطان وادارات مدنية واجراءات تعسفية تمارس. ويرفض كذلك محاولات احتواء م. ت. ف. من أي جهة كانت، ويعلن أنه سيناضل من أجل استقلال القرار الفلسطيني من أي تأثير كان.

«٤ ــ لقد أثبتت مسيرة الشعب الفلسطيني النضالية ضرورة التمييز الواضح بين معسكر الاعداء والاصدقاء. ولذلك، فإن الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة يدعو إلى مزيد من الجرأة في كشف الامبريالية وأدواتها الأنظمة العربية، داخل العالم العربي وخارجه، ويدعو بالتالي إلى التلاحم العميق مع حركات التحرر العربية والعالمية ومع معسكر الدول الاشتراكية والصديقة.

«٥ ــ ان مشروع الرئيس الاميركي الذي يأتي في أعقاب الاعتداء الاسرائيلي على لبنان يأتي على أرضية في جني ثمار العدوان لصالحه وليس غريباً والحالة هذه أن لا يلبي هذا المشروع الحد الأدنى من حقوق الشعب الفلسطيني الوطنية والانسانية ويصر على التمسك بمسيرة كامب ديفيد التي رفضها الشعب الفلسطيني قيادة وشعباً» (المصدر نفسه، ١٩٨٢/٩/٦).

وتبنت المؤسسات الوطنية، في الوثائق التي وجهتها إلى الرأي العام العالمي والمحافل الدولية، المواقف ذاتها. ففي البيان الذي وجهته أكثر من خمسة عشر منظمة وهيئة وطنية وشعبية إلى الرأي العام العالمي (في ١٩٨٢/٦/٢٩)، أعيد التأكيد على وحدانية تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية، بالاضافة إلى «المطالبة بالانسحاب الفوري للغزاة من لبنان» (المصدر نفسه، ١٩٨٢/٦/٢٩). وفي برقية وجهتها إلى الأمين العام للأمم المتحدة (في ١٩٨٢/٧/٤)، أكدت الهيئات والمؤسسات الوطنية التمسك بمنظمة التحرير الفلسطينية، ونبهت إلى أن «الهجوم الاسرائيلي الأخير على المنظمة بكوادرها وهيئاتها وأماكن تواجدها في لبنان يتم في تعارض مع حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره واختياره لقيادته الشرعية وهو يتعارض كذلك مع إرادة المجتمع الدولي ممثلاً بقرار الهيئة العامة للأمم المتحدة رقم ٣٢٣٦ الصادر في ١٩٧٤/١١/٢٢، كما أنه يتعارض مع قرار قمة الرباط». ونددت «بالمجزرة الرهيبة» التي ترتكب في لبنان، كما أشارت إلى أن قرارات كامب ديفيد ومشروع الإدارة المدنية، لا تحققان أغراض ومرامي القرار الدولي المشار إليه (المصدر نفسه، ١٩٨٢/٧/٤؛ السفير، ١٩٨٢/٧/٥).

وقد انطلقت العديد من المظاهرات الطلابية والنسائية تجسيداً للمواقف المثبتة في جميع هذه الوثائق. كان من أبرزها: المظاهرات الطلابية التي شهدتها كل من رام الله، ونابلس وبيت لحم من ٨ إلى ١٩٨٢/٦/١١، والتي أسفرت عن جرح خمسة طلاب من «جامعة النجاح» برصاص الجنود (في ٦/٨)، وثلاثة طلاب آخرين في نابلس (في ١٠ و ٦/١١)، وعن استشهاد محمود الأسمر من نابلس (٢٦ عاماً، في ٦/١١) (السفير، ٦/٩ و ١٩٨٢/٦/١٣؛ النهار، ٦/١٠ و ١٩٨٢/٦/١٣؛ وفا، ٦/١٠ و ١٩٨٢/٦/١٣)؛ والمظاهرة السلمية التي قام بها أكثر من خمسمائة طالب وأستاذ في جامعة بير زيت في ١٩٨٢/٦/١٧ (السفير، ١٩٨٢/٦/١٨) والمظاهرات التي رافقت الاضراب العام الذي نفذته الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية، بجميع مؤسساتها الرسمية ومتاجرها، استجابة للدعوة التي وجهتها الهيئات والمنظمات (في ١٩٨٢/٧/٢) للاضراب العام يومي ٤ و ٥ تموز (يوليو) «تعبيراً عن التضامن مع الثورة الفلسطينية وضحايا العدوان الاسرائيلي على لبنان». وقد تخللت الاضراب العام اشتباكات عنيفة بين المتظاهرين من جهة وأعضاء «روابط القرى» والجيش الاسرائيلي من جهة أخرى، في أماكن مختلفة من الضفة، أدت، في يوم ٧/٤ فقط، إلى استشهاد اثنين وجرح اثنين وتسعين آخرين. ومن أهم الاشتباكات التي وقعت بين المضربين وأعضاء «روابط القرى» تلك التي جرت في قرية بيت سيرا، حيث استعمل العملاء الأسلحة التي يزودهم بها الحاكم العسكري لمنع الأهالي من تنفيذ الاضراب العام، فجرحوا ستة من الأهالي (في ٧/٤/١٩٨٢). وفي قرية الظاهرية (بالقرب من الخليل)، جرح «أعضاء الروابط» ستة من الأهالي (في ١٩٨٢/٧/٥). في حين واصل طلاب بير زيت ورام الله مظاهراتهم الحاشدة (في ٦ و ١٩٨٢/٧/٧). وفي هذه المظاهرات رفعت الاعلام الفلسطينية في أنحاء مختلفة من الضفة. وقامت السلطات بحملة اعتقالات واسعة في الوسط الطلابي خاصة. وقد اعترفت الشرطة الاسرائيلية بأن عدد الموقوفين (في الفترة ما بين ٤ إلى ١٩٨٢/٧/٩) بلغ ستمائة شخص (السفير، ٧/٣ و ٧/٥ و ٧/٨ و ١٩٨٢/٧/١٠؛ النهار، ٧/٣ و ٧/٦ و ٧/٨ و ١٩٨٢/٧/١٠؛ وفا، ٧/٤ و ١٩٨٢/٧/٨؛ ن. إ. إ.، العدد ٢٦٧٦، ٦ و ١٩٨٢/٧/٧، ص ١٤).

وعندما اشتد القصف والحصار على بيروت الغربية، قامت مظاهرتان في القدس الشرقية، وقد شارك في الأولى، التي جرت في ١٩٨٢/٧/٩، أكثر من عشرة آلاف شخص، بينما شارك في الثانية، التي جرت في ١٩٨٢/٧/١٦، أكثر من عشرين ألف شخص. وتميزت المظاهرتان بعنفهما، حيث ألقيت الحجارة على الجنود وأحرقت الدواليب أثناء الهتاف للصمود الفلسطيني ـ اللبناني في لبنان وللقائد العام للثورة الفلسطينية (السفير و النهار، ١٩٨٢/٧/١٠؛ وفا، ١٩٨٢/٧/١٦). وفيما بعد، جرت (في ١٩٨٢/٧/٢٦) مظاهرات حاشدة في مختلف مدن وقرى الضفة الغربية، ندد فيها المتظاهرون بالغزو الاسرائيلي للبنان، وبممارسات «روابط القرى»، وبالاجراءات التي اتخذت ضد المؤسسات الوطنية (وفا، ١٩٨٢/٧/٢٦). وتجاوباً مع التحرك النسائي في العالم، وتضامناً مع نساء بيروت الغربية المعتصمات في الجامعة الأميركية، قامت نساء الضفة بتحركهن الخاص. فاعتصمت مائتا امرأة يمثلن كافة التجمعات النسائية في الضفة، في المسجد الكبير في نابلس، بينما تظاهرت حوالي مائة امرأة في بيت لحم (في ١٩٨٢/٨/١٦)، كما جرت تظاهرة نسائية أمام مقر القنصلية الأميركية في القدس (في ١٩٨٢/٨/٢٧) (السفير، ١٩٨٢/٨/١٧؛ السفير و وفا، ١٧ و ١٩٨٢/٨/٢٨). وغداة خروج آخر دفعة من المقاتلين الفلسطينيين من بيروت، تصاعدت المظاهرات مجدداً، وسقط خلالها الشهيد محمد أبو مورلي (١٧ سنة) برصاص الجنود في نابلس (في ١٩٨٢/٩/٣)، في حين استمرت المظاهرات في بقية المدن والقرى الفلسطينية. وفي حينه (١٩٨٢/٩/١١) أعلن ناطق باسم الجيش الاسرائيلي أن الشبان يقومون برشق السيارات العسكرية الاسرائيلية في أنحاء مختلفة من الضفة، وأشار إلى أن قنبلة قد ألقيت على دورية اسرائيلية لدى مرورها ما بين القنا ـ وشومرون في حين كتبت الشعارات المعادية لاسرائيل في

كل مكان. (وفا، ١٩٨٢/٩/٥؛ السفير، ١١ و ١٩٨٢/٩/١٢؛ النهار، ١٩٨٢/٩/١١).

وكانت المجازر التي ارتكبت في المخيمات الفلسطينية في بيروت بعد خروج المقاومة منها، من بين أهم الأحداث التي أثارت استنكار الشعب الفلسطيني في الداخل، وقد سقط خلال المظاهرات العنيفة التي شهدتها الضفة في الذكرى الأربعين لشهداء المجازر في ٢٣ و ١٩٨٢/١٠/٢٦، الفتى هشام لطفي (١٥ عاماً) من مخيم بلاطة بالقرب من نابلس. وتميزت هذه الأحداث بالهجوم الذي شنه مستوطنون من «إيلون موريه» على ثلاث ثانويات في نابلس، بحجة منع الطالبات من ركوب السيارات الاسرائيلية بالحجارة، والذي فرض على أثره حظر التجول في المدينة القديمة بنابلس، وفي مخيم بلاطة (السفير، ٢٤ و ٢٧ و ١٩٨٢/١٠/٢٩).

إن الموقف الذي أكده الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة، خلال فترة الغزو الاسرائيلي للبنان، يشهد على استمرارية النضال الفلسطيني ضد الاحتلال ومشاريعه، على الرغم من الضربات التي استهدفت القيادة الوطنية للشعب الفلسطيني، وهو في الوقت نفسه ينفي تصورات العدو وأوهامه بامكانية تمرير «مشروع الادارة المدنية» دون مقاومة وطنية.

أملاسيت عودة

المقاومة الفلسطينية ــ عربياً

العلاقات الفلسطينية ــ العربية

علاقات منظمة التحرير الفلسطينية مع كل من لبنان والأردن وسوريا، احتلت، بما تثيره من اشكالات ومن وجهات نظر متعددة، واجهة اهتمام القيادة الفلسطينية والزعامات العربية المعنية. وقد شهدت الفترة التي يغطيها هذا التقرير سلسلة من الأنشطة التي استهدفت بلورة وحل المواقف والمشاكل الواردة في سياق تطور هذه العلاقات، وصولاً إلى توحيد الموقف الفلسطيني بشأنها، كما تجلى في البيان الصادر عن اجتماع القيادة الفلسطينية في عدن في ١٩٨٢/١٢/٥.

١ ــ **العلاقات اللبنانية ــ الفلسطينية:** يبدو أن الاتجاه العام للعلاقات الفلسطينية ــ اللبنانية ينحو الى الايجابية. وتعكس المواقف والتصريحات المختلفة، في هذا الشأن، جواً من الثقة وحسن النوايا. فقد شدد خليل الوزير (أبوجهاد)، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، على ضرورة التوصل الى اتفاق مع الحكومة اللبنانية لضمان سلامة المدنيين الفلسطينيين في لبنان. وقال: «نحن على استعداد للبحث في كل شيء مع الحكومة اللبنانية في طريقة تنسجم مع وحدة لبنان وسيادته واستقلاله وتكون مفيدة كذلك لمنظمة التحرير الفلسطينية وللمدنيين الفلسطينيين الذين لا يزالون في لبنان» (النهار، ١٩٨٢/١١/٢)، وقال مسؤول فلسطيني لم يذكر اسمه: «اننا نؤكد مرة أخرى حرصنا على علاقات واضحة ومتميزة مع الاخوة في لبنان، وندرك طبيعة مطامع اسرائيل التي تضع العراقيل لتأخير سحب قواتها. ولذلك فنحن لسنا معنيين باحراج لبنان، بل نؤكد على مرونة كبيرة واستعداد لمناقشة جميع القضايا بما يخدم لبنان وفلسطين» (السفير، ١٩٨٢/١١/٧). وأشاد المسؤول بما ورد في خطاب الرئيس اللبناني أمين الجميل أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الامن الدولي (المصدر نفسه). أما السيد ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، فقد أبلغ المسؤولين اللبنانيين أنه «مستعد لحل أي خلاف لبناني ــ فلسطيني بروح الأخوة، بما في ذلك مسألة الوجود الفلسطيني المسلح في البقاع والشمال» (النهار، ١٩٨٢/١١/١٣). كما أوضح طلال ناجي، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية أن م.ت.ف. على استعداد للبدء في مفاوضات سياسية مع الحكومة اللبنانية لتنظيم العلاقات الثنائية وضمان حقوق شعبنا ضمن إطار السيادة اللبنانية... ونؤكد ثقتنا بالرئيس أمين الجميل الذي سبق لنا أن تعرفنا اليه في مناسبات سابقة... وكانت له مواقف متميزة سواء بالنسبة الى دورة العنف الدموي التي شهدها لبنان أو بالنسبة الى الخلافات الفلسطينية ــ اللبنانية أو بالنسبة إلى الموقف من اسرائيل» (السفير، ١٩٨٢/١١/١٤).

وتنتظر العلاقات اللبنانية ــ الفلسطينية، كي تنتظم في اطارها الصحيح، حلولاً تتعلق بنقطتين:

١ ــ الوجود الفلسطيني المسلح.

٢ ــ وضع المدنيين الفلسطينيين في لبنان.

فبالنسبة الى النقطة الأولى، قال الرئيس شفيق الوزان: «أن الوجود الفلسطيني ليس مشكلة في ذاته. لأن ما لدينا من معلومات وتطمينات نتيجة كل الاتصالات الجارية في هذا الشأن، مباشرة أو غير مباشرة، يجعلنا نطمئن إلى أن هذا الأمر سيتم في الوقت المناسب» (النهار، ١٧/١١/١٩٨٢). ومن جهته، أوضح صلاح خلف «أبو اياد» عضو اللجنة المركزية لحركة فتح: «أن القوات الفلسطينية مستعدة للانسحاب من لبنان اذا طلبت السلطات اللبنانية منها ذلك. وأن هذا الموقف قد عرض في رسالة وجهت الى الرئيس اللبناني أمين الجميل» (السفير، ٤/١٢/١٩٨٢).

أما فيما يتعلق بالنقطة الثانية، فلم تفصح الحكومة اللبنانية، حتى الآن، عن اتجاهاتها العملية. الا أن الطرفين، اللبناني والسعودي، أكدا خلال زيارة الرئيس الجميل الى الرياض «دعم الشعب الفلسطيني من أجل استعادة وطنه السليب عبر ممثله الشرعي م.ت.ف.» (النهار العربي والدولي، ٢٨/١١/١٩٨٢). وكان السيد وليد جنبلاط قد قال: «لا بد أن يعطى المقيم الفلسطيني في لبنان الحد الأدنى من الاستقرار والأمن حتى تصل القضية الفلسطينية الى حل نهائي... المواطن الفلسطيني المقيم في لبنان منذ عام ١٩٤٨ من حقه أن يعيش على هذه الأرض حتى يسترد حقوقه المغتصبة» (الحوادث، ٢٦/١١/١٩٨٢).

في مجال آخر تعرض الشيخ بيار الجميل، رئيس حزب الكتائب اللبنانية، الى ممارسات بعض أطراف المقاومة الفلسطينية في لهجة قريبة من العتب، اذ قال: «كم كنت أتمنى أن لا تكون المقاومة الفلسطينية في الموقع الذي كانت فيه في لبنان، لأن ما فعله البعض منهم خرب لبنان وخرب القضية الفلسطينية. لقد كنت صديقاً قريباً للسيد ياسر عرفات وكنا نلتقي دائماً ونجتمع باستمرار، وكان يزورني في هذا المكتب ونتبادل وجهات النظر والآراء بكل صراحة» (المصدر نفسه). وانتقد النائب البير مخيبر اعلان المجلس المركزي الفلسطيني رفضه مشروع السلام الاميركي معتبراً «أن رفض السيد ياسر عرفات دمر لبنان وسبب له الاحتلال الاسرائيلي المذل، ثم ترك بيروت في حماية المارينز» (النهار، ٢٨/١١/١٩٨٢)، واتهم مخيبر عرفات بانه «كان وراء قمة بغداد بابعاد مصر عن العالم العربي» (المصدر نفسه).

ويبدو أن الاتصالات الفلسطينية ــ اللبنانية لم تنقطع، سواء تم ذلك عبر مبعوثين عرب أو من خلال الرسائل المتبادلة، أو عن طريق اللقاءات المباشرة. وكان الاخ ياسر عرفات قد أوضح ظروف اللقاء الذي عقد في الرباط بين الرئيس اللبناني أمين الجميل والسيد صلاح خلف «أبو اياد»، فقال أنه تلقى برقية من الملك المغربي يطلب منه إيفاد مسؤول فلسطيني للاجتماع بالرئيس الجميل، وأنه أوفد أبو أياد نظراً للصداقة التي تربطه بالرئيس اللبناني. وأكد ياسر عرفات أنه على استعداد للاجتماع بالجميل عندما تكون الظروف ملائمة (المصدر نفسه، ١٠/١٢/١٩٨٢).

٢ ــ العلاقات الأردنية ــ الفلسطينية: أثارت الاتصالات الفلسطينية ــ الأردنية المتعلقة بموضوع الاتحاد الكونفدرالي زوابع سياسية كثيرة لم تهدأ حتى الآن. وكان الخلاف الفلسطيني الداخلي على هذه النقطة يتغذى، دوماً، من أطراف عربية ساءها انفراد قيادة م.ت.ف. في اتخاذ القرارات السياسية بشكل مستقل. وقد تباينت الآراء، في موضوع الاتحاد الكونفدرالي الى درجة ترتب عليها بروز مواقف سياسية علنية خطيرة وانقسامية. وكانت هذه المواقف، في الغالب، تفتقر الى الموضوعية وبعد النظر والتقدير الدقيق للموقف العربي العام. ونجحت بعض الأطراف الفلسطينية، الى حد ما، في الايهام أن المحادثات الأردنية ــ الفلسطينية سوف تفضي الى النتائج التالية:

(أ) التنازل عن اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

(ب) اسقاط تمثيل م.ت.ف. الشرعي للشعب الفلسطيني.

(ج) تفويض الملك حسين بحق تمثيل الفلسطينيين.

(د) الدخول في المشروع الاميركي العام من بوابة خطة ريغان للسلام.

على أية حال، اثبت «بيان عدن» أن العديد من المواقف لم يكن أكثر من أوهام، وأن قيادة

م.ت.ف. ظلت ملتزمة بنصوص المجالس الوطنية الفلسطينية وقراراتها. وربما كانت التصريحات الآتية قادرة على رسم صورة أولية لهذه المسألة ورصد مختلف الاتجاهات المتعلقة بها. فقد قال الياس فريج، رئيس بلدية بيت لحم، أن «اتحاداً فيدرالياً فلسطينياً ــ أردنياً سيكون أفضل سبيل لتحرير الأراضي من الاحتلال الاسرائيلي». وطالب فريج «الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية بانتهاز مبادرات سلام ستؤدي الى تحرير الاراضي المحتلة» (المصدر نفسه، ٣/١١/١٩٨٢). ودعا الملك حسين م.ت.ف الى الاعتراف بحق اسرائيل في الوجود لأن «مثل هذا الاعتراف يقدم مساعدة كبيرة الى الدول العربية» (المصدر نفسه، ٥/١١/١٩٨٢). وفيما بعد، أقر المجلس الثوري لحركة فتح «خطة لقيام اتحاد كونفدرالي مع الأردن ولكن بعد انسحاب اسرائيل من الأراضي المحتلة... وأن هذه الخطة ستضمن السيادة لكل من الأردن والدولة الفلسطينية المستقلة» (السفير، ١٠/١١/١٩٨٢). ومن جهته أوضح ياسر عرفات «أن محادثاته مع الملك الأردني حسين لا تعني، بأي حال من الأحوال، أنه يفوض الملك حسين القيام بدور المنظمة الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني» (المصدر نفسه، ١٤/١١/١٩٨٢) وأكد خليل الوزير «أبو جهاد» أن منظمة التحرير الفلسطينية «لا تستطيع أن تتخلى عن حق تمثيل الشعب الفلسطيني... كما أنه ليس من حقها أن تتخلى عن مسؤولياتها... وأن ياسر عرفات لم يفوض الأردن التحدث بدلاً من م.ت.ف. والأردن نفسه لم يطلب ذلك» (المصدر نفسه، ٢٤/١١/١٩٨٢). كذلك صرح عدنان أبو عودة، وزير الاعلام الأردني، أن بلاده «لن تنضم منفردة، من دون موافقة م.ت.ف.، الى محادثات سلام قد تجري مع اسرائيل في شأن القضية الفلسطينية... وأن لدى الأردن والمنظمة شعوراً مشتركاً بالخطر الذي تشكله اسرائيل» (النهار، ٢٧/١١/١٩٨٢). أما خالد الفاهوم، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني فقد قال: «اننا وحدويون وعلى استعداد لاقامة أوثق العلاقات مع الأردن أو سوريا أو العراق أو أي بلد آخر، الا أن ذلك لن يتم قبل اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة» (السفير، ٢٧/١١/١٩٨٢).

وفي مجال آخر، افتتح الملك حسين والسيد ياسر عرفات اجتماعات المجلس الأعلى للثقافة والتربية والعلوم في عمان. وكانت مصادر مطلعة أعربت عن اعتقادها «أن الملك حسين يأمل في الحصول على ضوء أخضر من عرفات قبل أن يبدأ محادثاته مع الرئيس ريغان. لكن رد المنظمة على مشروع ريغان، كما ورد في البيان الختامي للمجلس المركزي الفلسطيني، أثار استياء العاهل الأردني الذي يريد موقفاً أكثر ايجابية» (النهار، ٢٩/١١/١٩٨٢). وقال مسؤول فلسطيني في عمان «أن الملك حسين سيسأل الرئيس الأميركي ريغان عما اذا كان راغباً في عقد مباحثات سلام مع وفد أردني ــ فلسطيني مشترك... وأن هذا الأمر كان أحد المواضيع الرئيسية التي تناولها البحث بين الملك حسين ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات. وهذه هي أول اشارة الى أن المنظمة ترغب في اعطاء الملك الأردني الضوء الأخضر لاستكشاف الخيارات المتعلقة بالسلام... وأن الأردن وم.ت.ف. يحاولان التوصل الى أفضل معادلة يمكن أن تكون مقبولة من الأميركيين» (السفير، ٣٠/١١/١٩٨٢) الا أن طلال ناجي كان قد كشف «أن الولايات المتحدة قامت، في أثناء زيارة ياسر عرفات للأردن، بالاتصال بالدول العربية أعضاء اللجنة السباعية، وأكدت لها أنها ليست على استعداد لمناقشة مشروع الرئيس ريغان، وأنها تستقبل وفداً عربياً في واشنطن لا لإجراء مفاوضات ولكن للاستماع الى وجهات النظر فقط، لأن مشروع الرئيس الأميركي غير قابل للنقاش» (المصدر نفسه، ١٤/١١/١٩٨٢). وأكد ناجي «أن المفاوضات العربية لم تنجح لأنه كان على عرفات أن يقدم تنازلات أكثر ولم يفعل ذلك» (المصدر نفسه).

وفي ضوء ذلك أعلن ياسر عرفات «أن مباحثاته مع الملك حسين تركزت على مستقبل العلاقات الفلسطينية ــ الأردنية على قاعدة الكونفدرالية» (السفير، ١/١٢/١٩٨٢)، مشدداً على «أن الدولة الفلسطينية المستقلة تبقى الهدف الرئيسي لنضال م.ت.ف. السياسي والعسكري والدبلوماسي» (المصدر نفسه)، ثم عاد الى التأكيد على أن «علاقات خاصة ومميزة مع الأردن ستربط الدولة الفلسطينية المستقلة» (المصدر نفسه، ١٠/١٢/١٩٨٢) في حين «رفض تفويض الأردن

التحدث باسم م.ت.ف.» (المصدر نفسه).

في الجانب الفلسطيني من الصورة، أدانت ثلاث منظمات «هي: الصاعقة، جبهة النضال الشعبي والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ــ القيادة العامة، في بيانات منفصلة أصدرتها في دمشق تشكيل اللجنة العليا المشتركة الفلسطينية ــ الأردنية» (النهار، ٣/١٢/١٩٨٢) ورفض صلاح خلف فكرة قيام اتحاد من اي شكل كان مع الأردن. وقال: «اننا نصر على اقامة دولة فلسطينية مستقلة وأن التعاون مع الأردن ولو في شكل اتحاد فيدرالي أو كونفدرالي سيمثل تنازلاً ويعني أنه لن يكون هناك استقلال فلسطيني» (السفير، ٤/١٢/١٩٨٢)، الا أنه عاد ووصف اللقاء بين عرفات والملك حسين بانه «بداية انفتاح... وأن كل شيء على ما يرام. واشترط ألا تكون الدولة الفلسطينية مرتبطة بالأردن باي نوع من الوحدة» (المصدر نفسه، ١٩٨٢/١٢/٨).

٣ ــ العلاقات المصرية ــ الفلسطينية: كانت الاتصالات الفلسطينية ــ المصرية أحدى نقاط الخلاف بين فصائل م.ت.ف. مثلها مثل مسألة العلاقات مع الأردن. فقد نددت، في شدة، كل من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وجبهة التحرير الفلسطينية «بما ذكر عن اتصالات أجريت أو تجري بين جهات في م.ت.ف. والسلطات المصرية» (النهار، ٣/١١/١٩٨٢). وجاء تحرك منظمة التحرير الفلسطينية باتجاه مصر لتحقيق عدة أهداف:

(أ) لاثبات مرونة التحرك الفلسطيني تجاه أصدقاء الولايات المتحدة لتبليغها مدى جدية الالتزامات الأميركية.

(ب) بهدف ممارسة الضغط العربي على الادارة الأميركية كي تعلم أن الجانب الفلسطيني يدرس بدقة الموقف الأميركي وتطوراته وتذبذباته.

(ج) استثمار التعهدات الأميركية بفتح باب المناقشات بين الفلسطينيين والادارة الأميركية (المستقبل، ٢٠/١١/١٩٨٢).

ونشرت صحيفة «الأهرام» أن البعثة الفلسطينية المؤلفة من د.نبيل شعث ورفيق النتشة، والتي اجتمعت في باريس بالسيد كمال حسن علي وزير الخارجية قبل سفره الى واشنطن، عقدت اجتماعات مع القيادة الفلسطينية في تونس، أسفرت عن رغبة الجانب الفلسطيني في توفير الضمانات التالية:

(أ) ضمان من الأمم المتحدة لمشاركة م.ت.ف. في مفاوضات السلام على قدم المساواة مع الأطراف العرب الآخرين.

(ب) يتم الاتفاق بعد ذلك بين هذه الأطراف على طريقة تمثيل م.ت.ف. بوفد مستقل أو ضمن وفد عربي.

(ج) أن الفلسطينيين وحدهم هم الذين يتكلمون عن قضيتهم.

(د) أن الاعتراف بين م.ت.ف. واسرائيل يجب أن يتم بصورة متبادلة ومتزامنة وعلى أساس ضمان أميركي (النهار، ٩/١١/١٩٨٢).

وكان اللافت في الفترة الأخيرة، الزيارات واللقاءات المتكررة بين مسؤولين فلسطينيين وآخرين مصريين. فقد التقى الدكتور أسامة الباز مستشار الرئيس مبارك وفداً فلسطينياً ضم الدكتور أحمد صدقي الدجاني عضو اللجنة التنفيذية والسيد سعيد كمال، حيث بحث الطرفان في «أفضل الوسائل لتطوير العلاقات المصرية ــ الفلسطينية ودعمها... وفي الخطوات اللازمة لبدء الحوار بين الادارة الأميركية وم.ت.ف.» (المصدر نفسه، ١١/١١/١٩٨٢). وتكررت زيارات السيد عطاالله محمد عطا الله (أبو الزعيم) الى مصر موفداً من رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. وفي أحد اللقاءات مع وزير الخارجية صرح أبو الزعيم «أنه اذا كانت الولايات المتحدة لا تريد حواراً مع م.ت.ف. فان عليها أن تحاور وفداً عربياً موحداً يضم ممثلاً عن المنظمة» (السفير، ٢٧/١١/١٩٨٢). وأضاف: «نحن في م.ت.ف. لا نعتبر أن مصر خرجت من الصراع العربي ــ الاسرائيلي، بل نعتقد أن لمصر مسؤوليات عليها تحملها» (المصدر نفسه). وقد انشغلت الصحافة ووكالات الأنباء باخبار حول عزم الأخ ياسر عرفات زيارة القاهرة. ففي حين صرح عضو المجلس الوطني الفلسطيني سعيد كمال «أن لقاء وفد م.ت.ف. بوزير الخارجية المصري هو خطوة في اطار الاعداد للزيارة التي سيقوم بها عرفات الى القاهرة» (المصدر نفسه، ٢٢/١١/١٩٨٢)، قال الرئيس مبارك «أن السيد ياسر عرفات يريد

زيارة مصر، ولكن لتكن الزيارة حاملة معها تصوراً لحلول معينة أحملها معي في أثناء زيارتي لاميركا. أما اذا كانت الزيارة لطلب فتح اذاعة هنا او قبول دخول فلسطينيين الى مصر فان هذا غير وارد. لأننا لن نسمح بما كان يحدث في السابق» (النهار، ١٩٨٢/١١/٢٢). وقد أكد خليل الوزير «أن عرفات لن يزور مصر الا اذا اعتمدت اجراءات عملية تبعدها عن سياسة كامب دايفيد» الأمر الذي يبدو أنه لم يتحقق حتى الآن» (المصدر نفسه، ١٩٨٢/١١/٢٤) واستبعد صلاح خلف كذلك «أن يقوم ياسر عرفات بزيارة مصر قبل أن تعدل الأخيرة عن سياسة كامب دايفيد» (السفير، ١٩٨٢/١٢/٨).

وفي معرض حديثه عن العلاقات الفلسطينية ــ المصرية، قال خليل الوزير: «لقد أتيحت الفرصة للنظام المصري لاتخاذ موقف تاريخي خلال حصار بيروت ثم بعد مذابح الفلسطينيين في صبرا وشاتيلا... وقد اتصلت م.ت.ف. بمصر بأمل أن تتخذ الحكومة المصرية موقفاً أكثر التزاماً حيال القضية الفلسطينية، لكن الموقف المصري خيب الآمال» (المصدر نفسه، ١٩٨٢/١١/٢٤) وأضاف: «أن الاتصالات الجارية بين مصر وبعض أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير تهدف الى تسوية بعض المشكلات مثل منع السلطات المصرية بعض الضباط من جيش التحرير الفلسطيني من زيارة أسرهم في مصر ومطاردة المناضلين الفلسطينيين في سيناء بحجة أنهم قد يقومون بعمليات ضد العدو الاسرائيلي في رفح وغزة» (المصدر نفسه).

من جهتها، جددت مصر، على لسان ممثلها في الأمم المتحدة، «مطالبتها كلاً من م.ت.ف. واسرائيل بالتصالح والاعتراف المتبادل» (المصدر نفسه، ١٩٨٢/١٢/٢) واعتبر عصمت عبد المجيد «أن التصالح والتفاوض يشكلان أساس أية تسوية» (المصدر نفسه). كما كرر الرئيس حسني مبارك دعوته م.ت.ف. الى الاعتراف باسرائيل قائلاً «ان الاعتراف سيدفع الولايات المتحدة الى فتح حوار مباشر مع المنظمة» (المصدر نفسه، ١٩٨٢/١٢/٦).

وكان طلال ناجي قد اتهم بعض قياديي حركة فتح بخرق قرارات المجالس الوطنية الفلسطينية، فقال «أن اتصال بعض قياديي حركة فتح بالنظام المصري، على رغم استمراره في نهج كامب دايفيد، لا يعد خرقاً لقرارات المجالس الوطنية الفلسطينية فحسب، وانما هو خرق لقرارات القمم العربية. وأن مواصلة مثل هذه الاتصالات يهدد استمرار الوحدة الوطنية الفلسطينية ويعرض أسسها لخطر شديد» (النهار، ١٩٨٢/١١/١٦).

٤ ــ العلاقات السورية ــ الفلسطينية:

شهدت العلاقات الفلسطينية ــ السورية توتراً ملحوظاً في الفترة الاخيرة. وكان من مؤشرات هذا التوتر تأجيل اجتماعات المجلس المركزي الفلسطيني في دمشق، والهجوم السوري المستمر على الاتصالات الفلسطينية ــ المصرية وعلى الاتصالات الفلسطينية ــ الأردنية. ولم تنجح حتى اللحظة امكانية عقد لقاء بين السيد ياسر عرفات والرئيس حافظ الأسد. ويبدو أن الوساطات العربية، وكان آخرها وساطة رئيس جمهورية اليمن الديمقراطية، لازالة الخلاف السوري ــ الفلسطيني، تبشر بالايجابيات. وقد ساهمت بعض المنظمات في شحن الأجواء الداخلية الفلسطينية على قاعدة الخلاف السوري ــ الفلسطيني. والحقيقة أن الخلاف السوري ــ الفلسطيني قد بقي في مجال تقارير وكالات الأنباء العربية والأجنبية، ولم يصدر عن أي طرف فلسطيني أو سوري ما يوضح هذا الخلاف أو يفسر هذا الجفاء. فنقلت وكالة الصحافة الفرنسية عن مصدر دبلوماسي عربي في عمان «أن لجنة سورية ــ فلسطينية شكلت أخيراً من أجل محاولة تحسين العلاقات بين سوريا وم.ت.ف. ويرئس الجانب السوري في اللجنة وزير الخارجية السيد عبد الحليم خدام» (المصدر نفسه، ١٩٨٢/١١/١٥). كذلك نسبت وكالة يونايتد برس الى مصادر فلسطينية في دمشق أن ياسر عرفات طلب في موسكو [في أثناء تشييع بريجنيف] مقابلة الرئيس الأسد لتسوية الخلافات الناشئة عن التقارب الأردني ــ الفلسطيني، لكن الرئيس السوري رفض استقباله مصراً على عقد هذا اللقاء في دمشق (المصدر نفسه، ١٩٨٢/١١/٢٠). أما وكالة رويتر، فقد نسبت الى مسؤولين فلسطينيين في دمشق قولهم «أن رئيس م.ت.ف. غير راغب في المجيء الى سوريا لترئس اجتماعات المجلس المركزي الفلسطيني الى أن يحصل على تأكيد أنه سيلقى ترحيباً مرضياً

من الحكومة السورية ومن الصحافة» (المصدر نفسه، ١٩٨٢/١١/٢١). ولاحظت رويتر «أن العلاقات بين عرفات وحكومة الرئيس حافظ الأسد متوترة منذ زمن بعيد، وقد ساءت أكثر عندما انتقدت سوريا تحركات رئيس المنظمة لاعادة بناء روابط وثيقة مع الأردن» (المصدر نفسه). وتحدثت أنباء عن «أن ملصقات ظهرت في شوارع العاصمة السورية تندد بسياسة عرفات. وقد سارع مؤيدو رئيس م.ت.ف. الى نزع هذه الملصقات تفادياً للمضاعفات، خصوصاً أنه تبين أن وراء هذه الملصقات قيادياً في حركة فتح يحظى في الوقت الحاضر برعاية سوريا» (المصدر نفسه، ١٩٨٢/١١/٢٤). كما لاحظ المراقبون أن البيان الختامي الصادر عن اجتماع المجلس المركزي الفلسطيني في دمشق خلا من أية «اشارة الى العلاقات بين م.ت.ف. وسوريا، والتي كانت البيانات السابقة للمجلس تشدد على أهميتها. وقد تجاهلت أجهزة الاعلام السورية نبأ اجتماع المجلس المركزي كما تجاهلت وصول عرفات الى دمشق» (المصدر نفسه، ١٩٨٢/١١/٢٧).

هذا واعترف صلاح خلف بأن خلافات في الرأي حول الأهداف وحجم الاحداث ظهر بين المقاومة الفلسطينية وسوريا لحظة بدء الهجوم الاسرائيلي على لبنان. وقال «كنا نأمل في أن تتدخل سوريا بشكل أكثر جدية في لبنان. الا أن شيئاً من ذلك لم يحدث» (السفير، ١٩٨٢/١٢/٤). وذكرت صحيفة «الشرق الأوسط» نقلاً عن مصادر فلسطينية، «أن العلاقات بين م.ت.ف. وسوريا وصلت الى مرحلة خطيرة، تهدد باقدام سوريا على انشاء قيادة جديدة لمنظمة التحرير تضم عدة منظمات موالية لها. وأن الصاعقة وجبهة النضال الشعبي هما من بين المنظمات المطروحة... وأن العقبة التي تواجه هذه الخطة هي أن لا منظمة تمتلك حجماً وتمثيلاً شعبياً فلسطينياً قبلت المشاركة في هذه الخطة. فالجبهة الشعبية اتخذت موقفاً حذراً، وركزت قيادتها في عدن. كما أن الجبهة الديمقراطية أعلنت تأييدها لياسر عرفات وأن قيادتها تتنقل بين عدن وصنعاء وطرابلس الغرب» (المصدر نفسه، ١٩٨٢/١٢/٦) وقد توالت أنباء الخلافات الى درجة أن مصادر عربية في تونس ذكرت «أن سوريا أبقت على أسلحة قيمتها ٢٢ مليون دولار كانت قد أرسلت الى م.ت.ف. خلال حصار بيروت. وأن سوريا اعتبرت أن المنظمة لا تحتاج الى الأسلحة الجزائرية والى أسلحة أخرى مرسلة من اليمن الديمقراطي والسعودية» (النهار، ١٩٨٢/١٢/٧). وأوضحت المصادر نفسها «أنه على رغم نداءات عدة الى الرئيس السوري لم تتمكن المنظمة من الحصول على الأسلحة، وأن المنظمة طلبت من الدول الثلاث التي قدمت الأسلحة أن تضغط على سوريا» (المصدر نفسه).

صقر أبو فخر

حول المساعي المبذولة لتحقيق الجلاء الاسرائيلي عن لبنان

أخفقت حتى الآن (منتصف كانون الأول ـ ديسمبر) المساعي المبذولة لجمع لجنتي الاتصال اللبنانية والاسرائيلية، وللشروع في المفاوضات حول انسحاب القوات الاسرائيلية من لبنان. فقد نشطت المساعي الاميركية في الآونة الاخيرة، عبر ايفاد المبعوث الأميركي الخاص للشرق الأوسط فيليب حبيب الى المنطقة، في النصف الثاني من تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي، بهدف تذليل العقبات التي تعترض بدء المفاوضات بين الطرفين، ثم دراسة امكان استئناف مفاوضات الحكم الذاتي استناداً الى مشروع الرئيس ريغان. وخلال زيارته لاسرائيل واجه حبيب موقفاً متصلباً من جانب مسؤوليها، رغم التنازلات التي قدّمها لهم باسم الجانب اللبناني، وأبرزها أن ترئس اللجنة اللبنانية في المفاوضات شخصية مدنية نزولاً عند رغبتهم. الا أن هؤلاء المسؤولين لم يكتفوا بذلك، وانما أصروا أيضاً على اجراء المفاوضات في بيروت والقدس، وليس في ضواحيهما، وأن يكون اجراؤها على مستوى الوزراء وليس أقل من ذلك.

وعبرّت الحكومة الاسرائيلية عن موقفها المتصلب هذا في جلستها يوم ٢٨ تشرين الثاني (نوفمبر)، حيث أصدرت قراراً كررت فيه مطالبها بشأن ضرورة إجراء المفاوضات بين اسرائيل ولبنان في القدس وبيروت، وضرورة ترؤس ممثلين مدنيين للجنتي المفاوضات. وكانت الحكومة الاسرائيلية قد بحثت في جلستها المذكورة في الاقتراح الذي قدمه المبعوث الأميركي حبيب حول مسألتي مستوى الممثلين ومكان المفاوضات، حيث اقترح اشراك ممثلين مدنيين في الوفدين، واجراء المفاوضات في ضواحي القدس وبيروت، أي في محاليه ماحاميشاه وخلده، وليس في عاصمتي البلدين. ولوحظ أن العديد من الوزراء (١٠ وزراء) كانوا على استعداد للقبول بصيغة حبيب هذه، الا أن وزيري الدفاع والخارجية شارون وشامير، اضافة الى رئيس الحكومة بيغن، أصروا على موقفهم بعدم التنازل في هذا الموضوع، وعدم اعتبار المسألة وكأنها اجرائية فقط، «فهذه مسألة جوهرية، واذا بدأنا بالتنازل فسنخطىء الهدف الذي وضعناه أمام أعيننا، وهو أن التسوية بين اسرائيل ولبنان، يجب ألا تكون أمنية فقط، وانما تحمل طابعاً سياسياً، وتجسّد حقيقة وضع حد لحالة الحرب بين البلدين، بحيث يجري تطبيع العلاقات بينهما، حتى وان لم نصل الى سلام رسمي مع لبنان» (معساريف، ٢٩/١١/١٩٨٢).

وكانت صيغة القرار الذي اتخذته الحكومة معبرة عن اتجاه التصلب المذكور. فقد ورد فيها «أن الحكومة تعود وتصادق على قرارها السابق، وهو أن المفاوضات بين لبنان واسرائيل، يجب أن تكون سياسية ـ أمنية، تحقق تسويات تمنع كل امكانية للمس باسرائيل وسكانها انطلاقاً من لبنان. كذلك يجب أن يترأس وفدي البلدين الى

المفاوضات ممثلان مدنيان مفوضان، وأن تجري المفاوضات في بيروت والقدس» (المصدر نفسه). والجدير بالذكر أن رئيس الأركان رفائيل ايتان، ومستشار وزير الدفاع لشؤون الأمن القومي العميد ابراهام تامير، تحدثا خلال جلسة الحكومة المذكورة، حول عدم اقدام اسرائيل على اضاعة ثمار النصر وكما حدث في الماضي، عندما خسرت على مائدة المفاوضات ما حققته في أرض المعركة» (المصدر نفسه).

والجدير بالذكر أن وزير الدفاع شارون الذي يتزعم الخط المتصلب في الحكومة، كان قد أعلن قبيل وصول حبيب الى اسرائيل، أمام لجنة الخارجية والأمن، أن الجيش الاسرائيلي لن يجلو عن لبنان الا بعد توقيع اتفاق مع حكومته حول ترتيبات الأمن المطلوبة في الجنوب، وبعدما يبدأ مجرى تطبيع العلاقات بين البلدين. وعد شارون الاجراءات الأساسية التي يجب أن يرتكز عليها الاتفاق الأمني مع لبنان كما يلي: أولاً، اجلاء جميع القوات الأجنبية، واجلاء كامل للفدائيين، بما في ذلك منع وجودهم في لبنان كله. ثانياً، ترتيبات أمنية في جنوب لبنان حتى خط ٤٥ كلم عن حدود اسرائيل، تشمل وجود الجيش اللبناني في هذه المنطقة. ثالثاً، عدم ادخال أنواع معينة من الأسلحة الى جنوب لبنان، ووضع المنطقة تحت اشراف مشترك اسرائيلي ـ لبناني. رابعاً، أن يكون مجرى تطبيع العلاقات بين البلدين جزءاً أساسياً من أي حل يتم التوصل اليه (يديعوت احرونوت، ١٧/١١/١٩٨٢). وفي معرض حديثه عن التطبيع، أشار شارون الى وجود ثلاث محطات عبور دولية أصبحت قائمة بين اسرائيل ولبنان، في رأس الناقورة والمطلة ونطوعه (مستوطنة اسرائيلية على الحدود، مقابل قرية رميش اللبنانية). وأن حجم التبادل التجاري بين البلدين، وصل خلال شهر تشرين الأول (أكتوبر) الماضي الى ٢١ مليون دولار، أي أكثر بكثير مما بلغه مع مصر (المصدر نفسه).

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا، ما هو سبب هذه الشروط التعجيزية التي تضعها الحكومة الاسرائيلية أمام المساعي الأميركية بوجه خاص، لتحقيق انسحاب قواتها من لبنان، خصوصاً وأن هذه الشروط لا ترتكز الى قاعدة اتفاق عام حولها، سواء داخل الائتلاف الحكومي نفسه، اذ عبّر عدة وزراء عن معارضتهم لها، أو بين صفوف المعارضة والرأي العام؟

يبدو أن هنالك ثلاثة أسباب رئيسية تدفع الوسط المهيمن داخل الحكومة الاسرائيلية، وهو ثلاثي شارون، بيغن وشامير، الى انتهاج هذا الخط المتصلب. أولى هذه الأسباب ادراك هؤلاء فشل تحقيق «الأهداف الاستراتيجية» للحرب الاسرائيلية في لبنان، كما وضعوها نصب أعينهم. ويلاحظ أن الاعتراف بهذا الفشل أصبح شائعاً بين الجميع تقريباً من سياسيين وكتاب ومحللين ورأي عام. فقد ذكر مثلاً أهرون يازيف، رئيس معهد الدراسات الاستراتيجية في جامعة تل أبيب، أن هذه الحرب لم تخدم في شيء الاستراتيجية المتصلبة لحكومة ليكود. اذ أنه من أجل خدمة هذه الاستراتيجية، كان يجب أن تحقق الأهداف التالية: «أولاً، ابادة كاملة لـ م.ت.ف. ثانياً، القضاء نهائياً على «الارهاب» الفلسطيني. ثالثاً، شطب القضية الفلسطينية من على جدول أعمال الشرق الأوسط والعالم (وفي الحقيقة حصلنا على العكس من ذلك). رابعاً، توجيه ضربة قاضية الى الجيش السوري. خامساً، اقامة نظام حكم جديد في لبنان يوقع معنا معاهدة سلام» (يديعوت احرونوت، ١١/٤/١٩٨٢). ويضيف يازيف أنه بالاضافة الى عدم تحقيق هذه الأهداف، فقد ألحقت هذه الحرب أضراراً كبيرة باسرائيل، أبرزها الثمن الكبير الذي دفعته بالقتلى والجرحى، ثم الدفعة القوية التي حظي بها الموضوع الفلسطيني في العالم كله، خصوصاً في أوروبا الغربية والولايات المتحدة، وذلك في وقت كنا نشهد فيه تدهور العلاقات مع مصر ومع أميركا، وتشويه صورة اسرائيل في العالم، وتقويض الوفاق الوطني بين الاسرائيليين. اضافة الى ذلك، فقد خلقت هذه الحرب دافعاً لدى العرب، خصوصاً لدى سوريا، لتنشيط سباق التسلح في المنطقة، الأمر الذي يلحق ضرراً باسرائيل بالطبع (المصدر نفسه). ويبدو أن الحكومة الاسرائيلية مدركة تماماً لحقيقة إنهيار أهدافها في لبنان، والأضرار التي نجمت عن هذه الحرب، لذلك فهي تسعى جاهدة الآن، عبر تصليب مواقفها، الى انقاذ شيء ما من أهدافها بطريق المفاوضات، بعدما فشلت في تحقيقها بالقوة العسكرية.

أما السبب الثاني وراء تصلب مواقفها، فيكمن

كما يلاحظ، في حقيقة نواياها وأطماعها في لبنان. فعدم تحقيق الأهداف السياسية للحرب، خلق خيبة أمل واسعة بين الأوساط الرسمية، كما سبق وأشرنا. «وقد بدأت تلك الأوساط، وبعض الفعاليات العامة، تزيد من نشاطها خلال الأسابيع الأخيرة، لاقناع نواب كنيست، ورجالات الحكم وراسمي السياسة، بتأييد وجهة نظرها القائلة، بأن الحل الوحيد الممكن في الظروف القائمة هو تقسيم لبنان عملياً الى مناطق نفوذ بين سوريا والحكومة اللبنانية واسرائيل. وترى تلك الأوساط أن الوقت قد حان لتعزيز نفوذ الرائد سعد حداد في منطقة القطاع الأمني التي يجب أن تمتد الى مسافة ٥٠ كم، شمالي الحدود الدولية بين لبنان واسرائيل، ومنح هذه المنطقة حكماً ذاتياً، يعتمد على قوة عسكرية كبيرة، مزودّة بأجود السلاح الاسرائيلي» (يهودا تسور، **عل همشمار**، ١٩٨٢/١١/٢٩).

وتضيف تلك المصادر أن «تعثر المفاوضات مع لبنان حتى الآن، وخيبة أمل حكام اسرائيل مما تحقق نتيجة الاتصالات بين الأطراف، قد أنعشا من جديد أصحاب الرأي القائل، بوجوب تركيز اسرائيل على بناء قطاع أمني، والمبادرة من جانب واحد الى وضع ترتيبات أمنية تعتمد على قوات حداد، بمساعدة فعّالة من الجيش الاسرائيلي. وتعتقد تلك الأوساط بأن على اسرائيل توسيع منطقة حداد حتى نهر الأولي شمالي صيدا، مع تحويل سيطرة الميليشيات المسيحية على هذه المنطقة من سيطرة نظرية، كما هو اليوم، الى سيطرة رسمية وعملية. وتلقى هذه المسألة تأييداً من الأوساط الأمنية في اسرائيل، التي تؤكد أن تنفيذها يتطلب تجنيداً واسعاً لمزيد من العناصر الاضافية لقوات حداد من بين السكان المحليين، وتقديم الأسلحة والمعدات لها» (**المصدر نفسه**). وتفيد مصادر موثوقة في اسرائيل أن شارون حذر اللبنانيين والأميركيين معاً، من أنه لن يسمح بالمماطلة زمناً طويلاً حتى تحقيق اتفاقات أمنية، اذ أن اسرائيل ستضطر في هذه الحالة الى استخلاص النتائج والتصرف وفق مصالحها؛ أي الاعلان عن منطقة الجنوب محميّة اسرائيلية، وتعيين حداد حاكماً عليها (**اريبه تسيموكي، يديعوت أحرونوت**، ١٩٨٢/١١/٢٨).

الا أنه يبدو أن ورقة حداد، المضمونة بالنسبة لحكام اسرائيل، ليست الورقة الوحيدة التي يلعبها هؤلاء الآن في لبنان، وانما لا زالوا يراهنون على بعض الأوساط الكتائبية التي تدعو الى السلام مع اسرائيل. فقد كانت تصريحات قائد القوات اللبنانية فادي افرام بهذا الخصوص، تخيِّم على جلسة الحكومة يوم ٢٨ تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي، حيث أعلن شارون خلالها أنه بسبب تصاعد الأصوات المسيحية في لبنان التي تطالب بالسلام مع اسرائيل، فانه يجب عدم التسرُّع، بل يجب منح فرصة كافية لتضوج هذا الاتجاه (**عل همشمار**، ١٩٨٢/١١/٢٩). وكما أعلن بعض المصادر الاسرائيلية، فان فادي افرام وادمون رزق من زعماء حزب الكتائب، قد عبّرا عن المصلحة اللبنانية بالسلام مع اسرائيل، أمام حشد من الجماهير، في احتفال عيد تأسيس الكتائب السادس والأربعين. «وقد تعالت جماهير بيروت مع تصريحاتهما. وهنالك مراقبون [في اسرائيل] يقدرون الآن أن جميع المسيحيين تقريباً مهتمون باتفاق سلام كهذا» (**يهوشواع تدمور، دافار**، ١٩٨٢/١٢/١٢).

لكن التفاؤل الرسمي في اسرائيل، بامكان نجاح ورقة المراهنة على موقف «القوات اللبنانية» في تحقيق السلام بين البلدين، يبقى حذراً جداً في ظل الموقف الرسمي اللبناني من جهة، وموقف الولايات المتحدة من جهة أخرى. فبعد زيارة المبعوث الأميركي حبيب الى اسرائيل في تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي، انبرت أوساط سياسية رسمية في القدس الى اتهام الولايات المتحدة صراحة بـ «أنها العامل المؤخِّر لتقدم المفاوضات من أجل ايجاد حل في لبنان، يضمن جلاء القوات الأجنبية عنه، وذلك بسبب اتجاهها لربط هذا الحل بنواياها بشأن استئناف مفاوضات الحكم الذاتي على أساس مشروع ريغان» (**دافار**، ١٩٨٢/١١/٣٠). وكان شارون قد عبّر عن هذا الرأي خلال جلسة الحكومة المذكورة سابقاً، حيث أعلن أن المبعوث الأميركي موريس درايبر يصر على أن تكون التسوية مع لبنان أمنية، متجاهلاً رغبة اسرائيل في ربط التسويات الأمنية بعلاقات سياسية. وحسب رأيه، فان سبب ذلك هو أن الأميركيين يميلون، كما يبدو، الى استغلال الوضع اللبناني لتحقيق أهداف خارج لبنان، أي تحقيق

مشروع ريغان (معاريف، ٢٩/١١/١٩٨٢).

ويبدو هنا أن الخوف الاسرائيلي من الموقف الاميركي الرامي الى استغلال الحل في لبنان، كمنطلق لحل أزمة الشرق الاوسط، هو أحد الاسباب الرئيسية أيضاً لتصلب الموقف الاسرائيلي. فحكومة اسرائيل الرافضة لمشروع ريغان منذ اعلانه قبل أربعة أشهر تقريباً، تبذل المستحيل لافشاله، حتى وان كلفها الامر خوض مواجهة سياسية مع الولايات المتحدة. وليس سراً أن العلاقات الاميركية ــ الاسرائيلية تزداد تأزماً منذ الاعلان عن هذا المشروع. فاسرائيل تعتبر أن الولايات المتحدة تهدف من ورائه الى تدعيم مواقعها في العالم العربي على حساب الانتصار العسكري الاسرائيلي في لبنان، حتى وان كان الأمر يتعارض ومصالح اسرائيل وأهدافها من الحرب. «فالتسوية في لبنان، كان من المفترض أن ترتكز على الاعتقاد الاكيد في العالم العربي، بأن هنالك تفاهماً اسرائيلياً ــ أميركياً، لكن الأميركيين اندفعوا نحو تركيز هذه التسوية على الاعتقاد بأن اسرائيل واقعة تحت الضغط الاميركي. والافتراض القائم لدى الادارة الاميركية هو أنه سيسهل عليها بهذه الطريقة اقناع الاردن والفلسطينيين بالانضمام الى مائدة المفاوضات حول [الضفة الغربية]. أي أنها ترغب في اغراء العرب واقناعهم بأنها تملك من القوة مايكفي لفرض تنازلات على اسرائيل... الا أن ذلك أدى في النهاية الى تصليب الموقف العربي في موضوع لبنان، وأصبحت الحلول التي كان يمكن تحقيقها هناك بسهولة، قبل أسابيع قليلة، بعيدة المنال. لقد تسرّع شولتز كثيراً، فبدلاً من التركيز على الموضوع اللبناني، من خلال ادراكه التام للاحتمالات الكامنة فيه، اندفع في العمل من أجل الحل الشامل، وفي نهاية المطاف واجه صدّاً في الجبهتين، بل وساهم بطريقة غير مباشرة في عودة ظهور العامل السوفييتي في المنطقة» (مرشي جاك، معاريف، ٢٦/١١/١٩٨٢).

ويبدو أن اسرائيل تخرض معركة مجابهة المشروع الاميركي في المنطقة، على أكثر من صعيد، وليس في لبنان وحده. فالتصلب الاسرائيلي في لبنان، يقابله أيضاً تصلب موازٍ في المناطق المحتلة، حيث بدأت اسرائيل حملة عنيفة للقضاء على أي نفوذ أردني بين السكان، وذلك في موازاة اجراءاتها المتواصلة ضد كل مظاهر التأييد لـ م.ت.ف. فقد أشارت مطالبتها الأساتذة الجامعيين الأجانب في الجامعات الفلسطينية في الأراضي المحتلة، بالتوقيع على تصريح معادٍ لـ م.ت.ف. واصدارها فيما بعد توجيهات جديدة للتعامل مع السكان الفلسطينيين، خصوصاً أولئك الذين تربطهم علاقة ما بالاردن، هذا بالاضافة الى النشاط الاستيطاني المتزايد الذي تنفذه في تلك المناطق ــ أثار كل هذا استياء الادارة الاميركية وغضبها، خصوصاً وزير الخارجية شولتز الذي بادر الى لقاء رئيس بلديتي جلجول والخليل فهد القواسمة ومحمد ملحم، اللذين طردتهما اسرائيل من المناطق المحتلة، وذلك في وقت كانت وزارة الخارجية الاميركية تعلن فيه عزمها على درس امكان خفض المساعدات الاقتصادية لاسرائيل (هآرتس، ٢٦/١١/١٩٨٢).

ولقد انطرح موضوع خفض المساعدات الاميركية لاسرائيل، بشكل واسع خلال الأشهر الأخيرة، حيث اعتبرته الأوساط الاسرائيلية أحد الوسائل الرئيسية للضغط على اسرائيل. وكما يذكر، فقد طلبت اسرائيل زيادة هذه المساعدات للسنة المقبلة، أي ١٩٨٣، بأكثر من نصف مليار دولار. وعلى الرغم من موافقة الكونغرس على هذا الطلب، فان الادارة الاميركية لا زالت ترفض الاستجابة له (عل همشمار، ٢/١٢/١٩٨٢). ونشرت وسائل الاعلام الاسرائيلية مؤخراً معلومات كثيرة حول حجم المساعدات الاميركية لاسرائيل، التي بلغت منذ قيامها سنة ١٩٤٨ وحتى سنة ١٩٨٢، أكثر من ٢٣ مليار دولار. وحسب قول البروفسور آساف رازين (أستاذ للاقتصاد في جامعة تل أبيب) فالقيمة الحقيقية لهذه المساعدات ستصل بعد سنة ونصف السنة الى الصفر، على افتراض أن حجمها السنوي سيبقى في مستواه الحالي، أي ٢,٢ مليار دولار. وبسبب الانخفاض المتوقع في قيمتها، هو الارتفاع المتوقع بقيمة تسديد الديون التي ينبغي على اسرائيل تسديدها لواشنطن سنوياً، ابتداءاً من السنة المقبلة. وأشار رازين الى أنه بعد سنة ١٩٧٣، اقرضت الولايات المتحدة اسرائيل مبالغ كبيرة بشروط سهلة، تمثلت في السماح لها بتسديد الفوائد فقط عن هذه القروض خلال عشر

سنين. أي أنه في سنة ١٩٨٣ سيبدأ تسديد القيمة الفعلية للقروض، وهذا يعني أن القروض الجديدة التي ستحصل عليها اسرائيل ضمن المساعدات الأميركية، ستستخدم فقط لتغطية تسديد القروض السابقة والفوائد المترتبة عليها. وحسب قوله أيضاً فان الولايات المتحدة ابرمت بعد حرب ١٩٧٣ «حلفاً اقتصادياً» مع اسرائيل، على غرار سياستها تجاه أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية، وتجاه كوريا في الخمسينات، وفيتنام في الستينات. الا أن مسار«ي» أي حلف كهذا، هو أنه مقيَّد زمنياً، الأمر الذي ينطبق بالنسبة للمساعدات لاسرائيل أيضاً. كذلك فان استعداد الولايات المتحدة لمنح مساعدات بحجم كبير يتعلق أيضاً بصورة اسرائيل الأخلاقية التي تشوَّهت كثيراً بسبب الحرب في لبنان. ويستنتج رازين أن سياسة الحكومة قد تؤدي الى خسارة ٤٠٠ مليون دولار من المساعدات الأميركية في السنة المقبلة (دافار، ٢٩/١١/١٩٨٢).

مقاومة الاحتلال الاسرائيلي في الجنوب: لا يرتكز التصلب الذي تبديه الحكومة الاسرائيلية فيما يتعلق بجلاء الجيش الاسرائيلي عن لبنان، على قاعدة متينة من الوفاق العام الداخلي في اسرائيل حول حقيقة الاحتلال ونتائجه. ولا بد من القول هنا، أن اسرائيل تعاني من أزمة داخلية قوية نتيجة الهوة القائمة بين مضمون سياستها الرسمية ونتائجها الفعلية على الأرض. فالاسرائيليون بدأوا يعبرون عن ضيقهم ونقمتهم المتزايدة تجاه نتائج الاحتلال العسكري للبنان. ويمكن ملاحظة أبرز الاتجاهات السائدة بينهم في هذا الشأن، على النحو التالي:

أولاً ــ الشعور المتزايد لديهم بالتورط في لبنان. «فمن نواحٍ كثيرة أصبح لبنان بالنسبة لاسرائيل، كأفغانستان بالسنبة للاتحاد السوفييتي. واذا بقينا هناك 'منغمسين' زمناً طويلاً، فسيصبح لبنان 'أفغانستاننا'، ليس فقط بسبب الكوارث وحشيشة الكيف في البلدين، وانما لاننا نحن أيضاً نريد أن ننقذ أنفسنا من الوحل، لكننا لا نستطيع ذلك قبل أن تتوفر لنا بعض الشروط السياسية والأمنية» (زئيف شيف، هآرتس، ٢٦/١١/١٩٨٢).

ثانياً ــ الضيق الكبير بسبب كثرة الضحايا والاصابات، خصوصاً بعد استئناف النشاط الفدائي اليومي ضد قوات الاحتلال في منطقة الجنوب. فمقابل التبجح المتواصل من جانب وزير الدفاع شارون ورئيس الأركان ايتان، بالقضاء النهائي على كل مظاهر النشاط الفدائي في منطقة الجنوب، يفاجأ الاسرائيليون يومياً بتجدد العمليات الفدائية ضد قواتهم، وبشكل منظم وجريء. «ففي أنحاء جنوب لبنان، في ساحات المدن والقرى، وعلى خطوط السير، تتعرض القوات الاسرائيلية يومياً لعمليات بارزة، يؤدي قسم منها الى وقوع قتلى بين صفوفها. ويرد السكان المذهولون، الذين يعتبرون هذه العمليات بمثابة رسالة تحذير لهم، بمزيد من التنكر للسلطات الاسرائيلية وللاسرائيليين عامة، سواء كانوا من العسكريين أو من المدنيين» (أهرون دولف، معاريف، ٥/١١/١٩٨٢). وينسب الاسرائيليون الى هذه العمليات، «أن لها هدفاً استراتيجياً واضحاً. فمعظمها ينفذ بصورة علنية وفي وضح النهار، أمام الجماهير المحتشدة في مراكز المدن، وأحياناً كثيرة في ساعات الاكتظاظ والضجيج. ويلاحظ أن هناك يداً منظِّمة وراء التخطيط والتنفيذ. أما هدف هذه العمليات للمدى القصير فهو تأكيد المحضور: «نحن هنا ــ يلمح الفدائيون ــ «ويخطىء» كل من يتوهم بأننا اختفينا من خارطة جنوب لبنان» (المصدر نفسه).

ووصلت تلك العمليات المتواصلة يومياً الى ذروتها في عملية انهيار مبنى القيادة الاسرائيلية في صور، في ١١ تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي، والتي أدت الى مقتل حوالي ثمانين جندياً اسرائيلياً. ورغم البيان الاسرائيلي بأن انهيار المبنى لم يحدث نتيجة عملية تفجير دبَّرها ونفذها الفدائيون، بل بسبب انفجار نجم عن تسرُّب غاز في أحد الطوابق السفلى من المبنى (حسب نتائج تحقيق لجنة زورياع التي عينها وزير الدفاع برئاسة العميد احتياط مئير زورياع، لفحص أسباب انهيار مبنى القيادة الاسرائيلية في صور ــ كما نشرت في دافار، ٢٢/١١/١٩٨٣) فلقد أصيب الاسرائيليون بصدمة قوية نتيجة الحادث الى حد دفع بعضهم الى القول «أن الانفجار في صور هو تذكير مرير ومؤلم لنا، بأننا غير قادرين على هزم 'الارهاب'. وما وصف أمامنا، بصوت بطولي، كانتصار عسكري باهر، لم يكن سوى مناورة عسكرية على نطاق واسع، نفذها

الجيش الاسرائيلي في وجه عدو ضعيف، تغلبنا عليه — وبالدهشة! — ولكن بضمان محدود. فالاتصال المباشر مع قوات [الفدائيين] هو الذي يؤدي في نهاية المطاف الى فشلنا... اذ من خلال المواجهة والاحتكاك، استطاع هؤلاء أن يكتشفوا أن [هذا الجيش] ليس مخيفاً الى درجة كبيرة... ان الجيش الاسرائيلي هو أعظم من الجميع، ولكنه غير قادر على كل شيء. 'فالارهاب' الذي من أجل القضاء عليه خرجنا الى أرض المعركة لم يصفّ.. وينبغي أن نفهم أن اسرائيل تهدر عبثاً من أجل تنفيذ هذه المهمة دم أبنائها وأموالها ومكانتها الدولية الضعيفة» (طلي زلنيغر، دافار، ١٤/١١/١٩٨٢).

ويلاحظ أن الانتقاد لسياسة الحكومة تجاه استمرار الوجود العسكري في لبنان، يتزايد يوماً بعد يوم، بحيث أصبح من المستغرب حقاً أن تجد أحداً يدافع عن خط الحكومة في هذا الشأن، باستثناء زملاء شارون وايتان من غلاة التوسعيين الفاشيين. فالدعوة أصبحت شبه جماعية للانسحاب من لبنان، وعدم التورط أكثر فأكثر، وذلك بعد ترتيب اتفاقات أمنية تضمن أمن مستوطنات الجليل، من خلال اعلان منطقة الجنوب، منطقة نفوذ اسرائيلية، يمكن حمايتها بواسطة ميليشيات سعد حداد. ويلاحظ أن هذا الرأي أصبح الشائع الآن حتى بين كبار المعلقين السياسيين في اسرائيل، الذين لا يعترض بعضهم حتى على الوجود السوري في البقاع، «لأن سوريا هي الوحيدة القادرة على كبح م.ت.ف..فاسرائيل يجب ألا تعارض وجود القوات السورية في تلك المناطق حيث هي موجودة اليوم في لبنان، ويستطيع الجيش الاسرائيلي الانسحاب حتى خط ٤٠ — ٤٥ كم شمالي رأس الناقورة — العطلة، ومواصلة الاهتمام بالمصلحة الأمنية الاسرائيلية في هذه المنطقة، بواسطة حداد. أما مناطق لبنان الواقعة بين منطقتي النفوذ الاسرائيلية والسورية، وخصوصاً طريق بيروت — دمشق فتبقى حيادية، وتستطيع حكومة بيروت التصرف بها كما تشاء، شريطة ألا تفعل شيئاً يعارض المصالح السورية من جهة، أو المصلحة الاسرائيلية من جهة أخرى» (فولص، هآرتس، ١٢/١١/١٩٨٢).

ان ما يعنيه هذا الاتجاه «المعتدل — كما يسمونه في اسرائيل — هو تقسيم لبنان الى مناطق نفوذ، كمخرج للتورط العسكري الاسرائيلي المتزايد فيه. ويبدو أن هذا الاحتمال يشكل «خط رجعة» أو بديلاً آخر للمتشددين في الحكومة، وعلى رأسهم بيغن وشارون وشامير، في حال فشل مخططاتهم «الاستراتيجية» الواسعة بشأن تحقيق السلام الكامل مع لبنان؛ وهو بديل لا يقل خطورة على أي حال.

حنه شاهين

بلاغات الناطق العسكري
باسم القيادة المركزية للقوات المشتركة
في الفترة ١٩٨٢/٦/٢٦–١٩٨٢/٨/١٢

بلاغ عسكري رقم ١٧٢ — ١٩٨٢/٦/٢٦: * بلغ الحقد الصهيوني الأعمى ضد الشعب الفلسطيني واللبناني وضد مقاتلينا الأبطال حداً، قامت فيه طائرات العدو اليوم بقصف مقابر الشهداء بالصواريخ الثقيلة، حيث أحدثت حفراً كبيرة نبشت قبور الشهداء من جرائها.

إن هذا العمل الاجرامي الذي يدمغ العدو بالخزي والعار لا يزيدنا إلا تصميماً وإصراراً على تحقيق النصر.

والمجد والخلود لشهدائنا الأبرار.

بلاغ عسكري رقم ١٧٣ — ١٩٨٢/٦/٢٦: أصدرت جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني بياناً أمس حول قصف قوات الغزو الصهيوني لمستشفى غزة، أهابت فيه بالمؤسسات الصحية وبالصحافة العالمية للتحرك من أجل فضح الممارسات الصهيونية التي توغل في انتهاك القانون الدولي والقيم والأعراف الانسانية واتفاقيات جنيف ومبادىء حقوق الانسان.

وفيما يلي نص البيان:

إيغالاً في فاشيتها إلى أبعد الحدود، ومواصلة لنهجها الاجرامي الذي يستهدف حياة المدنيين من أبناء شعبنا الفلسطيني — اللبناني، قامت قوات الغزو الصهيوني في الساعة السابعة والربع من يوم الجمعة الموافق ١٩٨٢/٦/٢٥، بقصف مستشفى غزة التابع لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، حيث سقط عدد من القذائف في سكن الأطباء والأدوار العليا من المستشفى فأحدثت خسائر مادية في المبنى والتجهيزات الطبية وخزانات المياه، كما أصابت شظايا القذائف والصواريخ التي سقطت في المنطقة المحيطة لمبنى مستشفى غزة عدداً من غرف المستشفى مما اضطر إدارة المستشفى إلى العمل الفوري من أجل إخلاء الجرحى من المستشفى إلى مكان آخر، وأثناء عملية الاخلاء عاودت القوات الاسرائيلية لقصفها مستهدفة المستشفى والمنطقة السكنية المحيطة به.

بلاغ عسكري رقم ١٧٤ — ١٩٨٢/٦/٢٧: قامت طائرات العدو الصهيوني اليوم بإلقاء قنابل حملت منشورات موجهة لسكان بيروت المدنيين تطالب منهم الرحيل لان «جيش الدفاع الاسرائيلي» لم يستخدم بعد قوته.

ويهم القيادة المشتركة أن تتوجه بالتحية والتقدير لهذا الصمود الاسطوري الذي هز العدو

---

* البلاغات الصادرة بدءاً من ١٩٨٢/٦/٢٦، لم تعط أرقاماً متسلسلة أصلاً، بل اكتفي بتاريخ البلاغ ومصدره، لذا يجدر التنويه إلى أن الأرقام المتسلسلة الواردة بدءاً من البلاغ رقم ١٧٢ أضافها المحرر لغرض التوحيد.

الصهيوني وأربك مخططاته ومخططات أسياده الامبرياليين الاميركيين الذين يحاولون من وراء هذه المنشورات وغيرها تسعير الحرب النفسية الساخنة على الشعبين الفلسطيني واللبناني.

إن صلابة هذا الصمود وايمان الجماهير العميق هو الذي سيهزم هذه المؤامرة وستتحطم على عنفوانه وصلابته وصدقه المؤامرة وجميع المتآمرين.

وان هذه الجماهير مع قواتها اللبنانية الوطنية والفلسطينية تصنع الملحمة والمعجزة بهذا الرباط المتقدم أمام هذا العدو النازي ونحن معاً وسوياً حتى النصر.

بلاغ عسكري رقم ١٧٥ ــ ١٩٨٢/٧/١: قام طيران العدو الحربي في تمام الساعة الثانية من ليلة ٦/٣٠ ــ ١٩٨٢/٧/١ بغارات وهمية على مدينة بيروت وضواحيها، وألقى العديد من قنابل الاضاءة، بهدف ترويع المدنيين. كما قام الطيران المعادي أيضاً بإلقاء قنابل دخانية واستمر بغاراته لمدة نصف ساعة.

بلاغ عسكري رقم ١٧٦ ــ ١٩٨٢/٧/٢: عند الساعة الخامسة من مساء اليوم (أمس) حاول العدو التقدم بخمس آليات مدرعة إلى منطقة كلية العلوم في الضاحية الجنوبية وتمكنت من التمركز أمام الكلية على مسافة ٢٠٠ متر، وقامت بإطلاق نيران مدفعيتها باتجاه الليلكي وحي السلم، وما زالت الآليات تطلق نيرانها حتى الساعة الثامنة مساء هذا اليوم (السبت).

لاحقاً بالبلاغ السابق، أعلن الناطق العسكري أن القوات المشتركة تقوم ومنذ الساعة السابعة والنصف بالتعامل مع آليات العدو المتقدمة أمام كلية العلوم. وقد تمكنت قواتنا من تدمير آليتين منها. ولا يزال التعامل مع مصادر النيران مستمراً حتى الآن، الساعة ٢٠،٤٥.

بلاغ عسكري رقم ١٧٧ ــ ١٩٨٢/٧/٣: قامت إحدى مجموعاتنا الخاصة والعاملة في منطقة صور، بزرع عدد من الألغام ضد الآليات على طريق تحرك العدو.

وقد انفجر صبيحة هذا اليوم، أحد الألغام في سيارة شحن محملة بالجنود فقتل ما لا يقل عن عشرة من جنود العدو الصهيوني.

بلاغ عسكري رقم ١٧٨ ــ ١٩٨٢/٧/٥: أوجز الناطق العسكري باسم القيادة المركزية للقوات المشتركة الموقف العسكري في خطوط المواجهة مع العدو، منذ صباح اليوم، في البلاغات التالية:

أولاً ــ لاحقاً لبلاغنا السابق، تقوم قواتنا ومنذ الساعة السابعة والنصف من صباح اليوم بقصف مدفعي وصاروخي كثيف ومركز باتجاه دبابات العدو التي تحاول التقدم باتجاه المدرج الشمالي للمطار وتمكنت قواتنا في تمام الساعة السابعة والنصف من تدمير ثلاث دبابات شوهدت وهي تحترق بمن فيها.

كما تمكنت قواتنا من صد محاولة ثانية قامت بها دبابات العدو للتقدم باتجاه المطار من المنطقة الجنوبية.

وفي تمام الساعة الثامنة صباحاً، وسع العدو من نطاق قصفه الشديد والعشوائي من مرابض مدفعيته الثقيلة في التلال، لاسناد تقدمه. كما حلق طيرانه في أجواء العاصمة. واستهدف القصف المدفعي المعادي مناطق المطار، الكوكودي، الرملة البيضاء، سبنس، برج البراجنة، محيط السفارة الكويتية، منطقة الجامعة العربية، الكولا، الملعب البلدي، والرمل العالي. ورغم القصف الشديد تمكنت قواتنا من الرد بقوة على مصادر النيران وآليات العدو ومنعته من تحقيق أهدافه، ولا زالت قواتنا تتعامل ببطولة فائقة لكسر هجوم العدو حتى ساعة صدور هذا البلاغ الساعة العاشرة صباحاً.

ثانياً ــ في تمام الساعة التاسعة، تمكنت قواتنا المشتركة بعد معركة ضارية خاضتها من صد هجمات دبابات العدو وتدمير دبابتين وقتل وجرح طواقمهما. كما تمكنت قواتنا من تدمير ثلاث جرافات للعدو أثناء قيامها بعمليات التحصين وحفر الخنادق للدبابات وقتلت وجرحت عدداً من طواقمها وفي نفس الوقت قام العدو بتوسيع نطاق قصفه المدفعي العشوائي على مناطق المطار ــ طريق المطار، مخيم برج البراجنة، الكوكودي وبئر حسن، والمناطق التي سبق ذكرها.

كما حلق طيران العدو الاستطلاعي في محاولة يائسة لتخفيف ضغط نيران قواتنا على قواته، معنويات مقاتلينا عالية جداً.

ثالثاً ــ تمكنت قواتنا في تمام الساعة الثانية عشرة ظهر اليوم، من إسقاط طائرة استطلاع للعدو بعد ان أصابتها مقاوماتنا الأرضية إصابة مباشرة وشوهدت الطائرة وهي تسقط في المدينة الرياضية.

هذا، وقد قام أفراد القوات المشتركة بجمع حطام الطائرة وسط جو سادته الروح القتالية العالية.

رابعاً ــ في تمام الساعة الواحدة بعد ظهر اليوم، قامت قواتنا بقصف مدفعي وصاروخي كثيف ومركز على تجمع آليات العدو وقواته التي حاولت التقدم باتجاه مشارف المنطقة الشرقية للمطار. وتمكنت من صده على أعقابه وتدمير عدد من آلياته وشوهدت وهي تحترق والدخان يتصاعد منها. وتقوم مدفعية العدو من مرابضها في مناطق البيسي والشويفات وغرب كلية العلوم وقرب مستشفى بعبدا الحكومي بقصف عشوائي معاكس الساعة الثانية ظهراً.

خامساً ــ في الساعة الواحدة والنصف، واصلت قواتنا المشتركة تصديها البطولي والباسل للمحاولات المحمومة اليائسة التي يقوم بها العدو بدفع آلياته وقوات المشاة على الطرف الشرقي من مدرج المطار. وعلى الرغم من القصف المدفعي المعادي العنيف باتجاه مواقعنا تمكنت قواتنا من تدمير دبابة للعدو على الطرف الشرقي لمدرج المطار، كما تم تدمير جرافة بلدوزر وإصابة من فيهما ما بين قتيل وجريح. ولا زالت محاولات العدو اليائسة لدفع قواته الآلية في محور المطار مستمرة حتى ساعة إعداد هذا البلاغ، الساعة الثالثة بعد ظهر اليوم.

سادساً ــ في تمام الساعة الثانية والنصف، تمكنت قواتنا من إبادة سرية مشاة للعدو إبادة كاملة بعد أن أصابتها صواريخ قواتنا إصابة مباشرة في المنطقة الشرقية لمدرج المطار.

سابعاً ــ في الساعة الثالثة من بعد ظهر اليوم، تمكنت قواتنا من تدمير دبابتين للعدو وجرافة بلدوزر وسيارة لاندروفر وأصابت من فيها بين قتيل وجريح وذلك أثناء محاولة العدو إخلاء خسائره.

وقد قام العدو بتوجيه قصفه المدفعي باتجاه طرف المطار ومنطقة المطار ــ التحويطة، المربجة، برج البراجنة، عين السكة، عين الدلبة لتخفيف الضغط على قواته المتقهقرة.

هذا، وقد استخدم العدو في قصفه العشوائي قذائف منثارية وانشطارية في كافة الأماكن المدنية التي قام بقصفها.

كما قامت قواتنا بقصف مدفعي وصاروخي ثقيل ومركز باتجاه مواقع ومرابض مدفعية العدو في الشويفات ومعسكر التيرو ومثلث خلدة.

بلاغ عسكري رقم ١٧٩ ــ ١٩٨٢/٧/٢٩:

يقوم العدو الصهيوني ومنذ الساعة الثانية والنصف ظهراً، بقصف مدفعي كثيف، مستهدفاً المناطق السكنية في العاصمة بيروت، كما قامت دبابات العدو المتمركزة في منطقة الشويفات بقصف المناطق السكنية المقابلة لها.

وشمل القصف المعادي، مناطق، حي السلم، البربير، منطقة السفارة الصينية، محيط مستشفى بيروت، الرملة البيضاء، الأوزاعي، الجناح، المطار، طريق المطار، المقاصد، برج البراجنة.

هذا، وقد قامت قواتنا المشتركة بالرد على القصف المعادي البربري، بتدمير دبابة للعدو على المدرج الشرقي للمطار، شوهدت وهي تحترق بالعين المجردة في حين لا يزال القصف المعادي مستمراً حتى الآن، الساعة الخامسة بعد الظهر.

هذا، وكان الناطق العسكري باسم القوات المشتركة قد صرح ظهر أمس بما يلي:

منذ يوم أمس، والاشتباكات مستمرة، بشدة مع قوات العدو الصهيوني على محاور حي السلم، الليلكي، برج البراجنة، ولا زالت هذه الاشتباكات مستمرة حتى ساعة إعداد هذا البلاغ في الساعة ٢٢,٣٥.

الحاقاً بالبلاغ السابق:

لا يزال القصف المدفعي المعادي مستمراً على حي السلم الليلكي، برج البراجنة، وفي الساعة الحادية عشرة ليلاً وسع العدو قصفه ليشمل المطار والمناطق المجاورة له مستخدماً القذائف الفسفورية، الساعة ٢٤,٠٠.

استأنف العدو الصهيوني عدوانه الغادر على منطقة جنوبي بيروت صباح اليوم.

ففي تمام الساعة الخامسة صباحاً، حاولت قوات الغزو التقدم من جنوب التيرو، وكلية العلوم، باتجاه مواقعنا بعد أن مهدت لذلك بقصف مدفعي ثقيل وكثيف على كل من حي

الليلكي، حي السلم، المريجة، المطار، شارع المطار، مفارق الطرق المؤدية للمطار، والحسينية.

وقد تصدت قواتنا لقوات العدو المتقدمة وألحقت بها خسائر كبيرة، ومنعتها من تحقيق أهدافها بإحراز أي تقدم في هذه المواقع.

هذا، ولا زال قصف العدو مستمراً للمناطق المذكورة حتى ساعة صدور هذا البلاغ، الساعة السابعة والنصف صباح اليوم.

بلاغ عسكري رقم ١٨٠ ــ ١٠/٧/١٩٨٢:

أولاً: قامت مجموعات من قواتنا المشتركة العاملة خلف خطوط العدو في منطقة البقاع الليلة الماضية بالعمليات التالية:

١ ــ اشتبكت إحدى مجموعاتنا مع قوات العدو الصهيوني في منطقة ضهر الأحمر، ودمرت لها ناقلة جند وسيارة عسكرية، وقتلت وجرحت من كان فيهما.

٢ ــ اشتبكت مجموعة أخرى من قواتنا مع قوات العدو في منطقة عين عرب، ودمرت له دبابة وقتلت وجرحت جميع من فيها.

٣ ــ قامت إحدى مجموعاتنا بزرع ألغام مضادة للدروع على طريق عين عرب حيث انفجر أحدها بسيارة نقل عسكرية اسرائيلية، ودمرها تدميراً كاملاً، وقد عادت جميع مجموعاتنا إلى قواعدها بسلام بعد تنفيذ هذه العمليات البطولية.

ثانياً ــ منذ الساعة الحادية عشرة من ظهر اليوم، والعدو الصهيوني يقوم بقصف مدفعي وصاروخي ثقيل،على بعض الأحياء السكنية في العاصمة بيروت، الأمر الذي أسفر عن وقوع العديد من الخسائر في صفوف المواطنين المدنيين.

وشمل القصف مناطق حي السلم، الليلكي، برج البراجنة، الرمل العالي، طريق المطار، المطار.

هذا ولا يزال القصف الصهيوني المعادي مستمراً وبشكل متقطع حتى الآن، الساعة الخامسة والثلث من بعد الظهر.

بلاغ عسكري رقم ١٨١ ــ ١١/٧/١٩٨٢:

أولا ــ منذ مساء أمس، والعدو الصهيوني يواصل قصفه المدفعي المتقطع على المناطق الآهلة بالسكان في مناطق حي السلم، والليلكي، برج البراجنة، الرمل العالي في الضاحية الجنوبية.

ومنذ الساعة الثالثة وأربعين دقيقة، من فجر اليوم، ركز العدو الصهيوني قصفه على نفس المناطق، وقد تمكنت مجموعاتنا الأمامية من تدمير دبابة للعدو شوهدت وهي تحترق، كما أصابت تجمعاً للمشاة في منطقة كلية العلوم.

ومنذ الساعة السادسة من صباح اليوم، ومناطق سبينس وبئر حسن تتعرض للقصف المدفعي والصاروخي الشديد، وما زال القصف مستمراً حتى الآن، الساعة السادسة والربع صباحاً.

ثانياً ــ منذ الساعة الثانية عشر ظهراً، وحتى الساعة الثالثة والربع، لا زالت مدفعية العدو تقوم بقصف مدفعي وصاروخي، جنوبي، عشوائي، على مدينة بيروت وضواحيها الآهلة بالسكان، حيث استهدف القصف المناطق التالية: مستشفى بيروت، سبينس، الرملة البيضاء، الجناح، قرب السفارة الصينية، صبرا، مستشفى غزة، الفاكهاني، المزرعة، الكولا، المدينة الرياضية ومحيطها، البربير، منطقة السفارة الكويتية، بئر حسن، بئر العبد، حي السلم، برج البراجنة، المطار، وطريق المطار، الرمل العالي، مقبرة الشهداء، قصقص، الأوزاعي، جسر السباق، حيث ردت قواتنا بقصف مدفعي وصاروخي كثيف على كافة مصادر نيران مدفعية العدو وأماكن تجمعات دباباته وآلياته، وتمكنت من تدمير دبابتين في كلية العلوم وثلاث دبابات في بعبدا، ودبابتين في بناية جوار الأميركان، ودبابتين على جسر كفرشيما، ودبابتين على منطقة مدرج المطار الشرقي ودبابة في منطقة التيرو، بالاضافة إلى تدمير خمس شاحنات محملة بالمعدات والذخائر، كما تم إسكات وتدمير مربض مدفعية هاون من عيار ١٢٠ ملم في منطقة التيرو.

كما تمكنت قواتنا من تدمير راجمة صواريخ للعدو في منطقة خلدة، حيث أصيبت إصابة مباشرة، وقد قامت طائرات الهيلوكوبتر التابعة للعدو بإخلاء إصابات طاقم الراجمة في هذه المنطقة، حيث شوهدت بالعين المجردة وهي تحترق.

ونتيجة هذا القتال الضاري والبطولي الذي خاضته قواتنا المشتركة، فقد تمكنت من إجبار دبابات العدو المتقدمة على الطريق العام باتجاه الأوزاعي على التقهقر باتجاه منطقة مثلث خلدة.

كذلك، أجبرت قواتنا، قوات العدو المتواجدة في منطقة كلية العلوم والتيرو، والكسارة والسان

تريز والمزلقة، على التقهقر، وبشكل غير منظم باتجاه منطقة خلف الريجي والقندور، وشوهد جنود العدو يفرون من دباباتهم وآلياتهم تحت وابل من نيران قواتنا التي تقاتل ببطولة ومعنويات عالية.

كذلك قامت مدفعيتنا الثقيلة والصاروخية بقصف كثيف ومركز لمواقع العدو في مناطق بعبدا والجية، والدامور والناعمة وقد أصابت قذائف قواتنا بشكل مباشر مقر قيادة جيش العدو في بعبدا.

ثالثاً ــ عند الساعة الخامسة والنصف، واصل العدو الصهيوني قصفه الهمجي والمجنون براً وبحراً على مدينة بيروت وضواحيها مستهدفاً المدنيين والمباني السكنية من مرابض مدفعيته في تلة المير، الحدث، تلال عرمون، تلال بعبدا، الدوحة، منطقة خلدة، ومن بوارجه الحربية المتواجدة قبالة ساحل بيروت.

استهدف هذا القصف العشوائي، الذي استخدمت فيه المدفعية الثقيلة والصاروخية وراجمات الصواريخ والقذائف الفوسفورية والنابالمية والعنقودية المناطق التالية: السفارات، الرملة البيضاء، محيط السفارة الكويتية، برج البراجنة، حي السلم، الليلكي، منطقة المطار، شارع المطار، السباق، الأوزاعي، محيط المدينة الرياضية، قصقص، مار مخايل، الجناح، سبينس، المريجة، بئر حسن.

هذا، وكانت طائرات العدو قد حلقت على ارتفاع شاهق في سماء بيروت بعد ظهر اليوم، وقد شاهدت مواقع القوات المشتركة المتقدمة في منطقة المطار العدو وهو يقوم بإخلاء عدد من المصابين من طواقم دباباته التي أعطبتها قواتنا ظهر اليوم في المنطقة الواقعة شرقي المطار.

هذا، ولا زال القصف العشوائي مستمراً حتى صدور هذا البلاغ الساعة الخامسة والنصف.

بلاغ عسكري رقم ١٨٢ــ ١٩٨٢/٧/١١: قامت مجموعات من قواتنا المشتركة العاملة خلف خطوط العدو الليلة الماضية بالعمليات التالية:

١ ــ اشتبكت قواتنا مع قوات العدو الاسرائيلي، في السفح الجنوبي الغربي من تل السعلوك قرب عميق بالبقاع الغربي، حيث تمكنت من قتل أربعة جنود للعدو وجرح عدد آخر من جنوده.

٢ ــ قامت مجموعة أخرى بمهاجمة موقع للعدو الصهيوني في سفوح جبل الباروك حيث تمكنت من تدمير آلية وقتل وجرح عدد من أفراده.

٣ ــ قامت مجموعة أخرى بمهاجمة موقع نجمع لآليات العدو في السفوح الغربية لبلدة مدوخة في القطاع الشرقي، حيث دارت معركة حامية استمرت أكثر من نصف ساعة دمرت للعدو خلالها آلية، وقتلت وجرحت من فيها، حيث استخدم العدو كافة أنواع الاسلحة.

وعادت مجموعاتنا إلى قواعدها سالمة.

أما خسائر العدو فتقدر بأكثر من عشرين آلية أصيبت إصابات مباشرة، وشوهدت الطائرات المروحية تجلي الاصابات منها، كما دمر موقع الامداد المركزي لتجمعات قوات العدو في منطقة بعبدا وأشعلت فيه النيران.

أما خسائر العدو البشرية فهي أكثر من خمس وسبعين إصابة بين قتيل وجريح.

بلاغ عسكري رقم ١٨٣ــ ١٩٨٢/٧/١٢: نتيجة القصف المحموم والمجنون، والذي استمر أكثر من ثماني عشر ساعة، واستخدمت فيه قوات العدو الصهيوني نيران مدفعيتها الثقيلة من البحر والبر، مستهدفة معظم أحياء مدينة بيروت الغربية... نتيجة هذا القصف العشوائي أصيبت المئات من المباني في المدينة، والعديد من المرافق الحيوية والاجتماعية، إضافة إلى إصابة مستشفيات، دار الأيتام الاسلامية، المقاصد، البوبير، بيروت، حيث قدرت الخسائر البشرية بأكثر من ثلاثمائة إصابة في صفوف المواطنين المدنيين.

وقد شمل القصف الصهيوني الهمجي الحديد من المناطق المدنية الآهلة بالسكان، وشمل أحياء برج البراجنة، حي السلم، الليلكي، بئر حسن، الأوزاعي، الرملة البيضاء، الفاكهاني، الروشة، ومخيمات صبرا وشاتيلا، ومار الياس.

بلاغ عسكري رقم ١٨٤ــ ١٩٨٢/٧/١٢: صرح الناطق العسكري باسم القيادة المركزية للقوات المشتركة اليوم بما يلي:

قامت عدة مجموعات من قواتنا المشتركة العاملة خلف خطوط العدو الصهيوني في منطقة البقاع ليلة ١١/ــ١٩٨٢/٧/١٢ بالعمليات البطولية التالية:

١ ــ أغارت إحدى مجموعاتنا على مقر قيادة العدو الصهيوني في بلدة كامد اللوز، واشتبكت مع حراس المقر بالرشاشات والقنابل اليدوية.

٢ ــ تمكنت مجموعة أخرى من تدمير سيارة عسكرية للعدو واعطاب مجنزرة في تلال كامد اللوز.

٣ ــ قامت مجموعة ثالثة بالهجوم على كمين للعدو بين يحمر وبيكا واشتبكت مع افراد الكمين بقذائف الار. بي. جي والرشاشات.

٤ ــ أغارت مجموعة رابعة من قواتنا على موقع لقوات العدو في سفوح التلال المحيطة ببلدة مدوخا، تلدن بسرية دبابات، واشتبكت معه وتمكنت من تدمير ثلاث دبابات.

٥ ــ هاجمت مجموعة أخرى من قواتنا موقعاً للعدو بالقرب من بلدة خربة ريحا، وتمكنت من تدمير دبابة وآليتين ورشاش ثقيل. هذا، وقد نتج عن عمليات ثوارنا الآنفة الذكر خسائر بشرية كبيرة في صفوف قوات الغزو الصهيونية.

بلاغ عسكري رقم ١٨٥ــ ١٩٨٢/٧/١٣:
في الليلة الماضية، قامت مجموعات من القوات المشتركة العاملة خلف خطوط العدو بمهاجمة موقع للعدو بالقرب من جب جنين وموقع آخر في تلال البيرة وموقع ثالث في منطقة المنصورية ونصبت كميناً على طريق بين قصر ريا والباروك، وعلى أثر هذه العمليات فتح العدو نيران مدفعيته على مواقع مجموعاتنا. وقد تمكنت قواتنا من تدمير دبابة وناقلة للجنود وأربع رشاشات ثقيلة وإصابة ١٥ جندياً اسرائيلياً بين قتيل وجريح.

بلاغ عسكري رقم ١٨٦ــ ١٩٨٢/٧/١٤:
منذ الساعة الثامنة والنصف، والطيران الحربي الصهيوني يحلق فوق العاصمة بيروت ويقوم بغارات وهمية بهدف إرهاب المواطنين، ضمن الحرب النفسية التي يستهدف بها ضرب صمود أبناء الشعبين الفلسطيني واللبناني.

هذا وكانت الطائرات الصهيونية وما تزال تحلق في سماء العاصمة على ارتفاع متوسط وعال وبشكل متقطع حتى إعداد هذا التصريح، الرابعة من بعد الظهر.

بلاغ عسكري رقم ١٨٧ــ ١٩٨٢/٧/١٥:
أولا ــ الساعة السادسة صباحاً، قام العدو الصهيوني في الساعة الثالثة من صباح اليوم بإطلاق قذائف المدفعية وقنابل الانارة على منطقة اللبلكي وهي السلم في الضاحية الجنوبية من بيروت إضافة إلى الرمايا من الرشاشات المتوسطة من كلية العلوم.

ثانياً ــ في الساعة الثالثة والربع، حاولت مجموعة من جنود العدو مؤلفة من ستة عناصر بالتسلل على المدرج الشرقي للمطار واشتبكت معها مجموعاتنا الأمامية وأجبرتها على الفرار.

ثالثاً ــ لليوم الثاني على التوالي يقوم الطيران الحربي الصهيوني بطلعات مكثفة في سماء العاصمة بيروت بهدف ترويع المواطنين، وتصعيد التهديد العسكري ضد المواطنين الأبرياء.

بلاغ عسكري رقم ١٨٨ــ ١٩٨٢/٧/١٨:
صدر الناطق العسكري باسم القيادة المركزية للقوات المشتركة بما يلي:

عند الساعة الثانية من فجر اليوم، قامت مجموعة من القوات المشتركة العاملة خلف خطوط العدو بالاغارة على أحد مواقع العدو الصهيوني بالقرب من بلدة المنصورية مستخدمة في ذلك قذائف الار. بي. جي. والأسلحة الرشاشة.

وقد تمكنت المجموعة من تدمير دبابة ومربض رشاش متوسط واصابة ثمانية أفراد من جنود العدو بين قتيل وجريح.

وعادت المجموعة إلى قواعدها سالمة.

بلاغ عسكري رقم ١٨٩ــ ١٩٨٢/٧/٢٠:
أعلن الناطق العسكري باسم القيادة المركزية للقوات المشتركة أن بعض المجموعات التابعة للقوات المشتركة العاملة خلف خطوط العدو نصبت كميناً لآليات العدو على طريق بعلول ــ لالا، في البقاع الغربي، وتمكنت من تدمير سيارة لاندروفر وناقلة جنود مدرعة وقتل وجرح جميع من فيها. فيما عادت مجموعاتنا إلى قواعدها سالمة. وأكد قادمون من صيدا، أن الفدائيين أطلقوا أكثر من عشر قذائف ب ــ ٧، خلال اشتباك دام نصف ساعة مع قوات الغزو بالقرب من المدينة الصناعية الجديدة. وقد أعلنت قوات الاحتلال حالة الاستنفار القصوى تحسباً من هجمات أخرى للفدائيين، كما فرضت حظر التجول على سكان مدينة صيدا.

واعترفت إذاعة العدو بأن القوات الاسرائيلية انساقت إلى حرب استنزاف طويلة وشاقة وأن

تزايد العمليات الفدائية يعود إلى حسن التنظيم في صفوف الفدائيين وتأييد السكان لهم.

وشهد يوم أمس نشاطاً مكثفاً للطيران الاسرائيلي حيث قام بعدة غارات وهمية فوق العاصمة بيروت استمرت حتى المساء، وتصدت له المقاومات الأرضية للقوات المشتركة.

بلاغ عسكري رقم ١٩٠ــ ٢٣/٧/١٩٨٢:
صرح ناطق عسكري باسم القيادة المركزية للقوات المشتركة بما يلي:

أولاً ــ منذ الساعة الواحدة بعد الظهر، والعدو الصهيوني يقوم بقصف مدينة بيروت الغربية، بالطيران مستهدفاً، الأحياء السكنية، في كل من الرملة البيضاء، ومحيط السبنس، والليلكي، وبرج البراجنة، وحي السلم، ومحيط المطار، ومنطقة صبرا، والفاكهاني، موقعاً المزيد من الخسائر في صفوف المدنيين.

هذا، وتتصدى المقاومات الأرضية للقوات المشتركة للطيران المعادي الذي لا يزال يواصل غاراته حتى الآن، الساعة الثانية ظهراً.

ثانياً ــ لاحقاً لبلاغنا حول الغارات الجوية الصهيونية على بيروت والتي استمرت ساعة كاملة وشملت ثمانية أحياء سكنية، وهي: الرملة البيضاء، ومحيط سبينس، الليلكي، برج البراجنة، حي السلم، منطقة المطار، صبرا والفاكهاني.

بلغت الخسائر نتيجة هذا القصف الوحشي في صفوف المدنيين (٥٦) اصابة بين شهيد وجريح.

بلاغ عسكري رقم ١٩١ــ ٢٤/٧/١٩٨٢:
أدلى الناطق العسكري باسم القيادة المركزية للقوات المشتركة بالبلاغات التالية:

أولاً ــ الساعة الثانية والدقيقة الخامسة والأربعون، استؤنفت الاشتباكات بنيران المدفعية والدبابات بين قواتنا وقوات العدو حول مطار بيروت، بينما خرق العدو مجدداً وقف إطلاق النار وسلط نيران مدفعيته ودباباته على مواقع قواتنا في منطقة المطار وحي السلم، حيث ردت قواتنا على النار بالمثل. وقد استمرت الاشتباكات ما يزيد على ثلاث ساعات حيث توقفت، ثم عادت وبشكل خفيف ومتقطع ونتيجة هذا القصف سجلت مراقباتنا الأمامية إصابة موقع لقوات العدو، أصيبت منه بحدود خمسة أفراد وشوهد العدو وهو يقوم بإخلاء الموقع.

ثانياً ــ في الساعة الثالثة إلا ربعاً من بعد ظهر اليوم، صعد العدو نطاق عدوانه على مدينة بيروت الغربية، حيث قامت طائراته المقاتلة بشن غارات وحشية على الأحياء السكنية في المدينة. وقد استهدف القصف، حي الرملة البيضاء، منطقة سبينس، محيط السفارة الصينية، بئر حسن، صبرا، شاتيلا، محيط المدينة الرياضية والفاكهاني. ولا يزال هذا الهجوم مستمراً حتى صدور هذا البلاغ، الثالثة والثلث. هذا، وتتصدى مقاوماتنا الأرضية لطائرات العدو المغيرة.

ثالثاً ــ تتناوب الطائرات والمدفعية البحرية والبرية لقوات العدو على قصف مدينة بيروت الغربية، فما ان توقفت الغارات الجوية التي استمرت ساعة كاملة حتى فتح العدو، وبكثافة نيران مدفعيته الصاروخية والثقيلة من البوارج البحرية والمواقع الأرضية على مدينة بيروت الغربية مستهدفاً الأحياء السكنية في معظم بيروت الغربية الرملة البيضاء، الفاكهاني، الكولا، مار الياس، الأوزاعي، برج البراجنة، حي السلم، المريجة، الليلكي، بئر حسن، بئر العبد، حارة حريك، صبرا وشاتيلا.

هذا، ولا يزال القصف مستمراً حتى ساعة إعداد هذا التصريح، الساعة الرابعة إلا ثلثاً من بعد ظهر اليوم.

رابعاً ــ الساعة الرابعة والنصف، نتيجة للعدوان الجوي والبري والبحري على مدينة بيروت الغربية اليوم بلغ عدد الاصابات بين المدنيين إحدى وخمسين إصابة. هذا، وقد أصيب للعدو خلال تبادل إطلاق النار بالمدفعية والصواريخ صبيحة اليوم وبعد الظهر دبابة ونافلتا جنود وموقع هاون متقدم.

وتقدر خسائر العدو البشرية بستة عشر إصابة بين قتيل وجريح وجميعها في محيط منطقة بيروت.

بلاغ عسكري رقم ١٩٢ــ ٢٤/٧/١٩٨٢:
كان الناطق العسكري باسم القيادة المركزية قد صرح مساء أمس بما يلي:

أولاً ــ تمكن ثوارنا العاملون خلف خطوط العدو ليلة أمس ٢٢ ــ ٢٣/٧/٨٢، من تدمير آلية نصف مجنزرة للعدو أثناء مرورها على مفرق (جنسنايا ــ القرية) في منطقة صيدا وذلك أثر

انفجار لغم مضاد للدروع قامت بزرعه المجموعة ٢٤٥.

وقد أسفر انفجار اللغم عن تدمير الآلية واشتعال النيران فيها ومقتل اثنين وجرح أربعة من جنود العدو. هذا، وعلى الفور حضرت إلى المنطقة طائرة هيلوكبتر قامت بإخلاء الجرحى والقتلى، وعادت المجموعة إلى قاعدتها سالمة.

ثانياً ــ كما قامت مجموعة أخرى من ثوارنا العاملين خلف خطوط العدو بنصب كمين لاحدى دوريات العدو ما بين (رشميا ــ جسر القاضي) قضاء عاليه، وأثناء مرور الدورية صباح اليوم ٧/٢٢ والمؤلفة من ثلاث سيارات لاندروفر مسلحة برشاشات من عيار ٥٠٠ هاجمها ثوارنا بمختلف الاسلحة الرشاشة والصاروخية. وقد تمكنت المجموعة من تدمير الآليات المعادية وقتل وجرح جميع طواقمها المقدر عددهم بـ ١٢ عسكرياً.

هذا، وعلى الرغم من كثافة النيران المعادية التي أطلقت لاسناد دورية العدو وتطويق المجموعة، إلا أن ثوارنا تمكنوا من العودة إلى قواعدهم سالمين وبرفقتهم أحد ثوارنا من أفراد المجموعة جريحاً.

ثالثاً ــ قامت مجموعة من ثوارنا العاملة بنصب كمين لقوات العدو على طريق (بعورتا ــ الدامور). وأثناء مرور سيارة لاندروفر لقوات العدو فتح ثوارنا نيران أسلحتهم الصاروخية والرشاشة على السيارة وتمكنوا من تدميرها وقتل وجرح أفرادها. وقد عادت المجموعة إلى قواعدها سالمة.

بلاغ عسكري رقم ١٩٣ــ ١٩٨٢/٧/٢٤:

أولا ــ قام طيران العدو الصهيوني بغارات جوية على بيروت الغربية عند الساعة العاشرة والربع من صباح اليوم مستهدفاً الأحياء السكنية في مناطق الرملة البيضاء محيط السفارة الكويتية، محيط السفارة الصينية، منطقة سبينس، الفاكهاني، صبرا، المدينة الرياضية.

وقد تصدت المقاومات الأرضية للقوات المشتركة للطيران المعادي، واستمرت الغارات حتى الساعة الحادية عشرة.

من جهة ثانية، واصل العدو قصفه المدفعي من البر على أحياء بيروت الغربية ولا سيما الضاحية الجنوبية مستخدماً في ذلك المدفعية والدبابات.

وقد ردت قواتنا على القصف بالمثل واستمر القصف المتبادل حتى الساعة العاشرة والربع من قبل ظهر اليوم.

ثانياً ــ نتيجة القصف الجوي والمدفعي والصاروخي اليوم على مدينة بيروت الغربية وحتى الساعة الثانية عشرة ظهراً بلغت الخسائر ١٢ إصابة بين شهيد وجريح جميعهم من المدنيين.

ثالثاً ــ خلال تبادل القصف المدفعي والصاروخي بين قواتنا وقوات العدو في محيط بيروت الغربية سجلت مراقباتنا الأمامية إصابة تسعة أفراد من قوات العدو وتدمير مدفع ١٠٦ محمول للعدو.

رابعاً ــ في الساعة ٩,٣٠ من صباح اليوم، قامت طائرات العدو بالاغارة على منطقة البقاع حيث استهدفت قريتي، المرج وقب الياس بالقرب من شتورا وقد تصدت لها مقاوماتنا الأرضية، ونتيجة هذا القصف أصيب عدد من المدنيين لم يتم التأكد من عددهم حتى الآن.

من جهة ثانية، أعلن الناطق العسكري السوري امس، سقوط طائرتي استطلاع بدون طيار وطائرة ثالثة من طراز «فانتوم». وقد ألقي القبض على أحد الطيارين فيما لقي الثاني مصرعه. وأكد ناطق عسكري سوري، أن سوريا سترد بضربات مفاجئة وبمختلف الأسلحة بحيث توقع بالاسرائيليين خسائر في العتاد والأفراد أكثر مما يتوقعونه في حالة تكرار الخرق الاسرائيلي لوقف إطلاق النار مع سوريا.

بلاغ عسكري رقم ١٩٤ــ ١٩٨٢/٧/٢٤:

واصل العدو الصهيوني، لليوم الثالث على التوالي، غاراته الجوية الهمجية على ضواحي بيروت الغربية والضاحية الجنوبية. وساهمت في العدوان الجديد بوارج العدو البحرية ومدفعيته الصاروخية والثقيلة، التي استهدفت في قصفها الذي أعقب الغارات الجوية مباشرة معظم الأحياء السكنية في بيروت الغربية.

وقد أدلى الناطق العسكري باسم القيادة المركزية للقوات المشتركة بالبلاغات التالية(*):

(*) هكذا وردت في الأصل، أي دون أن تكون هناك بلاغات أخرى تستكمل البلاغ الذي يحمل الرقم «واحد».

أولاً ــ الساعة الثانية والدقيقة الخامسة والاربعون، استؤنفت الاشتباكات بنيران المدفعية والدبابات بين قواتنا وقوات العدو حول مطار بيروت، بينما خرق العدو مجدداً وقف إطلاق النار وسلط نيران مدفعيته ودباباته على مواقع قواتنا في منطقة المطار وحي السلم، حيث ردت قواتنا على النار بالمثل. وقد استمرت الاشتباكات ما يزيد على ثلاث ساعات حيث توقفت، ثم عادت وبشكل خفيف ومتقطع ونتيجة هذا القصف سجلت مراقباتنا الأمامية إصابة موقع لقوات العدو، أصيب منه بحدود خمسة أفراد وشوهد العدو وهو يقوم بإخلاء الموقع.

بلاغ عسكري رقم ١٩٥ــ ١٩٨٢/٧/٢٥: شنت إحدى مجموعاتنا العاملة خلف خطوط العدو ليلة أمس، هجوماً بقذائف الآر.بي.جي. والرشاشات والقنابل اليدوية على موقع إداري للعدو في منطقة البقاع الغربي. واستطاعت المجموعة تدمير قسم من الموقع وتدمير آليتين وقتل وجرح ما لا يقل عن ثمانية أفراد. وعادت المجموعة إلى قاعدتها سالمة.

بلاغ عسكري رقم ١٩٦ــ ١٩٨٢/٧/٢٥: واصل طيران العدو غاراته الوحشية، لليوم الرابع على التوالي على الأحياء السكنية في بيروت الغربية.

وتعرضت أحياء بيروت الغربية والضاحية الجنوبية للقصف المدفعي والصاروخي من مواقع العدو الصهيوني، الذي استخدم في هذا القصف المدافع والدبابات.

من جهة ثانية، قامت طائرات العدو بالاغارة على منطقة البقاع مستهدفة قريتي المرج وقب الياس بالقرب من شتورة.

وقد تصدت القوات المشتركة للطيران المعادي بنيران المضادات الارضية، كما ردت على القصف المدفعي بالمثل.

وقد أحصت بلاغات الناطق العسكري ١٢ إصابة بين شهيد وجريح جميعهم من المدنيين. كما ذكر سقوط إصابات لعدد من المدنيين في البقاع.

أما في صفوف العدو، فقد أصيب تسعة أفراد، كما تم تدمير مدفع ١٠٦ محمول له.

بلاغ عسكري رقم ١٩٧ ــ ١٩٨٢/٧/٢٦:
أولا ــ عند الساعة الواحدة والنصف من صباح اليوم، فتح العدو نيران مدفعيته من البوارج البحرية ومن قواته البرية مستخدماً المدفعية الثقيلة والصواريخ ونيران الدبابات على معظم أحياء المنطقة الغربية وبشكل عشوائي ومسعور حيث شمل القصف منطقة الأوزاعي بكاملها، الرملة البيضاء، صبرا، شاتيلا، الفاكهاني، برج البراجنة، بئر حسن، بئر العبد، حارة حريك، محيط المطار، مار الياس، وقد استمر القصف لمدة ساعتين.

وأثناء ذلك، حاولت زوارق العدو الاقتراب من الشاطىء في منطقة السان سيمون تحت ستار القصف الشديد في محاولة إنزال، فتصدت لها قواتنا وأمطرتها بوابل من نيران المدفعية والصواريخ والدبابات والرشاشات الثقيلة حيث استطاعت قواتنا بعد معركة استمرت زهاء نصف ساعة من إفشال هذه المحاولة واجبار الزوارق على الانكفاء إلى عرض البحر.

ثانياً ــ ونتيجة للقصف المعادي والشديد، وعلى مدى ساعتين متتاليتين من البر والبحر بالأسلحة الثقيلة والخفيفة، على مدينة بيروت الغربية، بلغ عدد الاصابات سبعة وأربعين إصابة بين شهيد وجريح من السكان المدنيين.

ثالثاً ــ وفي الساعة العاشرة من صباح اليوم، عاود العدو قصف مدينة بيروت الغربية مركزاً على الضاحية الجنوبية لا سيما الأوزاعي ومحيط المطار وبرج البراجنة حي السلم، بنيران المدفعية والصواريخ من البر والبحر ولا يزال القصف مستمراً وتقوم قواتنا بالرد على قوات العدو.

وقد تأكد لدينا تدمير ناقلة جنود ودبابة في منطقة الشويفات صباح اليوم ومقتل وجرح ما لا يقل عن ٨ أفراد من جنود العدو.

ونتيجة لذلك، ردت قواتنا ليلة أمس على مواقع مدفعية العدو وقد شوهدت النيران تشتعل في أحد مواقع المدفعية شمال الدامور حيث دمر هذا الموقع تماماً كما دمر للعدو عدد من الآليات وتقدر خسائر العدو بالأفراد نتيجة قصفنا ليلة أمس في محيط منطقة بيروت بما لا يقل عن ١٥ إصابة.

رابعاً ــ عقب الناطق العسكري باسم القيادة المركزية للقوات المشتركة على استمرار قصف مدينة بيروت، فقال:

يتبجح العدو بأنه يحاصر مدينة بيروت وأنه أوقف إطلاق النار وأنه أعطى للسيد فيليب حبيب مهلة كذا وكذا، بينما هو في الحقيقة ينفذ مآربه الخبيثة في تدمير المدينة والقضاء على الشعبين اللبناني والفلسطيني بطريقة منظمة ومستمرة بعد أن تأكد لديه تعاظم صمود أبطالنا في القوات المشتركة وعدم قدرته على النيل منهم وزعزعة صمودهم، وما يؤكد ذلك:

١ ــ أن القصف المدفعي والصاروخي من البر والبحر هو عمل يومي منذ بدء الحصار.

٢ ــ لقد شهدت المدينة غارات عديدة بالطائرات في الأيام الأولى للحصار، ثم عادت متقطعة فيما بعد، أما الآن ومنذ خمسة أيام فهي تتكرر يومياً.

٣ ــ يستخدم العدو في قصفه القنابل العنقودية والفسفورية والصواريخ الجوية الثقيلة التي تستطيع تدمير بناية بكاملها كما حدث في كثير من الأماكن.

٤ ــ إن مساحة بيروت الغربية محدودة جداً، ولقد تحولت معظم الأحياء فيها، مثل: الرملة البيضاء، الأوزاعي، برج البراجنة، حي السلم، الليلكي، صبرا، شاتيلا، المدينة الرياضية، الفاكهاني، ومحيط المطار إلى ميدان رماية مفتوح تتناوب عليه الطائرات حيناً والمدفعية الأرضية والبوارج البحرية حيناً آخر.

٥ ــ إن العدو حين يقصف المدينة من البر يستخدم ما يزيد على ثمانية كتائب مدفعية من عيار ١٥٥ ملم عدا المدفعية العادية ومدفعية الهاون والدبابات في آن واحد. حيث يزرع قنابله في معظم الأماكن المضروبة.

خامساً ــ عاود العدو لليوم الخامس على التوالي غاراته الجوية والعنيفة على مدينة بيروت الغربية حيث قامت عدة طائرات في الساعة الثانية والنصف من بعد ظهر هذا اليوم بقصف مناطق سبينس، الرملة البيضاء، محيط السفارة الصينية، بئر حسن، الفاكهاني، صبرا، محيط المدينة الرياضية، برج البراجنة، ومحيط المطار.

وقد تسبب هذا القصف بإيقاع خسائر عديدة في صفوف المدنيين لم تعرف بعد، كما اشتعلت الحرائق والنيران في عدد من الأبنية السكنية ولا يزال القصف الجوي مستمراً حتى الساعة الثالثة.

بلاغ عسكري رقم ١٩٨ ــ ١٩٨٢/٧/٢٦:

قام طيران العدو الصهيوني بالتحليق فوق منطقة بيروت الغربية من الساعة ٨,٢٠ مساء اليوم، وألقى بقاذف إنارة فوق المنطقة ورافق ذلك إلقاء القنابل الفسفورية والدخانية. كذلك قام طيران العدو بالاغارة على منطقة شاتيلا واستمرت الغارة نصف ساعة.

بلاغ عسكري رقم ١٩٩ ــ ١٩٨٢/٧/٢٦:

صرح الناطق العسكري باسم القيادة المركزية للقوات المشتركة، اليوم، بسلسلة من البلاغات حول سير العمليات العسكرية فيما يلي نصها:

أولاً ــ لاحقاً لبلاغنا السابق، استمر القصف الجوي الذي ابتدأ منذ الساعة التاسعة من مساء أمس الاثنين لمدة ساعة ونصف الساعة، وقد نتج عنه وقوع أكثر من ٢٥ اصابة بين شهيد وجريح في صفوف المدنيين.

وفي الساعة الحادية عشرة من مساء أمس، استأنف العدو قصفه لمدينة بيروت الوطنية من البحر والبر حيث تركز القصف على الأوزاعي، الرملة البيضاء، الجناح، السان سيمون، السان ميشيل، وقد تعاملت مدفعيتنا مع قطع العدو البحرية. وفي الساعة الواحدة من فجر يوم الثلاثاء اقتربت زوارق العدو من الشاطىء المقابل لمنطقة السمرلاند وقامت بالرماية من الرشاشات المتوسطة، وقد ردت عليها قواتنا وأجبرتها على الانكفاء إلى عرض البحر.

هذا، وما زالت رماية المدفعية العادية من البحر والبر مستمرة حتى ساعة إعداد هذا البلاغ الثانية فجراً.

ثانياً ــ منذ صباح اليوم، والعدو الصهيوني يقوم بقصف مدينة بيروت الغربية من مواقعه البرية وبوارجه البحرية، بالمدفعية الثقيلة والصواريخ، حيث شمل القصف مناطق الأوزاعي، الجناح، المطار، السان سيمون، المدينة الرياضية، الفاكهاني، شاتيلا، صبرا، بئر حسن، بئر العبد، طريق المطار، محيط السفارة الكويتية، الرمل العالي، الرملة البيضاء، محيط السفارة الصينية، سبنس، الليلكي، برج البراجنة، وحي السلم.

هذا، ولا يزال القصف المعادي مستمراً حتى ساعة إصدار هذا البلاغ الثانية عشرة ظهراً.

ويبدو واضحاً من ذلك، أن العدو الصهيوني

قد اتخذ قراراً باستمرار قصف بيروت براً وبحراً وجواً، ليلاً ونهاراً، حيث تناوبت أسلحته البرية والبحرية والجوية على قصف الأحياء المدنية السكنية في بيروت، لليوم السادس، على التوالي.

ثالثاً ــ عاود العدو الصهيوني في الساعة الواحدة والنصف من بعد ظهر اليوم غاراته الجوية على مدينة بيروت الغربية، ويقوم الآن بقصف منطقة الروشة. وتتصدى له مقاوماتنا الأرضية حيث لا يزال القصف مستمراً حتى الآن الساعة الثانية إلا ثلثاً.

رابعاً ــ نتيجة للغارات الجوية «الاسرائيلية» الوحشية اليوم على منطقة الروشة والتي استهدفت بنايات تجمع المهجرين الذين أرغموا على ترك منازلهم في المناطق المحتلة، وقعت خسائر كبيرة في صفوف السكان من الأطفال والنساء ولا يزال قسم كبير منهم تحت الأنقاض، وتجري محاولات لرفع الأنقاض عنهم.

وقد أخلي حتى الآن ٨٤ شهيداً و١٤٢ جريحاً سقطوا نتيجة الغارات هذه والتي استعمل فيها الطيران المعادي الصواريخ الثقيلة حيث دمر البنايات تدميراً كاملاً على من فيها.

خامساً ــ في الساعة الثالثة والنصف من بعد ظهر اليوم، عاود العدو غاراته الجوية وبطلعات كثيفة متتالية حيث قام بقصف مدارس الأطفال في برج البراجنة... ومنطقة الأوزاعي، حرش تصقص، ولا زال طيران العدو يوالي غاراته الآن على مدينة بيروت الغربية بوحشية لم يسبق لها مثيل بعد أن كان قد دمر ظهراً الأبنية السكنية في منطقة الروشة وأوقع ما يزيد على ٣٥٠ اصابة بين شهيد وجريح، لا زال معظمهم تحت الأنقاض الأمر الذي يؤكد أن حكومة العدو قد اتخذت قراراً بإبادة سكان بيروت الوطنية من لبنانيين وفلسطينيين على مرأى العالم وسمعه.

إن العالم يشهد الآن على أن مدينة بيروت ولليوم السادس على التوالي، فريسة مباحة لتناوبها الطائرات والبوارج والمدفعية الارضية، وكأنها ميدان رماية ملتوح ومدينة مستباحة لا رادع للعدو عنها من خلق أو ضمير أو أي تحرك عربي أو دولي.

بلاغ عسكري رقم ٢٠١ ــ ١٩٨٢/٧/٢٦: بناء على التعليمات الصادرة، قامت إحدى مجموعاتنا العاملة خلف خطوط العدو في منطقة عبرا قرب مدينة صيدا، بتصفية العميل فيصل أبو سليم الملقب بـ «أبو عصام».

وأضاف الناطق، ليعلم كل العملاء أن يد القوات المشتركة سوف تطالهم وقادرة على ضربهم وأسيادهم الصهاينة، وهذه العملية هي إنذار لم يريد أن يعتبر.

بلاغ عسكري رقم ٢٠٢ ــ ١٩٨٢/٧/٢٧: قامت مجموعة من القوات المشتركة والعاملة خلف خطوط العدو يوم ٧/٢٦ بزرع عدة ألغام على طريق (كفربيت ــ صيريا) الترابي. وعند مرور دورية آلية للعدو الساعة الخامسة والربع من نفس اليوم مؤلفة من سيارة لاندروفر وعلالة انفجرت الألغام وأدت إلى تدميرهما واحراقهما ومقتل ستة جنود وجرح تسعة آخرين.

وعلى الفور، حضرت طائرات الهيلوكوبتر إلى المكان وقامت باخلاء القتلى والجرحى وعادت المجموعة إلى قاعدتها بسلام.

بلاغ عسكري رقم ٢٠٣ ــ ١٩٨٢/٧/٢٧: **أولا ــ** لليوم السابع على التوالي يوالي العدو قصفه لمدينة بيروت الغربية من الجو والبر والبحر بعد أن استمر القصف الأرضي والبحري صباح اليوم على بيروت الوطنية حيث قامت القوات المشتركة بالرد عليه وأوقعت في صفوفه ١٢ إصابة بين قتيل وجريح.

وفي الساعة الحادية عشرة ظهراً، وسع العدو نطاق عدوانه حيث قامت الطائرات الحربية الاسرائيلية بالاغارةعلى بيروت الغربية وعلى عدة مناطق حيث استهدفت المناطق السكنية في كل من الليلكي، برج البراجنة، صبرا، شاتيلا، المدينة الرياضية، محيط المطار، السفارة الكويتية.

ثانياً ــ عند الساعة الواحدة من بعد الظهر، توقفت الغارات الجوية الاسرائيلية على بيروت الغربية، بعد أن استمرت ساعتين كاملتين. وقد نتج عن هذا القصف إصابة ثمانية وعشرين مواطناً مدنياً بين شهيد وجريح.

ثالثاً ــ إن قوات العدو المتمركزة في محيط منطقة بيروت من خلدة إلى المرفأ والتي تقوم بإطلاق النار من مدافعها ودباباتها على بيروت الغربية هي التي استهدفت أمس بالقصف، وليس هناك ولن يكون أي تفكير لدى القوات المشتركة بالقصف على غير هذه المواقع الاسرائيلية المحددة والتي تقوم بقصف المنطقة

القريبة بشكل مؤثر ومتواصل.

اننا لا يمكن أن نترك هذه القوات الصهيونية تبيد أهلنا في المنطقة الغربية دون أن نرد عليها لاسكاتها.

هذا، وكان الناطق العسكري باسم القيادة المركزية للقوات المشتركة، قد صرح يوم أمس بما يلي:

عند الساعة السابعة من مساء أمس، لا زال العدو الصهيوني يوالي عدوانه من البر والبحر والجو على مدينة بيروت الغربية حيث تتناوب طائراته الحربية وبوارجه ومدافعه الارضية والصواريخ على قصف المدينة مستهدفة الاحياء السكنية موقعة المزيد من الخسائر في صفوف المدنيين.

وقد قامت قواتنا بالرد على نيران مدفعية العدو، وتمكنت من تدمير دبابة في منطقة الحدث ودبابة أخرى على طريق الحدث باتجاه عين عنوب.

هذا، وقد دارت معركة بين قواتنا وقوات العدو حول منطقة المطار، وتمكنت قواتنا من تدمير دبابتين وناقلتي جنود خلال تلك المعركة.

ثانياً ــ واصل العدو في الساعة السابعة من مساء أمس قصفه لمدينة بيروت الغربية مستخدماً في ذلك مدفعية البوارج الحربية والصواريخ والمدفعية الثقيلة ومدفعية الدبابات حيث شمل القصف مناطق الأوزاعي، السان سيمون، السمرلاند، الجناح، السبينس، الرملة البيضاء، الروشة، مستشفى بيروت مستهدفاً الأحياء السكنية والمدنية.

وفي الساعة الحادية عشرة، وسع العدو الصهيوني قصفه ليشمل مناطق فردان، عائشة بكار وما زال القصف مستمراً حتى ساعة صدور هذا البلاغ الثانية عشرة ليلاً.

ثالثاً ــ بلغت إحصائية الخسائر بين المدنيين خلال الأيام الستة الماضية نتيجة للعدوان الاسرائيلي المتواصل من البر والبحر والجو، ٦٤٢ إصابة بينها ٢٤٧ شهيداً و٣٩٥ جريحاً.

بلاغ عسكري رقم ٢٠٣ ــ ١٩٨٢/٧/٢٧:

أولا ــ لاحقا لبلاغنا السابق حول القصف الجوي الذي استهدف مدينة بيروت الغربية أمس، ولمدة ساعة وربع، توقف عند الساعة الخامسة مساءاً ليباشر العدو بعدها قصفه المدفعي من البر والبحر، وقد نتج عن القصف الجوي وقوع ٥٤ إصابة من المدنيين بين شهيد وجريح.

ثانياً ــ عاود العدو في تمام الساعة التاسعة من مساء أمس غاراته الجوية على مناطق بيروت الغربية حيث استهدف القصف منطقة الكولا والرملة البيضاء وصبرا والفاكهاني، بعد أن أنار المنطقة بقنابل الاضاءة.

ولا يزال طيران العدو يصب قذائفه على الأحياء السكنية بشكل وحشي حتى ساعة صدور هذا البلاغ الساعة التاسعة والنصف.

وقد بدا أن العدو منذ خمسة أيام يواصل قصفه النهاري والليلي على بيروت الغربية من البر والبحر والجو بشكل متواصل وبكثافة نيران عنيفة موقعاً المزيد من الخسائر بين المدنيين اللبنانيين والفلسطينيين.

ثالثا ــ في تمام الساعة التاسعة من مساء أمس، الاثنين تأكد لدينا نتيجة القصف المتبادل ليلة أمس، بأنه قد دمر للعدو موقع محصن بالقرب من معمل الخطيب في الشويفات، حيث دمرت له أربع آليات مدرعة وقتل عشرة جنود وجرح حوالى خمسة عشر جندياً.

وعلى الفور قام العدو بإخلاء الموقع نتيجة للاصابات المؤثرة والشديدة من قبل القوات المشتركة.

بلاغ عسكري رقم ٢٠٤ ــ ١٩٨٢/٧/٢٧:

قامت مجموعة من القوات المشتركة العاملة خلف خطوط العدو، ليلة ٢٤ ــ ٧/٢٥، بمهاجمة موقع معاد مابين بلدتي عميق والمنصورة، في البقاع الغربي، حيث اشتبكت المجموعة مع الموقع المعادي وتمكنت من تدمير مربض رشاش من عيار ٥٠٠، وقتلت وجرحت عدداً من أفراد العدو، وعادت المجموعة إلى قواعدها سالمة.

بلاغ عسكري رقم ٢٠٥ ــ ١٩٨٢/٧/٢٨:

قامت مجموعات من القوات المشتركة العاملة خلف خطوط العدو في الساعة الحادية عشرة وخمس وأربعين دقيقة من ليلة ٢٧ ــ ٧/٢٨، بالاغارة على موقع دبابات للعدو في بلدة عميق في البقاع الغربي مستخدمة القذائف الصاروخية والقنابل اليدوية حيث تمكنت من تدمير دبابتين وناقلة جنود وقتلت وجرحت مايزيد على عشرة

أفراد وعادت المجموعة إلى قاعدتها بسلام.

بلاغ عسكري رقم ٢٠٦ــ ١٩٨٢/٧/٢٨:
في الساعة الرابعة من بعد ظهر اليوم جدد العدو الاسرائيلي قصفه لمدينة بيروت الغربية من البر والبحر مستهدفاً الاحياء السكنية في الضاحية الجنوبية وبئر حسن، والرملة البيضاء، ومنطقة المطار، ولا يزال القصف مستمراً حتى الآن، وترد القوات المشتركة على مواقع العدو بالمدفعية الثقيلة والصواريخ.

بلاغ عسكري رقم ٢٠٧ــ ١٩٨٢/٧/٢٩:
صرح الناطق العسكري باسم القيادة المركزية للقوات المشتركة أمس بما يلي:

استأنف العدو منذ المساء قصفه المدفعي المجنون من البر والبحر مستهدفاً الأحياء السكنية في جميع أنحاء بيروت الغربية والضاحية الجنوبية، وقد تركز قصفه المدفعي والصاروخي على مناطق حي السلم، طريق المطار، الكوكودي، سباق الخيل، الحمراء، الأوزاعي، الجامعة العربية، صبرا، شاتيلا، الكولا، الرملة البيضاء، سبينس، الجناح، عائشة بكار، فردان، كورنيش المزرعة.

ولقد ردت قواتنا بالمدفعية والصواريخ على مصادر نيران العدو مستهدفة مرابض مدفعيته وتجمعات آلياته وجنوده مما أوقع خسائر جسيمة في آلياته وجنوده بين قتيل وجريح، وقد توقف القصف في الساعة الحادية عشرة من ليلة أمس.

بلاغ عسكري رقم ٢٠٨ــ ١٩٨٢/٧/٣٠:
في الساعة الخامسة وعشرين دقيقة، خرق العدو فجأة قرار وقف إطلاق النار بخطة نارية موقوتة، ومنظمة من البر والبحر والجو، في آن واحد، حيث قامت طائراته المقاتلة، بالاغارة على المدينة الرياضية وما حولها، ومنطقة الفاكهاني وصبرا، وشاتيلا، وبئر حسن، وقصقص، ومحيط السفارة الكويتية، بينما قامت المدفعية الثقيلة وزوارق الصواريخ من البر والبحر بقصف معظم الأماكن السكنية في منطقة بيروت الغربية بشكل مكثف وقد شمل القصف الليلكي، حي السلم، برج البراجنة، محيط السفارة الكويتية، محيط السفارة الصينية، الرملة البيضاء، سبينس، الأوزاعي، السمرلاند، الكورال بيتش، بئر العبد، بئر حسن.

هذا، ولا يزال القصف مستمراً بغزارة من البر والبحر والجو حتى الساعة السادسة والنصف موقعاً المزيد من الخسائر في صفوف المدنيين الذين يعانون حتى الآن من قطع الكهرباء والماء ونقص المواد الطبية والغذائية. وسوف يصدر بيان تفصيلي لاحق بنتائج هذه الغارات الوحشية.

بلاغ عسكري رقم ٢٠٩ــ ١٩٨٢/٧/٣٠:
لا زال العدو الصهيوني منذ ساعتين يقوم بقصف منطقة بيروت الغربية براً وبحراً وجواً، وعلى جميع الأحياء السكنية.

إن هذا يؤكد بوضوح أن حملة الابادة التي ينظمها العدو الصهيوني ضد الشعبين اللبناني والفلسطيني، لا زالت مستمرة، وأن العدو يقوم بهذا العدوان في الوقت الذي صدرت فيه مقررات جدة وفي الوقت الذي تجري فيه مفاوضات بين المبعوث الاميركي وقيادة م.ت.ف. عبر رئيس الحكومة اللبنانية. وبعد أن أعربت كافة الأوساط عن تفاؤلها بإيجاد مخرج إيجابي للأزمة في بيروت.

إن العدو وحماته يتحملون كامل المسؤولية أمام الرأي العام العالمي.

بلاغ عسكري رقم ٢١٠ــ ١٩٨٢/٨/١:
صعد العدو الصهيوني الموقف منذ الساعة الثانية من فجر هذا اليوم خارقاً وقف إطلاق النار الثامن بقصف عنيف ومركز على الضاحية الجنوبية ما لبث أن صعد العدو قصفه وشمل معظم المناطق الوطنية مستعملاً مختلف أنواع القذائف الحارقة وقنابل النابالم.

في الساعة الثانية من صباح هذا اليوم، ركز العدو قصفه على محورين الأول محور مطار بيروت الدولي، الثاني خلدة والأوزاعي محاولاً دخول المدرج الشرقي، ولكن القوات المشتركة تتصدى له وبسالة اسطورية وتمنعه من التقدم موقعة في صفوفه عدداً كبيراً من الخسائر وقد ردته على أعقابه.

في الساعة الرابعة من صباح اليوم: يحاول العدو منذ الساعة الرابعة صباحاً احتلال مطار بيروت الدولي والالتفاف على الضاحية الجنوبية وكل هذه المحاولات تواجه بقتال اسطوري من قبل القوات المشتركة، وتدور الآن معارك ضارية بين القوات المشتركة والقوات الصهيونية ولم تفرق أدوات العدو الحربية في قصفها بين المناطق السكنية والمستشفيات ودور العبادة.

الساعة الخامسة والنصف من صباح اليوم:

كرر العدو قصفه لنفس المحاور محاولاً الدخول إلى المطار ولكن القوات المشتركة المتمركزة هناك منعته من الدخول وباءت هذه المحاولة بالفشل.

في الساعة السادسة من صباح اليوم: أغار الطيران الاسرائيلي على بيروت الوطنية والضاحية الجنوبية محاولاً أن يخفف ضغط القوات المشتركة.

في الساعة السابعة من صباح اليوم: عاود الطيران قصفه ليشمل الضاحية الجنوبية والمناطق الوطنية.

لا يزال العدو الصهيوني يواصل ضغطه للتقدم على مطار بيروت الدولي باتجاه المدرج الغربي والشرقي، وتواجه قواتنا المتمركزة في منطقة المطار بسالة محاولة العدو هذه وقد أجبرته على استقدام الطيران أكثر من مرة في نفس الوقت بقصف كافة الأحياء السكنية في منطقة بيروت الغربية من البر والبحر، والجو وبشكل عنيف ومجنون وقد شمل القصف المناطق التالية:

منطقة الجامعة العربية، الفاكهاني، صبرا، شاتيلا، الرملة البيضاء، اليونيسكو، مستديرة المطار، خط كورنيش المزرعة، حرش قصقص، محيط السفارة السوفياتية، محيط مستشفى بيروت، محيط السفارة الصينية، منطقة كنيسة السريان، النويري وقناة ٧.

وما يزال العدو يواصل عدوانه حتى الساعة السابعة وخمس وأربعين دقيقة من صباح اليوم.

شن طيران العدو منذ الساعة السادسة من صباح اليوم وحتى الساعة الثامنة والنصف، سبعاً وستين غارة على مناطق مختلفة من مدينة بيروت الغربية شملت الفاكهاني، الرملة البيضاء، صبرا، شاتيلا، والرمل العالي، ومنطقة المطار وبرج البراجنة. وقام بالاغارة في كل مرة تشكيل من أربع طائرات.

أما عند الساعة الثامنة وخمس وثلاثين دقيقة، فقد كثف العدو غاراته بحيث لم يعد يفصل بين الغارة والاخرى أكثر من دقيقة واحدة، وقد تركز القصف الكثيف بشكل خاص على مواقع القوات المشتركة في منطقة مطار بيروت الدولي لتخفيف الضغط على قواته التي تكبدت خسائر منظورة كبيرة شوهدت بالعين المجردة في الآليات والأفراد أثناء محاولات التقدم على مدرج المطار الشرقي والمدرج الغربي التي يقوم بها منذ الساعة الثالثة من فجر هذا اليوم.

هذا، وتتصدى مقاوماتنا الأرضية ببسالة فائقة لطائرات العدو المغيرة وتمنعها من تحقيق أهدافها.

لا زالت قوات العدو تواصل ضغطها في محاولة للسيطرة على مطار بيروت تحت إسناد كثيف من النيران من الجو والبحر والبر. حيث قام طيران العدو بعشرات الطلعات الجوية، بينما ركزت البوارج البحرية والمدفعية الثقيلة والصاروخية نيرانها على منطقة المطار. وتتصدى قواتنا لتقدم العدو ببسالة فائقة، موقعة في صفوفه الكثير من الخسائر حيث دمرت له عدداً من الدبابات والآليات المدرعة وما تزال المعركة محتدمة بضراوة.

بلاغ عسكري رقم ٢١١ــ ١٩٨٢/٨/١، الساعة ٩,٢٠: لا تزال المعركة محتدمة منذ الساعة الثالثة فجراً، ويكثف العدو ضغطه في الجو والبحر والبر، ويقصف جميع الأحياء في بيروت الغربية، بكثافة مجنونة، أما على محور المطار حيث تحتدم المعركة الرئيسية بالمدفعية والدبابات وجميع الأسلحة فقد أفشلت قواتنا حتى الآن أربع محاولات لتقدم دروع العدو وآلياته الميكانيكية من دخول المطار والسيطرة عليه، بعد أن كبدته ما لا يقل عن ١٢ دبابة وناقلة جنود كما دمرت له عدداً من مواقع المدفعية الارضية، وقتلت وجرحت ما لا يقل عن ٣٠ فرداً. هذا وقد ركز العدو الآن الساعة ٩,٤٥ هجومه على المطار ولكن قواتنا الباسلة تتصدى لمحاولاته وتحبط أهدافه.

بلاغ عسكري رقم ٢١٢ــ ١٩٨٢/٨/١، الساعة ١٠,٠٠: تمكنت قواتنا من تدمير جرافة ودبابتين للعدو في منطقة الكسارة شرقي المطار.

بلاغ عسكري رقم ٢١٣ــ ١٩٨٢/٨/١، الساعة ١٠,٣٠: عند الساعة ٩,٣٠ أفشلت قواتنا محاولة إنزال بحري للعدو في منطقة السمرلاند.

بلاغ عسكري رقم ٢١٤ــ ١٩٨٢/٨/٢:

أولا ــ منذ الصباح والعدو الصهيوني يقوم بقصف مدفعي متقطع على منطقتي حي السلم، ومخيم برج البراجنة خارقاً بذلك وقف إطلاق النار التاسع والذي أعلن عند الساعة الخامسة

من مساء أمس. وبعد ذلك تصادى العدو في خرقه، وقام بتحسين مواقعه المقابلة لمنطقة حي السلم، ودفع دباباته في اتجاه المنطقة.

وقد قامت قيادة القوات المشتركة بابلاغ الرئيس صائب سلام بهذه الخروقات ليقوم بإبلاغها الى المبعوث الأميركي فيليب حبيب.

إن القيادة المشتركة وإذ تحمل العدو الصهيوني أمام الرأي العام العالمي مسؤولية خرق وقف إطلاق النار في منطقة بيروت، فإنها تؤكد بأن قواتنا لا زالت محتفظة بضبط النفس تجاه هذه الخروقات احتراماً لقرار مجلس الأمن الدولي الخاص بوقف إطلاق النار.

ثانياً ــ قام العدو الاسرائيلي بعمليات خرق لوقف إطلاق النار متعددة على طول المواقع الأمامية حيث قامت مدفعية دباباته بقصف مواقعنا الأمامية في كل من منطقة الأوزاعي، حي السلم، الليلكي، التحويطة، وذلك عند الساعة السادسة والثلث صباحاً وحتى الآن الساعة الواحدة إلا ربعاً من بعد الظهر. كما يواصل العدو الصهيوني رمايات الرشاشة وبشكل متقطع، على مواقع قواتنا في المناطق الآنفة الذكر، كما تقوم دبابات العدو بالتقدم من مواقعها إلى نقاط أمامية جديدة مستغلة فترة وقف إطلاق النار، في حين لم ترد قواتنا على خروقات العدو حتى الآن.

بلاغ عسكري رقم ٢١٥ــ ١٩٨٢/٨/٣:
دأبت إذاعة الكتائب لسان حال قوات الغزو الصهيوني في نشراتها الاخبارية على إذاعة أنباء كاذبة ومشوشة حول سير عمليات القتال على كافة المحاور هدفها زعزعة الروح القتالية العالية لدى قواتنا المشتركة واضعاف الروح المعنوية لدى جماهير الشعبين اللبناني والفلسطيني البطلة.

واليوم خرجت علينا اذاعة العدو الصهيوني في لبنان بنبأ مفاده أن قوات الغزو الصهيوني احتلت منطقة المريجة دون قتال.

بلاغ عسكري رقم ٢١٦ــ ١٩٨٢/٨/٣:
أولاً ــ واصلت قوات الغزو الصهيوني، منذ منتصف ليلة أمس، انتهاكها السافر لقرار وقف إطلاق النار، وقامت باطلاق نيران أسلحتها المدفعية والرشاشة باتجاه مواقع قواتنا في الضاحية الجنوبية والأوزاعي، كما قام العدو بإطلاق قذائف الانارة فوق مخيمي صبرا وشاتيلا.

هذا، ولا زالت الاعتداءات الصهيونية مستمرة حتى ساعة اعداد هذا التصريح الساعة الثانية من فجر اليوم الثلاثاء.

ثانياً ــ منذ الساعة التاسعة من صباح اليوم وحتى الساعة الحادية عشر ظهراً، وقوات الغزو الصهيوني تقوم بقصف متقطع من مدفعية الدبابات المتواجدة في المدرج الغربي للمطار باتجاه مناطق الأوزاعي، برج البراجنة، الجناح.

كما شوهدت قوات الغزو الصهيوني وهي تقوم بتحريك آليات في منطقة المطار، لتأخذ مواقع ثابتة.

ثالثاً ــ منذ الساعة العاشرة صباحاً والعدو الاسرائيلي مستمر في خرق وقف إطلاق النار حيث قامت قواته بالقصف، بالمدفعية والدبابات على مناطق الأوزاعي والجناح والشاليهات والمدينة الرياضية وسبينس وطريق المطار والليلكي وحي السلم وبرج البراجنة وصبرا وشاتيلا ونتج عن ذلك تدمير بنايات سكنية في منطقة الجناح وحي السلم وبرج البراجنة مما أدى إلى سقوط إصابات لم تحدد حتى الآن.

كما يقوم العدو بتحسين مواقعه على المدرج الشرقي والغربي للمطار وتعزيزها مع محاولاته لكسب أرض جديدة.

هذا، ولا يزال القصف الصهيوني مستمراً حتى الآن الساعة الواحدة والربع.

رابعاً ــ واصل العدو الصهيوني عند الساعة الثالثة إلا ربعاً ظهراً، ضغطه على محور الأوزاعي في محاولة للتقدم على هذا المحور مستخدماً القصف المدفعي الكثيف والمركز.

وقد تصدت قواتنا المشتركة لقوات العدو وتمكنت من تدمير مقدمة الرتل واجبار آلياتها المتقدمة على التراجع إلى مكانها السابق.

خامساً ــ تصدت القوات المشتركة ببسالة لقوات العدو على محور الأوزاعي واجبرتها على التراجع إلى مواقعها السابقة رغم أن العدو مهد لقواته بقصف مدفعي عنيف. وقد دمر مقاتلونا الأبطال دبابتين للعدو وأوقعوا به عدداً من الخسائر.

بلاغ عسكري رقم ٢١٧ــ ١٩٨٢/٨/٥:
فند الناطق العسكري باسم القوات المشتركة أمس، ادعاءات الناطق العسكري الاسرائيلي

ووزير خارجية العدو اسحق شامير اللذين ادعيا أن الهجوم لا يستهدف بيروت الغربية وانما تضييق الحصار على الفلسطينيين سيما وقد جاء هذان التصريحان في اعقاب فشل هجوم العدو اليوم، وشدد الناطق العسكري للقوات المشتركة على ما يلي:

أولاً — أن الهجوم من مرفأ بيروت لا يصل إلى أية مناطق يتواجد فيها أي فلسطيني على مدى ثمانية كيلومترات من محور التقدم، هذا حيث يعتبر هذا المحور بالنسبة لبيروت الغربية شمال المدينة المحاصرة.

ثانياً — كما أن التقدم على منطقة سباق الخيل، والمتحف يشكل نفس العامل.

ثالثاً — ان احتلال ثكنة مصالح الجيش اللبناني، وثكنة هنري شهاب هو اعتداء مباشر على الجيش اللبناني لا على الفلسطينيين.

رابعاً — لقد اعترف العدو بضراوة المقاومة التي جوبه بها، ولقد أحصت قواتنا تدمير ٢١ دبابة و ١٤ ناقلة جنود، وخمس جرافات وثلاثة كاسحات الغام وأكثر من مئة إصابة بين قتيل وجريح في صفوف العدو، وهذا يؤكد مدى ضراوة المقاومة التي جابهته بها قواتنا فافشلت هجومه.

خامساً — لقد ألقى العدو على المدينة المحاصرة شاملاً جميع أحيائها السكنية حتى شارع الحمراء عشرات الآلاف من القذائف، فهل سكان هذه المناطق جميعاً فلسطينيين كما يزعم العدو.

سادساً — لقد دفع العدو بفرقة مدرعة وفرقة مشاة آلية على المدينة التي أحاط بها من كل جانب وهاجمها على أربع محاور رئيسية وثلاثة أخرى فرعية من الشمال والشرق والجنوب، بالاضافة إلى الاسناد البحري الذي أفشل في الحمام العسكري فهل هذا لا يسمى هجوماً رئيسياً.

سابعاً — إن محاولة العدو الزعم بالتوقفات وتبريرات فارغة لعمله العدواني هذا يؤكد مدى فشله وانتكاس عطرسته التي طالما هدد ولوح بها في الحل العسكري.

ثامناً — إن فيليب حبيب والحكومة اللبنانية والفرنسية وجميع أصدقائنا يعرفون أن هذا الهجوم يجيء في وقت رفض فيه العدو قرار مجلس الأمن وقف إطلاق النار رقم ٥١٦ وإرسال مراقبين دوليين كما أنه يجيء في اللحظة التي أحس العدو فيها بتقدم المباحثات السياسية لوجود حل لأزمة بيروت اعترف به المبعوث الأميركي نفسه، واطلعت عليه الحكومة اللبنانية والزعامات الوطنية في لبنان كما اطلعت عليه الحكومتان الفرنسية والسعودية.

إن عدوان العدو الشامل كان محاولة رعناء لا مسؤولة وحاقدة لاستباق الحل السياسي وتقديم ما يزعم أنه الحل العسكري عليه، وقد باء بالفشل الذريع.

بلاغ عسكري رقم ٦١٨ — ١٩٨٢/٨/٥:

أولاً — منذ الساعة الحادية عشرة من ليل أمس الاول، والعدو الصهيوني يقوم بقصف مدفعي متقطع على برج البراجنة، الرمل العالي، منطقة الغولف، وفي الساعة الثانية عشرة من نفس الليلة، ركز العدو قصفه المدفعي والصاروخي وبشكل مكثف على برج البراجنة، حارة حريك، المليكي، المريجة وذلك من مواقعه في الشويفات والحدث وكلية العلوم وقد رافق هذا القصف محاولة تقدم قام بها العدو من منطقة الكوكودي باتجاه الحسينية وقد تصدت له قواتنا واشتبكت معه بالأسلحة المباشرة والرشاشات المتوسطة.

ثانياً — في الساعة الواحدة من فجر أمس الأربعاء، لوحظ بأن هناك تحرك آلي معاد وبشكل مكثف باتجاه المتحف من فرن الشباك والحازمية، وكذلك من منطقتي قصر منصور وبدارو.

ثالثاً — في الساعة الواحدة والنصف، قامت راجمات الصواريخ المعادية بقصف مناطق الجناح، الرملة البيضاء، الأوزاعي، وقامت مدفعية البوارج البحرية المعادية بالرماية على بناية فتال قرب المرفأ، ولا زالت الرمايات مستمرة حتى الآن الساعة الثانية والربع من فجر أمس الاربعاء.

رابعاً — منذ الساعة الحادية عشرة من مساء أمس الأول، بدا العدو الصهيوني هجومه وتقدمه على محاور الأوزاعي، الميناء، الغولف، طريق المتحف، البربير ميدان سباق الخيل.

وقد تصدت له قواتنا طوال الليل وحتى الآن الساعة السادسة والنصف من صباح الأربعاء. في حين تحتدم المعارك على كافة المحاور، ويواصل العدو قصفه الوحشي من البحر والبر على كافة مناطق التقدم وجميع أنحاء بيروت الغربية بشكل

لم يسبق له مثيل.

لقد بدأ العدو معركة اقتحام بيروت الغربية متحدياً كل دول العالم والرأي العام العالمي، متخطياً كل ما يمكن أن يجعله يتردد على القيام بهذه المجزرة البشرية، التي يعاني السكان المدنيون في بيروت الغربية منها في هذه اللحظة.

خامساً ــ وسع العدو الصهيوني قصفه المدفعي والصاروخي من البر والبحر ليشمل كل من الفنطاري، الهوليداي إن، وادي أبو جميل، طريق الريفيرا، الحسينية في طريق المطار، وتحت هذا الستار الكثيف والشامل من القصف حاول العدو التقدم على المحاور التالية:

١ ــ محاولة على محور الطيونة، ولم يتمكن العدو من تحقيق أي تقدم نتيجة التصدي البطولي لمقاتلينا.

٢ ــ محاولة التفاف على منطقة الأوزاعي من جهة الغرب حيث تصدت لها قواتنا وأفشلتها.

٣ ــ محاولة تقدم على المتحف وتمكن مقاتلونا من منعه من تحقيق أي تقدم.

سادساً ــ عند الساعة الرابعة من صباح أمس الأربعاء حاولت أرتال من دبابات العدو التقدم باتجاه ثكنة هنري شهاب عبر طريق قام العدو بشقه ليصل بين مدرسة قيادة السيارات في الأوزاعي والثكنة.

وقد تصدت له قواتنا بكل بسالة وما زالت المعارك محتدمة بشكل عنيف حتى الآن الساعة السادسة والنصف من صباح أمس الأربعاء.

ونتيجة للمعارك الدائرة بين قواتنا وقوات العدو منذ مساء أمس الأول وحتى صباح أمس تكبد العدو خسائر فادحة في الآليات وعدد كبير من القتلى والجرحى في صفوفه.

سابعاً ــ صدت قواتنا محاولات العدو للاقتراب على محور المتحف ودمرت له ست دبابات مما أحبط هجومه وأجبره على التراجع للخلف في حين لم يستطع العدو إحراز أي تقدم على هذا المحور.

ثامناً ــ يوالي العدو ضغطه على منطقة الفراير باتجاه ثكنة هنري شهاب حيث تدور معركة طاحنة بالدبابات وقذائف الآر.بي.جي. وقد دمرت قواتنا للعدو حتى الآن سبع آليات منها ثلاث دبابات وأربع ناقلات مدرعة، ولا زال القتال محتدماً حتى الآن الساعة الثامنة وخمسين دقيقة من صباح الأربعاء في هذا المحور الذي يتركز عليه ثقل هجوم العدو الرئيسي.

تاسعاً ــ عند الساعة التاسعة صباحاً، حاولت قوات العدو الانزال من البحر في منطقة الحمام العسكري لكن قواتنا تصدت لها بضراوة وأمطرتها بوابل من قذائف المدفعية والصواريخ، وردتها على أعقابها إلى عرض البحر بعد معركة دامت أكثر من نصف ساعة فشل العدو خلالها من تحقيق الانزال.

هذا، وقد تم هجوم العدو تحت ستار كثيف من نيران البوارج البحرية والصواريخ والمدفعية الثقيلة التي تنهمر بغزارة على المنطقة القريبة من الحمام العسكري والأحياء السكنية المحيطة بها.

عاشراً ــ حاول العدو الصهيوني عند الساعة التاسعة وخمس وأربعين دقيقة، الهجوم على محور المتحف، وتمكنت قواتنا من صده ودحره للمرة الرابعة بعد أن دمرت له أربع دبابات، في حين دخلت قوات العدو ثكنة مصالح الجيش وثكنة هنري شهاب.

حادي عشر ــ استطاعت قواتنا المتصدية على محور السفارة الكويتية إيقاف اندفاع العدو من ثكنة هنري شهاب باتجاه السفارة، ودمرت له ثلاث دبابات.

ثاني عشر ــ يلاحظ أن العدو يركز هجماته على جميع المحاور وتتصدى له قواتنا ببسالة، وتمنعه من أن يحرز أي تقدم ملموس إلا في ثكنة الجيش اللبناني (هنري شهاب) فقد دخلها.

هذا، وقد بلغت خسائر العدو اعتباراً من الليلة قبل الماضية وحتى الساعة العاشرة والنصف من صباح الأربعاء ما يلي: تدمير سبع عشرة دبابة وأربع عشرة ناقلة للجنود. وقتل وجرح ما لا يقل عن خمسة وتسعين جندياً صهيونياً، كما دمرت قواتنا ثلاثة مرابض لمدفعية العدو.

بلاغ عسكري رقم ٢١٩ ــ ١٩٨٢/٨/٦: في تمام الساعة الواحدة وخمس وأربعين دقيقة من ظهر اليوم، أغارت طائرات العدو الصهيوني الحربية على وسط مدينة بيروت الغربية في حي الصنائع، على بعد مائة متر من مقر رئيس الحكومة اللبنانية الرسمي.

وقد استهدف القصف تجمعات المهجرين في المنطقة، حيث سقط عدد كبير من الضحايا لا زال

معظمهم تحت الأنقاض.

وتقدر الخسائر الأولية في صفوف المواطنين بما يزيد عن ٢٥٠ إصابة بين شهيد وجريح جميعهم من الأطفال والنساء. إن هذا الهجوم الغادر يجيء تحدياً للعالم ولقرارات مجلس الأمن الدولي دون مبرر سوى الاستمرار في تنفيذ حملة الابادة ضد شعبنا اللبناني ــ والفلسطيني.

بلاغ عسكري رقم ٢٢٠ــ ١٩٨٢/٨/١٠: منذ الساعة الرابعة من بعد أمس وطائرات العدو الصهيوني الحربية تغير على مناطق متعددة من بيروت الغربية.

لقد قصف طيران العدو على موجات متتالية، مناطق الرملة البيضاء، السبينس، محيط السفارة الكويتية، الغبيري، ومخيم شاتيلا.

إن هذا التصعيد العسكري الاسرائيلي الذي يأتي في أعقاب القصف العشوائي على بيروت الغربية منذ ليل أمس الاول، إنما يؤكد استمرار العدو في نهج التصعيد بهدف تغليب الحل العسكري على الحل السياسي، ويفضح نزعة شارون الارهابية كما يعكس قرار الحكومة الاسرائيلية غير المعلن باستمرار توسيع العمليات العسكرية ضد المواطنين المدنيين لبنانيين وفلسطينيين.

هذا، وما يزال طيران العدو الصهيوني يحلق في سماء المدينة، ويقصف المناطق المدنية في بيروت، حتى الآن الساعة الخامسة والنصف من مساء الاثنين.

بلاغ عسكري رقم ٢٢١ــ ١٩٨٢/٨/١١: بعد قصف من طيران العدو استمر لمدة ثلاث ساعات متواصلة على مخيم برج البراجنة، المدينة الرياضية، وصبرا، والفاكهاني، الرملة البيضاء، السفارة الكويتية، حاول العدو في الساعة الثالثة من بعد ظهر اليوم التقدم من يسار ثكنة المصالح باتجاه مبنى سباق الخيل بالدبابات ومعها جرافة حاولت إزالة بعض التحصينات. فتصدت له القوات المشتركة ودمرت له الجرافة ودبابة وردته على أعقابه وعلى الأثر، قامت قوات العدو بمعاودة القصف بالمدفعية والصواريخ الثقيلة والدبابات على منطقة المتحف والمدرسة الفرنسية ورأس النبع وطريق البربير وميدان سباق الخيل، وقد ردت قواتنا على القصف حيث دمرت مرابض مدفعية متقدمة للعدو ولا زال القصف المتبادل مستمراً حتى هذه اللحظة في تلك المنطقة.

أما في المناطق الأخرى، فقد عاود العدو قصفه البحري والبري على مدينة بيروت الغربية حيث لا يزال القصف مستمراً حتى الآن. الساعة السادسة وخمس وأربعون دقيقة.

هذا، وتقدر خسائر العدو هذا اليوم بما يزيد عن ٢٥ إصابة بين قتيل وجريح كما سقط أكثر من ٧٠ اصابة في صفوف المدنيين الفلسطينيين واللبنانيين من جراء القصف المعادي المتواصل براً وبحراً وجواً على المناطق المدنية الآهلة بالسكان.

بلاغ عسكري رقم ٢٢٢ــ ١٩٨٢/٨/١١:

أولا ــ واصل العدو الصهيوني، وبالرغم من إعلان وقف إطلاق النار، قصفه البري والبحري والجوي لمدينة بيروت الوطنية.

فعند الساعة العاشرة والنصف صباحاً، قامت مدفعية العدو وبوارجه البحرية بقصف المناطق المدنية الآهلة بالسكان، حيث تركز القصف على مناطق: برج البراجنة، بئر حسن، منطقة السفارات، الكولا، الفاكهاني، الحمراء، فردان.

وفي الساعة الحادية عشرة والنصف ظهراً شنت طائرات العدو الحربية، غاراتها، وعلى موجات متتالية على المناطق المدنية وقامت بتركيز قصفها على مخيم برج البراجنة، حيث لا يزال القصف الجوي والبحري والبري مستمراً حتى الآن. الساعة الثانية عشرة والربع ظهراً.

ثانياً ــ منذ الصباح الباكر، وقوات العدو الصهيوني تواصل قصفها البحري والبري على مدينة بيروت الغربية.

ففي الساعة الثانية عشرة والنصف ظهراً، قام طيران العدو الحربي بسلسلة غارات، وعلى موجات متتابعة، قصف خلالها مناطق برج البراجنة، دوار شاتيلا، مخيمي صبرا وشاتيلا، الفاكهاني، المدينة الرياضية، السفارة الكويتية، حيث وقع العديد من المواطنين المدنيين بين شهيد وجريح.

إن هذه الاعتداءات الدموية المتكررة على المدينة الصامدة تأتي دون مبرر ولا يقصد منها إلا المزيد من الدمار والافناء لجماهير الشعبين اللبناني ــ والفلسطيني في حملة عنف يقودها الارهابيان بيغن وشارون منذ أكثر من سبعة وستين يوماً.

ثالثاً ــ واصل العدو الصهيوني اليوم تصعيده العسكري وخرق وقف إطلاق النار فبالاضافة إلى استمرار القصف المدفعي على امتداد الليلة الماضية، وقيام طيرانه الحربي بطلعات متواصلة ليلاً، باشر ومنذ الساعة السادسة والربع من صباح اليوم بقصف مدفعي على مناطق مخيم برج البراجنة، الفاكهاني بوابة المتحف، منطقة سباق الخيل شارع حمد، الشاطىء، السمولاند، وقد استمرت عملية القصف المدفعي المتقطع أحياناً والمتواصل بكثافة أحياناً أخرى، حتى الثانية من ظهر اليوم. كما قامت طائرات العدو منذ الساعة الحادية عشرة والنصف بالاغارات المتواصلة على مخيم برج البراجنة، وحي برج البراجنة والمدرسة المهنية العاملية، مستديرة المطار، طريق المطار. ولا زالت عمليات القصف الجوي الوحشي تتواصل على بنايات المخيم، والعمارات السكنية في حي برج البراجنة، والمناطق المحيطة التي وقع فيها الكثير من الدمار والخراب. وقد بلغ عدد الاغارات الاسرائيلية والجوية حتى الساعة الثانية ظهراً أكثر من ٣٠ غارة جوية في نفس الوقت الذي تواصل فيه المدفعية والبوارج البحرية قصفها المدفعي والصاروخي الذي امتد ليشمل أيضاً، الجناح، الرملة البيضاء، بئر حسن، طريق المطار، مناطق السفارات الكويتية البحرانية، الليبية، المغربية، اليمن الديمقراطية، الهنغارية، وعمارات الأمم المتحدة.

وقد قدرت الخسائر الأولية حتى هذه الساعة بـ ٢١ شهيداً وثلاثة وخمسون جريحاً.

بلاغ عسكري رقم ٢٢٣ــ ١٩٨٢/٨/١١:

أولا ــ منذ الصباح، وقوات العدو الصهيوني تقوم بقصف مدينة بيروت الغربية، براً وبحراً وجواً، حيث شمل القصف معظم أحياء مدينة بيروت السكنية في مناطق برج البراجنة، الرملة البيضاء، صبرا، شاتيلا، الفاكهاني، المزرعة، البربير.

من ناحية أخرى، قامت طائرات العدو الحربية عند الساعة الثانية من ظهر أمس، بعدة طلعات جوية فوق مدينة بيروت الوطنية، وقصفت مناطق محيط المدينة الرياضية، محيط السفارة الكويتية، صبرا، شاتيلا، الفاكهاني، برج البراجنة، الرملة البيضاء، سبينس.

هذا، ويواصل العدو الصهيوني هجماته المتتالية على بيروت الوطنية دون مبرر، إلا لقتل المزيد من المدنيين الأبرياء الذين يعانون المزيد من العذاب، لشدة الحصار الذي يفرضه العدو.

وقد نتج عن القصف الصهيوني البري والبحري والجوي استشهاد اثني عشر مواطناً وجرح سبعة وثلاثين مدنياً أغلبهم من المهجرين.

عاود العدو الصهيوني مساء أمس، قصفه لمدينة بيروت الغربية من البحر والبر مستهدفاً الأحياء المدنية لمدة ساعتين. وشمل القصف المعادي الضاحية الجنوبية، الرملة البيضاء، الروشة، صبرا، الفاكهاني، البربير.

كما جرت اشتباكات على محور المتحف وسباق الخيل وغاليري سمعان بمدفعية الدبابات والأسلحة المباشرة، حيث دامت هذه الاشتباكات قرابة الساعة، تطورت على الأثر إلى اشتباكات بالمدفعية والصواريخ.

وكانت خسائر العدو الصهيوني خلال هذه الاشتباكات مقتل وجرح ثمانية عشر جندياً، وتدمير مربض مدفعية ودبابتين وناقلة جنود مجنزرة.

كما نتج عن القصف المدفعي المعادي الذي تم ليلاً إصابة عدد من المواطنين المدنيين في بيروت الغربية بين شهيد وجريح.

في الساعة الحادية عشرة والربع من ليل أمس، حلق الطيران الحربي المعادي لمدة أربعين دقيقة في سماء مدينة بيروت، والقى عدداً من قنابل الانارة، وقام بقصف بعض المواقع في منطقة السفارة الكويتية والمدينة الرياضية والضاحية الجنوبية.

بلاغ عسكري رقم ٢٢٤ــ ١٩٨٢/٨/١٢:

أولا ــ في الساعة السادسة من صباح اليوم، قام طيران العدو الحربي بالاغارة على الضاحية الجنوبية، حيث تركز قصفه المتلاحق على مناطق برج البراجنة، صبرا، شاتيلا، محيط السفارة الكويتية، ومناطق الجامعة العربية والجناح.

وقد استمر القصف الجوي حتى الساعة السابعة والربع حيث وسعه ليشمل مناطق الأونيسكو، سبينس، المزرعة، الروشة، في حين ركز القصف المعادي على محيط السفارة الكويتية.

ثانياً ــ في الساعة الثامنة صباحاً وسع العدو

قصفه الجوي ليشمل منطقة الرملة البيضاء، الأونيسكو، محيط السفارة الصينية، المدينة الرياضية، في حين استمر القصف الجوي على باقي المناطق المذكورة آنفاً وبشكل وحشي وكثيف.

ثالثاً ــ بلغت الطلعات الجوية التي قامت بها طائرات العدو الصهيوني الحربية، على مدينة بيروت الغربية الصامدة وضواحيها منذ الساعة السادسة وحتى الثامنة صباحاً حوالي ٢٢ غارة جوية.

هذا، ولا تزال الغارات الجوية المعادية مستمرة حتى الآن الساعة الثامنة والربع صباحاً، حيث تقوم الطائرات الحربية بقصف متواصل وهمجي، علماً بأن القصف المدفعي والصاروخي من البر والبحر لم يتوقف على المدينة طوال ليلة أمس وحتى الآن.

رابعاً ــ واصل طيران العدو طلعاته في سماء بيروت، وقام عند الساعة التاسعة إلا ربعاً بقصف مناطق، دوار المطار، برج البراجنة، الكولا، صبرا، وشاتيلا.

وقد اشتد القصف الجوي هذه الساعة على منطقة السبينس.

خامساً ــ لقد بلغ عدوان هذا اليوم حداً لا مثيل له، خلال هذه الحرب، فما زالت طائرات العدو الصهيوني الحربية، ومنذ الساعة السادسة وحتى العاشرة والنصف صباحاً، تواصل قصفها لمدينة بيروت الغربية ومركزة على المخيمات الفلسطينية ومناطق الرملة البيضاء، والبربير، والضاحية الجنوبية، حيث تقوم هذه الطائرات بتدمير ما تبقى من المخيمات والضاحية تدميراً كاملاً، بالقنابل الثقيلة.

في هذه الأثناء، تحاول فرق الاسعاف والانقاذ والدفاع المدني جاهدة إخلاء الاصابات التي وقعت في صفوف المدنيين، لكنها لم تتمكن من أداء واجبها لشدة القصف وكثافته، حيث يستخدم العدو في حرب الابادة هذه، القنابل الفسفورية لاشعال الحرائق في المناطق التي قصفها لتكمل التدمير الذي لحق بها.

إن هذه الجرائم الصهيونية تذكرنا بأعمال النازية وبأن نازية جديدة في هذا العصر يمارسها بيغن وشارون على مرأى العالم ومسمعه دون أن يجد له رادعاً.

وتشير التقديرات الأولية إلى أن الخسائر في صفوف المدنيين أكثر من ٢٠٠ إصابة بين شهيد وجريح، حيث لا يزال معظمهم تحت الانقاض، بالاضافة إلى أن حجم التدمير في المخيمات الفلسطينية كبير جداً، وذلك لأن العدو الصهيوني يقوم بمسحها نهائياً عن الأرض، وكما هو معلوم فإن هذه المنازل هشة البناء، ولا تتحمل مثل هذا القصف العنيف.

سادساً ــ تستمر عملية الابادة والتدمير الشامل للمخيمات الفلسطينية في بيروت فمنذ ست ساعات وطائرات العدو المقاتلة، تتناوب بشكل متواصل على قصف مخيمات صبرا، وشاتيلا، برج البراجنة، بئر حسن، منطقة الفاكهاني، الجامعة العربية، الكولا، بالقنابل الثقيلة، حيث دمر تماماً، ما يزيد على ٤٠٠ منزل على ما فيها ومن فيها، ويبدو واضحاً أن العدو قد صمم على مسح هذه المخيمات والمناطق نهائياً من الوجود، كما شمل القصف الجوي الوحشي عدة أحياء سكنية لبنانية منها: كورنيش المزرعة، محطة أبو شاكر، الرملة البيضاء، منطقة البربير، رأس النبع، فردان، تلة الخياط، حيث قصفت هذه المناطق بشكل وحشي ومؤثر، الأمر الذي أدى إلى مضاعفة الخسائر في صفوف المدنيين.

إن العدو في عمله الاجرامي هذا، مصمم على إبادة الفلسطينيين واللبنانيين الوطنيين في بيروت الغربية، قبل أن يتم تنفيذ الاتفاق الذي توصل إليه المبعوث الأميركي مع كل الأطراف لحل أزمة بيروت الغربية المحاصرة.

سابعاً ــ يواصل طيران العدو الحربي حتى الآن الساعة الثالثة ظهراً قصفه لأحياء مدينة بيروت الغربية والمخيمات الفلسطينية فيها حيث شمل القصف الوحشي ثماني عشرة منطقة، هي: صبرا، شاتيلا، الكولا، بئر حسن، الرملة البيضاء، سبينس، الجامعة العربية، محطة أبو شاكر، الملعب البلدي، مخيم مار الياس، الروشة، رأس النبع، فردان، عائشة بكار، البربير، برج البراجنة، محيط السفارة الكويتية، مستديرة المطار.

وقد استخدم العدو في هذا اليوم أكثر من أربع وستين طائرة مقاتلة قامت بما يزيد عن المائة وخمسين طلعة استخدمت فيها القنابل الثقيلة المدمرة والقنابل الفسفورية الحارقة والانشطارية. وقد دمر نتيجة هذا القصف ما يزيد عن ٤٠٠

منزل في المخيمات الفلسطينية وعشرات البنايات الاخرى في الأحياء المدنية اللبنانية حيث تعذر وحتى الآن إخلاء المصابين أو رفع الأنقاض عنهم بسبب كثافة الغارات الوحشية. هذا وتشارك مدفعية بوارج العدو بنيران مدفعيتها المباشرة من البحر برماية تلك المناطق موقعة المزيد من الدمار والخراب والقتل.

وقد تحولت بيروت الغربية هذا اليوم إلى ميدان رماية مفتوح لكل أسلحة العدو البرية والبحرية والجوية دون مراعاة لشيء وكأنها ليست عاصمة ولا مدينة مأهولة بالسكان.

وقد قدرت الخسائر الأولية في صفوف المدنيين حتى الآن بما يزيد على ٢٠٠ إصابة بين شهيد وجريح ولا زال معظمهم تحت الأنقاض.

Palestine Affairs

No. 134, January 1983

Published monthly in Arabic by the P.L.O. Research Center
P.O. Box 1691, Beirut, Lebanon. Tel: 808976/7/8
Telex PRC 42393 LE, Cables: MARABHATH

Annual Subscription

Air mail: Arab Countries — Individuals: L.L. 135 ($40), Institutions: L.L. 250 ($60);
Europe — $60; U.S.A. and elsewhere — $75
Surface mail: Lebanon and Syria — Individuals: L.L. 100 ($25), Institutions: L.L. 150 ($35);
Elsewhere — $40

الثمن: ٨ ل.ل. في لبنان
١٠ ل.س. في سوريا
١ دينار في الكويت والعراق
١٢ درهماً في دولة الامارات العربية
١ دينار في ليبيا
١٠ دراهم في المغرب

شؤون فلسطينية

١٣٢ ـ ١٣٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ـ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٢

شؤون فلسطينية

١٣٢ ــ ١٣٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ــ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٢

شهرية فكرية لمعالجة أحداث القضية الفلسطينية وشؤونها المختلفة

تصدر عن مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية

رئيس التحرير: بلال الحسن المدير العام: صبري جريس

سكرتير التحرير: عز الدين المناصرة

جميع الآراء الواردة تعبر عن وجهات نظر كاتبيها ولا تعكس بالضرورة آراء منظمة التحرير الفلسطينية ولا المحررين ولا المستشارين ولا الناشرين

المواد التي ترد إلى المجلّة لا تُردّ، سواء نشرت أم لم تنشر

العنوان بناية الدكتور راجي نصر، شارع كرلومباني (متفرع من السادات)، رأس بيروت ــ لبنان، ص.ب ١٦٩١، تلفون التحرير: ٨٠٨٩٧٦/٧/٨، التوزيع: ٨٠٨٢٣١، برقياً: مرابحات، بيروت.

الاشتراك السنوي (بريد جوي): في الاقطار العربية (عدا لبنان وسوريا) ــ للافراد: ١٢٥ ل.ل.، للمؤسسات والدوائر الحكومية: ٢٥٠ ل.ل.؛ في أوروبا: ٦٠ دولاراً؛ في أميركا وباقي دول العالم: ٧٥ دولاراً. (بريد عادي): في لبنان وسوريا ــ للأفراد: ١٠٠ ل.ل.، للمؤسسات والدوائر الحكومية: ١٥٠ ل.ل.

المحتويات

الوحدة الوطنية الفلسطينية على قاعدة الاستقلال الوطني	فيصل حوراني	٤
شهادات عن الحرب، ومعتقل أنصار، والمجزرة:		٧
١ ــ شهادات عن الحرب	إعداد: سلوى العمد	٨
٢ ــ شهادة من معتقل أنصار	سعدون حسين	١٧
٣ ــ شهادات الناجين من المجزرة	إعداد: فريق من الباحثين	٤١
مخاطر الغزو الاسرائيلي على الاقتصاد اللبناني	فؤاد علامة	٥٩
واقع التعليم العالي الجامعي في ظل الأوامر والقوانين الاسرائيلية	سمر مكاوي	٦٧
المشروع الاسرائيلي لربط البحر الأبيض المتوسط بالبحر الميت	دكتور عبد القادر ياسين	٨٩
قراءة في إنجازات الخطة الخمسية التربوية في الأردن (١٩٧٦ ــ ١٩٨٠)	روز مصلح	١٠١
كتب		
الحرب والسلام في الشرق الأوسط: خبرات مراقب الأمم المتحدة ووجهات نظره	س.ع.	١١٦
القضية الفلسطينية في الاستراتيجية الأميركية	عباب مراد	١٢١

تقارير

جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية — يوسف المقدح — ١٢٦

شهريات

المقاومة الفلسطينية ـ سياسياً — جابر سليمان — ١٣٠

المقاومة الفلسطينية ـ عربياً — صقر أبو فخر — ١٤٠

اسرائيليات

التحقيق في مجزرة صبرا وشاتيلا وسط موجة غليان واحتجاج شعبي واسع — حنه شاهين — ١٤٧

وثائق

بلاغات الناطق العسكري باسم القيادة المركزية للقوات المشتركة في الفترة ما بين ٦/٦/١٩٨٢ و٢٥/٦/١٩٨٢ — ١٥٩

لوحة الغلاف من اختيار الاتحاد العام للفنانين التشكيليين الفلسطينيين/ للفنانة تمام الأكحل

حسني النية الى فخاخ الانقسام.

واذا كانت لكل خطوة جديدة في مسيرة تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية قاعدتها المحسوسة، فان الخطوات المطلوبة الآن، والتي يجري التداول بشأنها، لها اكثر من قاعدة يمكن ان تستند اليها. وأولى وأهم هذه القواعد صيانة استقلال المنظمة، ووحدة تمثيلها لشعبها في الوطن المحتل وفي المنافي، والدفاع عن هذا الاستقلال ضد المحاولات الجارية للانتقاص منه، وحمل الأطراف المعنية على احترامه، وعلى الاقرار بأهميته كركن من أركان العمل العربي العام لحل قضية فلسطين وفق مصالح شعبها، وكأساس من الأسس التي لا يمكن ان يقوم سلام راسخ ووطيد في الشرق الأوسط ما لم تتوفر.

لقد انتهى عدد من الدول العربية، قبل الآن، الى القناعة بأهمية الاستقلال الفلسطيني. والاتجاه الغالب في الساحة الفلسطينية، الذي يعد ياسر عرفات قائده وبطله ورمزه، يخوض معركة تثبيت هذا الاستقلال. اما جعل بقية الدول العربية الى القناعة ذاتها، فأمر مرهون بمدى الثبات الفلسطيني في الحفاظ على استقلال المنظمة، من جهة، وبتجذر النهج الوطني الصلب للمنظمة، اي بفعاليتها في الدفاع عن الأهداف الوطنية الفلسطينية المتفق عليها بين الجميع، من الجهة الأخرى. وأي وهن في أي من الأمرين ستكون له نتيجة واحدة، هي ابقاء الباب مفتوحاً امام التدخلات العربية غير المشروعة، وتسليح اصحابها بما يقولونه لتبرير هذا التدخل.

ومن هنا نصل الى القول بأن الميزة التي توفر لمنظمة التحرير تأييد القوى الشعبية العربية، وتحميها من نوايا ذوي النوايا السيئة، تكمن في كون المنظمة قد غدت النواة الأصلب في مواجهة الصهيونية والامبريالية، وقاعدة الاستقطاب الأفسح للنضالات التحررية والتقدمية.

وما دامت المنظمة ترفع راية النضال الوطني التقدمي المناهض بلا وهن للصهيونية والامبريالية، والهادف الى ارغامهما بقوة الفعل، وليس بالتنازلات، على الاقرار بحقائق الواقع، فلا خوف عليها من محاولات الذين يحرقهم توقهم القديم للتدخل في شؤونها، والتعامل معها كتابع يخضعونه لتكتيكاتهم ومناوراتهم.

ان سياسة المنظمة، وهي تعبر عن اعمق مصالح الشعب العربي الفلسطيني، هي درعها الذي يحميها، ومنارتها التي توفر لها مزيداً من الحماية.

شهادات عن الحرب، ومعتقل أنصار، والمجزرة

تخصص «شؤون فلسطينية» هذا المحور لنشر شهادات عن حرب الأشهر الثلاثة، وشهادة من أحد الذين عاشوا في معتقل أنصار، وشهادات عدد من الناجين من مجزرة مخيمي صبرا وشاتيلا.

الشهادات الأولى جمعت من عدد من الناس المعنيين في زمن الحرب بينما كانت المعارك ما تزال دائرة. والشهادة عن المعتقل كتبها صاحبها، وهو صحفي، عاش التجربة بنفسه، وسجل ملاحظاته يوماً بيوم ثم صاغها بالشكل الذي ننشرها فيه، مستنداً إلى هذه الملاحظات، بعد خروجه من المعتقل.

أما الشهادات عن المجزرة، فقد جمعها فريق من الباحثين الميدانيين في «مركز الابحاث ــ م.ت.ف»، وذلك في سياق مشروع أشمل ينفذه المركز لتوثيق وقائع الاجتياح الاسرائيلي لبيروت الغربية. وما ننشره من شهادات في هذا العدد اختير من بين أكثر من مائة شهادة سجلها الباحثون في الفترة ما بين ١ و ١٩٨٢/١١/٢٠.

ـ ١ ـ
شهادات عن الحرب

اعداد: سلوى العمد

ذات فجر، أفاقت بيروت على أصوات القذائف المنهالة عليها من البر والبحر والجو. خرج سكان الطوابق العليا للبنايات من منازلهم الى الملاجىء بحثاً عن أماكن آمنة. وهم في قرارة أنفسهم يعلمون، وبالتجربة الحية، أن أقبية الأبنية أو طوابقها الأرضية المعتبرة ملاجىء، لا توفر لهم من الامان الا الاحساس باحتماله. فلقد حوّلت طائرات الغزو الاسرائيلي عشرات البنايات، أمام أعين الأطفال الى ركام؛ فدب الرعب في نفوس الصغار والكبار، وفي قلوب ساكني الطوابق العليا والسفلى على حد سواء. لكن يبدو أن المثل القائل «الموت مع الناس رحمة» صحيح؛ فقد لجأ الكثيرون الى التجمع مع بعضهم البعض، ينصتون الى نبضات القلوب الجماعية، التي كانت تشعرهم بشيء من الحياة والأمان وتمدهم بشحنات من القوة يواصلون بزخم منها يومهم المشحون بالجراح وشتى الانفعالات.

مضت الساعات الاولى من الفجر المدوي، وأطلّ الصباح حاملاً معه اعتذار الصيف عن نقص قسري في المياه ونفاد الطحين من المخازن الصغيرة التي كان لها، وحدها، شرف مشاركة الناس العاديين آلامهم والحصار. لكن الغيوم التي حرمت لذة النوم لعشرات الليالي لم تستسلم للواقع المفروض عليها؛ فخرجت من رطوبة الملاجىء لملاقاة الحياة في طلعة الشمس، أو ربما في اشراقة الرغيف، الذي خلت منه الافران: المنزل الذي تهدم؛ الملجأ؛ الشارع؛ الفرن؛ صهريج المياه المتنقل؛ الرغيف الذي اتخذ استدارة البدن؛ المقاتل الذي ارتدى سترة التفاؤل والعزيمة؛ الأم التي أرضعت طفلها حليب الصبر والصلابة؛ الأب الذي يبحث في أشلاء جثة ابنه عن وجنته ليطبع عليها القبلة الأخيرة.. هذه هي الصورة اليومية لبيروت تحت «رحمة» آلة الحرب الصهيونية وفي ظل حصارها المحكم.

مع الناس العاديين، الذين سطروا ملحمة صمود غير عادية، باتخاذهم قرار مواصلة الحياة، والسباحة ضد التيار حفاظاً عليها؛ مع هؤلاء، كانت لنا لقاءات وتسجيلات عايشت التجربة وأرّخت لأيام الصمود المجيدة. بعض هذه اللقاءات أذيع في حينه من اذاعة صوت فلسطين ــ صوت الثورة الفلسطينية.

اللقاءات الواردة أدناه، أجريت في الفترة ما بين شهري تموز (يوليو) وآب (أغسطس) من العام ١٩٨٢؛ وقد اعتمدنا صياغتها بلغة عربية فصحى، متوخين ألاّ يؤثر ذلك على مضمون النص الاصلي، أو حتى شكله. وفي حالات معينة آثرنا ترك الصياغة كما هي باللهجة العامية وقد ميزناها بوضعها بين شولتين مزدوجتين «...».

□ **الشبل أبو النصر؛ فلسطيني؛ ١٢ سنة؛ موقع ميدان سباق الخيل؛ بيروت:** مع بداية الغزو كنت في منطقة سيروب، قرب صيدا. شاركت في عدد من المعارك. في واحدة من هذه المعارك كنت وشبلاً آخر اسمه محمود، حيث كلفنا باقتحام تلة شرحبيل. وعندما ذهبنا الى هناك، رأينا أربع دبابات اسرائيلية وعدداً من آليات الحماية وكاسحة الألغام. كان في حوزتي بندقية كلاشنكوف وكذلك محمود. تراجعنا الى موقع خلفي للحصول على قاذف «بـ ٧» [أر.ب.جي]. وبعد احضاره، تمكنا من ضرب احدى الدبابات، فأخذت الدبابات الباقية ترمي باتجاه المخبأ الذي التجأنا اليه لحماية أنفسنا من النيران. ثم انسحبنا سيراً على الأقدام؛ حيث أصيب محمود ونحن في طريق العودة. حاولت نقله فلم أستطع؛ «ظليت رايح فـ اجت اسرائيل ومسكتني». في الاسر كانوا يعذبوننا حتى نعترف «انو احنا فدائية وما اعترفنا».. كانوا يأخذوننا أيضاً الى مطار انصار في النبطية، وهناك يحمّلوننا الاحجار [كنوع من اجبار الاسرى على ممارسة عمل شاق]. وفي الليل كانوا يقيدوننا. تراوحت أعمار الاسـرى مابـين الثانيـة عشرة والخـامسة والخمسـين. وعند التحقيق سـألني أحد الاسرائيليين:

ــ «انتَ بيتك وين؟

ــ «قلت له: بيتي في بيروت.

ــ «قال: شو جابك من بيروت.

ــ «قلتْ: في مرة [امرأة] قالت لي تروح معي على صيدا، قلت لها أيوه.. فذهبت معها الى صيدا. فكرت صيدا في نفس بيروت وطلعت صيدا بعيدة.. وما صفّى لي حدا هون، جيتوا انتو وأخذتوني.. هيك قلت له».

ثم جاء الصليب الأحمر الدولي وطلب أن يتسلم الأشبال وتعهد بانهم لن يقوموا بأية عمليات، وأن الصليب الأحمر سيأخذ الأشبال ويوزعهم على منازلهم. أخرجوا من الأسر ٢٣١ شبلاً ووزعوهم على بيوتهم في عين الحلوة وصيدا وغيرهما من المناطق. أما الأشبال الذين اعترفوا، وكانوا أكبر سناً منّا، فقد ظلوا في الأسر، بينما أُطلق سراح الأشبال صغار السن بكفالة الصليب الأحمر.

بعدما أطلقوا سراحي، دبّرت شغلاً بخمسين ليرة، وكان معي تصريح اسرائيلي استطعت به الانتقال الى بيروت بعد أن كنت قد امّنت أجرة الطريق من العمل الذي قمت به. كتبوا لي على التصريح أن أسافر الى سوريا، وأنا لا أريد الذهاب الى سوريا.. «بدنا نظل نقاتل». والآن لي حوالي أربعة أسابيع في بيروت والوضع كما أراه جيد. وأنا «مستنفر مع

الشباب هون». لكني شخصياً، في بيروت، «بعد ما استفتحت فيهم وناوي عليهم»، ان شاء الله.

□ **المقاتل جورج؛ ٢٠ سنة؛ رامي أر.ب.ج؛ محور المتحف؛ بيروت؛ لبناني (بيروت — حي الأشرفية):** أنا من بيروت الشرقية. قبل الاجتياح الاسرائيلي للبنان كنت هناك، لكن بمجرد بدء الاجتياح اضطررت الى ترك أسرتي ومغادرة بيتي للانضمام الى صفوف القوات المشتركة والقتال معها. وأنا مواطن لبناني واللبناني طول عمره يقاتل اسرائيل. من الحروب الأولى وهو مع الفلسطينيين، كانوا يقاتلون اسرائيل.. اعتبر نفسي كالجيش اللبناني الذي كان سابقاً يقاتل الجيش الاسرائيلي. والآن أنا مع القوات المشتركة أقاتل على محور المتحف. وأتمنى من كل مواطن في بيروت الشرقية أن يراجع ضميره ويمشي معنا على ذات العقيدة «لأنه بكرة حيلاقي كل بلي عم نحكيه، حيلاقيه كله مزبوط»، الواضح ان الصهاينة بدأوا الآن يعززون وجودهم في لبنان. لكن الاسرائيلي يعزز... مهما عززوا، نحن ناطرون «نا على محور المتحف. أنا صار لي على هذا المحور تقريباً ٦٧، ٦٨ يوماً؛ وما أزال على المتحف. وقد قمنا بعدة أعمال ضد العدو الصهيوني؛ تدمير دبابات، تسلل على مواقعهم. «خليهم يدخلوا، أهلا وسهلا فيهم وبدباباتهم لأنها ما راح تعمل معنا شي». نحن سلاحنا الـ ب ـ ٧ والكلاشن وهذه المعدات وهم قاعدون في قلب الدبابة. نحن لم نضطر لأن نلبس دروعاً واقية من الرصاص، ولا نلبس طاسة ضد الرصاص. نحن نلبس فقط ايماناً بالله وبحرية لبنان ووحدته. وسوف نظل مؤمنين بالوطن وبلبنان... «يعني بس انه ندافع عن لبنان ويعدين بنحرر فلسطين».

وأحب أن أقول شيئاً آخر، أنا في الشرقية كنت عايش هناك وأعرف المتعاونين مع الجيش الاسرائيلي، جماعة أجبن من الاسرائيليين، والذي يلتحم مع الحركة الوطنية والثورة الفلسطينية في القوات المشتركة سوف يرى كيف يتحول ويصير «غير شكل»، كل واحد يقاتل عدّو للبنان. والاسرائيليين وعملاؤهم صف واحد عدو للبنان، كل منهم عدو. بيروت ما كانت لتخضع لهذا الحصار لولا العملاء. «لأنه مثل ما شفتي هلق ونحنا عم نبرم بين الشباب المقاتلين وعم نلاقي انو الاسرائيلية قاعدين بالمحاور يالي من كانوا فيها. بعدين راح يندموا لانو بعد حيخلقوا ببعض ...هيك حيصير فيهن بعد وينجملوا ساعتها الطيران الاسرائيلي لنشوف».

أتمنى من كل مقاتل يحمل الآن بارودة من الكتائب أو من أي تنظيم كان في الجبهة اللبنانية، أن يفكر قليلاً لقدام، بما أنني كنت في بيروت الشرقية وتركت أهلي واخوتي الصغار وبيتي، أتمنى منهم، أيضاً، أن يفكروا ذات التفكير. لأنهم سيجدون أن موقعنا هو الصحيح وما نقوله هو الصحيح، والحق معنا حين نتعامل مع اسرائيل كعدوّ.

□ **المقاتل عبد الكافي؛ فلسطيني؛ في العقد الثالث من العمر؛ طاقم المدفعية:** كنت سابقاً في الجنوب، ضمن طاقم المدفعية الأولى. وكان معي مدفع ١٣٠ ملم في منطقة الرشيدية في موقع متقدم. كانت معنا أوامر بقصف المستعمرات الاسرائيلية وبشكل خاص مستعمرة نهاريا كهدف ثابت كان هذا في بداية الاجتياح الاسرائيلي. بدأنا بالقصف على المستعمرات حتى وصل الاجتياح الى مواقعنا ونحن ما زلنا نقصف. وعندما وصل الاسرائيليون الى قرب البستان الذي كنت أقصف منه، قصفوا على موقعي بالمدفعية. وكنت

بدوري أواصل القصف على المستعمرات حتى أفرغ الذخيرة الموجودة لدي.

بعد ذلك قامت مجموعتنا بتفجير المدفع، وتحولنا الى مجموعات قتالية صغيرة. نزلنا الى مفارق الطرق المؤدية الى الشارع الرئيسي الذي تُوجد فيه القوات الاسرائيلية واشتبكنا معها. وفي هذا الاشتباك أحرقنا عدة دبابات للقوات الاسرائيلية؛ مما اضطر العدّو الى وقف تقدمه على الطريق المؤدي الى مفارق الرشيدية. استطعنا بدورنا النزول الى الشارع والاشتباك مع القوات المتقدمة، ودمرنا له للمرة الثانية عدة دبابات كانت ترى في الشارع محترقة ومدّمرة. عملنا من هذه الدبابات متاريس نرمي من ورائها على مواقع العدو، ونحتمي بدباباته المحترقة، وكنا نجعل من التمترس خلف الدبابات المحترقة كمائن لاصطيادهم.

استمرت معارك الرشيدية حوالي ثلاثة أيام من القتال المباشر. أما بعد الأيام الثلاثة الأولى فقد تحولنا الى مجموعات قتالية تتوجه الى منطقة الرشيدية وتشتبك مع قوات العدو، وتدمر له الدبابات والآليات. كنا طبعاً نتوزع في مجموعات تذهب الى المواقع التي تمكن الاسرائيليون من احتلالها. وتحولنا بذلك من حرب المواقع الثابتة الى حرب العصابات.

بعد قتال الرشيدية بحوالي سبعة أيام نفذت ذخيرتي وذخيرة مجموعتي بالكامل. كذلك مجموعات أخرى. مجموعتي كانت تتألف من ٧ مقاتلين، وصلنا الى التجمعات الاسرائيلية، وكنا نقوم بعمليات ضدها. في النهار نكمن في البساتين، وفي الليل نبحث عن مواقع الدبابات والآليات. اشتبكنا في منطقة شبريحا مع عدة آليات. كنا نسمع أصوات جنزير الآليات وأصوات الجرافات التي تأخذ لها المواقع ونمشي ونحن نتتبع الصوت. وفي بعض الأحيان كنا في الليل، نتحسس أثر سير الدبابات على الشوارع «ونمشي معه». وفي احدى المرات وصلنا منطقة تجمع آليات، قمنا بالاستطلاع فوجدنا تجمعاً للدبابات، فقمنا بضرب دبابتين؛ وتوجهنا الى بستان آخر، وقام الطيران المروحي بقصف البستان وتمشيطه. «وما راح منا خسائر والحمد لله الا جريح واحد»، وتمكنا من الرجوع به الى منطقة آمنة.

والآن نحن في بيروت كما ترين، وكوني مدفعياً فسوف أتكلم عن دور المدفعية في المعركة. نحن كمدفعيين دورنا دور اسناد للقوات المتقدمة على خطوط التماس، وكذلك صدّ أي هجوم اسرائيلي. ونحن كمدفعيين نضرب على مواقع تقدم العدو وعلى مواقعه الثابتة وتجمعاته التي تشرف على محاصرة بيروت.

● ما هو شعورك وأنت تدافع عن بيروت وجماهيرها الصامدة وما هو شعورك تجاه المقاتلين الذين تشكل أنت ورفاقك مجموعات اسناد لهم؟

● أنا أقاتل ضمن قناعتي بقضيتي، وأشعر بأنني أدافع عن القضية الفلسطينية والقضية العربية بشكل عام. وأدافع بشكل خاص عن جماهيرنا في لبنان، الذين قدموا لنا أشياء كثيرة وصمدوا معنا وما زالوا صامدين، مع المقاتل الفلسطيني جنباً الى جنب. وهنا أحيي صمود الجماهير اللبنانية وأبعث بالتحية لأخوتي في الحركة الوطنية وباقي الفصائل الفلسطينية وإنها لثورة حتى النصر.

□ **الزهرة ليلى؛ فلسطينية؛ ١٢ سنة:** زرت موقعاً للمقاتلين في بيروت الغربية، وقرأت لهم بعضاً من الشعر الذي أكتب. أحد المقاتلين في ذلك الموقع، يكتب الشعر أيضاً، قرأ لنا بعضاً من أشعاره وسررت بذلك كثيراً. كذلك زرت مركزاً للدفاع المدني حيث يجري اسعاف

الجرحى. عندما تحصل غارات يذهب المتطوعون في هذا المركز لانقاذ الجرحى. وهم شباب متحمسون، «شباب جداد لسه طالعين». وأنا أيضاً متحمسة وأساعدهم بقدر استطاعتي، فأنا مثلاً أساعدهم في بعض المهام كتوزيع التموين على المهجرين. كما قرأت لهم أيضاً بعض الأشعار التي أكتبها فسرهم ذلك.

سأقرأ لك قصيدة بعنوان «العيد والطائرة».
لا تقولي لي تعالي أشتري لك فستان العيد
والأطفال يتقاطر منهم الدم
لا تقولي لي تعالي نركب الأرجوحة
والأطفال يتطايرون تحت قذائف الطائرات
لا تقولي لي تعالي نجلس في المقهى
والأطفال يختنقون في الملاجىء
بل قولي لي تعالي ندافع عن هؤلاء الأطفال
فأذهب وعلى كتفي حمامة بيضاء.
قصيدة ثانية بعنوان «أحلام»:
قالت، حلمت بقصر جميل وكبير
فيه أعمدة ذهبية وخزائن مليئة بالمال
قلت، حلمت بكوخ صغير في بستان جميل
فيه أزهار ملونة وأشجار مثمرة
قالت، حلمت بقفص ضيق فيه عصفور جميل
أضعه أمامي وأتمتع بالتحديق بريشه
قلت، حلمت بسماء زرقاء صافية
يُحلق فيها عصفور جميل
يزقزق في الصباح
يدق نافذتي ويقول: صباح الخير
قالت، حلمت بأن البحار كلها ملك لي
لا أسمح لأحد أن يسبح فيها
قلت، حلمت ببحار واسعة
فيها أسماك صغيرة وكبيرة
وعلى سطحها أطفال يسبحون ويتمتعون بالماء
ما زلنا نحلم أنا وهي
ترى من منا ستتحقق أحلامها.

في هذه القصيدة، أردت أن أقول أن هناك أناساً يحلمون بأشياء خاصة بهم، وهم أنانيون يحلمون بالقصور والذهب والمال فقط. بينما هناك أناس يحلمون بأشياء لكل الناس، الأشياء العامة التي يكون فيها كل شيء طبيعياً ولا تكون فيها مظاهر كاذبة. أما في قصيدة العيد والطائرة فأردت أن أبين أن الأطفال في بلادنا يريدون أن يفرحوا ويعيّدوا ويركبوا المراجيح، ويمشوا ويشتروا الأشياء، فيما القذائف تلاحقهم في كل مكان، وكذلك الطائرات

والحروب، ولهذا لا يستطيعون أن يتمتعوا بالسعادة ولا أن يلعبوا أو يفرحوا مثل باقي الاطفال.

وعن طموحاتك في المستقبل،

أهم شيء عندي هو أن أرجع الى وطني فلسطين، وان شاء الله يكون ذلك في وقت قريب جداً. والشيء الثاني أن أتعلم في المستقبل لأنفع الناس كلهم وأنفع نفسي أيضاً. لكن الشيء الرئيسي هو أن أرجع الى وطني فلسطين.

وأنا أقول إننا يجب أن نصمد كلنا في بيروت وأن ندافع عنها، ويجب أن نعيش والأمل في قلوبنا باننا سنرجع الى فلسطين، وأن الاسرائيليين لن يدخلوا بيروت. والشيء الذي يؤكد ذلك أن هذه الحرب هي أطول حرب خاضوها، وكان صمودنا جيداً لنا، وسبّب خسائر كبيرة لهم، لهذا يجب أن نأمل دائماً بالخير وباننا سننتصر. وللأطفال أقول: الاسرائيليون يهدفون الى زرع الخوف في قلوبهم، يريدون أن يجعلوا الأطفال دائماً خائفين ومرعوبين ومستسلمين، لكن نحن الأطفال بدورنا، يجب ألا نخاف أبداً رغم أن الاسرائيليين يحاولون ذلك، بالقاء المناشير من الطائرات ليؤثروا على معنويات الناس والأطفال، لكن دائماً مثل المقاتلين، «لازم يكون عند الأطفال أمل».

□ **الدكتور سيرج؛ سويسري من جنيف؛ طبيب تخدير في مستشفى عكا:** ثلاثة دوافع لمجيئي الى لبنان في هذه الفترة بالذات: الأول سياسي، والثاني انساني، والثالث شخصي. من الناحية السياسية أتعاطف منذ عشر سنوات تقريباً مع القضية الفلسطينية؛ ولم أجد الفرصة قبل الآن لترجمة هذا التعاطف. ومن الناحية الانسانية، كان من الواضح لي أنكم بحاجة الى مساعدة وتضامن. وبرغم مشاغلي الكثيرة ومشاريعي العديدة التي كنت قد رتبتها قبل الحرب، قلت لنفسي: لقد بدأت الحرب وأصبح كل شيء واضحاً بالنسبة لي. ولهذا رتبتُ أموري وأخذت اجازة واتصلت بمكتب منظمة التحرير الفلسطينية في جنيف لترتيب اجراءات سفري الى بيروت. ووصلت الى بيروت في الأول من تموز. وقمت حتى الآن بجولتين أو ثلاثة في بيروت الغربية فقط، حيث شاهدت هذا الدمار المرعب والذي يُعطي انطباعاً بانه ليس لهذا القصف العشوائي أي مغزى أو هدف سوى أنه موجه بشكل خاص ضد المدنيين.

□ **الدكتور حسّان؛ عراقي؛ طبيب جراحة عامة من مستشفى غزة:** في البداية اسمحي لي أن اتحدث بعض الشيء عن مسألة الصعوبات. فنحن نعمل في مؤسسة صحية من مؤسسات الثورة، وبالتالي نعرف مسبقاً وفي كل الظروف أننا في حالة حرب ضدّ عدّو شرس. حالة الحرب هذه تتصاعد وتيرتها في بعض الاحيان، وفي أحيان أخرى تأخذ شكل حرب استنزاف. من هذا المنطلق، فاننا ورغم الصعوبات، لا زلنا نعتبر أن هذه الصعوبات قليلة نسبياً، لأننا لا زلنا نملك الامكانيات الكافية لاسعاف كل الحالات المتوقع وصولها الينا، مهما كانت الاصابات، من عمليات الدماغ الى الصدر الى الجراحة العامة. واجهنا، كما قلت، صعوبات، وهي برأيي لا زالت بسيطة ونسبية. احدى هذه الصعوبات كون مستشفى عكا ومستشفى غزة يقعان ضمن خطوط التماس، وفي المناطق غير الآمنة التي ينالها القصف بشكل مباشر. فقد تعرض مستشفى عكا ثلاث مرات للقصف ومستشفى غزة مرتين، عدا القصف المتواصل الذي يحيط بالمنطقة ككل. وهذا ما يخلق لنا نوعاً من الصعوبة والارباك

في العمل. قد يقال لماذا لا نبحث عن أماكن أخرى آمنة ننقل اليها المستشفيات. نحن نتعامل مع مواقعنا الصحية كما يتعامل المقاتل مع موقعه العسكري. مستشفى غزة وعكا بالنسبة للعاملين فيهما يمثلان موقعين نضاليين، الكل ملتزم بالدفاع عنهما. ونستطيع أن نقول بكل فخر واعتزاز أننا نلمس هذا لدى العاملين فيهما، فالكل على استعداد للبقاء والدفاع عن هذه المواقع الصحية كما يدافع الجندي أو المقاتل عن متراسه. هذا ما أردت قوله بالنسبة لمسألة الصعوبات.

أما بالنسبة للاصابات التي جاءت الى المستشفيات فهذا الأمر واضح، حيث لمسه العديد من الضيوف الذين جاءوا من دول أجنبية عديدة ولاحظوا أن نسبة الاصابات بين المدنيين هي أكثر بكثير من المقاتلين، كون القصف الذي استخدمه العدو، عشوائياً، هدفه اضعاف المعنويات واضعاف الثقة بقدرة المقاتلين والثورة على البقاء والصمود. لكننا، وبكل سرور، نقول ان استمرار القصف في الأيام الأخيرة أصبح عادياً بالنسبة للناس، ونلمس ارتفاعاً في معنويات المدنيين والمقاتلين، وأعتقد أن الزملاء يؤيدونني فيما أقول، ففي جولة القصف الأخيرة كان العمل داخل المستشفى يجري وكأنه لا يوجد قصف أو أي شيء. كل واحد مستمر في عمله في الوقت الذي كان فيه القصف على أشده على المنطقة التي يقع فيها المستشفى.

□ **الدكتور خالد: فلسطيني: طبيب مختص في جراحة الأعصاب من مستشفى غزة:** الواقع أن الزملاء أشبعوا المواضيع كافة بحثاً. لكن أريد هنا أن أركز على بعض السلبيات: نحن جميعاً في بيروت الوطنية محاصرون ومهددون في أن نتعرض بسبب القصف الى روحية مختلفة، حيث يرتكز العدو على القصف كمحاولة رئيسية للضغط على المواطنين الصامدين. حتى الآن، برزت مشاكل تقنية أمكننا التغلب عليها بتنظيم طاقات الناس من مدنيين وعسكريين بالتعاون مع الجهات الصحية. مثلاً، تخزين الدم بالكميات المطلوبة لمواجهة أي حالة قصف تنجم عنها خسائر عالية، فنتيجة لانقطاع الكهرباء وتذبذب مستوى التيار الكهربائي المنتج من قبل المولدات والآلات الكهربائية الأخرى، فان تخزين الدم أصبح مشكلة فعلية. هنا نحب أن نوجه نداء الى كل الأفراد من مدنيين وعسكريين أن يتوجهوا الى المراكز الصحية لاجراء عملية مسح لفصائل الدم الموجودة لديهم. وكذلك لاجراء احصائية عن نوعيات الدم المتوفرة في المنطقة، لأننا يجب أن نعتمد على امكانياتنا الذاتية. نحن نعرف أن آلاف وحدات الدم موجودة في دمشق والبقاع ولا يسمح لها بالمرور الا بعد أن ينتهي تاريخ العمل فيها وتصبح غير صالحة. لهذا يجب أن نعتمد على امكانياتنا الذاتية، وذلك ممكن عن طريق اجراء الفحوصات الطبية البسيطة جداً. وبذلك تتحول بيروت الى بنك دم حي متنقل ليس في حاجة للتخزين. وهذا الكلام لمصلحة جميع الناس من مدنيين وعسكريين ومن مختلف الفئات والأعمار. فهذا يعطي نوعاً من الطمأنينة بأن مشكلة الدم لن تعترض علاج الناس في حال اصابتهم نتيجة للقصف.

□ **أيوب [اسم مستعار]: في العشرينات من العمر، لبناني من بيروت:** أيوب، ظواهر بيروت التي أبدعها الحس الشعبي ابان فترة الحصار. ففي يوم من الأيام صحا الناس على شعارات ألصقت على جدران الأبنية والمحلات التجارية في مختلف أنحاء بيروت وبتوقيع يحمل اسم «أيوب». شعارات أيوب خاطبت مشاعر الناس وحاكت آلامهم وآمالهم، ورفضت

الخضوع للابتزاز العسكري والتمويني الذي فرضه العدو الصهيوني على المدينة. وواصل أيوب لصق شعاراته في أنحاء بيروت يوماً بعد يوم، رغم كثافة القصف. واتخذت شعاراته حيزاً لها في القلوب وتركت أثراً طيباً لدى الصامدين. وقد نقلت هذه الشعارات صورة الهموم اليومية للمحاصرين، وعبرت عن تصميمهم على مواجهة الابتزاز الصهيوني ورفض الخضوع له.

- «صباح الخير يا بيروت..
  صباح الصمود..
  صباح الفقراء وراء الخبز».
- «بيروت أغنية من نحاس
  والممالك أنظمة من زجاج».
- «لا تنسوا الطائرات الاسرائيلية التي تفتك وتدمر وهي من صنع أميركي والبترول عربي».
- «بيغن وريغان وشارون
  «ثلاثي أضواء المسرح»
  يقدمون فيلمهم الجديد
  كيف تقتل الأطفال في بيروت»
  احجزوا أماكنكم منذ الآن.. فشهيتهم مفتوحة».
- لن تخيفنا طائراتك يا شارون».

التقيناه صدفة بينما كان يشارك في وداع المقاتلين الفلسطينيين الذين غادروا بيروت في الرابع والعشرين من آب (أغسطس) الماضي.

يتساءلون من هو أيوب. أيوب في كل بيروت، يطوف شوارعها ليلتقي الناس ويخاطب الجماهير وخصوصاً الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين الثانية عشرة والثالثة عشرة. هؤلاء نتوجه اليهم بشكل خاص. وأيوب محاصر في بيروت منذ ثماني سنوات. «أيوب ما انولد من هلق. أيوب انولد من ٨ سنين، من معاناة بيروت وصراع بيروت وأيام الثورة الفلسطينية». أيوب لما كان طفل ولما حلم بالثورة الفلسطينية. هيدا هو أيوب». وكواقعي، لنا نحن نشاطات أدبية قبل الآن؛ وعندما فكرنا باسم لجماعتنا خطر ببالنا اسم «أيوب» بالصدفة.

نحن «شلة شباب من الطفولة، من عشر سنين صداقة» قمنا بعدة نشاطات، حاربنا المخدرات وأخطارها خلال فترة الحرب. وقفنا في مواجهة الحصار التمويني المضروب على بيروت الغربية. زرنا بعض المستشفيات وعدداً من العائلات، ثم أقمنا معرضاً في الداعوق احتوى على صور ثورية وشعارات كثيرة. بالنسبة لفكرة الشعارات فقد ولدت هذه الفكرة لدينا «أول ما بلّش قصف بيروت انطلقت هيدي الشعارات من القلب لبيروت، وبيروت حبيبة عزيزة كثير علينا».

نحن لا نمثل الا الشباب العربي الصاعد، ونمثل القلب العربي النابض.. الشباب العربي الثوري حاولنا أن نمثله. واذا تمكنا من ذلك فنحن لا نفخر بأنفسنا وانما نفخر بهؤلاء الناس الذين تأثروا بما فعلنا. و«أيوب ما أنا الفرد، في أيوب كثير، نحن وكل الناس

أيوب، وطالما انها الناس صمدت هيّي أيوب». أنا في هذه اللحظات، كما ترين، أقف أمام متراس الجيش المؤدي الى المزرعة [قرب بناية فنّال] وألصق شعارات أمام الجيش ليتمكن أفراده الموجودون على الحاجز من قراءتها. والشعارات التي أمامي الآن هي:

● هناك ما يكفي من الشرف في القوات الفلسطينية التي تغادر بيروت ليملأ الدول العربية والاسلامية كلها.

● لن ننسى أن الطائرات الاميركية ــ الاسرائيلية تطير ببترول عربي.

● معركة بيروت ستبقى في الأذهان رمزاً لانتصار الشجاعة والتصميم على تكنولوجيا الحرب المتقدمة والقاتلة.

● الى بيغن، ستموت بالذبحة الفلسطينية.

— ٢ —

شهادة من معتقل «أنصار»

سعدون حسين

تتجنب هذه الشهادة ايراد الاسماء المتصلة بوقائع قد يسيء ايرادها لاصحابها الذين ما يزالون داخل المعتقل أو الذين غادروه وما زالوا يعيشون في مناطق الاحتلال الاسرائيلي.

القصف العشوائي يطال كافة المناطق، وأصبحنا ننام في اللاجيء وعلى «أدراج» دور سينما شارع الحمراء في بيروت. وبالنسبة لي ولعائلتي، فلقد بات الوضع لا يطاق، شأننا في ذلك شأن سائر المواطنين: فالقصف المتواصل للطائرات، أحال مناطق سكننا الى مكان أشبه بالجحيم، ناهيك عن قلة المواد الغذائية وارتفاع أسعارها بشكل جنوني، حيث بات ثمن كيلو «الكوسا» الواحد ١٦ ليرة لبنانية و«الباذنجان» ١٨ ليرة؛ أما الخبز فهو نادر الوجود، لدرجة كنت أضطر معها للتوجه الى المخبز في الرابعة فجراً، وأمكث أمام أبوابه ساعات طويلة بانتظار دوري للحصول على «ربطة» خبز.

..وهكذا، فلقد بدا أنه ليس من نهاية لهذه المعاناة، فالقصف كان يشتد ويزداد والضائقة بالمقابل كانت تلفح بالسنتها الهمجية أكثر فأكثر، حتى أنني لم أجد ماوى لأطفالي الثلاثة ولزوجتي؛ وفي تلك المرة التي قصدت فيها أحد الفنادق، طلب مني «خادمه الأنيق» ثلاث مائة ليرة مقابل مكوثي وعائلتي في الفندق ليلة واحدة، مما اضطرني للسكن في مدرسة تقع في منطقة المصيطبة، ولكن حتى هذا المكان الذي استطعت أن أوي اليه مع أطفالي لم يكن آمناً، اذ أن تلك المدرسة سرعان ما دخلت نطاق أهداف القذائف الاسرائيلية البحرية والجوية والبرية.

الى أين؟

لست أنا الذي يجيب على هذا السؤال، بل سائق «التكسي» الذي لا يقبل نقلي الى الجنوب بأقل من سبع مائة ليرة.. وحتى هذا المبلغ كان زهيداً، قياساً بتلك التي كان يطلبها مستغلو الحرب ثمناً لحاجات حيوية أخرى، اضافة الى واقع انقطاع البنزين حيث كان هناك من يتقاضى ألفي ليرة كمقابل لذهابه الى صور أو النبطية.

اذن سبع مائة ليرة، أي كل ما أملك، دفعتها لسائق التاكسي الذي انطلق بنا من بيروت الى الجنوب.. وعلى امتداد الطريق كانت آثار الحرب البربرية تشخص أمام الاعين: المعامل دمرت؛ ومواطنون في العراء يقيمون فوق اطلال منازلهم، ومنهم سكان الأكواخ

المبنية من «التنك»، التي طارت من شدة القصف؛ وصيدا عاصمة الجنوب أصبحت خربة، وآثار الهمجية الصهيونية ترتسم على كل زاوية وشارع. وصلنا البلدة في الساعة العاشرة صباحاً فاستقبلنا الأهل بالبكاء.

البعض انفرجت أساريره بسبب الاجتياح، بل كنت تسمع كلمات مثل «مجيء اسرائيل رحمة لنا»، «خلصونا من الفلسطينيين»، «ارتحنا»؛ طبعاً هذا الشعور كان يتفاوت من قرية الى أخرى. الا أنني لم أستطع مناقشة أحد بحكم عنف الحرب وما ولدته من مآس اجتماعية. فالعديد من الناس ظنّوا أن جيش «الدفاع الاسرائيلي» لن يمسهم بأذى أو يعتقل أحداً من أبنائهم «لان أكثريتهم نظيفين واسرائيل بس بتعتقل المخربين». هذا الوهم كان معشعشاً في أذهان كثيرين من أبناء الجنوب. كما أن اسرائيل من جهتها شجعت هذه الأوهام في القرى والمخيمات، فكانت بياناتها تدعو المواطنين الى «سلم تسلم» و«من يسلم سلاحه لا يعتقل» و«من يحمل البطاقة الأمنية فان جيش الدفاع لا يمسه بسوء». باختصار كان الشعور السائد في الجنوب هو أن اسرائيل لن تتعاطى الا مع المنظمين في الحركة الوطنية والمقاومة.

واسرائيل التي ساعدت على انتشار هذا الشعور وتكريسه بين المواطنين، كانت تعطي تصريحات المرور لكافة المواطنين من لبنانيين وفلسطينيين بغية ايقاعهم في الشرك الاسرائيلي، كما أنها، وفي سياق محاولاتها لايهام الناس بحسن نواياها، راحت تدخل العديد من القرى من الأبواب الاجتماعية والمساعدات المالية.

الاحتلال الاسرائيلي للجنوب، جر وراءه الى المنطقة العديد من المتعاونين معه، الذين كانوا، بفعل النقمة الشعبية عليهم، مضطرين للاقامة بعيداً عن مناطق التواجد الوطني في الجنوب.. وعودة «آل الخليل» لصور، وتوسع رقعة انتشار جماعة حداد وعودة «الدايخ» لجويا، يشكلون أبرز الأمثلة لهذا الواقع الجديد الذي كرسه الاحتلال، كما أسقط الاحتلال الاقنعة عن وجوه بعض العملاء الذين ظلوا مستترين سابقاً، وذلك حينما ارتدوا البدلات الاسرائيلية بكل وقاحة. هذه المجموعات التي جلبها الاحتلال معه، بدأت بفتح المراكز العسكرية وضم وتاطير كل ما هو فاسد و«رذيل» من أجل مساعدة قوات الاحتلال الاسرائيلي في حملاتها للتنكيل بالعناصر الوطنية وفرض جو الارهاب و«الخوات» على المواطنين، كما هو حاصل في قرى أنصار، عدلون، كفر رمان، الزرارية وجويا؛ حيث يفرض «أزلام» حداد ضريبة على كل مواطن وسيارة، بحجة دفع رواتب حراس القرية؛ فحيدر دايخ، قدم نفسه كشخصية طائفية ترتدي عباءة الاحتلال: «أنا شيعي متعصب وأرفض مجيء حداد الى هنا والدخول الى قراكم والتنكيل بأولادكم». وذهب «دايخ» أبعد من ذلك حينما ألصق صور الامام موسى الصدر على سياراته العسكرية، محاولاً بذلك خداع الناس، متناسياً حقيقة ان الجماهير الجنوبية لم يعد التغرير بها أمراً سهلاً؛ وهذا ما أثبته العديد من القرى التي لفظت حيدر دايخ وأمثاله، ورفضت التعامل معهم، مما دفع بهؤلاء الى تشديد قبضة الارهاب على قرى الجنوب؛ بحيث أنهم كانوا، دائماً، في المقدمة والطليعة، حينما كان جيش العدو يداهم هذه القرية أو تلك، لاعتقال بعض الوطنيين وزجهم في «زرائب» المعتقلات الصهيونية. وفي بعض المرات التي كانت تبرز فيها التناقضات الثانوية بين «آل الخليل» والدايخ على مفاتيح النفوذ، كانت اسرائيل تتدخل

وتحل الأشكال بين الأخوة.

الاعتقال

منذ بدايات الغزو الاسرائيلي للجنوب، والاعتقالات مستمرة، حتى أنها كانت تتم تحت دوي المدافع والقذائف، لدرجة وصلت معها قوات العدو الى أخذ العديد من الجرحى من المستشفيات، ناهيك عن أن العديد من الجرحى والمصابين أخذوا من بيوتهم وعن الطرقات. ولتحقيق أهدافها باعتقال أكبر عدد ممكن، لجأت قيادة جيش العدو الى بث شائعات مثل أن «اللبنانيين لن نتعاطى معهم، وكذلك المدنيين الفلسطينيين الذين لم يحملوا السلاح، لن يمسوا بأذى أيضاً»، ولتأكيد مصداقية شائعاتها هذه، كانت قوات الاحتلال تلجأ الى تجميع سكان أحد المخيمات دون أن تقدم على اعتقال أحدٍ من أفراده، تماماً، كما حصل في مخيم الهيب (القاسمية)، حيث قال الاسرائيليون لأهاليه: «نحن أقرباء ولن نأخذ منكم أحداً (!)». والحكاية نفسها، مثلها العدو مع بعض القرى اللبنانية: «هذه القرية جيدة ولن نقترب منها».

هذا التكتيك الاسرائيلي الذي نشر جواً من الاطمئنان لدى سكان المنطقة، ترتب عليه عودة المواطنين الذين هربوا من منازلهم؛ وهنا دقت ساعة الصفر لدى جنود الاحتلال، الذين بدأوا بشحن الأهالي الى معسكرات الاعتقال، فكانت المحصلة اعتقال الآلاف من أبناء المخيمات والقرى.

معمل صفا

عندما صعدنا الى «البوسطة» لم نكن نعرف الى أين نحن ذاهبون، بل كان بعضنا يضحك وكأنه في نزهة. وصلنا في البداية الى معمل صفا الذي تحوّل الى معمل «لتوضيب البشر»، بدلاً من توضيب الحمضيات. بقينا أربعة أيام تحت الشمس، ننام في العراء مفترشين الأرض وملتحفين السماء. والأكثر من هذا أنه كان محظور علينا تحريك أجسادنا، أثناء النوم، واذا فعل أحدنا ذلك، فعقابه الضرب بالعصا.. أحد الاسرى تعرض لعضات جردون كبير، ولكنه عض على ألمه، ولم يركل الجردون خوفاً من تعرضه للضرب! أما عن «قضاء الحاجة» فلقد كان يتم في المكان نفسه الذي ننام فيه؛ وبالنسبة للطعام أخذوا أخيراً يرمون لكل واحد منا بقطعة من الخبز مع حبة بندورة، وذلك مرة في اليوم.

في معمل صفا، مات كهل عمره ٦٠ عاماً، عندما «دفشه» أحد الجنود من الشاحنة. ورغم وجود ولديه في المعمل، فانهم لم يسمحوا لهما بالمشاركة في دفنه.

أمام بوابة المعمل تقف يومياً عشرات النساء يسألن عن أزواجهن.. وفي احدى المرات، جاءت امرأة من عين الحلوة، وسألت الحارس عن زوجها كي تأخذ منه نقوداً، لانها ستدخل المستشفى من أجل الولادة. وبعد ابلاغ الزوج، أرسل اليها بساعة يده كي تبيعها.

في المعمل، أيضاً، كان يفرج عن الذين لا يشير عليهم «الرجل المقنع»، الذي، وان كان يصدق، أحياناً، في بعض معلوماته، الا أن غالبية الذين كان يشير اليهم لم يكن لهم

ثمة علاقة بالمقاومة والحركة الوطنية؛ فكان المزاج هو الذي يتحكم بتصرفاته أحياناً، وأحياناً أخر، كان ينفذ ما توحيه اليه سلطات الاحتلال التي كانت تضع له، مسبقاً، رقماً معيناً، فيدل اعتباطاً على الناس حتى يكتمل العدد المطلوب.. مرة حاول الصهاينة اختبار صحة معلومات «المقنعين»، فارتدى بعض من جنود العدو ثياباً مدنية، واندسوا في صفوف الأسرى والمعتقلين من الناس، فما كان من «المقنعين» الا أن أشاروا اليهم (!).

الذهاب الى أسرائيل

عندما قام جنود العدو بتقييدنا وعصب عيوننا، لم نكن نعرف الى أين هم ذاهبون بنا. وفي الطريق لم نكن نسمع الا البكاء والصراخ، فالجنود يتمرنون بضربنا تارة بأعقاب البنادق وطوراً بالهراوات، وأحياناً يبصقون في وجوهنا موجهين الينا أبشع الشتائم، ولو حاولت الاعتراض، فالدم، حتماً، سوف يسيل من فمك. وفي «البوسطة» تبرز العديد من الأسرى في ثيابهم لأن الاسرائيليين لم يسمحوا لهم بقضاء حاجاتهم. وفجأة، تقف البوسطة، ونبقى داخلها حوالى الساعة، شعرنا خلالها باننا نكاد نلفظ أنفاسنا. ولقد قاموا خلال توقف الباص بتفتيش جيوبنا حتى نظفت من آخر قرش فيها. وفي احد الباصات بلغت حصيلة ما جمعوه حوالى ٣٦ ألف ليرة، هي عبارة عن دراهم؛ ساعات، خواتم، وحتى علب دخان المارلبورو، لم يتورعوا عن أخذها.

لعل الحفر الكبيرة التي كانت تعترض طريق الباص، هي وحدها التي كانت تجعلنا نعرف أننا ما زلنا في لبنان. وعندما وصلنا مستوطنات العدو، خف الصهاينة للتفرج علينا والتنكيل بنا، فأحد الأسرى «بالت» على رأسه طفلة صغيرة، فيما صعدت فتيات اسرائيليات الباص، وصفعن الأسرى «بالكفوف على رقابهم»، كما رشقننا بالماء الساخن والقهوة والشاي على وجوهنا. وفي احدى المزات حاول مستوطنون مسلحون بالبلطات اقتحام الباص، فمنعتهم قوات الأمن الاسرائيلية. وقد كان الجيش الاسرائيلي قد أحضر لنا ثياباً عسكرية وأمرنا بارتدائها، محاولاً بذلك تصويرنا أمام الاسرائيليين، بأننا «مخربون» قبض علينا في ساحة المعركة.

الرحلة من معمل صفا الى اسرائيل استغرقت حوالى ست ساعات، وهذه مدة طويلة، قياساً بالمسافة التي تستلزم أقل من هذا الوقت بكثير، الا أن ما أطال الوقت هو التوقف المستمر لجنود العدو؛ مرة لشرب القهوة، ومرة أخرى لتفتيشنا بحثاً عن النقود أو لعرضنا أمام المستوطنين. وخلال هذه المدة كلها، كان العديد منا يصاب بالاغماء من جراء العطش والضرب الموجع بالهروات.

في الجورة

حفرة محاطة بالأسلاك الشائكة والسواتر الترابية المرتفعة؛ أو قل عنها ــ حسبما تعارف الناس على تسميتها ــ «بالجورة»، تلك القبر الذي عرفه وعاش فيه معظم الأسرى، في ظروف أقل ما يقال فيها، أن البراز والتبويل يتمان في داوين لا غطاء لهما أو منفذ.

في هذه الجورة، تتم عملية تنظيم أوضاع الأسرى، فتعطى لهم أرقام، وبطاقات تثبت أسماءهم الحقيقية. كما تؤخذ لهم صور ويسحب منهم كل ما هو في حوزتهم،

ليسجل في لائحة الأمانات.

وبعد هذا نؤمر بخلع ملابسنا كلها ويتم رشنا بدواء د.د.ت. كي لا ينتشر «القمل» في رؤوسنا، ثم نساق الى التحقيق في احدى زوايا «الجورة».

قبل الذهاب الى التحقيق انتابنا خوف كبير، فكنا نظن أن ما سيواجهنا المحقق به خطير جداً، لأن في جعبة الصهاينة ملفات شخصية وتفصيلية عن المعتقلين؛ لكن سرعان ما تبين أنهم لا يعرفون شيئاً، وأنه لولا وشايات بعض العملاء لما استطاعوا اعتقال هذا العدد الضخم من شباب القرى والمخيمات. فالتحقيق الذي جرى معنا في الجورة هو عبارة عن ذاتية شخصية أكثر منه تحقيقاً سياسياً فعلياً، لدرجة أن الطبيب في معايداته يحصل على معلومات أكثر بكثير من تلك التي أخذها التحقيق. وكان الخوف الذي سيطر على البعض، في المرحلة الأولى، هو الذي ساعد العدو في كشف العديد من المعتقلين. فمثلاً، قبل بداية التحقيق كان أحد الضباط الصهاينة يأتي ويقول: «نحن نعرف عنكم كل شيء فليقف المقاتلون في صف والضباط في صف والتعبئة في صف، والميليشيا في صف». وبهذه الطريقة المخادعة استطاع الصهاينة أخذ العديد من المعلومات من المعتقلين. وأحياناً كان يأتي الضابط فينادي أحد الأسرى ويوهمه بأنه يعرف رقمه المالي مما يدفع الأسير الى الادلاء باعترافاته أمام المحققين.

عندما دخلت الى «حجرة» التحقيق، سألني المحقق ما اسمك؟ قلت له (...).

وما هي جنسيتك؟ قلت: لبناني، فقال: كي تكون لبنانياً يجب أن يكون اسمك جورج!!!

ثم خاطبني قائلاً: «نحن منعرف عنك كل شيء واذا اعترفت نفرج عنك فوراً». ووجه الي الاسئلة التالية:

١ ــ في أي تنظيم كنت؟
٢ ــ أين اعتقلت؟
٣ ــ ما هي رتبتك؟
٤ ــ ألم تأخذ نقوداً؟
٥ ــ أين تسكن؟
٦ ــ ما هي مهنتك؟
٧ ــ هل اشتغلت في بلد عربي؟
٨ ــ هل سافرت الى بلد أوروبي؟
٩ ــ هل لك أقارب هناك؟

بقينا ثلاثة أيام في الجورة تحت الشمس مكتفين، محشورين، وكنا حوالى ٢٠٠ شخص؛ في اليوم الثالث أعطونا قطع خبز معفنة مع حبة بندورة؛ وفي اليوم الخامس توزعنا في أحد المعسكرات؛ قيل لنا أنه في قضاء عكا، وكنا حوالي ٨٠ شخصاً داخل خيمة.

في الصباح الباكر وعند المساء كان يطبق علينا «نظام العدد»؛ حيث يدخل حراس المعسكر ويبدأون بعدّ الأسرى فيما نحن منكبي الرؤوس «مربعي» القدمين حوالي الساعتين وأكثر.. في الخيمة ممنوع التحدث مع زميلك أو الوقوف، كما أن التحدث مع

أفراد الخيمة المجاورة يعرضك للوقوف في الشمس ساعات طويلة؛ واذا طلب الحراس أحد المعتقلين، فينادونه عادة بـ (م...ك)، يا مجنون يا كلب، الخ..

أما الطعام فكان على الشكل التالي: صباحاً نصف كوب شاي مع قطعة جبنة «بيكون»، وأحياناً كان الفطور يقتصر على نصف كوب شاي فقط؛ على الغداء، نصف بيضة مع شقفة خبز؛ وفي المساء، جزرة أو ملعقة مربى صغيرة. كما كانوا يعطون كل أسير سيجارتين «سايلون» كل يوم، وهو من أسوأ أنواع السجائر. هذا الطعام الذي كنا نأكله، يعتبر أفضل من بعض المعسكرات التي كان معتقلوها يستمرون ولأيام، من غير أن تدخل أجوافهم «لقمة» خبز.

أما بالنسبة للمراحيض فهي عبارة عن حفرة يذهب اليها كل عشرة أشخاص سوياً أثناء البراز، أما عن الصابون، فهو معدوم الوجود، ناهيك عن أن «العناية الصحية» مصطلح محذوف من قاموسهم أيضاً، وذلك على الرغم من حالات الاعضاء العديدة ووجود الجرحى في المعسكر. وعندما كنا نناشد الضابط الصهيوني معالجة البعض كان يقول: «دعه يموت». والواقع أنه لولا وجود بعض الأطباء والصيادلة المعتقلين، لكان العشرات من الأسرى ماتوا من المرض. أما أساليب التعذيب، فكانت وحشية لدرجة لا توصف؛ فمثلاً تخلع ملابسك وتُغطس بالماء البارد، ثم يبدأ جلدك بعصا معول حتى يتمزق جلدك، وفي حالات أخرى كانوا يلقون بالأسير أرضاً ويتم جلده بالسوط حتى يسيل الدم من ظهره.

التحقيقات كانت قليلة، وفي الحالات التي كان يُطلب فيها البعض، لم يكن ذلك يتم من أجل التحقيق معه، بل من أجل اقناعه بالتعامل معهم، ومن كان يرفض هذه الفكرة فـ «يا ويله». ومن خلال هذه الممارسات تم تكوين فكرة عن المحققين الاسرائيليين مفادها، أنهم يعانون من فوضى وارتباك في تنظيم المعسكرات. ففي بعض الفترات يعدّون الأسرى أربع أو خمس مرات، وفي فترات أخرى كانوا ينقلون البعض، وبشكل عشوائي، الى خيم مختلفة، ثم يرجعونهم الى أماكنهم، الخ.. واذا كان اسمك «محمد» وناداك الشرطي باسم «أحمد» فيجب أن تجيبه، لأنه لا فرق، حسب ادعائهم، بين أحمد ومحمود أو محمد.

مدرسة الراهبات والزنازين

في اليوم السابع أتت الى معسكرنا دفعة من معتقلي الزنازين، بينهم حوالي ٧٥ طفلاً تتراوح أعمارهم بين ٩ و١٦ سنة، بالاضافة الى كهول يصل عمر بعضهم الى السبعين عاماً، كما هو الحال بالنسبة لوالد سامي الخطيب، قائد قوات الردع العربية. استطعنا أن نتحدث مع بعضهم، فأخبرنا عن مراحل اعتقالهم وأساليب التعذيب البشعة التي عانوا منها. فقال لي الأستاذ (ع.س): عندما اعتقلت أخذت فوراً الى مدرسة الراهبات في صيدا. كنا حوالى ألف شخص مكتفي الأيدي ومعصوبي الاعين ورؤوسنا داخل أكياس من الخام، جالسين على أرض ملعب المدرسة المعبّد بالزفت، الذي أحالته حرارة الشمس المنعكسة عليه الى مرجل يحرق أجسامنا. هذا الوضع استمر ٧ أيام دون ماء أو طعام، والتبويل كان داخل ثيابنا؛ ناهيك عن الرفس بالأرجل والضرب بالهروات والأنابيب المائية على كافة أعضاء الجسم، وكانوا يحقنوننا بحقن المورفين كي تتخدر أجسامنا حتى

لا نشعر بالضرب. وكي يبرروا ضربك، يضعون ورقة في جيبك تحوي اسم أبو أياد أو أحد قادة المقاومة، فيأتي الحارس فيما بعد ويبدأ بتعذيبك، بحجة أنه يريد معرفة الكيفية التي وصلت فيها الورقة الى جيبك. في مدرسة الراهبات مات حوالي ٨ أشخاص من شدة التعذيب والعطش، كما «شلحُونا كل ما نملك من الدراهم». وأستطيع القول أنهم جمعوا أكثر من ٥٠ ألف ليرة. وعندما كنا نراجع الضباط بشأن نقودنا كنا نتعرض لمزيد من التعذيب.

فمدرسة الراهبات كانت أثناء الاجتياح من أسوأ المعتقلات الاسرائيلية.

أما الوضع في الزنازين فلم يكن أحسن حالاً من الراهبات، فسحب الأظافر على الكهرباء و«كب» ماء الأسيد على الجسم مما يسبب حروقاً، بالاضافة الى اطلاق الكلاب البوليسية على الأسرى كانت من الأشياء العادية هناك. أحد المعتقلين قال لي: خُلعت ملابسي، وأفلت علي كلب بوليسي عضّ أعضائي التناسلية. ناهيك عن الأساليب التقليدية الأخرى مثل الضرب بالهراوات واطفاء السجائر في أجسام الأسرى أثناء التحقيق. كما أن معتقلي الزنازين كانوا يحققون معهم بشكل يومي؛ حيث يورد الأسير للمحقق تاريخ حياته منذ أن كان عمره ٦ سنوات وحتى لحظة اعتقاله.

العودة الى لبنان!

أنتم ارهابيون ولستم أسرى

في اليوم التاسع للاعتقال أيقظونا باكراً، وبدأ جنود العدو بفرز الأسماء لاعادتنا الى لبنان، ولكن ليس الى بيوتنا. في هذه الفترة استطعت التحدث مع أحد الضباط، ويدعى «سلوم»، حول المعاملة السيئة التي نعامل بها، فضحك وقال: «اشكروا ربكم لاننا نعاملكم هكذا، فأنتم لستم أسرى، بل ارهابيين قبض عليكم في ساحة المعركة، ولا تطبّق عليكم اتفاقية جنيف الدولية التي تحرم ضرب الأسير أو حتى التحقيق معه، والطعام الذي نعطيكم اياه هو كرم أخلاق من دولة اسرائيل، فأنتم لا حقوق لكم. وحتى هذا الكلام معي ممنوع».

معسكر أنصار

في الطريق من اسرائيل الى أنصار أغمي على أحد الأسرى ويدعى (م. ع) من صيدا، ورغم صراخنا من أجل اسعافه، فقد جاء الجندي ولكمه على وجهه. ولما وصلنا الى المعسكر سحبه الجنود من البوسطة وأشبعوه ضرباً بالأرجل بدعوى انه «متمارض». المنطقة تدعى تل بعل، يملكها فرنسيس رزق وتزرع بالقمح، وعندما جاء جيش العدو جرفها وحوّلها الى معسكر للاعتقال. المنطقة واسعة جداً قسمّت الى ٢٠ معسكراً، وكل معسكر مساحته حوالى ثلاثة دونمات، توجد فيه ٢٠ خيمة ينام في كل واحدة منها ٢٥ أسيراً؛ وتفصل بين المعسكر والآخر الأسلاك الشائكة وحوالى ١٠ أمتار. داخل المعسكر خيمة مطبخ، يوجد فيها ٣ طناجر كبيرة لسلق الأرز وغلي الشاي، أما قارورة الغاز فهي خارج السلك، لأن الشرطي هو الذي يفتحها ويغلّقها ساعة يريد.

في بداية تشكيل المعسكر كان يوجد فيه حوالى ٥٠ معتقلاً، أكثرهم من قضاء

النبطية قضوا عشر ليالٍ ناموا خلالها على الحجارة من دون أغطية أو طعام، باستثناء كوب الماء. أحد الذين عاصروا المرحلة التأسيسية للمعسكر، قال لي بأن الضرب كان بقبضات الحديد، وقد مات تحت التعذيب طفلان أحدهما يبلغ من العمر تسع سنوات اسمه (ع.م)، كما أن أحد الاسرى أصيب بضيق التنفس من شدة التعذيب، وشخص آخر يدعى (ج.ح) استمر حوالي الشهر يبوّل الدم. كانت تأتي الى المعسكر أزلام حداد فتشهر البنادق على الأسرى لتخيفهم. ويوجد في المعسكر جنسيات مختلفة، فهناك اللبنانيون والفلسطينيون والسوريون والعراقيون والمصريون. واليمنيون والبنغاليون، والباكستانيون، الخ.. وأغرب ما رأيت هو أن أحد مواطني أنصار ويدعى (أ.م) مسجون في المعتقل الذي يزرعه ويفلحه عند آل رزق، فكنت ترى هذا المسكين يبكي عندما يسمع نواح بقراته وصراخ أطفاله المنطلق من منزله الذي يبعد خمسين متراً عن المعتقل، ورغم مراجعته واستغاثاته للصليب الأحمر وقيادة المعسكر، الا أن أحداً لم يساعده.

المعاملة في أنصار

منذ اللحظة الأولى لانزالنا بدأت الهراوات «تنشط» فوق رؤوسنا. فالمعاملة في معتقل أنصار تفوق بوحشيتها وعنفها ما جرى لنا داخل اسرائيل. فبعد توزيعنا على الخيام، بحيث ضمت كل خيمة ٢٥ شخصاً، حذرنا ضابط المعسكر من مخالفة قوانين المخطة، التي لخصها لنا كالتالي:

١ ــ يمنع الوقوف في الخيمة، حتى ولو كان الداعي حاجتك لشرب الماء، الاّ في حال السماح لك بذلك؛

٢ ــ ممنوع التحدث مع الخيمة المجاورة، واحياناً محظور علينا التحدث مع زملائنا في الخيمة نفسها؛

٣ ــ الاستيقاظ باكراً من أجل تسهيل عملية احصاء عددنا؛

٤ ــ أثناء الاحصاء ممنوع الحراك بأي شكل، بحيث أن حركة التفاتة تعرضك للضرب المبرح؛

٥ ــ أثناء النهار ممنوع الذهاب الى المرحاض الا بإذن من قيادة المعسكر التي يتوقف منحها لهذا الاذن على رغبتها بذلك؛

٦ ــ أثناء الليل ممنوع الذهاب الى المرحاض أبداً، وحتى لو بزّلت في ثيابك؛

٧ ــ الطعام لا يوزع الا باذن من الحارس؛

٨ ــ ممنوع الاعتراض على أوامر الشاويش أو المختار.

...باختصار، الحيوانات لها حرية أكثر من معتقلي أنصار؛ فالبقرة في الزريبة تستطيع أن تحرك ذيلها وأن تأكل ساعة تريد؛ أما نحن، وخصوصاً في بداية الاعتقال، فكنا نعامل على أساس أننا في مرتبة أدنى بدرجات كثيرة من الحيوانات.

هذه القوانين الجائرة والتي أعتقد أن لا مثيل لها في العالم، أدت الى تحطيم نفوسنا وتعريضنا لأقسى أنواع التعذيب. فأحياناً يأتي الشرطي أثناء عملية الاحصاء، ويقول للمختار: هناك ثلاثة رفعوا رؤوسهم، عندها يجلدون حتى تسمع الأسلاك صراخهم!!! ومرة تضايق أحد الأسرى و«اتكى» قليلاً على حراماته، فضرب حتى أصبح جسمه

«أزرق مثل النيل». كان الجنود يشربون الويسكي والعرق، وعندما يسكرون يبدأون بضربنا وتعذيبنا.

في الأيام الأولى انتشر مرض الإسهال، فكنت ترى العشرات «يتبرزون» في ثيابهم، لانه لم يكن مسموح لك أثناء الليل بالذهاب الى المرحاض. البعض استعمل صحن طعامه وأحياناً يحفر مكان نومه جورة صغيرة كي يبرزُ فيها. ومرة غامر أحد الأسرى وذهب الى المرحاض ليلاً، فضرب حتى تشقق ظهره من الجروح، ولكن «الجلدة» كانت أهون عليه من أن يقال أنه تبزُر في ثيابه.

وفي احدى الليالي أصبت «بدوار» برد فاردت أن أتقيأ، ولكن «الدورية» لم تسمح لي بذلك، الا بعد جهد عسير، فتقيأت في صحن الطعام. حتى التقاليد الدينية لم يراعوها، فأحد الأسرى ويدعى (خ.ع) من شحيم، ذهب ليتوضأ ظهراً من أجل الصلاة، فكان عقابه أن كسرا اصبعه وتورم ظهره من شدة الضرب، وبقي ثلاثة أيام نائماً لا يستطيع تحريك جسمه.

عندما كنا نخلد للنوم كان شرطي المحطة يقول لنا: «ناموا ياكلاب في المساء، واستيقظوا يا م...» في الصباح». أما الطعام فلا يختلف عما كنّا ناكله داخل اسرائيل، الا أنهم في الفترة الأخيرة أعطونا كمية من الفاصوليا، وهناك وجبة تسمى مغربية، حتى الدجاج لا يأكلها. لم يكتف الصهاينة بهذا التعذيب الجسدي فقط، فحولوا معتقل أنصار الى ما يشبه حديقة للحيوانات: فالوفود الاسرائيلية السياحية الطلابية تزورنا بين فترة وأخرى، للتفرج علينا: نعم كنا مثل حيوانات في حديقة عامة، ولكن، حتى الحيوانات فلها حقوقها ومسموح لها بحرية الحركة في أقفاصها وتحصل على وجبات الطعام، أما نحن فكنا بعيدين عن هذا كله (!!).

الانتفاضة الأولى

المعاملة اللاإنسانية بدأت تولّد فينا روح النقمة والتمرد، ففي ١٧ تموز ١٩٨٢، عشية ليلة القدر، شرعنا بتلاوة الآيات القرآنية واقامة الصلوات: هذا الوضع أزعج قيادة المعسكر، فاستنفر حرس المعسكر وتحركّت آليات العدو المدرعة في محاولة لمنعنا، كون هذا العمل يعتبر كسراً لقوانينهم، فصممنا على الاستمرار بتلاوة القرآن بحكم قدسية هذه الليلة، ومهما كانت النتائج. هذا الاصرار من قبلنا دفع العدو الى تهديدنا واطلاق القنابل المضيئة ارهاباً، ولكن هذا التصرف الصهيوني أشعل النار في نفوسنا أكثر.

صبيحة ليلة العيد صرخ حارس المحطة بأحد الكهول المرضى واسمه (ي.ن) من عين الحلوة، لانه حرك جسده أثناء الاحصاء، ضربه بالعصا على صدره ورأسه. فتذمر الكهل وصرخ بصوت عال: «قوصونا لم نغد نحتمل معاملة الحيوانات» وبالفعل وقف شامخاً بوجه الجنود الذين طلبوه مرة ثانية، فخلع قميصه وصاح بصوت عال: «اطلقوا النار، اطلقوا النار أيها الجبناء، لقد كان أشرف لنا أن نستشهد على أن نعيش حياة الذل هذه». وما ان سمعنا هذا الكلام حتى هب المعسكر كالبركان، خرجنا من الخيم متظاهرين ومرددين: الله أكبر، لا اله الا الله.

هذه التظاهرة دفعت قيادة المعسكر الى نقل الشرطي الذي ضرب الكهل وسجنه

(هكذا قالوا) وذلك من أجل تمييع الانتفاضة. ولكن رغم هذا الاجراء، فقد تصاعدت الهتافات المضادة للاحتلال. فأحد الأسرى حاول شنق نفسه بحبل الخيمة ولولا ثوانٍ قليلة لفارق الحياة، اذ أدركناه وهو يبصق الدم من فمه، وعندما عاد من المستشفى، قال لنا: «الموت أفضل من حياة الكلاب هذه»، كما حدثت حوالي ١٠ انهيارات عصبية، هذا الفليان دفع قوات الاحتلال الى ارخاء قبضتها القمعية، فطلبت منا أن نرفع عريضة بمطالبنا عبر مختار المحطة، فتالفت لجنة سرية من الأسرى ورفعنا عدة مطالب حول تحسين الطعام والعناية الصحية والسماح بالذهاب ليلاً الى المرحاض. وبالفعل استجاب الضابط لمطالبنا، الا أننا توقعنا أن العدو سيحاول معاقبتنا على هذه التظاهرة. وبالفعل، فبعد عدة أيام نقل مختار المحطة لأنه وقف الى جانبنا، فرفضنا هذا الاجراء أيضاً. لقد تالفت داخل المحطة وحدة نضالية، استطعنا بزخم منها افشال اجراءات العدو، وما ساعدنا أيضاً على تصعيد التظاهرة، هو وصول الصليب الأحمر الدولي الى المعسكر.

الصليب الأحمر الدولي

ما ان اطلّت سيارات الصليب الأحمر الدولي، حتى علا التصفيق في أرجاء كل المعسكرات، لأن مجيئه يعتبر اعترافاً دولياً بنا، وهو أول اتصال لنا بالعالم الخارجي، بعد شهرين من الاعتقال.

أول خطوة قام بها الصليب (١٤ ــ ١٥ تموز) هو مسح شامل لأسماء الأسرى وارسال قسائم مكتوبة منها الى أهالينا، من أجل طمأنتهم عن حياتنا باعتبارنا أحياء عند دولة العدو الصهيوني، كما كتبنا رسائل الى عائلاتنا قبل العيد الصغير وصلت بعد شهرين من كتابتها، بل العديد من الأسرى وصل قبل الرسائل، لأن الرقابة العسكرية الاسرائيلية دققت فيها ملّياً. وأوصل الصليب الأحمر العديد من الرسائل الى ذوي بعض العائلات، وخصوصاً في منطقة صور، وقام أيضاً باعطاء عائلاتنا وكالات تفويض في منتصف شهر أيلول. وكان موظفو الصليب الأحمر يزورون المعسكرات بين فترة وأخرى. وفي منتصف شهر آب قاموا بتحقيق عن الأوضاع الحياتية للأسرى، فكانت النتيجة كالتالي:

١ ــ ٢٥ شخصاً في كل خيمة؛
٢ ــ صابونة لكل ٢٥ شخصاً لمدة أسبوع؛
٣ ــ حرامان لكل شخص؛
٤ ــ شفرة حلاقة لكل ٢٥ شخصاً؛
٥ ــ زوج ثياب داخلية لكل فرد؛
٦ ــ معجون أسنان لكل ٢٥ أسيراً وغالباً دون فرشاة؛
٧ ــ قميص وبنطلون لكل واحد؛
٨ ــ صحن وملعقة بلاستك وكوب شاي (الصحون سيئة ولا تصلح لوضع الطعام فيها).
٩ ــ المراحيض مكشوفة، اذ أنها من دون غطاء؛
١٠ ــ رغيف خبز لكل أربعة أشخاص.

بعد هذا الكشف لم يتغيّر شيء في معاملتنا، باستثناء زيادة عدد الصابونات، حتى المرضى لم يستطع الصليب الأحمر اخراجهم من المعتقل؛ كذلك الحال بالنسبة لشكوانا ضد معاملة الاسرائيليين، اذ أن العدو لم يصغ للاحظاتهم في هذا المجال واستمر في معاملته السيئة اللاإنسانية. وما تجدر الاشارة اليه هنا، هو أننا لمسنا عند بعض عناصر الصليب الأحمر ميولاً صهيونية؛ فاحدى الموظفات رفضت الذهاب الى منزل أحد الأسرى المهدم في البص لأن منزله قريب من أحد مكاتب المقاومة، وأخرى قالت لأحدهم عندما سألها اذا كان بالامكان سحب نقوده الموجودة عند الاسرائيليين في الأمانات من أجل اعطائها لزوجته: دع زوجتك تشحذ. كما قام موظفو الصليب الأحمر بتحقيق سياسي غير مباشر عن الأسرى، فكانوا يسألون، مثلاً، عما اذا كان يوجد بين المعتقلين عناصر حزبية لا تستطيع الذهاب الى بلدانها، وعندما كنا نسألهم عن أوضاعنا الشخصية ومسألة الافراج عنا، فكان جوابهم بأن لا علاقة لهم بهذا الموضوع.

ان دور الصليب الأحمر الدولي محدود جداً بحيث أنه لم يخفف من معاناتنا، باستثناء بعض التطمينات للأهل، كما كنا نفرح عندما يدخل الصليب الأحمر الى المعسكر، فنأخذ حريتنا لأن الشرطة لا تتدخل معنا في ظل وجوده، ولكن غالباً ما كان الحراس يعاقبوننا بعد ذهابه، كأن يحرمونا من الدخان أو يأمرونا بالجلوس بالوضعية نفسها التي نكون عليها ونحن في الاحصاء لمدة ساعة، وفي أواخر أيلول قدم لنا الصليب الأحمر بعض ألعاب التسلية، فأعطى كل خيمة شطرنج وضامة، بالاضافة الى نسخ من القرآن والانجيل للمطالعة.

معسكر التحقيق والدراسات الاجتماعية

في أنصار بدأت اسرائيل اجراء سلسلة تحقيقات يومية عن الأسرى، فكل يوم يؤخذ ٥ أو أكثر من كل محطة للتحقيق معهم. وأحياناً الشخص نفسه يطلب أكثر من مرة، وغالباً ما كان يرمى الأسير في معسكر التحقيق حوالي ٥ أيام من دون توجيه أي سؤال اليه، الأمر الذي يجعله يناشد الجنود باعادته الى أهون الشرين، أي معسكره الأصلي، ذلك أن معسكر التحقيق عبارة عن حفرة مليئة بالحجارة والتراب الأبيض، ومن ينام ليلة واحدة هناك، عليه أن يبات ليلة في العراء من دون أغطية، اضافة الى أن عليه أن يفترش الحجارة.

التحقيقات في أنصار، تركزّت على الناحيتين الأمنية والاجتماعية؛ وبالنسبة للجانب الأمني فقد تمحور حول الأمور التالية: ١ ــ العمليات العسكرية داخل فلسطين المحتلة. ٢ ــ العمليات العسكرية التي كانت تنطلق من الأردن منذ انطلاقة المقاومة. ٣ ــ العمليات العسكرية داخل الشريط الحدودي لجنوب لبنان. ٤ ــ العلاقة مع رؤساء البلديات في المناطق الفلسطينية المحتلة. ٥ ــ العمليات التي تحدث في أوروبا

ويلاحظ من مجمل هذه النقاط أن الانتفاضة الشعبية داخل الضفة والقطاع كانت أحد الأسباب الأساسية لعملية الاجتياح الصهيوني كما تحول معتقل أنصار الى مختبر صهيوني لاجراء الدراسات النفسية والاجتماعية على الأسرى، وهذا ما يشكل الجانب الثاني للتحقيقات؛ فمثلاً، يطلب أحدنا فيبقى حوالي خمس ساعات أمام المحقق.

وفي أواخر آب وجّهوا حوالي ٢٠٠ سؤال الى بعض الأسرى كي يجيبوا خطياً عليها، وهنا بعض الأسئلة:

١ ــ هل تحب؟ ٢ ــ هل انتسبت الى ناد؟ ٣ ــ ما نوع الشراب الذي تحبه؟ ٤ ــ هل يضرب أبوك أمك؟ ٥ ــ ما هي هواياتك؟ ٦ ــ أين كنت أثناء ضرب الطيران؟ ٧ ــ هل سافرت الى الخارج؟ ٨ ــ هل دخلت الى نقابة؟ ٩ ــ ما هي المدرسة التي تعلمت فيها؟ ١٠ ــ هل هي اسلامية أم مسيحية؟ ١١ ــ هل تحب التعايش مع النصارى؟ ١٢ ــ عند الانتهاء من العمل الى أين تذهب؟ ١٣ ــ ما رأيك بالثأر؟ ١٤ ــ هل تحب تربية الحيوانات؟ ١٥ ــ هل تتدخل في الخلافات العائلية؟ ١٦ ــ ما أنواع أفلام السينما التي تحضرها؟ ١٧ ــ هل تحب السيرك؟ ١٨ ــ ما رأيك بالاسلام؟ ١٩ ــ ما رأيك بالقومية؟ ٢٠ ــ ما رأيك بالشيوعية؟ ٢١ ــ ما رأيك بمصر؟ ٢٢ ــ ما رأيك بالعراق؟ ٢٣ ــ منظمة التحرير شجاعة أم جبانة؟ ٢٤ ــ جيش الدفاع الاسرائيلي قوي أم ضعيف؟ ٢٥ ــ الاتحاد السوفياتي مخلص أم لا؟ ٢٦ ــ هل تعترض على رب العمل؟ ٢٧ ــ هل تتمسك بالتقاليد؟ ٢٨ ــ هل تحب الفوضى؟ ٢٩ ــ اذ دخلت الى غرفة معتمة ماذا تفعل؟ ٣٠ ــ هل تحب مصارعة الثيران؟

هذه بعض النماذج من الأسئلة التي طرحت علينا في معسكر الاعتقال والتي تهدف الى دراسة عقلية المواطن العربي وتركيبه الاجتماعي ومدى درجة تطوره العلمي والثقافي. كما أن هذه الأسئلة تكشف زيف ادعاءات الكيان الصهيوني من أن عمليات الاعتقال سببها العلاقة مع المقاومة والحركة الوطنية. فنمط الأسئلة ومضمونها يبين أن لإسرائيل أهدافاً أخرى تتعدى وجود المقاومة الفلسطينية في لبنان ــ الأسئلة لا تتعلق بأعمال عسكرية ــ بل تطال حياتنا الشخصية وميولنا الثقافية والدينية والفنية والرياضية.

العناية الطبية «الحديثة»

أسوأ ما يعانيه الأسرى هو رفض الصهاينة معالجة المرضى. فالمعسكرات كانت تحوي العديد من الجرحى والمعاقين وذوي الأمراض المزمنة، وعندما نقول لضابط المجطة عن أحد المرضى يقول: «دعه يموت». ففي مدرسة الراهبات صرخ أحد الأسرى من شدة الألم، فجاء الشرطي وسأله عن موضع الألم؟ فقال له الأسير: في خاصرتي، فما كان من الشرطي الا أن رفسه في المكان نفسه، فتقيأ دماً، وما هي الا لحظات حتى ارتمى على الأرض ميتاً، لأن القرحة انفجرت في بطنه. كما أن أحد مواطني بلدة القليلة من آل الرضا انفجرت القرحة معه من شدة التعذيب، وعندما سلّموا جثته لذويه، قالوا لهم أن القرحة انفجرت أثناء اجراء العملية الجراحية في المستشفى. كما أن المواطن خالد من عين الحلوة قلع له جندي اسرائيلي أسنانه بالكماشة. و(أ. س) من صور ضربه أحد الجنود فانفخت طبلة أذنه التي لم يمر ٣ أشهر على اجراء عملية جراحية لها. كما أن الدكتور محمد من الهلال الأحمر الفلسطيني «تضايق» من مرض البحصة، فأخذوه الى السجن عقاباً له، لأنه طالب بالمعالجة. وقد كثرت الأمراض بسبب سوء التغذية والتعذيب الوحشي، حتى أن العديد من الأسرى المرضى قد ماتوا لأن جنود العدو رفضوا السماح لهم بالمعالجة.

في المعتقل لا يوجد سوى ٥ حبات «فاليوم» لكل ٥٠٠ شخص. أحد الأطباء المعتقلين

في المحطة جدد لي الأمراض المنتشرة، فقال: تكثر في المحطة أمراض الربو، الديسك، القرحة، الروماتزم، البواسير، القلب، الاسهال، العيون، الكريب والأسنان.

وأضاف الطبيب: «اذا أشفقت قيادة المحطة وعالجت أحد المرضى فانها تضعه على حمالة تحت أشعة الشمس والمصل معلقٌ في يديه، واذا كانت حالته قريبة من الموت يؤخذ الى مستشفى مكون من خيمة».

وبعد أن ساد التذمر في صفوف الأسرى بسبب انعدام العناية الطبية، جاء طبيب الى المعسكر من أجل فحصنا، وخلال ساعة ونصف كشف على ٥٠٠ أسير. فكنا نمر أمامه وأحياناً لا يسمع كلامنا عن المرض الذي نعاني منه. كما أصيب أحد الاسرى بمرض عضال فلم يعد يستطيع الأكل أو المشي أو حتى أن يتكلم. وعندما ناشدنا الضابط أن يأخذه للمعالجة، وكان ذلك اليوم هو السبت، رفض بحجة أن هذا اليوم هو يوم مقدس، وهم لا يقومون خلاله بأي عمل. وبعد أن هددنا بالاضراب عن الطعام، استجاب الصهاينة وعالجوه. وفي أحد المعسكرات استمر أحد المعتقلين ٤٥ يوماً من دون براز، وكاد أن يموت.

وأكثر ما أثار الحقد على هذه الممارسات الارهابية، هو لجوء قيادة المعتقل الى تجميع المرضى من كافة المعسكرات من أجل أخذهم الى اسرائيل، مما أدخل السرور الى قلوبنا، ولكنهم في اليوم التالي عادوا والدموع تتساقط من عيونهم: أحد المرضى العائدين شرح لنا ما حل بهم: «عصّبوا عيوننا وكتفوا أيدينا.. وأحد الجرحى شدوا الحبل على جراحه. على امتداد الطريق كانوا يضربوننا بالعصي الغليظة. وعندما وصلنا ربطوا المرضى بالجنازير، فنمنا الليلة على الارض من دون طعام أو أغطية».

هكذا فعلوا مع المرضى الذين أُخذوا للمعالجة، بل عندما جاءوا في اليوم التالي لمناداة بعض المرضى، رفضوا الذهاب وقالوا لهم: لسنا مرضى.

وأبشع حادثة سمعنا عنها هي رفض العدو معالجة أحد الجرحى، وكان يعاني من شلل. وعندما استيقظ في اليوم التالي وجد يده مجردة من اللحم، لأن النمل في تلك الليلة قد أكلها.

المقابلات الصحفية

من أجل تضليل الرأي العام جاؤونا ببعض مراسلي وكالات الصحافة الاجنبية المرتبطة بهم كي تنقل للرأي العام العالمي حسن معاملتهم للمعتقلين! في احدى المرات جاء الضابط وطلب ٥ أشخاص من أجل اجراء مقابلات صحفية مع التلفزيون الأميركي والاسرائيلي، وأن يكون مضمون المقابلة اطلاق الشتائم على المقاومة والسوريين والعرب، والادعاء بأن الفدائيين والسوريين كانوا يغتصبون الفتيات في لبنان، بالاضافة طبعاً الى مدح دولة اسرائيل على معاملتها الجيدة للأسرى، ومن لا يتكلم هكذا فسيكون مصيره التعذيب، وكانوا يسجّلون المقابلة أمام العساكر ثم ترسل الى الصحيفة أو التلفزيون، فأكثرية المقابلات فرضت علينا بالقوة.

في ٧ أيلول الماضي، جاء التلفزيون السويدي من أجل تصوير المعتقلين داخل المحطة، فرفضنا دخوله، ليس لأننا لا نريد ايصال قضيتنا للرأي العام العالمي، بل لأنه

قبل يومين جاءت لجنة حقوق الانسان الفرنسية، فرفض الاسرائيليون السماح لها بالتحدث مع الأسرى والتعرف على مشاكلهم، مما دفعنا الى رفض استقبال بعثة التلفزيون السويدي.

لقاء مع صحفي اسرائيلي

الصحفي: نريد أن تحكي لنا بصراحة عن طبيعة المعاملة في المحطة؟

قلت: المعاملة سيئة جداً ونحن هنا في سجن ولا نتوقع أفضل من هذا.

الصحفي: الطعام جيد؟

قلت: نحن لسنا حيوانات، لا يهمنا ان كان الطعام جيداً أو سيئاً، نحن لنا مطلب واحد هو الذهاب الى عائلاتنا.

الصحفي: ولكن أنت محزب في فتح؟

قلت: من قال لك أنني في فتح، أنا هربت من بيروت من القصف، واعتقلت مع العشرات من أبناء بلدتي.

الصحفي: كيف تقضون وقتكم وهل تلعبون الرياضة؟

قلت: هذا ممنوع. والتحرك محظور علينا فوقتنا موزّع على الأكل والنوم ولعب (الزأطة) مثل الأولاد الصغار.

الصحفي: كيف النظافة؟

قلت: لا صابون ولا ماء.

الصحفي: ولكن ما هذا الغسيل على ذلك الحبل؟

قلت: لأنكم ستأتون اليوم أعطونا صابوناً للغسيل، ونصبوا حبلاً لنشر الثياب الوسخة.

الصحفي: نريد أن تحكي لنا عن المعاملة؟

قلت: نحن هنا نريد الحرية. يوجد معنا في المعتقل مرضى وعجزة ومجانين وأناس بترت أيديهم وأرجلهم.

فما كان من الضابط الا أن أخذ الفيلم من الصحفي ومزقه، كون كلامنا لا يتضمن المدح لدولة اسرائيل.

مقابلات حية

عندما اعتقلت اسرائيل الآلاف من أبناء الشعبين اللبناني والفلسطيني، برّرت تصرّفها هذا بأن المعتقلين «مخربون» وينتمون للتنظيمات «الارهابية»، وأدعت أنها قبضت عليهم في ساحة الحرب وهم يحملون الار.ب.جي والبنادق الرشاشة، ولكن الحقيقة عكس هذا تماماً: صحيح أن بين المعتقلين مقاتلين وحزبيين، ولكن نسبتهم لا تتعدّى العشرة بالمئة، أما الباقون فمواطنون لا يحملون السلاح، اختطفتهم من قراهم ومخيماتهم، بل جاءت بالبعض وهو يرتدي بيجامة النوم، كما يوجد بين المعتقلين عشرات المجانين والمعاقين والكهول والأطفال ورجال الدين (أحمد شوقي الأمين)، مما يكشف كذب قادة العدو من أن المعتقلين منظمون في المقاومة الفلسطينية. فوالد سامي الخطيب البالغ من

العمر ٧٨ عاماً هل كان يحمل رشاشاً؟ والمقطعة أيديهم وأرجلهم هل يستطيعون قتال جيش «الدفاع الاسرائيلي»؛ بل ما بالكم بالضرير والمجنون وبعض الأطفال الذين لا تتجاوز أعمارهم التسع سنوات؟!!.

ان اسرائيل شنت اعتقالاتها عشوائياً، ولم تميز بين مواطن وآخر أو بين منظم وغير منظم، أو بين من كان على الحياد وبين من ناصر ودافع؛ لهذا تحول الجنوب كله الى معتقل، وهنا أعرض بعض الشهادات الحية التي جمعتها من قلب المعتقل. هذه الشهادات تكشف الارهاب الصهيوني وعداءه اللامحدود للانسان، وتكشف أيضاً أساليب التعذيب الوحشية التي نفذت بحق الأطفال والشيوخ، كما تبين التهم الباطلة التي تلصق بالمواطنين، لا لسبب معين، بل لأن هذا مهنته كذا وذاك جثته كبيرة أو لأن لونه أسمر. انني بحق لا أغالي هنا، حيث أن بعض الأسرى اتهموا بأنهم مقاتلون بسبب ضخامة أجسامهم وأحياناً بسبب لونهم، بل هناك عائلات بأكملها اعتقلت وسيقت — ال كعوش، آل شلهوب (ق.أ.)— فترى ٧ أشقاء مع أبيهم في المعتقل وأيضاً أقاربهم وأصدقاءهم، الخ..

— المواطن (أ.ع) الجنوب: ضربت على أعضائي التناسلية بالعصا وما زلت أبول الدم حتى هذه اللحظة.

— المواطن (م.أ) الجنوب: سبب اعتقالي لأنني رفضت الوشاية على أحد أبناء بلدتي بأنه منظم، وبالفعل فأنا لا أعرف عنه شيئاً، لهذا السبب اعتقلت وبقيت ثلاثة أشهر في المعتقل.

— المواطن (أ.ع) بيروت: هربت من بيروت أثناء القصف أنا وزوجتي وأولادي الخمسة الى الجنوب، وما ان وصلت الى صيدا، حتى أوقفني حاجز اسرائيلي واعتقلني تاركاً عائلتي وأطفالي داخل السيارة في منتصف الطريق. وما زلت هنا منذ حوالي ثلاثة أشهر ونصف ولم يحقق الجيش الاسرائيلي معي أو يوجه الي أية تهمة.

— المواطن (أ.س) خلده: عمره ٤٥ سنة: ذهبت لشراء شمعة بسبب انقطاع الكهرباء، فاعتقلت. أمي مريضة ووحيدة في المنزل ولا أعرف ماذا حل بها. ضربت ضرباً قاسياً ولم توجه لي أية تهمة.

— المواطن (خ.ص): عمره ٣٠ عاماً، المهنة خياط. هربت من بيروت الى منزل أحد أقربائي في الجنوب، أنزلت من السيارة في الطريق، واتهموني بأنني خياط أعمل عند فتح.

— المواطن (ن.ح) الجنوب: ذهبت لشراء تموين لعائلتي. اعتقلت على الطريق، أطفالي التسعة لا يملكون قرشاً واحداً لأن كافة النقود معي.

— المواطن (ح.أ) الجنوب: كنت أرعى الغنم، فاعتقلت وتركت غنماتي لوحدها، لم توجه الي أية تهمة.

— المواطن (ك.م)، سوري الجنسية، عامل زراعي في الجنوب. ضرب حتى فقد ذاكرته [ولقد حاول هذا الانتحار مرتين، وهو اليوم مجنون].

— (ع.م): عمري ٣٥ سنة، راعٍ. اعتقلت مع ابني (و) عمره ٩ سنوات، اتهموني بأنّي دليل للفدائيين، من شدة الضرب بعصا المجرفة أصبحت أبول الدم، أخذوا ولدي وقالوا لي أنه في المستشفى. [توفي ابنه تحت التعذيب، وكان ذلك في بداية تشكيل معسكر أنصار].

ـ المواطن (أ. خ) عمره ٥٥ عاماً. عامل زراعي وعندي ٩ أطفال، اعتقلت مع أبناء المخيم ولم توجه الي أية تهمة.

ـ المواطن (ع.م) من البص. عمره ٤٠ سنة. قتلت زوجتي وأولادي الخمسة في المستشفى ورغم حالتي الصعبة لم يفرجوا عني.

ـ المواطن (ع.س) مهندس من الشوف جاء مؤخراً من الولايات المتحدة. اتهموني بانني أبني دشماً مسلحة للمقاومة. ضربت لانني لا أعرف صاحب شركة (فلسطيني) سألوني عنه وعن التنظيم الذي ينتمي اليه. وعندما قلت أنني لا أعرف؛ سألني المحقق عن التنظيم الذي تنتمي اليه زوجته.

ـ المواطن (ي.ح) مزارع من صيدا، عمره ٥٠ سنة. اعتقلت مع طفلي البالغ من العمر ١٥ عاماً، لا أعرف لماذا أتوا بنا الى هنا، ولم يحقق معي أبداً.

ـ المواطن (ن.ع) صيدا، عمره ١٦ عاماً. أخذت ليلاً من فراشي، بعد أن خلع الصفاينة باب البيت. ولم توجه الي أية تهمة.

ـ المواطن (خ.ف) عمره ٦٤ عاماً، عامل زراعي. نظري ضعيف. اعتقلت في الحقل وأنا اشتغل بالمجرفة، [قيدوني] بعد أن ضربوا طفلي البالغ من العمر ٩ سنوات حتى أغمي عليه وهو يصرخ: بابا.. بابا.. ها أنا في المعتقل مريض ولم يشفقوا على حالتي [هذا الشخص كان يساعده في الذهاب الى مرحاض المعتقل شابان، لانه لا يستطيع السير على قدميه].

ـ المواطن (ع.ف)، برج الشمالي. صانع أحذية، اعتقلت على طريق صور عندما ذهبت لمراجعة الطبيب. أنا الوحيد الذي خرجت سالماً من قصف الطيران من عائلتي، لم توجه الي أية تهمة.

ـ المواطن (م.ف.)، الجنوب من تولين، ممرض. اعتقلتني جماعة حداد فبقيت ٤ أيام من دون طعام داخل سيارة «فولسفكن» أنام وأبرز فيها. وأنا مكتف ومعصوب العينين، وأثناء التحقيق معي في تبنين، سألني المحقق عن قرية المختارة المواجهة لتبنين، فلما قلت له [مصححاً]: المنارة، اتهمني بأني ملازم في فتح، وأني كنت الدليل للفدائيين لتنفيذ العمليات المسلحة داخل الأرض المحتلة.

ـ المواطن (س.ش) عمره ٣٠ سنة، من مخيم الواسطة. اعتقلت وضربت كثيراً؛ قلت للمحقق أنني لست منتمياً لأي تنظيم، فقال لي: الم تعط رأيك أبداً، فقلت له: نعم فقال: اذاً أنت من «المخربين».

ـ المواطن (ع.ن) عمره ٥٧ سنة من صيدا، بائع خضار. التهمة أنني كنت أقدّم سجلات المقاومة وأدفع تبرعات لهم.

ـ المواطن (ج.ف) عمره ٤٨ سنة من الجنوب: اشتغل حمّالاً منذ ٣٠ عاماً. أخذوني من الحقل وأنا أنقل القمح على الجمل، لقد قضي على موسمي. ولم توجه الي أية تهمة.

ـ المواطن (ف.ع) من الجنوب عمره ٤٠ سنة. كنت عائداً من السعودية فاعتقلت على الطريق.

ـ المواطن (ف.ع) من البقاع يعمل مدرساً. التهمة الموجهة الي أنني حذفت كلمة اسرائيل عن «الكرة الارضية» الموجودة في المدرسة وكتبت مكانها فلسطين.

ـ المواطن (ح.ع) عمره ٣٢ سنة، عامل زراعي. التهمة الموجهة الي أنني ملازم

أول في فتح، بقيت ١٦ يوماً داخل الأكياس. وعندما بدأ التحقيق معي، وضع المحقق رجله على كتفي وأشعل سيجارة وبدأ يسألني عن العمليات التي نفذتها في الأرض المحتلة، ولما نفيت، وضعوا العصا في (...) عقاباً.

ـ المواطن (ك.ف) من عين الحلوة عمره ٤٣ سنة. عندما وُضعنا في الجورة كدت أن أموت من العطش، فناديت الشرطي وقلت له أريد أن أشرب، فبال في فمي، وهو يقول: اشرب.

ـ المواطن (س.ع) من زحلة، دركي. رغم كلامي لهم أنني دركي اعتقلت مثل غيري.

ـ المواطن (أ.ث) من الجنوب. علّقت مثل خروف سيذبح في معمل صفا. وبقيت ١٢ ساعة تحت الشمس، كسرت رجلي من شدة الضرب.

ـ المواطن (س.ك) هربت من البلدة أنا وأطفالي الثمانية، لأن بعض العملاء هددني بالتصفية، فاستمرينا ١٢ يوماً نائمين تحت الشجر، الى أن عثرت علينا اسرائيل. أطفالي اليوم لا يملكون قرشاً واحداً، التهمة الموجهة الي أنني ملتزم في الحركة الوطنية، وأنا اعترفت لهم بذلك.

ـ المواطن (س.س) من صيدا، عمره ٥٧. في البوسطة ركب الشرطي على أكتافي وطلب مني أن أقلد أصوات الكلاب والحيوانات الأخرى.

ـ المواطن (م.م) من عرب خلده عمره ٢٠ سنة وهو مجنون. سأله المحقق: أين ولدت،

فقال له: تحت الجسر (!)

س: وأين تسكن؟

ج: فوق الجسر (!)

س: وكم عمرك؟

ج: ١٧ سنة.

س: وفي أي سنة ولدت؟

ج: سنة ١٩٨٥ (!).

تجدر الاشارة الى أن هذا الشخص متهم بأنه ملازم في حركة فتح.

ـ المواطن (ض.ط) من عين الحلوة وهو عتال طحين. متهم بأنه ملازم. وهو أمي ولا يستطيع الكلام الا بصعوبة.

ـ المواطن (ن.ق) من الجنوب عمره ١٧ سنة. التهمة أنني «محزب» ولما نفيت، قيل لي: ألم تقل مرحبا لأحد المقاتلين (!)

ـ المواطن (ط.ن) من الجنوب وعمره ٥٦ سنة. التهمة أن ابني استشهد في الحرب الأهلية (!).

ـ المواطن (م.أ) من الجنوب. اعتقلت في ١٥ حزيران ووضعت مع باقي الأسرى في خندق، وقال لنا الضابط: لن نعاملكم كأسرى حرب، ومعاهدة جنيف لا تطبق عليكم لأنكم ارهابيون، ونستطيع أن نفعل بكم أي شيء، حتى أننا نستطيع أن نقتلكم.

ـ المواطن (جوزيف الخوري) من عميق في البقاع. أنا كتائبي وأحمل بطاقة ومع

ذلك ضربت حتى سال الدم من فمي، واتهمت بأنني في حركة فتح.

هذه عينات صغيرة أنقلها من شهادات المعتقلين.

كما أنني استطعت الالتقاء ببعض المصريين الذين يبلغ عددهم حوالى ٤٠٠ شخص، وهؤلاء عذّبوا بشكل وحشي وسرقت كل أموالهم. أحدهم ويدعى «حسنين» خُلعت ملابسه وضُرب بالعصا على أعضائه التناسلية. وقد قال لي أحدهم ويدعى «أحمد» أن جنوداً اسرائيليين هجموا على زوجة صديقه التركي لاغتصابها في الجورة وزوجها مكتف الى جانبها.

هؤلاء المصريون كانوا عبرة لكل المعتقلين، اذ رغم العرائض التي رفعوها، ورغم مناشدتهم السلطات الاسرائيلية باسم السلام المصري ــ الاسرائيلي واتفاقية كامب ديفيد من أجل الافراج عنهم، فانهم كانوا يقولون لهم: (...) أمكم وأم السادات وكامب ديفيد.

أحد المصريين يدعى (ص.م.) قال لي، بأنه يعتبر تاريخ ولادته هو يوم الافراج عنه من السجن.

وما تجدر الاشارة اليه هنا هو أن السلطات المصرية أرسلت إلى المعتقل أحد عناصر المخابرات ويدعى مصطفى شعبان من أجل التجسس على المصريين في المعتقل.

وفي المعتقل أيضاً العديد من اليمنيين، ورغم العذاب الشديد الذي لاقوه فانهم كانوا معتزين بقتالهم الى جانب الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية، كما تعرّضوا أكثر من غيرهم للضرب والتعذيب، بالاضافة الى البنغاليين والباكستانيين وغيرهم.

حوار بين مجنون وشرطي

أثناء الليل استيقظ المجنون حسن، فصرخ في وجهه الشرطي: نام.

المجنون: بديش نام.

الشرطي: نام ولا.

المجنون: كلهم فايقين عما يضحكوا عليكم.

الشرطي: نام يا كلب.

المجنون: أنت كلب.

الشرطي: نام يا ابن الـ ...

المجنون: أمي مريم العذراء وأشرف من غولدا مائير.

الشرطي: نام يا عكروت يا ابن العكروت.

المجنون: أبي أفضل من شارونك ورئيسك بيغن.

ثم بدأ الشرطي باطلاق النار فوق رأسه ارهاباً، ونادى الشرطي الشاويش وجلد المجنون ٢٥ جلدة رغم معرفتهم بأنه مجنون.

الأشبال

من بين المعتقلين عشرات الاطفال تتراوح أعمارهم بين ٩ سنوات و١٦ سنة، اعتقلوا في المخيمات والقرى اللبنانية، أطفال بعمر الورود قيدوا في زنازين لاهواء فيها، حتى أن الطفل (ف. غ) من الرشيدية قال لي، أن طفلاً قد مات بسبب العطش وضيق

التنفس، كما أن طفلين استشهدا تحت التعذيب في معسكر أنصار، وطفلاً آخر من آل الشمالي مات في شهر تموز الماضي لأنهم رفضوا معالجته.

بعض هؤلاء الأطفال قضى ثلاثة أشهر نائماً على التراب وبحالة نفسية وصلت مستوى الحضيض. لعل اقدام اسرائيل على اعتقال الأطفال وتعذيبهم من أفظع الجرائم التي ارتكبتها اسرائيل في حربها الأخيرة. الطفل (ف. ق) قال لي أن الشرطي كان يضربهم بالعصا على كافة أنحاء أجسامهم وبعضهم تعرّض للكيّ بالكهرباء، كما أن البعض الآخر طلب عشرات المرات للتحقيق، وعندما سأل المحقق عن كثرة التحقيق معهم قال: هؤلاء هم الذين يشكّلون الخطر الفعلي على اسرائيل.

وبالفعل كان الجنود يمرون من أمام الخيم وأنظارهم تحدق بخيمة الأطفال — فينادي أحد الجنود بعض الأطفال ويسأله: «أنت يا (...) بتعرف تضرب بي — سفن؟ وليش جيت الى هنا»؟ ..لقد كانت علامات الغضب ترتسم على وجوههم الصفراء عندما كانوا ينظرون الى الأطفال الأسرى.

ومن أساليب التعذيب التي استعملت ضد الأطفال، اطفاء السجائر في أجسامهم، وهناك مشهد حدث أمامي يوم كنا عائدين من اسرائيل الى لبنان، اذ جاء أحد الجنود واسمه (أوفير) وبدأ يحرك بالعصا الأعضاء التناسلية لأحد الأطفال البالغ من العمر ١٢ سنة ويقول له كلمات بذيئة مثل: أنت بتعرف (...)؟ فيبكي الطفل — ثم يكرر الجندي — يا (...)، رصاص بتعرف بتقوص وكيف ما بتعرف (...)؟

الحصول على الأخبار

حاول العدو عزلنا عن العالم داخل المعتقل، فلا صحف ولا راديو، حتى أن الحراس المحطة كانوا يدسون سمّاعات الراديو في آذانهم، أثناء سماع النشرات الاخبارية أو الاغاني، لكي لا يتسرب لنا أي صوت، ومع ذلك فقد كنا نعرف بكافة تطورات البلاد السياسية؛ بل تصلنا أحياناً أخبار المظاهرات الشعبية ومقاومة جماهيرنا للاحتلال الصهيوني، فالأخبار تنتقل من معسكر الى آخر بواسطة الرسائل الطيارة، فمثلاً نكتب على ورق علب الدخان رسالة الى معسكر (١٠) فتصل خلال ٥ دقائق الى معسكر (١٩)، وهذا ما كان يفقد العدو صوابه ويستنفر قواته للبحث عن احدى الوريقات، فاذا لم يجدها يعاقبنا بالجلوس «عدد» ساعة أو أكثر، وكانت مصادر الأخبار اما من المعتقلين الجدد أو من بعض الجنود الاسرائيليين.

كان الجنود يظهرون جبناً شديداً في تصرفاتهم، فالحارس لا يسير قرب السلك، بل تراه بعيداً عنه عدة أمتار، وأثناء «احصائنا» كانوا يرتدون سترات واقية للرصاص، وأحياناً يركضون وكأننا سننتفض عليهم ونأكلهم، كما أن قيادة المعتقل كانت تأخذ منا علب التنك وشفرات الحلاقة، وحتى أعواد الكبريت بعد اشعالها، خصوصاً في المراحل الأولى للاعتقال.

الحرب النفسية

شنت قيادة المعتقل حرباً نفسية شرسة على الأسرى؛ كأن يأتي المحقق ويقول

للمختار: الافراج سيتم عن اللبنانيين فسجّلوا أسماءهم وأرقامهم، وفي احدى المرات استيقظنا الساعة الثالثة ليلاً كي يأخذوا أرقامنا، كما كان يأتي الضابط ويقول: سنفرج عنكم غداً ولكن بالتدريج، أولاً المدني ثم التعبئة، ثم الميليشيا وأخيراً المقاتلين، لذلك عليكم ألا تكذبوا أثناء التحقيق، أو أن يأتي ويقول لنا: غداً سنفرج عن ٢٠٠ أسير، فيأتي الغد ولا يفرج عن أحد، وهذا ما يجعل الأسير في حالة نفسية سيئة، وفي احدى الليالي قالوا لنا: ضبوا الحرامات وكونوا جاهزين للرحيل، وبعد ساعات من الانتظار قالوا لنا: كل واحد الى مكانه..

التحركات المطلبية

لم تقتصر تحركاتنا على المطالبة بالافراج فقط، فبعد أن أيقنا أن الاعتقال سيطول. فكرّنا بالمطالبة بتحسين أوضاع الأكل والنوم والملابس والعناية الصحية، فأكثر من مرة أضربنا عن الطعام الفاسد الذي لا يؤكل، فهناك علب لحم معفنة والرز المسلوق لا يأكله حتى الدجاج!! وعندما نقابل الضابط يصرخ في وجوهنا: الاعتراض على الأكل ممنوع. فأكثر ما كان يزعج العدو هو المطالبة بتحسين أوضاعنا داخل المعتقل. وأحياناً كانوا يرفضون مجرد الاصغاء الينا. ومع ذلك لم نستسلم فغالباً ما نتمرد مرة وثانية وثالثة وخصوصاً بالنسبة للمعالجة الصحية، وأحياناً كنا نرفض الجلوس «عدد» فيقطعون الماء والدخان عنا.

مرة قلنا للضابط: نستطيع أن نبقى في السجن عشرات السنين ونتحمل كل صنوف القتل والتعذيب لأن اعتقالنا ظلم. فما كان من الضابط الا أن صرخ وقال: أريد أن أذهب الى عائلتي أنا لست عسكرياً أنا أشتغل حلاق نسائي.

وبالفعل كان يبدو على الحراس وبعض الضباط أنهم فعلاً ينتظرون ساعة سيرحلون أكثر مما كنّا ننتظر نحن.

أوقات الفراغ

بعد حوالي شهرين من الاعتقال، أرخت قيادة المعتقل قبضتها الارهابية قليلاً، فأخذنا حرية نسبية، فأصبحنا نتنقل من خيمة الى أخرى ولكن بشكل غير مكشوف، كما شرعنا بتعليم الأميين، اذ من حوالي ٥٠٠ أسير كان يوجد بينهم ٩٠ أمياً، وكانت هذه الخطوة مؤثرة على صعيد المحطة، كما أن العديد من الطلاب تعلّم فن النحت، لدرجة أن الحجارة داخل المعتقل تحوّلت الى لوحات وتماثيل، وبعض النجارين في المحطة صنعوا جامعاً وكنيسة من خشب وتراب. هذه الرسوم، كانت وسائل الاعلام الصهيونية والأجنبية يومياً تأخذ صوراً لها من أجل تضليل الرأي العام، كما زرعنا الفاصوليا وصنعنا ورقاً للعب «الشدة» من كراتين الخبز، كما كنا في المساء نتحلّق مجموعات ونغني الميجانا والعتابا، بعضها غزلي وبعضها الآخر يتهجم على بني صهيون ويمجد شهداء معارك البص وخلده وعين الحلوة، وبالفعل استطعنا عبر ذلك كله أن نقتل الوقت، لأن الأسير اذا بقي جالساً يفكّر بأولاده فلن يكون ذلك في مصلحته اطلاقاً، وهذا الجو خلق ارتياحاً نفسياً عند العديد رغم أن البعض كان يشمئز ويقول لنا: «شو عابالكم».

مشاكل الأسرى وخلافاتهم

المعتقل عبارة عن مجتمع قائم بحد ذاته، ترى فيه كل الأجناس: سوريين ــ عراقيين ــ أتراكا ــ بنغاليين ــ باكستانيين ــ مصريين ــ يمنيين ــ فلسطينيين ــ لبنانيين. هذه التركيبة الاجتماعية أدت الى بروز بعض المشاكل بين الاسرى أنفسهم، كالنعرات الاقليمية، والخلافات لم تقتصر على الكلام فقط بل تستعمل الأيدي والحجارة وأحياناً يسيل الدم من جراء المشاجرات التي تحدث.

قد تكون التركيبة الاجتماعية المتنافرة سبباً الا أن بروز فئة من العسكر، حاولت الاستئثار ببعض الامتيازات المادية، كانت سبباً آخر مهماً. كأن تحاول هذه الفئة الحصول على علبة سجائر أو طعام اضافي. وكنا نتدخل لحل هذه الخلافات، كي لا يتدخل جنود العدو فيضربون المخالفين. لأنهم عادة لا يسمعون لأحد. فكل خلاف بين اثنين، سيؤدي حتماً الى معاقبة المعسكر كله.

بداية الانتفاضة

أصبح الوضع في معسكرات أنصار لا يطاق: فالعواصف بدأت تهب، فتقتلع بعض الخيم أو تمزقها، الملابس التي نغسلها، اسمياً، تطير مع الهواء الى خارج الأسلاك، المراحيض طارت ستائرها أيضاً، فكنت ترى العشرات عراة وهم يغتسلون أو أثناء قضاء حاجاتهم، كل هذا أمام نظر الصليب الأحمر دون أن يتحرك لمساعدتنا. كما أن الجو أصبح بارداً في أنصار، فانتشر مرض الكريب والسعال دون أية معالجة ولو بحبة «باندول». في الثاني والعشرين من أيلول شاهدنا شاحنات محملة بخيم شتوية مما أحدث رعباً في نفوسنا لاننا كنا نتوقع أن يكون الافراج قبيل عيد الأضحى ــ حتى أن العديد أصيب بالنوبات القلبية ــ وفي نفس الليلة جاء الكولونيل قائد المعسكر فأخبرنا بأن الخيم هي مجرد احتياط وأن خروجنا قد يكون قبل الشتاء!! وبالفعل في تلك الليلة لم نستطع النوم من شدة البرد والقلق الذي أحدثته الخيم الشتوية في نفوسنا، لأن العديد اعتبر أننا سنقضي الشتاء في أنصار.

٢٣ أيلول: السماء ملبدة بالغيوم والشمس لفها الضباب بحضنه. الجميع يتوقع هطول الأمطار لأن عيد «الصليب» أصبح قريباً.

٢٥ أيلول: جاءت الى المعسكر دفعة جديدة من المعتقلين، مما أحدث رعباً أكثر في نفوسنا، خاصة أن بعض هؤلاء أطفال لا يتجاوز عمر الواحد منهم ١٢ سنة. وكان أحدهم يتيماً من بلدة الدوير، فرحنا نفكر كيف سيفرج عنا وفي كل يوم هناك دفعة جديدة من المعتقلين من المخيمات والقرى اللبنانية.

٢٦ أيلول: بدأت النار تغلي في نفوسنا ــ فالى متى نبقى ساكتين ــ كل يوم كذبة جديدة من الكولونيل، هذا الوضع المأساوي دفعنا الى التشاور من أجل التحرك الجماعي ــ كيف لا نتحرك وأمهاتنا وأخواتنا يتظاهرن بوجه الاحتلال ويعتصمن في مراكز الصليب الأحمر. هذه التحركات ساهمت في رفع معنوياتنا وجعلتنا نسرع الخطى

من أجل التحرك لأنه قد يساهم في زيادة الضغط من أجل الافراج عنا ــ وكنا نضع العوامل التالية المساعدة لنا والتي ستجعل الافراج قريباً:

(أ) المظاهرات النسائية في لبنان.

(ب) المظاهرات داخل اسرائيل من أجل الافراج عن الاسرى.

(ج) الضغط الدولي.

(هـ) الوضع الاقتصادي لاسرائيل لا يستطيع الاحتمال.

بالاضافة الى أنه لا تحقيقات ولا أي شيء يجري معنا.

هذه العوامل دفعتنا للتحرك والتشاور مع بعض المعسكرات من أجل التهيئة لتحرك يوم العيد، وبالفعل فاغلبية المعسكرات أرسلت مندوبين عنها لمقابلة الضباط الاسرائيليين، مطالبين بالافراج عن الأسرى فيكون الرد: «قريباً انشاء الله وكل بريء سوف يخرج»! هذا الكلام كان يزيد النقمة ويدفعنا الى التحرك أكثر لأننا لم نعد نستطيع الاحتمال.

نصب الخيم الشتوية

الكلام الذي قاله لنا الكولونيل من أن الخيم مجرد احتياط تبين أنه كذب فاقع، فقد جاؤوا بالخيم ليلاً وأعطونا اياها من أجل نصبها ليلاً. وبالفعل بقينا طوال الليل ونحن نشتغل بنصبها، الأمر الذي زادنا يقيناً بأن المعسكر باق وأن الاضطهاد سوف «يشتي» في الجنوب اللبناني بعد أن «صيّف». هذا الوضع زاد حالتنا سوءاً، مما حملنا على الاسراع في التحضير لعمل ما. بعض المعسكرات أخبرت الصليب الأحمر وأنذرته بأن شيئاً ما سيحدث يوم العيد اذا لم يتم الافراج عنا وأنتم تتحملون مسؤولية ما سيحدث ــ اتصلنا بالمعسكرات، أحد الأسرى صرخ: أين الكرامة، أين الحس الثوري، يجب أن نفعل شيئاً، أمهاتنا وأطفالنا ذبحوا في صبرا وشاتيلا ويجب أن نتحرك: وكانت أخبار المجزرة وصلتنا فزادت من حماستنا واستعدادنا للتحرك. أحد الأسرى اقترح حرق الخيم واشعال النار في الخيم. رفضنا هذه الفكرة واقترحنا أشكالاً منظمة وتصعيدية، فاتفق على عدة مطالب تقدم باسم المعتقلين الى قوات الاحتلال وهي كالتالي:

(أ) حداد يوم استنكاراً لمجزرة صبرا وشاتيلا؛

(ب) ادخال صحيفة يومية لمعرفة ما يجري في البلاد؛

(ج) تحسين العناية الصحية فعلاً؛

(د) الافراج عن المرضى وذوي العاهات كخطوة أولى على طريق الافراج عن كافة الاسرى.

واتفق على أن يكون التحرك منظماً بعيداً عن الفوضى والارتجال.

انتفاضة عيد الأضحى

٢٨ أيلول، استيقظنا باكراً، بل أن بعضنا طار النوم من عينيه، وكان طوال الليل في حالة من القلق، لأن الحالة النفسية متدنية للغاية ليلة عيد الأضحى. وبأية حال سيكون الانسان القابع تحت كل ضروب التعذيب، المحروم من أبسط الحقوق والممنوع من تناول الطعام أو الماء النظيف وحتى من المعالجة الطبية ويتعرض لابشع الاهانات والشتائم،

وبأي حال يكون المرء الذي سيمضي العيد بعيداً عن أسرته؟

وكيف تكون الأسرة التي انقطع عنها المعيل الوحيد، قال لي أبو محمد: ترى هل سيشتري أحد لأولادي ثياباً جديدة. وبدأ يجهش بالبكاء.

في الحقيقة كان البعض يبكي كالأطفال والبعض انقطع عن الطعام وعن الماء، والوجوم يسود الجميع. وعندما استيقظنا بدأت هتافات «الله أكبر، لا اله الا الله» تصدح في أرجاء المعتقل. ورغم محاولة الجنود منعنا، الا أننا استمرينا في تحدي قوانينهم؛ أقمنا المهرجانات حيث ألقيت الخطب الوطنية في بعض المعسكرات.

وكنا نقول لبعضنا: الصمود، هو وحده الكفيل باخراجنا من هذا القبر!!

وفجأة، حوالى الثانية عشرة تقريباً سمعنا ضراخاً، انتفضنا من الخيم. خرجنا مذعورين ما الذي يجري في الخارج. صعدنا على أشلاف حديد المراجيض.. فاذا بتظاهرة نسائية متجهة الى المعسكر تضم أطفالاً صغاراً وكهولاً تهتف «الله أكبر الموت للطغاة»، والجنود الصهاينة يحاولون تفريقها ومنعها من التقدم..!

عندها انفجرنا كالبراكين فقدنا ترددنا وذب الحماس فينا، كيف لا وأمهاتنا وأخواتنا جئن الى المعتقل ليطالبن بنا — ولقضاء العيد معنا — هبت المعسكرات كرجل واحد والكل يصرخ «الله أكبر الموت للطغاة». وكم كان المشهد معبراً، البعض أغمي عليه من شدة الفرح؛ البعض لم يصدق ما يحدث في الخارج؛ التظاهرة مستمرة وصراخ النسوة يعلو. ونحن لو استطعنا لطرنا في السماء من أجل لقائهن ومعانقتهن ولكن جنود العدو استنفروا بكثافة وهجموا على النساء والأطفال، مطلقين عليهم القنابل المسيلة للدموع، عندها طار صوابنا، فعلا صراخنا «الموت للطغاة».

وصوب العدو بنادقه نحونا — انها طلقات في الهواء.

— أنظر لم تعد طلقات في الهواء انها طلقات في اتجاه العدو.

— لا تخف.. الرصاص لا يخيف، نحن شعب لا يخاف الموت من أجل الكرامة.

— أنظر تلك هي أمي تلك أختي، ذاك أخي وتتصاعد الانتفاضة؛ وتتعانق المناديل مع الحجارة. وتبدأ المعركة؛ صراخ النسوة يتصاعد؛ يطلقون الرصاص عليهن؛ ونحن نرشقهم بالحجارة، بالصخور، باللاعق؛ بعض الجنود وقع أرضاً — البعض ولى هارباً. الرصاص يطلق بكثافة — أحد الأصدقاء أصيب في يده ومازال يحمل حجراً لرشق الجنود — سقط «زهير» و«علي» و«محمد».

أصيب حوالي ٢٤ جريحاً؛ عندها هبت العاصفة؛ هجمنا على البوابات لاقتلاعها؛ بعضنا حاول تقطيع الأسلاك بأسنانه؛ سيارات الاسعاف أنذرتنا اذا لم نتوقف لن يأخذوا الجرحى. ذهب كل واحد الى مكانه واستمروا حوالي نصف ساعة حتى أخذوا الجرحى بل أن البعض فارق الحياة نتيجة التلكؤ عن الاسراع بمعالجته.

بعد الانتفاضة شعرنا أن شيئاً قد حققناه يعادل الافراج عنا، قد نكون مخطئين ولكن هذا كان شعورنا العفوي.

الحرية

بعد أربعة أشهر في المعتقل أفرج عني فشعرت أنني خارج من قبر، صعدنا الى

«البوسطة» فعصبوا عيوننا وكتّفوا أيدينا، ولكن هذه المرة بكل أدب ودون شد «الحبل» كثيراً بل اعتذروا عن هذا الاجراء. وقبل أن تنطلق «البوسطة» صعد ممثل الصليب الاحمر فطلب منا الأ نـحكي شيئاً عما حصل معنا في المعتقل ومما قاله بالتحديد: «لا تقولوا أن اطلاقاً للرصاص حدث أو مات احد».

وصلنا الى صور، فوقف الحاكم العسكري وخطب فينا قائلاً: «لا تؤاخذونا لقد ظهرت العدالة وتبين «لجيش الدفاع» أنكم أبرياء ولو بعد فترة طـويلة». وبعد كلام الحاكم العسكري قام أحد الماجورين وتكلم باسم ناصر الخليل فقال: «باسم الأستاذ ناصر أرحب بكم والأستاذ لم يغمض له جفن من أجلكم، فهنيئاً لكم ويجب أن نتساعد من أجل بناء هذا الوطن بعد تحريره من الغرباء» (الحاكم العسكري الى جانبه).

نحن لم نرد سماع هذا الهراء وآثرنا الصمـت: وصلنا الى البلدة وكانت اللحظة تاريخية أنستنا عذاب الأشهر الأربعة. لقد جرى لنا استقبال شعبي شارك فيه الأطفال والنساء. فقد استقبلنا كالأبطال العائدين من المعركة، بالزغاريد ورش الأرز والهتافات.

— ٣ —
شهادات الناجين من المجزرة

إعداد: **فريق من الباحثين**

لا ترد، هنا، الاسماء الصريحة لأصحاب الشهادات، وذلك من أجل سلامتهم، وقد استعيض عنها بالأحرف الأولى حتى بالنسبة للذين كان لديهم الاستعداد لنشر أسمائهم. وقد طبق الأسلوب ذاته على الأسماء التي ترد في سياق الشهادة، اذا كان الاسم يدل على صاحبها.

وفي حالات قليلة، لا ترد حتى الاحرف الأولى، بل اكتفي بذكر اسم صاحب الشهادة. وهناك حالات، أقلّ من هذه، رفض فيها أصحاب الشهادات الافصاح عن أسمائهم للباحثين.

أعطيت هذه الشهادات باللهجة الدارجة؛ وفي التحرير نقلت الى الفصحى البسيطة دون أي تحوير في سياقها أو في مدلولات الالفاظ؛ وحين تعذر ايجاد بديل للفظة الدارجة أبقيت هذه اللفظة.

الأيام التي يتكرر ذكرها في الشهادات، وهي الأيام التي جرت فيها وقائع المجزرة، هي الخميس ١٩٨٢/٩/١٦، والجمعة ١٩٨٢/٩/١٧، والسبت، ١٩٨٢/٩/١٨.

□ (س.س.)، ١٨ سنة، فلسطينية تقيم في مخيم صبرا: يوم الخميس ذهبت لاحضر صديقة لي. كانت الساعة التاسعة مساءً؛ وعلى الطريق رأيت أناساً مذبوحين، خفت ورجعت وأخبرت والدي، واقترحت عليه أن نذهب وننقل الجرحى الى المستشفى. اعترض والدي وقال «ربما كانوا جواسيس.. لا تخرجوا».

سهرنا لغاية الساعة الثانية عشر ليلاً. جارتنا كانت عندنا ونامت عندنا. أبي نام في

غرفة الاستقبال. شاهدنا تلفزيون ولبسنا ملابسنا. حضّرت وأختي الهويات الشخصية وبعض الأموال.

صباح الجمعة، صعد أخي الى السطح مع جارتنا ــ بيتنا مؤلف من طبقتين ــ وبعد لحظات جاء المسلحون، قرعوا باب جارتنا فلم يجدوا أحداً، قرعوا بابنا، كلمهم أبي من النافذة ــ نافذة غرفة الاستقبال ــ قال لهم «أدخلوا اشربوا قهوة»، اعتقد أنهم من اليهود.. ولم نكن ندري أنهم كتائب.

قال أحد المسلحين «بعدك هون يا أخو الكلب». أخرجونا من البيت. اثنان من اخوتي الصغار ظلوا في الحمام، خافوا ولم يخرجوا. خرجنا أنا وأبي وأختي وأربعة من أخوتي، ثم أمرونا أن ندخل الى البيت. صفونا الى الجدران و«درزونا» بالرصاص. أربعة من أخوتي ماتوا.. اثنان منهم «طلع مخهم». أختي أصيبت في كتفها. أبي في ظهره وصدره. وأنا في رأسي وظهري وكتفي. بقيت أتألم وأصرخ حتى حضرت جارة لنا نهار السبت وأحضرت الجيش اللبناني الذي نقلني الى مركز الصليب الأحمر، وبعدها نقلوني الى مستشفى الجامعة الأميركية. بقيت أربعة أيام ثم رجعت.

المسلحون الذين رأيتهم كانوا يرتدون ملابس عسكرية فاتحة ويضعون عليها شارة «القوات اللبنانية». لهجتهم لبنانية وبالأخص بيروتية.

□ (م.و.): فلسطيني، ٥٣ سنة؛ يقال: يقيم في مخيم شاتيلا: يوم الخميس، كنت في الملجأ، أقفلت الدكان من الظهر ونمت في الملجأ. الساعة الخامسة خرجت من الملجأ، وكان مليئاً بالناس. جئت واختبأت في بيت وراء دكانتي؛ فبدأ اطلاق النار. خرجت ورأيت الكتائب على بعد خمسة أمتار مني، وهم يتقدمون صارخين: «ضهار ولبه» وكانوا يطلقون النار. ظننا في البداية أنهم اسرائيليون، لأن اذاعة الكتائب كانت قد أعلنت أن الجيش الاسرائيلي قد دخل المخيمات. وكانت النتيجة أن الذين دخلوا كتائب. وعندما رأيتهم قلت لصاحبي «هؤلاء كتائب.. أهرب». ودخلت الى الدكان لآخذ ملابسي وأهرب، فوجدتهم يتمركزون في احدى الزوايا، لكنهم لم يروني، وسمعت أحدهم ينادي لرفيقه: «تعا يا طوني»، فتأكدت مئة بالمئة أنهم كتائب، فأقفلت الدكان بهدوء وبقيت داخلها ثلاثة أيام بلياليها، وأنا أراقبهم من خلال ثقب في الباب. كانوا موجودين خمسة من اليسار وخمسة من اليمين، وكانت أسماؤهم «الحاج نقولا» و«الحاج توما» و«بطرس» و«طانيوس» و«جريس» و«الياس» و«ميشال»؛ وكانت لهجتهم مثل المناطق الشرقية أي الاشرفية. كانوا يقتلون كل من يرونه في طريقهم، لا فرق عندهم بين ابن أربعة أشهر وابن تسعين سنة. وصادف أنه مر رجل مسن مع زوجته، فقال أحدهم «دعوهم يمرون لأنهم مسنون»، وبعد أن مروا من قربهم، قال مسلح آخر: «اقتلوهم». ومر شاب لبناني قال: «الريس [مسؤولهم] سمح لي بأن أمرّ لأنني لبناني»، فقال له «واحد لبناني ولكن مسلم» وقتله. وبقيت على هذا الحال من يوم الخميس حتى يوم السبت، فوجدت الناس تمر جماعات، فخرجت من الدكان ومشيت مع الناس، فشاهدني أحدهم وقال لي «كنت مختبي»، فقلت له «نعم»، فقال لي «امشي مع الناس». وكانوا يتفقون من بين الناس واحداً واحداً ويأخذونهم في «اللاندات». أما نحن فقد أخذونا عند اسرائيل على السفارة الكويتية، وبدأت القوات الاسرائيلية تحقق معنا.. من يعرف مقاتلاً ومن لا يعرف؟». كان مكتوباً على

ملابس المسلحين «القوات اللبنانية» وكان معهم ثلاث سيارات: مرسيدس لـ بيجو ولاند عسكري.

□ (أ. ك): **فلسطيني: ٧٢ سنة: يقيم في مخيم شاتيلا:** نهار الخميس، عندما علمنا بأن الاسرائيليين دخلوا الى بيروت الغربية، شكلنا وفداً من ستة أشخاص مهمته الذهاب الى الجنود الاسرائيليين وابلاغهم باننا عزل من السلاح وبأن المقاتلين قد غادروا المخيمات. كانت القذائف تنهمر على المخيم بكثرة، ومن كل الجهات.

ركبنا سيارة وحملنا راية بيضاء والعلم اللبناني، وعند وصولنا الى مستشفى غزة انقسمنا قسمين، أربعة أشخاص أخذوا طريقاً خاصة وأنا وآخر دخلنا في زاروب صغير وكانت الطريق الرئيسية تفصل بيننا، ولم نتمكن من اللحاق بهم لشدة القصف وغزارة اطلاق الرصاص. ذهبوا بمفردهم وتركونا، وحزنا من تصرفهم هذا وقررنا العودة الى المخيم.

وفي طريق عودتنا شاهدنا امرأة تلطم وجهها وتقول «ذبحونا، قتلوا كل الشباب».

تركت المخيم وذهبت الى مستشفى غزة، ونمت هناك بين جموع الناس الذين تركوا المخيمين. نهار السبت حاولت الدخول الى المخيم فلم أتمكن بسبب القنص. نهار الأحد رجعت وتمكنت من دخول المخيم، وفيما أنا أسير، شاهدت مئات الجثث المرمية على الطريق، ورأيت رأس امرأة مفصولاً عن جسدها وشعرها مغمس بالدم. وشاهدت الحطام وبيوتاً كثيرة مهدمة، وكانت الجثث تظهر من تحتها.

وبعد لحظات رأيت السفير الفرنسي مع ترجمان ومجموعة رجال تلتف حوله، تقدمت منه وقلت له «نحن نشكر جهود فرنسا وما تبذله من أجل الفلسطينيين»، فرد قائلاً «هذا واجبنا وهذا القليل القليل مما يجب أن يكون».

كان السفير متأثراً جداً، وعندما وصل الى الحفرة التي أصبحت فيما بعد مقابر جماعية، ورأى الجثث تتكوم فوق بعضها، راح يبكي كالطفل، هو ومعاونوه.

رجعت وسألت عن الأربعة الذين انطلقوا للمفاوضة الاسرائيليين، فعلمت أنهم وجدوا جثث ثلاثة منهم، والرابع مفقود، ولم يعرف عنه شيء حتى الآن.

□ (ن.ش.): **فلسطيني: ٩ سنوات: بائع كاز يقيم في مخيم صبرا:** كنت عند جدتي في مخيم شاتيلا، ركبت دراجتي وذهبت عند أبي، فقال لي «ارجع عند جدتك قبل أن يبدأ القصف والرصاص وبعدها تطلب العودة»، فرفضت، ولم يكن لدينا علم عن الذبح والمجازر. كان هذا يوم الخميس صباحاً. بعد ذلك قلت لأبي أنني سأعود الى عند جدتي. وبينما أنا أستعد للذهاب، واذا بقذيفة تسقط قريبة منا، فقال لي أبي «تعال لننزل الى الملجأ». بعد ذلك جاء رجل الى الملجأ وأخبرنا أن سعد حداد يقوم بذبح الناس في المخيمات وأن اسرائيل تقدمت وأصبحت قريبة. أبي لم يصدقهم، وصار بعض الناس يقولون أن مستشفى عكا سلم. وبدأت الناس بالذهاب الى المستشفى. قالت أمي لأبي انها تريد الذهاب الى مستشفى عكا، وأضافت «ان كنت لا تريد الذهاب، ابقَ هنا». ذهبنا الى عكا، ورفض جارنا الذهاب معنا، وبعد أن ذهبنا، خرج من بيته فقتلوه. وصلنا الى

عكا، فقالوا لنا «لا نستطيع أن نبقيكم هنا فمن الممكن أن يأتوا ليفتشوا المستشفى» فتمنا هناك، وفي اليوم التالي صباحاً، أي الجمعة، تركنا عكا. عاد أبي الى البيت ووجد اثنين، يلبسان ملابس مدنية، يقومان بخلع أحد البيوت، فسألهم عما يريدان، فقال له أحدهما أنه بيتهما، فقال لهما أبي أنه يعرف صاحب البيت، فهربا. ذهب أبي وشكاهما الى المسلحين، فقالوا لنا «لا تخافوا اننا أخوان.. نحن أهل.. نحن الجيش» وكانوا يلبسون مثل الجيش ويتكلمون باللهجة اللبنانية ومكتوب على ظهرهم جيش لبنان الحر. رجعنا الى البيت فلم نجد المدنيين، بل وجدنا رجلاً قرب البيت ميتاً، ودخلنا الى الملجأ الذي كنا فيه فوجدنا كل أهل «الحرش» [الفجر] ميتين. وجدت الكثير من القتلى ممن أعرفهم.. بائعي كان، منهم «السيد» و«جمال» وكانوا مقتولين بالبلطة، ورأيت ستة قتلى في الأنعاش مربوطين بالجنازير ومذبوحين ذبحاً. ولما كنا في الحرش قالوا للمرأة اذا لم تأكلي «خـ...» نقتل أولادك، فقامت المرأة أمامنا باكل الوسخ. وكانوا يقولون للناس: «وليه نزال من بيتك». ويقولون «يا امام علي» ويرشوا الرصاص و«يا الله» ويرشوا. وكنا نسمع أصواتاً، وكلما طلع صوت.. يرشوا.. ثم يختفي الصوت. هربنا الى السبيل ثم الى برج البراجنة، ولم نعد الا منذ أسبوع.

□ (ع. خ.): المديرة الادارية لمستشفى غزة: ٣٦ سنة: بعد انتهاء الحرب، ووقف اطلاق النار، عاد الدوام الطبيعي الى مستشفى غزة.

وبعد مقتل الشيخ بشير الجميل علمنا بدخول الاسرائيليين الى بيروت الغربية ووصولهم الى منطقة الفاكهاني، فوق المستشفى. سمعنا من الناس أن القوات الاسرائيلية جاءت لتحمي الناس من الكتائب.

نهار الخميس صباحاً، جاءت رئيسة الجمعية من «الحمراء» وزارت المستشفى، ثم ذهبت الى مستشفى عكا.

الاسرائيليون تواجدوا بالقرب من «عكا» منذ نهار الخميس صباحاً.

الخميس بعد الظهر، ابتدأ اطلاق النار بشكل كثيف. كانت القذائف تتساقط من كل الجهات. خاف الناس، وجاءت أعداد وفيرة منهم الى [مستشفى] غزة (قدرنا عددهم بحوالي ١٥٠٠ لاجيء من أطفال ونساء ومسنين) وامتلأت مداخل المستشفى وطبقاتها، وبدأ الجرحى ــ ومعظمهم جرحى قنص ــ يتوافدون الى المستشفى، وبعد ساعات جاءت جماعات أخرى وأخبرتنا بأن المسلحين يدخلون البيوت ويرشون ساكنيها دون تمييز. سألت عن لهجتهم؟ فأجابوني أنها بعلبكية، فأخبرت الأطباء الأجانب بأن هناك جماعات مسلحة دخلت المخيمات لالقاء الذعر في صفوف المواطنين، أو بهدف السرقة، هكذا تصورنا. ولم نكن نتصور أن مجازر ستقع. حاولنا الذهاب الى الاسرائيليين المتواجدين بالقرب من «عكا»، فأخبرونا بأن الطريق غير آمن. اتصلنا ببعثة فرنسية وطلبنا منها الاتصال [بمستشفى] عكا والاسرائيليين؛ ردت البعثة بأنها لا تستطيع، لأن لديها جثثاً كثيرة يجب دفنها، وجرحى يجب معالجتهم. سهرنا طول ليل الخميس.

صباح الجمعة حاولنا عن طريق مسؤول الاسعاف والطوارىء الذي استشهد، فيما بعد، ويدعى «زياد معروف»، الاتصال بعكا أو تأمين حماية لنا من قبل الصليب الأحمر، ولكننا تلقينا معلومات بأن مستشفى عكا في خطر. غادرت مستشفى غزة وذهبت الى

مستشفى المقاصد، حيث نصحني مديرها الاتصال بالرئيس صائب سلام والصليب الأحمر.

اتصلت بالصليب الأحمر مع السيد كونغ وأخبرته بالوضع، وطلبت منه أن يتصل بالجيش الاسرائيلي. ذهب طاقم من الصليب الأحمر الى عكا، ولكنه لم يصلها بسبب القنص والقصف.

رجعت الى غزة، وأخبروني بأن الأخ زياد معروف واثنين معه استشهدوا في سيارة تابعة للصليب الأحمر ـ وليس للهلال الأحمر ـ وكانت السيارة هدية من البعثة الفرنسية.

الساعة الثانية، وصلت ممرضة نرويجية من «عكا»، وأخبرتنا بأن مسلحين تابعين للكتائب راحوا يقتلون المرضى ويعتقلون المدنيين وحتى الأطباء.

اجتمعت بطاقم المستشفى العربي وأخبرتهم بأن عليهم أن ينتشروا، لأن المعلومات التي وصلتنا خطرة. ثم اجتمعت بالطاقم الطبي الأجنبي، وهو من مجلس الكنائس العالمي ووضعتهم في الصورة، فأبوا أن يغادروا المستشفى وقالوا: أنهم يتحملون مسؤولية تواجدهم في المستشفى ومسؤولية الجرحى. فطلبنا من المدنيين اخلاء المستشفى حرصاً على حياتهم بعد أن وصلتنا أخبار مذابح عكا.

اتصلنا بالصليب الأحمر وأخبرناه أن وضعنا غير طبيعي. اجتمعت كذلك بالكادر اللبناني وأطلعتهم على كل شيء، فأيدوا استعدادهم للبقاء وتحمل المسؤولية، ونصحوني بمغادرة المستشفى حرصاً على حياتي. في الساعة السادسة من مساء الجمعة حضر الصليب الأحمر واستجلعنا اخلاء سبعة أطفال من غرفة العناية الفائقة وتركت المستشفى في تمام الساعة السادسة.

□ (ج.م.): **لبنانية؛ ٢٧ سنة؛ ربة منزل؛ من مخيم صبرا:** يوم الجمعة، جاء شبان هاربين من شاتيلا وأخبرانا أن الكتائب تقوم بذبح الناس في شاتيلا. جاء هذا الخبر الجمعة الساعة التاسعة ليلاً. صرنا نوقظ الجيران ونخبرهم، كان بعضهم يصدق وبعضهم لا يصدق، والبعض الآخر هرب. بقينا سهرانين طوال الليل وصرنا نسمع أصوات دبابات، فظننا أن قوات اسرائيل تتقدم.

السبت الساعة الخامسة صباحاً استيقظ الناس وبدأوا يقولون: «هذه اشاعات.. يريدون سرقة البيوت». كان هناك قنص عند أول الزاروب، وفي الساعة الخامسة والنصف توقف القنص. ركضنا الى أول الزاروب لنرى الوضع، فرأينا مسلحين يلبسون طاسات حديد على رؤوسهم، فحمل الناس أعلاماً بيضاء وذهبوا اليهم، وذهبت أنا مع الناس، وعندما وصلنا عرفنا من لغتهم أنهم لبنانيون. بعد ذلك منعونا من العودة الى بيوتنا، وبدأوا يتقدمون ويجمعون باقي الناس. كانوا حوالي عشرة جنود، وكانوا يتكلمون باللاسلكي فيأتي آخرون، وكان معهم اسرائيليون، عرفتهم من خلال حديثهم، فلغتهم ثقيلة. طلبت من أحدهم أن يسمح لي بالعودة الى البيت لأرى أولادي الذين تركتهم نائمين هناك؛ فقالوا لي: «نرسل معك اثنين»، وبالفعل صاحبني عنصرين منهم الى البيت. وفي الطريق رأيت عدداً من الجنود يسوقون حوالي عشرة من شباب زاروبنا الذين كانوا يسيرون وهم واضعين أيديهم على رؤوسهم. قلت للجنديين اللذين كانا في مصاحبتي الى

المنزل «ما حزام تعملوا فيهم هيك، والله بعرفهم، كلهم أبرياء». فقال أحدهما موجه حديثه لزميله: «وليه ما قلتلك ما تعمل بالعالم هيك». أنا اطمأنيت، وقلت أنهم لن يؤذونهم. وصلت البيت، فلم أجد أولادي ولا أمي، ولم أعلم حينها، ان أمي قد هربت بهم. وقال لي أحدهما: «ممكن أن يكونوا في شاتيلا مع الناس». أخذت من المنزل أكياس حليب وهويتي، وقفلت راجعة؛ وأثناء عودتي، حاول أحدهما أن يعتدي علي، فطرح سلاحه على الأرض وتقدم مني محاولاً الامساك بي، فصرخت في وجهه: «أنا منكم وفيكم.. من لحمكم ودمكم.. أنا مسيحية من الأشرفية». حينها تركني، وقال له الآخر: «أتركها، لا تؤذيها». رجعت الى شاتيلا فوجدت مسلحين غيرهم، كلهم «متاولي» [شيعة]. أسماؤهم: محمود أكرم وفادي؛ أخذوا مني الأكياس وصاروا يفتشونها بارجلهم؛ فظهرت الهوية بين الملابس؛ أخذها أحدهم وقرأها؛ ثم قال لي: «أنت اسمك...؟». قلت له نعم. فقال لي: «هذه الهوية مزورة». فصرت أحلف له أنها صحيحة، فسلمني الى آخر، وقال له «خذ يا أكرم الهوية مزورة». فسألني «أنت من أين» قلت له «من الأشرفية» فقال لي «شو مقعدك هون؟ أكيد انك متزوجة فلسطيني»، فقلت له «زوجي فلسطيني من الـ٤٨»، فقال لي «أين زوجك»، قلت له «مسافر في الكويت» فقال لي «ما بقي له عازه الفلسطيني هنا»، وقال «عودي للبيت قبل أن يحقق معك أحد غيري» فقلت له «أخي وصهري هنا مأسورون» فناديت لأخي وصهري، فنظر في هوياتهما وقال لهما: اذهبوا مع الناس لاننا لن نؤذي اللبنانيين». أخذت أبحث عن الشباب الذين وضعوا أياديهم فوق رؤوسهم فلم أجدهم، وعلمت أنهم أخذوهم في «جيب». أحد المسلحين كان يسألني أين صبرا وأين الفاكهاني، وقال لي أنهم جاءوا عن طريق المطار. أحضروا بعد ذلك جيبات وبدأوا يأخذون الشباب، وكان هناك شخص من صبرا اسمه «أبو ع.» كان يدل على الشباب؛ والمسلحون يأخذونهم في اللاندات. كانوا يلقون الشباب أرضاً قبل أن يأخذونهم معهم في «اللاندات» ويضربونهم بأرجلهم وبالبنادق. جاءت لاندات تابعة لـ(MP)، وكانوا قد أخذوا بعض الرجال ورموهم من فوق تلة عالية. وعندما وصلنا الى السفارة الكويتية قالوا لنا النسوان والأطفال ترجع. عدت وهربت الى رأس النبع. كانت لهجتهم لبنانية وكانوا من القوات اللبنانية وجيش لبنان الحر.

□ (ح.ز.): **فلسطيني؛ ٧١ سنة؛ عامل بالاغاثة؛ يقيم في مخيم صبرا:** يوم الجمعة، الساعة السادسة صباحاً، غادرت منزلي في برج البراجنة متوجهاً الى مخيم شاتيلا، لأنه كان في ذلك اليوم موعد توزيع الاعاشة للاجئين الفلسطينيين، وأنا أعمل هناك. وعندما وصلت حوالي الساعة السابعة الى أول المخيم صادفت شاباً يركض، فسألته «هل من شيء؟» فقال لي «ارجع بسرعة يوجد في الداخل جماعة مسلحة تقوم بقتل من في الداخل من رجال ونساء وأطفال». وبعد أن سمعت قوله رجعت بسرعة، فسمعت صوتاً يناديني ارجع يا «أخو...». وكنت أركب «حماري» فرجعت، وعندها طلب مني أن أنزل ففعلت. ثم طلب مني أن ألقي «الحطة» الموجودة على رأسي. وبعد أن ألقيتها على الأرض أخذ يدوس عليها ويشتمني، وسألني «كيف تحب أن تكون نهايتك رمياً بالرصاص أم الذبح بالسكينة؟» فأجبته «كما تريد». فأخذ السكينة وذبحني. ثم تركني على الأرض وذهب، ولكني بقيت على قيد الحياة، وبعد قليل أخذت أزحف حتى وصلت الى آخر الشارع

تقريباً. وهناك لم أعد أتمكن من الزحف أكثر لأني تعبت ودمي نزف كله، واذا بشاب يمر بقربي، فشاهدني، وحاول مساعدتي، ولكنه كان خائفاً فحملني وألقى بي في الشارع عند قصر صبري حمادة. وهناك مرت سيارة كان بداخلها شابان من الجيش، فأوقفا السيارة وأخذاني معهما الى مستشفى «أوتيل ديو». وهناك عالجوني بشكل جيد، وبعد فترة أرسلت لأهلي أخبرهم أين أنا، وعندها نقلوني الى مستشفى غزة. الجماعة المسلحة كانت ترتدي ملابس عسكرية وفي صدورهم سلاسل فيها صليب، أما لهجتهم فكانت لبنانية.

□ **(أم محمد س.)؛ فلسطينية؛ ٤٠ سنة؛ ربة منزل تقيم في مخيم شاتيلا:** يوم الجمعة، الساعة الخامسة والنصف صباحاً، كنا جميعاً نائمين في المنزل. فوجئنا بمجموعة مسلحة تدخل علينا طالبة منا اخلاء البيت دون القيام بأي حركة أو التفكير بالهرب؛ ففعلنا، غير أن ولدي (س ــ هـ) استطاعا الهرب واختبآ في الحمام. عند خروجنا، سألنا أحد المسلحين «من أين أنتم؟» فقال له زوجي «نحن فلسطينيين، لن نكذب عليك»، ثم سأله «ما هي مهنتك؟» فقال له «أنا عامل في جهاز فني مدني»، عندها طلب منا أن نرفع أيادينا الى أعلى والوقوف على الحائط، ثم أخذ المسلحون باطلاق الرصاص علينا. لم ينجُ من الحادث غيري. كذلك ابنتيّ بقيتا على قيد الحياة. احداهن (س) شلت، وهي الآن موجودة في مستشفى غزة للمعالجة. أما زوجي وبقية أولادي الأربعة، (ب ــ ف ــ ش ــ د)، فقد قتلوا. عندما هربت لم أتمكن من مساعدة ابنتي (س)، فتركتها تنزف حتى جاء آخرون من بعدي وساعدوها.

عند هروبي، أخذت أخبر الناس عما حصل معنا، فكان هناك من يصدق كلامي وهناك من لا يصدقه. هذا كل ما حصل معي: أما بالنسبة للباس الذي كانوا يرتدونه، فكان عادياً، لونه بيج داكن، والارزة اللبنانية على كتفهم، واشارة (MP). أما لهجتهم فكانت لبنانية، مع أنه كان يوجد أيضاً يهودي معهم، وقد استطعت التعرف عليه لأنه لا يشبه أحداً فيهم. فهو مدور الوجه ملتحي، طويل القامة، يتكلم اللغة العربية بشكل غير مفهوم.

□ **(ع.م.)؛ مصرية؛ ٥٠ سنة؛ عاملة تنظيفات بمستشفى عكا:** أنا عاملة في مستشفى عكا. يوم الخميس خرجت من المستشفى لأرمي «الزبالة»، فرأيت مجموعة مسلحين، بعضهم يرتدون ملابس عسكرية والقسم الآخر منهم كان يرتدي بناطيل قصيرة لونها بيج وكنزات لونها أحمر، وعلى رؤوسهم «برانيط».

دخلوا المستشفى، وبالصدفة، وجدوني أمامهم، فأخذوا يطلقون النار. وكنت أول من أصيب، بعد الاصابة وقعت مباشرة على «كوم الزبالة» الموجود أمام الباب. أما المسلحون فهجموا على الناس الموجودين في الداخل وأخذوا يقتلونهم.. وكانت مجزرة. بقيت نائمة دون أية حركة خوفاً من أن يشاهدوني. لكن للأسف حضر واحد منهم وأخذ يلكزني بسلاحه حتى يتأكد من موتي، لكني بقيت كما أنا دون أية حركة. تركني وعاد، وبعدها أغمي عليّ، ولا أعرف كيف تم نقلي الى هنا.

يوم السبت صارت الناس تتراكض وتقول بأعلى صوتها «اهربوا جاء سعد حداد الى المستشفى». عندها نزلت من المستشفى وخرجت الى الشارع العام، فوجدت سيارات

الصليب الأحمر الدولي أمامي. ركبت معهم ونقلوني الى مستشفى طراد ومنه الى مستشفى اللاهوت وبعدها الى غزة، وها أنا أعالج حتى الآن.

أما بالنسبة لكلامهم، فكانت لهجتهم لبنانية.

□ **[شاب فلسطيني]: ١٨ سنة: حداد سيارات: يقيم في مخيم صبرا:** يوم الخميس، الساعة السابعة الا ربع مساءاً كنت بالقرب من مستشفى غزة مع أحد أصدقائي، حين سمعت أحد الشباب يقول أن رجال سعد حداد دخلوا منطقة شاتيلا، وهم يقومون باعمال اجرامية بحق الأهالي، من ذبح وقنص وغيرهما. عندها، أسرعت الى المنزل لأحضر سلاحي، وأخبرت أصدقائي، فحملوا أسلحتهم وأسرعنا جميعاً الى المنطقة. اختبأنا بجانب دكان الدوخي، هناك شاهدنا أربعة شباب مسلحين قامتهم طويلة، يرتدون ملابس عسكرية كتب عليها «جيش لبنان الحر»، فاقتربنا منهم بعد أن نادوا علينا، وما ان وصلنا بالقرب منهم حتى أخذ أحدهم يطلق النار علينا، فأخذنا نركض والرصاص ينهمر علينا مثل الشتاء ونحن لا نعرف من أين. وصلنا الى مستشفى غزة وبقينا هناك. بعد قليل بدأ الناس يختبئون في «غزة»، ثم أخذوا يهربون الى شارع حمد. أما نحن فبقينا في المستشفى ننتظر قدوم أي مسلح غريب حتى نشتبك معه، غير أن أحد رجال المنطقة المسنين حضر الينا وطلب منا أن نترك المنطقة حفاظاً على سلامة من فيها. فجأة حضرت فتاة مصابة بيدها تصرخ وتقول «الكتائب قتلوا أمي وأخوتي كلهم وتركوني مصابة لأحكي ما جرى». عندها هرب الناس، وبقينا نحن حتى يوم السبت لنرى ما سيحدث.

يوم السبت وصل المسلحون الى مستشفى غزة وكان عددهم كبيراً، لذلك لم نستطع مقاومتهم، فهربنا من خلف المستشفى الى منطقة الداعوق، وأخذ المسلحون يركضون وراءنا، طالبين منا العودة اليهم؛ فلم نسمع كلامهم، وكانت لهجتهم لبنانية صرفة.

بعد تمكني من الهرب ذهبت وسلمت سلاحي الى «جيش لبنان العربي»، ومن هناك تابعت طريقي الى منطقة المصيطبة، ومكثت فيها حوالي الأسبوع. عدت الى المنطقة بعد أن دخلها الجيش اللبناني.

□ **(م. ح. ش): لبنانية: ٥٠ سنة من مخيم شاتيلا:** يوم الخميس، الساعة السادسة مساءً، كنا نسمع أصوات قذائف قريبة، فهربنا الى الملجأ القريب منا. ونحن في الملجأ جاءت مجموعة من الجيش تلبس لباس الفدائيين. نادوا علينا وطلبوا منا أن نخرج من الملجأ لعندهم، فخرجنا، وأخذوا يفصلون النساء عن الرجال. ثم أخذونا (النساء) الى السفارة الكويتية، وهناك أركبونا في شاحنة كبيرة وأخذونا الى مفرق الشويفات. أما الرجال فأبقوهم بجانب الملجأ. وحين وصلنا الى الشويفات كان هناك قصر مضيء، فأطفأوا الأنوار فيه. كان هناك قيادة كبيرة للجيش، صاروا يسبونا، فرّد عليهم سائق الشاحنة بقوله «عيب هودي نسوان لاتسبوهم» فرد عليه أحدهم «طيب بس لو رجال كنا عرفنا نتصرف معهم». وبعد أن تحدث معه السائق عاد الينا وسألنا «من منكن تعرف أين ساحة الأوزاعي»، فردت عليه أحدانا بأنها تعرفها. وعندما وصلنا الى الأوزاعي، طلبوا منا أن نقف الى جانب الحائط، فخفنا أن يقتلونا، وبعدها قاموا بفصل أربع من النساء الفلسطينيات وقاموا بضربهن أمامنا. أما نحن فقد أحضروا لنا طعاماً وحرامات. كانت

بيننا امرأة اسمها (أ.ب) من [قرية لبنانية] متزوجة من رجل غير لبناني، فتعرفت على شخص منهم اسمه [... ...] من منطقة [...] وطلبت منه أن يعيدوا الينا الرجال، فقال لها: «لا تخافوا، بعد قليل، سيُعادون اليكم». قضينا هناك تلك الليلة، وعدنا يوم الجمعة. رأيناهم عند مفرق الشارع العام لخيم شاتيلا، أي عند محطة البنزين، فسألونا «أين كنتم؟»، فقلنا لهم أننا كنا مع الجيش وهو أعادنا الى هنا. عدنا الى منازلنا. وفي الطريق رأينا القتلى على الأرض، هربنا واحتمينا بالجيش اللبناني مقابل ثكنة هنري شهاب، وهناك أخذنا نسمع القصف من جديد، فقال لنا أحد جنود الجيش اللبناني «اهربوا، الآن يأتي الكتائبيون واسرائيل ويأخذوكم». فهربنا الى مفرق الأوزاعي، ثم استأجرنا سيارة وهربنا الى صيدا. وبعد أيام عدت الى منزلي فعرفت أن أختي وزوج ابنتي مقتولين.

كانوا يرتدون ملابس كالجيش تماماً، ولم أتمكن من معرفة انتمائهم، لأني لا أعرف الكتابة والقراءة، ولكن اللهجة كانت لبنانية جنوبية.

□ (م.أ.): **لبنانية؛ ١٨ سنة؛ ربة منزل** (...): تواجدت يوم الأربعاء وحتى يوم السبت في المخيم. يوم الجمعة حضرت جارتي (أ.ب.)، وقالت لنا «اهربوا هنالك مجزرة في المخيم»، وكانت أختي قد رأت مسلحين يمرون من أمام بيتنا. أثناء ذلك، سمعنا أحدهم ينادي طالباً بنزول جميع السكان والتجمع، فهربت حماتي، أما أنا فبقيت مع سلفتي بدون رجال. ولم تعد حماتي بعد ذلك وتدعى (ب.ح.)، عمرها ٥٠ سنة، وقد وجدناها مقتولة. أما (أ.ب.) فقالت لي «اختبئوا وأقفلوا الأبواب.. لقد جمّعوا كل الشباب خارج المخيم.. وجمّعوا النساء أمام محطة البنزين وهم يشتمونهم». حوالي العاشرة ليلاً بدأنا نسمع صوت أقدام تحت النافذة وصراخ شباب كأنهم يتجادلون مع «خرطشة» سلاح واطلاق رصاص، وما سمعته من كلام هو «لقد هربوا من هنا». ثم سمعنا صوت أقدام فوق السطح فلزمنا الصمت. وللسطح درج داخلي، ولكن المسلحين لم يروه. واستمر الحال حتى الصباح. فتحنا الباب، فرأيت صبياً يمشي من أمام البيت، وقال لي «أنتم ما زلتم في البيت.. إن القتلى وراء بيتكم». ذهبت لأستفسر، فرأيت القتلى يملأون الشارع، وسمعت بعض الأشخاص يتحدثون عن وجود جرحى يطلبون النجدة، وطلبوا مني شخصياً أن أساعدهم في نقل جريح، فوضع الجريح يده على كتفي وكان أصفر الوجه. نقلناه الى مكان قريب، ولم أتمالك نفسي وكاد يُغمى علي. سألت الجريح كيف أصابوك، ولكنه لم يردّ علي. فتركتهم وذهبت لأتفقد عائلتي، وشعرت بامرأة تشدني الى الوراء وتقول لي «اهربي قد يعودوا مرة أخرى» فتركتها وعدت الى البيت.. وبعدها أخذوا ينادون علينا للتجمع خارج البيوت.

□ (ف.س.): **مصرية؛ ٥٠ سنة؛ عاملة في مستشفى غزة؛ تقيم في مخيم صبرا**: كنت موجودة في المنزل يوم الجمعة الساعة الحادية عشر صباحاً. جاءت ابنة جيراننا، وقالت لي أن اسرائيل دخلت المنطقة، وكنا نسمع صوت قصف شديد، فهربت الى الملجأ. جلسنا وكان هناك ناس كثيرون. أنا كان عندي عمل في ذلك اليوم، وكنت أريد الذهاب الى عملي في «غزة»، لكن جيراننا منعوني لشدة القصف، لكنني ذهبت.. وشاهدت الكثير من القتلى في الطرقات. وصلت المستشفى، وعندما سمع الذين في المستشفى بالذي رأيته، هربوا

كلهم، وبقينا أقلية في المستشفى مع بعض الأطباء الأجانب حتى صباح السبت.

ذهبت صباح السبت لاحضر خبز، رأيت أمامي مسلحاً، فناداني: «تعالي لهنا» وأخذني معه وكان معي جواز السفر. ثم أخذوا كل الموجودين في المستشفى الى الشارع العام، وصاروا يسألوننا ان كان معنا نقود أو ذهب، ثم أخذوا منا الذهب والمال.. وكان معي ألف وخمسمائة ليرة لبنانية أخذوها مني وأعادوا الي جواز السفر واجازة العمل. أخذونا حتى وصلنا الى ساحة أبوحسن سلامة، وهناك شاهدنا القتلى مرميين على الطريق، وصاروا يأخذون الشباب ويرمونهم في حفرة. بدأنا بالصراخ، فهددونا بالقتل. وأخذوا الأطباء الأجانب، أما نحن فأخذونا الى المدينة الرياضية. وكانوا أثناء ذلك يقولون لنا «صفقوا» و«مين ينضم لنا». وعندما وصلنا للسفارة الكويتية صاروا يقولوا «نحن نريد رجالاً لا نساء»، وكان معهم رجل فلسطيني — أردني جاسوس برتبة رائد، كان يتواجد دائماً في صبرا وشاتيلا ويمسح أحذية قرب مقهى (علي هندر). وعندما أطلقوا سراحنا عدنا الى «غزة». بعد ذلك جاء الجاسوس الى غزة، فصرنا نصرخ ونقول «جاء سعد حداد» ولكنه كان وحده، فأمسك به أحد الرجال وسلمه للجيش. ذهبنا بعد ذلك الى البسطة وبقينا هناك حتى هدأت الحالة. كانت لهجتهم لبنانية وملابسهم عسكرية.

□ **[شاب فلسطيني]: ١٨ سنة: بقال يقيم في مخيم شاتيلا:** الخميس ليلاً، دخل المسلحون المنطقة وتمركزوا في بيت جارنا واسمه (ع.د). كانوا قد قتلوه أثناء هربه لأن رجله كانت مقطوعة فتعثر ووقع بين أيديهم. بعد أن قتلوه تمركزوا في بيته الذي أتلفوا ما فيه من أشياء، فقد أطلقوا نيرانهم على: التلفزيون؛ الفيديو؛ الغسالة؛ البراد، الخ.. وقلبوا البيت رأساً على عقب. خرجت أختي من البيت لاحضار أغراض، شاهدوها، وجروها تحت البيت الذي تمركزوا فيه، وقتلوها وشوهوها بماء النار والبلطة. عرفوا بعد ذلك أنه يوجد ناس في البيت. خلال ذلك كنت قد هربت عند جيراننا، فدخلوا وقتلوا أهلي في البيت. عدت الى البيت يوم السبت ظهراً فوجدت جثث أهلي أمام البيت.

□ **(هـ.م.): لبنانية: ٢١ سنة: من محيط مخيم شاتيلا:** نهار الخميس سمعنا بدخول الاسرائيليين، وعند الساعة الرابعة تقدموا باتجاه الحرش. خفت وقلت لزوجي «يجب أن أذهب الى الضبيري»، وما هي الا لحظات حتى جاء أخي (س) البالغ من العمر ١٩ سنة، والذي يملك سيارة. وكان معه ثلاث جثث لرجال لا يعرفهم، وجدها باللغرب من تمثال أبوحسن سلامة. ثم أرسلها الى مستشفى عكا.

ذهب الى السوق ليشتري أكلاً لعائلته، وكانت أمي وأختي وامرأته (ص) وأولادهم موجودين في بيت أختي (أ). وأنا بقيت في البيت مع أولادي، بينما توجه زوجي ورجل آخر الى مستشفى عكا مع أولاده من امرأته الأولى. وفي المساء دخل المسلحون الى بيت أخي، وكانوا يقطعون بطيخة ليأكلونها؛ ذبحوا والدتي وأختي (أ) وزوجها وأخي (س) وامرأته (ص) وأولادهما.

أما زوجي، فحتى الآن لم أعرف عنه شيئاً.. والرجل الذي رافقه وجدت جثته.

□ **(ع.خ.): لبنانية: ٥٥ سنة من بئر حسن:** في أول أيام المجزرة كنا قرابة خمسين الى ستين امرأة، جمعنا المسلحون قرب تمثال أبوحسن سلامة، حيث زاحموا

يشتموننا: «عكاريت.. (شـ...)»، قلت لاحدهم «عيب أنا مثل أمك»؛ فأجابني «هيك فيك وبأمي». وقال مسلح آخر: «أطلق عليهم الرصاص؛ أطلق عليها الرصاص.. رشها».

أخذونا الى المدينة الرياضية، أطلقوا سراح بعضنا، واحتفظوا بالبعض الآخر: أنا أطلقوني، وعدت الى بيتي. سمعت بأخبار المذبحة، وكان ابن أختي معي، فذهبت الى مستشفى عكا، ورأيتهم [أي المسلحين] يذبحون الناس.. «انهبلت» «انسطلت».. كانوا ينكلون بالناس. وجدت أربع جثث على الطريق المؤدية الى «رياض»؛ وقفت، فقال لي «لماذا تقفين هنا؟» قلت له «لا أعرف» فأمرني بالرحيل، فرجعت الى بيتي في بئر حسن فوجدته مدمراً ومجروفاً بالجزافة. أحد المسلحين، كان يخاطبني بلهجة لبنانية، كان يقول لي «ولي»، ويرتدي لباس الجيش.

□ **(س.خ.)؛ كردية من تركيا؛ ١٨ سنة من حي بئر حسن:** بيتنا في بئر حسن، وزوجي البالغ من العمر ٢٥ سنة يعمل بالناريت (أكياس فحم). ذهب نهار الخميس ليفتش عن عمل الا أنه لم يجد. رجع الى البيت واستلقى على السرير.

دخل بيتنا ثلاثة مسلحون، أحدهم يرتدي بزة بيج كاكية فاتحة، وقبعة حمراء لها شريطة سوداء، والآخران يرتديان لباساً أخضر يشبه ملابس الفدائيين.

اقتادونا الى صبرا، وفصلوا النساء الى جهة والرجال الى جهة أخرى. ومنذ ذلك الوقت، لم أعد أعرف عن زوجي شيئاً، ولم نجد جثته. والمفقودون من عائلتنا هم: زوجي (م.ح.) ٢٥ سنة؛ عمي (ح.ح.) ٦٥ سنة؛ سلفي (خ.ح.) ٢٣ سنة.

□ **المحامي (ي)؛ لبناني:** عندما دخل الجيش اللبناني الى المنطقة الغربية وانتشر في كل الامكنة، تركت منطقة فردان، حيث كنت أقيم مع عائلتي، وعدت الى بئر حسن لترميم البنايات التي تخصنا.

صباح ١٥ أيلول سمعت نبأ اغتيال الشيخ بشير الجميل، ولكنني لم أكن أتصور بأن مجازر كالتي حصلت، يمكن أن تحصل بعد اغتياله. تركت منطقة فردان، وعندما وصلت الى السفارة الكويتية، استوقفني حاجز إسرائيلي، وطلب مني تذكرة الهوية، وسألني عن مهنتي ومكان عملي.

كنت في منزلي ليل الاربعاء. سمعت طلقات نارية ولكنها لم تكن كثيفة.

صباح الخميس، الساعة الحادية عشرة، استطعت أن أرى في الشارع المقابل لبيتي مجنزرات ودبابات اسرائيلية. خرجت الى الحديقة ومنها الى مستشفى عكا، وذلك للاستفسار عمّا يجري، فقيل لي أن القوات الاسرائيلية تطوق المخيمات.

في المساء، كنا نسمع أصوات مدافع ورشاشات، وعندها نزلت إلى الملجأ مع أفراد عائلتي، الوالد والوالدة والخادمة، كنا أربعة داخل الملجأ، والملجأ مستقل، حيث أنه يقع في بناية مستقلة عن المستشفى.

يوم الجمعة، الساعة العاشرة صباحاً، علمنا بمقتل ثلاثة عمال مصريين منهم مساعدي ويدعى عرابي. بعد هذه الحادثة عقدنا اجتماعاً لنرى ما يمكننا عمله. كانت الآراء مختلفة، أثناء الاجتماع، الذي تم في مستشفى عكا وضم الطاقم الطبي ومنه الدكتور محمد الخطيب. بعد الاجتماع صعدت الى منزلي، واستطعت أن أرى من النافذة

جموع الناس التي كانت تفر هاربة باتجاه مستديرة المطار.

في هذه الأثناء صعدت والدتي الى البيت ومعها مسلح يرتدي الزي العسكري، سألني بلهجة لبنانية «ماذا تفعل هنا؟» قلت له «هذا مكتبي»، ثم جاءت جماعة مسلحة ـ من ستة الى ثمانية أشخاص ـ وسرقت السيارات وخزنة الوالد. وقام أحدهم باطلاق النار عليّ فأصابني في رجلي، ثم أمرونا بالنزول الى الأسفل، وصفونا الى الحائط عدة مرات، وكان معنا عامل الحديقة والخادمة وفتاتين لم أرهما من قبل. وأخذوا الطبيب «علي عثمان» الذي اختبأ في مركز البحوث والانماء وكانوا يسحبونه على الأرض أمامنا، ثم أخذوا ناطور البناية وقتلوه ويدعى «أحمد قابي» عمره ٤٥ سنة، وقام مسلحون آخرون بقتل عامل الحديقة «أبو عادل» وعمره ٦٥ سنة.

ثم جاءت دفعة أخرى من المسلحين، وحققت مع الفتاتين اللتين قالتا بأنهما لبنانيتان، واحدة تدعى (ن) وأخرى (ا)، ثم أعطى أحد المسلحين ورقة لـ (ا) كتب عليها (ف. ص)، وذهب.

ثم جاءت فرقة أخرى من المسلحين، أحدهم أخذ (ا) إلى الملجأ بعد أن أعطته الورقة. كنت أسمع صراخها.. وسمعت اطلاق نار، ثم صعد المسلح وراح يضحك يصرخ أمام رفاقه «لقد اغتصبتها وقتلتها». خضر الصليب الأحمر، ونزل فريق الى الملجأ، وشاهد جثتها.

نهار السبت، ذهبت الى مركز الصليب الأحمر في الحمراء، والتقيت الأخت أم الوليد، والأخت هدلا، والدكتور عزمي، وأخبرتهم بوضع المستشفى بكل تفصيلاته.

□ (ل.ن.)؛ لبنانية؛ ٢٤ سنة؛ بقالة؛ من مخيم صبرا: يوم الجمعة، الساعة الواحدة ظهراً، كنت أنا وأمي في البيت. كانت أمي تستعد للوضوء لتصلي صلاة الجمعة. سمعنا أصوات القذائف والرصاص، وفجأة رأيت جارنا يقع على الأرض أمامي. أخبرت أمي فقالت «من الممكن أن يكون قد تعثر بالحجارة»، ولم يخطر لنا على بالٍ أنه قتل وهوى أرضاً.

خرجت أنا وأمي من البيت لنرى ماذا في الأمر، ففوجئنا بالمسلحين شاهرين أسلحتهم «الكلاشينات» في وجوهنا، وبدأوا يسألوننا عما اذا كان عندنا مسلحون. فأجبناهم بالنفي، ثم دخلوا بيتنا وقاموا بتفتيشه، وعندما لم يجدوا شيئاً، طلبوا منا أن نذهب الى المدينة الرياضية، وبينما كنا نهم بالذهاب الى المدينة، فوجئنا بأربعة غيرهم وقد بدأوا باطلاق النار علينا بشكل متواصل، فأصبت برصاصة في يدي اليسرى، فاختبأت في أحد الزواريب ووقعت أرضاً. فتقدموا للقضاء عليّ نهائياً، فلما رأيتهم قمت بسرعة ولذت بالفرار، فحاولوا أن يلحقوا بي للمرة الثالثة، فهربت. وكانوا قد أصابوا أمي في معدتها، فقتلت، بالاضافة الى تشويهها وقطع أصابعها «بالبلطة» وقطع يدها ورجلها ورأسها أيضاً. أنا هربت الى مستشفى غزة في صبرا. ضمدت يدي وعدت الى المخيم لأرى ماذا حل بأمي، فوجدتها على هذا الشكل من التشويه. وعندما عدت كانوا قد انسحبوا وسرقوا ما معها من مال.

كانت لهجتهم لبنانية، وكانت أرزة لبنان على أكتافهم. وبينما كنا نريد الذهاب الى المدينة الرياضية بناء على رغبتهم في بادىء الأمر، كنا قد مررنا بالقرب منهم وشاهدناهم

يشربون العرق والويسكي ويحقنون بعضهم البعض بالابر، وعندما مررنا قربهم أحاطنا أربعة منهم من اليسار واثنان من اليمين. حتى قطعنا المنطقة التي يجلسون فيها، أي الطاولة التي يلتفون حولها ويتناولون المشروبات الروحية، وبعدها وقعنا بين أيدي الاربعة الآخرين الذين أصابوني وقتلوا أمي. وبعد أن وجدت أمي ميتة عدت الى مستشفى غزة ثم الى الفاكهاني، وعدت السبت ظهراً الى المخيم وكانت الجثث لا تعد ولا تحصى.

□ (س. ي.): فلسطيني؛ ٣٧ سنة؛ تنفيذ أعمال هندسية؛ حيّ الصنائع، بيروت: أنا، أصلاً، من سكان مخيم ضبية تركت بيتي هناك بعد دخول الكتائب المنطقة ولجأت الى منطقة الصنايع في بيروت؛ وهناك فقدت عائلتي عندما قصف الاسرائيليون، أثناء الحرب الأخيرة، المبنى الذي أسكن فيه، ونقلت الى مستشفى غزة للعلاج حيث أصبت في كتفي من جراء الحادث.

كنت جريحاً في مستشفى غزة، ولم أكن أعلم ما الذي يجري في المنطقة من مجازر، مع أنني كنت أسمع بعض الشائعات من الناس الذين لجأوا الى «غزة» هرباً من الكتائب.

يوم السبت الساعة التاسعة مساءاً، حضر مسلحون الى منطقة غزة لكنهم لم يدخلوها، بل نادوا على من فيها باليكرفون طالبين منهم النزول، وكانوا يقولون: نحن دولة لبنان الحر «سلم تسلم». خرجنا جميعاً، الجرحى، الأطباء، وجميع من في المستشفى.

أخذونا الى صبرا بالقرب من سينما الشرق، وهناك جمعونا ومن ثم نقلونا الى ساحة قريبة من السينما، وبعدها صفّونا ورشونا جميعاً.

أصبت في كتفي فاغمي عليّ وظنوا أنني ميت. بقيت فاقد الوعي حوالي ثماني ساعات، بعدها وعيت، وكنت ملطخاً بالدماء وحولي الكثير من القتلى من رجال ونساء وأطفال. لم أجد أحداً من المسلحين، فمشيت حتى وصلت الى «مقبرة الشهداء». وهناك رأتني امرأة وأخذتني الى مستشفى غزة وبقيت أتعالج حتى شفيت.

المسلحون كانوا يرتدون ملابس عسكرية تشبه ملابس الجيش تماماً، أما لهجتهم فكانت لبنانية، ولم أر سوى الكتائب يومها.

□ (س. د.): فلسطينية؛ ١٧ سنة؛ تقيم في مخيم شاتيلا: نهار الاربعاء علمت بدخول الاسرائيليين، فهربت وأهلي الى مستشفى عكا الذي دخله المسلحون وراحوا يقولون لنا «اذهبوا الى المدينة الرياضية وسلموا هناك».

الساعة الخامسة والنصف حملنا العلم الأبيض وذهبنا الى مستديرة المطار، فرفضوا أن يستقبلونا وأمرونا أن نذهب الى المدينة الرياضية. اتجهنا الى المدينة، وعندما وصلنا الى حي عرسان وجدنا كتائب لبنانية. أخذوا منا الاعلام البيضاء وداسوها بأرجلهم، ثم فرزونا الى رجال ونساء وطلبوا منا أن نذهب الى مبنى الأمم المتحدة عند السفارة الكويتية، ولكنهم احتجزوا الرجال. وضعونا في «كميون» للجيش حوله عدة جرافات، وراح أحد المسلحين يخاطب الثاني بعبارة (BM) ويرد الثاني (AB).. «سوف نذبحهم ونشرب دمهم لأن دمهم دم فلسطيني». كان معنا فتاة لبنانية لا أعرف اسمها، أخذ أحدهم يقول لها «أنت تصورت مع أبو عمار» وأنا شاهدت صورتك» وأنزلها من «الكميون». صارت الفتاة تبكي وتقسم بأنها لبنانية ولا تعرف «أبو عمار». أخذونا في

الشاحنة الى مكان لا نعرفه، ولكن يوجد فيه عدة صور لبشير الجميل، وكان هناك عدة مسلحين. عندما رأوا أننا كلنا نساء وأطفال انتهر أحدهم السائق وقال له: «شو جايب لي نسوان وأولاد أنا بدي رجال بدي اشرب دمهم.. رجعهم»، فأعادنا الى الأوزاعي عن طريق عرمون، وعندما وصلنا الى الأوزاعي أنزلوا اللبنانيين واحتفظوا بالفلسطينيين.

□ (ع.ف.): **لبناني؛ ٥٠ سنة؛ من بيروت:** يوم الخميس، الساعة السابعة مساءاً، كنت في المنزل مع أفراد عائلتي نشرب الشاي، فجأة، دخل مسلحون يرتدون بدلات خضراء مكتوب عليها «جيش لبنان ــ الكتائب ــ القوات اللبنانية»، وقالوا لنا «سلموا بتسلموا»، فقلنا لهم «نحن لبنانيون، ماذا تريدون منا، لا يوجد معنا سلاح وهذه هي بطاقاتنا»، فلم يعبأوا بكلامنا، وأخرجونا من المنزل الى الشارع العام. هناك أخذوا يصفون النساء والأطفال على جهة والرجال على جهة أخرى. ثم طلبوا منا، أي الرجال، أن ننام على الأرض وأخذوا يدوسون على رؤوسنا، ثم أطلقوا علينا النار. أنا بقيت حياً ولكنني تظاهرت بالموت خوفاً من اطلاق النار عليّ مرة ثانية، غير أن حيلتي باءت بالفشل، اذ حضر أحدهم وقال لي «ألا تزال حياً يا أخي...» وأطلق عليّ الرصاص مرة ثانية، فأصبت في رجلي ويدي، وحوالي خمس رصاصات أخرى في أنحاء جسمي.

بعد أن ذهبوا جاء شاب ليعبر الطريق، فناديته، وقلت له «ارجع.. لا تقترب.. الكتائب في الداخل.. أنظر ماذا فعلوا بنا.. أرجوك انقذني.. أنا ما زلت حياً.. ودمي سينزف كله.. احضر لي الاسعاف بسرعة». وبعدما ذهب، حضرت ابنتي، كانت ذاهبة الى مستشفى عكا حتى ترى ماذا حصل لنا، فوجدتني «أفرفط بدمي» فأخذت تبكي، ولم تستطع أن تسحبني لأنها صغيرة. نظرت حولي، فوجدت ابني مقتولاً بالقرب مني. حاولت أن أقترب منه فلم أستطع. حضرت زوجة ابني ورأتني مرمياً على الأرض، فساعدتني، وأخذتني الى مستشفى عكا.

يوم الجمعة دخل الكتائب الى المستشفى. اقترب أحدهم مني وسألني «من أين أنت» فأخبرته بكل ما حصل معي، فقال لي «كيف حاولوا قتلك وأنت لبناني» فقلت له «لا أعرف»، فسألني «من أي منطقة؟» فقلت له «أنا من منطقة صور من [...]». عندها فوجيء وقال «لماذا تسكن هنا؟»، فأجبته «ان عملي هنا وهذا هو السبب». عندها حمد الله على سلامتي ولم يفعل بي شيئاً. أما الولد الذي كان موجوداً بجانبي فقد كان فلسطينياً، وعمره حوالي ثلاث عشرة سنة، فقد أخذوه معهم ومن ثم قتلوه. بعد كل ما حصل حضر الصليب الأحمر الدولي وأخذنا الى مستشفى نجار. أما لهجتهم فكانت اللهجة اللبنانية الجبلية.

□ **(ص.ع.): ٣٤ سنة؛ مدرسة؛ مخيم صبرا:** صباح السبت، الساعة السادسة صباحاً، غادرت منزلي، عند بوابة بيتنا التقيت شخصين مسلحين يرتديان اللباس العسكري وعليه شعار القوات اللبنانية. أمرني أحدهما أن التحق بالأسرى الذين تجمعوا على الطريق. رأيت في الطريق شاباً يخاطب المسلحين ويقول لهم «أنا لبناني»، فأجابه المسلح «ولكنك مسلم»، ثم أطلق عليه رصاصة من مسدس كاتم للصوت، فقتله. خفت كثيراً، ودخلت الى مكان تجمع الأسرى، فوجدت العديد من النساء والأطفال والكهول.

ثم رأيت أطباء أجانب يتقدمون من جهة مستشفى غزة. ساروا أمامنا، ومن خلفنا سار العاملون في المستشفى. كانت الجثث مسجاة على الأرض، وكانت مقطعة الأوصال، وقد جرفت بعضها الجرافات وبعضها وضع فوق أكوام النفايات.

المنازل كانت مهدمة فوق رؤوس أصحابها، وكانت الجرافات تعمل على هدم بيوت المخيم. وفي نهاية الشارع [شارع الجزرة]، سمعت قائد المسلحين يتكلم بلهجة عربية غير واضحة، فأدركت أنه «اسرائيلي» من لهجته وشكله. كان أشقر وطويل القامة.

راح المسلحون يبصقون على الناس ويشتمونهم، ثم طلبوا من بعض الأسرى النزول الى الحفر وأخذوا يرشونهم بالرصاص. استطعت أن أتعرف الى ممرضين من مستشفى غزة، أطلق المسلحون عليهما النار وماتا فوراً.

□ (م.م.): **فلسطيني؛ ١٢ سنة؛ طالب؛ يقيم في مخيم شاتيلا:** يوم الخميس، الساعة الواحدة ظهراً، بدأ القصف على المنطقة. ذهبت الى الملجأ مع أهلي. استمر القصف حتى حوالي السادسة، وكنا ما نزال في الملجأ نسمع صوت الرصاص والقصف. الساعة السادسة والنصف جاء رجل يصيح: «نزلوا الكتائب.. وهم يذبحون الناس». الساعة السابعة، خرج أخي من الملجأ ومعه أختي وخالي وهربوا الى مأوى العجزة في صبرا، بقيت أنا وأهلي وحوالي سبع عائلات في الملجأ. الساعة الثامنة تقريباً، جاءت الكتائب وبدأوا ينادون الرجال ويطلبون منهم الخروج من الملاجىء والبيوت. جمعوهم وصفوهم على الحائط وبدأوا بضربهم باعقاب البنادق. ثم أخذوا النساء والأطفال الى مدخل المخيم قرب مستشفى عكا، عند محطة «فتح». جمعونا هناك وأجلسونا أرضاً. كان فوقهم تنوير، وكانوا آخذين زوايا. ثم وقع اشتباك قرب السفارة الكويتية وأصيب أحدهم. وسمعت أحد الكتائبيين يقول أنها مقاومة من «المرابطون». وعندما أصيب أحدهم صرخ آخر «قتلوا لي خيي»، وبدأ باطلاق النار علينا. أصبتُ خلالها في رجلي الشمال وتظاهرت بأنني مت. وبعد ساعة تقريباً قالوا «اللي بعده عايش يقوم لناخذه للمستشفى». كنت أنا وأمي من بين المصابين، فهمّت أمي لتقوم، فقلت لها أنهم كاذبون. وبالفعل، كل الذين قاموا صفوهم. بقينا هكذا حتى الفجر، وعندما رأوني، كنت أرتجف، فعرفوا أنني ما زلت حياً. أطلقوا علي النار، فأصبت في يدي اليمين. بعد ذلك أحضروا «شراشف» بيضاء وقاموا بتغطية الموتى. خلال هذا الوقت، وأنا نائم، كنت أسمعهم يقولون «أهلا وسهلا» (أعتقد أنها كانت كلمات سر بينهم). في الصباح رأوني وأنا أرتعش فقالوا «بعده هيدا مش ميت.. صرنا مقوصين عليه». وقاموا باطلاق النار، لكنني كنت آنذاك أضع يدي على رأسي، فأصابتني رصاصة في يدي قطعت اصبعي. الساعة الثانية ظهراً ذهبوا ليتناولوا الغداء. سمعتهم يقولون «بدنا نتغدا ونحضر كميونات وجرافات». وعندما رأيتهم يبتعدون قفزت ودخلت في زاروب قريب من الشارع. دخلت بعد ذلك الى بيت وجدت بابه مخلوعاً، وكان مقلوباً رأساً على عقب بسبب التفتيش. بدلت ملابسي بملابس وجدتها في البيت، وبعد ذلك دخل علي مسلحون وبدأوا يقولوا لي «وليه.. أين الجواهر والمال الذي سرقته، بدنا نقتلك كما قتلنا الآخرين». فقلت لهم «لقد قتلوا كل أهلي»، وبدأت أتوسل اليهم، فقالوا لي «نريد قتلك». وأخرج أحدهم السكين ليذبحني، فقال له الثاني «تمهل، نريد أن نسأله ان كان

فلسطينياً أو لبنانياً» فسألوني، فقلت لهم اني لبناني، فقالا «لو انك فلسطيني لكنا ذبحناك» ثم تركاني وخرجا. هربت بعد ذلك في الزواريب، وبينما أنا هارب سمعت اثنين يقولان: «وينه بدنا نقوصه». دخلت في الزواريب الى جامع شاتيلا ثم الى مستشفى غزة.

كانت لهجتهم لبنانية جنوبية، ومن بينهم من لا يستطيع أن يتكلم العربية بشكل جيد. كان لباسهم أخضر، وأزرة على الكتف، وهناك دائرة على الصدر.

□ (ب. أ.ر): فلسطينية؛ ١٧ سنة؛ حامل في شهرها الخامس؛ تقيم في مخيم صبرا: مساء الخميس، الساعة السادسة مساءً، كنا في منزلنا والقذائف في الخارج تتساقط علينا. اقترح زوجي أن نذهب الى بيت خالته؛ فذهبنا.

جاءت بعد لحظات أخت زوجي (ع) وأخبرتنا أن «اسرائيل» دخلت المخيم. هنا قال زوجي «نحن لم نقاتل وسوف نستسلم».

طلب زوجي من أخته أن تذهب الى بيتنا وتجلب معها البطاقات الشخصية. ذهبت، وبعد لحظات سمعنا صوتها، صرخت: «آخ يا أمي».

اقترحت على عمي (م. أ.ر) — وهو متقدم في السن — أن يذهب ويرى ماذا حصل؟ قلنا له: «أنت شيخ ولا أحد يجرؤ على قتلك» فذهب، وبعد لحظات سمعنا طلقة رصاص. انتظرنا طويلاً ولم يأت أحد. أصبنا بحالة ذهول، ولم نكن ندري بما يدور في الخارج. كانت أصواتهم تأتينا ممزوجة بصراخ وأنين.. «الياس، جورج، تقدموا الى البيت الثاني».

صباح الجمعة، حاولوا الدخول الى البيت الذي كنا نقيم فيه، وهو مؤلف من طبقتين. لم يدخلوا من البوابة الرئيسية؛ وضعوا سلماً وكسروا حائط المبنى العلوي ودخلوا البيت. راحوا يكسرون التلفزيون والمسجل وأواني البيت. كنا نسمع صوت الحطام ولكننا لم نعرف ماذا كان يدور.

هنا اقترح ابن عمي أن نصرخ ونقول «معنا أطفال صغار» وأن نظهر رؤوسنا من النافذة، لعلهم يمتنعون عن اطلاق الرصاص اذا ما شاهدوا النساء. مددنا رؤوسنا أنا و (ع) من احدى النوافذ، وعندما رأونا، أمطروا النافذة بالرصاص وراحوا يصرخون: «اطلعوا.. سلموا يا 'عر...'، ارفعوا أيديكم»..

وبعد لحظات دخلت مجموعة من الجنود الى المكان الذي كنا نقيم فيه، كان عددهم حوالي العشرين، يرتدون لباساً داكن اللون، أخضر، وعلى ذراعهم استطعت أن أقرأ «جيش لبنان الحر — قوات الرائد سعد حداد». أما على القبعات، فقد كتبت عبارة «جيش لبنان الحر».

قسمونا الى قسمين، الرجال الى جهة والنساء الى جهة أخرى. هنا شعر زوجي بأنه سيقتل، فحاول أن يعطيني النقود التي بحوزته، ولكن أحدهم منعه. هنا ركعت عند رجليه، وقلت له «ادفع لك ما تريد، مال، ذهب، ولكن لا تقتل زوجي والآخرين»، فرد قائلاً «اصمتي قبل أن أكوم جسدك».

ثم أمرنا نحن النساء بالخروج من المنزل، فخرجنا مع أولادنا، وما ان وصلت الى زاروب بيتنا، حتى رأيت جثة عمي ملقاة على الأرض، فصرخت. «يا مشحرة هذا أبوك يا (ش)»، واستطعت أن أرى أمام مطبخ منزلنا جثة رجل آخر، وأمام بركة الماء جثة أخرى لرجل يرتدي بنطلون «الجينز» وشعره أجعد وغارق في الدماء.

كانت الجثث مترامية على الطريق، وأثاث بيتنا كله في الخارج، والمسلحون يشربون البيبسي والبيرة وأشياء أخرى، أخذوها من حانوتنا. لا أستطيع تقدير عددهم لأنهم كانوا كثيرين.

صرخ أحدهم «خذهم الى المدينة الرياضية»؛ مشينا أمامهم. وفي الطريق استطعت أن أتعرف الى جثة (ع.) أخت زوجي، كانت مغطاة، عرفتها من تنورتها وشعرها، وصرخت: «هذه (ع)... مقتولة يا (ش.)»، ورأيت كثيراً من الجثث ولم أعرفها، ولكني تعرفت على جثة جارنا «أبو نايف». كان مضروباً على رأسه بفأس، ونخاعه أمامه على حجر.

بعد كل الذي رأيت، لم أصدق أننا سنبقى على قيد الحياة. اقتادونا الى المدينة الرياضية ووضعونا في غرفة مع نساء عديدات، وفي الخارج، كان الجنود يشتموننا ويطلقون الرصاص في الجو. أحدهم جلس على كرسي وأخرج خنجراً وراح يلعب به، تارة يضعه على صدره وطوراً على رقبته. خفت كثيراً وقلت في نفسي: سوف يقتلوننا بهذا الخنجر.

طفل ابنة عمي أخت زوجي، وعمره شهران، راح يبكي، فصرخ أحدهم في وجهها «أسكتيه والا قتلته». في هذه الأثناء، حضرت سيارة صغيرة كحلية، كان بداخلها شخص يرتدي لباساً عسكرياً، حينما نزل من السيارة وقف جميع الجنود. احدى النساء قالت «ربما يكون سعد حداد».

بعد ذلك أمرونا أن نخلي المدينة الرياضية ونتوجه الى السفارة الكويتية، كنت جائعة ومنهوكة القوى، وكذلك أولادي، رحت أبكي، فشتمني أحدهم قائلاً «لماذا تبكين أيتها الكلبة؟».

وعندما كنا نسير على الطريق المؤدية الى محيط السفارة الكويتية، كانوا يأمروننا بأن نسرع، ومن كانت منا لا تركض، كانوا يرشقونها بين رجليها.

لم أستطع أن أركض بين الالغام، لانني حامل في شهري الخامس ومعي ولدان. وأخيراً وصلنا الى محيط السفارة الكويتية ورأينا جنوداً ودبابات اسرائيلية.

رجعت السيارة الكحلية. نزل رجل لا أعرفه، وصرخ قائلاً «أيها الكلب الى أين تأخذهم؟ أعدهم الى المدينة دون طعام؛ هؤلاء لا يستحقون شيئاً» فأعادنا الى المدينة الرياضية.

وجدنا في المدينة مسلحين اثنين؛ قال أحدهما: «اذهبوا الى شارع الفاكهاني ربما تجدون شيئاً تأكلونه».

ذهبنا الى بناية في شارع الفاكهاني ودخلناها، فوجدنا عائلتين كرديتين، وعندما عرفوا أننا فلسطينيون خافوا من العاقبة وطردونا، وطلبوا منا أن ننام خارجاً، ولم يعطونا شيئاً ناكله، ولكن أحد الرجال أعطانا «بطانيات» كي ننام.

لم نتمكن من النوم من شدة الجوع والتعب، ولم ندر كيف طلع الصباح.

صباح السبت، قلت في نفسي: الله لا يقطع، يجب أن نأكل شيئاً، خصوصاً الاطفال الذين راحوا يلحون عليّ بطلب الماء والحليب والطعام. كنت حزينة وتعبة، ولم أكن ادري ماذا حصل لزوجي ولابن عمه، وهل مازالا أحياء أم أن المسلحين قتلوهما؛ ذهبنا الى

منطقة «عائشة بكار»، وفي مدرسة للمهجرين اشترينا خبزاً وجبناً، وأكلنا للمرة الأولى منذ ثلاثة أيام.

(ع.)، امرأة ابن عم زوجي، قالت «سوف أرجع الى المخيم، يجب أن أعرف ماذا حلّ بزوجي والآخرين». وذهبت بمفردها، ولم نجرؤ ــ (ش.) وأنا ــ على الذهاب معها.

رجعت بعد ساعتين، وهي تولول. وأخبرتنا بأن زوجي وزوجها وزوج (ش.) مقتولون مع اثنين لا تعرفهما، وقد وضع القتلة فوق جثثهم دراجة نارية. وقالت أن هناك مئات الجثث في المخيم، والمسلحون يقولون «من له جثة فليسرع ويدفنها».

بكيت كثيراً ولطمت وجهي وحزنت كثيراً على زوجي البريء، وبعد ساعة جاء سلفي. لم يصدق بأننا ما زلنا على قيد الحياة، وأخذنا الى بيته.

مخاطر الغزو الاسرائيلي على الاقتصاد اللبناني

فؤاد علامة

لبنان الذي يواجه الآن إحتلالاً عسكرياً واسعاً لاراضيه، يواجه في الوقت نفسه إجتياحاً سلمياً لأسواقه التجارية؛ فقد تمكنت إسرائيل من جذب العديد من التجار اللبنانيين إلى التعامل مع الشركات الإسرائيلية، وقد استجاب هؤلاء بشكل طوعي لعملية التطبيع الاقتصادي سعياً منهم وراء الأرباح السهلة التي يوفرها رخص السلع الإسرائيلية عن مثيلاتها المنتجة محلياً، هذا، من دون تقدير هؤلاء التجار للأخطار المستقبلية على الاقتصاد اللبناني ولا سيما قطاعي الزراعة والصناعة الموصوفين لبنانياً بالقطاعين المريضين.

وإذا كان الاحتلال العسكري قد توقف عند حدود معينة، إلا أن الاجتياح الاقتصادي وصل إلى كل المناطق اللبنانية، حيث بات مألوفاً رؤية المنتجات الإسرائيلية معروضة على المكشوف.

أولاً ـ وقائع التطبيع الاقتصادي

من المعروف أن التعامل الاقتصادي مع إسرائيل ليس جديداً، فقد بدأ منذ العام ١٩٧٦، عندما فُتحت أبواب «الجدار الطيب» إثر تحرك الميليشيات المسلحة في منطقة الشريط الحدودي الذي أدى، فيما بعد، إلى نشوء ما سمي بـ «دولة لبنان الحر» في العام ١٩٧٨. بيد أن هذا التعامل بقي محدوداً حتى نشوب الحرب في الرابع من شهر حزيران الماضي، حيث عرف نقلة نوعية نتلمس آثارها حالياً في كل مكان.

وفي وقت مبكر من بدء الحرب، أعلنت الاذاعة الإسرائيلية أن «عشرات رجال الأعمال اللبنانيين زاروا المكتب الصغير في بلدة المطلة لأخذ المواصفات لمئات المنتجات الإسرائيلية»[1]. وفي وقت لاحق، قال جدعون بات وزير الصناعة الإسرائيلي، أن حجم التبادل التجاري مع لبنان، خلال الاشهر الثلاثة الأولى للحرب، يفوق حجم التبادل التجاري مع مصر خلال سنة كاملة، وأوضح أن «التطبيع الاقتصادي بين إسرائيل ولبنان

يسبق علاقات السلام على عكس ما حصل مع مصر».

ورغم إتخاذ الجهات اللبنانية بعض الاجراءات الوقائية مثل: رفض تسعير «الشيكل» الإسرائيلي المتآكل بفعل التضخم مقابل «الليرة» اللبنانية، وسحب الرخص القانونية لمكاتب السفر التي ثبت تعاملها مع إسرائيل وحجز كفالاتها المصرفية؛ هذا، إضافة إلى اعلان الحكومة عن عزمها على نزع الجنسية عن كل لبناني يدخل إسرائيل بهدف السياحة أو التجارة وتطبيق المادة ٢٨٥ من قانون العقوبات بحقه، إلا أن مؤشرات تقلص حجم التبادل التجاري لم تظهر بوادرها حتى الآن، وهذا ما دعا النائب منير أبوفاضل لتوجيه كتاب / سؤال إلى الحكومة يستفسر فيه عن الحائل دون التصدي للاجتياح الاقتصادي ومصادرة السلع الإسرائيلية من الأسواق التي تقع تحت سلطة الشرعية(٩)

لا ريب أن التبادل التجاري مع إسرائيل لا يقوم على قاعدة التبادل المتوازن، بل يحدث العكس تماماً، إذ أن السوق المحلية تتعرض لعملية إغراقية خطرة، فالسلع المستوردة من إسرائيل تباع بأسعار تقل بنسبة ٣٥٪ تقريباً عن السلع اللبنانية المشابهة، وقد تمكنت إسرائيل من اختراق الحاجز المالي وأكسبت عملتها قيمة تصديرية وأخذت تتعامل مع لبنان كسوق داخلية لها، وهكذا امتلأت الأسواق في كافة المناطق بالسلع المستوردة كالالبسة والسكاكر والزيوت والزجاج والإسمنت، وغيرها «من دون رقيب أو حسيب، وصار مرفأ حيفا مزاحماً من الدرجة الأولى للمرافىء اللبنانية، لا لأنه يقع هو أيضاً على شاطىء البحر المتوسط، بل لأن من خلاله تمر البضائع المستوردة من كل صوب، معفية من الرسوم الجمركية وغير الجمركية، كما أن تنقل الأشخاص، عبر الحدود المشتركة مع إسرائيل، لا يعترضه معترض، في الذهاب والإياب، والأبواب كلها مفتوحة»(١٠).

وفي هذا الصدد، يقول فؤاد أبي صالح، رئيس جمعية الصناعيين: «إن لبنان، بسبب الفوضى التي يعيشها منذ ثماني سنوات والتي بلغت ذروتها خلال السنتين المنصرمتين، كان في طريقه إلى فقدان أسواقه الخارجية، لكنه الآن، وبعد الإجتياح الإسرائيلي، بدأ يفقد حتى أسواقه الداخلية»(١١).

وفي معلومات وزعتها غرفة التجارة والصناعة في بيروت، جاء أن «التعامل الاقتصادي مع إسرائيل يهدد الاسواق اللبنانية بافدح الاخطار، لما يشكله هذا التعامل من منافسة غير مشروعة للإنتاج المحلي الذي هو في أشد الحاجة إلى الدعم، وهذا ما بدأت نتائجه تنعكس كساداً وبطالة. كما أن الإستيراد عبر مرفأ حيفا يشكل ضرراً بالغاً على موارد الخزينة وعلى الاقتصاد اللبناني، ويضاف إلى ذلك، محاولات إسرائيل المتكررة للتسلل إلى الأسواق الافريقية بواسطة رجال أعمال لبنانيين، الأمر الذي ينطوي على محاذير خطيرة ينبغي تداركها من الآن»(١٢).

إن الآثار السلبية الناجمة عن الإجتياح الإسرائيلي بوجهيه العسكري والاقتصادي، يمكن تحديدها على النحو التالي:

أ ــ **الاضرار العامة:** لقد نتج عن الاجتياح الإسرائيلي تدمير أقسام كبيرة من المدن الساحلية كبيروت وصيدا وصور والنبطية، فضلاً عن عشرات القرى في البقاع

والجبل والجنوب، مما أدى إلى شلل المرافق العامة لفترة لا تقل عن الأربعة أشهر، وتعطلت الحركة نسبياً على الطرق الدولية، ولا سيما طريق دمشق ــ بيروت التي تعتبر الطريق الرئيسية لتصدير البضائع نحو البلاد العربية، وأدى إغلاق المطار والمرفأ إلى توقف التجارة الخارجية وتقلص حركة إنتقال الأشخاص والبريد من العاصمة بيروت إلى الخارج وبالعكس. وشمل التدمير المباشر عدداً من المؤسسات التجارية والصناعية والحرفية والممتلكات الشخصية، وما لم يطله التدمير طالته السرقة، إذ أقدمت قوات الإحتلال الإسرائيلي على نهب موجودات بعض المصانع وخاصة في الشويفات والناعمة، بحجة أن أصحابها ليسوا لبنانيين.

وتقدر الدولة اللبنانية اجمالي الخسائر التي أصابت البلاد من جراء الإجتياح الإسرائيلي بمبلغ ١٢ مليار دولار، وحتى لو كان هذا الرقم مبالغاً فيه، فإن الدولة تفترض أن هذا المبلغ هو المطلوب من أجل إعادة تاهيل البنية التحتية للاقتصاد اللبناني (توصيلات كهربائية، شبكات مياه، إصلاح طرقات، تطوير وسائل الإتصالات، وسواها..).

وحسب مصادر غرفة الصناعة والتجارة في بيروت، فإن خسائر قطاع الخدمات الذي يشكل العمود الفقري للإقتصاد اللبناني بلغت، وفقاً لتقديرات أولية، أكثر من ملياري دولار، ويعود ذلك إلى إقفال المنافذ الدولية، إضافة إلى التدمير الذي لحق بالعديد من المؤسسات التجارية والفندقية والسياحية.

ب ــ **القطاع الصناعي:** أصيبت الصناعة اللبنانية بأضرار مباشرة من جراء الحرب التي احرقت عدداً من المصانع اللبنانية، وألحقت بعدد آخر بها أضراراً غير مباشرة، نجمت إما عن توقف الإنتاج كلياً، بسبب إنقطاع التيار الكهربائي وتعطل الإتصالات السلكية واللاسلكية وإقفال الطرق وإرتفاع كلفة النقل وتعذر وصول العمال إلى المعامل، أو عن تخفيض الإنتاج لسببين:

الأول، مزاحمة السلع الإسرائيلية للسلع الصناعية اللبنانية الأساسية كالزيت والسكر والسكاكر والمعجنات وغيرها؛ حيث أن المصانع اللبنانية كانت تنتج منها ما يكفي لتلبية حاجات السوق المحلية، وتقوم بتصدير الفائض منها إلى الأسواق الخارجية.

الثاني، هو إستيراد عدد من السلع الأجنبية كالملح والمشروبات الروحية والسجائر عن طريق مرفأ حيفا بعد إعفائها من الرسوم الجمركية والمصاريف الأخرى، عدا تلك التي تلحق بها من جراء النقل، وهذا ما أعاق تصريف المنتجات الصناعية بسبب إنخفاض أسعار المنتجات المستوردة(٧).

ويذكر أن الصناعة اللبنانية تعاني منذ زمن بعيد صعوبات كبرى، أدت إلى إقفال عدد من المصانع وخاصة مصانع النسيج، وذلك بسبب غياب الحماية الجمركية وتسرب البضائع الأجنبية عبر الموانىء غير الشرعية، وإرتفاع سعر قوة العمل اللبنانية بسبب تصاعد معدلات التضخم في لبنان وهجرة العديد من العمال بحثاً عن فرص أفضل في بلدان الخليج العربي.

جـ ــ **القطاع الزراعي:** تعرضت الزراعة اللبنانية لكارثة مزدوجة؛ نجمت الأولى عن التدمير المباشر الذي أصاب منشآت الري وقنواته والأشجار المثمرة ومزارع الدواجن والمواشي والأسماك؛ فيما نجمت الثانية عن تدفق المنتوجات الزراعية الإسرائيلية التي

نافست المنتجات المحلية عن طريق تدني اسعارها التي وصلت في بعض الاحيان إلى أدنى من سعر كلفة المنتجات المحلية.

ولعل الطريقة الأفضل لتفهم عمق الأزمة في القطاع الزراعي، هي في رصد الوقائع الخطيرة التي تظهرها بيانات الهيئات النقابية الصادرة يومياً في الصحف المحلية، وفيما يلي أبرزها:

ـ أصدر «اتحاد مزارعي الجنوب» بتاريخ ١٩٨٢/١٠/٣١ بياناً جاء فيه: أن مزارعي الجنوب «فوجئوا بوصول الباخرة راسيس تدخل مرفأ بيروت وهي تحمل ألف طن من الموز المستورد لحساب تجار باتوا معروفين من السلطة، علماً بأن الروزنامة الزراعية تحظر دخول الموز الأجنبي إلى لبنان بعد تاريخ ٣١ آب من كل سنة، تاهيك بأن هؤلاء التجار هم الذين يغرقون السوق المحلي بالموز الإسرائيلي وغيره من المنتوجات الإسرائيلية».

ـ أصدرت «نقابة عمال البستنة» بتاريخ ١٩٨٢/١٠/١٦ بياناً أوضحت فيه الأضرار التي لحقت بالقطاع الزراعي من جراء الغزو الإسرائيلي، مثل: تدمير قنوات مياه نهر الليطاني؛ جرف مساحات واسعة من الاراضي الصالحة للزراعة؛ إغراق الأسواق بالمنتوجات الزراعية الإسرائيلية التي أدت إلى كساد المواسم المحلية ورزوح المزارعين تحت وطأة الديون الثقيلة.

ـ قدم جمال صفي الدين، ممثل مزارعي الحمضيات في لبنان، مذكرة إلى رئاسة الجمهورية بتاريخ ١٩٨٢/١٠/٢٨ طالب فيها بمنع دخول الحمضيات إلى الاسواق اللبنانية كيلا يتسبب ذلك في حدوث الكساد في المواسم المحلية.

والمعروف أن الإنتاج السنوي من الحمضيات في لبنان يقدر بـ ٤٥٠ ألف طن، أي ما يساوي مبلغ ٨٠٠ مليون ليرة. ويتوزع تصريف هذا الانتاج على النسب التالية: السوق اللبنانية: ٢٥٪؛ السوق السورية: ٤٥٪؛ أسواق الخليج: ٣٠٪.

ـ في بيان لها موجه إلى أهالي الجبل بتاريخ ١٩٨٢/١٠/٦، حذرت «الحركة الوطنية» في الكورة من النتائج السلبية للغزو الاقتصادي الإسرائيلي؛ حيث «دخلت إلى شمال لبنان كميات غير قليلة من الملح والزيوت وسواه من المنتجات الإسرائيلية مما سيتسبب، لا محالة، في كساد الإنتاج المحلي».

وكان النائب بطرس حرب قد قال، إثر زيارته للمنطقة الجردية في البترون، أن «تكديس مواسم التفاح في البرادات المحلية وعدم تمكين المزارعين من بيع محاصيلهم، يشكل مشكلة اقتصادية سيكون لها أسوأ النتائج على الصعيد الإنساني في لبنان».

وحسب مصادر المزارعين، يتعرض الزيتون، الذي هو شجرة الأرملة، لظاهرة الإغراق الإسرائيلية؛ حيث يباع زيتون الرامة المشهور بجودته في فلسطين، بنصف سعر الزيتون اللبناني، وقد باشرت إسرائيل بانزال هذا النوع من الزيتون إلى الاسواق المحلية قبل قطاف الموسم الحالي؛ ولما كان موسم الزيتون يُغل مرة كل عامين، فان هذا يعني أن جهد عامين من المعاملة مهدد بالضياع. والمشكلة تأخذ بعدها الأخطر من واقع أن الزيتون هو من الزراعات الرئيسية في لبنان، حيث يقدر عدد أشجاره في قضاء حاصبيا وحده، بحوالي مليون شجرة يعتاش من انتاجها ما يقرب من ٨٠٪ من أهالي القضاء.

إن سياسة التطبيع الاقتصادي التي تعتمدها إسرائيل كمقدمة أولى لتطبيع العلاقات الكاملة مع لبنان، ربما في المستقبل القريب، تجعلنا نتساءل عن الثغرات الموجودة في مكونات الإقتصاد اللبناني التي استطاعت إسرائيل بسهولة النفوذ عبرها، إلى الأسواق اللبنانية، وتجعلنا بالتالي نتساءل عن مخاطر علاقات السلام المحتملة على الاقتصاد اللبناني. وبديهي أن أي استقراء لمستقبل الاقتصاد اللبناني في ظل الأوضاع السياسية المتغيرة في المنطقة والتي تنحو منحىً سلمياً لا جدال فيه، يفرض إعادة قراءة الماضي، كمقدمة لفهم التطورات الحالية التي شكلت أحداث لبنان الأخيرة فيها قوة الدفع الأساسية.

ثانياً ــ مكونات الاقتصاد اللبناني

كان الاقتصاد اللبناني قبل الاستقلال، يعتمد بصورة رئيسية على الزراعة والحرف، وقد نمت الصناعة نمواً نسبياً أثناء الحرب العالمية الثانية لتلبية حاجات البلاد من السلع الاستهلاكية التي تعذر استيرادها بسبب ظروف الحرب. وتميزت الحقبة التي أعقبت الاستقلال بالنمو الاقتصادي السريع نتيجة توسع قطاع الخدمات «الذي أخذ من أهمية القطاعات المنتجة بعد إتخاذ مجموعة تدابير من أهمها: حرية القطع الأجنبي (١٩٤٨)، وسرية المصارف (١٩٥٦)، والحساب المشترك (١٩٦٢)»[٨]، إلا أن الأسباب الجوهرية لهذا التحول هي خارجية في معظمها؛ فقد توفرت ظروف إقليمية مؤاتية من أهمها: «كارثة فلسطين في العام ١٩٤٨، وما صدرته من مهارات بشرية ورؤوس أموال وقوة عمل رخيصة، وتحول التجارة العربية من مرفأ حيفا إلى مرفأ بيروت؛ تدفق واردات النفط إلى لبنان من بلدان الخليج العربي؛ هجرة رؤوس الأموال نتيجة التحولات السياسية والاقتصادية في بعض البلدان العربية؛ وأخيراً وجود نظام ليبرالي لا يحد من إنتقال الأموال ولا ينالها بالضرائب العالية»[٩]. وهكذا تكرس دور لبنان بقيامه بالوساطة بين السوق الرأسمالية الغربية والسوق العربية الداخلية، وتحددت مكوناته الرئيسية التي من أهمها: «أنه إقتصاد حر يقوم على المبادرة الفردية، يتقدم القطاع الخاص فيه [على] القطاع العام، ويسيطر عليه قطاع الخدمات بواقع الثلثين من الدخل القومي»[١٠] و«هذا التوجه بقي ثابتاً منذ الحرب العالمية الثانية، حيث يقوم قطاع الخدمات على المصارف والتجارة والسياحة والإستشفاء والتعليم ونشاط الشركات الأجنبية في لبنان»[١١].

غير أن هذا النمو الاقتصادي السريع حمل في طياته بذور ضعفه؛ فإعتماد قطاع الخدمات على الطلب الخارجي أدى إلى جعل مردود هذا القطاع رهن قرارات تتخذ في الخارج، وليس نتيجة قرارات تتخذ في الداخل، مما أدى إلى إنكشاف الاقتصاد اللبناني وتزايد العجز في ميزانه التجاري نتيجة إعتماده على الطلب الخارجي، وهو حساس بصورة فائقة للتطورات الداخلية والخارجية، ومن هنا فقد تعرض لسلسلة من الأزمات كانت أزمة بنك إنترا في أواسط الستينات أخطرها.

وعلى الرغم من أن مرتكزات الاقتصاد اللبناني التي كانت سائدة قبل الحرب الأهلية الأخيرة ظلت إياها بعد الحرب، إلا أنه لا يمكن الإنكار بأن الحرب قد تركت آثاراً عميقة على الدور الاقتصادي اللبناني ضمن اقتصاديات البلاد العربية؛ فقد عجز لبنان

عن المشاركة الفعالة في إستثمار المال العربي بسبب التلازم المثير الذي قام بين توقيت إندلاع الحرب الاهلية وتدفق الفوائض النقدية العربية القابلة للإستثمار فلبنان «كان في بداية العام ١٩٧٥ البلد العربي المؤهل، أكثر من غيره، ليشارك بشكل فعال ومباشر في عملية إدارة المال العربي الضخم الناتج عن الفوائض النفطية، لكن الحرب إندلعت في الوقت الذي بدأت فيه الفوائض المالية تدخل خزائن الدول النفطية بوتيرة متسارعة ومتصاعدة؛ أي بعد سنة تقريباً من تاريخ الإرتفاع القياسي لأسعار النفط، وهكذا نرى أن هناك تلازماً زمنياً، مثيراً للريبة، بين توقيت الحرب في لبنان وبداية تصاعد حجم الفوائض النقدية في دول النفط العربي»(١٢).

وفي كلمات مشابهة تقريباً يقول الدكتور محمد عطا الله «إن بداية الأحداث اللبنانية توافقت مع الإرتفاع الهائل في أسعار النفط بعد حرب العام ١٩٧٣، لذلك هاجرت الكفاءات اللبنانية إلى دول النفط التي وظفت فوائض أموالها في مشاريع استثمارية في بلادها.. ولم تقتصر الهجرة على الأفراد، بل شملت المؤسسات وخاصة في مجال المقاولات والهندسة والدراسات»(١٣).

فكيف حافظ لبنان على توازنه الاقتصادي في ظل الأحداث الدامية؟

يتفق أغلب الخبراء الاقتصاديين على أن هناك عاملين رئيسيين كانا وراء صمود الاقتصاد اللبناني خلال الثماني سنوات المنصرمة، وهما:

١ ــ التحويلات المالية للمهاجرين اللبنانيين.

٢ ــ الأموال الوافدة من الخارج لتمويل الحرب اللبنانية.

لقد سجل ميزان المدفوعات اللبناني فائضاً غطى العجز في الميزان التجاري حيث شكلت تحويلات المغتربين سنداً أساسياً للدخل القومي؛ فالمغتربون كانوا يحولون، على الاقل، ثلث مدخراتهم إلى لبنان، إلا أن هذا لا يعني أن لبنان قد حافظ على النشاط الاقتصادي الذي كان له في الفترة التي سبقت الأحداث اللبنانية. ويعترف التقرير السنوي لمصرف لبنان، وهو الوثيقة الرسمية الوحيدة تقريباً التي تصدر بعد الأحداث وتتضمن معلومات أقرب إلى الدقة عن الوضع الاقتصادي، بهذه الحقيقة حيث جاء أن التطورات الاقتصادية خلال الاعوام السابقة إتصفت بتباطؤ النمو وإزدياد حدة التضخم والبطالة فـ«في ظل التوترات الأمنية وإضطراب الأجواء السياسية غير الملائمة للنمو لم يتمكن الاقتصاد اللبناني حتى اليوم من استعادة مستوى النشاط الذي كان عليه في العام ١٩٧٥»(١٤).

من هذا العرض الموجز لمكونات الاقتصاد اللبناني يتضح ببساطة سقوط مقولة «الوضع الخاص» للبنان ضمن المجموعة العربية، فهذه المقولة التي كانت تهدف إلى تجنيب لبنان الصراعات الإقليمية غير المستحبة، إنقلبت رأساً على عقب أثناء الحرب الاهلية، بحيث أصبح لبنان بعيداً عن التطورات الاقتصادية العربية في حين صارت أرضه مسرحاً للصراع العربي ــ الإسرائيلي. كما يتضح أن الاقتصاد اللبناني يعتمد، بصورة رئيسية، على الدول العربية، فهي المستوردة الأولى للانتاج اللبناني الزراعي والصناعي، والمستهلك الذي لا غنى عنه لخدماتنا، والمورد الأساسي لرؤوس الأموال.

وتبين لنا دراسة الأسواق الخارجية للصادرات اللبنانية أن ثلثي هذه الصادرات

يتجه إلى الدول العربية، والميزان التجاري اللبناني يعاني عجزاً مع كل دول العالم بإستثناء الدول العربية.

ثالثاً ــ مخاطر علاقات السلام

إن أي خلل في العلاقات مع الدول العربية، وخاصة من ذلك النوع الذي قد يترتب عن توقيع لبنان لأي شكل من علاقات السلام مع إسرائيل، سيكون له نتائج كارثية على الوضع الاقتصادي في لبنان، وبالمقابل لن تكون السوق الإسرائيلية هي البديل عن الاسواق العربية لسبب جوهري، وهو أن إسرائيل نفسها تبحث عن أسواق خارجية لتصريف منتجاتها الصناعية والزراعية، بل إن إسرائيل تطمح، وهي تملك المؤهلات اللازمة، لسرقة مركز لبنان على صعيد تقديم الخدمات للعالم العربي. فما الذي يمنع أن يعود مرفأ حيفا، وقد عاد جزئياً، بعد إحلال السلام أو الاستسلام لا فرق في المنطقة، إلى لعب الدور الذي كان له في الأربعينات كمرفأ تجاري للمشرق العربي على البحر الأبيض المتوسط؟

ويرى الدكتور الياس سابا أنه على صعيد دور لبنان الاقتصادي العربي «فان أهم ما يؤثر في ذلك هو نوع التسوية السياسية لمشكلة الشرق الأوسط والمضمون الاقتصادي لهذه التسوية» ويعتقد سابا «أن أسوأ ما يمكن أن يؤثر على دور لبنان الاقتصادي في المجموعة العربية هو أن تشتمل تسوية أزمة الشرق الاوسط على علاقات تجارية طبيعية بين الدول العربية وإسرائيل، وسبق أن قلت علناً في منتصف السبعينات أن مصلحة لبنان والدول العربية تكمن، دون لبس، في رفض الصلح الاقتصادي مع إسرائيل مهما كانت عناصر التسوية السياسية معها»*.

إن ثمة خطراً أكيداً في المدى البعيد يتمثل في الدور الاقتصادي الذي تطمح إليه إسرائيل في المنطقة، وهو دور منافس بالطبع للدور التقليدي الذي أضطلع به لبنان حتى الآن. ومن المعروف أن لبنان كان من الوجهة الموضوعية قد إستفاد على الصعيد الاقتصادي من قيام دولة إسرائيل، وقد عكست كتابات ميشال شيحا خلال الاربعينات والخمسينات عمق مخاوف البورجوازية اللبنانية من نشوء أوضاع تسمح لإسرائيل بلعب دور اقتصادي بارز في هذه المنطقة من العالم، وإذا كانت أوساط البورجوازية اللبنانية قد أبدت إرتياحها، في مرحلة أولى، للعدوان الإسرائيلي، إعتقاداً منها بأن الجيش الإسرائيلي سيعود أدراجه فور تخليصها من «الفرباء»، فإن الأيام القادمة ستثبت، على الارجح، أن هذه الحسابات في غير محلها، وأن البورجوازية اللبنانية ستخسر جزءاً من دورها

---

* بتاريخ ١٩٧٥/٣/١٨، ألقى الدكتور إلياس سابا محاضرة في الكويت بمقر جمعية الخريجين تحت عنوان: الجوانب الاقتصادية للتسوية السلمية، وقد نشر نص المحاضرة في مجلة «دراسات عربية»، العدد رقم ٢، ١٩٧٥. ولا تزال هذه المحاضرة تحتفظ بأهمية راهنة، وللتدليل على أهميتها نشير إلى أنها كانت مصدراً لمجموعة من المقالات الصحفية المحورة ومنها على سبيل المثال: مقال إميل خوري: من الصلح السياسي إلى الصلح الاقتصادي، النهار العربي والدولي، ١٩٧٩/٤/٢٣، ومقال إسرائيل تخطط لإستيعاب الأسواق العربية، الطليعة الكويتية، ١٩٨٢/٤/٢٨، بدون توقيع.

الاقتصادي في لبنان والمنطقة[١٥].

وإذا كان لبنان قد استفاد فيما مضى من حالة العداء العربي ـ الإسرائيلي، فإنه، ربما، سيكون أكبر الخاسرين من إحلال السلام بين العرب وإسرائيل.

---

(١) السفير، ١٩٨٢/٧/٨.
(٢) المصدر نفسه، ١٩٨٢/١١/١٢.
(٣) «من حصاد الأيام»، العمل، ١٩٨٢/١١/٢.
(٤) «الهيئات الاقتصادية تقرع ناقوس الخطر»، الكفاح العربي، ١٩٨٢/١٠/٢٥.
(٥) النهار، ١٩٨٢/١٠/٨.
(٦) زاهي الهندي، «التطبيع الاقتصادي»، بيروت المساء، ١٩٨٢/١١/٦.
(٧) «تقرير مفصل صادر عن مديرية الصناعة اللبنانية»، نشرته النهار؛ السفير، ١٩٨٢/١١/٧.
(٨) هشام البساط، «التضخم وآثاره الاقتصادية»، النهار، ١٩٧٩/٢/١٩.
(٩) يوسف عبد الله صايغ ومحمد عطا الله، «نظرة ثاقبة في الاقتصاد اللبناني»، بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٦.
(١٠) هشام البساط، مصدر سبق ذكره.
(١١) مقابلة مع محمد عطاالله، رئيس مجلس الانماء والاعمار، اللواء، ١٩٨٢/٥/١٧.
(١٢) مقابلة مع الدكتور الياس سابا، الاسبوع العربي، ١٩٧٨/٣/٢٧.
(١٣) مقابلة مع محمد عطا الله، مصدر سبق ذكره.
(١٤) التقرير السنوي لمصرف لبنان، نشرته النهار؛ السفير، ١٩٨٢/١/١.
(١٥) كمال حمدان، «الأبعاد الاقتصادية للغزو الاسرائيلي»، السفير، ١٩٨٢/٩/٨.

واقع التعليم العالي الجامعي في ظل الأوامر والقوانين الاسرائيلية

سمر مكاوي

أعارت اسرائيل موضوع التربية والتعليم اليهوديين اهتماما بالغا بغية خدمة اهدافها الصهيونية. فشددت، في قانون التربية والتعليم الرسمي الصادر العام ١٩٥٣[١]، على اهمية التربية اليهودية في صياغة الشباب اليهودي «وترسيخ جذورهم في تراثهم التاريخي»، وتعميق علاقاتهم مع اليهود في العالم. كما تكمن اهمية التعليم، في تنشئة الاجيال الجديدة الخاضعة لدولة اسرائيل والموالية لها.

وتعتبر اسرائيل ان لجهاز التربية والتعليم، في المجتمع الاسرائيلي، دورا حاسما من حيث تأمين القدرة على الثبات «وبخاصة قدرة الجيل الشاب، على تحمل العبء الكبير الذي القاه التاريخ اليهودي على عاتقه»[٢]. كما ادركت اسرائيل اهمية التعليم العالي والتكنولوجي؛ فاهتمت بانتشار الابحاث العلمية والتطبيقية وتكريسها في خدمة المؤسسة العسكرية الاسرائيلية.

وفي موازاة اهدافها التربوية هذه، مارست اسرائيل تمييزا واضحا بين التعليمين: العربي واليهودي؛ فجعلت للعرب نظاما تعليميا مستقلا، يشرف عليه مسؤول يهودي، وتضع وزارة المعارف المناهج المدرسية له «وفق الظروف الخاصة بمؤسسات التعليم العربي». وترمي اسرائيل، من وراء ذلك، الى خلق جمهور عربي يخدم سياستها الصهيونية دون ابداء اية معارضة تجاهها[٣].

ففي المناطق العربية المحتلة العام ١٩٤٨؛ حيث بلغ عدد السكان العرب حوالي ٦١٨[٤] الف نسمة، يجد ٣٧٪[٥] فقط، من الفتيان الذين هم في سن الدراسة الثانوية (١٤ ــ ١٧ سنة) طريقهم الى المدارس. اما بين اليهود، فان الذين يدرسون في المدارس الثانوية من فئة العمر نفسها فيتجاوزون ٨٠٪[٦]. وقد بلغ عدد المدارس الثانوية العربية (عامة ومهنية وزراعية) ٩٠ مدرسة، مقابل ٦٤١ مدرسة يهودية. اما عدد المدرسين الثانويين، فهناك ١,٢٧٠ معلما عربيا مقابل ١٧,٠٠٠ معلم يهودي[٧]. ولم يتجاوز عدد

الطلبة العرب، في الجامعات الاسرائيلية، ٢٥٠٠ طالب وطالبة موزعين على كافة هذه الجامعات.

ويتعرض هؤلاء الطلبة والاساتذة، لكافة اشكال الاضطهاد القومي، والفصل التعسفي كلجؤ السلطات الاسرائيلية الى تأخير موعد اعلان نتائج الثانوية العامة (البجروت)، والذي يدفع الطلبة العرب الى صرف النظر عن دخول الجامعات، وبالتالي التحول نحو سوق العمل الاسرائيلي. وفي حال دخولهم الى تلك الجامعات فان اختيارهم للتخصصات العلمية التي يريدون يبقى معدوماً؛ وتحول السلطات العسكرية دون اتمامهم الدراسات العليا، فضلاً عن اعتقالهم وسجنهم وفصلهم...

السياسة التعليمية الاسرائيلية في الضفة والقطاع

ومنذ احتلالها للاراضي العربية العام ١٩٦٧ سارعت السلطات العسكرية لفرض هيمنتها المباشرة على سير العملية التربوية والاكاديمية. وقامت باجراء تغييرات جذرية في المناهج المدرسية، فألغت المناهج العربية في القدس، وفرضت مناهج تضمنت شروحات واسعة عن تاريخ اليهود بدلاً عن التاريخ العربي، كما استبدلت الاسماء العربية لمدن الضفة الغربية وقراها باسماء عبرية[٨] وحظرت تدريس ٨١ كتاباً. واصدرت تعليمات عسكرية وزعتها على مدارس القدس العربية تتضمن اشعاراً بمنع تداول اية اطالس اجنبية وعربية، او خرائط تشير الى حدود ما قبل السنة ١٩٦٧، ولا تتضمن خرائط ضم القدس والضفة الغربية وقطاع غزة والجولان الى اسرائيل[٩]. وعملت اسرائيل على تفريغ الكتب المتبقية من اية مضامين وطنية وقومية. فحذفت الفصول المتعلقة بالقضية الفلسطينية، واستبدلت كلمة فلسطين بـ«اسرائيل»[١٠]، كما طالت الحملة كتب الدين الاسلامي فحذفت منها الايات التي تكرس افكاراً مثل الجهاد والتضحية او تدعو اليها.

أما بالنسبة للمدارس والمعلمين، فقد وضعت السلطات العسكرية الاسرائيلية، العراقيل الكثيرة امام تلبية حاجات المدارس العربية من المعلمين؛ الذين منعتهم من تأسيس النقابات وفصلت العديد منهم؛ واتخذت قراراً برفض التعيينات الجديدة، وبعدم توسيع المناهج بحجة الاكتفاء الذاتي في المدارس العربية.

انطلاقاً من هذه الممارسات، نستطيع بلورة اهداف السياسة التعليمية الاسرائيلية في المناطق العربية المحتلة كالتالي:

(أ) عرقلة عملية النمو الثقافي وتطويرها كماً ونوعاً في الضفة الغربية وقطاع غزة.

(ب) اعاقة التعاون المتبادل بين المؤسسات الاكاديمية والتعليمية، وصولاً الى تفكيك العلاقات الثقافية والوطنية بين سكان المناطق المحتلة.

(ج) استغلال قدرات الشباب الفلسطيني، وتحويلها الى قوة عمل رخيصة تعمل في دائرة الاقتصاد الاسرائيلي.

(د) تهجير الكفاءات والكوادر العلمية، التي ترفض التعاون مع السلطات الاسرائيلية.

علماً ان سعي الجامعات الفلسطينية لتطوير كلياتها وتوسيعها من اجل استيعاب

اكبر عدد ممكن من الطلاب، للحؤول دون توجههم الى سوق العمل الاسرائيلية (وبخاصة ان هذه الجامعات تستوعب سنويا حوالي ٣٠٠٠ طالب وطالبة فقط من اصل ١١,٠٠٠ طالب وطالبة يجتازون المرحلة الثانوية) يواجه بفرض الاوامر العسكرية والتعديلات «القانونية» التي تستخدمها السلطات الاسرائيلية في تحقيق اهداف سياستها التربوية تجاه التعليم العربي في المناطق المحتلة.

الاوامر والتعديلات

(أ) تعديل قانون «مكافحة الارهاب»، الذي أقره الكنيست في ٣٠ تموز (يوليو) ١٩٨٠، ويقضي بمعاقبة كل من يبدي انحيازا لـ«منظمة ارهابية او تعاطفا معها، او اي فعل علني مماثل يُظهر بوضوح انحيازا او تعاطفا كهذا، في مكان عام او بصورة يمكن معها للموجودين في مكان عام، رؤية او سماع ابداء ذلك الانحياز او التعاطف»[١١].

(ب) **تعديل قانون الجنسية**؛ حيث تم اضافة فقرة «يجوز لوزير الداخلية، حسب تقديره،ان يمنح الجنسية الاسرائيلية عن طريق التجنيس، لشخص بالغ يقيم في منطقة يسيطر عليها جيش الدفاع الاسرائيلي؛ اذا طلب التجنس، **حتى وان لم تتوافر فيه الشروط الواردة في المادة ٥ (أ)، واقتنع الوزير بان الطالب ينحاز لدولة اسرائيل واهدافها، وقام بشكل ملموس، هو او احد افراد عائلته، بنشاط من شانه تعزيز امن دولة اسرائيل، او اقتصادها او اية مصلحة اخرى تهمها، او ان منح الجنسية على المذكور تقتضيه مصلحة خاصة من مصالحها**»[١٢].

(ج) قرار يتعلق **باستخدام الحجارة**، بناء على هذا القرار تحكم المحاكم العسكرية على المتهم برشق الحجارة بالاحكام نفسها التي تحكم بها على المتهم **باستعمال الاسلحة النارية، وبذلك اصبحت عقوبة رشق الحجارة، السجن مدة ثلاث سنوات**[١٣].

(د) تعديل قانون التربية والتعليم الاردني رقم(١٦) للعام ١٩٦٤: الامر ٨٥٤،

فقد توجت اسرائيل سياستها العدوانية تجاه التعليم العربي، والجامعي منه بخاصة، باصدارها الامر العسكري رقم «٨٥٤» الصادر في ٦ تموز (يوليو) العام ١٩٨٠، والذي يتعلق «بتنظيم الجامعات والمعاهد الخاصة»، بحجة عدم تناول القانون الاردني لهذا الموضوع.

١ ــ القانون الاردني [بعض المواد]:

تناول قانون التربية والتعليم الاردني رقم (١٦) للسنة ١٩٦٤:

(أ) المؤسسات التعليمية [المادة ٨].

ــ الالزامية، ومدتها تسع سنوات، ست منها ابتدائية وثلاث اعدادية، (كما عدلت بموجب القانون رقم ٦٦ للسنة ١٩٦٦).

ــ الثانوية، ومدتها ثلاث سنوات.

ــ المعاهد التي تلي المرحلة الثانوية، ومدتها تقل عن اربع سنوات[١٤].

(ب) المعلمون [الفصل السابع]

المادة ٢١: وُجب الحصول على اجازة من وزارة التربية والتعليم لممارسة مهنة التعليم (١٥).

المادة ٢٥: يحظّر على المعلمين الانتماء الى الاحزاب او القيام باي نشاط حزبي داخل المؤسسات التعليمية او خارجها.

المادة ٢٦: يوضع نظام يشتمل على شروط انتقاء المعلمين وقواعد نقلهم(١٦).

(ج) المناهج والكتب المدرسية

تشرف على المناهج والكتب المدرسية، اللجنة العليا المكوّنة من ١١ عضوا، ويكون وزير التربية والتعليم رئيسا لها. وتختص هذه اللجنة برسم السياسة الواجب اتباعها في وضع المناهج، وتأليف الكتب المدرسية، ولا يجوز تغيير المناهج او تعديلها الا بعد موافقتها(١٧).

ـ وجاء ايضا في الفصل الاول من القانون الاردني، المادة (٢) تفسير لمصطلح (المعهد) كما يلي:

«ان كلمة (معهد) تعني كل مؤسسة اشتملت، على تعليم اي نوع من انواع المواد التعليمية والمهارات بعد المرحلة الثانوية، بحيث تقل مدة الدراسة فيها عن اربع سنوات(١٨).

ـ وعن اهداف المعاهد، جاء في المادة ٢٠: «يرمي التعليم في المعاهد الى استكمال اعداد الطاقات البشرية التي يحتاج اليها المجتمع في تطوره اعدادا يهيء للمجتمع افرادا على مستوى متوسط من التخصص بين الدراسة الثانوية والدراسة الجامعية، قادرين على القيام باعمالهم بمهارة ودربة في ميادين التعليم والصناعة والزراعة والتجارة والفنون وغيرها(١٩).

ـ اما في المادة ٥٩ ـ أ، فقد منع القانون بموجبها تاسيس المؤسسات التعليمية الخاصة الا بعد «الحصول على رخصة من الوزارة»(٢٠).

٢ ـ التعديل الإسرائيلي:

وبموجب الامر العسكري «٨٥٤» الاسرائيلي، جرى تعديل كل من المواد ٢، ٨، ٢٠، ٢٦ و ٥٩، من القانون الاردني. فحذفت من المادة ٢ من القانون عبارة: «وبحيث تقل مدة الدراسة فيها عن اربع سنوات»، وحذفت من المادة ٢٠، عبارة: «على مستوى متوسط من التخصص بين الدراسة الثانوية والدراسة الجامعية». اما المادة ٢٦ من القانون، فقد اضيف عليها، في مايتعلق بتعيين المعلمين: «ويمكن ان يتضمن النظام المذكور تعليمات بشأن المعلمين الذين يدانون بارتكاب جريمة بمقتضى تشريع الامن او يعتقلون اعتقالا اداريا».

وفي المادة ٥٩ (أ)، استبدلت كلمة «الوزارة» بعبارة المسؤول بمقتضى الامر، بشأن صلاحيات لمقتضى احكام التعليم (منطقة الضفة الغربية).

وفي المادة نفسها، اضيفت الفقرة (ج) حسب التعديل الاسرائيلي مكان الفقرة (ج)(*) في القانون الاردني، التي اصبحت فقرة (د)، كالتالي:

---

* نصت الفقرة (ج) من المادة ٥٩ في القانون الاردني على انه، تعتبر الرخص المؤقتة الصادرة عن الوزارة قبل تنفيذ هذا القانون كانها صادرة بمقتضاه، ص ٦٣.

«يجوز للمسؤول، باستشارة قائد شرطة المنطقة والقائد العسكري في القضاء الذي يتعلق به الامر، ان يراعي ايضا الاعتبارات المتعلقة بالنظام العام، في ما يراه به من اعتبارات لمنح الرخصة المذكورة في هذه المادة».

ويبين الامر «٨٥٤» الجامعات المعنية التي تعتبر وكأنها قد حصلت على رخصة مؤقتة بمقتضى القانون حسب تعديله، اعتبارا من تاريخ بدء سريان هذا الامر في ٨ تموز (يوليو) ١٩٨٠، وهي:

جامعة بيرزيت، جامعة النجاح الوطنية، جامعة بيت لحم ومعهد الدراسات الاسلامية.

(هـ) اجرت السلطات الاسرائيلية، **تعديلا على نظام اجازة التعليم رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٥**، بحيث اصبح النظام، يخول ضابط التربية المسؤول في المنطقة حق «الغاء اجازة التعليم الممنوحة لمن ادين بارتكاب جريمة بمقتضى تشريع الامن، او لمن كان معتقلا اعتقالا اداريا».

(و) كما اجرت السلطات الاسرائيلية، **تعديلات على اوامر عسكرية، بشأن مايسمى بـ «المناطق المغلقة»**، كان الحكم العسكري قد أصدرها في اعقاب حرب ١٩٦٧؛ استنادا الى قانون الطوارىء الموروث عن عهد الانتداب البريطاني على المنطقة؛ وقضت هذه الاوامر باعتبار الضفة الغربية وقطاع غزة مناطق محظورة، واشترط بالتالي وجوب استصدار التصاريح الخطية الخاصة من الحكم العسكري، من اجل الدخول الى تلك المناطق(٢١). اما الاضافات التي ادخلها الحكم العسكري؛ ضمن مايسمى قانون «تصريح عام بالدخول ـ سكان المناطق المدارة ـ رقم ٥، ١٩٨٠»؛ فهي منع اي من سكان تلك المناطق من «ان يعمل معلما او ناظرا في اية مؤسسة تعليمية، [وان] يكون تلميذا في اية مؤسسة تعليمية، الا بناء على تصريح شخصي يصدر خطيا عن قائد عسكري».

١ ـ مواجهة السياسة الاسرائيلية:

وقد تمت مواجهة سياسة «الاوامر» الاسرائيلية، بخطط تربوية وتنموية من جانب المؤسسات الجامعية الفلسطينية(*)، وذلك سواء من حيث تطوير الهيئات التدريسية والطلابية والاقسام الاكاديمية، كما ونوعا. ومايهمنا هنا هو اعطاء صورة عن واقع استمرارية هذه المؤسسات والمعاهد الجامعية في ظل هذه السياسة.

١ ـ جامعة بيت لحم

اتخذ القاصد الرسولي في القدس، الاسقف بيولاغي، في العام ١٩٧٢ توصية تقضي

---

* تجدر الاشارة هنا، الى ان فكرة انشاء جامعة تعود الى اوائل الثلاثينات، وتمثلت بدعوة الحاج امين الحسيني لاقامة «جامعة المسجد الاقصى»، الا ان هذه الدعوة لم تلق النجاح. وتلا هذه الدعوة، اقتراح جورج شبر، لاقامة جامعة عربية في القدس العام ١٩٤٧. لكن هذا المشروع لم يتحقق بسبب رفض حكومة الانتداب. وتحققت الفكرة في الخمسينات عندما بادرت مدرسة بير زيت بتحويل كيانها الى كلية تقدم دراسات فوق المستوى الثانوي.

بتأسيس جامعة بيت لحم. وتم افتتاح الجامعة في تشرين الاول (نوفمبر) من العام ١٩٧٣ في مبنى مدرسة الفرير تحت اسم «جامعة الفرير» ثم تحول اسمها الى «جامعة بيت لحم» في العام نفسه.

ويشرف على الجامعة مجلس امناء يرأسه السيد الياس فريج، رئيس بلدية بيت لحم. ويشرف على الهيئة الادارية العليا مؤسسة الفرير (الاخوة دي لاسال) التي يرأسها الاب ميشيل الصباح.

وقد اصبحت الجامعة عضوا في اتحاد الجامعات العربية في العام ١٩٨١، بعد تنفيذها لشروط الاتحـــاد(*)، وهي تضم كلية الآداب والعلوم، كلية ادارة الاعمال، كلية التمريض، وكلية المعلمين ومعهد ادارة الفنادق.

كان عدد الهيئة التدريسية، في مرحلة التأسيس، ١١ عضوا، وكان عدد الطلاب ٧٠ طالبا وطالبة(٢٢). اما في العام الدراسي ١٩٨٠ ــ ١٩٨١، فقد اصبح عدد المدرسين ٩١ عضوا، بينهم ١٨ عضوا متفرغا من حملة الدكتوراه. كما ارتفع عدد الطلبة، في العام نفسه، الى ٨٧١ طالبا وطالبة. وتم تخريج ١٥٣ طالبا وطالبة من كافة التخصصات. اما بالنسبة للخطط التطويرية، فالجامعة تسعى الى:

١ ــ افتتاح بعض البرامج والمشاريع:

ــ برامج في الزراعة لمدة سنتين، في العام ١٩٨٢ ــ ١٩٨٣، تكون مسؤوليتها تخريج الفنيين الزراعيين(٢٣).

ــ قسم للسياحة، تكون الدراسة فيه لمدة سنتين، ويتبع لادارة الفنادق.

ــ فتح معهد للصحة العامة والدراسة فيه سنتان يخرج مرشدين صحيين يعمل كل منهم في منطقة سكنه.

ــ مشروع معهد الفن، ويتم التباحث فيه بين ادارة الجامعة والاتحاد النسائي العربي في بيت لحم، من اجل وضع معهد الفن الذي يشرف عليه الاتحاد، ضمن اطار الجامعة. وستكون الدراسة فيه، في البداية، لمدة سنتين، ومن ثم تصبح ثلاثا الى ان يتحول في المستقبل الى كلية فنون تمنح شهادة البكالوريوس(٢٤).

ــ انشاء مركز ثقافي ــ تربوي، لمدينة بيت لحم والمناطق المحيطة بها. وسيوفر المركـــز الامكانات المطلوبة لممارسة النشاطات الثقافية والتربوية والاجتماعية(٢٥).

٢ ــ زيادة اعداد الهيئة التدريسية والطلابية، خلال السنوات الخمس القادمة:

فهناك ١٧ عضوا من الهيئة التدريسية، موفدين في اجازة دراسية، سيلتحقون بالجامعة بين العامين الدراسيين ١٩٨١ ــ ١٩٨٢ و ١٩٨٣ ــ ١٩٨٤. كما يوجد ١١ مدرسا من حملة الدكتوراه تعاقدت معهم الجامعة سيلتحقون بها في العام الدراسي

(*) كان من شروط اتحاد الجامعات العربية، للاعتراف بجامعة بيت لحم، تعيين رئيس عربي جديد لها. وبهذا، يكون الاخ يوسف لونشتاين، الرئيس الاسبق ــ نائباً للرئيس.

١٩٨٣ ــ ١٩٨٤. وتتوقع الجامعة ان يصبح عدد اعضاء الهيئة التدريسية في العام الدراسي ١٩٨٢ ــ ١٩٨٣ حوالي ١١٤ عضوا بينهم ٣٠ عضوا من حملة الدكتوراه، اما من ناحية زيادة عدد الطلاب، فالجامعة تحاول استيعاب حوالي ١٢٥٠ طالبا وطالبة في العام القادم(٢٦).

٢ ــ جامعة بير زيت

تاسست جامعة بير زيت كمدرسة صغيرة وخاصة في العام ١٩٢٤، وعرفت باسم «مدرسة البنات الاهلية». وتطورت الى مدرسة ثانوية في العام ١٩٣٠، عرفت باسم مدرسة بير زيت العليا. واستمرت المدرسة في التطور، حتى عرفت باسم «كلية بير زيت» في العام ١٩٤٢؛ واضيف اليها، في العام ١٩٥٣، الصف الجامعي بفرعيه العلمي والادبي، تبعه في العام ١٩٦١ الصف الجامعي الثاني. كما بوشر، في العام نفسه، بالغاء الصفوف الابتدائية والاعدادية والثانوية بصورة تدريجية، حتى اقتصر التعليم فيها، في العام ١٩٦٦ ــ ١٩٦٧، على الصفين الجامعيين الاول والثاني، اي ما يعرف بالمرحلة الجامعية المتوسطة. واثر حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، قامت كلية بير زيت بتغيير كيانها، من مؤسسة خاصة الى مؤسسة عامة، يشرف عليها مجلس امناء اسس العام ١٩٧٢، وضم مواطنين من ذوي الخبرات الاكاديمية والتربوية. وتطورت الكلية في العام ١٩٧٥ ــ ١٩٧٦، اثر قرار مجلس الامناء الى «جامعة بير زيت» بعد ان اضيف اليها الصف الثالث الجامعي العام ١٩٧٤ ــ ١٩٧٥، ثم الصف الرابع الجامعي العام ١٩٧٥ ــ ١٩٧٦. وانضمت الجامعة، في ذلك العام، الى اتحاد الجامعات العربية. وفي العام التالي، اصبحت عضوا في اتحاد الجامعات العالمي(٢٧).

ازدادت اعداد الهيئة التدريسية في الجامعة؛ حيث كانت في العام ١٩٧٨ ــ ١٩٧٩ حوالي ١٠٩ اعضاء واصبحت في العام ١٩٨١ ــ ١٩٨٢، ١٩٣ عضوا، بينهم ٦١ عضوا من حملة شهادة الدكتوراه. كما تطورت اعداد الطلاب من ١٠٦٢ طالبا وطالبة في العام ١٩٧٨ ــ ١٩٧٩، الى ١٨٨٢ طالبا وطالبة في العام ١٩٨١ ــ ١٩٨٢. كما ازدادت اعداد الخريجين في الجامعة من ٩٥ طالبا في العام ١٩٧٩ ــ ١٩٨٠ الى ١٩٣ في العام ١٩٨١ ــ ١٩٨٢.

تضم الجامعة، اضافة الى كليتي الاداب والعلوم، كلية الادارة والاقتصاد، التي تاسست العام ١٩٧٨ ــ ١٩٧٩؛ وكلية الهندسة التي تاسست العام ١٩٧٩ ــ ١٩٨٠. وتحتوي الجامعة على قسم للدراسات العليا في التربية ودراسات الشرق الاوسط والخدمة الاجتماعية واللغة الانكليزية.

تقوم الجامعة بتنفيذ برامج لمحو الامية وتعليم الكبار، اضافة الى اجراء دورات في اللغة الانكليزية وتاهيل طلبة الصف الثالث ثانوي في هذه اللغة، وتقوية الصف الثاني ثانوي ايضا. كما تعد الجامعة برنامجا مسائيا للمعلمين، يمكنهم من نيل شهادات البكالوريوس والماجستير. وتشجع الجامعة القيام بالابحاث والنشر من خلال مكتب الوثائق والابحاث التابع لها.

اما خطة جامعة بير زيت الاكاديمية؛ فتطمح الى انشاء كلية تربية، وكلية للعلوم

الطبية، وكلية للفنون الجميلة. وتقوم الجامعة حاليا، وحتى نهاية ١٩٨٢ ـ ١٩٨٣، بانشاء مبنى لكلية الادارة والحاسب الالكتروني، ومبنى لكلية الفنون الجميلة والمكتبة. ومن المتوقع ان يزداد عدد افراد الهيئة التدريسية للجامعة في السنة الدراسية القادمة ١٩٨٢ ـ ١٩٨٣، الى ٣٢٢ استاذا بينهم ١٩٤ عضوا من حملة الدكتوراه، وان يزداد عدد الطلبة الى ٢٣٠٠ طالب وطالبة في العام نفسه.

ومن الجدير بالذكر ان مكتبة جامعة بير زيت، هي مكتبة ايداعية لكتب ودوريات ونشرات اليونسكو العالمية (Unesco)، وان المكتبة عضو فعال في جمعيات المكتبات العالمية، وجمعية المكتبات الاردنية. كما اتفقت المكتبة مع كبريات المكتبات الجامعية، في الولايات المتحدة الاميركية، على برنامج التبادل والاهداء، وذلك ابتداء من العام الدراسي ١٩٨٠ ـ ١٩٨١(٢٨).

٣ ـ جامعة النجاح الوطنية

تأسست جامعة النجاح الوطنية كمدرسة في العام ١٩١٨، على يد مجموعة من شباب نابلس، واطلق عليها اسم «مدرسة النجاح الوطنية النابلسية». ثم تحولت المدرسة، في العام ١٩٤١، الى «كلية النجاح الوطنية»، وفي العام ١٩٦٥ ـ ١٩٦٦، افتتح في الكلية معهد لاعداد المعلمين للمرحلة الالزامية. وقد اشرف على الكلية حتى نهاية العام الدراسي ١٩٧٦ ـ ١٩٧٧، هيئة عُمدة مؤلفة من اثني عشر عضوا. وفي ذلك العام، قررت الهيئة تطوير الكلية الى «جامعة النجاح الوطنية» وتحولت هيئة العمدة إلى مجلس امناء. وكان من المقرر ان يبدأ التسجيل بتاريخ ٢٥ اب (اغسطس) ١٩٧٧، الا ان تدخل السلطات الاسرائيلية واصرارها على حصول الكلية على ترخيص منها للتطور الى المرحلة الجامعية، قد ارجأ موعد التسجيل الى ١٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٧. وتم افتتاح الجامعة في ذلك الشهر من السنة نفسها.

تضم الجامعة عدة كليات ودوائر، وهي تمنح شهادة البكالوريوس، وهي: كلية الاداب، تأسست العام ١٩٧٧ ـ ١٩٧٨، كلية العلوم تأسست ١٩٧٧ ـ ١٩٧٨، كلية التربية تأسست في العام ١٩٧٩ ـ ١٩٨٠، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، وكلية الهندسة وكلية التمريض وتأسست جميعها في العام ١٩٨٠ ـ ١٩٨١(٢٩).

انضمت الجامعة الى اتحاد الجامعات العربية في شهر كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٧، واصبحت عضوا في الاتحاد الدولي للجامعات بباريس في اوائل العام ١٩٨١.

بدأت الجامعة، في العام ١٩٧٧ ـ ١٩٧٨، بهيئة تدريسية تقدر بـ ٤٨ عضوا(٣٠). وكان عدد الطلاب، في ذلك العام، حوالي ٩٢٤ طالبا وطالبة. أما في العام ١٩٨١، فقد اصبح عدد اعضاء الهيئة التدريسية حوالي ١٥٠ عضوا واصبح عدد الطلاب حوالي ٢٧٤٨ طالبا وطالبة(٣١).

تم تخريج الفوج الاول من الطلاب في العام ١٩٨١، وعددهم ٢٥٠ طالبا وطالبة(٣٢) يتوزعون على مختلف التخصصات.

تسعى الجامعة من خلال خطتها الاكاديمية الى:

١ ـ توسيع مساحة الجامعة، واستحداث مبان جديدة لاستيعاب الاقسام الجديدة

والطلاب الجدد.

٢ ــ اقامة كليات جديدة، منها كليات: الزراعة والطب والفنون الجميلة.

٣ ــ زيادة عدد الطلاب حتى يصل الى اكثر من ٤٠٠٠ في العام الدراسي ١٩٨٢ ــ ١٩٨٣[٣٣].

٤ ــ الجامعة الاسلامية ــ غزة

قامت الجامعة الاسلامية في غزة، كامتداد طبيعي للمعهد الديني ــ الازهر، الذي بدأت الدراسة فيه العام ١٩٥٤، للمرحلة الابتدائية، ثم تطور الى الاعدادية فالثانوية، وكان المعهد يعد الطلبة للالتحاق بكليات الازهر في القاهرة. وبعد حرب حزيران (يونيو)، واجه ابناء القطاع الكثير من الصعوبات في الالتحاق بالجامعات العربية، والمصرية منها بصورة خاصة، فبرزت ضرورة لاقامة جامعة في غزة. صدرت بعض الإقتراحات عن جمعية الهلال الاحمر الفلسطيني في غزة، وصدر البعض الاخر عن البلدية في غزة، إلى أن بادر المعهد الديني ــ الازهر بالتحول الى جامعة، فتطور، في العام ١٩٧٧، الى معهد عال يقدم دراسات اسلامية لمدة سنتين، وفي ايلول (سبتمبر) ١٩٧٨، تحول المعهد العالي الى جامعة سميت باسم «جامعة غزة الاسلامية»[٣٤].

تضم الجامعة الان ست كليات، هي: الشريعة وتاسست العام ١٩٧٨، اصول الدين وتاسست ١٩٧٩، كليات: العلوم، التربية، اللغة العربية، والتجارة والاقتصاد وتاسست بين العامين ١٩٨٠ ــ ١٩٨١، وجميعها تمنح شهادة البكالوريوس.

انتسب لهذه الجامعة عند تاسيسها ١٩ طالبا فقط، وبلغ عدد اعضاء الهيئة التدريسية في الفترة نفسها (١٩٧٨)، ١٧ استاذاً، اما في العام ١٩٨١ ــ ١٩٨٢، فقد اصبح عدد الطلاب حوالي ١٢٠٠ طالب وطالبة، وازداد عدد الهيئة التدريسية إلى ٦٠ عضوا، ١١ منهم من حملة شهادة الدكتوراه[٣٥]. حصلت الجامعة، في العام ١٩٨٠، على إعتراف اتحاد الجامعات العربية، بينما لم تعترف سلطات الاحتلال بها الا في السنة الدراسية الثالثة[٣٦].

تسعى الجامعة، ضمن مخططها التطويري، الى افتتاح كليات: الطب والهندسة والزراعة، كما تسعى الى وضع البرامج الاكاديمية لدرجة الماجستير والدكتوراه. وتنوي افتتاح ثمانية اقسام وثلاث دوائر في مختلف التخصصات بكلية التربية[٣٧]. كما تسعى الجامعة الى زيادة اعداد اعضاء الهيئة التدريسية، حيث تنتظر الجامعة عودة ثلاثة اساتذة من حملة الدكتوراه للالتحاق بالسلك التعليمي، خلال الاعوام ١٩٨٢ ــ ١٩٨٤. كما تتوقع ان يصل عدد الطلاب، عند افتتاح الكليات الجديدة، الى ٥٠٠٠ طالب وطالبة[٣٨].

٥ ــ جامعة الخليل

اسسها الشيخ محمد علي الجعبري، الرئيس السابق لبلدية الخليل، في العام ١٩٧٢، ويشرف عليها الان مجلس امناء مكون من اثني عشر عضوا. تقدم الجامعة برنامجا دراسيا يمنح شهادة البكالوريوس في كليتي: الشريعة والاداب.

كانت الهيئة التدريسية، حتى العام ١٩٧٨ ــ ١٩٧٩، مؤلفة من ١١ عضوا، وتطورت في العام ١٩٨١ ــ ١٩٨٢، فاصبح عددها ٢١ عضوا، ٩ منهم من حملة الدكتوراه، و ٩ اخرون من حملة الماجستير. وتطورت ايضا قدرة الجامعة الاستيعابية، فازداد عدد الطلبة من ٤٧٧ طالبا وطالبة في العام ١٩٧٨ ــ ١٩٧٩، الى ١٢٠١ من الطلبة والطالبات في العام ١٩٨١ ــ ١٩٨٢. وقد ازداد تباعا عدد الخريجين بحيث اصبح عددهم، في العام الدراسي ١٩٨٠ ــ ١٩٨١، حوالي ٦٠ طالبا وطالبة، بعد ان كان عددهم ٣٦ في العام الدراسي ١٩٧٨ ــ ١٩٧٩. وجميع الخريجين هم من المتخصصين في مادة الشريعة الاسلامية.

تنوي الجامعة، من ضمن خطتها التطويرية، تاسيس كلية للعلوم وكلية للتجارة. كما تنوي استيعاب حوالي ١٠٠٠ طالب وطالبة في هاتين الكليتين. اما الاقسام المزمع افتتاحها حتى العام ١٩٨٤ ــ ١٩٨٥، فهي قسم التاريخ، قسم علم الاجتماع وذلك خلال العامين الدراسيين ١٩٨١ ــ ١٩٨٢، و ١٩٨٢ ــ ١٩٨٣. وسيمنح كل قسم شهادة الليسانس. اضافة الى افتتاح معهد المعلمين للقسم العلمي في العام ١٩٨١ ــ ١٩٨٢، وسيمنح شهادة الدبلوم في التخصص[٣٩].

وافتتحت الجامعة خلال العام الدراسي ١٩٨١ ــ ١٩٨٢، برنامجا لرياض الاطفال الهدف منه اعداد المعلمات العاملات في رياض الاطفال؛ وذلك بالتعاون مع اتحاد الجمعيات الخيرية في القدس[٤٠].

٦ ــ كلية العلوم في ابو ديس

بوشر في وضع حجر الاساس للكلية، في العام ١٩٦٥، وافتتحت، في بادىء الامر، كمدرسة اعدادية وثانوية وتم تسجيلها في العام ١٩٦٩ ــ ١٩٧٠ تحت اشراف ادارة الجمعية العربية الاردنية[٤١]. في تموز (يوليو) ١٩٧٩، وبعد مضي شهر واحد فقط من بدء الدراسة؛ تسلمت الجمعية تبليغا من السلطات العسكرية الاسرائيلية، يقضي باغلاق الجامعة، لعدم حصول الجمعية على موافقة السلطات الاسرائيلية بهذا الشان خاصة، وكما تدعي السلطات، ان هناك العدد الكافي من المؤسسات الجامعية في الضفة الغربية، اضافة الى اعتراض مستوطني مستوطنة «معاليه ادوميم» المجاورة للكلية[٤٢]، واعيد فتح الكلية في ايلول (سبتمبر) ١٩٨١[٤٣].

تتبع الكلية في مناهجها وبرامجها النظام التعليمي المطبق في جامعة اليرموك في الاردن[٤٤]. ولها مجلس امناء مكون من عشرين عضوا، يرأسه الشيخ سعد الدين العلمي. ويتالف جهاز الكلية التعليمي الحالي، (١٩٨١ ــ ١٩٨٢) من ١٥ مدرسا ومدرسة، اربعة منهم من حملة الدكتوراه، وثلاثة من حملة الماجستير. ويبلغ عدد الطلبة الحالي ٦٠ طالبا وطالبة، قادمين من معظم مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة. ويوجد في الكلية الاقسام التالية: العلوم ويمنح شهادة البكالوريوس، الرياضيات ويمنح ايضا شهادة البكالوريوس، اعداد المعلمين ويمنح شهادة الدبلوم في تدريس العلوم.

للكلية خطط اكاديمية الهدف منها توسيع الكليات لتشمل كافة التخصصات ولاستيعاب ١٠٠٠ طالب وطالبة. وتزمع الكلية، في العام ١٩٨٢ ــ ١٩٨٣ انشاء قسم

للعلوم الارضية، وقسم الصناعات الغذائية والزراعية، وقسم الصناعات الكيماوية. كما تنوي الكلية زيادة عدد اعضاء الهيئة التدريسية الى ٢٥ مدرسا ومدرسة في العام ١٩٨٢ ــ ١٩٨٣[٤٥].

٧ ــ المعهد الفني الهندسي (البوليتكنيك) ــ الخليل

افتتح المعهد الفني الهندسي في الخليل في شهر تشرين الاول (اكتوبر) العام ١٩٧٨ ليقدم دراسات علمية وهندسية نصف جامعية، وحصل المعهد على الترخيص من وزارة التربية والتعليم الاردنية في العام ١٩٧٦. وابتدأ التدريس فيه في تشرين الثاني (نوفمبر) العام ١٩٧٨. قامت السلطات الاسرائيلية باغلاقه في العام ١٩٨٠، واعيد فتحه في العام ١٩٨١، حيث تحول اسمه الى «كلية الخليل الفنية الهندسية»[٤٦].

وتشرف رابطة الجامعيين ــ الخليل، على الكلية ويرأسها الدكتور اديب يوسف القيسي.

تشتمل الكلية على الاقسام الاكاديمية التالية: الهندسة الكهربائية، الهندسة الميكانيكية، الهندسة المدنية، الهندسة المعمارية، وكلها تمنح شهادة الدبلوم، بعد دراسة مدتها ٦ فصول دراسية تتراوح بين ١٠٩ و ١٢٠ ساعة حسب التخصص.

بلغ عدد اعضاء الهيئة التدريسية في العام ١٩٧٨ ــ ١٩٧٩، حوالي ١٢ عضوا وارتفع عددهم في العام الحالي (١٩٨١ ــ ١٩٨٢) الى ٢٣ عضوا، لا يوجد بينهم حملة دكتوراه، بل هناك عضوان من حملة الماجستير و٢٢ عضوا من حملة البكالوريوس. اما عدد الطلبة، فقد ازداد من ٥٤ طالبا فقط في العام الدراسي ١٩٧٨ ــ ١٩٧٩، الى ٣٣٨ طالبا وطالبة في العام ١٩٨١ ــ ١٩٨٢. وهم من مختلف المناطق في الضفة الغربية والقطاع.

تخرج في العام ١٩٨٠ ــ ١٩٨١، ٥٤ طالبا موزعين على جميع التخصصات. ويحاول المعهد اعادة بناء نفسه بعد تعرضه لسلسلة من الاجراءات القمعية. فهو يخطط لان يشتمل شعبتين في كل تخصص تجمع كل منهما ٣٠ طالبا وطالبة. وينوي المعهد اضافة كل من الاختصاصين: الهندسة الكيميائية وصناعة الخزف والزجاج، اذا ما تم تأمين المكان المناسب[٤٧].

٨ ــ كلية الدعوة واصول الدين (جامعة القدس)

اسست دائرة الاوقاف الكلية، كمعهد شرعي في العام ١٩٧٥، وكانت مدة الدراسة فيه سنتين. وتحول الى كلية جامعية في العام ١٩٧٨ تحت اسم «كلية الدعوة واصول الدين» وتعتبر الكلية نواة لجامعة القدس.

يشرف على الكلية مجلس الامناء (دائرة الاوقاف الاسلامية) الذي يترأسه الشيخ سعد الدين العلمي، وهو رئيس المجلس الاسلامي الاعلى.

تقدم الكلية شهادة البكالوريوس في الدعوة واصول الدين.

تتكون الهيئة التدريسية الحالية في الكلية من ١٨ عضوا، ٢ منهم من حملة الدكتوراه و ٨ من حملة الماجستير، وهناك ثلاثة اساتذة موفدين في اجازة دراسية

سيلتحقون بالجامعة خلال العامين ١٩٨٣ و ١٩٨٤. ويبلغ عدد الطلبة الحالي (١٩٨١ــ١٩٨٢) ٢٣٠ طالبا وطالبة. وقد قبلت الكلية ٦٠ طالبا من اصل ٢٥٠ طالبا تقدموا للالتحاق بالكلية. تخطط الكلية للاندماج مع كلية التمريض الغربية وكلية العلوم في ابو ديس، بهدف اقامة جامعة القدس.

كما تخطط الكلية، خلال السنوات المقبلة [حتى العام ١٩٨٤ ــ ١٩٨٥]، لانشاء قسمي اللغة والتشريع (العام ١٩٨٢ ــ ١٩٨٣)؛ وقسمي الكتاب والسنة (العام ١٩٨٣ ــ ١٩٨٤) وقسمي العقيدة والمذاهب المعاصرة، والتربية الاسلامية (١٩٨٤ ــ ١٩٨٥) وستفتح جميع هذه الاقسام شهادة البكالوريوس[٤٨].

٩ ــ الكليات العربية للمهن الطبية ــ البيرة

تأسست، تحت هذا الاسم، في العام ١٩٧٩ كلية للمهن الطبية في مدينة البيرة. ويشرف عليها مجلس امناء مقره البيرة، يترأسه الدكتور ياسر عبيد، مدير صحة محافظة القدس.

تشمل الكليات العربية للمهن الطبية، على قسم التمريض وقسم الطب المخبري، الذي يقدم شهادة البكالوريوس.

ويبلغ عدد اعضاء الهيئة التدريسية في الكليات حوالي ٤٠ عضوا يتوزعون حسب الاختصاصات التالية: دكتوراه (عضوان)، ماجستير (١٣ عضوا) بكالوريوس (٥ اعضاء) دبلوم (عضو واحد) طبيب (عضو واحد) وممرضة ثانوية (٥ اعضاء).

بلغ عدد الطلاب، في العام الدراسي ١٩٨١ ــ ١٩٨٢، حوالي ١٥٢ طالبا وطالبة ١٣٨ منهم اناث. ويتوزع هؤلاء الطلاب على مختلف المناطق في الضفة والقطاع. وقد تم قبول ٤٧ طالبا وطالبة من ضمن ١٤٢ طالبا وطالبة تقدموا للالتحاق بالكلية.

للكلية مشاريع تطويرية منها: انشاء كلية للصحة العامة وكلية للتصوير الشعاعي. كما تسعى الكلية الى تثبيت برنامج التمريض والعلوم الطبية المساعدة[٤٩].

الامر ٨٥٤ والاعلان العالمي لحقوق الانسان:

اكدت مواد الاعلان العالمي لحقوق الانسان العام ١٩٦٤، على الحريات الاكاديمية والثقافية. فبالنسبة للتربية والتعليم، جاء في المادة السادسة والعشرين: «لكل شخص الحق في التعليم، ويجب ان يكون التعليم في مراحله الاولى والاساسية على الاقل بالمجان، وان يكون التعليم الاولي الزاميا، وينبغي ان يعمم التعليم الفني والمهني، وان ييسر القبول للتعليم العالي على قدم المساواة التامة للجميع وعلى اساس الكفاءة». وأوجبت الفقرة الثانية من المادة ذاتها «ان تهدف التربية الى انماء شخصية الانسان انماء كاملا، والى تعزيز احترام الانسان والحريات الاساسية وتنمية التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الشعوب»[٥٠].

اما المادة السابعة والعشرون، فقد نصت على انه «لكل فرد الحق في ان يشترك اشتراكا حرا في حياة المجتمع الثقافية وفي الاستمتاع بالفنون والمساهمة في التقدم العلمي والاستفادة من نتائجه».

اما في نصوص الاعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر العام ١٩٤٨، فقد جاء، في المادة التاسعة عشرة: «لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الاراء دون اي تدخل، وانتقاء الانباء والافكار وتلقيها واذاعتها باية وسيلة كانت دون تقيد بالحدود الجغرافية»[٥١].

وبمقارنة سريعة مع سياسة اسرائيل التربوية تجاه التعليم في المناطق المحتلة، نستطيع تلمس المفارقات الاساسية فيها، مع ما جاء في هذا الاعلان، وكذلك مع اتفاقية جنيف الصادرة العام ١٩٤٩ والتي تمنع السلطات المحتلة، من تغيير الانظمة الموجودة قبل وقوع الاحتلال.

الامر ٨٥٤ واستمرارية التعليم

انطلاقا من معطيات هذا الامر، نستطيع ان نفرز توجهات السلطات العسكرية الاسرائيلية في فرض سياستها التربوية الى اتجاهين: الاتجاه الاول، ضرب المؤسسة الجامعية، والاتجاه الثاني، اعاقة مواصلة الطلبة والاساتذة لمسيرتهم العلمية.

فبالنسبة للمؤسسات الجامعية، تهدف السلطات الإسرائيلية الى القضاء على الثقافة والشخصية الفلسطينية، من خلال «مسخها» لدور هذه المؤسسات وحجمها، بحجة «الفراغ القانوني» الذي احدثه القانون الاردني للتربية والتعليم. فعدم التمييز بين التعليم الابتدائي والتعليم الجامعي وتعريف الجامعات بانها معاهد، يقف عائقا امام محاولاتها الذاتية في النمو والتطور، والترخيص السنوي للجامعات، يهدد استمرارية هذه المؤسسات خاصة وانها تتعرض، كغيرها من مؤسسات التعليم في المناطق المحتلة، الى اجراءات تعسفية وبشكل مستمر كالاقتحام والاغلاق، وطرد رؤسائها. وتضطر الجامعات بسبب الترخيص السنوي لاجازة المعلمين، ان تتعاقد مع اساتذة ومحاضرين اجانب؛ مما يبقي نسبة التغير والتبدل كثيرة، وهذا يؤثر وبشكل ملموس على عملية التربية في تلك المؤسسات.

كما ان مسيرة التطور الاكاديمي للجامعات مرهونة بموافقة السلطات العسكرية او رفضها: فالمناهج، ونوعية الكتب (بلغ عدد الكتب الممنوعة العام ١٩٨١، ١٦٦ كتابا)[٥٢]، والدوريات وحتى الصحف؛ اضافة الى التجهيزات المخبرية، واستحداث الانشاءات لتوسيع الكليات والاقسام في الجامعات؛ كله متعلق بقرار ضابط التربية المسؤول. اضف الى ذلك الجمارك الباهظة التي تفرضها السلطات على مؤسسات التعليم العالي والتي تصل احيانا الى اكثر من ١٠٠ ٪.

وتقوم السلطات العسكرية، بمنع اقامة جامعات اخرى في الضفة الغربية والقطاع، بسبب «الاكتفاء الذاتي» لتلك المناطق من الجامعات، كرفضها لاقامة جامعة في مدينة الناصرة[٥٣].

اما بالنسبة للهيئات الطلابية والتدريسية، فقد وضع الامر «٨٥٤» الطلاب تحت رحمة الحاكم العسكري، فلا يسمح لهم بالدخول الى الضفة الغربية، اذا كانوا من سكان القطاع او من سكان الاراضي العربية المحتلة العام ١٩٤٨؛ الا بعد الحصول على تصريح خطي مسبق من السلطات العسكرية. هذا، بالرغم من ان هذه السلطات لا تتيح لهؤلاء

الطلاب الفرص الكافية للتعليم العالي في اسرائيل. وكثيرا ما تقوم السلطات العسكرية باطلاق النار على الطلاب وباعتقالهم وبوضعهم تحت الاقامة الجبرية، والسجن، مما يتسبب في خسارتهم لسنة دراسية او اكثر.

ترفض السلطات، الى جانب ذلك، اعطاء الطلبة اذونات سفر لاتمام دراساتهم في الخارج، وبخاصة الطلبة المعتقلين سابقا. وتحدد السلطات هذه الاذونات، في حال موافقتها، لفترة لا تقل عن ٦ اشهر؛ مما يشكل عبئا اقتصاديا ونفسيا على الطلبة. وبهذا، تعتمد اسرائيل اساليب عديدة لتهجير الكفاءات والطلاب، فهي تقوم بتحقيقات وباعتقالات متواصلة للطلبة على الجسر عند عودتهم الى الوطن. مما يدفع الكثيرين منهم الى عدم العودة والبقاء في المهجر. وترغم الطلاب الذين انهوا دراستهم في الخارج، على العمل في مؤسساتها الحكومية والتعامل معها، مما يحمل هؤلاء الطلبة على رفض العودة.

اما بالنسبة للمعلمين، فقد اعطى الامر الحق لضابط التربية المسؤول بالتدخل في تعيين المعلمين؛ فهو يرفض ويقبل من يشاء حسب التقديرات «الامنية». ويمنع الاساتذة الذين اوقفوا اداريا او اعتقلوا من حقهم في ممارسة مهنة التعليم. وبهذا، تكون السلطات الاسرائيلية قد نفذت بحقهم العقوبة مرتين. ويصبح الاستاذ عرضة للتهجير، سعيا وراء العمل خاصة وان السلطات الاسرائيلية قد اقرت امرا اخرا، يتعلق بتعديل قانون العمل الاردني (المادة ٨٣)، والتي تمنع النقابات من قبول كل من اوقف اداريا او اعتقل او حكم بتهمة امنية، عضوا في هيئاتها الادارية.

تجدر الاشارة هنا، الى ان اسرائيل تنوي اقامة جامعة[٥٤] في المستوطنات في الضفة الغربية، على غرار جامعتي اكسفورد وكامبردج. خاصة وان اسرائيل تعاني من بطالة اكاديميها. ففي تقرير قدم للكنيست الاسرائيلي، ذكر ان هناك حوالي ٤٠٠٠ اكاديمي عاطل عن العمل؛ اضافة الى ٢٠٠٠ طالب ممن انهوا تعليمهم حديثا ولا يوجد لهم اماكن عمل.

التعليلات الاسرائيلية لفرض الامر ٨٥٤ :

أورد العقيد تسادوق كرئيم، مستشار الشؤون العربية في المناطق المحتلة، بعض التعليلات[٥٥] التي تبرر فرض الامر العسكري «٨٥٤» على المؤسسات الجامعية الفلسطينية؛ فقد اعتبر «كرئيم» ان قانون التربية والتعليم الاردني رقم ١٦ للسنة ١٩٦٤، لم ينظم الجامعات العربية في الضفة الغربية؛ لهذا، وجب على السلطات العسكرية تنظيم هذا الوضع، بعد ان سمحت بفتح مثل هذه الجامعات. كما اعتبر «كرئيم» ان الهدف الاساسي للجامعات الفلسطينية، هو هدف سياسي. فالجامعات «تسعى الى تنمية طبقة من المثقفين لخدمة احتياجات الدولة الفلسطينية». كما استغلت «الرغبة الصادقة» لسلطات الحكم العسكري؛ وبدلا من الاهتمام بالشؤون الاكاديمية، اهتمت، هذه الجامعات، بالقيام بنشاطات سياسية محظورة ضد هذه السلطات. هذا، بالاضافة الى ان التحصيل الاكاديمي في الجامعات الفلسطينية ليس الا غطاء «للنشاطات السياسية في أحسن الاحوال، وفي اسوئها لنشاطات تخريبية»؛ فالطلاب والاساتذة يعتقلون ويسجنون، بسبب انتماءاتهم للمنظمات الفلسطينية والعمل ضد امن «الدولة». وكذلك الامر بالنسبة

للتدريس، فهو يتم من خلال «تزييف الواقع وعدم البحث» ففي جامعة بير زيت، على سبيل المثال، يدرسون مادة جغرافية ارض ــ اسرائيل بواسطة خرائط لا تحتوي على المستوطنات الاسرائيلية.

وتعتبر اسرائيل ان القانون الدولي، لا يلزمها بفتح مثل هذه الجامعات؛ وبانه يخولها حق التدخل في النشاطات التربوية، حفاظا على الامن.

يدحض هذه التبريرات، تقرير اعد في العام ١٩٨٠ من قبل لجنة من الاكاديميين الاسرائيليين في الجامعة العبرية[٩٦]، حول اوضاع الجامعات في المناطق المحتلة، حيث تبين لهذه اللجنة ان النشاطات في تلك الجامعات، تجري وفق مناهج مقبولة؛ وان ادارة هذه الجامعات تبذل كل ما في وسعها من اجل استمرارية هذه النشاطات بشكل منظم وان البرامج تدرس بشكل موضوعي ولا تتنافى مع الواقع. فجامعة بيرزيت، لا كما ادعت السلطات الاسرائيلية؛ تستعمل الخرائط التي صدرت عن دائرة المساحة في اسرائيل.

واعتبرت لجنة الاكاديميين الاسرائيليين، ان عدم تمكن اعضاء الهيئة التدريسية من الالتحاق بالجامعات الا بتصاريح من قبل السلطات العسكرية، وعدم فتح الجامعات الا بتصاريح خاصة مع مراقبة المناهج والكتب، هي امور غريبة عن فكرة الحرية الاكاديمية. واعترفت لجنة الاكاديميين، بان رفض اعطاء التصاريح للمعلمين، هو عقاب اضافي على المعلم بالاضافة الى العقاب او الاعتقال الذي فرض عليه من قبل. واقرت اللجنة ان الحاجة الى تصريح خاص لكل فرد من خارج الضفة الغربية، يرغب بالدراسة او التدريس في احدى جامعاتها هو ضرر اخر قد لحق بالحرية الاكاديمية.

وخلاصة القول، ان الجامعات في كل انحاء العالم تعتبر مقياسا من مقاييس التقدم الحضاري للشعوب؛ فهي تخرج الكوادر والكفاءات في جميع ميادين العمل الاجتماعي والتكنولوجي، لخدمة المجتمع الذي توجد فيه تلك الجامعات. وفي ظل ظروف الاحتلال والمواجهة المستمرة التي تفرضها السلطات العسكرية على الطلاب والاساتذة (من فرض مشاريعها السياسية والاقتصادية عليهم وعلى اهلهم)، يقوم هؤلاء بالتعبير عن مواقفهم الوطنية تجاه هذه السياسات. خاصة وان هذه العلاقات المتأزمة بين الطرف العسكري الاسرائيلي والاكاديمي الفلسطيني ليست حديثة العهد. فالحكم العسكري، منذ بداية الاحتلال، ينظر الى تلك المؤسسات الاكاديمية على انها «مرتع للتطرف» او «مواقع ارهاب»... كما ينظر للطلاب نظرة خوف وترقب كنظرته «الى عنصر خطر يهدد امن الدولة». ومن الواضح، ان الجامعات، في الضفة الغربية وقطاع غزة، خاضت نضالا طويلا في سبيل تكريس وجودها. وهي لا تزال اليوم تخوض نضالها هذا، اقتناعا منها بان القوانين والاوامر العسكرية الاسرائيلية، ليست سوى سلسلة من المحاولات التي تهدف الى اغلاق هذه الجامعات. فاسرائيل تدرك تماما، ان العملية التعليمية ليست عملا محايداً، بل هي عملية تهدف الى تغيير، واعادة بناء، وتأثير على الشخصية الوطنية، بغية توجيه هذه الشخصية نحو اهداف معينة.

و«الموضوعية» التي تتذرع بها السلطات العسكرية الاسرائيلية، في مواجهتها لنوعية التعليم في الجامعات الفلسطينية، لا يمكن ان تتحقق الا في اطار تلبيتها لاهداف المجتمع والافراد... وفي ضوء ذلك، يكون التعليم، سلاحا خطيرا الاهمية في حماية هذا المجتمع، وعلى اسرائيل؛ تحقيقا لاهدافها الصهيونية؛ ان تقوم بتدميره...

مجمل عدد الطلاب، خلال السنوات الخمس الاخيرة،
في الضفة الغربية وقطاع غزة

السنوات	١٩٧٧ ــ ١٩٧٨			١٩٧٨ ــ ١٩٧٩			١٩٧٩ ــ ١٩٨٠			١٩٨٠ ــ ١٩٨١			١٩٨١ ــ ١٩٨٢		
المؤسسة (جامعات)	ذكر	انثى	المجموع	ذكر	انثى	المجموع	ذكر	انثى	المجموع	ذكر	انثى	المجموع	ذكر	انثى	المجموع
بيت لحم	٤٢٤	٢٤٦	٦٧٠	٤٢١	٢٨٠	٧٠١	٤٧٤	٣٣٥	٨٠٩	٤٧٨	٣٩٣	٨٧١	٦٥٣	٥٢٥	١١٧٨
بير زيت	٥٢٠	٣٠٧	٨٢٧	٦٦٢	٩٠٠	١٥٦٢	٨٤٢	٥٤٨	١٣٩٠	١٠٤٤	٦١٧	١٦٦١	١١٩٩	٦٨٣	١٨٨٢
النجاح الوطنية*	٤٨٦	٤٣٨	٩٢٤	٩٤٦	٦٢٦	١٢٧٢	١٠٣٢	٨٤١	١٨٧٣	—	—	**٢٧٤٨	—	—	*٣٧١٥
الخليل	٢٠٦	١٣٦	٣٤٢	٢٦٦	٢١١	٤٧٧	٢٥٦	٢٦٨	٥٢٤	٤٨١	٥٤٤	١٠٢٥	٥٣٧	٦٦٤	١٢٠١
الاسلامية[١] (غزة)	—	—	—	١٩	—	١٩	١٨٨	٧٣	٢٦١	٥١٠	٢٢٣	٧٣٣	٧٧٧	٤٢٣	١٢٠٠
كلية الدعوة[٢] واصول الدين - [جامعة القدس]	—	—	—	٣٨	١٦	٥٤	٦٩	٤٢	١١١	٩٨	٧٢	١٧٠	١٣٣	٩٧	٢٣٠
المجموع			٢٧٦٣			٤١٨٥			٤٩٦٨			٧٢٠٨			٩٤٠٦

(١) تأسست العام ١٩٧٨.

(٢) المصدر نفسه.

* انظر: «النشرة الاحصائية التعليمية للضفة الغربية وقطاع غزة» م. ت. ف.، المكتب المركزي للاحصاء جدول ١٨/٢، ص ٣٦.

** المصدر نفسه، الجدول ١٩/٢، ص٣٧.

ــ الأرقام مأخوذة عن استمارة مؤسسات التعليم العالي، ١٩٨١ ــ ١٩٨٢، مجلس التعليم العالي، القدس: اللجنة الأكاديمية.

عدد اعضاء الهيئة التدريسية، في السنوات الخمس الاخيرة، في الضفة الغربية وقطاع غزة[1]

السنوات	١٩٧٧ ــ ١٩٧٨			١٩٧٨ ــ ١٩٧٩			١٩٧٩ ــ ١٩٨٠			١٩٨٠ ــ ١٩٨١			١٩٨١ ــ ١٩٨٢		
الجامعات	متفرغ	غير متفرغ	المجموع	متفرغ	غير متفرغ	المجموع	متفرغ	غير متفرغ	المجموع	متفرغ	غير متفرغ	المجموع	متفرغ	غير متفرغ	المجموع
بيت لحم	٣٦	٢٧	٦٣	٤٠	٢١	٦١	٥٣	٢٠	٧٣	٦٠	٣١	٩١	٧٣	٣٧	١١٠
بير زيت	٧٧	٨	٨٥	١٠٠	٩	١٠٩	١٠٩	١٣	١٢٢	١٤٢	١١	١٥٣	١٨٧	٦	١٩٣
النجاح الوطنية*	٣٨	١٠	٤٨	٧٥	٩	٨٤	٩٦	١٤	١١٠	—	—	١٥٠	—	—	—
الخليل	١٠	—	١٠	١١٠	—	١١	١١	—	١١	١٢	٢	١٤	٢٠	١	٢١
الاسلامية (غزة)	—	—	—	٩	٨	١٧	٩	٨	١٧	٣٧	٨	٤٥	٦٠	—	٦٠
كلية الدعوة واصول الدين [جامعة القدس]	—	—	—	٣	٣	٦	٧	٢	٩	٨	—	٨	٩	—	٩
المجموع			٢١١			٢٨٨			٣٢٢			٤٦١			**٣٩٣

* انظر: النشرة الاحصائية التعليمية للضفة الغربية وقطاع غزة، م. ت. ف.، المكتب المركزي للاحصاء جدول ٢/٢٠، ص ٣٨.

** من المفروض ان يكون العدد اكبر من ٣٩٣، اذا ما اضفنا اليه العدد المتوقع للاساتذة في جامعة النجاح الوطنية.

(١) استضارة مؤسسات التعليم العالي، ١٩٨١ ــ ١٩٨٢، مجلس التعليم العالي، القدس: اللجنة الأكاديمية.

الطلاب في جامعات الضفة الغربية وقطاع غزة حسب القضاء للعلم الدراسي
١٩٧٩ ــ ١٩٨٠

جامعات القضاء ومعاهده	بير زيت	النجاح	بيت لحم	الجامعة الإسلامية بغزة	كلية الشريعة	الدعوة وأصول الدين	المجموع
جنين	٦٨	٢٧٣	٨	—	٦٨	١٢	٤٢٩
طولكرم	١٤٤	٦٧٠	٦	—	٨٣	١٠	٩١٣
نابلس	١٣٤	٧٢٩	١٩	—	٤٠	١٠	٩٣٢
رام الله	٤١٤	١٩	٨١	—	٤٧	١٨	٥٧٩
القدس	٣٢٦	٢٩	٢٥٢	—	٢٠	٢	٦٢٩
بيت لحم/ اريحا	١٠٣	٩	٣٣١	—	١٣	٤٢	٤٩٨
الخليل	٨١	٧٢	١٠٣	—	١٥٥	١٨	٤٢٩
غزة	٨٧	٧٢	٧	٣٩٣	٢٧	—	٥٨٦
الجليل	٢٣	—	٢	—	٢٠	—	٤٥
من خارج* فلسطين	١٢	—	—	—	—	—	١٢
غير مبين	—	—	—	—	٢	—	٢
المجموع العام	١٣٩٢	١٨٧٣	٨٠٩	٣٩٣	٤٧٥	١١٢	٥٠٥٤

* هم ابناء الاساتذة غير الفلسطينيين.

ــ المصدر: م. ت. ف.، الدائرة الاقتصادية، المكتب المركزي للاحصاء، ١٩٨١، جدول ٤/ ٢٤، ص ٩٠.

عدد الخريجين[1] في جامعات الضفة والقطاع
خلال الاربع سنوات الاخيرة

الجامعات	١٩٧٧ ــ ١٩٧٨	١٩٧٨ ــ ١٩٧٩	١٩٧٩ ــ ١٩٨٠	١٩٨٠ ــ ١٩٨١
بيت لحم	٩٣	٧٢	١١٩	١١٠
بير زيت	٩٦	٩٥	١٣٧	١٩٣
النجاح الوطنية*	—	—	—	٢٥٠
الخليل	٢٨	٣٦	٣٧	٦٠
الاسلامية غزة	—	—	—	—
الدعوة واصول الدين	—	—	—	—

(١) المستقبل، ١٤/٣/١٩٨١.

* استمارة مؤسسات التعليم العالي، ١٩٨١ ــ ١٩٨٢، مجلس التعليم العالي، القدس: اللجنة الاكاديمية.

مكتبات[1] الجامعات في الضفة والقطاع
المحتويات العامة للعام ١٩٨١ ــ ١٩٨٢

الجامعات والكليات	الكتب الموجودة				الدوريات				معدل زيادة الكتب سنويا
	باللغة العربية	باللغة الانكليزية	لغات اخرى		باللغة العربية	باللغة الانكليزية	لغات اخرى	المجموع	
بيت لحم	٦٤٥٧	١٥,١٠٨	١١٧٢	٢٢٧٣٨	٦٧	١٦٤	١٠	٢٤١	٢٥٠٠
بيرزيت	١٨٠٠٠	٤١٧٢٠	٢٨٠	٦٠٠٠٠	٥٠	٥٠٠	—	٥٥٠	١٣٠٠٠-١٠٠٠٠
النجاح الوطنية*	—	—	—	—	—	—	—	—	—
الخليل	٤٠٠٠	١٠٠٠	—	٥٠٠٠	٥	١٠	—	١٥	—
الاسلامية (غزة)	٢٣٥٥	٦٤٥	—	٣٠٠٠	—	—	—	—	—
الدعوة واصول الدين	٩٠٠٠	١٠٠٠	—	١٠,٠٠٠	٦	٤	—	١٠	٣٠٠٠
المجموع				١٠٠٧٣٨				٨١٦	

* لم يورد البنا، اي معلومات بخصوص المكتبة.

(١) استمارة مؤسسات التعليم العالي ١٩٨١ ــ ١٩٨٢، مجلس التعليم العالي، القدس: اللجنة الاكاديمية.

(١) منير بشّور، **التعليم في اسرائيل**، بيروت: مركز الابحاث، م. ت. ف.، ١٩٦٩، ص ٤١.

(٢) يوسف حمدان، **التربية القومية في المدارس اليهودية في اسرائيل**، بيروت: مركز الابحاث، م. ت. ف.، ١٩٧٥، ص ٣ (مذكرة).

(٣) عبد الله سرية، **تعليم العرب في اسرائيل**، بيروت: مركز الابحاث، م. ت. ف.، ١٩٧٣، ص ٢١٨.

(٤) *Statistical Abstract of Israel, 1981*, No. 32, Jerusalem, 1981, P- 19.

(٥) *Ibid*, P- 609;

(٦) *Ibid*, P- 608;

(٧) *Ibid*, P- 630.

(٨) روحي الخطيب، «الاجراءات الاسرائيلية لتهويد القدس بين ١٩٦٥ و١٩٧٥»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٤٢/٤١، كانون الثاني — شباط ١٩٧٥، ص ١١٣.

(٩) **الدستور**، (عمان)، ١٤/٤/١٩٧٥.

(١٠) **هآرتس**، ١٦/١/١٩٧٩.

(١١) **الوقائع الاسرائيلية، كتاب القوانين**، (العدد ٩٨٠)، ٥/٨/١٩٨٠، ص ٢١٨.

(١٢) **المصدر نفسه**، العدد ٩٨٤، ١٨/٨/١٩٨٠، ص ٣٩٠.

(١٣) «**القوانين والمراسيم الاسرائيلية الصادرة مؤخرا ضمن سياسة القبضة الحديدية**»، بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مكتب شؤون الوطن المحتل، كانون الثاني (يناير) ١٩٨١، ص ١١.

(١٤) الاردن، وزارة التربية والتعليم، **قانون التربية والتعليم رقم (١٦) لسنة ١٩٦٤**، عمان، ١٩٧١، ص ٤٨.

(١٥) **المصدر نفسه**، ص ٥٤.

(١٦) **المصدر نفسه**، ص ٥٥.

(١٧) الاردن، وزارة التربية والتعليم، **الكتاب السنوي ١٩٦٨**، عمان، ص ٢٠٧.

(١٨) قانون التربية والتعليم رقم ١٦، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤١.

(١٩) **المصدر نفسه**، ص ٥٣.

(٢٠) **المصدر نفسه**، ص ٦٣.

(٢١) **الاتحاد**، (حيفا)، ١٩/١٢/١٩٨١.

(٢٢) **الرأي العام** (الكويت)، ١٣/٣/١٩٨١.

(٢٣) استمارة مؤسسات التعليم العالي ١٩٨١ — ١٩٨٢، (القدس)، مجلس التعليم العالي، اللجنة الأكاديمية، ١٩/١/١٩٨١.

(٢٤) **الفجر**، (القدس)، ٥/٥/١٩٨٠.

(٢٥) **الرأي العام** (الكويت)، ١٣/٣/١٩٨١.

(٢٦) **استمارة مؤسسات التعليم العالي، مصدر سبق ذكره**، ص ١٤.

(٢٧) سمر مكاوي، «جامعة بير زيت، النضال العلمي والنقابي في مواجهة الاحتلال»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٢٥، نيسان (ابريل) ١٩٨٢، ص ١٥٢.

(٢٨) استمارة مؤسسات التعليم العالي، **مصدر سبق ذكره**، ٩/١٢/١٩٨١.

(٢٩) خليل محشي، **اوضاع التعليم العالي العربي في الاراضي المحتلة**، جامعة بير زيت، ١٩٧٨، ص ١٧.

(٣٠) منظمة التحرير الفلسطينية، المكتب المركزي للاحصاء، **النشرة الاحصائية التعليمية للضفة والقطاع**، ١٩٨١، ص ٣٨.

(٣١) **المصدر نفسه**، ص ٣٦.

(٣٢) **المستقبل**، ١٤/٣/١٩٨١.

(٣٣) **النشرة الاحصائية التعليمية، مصدر سبق ذكره**، ص ٢٧.

(٣٤) **السياسة** (الكويت)، ١٨/٣/١٩٨١.

(٣٥) استمارة مؤسسات التعليم العالي، **مصدر سبق ذكره**، ٥/١٠/١٩٨١.

(٣٦) **الاخبار** (عمان)، ٢/١٢/١٩٨٠.

(٣٧) **الثورة** (بغداد)، ٧/٩/١٩٨١.

(٣٨) استمارة مؤسسات التعليم العالي، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٤.

(٣٩) **المصدر نفسه**، ٢١/١٢/١٩٨١.

(٤٠) **الفجر**، ٦/١١/١٩٨١.

(٤١) **فلسطين المحتلة**، ٢٤/٣/١٩٨٠.

(٤٢) **هآرتس**، ١٦/٧/١٩٨٠.

(٤٣) **الطليعة**، (القدس)، ٢٦/٦/١٩٨١.

(٤٤) **القدس**، ٢٠/١١/١٩٨١.

(٤٥) استمارة مؤسسات التعليم العالي، **مصدر سبق ذكره**، ٢١/١٠/١٩٨١.

(٤٦) **الطليعة**، (القدس)، ٢٧/٨/١٩٨١.

(٤٧) استمارة مؤسسات التعليم العالي، **مصدر سبق ذكره**، ٥/١١/١٩٨١.

(٤٨) **المصدر نفسه**، ٢٨/٩/١٩٨١.

(٤٩) **المصدر نفسه**، ١٣/١٢/١٩٨١.

(٥٠) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، **احوال التربية والتعليم في الاراضي المحتلة**، القاهرة، ١٩٧٣، ص ٨.

(٥١) «حول موضوع الأمر ٨٤٥»، تقرير رقم ٥١٢ و٥١٣، عمان: دار الجليل للنشر والخدمات الصحفية، ١٩٨٢/٣/٦.

(٥٢) **الجزيرة**، (الرياض)، ١٩٨٢/٣/٢٥.

(٥٣) **دافار**، ١٩٨١/٩/١٥.

(٥٤) **هآرتس**، ١٩٨١/٤/١٠.

(٥٥) صلاح عبد الله، **«اوضاع الجامعات في المناطق المحتلة»** (ترجمة)، **جبل الزيتون**، العدد ٢/٣، ١٩٨٢، ص ١٠٠.

(٥٦) **هآرتس**، ١٩٨٢/١٠/١٨.

المشروع الاسرائيلي لربط البحر الابيض المتوسط بالبحر الميت

الدكتور عبد القادر ياسين

في الرابع والعشرين من آب ١٩٨٠، اتخذت حكومة العدو الصهيوني قراراً يقضي بالبدء في تنفيذ مشروع شق قناة مائية تصل ما بين البحر الأبيض المتوسط والبحر الميت. وليس ثمة شك في أن لهذا القرار أبعاداً سياسية ومعاني اجتماعية ومرامي اقتصادية، وغايات عدوانية، وحدوداً جغرافية تجعله من أخطر القرارات؛ كما أنه يلخص سياسة اسرائيل الاستعمارية الرامية لتكريس الأمر الواقع على المناطق العربية المحتلة عام ١٩٦٧، واعتبار هذه المناطق جزءاً لا يتجزأ من اسرائيل. وهذا بالضبط ما فعلته الحكومة الاسرائيلية، عندما اتخذت قرارها بضم القطاع الشرقي من مدينة القدس واعتبارها «عاصمة أبدية» لاسرائيل، وعندما أقدمت على ضم مرتفعات الجولان في كانون الأول الماضي.

ومع أن هناك اختلافاً بيناً في طبيعة القرارين، فقد استند قرار ضم القدس على مزاعم تاريخية، وادعاءات دينية، أما قرار مشروع القناة المائية لربط البحرين المتوسط والميت فيستند في ظاهره على اعتبارات اقتصادية. وتؤكد هذه القرارات وغيرها (قصف المفاعل النووي العراقي وقصف بيروت)، بما لا يدع مجالاً للشك، ان العدو الصهيوني لم يعد يحسب أي حساب لما هو موجود في المنطقة، سواء على مستوى الدول أو الشعوب، كما أنه لم يعد يحسب حساباً لعواقب تلك القرارات وانعكاساتها أيضاً، سواء على المستوى المحلي أو الدولي. وقد جاء قرار مشروع قناة البحرين بعد زيارة السادات للقدس العام ١٩٧٧، ومن ثم التوقيع على اتفاقية كامب ديفيد التي أخرجت مصر من ساحة المواجهة العربية مع العدو الصهيوني.

والجدير ذكره، ان فكرة ربط البحرين الأبيض المتوسط بالميت ثم بالبحر الأحمر، راودت منذ أواسط القرن التاسع عشر، الدول الاستعمارية، التي اكتشفت علاقة هذه الفكرة بطموحها الذي كان يتركز آنذاك وبشكل خاص، على تأمين أقصر الطرق إلى الهند وشرقي آسيا. وكانت بريطانيا أول من فكر بذلك، إذ أرسلت مبعوثها الكابتن «وليم الن» إلى

فلسطين العام ١٨٥٠ لدراسة هذه الفكرة، وبالفعل فقد قام الن بمهمته، وقدم إلى حكومته تقريراً، نشره لاحقاً بكتابه الذي اسماه بـ «البحر الميت: طريق جديد إلى الهند». وقد صور المشروع على أنه «قناة تربط خليج حيفا بوادي الأردن ثم البحر الميت ومنه إلى خليج العقبة، حيث سيقام هناك ميناء عميق، ثم شرم الشيخ فالمحيط الهندي، ومن ثم الهند» (نشرة الأرض، عدد ٢٤، ٧/٩/١٩٨٠، ص ٣٧، عن ملحق هآرتس، ٤/٧/١٩٨٠). غير ان هذا المشروع لم يتحقق، بومذاك، بسبب تحول انظار بريطانيا إلى مشروع قناة السويس، وسعيها للسيطرة عليها، لانها طريق استراتيجي لا يقل أهمية عن قناة البحر المتوسط ـ البحر الميت. ولكن بريطانيا لم تنس المشروع نفسه، بل فكرت به على أنه يمكن له في يوم ما، أن يشكل مسلكاً احتياطياً للهند، في حال خروجها من مصر وعودة قناة السويس إلى السيطرة المصرية. ولذلك أوفدت الجنرال تشارلز غوردن الذي كان حاكماً للسودان، على رأس بعثة من الخبراء والمهندسين إلى فلسطين لدراسة المشروع مجدداً بين عامي ١٨٧٣ ـ ١٨٧٥، وقد قام غوردن بمهمته أيضاً، فادخل تعديلات على مشروع سلفه، وارتأى أن يغرق البحر الميت بمياه القناة التي ستجر من الشمال مُسببة ارتفاع منسوب المياه في البحر الميت إلى منسوب مياه سطح البحر الأبيض المتوسط، وهذا ما يسمح للمياه بالتدفق جنوباً حتى خليج العقبة (المصدر نفسه، ص٣٨).

ورأى مهندس سويسري يدعى ماكس بوركات في أواخر القرن التاسع عشر، إمكان الاستفادة من تفاوت الارتفاع بين سطحي البحرين المتوسط والميت بوصلهما بقناة تربط بينهما، وقد اطلع مؤسس الحركة الصهيونية تيودور هيرتزل على هذه الفكرة، فتبناها، لانها تتلاءم ومطامع الصهيونية العالمية في الشرق. وفي كتابه «الأرض القديمة الجديدة» عام ١٩٠٢، تحدث هرتزل عن قناة غرضها عشرة أمتار تربط البحرين المتوسط والميت، وعن توربينات مائية توضع قرب البحر الميت تعمل على المياه الساقطة، وهذا ما يزيد من كمية الكهرباء التي ستغذي المنطقة الصناعية الجديدة التي ستقام على شاطىء البحر الميت.

بدأ التخطيط الصهيوني فعلياً لمشروع القناة في عام ١٩٣٧، حين قام بعض الزعماء الصهيونيين، ومنهم دافيدين ـ غوريون، بجولة ميدانية في مناطق الأغوار الجنوبية، وكان من نتائجها بدء التفكير الجدي بانشاء القناة. لكن التطورات السياسية في فلسطين وغيرها بومذاك حالت دون ذلك.

وفي عام ١٩٤٤ صدر للبروفسور والتر كلاوي لودرميلك خبير الأراضي والري، كتاب بعنوان «فلسطين: أرض الميعاد»، تحدث فيه عن إمكان شق قناة بين البحرين (المتوسط والميت). ولقد تولد هذا المشروع لدى البروفسور والتر كلاوي بعد أن تصوره من طائرة اقلته عام ١٩٣٩ فوق منطقة أغوار الأردن التي تنخفض حوالي ٤٠٠ متر عن سطح البحر.

ولكي لا تتضرر مشاريع البحر الميت وتصاب ثروته المعدنية من بوتاس ومواد كيماوية أخرى، أوصى الدكتور لودرميلك بشق قناة من البحر الأبيض المتوسط قرب حيفا تتجه شرقاً لتنساب فيها مياه البحر، لتعويض البحر الميت عن مياه نهر الأردن المحولة إلى صحراء النقب. وعند سقوط مياه هذه القناة في غور الأردن تنشأ محطة توليد كهربائية. ولتسهيل تنفيذ مقترحاته، أوصى لودرميلك بوضع مشروع يهدف إلى: ١) الاستيلاء على مصادر مياه نهر الأردن وروافده وهي نهر بانياس في سوريا ونهر الحاصباني في لبنان؛ ٢) تجفيف

بحيرة الحولة وشق قنوات لري أراضي تلك المنطقة وجر فائض المياه إلى النقب؛ ٣) الاستيلاء على مياه نهر الليطاني وشق مجرى جديد له عبر الأراضي الفلسطينية المحتلة، ليصب في بحيرة سهل البطوف الاصطناعية ليصار إلى جرها إلى النقب (**اللواء**، ١٩٨١/٤/٢٥). ولهذا فان خصائص مشروع لودرميلك هي:

أ ــ ري جميع الأراضي الفلسطينية في الشمال والوسط.

ب ــ ري منطقة واسعة من أراضي النقب.

ج ــ نقل الصناعة إلى النقب بعد توفير أسباب الحياة والطاقة الكهربائية اللازمة لها.

وقد اختتم لودرميلك تقريره بقوله: «من الواضح أن هناك أدلة كثيرة تؤكد أن استغلال منخفض وادي الأردن استغلالاً كاملاً للأراضي والمياه، سيجعل مع الوقت استيعاب أربعة ملايين مهاجر يهودي من أوروبا أمراً ممكناً».

واعترافاً منها بفضل الدكتور لودرميلك، فقد وجهت اسرائيل إليه دعوة رسمية للاشتراك في الاحتفالات التي جرت بمناسبة ضخ مياه الأردن إلى النقب في أيار ١٩٦٤.

وعلى أساس الخطوط العريضة لمشروع لودرميلك، دعت المنظمة الصهيونية العالمية المهندس الاميركي ج. ب. هايز لترجمة الرؤيا إلى تفصيل أكثر حسية، مبني على خبرته بتطوير هيئة وادي تينيسي في الأردن (١٩٤٦) (مجلة **شؤون عربية**، العدد الثالث، ايار ١٩٨١، ص٢٨٧).

ثم طور مشروع هايز مهندس أميركي آخر هو «بوت كوتون» الذي عمل في الفترة من ١٩٥١ إلى ١٩٥٥ مستشاراً للحكومة الاسرائيلية، وعهد إليه بتطوير مشروع شبكة أنبوب المياه القطري لتحويل مياه نهر الأردن (صبحي كحالة، **المشكلة المائية في اسرائيل وانعكاساتها على الصراع العربي ــ الاسرائيلي**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٠، ص٣٣).

وبقي الصهيونيون يفكرون بمشروعهم هذا منذ فكر به هرتزل، في مطلع هذا القرن، وظل هذا المشروع هاجسهم المستمر، ولا سيما بعد قيام الكيان الصهيوني عام ١٩٤٨. وكان تأخر تنفيذه، كما تقول المصادر الصهيونية، بسبب: أ) الحروب التي كانت قائمة بينها وبين العرب؛ ب) ان قطاع غزة والضفة الغربية كانا خارج نطاق الاحتلال الصهيوني حتى عام ١٩٦٧؛ ج) عوائق فنية تتعلق بكلفة المشروع وتمويله؛ د) التأثيرات المتوقعة للمياه المالحة في المياه الجوفية العذبة على نسبة الأملاح في البحر الميت؛ هـ) التأثيرات المتوقعة في التوربينات الكهربائية التي ستعمل بفارق الضغط والتي يجب ان تستخدم بها معادن لا تتأثر بالاملاح.

بعد حرب حزيران ١٩٦٧ قام عدد من الخبراء والمسؤولين الصهيونيين بجولة في منطقة الأغوار، وبدأوا باعداد الدراسات اللازمة لاقرار المشروع وتنفيذه. غير أن ذلك الحلم القديم (فكرة شق قناة البحرين) أخذ يضغط بشدة على الحكومة الاسرائيلية، بعد حرب تشرين الأول ١٩٧٣ بفضل الحقائق التي ابرزتها تلك الحرب، ومنها اعتماد الاقتصاد الاسرائيلي، بشكل عام تقريباً، على النفط الذي يتركز معظم احتياطيه في الدول العربية، مما يستوجب ضرورة العمل على تنويع مصادر الطاقة. وقطاع الكهرباء هو القطاع الوحيد،

الذي يمكن في أطاره مركزة انتاج الطاقة بهدف تقليص ارتباط اسرائيل بالنفط. هذا من ناحية؛ أما من ناحية أخرى، فلعل الحقيقة الأمنية التي أبرزتها حرب رمضان في العام ١٩٧٣، والتي تمثلت برفض المنطقة لهذا الجسم الغريب المتمثل بالكيان الصهيوني، ومحاولاتها للفظه واستعدادها لمواصلة مقاومته كلما سنحت الفرصة بذلك؛ لعل هذه الحقيقة، التي حاول المسؤولون الصهيونيون طمسها واغفال ذكرها، هي الحقيقة الأساسية التي تقف وراء نفض الغبار عن مشروع قناة البحرين ووضعه قيد الدراسة والتنفيذ.

وفي عام ١٩٧٤ قامت حكومة حزب العمل الاسرائيلي بتعيين لجنة مهمتها اعداد دراسة أولية عن فائدة مشروع انتاج الكهرباء في منطقة البحر الميت. وبعد عمل دام أكثر من سنة، قدّمت اللجنة تقريراً يفيد بأن المشروع مربح من الناحية الاقتصادية، وأوصت باجراء بحث مفصل وإعداد مشروع أولي. وفي خلاصة التوصيات أشارت اللجنة إلى انها توصلت إلى نتيجة أساسية وهي أن تدفق المياه من البحر المتوسط إلى البحر الميت يُمكن من تشغيل محطة كهربائية لانتاج كميات كبيرة من الكهرباء.

وفي عام ١٩٧٨ شكلت الحكومة الاسرائيلية لجنة لدراسة المشروع باسم «لجنة قناة البحر الأبيض المتوسط ــ البحر الميت» برئاسة عالم الفيزياء النووية البروفسور يوفال نئمان الذي عمل في السابق مستشاراً لوزير الدفاع وهو يتزعم اليوم حزباً متطرفاً جديداً يحمل اسم «تحيا» (النهضة). ولقد استعرضت هذه اللجنة تسع دراسات مختلفة لشق قناة البحرين توصي باقامة ممرات، وقامت بتحليل ثلاثة ممرات رئيسية منها، ودرستها دراسة تامة، وهي الخط الجنوبي والخط الأوسط والخط الشمالي. وبعد سنة ونصف السنة فرغت هذه اللجنة من دراستها وابحاثها، وقدمتها إلى حكومة الليكود مع توصية باعتماد الخط الجنوبي لما يتمتع به من مزايا سياسية وجيولوجية، على الرغم من جدوى الممرات الثمانية المقترحة. وبالفعل، فان حكومة الليكود برئاسة مناحيم بيغن أقرت الخط الجنوبي في جلستها التي عقدت في الرابع والعشرين من آب ١٩٨٠.

مواصفات الخطوط

الخط الشمالي: يمتد من حيفا إلى وادي الأردن عبر سهل مرج ابن عامر ثم وادي بيسان. لم يؤخذ بهذا الخط لسببين، أولهما أن المياه المالحة المجرورة ستحول مياه الأردن إلى مياه مالحة، فيتسبب ذلك بدمار للبيئة؛ وثانيهما سياسي ويتعلق بسياسة «حسن الجوار».

والجدير بالذكر ان هذا الخط يتفق مع فكرة كل من هرتزل والمهندس الاسرائيلي شلومو غورالذي قام بدراسة هذا المشروع أيضاً.

الخط الأوسط: ويمتد من اشدود مروراً بجنوب القدس منتهياً قرب مغارة قمران، على شكل نفق يحفر على عمق ٢٠٠ متر تحت مجمع للمياه العذبة؛ إلا أنه بسبب صعوبة الحفر، ولا سيما في المنطقة الجبلية، ولوجود عوائق جيولوجية في حفره قرب منطقة القدس، فقد أهمل هذا المشروع.

الخط الجنوبي: يعرف هذا المشروع بمشروع البروفسور يوفال نئمان رئيس لجنة التطوير المكلفة بالقيام بالبحث والدراسة والتنفيذ. وكان نئمان قد حذر منذ العام ١٩٦٠، مما وصفه بالمصير التراجيدي المنتظر للبحر الميت بسبب التدهور المستمر لمنسوبه المائي نتيجة

الاستهلاك الغزير وتنفيذ مشروعات التحويل الاردنية على نهر اليرموك.

تبدأ هذه القناة التي سيبلغ عرضها ٢١٥ متراً على شاطىء البحر الأبيض المتوسط (كبحر مفتوح على البحار والمحيطات) قرب تل القطيفة في قطاع غزة بين خان يونس ودير البلح، ومن المفترض أن تمتد عبر اليابسة الفلسطينية (السهل الساحلي) متخللة النقب، حيث يوجد المجريان الادنى والأوسط من وادي غزة*، لتدخل القناة، بعد ذلك، والعاملون في حفرها في معركة مع عناد وصلابة صخور النقب الفلسطينية الجوراسية والكريتاسية والمتحولة الأصل.. ثم تدخل الوادي (المنخفض) الانكساري الذي يحتل قاع «البحر الميت» عند عين بقيق، على ان يكون مستوى قاعها على طول امتدادها أقل من مستوى سطح مياه البحر المتوسط، ويزداد انخفاضاً كلما اتجهت القناة شرقاً ليسمح لمياهها بالاتجاه البطيء (غير المنظور) نحو الشرق، فيما بين البحر المتوسط وحتى قرب نهاية خط السهول الداخلية، ومن بعدها تنحدر مياهها طبيعياً مع الانحدار الشديد الذي هو عليه غور غرب البحر الميت حتى تصب في مياهه عند منطقة مسادة التي يقل سطحها بنحو ٤٠٠ متر تحت مستوى سطح البحر المتوسط، ولتتلقاها مياه البحر الميت بعد طول قطيعة لها مع مياه البحار المجاورة الذي استمر منذ عصر المايوسين (الكاينزوى الثلاثي) ولترفع من مستواها إلى أعلى.

وعليه فان أعمال حفر هذه القناة ستبدأ من نقطة تحت خط الصفر الكنتوري منذ بدايتها في مياه «الرصيف القاري» للبحر المتوسط أمام مصب وادي غزة الشتوي، ثم تتجه أعمال الحفر شرقاً عبر مجرى وادي غزة الذي يبدأ باتساع نحو ٣٢٠ متراً ويأخذ في الضيق كلما اتجهنا شرقاً حتى قرب شمال مدينة بئر السبع الفلسطينية المحتلة، ثم تتجه نحو الشمال الشرقي متتبعة ومستغلة لمجري وادي الشريعة (أحد أهم شعاب وادي غزة)، ثم تخترق جبال النقب بأخدود أو نفق ويتوقع ان يكون طوله نحو ٨٠ إلى ٨٦ كلم وعلى عمق نحو ٩٧٠ متراً، ومن بعدها تدخل السهول الداخلية، وأخيراً تنفتح فجاة على أراضي الاغـوار؛ وعليه فيقدر طولها بنحو ١١٠ كلم عبر الأراضي الفلسطينية المحتلة وقدر لأعمالها الانشائية وملحقاتها أن تستمر نحو ١٠ سنوات فيما بعد سنة ١٩٨٢ التي تقرر أن تبدأ فيها الأعمال الانشائية.

وتزعم اسرائيل ان هذا الخط ليس محفوفاً بمشكلات جيولوجية، ويمر جنوب مجمع المياه العذبة تحت أرض فلسطين المحتلة، ويمر في مناطق قليلة السكان، وتستغل مياهه من أجل اقامة منشآت تبريد في قلب النقب لمحطات الطاقة الكهربائية والنووية، إضافة إلى انشاء بحيرات للسياحة وتربية الأسماك البحرية واستغلال الأحجار الزيتية، ثم تحلية مياه البحر، وإقامة مشروعات صناعية وانمائية وكهربائية، منها إمكان تحويل الجزء الأكبر من البحر الميت إلى بركة مياه شمسية مساحتها حوالي مائة كيلومتر مربع لاستغلال الطاقة الشمسية في انتاج ١٥٠٠ ميغاواط من الكهرباء، ناهيك عن مرامي احداث مفاعلات نووية

---

* أشهر أودية النقب الفلسطيني المنتهية غرباً إلى البحر المتوسط بمجرى مختلف الاتساع بطيء الانحدار، ويتسع مجراه كلما اتجهنا غرباً حيث يلتقي بالبحر المتوسط فيصل اتساعه إلى نحو ٣٢٠ متراً من الأراضي الرملية ــ الطينية الرخوة.

أخرى في النقب إلى جانب مفاعل ديمونا، بسبب وفرة المياه التي ستجر بأقنية فرعية إلى صحراء النقب، إضافة إلى استصلاح أراضي النقب وتخصيبها.

مزايا المشروع

وتشير الصحف الاسرائيلية إلى أن مشروع قناة البحرين سيؤدي إلى «ثورة صناعية حقيقية» في الكيان الصهيوني، وسيكون مرتكزاً على عدد من المشاريع التي ستجذب الطاقات البشرية رفيعة المستوى وستساهم في حل مشكلات المنطقة وفي تغيير وجه النقب.

وغني عن البيان، ان هذا المشروع الذي سيستغرق تنفيذه عشرة أعوام، بحيث أنه سيصبح جاهزاً في مطلع التسعينات، يعتبر أكبر مشروع صهيوني منذ العام ١٩٤٨، وهو ذو أهداف اقتصادية وسياسية وعسكرية.

أما بالنسبة للتمويل، فيقول البروفسور يوفال نئمان ان مؤسسات مالية أميركية وكندية ودولية أخرى واسرائيلية، أبدت اهتمامها بالمشروع ورغبتها في استثماره، مع العلم أن نفقات حفر القناة تقدر بحوالي ٨٠٠ مليون دولار محسوبة بأسعار ١٩٨٠، بالاضافة إلى ٢٦ مليون لعمليات الدراسة والبحث.

المزايا الاقتصادية

في تقرير قدمه إلى رئيس الوزراء الاسرائيلي مناحيم بيغن، أجمل البروفيسور يوفال نئمان المزايا الاقتصادية للمشروع بما يلي:

١) إنشاء محطة أو عدة محطات لتوليد الكهرومائية (Hydroclectric) الرخيصة والتي تتدرج في سياق أولى احتياجات الكيان الصهيوني لها، وستركز هذه المحطات عند مواقع اندلاق (مساقط) مياه القناة في الأغوار الانكسارية الشديدة الانحدار أو على سد عند مخرج بحيرة التجميع.. وتقدر كمية الكهرباء التي ستولد سنوياً بنحو ١٥٠٠ ميجا واط في السنة، أي نحو ١٧ ــ ٢٢٪ من اجمالي حاجة الكيان الصهيوني من الكهرباء في سنة ١٩٨٥ ونحو ١٥٪ من اجمالي حاجته في سنة ١٩٩٠. ستحل هذه المحطات محل مشروع محطة كهرباء حرارية كان موضوع لها تكلفة نحو ٣٤٢ مليون دولار، وقد قدر لها أنها ستوفر على الكيان الصهيوني من الوقود النفطي خلال السنوات الخمسين من بدء تشغيلها ما قيمته بليون دولار حسب الأسعار الحالية للنفط.

٢) استغلال بحيرة تجميع مياه القناة من تربية الاسماك الغذائية وأسماك الزينة وتوفير فرص عمل لعشرات من المستوطنين اليهود من أعمال البحيرة.

٣) استغلال القناة ومنشآتها كمظاهر سياحية لأعمال السياحة المحلية والأجنبية والتي تعتبر مورداً اقتصادياً غير منظور، حيث سيسمح عرضها البالغ ١٥ متراً، بملاحة القوارب والمنشآت السياحية وصيد الأسماك فيها. وخاصة في منطقة تسليم.

٤) اعتبار قناة البحرين هذه، مرحلة أولى من مراحل مشروع قناة «خليج العقبة ــ البحر المتوسط» التي ستوجد لمنافسة قناة السويس المصرية، والذي وضع مشروعها في أعقاب فشل مخططات اسرائيل عندما انسحبت من سيناء وقطاع غزة في آذار سنة ١٩٥٧ بعد العدوان الثلاثي. وقد وضع المشروع في حينه بالتعاون بين اسرائيل وعدد من الشركات الاميركية والفرنسية، وكونت لأجلها لجنة مقرها الدائم مدينة باريس. وساهم في التخطيط

لهذه القناة معهد التكنولوجيا الاميركي في ولاية ماسوشتس الذي حدد لهذه القناة، في مرحلتها الأولى، أن تسمح بمرور سفن وناقلات حمولتها القصوى ٦٠ ألف طن، وبعد تنفيذ المرحلة الثانية منها، تسمح باستقبال (مرور) سفن وناقلات تصل حمولتها إلى ١٠٠ ألف طن، قدر للقناة ان يكون طولها ١٥٠ ميلاً (٢٤٠ كلم) وعرضها نحو ٤٢٠ قدماً وعمقها ٧٨ قدماً يتخلل مجراها ١٢ ميلاً من الانفاق ارتفاعها ٦٥ قدماً. وقدرت لها تكلفة إجمالية (من عام ١٩٦٢) ٣٠٠٠ مليون دولار.. وتكون منافستها لقناة السويس في تسهيلاتها التقنية وقلة الضرائب ثم ضمان تشجيع الاقطار البحرية الأولى لها من منطلق الضغط الصهيوني والاميركي والأوروبي عليها.

٥) ستكون خطوة نهائية لتشجيع العدو على التمويل الكامل لمياه نهر الأردن لاعمال الري في الأرض المحتلة؛ حيث ستحل مياه القناة البحرية المالحة هذه محل ما تبقى من مياه نهر الأردن التي تصب في البحر الميت الآن، والتي ستتحول حال الانتهاء من أعمال وانشاء هذه القناة. وبذلك تضمن اسرائيل استمرار استغلالها لثروات البحر الميت.

٦) استغلال وتشغيل الرساميل والخبرات والعمالة الصهيونية في فلسطين المحتلة وخارجها على شكل معسكرات عمل.

٧) إقامة أكبر عدد ممكن من المستوطنات لاحتواء الشبان اليهود الذين سيأتون إلى الكيان الصهيوني للمساهمة في عمليات التعمير والاستثمار والتنمية، الأمر الذي سيساعد على حل مشكلات البطالة من خلال توفير فرص العمل.

الأهداف العسكرية

ان تنفيذ هذا المشروع يحقق للكيان الصهيوني أهدافاً عسكرية كبيرة تشير إلى مطامعه التوسعية المتمثلة في السيطرة على مصادر المياه واستغلالها اقتصادياً وعسكرياً. ويمكن تلخيص هذه الأهداف بما يلي:

١) يشكل هذا المشروع موانع طبيعية يصعب عبورها من الناحية العسكرية، لأن منسوب المياه في نهر الأردن سيرتفع، ويتحول إلى مانع مائي كبير، إضافة إلى البحيرات العديدة التي ستزيد العبور صعوبة، على غرار قناة السويس.

٢) ان القنوات والبحيرات الصغيرة ستكون موانع طبيعية ضد العمليات العسكرية، خصوصاً الدروع، حتى بعد نجاح العبور، وستكون القوات المقتحمة مضطرة إلى أن تسلك الطريق التي يريدها العدو لها والتي ستكون مهمة حمايتها موكولة لقوات مناسبة.

٣) إذا تم ذلك فان عمليات العبور ستحتاج إلى امكانات «تجسيره عبور ومعدات وآليات ثقيلة، وهذه بدورها تحتاج لكي تنجح إلى سيطرة جوية عامة أو محلية على الأقل.

٤) سيتحول المشروع إلى سلاح خطر في حالة الحرب باغراق الأردن بمزيد من مياه البحر الأبيض المتوسط التي يسهل تدفقها حينما تشاء أجهزة الكيان الصهيوني.

٥) سيتيح المشروع لاسرائيل إنشاء محطات للطاقة النووية في منطقة النقب؛ وهذا عنصر مهم جداً من عناصر القوة في أي حرب تقع بين العرب واسرائيل في المستقبل (القبس الكويتية، ١٩٨١/٨/٢٠، ص ١٣، نقلاً عن «مشروع قناة البحرين (المتوسط والميت): المقدمات والنتائج»، دمشق: منشورات مكتب الاعلام والنشر في القيادة القومية

لحزب البعث العربي الاشتراكي، حزيران ١٩٨١).

الأهداف السياسية

على الرغم من ارتباط الآثار الاقتصادية بمجمل الواقع السياسي لاسرائيل، إلا أن هنالك أهدافاً سياسية تستهدف النضال الفلسطيني ومسيرة الأمة العربية نحو التحرر والتقدم وتزيد بالتالي من معاناتها وأهم تلك الاهداف الصهيونية العدوانية:

١) يعد هذا المشروع، بالاستناد إلى أهميته الاقتصادية تحدياً جديداً للعرب، ويؤكد الكيان الصهيوني به مرة أخرى ان كل محاولات الرفض العربي لوجوده على المستوى البعيد إنما تقابل من الجانب الاسرائيلي بتدعيم سياسة الأمر الواقع والسعي إلى جعل «اسرائيل قوية» باستمرار إلى حد يصبح معه الاعتراف بهذا الواقع أمراً ضرورياً لا مناص منه.

٢) يرتبط هذا المشروع ارتباطاً وثيقاً بعملية بناء المستوطنات اليهودية في الجزء الأوسط والجنوبي من فلسطين، وبذلك تزداد وتيرة الاستيطان في الكيان الصهيوني تطبيقاً لسياسة (تهويد) فلسطين.

٣) يوفر هذا المشروع جواً مناسباً لتصاعد معدلات الهجرة اليهودية إلى اسرائيل، إذ يتم استيعاب عدد غير قليل من المهاجرين اليهود الجدد، ومن جهة ثانية يقلل فرص الرغبة في الهجرة المعاكسة.

٤) بالاضافة إلى خرق فاضح للقانون الدولي نتيجة المساس بالبحار الدولية، فان هذا المشروع يهدف إلى تثبيت الوجود الاسرائيلي في فلسطين المحتلة عن طريق الوجود العسكري الأمني والصناعي في قطاع غزة بهدف ضم هذا القطاع نهائياً إلى الكيان الصهيوني.

٥) حين يتم إنشاء هذه القناة ستترسخ في أذهان اليهود، وغيرهم الثقة بالكيان الصهيوني الذي فسر علمياً وواقعياً معنى عبارة بن غوريون في الخمسينات: «اتبعوني إلى الصحراء»، والتي يقصد بها الجزء الجنوبي من فلسطين بما فيه صحراء النقب وغيرها، وسيدعم ذلك الكيان الصهيوني، ويساعد على تثبيته نفسياً لدى اليهود، وقد حقق نبوءة هرتزل التي قالها عام ١٩٠٢ في روايته الخيالية عن المستقبل، والتي تحدث فيها عن المسافرين في دولة اسرائيل: «... أمام ابصارهم مياه البحر الميت الزرقاء، وسيسمعون ضجة تصم الآذان، انها أصوات القناة التي تصب مياه البحر المتوسط في وادي الأردن (المصدر نفسه).

ردود الفعل الصهيونية

تباينت ردود الفعل في الكيان الصهيوني حيال المشروع وإمكان تنفيذه، فقد طالب رعنان فايتس رئيس دائرة الاستيطان في الوكالة اليهودية في رسالة شخصية بعث بها إلى مناحيم بيغن بالشروع فوراً بتنفيذ المشروع الذي وصفه بانه «حيوي جداً لاسرائيل»، في حين حذر شلوموغور صاحب خطة يسميها «خطة تطوير غور الأردن» من هذا المشروع وقال ان من شانه خلق الاحتكاك بين الأردن واسرائيل، وقال في رسالة بعث بها هو الآخر إلى

بيغن أنه «لا يمكن تنفيذ المشروع لاعتبارات سياسية». وهذا أول صوت في اسرائيل يقيم الموضوع من ناحية سياسية وليس من ناحية جغرافية أو مهنية صناعية كما فعل المسؤولون الاسرائيليون. وجاء في الرسالة أنه لا يحق لاسرائيل نقل مياه البحر المتوسط إلى البحر الميت مثلما لا يحق للأردن نقل مياه البحر الاحمر من العقبة.

أما صحيفة «عال همشمار» فقد قالت تحت عنوان: «إنشاء قناة تصل البحر المتوسط بالميت، مشروع غير اقتصادي وسيثير المتاعب لاسرائيل»: «ليس صدفة أن الحكومة الاسرائيلية قررت أن يمر قسم من هذه القناة في قطاع غزة وذلك بفتح المجال أمام ضم هذه المناطق للكيان الاسرائيلي كما تطالب بذلك حركة حيروت». كما قالت «ومن الصعب أن نتحرر من الانطباع أنه حتى في قضية 'قناة البحرين'، وقعت الحكومة الاسرائيلية ضحية لأحد ممثلي حركة 'هتحياه'، والذي كان هذه المرة البروفسور يوفال نئمان، ورئيس لجنة تخطيط قناة البحرين». وحذرت الصحيفة من الأبعاد السياسية لهذا المشروع فقالت: «وهذه القضية تشبه في أبعادها وجوهرها قانون ضم القدس، فبدلاً من الاستغلال لموارد الطاقة الطبيعية في اسرائيل قررت الحكومة القيام بمشروع لتظاهري فارغ من كل مضمون بهدف غرض العضلات بدلاً من اظهار الحكمة تماماً كما حدث في قضية «قانون القدس» لتستنتج أنه «من الناحية السياسية سيؤدي حفر هذه القناة في قطاع غزة إلى المزيد من الاحتكاكات مع الولايات المتحدة، ومن الناحية الاقتصادية لن تجني اسرائيل أية فائدة من هذه القناة» («الدستور» الأردنية ١٤/٤/١٩٨١).

وقد وصفت صحيفة «الجيروزاليم بوست» المشروع بقولها أنه سينقل اسرائيل إلى ميدان الطاقة النووية التي ستوفر لها تخفيف إعتمادها على النفط المستورد، واستبداله بالفحم الحجري، والطاقة الشمسية والنووية ويوفر لها كل الظروف التي ترتقي فيها بصناعاتها، وتوسيع رقعة صادراتها التي ستقطع بفد حين الأسواق المفتوحة لها في أميركا اللاتينية والدول الأفريقية ومصر وسينغافورة وتايلاند ودول عديدة في الشرق الأقصى.

ردود الفعل العربية

لقد تعودت الأنظمة العربية وأجهزتها الاعلامية، مع الأسف الشديد، على أن لا تهتم بالقضايا المصيرية الا بعد ان تتحول إلى كارثة. فعند ذلك — وعند ذلك فقط — تبدأ ردود الفعل. وإذا ما نظرنا إلى ردود الفعل العربية فاننا نلاحظ أنها لا ترقى إلى المستوى المطلوب، وكذلك الحال بالنسبة لأجهزة الاعلام العربية.

أمام هذا الواقع المؤسف كانت ردود الفعل العربية على النحو التالي:

١) حذر الملك حسين من عواقب المشروع الخطيرة، مشيراً إلى أن الاردن «يتمسك بحقه المشروع كاملاً، ويعتبر شق القناة تهديداً للسلام والامن في المنطقة، وعدواناً متمادياً مستمراً على الشعب الفلسطيني والأمة العربية. ولكن الملك حسين لم يشر إلى الخطوات الواجب اتخاذها، وكيف يمكن مواجهة «مخططات اسرائيل» المتعلقة بهذا المشروع.

٢) وجه الدكتور حازم نسيبة مندوب الأردن الدائم في الأمم المتحدة مذكرة باسم الحكومة الأردنية تتعلق بالمشروع الاسرائيلي. ودعا المندوب الاردني الأمين العام للأمم المتحدة إلى توزيع المذكرة كوثيقة رسمية من وثائق «اللجنة الخاصة لتحري ممارسات

اسرائيل والمناقضة لمبادىء حقوق الانسان في المناطق المحتلة (الدستور الأردنية، ١٤/٤/١٩٨١).

٣) وصف رئيس بلدية غزة رشاد الشوا هذا المشروع بأنه «يدل على نية اسرائيل في البقاء في قطاع غزة» محذراً من سياسة اسرائيل الاستيطانية.

٤) وصف الأمين العام لجامعة الدول العربية الشاذلي القليبي المشروع بأنه خرق للقواعد والأعراف والقوانين الدولية، وانتهاك للمصالح الأساسية للأمة العربية، وأنه سيحدث تغييرات جغرافية وسكانية ومناخية واقتصادية خطيرة في المنطقة. ولكن القليبي لم يحدد الخطوات العملية الواجب اتخاذها في هذا المجال.

٥) ذكرت صحيفة الدستور الأردنية الصادرة في ٨/٦/١٩٨١ أن المؤتمر الاستثنائي لضباط اتصال المكاتب الاقليمية لمقاطعة اسرائيل الذي اختتم اجتماعاته في دمشق في ٧/٦/١٩٨١ «اتخذ اجراءات حازمة وسريعة بحق جميع الشركات والمؤسسات والأشخاص الذين ثبتت مساهمتهم بأي شكل من الأشكال في دعم مشروع القناة التي تنفذها اسرائيل». وجاء في البيان الختامي الذي اصدره المؤتمر: «ان هذه الاجراءات تقضي بحظر التعامل نهائياً مع الجهات الأجنبية المنوه بها وادراجها في قائمة المقاطعة بصفة دائمة، وكذلك ادراج اسماء مالكيها، وأعضاء مجالس إدارتها والمشرفين عليها على قائمة الأشخاص الممنوعين من دخول البلاد العربية».

وهكذا نجد أن ردود الفعل العربية كانت تتراوح بين تصريحات بعض المسؤولين وبين مذكرات الاحتجاج ومشاريع القرارات. ولا بأس هنا أن نعود بالذاكرة إلى عام ١٩٦٤ عندما وافقت الدول العربية في أول مؤتمر قمة عربية عقدته في الاسكندرية على تحويل روافد نهر الأردن في سوريا ولبنان. ولكن الطيران الاسرائيلي قام بقصف مواقع العمل. ودمر بعض الأجهزة والآلات التي أعدت للقيام بعمليات الحفر في جنوب لبنان، وبعدئذ صرف النظر عن المشروع وتجاوزته الأحداث.

وغني عن البيان أن اسرائيل تتحرك لتنفيذ مشروع قناة البحرين مستفيدة من الوضع النفسي السائد في المنطقة، والظروف الاقليمية القائمة فيها. وقد أعلن في الثاني والعشرين من ايار ١٩٨١ عن البدء بتنفيذ مشروع القناة. وقبل ذلك التاريخ كشف زعيم المعارضة العمالية شمعون بيرس النقاب عن نية اسرائيل بشق قناة ضخمة وطويلة تربط البحر الأبيض المتوسط بالبحر الميت.

والجدير بالذكر أنه بعد هذا الاعلان، وجّه مناحيم بيغن دعوة إلى الملك حسين «للتعاون سوية بالنسبة للبحر الميت» عارضاً عليه ميناءً حراً، أما في حيفا أو أشدود على البحر الأبيض المتوسط، «مقابل الدخول بمفاوضات سلام بين الطرفين». ولهذه الدعوة تربط علناً وبدون أية مواربة بين الجانب الاقتصادي والجانب السياسي؛ أي تحقيق التسوية. وقد أشار بيرس في ندوة تلفزيونية إلى ان اسرائيل تريد ــ عن طريق القناة ــ «التحكم بمنسوب المياه في البحر الميت». وبالتالي فان الحكومة الأردنية إذا كانت تفكر بانشاء مصنع للبوتاس على الضفة الشرقية للبحر الميت، فان مصيره سيكون بيد العدو الذي سيمتلك في المستقبل (عقب حفر القناة) إمكانية التحكم برقبة الأردن من خلال تحكمه بمنسوب مياه البحر الميت، إذ سيصبح بمقدور العدو إغراق منطقة وادي عربة المهمة بالمياه إذا شاءت ذلك.

ويؤكد بعض المحللين السياسيين ان هذا المشروع هو «ثاني أهم خطوة استراتيجية تنفذها اسرائيل ــ منذ قيامها عام ١٩٤٨ ــ عقب احتلالها لصحراء النقب عام ١٩٤٩، وقطعها لطرق الاتصال البرية بين المشرق والمغرب العربيين» («الكفاح العربي» الرأي الأردنية، ٢٦/٤/١٩٨١).

وفي حال تحكم اسرائيل بمنطقة البحر الميت، ورفع منسوبه ليتلاءم والملاحة فيه، فانها ستخلق ميناء بحرياً في وسط المنطقة العربية، لأن البحر الميت يبعد عن العاصمة الأردنية مسافة ٦٠ كيلومتر فقط، بينما يبعد ميناء العقبة الأردني ٦٠٠ كيلومتراً. وهذا سيحول «اسرائيل» في ظل استمرار مشاريع التسوية إلى الدولة الأولى في حركة الترانزيت والنقل البحري بين دول المنطقة.

كما ان القناة الاسرائيلية ستقسم الضفة الغربية لنهر الأردن إلى قسمين، شمالي وجنوبي بقاطع مائي يمتد نحو الصحراء شرقاً، وان السيطرة على البحر الميت لا تكون ممكنة بدون السيطرة على الضفة الغربية كونها تحاذي سواحله من جهة الغرب. وهذا ما يفسر عملية تكثيف إقامة المستوطنات في الضفة، كما يؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أن الاستراتيجية الصهيونية بالنسبة للضفة الغربية وقطاع غزة هي بقاء السيطرة الاسرائيلية بشكل أو بآخر.

وفي عام ١٩٥٢ أكد دافيد بن غوريون رئيس وزراء اسرائيل الراحل أن «الدولة اليهودية انشئت في جزء فقط من أرض اسرائيل. ان البعض متردد فيما يتعلق باستعادة حدودنا التاريخية، ولكن حتى اولئك المتشككين لا يستطيعون انكار شذوذ الخطوط الحالية». وفي عام ١٩٥٦ كتب بن غوريون: «ان النقب هو اليوم نقطة الضعف في اسرائيل، ومصدر الخطر على مستقبلها، وفي النقب ترسم أيضاً أعظم آمال اليهود. ان دولة اسرائيل الصغيرة لا تستطيع الصبر طويلاً على وجود صحراء النقب على وضعها الحالي والتي تشكل نصف مساحة أراضيها، ذلك أن هذه الدولة ان لم تستغلها فان هذه الصحراء ذاتها ستترسم النهاية الواضحة لاسرائيل». وفي مكان آخر يقول: «أعمار النقب والسكن فيه ضرورة مطلقة لسلامة اسرائيل وأمنها. وان اليهود القاطنين على الساحل لن يطول بقاؤهم إذا لم يرتفع عدد سكان النقب من شعبنا» (الرأي الأردنية، ٢٦/٤/١٩٨١).

وقال ايغال آلون وزير الخارجية الاسرائيلي الراحل محدداً تصورات اسرائيل للحدود الآمنة: «ان الحدود الآمنة، في رأيي، هي سياسة ترتكز على عمق اقليمي، وموانع طبيعية، كمجاري المياه والجبال والصحارى والممرات الضيقة لمنع تقدم الجيوش البرية والميكانيكية، ولا يمكن ان يكون لمثل هذه الحدود أي بديل» (المصدر نفسه).

ان اسرائيل عندما أعطت إشارة البدء في تنفيذ مشروع قناة البحرين إنما كانت تعتمد على أسباب ضعف في الواقع العربي، تتمثل بما يلي:

١) اختلال موازين القوى العسكرية بين اسرائيل والدول العربية، وخاصة بعد خروج مصر من دائرة الصراع العربي الاسرائيلي والتوقيع على اتفاقيتي كامب ديفيد.

٢) شعور اسرائيل بعجز الأنظمة العربية عن تصحيح الخلل في ميزان القوى العسكرية نتيجة عدم اتفاقها حتى على الحد الأدنى من التضامن العربي بسبب الصراعات الجانبية الدائرة بينها.

٣) ان القناة الاسرائيلية لا تعدو كونها وسيلة لتحييد مصر وشق الصف العربي، وهذا ما أبرزه النهج الاسرائيلي بعد التوقيع على اتفاقيتي كامب ديفيد. وقد رسخ هذه القناعة عدم توصل الدول العربية إلى رد حقيقي لمواجهتها.

٤) الأوضاع الداخلية التي تعيشها الدول العربية ـ وازدياد حالة القمع فيها، ومواقف المواطنين السلبية من القضايا المصيريـــة، ـ وهي أوضاع لا تخدم إلا الأهداف الاستراتيجية الاسرائيلية سواء العسكرية أو السياسية.

ان وقف تنفيذ مشروع القناة هذه هو رهن بوجود القوة العسكرية الغربية الرادعة والمساندة في الوقت نفسه للثورة الفلسطينية في نضالها التحرري، من أجل الحصول على الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، وليست الاحتجاجات والنداءات والمذكرات إلا أساليب تؤكد ضعفنا واستسلامنا.

ان المقاومة الباسلة التي يخوضها الشعب الفلسطيني في الوطن المحتل لاحبـاط مخططات اسرائيل تحتاج إلى دعم حقيقي، بالافعال وليس بالبيانات والكلام المعسول. ان معركة الاستيلاء على مصادر المياه الفلسطينية، هي التي تقرر مصير الوجود الصهيوني في فلسطين. ونـرجـو ألا ينطبق على العرب ما قاله وزير خارجية اسرائيل الراحل الجنرال ايغال آلون عندما صرح: «بينما العرب ينتظرون، سنخلق أوضاعاً جديدة تضمن أمننا».

قراءة في انجازات الخطة الخمسية التربوية في الأردن (١٩٧٦ ــ ١٩٨٠)

روز مصلح

الحديث عن خطة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية يعني بالضرورة الحديث عن خطة تربوية مرافقة تسعى الى اعداد الحاجات من القوة العاملة اللازمة لتحقيق الأهداف الاقتصادية المنشودة. ولذلك، فالمحك الحقيقي لجدية أية خطة للتنمية هو مقدار ما تحققه من اعداد للقوة العاملة. وفي المقابل، فان جدوى التربية يعتمد، الى حد كبير، على مدى ارتباطاتها بمتطلبات التنمية.

وإذ تعالج هذه الدراسة الانجازات التي حققتها الخطة التربوية الخمسية في الأردن للفترة الممتدة من عام ١٩٧٦ حتى عام ١٩٨٠، بناء على الدور الذي لعبته في اعداد الطاقة العاملة؛ فان محاكمتها على هذا الأساس تنطلق، اضافة إلى ما ذكر، من السياسة العامة التي رسمتها هذه الخطة، من حيث ضرورة التكامل ما بين الخطة التربوية والتخطيط العام للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. «فالتغيير الجذري في البنية الهيكلية للاقتصاد الأردني عن طريق تطوير قطاعات الانتاج السلعي، وزيادة مساهمتها النسبية في الانتاج المحلي، وتدعيم الاتجاه لخلق اقتصاد ذاتي التوليد، وتخفيض العجز في الميزان التجاري بصورة جذرية، وتوسيع الصادرات الوطنية وتنويعها، يتطلب، كما ارتأت الخطة، «تخطيط التعليم والتدريب في مستوياته وأنواعه المختلفة، وربط سياسة التعليم الجامعي والبحث العلمي التطبيقي مع المتطلبات الأساسية للتنمية»، بالاضافة الى «تطوير التدريب المهني ليتناسب مع هذه المتطلبات»[١]. ومثل هذا التوجه نحو التكامل، طرحته أصلاً الخطة الثلاثية للفترة (١٩٧٣ ــ ١٩٧٥)، حين بنت تنبؤاتها للحاجات التربوية في ضوء حاجاتها من القوة العاملة، مصنفة اياها وفقاً للفنيين، وأشباه الفنيين، والعمال المهرة، والعمال غير المهرة[٢]. وقد واجهت الخطة الثلاثية مشكلات التضخم في اعداد الخريجين من الجامعات، والنقص في اعداد الذين أنهوا المرحلة الثانوية وبخاصة المهنية، والنقص الأشد في اعداد الذين أنهوا مرحلة الدراسة الالزامية والذين يحتاجهم سوق العمل. ولذلك، حاولت الخطة التركيز في التعليم العالي على النوعية، وعلى فتح المجال للدراسات العليا في التخصصات التي تتناسب مع متطلبات التنمية، والمساهمة في تأهيل المعلمين[٣]. أما في

التعليم العام، فقد سعت الخطة الى توسيع قاعدة التعليم الالزامي، وربط التعليم الثانوي بحاجات الأردن من القوة العاملة المؤهلة، وبخاصة في مجالات الصناعة والزراعة والبناء، والتجارة والتعليم[٤]. واعتبرت رفع المستوى التعليمي للقوة العاملة استثماراً اقتصادياً بغض النظر عن القيمة التربوية[٥].

ورغم ما حققته الخطة الثلاثية من زيادة في تسجيل الطلاب، وبخاصة في المرحلة الابتدائية، الا أن نسبة الطلاب في المرحلة الاعدادية لم تتجاوز ٧٣٪ من مجموع الطلاب من فئة العمر (١٢ ــ ١٤) سنة[٦]. وكما ظلت مشكلة زيادة العرض من خريجي الجامعات عن الطلب قائمة في سوق العمل، بقيت أيضاً مشكلة الزيادة في الطلب على خريجي المرحلتين: الثانوية والالزامية.

وبعد أن كان هاجس الفائض من الكفاءات أكثر الحاحاً في الخطة الثلاثية، أصبحت مشكلة النقص في الأيدي العاملة تحتل الأولوية في الخطة الخمسية. فالمشاريع الجديدة والمتزايدة التي قامت بفضل انتقال رؤوس الأموال الى الأردن بعد الحرب الأهلية في لبنان، وبفضل زيادة عائدات العاملين في دول الخليج، أصبحت تحتاج الى مزيد من الأيدي العاملة الماهرة وغير الماهرة. وفي المقابل، فان ضمان استمرارية هذه المشاريع أصبح مرتبطاً باستمرارية هذه العائدات وزيادة حجمها: الأمر الذي أدى الى غض النظر عن هجرة الكفاءات المتزايدة الى دول النفط، واعتبرت مسألة الهجرة ضرورية لحل مشكلة البطالة من جهة، ولتحقيق زيادة في حجم التحويلات النقدية الضرورية لحل مشكلة العجز في ميزان المدفوعات، كما طرحتها خطة التنمية، من جهة أخرى. وليس غريباً أن يصل مقدار هذه التحويلات الى مرحلة تزيد فيها عن مجمل قيمة الصادرات، كما كان الحال في سنة ١٩٧٥[٧]. وللدلالة على مدى الزيادة في قيمة هذه التحويلات، نشير الى أنه في سنة ١٩٧٦ زادت قيمتها أكثر من مرتين ونصف المرة عن السنة التي سبقتها[٨]؛ الأمر الذي أتاح امكانية استثمار جزء كبير من هذه العائدات في مشاريع تنموية. والملاحظ أن الأردن يحتل المرتبة الثانية بعد مصر في تصدير الكفاءات لدول النفط، وأنه يتم السماح لوكالات الاستخدام المحلية بالقيام بحملات دعاوية للأعمال والوظائف التي تحقق دخلاً مرتفعاً في البلدان الأخرى من الوطن العربي[٩].

على هذه الأرضية، وانطلاقاً من الأهداف العامة التي طرحتها خطة التنمية، سوف نناقش الأهداف التي طرحتها الخطة التربوية ومدى ما ترجم عملياً منها، وبالتحديد، تحقيق الزامية التعليم في المرحلتين: الابتدائية والاعدادية، والحد من التسافط، والتوسع في تنويع التعليم الثانوي، وتأهيل الطاقات البشرية في مختلف الاختصاصات، اضافة الى زيادة قدرة الجامعات الأردنية على الاستيعاب مع التركيز على التعليم التقني.

وقبل أن نتفحص حقيقة الانجازات التي تمت في السنوات الخمس، او الاخفاقات التي منيت بها الخطة، من المفيد التنويه بأن هذه الدراسة ستتعامل مع النتائج الاجمالية، دون التطرق للتفاصيل حسب قطاعات التعليم المختلفة الحكومية منها وغير الحكومية. كما أنه من المفيد أيضاً، الاشارة الى أن الخطة الخمسية، مثلها في هذا مثل الخطة الثلاثية، انما وضعت من أجل الضفة الشرقية، مما يجعل معالجتنا للنتائج تقتصر على الضفة الشرقية وحدها.

١ ــ التعليم الالزامي

حققت الخطة الخمسية زيادة في عدد الطلاب المسجلين في المرحلة الابتدائية، الا أن نسبتهم من مجموع السكان من فئة العمر (٦ ــ ١١) سنة انخفضت في نهاية الخطة عما كانت عليه في بدايتها، كما يبين الجدول رقم ١. فبعد أن أوشكت الخطة على تحقيق الزامية التعليم في العام الدراسي ١٩٧٥/١٩٧٦، وهو ما كانت تطمح اليه الخطة الثلاثية، انخفضت هذه النسبة من ٩٧,٤٪ الى ٨٧,٢٪ في منتصف فترة الخطة لتعود الى الارتفاع فتصل الى ٩١,٢٪ في نهاية الخطة، أي بانخفاض يزيد عن ٦٪ عما كانت عليه في بدايتها. وفي المرحلة الاعدادية، أيضاً، حصل انخفاض في نسبة الطلاب من مجموع السكان من فئة العمر (١٢ ــ ١٤ سنة)، فبعد أن كانت تعادل ٨٦,٦٪، في بداية الخطة، تراجعت الى ٨٤٪ في نهايتها. وبذلك، فان الخطة الخمسية، عدا عن كونها لم تحقق الزامية التعليم، لم تتمكن من المحافظة على ثبات النسبة التي حققتها الخطة الثلاثية.

الجدول رقم (١)
الطلاب المسجلون في المرحلة الالزامية ونسبتهم من مجموع السكان
للسنوات ١٩٧٥ ــ ١٩٨٠[١١]

السنة	المرحلة الابتدائية (٦ ــ ١١) عدد الطلاب	السكان من فئة العمر ٦ ــ ١١	النسبة ٪	المرحلة الاعدادية (١٢ ــ ١٤) الطلاب	السكان من فئة العمر ١٢ ــ ١٤	النسبة ٪
١٩٧٥/١٩٧٦	٣٥٠٧٣٥	٣٦٠١٧٠	٩٧,٤	١٢٤٥٦٤	١٤٣٨٥١	٨٦,٦
١٩٧٦/١٩٧٧	٣٦٦٨٢٧	٤١٢٥٠٢	٨٨,٩	١٣٥٤٧٢	١٧٦٥١٦	٧٦,٧
١٩٧٧/١٩٧٨	٣٧١٦٧٦	٤٢٦٤٥١	٨٧,٢	١٤٠٤٩٩	١٨٢٥١٨	٧٧,٠
١٩٧٨/١٩٧٩	٣٩٩٢٥٦	٤٣٩٢٤٤	٩٠,٩	١٥٢٧٢٦	١٨٦٥٠١	٨١,٩
١٩٧٩/١٩٨٠	٤٠٠٤٨٤	٤٣٩٢٠٠	٩١,٢	١٥٧٧٢٧	١٨٧٨٠٠	٨٤

أما الجدول رقم ٢، فيبين استمرار مشكلة اكتظاظ الصفوف بالطلاب، حيث أصبحت نسبتهم للصف الواحد تعادل ٣٤ طالباً في المرحلة الابتدائية و٣١,٣ في المرحلة الاعدادية. وبذلك لم تتجاوز قيمة الانخفاض نسبة طالبين فقط للصف الواحد. وقد كان هذا الانخفاض مماثلاً في نسبة الطلاب للمعلم الواحد في المرحلة الابتدائية، إلا أن هذه النسبة ظلت، طوال فترة الخطة الخمسية، تقارب ٢١ طالباً للمعلم الواحد، الأمر الذي يشير الى زيادة في عدد المعلمين متوازية مع الزيادة في عدد الطلاب.

وبالرغم مما سجلته الخطة من ارتفاع في عدد المدارس في المرحلة الاعدادية (بلغ ٢٠٥ مدارس)، فقد انخفض العدد في المرحلة الابتدائية بمقدار ٧٠ مدرسة. وهذا الانخفاض الذي رافقته زيادة في عدد الصفوف مؤشر الى الاستمرار في تطبيق نظام الفترتين، أو الى مواصلة استئجار غرف جديدة كتعويض عن النقص في الأبنية المدرسية

الجدول رقم (٢)
تطور عدد الطلاب والمعلمين والمدارس والصفوف في المرحلة الالزامية
للسنوات ١٩٧٥ ــ ١٩٨٠[١٢]

السنة	المرحلة الابتدائية				المرحلة الاعدادية			
	الطلاب	المعلمون	المدارس	الصفوف	الطلاب	المعلمون	المدارس	الصفوف
١٩٧٥/١٩٧٦	٣٨٦٠١٢	١١١٢٠	١١٦٥	١٠٥٨٢	١١٥٦٠٨	٥٤٨١	٧٨٧	٣٥٦٠
١٩٧٦/١٩٧٧	٤٠٢٤٠١	١١٦٢٦	١١٢٢	١١٢٣٨	١٢٦٩٨٢	٦٠٢٢	٨٥٩	٣٩٥٨
١٩٧٧/١٩٧٨	٤١٤٤٩٠	١٢٧٥٧	١١٠٩	١١٨٣٠	١٣٨٨٠٦	٦٦٠٤	٩٣٢	٤٣٤٥
١٩٧٨/١٩٧٩	٤٣١١٠٧	١٣٣٥١	١٠٧٦	١٢٤٧٧	١٤٨٣٢٩	٧٢٧٧	٩٩٦	٤٧٥٦
١٩٧٩/١٩٨٠	٤٤٨٤١١	١٣٨٩٨	١٠٩٥	١٣١٣٢	١٥٨٥٩٠	٧٦١٩	٩٩٢	٥٠٧٢

الضرورية لمواجهة التزايد في أعداد الطلاب في هذه المرحلة. وقد وصل عدد الغرف التي تستخدم نظام الفترتين والغرف المستأجرة في المرحلة الالزامية الى ٣١٥٤ و٥٣٣٧ غرفة على التوالي في العام ١٩٧٩/١٩٨٠[١٣].

وبالرغم من الزيادة الحاصلة في أعداد المعلمين في المرحلة الالزامية، وارتفاع نسبة خريجي دور المعلمين، طوال فترة الخطة الخمسية، الا أن نسبة المعلمين من الجامعيين كانت في انخفاض مستمر، وبخاصة في السنة الأخيرة من الخطة الخمسية، كما يبين الجدول رقم٣، مما يشير الى استمرار مشكلة هجرة الجامعيين، والنقص في الكفاءات في السلك التعليمي التي يعوض عنها جزئياً عن طريق تأهيل المعلمين.

الجدول رقم (٣)
المعلمون حسب المؤهل العلمي في المرحلة الالزامية
للسنوات ١٩٧٥ ــ ١٩٨٠[١٤]

السنة	الابتدائي					الاعدادي			
	المجموع	معاهد معلمين		جامعي		مجموع	معاهد معلمين		جامعي	
		العدد	٪	العدد	٪		العدد	٪	العدد	٪
١٩٧٥/١٩٧٦	١١١٢٠	٤١٣٧	٣٧	١٥١٢	١٤	٥٤٨٢	٢٤٧٢	٤٥	١٧١٧	٣١
١٩٧٦/١٩٧٧	١١٦٢٦	٤٧٨٨	٤١	١٤٧٥	١٣	٦٠٢٢	٣٠١٩	٥٠	١٨١١	٣٠
١٩٧٧/١٩٧٨	١٢٧٥٧	٦٣٦٥	٥٠	١٥١١	١٢	٦٦٠٤	٣٦٩٩	٥٦	١٩٠٢	٢٨
١٩٧٨/١٩٧٩	١٣٣٥١	٧٦٨٤	٥٨	١٥٧٩	١٢٠	٧٢٧٧	٤٤٣٢	٦١	١٩٤٩	٢٦
١٩٧٩/١٩٨٠	١٣٨٩٨	٩٣٦٠	٦٧	١١٣٤	٨	٧٦١٩	٤٩٥١	٦٥	١٢٦٥	١٨

ومما لاشك فيه أن الانجازات سالفة الذكر، سلباً أوايجاباً، قد عكست نفسها على مشكلتي الرسوب والتسرب، اللتين رافقتا المرحلة الإلزامية، طوال فترة الخطة الخمسية.

ففي الصفوف الابتدائية، حيث الترفيع الآلي مطبق على الصفوف الثلاثة الأولى، تكمن المشكلة ليس في الرسوب وانما في التسرب، وبالتحديد من الصف الأول، حيث بلغت النسبة ٢,٥ ٪ من مجموع الطلاب في هذا الصف في العام ١٩٧٨/١٩٧٩(١٥). أما الصفوف الثلاثة الاخيرة، فترتفع نسبة الهدر فيها (الرسوب + التسرب) لتصل، في الصفين الخامس والسادس، الى أكثر من ١٠ ٪ في العام ١٩٧٨/١٩٧٩. وقد انخفضت نسبة الهدر، في هذه المرحلة، في العام الاخير للخطة الخمسية كما يبين الجدول رقم ٤.

الجدول رقم (٤)
توزيع الطلبة حسب حالة القيد
للعامين الدراسيين ١٩٧٨/ ١٩٧٩ و ١٩٧٩/ ١٩٨٠(١٥)

	١٩٧٩/١٩٨٠			١٩٧٨/١٩٧٩		
	مجموع	مترفعون	نسبة الترفيع بالمئة	مجموع	مترفعون	نسبة الترفيع بالمئة
الابتدائي(مجموع)	٤٤٨٤١١	٤٣٥٠١٩	٩٧	٤٣١١٠٧	٤١٠١٢٧	٩٥,١
الاول	٨١٩٨٩	٨١٩٣٨ (جدد)	٩٩,٩	٨٠٨١٧	٧٨٧٤٠	٩٧,٤
الثاني	٧٨٨٤٠	٧٨٧٤٠	٩٩,٨	٧٢٥٣٩	٧٢٧٥٧	١٠٠,٣
الثالث	٧٢٩١١	٧٢٧٥٧	٩٩,٨	٧٠١٣٨	٧٠٢٢٥	١٠٠,١
الرابع	٧٤١٩٢	٧٠٢٢٥	٩٤,٧	٧٢٤٢٤	٦٨٣٩٦	٩٣,١
الخامس	٧٣٨٤٤	٦٨٣٩٦	٩٢,٦	٧٠٨٧٠	٦٢٩٦٣	٨٨,٨
السادس	٦٦٦٣٥	٦٢٩٦٣	٩٤,٥	٦٢٢٠٩	٥٧٠٥٦	٩٠,١
الإعدادي(مجموع)	١٥٨٥٩٠	١٥١٥١٧	٩٥,٠	١٤٨٣٢٩	١٢٨٧٧٥	٨٦,٨
الاول	٦٠٨٥١	٥٧٠٥٦	٩٣,٨	٥٧٦٣٠	٤٩٩٤١	٨٦,٧
الثاني	٥٢٣٥٦	٤٩٩٤١	٩٥,٤	٤٩٩٦٤	٤٤٥٢٠	٨٩,١
الثالث	٤٥٣٨٣	٤٤٥٢٠	٩٨	٤٠٧٣٥	٣٤٣١٤	٨٤,٢

أما في المرحلة الاعدادية، فقد ارتفعت نسبة الرسوب والتسرب عنها في المرحلة الابتدائية، وقد وصلت نسبة الهدر أقصاها في العام الدراسي ١٩٧٨/١٩٧٩ في الصف الثالث: حيث بلغت ١٥,٨ ٪ كما يبين الجدول ٤، وانخفضت في العام الذي يليه بشكل ملحوظ لتصل الى ٢ ٪ فقط.

٢ ــ تنويع التعليم الثانوي

رسمت الخطة الخمسية مسارين لتنويع التعليم الثانوي، أحدهما باتجاه التعليم الشامل، والآخر باتجاه التعليم المهني. الا أن التعليم الاكاديمي ظل وجهة الغالبية من الطلاب.

(أ) **التعليم الاكاديمي:** بلغت نسبة الطلاب المسجلين في المرحلة الثانوية الأكاديمية

٨٩٪ من مجموع الطلاب المسجلين في المرحلة الثانوية بنوعيها، للعام الدراسي ١٩٧٩/١٩٨٠؛ وهذا يشير الى تزايد في نسبة طلاب التعليم الأكاديمي؛ اذ بلغت النسبة، في العام الدراسي ١٩٧٧/١٩٧٨، ٨٧,٦٪. ويبين **الجدول رقم ٥** ان مجموع الزيادة في عدد الطلاب، منذ بداية الخطة الخمسية وحتى نهايتها، تجاوزت ٩٠٪، بينما كانت الزيادة في المرحلة الابتدائية تعادل ١٦٪ فقط، وفي المرحلة الاعدادية ٣٧٪ للفترة نفسها.

الجدول رقم (٥)
تطور عدد الطلاب، المدارس، الشعب والمعلمين
في التعليم الثانوي الأكاديمي[١٦]

السنة	الطلاب	المدارس	الشعب	المعلمين
١٩٧٥/١٩٧٦	٤٢١٣٧	٢٠٣	١١٥٦	١٧٦٤
١٩٧٦/١٩٧٧	٥٣١٧١	٢٥٩	١٤٣٠	٢٠٩٧
١٩٧٧/١٩٧٨	٦٢١١٥	٢٧٨	١٦١٧	٢٥٨٤
١٩٧٨/١٩٧٩	٧٣٤٩٣	٣٠١	١٩٥٤	٣٠٧٧
١٩٧٩/١٩٨٠	٨٠١٧٣	٣٤١	٢٢٧١	٣٦٤٨

وقد شهدت السنوات الخمس الأخيرة زيادة ملحوظة تعادل ١٠٦,٩٪ في المعلمين و٦٨٪ في المدارس و٩٦٪ في الصفوف، وهذه الزيادة مؤشر على أن التعليم الأكاديمي مازال الهدف الاساسي، ليس للطلاب فقط وانما للدولة. فعلى الرغم من أن الخطة الخمسية حددت عدد المدارس الأكاديمية الواجب انشاؤها في فترة السنوات الخمس بعشر مدارس، الا أنه تم انشاء ١٢٨ مدرسة من هذا النوع. ومع ذلك، ورغم الزيادة أيضاً في عدد الصفوف، فقد انخفض عدد الطلاب، نسبة للصف الواحد بشكل بسيط، نظراً للزيادة المضطردة في عدد الطلاب ضمن الفرع الأكاديمي، فبعد أن كانت النسبة تعادل ٣٦,٤٪ في بداية الخطة، أصبحت ٣٥٪ في نهايتها. كما حققت الخطة انخفاضاً بسيطاً في نسبة الطلاب للمعلم الواحد، فبعد أن كانت تعادل ٢٣,٨٪ أصبحت ٢١,٩٪ للفترة المذكورة.

(ب) التعليم المهني: يبين **الجدول رقم ٦** أن مجموع الطلاب في الفرع المهني لا يتجاوز ٩٨٨٠ طالباً موزعين، للعام الدراسي ١٩٧٩/١٩٨٠، على ستة أنماط من الدراسة المهنية. ولا تتعدى نسبة الطلاب المسجلين في التعليم الثانوي المهني ١١٪ من مجموع الطلاب المسجلين في المرحلة الثانوية. كما أن معدل الزيادة السنوية لطلاب التعليم المهني لم تتجاوز ٦٪ مقابل ٢١,٤٪ لطلاب التعليم الأكاديمي في فترة الخطة الخمسية. ورغم ما نصت عليه الخطة من ضرورة التوجه نحو التعليم المهني؛ الا أنه من الواضح أن الفرعين اللذين استطاعا استقطاب ٨٠٪ من مجموع الطلاب في التعليم المهني، هما التعليم الصناعي والتجاري. ويعزى هذا التوجه الى الانتعاش الذي حققه قطاعا التجارة والخدمات من جهة، وقطاع الصناعة من جهة أخرى في فترة السنوات

الخمس الأخيرة في الأردن. ومن الواضح أن التعليم الزراعي لم يستقطب سوى ٣,٤ ٪ من مجموع الطلاب في التعليم المهني، أي نصف ما كانت عليه هذه النسبة في العام ١٩٧٧/١٩٧٨. وعليه، ليس غريباً ذلك الانخفاض الكبير في عدد المعلمين والصفوف الذي يبينه الجدول ٦.

الجدول رقم (٦)
توزع المدارس، المراكز، الصفوف والطلاب
حسب نوع التعليم الثانوي للسنتين الدراسيتين ١٩٧٧/١٩٧٨ و ١٩٧٩/١٩٨٠(١٧)

نوع التعليم	الطلاب		المعلمين		الصفوف		الشعب		المراكز		المدارس	
	٧٨/٧٧	٧٩/٨٠	٧٧/٧٨	٧٩/٨٠	٧٧/٧٨	٧٩/٨٠	٧٧/٧٨	٧٩/٨٠	٧٧/٧٨	٧٩/٨٠	٧٧/٧٨	٧٩/٨٠
تجاري	٢٧١٤	٣٩٣٥	١٨٠	٢٠٣	١٠٤	١١٩	٨	١٣	—	—	٧	٧
بريدي	١٢٩	٢٨٢	٣	٨	٤	٧	٢	٣	—	—	—	—
صناعي	٣٢٧٢	٤٠١١	٢٥١	٣٠٨	١٤٢	١٧٦	٣	—	١١	١٧	٤	٤
زراعي	٥٥٢	٣٣٦	٤٥	٢٥	١٨	١١	١	١	—	—	٢	٢
نوعي	٥٨١	٦٧٠	٣٨	٦٣	٣٢	٤٥	١	—	٨	١١	١	١
تمريض	٤٧٨	٧٤٥	٢٣	٢٤	٢٢	٣٤	٨	٨	—	—	٢	٢
مجموع	٨٨٢٦	٩٨٨٠	٥٤٠	٦٤١	٣٢٣	٣٩٢	٢٣	٢٥	١٩	٢٨	١٦	١٦

أما الزيادة في عدد الطلاب التي حققتها فروع التعليم المهني الأخرى، فهي بالأساس في التعليم البريدي، حيث بلغت الزيادة ٦٠٪، يليها التمريض بمعدل ٢٨ ٪.

وقد حصل انخفاض في نسبة الطلاب للمعلم الواحد وللصف الواحد، فبعد أن كانت، في العام الدراسي ١٩٧٧/١٩٧٨، تعادل ١٩,٣ ٪ و٢٧,٣ ٪، أصبحت، في العام الدراسي ١٩٧٩/١٩٨٠، تعادل ١٥,٤ ٪ و٢٥,٢ ٪ على التوالي. ويعزى هذا الانخفاض الى الزيادة في عدد الصفوف والمعلمين التي فاقت الزيادة في عدد الطلاب في التعليم المهني. ويبين الجدول المذكور الأهمية التي يحتلها التعليم الصناعي؛ حيث كانت الصفوف الجديدة المنشأة، وعددها ٤٠ صفاً جديداً، تشكل ٥٦ ٪ من مجموع الصفوف الجديدة. كما شكل الارتفاع في عدد المعلمين الصناعيين والبالغ ٥٧ معلماً أيضاً ما يعادل ٥٦ ٪ من المعلمين الجدد في التعليم المهني ككل. أما عدد المدارس، فقد ازداد بمقدار ست مدارس من أصل تسع مدارس جديدة في التعليم المهني.

أما المدارس الثلاث الشاملة، فلم تبدأ عملها في العام الدراسي ١٩٧٧/١٩٧٨ كما خطط لها في الخطة الخمسية؛ بحيث تتسع كل منها لنحو ألف طالب. وبذلك فقد اقتصر تنويع التعليم الثانوي في الأردن في فترة الخطة الخمسية على ايجاد بعض الفروع المحددة في اطار التعليم المهني.

(ج) **معاهد التأهيل:** بلغ عدد المسجلين في هذه المعاهد، في العام الدراسي ١٩٧٩/١٩٨٠، ١٥٥٤٠ طالباً، ٥٧ ٪ منهم في معاهد خاصة بإعداد المعلمين كما يبين

الجدولان رقم ٧ ورقم ٨. ورغم ارتفاع هذه النسبة، الا أنها، مقارنة بالعام ١٩٧٥/١٩٧٦، تراجعت بشكل كبير؛ اذ كانت تشكل ٧٨٪ من مجموع الطلاب في هذه المعاهد. ويعزى هذا الانخفاض الى سببين رئيسيين أولهما، هو توجه وزارة التربية نحو تأهيل المعلمين أثناء الخدمة كحل نسبي ومرحلي للتعويض عن هجرة خريجي دور المعلمين المتزايدة والمستمرة لدول الخليج؛ وثانيهما، تزايد عدد الطلاب في المعاهد المهنية وبشكل خاص في معاهد المهن الهندسية والتعليم التجاري؛ حيث أصبح سبعة أضعاف ما كان عليه في بداية الخطة. وبعد أن كانت نسبة الطلاب في المعاهد الهندسية والتجارية هذه تشكل ٥٩٪ من مجموع الطلاب في معاهد التأهيل المهني، ارتفعت الى ٨٦,٥٪ في نهاية الخطة. ورغم الاهتمام الذي توليه الدولة لمعاهد التمريض، الا أن الزيادة في عدد الطلاب لا تذكر، بعكس واقع الحال في معاهد المهن الطبية، والتي تضاعف عدد الطلاب فيها تقريباً، في فترة السنوات الخمس المذكورة.

وبالرغم من اصرار الخطة الخمسية على اعداد القوة العاملة وتأهيلها، الا ان الارتفاع الكبير في نسبة الطلاب للمعلم الواحد، الذي يبينه الجدول رقم ٧ مؤشر الى أنه

الجدول رقم (٧)
عدد الطلاب والمدارس والمعلمين في معاهد المعلمين[١٨]

السنة	الطلاب	المدارس	المعلمون
١٩٧٥/١٩٧٨	٥١٠٤	١١	٢٢٨
١٩٧٦/١٩٧٧	٧٠٠٦	١٠	٣٠٨
١٩٧٧/١٩٧٨	٦٥٤٣	١١	٢٣٧
١٩٧٨/١٩٧٩	٦٨١٦	١١	٢٠٩
١٩٧٩/١٩٨٠	٨٩٢١	١٦	٣٦٢

لم يتم الاعداد الكافي لوضع هذا الطموح موضع التطبيق، فبينما كانت هذه النسبة، في العام ١٩٧٧/١٩٧٨، تعادل ١٨ طالباً لكل معلم، أصبحت، في نهاية فترة الخطة، تعادل ٣١,٥. وحتى في الفرع الصناعي، الذي أولته الخطة اهتماماً خاصاً، لم تعد العدة لمواجهة الزيادة في اعداد الطلاب، حيث ارتفعت النسبة من ١٦,٥٪ الى ٢٣,٦٪ للفترة المذكورة. وهذه النسبة رغم انخفاضها، قياساً بما هي عليه في الفروع الأخرى، تعتبر مرتفعة في التعليم المهني. أما أعلى زيادة فقد سجلتها معاهد التعليم التجاري؛ حيث ارتفعت نسبة الطلاب للمعلم الواحد من ١٦,٥٪ في بداية الخطة الى ٥٦,٥٪ في نهايتها، مما يبين حجم الضغط على هذا النوع من التعليم المهني.

(د) التعليم الجامعي: بلغ مجموع الطلاب المسجلين في الجامعات الأردنية ١١٧٥٧ طالباً في العام الدراسي ١٩٧٩/١٩٨٠؛ وهذا العدد يشكل ١٤,٩٪ فقط من مجموع الطلاب المسجلين في الجامعات، الذين بلغ عدد الملتحقين منهم بجامعات الخارج ٦٦٩٣١

الجدول رقم (٨)

عدد الطلاب والمعلمين في معاهد التأهيل الاخرى[١٩]

نوع التعليم	الطلاب			المعلمون		
	٧٥/٧٦	٧٧/٧٨	٧٩/٨٠	٧٥/٧٦	٧٧/٧٨	٧٩/٨٠
معاهد التمريض	٢٢٨	٢٢٤	٢٣٠	٢١	٢٢	٢٢
معاهد القبالة	١٢	٨	٤٠	٧	٥	٧
معاهد المهن الطبية	٢٠٢	١٤٢	٤٤٤	٦	٧	١٢
معاهد الخدمة الاجتماعية	٥٧	٥٤	٩١	٦	٧	٦
المركز الاحصائي الاردني	٣٧	٤٤	٢١	١	١	١
معهد الشريعة	٥٠	٥٠	٧٠	٦	٦	٦
معاهد المهن الهندسية	٥٧٤	٩٢٢	٢٢٢٠	٣٢	٥٦	٩٤
معاهد التعليم التجاري	٢٨٢	٨٠٤	٣٥٠٢	١٧	٢١	٦٢
المجموع	١٤٤٣	٢٢٤٨	٦٦١٩	٩٦	١٢٥	٢١٠

طالباً. أي بزيادة قدرها ٩١٪ لفترة الخطة الخمسية. ورغم الزيادة البالغة ١٢١٪ في عدد المسجلين في الجامعات الأردنية لفترة الخطة الخمسية؛ الا أن قدرة الاستيعاب لهذه الجامعات ظلت دون العدد الضخم للمتخرجين من المرحلة الثانوية. والمقارنة، فقد بلغ مجموع الناجحين لفترة الخطة الخمسية ٨٨٢٥٣ طالباً[٢٠]. استوعبت الجامعات الاردنية نحو ١٣٪ منهم فقط ضمن كلياتها المختلفة. أما الغالبية، فقد التحقت بالجامعات في الخارج. ويبين الجدول رقم ٩ توزيع الطلاب في الكليات المختلفة في الجامعات الأردنية.

الجدول رقم (٩)

عدد الطلاب في الجامعات الأردنية حسب نوع التعليم[٢٢]

الكلية	١٩٧٥/١٩٧٦	١٩٧٧/١٩٧٨	١٩٧٩/١٩٨٠
مجموع	٥٣٠٧	٨٣٥٨	١١٧٥٧
الاداب	١٢٨٣	٢٠٤٠	٢٥٧٢
التربية وعلم النفس	٨٠٦	١٠٥٦	١٤٦٧
العلوم الطبيعية	١١١٩	١٧٤٢	٢٥٧٦
الاقتصاد وادارة الاعمال	١٠٩٢	١٦٥٣	٢٢٧٥
التمريض	١٥٩	١١٤	١٠٥
الزراعة	١٦٤	٣٠٦	٤٣٦
الشريعة	٤١٤	٧٤٩	٩٠٢
الطب	١٥١	٣٦٨	٣٩٣
الهندسة	١١٩	٢٣٠	٧٧١
الحقوق	—	—	٢٠٢
التربية الرياضية	—	—	٥٨

أما الجدول رقم ١٠ فيبين توزيع الطلاب في الجامعات خارج الأردن. ومن الملاحظ أن عدد

الجدول رقم (١٠)

طلبة التعليم العالي الأردنيون في الخارج حسب حقول الدراسة للعام الدراسي ١٩٧٩/١٩٨٠[٢٣]

تربية	١٨٢٨
فنون جميلة	١١٧٧
انسانيات	١٠٢٩٤
علم اجتماع	٢٨٤٥
ادارة أعمال	٩٥٤٦
قانون وشريعة	٤٣٥٢
لاهوت	١٧١
علوم	٣٦٦٦
طب	٨٢٧٦
هندسة	١٤٦٩٧
زراعة	٢٩٤٦
تدبير منزلي	١٢٩
برامج أخرى	٧٢٩٤
المجموع	**٦٦٩٣١**

الطلاب الملتحقين بكليات الزراعة والتمريض ينخفض في الجامعات، سواء كان ذلك داخل الأردن أم خارجها، رغم الحاجة الماسة الى الكفاءات في هذين الفرعين. ولكون الغالبية العظمى من الطلاب الجامعيين يدرسون في الخارج، فانه من الصعوبة بمكان ضبط مجالات تخصصهم وفق حاجات الدولة، باستثناء الطلاب الموفدين من قبل الدولة في منح دراسية؛ وهؤلاء عادة لا يشكلون نسبة تذكر، مقارنة بمجموع الطلاب الدارسين في الخارج، خصوصاً أن المنح الدراسية تحول للجامعات الأردنية، عدا عن كونها قليلة. فمثلاً، بلغ مجموع المنح الدراسية المقدمة للجامعات الأردنية لعام ١٩٧٩/١٩٨٠، ما يعادل ١٠٤٥ منحة من مجموع ١٥٥٣ منحة دراسية[٢١]، أي بنسبة ٦٧٪. ولذلك فان انخفاض نسبة الطلاب المسجلين في كليات الآداب والتربية وعلم النفس والطب، في الجامعات الأردنية، وارتفاع نسبة المسجلين في العلوم الطبيعية، لا يعكس بالضرورة صورة التوزيع الفعلي لمجموع الطلاب الجامعيين، واتجاه طموحاتهم. فمثلاً، كانت نسبة طلاب الهندسة والطب المسجلين في جامعات الأردن تعادل ٧٪ و٣,٥٪ من مجموع الطلاب المسجلين لديها، الا أن نسبة المسجلين في هذين الفرعين في جامعات الخارج بلغت ٢٢٪ و١٢,٤٪ على التوالي من مجموع المسجلين فيها.

ويبين الجدول رقم ١٠ أن فرع الهندسة يحتل المرتبة الأولى في تطلعات الطلاب في الجامعات غير الأردنية؛ حيث بلغ عدد هؤلاء الطلاب ١٤٦٩٧ طالباً، وهذا أكثر من خمس

الطلاب كما مر سابقاً. ويأتي في المرتبة الثانية طلاب العلوم الإنسانية، وادارة الأعمال الذين يشكلون على التوالي ١٥,٤ ٪ و١٤,٣ ٪، ويلي ذلك مباشرة طلاب الطب الذين يشكلون ١٢,٤ ٪ كما مر سابقاً.

وتعكس هذه النسب، الى حد كبير، تطلعات الطلاب وذويهم في الحصول، عن طريق التعليم الجامعي، على وظيفة تتميز بالتقدير والاحترام وتحقق دخلاً مرتفعاً، بغض النظر عن الحاجات الماسة للمجتمع الأردني. وحتى اذا ما اعتبر توزيع الطلاب في الجامعات غير الأردنية مسألة غير خاضعة لارادة الدولة، فان الجامعات الاردنية التي من المفروض ان تسير وفقاً لذلك تعاني من مشكلة مماثلة نسبياً. فلا يعقل أن تكون الحاجة من الأطباء ثلاثة أضعاف الحاجة من الممرضات في التعليم الجامعي، وحتى في حال احتساب عدد المسجلين في معاهد التأهيل فان عدد طلاب فرع التمريض لا يتجاوز ٣٣٥ طالباً، وهذا أقل من عدد المسجلين في كلية الطب في الجامعة الأردنية والبالغ ٣٩٣ طالباً. وتصبح الصورة أكثر قتامة اذا ما أخذ بعين الاعتبار العدد الكبير لطلاب الطب في الخارج، والبالغ، في العام ١٩٧٩/١٩٨٠، ٨٢٧٦ طالباً. وحتى لو تم احتساب عدد المسجلين في فرع التمريض في المرحلة الثانوية، فان عدد الأطباء يظل يزيد عن ٨ أضعاف المسجلين في فرع التمريض بكافة مراحله. وما ينطبق على التمريض ينطبق على الزراعة. فاذا ما قورن عدد الطلاب في كلية الزراعة البالغ أقل من نصف عدد الطلاب في كلية الشريعة يتضح مدى النفور من التعليم الزراعي. الا أن التعليم الزراعي في المرحلة الجامعية يظل أكثر قدرة على اجتذاب الطلاب من المرحلة الثانوية، ففي الوقت الذي حصل فيه ارتفاع لعدد المسجلين في هذا الفرع في الجامعات الأردنية بمقدار ١٣٠ طالباً، للفترة ما بين ١٩٧٧/١٩٧٨ و١٩٧٩/١٩٨٠، حدث انخفاض يعادل ٢١٦ طالباً في المرحلة الثانوية للفترة المذكورة.

بين الطموح والواقع

التعليم الالزامي: رغم ما أولته الخطة الخمسية، ومن قبلها الخطة الثلاثية، من اهتمام خاص بمسألة توسيع قاعدة التعليم الالزامي، باعتبار أن نحو نصف القوة العاملة التي ستوف يحتاجها سوق العمل هي من بين الذين أنهوا هذه المرحلة[٢٤]. الا ان التعليم الالزامي الشامل لم يتم تحقيقه؛ فقد ظل ٩ ٪ من الطلاب في المرحلة الابتدائية، و١٦ ٪ من الطلاب في المرحلة الاعدادية خارج أطر هذه المدارس. كما أنه من الواضح أن ما تم تحقيقه من زيادة عدد المسجلين في المرحلة الالزامية لم يحقق الهدف المنشود في سد حاجات سوق العمل من هذه الفئة. والواضح أيضاً أن معظم خريجي هذه المرحلة يتجهون نحو استكمال دراستهم في المرحلة الثانوية، وبخاصة الأكاديمية منها. وهذا يتضح من ازدياد عدد العمال الأجانب في الأردن؛ حيث وصل عددهم في نهاية العام ١٩٧٩ نحو ٦٠,٠٠٠ عامل، بعد أن كان في العام ١٩٧٥ يعادل ٢٢٢٨ عاملاً[٢٥]. والواضح أن معظم هؤلاء العمال من غير المهرة ومن الذين احتاجتهم المشاريع المختلفة في الأردن في فترة الخطة الخمسية. وعلى الأرجح فان عدد هؤلاء العمال أكثر من ذلك بكثير؛ حيث يقدر بيركس وسينكلر عدد العمال المصريين وحدهم بأكثر من ٤٠,٠٠٠ عامل،

والسوريين بنحو ٢٠,٠٠٠ عامل[٢٦]، هذا عدا عن العمال العرب الآخرين والباكستانيين والأجانب.

من هنا، يستنتج أن توسيع قاعدة التعليم الالزامي، لم يكن، بحد ذاته، استثماراً اقتصادياً كما ابتغت خطة التربية للمدى القصير والمتوسط. وعلى العكس، فقد زادت الثغرة القائمة بين الناتج التربوي وسوق العمل. واذ تتحمل الخطة التربوية المسؤولية الكبرى في عدم تحقيق الزامية التعليم، فان مسؤولية عدم توجه الطلاب الذين أنهوا هذه المرحلة نحو سوق العمل، تتحمله خطة التنمية ككل. فهناك الكثير من المشاريع التي تم انجازها في فترة الخطة الخمسية كلفت بها شركات أجنبية، اعتمدت في تنفيذها على أيد عاملة قامت هي باستيرادها للأردن. فضلاً عن أن الأجر المدفوع للعمال الأجانب لا يتناسب مع المستوى المرتفع للمعيشة في الأردن؛ مما يضطر خريجي هذه المرحلة لصرف النظر عن الالتحاق بسوق العمل والسعي لمواصلة الدراسة الأكاديمية.

تنويع التعليم الثانوي: رغم اصرار الخطة الخمسية على أهمية التعليم المهني، وبخاصة في المرحلة الثانوية، الا أن نسبة المسجلين في هذا النوع من التعليم لم تصل الا الى ١٠١ ٪ من مجموع الطلاب في المرحلة الثانوية، كما مر سابقاً. ورغم أن هذه النسبة تعتبر أعلى منها في كثير من الدول الغربية، الا أن النسبة المتوخاة في الخطة كانت ٥٠ ٪. وبدلاً من أن تتناقص نسبة طلاب الفرع الأكاديمي والتي كانت نحو ٨٣ ٪ في بداية الخطة الى ٥٠ ٪ في نهايتها، ارتفعت الى ٨٩ ٪ من مجموع طلاب هذه المرحلة. كما أن النسبة التي حددتها الخطة للمسجلين في الصف الأول الثانوي المهني والبالغة ٣٠ ٪ من مجموع الطلاب في هذا الصف[٢٧]، لم تصل إلا الى ١٤ ٪. وهذا التوسع في التعليم الأكاديمي على حساب التعليم المهني له، رغم النوايا التي عبرت عنها الخطة، سببان أساسيان:

أولهما ــ يتعلق بالامكانات المادية للدولة، والتي تعتمد في الغالب على المساعدات الخارجية في تحقيق مشاريعها، فقد عجزت هذه الامكانات عن توفير اللازم من المساحات والأبنية الضرورية لتحقيق هذا الهدف، خاصة وأن كلفة الطالب الواحد في التعليم المهني تعادل (١٥ــ ٢٠) ضعفاً من كلفته في التعليم الأكاديمي[٢٨]. وهذا الإرتفاع في الكلفة عائد الى ارتفاع ثمن الأجهزة والمعدات الفنية وغير ذلك من المواد اللازمة للتدريب، بالاضافة الى أهمية توفير مساحات شاسعة نسبياً، وأبنية مناسبة للأنواع المختلفة من التعليم المهني. ولذلك، فرغم الاقبال الذي شهدته فترة الخطة الخمسية على التعليم الصناعي والتجاري الا أن الأماكن المتوافرة كانت أقل من الحجم المطلوب.

أما ثانيهما ــ فله جذور اجتماعية واقتصادية. فالتعليم المهني في الأردن كما هو الحال في الدول النامية، لا يتمتع بالمكانة أو الاحترام نفسه الذي يتمتع به التعليم الأكاديمي. وقد ساهم فصل التعليم الأكاديمي، دون شك، في ترسيخ هذا التمايز. في نمطي التعليم، والاستمرار في تفضيل الثاني على الأول، حتى بات من المعروف أن الطالب المتخلف هو الذي يتجه نحو التعليم المهني مكرهاً لا بطلاً. ورغم الجهود التي بذلتها الخطة الخمسية في محاولة لرفع اعتبار التعليم المهني، عن طريق فتح فروع جديدة تناسب الحاجات المطلوبة من القوة العاملة، الا أن الاستنتاج الذي توصل اليه الدكتور

نجاتي بخاري، منذ أكثر من عشر سنوات، فيما يتعلق بالتدريب المهني المدرسي، ما زال يصلح في كثير من الأحيان. فكلما كان التدريب «أكثر تخصصاً كلما كانت علاقته باحتياجات الأعمال الموجودة في مؤسسات صناعية أقل احتمالاً»(٣٩). وهذا ما يدعو أرباب العمل الى استخدام خريجي التعليم الأكاديمي، في حال عدم توافر التخصص المهني المناسب لمتطلباتهم.

وهنا تأتي أهمية المدارس الشاملة كحلقة وسط بين نمطي التعليم الأكاديمي والمهني، فهي اذ تجمع بينهما، تهيء الطالب لكي يحدد مساره في المستقبل، أما الالتحاق بسوق العمل، أو بالتعليم العالي؛ حيث يمتلك المهارات الضرورية لكليهما. وهذا الحل الوسط ضروري كمرحلة انتقالية، لاحداث تغيير ولو جزئي في طموحات الطلاب ودفعهم للتوجه نحو التعليم المهني بأقل تكلفة ممكنة، لأنه ثبت عملياً أن مجرد انشاء المدارس المهنية لا يعني بالضرورة تغييراً في توجه الطلاب المهني، حيث ظل النقص في عدد الطلاب قائماً في التعليم المهني باستثناء الصناعة والتجارة، والتي بدأت تعاني أيضاً من نقص مماثل في السنة الأخيرة. ورغم الأهمية السالفة الذكر للمدارس الشاملة من حيث قدرتها على تهيئة انسان قادر على التأقلم والتعلم، الا أن التفاؤل بأن هذه المدارس سوف تحدث المعجزة في النظام التربوي وتحقق التكامل بينه وبين سوق العمل أمر بعيد عن الواقع. فطموحات الطلاب التاريخية وتطلعاتهم المتأصلة نحو التعليم الجامعي لن تتغير بين يوم وليلة. وقد عبر فيليب فوستر عن صعوبة تغيير التطلعات المغروسة تاريخياً لدى الطلاب بقوله: «ان الفكرة السائدة عن امكانية تغيير التطلعات المهنية للأطفال عن طريق تغيير شامل في المناهج ليست سوى أسطورة لم يتم اثباتها عملياً»(٣٠).

معاهد التأهيل: تشير القراءة السابقة لانجازات الخطة التربوية في هذه المعاهد الى صورة مماثلة للتعليم الثانوي المهني؛ حيث لم يتم الاعداد الكافي لاستقبال الطلاب في معاهد التجارة والمهن الهندسية من جهة، ومن جهة أخرى، ظلت المعاهد الأخرى تعاني من نقص في اعداد الطلاب الملتحقين بها وبخاصة معاهد التمريض والقبالة. واذا كانت حاجة خطة التنمية من خريجي هذه الفئة تعادل ضعف حاجتها من الجامعيين، فان الناتج هو العكس، آخذين بعين الاعتبار التأهيل الذي تقوم به هذه المعاهد أثناء الخدمة. واذا ما تم تقدير عدد خريجي الجامعات في الخارج، تصبح الصورة أكثر قتامة، والناتج أبعد من أن يحقق التوازن المطلوب بين المشاريع والمنشآت القائمة، والمطلوب من القوة العاملة المؤهلة.

التعليم الجامعي: خضع التعليم الجامعي ولا يزال، باستثناء ما توفره الدولة من منح دراسية، لتطلعات الطالب نحو المهنة الأكثر تقديراً والأوفر دخلاً، ولذلك فان نهاية المطاف لمعظم خريجي الجامعات هي الهجرة، وفي الغالب إلى دول الخليج. واعتبار هذا العدد الضخم من خريجي الجامعات كمادة خام يمكن تصديرها في مقابل العائدات التي تحققها تمويه للهدر الكبير في رأس المال البشري، الذي كان من المفروض أن يوظف في الانتاج والتنمية الاقتصادية. فليس انجازاً يعتز به، في ظل واقع التجزئة التي يتميز بها الوطن العربي، ان يشكل الأردنيون في الخليج «النخبة». وقد كان من الأجدى لخطة التنمية أن تعيد النظر في العرض والطلب ضمن اطار قوة العمل الراهنة، وأن تحدد حاجاتها للمستقبل

حسب تصنيف دقيق للمهن المختلفة، وترسم برامجها ومشاريعها وفقاً لذلك، مستخدمة لانجاز الخطة ما يتيسر لها من رأس المال البشري، دون اللجوء الى الاستيراد أو التصدير.

خاتمة

ان اجراء مقارنة بين نسبة المسجلين في مرحلتي التعليم الثانوي والعالي في الأردن وغيرها من الدول، تشير الى الارتفاع الكبير لهذه النسبة، وقد اتخذ بعض الاقتصاديين الرأسماليين من ذلك مؤشراً للتقدم والتطور(٣١)، وبنوا عليه إمكان ادراج الأردن في عداد الدول المتطورة جداً. وهذه النتيجة مضللة، لأن ارتفاع هذه النسبة في الأردن، ضمن الوضع الاقتصادي الذي لم يحقق التغيير المطلوب، والذي ما زال عاجزاً عن الاستفادة من كفاءاته التي تضطر للهجرة بحثاً عن عمل، يعني خسارة الأردن لأهم ثرواته. أما النقص المتزايد في العمال المهرة وغير المهرة، فليس عيباً يسجل على الخطة التربوية نفسها، بقدر ما هو مؤشر لاستمرار الانفصام بين الاعداد التربوي وبين مشاريع التنمية. فالضغط الاجتماعي على التعليم، الناتج عن الرغبة في ايجاد وظيفة لائقة، من حيث المنزلة الاجتماعية، وتوفير مستوى معيشي معقول، يحول دون العمل في تنفيذ المشاريع التنموية المطروحة والتي تحتاج الى عمال غير مهرة في الدرجة الأولى ومهرة في الدرجة الثانية. وربما يتطلب الأمر تغييراً في نوعية المشاريع وفي طريقة تنفيذها، بحيث يزداد الاعتماد فيها على العامل المحلي المؤهل والكفاءات الفنية المتوافرة أكثر من اعتمادها على العمال غير المهرة. ويستوجب هذا الأمر من خطة التنمية أن تأخذ بعين الاعتبار الثروات البشرية المتوافرة، وأن تبادر الى استثمارها، وأن لا يتم انجاز المشاريع بمعزل عنها؛ بما يطرح بالضرورة أهمية إحداث تعديل في التشريعات التي أقرتها الخطة الخمسية:(٣٢) والتي فتحت المجال أمام الشركات الأجنبية للعمل في الأردن، لأنها لا تعتمد في كثير من الأحيان على القوة العاملة المحلية في تنفيذ مشروعاتها. ويمكن، من خلال وضع تحديد أدق للحاجات من القوة العاملة حسب المهنة ومن خلال تغيير في نظام الحوافز، الاسهام، ولو جزئياً، في حل المشكلة المزدوجة للاستخدام المتمثلة بالفائض من القوة العاملة، والنقص فيها. وهذا هو التحدي الذي لم تستطع مواجهته الخطة التنموية الخمسية في محاولتها تحقيق التكامل ما بين التربية وسوق العمل، والذي يظل بحاجة الى مواجهة في أية خطة قادمة.

---

(١) The Hashemite Kingdom of Jordan, *Five Year Plan: 1976-1980*, Amman: National Planning Council, 1976, p.p. 26-28.

(٢) The Hashemite Kingdom of Jordan, *Jordan Development Plan: 1973-1975*, pp. 18:4-6.

(٣) *Ibid.*, pp. 11/25-26.

(٤) *Ibid.*, p. 11-5.

(٥) *Ibid.*, p. 11-6.

(٦) Five Year Plan, *op.cit.*, pp. 291-307.

(٧) بسام ك. ساكت، **تطوير انتاجية التحويلات**، دراسة غير منشورة قدمتها الجمعية العلمية الملكية للمؤتمر الخاص بالهجرة الدولية في العالم العربي، ١١ ــ ١٦/٥/١٩٨١، والتي أعدتها اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، ص ٥ ــ ٧.

(٨) المصدر نفسه، ص ٥.

(٩) المصدر نفسه، ص ٢.

(١٠) Five Year Plan, *op.cit.*, pp. 291-293, 309-316.

(١١) The Hashemite Kingdom of Jordan, *The Statistical Educational Yearbook*, Amman: Ministry of Education, *1975/76-1979/80*, p. 11.

(١٢) *Ibid.*, pp. 97, 135.

(١٣) المملكة الأردنية الهاشمية، وزارة التربية والتعليم، **الأبنية المدرسية**، دراسة مقدمة إلى مؤتمر العملية التربوية في مجتمع أردني متطور في ١٣ ــ ١٥/٥/١٩٨٠، ملحق رقم ٣ و ٤.

(١٤) The Statistical Educational..., *op.cit.*, pp. 126-162.

(١٥) *Ibid.*, pp. 116, 117, 118, 152, 153.

(١٦) *Ibid.*, pp. 169, 191, 173, 178, 202.

(١٧) *Ibid.*, p. 203.

(١٨) *Ibid.*, pp. 257-261.

(١٩) *Ibid.*, p. 243.

(٢٠) *Ibid.*, p. 280.

(٢١) *Ibid.*, p. 289.

(٢٢) *Ibid.*, pp. 283, 286.

(٢٣) *Ibid.*, pp. 286-287.

(٢٤) Jordan Development..., *op.cit.*, p. 18/ 6.

(٢٥) J.S. Birks and C.A. Sinclair, *Arab Manpower*, London: Croom Helm, 1980, p. 291.

(٢٦) *Ibid.*, pp. 200-291.

(٢٧) Five Year Plan..., *op.cit.*, p. 292.

(٢٨) المملكة الأردنية الهاشمية، وزارة التربية والتعليم، **آفاق التعليم المهني**، دراسة مقدمة إلى مؤتمر العملية التربية في مجتمع أردني متطور، ١٢ ــ ١٥/٥/١٩٨٠. ص ١٧.

(٢٩) نجاتي البخاري، **قضايا في التعليم الصناعي في الأردن**، عمان: جمعية عمال المطابع التربوية، ١٩٦٩، ص ١٧٠ ــ ١٧١.

(٣٠) Philip Foster, «The Vocational School Fallacy in Development Planning» in Arnold Anderson and Mary Jean Bowman (Eds.) *Education and Economic Development*. Chicago, 1965, p. 149.

(٣١) Fredrick Harbison and Charles Myers, *Education and Manpower, and Economic Growth*, New York: Mc Graw Hill, 1964, p. 82.

(٣٢) Five Year Plan, *op.cit*, p. 45.

كتب

الحرب والسلام في الشرق الأوسط:
خبرات مراقب الامم المتحدة ووجهات نظره

Odd Bull, *War and Peace in the Middle East; The Experiences and Views of a UN Observer.* London: Leo Cooper, 1976, 205 p.

بالرغم من ان هذا الكتاب نشر للمرة الأولى في العام ١٩٧٣، وأعيد نشره مرة ثانية، منقحاً ومزيداً في العام ١٩٧٦، فإن مراجعته تبقى ضرورية، نظراً للأهمية الخاصة التي يكتسبها كل من المؤلف والموضوع الذي يبحثه؛ فالمؤلف هو الجنرال أد بول، رئيس هيئة أركان سلاح الطيران النرويجي سابقاً، ورئيس المراقبين الدوليين للأمم المتحدة على خطوط الهدنة بين إسرائيل والدول العربية المحيطة بها، في الفترة ما بين ١٩٧٣ و١٩٧٦. والمؤلف يُسجل في هذا الكتاب ما يُشبه وقائع اليوميات للمهمة الدولية التي كلف بها. وقد ضمن الجنرال بول كتابه الكثير من تجربته العملية وتجربة مجمل طاقم المراقبين الدوليين، كما ضمنه انطباعاته الشخصية عن العديد من الشخصيات السياسية العربية والاسرائيلية وبعض العاملين في حقل الأمم المتحدة من الشخصيات البارزة دولياً. هذا فضلاً عن طرح الجنرال بول لرؤيته حول امكانيات حل صراع الشرق الأوسط وكيفية معالجة المشاكل المتعلقة به في مختلف جوانبها. وبما أن الكتاب، على وجه العموم، يتناول تفاصيل مشكلات الحدود واختراقات وقف النار والنزاعات المتواصلة على تخطيط الحدود وغير ذلك، مما يتطلب من المراقبين الدوليين المراقبة وتسجيل الملاحظات وإجراء الاتصالات مع الفرقاء المعنيين، ومن ثم كتابة التقارير وإرسالها إلى الامانة العامة للأمم المتحدة، فإن الكتاب يُعالج في الواقع مشكلة قديمة ــ جديدة، أصبحت، مع مرور الوقت عليها من دون حل، تأخذ طابع الديمومة. فالموضوع إذن، ما زال في دائرة الاهتمام، بدليل أن المشكلات التي يعالجها لا تزال قائمة. وعمل القوات الدولية والمراقبين الدوليين لا زال هو الإجراء «العملي» الذي ترتأيه الأمم المتحدة لتهدئة التوتر والحفاظ على «الوضع الراهن» على ما هو عليه في المنطقة.

محتويات الكتاب

يستهل المؤلف كتابه في مقدمة، يقول فيها، ان الكثيرين كانوا قد نصحوه بكتابة مذكراته؛ إلا أنه لم يقرر ذلك إلا عندما عاد إلى بلاده في عطلة عيد الميلاد للعام ١٩٦٧، أي بعد مرور أشهر على حرب حزيران، حيث لاحظ أن الرأي العام في بلاده، والغرب عموماً، متأثر تماماً بوجهة النظر الاسرائيلية للصراع. ويضيف المؤلف أنه بعد معايشته لمشكلة الشرق الأوسط عن كثب، فإنه يرى، من الضروري بمكان، أن يحاول من خلال تجربته عرض المشكلة بكل الهدوء والموضوعية قدر المستطاع. يقول أد بول في المقدمة أيضاً: «لقد أمضيت أكثر من حوالي سبع سنوات في الشرق الأوسط، عدا عن ستة أشهر إقامة في لبنان في العام ١٩٥٨ [إبان الحرب الأهلية اللبنانية في ذلك العام]. وهذه السنوات السبع انشطرت بحدة مع وقوع حرب حزيران في العام ١٩٦٧. فمنذ حزيران ١٩٦٣ وحتى حزيران ١٩٦٧، كان واجبي الأساسي كمراقب للأمم المتحدة، التعامل مع الصراعات الناجمة على طول خطوط الهدنة بين إسرائيل والأردن وإسرائيل وسوريا... وبعد حرب العام ١٩٦٧ تغير

كل شيء، لقد أصبح الواجب الفوري للأمم المتحدة هو تحديد خطوط وقف اطلاق النار بين إسرائيل وسوريا، وإعداد مهمات مراقبة دولية على منطقة قناة السويس التي أصبحت الآن خط وقف اطلاق النار بين إسرائيل ومصر. وهذا الجزء الثاني من عملنا أثبت أنه الأصعب في مهمتنا» (المقدمة).

يحتوي الكتاب، في مجمله، على اثني عشر فصلاً، أولها فصل تمهيدي عن لبنان وأوضاعه الداخلية السياسية والاجتماعية، وعلاقات الطوائف فيه مع بعضها البعض، والفصل الثاني يتناول تاريخ المؤلف نفسه: عمله في سلاح الطيران النرويجي؛ تاريخه الوظيفي والاكاديمي؛ علاقاته السياسية العامة سواء في بلاده أو خارجها مع الاشارة إلى الظروف السياسية العامة التي مرت بها أوروبا في تلك الفترة التي يتناولها الفصل، حيث كان اندلاع الحرب العالمية الثانية وانعكاساتها وتأثيراتها، آنذاك، على النرويج والرأي العام النرويجي (ص٣٢، ٣٣). أما الفصل الثالث فيتناول نزاعات الحدود، حيث يستعرض المؤلف فيه تاريخ انشاء قوات المراقبة الدولية للهدنة في فلسطين (UNTSO) التي تأسست بقرار صادر عن مجلس الأمن في الثالث والعشرين من نيسان العام ١٩٤٨. ثم يُقسّم المؤلف فترة عمل القوات الدولية إلى أربع مراحل، تتناول الأولى المرحلة التأسيسية في العامين ١٩٤٨، و١٩٤٩، وكانت المهمة، آنذاك، هي إحكام المراقبة على الحدود والموانىء والطرق الاستراتيجية وخطوط وقف إطلاق النار، للتأكد من أن أحداً من الاطراف المتنازعة لا يستطيع تعزيز قواته بالافراد أو المعدات على الحدود. وأما المرحلة الثانية فتمتد من العام ١٩٤٩ حتى العام ١٩٥٦، وكان الهدف الأساسي لمهمات القوات الدولية، خلالها، التأكد من احترام جميع الأطراف لاتفاقيات الهدنة. وفيما تغطي المرحلة الثالثة الفترة ما بين حربي السويس في العام ١٩٥٦ وحزيران في العام ١٩٦٧، فإن الفترة الرابعة هي تلك الواقعة بين حربي حزيران ١٩٦٧ واكتوبر في العام ١٩٧٣ (ص٤٠، ٤١). ويتابع المؤلف في الفصل نفسه الحديث عن اتفاقيات الهدنة ومهمات المراقبين الدوليين، فيشير إلى أن اتفاقيات الهدنة للعام ١٩٤٩، ظلت، جميعها، نظريات قائمة، ولكنها لم تكن على الصعيد العملي بالمستوى المطلوب؛ فكلما حصل خرق للاتفاقيات خلال المرحلتين الثانية والثالثة، كانت الخطوة الأولى التي يقوم بها المراقبون، هي العمل على إزالة أسباب الخرق (ص٤٤). ويضيف: بالإجمال فإن (UNTSO) قامت بعمل كالب عندما كان الأمر يتعلق باعادة تثبيت وقف إطلاق النار بعد كل خرق، بالطبع عدا خرقي حرب العام ١٩٥٦ والعام ١٩٦٧، حيث وصل خرق وقف اطلاق النار إلى مستوى الحرب. في هذا الفصل، أيضاً، يستعرض الجنرال بول بعض الوقائع والأحداث، مضمناً السطور، في بعض الأحيان، آراءه الخاصة ووجهة نظره في الحوارات التي كانت تدور في لقاءاته مع أي من الأطراف المتنازعة. فهو يعلق على حديث لغولدا مايير معه (ص٤٢)، حيث أكدت على الحقوق التاريخية والروحية لليهود في فلسطين، فيقول: «من الصعب القبول بمصداقية الحقوق التاريخية التي لا يمكن تحقيقها إلا على حساب الشعب الذي عاش في المكان نفسه لمدة ألفي عام.. [يقصد الشعب الفلسطيني]، وإن منطلق 'الحق التاريخي'، الذي طرحته غولدا مايير، لتبرير طرد الشعب الفلسطيني من أرضه، لو طُبق هذه الأيام في العالم كله لخلق حالة من الفوضى الكاملة. وأما فيما يتعلق بالحقوق الروحية، فإن لليهود حقاً، خاصاً في القدس، لكنهم ليسوا الوحيدين الذين لهم هذه الرابطة الروحية، فالمسيحيون وكذلك الاسلام لهم الرابطة نفسها مع فلسطين». (ص٤٢). ثم يعرج المؤلف في الصفحة نفسها على مشكلة القدس، فيقول إن قرار تدويل القدس في العام ١٩٤٧ كان مبرراً تماماً، مع أنه قد لا يبدو هذه الأيام ممكناً في اطار السياسية العملية، مضيفاً أن القدس قد سميت تاريخياً بمدينة السلام، مع أن تاريخها لا يُبرر هذه التسمية وأن تفاهماً ناضجاً قد ساد بين أتباع الديانات الثلاثة في المدينة المقدسة عبر التاريخ وقد تعايشوا في تلك الأوقات بوئام وتعلموا ان يحترموا بعضهم البعض (ص٤٢).

كما يتناول المؤلف في الفصل نفسه مشكلة حساسة، هي مشكلة القرى الحدودية وسكانها الذين عانوا، بفعل هذا الوضع، من أزمتين، اولاهما تتعلق، بحرمانهم في بعض الأحيان من أراضيهم؛ والثانية حرمانهم من زراعتها واستثمارها. وقد لمس الجنرال أو بول برهافة حس حالة هؤلاء القرويين الفلسطينيين، ولاحظ خيبة الأمل وحالة اليأس التي يعيشونها كلما اضطروا لأسباب حدودية أو لغيرها، إلى هجرة أراضيهم. وفي هذا السياق يروي المؤلف حادثة مؤثرة عندما كان مرة يقود سيارته عبر السهول، حيث لمح الفلاحين العرب [الفلسطينيين]

عند الغروب يجلسون سوية: أوقف سيارته واقترب من أحدهم وسأله أين تقع قرية يالو؟ أجاب القروي: «يالو دمرت تماماً.. وتستطيع ان تجدها فقط في قلوبنا» (ص٦٠). ويعلق الجنرال بول قائلاً: «هذا الفلاح وغيره لم يتعلموا أن ينسوا وطنهم وبيوتهم، واستمروا دائماً في العودة إلى نقطة تُساعدهم على تذكر الايام السعيدة (الصفحة نفسها). وفي الصدد نفسه يشير المؤلف إلى أن هذا النوع من الفلاحين هو المسؤول عن التسلل عبر خطوط الهدنة في تلك الفترة. فقد أصبح أمل الواحد منهم في الحياة سرقة بعض المنتوجات من الارض التي كانت بالأمس القريب، ولأجيال عديدة، أرضه وأرض آبائه (ص٦١).

وأمّا الفصل الرابع فقد خصصه المؤلف لمشكلة القدس ووضعها والاشكالات المتفرعة عن هذا الوضع. وقد احتلت مسألة خرائط رسم الحدود حيزاً ملموساً في هذا الفصل، نظراً للمشاكل الناجمة باستمرار عن عدم تخطيط الحدود بشكل واضح. وفي هذا الصدد يقول أد بول أن مستشاره السياسي كان قد نصحه بأن يحاول قدر المستطاع الحفاظ على الوضع الراهن الذي قام بصياغته، أي الجنرال بول، عند مجيئه لتسلم هذه المهمة: «لكن، الشيء الذي لا شك فيه، والكلام لا زال لبول، «هو أن حالة 'الوضع الراهن' كانت، وعلى مر السنين، دائماً في صالح اسرائيل» (ص٦٧).

الفصل الخامس والمعنون بـ «تصاعد التوتر»، يتناول، كما يشير عنوانه، وقائع وتفاصيل تصاعد التوتر في المنطقة بشكل ملحوظ منذ العام ١٩٦٤ والذي كان من بين مسبباته سعي اسرائيل لتحويل مياه نهر الأردن ورد الفعل العربي على هذه الخطوة. ثم تبعت ذلك تطورات سياسية عديدة منها تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية في مؤتمر القمة العربي المنعقد في الاسكندرية عام ١٩٦٤. كذلك رد الفعل الاسرائيلي على مجمل الاجراءات العربية اللاحقة وعلى قرارات مؤتمر الاسكندرية. ويسرد المؤلف في سياق الأحداث تفاصيل نزاعات الحدود في هذه الفترة والاشتباكات وحوادث اطلاق النار الحاصلة آنذاك. وهو في سياق هذا السرد التفصيلي، يتناول ظروف عمل القوات الدولية والصعوبات التي واجهتها حيال الأطراف المتنازعة. ثم يعرج المؤلف على ظهور حركة «فتح» وتسلل الفدائيين الفلسطينيين إلى وطنهم المحتل عبر الحدود، والاشكالات التي واجهت المراقبين الدوليين ازاء ذلك (ص٨٤، ٨٥).

وفي الفصل السادس يتحدث المؤلف عن بدء العد التنازلي للحرب، مستعرضاً مجمل العوامل التي كانت وراء نشوبها بدءاً بالتصاعد الكمي والنوعي للعمليات الفدائية الفلسطينية في النصف الثاني من العام ١٩٦٦، مروراً بالاعتداء الاسرائيلي على قرية السموع في الضفة الغربية في أواخر العام ذاته، وصولاً إلى تفاصيل الأحداث في الاسابيع القليلة التي سبقت حرب الخامس من حزيران، والتي يُعالجها الفصل السابع، من وجهة نظر العاملين في حقل المراقبة الدولية، وفي اطار الاتصالات والنشاطات التي قام بها هؤلاء المراقبين إزاء تطورات الحرب وملابساتها وفق ما تطلبته المهمة الموكلة إليهم (ص١١٣ ــ ١١٨). كما يتطرق الفصل إلى وقائع اجتماعات وقرارات الأمم المتحدة خلال الحرب وبعدها (ص١٢٢) ومن ثم الوصول إلى قرار مجلس الأمن الدولي ذي الرقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧، بعد اتصالات دبلوماسية دولية مكثفة؛ هذا القرار الشهير الذي أعده كمشروع اللورد كـرادون (Lord Caradon) وتم التصويت عليه في الثاني والعشرين من نوفمبر من العام ١٩٦٧، أي بعد أكثر من خمسة أشهر على وقف اطلاق النار.

الفصل الثامن يتحدث عن الحقيقة والدعاية فيما يتعلق بالصراع العربي الاسرائيلي، وفيه يشير المؤلف إلى استجابة الرأي العام الغربي لانتصار اسرائيل «الساحق» على العرب في حرب حزيران، حيث جُمعت في الغرب ملايين الدولارات والعملات لدعم المنتصرين (ص١٢٥). والمؤلف في هذا الصدد يتحدث عن معاناته ومعاناة القلة القليلة المطّلعة على حقائق صراع الشرق الاوسط في مواجهة الرأي العام التروريجي والغربي عموماً، عند أي حوار حول هذه القضية، حيث يشير (ص١٢٦ ــ ١٢٧) إلى ان قلة قليلة من العالم الخارجي تقبلت الحقائق. وعندما رجع المؤلف نفسه إلى النرويج لمناسبة عيد الميلاد [ستة أشهر بعد الحرب] «ما من واحد من حوالي مئة شخص تفهم الحقيقة عندما تحدثت إليهم». «وكانت القاعدة هي التسليم بوجهة النظر الاسرائيلية بكل ملامحها من غير تمحيص، باستثناء صحفية وكاتبة. تطلب موقفهما شجاعة كافية، إذ وجدتا نفسيهما تعاملان كصديقتين للشعب». وقد أشاعت الدعايات المعادية للعرب في عموم الغرب والنرويج أوصافاً تتهم العرب بالغباء والقذارة وعدم اهليتهم للثقة وعجزهم عن التفاهم مع بعضهم البعض، فضلاً عن السخرية

بهم واطلاق التهم المغرضة ضدهم (ص١٢٧). والكاتب يتصدى لهذه التهم ببساطة الانسان الموضوعي الصادق في البحث عن حقائق الأمور، محاولاً دحض هذه التهم، من خلال تجربته الشخصية مع العرب، وما لمس بهم من ذكاء وقدرة على العمل وسعي إلى المعرفة والعلم (ص١٢٨ ــ ١٣٠).

ويعرض الكتاب في فصله التاسع إلى مسألة قناة السويس، ويُعالج مجمل الاتصالات الدولية والعربية والاسرائيلية المتعلقة بها ودور الأمم المتحدة وقوات المراقبة الدولية في هذه الاتصالات. أمّا الفصل العاشر فقد استعرض تصاعد التوتر بين مصر واسرائيل والمداولات التي حصلت بهذا الصدد، خاصة فيما يتعلق بقناة السويس وغيرها من المشاكل العالقة بين مصر واسرائيل حول الحدود والمرافق الحيوية. كما تناول الفصل مجمل التطورات في البلدان العربية الأخرى المجاورة لاسرائيل، كالاردن مثلاً، حيث تحدّث عن معركة الكرامة؛ خطف الطائرات؛ الاعتداءات الاسرائيلية التي حاولت تدمير قواعد لفتح (ص١٥٤ ــ ١٥٥)؛ حوادث تدمير قرى حدودية سورية من قبل اسرائيل؛ تصاعد التوتر أكثر فأكثر على خط القنال؛ العمليات الفدائية في القدس، وغيرها من المناطق ضد أهداف اسرائيلية؛ الاعتداء الاسرائيلي على مطار بيروت الدولي وردود الفعل العالمية ضده؛ حوادث القنص واطلاق النار والتلغيم على ضفتي القنال بين مصر واسرائيل (ص١٥٩)؛ وعن حرب الاستنزاف بين مصر واسرائيل كتب المؤلف في الفصل الحادي عشر، يروي تفاصيل الأحداث والوقائع الممهدة لهذه الحرب والتي وصلت ذروتها في العام ١٩٦٩، عندما أصبح خرق وقف اطلاق النار شبه يومي. وهو يشير إلى أن المصريين كانوا في بداية الحرب هم الذين يبدأون باطلاق النار، غير أنه في رسالة له موجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة يكتب عن أهداف المصريين من وراء ذلك، ليذكر منها: شد الانتباه إلى خطورة الوضع؛ السعي إلى رفع معنويات الجيش المصري واختبار فعالية السلاح المصري؛ عرقلة بناء التحصينات الاسرائيلية على الضفة الشرقية للقناة (ص١٦١).

ولا يغفل أ. بول الاشارة إلى الظروف الصعبة («Nightmare conditions») التي عمل فيها المراقبون الدوليون إزاء كل ما تقدم، حيث الصعوبات والمعيقات كثيرة والتضييق بين الاطراف شبه مستحيل. وقد سجل المؤلف عبارة اشتهرت عن زملائه المراقبين، حيث قالوا: «لقد جئنا إلى هنا لنبعث بتقارير ولنراقب هدنة، ولكننا وجدنا أنفسنا الآن في وضع مراقبة حرب. ألم يحن الوقت لكي يصلنا تكليف جديد من قبل مجلس الأمن؟!» وينتقل الكاتب في معرض هذا الفصل للحديث عن الهجوم الاسرائيلي ضد مصر العليا في الأول من أيار من العام ١٩٦٩، حيث تركز هذا الهجوم على الجسور وعلى خطوط الطاقة الكهربائية. ثم يتحدث عن إحراق مسجد الاقصى في القدس من قبل صهيونيين متعصبين وضرب خط أنابيب البترول (TAP-Line)، من قبل فدائيين فلسطينيين. هذا الخط الذي تملكه الولايات المتحدة الأميركية، ويربط حقول البترول في السعودية مع البحر في لبنان. ويعتبر الكاتب أن الحدثين الأخيرين أسهما بشكل ملحوظ في تصعيد التوتر في المنطقة في صيف العام ١٩٦٩ (ص١٦٨)، كما وصل التوتر إلى ذ"ن، حيث وقعت اشتباكات بين الجيش اللبناني والفدائيين الفلسطينيين.

وفي الفصل الثاني عشر والأخير، يتوصل الكاتب إلى دروس مستخلصة من تجربته كرئيس للمراقبين الدوليين، حيث يشير إلى أن خدمته في هذا المجال لأكثر من ٧ سنوات، دفعته إلى صياغة بعض المبادىء العامة التي يعتقد ضرورة تبنيها في حال إرسال مراقبين لعمليات حفظ للسلام مشابهة لتلك التي قام بها. وقد لخصها المؤلف في اثنتي عشر نقطة، منها ما يتعلق بمجال تخصصه المهني ومنها ما يمكن الاشارة إليه كمبادىء عامة ارتآها المؤلف ضرورية في اختيار المراقبين الدوليين؛ فهو يركز على ضرورة تمتع رئيس القوة الدولية بصيادية مطلقة وأنه لا يكفي فقط إرسال مراقبين دوليين بل أيضاً وضع قوات دولية عسكرية تدعم فعالية المهمة الدولية في المناطق منزوعة السلاح بين الأطراف المتنازعة في أي مكان من العالم توسل إليه هذه البعثات. وضرورة تخطيط الحدود بوضوح حيث يكون هؤلاء المراقبون. ويقترح كذلك جلب خبراء من الأمم المتحدة نفسها وليس من الجهات المعنية بالصراع. وأما بالنسبة للعاملين في الأمم المتحدة، فعليهم أن يدركوا ان الامور ليست أسود وأبيض، فكل شيء يحتوي على ظلال رمادية، لكن «هناك استثناء واحد للقاعدة أرغب في وضعه، تبعاً لتجربتي الشخصية وهو إن أحوال اللاجئين الفلسطينيين هي وحدها التي يلفها السواد الكامل». [إشارة إلى صعوبة ظروف هؤلاء اللاجئين]

(ص١٧٧).

ماذا عن المستقبل؟

هذا التساؤل يطرحه المؤلف في سياق هذا الفصل، مشيراً إلى القضية الفلسطينية ومستعرضاً تقرير الكونت برنادوت بتاريخ ١٩٤٨/٦/٢٧، الذي أوصى بضرورة عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أوطانهم واستعادة ممتلكاتهم. وفي تقرير آخر لـ برنادوت قبل مصرعه على يد العصابات الصهيونية المسلحة بيوم واحد، أكّد الكونت، مجدداً، على أن عودة اللاجئين الفلسطينيين تبقى لها الأولوية على كل ما عداها من قضايا. وهنا يعلق الجنرال أُد بول على ذلك بقوله، أن القرار بعودة اللاجئين الفلسطينيين تكرر في كل مناسبة لدى الأمم المتحدة، لكن اسرائيل رفضت باستمرار إعادة السكان العرب إلى ديارهم، بدعوى الأسباب الأمنية (ص١٧٩) وفي الصفحة نفسها، يخوض أُد بول جدلاً ضد ممارسات اسرائيل وتفسيرها لمسألة الأمن، والحلول التي يرتأيها لمشكلة اللاجئين. وقد نوه المؤلف بأن الفلسطينيين أنفسهم رفضوا باستمرار الاستسلام لفكرة التوطين التي تقترحها اسرائيل، كما رفضوا التنازل عن أي من حقوقهم في فلسطين (ص١٨٠ ــ ١٨١). ويتابع الكاتب دحضه لمقولة الأمن الاسرائيلية، قائلاً: «إن حدوداً آمنة لا يمكن بنائها على أساس من الظلم» (ص١٨٦) و«إن العرب لديهم الآن أسبابهم كما الاسرائيليين لأن يهتموا بحاجتهم للأمن أيضاً» (ص١٨٧).

وأما الصفحات المتبقية من الكتاب فقد تضمنت ثلاثة ملحقات، أولها، نص القرار ٢٤٢، وثانيها معاهدات الهدنة بين الدول العربية واسرائيل؛ أما الملحق الثالث فتضمن نص الرسالة التي تلقاها المؤلف من يو ثانت السكرتير العام للأمم المتحدة، آنذاك، وذلك بمناسبة إنتهاء مهمة الجنرال بول في المنطقة.

ملاحظات عامة:

بالاجمال أعطى الكتاب أعلاه صورة شاملة لمجمل تفاصيل مهمة المراقبين الدوليين في المنطقة إبان الفترة المطروحة في الكتاب، وهو إلى حد كبير أوصل للقارىء جانباً خفياً من معاناة الهيئات الدولية كأفراد ومؤسسات في هذا المجال. لكن الأهم من ذلك أيضاً أن الكتاب يلفت النظر إلى جانبين من الرؤية الغربية للصراع في الشرق الأوسط، وعموماً في العالم «غير الغربي»، إن صح التعبير: فالمعالجة واحدة من اثنتين، إما معادية بالمطلق ومن وجهة نظر الانحياز الكامل لاسرائيل والغرب وإما من وجهة نظر موضوعية تحاول بإخلاص التعرف على مكونات الصراع وحقائقه، كمحاولة المؤلف في هذا الكتاب. لكن برؤية ميكانيكية «مقتربة» على الأغلب عن ديناميات هذا الصراع وبؤاعثه الأساسية؛ فوجود دولة يهودية صهيونية العقيدة وعنصرية الممارسة وعدوانية التوجه كما بينت التطورات بإستمرار، يبقى هو العقبة الأساسية أمام أي حل. وفي ضوء هذه الحقيقة فإن طرح المؤلف على أساس أن حل مشكلة اللاجئين قد يزيح معيقاً أساسياً (ص١٨١) للتفاهم في المنطقة؛ يبقى في عداد الامنيات المستحيلة ما دام الحل لا يتناول جذر المشكلة.

س.ع.

القضية الفلسطينية في الاستراتيجية الأميركية

د. محمد شديد، **الولايات المتحدة والفلسطينيون بين الاستيعاب والتصفية**، ترجمة كركب الريس، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨١.

أثارت سياسة الولايات المتحدة، حيال القضية الفلسطينية والمنطقة العربية ككل، اهتمام العديد من الباحثين العرب. وقد اختلفت الآراء في بعض الأحيان واتفقت في أحيان أخرى حول الدور الذي تقوم به اسرائيل والخدمات التي تؤديها الولايات المتحدة والموقع الذي تحتله في الاعتبارات السياسية الأميركية. وفي عام ١٩٨١، صدر كتاب «الولايات المتحدة والفلسطينيون بين الاستيعاب والتصفية» للباحث الدكتور محمد شديد، تناول تاريخ تطور السياسة الأميركية في الشرق الأوسط، بشكل عام، والسياسة الأميركية حيال الشعب الفلسطيني بشكل خاص. ويتناول هذا المقال عرض الكتاب السالف الذكر عرضاً موجزاً، ثم يتناول بالتشريح والفحص بعض الحقائق التاريخية الواردة فيه، نظراً للتناقض الصارخ بين السرد التاريخي للوقائع ونهج تحليلها، وبين النتائج العامة التي يخلص إليها الكاتب في خاتمة كل فصل من فصول الكتاب.

يبدأ شديد بتعريفنا بالشعب الفلسطيني وبمراحل نضاله التي استمرت وتنوعت عبر مراحل تاريخية مميزة، وينتقل بعد هذا التعريف إلى متابعة مواقف الولايات المتحدة، كما جاءت في سياقها التاريخي، من الشعب الفلسطيني. ويميز الكاتب في هذا الاطار بين ثلاث مراحل تاريخية؛ الأولى تمتد بين عامي ١٩٤٨ ــ ١٩٦٧ وتتسم باتباع الولايات المتحدة حيال مسألة اللاجئين الفلسطينيين، لسياسة التهدئة والتسكين والعمل الجاد من أجل ايجاد حل تقني للامهم عن طريق المشاريع الاقتصادية المختلفة والمعونات المالية للدول العربية المضيفة. وتنطوي الصورة الشمولية التي يقدمها شديد عن الدور الأميركي، في هذه الفترة، على مواقف انسانية محضة وعلى استنتاجات اختزالية للمطامح الأميركية في المنطقة العربية والأهداف غير المعلنة لجملة المواقف الأميركية، ابتداءً بالمعونات الأميركية وانتهاءً بالجهود السياسية من أجل حل القضية الفلسطينية. ومن المنطلق ذاته، القائم على الفصل بين المصالح الأميركية وبين السياسة الأميركية، يقيّم شديد الدور الأميركي في مرحلته الثانية الممتدة من عام ١٩٦٧ ــ ١٩٨٠. وما يود شديد قوله، هو ان الولايات المتحدة قد «تورطت» في القضية الفلسطينية، تحت ضغط «عصابة الصهاينة» الذين صوروا لها فلسطين بانها «أرض بلا شعب لشعب بلا أرض»، وان الساسة الأميركيين أدركوا «فداحة» خطئهم، فبدأوا بعقلنة سياستهم تجاه الفلسطينيين، ابتداءً من الحديث عن الحقوق المشروعة وحتى الاعتراف بحق الفلسطينيين في تقرير المصير وبناء دولتهم المستقلة.

يبني شديد تحليلاته، انطلاقاً من قراءة الخطب المعلنة للساسة الأميركيين، حيث تمتلىء صفحات الكتاب، حتى التخمة، بالاشارات إلى أقوال أعداد كبيرة من الشخصيات البارزة في الادارات

الأميركية والكونغرس والتي تبرز الوجه الانساني للولايات المتحدة. ولا يكلف الباحث نفسه شديد عناء لقراءة ما وراء السطور من أطماع سياسية واقتصادية، فتلتقي طروحاته، عن قصد، أو عن غير قصد، بالعملة التي تحاول بعض أوساط المنطقة ترويجها والدعاية لها، والقائلة بالحل الشامل والعادل بمباركة الولايات المتحدة، والتي تصرف، عملياً، بمنح الولايات المتحدة قواعد عسكرية وامتيازات اقتصادية وسياسية من أجل الحصول على بعض المكاسب «الهزيلة» ومن أجل ضمان بقاء المصالح الامبريالية في المنطقة واستمرار استغلالها ونهب ثرواتها وتطويعها لأطول وقت ممكن.

ويتضح من الخطوط العريضة، لهذه المقدمة الموجزة عن الكتاب، منهج شديد في التعامل مع المادة التاريخية التي حصلها والنظرة التبسيطية الضيقة التي يشيد على أساسها استنتاجات بغاية الخطورة، مثل اقراره بشرعية المصالح الاميركية ومناشدته الولايات المتحدة عقلنة سياستها تجاه الفلسطينيين، بشكل يحمي مصالحها ومصالح حلفائها الأوروبيين، يقول شديد في هذا الصدد: «كان استمرار الولايات المتحدة في التمسك بسياستها الفلسطينية الراهنة باهظ الكلفة. وهو أمر ينذر بالكارثة لا على المصالح الاميركية في الشرق الأوسط وحدها فحسب، بل على حلفائها الاوروبيين أيضاً، ثم يضيف «لقد حان الوقت، بعد ما يزيد عن ثلاثين عاماً، لأن تعترف الولايات المتحدة الأميركية بالحق الطبيعي للشعب الفلسطيني في إقامة دولته...»

ورغم اقرار شديد، في خاتمة كتابه، بالدور الامبريالي الاميركي القائم على نهب ثروات العالم وقمع حركات التحرر فيه، فإن المنحى التبسيطي الذي ينطلق منه الكاتب يتجلى في كل فقرة من فقرات الكتاب الذي نحن بصدد مناقشته.

نتيجة الفهم الخاطىء لطبيعة الحركة الصهيونية ونشأتها، يبني شديد احكاماً وتحليلات لا تتسم بأية صوابية تاريخية، حين يقبل بادعاءات الحركة الصهيونية بأنها حركة دينية وسياسية متخصصة، تهدف إلى ايجاد ملجأ لليهود. وعلى أساس هذا الفهم ينطلق شديد في تقييم جملة المواقف الاميركية من الحركة الصهيونية، النابعة، كما يصفها، من تاريخ الكونغرس الحافل بسجلات التأييد لقضايا البلدان الصغيرة. ويضطر شديد إلى دفع منهجه التحليلي هذا إلى نتائجه المنطقية، متغاضياً عن العديد من الحقائق، والقائل بأن سياسة الولايات المتحدة حيال الفلسطينيين كانت نابعة فقط عن سوء فهم الولايات المتحدة لحقيقة الشعب الفلسطيني، يقول شديد: «بالرغم من انه صار واضحاً الآن من هم الفلسطينيون واين هم، فان الولايات المتحدة لم تبذل في الفترة ما قبل ١٩٤٨ أي محاولة للتحقق من هوية الفلسطينيين كفريق متميز، وبالتالي لم تضع أية سياسة تجاههم» (ص١٦).

غير أن طرح شديد هذا يتناسى حقيقة هامة، وهي سياسة التغييب المتعمد للشعب الفلسطيني، لمنعه، بالقوة بعد انتهاء الحرب، من ممارسة حقه في تقرير المصير ومن ثم ابعاده عن أرضه لإحلال المهاجرين والمستوطنين اليهود محله، بمباركة من الولايات المتحدة. ويتضح هذا الاتجاه في المذكرة التي أعدها بلفور عام ١٩١٩ حول «سوريا وفلسطين وما بين النهرين» والتي وصلت نسخة منها إلى رئيس الولايات المتحدة وودرو ويلسون. ويتضح أيضاً من المقابلة بين بلفور والقاضي الاميركي الصهيوني برانداييس (المقرب من الرئيس ويلسون)، حيث جرت مناقشة لنقطة رئيسية تتلخص في تشديد بلفور على ضرورة استثناء فلسطين من أي تطبيق لمبدأ حق تقرير المصير الذي ينادي به ويلسون (في محاولة لم تنجح، يومها، لمد نفوذ الامبريالية الاميركية خارج نطاق أميركا اللاتينية إلى مناطق الامبرياليات الأوروبية وعلى حساب الأخيرة) لأن الدول الكبرى ملتزمة ببرنامج الحركة الصهيونية الذي يتعارض مع تطبيق مبدأ حق تقرير المصير على أساس رغبات أكثرية الشعب؛ إذ أنه ليس مفروضاً بالدول المعنية أن تتعامل مع رغبات السكان المحليين الفلسطينيين، بل أن تعمل، بوعي وتصميم، على بناء جماعة جديدة فيها تصبح في المستقبل هي الأكثرية في البلاد. واستفسر بلفور، بعد هذا الشرح من برانداييس، عن موقف الرئيس ويلسون من التعارض الواضح بين مناداته بتطبيق مبدأ حق تقرير المصير من جهة والتزام الدول الكبرى بضرورة تنفيذ المشروع الصهيوني من جهة ثانية. وكانت اجابة القاضي الاميركي الموافقة على ضرورة التعامل مع المشكلة على أساس المجتمع اليهودي الجاري بناؤه في

فلسطين، وليس على أساس الرغبات الحاضرة للسكان الموجودين فيها حالياً (انظر: د. صادق جلال العظم، **الصهيونية والصراع الطبقي**، بيروت: دار العودة ١٩٧٥، ص ١٦٩).

وانسجاماً مع فهمه للحركة الصهيونية والسياسة الاميركية، يقدم شديد تحليلاً تاريخياً فريداً من نوعه لأسباب الدعم الاميركي للمشروع الصهيوني. هذا الفهم «المثالي» يقود شديد إلى رد المواقف الاميركية إلى الرغبات الشخصية وإلى الاعتقادات الشائعة والانفعالات «الانسانية الصادقة»، متجاهلاً في ذلك كله المصالح الحيوية والاستراتيجية الاميركية في المنطقة العربية، يقول شديد: «ان قلة من المشترعين رغبوا في اتخاذ موقف معاد للانسانية، وغير ليبرالي. وكان موقع الصهاينة في الدفاع عن قضية 'الامة' اليهودية المشتتة قومياً، معززاً بتاريخ الكونغرس الحافل بسجلات من التأييد لقضايا البلدان الصغيرة. إضافة إلى ذلك، كان هناك اعتقاد سائد لدى العديد من أعضاء الكونغرس [مفاده] ان أغلبية اليهود مؤيدين للصهيونية؛ وهذا الاعتقاد غذاه الصهاينة بعناء...» (ص٣٤).

لقد كانت الحكومة الاميركية معنية، منذ وقت مبكر، بمصير السلطنة العثمانية خاصة، وبمصير النظام العالمي عامة. وجربت، منذ أواسط القرن الماضي، إقامة مستعمرات مسيحية ويهودية في فلسطين، ففشلت مرة هنا ومرة هناك، غير أنها واصلت جهودها في هذا الاتجاه بتصميم واضح.

ورغم ان المظهر الخارجي لوعد بلفور وأسلوب إصداره يحاولان الايحاء بأنه لا يتعدى كونه التفاتة انسانية بريئة، من قبل الحكومة البريطانية إلى اليهود ومشكلتهم (ويبدو أن شديد قد خدع بهذا المظهر)، فان الواقع يعكس غير ذلك تماماً؛ فلقد جاء هذا الوعد عقب مفاوضات دقيقة بين الحكومة البريطانية وزعماء المنظمة الصهيونية، تطرقت بالبحث والتدقيق لكل كلمة من كلماته بمشاركة الحكومة الاميركية (التي كانت قد توصلت إلى قناعة بريطانيا بأهمية المنطقة استراتيجياً واقتصادياً وعسكرياً) وباطلاع السلطات الفرنسية والايطالية عليه؛ ويعني هذا ان بريطانيا لم تكن، وحدها، المصدر الحقيقي للوعد، بل كانت معها الجبهة الامبريالية كلها، بزعامة بريطانيا، يومذاك. ويقول ناحوم سكولو الذي شارك مشاركة فعالة في اعداد نص الوعد ما يلي: «كانت كل فكرة تولد في لندن تخضع لامتحان المنظمة الصهيونية في أميركا. وكان كل اقتراح يأتي من أميركا يلقى اقصى ما يمكن من الاهتمام الدقيق في لندن... وكانت المفاوضات الدائرة في الاوساط السياسية في انكلترا وفرنسا معروفة لدى أميركا، حيث كان كل نجاح يلقى ترحيباً حماسياً، كما كان يلقى في معظم الحالات دعماً اضافياً هناك [أي في أميركا]» (انظر: د. صادق جلال العظم، **مصدر سبق ذكره**).

ولقد ظلت الموافقة الاميركية على الوعد طي الكتمان، بانتظار نتائج الحرب وبسبب مواقع الولايات المتحدة في السياسة الدولية في ذلك الوقت. وما ان تأكدت هزيمة تركيا، حتى قال ويلسون في آب ١٩١٨: «اعتقد أن الامم الحليفة قد قررت وضع حجر الاساس للدولة اليهودية في فلسطين، بتأييد تام من حكومتنا وشعبنا» (انظر: نصر شمالي، **الفلاش النظرية الصهيونية**، مطابع الكرمل، بيروت ١٩٨١، ص١٢١). كذلك بعث ويلسون برسالة إلى الحاخام ستيفن وايز يرحب فيها بالتقدم الذي احرزته الحركة الصهيونية في الولايات المتحدة والبلدان الحليفة. ولقد صادقت الحكومة الاميركية بصورة نهائية على مشروع بلفور في ١٩٢٢/٩/٢١ واقترن قرار الكونغرس بتوقيع رئيس الجمهورية. ومنذ ذلك الوقت تمكنت الولايات المتحدة ان تدخل شريكاً مضارباً مع الاستعمار البريطاني في فلسطين لبناء الوطن القومي اليهودي ولضمان ما يسمى بالمصالح الحيوية الاميركية في منطقة الشرق الاوسط.

ان مغالاة شديد في تحميل الصهيونية عبء التدخل الاميركي، ومن ثم تبرئة الولايات المتحدة من أي تبعة، تدفعه إلى طي صفحات من تاريخ المبادرات الاميركية، كالمؤتمر الذي دعا إليه روزفلت، بغية التركيز على فلسطين كحل لمشكلة اليهود، مما كان سيتم على حساب البرنامج البريطاني وسينقل المبادرة إلى أيدي الاميركيين، في مسألة أولتها بريطانيا اهتماماً وجهداً كبيرين (انظر: **المصدر نفسه**، ص١٣١ ــ ١٣٢). كذلك ينسى شديد مبادرة الولايات المتحدة بالدعوة إلى فتح أبواب الهجرة اليهودية على مصراعيها إلى فلسطين، مستغلة في ذلك المأساة التي حلت بيهود أوروبا على ايدي النازيين، ورفضها اتخاذ أي

اجراء من شأنه فتح أبواب الهجرة ولو قليلاً إلى الولايات المتحدة. (انظر: العظم، مصدر سبق ذكره، ص١٨٧).

وتدليلاً على آرائه يسوق شديد قرار التقسيم، لسنة ١٩٤٧كمثال على مدى الضغوط الصهيونية التي مورست على الولايات المتحدة، للقبول بالقرار. ويقبل شديد ادعاءات الرئيس ترومان بأن تأييده للقرار كان نتيجة الدعاية العاطفية التي استهدفت البيت الأبيض ونتيجة إلحاح الزعماء الصهاينة، إضافة إلى التهديدات السياسية التي مارسها الناخبون اليهود، ذلك رغم اقراره بأن الرئيس ترومان لم يلتزم فقط بانشاء اسرائيل بل بضمان أمنها وبقائها أيضاً.

لقد كانت المصالح الاميركية حجر الاساس في الدعم الاميركي لمشروع الاستيطان الصهيوني. وطوال فترة ما قبل نكبة عام ١٩٤٨، كانت الامبريالية الأميركية تبحث عن موطيء قدم لها في المنطقة العربية. وجاءت نتائج الحرب الامبريالية الثانية لتحسم مسألة تعددية الإدارات الامبريالية في العالم. وقامت الإدارة الأميركية، التي لم تتعرض أراضيها وآلتها وصناعتها للخطر، بصفتها الإدارة العليا الجديدة. وكانت نتائج الحرب قد جعلت من الاتحاد السوفياتي، أيضاً، بلداً رئيسياً، وخاصة بقيام مجموعة بلدان الديمقراطيات الاشتراكية في أوروبا الشرقية. ومنذ ذلك الوقت أصبحت اسرائيل بالنسبة للولايات المتحدة ضرورة، لا بد منها، لحماية مصالحها في المنطقة ولوقف المد الشيوعي فيها.

واستناداً إلى نظرته السابقة يعطي شديد السياسة الأميركية مصداقية لا تستحقها، حين يصف الجهود الأميركية لحل مشكلة اللاجئين بأنها نتيجة «تفهم الولايات المتحدة وقلقها من المأساة التي يعيشها الفلسطينيون» وعلى أنها منبثقة من «دوافع انسانية» و«نوايا صافية»، يقول شديد في وصف سياسة الولايات المتحدة في فترة ١٩٤٨ ــ ١٩٦٧: «في البداية، شددت السياسة الأميركية على العودة إلى الوطن، لكن تبدلاً نحو التوطين خارج فلسطين كان يرافق كل اقتراح اقتصادي أو كل جهد سياسي جديد. وقد اتت هذه التبدلات، متجاوبة مع رغبة اسرائيل وحلفائها، لا مع تمنيات اللاجئين وطموحاتهم». (ص١٠٠).

مرة أخرى، يذهب شديد إلى تصوير «العناية» الاميركية بقضية الفلسطينيين والجهود الاقتصادية بعيداً عن عقمها المصلحي سياسياً واقتصادياً. لقد سعت الولايات المتحدة بعد النكبة إلى «لعب الورقة الاسرائيلية» في محاولة لجر الدول العربية إلى احلافها العسكرية (اسلامية أولاً، ومن ثم حلف بغداد ثانياً). ولم تكن جهود الولايات المتحدة، من أجل إعادة اللاجئين، إلا جزءاً من المخطط الاميركي الرامي إلى إرضاء الدول العربية مادياً ومعنوياً، بجرها إلى هذه الاحلاف. ولقد عملت الولايات المتحدة كل ما في وسعها من أجل تخفيف نتائج لعبتها هذه ازاء اسرائيل. واوضح مثل على ذلك اعلان دالاس في ٢٠ تشرين الأول ١٩٥٢ عن وقف تقديم المساعدة لاسرائيل لامتناعها عن تنفيذ قرار مجلس الوصاية، لدى هيئة الأمم المتحدة، القاضي بالاقلاع عن أعمال تجفيف المستنقعات وبناء المحطات الكهربائية في المنطقة المعزولة من السلاح بين اسرائيل وسوريا. وفي ٢٨ تشرين الأول ذاته، أعلنت الولايات المتحدة تراجعها عن القرار، بمجرد أن اعلن الممثل الاسرائيلي، في هيئة الأمم المتحدة، عن موافقته على ايقاف تلك الأعمال وليس صرف النظر عنها نهائياً.(انظر: يفغني بريماكوف، **الولايات المتحدة والنزاع العربي ــ الاسرائيلي**، بيروت: دار الفارابي، ١٩٨٠، ص ٤٦).

لا يعترض شديد على جملة العلاقات، بل يوصي الحكومات، ذات العلاقات الأوثق بالولايات المتحدة، بممارسة الضغط عليها من أجل تغيير سياستها تجاه الفلسطينيين، ويناشد الحكومات العربية لعب ورقة «العنف الثوري» للتأثير على السياسة الأميركية.

يصنف الكتاب، في فصله قبل الأخير، العوامل التي اثرت في صياغة الولايات المتحدة لسياستها حيال الفلسطينيين. ويذكر شديد بادىء ذي بدء الدور المحوري، الذي تقوم به مجموعات الاعمال والمصارف والبترول، في تركيب السلطة في الولايات المتحدة وتأثيرها على السياسة الفلسطينية للولايات المتحدة. وفي تقييمه لدور هذه المجموعات في عملية صنع القرار السياسي الأميركي حيال الفلسطينيين يقول شديد: منذ بروز فائض بترودولارات الاوبك وعلى الرغم من مصالح البترول والبنوك والأعمال الأخرى في تماماً اهمية العلاقات الودية مع الدول العربية، الا انها بصراحة، تشعر ان الحفاظ

على الوضع الراهن خدم ويستمر في خدمة مصالحها جيداً. فالحكومات العربية لم تعطها أي سبب للاعتقاد بغير ذلك (ص ٢٢٠).

ويتبرع شديد للقيام بدور المستشار، للحكومة الأميركية وللحكومات العربية، عندما يقدم النصح، للأولى، حول أفضل السبل لاستمرار التبعية عن طريق عدم «إغضاب» الدول العربية وعندما يقدم النصح، للثانية، حول أفضل الطرق للمحافظة على المصالح الاميركية، عن طريق كبح حركات التحرر في الوطن العربي من شرقه إلى غربه. وحتى عند أخذ قول شديد، بمعناه الظاهري، الذي يحاول الايحاء بأنه يلقي اللوم على الحكومات العربية لانها لم تضغط بما فيه الكفاية على الشركات الأجنبية لتغيير مواقفها تجاه القضية الفلسطينية، حتى عند ذلك، يدل قول شديد على عدم فهمه لطبيعة العلاقة بين الحكومات العربية وبين مجموعة الشركات. فالطبقات العربية الحاكمة هي الشريك المنطقي لمجموعة المصالح الاميركية والأوروبية، تتقاسم وإياها الغنائم والارباح على حساب مصالح الطبقات الشعبية وآمالها وطموحاتها. لذلك فان أي تهديد للمصالح العيوية لمجموعة المصارف والأعمال، التي يتحدث عنها شديد، تعني تهديد أساس ووجود الطبقات العربية الحاكمة.

ويفسر شديد أسباب تأثير اسرائيل على السياسة الأميركية، بالاعتقادات الخاطئة والأوهام التي تبثها اسرائيل وتوزعها هنا وهناك في الوسط الأميركي، أو كما يقول: «لا يرجع سبب ضعف النفوذ الأميركي، وبالتالي قوة التأثير الاسرائيلي المكمل وغير المتناسب على السياسة الأميركية ازاء الفلسطينيين، إلى الضغوط المحلية لمصلحة اسرائيل فحسب، بل إلى الفكرة السائدة — وان كانت وهماً — لا سيما بين المجموعات التاسيسية والمحافظة — بأن اسرائيل هي قلعة موالية لاميركا، ومعادية للشيوعية في الشرق الأوسط» (ص ٢٤٠).

لا يكتفي شديد بتبرير السياسة الاميركية، بل يذهب إلى تبرير مواقف الحكومات العربية المتخاذلة من القضية الفلسطينية، حين يفسر أسباب ضعف التأثير العربي على السياسة الاميركية، بقدرة الولايات المتحدة اللامتناهية على اقناع العرب بانها تقوم ببذل ما في وسعها من أجل القضية الفلسطينية (ص٢٤٣). وهو يفصل بين مواقف هذه الحكومات وبين تركيبتها الطبقية المرتبطة عضوياً بالمصالح الامبريالية، والتي يعنيها استمرار الوضع الراهن كما يعني حليفها الامبريالي، يصيغ شديد في خاتمة كتابه جملة من الملاحظات يلخصها على النحو التالي: «ان أهمية قضية فلسطين تفوق مصير الملايين الاربعة من الفلسطينيين، بل هي ضمير العرب وشريان نابض بالنسبة إلى العالم الاسلامي، وربما كانت نقطة الالتقاء الوحيدة بين القومية العربية والصحوة الاسلامية. ولم يعد في امكان الولايات المتحدة تجمّل عواقب حلول مؤقتة لهذا الوضع المتفجر. ثم يخلص إلى القول بان المسالة الفلسطينية ظلت، بالتالي، حتى سنة ١٩٨١ برميل بارود مهيأ للانفجار في أية لحظة. لقد حان الوقت بعد ما يزيد عن ٣٠ عاماً... لان تعترف الولايات المتحدة بالحق الطبيعي للشعب العربي الفلسطيني في تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة على أرض وطنه فلسطين» (ص٢٦٣).

لقد استحوذ التيار الديني على أفكار العديد من الكتاب العرب. وقد سبق أن تولى الدكتور صادق جلال العظم تبيان صلة انماط تفكير حملة هذا التيار بـ«الاستشراق في مقاله «الاستشراق والاستشراق معكوساً»؛ ويعيد شديد انتاج اطروحة الخصائص الثابتة للمجتمع الاسلامي فيتوجه إلى الولايات المتحدة بالتحذير من عواقب انتهاج سياسة تمس كيان وخصائص هذا المجتمع.

وبعد مضي ما يناهز الـ ٣٢ عاماً على اغتصاب فلسطين، وبعد عجز «القومية العربية» و«الصحوة الاسلامية» (بما هما التعبير الايديولوجي عن مصالح الطبقات الحاكمة) عن توفير الحدود الدنيا من مستلزمات الصمود، يتبرع شديد برفع رايتهما، في مواجهة الاعتداء الأميركي على حقوق الشعب الفلسطيني، صارفاً النظر عن كل دروس التاريخ العربي وما أفرزه هذا التاريخ من تأمر مارسته منتمون إلى الصف العربي والصف الاسلامي على القضية الفلسطينية والعربية.

عباب مراد

تقارير

جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية

تشكل ممارسات الارهاب الصهيوني في المناطق اللبنانية المحتلة، حالة خطيرة تتميز بالقمع والاضطهاد بشكل مستمر ودائم، لتأخذ شكل القمع المنظم، الذي يتصاعد من حيث الممارسات، الهادفة، لتثبيت الاحتلال وفرض السيطرة الكاملة على المناطق المحتلة، حيث تدار هذه المناطق، بواسطة حكام عسكريين، ذوي صلاحيات واسعة بحجة الحفاظ على الأمن وتقديم المساعدة والرعاية للسكان المدنيين، والتي تكشف زيفها الممارسات القمعية، وعمليات العقاب الجماعي للسكان، بهدف الانتقام لحادث معين، مما يشكل ذريعة للسيطرة واستلاب الأرض؛ فاضافة إلى هذه الأعمال، يقوم جيش الاحتلال بتدمير المنازل ونسفها، اضافة لمنع المزارعين من قطف المحاصيل، وجعل المناطق الواقعة تحت الاحتلال أسواقاً استهلاكية للمنتجات الاسرائيلية. وكل هذه الاجراءات وسائل يريد الاحتلال التوصل من خلالها الى:

١ ــ الحفاظ على «أمن اسرائيل».

٢ ــ الحصول على الأراضي والسيطرة من خلالها على الموارد المائية.

٣ ــ انشاء علاقات اقتصادية مع لبنان، وذلك للوصول الى الهدف الرامي لشل حركة الاقتصاد اللبناني، واستخدام لبنان كسوق استهلاكية للبضائع والمنتجات الاسرائيلية، اضافة الى استغلال اليد العاملة اللبنانية، في عمليات الانتاج الاسرائيلي، والحاجة الى الاسواق كانت دوماً من دوافع العدوان، بهدف الاختراق الاسرائيلي للمقاطعة العربية والنفاذ الى الأسواق، وما تمسك اسرائيل اليوم بأهداف، أمنية واقتصادية، ثمناً للانسحاب من لبنان، الا دليلاً على الرغبة الاسرائيلية في السيطرة على الاسواق اللبنانية، للنفاذ منها الى الاسواق العربية الأخرى.

ولتحقيق هذه الاهداف، فان اسرائيل، تتنكر دائماً لكافة المعاهدات والمواثيق الدولية كافة، وتسعى لشن الحروب العدوانية، ضد البلدان العربية، بهدف السيطرة، وايجاد الاسواق التجارية، وخصوصاً بعد أن تم الاختراق الاسرائيلي للمقاطعة العربية، بعد ابرام معاهدة كامب ديفيد والصلح المنفرد مع النظام المصري.

أما أهداف الغزو للبنان، فقد جاءت في اعلان اسرائيل، عن رغبتها في فرض معاهدة صلح، ولو كان ذلك باستخدام الضغط العسكري المستمر، المتمثل باحتلال أجزاء واسعة من الأراضي اللبنانية، وفرض التطبيع السياسي والاقتصادي والأمني على لبنان. وتأتي هذه الأهداف المعلنة من جانب العدو، شرطاً أساسياً للانسحاب من لبنان، بعد اقرار السيطرة وفرضها على منطقة تمتد بعمق ٤٠ ــ ٤٥ كيلومتراً تعتبرها اسرائيل عمقها الأمني، لمنطقة الجليل المحتلة. وهذه الأهداف كشفت الحاجة الملحة الى ضرورة استخدام الشعب اللبناني لحقه في مقاومة

الاحتلال، وضرورة مقاومة أساليبه وأهدافه بشتى الوسائل بما في ذلك الكفاح المسلح، من أجل دحر السيطرة والاستغلال وتحقيق استقلاله الوطني، وخاصة بعد أن كشفت اسرائيل عن نواياها في الضغط على السلطة اللبنانية، لاخضاعها للشروط الاسرائيلية، وانكشفت الطبيعة العدوانية لاسرائيل بتنكرها للاتفاقيات، التي أسفرت عن خروج المقاتلين الفلسطينيين من بيروت، مقابل تعهد أميركا واسرائيل، بعدم دخول القوات الاسرائيلية، الى بيروت الغربية. لكن غزو بيروت الغربية تم بعد انسحاب القوات المتعددة الجنسيات، وقبل أن تتمكن السلطة اللبنانية من تنفيذ خطتها الأمنية، التي قضت بتسلم أمن بيروت للسلطة الشرعية، بعد أن ازيلت كافة العقبات والعراقيل من سواتر ترابية ومتاريس وألغام، تمهيداً لاعادة الحياة الطبيعية للمدينة التي عاشت أشهر القصف والدمار. وفي هذه الأجواء، وجدنا اسرائيل تحرك قواتها باتجاه بيروت ومعابرها، متذرعة باغتيال الرئيس المنتخب بشير الجميل، مما أكد بوضوح خطورة الأهداف الاسرائيلية ضد لبنان وشعبه.

هذا العدوان الجديد، الذي قامت القوات الوطنية اللبنانية بالتصدي له، بامكانياتها المتاحة، كانت نتيجته سيطرة قوات الاحتلال على بيروت، لكن من اللحظات الأولى للاجتياح، والمقاومة العنيفة له، لم تتوقف القوى الوطنية عند النتيجة، ففي اليوم التالي لبداية الاجتياح ١٦ أيلول ١٩٨٢ وأثناء تقدم العدو على مشارف العاصمة كافة، وزع بيان في بيروت، يدعو الى انتظام جميع الوطنيين اللبنانيين على اختلاف انتماءاتهم الايديولوجية والطائفية والطبقية، في جبهة المقاومة اللبنانية، ضد الاحتلال الاسرائيلي، كسراً للقيد الذي تحاول اسرائيل فرضه على عنق الشعب اللبناني، ورفعاً لراية التحرر الحقيقي ضد قوات الأحتلال في لبنان. ومنذ اعلان البيان، بدأت هذه الجبهة تعلن عن نفسها من خلال سلسلة العمليات ضد قوات الاحتلال في بيروت، وأخذت تهاجم مواقع وتجمعات العدو، مستخدمة كافة أساليب المواجهة، حتى لايظن العدو أنه يقوم بنزهة، يفرض من خلالها شروطه وهيمنته على الشعب اللبناني. لقد أخذت جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية، على عاتقها عدم تمكين قوات الاحتلال من الاستقرار، وحتى يذل جنود الاحتلال، يعيشون هاجس الهلع والخوف، باعتبارهم جسماً غريباً، ومحتلاً بالقوة، وعليه الرحيل بدون شروط. ولم يقتصر عمل الجبهة على النواحي العسكرية، بل تعدى ذلك للشروع بدور سياسي، تلتف حوله الحركة الجماهيرية، في كل المناطق الواقعة تحت الاحتلال، بهدف الوصول إلى جبهة شعبية، تتصدى للاحتلال ومخططاته على جميع الصعد السياسية والاقتصادية، ومواجهة الاحتلال بحركة جماهيرية رافضة، وتطوير عمل جبهة المقاومة الوطنية من الناحية العسكرية، بحيث تصب العمليات في مجرى العمل الشعبي المنظم، المتصدي لكافة أشكال التعاطي مع الاحتلال، وانشاء التجمعات الشعبية الداعية الى مقاطعته، وعدم المشاركة في الاجتماعات والدعوات والاحتفالات التي يقيمها الاحتلال، وعدم التعاطي مع جنوده. ومن هذه الحركات ذلك البيان، الذي وزع في النبطية باسم (عصبة لبنان الكرامة) الذي دعا بتاريخ ١٠/١١/١٩٨٢ الى عدم التعاطي مع جنود الاحتلال وعدم بيعهم، وحتى عدم التطلع الى وجوههم كواجب تمليه العزة والكرامة.

وكذلك أخذت جبهة المقاومة الوطنية، مسألة التطبيع الاقتصادي والسياسي، بشكل جدي، حيث تصدت للمتعاملين مع العدو، من خلال المتاجرة بالبضائع الاسرائيلية، ونشرها في الأسواق اللبنانية، او المنظمين للرحلات السياحية، حيث قامت بتفجير وكالة زكي السايس للسياحة والسفر، في صيدا، بعد أن دعا الى تنظيم رحلات سياحية الى اسرائيل بالتعاون مع الحاكم العسكري في صيدا، بتاريخ ١١/١١/١٩٨٢. كذلك قامت الجبهة بتفجير محلات جلال البيطار في صور، بعد أن شرع باستقدام البضائع الاسرائيلية وترويجها في الأسواق، وذلك في ٢/١٠/١٩٨٢.

ومنذ الاجتياح الاسرائيلي لبيروت الغربية، قامت جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية بسلسلة عمليات ضد قوات الغزو في بيروت، في الفترة مابين ٢٠ أيلول حتى انسحاب القوات الاسرائيلية بتاريخ ٢٥ أيلول. وشهدت بيروت عمليات جريئة، وفي أماكن مختلفة، تراوحت بين الهجمات على تجمعات العدو وآلياته، ومهاجمة

دوريات العدو بالأسلحة الرشاشة والقنابل اليدوية، اضافة الى زرع الالغام في الممرات الاجبارية. ومن أبرز هذه العمليات، والتي امتازت بالشجاعة ورباطة الجأش، تلك التي وقعت في ٢٤ أيلول، في مقهى (الرويعي) في شارع الحمراء، حيث قام شاب باطلاق رصاصات مسدسه على أربعة من جنود العدو، فادى إلى مقتل أحدهم وهو برتبة ضابط، وجرح ثلاثة جنود غيره، وغادر الشاب المقهى بهدوء.

بعد هذه البداية للعمليات البطولية التي قام بها أفراد جبهة المقاومة الوطنية في بيروت، والتي امتازت باستخدام الأسلحة البسيطة والخفيفة، من مسدسات، وقنابل يدوية، ورشاشات، اضافة الى الار.بي.جي، في بعض الأحيان، أخذت أشكال مقاومة الاحتلال، تتصاعد، وتنتشر لتشمل كافة المناطق التي تسيطر عليها قوات الاحتلال الاسرائيلي؛ مما دفع الناطق العسكري الاسرائيلي الى الاعتراف، بالعمليات، واعلان تخوفه، من أن تكون القوات المشتركة، قد تمكنت من اعادة تنظيم نفسها، وبدأت بتصعيد اعمالها ضد قوات الغزو. وجاء هذا الاعلان، بعد سلسلة عمليات قامت بها الجبهة، في منطقة الشوف والجبل، وأثناء الهجوم على سيارة عسكرية في (شملان) بتاريخ ١٠/٢١، حيث ادى الهجوم الى اصابة ثلاثة جنود وقتل آخر، وبعد العثور على سيارة عسكرية مليئة بالأسلحة في النبطية، في اليوم نفسه. وابتدأت الجبهة، تصعد من عملياتها، لتشمل اضافة الى الشوف والجبل، صيدا، وأبو الاسود، والقاسمية، وزفتا المؤدية الى طريق النبطية، لتبلغ هذه العمليات ١٥ عملية بين ١٢ ــ ١٠ حتى ١٩٨٢/١١/١، وامتازت هذه العمليات بجرأة نادرة، وكان أبرزها، التقدم من سيارة عسكرية والقاء قنبلة يدوية بداخلها، أمام سينما شهرزاد في صيدا، مما أدى الى قتل السائق والجالس الى جانبه، وعملية الهجوم على جنديّ اسرائيلي، في ساحة النجمة، وطعنه بالسكين، مما أدى الى مقتله.

وأعلنت الجبهة في ١٩٨٢/١٠/٢٨ عن سبع عمليات في مناطق مختلفة، وتميزت العمليات بمستوى عال من التخطيط والتنظيم، لتتحول الى اشتباك مع قوات الاحتلال في أكثر من مكان، في آن واحد، وأهم هذه العمليات المميزة، تلك التي وقعت يوم ١٩٨٢/١٠/٢٨، حيث تعرض أرتوبيس اسرائيلي لقذائف الار.بي.جي والرشاشات، ولما حاول العدو استقدام النجدة من صور، تعرضت القوات القادمة، الى هجوم بكل أنواع الأسلحة، ليدوم الاشتباك أكثر من ساعة، قام العدو على أثره بانارة المنطقة، وحلقت طائرات الهليكوبتر، فوق المنطقة، فيما قامت قوات أخرى، بتمشيط البساتين والبحث عن المقاتلين اللبنانيين. وأثناء عمليات التمشيط، في الليلة نفسها تعرضت سيارة عسكرية لهجوم بالقذائف والرشاشات، على طريق المصيلح ــ النبطية. وعلى أثر هذه العمليات، أصبحت السيارات والآليات الاسرائيلية تسلك الطرقات بحذر وقلق، اضافة الى اقامة حواجز ثابتة على الطرقات، وأهم الحواجز ذلك الذي أقيم عند مفرق أبو الاسود، والذي ما لبث أن تعرض لهجوم مسلح، تم خلاله قتل وجرح عدد من أفراده، مما اضطر العدو لالغائه.

ولم تقف عمليات جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية، عند حدود الجبل والجنوب، بل شملت ايضاً مناطق البقاع الغربي، حيث تمت مهاجمة دوريات العدو، وابرز تلك الهجمات، العملية التي تعرّضت لها دورية اسرائيلية في ١٠/٢٢ بين كفرقوق وعين عرب، فقتل وجرح جميع افراد الدورية. كما وزعت الجبهة بياناً، بانها ستستمر في توجيه الضربات لقوات الاحتلال، لطردها من الأراضي اللبنانية. وهاجمت الجبهة سيارة عسكرية في راشيا بتاريخ ١٩٨٢/١٠/٢٤.

ويأتي هذا التصعيد المستمر في اساليب مقاومة الاحتلال، وانتشار العمليات الجريئة لجبهة المقاومة الوطنية، لتشمل كل المناطق الواقعة تحت الاحتلال، كرد طبيعي على كل ممارسات القمع والاضطهاد، التي يقوم بها جيش الاحتلال في المناطق اللبنانية، وكتاكيد على ان الشعب اللبناني لا يمكن ان يقبل بواقع الاحتلال، وفرض الشروط، والهيمنة عليه. وتتبلور تطلعات الشعب اللبناني، من خلال مواجهته اساليب الاحتلال، والتعامل السلبي مع كل الافرازات، من عدم التعاون، او التعاطي، الى مجاربة ترويج البضائع والمنتجات الاسرائيلية. واستمرت العمليات الجريئة بملاحقة جنود العدو وضباطه، لتصل الى ذروتها، في اكبر عملية من نوعها، وهي عملية تفجير مبنى الحاكم العسكري والمخابرات

الاسرائيلية في مدينة صور المحتلة بتاريخ ١١/١١/١٩٨٢، والتي ادت الى مقتل ٨٦ من جنود وضباط العدو، بينهم الحاكم العسكري لمدينة صور، حيث اعلنت جبهة المقاومة الوطنية، ان هذه العملية، هي باسم الشعب اللبناني، والأمهات والآباء، والاخوات اللاتي فقدن اولادهن واطفالهن. كما اعلن بيان الجبهة، ان هذه العملية هي اقتصاص من القتلة المجرمين، الذين دمّروا صيدا وشاتيلا على رؤوس سكانها، واعلن البيان، عن استشهاد احد اعضاء الجبهة، الذي قام بتنفيذ العملية.

وهذه العملية التي تمت في ذروة الاجراءات التعسفية والاحتياطات والتدابير التي يتخذها العدو، إنما تؤكد إصرار جبهة المقاومة الوطنية على الاستمرار في مقاتلة المحتل، حتى جلائه بدون شروط عن أرض لبنان. وتأتي هذه العملية، لترسخ الدور النضالي الذي تقوم به الجبهة، في تصعيد نوعي لعملها العسكري، وقدرتها على تخطي كل العقبات والحواجز الأمنية.

وفي الفترة الواقعة بين ٢٠ و٢٧/١١/١٩٨٢ ــ قامت جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية، بسلسلة عمليات، شملت المنطقة الساحلية، من طريق صيدا القديمة في دير قوبل ــ الى شرقي مدينة صور، وابرزها الهجوم على مقر الحاكم العسكري في صيدا، بالقنابل اليدوية والرشاشات.

واستطاعت الجبهة إبراز قدرتها على المواجهة، وذلك من خلال مطاردة المحتل، وانزال الضربات القاسية بقواته باستخدام كل الوسائل المتاحة، من السكين، وصولاً الى الهجوم على مواقع العدو بالرشاشات ومدافع الآر بي جي، وابتكار اساليب تعتمد على سرعة الحركة، ودقة التخطيط، وفعالية التنفيذ، من خلال اكتشاف مواطن الضعف، والثغرات الامنية، التي لا يستطيع جيش الاحتلال تلافيها، بالرغم من كل الآلة التكنولوجية الحديثة التي يعتمد عليها، اضافة الى السرية التامة، التي تغلف بناء الجبهة الداخلي، واتصالاتها، وعلاقاتها، مما يؤكد، ان عمل الجبهة، ليس عملاً عفوياً، بل مدروس ومخطط له بدقة وعناية، من حيث العمل العسكري، ويمتاز بفهم طبيعة الاحتلال، واهدافه، من حيث الجانب السياسي لعمل الجبهة، وهو ما تؤكد عليه بيانات الجبهة، ان استخدام السلاح، لمقاومة الاحتلال هو للدفاع عن لبنان، منعاً للدسائس والمؤامرات، ومحاولات التفرقة والتجزئة، التي تسعى اسرائيل لنشرها ضماناً لسيطرتها المديدة على لبنان، وعبره على سائر الاقطار العربية. فاضافة الى العمل العسكري ــ المستمر والمتواصل، تقوم جبهة المقاومة الوطنية، بتنشيط وتنظيم الحركة الجماهيرية، في مواجهة الاحتلال، من خلال تعميق فهم الجماهير، حول اهداف الاحتلال، التي يسعى من خلالها الى فرض السيطرة والهيمنة، وتنبيه الجماهير الى مخاطر هذه الاهداف، مما يجعل الجبهة بكل حركتها، وعملياتها، ليست متلاحمة مع حركة الشعب اللبناني، في مناطق الاحتلال خاصة. فالحركة الجماهيرية، واستمرار العمليات العسكرية، تكتل قطاعات الشعب لتنظيم صفوفها، على طريق المواجهة الشاملة للاحتلال، لاجباره على الانسحاب، واسقاط مخططاته، وغطرسته التي يحاول فرضها بالتهديد بالقوة. فالمواجهة المستمرة، ستوصل العدو الى طريقه المسدود، ومأزقه الحتمي، في الوحول اللبنانية، وبالتالي، إجباره على الانسحاب والتخلي عن شروطه.

يوسف المقدح

شهريات

المقاومة الفلسطينية ـ سياسياً

ملامح مرحلة ما بعد بيروت

يعطي هذا التقرير النشاط السياسي للثورة الفلسطينية، للفترة التي تبدأ بانتقال الدفعة الثالثة عشر والأخيرة من المقاتلين الفلسطينيين بحراً إلى ميناء طرطوس السوري، وانتقال رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية ياسر عرفات الى اثينا على متن السفينة «أتلانتيس»، وتمتد طوال شهرين لتشكل ملامح مرحلة جديدة في العمل الوطني الفلسطيني، يجمع على تسميتها بمرحلة ما بعد بيروت. ففي طريقه الى اليونان، وفي اول مقابلة تجريها معه صحيفة اجنبية «ليبراسيون الفرنسية» قال عرفات: «منذ الآن ستكون هناك مرحلة ما قبل بيروت ومرحلة ما بعد بيروت. ومهما يقول شارون عن ذلك فاننا خرجنا من بيروت بشرفنا العسكري، ومحاولته لاجتياح المدينة باءت بالفشل. لم نخرج تنفيذاً لأمر اسرائيلي. وإنما بناء على اتفاق بيننا وبين الحكومة اللبنانية». وهذه نقطة مهمة» (السفير، ١٩٨٢/٩/٢).

وعلى صعيد القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الصهيوني، حملت الفترة المذكورة بجملة من الأحداث والقضايا المهمة تمحورت حولها نشاطات قيادة منظمة التحرير الفلسطينية وقيادات فصائل الثورة الفلسطينية، وهي: خطة ريغان للتسوية في الشرق الأوسط، مؤتمر القمة العربية وميثاق فاس، مشروع الاتحاد الفيدرالي الاردني ـ الفلسطيني، اجتياح بيروت الغربية من قبل قوات الغزو الصهيوني وارتكاب مجزرة المخيمات وما عكسته من تأثيرات على العلاقات الفلسطينية ـ اللبنانية. وبالطبع هناك عدد من الموضوعات الاخرى المتفرعة أو المرتبطة بالأحداث السابقة، وستأتي معالجتها ضمن السياق العام للتقرير.

خطة ريغان للتسوية في الشرق الأوسط

جاء أول رد فلسطيني على المقترحات الأميركية من اليونان، وعلى لسان رئيس اللجنة التنفيذية ياسر عرفات قبل انتقاله من أثينا الى تونس، حيث قال في مقابلة اذاعية وتليفزيونية: «إننا لا نرفض المقترحات الاميركية، كما أننا لا ننتقدها، لكننا نقوم بدراستها» (السفير، ١٩٨٢/٩/٤). وفي تونس أدرجت اللجنة التنفيذية لـ (م.ت.ف.) على جدول أعمال اجتماعها الأول الذي يعقد بعد الانتقال من بيروت (١٩٨٢/٩/٥) مشروع ريغان للتسوية. وقالت المصادر الفلسطينية إن قيادة المنظمة رفضت أي انتقاص من تمثيل م.ت.ف. للشعب الفلسطيني، كما أكدت التمسك بإقامة الدولة الفلسطينية بقيادة م.ت.ف.، وبحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وبعودة اللاجئين الى ديارهم. وأشارت الى ان القيادة الفلسطينية اكدت رفضها لأي مشروع قرار أو خطة لا تتضمن النص على هذه المسائل، بما في ذلك

المشروع الاميركي وأي مشروع آخر (السفير، ١٩٨٢/٩/٦). وأعلن عضو اللجنة التنفيذية لـ (م.ت.ف.) ياسر عبد ربه في بيان مقتضب بعد الاجتماع أن المنظمة أجرت بحثاً اولياً في المشروع وستواصل دراسته، وأن القيادة الفلسطينية قد وضعت ملاحظاتها الأولية على المشروع (المصدر نفسه، ١٩٨٢/٩/٦).

وفي إطار موقف اللجنة التنفيذية لـ (م.ت.ف.) من المشروع الاميركي، أعرب رئيس الدائرة السياسية للمنظمة فاروق القدومي (أبو اللطف) عن اعتقاده بأن بيان الرئيس ريغان حول مستقبل الأراضي التي تحتلها اسرائيل يتضمن «عناصر جديدة»، وأشار الى رفض الرئيس الاميركي للسيادة الاسرائيلية على الضفة الغربية وقطاع غزة وطلبه تجميد المستوطنات الاسرائيلية في الأراضي المحتلة، وقال إن ذلك «شيء جيد» (السفير، ١٩٨٢/٩/٣).

وحددت فصائل الثورة الفلسطينية موقفها الرافض للمشروع الاميركي: مسؤول في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وصف بيان ريغان بانه «مناورة جديدة تهدف الى تحسين صورة اميركا في المنطقة العربية وتسهيل مهمة الأنظمة الرجعية العربية في القمة العربية المقبلة»، وبأن «واشنطن تحاول ربط المنطقة العربية بالسياسة الاميركية الامبريالية، والحصول على تنازلات سياسية وقومية من منظمة التحرير الفلسطينية»؛ وقال «إن شعبنا سيرفض أي بديل تحاول الامبريالية فرضه، ونضالنا سيستمر حتى نقيم دولتنا المستقلة على أرض فلسطينية»، بينما وصف الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين نايف حواتمه خطة ريغان بانها «لا تتناسب مع مصالح الشعب الفلسطيني» (المصدر نفسه). وفي حديث لصحيفة «الأنباء» الكويتية انتقد عضو اللجنة المركزية لحركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح» خليل الوزير (أبو جهاد) مقترحات الرئيس الاميركي ريغان للتسوية في الشرق الأوسط، وقال «إذا برز للوهلة الاولى بعض التطوير في الفكر الأميركي الرسمي حول قضية الشعب الفلسطيني، فلا بد ان نقول إن نضالنا فرض على الذهن الاميركي والدولي حقائق» (المصدر نفسه، ١٩٨٢/٩/١٢). وفي حديث آخر له لصحيفة «لوماتان» الفرنسية اعلن أبو جهاد ان م.ت.ف. لم توافق على الخطة الأميركية للتسوية، لانها وإن كانت قد تضمنت جوانب ايجابية مثل تجميد المستوطنات، والانسحاب من الأراضي المحتلة، فهي ترفض ما هو جوهري، أي حقنا في تقرير المصير، واقامة دولة مستقلة (المصدر نفسه، ١٩٨٢/١٠/١٦).

وفي وقت لاحق، بعد ان كان قد تم الاعلان عن «ميثاق فاس» ومشروع الاتحاد الفيدرالي الأردني ــ الفلسطيني، وما استتبعه من محادثات أردنية ــ فلسطينية، اعلن رئيس اللجنة التنفيذية لـ (م.ت.ف.) في مقابلة تليفزيونية خلال زيارته ليوغسلافيا ان مقترحات الرئيس ريغان للتسوية في الشرق الأوسط تتضمن «عناصر ايجابية»؛ الا انه اتهم الرئيس الاميركي بتجاهل «تطلعات» الشعب الفلسطيني، وقال «إننا لا نقاتل من أجل الحصول على نوع من الحكم الذاتي... يجب أن يكون واضحا للجميع انه لن يكون هناك استقرار ولا حل ولا سلام حتى احقاق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، بما فيها اقامة دولته المستقلة على أرضه» (المصدر نفسه، ١٩٨٢/١٠/٣٠).

مؤتمر القمة العربية و«ميثاق فاس»

استقبل رئيس اللجنة التنفيذية لـ (م.ت.ف.) ياسر عرفات لدى وصوله الى العاصمة المغربية للمشاركة في اعمال الدورة الثانية لمؤتمر القمة العربية المستأنفة في فاس في الفترة ما بين ٦ ــ ٩ أيلول ١٩٨٢، بشكل لم يسبق له مثيل في تاريخ مؤتمرات القمة العربية، إذ شارك في الاستقبال جميع الرؤساء والملوك العرب ورؤساء الوفود المشاركة في المؤتمر. ولدى نزوله من الطائرة وهو يرتدي الزي العسكري ضرع الملك المغربي اليه وعانقه طويلاً، في وقت بدأت فيه المدفعية باطلاق احدى وعشرين طلقة. وكان ياسر عرفات قد أدلى قبل مغادرته تونس متوجها الى فاس بتصريح قال فيه انه يأمل ان تتخذ القمة العربية الخطوات الضرورية لمواجهة العدوان الاسرائيلي الذي تدعمه الحكومة الأميركية على المستويات كافة. ونسبت اليه وكالة الأنباء الفرنسية قوله «إننا سوف نقدم رأينا للقمة بكل صدق واخلاص وباسم الدم الذي سال والمعارك التي خضناها، ليس فقط للدفاع عن فلسطين

ولبنان بل عن الأمة العربية بأسرها» (المصدر نفسه ١٩٨٢/٩/٧). وألقى ياسر عرفات كلمة في المؤتمر تحدث فيها عن طبيعة الحرب الاسرائيلية ـ الفلسطينية، وقال فيها «لقد كانت هذه الحرب من أطول الحروب العربية ـ الاسرائيلية في تاريخنا الحديث. لقد وجهت بكل شراستها وعنفها ضد الشعبين اللبناني والفلسطيني» وأضاف كاشفاً الدور الأميركي في هذه الحرب «.. لقد كانت هذه الحرب حرباً أميركية في جوهرها موجهة ليس فقط الى م.ت.ف. مباشرة وحلفائها بل كانت موجهة، وبنفس الاصرار، ضد أمتنا العربية بأسرها». وعن اهداف الحرب قال «لقد تعدت هذه الحرب ما أعلن عن أهدافها في البداية لتتعدى حدود فلسطين ولبنان ولتمس جوهر مستقبل وكيان أمتنا العربية ومستقبل أطفالنا... واتضح بعد ذلك ان العملية العدوانية استهدفت ولا زالت رسم خريطة جديدة لمنطقتنا العربية يكون فيها القرار لهذه الطغمة الاميركية الامبريالية وعصاها الغليظة اسرائيل». وعن قرار الخروج قال «لقد كان أصعب القرارات التي اتخذناها بعد قرارنا كقوات مشتركة لبنانية وفلسطينية، ومعنا قوات الردع العربية المدافعين عن المدينة، للدفاع عن هذه المدينة الباسلة الشجاعة، هو قرارنا بالخروج منها بعد هذه الملحمة فيها. ما كان لنا ان نخرج لولا أطفال بيروت ونحبتنا لهم، ولولا أطفال بيروت الذين نعتز بهم ونفخر، لأنه كان قرارنا بانقاذ المدينة من الدمار الشامل الذي أعلنه العدو بقتل كل طفل وامرأة وشيخ فيها. وتنفيذ هذا المخطط الرهيب الذي كان يفاخر به قرابة الثلاثة شهور أمام مجمل الوضع العربي والدولي» (وفاء، عدد خاص عن كلمة الاخ أبو عمار امام القمة العربية في فاس، ١٩٨٢/٩/٧).

وفي نهاية كلمته طالب أبو عمار الملوك والرؤساء العرب بالخطوات التالية:

١ ـ العودة فورا للأمن العربي الجماعي، والالتزام باتفاقيات الدفاع المشترك، ودعوة فورية لوزراء الدفاع والخارجية والاقتصاد العرب لرسم إستراتيجية عسكرية سياسية واقتصادية عربية جديدة تمكن امتنا العربية من التصدي للعدو وحلفائه.

٢ ـ اتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق وحدة العمل العربي الحقيقي رسمياً وجماهيرياً، وانهاء الخلافات والصراعات الجانبية المدمرة والمستنزفة لقدرات امتنا والمحطة لطاقاتها وامكانياتها البشرية والمادية والعسكرية والاقتصادية والسياسية، للاستمرار بها لتحرير ارضنا المحتلة، وتحقيق طموحات شعبنا وجماهيرنا في غدها ومستقبلها.

٣ ـ مواجهة التحديات المطروحة علينا بخطة سياسية متكاملة على مختلف الصعد تأخذ باعتبارها التمييز بين الاصدقاء والاعداء، والتعاون مع الأشقاء والحلفاء، وتنطلق من معطيات الواقع لمعالجة كافة قضايا امتنا العربية على صعيد الالتزامات الوطنية والقومية والدينية والدولية.

٤ ـ تقديم الدعم المادي الفوري لشعبنا الفلسطيني داخل أرضنا المحتلة، والتعويض على جماهيرنا في لبنان للتعمير والبناء، لتمكين شعبنا من متابعة نضاله وجهاده لتحرير أرضنا واقامة دولته المستقلة فوق ترابه الوطني.

٥ ـ تقديم الدعم المادي الفوري للشعب اللبناني البطل لاعادة التعمير والبناء، وتعويض الخسائر الضخمة الناجمة عن هذه الحرب المدمرة، والتي استهدفت بشكل خاص بيروت والمناطق الوطنية في الجنوب والبقاع.

٦ ـ تعويض الخسائر العسكرية والمادية للمقاتلين والمجاهدين الفلسطينيين والقوات المشتركة.

(انظر النص الكامل للكلمة: وفاء، ملحق خاص، ١٩٨٢/٩/٧).

اختتم مؤتمر القمة العربية الثاني عشر في فاس اعماله باعلان «ميثاق فاس للتسوية في الشرق الأوسط» الذي تضمن البنود (المبادىء) الثمانية التالية:

١ ـ انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧.

٢ ـ إزالة المستعمرات التي اقامتها اسرائيل في الاراضي العربية بعد عام ١٩٦٧.

٣ ـ ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الاديان في الاماكن المقدسة.

٤ ـ تأكيد حق الشعب الفلسطيني بتقرير مصيره وممارسة حقوقه الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف بقيادة م.ت.ف. ممثله الشرعي والوحيد وتعويض من لا يرغب في العودة.

٥ ــ إخضاع الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية تحت اشراف الأمم المتحدة ولمدة لا تزيد عن بضعة اشهر.

٦ ــ قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

٧ ــ يضع مجلس الأمن الدولي ضمانات سلام بين جميع دول المنطقة بما فيها الدولة الفلسطينية المستقلة.

٨ ــ يقوم مجلس الأمن الدولي بضمان تنفيذ تلك المبادىء.

(انظر النص الكامل للبيان الختامي للمؤتمر والمتضمن البنود الثمانية: مجلة «فلسطين الثورة»، العدد «٤٢٦»، ٢/١٠/١٩٨٢، ص ٣٤).

وتعليقا على البند السابع من ميثاق فاس اصدر ثلاثة اعضاء في الوفد الفلسطيني لقمة فاس هم: عضو اللجنة التنفيذية الامين العام المساعد للجبهة الشعبية ــ القيادة العامة طلال ناجي، عضو اللجنة التنفيذية عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أحمد اليماني (أبو ماهر)، وعضو اللجنة المركزية لحركة «فتح» نمر صالح (أبو صالح)، بياناً فيما يلي نصه:

«نعلن، نحن اعضاء الوفد الفلسطيني الى مؤتمر القمة العربي الثاني عشر المنعقد في فاس والذي افتتح يوم الاثنين في ٦/٩/١٩٨٢ رفضنا للبند السابع من قرار مؤتمر القمة الـ (١٢) والمتعلق بمشروع السلام العربي والذي نصه: «يضع مجلس الأمن الدولي ضمانات السلام بين جميع دول المنطقة بما في ذلك الدولة الفلسطينية المستقلة.

«إن هذا النص يعتبر من وجهة نظرنا مخالفة واضحة لقرارات المجلس الوطني الفلسطيني وتنازلاً يقدم للعدو الصهيوني مقابل آمال وهمية معلقة في الهواء تتحدث عن حقوق الشعب الفلسطيني. اننا نعلن رفضنا لهذا البند رفضا قاطعا، ونعلن انه لا يمثل مواقفنا من هذا الموضوع من بعيد أو قريب، تلك المواقف التي تلتزم أساساً مقررات المجلس الوطني الفلسطيني في دوراته المتعاقبة» (السفير، ٩/٩/١٩٨٢).

وفي أعقاب اجتماع المجلس المركزي أعلنت أربعة فصائل من فصائل الثورة الفلسطينية رفضها القاطع للبند السابع من ميثاق فاس، واعترضت على بيان المجلس المركزي، فاصدرت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ومنظمة طلائع حرب التحرير الشعبية ــ الصاعقة، وجبهة النضال الشعبي الفلسطيني، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ــ القيادة العامة، بياناً مشتركاً جاء فيه:

«اطلعنا على البيان الصادر عن رئيس المجلس المركزي لـ «م.ت.ف.» حول اجتماع المجلس الذي عقد في دمشق يوم الأحد التاسع عشر من ايلول الجاري، ويهمنا من موقع المسؤولية، ومن منطلق الحرص الشديد على اقامة أوثق العلاقات بين مختلف فصائل حركة المقاومة الفلسطينية في سبيل تحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية على اسس ثابتة، أن نوضح ما يلي:

«١ ــ أعرب مندوبنا، كما اعرب اغلبية الأعضاء الذين تحدثوا في هذه الجلسة، عن رفضهم القاطع للبند السابع مما سمي مشروع السلام العربي الذي اقره مؤتمر القمة العربي الثاني عشر الذي عقد فيمدينة فاس من ٦ ــ ٩ ايلول ١٩٨٢ لان هذا البند من وجهة نظرنا ووجهة نظر الأعضاء الذين اعلنوا رفضهم له يتضمن اعترافاً ضمنياً بالكيان الصهيوني في ارضنا المحتلة وبشرعية اغتصابه لها، بما يتنافى مع ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية وقرارات المجلس الوطني الفلسطيني في دوراته المتعاقبة التي من ضمنها رفض الاعتراف بالمفاوضات والصلح مع العدو الصهيوني، كما انه يعني انهاء حالة الحرب مع العدو الصهيوني وفق ما اعلنه الملك الحسن في مؤتمره الصحافي الذي عقده عقب انتهاء اعمال مؤتمر القمة مباشرة.

«٢ ــ ان اقرار هذا البند يفسح المجال امام النظام الأردني ليمارس الدور الذي رسمته له الامبريالية الاميركية، والذي كان بيان الرئيس الاميركي ريغان الذي اذاعه قبل بضعة ايام من المؤتمر واضحا في هذه الناحية. وكان بمثابة دليل عمل المؤتمر.

«٣ ــ نعود فنؤكد من جديد ان رفضنا للبند السابع من المشروع، واعتراضنا على بعض ما ورد في بيان الأخ رئيس المجلس المركزي من حيث غموضه، وعدم ايراد نص صريح حول رفضنا للاعتراف بشرعية اغتصاب العدو، وعدم اتفاقه مع ما اعرب عنه اغلبية الأعضاء الذين

تحدثوا في المجلس انما ينطلق من حرصنا الشديد على سلامة قضيتنا والتزامنا بالميثاق الوطني الفلسطيني وسعينا لبناء الوحدة الوطنية الفلسطينية على اسس ثابتة، وقطع الطريق امام القوى التي تحاول شق الساحة الفلسطينية، وتفتيت الصف الوطني، معتبرين ان الالتزام بالميثاق الوطني الفلسطيني وقرارات المجلس الوطني، يشكل الأرضية الصلبة لبناء صرح وحدتنا الوطنية التي نحرص على تحقيقها في اطار منظمة التحرير الفلسطينية» .. (السفير، ٢٤/٩/١٩٨٢).

وفي إطار مواقف الأطر الفلسطينية العليا لـ (م.ت.ف.) من قمة فاس، حدد المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية المنعقد في دمشق يوم التاسع عشر من أيلول عام ١٩٨٢ الموقف التالي: «استعرض المجلس نتائج مؤتمر القمة العربي في فاس وما أسفر عنه من مقررات تؤكد عودة الاجماع ووحدة الصف العربي، والتمسك بوحدة الكفاح الفلسطيني بقيادة م.ت.ف. الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، والتأكيد على حقوقنا الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف، بما فيها حقنا في العودة الى فلسطين، وتقرير المصير، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، تلك القرارات التي ننطلق في فهمنا لها من التزامنا بقرارات المجالس الوطنية الفلسطينية؛ وثمن المجلس المجهود القيم الذي بذله الوفد الفلسطيني في المؤتمر للوصول الى النتائج التي وصل اليها ونجاح المؤتمر» (المصدر نفسه، العدد ٤٢٦، ٢/١٠/١٩٨٢، ص ١٧).

وفي حديث لرئيس اللجنة التنفيذية ياسر عرفات لوكالة الأنباء الجزائرية لدى وصوله الجزائر قادماً من المغرب بعد انتهاء اعمال قمة فاس،نفى ان يكون البند السابع من ميثاق فاس «تنازلاً عربياً من دون مقابل. وأوضح اننا نربط، طبقا للشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة بين السلام وبين انشاء دولة فلسطينية تكون القدس عاصمة لها، بالاضافة الى تسوية الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في العودة وحق تقرير المصير» وقال «اذا عرفنا كيف نستفيد من هذه القرارات، ونعمل على تطبيقها، فانها ستعد قفزة الى الأمام في العمل العربي عامة والفلسطيني خاصة» (السفير، ١٣/٩/١٩٨٢).

مشروع الاتحاد الأردني ــ الفلسطيني

خلال استقباله ممثلي الفعاليات الرسمية والشعبية الأردنية في ٢٠ / أيلول عام ١٩٨٢، أعلن الملك الأردني حسين انه يرى قضية الشرق الأوسط «قضية أردنية ــ فلسطينية قبل ان تكون عربية وقبل أن يسمح لاي كان في هذا العالم بأن يتدخل فيها» وبأن «الصيغة الوحدوية بين الكيانين الفلسطيني والأردني يجب أن تطرح في نطاق التمسك بحق تقرير المصير الحر للشعبين الأردني والفلسطيني» وقال «لقد حان الوقت للدخول مع منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني في حوار يهدف الى صياغة شكل اتحاد كونفدرالي بين الكيان الفلسطيني والكيان الأردني» (السفير، ٢١/٩/١٩٨٢).

وشكلت هذه الدعوة الأرضية الملائمة لزيارة رئيس اللجنة التنفيذية ياسر عرفات للأردن، والمباحثات الأردنية ــ الفلسطينية في وقت لاحق. ففي صباح يوم السبت الموافق ٩ تشرين الاول عام ١٩٨٢ وصل ياسر عرفات الى عمان قادماً من القاهرة في زيارة رسمية للأردن. وعقب انتهاء المحادثات الفلسطينية ــ الأردنية التي أجراها ياسر عرفات مع الملك حسين والمسؤولين الأردنيين، عقد مؤتمرا صحافياً قال فيه ان مباحثاته كانت ايجابية وبناءة وناجحة وأنه توصل الى اتفاق معدد مع الملك حسين على تشكيل لجنة فلسطينية ــ أردنية للعمل على تعزيز الروابط بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية. وحول دعوة الملك حسين في الشهر الماضي لاقامة اتحاد فلسطيني ــ أردني قال إنها كانت جزءاً مهما من المحادثات... ولكن المجلس الوطني الفلسطيني هو الذي سيقرر الموافقة على ذلك الاتحاد (فلسطين الثورة، العدد ٤٢٨، ١٦/١٠/١٩٨٢، ص ٩). وفي حديث لاحق لصحيفة «الرياض» السعودية، أعرب ياسر عرفات عن ارتياحه البالغ لنتائج المباحثات التي اجراها مع الملك الأردني حسين ووصفها بأنها كانت مهمة وبناءة وإيجابية. وأشار إلى أن هذه المباحثات تناولت برنامج العمل المقترح للجنة السباعية المنبثقة عن قمة فاس. وقال «أنه ليس

مطلوباً الآن الحديث عن مشروع استراتيجية اردنية ــ فلسطينية مشتركة لتنظيم مستقبل الثورة الفلسطينية، لأن فيه تعدياً على اللجنة السباعية. ولأن الأردن و(م.ت.ف.) شركاء في هذه اللجنة التي تجتمع غداً (الجمعة، ١٥/١٠/١٩٨٢) على مستوى وزراء الخارجية وتستمتع إلى آراء الجانبين بالكامل» (السفير، ١٥/١٠/١٩٨٢). ومن الجدير بالذكر أن رئيس اللجنة التنفيذية كان قد تحدث في جده لصحيفة «الشرق الأوسط» السعودية قبل زيارته للأردن، حول مستقبل العلاقات بين م.ت.ف. والأردن، فقال ان المنظمة ترى اهمية وضرورة اقامة علاقات خاصة بين الدولة الفلسطينية المستقلة والأردن. وانه اوضح هذا الموقف خلال مؤتمر القمة العربي الذي عقد في الرباط في العام ١٩٧٤ (السفير، ٥/١٠/١٩٨٢).

وعكست وسائل الاعلام الفلسطينية الحوار الداخلي الدائر بين فصائل الثورة الفلسطينية حول المباحثات الفلسطينية ــ الأردنية.

فقالت مجلة «فلسطين الثورة» في افتتاحيتها «ارتبات م.ت.ف. أنه خدمة للقضية الوطنية الفلسطينية، وتعزيزاً لصمود شعبنا في الأرض المحتلة، وحفاظاً على العلاقة عن قرب مع أبناء شعبنا في الأردن، لا بد من التفاهم مع الأردن على صياغة علاقة عمل خاصة. وقد اتخذت المؤسسات الفلسطينية (المجلس الوطني، المجلس المركزي، اللجنة التنفيذية) وبشكل ديمقراطي قراراً بذلك. وعلى أساسه كانت جملة النشاطات والتحركات الفلسطينية سواء على صعيد اللجنة الفلسطينية ــ الأردنية المشتركة أم الزيارات الرسمية أم غيرها.. وبسبب من ذلك، كان هذا التطور المهم في موقف الأردن تجاه القضية الفلسطينية، وهذا الفهم الأردني لضرورة التنسيق المشترك من موقع التحالف المتكافىء لا من موقع الرقبة في الاحتواء». وأضافت الصحيفة «ولما كان لدى م.ت.ف. والأردن علاقات واسعة مع العديد من دول العالم فان اتفاقهما على موقف مشترك فلسطيني ــ أردني سيوجد بدوره مواقف الدول الصديقة لكل منهما حول هذا الموقف. الأمر الذي يؤمل منه ان يكون له اثره على صعيد الاستجابة للمشروع العربي» (فلسطين الثورة، العدد «٤٢٨»، ١٦/١٠/١٩٨٢). وذكرت نشرة «الثورة مستمرة» التي تصدر عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في افتتاحيتها انها ترفض خطة اقامة اتحاد فيدرالي بين الأردن والدولة الفلسطينية المقبلة. ونددت بتأييد الأردن لهذه الخطة التي «تهدف الى تصفية الثورة الفلسطينية». وقال «إن الملك حسين يواصل خطواته الحثيثة نحو التقاوض مع العدو الصهيوني، في ظل حماية مقررات فاس، في حين يحاول تحقيق المكاسب خلال لقاءاته مع منظمة التحرير الفلسطينية وفق مشروع المملكة المتحدة». أضافت «لكن الملك يدعو مشروعه هذه المرة اتحاداً كونفدرالياً بين الفلسطينيين والأردن؛ والواقع ان لكل هذه التسميات مضموناً واحداً طالما ان هدفها هو ضم الضفة الغربية وغزة الى النظام الأردني في الاطار العام لعملية كامب ديفيد، ووفقاً لمشروع ريغان». ومضت تقول «وكل هذه الخطوات والتحركات تهدف إلى تصفية منظمة التحرير والقضية الفلسطينية، وتدمير المكتسبات والانتصارات السياسية للشعب الفلسطيني. وبالاضافة الى ذلك فهي تسعى إلى محاولة نسف الوحدة داخل منظمة التحرير وخلق توتر بين المنظمة وسوريا». وختمت بالقول «إننا نعلن التزامنا بالوحدة الوطنية الفلسطينية وبالعلاقة الاستراتيجية الوثيقة بسوريا، هذه العلاقة التي تمثل حجر الزاوية في جهودنا لمواجهة العدو ومخططات العملاء» (السفير، ١٧/١٠/١٩٨٢). وقالت صحيفة «نداء الوطن» الناطقة بلسان الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين في تعليق افتتاحي أن «حاكم عمان يظن أن الظروف التي نتجت عن الغزو الاسرائيلي للبنان، والاعلان عن مشروع ريغان، تشكل فرصة جيدة لاعادة احياء مشروع المملكة المتحدة تحت اسم جديد وبدعم من زعماء السعودية» وأضافت «إننا نعتقد بان هذه المحاولات لن تمر. فالثورة الفلسطينية ستثبت لهم اننا ملتزمون بقرارات المجلس الوطني الفلسطيني الى ان يعترف المسعكر الامبركي ــ الاسرائيلي بالحقوق المشروعة لشعبنا» (المصدر نفسه). ووزعت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ــ القيادة العامة بياناً حول اجتماع للجنتها المركزية حذرت فيه من «السير في ركاب الملك حسين» ومن المحاولات الجارية لتفويضه ممثلاً باسم منظمة التحرير

والشعب الفلسطيني، لما تشكله هذه المحاولات المشبوهة من خرق دستوري لقرارات المجالس الوطنية الفلسطينية واللجنة التنفيذية، وتنازلاً فاضحاً عن شرعية تمثيل المنظمة، وتجريدها من حقها وصلاحياتها كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني». وحذر البيان من «خطورة الانسياق وراء أوهام الحلول من خلال الرضوخ للشروط الاميركية ـ السعودية على حساب الحقوق الوطنية الثابتة لشعبنا الفلسطيني وقضايا امتنا العادلة» (المصدر نفسه).

ووصف الأمين العام لجبهة النضال الشعبي الفلسطيني الدكتور سمير غوشه ما طرح عن الاتحاد الفيدرالي مع الأردن بانه «لا يشكل الحدود الدنيا لطموحات وحقوق شعبنا الشرعية» وأشار الى ان هذا الطرح استند الى موقف سياسي للملك حسين الذي اعلن «اعترافه بالقرار ٢٤٢» ورحب بمشروع الرئيس الاميركي رونالد ريغان. وهذان الأمران لنا مواقف منهما على الصعيد الفلسطيني». وقال «إننا مع الوحدة العربية وليس مع الاتحاد الفيدرالي او الكونفدرالي مع الأردن فحسب.. وكنا نحبذ أن تعقد القيادة الفلسطينية اجتماعات مكثفة وتحدد تحركها السياسي ومواقفها بكل دقة لكي نتجنب اي تمزق أو تباين في الساحة الفلسطينية» (المصدر نفسه). ونقلت صحيفة «دايمز» اللندنية عن عضو اللجنة المركزية لحركة «فتح» خليل الوزير الذي شارك في المباحثات الفلسطينية ـ الأردنية قوله «ان على رأس اولويات م.ت.ف. هو العمل من أجل إقامة الدولة الفلسطينية» وفي معرض رده على رؤيته لكيفية العلاقة مع الملك حسين بعد ان طرح ضرورة الاتحاد الفلسطيني ـ الأردني قال: «عندما تكون لدينا دولة مستقلة سيكون لنا حق تقرير الأسلوب الذي يمكننا من التعايش مع الدول المجاورة.. وانه يجب اعطاء قدر كبير من الأهمية للعلاقة الخاصة بين الدولة الفلسطينية المستقلة والأردن» (مجلة «فلسطين الثورة»، العدد ٤٢٨، ١٦/١٠/١٩٨٢، ص ٩).

وفي دمشق دعا عضو اللجنة المركزية لحركة فتح أبو صالح إلى «رفض اعطاء سلطة تفويض للنظام الأردني لتصفية القضية الفلسطينية والثورة الفلسطينية»؛ وقال «إن منظمة التحرير الفلسطينية تمر في اوضاع حساسة جداً أو خطرة للغاية». ودعا الى اجتماع القيادة الفلسطينية «لتقديم اجوبة على كل الاسئلة» (السفير، ١٢/١٠/١٩٨٢).

وفي مقابلة مع مجلة «المصور» القاهرية، رفض عضو اللجنة المركزية لحركة «فتح» صلاح خلف «أبو إياد» فكرة الاتحاد الأردني ـ الفلسطيني، وقال «إن ما رفضناه في السبعينات لا نستطيع قبوله في العام ١٩٨٢. ما نريده هو دولة فلسطينية ولو على شبر واحد من أرضنا» (السفير، ٣٠/٩/١٩٨٢).

وحول الخبر الذي نقلته اذاعة مونت كارلو على لسان مراسلها في دمشق لويس فارس من أن خمساً من فصائل الثورة الفلسطينية أصدرت بياناً في دمشق تؤيد فيه تصريحات وزير الاعلام السوري أحمد اسكندر بخصوص انتقاده لزيارة ياسر عرفات ومباحثاته في الأردن، نفى رئيس المجلس الوطني الفلسطيني خالد الفاهوم في حديث له لاذاعة مونت كارلو وجود أية ازمة في م.ت.ف. وقال «إن كل انسان يستطيع أن يقول رأيه، وفي مؤسساتنا، وفي لجنتنا التنفيذية، وفي مجلسنا المركزي، وفي مجلسنا الوطني، نقرر السياسة التي تقبل بها م.ت.ف. الانتقادات التي وجهت لم تكن جديدة. هناك انتقادات توجه للنظام الأردني منذ عدة اعوام. ولكن عندنا حرية رأي. الفصائل تقول رأيها، والمجلس الوطني يقرر السياسة التي تلتزم بها م.ت.ف. على حد علمي، وكما علمت من بعض الأخوة في بعض التنظيمات قالوا: إنهم لم يصدروا اية بيانات تتعلق بزيارة الأخ أبو عمار الى الأردن. ثلاث منظمات اكدت على الأقل انها لم تصدر بيانات تتعلق بهذه الزيارة. وإذا كان هناك من بيانات فانها غير متعلقة بزيارة أبو عمار، وإنما بيانات عامة تعودنا ان نسمعها وقيلت اكثر من مرة في السابق» (مجلة «فلسطين الثورة»، العدد ٤٢٩، ٢٣/١٠/١٩٨٢، ص ١٥).

ومن جهة اخرى نفى مصدر مسؤول في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين يوم ١٥/١٠/١٩٨٢ أن تكون الجبهة قد أصدرت بياناً بشكل فردي او جماعي حول زيارة أبو عمار للأردن. وأصدر الناطق الرسمي باسم جبهة التحرير الفلسطينية يوم ١٣/١٠/١٩٨٢ التصريح التالي تعقيباً على ما ورد في اذاعة مونت

كارلو حول بيان صادر عن جبهة التحرير الفلسطينية بشأن مباحثات عمان:

ـ إن جبهة التحرير الفلسطينية لم تصدر أي بيان، كما انها لم توقع أي بيان جماعي بشأن مباحثات عمان.

ـ إن الوضع السياسي على الساحة الفلسطينية بما في ذلك المباحثات الاردنية ـ الفلسطينية الاخيرة هي على رأس جدول اجتماعات مكتبنا السياسي ولجنتنا المركزية التي ستعقد خلال ايام قليلة.

ـ إن وحدة الموقف الفلسطيني المستند الى قاعدة الحوار الديمقراطي داخل ساحتنا الفلسطينية، وفي اطار م.ت.ف. ممثلنا الشرعي والوحيد، هو الموقف الذي نحرص عليه كل الحرص.

ـ وفي هذه المناسبة، نود ان نؤكد من جديد على موقف جبهة التحرير الفلسطينية الرافض للتسويات الاستسلامية، والمتمثل في شعار الكفاح المسلح اسلوباً رئيسياً لتحرير فلسطين.

وفي اليوم نفسه صرح ناطق رسمي باسم الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين بما يلي:

«تعقيباً على ما أذاعته اذاعة مونت كارلو وإذاعة لندن حول بيان صادر عن خمس منظمات في دمشق، نود التأكيد على انه لم يصدر عن الجبهة الديمقراطية، أي بيان سياسي في الآونة الاخيرة، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بزيارة الاخ أبو عمار الى الاردن، وسياسة الجبهة الديمقراطية واضحة بالتمسك بالموقف الفلسطيني الموحد المتمثل بالدفاع عن الحقوق الوطنية الثابتة لشعبنا، وخاصة في اقامة دولته المستقلة بقيادة م.ت.ف.، الممثل الشرعي والوحيد» (المصدر فلسطين، العدد ٤٢٩، ٢٣/١٠/١٩٨٢، ص ١٦).

إجتياح بيروت الغربية ومجزرة المخيمات

الساعة الثانية صباح يوم الاربعاء (١٥/١٠/١٩٨٢) تحركت القوات الاسرائيلية الى غربي بيروت، وكان ذلك قبل أقل من ساعتين من الاعلان الرسمي عن مقتل الرئيس اللبناني المنتخب بشير الجميل في حادث تفجير بيت الكتائب، الساعة الرابعة وعشر دقائق، بعد ظهر يوم الثلاثاء (١٤/٩/١٩٨٢). وكان هدف اسرائيل من هذا التحرك حسبما أعلنت هو ضمان «الأمن والنظام العام» بعد مقتل الرئيس اللبناني. وعند الفجر استيقظ سكان بيروت على أزيز الطائرات الاسرائيلية وهي تخترق اجواء العاصمة في غارات وهمية. وعند الظهر أكملت القوات الاسرائيلية تطويق مخيمي صبرا وشاتيلا مرورا بالمدينة الرياضية ومنطقة الفاكهاني، وقطعت كل اتصال بالمنطقة. وخلال الايام الثلاثة التالية، كان هذان المخيمان مسرحا لجريمة بشعة، لم تتسرب اخبارها الى الرأي العام العالمي الا في اليوم الثالث (السبت، ١٨/٩/١٩٨٢)، حين سمع العالم المتمدن عبر أجهزة الاعلام عن مجزرة مخيمي صبرا وشاتيلا، التي ارتكتب بحق المدنيين العزل من فلسطينيين ولبنانيين من أبناء المخيمين. وبهذه المجزرة أضافت الصهيونية الى سجلها الحافل بالاجرام جريمة جديدة ذبح بنتيجتها الآلاف من ابناء الشعبين الفلسطيني واللبناني.

وفي أول رد فعل له على اجتياح بيروت الغربية واغتيال الرئيس اللبناني، قال رئيس اللجنة التنفيذية لـ (م.ت.ف.) ياسر عرفات، في مؤتمر صحفي عقده في فندق روما، الذي وصوله العاصمة الايطالية لحضور مؤتمر الاتحاد الدولي للبرلمانيين «إنني آسف لما حدث، ولكنها [عملية اغتيال بشير الجميل] استفزاز من جانب الاميركيين والاسرائيليين حتى يتمكن الاسرائيليون من دخول بيروت الغربية» وتابع قائلاً ان تحرك الاسرائيليين هذا الصباح داخل بيروت الغربية يتعارض بصورة مباشرة مع الاتفاقات التي تم التوصل اليها مع المفاوض الاميركي السفير فيليب حبيب والتي تم بموجبها اجلاء مقاتلي م.ت.ف. عن بيروت (السفير، ١٦/٩/١٩٨٢). كما طالب أبو عمار في مؤتمر صحفي آخر عقده في روما بعودة القوات المتعددة الجنسية الى بيروت «لتحمل مسؤولياتها في حماية المدنيين والنساء والاطفال فيها». وقال «إن هناك مسؤولية تتحملها القوات الدولية الفرنسية والايطالية والاميركية» (السفير، ١٧/٩/١٩٨٢). وجاء في بيان أصدره مكتب م.ت.ف. في روما «إن الجيش الاسرائيلي غزا القطاع الغربي من بيروت، برغم الضمانات التي قدمتها الدول المشاركة في القوة المتعددة الجنسيات، وخاصة

الولايات المتحدة الاميركية لحماية مخيمات اللاجئين الفلسطينيين وسكانها»، وأضاف البيان «إن مهمة الوحدات الاميركية والفرنسية والايطالية انحصرت اساساً في ضمان حماية المخيمات حتى يتمكن المقاتلون من الرحيل، والعدوان الحالي ينسف كل الاتفاقات وكل الضمانات (المصدر نفسه، ١٧/٩/١٩٨٢).. ويوم ١٨ أيلول عقدت اللجنة التنفيذية اجتماعا طارئاً في دمشق لمناقشة الأحداث الخطيرة التي تشهدها بيروت الغربية في أعقاب مجزرة المخيمات. وأصدرت بيانا حملت فيه المسؤولية الكاملة المادية والمعنوية عن هذه المجازر للولايات المتحدة التي ضمنت بتعهد مكتوب من خلال مبعوثها فيليب حبيب عدم دخول القوات الاسرائيلية بيروت الغربية بعد خروج المقاتلين الفلسطينيين منها. وطالب البيان بما يلي:

أولاً ــ ان يقوم مجلس الأمن الدولي بفرض العقوبات على اسرائيل حسب البند السابع من الميثاق، وطردها من الأمم المتحدة، لمخالفتها المواثيق الدولية، واقترافها جرائم الحرب البشعة هذه.

ثانياً ــ أن تقوم الولايات المتحدة، بسحب القوات الاسرائيلية الغازية من بيروت الغربية ومن لبنان ككل فوراً، طبقا لقرارات مجلس الأمن المتتالية.

ثالثاً ــ أن تقوم الدول الثلاث، باعادة القوات المتعددة الجنسية فورا، لتبقى حتى يتحقق الانسحاب الاسرائيلي الشامل (فلسطين الثورة، العدد ٤٢٦، ٢/١٠/١٩٨٢، ص ١٧).

وعقد المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية يوم ١٩ أيلول عام ١٩٨٢ اجتماعا غير عادي في دمشق، وأصدر بيانا ختامياً جاء فيه «في البداية استمع المجلس لتقرير مفصل عن المذبحة الهمجية التي تعرض لها المدنيون الأبرياء في المخيمات الفلسطينية في بيروت الغربية، من قبل قوات الغزو الصهيوني وحلفائها.. وان المجلس المركزي الفلسطيني، إذ يؤكد مسؤولية قوات الغزو الصهيوني عن هذه المجازر الرهيبة، ويعتبرها استمرارا لسياسة الابادة الجماعية ضد الشعب الفلسطيني، التي ينتهجها حكام اسرائيل، النازيون الجدد، منذ مذبحة دير ياسين عام ١٩٤٨ حتى مذبحة بيروت عام ١٩٨٢، مرورا بمجازر قبيه وكفر قاسم وخانيونس وربح. ويرى المجلس ان قيام هذه المجازر في ظل الجيش اللبناني، وبعد ان تسلم مسؤولياته في بيروت الغربية والمخيمات الفلسطينية، في اعقاب رحيل القوات المتعددة الجنسية، يضع جزءا أساسياً من مسؤولية هذه الجرائم على عاتق الجيش اللبناني. كما ان المجلس لا يخلي من المسؤولية القوات المتعددة الجنسية لأنها لم تتقيد بمهمتها المتفق عليها وبالضمانات التي اعطتها قبل رحيل القوات الفلسطينية عن بيروت، بل انسحبت قبل الموعد المحدد لها». (المصدر نفسه).

وبدعت م.ت.ف. الى عقد اجتماع طارىء لوزراء الخارجية العرب، عقد في تونس، يوم ٢١/٩/١٩٨٢، للبحث في المذابح التي تعرض لها الفلسطينيون في مخيمي صبرا وشاتيلا. وحضر الاجتماع احد عشر وزير خارجية وممثلون لباقي الدول العربية، ونسبت وكالة «فرانس برس» الى مصدر موثوق قوله ان رئيس الدائرة السياسية فاروق القدومي طلب في الجلسة المغلقة للمؤتمر سحب السفراء العرب من واشنطن، وفرض عقوبات اقتصادية ضد الولايات المتحدة الاميركية لمساندتها العدوان الاسرائيلي، ضمنها تخفيض انتاج النفط، كما دعا الى إصدار قرار بمقاطعة السلع الاميركية في البلاد العربية. (النهار، ٢٢/١٠/١٩٨٢).

وبانسحاب قوات الغزو الصهيوني من بيروت الغربية تحت ضغط الرأي العام العالمي، وبعودة القوات المتعددة الجنسية اليها، وانتشارها في منطقة المخيمات بجانب الجيش اللبناني، لم تتوقف حملات المضايقة لسكان المخيمات الفلسطينية. وهذا ما دعا رئيس اللجنة التنفيذية ياسر عرفات الى توجيه نداء الى الملوك والرؤساء العرب طالبهم فيه بالتدخل لوقف الممارسات ضد المخيمات. ومما جاء في النداء «... وإنني انطلاقاً من مسؤوليتي تجاه جماهير شعبنا المناضل الذي عانى ويعاني بما فيه الكفاية من العدو الصهيوني، أكرر الرجاء والمناشدة لكل القادة العرب لوضع حد لهذا الجحيم الذي يعيشه شعبنا المناضل في ظل الظروف الصعبة. وإنني لا زلت آمل في العهد اللبناني الجديد الذي يريد اعادة بناء لبنان الجديد، أن يكون هذا البناء على أسس أخوية بعيدة عن مثل هذه الأعمال الانتقامية والممارسات

الخطيرة، وأن يكون الالتزام بما اتفق عليه قبل خروج قواتنا المسلحة من لبنان هو الحكم في ذلك وليس تصفية الحسابات التي لا تخدم سوى العدو الصهيوني» (فلسطين الثورة، العدد ٤٢٧ ، ١٩٨٢/١٠/٩، ص ١٩). كما عقدت اللجنة التنفيذية اجتماعا خاصا في عمان يوم ١٩٨٢/١٠/١٢ لبحث السبل التي تؤمن سلامة المدنيين الفلسطينيين وتحفظ حقوقهم وفقاً للالتزامات التي تعهدت بها الحكومة اللبنانية دولياً وعربياً وثنائياً مع م.ت.ف. وطالبت اللجنة التنفيذية في بيانها الصادر عقب الاجتماع بما يلي:

١ ــ أن تقوم الحكومة اللبنانية بتحمل مسؤولياتها في حماية المدنيين الفلسطينيين والمؤسسات الفلسطينية التي تفرضها اعتبارات وطنية وقومية وفقا لالتزاماتها.

٢ ــ أن تقوم الدول العربية بتحمل مسؤولياتها وإجراء اتصالات عاجلة مع الحكومة اللبنانية حول هذا الموضوع.

٣ ــ ان تقوم الدول المشاركة في القوة المتعددة الجنسيات والأمانة العامة للأمم المتحدة بتحمل مسؤولياتها في حماية المدنيين الفلسطينيين، وفقاً لالتزاماتها.

إن اللجنة التنفيذية إذ تعلن ذلك تؤكد انها ستتحمل مسؤولياتها في حماية شعبها وستتخذ التدابير اللازمة لتحقيق ذلك (المصدر نفسه، العدد ٤٢٨، ١٩٨٢/١٠/١٦).

وقد احتلت مسألة اجتياح بيروت الغربية ومجزرة المخيمات وأوضاعها الامنية، حيزاً كبيراً من اتصالات ومباحثات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات في جولاته المكثفة التي قام بها في اعقاب الخروج من بيروت: هذه الجولات التي لم تقتصر على البلدان العربية الشمالية التي انتقل اليها المقاتلون الفلسطينيون، بل شملت بلدانا عربية اخرى كالمغرب والسعودية والكويت والبحرين واتحاد الامارات العربية، الى جانب بلدان أجنبية كيوغسلافيا ورومانيا وايطاليا والفاتيكان. كما طغى هذا الموضوع على تصريحات وأحاديث قادة الثورة الفلسطينية، ووسائل الاعلام العربية والأجنبية. وإن نتطرق لتفاصيل هذه المواقف، مكتفين بمواقف الأطر العليا في م.ت.ف. والواردة أعلاه.

وإذا كانت الاحداث السابقة التي عالجها التقرير تكوّن خطوطاً رئيسية للصورة الفلسطينية في مرحلة ما بعد بيروت، فان من شأن الفترة المقبلة ان تلقي بمزيد من التطورات الكفيلة باستجلاء هذه الصورة تماماً.

جابر سليمان

العلاقات الفلسطينية ــ العربية*

□ دشن خروج المقاتلين الفلسطينيين من بيروت بداية جديدة في علاقات منظمة التحرير الفلسطينية بالدول العربية. فكان لاختيار ياسر عرفات دولة أوروبية (اليونان) للذهاب إليها، كمحطة أولى، دلالة ذات مغزى؛ لأن «الموقف العربي كان سيئاً للدرجة التي لا يطيق معها الانسان [الذهاب] إلى أي بلد عربي» صلاح خلف «أبو إياد» عضو اللجنة المركزية لـ «فتح» (السفير، ١٩٨٢/٩/٢)، ومن غير الواضح حتى الآن، ما أن كانت منظمة التحرير الفلسطينية قد صاغت معادلة جديدة لعلاقاتها بالدول العربية؛ إذ لا زالت تصريحات القادة الفلسطينيين الصحفية المتباينة، تعكس أجواء البحث عن الصيغة الجديدة مع شيء من عدم الاتفاق حول عدد من المسائل. ففي حديث إلى مجلة «دير شبيغل» الألمانية، انتقد صلاح خلف موقف البلدان العربية متسائلاً: «لماذا لم تستعمل السعودية وليبيا والجزائر سلاح النفط؟» كذلك انتقد سوريا «لعدم طلبها المساعدة السوفياتية، ذلك أن السوفيات كانوا يرغبون في التدخل في الحرب، لكن شرط أن يطلب ذلك بلد عربي» (النهار، ١٩٨٢/٩/٦). ومن جهة أخرى، اتهم أبو إياد سوريا والعراق والأردن بالقيام بهجمات ضد دبلوماسيين كويتيين وآخرين من دولة الإمارات العربية المتحدة. وأضاف «أن هذه الهجمات التي اتهم الفلسطينيون بالقيام بها هي جرائم بحق الثورة الفلسطينية» (السفير، ١٩٨٢/٩/٢٦).

أما الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين نايف حواتمه، فقد قال: «ان واحداً من الدروس المستفادة من حرب بيروت هو اننا اكتشفنا حقيقة موقف انظمة الحكم العربية، ولم يعد يساورنا أي وهم بشأنها» (المحرر نفسه، ١٣/١٠/١٩٨٢)؛ في حين أكد فاروق القدومي، رئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف. «ان الثورة الفلسطينية لن تفتح معارك مع الأنظمة العربية، لكنها سوف تأخذ في الاعتبار المواقف الجديدة لهذه الأنظمة في تعاملها معها». وأضاف: «لسنا أسرى الأنظمة وخوفها والسبب في ذلك ليس قوتنا، بل ضعف هذه الأنظمة وخوفها من الجماهير. وإذا كانت هذه الأنظمة تعتقد أن مأساة لبنان ستذهب بدون عقاب، فهي مخطئة» (المحرر نفسه، ١٨/١٠/١٩٨٢).

من ناحية أخرى ركزت قيادة م.ت.ف. بعد الخروج العسكري من بيروت، على إعادة الاعتبار إلى القوة الذاتية الفلسطينية، بعدما ظهر للبعض أن هذه القوة معرضة للضعف، وبعدما راهن البعض الآخر على حدوث انقسام سياسي داخلي؛

* يغطي هذا التقرير الفترة ما بين ١٩٨٢/٩/١ و ١٩٨٢/١٠/٣١.

بدأت بوادره مع حديث نايف حواتمه عن مشروع سوف يقدمه إلى المجلس الوطني الفلسطيني في دورته المقبلة «يتضمن الاعتراف المتبادل بين الشعبين الاسرائيلي والفلسطيني» (المصدر نفسه، ٢/١٠/١٩٨٢). وهاجمت الجبهة الشعبية ـ القيادة العامة، في بيان لها، السيد نايف حواتمه لدعوته تلك بقولها: «من المحزن المخجل أن يكون مطلق هذه الدعوات الاستسلامية والانهزامية واحداً ممن اعتبروا أنفسهم في يسار حركة المقاومة الفلسطينية، وأن تلتقي دعوة حواتمه مع أحلام اليمين الفلسطيني ومع مخططات الرجعية وبياناتها» (النهار، ٢/١٠/١٩٨٢). كذلك أعلنت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أنها «ستقاوم أية خطة فلسطينية للإعتراف باسرائيل، وأنها تقف بثبات ضد أية اقتراحات تدعو إلى اعتراف متبادل بين الشعبين الفلسطيني والاسرائيلي» (السفير، ٦/١٠/١٩٨٢).

أما حصيلة التوجهات الفلسطينية التي يجري تفحصها، فيمكن استخلاصها من قول عرفات: «أنه سيقبل أية معادلة في الشرق الأوسط تجعل العلم الفلسطيني يرفرف فوق القدس» (المصدر نفسه، ١١/١٠/١٩٨٢).

١ ـ العلاقات الفلسطينية ـ الأردنية: استأثرت العلاقات الفلسطينية ـ الأردنية، في الآونة الأخيرة، بجدل سياسي وإعلامي واسع النطاق، امتدت آثاره إلى الساحة الفلسطينية ذاتها. ومن المتوقع أن تعود هذه المسألة لتحتل صدارة الهموم السياسية التي تواجهها م.ت.ف.، منع انعقاد الدورة المقبلة للمجلس الوطني الفلسطيني. وربما يكون هذا الشريط الحدثي قادراً على التقاط الاتجاه العام للعلاقات الفلسطينية ـ الأردنية في الفترة التي يغطيها هذا التقرير.

فور مغادرة ياسر عرفات بيروت، كان أحمد اللوزي، رئيس الديوان الملكي الأردني ومروان القاسم وزير الخارجية في أثينا، لدى وصول عرفات إليها. «وقد نقلا رسالة من الملك حسين إلى عرفات تضمنت تحيات الملك وإيمانه بمتابعة التشاور والتنسيق في القضايا المطروحة» (النهار، ٤/٩/١٩٨٢).

بعد أيام معدودة من هذا اللقاء أعلن الملك حسين «أن الوقت حان للدخول في حوار مع م.ت.ف.، يهدف إلى صياغة اتحاد كونفدرالي بين الكيانين الفلسطيني والأردني». وأضاف: «أن قضية الشرق الأوسط هي قضية أردنية ـ فلسطينية قبل أن تكون عربية وقبل أن يسمح لأي كان في هذا العالم بأن يتدخل فيها» (السفير، ٢١/٩/١٩٨٢). كما أعرب الملك حسين «عن أمله في أن يبحث مع رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، خلال زيارته المتوقعة إلى الأردن، اقتراحه الخاص بإقامة اتحاد فيدرالي فلسطيني ـ أردني». وأوضح «أن العلاقات الأردنية ـ الفلسطينية مهمة وبناءة للغاية [وانها] أكثر العلاقات ثباتاً بين أعضاء العائلة العربية». وأضاف: «أنه لا يستبعد في المستقبل إمكان تشكيل وفد أردني ـ فلسطيني يشترك في مفاوضات حول قيام حكم انتقالي في الأراضي المحتلة» (المصدر نفسه، ٢٦/٩/١٩٨٢).

أثار هذا الاقتراح جدلاً واسعاً في الأوساط السياسية العربية والفلسطينية. فقد رفض صلاح خلف اقتراحات الملك حسين بخصوص إقامة اتحاد كونفدرالي يضم الأردن والضفة الغربية وقطاع غزة، وقال: «ان ما رفضناه في السبعينات لا نستطيع قبوله في عام ١٩٨٢... ان ما نريده هو دولة فلسطينية، ولو على شبر من أرضنا.. وأنا أنصح الملك حسين ألا يتحدث عن مشاريع الملكة المتحدة من جديد» (المصدر نفسه، ٣٠/٩/١٩٨٢).

أما ياسر عرفات فقد شدد على الاستقلال الفلسطيني، وأعلن «أن م.ت.ف. ترى أهمية وضرورة إقامة علاقات خاصة بين الدولة الفلسطينية المستقلة والأردن». (المصدر نفسه، ٥/١٠/١٩٨٢). وعندما بدأت المحادثات الرسمية الفلسطينية ـ الأردنية سارعت اسرائيل إلى استباق أي اتفاق يمكن أن ينتج عن المباحثات التي يجريها ياسر عرفات في الأردن، بتوجيه تحذير إلى الملك حسين من أنها ستتصرف بسرعة ضد أية نشاطات تقوم بها م.ت.ف. من الأردن. واعتبر مسؤول اسرائيلي، لم يكشف اسمه، «ان التقارب بين نظام الملك حسين وم.ت.ف. يشكل تهديداً مباشراً لإسرائيل» (المصدر نفسه، ١٣/١٠/١٩٨٢).

ومما أثار الدهشة اعتراض وزير الاعلام السوري على حق عرفات في التكلم باسم

م.ت.ف.. وقد صرح الوزير السوري قائلاً: «لا نعتقد أن هناك شخصاً يملك، وحده، تفويضاً للتحدث عن المسألة الفلسطينية... ان ياسر عرفات هو رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، إلا أنه لا يستطيع التحدث باسمها من دون تفويض» (النهار، ١٢/١٠/١٩٨٢).

ولم تكد تمضي أربع وعشرون ساعة على هذا التصريح، حتى أعلنت عشرون شخصية من الضفة الغربية، في بيان أصدرته في القدس، تأييدها لمنظمة التحرير ولمبادرات ياسر عرفات. واعتبر هذا البيان رداً مباشراً على ما أدلى به وزير الاعلام السوري، فرئيس بلدية غزة السابق، رشاد الشوا، قال: «إنني اعتبر رئيس م.ت.ف. مؤهلاً للتحدث باسم الشعب الفلسطيني. إن له الحق في التحدث في عمان مع الملك حسين وايجاد مناخ من التعاون مع الأردن» (المصدر نفسه، ١٢/١٠/١٩٨٢). ومن جهتها، انتقدت صحيفة «العلم» المغربية موقف سوريا الأخير من م.ت.ف.، فقالت في مقال افتتاحي: «ان م.ت.ف. خرجت من لبنان من دون أن يكون عليها دين لأحد. وهذا من شأنه ان يمنحها حرية الحركة وفرصة التحرر من الوصاية». وتساءلت الصحيفة: «لماذا يؤخذ على م.ت.ف. ان تطبع علاقاتها مع الأردن وفق المصلحة الوطنية الفلسطينية؟ وهل يكفي أن تكون سوريا على خلاف مع الأردن والعراق، لكي يفرض على المنظمة أن تقطع علاقاتها بالأردن والعراق؟ وكيف يطعن في قيادة ياسر عرفات للمنظمة، وهو الذي قادها في حرب خاضتها منفردة ضد إسرائيل، وهو الذي قاد المفاوضات التي أنهت الحرب؟» (السفير، ١٤/١٠/١٩٨٢).

بعد ثلاث جولات من المباحثات، في عمان، «توقعت مصادر عربية أن يتوصل الملك حسين ورئيس م.ت.ف. إلى اتفاق على خطوط عريضة، تتضمن تصوراً مشتركاً لمستقبل العلاقات الأردنية ــ الفلسطينية، وأن ينقل العاهل الأردني هذا الاتفاق إلى واشنطن، ليؤكد استعداد م.ت.ف. لأن تكون منفتحة على صيغة تضمن زوال الاحتلال عن الضفة الغربية وغزة» (النهار، ١٢/١٠/١٩٨٢). في حين صرح ناطق فلسطيني في عمان «أن هدف م.ت.ف. الأساسي هو تأمين انسحاب اسرائيلي وجعل اسرائيل تعترف بحقوقنا في تقرير المصير وإقامة دولة فلسطينية على الأراضي المستعادة». ثم التحدث عن اتحاد فيدرالي مع الأردن». وأعرب الناطق عن اعتقاده بأن «اتحاداً فيدرالياً يمكن تحقيقه، فقط، إذا كانت هناك دولتان... وفي هذه المرحلة لا نستطيع الموافقة على اتحاد فيدرالي لأننا لا نزال من دون دولة» (المصدر نفسه، ١٢/١٠/١٩٨٢).

لكن صحيفة «القبس» الكويتية، نقلت عن «مصادر» وصفتها بأنها مطلعة قولها «ان مباحثات حسين وعرفات أسفرت عن اتفاق حول القضايا التالية مثل وجود كيانين تحت حكومة مركزية واحدة، ووجود جيشين بقيادة وزارة دفاع واحدة... وأن الخطة المشتركة تقضي باصدار نوعين من جوازات السفر ــ أردنية وفلسطينية ــ للسكان في الاتحاد الكونفدرالي المقترح» (السفير، ١٢/١٠/١٩٨٢).

وفيما صرح فاروق القدومي «أن الدولة الفلسطينية هي التي ستدخل المفاوضات مع الأردن» (المصدر نفسه، ١٨/١٠/١٩٨٢)، أعلن ياسر عرفات أنه أبلغ الملك حسين أنه «ما من فلسطيني سيقبل إقامة هذا الاتحاد مع الأردن، إلا بعد قيام دولة فلسطينية تكون القدس عاصمتها» (المصدر نفسه، ١٩/١٠/١٩٨٢)؛ مما أكد تشدد عرفات بشأن الدولة الفلسطينية المستقلة. وفي الوقت نفسه، ذكرت «التايمز» البريطانية «ان اجتماع الملك حسين وعرفات كان أكثر نجاحاً مما كان يأمل أكثر المتابعين للموقف في الشرق الأوسط... وأن زعيم م.ت.ف. لم يكتف بعدم رفض اقتراح الملك حسين بإقامة اتحاد فيدرالي أردني ــ فلسطيني، بل اعترف علانية بأنه كان محور مناقشاتهما» (المصدر نفسه، ١٦/١٠/١٩٨٢).

٢ ــ العلاقات الفلسطينية ــ المصرية: ساهمت الحرب الفلسطينية ــ الاسرائيلية الخامسة في توسيع شقة الخلافات المصرية ــ الاسرائيلية، كما عجلت بالتقارب بين م.ت.ف. وحكومة القاهرة. وقد وصل الخلاف المصري ــ الاسرائيلي إلى نقطة حاسمة، عبرت عن نفسها بسحب السفير المصري لدى تل أبيب، وبإعادة طرح مشكلة طابا على طاولة المحادثات. كما قادت الصحافة المصرية هجوماً نقدياً مستمراً ضد سياسة اسرائيل في لبنان وضد ممارساتها إزاء الفلسطينيين.

ومن الناحية الأخرى، تعززت، بصورة ملفتة للنظر، العلاقات الفلسطينية ــ المصرية على مستويات عدة. فطالبت اللجنة القومية المصرية لمناصرة الشعبين الفلسطيني واللبناني، والتي زار وفد منها بيروت، «بطرد السفير الاسرائيلي من مصر وسحب السفير المصري من اسرائيل وإيقاف جميع أوجه التطبيع مع العدو الصهيوني وقطع العلاقات المصرية ــ الاميركية» (المصدر نفسه، ١/٩/١٩٨٢). وصرح الرئيس المصري حسني مبارك «أن على الولايات المتحدة أن تحل المشكلة الفلسطينية بالاعتراف بحقوق الفلسطينيين وبحقهم في أراضيهم». وأعرب عن اعتقاده بأنه «لو رفضت الدول العربية استقبال الفلسطينيين الذين رحلوا عن بيروت الغربية، لكان ذلك كافياً لوضع ما يكفي من الضغوط على الولايات المتحدة للعمل على ايجاد تسوية سريعة في المنطقة» (النهار، ١/٩/١٩٨٢).

بقي الموقف المصري العام عند حدوده المعروفة. أي التشديد على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة كيانه الوطني على أرضه، في مقابل الاعتراف بحق اسرائيل في الوجود. إلا أن مجزرة المخيمات في بيروت الغربية دفعت موقف مصر خطوة أخرى إلى الأمام في خلافها مع اسرائيل: ففي أعنف موقف لها من اسرائيل، استدعت مصر سفيرها في تل أبيب للتشاور معه. كما حمّل الرئيس مبارك اسرائيل مسؤولية مذبحة الفلسطينيين في بيروت «ودعا إلى عقد مؤتمر قمة عربي، كي يثبت العرب وحدتهم وأنهم قوة عالمية مؤثرة» (السفير، ٢٢/٩/١٩٨٢).

وقال الرئيس مبارك إن اسرائيل «لا تستطيع أن تقضي على الشعب الفلسطيني أو أن تصادر حقه في تقرير مصيره وإقامة كيانه الوطني على أرضه». وأشار إلى «أن الأحداث الأخيرة أكدت للغرب أن القضية الفلسطينية هي محور نزاع الشرق الأوسط» (المصدر نفسه، ٤/١٠/١٩٨٢). ورحب مبارك «بأي تقارب أردني ــ فلسطيني، معتبراً أن مثل هذا التقارب يساهم في التوصل إلى حل» (النهار، ١٤/١٠/١٩٨٢). إلا أن الرئيس المصري دعا م.ت.ف. إلى «استغلال التعاطف الدولي الكبير مع المنظمة، بالمبادرة إلى الاعتراف باسرائيل حتى تضع الولايات المتحدة أمام واجبها الحقيقي وأن يبدأ الحوار بينهما» (السفير، ٢١/١٠/١٩٨٢). ومن ناحية أخرى، أعرب وزير الخارجية المصري، كمال حسن علي، عن استعداد مصر لاستقبال ياسر عرفات في أي وقت يتوجه فيه إلى القاهرة. وقال: «ان القاهرة مفتوحة الذراعين لكل عربي، وياسر عرفات عربي أصيل». ورحب كمال حسن علي بالاتصالات الأردنية ــ الفلسطينية (المصدر نفسه، ١٥/١٠/١٩٨٢).

٣ ــ العلاقات اللبنانية ــ الفلسطينية: على الرغم من تعدد التصريحات الصحفية المتنافرة، في هذا المجال، إلا أن العلاقات الفلسطينية ــ اللبنانية بدت كأنها تنتظر الوقت الملائم لتنقية الأجواء، وإرساء قواعد ملائمة للتعاون المثمر. وقد كان لخطاب الرئيس أمين الجميل أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة صدى ايجابي لدى م.ت.ف.، وبخاصة حينما طالب الرئيس الجميل بأن يكون في استطاعة الفلسطينيين «العيش في سلام وحرية، وأن يقرروا مصيرهم على أرضهم في فلسطين» (المصدر نفسه، ١٩/١٠/١٩٨٢). واللافت للإنتباه أن الحكومة اللبنانية لم تصدر أي تصريح رسمي يتعلق بالعلاقات الثنائية، كذلك لم يصدر عن م.ت.ف. سوى بعض المواقف الايجابية. ويبدو أن كلاً من م.ت.ف. والحكومة اللبنانية يؤجل الخوض في هذا الموضوع إلى الوقت الملائم.

وقد استأثر وضع المدنيين الفلسطينيين المقيمين في لبنان ووضع المؤسسات المدنية الفلسطينية باهتمام الأوساط المعنية، في حين حاز التواجد الفلسطيني، في الشمال والبقاع، على الجانب الأكبر من المواقف السياسية. فقد صرح النائب عبده عويدات إن «إعلان بعض قادة المقاومة قرب عودتهم إلى بيروت... ما هو إلا نداء لاسرائيل لتبقى على احتلالها للبنان» (النهار، ١٠/٩/١٩٨٢).

وقال الرئيس سليم الحص، تعليقاً على تصريحات بعض القادة الفلسطينيين الذين عادوا إلى الشمال والبقاع: «أعتقد أن قيادة م.ت.ف. في حاجة إلى من ينبهها إلى أن التحرك الذي قام به بعض قادتها في الشمال والبقاع لا يخدم إزالة الاحتلال الاسرائيلي للأراضي اللبنانية». لذلك، فإن القيادة الفلسطينية مطالبة بأن تتفهم الواقع اللبناني وتراعيه، حرصاً على القضية اللبنانية

والقضية الفلسطينية في آن» (النهار، ١١/٩/١٩٨٢).

كذلك انتقد الشيخ محمد مهدي شمس الدين زيارات عدد من قادة المقاومة إلى منطقتي البقاع والشمال.. واعتبر ذلك مجرد ذرائع تقدم إلى إسرائيل لإطالة بقائها وتوسعها (المصدر نفسه، ١٣/٩/١٩٨٢). أما النائب بيار دكاش فقد تخوف من عودة الفلسطينيين إلى الشمال والبقاع، معتبراً ذلك «إمعاناً في ضرب الأرض التي استضافتهم والإجهاز على الإنسان الذي كان الضحية في سبيلهم» (المصدر نفسه، ١٤/٩/١٩٨٢).

وفي المقابل أصدر مدير مكتب م.ت.ف. في بيروت بياناً أوضح فيه أن المكتب لا يعتبر نفسه ملزماً أو مسؤولاً عن أية بيانات لا تصدر عن اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير ورئيسها (المصدر نفسه، ١١/٩/١٩٨٢).

فيما بعد، تطورت الأحداث في لبنان بسرعة، فاغتيل الرئيس المنتخب بشير الجميل، واجتاحت اسرائيل بيروت الغربية. فاعتبر ياسر عرفات «ان اغتيال بشير الجميل يشكل استمراراً للمؤامرة الاسرائيلية ضد الشعبين الفلسطيني واللبناني»، وأعرب عن أسفه لحصول هذا الأمر (المصدر نفسه، ١٦/٩/١٩٨٢).

وأصدر مكتب م.ت.ف. في بيروت بياناً تمنى فيه، عبر الصحافة اللبنانية، أن تنقل إلى الشيخ بيار الجميل تعازي ياسر عرفات واستنكاره للجريمة التي أودت بحياة الشيخ بشير الجميل. كذلك نقل البيان تهنئة ياسر عرفات للرئيس أمين الجميل، بمناسبة «الاجماع الوطني اللبناني» الذي مخضه ثقته الكاملة بانتخابه رئيساً للبلاد» (النهار، ٥/١٠/١٩٨٢).

على صعيد سياسي آخر، رفض ياسر عرفات سحب القوات الفلسطينية المتواجدة في سهل البقاع، ما دام الاسرائيليون يطلبون ذلك وما داموا يحتلون لبنان. وقال عرفات: «يجب أن يكون مفهوماً أنني لست على استعداد لتنفيذ أي قرار اسرائيلي» (المصدر نفسه، ٥/١٠/١٩٨٢). كما أكد رئيس دائرة الاعلام والثقافة في م.ت.ف. ياسر عبد ربه، «ان المقاومة الفلسطينية على استعداد لتقديم كل التسهيلات للسلطة الشرعية اللبنانية، من أجل تأمين الانسحاب الاسرائيلي، في إطار حماية حقوق شعبنا الفلسطيني المدنية والاجتماعية ومن أجل إقامة علاقات وثيقة بين منظمة التحرير الفلسطينية وبين الحكومة اللبنانية» في المستقبل» (المصدر نفسه، ٢٩/١٠/١٩٨٢). وفي مجال آخر، أشاد فاروق القدومي بالتوجه العربي للرئيس أمين الجميل. وذكر «ان الرئيس الجميل أبلغ م.ت.ف. بأنه سيسمح بإعادة بناء مخيمات اللاجئين في لبنان، شرط ان يتم ذلك ضمن حدودها المعروفة وألا تتحول مجدداً إلى مدن أو قرى» (المصدر نفسه، ٣٠/١٠/١٩٨٢).

٤ ـ العلاقات الفلسطينية ـ السورية: شهدت العلاقة بين م.ت.ف. والحكومة السورية بعض الجفاء. وأقر الأخ خليل الوزير «أبو جهاد» عضو اللجنة المركزية لـ «فتح» بأن «هناك عقبات سياسية بين سوريا وم.ت.ف. ترجع بشكل خاص إلى ارتياب السوريين نتيجة أنباء خاطئة تروجها أجهزة استخبارات» (المصدر نفسه، ١٦/١٠/١٩٨٢). لكن خليل الوزير نفسه، أعلن «ان م.ت.ف. ستتابع تعزيز علاقاتها بسوريا، بالرغم من التوترات الظاهرة». وأضاف: «عندما نقوي علاقاتنا بالاردن، فإن ذلك لا يعني أننا لا نعمل على تحسين العلاقات مع سوريا» (المصدر نفسه، ٢٢/١٠/١٩٨٢).

وكانت وكالة «رويتر» نسبت إلى مصادر فلسطينية قولها: «ان الرئيس الأسد طلب قيادة م.ت.ف. عندما أعلن عزمه على سحب القوات السورية من البقاع» (النهار، ٨/٩/١٩٨٢). وكانت العلاقات الفلسطينية ـ السورية قد شابها بعض التوتر، إثر الحديث عن إمكانية قيام اتحاد كونفدرالي «أردني ـ فلسطيني». فشنت صحيفة «الشرق» الحكومية «هجوماً عنيفاً على المحادثات التي أجراها ياسر عرفات مع الملك حسين، معتبرة أنها تشكل انتهاكاً فاضحاً لقرارات كل القمم العربية» (المصدر نفسه، ١٧/١٠/١٩٨٢). وحينما سئل وزير الاعلام السوري عن العلاقة بين دمشق وعرفات أجاب: «نحن نركز على علاقتنا بمنظمة التحرير الفلسطينية وليس بالسيد ياسر عرفات» (المصدر نفسه، ١٢/١٠/١٩٨٢).

٥ ـ ردود الفعل العربية على مجازر المخيمات: فور التأكد من المعلومات الواردة بشأن مجازر مخيمي صبرا وشاتيلا في بيروت،

بادر السفراء العرب في واشنطن، إلى تقديم مذكرة رسمية إلى وزارة الخارجية الأميركية تحمل الولايات المتحدة المسؤولية القانونية والمعنوية عن مذبحة المخيمات. وتضمنت المذكرة مطلبين:

١ ــ ان تتولى الولايات المتحدة إعادة تأسيس المؤسسات المدنية الفلسطينية في بيروت، التي استولت عليها القوات الاسرائيلية ونهبت محتوياتها. وأن تقوم الولايات المتحدة باستعادة هذه المحتويات.

٢ ــ ان تلتزم الولايات المتحدة بدفع تعويضات منتظمة للعائلات والأشخاص المتضررين في مذبحة بيروت (السفير، ١٩٨٢/٩/٢٥).

وكان الرئيس حسني مبارك قد وجه رسالة عاجلة إلى الرئيس ريغان طالبه فيها بـ«العمل فوراً على وقف المذبحة ضد اللاجئين الفلسطينيين في بيروت» (النهار، ١٩٨٢/٩/١٩). كما طالبت مصر الولايات المتحدة بـ«انسحاب القوات الاسرائيلية، فوراً، من بيروت وبعودة القوات المتعددة الجنسيات وباتخاذ الاجراءات الكفيلة بمنع تصاعد الموقف في البقاع وطرابلس» (المصدر نفسه، ١٩٨٢/٩/٢٠).

وفي أعنف موقف لها من اسرائيل، منذ بداية الاجتياح الاسرائيلي، استدعت مصر سفيرها في تل أبيب للتشاور، وذلك كإجراء دبلوماسي احتجاجاً على مجزرة بيروت. وحمل الرئيس مبارك اسرائيل مسؤولية مذبحة الفلسطينيين داعياً «إلى عقد مؤتمر قمة عربي ليثبت العرب وحدتهم وأنهم قوة عالمية مؤثرة» (السفير، ١٩٨٢/٩/٢٣).

أما الأردن فقد أدان «اسرائيل وحلفاءها بارتكاب المجزرة وأعلن الحداد الرسمي على ضحايا المجزرة، ليوم واحد». ودعا الولايات المتحدة «إلى احترام وعودها بحماية الفلسطينيين في بيروت الغربية» (المصدر نفسه، ١٩٨٢/٩/٢٠). كذلك توقف العمال في الأردن لمدة نصف ساعة عن العمل حداداً على ضحايا المجازر (النهار، ١٩٨٢/٩/٢٠).

وفي تونس طالب الرئيس بورقيبة «دول العالم بالضغط على اسرائيل لوضع حد لجرائمها». وأجرى وزير خارجيتها اتصالات مع كل من المغرب والجامعة العربية ووزارة الخارجية الفرنسية والأمم المتحدة، للعمل من أجل ضمان حماية الفلسطينيين في لبنان (السفير، ١٩٨٢/٩/٢٠). كما بدأت تونس حداداً لمدة ٣ أيام على أرواح ضحايا المجزرة. وفي الكويت جرت تظاهرة نسائية ضمت المئات احتجاجاً على المجازر في بيروت. وبالرغم من أن القانون الكويتي يحظر التظاهر، فإن شرطة الكويت لم تعترض المتظاهرات (المصدر نفسه، ١٩٨٢/٩/٢٠). وأدانت دول الخليج الاحتفالات بعيد الأضحى، وأعلنت أنها ستستعيض عنها بصلوات على أرواح شهداء مذبحة المخيمات (المصدر نفسه، ١٩٨٢/٩/٢٧).

كذلك عمت التظاهرات الأرض المحتلة، وحصلت اشتباكات مع الشرطة في قريتي «أم الفحم» و«شفا عمرو». وقد أصيب عشرات الأشخاص في تظاهرة كبرى جرت في الناصرة (المصدر نفسه، ١٩٨٢/٩/٢٣). وكان اضراب عام قد شمل فلسطين المحتلة، بما في ذلك الجليل والمثلث، حيث رفع المتظاهرون صور ياسر عرفات وأشعلوا النار في سيارة عسكرية اسرائيلية (المصدر نفسه، ١٩٨٢/٩/٢٢). ورغم أن الجزائر ألغت الاحتفالات الرسمية بعيد الأضحى استنكاراً لمجزرة صبرا وشاتيلا، فقد فرقت الشرطة الجزائرية تظاهرة جرت وسط العاصمة، احتجاجاً على المذبحة. «ولم يجد المشاركون في التظاهرة تفسيراً لتصرف رجال الأمن، خصوصاً أن الذي دعا إليها هو الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات، وهو إحدى المنظمات التابعة للحزب الحاكم» (النهار، ١٩٨٢/٩/٢٧). وفي سوريا توقف العمل لمدة ربع ساعة حداداً على أرواح ضحايا مجزرة المخيمات (السفير، ١٩٨٢/٩/٢١).

وكانت جامعة الدول العربية قد دعت إلى اجتماع طارئ «لوزراء الخارجية العرب بناء على طلب م.ت.ف.» للبحث في غزو القوات الاسرائيلية بيروت وفي مذابح المخيمات الفلسطينية. وقد حضر الاجتماع أحد عشر وزيراً، وممثلون عن بقية الدول العربية. وفيه «دعا ممثلو العراق، سوريا وفلسطين إلى سحب السفراء مؤقتاً من واشنطن» (المصدر نفسه، ١٩٨٢/٩/٢٢). ولكن المؤتمر اختتم أعماله «برفض دعوة م.ت.ف. إلى فرض عقوبات مالية واقتصادية على الولايات المتحدة». واكتفى البيان الختامي «بتحميل اسرائيل مسؤولية المجزرة، وتقديم

احتجاج مشترك لحكومة الولايات المتحدة» (المصدر نفسه، ٢٣/٩/١٩٨٢).

٩ ــ مؤتمر القمة العربية في فاس: كان استقبال ياسر عرفات ملفتاً وفريداً في تاريخ القمم العربية. «فقد انتظره في صالون الشرف في المطار، الملوك والرؤساء ورؤساء الوفود. وتوقف المراقبون عند غياب الرئيس الأسد عن استقبال عرفات وما يرمز إليه سياسياً، خصوصاً أن رئيس م.ت.ف. أختار غير دمشق محطة أولى بعد خروجه من بيروت» (النهار، ٧/٩/١٩٨٢). وتضمنت ورقة العمل الفلسطينية إلى هذا المؤتمر «دعوة إلى رفض كامب ديفيد ودعم نضال الشعب الفلسطيني بقيادة م.ت.ف.» واعتبرت الورقة «أن القرار ٢٤٢ لا يأخذ في الاعتبار الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، وأنه يجب العمل من أجل قرار جديد يضمن حق العودة وحق تقرير المصير وحق الشعب الفلسطيني في دولة على أرضه، بقيادة م.ت.ف. ممثله الشرعي والوحيد» (المصدر نفسه، ٢/٩/١٩٨٢). ورغم عدم تسرب معلومات كافية عن سير أعمال المؤتمر، إلا ان بعض الخلافات اللبنانية ــ الفلسطينية أخرت اختتام القمة. وتركزت نقاط الخلاف على «مطالبة الوفد الفلسطيني بإحياء اتفاق القاهرة أو توقيع اتفاق جديد، وعلى رفض الوفد الفلسطيني النقطة الرابعة في ورقة العمل اللبنانية التي تنص على إنهاء الوجود الفلسطيني المسلح في لبنان» (المصدر نفسه، ١١/٩/١٩٨٢). وفي أثناء انعقاد المؤتمر هاجمت الجبهة الشعبية ــ القيادة العامة، في تصريح وزع في بيروت «مشروع الملك فهد ومبادرة الرئيس ريغان، ومشروع الرئيس بورقيبة». وقالت: «ان جماهيرنا الفلسطينية وجماهير الأمة العربية تنظر إلى مؤتمر فاس نظرة ارتياب» (المصدر نفسه، ٨/٩/١٩٨٢).

ومع صدور البيان الختامي للمؤتمر، أذاعت أربع منظمات فلسطينية هي: القيادة العامة، الصاعقة، الجبهة الشعبية وجبهة النضال الشعبي بياناً «رفضت فيه البند السابع من مشروع السلام العربي الذي أقر في فاس. وهو البند الذي فسر أنه يتضمن اعترافاً بإسرائيل» (السفير، ٢٤/٩/١٩٨٢).

صقر أبو فخر

التحقيق في مجزرة صبرا وشاتيلا وسط موجة غليان واحتجاج شعبي واسع

تعيش اسرائيل حالياً وضعاً من القلق والغموض حول كل ما يتعلق بمسار غزوها لبنان ونتائجه وانعكاساته. فقد مرّ أكثر من خمسة أشهر على بداية الحرب، ولم تحقق وحتى الآن معظم أهدافها منها. وباستثناء خروج المقاومة من جنوب لبنان وبيروت، فان القيادة الاسرائيلية لم تحقق شيئاً بعد، سواء على صعيد القضاء نهائياً على قوة م.ت.ف. عسكرياً وسياسياً، الأمر الذي اعتبر في حد ذاته أحد الأهداف الأساسية للحرب، أو على صعيد تنظيم علاقاتها مع لبنان، في إطار معاهدة سلام أوضمن أي إطار سياسي آخر. وسنحاول هنا رصد أهم التحركات الرسمية وردود الفعل الشعبية داخل اسرائيل حول كل ما يتعلق بتطورات الحرب في لبنان، خصوصاً بعد غزو بيروت الغربية في منتصف أيلول (سبتمبر) الماضي، ووقوع المجزرة الرهيبة في مخيمي اللاجئين الفلسطينيين صبرا وشاتيلا، في ظل الحراب الاسرائيلية.

على الصعيد الرسمي، يلاحظ ان الحكومة الاسرائيلية وصلت إلى شبه طريق مسدود أمام قدرتها على التحرك نحو تحقيق أهدافها كاملة في لبنان. فالضغط العسكري الاسرائيلي استنفد فائدته في التأثير على تطوُّر مجرى الأمور لصالح اسرائيل، إلى درجة اثبت بها عقمه وضرره أثناء احتلال بيروت الغربية. وينصب الجهد الاسرائيلي الآن على تحقيق تنازلات مهمة من الجانب اللبناني عن طريق المفاوضات حول انسحاب القوات الاسرائيلية من لبنان، في إطار لجنة اتصال لبنانية ــ اسرائيلية، تشارك الولايات المتحدة مشاركة كاملة في مباحثاتها. وبعد القرار بتشكيل هذه اللجنة بدأت اسرائيل تضع العراقيل والشروط أمام انعقادها، طالبة إضفاء الصبغة السياسية على ابحاثها. ومن ابرز الشروط الاسرائيلية ان يتولى أمين عام الخارجية اللبنانية رئاسة اللجنة، باعتبار ان مدير عام الخارجية الاسرائيلي داليد كمحي، سيتولى رئاسة الجانب الاسرائيلي، الذي سيضم أيضاً الجنرال تامير الذي شارك سابقاً في مفاوضات الكيلومتر ١٠١ مع مصر بعد حرب ١٩٧٣. كذلك ترفض اسرائيل ان يكون اطار اللجنة وعملها، امتداداً لاطار اتفاقية الهدنة لسنة ١٩٤٩، مع عدم حصر ابحاثها في الشأن العسكري فقط. وأخيراً طالبت اسرائيل بعقد اجتماعات اللجنة بشكل دوري في لبنان واسرائيل، وبالاعلان عن تشكيلها رسمياً، وليس عبر وسائل الاعلام فقط. (السفير، ١٠/١١/١٩٨٢).

اما بالنسبة للتصور الاسرائيلي لنتيجة المفاوضات «المباشرة» ــ كما تطالب اسرائيل ــ في اطار اللجنة، فقد لوحظ أنه في حين تراجع المسؤولون الاسرائيليون عن المطالبة بمعاهدة سلام كاملة مع لبنان، بضغط من الولايات المتحدة كما يبدو، وبسبب الرفض اللبناني

الرسمي لمثل هذه المعاهدة، فان رئيس الحكومة بيغن أبلغ المبعوث الاميركي موريس درايبر، بأن الترتيبات الأمنية التي تطلبها اسرائيل في الجنوب، يجب أن تكون مضمونة باتفاق خطي (المصدر نفسه، ٢٠/١٠/١٩٨٢). ويرافق التراجع الاسرائيلي عن أحد الأهداف الأساسية للحرب، أي معاهدة السلام مع لبنان، هجوم عنيف على الرئيس اللبناني وحكومته، بسبب رفضهما الاذعان للمطالب الاسرائيلية. فقد أعلن، مثلاً، وزير الخارجية اسحاق شامير ان التطوُّر الذي حدث في لبنان منذ اغتيال الرئيس المنتخب بشير الجميِّل، بات يقلق اسرائيل، مدعياً ان «هناك أصواتاً أخرى في لبنان غير صوت الرئيس أمين الجميِّل»، حيث ان «اللهجة التي سمعتها [اسرائيل] من الرئيس اللبناني ومن بعض أعضاء حكومته مؤخراً... تعكس جهلاً بالتغيير الضخم الذي طرأ في لبنان، والذي جعل مصالحه تلتقي ومصالح اسرائيل» (النهار، ٤/١١/١٩٨٢).

كذلك يتهم المسؤولون الاسرائيليون الولايات المتحدة، علانية، بعرقلة مسار تحقيق معاهدة سلام بين اسرائيل ولبنان. ففي جلسة عقدتها الحكومة الاسرائيلية يوم ١٠/١٠/١٩٨٢، للبحث في مستقبل العلاقات الاسرائيلية ــ اللبنانية، أعلن وزير الدفاع اريئيل شارون ان معاهدة السلام «ليست معروفاً تقدمه الحكومة اللبنانية لحكومة اسرائيل، وانما هي عامل أساسي في أمن الدولتين». وبعدما تطرق شارون «إلى أهمية تطبيع العلاقات بين اسرائيل ولبنان، وخصوصاً الحفاظ على «الحدود المفتوحة بينهما»، اتهم الحكومة الاميركية «التي تبدو محبة للسلام» بعرقلة الاتصالات المباشرة بين البلدين، «في الوقت الذي يبدو فيه أنه ليس هنالك أي بلد عربي أقرب إلى السلام من لبنان ــ خاصة إذا كانت أميركا راغبة به؛ فكلمة واحدة منها، ويتحقق لنا اتفاق سلام مع دولة عربية أخرى». وأضاف شارون أن كل ما يتعلق بالترتيبات الأمنية، يجب البحث به مباشرة مع لبنان: فالحكومة اللبنانية يجب ان تكون مسؤولة، ويمكن للولايات المتحدة ان تكون شريكاً في ذلك» (هآرتس، ١١/١٠/١٩٨٢)؛ الا ان حديث شارون هذا لم يرق للعديد من الوزراء، وبالأخص نائب رئيس الحكومة سمحه ارليخ، الذي أعلن ان شارون يقترح أموراً لا يمكن القبول بها، حيث ان الخلافات مع الولايات المتحدة، ينبغي الا تجرَّ اسرائيل نحو توجيه الاتهامات غير الواقعية لها. فاتهام أميركا بعرقلة تحقيق اتفاق سلام بين اسرائيل ولبنان، لا يرتكز إلى أي أساس، حسب قول ارليخ، الذي أضاف متسائلاً: هل ترغب اسرائيل في فقدان حليف مهم كالولايات المتحدة؟ وهل ترغبون (موجهاً كلامه إلى شارون وزملائه) في ممارسة العمل السري وادارة حرب ضد العالم كله؟ (المصدر نفسه). كما أعلن النائب الثاني لرئيس الحكومة دافيد ليفي، ان مصلحة اسرائيل تقتضي الجلاء بأسرع وقت ممكن عن لبنان، «لأن هذا البلد غير مستقر، ولا يمكن التكهُّن بما قد يحدث فيه غداً. وما هي مصلحة اسرائيل في البقاء فيه». وأضاف ليفي ان شروط اسرائيل للجلاء عن لبنان يجب ان ترتبط فقط بمصلحتها الأمنية، وليس بأي موضوع آخر» (المصدر نفسه).

وكانت لجنة خاصة برئاسة مدير عام وزارة الخارجية ديفيد كمحي قد قدمت إلى الحكومة خلال جلستها المذكورة، مشروعاً يتضمن اقتراحات بشأن العلاقات بين اسرائيل ولبنان في المستقبل. وتنص تلك الاقتراحات على ان الخيار الأساسي لمعاهدة سلام كاملة هو نموذج من العلاقات يرتكز على أساس مماثل للعلاقات التي كانت قائمة بين اسرائيل وإيران أيام الشاه، أي علاقات كاملة ولكنها غير معلنة، «بدون اعلام وبدون ممثليات ديبلوماسية رسمية». وقد أثارت هذه الاقتراحات غضب رئيس الحكومة الذي تساءل، ماذا يمكن أن يحدث في حال تبدَّل الحكم في لبنان، على غرار ما حدث في ايران؟. وفي نهاية الجلسة أعلنت الحكومة الاسرائيلية شروطها للانسحاب من لبنان كما يلي: ان اسرائيل لا زالت تتطلع نحو تحقيق معاهدة سلام مع لبنان (ولكن ليس كشرط مسبق). ثانياً، تقترح الحكومة الاسرائيلية البدء حالاً بمفاوضات من أجل جلاء جميع الجيوش الغريبة عن الاراضي اللبنانية. ثالثاً، يجب أن يكون الفدائيون الذين لا زالوا في البقاع والشمال، أول من يجلو عن لبنان. رابعاً، يتم جلاء الجيشين الاسرائيلي والسوري في وقت متزامن. خامساً، يجري تسليم جميع الأسرى والمفقودين وجثث القتلى الاسرائيليين. سادساً،

قبل الجلاء الاسرائيلي ينبغي الوصول إلى ترتيبات أمنية تضمن عدم تحوُّل لبنان مرة أخرى إلى قاعدة ونقطة انطلاق لنشاطات معادية لاسرائيل (المصدر نفسه).

احتلال بيروت الغربية ومجزرة المخيمات

قام الجيش الاسرائيلي باحتلال بيروت الغربية في منتصف أيلول (سبتمبر) الماضي، بأمر من رئيس الحكومة بيغن ووزير الدفاع شارون، وبتصديق لاحق من باقي اعضاء الحكومة الاسرائيلية. فقد استغل بيغن وشارون قضية اغتيال الرئيس المنتخب الشيخ بشير الجميِّل، وقررا بعد استشارة وزير الخارجية شامير، دفع الجيش الاسرائيلي لاحتلال بيروت الغربية، مبررين ذلك بمنع سيطرة القوات المتطرفة، كالميليشيات اليسارية، وبينها المرابطون، وبقايا م.ت.ف.، على الوضع في المدينة، ومنع تدهور آخر في الوضع في لبنان، الذي تسوده الآن حالة من الفوضى بعد مقتل الرئيس المنتخب» (معاريف، ١٩٨٢/٩/١٨). ولقد كانت هذه الخطوة بالغة الاهمية — حسب ادعائها — وبعدما اتضح ان الجيش اللبناني اخفق من طوابع بيروت، وكانت الكتائب مشلولة، وحدث فراغ يحمل في طياته الكثير من الاخطار، ليس على اسرائيل فقط، وانما على سكان لبنان، الذين كانت تهددهم عودة الحرب الاهلية في حال نجاح القوات المتطرفة في السيطرة على المدينة» (المصدر نفسه).

وبعد بدء عملية الغزو بيوم ونصف اليوم تقريباً، قام رئيس الحكومة بعرض المسألة على كامل أعضاء حكومته للمصادقة عليها، من خلال وضعهم أمام الامر الواقع، كما كان يحدث دائماً خلال المصادقة على القرارات التي اتخذت ابان الحرب. «فشارون يقترح، وبيغن يوافق، وتتحوَّل الحكومة إلى خاتم مطاطي للمصادقة فقط» (زئيف شيف، هآرتس، ١٩٨٢/٩/٢٠). وعليه، فقد اجتمعت الحكومة الاسرائيلية في تاريخ ١٩٨٢/٩/١٦، في ظل الضغط الاميركي على اسرائيل للانسحاب من بيروت الغربية، على اعتبار ان ذلك يشكل خرقاً فاضحاً للاتفاق الذي وضعه المبعوث الاميركي فيليب حبيب بشأن خروج المقاتلين الفلسطينيين من المدينة، وفك الحصار عنها. وبعدما قررت الحكومة في جلستها المذكورة، تأييد غزو بيروت الغربية، بصورة اجماعية، بناءاً على طلب بيغن، أصدرت بياناً يتضمن شروطها لانسحاب الجيش الاسرائيلي منها، بناءً على طلب الولايات المتحدة. وأبرز تلك الشروط، دخول الجيش اللبناني إلى بيروت الغربية وتمركزه في المواقع التي احتلها الاسرائيليون. وأشار بيان الحكومة أيضاً إلى سببين دفعا الجيش الاسرائيلي لاحتلال المدينة، أولهما هو «الرغبة في منع أعمال العنف وسفك الدماء والفوضى»، وثانيهما «الخرق الواقع لاتفاق خروج [الفدائيين] من بيروت، حيث بقي الفا [فدائي] بكامل اسلحتهم، خاصة الثقيلة منها، داخل المدينة» (معاريف، ١٩٨٢/٩/١٧). ويلاحظ هنا بوضوح، ان الحكومة الاسرائيلية في بيانها هذا، انما تبنَّت أكاذيب وزير الدفاع شارون، وتبريراته المزعومة لاحتلال بيروت الغربية. فقد ادعى هذا في مقابلة له مع معاريف (التاريخ نفسه)، أنه بعد اغتيال الجميل أراد الالفا [فدائي] الذين تخلفوا في بيروت، خلافاً لاتفاق الاجلاء، إعادة تنظيم صفوفهم من جديد، ومنع دخول الجيش اللبناني إلى مخيمات اللاجئين. ان دخول الجيش الاسرائيلي المدينة قد احبط هذه النية». وزعم شارون كذلك، ان هؤلاء الفدائيين قاموا، بعد دخول الجيش الاسرائيلي أحياء المدينة، باخراج اسلحتهم من المخابىء، واتخذوا لهم مواقع حول احياء المخربين في بيروت». ووصف قرار غزو بيروت، بأنه أحد القرارات الاكثر أهمية التي اتخذت خلال سير الحرب في لبنان (المصدر نفسه).

لقد كان الهدف الحقيقي غير المعلن، الذي كشفته المصادر الاسرائيلية نفسها فيما بعد، من عملية احتلال العاصمة بعد اغتيال الرئيس المنتخب، هو «التأثير على انتخاب الرئيس المقبل للبنان، وعلى الاتجاه السياسي في البلد بعد هذا الحدث. لقد كان هذا القرار، برهاناً آخر على ان أهداف الحرب هي أهداف سياسية، غير مرتبطة بصورة مباشرة بالدفاع عن اسرائيل. إذ من الواضح أن كل من يرغب في التدخل في الانتخابات في لبنان، وضمان فرص جيدة لمرشحه، فان احتلال بيروت الغربية، كان خطوة عملية مناسبة في هذا الاتجاه» (زئيف شيف، هآرتس،

١٩٨٢/٩/٢٤). إضافة إلى ذلك، تقول هذه المصادر، ان هذا القرار اتخذه بيغن وشارون، دون تنسيق مسبق مع الاميركيين، الذين ابلغوا خلال اجتماع عقده بيغن وشامير مع السفير درايبر، ان العملية لا تتعدى النطاق المحدود، والهدف منها هو السيطرة على محاور الطرق الرئيسية في بيروت، وتثبيت نقاط مراقبة للمحافظة على النظام، وليس الدخول إلى المنطقة كلها والسيطرة عليها. إلا أنه بعد مرور ساعات معدودة على بدء العملية، قام شارون نفسه بابلاغ الاميركيين، عن طريق درايبر، حول حقيقتها، وبانها عملية واسعة الهدف منها «تطهير» بيروت الغربية كلها (المصدر نفسه).

شكّل قرار غزو بيروت نقطة تحول لغير صالح اسرائيل في مسار حربها في لبنان، وذلك لسببين اساسيين: أولاً، ان اسرائيل خرقت التزاماتها وتعهداتها بشان اتفاق جلاء الفدائيين عن بيروت، الامر الذي أثار الرأي العام الدولي ضدها، خصوصاً الولايات المتحدة التي بادرت إلى مطالبتها بالانسحاب السريع من المدينة، إذ أن عملية الغزو في ذاتها، تعتبر أيضاً خرقاً للضمانات التي قدمتها أميركا وفرنسا وايطاليا، أثناء جلاء الفدائيين عن المدينة. والسبب الثاني، ان عملية غزو بيروت الغربية، تخللها وقوع أكبر مجزرة ارتكبت ضد الفلسطينيين منذ بداية هذه الحرب. فقد قامت القوات الاسرائيلية، بعد محاصرتها المخيمات الفلسطينية، وقصفها بشدة، بادخال قوات الميليشيات اللبنانية اليمينية التابعة لها إلى مخيمي صبرا وشاتيلا، بهدف «تطهيره» المخيمين من الفدائيين. وخلال عملية «التطهير» هذه، قتل آلاف الفلسطينيين واللبنانيين من الرجال والنساء والاطفال والشيوخ من سكان المخيمين، في عملية ابادة بشعة، نفذت على مرأى ومسمع الجنود الاسرائيليين، الذين وان لم تثبت حتى الآن حقيقة مشاركتهم الفعلية في تنفيذ المجزرة، فانهم ساهموا في تزويد القتلة بالاسلحة والذخيرة، ووفروا لهم وسائل الانارة الملائمة للمخيمين أثناء الليل، وكانوا على علم بما يجري داخلهما، ولم يحركوا ساكناً بامر من قيادتهم.

ردود الفعل على المجزرة في اسرائيل

منذ بدء ظهور الأخبار الأولى حول مدى المجزرة وضخامتها داخل مخيمي صبرا وشاتيلا، بدأت تجتاح اسرائيل عاصفة داخلية لم تشهد لها مثيلاً من قبل. فالى جانب الضجة وردود الفعل العالمية التي حمّلت اسرائيل مسؤولية القتل الجماعي داخل المخيمين، وجدت الحكومة الاسرائيلية نفسها أيضاً في مواجهة عاصفة احتجاج داخلية عارمة، تحملها مسؤولية ما حدث نتيجة قراراتها الخاطئة بشان غزو بيروت الغربية. وجرى التعبير عن هذا الاحتجاج خلال الاجتماعات والتظاهرات التي نظمتها وشاركت بها قطاعات واسعة من الاسرائيليين، كان أبرزها تلك التظاهرة الضخمة التي انطلقت في تل أبيب يوم ١٩٨٢/٩/٢٥، والتي شارك فيها أكثر من ٤٠٠ ألف متظاهر قدموا من جميع أنحاء اسرائيل، داعين إلى تشكيل لجنة تحقيق قضائية للتحقيق في مجزرة المخيمات، وبجلاء فوري للجيش الاسرائيلي من المدينة واستقالة حكومة الليكود. ومن بين أبرز اللافتات التي رفعها المتظاهرون في هذه التظاهرة الحاشدة، تلك التي تقول: «اخرجوا من بيروت فوراً» و«حل المشكلة الفلسطينية لا يتم بالقصف» و«استقيلا يا بيغن وشارون» و«لسنا شرطي الشرق الأوسط» و«تحقيق الصهيونية ليست في بيروت» و«حكومة بيغن — فلاس اخلاقي» و«دماء جميع الأطفال متساوية» و«قل الحقيقة ولا تكن شارونا» وما شابهها من شعارات (هآرتس، ١٩٨٢/٩/٢٤). وإلى جانب التظاهرات بين اليهود، أعلن العرب في اسرائيل الاضراب ونظموا تظاهرات صاخبة في معظم المدن والقرى العربية، وخصوصاً في الناصرة حيث اصطدم المتظاهرون برجال الشرطة الذين بادروا إلى إطلاق النار في اتجاههم وإصابة العديد منهم (هآرتس، ١٩٨٢/٩/٢٦؛ معاريف، ١٩٨٢/٩/٢٣).

لقد انكشف العديد من المعطيات والوقائع المهمة داخل اسرائيل، التي ألقت الضوء على دور الحكومة الاسرائيلية، ووزير الدفاع شارون خاصة، ثم قيادة الجيش الاسرائيلي، في المجزرة داخل المخيمين. فمثلاً، كشف المراسل العسكري المعروف زئيف شيف ان شارون هو الذي صادق على دخول تلك القوات صبرا وشاتيلا، حيث قام بابلاغ الحكومة لاحقاً حول هذا الموضوع (بعد دخول المخيمين بساعات). وقد كشف شيف هذه

الحقيقة في الوقت الذي كان فيه شارون ينفي أن يكون على علم بدخول تلك القوات إلى المخيمين، زاعماً أنها ربما دخلت من الجهة الشرقية حيث لم يكن وجود للجيش الاسرائيلي. وكشف شيف أيضاً أن الموافقة على دخول تلك القوات أعطيت، على الرغم من توصيات كبار ضباط الجيش الاسرائيلي الذين كانوا يخشون من «تطورات سلبية». وقد بُلغت هذه الموافقة الاسرائيلية عن طريق ضباط ارتباط في الجيش. وأضاف المراسل أيضاً ان المجزرة بدأت في المخيمين يوم الخميس ليلاً، حيث راحت الأخبار الأولى عنها تصل إلى علم الضباط الاسرائيليين في المنطقة يوم الجمعة صباحاً، إلا أن هذه الأخبار لم تبلّغ إلى الحكومة أو إلى بعض كبار قادة الأركان العامة، الذين كان يجب ان يطلعوا على الأمر (هآرتس، ١٩٨٢/٩/٢١).

كذلك كشف مراسل عسكري آخر، هو يعقوب ايـرن (معـاريف، ١٩٨٢/٩/٢١)، ان الجيش الاسرائيلي لديه اسماء قـادة القوات اليمينية الذين كانوا في المخيمين، إلا أنه لا يـرغب في نشرها حالياً، تجنباً للخلاف مـع الأوسـاط المسيحية في لبنان. وأضاف ايرز أيضاً أنه جرى التنسيق بين الجيش الاسرائيلي وبين تلك القوات قبل دخولها المخيمين، حيث زودت بصور جوية للمنطقة، وحُدّدت أهداف عملياتها فيهـا. وختم المراسل تقريره بالقول أن ثمة اسئلة عديدة مطروحة حـول دور القيادة الاسـرائيلية وحجم مسؤوليتها تجاه ما حـدث. وأهم تلك الاسئلة: «لماذا سُمح للكتائب بدخول المخيمات؟ ولماذا مرَّ الكثير من الوقت منذ وصول الأخبار الأولى عن المجزرة، وحتى توصل الجيش الاسرائيلي إلى يقين من صحة وقوعها؟ ثم لماذا لم تتصرف القوات الاسـرائيلية فـوراً بعـدمـا رفضت الميليشيات الانصياع لأوامرهـا بـالخـروج من المخيمين؟ وأخيراً، إذا حدث حقاً تأخير في ابلاغ المعلومات إلى أوساط عليا في الجيش والحكومة، فما هو سببه؟» (المصدر نفسه).

وفي ظل هـذه المعطيات، بادر العـديـد من الأوسـاط الشعبية والحـزبيـة والشخصيات والمؤسسات العلميـة في اسرائيـل، إلى المطالبـة بتشكيل لجنة تحقيق رسمية للبحث في أحداث المجـزرة. ومن ابـرز تلك الهيئـات، الحـركـة الكيبرتسية الموحدة، علماء معهد وايزمان للبحوث، اتحاد الكتاب الاسرائيليين، قدامى الديبلوماسيين، محاضرون في مختلف الجامعات وفعاليات عامة (دافـار، ١٩٨٢/٩/٢٤). وذلك بالاضـافـة إلى الأوساط السياسية المعارضة، التي ضغطت عن طريق التـظاهرات وعمليـات الاحتجاج المختلفـة لدفع الحكومة إلى تأليف مثل هذه اللجنة. وربما يشير استقصاء الرأي العام الذي أجراه معهد «غالوف» بعد اسبوع من وقوع المجزرة، إلى مدى شعور الاسرائيليين بالذنب تجاه ما حدث، حيث أعلن ٦٠٪ من الذين سُئلوا، ان الحكومة يجب ان تتحمل «بطريقة ما» المسؤولية تجاه المجزرة (هآرتس، ١٩٨٢/٩/٢٤).

إلا ان رد فعل الحكومـة الاسـرائيلة عـلى اتهامها بالمسؤولية تجاه ما حدث، اتسم بالرفض والانكار الكاملين. فقبل انتهاء عـطلة عيد رأس السنة العبريـة، التي ارتكبت خلالهـا المجزرة، عقدت الحكومة مساء يوم الأحد، ١٩٨٢/٩/١٩، جلسة خاصة للبحث في أحداث المجزرة، أصدرت في نهايتها بياناً هذا أهم ما ورد فيه: «في رأس السنة [العبرية] حيكت فرية دموية ضد دولة اليهود وحكومتها وضد جيش الدفاع الاسرائيلي. فمن مكـان كـان بعيـداً عن مـواقـع الجيش الاسـرائيـلي، دخلت وحـدة لبنـانيـة إلى مخيم للاجئين، اختبأ فيـه مخربـون، وذلك من أجل اعتقالهم. وقامت هذه الوحدة بمهاجمة السكان المدنيين، مسببة خسائر كثيرة بينهم... وقد قام الجيش الاسـرائيلي، حـالاً، بعـد اطلاعـه عـلى مـا حدث في مخيم شـاتيلا، بـوضع حـد لقتل المدنيين الابرياء، وفرض على الوحـدة اللبنانيـة الانسحاب منه... ان جميع التهم المعلنة، حول وجوب تحمل الجيش الاسرائيلي مسؤولية ما تجاه المأساة الانسانية في مخيم شاتيلا، لا أسـاس لها من الصحـة، والحكومـة تـرفضهـا بـازدراء» (معاريف، ١٩٨٢/٩/٢١). إلا إنه بعد صـدور هذا البيان، تواصلت حملة الاحتجاج والتنديد ضد الحكومة الاسرائيليـة من جانب الأوسـاط الحزبية المعارضة، وحتى من صفوف الائتلاف، ومن أوساط شعبية واسعة، كانت تدعو جميعها إلى تشكيل لجنة تحقيق قضـائية. وكـانت أبرز الدعوات التي وُجهت في هذا الشأن، تلك التي صدرت عن رئيس الدولة اسحاق نافون، الذي استدعى رئيس الحكومة بيغن، بصورة عـاجلة

لسماع تفاصيل كاملة حول «المجزرة ضد الفلسطينيين». وبعد هذا الاجتماع، بادر نافون، بشكل خارج عن المألوف، وبدون استشارة بيغن، إلى الاتجاه للتلفزيون، وألقى بياناً دعا فيه إلى تشكيل لجنة تحقيق خاصة للتحقيق في المجزرة (هآرتس، ٢١/٩/١٩٨٢).

وتحت وطأة هذا الضغط، عقدت الحكومة جلسة أخرى يوم ٢١/٩/١٩٨٢، للبحث في المقترحات المختلفة التي تقدمت بها كتل الائتلاف، بشأن التحقيق في المجزرة. وفي الوقت الذي كان فيه الجميع ينتظر صدور قرار عن الحكومة بشأن تأليف لجنة قضائية، فاجأهم بيغن برفضه القاطع لمثل هذا الأمر، معلناً ان «حقيقة تأليف مثل هذه اللجنة، من شأنه ان يُفسر وكأن هناك شعوراً بالذنب، بينما في الواقع ليس هنالك أي مجال لاتهام أحد في الجيش الاسرائيلي، الذي لم يكن موجوداً في المخيمات في الوقت الذي نفذت فيه القوات اللبنانية عملها الاجرامي». وأضاف بيغن بشيء من المرارة: «ما هو الأمر الذي ينبغي التحقيق فيه؟ الغرباء (غوييم) يقتلون الغرباء، ونحن نعاقب أنفسنا؟ انني على يقين من ان المعارضة مهتمة بتأليف لجنة تحقيق لدافع رئيسي واحد: محاولة إسقاط الحكومة» (معاريف؛ هآرتس ٢٢/٩/١٩٨٢). إلا ان موقف بيغن هذا لم يلقَ على ما يبدو، تأييداً من جميع وزراء حكومته، الذين طالب عديدون منهم بوجوب فحص القضية، مع عدم الاصرار على ان يتم ذلك في اطار لجنة تحقيق قضائية خاصة.

في ظل هذا الرفض عقد الكنيست جلسته الخاصة يوم ٢٢/٩/١٩٨٢، للبحث في اقتراحين: الأول تقدمت به كتلة المعراخ، ويدعو إلى اجراء نقاش كامل وواسع في الكنيست حول غزو الجيش الاسرائيلي بيروت الغربية ونتائجه الخطيرة. والثاني تقدمت به كتلة شينوي (التغيير) التي يتزعمها النائب امنون روبنشتاين، ويدعو إلى إجراء تحقيق قضائي رسمي حول المجزرة.

بدأ الكنيست نقاشه حول الاقتراح الأول بالاستماع إلى كلمة زعيم حزب العمل شمعون بيرس، الذي اتهم الحكومة بارتكاب أخطاء كثيرة، أدت إلى وقوع تلك المأساة في نهاية الأمر، إلا أنه نفى أن يكون أي شخص في اسرائيل، داخل السلطة أو خارجها، «كان سيمد يد العون عن ادراك وبصورة مباشرة أو غير مباشرة، لتنفيذ تلك المجزرة الرهيبة». وعدد بيرس اخطاء الحكومة منذ اتخاذ قرار غزو بيروت الغربية، على النحو التالي: أولاً، التوغل في تلك المدينة: «ما لنا ولبيروت؟ مخازن أسلحة؟ وإذا أخلينا هذا السلاح من يضمن لنا عدم تهريب اسلحة أخرى إلى داخلها بعد مرور وقت قصير؟». ثانياً، صورة اتخاذ القرار: «من قرر ذلك [أي غزو بيروت]؟ — شفعمان، رئيس الحكومة ووزير الدفاع. ولقد بررواه بالرغبة في منع خطر اندلاع العنف». وبعد ذلك اعلنا أن الهدف تحقّق. أية سذاجة هذه». ثالثاً، السماح للكتائب بدخول مخيمات اللاجئين: «من هو صاحب هذا القرار الساذج حول ارسال الكتائب إلى مخيمات اللاجئين من أجل القبض على المخربين؟ — ليست ثمة حاجة لأن تكون قائداً عظيماً لتفهم مسبقاً ان هذه الميليشيات قد ترتكب جرائم ضد أشخاص ابرياء». رابعاً، فقدان الرقابة وعدم التبليغ وارسال التقارير: «وإذا صادقت الحكومة على إدخال الكتائب إلى المخيمات — أين الرقابة؟ أين التقارير؟ هل كان يجب على مصوري التلفزيون اكتشاف الأمر؟ ألم يعلم به أي وزير؟ هل العملية هي لعبة أطفال؟». خامساً، لماذا تصرفت الحكومة هكذا — تساءل بيرس. «وأجاب: «لقد بهر أنظارها مفهوم العظمة الوهمي، وخلق بيغن الانطباع، انه قادر على تلقين العالم درساً، حتى يقف مشدوهاً أمام قامته الرفيعة». وما هي النتيجة؟ — تضعضعت ثقة الاصدقاء بنا، وساعدنا عن قصد في احياء الكراهية لليهود والتنديد باسرائيل» (هآرتس؛ معاريف، ٢٣/٩/١٩٨٢).

وكان ردّ وزير الدفاع شارون على خطاب بيرس، بمثابة لائحة اتهام يوجهها لنفسه. فقد اعترف صراحة، ولأول مرة منذ وقوع المجزرة، بأنه هو وقيادة الجيش الاسرائيلي، صادقوا على دخول الميليشيات إلى المخيمات «لتطهيرها من الفدائيين، بدلاً من الجيش الاسرائيلي، وذلك رغبة في توفير الاصابات بين أفراده». وجاء هذا الاعتراف بعد سلسلة من الأكاذيب التي أطلقها شارون نفسه بعد وقوع المجزرة، وبموجبها ارسلت الحكومة الاسرائيلية مذكرة إلى الأمم المتحدة، تنص على ان أفراد الميليشيات دخلوا إلى المخيمين خلسة من الشرق، حيث لا وجود للجيش

الاسرائيلي. وجويه شارون أثناء إلقاء كلمته في الكنيست بسيل من المقاطعات والاتهامات ضده من جانب نواب المعارضة، إلى حد دفعه إلى الدفاع عن نفسه وذلك باتهام جهاز الأمن الاسرائيلي بالتورط في مجزرة تل الزعتر أيام حكم المعراخ. فقد أعلن شارون موجهاً كلامه إلى بيرس: «أين كان ضباط الجيش الاسرائيلي في اليوم نفسه الذي وقعت فيه مجزرة تل الزعتر؟ هل تاثرت يا بيرس في حينه؟ انك تعرف أين كان ضباط الجيش الاسرائيلي في ذلك اليوم». واتهم شارون زعماء المعراخ بأنهم يعملون على الاطاحة به، على غرار ما يفعله الأميركيون، ولكن مع فارق في الدوافع، «بينما يريد زعماء المعراخ الجلوس حول مائدة الحكومة، فان الأميركيين يريدون تسليم القدس والخليل ويهودا والسامرة وأريئيل [مستوطنات في الضفة الغربية] إلى م.ت.ف. — وانتم تتعاونون معهم» (المصدر نفسه).

وقدم النائب روبنشتاين اقتراحه حول تجريب تأليف لجنة تحقيق قضائية بقوله: «ان تحقيقاً رسمياً فقط، يمكن ان يطهّر الجو قليلاً عندنا. أما عدم التحقيق فسيؤدي إلى المزيد من الاساءة لمكانتنا... ان رفض رئيس الحكومة مسألة التحقيق، معناه انه يخشى كشف الحقيقة ويريد اخفاءها وطمسها. فحرصه على نفسه وعلى وزير دفاعه، أهم بالنسبة إليه من الحرص على سمعة اسرائيل». واقتبس روبنشتاين ما كتبه أحد الصحاليين الاسرائيليين في مجلة «الجيش الاسرائيلي» بمحاذاة في أول أيلول (سبتمبر) من ان هناك احتمالاً لقيام الميليشيات المسيحية بتنفيذ مجزرة ضد الفلسطينيين في بيروت، «والآن يحاولون [أي الوزراء ورئيس الحكومة] إبلاغنا من على هذه المنصة، بأن ما كان يعرفه صحافي بسيط، كانت تجهله حكومة اسرائيل» (المصدر نفسه).

ولخص بيغن النقاش، خلال رده على الاقتراح الثاني، متهماً أعضاء المعراخ وبيريس على رأسهم، بمحاولة استغلال المأساة لاهداف سياسية صغيرة، فقال: «اخجل يا بيرس... في هذه الأيام تحاك فرية دموية ضد اسرائيل وجيشها. لقد وقعت مأساة، ولكن هل يجب إتهام اليهودي الاسرائيلي، أو الضابط الاسرائيلي؟ انكم تشوهون سمعتنا وتمدون يد العون للمفترين. من واجبي أن أعلن هنا، انه ليس هناك أي مذنب في اسرائيل أو في جيشها». وتحدث بيغن أيضاً حول عملية «سلام الجليل» مدعياً انقاذ الشعب اللبناني من خط الارهاب، وسكان الجليل من الموت الفجائي، بينما كان دمهم يسيل أيام حكم المعراخ كالمياه، خاصة في معلوت...». وحول قرار احتلال بيروت الغربية قال، ان الحكومة فوّضت رئيسها ووزير الدفاع — في حال عدم تمكنها من الانعقاد — اتخاذ قرارات عملياتية. ووفقاً لذلك فقد صدر القرار وأعطي الأمر لغزو المدينة. ورفض بيغن الدعوات من أجل استقالته، معلناً أنه لن يستقيل ولن يقيل وزير الدفاع أيضاً» (المصدر نفسه). وحظيت الحكومة بالاكثرية. أثناء التصويت على الاقتراحين المذكورين، على الرغم من استقالة وزير الطاقة إسحاق بيرمان من منصبه احتجاجاً، وتصويته إلى جانب المعارضة، مع زميله في الليكود النائب دروري زيفرمان.

إلا أنه يبدو، ان الحكومة بذيلها الاغلبية في تلك الجلسة، إنما ربحت جولة واحدة فقط في المعركة الداخلية ضدها. فبعد جلسة الكنيست هذه بدأت أوساط عديدة حتى داخل الائتلاف، وعلى رأسها وزراء بارزون، تطالب بايجاد اطار مناسب للتحقيق في المجزرة. وأمام هذه المطالبة، وخوفاً من تفكك الائتلاف، لم يجد بيغن مفراً سوى التراجع عن قراره السابق بشأن عدم التحقيق في القضية.

وفي جلسة الحكومة التي عقدت يوم ١٩٨٢/٩/٢٤، صدر قرار، بناءً على اقتراح من بيغن نفسه، قدمه بعد استشارته وزير العدل موشي نسيم، يقضي بالتوجه إلى رئيس المحكمة العليا اسحاق كاهان والطلب منه التحقيق في القضية، ولكن ليس في اطار لجنة تحقيق قضائية. إلا أن القاضي كاهان رفض هذا الطلب بسبب وجود التماسين منفصلين مقدمين إلى المحكمة العليا ضد الحكومة، بسبب رفضها تأليف لجنة تحقيق قضائية حول المجزرة، الأمر الذي يحول دون التصرف في الموضوع، حتى صدور قرار بشأنهما من المحكمة (هآرتس، ٢٢ و١٩٨٢/٩/٢٦).

لجنة تحقيق قضائية

إلا أن بعض الأوساط داخل الحكومة، وعلى

رأسها وزراء المفدال وتسامي والوزيران بوزارات (تيلم)، لم تكن على استعداد لانتظار بضعة أسابيع حتى البدء بتنفيذ قرار الحكومة المذكور. لذلك بدأت تضغط على رئيس الحكومة من أجل تأليف لجنة تحقيق قضائية وفق القانون. وقد تحقق لها ما أرادت، إذ قررت الحكومة في جلستها يوم ١٩٨٢/٩/٢٨، ان يتوجه بيان إلى رئيس المحكمة العليا القاضي اسحاق كاهان، طالباً منه تأليف لجنة قضائية حسب قانون لجان التحقيق لسنة ١٩٦٩ ـ ٥٧٢٩، من أجل كشف جميع الحقائق والعوامل المرتبطة باعمال العنف التي نفذتها واحدة من القوات والأوساط اللبنانية ضد السكان المدنيين في مخيمي صبرا وشاتيلا (هآرتس، ١٩٨٢/٩/٢٩). وبعد ابلاغ كاهان بقرار الحكومة المذكور بادر إلى تأليف لجنة التحقيق القضائية برئاسته وعضوية القاضي في المحكمة العليا أمرون باراك، والعميد (احتياط) يونا افرات. وبدأت اللجنة عملها في الاسبوع الأول من تشرين الأول «اكتوبر» الماضي، بتجميع المواد المظلوبة من الحكومة والجيش والاستماع إلى شهادات العديد من السياسيين والعسكريين.

كان شارون وبيغن ابرز السياسيين الذين أدلوا بشهاداتهم أمام لجنة كاهان. بدأ شارون شهادته، التي أدلى بها يوم ١٩٨٢/١٠/٢٥، بالحديث عن أهداف اسرائيل في لبنان حتى مقتل الرئيس المنتخب بشير الجميّل. ثم انتقل إلى قرار احتلال بيروت الغربية بعد اغتياله مباشرة، مبرراً ذلك بالخوف من قيام الالفي فدائي الذين بقوا في بيروت، حسب ادعائه، بالاضافة إلى «شبكة آلاف من أعضاء المنظمات اليسارية... بأغلاق مناطق معينة في بيروت» وخلق ركيزة جديدة لمنظمات الارهاب». وأضاف شارون ان القرار اتخذ بالتنسيق بينه وبين بيغن ورئيس الأركان ايتان حوالي منتصف الليل حيث تمّ الاتفاق أيضاً بينه وبين ايتان دون ابلاغ بيغن على «ادخال الكتائب إلى احياء المخربين صبرا وشاتيلا والفاكهاني». وباشر هؤلاء عملياتهم عشية يوم الخميس ١٩٨٢/٩/١٦. وردّاً على سؤال حول ما اذا كان يتوقع حدوث مجزرة داخل المخيمين، نفى شارون ان يكون أحد قد توقع خلال المباحثات المختلفة حدوث مثل هذا الأمر. وأضاف ان قرار ادخالهم المخيمات، تمّ بناءً على قرار سابق اتخذته الحكومة في تاريخ ١٩٨٢/٦/١٥، حول وجوب «اشراك القوات اللبنانية في المعركة». لذلك فقد عرضت هذه المسألة بصورة عارضة على الحكومة، في جلستها يوم ١٩٨٢/٩/١٦، ولم تؤخذ ملاحظة نائب رئيس الحكومة دافيد ليفي، اثناء الجلسة، حول احتمال وقوع عمليات انتقام داخل المخيمات، مأخذ الجد. وذكر شارون أنه سمع لأول مرة بأحداث المجزرة، عشية رأس السنة العبرية، أي يوم الجمعة ١٩٨٢/٩/١٧ مساءً، حيث اتصل به رئيس الأركان ليبلغه ان «الكتائب بالغوا في المخيمات»، وان «قائد المنطقة الشمالية أوقف العملية عند الظهر، ومنع دخول قوات إضافية إلى المخيمين وأمر القوات داخلها بالانسحاب». وردّاً على سؤال حول ما فعله بعد مكالمة رئيس الأركان، ادعى شارون أنه كان واضحاً تماماً بالنسبة له، أنه قد اتخذت جميع الاجراءات المطلوبة. وبرّر عدم شعب المسلحين من المخيمين في تلك الليلة بالذات، والسماح لهم بالبقاء حتى نهار السبت صباحاً، لصعوبة الانسحاب من المنطقة وحيث كان يدور قتال، ولقلة حاجة إلى إخلاء المصابين». وأخيراً نفى شارون مشاركة رجال الرائد حداد في المجزرة (رغم اعتراف حداد نفسه بالتنسيق بعض رجاله في تنفيذها) معللاً ان رجال الكتائب حاولوا بارتدائهم ثياباً مشابهة وحملهم اشارات مزوّرة، تضليل الرأي العام على أنهم من رجال حداد. وقدّر شارون عدد الضحايا بين ٧٠٠ ـ ٨٠٠ قتيل داخل المخيمين، مضيفاً ان احداً لا يمكن تحديد عددهم بصورة دقيقة (انظر نص شهادة شارون في «على هامشمار»، ١٩٨٢/١٠/٦).

أما رئيس الحكومة بيغن، فقد أعلن في شهادته أمام لجنة كاهان يوم ١٩٨٢/١١/٨، انه وجميع وزراء حكومته أيضاً، سمعوا لأول مرة عن دخول الكتائب مخيمات اللاجئين في بيروت، خلال جلسة الحكومة يوم ١٩٨٢/٩/١٦، بعد ساعات من ادخال هؤلاء إلى المخيمات. وأضاف بيغن أنه نصح وزير الدفاع ورئيس الأركان بعد اغتيال الرئيس الجميّل، بأن يأمرا الجيش الاسرائيلي بالتمركز في نقاط العبور الرئيسية بين جزئي المدينة لمنع أعمال الانتقام من جانب المسيحيين ضد المسلمين في بيروت الغربية. وذكر أن قرار دخول المدينة هذه المرة، جاء مناقضاً لقرار سابق

اتخذته الحكومة يوم ١٥/٦/١٩٨٢، بشأن وجوب قيام الجيش اللبناني أو الكتائب باحتلالها. وزعم بيغن أنه لم يخطر على بال أحد في حكومته باستثناء الوزير دافيد ليفي، بأن رجال الكتائب قد يتجاوزون إطار المهمة الملقاة عليهم داخل المخيمات، نافياً أن يكون رئيس شعبة المخابرات العسكرية يهوشواع ساغي أو رئيس الموساد، قد حذراه عشية دخول الكتائب إلى صبرا وشاتيلا، من خطر عمليات الانتقام أو القتل. إلا أن عضوي اللجنة القاضي باراك والعميد افرات، فاجآ رئيس الحكومة بافتباسهما من محضر جلسة الحكومة المذكورة سابقاً، حديثاً لرئيس الأركان ايتان، يحذّر فيه بشدة من مغبة دخول الكتائب إلى المخيمات، إذ «ستحدث كارثة لا سابق لها». ولكن بيغن أنكر أنه سمع مثل هذا التحذير، مدعياً أنه لا يتذكره أبداً، وانه سمع بنبأ المجزرة لأول مرة يوم السبت بعد الظهر من إذاعة لندن (بي. بي. سي)، حيث أسرع بالاتصال برئيس الأركان ووزير الدفاع اللذين زوّداه بالتفاصيل (انظر نص شهادة بيغن كاملة في معاريف، ٩/١١/١٩٨٢).

ومن أبرز العسكريين الذين أدلوا بشهاداتهم أمام لجنة التحقيق رئيس الأركان رفائيل ايتان الذي شهد يوم ٢٤/١٠/١٩٨٢ في جلسة مغلقة، ثم قائد المنطقة الشمالية العميد أمير دروري، يوم ٣١/١٠/١٩٨٢. وعلى الرغم من إصرار دروري، في شهادته على «عدم معرفته أو سماعه شيئاً قبل المجزرة أو خلالها»، فقد أوضح بعض الأمور الأساسية وأبرزها ما يلي: أولاً، قبل دخول الكتائب المخيمين طرح أحد الضباط الذين يعملون تحت أمرته، احتمال حدوث مجزرة فيهما. وكان ردّ دروري انه تمّ تحذير هؤلاء من التعرض للسكان المدنيين، وانه يأمل بأن يتصرفوا على هذا النحو. وهذا يثبت أنه كانت هنالك شكوك لدى الضباط الاسرائيليين في امكان التزام رجال الميليشيات بما أوكل إليهم فقط. ثانياً، ان دروري أمر بإيقاف العملية داخل المخيمات يوم الجمعة صباحاً بعد سماعه لبعض «الأقوال» من قائد الفرقة التي تحاصر المخيمين، وعلى الرغم من ذلك لم يبادر إلى سحب القتلة من داخلهما الا يوم السبت صباحاً، أي بعد مرور يوم كامل، حيث واصل هؤلاء جريمتهم في قتل المئات من المدنيين.

وحسب قوله أيضاً، فان رئيس الأركان لم يهتم بسؤاله عن السبب الذي دعاه إلى إيقاف عمليات هذه القوات داخل المخيمين، عند ابلاغه بالموضوع يوم الجمعة صباحاً، وربما كان السبب في ذلك ان هذا الأخير، كان على علم بما يجري داخلهما (هآرتس، ١/١١/١٩٨٢). إلا ان شهادة ضابط المدرعات المدعو آلي جربوفسكي في اليوم نفسه الذي أدلى به دروري بشهادته، أي في ٣١/١٠/١٩٨٢ — وجربوفسكي كان يشارك في حصار المخيمين أثناء المجزرة، وكان موقعه على بعد ٢٠٠ متر من مخيم شاتيلا — قد فنّدت ما أدلى به قائد المنطقة الشمالية من انه «لم يسمع ولم يرَ ولم يتذكر شيئاً». فقد اعترف هذا الضابط أمام اللجنة، بانه شاهد يوم الجمعة ١٦/٩/١٩٨٢، عمليات قتل نفذها الكتائبيون في المخيم، وأبلغ الأمر إلى قادته (هآرتس، ١/١١/١٩٨٢).

وكانت اللجنة، بعد ان انهت سماع شهادات الشهود الرئيسيين، وقبيل اختتام اعمالها، قد أصدرت اشعاراً الى تسعة من كبار المسؤولين الاسرائيليين السياسيين والعسكريين ابلغتهم بموجبه انها قد تحملهم مسؤولية عن المجزرة بناءاً على الشهادات التي استمعت اليها حتى تلك المرحلة من تحقيقها، وأحيط هؤلاء علماً بحقهم في ابراز اثباتات اخرى للجنة اذا شاؤوا، تبرئة لساحتهم. وهؤلاء المسؤولون هم: رئيس الحكومة مناحيم بيغن، ووزير الدفاع ارئيل شارون، ووزير الخارجية اسحاق شامير، ورئيس الأركان رفائيل ايتان، ورئيس شعبة الاستخبارات العسكرية يهوشواع ساغي، ورئيس مؤسسة المخابرات والمهمات الخاصة (الموساد)، وقائد المنطقة الشمالية الجنرال امير دروري، والعميد عاموس يارون القائد الأعلى لفرقة المشاة والمظليين في موقع بيروت، وآلي جوداتي مساعد وزير الدفاع. ويستنتج من اشعار اللجنة ان كلاً من هؤلاء المسؤولين قد يدان من قبلها، ضمن نطاق مسلاحياته، بتحمل قسط من المسؤولية عن المجزرة، بتهمة التغاضي عما حدث، أو عدم توقعه، أو حتى السكوت عنه، أو عدم القيام بواجباته تجاه منع المجزرة أو إيقافها في الوقت المناسب (إذاعة اسرائيل العبرية، ٢٤/١١/١٩٨٢، الساعة ١٩).

ويتوقع ان تستمتع اللجنة الى المزيد من الشهادات، وأن تنظر في وثائق وردود جميع الذين وجهت اليهم الاشعارات السابقة الذكر. والانطباع السائد في اسرائيل حاليا، أن الفترة التي ستستغرقها اللجنة حتى تنتهي من المرحلة الثانية من اعمالها لن تطول كثيرا، وربما تستطيع مع بداية السنة المقبلة، تقديم توصياتها النهائية الى الحكومة، على غرار ما فعلته لجنة اغرانات بعد حرب ١٩٧٣. وقد بات مؤكدا ان توصياتها هذه قد تحسم مصير الحكومة والقيادة العسكرية، إذا ما ثبتت التهم، وفقاً لما ورد في الاشعارات السابقة.

ردود الفعل على المجزرة
في وسائل الاعلام الاسرائيلية

كانت ردود الفعل على المجزرة في وسائل الاعلام الاسرائيلية كثيرة ومتنوعة. فقد كُتب وقيل الكثير حول مسؤولية الحكومة والجيش فيما حدث، وحول شعور الاسرائيليين بالذنب تجاه ما جرى، ثم حول انهيار مكاسب الحرب نتيجة احتلال بيروت الغربية والمجزرة داخل المخيمات. وسنورد هنا ابرز ما كتب حول هذه القضية في الصحافة الاسرائيلية، لالقاء بعض الضوء على اتجاهات الرأي العام داخل اسرائيل بعد تلك الجرائم والمجازر التي ارتكبها الجيش الإسرائيلي في لبنان أو كان مسؤولاً عنها، وآخرها المجزرة في مخيمي صبرا وشاتيلا.

في اليوم الأول بعد انتشار انباء المجزرة، ظهرت جميع الصحف الاسرائيلية وهي مليئة بالاخبار والصور عن الجرائم التي ارتكبت، والدعوة إلى تحمل المسؤولية كاملة سواء من جانب الحكومة أو الجيش، واقالة وزير الدفاع شارون ورئيس الاركان ايتان، وحتى استقالة الحكومة كلها. فقد ورد مثلاً في افتتاحية هآرتس يوم ٢٠/٩/١٩٨٢، ان «الظروف التي نفذت بها الجريمة النكراء، جسدت حتماً مسؤولية اسرائيل غير المباشرة، إذا لم تكن المباشرة، تجاه ازهاق آلاف الارواح التي لم يكن هناك أحد يدافع عنها، في نظر الرأي العام العالمي كله. ألم تعلن اسرائيل انها دخلت بيروت الغربية كي تحافظ على النظام وتمنع وقوع كارثة؟ ألم تواصل عملية احتلالها المدينة حتى بعد ان وجهت إليها دعوات كثيرة من حكومات عديدة، وفي نهاية الامر من مجلس الأمن، للتوقف وسحب قواتها؟ ان النقد كله والادعاءات والاتهامات التي وجهت إلينا في الأسابيع الاخيرة، وكأننا صودق على صحتها بصورة كاملة بعد وقوع المجزرة في مخيمات الفلسطينيين. أما الايضاحات التي يعطيها ممثلو اسرائيل الرسميون، فتسمع وكأنها تبريرات جوفاء.

«ان وصمة العار في صبرا وشاتيلا، قد التصقت بنا، وإن ننجح في ازالتها... وهذه القضية الخطيرة لا يمكن ان تمر بسهولة دون محاسبة المسؤولين عنها... واننا نوصي باستقالة رئيس الاركان ايتان من منصبه دون أي تأخير، وإذا لم يتصرف هكذا فعلى رئيس الحكومة إقصاءه عن منصبه إلى ان ينتهي التحقيق... أما المسؤولية الوزارية فتقع على كاهل وزير الدفاع، وإذا لم يتجرأ شارون على الاستقالة من منصبه، فعلى رئيس الحكومة مساعدته في ذلك، اذ يملك صلاحية اقالته حسب القانون».

وكتبت كذلك صحيفة معاريف في افتتاحيتها ليوم ٢٠/٩/١٩٨٢، تقول: «علينا ان نكون صادقين مع انفسنا بما فيه الكفاية، ونعترف بأنه بسبب دخولنا ووجودنا [في المدينة]، وبسبب الثقة العمياء التي اوليناها لرجال الكتائب، أصبحنا مسؤولين بصورة غير مباشرة عن المجزرة الدموية الرهيبة التي وقعت هناك... ان هذه القضية، المثيرة للاشمئزاز، يجب ألا تنتهي بإعراب الجميع عن أسفهم لما حدث، أو حتى اعترافهم بحقيقة أننا اخطأنا في نقطة ما في تقديراتنا، وبأننا لم نكن مثنبهين بما فيه الكفاية، والجميع يوجه أصبع الاتهام إلى الكتائب، وبعد ذلك يتناسون الموضوع. فالمطلوب هنا، توضيح كامل لتسلسل الأحداث والوقائع، وتحديد دقيق وقاطع للمكان والمستوى الذي اقترف الخطأ وأدى إلى هذه النتائج المريعة. ان جهة ما هي المذنبة، ويجب الوصول إلى نتيجة تجاهها. ان هذه الجهة قد فشلت ويجب عدم تمكينها من ارتكاب فشل آخر. لقد إعتمدت هذه الجهة على فئة كان محظوراً الاعتماد عليها، وينبغي أن نضمن ألا يلاحقنا خطأ قرارها ويؤدي بنا إلى الفشل الذريع، ويحطم قلوبنا ويكون وصمة عار لنا جميعاً».

إضافة إلى افتتاحيات الصحف، علق العديد من الكتاب والصحافيين الاسرائيليين على أحداث

المجزرة، وتحديد المسؤولين عن ارتكابها. فقد وصف، مثلاً، أحد الكتاب المعروفين في اسرائيل حانوخ بارطوف، أحداث المجزرة في مقال له بعنوان «جميعنا قتلة»، بأنها مجزرة «دموية على غرار ما كان ينفذ ضد اليهود في تاريخهم». وحذر الكاتب من استمرار الحكومة في صمتها، ورفضها التحقيق في القضية، لان هذا الصمت لن تطال نتائجه المسؤولين فقط، وانما جميع الساكتين عنهم. «فاللعنة على هذا الصمت، الذي هو بمثابة تغطية للدم، من شأنه ان يحوّلنا جميعاً إلى قتلة» (هعاريف، ١٩٨٢/٩/٢١). وكتب الأديب يزهار سميليتسكي (مؤلف رواية «خربة خزعة» التي تصف ترحيل سكان قرية عربية في حرب ١٩٤٨) يقول: «انه العار. ذليلاً بالعار، يسير الانسان اليوم في البلد، ولا يجد له مكاناً. العار بسبب تلك العلاقة التي تربطه بالأمر، ولانه شريك نوعاً ما بتلك اللامبالاة التي سمحت بحدوث المجزرة. انهم ينتقلون من شارع إلى آخر، ويذبحون من بيت إلى آخر، في وقت نعانقهم به من جميع الجهات، ونضيء لهم الليل — انهم يذبحون على اضوائنا... فصور القتل لا تفارقني ولا يمكن تناسيها. إنها باهتة وخامدة على أوراق الصحف كما هي. انها ليست من أجل السياسة، أو من أجل استخلاص «فائدة» منها في النقاشات [السياسية]. انها من أجل ان تشاهد وترتعد، وتعرق ثيابك [حزناً] أمامها. ان كل من في صدره قلب انسان، تفاجئه قسوة الانسان الجار التي تتجاوز كل كابوس. ولكن هذه الصور أيضاً من أجل تذكيرنا باننا غير معفين من المسؤولية تجاه ما حدث. ولا نستطيع اعلان براءتنا عن طريق أي ادعاء أو تجاهل أو تهرب. حتى اولئك الذين يبرئون أنفسهم بالقول أن القضية هي افتراء [القصد رئيس الحكومة] يعرفون ان هذه ليست كلها افتراء، وان ما حدث هنالك، لا يمكن حقاً تمريره أو اخفاؤه». أما النتيجة التي يتوصل إليها الكاتب فهي «الخروج. الخروج من لبنان سريعاً» (يزهار سميليتسكي، دافار، ١٩٨٢/٩/٢٢).

وتطرق بعض الكتاب الاسرائيليين أيضاً إلى الاسباب الكامنة وراء تورط اسرائيل في القضية. فذكر الكاتب يحيعام فايتس، ان ثمة علاقة بين المجزرة وبين بعض الاتجاهات الاساسية التي تطورت في اسرائيل خلال السنوات الأخيرة: الاتجاه الأول هو «اللامبالاة والعداء تجاه الدم العربي والانسان العربي... والثاني هو طابع العلاقات بيننا وبين العالم. فهذه العلاقات لا يحكمها اليوم أي عامل اخلاقي أو انساني. فنحن نتباهى بعلاقاتنا مع جنوب أفريقيا؛ ونبيع اسلحة إلى أكثر الانظمة ديكتاتورية في أميركا الجنوبية... أما منتقدونا في العالم فيصنّفون على أنهم لا ساميون، وفي اسوأ الاحوال نازيون، بينما ينال رئيس زائير كل المديح والتبجيل». ويضيف الكاتب: ان الاتجاه الثالث هو «استخدام النكبة كذريعة لكل تصرف أرعن وظالم من جانبنا. لقد تحوّل المليون طفل الذين أبيدوا في معسكرات النازيين، إلى رصيد ضخم، يمكن ان نسحب منه دون قيد، أو دون خنوف من فقدان الرصيد. فكل شيء مسموح به لاننا دائماً على حق...». أما الاتجاه الرابع والاهم حسب قول الكاتب، فيكمن في «طابع الحرب في لبنان». فهذه حرب «سياسية» رافقها ستار كثيف من الكذب والخداع، لانه لم يكن بالامكان الكلام على أهدافها الحقيقية... فهي جزء من محاولة إقامة «نظام جديد» في الشرق الاوسط... أولى مراحله فرض «اتفاق سلام» على دولة «منقسمة على نفسها ومتنازعة». ان هذه الحرب وطابعها الخاص، قد خلقت «لا مبالاة» لدى الاسرائيليين... حتى تجاه ضحايانا». ويستنتج الكاتب أن ما حدث في صبرا وشاتيلا لهو نموذج رهيب للاتجاهات السائدة والمهيمنة في اسرائيل، وخصوصاً منذ اندلاع الحرب (يحيعام فايتس، دافار، ١٩٨٢/٩/٢٣).

وتحدث كاتب آخر عن الموضوع بقوله: «ان المجزرة في مخيمات اللاجئين في بيروت ليست جريمة منفردة، انها حلقة (اخيرة) في سلسلة طويلة من الجرائم والاهوال. فان كانت الحلقة الاخيرة في السلسلة هي المجزرة في صبرا وشاتيلا، فبدايتها كانت في احتلال مدن جنوب لبنان التي قصفت بلا رحمة من الجو والبحر والبر، وهدم أحياء كاملة منها، ثم تدمير مخيمات اللاجئين وقتل آلاف الأشخاص. وتلت ذلك كله عمليات التدمير والحصار والتجويع والتعطيش لسكان بيروت الغربية، التي استمرت اسابيع كاملة، ثم القصف الكثيف من الجو والبر والبحر

لاحياء المدينة، وبالاخص مخيمات اللاجئين، والذي استمر إحدى عشر ساعة متواصلة، ولم يتوقف إلا بعد الانذار الأميركي» (نقتالي بن ـ موشي، دافار، ٤/١٠/١٩٨٢).

ان الاتهامات التي وجهت إلى الحكومة، خصوصاً إلى رئيسها بيغن ووزير الدفاع شارون حول مسؤوليتها في غزو بيروت الغربية، ووقوع المجزرة خلال عملية الغزو، قد اتسعت أيضاً لتشمل تقويم نتائج الحرب بكاملها، على ضوء القرارات الخاطئة التي اتخذت خلالها. فلقد بات هناك شبه اجماع داخل اسرائيل على أن هذه الحرب لم تحقق أياً من أهدافها، التي تحددت وفق استراتيجية شارون. «فهذه الاستراتيجية دفعت القضية الفلسطينية إلى رأس سلم الأولويات لدى الرأي العام الدولي، وركّزت حولها اهتمام الأميركيين والبيت الأبيض... ان استراتيجية شارون هي التي بلورت مبادرة السلام التي طرحها الرئيس ريغان، وهي تتضمن العديد من العناصر الايجابية حسب قول كثيرين، إلا انها من وجهة نظر الصقور [في اسرائيل] تعتبر كارثة... لقد اثارت هذه الاستراتيجية موجة قوية من اللاسامية، وبدلاً من ان تكوّن اسرائيل المكان الذي يوفر الامن والعزّة لليهود، فانها أثارت مخاطر لم يعرفها هؤلاء منذ أمد» [بالاضافة إلى ذلك] أدت إلى انقسام الشعب في اسرائيل، وقوّضت المناعة الاخلاقية لديه، والتي بدونها لا يمكنه الصمود» (زئيف شيف، هآرتس، ٦/١٠/١٩٨٢). أما سبب فشل هذه الاستراتيجية، حسب قول الكاتب فيكمن في اعتمادها اساساً على القوة العسكرية، والتجاهل التام للعوامل السياسية والاقتصادية والمعنوية، واستخفافها بالتكتل الوطني الاسرائيلي واليهودي (المصدر نفسه). ويصف كاتب آخر الحرب في لبنان، بانها مغامرة فاشلة وتعيسة نفذها بيغن وشارون؛ وحلما من ورائها باقامة نظام جديد في لبنان، تحكمه حكومة مركزية قوية، تبادر إلى اقامة سلام مع اسرائيل. اما القضاء على م.ت.ف. فكان الهدف منه، اطلاق ايديهما بحرية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وقد فشلا في ذلك أيضاً. «بدلاً من اليد الطليقة في تلك المناطق، فقد حظيا بمشروع ريغان (عاموس ايلون، هآرتس، ٢١/٩/١٩٨٢).

مهما يكن فإن وضع حكومة بيغن، خصوصاً وضع وزير الدفاع شارون، يبدو حالياً مهتزاً إلى درجة كبيرة. فالنقمة على هذه الحكومة تزداد من يوم إلى آخر، ليس في أوساط المعارضة فقط، وإنما حتى داخل الجيش. والجميع ينتظر الآن توصيات لجنة كاهان، التي ستشكل الحكم النهائي بالنسبة لمستقبل وزير الدفاع شارون، ان لم يكن لمصير حكومة بيغن كلها.

خلف شاهين

بلاغات المناطق العسكري باسم القيادة المركزية للقوات المشتركة في الفترة مابين ٦/٦/١٩٨٢ و ٢٥/٦/١٩٨٢

صدرت البلاغات التي غطت وقائع الغزو الاسرائيلي للبنان ووقائع التصدي له عن الفترة من ٦/٦/١٩٨٢ الى ٢٥/٦/١٩٨٢ حاملة ارقاماً متسلسلة. اما البلاغات التي تلتها والتي غطت الفترة حتى ١٢/٨/١٩٨٢، فصدرت دون ارقام.

بين الارقام المتسلسلة للبلاغات الاولى لم نجد الارقام ٩٧ و١٣٣ و١٤٠ و١٥٧، رغم البحث الدقيق في المصادر المتوفرة كافة. ولان غيابها لم يخلّ بالسياق المنطقي للوقائع، فقد توفرت القناعة بان غياب الارقام المذكورة ناجم عن خطأ في الترقيم. ننشر في ما يلي القسم الأول من البلاغات على ان ننشر القسم الثاني في العدد المقبل.

بلاغ رقم ١ ــ ٦/٦/١٩٨٢: تمكّنت قواتنا فجر هذا اليوم من إسقاط طائرة هليوكوبتر هجومية للصواريخ جنوب مدينة صيدا.

بلاغ رقم ٢ ــ ٦/٦/١٩٨٢: وعند الساعة السادسة والربع قام العدو بغارة جوية على منطقة النبطية تصدّت له مقاوماتنا الارضية وأسقطت له طائرة بعد ان اصيبت إصابة مباشرة وشوهد الطيّار وهو يسقط بالمظلة.

بلاغ رقم ٣ ــ ٦/٦/١٩٨٢: منذ الصباح وبعد ان مهّد العدو الصهيوني بقصف شديد ومركّز طوال امس وصباح اليوم على مواقع قواتنا المشتركة في منطقتي صور والنبطية تخطت ارتال العدو المدرعة مواقع قوات الطوارىء الدولية في هجوم واسع على محور الرشيدية ــ صور، ومحور العباسية ــ المنصوق.

وقد رافق هذا التقدم الصهيوني، إنزال جوي معادٍ على منطقة البرج الشمالي.

وتوسع العدو نطاق عدوانه واخترق العديد من مواقع قوات الطوارىء الدولية، وتقدم باتجاه جسر القمعاعية برتل من الدبابات وآخر من المشاة ترافقهم الاليات، في حين كان رتل آخر من الدبابات يتقدم باتجاه جسر الخردلي وكفر تبنيت.

هذا وتتصدى قواتنا المشتركة للقوات الغازية ببسالة، وتشتبك معها حتى الآن بمعارك بالغة الضراوة في كافة محاور تقدّمها الآنفة الذكر.

وتقدّر قوات العدو المهاجمة حتى الآن بأكثر من عشرين الف جندي تدعمهم الدبابات والاليات المدرعة، ومختلف الأسلحة الجوية والبحرية.

بلاغ رقم ٤ ــ ٦/٦/١٩٨٢: عند الساعة الثانية وخمس عشرة دقيقة دمّرت قواتنا ثلاث دبابات للعدو بين الرشيدية ورأس العين، كما تم تدمير دبابة اخرى وناقلة جنود على محور القمعاعية.

بلاغ رقم ٥ ــ ٦/٦/١٩٨٢: في الساعة الثانية والنصف تم تدمير سبع دبابات اخرى للعدو على محور البرج الشمالي وبهذا يكون مجموع خسائر العدو حتى الآن وعلى جميع المحاور تدمير ١١ دبابة وناقلة مشاة، وقتل وجرح ما يزيد عن

٥٠ من افراد العدو.

بلاغ رقم ٦ ــ ١٩٨٢/٦/٦: في الساعة الثامنة وخمس وثلاثين دقيقة قام العدو بشنّ هجوم بحري كبير على منطقة الرشيدية ويعمل الآن على إنزال دبابات برمائية من البحر وتتصدى قواتنا لهذا الإنزال البحري.

بلاغ رقم ٧ ــ ١٩٨٢/٦/٦: عند الساعة الثانية وخمسين دقيقة تم تدمير طائرة مروحية فوق الرشيدية.

بلاغ رقم ٨ ــ ١٩٨٢/٦/٦: منذ الساعة الثالثة وعشرين دقيقة من بعد ظهر اليوم والعدو يشدد هجماته المدرعة التي تعززها الطائرات المقاتلة على كافة المحاور، وتتصدى لها قواتنا ببسالة.

كما تقوم طائرات العدو بقصف المدنيين في منطقة وادي تفاحتا.

بلاغ رقم ٩ ــ ١٩٨٢/٦/٦: قامت قوات العدو البحرية عند الساعة الرابعة بعد ظهر اليوم تعززها الطائرات بعملية إنزال مدرع في منطقة الزهراني وتقوم قواتنا بالتصدي ببسالة لهذا الهجوم.

بلاغ رقم ١٠ ــ ١٩٨٢/٦/٦: عند الساعة الرابعة والدقيقة العاشرة توزّع جهد العدو المدرع على محور القعقعية الى محورين أحدهما باتجاه زبقر الشرقية والآخر جبشيت، حاروف.

كما تواصل قوات العدو المندفعة على محور الخردلي محاولات تقدمها باتجاه الدمشقية وذلك في محاولة لتطويق مدينة النبطية وتتصدى قواتنا لاندفاع العدو بكل الأسلحة.

بلاغ رقم ١١ ــ ١٩٨٢/٦/٦: الساعة ٤,١٥ ــ لليوم الثالث على التوالي وقواتنا تتصدى لقوات الجيش الصهيوني التي تستخدم كافة اسلحتها البحرية والبرية والجوية ضد شعبينا الفلسطيني واللبناني، واليوم وبالرغم من قرار مجلس الأمن وسّع العدو الصهيوني من عملياته الاجرامية، حيث دفع بقوات مدرعة عبر منطقة قوات الطوارىء الدولية وتمثلت في هجوم ارتاله المدرعة على مدينة صور والمناطق المحيطة بها، حيث هاجمها من ثلاثة محاور جميعها تحت سيطرة قوات الطوارىء الدولية، وكذلك دفع بقوات مدرعة اخرى في منطقة قوات الطوارىء على جسر القعقعية الواقع تحت إشراف الأمم المتحدة واتجه بمحورين غربا باتجاه جبشيت وشرقا باتجاه حاروف.

وفي نفس الوقت قام بعمليات إنزال بحري لقوات كوماندوس مدعومة بكتيبة مدرعة قام بانزالها في منطقة الزهراني، وقد مهّد العدو الصهيوني لعمليته هذه بقصف جوي وحشي شمل مناطق الجنوب كافة وكان القصف من البحر والجو والبر.

هذا وتخوض قواتنا معارك بطولية رائعة دفاعاً عن شرف امتنا العربية، حيث تمكّنت من تدمير سبع دبابات ما بين البص والرشيدية ودبابتين في منطقة القعقعية ــ الجسر.

القتال لا يزال ضارياً وعلى جميع المحاور وبمختلف انواع الأسلحة.

إن القوات المشتركة والثورة الفلسطينية تعتبر ان تحرّك القوات الاسرائيلية عبر قوات الأمم المتحدة امر يجب ان يثير اهتمام ودراسة الأسرة الدولية، لما يترتب عليه من نتائج دولية خطيرة، ولتحديد الموقف تجاه هذا العمل ضد قوات الأمم المتحدة. انّ الثورة الفلسطينية والقوات المشتركة تطلب من الأمم المتحدة والرأي العام العالمي تحمّل مسؤولية ما يدور على ارض جنوب لبنان.

بلاغ رقم ١٢ ــ ١٩٨٢/٦/٦: الساعة الرابعة وخمسون دقيقة، اسقطت قواتنا طائرة هيليكوبتر فوق منطقة النبطية وتقوم قواتنا بالتصدي لقوات العدو وتلتحم معها في معارك ضارية على طول محاور القتال في جبهة عرضها ٩٠ كلم من شبعا شرقاً الى صور غرباً.

بلاغ رقم ١٣ ــ ١٩٨٢/٦/٦: عند الساعة الخامسة استطاعت قواتنا تدمير ١٢ دبابة و(١٨) آلية مدرعة على كافة محاور القتال، إضافة الى (١١) دبابة في وقت سابق، حيث اصبح مجمل خسائر العدو حتى ساعة إعداد هذا البيان (٢٣) دبابة و(١٩) آلية.

بلاغ رقم ١٤ ــ ١٩٨٢/٦/٦: الساعة ٥,١٠، اوقفت قواتنا اندفاع العدو على منطقة الجرمق، كما نجحت في إفشال عملية الانزال المدرع على الزهراني بعد إيقاع خسائر كبيرة في صفوف العدو.

كما افشلت قواتنا هجمات العدو على جسر القاسمية، صور، الرشيدية، النبطية، والبرج الشمالي.

وقد اصيبت قوات العدو بالذهول والارتباك

لضراوة المقاومة وكثرة الخسائر البشرية والمادية في صفوفها.

بـلاغ رقم ١٥ ــ ١٩٨٢/٦/٦: السـاعـة الخامسة والثلث، وخلال تفتيش المنطقة عثرت قواتنا على حطام طائـرة هيليكوبتـر في منطقـة المصيلح وبداخلها جثتـان لضابـطين من قوات العدو، حيث تم نقلهما من قبل قواتنا، كما تم أسر الطيّـار النقيب اخيعاز اهـارون الذي اسقـطت طائرته صباح اليوم ونقل للمعالجة.

بـلاغ رقم ١٦ ــ ١٩٨٢/٦/٦: السـاعـة السابعة وخمس واربعون دقيقة: يواصل العدو الصهيوني قصفه الشديد براً وبحراً لمدينة صيدا، كما تقوم قواته بمحاولة إنزال بحري على بلدتي عدلون والانصارية.

في هذا الوقت تركّز الطائرات المغادية قصفها الوحشي لمدينة صور فيما يدور قتال عنيف على مشارف مدينة النبطية.

هذا، وقد تحطمت حتى الآن عشرون دبابة على مشارف مدينة صور، ولم يتمكّن العدو من سحبها.

هذا وتحاول قوات العدو متابعة تقدمها باتجاه جبشيت، حاروف، الدوير، الشرفية، وزفتا.

ويدور معها قتـال شرس على هذا المحـور، وتتصدى قواتنا الآن للعدو في كفر تبنيت وتخوض معه معركة حامية، كما يقوم العدو الآن بقصف شديد على منطقة السعديات والدامور من البحر والجو.

بلاغ رقم ١٧ ــ ١٩٨٢/٦/٦: الساعة الثامنة مساء، تقوم القوات المشتركة الآن بهجوم معاكس على القوات المعادية في منطقة صـور، وتكبدهـا خسائر جسيمة وتجري معركة عنيفة بين أبطال القوات المشتركة والقوات الصهيونية، حيث ارغمت على التراجع عن مدينة صور.

وقد تكبد العدو في هذا الهجوم الذي مازال مستمراً حتى الآن خسائر مادية كبيرة في الأرواح والمعدات، المعنويـات عالية جداً.

بلاغ رقم ١٨ ــ ١٩٨٢/٦/٦: في السـاعـة التاسعة مساء تراجعت قوات العدو الصهيوني عن بلدة النبطية بعد معركة شديدة على مشارفها. وقد اضطرت قواته للابتعاد بعد فشلها في دخول البلدة بعد ان تكبدت خسائر فادحة في الارواح والمعدات.

بلاغ رقم ١٩ ــ ١٩٨٢/٦/٦: في السـاعـة التـاسعـة والثلث، لا زالت قـوات العـدو تكثّف هجماتها الشديدة وعلى جميع محاور القتال بالمشاة والدروع تحت دعم شديد من نيران الصواريخ والمدفعية وتحت مظلة من قنابل الإنارة الملقاة جواً.

ويساند هذا الهجوم الطائرات المقاتلة الحربية والهيليكـوبتر المهـاجمة المـزوّدة بـالصـواريـخ. وتتصـدى قواتنـا ببسالة لهـذا الهجوم بكـافة الأسلحة.

بلاغ رقم ٢٠ ــ ١٩٨٢/٦/٦: عند الساعة العاشرة وعشرة دقائق قام العدو الصهيوني بانزال جوي بين الشواكير والرشيـدية، وتقـوم قواتنـا بالتصدي له وتمنعه من تحقيق اهدافه.

هذا، ودمر للعدو ثلاثة دبابات على الطريق بين عين بعال ــ فانا.

بلاغ رقم ٢١ ــ ١٩٨٢/٦/٦: عند الحادية عشرة والنصف، قامت قواتنا في منطقة صـور بتطهير المواقع التي كان يحتلها العدو، كما قامت بتدمير دبابة له ما بين الحوش وعين بعال.

بلاغ رقم ٢٢ ــ ١٩٨٢/٦/٦: عند الساعة الحادية عشرة وخمس واربعون دقيقة، قام العدو الصهيوني بانزال قوات عـلى نهر الأولي، حيث تصدت له قواتنا واشتبكت معه في معركة ضارية لا زالت مستمرة حتى الآن.

وفي نفس الوقت تمكّنت قوة مدرعة من دخول حي البياضية والحسينية وتلال الكفور في منطقة النبطية، ولا زالت قواتنا تشتبك حتى الآن مع القوات المعادية.

بلاغ رقم ٢٣ ــ ١٩٨٢/٦/٦: الساعة الحادية عشرة وخمس وخمسون دقيقة حلّق طيران حربي بكثافة فوق منطقة الدامور.

بلاغ رقم ٢٤ ــ ١٩٨٢/٦/٦: لاحقاً لبلاغاتنا السابقة، لا زالت قواتنا تتصـدى لقوات العـدو الصهيوني التي قامت بالانزال شمال مدينة صيدا على نهر الأولي حتى الواحـدة وخمس واربعين دقيقة، حيث تدور معارك ضاريـة بين دروعنـا ودروع العدو وقواته، وتقوم بارجتان وعدة قطع بحرية أخرى وطائرات هيليكوبتر بمساندة قوات العدو التي انزلت في المنطقة.

بلاغ رقم ٢٥ ــ ١٩٨٢/٦/٦: الساعة الثانية فجر اليوم تقدّم العدو باتجاه الجسر القديم على نهر الأولي شمالي صيدا، حيث تشتبك قواتنا معه في هذا المكان. وتقوم القطع البحرية الاسرائيلية نرافقها الطائرات بقصف مرتفعات شرحبيل كما

وتقوم القطع البحرية بقصف منطقة صيدا بشكل كثيف ومتواصل.

من ناحية اخرى يدور قتال ضار على مثلث زغلة شمال حاصبيا، حيث تمكّنت قواتنا من إيقاف تقدم العدو على هذا المحور وعلى محور قبليا ايضاً.

بلاغ رقم ٢٦ ــ ١٩٨٢/٦/٧: في الساعة الثالثة وخمس واربعين دقيقة فجر اليوم، اصابت قواتنا قطعة بحرية كبيرة معادية مقابل جسر الاولي شمال صيدا، إصابة مباشرة وشوهدت وهي تشتعل، ولا زالت قواتنا تشتبك مع قوات العدو بضراوة حتى الآن.

بلاغ رقم ٢٧ ــ ١٩٨٢/٦/٧: في الساعة الخامسة صباحاً قصفت قواتنا مراكز تجمعات العدو في القطاع الشرقي مدفعياً وصاروخياً فيما قامت مجموعات خاصة من قواتنا بالاغارة ليلاً على تجمعات معادية اخرى اوقعت في صفوفها خسائر بالآليات والافراد في نفس القطاع، وقد شوهدت سيارات الاسعاف والطائرات المروحية وهي تخلي خسائر العدو.

هذا، وتقوم قواتنا بتعزيز مراكزها الامامية على محاور عين قنيا ــ زغلة وعلى محور برغز ــ قبليا.

بلاغ رقم ٢٨ ــ ١٩٨٢/٦/٧: تمكّنت قواتنا المتصدية لقوات العدو الصهيوني طوال الليلة الماضية من إجبار القوات المعادية المدرعة عند الخامسة وتسعٍ وثلاثين دقيقة في منطقة سهل الدمشقية الى التراجع في اتجاه مزرعة تمرا وحطمت لها ثلاث دبابات وقتل وجرح من كان فيها.

وعند الساعة السادسة صباحاً قصف الطيران الحربي المعادي منطقة بعاصير.

بلاغ رقم ٢٩ ــ ١٩٨٢/٦/٧: في الساعة الخامسة وخمس واربعين دقيقة صباحاً تمكّنت قواتنا المتمركزة في منطقة الزهراني من صدّ عملية الهجوم التي قامت بها ارتال مدرعة معادية باتجاه الزهراني واجبرتها على التراجع ولا زال القتال مستمراً وبشكل عنيف بمختلف انواع الاسلحة حتى الآن.

بلاغ رقم ٣٠ ــ ١٩٨٢/٦/٧: ما زالت قواتنا المشتركة تخوض منذ ظهر امس وحتى صباح اليوم قتالاً ضارياً مع قوات العدو الصهيوني البحرية والجوية والبرية.

وفيما يلي إجمالي الخسائر التي استطاع ثوارنا إيقاعها في صفوف العدو منذ بدء الاجتياح وحتى صباح اليوم:

١ ــ تدمير (٣٦) دبابة وآلية عسكرية اسرائيلية في منطقة صور اثناء صدّ محاولات التقدم نحو المدينة نهار امس، ومطاردة الدبابات المعادية اثناء الليل.

٢ ــ تم تدمير ثلاث آليات عسكرية للعدو في منطقة الدمشقية.

٣ ــ تدمير اربع مدرعات في منطقة النبطية.

٤ ــ تدمير عشر آليات في البرج الشمالي.

٥ ــ إسقاط طائرتين مروحيتين وثلاث طائرات حربية مقاتلة وقتل جميع طياريها واسر احدهم.

٦ ــ تم صدّ سبع محاولات إنزال وهجوم على مناطق الدمشقية، زغلة، الزهراني، شواكير، الرشيدية، ومفرق البص.

٧ ــ تكبيد العدو خلال هذه العمليات (٢٥٠) إصابة بين قتيل وجريح واسير.

بلاغ رقم ٣١ ــ ١٩٨٢/٦/٧: منذ الساعة السادسة وخمس وثلاثين دقيقة والطيران الحربي المعادي يقصف المراكز المدنية في صور ومخيم البص، وذلك في اعقاب معارك المواجهة الضارية التي جرت نهار وليل امس عند مفرق صور والبص التي اصيبت مجزرة كبيرة للدبابات الاسرائيلية.

بلاغ رقم ٣٢ ــ ١٩٨٢/٦/٧: منذ فجر اليوم وتحت غطاء جوي من الطائرات الحربية والهيليكوبتر، تواصل قوات العدو المدرعة هجماتها وتقدّمها باتجاه المصيلح، وثلة حومين وصربا وتتصدى لها قواتنا.

لا زال القتال على جسر الأولي شمالي صيدا مع قوات العدو المدرعة التي انزلها بحراً والتي تساندها الطائرات والزوارق الحربية.

ويحاول العدو الوصول الى الزهراني عن طريق زلقا ــ المروانية. ما زالت قواتنا تقاتل العدو داخل النبطية التي يحاصرها العدو من معظم الجهات وتتعرض مدينة صور ومخيم الرشيدية لقصف جوي وبحري شديدين.

هذا، وتواصل مجموعاتنا عملياتها خلف خطوط تقدّم العدو في جميع المحاور.

بلاغ رقم ٣٣ ــ ١٩٨٢/٦/٧: لليوم الرابع على التوالي وقواتنا تتصدى لهجوم العدو المتواصل من البحر والجو والبر، وقد زج العدو الليلة بلواء مدرع جديد ومشاة ميكانيكي إلى منطقة العمليات

تعزيزاً للقوات التي زج بها امس الى ارض المعركة.

هذا، وقامت قوات العدو البحرية باضخم عملية إنزال حتى الآن، حيث يتم إنزال أعداد كبيرة من الدبابات في نقاط هامة على الطريق الساحلي وبالذات عند منطقة جسر الاولي شمال صيدا — الرميلة وصور.

كما اشترك العدو في هذا الهجوم اسراباً له من طائرات المقاتلة الحربية فيها دف — ١٥ — ف — ١٦، بالاضافة الى عشرات الطائرات المروحية من النوعين سواء الناقلة للمغاوير والمزودة بالصواريخ، واستمرت في قصفها وعملها فوق مواقع قواتنا بشكل متواصل بالليل والنهار.

بلاغ رقم ٣٤ — ١٩٨٢/٦/٧:

أولاً — حتى هذه الساعة الثانية عشرة والثلث والقوات المشتركة تقاتل العدو الاسرائيلي في مدينة صور وضواحيها وفي هضبة النبطية وداخل شوارعها وقد تم تدمير اربع دبابات اسرائيلية في منطقة صور مع قتل وجرح طواقمها.

ثانياً — لقد تم حصر رأس الجسر الذي اقامته القوات الاسرائيلية في منطقة جسر الاولي شمال صيدا وتقوم القوات المشتركة بالتعامل معه وايقاع الخسائر به.

ثالثاً — تواصل مجموعاتنا القتالية عملها خلف خطوط العدو في معظم المناطق.

بلاغ رقم ٣٥ — ١٩٨٢/٦/٧: قامت بعض مجموعاتنا الخاصة ليلاً بالهجوم على تجمعات العدو في مثلث زغلة ودمرت دبابتين، كما قامت مجموعات اخرى بمهاجمة تجمعات العدو من منطقة العاصباني ودمرت دبابة وقتلت عدداً من الجنود وتمكّنت قواتنا من إيقاف اندفاع قوات العدو باتجاه منطقة بيماس، كما اوقفت تقدم العدو امام قليا وعلى مرتفعات ليايا بعد ان دمرت له ثلاثة آليات مدرعة. منذ صباح اليوم قام العدو باربع محاولات للتقدم مستخدماً الدبابات على منطقة مخيم البرج الشمالي في منطقة صور وتمكّنت قواتنا من صد جميع هذه المحاولات ودمرت تسع دبابات وقتلت وجرحت من فيها، كما غنمت قواتنا بعض الأسلحة. هذا، وتسيطر قواتنا الباسلة في مناطق صور ومخيم الرشيدية والبرج الشمالي ملاحم رائعة من الصمود والمقاومة العنيفة لليوم الرابع رغم شدة الحصار الذي يفرضه العدو على هذه المنطقة الباسلة.

بلاغ رقم ٣٦ — ١٩٨٢/٦/٧: حاول العدو الصهيوني في الساعة الثانية ظهراً، التقدم بدباباته باتجاه مغدوشة والمدينة الصناعية. وقد تصدت له قواتنا ببسالة ودمرت له دبابتين ولا زال القتال مستمراً وعنيفاً حتى الآن في هذه المنطقة.

كما اجبرت قواتنا قوات العدو الصهيوني المتواجدة في منطقة شرحبيل على التراجع الى منطقة الفرير، ولا يزال القتال عنيفاً وبجميع الأسلحة في تلك المنطقة، وفي هذه الأثناء يواصل العدو قصفه المدفعي الصاروخي من طائراته الحربية وبوارجه البحرية، على المنطقة الممتدة من صيدا وحتى الدامور، لليوم الثالث على التوالي وبشكل كثيف.

بلاغ رقم ٣٧ — ١٩٨٢/٦/٧: الساعة ٤، تعليقاً على سير المعارك في منطقة الجنوب اللبناني عقب الناطق العسكري بما يلي:

اتضح بشكل قاطع ان العدو في سباق مع الزمن وهو يقوم باندفاعات سريعة بالدبابات على بعض الطرق تصاحبها إنزالات بحرية مختلفة بالدبابات في محاولة للايهام باحتلاله مساحات واسعة بينما في الحقيقة انه يسيطر على بعض محاور الطرق. ولا زالت هناك عشرات المواقع الرئيسية تحتفظ بها قواتنا وتخوض فيها معارك طاحنة مع قوات العدو موقعة بها اشد الخسائر مثل مخيم البرج الشمالي الرشيدية والبص بالقرب من مدينة صور، وكذلك مدينة صور نفسها ومدينة النبطية والتلال المحيطة بها في مرتفعات النبي طاهر، والشقيف واقليم التفاح وحاصبيا والحاصباني وغيرها على امتداد عمق الجبهة.

إن اسلوب شارون الذي يعتمد على التطويق والسيطرة على الطرق لا يؤثر على نمط حرب العصابات التي تنتهجه قواتنا وان هذه الطريقة التي يستخدمها جيش العدو الذي اصبحت قواته المشاركة في القتال الآن تزيد على ٤٥ الف جندي لم تفاجئنا، ان العدو اعترف مراراً بضراوة القتال الذي جابههم به مناضلونا وثوارنا وان الخسائر التي تكبدها في هذه الحرب الطاحنة زادت حتى الآن عن الـ ٤٠٠ قتيل وجريح بالاضافة الى ما يزيد عن تدمير ٥٠ دبابة و٤٠ ناقلة مدرعة بالاضافة الى اخمس طائرات مقاتلة وهيليكوبتر.

إن توجيه العدو بياناته الخادعة والتي يحاول من ورائها الخدعة والتضليل والايحاء بأنه

بسيطر على الموقف بينما وجودنا في صور والرشيدية والبرج الشمالي والنبطية وكافة المواقع الرئيسية هو اكبر حجة على كذب العدو ومزاعمه.

بلاغ رقم ٣٨ ــ ١٩٨٢/٦/٧: بنتيجة الخسائر المادية التي اوقعها ابطال القوات المشتركة في صفوف العدو وآلياته وبفضل الصمود العظيم الذي يبديه ابطالنا على كافة المحاور والمواقع القتالية فقد العدو اعصابه مرة اخرى وقام بغارة جبانة على مدينة بيروت، حيث قامت طائراته الحربية بقصف مبنى الجامعة العربية الواقعة في حي الفاكهاني، وذلك عند الساعة ٤,٣٥ بعد الظهر. وتصدت مقاوماتنا الارضية للطيران المعادي بكثافة نيران شديدة.

بلاغ رقم ٣٩ ــ ١٩٨٢/٦/٧: تحاول آليات العدو المدرعة التي تم إنزالها في منطقة جسر الاولي التقدم باتجاه الجية وتقوم قواتنا بالاشتباك معها، حيث تمكّنت من تدمير ثلاث دبابات من القوات المتقدمة.

كما شنت قواتنا في منطقة البقاع الغربي هجوماً على تجمعات العدو في منطقة كوكبا ودمرت له دبابة وناقلة جند مدرعة.

بلاغ رقم ٤٠ ــ ١٩٨٢/٦/٧: الساعة ٥,٤٥، تحاول آليات العدو التي تم إنزالها في منطقة جسر الأولي التقدم باتجاه الجية وتقوم قواتنا بالاشتباك معها بكافة الأسلحة وقد تمكّنت قواتنا من تدمير ٣ آليات اسرائيلية من القوة المتقدمة.

بلاغ رقم ٤١ ــ ١٩٨٢/٦/٧: في تمام الساعة الثالثة والنصف قام ثوارنا الأبطال بقصف شديد ومركّز بالصواريخ الثقيلة على مواقع العدو في المستوطنات الصهيونية في الجليل الأعلى.

وقد اصابت الصواريخ اهدافها واوقعت في صفوف العدو ومواقعه ومنشآته عدداً من الخسائر.

بلاغ رقم ٤٢ ــ ١٩٨٢/٦/٧: تمكّن ثوارنا الابطال في تمام الساعة السادسة وعشر دقائق من تدمير طائرة هيليكوبتر تحمل آلية عسكرية اثناء محاولتها إنزال الآلية، اضافة الى إصابة عدد من قوات العدو امام القلعة البحرية في مدينة صيدا. وما زال حطام الطائرة امام القلعة، حيث تحاول قوات العدو سحبها واخلاء خسائرها البشرية.

بلاغ رقم ٤٣ ــ ١٩٨٢/٦/٧: في تمام الرابعة واربعين دقيقة مساء قام العدو الصهيوني بقصف جوي على مخيم برج الشمالي شرقي صور، وقد استمرت إغارات الطيران لمدة ساعة وتصدت لها مقاوماتنا الارضية.

بلاغ رقم ٤٤ ــ ١٩٨٢/٦/٧: منذ السابعة وعشر دقائق والعدو الصهيوني يقوم بقصف مدينة صور ومخيم الرشيدية والبص بالطيران والمدفعية.

وقد حاول العدو القيام بعمليات إنزال من طائرات الهيليكوبتر على منطقة الشواكير الرشيدية، إلاّ ان قواتنا تمكّنت من تدمير ثماني آليات للعدو.

كذلك حاول إنزال آليات برمائية على منطقة الاستراحة في صور. وقد تصدت لها قواتنا رغم القصف الجوي والمدفعي العنيف واجبرت العدو على الانسحاب حتى منطقة رأس العين.

اما في القطاع الأوسط، فقد استمرت محاولات العدو وطوال اليوم السيطرة على مخيم برج الشمالي عبر اربع هجمات متتالية مستخدمة في ذلك الدروع والآليات. وقد صدّ ثوارنا الأبطال جميع هذه الهجمات ببطولة نادرة وتمكّنوا من تدمير ٩ آليات، كما غنمت كميات كبيرة من الأسلحة والذخائر.

بلاغ رقم ٤٥ ــ ١٩٨٢/٦/٧: بعد عملية الانزال البرمائي التي قامت بها قوات العدو ليلة امس على منطقة جسر الاولي، قامت قواتنا في تمام الساعة الواحدة والنصف من ظهر اليوم، بشن هجوم معاكس على قوات العدو المتواجدة في مناطق تلة شرحبيل، الجسر القديم. وتمكّنوا من تدمير اربع دبابات له، وقد انسحبت قوات الغزو الصهيونية الى منطقة الصفر. هذا، وقد حاولت قوات العدو شنّ هجوم معاكس لاستعادة تلة شرحبيل إلاّ أنها فشلت ورغم الاسناد المدفعي والصاروخي البحري والجوي الكثيفين.

اما في منطقة الزهراني، فقد قام العدو بانزال قوات محمولة جواً مع آليات، بالاضافة الى طائرات الهيليكوبتر الحاملة للصواريخ عند مرتفع الزهراني وقد تقدمت قوة العدو الى مثلث الزهراني وبدأ العدو بالتقدم باتجاه الغازية. وقد تمكّنت قواتنا من تدمير دبابة للعدو على مثلث الغازية الجنوبي، ودبابتين على مفرق مغدوشة. وقد اجبرت المقاومة البطولية والعنيفة لثوارنا الأبطال العدو الصهيوني على التراجع الى الخلف.

اما القوة التي تم إنزالها على مثلث الزهراني فقد تقدمت بعض الآليات باتجاه مدخل الغازية

الجنوبي والبعض الآخر باتجاه المعمورية. وقد نصدت له قواتنا واجبرتها على التراجع.

بلاغ رقم ٤٦ ــ ١٩٨٢/٦/٧:

الساعة ٨,٣٠:

١ ــ اوقفت قواتنا اندفاع العدو على محور زغلة ــ ميماس وردته على اعقابه، حيث تراجع لمواقعه السابقة.

٢ ــ في منطقة السعديات ما زالت قواتنا تشتبك مع العدو في معركة ضارية بمختلف انواع الاسلحة، وذلك في مرتفعي الدبية والدلهمية. وتقوم قواتنا الآن بقصف مدفعي وصاروخي ثقيل على بوارج العدو الحربية قبالة الدامور والسعديات، بعد ان حطمت ٤ دبابات ومنعت العدو من اخلائها.

٣ ــ لا زالت المعارك تدور على معظم محاور القتال وبضراوة ولا سيما الطريق الساحلي.

بلاغ رقم ٤٧ ــ ١٩٨٢/٦/٨: منذ الساعة الثامنة من مساء امس، وقوات العدو تحاول التقدم، من الزهراني الى صيدا. إلّا ان قواتنا دمرت ثلاث دبابات واجبرت القوة المعادية على الانسحاب باتجاه الزهراني.

كما تم إيقاف تقدم قوات العدو عند رأس السعديات. في نفس الوقت تتعامل قواتنا مع بوارجه المتواجدة مقابل السعديات في البحر بمختلف انواع الاسلحة.

هذا، ولا يزال القتال يدور بشدة على اطراف مدينة صور وقواتنا تلحق بالعدو خسائر كبيرة بالارواح والمعدات.

بلاغ رقم ٤٨ ــ ١٩٨٢/٦/٨: في الساعة الحادية عشرة والنصف من ليل امس، قامت مدفعيتنا بقصف مواقع قوات العدو في مستوطنة «دان». فأصابتها إصابات مباشرة الحقت بها خسائر فادحة وقد اعترف العدو بهذا القصف رسمياً.

بلاغ رقم ٤٩ ــ ١٩٨٢/٦/٨: في الساعة الثانية عشرة من منتصف الليل، قامت قواتنا بهجوم معاكس على تجمعات العدو في الجبهة شمال مدينة صيدا.

كما شنّت قواتنا هجوماً معاكساً آخر على تجمعات العدو حول مدينة صيدا.

بلاغ رقم ٥٠ ــ ١٩٨٢/٦/٨: نتيجة للهجمات المعاكسة لقواتنا الابطال ضد آليات العدو الصهيوني ودباباته وتجمعاته في منطقة صيدا وعين الحلوة.

استطاعت قواتنا في الساعة الواحدة والنصف من فجر اليوم دحر آليات العدو، واستعادة المواقع التي تمركز فيها اثناء النهار وتمكّنت من تدمير ثلاث دبابات.

بلاغ رقم ٥١ ــ ١٩٨٢/٦/٨: منذ الساعة الواحدة والنصف فجراً وطائرات العدو الحربية تقصف المناطق الجنوبية في مدينة صيدا ومداخل مخيم عين الحلوة وتقوم الطائرات المروحية اثناء ذلك بإلقاء قنابل الإنارة فوق المنطقة. في حين يتعامل ثوارنا الابطال مع هذه الطائرات ببسالة وبطولة.

بلاغ رقم ٥٢ ــ ١٩٨٢/٦/٨: عند الساعة الواحدة والربع فجراً تمكّنت قواتنا في منطقة الاولي من دحر قوات العدو من منطقة شرحبيل، واجبرت دباباته على التراجع. فيما قام الطيران الحربي المعادي بعد ذلك بقصف مركّز على المنطقة.

بلاغ رقم ٥٣ ــ ١٩٨٢/٦/٨: إلحاقاً بالبلاغ رقم «٥١» لا يزال الطيران الحربي المعادي يقصف بشدة المناطق الجنوبية في مدينة صيدا حتى ساعة إعداد هذا البلاغ الساعة الثالثة واربعون دقيقة من فجر ١٩٨٢/٦/٨.

بلاغ رقم ٥٤ ــ ١٩٨٢/٦/٨: بدأ الطيران الحربي المعادي عند الساعة الخامسة والنصف من صباح اليوم ١٩٨٢/٦/٨ قصفه الشديد على النفق والتلال المحيطة بمنطقة الدامور.

بلاغ رقم ٥٥ ــ ١٩٨٢/٦/٨: واصل طيران العدو الحربي عند الساعة السادسة إلّا ربعاً قصفه الشديد على منطقة الدامور، ووسّع قصفه ليشمل مناطق الدلهمية والناعمة والطريق العام من خلدة حتى الدامور.

بلاغ رقم ٥٦ ــ ١٩٨٢/٦/٨: زج العدو الصهيوني يوم امس بخمسة عشر الف جندي جديد لدعم حرب الإبادة التي يشنها ضد الشعبين اللبناني والفلسطيني، وذلك بعد ان دعا قواته الاحتياط للالتحاق بالخدمة.

وقد حاول العدو ليل امس، إنزال لواء آلي ــ برمائي في منطقة الاولي لدفعها باتجاه محور الجية.

ودفع العدو ايضاً بقوات إضافية في اتجاه مدينة صيدا، وبهذا اصبحت قوات العدو التي

تشارك في الحرب على طول الجبهة في جنوب لبنان، ستين الف جندي وتدعمهم الدبابات والاليات المدرعة والقوات الجوية والبحرية والقوات الخاصة والمظليين.

بلاغ رقم ٥٧ ــ ١٩٨٢/٦/٨: اجمل الناطق العسكري باسم القيادة المشتركة العمليات العسكرية، التي جرت ليل امس، وقال ان القتال اشتد في معظم المواقع ولا سيما في منطقة صور ومخيمي الرشيدية والبرج الشمالي، كما دارت معركة عنيفة في تلال النبطية، في حين حاولت قوات العدو تجديد الحصار على مدينة صيدا، وقامت بقصفها جواً وبحراً وبراً.

وقد شنّت قواتنا في صيدا هجوماً معاكساً، واغارت على مواقع العدو الصهيوني وكبدته خسائر كبيرة في الأرواح والمعدات.

كما قام العدو صباح اليوم بقصف منطقتي الدامور والناعمة جواً وبحراً، وتدور الآن معركة ضارية بين قواتنا وقوات العدو في منطقتي الجية والسعديات.

اما في القطاع الشرقي فقد قامت قواتنا بالاغارة على مواقع العدو طوال ليلة امس، واجبرت قواته على التراجع وكبدتها خسائر فادحة بالأرواح والمعدات.

وقد تم إسقاط طائرة حربية صباح اليوم في منطقة الدامور، كما اسقطت طائرة هيليكوبتر في منطقة جسر الاولي شمال مدينة صيدا.

وتدور الآن معارك ضارية بين ثوارنا الأبطال في مرتفعات الزهراني، حيث تتصدى قواتنا للعدو ببسالة وبطولة فائقتين.

هذا، وتقدر الخسائر التي كبدتها قواتنا في صفوف العدو، منذ الساعة الرابعة من بعد ظهر امس، وحتى التاسعة من صباح اليوم ١٩٨٢/٦/٨، بما يزيد عن ١٢٠ قتيلاً وجريحاً إضافة الى تدمير ٢٨ آلية من آلياته بينها دبابات وناقلات مدرعة للجنود، واسقاط طائرتين حربيتين وطائرتين هيليكوبتر.

بلاغ رقم ٥٨ ــ ١٩٨٢/٦/٨:

الساعة ١٢:٠٠:

١ ــ بدأ العدو بالتقدم تجاه الدامور، وتتعرض المنطقة هناك للقصف بحري وجوي عنيفين دعما لهذا الهجوم وتتصدى قواتنا لقوات العدو المهاجمة.

٢ ــ يواصل العدو ضغطه على مدينة صيدا، ويقصف بالطيران والبحرية المدنيين وبدون استثناء، وتقوم قواته المدرعة بالهجوم على المواقع المحيطة بالمدينة، حيث تخوض قواتنا معها معركة حامية.

بلاغ رقم ٥٩ ــ ١٩٨٢/٦/٨:

الساعة ١٢,١٥:

قام العدو بهجوم مدرع على مخيم عين الحلوة من الجهة الجنوبية، وقد تصدت له ثلاث دبابات واجبرته على التراجع الى مواقعه السابقة.

صرّح ناطق عسكري بما يلي:

يقوم العدو الآن بدخول عدة قرى في مناطق الشوف والتي لا تواجد فيها لمنظمة التحرير الفلسطينية او لقواتها العسكرية، الأمر الذي يفسر بأن اهداف هذا العمل خارجة عن نطاق الصراع الفلسطيني ــ الاسرائيلي.

بلاغ رقم ٦٠ ــ ١٩٨٢/٦/٨:

الساعة ١,٣٠:

يركّز العدو قصفه على الدامور جواً وبحراً.

كما توسع القصف ليشمل الدلهمية، الجسر الأولي، الدامور، مستخدماً القنابل العنقودية والمنثارية، وتتصدى مقاوماتنا الأرضية بتوجيه نيرانها الى القطع البحرية.

بلاغ رقم ٦١ ــ ١٩٨٢/٦/٨:

الساعة ١٢,٣٠:

يركّز العدو من قصفه على منطقة الدامور جواً وبحراً، وقد وسّع العدو من هذا القصف ليشمل مناطق الدلهمية والجسر، اول الدامور، مستخدماً القنابل العنقودية والمنثارية.

وتتصدى قواتنا ببسالة وتقوم مدفعيتنا الصاروخية بتوجيه نيرانها الى تجمعاته ومصادر نيرانه.

بلاغ رقم ٦٢ ــ ١٩٨٢/٦/٨:

الساعة ١٢,٥٥:

يواصل العدو هجومه المركّز على مداخل صيدا من ثلاثة محاور، محور الراهبات، محور الاولي، محورا عبرا. ويشدد ضغطه بكل ثقله، ويقوم الطيران والبحرية بقصف المدينة قصفاً شديداً ومركزاً وتدور الآن معارك طاحنة بين قواتنا وقوات العدو التي تزيد على ثلاثة آلوية مدرعة وفوائين آليين تدعمها طائرات الهيليكوبتر التي تحمل الجنود المظليين وقوات خاصة.

هذا، وتتصدى قواتنا لهذا الهجوم الكبير بكل الأسلحة.

بلاغ رقم ٦٣ ــ ١٩٨٢/٦/٨: الساعة ١٥,١٥:

لا زال الهجوم مستمراً بشكل عنيف على مدينة صيدا وتقوم آلية العدو المدرعة والمحمولة بتشديد هجومها على المدينة وتتصدى قواتنا الى هذا الهجوم ببسالة رائعة وقد تمكّن ابطالنا من تدمير ما يزيد على عشرين دبابة وناقلة صهيونية على مداخل المدينة، كما يستمر الهجوم الصهيوني البري والبحري والجوي على الدامور وتشتبك مع قواتنا بكافة الأسلحة وقد تم تدمير ثلاث دبابات صهيونية وتسيطر قواتنا على الموقف.

بلاغ عسكري رقم ٦٤ ــ ١٩٨٢/٦/٨: الساعة ٥,٥٠ مساء: يحاول العدو القيام بعمليات تقدم بارتاله الآلية عبر مناطق زغلة، ميمس، مرج زهور الحوش، لبابة، برغس، الحاصباني، وتقوم قواتنا بالتصدي لقوات العدو بضراوة وبطولة.

بلاغ رقم ٦٥ ــ ١٩٨٢/٦/٨: حلّقت طائرات العدو الصهيوني عند الساعة الخامسة من مساء اليوم فوق منطقة طرابلس شمال لبنان، في حين دفع العدو بعدد من قطعه البحرية امام شواطىء مدينة طرابلس ومخيم نهر البارد.

وفي تمام الساعة الخامسة وخمس وعشرين دقيقة من بعد ظهر اليوم، قامت قوات العدو المدرعة بمحاولة تقدم على منطقة لبابة البستان ــ قليا في البقاع الغربي، حيث تتصدى قواتنا المشتركة ببسالة فائقة لتقدم العدو، وتوقع في ارتال الدبابات الغازية خسائر كبيرة.

كما تقوم قواتنا، المشتركة بالاشتباك مع قوات العدو بكل تفوق وضراوة مستخدمة كافة انواع الأسلحة ومعنويات المقاتلين عالية.

بلاغ رقم ٦٦ ــ ١٩٨٢/٦/٨: تقوم قواتنا منذ الساعة الثامنة والنصف بالاشتباك مع قوات العدو المهاجمة لبلدة قليا عند مثلث البلدة، وكذلك مع قواته في منطقة العيشية، ولا زال الاشتباك مستمراً حتى ساعة إعداد هذا التصريح الساعة التاسعة وخمس واربعون دقيقة.

بلاغ رقم ٦٧ ــ ١٩٨٢/٦/٩: تخوض قواتنا لليوم السادس على التوالي، اعنف المعارك واكثرها ضراوة ضد قوات العدو ولم تتوقف طوال ليل ونهار امس.

فقد تواصل القتال الشديد طوال ليلة امس، في صيدا والدامور والقطاع الشرقي، واستمرت قواتنا في منطقة صور والنبطية والزهراني والصرفند بالاغارة على مواقع العدو في هذه المناطق وطرق مواصلاته وامداداته وتحركاته.

وفي صيدا والدامور صدت قواتنا كافة هجمات العدو وردتها مرات رغم انه دفع بكل ثقله في هذه المعارك، وقام الطيران الحربي والمروحي والقطع البحرية بقصف مدينة صيدا والدامور بشكل لم يسبق له مثيل دون تمييز بين المواقع العسكرية او المدنية.

هذا، وقد تمكّن ثوارنا من إحباط كافة هجمات العدو وردوها اكثر من مرة، كما وتواصل قواتنا وحتى الآن التصدي للعدو في ملحمة بطولية رائعة وتوقع في صفوفه خسائر فادحة في الأرواح والمعدات في هذين الموقعين.

اما في منطقة الشوف، التي هي خارج تواجد ثوارنا، فقد استمر العدو الصهيوني في دخول قرى المنطقة، موسعاً بذلك من نطاق عدوانه بشكل يؤكد كذب ادعاءاته من ان الصراع الجاري الآن هو فلسطيني ــ صهيوني.

هذا، وقد تصدى المواطنون اللبنانيون في هذه القرى ببسالة لقوات العدو وارقعوا في صفوفها خسائر جسيمة.

بلاغ رقم ٦٨ ــ ١٩٨٢/٦/٩: الساعة السابعة و٤٥ دقيقة: تدور الآن معركة حامية على مدخل قرية الخلوات والمثلث المؤدي الى الكفير بين قواتنا وقوات العدو المتقدمة على محور القطاع الشرقي لزغلة، ميماس الكفير، عين عبا بالدبابات والمشاة الآلية، استخدم العدو القصف الصاروخي والمدفعي لدعم هذا الهجوم.

دمّرت قواتنا للعدو اربع دبابات وتم إيقافه على مثلث الخلوات ــ الكفير.

اما على محور الحاصباني كفار مشكي فلا يزال العدو عاجزاً عن مواصلة التقدم بعد ان تم إيقافه امس في منطقة الكسارة، حيث تجري معارك عنيفة بالمدفعية والصواريخ بين قواتنا وقوات العدو.

بلاغ رقم ٦٩ ــ ١٩٨٢/٦/٩: حتى الساعة ٧,٥٠ صباحاً، لا يزال العدو يقصف مدينة صيدا بشكل جنوني من الجو والبحر والبر وتقوم قواته بمحاولات محمومة لدخول المدينة من محاورها

الثلاثة وتتصدى لها قواتنا بكل بسالة.

استطاعت قواتنا تدمير ٩ دبابات و١٢ ناقلة جنود وقتل وجرح مايزيد على ٥٠ جندياً معادياً ليلة امس وصباح اليوم في صيدا.

بلاغ رقم ٧٠ ــ ١٩٨٢/٦/٩: الساعة ٨,١٠: دمّرت قواتنا دبابتين للعدو وقتلت ثمانية من افراده صباح هذا اليوم على مدخل مخيم البرج الشمالي في صور.

بلاغ رقم ٧١ ــ ١٩٨٢/٦/٩: الساعة ٨,١٠: عند الساعة ٧,٥٥ من هذا اليوم قام الطيران المعادي بقصف منطقة الظهر الأحمر قرب راشيا الوادي وتتصدى له المقاومات الأرضية.

بلاغ رقم ٧٢ ــ ١٩٨٢/٦/٩: الساعة ٨,٥٥: صرّح الناطق العسكري باسم القيادة المركزية للقوات المشتركة بما يلي:

ــ استأنف العدو تقدمه المدرع على محور الحاصباني ــ كفار مشكي ممهداً لذلك بقصف صاروخي ومدفعي شديد، وقد تم تدمير جسر الاولي بالقرب من مزرعة نوفل على محور تقدم العدو.

كما يحاول العدو الاندفاع بآلياته على محور لبايا وبسحمر ممهداً لهذا التقدم بقصف مدفعي شديد ومركّز ما بين لبايا وبسحمر.

اما على محور تلة الزلافة فقد باشر العدو تقدمه بالدبابات والعربات المدرعة وحاملات الجنود.

هذا، وتقوم قواتنا بالتصدي وبسالة لاندفاع العدو على جميع محاور القتال، معنويات ثوارنا عالية.

بلاغ رقم ٧٣ ــ ١٩٨٢/٦/٩: الساعة ٩,١٥ صباحاً: يواصل العدو قصفه لمدينة صيدا من البحر والجو، وتغير الطائرات على المنازل والأحياء السكنية وعلى مدى ساعات متواصلة في الدامور ويركّز العدو قصفه الجوي والمدفعي وبشكل كثيف ومركّز ومتواصل وتتصدى مدفعية القوات المشتركة ببسالة للعدو ومصادر نيرانه لإسكاتها ويوقع به الخسائر.

بلاغ رقم ٧٤ ــ ١٩٨٢/٦/٩: الساعة ٩,٤٥: حاولت قوات العدو المتقدمة على المحور الشرقي الالتفاف على مواقعنا في لبايا وقد استطاعت قواتنا تدمير ١٠ آليات للعدو في هذا القطاع اليوم وردت القوة المهاجمة على اعقابها.

بلاغ رقم ٧٥ ــ ١٩٨٢/٦/٩: الساعة ١٠,٥: يقوم العدو الصهيوني بقصف مدفعي منذ الساعة ٩,٤٠ على تلال عين الزين ــ مشغرة.

بلاغ رقم ٧٦ ــ ١٩٨٢/٦/٩: لا يزال القتال مستمراً في القطاع الشرقي ويقوم العدو بقصف عين عطاء، الحوش، جسر الهندسة. توقف اندفاع العدو عند جسر ميمس ولا يزال، ويقوم باعادة تنظيم صفوفه في تشكيل قتالي جديد. وتتصدى له قواتنا وتمنعه من التقدم موقعة به المزيد من الخسائر.

بلاغ رقم ٧٧ ــ ١٩٨٢/٦/٩: الساعة ١٢,٠٠: قام العدو في تمام الساعة الثانية عشرة بمحاولة إنزال في منطقة خلدة. وقد تصدت له قواتنا ببسالة فائقة وافشلت محاولته. بعد ان اصابت له زورقاً إصابة مباشرة.

كما قام طيران العدو بالتحليق فوق مخيمي البداوي ونهر البارد في الشمال. وتصدت له مقاوماتنا الأرضية واجبرته على الفرار دون ان يحقق اهدافه.

بلاغ رقم ٧٨ ــ ١٩٨٢/٦/٩: الساعة ١٣,٢٥: لا يزال العدو يركّز هجماته بكل ثقله على مدينة صيدا من البحر والبر والجو وقد عزز العدو قواته المهاجمة التي قوامها لواءي دروع ولواء مشاة ميكانيكي بلواء من القوات الخاصة والمغاوير.

وتتصدى قواتنا لهذا الهجوم الكبير بضراوة وتلتحم معه في معارك عنيفة. وقد خرجت المدينة الباسلة بكل من فيها للقتال في الشوارع، حيث تحوّلت المدينة بكاملها الى ساحة حرب.

بلاغ عسكري رقم ٧٩ ــ ١٩٨٢/٦/٩: في تمام الساعة الواحدة وخمس وخمسين دقيقة تمكّنت مقاوماتنا الأرضية من إسقاط طائرة للعدو، شوهدت تهوي في البحر، وذلك خلال تصديها للغارات الجوية على منطقة الدامور والناعمة. ولا زالت قواتنا تقاوم ببسالة هجمات العدو الجوية وقصفه البحري العشوائي ومحاولات الانزال الآلية وتردها على اعقابها في منطقتي الدامور والناعمة. معنويات مقاتلي القوات المشتركة جيدة.

بلاغ رقم ٨٠ ــ ١٩٨٢/٦/٩: يقوم العدو بعملية إنزال خلف مرتفعات عين عطاء بواسطة طائرات الهيليكوبتر وتتصدى له قواتنا ببسالة وبطولة نادرتين.

بلاغ عسكري رقم ٨١ ــ ١٩٨٢/٦/١٠: في

تمام الساعة السادسة من مساء اليوم قام العدو بمحاولة يائسة لانزال دباباته المنقولة بطائرات الهيليكوبتر بين خلدة ــ الدامور.

وقد تصدت له قواتنا وخاضت معه معركة مواجهة باسلة ودمرت له دبابتين، والمعنويات عالية جداً.

بلاغ عسكري رقم ٨٢ ــ ١٩٨٢/٦/١٠: تمكنت قواتنا الباسلة في تمام الساعة السابعة وخمس واربعين دقيقة وبعد معركة مواجهة بطولية مع قوات الغزو الصهيوني من إبادة قوات العدو التي انزلت في المنطقة الواقعة بين خلدة والناعمة ، ودمرت ستة دبابات، كما غنمت قواتنا دبابتين صالحتين للعمل القتالي.

وخلال المعركة البطولية تمكّنت قواتنا من قتل جميع طواقم هذه الدبابات وغنمت اسلحتهم الفردية.

بلاغ عسكري رقم ٨٣ ــ ١٩٨٢/٦/١٠: الساعة ٩,٣٠ مساء، دمّرت قواتنا في مخيم عين الحلوة ثلاث دبابات للعدو وتقاتل قواتنا هناك بكل بسالة واصرار على النصر.

بلاغ رقم ٨٤ ــ ١٩٨٢/٦/١٠: منذ الساعة الثالثة والربع من فجر اليوم ١٩٨٢/٦/١٠، والطيران الاسرائيلي يقوم بقصف منطقة الدامور ولا يزال القصف مستمراً حتى ساعة إعداد هذا التصريح الثالثة والنصف صباحاً.

بلاغ رقم ٨٥ ــ ١٩٨٢/٦/١٠: منذ الساعة ٣,٣٠ والطيران الحربي الصهيوني يقوم بقصف منطقة خلدة، كما يقوم بالقاء صواريخ موقوتة، هذا ولا يزال القصف مستمراً حتى الساعة ٣,٤٥.

بلاغ رقم ٨٦ ــ ١٩٨٢/٦/١٠: عند الساعة الثالثة وخمسين دقيقة من فجر اليوم بدأ العدو الصهيوني قصفه المدفعي من بوارجه البحرية على منطقة خلدة، كما حاول عند الساعة الرابعة إنزال عدد من قواته على مطار بيروت الدولي، وقد افشلت محاولته نتيجة تصدي قواتنا المشتركة ببطولة له.

وفي الساعة الخامسة صباحاً بدأ العدو قصفه المدفعي الصاروخي الشديد من قطعه البحرية على مناطق خلدة والاوزاعي وبرج البراجنة، كما واصل الطيران الحربي المعادي غاراته الساعة السادسة إلاّ ربعاً على مطار بيروت الدولي.

بلاغ رقم ٨٧ ــ ١٩٨٢/٦/١٠: الساعة السابعة صباحاً، بدأ العدو الصهيوني منذ فجر اليوم بقصف شديد ومركّز مستهدفاً مطار بيروت الدولي، ومخيم برج البراجنة، ومنطقة الاوزاعي بالطيران والمدفعية والصواريخ والصواريخ الموقوتة، وشمل القصف المناطق المدنية والسكان الامنين بلا تمييز ولا يزال القصف مستمراً على العاصمة بيروت حتى إعداد هذا البيان، الساعة السابعة وعشر دقائق.

بلاغ رقم ٨٨ ــ ١٩٨٢/٦/١٠: يواصل العدو منذ فجر اليوم قصف مدينة بيروت من البحر والبر والجو مستهدفاً مطار بيروت الدولي ومخيم برج البراجنة والأوزاعي وخلدة والناعمة والدامور.. وتتصدى قواتنا لهذا الهجوم.

كما لا يزال العدو يركز هجومه على مدينة صيدا ويحاول إحداث اختراقات داخل المدينة التي تدافع عنها قواتنا لليوم السابع امام اشرس الهجمات المركّزة عليها من البر والبحر والجو.

وفي القطاع الشرقي لا زالت قواتنا تتصدى لقوات العدو التي تحاول الاندفاع شمالاً..

بلاغ رقم ٨٩ ــ ١٩٨٢/٦/١٠: اجمل الناطق العسكري باسم القيادة المركزية للقوات المشتركة العمليات العسكرية التي جرت منذ صباح اليوم، وحتى الساعة الثانية عشر ظهراً.

وقال الناطق: ــ إن العدو الصهيوني يحاول يائساً وبشكل مريب تحقيق اي تقدم ملموس لقواته في المواقع التي تشبثت بها القوات المشتركة إثر المعارك العنيفة التي دارت مساء امس على كافة المحاور.

واضاف الناطق: ــ إن العدو حاول باستماتة ملحوظة تحسين مواقعه مستخدماً القصف البحري والجوي العنيف والهمجي على المنطقة الجنوبية من بيروت.

وقد واجهت القوات المشتركة هذا القصف العنيف برد كثيف ومباشر على مصادر نيران العدو محدثة فيها خسائر فادحة وكبيرة..

وقد عاود العدو قصفه الجوي على المنطقة الجنوبية مرة اخرى وتصدت له مضاداتنا الجوية ببسالة وبطولة.

وفي الدامور والناعمة لم يستطع العدو رغم قصفه البحري والجوي الشديد طوال ليلة امس من تحقيق اي تقدم، حيث تقاتل قواتنا في هذه

المواقع بكل بسالة وضراوة، ضاربة مواقع آليات العدو من كافة الاتجاهات.

اما في القطاع الشرقي فتدور المعارك منذ صباح اليوم على كافة المحاور، حيث نجحت قواتنا في إيقاف تقدم العدو ملحقة به خسائر فادحة..

وتقوم قواتنا بتوجيه نيران مدفعيتها الثقيلة وصواريخها الى نقاط تجمعه وامداداته.

بلاغ رقم ٩٠ ــ ١٩٨٢/٦/١٠: شنّت الطائرات الاسرائيلية عند الساعة الثانية عشرة والنصف ظهراً غارات وحشية على بيروت، وقصفت مناطق مدنية آهلة بالسكان، لمدة اكثر من ساعة..

والمناطق التي شملها القصف هي صبرا، الفاكهاني، مطار بيروت الدولي، طريق المطار، وخلدة، ومخيم برج البراجنة.

هذا، وقد تصدت مقاوماتنا الارضية لطيران العدو ببسالة..

بلاغ رقم ٩١ ــ ١٩٨٢/٦/١٠: الموقف على القاطع الشرقي ١٣,٤٥ ــ منذ الساعة ٢٤ من صباح اليوم ومواقعنا في القطاع الشرقي تتعرض لقصف مدفعي وصاروخي شديد ومركّز من قبل قوات العدو، وتقوم قواته المدرعة بمحاولة التقدم بشكل يائس على محوري عين عطا وراشيا الوادي وباتجاه عين حرف ومحور قليا وسحمر تحت غطاء من قصف مدفعي ثقيل والطائرات حيث تتعرض المنطقة لقصف عنيف ومركّز وتخوض قواتنا المتواجدة في مواجهتها في عين عطا معارك طاحنة وعنيفة وبطولية خلال الساعات المتأخرة من الليل وطوال اليوم بعد أن زج العدو بقواته المدرعة والمحمولة جواً.

وقد دمرت قواتنا للعدو في هذه المعركة عشر آليات وثماني ناقلات مدرعة وقتلت وجرحت ما يزيد عن ١٥٠ عسكرياً من قواته، ومعنويات قواتنا عالية..

بلاغ رقم ٩٢ ــ ١٩٨٢/٦/١٠: ١,٥٥ ــ في تمام الساعة الواحدة وخمس وخمسين دقيقة من بعد ظهر اليوم احبطت قواتنا محاولة إنزال بحرية للعدو بالدبابات البرمائية على الكونكارو بيتش قرب الدورة. بعد معركة دامت اكثر من ساعتين واوقعت قواتنا بقوات العدو خسائر فادحة وتقهقرت القوة المهاجمة الى عرض البحر..

بلاغ عسكري رقم ٩٣ ــ ١٩٨٢/٦/١٠: في تمام الساعة الثانية والنصف ظهر اليوم اغار طيران العدو الصهيوني على مرتفعات البيرة في القطاع الشرقي، وقد تصدت له مقاوماتنا الأرضية بكثافة نيران غزيرة وتمكّنت من إسقاط طائرة شوهدت وهي تهوي فوق منطقة كفر مشكي.

بلاغ رقم ٩٤ ــ ١٩٨٢/٦/١٠: في تمام الساعة الثالثة:

اولاً ــ تتعرض قواتنا البطلة في صيدا الى هجمات مركّزة من قوات العدو الصهيوني على مداخل مخيم عين الحلوة، وتسجل قواتنا لليوم السابع على التوالي ملاحم بطولية من الصمود الاسطوري.

ثانياً ــ في مرتفعات الناعمة شنّت مجموعات من قواتنا هجمات جريئة على تجمعات قوات العدو المتقدمة باتجاه كفرمتي وكبدتها العديد من الخسائر في الأرواح والمعدات..

ثالثاً ــ في مدينة صور تمكّنت مجموعاتنا العاملة والمنتشرة في ارجاء المدينة من تدمير دبابة للعدو وابادة طاقمها.

رابعاً ــ في منطقة النبطية قامت احدى مجموعاتنا الخاصة بشن إغارة جريئة على قيادة العدو الادارية قرب بلدة حبوش، حيث ابادت عدداً من العسكريين الصهاينة وتمكّنت من تدمير ناقلة محمّلة بالذخائر..

هذا، وتقوم مجموعات الاقتحام الخاصة في مختلف المناطق بشن هجماتها الجريئة خلف خطوط العدو في اماكن تجمع قواته طوال يوم امس واليوم حسب الخطة الموضوعة، لتقطيع اوصال العدو وارباكه وتحطيم قواته.

بلاغ رقم ٩٥ ــ ١٩٨٢/٦/١٠: في تمام الساعة الرابعة والنصف من بعد ظهر اليوم صدت قواتنا الصامدة محاولة يائسة قامت بها قوات العدو للتقدم باتجاه مدينة الزهراء.

تمكّنت قواتنا من تدمير دبابة للعدو وقتل من فيها واجبرت الدبابات الباقية على التقهقر الى الخلف تحت وابل من القذائف المدفعية والصاروخية التي كانت تلاحقها بغزارة..

بلاغ رقم ٩٦ ــ ١٩٨٢/٦/١٠: قام طيران العدو في تمام الساعة الرابعة وخمسين دقيقة بثلاث غارات متتالية على مخيم برج البراجنة والمطار وقد تصدت مقاوماتنا الارضية لطيران

العدو بيسالة فائقة ومنعته من تحقيق اهدافه.

كما قام طيران العدو في نفس الوقت بقصف مناطق بعلشميه والناعمة وقد تصدت له مقاوماتنا الارضيـة في جميع المحـاور ومنعته من تحقيق اهدافه..

بـلاغ عسكري رقم ٩٨ ــ ١٩٨٢/٦/١١: عند الساعة ٦,٢٠ مساء امس عـاود الطيران المعادي قصفه لمنطقة بعلشمية. وفي الساعة ٧,٣٥ قام العدو بقصف كثيف ومركّز ومتـواصل من بوارجه البحرية على منطقة عرمون.

بـلاغ عسكري رقم ٩٩ ــ ١٩٨٢/٦/١١: عند الساعة الثامنة وخمسين دقيقـة من مساء امس، قام العدو الصهيوني بقصف مركّـز على منطقة خلدة والسان سيمون والمطار. وقد ردت قواتنا على مصادر القصف بقصف معاكس.

بـلاغ رقـم ١٠٠ ــ ١٩٨٢/٦/١١: السـاعـة الثـامنـة وعشر دقـائق من صبـاح ١٩٨٢/٦/١١، واليوم الثامن على التوالي، تواجه قوات العدو الغازية مقاومة ضارية، وقتالاً عنيفاً من قواتنا في كل موقع من مواقعنا. وقد زج العدو نهار امس وطول الليل بفـرقة مـدرعة جـديدة ولوائين مظليين إضافة الى قواته السابقة، حيث اصبح مجموع قواته الآن على الجبهة اللبنانية، مـايـزيـد عـلى (١٢٠) الف جنـدي، يـدعمهم الاسطول البحري بكامله ومعظم قواته الجوية وتؤكد معلوماتنا ان قيـادة العدو قـد اصابهـا الارباك نظراً لكثرة الخسائر التي اوقعت بها، وان صمود ثوارنا واساليب قتالهم وبسالتهم قد نالت من معنويات العدو.

بلاغ رقم ١٠١ ــ ١٩٨٢/٦/١١: السـاعـة الثامنة والنصف صباحاً، اكـدت معلوماتنـا ان قوات العدو التي قامت بالهجوم على مدينة صور ومخيمي الرشيـدية والبـرج الشمالي في الايـام الاولى قد دمرت تماماً على ايدي القوات المشتركة بعد ان استدرجتها الى مناطق اختيـرت مسبقاً للقتـال، حيث انهال عليهـا مناضلونـا بقذائف ار.بي.جي الصاروخية والقنـابل اللاصقـة. وقد فوجىء العدو بهذا الهجوم ولم يتمكّن من سحب قواته التي سمح لها ان تتـوغل قليـلاً، داخل المدينة ومخيمي الرشيدية والبرج الشمالي. وقد دفع العدو بعد ذلك بقوات إضافية في محاولات لانقاذ موقف القوات المحاصرة ولكن دون جدوى وقد خسر العدو في هذه المعركة وحدها اكثر من (٢٠٠) قتيل ودمر له اكثر من (٦٠) آلية مدرعة.

بلاغ رقم ١٠٢ ــ ١٩٨٢/٦/١١: السـاعـة الثـامنة وخمس وثـلاثون دقيقـة صباح امس: فشلت محـاولات العدو نهـار امس وطوال هذه الليلة في اقتحام مواقعنا في منطقـة خلدة رغم الجهد البري والجوي والبحري الذي بذله العدو في محاولات الانزال من البحر والجو، لمواصلـة الانـدفاع عـلى المحور للتقـدم من البـر. ورغم وحشية القصف الذي استخدمه العدو جواً وبحراً فـان صمـود ثـوارنـا وتصميمهم عـلى النصر ومعنوياتهم العالية قد حطمت آمال العدو وصدته على اعقابه عدة مرات، وقد لوحظ ان معنويات قوات العدو قد اعتراهـا الهبوط وسيطر عليها الذعر.

بلاغ رقم ١٠٣ ــ ١٩٨٢/٦/١١: السـاعـة التاسعة إلاّ خمس دقائق: في القطاع الشـرقي استمرت محاولات العدو في الاندفاع شمالاً، حيث ركّز هجماته على ثلاثة محاور هي الحاصباني ــ كفرمشكي، محور شبعـا ــ عين عطا ــ راشيا الوادي، وقد قام العدو بانزال قوات من المظليين على بلدة الرفيد ودارت طوال امس والليلة معارك ضارية بـين قواتنـا وقوات العـدو التي تحاول جهـدها تحقيق تقـدم. وقد استخـدمت قواتنـا تكتيكات خاصة اربكت العدو سيما حين حاصرت قوات انزاله، وانهالت عليها بالنيران من مختلف انواع الأسلحة، هذا وسيصدر بلاغ لاحق عن خسائر العدو امس على طول جبهات القتال.

بلاغ رقم ١٠٤ ــ ١٩٨٢/٦/١١: في الساعة التاسعة إلاّ خمس دقائق، قام العدو اليوم (امس) بقصف منطقة بشامون شرقي بيروت بالطيران، وقد استهدف القصف الطريق العام موقعاً خسائر في صفوف المدنيين.

بـلاغ رقم ١٠٥ ــ ١٩٨٢/٦/١١: قـامت مجموعاتنا الخاصة في الساعة التاسعة وخمس دقائق من صباح امس بالاغارة على عدة مواقع للعـدو في منـاطق النبطية، صـور، الجـرمق، الزهراني، الصرفند، عدلون، حيث شنت عدة غارات على مواقع العدو، وطرق امداده، طوال ليل امس، وقد فوجىء العدو بهذه الهجمات وبدأ يستخدم قنابل الانارة وطائرات الهيليكوبتر في محاولة للحد من نشاط ثوارنا في هذه المناطق.

بلاغ رقم ١٠٦ ــ ١٩٨٢/٦/١١: الساعة ٩,٣٠، كبدت قواتنا العدو منذ مساء امس وحتى الساعة التاسعة والنصف من صباح اليوم خسائر في الأفراد قدرت في حدود (٣٠٠) قتيل وجريح بينهم عدد من الضباط.

هذا وقد نجحت مجموعاتنا الخاصة بين السعديات والدامور في قتل ضابطين كبيرين للعدو احدهم برتبة جنرال والآخر برتبة عقيد.

بلاغ رقم ١٠٧ ــ ١٩٨٢/٦/١١: الساعة التاسعة واربعين دقيقة لليوم الثامن وقواتنا في صيدا تقاوم هجوم العدو رغم الحصار الكبير والشامل الذي فرضه العدو بقواته المدرعة والميكانيكية، وقصفه المتواصل من الجو والبحر وبعد ان دمر كل وسائل الحياة، من ماء وكهرباء ومستشفيات ومراكز تموين، هذا وقد خسر العدو امس اربع دبابات وما يزيد عن (٤٩٠) جندياً، حيث بدأ العدو يركّز على استعمال عناصر المغاوير والمظليين للعمل في صيدا، وذلك لكثرة الخسائر التي مني بها في الآليات، حيث بدا واضحاً ضعف العدو في حرب الشوارع وجبنه على المواجهة فيها.

بلاغ رقم ١٠٨ ــ ١٩٨٢/٦/١١: عند الساعة العاشرة والنصف من صباح امس وسّع العدو الصهيوني من نطاق عدوانه على منطقة خلدة، وقامت قطعه البحرية وزوارقه، بقصف مدفعي ثقيل وصاروخي على المنطقة.

هذا، وتتصدى قواتنا المشتركة للقطع البحرية المعادية بنيران المدفعية الثقيلة والصواريخ.

بلاغ رقم ١٠٩ ــ ١٩٨٢/٦/١١: الساعة ١١,٤٠، قام طيران العدو ظهر امس، وعلى ظلعات متتالية بقصف وحشي وعشوائي على مدينة بيروت، واستهدف القصف الاحياء السكنية، تصدت له مقاوماتنا الأرضية ببسالة، كما قام طيران العدو في الساعة الواحدة ظهر امس بقصف مخيم الجليل في بعلبك، وتصدت له مقاوماتنا الارضية.

وحول قصف مدينة بيروت، صرّح مصدر مسؤول في الثورة الفلسطينية بما يلي:

نتيجة الخسائر العالية التي تكبدها العدو الصهيوني اثناء ثمانية ايام من الحرب البطولية خاضتها القوات المشتركة في كل المواقع، شنّ العدو الصهيوني بعد ان فقد اعصابه، غاراته الوحشية بعشرات الطائرات فوق المناطق المدنية في بيروت، قبل ظهر امس خصوصاً في مناطق كورنيش المزرعة، برج ابي حيدر وبرج البراجنة.

ونتيجة هذا القصف الوحشي اصيبت بنايات سكنية باضرار بالغة الامر الذي نتج عنه خسائر مدنية لم تحص بعد.

إن هذا العدوان البربري على النساء والأطفال والمدنيين يكشف وجه الفاشية الصهيونية التي كانت دائماً ملازمة للمؤسسة العسكرية الصهيونية.

بلاغ رقم ١١٠ ــ ١٩٨٢/٦/١١: الساعة السابعة و١٥ دقيقة من مساء امس: لا زال العدو مستمراً في غاراته الجوية على مدينة بيروت ويقوم بقصف مثلث خلدة وينتج عن ذلك لشوب حرائق في اجزاء من الاحراش الممتدة بين عرمون وعالية وتتصدى له مقاوماتنا الأرضية بكثافة نارية غزيرة وتمنعه من تحقيق اهدافه العدوانية.

بلاغ رقم ١١١ ــ ١٩٨٢/٦/١٢: منذ الساعة الحادية عشرة من ليلة امس، والطيران الحربي المعادي يواصل قصفه العنيف على المناطق التالية في العاصمة، الرمل العالي، برج البراجنة، مطار بيروت الدولي.

ولا يزال القصف مستمراً حتى ساعة إعداد هذا التصريح الرابعة والربع من فجر ١٩٨٢/٦/١٢.

بلاغ رقم ١١٢ ــ ١٩٨٢/٦/١٢: الساعة الثامنة من صباح امس، على الرغم مما يدعيه العدو بالتزامه وقف إطلاق النار فإنه استمر طوال نهار امس الأول وليلة امس، وحتى صدور هذا البلاغ بقصف منطقة خلدة وما جاورها من الجو والبحر والبر مستخدماً القنابل المضيئة التي ألقتها طائراته لكشف معالم المنطقة لمدة تزيد عن ست ساعات على مسمع من العالم وتحت بصره وقد حاول العدو ليلة امس اقتحام مواقعنا في خلدة اكثر من مرة، ولكن مقاتلي القوات المشتركة الذين صمدوا على الشهادة في سبيل وطنهم وامتهم قد صمدوه على اعقابه.

وفي منطقة مثلث قبر شمون خاضت القوات المشتركة معارك طاحنة مع قوات الغزو الصهيوني استطاع بعدها ان يسيطر على مشارف قبر شمون ويستمر ضغط العدو بطيرانه وقطعه البحرية بالقصف الأرضي بالمدفعية والصواريخ

الثقيلة على حي برج البراجنة مركز التجمع السكني الفلسطيني وحي برج البراجنة مركز التجمع السكني اللبناني ومنطقة المطار وصحراء الشويفات، كما قام ليلاً بقصف مخيمي صبرا وشاتيلا وحي الفاكهاني في قلب بيروت قصفاً شديداً بالطيران موقعاً خسائر كبيرة في صفوف المدنيين وهذا يؤكد استمرار العدو في حملة الابادة ضد الشعبين اللبناني والفلسطيني واليوم التاسع على التوالي.

بلاغ رقم ١١٣ ــ ١٩٨٢/٦/١٢: في الساعة العاشرة والربع صباحاً، يقوم طيران العدو وبكثافة بقصف المواقع والتجمعات السكنية في الرمل العالي ــ مدارج المطار ــ الكوكودي، الجسيلية، وتتصدى له مقاوماتنا الارضية ببسالة.

بلاغ رقم ١١٤ ــ ١٩٨٢/٦/١٢: تقوم طائرات العدو خلال غاراتها الوحشية المتواصلة على مدينة بيروت وضواحيها بإلقاء القنابل العنقودية والانشطارية وبشكل عشوائي فوق المناطق الآهلة بالسكان، سقط نتيجة استخدام اسلحة الابادة هذه والمحرّمة دولياً عدد كبير من الضحايا في صفوف المدنيين.

بلاغ رقم ١١٥ ــ ١٩٨٢/٦/١٢: في الساعة الثانية ظهراً لا يزال العدو الصهيوني يواصل اعتداءاته الوحشية دون توقف من البر والبحر والجو على مدينة بيروت وضواحيها وتقوم الطائرات الصهيونية بقصف فروع للأحياء المدنية بينما تقوم القوات البحرية والبرية بقصف متواصل وعشوائي بكل الاتجاهات مستهدفة مدينة بيروت بكاملها وموقعة الخسائر الكبيرة في صفوف المدنيين، وتقوم مدفعيتنا ومقاوماتنا بالرد على مصادر النيران بغزارة كثيفة ومن كافة الاتجاهات، ومعنويات مقاتلينا عالية جداً.

بلاغ رقم ١١٦ ــ ١٩٨٢/٦/١٢: عند الساعة الثانية والربع من ظهر امس: لا يزال العدو الصهيوني يشدد حصاره من كافة الجهات على مدينة صيدا، رغم وجود آلاف الضحايا والجرحى المدنيين في المدينة. هذا، وتواصل قواتنا المشتركة الباسلة دفاعها عن المدينة والمخيمات الفلسطينية القريبة منها، بكل ما لديها من طاقة رغم مرور تسعة ايام على القتال الذي تخوضه قواتنا المشتركة بكفاءة عالية.

بلاغ رقم ١١٧ ــ ١٩٨٢/٦/١٢: في تمام الساعة الرابعة من بعد ظهر امس، قامت القوات المشتركة بقصف مدفعي وصاروخي ثقيل ومركّز لمراكز تجمعات العدو الآلية والبشرية براً وبحراً في المناطق التالية:

تلة الرادار قرب بيصور، تلة البنية في منطقة قبر شمون، تلة المشرف جنوب الدامور، وعلى البوارج الحربية المتواجدة في عرض البحر، وذلك من كافة مواقعها القتالية، وقد اصابت الصواريخ الثقيلة وقذائف المدفعية اهدافها بشكل مباشر واحدثت خسائر كبيرة في صفوف العدو، شوهدت النيران واعمدة الدخان تتصاعد من مواقع العدو، في التلال هذه، ولا زال قصف قواتنا الشديد والمركّز ضد مواقع ومصادر نيرانه البرية والبحرية مستمراً حتى ساعة إعداد هذا البلاغ الساعة الرابعة وعشرون دقيقة، وتقاتل قواتنا المشتركة في كافة محاور القتال بمعنويات عالية دفاعاً عن الثورة والشعب في مواجهة قوات الغزو الصهيوني.

بلاغ رقم ١١٨ ــ ١٩٨٢/٦/١٢: في تمام الساعة السادسة من مساء اليوم (امس) تقوم قوات العدو الصهيوني بهجوم بالدبابات والآليات المدرعة تدعمها الطائرات والمدفعية والقوات البحرية على قواتنا المتواجدة في خلدة وتتصدى لها قواتنا ببسالة وتوقع بها خسائر كبيرة ولا تزال المعارك محتدمة وتخوض قواتنا حرب مواجهة ضارية مع قوات العدو.

والجدير بالذكر ان هذا الهجوم هو الخامس منذ ظهر يوم امس (الأول) الجمعة على هذا الموقع الصامد الذي يحاول العدو يائساً احتلاله ويستميت ابطالنا بقتال اسطوري في الدفاع عنه والمحافظة عليه. وقد قرروا جميعاً الشهادة او النصر.

المعنويات عالية وقواتنا تخوض معارك واغارات ضارية لتحطيم الهجوم من الخلف ومن كافة الاتجاهات وفي كافة مواقعها القتالية.

بلاغ رقم ١١٩ ــ ١٩٨٢/٦/١٢: لاحقاً لبلاغنا السابق فان قواتنا المشتركة وبعد معارك مواجهة واغارات ضارية شنّتها ضد قوات العدو الغازية، فقد تمكّنت من سحق تقدمها واجبارها على التقهقر باتجاه مدينة الزهراء بعد ان اوقعت فيها خسائر كبيرة في الآليات والمعدات والأفراد

شوهد العدو وهو يقوم باخلائها.

بلاغ عسكري رقم ١٢٠ ــ ١٩٨٢/٦/١٣:
١ ــ منذ الساعة التاسعة ليلاً وحتى الصباح الباكر والعدو يقوم بتحرّكات عسكرية ويلقي القنابل المضيئة في مناطق خلدة وقبرشمون لتمهيد لتحرّك دباباته وآلياته.

٢ ــ منذ الصباح الباكر يوم ١٩٨٢/٦/١٣ يقوم العدو بالتقدم من قبرشمون باتجاه شملان، وعينات فيما يتضح انه عملية تمدد نحو كفرشيما، والشويفات مستثمراً وقف إطلاق النار الذي اعلنه عند الساعة التاسعة من ليل امس.

٣ ــ يقوم العدو منذ صباح اليوم بقصف كافة مواقع القوات المشتركة ومواقع القوات السورية على محور خلدة وعرمون بنيران الدبابات والبوارج البحرية.

وترد عليه القوات المشتركة والقوات السورية وقوات امل بكافة الاسلحة المتوفرة.

بلاغ عسكري رقم ١٢١ ــ ١٩٨٢/٦/١٣:
تمكّن مقاتلو القوات المشتركة والقوات السورية وقوات امل من صد تقدم العدو على محور خلدة.

وقد دمّر مقاتلونا الأبطال للعدو عدداً من الدبابات وتقهقر العدو متراجعاً.

وفي نفس الوقت يواصل العدو تمدده في منطقة الجبل، ومنطقة قبرشمون عينات مستثمراً عدم تواجد القوات المشتركة هناك.

بلاغ عسكري رقم ١٢٢ ــ ١٩٨٢/٦/١٣:
الساعة الرابعة والنصف بعد الظهر ٦/١٣:
رغم الاعلان الرسمي ليلة امس عن وقف إطلاق النار يقوم العدو منذ صباح اليوم بالضغط على خلدة لاحتلالها بالاندفاع شمالاً. وقد رافق هذا الاندفاع المدعم بنيران المدفعية والصواريخ قصف جوي على منطقة الجبل ودفع العدو بدباباته ومشاته الآلية، في حين يقوم بقصف جوي على منطقة المطار ومخيم برج البراجنة، وفي منطقة الجبل دفع العدو بدباباته ومشاته الآلية باتجاه قرية شملان عينات، عين عنوب، لقطع طريق الشام ــ بيروت عن طريق بشامون.

وتتصدى قواتنا الآن لهذا العدوان الغادر. وقد تم إبلاغ الامم المتحدة بذلك.

بلاغ عسكري رقم ١٢٣ ــ ١٩٨٢/٦/١٣:
منذ الساعة الخامسة والنصف وحتى ساعة إعداد هذا التصريح الساعة السادسة والنصف يقوم طيران العدو الصهيوني بقصف جوي وحشي على مطار بيروت. كما يوالي ضغطه وتقدمه بالدبابات والمشاة الآلية في منطقة عالية ضمن قرى عينات ــ شملان.

اما على محور خلدة فلا تزال قواتنا تتصدى لهجومه المندفع باتجاه كفرشيما وقد استهدف قصف العدو اليوم من خلال إغارات الطيران وقصفه بالمدفعية للاحياء السكنية في مناطق تقدمه وفي منطقة الاوزاعي وبرج البراجنة، وخلدة، ومرتفعات عرمون السكنية.

بلاغ رقم ١٢٤ ــ ١٩٨٢/٦/١٣: قام طيران العدو الصهيوني في تمام الساعة السادسة وخمس وعشرين دقيقة مساء اليوم بقصف منطقة البربير الآهلة بالسكان.

كما قام طيران العدو ومنذ الساعة السادسة من مساء اليوم بعدة إغارات وحشية على طريق مطار بيروت الدولي.

وقد تصدّت له مقاوماتنا الارضية بكثافة نيران عالية.

وبرغم الغارات الوحشية لطيران العدو، تقوم وحدات الاسعاف والانقاذ بدور بطولي لاخلاء الاصابات.

بلاغ عسكري رقم ١٢٥ ــ ١٩٨٢/٦/١٤:
الساعة ١٨,٥٥، عاود العدو قصفه لمواقعنا في الفرّار واطراف مخيم برج البراجنة وحول المطار، الكوكودي، ويرافق القصف تحليق طيران مروحي فوق المطار باتجاه خلدة.

بلاغ عسكري رقم ١٢٦ ــ ١٩٨٢/٦/١٤:
لليوم العاشر على التوالي وبرغم الاعلان عن وقف إطلاق النار يواصل العدو هجومه بالبر والبحر والجو، وفي مدينة بيروت لا يزال العدو يحاول السيطرة على مثلث خلدة، وتدور معه معارك عنيفة. اما شرق العاصمة فقد واصل العدو دخول القرى اللبنانية التالية: شملان، عيناب، عينات، عين عنوب، القماطية، بسوس، كما واصل تقدمه باتجاه سرايا بعبدا، وذلك لاحكام السيطرة على مدينة بيروت مستخدماً بذلك المناطق التي تقع خارج عمل قواتنا.

وفي مخيم عين الحلوة لا زال القتال يدور بين قواتنا وقوات العدو التي تحاول دخول المخيم.

هذا، وقد استهدفت بيروت بقصف من

الطيران ثلاث مرات، حيث شمل القصف المطار، برج البراجنة وحي برج البراجنة اللبناني وطريق المطار وحي الأوزاعي، مستهدفاً الأحياء السكنية، حيث اوقع العديد من الخسائر بين صفوف المدنيين.

بلاغ عسكري رقم ١٢٧ ــ ١٩٨٢/٦/١٤:
اليوم الحادي عشر وقواتنا تواصل تصديها ومقاومتها الضارية لقوات العدو البحرية والجوية والبرية وقد قام العدو بدخول منطقة بعبدا ــ العدث في المنطقة الشرقية من بيروت ويقوم الآن بحشد قواته داخل هذه المناطق وفي استخدامها قاعدة لهجومه على بيروت الغربية من جهة الشرق كمحور رئيسي آخر اضيف الى المحور الجنوبي في خلدة.

بلاغ عسكري رقم ١٢٨ ــ ١٩٨٢/٦/١٥:
لليوم الثاني عشر وثوارنا الصامدون في معقل عين الحلوة.. يخوضون اعنف واشرف معارك المجابهة التي اذهلت قادة العدو واربكت قواته. ولا تزال حامية المخيم تقوم بالتصدي بشجاعة فائقة وصدت اليوم هجوماً كبيراً للقوات الصهيونية وتتعرّض الآن لهجوم مدرع آخر وتخوض قواتنا هناك معركة مجيدة على كافة محاور المخيم.. وقد اوقعت قواتنا اليوم في قوات العدو اكثر من ثلاثين قتيلاً وجريحاً ودمّرت له ثلاث دبابات وناقلتي جنود مدرعة.

بلاغ عسكري رقم ١٢٩ ــ ١٩٨٢/٦/١٥:
قامت قوات العدو المتمركزة في منطقة بعبدا بقصف مدفعي عند الساعة الثانية من بعد ظهر اليوم على منطقة حي السلم وبرج البراجنة.

واوقعت القذائف العشوائية الاسرائيلية عدداً من الخسائر بين المواطنين المدنيين. ولا زال القصف مستمراً حتى ساعة إصدار هذا البيان الساعة الثالثة.

بلاغ عسكري رقم ١٣٠ ــ ١٩٨٢/٦/١٦:
منذ الساعة الثامنة من صباح اليوم دفع العدو بقواته باتجاه كلية العلوم التابعة للجامعة اللبنانية في عملية هجوم على الكلية، وتصدت له قواتنا وتدور الآن معركة حامية بكافة انواع الأسلحة.

بلاغ عسكري رقم ١٣١ ــ ١٩٨٢/٦/١٦:
خاضت قواتنا صباح اليوم معركة ضارية مع قوات العدو في بساتين صيدا وقتلت ٦ جنود صهاينة.

وفي بساتين صور جرت اشتباكات فجر اليوم مع قوات العدو ولا تزال مستمرة حتى ساعة إصدار هذا البلاغ الثانية إلّا ربعاً ظهراً، حيث تمكّن ثوارنا من قتل ثمانية جنود صهاينة، هذا وتخوض قواتنا واليوم الثالث عشر معارك عدة مع قوات العدو وخلف خطوطه وفي مواقع متعددة قرب صور وصيدا، والنبطية.

بلاغ عسكري رقم ١٣٢ ــ ١٩٨٢/٦/١٦:
عند الساعة الثانية والثلث ظهر اليوم افشلت القوات المشتركة الهجوم الذي قامت به قوات العدو صباح اليوم على كلية العلوم في الجامعة اللبنانية في منطقة الشويفات، حيث دمّرت له دبابتين وقتلت ما يزيد على ١٢ جندياً صهيونياً.

بلاغ عسكري رقم ١٣٤ ــ ١٩٨٢/٦/١٧:
١ ــ قام العدو الاسرائيلي عند الساعة الثانية من فجر اليوم وحتى الساعة الثانية والنصف بقصف مدفعي وصاروخي من منطقة مدينة الزهراء على منطقة المطار والرمل العالي وبرج البراجنة.. وقد ترافق هذا القصف مع قنابل إنارة اطلقها العدو ومحاولات للتقدم. احبطت هذه المحاولات جميعاً عندما قامت القوات المشتركة وامل والقوات السورية بالتصدي لها والاشتباك معها في قصف مدفعي ثقيل.

ونتج عن القصف الاسرائيلي لمطار بيروت تدمير ثلاث طائرات جاثمة على ارض المطار.

٢ ــ قامت المدفعية الاسرائيلية ومدفعية الدبابات بتوسيع نطاق عدوانها عند الساعة الثانية وخمسين دقيقة، وقصف منطقتي بئرحسن، الرملة البيضاء من مرابضها في منطقة الدوحة.

٣ ــ عند الساعة الرابعة من فجر اليوم قامت بارجة من سلاح العدو البحري بقصف عشوائي عنيف لمنطقة خلف الرملة البيضاء والطريق الجديدة.

٤ ــ عند الساعة الخامسة قام العدو بقصف الطريق الجديدة.

بلاغ عسكري رقم ١٣٥ ــ ١٩٨٢/٦/١٧:
١ ــ يقوم العدو منذ الساعة الخامسة والنصف صباحاً بقصف كثيف ومركّز لمدينة عالية، وذلك بقذائف المدفعية والصواريخ ايما تحاول قواته التقدم بمحور سوق الغرب ــ كيلون.

هذا، وتتصدى له القوات المشتركة وما زال الاشتباك مستمراً بضراوة حتى الساعة السابعة من صباح اليوم؛

٢ ــ عند الساعة السابعة والربع شدد العدو من قصفه على مدينة عالية وشمل القصف المنطقة المجاورة، فيما جدد العدو ضغطه للتقدم عبر محوري شملان ــ عالية، كيفون ــ عالية.

وتتصدى قواتنا للعدو وتقوم بالتعامل مع قواته لوقف تقدمه؛

٣ ــ عند الساعة الثامنة من صباح اليوم استطاعت قواتنا إفشال هجوم العدو ووقف تقدمه؛

٤ ــ في الساعة الثامنة شهدت مدينة سوق الغرب قصفاً عشوائياً همجياً، ادى الى إحداث عدد من الخسائر بين المدنيين.

بلاغ رقم ١٣٦ ــ ١٩٨٢/٦/١٧: قام العدو الصهيوني بقصف مدفعي كثيف استهدف مخيم صبرا وشاتيلا والمطار والرمل العالي وبئر حسن. ولا يزال القصف مستمراً حتى ساعة إعداد هذا البلاغ الساعة السادسة وخمسون دقيقة.

بلاغ عسكري رقم ١٣٧ ــ ١٩٨٢/٦/١٨: يواصل العدو الصهيوني خرقه لوقف إطلاق النار وبشكل سافر، ففي الساعة الثالثة وخمس دقائق من فجر اليوم، قام العدو بقصف منطقة الرملة البيضاء والمطار ومنطقة الخرّار ومخيم برج البراجنة، حيث شمل القصف الأحياء السكنية لمدينة بيروت.

اما في منطقة عاليه فقد حاولت قوات العدو التقدم بالمشاة باتجاه مواقع القوات المشتركة، حيث تصدت له قواتنا وقتلت له ما يزيد عن عشرة افراد.

ثم جدد العدو محاولاته، حيث دفع ببعض آلياته باتجاه مواقع القوات المشتركة فتصدت له قواتنا ودمّرت له آلية واوقفت تقدمه.

بلاغ عسكري رقم ١٣٨ ــ ١٩٨٢/٦/١٨: عاود العدو وللمرة الثالثة اليوم وعند الساعة الرابعة من بعد الظهر قصفه المدفعي والصاروخي على مدينة بيروت، حيث شمل القصف منطقة حي الليلكي، وحي السلم، موقعاً المزيد من الخسائر في صفوف المدنيين.

بلاغ عسكري رقم ١٣٩ ــ ١٩٨٢/٦/١٩: صرّح الناطق العسكري باسم القيادة المركزية للقوات المشتركة بما يلي:

منذ الساعة السابعة وحتى الساعة التاسعة والنصف من صباح اليوم وقنوات الغزو الصهيوني تقوم بقصف بيروت. وقد تركّز القصف المدفعي على المناطق التالية: المطار شارع المطار، الكوكودي، برج البراجنة، حي السلم، مستهدفاً المناطق المدنية مما سبب وقوع عدد من الاصابات بين المدنيين.

هذا، وقامت القوات المشتركة بقصف مدفعي وصاروخي عنيف لتراكز تجمعات العدو الصهيوني.

بلاغ عسكري رقم ١٤١ ــ ١٩٨٢/٦/٢٠: صرّح الناطق العسكري باسم القيادة المركزية للقوات المشتركة اليوم بما يلي:

منذ فجر اليوم والعدو الصهيوني يقوم بقصف مدفعي على اطراف مخيم برج البراجنة، وطريق المطار، والمطار، والخرّار مستخدماً القذائف النشارية وبشكل عشوائي، كما يقوم ايضاً بعمليات قنص على منطقة الليلكي، مما تسبب في وقوع إصابات بين المدنيين.

بلاغ عسكري رقم ١٤٢ ــ ١٩٨٢/٦/٢١: اصطدمت احدى مجموعاتنا العاملة خلف خطوط العدو اثناء تحرّكها مساء امس، في منطقة جنوب عين زحلتا بدورية راجلة للعدو، ففتحت عليها نيران رشاشاتها واسلحتها الأوتوماتيكية وقتلت ثلاثة افراد وجرحت اربعة وعادت المجموعة سالمة.

بلاغ عسكري رقم ١٤٣ ــ ١٩٨٢/٦/٢١: على الرغم من الاعلان عن وقف إطلاق النار فقد عاود العدو الصهيوني عند الساعة الحادية عشرة وخمس واربعين دقيقة من مساء امس قصفه المدفعي فشمل احياء الليلكي والسلم وبرج البراجنة في مدينة بيروت، ونتج عنه وقوع خسائر في صفوف المواطنين الآمنين.

بلاغ عسكري رقم ١٤٤ ــ ١٩٨٢/٦/٢١: منذ الساعة العاشرة والنصف من مساء امس، يقوم العدو بقصف مدفعي وبحري يستهدف مناطق الرملة البيضاء، الأوزاعي، المطار، طريق المطار، برج البراجنة، وكورنيش المزرعة، ولا زال القصف مستمراً حتى ساعة إعداد هذا البلاغ الساعة الواحدة وخمس واربعون دقيقة فجر اليوم الاثنين.

بلاغ عسكري رقم ١٤٥ ــ ١٩٨٢/٦/٢١:
واصل العدو الاسرائيلي قصفه البري والبحري مستهدفاً المناطق التالية: المطار، شارع المطار، بئرحسن، مخيم برج البراجنة وجواره، كورنيش المزرعة، منطقة سبنس، الرملة البيضاء، والروشة وبشكل عشوائي نتج عنه إصابات عديدة في صفوف المدنيين. ومازال القصف مستمراً حتى صدور هذا البلاغ الساعة العاشرة والنصف صباحاً.

بلاغ عسكري رقم ١٤٦ ــ ١٩٨٢/٦/٢١:
تقوم قوات الغزو الصهيوني منذ مساء امس وحتى الآن الساعة الثانية عشرة والنصف بقصف مدفعي بري وبحري مركّز على الأحياء السكنية في مدينة بيروت والضاحية الجنوبية وتحت غطاء هذا القصف تحاول قوات العدو تحسين مواقعها على محور خلدة، ومحور الداتسون، مما اضطر قواتنا الى الرد المحدود على القصف المعادي لوقف تقدم دبابات العدو ومنعها من التمركز.

إن هذا العمل الاجرامي بقصف مدينة بيروت بهذا العنف والوحشية يجيء عشية اجتماع بيغن وريغان مما يؤكد عمق المؤامرة الأميركية ــ الاسرائيلية ضد شعبنا اللبناني والفلسطيني.

بلاغ عسكري رقم ١٤٧ ــ ١٩٨٢/٦/٢١:
اذاعت إذاعة العدو ان القوات المشتركة تراجعت الى شمال المطار. ان هذه المعلومات كاذبة وتقع في إطار الحرب النفسية التي يشنها العدو، وان قواتنا في مواقعها وتسيطر سيطرة تامة على الموقف.

بلاغ عسكري رقم ١٤٨ ــ ١٩٨٢/٦/٢١:
عند الساعة الثالثة إلاّ ثلثاً من ظهر اليوم، واصل العدو الصهيوني تقدمه في منطقة رويسات النعمان، بعد ان مهّد لهذا الهجوم بقصف مدفعي وصاروخي كثيف وقد شمل القصف منطقة ظهر البيدر، المديرج حمانا.

تصدت قواتنا مع القوات السورية لهذا الهجوم الذي يقوم به العدو والذي قدّرت قواته المهاجمة بلواء مدرع.

بلاغ (بلا رقم) ــ ١٩٨٢/٦/٢١: صرّح الناطق العسكري باسم القيادة المركزية للقوات المشتركة بمايلي:

تعرّضت بيروت الوطنية الليلة الماضية وطوال نهار اليوم وحتى الآن لقصف عشوائي اسرائيلي كثيف، شمل جميع المناطق والأحياء السكنية والشوارع، بما في ذلك المؤسسات الاجتماعية والطبية والانسانية.

بلاغ عسكري رقم ١٤٩ ــ ١٩٨٢/٦/٢٢:
واصل العدو الصهيوني منذ مساء امس (الاثنين) قصفه المدفعي والعشوائي مستهدفاً المناطق السكنية في برج البراجنة، الرمل العالي، حارة حريك، الرويس، الفرّار، الفاكهاني، الجامعة العربية، المزرعة، ابوشاكر، وبرج ابوحيدر.

هذا، ومازالت قوات العدو تواصل قصفها العشوائي للمناطق السكنية الآمنة في بيروت حتى صدور هذا البلاغ في الثانية واربعين دقيقة من فجر اليوم الثلاثاء.

بلاغ عسكري رقم ١٥٠ ــ ١٩٨٢/٦/٢٢:
منذ الساعة الثانية والربع من فجر اليوم وقوات العدو الصهيوني مستمرة في قصف بيروت والمخيمات الفلسطينية بشكل كثيف بالمدفعية من البر والبحر مستهدفة كافة الأحياء السكنية.

وما زال القصف مستمراً حتى ساعة صدور هذا البلاغ الثالثة إلاّ عشر دقائق فجراً.

بلاغ عسكري رقم ١٥١ ــ ١٩٨٢/٦/٢٢:
تقوم قوات الغزو الصهيوني ومنذ الساعة السابعة من صباح اليوم بقصف مدفعي وصاروخي مستهدفاً المناطق التالية: المديرج، ضهر البيدر، بحمدون، عالية، المنصورية.

كما تقوم قوات العدو بعملية تقدم بالدبابات في محاولة للوصول الى منطقتي المنصورية وبحمدون.

هذا، وتتصدى القوات المشتركة والوحدات السورية لمحاولات العدو وتدور معركة شديدة منذ الساعة الثامنة وحتى إصدار هذا البلاغ.

بلاغ عسكري رقم ١٥٢ ــ ١٩٨٢/٦/٢٢:
لا زالت قوات العدو الصهيوني تحاول، حتى الآن الساعة الثانية عشرة والثلث ظهراً، التقدم باتجاه المنصورية ــ بحمدون وتدور معركة عنيفة بين القوات المشتركة والوحدات السورية من جهة والقوات المهاجمة من جهة اخرى، وامام الصمود البطولي الذي تبديه قواتنا بمواجهة القوات المهاجمة استخدم العدو كافة انواع الاسلحة بما في ذلك القصف المدفعي والصاروخي الذي شمل المناطق المجاورة.

وفي الساعة العاشرة صباحاً قام طيران العدو

ولمدة ساعة ونصف بقصف كثيف ومركّز على كافة المواقع وخاصة في منطقة بحمدون ــ حمانا ــ عالية. والآن تواصل قوات العدو محاولاتها للتقدم على محور بخشتيا ــ عالية في محاولة لقطع طريق بيروت ــ دمشق.

المعنويات: عالية ولا يزال القتال مستمراً حتى الآن.

بلاغ عسكري رقم ١٥٣ ــ ١٩٨٢/٦/٢٢: قامت مجموعات من القوات المشتركة العاملة خلف خطوط العدو ليلة امس بنصب كمين لقوافل العدو على خط صور ــ الناقورة.

وقد مرت احدى هذه القوافل بالكمين الذي فتح عليها النار من كافة اسلحته فقتل على الفور خمسة افراد وجرح خمسة عشر آخرين واحرق عدداً من السيارات.

إن قواتنا المشتركة تتقاتل في كل مكان ضد الغزاة الفاشيين وستواصل تصديها للعدوان.

بلاغ عسكري رقم ١٥٤ ــ ١٩٨٢/٦/٢٢: يواصل العدو الصهيوني قصفه المدفعي والصاروخي من البحر والبر على مدينة بيروت.

وقد شمل القصف اليوم المناطق التالية: مخيم برج البراجنة، محيط المطار، حي السلم، الليلكي، الرملة البيضاء، صبرا، شاتيلا، والفاكهاني في مدينة بيروت.

وقد اوقع هذا القصف العشوائي والبربري خسائر جسيمة في صفوف المدنيين.

بلاغ عسكري رقم ١٥٥ ــ ١٩٨٢/٦/٢٢: لليوم التاسع عشر والقتال الضاري مستمراً في مواجهة قوات العدو الصهيوني، في وقت ما زالت فيه العاصمة اللبنانية بيروت، ولليوم الثالث على التوالي، تتعرّض للقصف الكثيف والعشوائي بحراً وبراً، الهادف الى إبادة اكبر عدد من المدنيين الفلسطينيين واللبنانيين الآمنين.

وقد تركّز القصف المعادي بشكل كثيف على المناطق المدنية في الضاحية الجنوبية ومخيمات صبرا وشاتيلا وبرج البراجنة واوقع العديد من الاصابات في صفوف المدنيين.

ومنذ فجر اليوم بدأ العدو تقدمه على منطقتي عاليه وبحمدون من محورين، الأول محور رويسات النعمان ــ بحمدون والثاني عين تريز ــ عاليه، وذلك بعد ان مهد لهذا التقدم بقصف مدفعي عنيف على المواقع المتواجدة فيها قواتنا المشتركة والوحدات السورية.

هذا، وتدور الآن الساعة الثانية والربع ظهراً، معركة عنيفة على المحورين الآنفين الذكر، بمختلف انواع الأسلحة في مواجهة قوات العدو.

وقد دفع العدو الى المعركة، بطيرانه الحربي وقام بقصف شديد على مناطق حمانا والمديرج وصوفر وضهر البيدر.

ويهدف العدو من خلال هذه المعركة الضارية الى السيطرة على مناطق الجبل بعد ان تم تسلله الى شمال هذه المواقع من المنطقة الشرقية للعاصمة بيروت، وذلك بعد وصوله اليها والى الحدث وبعبدا.

بلاغ عسكري رقم ١٥٦ ــ ١٩٨٢/٦/٢٢: عند الساعة الرابعة من بعد ظهر اليوم، لا يزال العدو يواصل هجومه باتجاه المنصورية ــ بحمدون، تحت ستار كثيف من نيران الطائرات الحربية والمدفعية والصواريخ، وتشتبك قواتنا الآن مع قوات العدو حول المنصورية.

هذا، وقد دمرت القوات المشتركة للعدو ثماني دبابات واثنتي عشرة آلية مدرعة وما لا يقل عن مائة إصابة بين قتيل وجريح في صفوف قواته.

بلاغ عسكري رقم ١٥٨ ــ ١٩٨٢/٦/٢٣: استأنف العدو الاسرائيلي منذ صباح اليوم قصفه المدفعي الشديد من الحرش الفاصل ما بين بعادين والقماطية على سوق الغرب وعاليه ورأس الجبل والطرق المؤدية اليها. وفي نفس الوقت يحاول التقدم باتجاه المرتفعات المحيطة بالمنصورية وقد تصدت له القوات المشتركة بكافة انواع الأسلحة.

هذا، ولا زالت المعارك مستمرة حتى الآن الساعة الثانية عشرة إلّا عشرة دقائق.

بلاغ عسكري رقم ١٥٩ ــ ١٩٨٢/٦/٢٣: على اثر استمرار القصف المعادي على منطقة عين السيدة ــ عاليه وسقوط العديد من الجرحى في صفوف المدنيين، قامت احدى مجموعاتنا بتدمير احدى دبابات العدو وأحد مرابض هاوناته، كما لا زالت قوات العدو حتى الآن الساعة الواحدة ظهراً تحاول التقدم على المرتفعات المحيطة بالمنصورية وتغطية التقدم بقصف مدفعي صاروخي على منطقة بحمدون والمنصورية والمناطق المجاورة لها بالقنابل الفوسفورية والعنقودية على اختلاف انواعها.

بلاغ عسكري رقم ١٦٠ ــ ١٩٨٢/٦/٢٣: بعد فشل العدو من تحقيق اي نجاح في تقدمه في مرتفعات المنصورية نتيجة لتصدي قواتنا له، قام عند الساعة الواحدة ظهراً بالقصف المدفعي والجوي على مناطق بحمدون والمنصورية وضهور العبادية ولا زالت الاشتباكات والقصف الجوي والمدفعي مستمراً حتى الآن الساعة الثانية والنصف وخمس دقائق.

بلاغ عسكري رقم ١٦١ ــ ١٩٨٢/٦/٢٣: عند الساعة الرابعة وخمس واربعين دقيقة، لا يزال القصف المدفعي والصاروخي يغطي المنطقة بما في ذلك القنابل والصواريخ العنقودية المحرقة.

كذلك لا زالت محاولات قوات العدو بالتقدم في منطقة المنصورية قائمة، وبلغ عدد الغارات الجوية على مناطق بحمدون، عاليه، المنصورية، ضهور العبادية، اكثر من ١٥ غارة، حيث استخدم الطيران الصهيوني الصواريخ الثقيلة.

وتدور الآن اشتباكات عنيفة بين قواتنا والوحدات السورية من جهة وقوات العدو من جهة ثانية، كما وتحافظ قواتنا على مواقعها وترد على مصادر نيران العدو.

كما واغار الطيران المعادي ولعدة مرات على منطقة شتورا.

بلاغ رقم ١٦٢ ــ ١٩٨٢/٦/٢٤: لا زالت المعارك محتدمة على اشدها بين قواتنا وقوات العدو ومنذ صباح اليوم وبشكل عنيف جداً. وقد حاول العدو من خلال هجومه دخول المنصورية. ولكن قواتنا والقوات السورية استطاعت إفشال الهجوم بعد ان دمّرت للعدو (١٧) دبابة وناقلة مدرعة وقتلت ما لا يقل عن (٨٠) جندياً وقد قام الطيران المعادي بعشرين طلعة هذا اليوم على مواقع قواتنا في منطقة بحمدون والمنصورية. هذا ولا يزال القتال محتدماً بكافة انواع الاسلحة.

بلاغ عسكري رقم ١٦٣ ــ ١٩٨٢/٦/٢٤: منذ صباح اليوم والطيران الحربي المعادي يقوم بقصف منطقة الجبل، مستهدفاً ضهر البيدر والتلال المجاورة.

كما تواصل المدفعية المعادية، قصفها لمنطقتي بئرحسن والجناح في العاصمة بيروت، وذلك عند الساعة الثانية عشرة والربع ظهراً.

بلاغ عسكري رقم ١٦٤ ــ ١٩٨٢/٦/٢٤: استأنف العدو الصهيوني، منذ صباح اليوم، قصفه المدفعي الثقيل من قطعه البحرية ومدفعيته على طول الشريط الساحلي للعاصمة بيروت، حيث استهدف القصف المناطق المدنية الآهلة بالسكان في الروشة الجناح، والأوزاعي، والحمام العسكري، وهنري شهاب، والرملة البيضاء.

هذا، ولا يزال القصف مستمراً حتى الآن. الساعة الثانية واربعون دقيقة في هذه الاثناء تواصل قواتنا المشتركة تصديها البطولي لتقدم آليات العدو باتجاه بلدة المنصورية بالقرب من بحمدون.

وقد تمكّنت قواتنا من تدمير عشر آليات معادية واصابة ثمانية وثلاثين من افراد العدو الصهيوني.

بلاغ عسكري رقم ١٦٥ ــ ١٩٨٢/٦/٢٤: عند الساعة السادسة والنصف إلّا خمس دقائق، لا زال العدو الصهيوني يواصل قصفه المدفعي من البر والبحر على العاصمة بيروت.

هذا، وكان الطيران الحربي المعادي قد بدأ عند الساعة الخامسة والنصف بشنّ غارات جوية على العديد من الأحياء السكنية في العاصمة بيروت، حيث لا تزال غاراته مستمرة حتى الآن.

بلاغ عسكري رقم ١٦٦ الساعة ٨,٣٠ (مساء امس) ــ ١٩٨٢/٦/٢٥: تصدت القوات المشتركة جنباً الى جنب مع القوات السورية في معارك مواجهة بطولية خاضتها طوال هذا النهار لتكسير هجمات العدو المستمرة التي تستهدف احتلال الطريق الدولي في بحمدون. وقد تمكّنت قواتنا والقوات السورية من إفشال محاولات العدو في الوصول إلى اهدافه بعد تكبيده خسائر كبيرة بشرية ومادية.

ولا زالت القوات المشتركة الى جانب القوات السورية تسيطر على الطريق الدولي الجمهور ــ دمشق.

بلاغ عسكري رقم ١٦٧ ــ ١٩٨٢/٦/٢٥: اشلت قواتنا الليلة الماضية، عملية إنزال بحرية بالمشاة في منطقة الريفيرا على شاطىء بيروت في ثلاث نقاط، حيث تصدت قواتنا لهذه المحاولات، واشتبكت مع قوات العدو التي تراجعت بالقوارب المطاطية بعد ان اوقعت فيها عدداً من الخسائر.

وكان واضحاً ان هذه القوة، كانت تحاول الحصول على رأس جسر لتأمين قاعدة إنزال

لعملية واسعة، ولكن يقظة ثوارنا افشلت مخططات العدو.

بلاغ عسكري رقم ١٦٨ ــ ١٩٨٢/٦/٢٥: طوال ليلة امس، واصل العدو الصهيوني قصفه لمدينة بيروت من البحر والبر بالمدفعية والصواريخ، بطريقة بربرية استهدفت معظم الاحياء السكنية المدنية.

وقد تسبب هذا القصف بالمزيد من الخسائر في صفوف المدنيين، واشتعلت الحرائق في بعض الاماكن وتم إخمادها، بينما استمر الطيران الحربي والمروحي بالتحليق في سماء العاصمة وألقى قنابل إضاءة، وهاجم بالرشاشات والقنابل مواقع مختلفة منها، الضاحية الجنوبية، المطار، الاوزاعي، الرملة البيضاء.

هذا، ولا يزال القصف المدفعي والجوي مستمراً على المناطق الآنفة الذكر، حتى الآن الساعة التاسعة واربعون دقيقة من صباح اليوم ١٩٨٢/٦/٢٥.

بلاغ عسكري رقم ١٦٩ ــ ١٩٨٢/٦/٢٥: منذ الساعة العاشرة صباحاً، والطيران الحربي الصهيوني يواصل قصفه على العديد من المناطق المدنية الآهلة بالسكان، في العاصمة بيروت، موقعاً المزيد من الخسائر في صفوف المدنيين الابرياء.

وقد شمل القصف الجوي الصهيوني، مناطق مخيم برج البراجنة، مستديرة المطار، حسينية المطار، الاوزاعي.

هذا، ولا يزال القصف الجوي مستمراً حتى الآن الساعة الحادية عشرة ظهراً.

بلاغ عسكري رقم ١٧٠ ــ ١٩٨٢/٦/٢٥: عند الساعة العاشرة من صباح اليوم، وسّع الطيران الحربي «الاسرائيلي» من نطاق قصفه الجوي على مدينة بيروت، ليشمل المناطق التالية، بئرحسن، دوار المطار، الكوكودي، المطار، المدينة الرياضية، ومحيط السفارة الكويتية، ومحيط مستشفى المقاصد، والبربير، ومنطقة الحرش المقابلة لمقبرة الشهداء، ومخيمات برج البراجنة، وصبرا، وشاتيلا.

وقد استهدف القصف الجوي المناطق المدنية الآهلة بالسكان، موقعاً المزيد من الضحايا الابرياء في صفوف المدنيين.

هذا، ولا يزال القصف الجوي المعادي مستمراً حتى الآن الساعة الواحدة بعد الظهر.

بلاغ عسكري رقم ١٧١ ــ ١٩٨٢/٦/٢٥: عند الساعة الرابعة من بعد الظهر، لا زال القصف المعادي، مستمراً وبكثافة على مدينة بيروت من البر والبحر والجو، مستهدفاً الاحياء والمساكن المدنية والمرافق الحياتية الآهلة بالسكان.

وقد بلغت أعداد الضحايا بين صفوف المدنيين نتيجة القصف الصهيوني، خلال الثلاثة ايام الماضية، اكثر من الفي إصابة بين قتيل وجريح.

صدر حديثاً عن مركز الابحاث

الفلسطينيون
ماض مجيد ومستقبل باهر

الجزء الاول

تأليف

د. عزت طنوس

٦١٦ صفحة — ٣٠ ل.ل.

موقف لبنان من القضية الفلسطينية
١٩١٨ ــ ١٩٥٢

تأليف

د. حسان حلاق

٤٢٤ صفحة — ٣٠ ل.ل.

صدر حديثاً عن مركز الأبحاث

هاغاناه، اتسل، ليحي
العلاقات بين التنظيمات الصهيونية المسلحة
١٩٣٧ ــ ١٩٤٨

تأليف
عبد الحفيظ محارب

٤٤٣ صفحة ٢٥ ل.ل.

الشيوعية والمسألة القومية العربية
في فلسطين ١٩١٩ ــ ١٩٤٨
الوطني والطبقي في الثورة التحررية
المناهضة للامبريالية والصهيونية

تأليف
د. ماهر الشريف

٢١٦ صفحة ١٥ ل.ل.

صدر حديثاً عن مركز الأبحاث

الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية
دراسة لواقع الاحتلال الاسرائيلي
في ضوء القانون الدولي العام

تأليف
د. تيسير النابلسي

٣٤٣ صفحة ١٤ ل.ل.

MERIP REPORTS

Special Issue: War in Lebanon

For more than a decade, MERIP Reports has provided the most incisive coverage of Middle East developments and US policy there. With this special issue, MERIP's network of researchers and correspondents bring you clear, well-documented accounts of the events that shattered the summer of 1982.

- Reports from Washington, Beirut, Jerusalem and the West Bank
- Noam Chomsky on the disarmament movement and the invasion
- Eyewitness accounts and exclusive photos

This special double issue, regularly $4, is free with a new subscription to MERIP Reports. For $16.95, you get a full year (9 issues) of the one magazine essential for understanding the Middle East and US policy plus this special issue.

☐ I enclose $16.95 for a year's subscription. Send me your special double issue free.

☐ I enclose $4 plus 70 cents postage and handling for MERIP's new double issue, War in Lebanon.

Name _____

Street _____

City _____ State _____ Zip _____

Send your check or money order today to MERIP Reports (L)
PO Box 1247
New York, NY 10025

يصدر قريباً عن مركز الابحاث

دراسة في المجتمع والتراث الفلسطيني
قرية البصة

تأليف

يوسف حداد

الصهيونية وأثرها على السياسة الاميركية

تأليف

قيس مراد قدري

Palestine Affairs

No. 132-133, November-December 1982.

Published monthly in Arabic by the P. L. O. Research Center P. O. Box 1691, Beirut, Lebanon (Tel. 808976/7/8. Cables: MARABHATH).

Editor: **Bilal El-Hassan**

Annual Subscription

Air Mail: Arab countries — Individuals: L. L. 135 ($40), Institutions: L.L. 250 ($60); Europe — $60; U.S.A. and Elsewhere — $75.

Surface Mail: Lebanon and Syria — Individuals: L.L. 100 ($25), Institutions: L. L. 150 ($35). Elsewhere — $40.

الثمن: ٨ ل.ل. في لبنان
١٠ ل.س. في سوريا
١ دينار في الكويت والعراق
١٢ درهماً في دولة الإمارات العربية
١ دينار في ليبيا
١٠ دراهم في المغرب

شؤون فلسطينية

١٣٥ شباط (فبراير) ٨٣

شؤون فلسطينية

١٣٥ شباط (فبراير) ١٩٨٣

شهرية فكرية لمعالجة أحداث القضية الفلسطينية وشؤونها المختلفة
تصدر عن مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية

المحتويات

٣ — مهمات الثورة بعد غزو لبنان ومعركة بيروت البطلة — نايف حواتمه

٢٧ — شهادة ممدوح نوفل عن الحرب — إعداد: سلوى العمد

٤٠ — الضائقة السكنية في الضفة الغربية وقطاع غزة — د. بكر أبو كشك

٥٥ — النخبة العسكرية الاسرائيلية ودورها (١٩٤٨ — ١٩٧٤) — د. نظام محمود بركات

٨٣ — التنمية الوطنية ومحو الامية — هاني مندس

٩٨ — النشاط التربوي الفلسطيني في لبنان عشية حرب حزيران ١٩٨٢ — إعداد: نبيل بدران

١٠٩ — مشكلات التعليم بين العرب في إسرائيل — هند أبو شرار

تقارير

١٢٠ — السياسة الاسرائيلية إزاء المخيمات في جنوب لبنان — حنه شاهين

١٢٧ — الدورة العاشرة للمجلس الاعلى للتربية والثقافة والعلوم في م.ت.ف. — جابر سليمان

١٣٢ — استفتاء للرأي العام الاميركي بإشراف مؤسسة عربية — خليل فوطه

مراجعات

١٣٥	ـ مصيدة بيروت	كاتيا سرور
١٣٨	ـ النظام الزراعي في الزبيدات	سمير عثمان

شهريات

١٤٢	ـ اجتماعات عدن والحوار مع الأردن	سمر مكاوي
١٤٨	ـ هجمة اسرائيلية على المؤسسات الأكاديمية	صلاح عبد الله
١٥٦	ـ نقاط ساخنة في العلاقات الفلسطينية ـ العربية	صقر أبو فخر
١٦١	ـ إسرائيل مصرة على تطبيع علاقاتها مع لبنان	ح.ش.

وثائق

١٦٨ ـ ملحق لبلاغات الناطق العسكري باسم القيادة المركزية للقوات المشتركة

١٦٩ ـ محضر جلسة الكنيست الاسرائيلي يوم ٢١/٩/١٩٨٢ التي عقدت بناء على طلب أحزاب المعارضة لمناقشة مجزرة صبرا وشاتيلا

لوحة الغلاف من اختيار الاتحاد العام للفنانين التشكيليين الفلسطينيين، للفنان عبد المعطي أبو زيد

جميع الآراء الواردة تعبّر عن وجهات نظر كاتبيها ولا تعكس بالضرورة آراء منظمة التحرير الفلسطينية ولا المحررين ولا المستشارين ولا الناشرين

المدير العام : صبري جريس — مدير التحرير : فيصل حوراني

المشرف الفني : محمد النصر — سكرتير التحرير : عز الدين المناصرة

المراسلات بناية د. راجي نصر، شارع كراوميباني المتفرع من السادات، رأس بيروت ـ لبنان، ص. ب ١٦٩١ ، هاتف التحرير : ٨٠٨٩٧٦/٧/٨ ، التوزيع: ٨٠٨٣٣١ ، تلكس LE ٤٢٣٩٢ PRC ، برقياً : مرابحات ، بيروت

الاشتراك السنوي [بريد جوي] في الأقطار العربية (عدا لبنان وسوريا) ـ للافراد ١٣٥ ل.ل.؛ للمؤسسات والدوائر الحكومية ٢٥٠ ل.ل.؛ في اوروبا ٦٠ دولاراً؛ في أميركا وباقي دول العالم ٧٥ دولاراً.
[بريد عادي] في لبنان وسوريا ـ للافراد ١٠٠ ل.ل.؛ للمؤسسات والدوائر الحكومية ١٥٠ ل.ل.

مهمات الثورة
بعد غزو لبنان ومعركة بيروت البطلة

نايف حواتمه
الامين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

مع فشل المحادثات المصرية ــ الاسرائيلية بشأن مستقبل الحكم الذاتي الإداري في المناطق المحتلة الذي نصت عليه اتفاقيات كامب ديفيد، وفشل أطراف هذه الاتفاقية في ايجاد الشريك الفلسطيني، وصلت هذه الاتفاقيات الى مأزق حرج. فالتنازلات المصرية المتتالية والمتواصلة لم تفلح في اشباع نهم التوسعية الاسرائيلية، هذه التوسعية التي أرادت ــ وبعد أن تمكنت، وبدعم من العراب الأميركي ــ من اصطياد مصر الكبيرة، أرادت أن تجعل كامب ديفيد جسراً تعبره أطراف عربية أخرى باتجاه التزاوج مع السياسة الأميركية.

بيد أن هذه المحاولات الأميركية ــ الاسرائيلية والتي سعت الرجعيات العربية الى الترويج لها، وتبييض وجهها القبيح، فشلت بدورها. ففي الوطن المحتل، أخفقت سياسة القبضة الحديدية التي كان تجمع الليكود قد جعل منها عنواناً بارزاً لسياسته تجاه شعبنا في المناطق المحتلة؛ أخفقت ليس فقط في لجم النهوض الوطني العارم الذي أبدته المقاومة اليومية لجماهير شعبنا في مواجهة هذه السياسة بكل اتجاهاتها ومستوياتها، بل وفي ايجاد البديل اللاوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد لشعبنا. فشعبنا داخل الوطن المحتل، كان قد أدرك وبالملموس أبعاد السياسة الاسرائيلية. فالاجراءات التي أخذتها حكومة الليكود، من توسيع حجم الاستيطان الكولونيالي واجراءات الضم والالحاق والاعتقال والابعاد ومحاولات التصفية الجسدية، لم تكن أكثر من حلقة في سلسلة طويلة تهدف في نهاية المطاف الى توفير كافة الظروف المناسبة لتمرير اتفاقيات كامب ديفيد والحكم الذاتي الإداري. ففي مواجهة هذه الإجراءات كان التفاف جماهير الشعب في المناطق المحتلة حول م.ت.ف يتعزز يوماً بعد يوم، فكانت أشكال النضال تتطور وفقاً لمتطلبات النضال الوطني الذي يعبر عن تمسك هذه الجماهير بمنظمة التحرير ممثلها الشرعي الوحيد، وبحقوقها الوطنية في العودة وتقرير المصير والاستقلال بدولة وطنية كاملة السيادة على تراب الوطن. كما أخفقت سياسة الترغيب المصطنع التي أعلنها شارون وزير الحرب الصهيوني في فترة

لاحقة، في اصطياد أية شخصيات فلسطينية ذات وزن توافق على الالتحاق بمباحثات الحكم الذاتي الإداري وفق الشروط الاسرائيلية، تماماً كما حدث مع محاولات النفخ المستمرة من جانب الاحتلال «لروابط القرى» العميلة، التي لم تتمكن، رغم كل ما قدم لها، من أن تقوم بالدور الذي أوكل اليها، بعد أن ووجهت برفض شعبي واسع وحازم.

وفي لبنان، فشل العدو الصهيوني في كل حملاته العسكرية التي شنها على الثورة والقوى الوطنية اللبنانية في الفترة التي تلت اتفاقات كامب ديفيد. ولم تفلح بالتالي كافة محاولات الابادة والدمار والترويع المتوالية على امتداد عامي ١٩٨٠ و١٩٨١. وفشلت أيضاً كافة الضغوط السياسية التي مارستها الإدارة الأميركية عبر الأنظمة العربية الموالية لسياستها. وتمكنت الثورة عبر تحالفاتها مع القوى الوطنية اللبنانية وسوريا، وبفضل التفاف جماهير شعبنا حولها، أن تواجه كافة أشكال الضغوط السياسية والعسكرية، رغم الخسائر والدمار الكبير الذي ألحقته العدوانية العسكرية بالمدن والقرى اللبنانية، والمخيمات الفلسطينية في جنوب لبنان وبيروت في تموز (يوليو) ١٩٨١.

وعلى الصعيد العربي، ورغم أن جبهة الصمود العربية لم تفلح في تطوير وضعها بما يمكنها من الانتقال الى حالة الهجوم السياسي النشط والفاعل في احباط اتفاقيات كامب ديفيد وتحشيد الطاقات على الجبهات الأمامية مع العدو الصهيوني، فإنها تمكنت، على الأقل على امتداد تلك الفترة، من الحيلولة دون انتقال كامب ديفيد الى جبهات عربية أخرى متسلحة بالصمود الوطني الفلسطيني في الداخل وبالمقاومة الباسلة الفلسطينية ــ الوطنية اللبنانية لخطط جبهة الأعداء على جبهة لبنان الوطني.

وعلى الصعيد الاقليمي، حققت حركة التحرر العالمي انتصارات مهمة، تمكنت عبرها من خلق قوس يمتد من أثيوبيا حتى أفغانستان، مروراً بايران واليمن الديمقراطية، وبشكل حرم الامبريالية الاميركية، بالتأكيد، من عدد من القواعد المتقدمة التي كانت تُستخدم ضد شعوب هذه البلدان والمنطقة بأسرها، ناهيك عن الاتحاد السوفياتي ودول المنظومة الاشتراكية، وتشكل عنصراً من عناصر الاخلال بالسلام العالمي.

ان الفترة التي تلت كامب ديفيد، وان كانت الامبريالية الأميركية قد تمكنت خلالها من تعزيز وجودها في الشرق الأوسط واصطياد مصر، الدولة العربية الاكبر، فانها لم تتمكن من فرض مشروعها على مجمل المنطقة العربية، واقتصرت النجاحات التي حققتها على الجبهة المصرية. ومن الطبيعي أن التحالف الأميركي ــ الاسرائيلي ــ الرجعي العربي لم يفكر مطلقاً بالاكتفاء بما حققه على الجبهة المصرية، فمصر بالنسبة لهذا التحالف تشكل مفتاح المنطقة بأسرها؛ ولهذا تابعت قوى التحالف هجومها الاستراتيجي عبر تكتيكات جديدة، بهدف استكمال مخططاتها على صعيد المنطقة بأسرها، فقد تابعت الولايات المتحدة لذلك تأييدها للسياسة العدوانية الاسرائيلية على الشعوب العربية، وخاصة لبنان، وواصلت تزويدها اسرائيل بكل آلة الحرب العدوانية وبشتى المساعدات الأخرى التي مكنتها لاحقاً من غزو لبنان.

ومع مجيء ادارة ريغان الى البيت الأبيض الأميركي، اندفعت السياسة الأميركية في انتهاج سياسة عدوانية ليس فقط على صعيد الشرق الأوسط عبر دعمها لاسرائيل، بل وعلى الصعيد الدولي، عبر سياسة حافة الحرب مع الاتحاد السوفياتي والمنظومة

الاشتراكية من جهة، وتجهيز الحروب الاقليمية المحلية المحدودة والخاصة على قواعد حركات التحرر الوطني في العالم الثالث عامة، وانخرطت وبحماسة شديدة في دعم الانظمة الرجعية والفاشية والدكتاتورية في مواقع كثيرة في العالم، وخصوصاً في الشرق الأوسط وأميركا الوسطى واللاتينية. وعملت الادارة الأميركية على توسيع نفوذها في منطقتنا عبر بناء المزيد من القواعد العسكرية في العديد من الدول الموالية لسياستها، كمصر والصومال وعُمان، الموجهة ضد شعوب المنطقة العربية والمنظومة الاشتراكية وخاصة الاتحاد السوفياتي، واستخدمت عدداً من الدول الموالية في افتعال المشاكل مع الدول والقوى الوطنية والتقدمية العربية وفي المنطقة عموماً، وشجعت بحماسة فعلية الحرب العدوانية على الثورة الايرانية، بشكل عطل تماماً طاقة كل من ايران والعراق في الاسهام بشكل أو بآخر في مواجهة التوسعية الاسرائيلية، أو في مواجهة أميركا وسياستها العدوانية عامة، وخصوصاً تلك الهادفة لإضعاف المقاومة الوطنية لكاسب ديفيد.

وكان من الطبيعي والأمر كذلك، أن يكون التحالف الثلاثي الفلسطيني ــ اللبناني الوطني ــ السوري الهدف المباشر للسياسة الأميركية وللعدوانية الاسرائيلية، وأن يكون لبنان ساحة التنفيذ لهذه المخططات، نظراً لوجود الجسم السياسي والعسكري الأساسي للثورة الفلسطينية عليها.

الحرب وغياب أسس المجابهة الفعلية «والحروب الأهلية الصغيرة»

مع تطور الهجمة الأميركية ــ الاسرائيلية ضد قوى المجابهة الامامية المتمثلة في الثورة الفلسطينية ــ سوريا ــ القوى الوطنية اللبنانية، وتصاعد وتيرتها العدوانية، كانت السمة الأبرز التي طبعت حركة قوى الصف العربي الوطني الاقليمي والقومي، هي أن مستوى ووتيرة استعداداتها الفعلية، أدنى بكثير من تلك التي لدى الحلف المعادي. وكان النهج العملي لهذه القوى في إدارة المعركة السياسية ــ والعسكرية لاحقاً ــ لا يستجيب لمتطلبات النضال، ولا لأهمية المعركة التي كان الحلف المعادي يخطط لها. ورغم أن جبهة المقاومة السياسية العربية، وخاصة التحالف الفلسطيني ــ السوري قد أمكنها أن توجه ضربة قاسية ــ مؤقتة ــ للمشاريع الاستسلامية الأميركية والاسرائيلية والرجعية العربية، الا أن تطور العلاقات بين أطراف جبهة الصمود عامة والعلاقات ــ السورية ــ الفلسطينية ــ الوطنية اللبنانية خاصة، وتقديراتها لأهمية صياغة علاقة تحالفية كفاحية جدية فيما بينها، كانت كما أثبتت الوقائع العملية تعيش حالة تراجعية، وبالضد من الاستنتاجات المفترضة لما يجب أن تكون عليه الحال في مواجهة اشتداد وتصاعد الهجمة المعادية.

فالساحة اللبنانية لم تكن تعيش أفضل حالاتها في الفترة التي سبقت الحرب. فالقوى الوطنية اللبنانية لم تتمكن عملياً من الامساك بزمام المبادرة في قيادة الشارع الوطني اللبناني، بسبب من الحروب الأهلية «الصغيرة» التي دارت على امتداد العامين السابقين للغزو بين أبناء الصف الواحد من لبنانيين وفلسطينيين وسوريين، وبسبب من

تشرذم العلاقات بين هذه القوى الثلاث، وسياسة الاستقطاب المدمرة والممزقة لوحدة القوى الوطنية اللبنانية وغياب أسس التنسيق والعمل الوحدوي الجاد بين أطراف التحالف الثلاثي، وغياب البرنامج الواضح والمحدد الذي تخوض على أساسه معركتها المحلية الوطنية والعربية وتتوجه بوحي منه نحو اصلاح أوضاع البلاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتوفير المقومات اللازمة لصيانة لبنان الوطني ووحدة أرضه وشعبه في مواجهة البرنامج الأميركي ــ الصهيوني ــ الانعزالي الذي حدد للبنان في سياقه موقعه في خدمة كامب ديفيد ومجمل السياسة الاميركية، كما أثبتت الأحداث لاحقاً. فبدلاً من الالتقاء على برنامج نضالي مباشر لأطراف التحالف الثلاثة يقود الى توحيد القوى الوطنية اللبنانية، وحزم أمرها للامساك بزمام المبادرة لقيادة الشارع الوطني اللبناني في اطار برنامج تصادمي مع البرنامج المضاد، فانها قد وجدت نفسها غارقة في حمأة الاقتتال المحلي المسلح، الذي لم يذهب فقط بعشرات الشهداء ومئات الجرحى فحسب، بل وهز مكانة القوى الوطنية اللبنانية ذاتها في صفوف جماهيرها، وأفسح المجال أمام القوى الرجعية المحلية لتوظيف هذه التناقضات ــ الهامشية في أغلبها ــ في خدمة مشاريعها الخاصة.

وفي هذا الوضع أسهمت أيضاً السياسات والحسابات الخاطئة لأطراف التحالف في بناء الملاحق التنظيمية في صفوف الشارع الوطني؛ هذه الملاحق التي لم يكن لها دور أكثر من التضييق على القوى الوطنية اللبنانية الأساسية وافتعال الكثير من الصدامات الداخلية، التي غالباً ما كانت تتطور لتوقع الساحة الوطنية برمتها في اقتتال داخلي لا مبرر له واقعياً. فيما لم يكن لهذه الملاحق والدكاكين السياسية أي دور يذكر في مجابهة الغزو الاسرائيلي للبنان.

وعلى صعيد العلاقة الفلسطينية ــ اللبنانية الوطنية، تراجعت أيضاً وتيرة الاهتمام الجدي بتطوير العلاقة التحالفية الكفاحية، وحلت مكانها، في بعض الأحيان وبين بعض القوى من الطرفين، وتيرة عالية من التنافر، أدت في بعض الاحيان الى اشتباكات دامية.

كذلك لم تستقم العلاقة الفلسطينية ــ السورية، ولم ترتفع الى المستوى الذي يفترضه الاعداد المشترك للمجابهة مع هجوم جبهة الأعداء. وفي ذات الاطار، أخفقت جبهة الصمود العربية في تطوير أوضاعها بما يؤمن الحالة التي تنقل الجبهة من حالة الدفاع السياسي والشعارات النظرية الكبيرة الى حالة عملية على درجة ما من المصداقية الرابطة بين الشعارات والممارسة، بين القول والعمل.

فجبهة الصمود العربية: ١ ــ لم تتمكن من صياغة سياسة موحدة جادة وملموسة في مواجهة هجمة التحالف الأميركي ــ الاسرائيلي ــ الرجعي العربي ضد قوى المجابهة الأمامية.

٢ ــ كما أنها أخفقت في صياغة أسس العلاقة التحالفية الثابتة والاستراتيجية بين أطرافها، بل أن العلاقة بين أطرافها كثيراً ما كانت تتعرض لانتكاسات تترك آثاراً خطيرة على امكانية الاستعداد لمجابهة خطط الأعداء، بشكل كان يفسح المجال أمام الرجعيات العربية لتوظيف هذا الخلل في خدمة تشابك سياستها ومصالحها مع سياسة ومصالح

الامبريالية الاميركية.

٣ ــ لم تنتهج أطراف قوى الصمود سياسة جادة في دعم قوى المجابهة الأمامية وخاصة الثورة الفلسطينية والقوى الوطنية اللبنانية، وتقديم أشكال المساندة المادية والعسكرية الفعلية التي تعزز صمودها في وجه احتمالات العدوان ــ الذي وقع بالفعل ــ كما أن أشكال المساندة التي قدمت ــ وهي دون المستوى المطلوب بالتأكيد ــ كانت تتعرض للانحسار والتوقف لدى بروز أية تعارضات بين الثورة الفلسطينية والقوى الوطنية اللبنانية وسوريا أو حتى أي طرف آخر في الجبهة، فيما كانت الامبريالية الاميركية تواصل دعمها اللامحدود للعدو الاسرائيلي، دون أن يربط ذلك بالطبع بأية تعارضات تكتيكية بين السياسة الاميركية والاسرائيلية.

٤ ــ انتهج بعض أطراف جبهة الصمود العربية سياسة براغماتية في علاقاته مع الاتحاد السوفياتي ودول المنظومة الاشتراكية. فبالرغم من أشكال المساندة والدعم المبدئي والنزيه التي كانت ــ وما زالت ــ تقدمها هذه البلدان لدول جبهة الصمود العربية، وبالرغم من أن الاتحاد السوفياتي ظل يشكل المصدر الأساسي ــ ان لم يكن الوحيد ــ للسلاح الذي تستخدمه جيوشها، فان معظم دول الصمود ــ وان كانت بنسب متفاوتة ــ لم تتجاوز في تبادلها التجاري والاقتصادي مع الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية الأخرى ٦٪ من مجمل وارداتها باستثناء السلاح، الأمر الذي ربط اقتصاد هذه البلدان ــ والى درجة كبيرة ــ بالاقتصاد الرأسمالي العالمي، وحرمها من امكانيات استخدام الضغط الاقتصادي كسلاح في مواجهة التحيز الاميركي الأعمى للعدوانية الاسرائيلية.

٥ ــ كما أحجمت جبهة الصمود عن الارتقاء بعلاقاتها مع الاتحاد السوفياتي ودول المنظومة الاشتراكية الأخرى الى مستوى التحالف الاستراتيجي الذي في مقدمة قواعده سلسلة من التحولات الطبقية والسياسية والثقافية الديمقراطية العميقة في تركيب أجهزة الدولة وحياة المجتمع لبناء جسور التحالف المتنامي والجاد في مواجهة الحلف الاستراتيجي الأميركي ــ الاسرائيلي، وبقيت هذه العلاقات عرضة للتقلبات والاعتبارات البراغماتية قصيرة النظر.

٦ ــ وفي مجال توفير مقومات الصمود الوطني الداخلي، أحجمت دول الصمود عن انتهاج سياسة داخلية واضحة، تحد من سيطرة وتسلط البرجوازية البيروقراطية على أجهزة الدولة ومؤسساتها الاقتصادية، وعن اتخاذ الاجراءات الكفيلة لضرب وتصفية القوى الرجعية الداخلية التي تمثل الاحتياطي الاستراتيجي للامبريالية العالمية. وسنت دول الصمود في الوقت نفسه كل الشرائع والقوانين التي تحد من الحركة الجماهيرية للقوى الثورية في المجتمع، وحرمتها من أبسط أشكال الحريات الديمقراطية وحق التنظيم السياسي والنقابي المستقل عن السلطة، بل وتركتها عرضة لمختلف أشكال الاجراءات القمعية الايديولوجية والسياسية والاجتماعية والبوليسية، بشكل يحرم هذه الجماهير من الاسهام الجدي في معركة المواجهة مع قوى الجبهة المعادية، بحيث اقتصرت هذه المهمة على الدولة وأجهزتها البيروقراطية. وهكذا عندما حانت اللحظة التاريخية الحاسمة بقيت الجماهير تنتظر بوجع وحسرة وركود، مؤكدة بذلك أنها ليست «قطعاناً من الغنم» في خدمة حركة الأجهزة السلطوية.

٧ ــ بروز اتجاهات ذات طبيعة طبقية أنانية ضيقة واقليمية، تغلب المصلحة المباشرة على المصلحة القومية والوطنية العامة، بل وتخضعها لها، وتُغلب التكتيك اليومي المباشر على المصلحة الاستراتيجية في اطار المهمات النضالية لجبهة الصمود.

٨ ــ غياب سياسة واضحة تحدد الاتجاهات الرئيسية والفعلية المفترض أن يذهب الدعم المالي والعسكري اليها، واقتصار هذه المسألة في كثير من الأحيان على قوى هامشية في صفوف حركة التحرر الوطني العربية لاعتبارات تكتيكية براغماتية مباشرة وخاطئة.

ان هذا الوضع الذي اتسمت به حياة جبهة الصمود، وأسلوبها في المجابهة، ترك هامشاً واسعاً من الانفصام بين الشعارات المعلنة والوقائع العملية. وكل هذا تلمسته العدوانية الأميركية ــ الاسرائيلية، وقدم ــ ولا زال ــ الكثير من الاغراءات الموضوعية. ان النتائج العملية لمجمل الأوضاع التي عاشتها جبهة الصمود قد برزت بوضوح صارخ ابان الغزو الاسرائيلي للبنان وحصار بيروت البطلة.

حركة التحرر الوطني العربي والمبادرة الغائبة

لم تنجح حركة التحرر الوطني العربي في الخروج من اطار الدوران حول الذات؛ فبالرغم من توافر العديد من العوامل المشجعة لأن تخطو القوى الأساسية في حركة التحرر الوطني العربي خطوات جادة الى الامام في تصحيح الأوضاع في أقطارها، بما ينعكس على مجمل الوضع الوطني العربي، وبما يسهم في توسيع اطار المعركة الدائرة مع التحالف المعادي، فانها أخفقت في المحصلة العامة في انجاز مهماتها الاقليمية أو الوطنية والقومية العامة، وظلت تعيش حالة انتظارية، تكتفي برد الفعل، وتدس رأسها في الرمل، بعيداً عن المجرى الفعلي للعملية النضالية الجارية في بلدانها والمنطقة بشكل عام.

ففي بلدان عربية عديدة، كانت الانظمة ــ وما زالت ــ تعيش في حالة واضحة من الارتباك بسبب من سياسة التعويل على السياسة الأميركية، وبسبب من ضعف قاعدتها الاجتماعية، وغياب التأييد الجماهيري الجاد لها. الا أن فصائل الحركة الوطنية في هذه البلدان فشلت في القيام بأي دور فاعل ونشط، يطور الحالة الجماهيرية، ويحدد الاتجاهات الصحيحة لنضالها، بل واستطاب بعضها التغني بأمجاد الماضي، دون أن يستخلص منه أية مهمات جدية لنضاله الراهن المستقبلي، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فان ثمة أسباباً عديدة أخرى لعبت دوراً مهماً وأساسياً يمكن أن نسجلها كالتالي:

١ ــ عجز أنظمة البرجوازية الجديدة العربية الحاكمة عن القيام بمهمات التعبئة الوطنية الجادة في مواجهة التحديات المعادية، وافتقارها لأي برنامج يحدد الاتجاه الرئيسي للعمل في هذه المرحلة، هذا الى جانب التدني البارز في قيامها بواجبها الوطني والقومي في مواجهة الهجمة المعادية في داخل بلدانها، وعلى حدودها، وفي اسناد قوى الجبهة الأمامية ضد الغزاة والمحتلين الاسرائيليين.

٢ ــ استمرار فصائل البرجوازية الحاكمة والمهيمنة في سياسة كم الأفواه للقوى الديمقراطية واليسارية، وممارسة مختلف أشكال القمع والاضطهاد لها، والاستمرار في انتهاج سياسة الاحتواء تحت مظلة حزب الحكم الذي يصادر دور كل القوى الأخرى ومهماتها، ويطرح نفسه بديلاً عن الشعب ووصياً عليه.

٣ ــ ضعف دور اليسار العربي وتشتته، وعجزه عن مراكمة جهود تساعد على الارتقاء بأشكال العمل الموحد بين أطراف حركة التحرر العربية، وعجز الاتجاه اليساري عن صياغة برنامج عمل قطري سياسي واجتماعي وكفاحي ينهض بحركة الجماهير ويطورها ويسهم ببلورة سياسة موحدة في مواجهة النهج الاستثماري لأطراف البرجوازية الوطنية المهيمنة. وهذا كله حدد ضعف دوره عن القيام بدور نشط ومتميز يصحح المسار العام لنضال حركة التحرر الوطني العربي، ويضعه في الطريق الصحيح وفق برنامج نضالي واضح يستجيب لما تتلمسه الجماهير العريضة، فضلاً عن سيادة أفكار خاطئة في صفوف بعض فصائل اليسار تبرر أحياناً سياسة الالتحاق التبعي بالأحزاب والقوى البرجوازية الوطنية المهيمنة، بل وتنظّر له، وانتهاج سياسة التعويل على امكانية تطور أوضاع وسياسات ونهج وبرامج عمل هذه الأحزاب البرجوازية الوطنية.

٤ ــ ضعف أشكال التنسيق بين أطراف حركة التحرر الوطني العربي من أحزاب ومنظمات سياسية ونقابية وشعبية، وبالتالي بقاء صيغة مؤتمر الشعب العربي للأحزاب والقوى محكومة بمصالح واعتبارات تكتيكية يومية تفقد تأثيرها في المعارك الكبيرة الحاسمة وتبقى تدور حول الذات بالبيانات والاجتماعات، بدلاً من بذل الجهد، كل الجهد، من أجل تطوير مؤسساته وكيفية قيامها بمهامها النضالية القومية.

٥ ــ إحجام معظم فصائل حركة التحرر العربي (عملياً) عن الإسهام بجهد فعال ومباشر في اسناد الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية في نضالها، واستبدال هذا الدور بدور الاستظلال بالبندقية الفلسطينية واللبنانية الوطنية.

ان حالة التراجع التي عاشتها حركة التحرر العربية بأنظمتها الوطنية وأحزابها وقواها، وافتقادها زمام المبادرة في ادارة المعركة، قد اضطر الثورة الفلسطينية والقوى الوطنية اللبنانية الى القتال وحدهما في الجنوب، ووحدهما مع القوة السورية في بيروت على امتداد شهور الحصار وملحمة صمود بيروت البطلة، وأديا الى اختلال فادح في ميزان القوى لصالح التحالف الأميركي ــ الصهيوني، والى البروز الأوسع لدور الرجعيات العربية الموالية للسياسة الأميركية.

الخطط الأميركية ــ الاسرائيلية والتنفيذ

بات واضحاً منذ مجيء الليكود الى الحكم في اسرائيل للمرة الثانية، أن النوايا

العدوانية لدى القيادة الاسرائيلية، قد بدأت تأخذ أبعاداً جديدة، فالحرب، وتصعيد العدوان قد أصبحا العنوان الأبرز لسياسة الليكود، خصوصاً بعد وصول كامب ديفيد ومحادثات الحكم الذاتي الى مأزقها المعروف. وبالإضافة الى أن العدوان والتوسع يشكلان سمة ملازمة للسياسة الاسرائيلية، فان جملة الاوضاع العربية شكلت بالتأكيد عاملاً مشجعاً في اختيار اللحظة الحاسمة للإندفاع في عملية الغزو، بعد تفاهم كامل مع الإدارة الأميركية على فتح الطريق أمام كامب ديفيد.

فبعد فشل عملية امرار الشروط الأميركية للتسوية في مؤتمر فاس الاول في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١، ورفض المقاومة الالتحاق بالسياسة الاميركية، واصرارها على التمسك بوحدانية وشرعية تمثيلها للشعب الفلسطيني، وتمسكها بالحقوق الوطنية لشعبها، وفي المقدمة منها حقه في العودة وتقرير المصير وبناء الدولة المستقلة، ورفض انفراد واشنطن في العملية السياسية الخاصة بالشرق الأوسط، فقد وجدت أطراف التحالف الاميركي ــ الاسرائيلي ــ الرجعي العربي، أن الافراج عن كامب ديفيد ونقله الى جبهات عربية أخرى، وفتح الطريق أمام عودة الدول العربية الى النظام المصري، وفتح المنطقة على مصراعيها أمام الارتباط بالسياسة الاميركية، ومصادرة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، والغاء دور منظمة التحرير الفلسطينية، تمهيداً للانتقال بعد ذلك الى المواقع الوطنية العربية الأخرى، قد بات يقتضي القيام بعملية عسكرية ابادية وواسعة النطاق ضد الحلقة الرئيسية في جبهة المواجهة ضد العدوانية الأميركية ــ الاسرائيلية المتمثلة في الساحة اللبنانية الوطنية والثورة الفلسطينية، ومن أجل تطويع وتركيع سوريا. وقد مهدت اسرائيل للغزو بسلسلة من العمليات العسكرية المحددة، التي استهدفت بشكل أساسي المواقع القيادية والمهمة للمقاومة الفلسطينية، وعلى أمل ضرب وتصفية البنية التحتية لمنظمة التحرير، وللضغط على قيادة المنظمة ودفعها للانسجام مع الخطط الأميركية المطروحة بشأن قضية الشرق الأوسط. (أثناء الحصار طرحت واشنطن عبر قنوات عربية حاكمة ضرورة اعتراف م.ت.ف. بقراري ٢٤٢، ٣٣٨ وحق اسرائيل في الوجود مقابل فك الحصار عن بيروت الصامدة).

ان التحالف الأميركي ــ الاسرائيلي ــ الرجعي العربي قد بدأ يرى خطورة كبيرة في الدور السياسي الذي أخذت تحتله منظمة التحرير. فقد تعزز التفاف جماهير الشعب الفلسطيني داخل الوطن المحتل وخارجه حول منظمة التحرير الفلسطينية، وتعزز رفض الشعب الفلسطيني لكل الصيغ المطروحة والتي تتجاوز حقوقه الوطنية في العودة والاستقلال وتقفز عن دور منظمة التحرير، كما وتعززت المكانة السياسية للمنظمة ودورها على الصعيدين العربي والدولي، وتعاظم الاعتراف بها في العديد من المحافل الدولية. وتمكنت الثورة ومنظمة التحرير من الصمود في مواجهة كافة محاولات الابادة التي تعرضت لها، وأخذت، باختصار، تمثل صخرة كبيرة في طريق كامب ديفيد.

أمام ذلك كله، بات التحالف الأميركي ــ الاسرائيلي يدرك أن استمرار هذا الوضع يعني تجميد كامب ديفيد وانتكاس السياسة الأميركية في منطقتنا، وبالأخص بعد تفاقم أزمة كامب ديفيد وتوقف المباحثات المصرية ــ الاسرائيلية بشأن الحكم الذاتي الإداري (بفضل الاجماع الوطني الفلسطيني) وفشل سياسة القبضة الحديدية التي كان بيغن قد

أخذ بها في المناطق المحتلة، واخفاق الولايات المتحدة في بناء تحالف أميركي ــ اسرائيلي ــ عربي يجد مهمته في التصدي «للخطر السوفياتي» المزعوم. ولذلك كان الضوء الأخضر الأميركي ــ الرجعي المحلي والعربي لاسرائيل بالمباشرة في عملية الافراج عن كامب ديفيد عبر غزو لبنان.

الغزو الاسرائيلي للبنان: حقائق ونتائج

في الأيام الأخيرة التي سبقت الحرب، حدد الكسندر هيغ وزير الخارجية الأميركي السابق المحاور التي سترتكز اليها السياسة الأميركية في المنطقة (خطاب شيكاغو الشهير) وفق الترتيب التالي:

لبنان ــ الحكم الذاتي الإداري ــ حرب الخليج.

ورغم أنه من البديهي أن توجه الولايات المتحدة الأميركية عناية فائقة لهذه المحاور، فان التركيب الذي طرحه هيغ آنذاك كان يطرح عدداً من الحقائق المهمة:

أول هذه الحقائق، ان الولايات المتحدة تفكر في حل لكل واحدة من هذه القضايا على انفراد، رغم الترابط فيما بينها، هذا في اطار الحل الاستراتيجي لمستقبل كل محور من هذه المحاور. واذا كانت الولايات المتحدة قد حاولت في فترة لاحقة القيام بالربط بين المسألة اللبنانية، ومسألة التسوية العامة في الشرق الأوسط، فان ذلك يتم في اطار التكتيك الأميركي لتحسين شروط حلفها مع اسرائيل في ابتزاز الحد الأقصى من التنازلات السياسية من الأطراف الوطنية في الصراع الدائر راهناً وخصوصاً من الطرف الفلسطيني والطرف اللبناني.

والحقيقة الثانية، أن الإدارة الأميركية قد جاءت الى الحكم وفي جعبتها تصور محدد لأشكال الحل تسعى لفرضه على أطراف المجابهة العربية الأمامية، المتمثلة في سوريا والثورة الفلسطينية والقوى الوطنية اللبنانية. فالولايات المتحدة وعلى امتداد الفترة التي سبقت الحرب، قد اعتقدت أن وسائل الحل السياسي جميعاً قد استنفذت، خاصة بعد فشل عملية قمة فاس الأولى، وبالتالي فان الحل العسكري العدواني هو الخيار البديل لكل الخيارات التي كانت مطروحة سابقاً. خاصة وأن الولايات المتحدة قد ضمنت بشكل لا يقبل الشك تواطؤ عدد من الأنظمة العربية الرجعية والمشاركة في المخطط الذي أوكلت به الى «اسرائيل» للمباشرة في تنفيذه، رغم كل شعاراتها ودعواتها «للجهاد المقدس» الذي كانت لا تترك مناسبة الا وتعلن فيها عنه بضجيج.

وثالث هذه الحقائق، أن هذه المسألة تؤكد على الاتفاق الشامل بين الولايات المتحدة واسرائيل على كل الخطوات الرئيسية المتعلقة بالوضع في لبنان والمناطق المحتلة، فقد ترافق هذا التصاعد في الاهتمام الأميركي الذي عبر عنه بالعديد من التصريحات الأميركية، مع تصاعد واضح في العدوانية الاسرائيلية على الثورة والقوى الوطنية في لبنان، وفي الاجراءات داخل المناطق المحتلة. فقد صعدت سلطات الاحتلال من اجراءاتها ضد الهيئات والمؤسسات والشخصيات الوطنية المعروفة بالتفافها حول منظمة التحرير وتأييدها لسياستها. فقرارات العزل لعدد من رؤساء البلديات البارزين مثل بسام الشكعة وكريم خلف وابراهيم الطويل والحمد الله، الخ.. وحل المجالس البلدية

التي يترأسها هؤلاء والمجالس الاخرى، تكشف بالضرورة الاتجاه الرئيسي للمخطط الاميركي ــ الاسرائيلي.

فالاجراءات على صعيد لبنان والمناطق المحتلة تتقاطع في نقطة أساسية تتمثل في فتح الطريق أمام مباحثات الحكم الذاتي، نحو خلق حقائق واقعية على الارض. فما ان تنجز اسرائيل عملياتها العسكرية في لبنان حتى تجد منظمة التحرير نفسها وقد فقدت ركائزها الاساسية التي كانت تعتمد عليها داخل المناطق المحتلة، وتفقد الحركة الشعبية عقلها المفكر والموجه وتتبعثر قوات الثورة، مما يفتح الطريق فعليا أمام امكانية بروز عناصر أو هيئات لا وطنية، بديلة لتلك التي تقود النضال الوطني لشعبنا في المناطق المحتلة، والتي جعلت من الولاء لمنظمة التحرير السمة الأساسية لحركتها السياسية والنضالية.

والحقيقة الرابعة: كشفت الإدارة الاميركية في اطار هذا التحديد عن الدور المنوط بعدد من الدول العربية الرجعية لإنجاز المهمات المحددة المترتبة على المخطط الاميركي ــ الاسرائيلي. فالمحاولات اليمينية والرجعية المحمومة لفرض التراجع عن قرارات بغداد وتونس بشأن استمرار محاصرة النظام المصري، وفتح الباب أمام عودته الى ما يسمى «بالصف العربي» وتزامن هذا مع نشاطات وتحركات أنظمة عربية أخرى كالمغرب والاردن، يكشف بوضوح كامل التقاطع، وفي أكثر من موقع، بين المخطط الاميركي ــ الاسرائيلي، وبين الاستعدادات الفعلية التي أبدتها الانظمة العربية الرجعية تلك للمساهمة في انجاز أهداف هذا المخطط وبشكل خاص على الجبهة الفلسطينية، محاولة التخلي عن منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني، والتنازل عن حقه في العودة وتقرير المصير، وبناء الدولة المستقلة، وفتح الطريق أمام عودة النظام المصري الى «الصف العربي» على قاعدة التزامه بكمب ديفيد ونقل الحلول الاميركية على الجبهات العربية الأخرى، وقد شكلت كلها القاسم المشترك في سياسة واشنطن، من ناحية، ونشاط الانظمة العربية الرجعية من ناحية أخرى.

لقد أكدت وقائع الاحداث أن التفاهم الاميركي ــ الاسرائيلي في غزو لبنان وتدمير بيروت الباسلة ليس عارضاً، فقد شمل حتى أدق التفاصيل، وأن معظم التعارضات التي برزت في سياق هذه الوقائع كانت في جوهرها تعارضات تكتيكية لا تمس جوهر المصالح المشتركة بين الطرفين. كما أكدت وقائع الأحداث على ضلوع عدد من الانظمة العربية الرجعية في خطط واشنطن بخصوص الغزو الاسرائيلي للبنان (الاغلبية الساحقة تعلم بالغزو قبل أسبوعين من بدئه) وتبديد الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، والغاء دور منظمة التحرير وتقديم التنازلات المجانية والمسبقة من جانب العرب، وخصوصاً الفلسطينيين وفي مقدمة ذلك الاعتراف باسرائيل.

الحرب وتطور الشروط الاميركية ــ الاسرائيلية

الغزو الاسرائيلي للبنان لم يكن مفاجئاً لنا أو لاي نظام عربي. فقد كان تتويجاً لتصاعد السياسة العدوانية الأميركية ــ الاسرائيلية ضد لبنان، والقضية الوطنية الفلسطينية. بيد أن الشعار الذي خاضت اسرائيل الحرب تحته، والمتمثل في ابعاد

القوات الفلسطينية لمسافة ٤٠ ــ ٥٠ كيلومتراً شمالي الحدود اللبنانية مع فلسطين المحتلة، وتأمين «سلام الجليل» بابقاء جميع مدنه ومستعمراته وتجمعاته السكانية والصناعية بعيداً عن متناول السلاح الفلسطيني، وتحويل هذا الشريط الى منطقة مجردة من السلاح، تحت اشراف اسرائيل عبر ميليشيات سعد حداد. هذا الشعار هو الذي تطور، فمع مواصلة التقدم العسكري الاسرائيلي الذي تم باستخدام ثلثي الجيش الاسرائيلي العامل (١٤٠ ألفاً)، ومئات من أحدث الطائرات المقاتلة والبوارج الحربية، وما يزيد على ١٥٠٠ دبابة، و٢٢ ألف عربة مدرعة وآلية، رغم المقاومة الباسلة والبطولية التي قامت بها القوات المشتركة الفلسطينية ــ اللبنانية الوطنية في الجنوب، والقوات المشتركة والسورية في بيروت والجبل، وجماهير الشعبين الفلسطيني واللبناني في مواجهة كل محطات الغزو، تطورت أهداف الغزو، وشروطه. فمن شعار الـ ٤٠ ــ ٥٠ كيلومتراً في الجنوب الى شعار الاستسلام الكامل للمقاومة الفلسطينية، وخروجها وخروج القوات السورية من لبنان بعد استكمال حصار بيروت.

فاسرائيل التي اندفعت في هذه العملية بتأييد أميركي بارز والتي جابهت مقاومة غير متكافئة قد اكتشفت خلال غزوها جملة من الحقائق. فقوى الصمود العربية لم تبرز على مسرح العمليات ضد الغزو الاسرائيلي الى جانب المقاومة الفلسطينية والقوى الوطنية اللبنانية والجيش السوري. واستمرت الحرب الفترة الكافية جداً لأن تختبر قوى الصمود والجماهير العربية كل خطورة الهجمة الأميركية ــ الاسرائيلية. وكان الصمود البطولي في أطول حرب عربية ــ اسرائيلية كافياً لكي تكتشف الشعوب العربية أن ما ينقص البلدان العربية ليس السلاح والعتاد وعدد الجنود، بل القرار الشجاع والجريء بالقتال والمجابهة المباشرة، وليس بالجنوح الى الأمام نحو الشعارات الرنانة التي أثبتت تجارب النضال عدم جدواها وخلوها من أي مضمون فعلي يضع طاقات وقدرات هذه البلدان في مواجهة المحك العملي.

لقد امتلكت جبهة الصمود العربية مثلاً ــ وما زالت ــ طاقات جبارة، سياسية واقتصادية وعسكرية وبشرية، بيد أن هذه الطاقات أثبتت أنها لا تجدي نفعاً في غياب قرار القتال. واكتفى العديد من الدول العربية بانتهاج سياسة اعلامية ديماغوجية تضليلية، تتضمن محاولة تبرئة الذات وتحميل الآخرين في الوقت نفسه مسؤولية التقصير في دعم المقاومة الفلسطينية (في قمة فاس الثانية كانت كل دولة عربية تشتم الدول الأخرى بالجملة). ان مهمات الدول العربية لا تنحصر بالتأكيد في مجال المساهمة المباشرة في القتال الى جانب الثورة الفلسطينية والقوى الوطنية اللبنانية وسوريا، أن قائمة طويلة من المهمات المتعددة الأشكال والأحجام كانت تنتظر من يتقدم نحوها ليباشر في انجازها، خصوصاً بعد أن تكشف لكل النيام في الوطن العربي حجم الغزو الاسرائيلي للبنان وحقيقته وأهدافه.

ولو افترضت جدلاً أن الدول العربية لا تملك الامكانيات القتالية ــ وهذا بالقطع غير صحيح ــ للمساهمة في القتال الذي خاضته القوات المشتركة والسورية والشعبان الفلسطيني واللبناني، فانها كانت قادرة على الأقل لاتخاذ سلسلة من الاجراءات السياسية والاقتصادية والتجارية. فموقف التعامل الاقتصادي مع الولايات المتحدة

الاميركية، ومقاطعة بضائعها وشركاتها الاحتكارية، ووقف ربط عملية التنمية الداخلية في عدد من بلدان جبهة الصمود بالشركات الغربية والمتعددة الجنسيات، وسحب الأرصدة من البنوك والمصارف الاميركية والدول التي أيدت الغزو الاسرائيلي للبنان، هذا كله بدلاً من الوقوف موقف المتفرج من عملية ذبح المقاومة الفلسطينية ولبنان، وانتهاج سياسة التضامن اللفظي التي لا تسمن بل تزيد في الجوع بينما تصدأ الأسلحة العربية في مخازنها، ويجري تعليب الكتل البشرية في المستويات الأقليمية.

لقد كشفت الحرب من جديد عمق الأزمة الذاتية لحركة التحرر العربي، وتبدى بوضوح ضعف النفوذ الجماهيري لفصائل وأحزاب هذه الحركة، وضعف القدرة على مراكمة جهد متماسك يستطيع أن ينتقل بأوضاعها الى حالة دفاع نشط على الأقل ــ ان لم يكن هجومياً ــ بدلاً عن حالة الجمود التي تعيشها. كما كشفت الحرب حجم الخلل في أوضاع وبرامج وسياسة فصائل حركة التحرر العربي على الصعيدين الاقليمي والقومي، وخاصة بما يتعلق بمهمات القوى الأكثر جذرية، التي ارتضت لنفسها ذات الدور الذي ارتضته قوى البرجوازية البيروقراطية الحاكمة، فلم تبادر الى تطوير دورها ونفوذها في صفوف الشعب ومراكمة الخبرة والفعل المبادر الذي يمكنها من تصدر جبهة القتال والكفاح ضد التحالف الامبريالي ــ الصهيوني ــ الرجعي واليميني العربي والمحلي، وضد القوى الطبقية التي جعلت من مصالحها الأنانية الضيقة مقياس الانتماء للقضية الوطنية والقومية.

أما بصدد دور الانظمة الرجعية العربية، فقد كان امتداداً طبيعياً لدورها التاريخي في اطار عملية المواجهة الوطنية العربية للمخططات الاميركية ــ الاسرائيلية، وخصوصاً أنها لم تجد نفسها تحت ضغط منظم في الشارع على يد الجماهير وحركة التحرر الوطني المحلية والعربية. فهذه الدول التي عملت قبل الحرب على الترويج للسياسة الأميركية، وعلى تجميل وجهها القبيح، تابعت ذات الدور في الاتساق مع السياسة الأميركية الهادفة الى الغاء دور منظمة التحرير الفلسطينية وتبديد الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وفرض الاستسلام على الشعبين الفلسطيني واللبناني. فهي لم تكتف بالصمت طيلة الغزو الاسرائيلي، وعلى امتداد شهور الصمود البطولية لبيروت الوطنية، بل عطلت كل الامكانيات لعقد مؤتمر قمة عربي خلال حصار بيروت لمعرفتها بأن عقد القمة في تلك الظروف سوف يجعل من قضية دعم الصمود على الساحة اللبنانية والوقوف في وجه الغزوة الاسرائيلية، الموضوع الاساسي أمام القمة. ولما كانت هذه الأنظمة تراوح بين التواطؤ والتخاذل، فقد عملت على تعطيل عقد القمة العربية، وعرقلة كافة الاقتراحات التي من شأنها أن تسند الثورة الفلسطينية والقوى الوطنية اللبنانية والقوات السورية في صمودها البطولي في وجه الهجمة الصهيونية، كما بذلت قصارى جهدها للترويج مجدداً للسياسة الأميركية والدعوة الى الالتحاق بها ومحاولة تبييض وجهها البشع مرة أخرى، وانخرطت في لعبة مكشوفة تهدف الى دق الاسافين في اطار العلاقة الفلسطينية مع الدول العربية الوطنية ومع المنظومة الاشتراكية، وخاصة الاتحاد السوفياتي، والتشكيك بالسلاح السوفياتي على أمل دفع المقاومة الى اعادة صياغة تحالفاتها بالتوجه نحو أميركا وعربها الذين نشطوا لاستغلال نتائج الحرب في لبنان

وبيروت.

الحرب: نتائج وحقائق

شكلت الحرب احدى أهم المحطات في تاريخ الصراع العربي ــ الاسرائيلي، ان لم يكن أهمها وأعمقها أثراً. فقد وضع الغزو الاسرائيلي ثورتنا ولبنان ومجمل حركة النضال العربي أمام أوضاع جديدة صعبة ومعقدة؛ فالحرب قد كشفت، كما أسلفنا، مواطن الخلل في بنية وبرامج وسياسات كل هذه الأطراف، وأخذ هذا الخلل يملي عليها ضرورة القيام بمراجعة صارمة للتجربة الماضية، وعلى ضوء ذلك، تحديد البرامج والسياسات البديلة الكفيلة بأن تنهض بأوضاعها جميعاً الى مستوى التحديات الراهنة. وفي هذا السياق، يمكننا أن نسجل أبرز النتائج:

١ ــ تلقت الثورة الفلسطينية ومنظمة التحرير ضربة قاسية بفقدانها قاعدة أساسية من قواعد الصراع على خطوط التماس ضد الاحتلال. وأدت حرب الغزاة الى تشريد مئات الالوف من أبناء الشعبين الفلسطيني واللبناني، كما كشفت المجازر الوحشية التي ارتكبت في صبرا وشاتيلا اتجاه المخطط الرامي الى تحويل لبنان الى منطقة هيمنة ونفوذ أميركية ــ اسرائيلية مباشرة.

٢ ــ تلقى الشعب اللبناني وقواه الوطنية والتقدمية ضربة قاسية أيضاً بسبب الغزو واحتلال مايزيد على نصف الأراضي اللبنانية، وفتح الباب على مصراعيه أمام مخاطر السياسة الاسرائيلية التوسعية تجاه الجنوب اللبناني، وأمام سياسة الابتزاز المدعومة أميركياً لمقايضة مسألة الانسحاب بمعاهدة استسلام مع لبنان ــ على غرار كامب ديفيد ــ فضلاً عن سياسة العدو باستعمال نيران الحرب الأهلية لتجزئة البلد وفرض الهيمنة عليه، وفتح الغزو الباب أمام سياسة اسرائيل في الحاق الاقتصاد اللبناني بالاقتصاد الاسرائيلي، وأمام التدخل السافر في الشؤون الداخلية اللبنانية، وتعريض القوى الوطنية اللبنانية للقمع على يد الحلف الأميركي ــ الاسرائيلي وشركاه.

٣ ــ كشفت الحرب عقم التعويل على السياسة الأميركية تجاه قضايا الصراع العربي ــ الاسرائيلي. فالحرب لم تفضح التأييد الأميركي للعدوانية الاسرائيلية، بل والتنسيق المتقدم بينهما بشأن خططهما المشتركة في لبنان والمنطقة. وكشفت الحرب أيضاً هشاشة الأسس التي يرتكز اليها موقف عرب أميركا، ومحاولاتهم المستمرة في الترويج للموقف الأميركي سواء بالدفاع عنه أو بطرح الأمور على قاعدة «ألم نقل لكم أن لا فائدة من مقاومة الحلول الأميركية». وأكدت الحرب أن أهداف الغزو تتجاوز بالضرورة لبنان، باتجاه ترتيب واسع لمجمل أوضاع المنطقة لتنسجم مع جوهر السياسة الأميركية الهادفة الى تحويل منطقة شرقي المتوسط الى بحيرة نفط أميركية، وأن لبنان يشكل موقعاً بارزاً في هذا الاطار لاحكام

السيطرة على المنطقة بأسرها، وموقعاً للعمل ضد القوى الوطنية والتقدمية العربية، والضغط المتواصل عليها لاركاعها وتخريب تحالفاتها مع قوى التحرر والتقدم العالمية وخاصة الاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية الأخرى، حتى يسهل افتراس المنطقة كما سهل افتراس مصر بعد تدمير تحالفاتها الوطنية العربية والعالمية على يد السادات وشركاه.

وبالمقابل فقد أكدت الحرب:

١ ــ فشل الغزو في تحقيق أهدافه السياسية المتمثلة في تصفية منظمة التحرير الفلسطينية وابادة قواتها، على أمل فتح الطريق أمام مؤامرة الحكم الذاتي الذي يتمحور حول الغاء دور منظمة التحرير الفلسطينية، وتبديد الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، وفي المقدمة منها حقه في تقرير المصير وبناء الدولة المستقلة فوق ترابه الوطني وبقيادة منظمة التحرير ممثله الشرعي الوحيد.

٢ ــ كما أكدت الحرب صحة النظرية القائلة بامكان الحاق هزيمة جدية بالعدو الاسرائيلي، اذا ما توفرت ارادة القتال وادامته، واذا ما اتقنت الدول والقوى الوطنية العربية قيادة المعركة سياسياً وعسكرياً بنفس متواصل، واذا ما تمكنت جدياً من تعبئة كل القوى الحية لشعوبها وزجها في الصراع، ومن صياغة البرامج والسياسات الصحيحة التي تكفل لها ذلك. فالتحالف الفلسطيني ــ الوطني اللبناني قدم للأمة العربية كلها نموذجاً ساطعاً في ارادة القتال؛ اذ قاتل هذا التحالف عدواً يتفوق بشكل كاسح عدداً وعتاداً وعلى مختلف الأصعدة التقنية واللوجستية، وتمكن ليس فقط من الصمود الأسطوري دفاعاً عن بيروت الوطنية، بل ومن تكبيد العدو خسائر فادحة، دعته للتراجع عن فكرة اقتحام بيروت البطلة أثناء الحصار.

٣ ــ أعادت الحرب القضية الوطنية الفلسطينية الى مركز الصدارة في أزمة الشرق الأوسط، فبالرغم من محاولات الحلف الأميركي ــ الاسرائيلي الهادفة الى تكبيد منظمة التحرير هزيمة عسكرية وسياسية ساحقة تخرجها كطرف أساسي من أزمة المنطقة، وتلغي دورها كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني، تمكنت منظمة التحرير، عبر صمودها البطولي في بيروت، من أن تؤكد على أهمية دورها في تقرير مصير قضية شعبها والشرق الأوسط، وتعزيز اتساع دائرة الاعتراف بها كممثل وحيد للشعب الفلسطيني من قبل العديد من الأطراف السياسية الدولية. ولعل التطور الذي طرأ على موقف عدد من هذه الأطراف الاوروبية الغربية، خاصة فرنسا، يفسر ذلك بوضوح كبير. وأبعد من ذلك أيضاً، فقد تأكد لدى كافة القوى المحبة للسلام في العالم، وأمام الأطراف الدولية المهتمة بالشرق الأوسط، أن الحرب طرحت منظمة التحرير من جديد وبقوة ــ أكثر من أي وقت مضى ــ كطرف أساسي ومهم لا يمكن بدونه التوصل الى حل لأزمة الشرق الأوسط، وأكدت لديها أيضاً، أنه لا يمكن تحقيق هذا السلام بدون الاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وفي المقدمة منها حق العودة وتقرير المصير وبناء الدولة الوطنية المستقلة فوق ترابه الوطني، كما تعزز التفاف جماهير الشعب الفلسطيني داخل الوطن المحتل وخارجه في بلدان اللجوء والشتات حول م.ت.ف كممثل شرعي وحيد لها.

٤ ــ كشفت الحرب زيف ادعاءات الرجعيات العربية حول إمكان تحييد الموقف الاميركي وامكان كسب هذا الموقف لصالح القضايا العربية، وأسفر تواطؤ الموقف الاميركي مع الغزو الاسرائيلي في رفع وتيرة العداء في صفوف الشعبين الفلسطيني واللبناني وشعوب الأمة العربية عموماً للولايات المتحدة وسياستها المنحيزة لاسرائيل.

٥ ــ كما كشفت الحرب مواقف الرجعيات العربية من المخطط الأميركي ــ الاسرائيلي في لبنان والمنطقة. فقد عملت هذه الرجعيات وبشكل مفضوح واستفزازي على توفير سبل النجاح لهذا المخطط، مما وسع دائرة سخط وعداء الجماهير الفلسطينية والعربية ضد الأنظمة ففاقم من عزلتها الداخلية، وكشف عقم الاستعانة بموقفها على موقف الولايات المتحدة.

٦ ــ أحدثت الحرب والصمود البطولي للقوات المشتركة والسورية في لبنان وبيروت والخسائر الكبيرة التي منيت بها قوات الغزو اهتزازاً عنيفاً في صفوف المجتمع الاسرائيلي، وأدت الى بروز انقسامات حادة في صفوف الرأي العام الاسرائيلي، للمرة الاولى في تاريخ الصراع العربي ــ الاسرائيلي تضطر اسرائيل الى خوض حرب طويلة المدى، وتتكبد فيها خسائر بشرية فادحة، الى جانب الكلفة التي اكتشف أفراد المجتمع الاسرائيلي أن عليهم أن يتحملوها على حساب معيشتهم، الامر الذي أبرز حركة احتجاج واسعة في صفوف هذا المجتمع تناهض الحرب، امتدت الى صفوف الجيش الاسرائيلي نفسه.

ان هذا يؤكد التناقضات في المجتمع الاسرائيلي، وعدم قدرته على تحمل حرب طويلة وفعلية، تضع فيها الدول والقوى الوطنية العربية والتقدمية طاقاتها الفعلية من ناحية أخرى.

ان الغزو الاسرائيلي للبنان، واحتلال نصف أراضيه، والصمود البطولي والباسل للقوات المشتركة، وجماهير الشعبين الفلسطيني واللبناني الوطني، ثم خروج المقاومة الفلسطينية أحدثت تغييرات مهمة على صعيد الوضع العام لقضية الصراع العربي ــ الاسرائيلي برمتها، سوف تشهد الفترة القادمة نتائجها السياسية، ولكن من المؤكد أن تزايد الاعتراف بمنظمة التحرير كممثل شرعي وحيد لشعبنا، وبحقوقه الوطنية بما في ذلك حقه في اقامة دولته المستقلة فوق ترابه الوطني، وتزايد الادراك لدى العديد من الاطراف الدولية لأهمية دور منظمة التحرير في اطار البحث عن «استقرار» في المنطقة، هو السمة الأبرز للتطور الذي شهدته منطقتنا نتيجة الحرب.

السياسة الأميركية واتجاهاتها الراهنة

اتسمت السياسة الاميركية مع مجيء ريغان للإدارة، بتصعيد واضح في العدوانية على النطاق الدولي، تجلى في محاولات تخريب الانفراج الدولي، وانتهاج سياسة حافة الحرب مع الاتحاد السوفياتي، وسن العقوبات الاقتصادية عليه، وعلى دول المنظومة الاشتراكية الأخرى، والضغط على الدول الغربية الحليفة لإنتهاج السياسة العدوانية ذاتها. كما تبنت الإدارة الاميركية سياسة تصعيد العداء للاتحاد السوفياتي والاشتراكية على المستويين الدولي والاقليمي، ورفعت من وتيرة الانفاق على التسلح النووي، ومن

توسيع وجودها العسكري وتدخلها في الشؤون الداخلية للعديد من دول «العالم الثالث» وانتهجت سياسة واضحة في دعم النظم الفاشية والدكتاتورية المعادية لشعوبها في العديد من بقاع العالم، وشجعت على اثارة الحروب المحدودة والخاصة، المحلية والاقليمية (الحرب العراقية ــ الايرانية، الحروب في أميركا الوسطى)، وطورت من هجومها على حركات التحرر الوطني، والعديد من الدول والانظمة التقدمية في العالم.

وعلى الصعيد الاقليمي في منطقتنا، تجلت هذه السياسة الأميركية بتأييد العدوانية الاسرائيلية وخاصة في غزو لبنان من أجل تحقيق أهداف السياسة الأميركية المتمثلة في تصفية منظمة التحرير عسكرياً وسياسياً، وتبديد الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، والغاء دور م.ت.ف السياسي كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني، ومحاولة كسر ظهر القوى الوطنية اللبنانية، واضعاف سوريا، ومجمل حركة التحرر الوطني العربي، لما تشكله هذه الأطراف جميعاً من عوائق أمام الافراج عن اتفاقيات كامب ديفيد، والحكم الذاتي الإداري في المناطق المحتلة، والافراج عن نظام مبارك.

وفي هذا السياق، طرح ريغان مشروعه، ليؤكد من جديد التزام الولايات المتحدة الأميركية بنهج كامب ديفيد، واصرارها على استثمار نتائج الغزو الاسرائيلي للبنان، من أجل دفع الأمور باتجاه التصفية السياسية النهائية لدور م.ت.ف. كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني، وتبديد حقوقه الوطنية، وتحديد أسس جديدة مستمدة من اتفاقيات كامب ديفيد لمستقبل القضية الوطنية الفلسطينية، باتجاه حكم ذاتي مرتبط بالاردن، يحول قضية شعب فلسطين من قضية شعب، وحقوق وطنية، عودة، تقرير مصير، وبناء دولة مستقلة بقيادة منظمة التحرير ممثله الشرعي الوحيد، الى قضية حدود بين اسرائيل والدول العربية وخاصة الأردن، وهو بالاضافة الى ذلك يقدم لاسرائيل شروطاً مهمة وتسهيلات تتمكن عبرها من الاستمرار في ذات السياسة العدوانية التوسعية.

لقد بات من الضروري أن ندقق جيدا في أهداف هذا المشروع، والتنازلات الفادحة التي يطلبها، وليس في خوض حرب دونكيشوتية حول امكان أو عدم امكان تنفيذه. فهذا المشروع يستهدف في وظيفته الرئيسية جملة من التنازلات الكبرى، يقف في مقدمتها، جر العرب الى التخلي عن الالتزام بقرارات القمم العربية، التي تكرر الاعتراف بمنظمة التحرير كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني، وحق الشعب الفلسطيني في العودة، ومبدأ تقرير المصير، وحق اقامة دولة وطنية فلسطينية مستقلة، واختصار هذه المسألة كلها بحكم ذاتي يلتحق بالأردن بعد الفترة الانتقالية التي يحددها كمب ديفيد (٥ سنوات تحت الاحتلال)، كما يهدف الى جر العرب وم.ت.ف الى تفويض الأردن بتمثيل الشعب الفلسطيني في المفاوضات التي ستجري على قاعدة هذا المشروع بين الولايات المتحدة واسرائيل ومصر والأردن، وكل هذا ليس حباً بالأردن بل لتوريطه بالحل الأميركي كما جرى مع مصر، وجر الجميع الى تقديم اعتراف مجاني ومسبق بدولة العدو الصهيوني، مقابل وعد أميركي بمشروع ريغان.

وهذا المشروع يلقى استجابة من جانب الرجعيات العربية، التي بدأت ــ ولم تجف قرارات فاس بعد ــ بالترويج له، وباشرت في ممارسة مختلف أشكال الضغوط على م.ت.ف والدول الوطنية العربية للقبول به. وأخذت هذه الضغوط أشكالاً

متعددة، بيد أنها كلها كانت تضغط باتجاه موافقة م.ت.ف. على تفويض الأردن لتمثيل الشعب الفلسطيني، وباتجاه شق الموقف الوطني الفلسطيني، وتخريب الوحدة الوطنية الفلسطينية، من خلال محاولات شد بعض الأطراف والشخصيات الفلسطينية للقبول بهذا المشروع. وتتسلح هذه الرجعيات في سياستها تلك، وبدرجة أساسية، بالظروف المعقدة والصعبة التي تواجهها الثورة الفلسطينية وم.ت.ف. وتعتقد بأن من الممكن أن تنجر م.ت.ف. باتجاه مشروع ريغان؛ وبهذا فانها تحقق هدفين في آن واحد، فاذا وافقت م.ت.ف. على هذا المشروع، فان هذا يعني الاستسلام للشروط الأميركية، والموافقة على التخلي عن دورها كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني، وعن مبدأ اقامة الدولة المستقلة، وبذلك لا يعود هناك ما يقف في طريق التسوية الأميركية ــ الرجعية لقضية الصراع العربي ــ الاسرائيلي. واذا وافق طرف من المنظمة على هذا المشروع، فان هذا يعني مقدمة لشق وحدة الموقف الفلسطيني، وبالتالي تفسخ منظمة التحرير وتبديد قواها وتدمير تحالفاتها العربية والدولية، وذلك يؤدي الى ذات النتيجة السابقة؛ فيما تعرف هذه الرجعيات أن المشروع ليس مطروحاً للتنفيذ من حيث المبدأ، وهو لا يستهدف في الحقيقة سوى جملة التنازلات التي سبقت الاشارة اليها. وبهذا يشكل هذا المشروع، بالتنازلات التي يشترطها، الخطر الداهم الذي يواجه الثورة وم.ت.ف. وقضية شعبنا الوطنية، وفي مواجهته يجب أن تتجه كل الجهود.

الموقف العربي وقرارات فاس

بعد معركة بيروت، بادرت الرجعيات العربية الى عقد القمة في فاس، وفي ذهنها أن الفرصة قد حانت لدفع الثورة ومنظمة التحرير الى تقديم كل التنازلات المطلوبة. ولذلك سعت بكل طاقاتها الى جر م.ت.ف. للموافقة على مسودة المشروع التي قدمها المغرب الى المؤتمر والتي تتجاهل وحدانية التمثيل وتترك أمور الصراع العربي ــ الاسرائيلي بيد أميركا، بيد أن هذه المحاولات لم تنجح رغم الوضع الصعب الذي تواجهه الثورة بعد معركة بيروت، فالثورة قد جاءت الى مؤتمر فاس وهي تحمل معها تراثاً ساطعاً من الصمود والبطولة والتقدير الكبير الذي أحرزته بهذا الصمود عربياً وعالمياً؛ بينما حضرت الرجعيات العربية الى فاس وبيوتها من زجاج، واذا اضطرت الى الموافقة على التعديلات الأساسية التي أدخلت على مسودة المشروع على أساس التأكيد على قرارات القمم العربية السابقة والخاصة بتكريس الاعتراف بمنظمة التحرير ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني، والتأكيد على الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني بما في ذلك حق العودة وتقرير المصير وبناء الدولة الوطنية المستقلة فوق ترابه الوطني، وتحديد اطار دولي للحل، كي لا تترك المسألة في يد واشنطن وحدها.

كما أن مشروع فاس الذي تم التوصل اليه، لا يعني أن الرجعيات العربية سوف تلتزم حقاً بما وقعت عليه في قمة فاس، ولا يعني أنها ستتوقف عن محاولاتها في الاتجاه نحو مشروع ريغان. فموقف هذه الرجعيات ينطلق بالأساس من اعتبار مشروع ريغان أرضية الحل، واذا فانها لا تتعامل مع قرارات فاس على أساس أنها كل متكامل، بل تسعى الى التمسك فقط بجانب من البند السابع الذي تفترض مصالحها تفسيره على

أنه اعتراف مجاني ومسبق باسرائيل، والذي تسعى الى الانطلاق منه للتعامل مع مشروع ريغان. كما أن هذه الرجعيات سوف تتابع بالتأكيد محاولاتها للضغط على م.ت.ف. وسوريا، مستعينة بالوضع المعقد الذي تواجهه الثورة الآن، وبالوضع العربي العام المحكوم بالذعر أمام الهجمة الاميركية ــ الاسرائيلية، من أجل السير بالمنطقة باتجاه الاتساق مع المخطط الأميركي الهادف الى السيطرة الكاملة على منطقتنا وفرض الاستسلام الكامل على شعوبها وقواها الوطنية والتقدمية.

ان الوقائع عنيدة كما يقول المثل، فلم يكد يجف حبر مشروع فاس، حتى بادر الملك حسين والحسن وأنظمة عربية أخرى الى الاعلان صراحة عن تأييد مشروع ريغان، وأن مشروع فاس لا يمثل بديلاً عن مشروع ريغان.

العلاقات الوطنية الفلسطينية ومحاورها

مع انتهاء معركة بيروت والجنوب اللبناني، وطرح مشروع ريغان، دخلت القضية الوطنية لشعبنا مرحلة جديدة شديدة الصعوبة والتعقيد، وتتسم أيضاً باشتداد وتفاقم الضغوط على منظمة التحرير الفلسطينية من أجل جرها الى تقديم تنازلات جدية تمس النضال الوطني الفلسطيني برمته وأهدافه الأساسية. وعلى ضوء المواجهة الجارية الآن مع هذه الضغوط، أصبح واضحاً أن التنازلات التي يشترطها مشروع ريغان تمثل الخطر الداهم الذي يواجه ثورتنا وقضيتنا الوطنية. فهي تتمحور حول شطب منظمة التحرير الفلسطينية، والغاء دورها في تمثيل الشعب الفلسطيني، وحول تبديد الحقوق الوطنية لشعبنا، وتهدف الى جر العرب جميعاً، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية، الى التخلي عن قرارات القمم العربية بشأن الاعتراف بمنظمة التحرير، والقيام بدلاً من ذلك بتفويض الأردن لتمثيل الشعب الفلسطيني في أية مباحثات قادمة مع كل من أميركا واسرائيل ومصر بشأن مستقبل الأراضي الفلسطينية المحتلة ومصير شعبنا وحقوقه، الأمر الذي يجعل من هذه المحاور، بالاضافة الى ضرورة المحافظة على استقلالية القرار الفلسطيني المستقل، الاتجاه الطبيعي للنضال الوطني الفلسطيني، والأرضية الواجب تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية في اطار م.ت.ف. عليها.

وفي مواجهة هذا برزت خطوط التباين في الموقف الفلسطيني؛ فتجد فئات من البرجوازية الفلسطينية الكثيرة داخل الوطن المحتل وخارجه، فرصة ملائمة لطرح الحلول والمواقف المنسجمة مع مواقف ومصالح الرجعيات العربية، التي ترتبط مع هذه البرجوازية بشبكة من العلاقات والمصالح السياسية والاقتصادية، والتجارية. ويتكامل دور هذه الفئات مع فئات أخرى من البرجوازية البيروقراطية في صفوف الثورة ومنظمة التحرير في الخروج باستخلاصات ذات طبيعة خطرة على مستقبل النضال الفلسطيني؛ فهي تجد أن ميزان القوى الراهن يميل لصالح الحلف الأميركي ــ الرجعي العربي، وهي لذلك تتجه في تعزيز علاقاتها مع هذا الحلف على حساب تعزيز وتطوير العلاقة مع الاطراف والقوى العربية الوطنية، وتعتقد في هذا بامكان «الاستقواء» على الموقف الأميركي بموقف هذه الرجعيات المرتبطة أصلاً بالسياسة الاميركية العامة على الصعيدين الدولي والاقليمي. وهي تطرح أفكاراً تدعو عملياً الى اعادة صياغة أسس

التحالفات الفلسطينية على الصعيد الدولي، وخاصة الاضعاف التدريجي للعلاقة مع الاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية الأخرى وقوى التحرر والتقدم، الى الانتقال التدريجي بالتحالفات نحو أوروبا الغربية، التي لا تملك الا هامشاً محدوداً جداً في استقلالية موقفها عن موقف الولايات المتحدة الأميركية.

كما تجد فئات أخرى داخل الثورة الفلسطينية، وتحت شعار «المراجعة النقدية»، أن الأوضاع المستجدة، والدروس المستخلصة من حرب لبنان، باتت تستدعي اعادة النظر بالبرنامج السياسي والعديد من الخطوات السياسية والكفاحية التي حققها شعبنا ومنظمة التحرير الفلسطينية، وبالمناداة مثلاً بالتخلي عن البرنامج السياسي المرحلي للثورة، وما تم اشتقاقه من البرامج من خطوات، والنظر الى المكتسبات والانجازات التي راكمها شعبنا خلال سنوات طويلة من النضال الباسل والمرير على الأصعدة الدولية والعربية على أساس أن لا قيمة لها، والعودة بالساحة الى طور الأفكار التي تم تجاوزها منذ عام ١٩٧٣ ــ ١٩٧٤، وفي هذا، تفقد هذه الفئات الاتجاه الصحيح للنضال الوطني الفلسطيني وأهدافه المركزية في هذه المرحلة والتي تتمثل في حماية «وحدانية التمثيل» و«حق العودة وتقرير المصير والدولة المستقلة»، وصب كل النيران لاحباط حركة التنازلات الكبرى التي يشترطها مشروع ريغان وردع الضغوط «العربية» التي تتعرض لها م.ت.ف. للاقتراب من هذه الاشتراطات الأميركية.

ان المراجعة النقدية لمسيرة النضال الوطني الفلسطيني مسألة ضرورية ولازمة لاستخلاص العبر والدروس؛ ولكنها يجب أن تجري أساساً على قاعدة حماية المكتسبات الوطنية التي حققتها الثورة ومنظمة التحرير، وحماية الوحدة الوطنية الفلسطينية، بل وتعزيزها في اطار منظمة التحرير. ذلك أن غياب هذه الأسس سوف يجعل من عملية المراجعة عملاً غير ذي قيمة، ويقود الى «نتائج عدمية» تحت مظلة «الجملة الثورية اللفظية». ان اتجاهات العمل الصحيح في هذا المجال يجب أن تستند الى التمسك الحازم بالبرنامج السياسي والتنظيمي المرحلي واعطاء الحلول الوطنية الملموسة للقضايا الجديدة التي برزت في مجرى الحرب وحتى الآن، وعلى قاعدة استقلال القرار الوطني الفلسطيني في اطار منظمة التحرير الممثل الشرعي الوحيد، والتمسك بالحقوق الوطنية بما في ذلك حق العودة وتقرير المصير وبناء الدولة الوطنية المستقلة فوق التراب الوطني، ورفض الانجرار الى أية معارك جانبية وهامشية بين فصائل الثورة على ضوء تجربة وخبرة السنوات الماضية، ورفض الانجرار الى أية معارك جانبية وهامشية بين فصائل الثورة على ضوء تجربة وخبرة السنوات الماضية، وعدم الانخراط في أية تكتلات ومحاور انقسامية وغير مبدئية في صفوف الثورة ومنظمة التحرير بل ومجابهتها، وتعزيز الجهود من أجل صيانة دور منظمة التحرير الفلسطينية في صفوف الشعب، وحماية الحقوق والمكتسبات والتحالفات الوطنية والقومية والعالمية للشعب والثورة التي تم انجازها بالدماء والعرق والدموع ودرب الألم والنهوض على امتداد ١٨ عاماً من الكفاح المسلح والمتعدد الأشكال وعذابات ٣٤ عاماً من التشرد واقتسام الأرض والشعب بين العدو الاسرائيلي والدول العربية. كما يتطلب ذلك العمل على تصحيح وتوطيد علاقات م.ت.ف. مع الدول العربية الوطنية وخاصة سوريا، ومع سائر فصائل حركة التحرر

الوطني العربي وتعزيز التحالف مع قوى الثورة العالمية، وخاصة الاتحاد السوفيتي ودول المنظومة الاشتراكية، ومع كافة القوى الديمقراطية والمحبة للسلام والمتفهمة لحقوق شعبنا، والعمل على توسيع دائرة الاعتراف العالمي بمنظمة التحرير كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني وللحقوق الوطنية لشعبنا، بما في ذلك حقه في العودة وتقرير المصير وبناء الدولة الوطنية المستقلة. والبديل عن هذا هو الوقوع في الفخ الذي وقع به السادات وحصد النتائج المرة التي حصدها.

وفضلاً عما تقدم، فان الوضع يقتضي:

□ التمسك الحازم بالقرار الوطني الفلسطيني المستقل، ومجابهة كافة المحاولات الرامية الى الانتقاص من دور منظمة التحرير السياسي على صعيد أزمة الشرق الاوسط.

□ تصحيح وتطوير دور وفعالية مؤسسات وأجهزة منظمة التحرير، واعادة بنائها على أسس ديمقراطية جبهوية، تكفل مشاركة كافة فصائل الثورة فيها، ومحاصرة نفوذ الفئات والعناصر البيروقراطية المتبرجزة (أمراء المقاومة) التي باتت تجد مصلحتها في الارتباط بالرجعيات العربية والتكيف مع مطالبها.

□ تصعيد وتطوير أشكال الكفاح المسلح ضد الاحتلال الصهيوني للأراضي الفلسطينية المحتلة، وفي عمق وخلف خطوطه في الأراضي اللبنانية الوطنية المحتلة.

□ العمل على تجميع القوات الفلسطينية المبعثرة في عدد من الدول العربية، وتوحيدها على أسس ديمقراطية، وبما يمكّن هذه القوات من أخذ موقعها في مجابهة العدو، واحتمالات عدوانه الجديد على الأراضي المجاورة للمناطق المحتلة.

وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة: باتت الأوضاع الراهنة والتطورات تطرح المهمات الملحة التالية:

احياء دور الجبهة الوطنية الفلسطينية في المناطق المحتلة، ولجانها الوطنية الفرعية. وأن الاسراع في انجاز هذه المهمة لا يسهم فقط في تطوير وتوحيد النضال الوطني الذي يخوضه شعبنا في هذه المناطق ضد سياسة الاحتلال ومحاولات فرض مؤامرة الحكم الذاتي الإداري، بل يقطع الطريق أمام نشاط عملاء العدو، والرموز الرجعية الانهزامية المرتبطة به وبسياساته. والمباشرة أيضاً في تقديم مختلف أشكال الدعم والمساندة للجبهة في قيادة النضال الوطني وتوحيدها في وجه محاولات التبديد القومي للهوية الوطنية لشعبنا، وضد اجراءات الضم والالحاق والوصاية التي يحاول العدو فرضها على شعبنا في هذه المناطق.

العمل على تطوير وتعزيز وحدة المؤسسات والنقابات والاتحادات الشعبية، وسائر الهيئات الوطنية، وتمكينها من القيام بدورها الفاعل والقيادي على صعيد الفئات والطبقات التي تمثلها، ووأد المحاولات الجارية لخلق الأطر الموازية أو البديلة لها.

المجابهة الحازمة لمواقف الرموز الرجعية اليمينية والتقليدية الانهزامية الرجعية التي تسعى الى الانسجام مع المخططات الامبريالية ــ الصهيونية ــ الرجعية، والاصرار على أن برنامج م.ت.ف، هو برنامج كل الشعب وطبقاته الوطنية.

تنهيج وتصحيح عمل اللجنة المشتركة لدعم صمود الأرض المحتلة، ودعم الهيئات والمؤسسات الوطنية التي تقود النضال ضد الاحتلال والاستيطان، وتمويل المشاريع

التي تعزز الصمود في الأرض وتحد من الهجرة في الريف والمدينة.

العلاقات الفلسطينية ــ العربية
أسسها واتجاهاتها

أدى الخلل الحاصل في دور ومهمات جبهة الصمود العربية، وغياب مؤسساتها المشتركة عن ممارسة دورها في مجابهة العدوان الأميركي ــ الصهيوني ــ الرجعي العربي، وبالتالي غياب الهيئات والاطر التي يجري فيها التنسيق وتوحيد المواقف بين مختلف أطراف جبهة الصمود، أدى الى بروز خلل في العلاقات بين مختلف أطراف جبهة الصمود، هذا الخلل يشجع الاندفاع العربي الرجعي نحو مزيد من الارتباط بالمخططات الأميركية في المنطقة، وخاصة بمشروع ريغان، لجر العرب جميعاً للاعتراف المجاني والمسبق بدولة العدو، ومصادرة حقوق الشعب الفلسطيني. كما أن الخلل القائم بين أطراف جبهة الصمود العربية، يجد صداه في الضغوط القوية والمتواصلة التي تشنها الرجعيات العربية على منظمة التحرير من أجل الاقتراب من مشروع ريغان والموافقة على تفويض الأردن بتمثيل الشعب الفلسطيني مع عناصر من الضفة والقطاع تتكيف مع حدود وطلبات مشروع ريغان.

أن الأسس التي يجب أن تستند عليها العلاقات الفلسطينية ــ العربية يجب أن تتضمن قبل كل شيء:

□ اسناد منظمة التحرير الفلسطينية في الدفاع عن استقلالية القرار الوطني الفلسطيني، وعدم تقديم مايشجع القوى الرجعية واليمينية العربية للتطاول على هذا الحق.

□ التأكيد العملي، والالتزام بمقررات القمم العربية المختلفة، على أن م.ت.ف. هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، والتعامل معها على هذا الاساس.

□ احترام قرارات القمم العربية بشأن الحقوق الوطنية الفلسطينية وفي مقدمتها حق العودة وتقرير المصير وبناء الدولة المستقلة.

واستناداً لهذه الأسس، ومن هنا، يجب أن تنطلق العلاقات الفلسطينية ــ الأردنية ومن المصالح المشتركة للشعبين الفلسطيني والأردني، في النضال ضد التوسعية والعدوانية الاسرائيلية، ومن أجل حق تقرير المصير والاستقلال، وضمان عملية التطور الديمقراطي للشعب الأردني. ان التصدي الجاد للأطروحات الصهيونية حول «الوطن البديل» وحول طروحات تصفية حقوق وقضية الشعب الفلسطيني تحت شعار «الحكم الذاتي» الذي يطرحه ريغان، وحول التغطية على سياسات وبرامج الاحتلال الصهيوني تجاه الأردن، هو الذي يضمن صيانة حقوق الشعبين الفلسطيني والاردني. ومن هنا فان شكل العلاقة المستقبلية بين الشعبين يجب أن تتم على أساس:

□ التصدي المشترك لمحاولات المساس بحق الشعب الفلسطيني في اقامة دولته الوطنية المستقلة، ولمحاولات تحويل قضية الشعب الفلسطيني الوطنية الى قضية حدود متنازع عليها بين اسرائيل والأردن والدول العربية الأخرى.

□ التصدي الحازم لمحاولات المساس بمنظمة التحرير ودورها كممثل شرعي وحيد

للشعب الفلسطيني، ورفض كل صيغ التفويض، أو الانابة العربية التي تفتح الطريق أمام المخطط الاميركي الرامي الى الغاء دور م.ت.ف. وتبديد حقوق الشعب الفلسطيني الوطنية القائمة بذاتها.

□ وتتسم بأهمية كبيرة ضرورات التصدي للمحاولات الجارية لفك العزلة عن النظام المصري الذي ما زال سائراً في ركب السياسة الاميركية واتفاقيات كامب ديفيد، والذي يشارك الضغط على م.ت.ف. للانخراط في مشروع ريغان وتقديم التنازلات للعدو الصهيوني، ومجالات تخريب العلاقات الفلسطينية ــ الوطنية العربية.

ان التمسك بالبرنامج السياسي المرحلي وبقرارات القمم العربية بشأن القضية الوطنية الفلسطينية، واشهارها كسلاح في وجه من يحاول الخروج عن البرنامج وهذه القرارات، يكتسب أهمية كبيرة. وأثبتت وقائع مؤتمر فاس أن الثورة الفلسطينية والدول الوطنية العربية، رغم ما حدث في لبنان، ورغم رجحان موازين القوى لصالح جبهة الأعداء، ما زالت تمتلك قدرات وطاقات كبيرة جداً، تمكنها من تعطيل خطط أميركا وعربها التي تلحق الضرر بالحقوق الفلسطينية والعربية. ان تصحيح العلاقة بين الدول الوطنية العربية ومنظمة التحرير، والضرورة المصيرية لتطوير الأوضاع الذاتية الداخلية للدول الوطنية، وتعزيز علاقاتها التحالفية مع المعسكر الاشتراكي على قاعدة ثابتة، وتعبئة طاقاتها وشعوبها، وانتهاج سياسة ثابتة في مجابهة السياسة الاميركية، سوف يمكنها بالتأكيد من القيام بهذه المهمات، بل والانطلاق منها نحو مرحلة لاحقة تمهد للهجوم المضاد على هجوم جبهة الأعداء.

الحرب والعلاقات الفلسطينية الدولية

عززت الحرب في لبنان، والصمود البطولي للثورة جذباً الى جنب مع القوى الوطنية اللبنانية وجماهير الشعبين الفلسطيني واللبناني، مكانة القضية الوطنية الفلسطينية في اهتمامات الرأي العام والقوى الدولية الأساسية، وعززت المكانة السياسية لمنظمة التحرير، كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني، وأكدت على الاهمية الخاصة لدورها في اطار البحث بقضايا الصراع الفلسطيني والعربي ــ الاسرائيلي، ووضعت القضية الفلسطينية في مركز الحدث في الشرق الأوسط. وأبرزت السياسة العدوانية الاسرائيلية للعالم، وسياسة التدمير والقتل الجماعي، والمجازر بأن لا سلام ولا أمن ولا استقرار في الشرق الأوسط بدون الاستجابة لحقوق شعب فلسطين، والصراع الآن يدور حول مضمون هذه الحقوق. وفضحت الحرب أيضاً سياسة الولايات المتحدة الأميركية التي تشجع العدوانية الاسرائيلية عبر أشكال الدعم العسكري والاقتصادي والسياسي، وأبرزت وحشية الغزاة العزلة السياسية الدولية التي تعيشها «اسرائيل».

ان التطورات الايجابية والملموسة التي طرأت على موقف قطاعات واسعة ومهمة في الرأي العام الدولي، والأطراف الدولية المهمة، باتت تتطلب سياسة فلسطينية تقوم على العمل الجاد من أجل استثمارها، واستثمار التباين في المواقف بين أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأميركية تجاه أزمة الشرق الأوسط، باتجاه توسيع الاعتراف الدولي

بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني، وتكريس الاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، والانتقال بها من الاقرار الغامض بحق تقرير المصير الى الاقرار بالاستقلال في اطار دولة وطنية على أرض الوطن الفلسطيني. كما أكدت الحرب على الأهمية الخاصة لحماية تحالفات منظمة التحرير مع المنظومة الاشتراكية وخاصة الاتحاد السوفياتي وكافة قوى التقدم والتحرر في العالم ولتطويرها؛ فهذه التحالفات هي التي أعطت الحقوق الوطنية لشعبنا بعدها العالمي وأدت الى تدويل القضية الفلسطينية. ان العمل في هذه الاتجاهات دون أي تنازلات مجانية ومسبقة يكتسب أيضاً أهمية خاصة وكبيرة، من أجل تعزيز وتثبيت دور منظمة التحرير والحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.

المرحلة والمهام العاجلة أمام الثورة ومنظمة التحرير الفلسطينية

أكدت الأوضاع والتطورات الناجمة عن الغزو الاسرائيلي للبنان، **بان المهمة المباشرة والمركزية المطروحة على جدول أعمال ثورتنا، تتمثل في محاصرة واحباط مناورة مشروع ريغان لفرض التنازل عن وحدانية التمثيل وعن حق الدولة المستقلة؛ فهنا يقع الخطر الداهم والمباشر الرامي الى تصفية حقوق شعبنا** والغاء دور م.ت.ف. كممثل شرعي وحيد لشعبنا. وهذا يتطلب، في ذات الوقت، التصدي الحازم لكل المحاولات الانهزامية الهادفة الى الانسجام مع هذا المشروع في الساحة العربية، وفتح باب التنازلات المجانية لصالح العدو.

كما أن تعاظم الضغوط المنصبة على م.ت.ف، وتصاعد العدوانية الاسرائيلية ـ المدعومة أميركياً ـ ضد شعبنا وحقوقه الوطنية، وضد الشعوب العربية الأخرى، وخاصة في لبنان، أصبحت تملي على ثورتنا وشعبنا:

□ **التاكيد على استقلالية القرار الوطني الفلسطيني وحمايته والتمسك بوحدانية وشرعية تمثيل م.ت.ف. لشعبنا، وحقه في الدولة الوطنية المستقلة على قاعدة البرنامج السياسي** وقرارات المجلس **الوطني** الفلسطيني والقمم العربية تجاه الحقوق الفلسطينية.

ان تعزيز الوحدة **الوطنية** بين فصائل الثورة في اطار م.ت.ف. على هذا الاساس، شرط أساسي لتحقيق مهام الثورة الراهنة. وذلك يجب أن يشمل بالضرورة أيضاً كل مجالات العمل، ومختلف المؤسسات السياسية، والدبلوماسية والجماهيرية، والعسكرية داخل الوطن المحتل وخارجه، على قاعدة الائتلاف الجبهوي الديمقراطي **وجبه سياسة الاستئثار والنزعات التكتلية والانشقاقية التي تبرز بين الحين والآخر في صفوف الثورة.**

□ **تطوير الكفاح المسلح ضد الاحتلال الصهيوني** داخل الأراضي المحتلة وضد كافة مؤسساته العسكرية وعملائه، لما يلعبه هذا الشكل من النضال في اسناد ودعم النضال البطولي التي تخوضه جماهير شعبنا داخل الوطن المحتل وخارجه.

□ **المبادرة الى اعادة تجميع قوات الثورة الفلسطينية** المبعثرة في عدد من البلدان العربية ونقلها الى سوريا، وتوحيدها على أسس ديمقراطية، بما يطور طاقاتها وقدراتها

القتالية.

□ **تصحيح العلاقات التحالفية بين م.ت.ف. وسوريا،** وتطوير التنسيق معها في كافة القضايا التي تهم النضال المشترك ضد أطراف كامب ديفيد، ومشروع ريغان، والتحالف الأميركي — الصهيوني — الرجعي ومخططاته العدوانية.

ان تطوير العلاقة مع سوريا، وكافة الدول الوطنية العربية الأخرى يعزز بالتأكيد موقع م.ت.ف. في مجابهة الضغوط التي تواجهها المحاور الرجعية من أجل جر المنظمة الى تقديم التنازلات المجانية والمسبقة.

□ **توجيه أقصى درجات الحرص على التحالف بين الثورة وم.ت.ف. وبين** القوى الوطنية اللبنانية، **وفي خدمة تطوير وتعزيز صمود القوى الوطنية اللبنانية في نضالها في مواجهة الاحتلال والقوى المحلية العميلة له.**

□ حماية حقوق شعبنا في المخيمات الفلسطينية في لبنان، وفي المقدمة حقوقهم الاجتماعية والأمنية والنقابية والمهنية والسياسية؛ وهذا يتطلب بالضرورة تأمين كل الوسائل الكفيلة بحماية هذه الحقوق وفقاً للاتفاقات التي سبق وتم التوصل اليها مع السلطة اللبنانية قبل مغادرة القوى المقاتلة بيروت المناضلة.

□ توثيق العلاقة الكفاحية بين م.ت.ف. والاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية وكل قوى التحرر والتقدم في العالم لمواجهة الحلف العدواني الأميركي — الاسرائيلي، والعمل على الاستفادة من التطورات الايجابية في مواقف العديد من القوى السياسية وخصوصاً في أوروبا الغربية، وفي الرأي العام العالمي، وخاصة الرأي العام الأميركي، بهدف توسيع الاعتراف بمنظمة التحرير كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني وبحقوقه الوطنية بما فيها الدولة الوطنية المستقلة، ومواصلة تطوير العلاقات مع بلدان عدم الانحياز وسائر القوى المعادية للامبريالية.

ان خطورة المرحلة الراهنة تقتضي مباشرة الثورة وم.ت.ف. في انجاز هذه المهمات الكبيرة المطروحة على جدول أعمالها، وتقتضي التمسك الشديد باتجاه القضية المركزية للنضال في هذه المرحلة.

ان أمامنا العديد من المصاعب والتعقيدات التي تولدت بفعل الحرب، وبفعل التخاذل العربي العام، ولكنا على ثقة بأن الثورة وم.ت.ف سوف تكون قادرة على تجاوز كل هذه الصعوبات، والنجاح في كبح الهجمة المعادية، على أساس التمسك بالبرنامج المرحلي والوحدة الوطنية والقرار المستقل والموحد، وتقديم الحلول الملموسة للقضايا التي أفرزتها وطرحتها الحرب.

شهادة ممدوح نوفل عن الحرب: الوحدة الوطنية والوحدة العسكرية

إعداد: سلوى العمد

ممدوح نوفل، عضو المجلس العسكري الأعلى للثورة الفلسطينية، عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، قائد القوات الثورية المسلحة للجبهة.

قبل الحديث عن الحرب ودورنا فيها، لابد من الاشارة الى مسألتين رئيسيتين: المسألة الاولى، إذا كان لابد من شهادة فلابد من شهادة للأخ القائد سعد صايل «أبو الوليد»، الذي فقدناه، شهادة لدوره في الاستعداد للمعركة، ولدوره في إدارة هذه المعركة. هذا الرجل، يجب عندما تذكر معركة بيروت أو الحرب الفلسطينية — الاسرائيلية، أن يقرن اسمه بها، وذلك أدنى حدود الوفاء من قبل المناضلين الثوريين للمناضلين الثوريين، لأن دور الأخ القائد «أبو الوليد» كان استثنائياً ومميزاً، كان دور القائد الفعلي الذي واكب هذه الحرب منذ لحظاتها الأولى وحتى نهايتها. أذكر، وإن يكن هذا ليس هو المدخل، في اللحظات الأخيرة لمسيرة بيروت، عندما كنا على ظهر الباخرة، اجتمعنا بمن حضر من المجلس العسكري برئاسة الأخ أبو الوليد. وبحثنا في كيفية تسجيل تجربة هذه الحرب. وطالما نحن الآن بصدد تسجيل بعض وقائع هذه الحرب نثمن المبادرات الساعية الى توثيقها، فهذه المبادرات التي تصب في مجرى ما فكر به الأخ أبو الوليد وما يفكر فيه الآن كل قائد مسؤول، وهو جمع كل ما جرى في هذه الحرب، ليكون مادة غنية.

في اجتماعنا، آنف الذكر، على ظهر الباخرة، اتفقنا على وجوب إجراء تقويم لهذه الحرب وتسجيل لها. ووضعنا، ونحن على ظهر الباخرة، هيكلاً عاماً لدراسة أو بحث نقدمه لكل مقاتل شارك في الحرب، ولكل قائد أو كادر أو عنصر ليروي، عبر استمارة البحث، التي لا زالت مسودتها لدي، لنسجل ما يمكن تسجيله. المسألة الثانية التي لابد من الاشارة إليها، إلى جانب دور الأخ أبو الوليد، هي دور مئات وآلاف البشر الذين جرحوا أو استشهدوا والذين قد يكون من الصعب أو المستحيل الوصول إليهم. مطلوب، وهذه أمانة ومسؤولية كبيرة تقع على عاتقنا جميعاً، أن نسجل مآثر هؤلاء الشهداء عبر التقصي عن طريق رفاقهم في الدرب ومن عاشوا معهم التجربة. لأن هؤلاء، الذين قدموا

التضحيات الكبيرة هم صانعو هذه التجربة، وصانعو النصر.

على الصعيد الشخصي، إن أي دور لأي إنسان في هذه الحرب، أيا كان موقعه، هو جزء من دور جماعي. نحن في اطار المسؤولية والموقع القيادي نعتبر أنفسنا مسؤولين عن الانجازات والايجابيات، وكذلك عن الثغرات والنواقص التي أفرزتها الحرب. لحظة بدء الحرب، أو قبل الحديث عن لحظة بدئها، لابد، أيضاً، من الاشارة الى أنها لم تكن مفاجئة لنا: فقد كانت لدينا، كمجلس عسكري أعلى للثورة، تقديرات تتوقع هجوماً للعدو. كما كانت تردنا معلومات من مصادر عدة بهذا الصدد. وكنا مطالبين، ازاء ذلك، بوضع خطط للمواجهة. جرى وضع خطط مشتركة لكل قوات الثورة في كل منطقة من المناطق. جرى التحضير للجزء اللازم للحرب، جرى التحضير التعبوي اللازم للقوات. بالتأكيد، هذا التحضير كان متفاوتاً بين منطقة وأخرى. وقد تأثر هذا التحضير، كما بينت الحرب، بمدى تقديرنا لطبيعة الهجوم. وهنا لسنا بصدد مناقشة هذه المسألة والحديث عنها. ولكن لابد من وقفة، نحن الآن بصددها على صعيد المجلس العسكري الاعلى، وقفة لتقويم هذه الحرب. وقد شكل المجلس لجنة أنيطت بها مهمة تقويم الحرب، وأنا عضو فيها. وننحمل، كلجنة، مسؤولية صياغة مالنا وما علينا في هذا المجال.

بداية الحرب: في بيروت وصيدا

قبل الهجوم كانت تردنا معلومات عن حشود للعدو من المواقع الامامية المتقدمة. وكنا نمرر هذه المعلومات أولاً بأول للهيئات والمجلس العسكري، ونصوغها ونعيدها للمقاتلين، للوحدات والقطاعات، لتكون على أهبة الاستعداد. لحظة بدء الحرب، لحظة بدء العمليات الحربية بقصف المدينة الرياضية جوّاً كنت في مكتبي في بيروت في منطقة الفاكهاني المجاورة للمدينة الرياضية. توجهت مباشرة الى غرفة العمليات، ووجهنا نداءات لمحطات اللاسلكي بشكل مباشر للتأكد مما إذا كانت هناك أهداف أخرى يجري قصفها. جرى تعميم هذا الحدث، الغارة (على المواقع المختلفة) حيث كانت هذه الغارة بمثابة انذار لبدء الهجوم. انتقلنا مباشرة الى مقر العمليات المركزية للثورة، حيث كان لدينا قرار في المجلس العسكري الأعلى بأن نكون جميعاً على أهبة الاستعداد، وأن يتواجد الجميع في العمليات المركزية عند بدء العمليات العسكرية. بدأت البرقيات ترد عن الوضع، وشرع بتشغيل الأجهزة المتخصصة بعمليات الانقاذ والاخلاء. وأعطيت تعليمات للقوات استعداداً للمعركة، حيث كان التقدير، كما كنا نتوقع، أن هذه الغارة بداية لهجوم واسع على مناطق الجنوب بشكل أساسي. وستشمل الغارات والانزالات كل المناطق الوطنية اللبنانية.

من المجلس العسكري في مقر العمليات المركزية الذي تواجد فيه أعضاء المجلس، كان الاخ أبو الوليد هو الذي يدير العمليات بشكل مباشر، ويتابع الموقف في غرفة العمليات المركزية. كانت البرقيات ترد عن عمليات القصف التي استمرت يومي الجمعة والسبت، إذا لم تخني الذاكرة، وكانت شموليتها بالنسبة لنا إنذاراً لبدء الهجوم. كنت أتابع في المجلس العسكري وفي عمليات الجبهة الديمقراطية البرقيات الواردة، وألاحق تنفيذ التوجيهات اللازمة. أذكر، عندما كنت في المجلس العسكري، يوم السبت،

في اليوم الثاني للغارات، أنني قلت للاخ أبو الوليد أنني أنوي التوجه إلى صيدا حتى أدقق بترتيبات المعركة هناك، حذرني أبو الوليد من خطورة الطرق، نظراً لتعرضها للقصف وقال: «ضروري أن تصل وضروري أيضاً أن تعود، لذلك يحتاج الأمر للانتباه والحذر في التحرك». نزلت الى صيدا، والتقيت مع الأخوة هناك، وقلت لهم: «هذه بداية العملية الاسرائيلية الواسعة التي كنا نتوقعها، وعلينا جميعاً أن نكون على أتم استعداد لمواجهة الموقف، فهذه المعركة حاسمة وفاصلة، يترتب على نتائجها وآثارها الكثير مما يتعلق بمستقبلنا ومستقبل الساحة اللبنانية». هذه هي التصورات المشتركة التي كانت سائدة في المجلس العسكري ولدى قيادة الثورة. وفي حينه، قدم بعض الأخوة ملاحظاتهم بشأن الاحتياجات والمتطلبات الضرورية والاضافية في ضوء التقديرات آنفة الذكر. وفي ضوء ذلك، أبلغنا الجميع بضرورة أن يقاتل كل منا في موقعه، لاننا قد نضطر للقتال داخل جزر تعزل عن بعضها بعضاً، إما بسبب الانزالات أو بالهجوم المباشر، أو بقصف الطيران. وإلى ذلك، جرى تأمين المستلزمات للأخوة، وأرسلت على عجل الى المناطق، وهي ليست أكثر من احتياجات اضافية، لأن الاحتياجات الأساسية للمناطق، من مواد التموين والذخيرة والسلاح للشعب والمقاتلين على حد سواء، كان قد تم تجهيزها منذ آذار الماضي، حين لاحت في الأفق، آنذاك، احتمالات وقوع عملية اسرائيلية كهذه.

عدت من صيدا الى بيروت، وأطلعت الأخوة الأعضاء في المجلس العسكري والاخ أبو الوليد على مجريات التحضير للمعركة، والنتائج الأولية للقصف والغارات الاسرائيلية.

خطة الدفاع عن بيروت

على امتداد الحرب، كنا معاً في اطار المجلس العسكري نبقى حيث تكون العمليات المركزية وننتقل حيث تنتقل. كنا نقوم بمهامنا، بواجباتنا، عبر الجولات على المواقع والقوات، ومن ضمنها الجولات على خطوط التماس الأمامية، حيث كان العدو يتقدم. وعندما وصل العدو إلى الدامور، كان المجلس العسكري بدوره قد وصل إلى هناك للاطلاع على الموقف عن قرب. وعندما وصل العدو إلى الدوحة، كان المجلس العسكري أيضاً قد وصل إلى هذا الموقع للاطلاع عن كثب على ما يجري على الأرض.

عبر العمليات الحربية وتصاعدها، كانت كل مجريات الحرب بالنسبة لأعضاء المجلس العسكري الأعلى واضحة. وبعد أن تجاوز العدو جسر الأولي، تبلورت الصورة في أذهاننا أكثر. التقينا في المجلس العسكري، وحددنا على الخارطة الاحتمالات لوثبات العدو، وتوقعنا تطورات هذه الوثبات ومراحلها، لكل يوم من أيام الحرب! المرحلة الأولى، الثانية، الثالثة، الخ... ووضعنا في الاعتبار بيروت كمرحلة ثالثة لمهمات العدو الحربية. وهذا لم يكن موضوعاً في الاعتبار عند اللحظة الأولى لبدء الحرب، وإنما اتضح لنا ذلك في حوالي اليوم الرابع للهجوم، وتحديداً بعد أن تجاوز العدو بإنزالاته وتقدمه على الأرض منطقة صيدا ــ جسر الأولي، وبعد أن تقدم العدو من محور عرب صاليم باتجاه جزين، وبدأ يتجاوز منطقة جزين.

ناقشنا سوياً مسألة الدفاع عن بيروت، حيث بدأنا بترتيب أمر الدفاع. وهنا،

للأمانة خطة الدفاع عن بيروت بتفاصيلها كانت قدوضعت من قبل الأخ أبو الوليد. عرض الأخ أبو الوليد الخطة على المجلس العسكري الأعلى بحضور الأخ أبو عمار الذي كان في الخارج عند بدء القصف يوم الجمعة وعاد في ليل السبت الأحد. ناقشنا هذه الخطة، وأقرت وبدأ التحضير لها بالتحصين، بتوزيع القوى، وتقسيم بيروت إلى مناطق.

من الحوادث المؤثرة بالنسبة لي تلك البرقيات التي وردتنا من مواقع القتال في صيدا بعد أن تجاوز العدو جسر الأولي وبدأ تطويق صيدا وإكمال غلقها، فقد جاء في تلك البرقيات أن العدو أكمل الطوق على صيدا، وأن هناك هجرة واسعة للمدنيين، وقصفاً بحرياً وجوياً عنيفاً ومتواصلاً منذ ساعات طويلة. ما العمل؟ كان الرد، وهذا موثق، «علينا أن نصنع من صيدا ستالينغراد، أن نجعل منها مأثرة تاريخية للمقاومة نسطرها بتضحياتنا، فصيدا هي كما القدس، أو نابلس أو جنين، علينا أن ندافع عنها بكل الامكانات والطاقات».

كان الخط العام في المجلس العسكري في كل توجيهاته لكل المحاور والقطاعات: القتال، القتال. وذلك من أجل إدامة المعركة أطول فترة ممكنة. لاننا كنا نريد أن نسجل في التاريخ الفلسطيني أن بالامكان محاربة هذا العدو بواسطة هذه الأسلحة الخفيفة والبسيطة. ونريد، كذلك، أن ننهي أسطورة الحرب الخاطفة التي ينتهجها العدو، ويحقق من خلالها انتصارات ساحقة في أيام معدودة. وكنا نريد أن نفسح مجالاً للعرب، لمن يريد منهم أن يقدم مساعدة ودعماً أن يقدم مثل هذا الدعم. وكنا، بوعي، نريد اطالة الحرب، على أمل أن نخلق تفاعلات عربية ــ دولية لصالح قضيتنا ولصالح دورنا في هذه الحرب. أعتقد أن هذا قد تم، ونجحنا، في تحقيقه من خلال تضحيات كبيرة ومعاناة وألم كبيرين.

عندما تقدم العدو إلى الدوحة ووصل إليها كانت هناك معارك باسلة خاضها مقاتلون في الدوحة التي هي عبارة عن تلة وبضع منازل. دامت المعركة في هذا الموقع ثلاثة أيام. معارك الدوحة كانت بالنسبة لي أول امتحان مباشر للجندي الاسرائيلي على الأرض، كشفنا من خلاله أن هذا الجندي ليس كما صوره من خاض معه معارك سابقة، وليس كما يدعي هو نفسه، أو كما تصوره الصحافة البرجوازية وتحاول أن ترسمه في إطار هذه الصورة. شاهدت من خلده كيف تتراجع الدبابات أمام قاذف الـ بـ ٧ بعد رمية قذيفة واحدة عليها، رتل من الدبابات يقدر بكتيبة يتراجع أمام قذيفة بـ ٧ دمرت إحدى آلياته. هذه الواقعة هي بالتأكيد إحدى آلاف الوقائع التي عاشها المقاتلون الفلسطينيون.

الالتفاف من الجبل

كان العدو قبل أن يصل الى الدوحة قد عمل شيئاً من الالتفاف والتطويق لبيروت، فعندما اصطدم في مناطق الدامور والناعمة والدوحة بمقاتلينا، اندفع باتجاه قبر شمون والنف من منطقة قبر شمون على بعبدا. أذكر أنه عندما وصل العدو الى قبر شمون وأثناء معركة قبر شمون، كنت وقتئذ في العمليات المركزية، وكانت ترد برقيات تفيد بأن العدو قد دخل قبر شمون، وأنه يتجه إلى بشامون وتوجهت بعد ذلك الى الأوزاعي لأنه

بامكان المرء من منطقة الأوزاعي أن يلحظ ما يجري بشكل مباشر. من الأوزاعي لاحظت أن المعركة تجري بعيداً عن بشامون وأنها لا زالت دائرة في منطقة قبر شمون. اتصلت من السيارة بالأخوان. كان ياسر عبد ربه [عضو اللجنة التنفيذية لـ ـ م.ت.ف.] في منطقة الجبل، في شملان فسألته عن الوضع هناك فأجاب: «تدور المعركة الآن في قبر شمون. وقد جرى طرد العدو منها للتو، وتراجع إلى الخلف. الوضع ممتاز جداً بطرفنا».

تابعت المسير إلى خلدة، ومن خلدة عبر طريق بشامون الى سوق الغرب. كان القصف عنيفاً جداً. عندما وصلت الى بشامون ـ البلد، عند العين من تحت، لاحظت أن رماية مباشرة تتساقط على البلد وعلى منطقة العين، وعلى الطريق الذي تعطل بسبب كثافة القصف. دخلت احدى البنايات، وصعدت الى سطحها، ومن هناك راقبت العمليات العسكرية؛ كان واضحاً أن العدو يغلق أو يحاول إغلاق الطريق. سكان البناية أحسوا بوجودنا هناك، نزلنا، كانوا خائفين إلى حدٍّ ما، فمصدر الأخبار بالنسبة لهم هو المذياع. وقد لمست تأثير المعلومات التي كانت تذيعها إذاعة العدو وإذاعة الكتائب عليهم. تحدثنا إليهم فرحبوا بنا، قالوا ظننا أنكم اسرائيليون لان إذاعة الكتائب أذاعت خبراً عن وصول الاسرائيليين إلى شملان وبشامون. قلنا لهم: «لا، نحن فدائيون فلسطينيون»، رحبوا بنا، وأحضروا لنا الشاي والقهوة، وقالوا: «إبقوا هنا، وما يجري علينا يجري عليكم». تابعنا المسير بعد توقف قصير في سوق الغرب. كنت أود التوجه الى شملان حيث مقر العمليات الذي يوجد فيه ياسر عبد ربه، إلا أنه قال لي عبر اللاسلكي، «المنطقة تتعرض لقصف شديد، إبق في مكانك وسأتصل بك». التقينا بعد ذلك وناقشنا معركة قبر شمون، ودفعنا بتعزيزات إلى قبر شمون، بما في ذلك قوات إضافية من قوات الاحتياط في بيروت وجهناها إلى هناك.

أثناء عودتي إلى بيروت، كان القصف من الزوارق والطيران والمدفعية عنيفاً جداً. التقيت ما بين خلده وقبر شمون بالشهيد البطل عبد الله صيام، وبالمناضل عبد الهادي من حركة «أمل». كانا متوجهين إلى شملان، أوقفت السيارة وتحدثت إليهم، سألوني: «أين كنت؟» قلت: «في سوق الغرب وبشامون». قالوا: «مررت لنا العمليات المركزية معلومات وردت اليها تفيد بأن سوق الغرب وبشامون قد سقطتا في يد العدو» قلت: «هذا غير صحيح، هناك مقاومة جيدة، والمعلومات التي مررت غير دقيقة». وأذكر أن الشهيد العقيد عبد الله صيام، وهو قائد ميداني فذ، قد حمل جهاز اللاسلكي، واتصل بالعمليات المركزيةمباشرة، وقال لي: «إحك أنت على الجهاز مباشرة». حادثت العمليات على الجهاز، وأبلغت الأخوة هناك، الأخ أبو الوليد، والأخ أبو موسى، أن الوضع في هذا المحور جيد ويمكن أن نقاتل ونصمد لأيام أكثر، ولابد من تعزيزات إضافية للمنطقة. أرسلت برقيات لمناطق البقاع لترسل بدورها تعزيزات إلى الجبل، إذ لم تكن لنا في هذه المناطق في الأصل أي قوات عسكرية قبل المعركة. وهذا بالتأكيد أحد الأسباب التي سهلت للعدو عملية الخرق من مناطق الجبل. لم تكن لنا قوات هناك، ليس بسبب خلل في خطتنا أو تجهيزاتنا، بل بفعل ظرف سياسي حكمنا بعدم التواجد في هذه المناطق قبل الحرب، رغم أننا، في المجلس العسكري، كنا مدركين قبل الحرب لإهمية الوجود في هذه المناطق وفي هذه المحاور. وكنا قد شكلنا أكثر من وفد ليبحث مع الحركة الوطنية

هذا الأمر. إلا أنه لم يكن هناك أي تجاوب في هذا الصدد من المعنيين بالأمر.

أبو الوليد يعاين المواقع

واقعة أخرى، والوقائع كثيرة، يوم قصف الطيران المتواصل [١١ آب (أغسطس) ١٩٨٢]. حاول العدو أن يتقدم باتجاه الأوزاعي، وجرى صده. وردتنا معلومات بأن العدو قد تقدم من منطقة خلدة إلى المطار، وأنه قد احتل المدرج الغربي للمطار. كنا، الأخ أبو الوليد وأنا، في العمليات المركزية، قلت: «وصول العدو إلى المدرج الغربي للمطار يعني أن العدو سيندفع من منطقة المدرج الغربي للمطار باتجاه الغزار وثكنة هنري شهاب وصولاً إلى السفارة الكويتية. وسيحاول تجاوز شارع الأوزاعي بعزله، لذلك لابد من التأكد على الأرض مما جرى، والتأكد من الاجراءات الدفاعية المتخذة».

وتحركت إلى الأوزاعي، قال لي أبو الوليد: «من الأفضل ألا تذهب الآن ففي المساء أفضل، وصلت الى الاوزاعي إلى مكتب «أمل» سابقاً الذي أصبح في الحرب مقراً لعمليات القوات المشتركة. جلست مع الأخوة هناك، وفي أقل من دقيقتين كان الأخ أبو الوليد قد وصل الى هناك أيضاً، رغم عنف القصف واستمرار المعركة، ورغم الاشتباكات التي كانت تجري عند الكنيسة التي لا تبعد عن مكتب «أمل» بأكثر من ٧٠٠ متر. مع وصول أبو الوليد، لاحظ العدو وجود حركة غير عادية، بمعنى احتمال اكتشافه لوصول قيادي الى المنطقة. ترجل أبو الوليد من سيارته، وبينما كنا نتصافح إذا بالرشاشات الخفيفة من جهة المدرج الغربي للمطار تطلق النار باتجاهنا. كنا على طرف الشارع، فشدنا الشباب بسرعة للدخول الى دكان لا باب له. قلت لأبو الوليد: «ما الذي أتى بك الى هنا»؟ قال لي: «ما دفعك إلى المجيء هنا دفعني أيضاً للمجيء. يجب أن نتبين على الأرض ما يجري». قلت له: «يجب أن نمشي من هنا فوراً». قال: «رجلي على رجلك» قلت له: «أخرج أنت، وسأتبعك». قال: «لا ، تذهب أنت، وأنا أتبعك». أصغينا للشباب حول ما يجري عندهم، ثم أرغمنا الشباب، نحن الاثنين معاً، على الذهاب الى السيارات ومغادرة المنطقة.

أذكر هذه الواقعة التي هي واحدة من وقائع عدة، وأشهد فيها لدور الأخ أبو الوليد الميداني والتخطيطي في مجال مقاومة الغزو، إذ أنه لم يكن يضع أية خطة على الأرض إلا بعد أن يزور المنطقة. أعتقد أن مثل هذا الدور القيادي له آثاره الكبيرة، ليس فقط في وضع الخطط الصحيحة والدقيقة والملائمة للواقع بل، وأيضاً، في تعزيز الصمود والقتال. وهذا ما استخلصته، أيضاً، من أحاديث المقاتلين والجنود من قوات الردع، الذين كانوا على الخطوط الامامية؟ أتذكر كلمات الجنود السوريين، الذين كانوا في المحاور والمواقع الامامية مع مقاتلينا، التي عبروا فيها عن أن جولات القيادة الفلسطينية على المحاور ولقاءاتها مع الجنود السوريين كان لها أكبر الأثر في نفوسهم، وكان لها الأثر الأكبر في الصمود. وكما قالوا: «هذا هو سر صمودكم، أنتم [الفلسطينيين]، وهذا سر استبسال المقاتل الفلسطيني الذي يجدكم دائماً الى جانبه في الميدان». هذه كلمات ترددت على ألسنة الجنود الذين عايشوا التجربة معنا.

محاولات اقتحام بيروت

هناك واقعة كان لها مدلول ومعنى أرغب في ذكرها هنا. فبعد أن حاصر العدو بيروت، وفي إحدى محاولات التقدم التي قام بها على محور المتحف، وردت للعمليات المركزية معلومات تشير الى أن العدو قد تجاوز المحكمة العسكرية ببناية واحدة في المنطقة الحرام، التي كانت قائمة ما بين القوات المشتركة و«القوات اللبنانية»، والتي كانت مجردة من السلاح ومن القوات من الطرفين. تحركنا الى موقع في بناية ملاصقة، كانت توجد فيها القوات المشتركة وقوات حطين التابعة لجيش التحرير الفلسطيني. في هذه البناية، كان شبابنا قد ثقبوا الجدار، ومن فتحة الجدار، لاحظنا بالفعل حركة العدو في البناية المجاورة، وكان القرار أن يجري اخراج العدو من هذه البناية في اليوم نفسه وليس بعد ذلك. ووضعت خطة للهجوم بالقنابل اليدوية من الطوابق العليا، والهجوم بالرشاشات من الأرض. بعد أقل من ساعتين، كان العدو قد غادر هذه البناية وسمعنا الصراخ ورأينا الارباك الذي وقع في صفوف جنوده. هذه الحكاية مؤشر على أن الجندي الاسرائيلي جندي عادي، وفي بعض الحالات دون العادي. وهذا التقدير غير مبالغ فيه بل هو حقيقة، فجندي العدو يمكن أن يكون دون العادي في بعض الحالات. لانه لم يتعود، من جانبه، على أن يقاتل وأن يرى بشكل مباشر، وجهاً لوجه خصمه العربي يقاتله على الأرض. فلقد تعود التقدم على الأرض «نظيفة» من أية مقاومة، تعود التقدم على الأرض بعد أن تقوم الطائرات والمدفعية والبوارج بتنظيفها له. في هذه الحرب اكتشفت حقيقة الجندي الاسرائيلي.

ومن الوقائع التي لابد، أيضاً، من تسجيلها معارك المتحف، ومعارك ثكنة هنري شهاب وحي السلم. في المتحف، حاول العدو الهجوم عدة مرات وجرى صده في كل مرة. في واحدة من هذه المرات، سمعت بالمذياع خبراً مفاده أن القوات الاسرائيلية استطاعت التقدم في منطقة المتحف — سباق الخيل مسافة عشرة أمتار. مسافة عشرة أمتار تعني طول الدبابة، أي أن الدبابة تقدمت إلى الأمام مسافة بطولها فقط. حصل استبسال وبطولة نادرة من المقاتلين عندما كان العدو يحاول التقدم على هذا المحور. كانت المباني، الواقعة شمال ميدان سباق الخيل، هي المقتل بالنسبة للعدو، إذ كان المقاتلون بـ الـ آر.ب.ج. من الطوابق يترصدون كالصياد عندما ينتظر إطلالة الصيد. وكلما حاولت الدبابات مجرد الظهور في شارع بدارو، خلف السور، محاولة اجتياز أرض سباق الخيل، كانت قذائف الـ بـ ٧ تنطلق صوبها من كل اتجاه، أتذكر أنهم حرقوا المنطقة بالطيران والمدفعية في محاولة لتوسيع تقدمهم. بعد يوم من الغارات العنيفة على هذه المنطقة، ذهبت لزيارة قائد كتيبة جيش التحرير الفلسطيني في ذلك الموقع المقدم عطية، كنت أظن أن مقاتليه لن يخرج منهم أحد حياً لكثافة النيران من مختلف الأنواع والعيارات المنصبة عليهم، وذهلت عندما وصلت الى هناك فعلمت أن خسائر الموقع كانت شهيدين فقط. كانت التحصينات المشيدة والمموهة بشكل جيد عنصراً أساسياً في حماية المقاتلين وصمودهم في مواقعهم، وتصديهم لكل هجمات العدو على هذا المحور.

عندما أحرز العدو اختراقاً من منطقة المطار باتجاه ثكنة هنري شهاب، وأمكنه

الوصول اليها، كان في تقديرنا أن العدو سيتابع الهجوم في الساعة نفسها حتى السفارة الكويتية، لأن إذاعة العدو، وكذلك اذاعة الكتائب، أعلنتا وصول قوات العدو الى السفارة الكويتية والمدينة الرياضية ودار المعلمات. وأشهد وأسجل أن مجموعة محدودة من المقاتلين تمركزت ما بين سفارة اليمن الديمقراطي والسفارة الكويتية بمواقع محدودة أيضاً، قد تحملت كل أشكال القصف المدفعي والطيران والبوارج التي حاول العدو التقدم تحت حمايتها. واستطاعت هذه القلة من المقاتلين إحباط هجوم ما يزيد على كتيبة دبابات من جانب العدو. ويسجل لهؤلاء المقاتلين صمودهم، في مبنى، شرق محطة البنزين مقابل مدخل ثكنة هنري شهاب، حيث دمرت على المقاتلين جميع الطوابق فوق الأرض باستثناء طابق واحد، بقيت المجموعة صامدة في هذا المبنى في الطوابق الأرضية. وكلما حاول العدو الخروج من الثكنة بدباباته، باتجاه الشارع، كان رماة الـ آر.ب.ج. له بالمرصاد. وكنا نلتقط على اللاسلكي، باللغة العبرية، الصراع بين أجهزة العدو، فالكثيرون من قادة وحدات الدروع كانوا يشتمون الطيران والمدفعية، لأنها لا تمهد لهم الطريق كما يجب. في احدى المرات التقطنا مكالمة لاسلكية تخاطب القوات المتقدمة قائلة: «حرقت لك الأرض حرقاً، لم يبق شيء حي.. تقدم. وبأمر من الأعلى تقدم». فأجابه الطرف الآخر: «حاولت التقدم، ولكنهم لا زالوا موجودين، وقد دمرت لي ثلاث آليات بعد كل هذا القصف، ليست لديكم دقة في إصابة الأهداف». فأجابته المدفعية: «بأمر من الأعلى تقدم». فقال الطرف الآخر: «إذا كان لابد من التقدم فليتقدم هو [الأعلى]». هذه المكالمة اللاسلكية مسجلة لدينا وغيرها كثير.

معارك حي السلم والكوكودي تؤكد، أيضاً، أن المقاتل الفلسطيني متفوق على الجندي الاسرائيلي، صمود المقاتل، قدرته على التصدي، ومنع العدو من التقدم، تجلت أيضاً على هذا المحور. كان العدو قد وصل منطقة التيرو، شرقي مدرج المطار، ومن هذا المكان حاول العبور عدة مرات الى مباني حي السلم على أطراف الحي، قرب البساتين في كل مرة كان يتم صد العدو وإفشال محاولاته.

القدرة على الاحتمال والمبادرات

المقاتل الفلسطيني تميز بقدرة على التحمل مذهلة. أذكر أنني كنت في جولة مع الأخ قائد المنطقة الجنوبية، جولة على المواقع الأمامية، كان المقاتلون يأخذوننا الى مواقعهم الأمامية، التي لا تبعد أكثر من مائة متر عن مواقع العدو الاسرائيلي المموهة جيداً. كانوا يقولون لنا: «هذا الموقع [الاسرائيلي] جبان، وذاك شجاع». وعندما نصل الى موقع ما، يقولون: «هنا خذوا الحذر، لأنه يوجد في هذا المكان قناص ماهر، وهناك موقع نخرسه من البناية المجاورة ولا يستطيع رفع رأسه» أريد بذكر هذه التفاصيل أن أشير إلى أن المقاتل الفلسطيني امتلك قدرة على الدقة في المواجهة.

وكانت هناك مبادرات من المقاتلين والكوادر القيادية في المواقع، ساهمت في صنع هذه التجربة وتحقيق هذا الصمود، وبالتأكيد، هناك آلاف الوقائع التي يمكن التحدث عنها. وخلال الحرب، ظهر العديد من المبادرات السياسية والعسكرية التي بادر إليها العديد من المقاتلين الفلسطينيين. وقد كان لهذه المبادرات دور أساسي في تحقيق

هذا الانجاز. أورد مثلاً، أحد الشباب من أبناء شعبنا في الوطن المحتل، والذي غادر الوطن للالتحاق بالثورة، كان موجوداً في منطقة الضاحية الجنوبية، منطقة الليلكي. هذا الشاب يتقن اللغة العبرية، وها هو العدو أمامه؛ وهو من منطلق معرفته لنفسية هذا العدو، أخذ على عاتقه الفردي أن يبادر الى شن حرب نفسية على العدو ذاته في المواقع الامامية بمعدات بسيطة: ميكروفون مع راديو كاسيت. وكان الشاب يسجل بعض الأغاني المؤثرة ، ومنها أغان باللغة العبرية، وأغاني مجموعات «حركة السلام الآن» ومختلف القوى الديمقراطية في اسرائيل. وراح الشاب يستخدم ما أنتجته هذه القوى في حركتها الاحتجاجية، مثـل الأغـاني التـي تحكي عن السلام. كان هذا المقاتل يذيع هذه الأغاني على خط التماس مع العدو عبر الميكروفون. كانت سيارته تصل إلى بعد أمتار قليلة عن المواقع الاسرائيلية، كما كان يبادر إلى تسجيل نداءات للجندي الاسرائيلي تعبر عن صلابة المناضل الفلسطيني، وعن استعداده للتضحية، مما يؤثر على معنويات جنود العدو. وأتذكر أنه سجل، مرة، ومباشرة بعد أغنية عن السلام، كلمات تقول: «أيها الجندي الاسرائيلي، فكر: لماذا أنت هنا؟.. هل سلامة الجليل تتطلب منك أن تصل إلى بيروت؟، أم أن تحويل بيروت إلى موقع لقوات التدخل السريع [الأميركية] هو الذي يدفعك لمثل هذا الفعل؟. هل أنت قادم إلى هنا للدفاع عن كريات شمونة والمطلة، أم أنت قادم من أجل تأسيس مواقع للأميركيين؟ أيها الجندي، فكر بأطفالك، نحن مقاتلون لنا قضية عادلة، نحن طلاب سلام، لكننا ذوو حقوق مهدورة». وكان هذا المقاتل بكلماته يؤثر، أيضاً، في مجرى الصراع، الى حد تنبهت معه قيادة العدو في ذلك الموقع الى مدى التأثير المعنوي لهذه الكلمات ولهذا الأسلوب في مجال الحرب النفسية. وقد أعطت أوامرها على ما يبدو باطلاق النار على هذه السيارة ومنعها من الاقتراب. وأكثر من ذلك، جهز العدو من جانبه أيضاً ميكروفونات مضادة في مواجهة هذا الميكروفون المتواضع للمقاتل البسيط الذي بادر عبر الميكروفون للتأثير النفسي على العدو.

من المؤكد أننا نجد العديد من الحوادث المشابهة لهذه الحادثة. الكثير من المقاتلين، عندما أصبحت المواقع متداخلة، كان يحرص في الوقت الذي يوصل فيه الطلقة الى موقع العدو، على أن يوصل إليه الجريدة أيضاً. كان هذا المقاتل يتقدم على الطريق ليضع الجريدة تحت حجـر ويخاطب العدو: تقدم لأخذ الجريدة ولن نطلق عليك النار. وكان جندي العدو يتقدم لأخذ الجريدة، ويحرص المقاتل الفلسطيني على أن يلتزم بعهده في عدم اطلاق النار في تلك اللحظة.

دور المقاتلات في الحرب

عبر الصراع برز، أيضاً، دور المرأة، كان هنالك أكثر من موقع لفتيات فلسطينيات على الخطوط الأمامية لحرصهن على أن يكن في المقدمة. أذكر فصيلاً للفتيات زرته في حي السلم. كان موقعهن يتقدم كل مواقع الشباب، بالاضافة إلى دورهن في مجالات أخرى. كان لوجود المقاتلة على المحور الأثر الكبير والدور المهم في الصراع، وقد لعبت المرأة والفتاة الفلسطينيتان دوراً بارزاً في هذه المعركة بالتحديد. وقد ظهر هذا

الدور ليس فقط عبر المساهمة في الخندق الأمامي، بل، أيضاً، في مهام أخرى لا تقل أهمية عن المهمة القتالية. فقد لعبت المرأة دوراً كبيراً في تأمين الطعام للمقاتلين، وفي مجال حل المشكلات الاجتماعية التي نشأت عن شراسة وفاشية الضربات الاسرائيلية، لعبت دوراً كبيراً في العمل لتأمين الماء للناس عند انقطاعه.

توفير التموين والخدمات

ومما نعتز به حقاً أننا في هذه الحرب استطعنا، رغم الامكانيات المتواضعة، أن نؤمن الطعام للمقاتل ولكل جندي في وقته المحدد، ونعتز بأننا كنا نؤمن للمقاتل، منذ بداية الحرب وحتى نهايتها، وجبة ساخنة يومياً. كان السائق يحرص على نقل الطعام إلى المواقع الامامية ساخناً. وكان المقاتل يحس عندما يصله الطعام ساخناً بأن مواقعه الخلفية لا زالت بخير، وقادرة على امداده بكل شيء. ومما نعتز به، أيضاً، أن الهيئات المعنية بالتموين واللوازم في الثورة استطاعت تأمين الطعام للمواطنين اللبنانيين والفلسطينيين. وأذكر أنه عندما اشتد الحصار ومنع التموين، كانت التعليمات للأفران: «وزعوا الخبز مجاناً، وللمواطنين قبل المقاتلين». لاشك في أن أبناء الشعب اللبناني والشعب الفلسطيني قد واجهوا صعوبات كبيرة في هذه الحرب، والعديد من العائلات كانت تبحث عن لقمة الخبز. وفي كثير من الأحيان تقاسم المقاتلون والأسر المجاورة لمواقعهم الطعام والتموين تجسيداً للصمود المشترك.

المعارك كانت عديدة، والوقائع كثيرة، وكلها تشير إلى استخلاصات أساسية، وهي أن المقاتل الفلسطيني هو مقاتل من الطراز الأول. هذا المقاتل لديه تجارب غنية، ويعتبر «رأس المال» الذي نحرص على المحافظة عليه وتطويره وتعبئته دائماً، وتشغيله في مهام العمل.

الخروج من بيروت

ممـــا لا شـــك فيه أن مرحلة الخروج من بيروت كانت، بالنسبة للجميع، أقسى أيام الحرب، أقولها بالنسبة لي شخصياً. كانت أكثر اللحظات تأثيراً هي لحظات الخروج. بيروت بالنسبة لنا كانت مركز ثقل أساسي، وقاعدة رئيسية للقرار الفلسطيني المستقل، كانت الحياة الحرة التي استطاع المناضل الفلسطيني في كنفها الحفاظ على استقلاليته. بالتأكيد، أن الحركة الوطنية والشعب اللبناني وحرصاً منهما على نضالنا وتطوير هذا النضال، هما من فتح لنا البيت، مساهمة منهما في هذا النضال. على المستوى القيادي الفلسطيني حتى ما قبل الخروج بأيام، لم يكن لدى قيادة الثورة تصور بأن العدو يمكن فعلياً أن يرضخ ويقبل بخروج المقاومة بسلاحها معززة مكرمة بعد أن قاتلته نحو تسعين يوماً، بل كان التقدير أن العدو لن يسمح بالخروج إلا إذا أرغم على ذلك، وارغامه لا يتم إلا بمزيد من القتال والصمود، وعندها يصبح العدو في وضع لا يستطيع فيه أن يبقي وضع بيروت على ما هو عليه.

كنا نحرص على إدامة المعركة. ونحن في المجلس العسكري، وعلى مستوى القيادة كلها، كنا خلال فترة الحصار نعتبر أننا نحاصر العالم معنا في بيروت، لأننا كنا

نحس يومياً بأن الصوت الفلسطيني ينتقل من الصباح حتى المساء، وعبر الاذاعة والتلفزيون والصحافة وكل وسائل الاعلام الأخرى، الى كل أنحاء العالم. كنا حريصين على إطالة أمد الصراع لأطول فترة ممكنة، لاننا كنا نعتمد، وقد ثبتت صحة هذا الاعتقاد، بأننا في كل يوم يمر على المعركة ندخل الى بيت جديد من هذا العالم. وبالفعل، لم تبق خلال الحرب مؤسسة دولية أو صحيفة أو إذاعة في هذا العالم إلا كتبت أو نشرت عن القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني. وأرغمنا العدو وكل حلفائه على أن يظهر وجهاً لوجه مع الحقيقة التي كان يحاول دائماً إنكارها. في كل الحروب السابقة لم يكن المقاتل الفلسطيني يتصدر الصراع، بل كان باستمرار مساهماً في المعركة في اطار الصراع العربي ــ الاسرائيلي. وكان العدو الاسرائيلي والحركة الصهيونية العالمية ينكران وجود المقاتل الفلسطيني والحقيقة الفلسطينية برمتها. فجاءت هذه المعركة لتثبت للمجتمع الاسرائيلي والعالم أن هناك قضية وحقيقة إسمها الشعب الفلسطيني المشرد، وأن هذا الشعب مقاتل ويقف وجها لوجه، وبمفرده إذا اقتضى الأمر، أمام العدو الذي كان ينكر وجوده على مدار السنوات الطويلة الماضية.

أستطيع القول: رغم شراسة المعركة وطولها، ورغم المعاناة الكبيرة خلال هذه الحرب، فان الخروج من بيروت بحد ذاته كان خروجاً مشرفاً. امتاز بدقة التنظيم، خروج مشرف، لانه حفظ للمقاتل الفلسطيني كرامته، ولأول مرة في تاريخ الصراع في العالم، يخرج المقاتلون بأسلحتهم، بكامل معداتهم وليافتهم العسكرية، رغماً عن أنف عدوهم. بالتأكيد، كانت خطة شارون التي كانت نكتة نتداولها في المجلس العسكري، أن يحمل القيادات الفلسطينية «بالشبك» ويلقي بها فوق المستعمرات والمستوطنات الاسرائيلية، لابادة هذه الثورة، وإهانة تاريخ نضالها ومستقبلها. كانت تصريحات شارون بهذا الخصوص مثار نكتة عندنا في المجلس العسكري. كنا نردد النكات على حكاية الشبك هذه. كانت هذه الحكاية بالنسبة لنا وللمقاتلين مصدر تصميم على متابعة الصراع ومتابعة القتال. وكنا مستعدين لكل الاحتمالات بما في ذلك احتمال الاستشهاد في مواجهة العدو، وكنا قد أعددنا أنفسنا لأن نقاتل العدو من شارع لشارع في حال دخوله بيروت.

العديد من الأخوة والتنظيمات شكلوا فصائل خاصة لمواجهة هذا الاحتمال، أتذكر أنني شكلت فصيلا من رماة الـ ب ـ ٧ أسميته فصيل «الزاروب [الزقاق] الأخير» وقلت لعناصره: «أنتم فصيل الزاروب الأخير، ومهماتنا وإياكم أن نقاتل معاً، والذي يبقى منا على قيد الحياة يطلق النار على الآخر عندما تنفذ ذخيرة الجميع». هذا مستوى الاستعداد الذي كان. الخروج كان لابد منه بعد قتال تسعين يوماً، لثقتنا بأننا سنتمكن من إعادة تنظيم أوضاعنا ومتابعة الصراع، مستفيدين من هذه التجربة الغنية. وكنا مقتنعين بأننا قد قمنا بواجبنا، وبيروت ليست مدينة فلسطينية. بيروت ليست القدس، ولو كانت بيروت مدينة فلسطينية لواصلنا صنع بطولات جديدة تضاف إلى بطولات وأمجاد المقاتل الفلسطيني.

تنظيم الخروج كان أيضاً دقيقاً، كان للاخ الصديق الكبير الشهيد أبو الوليد دور رئيسي في عملية التنظيم التي وضعنا فيها حساباً لكل الاحتمالات، بما في ذلك

احتمالات الغدر. وجرى تنظيم القوات، تنظيم خروجها، وكان خروجها أشبه بالأعراس التي يتخللها الدموع واطلاق الرصاص، صور لا تنسى، شخصياً، عندما أصبح الخروج حقيقة واقعة، أحسست بالضبط بمعاناة وآلام هذه الحرب. كان الملعب البلدي أثناء مغادرة المقاتلين صورة معبرة، المرأة اللبنانية والفلسطينية، الطفل والرجل، كان الجميع يراكب الأبطال ويحرص، قبل موعد المغادرة بساعات وعلى امتداد الطريق، على أن يودع هذا البطل بكل الاعتزاز والفخر والألم والمعاناة. لاشك في أن صورة الملعب البلدي ونحن نحتفل فيه بأعياد الثورة والجبهة والشعب جالت ببال كل قائد فينا، ومرت بخاطره، لحظة الوداع. هاتان الصورتان بما تحملانه من معانٍ وآلام، أثرتا في نفس كل مناضل وقائد فلسطيني، وأثرها يعمق القناعة والايمان بمتابعة الصراع حتى يحقق هذا الشعب أهدافه الوطنية، ويقيم دولته ككل شعوب الأرض.

عند المغادرة، حرص المجلس العسكري على أن يغادر مع القافلة الأخيرة. وحرصنا على زيارة مقبرة الشهداء قبل المغادرة بقليل. آخر قافلة من المقاتلين كانت تضم عدداً من الأخوة القياديين وأعضاء المجلس العسكري الأعلى. وقفنا في مقبرة الشهداء بخشوع، وكان معنا الأخ أبو الوليد، الشهيد الذي انضم إلى هؤلاء الأبطال. وقفنا معاً، وضعنا أكاليلاً، وكل الذي قلناه لانفسنا وقاله البعض منا للآخر على تربة المقبرة: «نودعكم، في أرض لبنان أمانة في عنق الشعب اللبناني، وفي عنق كل من يبقى منا حياً في ميدان الصراع». وعاهدناهم على أن نتابع الصراع حتى يحقق شعبنا أهدافه التي من أجلها استشهدوا. عاهدنا هؤلاء الشهداء على أن نبقى أوفياء لأهدافهم ومسيرتهم، وأن نبذل كل مالدينا من طاقة وجهد حتى نحافظ على تضحياتهم وإنجازاتهم. كانت المغادرة وركوب الباخرة شيئاً مؤلماً حقاً؛ مؤلم أن نصعد الى الباخرة، ونحمل المنظار، نشاهد العدو وعدداً من قياداته؛ مؤلم وجارح أن نرى المارينز الأميركيين هم الذين يقومون بعملية تسهيل خروجنا، يبتسم واحدهم لك دون أن تطلق عليه الرصاص لأن الادارة الأميركية هي صاحبة خطة المذبحة كلها. العدو الأميركي هو الذي أعطى الضوء الأخضر للغزو الاسرائيلي، وساهم في التفاصيل. كان مؤلماً أن يشاهد المرء جنود المارينز الذين لا زالوا حتى الآن في الأراضي اللبنانية، وكنا نتألم لرؤيتهم ونقول: «أعان الله الشعب اللبناني وقواه الوطنية على هذه القوى العدوانية التي وطئت أرضه». لأن وصول المارينز والقوات متعددة الجنسية، له أهداف أكبر من اخراج المقاتلين الفلسطينيين؛ توجد مطامع مباشرة للأعداء في الأرض اللبنانية. حقيقة، أحس المرء منا بالمرارة والألم عند الخروج. أتذكر أن لحظات صمت طويلة لفت أجواءنا على ظهر الباخرة في البداية وكأن الأمر حلم أو شريط سينمائي نشهده ونعيشه لحظة بلحظة. لم يسعد أي منا بالمغادرة، بل، على العكس، فمنا من كانت دموعه ساخنة ورأيناها تنهمر، ومن كان عصي الدمع فيما كانت أعصابه تتمزق ألماً لهذه المغادرة. ويزداد الألم لان هناك ادراكاً لأبعاد وحجم الآلام والمعاناة التي سيعانيها شعبنا والشعب اللبناني بسبب من مغادرتنا. كان من المضحك المبكي بالنسبة لي منظر البوارج الحربية الفرنسية والأميركية التي واكبت قافلتنا حتى ميناء طرطوس بتاريخ ١٩٨٢/٩/١. بالتأكيد سيبقى هذا التاريخ، بالنسبة لي، شيئاً لا ينسى. على ظهر الباخرة، قبل

الوصول، جلسنا، عدداً من أعضاء المجلس العسكري وأنا مع الأخ أبو الوليد، وطرحنا: ما العمل الآن؟ اتفقنا على أن الوحدة الوطنية والوحدة العسكرية لقوات الثورة هي النقطة المركزية التي يجب أن يتمحور النشاط حولها: الوحدة التي تجسدت في بيروت، يجب المحافظة عليها وتطويرها وتوثيقها في العلاقات بيننا. ناقشنا، أيضاً، التجربة التي عشناها في بيروت، فيها ثغرات وايجابيات كثيرة جداً. واتفقنا على أن نلتقي وأن نقوم هذه التجربة، ونحدد ما هو للعلن وما هو خاص وداخلي. وضعنا صيغة أسئلة أولية، صاغها، فيما بعد، الأخ أبو الوليد في كتاب وجهه إلى قادة الوحدات من أجل الشروع بعملية التقويم. لأن هذه الحرب يجب تقويمها ليس من زاوية تسجيل الوقائع فقط، رغم أهمية هذا التسجيل وقيمته وضرورته التاريخية، بل، أيضاً، لاستخلاص الدروس من هذه الحرب، سير المعارك، دور السلاح فيها، دور الجانب التعبوي وغيره. وهذا ما يجب أن ينصب فيه جهدنا الجماعي. أعتقد بأن هذه الحرب، ومعركة بيروت على وجه الخصوص، هي مدرسة غنية وشرف لكل جندي عربي أن ينخرط في صفوفها ليتعلم ويستفيد، وهي مدرسة غنية بالدروس التي يجب أن نعلمها لأطفالنا وأبناء شعبنا. وهنا تتضح قيمة التوثيق وقيمة التسجيل والدراسة العلمية لهذه الحرب.

الضائقة السكنية
في الضفة الغربية وقطاع غزة

د. بكر أبو كشك

تعتبر مشكلة الاسكان من بين أخطر المشاكل التي يواجهها العالم، وهي تأتي بالمرتبة الثانية بعد الجوع، اذ أن كل انسان يحتاج أول ما يحتاج الى الطعام ثم المأوى. هذا وتبدو خطورة مشكلة الاسكان واضحة اذا تذكرنا أن ثلث سكان العالم يعيشون في ما يشبه الأكواخ والكهوف.

لقد أظهرت دراسات منظمة اليونسكو عام ١٩٧٢ العلاقة بين الانفجار السكاني ومشكلتي الجوع والاسكان. ومثلما أقيمت المؤتمرات لدراسة مشاكل الجوع، أقيمت، وبنفس الشعور بالمسؤولية، المؤتمرات الخاصة بمشكلة الاسكان، وأذكر منها مؤتمر فانكوفر بكندا عام ١٩٧٦. وهنا، على الصعيد المحلي، أقيمت ندوة الاسكان بمبادرة مجمع النقابات المهنية في المناطق المحتلة لدراسة هذه المشكلة والعمل على وضع الحلول المناسبة لها.

ان بروز هذه المشكلة على المستويين العالمي والمحلي يشير الى أبعادها والى كون أوضاعنا في المناطق المحتلة ليست فريدة في نوعها من هذه الناحية؛ اذ نجد كثيراً من الشعوب التي تعاني منها أقل مما نعانيه بسبب الثقل الذي يضيفه الاحتلال، ولهذا يجد أبناء هذه المناطق المحتلة أنهم بعيدون كل البعد عن المقاييس التي أقرتها المجتمعات الدولية كحد أدنى يفصل بين الضائقة السكنية وعدمها.

الضائقة، مفهومها والمعايير المستعملة لقياسها

الضائقة هي الحالة التي تقل فيها الامكانيات لاي فرد أو مجموعة من السكان عن الحد الأدنى من المتطلبات الضرورية للبقاء على قيد الحياة؛ هذه الحالة هي حالة الضائقة المطلقة، الا أنه هنالك حالة أخرى أقل حدة، هي الضائقة النسبية، حيث تتوفر شروط البقاء الا أن الظروف التي يعيش فيها ذلك المجتمع أقل من المستوى الذي تعتبره مقبولاً بقية المجتمعات التي تتواجد معه في البلد نفسه.

الانطباع الذي يخرج به كل من يدرس أوضاع المناطق المحتلة، يشير الى أن

أبناء هذه المناطق يعانون من الضائقة بنوعيها، بدليل أن معدل الدخل السنوي للفرد لدى الكثيرين من عائلات الضفة الغربية وقطاع غزة أقل مما يحتاجه كل مواطن لتوفير المتطلبات العضوية من مأكل ومشرب ومأوى، ولعل في ارتفاع نسبة الوفيات عند الأطفال دلالة كافية على وجودها.

بالاضافة لهذه الضائقة المطلقة، هنالك الأكثرية من أبناء وعائلات الضفة والقطاع التي تواجه مشكلة الضائقة النسبية، خاصة ونحن نواجه المجتمع الاسرائيلي في هذه البلاد وما يوفره لأعضائه من الشروط التي لا تقل في مستواها عن ارقى المجتمعات الأوروبية. مواجهة هذا المجتمع تفرض عملاً دؤوباً لتقليص الفجوة الاقتصادية لكي لا تجرفنا تياراتهم وتجعل من أبناء المناطق المحتلة مصدراً للعمل الرخيص الذي يخدم الاقتصاد الاسرائيلي ويعيش على فتات موائده.

مشكلة الاسكان التي نحن بصددها هي حصيلة سنوات عديدة من الاهمال وانعدام التخطيط السليم. ونحن نلمس أثر هذا الاهمال في عدد الوحدات السكنية الموجودة حالياً ونوعية ومستوى الخدمات التي تتوفر فيها، ونلاحظها أيضاً في درجة الازدحام فيها عن ثلاثة أنفار للغرفة الواحدة، وهذه الدرجة من الازدحام المتفق عالمياً على أنها درجة الضائقة السكنية، يواجهها العمال، وهم الأكثرية، عندما يحاول أحدهم ايجاد شقة صغيرة لعائلته، فيجد أن اجرة هذه الشقة قد تزيد عن مجموع دخله الشهري.

هذه أمور أصبحت مألوفة للكثيرين، حتى أن البعض يراها حقيقة مسلماً بها ولا مجال لتغييرها وكأنها قدر لا مفر منه. وعلى ضوء هذه الحقيقة المرة وما يترتب عليها من نتائج، فان هدف هذا البحث اعطاء صورة واضحة عن الأحوال السكنية في المناطق المحتلة، ولفت نظر المعنيين الى ضرورة وضع الحلول المناسبة لها، لكي تتاح لأبناء هذا البلد فرصة البقاء على أرضهم. لهذا الغرض سيتم عرض ابعاد المشكلة وكيفية معالجتها وذلك بتوضيح مفهوم ومؤشرات الضائقة السكنية وما يرتبط بها من دخل، ثم ننتقل الى تقدير عدد الوحدات السكنية المتوفرة ومقارنتها بالعدد المطلوب على ضوء المتغيرات السكانية. ان الفرق الحاصل بين الوحدات المعروضة من جهة، وتلك التي نحتاجها من جهة ثانية، يحدد حجم العجز في الوحدات، ومن ثم ننتقل الى وضع برنامج لسد هذا العجز خلال السنوات العشر المقبلة.

تنفيذ هذا البرنامج يتوقف على مدى ما يتوفر من وسائل لتحقيق هذه الغاية. هنا يطرح السؤال عن ماهية مشكلة الاسكان، وهل هي مشكلة الفرد أم المجتمع، وما هو مدى التزام المجتمع بايجاد الحلول المناسبة لها؟ انطلاقاً من هذه الفلسفة، تجري دراسة نوعية الوسائل المطلوبة وحجمها لتوفير الحد الأدنى من الوحدات السكنية، وما هي الأولويات التي يجب مراعاتها عند اقامة هذه الوحدات، وأخيراً ما هي الفوائد الاجتماعية والاقتصادية التي يجنيها المجتمع عندما يوفر الحلول السليمة لهذه المشكلة.

مؤشرات الضائقة

هنالك عدة مؤشرات يعتبر وجودها في أي مجتمع دليلاً على احدى صور الضائقة:

وأهم هذه المؤشرات التي تعنينا هنا، هي ضائقة الدخل، ثم ضائقة الازدحام، مع ما يرتبط بهما من ضائقة مستوى الخدمات في الوحدات السكنية.

١ ــ **ضائقة الدخل**: ذكرت سابقاً، أن ضائقة الدخل النسبية هي الحالة التي يكون دخل الافراد في أي مجموعة أقل من الحد الادنى الذي تعتبره أكثرية أبناء المجتمع معدلاً مقبولاً للحياة الكريمة. نظرة واحدة الى القوى العاملة في المحيط العربي وتوزيعها حسب القطاعات الاقتصادية المختلفة تظهر بوضوح أن حوالي نصف عمالنا يعملون في الصناعة والبناء، وعلى أسفل درجات السلم من حيث المداخيل. واذا أضفنا الى هذا حجم العائلة العربية، الذي يزيد على ستة أنفار في المعدل، بالمقارنة مع متوسط العائلات غير العربية التي لا تزيد على ثلاثة أنفار، أدركنا لماذا ينخفض الدخل الفردي لدى العائلات العربية حتى لو تساوى الراتب لنوعية العمل نفسها.

ظاهرة حجم العائلة الكبير، ونوعية العمل الذي يقوم به رب الأسرة في مجالات العمل ذات المدخول المنخفض، تؤكد مصداقية القول أن معدل دخل الفرد العربي يقل في المتوسط عن أربعين بالمئة من معدل الدخل الفردي لدى العائلات غير العربية. وهذا يؤكد وجود ضائقة نسبية لدى الكثير من أبناء الضفة والقطاع؛ وتقديري أن هذا يشمل بدرجات متفاوتة حوالي ٧٠ بالمئة من سكان المناطق المحتلة. ضائقة الدخل التي نحن بصددها، تعطي انعكاسات عن الاحوال السكنية، لأن المجتمعات محدودة الدخل تنفق معظم دخلها على الغذاء واللباس بعد تخصيص جزء يسير من هذا الدخل للمأوى. من هنا نجد أن طاقة هذه العائلات على التوفير لتحسين الأوضاع السكنية هي طاقة محدودة في حد ذاتها.

٢ ــ **ضائقة الازدحام**: هذه هي احدى نتائج ضائقة الدخل التي تضطر العائلة العربية للبقاء في وحدة سكنية لا توفر الحد الادنى من متطلبات الاسكان. ان المعدل المتفق عليه عالمياً كحد فاصل هو معدل ثلاثة أنفار للغرفة الواحدة. وعلى هذا الأساس تعتبر العائلات التي تصل وتزيد عن هذا الخط الفاصل عائلات تعاني من الضائقة السكنية. ولكي أوضح الصورة بالنسبة للمناطق المحتلة، اخترت مقارنة لدرجة الازدحام في كل من القدس العربية والضفة والقطاع وكذلك اسرائيل على ثلاث فترات زمنية ١٩٦٧، ١٩٧١، ١٩٧٥، وذلك لكي يتعرف القارىء على حجم هذه المشكلة بعد مقارنة المعطيات لدينا مع المعطيات في اسرائيل، كما هو موضح في الجدول الاول.

نظرة الى هذا الجدول تعطينا صورة بأن حوالي ٥٠ بالمئة من عائلات المناطق المحتلة تعيش في ضائقة سكنية بينما يعاني من المشكلة ٤ بالمئة فقط من العائلات اليهودية في اسرائيل. وملاحظة أخرى قد تجدها هنا، وهي السرعة التي يتم بها تقليص الضائقة لدى العائلات الاسرائيلية بالمقارنة مع التقدم البطيء في المناطق المحتلة. ولعلنا لا نعدو الحقيقة اذا ذكرنا أن التحسن الذي نلاحظه في درجة الازدحام يعود الى تأثير ازدياد الهجرة الى الخارج وليس الى تحسن حقيقي في الأحوال السكنية.

ان خطر الازدحام الشديد في الغرف لا يقتصر على عدم توفر مكان للنوم أو الجلوس، بل تنجم المشكلة عن الظروف التي تنشأ بسبب حصر الأجيال المختلفة في اطار ضيق تجعل الصغار تحت المراقبة المستمرة من قبل كبار العائلة، هذه المراقبة

الجدول الأول

النسبة المئوية لتوزيع العائلات حسب درجة الازدحام للغرفة

في المناطق المحتلة واسرائيل خلال الفترات الزمنية الثلاث[1]

العام	المنطقة	درجة الازدحام للغرفة			
		أقل من فرد[2]	١ ــ ١,٩٩	٢ ــ ٢,٩٩	٣ او اكثر
١٩٦٧	القدس[3]	٩,٥	٢٧,٥	٢٠,٩	٤٢,١
	الضفة[4]	٣,٣	١٩,١	٢١,١	٥٦,٤
	القطاع[5]	٢,١	١٩,٠	٢٦,٥	٥٢,٤
	اسرائيل[6]	٤١,٤	٢٨,٣	٢٠,١	١٠,٢
١٩٧١	القدس[7]	٩,٧	٢٨,٠	٢١,٩	٤٠,٤
	الضفة[8]	٣,٥	١٩,٧	٢٢,٤	٥٤,٤
	القطاع[9]	٢,٦	١٩,٦	٢٧,٣	٥٠,٥
	اسرائيل[10]	٤٧,٥	٢٧,٦	١٧,٩	٧,٠
١٩٧٥	القدس[11]	٩,٩	٢٨,٥	٢٣,٠	٣٨,٦
	الضفة[12]	٣,٧	٢٠,٣	٢٣,٥	٥٢,٥
	القطاع[13]	٣,٦	٢١,٢	٢٨,٠	٤٧,٢
	اسرائيل[14]	٥٢,٢	٢٨,٧	١٤,٨	٥,٣

للصغار تحد من استقلاليتهم وتفتحهم، كما سيتم توضيحه عند معالجة الابعاد الاجتماعية والاقتصادية لمشكلة الاسكان.

٣ ــ مستوى الخدمات: مستوى الخدمات التي تتوفر في البيت تقرر الى درجة كبيرة مدى صلاحية السكن بصورة مريحة. من المعروف أن هذه الخدمات تشمل وجود مطبخ وحمام وبيت خلاء وكذلك المياه والكهرباء وغيرها. ونقص واحد أو أكثر من هذه الخدمات يجعل البيت أقل صلاحية لأداء مهمته، وهذا هو واقع الأمر على مرارته في المناطق المحتلة، حيث يتدنى مستوى الخدمات كما ستوضحه المعطيات الواردة في الجدول الثاني لعام ١٩٧٤ بالمقارنة مع اسرائيل.

الجدول الثاني
تصنيف البيوت من حيث الخدمات المتوفرة في المناطق المحتلة
لعام ١٩٧٤ (بالنسبة المئوية)

الخدمات	القدس العربية[١٥]	الضفة الغربية[١٦]	القطاع[١٧]	اسرائيل[١٨]
١ ــ بيوت خلاء				
بدون بيت خلاء	٥,٩	٣٦	٢١	٣
بيت خلاء خارجي	٢٤,٤	١٧	١٩	—
٢ ــ مطابخ				
بدون مطبخ	١٣,٧	٣٦	٢٨	—
مطبخ مشترك	٣,٨	٣	١٢	—
٣ ــ كهرباء				
بدون كهرباء	٢٤,٢	٥٤	٦٤	—

يمكننا ملاحظة الفرق في مستوى الخدمات، حيث نجد أن هنالك ٣٦ بالمئة من الوحدات السكنية في الضفة التي لا يتوفر فيها بيت خلاء أو مطبخ، وأن ما يزيد على ٥٠ بالمئة من هذه الوحدات لا تدخلها الكهرباء.

الوحدات السكنية التي تتوفر في المناطق المحتلة

لقد جرى تقدير الوحدات السكنية في المناطق المحتلة على أساس المعطيات المتوفرة لعام ١٩٦٧ والتي اعتبرت أساساً، ثم أضيف اليها عدد الوحدات التي تمّ بناؤها في السنة نفسها لتحديد مجموع الوحدات التي ستتوفر في مطلع العام الذي يليه، بعد اسقاط عدد الوحدات التي بلغت خلال ذلك العام[١٩]، وهكذا تم تحديد عدد الوحدات السكنية لكل سنة خلال الفترة ٦٧ ــ ١٩٧٦. وعلى افتراض أن الزيادة في الوحدات السكنية خلال الفترة ١٩٨٠ ــ ١٩٩٠ ستكون بالنسبة نفسها التي سادت خلال الفترة ٦٧ ــ ١٩٧٦ تم تحضير الجدول الثالث الذي يبين عدد الوحدات المنتظرة خلال السنوات العشر المقبلة.

الجدول الثالث[٢٠]
الوحدات البيتية المنتظر عرضها خلال ١٩٨٠ ــ ١٩٩٠

السنة	الضفة الغربية	القطاع	القدس العربية	المجموع
١٩٨٠	١١٠٦٩٦	٦٤٤٧٣	١٥٥١٠	١٩٠٦٩٧
١٩٨٥	١٢٣٥٤١	٦٧٥٩٣	١٦٩٥٧	٢٠٨٠٩٠
١٩٩٠	١٢٧٨٧٦	٦٩٨٢٠	١٨٥٣٩	٢٢٦٢٣٥

الطلب على الوحدات السكنية

عند محاولة تقدير الطلب على الوحدات السكنية، يجب أن نتذكر أن الطلب على أية مادة قد يكون عن طريق السوق، حيث يحدد العرض والطلب قيمة تلك المادة للبائع والمشتري على حد سواء. هذا النوع من الطلب معروف باسم الطلب الفعلي، وهو يعتمد على الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمستهلك، وعليه، فقد يستطيع الرجل الثري بناء بيت لقطته وكلابه، بينما يعجز الرجل الفقير عن توفير مثله لأولاده.

هناك نوع آخر من الطلب، وهو يعتمد على أساس الطاقة الاستهلاكية فيما لو تساوت الظروف لجميع المستهلكين. يضم هذا النوع جميع الطلبات التي يرغبها المستهلك ولا يستطيع تحقيقها بسبب قلة امكانياته. ولذا فهو يتطلع الى المجتمع ليساعده على تحقيق الحد الأدنى والضروري من هذه الطلبات.

بعد مقارنة هذين النوعين من أنواع الطلب، وعلى ضوء المعطيات المتوفرة عن أوضاع سكان المناطق المحتلة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية، وصلت الى قناعة بضرورة تحديد الطلب على أساس الحاجة للمساكن، بدلاً من الأخذ بمبدأ الطلب الفعلي والذي يخضع لموازين العرض والطلب.

مكونات الطلب حسب الطاقة

هنالك عدة عوامل تسهم في تحديد حجم هذا الطلب، وهذه تشمل المعطيات السكانية: كعدد السكان، نسبة تكاثرهم، حجم الوحدات البيتية ونسبة تكوين العائلات الجديدة، ونسبة الهجرة، وأيضاً درجة الازدحام في البيوت وأوضاعها من حيث توفر الخدمات فيها، وأخيراً امكانية تعويض الوحدات التي تتلف من فترة لأخرى. كما سيتم توضيحه فيما يلي:

حجم السكان: تعتبر المعطيات السكانية عاملاً مهماً في تحديد عدد الوحدات السكنية المطلوبة. ونظراً لأهمية الدور الذي تلعبه الهجرة من حيث تأثيرها على نسبة تكاثر السكان، فقد تم تحديد الحجم على أساس ثلاث فرضيات مختلفة من الهجرة وهي:

١ ــ فرضية استمرار الهجرة بنفس النسبة التي توفرت خلال ٦٩ ــ ٧٦.

٢ ــ فرضية تقليص الهجرة تدريجياً بحيث تصبح في عام ١٩٩٠ مساوية ٥٠ بالمئة من النسبة الحالية.

٣ ــ فرضية تقليص الهجرة بصورة نهائية عام ١٩٩٠ على أن يتم التقليص تدريجياً خلال الفترة ١٩٨٠ ــ ١٩٩٠.

لقد اعتمدت الفرضية الثالثة على أن نسبة تكاثر السكان في المناطق المحتلة ستكون عام ١٩٩٠ مساوية لنسبة تكاثر السكان العرب من مواطني اسرائيل، وذلك على أساس ما يربط بينهما من التقاليد والعادات. بينما اعتمدت الفرضية الثانية على التقليص التدريجي بحيث تصل نسبة النمو السكاني الى نصف الفرق بين الفرضية الثالثة والأولى.

على هذا الأساس سيكون مجموع السكان حسب كل فرضية على القدر الموضح في الجدول الرابع.

الجدول الرابع
المعطيات السكانية خلال الفترة ١٩٨٠ ــ ١٩٩٠
على أساس فرضيات الهجرة المختلفة بالآلاف

السنة	الفرضية الأولى	الفرضية الثانية	الفرضية الثالثة
١٩٨٠	١٢٧٧,٨	١٢٨٤,٠	١٢٩١,٧
١٩٨٥	١٣٩٨,٥	١٤٢٩,٣	١٤٩١,٥
١٩٩٠	١٥٣٠,٩	١٦٤٥,٩	١٨٠٠,٢

عدد العائلات: يعيش السكان العرب هنا في اطار الوحدة العائلية. وقد لوحظ أن عدد أفراد العائلة العربية أكبر من عدد أفراد العائلات غير العربية، حيث وجد أن المعدل للعائلة الواحدة في حدود ١ ــ ٦ أفراد، وأن هذه العائلات تتكاثر بنسبة تعادل ٠,٧ بالمئة من مجموع السكان سنوياً بسبب الزواج. وعلى هذا الأساس فقد تم تقدير عدد العائلات العربية للسنوات ١٩٨٠ ــ ١٩٩٠ في الجدول الخامس.

الجدول الخامس
مجموع العائلات حسب فرضيات الهجرة المختلفة

السنة	الفرضية الأولى	الفرضية الثانية	الفرضية الثالثة
١٩٨٠	٢١٨٣٧٥	٢١٩٤٨٠	٢٢٠٧٩٤
١٩٨٥	٢٣٩٠٥٢	٢٤٤٣١١	٢٥٤٩٤٨
١٩٩٠	٢٦١٩٧٧	٢٨١٣٤٠	٣٠٧٦٩٨

درجة الازدحام وتأثيرها على عدد الغرف البيتية: وقد تم تحديد حالتين من حالات الازدحام لاستعمالهما أساساً في تقدير عدد الغرف المناسبة لتوفير المسكن للعائلات العربية على النحو التالي:

(أ) الافتراض بأن درجة الازدحام والتي تعادل في الوقت الحاضر ثلاثة أنفار للغرفة سوف لا تتحسن حتى عام ١٩٩٠، وعليه يكون عدد الغرف المطلوبة للعائلة العربية مساوياً حوالي غرفتين في المعدل.

(ب) الافتراض بأن درجة الازدحام قد تتحسن بحيث تصبح عام ١٩٩٠ مساوية لدرجة الازدحام التي كانت متوفرة عام ١٩٥٧ لدى العائلات اليهودية في اسرائيل، وعليه فان عدد الغرف المناسبة للعائلة المتوسطة هو ١ و٣ غرفة، مع العلم بأن درجة الازدحام لدى العائلات اليهودية قد انخفضت الى ١,٤ نفراً للغرفة عام ١٩٧١.

على أساس فرضيات الهجرة الثلاث وحالتي الازدحام المنتظرة، وجدت ستة حلول لأجل مقارنتها واختيار الأنسب حسب التفصيل التالي:

١ ــ حجم الطلب على الوحدات السكنية عندما تكون الكثافة ٣,٠٣ من الأنفار للغرفة

والهجرة مستمرة.

٢ ــ حجم الطلب على المساكن عندما تكون الكثافة نفرين للغرفة مع استمرار الهجرة.

٣ ــ حجم الطلب على المساكن عندما تكون الكثافة ٣,٠٣ من الأنفار للغرفة مع تقليص الهجرة الى ٥٠ بالمئة في عام ١٩٩٠.

٤ ــ حجم الطلب على المساكن عندما تكون الكثافة نفرين للغرفة مع تقليص الهجرة الى ٥٠ بالمئة في عام ١٩٩٠.

٥ ــ حجم الطلب على المساكن عندما تكون الكثافة ٣,٠٣ من الأنفار مع توقيف الهجرة نهائياً في عام ١٩٩٠.

٦ ــ حجم الطلب على المساكن عندما تكون الكثافة نفرين للغرفة مع توقيف الهجرة نهائياً عام ١٩٩٠.

اجمال الحلول متوفر في الجدول السادس:

الجدول السادس
الوحدات السكنية المطلوبة حسب الفرضيات المختلفة
من حيث الهجرة ودرجة الازدحام للغرفة (بالآلاف)

السنة	استمرار الهجرة		تقليص الهجرة		تقليص الهجرة نهائياً	
	كثافة ٣,٠٣ من الأنفار	كثافة نفرين[٢١]	كثافة ٣,٠٣ من الأنفار	كثافة نفرين	كثافة ٣,٠٣ من الأنفار	كثافة نفرين
١٩٨٠	٢٠٧,٥	٢٠٧,٥	٢٠٧,٧	٢٠٧,٧	٢٠٨,٥	٢٠٨,٥
١٩٨٥	٢٢٨,٩	٢٢٨,٩	٢٣٣,٠	٢٣٣,٠	٢٤٠,٠	٢٤٠,٠
١٩٩٠	٢٥٢,٦	٢٥٢,٦	٢٦٥,٦	٢٦٥,٦	٢٨٩,٠	٢٨٩,٠

المطلب الاضافي على المساكن: سيشمل الطلب الاضافي على المساكن عملية استبدال الوحدات غير الصالحة للسكن بسبب عدم توفر الخدمات المناسبة فيها أو لأسباب أخرى، وكذلك نسبة التلف المنتظرة خلال الفترة ١٩٨٠ ــ ١٩٩٠. ولقد كان التقدير بأن ٢٠ بالمئة من الوحدات التي شملها احصاء١٩٦٧ هي وحدات غير صالحة. وهنالك حاجة لاستبدالها، كما أن نسبة التلف في الوحدات السكنية للفترة ١٩٨٠ ــ ١٩٩٠ هي ٢ و١ بالمئة على أساس دراسات سابقة.

اجمال المطلب على الوحدات السكنية: الآن يمكن تركيز الطلب على الوحدات السكنية لتوفير درجة الازدحام المطلوبة والعائلات التي تتكون حديثاً ولاستبدال الوحدات غير الصالحة وكذلك للتعويض عن الوحدات التالفة كما هو مبين في الجدول السابع.

الجدول السابع
مجموع الوحدات السكنية لسد جميع الاحتياجات وحسب فرضيات الهجرة
المختلفة خلال الفترة ١٩٨٠ ــ ١٩٩٠ بالآلاف

السنة	حالة استمرار الهجرة		حالة تقليص الهجرة		توقف الهجرة نهائياً عام ١٩٩٠	
	كثافة ثلاثة أنفار للغرفة	كثافة نفرين للغرفة	كثافة ثلاثة أنفار للغرفة	كثافة نفرين للغرفة	كثافة ثلاثة أنفار للغرفة	كثافة نفرين للغرفة
١٩٨٠	٢١٣,٩	٢١٢,٥	٢١٤,١	٢١٢,٧	١٢٤,٩	٢١٣,٥
١٩٨٥	٢٣٥,٦	٢٣٤,٢	٢٣٩,٧	٢٣٨,٤	٢٤٦,٨	٢٤٥,٥
١٩٩٠	٢٥٩,٥	٢٥٨,٢	٢٧٢,٧	٢٧١,٤	٢٩٦,٤	٢٩٥,١

حجم العجز في الوحدات السكنية: لقد تم ايجاد العجز في حالة الكثافة التي تعادل ثلاثة أنفار على أساس طرح عدد الوحدات المعروضة لكل سنة من سنوات الدراسة من مجموع الوحدات المطلوبة لسد الاحتياجات لتلك السنة. أما بخصوص الكثافة التي تعادل نفرين للغرفة، فقد تم تحويل الوحدات المعروضة في هذه السنوات بالمعامل ٠,٦٥٩ (نسبة عدد الغرف في الوحدة السكنية لتوفير الكثافة لثلاثة أنفار مقسوماً على عدد الغرف التي يجب توفرها في الوحدة السكنية لكثافة نفرين للغرفة). والجدول الثامن يبين العجز المنتظر حسب درجات الكثافة المختلفة لكل حالة من حالات الهجرة التي تم افتراضها:

الجدول الثامن
العجز في الوحدات السكنية للسنوات ١٩٨٠ ــ ١٩٩٠ حسب درجات
الكثافة المختلفة وفرضيات الهجرة المقترحة

السنة	حالة استمرار الهجرة		حالة تقليص الهجرة		توقف الهجرة نهائياً	
	كثافة ثلاثة أنفار	كثافة نفرين	كثافة ثلاثة أنفار	كثافة نفرين	كثافة ثلاثة أنفار	كثافة نفرين
١٩٨٠	٢٥١٨١٧	٨٨٦١٥	٢٦٠٣١	٨٨٨٦٥	٢٦٨٠٦	٨٩٢٥٩٩
١٩٨٥	٤٠٣٥٨	١٠٥٥٩٥	٤٤٥٠٨	١٥٩٧٤٥	٥١٦٢٣	١١٦٨٦٠
١٩٩٠	٥٦٨٢٨	١٢٤٦١٥	٧٠٠٠٢	١٢٨٨٧٩	٨٦٧١٨	١٦١٥٠٥

نظرة الى الجدول أعلاه تظهر لنا بوضوح كيف يؤثر توقف الهجرة على ازدياد الطلب على المساكن، اذ نجد أنه حتى في حالة عدم تحسين درجة الازدحام عام ١٩٩٠ فالوحدات المطلوبة تتضاعف عند توقف الهجرة بالمقارنة بالعدد المطلوب عند استمرار الهجرة لنفس السنة أيضاً. ونلاحظ أيضاً أن تحسين درجة الازدحام وخفضها من ثلاثة

أنفار الى نفرين تتطلب على أقل تعديل مضاعفة عدد الوحدات التي يجب توفيرها لكل سنة من السنوات المذكورة في الجدول.

عدد الوحدات التي نحتاجها سنوياً: لقد أوضحت في الجدول الثامن حجم العجز المنتظر في عدد الوحدات السكنية في عام ١٩٩٠ لكل حالة من حالات الهجرة ودرجة الازدحام المطلوبة. وهذا عجز تراكمي لا نستطيع التخلص منه في سنة واحدة، وحتى لوتوفر رأس المال اللازم فلن يتوفر الوقت الكافي للتنفيذ والتخطيط. لهذا السبب، اقترحت فترة احدى عشر سنة لانجاز هذه المهمة ومعدل زيادة ٥ بالمئة سنوياً على الوحدات المطلوب اقامتها خلال عام ١٩٨٠[٢٢]. وعلى هذا الأساس وجدت عدد الوحدات المطلوبة لكل السنوات خلال الفترة ١٩٨٠ ــ ١٩٩٠ واخترت ثلاث سنوات منها لتوضيح الصورة كما هو مفصل في الجدول التاسع.

الجدول التاسع
وحدات البناء المطلوب اقامتها خلال السنوات ١٩٨٠ و ١٩٨٥ و ١٩٩٠
مع مراعاة الهجرة والازدحام[٢٣]

السنة	حالة ازدحام بمعدل ثلاثة أنفار للغرفة			حالة ازدحام بمعدل نفرين للغرفة		
	هجرة مستمرة	تقليص هجرة	توقف هجرة نهائياًعام ١٩٩٠	هجرة مستمرة	تقليص هجرة	توقف هجرة نهائياًعام ١٩٩٠
١٩٨٠	٤٠٠٠,٠	٤٩٢٧,٠	٦١٠٤٠,٠	٨٧٧٢,٠	٩٦٩٩	١١٢٦٨,٠
١٩٨٥	٥١٠٠,٠	٦٢٨٨,٠	٧٧٩٦,٠	١١١٩٥,٠	١٢٢٩٧	١٤٥٠٨,٠
١٩٩٠	٦٢١٥,٠	٨٠٢٧,٠	٩٩٤٢,٠	١٤٢٨٨,٠	١٥٨٩٧	١٨٥٩٦,٠

هل الضائقة السكنية مشكلة الفرد أم المجتمع؟

تتميز العائلة العربية بكونها كثيرة العدد نسبياً. اذ أن نسبة العائلات التي يزيد عدد أفرادها عن ستة أنفار تبلغ ٥٥ بالمئة من مجموع العائلات. ويقيم ثلث هذه العائلات على الأقل في بيوت معدل الازدحام فيها يزيد على ثلاثة أنفار للغرفة وقد يصل أحياناً الى سبعة.

اضافة لهذا، فقد بينت الفقرات السابقة بأن المرافق البيتية في معظم هذه البيوت دون المستوى من حيث توفير المياه وتوزيعها في البيت وكذلك توفير المطبخ الخاص أو بيت الخلاء، ناهيك عن النقص الكبير في توفير الكهرباء لهذه البيوت، مما يترك أثراً واضحاً على جودة البيت والأحوال الصحية للعائلة والمجتمع في العديد من قرى ومدن الضفة الغربية والقطاع. وبما أن علاقة العائلة بالمجتمع أشبه مايكون بعلاقة اللبنة الصغيرة بالبناء الضخم، فان قوة البناء تتوقف على قوة اللبنات الصغيرة التي يتكون منها. لهذا السبب تعير الأمم المتقدمة أهمية كبرى لتوفير شروط السكن الملائم لافراد مجتمعها لتخلق من الفرد الواحد عضواً نافعاً يتفاعل مع مجتمعه، فيؤثر فيه ويتاثر به.

ان حشد العائلات الكبيرة في عدد قليل من الغرف يعني حشد جماعتين مختلفتين من حيث المتطلبات والمفاهيم: الجماعة الأولى هي جماعة الصغار المملوءة بالحيوية والنشاط والاستعداد للنمو؛ أما الجماعة الثانية فهي جماعة الكبار وما تحمله في جعبتها من تجارب الماضي وقيود التقاليد.

من المعروف أن السلطة في البيت للجماعة الثانية، التي تتحكم في تصرفات الأطفال وتحرمهم من أن يعيشوا حياتهم التي تتناسب وأعمارهم، مما يفقدهم ثقتهم بأنفسهم ويولد لديهم الشعور بالاستكانة والاتكال على غيرهم في حل مشاكلهم. مجتمع هذا حاله لا يمكن وصفه بالمجتمع المتكامل، مجتمع الأخذ والعطاء الذي يقدم فيه الفرد للمجتمع بقدر ما يأخذ منه، وبهذا يحافظ كل منهما على توازنه. هذا وتتوقف درجة التوازن على ما يتلقاه الفرد من مجتمعه، وكلما كان العطاء جزيلاً كان شعور الفرد بالانتماء اليه كبيراً والاستعداد للتضحية في سبيله، أكبر لأنه يدافع عن مصلحته التي تستمد وجودها من بقاء مجتمعه.

أما المحرومون فهم أفراد لا يشعرون بالانتماء الى أي كيان، وبالتالي فهم أبعد الناس عن التضحية، لأن المحروم لا يستطيع التضحية ليحافظ على مجتمع لا يوفر له مخرجاً من الحرمان. من هذه الزاوية أود أن أجيب على السؤال المطروح بالتأكيد على أنه بالرغم من أن مشكلة تحديد نوع البيت الذي يقيم فيه الفرد مع عائلته هي مسألة خصوصية تعني العائلة صاحبة الشأن، الا أن توفير الحد الأدنى من المساحة والخدمات البيتية التي تضم الشروط الصحية الملائمة والجو العائلي الذي يوفر للصغار امكانية نمو أجسامهم وشخصيتهم هي مشكلة المجتمع، ولهذا فالمجتمع مطالب بايجاد الحلول المناسبة لها حسب امكانياته.

الوسائل المطلوبة وسلّم الأولويات

يتطلب حل مشكلة الاسكان توفير ثلاثة عوامل أساسية، هي: الأرض لاقامة المساكن عليها، والأيدي العاملة لتقوم بالبناء، ورأس المال اللازم لتوفير مواد البناء. وسنتعرض هنا للبندين الثاني والثالث:

الأيدي العاملة: تعتبر نسبة القوى العاملة في المحيط العربي بصورة عامة وفي الضفة الغربية وقطاع غزة بصفة خاصة من النسب المنخفضة اذا ما قورنت بغيرها من المجتمعات، فهي في حدود ٢١ بالمئة من مجموع السكان، ونسبة العاملين منهم في فرع البناء في تزايد بحيث ارتفعت من ١٨ بالمئة عام ١٩٧٨ الى ٢٢ بالمئة عام ١٩٧٦. الا أن نسبة العاملين منهم في الضفة والقطاع لا تزيد على ٢٥ بالمئة في أحسن الأحوال، وهذا يعني أن نشاط حركة البناء في المناطق المحتلة سوف يوفر لهؤلاء العمال مجال العمل قريباً من سكنهم ويقلل من الحاجة الى البحث عن العمل في الاسواق الاسرائيلية. ويوضح الجدول العاشر حجم الأيدي العاملة خلال الفترة ١٩٨٠ ــ ١٩٩٠ حسب فرضيات الهجرة المختلفة، وكذلك حصة فرع البناء بصورة عامة من هذه الطاقات وحجم العاملين منهم في الضفة والقطاع.

الجدول العاشر

الأيدي العاملة في المناطق المحتلة وحصة فرع البناء المحلي

من هذه القوى للسنوات ١٩٨٠ــ ١٩٩٠

السنة	مجموع الأيدي العاملة (بالآلاف)[٢٤]		الأيدي العاملة في فرع البناء (بالآلاف)		
	حالة استمرار الهجرة	حالة توقف جزئي للهجرة	حالة توقف هجرة كلياً	المجموع[٢٥]	منهم يعملون في الضفة والقطاع[٢٦]
١٩٨٠	٢٦٨,٣	٢٦٩,٦	٢٧١,٢	٥٨٢٢١	١٢٩٦٠
١٩٨٥	٢٩٢,٧	٣٠٠,١	٣١٣,٢	٦٣٧٣٣	١٤١٨٦
١٩٩٠	٣٢١,٥	٣٤٥,٦	٣٧٨,٠	٦٩٧٦٦	١٥٥٢٨

نلاحظ من مجموع العاملين في فرع البناء بأن هنالك عدداً كبيراً من الأيدي العاملة التي يمكن استيعابها في حركة البناء دون التأثير مباشرة على مجالات العمل الأخرى في المناطق المحتلة.

الطلب على الأيدي العاملة لفرع البناء خلال الفترة ١٩٨٠ــ ١٩٩٠: يتألف الطلب على الأيدي العاملة من عدّة عناصر أهمها الطلب مباشرة لأجل اقامة البيوت للسكن، وكذلك لاقامة المباني العامة التي تشكل ٢٠ بالمئة من حجم البيوت السكنية، وبالاضافة الى هذا، ينتظر أن تحقق حركة البناء نشاطاً اقتصادياً وتخلق فرصاً لانشاء صناعات وفرص عمل جديدة قد تساوي في كثير من الحالات ١٥٠ بالمئة من حجم المطلبين السابقين. الا أنه تم اعتبارها هنا مساوية لـ ١٠٠ بالمئة فقط بسبب امكانية تسرب جزء لا يستهان به من الدخل المنتظر الى خارج الأراضي المحتلة، ولهذا فتسربها يقلل من فرص العمل الممكن خلقها بالضفة والقطاع.

من هذا المنطلق تم تحضير الجدول الحادي عشر الذي يوضح مدى ازدياد الطلب على العمل عند استمرار الهجرة وكذلك عند توقفها في حالتي الكثافة المطروحتين للمقارنة.

الجدول الحادي عشر

الطلب على الأيدي العاملة خلال الفترة ١٩٨٠ــ ١٩٩٠

حسب درجات الازدحام وحالتي استمرار الهجرة بالمقارنة مع حالة توقفها

(بالآلاف)

السنة	كثافة ثلاثة أنفار للغرفة[٢٧]		كثافة نفرين للغرفة[٢٨]	
	استمرار الهجرة	توقف الهجرة	استمرار الهجرة	توقف الهجرة نهائياً
١٩٨٠	٦٤٩٦	١٣٥٨٦	٢٣٩٤٤	٣٣٣٩٢
١٩٨٥	٩٢٩٢	١٧٣٣٨	٣٠٥٥٦	٤٢٦٢٠
١٩٩٠	١٠٥٨٤	٢٢١٢٨	٣٨٩٩٨	٥٣٧٩٤

رأس المال اللازم: يتوقف رأس المال اللازم على عدد الوحدات البيتية ومساحة الوحدة بالامتار المربعة، وكذلك تكاليف المتر المربع من البناء.

من المعلوم أن عدد الوحدات السكنية المطلوبة يتوقف على عدد العائلات، الذي يتوقف على السكان حسب فرضيات الهجرة المختلفة. كما أن مساحة البيت وعدد غرفه تختلف باختلاف درجة الازدحام التي يريد المجتمع توفيرها. أما بخصوص تكاليف المتر المربع فقد اعتمدت على تقديرات نقابة المهندسين[٣٩].

هذا وقد افترضت في تقديراتي لرأس المال اللازم بأن الهجرة ستستمر كما كانت عليه في السابق، وحاولت توضيح حجم رأس المال تحت هذه الظروف وعلى أساس بقاء حالة الازدحام للغرفة كما هي أو تحسينها الى معدل نفرين للغرفة، كما هو مبين في الجدول الثاني عشر.

الجدول الثاني عشر
رأس المال المطلوب لتوفير المساكن خلال السنوات
١٩٨٠ و ١٩٨٥ و ١٩٩٠

السنة	عدد الوحدات المطلوبة[٣٠]		التكاليف (ألف دينار أردني)	
	ازدحام ثلاثة أنفار للغرفة[٢٩]	ازدحام نفرين للغرفة[٣٢]	ازدحام ثلاثة أنفار للغرفة	ازدحام نفرين للغرفة
١٩٨٠	٤٠٠٠	٨٧٧٢,٠	٢٢٤٠٠,٠	٦٦٦٦٧
١٩٨٥	٥١٠٠	١١١٩٥,٠	٢٨٥٦٠,٠	٦٥٠٨٢
١٩٩٠	٦٢١٥	١٤٢٢٨٨,٠	٣٤٨٠٤,٠	١٠٨٥٨٩

تحديد الأولويات

يهدف البحث الى ايجاد حل للضائقة السكنية التي نعاني منها في المناطق المحتلة. ولهذا فالأولويات التي تطرح هنا تنطلق من مفهومنا بأن العملية ليست تجارية تبنى فيها البيوت لمن يدفع الثمن، بل يجب أن تقام البيوت لسد حاجة العائلات الفقيرة، التي لا تستطيع أن تجد لها مخرجاً من هذه الضائقة. ولكي نصل الى توزيع عادل اقترح أن يراعي سلم الأولويات النقاط التالية:

١ ــ الكثافة للغرفة، بحيث تكون الأولوية للعائلات التي تصل ازدحامها الى ثلاثة أنفار أو أكثر للغرفة.

٢ ــ الدخل، وهنا يراعى أن تكون الأولوية لتلك العائلات التي يقل معدل الدخل الفردي فيها عن متوسط الدخل في المنطقة.

٣ ــ الخدمات، وهنا تكون الأولوية للبيوت التي لا تتوفر أو لا يمكن توفير الخدمات فيها.

٤ ــ الملكية، وتعطى الأولوية لتلك العائلات التي تقيم في بيوت مستأجرة قبل غيرها من العائلات.

٥ ــ العائلات الحديثة العهد، التي تعتبر مساعدتها ضرورية لتخفيض الضغط على العائلات التي خرجت منها الازواج الشابة، بالاضافة الى كون توفير البيوت لهذه العائلات يمنحها الامكانية لتكوين عائلة سعيدة وقادرة على مواجهة الأزمات الاقتصادية التي تعيشها منطقتنا.

الأثر الاجتماعي والاقتصادي

لقد سبق وأشرت الى أضرار الضائقة السكنية وآثارها السلبية على تكوين شخصية الفرد التي تنعكس على المجتمع بكامله من حيث الصحة العامة، وشعور الالتزام بالواجب القومي. وهنا أود أن أتحدث عن الناحية الاقتصادية لتبرز الاهمية الاقتصادية لمشاريع الاسكان بسبب روابطها الأمامية والخلفية، لانها تتطلب استثمارات قبل عملية البناء كما تخلق فرص الاستثمار بعد اتمام البناء نفسه؛ كل هذه الروابط تحقق فرص العمل أمام أبناء المنطقة، تساهم في زيادة مدخولاتهم وبالتالي مقدرتهم على الاستهلاك، وهذه المقدرة على الاستهلاك تشجع على ظهور مشاريع لتوفير المواد والخدمات الضرورية لرفع مستوى المجتمع القادر على الاستفادة من هذه الفرص الجديدة، التي تضاعف، بدورها، عدد العاملين في الاقتصاد بما يزيد على ضعف عددهم المباشر في مشاريع الاسكان.

ان خلق فرص العمل على هذا النحو لا يقف عند حد رفع مستوى الدخل وزيادة الاستهلاك، بل يتعداها الى تثبيت المواطن العربي في بلده. وقد لاحظنا في الجدول رقم (٤) كيف أن تقليص الهجرة بصورة تدريجية حتى توقفها نهائياً عام ١٩٩٠ قد يعني بقاء حوالي ٢٧٠ ألف مواطن أكثر من العدد المنتظر تواجده عام ١٩٩٠، فيما لو استمرت الهجرة بنفس المستوى الحالي.

فائدة أخرى يستطيع الاسكان توفيرها وتتلخص في زيادة فرص العمل داخل الضفة والقطاع، مما سيجعل الحاجة الى العمل داخل اسرائيل أقل، وبهذا يجعل الاقتصاد في الضفة أقل تأثراً بتقلبات الأوضاع الاقتصادية في اسرائيل، كما يساهم في تقوية الاستقلال الاقتصادي للضفة وتقليل الفرص أمام ربط هذا الاقتصاد بالاقتصاد الاسرائيلي الذي يهدف الى تسخير الطاقات ووسائل الانتاج المتوفرة في المناطق المحتلة لصالح الاقتصاد الاسرائيلي.

---

(١) *Census of Population and Housing 1967.* East Jerusalem, Part (I) and Part (II).

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) *Census of Population 1967.* West Bank of the Jordan, Gaza Strip, Northern Sinai and Golan Heights, No. (1).

(٥) المصدر نفسه.

(٦) *Statistical Abstract of Israel.* Nos. 21-28 for the Years 1970-1977.

(٧) *Survey of Housing Conditions1971.* Special Publication No. 405.

(٨) أنظر الملاحظة ٦ أعلاه.

(٩) المصدر نفسه.

(١٠) المصدر نفسه.

(١١) نظراً لعدم توفر معلومات عن القدس العربية تمّ ايجاد النسب على افتراض أن

التحسن في درجة الازدحام لمدينة القدس يكون بالنسبة نفسها التي وجدت للفترة ١٩٦٧ ــ ١٩٧١.

(١٢) أنظر الملاحظة ٦ آنفاً.

(١٣) المصدر نفسه.

(١٤) المصدر نفسه.

(١٥) لم تتوفر احصائيات عن القدس العربية لعام ١٩٧٤، ولهذا افترضت أن نسبة التغير التي حدثت بين ١٩٦٧ ــ ١٩٧٤ موازية لما حدث في الضفة الغربية للفترة نفسها.

(١٦) أنظر الملاحظة ٦ آنفاً.

(١٧) المصدر نفسه.

(١٨) المصدر نفسه.

(١٩) جرى تقدير عدد الوحدات التي بنيت في القدس العربية خلال الفترة ١٩٧٠ ــ ١٩٧٦ على أساس أنها تعادل ٢٥ ٪ مما تم بناؤه في الضفة الغربية كما تبين لنا من مقارنة لسنة ١٩٦٧ ــ ١٩٦٨ و١٩٦٨ ــ ١٩٦٩.

(٢٠) تم تقديرنا على افتراض استمرار النسبة التي سادت خلال الفترة ١٩٧٠ ــ ١٩٧٦ على امتداد السنوات ١٩٨٠ ــ ١٩٩٠.

(٢١) نظراً لكون الوحدات البيتية ثابتة فان عددها لكل حالة من حالات الهجرة لا يتغير، الا أن عدد الغرف للوحدة هنا أكبر (ثلاث غرف)، ومساحتها ٩٥ متراً، مقابل غرفتين ومساحة ٧٠ متراً في حالة الكثافة بمعدل ثلاثة أنفار للغرفة الواحدة.

(٢٢) العجز التراكمي هو النقص في عدد الوحدات المعروضة عن المطلوبة. وقد وجدت أن معدل هذا العجز يساوي ٠,٠٧٠٣٩ خلال الفترة ١٩٨٠ ــ ١٩٩٠ (أي فترة ١١ سنة) ومعدل زيادة سنوية تساوي ٥ ٪.

(٢٣) هذه الوحدات هي اضافة للعدد الذي ينتظر اقامته على أساس الافتراض الذي راعيناه عند تقدير العرض لهذه السنوات.

(٢٤) وجدت على اعتبار أن الأيدي العاملة تكون ٢١ ٪ من مجموع السكان لحالة الهجرة الأولى.

(٢٥) وجدت على أساس أن نسبة عمال البناء خلال الفترة ١٩٧٤ ــ ١٩٧٦ كانت ٢١,٧ ٪ من مجموع العمال.

(٢٦) وجدت على أساس حصة فرع البناء من الأيدي العاملة في المناطق المحتلة خلال الفترة ١٩٧٤ ــ ١٩٧٦.

(٢٧) وجدت على أساس أن حجم البيت يساوي ٧٠ متراً مربعاً، وأن معدل ما ينتجه العامل يساوي ٨٠ متراً مربعاً في السنة.

(٢٨) وجدت على أساس أن مساحة البيت ٩٥ متراً مربعاً، وانتاجية العامل ٨٠ متراً مربعاً في السنة.

(٢٩) قدر المهندس ابراهيم الدقاق رئيس نقابة المهندسين في الضفة الغربية تكاليف المتر المربع مع ما يرتبط من بنية تحتية بثمانين ديناراً أردنياً حسب أسعار ١٩٧٩.

(٣٠) أنظر الجدول التاسع.

(٣١) مساحة البيت هي ٧٠ متراً مربعاً.

(٣٢) مساحة البيت ٩٥ متراً مربعاً.

النخبة العسكرية الاسرائيلية ودورها (١٩٤٨ ــ ١٩٧٤)

د. نظام محمود بركات

مقدمة

ان الدراسة السياسية لنظام الحكم في اسرائيل ضرورة تفرضها ظروف التحدي والمجابهة التي تقوم بها الأمة العربية في مواجهة الغزو الاسرائيلي للمنطقة، وهذا يتطلب منا التركيز على دراسة اسرائيل من الداخل، وذلك من أجل التوصل الى فهم عميق للعوامل المتشابكة التي تدخل في تكوين هذا الكيان وفهم عناصر القوة والضعف فيه انطلاقاً من مبدأ «اعرف عدوك» مما يساعدنا في عملية التصدي لهذا العدو ومجابهته.

ونرى أن هناك ضرورة الى توجيه الاهتمام نحو النخبة الحاكمة في اسرائيل بشكل عام، والى النخبة العسكرية بشكل خاص، باعتبارها العنصر الموجه للحياة السياسية، حيث توجه اسرائيل عناية خاصة الى عنصر القيادة فيها سواء في المجالات السياسية أو العسكرية؛ ويرجع هذا الاهتمام الى ما يمارسه هذا العامل من تأثير على استراتيجية اسرائيل وسياستها بشكل عام.

وتبحث هذه الدراسة شخصيات النخبة العسكرية (Military Elites)، اذ أنه في أي نظام سياسي هناك مجموعات من الأفراد تتولى عملية ادارة الحكم وصنع القرارات الرئيسية في هذا النظام. وفي دراستنا للنخبة العسكرية، علينا أن نبحث عمن يتولى سلطة التأثير في الحياة السياسية والقرارات الرئيسية على مستوى المجتمع من أعضاء النخبة العسكرية، والذين يتحكمون بالسلطة، بغض النظر عن المناصب التي يشغلونها أو المؤسسات التي يعملون بها، بمعنى أن نحدد من يحكم فعلاً (Who governs)[١].

تعريف النخبة العسكرية

ظهرت دراسة النخبة كأحد فروع العلوم السياسية في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وبشكل واسع نتيجة جهود عالمي الاجتماع الايطاليين فيل فميدو

باريتو (١٨٤٨ ــ ١٩٢٣) وكيتا موسكا (١٨٥٨ ــ ١٩٤١)، هذا مع العلم بأن دراسة ظاهرة السلطة بشكل عام ظاهرة قديمة وجدت منذ وجد الإنسان. ويؤكد العالمان، باريتو وموسكا، على أن هيكل السلطة داخل أي مجتمع يتحدد ويتشكل من خلال مميزات وقدرات القيادة في هذا المجتمع[٢]، ولكننا نرى بأن مميزات وقدرات القيادة تعمل في ظل ظروف موضوعية أخرى ناتجة عن حركة المجتمع وتتفاعل معها القيادة السياسية في سعيها لتحقيق أهدافها، فتؤثر فيها وتتأثر بها.

هناك عدة تعريفات للنخبة[٣] تقوم في غالبها على تحديد «النخبة» على أنها من يمتلكون السلطة الحقيقية في الدولة. ومن خلال التعريفات المختلفة لمفهوم النخبة، نستطيع أن نحدد النخبة باعتبارها مجموعة من الأشخاص الذين يملكون سلطة التأثير في مجالات الحياة المختلفة في المجتمع، ويتحكمون في القرارات الرئيسية في النظام السياسي، بغض النظر عن أماكنهم في السلطة. أما المقصود «بالعسكرية» فهي تلك المجموعة التي تنتمي الى المؤسسة العسكرية باعتبارها تمثل الاطار الذي يحدد مجال الحركة في هذه الدراسة. ويشمل مفهوم المؤسسة العسكرية كلا من[٤]:

١ ــ هيئة أركان حرب الجيش.
٢ ــ الضباط المحترفين في الجيش الاسرائيلي.
٣ ــ أجهزة المخابرات العسكرية والسياسية.
٤ ــ معاهد الدراسات الاستراتيجية التابعة لهيئة الأركان.
٥ ــ كل التنظيمات التي يمتد اليها الجيش الاسرائيلي بتوجيهه واشرافه.
٦ ــ الضباط السابقين الذين يسيطرون على مرافق اسرائيل الحيوية (الموانىء والصناعات الاستراتيجية والطيران المدني والمفاعلات الذرية).
٧ ــ مجموعة السياسيين المحترفين الذين ربطوا حياتهم السياسية بدور الجيش، وتضم هذه المجموعة وزراء الدفاع وكبار الإداريين في وزارة الدفاع.

وكانت قد وجهت عدة انتقادات لنظرية النخبة، منها ما هو متعلق بضبط حدود سلطتها ورقابتها، ومنها ما هو متعلق بتقدير المجال الذي تمتد اليه سلطاتها وتناقضها مع فكرة الديمقراطية القائمة على حكم الأغلبية ومع المبادىء الاشتراكية القائمة على فكرة حكم طبقة اقتصادية. وفي النهاية، فان الكثير من الكتاب يرى ضرورة النخبة في البلدان التي في طور النمو[٥]، والتي تكون بحاجة لاحداث تغيرات كبيرة في التركيب الاجتماعي والاقتصادي السابق. وفي حالة مجتمع متفكك وغير منسجم ويمثل خلفيات اجتماعية متباينة، كما هو الحال في اسرائيل، تظهر الحاجة بشكل واضح لوجود نخبة حاكمة قوية منسجمة تستطيع ضمان وحدة المجتمع وتماسكه ويسيره لتحقيق أهدافه.

والهدف من البحث هو تقديم دراسة مستفيضة عن الجوانب المهمة في الشخصية العسكرية الاسرائيلية الحاكمة، لكي نستطيع التوصل الى فهم أعمق وأوفى لتصرفات هذا الكيان في المجالين الخارجي والداخلي، من خلال فهم فئة رئيسية من القائمين على هذا الكيان. ومن هنا، نستطيع أن نؤكد أهمية الموضوع. وسنقوم بالتركيز على دراسة النخبة العسكرية باعتبارها أحد جوانب الحياة السياسية في اسرائيل، كما سنركز على الشخصيات العسكرية، باعتبار أن أي قرار سياسي يصدر عن الدولة، باعتبارها

شخصية اعتبارية، ماهو، في الحقيقة، الا عبارة عن تفاعل وتشابك تصور القيادة الحاكمة السياسية والعسكرية في هذه الدولة.

وأخيراً، فبالرغم من أن هذه الدراسة للنخبة العسكرية تنطلق من ايماننا بأن الإنسان هو محور العمل القيادي والسياسي، فان الضرورة تفرض توجيه الانتباه نحو الظروف الموضوعية التي تؤثر على هذه النخبة وتتفاعل معها، بما فيها الخبرات التاريخية والزعامات السياسية السابقة التي اثرت على النخبة الحاكمة التي تزود أعضاء النخبة الحاكمة بالاطار التاريخي الذي يتحركون فيه. وكذلك المجتمع الاسرائيلي من مختلف جوانبه التي يمكن أن تؤثر على النخبة الحاكمة، بما فيها الهجرة اليهودية، وفئات المجتمع، والنظام الطبقي، وغيرها من الأمور التي تشكل جميعاً الاطار المجتمعي الذي يؤثر في الفرد من أعضاء النخبة ويشكل مجال حركته. ويجب أيضاً لفت الانتباه الى النظام السياسي باعتباره يشكل الاطار والقنوات التي تحدد وتنظم سلطة النخبة الحاكمة. ونظراً لأهمية النخبة العسكرية في الحياة السياسية الاسرائيلية والمجتمع بشكل عام، وجدنا من المناسب دراسة أعضاء النخبة العسكرية معتمدين على دراسة الأشخاص الذين شغلوا بعض المناصب الرسمية في المؤسسة العسكرية. وسنبدأ بدراسة خلفيتهم التاريخية.

الخلفية التاريخية، نشأة الجيش الاسرائيلي

منذ المراحل الأولى لعمليات الاستيطان الاسرائيلي في فلسطين، نشأ هناك مفهومان مختلفان حول طبيعة جيش اسرائيل وتنظيمه في المستقبل[٦]:

١ ــ مفهوم النموذج المهني: ويقوم هذا المفهوم على فكرة جابوتينسكي القائلة بضرورة اقامة «جيش وطني» غير منحاز لأي ايديولوجية أو حزب سياسي. وكان يؤيد هذا الاتجاه كل من بن ــ غوريون، شاؤول أفيغور زعيم الهاغاناه، ويعقوب دوري أول رئيس للأركان، ويغئال يادين ثاني رئيس أركان في الجيش الاسرائيلي، ودعا هذا الفريق الى تكوين جيش نظامي محترف يقوم على أساس الخدمة العسكرية.

٢ ــ مفهوم الرواد: ويقوم على فكرة «الجندي الرائد» المبنية على نظريات يوسف ترومبلدور التي تعتمد على حراس المستعمرات. وأيدت هذا الاتجاه قيادات البلماح وعلى رأسها يغئال آلون مؤسس البلماح وبسرائيل غاليلي. ودعا هذا الفريق الى تشكيل جيش شعبي يعتمد على نظام المستعمرات الدفاعية مع تكوين وحدات آلية صغيرة.

واستطاع بن ــ غوريون أن يضع أسس قيام «جيش وطني محترف» يضم كل التنظيمات العسكرية اليهودية في فلسطين، واندمجت هذه التنظيمات جميعاً في الجيش الاسرائيلي بعد صراعات مريرة بين كل من الهاغاناه وبن ــ غوريون من جهة، ومناحيم بيغن ومجموعتي الارغون (اتسل) وشتيرن (ليحي) من جهة أخرى[٧]. وفي ٢٧ حزيران (يونيو) ١٩٤٨، أعلن تأسيس الجيش الاسرائيلي رسمياً، وذلك بعد شهور عديدة من صراع المنظمات اليهودية العسكرية ضد العرب[٨].

ونظراً لنقص القوى البشرية في اسرائيل، فقد حرص بن ــ غوريون على التوفيق بين المفهومين السابقين لطبيعة الجيش الاسرائيلي ــ مفهوم النموذج المهني، ومفهوم

الرواد ــ وذلك بالاعتماد على جيش صغير محترف ومدرب تشكل الطلائع والرواد العناصر الأساسية فيه، ويسانده نظام من المستعمرات الزراعية التي تشاد على الحدود(٩).

الخلفية العسكرية لقيادات الجيش الاسرائيلي

من المسلم به أن معظم القيادات العسكرية الاسرائيلية كانت موجودة في فلسطين في فترة ماقبل قيام الدولة، وشاركت في الصراع من أجل انشائها. وتقسم هذه القيادات، من حيث أصولها العسكرية، الى فئتين(١٠):

١ ــ فئة الذين خدموا في الهاغاناه، وتعتبر هذه الفئة الاكثر شجاعة والجديرة بالثقة؛ وكان يمثلها في رئاسة الأركان دافيد العازار رئيس الاركان سنة ١٩٧٢.

٢ ــ فئة الذين خدموا في الجيش البريطاني، وتمتاز بالطاعة والنظام والتخطيط؛ وكان يمثلها في هيئة الأركان الجنرال يسرائيل تال.

وفيما يلي سنقدم جدولاً يبين الاصول العسكرية لكبار الضباط في الجيش الاسرائيلي:

الجدول الرقم ١

الخلفية العسكرية لكبار الضباط في الجيش الاسرائيلي(١١)

رئيس الأركان			مجموع ضباط الأركان	الخدمة العسكرية			
الاسم	الفترة	الخلفية العسكرية		الجيش البريطاني	الهاغاناه	البلماح	الجيش الاسرائيلي
يعقوب دوري	٤٨ ــ ٥١	هاغاناه	١٤	٢	١٠	١	
يغئال يادين	٥١ ــ ٥٢	هاغاناه					
اسحاق ماكليف	٥٢ ــ ٥٣	جيش بريطاني	١٢	٥	٥	٢	
موشي دايان	٥٣	بلماح					
موشي دايان	٥٣ ــ ٥٥	بلماح	١١	٤	٦	١	
موشي دايان	٥٥ ــ ٥٧	بلماح	١٣	٦	٦	١	
حاييم لاسكوف	٥٧ ــ ٥٨	جيش بريطاني	١٣	٦	٥	٢	
حاييم لاسكوف	٥٨ ــ ٥٩	جيش بريطاني	١٣	٦	٤	٣	
حاييم لاسكوف	٥٩ ــ ٦٠	جيش بريطاني	١٣	٦	٤	٣	
	٦٠ ــ ٦١	هاغاناه	١٣	٦	٢	٥	
	٦١ ــ ٦٢	هاغاناه	١٣	٤	٣	٦	
	٦٢ ــ ٦٣	هاغاناه	١٣	٢	٣	٧	
اسحاق رابين	٦٣ ــ ٦٥	بلماح	١٥	٤	٣	٨	
	٦٥ ــ ٦٦	بلماح	١٨	١	٥	١١	شارون
	٦٦ ــ ٦٧	بلماح	١٧	١	٥	١٠	شارون
حاييم بارليف	٦٨	بلماح	١٧	١	٥	١٠	شارون

من الجدول السابق، نستنتج مدى أهمية المنظمات الصهيونية في تكوين الجيش الاسرائيلي، وأن الذين خدموا في هذه المنظمات وخصوصاً الهاغاناه والبلماح، كانوا يشكلون أكثر من ٥٠٪ من مجموع القيادة العليا للجيش باستمرار. ويلاحظ، أيضاً، نقص الضباط الذين كان الجيش الاسرائيلي يمثل خلفيتهم العسكرية ولم يخدموا في مجالات أخرى، اذ اقتصر على آريئيل شارون. وقد يكون هذا النقص في الأفراد الذين يمثل الجيش الاسرائيلي خلفيتهم العسكرية أحد الأسباب لاعتماد اسرائيل على نظام التسريح المبكر لافساح المجال لمثل هؤلاء الأفراد للوصول الى المراكز العليا في الجيش، وذلك لتحقيق الانسجام في الجيش، وتوحيد أنظمته، من خلال وجود أشخاص قد ربوا فيه وتخرجوا من خلاله؛ ويفسر ذلك التراجع في الأيام الأخيرة عن نظام التسريح المبكر وتزايد أعمار الضباط بعد تحقيق بعض المراحل من هذا الهدف.

وينظر بشكل خاص الى أهمية البلماح في تقديم القيادات العليا في اسرائيل، اذ ساهم في تزويد الجيش الاسرائيلي بالعناصر المدربة والقيادات الكفؤة وبشكل أكاديمية عسكرية تقدم الضباط للجيش[١٢].

دراسة اجتماعية لأعضاء المؤسسة العسكرية، ومستوى التعليم

التسريح المبكر من الجيش وأثره على اعمار كبار الضباط: تعتبر عملية التسريح المبكر للضباط في الجيش الاسرائيلي احدى مميزات النظام العسكري الاسرائيلي، ويرى بن ــ غوريون في هذه العملية احدى التقاليد التي استحدثها الجيش الاسرائيلي للمحافظة على دوام سيطرة القيادات الشابة على القيادة العليا في الجيش[١٣].

ونتيجة لنظام التسريح المبكر من الجيش، انخفض متوسط عمر الضابط الاسرائيلي في القيادة العليا بشكل ملحوظ؛ واذا ما قارنا متوسط العمر هذا مع مثيله في الدول الأخرى فسنجده يقل ١٠ سنوات وفي الرتب كافة.

وتبرز ظاهرة صغر العمر بشكل واضح في حالة الضباط الذين تولوا رئاسة الأركان، اذ كان معظمهم في أواخر الثلاثينات أو أوائل الأربعينات من أعمارهم[١٤].

والجدول الرقم ٢ يوضح لنا الفارق بين أعمار الضباط المسرحين من الخدمة سنة ١٩٤٨ بالمقارنة مع سنة ١٩٦٦، ومن هذا الجدول سنلاحظ مدى التحول نحو ابقاء كبار القادة في الخدمة، وارتفاع عمر الضباط المسرحين من الجيش، والحد من التسريح المبكر لكبار الضباط. ويلاحظ الفارق بشكل واضح بين النسبة المئوية للمسرحين في عامي ١٩٤٨ و١٩٦٦ في الفئات الثلاث الأولى حتى عمر ٣٤ حيث كان المجموع نحو ٦٤,٤٪ سنة ١٩٤٨ مقابل ٥,٢ سنة ١٩٦٦ م.

وأدى التسريح وصغر عمر القيادات العليا في الجيش الاسرائيلي الى العديد من النتائج التي انعكست على تركيب الجيش والقيم المسيطرة فيه، اذ سيطرت روح المغامرة والحماسة للمبادىء الصهيونية على الجيش. كما أن التسريح المبكر أدى الى انتقال العديد من القيادات العسكرية الى الحياة المدنية للمساهمة في ادارة المرافق المدنية التي فتحت أبوابها لاستقبالهم. وهذا ما سنتعرض له لاحقاً عند الحديث عن دور الضباط المسرحين في الحياة السياسية.

الجدول الرقم ٢

مقارنة أعمار كبار الضباط المسرحين في عامي ١٩٤٨ و ١٩٦٦[١٥]

فئات العمر	٢٢ ــ ٢٤	٢٥ ــ ٢٩	٣٠ ــ ٣٤	٣٥ ــ ٣٩	٤٠ ــ ٤٤
النسبة المئوية سنة ١٩٤٨	٨,٧	٢٢,٢	٢٣,٥	٢٠,٥	٧,٨
النسبة المئوية سنة ١٩٦٦	ــ	ــ	٥,٢	٢٦,١	٢٨,٨
فئات العمر	٤٥ ــ ٤٩	٥٠ ــ ٤٩	٥٥ فاكثر	غير معروفين	
النسبة المئوية سنة ١٩٤٨	٢,٥	١,٧	ــ	٢,٦	
النسبة المئوية سنة ١٩٦٦	١٥,٧	٦,٠	١٢,١	٦,١	

كما أن صغر عمر الضباط سيؤدي الى التقليل من الروتين العسكري الذي غالباً ما يصحب القيادات القديمة وكبيرة السن. ويساعد صغر السن في القضاء على الفوارق بين الجنود والضباط وكبار الضباط مع غيرهم من الضباط الصغار، ويضمن الاتصال بين مختلف الرتب، ويحافظ على الانسجام داخل الجيش.

يمارس الجيش الاسرائيلي أدواراً واسعة في مجال التعليم، لا تقتصر على أفراد الجيش، بل تمتد لتشمل أفراد المجتمع، حيث يجري التنسيق بين قيادة الجيش والمدارس الثانوية العليا باعتبارها هي التي تقدم الضباط للجيش الاسرائيلي. كما أن منظمات الناحال شبه العسكرية هي التي تقدم المدرسين للقرى على الحدود، واعترافاً بذلك حصل الجيش الاسرائيلي على جائزة الدولة للتعليم سنة ١٩٦٦[١٦].

وتحاول القيادة العسكرية باستمرار رفع المستوى التعليمي للجنود والضباط، وتنظم للجنود برامج تدريبية الزامية تستمر خمسة أشهر تدرسهم اللغة العبرية وغيرها من العلوم، كما أنه يسمح للضباط الالتحاق بالجامعات، وذلك لرفع مستواهم الثقافي حيث يقومون بدراسة مواد أكاديمية مثل القانون والسياسة الدبلوماسية وادارة الاعمال والتكنولوجيا ومعظم المواد العلمية الاخرى[١٧]. مما يجعلهم يزودون الجيش الاسرائيلي بخبرات واسعة في مجال العلوم المختلفة، خصوصاً وأن معظم القيادات الاسرائيلية من حملة الشهادات الجامعية؛ كما يتيح لهم الفرصة لاكمال دراستهم مما يساعد الجيش على استيعاب التكنولوجيا العصرية في وحداته المختلفة. كما أن ذلك يساعد هذه القيادات على الانتقال الى الحياة المدنية وايجاد وظائف محترمة لهم في مرافقها.

الايديولوجية العسكرية والاتجاهات السياسية لدى كبار الضباط

كان الجيش الاسرائيلي منذ تكوينه يمثل بؤرة الانتماء القومي والتعصب الايديولوجي للمفاهيم الصهيونية، وكان ينظر الى قادته باعتبارهم يمثلون الوحدة الوطنية[١٨] وأنهم يمثلون الأبطال القوميين الحريصين على سلامة اسرائيل وبقائها[١٩]. وقد حرص بن ــ غوريون، منذ البداية، على أن يبقى الجيش الاسرائيلي بعيداً عن الخلافات الحزبية والايديولوجية، وأن تكون له ايديولوجيته الخاصة به، التي تقوم على الاهتمام بالمسائل الأمنية، وأن يبقى الجيش رمزاً للانتماء القومي والصلابة الصهيونية

وبشكل الامتداد الحقيقي لجيل الرواد بكل معتقداتهم[٢٠]. واستطاع بن ــ غوريون أن يرسم للجيش استراتيجية تقوم على التعصب الديني لتحقيق الأمن الاسرائيلي، وأن مسألة الأمن هي الأساس والأيديولوجية للجيش الاسرائيلي. كما استطاع بن ــ غوريون اقناع المجتمع والجيش بآرائه القائمة على التلويح «بخطر الابادة» العربية لاسرائيل، وعقدة «الحصار الاسرائيلي» التي خلقت الشعور بضرورة الاعتماد على القوة والعمليات الانتقامية من أجل البقاء[٢١]. وعمل على سيطرة هذه الأيديولوجية على قيم كبار القادة العسكريين بشكل أصبحت معه هذه النظرة تمثل الايديولوجية العسكرية للجيش الاسرائيلي ككل.

ولما جاء دايان الى وزارة الدفاع، استطاع أن يضع النظرية الأمنية التي تحمل طابعه تحت التطبيق، وأن يقنع بها كبار القادة العسكريين الذين عملوا معه في تطبيقها. وتقوم هذه النظرية على[٢٢]:

١ ــ بلورة النظرة الاستراتيجية الأمنية من خلال الافتراض بأن أقصى ما يمكن التوصل اليه مع العرب هو اتفاق وليس سلاماً كاملاً.

٢ ــ ادارة الحكم في المناطق المحتلة، وتشمل هذه الادارة تشجيع الاستيطان اليهودي في هذه المناطق.

والمتتبع لوجهات نظر كبار قادة اسرائيل العسكريين سيجدهم يتبنون هذه النظرية، ويؤمنون بأن السلام مع العرب لن يكون الا تحت غطاء القوة العسكرية؛ فمثلاً، سنجد دايان نفسه يقول ان السلام الممكن حالياً هو سلام للمدى القصير، بينما يرى رابين أنه لا يوجد حالياً أي استعداد للتسليم بوجود اسرائيل، ويقول تسور ان تحقيق السلام سيستغرق وقتاً طويلاً، ويتوقع يادين أن تستمر حالة اللاسلم ثلاثين سنة أخرى، ويقول ماكليف ان السلام لن يحل خلال السنوات العشر القادمة[٢٣].

أما من حيث تحديد الايديولوجيات التي يحملها كبار ضباط الجيش الاسرائيلي، فسنجد أنهم قد تأثروا كثيراً بالايديولوجيات التي كانت تنادي بها المنظمات العسكرية قبل قيام اسرائيل سواء من اليمين أو من اليسار. وتظهر بشكل واضح سيطرة قيم البلماح المعنوية والعسكرية على كبار قادة الجيش. ومن حيث الانتماءات السياسية، كانت انتماءات كبار ضباط الجيش تتناسب، تقريباً، مع طبيعة القوى السياسية السائدة في المجتمع، ويظهر ذلك بوضوح من خلال توزيع الضباط المسرحين على الاحزاب السياسية بحسب قوتها في المجتمع، وحتى سنة ١٩٦٣ كان الانتماء الحزبي لستة من رؤساء الأركان، كالتالي: ٣ من مباي، ٢ من المستقلين، ١ من الصهيونيين العموميين[٢٤].

وبشكل عام، يلاحظ ابتعاد قادة الجيش عن الصراعات الحزبية والسياسية. ويساعد على ذلك نظام الاحتراف المتبع في الجيش الاسرائيلي، اذ على الضابط أن يخدم في الجيش وأن يخضع للسلطة المدنية وأن لا تكون له مطامع سياسية. كما أن نظام اختيار الضباط من بين الجنود بعد اجتيازهم اختبارات قاسية[٢٥] قد حد من تمثيل الضباط لطبقة اجتماعية أو انتماءات سياسية وايديولوجية معينة. ولكن، بدأ مؤخراً ظهور اتجاه لتدخل العسكريين في الحياة السياسية الحزبية، وبدأ ضباط في الجيش

الاسرائيلي يتصلون مع جهات سياسية وحزبية وهم في الخدمة، محاولة منهم لتمهيد الطريق أمام حياتهم السياسية القادمة بعد خروجهم من الخدمة. وفي الوقت نفسه زاد تدخل السياسيين والحزبيين في الحياة العسكرية لتعيين بعض الضباط العسكريين، ممن يتفقون مع مبادئهم السياسية والحزبية، في المناصب القيادية العليا.

تمثيل الفئات الاجتماعية والنساء في المؤسسة العسكرية

تتميز القيادات العسكرية العليا في اسرائيل بأنها من أصول غربية، وخصوصاً من اليهود المهاجرين من شرق أوروبا، ويلاحظ أنه كلما ارتفعنا في سلم المناصب العسكرية ستتناقص نسبة تمثيل اليهود الشرقيين. وقد عالج يشعياهو بن بورات التمثيل الطائفي في الجيش الاسرائيلي، وبين نسبة مشاركة كل فئة من فئات المجتمع في الجيش سنة ١٩٦٢ بالمقارنة مع سنة ١٩٧٢. واستنتج بن بورات ثلاث ظواهر بارزة في هذا المجال(٢٦):

١ ــ الانخفاض في نسبة الجنود الذين هم وآباؤهم من مواليد الشرق أو الغرب، ففي سنة ١٩٦٢ كان تمثيل الجنود الذين هم وآباؤهم من أصل شرقي ٣٢ ٪ انخفض الى ١٩ ٪ سنة ١٩٧٢، وانخفض تمثيل الجنود الذين هم وآباؤهم من أصل غربي من ٣٣ ٪ سنة ١٩٦٢ الى ٩,٥ ٪ سنة ١٩٧٢.

٢ ــ الارتفاع النسبي مرة ونصف المرة فقط في نسبة الجنود من مواليد فلسطين وآباؤهم من الغرب، وارتفعت النسبة من ٢٢ ٪ سنة ١٩٦٢ الى ٣٤ ٪ سنة ١٩٧٢.

٣ ــ الزيادة الكبيرة حتى خمسة أضعاف للجنود من مواليد فلسطين وآباؤهم من الشرق، وارتفعت النسبة من ٧ ٪ سنة ١٩٦٢ الى ٣٥,٥ ٪ سنة ١٩٧٢.

كما أن هذه المعطيات تكتسب دلالة أكثر وضوحاً على صعيد الضباط، فبينما ارتفعت نسبة الجنود الذين آباؤهم من أصل شرقي الى خمسة أضعاف، فان الارتفاع في هذه النسبة بين الضباط تكاد تصل الى ثلاثة أضعاف فقط، مما سيؤدي بالتالي الى زيادة الثغرة بين اليهود الشرقيين في سلك الضباط بالمقارنة بالجنود(٢٧).

يمتد نظام الخدمة العسكرية في اسرائيل ليشمل الجنسين من ذكور واناث، والخدمة اجبارية لمن بلغ سنة ١٨، ومدة الخدمة بالنسبة للرجال ثلاث سنوات، بينما هي سنتان للاناث، ويحق للمرأة الامتناع عن تادية الخدمة العسكرية لسببين(٢٨):

١ ــ في حالة الزواج.

٢ ــ اذا أثبتت أن قيمها الدينية تتعارض مع قيامها بالخدمة العسكرية. وترفض العائلات المتدينة في اسرائيل السماح لبناتها تادية الخدمة العسكرية.

وعلى الرغم من دخول المرأة الوحدات القتالية، الا أن دورها اقتصر على المهام الكتابية وأعمال الدفاع المدني(٢٩). ويمكن أن تساهم في استخدام المواصلات وادارة المعدات الالكترونية وفي مجال العناية الاجتماعية والترفيه. وتولي القيادة العسكرية أهمية خاصة لدور المرأة الاسرائيلية في الجيش نظراً لقلة القوى البشرية في المجتمع، اذ يمكن للمرأة أن تساهم في سد العجز في القوى البشرية اللازمة لكثير من الأعمال. ولكن يلاحظ أنه حتى الآن لم تصل أي من النساء الى المراكز القيادية العليا في

الجيش، وذلك نظراً لخروجهن المبكر من الجيش بسبب الزواج.

العوامل المؤثرة على دور العسكريين في اسرائيل

وتشتمل على:

- □ العوامل التي تشجع تدخل العسكريين في الحياة المدنية.
- □ العوامل التي تحد من تدخل العسكريين في الحياة المدنية.
- □ دور وزراء الدفاع في تحديد العلاقات المدنية ــ العسكرية.

أولاً: العوامل التي تشجع تدخل العسكريين في الحياة المدنية

(أ) اعتماد الايديولوجية الصهيونية على القوة العسكرية منذ البداية لتحقيق أهدافها، وظروف اسرائيل الخاصة التي ولدت بالحرب وتعيش حالة أمن عسيرة منذ قيامها، مما أدى الى وجود ارتباط وثيق بين الجيش والسياسة في اسرائيل. كما أن الانتصارات المتكررة التي حققها الجيش الاسرائيلي أضفت هالة من الكاريزما حول القادة العسكريين، وصار ينظر الى القيادات العسكرية على أنها هي الوحيدة التي تمثل المصلحة القومية والحريصة عليها؛ أما القيادات المدنية المنتخبة فهي في نظر المجتمع تمثل مصالح أنية. ونظراً لأن المشكلة الأمنية هي المشكلة الرئيسية التي تجابه اسرائيل، ارتبطت كل مجالات الحياة المدنية بالناحية العسكرية، وعملت على خدمتها، مما ساهم في اعطاء دور متزايد للقادة العسكريين في الاشراف على المجالات المدنية.

(ب) ساهم انقسام المجتمع وتعدد الفئات المكونة له، والناتج عن الأصول المختلفة للمهاجرين اليهود في فلسطين، وكذلك تعدد الأحزاب والمؤسسات السياسية، في اعطاء دور متزايد للمؤسسة العسكرية باعتبارها تمثل البوتقة التي تصهر فئات المجتمع كافة لتخرج الاسرائيلي الذي يدين بالولاء للمجتمع الجديد الذي يعيش فيه، وبالتالي زادت سيطرة المؤسسة العسكرية وزاد تدخل العسكريين في الحياة السياسية.

(جـ) التداخل بين العسكريين والمجتمع والناتج عن وجود العسكريين داخل هذا المجتمع، يؤثرون فيه ويتأثرون به، ويقيمون علاقات مع الجماعات السياسية والاجتماعية المختلفة بداخله؛ اذ تسمح اسرائيل للضباط والعسكريين بأن يكونوا على اتصال دائم مع ذويهم وطبقات المجتمع الأخرى[٣٠]، مما يساعد على انتقال قيمهم وأفكارهم الى الحياة المدنية والمجتمع. كما أن نظام الاحتياط الذي تتبعه اسرائيل يجعل معظم أفراد المجتمع تحت الخدمة باستمرار، ووجود هؤلاء في المجتمع سيساهم في دعم دور العسكريين بشكل عام بالاضافة الى دور العسكريين المسرحين من الجيش بعد انتقالهم للحياة المدنية.

ثانياً: العوامل التي تحد من تدخل العسكريين في الحياة المدنية

(أ) نظام الاحتراف في الجيش الاسرائيلي: اذ يعتبر القادة العسكريون أنفسهم مجرد ضباط محترفين يمارسون عملهم كنوع من الواجب بعيداً عن الملابسات السياسية والأطماع العسكرية في السلطة[٣١]. وفي هذا، يصف بن ــ غوريون تفكير هيئة الأركان

بأنه كان «تفكيراً مدنياً» ويقول ان الضباط الاسرائيليين ضباط محترفون يعالجون المشاكل على الطبيعة، ومتفرغون للابداع والابتكار في مجال عملهم بعكس الضباط في البلاد الأخرى الذين ينشغلون بالصراعات العسكرية للوصول الى السلطة ومن أجل الوصول الى مراتب عليا، وتشغل بالهم مسائل الترقية والترفيع، وتجدهم يخافون على أنفسهم مع كل طارىء في الحياة السياسية[٣٢].

(ب) استقرار المؤسسات السياسية والمدنية، والقبول العام لهذه المؤسسات باعتبارها مؤسسات شرعية، هذا بالاضافة الى تطابق الأهداف الايديولوجية بين المؤسسات السياسية والقيادة العسكرية. وفي هذا المجال يمكن أن ندرك مدى تأثير وجود قوى سياسية أخرى في المجتمع الاسرائيلي بالاضافة الى المؤسسة العسكرية في الحد من نفوذ العسكريين، فمثلاً كان لوجود حزب مباي ذي الأغلبية الجماهيرية، والهستدروت ذي القوة الاقتصادية في المجتمع، اثر واضح في الحد من نفوذ العسكريين.

(جـ) الاندماج الكامل للضباط المسرحين على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، وانتماء معظم العسكريين في اسرائيل الى نظام الاحتياط حالا دون نشوء طبقة عسكرية مغلقة ومنعزلة عن المجتمع تكون لها تطلعات سياسية تحاول الخروج عن الإرادة المدنية. وصار ينظر الى الجيش الاسرائيلي على أنه «جيش من المدنيين»، وأن اسرائيل تمثل «أمة تحت السلاح» وليس هناك وجود متميز للعسكريين في المجتمع.

(د) توزع العسكريين بين الأحزاب، وانتماء كبار القادة الى مختلف الأحزاب السياسية من اليمين أو اليسار، أديا الى ذوبان قوة العسكريين في الحياة السياسية، وحالا دون كونهم قوة ضاغطة في مواجهة نفوذ السياسيين؛ اذ أن القادة العسكريين الذين ينتمون الى الأحزاب السياسية يخضعون لقيادتهم الحزبية والسياسية داخل المجتمع.

ثالثاً: دور وزير الدفاع في وضع أسس العلاقات المدنية ــ العسكرية

أرسى بن ــ غوريون أسس العلاقات المدنية ــ العسكرية في اسرائيل على أساس خضوع العسكريين للسلطة المدنية، ويرجع ذلك الى فترة ما قبل قيام اسرائيل؛ اذ كانت منظمة الهاغاناه العسكرية تعتبر منظمة سياسية وايديولوجية. وكان بن ــ غوريون يشرف على سياسة الهاغاناه العسكرية والسياسية في الوقت نفسه، ولم يكن هناك داع للفصل بين العسكريين والسياسيين. ولكن بقيام اسرائيل سنة ١٩٤٨ ظهرت الحاجة للفصل بين الحياة العسكرية والمدنية، وتحديد مسؤوليات كل طرف. وعمل بن ــ غوريون، منذ البداية، على اخضاع العسكريين للسلطة المدنية، وحدد دور العسكريين بأنه يقتصر على تنفيذ القرارات التي يتخذها المسؤولون المدنيون[٣٣]. وكان بن ــ غوريون يقوم بتمثيل العسكريين في المناقشات الحكومية برضاهم وموافقتهم، ولم يكن يسمح للضباط بحضور الاجتماعات الحكومية، الا في حالات معينة وحين يطلب اليهم ذلك. ولذلك، نادراً ما كان العسكريون يظهرون في اللجان الوزارية سواء لجنة الشؤون الخارجية والأمن أو اللجنة المالية[٣٤].

العوامل التي ساعدت بن ــ غوريون في وضع أسس العلاقات المدنية العسكرية

□ اشراف بن ــ غوريون شخصياً على جهاز الدفاع للدولة، اذ كان يشغل منصب رئيس الوزراء ووزير الدفاع. واستطاع بن ــ غوريون من خلال منصبيه هذين أن يقيم علاقات مباشرة مع العسكريين، وأن يشكل حلقة اتصال بين المؤسسات السياسية، متمثلة في الوزارة، والمؤسسات العسكرية، متمثلة في رئاسة الأركان[٣٥].

□ شخصية بن ــ غوريون القوية والناتجة عن خدمته الطويلة في الهاغاناه وفي الصراع من أجل قيام اسرائيل ومن خلال تعدد المناصب التي تولاها، فبالاضافة الى كونه رئيساً للوزراء ووزيراً للدفاع، كان بن ــ غوريون زعيماً لحزب مباي أكبر حزب في الكنيست، والذي يسيطر على كل المؤسسات العامة في المجتمع الاسرائيلي وخصوصاً الهستدروت. ووصل بن ــ غوريون في نهاية فترة حكمه الى مرحلة القيادة الفردية، وأصبح يمثل «العجوز الأسطورة» في المجتمع الاسرائيلي، والذي يدين له المجتمع بالولاء والاحترام من قبل المدنيين والعسكريين على السواء، وأصبح بن ــ غوريون يمثل مدرسة للعسكريين والمدنيين، ووجد لسنوات طويلة الكثير من الأتباع الذين يكنون له الولاء بغض النظر عن مواقعهم في الجيش أو السلطة المدنية[٣٦]. ويتلخص دور بن ــ غوريون في صياغة العلاقات المدنية العسكرية في أرسائه للأسس التالية[٣٧]:

١ ــ جعل الجيش الاسرائيلي «جيشاً وطنياً» غير مسيّس.

٢ ــ أن تكون السلطة العليا في تقرير شؤون الحرب والسلم للسلطة المدنية.

٣ ــ أن يكون وزير الدفاع هو الحكم النهائي للنزاعات المدنية العسكرية.

٤ ــ الاشراف المباشر والدائم لوزير الدفاع على الشؤون المتعلقة بالدفاع وقضايا السياسة الخارجية المتعلقة به.

٥ ــ حصر مسألة الأمن بيد مجموعة صغيرة من المدنيين والعسكريين يختارهم وزير الدفاع.

وبعد مجيء لافون الى وزارة الدفاع سنة ١٩٥٤، ونظراً لنقص خبرته في الشؤون العسكرية باعتباره شخصاً اختير على أساس حزبي وكونه شخصاً بيروقراطياً لا يملك المرونة والقدرة على ادارة وزارة الدفاع، بدأ بروز دور متزايد لرئيس الأركان موشي دايان باعتباره شخصاً عسكرياً ومن مواليد فلسطين ويملك القدرة على النظرة الموضوعية للشؤون الأمنية[٣٨]. وفي خلال هذه الفترة بدأ الصراع بين العسكريين والمدنيين حول مستقبل العلاقات المدنية ــ العسكرية، وتركز الصراع حول النقاط التالية[٣٩]:

□ مدى نفوذ وصلاحيات كل من وزير الدفاع ورئيس الأركان.

□ الهيكل أو الشكل التنظيمي الذي ينظم العلاقة بين الجيش الاسرائيلي والصناعات العسكرية.

□ أسلوب الحرب والخطوات التي يجب اتباعها في مواجهة العرب.

ولكن بعد تولي ليفي أشكول رئاسة الوزارة ووزارة الدفاع سنة ١٩٦٣، ونتيجة

لغياب القادة القدامى المسؤولين عن الأمن أمثال بن ــ غوريون ودايان وبيرس وضعف أشكول وعدم خبرته في الشؤون العسكرية، تمتع رئيس الأركان يتسحاق رابين بحرية أوسع في ادارة الشؤون العسكرية، وكان أشكول مضطراً للموافقة على جميع مطالب العسكريين التي كانت تقدم اليه.

ولكن في سنة ١٩٦٧، حين تولى دايان وزارة الدفاع بعد الضغوط التي تعرض لها أشكول من الجيش والصحافة والسياسيين حتى زعماء المعارضة بقيادة بيغن[٤٠]، ونتيجة لانتصار الجيش الاسرائيلي في الحرب، بدأ تسلل العسكريين الى الحياة المدنية، وأصبحت الاتصالات بين العسكريين والمدنيين أمراً عادياً. واستطاع دايان استغلال العسكريين كورقة ضغط في مواجهة الحكومة، لتنفيذ سياساته في محاولته فرض نظريته الأمنية على الجيش ووزارة الدفاع. وفي بداية حرب الاستنزاف سنة ١٩٦٨، استغل دايان ظروف الحرب في اعداد المجتمع عسكرياً، وفي تدعيم سلطة العسكريين، وابراز دور متميز لوزير الدفاع، باعتباره ممثلاً للعسكريين، في مواجهة غولده مائير رئيسة الوزراء، باعتبارها ممثلة للسلطة المدنية.

ولكن عند مجيء شمعون بيرس الى وزارة الدفاع بعد حرب أكتوبر (تشرين الأول ١٩٧٣)، ومحاولة الجيش أن يستعيد نفوذه وهيبته التي فقدها أثناء الحرب، حاول شمعون بيرس أن يقف مدعوماً من العسكريين وبعض السياسيين أمام محاولات يتسحاق رابين ذي الخبرة العسكرية في فرض سيطرة السلطة المدنية على العسكريين. وساعد على ذلك ضعف مركز رابين السياسي والحزبي، في مواجهة النفوذ المتزايد والشهرة التي يملكها شمعون بيرس وقدرته على أن يشكل نداً قوياً لرئيس الوزراء، وأن يفرض عليه شروطه. ويظهر ذلك بوضوح حين اضطر رابين للموافقة على حمل قائمة الأسلحة التي أعدها شمعون بيرس وكبار العسكريين الى الولايات المتحدة مع عدم اقتناع رابين بجدوى هذه الأسلحة.

ومن العرض السابق لدور وزير الدفاع في ارساء العلاقات المدنية العسكرية، يمكن أن نخلص الى النتائج التالية:

١ ــ ان وجود شخص قوي على رأس وزارة الدفاع، مثل بن ــ غوريون، يعتبر أحد الأسباب الداعية للسيطرة المدنية على العسكريين وعدم الفصل بين السلطة المدنية والعسكرية.

٢ ــ ان عدم وجود شخص قوي في وزارة الدفاع، مثل لافون، يؤدي الى تازم العلاقات المدنية ــ العسكرية وظهور الصراع بين المدنيين والعسكريين.

٣ ــ وجود رئيس قوي للأركان ومدير عام قوي لوزارة الدفاع، مثل دايان وبيرس على التوالي، يشكل عقبة في وجه وزير الدفاع اذا كانت تنقصه الخبرة في المجالات العسكرية كما كان الحال مع أشكول، ويزيد من سلطة الجيش.

٤ ــ وجود وزير قوي للدفاع مثل موشي دايان يحد من نفوذ رئيس الأركان ويؤدي الى منافسة سياسية شديدة اذا كان رئيس الوزراء شخصية سياسية قوية مثل غولده مائير.

دور المؤسسة العسكرية في المجتمع الاسرائيلي

تفرض الأوضاع التي تعيشها اسرائيل، وطبيعة تكوين الجيش الاسرائيلي، أن يمارس هذا الجيش دوراً طليعياً في خدمة المجتمع وبناء الأمة. وتزايد هذا الدور وسخرت شتى مجالات الحياة لخدمته، مما جعل المجتمع الاسرائيلي أشبه مايكون بالثكنة العسكرية، حيث كل شيء يخطط لخدمة المؤسسة العسكرية، والمؤسسة العسكرية تتدخل في كل شيء.

ويمتد هذا الدور الذي تمارسه المؤسسة العسكرية ليشمل المواطن الاسرائيلي منذ ولادته، من خلال البرامج التعليمية التي يتلقاها في المدارس، ثم من خلال الخدمة في منظمات الشباب (الجدناع)، والعمل في المستوطنات الزراعية على الحدود (الناحال)، هذا بالاضافة الى الخدمة الاجبارية التي تشمل الجنسين من ذكور واناث. وتخضع اسرائيل لنظام احتياط يعتبر من أكفأ الأنظمة في العالم، اذ تستطيع أن تعبىء ١٣٪ من سكانها وقت الحرب. ومن خلال نظام الاحتياط هذا، تسيطر المؤسسة العسكرية على قوة العمل البشري في المجتمع[٤١] بشكل جعل المجتمع الاسرائيلي يظهر على أنه بمثابة «شعب مسلح»، وأن الجيش الاسرائيلي عبارة عن «جيش من المدنيين». ويمتد نشاط المؤسسة العسكرية الى مجال العلوم والنظام التعليمي ومجال الشباب والصناعة والتكنولوجيا وأمور أخرى كثيرة مثل البناء والمواصلات واستيعاب المهاجرين[٤٢].

دور العسكريين في الحياة السياسية

لا يوجد في اسرائيل دستور مكتوب يمكن الاسترشاد به كصيغة رسمية للعلاقات العسكرية ــ المدنية[٤٣]. والوثيقة الوحيدة في هذا المجال هي «أمر جيش الدفاع الاسرائيلي» الذي صدر عن رئيس الحكومة في أيار (مايو) ١٩٤٨، الذي منح صلاحيات واسعة لوزير الدفاع ليفعل مايراه مناسباً في شؤون القوات المسلحة وشؤون الأمن[٤٤]. ومن هنا فان دور العسكريين في الحياة السياسية يعتمد بشكل كبير على مركز رئيس الوزراء ووزير الدفاع، وتلاحظ في هذا المجال السلطات الواسعة التي يتمتع بها وزير الدفاع، الذي يستطيع اتخاذ اجراءات خطيرة مثل تعبئة الاحتياط لمواجهة الظروف الطارئة دون موافقة مجلس الوزراء والكنيست، وما عليه في هذه الحالة سوى اخطار لجنة الشؤون الخارجية والأمن التي يمكنها أن ترد القرار أو تحيله الى الكنيست، ولكنها في الغالب تكون مضطرة للموافقة عليه.

ومع تعاظم دور الجيش في المجتمع، وتزايد تدخل العسكريين في الحياة السياسية، استطاع الجيش أن يشكل قوة ضغط على الحياة السياسية وتمتع بنفوذ سياسي واسع، امتد ليشمل جوانب المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية كافة. وعلى الرغم من محاولات السياسيين التقليل من دور العسكريين في الحياة السياسية، لاظهار اسرائيل بمظهر الديمقراطية ــ فمثلاً أعضاء الكنيست يعطون أهمية بسيطة لدور العسكريين في الحياة السياسية[٤٥] ــ، فقد مارس العسكريون ضغطاً كبيراً على الحياة السياسية منذ

قيام اسرائيل، واستطاع بن ــ غوريون التعبير عن آرائهم واستيعاب طلباتهم في الحكومة والتي كانت تمرر اليه عن طريق رئيس الأركان وخصوصاً زمن وجود دايان في رئاسة الأركان.

وتمثل دور العسكريين في الحياة السياسية فيما بعد في الصراع بين رئاسة الأركان ممثلة للعسكريين ووزارة الدفاع ممثلة للسلطة المدنية، مثال ذلك الصراع بين دايان في رئاسة الأركان في مواجهة لافون في وزارة الدفاع، والصراع بين رابين في رئاسة الأركان في مواجهة أشكول في وزارة الدفاع. وفي حالات أخرى بين وزارة الدفاع باعتبارها ممثلة للعسكريين عندما تولاها أشخاص عسكريون أو ذوو ماضٍ عسكري مثل دايان، وبيرس في مواجهة رئاسة الوزارة ممثلة للسياسيين.

ومنذ سنة ١٩٦٧، تزايد تأثير العسكريين في الحياة السياسية، وتزايدت أهميتهم في المجتمع لما حققوه من انتصارات في الحرب. وأدى هذا الوضع الى اتجاه القيادة السياسية الى العسكريين لأخذ مشورتهم والاطلاع على تفكيرهم الاستراتيجي. ونشأ عن هذا وضع أخذ فيه العسكريون لا يتوانون في التعبير عن آرائهم لأعضاء الوزارة وكبار السياسيين وكان من نتائج ذلك:

- اعتماد الكثير من القيادات المدنية على العسكريين، واستشارتهم في شؤون الحياة المدنية ــ سابير كان يستشيرهم في شؤون الميزانية.
- زيادة رغبة الجنرالات في الدخول الى الحياة المدنية بعد تسريحهم.
- زيادة اهتمام الأحزاب السياسية في ضم أكبر عدد من الجنرالات القدامى كمرشحين لهذه الأحزاب في الانتخابات.

وتزايد تدخل العسكريين في الحياة السياسية أثناء حرب الاستنزاف، حيث قام العسكريون بالبحث عن نواب ووزراء يدعمون نظرياتهم العسكرية ويتبنونها. وبعد حرب تشرين أول (أكتوبر) سنة ١٩٧٣، زاد اتجاه العسكريين للحياة السياسية وللتعبير عن مواقفهم في القضايا السياسية والعسكرية، وازداد تنافس الأحزاب السياسية على كبار القادة العسكريين لضمهم الى صفوفها، وأخذت الأحزاب تفاوض هذه القيادات العسكرية حتى قبل أن تترك خدمة الجيش. وحتى الذين كانوا قد تركوا الخدمة من قبل وانضموا الى القيادات السياسية، وجدناهم أثناء الحرب يرتدون ثيابهم العسكرية ويعلقون رتبهم ويذهبون الى ميادين القتال كل بحسب ميوله الشخصية، وصار البعض منهم يطلق التصريحات والبيانات السياسية والعسكرية التي تحرج الحكومة في مرات عديدة، خصوصاً أن هذه القيادات كانت تشمل أشخاصاً من أحزاب الحكومة ومن المعارضة على السواء.

وفي مجال دور العسكريين في الحياة السياسية، سوف نستعرض أهمية منصبين في المؤسسة العسكرية: دور رئيس الأركان العامة، ودور رئيس المخابرات العامة.

دور رئيس الأركان العامة(٤٦)

يتمتع رئيس الأركان في الجيش الاسرائيلي بتأثير بالغ في الحياة السياسية الاسرائيلية؛ فهو يمثل حلقة وصل بين القيادة العسكرية العليا ووزارة الدفاع والحكومة.

كما أنه يشترك في قسم كبير من جلسات الحكومة واللجنة الوزارية لشؤون الأمن كمستشار فني لوزير الدفاع (وليس عضواً)، وعلى الرغم من أنه لا يشارك بصفة رسمية في اتخاذ القرارات الا أن لمشورته تأثيراً كبيراً في مثل هذه الحالات.

ويساهم رئيس الاركان مع هيئة أركان الجيش في صياغة نظرية الأمن الاسرائيلية على أساس سياسة الحكومة الخارجية والأمنية، وهم يضطلعون بدورهم في قولبة سياسة الحكومة في مجال الأمن. ويرافق اختيار رئيس الأركان صراع سياسي عنيف على الرغم من أن كفاءته العسكرية وتجربته تقفان على رأس الاعتبارات لاختياره. ويختار رئيس الأركان باقتراح من وزير الدفاع، وللحكومة الحق في رفض المرشح. ونظراً لاسلوب بن ــ غوريون في ادارة البلاد، فقد تولى اختيار رئيس الأركان بمفرده باعتباره وزيراً للدفاع ورئيساً للوزراء. كما أن حرص بن ــ غوريون على تركيز السلطة في أيدي مجموعة محدودة من المقربين اليه من السياسيين ورجال الجيش، وعلى رأسهم رئيس الأركان، ساهم في تدعيم مركز رئيس الأركان في الحياة العامة في اسرائيل.

وقد قام رؤساء الاركان جميعاً بترك آثارهم على الجيش الاسرائيلي والمجتمع نفسه، فهم الذين قاموا بتنظيم الجيش، وأشرفوا على تدريبه منذ البداية، كما كان لهم أثر كبير على مئات الآلاف من الشباب الذين يحتل كل منهم موقعاً مؤثراً في اسرائيل بعد أن اجتاز فترة الخدمة العسكرية، والتي تعتبر فترة اعداد تربوي واجتماعي بالاضافة لكونها مكاناً للتدريبات العسكرية والمشاركة في المعارك. ومن المتفق عليه أن ثلاثة أشخاص على الأقل من أصل من عملوا في منصب رئيس الأركان، يمكن اعتبارهم ضمن نخبة السياسة العليا في اسرائيل وهم[٤٧]:

١ ــ يغئال يادين: وذلك بسبب دوره الهام في تأليف جيش اسرائيل (١٩٤٨ ــ ١٩٥٢).

٢ ــ موشي دايان: بسبب براعته الشخصية ونفوذه مع بن ــ غوريون (١٩٥٣ ــ ١٩٥٨).

٣ ــ يتسحاق رابين: بسبب اعتماد أشكول عليه أثناء تولي الأخير رئاسة الوزراء سنة ١٩٦٤ ــ ١٩٦٨ ووزارة الدفاع سنة ١٩٦٤ ــ ١٩٦٧.

كما أن رؤساء الأركان الآخرين الذين تركوا الخدمة حصلوا على وظائف مدنية مهمة جعلتهم قادرين على ممارسة دور في الحياة المدنية الاسرائيلية. وفيما يلي جدول يبين شخصيات رؤساء الأركان والوظائف المدنية التي عملوا بها. ويلاحظ أن خمسة من ثمانية رؤساء أركان للجيش الاسرائيلي كانوا في وقت من الأوقات أعضاء في الكنيست، واثنين من الثلاثة الباقين كانت هناك محاولات كثيرة من الأحزاب لادخالهم الحياة السياسية[٤٨]:

دور رئيس المخابرات العامة[٥٠]

يتضح دور رئيس المخابرات كأحد أفراد المؤسسة العسكرية في صناعة القرارات السياسية في اسرائيل، من خلال التقارير التي يتقدم بها للحكومة، وتعتبر هذه التقارير

الجدول الرقم ٢
رؤساء الأركان[١٩]

الاسم	تاريخ ومكان الميلاد	المؤهلات العلمية	الخبرة العسكرية	الوظيفة المدنية
ياكوف دوري ١٩٤٨/٥/١٠ ١٩٤٩/٩/١١	١٨٩٩ حيفا	مهندس، جامعة جنت	الكتيبة اليهودية والهاغاناه	معهد التخنيون بحيفا
يغئال يادين ١٩٤٩/٩/١١ ١٩٥٢/٧/١٢	١٩١٧ القدس	ماجستير ودكتوراه من الجامعة العبرية	الجيش البريطاني	أستاذ علم الآثار في الجامعة العبرية
مردخاي ماكليف ١٩٥٢/٧/١١ ١٩٥٣/٦/١٢	١٩٢٠ القدس	معهد التخنيون بحيفا	الجيش البريطاني كتيبة الجنرال وينغيت	مصانع البحر الميت المدير العام لمجلس تسويق الحمضيات
موشي دايان ١٩٥٣/٦/١١ ١٩٥٨/١/٢١	١٩١٥ دغانيا	مدرسة كبار الضباط ببريطانيا، بكالوريوس علوم من كلية الحقوق والاقتصاد بالجامعة العبرية	الهاغاناه، قيادة البلماح	وزير الزراعة، وزير الدفاع
حاييم لاسكوف	١٩١٩ روسيا	الكلية الحربية البريطانية ــ جامعة أكسفورد	الجيش البريطاني، دورة عسكرية في أميركا	مدير سلطة الموانئ، مفوض الشكاوى في الجيش
تسفي تسور ١٩٦١/١/١ ١٩٦٤/١/١٠	١٩٢٣ روسيا	كلية ادارة الأعمال جامعة سيراكيوز درس في السوربون	هاغاناه	شركة مكوروث، مساعد وزير الدفاع
يتسحاق رابين	١٩٢٢ القدس	مهندس (كلية الأركان، وكلية الزراعة)	البلماح، دورة في أميركا	سفير اسرائيل في واشنطن، رئيس الوزراء
حاييم بارليف	١٩٢٤ يوغسلافيا	كلية الزراعة، جامعة كولومبيا	البلماح	وزير الصناعة والتجارة
رافيد اليعازر	١٩٢٥ يوغسلافيا	الاقتصاد وشؤون الشرق الأوسط في الجامعة العبرية	هاغاناه	توفي بعد ترك المنصب

من العوامل المهمة في تحديد وجهة نظر الحكومة حين اتخاذها لأي قرار في مجال الأمن؛ سواء فيما يتعلق بحجم القوات المحاربة ومستوى الأسلحة، أو في تحديد ما تحتاجه اسرائيل من أسلحة مشتراة من الخارج، أو مصنوعة في الداخل، وما يتبع

هذا من تعديلات في الميزانية.

وساهمت الطبيعة العسكرية للنظام الاسرائيلي في دعم دور المخابرات العسكرية باعتبارها أحد أخطر أجهزة الدولة. وتضاعفت مهمة المخابرات ومسؤولياتها بعد سنة ١٩٦٧ لمجابهة تزايد أعمال الفدائيين في المناطق المحتلة، والاشراف على ادارة هذه المناطق. وتولى منصب رئيس المخابرات عدة أشخاص كان لهم تاثيرهم الواضح على الجيش والمجتمع الاسرائيلي ككل، ومن هؤلاء مرتزوغ وهاركابي ونبيمان.

وبرز دور واضح لرئيس المخابرات عندما تولى أهرون ياريف هذا المنصب، وكان ياريف بمثابة «النبي أو العراف» في شؤون الأمن والاستخبارات، وذلك بفضل اطلاعه على المعلومات السرية في اسرائيل. وكان يتمتع بموهبة كلامية بارزة شكلت حوله هالة من الكاريزما جعلته محبوباً لدى رئاسة الوزارة، ومرشحاً للانضمام الى المعراخ، وأطلقت عليه مائير لقب «كسنجر اسرائيل». وبحكم قوة شخصية ياريف وقدرته داخل الكيان الاسرائيلي، فانه كثيراً ماكان يستدعى لتقديم تقارير الى الحكومة أو لجنة الخارجية والأمن، وعمل دايان على تسهيل بروز ياريف كمقدم للتقارير للاجتماعات الحكومية. أما في حرب تشرين الأول (أكتوبر)، فكان الياهو زعيرا رئيساً لشعبة المخابرات، رغم أنه من المقربين لدايان باعتباره كان رئيس مكتبه، فانه لم يملك الكاريزما والقدرة التي اكتسبها ياريف خلال تسع سنوات من العمل المتواصل في بناء الاستخبارات العسكرية.

وقد بقيت دائرة المخابرات ورئيسها باستمرار فوق مستوى النقد، ولم تستطع الحكومة أو لجنة الشؤون الخارجية والأمن ممارسة الرقابة على هذه المؤسسة وقيادتها نظراً لطبيعة العمل الذي تقوم به.

دور العسكريين في مجال السياسة الخارجية

تمارس المؤسسة العسكرية دوراً مهماً في تحديد سياسة اسرائيل الخارجية[٥١] لكون مسألة الأمن تمثل المشكلة الحيوية التي تواجهها اسرائيل منذ قيامها. وتشكل المؤسسة العسكرية جماعة ضغط مهمة على القرارات الحكومية في مجال السياسة الخارجية. ويكون هذا الضغط، في معظم الحالات، سرياً ومن وراء الكواليس، أو من خلال الوسائل المدنية عن طريق حضور العسكريين اجتماعات لجنة الدفاع والخارجية. وترجع هذه السرية في تأثير المؤسسة العسكرية الى الوعي السياسي الكبير لأفراد المجتمع، والى الشعور الدائم بالخطر من العرب.

وإذا كان نفوذ النخبة العسكرية هذا قد اعتراه الغموض في كثير من الحالات، فان الدلائل تشير الى وجود هذا النفوذ وتزايده بشكل خاص في مسألة الصراع العربي — الاسرائيلي. فقد تطورت نظرية الأمن الاسرائيلية بواسطة نفوذ العسكريين وترجمت هذه النظرية الى أوامر حكومية في العديد من الحالات مما كان له الاثر البالغ على علاقات اسرائيل الدولية. وسنقدم في مايلي بعض الأدلة على دور العسكريين في

مجال السياسة الخارجية:

□ سياسة الانتقام التي وضعتها المؤسسة العسكرية سنة ١٩٥٠، والتي طبقتها الحكومة الاسرائيلية في سلسلة من الاعتداءات المتكررة على الدول العربية المجاورة فيما بعد[٥٢].

□ استطاعت المؤسسة العسكرية أن تقوم بالعديد من العمليات العسكرية دون علم الحكومة، وكان لها أثر كبير على علاقات اسرائيل الخارجية، مثال ذلك عملية لافون.

□ المبادرة التي اتخذتها وزارة الدفاع على عاتقها في مباحثات الجيوش في باريس (١٩٤٥ ــ ١٩٥٥)، وتكليف شمعون بيرس بعملية التنسيق بين القوى العسكرية والسياسية مع فرنسا، وفي معارضة العسكريين للانسحاب من سيناء وشرم الشيخ سنة ١٩٥٦ مما اضطر بن ــ غوريون لدعوتهم الى منزله ومحاولته تبرير قبوله الانسحاب[٥٣].

□ شكل العسكريون جماعة ضغط قوية سنة ١٩٦٧ لاجبار اسرائيل على دخول الحرب ضد الدول العربية، بينما كان الكثيرون من أعضاء الحكومة يطالبون بالتريث ومترددين في اتخاذ قرار الحرب.

□ التصريحات السياسية التي كان يدلي بها موشي دايان ــ حين كان وزيراً للدفاع بعد حرب ١٩٦٧ ــ وبعض كبار العسكريين والتي كانت تسبب أزمات في مجلس الوزراء الاسرائيلي.

□ قرارات ١٩٦٨ ببناء مراكز دفاعية على طول قناة السويس بفعل نفوذ العسكريين.

□ الزيارات المتعددة التي يقوم بها العسكريون الاسرائيليون الى الدول الأفريقية وغيرها من الدول، والتي ارتبطت ببرامج للمساعدات العسكرية كان لها آثار واضحة في مجال السياسة الخارجية الاسرائيلية.

دور العسكريين بعد تسريحهم في الحياة المدنية، ووظائفهم

لجأت النخبة الحاكمة في اسرائيل الى اعتماد نظام التسريح المبكر للضباط، وذلك نتيجة خشيتها من تكوينهم طبقة عسكرية يكون لها كيان منفصل وتطلعات سياسية. وعملت في الوقت نفسه على تشجيع هؤلاء الضباط للحصول على مناصب ادارية في مجال الحياة المدنية[٥٤]. وساهم هؤلاء الضباط من خلال سيطرتهم على المؤسسات المدنية في دعم السلطة العسكرية في مشاريعها العسكرية وفي ضمان استمرار امتداد سيطرة المؤسسة العسكرية على قطاعات الاقتصاد وتنميتها لأغراض الحرب[٥٥].

ويعزى نفوذ الضباط المسرحين على حياة اسرائيل المدنية الى العدد الكبير من الضباط الذين يتمتعون بالخبرة الفنية ويجدون المجال مفتوحاً أمامهم في الخدمة العامة، وقدم هؤلاء الضباط خدمات جليلة للحياة العامة في اسرائيل منها[٥٦]:

□ التنظيمات الأساسية المستقاة من الجيش والتي أدت لتحسين النظم المصرفية في البنوك والأعمال والمشروعات المختلفة.

□ يعتبر العسكريون أول من نادى بادخال التكنولوجيا الى الحياة العامة وتشجيع البحوث في مجال المشروعات الصناعية.

وازداد الوضع خطورة من تسرب العسكريين للحياة المدنية، حين زاد اعتقاد كبار

الضباط بأن مستقبلهم سيكون في القطاع العام أو النشاط الحزبي، ولهذا كان عليهم التفاوض مع جهات سياسية للحصول على مناصب مدنية في الخدمة العامة أو في الحياة السياسية. ونتج عن هذا الوضع تضاؤل الايمان باستيعاب الضباط المسرحين في المشاريع الاقتصادية والأعمال الخاصة، وعدم الثقة في قدرتهم على ادارة المشاريع المدنية والفنية، ولهذا ظهر تحول في وظائف الضباط المسرحين الى القطاع العام الذي زاد من استيعابه لهم سواء في المؤسسات التعليمية أو المنظمات شبه الحكومية أو المصانع الحكومية أو التابعة للهستدروت. وأصبحت هذه الظاهرة أكثر خصوصية في المجتمع وفي المجال الاقتصادي، ووصلت بالبعض الى التفاوض مع جهات سياسية واقتصادية وهو لا يزال يرتدي الزي العسكري، وعندما يحتل أحد الضباط موقعاً في الحياة المدنية كان يعمل على مساعدة زملائه من الجيش في ايجاد وظائف لهم معه في الخدمة نفسها.

ويجدر بنا الاشارة في هذا المجال الى أن الكنيست الاسرائيلي قد وافق على مشروع قرار قدمه العضو روبين أرزي نائب حزب مبام يقضي بوجوب مضي ١٠٠ يوم على الأقل على تسريح الضباط قبل دخولهم الحكومة أو ترشيح أنفسهم للكنيست، وذلك للحد من الانتقال المباشر من الجيش الى الحكومة[٥٧].

ويجدر بنا، أيضاً، في مجال تأكيد الدور الذي يقوم به كبار ضباط الجيش بعد تركهم الخدمة، أن نقدم بعض التفصيلات عن المهن والوظائف التي يشغلونها لكي نتمكن من ملاحظة مدى تأثيرهم على المجتمع وتحكمهم في الحياة المدنية. ويلخص الجدول الرقم ٤ وظائف كبار الضباط المسرحين حتى العام ١٩٧٣.

الجدول الرقم ٤

وظائف كبار الضباط المسرحين من الخدمة[٥٩]

(١) وظائف كبار الضباط المسرحين حتى ١٩٦٦		(٢) وظائف كبار الضباط حتى سنة ١٩٧٣	
مجال الوظيفة	النسبة	مجال الوظيفة	النسبة
السياسة	٤,٤ ٪	منصب سياسي منتخب وموظفون	
وزارة الدفاع	٥,٢ ٪	حزبيون	١٠,٦٦ ٪
وزارة الخارجية	٦,٩ ٪	النظام العسكري	٢٤,٠٠ ٪
وزارات حكومية أخرى	٢١,٧ ٪	وزراء خارجية وسفراء	٢,٦٦ ٪
شركات حكومية	١٢,٢ ٪	مراتب ادارية عليا في المؤسسات العامة	١٠,٦٦ ٪
بلديات ودوائر حكم محلي	٢,٦ ٪		
مؤسسات التعليم العالي	٥,٢ ٪	مراتب عليا في معاهد التعليم العالي	٨,٠٠ ٪
الشركات الخاصة	٢٢,٤ ٪	التعليم والأبحاث في ميدان	
أعمال مستقلة	١٢,٢ ٪	التعليم العالي	٨,٠٠ ٪
العودة الى الكيبوتس	٥,٢ ٪	مراتب ادارية في الصناعة	
مجالات أخرى	٢,٠ ٪	والمؤسسات والمشاريع الاقتصادية	٢٢,٠٠ ٪
المجموع	١٠٠	المجموع	٩٩,٩٨

وفيما يلي بعض الملاحظات على الجدول الرقم ٤[٥٨]:

١ ــ يلاحظ التحويل من العمل في الوزارات الحكومية الى العمل في النظام العسكري، فمثلاً، كانت نسبة العاملين من الضباط في الوزارات الحكومية ٢١,٧ ٪ وفي الشركات الحكومية ١٢,٢ ٪ حتى سنة ١٩٦٦. ولكن، حتى سنة ١٩٧٣، كان الذين حصلوا على مراتب ادارية عليا في المؤسسات ١٠,٦٦ ٪، بينما في الوقت نفسه ارتفع عدد العاملين في وزارة الدفاع من ٥,٢ ٪ سنة ١٩٦٦ الى ٢٤ ٪ سنة ٧٣ للعاملين في النظام العسكري.

٢ ــ الزيادة الملحوظة في نسبة الضباط العاملين في المؤسسات التعليمية، فبينما كانت حتى سنة ١٩٦٦ تساوي ٥,٢ ٪ أصبحت في سنة ١٩٧٣ ــ ١٦ ٪.

٣ ــ بالنسبة للعاملين في الشركات الخاصة والأعمال المستقلة كانت نسبتهم في سنة ١٩٦٦ تساوي ٢٢,٤ ٪ + ١٢,٢ ٪ = ٢٤,٦ ٪ وبقيت تقريباً زهاء النسبة نفسها اذ أصبحت سنة ١٩٧٣ ٣٢ ٪ بالنسبة للعاملين في القطاع الخاص.

٤ ــ بالنسبة للعاملين في الحقل السياسي والحزبي ارتفعت النسبة من ٤,٤ ٪ سنة ١٩٦٦ الى ١٠,٦٦٪ سنة ١٩٧٣، والتي تمثل الذين حصلوا على مناصب سياسية وحزبية.

أما اذا ما أردنا الدخول في تفاصيل أكثر بالنسبة للمناصب التي تولاها الضباط المسرحون في الحياة السياسية والخدمة الحكومية فاننا نجد في الكنيست الثامن ثمانية جنرالات، كما أن حكومة رابين التي تكونت سنة ١٩٧٤ ضمت اثنين من رؤساء الأركان السابقين هما رابين وبارليف، بالاضافة الى عدد من الضباط من خلفيات عسكرية مثل آلون وبيريس. وفيما يلي تفاصيل للمناصب التي شغلها بعض كبار الضباط في المناصب العليا في جهاز الخدمة الحكومية[٦٠]:

وزراء حكوميون سنة ١٩٦٨:

١ ــ ميجور جنرال موشي دايان ــ وزير الدفاع؛ ٢ ــ البريغادير جنرال يغئال آلون ــ وزير العمل؛ ٣ ــ البريغادير جنرال موشيه كارميل ــ وزير المواصلات والنقل؛ ٤ ــ اسرائيل غاليلي ــ وزير الأنباء.

وزراء الخارجية ــ سفراء:

١ ــ الميجور جنرال يتسحاق رابين ــ سفير في الولايات المتحدة؛ ٢ ــ البريغادير جنرال راميز ــ سفير في بريطانيا؛ ٣ ــ البريغادير جنرال أفيدار ــ سفير في الأرجنتين؛ ٤ ــ الكولونيل آشر بن ناتان ــ سفير في ألمانيا الغربية.

كما أن هناك تسعة من كبار ضباط الجيش شغلوا مناصب مدراء عامين في الوزارات المختلفة عام ١٩٦٧ وثمانية مدراء كبار وستة في الجامعة والحياة الاكاديمية. وفيما يلي تحديد لبعض المناصب التي تعتبر من الدرجة الثانية والتي حصل عليها بعض كبار الضباط في الجيش الاسرائيلي بعد تسريحهم من الجيش عقب حرب ١٩٦٧[٦١].

١ ــ **في الوزارات:** الجنرال العاد بيلد، شغل منصب مدير في وزارة التعليم.

٢ ــ **في المؤسسات العامة:** الجنرال مئير عميت المدير السابق للمخابرات، عمل

مديراً للمجمع الصناعي العام (كور).

٣ ــ **في القطاع الخاص**: الجنرال داف تلكوفسكي رئيس الطيران السابق، رأس مؤسسة استثمارية تابعة لمصرف (ديسكونت).

٤ ــ **في الخدمات البلدية**: الجنرال يوسف نيفو، تولى منصب رئيس بلدية هرتسليا.

٥ ــ **في الوكالة اليهودية**: الجنرال أوزي نركيس، رأس ادارة الهجرة.

٦ ــ **في المناصب الدبلوماسية**: الجنرال يتسحاق رابين عين سفيراً في واشنطن.

٧ ــ **في الجامعة**: القسم الاداري: الجنرال عاموس حوريف، رئيس قسم البولتيكنيك في جامعة تل أبيب؛ قسم التدريس: الجنرال متنياهو بيلد، أستاذ الأدب العربي الحديث في جامعة تل أبيب.

٨ ــ **الصحافة والاذاعة**: الجنرال حاييم هرتسوغ رئيس المخابرات السابق، عين في منصب المعلق العسكري.

٩ ــ **في الموانىء**: الجنرال حاييم لاسكوف قائد طيران سابق، عين رئيس أقسام في الموانىء، ثم عين مكانه أهارون ديمنر أول قائد للطيران.

١٠ ــ **في المصانع**: الجنرال ميشعيا حينس مدير مصنع (حمات) لانتاج السيارات الكبيرة؛ الجنرال افرام دايفو مدير مصنع (تيتعوس).

من هذا السرد للمناصب التي تولاها كبار ضباط الجيش في الحياة المدنية، نلاحظ التنوع الواضح في هذه المناصب، اذ شملت جميع مرافق الحياة المدنية في اسرائيل من قطاع عام ووظائف حكومية إلى أعمال خاصة ووظائف في مشاريع خاصة إلى وظائف ذات طابع ثقافي مثل العمل في الجامعة أو من خلال الصحافة أو وزارة التعليم. وكان لهذا أثر كبير في صبغ المجتمع الاسرائيلي بالصبغة العسكرية، لأن هؤلاء الضباط عندما ينتقلون الى الحياة المدنية يكون من الصعب عليهم التخلص من الروح العسكرية التي ورثوها من الخدمة الطويلة في الجيش.

دور الجنود المسرحين

ما سبق كان عن دور كبار القادة والضباط المسرحين من الجيش في الخدمة المدنية والحياة السياسية؛ ولكن ماذا عن دور الجنود المسرحين، هل يمكن أن يكون لهم تأثير على المجتمع، وكيف؟

كتب تيدي برويس[٦٢] عن دور الجنود المسرحين، مبيناً أنهم يمارسون دوراً كبيراً في المجتمع وبشكل خاص في حركات الاحتجاج التي تجتاح المجتمع الاسرائيلي. وذلك ناتج عن احساس الجنود بالضيق وعدم الرضى، وقد خلق تباين خلفياتهم السياسية ــ رغم الاطار العسكري الذي جمعهم فترة الخدمة ــ عقبة على طريق قيامهم بدور فعال في المجتمع، ولكن وجود أي ضابط كبير يمكن أن يتزعم حركتهم ليشكلوا أشبه ما يكون بـ «مجلس جنود» سيكون له تأثير كبير في تنظيم وابراز دورهم، وان كان هذا الدور في البداية بسيطاً أو غير واضح، وتظهر أهميته عند انضمامهم الى قوة اجتماعية موجودة

في المجتمع.

ويرى برويس أن الجماعات السياسية بدأت تتنبه الى دور هذه الجماعات، وحاولت تجنيدها لخدمة أهدافها، وعملت على خلق صلات معها، والمحاولة البارزة في هذا المجال ما قام به آرييل شارون بتزعم حركات الاحتجاج. وينبه برويس الى أهمية هذه القوة الجديدة في المسرح السياسي مستقبلاً، حيث أن هؤلاء الجنود سينخرطون في الحياة السياسية والمدنية وقد يشكلون أشخاصاً أو عمالاً مستاءين يمكن أن يكونوا حلفاء لعدد من الصقور المتطرفين من الزعماء الذين تركوا أحزابهم[٦٣].

وفي الختام نستطيع القول ان الجيش الاسرائيلي أصبح يشكل الوسيلة الأولى في اعداد القيادات السياسية في اسرائيل، اذ أنه من الطبيعي في مجتمع تسيطر مشكلة الأمن على عقول الناس فيه، كالمجتمع الاسرائيلي، أن تتجه أفضل العناصر في المجتمع الى الجيش. وقد شكلت هذه العناصر القيادات المنافسة للقيادات الوطنية القديمة؛ وبذلك ظهرت المهنة العسكرية كأنها الطريق الوحيد للوصول الى القيادات العليا في اسرائيل. والشخص الوحيد في القيادة السياسية الاسرائيلية الذي ينظر اليه على أنه استطاع تحطيم هذه الحلقة المغلقة ــ من ضرورة كون الخلفية العسكرية هي أساس الوصول للسلطة ــ هو بنحاس سابير. كما أن وجود عسكري سابق كيتسحاق رابين، في رئاسة الحكومة، يبرهن على دور الجيش الأساسي في تقديم القيادة العليا في اسرائيل.

أثر حرب أكتوبر على النخبة العسكرية

بعد حرب أكتوبر (تشرين أول)، اهتزت الثقة بالنخبة العسكرية، مما أفقدها الكثير من هيبتها، بعد أن كانت هذه المؤسسة العسكرية تعتبر عز اسرائيل وفخرها؛ وأول دليل على ذلك اهتزاز الثقة بشعبية موشي دايان «البطل القومي» لحرب الأيام الستة. وكذلك امتدت آثار هذه الهزة لتشمل معظم أفراد النخبة العسكرية بعد تبادل الاتهامات بالتقصير بين قادة المؤسسة العسكرية «صراع الجنرالات». وقد اضطرت الحكومة الاسرائيلية الى تعيين لجنة قضائية لتقصي الحقائق برئاسة القاضي أغرانات لتحديد المسؤولية عن التقصير في الحرب. هذا وقد جاء تقرير لجنة أغرانات ليكشف عن الخطأ في توزيع الصلاحيات بين النخبة الحاكمة السياسية والعسكرية، ويدعو الى تحديد المسؤولية بين الوظائف. وقد جاءت التوصية بما يلي: (أ) تحديد العلاقة المتبادلة بين الحكومة والجيش؛ (ب) تحديد طرق تعيين رئيس الأركان؛ (جـ) تحديد الجهة التي تصدر الأوامر لتنفيذ أعمال عسكرية مفاجئة؛ (د) اقامة لجنة وزارية لشؤون الأمن من عدد صغير من الوزراء؛ (هـ) تخويل رئيس الحكومة اقامة فريق مقلص من الوزراء لا يزيد عددهم عن خمسة أعضاء (حكومة حرب) للبت في شؤون الحرب[٦٤].

ملاحظات على التغييرات في المؤسسة العسكرية[٦٥]

□ الاتجاه نحو وجود قيادات ذات تخصصات معينة داخل المؤسسات العسكرية، وذات مستوى تعليمي عال، مما سيساعد على وجود نخبة عسكرية أكثر تجانساً.

□ الاتجاه نحو احتلال المراكز العليا في القيادة العسكرية بواسطة الضباط الذين لم تكن لديهم خبرة طويلة في مرحلة ما قبل قيام اسرائيل، والكثير منهم خدم كمتطوع أو كمجرد جندي خلال حرب ١٩٤٨، وهم في الغالب يمثلون قيادات شابة.

□ أن معظم التغييرات الجديدة التي أعقبت حرب أكتوبر (تشرين أول) كانت تغيرات ذات طابع مؤقت، وكانت، في الغالب، تهدف الى حل مشكلات ظهرت فجأة كتعيين اللواء زئيفي رئيساً لشعبة العمليات، واللواء تال قائداً للجبهة الجنوبية، واللواء غونين قائداً لمنطقة شرم الشيخ.

□ أدى النقص الكبير في القيادات بعد الحرب ــ نتيجة تسريح عدد كبير من الضباط أو اتهام عدد آخر منهم بالمسؤولية عن التقصير ــ الى لجوء القيادة الاسرائيلية الى التفتيش عن «أبطال الأمس» من القادة واقناعهم بالعودة الى الجيش واقناع القادة القدامى الذين كان معظمهم على وشك الاعتزال، على البقاء في الخدمة، أمثال أدان ودان لنر وحوفي.

النخبة العسكرية واحتمالات قيام انقلاب عسكري

كانت وجهة النظر السائدة باستمرار في اسرائيل تقوم على استبعاد قيام انقلاب عسكري وذلك لعدة أسباب نورد منها:

١ ــ ان ضباط الجيش لا يؤلفون طبقة اجتماعية مختلفة أو جماعة ذات وجهة نظر موحدة، مما جعل آراء القادة العسكريين السياسية متباينة وتعكس الآراء السياسية القائمة في المجتمع.

٢ ــ ان أغلبية رجال الجيش من الاحتياط، ويتم تبديل الضباط الكبار بسرعة كبيرة بشكل يصعب معه تبلور نشوء طبقة عسكرية محترفة.

٣ ــ طبيعة الحياة السياسية في اسرائيل، والتي تتميز بوجود حزب قوي يملك أغلبية جماهيرية وتشريعية ووجود قوى ضاغطة لها وزنها مثل الهستدروت.

٤ ــ تداخل الجيش مع المجتمع من خلال النشاطات المختلفة التي يمارسها الجيش في مجال الحياة العامة، ومن خلال نظام الاحتياط المعمول به في اسرائيل.

٥ ــ قدرة الاقتصاد الاسرائيلي على استيعاب من يترك الجيش وانتشار القادة العسكريين المتقاعدين في القطاعات المختلفة.

٦ ــ تطابق الأهداف السياسية بشكل عام بين الجيش والقيادة السياسية.

نستنتج مما سبق صعوبة قيام انقلاب عسكري؛ ولكن تطورات الأحداث بعد تشرين الأول (أكتوبر) فرضت وضعاً جديداً تمثل في زيادة تدخل الجيش في السياسة، وزيادة عدد العسكريين في السلطة والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية، مما سيؤدي بالتالي الى عسكرة السياسة الاسرائيلية بدون انقلاب عسكري. ويرى الدكتور أريك كوهين المحاضر في الجامعة العبرية في القدس[٦٦] أن الاعتقاد الذي ساد في الماضي بعدم امكان قيام انقلاب عسكري بسبب أن الجيش «جيش الشعب» وغير مسيّس ومتشبع بالمبادىء الديمقراطية، قد تغير بعد حرب تشرين الأول (أكتوبر). ويضع الدكتور المذكور أسس احتمال قيام انقلاب عسكري وذلك في حالة «تعمق أزمة الارادة

القومية وتدهور النظام السياسي»، فيما لو حصلت كتلة على أكثرية ثابتة بعد انتخابات مكررة ومعادة، واذا ما تبين عدم امكانية قيام «اجماع قومي» حول المشكلات المصيرية التي يجب الوصول الى حسم بشأنها بطريق ديمقراطي، وقتها يمكن أن يقوم من صفوف الضباط الكبار أو ضباط الاحتياط شخص قوي يناشد زملاءه أن يضعوا حداً للعبة الديمقراطية ليس بدافع التطرف وانما بدافع الشعور بالمسؤولية والقلق العميق على صورة اسرائيل وأمنها.

مؤشرات على مستقبل النخبة الحاكمة

تعتبر عملية البحث في التوقعات السياسية عملية صعبة جداً، خاصة اذا ما تعلقت العملية بطبيعة ونوعية النخبة العسكرية المستقبلية في مجتمع كالمجتمع الاسرائيلي، حيث أن الظروف الاجتماعية والسياسية غير مستقرة وتتعرض لهزات مستمرة، وأن أية أزمة أمنية تجتاح هذا المجتمع ستقلب معظم التوقعات السياسية رأساً على عقب. ولذلك فان الباحث سيحاول وضع بعض المؤشرات التي يمكن أن تعطينا فكرة عن طبيعة مستقبل النخبة العسكرية في اسرائيل:

١ ــ اتجاه النخبة الحاكمة للابتعاد عن «جيل الآباء» والقيادات التقليدية القديمة. ويجمع الباحثون في القيادة العسكرية الاسرائيلية على أن هناك تحولاً في القيادة الاسرائيلية نحو بروز قيادات جديدة لم يكن لها دور تاريخي في قيام اسرائيل، مثل «جيل العمالقة» القديم.

٢ ــ هناك اتجاه لتزايد عدد أفراد «الصابرا» في النخبة العسكرية، ولكن الملاحظ أن معظم هؤلاء الأفراد، رغم انتمائه لجيل «الصابرا»، ينحدر من أصل شرق ــ أوروبي، وذلك نتيجة كون هذه الفئات كانت تعتبر قريبة من القيادة التقليدية، وفي الوقت نفسه هناك اتجاه لتزايد عدد اليهود الشرقيين بين أفراد النخبة العسكرية، ولكن هذا الاتجاه يسير بطيئاً.

٣ ــ الاتجاه نحو القيادة الجماعية ورفض دكتاتورية الفرد، خصوصاً بعد غياب القيادات الكارزمية التقليدية التي تميزت بتاريخ طويل من العمل في خدمة أهداف الحركة الصهيونية.

٤ ــ كان الاتجاه قبل حرب تشرين الأول (أكتوبر) نحو ملء قمم مراكز القوى العسكرية بالقيادات الحزبية، باعتبارهم يمثلون القيادات السياسية الواعية والتي تربت على أيدي القيادات الكارزمية القديمة وعايشتها من خلال النضال الحزبي. ولكن هذه الموازين انقلبت بعد حرب تشرين الأول، اذ فرضت الحرب الاتجاه نحو قيادات من أصل عسكري باعتبارها الأكفأ لتخطي ذيول التقصير في الحرب.

٥ ــ الاتجاه نحو القيادات الإدارية الكفؤة ذات المهارات الفنية والتي تتميز بأنها أقل اعتماداً على الحماسة والخطابة، وأكثر واقعية في مجابهة الأحداث.

٦ ــ ازدياد ارتباط واعتماد النخبة العسكرية على الولايات المتحدة الأميركية، وزيادة تأثير يهود «الدياسبورا» على القيادة الاسرائيلية بعد حرب تشرين الأول (أكتوبر)، بحيث أصبحت القيادات الصهيونية في الخارج تتدخل في طبيعة التعيينات

داخل المجتمع الاسرائيلي، وتفرض شروطاً على نوعية القيادة الاسرائيلية. وذلك بسبب تزايد اعتماد اسرائيل على القوى الصهيونية خارج فلسطين واهتزاز مركز القيادة الاسرائيلية التي كانت عقب حرب ١٩٦٧ تفرض شروطها ووصايتها على القيادات الصهيونية في الخارج.

---

(١) Leonard Fein, *Politics in Israel*, Boston: Little, Brown and Co., 1967, p. 149.

(٢) Geraint Parry, *Political Elites*, New York: Praeger Publishers, 1970, p. 15.

(٣) لمزيد من وجهات النظر بشأن تعريف النخبة والانتقادات التي وجهت اليها يمكن الرجوع الى كل من بوتمور، **النخبة والمجتمع**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٢ ص ٦ ــ ٩، ص ١٢؛ Parry, *Op.cit.*, p. 30. نيسير الناشف، «النخبة السياسية في المجتمع العربي الفلسطيني»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٤٨، آب (أغسطس) ١٩٧٥، ص ١٢١ ــ ١٣٢؛ حامد ربيع، **من يحكم تل أبيب**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٥ ص ٨٠.

(٤) أنظر بشأن تعريف المؤسسة العسكرية حاتم صادق، «العسكريون في المجتمع الاسرائيلي»، **مجلة السياسة الدولية**، العدد ١٥، كانون الثاني (يناير) ١٩٦٩، ص ٩٢ ــ ١١٠.

(٥) بوتمور، **مرجع سبق ذكره**، ص ٩٥.

(٦) Amos Perlmutter, *Military and Politics in Israel*, London: Frank Cass and Co. Ltd., 1969, p. 60.

(٧) Ben Halpern, «The Role of Military in Israel», in Johnson (Ed.), *The Role of Military in Uderdeveloped Countries*, Princeton: Princeton University Press, 1962, p. 341.

(٨) Allon Yigal, *The Making of Israel's Army*, London: Valentine Mitchell, 1970, p. 3.

(٩) جاء ذلك في المقدمة التي كتبها بن ـ غوريون لكتاب مصور صادر عن الجيش الاسرائيلي تحت عنوان:
Israel Defence Army, 1948——1958, (Tel—Aviv): Maarchot, Israel Defence Army Publishing House, n.d., pp. 1-10.

(١٠) Elizur, Yoval and Eliahu Salpeter, *Who Rules Israel*, New York: Harper and Row Publishers, 1975, p. 195.

(١١) Perlmutter, *Op.cit.*, p. 64. مصدر الجدول:

(١٢) *Ibid.*, p. 36.

(١٣) Thomas Branstcn, *David Ben-Gurion Memories*, Cleveland (Ohio): The World Publishing Co., 1970, p. 97.

(١٤) اياد القزاز، «الجيش والمجتمع في اسرائيل»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٥، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧١، ص ٢٦٥.

(١٥) Perlmutter, *Op.cit.*, p. 76.

(١٦) Allon, *Op.cit.*, p. 270.

(١٧) Branstcn, *Op.cit.*, p. 98.

(١٨) Eisenstadt, S.N., *Israel Society*, London: Wiedenfeld and Nicolson, 1967, p. 234.

(١٩) Alan Arian, *The Choosing People-Voting Behavior in Israel*, Cleveland: Western Reserve University, 1968, p. 20.

(٢٠) علي الدين هلال، **تكوين اسرائيل: دراسة في أصول المجتمع الصهيوني**، القاهرة: دار الهلال، ١٩٧٠، ص ١٣٨.

(٢١) أنيس القاسم، **التحدي الصهيوني ومواجهته**، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٦٨، ص ٥٧؛ الهيثم الايوبي، «خطر الابادة»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٤، تشرين الاول (أكتوبر) ١٩٧٢، ص ٤٠.

(٢٢) يشعياهو بن بورات وآخرون، **التقصير (المحدال)**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٤، ص ٢١٢.

(٢٣) انطوان الياس، «مشكلة اسرائيل بين أمثولة التاريخ وبرامج البقاء»، **شؤون فلسطينية**،

العدد ٢٢، حزيران (يونيو) ١٩٧٣، ص ١٩.

(٢٤) Hurewitz, J.C. «The Role of Military in Society and Government in Israel» in Fisher Sydney (Ed.), *The Military in Middle East*, Columbus (Ohio): Ohio State Press, 1963, p. 98.

(٢٥) أنظر شروط ومواصفات القيادة في Allon, *Op.cit.*, p. 250; Hurewitz, *Op.cit.*, p. 103.

(٢٦) «التفاوت الاجتماعي والطائفي والفقر (في اسرائيل)»، ملحق العدد ١٦ من نشرة **مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، ١٦ آب (أغسطس) ١٩٧٣، ص ٥٢٥ ــ ٥٢٦.

(٢٧) لمزيد من التفاصيل بشأن تمثيل اللثات الاجتماعية، أنظر اياد القزاز، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٦٦. Elizur, *Op.cit.*, pp. 194-219.

(٢٨) مازن البنداك، **اسرائيل مجتمع عسكري**، بيروت: مطابع دار الكفاح، ١٩٧١ ص ٤٥ ــ ٤٦.

(٢٩) Allon, *Op.cit.*, p. 47.

(٣٠) القزاز، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٦٨.

(٣١) Perlmutter, *Op.cit.*, p. 125.

(٣٢) Bransten *Op.cit.*, p. 100.

(٣٣) Elizur, *Op.cit.*, p. 214.

(٣٤) محمد كموش، **صراع الجنرالات في اسرائيل**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٤، ص ٤٦؛ «العسكريون في الحياة السياسة الاسرائيلية قبل وبعد حرب ٦ تشرين الأول»، **الارض**، العدد ٦، ٧ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٣.

(٣٥) Peter Medding, *Mapai in Israel*, Cambridge: Cambridge University Press, 1972, p. 214.

(٣٦) تهاني هلسة، **داڤيد بن ــ غوريون**، بيروت: مركز الأبحاث، م.ت.ف.، ١٩٦٨، ص ٢١٣؛ Lau N. Lavic, *Moshe Dayan*, Hartford: Hartmore House Inc., 1969, p. 118-9.

(٣٧) حبيب قهوجي، **الصحافة والمجتمع الاسرائيلي**، دمشق: مؤسسة الارض للدراسات الفلسطينية، ١٩٧٤، ص ٦٦.

(٣٨) Lavic, *Op.cit.*, p. 119.

(٣٩) Perlmutter, *Op.cit.*, p. 80.

(٤٠) Walter Laqueur, *The Road to War*, (London: Cox Wyman, Ltd. 1970, pp. 172-3.

(٤١) مازن البنداك، **مرجع سبق ذكره**، ص ٤٥، ٤٨.

(٤٢) لمزيد من التفاصيل عن **هذا الموضوع** راجع Perlmutter-*Op.cit.*, p. 71—75; مازن البنداك، **مرجع سبق ذكره**، ص ٤٤ ــ ٦٦. وأنظر أيضاً بشأن تطور الصناعات العسكرية الاسرائيلية: نيكيتا جالينا، **دولة اسرائيل**، القاهرة: دار الهلال، (بدون تاريخ)، ص ١٨٦؛ سمير جريس، «الصناعة العسكرية الاسرائيلية توسع نشاطها»، **قضايا اسرائيلية**، العدد ١٥، ٢٢ آب (أغسطس) ١٩٧٤، ص ٤٧٨ ــ ٤٨٤.

(٤٣) أسعد عبد الرحمن، «العلاقات المدنية العسكرية في اسرائيل»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٩، أيار (مايو) ١٩٧٢، ص ٦١.

(٤٤) عماد شقور، «عسكرة السياسة وتسيّس الجيش»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٠، نيسان (أبريل) ١٩٧٣، ص ٢٣٩ ــ ٢٤٠، غير أنه بعد حرب تشرين الاول (أكتوبر) ١٩٧٣، على ما أفرزته من انعكاسات على أصعدة عدة، أقر الكنيست سنة ١٩٧٥، بالاجماع وامتناع كتلة راكاح عن التصويت، قانوناً أساسياً جديداً للجيش الاسرائيلي وفق توصية وردت من «لجنة اغرانات»، وهي اللجنة المكلفة بالتحقيق في التقصير الاسرائيلي في تلك الحرب. وأكد القانون الجديد مبدأ خضوع الجيش للسلطة المدنية العليا، أي الحكومة، وأن يكون وزير الدفاع هو المسؤول عن الجيش وحلقة الوصل بين الجيش والحكومة، ويكون رئيس الأركان هو المستوى القيادي الأعلى في الجيش، ويخضع لسلطة الحكومة ويكون رئيسه فيها وزير الدفاع. ونص القانون على طريقة تعيين رئيس جديد للأركان على أن يتم التعيين من قبل الحكومة وبتوصية من وزير الدفاع. أنظر في هذا الشأن: **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، العدد ١٦،١٦ آب (أغسطس) ١٩٧٥؛ و«قانون أساسي جديد للجيش الاسرائيلي»، **قضايا اسرائيلية**، العدد ٥، ١٢ آذار (مارس) ١٩٧٥، ص ١٦١ ــ ١٦٢.

(٤٥) عندما طُلب الى أعضاء الكنيست أن يرتبوا القوى التالية حسب أهميتها السياسية في

المجتمع: الهستدروت، البيروقراطية الحاكمة، الكيبوتس، المثقفون، المجموعات العرقية، الجيش، أجمعت الغالبية على وضع الهستدروت في الأول، ثم الكيبوتس في المرتبة الثانية، وزادت قليلاً عن البيروقراطية الحاكمة التي جاءت في المرتبة الثالثة. وكان المثقفون والمجموعات العرقية تتنافس على المركز الرابع، وحصل الجيش على تأثير سياسي ضئيل ووضع في المرتبة الأخيرة. أنظر ذلك في:
Lester Seligman, *Leadership in New Nation*, New York: Prentice Hall Inc., 1964, p. 51.

(٤٦) لمزيد من التفاصيل عن منصب رئيس الأركان راجع بنكو آدار، «الجيش والسياسة في اسرائيل»، ملحق العدد ١٦ من **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، ١٦ آب (أغسطس) ١٩٧٢، ص ٤٩٦ ــ ٤٩٧؛ «The Hawkish Chief Staff», *Middle East International*, No. 39, September 1974, pp. 18-19; أحمد حمدي يوسف عفيفي، **جيش الدفاع الاسرائيلي**، رسالة ماجستير مقدمة الى معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٧٢، ص ٨٢ ــ ٨٥؛ رئاسة الوزراء، المكتب التنفيذي لشؤون الاراضي المحتلة، **أربعة مرشحين لمنصب رئيس الأركان**، فرع المعلومات، القيادة العامة للقوات المسلحة الأردنية، ملف رقم ٤٦٠، عمان، ١٩٧٤.

(٤٧) Michael Brecher, *The Foreign Policy System of Israel*, New Haven: Yale University Press, 1972, p. 215.

(٤٨) David Shaham, «A Crisis of Leadership», *New Outlook*, Vol. 17, No. 4 (150), May 1974, pp. 28-32.

(٤٩) الجدول مستخرج بتصرف من المصادر التالية: اياد القزاز، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٧٢؛ ملحق العدد ٨، **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، ١٦ نيسان (أبريل) ١٩٧٣، «ندوة رؤساء أركان الجيش الاسرائيلي السبعة السابقين»، ص ٣٥٩؛ Elizur, *Op.cit.*, pp. 195-6.

(٥٠) لمزيد من التفاصيل عن دور المخابرات، أنظر: يشعياهو بن بورات وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص ٨٤، ٨٦، ٩١. وعن دور رئيس المخابرات في حرب ١٩٦٧، أنظر: Laqueur, *Op.cit.*, pp. 129-30. وعن دور المخابرات في حرب ١٩٧٣، أنظر ماهر عبد الحميد، **المفاجأة ــ دور المخابرات في حرب الشرق الأوسط**، القاهرة: مكتبة القاهرة، ١٩٧٤، ص ٢٤٣ ــ ٢٤٥.

(٥١) ابراهيم العابد، **سياسة اسرائيل الخارجية**، بيروت: مركز الابحاث، م.ت.ف.، ١٩٦٨، ص ٩٩ ــ ١٠٠.

(٥٢) Elizur, *Op.cit.*, p. 203.

(٥٣) Michael Brecher, *Decisions in Israel Foreign Policy*, London: Oxford University Press, 1974, p. 232.

(٥٤) Perlmutter, *Op.cit.*, p. 125.

(٥٥) سنأخذ على سبيل المثال لتغيير القيادة، والانتقال الى الحياة المدنية «القيادة العليا سنة ١٩٦٧»، وسنحاول تتبع من بقي منهم في الخدمة. فمن بين ٢٢ ضابطاً شكلوا قيادة اسرائيل العسكرية العليا سنة ١٩٦٧، لم يبق منهم حتى سنة ١٩٧٢ سوى خمسة أشخاص في الخدمة، وأن ١٤، من أصل ١٨، من الذين خرجوا من الجيش انتقلوا الى العمل في الحياة المدنية، فمنهم ستة عملوا في الحكومة أو الخدمة العامة، وخمسة احتلوا مناصب في قطاع الاقتصاد، واثنان في مجال السياسة، وواحد أصبح مدرساً في الجامعة. أنظر Elizur, *Op.cit.*, p. 194.

(٥٥) أسعد رزوق، «الدور 'الاكسترا عسكري' للجنرالات المتقاعدين في اسرائيل»، **شؤون فلسطينية** العدد ١١، تموز (يوليو) ١٩٧٢، ص ٦٧.

(٥٦) Elizur, *Op.cit.*, p. 203.

(٥٧) **ملحق العدد ١٦ من نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، ١٦ آب (أغسطس) ١٩٧٢، ص ٥٢٥.

(٥٨) يجدر بنا ملاحظة مدى صعوبة المقارنة في هذا المجال بين القسم (١) والقسم (٢) من الجدول الرقم ٤، لأن قسمي هذا الجدول لم يستعملا الفئات نفسها من الوظائف، ولذلك قمت بمحاولة التقريب بين الوظائف المتشابهة وربطها للمقارنة بمثيلتها من الوظائف حتى تساعدنا في ملاحظة التغييرات التي حدثت.

(٥٩) مصدر القسم (١) من الجدول الرقم ٤

المتعلق بوظائف كبار الضباط المسرحين حتى سنة ١٩٦٦: Perlmutter, *Op.cit.*, p.76; أما مصدر القسم (٢) من الجدول الرقم ٤ والمتعلق بوظائف كبار الضباط المسرحين حتى سنة ١٩٧٣ فهو غير منشور عن سبرة خمسة وسبعين من كبار الضباط السابقين في الجيش الاسرائيلي من رتبة زعيم فما فوق، قدمه بن وور. راجع في هذا الشأن اياد القزاز، «التوجيه العسكري للمجتمع الاسرائيلي»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٣٩، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٤، ص ١٠٤.

(٦٠) Perlmutter, *Op.cit.*, p.77.

ولكن هناك محاولات لاجراء تعديل على الجدول وبيان التغيرات التي حدثت على هذه المعلومات. أنظر بهذا الشأن أسعد رزوق، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٨ ــ ٧٠.

(٦١) أنظر في هذا المجال محمد كعوش، **مرجع سبق ذكره**، ص ٤٧ ــ ٤٨؛ حبيب قهوجي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٨٢.

(٦٢) **دافار**، ٢٢/٣/١٩٧٤.

(٦٣) لمزيد من التفاصيل أنظر «تصاعد حركة الاحتجاج وموجة العداء للزعامة السياسية في اسرائيل»، **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٧، نيسان (أبريل) ١٩٧٤، ص ١٩٨.

(٦٤) شوراند رابهوتاني، **التغييرات في النظرة الاسرائيلية نحو الصراع** (كتاب الندوة الدولية لحرب أكتوبر ١٩٧٣)، ص ١٠٠، وورد تلخيص لهذا التقرير في سمير جريس، «اعادة تنظيم الجهاز العسكري بعد نشر تقرير اغرانات»، **قضايا اسرائيلية**، العدد ١٢، ١٦ آذار (مارس) ١٩٧٥، ص ١٥٩.

(٦٥) لمزيد من التفاصيل عن التغييرات التي حدثت في أعقاب حرب تشرين الأول (أكتوبر) والتغيرات المتوقعة في مجال النخبة العسكرية، أنظر محمد كعوش، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٥ ــ ٧٠؛ **الأرض**، العدد ٦، كانون الأول ١٩٧٣، ص ٨ ــ ٩؛ **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية** العدد ٨، ١٦ نيسان (أبريل) ١٩٧٤، ص ٢٢٨.

Dan Gilton, «Israel Leadership Called to Account», *Middle East International*, No. 32, February 1974, pp. 15-17.

(٦٦) **هآرتس**، ١٣/٣/١٩٧٤.

التنمية الوطنية ومحو الأمية

هاني منذس

يتزايد اليوم الاهتمام بقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان المتخلفة «النامية». إلا أن الآراء تتباين بصدد مفهوم التنمية. ويعود ذلك إلى اختلاف المصالح ومواقع الصراع الاجتماعي والسياسي والفكري على النطاق المحلي والعالمي.

وفي الآونة الأخيرة، بدأت م. ت. ف.، من خلال دائرة التربية والتعليم، تولي أهمية راهنة لحملة محو الأمية وتعليم الكبار (كجزء من التنمية الاجتماعية)، لذا من الضروري أن ترتكز هذه الحملة على أسس نظرية واجتماعية وسياسية وتربوية علمية متحررة من الذهنية التجريبية وآثار الثقافة الاستعمارية والرجعية تجاه قضايا التخلف والتنمية. خاصة اننا نتعامل مع واقع اجتماعي وسياسي فلسطيني له سماته المحددة ضمن إطار حركة تحرر وطني ما زالت تناضل بضراوة من أجل تحقيق أهدافها الوطنية وانتزاع حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بنفسه والسيطرة على موارده وتحقيق التنمية الوطنية المستقلة.

فالتنمية الاجتماعية، في إطار حركة تحرر وطني، هي جزء لا يتجزأ من عملية تعبئة وتنظيم الجماهير من أجل تحقيق أهدافها الوطنية. فالمشاكل الاجتماعية والاقتصادية لا يمكن حلها، بصورة جذرية، إلا عبر إنجاز الأهداف الوطنية وإقامة نظام اجتماعي ــ اقتصادي مستقل وخال من الاستغلال والقهر.

وفي عصرنا الراهن، يتوقف الكثير من التقدم والنجاح الذي يمكن أن تحرزه حركات التحرر الوطني على نوع ونمط المفاهيم الفكرية والاجتماعية والسياسية التي يتم اعتمادها كمرشد للنضال الجماهيري الشامل. وما دامت الثورة الفلسطينية إزاء نشاطات اجتماعية وتربوية معينة، فينبغي عليها أن تسترشد بالفكر الطليعي التقدمي على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي.

كيف تتناول النظريات البرجوازية والرجعية مسألة التنمية، وما هو المفهوم التقدمي عنها؟

المفهوم الكمي عن التنمية

يشير معظم الاقتصاديين النظريين البرجوازيين إلى عملية التنمية وكأنها حدوث تطورات كمية، وبالاعتماد على بعض المؤشرات الاقتصادية. وذلك ضمن إطار مفهوم يعتبر باستمرار أن ثمة تطوراً متصاعداً «من حالة تخلفية أدنى إلى حالة أكثر تطوراً دون ربطها عضوياً بمجمل حركة المجتمع والاقتصاد الوطني وبحركة القوانين الموضوعية وفعلها وبواقع التطور الجاري على النطاق الدولي من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية»(١).

فالمدارس البرجوازية، في معظمها، تعزل التنمية الاقتصادية (من خلال التعامل معها بشكل مؤشرات كمية) عن النواحي الاجتماعية والسياسية، وعن الاقتصاد نفسه كعلم.

وحين تنظر هذه المدارس إلى التخلف، فإنها تركز على مظاهره المختلفة (تدني مستوى الدخل الفردي، ارتفاع نسبة الأمية، سوء التغذية والخدمات الاجتماعية، الخ..) دون التوجه لتفسير أسباب التخلف وارتباطه بالسيطرة الامبريالية وتقسيم العمل الدولي.

فكتابات هذه المدارس تبتعد عن «تحديد العلاقة العضوية بين الاستقلال السياسي والاستقلال الاقتصادي، بين السيادة الوطنية وعملية التنمية الاقتصادية، واعطاء الانطباع بأن عملية التنمية يمكن أن تتحقق تحت أية ظروف سياسية واقتصادية». كما تبتعد عن إعطاء «أهمية أساسية لطبيعة النظام القائم وتركيب السلطة وتوازن القوى الطبقية والسياسية في هذا البلد النامي أو ذاك». فالفكر البرجوازي يحاول «إضفاء الطابع الفني البحت» على عملية التنمية الوطنية(٢)؛ وهو يركز على وصف القوى المنتجة دون أن يشير إلى أهمية تغيير علاقات الإنتاج وضرورته **لكي تتطور القوى المنتجة نفسها**. فهل يمكن لهيكل الاقتصاد الوطني المشوه التركيب والموروث عن السيطرة الاستعمارية المباشرة وغير المباشرة أن يقوم بعملية التنمية الوطنية دون تغيير عميق في أسسه وبنيته، وهو تغيير يبطل الأسس السياسية والعلاقات الإنتاجية والاجتماعية والثقافية؟

بالنسبة للكاتب الاميركي الاستعماري روستو فإن المجتمع البشري يتطور من المرحلة التقليدية المتخلفة إلى مرحلة أعلى، حسب تراكم كمي في التطور الاقتصادي والاجتماعي وصولاً إلى ما يسميه مرحلة «الاستهلاك الشعبي العالي». والبلد المتخلف لا يمكن أن يتطور، حسب أفكار روستو، دون وجود سيطرة أجنبية تدخل معها محفزات التغير والتطور، إضافة إلى مجرد رغبة المواطنين في التحديث والتقدم!(٣). فروستو ينكر وجود علاقات التبعية بين الدول الامبريالية والبلدان المتخلفة، وكذلك وجود قوانين موضوعية وصراعات اجتماعية ــ وطنية. وهو يحاول أن يغطي الأسباب الفعلية الكامنة وراء تخلف البلدان النامية، مصوراً التخلف كمرحلة متدنية «طبيعية» من مراحل التطور الاقتصادي والاجتماعي.

التخلف الاقتصادي «كتطور خاص» ضمن إطار التبعية

يرى البروفسور توماس سنتش أن ما يسمى بالتخلف أو التأخر الاقتصادي ليس

هو وحده ما يميز الوضع الراهن للبلدان النامية. «فالتصنيفات القائمة على أساس المؤشرات الاقتصادية الإحصائية لا يمكن أن تكشف عن الخصائص الاقتصادية والاجتماعية الأساسية التي تتسم بها البلدان المتخلفة». فهي تطمس الفوارق النوعية الجوهرية بالتشابهات والمقارنات الكمية. والنظريات التي تفسر التخلف ــ أو التأخر ــ بمختلف العقبات الداخلية التي تعترض التنمية هي «نظريات غير تاريخية»؛ لأنها تترك المسألة بدون حل. فلماذا لم تعمل نفس العوامل الكابحة دورها بالنسبة للبلدان الرأسمالية المتطورة حالياً؟

صحيح أن التطور الاجتماعي ــ الاقتصادي يسير بفعل قوانينه الداخلية وحركته الذاتية من المجتمعات البدائية إلى الرأسمالية. ولكن ما أن تولد من الرأسمالية نظام البلدان المستعمرة (الكولونيالية) وانبثاق السوق العالمية، والاقتصاد العالمي؛ **وابتداء من هذه «اللحظة» لا يعود أمراً صحيحاً «أن نتفحص تطور البلدان وتقييمه باخذها منفردة على أساس العوامل الداخلية وحدها».**

لذا، فإن تفسير «التخلف الاقتصادي» على أنه مجرد عدم اللحاق بالآخرين «قد يكون تفسيراً صحيحاً ومقبولاً بالنسبة للماضي التاريخي الذي سبق نشوء الاقتصاد العالمي الراهن».

إن الوضع الاجتماعي ــ الاقتصادي للبلدان النامية ليس مجرد «تخلف اقتصادي». أو محض تلكؤ في مجرى التقدم، بل هو «ثمرة تطور خاص، وثيق الارتباط بتطور الاقتصاد الرأسمالي العالمي، بل الأحرى ناشئ عنه».

ويلاحظ سنتش أن مقياس التطور الاقتصادي بالمعنى الكمي (الفرق بين مستويات تطور القوى المنتجة) قد «نما نمواً كبيراً منذ أن توطدت العلاقات العضوية بين البلدان الأكثر تطوراً والأقل تطوراً... بحيث أن ما طرأ على هذه البلدان لا يمكن أن يكون ناشئاً عن المستوى الفعلي الذي بلغه تطورها الاجتماعي ــ الاقتصادي الداخلي، بل إنه دخل في نزاع مع هذا التطور».

فحصة البلدان المتخلفة (تبعاً لحسابات س. ج. باتل) من الدخل العالمي عام ١٨٥٠ كان ٦٥٪ فأصبح ٢٢٪ فقط في العام ١٩٦٠.

فالنظام الكولونيالي الذي توطد في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين «لم يكن إلا تجلياً خاصاً لامتداد نمط الإنتاج الرأسمالي على صعيد العالم كله، بعد أن ضاقت عليه حدوده القومية، تجلياً لشكل خاص من التقسيم العالمي للعمل في إطار الاقتصاد الرأسمالي العالمي الوليد». فلم تكن الكولونيالية صراعاً «عرقياً» بين الشعوب والأمم، بل «عاقبة ظهور نظام اجتماعي معين وتطوره على نطاق العالم»[٤].

والتقييم الأخلاقي للكولونيالية القائم على وصف مظاهر نشوء الكولونيالة وتطورها وبداية انهيارها وتدهورها، انطلاقاً من مقولة دياكتيك العنف (العنف والعنف المضاد)، حسب ما يذهب إليه فرانز فانون في كتابه «معذبو الأرض»؛ هذا التقييم يصور العلاقة بين الاستعمار وحركات التحرر الوطني بشكل صراع ينبعث من المشاعر الداخلية واللاوعي لمختلف التجمعات البشرية «العرقية». فالتركيز على الظاهرات السياسية

والخصائص الثانوية للسيطرة الكولونيالية من شأنه أن يطمس جوهر القوانين الملازمة للنظام الكولونيالي العالمي، ويمكن أن يصلح «أساساً» لأيديولوجية عنصرية شوفينية جديدة، كما أنه محبط للنضال من أجل إنجاز التحرر والاستقلال الاقتصادي الجذري، وخاصة حين يركز على أن الفلاحين (وليس البروليتاريا «المفسدة» و «المشوهة») هي القوة الثورية الحقيقية في بلدان العالم المتخلف، لكونهم ظلوا خارج العلاقات الرأسمالية التي خلقها الأجانب أو على هامشها. غير أن نقد الكولونيالية لا يمكن أن يكون علمياً وثورياً إذا اقتصر على السمات السلبية للنظام الكولونيالي وحدها. «فتقييم الظاهرات التاريخية ينبغي أن يتم تاريخياً... وبتقييم عقلاني»، أي ينبغي أن ننظر إلى الخواص السلبية والإيجابية — بما هي عليه في الواقع — «بوصفها الناتج الموضوعي للرأسمالية» في الغرب؛ وذلك في إطار تحليل مجمل الحركة الشاملة للاقتصاد الرأسمالي العالمي. فالكولونيالية تجسيد خاص من تقسيم العمل العالمي، أدت إلى ولادة الرأسمالية ضمن حدود معينة، في البلدان التابعة وفي اطار علاقات التبعية ومما جعل البلدان المتخلفة تتأثر بالتغييرات التي طرأت وستطرأ على تقسيم العمل الرأسمالي العالمي. فالتطور الصناعي وما أحرزته الثورة العلمية التكنولوجيا من تقدم، وانبثاق رأسمالية الدولة الاحتكارية وتطورها في أغلب البلدان الرأسمالية المتطورة (وتشجيعها لاستثمارات رأس المال الفردي في النطاق الوطني وضمانها)، وانتقال قيادة الاقتصاد الرأسمالي العالمي من بريطانيا (وهي مستورد تقليدي للمواد الخام) إلى الولايات المتحدة (كبلد غني بمصادر المواد الخام وله زراعة متطورة وسوق داخلية واسعة) بعد الحرب العالمية الثانية، هذا التغير أتاح للبلدان الرأسمالية المتطورة «التخفيف من احتكارها للصناعات التحويلية» والتكنولوجيا (إلى حد ما)، مما أدى إلى حدوث تطور صناعي محدود عند البلدان المتخلفة، وهو تطور لا يضر بمصالح نظام التبعية الكولونيالي.

لذا، فإن البلدان النامية لا تعاني من واقع كونها تابعة لنمط خاص من التقسيم العالمي للعمل فحسب، بل «وتعاني، أيضاً، من المشاكل التي تمسك بخناق هذا التقسيم للعمل»، وتبعاً للتغييرات التي تطرأ عليه. وما دامت لم تتحرر بشكل جذري، من علاقات التبعية للامبريالية. **أما المحاولات النظرية الاستعمارية والأيديولوجية البرجوازية التي تسعى إلى تمويه طابع الصراع الرئيسي في عصرنا الراهن**، باعتباره الصراع بين الرأسمالية والاشتراكية، فتسعى إلى استبداله بطرح «مغلوط» يدعي وجود تناقض بين دول «الشمال» ودول «الجنوب»، أو ما يطلق عليه البلدان الغنية (الصناعية) والبلدان الفقيرة (المتخلفة). والمعنى الخفي لهذه التخريجة المشوهة هو تصوير الدول الاشتراكية التي لا علاقة لها بسياسة النهب والهيمنة الامبريالية على أنها «أمم غنية» ومسؤولة مع الدول الامبريالية عن شقاء وفقر «العالم الثالث». والمقصود من هذا التزوير طبعاً، نزع قسم من وزر الامبريالية ومسؤوليتها عن الوضع الراهن في البلدان النامية. ويستهدف هذا التزوير، أيضاً إخماد لهيب النضال الوطني التحرري، وتوجيه سخط شعوب «العالم الثالث» ضد «الأمم الغنية» بوجه عام وليس ضد المسؤول الحقيقي عن جميع مصائبها، أي الامبريالية.

ويتجاوب مبدأ «البلدان الغنية والفقيرة» مع الأهداف السياسية لمختلف فئات

البرجوازية في البلدان النامية، إضافة إلى القوى الرجعية والشوفينية المتعصبة، والليبراليين والبرجوازيين والعلماء المدافعين عن ديمومة سيطرة رأس المال في المجتمع والمستنكرين للشر (المطلق) والذين يردد بعضهم وجود «ميل فطري إلى الكسل» لدى الشعوب المتخلفة سواء بسبب المناخ أم «الطبيعة» الخاصة لدى هذه الشعوب. والهدف المشترك لكل هؤلاء، هو محاولة إقناع شعوب البلدان النامية «بضرورة اتباع الطريق الرأسمالي»[٥]، وتبرير الاستغلال الاستعماري بشكليه القديم والجديد، وتشويه أهداف ومبادىء التعاون بين دول المنظومة الاشتراكية، والبلدان النامية (من خلال تعميم نظرية المصلحة الخاصة البرجوازية).

ونحن نجد حتى بعض العلماء الاقتصاديين الليبراليين الشرفاء، أمثال السويدي غونار ميردال لا يوافقون على النظريات الاستعمارية المغرضة تجاه البلدان المتخلفة والفقيرة. فميردال يرى أنه «لا يمكن تجنب إثارة مسألة الفقر في المناطق المتخلفة في العالم إلا بلغة المشكلة السياسية». فالنظرية الاستعمارية هدفها «التلطيف من المسؤولية الأخلاقية والسياسية للسلطات الاستعمارية وللأمم المتطورة بوجه عام، عن فقر هذه المناطق وعدم تنميتها». وترمي النظريات الاستعمارية إلى «إثبات أن هذه الأحوال المؤسفة طبيعية لا تتغير، بحيث لم يكن بالإمكان صنع أي شيء بشأنها». وهكذا يتم تطوير سكان المناطق المتخلفة وكأنهم «مكونين بحيث يتصرفون خلافاً للأوروبيين». فأصحاب النظريات الاستعمارية عن التخلف يتحدثون عن الميل «الطبيعي» لسكان المناطق المتخلفة إلى البطالة وعدم الفعالية، ورفضهم المجازفة في مشروع جديد، أو البحث عن أعمال مأجورة (!)، الأمر الذي يعكس «نقصان طموحهم الاقتصادي المحدود وعقليتهم في الاعتماد على المعونة، وخلقهم اللامبالي، وإيثارهم حياة الفراغ». وثمة كتابات «نظرية» أخرى على هذا الغرار أكثر تصنعاً وادعاء «للعلمية»، حين تحاول أن تشير إلى أن السمات العقلية المذكورة أعلاه في البلدان المتخلفة «ناتجة عن مجموع نظام العلاقات الاجتماعية الذي تقويه التصرفات والمؤسسات وكذلك المحرمات الدينية والمحظورات الأخرى المتأصلة في المعتقدات الخرافية»، وهي تصور نظام العلاقات الاجتماعية القائم هذا كنظام سكوني. ولكن لا يمكن إخفاء الفرضية العنصرية الكامنة وراء تقديم مثل هذه التفسيرات؛ وهي أن تدني مستوى شعوب المناطق المتخلفة «يمكن تعليله بأنها عاشت منذ عصور سحيقة في مناخ غير ملائم». وقد أبرز أحياناً، بعض المنظرين الاقتصاديين الاستعماريين «أن سوء التغذية ومستويات العيش المتدنية بوجه عام تضعف المقاومة، وتؤثر بالتالي، في الإرادة وفي القدرة على العمل ولا سيما في الأعمال المجهدة».

ويرى ميردال أن مثل هذه الأفكار لتبرير «نظرية الفقر» في البلدان المتخلفة «تتفق بوضوح مع مصلحة سكان البلدان المتطورة الذين كانوا يريدون الحفاظ على تفوقهم وعلى مراكزهم المتميزة إزاء 'البلدان المتخلفة' و'سكانها الأصليين'. فوظيفة هذه الأفكار تبريرية دفاعية وهي تقدم تعليلاً مرضياً لعدم التنمية في ظل الأنظمة الاستعمارية»[٦].

طريق التنمية الرأسمالية في البلدان المتخلفة

إن السؤال الرئيسي عن مصير التطور الاجتماعي والاقتصادي في البلاد المتخلفة، هو أنه لماذا لم يتم هناك تقدم في البلدان الرأسمالية المتأخرة عن طريق التنمية الرأسمالية المألوف والذي حدث في الغرب الرأسمالي؟ يرى بول باران أن هناك «تواريخ للرأسمالية» يجمع بينها جميعاً تماثل عام من حيث الشكل. فالتنمية الرأسمالية لم تتطور في البلدان المتخلفة، ليس بسبب خصائص عنصرية أو مناخية لدى شعوب هذه البلدان كما تروج بعض أبواق الدعاية الرأسمالية، وانما تتحدد «بحكم طبيعة التطور» في البلدان الرأسمالية الغربية والتي تغلغلت سيطرتها في هذه البلدان.

فبينما أدى اقتحام الرأسمالية الغربية للبلدان المتخلفة من «سرعة إنتاج بعض المتطلبات الأساسية لتطور نظام رأسمالي، عاق بقوة مساوية نضج المتطلبات الأخرى... وعلى الرغم من أن التوسع في تداول السلع، وافقار أعداد كبيرة من الفلاحين والحرفيين، والاتصال بالتكنيك الغربي، قد وفّر دفعاً قوياً لتطور الرأسمالية، فإن هذا التطور قد حرف عن مجراه العادي، لكن ثمار هذا الاستغلال «لم تكن لتزيد ثرواتها الانتاجية، بل كانت ترحل إلى الخارج أو تستخدم لتدعيم برجوازية طفيلية في الداخل. لقد عاشت هذه الشعوب في بؤس سحيق، بيد أنه لم يكن لديها أمل في غد أفضل. لقد عاشت في ظل الرأسمالية، بيد أنه لم يكن هناك تراكم لرأس المال. لقد فقدت وسائل معيشتها المتعارف عليها، فنونها وحرفها، بيد أنه لم تكن هناك صناعة حديثة توفر مكانها وسائل معيشة جديدة. لقد دفع بها إلى اتصال شامل بالعلم المتقدم في الغرب، بيد أنها ظلت في أشد حالات التأخر سواداً.

فالرأسمالية الغربية بتقويضها للنماذج القديمة للاقتصاد الزراعي في البلاد المتخلفة وبفرضها لتحولات في اتجاه إنتاج المحصولات القابلة للتصدير الخارجي «حطمت الاكتفاء الذاتي لمجتمعها الزراعي... ووسعت وعمقت بسرعة التداول السلعي». وباستيلائها على الأرض في هذه البلدان بعد احتلالها، واستخدامها لأغراض الزراعة الرأسمالية التي تلائمها وغيرها من المشروعات التي توسع سوقها وسيطرتها، وبتعريضها الحرف الريفية للمنافسة الساحقة من جانب صادراتها الصناعية المتطورة، فقد خلقت احتياطاً هائلاً من العمال المعدمين، وتطورت «علاقات الملكية والعلاقات القانونية التي تتوافق مع اقتصاديات السوق... والمؤسسات الإدارية اللازمة لفرض هذه العلاقات». وقد أرغمت هذه البلدان على «تحويل لجزء من فائضها الاقتصادي لتحسين أنظمة المواصلات فيها، وانشاء خطوط السكك الحديدية والموانىء والطرق، كنواتج ثانوي، التسهيلات التي يحتاج إليها الاستثمار المربح لرأس المال»[١٦]

ورأس المال الأجنبي في البلدان المتخلفة قام بتطوير القطاعات المنتجة للمواد الأولية أي للاقتصاد الزراعي وحيد المحصول واستخراج المواد الخام المعدنية. وبرز الاتجاه التصديري لهذين القطاعين. وكان توظيف رأس المال الأجنبي في هذين القطاعين يقوم على كثافة رأسمالية عادية ومتدنية ولا يتطلب غير عمل رخيص غير ماهر. وهكذا لم يكتف رأس المال الأجنبي بتشويه البنية الاقتصادية للبلدان المتخلفة بما قام به من توظيفات، بل انه غرس بنفس الوقت في حدود نشاطه، عناصر نمط الإنتاج الرأسمالي. وقد كبح أو ضيق، في حقول معينة، نشوء وتطور رأس المال المحلي

«**الوطني**»، واحتل القطاعات الرئيسية في الاقتصاد، مثلما سيطر على أهم الموارد الكامنة ليضعها في خدمة نشاطه ويستغلها في عملية استدرار الربح». وبهذه الطريقة أضحى رأس المال الأجنبي مسؤولاً عن التفكك الاقتصادي والتشويهات القطاعية التي لحقت بالبنية الاقتصادية وأدت إلى ازدواج البنية الاقتصادية والاجتماعية، أي تعايش أنماط الإنتاج والعلاقات الاجتماعية ما قبل الرأسمالية مع نمط الإنتاج الرأسمالي «الحديث» والعلاقات الاجتماعية الرأسمالية «الجديدة». **فالتحول الرأسمالي في البلدان المتخلفة كان يدفع من رأس المال الأجنبي، وهذا الأخير لم «يكن يعبأ خارج نطاق نشاطه، بتحويل الاقتصاد والمجتمع تحويلاً رأسمالياً بل كان يمنع بهيمنته تطور القوى المحلية (رأس المال الوطني)»**. وكان رأس المال الأجنبي يتحالف، لأسباب سياسية واقتصادية دفاعاً عن سيطرته، مع قيادة المجتمع التقليدي في البلاد المتخلفة ويعمل على حمايتها. وكما يشير أوسكار لانجة، فإن **القوى الرأسمالية العظمى ساندت «لأسباب سياسية» العناصر الاقطاعية في البلدان المتخلفة «كأداة للحفاظ على نفوذها الاقتصادي والسياسي»**.

واليوم مع تطور الاحتكارات الرأسمالية الضخمة في البلدان الرأسمالية القائدة، كما يذكر لانجة، «يفقد رأسماليو تلك البلدان اهتماماتهم بالتوظيفات التنموية في البلدان الأقل تطوراً لأن مثل هذه التوظيفات تهدد بمنافسة موقعهم الاحتكاري القائم»[١٠٠].

فإمكانية تنمية البلدان المتخلفة باتباع طريق التطور الرأسمالي أمر غير متاح من الوجهتين التاريخية والاقتصادية. فالبلدان المتخلفة والتابعة غير متوفر لها اليوم «نفس مصادر التراكم البدائي لرأس المال التي كانت متاحة للبلاد التي تمر اليوم بمرحلة رأسمالية متقدمة». فالتنمية الاقتصادية في عصر الرأسمالية الاحتكارية والأمبريالية تواجه عقبات قليلة الصلة بالعقبات التي واجهتها منذ قرنين أو ثلاثة قرون مضت، وأن **ما هو ممكن في ظل ظروف تاريخية معينة غير واقعي في ظل ظروف أخرى»**. لأن القوى التي «صاغت مصير العالم المتخلف». كما يرى باران، مازال لها «تأثير قوي على الظروف السائدة في الوقت الحالي». صحيح أنه قد تبدلت أشكال وشدة هذا التأثير اليوم، لكن «مصدرها واتجاهها مازالا ثابتين دون تغيير». فالقوى الأمبريالية العالمية تتحكم حتى اليوم «في مصائر البلاد الرأسمالية المتخلفة» والسرعة وطبيعة العملية السياسية اللتان سيتم بهما التغلب على الأمبريالية ستحددان التطور الاقتصادي والاجتماعي لتلك البلاد في المستقبل[١٠١].

لذا، فإن التحرر السياسي والاقتصادي الجذريين هما شرط ضروري للتنمية والتقدم في البلدان النامية. فلا يمكن تحقيق «التنمية» و «النمو» «إلا من خلال نضال حازم ضد القوى المحافظة المنهارة ومن خلال تغيير في الهيكل الاجتماعي والسياسي والاقتصادي لمجتمع متخلف كف عن التقدم. وما دام أي تنظيم اجتماعي، مهما تكن عدم ملاءمته، لا يختفي أبداً من تلقاء نفسه، وما دامت أية طبقة حاكمة، مهما تكن درجة طفيليتها لا تتخلى أبداً عن السلطة ما لم تجبر على ذلك نتيجة ضغط ساحق، فإن **التنمية والتقدم لا يمكن تحقيقهما إلا إذا ألقي في المعركة ضد قلاع النظام القديم بكل إمكانيات وطاقات الشعب الذي حرمه هذا النظام من حقوقه السياسية**

والاجتماعية والاقتصادية». وثمة فرق بين الاستقلال السياسي الجذري الذي تنتزعه الشعوب بنضالها، بقيادة قواها الثورية، وبين الاستقلال السياسي الشكلي الذي منحته الأمبريالية لبعض البلدان المتخلفة تلافياً لخطر اكتساح الحركات الشعبية الثورية لمواقع السيطرة والتبعية وبشكل جذري. فهناك فرق بين جوهر استمرار وظائف التبعية في البلدان التابعة! وبين حصولها على وضع «شرعي» قانوني «مستقل» إذ أن منح الاستقلال السياسي في أواخر الخمسينات وفي الستينات والسبعينات، وكما يشير باران، «لعدد من الأمم التابعة وتمكين بعض السياسيين المحليين من الوصول إلى المناصب الكبيرة، يعتبر جزءاً من نفس المحاولات الرامية إلى «رشوة» الشعوب في البلدان المتخلفة ولتحاشي ظهور الأمبريالية في مظهرها البالي... إن مثل هذا الاستقلال... لا يزيد عن كونه خداعاً ما دامت البلاد التي نعنيها تظل مرتبطة اقتصادياً بالبلاد الرأسمالية المتقدمة...»[١٢٠].

«فالأمبريالية تناهض أية تنمية حقيقية في البلدان الرأسمالية المتخلفة لأنها تتناقض مع مصالحها الاحتكارية. وكما يذكر لانجة «أن الرأسماليين وهم يرون هذا النمو الكبير الذي حققته الاحتكارات الرأسمالية الضخمة في الدول الرأسمالية، لم يجدوا ما يحفزهم على تنمية الاستثمار في الدول النامية، لأن أي استثمار في هذه البلاد سيهدد الوضع الاحتكاري المتين الذي يتمتع به الرأسماليون (الأمبرياليون)»... وهكذا تصبح اقتصاديات الدول المتخلفة ذات جانب واحد (تصدير المواد الخام وبعض المنتوجات الزراعية). كما أن «الأرباح التي حققتها رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في الدول النامية لن يعاد استثمارها داخل البلد، وانما سترجع إلى الدول الرأسمالية التي صدرتها في أول الأمر... والمعروف أن الأرباح الرأسمالية لم تستخدم في الاستثمار الصناعي في الدول النامية على أي نطاق». بينما دلت التجارب على أن الاستثمار في الصناعة هو «العامل الحركي الرئيسي في خلق التنمية الاقتصادية الحديثة». وهكذا يتضح السبب الأساسي لعدم تمكن الدول النامية من سلوك الطريق التقليدي نفسه الذي سلكته الدول الرأسمالية الغربية في مضمار التنمية[١٢١].

ويلاحظ باران أن الأمبريالية «لا تقدم الدعم السياسي والمساعدات الاقتصادية والعسكرية إلا لتلك الأنظمة في البلدان المتخلفة التي تعارض التنمية الاقتصادية بجلاء، وتحتفظ في السلطة بحكومات كان لا بد أن تكتسحها الحركة الشعبية»[١٢٢].

وتسيطر الشركات المتعددة الجنسية على اقتصاد البلدان الرأسمالية المتخلفة، متحالفة مع الطبقات الاجتماعية التقليدية والرأسمالية التابعة والتي تتحمل مسؤولية الأمبريالية. أما ما يسمى تقديم «المعونة» والمساعدات الاقتصادية وغيرها من قبل الدول الأمبريالية إلى البلدان «النامية»، فكما يذكر ميردال أن أرقام المعونة الأميركية قد «حرفت تحريفاً جسيماً... فإن أقل من النصف بكثير، وربما أقل حتى من ثلث ما يسجل كمعونة في الإحصاءات الأميركية وإحصاءات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) يمكن اعتباره بأمانة معونة حقيقية». وقد تم تصوير هذه المعونة للأميركيين وكأنها تتوافق مع أحسن مصالح الولايات المتحدة السياسية والعسكرية والاستراتيجية، ولكي يكون للولايات المتحدة «حلفاء في الحرب الباردة». وهذا مما يدل على «أن المعونة

كانت موجهة إلى أنظمة الحكم الرجعية تماماً والتي يمكن اعتبارها عادة أشد الانظمة مقاومة للشيوعية»[١٢٥].

وعليه، يتضح أن التغيير الذي تتجه إليه التنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة، لا ينبغي أن يقتصر، بشكل معزول، عن الجانب «الاقتصادي» الكمي من عملية التنمية، بل ينبغي إيلاء أهمية حاسمة للجانب النوعي التغييري الاجتماعي والسياسي الشامل، وفي مقدمته كما يذكر لانجة، «إزالة المصالح الثابتة الأجنبية والمحلية» التي تعارض «الدوافع أثانية تحقيق الخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية». كما لا بد من وجود تأييد شعبي واسع للخطة بحيث «يعتبر كل مواطن أن من واجبه الإسهام في إنجاح تنفيذها»[١٢٦].

ويؤكد شارل بتلهايم أنه لابد في بداية سياسة التنمية من «التخلص من كل الهياكل الاقتصادية والاجتماعية التي من المتعذر، وأحياناً من المستحيل أن تؤدي إلى تقدم الاقتصاد. ومن بين تلك الهياكل توجد علاقات الإنتاج القديمة، وعلاقات الملكية، والعلاقات البشرية القديمة التي تحط من قدر العاملين والمنتجين والنساء والشباب، أي العناصر الأكثر ديناميكية بين السكان». فهذه الهياكل القديمة بقيت «بفضل مساندة النفوذ الأجنبي لها» لكونها «عراقيل فعالة» في طريق التنمية الاقتصادية[١٢٧].

لقد كان «التطور الاقتصادي يعني دائماً، من الناحية التاريخية، تحولاً عميقاً في البنيان الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمجتمع، وفي التنظيم السائد في الإنتاج والتوزيع والاستهلاك والتطور الاقتصادي كانت تحركه دائماً طبقات وجماعات لها مصلحة في نظام اقتصادي واجتماعي جديد»[١٢٨].

التنمية الوطنية للشعب الفلسطيني

إزاء هذا الفهم لعملية التنمية بمختلف أبعادها، كيف يمكننا أن نتعاطى مع خصائص التنمية الوطنية للشعب الفلسطيني ضمن إطار حركة تحرره الوطنية، ولجهة الصلة بحملة محو الأمية وتعليم الكبار؟

لقد أوضحنا أن الاستعمار القديم والجديد هو السبب الرئيسي للتأخر الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في البلدان النامية. فالسيطرة الاستعمارية لعبت دوراً كبيراً في المحافظة على أشكال تنظيمية وسياسية معينة؛ وفي حالات كثيرة قامت الدول الاستعمارية بخلق كيانات سياسية طفيلية (ضمن إطار سياسة التنافس والتجزئة الاستعمارية) لا تملك مقومات الوجود والاستمرار بدون الدعم الامبريالي على مختلف الأصعدة. وفي هذا السياق جاء قيام الدولة الصهيونية المغتصبة على أرض فلسطين، وكشكل خاص من أشكال السيطرة الامبريالية على فلسطين والمنطقة العربية. فقد تبنت وشجعت الدول الامبريالية، نظراً للأهمية الاستراتيجية لفلسطين في سياسة التنافس والسيطرة الامبريالية، المشروع الصهيوني، فأوجدت من خلال فرض الأمر الواقع بقوة العنف بؤرة للتوتر الدائم، ومكنت الصهيونية من القيام بدورها الاستيطاني والعدواني ضد الشعب الفلسطيني وسائر الشعوب العربية، للحيلولة دون التقدم والتطور الاجتماعي والاقتصادي وتحقيق الوحدة العربية.

وقد قام الكيان الصهيوني بدوره في منع تطور التنمية الوطنية للشعب الفلسطيني باستيلائه على أرضه وموارده الوطنية، وفي إعاقة تطور التنمية في عدد كبير من البلدان العربية وخاصة المحيطة بفلسطين. لذا، لايمكننا أن نعزل علاقة الوعي والنضال السياسي الوطني الجماهيري عن تحقيق التنمية والتقدم الاجتماعي.

ففي الوقت الذي يكافح فيه الشعب الفلسطيني للقضاء على هذا الشكل الخاص من أشكال السيطرة الامبريالية والمجسد في الكيان الصهيوني، فإنه يناضل من أجل حقه في تقرير المصير وانجاز تنميته الوطنية المستقلة في آن معاً. كما يساهم في الوقت نفسه في الدفاع عن حق الأمة العربية في التحرر من كافة أشكال السيطرة الامبريالية السياسية والاقتصادية والعسكرية. فالقضية الفلسطينية باعتبارها القضية الوطنية المركزية في نضال الشعوب العربية لايمكن فصلها عن النضال التحرري السياسي الاجتماعي ــ الاقتصادي والثقافي في المنطقة العربية. وأن أية تنمية عربية، وخاصة في البلدان المحيطة بفلسطين، لايمكن أن تحقق النجاح، مالم تضع في صلب استراتيجيتها حقيقة مواجهة الوجود الصهيوني الاستيطاني العنصري العدواني المغروس في هذه المنطقة.

كما أن نضال الشعب الفلسطيني بقيادة م. ت. ف. ضد هذا العدو المشترك، هو في محتواه وصلبه قضية تنموية تعبر عن المصالح الحيوية الوطنية السياسية والاجتماعية ــ الاقتصادية للشعب الفلسطيني. فوجود الكيان الصهيوني ودوره التوسعي العدواني في فلسطين والمنطقة العربية قد أدى إلى إلحاق أفدح الأضرار بالمجتمع الفلسطيني وعلى فعالية القوى المنتجة للشعب الفلسطيني الذي يرزح نصفه تحت الاحتلال الصهيوني ونصفه الآخر شرد بشكل قسري. وأبرز العقبات التي تحول دون تطور التنمية الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين، هي الاحتلال الصهيوني ومصادرته لإمكاناتها ومواردها، وما نجم عن ذلك من ضعف وتفكك للبنية الاجتماعية والاقتصادية، ومحاولة الغاء الهوية الوطنية.

ففي التقرير الذي أعده الأمين العام للأمم المتحدة إلى الجمعية العامة في الدورة السادسة والثلاثين من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي للمنظمة الدولية بخصوص «السيادة الدائمة على الموارد الوطنية في الأراضي العربية المحتلة» والذي أخذ في الاعتبار المعلومات الواردة حتى ٣٠ أيلول ١٩٨١، أبرز (هذا التقرير) الآثار الاجتماعية ــ الاقتصادية والسياسية الضارة الناجمة عن الاحتلال، وأثر هذا الاحتلال على «عملية تنمية الدول والأراضي والشعوب العربية الواقعة تحت العدوان والاحتلال الإسرائيلي». وقد أدى الاحتلال إلى المزيد من تخلف الصناعة والزراعة في المناطق المحتلة، سواء على صعيد الإنتاج أو نمط التبادل التجاري والاستثمار ومعدلاتهما. فالمنتجات الزراعية وُجهت بحيث تقضي على المنتجات التي «تنافس منتجات اسرائيلية مماثلة وإدخال منتجات جديدة توفر المواد الخام للصناعات التجهيزية والتحويلية الإسرائيلية». أما التغييرات في الصناعة، فليس هناك أي دليل لجعل هذا القطاع «مساهماً دينامياً في عملية تنمية الأراضي المحتلة. ويبدو أن ٩١,٦٪ من الصناعات في الضفة الغربية استخدمت أقل من ٨ أشخاص مع وجود أقصى عدد في فئة

الصناعات التي تستخدم من شخصين إلى ثلاثة». وكذلك حال الصناعة إلى حد كبير في قطاع غزة[١٧].

ولقد كان من الطبيعي، بعد تمكن الصهيونية والامبريالية من تشريد الشعب الفلسطيني ومصادرة حقه في تقرير المصير فوق أرضه التاريخية، أن تتخلف التنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني.

وما زال الشعب الفلسطيني يعاني من نظم التعليم التي فرضتها السيطرة الاستعمارية على الدول العربية، وهو يحتاج، اليوم، مع نهوض شخصيته الوطنية المستقلة، إلى إقامة نظام تعليم وطني فلسطيني تحرري شامل. إلا أن تحقيقه مرتبط بتطور النضال الوطني نحو تحقيق أهدافه. ومع هذا، فثمة حاجة ماسة إلى وضع أسس هذا النظام التعليمي على المستوى الوطني الشامل، ومحاولة ممارسته في أماكن تواجد الشعب الفلسطيني المختلفة، وكجزء من العملية التحررية الثورية. وبذلك وحده يمكن أن تتم الاستجابة الجماهيرية على أسس وطنية لمثل هذا النظام التعليمي الوطني وفي مواجهة النظم والقيود والقوى التي تعيق تطبيقه.

ولقد بادر الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة وخارجها إلى تلمس ضرورة قيام نظام تعليم وطني رغم كافة العقبات. فتم إنشاء عدد من الجامعات الصغيرة في الأراضي المحتلة، وتهتم الآن م. ت. ف. في إنشاء الجامعة الفلسطينية المفتوحة. كما تولي دائرة التربية والتعليم في المنظمة اهتماماً متزايداً بالقضايا التربوية ومحو الأمية وتعليم الكبار. ويجرى كذلك، سواء من خلال المبادرات المستقلة أو عبر جهود عدد من المؤسسات الفلسطينية، الاهتمام بالثقافة الشعبية وقضايا التراث، وكذلك إيلاء الدراسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وزناً متزايداً لما لها من آثار مباشرة على الممارسة السياسية والاجتماعية والتربوية.

إلا أن كل ذلك بات يحتاج إلى برمجة وتخطيط شامل لكي تتكامل عملية النضال الوطني التحرري على مختلف الأصعدة. سيما أن الإرث التعليمي الاستعماري عمل على تشويه الشخصية الوطنية الفلسطينية. وكما يلاحظ أن البنى والهياكل التعليمية التي وضعها الاستعمار في البلدان المتخلفة، هي عقيمة «وتبتلع الموارد النادرة ولا تفرز إلا نتائج سلبية اقتصادياً واجتماعياً» ويرى ميردال وبالوغ وماند أن أنظمة التعليم في البلدان المتخلفة مصدر رئيسي لعدم المساواة الاجتماعية لكونها «الأداة الأقوى الهادفة إلى الحفاظ على التصورات والتطلعات والقيم التي ترتكز عليها جميعاً الطبقات الاجتماعية المؤثرة»، لأنها «تثبط الميل إلى الابتكار وتديم مشاكل العمل وغالباً ما تعظم هذه المشاكل». كما يرون أنها تؤدي، إذا ما استمرت دون تغيير تربوي ثوري، إلى «تبذير اجتماعي هائل». وأساس فشل أنظمة التعليم في البلاد الرأسمالية المتخلفة، أنها قائمة على قاعدة عدم المساواة الاجتماعية. رغم أن أنظمة التعليم القائمة تعلل الفئات المحرومة، دون جدوى «بأمل التدرج الاجتماعي عن طريق التعليم». كما أن هذه الأنظمة تشجع التعليم الأكاديمي المحض على حساب التعليم التقني. ولم تحاول المؤسسات الاقتصادية والإدارية القيام بجهود واضحة للحيلولة دون تفاقم آثار التبعية النابعة من هذه النظم التعليمية، بل إنها «زادتها سوءاً». وفي كثير من الأحيان، نجد أن

«أنظمة التعليم... إلى جانب وسائل الإعلام الحديثة ليست أكثر من استثمارات هائلة لترسيخ نمط استهلاك البلدان [الرأسمالية] المصنعة» بين الطبقات الاجتماعية الأكثر وفرة في البلدان المتخلفة[١٨].

الأسس الوطنية والعلمية لمحو الأمية:

ومن هناء فإن قيام النظام التعليمي الوطني الشامل للشعب الفلسطيني ينبغي أن يرتكز على أسس سياسية واجتماعية وتربوية ثورية، وتساهم في عملية التعبئة الجماهيرية وتحقيق أهداف التحرر الوطني.

ويتحمل المعنيون بتنمية التربية والتعليم لدى الشعب الفلسطيني مسؤولية علمية ووطنية، إذ تقع على عاتقهم مع القيادة السياسية في م. ت. ف. مهمة بلورة وتطوير نظام تعليم وطني متحرر من آثار النظم التعليمية الاستعمارية.

وتطوير التعليم الفلسطيني الأكاديمي والتقني والشعبي (محو الأمية وتعليم الكبار وتأهيلهم) بمقدار كونه عملاً ضرورياً من الناحية الاجتماعية، فإنه يتميز بضرورة وطنية لمحاربة سياسة التجهيل السياسية والثقافية المعادية وإبراز الشخصية الوطنية الثقافية للشعب الفلسطيني بما يمكنه من تعبئة طاقاته ورص صفوفه وتنظيمها من أجل التحرير والعودة وإقامة نظامه الاجتماعي ــ الاقتصادي والسياسي الخالي من الاضطهاد والاستغلال.

والأمية كمشكلة اجتماعية ناجمة عن تفاقم وتداخل سياسة الاضطهاد القومي والطبقي تطال أكثر الطبقات والفئات الاجتماعية الكادحة وصاحبة المصلحة الحيوية أكثر في النضال من أجل التحرير والعودة.

ومن هنا أهمية إيلاء حملة محو الأمية وتعليم الكبار ما تستحقه من جهود تربوية واجتماعية وسياسية تعبوية.

ويجب أن يتسع مفهوم الحملة الشاملة لمحو الأمية وتعليم الكبار، كجزء من التنمية الاجتماعية، ليشمل إرساء المفاهيم والأفكار والتقاليد الوطنية التحررية من أجل تحفيز النضال، وتعزيز النظم التي تؤكد على أهمية قيم العمل والتقدم الاجتماعي. كما ينبغي مناهضة التقاليد والقيم التي تدعو إلى الاستكانة للأمر الواقع ولا تحفز على العمل والنضال. لأنه كثيراً ما يكون العديد من هذه التقاليد والقيم «وليد عصور من التدهور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي التي تمرس بها المجتمع خلال فترة أو أخرى من تاريخه»[١٩].

فلا يقتصر علاج الأمية على مجرد تعليم القراءة والكتابة، بل ينبغي إعداد المجتمع وإثارة وعيه «بضرورة التغيير حتى يقوم المناخ الاجتماعي الذي يجعل للتعليم وظيفة اجتماعية ويربطه بالحياة وبمتطلباتها في مختلف المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية»[٢٠].

وعلاوة على ذلك، ينبغي الاهتمام بميول المتعلمين ومواهبهم والسعي إلى تأهيلهم مهنياً، وتطوير خبراتهم ووعيهم الاجتماعي والسياسي، ووضعهم في المكان المناسب

الذي يستطيعون فيه أن يعطوا مهنياً واجتماعياً وسياسياً وثقافياً بصورة أفضل.

فالاستثمار في الإنسان ومن أجل الإنسان هو هدف التنمية الاجتماعية التقدمية في مختلف المجالات.

ويلاحظ أن الحملات الناجحة لمحو الأمية، ارتبطت بعملية تغيير سياسي واجتماعي تحرري ثوري واستنهاض كافة طاقات المجتمع. كما جرى ربطها بقضايا المجتمع الحيوية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

ففي حملة محو الامية في كوبا، على سبيل المثال، التي كان «السبب في ظهورها نظام التعليم الوطني القاصر، والافتقار إلى الحافز من أجل التعليم، والدوام المدرسي ذو المستوى المتدني»، نجد أنه تم محو أمية مليون من الاميين في سنة واحدة نتيجة تعبئة كافة طاقات المجتمع لإنجاز هذا الهدف. وبشكل خاص تم استنفار كافة المتعلمين لكي يمحو أمية غير المتعلمين. وتم ربط موضوعات التدريس بقضايا اجتماعية واقتصادية وسياسية حيوية وراهنة. وكما صرح كاسترو عام ١٩٦١ في المؤتمر الوطني لتقييم حملة محو الأمية... «الثورة فقط هي التي تستطيع أن تغير هيكل التعليم كلية في البلاد لأنها غيرت أيضاً الهيكل السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وأنه لتناقض في القول أن نعتقد أن مستغلي الشعب ومضطهديه يهتمون بتعليمه»[١٧٠].

كما جرى في أثيوبيا في ظل الثورة، وهي البلد المتخلف، ربط موضوعات حملة محو الامية بتزويد العمال والفلاحين بالمهارات التقنية والسياسية والمعرفية اللازمة. فقد ناقشت الكتب المستخدمة «اقامة التعاونيات ومبادىء الثورة، وزراعة البن، ومواضيع زراعية عامة، وأسس الصحة الشخصية وسلامة البيئة»[١٧١]. وجرى تعبئة مختلف الطاقات الشعبية لإنجاح حملة محو الأمية من الطلاب وأساتذة الجامعات وأساتذة المدارس وموظفي الدولة وأعضاء المنظمات الجماهيرية وأفراد الجيش والشرطة.

ولا بد أن نؤكد على أهمية المحتوى السياسي لحملة محو الأمية: فوسائل الاتصال وأجهزته الحديثة غير متوفرة لدى كافة السكان؛ إذ يتطلب توفرها وجود بنى وهياكل اقتصادية واجتماعية متطورة. فمن هنا فإن وسائل الاتصال الاجتماعية والسياسية المباشرة (بالإضافة إلى استخدام الوسائل الحديثة) هي أكثر فعالية في التأثير، لكونها تعتمد الحوار المباشر وتقوم على التنظيم الجماهيري. وهي تعتمد على وجود حركة ثورية تحررية وخط جماهيري، فالإعلام إذا نظرنا إليه كجزء من التوجه والعمل السياسي الجماهيري لا يعود قاصراً على توفر وانتشار الوسائل والأجهزة الحديثة للاتصال الجماهيري. فوضع مشكلة الأمية بكافة أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ووضوح أهداف الحملة على قاعدة عمل جماهيري مخطط ومنظم من شأنه أن يؤدي إلى إنجاح الحملة.

فالإعلام لا يمكن أن يلعب دوره في حملة محو الأمية إلا إذا انطلق من قاعدة أن العنصر الحاسم في إنجاحها هم الناس الذين يقومون بتغيير وتنظيم أنفسهم في علاقات اجتماعية وسياسية وإنتاجية وثقافية جديدة.

وثمة أهمية استثنائية في ظل الظروف الاجتماعية ــ الاقتصادية والسياسية التي

يعيشها الشعب الفلسطيني، لإبراز الحاجة إلى التخطيط الشامل وليس العكس، كما يتعين التوكيد على أهمية المحتوى السياسي للتخطيط التعليمي التربوي وضرورة التمييز بين الأهداف التخطيطية الوطنية لحملة محو الأمية وبين الأهداف والبرامج التنسيقية التنفيذية.

فالتخطيط، كما يشير بتلهايم، باعتباره نشاطاً اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، هو أكبر بكثير من مجرد مجموعة من الأساليب التكنيكية، مهما تكن أهمية هذه الأساليب، فالتخطيط كنشاط يستهدف أساساً: تحديد أهداف واضحة ومنسقة وأولويات، وبعد ذلك يتم ترجمة الأهداف السياسية والاجتماعية والاقتصادية إلى خطط وبرامج اقتصادية واجتماعية وسياسية تسمح بوجود تخطيط حقيقي، وهناك هياكل أخرى «يترتب عليها ألا تتحول الخطط إلى واقع أبداً، أو يكون تأثير الخطط على الواقع محدوداً للغاية، وفي مثل هذه الحالات الأخيرة لا يكون هناك تخطيط حقيقي وانما برمجة»...[١٢١]. وعلينا أن نتجنب في حملة محو الأمية افتقاد التوجيه التخطيطي لدراسة الاحتياجات الاجتماعية والوطنية الفعلية المرتبطة بحملة محو الأمية وتعليم الكبار وترتيبها حسب الأولويات ورسم سياسات مرحلية موزعة زمنياً وذلك لكي يكون بالإمكان تنسيق وبرمجة الجهود المختلفة الجماهيرية والاعلامية والإدارية والفنية من أجل إنجاح هذه الحملة.

---

(١) د. كاظم حبيب، **مفهوم التنمية الاقتصادية**، بيروت: دار الفارابي، ١٩٨٠، ص ٢٠ ــ ٢١.

(٢) **المصدر نفسه**، ص ١٩ ــ ٢٠.

(٣) د. وروستو، **مراحل النمو الاقتصادي**، بيروت: المكتبة الاهلية، ١٩٦٠، ص ٨، ١١.

(٤) توماس سنتش، **الاقتصاد السياسي للتخلف، الجزء الثاني: قوانين التخلف وآليته الداخلية**، بيروت: دار الفارابي، ١٩٧٨، ص ٩ ــ ١١، ٢٠ ــ ٢١، ٢٤.

(٥) . ايفانوف، **حول نظرية البلدان الغنية والفقيرة**، دمشق: دار الجماهير العربية، ١٩٧٤، ص ٢٠ ــ ٢٢، ٢٥.

(٦) غونار ميردال، **نقد الفقر**، دمشق: وزارة الثقافة والارشاد القومي، ١٩٨٠، ص ٩٣، ٩٩ ــ ١٠١.

(٧) بول باران، **الاقتصاد السياسي للتنمية**، بيروت: دار الحقيقة، ١٩٧١، ص ٢٠٤، ٢٠٩، ٢١٢ ــ ٢١٣.

(٨) سنتش، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٧ ــ ٥٠.

(٩) باران، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٠٤، ٢٠٩، ٢١٢ ــ ٢١٣.

(١٠) **المصدر نفسه**، ص ٦٦ ــ ٦٧.

(١١) موريس دوب، **التنمية الاقتصادية والدول النامية**، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦٦، ص ٢٦ ــ ٢٨.

(١٢) باران، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٧.

(١٣) ميردال، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢١٦.

(١٤) اوسكار لانجة، **الاقتصاد السياسي**، بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٣، ص ٢٤.

(١٥) شارل بتلهايم، **التخطيط والتنمية**، القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٨، ص ٥٨ ــ ٥٩.

(١٦) باران، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٦.

(١٧) **تقرير الأمين العام للجمعية العمومية للأمم المتحدة عن السيادة الدائمة على الموارد الوطنية في الأراضي العربية المحتلة**، الدورة السادسة والثلاثون، ١٠/١١/١٩٨١، ص ١٦ ــ ١٨.

(١٨) د. جورج قرم، **التبعية الاقتصادية**، بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٠، ص ١٢٠ ــ ١٢٢.

(١٩) محمد زكي شافعي، **مدى ارتباط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية**، الهيئة المركزية للتخطيط في المملكة العربية السعودية، ١٩٧٢، ص ٥.

(٢٠) هاشم أبو زيد، «المشروعات القطاعية ودورها في الربط بين برامج محو الأمية وخطط

التنمية الشاملة، في **محو الأمية وخطط التنمية الشاملة**، بغداد: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار)، ١٩٨١، ص ٩١.

(٢١) ابيل بريتو موراليس (وزير التربية في كوبا)، «حملة محو الأمية في كوبا»، **الثقافة العالمية** (الكويت)، العدد الاول، تشرين الثاني ١٩٨١، ص ١٢٩، ١٣٢، ١٣٩.

(٢٢) خوان هيرناندز منشاور، «تعليم الجماهير الاثيوبية وثبة أساسية لتحقيق التطور»، **القارات الثلاث** (الطبعة العربية)، العدد ٨١، ١٩٨٢، ص ٥٠ــ٥١.

(٢٣) بتلهايم، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٤ــ١٥.

النشاط التربوي الفلسطيني في لبنان
عشية حرب حزيران ١٩٨٢

اعداد: نبيل بدران

ارتبط اسم منظمة التحرير في لبنان قبل حرب ١٩٨٢ بالعديد من النشاطات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية الملازمة للنشاط السياسي والعسكري، فأخذت تتوضح للمراقب الخارجي صيرورة شمولية العمل التعبوي والبنائي للشعب الفلسطيني في لبنان، كنموذج لعلاقة مؤسسات منظمة التحرير مع الشعب الفلسطيني عامة.

ويهدف البحث الحالي الى عرض جانب من هذا النشاط الاجتماعي وهو النشاط التربوي، وتحليل ظروف نشوئه، وتقويم مستوى تأثيره على الوضع الاجتماعي العام، وأخيراً تحليل مستوى الادراك الجماعي لمسار العملية التربوية. ولكن قبل الشروع في عملية العرض والتحليل، لا بد من تحديد المفهوم العام والخاص لتعبير «التربية» لتعليل منهجية البحث الحالي.

شاع في المدة الأخيرة التحديد التالي للتربية **عملية تنشئة الفرد وتطوير قيمه ومسلكه وكفاءاته للمساهمة في الجهد العام للارتقاء بالوضع الذاتي والجماعي.** وحسب المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، التربية عملية سلوكية واجتماعية غايتها القصوى الإنسان وخير المجتمع وخير الإنسانية جمعاء[١]. فلهذا لا تقف التربية عند حدود محددة، فإنها مستمرة طوال الحياة، بل هي جزء من الحياة الحديثة المتسارعة التطور. كما أن عملية التنشئة وتطوير كل من القيم والمسلك والكفاءات ترتبط جميعها بأهداف المجتمع وتصوره لمستقبله. وتتولى السلطة الاجتماعية ــ السياسية توجيه التربية بشكل مباشر أو غير مباشر. ولذا فمن المستحيل أن تكون عملية التربية غير هادفة.

ومن الناحية المنهجية تكون عملية التربية نظامية أو غير نظامية، مدرسية أو لا مدرسية. فكل وسائط توصيل المعرفة أو التأثير على مسلك الفرد هي جزء من عملية التربية ولكنها تختلف من ناحية الأسلوب. لذا سينحصر موضوع البحث الراهن بالتربية النظامية بشكليها المدرسي واللامدرسي، تاركاً جانباً، التربية غير النظامية.

أولاً: النشاطات التربوية

١ ــ رياض الأطفال: توضحت مبكراً ضرورة انشاء رياض الأطفال، لاستقبال الأطفال قبل سن الانتساب للمدرسة الابتدائية (عمر ست سنوات). فالنظام التربوي لوكالة الغوث لا يشمل مرحلة ماقبل المدرسة، انسجاماً مع الوضع السائد في الأقطار العربية المضيفة. فلقد نظرت وكالة الغوث الى هذا النشاط كجزء من النشاط الاجتماعي، وربطت فتح رياض الأطفال بورود مساعدات خاصة. وكانت مثل هذه المساعدات ترد في الماضي، الا أنها تلاشت في السنوات العشر الأخيرة، مما جعل وكالة الغوث تقلص عدد الرياض.

وبالمقابل، ارتفع مستوى الوعي التربوي لدى الشعب الفلسطيني عامة والأفراد خاصة، لضرورة انشاء رياض الأطفال، لأهمية هذه الرياض لتنشئة الطفل واعداده للحياة المدرسية. كما ازدادت أهمية هذه الرياض مع دخول المزيد من النساء المتزوجات حقلي العمل المأجور والنشاط العام.

قامت جمعية انعاش المخيم الفلسطيني بانشاء أول روضة، ثم تتالى انشاء الجمعيات والرياض، كما أخذ الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية ومؤسسة الشؤون الاجتماعية يوليان اهتماماً خاصاً برياض الأطفال. وانعكس هذا الاهتمام أيضاً على القطاع الاجتماعي في التنظيمات السياسية، فأخذ يعطي أولية لإنشاء الرياض. وفي نيسان ١٩٨٢، بلغ عدد الرياض في لبنان ٤٤ روضة ضمت ٢٨٦٢ طفلاً، ويتولى أمرها ٢٦ مشرفة و١٣٣ مربية(٢).

وأولى قسم التخطيط التربوي في مركز التخطيط الفلسطيني منذ عام ١٩٧٣ اهتماماً خاصاً برياض الأطفال، فساهم في الدعوة لإنشاء رياض الأطفال، ونظم دورات تدريبية خلال الخدمة للمربيات، كما شجع عملية التنسيق بين الجمعيات المختلفة.

وبعد قرار المجلس الوطني الخامس عشر (نيسان ١٩٨١)، بدعم رياض الأطفال، وجعل مرحلة ماقبل المدرسة جزءاً من نظام تربوي فلسطيني، أخذت دائرة التربية في منظمة التحرير الفلسطينية هذه المسؤولية على عاتقها، فتولت دفع رواتب معلمات رياض الأطفال التابعة للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية. كما أخذت الدائرة تدرس أسلوب دعم الرياض العائدة الى المؤسسات المختلفة، وسبل الوصول الى تعميم الرياض كجزء من نظام تربوي. وأعطت الدائرة أهمية خاصة للخطوات المطلوبة لتعزيز رسالة معلمة الروضة ومهنتها، وذلك من خلال تثبيت الوظائف في مرحلة ماقبل المدرسة، وادخال سلم رواتب وأجور، وأخيراً العمل السريع على انشاء نظام لإعداد المعلمات خلال الخدمة، على أمل انشاء معهد لاعداد معلمات رياض الأطفال قبل الخدمة، في المستقبل.

ومن ضمن الاعداد لإنشاء مركز لتدريب معلمات رياض الأطفال، خلال الخدمة، قامت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بأعتماد المشروع المقدم من دائرة التربية، وقررت المشاركة في تكاليفه، فخصصت له لعامي ١٩٨٢ و١٩٨٣ مبلغ ١٢٠ ألف دولار. وكان من المتوقع افتتاح المركز في أول صيف ١٩٨٢، وتوليه مباشرة عدد من الدورات التدريبية.

٢ ــ المدارس الثانوية: كان التعليم الثانوي يمثل دوماً معضلة كبيرة لمجموع الفلسطينيين في لبنان، وبالتحديد للطبقة الكادحة، حيث أن نظام التعليم المطبق في وكالة الغوث لا يحتوي على المرحلة الثانوية العليا. وعموماً ينتقل الطالب بعد الشهادة المتوسطة الى المدارس الثانوية الرسمية. غير أن عدد هذه المدارس في لبنان محدود جداً، مما أفرز طغيان قطاع التعليم الثانوي الاهلي، الذي يفرض رسوماً مرتفعة. بحيث أن المساعدة المقدمة من وكالة الغوث وقدرها ٢٢٥ ل.ل. لا تكفي ثمن الكتب، ولا تمثل عشر الرسم السنوي المفروض.

وفي الماضي، نجحت المساعي بانشاء مدرسة ثانوية مجانية للذكور في ضاحية برج البراجنة قرب بيروت، وذلك كهبة من السعودية. وقدمت هذه المدرسة خدمات كبيرة للشعب الفلسطيني. كما ساعد انتشار المدارس الليلية، خصوصاً تلك التي كانت تعد لامتحانات التوجيهية المصرية، في توفير المجال للالتحاق بالتعليم الثانوي، مما قلص حتى أوائل السبعينات حجم مشكلة التعليم الثانوي للفلسطينيين. ولكن مع فرض الدولة اللبنانية لالزامية حصول اللبنانيين على شهادة الثانوية العامة اللبنانية للانتساب الى الجامعات، تقلص عدد المدارس الليلية المعدة لشهادات غير لبنانية. ثم تلاشت هذه الظاهرة مع استمرار الحرب الأهلية.

ومع ارتفاع الرسوم المدرسية واستمرار التوتر الامني، أخذت تظهر أزمة التعليم الثانوي في الوسط الفلسطيني. فانشئت أول مدرسة ثانوية بدعم مباشر من منظمة التحرير، في مخيم تل الزعتر في شباط ١٩٧٦، أي خلال حصار مخيم تل الزعتر. فمارست هذه المدرسة نشاطها لبضعة أشهر ثم توقفت مع اشتداد القصف واحتدام المعارك. ثم تلاشت هذه المدرسة مع سقوط المخيم.

الا أن مبدأ انشاء ثانويات فلسطينية تعزز لدى الرأي العام الفلسطيني، كما أن القيادة الفلسطينية اقتنعت بهذا المبدأ، كتعبير عن الالتزام الاجتماعي تجاه الجماهير، وكعامل في تعزيز صمودها، وأخيراً، وأساساً، كواجب نحو اعداد الأجيال الصاعدة. فتم انشاء أول مدرسة ثانوية تابعة لدائرة التربية في عام ١٩٧٧ في مدينة طرابلس. ثم تسارع انشاء المدارس الثانوية في بعلبك وثعلبايا وصيدا. ومن الجدير ذكره أن جميع هذه المدارس مختلطة. ويعطي الجدول الأول صورة تفصيلية عن عدد الطلاب في هذه المدارس.

وأما في منطقة صور، فلقد إرتؤي تأجيل انشاء مدرسة ثانوية واعتماد أسلوب دفع الرسوم المدرسية للطلاب. وهكذا بلغ مجموع الرسوم المدفوعة في منطقة صور في العام الدراسي ١٩٨١/١٩٨٢، نحو ٦٥٠ ألف ل.ل.

بالرغم من وجود ظواهر سلبية كانت تؤثر على مسيرة المدارس الثانوية التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية، وأهم هذه الظواهر كون كل من مدرسة ثعلبايا وصيدا ليليتين، فإن وجود هذه المدارس، ثبّت مبدأ ضرورة التزام منظمة التحرير بشكل مباشر أو غير مباشر بتوفير التعليم الثانوي للشباب الفلسطيني، وخصوصاً توفير فرص متساوية للجنسين للارتقاء التعليمي والتخصص الجامعي لاحقاً. وعموماً، وان اتبعت المدارس الثانوية نهجاً تقليدياً، أي التركيز على التعليم الأكاديمي التلقيني، فإن وجودها

الجدول الأول

عدد الطلاب في المدارس الثانوية التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية في العام الدراسي ١٩٨١/ ١٩٨٢

المدرسة	ذكور	اناث	المجموع
طرابلس	١٥٧	١٤٨	٣٠٥
بعلبك	٩٦	٥٤	١٥٠
ثعلبايا	٤٨	٢٧	٧٥
صيدا	٤٠٦	٣٣٨	٧٤٤
المجموع العام	٧٠٧	٥٦٨	١٢٧٤

المصدر: منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة التربية والتعليم العالي: احصاءات داخلية.

ونموها في مناخ حيوي متفاعل يطرح الاحتياجات والأهداف من التعليم الثانوي والتعليم عامة، فيضمن مثل هذا المناخ تطويراً نوعياً ملائماً لهذه المدارس الثانوية وغيرها.

٣ ــ التحضير للحملة الشاملة لمحو الأمية في لبنان: جاءت حرب حزيران ١٩٨٢، بينما كان التحضير لحملة محو الأمية على الساحة الفلسطينية في لبنان قائماً على قدم وساق. ففي اليوم نفسه الذي بدأت فيه الدورة التدريبية للقيادات الشعبية ٤ ــ ٩ حزيران (يونيو)، بدأ العدوان الصهيوني. وبقيت الدورة مستمرة حتى يوم الاثنين ٧ حزيران (يونيو)، ثم توقفت نتيجة اضطرار عدد كبير من المندوبين للعودة الى مناطقهم.

كانت هذه الدورة تهدف الى اعداد مندوبي المنظمات الجماهيرية في المناطق للاشتراك الفعال في مجالس المناطق والنشاطات المتعلقة بحملة محو الأمية، ولوعي ضرورة التنسيق بين حملة محو الأمية والنشاطات التنموية المختلفة. وهذه الدورة هي فاتحة سلسلة الدورات والندوات المرتبطة مباشرة بالاعداد لاعلان الحملة في ١٩٨٣/١/١:

١ ــ الحلقة الدراسية للقيادات الشعبية حزيران (يونيو) ١٩٨٢.

٢ ــ حلقة انتاج المواد التعليمية حزيران (يونيو) ١٩٨٢.

٣ ــ الدورة التدريبية للمشرفين التربويين تموز (يوليو) ١٩٨٢.

٤ ــ الدورات التدريبية المركزة لاعداد المنسقين (المعلمين) تموز (يوليو) ــ آب (أغسطس) ١٩٨٢. (٨ دورات).

.. الحلقات والندوات هي جزء من المشروع المشترك بين منظمة التحرير الفلسطينية والجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

وكانت ٦. هات ودورات التدريب تمثل جانباً من الإعداد لبدء حملة محو الأمية، بينما كانت هناك مهمات أخرى مثل اعداد هيكلية الأجهزة الاشرافية والفنية والتنفيذية وفي الوقت المناسب، وكذلك اعداد وتنفيذ المواد التعليمية، وأخيراً توفير الصفوف

الجدول الثاني

فترات حملة محو الأمية في لبنان وعدد الدارسين حسب المراحل وعدد الصفوف والمنسقين والمشرفين التربويين

	الفترة	الدارسون حسب المراحل: الأساس	التكميل	المتابعة	المجموع	الصفوف	المنسقون (معلمون)	المشرفون التربويون
١	٨٢/١ ــ ٨٢/١٢	٨٠٠	٨٠٠		١٦٠٠	٨٠	٨٠	٤
٢	٨٢/١ ــ ٨٣/٧	٤٠٠٠	٥٨٥٠	٨٠٠	١٠٦٠٠	٥٣٠	٥٣٠	٢٦
٣	٨٣/٨ ــ ٨٤/٣	٤٠٠٠	٩٠٠٠	٥٨٠٠	١٨٨٠٠	٩٤٠	٩٤٠	٤٥
٤	٨٤/٤ ــ ٨٤/١٠		٤٠٠٠	٩٠٠٠	١٣٠٠٠	٦٥٠	٦٥٠	٣٢
٥	٨٤/١١ ــ ٨٥/٥	٤٠٠٠	٤٣٧٠	٤٠٠٠	١٢٣٧٠	٦١٨	٦١٨	٣٠
٦	٨٥/٦ ــ ٨٥/١٢		٤٠٠٠	٤٣٧٠	٨٣٧٠	٤١٨	٤١٨	٢٠
٧	٨٦/١ ــ ٨٦/٧			٤٠٠٠	٤٠٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٩
	الاجمال	١٢٨٠٠	٢٧٩٧٠	٢٧٩٧٠				

المصدر: منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة التربية والتعليم العالي: **مشروع الخطة الفلسطينية الشاملة لمحو الأمية وتعليم الكبار، الخطة التنفيذية في لبنان**، بيروت ١٩٨٢، ص ٢٤.

والتجهيزات اللازمة.

وفي نطاق اعداد المواد التعليمية، أعطي اهتمام خاص باعداد مواد تترجم الخبرات الحديثة في تعليم الكبار، والتحرر تماماً من مناهج وأساليب التعليم المستقاة من التعليم الابتدائي.

كان لا بد من وضع خطة متعددة الجوانب، لأن الوصول الى تعليم ٢٨ ألف أمي وشبه أمي خلال خمس سنوات (الجدول الثاني)، يتطلب، على ضوء الأهداف المحددة، توفير امكانيات مادية وتعبوية مختلفة، يصعب تجنيدها دون التخطيط المتكامل والجيد، وخصوصاً أن هذه الأهداف انبثقت من مستوى الوعي لدور محو الأمية وتعليم الكبار في التطوير الاجتماعي، ومن التجارب المحلية والعالمية لأساليب مواجهة ظاهرة الأمية.

لقد برهنت النشاطات الجزئية والمحددة في نطاق محو الأمية عن فشل مثل هذا الاسلوب. وبالمقابل، أظهرت تجربة محو الأمية في مؤسسة صامد نجاح أسلوب المواجهة الشاملة، الذي يعطي أهمية ثقافية واجتماعية واقتصادية قصوى لعملية محو الامية وربطها باختياجات المجتمع والمؤسسة. وهذا ما استدعى اتباع الأسلوب العلمي في التخطيط والتنفيذ والتقويم.

شارك الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار مع دائرة التربية والتعليم العالي في منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسسة صامد في الاشراف على هذه التجربة ودعمها مادياً ومعنوياً. وخلال تنفيذ الحملة في مؤسسة صامد، تولدت قناعة بضرورة تنفيذ حملة شاملة على مستوى الساحة الفلسطينية في لبنان. وهكذا أصدرت اللجنة التنفيذية

لمنظمة التحرير الفلسطينية قراراً بانشاء لجنة عليا لمحو الأمية في لبنان (تشرين الثاني ــ نوفمبر ١٩٨٠). كما أصدرت اللجنة التنفيذية، لاحقاً، قراراً بانشاء ادارة محو الأمية وتعليم الكبار في دائرة التربية والتعليم العالي.

وفي هذا المناخ الايجابي، أخذت اللجنة العليا تعد لمؤتمر وطني لمناقشة واقرار أسس الحملة الشاملة. ونتيجة الوضع الأمني في لبنان خلال ربيع عام ١٩٨١، تم تأجيل المؤتمر من حزيران (يونيو) ١٩٨١ الى أيلول (سبتمبر) ١٩٨٢. على أن يعقد على شكل ندوة. وعقدت هذه الندوة في بيروت من ١٢ الى ١٤ أيلول (سبتمبر) ١٩٨٢ باسم «الندوة المركزية الأولى لحملة محو الأمية في لبنان». وشارك في الندوة مندوبون عن منظمات شعبية ومهنية فلسطينية، وكذلك مندوبون عن منظمات متخصصة عربية وعالمية، الى جانب عدد من المربين والاختصاصيين. وجاءت مداولات الندوة ونتائجها دعماً لمبدأ الحملة الشاملة لمحو الأمية. كما أكدت على وجود ارادة جماعية، تصر على انجاح مثل هذه الحملة.

وبعد ندوة بيروت، تحولت اللجنة العليا لمحو الأمية في لبنان الى المجلس الأعلى لمحو الأمية وتعليم الكبار، على أن تلحق به مجالس اقليمية ومجالس محلية، تكون جميعها الهرم الاشرافي على مستوى الانتشار الفلسطيني. وعقد المجلس الأعلى لمحو الأمية وتعليم الكبار اجتماعين، الأول في دمشق في كانون الثاني (يناير) ١٩٨٢ والثاني في بيروت في أيار (مايو) ١٩٨٢، وأقر خلال هذين الاجتماعين مشروعي النظام الأساسي للحملة والنظام الداخلي للمجلس.

٤ ــ التعليم والتدريب المهني: يعود الاهتمام بالتدريب المهني، أو بالأحرى بالتأهيل المهني، الى أكثر من عشر سنوات خلت، كجزء من النشاط الاجتماعي مع المرأة. لكن تطور المهمات الانتاجية والاجتماعية والادارية، أبرز بدوره الحاجة لاعداد القوى العاملة بمستوياتها المختلفة لزيادة الانتاجية من جهة، وتطوير مستوى العمل من جهة أخرى.

قامت اللجنة العلمية بانشاء مدرسة مهنية عام ١٩٧٣، تخرج عمالاً مهرة في فروع الميكانيك والحدادة والالكترونيك. وتخرجت فعلاً من هذه المدرسة عدة أفواج من العمال المهرة.

وبعد تأمين التمويل عبر الاتفاقية الفنية بين منظمة التحرير الفلسطينية ومكتب العمل العربي، كان من المتوقع افتتاح مركز لإعداد التقنيين خلال عام ١٩٨٣، وهو مركز يهدف الى اعداد الكوادر الوسطى في الصناعة. والأهمية التربوية ــ الاجتماعية للمشروع، أنه يتيح المجال لعمال مهرة ومن أعمار مختلفة وفي حال استيفاء شروط الانتساب، لاكمال تخصصهم التقني.

كما أخذت مؤسسة صامد تعنى بدورها بالتدريب المهني، فانشات مركزاً تدريبياً لصناعة الثياب، وأخذت تدرس المهن والامكانيات لانشاء المزيد من مراكز التدريب خلال الخدمة. واضافة الى الحاجة الماسة لمستويات المهارة، كانت مؤسسة صامد تركز أيضاً على مبدأ حق العامل وواجبه في التطور المهني، وهكذا تبلور أسلوبان للنشاط:

□ أسلوب للتدريب خلال الخدمة، يأخذ شكل دورات متتالية توصل العامل الى مستوى عامل ماهر أو، لاحقاً، الى مستوى تقني، على أن يتم، بشكل متواز مع هذه الدورات،

تنظيم برامج المستوى التعليمي، التي تؤهل العامل للانتساب الى دورات مهنية أعلى.
□ أسلوب للتدريب قبل الخدمة، وبالتحديد للأجيال الصاعدة، وذلك لاعداد العمال نصف المهرة أو المهرة، ويكون هذا التدريب متوسط الأمد وطويل الأمد.

ولقد تأكدت، عموماً، ضرورة تحديد أهداف واضحة لدورات التدريب المهني، واعداد برامج ومناهج مدروسة تترجم فعلياً الأهداف المرسومة. ولقد أخذت الاحتياجات الفعلية والنشاطات المختلفة، وكذلك أخذت تطلعات المتدربين لتأمين عمل ولضمان الترقي الوظيفي، تضغط جميعها بهذا الاتجاه. واجتاحت موجة المطالبات والتطلعات هذه برامج تأهيل المرأة، والدعوة الى تطوير البرامج التقليدية، وادخال برامج جديدة، وفتح باب الانتساب أمامها لعديد من الدورات والمهن الخاصة بالرجل. ولذا شهدت الفترة الأخيرة نقاشاً واسعاً حول الخطوات المطلوبة بهذا الخصوص. وجاءت الحرب الأخيرة ونتائجها لتؤكد ضرورة التوجه الكثيف نحو تأهيل المرأة للعمل.

٥ ــ **التعليم العالي**: بعد تعيين الدكتور ابراهيم أبو لغد عميداً للجامعة الفلسطينية المفتوحة، أخذ الاعداد لهذه الجامعة منحى جديداً، حيث بدأ العمل لتعيين كادر الجامعة وللترخيص لها من أحد الأقطار العربية، وفتح فروع في مناطق الشتات الفلسطيني. وكان من المحتمل أن يتلمس التجمع الفلسطيني في لبنان باكراً أثر هذه الجامعة. ومن المعروف أن أحد الاهداف الأساسية للجامعة هو تطوير كفاءة العاملين في المجالات المختلفة داخل القطاع العام الفلسطيني. وذلك بهدف بلورة رؤية واحدة وزيادة الفعالية والانتاجية.

٦ ــ **نشاطات تربوية أخرى**: قد تدخل التنمية الإدارية في نطاق التدريب المهني، ولكن حُرص على فصلهما من أجل ابراز الاهتمام الخاص بتنمية الكوادر في القطاعات المختلفة. وقد تولى المعهد الفلسطيني للتنمية الإدارية تنظيم دورات ادارية عامة ومتخصصة تصل الى الكوادر في القطاعات المختلفة. فالى جانب الأثر المباشر المرتقب في رفع الكفاءة الإدارية الفردية والجماعية، ساهم المعهد، أيضاً، في تنمية الوعي للتطوير الذاتي والتخصص العلمي والمهني. ولا ننسى، أخيراً، النشاطات الشبيبية المختلفة، والتي أن شهدت تعثرات مختلفة، إذا كانت تسعى جاهدة لايجاد الصيغة التربوية الملائمة؛ واستطاع بعض المنظمات الشبيبية تحديد المسار التربوي السليم، وبدأ يبني على أساسه الكادر الشبيبي.

ثانياً: المفاهيم المتبلورة من النشاطات التربوية المختلفة

تميز النشاط التربوي في الحقبة الأخيرة، بارتكازه على حلقات فكرية مزدوجة التمثيل، تخصصية وشعبية، وذلك لتحديد الأسس والمهمات التربوية المطلوبة. فالى جانب الوضوح التربوي المحقق عبر هذه الحلقات، فانها أيضاً ساهمت في توضيح المعطيات والأسس الاجتماعية. وسنعرض في مايلي المفاهيم التربوية والاجتماعية المختلفة الصادرة عن عدد من هذه الحلقات، وتحليل العلاقة فيما بينها، لاستشفاف مستوى الترابط والتكامل بين مجموع المفاهيم المعروضة:

□ خلال الندوة الأولى حول رياض الأطفال (بيروت: نيسان (أبريل) ١٩٨٢)[٣]، اتفق

المجتمعون من مختلف المؤسسات التربوية والاجتماعية على أن الأهداف العامة لرياض الأطفال الفلسطينية هي:

١. ــ مساعدة الطفل على النمو الصحيح الجسدي والعقلي والاجتماعي والنفسي والتنشئة الوطنية.

٢. ــ تنمية مهارات الطفل من خلال البيئة التي يعيش فيها.

٣. ــ مساعدة المرأة الأم بتوفير فرص العمل أمامها كي تساهم في الانتاج الى جانب الرجل».

ويتضح من هذه الأهداف العامة التركيز على العامل الاجتماعي كموجه لعملية التربية.

□ وبالرغم من الارتكاز الى أسس استراتيجية المواجهة الشاملة لمحو الأمية المعتمدة في الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار، لبلورة أسس الحملة الفلسطينية، الا أن هذا الارتكاز جاء مثيراً لحوار معمق على مستوى اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني لحملة محو الأمية، وعلى مستوى الندوة المركزية الأولى لحملة محو الأمية الفلسطينية. ومن هنا، فالأسس والأهداف المعتمدة هي مفاهيم وتطلعات جماعية تعبر عن مستوى الوعي وتحدد اتجاه ارادة العمل.

□ والأسس التي استندت اليها الحملة هي:

١. ــ اعتماد المفهوم الحضاري للأمية بأبعاده الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وتحقيق مضامينه الوطنية الوظيفية في الحياة، أساساً للحملة الشاملة لمحو الأمية.

٢. ــ اعتماد المواجهة الفلسطينية لمشكلة محو الأمية، بحيث يتم تنظيم حملة شاملة متكاملة مع جهود التنمية والنضال، للقضاء عليها.

٣. ــ اتخاذ القرار السياسي من أعلى المستويات تجسيداً للارادة الشعبية في سبيل تجنيد كامل الطاقات المعنوية والمادية كافة.

٤. ــ توجيه الجهود الشعبية وتوظيفها في حركة عون ذاتي في الحملة.

٥. ــ تحقيق التكامل بين التعليم النظامي وغير النظامي واللانظامي أساساً، تقوم عليه عملية تعليم الكبار ومنطلقاً لمتابعة التعليم المستمر.

٦. ــ سد منابع الأمية بتطبيق الزامية التعليم الابتدائي وتجويده، وذلك بالتعاون مع الأطر المختلفة لمواجهة جميع التحديات المستجدة التي تقف عائقاً دون ذلك.

٧. ــ الأخذ بالأسلوب العلمي في مواجهة مشكلة الأمية واعتماد أساليب التخطيط أساساً لكل نشاط.

٨. ــ تأكيد أهمية المتابعة والتقويم المستمرين لكل المراحل والخطوات، بحيث يمكن تعزيز ما يتحقق من ايجابيات وتجنب ما يظهر من سلبيات.

٩. ــ اعتبار الحملة الشاملة لمحو الأمية تجربة رائدة ــ فلسطينياً ــ ذات بعد وطني قومي وحضاري، والعمل على توظيف ما أمكن من الطاقات العربية والدولية والصديقة والاستفادة من تجاربها في هذا المجال.

١٠. ــ توظيف الحوافز المعنوية والاجتماعية والمادية في عملية المواجهة

الشاملة».

□ أما أهداف الحملة الشاملة لمحو الأمية فقد تحددت كما يلي:

«١ ــ تحقيق محو أمية (وشبه أمية) للأفراد على اختلاف فئاتهم العمرية في ضوء الامكانات المتاحة وايصالهم الى الحد الأدنى المطلوب بالنسبة الى:

«(أ) امتلاك المهارات الأساسية في القراءة والكتابة والرياضيات.

«(ب) تعزيز قدرة الفرد على توظيف هذه المهارات والمفاهيم في تطوير حياته الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.

«(ج) اكتساب المفاهيم العامة وطرائق البحث البسيطة وأساليب التفكير المعرفية المختلفة.

«٢ ــ تعزيز القدرة على توظيف كل هذه المكتسبات في تنمية الشخصية المتكاملة المتوازنة وفي تطوير الحياة الشخصية على الصعيد الثقافي والاجتماعي والنضالي والاقتصادي، في اتجاه تكوين القيم والاتجاهات وتطويرها لتنسجم مع أهداف المجتمع العربي والمجتمع الفلسطيني القائمة والمستقبلية»[٤].

«ومن الواجب تحديد الالتزامات الأساسية للجامعة الفلسطينية التي تستجيب لخبرات الشعب الفلسطيني، وللفلسطينيين كجزء لا يتجزأ من المجتمع العربي القومي، وللفلسطينيين في اطار العالم المعاصر. وبهذا المعنى فان فلسفة الجامعة الفلسطينية المفتوحة لا بد أن تكون بالضرورة مستمدة من نطاق ثلاثة أطر: الفلسطيني والعربي والعالمي. وكل اطار من هذه الاطر يسهم في التوجه الأساسي للجامعة الفلسطينية المفتوحة.

«ويجب النظر الى الجامعة الفلسطينية باعتبارها مؤسسة للتعليم العالي لا بد أن تخدم التجمع الفلسطيني كما هو موجود اليوم، وهو تجمع له مجموعة خاصة جداً من القيم والالتزامات وطموحات المستقبل.

«كما يجب تصور الجامعة الفلسطينية المفتوحة باعتبارها جامعة عربية فلسطينية. فبينما تستهدف تلبية حاجات الشعب الفلسطيني والمجتمع الفلسطيني، فانها، انطلاقاً من هويتها القومية الشاملة، لا بد من أن تكون بالقدر نفسه مؤسسة عربية للتعليم العالي...»[٥].

□ ومن وجهة أخرى، فقد أدى الحوار خلال الندوة الأولى حول التعليم والتأهيل المهني[٦] الى تبني بعض التوصيات. وتعود أهميتها الى المشاركين في الندوة من ممثلي مؤسسات تربوية واقتصادية واجتماعية، وما عبروا عنه من وعي تربوي واجتماعي، واحساس بضرورة الانطلاق في العمل التربوي من مفاهيم متكاملة وجديدة. وهذه التوصيات هي:

«(أ) اعداد لجنة تنسيق لبحث احتياجات الثورة الفلسطينية خصوصاً، والمجتمع الفلسطيني عموماً، لمختلف الخبرات والمهارات، والسعي لتأمينها في مدارس منتظمة، أو بالتعاون مع مؤسسات قائمة.

«(ب) اقتراح بتأليف لجنة خاصة تقوم بدراسة ميدانية تشمل:

«● القيام بعملية مسح ميداني يتم على إثرها تحديد الاحتياجات التدريبية من

حيث مجالات التدريب والاعداد البشري اللازم.

● القيام بعملية مسح أخرى تشمل المراكز التدريبية والتعليمية المتاحة والقائمة في المجال المهني، ومعرفة طاقاتها وقدراتها، وتحديد الاحتياجات الفعلية للتدريب والتعليم المهني في ضوء هاتين الدراستين.

□ وأدى كل من الحوار والاستقصاءات المختلفة في اطار دراسة الجدوى للجامعة الفلسطينية المفتوحة الى بلورة العديد من المفاهيم أيضاً وسنذكر بالتحديد المفاهيم الاجتماعية المبلورة، أما المفاهيم التربوية فلا حاجة لذكرها، كونها موضحة ضمنياً من خلال تعبير الجامعة المفتوحة، والذي يمثل أسلوباً متقدماً في توصيل المعرفة. وردت هذه المفاهيم الاجتماعية وبشكل واضح في فقرة «وقائع وقيم والتزامات» من دراسة الجدوى:

«(ج) ادخال برامج العمل اليدوي في المدارس الفلسطينية من المرحلة الأساسية صعوداً الى كل المراحل الأخرى».

يتبين لنا من مضمون مجموع هذه المفاهيم ومقارنتها ببعضها، أن التفكير التربوي الاجتماعي الفلسطيني:

(أ) يرتكز على ضرورة ربط المشاريع التربوية باحتياجات المجتمع الفلسطيني المناضل؛ فمع اعطاء أهداف واضحة للمشاريع التربوية، يسهل رفع تنفيذ كفاءة تنفيذ هذه المشاريع وتوضيح المخرجات.

(ب) ينشد الترابط بين النشاطات التربوية المختلفة، بحيث يظهر تدريجياً نظام تربوي يراعي احتياجات المجتمع من تنشئة اجتماعية واعداد ثقافي ومهني.

(ج) يصر على اعتماد سياسة واضحة لتعليم الكبار بما فيها محو الأمية، كحق للفرد بالتطور التعليمي والمهني، وكضرورة اجتماعية ــ اقتصادية لرفع مستوى الكفاءة الاجتماعية، وهكذا رفع مستوى التعبئة العامة لتحقيق الأهداف الوطنية.

(د) يؤكد على ضرورة اتباع المنهج العلمي (تخطيط ــ برمجة ــ تنفيذ ــ تقويم) لتنفيذ المشاريع والنشاطات التربوية المختلفة، بهدف تحقيق ترابطها مع احتياجات المجتمع، وبنائها التدريجي لنظام تربوي حديث، وانفتاحها على جميع الفئات العمرية. واتباع هذا المنهج أمر ضروري لانه يجعل كل استثمار تربوي محور بناء مستقبلي، وكذلك مجال تفكير وحوار لتطوير التفكير التربوي العام والخاص.

---

(١) **استراتيجية تطوير التربية**، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ١٩٧٩، ص ٢٢٠.

(٢) مجدولين خلف (مراجعة)، **وضع رياض الاطفال الفلسطينية في لبنان**، نيسان ١٩٨٢، دراسة غير منشورة لدائرة التربية والتعليم العالي، م.ت.ف، جدول رقم ٨.

(٣) زينب الغنيمي «ندوة حول رياض الاطفال»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٢٦، أيار (مايو) ١٩٨٢، ص ١٧٢ ــ ١٧٤.

(٤) **مشروع الخطة الفلسطينية الشاملة لمحو الامية وتعليم الكبار (الخطة التنفيذية في لبنان)** دائرة التربية والتعليم العالي: منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت ١٩٨٢، ص٢ ــ ٣.

(٥) **الجامعة الفلسطينية المفتوحة**، آذار (مارس) ١٩٨٢، المجلس الاعلى للتربية والثقافة والعلوم: منظمة التحرير الفلسطينية، ص ٣٤ ــ ٣٥، النسخة الاصلية باللغة الانكليزية وصادرة عن منظمة اليونيسكو، أيلول (سبتمبر)

١٩٨٠.
(٦) سامي جربوع، (مراجعة) «الندوة الفلسطينية الاولى حول التعليم المهني والتقني في لبنان (١٦ أيار ١٩٨٢)»، صامد الاقتصادي، العدد ٣١ آب/ أغسطس) ١٩٨١، ص١٣٨ ــ ١٥٠.

مشكلات التعليم بين العرب في اسرائيل

هند أبو شرار

لا زال التعليم العربي في اسرائيل يعاني من مشاكل عديدة، رغم التطور الذي بلغه على الصعيد الكمي منذ قيام اسرائيل، بفعل تطبيق نظام التعليم الالزامي في المدارس الابتدائية. ففي سنة ١٩٤٩، أقرت اسرائيل قانون التعليم الالزامي الذي أكد على «أن تتكفل الدولة والسلطات المحلية معاً بتأمين تعليم ابتدائي مجاني الزامي مدته ثمانية أعوام، للاحداث الذين تتراوح اعمارهم ما بين ٥ ــ ١٣ عاماً. وتتحمل الدول في هذا المجال مسؤولية تأمين المدرسين لهذه المدارس، وتأهيلهم ودفع رواتبهم، وكذلك اقرار برامج التعليم في هذه المدارس، بينما تتحمل السلطات المحلية مسؤولية تأمين الأبنية اللازمة للمدارس ولوازمها من أثاث وغيره. اما أولياء أمور الطلاب فملزمون بارسال أبنائهم الى المدارس ما داموا في سن التعليم [الالزامي]، والذين يتقاعسون عن ذلك يقعون تحت طائلة العقاب، ويتحملون مصاريف ابنائهم الخاصة مثل تزويدهم بالكتب والقرطاسية وما شابه»[١].

وقد عدّل هذا القانون سنة ١٩٦٨، ومددت سنوات التعليم المجاني سنتين إضافيتين لمن هم في سن ١٤ ــ ١٥ سنة، اي الصفين التاسع والعاشر.

وقد أدى تطبيق هذا القانون في القطاع العربي، الى ارتفاع عدد الطلاب العرب في المدارس؛ ففي العام الدراسي ١٩٤٨ ــ ١٩٤٩ بلغ عددهم ١١,١٢٩ طالباً، وفي العام ١٩٥٩ ــ ١٩٦٠، بلغ ٤٦,٢٥٤ طالباً، وفي العام ١٩٦٩ ــ ١٩٧٠ بلغ عددهم ١١٠,٥٣٧ طالباً، كما بلغ عددهم ١٧٧,٧٦٧ طالباً في العام ١٩٧٩ ــ ١٩٨٠. أما في الوسط اليهودي، فقد بلغ عدد الطلاب، وللاعوام نفسها على التوالي: ١٢٨,٠٥٣، ٥٢٢,٢٤٨، ٦٧٧,٦٤٩، ٩٦٧,٧٢٨ طالباً[٢].

وقد أدى هذا الارتفاع في عدد الطلاب الى تقليص حجم الأمية بين العرب، بفعل انهيار المؤسسات التعليمية بعد عام ١٩٤٨، إثر أحداث فلسطين، ولكن ذلك لم يؤد الى استقامة أوضاع التعليم العربي في اسرائيل بشكل تام؛ فمثلاً لم يتحقق حتى الآن زوال الأمية بشكل كامل بين العرب، رغم تقلصها، حسب ماتبينه الاحصاءات الاسرائيلية

الرسمية التي تظهر أن نسبتهم كانت في العام ١٩٦٠ ــ ١٩٦١، ٤٩,٥٪؛ وفي العام ١٩٧٠ ــ ١٩٧١ بلغت النسبة ٣٦,١٪؛ وفي العام ١٩٧٩ ــ ١٩٨٠، ١٩,٨٪[٣].

وعدا عن ظاهرة الأمية، فان التعليم العربي لا يزال يتخبط في مشاكل عدة يلزمها حلول حقيقية على مختلف الأصعدة. ولعل أولى هذه المشاكل وأبرزها هي:

أولاً ــ النقص في عدد المعلمين الأكفياء في المدارس العربية: فهنالك نقص واضح في عدد المؤهلين منهم منذ قيام اسرائيل. وقد بدأت هذه المشكلة في البروز منذ بداية الخمسينات، حيث قامت اسرائيل بتعيين العشرات من المعلمين العرب، غير المؤهلين للعمل في المدارس العربية، ووصلت نسبتهم في السنة الدراسية ١٩٤٩ ــ ١٩٥٠ الى ٩٠٪ من مجموع المعلمين العاملين في المدارس العربية. [وان كان هنالك انخفاض بهذه النسبة في الفترة الحالية][٤].

وكانت السلطات العسكرية الاسرائيلية ولا زالت تتدخل في شؤون المعلمين العرب، سواء عند تعيينهم الذي كان يتم بعد فحص «ولاء المعلمين لاسرائيل»، دون النظر أحياناً كثيرة الى كفاءتهم العلمية؛ وحتى بعد تعيينهم، اذ كانت السلطات الاسرائيلية العسكرية تمارس ارهاباً على كل من تشك في نشاطه السياسي وآرائه وانتماءاته، وتدفع نحو فصله. وقد ذكر أحدهم «ان الدائرة العربية في وزارة المعارف والثقافة لا زالت تتبع سياسة تعسفية في تعيين المعلمين العرب وفصلهم، وان تعيينهم لا يتم الا بموافقة ضابط الأمن في وزارة المعارف»[٥]. كما أكدت ذلك مصادر أخرى، حينما قالت «إن نصف عدد المعلمين من الوسط العربي غير مؤهلين، وان قبول المدرسين لا يحدد بناءً على مقدرتهم العلمية، فعشرات المعلمين، ومنهم مدرسون مؤهلون وذوو خبرة في حقل التعليم، قد رفضوا أو فصلوا بسبب آرائهم السياسية، بينما قبل عشرات المعلمين في سلك التعليم على الرغم من النقص في امكاناتهم العلمية»[٦]. اضافة الى ذلك، فان المعلم العربي ليس آمناً على نفسه مما يقول داخل الفصل (الصف)، كما أنه مقيد بالمناهج الاسرائيلية المعدة خصيصاً للعرب، والتي لا تتناسب مع الطالب العربي. ففي سنة ١٩٥٨، أصدر مدير قسم التعليم العربي في وزارة المعارف والثقافة تعميماً الى جميع المدارس جاء فيه «لقد اكتشفنا وجود مدرسين يستخدمون كتباً مدرسية جلبت خصيصاً من الدول المجاورة، ان هذه الكتب ممنوعة ليس في المدارس فقط، ولكن حتى في البيوت، انكم مسؤولون [المعلمون] عن اخبار السلطات في أية حالة تشاهدون فيها استعمال مثل هذه الكتب»[٧].

وقد انعكست هذه العوامل مجتمعة على المستوى التعليمي في القطاع العربي في اسرائيل، وأدت الى انخفاضه مقارنة مع القطاع اليهودي، خصوصاً وأن سياسة عزل المعلمين الاختصاصيين «المشكوك في أمرهم»، وتعيين معلمين غير أكفياء، لا زالت سارية حتى الآن[٨].

ثانياً ــ نقص المؤسسات التعليمية في القطاع العربي: فبالرغم من ارتفاع عدد هذه المؤسسات، الا أنه لا زال غير كاف، بالمقارنة مع ارتفاع عدد الطلاب. فقد ارتفع عدد المدارس من ١٤٦ مدرسة في العام ١٩٥٩ ــ ١٩٦٠ الى ٢٥٦ مدرسة في العام ١٩٦٩ ــ ١٩٧٠ ووصلت في العام ١٩٧٩ ــ ١٩٨٠ الى ٣٧٧ مدرسة. وفي الوسط

اليهودي وللاعوام نفسها، بلغ عددها ١٨٥٤، ٢٠٦٤ و ٢٠٠٥ مدرسة(٩).

اضافة الى ذلك، فان هذه المؤسسات لا زالت غير ملائمة من ناحية الابنية والتجهيزات، مما يشكل عائقاً كبيراً أمام تطور التعليم بين العرب. فإقامة الأبنية الجديدة للمدارس وتجهيزها وصيانتها، تقع على عاتق السلطات المحلية العربية، كما جاء في قانون التعليم الإلزامي، الا أن هذه المجالس التي تعاني من صعوبات مالية كثيرة، بسبب قلة المساعدات الحكومية لها، تواجه صعوبات كثيرة في تأمين الأبنية الملائمة. أضف الى ذلك، أن المجالس المحلية ذاتها غير موجودة في قرى عدة، مما يزيد من صعوبة الاهتمام ببناء المدارس في هذه القرى.

ويعترف بعض الأوساط الاسرائيلية، وحتى الرسمية منها بهذا الواقع، فوزارة المعارف والثقافة الاسرائيلية، في معرض تبريرها لهذا التقصير تقول: «ان تقدم تعليم العرب قد عُرقل بسبب نقص الأبنية، ولمواجهة النقص، منحت وزارة المعارف والثقافة قروضاً الى السلطات المحلية لتمكينها من بناء المدارس، وقد حدث هذا في عدد من القرى، لكن الأمر في كثير من الاماكن الاخرى لا زال بعيداً عن حالة الرضا(١٠).

وقد اقترح كل من الحزب الشيوعي الاسرائيلي وحزب مبام، على الكنيست في العام ١٩٦٤، تعديل قانون التعليم الالزامي، بحيث تحول مسؤولية الاهتمام بالمدارس في الاماكن التي لا وجود فيها للمجالس المحلية، الى الدولة نفسها، الا أن الكنيست رفض الاقتراح، كما رفض أيضاً اقتراحاً يقضي بتخويل الحكومة صلاحية اقامة أبنية للمدارس، نيابة عن السلطات المحلية في حال طلبها ذلك(١١). وفي حالات كثيرة، تكون أبنية المدارس في القرى، عبارة عن بيوت قديمة، أو غرفاً مستأجرة وموزعة في أماكن متعددة داخل البلدة، وكأمثلة على النقص في أبنية المدارس وتجهيزاتها، نورد الأمثلة التالية:

□ مدرسة عرب الفريفات وتحتوي على تسعة صفوف مبنية من الخشب، وهي في وضع سيء للغاية، اذ أن المياه تنهمر بغزارة على الطلاب في الشتاء، وأما في الصيف فتتحول الغرف الى جحيم. وتضم الغرفة الواحدة التي تبلغ مساحتها ١٧ متراً مربعاً، نحو ٤٥ ــ ٤٠ طالباً، يجلس كل ٣ ــ ٤ طلاب على مقعد واحد(١٢).

□ مدرسة زلفة: وتضم نحو ٦٠٠ طالب، يتعلم العديد منهم في العراء ولمدة ثلاثة أيام فقط في الأسبوع، بسبب عدم توفر الغرف الكافية، وتستعمل الغرفة الوحيدة كغرفة للمدير والمعلمين، وكمكتبة وكمخزن لوسائل الايضاح(١٣).

ويؤثر النقص في الأبنية المدرسية على زيادة كثافة الطلاب في الصفوف وفي المدارس، فقد بلغت كثافة الطلاب العرب في الغرفة الواحدة في سنة ١٩٦٩ ــ ١٩٧٠، ٣٢,٢ طالباً وفي سنة ١٩٨٠ ــ ١٩٨١، ٣١,١ مقابل ٢٧,٥ و ٢٨,٨ في الوسط اليهودي. أما الكثافة في المدرسة الواحدة، فبلغت في سنة ١٩٦٩ ــ ١٩٧٠، ٢٨١,٧ طالباً وفي سنة ١٩٨٠ ــ ١٩٨١، ٤٥٤,٥ طالباً، مقابل ٢٥٧,٨ و ٣٣١,٧ بين اليهود(١٤). ومن الجدير بالذكر أن القانون ينص على أن لا يتجاوز معدل طلاب الصف الواحد في جميع المدارس ٢٩,٩ طالباً، الأمر الذي طبق في المدارس اليهودية فقط(١٥).

ثالثاً ــ نقص المناهج والكتب المدرسية: ففي الخمسينات كانت المدارس العربية

في اسرائيل، تعاني من نقص كبير في هذا المجال، حيث لم يكن متوفراً في المدارس العربية المختلفة حتى كتاب تعليمي واحد يستحق الذكر، ولم تهتم وزارة المعارف باعداد كتب مدرسية في مستوى كتب المدارس اليهودية. فبالنسبة لبرنامج التعليم، فإن الكتب التي تدرس للطلاب العرب، يتوخى واضعوها حذراً شديداً لما قد يصل الى أذهان الطلبة العرب من بعض الجوانب المشرقة لماضي الأمة العربية وحاضرها. وهذه الكتب؛ إما أن تمر مروراً سريعاً عن هذه الملامح الجميلة، واما أن تفسرها بشكل مناف للواقع، فالفتوحات العربية تطلق عليها اسم «الغزوات»، والانتصارات التي حققها العرب تعيدها الى الظروف فقط، وانها تصور الحضارة العربية كحضارة مقتبسة ليس للعرب أي فضل فيها، «والهدف من هذه المناهج افقاد الطالب العربي ثقته بنفسه وبأمته»[١٦].

أما البرامج التقليدية للغة العربية، فكانت هنالك محاولات دؤوبة من جانب السلطات للتقليل من شأنها وتفضيل العبرية عليها، ويتضح ذلك من خلال التعليمات التي تتعلق بتدريس العربية، التي تتلخص في بند واحد هو «أهداف تدريس اللغة»، بينما نرى في المقابل التعليمات بالنسبة للعبرية أكثر تفصيلاً وتوضيحاً، حيث تتضمن ثلاثة بنود أساسية هي: «أهداف تدريس اللغة»، و«تحقيق الاهداف»، و«البرامج ومادة التدريس»[١٧].

ولم تكن المشاكل الآنفة الذكر غافلة عن السلطات الرسمية في اسرائيل، التي تدعي دائماً محاولة المساعدة، وتتحدث اعلامياً عن مستوى التعليم الجيد الذي بلغه العرب مقارنة مع الدول العربية الأخرى، الأمر الذي لا يمت الى الحقيقة بصلة، وخصوصاً اذا قورن بالوضع التعليمي بين الفلسطينيين في الخارج، أو في المناطق المحتلة. وقد قامت وزارة المعارف والثقافة بتعيين لجنة خاصة سنة ١٩٧٦، لبحث أوضاع التعليم العربي المتردية في اسرائيل، وبعد بحث دام سنتين تقريباً، قدمت اللجنة عرضاً وافياً لأوضاع التعليم العربي، وبعض التوصيات بشأن تطوره، وذكرت في تقريرها: «انه خلال سنوات كثيرة لم تبذل الامكانات والجهود الكافية فيما يتعلق بتوفير أبنية المدارس وتطويرها؛ وهناك نقص في غرف التدريس في القطاع العربي يصل الى حوالي ٤ ــ ٥ آلاف غرفة تدريس، وان اكتظاظ الصفوف في الوسط العربي يفوق ما هو قائم في الوسط اليهودي، أما غرف التدريس فتتوزع في أماكن مستأجرة ومتفرقة داخل القرى، وهنالك نقص كبير في المختبرات والمكتبات...». كذلك ذكرت اللجنة أن «نسبة الرسوب في الوسط العربي تثير القلق، كما ان كتب التدريس ليست في مستوى جيد... وتعاني من نقص شديد...، أما بالنسبة للتعليم المهني والزراعي فلا زال غير متطور مقارنة مع القطاع اليهودي. فمثلاً كان عدد المدارس المهنية في الوسط العربي ثلاث مدارس، بينما بلغ في الوسط اليهودي ٣١٨ مدرسة مهنية (حسب كتاب الاحصاء السنوي الاسرائيلي ١٩٧٦)، إضافة الى ذلك، ذُكر أن هنالك نقصاً في القوى البشرية المؤهلة للتعليم، حيث تصل نسبة المعلمين غير المؤهلين الى حوالي ٤٥ ٪، ويلاحظ النقص الشديد بين مدرسي العلوم الطبيعية والتكنولوجيا واللغة الانجليزية».

وقدمت اللجنة عدة توصيات، أهمها: مطالبة وزارة المعارف والثقافة بتمويل المدارس العربية، وتأليف هيئة مكونة من ممثلين عن وزارات التربية والثقافة والداخلية

والمالية تقوم بوضع مخطط لتطوير التعليم في الوسط العربي»[١٨]. بيد أن هذه التوصيات لم تنفذ، وعزا بعض المصادر الاسرائيلية هذا الاهمال الحكومي المتعمد الى الوضع السياسي، فقد جاء في دراسة أعدتها الدكتورة مينا تسيمح، حول التعليم في القطاع العربي، وقدمتها الى اللجنة الفرعية التابعة للجنة التعليم والثقافة التابعة للكنيست، أن مواقف اسرائيل تجاه الأقلية العربية تعود الى المشاكل الآتية، حيث تخشى اسرائيل منح العرب فيها الحقوق المتساوية في جميع المجالات، ومنها القطاع التعليمي، بسبب الوضع السياسي[١٩].

وبسبب الأوضاع التعليمية السيئة هذه والآخذة بالاستفحال، قامت اللجنة القطرية العربية باتخاذ سلسلة من الاجراءات الاحتجاجية والتهديد بتصعيدها مالم يتم التوصل الى حلول فورية تضع حداً لهذه المشاكل. وحددت اللجنة القطرية في مؤتمر صحفي لها المشاكل الآنية التي لا زال التعليم العربي يعاني منها، والتي تعتبر استمراراً للمشكلات السابقة المذكورة، مستشهدة بما جاء في احدى الدراسات التي قام باعدادها كل من د. يوسف باشي، د. سورال كاهن، د. دانئيل دنيتش، المحاضرين في كلية التربية التابعة للجامعة العبرية في القدس، بناء على طلب وزارة المعارف والثقافة، حول الانجازات التعليمية للمدرسة العربية. ووفق هذه الدراسة، فان حوالي ٥٢٪ من المعلمين العرب لا زالوا غير مؤهلين، مقابل ٣٪ فقط في الوسط اليهودي، وقد كان ممكناً التغلب على هذا النقص الخطير في سلك المعلمين الاكفياء، وذلك باقامة المزيد من دور المعلمين، حيث أنه حتى سنة ١٩٧١، لم يكن هناك سوى دار واحدة للمعلمين العرب[٢٠].

ويؤكد الدكتور سامي مرعي، أحد أعضاء اللجنة القطرية العربية (المحاضر في جامعة حيفا) أن التقليصات المستمرة في موازنة وزارة المعارف تساهم في ابقاء هذه المشكلة بدون حل، حيث أن الميزانية المستحقة لدار المعلمين العرب في حيفا لا تتجاوز ٣٪ تقريباً من مجموع ميزانية تأهيل المعلمين في منطقة حيفا وحدها، وهذه الميزانية على ضآلتها لا تنفق كلها ويعاد قسم كبير منها الى وزارة المعارف! «ان عملية الاعداد هذه، تنعكس على المعلم وطريقة عمله، وهناك دراسات أكاديمية عديدة أشارت الى أنه نتيجة للأوضاع سالفة الذكر، فان التوجه الفكري التربوي للمعلم العربي ما يلبث أن ينسحق بعد ثلاث سنوات من ممارسة مهنة التعليم»[٢١].

ويصف الدكتور مرعي مناهج التعليم الموضوعة للطلبة العرب بأنها مفرغة ومقتصرة على عمليات نقل ميكانيكية تشوه نمو الطالب، وهي بحاجة الى تغيير جذري. ويستشهد بمنهاج اللغة العربية الذي يرمي الى تعليم الطلاب القدرة على الكتابة والتعلم فحسب، بينما يخلو من عناصر التراث الشعبي العربي[٢٢]. كما أن كتب القراءة العربية ليست موحدة في جميع المدارس العربية، انما هي كتب كثيرة ومتنوعة، وكل كتاب لمؤلف، وغالباً ما يكون المؤلف هذا مفتشاً في وزارة المعارف الذي يفرض كتابه على المدرسة أو المدارس الخاضعة لتفتيشه، اضافة الى كتب القواعد والبلاغة التي وضعت في الثلاثينات، دون تحديد أهداف تربوية لتعليم اللغة العربية تبرز شخصية التلميذ والقيم القومية والاجتماعية والدينية، وتاريخ الشعب العربي، كما حددت في

برامج تعليم اللغة العبرية في المدارس اليهودية[٢٣].

وتطرق أحد أعضاء اللجنة القطرية الى منهاج التاريخ الذي يُدرس في المدارس العربية، والذي لا زال غير واضح الملامح، اذ يركز على تاريخ العصر الحديث وتاريخ العرب، وتاريخ اليهود والحركة الصهيونية، بشكل متساو، من خلال تخصيص ساعات تدريس متساوية لكل منها، بينما يدرس تاريخ العرب في المدارس العبرية بشكل سطحي وعام[٢٤].

على أي حال، فقد انعكس الضعف في منهاج اللغة العربية وغيرها من المواد على المستوى التعليمي للطلاب العرب، ففي البحث الذي أجراه كل من الدكتور يوسف باشي ود. سورال كاهن ود. دانئيل دينتش ورد «أن حوالي ٦ ــ ٨ بالمئة من طلاب صفوف الرابع والسادس لا يجيدون قراءة اللغة العربية بشكل أوتوماتيكي»[٢٥].

كذلك تنتشر وتتسع ظاهرة التهرب من الدراسة بين أوساط التلاميذ العرب في المرحلة الابتدائية، رغم تنفيذ قانون التعليم الالزامي، «ففي العام ١٩٧٤ هجر مقاعد الدراسة الابتدائية في الوسط العربي نحو ثلث الطلاب». وعلى الرغم من ارتفاع نسبة المتهربين من الدراسة في الوسط العربي، فان هذه القضية لا تحظى باهتمام مباشر من قبل المسؤولين مثلما هو الحال في الوسط اليهودي[٢٦].

لم تكن اللجنة العربية القطرية الجهة الوحيدة التي نبهت الى النتائج الخطيرة التي تترتب على سياسة الاهمال في أوضاع التعليم بين العرب، فقد أجرى مكتب الخدمات النفسية في الناصرة تحقيقاً خاصاً حول التعليم في مدارس الناصرة، يمكننا عرضه كنموذج لوضع بقية المدارس العربية، فقد تبين من البحث الذي يعكس الاهمال الاسرائيلي، ان أكثر من ألف طالب في الصفوف من الثاني وحتى التاسع «أميون». وان أكثر من ثلث طلاب تلك الصفوف يعانون من التخلف في التحصيل العلمي، وان نسبة الامية ترتفع من صف الى آخر، فقد بلغت في الصف الثاني ١٠ ٪ في معظم مدارس الناصرة، وارتفعت في الصف الخامس الى ١١ ٪، وفي السابع ١٢ ٪[٢٧].

وعلق مدير المركز مروان دويري، على هذه الحقائق بقوله: «ان هناك تراكماً في التخلف في التحصيل المدرسي لدى ٤٤ ٪ من طلاب الصفوف المذكورة في الناصرة» أي في الصفوف الابتدائية، وأنه على يقين من خطورة هذا الوضع، «ولقد أطلعنا الوزارة عليها مطالبين باستخدام الوسائل الوقائية وبعض طرق العلاج، الا أن الوزارة لم تقم بأي اجراء يدل على نيتها في تغيير الوضع، بل أقالت منذ سنة، المفتش المسؤول عن التعليم الخاص»[٢٨].

جميع هذه النواقص التي تم ذكرها في جهاز التعليم في الوسط العربي، والتي لها مؤثرات نفسية ــ اجتماعية سلبية على الطالب العربي تؤخر تطوره مقارنة مع الطالب اليهودي، وهي نتيجة سياسة واضحة، تتمثل في الاهمال الرسمي المتعمد. فالتعليم العربي بحاجة الى جملة اصلاحات، عبّرت عنها اللجنة القطرية العربية في مؤتمرها الذي عقد في الناصرة في أيار (مايو) ١٩٨٠، من خلال مطالبتها بوضع خطة لحل أزمة النقص في أبنية المدارس، وتحديد ميزانية فورية لبناء ٣٩٠ غرفة، وانشاء قسم خاص في وزارة المعارف والثقافة للاهتمام بقضايا التعليم الثانوي النظري والمهني، ثم فتح

أبواب الجامعات الاسرائيلية أمام الطلاب العرب لدراسة المواضيع التي يرغبون فيها، وايجاد صندوق خاص لمنح القروض والمساعدات لهم، والتخطيط لاقامة جامعة عربية. كذلك طالبت اللجنة باعادة النظر في مناهج التدريس الحالية، ووضع مناهج ملائمة، وتخصيص ساعات أكثر لتدريس اللغة العربية والأدب والتاريخ، واقامة معهد للأبحاث التي تتعلق بالمجتمع العربي. ثم فتح أبواب دور المعلمين أمام الخريجين الثانويين، وايجاد صندوق خاص لتقديم المنح والمساعدات للطلاب، وتخصيص الميزانيات الكافية لتنظيم دورات تأهيل للمعلمين، والكف عن أسلوب الفصل العشوائي بحقهم. وأخيراً طالبت اللجنة بتمكين المختصين العرب من أخذ دور قيادي في ادارة القسم العربي في وزارة المعارف والثقافة، وتطبيق المساواة في الخدمات والوظائف بين المدارس العربية واليهودية ومنح صلاحيات أوسع للسلطات العربية في تعاملها مع قضايا التعليم[٢٩].

التعليم الجامعي

ان المشاكل التي يعاني منها التعليم الابتدائي والثانوي العربي تنعكس حتماً على التعليم الجامعي في اسرائيل، خصوصاً على صعيد عدد الطلاب العرب في الجامعات والفروع التي يدرسون فيها. والمعروف أن القبول في الجامعات غير ممكن لغير حملة شهادة البغروت (الشهادة الثانوية الاسرائيلية الرسمية)، وأن نسبة النجاح في امتحان البغروت بين العرب قليلة، فقد كان عددهم في سنة ١٩٥٦ ــ ١٩٥٧، ٧٧ طالباً وفي سنة ١٩٦٩ ــ ١٩٧٠، ٢١٢، وفي سنة ١٩٧٩ ــ ١٩٨٠، ١٣٠٠. أما الطلبة اليهود، وللأعوام نفسها، فقد بلغت أعدادهم على التوالي: ٢,٩٨١، ١١,٠٤٣، ١٤,٠٠٠[٣٠]. ونتيجة لتدني هذه النسبة بين الطلبة العرب، بسبب الأوضاع التعليمية السيئة في مرحلتي التعليم الابتدائي والثانوي كما عرضناها، فان ذلك يؤدي الى التحاق عدد قليل منهم في الدراسات الجامعية، ولكن يتركز اتجاه هؤلاء الطلاب في غالبيتهم الى الفروع العلمية. فقد شهدت السنوات الأخيرة تضاؤل ظاهرة تمركز الطلاب العرب في الفرع الأدبي، وانتشارهم أكثر فأكثر في الفروع الاجتماعية والعلمية؛ فقد ازداد عددهم بشكل ملحوظ في كليات الرياضيات والبيولوجيا والفيزياء والكيمياء والحقوق والاقتصاد وعلم الاجتماع. وكانت الجامعة العبرية قد أجرت بحثاً في العام ١٩٧٠، جاء فيه أن حوالي نصف الطلاب العرب في الجامعات الاسرائيلية يحاولون تغيير دراستهم الى الطب والهندسة وغيرها[٣١].

وقد علق المسؤولون في الدائرة العربية على هذا التحول نحو العلوم الاجتماعية الدقيقة «بأنه احدى النتائج النفسية البعيدة لحرب حزيران (يونيو) عام ١٩٦٧، حيث بدأ الشباب العربي المهزوزون نفسياً من جراء الهزيمة، يقولون ان العلم والتغيير العلمي الشامل للإنسان العربي يمثل الطريق الى الكرامة والتقدم والعزة»[٣٢]. الا أن هناك من يردّ توجه الطلبة العرب نحو الفروع العلمية الى العامل الاقتصادي، والى رغبة الطالب بامتلاك مهنة مستقبلية تعطيه وسائل قوة أكبر، والابتعاد عن الوظيفة الحكومية، وتمكن الشباب العربي بالتالي من تكوين نفسه اقتصادياً خلال فترة وجيزة من بدء حياته العملية[٣٣].

ومن ناحية ثانية، وبالنسبة لعدد الطلاب العرب في الجامعات الاسرائيلية، فلا توجد احصاءات رسمية حديثة (حسب كتاب الاحصاء الرسمي)، لذا سنأتي على ذكر القديم منها، فقد بلغ عددهم ٥٤٥ طالباً في العام الدراسي ١٩٦٩ ــ ١٩٧٠، و٨٦٠ في العام الدراسي ١٩٧٠ ــ ١٩٧١، و٨٩٠ في ١٩٧١ ــ ١٩٧٢، و١٠٩٠ في العام الدراسي ١٩٧٢ ــ ١٩٧٣، ثم في السنة التالية ١٥٠٠ طالب[٣٤]. وعموماً وصل عدد الخريجين العرب سنة ١٩٧٤ الى ١٨٠٠، مقابل ٩٤,٩٠٠ بين اليهود، يعملون في مجالات متعددة، ٥٠ ٪ في التدريس؛ ٢٠ ٪ في المحاماة؛ ٨ ٪ في الطب؛ ٧ ٪ في العلوم الاجتماعية؛ ٦ ٪ مهندسون[٣٥].

ويظهر أحد البحوث التي أعدها معهد شيلواح، بناءً على طلب من مستشار رئيس الحكومة للشؤون العربية حول الجامعيين العرب أنه في أعوام الثمانينات، سينضم الى جمهور الأكاديميين العرب في اسرائيل ما بين ٢٥٠ ــ ٣٥٠ شخصاً كل عام. وحسب هذه الأرقام، فسيبلغ عدد الحائزين على اجازة جامعية أكثر من ٢,٥٠٠. اضافة الى حوالي ٣٠٠ طالب يدرسون في كليات بيت بيرل وهاري بيتشه، وعدة مئات يدرسون خارج البلاد، وبالأخص في دول الكتلة الشرقية[٣٦].

ونتيجة للتزايد الكمي السريع لتدفق الشباب العربي على الجامعات بجميع فروعها، أعد معهد شيلواح في جامعة تل أبيب، دراسة خاصة بهذا الشأن، بناءً على طلب من مستشار رئيس الحكومة للشؤون العربية حول الجامعيين العرب، وتوصلت الدراسة الى الاستنتاج الرئيسي التالي: «سيزداد وبسرعة عدد الطلبة الجامعيين العرب بحيث يصل الى ثلاثة آلاف طالب سنة ١٩٨٠، وبالتالي سيكون على الحكومة استيعاب الخريجين في وظائف مناسبة، أو أن تواجه حركة مثقفين عرب يندمج في وجدانهم الغضب الاجتماعي بالغضب القومي، وبناء عليه، وللحد من تدفق الطلبة العرب على الجامعات، تبنّت الحكومة الاسرائيلية خطة لإقامة شعبة في وزارة المعارف والثقافة لتوجيه الطلاب العرب في المرحلة الثانوية نحو الدراسات المهنية»[٣٧].

مشكلات الطلبة العرب في المرحلة الجامعية

من أبرز المشكلات التمييز في القبول في الجامعات «فالحقد والكراهية اللذان تأصلا في نفوس اليهود بشكل عام ضد العرب، يؤثر بصورة شعورية أو لا شعورية على السلطات الجامعية أثناء عملية الاختيار، فتعمل على استبعاد العرب ما أمكن، كما أن بعض المعاهد والكليات تحرم العرب من دخولها»[٣٨]. فالتمييز هذا يفوق مثيله في العالم، فحتى الجامعات الأميركية التي مازالت حتى الآن تمارس التمييز ازاء الطلبة السود وغيرهم من الأقليات، بدأت تخصص لهم الآن ١٠ بالمئة من مقاعد الدراسة فيها ومن المنح الحكومية والجامعية[٣٩].

كما أن الوضع الاقتصادي يؤثر على قدرة الطلبة العرب للالتحاق بالجامعات الاسرائيلية، فهم يواجهون صعوبات كثيرة من أجل الحصول على مساعدات تمكنهم من تمويل دراستهم، نظراً للتمييز ضدهم عند اعطاء المنح والقروض والهبات الجامعية والحكومية، مقارنة مع الطلبة اليهود؛ ونتيجة لذلك يتوجه العديد من الطلبة العرب الى

دور المعلمين لأنها أقل تكلفة، ولأن الوظائف بعد انتهاء الدراسة فيها مضمونة[٤٠].

وأعلن مؤخراً تأليف لجنة من المغتربين العرب في أميركا وكندا (أحد أعضائها الدكتور خليل نخلة، من قرية الرامة في الجليل) لجمع التبرعات لتشجيع التعليم العالي بين الشباب العربي في الجامعات الاسرائيلية. وقام ممثل اللجنة، الدكتور أسامة دوماني، بزيارة اسرائيل من أجل انشاء لجنة محلية لمتابعة الاهتمام بالموضوع[٤١]. كما أن الطلبة العرب كانوا ولا زالوا يحصلون على بعض المساعدات لتمويل دراستهم الجامعية من المؤسسات الدينية العربية في اسرائيل. وهنالك قسم كبير من الطلبة العرب، يمارس أعمالاً مختلفة خلال الدراسة، ليتمكن من تغطية نفقاتها.

من جهة أخرى هنالك مشكلة التوتر المستمر في الجامعات بين الطلبة العرب واليهود، كنتيجة حتمية للصراع العربي— الاسرائيلي، ولسياسة اسرائيل وممارساتها ضد الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة. وكان الطلاب العرب في الجامعات الاسرائيلية ولا زالوا، عنصراً فعالاً في الدفاع عن قضايا شعبهم، بالوسائل المتاحة لهم، الأمر الذي يعرضهم لتحرشات دائمة من جانب الطلاب اليهود، ومن المتطرفين خاصة. وقد ازداد هذا التوتر بعد حرب ١٩٦٧، اثر موجة النهوض الوطني العارمة التي شملت العرب في اسرائيل عامة والجامعيين خاصة، وذلك بفعل تماثلهم مع سكان المناطق المحتلة ومع نضال الشعب الفلسطيني.

وقد أدت هذه الصدامات بين الطلاب العرب واليهود في الجامعات الاسرائيلية الى اعتقالات واسعة بين صفوف الطلبة العرب بين فترة وأخرى، لمنعهم من القيام بأي نشاط سياسي. كما تنشط العديد من الجماعات اليمينية الاسرائيلية المتطرفة داخل الجامعات على غرار جماعة «اسرائيل لنا» ومجموعة «كاستل» اليمينية ضد الطلبة العرب، مطالبين بطردهم من الجامعات حتى بقوة السلاح.

وقد اشتدت الصدامات الدامية بين الطلاب العرب واليهود خصوصاً في الفترة الأخيرة «ففي السنوات الماضية، شهدت الجامعات شجارات بالأيدي والسلاسل الحديدية والهراوات، ومع مرور الزمن، ازداد خطر العنف في الجامعة. فلأول مرة تقريباً تستخدم السكاكين في أماكن سكن الطلبة»[٤٢]. وكان آخر هذه الصدامات، ما وقع في الجامعة العبرية، عندما هاجمت العناصر اليمينية المتطرفة، مساكن الطلبة العرب وذلك في شهر كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨١، مما أدى الى تعطل الدراسة في الجامعة، وهذا ما دفع رئيس الجامعة العبرية الى تأليف لجنة تحقيق للبحث في حوادث العنف، وأصدرت جملة توصيات تبنّتها ادارة الجامعة، أهمها دعوة ضباط الأمن للتواجد باعداد كافية في مساكن الطلبة وأماكن التوتر، ودعوتهم الى بذل جهودهم لمنع المتنازعين بالقوة[٤٣].

وتحمّل معظم وسائط الاعلام الاسرائيلية الطلاب العرب مسؤولية ما يحدث من صدامات على «أرضية التشدد القومي بينهم الذي يزداد كلما ازدادت ثقافتهم وتوفرت لهم فرص عمل وتطور أفضل، [مما يؤدي] الى جعل علاقتهم بدولة اسرائيل سيئة وفي أدنى المستويات»[٤٤]. ولكن، وبالرغم من توصيات لجنة التحقيق المذكورة القاضية بمضاعفة جهاز الأمن في الجامعات، ما زال الطلاب العرب هنالك، يتعرضون لمضايقات

وملاحقات بحجة أنهم يحملون ايديولوجيات مناهضة لاسرائيل[٤٥].

وهنالك مشكلة أخرى تواجه الطلبة العرب عند التحاقهم بالجامعات الاسرائيلية، وهي مشكلة اللغة، فالجامعات الاسرائيلية تعتمد اللغتين العبرية والانجليزية في دراستها، وهذا مايشكل، في البداية، صعوبة كبيرة للطالب العربي الذي درس هاتين اللغتين بشكل لا يمكنه معها استيعاب المحاضرات جيداً. اضافة الى الاختلاف في اسلوب التدريس المتبع في المدارس العربية عن الاسلوب المتبع في الجامعات[٤٦].

ومن ناحية ثانية فهنالك مشكلة السكن، التي تعتبر نموذجا لعدم الدمج بين العرب واليهود، فالطالب العربي يجد صعوبة كبيرة في العثور على سكن، اما بسبب التمييز المتبع في مساكن الطلبة في الجامعات واما بسبب رفض العديد من العائلات اليهودية تأجير بيوتها لطلبة عرب. وتبرز المشكلة بشكل خاص في منطقة تل أبيب. وعلى الرغم من الجهود التي بذلت لحل المشكلة، سواءً من قبل لجان الطلبة أو أحياناً من قبل ادارة الجامعة، فما زالت على حالها[٤٧].

وقد أدت المشكلات العديدة التي يتعرض لها الطلبة العرب في الجامعات الى المبادرة بتقديم مشروع حول انشاء جامعة عربية في الجليل، بمبادرة من جمعية تطوير الثقافة والتعليم في الوسط العربي التي أصدرت كراساً خاصاً حول المشروع، ملخصة فيه دور الجامعة المقترح في البنود التالية: «اغناء الوجود العربي من خلال التفاعل الفكري للمجتمع العربي في الشرق الأوسط من ناحية، ومع المجتمع اليهودي من ناحية ثانية؛ التعبير عن الوجود الحضاري العربي...؛ اجراء أبحاث ودراسات تمثل هذا الوجود؛ دراسة المجتمع العربي والسعي لتطويره...؛ اعداد كوادر ذات كفاءات عالية...؛ استقطاب الطاقات الأكاديمية العربية المبعثرة في اسرائيل والخارج...»[٤٨]. كما تم أيضاً انشاء هيئة ادارية للجامعة، وهيئة أكاديمية. واقترحت الجمعية اقامة أربع كليات في المرحلة الأولى: العلوم، الآداب، العلوم الاجتماعية، التمريض بالاضافة الى السنة التحضيرية، واقامة مكتبة علمية شاملة، ومعهد لدراسة التراث والثقافة العربية[٤٩].

الا أن طلب انشاء مثل هذه الجامعة جوبه بالرفض من قبل مجلس الثقافة العالي برئاسة وزير التربية والثقافة زفولون هامر، الذي إدعى أنه لا ضرورة لإقامة جامعات اضافية في اسرائيل، واعداً بحل بعض الاشكالات المتعلقة بانتقال الطلبة العرب من المدارس الثانوية الى الجامعات من جديد، واكتفى مجلس التعليم العالي بالطلب الى وزارة المعارف، العمل من أجل تطوير احدى دور المعلمين العربية لمنح الصفة الأكاديمية لخريجيها[٥٠].

ان مشكلات التعليم العديدة هي في حد ذاتها جزء غير منفصل عن المشاكل العديدة التي يواجهها العرب على مختلف الأصعدة، فمثلاً قضية المجالس المحلية العربية التي تعاني من أوضاعها السيئة من جراء المماطلات الاسرائيلية في تامين المستحقات المالية لها لتمويل المدارس بشكل خاص سنة بعد أخرى. مما حدا باللجنة القطرية لرؤساء المجالس المحلية العربية لاعلان الاضراب عدة مرات، مطالبة السلطات بتسديد العجز المالي الذي يشل عمل المجالس، ودفع الميزانيات العادية، وتمويل مناسب لاحتياجات التطوير، بما في ذلك المدارس[٥١]. كما أن هنالك مشكلة عدم تقديم

الخدمات الاجتماعية الكافية في القرى العربية، والتي تؤثر بدورها على أوضاع المدارس، ويبقى حلها مرتبطاً الى حد بعيد بموقف السلطة وسياستها ازاء العرب بشكل عام.

---

(١) أنظر: نص قانون التعليم الالزامي ٥٧٠٩ لسنة ١٩٤٩، «الوقائع الاسرائيلية»، كتاب القوانين ٢٦، ١٨/٩/١٩٤٩، ص ٢٩٩.

(٢) أنظر *Statistical Abstract of Israel* 1980, pp. 584-585.

(٣) **المصدر نفسه**، ص ٥٧٩.

(٤) صبري جريس، **العرب في اسرائيل**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٣، الطبعة الثانية، ص ٢٤٩.

(٥) داني تابوري، **يديعوت أحرونوت**، ١٣/٩/١٩٧٩.

(٦) **دافار**، ٥/٩/١٩٧١.

(٧) د. صالح سرية، **تعليم العرب في اسرائيل**، بيروت: مركز الأبحاث، م.ت.ف، ١٩٧٣، ص ١٢٤.

(٨) شالوم كوهين، **هاعولام هازيه**، ٥/٤/١٩٦٧.

(٩) *Statistical Abstract of Israel* 1980, p. 584.

(١٠) د. صالح سرية، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢٦.

(١١) صبري جريس، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٥٣ ــ ٣٥٤.

(١٢) **الاتحاد**، ١٣/١٠/١٩٨١.

(١٣) **المصدر نفسه**.

(١٤) *Statistical Abstract of Israel* 1981, p. 623.

(١٥) سميح صباغ، **الاتحاد**، ٢٤/١٠/١٩٨٠.

(١٦) د. صالح سرية، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٦٠

(١٧) صبري جريس، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٦٢.

(١٨) «استنتاجات لجنة المعارف والثقافة بشأن الطلاب العرب في المدارس العربية في البلاد»، **محاضر الكنيست**، ملحق الجلسات: ٢٨/٢/٢ ــ ١٩٧٧/٣/٢؛ ص ٢٧٦ ــ ٢٧٧.

(١٩) عمانويل روزن، **بمحانيه**، ٤/٢/١٩٨١.

(٢٠) **الاتحاد**، ١٣/١٠/١٩٨١.

(٢١) د. سامي مرعي، **الاتحاد**، ٢٣/٥/١٩٨٠.

(٢٢) **المصدر نفسه**.

(٢٣) حسن بشارة، **الاتحاد**، ٢٢/٥/١٩٨٠.

(٢٤) بطرس دلة، **المصدر نفسه**.

(٢٥) **الاتحاد**، ١٣/١٠/١٩٨١.

(٢٦) **المصدر نفسه**.

(٢٧) **المصدر نفسه**، ١١/٨/١٩٨١.

(٢٨) **المصدر نفسه**، ١٣/١١/١٩٨١.

(٢٩) **المصدر نفسه**، ٢٣/٥/١٩٨١.

(٣٠) *Statistical Abstract of Israel* 1981, p. 629.

(٣١) *Statistical Abstract of Israel* 1971, p. 630.

(٣٢) **الاتحاد**، ١٠/١/١٩٧٥.

(٣٣) أمرون ليش، **العرب في اسرائيل**، القدس: الجامعة العبرية، ١٩٨١، ص ١٨٢.

(٣٤) *Statistical Abstract. of Israel* 1977, p. 630.

(٣٥) رئيس الحكومة اسحق رابين رداً على استجواب في **محاضر الكنيست**، ١٥/١/١٩٧٥، ص ١٣٠٠.

(٣٦) أمرون ليش، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٨١.

(٣٧) **المصدر نفسه**، ص ١٨٤.

(٣٨) شالوم كوهين، **مصدر سبق ذكره**.

(٣٩) **الفجر**، ٢١/٣/١٩٨٢.

(٤٠) د. سرية، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٠٦.

(٤١) هآرتس، ٢٨/١٢/١٩٨٠.

(٤٢) **معاريف**، ٢٥/١٢/١٩٨١.

(٤٣) **المصدر نفسه**.

(٤٤) **يديعوت أحرونوت**، ٣١/١٤/١٩٨١.

(٤٥) **الشعب**، ٢٠/١/١٩٨٢.

(٤٦) بطرس أبو منه، **هيرالد تريبون**، ٢٥/٥/١٩٧٢.

(٤٧) ايلي ريخس، **العرب في اسرائيل**، ص ١٢٥.

(٤٨) **الفجر**، ٢/١٠/١٩٨١.

(٤٩) **المصدر نفسه**.

(٥٠) **المصدر نفسه**.

(٥١) **المصدر نفسه**، ٢٨/١٢/١٩٨١.

السياسة الإسرائيلية
إزاء المخيمات في جنوب لبنان

«إن كل شاب في سن السابعة عشر في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، هو طاقة [للفدائيين]» — هذا ما أعلنه رئيس الأركان الاسرائيلي رفائيل ايتان قبيل نشوب الحرب بثلاثة أسابيع تقريباً، في مقابلة معه (نشرت في يديعوت احرونوت، ١٤/٥/١٩٨٢). وانطلاقاً من هذه الرؤيا، قام الجيش الاسرائيلي خلال احتلاله جنوب لبنان في حزيران (يونيو) الماضي، بتنفيذ عملية مخططة لتدمير المخيمات في المنطقة، بشرياً وعمرانياً فعلى الصعيد العمراني، أدى القصف الشديد على المخيمات من البر والبحر والجو، الى تدميرها بصورة كاملة تقريباً، وذلك قبل دخول القوات الاسرائيلية اليها. وبعد احتلالها نفذت اسرائيل عملية «تطهير» واسعة بين سكانها، فاعتقلت الآلاف من الرجال والشبان وحتى الاحداث ممن نجوا من الموت، وزجتهم في معسكرات الاعتقال، وبالأخص في معتقل انصار الكبير، بتهمة التعاون مع المنظمات الفدائية أو الانتماء اليها. وهكذا لم يبق من سكان المخيمات المدمرة سوى النساء والأطفال والعجز الذين لجأوا الى البساتين، أو الأبنية العامة والمهجورة، او الى أي مأوى آخر استطاعوا الوصول اليه، ومنهم من هرب باتجاه بيروت أو باتجاه الشمال بحثاً عن مأوى.

لقد كان هدف اسرائيل هو اقتلاع مخيمات اللاجئين من جنوب لبنان، ودفع سكانها نحو الرحيل عن المنطقة، بعيداً عن حدودها. وهذا ما يعترف به المسؤولون الاسرائيليون صراحة، عند سؤالهم عن المبرر الذي دفعهم الى تدمير المخيمات. فمثلاً، أعلن وزير الاقتصاد يعقوب مريدور، المسؤول من قبل الحكومة عن تقديم المساعدات للسكان المدنيين في جنوب لبنان، خلال اجتماعه مع أعضاء وحدة تقديم المساعدات المنبثقة عن الجيش الاسرائيلي، أن هدف اسرائيل يتمثل في دفع اللاجئين الفلسطينيين الى «الرحيل نحو الشرق، في اتجاه سوريا، وانه يجب تمكينهم من التوجه الى هناك، وعدم السماح لهم بالعودة» (انظر المقابلة مع المقدم — احتياط — دوف يرميا، يديعوت أحرونوت، ٨/١٠/١٩٨٢). إلا ان اسرائيل لم تستطع تحقيق هدفها هذا كاملاً. فرغم رحيل جزء من اللاجئين، فضل عدد كبير منهم البقاء في المنطقة، والعودة الى المخيمات بعد توقف القتال. وتقدر المصادر الاسرائيلية عددهم بنحو ٦٠ ألفاً موزعين على خمسة مخيمات هي: الرشيدية، البص، برج الشمالي، عين الحلوة والميه وميه. ويعيش هؤلاء في حالة فقر مروعة — حسب وصف وسائل الاعلام الاسرائيلية — بعد تدمير منازلهم وغياب أو فقدان الرجال بينهم. وحسب قول أحد المراسلين الاسرائيليين، «تحول هؤلاء الى لاجئين مرة أخرى خلال الحرب. فقبلها

كانوا يعيشون في بيوتهم، وحياتهم منظمة، ويعتمدون في معيشتهم على دخل الزوج والأولاد، سواء أولئك الذين كانوا يعملون في لبنان، أو الذين كانوا يرسلون أموالاً إلى عائلاتهم من الخارج. وقد تحطمت جميع آمالهم الآن، ولم يعد في استطاعتهم مواجهة المشاكل التي أفرزتها الحرب.

«ولقد خلقت عمليات القصف على مخيمات اللاجئين آلاف العائلات الفلسطينية دون بيوت ملائمة للسكن، وأحياناً كثيرة دون سقف. فالمدارس.. تهدمت دون أن تتوفر إمكانية لاعادة ترميمها. وفي عين الحلوة مثلاً، تهدمت جميع العيادات، سواء تلك التابعة للأونروا، أو العيادات التابعة للتنظيمات، وتضررت شبكات المياه والكهرباء بشكل لا يمكن إصلاحها.

«إن عائلات كثيرة تركت مخيمات اللاجئين، بعد أن أنذرها الجيش الاسرائيلي خلال المعارك. وقد وجدت بعد هدوء القتال أنها لا تملك بيتاً يمكنها العودة اليه. فبيوتها دمرت، والأثاث تحطم تحت الأنقاض. ولم تعد هناك مؤسسات تعليمية لابناء آلاف الاولاد. أما في العيادات اللبنانية فلا تتوفر رغبة قوية في معالجة المرضى الفلسطينيين» (تسفي بريئيل، هآرتس، ٣٠/٧/١٩٨٢).

وفي تقرير لمراسل اسرائيلي آخر حول أوضاع سكان المخيمات، ذكر أن «لاجئين كثيرين وجدوا مأوى لهم في الدكاكين في شوارع صيدا، حيث يعيشون هناك في ظروف لا إنسانية، من ناحية الاكتظاظ والشروط الصحية المعدومة، والاذلال من جراء العيش في الشارع. أما 'السعداء' بينهم، فقد بقوا في المخيمات، حيث يعيشون بين أنقاض البيوت، واستطاع آخرون اصلاح منازل تهدمت، وبينهم من يعيش في أكواخ. وحتى تلك العائلات التي وافقت على العيش في خيم، فانها تبدو غير راضية عن وضعها، إذ ان المطر يتسرب الى الداخل، ومساحة الخيمة ضيقة ولا تتسع للعائلات الكبيرة، إلى درجة أنه لا يمكن الايواء داخلها إلا وقت النوم» (غابي زوهار، حوتام — ملحق عل همشمار، ١٢/١١/١٩٨٢).

ويعتبر تقرير النائب السابق آرييه (لوفا) اليعاف (وهو أحد زعماء حركة شلي، ومن أعضاء مجلس السلم اسرائيل — فلسطين)، حول وضع مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في جنوب لبنان بعد الحرب، أبرز وثيقة اسرائيلية بهذا الشأن، تم وضعها حتى الآن. فقد طلب اليعاف بعد أيام معدودة من توقف القتال — حسب قوله — الى وزير الدفاع اريئيل شارون، السماح له للقيام بجولة في مناطق القتال، لتفحص أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، عن كثب. واستجاب شارون لطلبه، وسهل عليه المهمة بتعيين مرافقين له من الجيش الاسرائيلي. وزار اليعاف جميع المخيمات، وأطلع على أوضاع سكانها، كما اجتمع الى ضباط وحدة مساعدة المدنيين في الجيش الاسرائيلي. وفي ٢٢ حزيران (يونيو) قدم تقريراً مفصلاً الى وزير الدفاع، حول وضع المخيمات، يتضمن ثلاثة بنود: أولاً، تقييمه للوضع؛ ثانياً، طرق العمل الممكنة؛ ثالثاً، توصياته الخاصة بشأن العمل.

في البند الأول، تعرض اليعاف الى حجم الدمار في مخيمات اللاجئين الخمسة في الجنوب بقوله: ان مخيمي الرشيدية والبص قد تضررا بشكل كبير، بينما يعتبر الضرر في مخيم برج الشمالي قليلاً نسبياً. أما مخيم عين الحلوة فقد دمر كلياً، وأصيب مخيم الميه وميه باضرار متوسطة. أما بالنسبة لعدد اللاجئين، فيذكر التقرير أنه يصعب حصر عددهم بدقة لعدة أسباب أبرزها: أولاً، ان آلاف الرجال بينهم قيد الاعتقال لدى الجيش الاسرائيلي. ثانياً، ان عدد القتلى والمصابين غير معروف تماماً، ولكنه يصل بالتأكيد الى مئات كثيرة وربما إلى بضعة آلاف. ثالثاً، ان عدداً غير معروف قد لجأ الى بيوت قيد الانشاء، أو إلى أكواخ في المدن المجاورة وضواحيها. رابعاً، ان بضعة آلاف بينهم يعيشون في ظروف صعبة خارج المخيمات، أو في بساتين مجاورة ومبان عامة مكتظة بدرجة كبيرة. خامساً، ان عدداً من الرجال قد هرب نحو الشمال، وهم موجودون في بيروت. رغم ذلك يعتقد اليعاف ان عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين لا زالوا يعيشون في المخيمات أو تركوها بتراوح بين خمسين وماثة ألف شخص. ويذكر أيضاً ان وضع هؤلاء سيء للغاية، بحيث انه لم يبق في عدة مخيمات سوى النساء والأطفال والشيوخ، وهؤلاء يعيشون تحت تاثير الصدمة. «أما نظرة اللبنانيين تجاههم،

والتي كانت تتراوح في الماضي بين اللامبالاة والكراهية، فقد أصبحت تتسم الآن بالعداء المتأجج. فهؤلاء — أي اللبنانيون — يتهمونهم بأنهم سبب كل المصائب التي حلت بهم، ويروون قصصاً رهيبة حول معاملة الفلسطينيين لهم قبل الحرب. وليست لدى هؤلاء اللبنانيين أية رغبة أو استعداد للمساعدة ولو بشكل بسيط في إعادة ترميم المخيمات وتأهيل سكانها» (انظر نص التقرير في هآرتس، ١٧/٨/١٩٨٢).

ويذكر الياف في البند الثاني من تقريره أن هنالك ثلاث طرق للعمل أمام اسرائيل: أولاً، عدم التدخل وترك الامور تنتظم بنفسها دون بذل أي جهد، سواء كان ايجابياً أو سلبياً. وفي هذه الحالة سيعود عدد كبير من اللاجئين الى المخيمات، ويقومون بإصلاح ما يمكن اصلاحه، وسينشأ في المستقبل القريب مخيم جديد أسوأ وأكثر اكتظاظاً من سابقه. ثانياً، تدخل هيئات غير اسرائيلية، كالامم المتحدة أو الولايات المتحدة، ومساهمتها في إعادة ترميم المخيمات وبنائها بشكل مخطط. ثالثاً، تدخل مبرمج من قبل اسرائيل، حيث تعلن عن رغبتها في تنفيذ «مشروع اللاجئين الفلسطينيين» في لبنان، في المدة الزمنية التي ستبقى فيها في المنطقة. وأخيراً يوصي الياف باختيار الطريق الثالث، داعياً إلى إنشاء هيئة خاصة تقوم برضع خطة لترميم المخيمات، لان هنالك خطراً شديداً من إمكان العودة إلى الوضع السابق. «فعدم التدخل سيؤدي سريعاً الى العودة الى ذلك الوضع، حيث تتحول المخيمات الى أوكار للتذمر والعداء والاعمال السرية، وظهور الحركات السرية المسلحة، التي لا يمكن فرض أية رقابة عليها حتى في ظل حكومة لبنانية مستقرة». وإذا ما نجح مشروع اسرائيل في ترميمها، فانه «قد يطرح في المستقبل كنموذج لمشاريع مماثلة في أماكن أخرى، ويدفع ولو بشكل جزئي نحو ايجاد حلول طويلة الأمد للنزاع الاسرائيلي — العربي، الذي تشكل المشكلة الفلسطينية أساسه» (المصدر نفسه).

إلا أن اقتراح الياف هذا لم يلق آذاناً صاغية داخل الحكومة الاسرائيلية، التي فضلت اختيار الطريق الاول، أي عدم التدخل أبداً. وكما أعلن المقدم (احتياط) دوف يرميا، قائد وحدة المساعدات للسكان المدنيين في الجيش الاسرائيلي، فان التعليمات التي تلقاها كانت واضحة جداً، وتقضي بعدم التعامل مع الفلسطينيين، لان الاهتمام بوضعهم هو من مسؤولية هيئات دولية، وعلى رأسها الاونروا. «وأوضح لنا كذلك — والحديث ليرميا — أن حكومة لبنان تضع العراقيل أمام هذه الهيئات. [ولكن] لو أردنا تقديم المساعدة حقاً للفلسطينيين الذين بقوا دون سقف، لما احتجنا الى تصديق من الحكومة اللبنانية، إذ عندما قصفنا ودمرنا بيوتهم لم نطلب إذناً مسبقاً من هذه الحكومة» (في مقابلة معه في يديعوت أحرونوت، ٨/١٠/١٩٨٢).

والجدير بالذكر هنا أنه بعد بدء الحرب باسبوع تقريباً، قررت الحكومة الاسرائيلية تعيين وزير الاقتصاد يعقوب مريدور منسقاً للمساعدات الاسرائيلية الى سكان لبنان المتضررين نتيجة الحرب. وهكذا أصبح مريدور المسؤول الاسرائيلي الاول عن قضية المخيمات الفلسطينية في جنوب لبنان وسكانها. وأعلن منذ بداية عمله في هذا المجال، موقفه المبدئي تجاه القضية — وهو عملياً الموقف المعتمد لدى الحكومة بكامل أعضائها — بقوله، أنه يجب إزالة المخيمات بشكل كامل، وإعادة إسكان اللاجئين الفلسطينيين الذين سيبقون في المنطقة — بعد دفع أغلبيتهم الى الرحيل بشتى الوسائل — في مجمعات سكنية تقام في ضواحي المدن والقرى في جنوب لبنان (من مقابلة مع مريدور في ملحق دافار، ١٢/١١/١٩٨٢). وحاول مريدور دفع الاميركيين أولاً، ثم اللبنانيين، إلى تبني موقفه هذا. فاجتمع لهذا الخصوص مع المبعوث الاميركي جاك مكفرسون، الذي عينته الحكومة الاميركية مسؤولا عن تقديم المساعدات الى متضرري الحرب في لبنان، بعد وصوله الى اسرائيل في منتصف تموز (يوليو) الماضي، أي أيام الحصار الشديد على بيروت الغربية. وقدم اليه مريدور مشروعه حول إعادة تأهيل اللاجئين بقوله ان اسرائيل على استعداد للمشاركة في المشروع عبر تقديم الخبرة والتخطيط، وحتى مساعدة أية هيئة دولية تهتم بذلك، ودعاه الى التعاون في هذه المسألة بصفته رئيساً للهيئة الاميركية (I.E.D.). ويقول مريدور: «أوضحت

للمبعوث الأميركي أن رغبتنا تتمثل في إعادة إسكان اللاجئين من جديد، عن طريق فتح المخيمات [بقصد إزالتها]، وتأمين مساكن وخدمات إنسانية لهم» (المصدر نفسه). وأثار هذا الأمر اهتماما لدى مكفرسون، حسب قوله، حيث اقترح تأليف لجنة مشتركة لاسرائيل ولبنان والأمم المتحدة والولايات المتحدة، للاهتمام بالقضية، ولكن بعد أن تتضح الامور حول مصير بيروت الغربية. إلا ان حكومة لبنان في حينه، رفضت الاقتراح بعد عرضه عليها (المصدر نفسه).

وحاول مريدور التوصل الى تفاهم مع اللبنانيين حول الموضوع، فاجتمع حسب قوله، بوزير الاسكان السابق سليم الجاهل، عارضاً عليه إزالة المخيمات، وإقامة مساكن للاجئين قرب التجمعات السكنية الواقعة بين البحر والحدود السورية، «وهكذا يمكن تغيير وضعهم من لاجئين في هذا البلد إلى غير لاجئين». إلا ان الوزير اللبناني رفض العرض، كما رفض أية محاولة من جانب اسرائيل للتدخل في هذا الشأن، على اعتبار أنه «شأن لبناني داخلي»، كما تقول المصادر الاسرائيلية. وتضيف هذه أن الجاهل لم يهتم كثيراً بإخفاء موقفه المعادي للاجئين، بقوله أمام مريدور: «ان هؤلاء سيمنحون بطاقات خضراء، ومن لديه عمل بينهم سيبقى، ومن ليس لديه عمل، سنضعه في الشاحنات، ونبعده عن لبنان» (نيفا لنير، المصدر نفسه). وتضيف هذه المصادر أيضاً ان حديث الجاهل هذا بدا متطابقاً مع ما كان يسمعه الجنود الاسرائيليون من ضباط الكتائب، بأنه «من الضروري تنفيذ مجزرة صغيرة ضد الفلسطينيين من أجل إرهابهم ودفعهم إلى الهرب» (المصدر نفسه).

ويبدو أن موقف الحكومة اللبنانية، كما جاء على لسان الجاهل، لم يضايق اسرائيل، وانما جاء مطابقاً لسياستها إزاء المسألة، وهي سياسة عدم التدخل «لأن الأمر قد يفسر كتدخل في شؤون لبنان الداخلية». ولقد أثار هذا الموقف سخرية شديدة في وسائل الاعلام الاسرائيلية التي اعتبرت «أن حقيقة وجود اسرائيل في لبنان هي بمثابة تدخل في شؤونه. ومنذ متى كنا مطيعين لرغبات حكومة لبنان؟ وهل سنخرج من هناك بأمر منها، كما لا نهتم باللاجئين وفق تعليماتها؟» (تسفي بريئيل، هآرتس، ٨/١٠/١٩٨٢). وعلى أي حال، أدركت الحكومة الاسرائيلية أن هذه الذريعة لا يمكن أن تبرر سياستها بعدم التدخل، أمام الرأي العام المحلي والدولي. فبدأت باتهام الاونروا بالمسؤولية عن عدم ايجاد حل لمشكلة اللاجئين «فاسرائيل دمرت مخيماتهم حقا، ولكن الاونروا مسؤولة عن إعادة تأهيلهم» (عاموس ايلون، المصدر نفسه، ١٢/١٠/١٩٨٢).

وأمام عجز الاونروا عن الاهتمام بأوضاع سكان المخيمات، وجدت إسرائيل نفسها مضطرة إلى «تليين» موقفها، خشية من الضرر الاعلامي الكبير الذي قد يلحق بها، خصوصاً وأن هذه المشكلة لا يمكن إخفاؤها في ظل المعاناة الشديدة التي يعيشها هؤلاء. إضافة إلى ذلك فإن هيئات اسرائيلية مختلفة، تحركت من أجل الضغط على الحكومة لتبديل موقفها، ودفعها إلى الاهتمام بالمسألة. فمثلاً، قامت مجموعة استقصاء مكونة من خمسة نواب في الكنيست (هم دان تيخون، ودرور زيفرمان، من ليكود، وعوزي برعام، ويائير تسيفن، ويحزقيئيل زكاي، من المعراخ) بجولة في المخيمات في تشرين الأول (أكتوبر) الماضي، للاطلاع على أوضاع سكانها، وبحث مسألة تأهيلهم. وأصدر هؤلاء النواب بياناً فيما بعد، دعوا فيه حكومة اسرائيل إلى التحرك وعدم الاعتماد على نشاط الاونروا فقط في هذا الموضوع، لأنه قد يستغل من قبل وسائل الاعلام العالمية، لاثارة الرأي العام الدولي، ودفعه الى توجيه إصبع الاتهام نحو اسرائيل (يديعوت احرونوت، ٧/١٠/١٩٨٢). ولدى اجتماعهم إلى الوزير مريدور فيما بعد، اعربوا هذا الى اتهام السلطات اللبنانية بأنها العامل المؤخر لأي عمل داخل المخيمات، ومعلناً أنه اتفق مع الاونروا منذ آب (أغسطس) الماضي، على الاستعداد لنصب الخيم للاجئين الذين ظلوا في المخيمات. غير أنه اتضح أن مسؤولي الاونروا لم يحصلوا على ترخيص بذلك من الحكومة اللبنانية، إلا في مطلع تشرين الاول (اكتوبر). «فالحكومة اللبنانية لم تكن قد اتخذت قراراً فيما إذا كانت تريد تأهيل اللاجئين على الأراضي ذاتها، أو نقلهم إلى أمكنة أخرى. وبعد انتخاب أمين الجميل فقط، حصل مسؤولو

الاونروا على ضوء أخضر للبدء بالعمل داخل المخيمات» (تسفي بريئيل، هآرتس، ٨/١٠/١٩٨٢).

لقد ظهر التبدل الحقيقي في موقف اسرائيل خلال تشرين الأول (اكتوبر) الماضي، بعدما أيقنت استحالة تحقيق هدفها المتمثل في ترحيل الفلسطينيين بصورة كاملة عن المنطقة، وأيقنت كذلك أنه لا يمكنها الاستمرار في تجاهل معاناتهم بصفتها المسؤولة عما حل بهم. وفي تاريخ ٢٥/١٠/١٩٨٢، أعلن الوزير مريدور أمام الكنيست، وأمام لجنة الخارجية والأمن التابعة له، أن اسرائيل تؤيد إقامة مساكن صلبة لسكان المخيمات، حتى إذا كان هذا الأمر ضد رغبة السلطات اللبنانية، داعياً اللاجئين إلى القبول مؤقتاً بنصب الخيم، وواعداً بتخصيص مئة متر مربع الى جانب كل خيمة، من أجل البناء عليها (يديعوت أحرونوت، ٢٦/١٠/١٩٨٢). وتحدث مريدور عن السبب الذي دفعه إلى تغيير موقفه السابق، قائلاً: «لقد طرحت الموضوع أمام الحكومة، مشيراً إلى الخطر القائم في حقيقة وجود هذه المخيمات. وأعربت عن قلقي من أن تتحول هذه في المستقبل الى بؤرة النشاط المعادي لاسرائيل، حتى بعد تحقيق تسوية ما في لبنان. وأشرت الى الخطر المتوقع في المستقبل، والذي قد يدفعنا الى حرب «سلام الجليل» مرة أخرى». ولكن وزراء قالوا: لن نوافق أبداً على عملية ترميم، لأن الأفضلية للقرائنا نحن، وعلينا ألا نتورط، ولينفذ الآخرون هذا العمل. كان هذا موقفاً عاماً، لكنني شخصياً غيرت موقفي وجررت الحكومة كلها من ورائي». (من مقابلة مع مريدور، ملحق دافار، ١٢/١١/١٩٨٢). ويضيف الوزير أنه «أعلن السماح للاجئين بالبناء الصلب على الرغم من معارضة اللبنانيين، «وقد سألني أعضاء لجان اللاجئين: ماذا سيحدث بعد انسحاب الجيش الاسرائيلي من الجنوب؟ فقلت لهم، إنني سأوصي الحكومة بوضع شرط في المفاوضات، يقضي بعدم هدم بيوت الفلسطينيين، التي بنيت خلال وجودنا في المنطقة. وتحدثت حول هذا الموضوع مع وزير الخارجية شامير ووزراء آخرين، ومع المدير العام لوزارة الخارجية [رئيس الوفد الاسرائيلي الى المفاوضات مع لبنان ديفيد كمحي]، وجميعهم وافقوا على موقفي. وأفترض أيضاً أن الاميركيين لن يكون في وسعهم أي خيار سوى الموافقة على ذلك أيضاً.. إن مطلباً كهذا، أي عدم هدم البيوت التي ستبنى في المخيمات، ينبغي أن يشمله أي اتفاق [نتيجة المفاوضات]» (المصدر نفسه). ويبرر مريدور هذا التغير في موقفه قائلاً: انه إذا لم يمنح اللاجئون المساعدة المطلوبة لاعادة بناء أنفسهم، فان الطريق الوحيد الذي سيبقى أمامهم هو الارهاب، «ومن وجهة معينة هم الآن في الوضع نفسه الذي كنا نحن عليه قبل قيام الدولة. علينا أن نتأمل ونفكر عميقاً، كي لا نقفل أمام الطرف الآخر، خيارات للتوجه نحو الارهاب. فمن الناحية السياسة لدينا جواب هو الحكم الذاتي. [أما من الناحية الحياتية] فعليهم العودة إلى بيوتهم، والى الخيم، وسيتوجب عليهم أن يبدأوا من جديد. وجنوب لبنان لا يمكنه من الناحية الاقتصادية العيش بدونهم». ولاينسى مريدور أن يذكر أن هذا الحل، هو حل جزئي، أما الحل الشامل في نظره، فيتمثل في «اخراجهم من المخيمات، وتوزيعهم في كل مكان يمكن أن يستوعبهم» (المصدر نفسه).

وجاء قرار الحكومة الاسرائيلية حول السماح للاجئين بالبناء الصلب داخل المخيمات، حتى دون موافقة السلطة اللبنانية، بعدما رفض هؤلاء «مشروع نصب الخيم الذي بدأت الاونروا تنفيذه. فقد قرر سكان مخيمي عين الحلوة والوشيدية، معارضة نصب الخيم، ولو بالقوة، ومعارضة كل محاولة لفرض السكن عليهم في هذه الخيم. وتجسيداً لمعارضتهم هذه، قام هؤلاء بحرق العديد من الخيم التي نصبت في المخيمات (يديعوت احرونوت، ٥/١٠/١٩٨٢). وهكذا لم تجد اسرائيل منفذاً أمامها سوى الموافقة على البناء الصلب على قطع الأرض المخصصة للخيم، طالما أن مسألة الحل الشامل المتمثلة في إخراجهم من المخيمات، واستيعابهم في لبنان، غير واردة أو غير قابلة للتحقيق. ومن أجل الاستفادة مادياً من الفرصة المتاحة، تشجعت اسرائيل في عرض مساكن جاهزة على اللاجئين، من صنع شركات اسرائيلية، وقامت بعرض نماذج منها أمام مبنى القيادة الاسرائيلية في صيدا. إلا ان الفلسطينيين رفضوا شراءها، بحجة عدم توفر المال لديهم، خصوصاً وأن أسعارها مرتفعة جداً (يتراوح سعر هذه المساكن

بين ٧٠٠٠ ــ ١٤٠٠٠ دولار، هآرتس، ٢/١٢/١٩٨٢). ولتشجيع اللاجئين على الشراء، اتفقت اسرائيل مع الاونروا على تقديم مساعدات مالية لهم، بحيث تدفع اسرائيل لكل عائلة الف ليرة لبنانية، وتدفع الاونروا أربعة آلاف، ويبقى ألفا ليرة يدفعها المشتري. إلا إن السكان رفضوا أيضاً هذا العرض، وفضلوا البدء ببناء بيوتهم بأنفسهم، أو ترميمها، بعد حصولهم على نحو ٢٠ كيساً من الاسمنت لكل عائلة، من الاونروا واسرائيل (مناحيم هوروفيتس، المصدر نفسه، ٨/١٢/١٩٨٢). وتذكر المصادر الاسرائيلية أن هنالك سببين أساسيين وراء رفض اللاجئين شراء المساكن الجاهزة من اسرائيل: الأول هو مشكلة الاراضي في المخيمات التي تعود ملكيتها الى اللبنانيين، وهؤلاء يطالبون باستعادتها وعدم البناء عليها، «وإذا ما عاد آلاف اللاجئين من شمال لبنان الى المخيمات في الجنوب، وأطلق سراح آلاف المعتقلين من معسكر أنصار، ستحدث مشكلة خطيرة بالنسبة للأراضي المعدة للبناء داخل المخيمات. وعلينا أن نفترض أن إسرائيل لن تكون موجودة عندئذ في لبنان، ويصعب تقدير ما قد يحدث» (غابي زوهار، عل همشمار، ٢٦/١٢/١٩٨٢). وعلم في اسرائيل أيضاً «ان أصحاب الاراضي والأبنية في جنوب لبنان، بدأوا يهددون اللاجئين الفلسطينيين، الذين يقيمون على ممتلكاتهم، مطالبين إياهم باخلائها طوعاً قبل أن ينفذوا ضدهم أعمال عنف. والحديث يجري حول قطع من الأرض وميان استولى عليها الفلسطينيون قبل ٣٤ سنة عند قدومهم الى لبنان، او أبنية استولوا عليها أثناء جلائهم عن المخيمات المدمرة. وتوجه أصحاب هذه الممتلكات الى ممثل الاونروا في الجنوب، والى الوزير مريدور، الذي رد بأن الفلسطينيين في الجنوب يتمتعون بحماية كاملة من الجيش الاسرائيلي، طالما أنه موجود في المنطقة» (يديعوت احرونوت، ٩/١٢/١٩٨٢).

والسبب الثاني الذي يردع الفلسطينيين عن شراء المساكن الجاهزة من اسرائيل ــ حسب قول مصادرها ــ مرتبط بعدم تأكدهم من سياسة الحكومة اللبنانية تجاههم بعد انسحاب الجيش الاسرائيلي. «فالسلطات اللبنانية تؤكد رغبتها في إبعاد جميع الغرباء الموجودين في شكل غير شرعي عن لبنان، وقد تقوم بعملية تطهير واسعة داخل المخيمات، وتحديد البناء داخلها. ويبدو في هذه اللحظة أن مصلحة الحكومة الاسرائيلية متطابقة مع مصلحة السلطة اللبنانية ــ في إخضاع الفلسطينيين، وحصرهم داخل اطار ضيق ومحدود. لذلك ينبغي الافتراض أن حكومة اسرائيل ستوافق بصمت (وربما تعطي أيضاً توجيهات واضحة...) حول تجميد [عدد] الفلسطينيين في جنوب لبنان» (غابي زوهار، عل همشمار، ٢٦/١٢/١٩٨٢).

ومهما يكن، يبدو أن اسرائيل مرتبكة حتى الآن في شأن سياستها الخاصة بهذه القضية. فهي من جهة تعلن أن بقاء مخيمات اللاجئين، وعودة سكانها الى حياتهم الطبيعية، يتعارضان مع مصلحتها الأمنية. وحسب اعتراف مريدور «فان حكومته تريد أن تراهم بعيداً عن حدودها، لان وجودهم سيتيح ولو بنسبة واحد بالمائة، عودة م.ت.ف. الى تنظيم نفسها من جديد داخل المخيمات. لهذا كان من الطبيعي إزالتها، وبناء مجمعات سكنية لسكانها قرب المدن الكبيرة، بحيث يستوعب كل مجمع ما بين ٣٠٠ ــ ٤٠٠ عائلة فلسطينية، يمكنها أن تجد هنالك فرص عمل، وتتخلص من الفقر والانحطاط، والسكن ثلاثة أجيال في مخيم واحد.. وعندها تصبح هذه العائلات أقل قبولاً بدعاوة م.ت.ف. ومحاولات جرها للقيام بنشاطات معادية لاسرائيل» (ر.إ.إ.، العدد ١٠٢٧٢٥ ــ ٨/١١/١٩٨٢، ص ٢٣). ومن جهة أخرى، تحاول إسرائيل دفع اللاجئين إلى ترتيب أوضاعهم داخل المخيمات عن طريق بناء بيوتهم وترميمها، أو شراء مساكن جاهزة من شركاتها وبمساعدتها ويبدو أن الدافع الاساسي هو محاولة تفادي الضرر الاعلامي في وسائل الاعلام العالمية، ومحاولة تحسين مظهرها الذي تشوه جداً خلال الحرب، في نظر الرأي العام الدولي. فاسرائيل المسؤولة قانونيا عن وضع اللاجئين في الجنوب، حسب معاهدة جنيف، لا تستطيع تجاهل وضعهم، حتى وان كانت راغبة في ذلك، وبالأخص بعد مجزرة صبرا وشاتيلا، وما يتهددهم من مجازر مماثلة قد تنفذ ضدهم في ظل الوجود الاسرائيلي.

ويبدو أن خوف الفلسطينيين في الجنوب من الكتائب وميليشيات حداد هو أكثر ما يقلقهم، الى جانب وضعهم المعيشي البائس. «فهم يشعرون

وكأنهم عاجزون أمام احتمال قيام الميليشيات المسيحية بتنفيذ مجزرة ضدهم، على غرار ما حدث في أيلول (سبتمبر) الماضي في صبرا وشاتيلا، (يديعوت أحرونوت، ٥/١/١٩٨٣). وهناك ما يبرر خوفهم هذا، فقد قدمت الى لجنة كاهان التي شكلتها اسرائيل للبحث في مجزرة المخيمات في بيروت، شهادة مكتوبة تفيد بأن عناصر مسيحية قامت بحرق عشرات البيوت الخاصة باللاجئين في مخيم الميه وميه قرب صيدا، قبل وقوع مجزرة صبرا وشاتيلا بشهر تقريباً، وبالتحديد يوم ٧ آب (أغسطس) الماضي. وورد في هذه الشهادة أيضاً أن الكتائب زعموا أن الأمر حدث على أثر عمليات بحث عن السلاح في المنطقة، ومحاولة طعن أحد رجالهم. ويوم... وقوع الحادث خطف أيضاً أربعة أولاد من المخيم، وأفرج عنهم فيما بعد، إثر تدخل الجيش الاسرائيلي (هآرتس، ٢٩/١١/١٩٨٢). ويبدو أن هذه الحادثة نفذها الكتائبيون في بلدة الميه وميه المجاورة للمخيم، الذين عادوا الى مزاولة نشاطهم بعد انسحاب م.ت.ف. من المنطقة نتيجة الحرب. «فالكتائب في البلدة عادوا يحملون السلاح، وأصبحوا أصحاب القوة والنفوذ. وقد الغوا جميع الحقائق التي فرضها الفلسطينيون [طردوا العائلات الفلسطينية التي كانت تقيم على أراض خاصة بسكان البلدة] واقتسموا الصلاحيات في البلدية بينهم وبين رجال سعد حداد». ويقول رئيس البلدية الدكتور سمعان أبو سبع [لمراسل إسرائيلي] انه ما من شك لديه في أن رجاله [من الكتائب] يتملكهم شعور قوي بالانتقام. كما انه لا يتردد عن القول بأن هذا الشعور قد يترجم إلى أفعال في المستقبل». (تسفي بريئيل، المصدر نفسه).

وتشير وسائل الاعلام الاسرائيلية باستمرار الى حالات الهلع المتواصلة التي تنتاب سكان المخيمات في جنوب لبنان، الذين لا يجدون سبيلاً أمامهم سوى اللجوء إلى طلب الحماية من العدو الاسرائيلي، علّه يكون أرحم من الميليشيات المسيحية رغم ممارساته العدائية تجاههم، كما تمثلت في تدمير مخيماتهم، واعتقال رجالهم، وتشتيت عائلاتهم. وما يخشاه هؤلاء السكان هو المستقبل غير الواضح بالنسبة لهم، بعد انسحاب القوات الاسرائيلية. فمن ناحية هم غير واثقين من حقيقة نوايا السلطة اللبنانية الرسمية تجاههم، ومن ناحية أخرى، يخشون فقدان أية حماية لهم، أمام ما تخططه ميليشيات الكتائب وسعد حداد، من مجازر على غرار ما فعلته في صبرا وشاتيلا. وقد علم مؤخراً في اسرائيل ان المبعوث الأميركي موريس درايبر يفاوض المسؤولين الاسرائيليين حول وضع حماية دولية للمخيمات، لضمان أمن سكانها بعد انسحاب القوات الاسرائيلية من المنطقة. إلا انه لم يعلن أي اتفاق بهذا الشأن حتى الآن.

حنه شاهين

الدورة العاشرة للمجلس الأعلى للتربيـة والثقافـة والعلوم في م.ت.ف

عقد المجلس الأعلى للتربية والثقافة والعلوم في م.ت.ف. دورته العاشرة في عمان، في الفترة ما بين ٢٨ ــ ٢٩/ تشرين الثاني ــ (نوفمبر) ١٩٨٢. وهي الدورة الأولى التي يعقدها المجلس بعد حرب حزيران الفلسطينية ــ الاسرائيلية. ومن الجدير بالذكر أن المجلس كان قد عقد دورته التاسعة في بيروت في الفترة ما بين ٢ ــ ٣/ نيسان ــ أبريل ١٩٨٢. وبهذا جاء عقد الدورة الحالية بعد حوالي شهرين من الموعد المحدد لها، حيث درج المجلس على عقد دوراته كل ستة شهور.

بدأت الدورة أعمالها بجلسة افتتاحية حضرها رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف ياسر عرفات والملك حسين ورئيس وزرائه وعدد آخر من الشخصيات الأردنية، كما حضرها أربعة من أعضاء اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف هم: رئيس المجلس الأعلى للتربية والثقافة والعلوم د. أحمد صدقي الدجاني، ومسؤول شؤون التعليم العالي والجامعات في الوطن المحتل د. حنا ناصر، ورئيس دائرة شؤون الوطن المحتل حامد أبو ستة، ورئيس دائرة الاعلام والثقافة ياسر عبد ربه، بالاضافة الى عضو اللجنة المركزية لحركة فتح خليل الوزير (أبو جهاد) وعدد من رؤساء البعثات الدبلوماسية في عمان.

وقد ألقى الملك حسين كلمة ترحيبية أشاد فيها بثبات الشعب الفلسطيني في كفاحه، وبأقباله المتزايد على التعليم، ونديد باجراءات سلطات الاحتلال الاسرائيلي ضد الجامعات والمؤسسات التعليمية الاخرى. ثم تحدث الملك الأردني عن الغزو الاسرائيلي للبنان، شاجباً أهداف الغزو والجرائم التي ارتكبها الغزاة.

وألقى الأخ ياسر عرفات كلمة تحدث فيها عن «الملحمة الكبرى التي خاضها الشعبان الفلسطيني واللبناني في لبنان»، وشدد على الدور الذي يلعبه الشعب الفلسطيني في حفظ الثقافة ونشرها، «فهو ناقل وحامل للثقافة رغم الشتات الذي هو فيه». ونديد عرفات بالجرائم التي يرتكبها المحتلون الاسرائيليون في لبنان وفي الأرض الفلسطينية المحتلة ضد المؤسسات الثقافية والعلمية والتربوية، مؤكداً على أن «تراثنا سيبقى أبد الدهر لأنه موجود في قلب كل منا».

وبعد الافتتاح، بدأ المجلس النظر في الموضوعات المدرجة على جدول أعماله:

أولاً ــ التعليم العالي في الوطن المحتل

ناقش أعضاء المجلس عدداً من القضايا المتعلقة بالتعليم العالي والجامعات في الوطن المحتل: التخطيط ومشاكل الاستيعاب والتعدد، برامج التعليم والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، المستوى الأكاديمي للتعليم الجامعي، الامتحان الشامل لكليات المجتمع، الدور السياسي للجامعات ومعاهد التعليم العالي في الوطن المحتل، وإجراءات

الحكم العسكري ضد الجامعات وبخاصة الأمر العسكري رقم ٨٥٤ ووثيقة الالتزام وسبل مواجهتها.

كما توصل الى عدد من التوصيات المتعلقة بهذه القضايا:

١ ــ التخطيط ومشاكل الاستيعاب والتعدد: تضم معاهد التعليم العالي في الوطن المحتل، في الوقت الحاضر حوالي ١٠,٠٠٠ طالباً وطالبة. ويشكل هذا العدد نسبة ٣٠ ــ ٤٠ ٪ من الطلاب الذين ينهون الدراسة الثانوية. ويجري العمل على استيعاب حوالي ٧٠ ــ ٨٠ ٪ من هؤلاء الطلاب، وفق الخطة المستقبلية المأمولة. الا أن زيادة الاستيعاب تتطلب التركيز على تخطيط التعليم العالي كيلا تتحول الايجابيات الى سلبيات. ولقد كان انشاء مجلس التعليم العالي في الوطن المحتل، وهو الجهاز المخول بالتنسيق بين جميع المؤسسات التعليمية، أفضل وسيلة لضمان التخطيط. وترتبط مشكلة الاستيعاب في التعليم العالي بمشكلة تعدد معاهد التعليم، وهي مرشحة للاستمرار بسبب زيادة الطلب على التعليم من ناحية، وعدم قدرة المؤسسات التعليمية القائمة على تلبية هذه الحاجة من ناحية أخرى. ويمكن معالجة مشكلة التعدد، اذا ما أجبنا اجابة صحيحة على السؤال التالي: هل من الأفضل توسيع المؤسسات القائمة أم انشاء مؤسسات جديدة؟ وان كان البعض يرى في التعدد والتوزع الجغرافي لمعاهد التعليم العالي بعض الأبعاد الايجابية، الأمنية والسياسية والاقتصادية، مثل الحد من التأثيرات الأمنية لسياسات الحكم العسكري الاسرائيلي، والتخفيف من الأعباء الاقتصادية على الأهلين، وفتح المجالات أمام الفتاة الريفية لدخول الجامعة.

٢ ــ برامج التعليم العالي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية: إحدى السلبيات التي يعاني منها التعليم العالي في الوطن المحتل هي نوعية البرامج، أي الأهداف التربوية من وراء برامج التعليم، حيث ينبغي دائماً بلورة الأهداف التي تحقق برامج تنمية تنطبق على واقع الأراضي المحتلة. وان كان انشاء الجامعات قد حدّ من هجرة الشباب من الوطن المحتل، فان عدم أخذ برامج التنمية الملائمة بعين الاعتبار، يحول هذه الهجرة المحدودة الى هجرة كاملة، نظراً لفقدان مجالات العمل بعد التخرج. ويمكن الاستعانة بنماذج للبلدان النامية في هذا المجال. الا أن البعض لا يرى امكانية تحقيق هذا الهدف في الأراضي المحتلة، لأن السيرة الاقتصادية هناك تتعرض لتأثيرات الاحتلال. فاذا ما ربط التعليم بالوظيفة الاقتصادية فان من شأن هذا الربط أن ينفذ مخططات الاحتلال الاقتصادية. ويرى صاحب هذا الرأي أن ربط التعليم والتنمية الاقتصادية غير مطبق تماماً حتى في بلدان عربية مستقلة.

٣ ــ المستوى الأكاديمي للتعليم العالي: يمكن ارجاع السلبيات في مسيرة التعليم العالي في الوطن المحتل، ومنها تدني المستوى الاكاديمي للتعليم، الى حداثة العهد بهذا التعليم (٧ أو ٨ سنوات)، ولا يكفي أن تقبل جامعات الوطن المحتل في اتحاد الجامعات العربية حتى تضمن مستواها التعليمي؛ فهذا القبول لا يوفر الاعتبار الأكاديمي للمؤسسة التعليمية، ولا بد من تقويم هذه الجامعات من خلال أجهزة أو هيئات متخصصة غير متميزة وخارج نطاق الجامعات نفسها. وهو اسلوب متبع في الجامعات العربية والأجنبية. وهذه احدى مسؤوليات مجلس التعليم العالي في استقدام خبراء لتقويم الجامعات والبرامج.

٤ ــ الامتحان الشامل لكليات المجتمع: ناقش المجلس مشكلة الامتحان الشامل لكليات المجتمع في الضفة الغربية، وكيفية معالجة هذا الموضوع. وتناقضت الآراء التي حسمها الدكتور حنا ناصر حول أسباب التذمر، مذكراً بأن هناك امتحاناً عاماً في الأرض المحتلة هو امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة. وان ما يتعرض له طلاب الثانوية ليس أقل مما يتعرض له طلاب كليات المجتمع.

٥ ــ الدور السياسي للجامعات: عملت الجامعات منذ بداية مسيرتها على تدعيم النضال الشعبي الفلسطيني في الوطن المحتل. وتنظر سلطات الاحتلال الى هذه الجامعات على أنها مراكز لتوليد الوعي الوطني في المناطق المحتلة، واحدى التعبيرات عن الشخصية الوطنية الفلسطينية المستقلة. وموقف سلطات الاحتلال من الجامعات هو موقف سياسي في الأساس وليس موقفاً أكاديمياً. ولم تتوان الصحافة الاسرائيلية

عن نشر التقارير والمقالات التي تحرض على اغلاق الجامعات والصحف العربية، معتبرة اياها مراكز سياسية لـ م.ت.ف. تمول من قبلها. هذه النظرة للجامعات هي التي ترسم وتملي سياسة سلطات الحكم العسكري تجاهها.

٦ ـ إجراءات الحكم العسكري وسبل مواجهتها: تتعرض جامعات الوطن المحتل ومنذ سنوات، لسلسلة من الاجراءات التعسفية مثل الاغلاق، طرد الأساتذة والطلاب وابعادهم، منع تراخيص بناء جديدة وغيرها من الاجراءات. ولعل الامر العسكري رقم ٨٥٤ لعام ١٩٨٠ وما سمي بـ «وثيقة الالتزام» من أبرز التعبيرات عن سياسة الاحتلال تجاه الجامعات في الفترة الاخيرة.

الامر العسكري رقم ٨٥٤: فقد جاء كتعديل لقانون التربية والتعليم الاردني، في محاولة لإضفاء الشرعية على الحكم العسكري تجاه الجامعات. وينص هذا الامر على ضرورة الحصول على اذن ترخيص سنوي للجامعات، كما يفرض قيوداً على حركة الطلاب والأساتذة بين الضفة الغربية وغزة والقدس عن طريق الحصول على تصريح خاص للدراسة أو للعمل في جامعات الضفة الغربية..

ولا يقتصر تطبيق الأمر العسكري رقم ٨٥٤ على أساتذة الجامعات وطلبتها، بل يتعدى ذلك ليشمل المعلمين والطلاب في المدارس الثانوية والاعدادية والابتدائية. اذ يتحتم على كل من يعمل في هذه المدارس الحصول على ترخيص، من حق السلطات أن تسحبه في أي وقت لدواعي الأمن، ومنها الاعتقال الاداري، وهي عملية روتينية في الأرض المحتلة قلّ من ينجو منها من الأساتذة أو الطلاب. كما ينص على ضرورة الاطلاع على مصادر تمويل الجامعات وميزانياتها. وقد أنشيء لهذا الغرض صندوق خاص يسمى صندوق الاستثمار وهو برئاسة رئيس الادارة المدنية وثمانية من أعضاء روابط القرى. ويسمح هذا الصندوق بادخال الأموال الى الجامعات والمعاهد العليا، ولكن لا يسمح بانفاق هذه الأموال الا بالقدر الذي يراه مجلس ادارة الصندوق. وبذلك يعطي هذا الاجراء لسلطات الاحتلال الحق في الاشراف على مشاريع صرف أموال الجامعات وطرقها. وتمكنت الجامعات من شل الأمر العسكري رقم ٨٥٤ وافشاله على الصعيد الميداني. فبعد صدور هذا الأمر بشهرين تقريباً، انعقد في بلغراد المؤتمر العام لليونسكو (تشرين الاول ـ أكتوبر ١٩٨٠)، وصدر عنه قرار يدين هذا الأمر العسكري. الا أن سلطات الاحتلال رفضت هذه الادانة، واستمرت في محاولات تطبيقه، واستمرت في المقابل المجابهة مع هذه السلطات لافشاله، مما أجبرها على تجميده. والمطلوب عدم الاكتفاء بهذه الخطوة، بل استمرار النضال في المحافل الدولية، وخاصة اليونسكو من أجل الغاء هذا الأمر العسكري نهائياً، حتى لا يظل سلاحاً يشهر في وجه الجامعات في الوطن المحتل.

وثيقة الالتزام: طلبت سلطات الاحتلال من الاساتذة الأجانب في الجامعات التوقيع على وثيقة يتعهدون فيها؛ بالامتناع عن تأييد م.ت.ف. هذا نصها: «أقر أنا الموقع على هذه الوثيقة بأني أتعهد صراحة الا أقوم بأي عمل، وألا أساعد، بأي شكل، المنظمة التي يطلق عليها منظمة التحرير الفلسطينية أو أي منظمة ارهابية أخرى».

وبعد رفض الأساتذة التوقيع عليها أجرت السلطات تعديلاً على النص السابق حذفت بموجبه كلمة «ارهابية» وحلت محلها كلمة «معادية» مع الابقاء على اسم م.ت.ف. في سياق النص. الا أن الأساتذة ثبتوا على موقفهم في اعتبار هذه الوثيقة ابتزازاً سياسياً لا دخل له بالأمن، عدا عن كونها تمس حرياتهم الاكاديمية في الصميم. وعلى اثر موقف بعض المسؤولين الأميركيين المناهض للوثيقة، أجرت سلطات الحكم العسكري تعديلاً جديداً عليها، أبقى على روح الوثيقة ومضمونها، ودعت الى فتح باب الحوار مع الجامعات حول الأمر. الا أن المجلس الاعلى للتربية والثقافة والعلوم في دورته الحالية شدد على ضرورة رفض الحوار بين الجامعات وسلطات الاحتلال حول «وثيقة الالتزام» أو «الأمر العسكري رقم ٨٥٤»، لأن مبدأ الحوار مهما كانت نتائجه يعطي للاحتلال حقاً شرعياً في تغيير القوانين في المناطق المحتلة. وان أي اتفاق مهما كانت ايجابياته بالنسبة للجامعات يعتبر سابقة خطيرة يمكن أن تنسحب على مؤسسات أخرى غير تعليمية.

سبل المواجهة: قامت لجنة من أساتذة جامعات الأرض المحتلة، وهي لجنة الاشراف على شؤون

الأساتذة المبعدين، بوضع اطار عام لخطة عمل للتحرك المستقبلي لمواجهة الهجمة الصهيونية على الجامعات في الوطن المحتل، وقد حددت الخطة الأطر التالية:

«البعد الأكاديمي، والذي ينطوي تحت لوائه التعليم العالي في الوطن المحتل، والتعليم العالي في منظمة التحرير الفلسطينية. ومن أجل بلورة الأفكار وتنفيذ النشاطات الأكاديمية اللازمة نقترح أن تكون اهتمامات لجنة الاشراف في هذا المجال كما يلي:

(أ) تحضير مواد علمية تكون مساهمة مفيدة في الاعداد لمشروع الجامعة الفلسطينية المقترحة.

(ب) الشروع في نشاطات تتعلق بالترجمة والتعريب لكتب ومواد علمية وثقافية مختارة، وبذلك تكون قد ساهمت جامعات الأرض المحتلة بشكل فعّال بمشروع اتحاد الجامعات العربية فيما يتعلق بموضوع تعريب التعليم الجامعي.

(ج) القيام بالدراسات والبحوث اللازمة لتوثيق العلاقة بين العلم والبحث من ناحية، وبين المجتمع والمواطنين من ناحية أخرى، ويمكن اعطاء الأولوية للدراسات والبحوث التي تتعلق بالأرض والأهل في داخل الأرض المحتلة وخارجها. وفي ذلك أيضاً مساندة لمراكز البحوث والدراسات في الجامعات الفلسطينية هناك ومساندة لمثلها لدى المنظمة خارج الأرض المحتلة. ولا يخفى على أحد جدوى البحث وأهميته حتى بالنسبة للأستاذ الجامعي نفسه ومردوده الأكاديمي في المحافظة على معارفه وتطويرها في نطاق البحث العلمي.

البعد الاعلامي، حيث أن هذا البعد يهدف الى خدمة القضية الفلسطينية بشكل عام، ويركز في الوقت الحالي على آثار الاحتلال الاسرائيلي وممارساته الأخيرة على مؤسسات التعليم العالي بشكل خاص، وتكون الأنشطة المنوطة به على المستويين العربي والعالمي، وتتركز هذه الأنشطة على ما يلي:

(أ) زيارات للجامعات المختلفة لشرح الأوضاع في جامعات الأرض المحتلة، وتعريف بالممارسات الصهيونية الأخيرة فيها، والعمل على تكوين لجان تضامن وصداقة مع الجامعات الفلسطينية.

(ب) استقطاب وتوفير أساتذة خاصة ممن يحملون هوية المواطنة ويعملون حالياً في جامعات عربية أو أجنبية، وذلك من أجل حثهم على العمل لمدة سنتين أو أكثر في جامعات الأرض المحتلة كجزء من الخدمة الوطنية.

(ج) وضع كتيبات اعلامية باللغتين العربية والانكليزية عن جامعات الوطن المحتل لتوزيعها على جهات عربية وأجنبية.

(د) الدعوة لعقد مؤتمر للأكاديميين الفلسطينيين.

(هـ) اعداد نشرات عن أخبار الجامعات في فترات دورية.

(و) تكثيف التنسيق والتعاون مع كافة الجهات والمؤسسات الوطنية في الداخل والخارج، ومنها:

— الحركات الطلابية.
— النقابات المختلفة.
— المنظمات والهيئات الدولية.
— السفارات والممثلين الرسميين.

وقبل صياغة التوصيات حول قضايا التعليم العالي في الوطن المحتل، تداول المجتمعون في عدد من الاقتراحات لمواجهة سياسة سلطات الاحتلال تجاه الجامعات، ومنها:

— تذليل العقبات أمام تمويل الجامعات، والبحث عن مصادر تمويل لا تخضع لرقابة سلطات الاحتلال.

— تأمين عدد كاف من منح الدراسات العليا لطلاب الأرض المحتلة، حتى يمكن الاستغناء عن مدرسي الخارج.

— دعوة أساتذة أجانب للتوجه الى الأرض المحتلة، للاطلاع على أوضاع الجامعات من جهة، وللاستفادة من زيارتهم في تقديم محاضرات علمية من جهة أخرى.

— بحث موضوع التوأمة بين الجامعات على غرار توأمة بلديات الداخل مع بلديات عربية وأجنبية.

— القيام بجهد اعلامي مكثف لفضح ممارسات سلطات الاحتلال عن طريق الاتصال بالجامعات الأجنبية ومراكز البحث العلمي، وتعميم تجربة «لجنة التضامن مع جامعة بيرزيت».

— ديمومة طرح الجريمة الثقافية التي ترتكبها سلطات الاحتلال ضد الأساتذة المبعدين، بابقاء الأستاذ المبعد مسجلاً على جامعته، حتى ولو

مارس التعليم في أية جامعة أخرى.

ـ ممارسة جهد سياسي من قبل م.ت.ف، بالطلب الى الدول الصديقة، الضغط على سلطات الاحتلال من أجل حماية رعايا هذه الدول من الأساتذة الأجانب، ممن يعملون في الجامعات، من اجراءات الطرد والابعاد.

٧ ـ **التوصيات:** أوجز رئيس المجلس د. أحمد صدقي الدجاني ماتوصل اليه المجتمعون حول التعليم العالي في الوطن المحتل، بالتوصيات التالية:

(أ) يحيي المجلس النضال الذي برز في جامعاتنا في الأرض المحتلة، والذي شارك فيه الأساتذة والطلاب وادارة الجامعات.

(ب) سيتابع المجلس بشكل حاسم قضية الإبعاد والأساتذة المبعدين. وهو يدعو الى رفض التوقيع على مايسمى «وثيقة الالتزام». كما سيتابع عمله على كل الساحات الدولية، لتعرية العدو وممارساته.

(ج) يتطلع المجلس الى أن تتابع لجنة الاشراف على شؤون الأساتذة المبعدين أعمالها، لكي تضع برنامجاً يتضمن خطة عملها من حيث دعوة الأساتذة القادرين على العودة الى الوطن المحتل، ليحلوا محل الذين أبعدوا. وكذلك من حيث تشكيل لجان زيارات لكل الجامعات والمؤسسات العالمية والأكاديمية في العالم، لتوضيح الوضع الناجم في جامعاتنا، بسبب الهجمة الصهيونية الشرسة عليها.

(د) ضرورة حصر الأساتذة الجامعيين الفلسطينيين في الوطن العربي، في قوائم، وبيان مجالات عملهم، ومعرفة كيفية الاستفادة من امكانياتهم، وبخاصة أولئك الذين يفتقدون الى فرص العمل الجامعي.

(هـ) الاهتمام بمراكز البحوث في الوطن المحتل، وبنشر البحوث، علماً بأن جامعاتنا مازالت فتية.

(و) وبالنسبة لكليات المجتمع والامتحان الشامل، يترك المجلس الأمر للجنة المختصة باشراف الدكتور حنا ناصر كي تبلور رأياً محدداً في هذا الموضوع. كما يخولها البحث مع الجهات المعنية في الأردن بخصوص هذا الموضوع.

ثانياً ـ الثقافة وشؤونها

تداول المجلس في عدد من القضايا المتعلقة بالثقافة وشؤونها. وشغلت المجزرة الثقافية التي ارتكبها الغزاة الاسرائيليون ضد مركز الأبحاث في بيروت، وضد المؤسسات الثقافية الاخرى في لبنان عامة، قدراً مهماً من البحث والنقاش. وتمحورت حولها معظم القضايا الثقافية والفكرية التي تطرق اليها المجتمعون.

وتوصل المجلس الى عدد من التوصيات في حقل الثقافة أضيفت الى توصيات دوراته السابقة، وبخاصة الدورة التاسعة التي مثلت الثقافة موضوعها الرئيسي.

مركز الأبحاث: بعد الاستماع الى تقرير مندوب مركز الأبحاث حول تفاصيل مانَمّ في المركز على أيدي قوات الغزو الصهيوني، تداول المجتمعون في عدد من القضايا والاقتراحات والتوصيات نوجزها فيما يلي:

(أ) اعتبار الجريمة التي ارتكبها الغزاة بحق مركز الأبحاث، مذبحة ضد الثقافة لا تقل بشاعة وهمجية عن المذبحة الجسدية التي ارتكبت بحق المدنيين الفلسطينيين واللبنانيين في مخيمي صبرا وشاتيلا.

(ب) توجيه التحية لصمود مركز الأبحاث وعودته للحياة بعد أيام قليلة من الجريمة، وتقديم كل الدعم له، والدعوة لاستلهام تجربته من قبل المثقفين الفلسطينيين.

(ج) اعتبار مذبحة مركز الأبحاث حدثاً فكرياً يجب اعلانه بكل الوسائل المتاحة. وتكليف أحد أعضاء المجلس باعداد ورقة عمل للاعلام عن هذه الجريمة.

(د) التأكيد على دور مركز الأبحاث على الرغم من تغير دور الساحة اللبنانية بالنسبة للثورة الفلسطينية. والتأكيد كذلك على مركزية دوره على الرغم من أهمية دور مراكز البحث الفلسطينية داخل الأرض المحتلة، أو أية مراكز فلسطينية أخرى.

(هـ) تشكيل لجنة دولية من قبل اليونسكو للتحقيق في مذبحة مركز الأبحاث والجرائم الثقافية الاخرى التي ارتكبها العدو الصهيوني في لبنان. وأحيل هذا الاقتراح الى مندوب م.ت.ف في اليونسكو لدراسة الفكرة بشمولية.

(و) الاحتفاظ بأكثر من نسخة من الوثائق

خارج مقر المركز الرئيسي.

(ز) تزويد الجامعات ومراكز البحث العلمي العالمية بنسخ من مطبوعات مركز الابحاث.

وضرورة اشتراكه في كل معارض الكتب العربية.

(ح) دعوة مركز الابحاث للتركيز في سياسته البحثية على واقع الشعب الفلسطيني.

جابر سليمان

استفتاء للرأي العام الأميركي
باشراف مؤسسة عربية

هناك حوالي ٨٠٪ من أفراد الشعب الاميركي يشعرون بأن للفلسطينيين الحق في اقامة دولة فلسطينية مستقلة. وهذه النتيجة تدل بوضوح على أن الرأي العام الاميركي بدأ يتحول بصورة دراماتيكية تجاه الصراع العربي ــ الاسرائيلي. هذا ما أظهرته نتائج الاستفتاء الذي تبنته مؤسسة الدراسات العربية، والتي مركزها في مدينة بلمونت في ولاية ماساشوستس الاميركية. ويبدو أن الاميركيين على استعداد لتأييد سياسة أميركية متوازنة تجاه الصراع العربي ــ الاسرائيلي، هذا بعكس ما تشير إليه تصريحات بعض الرسميين في الإدارة الاميركية، والإجراءات التي يتخذها الكونغرس الاميركي.

وللاعتقاد بأن مختلف استفتاءات الرأي العام الاميركي، التي أجريت في السنوات الماضية، كانت لا تتجاهل الموقف الفلسطيني فحسب، بل كثيراً ما حرفت أيضاً نتائج هذه الاستفتاءات من خلال طرح أسئلة غير موضوعية متعلقة بالمسائل الرئيسية، لذلك فإن مؤسسة الدراسات العربية قامت بتبني دراسة استفتائية عريضة للرأي العام الاميركي، متعلقة بالجوانب المختلفة للقضية الفلسطينية.

وقد أجرت الاستفتاء مؤسسة «عمل المعلومات (Decision Making Information)»، وهي مؤسسة أميركية للأبحاث قامت باجراء مكالمات هاتفية في الفترة ما بين ٦ ــ ١١ تشرين الاول (أكتوبر) ١٩٨٢ مع ١٠٢٠ مواطناً أميركياً تتجاوز أعمارهم ١٨ سنة، ويمثلون قطاعاً عاماً من المجتمع الاميركي. ومن الممكن تعميم نتائج استفتاء هذه العينة على كل المجتمع الاميركي بمعدل ٣٪ للصواب والخطأ.

وقد أظهر الاستفتاء بشكل خاص ما يلي:

١ ــ واافق ٧٦٪ من المشاركين في الاستفتاء على أن للفلسطينيين الحق في اقامة دولة فلسطينية مستقلة، عندما أخبروا بأن الولايات المتحدة أيدت في الماضي قرار التقسيم الصادر عن الامم المتحدة عام ١٩٤٧، والذي ينص على اقامة دولتين في فلسطين أحداهما يهودية والأخرى عربية.

٢ ــ ٢٩٪ من المشاركين في الاستفتاء يعتقدون بأن اقامة تلك الدولة يشكل خطراً على الأمن الاسرائيلي.

٣ ــ إن التأييد لاسرائيل لا زال قوياً، حيث أن ٤٤٪ من المشاركين في الاستفتاء يفضلون مستوى عالياً من المساعدات الاقتصادية والعسكرية لاسرائيل. وهناك فقط ٣٥٪ يؤيدون اتخاذ اجراءات تأديبية ضد اسرائيل نتيجة لغزو لبنان.

٤ ــ وجه السؤال التالي للمشاركين «لو عدنا لمدة سنة إلى الوراء فهل كنت متعاطفاً أكثر مع أسرائيل أو مع الفلسطينيين؟» فكانت الاجابة ٥٩٪ تعاطفوا مع اسرائيل بالمقارنة الى ٣٩٪

يتعاطفون معها الآن. بينما ١٣٪ تعاطفوا مع الفلسطينيين منذ سنة مضت و٢٣٪ يتعاطفون معهم الآن.

٥ ــ ٨٣٪ من المشاركين في الاستفتاء يؤيدون وجوب مشاركة الفلسطينيين في أي مباحثات للسلام.

٦ ــ بالنسبة الى رد الفعل للنقاط الرئيسية في مبادرة ريغان للسلام، فان ٧٢٪ وافقوا على أنه يجب أن يكون هناك تجميد في وضع المستوطنات الاسرائيلية المقامة على الأرض العربية المحتلة، بينما وافق ٥٦٪ على أن اسرائيل يجب أن لا تضم الأراضي المحتلة.

٧ ــ ٦٩٪ من المشاركين وافقوا على أن اسرائيل خالفت قوانين تصدير السلاح الأميركي، التي تنص على تحديد استعمال هذا السلاح للقضايا الدفاعية.

ملاحظات عامة

● بشكل عام هناك تحول في الرأي العام الأميركي تجاه تأييد القضية العربية. ولذلك فانه اذا ما اتخذت اجراءات فعالة لتزويد الرأي العام الأميركي بمعلومات وحقائق عن القضية الفلسطينية فان هذا التغيير سيزداد باستمرار.

● وهناك اتجاهات في الرأي العام الأميركي تحبذ أن تساعد أميركا الفلسطينيين.

● وبالرغم من أن أغلب المعلومات التي لدى الأميركيين عن منظمة التحرير خاطئة ومأخوذة من المصادر الصهيونية، فان ٢٠٪ من أفراد الرأي العام يعتقدون بأن المنظمة يجب أن تشارك في أي مباحثات للسلام. وطبعاً يمكن بشن حملة اعلامية علمية وتزويد الأميركيين بمعلومات صحيحة توضح وجهة نظر المنظمة. وتزيل صورة الارهاب العالقة في أذهان الأميركيين، كسب قطاعات كبيرة من المجتمع الأميركي لتأييد الموقف الفلسطيني.

● ثم أن هناك خوفاً عاماً من الحرب ومن التورط الأميركي في الصراع في الشرق الأوسط. ومن الجائز أن وجود قوات المارينز في لبنان زاد هذا الخوف. ومن الجائز أيضاً أن تكون المناظر التي ينقلها التلفزيون الأميركي من لبنان بشكل عام ومن بيروت بشكل خاص، قد زادت اتجاه الخوف من الحرب والتورط الأميركي فيها.

● ان المساعدات الأميركية لاسرائيل هي حجر الزاوية في العلاقات الأميركية ــ الاسرائيلية. ولكن عندما يتعارض التصرف الاسرائيلي مع المصلحة الأميركية فان هذه العلاقة تتعرض للاهتزاز.

● أظهرت الدراسة أن هناك تأييداً بين الأميركيين لتجميد المستوطنات الاسرائيلية في الأرض المحتلة. ويجب التركيز على حقيقة مهمة وطرحها للرأي العام وهي أن المساعدات الأميركية لاسرائيل تستعمل لاقامة هذه المستوطنات، ومن الضروري قطعها.

● ان القوى الصهيونية والقوى المؤيدة لها تقوم باجراء استفتاءات للرأي العام الأميركي منذ عام ١٩٤٧. ولأول مرة تقوم مؤسسة شبه عربية باجراء مثل هذا الاستفتاء، وهذا يمثل أهمية لا يجب الاستهانة بها، وهي أن المجموعات العربية بدأت تتجه الى اتباع الأسلوب العلمي في تحليل الأمور المتعلقة بالقضية الفلسطينية.

واشنطن ــ خليل فوطة

مراجعات

مصيدة بيروت

Alain de Chalvron, *Le Piége de Beyrouth*, Paris: Sycomore, 1982.

منذ الكلمة الأولى ينحاز ألان دوشالفرون للحق الفلسطيني. لكن دون ان يحيد عن ثوابت منهج الكتابة السياسية في الغرب المعاصر وتحديداً في فرنسا، اي الموضوعية التي لا تبيح لنفسها حق تجاوز حدود الوصف المحايد، والتفصيلية الدقيقة التي لا تصل الى حد الثرثرة، والمتابعة المثابرة للموضوع المعالج على المستوى التاريخي، لكن ايضاً، على مستوى المعرفة القريبة بالشخصيات البارزة للصراع وبالخلفيات المحلية والاولية له.

يريد ألان دوشالفرون في كتابه الصادر مؤخراً في باريس، أن يثبت رأياً في اجتياح لبنان الاخير من قبل القوات الاسرائيلية. ويقول الرأي، انه بعكس المزاعم الاسرائيلية، لم يكن الاجتياح الاسرائيلي للبنان، واحتلال اول عاصمة عربية، مجرد ردة فعل فورية على محاولة الاغتيال التي تعرض لها سفير اسرائيل في لندن؛ بل هي خطة سياسية مدروسة تهدف الى الدخول في المرحلة الثانية من مخطط كامب ديفيد، عن طريق إخضاع لبنان عسكرياً، وارهابه باحتلال اراضيه، من اجل دفعه على طريق توقيع معاهدة سلام ثانية بعد مصر في المنطقة العربية.

يقدم ألان دوشالفرون أكثر من حجة منطقية لهذا الرأي، ويبدأ بتعداد حججه عبر فصول الكتاب الستة والعشرين، منطلقاً من كون هذه الحرب ضرورة حتمية لانقاذ اسرائيل من مأزقين:

□ مأزق تورطها في بداية صيف ١٩٨١ باعتراف ضمني بمنظمة التحرير الفلسطينية، إثر توقيع الطرفين لاتفاق وقف إطلاق النار في ٢٤ تموز ١٩٨١.

□ مأزق إعادة انتخاب الليكود في ظل تهديد جديد بغلبة للمعارضة تطيح بحكومة الثنائي المحارب بيغن ــ شارون.

بالنسبة للنقطة الأولى، يقول دوشالفرون إن الانتصار الذي حققه ياسر عرفات، بارغام اسرائيل على توقيع اتفاق لوقف اطلاق النار مع طرف لا تعترف بوجوده، قد ازعج بيغن تحديداً، وترك صدى سيئاً في الأوساط السياسية الاسرائيلية. كانت اللهجة في الأوساط السياسية والعسكرية، كما في الصحافة، لهجة نقد حاد. وعلى المستوى العسكري البحت، كان المحللون مجبرين تماماً على الاعتراف بأن بنية منظمة التحرير لم تدمر... والمختص بالشؤون العسكرية في صحيفة «هآرتس»، وهو المعلق المقروء جداً، لاحظ الواقع الذي «لا سابق له»، وهو ان منظمة التحرير قد نجحت في التصدي للسجال».

أما بالنسبة للنقطة الثانية، فقد أوضح المؤلف ان التخمينات الانتخابية لم تكن ابداً لصالح الليكود. وكان على بيغن ان يجد طريقة لاستعادة جمهوره المفقود، عبر إقناعه بأن «الليكود»، وعلى رأسه مناحيم بيغن، يبقى خير مدافع عن أمن اسرائيل.. فقام بضرب المفاعل النووي العراقي، غير ان هذا لم يأت بالأمن لا لسكان المستوطنات الحدودية

ولا لسكان المدن في اسرائيل. وهكذا، كما يقول الكاتب، «كانت لدى مناحيم بيغن معاناة موجعة اخرى: الفلسطينيون»... وكانت لديه كما يبدو معاناة من الصواريخ السوفياتية التي نصبها السوريون في البقاع. ولقد كان الفلسطينيون في لبنان، وفي هذا البلد كانت ايضاً الصواريخ. ولقد أقسم بيغن ان يقتلع الاثنين. غير ان حرب الأيام العشرة على جنوب لبنان التي انتهت بابراز صورة «اسرائيل المتحطة» في العالم، وابراز الهشاشة الاسرائيلية امام الضغوط الأميركية التي قادت اسرائيل الى توقيع تعهد مع عدو لا تعترف بوجوده.. «ان حرب الأيام العشرة هذه، بالنسبة لحكومة اسرائيل، انتهت الى فشل تام.ومناحيم بيغن، وكذلك اريئيل شارون ليسا من الرجال الذين يتساهلون في إذلال كهذا. وسيستخلصان من هذا الفشل العبر التالية:

«١ ــ ان تصفية منظمة التحرير الفلسطينية سياسياً امر على القدر نفسه من اهمية تصفيتها عسكرياً.

«٢ ــ من المستحيل تحقيق هذا الهدف بحملة قصف بسيطة: يجب التأهب لاجتياح بري للبنان، حتى بيروت.

«٣ ــ يجب التحضير بشكل افضل لهذا الأمر على المستوى الديبلوماسي، خصوصاً حيال الولايات المتحدة.

«٤ ــ البعد النفسي هو ايضاً مهم: فباستغلال منهج لحجة الارهاب، يمكن الوصول الى تمرير العملية باعتبارها عملاً من اجل السلامة العامة.

«هكذا ولدت لوحة 'عملية السلام للجليل'، وسينكب عليها اريئيل شارون ومناحم بيغن بلا كلل؛ وتجديداً بلا كلل في العمل على النقطة الرابعة»...

يؤكد شالفرون ان البعد النفسي في العملية ضد الفلسطينيين في لبنان، كان شديد الاهمية بالنسبة للثنائي المحارب؛ من اجل ذلك مضت سنة منذ قرارهما بتنفيذ الاجتياح (تموز ١٩٨١) وقبل ان ينفذاه فعلاً في حزيران ١٩٨٢. لقد احتاجت اسرائيل لحروب تمهيدية، تنهك لبنان وتنهك المقاومة الفلسطينية في لبنان وتجعلهم على المستوى المحلي والعربي والدولي مستحقين للعقاب الذي ستنزله اسرائيل بهما.

وإذ يعرض دوشالفرون لجميع انواع هذه الحروب: الدك المنتظم لجنوب لبنان؛ السيارات المفخخة؛ حروب السفارات؛ المطاردات الديبلوماسية، الاغتيالات السياسية او المجانية، تصفيات الحساب الطائفية او المذهبية، المعملة او الدولية، الجماعية او الفردية.. والمؤلف اذ يعرض لكافة اشكال هذه الحرب، فهو لا يرمي الى القول ان اسرائيل هي القدرة الكلية التي نظمت هذه المجازر.. غير انه يعتقد بأن اسرائيل كانت المستفيد الأول منها سواء ساهم القادة الاسرائيليون ام لم يساهموا في هذه العمليات، لانهم قد تحققوا، ومن دون ان يسيئهم الامر، بل بشيء من الغبطة البديهية، من الجو المشحون في بيروت. فمن اعتداء الى اعتداء، كبرت العلامة الفارقة للمدينة 'العاصمة العالمية للارهاب' و'قاعدة الارهاب الدولي' 'والغابة المرصودة لتصفية الحساب بين الارهابيين'. بشكل آلي ــ يتابع دوشالفرون ــ راحت الصحف تربط بين اسم بيروت، وبين اسوأ آفات هذا النصف الثاني من القرن العشرين: الارهاب. وكان التحليل الذي فرضته كبريات الصحف بسيطاً: بيروت = ارهاب. والحال ان م.ت.ف. = بيروت، إذن: الارهاب = الفلسطينيين. ولقد ناسب هذا التحليل تماماً التطلعات الاسرائيلية»...

هكذا يعتبر دوشالفرون، وهكذا يسوق الأدلة على ان عملية «سلامة الجليل» قد اعدت منذ تموز ١٩٨١، ويضيف اخيراً الى ادلته، دليلاً إضافياً هو تخلي منظمة التحرير الفلسطينية منذ العام ١٩٧٤ بعد دخول ياسر عرفات الى مبنى الامم المتحدة، عن منهج الارهاب (اختطاف الطائرات). هذا التخلي الذي ازعج اسرائيل، كما ازعجتها سياسة منظمة التحرير التي اكسبتها تأييد مائة دولة بحيث زاد العدد عن عدد الدول المعترفة باسرائيل؛ وازعجها الوزن السياسي للمنظمة المركزية الفلسطينية في المجتمع الدولي، وتقبل هذا المجتمع، تدريجياً، لفكرة دولة فلسطينية مستقلة في الضفة والقطاع.

هذه الاسباب كلها، برأي دوشالفرون، تشكل المؤشر والدليل على ان اجتياح لبنان قد خطط له منذ تموز ١٩٨١. غير ان المؤلف يرى مع ذلك ان خروج المقاتل الفلسطيني من بيروت ليس خسارة حقيقية للمقاومة الفلسطينية، «لقد كان لبنان، وهذا قيل دائماً، موقعاً رائعاً لمنظمة التحرير، لأن بوسعها ان تتحرك فيه باستقلالية كاملة. غير ان هذا القول، هو في الوقت نفسه خاطىء وصحيح؛ فهو صحيح على الصعيد العسكري، لان اي بلد في العالم

لا يستطيع ان يتسامح مثل لبنان بانشاء جيش اجنبي حقيقي، وان يتحرك هذا الجيش، عملياً، بمطلق السيادة على جزء من اراضيه. وهذا الرأي خاطىء على الصعيد السياسي، لاننا غالباً ما ننسى وزن دمشق في بيروت؛ فسوريا تمارس في هذه المدينة، وعبر حساسية جسدية حقيقية على منظمة التحرير.

لقد خططت اسرائيل.. والمقاتل الفلسطيني خرج من مصيدة بيروت التي اطبقت.. ولكن على من؟ لا يجيب دوشالفرون.. لانه مثل معظم الكتاب الاوروبيين، لا يدعي استشرافاً للآتي، انه ملتزم بنهج الموضوعية الأوروبية: الوصف المحايد والدقيق لوقائع الأمور، دون الوقوع في الثرثرة ودون ادعاء النبوة.

كاتيا سرور

النظام الزراعي في الزبيدات

د. سليم تماري، **التأثيرات الاجتماعية للريّ الحديث على مجتمع فلاحي فلسطيني في غور الأردن**، بيرزيت: جامعة بيرزيت، ١٩٨٠ (نشر محدود).

تم اعداد هذا البحث الميداني عن قرية الزبيدات (شمال الغور الفلسطيني في الضفة الغربية المحتلة)، في الفترة ما بين شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٩ وشهر نيسان (أبريل) ١٩٨٠، بتمويل من جمعية العانونايت الاميركية التي اهتمت بدراسة نتائج مشروعها الزراعي (تحديث وسائل الري في القرية) على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والصحية. وقامت جامعة بيرزيت بطباعة البحث باللغة الانكليزية بعدد من النسخ لا يتجاوز المئة نسخة، مرفقاً بصور فوتوغرافية وتوضيحية للقرية.

قام الدكتور سليم تماري (الأستاذ في جامعة بيرزيت) باجراء الجزء الأول من البحث، الذي يتعرض للنظام الزراعي في القرية. أما الأساتذة ريتا جقمان (الأستاذة أيضاً في الجامعة نفسها)، فقد قامت باجراء الجزء الثاني، الذي يتعرض للحالة الصحية في القرية. ونشرت ترجمة كاملة لهذا الجزء في العدد ١٢٥ نيسان (أبريل) ١٩٨٢ من **شؤون فلسطينية**. ولهذا فسيتم استعراض الجزء الأول، فقط من الدراسة.

يلخص الأستاذ تماري في مقدمة البحث هدفه العام منه، والذي يتحدد بمعالجة الكيفية التي استطاع بها مجتمع شبه فلاحي أن يتأقلم وسط حلقة من المستوطنات الاسرائيلية (المتقدمة تكنولوجيا) وما أدّت اليه سياسة الاستيطان من مصادرة أراضٍ ومياه وغيره، كان من نتائجها حدوث تغيرات واسعة على البنية الاقتصادية ــ الاجتماعية في القرية. .و.

أما عن الأهداف المباشرة، فيحددها بأنها:

أولاً ــ دراسة تأثير ادخال أسلوب الزراعة الحديثة (التقنّاف) على حياة الفلاحين.

ثانياً ــ ايجاد معلومات احصائية أساسية عن الظروف الاقتصادية ــ الاجتماعية في القرية لاستخدامها فيما بعد في مراقبة التغيرات الحاصلة داخل هذا المجتمع، أو في مجال مقارنتها بالقرى المجاورة في الغور الفلسطيني.

ثالثاً ــ وضع توصيات محددة في المجالات المختلفة على ضوء نتائج هذا البحث لاستخدامها في أي مشروع تطويري للقرية.

ولتحقيق هذه الاهداف، أجري احصاء شامل لعائلات القرية بالاعتماد على استبيان موجّه لمسؤول كل عائلة، هذا بالاضافة لاستخدام أسلوب المقابلة المفتوحة مع ثلاثة من ملاك الأرض الرئيسيين في المنطقة نفسها، ونقاش التفاصيل المالية عن الموسم الزراعي ١٩٧٩ ــ ١٩٨٠ مع اثنين من مزارعي القرية.

وفي مقدمة تاريخية لجوانب القضية الزراعية في الزبيدات، يقول الدكتور تماري أن اسم الزبيدات هو اسم لقبائل عرب الزبيدات القاطنين فيها الآن، وذوي الاصول شبه البدوية، حيث هاجروا من منطقة بئر السبع بعد حرب ١٩٤٨ الى غور الأردن ليعملوا كمحاصصين لملاك

أرض غائبين من طوباس ونابلس. وفي أوائل الستينات، منحتهم الحكومة الأردنية ٥٠٠ دونم في المنطقة الجنوبية لمرج نعجة، على أساس تحويلها، بعد فترة خمس سنوات، من الزراعة المتنالية الى أرض خاصة بهم.

ومع حرب ١٩٦٧، فقد اهالي الزبيدات هذا الحق بمجيء الاحتلال الاسرائيلي وهجرة ٨٠٠ من أبنائهم الى منطقة اربد، وكذلك مع بداية الحملة الواسعة من المصادرات، التي شملت ٢٦٠ دونماً من أراضي القرية، و٧ آلاف دونم من أراضي مرج نعجة والقرى المجاورة لها، مما هدد المئات من الفلاحين الذين اعتاشوا على نظام المحاصصة بفقدان الأراضي التي يحوزتهم.

أما نظام ملكية الأرض في الزبيدات، فيحتوي ثلاثة مظاهر رئيسية بالاضافة الى الملكية الخاصة للأرض: الحيازة بدون ملكية، نظام المحاصصة، والضمان. وكلها مظاهر مهمة شاركت في عدم استقرار علاقة الفلاح بالأرض. وفي معرض استعراضه لنظام المحاصصة، يعرف الأستاذ تماري هذا النظام بأنه نظام شبه اقطاعي، يقوم بين الفلاح ومالك الأرض على أساس تقديم المالك للمياه والأرض وقرض نقدي مسبق لشراء البذور والسماد وغيره، وفي المقابل يقدم الفلاح العمل، وجزءاً من رأس المال المودع في الأرض. وفي احصائية عن أراضي منطقة مرج نعجة والزبيدات التي يزرعها سكان الزبيدات، يتبين أن مساحة الأرض التي يحوزها الفلاح الواحد لا تزيد عن ٥,٢ دونم. وهذه المساحة أقل من الحد الادنى من المساحة الأرضية التي تكفي عائلة مكونة من ثمانية أشخاص والمقدرة بحوالي ١٠ دونم. هنا يضيف نظام المحاصصة الى أراضي الفلاح بضعة دونمات أخرى لتصل مجموع حيازات الفلاح الى ١٤,٢ دونماً. وهي بالتحديد ما تمنعه من الانتقال الى سوق العمل المأجور.

أما نظام ايجار الأرض مقابل مبلغ نقدي من المال، فهو نظام موجود ولكنه غير منتشر في القرية، ولا تزيد مساحة الأراضي المؤجرة عن ٤٧ دونماً.

ويستكمل الأستاذ تماري حديثه عن شخصيتين رئيسيتين في مجال العمل الزراعي في القرية، الأولى: ملاك الأرض الغائبين والمقيمين. والثانية: السماسرة والتجار. فيقول أن ظاهرة ملاك الأرض الغائبين قد ظهرت في الغور الشمالي مع بداية الخمسينات، حين أعلنت الحكومة الأردنية منحها مساحات واسعة من الاراضي الأميرية لكل من يستطيع زراعتها لثلاث سنوات متتالية، مما شجع عدداً كبيراً من تجار نابلس وطوباس على امتلاك هذه الأراضي، خصوصاً في ظل وجود عدد كبير من اللاجئين في مخيمات الغور الجنوبي ذوي الخبرة الواسعة في زراعة الأرض وغير المالكين لوسائل انتاج خاصة بهم.

ويضيف أن هذه العملية قد أثرت بشكل كبير على تطور الزراعة في الأغوار، فتم حفر مئات الآبار الارتوازية بمساعدة الحكومة الأردنية ووكالة غوث اللاجئين، وبدأت زراعة الحمضيات بالانتشار في الغور الجنوبي ضمن توفر الاحتياطي الضخم من العمالة المأجورة في المخيمات. أما في الغور الأوسط والشمالي، فقد استمر شكل المحاصصة كشكل غالب، ضمن وجود ثلاثة عوامل أثرت عليه في أراضي الاغوار ككل:

أولاً — انخفاض الطلب على أراضي الغور بعكس مناطق أخرى مثل جنين وطولكرم.

ثانياً — الظروف المناخية الصعبة التي جعلت استقرار عائلة فلاحية لفترة طويلة في أراضي الاغوار مسألة صعبة.

ثالثاً — اعتماد الفلاحين المحاصصين (وهم من اللاجئين) على ملاك الأرض في ايجاد سكن لهم، مما عزز من طول مدة المحاصصة والاستقرار الى خمس سنوات بالمعدل.

أما السماسرة والتجار، فتحدد دورهم في اقراض الفلاحين الصغار والمحاصصين مبالغ مالية سابقة للموسم الزراعي مقابل ٧٪ من ثمن الناتج «المسوّق» في الحسبة (وهم في العادة تجار الحسبة الكبار). هذا بالاضافة الى الفائدة المتفق عليها على القرض المالي نفسه. وفي حالات كثيرة يكون هؤلاء التجار والسماسرة هم أنفسهم ملاكي الأرض الكبار. ويلخص الأستاذ تماري وظائف هؤلاء السماسرة بأربع نقاط رئيسية:

□ يوفرون للفلاح حاجاته من البذور والكيماويات

والمبيدات، الخ..

- يوفرون له مبلغاً من المال في نهاية موسم الصيف حيث ينعدم الدخل الزراعي.
- يوفرون له صناديق لتسويق بضاعته.
- يتفاوضون مع تجار الحسبة (إن لم يكونوا هم أنفسهم) للحصول على أعلى سعر لبضائعهم.

وفي المقابل، فان السمسار هو المسؤول الوحيد عن تحديد أسعار المبيدات والبذور، وهو الوسيلة الوحيدة للتسويق. وفي حال عدم قدرة الفلاح على ايفاء ديونه، يحق للسمسار أخذ ما يعادل ديونه من ملكية الفلاح، أو تجديد الاتفاق معه لسنة جديدة تضاعف من ديونه السابقة.

وينتهي الأستاذ تماري من هذه القضية بالقول ان النتيجة العامة تكون، في العادة، مشاركة مالك الأرض والسمسار للفلاح في أرباحه السنوية، واعتماد الفلاح بشكل كامل على قروضهما، مما أدى في الزبيدات الى تزايد اهمال الفلاحين لاراضيهم، وتوجههم مع منتصف السبعينات الى سوق العمل المأجور المتاح في المستوطنات الاسرائيلية القريبة.

وفي نهاية هذا الجزء من البحث، يتحدث عن مشكلة مصادر المياه في القرية لاهميتها في التقديم لنقاش أسلوب الري الحديث وأثره على القرية. فيقول أن السياسة الاسرائيلية لم تتوقف عند مصادرة أراضي الزبيدات فقط، بل استكملته لتصل الى قانون يمنع حفر آبار ارتوازية جديدة في الأغوار، وتدمير ستة آبار ارتوازية ما بين أراضي المحروق والزبيدات (١٥ كم)، بحيث لم يبق لأهل الزبيدات الا بئر الزبيدات الذي تحدد انتاجه بـ ٢٠٠ ــ ٣٠٠ ألف متر مكعب في السنة، أي ما يكفي لريّ ٢١١ دونماً من أراضي القرية الزراعية. أما في المنطقة المحيطة بها، فتوجد سبعة آبار ارتوازية يملك ستة منها ملاكون كبار. واذا أضيف الى ذلك المشاكل المحيطة باسلوب الريّ القديم (القنوات المفتوحة)، والتي تؤدي الى فقدان كميات كبيرة من الماء بالتبخر والتسيُّب الأرضي، وبداءة التكنيك الزراعي، ومشكلة تملح أراضي الأغوار مع قلة الأمطار فيها، لوجدنا أن من النتائج الطبيعية لذلك، التوجه المتزايد للفلاحين للعمل المأجور وتركهم أراضيهم الزراعية.

الري الحديث يأتي للزبيدات

تحت هذا العنوان، يعالج الأستاذ تماري الفترة ما بعد عام ١٩٧٧ (سنة ادخال الري الحديث أراضي القرية)، وفيها جرت مجمل التغيرات التي شهدتها القرية، وتشمل أثر الري الحديث على الانتاجية والدورة الزراعية والعمل والتسويق والمداخيل النقدية.

ويبدأ هذا الجزء باستعراض مختصر لكيفية دخول أسلوب الري الحديث أراضي الزبيدات؛ فيقول أن هذا الاسلوب لم يكن غريباً على أهالي القرية، خصوصاً أولئك الذين عملوا كعمال زراعيين في أراضي المستوطنات الاسرائيلية المحيطة؛ بل ان الحاجة كانت ماسّة لهذا الاسلوب ، في ظل ازدياد تملح تربة الزبيدات لدرجات خطيرة وانخفاض الانتاجية الارضية وندرة مصادر المياه ومشاكل توزيع الأسمدة.. الخ. الاّ أن المعيق الرئيسي، في رأيه، كان دائماً في عدم توفر رأس المال الكافي للشروع في مثل هذه العملية الضخمة.

وكان لتجربة بعض مزارعي القرية باستخدام هذا الاسلوب بمساعدة جمعية المانونايت عام ١٩٧٦ نتائج مذهلة على صعيد الانتاجية، حيث ضاعفت الانتاجية الى حوالي ثلاثة أو أربعة أضعاف الانتاجية القديمة. هذه التجربة شجعت القرية بكاملها على الاتفاق مع الجمعية على أساس مد شبكة المياه الرئيسية وتوابعها بتكلفة أساسية بلغت مليون ونصف المليون ليرة اسرائيلية (٩٠,٠٠٠ دولار باسعار ١٩٧٨)، ومشاركة الأهالي بما قيمته ٣٠٪ من التكاليف الرئيسية. ومن الجدير بالذكر هنا أن أسلوب الري الحديث كان في الأصل منتشراً في معظم ملكيات الغور الشمالي والجنوبي الكبيرة، لتوفر رأس المال المطلوب، وبسبب من أن هذا الأسلوب هو غير اقتصادي للملكيات التي تقل مساحتها عن ٢٠ دونماً.

أما في مجال تقويم النتائج الرئيسية لاستخدام أسلوب الري الحديث في الزبيدات، فيجدد الأستاذ تماري النتائج التالية:

أولاً ــ تزايد في الانتاجية وصل حتى ٥ ــ ٨ أضعاف الانتاجية القديمة.

ثانياً ــ موسم مبكر يوفر امكانية التسويق

بأسعار عالية.

ثالثاً ــ وفر المدخول النقدي المتزايد للفلاحين شروطاً أفضل في مجال المفاوضة مع السماسرة والتجار.

رابعاً ــ أعطى تزايد معدل الإنتاجية قوة أكبر للمحاصيل في مفاوضته مع مالك الأرض.

خامساً ــ أدى «التفتاف» الى اعادة تنظيم عملية العمل الزراعي، في مجال اعفاء المزارعين من الأعمال الجسدية، وزيادة كثافة العمل الزراعي، وازدياد الطلب على العمل المأجور الموسمي، وازدياد الاعتماد على الآلة الزراعية في معظم المهام.

سادساً ــ أدى الى اعتماد الفلاح بالأساس على التكنولوجية الاسرائيلية، وبالتالي خضوعه لارتفاع أسعار البذور المحسّنة والآلات والمبيدات، الخ.. مما يعرضه لاعباء مالية جديدة.

سابعاً ــ تؤدي عملية مراكمة رأس المال الى ظهور انقسامات طبقية جديدة، فهي عملية غير متساوية، وتؤثر على الفلاحين المتوسطين تأثيراً مختلفاً عن تأثيرها على فلاحي الملكيات الصغيرة، وعلى المحاصصين وعلى المالكين ــ المزارعين. وهذا يقودنا الى توقع تغيرات اجتماعية واسعة.

ويفصل الدكتور تماري هذه النتائج، خاصة فيما يتعلق بالانتاجية، والمداخيل، واختلاف الدورة الزراعية، وشبكة التسويق. وعن الأخيرة، يحدد أنه أصبحت هناك أربعة مجالات رئيسية للتسويق: الأول، البيع لتجار الجملة والسماسرة (وقد تحدثنا عنها سابقاً)؛ الثاني، التصدير الى الأردن، ويستعرض هنا الصعوبات التي تواجه مزارعي الزبيبات من أجل استحضار «شهادات المنشأ» من ممثلي الأردن في الضفة الغربية، هذا بالاضافة الى اتخاذ الأردن اجراءات متعددة منها منع استيراد الناتج الفلسطيني الى السوق الأردني، الا بعد نزول الانتاج الأردني الى السوق وانخفاض أسعار المنتوجات الزراعية مما عرض الانتاج الفلسطيني لضربات متكررة على هذا الصعيد؛ الثالث، ضمان المحصول، وقد انتشر هذا الشكل بعد ادخال الأسلوب الحديث للري، ويستمد ضرورته من وجود عدد من المزارعين المحتاجين الى السيولة النقدية لدفع أجور العمال وغيرها من الاحتياجات قبل انتهاء الموسم الزراعي، ويقوم بعملية الضمان، تجار الجملة من نابلس على الأغلب؛ الرابع، البيع المباشر للجمهور، ويقوم بهذه العملية النساء والأطفال الذين يجلسون الى جانبي الطريق المار بالزبيبات ويبيعون المحصول للسيارات المارة في الطريق.

ويلخص الأستاذ تماري نتائج البحث باستعراض العوامل التي كانت تهدد الزراعة في منطقة الزبيبات وتؤثر في انتقال عدد كبير من الفلاحين الى العمل المأجور، وصولاً الى ادخال التكنيك الحديث وما أنتجه من تأثيرات مختلفة على زيادة الانتاجية والمدخول وتقسيم العمل، الخ.. مما رسخ من علاقة الفلاح بالأرض، ودفع مركزه الى الأمام بعلاقته بالسمسار والتاجر ومالك الأرض، وان لم تتغير هذه العلاقة بشكل بنيوي وجذري.

لا شك في أن هذه الدراسة تضيف عمقاً تحليلياً جديداً في مجال دراسة التغيرات الاقتصادية ــ الاجتماعية في المجتمع الفلسطيني بعد الاحتلال. وتبرز أهميتها، بشكل خاص، في كونها دراسة تحليلية ميدانية شاملة لمجتمع فلاحي محدّد. فهي تطبيق خلّاق لمفاهيم نظرية طالما تم تناولها بمعزل عن الوقائع الحية الميدانية، وهي بذلك تضيف الجوانب الخاصة التي تميز تطور المجتمع الفلسطيني في ظل الهجمة الاستيطانية الاسرائيلية في الأراضي المحتلة.

واذا كان الوصول الى الشكل الخاص لتطور المجتمع الفلسطيني في ظل الاحتلال، يحتاج الى عدد كبير من الدراسات الميدانية والنظرية متعددة الجوانب، فلا شك في أن هذه الدراسة هي نقطة انطلاق أساسية، واحدى أهم البدايات على هذا الطريق.

سمير عثمان

شهريات

المقاومة الفلسطينية ــ سياسياً

اجتماعات عدن والحوار مع الأردن

عقدت القيادة الفلسطينية واللجنة التنفيذية والأمناء العامون لفصائل الثورة في عدن، سلسلة اجتماعات برزت أهميتها في التأكيد على وحدة الصف الفلسطيني، وبالتالي التأكيد على أهداف منظمة التحرير الفلسطينية في اقامة الدولة الوطنية المستقلة، وعلى استقلالية قرارها، والتصدي للمشاريع الاميركية والصهيونية، التي تعمل على تصفية الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير، والعودة، بقيادة منظمة التحرير ممثله الشرعي الوحيد.

جاءت هذه الاجتماعات بعد تأليف اللجنة العليا المشتركة الأردنية ــ الفلسطينية في عمان، بتاريخ ١٩٨٢/١١/٢٩، برئاسة الأخ ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ومُضر بدران رئيس الوزراء الاردني، والتي كلفت بمتابعة الحوار، حول شكل الاتحاد الكونفدرالي بين الشعبين الفلسطيني والأردني في المستقبل، الى جانب، بحث العلاقات والتنسيق بين الطرفين. وستكون اللجنة بمثابة مرجع أعلى للجنتين، عسكرية واقتصادية تابعتين لها. وقد تشكلتا في عمان خلال الزيارة السابقة التي قام بها عرفات في تشرين الأول (نوفمبر) الماضي.

أما اجتماعات القيادة الفلسطينية في عدن فان أهميتها جاءت في نتيجتها، حيث أدت الى تضييق شق الخلاف بين الاطراف الفلسطينية، وهو الخلاف الذي برز بسبب الاتصالات الفلسطينية الاخيرة مع الأردن وما أثارته من تكهنات ومخاوف. فقد رأى بعض فصائل المقاومة أن مثل هذه الاتصالات سوف تؤدي الى تفويض الملك حسين بحق تمثيل الشعب الفلسطيني، وبالتالي سوف تسقط شرعية منظمة التحرير الفلسطينية في هذا التمثيل. وذهب بعض هذا البعض الى حد الادعاء بأن المسار الجديد للعلاقات الفلسطينية ــ الأردنية سوف يقود الى التنازل عن مطلب اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

هذا، مع العلم بأن المجلس المركزي الفلسطيني الأخير، فوّض رئيس اللجنة التنفيذية ياسر عرفات، بالتحرك على أساس توصياته ومقرراته التي رفضت تفويض أية دولة عربية بتمثيل الشعب الفلسطيني، وأكدت على أن منظمة التحرير الفلسطينية هي ممثله الشرعي الوحيد.

وفي الجو الذي رافق هذه التكهنات والمخاوف، أعادت القيادة الفلسطينية في عدن توضيح كافة المواضيع المختلف عليها. وتوصلت الى الاعلان عن بيان أكدت فيه منظمة التحرير الفلسطينية موقفها الثابت من هذه القضايا، مجددة التزامها ببرنامجها السياسي الذي أقره المجلس الوطني الفلسطيني وبكافة المقررات الأخرى للمجالس الوطنية السابقة.

اجتماعات عدن

حضر هذه الاجتماعات، التي عقدت في الثالث والرابع والخامس من كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٢، الى جانب ياسر عرفات، كل من الامين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين جورج حبش، والامين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين نايف حواتمة، والامين العام لجبهة التحرير العربية عبد الرحيم أحمد، والامين العام لجبهة التحرير الفلسطينية ملعت يعقوب، والامين العام لجبهة النضال الشعبي سمير غوشة، وعدد من أعضاء اللجنة التنفيذية ومن المسؤولين الآخرين. وبحث المجتمعون الموقفين العسكري والسياسي، واستعرضوا وضع علاقات منظمة التحرير الفلسطينية مع الدول العربية، ونشاط المنظمة في اطار العمل العربي المشترك. وفي مقدمتها تحركات اللجنة العربية السباعية المنبثقة عن القمة العربية، والنشاطات السياسية التي تقوم بها منظمة التحرير الفلسطينية، لتعزيز وتطوير العلاقات الفلسطينية على الصعيدين العربي والدولي، بما يخدم مصالح الشعب الفلسطيني ونضال الأمة العربية، وذلك في اطار الامم المتحدة ودول عدم الانحياز والدول الإسلامية والاشتراكية.

أما عن مشروع الرئيس الاميركي رونالد ريغان، الذي دار حوله، كما يبدو، نقاش واسع، فان «بيان عدن» الذي صدر في ختام الاجتماعات، لم يتطرق له مباشرة، وبالاسم، بل ألمح اليه تلميحاً كما يتضح من استعراض أهم فقرات هذا البيان. وفي البيان أعلن المجتمعون، أولاً، أن منظمة التحرير الفلسطينية سوف تستمر في مواجهة المخططات والمشاريع الأميركية والصهيونية وعلى رأسها اتفاقيات كمب ديفيد والحكم الذاتي؛ لأنها تحاول تفتيت وحدة الشعب الفلسطيني، خصوصاً وأنها لا تحمل في جوهرها أي قدر من الاستجابة لحقوق هذا الشعب الوطنية. وأكدوا، ثانياً، على تمتين الوحدة الوطنية في اتجاه وحدة الثورة الفلسطينية، في اطار منظمة التحرير ومؤسساتها، بالمشاركة الفعالة من جميع الفصائل والقوى الوطنية؛ وتعزيز صمود الجماهير الفلسطينية في الوطن المحتل ولبنان. ودعوا، أخيراً، الى تصعيد الكفاح المسلح، بوجه خاص داخل الأرض المحتلة «وخلف خطوط العدو»، اضافة الى تطوير القدرات العسكرية الفلسطينية في مواقعها الجديدة.

وفي نهايته أكد البيان على ضرورة متابعة تنفيذ ما أتفق عليه سابقاً، على جميع المستويات والمؤسسات القيادية، للخروج، في الدورة السادسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، بالمقررات والمواقف التي تتعلق بمسيرة ومستقبل الشعب الفلسطيني ونضاله الوطني، استناداً الى البرنامج السياسي للمنظمة والقرارات الصادرة عن المجالس الوطنية السابقة (نداء الوطن، العدد ١١٩، ١٩٨٢/١٢/١١، ص ٥).

وفي السياق نفسه، حدد نايف حواتمة، بعض المواضيع المتفق عليها خلال المحادثات في اليمن على الشكل التالي:

□ العمل على ايجاد موقف موحد ضد مشروع ريغان، مع رفض تفويض الشعب الفلسطيني لأية دولة عربية، مشيراً، بهذا، الى رفض فكرة تفويض الأردن، والعمل، كذلك، على مواجهة الضغوط العربية بهذا الخصوص.

□ الاتفاق مع الأردن، على متابعة العلاقات الثنائية على قاعدة الكونفدرالية المشروطة باقامة الدولة الفلسطينية المستقلة بشكل أساسي.

□ التأكيد على رفض أية علاقة مع النظام المصري المرتبط باتفاقيات كمب ديفيد، وادانة اللقاءات والتصريحات الفلسطينية في مصر.

□ التأكيد على ضرورة تصحيح العلاقات مع سوريا وتطويرها لمواجهة الاعتداءات الأميركية الاسرائيلية، وتعزيز العلاقات الفلسطينية مع الاتحاد السوفياتي.

□ الاتفاق على تقديم الدعم الممكن للقوى الوطنية اللبنانية، التي تقاتل ضد الاحتلال الاسرائيلي (السفير، ١٩٨٢/١٢/٦).

اجتماعات اللجنة العليا المشتركة

أثمرت المباحثات الفلسطينية ــ الأردنية تشكيل اللجنة العليا المشتركة، كما مرّ معنا؛ وشارك في اجتماعاتها الأولى التي عقدت في ١٩٨٢/١٢/١١، عن الجانب الأردني وزير الاعلام عدنان أبو عودة، ووزير الدولة لشؤون الأرض المحتلة حسن ابراهيم، ووزير الخارجية

مروان القاسم، ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء علي سليمان، وعن الجانب الفلسطيني أعضاء اللجنة التنفيذية لـ ـ م.ت.ف: ياسر عبد ربه الامين العام المساعد للجبهة الديمقراطية، وعبد الرحيم أحمد الامين العام لجبهة التحرير العربية، وحامد أبو ستة، وأحمد صدقي الدجاني، كذلك حضر هاني الحسن عضو اللجنة المركزية لحركة فتح. وتقوم اللجنة، الى جانب بحثها للعلاقات بين الجانبين، بوضع استراتيجية مشتركة لهما. والجدير بالذكر، أنه ظهرت خلافات فلسطينية حول العلاقات الفلسطينية ـ الأردنية، وتشكيل اللجنة العليا المشتركة. وبرزت في سياق هذه الخلافات مواقف حادة لبعض فصائل المقاومة، وذهب البعض بعيداً في عرض طبيعة هذه العلاقات والمحادثات، فجاءت تقديراتهم وتصوراتهم على عكس ما بيّن الاعضاء الفلسطينيون المشاركون في الاتصالات. فمنظمة طلائع حرب التحرير الشعبية ـ الصاعقة، قدرت، في بيان صادر لها في دمشق، «أن محادثات عرفات ـ حسين، أدت الى تشكيل لجنة تتناقض ومصالح الشعب الفلسطيني». كما ادعت أن المحادثات الثنائية في عمان ستؤدي الى تدعيم موقف الملك حسين والهادف الى المشاركة في حق منظمة التحرير الفلسطينية في تمثيل الشعب الفلسطيني، وبالتالي، فانها تمهد الطريق أمام اقتراحات ريغان وغيرها من المشاريع الهادفة الى تصفية القضية الفلسطينية» (النهار، ٣/١٢/١٩٨٢). وبدورها انتقدت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ـ القيادة العامة، تشكيل اللجنة المشتركة لانها، كما مضت هذه الجبهة الى القول، لم تشكل بقرار شرعي من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير أو المجلس المركزي الفلسطيني، أو أية مؤسسة فلسطينية شرعية أخرى (السفير، ١٤/١٢/١٩٨٢). واعتبر عضو اللجنة المركزية لحركة «فتح» نمر صالح (أبو صالح)، أن مشروع الاتفاق الأردني ـ الفلسطيني يختزل حقوق الشعب الفلسطيني «بالحكم الذاتي المرتبط بالنظام الأردني» (المصدر نفسه، ١٧/١٢/١٩٨٢). في حين أن الامين العام للجبهة الشعبية جورج حبش أوضح أن البرنامج السياسي الذي أقرته منظمة التحرير بالاجماع في عام ١٩٧٩، ينص على قيام دولة فلسطينية مستقلة، فوق جميع الاراضي الفلسطينية المحررة، لهذا فان مشروع الاتحاد الكونفدرالي الأردني ـ الفلسطيني لا يمكن بحثه الا بعد قيام هذه الدولة (المصدر نفسه، ١٦/١٢/١٩٨٢).

في المقابل، أوضح ياسر عرفات مجدداً، أن الدولة الفلسطينية المستقلة تبقى الهدف الرئيسي لنضال منظمة التحرير الفلسطينية السياسي والعسكري والدبلوماسي. وردّ عرفات على كل الانتقادات، معتبراً أنها تتناقض ومقررات المجلس الوطني الفلسطيني التي أشارت الى العلاقات المميزة الأردنية ـ الفلسطينية. وفي الاتجاه نفسه، أوضح الامين العام المساعد للجبهة الديمقراطية عضو اللجنة العليا المشتركة، ياسر عبد ربه، العوامل الموضوعية التي تفرض اقامة علاقات خاصة مع الأردن، وأكد أن منظمة التحرير ترسم خطوط هذه العلاقات على أساس قرارات المجلس الوطني الفلسطيني، بما يخدم تعزيز دورها بين الشعب الفلسطيني خارج الوطن المحتل وداخله. واعتبر أن المنظمة تنطلق من مبدأ «أن المصلحة المشتركة للشعبين الفلسطيني والأردني، تفترض حرية العمل للحركة الوطنية الفلسطينية، في مواصلة المواجهة للعدو الصهيوني الامبريالي المشترك؛ وبعد معركة لبنان، فان دور منظمة التحرير في الأردن يكتسب أهمية أكثر من أي وقت مضى»، وأن اقامة هذه العلاقات لن تتم الا بعد انشاء الدولة الفلسطينية المستقلة، والتي ستقوم على «أساس طوعي حر، وعلى قاعدة التكافؤ والديمقراطية» (نداء الوطن، مصدر سبق ذكره، ص٣). وبالنسبة لأعمال اللجنة الأردنية ـ الفلسطينية العليا، صرح عبد ربه، بانها أكدت التزامها بقرارات مؤتمر قمة فاس، التي تعترف بحقوق الشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها حقه في اقامة دولته المستقلة بقيادة منظمة التحرير، ممثله الشرعي الوحيد.

اجتماعات اللجنة التنفيذية، والمجلس العسكري الفلسطيني

انعكست ايجابيات «بيان عدن»، على مختلف اجتماعات منظمة التحرير الفلسطينية، لا سيما اجتماعات اللجنة التنفيذية، التي عقدت في تونس

برئاسة ياسر عرفات في ١٧/١٢/١٩٨٢. وكان أول الموضوعات الذي أدرج على جدول الأعمال، موضوع عقد المجلس الوطني الفلسطيني، وتأليف لجنة خاصة لتحديد موعد انعقاد المجلس ومكانه. وقد تشكلت هذه اللجنة فضمت، الى جانب عرفات، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني خالد الفاهوم، وعدداً آخر من أعضاء اللجنة التنفيذية. وتم بالفعل في ٢٠/١٢/١٩٨٢، تحديد مكان الانعقاد في الجزائر في الرابع عشر من شهر شباط ــ فبراير ١٩٨٣.

وطرحت على جدول الأعمال مواضيع عديدة أخرى، فناقشت اللجنة التنفيذية، نتائج المباحثات الفلسطينية ــ الأردنية، وأعمال اللجنة العليا المشتركة. وبهذا الخصوص، أصرّ عرفات، على توضيح فحوى مشروع التقارب الفلسطيني ــ الأردني، وانهاء التحفظات التي أثيرت لدى بعض الجهات الفلسطينية. وقدم الى جانب ذلك، تقريراً حول الموقف في الشرق الأوسط وتطور القضية الفلسطينية، والخطوات السياسية المقبلة. وتطرقت اللجنة الى اعادة تنظيم منظمة التحرير الفلسطينية، ووضع القوات الفلسطينية في لبنان وسائر الدول العربية الأخرى. وتناولت أيضاً، نتائج مباحثات اللجنة السباعية العربية المنبثقة عن قمة فاس، في عرض مشروع السلام العربي على الدول الخمس الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن لمنظمة الأمم المتحدة. وأبدت المنظمة أسفها للموقف البريطاني الرافض لمشاركة ممثل المنظمة ضمن الوفد السباعي العربي، الذي كان مقرراً أن يزور لندن خلال شهر كانون الأول (ديسمبر) الماضي. واعتبرت أن هذا الموقف يتناقض ومواقف بقية أعضاء المجموعة الأوروبية. وبحثت اللجنة، أخيراً، في الأوضاع المعيشية التي يواجهها الشعب الفلسطيني في مخيمات بيروت وجنوب لبنان. وتطرقت الى الموقف العام في الأراضي العربية المحتلة. وألفت في نهاية الاجتماعات لجنة لمتابعة الحوار الفلسطيني ــ السوري، ولتقويم نتائج المساعي العربية المبذولة لتسوية الخلافات بين الجانبين (الدستور، ١٩/١٢/١٩٨٢).

من جهة أخرى، ترأس ياسر عرفات في التاسع من كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٢، دورة اجتماعات المجلس العسكري التي عقدت في صنعاء. وبحث المجلس وضع القوات الفلسطينية في البقاع والشمال، خصوصاً في ضوء الحشود العسكرية الاسرائيلية، والتهديدات الأميركية. وبحث المجلس أيضاً، الوضع داخل الأراضي العربية المحتلة، وتصعيد العمل الفدائي فيها. وتمّ استعراض الخطة التدريبية للقوات الفلسطينية المرابطة في مواقعها الجديدة بعد الخروج من بيروت، وتقويم حالة كل قوة على حدة، اضافة الى استعراض الأوضاع العسكرية لهذه القوات بشكل عام، وكيفية ربطها ادارياً، وتوفير شؤونها المتعلقة بالتجهيز والتسليح (الشرق الأوسط، ١١/١٢/١٩٨٢).

وأكد عرفات أمام المجلس، أن أي مشروع للسلام في الشرق الأوسط، لن يتم له النجاح، اذا لم يقر الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، في تقرير المصير والعودة، واقامة الدولة المستقلة، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية (السفير، ١١/١٢/١٩٨٢).

وفي هذا السياق، تبلورت الاجتماعات الفلسطينية الأخرى في اتجاه واحد، حيث دعت اللجنة المركزية لحركة «فتح»، التي عقدت اجتماعها في الكويت في ٦/١/١٩٨٣، الى تطوير العلاقات الفلسطينية ــ السورية، والفلسطينية ــ الأردنية، وغيرها من العلاقات مع الدول العربية. وبحثت اللجنة زيارة عرفات الى موسكو، ومسألة فرض عقوبات اقتصادية وسياسية عربية ضد بريطانيا، بسبب رفضها استقبال الوفد السباعي العربي. الى جانب ذلك، درست اللجنة موضوع تصعيد العمليات العسكرية في الأراضي المحتلة، كما بحثت في الموضوع المهم الآخر، وهو تمتين الوحدة الوطنية الفلسطينية (المصدر نفسه، ٨/١/١٩٨٣).

وركزت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين من جهة أخرى، في اجتماعات لجنتها المركزية التي عقدت في كانون الأول (ديسمبر) الماضي، على تصليب موقف منظمة التحرير الفلسطينية، ووحدة الموقف الوطني الفلسطيني في مجابهة مشروع ريغان، كونه يشكل الخطر الأساسي على الثورة الفلسطينية. وطالبت الجبهة الثورة الفلسطينية والدول والقوى الوطنية العربية

باستخدام مقررات فاس كسلاح سياسي لتعطيل خطط الرجعية العربية، وأحباط المخطط الاميركي ـ الاسرائيلي. ودعت الجبهة في بيانها الصادر عن هذا الاجتماع، الى التمسك باستقلالية القرار الوطني الفلسطيني، وتطوير دور وفعالية مؤسسات وأجهزة منظمة التحرير، واعادة بنائها على أسس أكثر ديمقراطية. كما دعت، الى تصعيد أشكال الكفاح المسلح ضد الاحتلال الاسرائيلي في الاراضي الفلسطينية المحتلة، وخلف خطوطه في لبنان، والدول العربية الأخرى، والعمل على اعادة تجميع القوات الفلسطينية الموزعة على الدول العربية. وعلى صعيد العلاقات الفلسطينية العربية والدولية، دعت الجبهة الى تطوير العلاقات الفلسطينية ـ العربية، وبالأخص الفلسطينية ـ السورية، وتعميق التحالف الفلسطيني مع الدول الاشتراكية، والاتحاد السوفياتي خاصة.

الذكرى الخامسة عشرة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

احتفلت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، بالذكرى الخامسة عشرة لتأسيسها. وبهذه المناسبة نظمت الجبهة مهرجاناً شعبياً في دمشق، بتاريخ ١٩٨٢/١٢/١٠، حضره ياسر عرفات الذي قدم من صنعاء بصورة مفاجئة للمشاركة في المهرجان، وحضره جورج حبش الأمين العام للجبهة، وعدد آخر من القادة الفلسطينيين، وممثل لحزب البعث العربي الاشتراكي في سوريا. وألقى عرفات كلمة في المهرجان جدّد فيها القسم والعهد على تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية. وأعلن «أن الثورة الفلسطينية ستستمر، رافعة الراية والبندقية، وسالكة طريق الكفاح المسلح الطريق الوحيد للعودة الى فلسطين». وشرح عرفات الوضع الفلسطيني الذي يواجه، بعد معركة بيروت، تحدياً حضارياً للأمة العربية، وطالب القادة الفلسطينيين والعرب بتحمل مسؤولياتهم التاريخية أمام هذا التحدي. ووجه نداءه للقادة العرب، للقيام بتحرك عربي سريع، لمواجهة التوسع الصهيوني الذي «لا يريد فلسطين أو لبنان فقط، وانما يريد احتلال الاراضي العربية كلها».

وبدوره أكد جورج حبش على تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية، وتحقيق التلاحم الحقيقي بين الثورة وجماهيرها العربية في سوريا ولبنان والاردن ومصر وباقي الدول العربية. واعتبر حبش أن معركة تحرير الاراضي العربية ليست معركة فلسطينية فحسب، بل هي معركة عربية مشتركة. كما أكد على استمرار حمل البندقية، واستمرار الكفاح المسلح، لمواجهة المخططات والمشاريع الاميركية والعربية الاستسلامية.

وجاء في كلمة رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، خالد الفاهوم، أن حرب لبنان أعطت المقاومة الفلسطينية «صلابة في العقيدة، ووضوحاً في الرؤية، واستقامة في المسيرة»، واعتبر أن كل حديث عن التوافق بين المشروع العربي الصادر عن قمة فاس ومشروع الرئيس الاميركي ريغان، هو أمر مغلوط (المصدر نفسه).

مؤتمر المحافظة على التراث الفلسطيني

في تونس، نظمت «الجمعية العالمية للحفاظ على التراث الثقافي الفلسطيني ورعايته» مؤتمرها الاول الذي ضم عدداً من الشخصيات وممثلي المؤسسات الفلسطينية والعربية والأجنبية، وقد رعى ياسر عرفات، الى جانب السيدة وسيلة حرم الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة، والسيد محمد المزالي رئيس وزراء تونس، حفل الافتتاح في الثامن من كانون الاول (ديسمبر) المنصرم. وألقى القائد الفلسطيني كلمة في جلسة افتتاح المؤتمر تحدث فيها عن مكانة فلسطين الحضارية باعتبارها أرض الرسالات السماوية والحضارات، وثمّن عالياً تشكيل اللجنة، واعتبره علامة حضارية تضاف الى سجل فلسطين، وتأكيداً على أن الشعب الفلسطيني ليس وحده في العالم. كما تحدث في الجلسة محمد المزالي، والدكتور محي الدين صابر المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وشجبت الكلمات قيام اسرائيل بنهب التراث الثقافي الفلسطيني.

الذكرى الثامنة عشرة لانطلاقة الثورة الفلسطينية

احتفلت الثورة الفلسطينية بالذكرى الثامنة عشرة لانطلاقتها، ولأول مرة بعد خروج المقاتلين

من بيروت. واختلفت مظاهر الاحتفالات في هذا العام مع اختلاف المكان. الا أن التأكيد على اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، واستمرار الكفاح المسلح، استمر عنواناً لهذه الاحتفالات. ويصادف موعد الذكرى، بداية مرحلة جديدة من النضال الفلسطيني، بدأت منظمة التحرير الفلسطينية برسم ملامحها، بانتظار تحديدها نهائياً في اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني في شباط (فبراير) ١٩٨٣. وحدد ياسر عرفات، بمناسبة الذكرى، أهداف الثورة وهي الاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، واقامة دولة فلسطينية مستقلة، تكون القدس عاصمة لها، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية. وتوجه لذلك برسالة من تونس، الى الأصدقاء والحلفاء وجميع اليهود داخل اسرائيل وخارجها، من «أجل تمكين الشعب الفلسطيني من الحصول على حقوقه مثل سائر الشعوب». وأكد عرفات في رسالته هذه، على دعم الشعب اللبناني، بكل الامكانيات، من أجل تحرير أراضيه، وطرد العدو الاسرائيلي منها. واعتبر أن بيروت هي المدينة الوحيدة التي تستحق لقب «عاصمة العرب». وفيما يخصّ التحرك العربي خلال الحرب، أبدى عرفات أسفه من موقف الدول العربية أثناء حصار القوات الاسرائيلية لبيروت، واتهم الولايات المتحدة الأميركية بطعن الثورة الفلسطينية بواسطة اسرائيل (النهار، ١٩٨٣/١/١). وأكد، أيضاً، أن الدولة الفلسطينية ستقوم مهما كانت الصعاب والعقبات، وستكون هذه الدولة «دولة التلاحم مع كل العرب، خاصة تلك الوحدة الخالدة مع [الشعب] الاردني» (الشرق الأوسط، ١٩٨٣/١/٢).

ومن الجدير بالذكر هنا، أنه كان من المقرر اقامة احتفالات خاصة بهذه المناسبة في عدن، الا أنها تأجلت حداداً على ضحايا الزلزال الذي ضرب اليمن الشمالية.

وفي الجزائر، ترأس عرفات، احتفالاً لهذه المناسبة، تم خلاله التأكيد على اعادة تنظيم القوات الفلسطينية «لمواجهة الموقف الجديد لما بعد بيروت»، وتعزيز النضال السياسي والعسكري داخل الأراضي المحتلة، بدرجة تتوافق وما يتحقق من انتصارات دبلوماسية. وبهذا الخصوص، صرح نائب القائد العام لقوات العاصفة خليل الوزير «أبو جهاد» أمام المقاتلين الفلسطينيين في لبنان بمناسبة ذكرى انطلاقة الثورة، بأن الوجود العسكري الفلسطيني في شمال لبنان والبقاع لن يتعارض مع استقلال ووحدة وسيادة لبنان، بل ستقوم هذه القوات بمساندة الشرعية ضد العدو الصهيوني المشترك. وأكد خليل الوزير، «أن الكفاح المسلح سيبقى الشكل الأساسي للنضال الوطني الفلسطيني، حتى يتم تحقيق كامل أهداف ثورة الشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير، وحتى يسلم الاعداء بحق الفلسطينيين في بناء دولتهم الوطنية المستقلة» (السفير، ١٩٨٣/١/٣).

من جهة ثانية، تلقى عرفات رسائل تهنئة بهذه المناسبة، من الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة، ورئيس وزراء تونس محمد المزالي، ووزير الخارجية التونسي الباجي قائد السبسي. وأكد الأمين العام لجامعة الدول العربية الشاذلي القليبي، لعرفات، أن الشعب الفلسطيني سيتمكن بفضل ارادته، وتأييد الدول العربية له، من استعادة حريته وكرامته، واقامة دولته المستقلة، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية «ممثله الشرعي الوحيد (المصدر نفسه، ١٩٨٣/١/١).

سمر مكاوي

هجمة اسرائيلية على المؤسسات الأكاديمية

احتلت السياسة الجديدة ــ القديمة التي تتبعها الإدارة المدنية في المناطق المحتلة، بإشراف رئيسها يغئال كرمون، وممارستها القمعية ضد الجامعات والمحاضرين هناك، موقع الصدارة في أحداث الشهرين المنصرمين، حيث اتسعت دائرة النقاش حول هذه السياسة، وآفاق تطورها وأبعادها، بعد أن شرعت الإدارة المدنية بتطبيق وثيقة كرمون التي أدت في النهاية الى وضع حد لعمله في الإدارة المدنية.

سياسة القبضة الحديدية

لا يمكننا اعتبار سياسة يغئال كرمون، رئيس الإدارة المدنية بالوكالة في المناطق المحتلة، الذي عُين في منصبه هذا بعد استقالة رئيس الإدارة مناحيم ميلسون، مقطوعة الجذور، كما أنها ليست مجرد نهج جديد يتبع حيال المناطق المحتلة، وانما تعود هذه السياسة الى الأيام الأولى التي شغل فيها موشي دايان منصب وزير الدفاع، حيث لجأ الى سياسة القبضة الحديدية، من أجل تطويع سكان المناطق المحتلة، مستحدثاً ما يسمى بأسلوب «العقاب الجماعي» أو عقاب «المدن والقرى». ولم يكن هذا الأسلوب النهج الوحيد الذي اتبعته سلطات الاحتلال الاسرائيلية. فقد اتبعت الى جانبه أسلوب الترغيب، في محاولة منها لاستمالة سكان المناطق المحتلة.

وبالاضافة الى هذا وذاك، كانت السلطات الاسرائيلية قد أصدرت في العام ١٩٦٨، القانون الرقم ٢٨١، الذي يحظر التأييد العلني للمنظمات الفدائية، واجراء لقاءات مع رؤساء المنظمات وقادتها. ونص القانون على اعتبار: (١) إن المنظمة المعادية هي شخص أو مجموعة أشخاص يهدفون الى الاعتداء على سلامة الجمهور أو على القوانين الاسرائيلية. (٢) منع التدريب على الأسلحة في الخارج للقيام بعمليات مسلحة في المناطق. (٣) منع الاتصال بالمنظمات المعادية. (٤) واجب الإخبار عن التدريب والاتصال. (٥) منع استعمال السلاح بحجة الضرورة أو الاجبار. (٦) العقوبات: وهي أن أي شخص يخالف أياً من هذه الأوامر، يعرض نفسه لعقوبة السجن عشر سنوات، أو دفع غرامة قدرها خمسة آلاف ليرة اسرائيلية، أو لكليهما معاً. (٧) سريانه: يسمى هذا الأمر، بالأمر المتعلق بمنع التدريب واجراء الاتصالات مع المنظمات المعادية خارج المنطقة (الضفة الغربية)، رقم ٢٨٤ لسنة ١٩٦٨، في السادس والعشرين من شهر أيلول (سبتمبر) عام ١٩٦٨ (الرأي الأردنية، ١٩٨١/٩/٢٥).

وفي السادس من تموز (يوليو) ١٩٨٠، أصدر بنيامين بن ــ اليعيزر حاكم الضفة الغربية العسكري، الأمر العسكري الرقم ٨٥٤، الذي اعتبر قانوناً يلزم المؤسسات التعليمية بالخضوع

لنصوصه. وفي أيلول (سبتمبر) ١٩٨٢ أصدر رئيس الإدارة بالوكالة يفتال كرمون وثيقة استخدام الأجانب في الضفة الغربية، والتي عرفت باسم وثيقة كرمون (أنظر شؤون فلسطينية كانون الثاني (يناير)، ١٩٨٣، العدد ١٣٤، ص ١٤٦).

الإدارة المدنية وممارستها: منذ تسلم اريئيل شارون منصب وزير الدفاع في حكومة مناحيم بيغن وهو ينتهج سياسة كولونيالية في المناطق المحتلة. والذين يعرفون شارون جيداً ويعرفون ماضيه الأسود الملطخ بدماء الأبرياء والعزل، يدركون جيداً أنه لا يوجد أي جديد في هذه السياسة، طالما أن من يجلس في مكتب وزارة الدفاع الاسرائيلية هو اريئيل شارون بطل مذابح قبية وصبرا وشاتيلا.

وقد صادقت الحكومة الاسرائيلية بالاجماع بتاريخ ١٩٨١/١٠/٤ على المشروع الذي تقدم به وزير الدفاع اريئيل شارون بشأن اعادة تنظيم الحكم العسكري في الضفة الغربية، حيث تضمن المشروع فصل الادارة المدنية عن الادارة العسكرية. وجاء في بيان رئاسة الحكومة: «أن الحكومة تعتبر البدء في تنفيذ هذا المشروع بمثابة مرحلة تمهيدية لإقامة الحكم الذاتي الاداري في الضفة الغربية، خلال السنوات الأربع المقبلة» (هآرتس، ١٩٨١/١٠/٥). وتمخضت مساعي البحث عن رئيس للإدارة المدنية عن اختيار العميد (احتياط) البروفيسور مناحيم ميلسون، وبالاضافة الى رتبته العسكرية شغل ميلسون منصب رئيس معهد الدراسات الأفرو-آسيوية في الجامعة العبرية وأستاذ الأدب العربي المعاصر في هذه الجامعة، وعمل مستشاراً للشؤون العربية في قيادة الضفة الغربية، ومستشاراً للجنرال داني ماط منسق شؤون الاحتلال في قيادة الحكم العسكري في الضفة الغربية. وأثناء عمله هذا قدم عدداً من الاقتراحات الرامية الى تمهيد الجو لتنفيذ المخطط الاسرائيلي للإدارة الذاتية. وبدأ ميلسون مهام عمله في مطلع تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١ (هآرتس، ١٩٨١/١٠/٢١).

وقبل أن يكمل مناحيم ميلسون السنة في منصبه الجديد، استقال مدعياً أن استقالته تعود الى موقف الحكومة الأولي من قضية تأليف لجنة تحقيق في مجزرة صبرا وشاتيلا. لكن أوساطاً واسعة تعتقد أن السبب الحقيقي للاستقالة يعود الى فشله في منصب رئيس الإدارة المدنية، ولم يكن موضوع المجزرة أكثر من تبرير واهٍ. وبعد الموافقة على استقالة ميلسون، عين نائبه العقيد يفتال كرمون، وهو مستشرق متخصص في شؤون م.ت.ف، والأردن والقضية الفلسطينية، خلفاً له بالوكالة. الا أن كرمون هذا سرعان ما تورط في اجراءات وتصريحات دفعت بالسلطة الى تعيين رئيس آخر للإدارة.

سياسة كرمون: قسم رئيس الإدارة المدنية بالوكالة يفتال كرمون سكان الضفة الغربية من الناحية السياسية الى أربعة أقسام هي: (١) رؤساء البلديات المتطرفون. (٢) المعسكر الأردني. (٣) روابط القرى ورؤساء البلديات المعتدلون. (٤) مجموعة الموظفين الرسميين الذين يبلغ عددهم نحو ١٢ ألف موظف، منهم ٤٠٠ موظف كبير ورؤساء ٥٠ موظفاً كبيراً جداً.

بالنسبة للمجموعة الأولى يقول كرمون: «سنواصل صراعنا معها بصلابة، ولن نوقف ضغطنا على أفرادها حتى بعد عزلهم من مناصبهم».

أما المجموعة الثانية ــ المعسكر الأردني ــ فسعى كرمون الى تحييدها قدر الإمكان، وجذبها للارتباط بالإدارة المدنية. ولكنها، عقب رفضها التعاون معه، أصبحت في نظره ممنّ يستحق العقاب والمطاردة.

وبالنسبة لروابط القرى التي يحمل رجالها السلاح الاسرائيلي، يطالب كرمون بمواصلة تقديم الدعم والمساعدة لها.

كما سعى كرمون لإقامة جيش من موظفي الإدارة المدنية العرب، بغية إسناد دور سياسي لهم في المستقبل. واقترح اتباع أسلوب العقاب ضد الذين يعارضون سياسته، وأسلوب الثواب تجاه «الايجابيين» منهم، عبر زيادة رواتبهم، وتوسيع صلاحياتهم (هآرتس، ١٩٨٢/١١/١٨).

كان كرمون معنياً، بتسلم الإدارة المدنية في الضفة الغربية، بعد أن شغل هذا المنصب بالوكالة نحو الشهرين، لكنه مع البدء بتطبيق سياسته (يعتبر كرمون المسؤول عن سياسة الإدارة المدنية في الضفة الغربية، وهو القوة المحركة لروابط القرى) ونشره الوثيقة التي

عرفت باسم «وثيقة كرمون»، التي أدت الى عاصفة في اسرائيل والخارج، وبسبب الخلافات في وجهات النظر بينه وبين منسق شؤون المناطق المحتلة، أوصى الثاني بتعيين شلومو ايليا، وهو ضابط برتبة عقيد في جهاز الاستخبارات العسكرية، رئيساً للإدارة المدنية. ولم يوافق الرئيس الجديد على بقاء كرمون نائباً له، فقد جلب معه أحد أتباعه لتسلم المنصب. وعرض على كرمون العودة الى منصبه القديم، كمستشار للشؤون العربية. وكان قد شغل هذا المنصب مدة ست سنوات. لكن كرمون لا يميل للعودة الى ذلك المنصب، حيث يتطلع نحو الاستقالة من الإدارة المدنية، وربما من الجيش عامة (ر.أ.، العدد ٢٧٢٩، ١٩٨٢/١١/٣٠، ص ٤٨).

الجامعات واستراتيجية الإدارة المدنية

تطبيقاً لسياسة القبضة الحديدية التي انتهجتها سلطات الاحتلال في الأراضي المحتلة ضد المؤسسات الوطنية كافة، كانت الجامعات والمعاهد الأكاديمية الفلسطينية في مقدمة الاهداف التي طالتها عملية القمع والاضطهاد، لما لهذه المؤسسات من دور ريادي في قيادة مسيرة التصدي لسياسة الاحتلال. لهذا تجابه هذه المؤسسة بحملة مسعورة لتعطيل دورها، وتحويلها الى شكل دون مضمون.

ولا تنفصل مخططات السلطات الاسرائيلية تجاه العملية التعليمية في صفوف الشعب الفلسطيني، عن مجمل الاستراتيجية العامة لبناء الكيان الصهيوني، وضمان استمراريته على أنقاض الشعب الفلسطيني. ولعل أهم هدف تسعى اليه سلطات الاحتلال في موضوع التعليم، هو تحويل أبناء الشعب الفلسطيني في وطنهم الى جهلة تستطيع التحكم بواقعهم ومصيرهم واستخدامهم بما ينفق ومصلحة الاحتلال وعرامته. ان مثل هذا الأمر يتم حسب التصور الصهيوني بالقضاء على الهوية العربية للشعب الفلسطيني بجوانبها الثقافية والسياسية، وقطع أواصر الصلة الفكرية والحضارية بين هذا الشعب وأمته العربية، من خلال تشويه التاريخ والتراث العربيين بشكل مدروس في المناهج التعليمية.

ومن الجهة الاخرى، تدرك الهيئات الوطنية العاملة في مجال التعليم العالي، أن دور الجامعات والمعاهد ينبغي أن ينصب على تثبيت صمود الشعب فوق ترابه الوطني، وقطع الطريق أمام محاولات التهجير القسري أو الاضطراري بسبب الظروف الصعبة التي يخلقها الاحتلال. ويمكن أن نلمس هنا الكثير من الحقائق النضالية التي أوجدتها الجامعات والمعاهد بوقوفها صامدة أمام ممارسات الإدارة المدنية، فقد تحولت الى معاقل للنضال الوطني بشكل جعل سلطات الاحتلال تنظر اليها كمصدر للتطرف، وكمراكز للعنف، وكبؤر للتحريض على الاحتلال. ووصلت هذه السلطات الى قناعة مفادها أنه أينما توجد مؤسسات تعليمية فلسطينية، هناك تظاهرات، وقذف حجارة، واشتباكات بالعصي، ورفع للاعلام الفلسطينية، وتنديد بالاحتلال. ومن أجل ايقاف هذا المد الوطني الذي قامت به الجامعات والمؤسسات التعليمية في المناطق المحتلة، لجأت سلطات الاحتلال الى اصدار تعليمات وقوانين وأوامر ولوائح للتحكم بالعملية التعليمية، ولتضييق الخناق عليها.

القانون ٨٥٤، مضمونه وأهدافه

في السادس من تموز (يوليو) من العام ١٩٨٠، أصدر حاكم الضفة الغربية العسكري، بنيامين بن ـ اليعيزر، الأمر العسكري الرقم ٨٥٤، الذي اعتبر قانوناً يلزم المؤسسات التعليمية بالخضوع لنصوصه. ويشبه هذا القانون الأمر ٨١ الذي تم بموجبه اخضاع كل شؤون المواطنين في المناطق المحتلة لإشراف الحكم العسكري وتحكمه منذ الشهور الأولى للاحتلال.

يحلو لسلطات الاحتلال الادعاء بأن القانون ٨٥٤، هو تعديل للقانون الأردني الرقم ١٦، للعام ١٩٦٤، الذي كان ساري المفعول على الصعيد التربوي والتعليمي قبل الاحتلال، لكن القانون الاسرائيلي هو عملياً الغاء للقانون الاردني. ويتضمن القانون ٨٥٤ مايلي:

- تعديل قانون التربية والتعليم الرقم ١٦ للعام ١٩٦٤.
- اشتراط الحصول على تصريح خطي من الحاكم العسكري للعمل، بالنسبة للمدرسين أو العاملين في جامعة بيرزيت أو غيرها من

المعاهد العربية العالية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

□ وضع الجامعات والمعاهد العالية العربية تحت سلطة ضابط التربية الاسرائيلي.

ومن خلال القراءة السريعة للقانون، يتضح أن تشريعه يناقض ما نصت عليه اتفاقات جنيف للعام ١٩٤٩ الخاصة بالأراضي التي تقع تحت الاحتلال، والتي تنص على عدم جواز قيام السلطات المحتلة باجراء أية تغييرات على التشريع المعمول به من قبل في هذه الأراضي، باستثناء ما يتعلق بالأمن العسكري للقوات المحتلة، أو بهدف تطوير الأوضاع نحو الأفضل بشكل لا يخرج عن اطار القانون الدولي (هآرتس، ١٩٨٢/٥/٢).

اضافة الى هذا القانون الذي لا نظير له في أية جامعة من جامعات العالم، أصدرت السلطات الاسرائيلية عدداً من الاوامر والتعليمات الاخرى بهدف تكبيل الجامعات والمعاهد العليا في الأراضي المحتلة. وعلى سبيل المثال يشترط حصول الاستاذ أو العامل في الجامعة على تصريح خطي سنوياً، مما يلغي ديمومة التعليم الجامعي؛ في حين كان القانون الاردني يقضي بالحصول على الترخيص أو التصريح عند تأسيس الجامعة، ولمرة واحدة فقط.

ويذكر الدكتور نصير عاروري، الاستاذ في احدى الجامعات الاميركية، في دراسة له بعنوان «معركة الاكاديميين»، «أن في جامعة بيرزيت ٤٠ عضواً من أساتذة الجامعة لم يحصلوا على تصاريح عمل، ومن بينهم ٢٠ فلسطينياً، وهناك ٣٠ أستاذاً في جامعة النجاح الوطنية بنابلس، و٢٠ أستاذاً في جامعة بيت لحم، لا تزال السلطات الاسرائيلية تماطل في منحهم تصاريح لمزاولة عملهم الاكاديمي» (الرأي العام الكويتية، ١٩٨١/٤/٩).

وثيقة كرمون والصراع حولها: أعلن منسق شؤون المناطق المحتلة رحابيا فاردي، عن موقف جديد لامتصاص ردود الفعل الاسرائيلية والعالمية الرافضة للإجراء الاسرائيلي، وذلك على خلفية الصراعات اللامتناهية داخل جهاز الإدارة المدنية والخلافات بين هذا الجهاز ووزارة الدفاع بشأن ما يتعلق بالسياسة المتبعة ازاء المواطنين العرب في المناطق المحتلة. وجاء هذا عبر بيان صدر يوم ١٩٨٢/١١/٢١، عن مكتب منسق النشاطات في المناطق المحتلة، أعلن أن الإدارة المدنية، بعد التأكد من أذون الاستخدام التي تعطى للموظفين الأجانب في الضفة الغربية وقطاع غزة، قررت ملاءمة هذه الاذونات مع المعمول بها في دول غربية معينة، ومع القوانين السارية المفعول في الضفة والقطاع (هآرتس، ١٩٨٢/١١/٢٢). وتقرر اصدار النموذج الجديد بعد التشاور مع مستشار الحكومة القانوني، وتم توحيد النماذج لجميع أنواع العمال الأجانب. وهذا النموذج لا يشمل الشعهد من قبل طالب العمل، لكنه مشروط بطلبات يؤدي عدم تنفيذها الى الغاء اذن الاستخدام.

يحتوي طلب الحصول على اذن استخدام من قبل الإدارة المدنية على ما يلي:

● أسئلة تتناول التفاصيل الشخصية لطالب العمل، مثل العنوان ومكان العمل والبلد ورقم جواز السفر وغير ذلك.

● شروط الاذن، وتنص على اعطاء الاذن، شريطة احترام عدة شروط، منها أن الاذن يعطى لمدة سنة اعتباراً من اصداره، ولا يسري الا في نطاق الوظيفة ومكان العمل المذكورين فيه، وخلال فترة الاذن، يمنع الحاصل عليه من القيام بأي عمل يمس بالأمن والنظام العام؛ وضمن هذا أحكام القانون التي تمنع تقديم أية خدمات تنطوي على مساعدة أو تأييد لـ م.ت.ف. أو أية منظمة معادية أخرى. ويعتبر الاخلال بأي من هذه الشروط، سبباً لإلغاء الاذن (المصدر نفسه).

هذا الاعلان الاسرائيلي لا يعني أن السلطات الاسرائيلية صرفت النظر نهائياً عن الوثيقة، بل هي محاولة لامتصاص النقمة الداخلية والسخط العالمي عن طريق تعديلها من حيث الشكل فقط. وهذا ما أكدته أوساط الجامعات الفلسطينية مؤكدة أن المعركة التي تستهدف اسقاط الوثيقة لم تنته بعد، ولا بد من الاستمرار في المواجهة.

وجاء الموقف الموحد للجامعات الفلسطينية والحركة الطالبية، الذي رفض الشكل الجديد للوثيقة، رداً على محاولات سلطات الاحتلال المتكررة منذ أكثر من عام، للسيطرة على الدراسة الأكاديمية في الضفة والقطاع. كما جاءت الوثيقة، ومحاولات تلوينها واصرار الإدارة المدنية على

تطبيقها على مراحل، مؤشراً على أن تجميد القرار الرقم ٨٥٤ الخاص بتعهد المحاضرين الأجانب، ما هو في الواقع الا محاولة للتمويه.

لقد أبعدت سلطات الاحتلال نحو ٢٢ محاضراً، لرفضهم التوقيع على الوثيقة، وتسبب ترحيلهم بنقمة واسعة في الأوساط الدولية في أوروبا وأميركا، وطالبت هذه الاوساط الحكومة الاسرائيلية بوقف إجراءاتها ضد المؤسسات الاكاديمية ومحاضريها في المناطق المحتلة. وكانت النتيجة منتظرة، فقد أدعت السلطات الاسرائيلية أكثر من مرة أنها قامت بتعديل الوثيقة. أما المحاضرون في الجامعات الفلسطينية فقد كان ردهم واضحاً، وهو أن التعديل تعرض للشكل فقط، ولم يمس الجوهر، وأن المعركة قائمة حتى اسقاط الوثيقة نهائياً (أرشيف دار الجليل، عمان، الرقم ٦٣٠، ١٩٨٢/١٢/١١).

ورداً على هذه الاجراءات، وقع ٢٠٠ أستاذ ومحاضر في الجامعات الاسرائيلية على عريضة تدعو للكف عن طرد المحاضرين الاجانب، والتوقف عن ارغامهم على توقيع الوثيقة السياسية التي تلحق أكبر الضرر بحرية العمل الأكاديمي، ولا تفيد الامن الاسرائيلي في شيء. ومن الموقعين على العريضة عدد من كبار العلماء الحائزين على جائزة اسرائيل (هآرتس، ١٩٨٢/١١/٢١). وفي ١٩٨٢/١١/٢٩، اجتمع ممثلو المحاضرين في جامعة بيرزيت والنجاح وبيت لحم في القدس الشرقية، وقرروا رفض الحل الوسط الذي طرحته وزارة الدفاع الاسرائيلية تجاه النماذج الجديدة لقبول المحاضرين الأجانب في الضفة الغربية (هآرتس، ١٩٨٢/١١/٣٠). وفي ١٩٨٢/١٢/١ اجتمع عمداء وممثلو المحاضرين في جامعات الضفة الغربية، مع رئيس الإدارة المدنية بالوكالة، وتداولوا معه في الوثيقة بصيغتها الجديدة، وأعلن وفد الجامعات رفضه للوثيقة التي تصر على عدم الاتصال أو التعامل مع م.ت.ف. (الشعب، ١٩٨٢/١٢/٣).

واستمراراً منها في الاسلوب التعسفي، استدعت الإدارة المدنية يوم ١٩٨٢/١٢/٣، ستة من أساتذة جامعة بيت لحم الاجانب، وطلبت اليهم التوقيع على تصريح العمل الجديد. ووافق الأساتذة على التوقيع على ما جاء في القسم (أ) من نماذج تصريح العمل، غير أن السلطات رفضت هذا، وأبلغتهم أن عليهم الامتناع عن التعليم في الجامعة، وسمحت لهم بالبقاء كسياح فقط! وأخبرتهم أن هناك فرقاً بين اذن السياحة واذن العمل (القدس، ١٩٨٢/١٢/٤). وذكر نقلاً عن أوساط أمنية اسرائيلية، أن التعهد بعدم تأييد م.ت.ف. والذي يجري تطبيقه الآن على المحاضرين الاجانب في جامعات الضفة الغربية، كشرط لاستخدامهم، سيتوسع ويشمل رجال الدين المسيحيين. وقالت هذه الأوساط ان رجال الدين المسيحي الذين سيطالبون بالتوقيع في هذه المرحلة، هم مجموعة من رجال الدين الفرنسيين الذين يعملون كمحاضرين في مدارس الفرير في القدس الشرقية، وفي جامعة بيرزيت (هآرتس، ١٩٨٢/١١/٢١).

وسعياً وراء ايجاد حل للمحافظة على مصلحة الطلاب، قدم رؤساء الجامعات في المناطق المحتلة اقتراح تسوية يقضي بتجنب ذكر اسم م.ت.ف. في نموذج التعهد، غير أن الإدارة المدنية رفضت الاقتراح. وكان النص المقترح من قبل رؤساء الجامعات هو تعهد «بعدم تأييد أية منظمة معادية»، بينما النص الذي تصر عليه الإدارة المدنية هو «الالتزام بعدم تأييد م.ت.ف. أو أية منظمة معادية أخرى».

وعقب حكمت المصري، رئيس مجلس أمناء جامعة النجاح في نابلس على الموضوع قائلاً: «لا أفهم هذا التعنت من جانب الإدارة المدنية، هل من الصعب قول انني أخطأت؟ خلال سنوات خلت لم يطلب من أحد التوقيع على مثل هذه الصيغة، وقد أدت الى ضجة في كل أنحاء العالم، فلماذا هذا التعنت؟ أليست لدى الإدارة المدنية الوسائل الكافية للتأكد فوراً من مواقف المحاضرين من م.ت.ف.، وماذا يغير هذا التعهد من الواقع؟» (معاريف، ١٩٨٢/١٢/٦).

مواقف وتعليقات تندد بالسياسة الاسرائيلية

مع اشتداد الهجمة الشرسة من قبل سلطات الاحتلال ضد سكان المناطق المحتلة، ارتفعت أصوات في اسرائيل تندد بهذه السياسة وتطالب بوضع حد لها. ولقد أدان بشدة عضو مركز

ادارة حركة شيلي الجنرال (احتياط) متتياهو بيليد مقتل التلميذ الفلسطيني بنابلس برصاص جنود الجيش الاسرائيلي، وقال بيليد في بيان صحفي: «لا أحد يؤمن اليوم في اسرائيل بالتبريرات لإطلاق النار في الهواء، أو اطلاق النار على الاقدام، فمن الواضح أن الموضوع هو سياسة موجهة للقمع تستهدف ضم الضفة الغربية لاسرائيل». وأضاف: «أن القتل الذي وقع في نابلس يستهدف كسر مقاومة سكان نابلس، لإقتحام المستوطنين مدينتهم، بغية إقامة مستوطنة على غرار كريات أربع. ان أيدي حكومة الليكود ملطخة كثيراً بالدم، دم جنود الجيش الاسرائيلي الذين قتلوا ويقتلون في لبنان، ودم الشبان الفلسطينيين في لبنان والاراضي المحتلة... ان الحكومة تريد إقامة أرض اسرائيل الكاملة، وهذه لا يمكنها اقامتها الا بالدم والنار، وعلى أنهار الدم وجبال الجثث. وفي حال لياقامها، فستكون دولة التمييز العنصري في الشرق الاوسط» (الفجر، ١٩/١٢/١٩٨٢).

وفي الاتجاه نفسه، ذكرت الاذاعة الاسرائيلية أن عضو الكنيست توفيق طوبي، من كتلة حداش، قدم اقتراحاً عاجلاً لجدول أعمال الكنيست، لبحث ملابسات الأحداث التي وقعت في نابلس، وخصوصاً مقتل أحد الطلاب. وتضمن الاقتراح انتقاداً شديداً لاستخدام قوات الامن الاسرائيلي السلاح لتفريق المتظاهرين (المصدر نفسه).

كذلك بعثت حركة السلام ببرقية عاجلة الى رئيس الكنيست مناحيم سفيدور، طالبته فيها بالدعوة لإجراء نقاش عاجل في الكنيست حول تصرفات الجيش الاسرائيلي في المناطق المحتلة. وقالت الحركة في برقيتها، ان استشهاد الشاب العربي في نابلس، ومنع التجول، يبرهنان من جديد أن التصرفات الشاذة التي تحدث عنها أعضاء الحركة أثناء خدمتهم في الاحتياط لا تقتصر على منطقة الخليل فقط، ولقد علم أثناء محاكمة الضباط والجنود، أن عدداً من كبار الضباط كانوا شركاء فعليين في اقتراف التصرفات الشاذة، ولم يقدموا للمحاكمة، بل أحيطوا برعاية مسؤوليهم. وفي ختام برقيتها تساءلت الحركة: هل هذه التصرفات الشاذة أصبحت عملاً عادياً يقوم به أفراد الجيش الاسرائيلي في المناطق المحتلة؟ (هآرتس، ٢٠/١٢/١٩٨٢).

وفي الاتجاه ذاته علق عاموس ايلون على السياسة الاسرائيلية المتبعة في المناطق المحتلة قائلاً: «مع كل يوم يمر، يبقى السؤال بشأن السلطة السياسية والاجتماعية والثقافية في أرض ــ اسرائيل الكاملة، مطروحاً أكثر فأكثر. واليوم لا يوجد سؤال أكثر الحاحاً منه، على الرغم من قيامنا بارجاء النقاش حوله انتظاراً لما سيأتي به الغيب أو القدر، أو مراعاة لعوامل الخجل أو الخوف، أو نتيجة للكسل الفكري أو العمى السياسي أو فقدان الاحساس، لكن السؤال يبقى مطروحاً على الرغم من كل محاولاتنا انسياقه أو تأجيله. يبقى لأنه ينبع من قوة الاحصاءات، والواقع السياسي والبشري الذي يزداد فيه الاضطهاد والارهاب، ويبرر كل منهما الآخر، وتساءل «... هل سيكون مصيرنا كمصير روديسيا التي انهارت تحت الضغط؟ أو مثل جنوب افريقيا التي مازالت صامدة لتمتعها بموارد ضخمة تمكنها من البقاء معزولة، والصمود في هذه العزلة المستمرة؟» (عل همشمار، ١٠/١٢/١٩٨٢).

كما أجمعت الصحافة الاسرائيلية على أن مايجري في جامعات الضفة الغربية هو مذبحة أكاديمية تزامنت مع مذابح صبرا وشاتيلا، وان ماتتعرض له الجامعات يمثل حلقة من حلقات الأمر العسكري ٨٥٤، الذي تم تجميده لمدة عام واحد، وان مايجري الآن هو محاولة لتنفيذه خطوة خطوة.

المحاضرون الأجانب أكدوا رفضهم التوقيع على الوثيقة، حتى لو أدى ذلك الى طردهم، وقال الدكتور بيرهيث المتحدث باسمهم، انهم في حال ابعادهم سيعملون على فضح الممارسات ضد الحرية الأكاديمية. أما عن دور الطلبة، فقال: «يقع على عاتق الطلبة عبء مواصلة النضال لإسقاط هذه السياسة». أما الدكتور دينيس جونز، فقد قال «قلنا لهذه السلطات، جئنا للتدريس في جامعة بيرزيت كمؤسسة أكاديمية، بصفتنا الاكاديمية لا السياسية. وبغض النظر عن رأينا السياسي لا نوافق على التوقيع. فتأييدنا لـ ــ م.ت.ف. أو عدمه لا علاقة له بالمادة الأكاديمية التي نقوم بتدريسها».

كذلك أعلن الدكتور سرّي نسيبه، أمين سر نقابة العاملين في جامعة بيرزيت، في مهرجان طالبي حاشد: «اننا كأساتذة نرفض بدورنا أي التفاف على وحدانية تمثيل م.ت.ف. للشعب الفلسطيني، ونطالب باقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وبايجاد حل عادل للقضية الفلسطينية». (أرشيف دار الجليل، العدد ٦٣٠، ١٩٨٢/١١/١١، ص ٥).

وكانت الهيئة التدريسية في جامعة بيرزيت قد عقدت مؤتمراً صحفياً في فندق «الأمبركان كولوني» في القدس، افتتحته ببيان ألقاه دكتور غابي برامكي، نائب رئيس الجامعة، ذكر فيه أنه في الثاني عشر من آب (أغسطس) الماضي، طلبت السلطات العسكرية الاسرائيلية من العاملين في الجامعات الفلسطينية التوقيع على الالتزام السياسي كشرط للحصول على اذن عمل. لكن الأساتذة والمحاضرين رفضوا ذلك لعدم قانونية الطلب، واعتبروه انتهاكاً صارخاً لحقهم في التمتع بالحرية الأكاديمية. وأكد برامكي أن من شأن هذا الاجراء اعاقة الدراسة، وأن اصرار السلطات على موقفها، معناه حرمان أكثر من ألفي طالب من مواصلة تحصيلهم العلمي، وطالب السلطات المعنية بوقف اجراءاتها (المصدر نفسه).

وفي الاتجاه ذاته، أعلنت اللجنة الاسرائيلية للتضامن مع جامعة بيرزيت، عن تنظيم تظاهرة أمام مبنى جامعة بيرزيت، تضامناً مع المدرسين والطلبة فيها، وضد ما تقوم به سلطات الحكم العسكري من ممارسات ضدها. وجاء هذا عقب قيام سلطات الحكم العسكري، وقوات حرس الحدود، بمنع وفد اللجنة من زيارة الجامعة بهدف اللقاء مع طلابها ومدرسيها، وتقوم لجنة التضامن مع جامعة بيرزيت حالياً بجمع التواقيع من مدرسي الجامعات الاسرائيلية وطلبتها، تدعو سلطات الحكم العسكري الى رفع يدها عن الجامعات الفلسطينية في الضفة الغربية (الشعب، ١٩٨٢/١١/٢١). كما طالب أعضاء الكنيست اليعيزر غرانسوت، ومحمد وتد، ويئير صبّان (ميام)، نائب رئيس الحكومة سمحه أرليخ، بالتدخل لتغيير سياسة الإدارة المدنية في الضفة الغربية، لإفساح المجال أمام حياة أكاديمية سليمة في هذه المناطق. وجاء هذا الطلب عقب طرد محاضرين آخرين من جامعات الضفة الغربية. ووصف أعضاء الكنيست سياسة اسرائيل في الضفة الغربية، بأنها وصمة عار في جبين دولة اسرائيل (عل همشمار، ١٩٨٢/١١/٢٨).

ومن جهة أخرى علق أحدهم على الموضوع قائلاً «ان قضية الخلاف بين الإدارة المدنية والمحاضرين لا بد أن تطرح عدة تساؤلات: ما هو الهدف الأساسي الذي تسعى اليه الإدارة المدنية في الضفة الغربية برفعها قضية الوثيقة؟ وهل توقعت مسبقاً ترك المحاضرين الأجانب؟ وما مغزى التعديلات التي أدخلتها وزارة الدفاع عليها؟ ولماذا تأخرت كثيراً؟. ومهما حاول مناحيم ميلسون (رئيس الإدارة المدنية السابق)، ويفتال كرمون (مستشار الشؤون العربية في الإدارة المدنية) التملص، فان هدفهما واحد، وهو تلقين المحاضرين الأجانب درساً. لقد قاما بتلخيص معلومات الاستخبارات خلال عدة سنوات، وتوصلا الى استنتاج مفاده أنه قد آن الأوان لمحاسبة المحاضرين على مساعدتهم المباشرة أو غير المباشرة في عملية تحريض الطلاب، والهاب مشاعر العداء ضد اسرائيل.

«وفي المباحثات التي سبقت اقرار الوثيقة في صيغتها الأساسية، ساد الرأي القائل، انه في ظروف البطالة في الولايات المتحدة وأوروبا، وبسبب حقيقة أن غالبية المحاضرين ــ اذا لم يكونوا جميعاً ــ وصلوا الى المناطق المحتلة كمتطوعين، لهذا ليس أمامهم سوى خيار الرضوخ لإملاءات الإدارة المدنية. لكن هذا التقويم مثله مثل التحليل ذاته الكامن وراء صيغة الوثيقة، كان مقبولاً طالما أن الذين يبحثونه من بين أفراد رجال الإدارة المدنية. ولكن عندما نشرت الوثيقة، اتضح زيف هذا الرأي».

واختتم الكاتب تعليقه قائلاً: «لقد حاولت وزارة الدفاع الالتفاف من وراء الإدارة المدنية لإبقاء الوضع على ما كان عليه. وقامت بهذا العمل بعد أن اتضح لها أن ميلسون لم يأخذ في اعتباراته معارضة المحاضرين الشديدة، والردود الغاضبة من جانب المؤسسات الأكاديمية في الداخل والخارج. لكن جهد اللحظة الأخيرة لتلطيف محتوى الوثيقة، فسر ــ كما كان متوقعاً ــ كمظهر ضعف، وكمؤشر للخلافات بين وزارة

الدفاع والإدارة المدنية. والنتيجة: عدم استعداد المحاضرين للتسوية». (يوسف تسوريئيل، معاريف، ٢/١٢/١٩٨٢).

أما يوسف ندفا، فقد علّق على الضجة العالمية التي أثارتها قضية المحاضرين، والازعاج الذي سببته لاسرائيل، متهماً حكومة المعراخ بكل هذا، لانها هي التي أرادت اظهار وجهها الليبرالي، وقيامها بما لم تقم به سلطات الاحتلال الأردني خلال التسع عشرة سنة التي سبقت العام ١٩٦٧، من خلال تجاهلها نفسية الإنسان العربي، وعدم قدرته، حسب زعمه، على التعاطي مع الديمقراطية بشكل صحيح. وقال: «لقد أرادوا بهذا أن يجلبوا لانفسهم البركة، فحصلوا على الشتائم، لأن سكان هذه المناطق غير مؤهلين للتعاطي مع مؤسسات التعليم العالي. وتحولت هذه المؤسسات الى بؤر للتحريض والعصيان. وكما هو معلوم فان قدرة المثقفين على تسميم الأفكار، تفوق عشرة أضعاف قدرة عامة الشعب».

واختتم ندفا تعليقه قائلاً لقد أدخلنا حصان طراودة الى أسوارنا في حالة ضعف، ومن الصعب اخراجه الآن. والحل الوحيد الذي بقي أمام الحكومة هو قرار باغلاق الجامعات دفعة واحدة والى الأبد، وعدم الخوف من الضجة التي ستثار في الغرب، لأن من الأفضل لنا مواجهة هذه الضجة اليوم على مواجهتها طوال أيام السنة». (معاريف، ٦/١٢/١٩٨٢).

أما يهوشع سوبول فقد علق على ظاهرة الانزلاق المستمر نحو الدكتاتورية في اسرائيل، قائلاً: «ان مظاهر التنكيل ضد حرية الفرد، وحرية التعبير عن الرأي، آخذة في الازدياد في جميع مجالات الحياة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وكذلك داخل اسرائيل أيضاً. ان ارغام المحاضرين الأجانب العاملين في جامعات الضفة الغربية، والتهديد بطردهم في حال عدم توقيعهم على وثيقة كرمون، قد يؤديان الى اغلاق هذه الجامعات. كذلك فان فرض الاقامات الجبرية على محرري الصحف في المناطق المحتلة، وتشديد الرقابة على المواد الصحفية الجاهزة للنشر، مع اتلاف واحتجاز العديد منها كل يوم، حتى تلك المترجمة عن الصحف العبرية... كل هذه الأمور ليست سوى دلائل قاطعة على زوال الحرية والديمقراطية، والانزلاق باتجاه الدكتاتورية والكولونيالية الاسرائيلية. وهذا الوضع يزداد تدهوراً وسوءاً اليوم، بعد أن أصبح هذا الاتجاه نهجاً سياسياً لحكومة الليكود» (عل همشمار، ٣/١٢/١٩٨٢).

صلاح عبد الله

المقاومة الفلسطينية ــ عربياً

نقاط ساخنة في العلاقات الفلسطينية ــ العربية

حافظت العلاقات الفلسطينية ــ العربية على وتيرتها المعهودة التي انتظمت، بشكل عام، عقب خروج مقاتلي منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت. ويبدو أن هذه العلاقات تتركز في عواصم محددة مثل القاهرة وعمان ودمشق وبيروت، في حين أن الاتصالات الفلسطينية ببقية العواصم العربية، في هذه الفترة، على أهميتها، لم تبلغ المستوى ذاته، ولم يتركز عليها الاهتمام ذاته الذي تركز على العواصم الاخرى. ويتمحور النشاط السياسي الفلسطيني، في المجال العربي، حول النقاط الساخنة التالية:

□ دور منظمة التحرير الفلسطينية في محادثات التسوية المرتقبة، وطريقة المشاركة فيها.

□ التنسيق مع الاردن فيما يتعلق بالمبادرات السياسية العربية والدولية الخاصة بمستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة.

□ الوجود العسكري الفلسطيني في لبنان، وكيفية سحبه من منطقتي البقاع والشمال.

□ تذليل العقبات التي تعترض قيام تضامن عربي فعال حول منظمة التحرير الفلسطينية. وفي رأس هذه العقبات الخلافات السورية ــ الفلسطينية.

□ العمل على تمتين الوحدة الوطنية الفلسطينية ومنع أية محاولة لضرب المنظمة من الداخل أو لإضعافها أو لاحتوائها.

ويظهر أن صياغة سياسة عربية عامة من شأنها التوفيق بين هذه النقاط الخمس، مسألة دونها الكثير من المصاعب. ذلك لأن الوضع العربي الممزق، والحالة العربية المتنافرة، يجعلان منظمة التحرير الفلسطينية أسيرة الاستقطاب الاقليمي، ويخلقان لها حالة من الارباك في خياراتها السياسية. وعلى أية حال فالتقرير التالي، الذي يغطي الفترة ما بين ١١/١٢/١٩٨٢ و١٠/١١/١٩٨٣، قد يشير الى الاتجاه العام الذي ينظم العلاقات الفلسطينية ــ العربية.

أولاً: العلاقات اللبنانية ــ الفلسطينية: نقطة الأساس في العلاقات الفلسطينية ــ اللبنانية الراهنة، هي الوجود المسلح الفلسطيني في لبنان. والواضح أن هناك تفاهماً مبدئياً بين السلطة اللبنانية وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية على معالجة هذا الامر. فقد صرح وزير الخارجية اللبناني الدكتور ايلي سالم خلال مؤتمر صحفي عقده في لندن بأن لبنان «اتفق مع منظمة التحرير الفلسطينية على سحب قواتها من لبنان... [وأن لبنان] منح المنظمة كل الفرص لممارسة تكتيك معين طوال عشر سنوات، ولقد فشل هذا التكتيك. وفي المحصلة تم تدمير المنظمة الى حد كبير، ولقد تعلم كلانا الدرس. وحالما نصل الى اتفاقات حول انسحاب كل القوات الاجنبية فان مسلحي المنظمة سوف

ينسحبون» (السفير، ١١/١٢/١٩٨٢).

ودعا الرئيس سليم الحص، رئيس وزراء لبنان الأسبق، المسؤولين الفلسطينيين الى التجاوب مع كل مطلب للدولة اللبنانية لتحقيق الانسحاب الاسرائيلي فقال: «الجميع متفقون على أن الوجودين العسكريين، السوري والفلسطيني في لبنان، فقدا أية صفة من صفات الشرعية، وذلك بعدما امتنع لبنان عن طلب التجديد لقوات الردع من جامعة الدول العربية، وبعدما فرضت تطورات الوضع المترتب على الاجتياح الاسرائيلي، تبدلاً مع المعطيات، أصبح معه اتفاق القاهرة غير ذي موضوع وغير ذي مفعول» (النهار، ١٤/١٢/١٩٨٢). والملاحظ، في هذا الصدد، ان اتفاقاً تفصيلياً بين الحكومة اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية لم يعلن حتى الآن، وربما كان ذلك بسبب عدم التوصل الى اتفاق محدد. الا أن الملاحظ، أيضاً، أن الجميع متفقون على ضرورة بدء محادثات ثنائية بهذا الخصوص، وعلى ضرورة التنسيق والتفاهم خصوصاً بعد أن أكدت القيادة الفلسطينية قرارها «بوضع الوجود الفلسطيني المسلح في الشمال والبقاع في تصرف المصلحة الوطنية اللبنانية لإزالة الاحتلال الاسرائيلي من البلاد» (المصدر نفسه، ١٩/١٢/١٩٨٢). وفي هذا المجال، التقى موفدا الرئيس الجميل، السيد جان عبيد والعميد نبيل قريطم، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية الأخ ياسر عرفات في تونس، بحضور صلاح خلف «أبو اياد»، وفاروق القدومي «أبو اللطف». ونقل الموفدان إلى عرفات رسالة خطية من الرئيس الجميل، وتسلما منه رسالة جوابية. «وتضمنت رسالة الرئيس الجميل طلباً بموقف رسمي فلسطيني من موضوع الانسحابات المقترحة من البقاع والشمال، كما تضمنت رسالة عرفات الجوابية موافقة منظمة التحرير الفلسطينية، من حيث المبدأ، على تسهيل مهمة الشرعية اللبنانية في ما يتعلق بانسحاب قوات الاحتلال الاسرائيلي من لبنان، وضمان سيادة الشعب اللبناني على أراضيه» (السفير، ٢٤/١٢/١٩٨٢).

وصرح صلاح خلف تعليقاً على هذا اللقاء بقوله: «ان المقاومة الفلسطينية تضع موضوع الانسحاب في يد الشرعية اللبنانية. ولن تكون عائقاً في وجه استعادة وحدة لبنان وسيادته. واننا نكن للرئيس الجميل مكانة خاصة نظراً الى مواقفه اللبنانية والعربية» (المصدر نفسه). وتأكيداً لهذا الاتجاه، كرر السيد ياسر عرفات، في مقابلة صحفية القول: «ان الوجود المسلح الفلسطيني في لبنان، هو ملك لإخواننا اللبنانيين... رئيساً وحكومة وشعباً، من أجل انهاء الاحتلال الاسرائيلي» (المصدر نفسه، ٣٠/١٢/١٩٨٢). وفي مناسبة الذكرى الثامنة عشرة لإنطلاقة الثورة الفلسطينية، وجه رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية رسالة الى اللبنانيين، خاطبهم فيها بقوله: «ان السواعد الثورية (المقاتلون في البقاع والشمال) هي في تصرفكم حتى تصفية هذا الاحتلال البغيض، انها في تصرفكم حتى يستعيد لبنان استقراره وأمنه ووحدة أرضه وشعبه» (النهار، ١/١/١٩٨٣).

واللافت للانتباه أن منظمة التحرير الفلسطينية لم تتخذ أي موقف رسمي، حتى الآن، بشأن المفاوضات اللبنانية ــ الاسرائيلية. وان كانت التصريحات الصحفية المتفرقة، للمسؤولين الفلسطينيين، تركز على دعم السلطة الشرعية اللبنانية من أجل انهاء الاحتلال الاسرائيلي. فقد قال عضو اللجنة المركزية لحركة فتح صلاح خلف، ان منظمة التحرير الفلسطينية «أبلغت الرئيس أمين الجميل أن في امكانه استخدام انسحاب القوات الفلسطينية من لبنان كورقة في يده خلال المفاوضات مع اسرائيل» (السفير، ٤/١/١٩٨٣). لكن ياسر عرفات حذر من نتائج هذه المفاوضات بقوله: «أنصح اخواني اللبنانيين بأن يكونوا حذرين جداً، لأن العدو لا يريد السلام، ولا يريد سحب قواته، بل انه لا يسعى الا الى استمرار احتلاله لقسم كبير من الأراضي اللبنانية» (النهار، ٥/١/١٩٨٣).

ازاء هذه الصورة المتقابلة للعلاقات اللبنانية ــ الفلسطينية، حاول البعض أن يزج بمنظمة التحرير الفلسطينية في بعض المشكلات اللبنانية الداخلية مستغلين أحداث الاقتتال الداخلي الذي شهدته مدينة طرابلس. لكن أن بادر ياسر عرفات الى نفي وجود أية علاقة للمقاومة الفلسطينية بما يجري في مدينة طرابلس من أحداث. وقال انه «يبذل أقصى ما في

استطاعته من أجل وقف حمامات الدم بين أشقائنا اللبنانيين» (السفير، ١٣/١٢/١٩٨٢).

ومن جهته، أيضاً، نفى نايف حواتمة، الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين أن يكون أي من المقاتلين الفلسطينيين الذين غادروا لبنان قد عاد الى الأراضي اللبنانية. ودعا الى «... بدء حوار مباشر بين م.ت.ف. والسلطة اللبنانية، بهدف تثبيت الحقوق المدنية للتجمعات الفلسطينية في لبنان» (المصدر نفسه، ٢١/١٢/١٩٨٢).

في الجانب الآخر من الصورة، انتقد الرئيس السابق للجمهورية اللبنانية سليمان فرنجية تصريحاً للسيد ياسر عرفات نسب اليه فيه قوله «أن منظمة التحرير الفلسطينية ستستمر في أعمالها العسكرية»، فقال فرنجية: «كنا ظننا أن الماضي أعطى درساً قاسياً للسيد عرفات بعد كل تصريح عنتري يصدر عنه. ولكن تبين أن دروس الماضي لم تنفع المستقبل. فهذا القول يعطي حجة ستستغلها اسرائيل لتغطية ما ستفعله في لبنان من أعمال اجرامية، وستستغل هذا التصريح بوسائلها الاعلامية الضخمة لتغطية أعمالها أمام الرأي العام العالمي» (النهار، ٥/١/١٩٨٣).

ثانياً: العلاقات السورية ــ الفلسطينية: الكلام على الخلافات الفلسطينية ــ السورية بات، في الفترة الأخيرة، من العناوين العريضة والمبهمة في آن واحد. فمن الواضح أن هناك توتراً ما. وأن محاولة التقارب مع مصر، والتنسيق الأردني ــ الفلسطيني، هما من الموضوعات التي يدور عليها الخلاف السوري ــ الفلسطيني. لكن أياً من الطرفين لم ينقل هذا الخلاف الى المجال العلني. وبقيت التفاصيل رهن المحللين والمحللين، بحيث لا يمكن الاستناد، رسمياً، الى المصادر المتواترة. ومما لا شك فيه أن هناك اقراراً، من الجانب الفلسطيني على الأقل، بوجود خلافات، على الرغم من نفي رئيس منظمة التحرير الفلسطينية الأنباء التي ترددت عن وجود خلافات بينه وبين سوريا، اذ اعتبر مثل تلك الأنباء «لا أساس لها من الصحة». وقال في اجتماع لاتحاد الصحافيين العرب في دمشق: «اذا ما كنت مسؤولاً شخصياً عن أي تدهور في العلاقات مع سوريا، فان ذلك يعادل القول انني خائن» (السفير، ١٢/١٢/١٩٨٢). لكن هذا التصريح يؤكد حقيقة وجود الخلافات، انما ينفي المسؤولية الفلسطينية في احداثها. ومن الجدير بالاشارة، أنه رغم الزيارات المتكررة التي يقوم بها ياسر عرفات لدمشق، فانه لم يلتق، حتى الآن، الرئيس الأسد، أو أياً من كبار المسؤولين في الحكومة السورية. وكانت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية قد شكلت لجنة من ثمانية أعضاء هدفها بحث العلاقات السورية ــ الفلسطينية مع القيادة السورية. الا أن أية نتائج فعلية لم تظهر بعد. ولم تكتف منظمة التحرير الفلسطينية بهذه اللجنة فقط، فكان ان اجتمع السيد فاروق القدومي رئيس الدائرة السياسية في المنظمة بوزير الخارجية السوري لهذه الغاية. «وتناولت المحادثات التوتر الذي نشأ بين سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية، بعد موافقة رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة على البحث في اقامة علاقات خاصة مع الأردن» (النهار، ١٧/١٢/١٩٨٢). ولغاية نفسها، عقد اجتماع للبحث في «سبل تعزيز العلاقات بين سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية. وحضر الاجتماع عن الجانب السوري الأمين العام المساعد لحزب البعث عبد الله الأحمر، وعن الجانب الفلسطيني كل من خالد الفاهوم رئيس المجلس الوطني، ومحمد غنيم أبو ماهر عضو اللجنة المركزية لـ«فتح»، وفاروق القدومي» (السفير، ٢٩/١٢/١٩٨٢). والحال، ان أي شيء لم يرشح عن هذه الاجتماعات.

وقد أظلت الخلافات السورية ــ الفلسطينية بعض القوى الغربية، كما تحركت آثاراً داخل منظمة التحرير نفسها. مما حدا بالبعض الى التحرك في محاولة لتذليل العقبات بين القيادتين السورية والفلسطينية. فذكرت مجلة «المجلة» أن الملك المغربي «... اقترح دعوة كل من ياسر عرفات والرئيس حافظ الأسد الى عقد اجتماع بينهما، لتسوية العلاقات المتوترة واعادتها الى وضعها الطبيعي» (المصدر نفسه، ١٩/١٢/١٩٨٢). وفيما تحدث بعض المصادر عن وساطة يقوم بها الرئيس اليمني علي ناصر محمد وجهت جمهورية اليمن الديمقراطية، ومنظمة الصاعقة، نداء الى الوحدة الوطنية الفلسطينية، والى الالتحام بين منظمة التحرير الفلسطينية وسوريا (المصدر نفسه). كذلك وصل

الرئيس اليمني الديمقراطي الى دمشق في مسعى لإزالة الاشكالات القائمة بين سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية. وكان قد سبق بحث هذا الموضوع مع رئيس م.ت.ف. ياسر عرفات خلال زيارة الأخير لعدن، وذلك في حضور عدد من القادة الفلسطينيين بينهم الدكتور حبش الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ونايف حواتمة» (المصدر نفسه، ٢٠/١٢/١٩٨٢). ومن جهته، اعترف نائب القائد العام للقوات العاصفة خليل الوزير «أبو جهاد» بوجود خلافات في وجهات النظر بين سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية، بشأن عدد من المسائل التكتيكية. وندد أبو جهاد بالذين «يريدون بذر الشقاق بين سوريا ومنظمة التحرير». وألمح الى «وجود تفسيرات مختلفة بين السوريين والفلسطينيين بشأن التحرك السياسي للمنظمة» (المصدر نفسه، ٤/١/١٩٨٣).

ثالثاً: العلاقات الأردنية ـ الفلسطينية: أسفرت المفاوضات الأردنية ـ الفلسطينية التي جرت في اطار اللجنة العليا الأردنية ـ الفلسطينية، عن اتفاق سياسي من أربعة بنود:

- **أساس التسوية:** يكون أساس التسوية المقترحة هو قرارات قمة فاس العربية.
- **أطراف التسوية:** ان أية تسوية مقبولة يجب أن تتضمن ثلاثة أطراف هي: سوريا والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية.
- **اطار التسوية:** في هذا المجال، اتفق الطرفان على أن اطار التسوية يمكن أن يكون من خلال مجلس الامن الدولي، أو أن يتم ترتيب مؤتمر دولي كاطار لمفاوضات التسوية.
- **شكل التسوية:** وهذه النقطة استأثرت بالكثير من المعالجة والنقاش. واتفق على ضرورة تأليف وفد عربي موحد تشارك فيه منظمة التحرير الفلسطينية، أو تأليف وفود عربية منفصلة، بحيث يمكن أن يكون التنسيق بين وفدي المنظمة والأردن عضوياً الى درجة توحيدهما في وفد واحد (المصدر نفسه، ٢٧/١٢/١٩٨٢). مع التأكيد المستمر من المصادر الفلسطينية المعنية بالأمر، على أن المنظمة هي صاحبة الصلاحية في تسمية الأعضاء الفلسطينيين في حال تأليف أي وفد مشترك.

وبطبيعة الحال أثار هذا الاتفاق العديد من التكهنات والتخمينات، لنفي السيد ياسر عرفات «الأنباء التي ترددت عن التوصل الى اتفاق بين منظمة التحرير الفلسطينية والأردن يقضي بأن يمثل الملك حسين المنظمة في بعض النشاطات السياسية» (الحوادث، ٧/١/١٩٨٣).

وكان أبرز الموضوعات التي استأثرت بالاهتمام في اللقاءات الفلسطينية ـ الأردنية، موضوع زيارة الملك حسين لواشنطن، والمحادثات التي أجراها مع الرئيس ريغان. والجديد في هذه المحادثات هو اصرار العاهل الأردني على اشراك ممثل عن منظمة التحرير الفلسطينية في لجنة التفاوض المقترحة، أو على وجود أحد رؤساء بلديات الضفة الغربية ممن ترضى عنهم المنظمة في عداد الوفد. واشترط الملك حسين، قبل التحرك في اتجاه التسوية، أن يثبت الرئيس ريغان قدرته على الساحة اللبنانية. ذلك أن فشله في سحب اسرائيل من بلد يدعي ريغان أنه لا يدخل ضمن مطالبه التاريخية، ولم يسبق لجيشه أن شن حرباً ضده، هو الامتحان الأولي لإمكان الضغط الأميركي على اسرائيل. وعند حدود هذه النقطة ترك العاهل الأردني واشنطن ليلتقي ياسر عرفات ويخبره عن محادثاته مع الرئيس الأميركي. وهذا ما يفسر، الى حد ما، رحلة عرفات إلى موسكو، وجولة الملك حسين المرتقبة في بعض الدول العربية، «كما يفسر وصول فيليب حبيب الى المنطقة بعدما ألقى مناحيم بيغن برسائل الرئيس الأميركي في سلة المهملات وأعلن في الصحف أن سياسة اسرائيل في لبنان وفي غير لبنان تقررها الحكومة [الاسرائيلية] في القدس وليس الادارة [الأميركية] في البيت الأبيض» (المستقبل، ١٥/١/١٩٨٣).

وفي المحادثات الفلسطينية ـ الأردنية التي جرت عقب عودة الملك حسين من واشنطن، تم تناول مسألة تأليف وفد مشترك أردني ـ فلسطيني الى المباحثات المرتقبة حول الوضع في الشرق الأوسط. وطرح في أثناء هذه المحادثات أن الأعضاء الفلسطينيين في الوفد هم من الذين لا ينتمون الى منظمة التحرير الفلسطينية، ولكن سوف يتم اختيارهم بموافقة المنظمة، وسوف يوافق الوفد المشترك على

التفاوض على قاعدة القرار ٢٤٢. وفي المقابل، ستعمل الولايات المتحدة الأميركية على الحصول من اسرائيل على قرار بتجميد عمليات الاستيطان في الاراضي المحتلة (النهار العربي والدولي، ١٩٨٢/١/١٧).

في هذه الأجواء، شن السيد نمر صالح (أبو صالح) وثلاث منظمات فلسطينية، حملة عنيفة على مقررات اللجنة العليا الفلسطينية ــ الأردنية، ووصفوها بأنها «تخدم مشروع التسوية الأميركي في المنطقة» (النهار، ١٩٨٢/١٢/١٧). والمنظمات الثلاث هي: جبهة النضال الشعبي الفلسطيني، والجبهة الشعبية ــ القيادة العامة، والصاعقة. أما الدكتور جورج حبش فقال: «ان أي مشروع لاتحاد اردني ــ فلسطيني لا يمكن درسه الا بعد قيام دولة فلسطينية مستقلة» (المصدر نفسه، ١٩٨٢/١٢/١٦).

على أي حال، يبدو أن أحد الخيارات الاستراتيجية لمنظمة التحرير الفلسطينية، في هذه المرحلة، هو تنسيق العلاقة مع الأردن، والتركيز على ضرورة ايصال هذا التنسيق الى مراحل عليا. وفي هذا المجال، انتقل ثلاثة من كبار المسؤولين في م.ت.ف. الى عمان للاقامة فيها. وهم: خليل الوزير وهاني الحسن وياسر عبد ربه» (النهار العربي والدولي، ١٩٨٢/١٢/١٣). وكان الأردن قد وافق على نقل أفراد كتيبة الـ١٧ من قوات «فتح» الى الأردن، وهي الكتيبة المتمركزة في اليمنين الشمالي والجنوبي. «كما سمح الأردن لمنظمة التحرير بنقل بعض نشاطات مؤسسة صامد الى عمان» (المصدر نفسه).

رابعاً: العلاقات المصرية ــ الفلسطينية: بدا واضحاً أن الخط البياني للعلاقات الفلسطينية ــ المصرية قد اعتراه بعض التباطؤ. فالزخم الذي رافق الكلام على زيارة وشيكة سيقوم بها ياسر عرفات للقاهرة تبدّد، حينما قالت مصادر مطلعة «ان ياسر عرفات صرف النظر عن فكرة زيارة القاهرة في الظروف الراهنة. أولاً لأنها لا تفيد، وثانياً لأنها تعقد العلاقات الفلسطينية الداخلية والعلاقات الفلسطينية ــ العربية» (السفير، ١٩٨٢/١٢/١٨).

وبطبيعة الحال، لم يتغير الموقف المصري العام ازاء منظمة التحرير الفلسطينية، وازاء التسوية السلمية لأوضاع الشرق الأوسط. فقد حذر وزير الخارجية المصري منظمة التحرير الفلسطينية من مغبة التأخير في ما يتعلق بالمبادرة التي طرحها الرئيس ريغان لتحقيق السلام في الشرق الأوسط. واعتبر «أن اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بحق اسرائيل في العيش في سلام، سيقود الى حوار أميركي ــ أوروبي مع المنظمة، وسيضع ذلك جميع الأطراف أمام مسؤولياتهم» (النهار، ١٩٨٢/١٢/١٢). لكن ياسر عرفات رفض دعوة مصر لاعتراف فلسطيني باسرائيل من جانب واحد، وقال: «ان اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية باسرائيل من جانب واحد يجعلني عارياً من أية أوراق» (السفير، ١٩٨٢/١٢/٣٠). ودعا رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة الى تنسيق عربي ــ مصري. كما أكد «استعداده للقيام بوساطة في هذا الشأن» (المصدر نفسه). وكانت مصر قد أوضحت موقفها من المفاوضات المرتقبة المتعلقة بمستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة. فطالبت بضرورة تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية في مثل هذه المفاوضات. وقالت انها «ستقاطع المفاوضات ما لم يوافق الأردن وممثلون فلسطينيو الأراضي المحتلة على المشاركة فيها» (النهار، ١٩٨٢/١/٣). وصرح الدكتور بطرس غالي، وزير الدولة المصري للشؤون الخارجية بأنه «يمكن للفلسطينيين أن يكونوا جزءاً من الوفد المصري أو الوفد الأردني... وأن ممثلي الفلسطينيين يمكن أن يكونوا من الضفة الغربية أو من غزة. كما يمكنهم أن يحصلوا على تفويض من منظمة التحرير الفلسطينية» (المصدر نفسه).

صقر أبو فخر

اسرائيل مصرّة
على تطبيع علاقاتها مع لبنان

أسفرت المفاوضات اللبنانية ــ الاسرائيلية ــ الاميركية حول جلاء الجيش الاسرائيلي عن لبنان، عن الوصول الى جدول أعمال «غير ملزم» خلال الجولة السادسة منها، التي عقدت في كريات شمونة في ١٢/١/١٩٨٣. وجاء جدول الأعمال هذا على هيئة صيغة تركيبية من المطالب والمواقف اللبنانية والشروط الاسرائيلية، بادر الى وضعها الجانب الاميركي في المفاوضات. وقد أعلن عن صيغة الاتفاق حول جدول الأعمال المذكور، في أعقاب اجتماع عقده المبعوث الأميركي فيليب حبيب مع رئيس الوزراء الاسرائيلي مناحيم بيغن، وسلمه خلاله رسالة من الرئيس الأميركي ريغان. وينص الاعلان الرسمي عن جدول الأعمال على ما يلي:

«لقد تمّ التوافق بين الفرقاء على أن جميع مواضيع جدول الأعمال التالية تبحث سوية، نظراً لما بينها من تداخل:

• ــ انهاء حالة الحرب.

• ــ ترتيبات أمنية.

• ــ اطار علاقات متبادلة بما فيها مسائل كالآتية: الاتصال، انهاء الحملات الدعائية المعادية، حركة البضائع والأشخاص، مواصلات، الخ...

□ برنامج الانسحابات الكاملة، ظروف الانسحاب الاسرائيلي في اطار انسحاب جميع القوات غير اللبنانية.

• ــ الضمانات المحتملة.

«ملاحظة: ان جدول الأعمال هذا تضمّن مواضيع مطروحة من كل من الوفدين اللبناني والاسرائيلي، وقد وافق جميع الفرقاء على معالجة هذه المواضيع بانفتاح، اتما بدون التزام بها مسبقاً بالنسبة لما قد تنتهي اليه المفاوضات. ويمكن لأي وفد إثارة أية مواضيع أخرى بالاضافة الى جدول الأعمال» (السفير، ١٤/١/١٩٨٣).

وقد تمّ التوصل الى جدول الأعمال هذا، بعد مصاعب وعراقيل عديدة وضعتها اسرائيل، محاولةً فرض شروط تعجيزية على لبنان، كإجراءات التطبيع، أو ترتيبات أمنية تحدُّ من السيادة اللبنانية الكاملة على المناطق التي تحتلها، خصوصاً في الجنوب، حيث تتطلّع الى مواصلة هيمنتها عليه. والجدير بالذكر أن المفاوضات كانت قد بدأت في ٢٨/١٢/١٩٨٢ في خلده، بعد تراجع اسرائيل عن شروطها التي حالت دون عقدها قبل هذا التاريخ، وأبرز تلك الشروط التي تطالب بها، اجراء المفاوضات في بيروت والقدس، وعلى المستوى الوزاري. واتخذت الحكومة الاسرائيلية في جلستها بتاريخ ٢٦/١٢/١٩٨٢، قراراً يقضي بالموافقة على بدء المفاوضات في كريات شمونة في اسرائيل وخلده في لبنان، بحيث تعقد الجلسة الأولى في ٢٨/١٢/١٩٨٢ في خلده، وتليها الجلسة الثانية في ٣٠/١٢/١٩٨٢ في كريات شمونة، ثم تتلاحق

الجلسات التالية مداورة بين المكانين. كذلك قررت الحكومة تعيين لجنة وزارية مشرفة على المفاوضات، مؤلفة من رئيس الحكومة مناحيم بيغن، ووزيري الخارجية والدفاع اسحاق شامير وارييل شارون، ونائبي رئيس الحكومة سمحه ارليخ ودافيد ليفي (عل همشمار، ١٩٨٢/١٢/٢٧).

والحقيقة أن تراجع اسرائيل عن مطلبها بشأن اجراء المفاوضات في بيروت والقدس، حدث قبل هذا التاريخ بأسبوع تقريباً، وبالتحديد في ١٩٨٢/١٢/١٩، عندما صادقت حكومتها على «وثيقة التوجيهات للمفاوضات» التي أنجزها وزير الدفاع شارون، من خلال اتصالاته السرية مع بعض الأوساط اللبنانية (دافار، ١٩٨٢/١٢/٢٠). ويلاحظ أن جميع المواقف والشروط الاسرائيلية التي قدمت خلال المفاوضات منذ جلستها الأولى وحتى الآن، انما كانت بروح هذه الوثيقة، التي يعتبرها المسؤولون الاسرائيليون الحد الأدنى المطلوب لتبرير جدوى الحرب في لبنان، وذلك بعدما تراجعوا عن المطالبة بمعاهدة سلام كاملة، على غرار المعاهدة مع مصر. فخلال الجلسة الأولى من المفاوضات التي عقدت في خلده بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٢٨، قدّم الوفد الاسرائيلي مقترحاته لجدول الأعمال، كما وضعها شارون، وفق البنود الآتية:

أولاً، تطبيع العلاقات: أي انهاء حالة الحرب، وحدود مفتوحة ومكاتب ارتباط ووقف الدعاية المعادية، وعلاقات تجارية وسياحية، واتصالات.

ثانياً، ترتيبات أمنية: منع الأعمال العدائية ضد اسرائيل من الأراضي اللبنانية، اقامة محطات انذار اسرائيلية، تحديد طابع القوات التي ستعمل في جنوب لبنان، حرية الاستطلاع الجوي، قيود على ادخال الأسلحة الى الجنوب واقامة نظام رقابة فيه، وجود القوات الغربية.

ثالثاً، انسحاب القوات الغربية: جلاء م.ت.ف، ترتيب اعادة جميع الأسرى وجثث القتلى، انسحاب متزامن لسوريا واسرائيل (يديعوت أحرونوت، ١٩٨٢/١٢/٢٩).

أصرت اسرائيل على مقترحاتها هذه، مع ابداء استعداد واحد يتمثل في الموافقة على تغيير شكلي يتمثل في حذف كلمة «تطبيع» من جدول الأعمال، والمحافظة على جميع مركباته تحت بند «العلاقات المتبادلة»، كما اتفق عليه أخيراً (دافار، ١٩٨٢/١٢/٣١).

وثيقة شارون: حاول شارون قبل بدء المفاوضات فرض صيغة «وثيقة المبادئ» التي توصّل اليها مع بعض الأوساط اللبنانية غير الرسمية، كي تكون اطاراً للمفاوضات الدائرة، على غرار المقدّمة في اتفاقات كامب ديفيد، الا أنه فشل في ذلك. وتعود بداية قصة هذه الوثيقة الى ما أعلنته مصادر موثوقة في القدس في ١٩٨٢/١٢/١٩، من أن اتفاقاً قد تحقق بين اسرائيل ولبنان نتيجة اتصالات سرية أجريت خلال الأسابيع الأخيرة، بين أوساط اسرائيلية على رأسها وزير الدفاع شارون، وأوساط لبنانية على رأسها «شخصية كبيرة مقربة من الرئيس اللبناني» (أعلن فيما بعد أنها تنتمي الى المخابرات اللبنانية). وأضافت تلك المصادر، أن قادة الكتائب هم الذين بدأوا تلك الاتصالات وأيدوها وشجعوها (هآرتس، ١٩٨٢/١٢/١٩). أما الاتفاق الذي تحقق نتيجتها فهو بمثابة «تفاهم حول التوجيهات التي سيعمل بموجبها ممثلو الطرفين خلال المفاوضات حول تحقيق اتفاق بينهما. فالاتفاق أو التفاهم المذكور هو بمثابة اتفاق اطار شبيه بالمقدمة لاتفاقات كامب ديفيد. وبموجبه ينبغي التوصل الى اتفاقات أخرى مفصّلة... وهو يشمل عناصر مهمة مثل الغاء حالة الحرب، والتطبيع، والحدود المفتوحة، والتجارة والجمارك، وكذلك انشاء مكتب اسرائيلي في بيروت، اضافة الى بند خاص حول الترتيبات الأمنية في جنوب لبنان» (زئيف شيف، المصدر نفسه).

عرض شارون صيغة هذا الاتفاق ــ الوثيقة أمام لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست، واصفاً اياها بأنها بمثابة ورقة عمل ووثيقة «مبادئ»، تشمل إرشادات حول تطبيع العلاقات، وترتيبات الأمن، وانسحاب القوات الاسرائيلية، والغاء حالة الحرب بين اسرائيل ولبنان، وتثبيت مبدأ الحدود المفتوحة لانتقال الأشخاص والبضائع، بالاضافة الى الغاء الدعاوة المعادية بين البلدين، والغاء المقاطعة الاقتصادية بينهما. وأضاف شارون أنه من أجل تجسيد هذا الاتفاق، سيفتتح مكتب ارتباط اسرائيلي في

بيروت، يتولاه ممثلو وزارة الخارجية. ويستخدم هذا المكتب كمكان لقاء للجان مشتركة مع لبنان، للبحث في المشكلات العالقة بينه وبين اسرائيل. وزعم شارون أيضاً، أن تحقيق هذا الاتفاق لن يؤدي الى الاساءة لوضع لبنان الاقتصادي، لأن اللبنانيين يشغلون مناصب كبرى في دول الخليج والكويت، وليس هنالك غنى عنهم. كذلك فان الدول العربية مهتمة بالاقتصاد اللبناني وبالمركز الخاص للبنان. ويستنتج من ذلك، أنه لا يتوقع خطراً حقيقياً على لبنان نتيجة تحقيق الاتفاق المذكور معه، كعزله مثلاً عن الاقتصاد العربي، «واللبنانيون يلهمون ذلك جيداً».

أما بالنسبة للانجازات الأمنية في هذا الاتفاق فقد ذكر شارون أن «المنطقة الأمنية» ستكون على امتداد ٥٠ كم شمالي المطلة، «وأن لبنان لن يستخدم بعد اليوم كقاعدة لأعمال ارهابية ضد اسرائيل، ولن يسمح باقامة قواعد ومكاتب لمنظمات الارهاب في جميع أراضيه. كذلك لن تكون بعد الآن قوات عربية في لبنان، حتى قوات ردع عربية. وستوضع في المنطقة الأمنية وسائل رقابة، كمحطات انذار، وتحديد لأنواع الأسلحة التي ستدخل اليها. وفي هذه المنطقة القريبة من حدودنا، ستوجد فقط قوات الجيش والشرطة اللبنانية، لا أية قوة دولية أو قوة متعددة الجنسيات» (**معاريف**، ١٩٨٢/١٢/٢٢).

وتفصيلاً لحديث شارون هذا، عرضت وسائل الاعلام الاسرائيلية النص الكامل لأهم البنود التي وردت في الوثيقة المذكورة على النحو التالي:

أولاً، التطبيع ــ ومعناه: الغاء حالة الحرب بين البلدين، وحدود مفتوحة لحركة الأشخاص والبضائع، وانشاء مكتب إرتباط اسرائيلي في منطقة بيروت، ومنع الدعاوة المعادية ضدّ الطرف الآخر، والغاء المقاطعة الاقتصادية ضد اسرائيل، واجراء مفاوضات حول تطوير علاقات تجارية ومواصلات واتصالات، الخ.. كذلك ستهتم لجنة الارتباط بمعالجة المشاكل الاقتصادية والسياسية التي قد تقع بين البلدين في المستقبل «حتى تحقيق اتفاق سلام كامل بينهما».

ثانياً، أن لبنان لن يستخدم بعد كقاعدة لأعمال عدوانية ضد اسرائيل، وأية قواعد عدوانية لن تُنشأ على أرضه بعد الآن، وسيمنع نشاط تنظيمات معادية لاسرائيل. «وهذا يشمل، كما يبدو، مكتب م.ت.ف في بيروت أيضاً». ويستحدد منطقة على امتداد ٤٠ ــ ٤٥ كم في جنوب لبنان، كمنطقة أمنية لاسرائيل، تقام فيها ثلاث محطات انذار اسرائيلية «الفترة تحدد خلال المفاوضات». وفي هذه المنطقة تتمركز قوات الجيش والشرطة اللبنانية فقط. أما القوات المحلية (أي قوات سعد حداد) فتنضمّ الى اطار عسكري لبناني، وتكون احدى الجهات الاساسية التي تتحمل مسؤولية الأمن في المنطقة. كذلك تحتفظ اسرائيل لنفسها بحق الاستطلاع الجوي في المنطقة، وتسيير دوريات بحرية لضمان أمنها. ويجري تحديد أنواع الأسلحة الثقيلة التي تدخل المنطقة التي ستوضع تحت اشراف مشترك اسرائيلي ــ لبناني، ويحظر على قوات أية دولة عربية لا تقيم علاقات ديبلوماسية مع اسرائيل، دخول الاراضي اللبنانية.

ثالثاً، انسحاب القوات الاسرائيلية من لبنان، وفيما يلي تفاصيله الأساسية: تكون قوات م.ت.ف هي الأولى التي تجلو عن لبنان، وفي المرحلة التالية تستعيد اسرائيل أسراها وجثث قتلاها لدى م.ت.ف وسوريا، وتتسلّم معلومات حول المفقودين من جنودها. وفي مرحلة لاحقة، على لبنان أن يتوصل الى اتفاق مع سوريا حول انسحاب متزامن للقوات الأجنبية، أي قوات سوريا واسرائيل. وأخيراً، فان الانسحاب ينفذ فقط بعد توقيع الاتفاق بشأن الترتيبات الأمنية المذكورة سابقاً (يشعياهو بن ــ بوراث، **يديعوت أحرونوت**، ١٩٨٢/١٢/٢٤).

والجدير بالذكر أن شارون كان قد عرض «اتفاق المبادئ» هذا على الحكومة في جلستها بتاريخ ١٩٨٢/١٢/١٩، حيث أسهب في شرح بنوده، وما يحققه لاسرائيل من مكاسب. وقد لاقى شارون ــ لأول مرة منذ أشهر عديدة ــ ثناءاً حاراً من قبل الوزراء، بسبب الانجاز الذي حققه، حتى من جانب أولئك المعارضين له بصورة دائمة، وعلى رأسهم وزير الاتصالات موردخاي تسيبوري، ونائب رئيس الحكومة دافيد ليفي. وخلال تلك الجلسة، اقترح رئيس الحكومة المصادقة على وثيقة شارون، واستبدال القرار السابق الذي اتخذته الحكومة في ١٩٨٢/١١/٢٨، والذي اشترطت فيه اجراء

المفاوضات في القدس وبيروت، بحيث يتحدد مكان المفاوضات خلال اتصالات تجري بين حكومتي اسرائيل ولبنان (معاريف، ٢٠/١٢/١٩٨٢).

الا أن فرح شارون بانجازه لم يدم طويلاً، اذ كان من المفترض أن تعقب التصديق الاسرائيلي الرسمي على الوثيقة، خطوة مماثلة من جانب الحكومة اللبنانية. لكن شيئاً من هذا لم يحدث، حيث اتضح أن الوثيقة لا تتمتع بأي تأييد رسمي لبناني، بل أن رئيس الحكومة السيد شفيق الوزان أعلن أنه ليس له علم بها. وهدّد الوزان بالاستقالة بعدما سمع نصّها من المبعوث الأميركي فيليب حبيب، خلال اجتماعه به في كانون الأول (ديسمبر) الماضي (شلومو نكديمون، يديعوت احرونوت، ٢٤/١٢/١٩٨٢). وبدأ شارون يمارس ضغطاً على الحكومة اللبنانية لتقبل التوقيع على الوثيقة، كتهديده بتأجيل المفاوضات (هآرتس، ٢٦/١٢/١٩٨٢). الا أن محاولاته هذه لم تجد نفعاً، وأعلن في جلسة الحكومة في ٢٦/١٢/١٩٨٢، أي قبل بدء المفاوضات بيومين، ان لبنان تراجع عن استعداده لتوقيع الوثيقة المذكورة، متهماً المبعوث الاميركي موريس درايبر بأنه هو الذي شجّع اللبنانيين على عدم التوقيع عليها، «لأن موقف الولايات المتحدة، يتحدد حسب رغبتها في تحقيق تنازلات اسرائيلية في الضفة الغربية، حسب مشروع ريغان» (عل همشمار، ٢٧/١٢/١٩٨٢). وأثار اعلان شارون هذا استياءاً شديداً لدى بعض الوزراء، فمثلاً اتهمه تسيبوري بأن المشكلة الحالية مع لبنان سببها «الاعلان السابق لأوانه، والتسريب والمقابلات حول مضمون وثيقة المبادىء، الأمر الذي أربك لبنان». وأضاف أنه ينبغي اشراك الاميركيين في الاتصالات، والتوقف عن مهاجمتهم. أما نائب رئيس الحكومة سمحه أرليخ، فقد أعلن أن الشيء الوحيد الذي اتضح هو موافقة لبنان على جدول أعمال وليس على وثيقة مبادىء، والدليل على ذلك هو عدم استعداده (أي لبنان) للتوقيع عليها (المصدر نفسه).

ونتيجة لذلك، تحوّل مكسب شارون الى مهزلة حقيقية في وسائل الاعلام الاسرائيلية، التي سخرت من وزير الدفاع، ومن «التقدم» الذي أحرزه، معتبرة أن هنالك دوافع حقيقية وراء خطوته هذه، أبرزها ما يلي:

أولاً: أن شارون، والحكومة من ورائه، وصل الى طريق مسدود في حرب لبنان، «فبيغن تورط في سلسلة من الشروط غير الواقعية (المطالبة بمعاهدة سلام، المفاوضات في القدس وعلى مستوى وزاري وما شابه ذلك)، في الوقت الذي بدأت فيه الحرب تطول، والدم الاسرائيلي يسفك يومياً. من جهة ثانية بدأت الحكومة الأميركية تهدد باتباع اجراءات صارمة ضد اسرائيل بسبب دورها في جمود المفاوضات. وفي موازاة ذلك يعاني شارون أيضاً من مشاكله الخاصة: ثقة بيغن المهتزة به، وعلاقاته المتوترة مع قيادة الجيش، وشكوك أغلبية الحكومة بجميع خطواته، وأخيراً النتائج المتوقعة للجنة التحقيق [لجنة كاهان]. فقرر أن يصطاد عصفورين بحجر واحد: أن ينقذ الحكومة من المستنقع الكبير في لبنان، وأن يستعيد مجده السابق. [لذلك] ضغط على حلفائه في الكتائب [اللبنانية] قائلاً: 'انظروا ماذا فعلنا من أجلكم، لقد حان الوقت لأن تردوا لنا الجميل'، كي يقوم هؤلاء بدورهم بالضغط على الرئيس. لقد طالبهم شارون بمنحه وثيقة تثبت جدوى أطول حروب اسرائيل» (يوئيل ماركوس، هآرتس، ٢٤/١٢/١٩٨٢).

وكما يقول النائب فيكتور شمطوف (مبام)، فان الحكومة عبر تصديقها على هذه الوثيقة، انما «تبحث عن طريقة للنزول من على الشجرة العالية التي تسلقتها... فقد فهمت أخيراً أنه يجب عليها التراجع عن أهداف غير قابلة للتحقيق... أن لبنان سيكون البلد العربي الأخير الذي سيوقّع معاهدة سلام مع اسرائيل» (اسحاق شور، عل همشمار، ٢٣/١٢/١٩٨٢).

ثانياً، يهدف شارون بالذات من وراء هذه الوثيقة، الى تقليص دور الولايات المتحدة في المفاوضات مع لبنان. فالمصادر الاسرائيلية تقول أن الولايات المتحدة لم يكن لها علم بالمفاوضات السرية الدائرة بين شارون والأوساط اللبنانية، أو بالوثيقة التي تمخّضت عنها. وتضيف هذه أن بيغن وشارون قد فاجأ المبعوث الأميركي فيليب حبيب لأول مرة بهذه الوثيقة عند اجتماعهما به يوم ١٦/١٢/١٩٨٢، فرحب بها جداً. الا أن

حبيب بعد اجتماعه الى المسؤولين اللبنانيين بعد ذلك، وسماعه رأيهم في الوثيقة، خصوصاً رأي رئيس الحكومة الوزان، الذي هدد بالاستقالة في حال الضغط عليه للقبول بها، كما سبق وذكرنا، عاد الى اسرائيل ليطلب الى بيغن وشارون خلال اجتماعه بهما يوم ١٩/١٢/١٩٨٢، اعتبار الوثيقة ورقة عمل تصلح كجدول أعمال للمفاوضات ليس الا، الامر الذي أثار بيغن، فردّ عليه قائلاً أن اسرائيل تعتبر الوثيقة بمثابة اتفاق، «واذا كان هناك من تراجع عما اتفق عليه، فان اسرائيل أيضاً بامكانها التراجع عما التزمت به» (يوسف حاريف، معاريف، ٢٠/١٢/١٩٨٢).

ويقول مصدر مطلع في اسرائيل ان شارون كان على عجلة من أمره للحصول على هذه الوثيقة بعد عودته من زيارة لهندوراس والولايات المتحدة في أوائل كانون الأول (ديسمبر) الماضي (حيث لم يستقبله أي مسؤول أميركي، ولم يُدعَ الى أي اجتماع رسمي في واشنطن، خلافاً لوزراء الدفاع السابقين في اسرائيل، الذين كانوا يحظون بدعوة كهذه حتى خلال زياراتهم الخاصة للولايات المتحدة)، وذلك بسبب ما وصله من أخبار تفيد بأن المبعوث الأميركي حبيب سيصل الى المنطقة حاملاً تعليمات واضحة من الرئيس ريغان، بعدم الموافقة على المماطلة في موضوع المفاوضات مع لبنان، وأن الولايات المتحدة لن تتراجع عن مواجهة اسرائيل في هذه المسألة (زئيف شيف، هآرتس، ١٩/١٢/١٩٨٢).

والحقيقة كما تقول الأوساط الاسرائيلية، أن الولايات المتحدة تتحفظ وتعترض منذ أشهر عديدة على «آراء شارون وغروره وتبجحه» (على همشمار، ٢٢/١٢/١٩٨٢)، الامر الذي حدا به الى البحث عن مخرج لتقليص أو تحييد الدور الأميركي في المفاوضات بين اسرائيل ولبنان. «ولكن لا توجد أية تفعلية لمباهاة شارون بانه لم يعد ثمة حاجة الى الأميركيين. فهم سيشاركون في المفاوضات، وبدونهم لا يمكن التوصل الى شيء. فأية قيمة يحمل التزام بيروت حول 'اعادة الاسرى' أو 'جلاء قوات م.ت.ف'، وكيف يمكن التفكير بأن الجيش السوري سينسحب من لبنان دون الحصول على ترتيبات أمنية موازية لتلك الترتيبات مع اسرائيل، وبدون أن يقوم الوسيط الأميركي بربط جميع أطراف الخيوط في المفاوضات مع بعضها» (يوئيل ماركوس، هآرتس، ٢٤/١٢/١٩٨٢).

ثالثاً: الانفراد بلبنان وفرض «سلام واقعي» عليه، عبر استغلال العلاقات مع الكتائب. فشارون يستغل رغبة لبنان في اخراج القوات الغريبة عن أراضيه بأسرع ما يمكن، ليفرض عليه شروطه حول التطبيع و«الترتيبات الامنية» وما شابهها من أمور. والحقيقة أن اتصالات شارون ومحادثاته لم تكن مع شخصيات لبنانية رسمية، كما تعترف المصادر الاسرائيلية. «فهو لم يتفاوض مع وزير الدفاع اللبناني الذي يرفض لقاءه. ولم يلتق مع أي من الوزراء اللبنانيين، وانما تفاوض مع موظف لبناني كبير، عرّفه بانه مقرّب من الرئيس الجميّل، وتوصّل معه الى ما سماه 'باتفاق مكتوب'، ولكن الحكومة اللبنانية رفضت التوقيع عليه» (اسحاق شور، عل همشمار، ٢٣/١٢/١٩٨٢).

وكما يقول مصدر آخر فان «حكومة اسرائيل واثقة بقوة الاقلية المسيحية المارونية، وبانها هي التي ستنتصر في صراع القوى الداخلي في لبنان. وعملياً فان اسرائيل تشارك في هذا المرضوع أيضاً. وتتركز قوة الاقناع لديها، كما تستخدمها في المفاوضات، في التهديد بتمديد فترة احتلال الجيش الاسرائيلي لنحو ثلث الاراضي اللبنانية الى أجل غير مسمّى، اذا لم تستجب الحكومة اللبنانية لمطالبها. وينبغي عدم الاستخفاف بقوة هذا التهديد، ولكن كلما طال استخدامه، فانه قد يؤدي الى تفريض التأييد الأميركي لنا» (فولص، هآرتس، ٢١/١٢/١٩٨٢).

تقويم المفاوضات: مهما يكن فان أهمية «وثيقة المبادىء» التي أعلنها شارون، انما تكمن في كشف أهداف اسرائيل في لبنان، كما تعمل على تحقيقها عبر المفاوضات الدائرة حالياً. والسؤال المطروح، هل تعلق اسرائيل آمالاً حقيقية على تحقيق هذه الأهداف، وما هو البديل لديها في حال فشلها؟ وهنا لا بد من التمييز أيضاً بين وجهتي النظر الرسمية والعامة في اسرائيل. فعلى الصعيد الرسمي، يبدو أن الحكومة الاسرائيلية واثقة تماماً من امكان

الوصول الى أهدافها كاملة، كما جاءت في وثيقة شارون المذكورة سابقاً، وقد تعززت ثقتها هذه بعد الوصول الى الاتفاق على جدول الأعمال خلال الجلسة السادسة من المفاوضات، كما سبق وذكرنا. فالبحث في اطار العلاقات المتبادلة، كالاتصالات وانهاء الحملات الدعائية المعادية، وحركة البضائع والأشخاص، الخ.. سيؤدي في نظر المسؤولين الاسرائيليين الى تطبيع العلاقات بين البلدين، رغم عدم ذكر كلمة «التطبيع» بشكل صريح.

الا أن هذا التفاؤل يقابله حذر شديد لدى الرأي العام وفي وسائل الاعلام، ازاء تعليق آمال كبيرة على نتائج المفاوضات مع لبنان. فلبنان لا يمكنه التسليم بسلام واقعي كما تطالب به اسرائيل لأسباب ثلاثة: «أولاً إن تعلقه بالاقتصاد العربي كامل، وسيصعب على الرئيس الجميّل المخاطرة بهذا التعلق بواسطة علاقات تجارية وثيقة مع اسرائيل. ثانياً، ان سوريا تتمتع بنفوذ كبير في لبنان، سواء كان جيشها حاضراً أم لا. ويصعب التقدير أنها ستجلس مكتوفة، وتسمح بتحقيق سلام واقعي بين لبنان واسرائيل، وبأن تكون للجيش الاسرائيلي سيطرة حقيقية على جزء كبير من الأراضي اللبنانية. ثالثاً، يقوم في لبنان ائتلاف داخلي مركّب جداً، لا يمكنه الصمود أمام سلام من هذا النوع» (افتتاحية هآرتس، ١٩/١٢/١٩٨٢). ويلاحظ هنا أن وسائل الاعلام أكثر تنبهاً وأفضل تقريماً للوضع الداخلي في لبنان، حتى من المسؤولين أنفسهم. «فالرئيس الجميّل لا يعتمد فقط على تأييد الكتائب والطائفة المسيحية، اذا كان يبغي اتخاذ خطوة كبيرة كالسلام مع اسرائيل، من شأنها أن تشكل خطراً على علاقات لبنان مع العالم العربي، بل عليه، كذلك، أن يحصل على موافقة الدروز والشيعة والسنّة. وهذا يتطلب مناورات وجهوداً جبّارة في بلاد منقسمة... والسؤال هنا ما هو مجال المناورة لدى الرئيس الجميّل، والى أي حد يمكنه أن يتجرأ في دفع المفاوضات والاتفاق؟» (يهوشواع تدمور، دافار، ٢١/١٢/١٩٨٢).

كذلك يلاحظ أن بعض الاسرائيليين لا يؤمن بالسلام الحقيقي مع لبنان، حتى بعد توقيع اتفاق معه. وكما أعلن رئيس الكنيست مناحيم سفيدور (ليكود) فان لبنان غير قادر على الوفاء بالتزاماته، خصوصاً تلك التي سيتعهد بها لإسرائيل خلال المفاوضات (هآرتس، ٢٨/١٢/١٩٨٢). وسأل أحد الكتاب شارون: «هل توافق على السفر الى جبال الشوف أو الى طرابلس بعد توقيع اتفاق مع لبنان؟ هل توافق على السفر الى هناك حتى على حسابي الخاص» (أهرون جيفع، دافار، ٢٨/١٢/١٩٨٢).

أما السبب الآخر الذي يدفع الاسرائيليين الى عدم تعليق آمال كبيرة على المفاوضات مع لبنان، فيكمن في حقيقة الوجود السوري والفلسطيني في شمال لبنان. فهذا الوجود يمكن أن يؤثر على موقف اللبنانيين في المفاوضات مع اسرائيل. «وثمة تقديرات أميركية تقول أنه اذا وافق لبنان على ترتيبات أمنية لصالح اسرائيل، كما تطالب هذه كشرط لانسحابها الى الحدود الدولية، فان السوريين أيضاً قد يطالبون بشروط مماثلة لانسحابهم... كذلك ليس أكيداً أن الرئيس السوري على استعداد لسحب جميع قواته من لبنان، حتى اذا كانت حكومة بيروت على استعداد للموافقة على ترتيبات أمنية مع سوريا، في موازاة تلك التي ستوافق عليها مع اسرائيل» (فولص، هآرتس، ٣١/١٢/١٩٨٢).

وهناك من يقول ان الثمن الذي تطلبه سوريا «مقابل انسحابها، لن يتمثل فقط في محطات انذار في البقاع، بل في الالتزام بعدم تطبيع العلاقات مع اسرائيل. «وعلى أي حال، من الصعب التنبؤ في هذه المرحلة بأن تقوم سوريا، باعادة الأسرى الاسرائيليين بسهولة، وتتطوّع للاختفاء من لبنان، وتجلس مكتوفة بينما عقبتها الخلفية هي عملياً تحت السيطرة الاسرائيلية بفعل السلام الواقعي مع لبنان» (يوئيل ماركوس، المصدر نفسه، ٢٨/١٢/١٩٨٢).

ويلاحظ هنا أن الموقف السوري هو أكثر ما يزعج اسرائيل الآن، اذ يبدو أنه حجر العثرة الرئيسي أمام تحقيق أهدافها كاملة في المفاوضات. ولا يُستغرب أن يقوم الثلاثي بيغن ــ شارون ــ شامير بافتعال «ورات وهمية في المستقبل القريب، لتوجيه ضربة عسكرية الى القوات السورية، خصوصاً تلك الموجودة في البقاع، وذلك بهدف تذليل العقبة السورية في المفاوضات، ودفع مسارها في صالح اسرائيل.

ويبدو أن الحملة الاعلامية المسعورة مؤخراً في اسرائيل ضد نصب الصواريخ حتى في داخل الأراضي السورية، انما تصب في هذا الاتجاه. كذلك فان الوضع السياسي الداخلي في اسرائيل قد يدفع الحكومة نحو القيام بخطوة كهذه، وذلك بهدف رفع أسهمها لدى الرأي العام، في حال صدور نتائج لجنة كاهان المكلفة بالتحقيق بمجزرة المخيمات، وتحميل المستوى السياسي، خصوصاً بيغن وشارون وشامير، قسطاً من المسؤولية.

الا أن خطوة كهذه، أي توجيه ضربة عسكرية الى الجيش السوري، قد تزيد أيضاً من اهتزاز ثقة الاسرائيليين بسياسة حكومتهم، خصوصاً اذا أدت الى سقوط عدد كبير من الضحايا، اضافة الى الضحايا التي تسقط يومياً نتيجة النشاط الفدائي المتواصل ضد قوات الاحتلال في لبنان. فالدعوة الاقوى لدى الرأي العام، وحتى بين بعض الأوساط داخل الحكومة، تتمثل في تقليص حجم التورط العسكري الاسرائيلي، عن طريق سحب القوات الاسرائيلية من الجبل، وحتى من الجنوب، وليس بزيادة التورط بواسطة المزيد من العمل العسكري، خصوصاً بعدما أثبت هذا العمل فشله في تحقيق جميع الأهداف السياسية منذ بداية الحرب في حزيران (يونيو) الماضي حتى الآن. وفي آخر استفتاء للرأي العام أجراه معهد بوري، ظهر أن ثلثي الذين سئلوا رأيهم يعتقدون استمرار وجود الجيش الاسرائيلي في لبنان، أيدوا انسحاباً اسرائيلياً فورياً، معتبرين أن هذه الحرب لم تكن ذات جدوى (هآرتس، ٢٧/١٢/١٩٨٢). والرأي الشائع بين هؤلاء أن م.ت.ف لا زالت تعمل من لبنان، ولم تتشكل في لبنان حكومة قوية تحظى بدعم من اسرائيل، ولم يعد لمذكرة التفاهم الاستراتيجي مع الولايات المتحدة أي ذكر، بل على العكس تدهورت العلاقات معها الى الحضيض. وأضيف الى مشروع البندقية مشروع آخر هو مشروع ريغان. وسقط ما يقارب ٥٠٠ جندي اسرائيلي، وكتعويض عليهم سنحصل على ورقة يلفها الغموض، موقعة من قبل حكومة ليست لها سلطة، (آهرون جيفع، دافار، ٢٨/١٢/١٩٨٢). هذا نموذج للهجة السائدة لدى الرأي العام الاسرائيلي وفي معظم وسائل الاعلام الاسرائيلية التي لا تنقطع يومياً عن مهاجمة «استراتيجية الأهداف الكبيرة» في لبنان، التي وضعتها حكومة بيغن.

ح . ش

ملحق
لبلاغات الناطق العسكري
باسم القيادة المركزية للقوات المشتركة

في العدد ١٣٢ ــ ١٣٣، تشرين الثاني (نوفمبر) ــ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٢ من «شؤون فلسطينية»، نشرنا القسم الأول من هذه البلاغات، وهي البلاغات الصادرة في الفترة من ١٩٨٢/٦/٦ الى ١٩٨٢/٦/٢٥ والتي تحمل الأرقام المسلسلة من ١ الى ١٧١. وافتقدنا من بين بلاغات هذه الفترة تلك التي تحمل الأرقام ٩٧ و١٣٣ و١٤٠ و١٥٧، وظننا أنه وقع خطأ في الترقيم. ثم اتضح أن هذه البلاغات صدرت بالفعل بالارقام المذكورة أعلاه. ولذا ننشرها فيما يلي لاستكمال مجموعة البلاغات العسكرية عن حرب الشهور الثلاثة لعام ١٩٨٢:

بلاغ رقم ٩٧ ــ ١٩٨٢/٦/١٠: قام طيران العدو في تمام الساعة السادسة من مساء اليوم بمعاودة قصفه الجوي على منطقة خلدة والمرتفعات المجاورة لها، وتتصدى له مقاوماتنا الأرضية بكثافة نيران غزيرة، وتمنعه من تحقيق اصاباته.

بلاغ رقم ١٣٣ ــ ١٩٨٢/٦/١٧: قام العدو الصهيوني عند الساعة الواحدة و٥٠ دقيقة من صباح اليوم بالقصف المدفعي والصاروخي المركز على كل من مخيم برج البراجنة، والمطار، والرمل العالي؛ واستمر القصف حتى الساعة الثانية وثلاثين دقيقة. هذا وقد استأنف العدو القصف المتقطع على تلك المناطق في الساعة الثانية وخمس وأربعين دقيقة.

بلاغ رقم ١٤٠ ــ ١٩٨٢/٦/٢٠: اصطدمت وحداتنا من القوات المشتركة المتمركزة في قواعدها خلب خطوط العدو مع قوات الغزو الصهيوني في الجنوب ليلة أمس الجمعة، وقد وقع الاشتباك الاول في منطقة الدامور حيث تمكنت قواتنا من مهاجمة دورية للعدو الاسرائيلي وقتل وجرح جميع أفرادها. في اليوم نفسه تمكنت قواتنا العاملة في منطقة البقاع الغربي من ايقاع دورية للعدو في احدى كمائنها، وقتلت وجرحت جميع أفراد الدورية.

كذلك استدرجت قواتنا العاملة في منطقة النبطية دورية ثالثة للعدو الى كمين مفخخ، ونتج عن ذلك قتل قائد الدورية وثلاثة جنود، وجرح باقي أفراد الدورية. هذا ولا زالت قواتنا تتصدى ببطولة لمحاولات العدو التغلغل في مناطق خارج محاور التقدم الاساسية لقواتنا.

بلاغ رقم ١٥٧ ــ ١٩٨٢/٦/٢٢: قام الطيران الحربي المعادي في الساعة السادسة الا عشر دقائق من مساء اليوم بقصف كثيف للمناطق التالية: مار الياس، الرملة البيضاء، الفاكهاني، الكولا، المطار، برج البراجنة، بئر حسن، الأوزاعي، وفي الوقت نفسه استمرت مدفعية العدو الصهيوني البحرية والبرية بقصف كل هذه المناطق والتي استهدف من خلالها المناطق والاحياء المدنية والمخيمات في بيروت، ولا زال القصف مستمراً حتى الآن.

محضر جلسة الكنيست الاسرائيلي يوم ١٩٨٢/٩/٢١ التي عقدت بناء على طلب أحزاب المعارضة لمناقشة مجزرة صبرا وشاتيلا

(في بداية الجلسة[*] طلب رئيس الكنيست الى العضو توفيق طوبي أن يعتلي المنصة ويقدم مشروع قراره).

بيان توفيق طوبي

سيدي الرئيس، الكنيست المحترم،

انني أقترح مشروع قرار على جدول أعمال الكنيست يطالب حكومة بيغن ــ شارون، المسؤولة عن الجريمة النكراء التي تمثلت في ابادة شعب، والتي نفذت في بيروت ضد الشعب الفلسطيني، بالمثول أمام الكنيست، وبأن تقدم تقريراً مفصلاً عن أعمالها الاجرامية، التي نفذت ضد الشعب الفلسطيني في ظل احتلالها للاراضي اللبنانية.

(هنا حدثت ضجة عارمة في قاعة الكنيست وأمر رئيس الكنيست توفيق طوبي بالخروج من القاعة، بعد أن أعلن عن توقيف الجلسة لمدة خمس دقائق).

رئيس الكنيست

ننتقل الآن الى جدول الاعمال. ان البند الاول هو دخول بيروت الغربية ونتائجه الخطيرة. يطرح هذا المشروع أمام الكنيست، بتفضل العضو شمعون بيرس بالحديث.

بيان شمعون بيرس

سيدي الرئيس، السادة أعضاء الكنيست،

أنه ليس من السهل علينا، في هذه المرة، خلافاً لأية مرة سبقت، حيث تقف الأمة اليهودية، أمام ضميرها، وذلك ليس بسبب مايقوله الأجانب، وليس بسبب ماتكتبه الصحف، وانما بسبب القلق الصادر من أعماق تراثنا نحن. يسودنا شعور حزين، بأنه قد وضعت تحت كفل الباطون، التي غطت جثث الاطفال والنساء والشيوخ، هزيمة أدبية. وقد تحدث عن ذلك حاخاماتنا، فقالوا: «ان مذبحة وابادة المئات من النساء والأطفال الأبرياء في مخيمي شاتيلا وصبرا في بيروت، نفذها جزارون متعطشون للدماء، فقدوا كل أشكال الانسانية».

ان الأرض تهتز من تحت أقدامنا. وان أصوات الآلام والاستنكار تصدر من جميع الطبقات. وقد وقفتما صامتين، يا رئيس الحكومة ويا وزير الدفاع، وان صمتكما صارخ. لقد قال داڤيد بن ــ غوريون: ان مصير اسرائيل مرتبط بقوتها وعدالتها، وأعمالنا يجب أن يوجهها الصدق والعدل وليست القوة. وفي أيار ١٩٨١

* ترجم المحضر نقلا عن الاذاعة الاسرائيلية، البرنامج العبري العام، الساعة ١٦,٠٠، في ١٩٨٢/٩/٢٢، وعن معاريف، ١٩٨٢/٩/٢٣.

قال مناحيم بيغن: «أننا دولة يهودية ولنا تجاربنا، ولن نوافق بأي حال من الأحوال على أية محاولة للسوريين لتحويل المسيحيين في سني الثمانينات الى يهود أوروبا في سني الأربعينات». وأريد أن أعمل في أن يكون رئيس الحكومة قد خشي أن هذا الأمر لا ينطبق على اليهود فقط ولا على المسيحيين فقط، بل أيضاً على المسلمين. فالأطفال هم أطفال، سواء كانوا يهوداً أم عرباً أم لبنانيين، وأن دمهم هو دم مقدس، لا فرق بين الدين والجنس، فجميعهم بشر ودمهم جميعاً مقدس في أنظارنا.

أيها السادة، ان المسألة التي تقف أمامنا، حكومة ومعارضة وشعباً، هي مسألة اسرائيل أمام ذاتها، واسرائيل مع تاريخها، واسرائيل مع حقيقة حياتها: ان من يحاول أن يشوه هذه الحقيقة يخطىء في حق منطق اقامتها وعدالة طريقها، ان اسكات الأصوات لن ينفع.

سيدي الرئيس، انني لا أعتقد بانه يوجد في اسرائيل أو في خارجها، من يساعد بعلم أو بغير علم، مباشرة أو غير مباشرة، على تنفيذ هذا العمل الاجرامي، وحتى عندما ناتي للحكم على رئيس الحكومة والحكومة كلها، فانني لا أريد أن الصق بهم تهمة المتعمد، ولكنهم لا بد أن يكونوا مرتبطين بصورة من الصور بهذا العمل الاجرامي.

فباسم جميع ممثلي الشعب الاسرائيلي، أطالب باخراج الجيش الاسرائيلي من هذا الجدل، وبأن نترك أبناءنا الذين يخدمون فيه وشؤانهم، وبأن نترك هذه المؤسسة الكبيرة والمهمة، التي تقوم بتنفيذ الأوامر، والمحصنة من التهم المزرية، أن نتركها خارج هذا النقاش المؤلم. واذا ماوقعت أخطاء داخل الجيش يجب أن ندرسها بدقة. اننا على يقين، بان الجيش الاسرائيلي لم يساعد في اباحة هذه الدماء، ولكن ومع جميع هذه التحفظات، فانه لا يوجد بذلك ماهو بمثابة تخليف للأخطاء الثقيلة التي ارتكبتها الحكومة، والتي نجمت عن عجزها عن التنبؤ بما سيحدث، أو الأخطاء الخطيرة في التقديرات، وصم الآذان ازاء المنشورات والتحذيرات، والكبرياء الخطير، والعجز في تحمل نتائج المأساة المطروحة أمامنا الآن.

سيدي الرئيس، هناك أمور في هذه القضية، يجب تاليف لجنة قانونية للتحقيق فيها، ولكن توجد أمور أخرى أسوأ منها وأخطر، وهم يريدون تشويهها والتغطية عليها واخفاءها. وأول هذه الامور، هو دخول بيروت الغربية، لقد حذرنا علناً ومراراً وتكراراً، من أنه يجب علينا ألا ندخل هذه المدينة الكبيرة، الباكية على آثارها الدينية، والمحتجزة في علاقاتها الطائفية، والتي تعيش في أذكار الانتقام والثأر، وأن نتنازل عن المنجزات العسكرية، أن بيروت هي عاصمة دولة عربية تتداخل فيها مخيمات لاجئين، وسفارات أجنبية، وهي مصابة بالدمار والهلاك، ومرتبطة بجهود توازن معقد وخفي وغامض بالنسبة لنا. فمالنا وبيروت يارئيس الحكومة، فهل همنا هو الحصول على مستودعات الأسلحة؟ فحتى لو أخلينا هذه المستودعات، فمن يضمن عدم عودة أهلها وتعبئتها مرة أخرى بأسلحة أحدث وأهم؟ هل ينقصنا سلاح في العالم؟ وهل سنحكم بيروت الى الأبد ولن نخرج منها؟ وهل يوجد ضمان بان السلطات المفروضة التي ستاتي بعدنا ستكون قادرة على منع ادخال أسلحة بديلة؟ وهل هذه هي العاصمة العربية الوحيدة التي يوجد فيها سلاح؟

من قرر ذلك؟ أنهما شخصان. رئيس الحكومة ووزير الدفاع، فاذا أردتم وانني أقول لكم ان صحيفة معاريف قالت ان دخول بيروت ناجم عن رغبة اسرائيل في منع خطر وقوع عنف وسفك دماء وفوضى عارمة. وقد صرح الجبابرة، بعد ذلك، بان هذا الهدف قد تحقق فعلاً. وهذا يعني أن الحكومة توقعت سلفاً وقوع العنف وسفك الدماء والفوضى وكذلك رؤية ماسيحدث. ولكن، بدلاً من تحقيق هذا الهدف، حدث ماحدث. انني أسأل رئيس الحكومة ووزير الدفاع: كيف سمحتم لانفسكم بأن تتنصلوا من مسؤولية ماحدث، وأنتم الذين أعلنتم سلفاً، أن جميع مفارق الطرق والمحاور والنقاط الرئيسية أصبحت بأيدي الجيش الاسرائيلي وتحت اشرافه؟ اذا كنتم توقعتم فعلاً ماسيحدث، ولم يكن بامكانكم منعه فان هذا الأمر يعد أخطر «تقصير». واذا كنتم تعرفون ماسيحدث ولم يكن بامكانكم منع وقوعه فانه من الخطر الجسيم جداً أن يسمح لكم باتخاذ قرارات أخرى بهذا الحجم والاهمية من المسؤولية.

ان هذا القرار المتسرع، اتخذ بعد اغتيال بشير الجميل! ألم نكن نحن المسؤولين عن انتخابه؟ هل نحن قادرون على تحمل نتائج اغتياله؟ لقد تم انتخاب الشيخ بشير الجميل بموجب القانون والنظام المعمول بهما في لبنان. وبما أننا كنا من وراء انتخابه كرئيس للبنان، فانني أتصور أن لنا ضلعاً في الأسباب التي أدت الى اغتياله، وفي الحملة الانتقامية التي تلت ذلك.

انني أسأل عضو الكنيست غيئولا كوهن: من يستطيع في لبنان أن يحقق في حادث الاغتيال أو المذبحة التي جاءت في أعقابه؟ ألم تعرفي بأنه توجد طريقة سهلة لالقاء تبعية الاغتيال على الفرصة السانحة الآن؟ لقد أقيم لبنان وما زال قائماً، فهناك جيش لبناني، وهناك امكان لاعادة القوة المتعددة الجنسيات. فمن أجل ماذا كان يجب أن نكلف جنودنا بمهمة دخول بيروت، وأن نحمل أنفسنا، بعلم أو بغير علم، مسؤولية لا نستطيع تحملها وتنفيذها، ومسؤولية ليست مسؤوليتنا؟

أن الاجتماع الذي عقده رئيس الحكومة،ووزير الدفاع ووزير الخارجية، في جنح الظلام، مع بشير الجميل كان خطأ فادحاً. أن شخصاً لا يستطيع أن يتكهن، يا سيد شارون، بما يفعلون في الليالي المظلمة. ولكن كان يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار أن ما حدث في هذه الليالي المظلمة سيتسرب ويسمعه الناس جميعاً، وأنه لا يضيف شرفاً في صباح اليوم التالي لاسرائيل أو أمناً في المساء للبنان ولرئيسها المنتخب. أن الذي يسير مسرعاً على الطريق دون أن يتنبّه فانه يتدهور، ومصيره معروف.

وبعد أن تلقى الجيش الاسرائيلي أمراً بدخول بيروت الغربية، فانني أريد أن أسأل: سيدي رئيس الحكومة، وسيدي وزير الدفاع: لمن كانت هذه الفكرة القذرة التي كانت من وراء ارسال جنود الكتائب الى مخيمات اللاجئين للبحث عن [الفدائيين]؟ فهل يوجد لديك جواب يا شارون؟ ان كل انسان مهما كان غبياً، لا بد وأنه كان يعرف أن هذه الكتائب التي ثارت غضباً بعد اغتيال زعيمها، ستنفذ مجازر بين المواطنين الأبرياء؛ فهل هذه مفاجأة، أم أنها سابقة لم يكن بمقدورنا تصورها سلفاً؟ واذا كانت الحكومة قد وافقت مساء يوم الخميس، ١٩٨٢/٩/١٦، على دخول الكتائب للمخيمات، فاين كان اشرافكم؟ وأين كانت مراقبتكم؟ فمن سمح بذلك ليلة الخميس كلها، ويوم الجمعة وليلة السبت؟ انها فترة طويلة. هل يتوجب على مصوري التلفزيون كشف ذلك؟ انها فترة طويلة، ولم يحاول أي وزير أن يعرف ما يحدث، ولم يحاول أي وزير أن يتهم، ولم يحاول أي وزير أن يحقق، فما هي لعبة الأطفال هذه؟ فهل لكم أعين لا ترى، وآذان لا تسمع، ووزراء لا يفهمون؟ واذا كان ذلك كله لا يكفي، فقد جاء التقرير المتهرب والجبان والمتناقض الذي كان يقول مرة: نعرف، ومرة: لا نعرف، ومرة: وافقنا، ومرة: لم نوافق، وأنهم جاءوا من الشرق، ونحن من الجنوب، وأن قواتنا كانت في المطار. لقد أربكنا أنفسنا وأربكنا العالم كله بهذا التفسير الأعرج، وهو أننا طلبنا من الجيش اللبناني، أن يدخل المخيمات، ولم يكن لبنان هو الذي طلب منا. فماذا تتصورون، هل أنتم حكومة لبنان! وهل نحن مسؤولون عن بيروت وحكومتها وعاصمتها؟ فلماذا تصرفت الحكومة على هذا النحو؟ انني أعرف فقط جواباً واحداً وهو أن الحكومة أقامت بناية عالية من الورق وسرعان ما انهارت هذه البناية. ولقد أعلن مناحيم بيغن، خلال التظاهرة التي نظمها الليكود مؤخراً في تل أبيب أنه حتى نهاية العام الحالي سيبرم معاهدة سلام مع لبنان، فهل سيحل السلام مع لبنان عندما لا يكون هناك سلام في لبنان. لقد وعدنا بيغن بنهاية الارهاب الدولي بعد خروج [الفدائيين] من بيروت، وها هم خرجوا، فهل توقف الارهاب ضدنا في باريس وبروكسل؟ كما أوهمنا بيغن بتعميق الصداقات مع دول العالم، وها نحن نحطم الصداقات ونفقد الأصدقاء.

لقد أعلن شارون أن الأردن هو وطن الفلسطينيين. ووعد بخلق زعامة جديدة ومعتدلة في المناطق المحتلة. ان العالم يسأل فيما اذا كان الأردن هو وطن الفلسطينيين. ان العالم يقول ان المناطق المحتلة هي المكان الذي توجد فيه «الحقوق الشرعية» والمطالب العادلة للشعب الفلسطيني، كما وقّعت يا مناحيم بيغن في كامب ديفيد؛ فهل خلقتم الزعامة المنشودة؟ ألم تعرفوا أن دوديين، أيضاً، يؤيد الموقف الفلسطيني —

المصري ــ الاردني؟

وبالنسبة للحكم الذاتي، يا بيغن، كيف ستجد المعادلات حول هذا الحكم؟ فهل ستستأنف المفاوضات مع مصر، التي لا تتراجع عن مطالبتها بوقف أعمال الاستيطان، وبخروجنا من لبنان؟ وهل تتنازل عن البنود التي أثارت الخلافات وشلّت المفاوضات؟

أيها السادة، ان حكومة تحترم نفسها، يجب أن تستقيل بعد كل الذي حدث. فوزير الخارجية البريطاني استقال بسبب قرار لا معنى له، فما بالكم بدخول بيروت الغربية وارسال الكتائب الى المخيمات؟ هناك شخصان أخذا على عاتقهما هذا القرار الاجرامي، ويجب عليهما أن يكونا أول من يستخلص النتائج ويستقيل. أن كل من وافق على دخول الكتائب الى مخيمات اللاجئين يجب أن يعاقب نفسه، ولو بسبب عدم تصوره سلفاً لما سيحدث.

سيدي الرئيس، لقد حذرنا سلفاً من هذه الامور. حذرنا من مغبة التدخل في شؤون لبنان الداخلية باستثناء سياسة الجدار الطيب. وحذرنا من دخول بيروت، بشكل عام، وبيروت الغربية بشكل خاص، ودعونا الى وقف القتال. وحذرنا من تصور أنه يمكن حل القضية الفلسطينية بطريقة أخرى غير الطريقة السياسية. وحذرنا من وقوع انشقاق مع الولايات المتحدة. ولكن حكومة بيغن المتغطرسة أصمّت آذانها عن سماع كل نصيحة وانتقاد وعن سماع كل من لا يتفق معك، يا بيغن، انك تذل الكنيست وتخون وظيفتك، وتخدم العدو! ألا تخجل من تصرفاتك هذه؟

لقد تبجح بيغن، بأن الحرب اللبنانية أزالت الكآبة التي نجمت عن حرب يوم الغفران، ولكنه بدّل تلك الكآبة بكآبة أخرى. انني لست على يقين بأنكم ستستقيلون. ولا من أجل هذا طالبنا بعقد جلسة خاصة للكنيست؛ لقد جئنا الى الكنيست، لكي ندعو الحكومة للخروج من بيروت، وتأليف لجنة تحقيق قانونية للتحقيق في الأحداث الخطيرة، فلربما توصلنا أخيراً الى المفاوضات. فالسلام ممكن مع العرب وليس بدون العرب. اننا نقول للشعب من على هذه المنصة: اذا ذهبت هذه الحكومة فان الشعب لن يتعرض لكارثة أخرى. ان ما نطالب به هو لجنة تحقيق قانونية، وليست وزارية، لاظهار الحقيقة كاملة غير منقوصة. والسلام عليكم.

خطاب شارون

ضجة في قاعة الكنيست. لم يقاطع خطاب رئيس المعارضة سوى مرة واحدة فقط. ولكن حدث عكس هذا عندما اعتلى وزير الدفاع اريئيل شارون منصة الخطابة لتقديم رد الحكومة على اقتراح المعارضة. فمنذ الكلمة الأولى التي تفوه بها شارون، قوطع بموجة عارمة من الهتافات من مقاعد المعارضة، وفي قاعة الضيوف، وخلع أعضاء حركة «السلام الآن» قمصانهم وأبقوا على الملابس الداخلية التي حملت حروفاً كبيرة تقول «بيكينا عاراً». وبدأ شارون خطابه قائلاً:

لم آت الى هنا لأشرح المأساة المفجعة، لأنها مأساة عالم من المشاعر الخفية؛ تلك المشاعر والأحاسيس ليست لنا وانما هي مشاعر وأحاسيس الذين نفذوا المذبحة، والذين آمل بأن ينالوا عقابهم. ان الأمر لم يكن تحت سيطرتنا. عندما تقرر ادخال الكتائب الى مخيمات اللاجئين، قلنا لهم صراحة أنه يجب عليهم معالجة [الفدائيين] فقط، ولم نرسل الى هناك قوات اسرائيلية لأننا أردنا توفير حياة جنودنا، وأرسلنا آخرين لتنفيذ المهمة، ولكننا لم نفكر مطلقاً بأن رجال الكتائب سيفعلون الاسوأ جداً.

□ عضو الكنيست ميخائيل حريش (التجمع): ألم تكن مذنباً؟ فقط الآخرين مذنبون؟! انك جبان، فقد فشلت على طول الطريق. استقل!

□ شارون: لستم الوحيدين الذين تريدون استقالتي، فحتى الاميركيون يريدون استبدالي. ولكن يوجد فرق في السبب، فأنتم لا تريدون استبدالي أنا فقط، بل كل الحكومة لتجلسوا أنتم حول طاولة الحكومة. أما الاميركيون فيريدون استبدالي لأنهم يريدون تسليم القدس والخليل وبيت ايل والون موريه وأريئيل الى [منظمة التحرير الفلسطينية] وأنتم تشاركونهم بذلك. ومن أجل أن تصلوا الى الحكم بمساعدة الآخرين وتسلّموا أرض اسرائيل، فانكم مستعدون لذلك. انكم لن تنجحوا بذلك.

تقرير عسكري: وهنا تلا اريئيل شارون تقريراً عسكرياً حول ما جرى في مخيمات اللاجئين في بيروت، وكان التقرير جافاً، كما قال وتضمن ١٨ بنداً وهي:

١ ــ دخلت قوات الكتائب الى منطقة مخيم اللاجئين شاتيلا بين يومي ١٦ و١٧/٩/١٩٨٢. وتم ايقاف عمليتهم من قبل الجيش الاسرائيلي يوم الجمعة ١٧ أيلول ١٩٨٢ في ساعات الظهيرة. وبعد أن وصلت الشائعات عما يجري في المخيم، أخلوا المنطقة بصورة تامة في يوم السبت ١٨ أيلول ١٩٨٢ في ساعات ما قبل الظهر.

٢ ــ بعد اغتيال بشير الجميل، أتخذ قرار بأن يسيطر الجيش الاسرائيلي على نقاط رئيسية غربي بيروت، ونص الأمر على أن تسيطر القيادة الشمالية على نقاط رئيسية في غرب المدينة، وقد اتخذ القرار يوم ١٥ أيلول ١٩٨٢ في الدقيقة الثلاثين بعد منتصف الليل.

٣ ــ هذه العملية نفذت ابتداء من يوم الاربعاء ٨٢/٨/١٥ في الساعة الخامسة صباحاً، وانتهت يوم الخميس ١٩٨٢/٩/١٦ في ساعات الظهر من خلال التأكيد على عدم المساس بالسكان والممتلكات. وبالفعل لم يتضرر أحد.

٤ ــ جاء في الأمر الذي تلقته القيادة بالنسبة للسيطرة على غربي المدينة، ما يلي: «يمنع دخول مخيمات اللاجئين، أما عمليات التمشيط والتفتيش فستسند الى قوات الكتائب أو الجيش اللبناني».

٥ ــ يوم الأربعاء ١٩٨٢/٩/١٥، وبعد اغتيال بشير الجميل، وفي الساعة الثالثة والنصف، عقد اجتماع مع قيادة الكتائب، اشترك فيه رئيس الأركان، وقائد القيادة الشمالية، وبحث فيه العمل بالنسبة للأحداث ودخول الجيش الاسرائيلي غربي المدينة. وجرى الحديث مبدئياً حول دخول المخيمات.

٦ ــ يوم الأربعاء ٨٢/٩/١٥ وفي ساعات ما بعد الظهر، ورد ردّ سلبي تماماً من الجيش اللبناني بالنسبة لطلبنا دخول الجيش اللبناني الى مخيمات اللاجئين.

٧ ــ يوم الأربعاء ١٩٨٢/٩/١٥، وفي ساعات المساء، اجتمع قائد القيادة مع قائد الكتائب والعقيد ميشيل عون، قائد قوة الجيش اللبناني التي عملت في بيروت، وألح قائد القيادة الشمالية بعد أن تسلم رداً سلبياً من الجيش اللبناني، في العمل على اقناع المستويات السياسية، بالموافقة على دخول الجيش اللبناني الى المخيمات.

٨ ــ وبعد دراسة، زعم الضابط [اللبناني] أن الأمر غير ممكن، بل قال أنه اجتمع برئيس الحكومة اللبنانية، وأن الاخير أبلغه أنه يجب عليه اطلاق النار على القوات الاسرائيلية التي دخلت بيروت الغربية، وهدده بتقديمه الى محكمة عسكرية.

٩ ــ يوم الخميس ١٩٨٢/٩/١٦، أيضاً، بعث الجيش اللبناني الينا برد سلبي حول احتمال دخوله المخيمات.

١٠ ــ يوم الخميس ١٩٨٢/٩/١٦، وفي ساعات الظهر، عقد اجتماع بين زعيم القيادة الشمالية، وقائد الكتائب لبحث مواضيع مختلفة. وفي اليوم نفسه في ساعات ما بعد الظهر، عقد اجتماع بين قائد الفرقة الاسرائيلية وممثل الكتائب لتنسيق دخول الكتائب مخيم شاتيلا.

١١ ــ كان الاتفاق أن تقوم قوة عسكرية بدخول شاتيلا نحو الجنوب الغربي، وتقوم بتطهير المخيم من [الفدائيين]، وتم التأكيد في اجتماع التنسيق على أن العملية هي ضد [الفدائيين]، ويجب عدم التعرض للمواطنين المدنيين، وخاصة النساء والأطفال والشيوخ.

١٢ ــ ليلة ١٦ ــ ١٩٨٢/٩/١٧، دخلت قوة من الكتائب مخيم شاتيلا. وبناء على طلبهم حصلوا على اضاءة ليلية من مدافع هاون ٨١ ملم وانارة من الطائرات، وهذه الاضاءة أوقفت فيما بعد.

١٣ ــ يوم ١٩٨٢/٩/١٧، حشد الكتائبيون قوة عسكرية شملت قوة مشاة، ودروعاً واسعافاً لمواصلة عملية التطهير في المخيمات.

١٤ ــ منع الجيش الاسرائيلي هذه القوة من الدخول لمواصلة العملية في المخيمات.

١٥ ــ يوم الجمعة ١٩٨٢/٩/١٧، وفي ساعات ما قبل الظهر (أي نحو الساعة الحادية عشرة)، اجتمع قائد القيادة مع قائد الفرقة الاسرائيلية، وأعرب قائد الفرقة عن مخاوفه بالنسبة لطبيعة عملية الكتائب، ولم يكن معروفاً حتى ذلك الوقت ما يدور في مخيم شاتيلا. وأمر قائد القيادة بوقف عملية الكتائب فوراً، بواسطة ضابط الارتباط مع الكتائب الذي كان موجوداً في قيادة الفرقة الاسرائيلية.

١٦ ــ يوم الجمعة ١٩٨٢/٩/١٧، وفي

الساعة الرابعة والنصف بعد الظهر، عقد اجتماع مع قيادة الكتائب حضره رئيس الاركان الاسرائيلي، وقائد القيادة الشمالية، واتفق على مغادرة جميع الكتائبيين مخيم اللاجئين صباح يوم السبت ١٨/٩/١٩٨٢، واتفق على عدم دخول قوة أخرى المخيم. وفي هذا الاجتماع أيضاً لم نعلم شيئاً عما كان يدور في مخيم شاتيلا.

١٧ ــ يوم الجمعة ١٧/٩/١٩٨٢ وفي ساعات المساء، تلقينا خبراً رسمياً من الجيش اللبناني، بعد جلسة للحكومة اللبنانية، يفيد بأن الجيش اللبناني لن يدخل المخيمات.

١٨ ــ يوم السبت ١٨/٩/١٩٨٢ وفي ساعات الصباح، خرجت قوات الكتائب من منطقة المخيمات. وعندها بدأت تصل أخبار الاحداث التي جرت في مخيم شاتيلا للاجئين؛ ونتيجة لذلك، أمر قائد القيادة بدخول القوات الاسرائيلية حي الفاكهاني. وفي يوم الأحد ١٩/٩/٨٢، قبل الظهر، دخلت القوات الاسرائيلية مخيم صبرا من أجل حمايته وطمأنة المواطنين الذين استقبلوا الجيش الاسرائيلي بالترحيب، كذلك أمر قائد القيادة بعدم دخول مخيم شاتيلا لعدم ربط الجيش الاسرائيلي بالأحداث التي وقعت فيه.

اتهامات شارون لبيرس بالنسبة لمذبحة تل الزعتر: بعد ذلك، كشف وزير الدفاع اريئيل شارون، أنه كان هنالك تدخل اسرائيلي معيّن في مذبحة تل الزعتر عام ١٩٧٦ عندما قام الكتائبيون بقتل حوالي سبعة آلاف رجل وامرأة وطفل. وقال شارون موجهاً كلامه الى بيرس: ان شمعون بيرس هاجم شيئاً حدث بدون علمنا، وأنا أريد أن أسأله: لقد حدثت في عهدك وبعلمك قضية أخرى، وفي لبنان أيضاً، وهي مذبحة تل الزعتر، فكيف لم يؤلمك ضميرك آنذاك؟ (وفي وسط الضجة العارمة من قبل أعضاء المعارضة، ألقى شارون بالقنبلة التالية) فقال: أين كان ضباط الجيش الاسرائيلي في يوم مذبحة تل الزعتر؟ لقد قتل آلاف الاشخاص وكنت أنت، يا بيرس، تعرف أين كان ضباط الجيش الاسرائيلي في ذلك اليوم.

عملية التصويت

بعد أن اختتم شارون خطابه، جرى التصويت على مشروع حزب التجمع الذي طالب ببحث أسباب دخول الجيش الاسرائيلي لبيروت. وفي الاقتراع رفض مشروع حزب التجمع بأغلبية ٤٧ صوتاً مقابل ٤٠ صوتاً. وكان عضو الكنيست درور زايخرمان، من الأحرار، وحيكيا نوفا من حيروت، غادرا القاعة قبل التصويت. أما الوزير يتسحاق بيرمان فقد اقترع الى جانب الحكومة.

المشروع الثاني

في نهاية استراحة دامت نحو ساعة، طرح للنقاش المشروع الثاني الذي قدمه عضو الكنيست أمنون روبنشتاين من كتلة شينوي، فقد طلب تأليف لجنة رسمية برئاسة قاض للتحقيق في جميع الأحداث المتعلقة بقضية المجزرة. واقترح وزير العدل موشيه نسيم حذف هذا الموضوع من جدول أعمال الكنيست، وذلك ليس لأن الحكومة تريد التهرب، بل لأنها ستقرر خلال وقت قصير الطريقة التي ستدرس بها الموضوع كله، وذلك بموجب الصلاحيات القانونية الممنوحة لها.

كلمة مناحيم بيغن

بعد ذلك تحدث رئيس الحكومة مناحيم بيغن في الجلسة، فاتهم رئيس المعارضة شمعون بيرس بأنه حاول استغلال الكارثة لتحقيق أهداف سياسية وحزبية وطائفية، ووصفه بعدم الخجل. وأضاف بيغن يقول:

هناك حملة شعواء موجهة في هذه الايام ضد اسرائيل والجيش الاسرائيلي. لقد وقعت كارثة، وبالتأكيد فانها آلمت كل انسان. ولكن هل يجب أن يقال ان المتهم هو اليهودي الاسرائيلي او الضابط الاسرائيلي؟ وأريد أن أقول هنا: أنه لا يوجد أي متهم في اسرائيل ولا في الجيش الاسرائيلي، وأن ما حدث هو كارثة، وكوارث كهذه حدثت في اسرائيل نفسها.

وهنا قاطعه العيزر غرانوت (التجمع) فقال: ان أكبر كارثة هي أن تكون رئيس حكومة اسرائيل!

وفي أعقاب هتافات صاخبة طالبت باستقالة بيغن، قال رئيس الحكومة: انني لن أستقيل ولن يستقيل وزير الدفاع، وانما ستكون هناك انتخابات. وأضاف قائلاً: انني أعتبر هذا الاقتراح اقتراحاً لحجب الثقة عن الحكومة،

واستطرد قائلاً: انه لا يوجد في اسرائيل من لم يبك هذه المأساة، ولكنني أستطيع أن أقف أمام شعبي والشعوب الاخرى بهامة مرفوعة وأقول الحقيقة. لقد كان هدفنا من دخول بيروت هو انقاذ حياة الناس، لكن المأساة حدثت. وهذه هي الحقيقة.

التصويت

بعد ذلك، أجرى التصويت في الكنيست على مشروع القرار هذا، فتم رفضه بأغلبية ٤٨ صوتاً مقابل ٤٢ صوتاً للمعارضة. وفي عملية التصويت هذه اقترع الوزير المستقيل يتسحاق بيرمان، وعضو الكنيست دروز زايغرمان الى جانب المعارضة.

يصدر قريباً عن مركز الأبحاث

دراسة في المجتمع والتراث الفلسطيني
قرية البصة

تأليف
يوسف حداد

الصهيونية وأثرها على السياسة الأميركية

تأليف
قيس مراد قدري

Palestine Affairs

No. 135, February 1983

Published monthly in Arabic by the P.L.O. Research Center
P.O. Box 1691, Beirut, Lebanon. Tel: 808976/7/8
Telex PRC 42393 LE, Cables: MARABHATH

Annual Subscription

Air mail: Arab Countries — Individuals: L.L. 135 ($40), Institutions: L.L. 250 ($60); Europe — $60; U.S.A. and elsewhere — $75

Surface mail: Lebanon and Syria — Individuals: L.L. 100 ($25), Institutions: L.L. 150 ($35); Elsewhere — $40

الثمن: ٨ ل.ل. في لبنان
١٠ ل.س. في سوريا
١ دينار في الكويت والعراق
١٢ درهماً في دولة الامارات العربية
١ دينار في ليبيا
١٠ دراهم في المغرب
١٠ ل.ل. في الاقطار العربية الاخرى